

إدارة قضايا الحكومة
المكتب الفني

مطبوعات مجلة
إدارة قضايا الحكومة

مجموعة المبادئ القانونية
التي قررتها
المحكمة الإدارية العليا
في خمس سنوات

إعداد

نعيم عطية
النائب بمجلس الدولة

أحمد سمير أبو شادي
النائب بإدارة قضايا الحكومة

١٩٦٥

مجموعة المبادئ القانونية
التي فترتها
المحكمة الإدارية العليا
في خمس سنوات

إعداد

نعيم عظمي
النائب بمجلس الدولة

أحمد سمير أبو شادي
النائب بإدارة قضايا الحكومة

مقدمة

رات المجلة تبويب أحكام المحكمة الادارية العليا خلال السنوات الخمس الاول معتملة في ذلك على مجموعة الاحكام التي اصدرها المكتب الفني بمجلس الدولة في خمسة عشر مجلدا .

ويمكن تقسيم المبادئ التي تناولتها المحكمة الى قسمين رئيسيين :
القسم الاول : يشمل المبادئ التي قررتتها المحكمة في غير شئون الموظفين من اجراءات واختصاص وجنسية وتراخيص وعقود ادارية . . الخ
القسم الثاني : يشمل المبادئ التي قررتتها في شئون الموظفين من تعيين وعلاوات وترقية وتاديب . . . الخ .

رتبت المبادئ ترتيبا ابجديا طبقا للموضوعات داخل كل من هذين القسمين فاذا كان المبدأ يتناول عرض بعض المسائل القانونية ليصل من ذلك الى النتيجة التي يريد أن ينتهي اليها فقد وضع المبدأ تحت الموضوع الخاص بالنتيجة التي ينتهي اليها ثم أشير اليه تحت الموضوعات الاخرى التي تعرض لها .

وفي داخل الموضوع الواحد رتبت المبادئ ترتيبا منطقيا بأن بدء بالمبادئ التي تحوى قواعد عامة أولا ثم يليها المبادئ التي تحوى تطبيقات او تفصيلات كما وضعت المبادئ المتقاربة مع بعضها دور تقييد بتاريخ صدور الاحكام أو أرقام القضايا .

ولما كانت المبادئ الواردة تحت بعض الموضوعات عديدة ومتشعبة كالاختصاص والترقية مثلا رأى تقسيم مثل هذه الموضوعات تقسيما داخليا يسهل للباحث الرجوع الى المبدأ الذى يبتغيه دون عناء .
وقد اكتفى بإيراد المبدأ مرة واحدة مع الإشارة الى الاحكام التي قررتته ، الا اذا احتوى المبدأ المكرر تطبيقا أو تسبيبا مختلفا فهو عندئذ يدرج فى المجموعة .

وأعطيت المبادئ الواردة فى المجموعة رقما مسلسلا موحدا لتسهيل الاحالات ، كما ذيلت المجموعة بفهرس تفصيلي لكافة الالفاظ القانونية الواردة بها وآخر للاوامر العالية والديكريات وثالث للقوانين مع أفراد جدول خاصا للقوانين التي تعرضت لها المحكمة فى احكام عديدة وتنسيقها فى شكل وحدات موضوعية واجمال القوانين التي لم تتعرض لها المحكمة

الا في احكام معلودة في جدول موحد مع الاشارة في هذا الجدول الى
جداول القوانين المفرد لها جولا خاصا ورابع للقرارات الجمهورية
والمراسيم وقرارات مجلس الوزراء وخامس للقرارات الوزارية والاوامر
العسكرية وسادس للكتب المالية النورية وسابع للتشريعات الخاصة
بسوريا وثامن لارقام احكام القواعد الواردة في المجموعة وتاسع لتاريخ
جلسات الاحكام وفهرس آخر تحليل يوضح الموضوعات كما نشرت في
المجموعة .

وتشير الارقام الواردة تحت كل مبدأ الى رقم القضية وسنتها
القضائية وتاريخ صدور الحكم ومكان نشرها في مجموعة المبادئ القانونية
لاحكام المحكمة الادارية العليا التي اصدرها المكتب الفني لمجلس الدولة .

فيشير الرقم الاول الى رقم القضية ويشير الرقم الثاني الموجود بعد
علامة - الى السنة القضائية فاذا كان بعد هذا الرقم حرف س فان ذلك
يعنى أن هذه القضية مقيمة بجدول المحكمة الادارية العليا بالاقليم السوري
وتشير الثلاثة ارقام الموضوعة بين قوسين الى تاريخ صدور الحكم والرقم
الاول الذي يلي القوسين يشير الى سنة مجموعة المبادئ القانونية للمحكمة
الادارية العليا المنشور بها هذا الحكم ويشير الرقم الثاني الى رقم المبدأ بهذه
المجموعة ويشير الرقم الثالث الى الصفحة المنشور الحكم فيها .

مثال ذلك :

١٠٥٥ - ٢ (١٩٥٦/٦/٣٠) ١ / ١٢٠ / ٩٩٩

يعنى القضية رقم ١٠٥٥ للسنة الثانية القضائية الحكم الصادر
بجلسة ٣٠ يونية سنة ١٩٥٦ والمنشور بالسنة الاولى من مجموعة المبادئ
القانونية للمحكمة الادارية العليا المبدأ رقم ١٢٠ صفحة ٩٩٩

والمجلة تقدر صنيع الاستاذين أحمد سمير أبو شادي النائب بادارة
قضايا الحكومة ونعيم عطية النائب بمجلس الدولة .

وقد قام أولهما باستخراج المبادئ من مجموعات المحكمة الادارية
العليا وبالقسم الاول وبالفهارس وبالاخراج والتصحيح ، وتولى ثانيهما
القسم الثاني .

ونرجو أن تحقق هذه المجموعة الغاية المرجوة منها .

رئيس تحرير

مجلة ادارة قضايا الحكومة

عبد الحليم الجنري

القسم الأول

المبادئ المقررة في غير شؤون الموظفين

١

آلات رافعة

راجع : ٢٨٥

إبعاد

راجع : ١١ ، ١٢ ، ١٣

إتحاد قومي

١ - استقلاله عن السلطة التنفيذية وعن سائر السلطات - قيامه بمهمة الترشيح لعضوية مجلس الأمة .

تنص المادة ١٩٢ من دستور جمهورية مصر على أن « يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف التي قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويتولى الاتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الأمة » وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية . « ويبين من ذلك أن الاتحاد القومي هو هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية وعن سائر السلطات ، تقوم بوظيفة دستورية على الوجه المحدد في تلك المادة ، وأن الاتحاد القومي بهذه المثابة وعلى هذا الاساس يتولى الترشيح لعضوية مجلس الأمة ، وقد أكدت ذلك المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بعضوية مجلس الأمة .

٨٢٢ - ٣ (١٩٥٧/٦/٢٢) ٢ / ١٢١٨

٢ - عملية الترشيح لمجلس الأمة - ليس للسلطة التنفيذية أو السلطة القضائية أي اختصاص يؤثر تأثيرا قانونيا فيها .

ان الدستور الجديد رسم الحدود وأقنم الفواصل في شأن الترشيح لعضوية مجلس الأمة ، فقصد أن يعهد الى الاتحاد القومي - تلك الهيئة المستقلة ذات الوظيفة الدستورية الخاصة - بعملية الترشيح لعضوية مجلس الأمة ، للحكمة الدستورية المشار اليها في نص المادة ١٩٢ من الدستور وفي المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص

بعضوية مجلس الامة . وغنى عن البيان أنه أراد أن يبعد تلك العملية عن السلطة التنفيذية ، بحيث لا يكون لهذه السلطة أى اختصاص يؤثر تأثيراً قانونياً فيها ، كما أراد فى الوقت ذاته أن يبعدها عن ساحة القضاء لذات العلة ، ومانص المادة الثامنة من القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ الذى يقضى بأن يكون قرار الاتحاد القومى فى هذا الشأن نهائياً غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن الا ترديدا لهذا الاصل الدستورى .

٨٢٢ - ٣ (١٩٥٧/٦/٢٢) ١٢١٨/١٢٦/٢

٣ - ليس للمديريات والمحافظات اختصاص ذو اثر قانونى فى ذات عملية الترشيح لمجلس الامة او فى نتيجتها - ما تقوم به من اجراءات فى هذا الصدد ليس سوى معاونة للاتحاد القومى ولحسابه .

ان القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بعضوية مجلس الامة ناط بالمديريات والمحافظات القيام ببعض الاجراءات فى مراحل عملية الترشيح لعضوية مجلس الامة ، ونشاطها فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون من قبيل المعاونة للاتحاد القومى ولحسابه بالاعداد والتحضير ، شأنها فى ذلك شأن كل هيئة معاونة لسلطة أخرى دون أن يكون لها اختصاص ذو اثر قانونى فى ذات العملية أو فى نتيجتها .

٨٢٢ - ٣ (١٩٥٧/٦/٢٢) ١٢١٨/١٢٦/٢

٤ - عملية الترشيح لعضوية مجلس الامة عملية مترتبة تبدأ بصدور القرار بدعوة الناخبين وتنتهى بصدور قرار الاتحاد القومى بتعيين المرشحين للعضوية - الاتحاد القومى هو صاحب الولاية بحكم وظيفته الدستورية فى النظر والمراجعة والتعقيب على تلك العملية فى جميع عناصرها - اذا تعسفت الجهة الادارية فى عدم قبول اوراق الترشيح فلصاحب الشأن ان يتظلم الى الاتحاد القومى .

ان عملية الترشيح لعضوية مجلس الامة هى من العمليات المترتبة ، تبدأ بصدور قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين الى الانتخابات وتنتهى بصدور قرار الاتحاد القومى بتعيين المرشحين للعضوية ، وخلال ذلك تتم الاجراءات التى تتداخل فى العملية وتتشعبها وتعتبر من عناصرها بحكم الاقتضاء ، كتقديم طلبات الترشيح ، وايداع التأمين ، وتقييد تلك الطلبات فى سجل خاص ، واحالة الاوراق الى الاتحاد القومى على الوجه وفى المواعيد المحددة لذلك قانوناً . وليس ثمة شك فى أن الاتحاد القومى هو صاحب الولاية بحكم وظيفته الدستورية فى النظر والمراجعة والتعقيب على تلك العملية فى جميع عناصرها واشطارها ، يعقب بولايته تلك - لا تشاركة فيها أى سلطة أخرى فى الاختصاص ذى الاثر القانونى تعقيباً نهائياً، وبهذه المثابة اذا صح فى الجدل أن الجهة الادارية قد تعسفت فى

البيات العلم بالقرار - البيات حالة
الر الحكم بالانقضاء - الر وجبى

عدم قبول أوراق الترشيح بدون وجه حق فإن للطالب أن يتظلم الى الاتحاد القومى ، ولهذا الاخير - بحكم تلك الولاية - أن ينظر فى هذا التظلم لا يحد ولايته فى ذلك امتناع الجهة الادارية عن قبول الاوراق ، هذا الامتناع الذى لا يمكن أن يكون له أثر قانونى على الانتخاب ذاته ، والذى هو فى حقيقة الامر لا يقدر أن يكون مجرد عمل ماضى غير ملزم للاتحاد ، ولا يحول دون لجوء ذوى الشأن اليه بطريق التظلم ، ان كان لهم فى ذلك وجه حق ؛ بل المفروض على الجهة الادارية - حتى ولو كان لها اعتراض على ترشيحه - أن تثبت الاعتراض ، وأن ترسل الاوراق بحالتها للاتحاد القومى ليتصرف فى الترشيح بمقتضى ولايته المشار اليها .

٨٢٢ - ٣ (١٩٥٧/٦/٢٢) ١٢١٨٣١٢٦/٢

أبيات العلم بالقرار الإدارى

راجع : ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ؛ ٣٦٠ ؛ ٣٦١ ؛ ٣٦٢ ؛ ٣٦٣

إبيات حالة

راجع : ٢٧ ، ٣٥٣

أثر الحكم بالانقضاء

راجع : ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ؛

١٨٨ ؛ ١٨٩ ؛ ١٩٠ ؛ ١٩١ ؛ ١٩٢ ؛ ١٩٣ ؛ ١٩٤ ؛ ١٩٥

أثر رجبى ومباشر

راجع : ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ؛

١٠٨ ؛ ١٠٩ ؛ ١١٠ ؛ ١١١ ؛ ١١٢ ؛ ١١٣ ؛ ١١٤ ؛ ١١٥ ؛ ١١٦ ،

١١٧ ؛ ١٤٦ ؛ ١٥٥ ؛ ١٦٨ ؛ ٢٩٣ ؛ ٤٧٥ ؛ ٥٠٦ ؛ ٥٦٠ ؛ ٦٣٨ ،

٨٠٢ ؛ ٨٤٣ ؛ ٨٧٥ ؛ ٨٧٦ ؛ ٨٧٧ ؛ ٨٨٠ ؛ ٨٨٥ ؛ ٨٩٠ ؛ ٨٩٩ ،

٩٠٨ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ؛ ٩٣٤ ؛ ٩٥٨ ؛ ٩٦٤ ؛ ٩٦٥ ؛ ١٠١٨ ، ١٠٢٩ ،

١٠٣٠ ؛ ١٠٣٩ ؛ ١٠٤٠ ؛ ١٠٥١ ؛ ١٠٦١ ؛ ١٠٦٤ ؛ ١٠٦٥ ؛

١٠٧٧ ؛ ١٠٧٨ ؛ ١٠٨٢ ؛ ١٠٩٤ ؛ ١٠٩٥ ؛ ١١١٤ ؛ ١١٤٢ ، ١١٧٩ ،

١١٨٠ ، ١٢١٨ ، ١٢٣٤

إجراءات

راجع أيضا : ٨٣ ، ٨٤ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ؛
٢٥٧ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٤١٢ ، ٤١٣

٥ - الأصل في المنازعات الإدارية هو وجوب تطبيق قواعد الإجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم مجلس الدولة - أحكام قانون المرافعات لا تطبق إلا استثناء فيما لم يرد فيه نص في قانون تنظيم مجلس الدولة - امتناع تطبيق أحكام المرافعات إذا تعارضت نصا أو روحا مع أحكام قانون مجلس الدولة .

ان المادة ٧٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة - اذ نصت على أن «تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون» وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي ، - قد جعلت الأصل هو وجوب تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم مجلس الدولة ، والاستثناء هو تطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص في القانون المشار اليه . وغنى عن البيان أن أحكام قانون المرافعات لا تطبق في المنازعات الإدارية ، اذا كانت هذه الأحكام تتعارض نصا أو روحا مع أحكام قانون تنظيم مجلس الدولة ، سواء في الإجراءات أو في أصول النظام القضائي بمجلس الدولة .

١٤٢ - ٢ (١٩٥٧/٣/٩) ٦١٠/٦٧/٢
١٦٤٣ - ٢ (١٩٥٧/١١/٢٣) ١٢٦/١٥/٣
١٤٧ - ٤ (١٩٥٨/٦/٧) ١٣٧٣/١٤٥/٣

٦ - استبعاد فكرة الحكم الغيابي وجواز المعارضة فيه من النظام القضائي بمجلس الدولة - أساس قيام هذا النظام على مبدأ المرافعات التحريرية في مواعيد محددة ، وعلى تحضير الدعوى من هيئة مفوضي الدولة قبل تحديد جلسة نظرها .

ان استبعاد فكرة الحكم الغيابي وجواز المعارضة فيه من النظام القضائي بمجلس الدولة هو النتيجة المنطقية التي تتحاذى مع نظام إجراءات التقاضي أمامه وتترتب عليه ، اذ يقوم هذا النظام أساسا على مبدأ المرافعات التحريرية في مواعيد محددة منضبطة ، يستطيع ذوى الشأن فيها أن يقدموا مذكراتهم كتابة مع مستنداتهم ، كما جعل تحضير الدعوى وتهيئتها للفصل فيها منوطا بهيئة مفوضي الدولة ، وألزمها ايداع تقرير تحدد فيه وقائع الدعوى والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع وابداء الرأى في ذلك مسبقا ، كل ذلك قبل تعيين جلسة لنظر الدعوى ، وفيها يصدر الحكم علنا وليس من حق ذوى الشأن أن يصروا أمام المحكمة على طلب المرافعة الشفوية، لأن المرافعات التحريرية في المواعيد القانونية هي الأساس كما سلف القول

وانما لرئيس المحكمة أن يطلب اليهم أو الى المفوض ما يراه لازما من
ايضاحات .

١٤٧ - ٤ (١٩٥٨/٦/٧) ١٣٧٣/١٤٥/٣

٧ - بطلان الاجراء اذا نص القانون على ذلك او شابه عيب جوهري اضر بالخصم -
فدال البطلان ، غير المتعلق بالنظام العام ، اذا نزل عنه من شرع لمصلحته ولو ضمنا .

ان الاجراء لا يكون باطلا الا اذا نص القانون على بطلانه او شابه عيب
جوهري ترتب عليه ضرر للخصم ، ويزول هذا البطلان اذا نزل عنه من
شرع لمصلحته ، او اذا رد على هذا الاجراء بما يدل على أنه اعتبره صحيحا ،
او قام بأى عمل أو اجراء آخر باعتباره كذلك ، فيما عدا الحالات التى
يتعلق فيها البطلان بالنظام العام ، وذلك طبقا للمادتين ٢٥ و ٢٦ من قانون
المرافعات المدنية والتجارية .

١٤٢ - ٢ (١٩٥٧/٣/٩) ٦١٠/٦٧/٢

١٦٤٣ - ٢ (١٩٥٧/١١/٢٣) ١٢٦/١٥/٣

٨ - ثبوت صحة الاجراء اللازم لاقامة المنازعة الادارية - وقوع بطلان فى اجراء
تال - عدم مساسه بالاجراء الاول .

على مقتضى الاجراءات والاوضاع الخاصة بنظام التداعى أمام القضاء
الادارى تجب التفرقة بين الاجراء الذى يقيم المنازعة الادارية أمامه سواء
أكان طعنا بالالغاء أم غيره ، وما يترتب على هذا الاجراء من آثار ، وبين
مايتلو ذلك من اجراءات وما يترتب عليها . فاذا كانت اقامة المنازعة الادارية
بحسب هذا النظام تتم بأجراء معين وقع صحيحا ، فانه ينتج آثاره فى هذا
الشأن ، وبهذه المثابة لا يلحقه بطلان اجراء تال ، وانما ينصب البطلان على
هذا الاجراء وحده فى الحدود وبالقيود وبالقدر الذى قرره الشارع .

١٤٢ - ٢ (١٩٥٧/٣/٩) ٦١٠/٦٧/٢

٩ - نص المادة ٢٩ من قانون مجلس الدولة على اعلان الخصوم للجلسة المحددة
لنظر الدعوى - حكمه - تمكينهم من الحضور لابتداء دفاعهم - ثبوت ان الاعلان حدد جلسة
تالية لتلك التى نظرت فيها الدعوى وصدر فيها الحكم - وقوع عيب فى الاجراءات مبطل
للحكم .

أن المادة ٢٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم
مجلس الدولة نصت على أن « تبلغ سكرتيرية المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوى
الشأن ، ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الاقل ، ويجوز فى حالة
الضرورة نقصه الى ثلاثة أيام » . وحكمة هذا النص واضحة ، وهى تمكين
ذوى الشأن - بعد تمام تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة على النحو الذى
فصلته المواد من ٢٠ الى ٢٨ من القانون المشار اليه - من الشخص

بأنفسهم أو بوكلائهم أمام المحكمة للدلاء بما لديهم من ايضاحات وتقديم ما قد يعن من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك بما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لدوى الشأن ، ويترتب على اغفاله وقوع عيب شكلى فى الاجراءات والاضرار بصالح الخصم الذى وقع هذا الاغفال فى حقه ، الامر الذى يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلا ، ومن ثم اذا ثبت أن سكرتيرية محكمة القضاء الادارى أرسلت الى المستأنف عليه اخطارا لابلغه بأن القضية قد عين لنظرها جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٦ ، بينما حقيقة هذه الجلسة هي ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٦ وهى التى صدر فيها الحكم وبذلك فات عليه الحضور بالجلسة المذكورة كما هو ثابت بمحضرها ، فان هذا يكون عيبا شكليا فى الاجراءات يبطلها ويؤثر فى الحكم بما يستتبع بطلانه على مقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، فى شأن تنظيم مجلس الدولة بما يتعين معه تقرير هذا البطـلان . واذا استبان أمام المحكمة الادارية العليا أن الدعوى صالحة للفصل فى موضوعها فانها تتنوله بقضائها .

١٦٤٣ - ٢ (١٩٥٧/١١/٢٣) ١٢٦/١٥/٣

اجنبى

راجع ايضا : ١٠٢ ، ١٥٩ ، ١٦٨

♦ ١ - إقامة الاجنبى فى مصر هى مركز قانونى لا بد لنشونه من صدور قرار ادارى - يستوى فى ذلك أن تكون الإقامة خاصة أم عادية أم مؤقتة .

يبين من استظهار نصوص المواد ٩ ، ١٠ ، ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ فى شأن جوازات السفر وإقامة الاجانب ، أن إقامة الاجنبى فى جمهورية مصر أيا كانت صفتها - سواء أكانت خاصة أم عادية أم مؤقتة - هى مركز قانونى لا ينشأ من تلقاء نفسه ، بل لابد لنشونه من صدور قرار ادارى به .

١٦٧٩ - ٢ (١٩٥٦/٨/٤) ١٠٠٦/١٢٢/١

٣٥٥ - ٢ (١٩٥٦/١١/١٠) ٢٧/٤/٢

١١ - تمنع الدولة بسلطة عامة مطلقة فى تقدير مناسبات إقامة او عدم إقامة الاجنبى فى اراضيها فى حدود ما تراه متفقا مع الصالح العام - عدم التزامها بالسماح له بالدخول فى اراضيها او بحد إقامة الا اذا كانت تشريعاتها ترتب له حقا فى ذلك .

من الاصول المسلمة ، ان الدولة بحكم ما لها من سيادة على اقليمها والحق فى اتخاذ ما تراه لازما من الوسائل للمحافظة على كيانها وامنها فى الداخل والخارج ومصالح رعاياها ، تتمتع بسلطة عامة مطلقة فى تقدير

مناسبات اقامة أو عدم اقامة الاجنبى فى اراضيها فى حدود ما تراه متفقاً مع الصالح العام ، فلا تلتزم بالسماح له بالدخول فى اراضيها ولا بمد اقامته بها الا اذا كانت تشريعاتها ترتب له حقاً من هذا القبيل بحسب الاوضاع والشروط التى تقررها ، فان لم يوجد ، وجب عليه مغادرة البلاد مهما تكن الاعذار التى يتعلل بها أو يتمحل لها ، حتى ولو لم يكن به سبب يدل على خطورته ، كما يجوز ابعاده خلال المدة المرخص له فيها بالاقامة اذا كان فى وجوده خطر عليها ، وذلك بعد اتباع الاوضاع المقررة ان وجدت .

١٦٧٩ - ٢ (١٩٥٦/٨/٤) ١/١٢٢، ١٠٠٦

١٢ - الإقامة العارضة للاجنى لا تعدو أن تكون صلة مؤقتة عابرة لا تقوم الا على مجرد التسامح من جانب الدولة - الترخيص أو عدم الترخيص له بالاقامة ومد أو عدم مد اقامته - ترخص الإدارة فى تقدير ذلك بسلطة مطلقة فى حدود ما تراه متفقاً مع الصالح العام - عدم التزامها بالسماح له بالدخول ، او بمد اقامته ، الا اذا كانت تشريعاتها ترتب له حقاً فى ذلك .

ان المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ فى شأن جوازات السفر واقامة الاجانب صريحة فى أنه « يجب على كل أجنبى أن يكون حاصلًا على ترخيص فى الإقامة وأن يغادر الاراضى المصرية عند انتهاء مدة اقامته مالم يكن قد حصل قبل ذلك على ترخيص من وزارة الداخلية فى مد اقامته ، فالترخيص أو عدم الترخيص للاجنى بالاقامة ، ومد أو عدم مد اقامته بعد ذلك ، هو على مقتضى المادة المذكورة من المسائل التى تترخص الإدارة فى تقديرها بسلطة مطلقة فى حدود ما تراه متفقاً مع الصالح العام ، وليست سلطتها هذه مقيدة بقيود أو آثار قانونية معينة فرضها القانون مقدما ، ومرد ذلك الى أن الدولة بحكم ما لها من سيادة اقليمية تتمتع بسلطة عامة مطلقة فى تقدير مناسبات اقامة أو عدم اقامة الاجنبى فى اراضيها ، ولا تلتزم قانوناً لا بالسماح له بالدخول فيها ولا بمد اقامته بها، الا اذا كانت تشريعاتها ترتب له حقاً من هذا القبيل بحسب الاوضاع والشروط التى تقررها ، فان لم يوجد ؛ وجب عليه مغادرة البلاد مهما تكن الاعذار أو الذرائع التى يتعلل بها ، حتى ولو لم يكن به سبب يدل على خطورته على الأمن أو الآداب ، اذ اقامته العارضة لا تعدو أن تكون صلة مؤقتة عابرة لا تقوم الا على مجرد التسامح الودى من جانب الدولة ، وأمر ذلك كله متروك تقديره لسلطتها المطلقة استناداً الى سيادتها على اقليمها وحققها فى اتخاذ ما تراه لازماً من الوسائل للمحافظة على كيانها ومصالح رعاياها حسبما يترأى لها أنه محقق للمصلحة العامة بأوسع معانيها . وعلى هدى ما تقدم ، فان الإدارة اذ أصرت على مغادرة المطعون عليها للبلاد بعد انتهاء مدة اقامتها التى كانت قد رخصت لها بها ، واذا رفضت مدّها

بما لها من سلطة تقديرية مطلقة في هذا الشأن بمراعاة أن سلوكها مقترنا بماضيها في فترة اقامتها الاخيرة التي انتهت لا يبرر هذا المد بصرف النظر عن تعللها لهذا المد بحجة الاستشفاء بحمامات حلوان لمدة قد ظهر للمحكمة انها مع ذلك قد انقضت - أن الادارة اذ تصرفت على هذا النحو لا تكون قد خالفت القانون أو أساءت استعمال سلطتها في شيء ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد جاء مخالفا للقانون ؛ فيتعين الغاؤه ، ورفض طلب وقف التنفيذ ، وهذا كله مع عنم المساس بأصل طلب الالغاء .

٧٥٣ - ٢ (١٩٥٦/٤/٧) ١٠٧/٧٦/١

١٣ - الإقامة المؤقتة ترخص الإدارة في تقدير مناسبتها بسلطة مطلقة في حدود المصلحة العامة بأوسع معانيها - إذا كانت اقامته خاصة أو عادية فللادارة رفض الترخيص بها أو رفض تجديدها إذا كان في وجوده ما يهدد الأمن أو السلامة في الداخل أو الخارج أو الاقتصاد أو الصحة أو الآداب أو السكينة أو كان عالة على الدولة - لا ضرورة عندئذ لأخذ رأى اللجنة المنصوص عليها بالمادة ١٦ من المرسوم بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ - الحالات التي يتعين فيها أخذ رأى هذه اللجنة .

انه وإن اختلفت الشروط والأوضاع ومدى الآثار القانونية في كل حالة من حالات الإقامة الثلاث (الخاصة والعادية والمؤقتة) إلا أنه يلزم فيها جميعا طبقا للمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ أن تكون بترخيص من وزارة الداخلية ، فإذا كانت الإقامة مؤقتة ترخصت في تقدير مناسبتها بسلطة مطلقة في حدود ما تراه متفقا مع المصلحة العامة بأوسع معانيها ، اذ الإقامة العارضة لا تعدو أن تكون صلة وقتية عابرة لا تقوم الا على مجرد التسامح الودى من جانب الدولة ، ولا تزايلها هذه الصفة مهما تكرر تجديدها ، ما دام لم يصدر قرار ادارى ينشئ للاجنبى مركزا قانونيا في الإقامة من نوع آخر ، وإذا كانت الإقامة خاصة أو عادية كان للوزارة أن ترفض الترخيص بها أو تجديدها ، حتى لو توافرت شروطها الاخرى اذا كان في وجود الاجنبى ما يهدد أمن الدولة أو سلامتها في الداخل أو في الخارج أو اقتصادها القومى أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو السكينة العامة أو كان عالة على الدولة ، وذلك بدون حاجة الى أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ ، اذ اشتراط أخذ رأى هذه اللجنة انما يلزم ، طبقا للمادة ١٥ في حالة ابعاد الاجنبى من ذوى الإقامة الخاصة أو العادية خلال مدة الإقامة المرخص له فيها ، فلا يجوز أخذ رأيها عند تقدير ملائمة الترخيص للاجنبى في الإقامة أو تجديدها أيا كانت صفتها بعد انتهائها ولا عند ابعاد الاجنبى من ذوى الإقامة المؤقتة حتى خلال مدة الإقامة المرخص له فيها .

١٦٧٩ - ٢ (١٩٥٦/٨/٤) ١٠٠٦/١٢٢/١

٣٥٥ - ٢ (١٩٥٦/١١/١٠) ٢٧/٤/٢

احالة الدعوى

راجع : ٤٥ ، ٥٦ ، ٧٣ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٤ ، ٢٦٣

احكام عرفية

راجع : ١٢٣ ، ١٢٤ ، ٢٣٣ ، ٢٥٥

اختراع

راجع : ٨٥ ، ١٢٥

اختصاص

- أ - اختصاص القضاء الادارى •
- ب - ما يخرج عن اختصاص القضاء الادارى •
- ج - توزيع الاختصاص بين القضاء الادارى ومحكمة النقض •
- د - توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية •
- هـ - اختصاص المحاكم الادارية •
- و - اختصاص اللجان القضائية •
- ز - توزيع الاختصاص بين المحاكم الادارية •
- ح - اختصاص المحاكم التأديبية •
- ط - مسائل خاصة بالاقليم السورى •
- ى - دستورية القوانين المعدلة للاختصاص •
- ك - سريان القوانين المعدلة للاختصاص •
- ل - مسائل عامة •

١ - اختصاص القضاء الإداري

راجع أيضا : ١٢٥ ، ١٤٤ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٥٣ ؛

٣٥٥ ، ٤٤٧ ، ٤٦١ ، ٥٥٥ ، ٥٥٧ ، ٦٩٩ ، ١٢٧٠

١٤ - طلب الإدارة التزام الموظف برد مبلغ معين بمقولة قبضه بناء على تسوية مخالفة للقانون - ثبوت أن مثار المنازعة هو استحقاق الموظف أو عدم استحقاقه للدرجة والمرتب المقررين لمثل مؤهله طبقا لقانون المعادلات الدراسية - اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى .

متى كان الثابت أن مثار المنازعة في الدعوى هو ما إذا كان المدعى يستحق الدرجة والمرتب المقررين لمثل مؤهله طبقا لقانون المعادلات معدلا بما تلاء من القوانين أم أنه لا يستحقها ، فإن النزاع على هذا الوجه هو في الواقع من الأمر منازعة في صميم الدرجة والراتب اللذين يستحقهما المدعى بمقتضى قانون المعادلات وما يترتب على ذلك من آثار في استحقاقه أو عدم استحقاقه لمبالغ بسبب ذلك ، والدعوى بهذه المثابة مما يدخل في اختصاص القضاء الإداري طبقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ والفقرة الثانية من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

١٦٥٧ - ٢ (٩٥٧/٢/٢) ٤٤٣/٥٠/٢

١٦٥٩ - ٢ (٩٥٨/١/١١) ٥١٧/٥٩/٢

٦٢٨ - ٣ (٩٥٨/٢/١) ٦٦٧/٧٥/٢

٦٥٥ - ٣ (٩٥٨/٢/١) ٦٧١/٧٦/٢

١٥ - المطالبة برد فروق مالية قبضها الموظف - ثبوت أن مثار المنازعة هو استحقاق الاعانة الاجتماعية المقررة لمستخدمي الدرجة التاسعة ، أو عدم استحقاقها - اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعة .

إذا كان الثابت أن مثار المنازعة الحقيقي هو ما إذا كان المطعون عليه يستحق الاعانة الاجتماعية المقررة لمستخدمي الدرجة التاسعة أم لا فإن النزاع على هذا الوجه هو في الواقع من الأمر منازعة في صميم الدرجة والراتب اللذين يستحقهما المضعون عليه طبقا للقواعد التنظيمية العامة وما تترتب على ذلك من آثار في استحقاقه أو عدم استحقاقه للاعانة الاجتماعية ، والدعوى بهذه المثابة مما يدخل في اختصاص القضاء الإداري طبقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، والفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، ومن ثم إذا اتضح للمحكمة الإدارية أن المدعى عليه لا يستحق

الإعانة الاجتماعية المقررة للمتزوجين فإنها تختص بالحكم عليه برد ما قبضه منها .

١٦٥٨ - ٢ (١٩٥٨/١/١١) ٣/٥٨/٥٠١

١٦ - دعوى تعويض - اختصاص مجلس الغنائم بدعوى التعويض عن الضرر النشئ عن عملية ضبط الغنيمة - التعويض عن الضرر النشئ عن قرارات إدارية بعيدة عن إجراءات الضبط من اختصاص القضاء الإداري لا مجلس الغنائم .

يتضح من استقراء نصوص الأمر العسكري رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٨ والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٢ أن اختصاص مجلس الغنائم مقصور على : أولاً - القضاء بصحة أو بطلان عملية ضبط الغنيمة ، وفي الحالة الأولى يأمر بمصادرتها ، وفي الحالة الثانية يأمر بالإفراج عنها أو بإدائها ثمنها إذا كانت قد استهلكت أو حصل التصرف فيها ، ثانياً - المنازعات الناشئة عن عملية الضبط ، وطلبات التعويض عن أي ضرر يكون قد لحق صاحب السفينة أو السلع من إجراءات الضبط . ومقتضى ذلك أن المجلس لا يختص بالنظر في طلبات التعويض إلا إذا كان عن ضرر نشأ عن عملية الضبط ذاتها ، فإذا نشأ الضرر عن قرارات إدارية بعيدة عن إجراءات الضبط لم يكن لمجلس الغنائم أي اختصاص في طلب التعويض عنها ، فإذا ثبت أن طلب التعويض في الدعوى الحالية ليس عن إجراء من إجراءات الضبط وإنما هو عما تدعيه الشركة من تصرف إداري مخالف للقانون ببيع السلعة التي قرر مجلس الغنائم الإفراج عنها وتسليمها اليها ، وهو بعيد كل البعد عن التعويض عن عملية الضبط ، فإن محكمة القضاء الإداري تكون هي المختصة بنظر الدعوى ، ولا اختصاص لمجلس الغنائم فيها .

٦٣٨ - ٣ (١٩٥٨/٣/٢٩) ٣/١٠٨/٩٨٩

١٧ - قرار إداري - قرار قضائي - أوامر وإجراءات مأموري الضبطية القضائية التي تصدر منهم في نطاق الاختصاص القضائي الذي خولهم القانون إياه وأضفى عليهم فيه تلك الولاية القضائية هي وحدها التي تعتبر قرارات قضائية تخرج عن ولاية القضاء الإداري - قراراتهم خارج هذا النطاق تعتبر قرارات إدارية تخضع لرقابة القضاء الإداري .

إن أوامر وإجراءات مأموري الضبطية القضائية التي تصدر عنهم في نطاق الاختصاص القضائي الذي خولهم القانون إياه وأضفى عليهم فيه تلك الولاية القضائية هي وحدها التي تعتبر أوامر وقرارات قضائية ، وهي بهذه المثابة تخرج عن رقابة القضاء الإداري ، وأما الأوامر والقرارات التي تصدر عنهم خارج نطاق ذلك الاختصاص القضائي المخول لهم في القانون فإنها لا تعد أوامر أو قرارات قضائية ، وإنما تعتبر من قبيل القرارات

الإدارية ، وتخضع لرقابة القضاء الإداري إذا توافرت فيها شرائط القرارات الإدارية النهائية ، ومن ثم إذا ثبت أن القانون لم يخول لجنة التحقيق الخاصة بالغنائم أو رئيسها أي اختصاص في إصدار أوامر بيع الغنائم المضبوطة ، فإن كل أمر يصدر من اللجنة أو رئيسها في هذا الشأن يعتبر خارج نطاق الاختصاص القضائي المنصوص عليه قانونا ، وبالتالي لا يعتبر أمرا صادرا من سلطة قضائية في حدود اختصاصها ، بل يعتبر أمرا إداريا يخضع لرقابة القضاء الإداري .

٦٣٨ - ٣ (١٩٥٨/٣/٢٩) ٢ (١٩٨٩/١٠٨/٢)

١٨ - الدعوى بطلب إلغاء قرار صادر من مصلحة التنظيم بالترخيص لآخر في إقامة مبان بالمخالفة لمرسوم التقسيم - اختصاص القضاء الإداري بنظرها بالتطبيق للمادة ٦/٨ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

متى كانت المنازعة تنصب على اختصاص القرار الإداري الصادر من مصلحة التنظيم ببلدية القاهرة في ٣ من مايو سنة ١٩٥٦ رقم ١٩٥٥/٩٨١ « بالترخيص للسين المقاول في بناء اثني عشر دورا فوق الأرض المبنية بالكروكي المسطر بالترخيص ٠٠٠ » ، وقد طلبت المدعية في هذه المنازعة إلغاء ، وبصفة مستعجلة وقف تنفيذه استنادا إلى أن القرار المذكور وقع مخالفا للقانون لحروجه على أحكام مرسوم التقسيم ، فإن الدعوى - والحالة هذه - مما يدخل في اختصاص القضاء الإداري بالتطبيق للفقرة السادسة من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، التي جعلت من اختصاصه « الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية » ، ولا يغير من الأمر شيئا أن تكون المدعية قد أشارت إلى حقوق الارتفاق المتعلقة بارتفاع البناء ومساحته التي يرتبها القانون على أرض يحكم مرسوم التقسيم ، ذلك أنها إنما تستند إلى ذلك في صدد بيان مصلحتها في طلب الإلغاء وفي صدد مخالفة القرار الإداري للقانون باعتبار أن الإدارة كان يتعين عليها مراعاة ما رتبته مرسوم التقسيم من هذه الارتفاقات عند إصدار الترخيص ، وأنها إذ أغفلتها فقد خالفت القانون ، كما أن مؤدى الحكم بإلغاء القرار الإداري أن يعتبر باطلا منذ صدوره ، معذوما قانونا ، ولكن الحكم لا ينصب إلا على القرار الإداري وحده وما يترتب عليه ، أما حقوق ذوي الشأن من الجيران الذين لهم أن يفيدوا من هذه الارتفاقات فيما بين بعضهم البعض ، سواء بطلب الإزالة أو بالتعويض ، أن كان لهذا أو ذاك وجه قانوني ، فهذه منازعة أخرى من اختصاص القضاء المدني .

٧٨٥ - ٣ (١٩٥٨/٧/١٢) ٢ (١٩٦٩/١٧٠/٢)

١٩ - صدور القانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٥ متضمنا نقل دواجن من الكادر الكتابي

الى الكادر الادارى بمصلحة الطيران المدني - صدور قرار بنقل موظفين من الكادر الكتابي الى الكادر الادارى بالمصلحة المذكورة ومنطويا في الوقت ذاته على ترقيةتهما - حقيقة القرار المطعون فيه هو رفع الموظفين من كادر أدنى الى كادر أعلى - هذا الرفع هو بمثابة التعيين في الكادر الأعلى وينطوي على ترقية في هذا الكادر - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الطعن في هذا القرار بغض النظر عن الالفاظ التى قد يوصف بها هذا القرار .

إذا كان الثابت أنه - بعد أن صدر القانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٥ بتنسيق وظائف مصلحة الطيران المدني متضمنا في مادته الثانية نقل ست درجات (٤ خامسة و ٢ سادسة) من الكادر الكتابي الى الكادر الادارى ، وبعد تبادل اتصالات بين المصلحة المذكورة وديوان الموظفين واجتماع لجنة شئون الموظفين لبدء مقترحاتها بشأن تنفيذ هذا التنسيق - صدر القرار المطعون فيه من السيد وزير الحربية متضمنا نقل كل من المطعون عليهما من الكادر الكتابي الى الكادر الادارى ومنطويا في الوقت ذاته على ترقيةتهما الى الدرجة الخامسة الادارية ، وحيال ذلك أقام المدعى دعواه طالبا الغاء القرار الادارى المشار اليه ، وناعيا عليه أنه انطوى على تخطيه في النقل الى الكادر الادارى وفي الترقية الى الدرجة الخامسة الادارية ، مع أنه أحق من هذين الموظفين بالنقل والترقية بحكم أسبقيته في أقدمية الدرجة السادسة الكتابية - إذا كان الثابت هو ما تقدم ، فان حقيقة القرار المطعون فيه هو رفع الموظفين من كادر أدنى هو الكادر الكتابي الى كادر أعلى هو الكادر الادارى تبعا لرفع وظيفتين كتابيتين الى هذا الكادر الاخير . وليس ثبت شك في أن رفع الموظف من كادر أدنى الى كادر أعلى في مثل هذه الحالة هو بمثابة التعيين في هذا الكادر الاخير ، فضلا عما ينطوى عليه في الوقت ذاته من ترقية من كادر أدنى الى كادر أعلى وما يتلوها من ترقيات في هذا الكادر الاخير ، ومن ثم فان مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى يكون مختصا بنظر مثل هذا النزاع ، بصرف النظر عن الالفاظ التى يوصف بها مثل هذا القرار ، اذ العبرة بالمعنى لا بالالفاظ .

٣٢٢ - ٣ (١٩٥٨/١١/٢٩) ٤/١٩/٢٣٧

٢ - القرار الصادر من الهيئة المشكل منها مجلس التأديب بنقل وانتظ الى وظيفة كتابية بالتطبيق للمادة ٣٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - قرار نقل يختص القضاء الادارى بالفصل في الطعن فيه - رقابة القضاء الادارى تكون بالثبوت من تشكّل الهيئة وفق نصوص القانون وقيام السبب الذى قام عليه القرار دون التدخل في تدبير الادارة .

ان نقل المدعى من وظيفة واعظ الى وظيفة كتابية ليس نقلا مكانيا حتى تتسلب المحكمة من اختصاصها ، بل انه قرار نقل نوعى قصد به ابعاد الموظف عن وظيفته فى الكادر الفنى العالى الى وظيفة أدنى مرتبة فى الكادر الكتابي . ولئن كانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة تنص على أن « الموظف الذى يقدم عنه تقريران متتاليان

بدرجة ضعيف يحال الى اللجنة التي يشكل منها مجلس التأديب لفحص حالته ، فاذا تبين لها أنه قادر على تحسين حالته وجهت اليه تنبيهها بذلك ، والا قررت نقله الى وظيفة أخرى يستطيع الاضطلاع بأعبائها ، ، الا أن رقابة محكمة القضاء الإداري تتمشى في التثبت من تشكيل الهيئة وفق نصوص القانون وفي قيام السبب الذي قام عليه القرار بغير تدخل في تقدير الإدارة وفي اقتناعها بما استقرت عليه عقيدتها ، ما دام ذلك كله قد خلا من اساءة استعمال السلطة .

٥٢ - ٤ (١٩٥٩/١/٢٤) ٤/٥٩/٦٥٩

٢١ - التقرير السنوي المقدم عن الموظف بعد استيفاء مراحله المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - يعتبر قرارا إداريا نهائيا يؤثر مالا في الترقية ومنح العلاوة والفصل - اندراج الطعن في عموم الطلبات المنصوص عليها في الفترتين الثالثة والخامسة من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة .

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بين مراحل تقدير كفاية الموظف ، ونص على عرض هذه التقارير على لجنة شئون الموظفين في شهر مارس من كل عام لتقدير درجة كفاية الموظف ، فاذا ما انتهت اللجنة من تقدير كفاية الموظف أصبح هذا التقدير نهائيا منتجا لآثاره التي يرتبها عليه القانون عند نظر العلاوات أو في جميع الترقيات ، بل ان هذه التقارير تؤثر في بقاء الموظف في وظيفته أو في فصله منها . وقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على أنه « يترتب على تقديم تقدير بدرجة ضعيف حرمان الموظف من تول علاوة دورية مع تخطيه في الترقية في السنة التي قدم فيها هذا التقرير » . ونصت المادة ٣٢ من هذا القانون المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر على أن الموظف الذي يقدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف يقدم للهيئة المشكل منها مجلس التأديب لفحص حالته ، فاذا تبين لها أنه « قادر على الاضطلاع بأعباء وظيفة أخرى نقلته اليها بذات الدرجة والمرتبة أو مع خفض درجته ومرتبته ، أو نقله الى كادر أدنى » فاذا تبين لها أنه غير قادر على العمل فصلته من وظيفته مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة ، وفي الحالة الأولى اذا قدم عن الموظف بعد ذلك مباشرة تقرير آخر بدرجة ضعيف فصل من وظيفته » . وتقضى المادة ٤٠ من القانون سالف الذكر المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على أنه « في الترقيات الى الدرجات المخصصة منها نسبة للاقدمية ونسبة للاختيار يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالاقدمية ويرقى فيه أقدم الموظفين مع تخطي الضعيف اذا كان قد قدم عنه تقريران سنويان متتاليان بدرجة ضعيف » أما النسبة المخصصة للترقية بالاختيار فتكون خاضعة لتقدير لجنة شئون الموظفين دون التقيد بترتيب الاقدمية في ذات مرتبة الكفاية على أن يكون الاختيار أولا من الحائزين على مرتبة ممتاز

في العاملين الآخرين . وفي حالة عدم توافر عددهم بالنسبة للدرجات الحاية يكون الاختيار في الدرجات الباقية من الحائزين على مرتبة جيد ويضاف الحائزون على مرتبة ممتاز في إحدى السنتين إلى مرتبة جيد ويسرى عليهم حكمها ، وتنص المادة ٤٠ مكررة على أنه « مع عدم الإخلال بنصوص المادتين ٣٥ و ٤١ إذا قضى الموظف حتى تاريخ نفاذ هذا القانون خمس عشرة سنة في درجة واحدة أو خمسة وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو ثلاثين سنة في ثلاث درجات متتالية ، ويكون قد قضى في الدرجة الأخيرة ٤ سنوات على الأقل اعتبر مرقى إلى الدرجة التالية ما لم يكن التقريران الأخيران عنه بدرجة ضعيف » .

وعلى هدى ماتقدم فإن التقرير السنوي المقدم عن الموظف بعد استيفاء مراحله المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو بمثابة قرار إداري نهائي يؤثر مالا في الترقية أو منح العلاوة أو الفصل ، ومن ثم يندرج في عموم الطلبات المصنوع عليها في الفقرتين الثالثة والخامسة من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة .

٧٣٢-٤ (١٩٦٠/٥/٩) ٦٣٥/٦٨/٥

٨٤٨- (١٩٦٠/٥/٢١) ٩٦٨/٩٨/٥

٢٢ - موظفو كلية فيكتوريا يعتبرون موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لمؤسسة عامة تقوم على مرفق عام من مرافق الدولة - سريان الأحكام والأنظمة المقررة بالنسبة لموظفي الإدارة الحكومية عليهم فيما لم يرد بشأنه نص خاص في العقود المبرمة معهم - الاختصاص في نظر الطعن المقدم في قرار فصل موظف في كلية فيكتوريا ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره .

إن كلية فيكتوريا منذ صدور القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٧ والعقد المرافق له قد أصبحت شخصا من أشخاص القانون العام يقوم بالإسهام في شئون مرفق عام من مرافق الدولة هو مرفق التعليم ، ومن ثم فإن موظفي كلية فيكتوريا يعتبرون موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لمؤسسة عامة تقوم على مرفق عام من مرافق الدولة ، وتسرى عليهم تبعاً لذلك الأحكام والأنظمة المقررة بالنسبة لموظفي الإدارة الحكومية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في العقود المبرمة مع هؤلاء الموظفين ، وبهذه المثابة فإن الاختصاص بنظر المنازعة المتعلقة بالطعن في قرار فصل المدعى الصادر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٧ من خدمة كلية فيكتوريا بالإسكندرية ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره ، وذلك بناء على نص البند (رابعا) من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، وهي التي تقضى بأن « يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره بالفصل في المسائل الآتية ويكون له فيها ولاية القضاء كاملة ٠٠٠ رابعا - الطلبات

التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

٤-١ (١٩٥٨/١١/٢٢) ١٨٨/١٧/٤

٢٣ - هيئة قناة السويس هيئة عامة تقوم على ادارة مرفق المرور بالقناة - موظفوها يعتبرون موظفين عموميين - خضوعهم للاحكام والانظمة المقررة لموظفي الادارة الحكومية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قانون التأمين أو اللوائح التي توضع لهم خاصة - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعة المتعلقة بالطعن في قرار فصل موظف من خدمة الهيئة .

ان هيئة قناة السويس هي هيئة مستقلة ، يصدر بتشكيلها وتعيين رئيس وأعضاء مجلس إدارتها وأعضائه المنتدبين ومديرها العام وتحديد مكافآتهم واعفاء البعض منهم من مناصبهم واعتماد ميزانيتها وحسابها الختامى قرار من رئيس الجمهورية، وتقوم على ادارة مرفق المرور بالقناة الذى هو مرفق عام قومى من مرافق الدولة وثيق الصلة بالكيان السياسى لمصر ، متبعة فى ذلك أساليب القانون العام ، ومستخدمة من الوسائل هذا المجرى المائى وتوابعه الذى هو جزء من الملك العام للدولة بما فى ذلك ميناء بور سعيد ، مع تمتعها بالشخصية الاعتبارية وبسلطة ادارية هي قسط من اختصاصات السلطة العامة مع قدر من الاستقلال فى مباشرة شئونها يتيح لها المرونة اللازمة التى تقتضيها طبيعة نشاطها ، ومن ثم فان موظفيها يعتبرون موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لمؤسسة عامة تقوم على مرفق عام من مرافق الدولة ، وان كانوا مستقلين عن موظفى الدولة ، وتسرى عليهم تبعاً لذلك الاحكام والانظمة المقررة بالنسبة لموظفى الادارة الحكومية فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى قانون التأمين أو اللوائح التى توضع لهم خاصة . وبهذه المثابة فان الاختصاص بنظر المنازعة المتعلقة بالطعن فى قرار فصل المدعى من خدمة الهيئة ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره وذلك بناء على نص البند (رابعاً) من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، وهى التى تقضى بأن يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فى المسائل الآتية ، ويكون له فيها ولاية القضاء كاملة : ٠٠٠٠ رابعاً - الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

٤-٩٤٧ (١٩٥٨/١١/٢٢) ٢٠٩/١٨/٤

٢٤ - ادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية - تعتبر مؤسسة عامة - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعة المتعلقة بالطعن فى القرار التأديبى الموقع على احد موظفيها .

ان ادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية - بحكم أنشائها ،

ومنحها الشخصية المعنوية ، وقيامها على إدارة مرفق عام هو مرفق النقل بدائرة مدينة الاسكندرية وضواحيها واستقلاله ، وتشكيل مجلس إدارتها ، وصفات رئيسه ونائبه وأعضائه ، والسلطات المخولة له ؛ واستقلال ميزانيتها عن ميزانية الدولة - تعتبر مؤسسة عامة ، بتوافر عناصر المؤسسات العامة ومقوماتها فيها ، ومن ثم فإن موظفيها يعتبرون موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لها ، بوصفها فرعاً من سلطات الدولة ، وإن كانوا موظفين غير حكوميين ومستقلين عن موظفي الدولة ، وتسرى عليهم تبعاً لذلك الأحكام والأنظمة المقررة بالنسبة لموظفي الإدارة الحكومية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القوانين واللوائح الموضوعة لهم . وبهذه المثابة فإن الاختصاص بنظر المنازعة المتعلقة بالطعن في قرار الجزاء التأديبي الموقع على المدعى من مجلس الإدارة ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره ، وذلك بناء على نص البند (رابعا) من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة .

٢٠٧-٤ (١٩٥٩/٣/٢١) ٩٨٢/٨٥/٤

٢٥ - فصل بغير الطريق التأديبي - المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ - المادة السابعة منه لا تجيز الطعن بالالغاء - علم انسحاب النص الى دعوى التعويض .

إن الشارح لم يمنع سماع طلب التعويض عن قرارات الفصل الصادرة عملاً بالمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ، كما فعل بالنسبة الى طلب الغائها أو وقف تنفيذها ، فبقيت ولاية القضاء الإداري كاملة بالنسبة لطلب التعويض عن هذه القرارات ، شأنها في ذلك شأن القرارات الإدارية الأخرى . فحسب الموظف المفصول اعتناداً الى ذلك المرسوم بقانون أن ينتصف بطريق التعويض إن كان لذلك وجه وكان قرار فصله مخالفاً للقانون .

٣١ - ٢ (١٩٥٦/٣/١٧) ٥٥٥/٦٧/١

٢٦ - قوات مسلحة . المنازعات الخاصة بضباط القوات المسلحة - اختصاص اللجنة العليا لضباط بنظرها معسدة بأن تكون المنازعة متعلقة بالطعن في قرارات لجان الضباط المختلفة - الدعاوى الخاصة بالتعويض عن قرارات الفصل بغير الطريق التأديبي الصادرة بمقتضى أحكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ - علم اختصاص اللجنة العليا بنظرها - اختصاص القضاء الإداري بنظرها .

لئن كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن التظلم من قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة تنص على اختصاص اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة دون غيرها بالنظر في المنازعات الإدارية مما قد يفهم منه شمول اختصاصها لكافة القضايا الإدارية ، إلا أن المادتين ٥ و ٦ من هذا القانون قد حددتا الاختصاص على نحو لا لبس فيه ولا إبهام ،

وهو أن اختصاص اللجنة المذكورة معقود بالتظلم من قرارات لجان الضباط المختلفة ، ومقصود على تأييد القرار المطعون فيه أو الغائه أو تخفيضه أو استبداله أو وقف تنفيذه ، وأنه لا يترتب على قرارات هذه اللجنة أى حق فى المطالبة بتعويضات مالية ، ومن ثم فلا ينصرف هذا الاختصاص بداهة الى الدعاوى المرفوعة بالمطالبة بالتعويض عن قرار صادر بالفصل بغير الطريق التأديبي سبق صدوره من مجلس الوزراء بعد موافقة لجنة مشكلة بقرار من القائد العام للقوات المسلحة بمقتضى أحكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ بشأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي . وعلى هدى ما تقدم فان دعوى المطالبة بالتعويض عن القرار الصادر من مجلس الوزراء فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بأحالة المدعى الى المعاش بمقتضى أحكام المرسوم بقانون سالف الذكر تبقى فى اختصاص القضاء الإداري ، اذ أن اختصاص اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة مقصور على الطعن فى قرارات لجان الضباط المختلفة ، دون ما يصدره مجلس الوزراء من قرارات بعد موافقة لجنة مشكلة تشكيلة خاصا بأمر من القائد العام للقوات المسلحة ، اعمالا لاحكام قانون استثنائي صدر وانتهى تطبيقه قبل صدور القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

٨١١-٤ (١٩٥٩/٣/٢١) ١٠١٧/٨٨/٤

٢٧ - دعوى تهية دليل يقوم فى نزاع مستقبل - اختصاص القضاء الإداري بنظرها .
منوط بأن يكون النزاع المستقبل مما يدخل فى ولايته الكاملة لا فى ولاية الالغاء .
ان اختصاص القضاء الإداري هو اختصاص محدد ، وينحصر بالنسبة لقضاء الالغاء فيما حدده القانون بالذات وعلى سبيل الحصر من القرارات الادارية المعينة ، دون أن يمتد فى هذا الخصوص الى دعاوى تهية الدليل التى أجازت استثناء فى مجال القانون الخاص ، وتجاوز كذلك فى القضاء الكامل فى مجال القضاء الإداري .

٤٦٧-٥ (١٩٥٩/٦/٢٧) ١٦٢٣/١٣٦/٤

٢٨ - لجنة التأديب والتظلمات بمجلس الدولة - قصر اختصاصها على تأديب أعضاء مجلس الدولة والفصل فى الغاء القرارات الادارية المتعلقة بشئونهم وطلبات التعويض المترتبة عليها - عدم اختصاصها بنظر طلب المنازعة فى علاوة - اختصاص محكمة القضاء الإداري به - اساس ذلك .

ان المادة ٦٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قصرت اختصاص لجنة التأديب والتظلمات على تأديب أعضاء المجلس ، والفصل فى طلبات الغاء القرارات الادارية المتعلقة بشئون أعضاءه وفى طلبات التعويض المترتبة عليها ، مما يدخل أصلا فى اختصاص القضاء . وغنى عن البيان أن موضوع الدعوى - وهو منازعة فى علاوة - لا يدخل ضمن طلبات

الغاء القرارات الادارية أو طلبات التعويض المترتبة عليها ، فتكون الدعوى ،
والحالة هذه ، ليست من اختصاص لجنة التأديب والتظلمات ، وانما تصبح
هذه المنازعة - منذ العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى ٢٩ من
مارس سنة ١٩٥٥ - من اختصاص محكمة القضاء الادارى طبقا لنص
المادتين ١٣ و ١٤ منه ، لأن المدعى من الموظفين الداخلين فى الهيئة من
الفئة العالية (مندوب بمجلس الدولة) .

١٥٠- ١٦٥/١٢/١٩٥٥ (١٢/٣٧/٣١٢)

٢٩ - بعثات - وجود ضمان للمبعوث فى تنفيذ التزاماته لا يؤثر فى تكييف الرابطة
بين المبعوث والحكومة أو فى اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعة برمتها - أساس ذلك .

ان ضمان المطعون عليه الثانى فى تنفيذ التزامات ابنه المطعون عليه
الاول لا يغير شيئا ، سواء فى التكييف القانونى للروابط على الوجه
السالف ايضاحه أو فى اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعة برمتها ،
وهى ادارية بغير تبويضها مادام التزام الضامن هو التزام تبعى وان من
المسلم فى فقه القانون اختصاص الضامن تبعا لاختصاص الاصيل أمام المحكمة
ذاتها ، بل ان القضاء العادى قد أصبح غير مختص بنظر أية منازعة خاصة
بعقد ادارى وأصبح الاختصاص معقودا للقضاء الادارى .

٨٣٧- ١٦٥/١٢/١٩٦٠ (١٨/١٣٦)

ب - ما يخرج عن اختصاص القضاء الادارى :

راجع أيضا : ٢ ، ١٧ ، ٢٦ : ٦٧٣

♦ **٣ -** قرار من المجلس الملى بتوقيع عقوبة دينية على كاهن - اعتباره صادرا فى غير
المجال الادارى - خروجه عن ولاية القضاء الادارى .

ان القرار الصادر من المجلس الملى بتوقيع عقوبة دينية على كاهن
يعتبر صادرا فى غير المجال الادارى ، مما يخرج طلب الغائه أو وقف تنفيذه
عن ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، لأن اختصاصه رهين بطلب
الغاء القرارات الادارية دون غيرها .

١١٩- ١٦٥/٢/١٩٥٧ (٢/٥٥/٤٨٧)

٣١ - ثبوت ان العلاقة محل المنازعة ليست من العلاقات التى تنشأ بحكم الوظيفة
وتنظمها القوانين واللوائح الصادرة فى هذا الشأن ، بل تدخل فى نطاق روابط القانون
الخاص - علم اختصاص القضاء الادارى .

متى ثبت أن العلاقة التي تربط المدعى بالمجلس الملى فى خصوص
الاعانة محل النزاع ليست من الروابط التي تدخل فى نطاق القانون.
العام ، باعتبارها علاقة من العلاقات التي تنشأ بحكم الوظيفة وتنظيمها
القوانين واللوائح الصادرة فى هذا الشأن ، وإنما هي علاقة مدنية بحته
أيا كان تكييفها ، وسواء اعتبرت تبرعا أو مكافأة نظير أداء عمل ، وأيا كان
تكييفها القانونى فليس من شك أنها علاقة تدخل فى نطاق روابط القانون.
الخاص ، فانها تخرج عن اختصاص القضاء الادارى .

١١٩-٣ (١٩٥٧/٢/٩) ٤٨٧/٥٥/٢

٣٢ - المكافأة التي تمنحها وزارة الاوقاف للعمد والمشايخ مقابل الخدمات التي
يؤدونها لضمان حصولها على مطلوباتها من المستأجرين - مصدرها علاقة عقدية وليست
لائحية - خروج المنازعة فى شأنها من اختصاص القضاء الادارى .

متى كان الثابت ان المدعى يعمل شيخ عزبة ويخضع لوزارة
الداخلية فيما يتعلق بعمله والاشراف عليه ، وأنه كان يتقاضى مكافأة
شهرية من وزارة الاوقاف يضاف اليها علاوة الغلاء ، وقد استبان أن علة
منح المكافأة للمدعى وأمثاله من المشايخ وكذا العمدة على الرغم من تبعيتهم
لوزارة الداخلية هي تعويضهم عما يقدمونه لوزارة الاوقاف من خدمات
خاصة بالحجوز الادارية والقضائية التي توقعها والمحافظة على حاصلات
مستأجريها لضمان حصولها على مطلوباتها قبل هؤلاء المستأجرين والتعريف
بهم والارشاد عنهم وكذلك المحافظة على حاصلات زراعة الذمة ومعاونة
المهندسين فى تحصيل الايجارات وما الى ذلك ، وأبانت الوزارة فى
منشورها العام رقم ٢١ الصادر فى ١٩١٧/٦/٢ أن هذه المكافأة تتفاوت
زيادة ونقصا بحسب مساحات الأقطيان - اذا ثبت ما تقدم فان هذا يكون
كاشفا فى الدلالة على أن ما يحصل عليه العمدة أو الشيخ لا يعدو أن يكون
المقابل لأداء خدمات معينة ، فالعلاقة - والحالة هذه - هي علاقة عقدية فى
نطاق القانون الخاص وليست علاقة وظيفية بالمعنى المقصود من ذلك فى
مجال القانون العام ، ولذا فان هذا المقابل منوط بأداء هذه الخدمات لا
بوظيفة العمدة أو الشيخ ، كما أنه يتفاوت فى مقداره لا تبعاً لصفة من
يتقاضاه ان كان عمدة او شيخا ، بل بأهمية هذه الخدمات بحسب مساحات
الأراضى التي تؤدى عنها مع تفرقة فى ذلك بين الأراضى التي تزرعها
الوزارة على ذمتها وتلك التي تؤجرها للغير ، ومع مراعاة النسبة بين المنزرع
والمؤجر فى حالة وجود أقطيان فى بلدة واحدة بعضها تزرعه الوزارة على
حسابها والبعض الآخر تؤجره . وهذا المقابل قد يعطى لشخص أو لجملة
أشخاص بحسب الاحوال ، وقد يعطى لغير العمدة والمشايخ ، كما أنه قد
يقطع من كل لا يقبل أداءه بحسب الشروط المقررة أو من يقعد عن بذلها

وتكون الوزارة فى حل من الاتفاق مع غيره ، دون أن يؤثر ذلك فى بقائه فى وظيفته كما هو عمدة كان أو شيخا ؛ لأن هذه الخدمات لا تدخل من الأصل فى نطاق هذه الوظيفة ؛ ومن ثم فإن المنازعة بين المدعى والوزارة بصدد هذه المكافأة وعلاوة الغلاء الملحق بها تخرج عن اختصاص القضاء الادارى عموما لخرجها عن ولايتها .

١٧٥٧-٢ (١٩٥٧/٥/١٨) ١٠٥٤/١٠٩/٢

٣٣ - بواب منزل تابع لوقف اهل تقوم عليه وزارة الاوقاف ويخضع بمهيته على حساب مصروفات الاوقاف الاهلية - عدم اعتباره موظفا عاما - مطالبته بالافادة من قواعد الانصاف - عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعة .

لكى يعتبر الشخص موظفا عاما خاضعا لاحكام الوظيفة العامة يجب أن يعين بصفة مستمرة غير عارضة للمساهمة بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر . فان كان الثابت أن المطعون عليه يعمل بوابا فى منزل تابع لوقف اهل تقوم عليه وزارة الاوقاف وأنه يخضع بمهيته على حساب مصروفات المباني بالاوقاف المشتركة (الاهلية) ، فهو بهذه المثابة من الاجراء لحساب وقف خاص لا يعدو أن يكون نشاط الوزارة بالنسبة اليه فى علاقتها مع الغير كنشاط الافراد فى مجالات القانون الخاص ، وليس بسلطة عامة مما يدخل فى نطاق القانون العام ، ومن ثم لا يعتبر المطعون عليه من الموظفين العاملين اللذين يحق لهم الافادة من قواعد الانصاف حتى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى فى المنازعات الخاصة بذلك ، وبذلك يكون الحكم المطعون فيه - اذ قضى بتطبيق قواعد الانصاف على المطعون عليه بوصفه موظفا - قد جاء مخالفا للقانون ، ويتعين من أجل ذلك الغاؤه ، والفضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعة .

١٠٩-٢ (١٩٥٦/٦/١٦) ٨٩٣/١٠٧/١

٣٤ - ثبوت أن المدعى يعمل اماما بمسجد تابع لوقف اهل مشمول بحراسة وزارة الاوقاف - عدم اختصاص القضاء الادارى بنظر دعوى التسوية المرفوعة منه ضد الوزارة .

لكى يعتبر الشخص موظفا عاما خاضعا لاحكام الوظيفة العامة يجب أن يعين بصفة مستمرة غير عارضة للمساهمة بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر . فاذا كان الثابت أن المدعى يعمل اماما بمسجد تابع لاحد الاوقاف الاهلية الموضوعة تحت حراسة وزارة الاوقاف ، وأن الواقفة قد شُـرطت فى وقفها الاهلى مرتبات لجهة من جهات البر هي اقامة الشعائر فى مسجد فى حدود مبلغ معين شهريا يوزع على الوجه الذى عينته ، ومن ذلك مبلغ لمامم المسجد ، فان المركز القانونى للمدعى عليه فى هذا الخصوص مرده الى شرط الواقفة وحالة ريع الاعيان

الموقوفة ، وليس الى موارد ميزانية الوزارة العامة ومزايا الوظيفة فيها حسبما تنظمه القوانين واللوائح ، كما أن ولاية الوزارة على الوقف الاهلي لا تعدو أن تكون ولاية موقوفة بصفة حارس قضائي ، فعلاقة المدعى عليه والحالة هذه بالوزارة هي علاقة استحقاق لمرتب مشروط في وقف تديره مما يدخل في مجال القانون الخاص ، وليس علاقة وظيفة عامة مما يدخل في نطاق القانون العام ، ومن ثم لا يعتبر المطعون عليه من الموظفين العامين الذين يحق لهم الافادة من قواعد الانصاف حتى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بالمنازعات الخاصة بذلك ، وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه - اذ قضى بتطبيق قواعد الانصاف عليه بوصفه موظفا عاما - قد جاء مخالفا للقانون ، ويتعين الغاؤه والقضاء بعلم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى .

٤٩-٢ (١٩٥٦/٦/٢٣) ١/١١١/٩١٩

٣٥ - خفي لحراسة المزروعات بوزارة الاوقاف - علاقته بها عقدية - عدم خضوعه للقواعد التنظيمية في شأن الموظفين والمستغنين - عدم سريان قواعد الانصاف عليه - خروج دعواه في هذا الصدد عن اختصاص القضاء الإداري .

ان صفة الموظف العام لا تقوم بالشخص ولا تجري عليه بالتالي أحكام الوظيفة العامة فيخضع لنظمها ويفيد من مزاياها الا اذا كان معينا بصفة مستقرة غير عارضة للمساهمة في عمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو السلطات الادارية بالطريق المباشر . فاذا كان الثابت أن العلاقة بين وزارة الاوقاف وبين المطعون عليه (الذي يعمل كخفي لحراسة المزروعات) ليست علاقة لائحية بين موظف عام وجهة حكومية تدخل في نطاق روابط القانون العام وتحكمها القواعد التنظيمية العامة الصادرة في هذا الشأن ، بل هي علاقة تعاقدية بين أجير وصاحب عمل ، أساسها عقد مدني بحث تعهد المطعون عليه بمقتضاه بأن يقوم بخدمة معينة غير متفرغ لها ، لقاء أجر معلوم تحدد مقداره ضوابط مرسومة وتساهم كل من الوزارة ومستأجرى أطيانها في دفعة مناصفة بينهما ، ويؤخذ من حصيلة هذا الايراد فحسب دون ماعداها وبمقدار ما تسمح به ، بعد أن كان يتحمل به كله من قبل هؤلاء المستأجرون وحدهم ، فانه يعتبر بهذه المثابة من الاجراء لحساب وقف خاص ومن ماله ، ولا يعدو أن يكون نشاط الوزارة بالنسبة اليه في علاقتها مع الغير كنشاط الافراد في مجالات القسانون الخاص ، وليس بسلطة عامة مما يدخل في نطاق القانون العام ، ومن ثم فان القواعد التنظيمية الصادرة في شأن الموظفين والمستخدمين لا تسري في حقه ولا يخضع لها تحديد أجره . ولما كانت قواعد الانصاف الصادرة في سنة ١٩٤٤ انما شرعت ليفيد منها الموظفون العموميون ، وكان اختصاص

اللجان القضائية والقضاء الاداري عامة في منازعات التسوية مقصورا على
ماتعلق منها بالموظفين العموميين أو ورثتهم دون من عداهم ، وكان المطعون
عليه من غير طائفة هؤلاء الموظفين ، فانه يتعين الحكم بعدم اختصاص مجلس
الدولة بهيئة قضاء اداري بنظر الدعوى .

١٤٧٠ - ٢ (١٩٥٧/٤/٦) ٨٣٢/٨٥/٢

٣٦ - خفي : محمولات تستخسه وزارة الاوقاف بصفتها ناظرة على بعض التفاتيش
علاقتها به ليست لائحية بل تعاقدية - علم باعتباره موظفا عاما بعدم اختصاص مجلس الدولة
بهيئة قضاء اداري بنظر طلبه الافادة من احكام قرار مجلس الوزراء الخاص باعانة غلاء
المعيشة .

ان صفة الموظف العام لا تقوم بالشخص ولا تجري عليه بالتالي احكام
الوظيفة العامة ويفيد من مزايها الا اذا كان معيناً بصفة مستقرة غير عارضة
للمساهمة في عمل دائم في خدمة مربق عالي تديره الدولة بالطريق المباشر،
ومن ثم اذا كان الثابت من الاوراق أن المطعون عليه يعمل خفي محمولات
ويلحق بالعمل بتكليف من رئيس التفاتيش المحلي شأنه في ذلك شأن أي
أجير تستخسه وزارة الاوقاف بصفتها ناظرة على الاوقاف التابعة لها هذه
التفاتيش ، فهو بهذه المثابة من الاجراء ولا يعدو أن يكون نشاط الوزارة
بالنسبة اليه في علاقتها مع الغير كنشاط الافراد في مجالات القانون
الخاص ، وليس بسلطة عامة مما يدخل في نطاق القانون العام ، ذلك أن
علاقة المطعون عليه بوزارة الاوقاف ليست علاقة لائحية بين موظف عمومي
وجهة حكومية تدخل في نطاق روابط القانون العام وتحكمها القواعد
التنظيمية العامة الصادرة في هذا الشأن ، بل هي علاقة تعاقدية بين اجير
وصاحب عمل اساسها عقد مدني بحت تعهد المطعون عليه بمقتضاه بأن
يقوم بخدمة معينة (حراسة محمولات) لقاء أجر معلوم تحدد مقداره
ضوابط مرسومة تساهم كل من الوزارة ومستأجرو أطيانها في دفعه
مناصفة بينهما ، وبالتالي لايعتبر من الموظفين العامين الذين يحق لهم الافادة
من احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ بشأن
اعانة غلاء المعيشة حتى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بنظر
المنازعات الخاصة بذلك .

١٥١٠ - ٢ (١٩٥٧/٤/٦) ٨٤٠/٨٦/٢

٣٧ - مطالبة المدعي بتطبيق قواعد الانصاف عليه - لبوت انه يقبض مرتبه منوزارة
الاوقاف بحسبانها حارسا قضائيا على اعيان الاوقاف الاعلية لا من موارد ميزانية الوزارة -
اعتبار العلاقة بينهما من علاقات القانون الخاص لا العام - خروج الدعوى عن اختصاص القضاء
الاداري

ان ولاية وزارة الاوقاف على اعيان الاوقاف الاهلية ولاية موقوتة ،
فما هي الا حارس قضائى يدير اعيان هذه الاوقاف لوقت قادم يطول أو يقصر
فى بعض الاحيان حسب الاحوال ، فمتى ثبت أن المركز القانونى للمطعون
عليه مرده الى عقد اتفاق خاص بينه وبين وزارة الاوقاف بحسبانها متولية
ادارة الوقف الاهلى وتحصيل ريع الاعيان الموقوفة ، وليس الى موارد ميزانية
الوزارة العامة ومزايا الوظيفة فيها حسبما تنظمه القوانين واللوائح ، فان
العلاقة بينهما لاتعدو مجال القانون الخاص ، ويكون بمثابة اجير ، لا يدخل
وصفه فى مجال القانون العام ، ولا يعتبر بالتالى من الموظفين العامين الذى
يحق لهم الافادة من قواعد الانصاف ، التى شرعت ليفيد منها فقط الموظفون
والخدمة الخارجون عن هيئة العمال ، ومن ثم لا يختص مجلس الدولة ، بهيئة
قضاء ادارى ، بالمنازعة التى يطلب فيها افادته من قواعد الانصاف .

٢٦٢٨ - ١٨/٢/٣ (١٩٥٧/١١/٩)

٣٨ - قرارات نقل الموظفين والمستخدمين أو نديهم - خروجها عن اختصاص القضاء
الادارى ، مادامت لا تعمل فى طبيعتها قرارا مقنعا مما يختص به هذا القضاء - العبرة بالقرار
الحقيقى لا الظاهرى - امثلة .

ان قرارات نقل الموظفين والمستخدمين أو نديهم ليست من القرارات
التى تدخل فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، بحسب نص
الفقرات ٣ و ٤ و ٥ من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص
بمجلس الدولة ، والفقرات ٣ و ٤ و ٥ من المادة الثامنة من القانون رقم
١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، مادامت لاتحمل فى
طبيعتها قرارات أخرى مقنعة مما يختص بها القضاء الادارى ، كالنقل الى
وظيفة تختلف عن الوظيفة الاولى فى طبيعتها أو فى شروط التعيين فيها ،
أو كجزاء تأديبى ، اذ المعول عليه عندئذ هو القرار الحقيقى لا الظاهرى .
فاذا ثبت أن المدعية نقلت بحالتها وبمخرجتها من قسم حسابات المشتركين
بمصلحة التليفونات الى وظيفة أخرى فى قسم السنترالات بالمصلحة ذاتها ،
وهى وظيفة لاتغاير الوظيفة الاولى من حيث شروط التعيين فيها ، كما
لاتقل عنها من حيث الدرجة ، فان النقل يكون مكانيا اقتضته مصلحة
العمل ، ولا ينطوى على تعيين أو تأديب ، فهو لا يعدو فى الواقع من الامر
أن يكون توزيعا للعمل بين موظفى المصلحة الواحدة ، حتى ولو كان قد تم
بسبب مانسب الى المدعية . وان كان عمل الوظيفة الجديدة يتطلب المران
عليه بعض الوقت ، وقد راعت الجهة الادارية فى اجرائه وجه المصلحة العامة
وحسن سير العمل دون المساس بالمركز القانونى القائم للمدعية بأى وجه
من الوجوه ، مما يجعله بهذه المثابة من الملامات المتروكة لتقدير الجهة

الإدارية ، حسبما تراه متفقا مع الصالح العام ، ويخرجه بالتالى من الخضوع
لرقابة مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى .

٢٢١-٣ (١٩٥٨/٣/١) ٨١٣/٩١/٣

٨٧٠-٣ (١٩٥٨/٣/٨) ٩٣٦/١٠٣/٣

٣٩ - منازعة حول صحة إعلان إجراءات اتخذت فى نطاق قانون الحجز الإدارى رقم
٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ - خضوعها لاختصاص القضاء العادى لا الإدارى - أساس ذلك .

متى كان الثابت أن المنازعة تدور أساسا حول ما اذا كان المدعى أصبح
مالكاً للعين المتنازع عليها برسو مزاد البيع الإدارى عليه وانتهاء ميعاد
الزيادة بالعشر كما يدعى أم أن من حق المدين أن يقوم بوفاء المستحقات
التي من أجلها اتخذت إجراءات الحجز والبيع ؛ وما اذا كان يجوز للإدارة
أن تقبل الوفاء منه فلا تعتد برسو المزاد - متى كان الثابت هو ما تقدم ،
فإن المنازعة على هذا النحو تكون فى الواقع من الامر منازعة فى صحة أو
عدم صحة إجراءات اتخذت فى نطاق القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الخاص
بالحجز الإدارى وما لذوى الشأن من حقوق فى صحة سند الملكية أو غير ذلك
ترتيباً على أحكام القانون المشار اليه ، فهى منازعة مدنية مما يدخل فى
اختصاص القضاء العادى ويخرج عن اختصاص القضاء الإدارى ، وهو
رهين بأن يكون طلب الإلغاء متعلقاً بقرار إدارى .

٤٧-٣ (١٩٥٧/٢/٢) ٤٤٨/٥١/٢

♦ **٤ -** عدم جواز الطعن بإلغاء أو وقف تنفيذ القرارات التى تصدر فى ظل المرسوم
بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ واستناداً اليه - عدم التفرقة فى ذلك بين من طبق هذا المرسوم
بقانون فى حقه تطبيقاً صحيحاً ومن لم يطبق هكذا فى حقه - سريان هذه القاعدة ولو كانت
المخالفة أو الانحراف مسندين الى لجنة التطهير ذاتها أو الى مصدر القرار .

ان المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ أغلقت
باب الطعن بإلغاء أو وقف التنفيذ بالنسبة الى القرارات التى تصدر فى
ظل هذا المرسوم بقانون واستناداً اليه . لافرق فى ذلك بين من طبق فى
حقه تطبيقاً صحيحاً ومن لم يطبق هكذا فى حقه ، وأياً كانت طبيعة المخالفة
القانونية أو نوع الانحراف فى تحصيل الواقع أو فى عرضه ، سواء كان
هذا المأخذ مسنداً الى لجنة التطهير ذاتها أو الى مصدر القرار ، لأن الغرض
من المنع هو سد باب المنازعة فى العودة الى خلية الحكومة عن طريق الطعن
بالإلغاء أو وقف التنفيذ ، استقراراً للدولاب الحكومى .

١٥٦٥-٢ (١٩٥٧/٤/٢٧) ٩٧٥/١٠١/٢

٤١ - المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ - عدم جواز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ القرارات التي تصدر في ظله واستنادا اليه - عدم التفرقة في ذلك بين من طبق هذا المرسوم بقانون في حقه صحيحا ومن لم يطبق هكذا في حقه - دليل ذلك .

ان المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي ينص في مادته السابعة على أنه « استثناء من أحكام المادتين ٣ و ١٠ من قانون مجلس الدولة لايجوز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالتطبيق لاحكام هذا القانون » . ولا وجه للقول بأن مناط أعمال تلك المادة ان يكون قرار الفصل قد صدر بالتطبيق لاحكام ذلك المرسوم بقانون ، أي طبق تطبيقا صحيحا - لا وجه لذلك ، لانه تأويل غير صحيح لغرض الشارع من عدم جواز الطعن بالالغاء ، ولو أخذ بهذا التأويل وجاز الطعن بالغاء قرارات الفصل التي لم يطبق فيها هذا المرسوم بقانون تطبيقا صحيحا ، لصارت كل هذه القرارات هدفا للطعن ، ولاستوت في ذلك مع سائر القرارات الادارية التي لم يرد في شأنها منع من الطعن ، ولكان الحكم بعدم جواز الطعن بالالغاء مجرد صيغة أخرى من الحكم برفض الدعوى فلا يحكم بعدم جواز الطعن بالالغاء الا فيما ترفض فيه الدعوى ، وغنى عن البيان أن هذا التأويل يخرج عن قصد الشارع ، كما كشفت عنه المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون سالف الذكر ، ذلك أن القائمين بالامر رأوا وهم بسبيل اقامة الحكم على أسس قوية سليمة ، تطهير الاداة الحكومية ، بفصل الموظفين غير الصالحين للعمل ، ويقصد بهؤلاء في نظرهم غير القادرين على أداء الوظيفة ، أو القادرين غير المنتجين ، أو القادرين المنتجين الذين لا يلائمهم العهد الجديد ، وكذلك من تعلق بهم شوائب أو شبهات قوية تمس كرامة الوظيفة أو النزاهة أو الشرف أو حسن السمعة ، ولما كان الفصل بهذا الطريق تحقيقا للغرض الذي استهدفه سيصيب طائفة كبيرة من الموظفين في وقت واحد حدد مداه ، فكان من الطبيعي ألا يترك أمر الجهاز الحكومي قلقا غير مستقر ، فرأى المشرع أن يجعل قرارات الفصل هذه بمنأى عن أي طعن من حيث الالغاء أو وقف التنفيذ ، مادامت صدرت في ظل هذا المرسوم بقانون في الفترة المحددة لنفاذه ، ولو شابها عيب من العيوب التي كانت تجيز طلب الالغاء تطبيقا لقانون مجلس الدولة ، فأورد نص المادة السابعة سالف الذكر ، وبذلك أغلق باب الطعن بالالغاء أو وقف التنفيذ بالنسبة الى القرارات التي تصدر في ظل هذا المرسوم بقانون واستنادا اليه ، لا فرق في ذلك بين من طبق في حقه تطبيقا صحيحا ومن لم يطبق هكذا في حقه ، لان الغرض من هذا المنع ، كما سلف القول،

اختصاص (ب) - ما يخرج من
اختصاص القضاء الإداري

هو سند باب المنازعة في العودة الى خدعة الحكومة عن طريق الطعن بالالغاء
أو وقف التنفيذ ، استقرارا للدولاب الحكومى .

٣١-٣ (١٩٥٦/٣/١٧) ٥٥٥/٦٧/١

٤٢ - المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ - نصها على عدم جواز الطعن
بالغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالاستناد اليه ، وعدم جواز سماع الدعاوى الخاصة
بالتعويض عنها - عدم التفرقة في ذلك بين من طبق القانون في حقه تطبيقا سليما ومن لم
يطبق هكذا في حقه ، اذ البحث في ذلك دخول في الموضوع الذى يتعين ان يسبقه البحث في
مسألة الاختصاص .

ان نص المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ جاء صريحا
قاطعا في عدم جواز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالاستناد
اليه ، وفي عدم جواز سماع الدعاوى الخاصة بالتعويض عنها أمام جميع
المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، لافرق في ذلك بين من طبقت الادارة
القانون في حقه تطبيقا سليما وبين من عساها تكون قد أخطأت في تطبيقه
بالنسبة اليه ؛ وذلك لحكمة واضحة ؛ اذ المقصود من هذا المنع هو سد باب
المنازعات القضائية في هذا الشأن ، استقرارا للدولاب الحكومى . واذا كان
الشارع قد نص في المادة الاولى من هذا القانون على أن الفصل يلحق من
تتبعين عدم صلاحيته للوظيفة من الموظفين من الدرجة الثانية فما فوقها ،
فليس مفاد ذلك أن الاختصاص القضائي بنظر المنازعة أو عدم اختصاصه
بها - والاختصاص مسألة فرعية سابقة على نظر الموضوع - يتوقف على
تبين ما اذا كان الموظف صالحا أو غير صالح ، وهى مسألة من صميم
الموضوع ، بل الظاهر أن هذا بعيد عن مقصود الشارع الذى أراد عزل
جميع جهات القضاء عن نظر هذه المنازعات ، سدا لهذا الباب ، للحكمة التى
ارتأتها . أما الخطاب فى شأن مانصت عليه المادة الاولى فموجه الى السلطات
التنفيذية التى تصدر قرارات الفصل بالتطبيق لاحكام هذه المادة ، واذا
أخطأت في هذا التطبيق فلا تكون مساءلتها عن ذلك عن طريق القضاء
بعد اذ امتنع عليه النظر في هذا الشأن بنص المادة الثانية ، وانما تكون
مساءلتها بغير الوسيلة القضائية ، كالالتجاء الى السلطات التى اصدرت
القرار أو السلطات الاعلى .

١٦١-٣ (١٩٥٧/٦/٢٩) ١٣٣٥/١٣٧/٢

٤٣ - القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التنظيم من قرارات لجان ضبط القوات
المسلحة - اختصاص اللجنة العليا للضباط - شموله لجميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط
القوات المسلحة بما فى ذلك المكافآت والمرتبات والمعاشات - عدم اختصاص مجلس الدولة
بهئية قضاء ادارى بالمنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة ايا كان نوعها - اساس
ذلك .

ان القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن التظلم من قرارات لجان ضباط القوات المسلحة كما هو ظاهر من ديباجته التي أشار فيها الى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ومن المذكرة الايضاحية ، قد هدف الى ابعاد المجلس بهيئة قضاء ادارى عن نظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة ، وجاء نص المادة الاولى من العموم والشمول والافراغ في هذا الشأن بما يمنع المجلس المذكور من نظر تلك الأمور جميعها ، وبعد أن نزع القانون المذكور عن المجلس الاختصاص فيها على هذا النحو الشامل حدد اختصاص اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة ، كما نص على انشاء لجنة أخرى تسمى اللجنة الادارية لكل فرع من أفرع القوات المسلحة يصدر بتنظيمها واختصاصاتها قرار من وزير الحربية ، ففوض بذلك الوزير في تنظيم تلك اللجان الادارية المختلفة وتحديد اختصاصها بما يتسع لنظر المنازعات الادارية كافة بما فيها المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات . ولما صدر القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة وتحدث عن اختصاصات اللجنة العليا للضباط في تلك الأمور أكد اختصاصها دون غيرها بالنظر في كافة المنازعات الادارية المترتبة على القرارات التي تصدرها لجان الضباط المختلفة ، ويدخل فيها بطبيعة الحال اللجان الادارية التي ينظمها وزير الحربية ويحدد اختصاصاتها في أفرع القوات المسلحة بما قد يشمل المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات . ومهما يكن الامر في شأن صدور أو عدم صدور تلك القرارات الاخيرة فان عدم صدورها حتى اليوم - ان كانت لم تصدر ، لا يكون من شأنه ارجاع الاختصاص الى مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى في أمور منع نظرها على وجه الشمول في المادة الاولى من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧

٧٥-٥ (١٩٦٠/١/٣٠) ٢٦٥/٣٢/٥

ج - توزيع الاختصاص بين القضاء الإداري ومحكمة النقض :

٤ - اختصاص محكمة النقض في صدد تحقيق صحة عضوية مجلس الأمة هو من قبيل المعاونة له وحسابه في حدود معينة .

ان القانون قد ناط بمحكمة النقض التحقيق في صحة عضوية مجلس الأمة بناء على طلب رئيس هذا المجلس ، ونشيطها في هذا الصدد هو نشاط من قبيل المعاونة لمجلس الأمة وحسابه في حدود معينة يهدف له ، وهو السلطة صاحبة الاختصاص في الفصل في صحة العضوية الذي يختص وحده بالفصل في صحة الطعون المقدمة اليه طبقا للمادة ٨٩ من الدستور .

٨٢٣-٣ (١٩٥٧/٦/٢٢) ١٢١٨/١٢٦/٢

٤٥ - الطعون في قرارات لجنة قبول المحامين - اختصاص محكمة النقض (الدائرة الجنائية) في هذا الصدد .

ان المادة ٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، الخاص بالمحاماة أمام المحاكم ، قد ناطت بمحكمة النقض (الدائرة الجنائية) ، النظر في الطعون في القرارات الصادرة من لجنة قبول المحامين برفض طلب القيد في الجدول واذا كان المدعى قد أسس دعواه على أن اللجنة المذكورة قد رفضت طلب قيده بجدول المحامين أمام محكمة النقض ، فمن ثم يتعين أحالة هذه المنازعة الى محكمة النقض (الدائرة الجنائية) ، اذ أصبحت هي وحدها المختصة بنظرها .

١٩٨١ - ٣ (١٥/٢/١٩٥٨) ٧٥٢/٨٦/٣

٤٦ - اختصاص محكمة النقض بالطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بوزارة العدل وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة بإلغاء القرارات المتعلقة بأى شأن من شئون القضاء عدا النقل والندب وكذلك المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم - مناطه ان يكون الطلب مقدما من أحد هؤلاء - الطعن المقدم من شخص ترك في التعيين في وظيفة معاون نيابة في القسار الصادر بتركه هو طعن من مجرد فرد من الافراد - لا تختص محكمة النقض بالفصل فيه .

يبين من الاطلاع على المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ أنها نصت على أنه « كذلك تختص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية يحضرها على الاقل أحد عشر مستشارا من مستشاريها دون غيرها بالفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان العام بإلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء عدا الندب والنقل متى كان مبنى الطلب عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة » ، ثم عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ فأصبح نصها كما يلي « كذلك تختص محكمة النقض دون غيرها منعقدة بهيئة جمعية عمومية يحضرها على الاقل تسعة من مستشاريها بالفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالوزارة وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة بإلغاء قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئون القضاء عدا النقل أو الندب متى كان مبنى الطلب عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، كما تختص دون غيرها بالفصل في المنازعة الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم » ، .

وواضح من هذه النصوص أن اختصاص محكمة النقض منوط بأن يكون

طلب الإلغاء مقدما من أحد رجال القضاء أو النيابة أو الموظفين القضائيين بالوزارة وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة ، وهذا للحكمة التي قام عليها ذلك التشريع والتي كشفت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون الأول وهي أنه « ليس أجدر ولا أقدر على الإحاطة بشئون القضاة وتعريف شئونهم والفصل في ظلاماتهم من رجال من صميم الاسرة القضائية ، يضاف الى ما تقدم أن النص تطبيق محكم لنظرية الفصل بين السلطات حيث تستقل السلطة القضائية بشئون سدةنتها فلا يكون لاية سلطة سواها سبيل أو رقابة عليهم » . وليس من شك في أن المدعى ليس من بين هؤلاء الذين ورد ذكرهم بالمادتين المذكورتين ، بل هو مجرد فرد من الافراد ، وإن كان يطلب إلغاء القرار بتركه في التعيين في النيابة ، ومثل هذا الطلب لا يغير من الامر من شيء ، طالما أنه لم يصبح بعد فردا من أفرادها .

٧٢١-٣ (١٩٥٨/١١/١٥) ١١١/١٠/٤

٤٧ - اختصاص مجلس الدولة بمنازعات المرتبات والمعاشات الخاصة برجال القضاء الشرعي - تغير وصفهم وصيرورتهم من رجال القضاء الوطني بعد تطبيق القانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ - يعقد الاختصاص لمحكمة النقض بهيئة جمعية عمومية بالنسبة للقضاة الشرعيين الذين ادجوا فعلا دون أولئك الذين لم يدمجوا بان أحيلوا الى المعاش قبلا أساس ذلك .

ان صيغة المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء معدلة بالقانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ انما تناولت « رجال القضاء » بخصوص مفهوم هذه العبارة المقصود من المذكرة التفسيرية لقانون نظام القضاء لا بعمومها الشامل لرجال القضاء الشرعي بالذات الذين كان يقوم بهم هذا الوصف ثم زال عنهم بعد إلحاقهم بالمحاكم الوطنية طبقا للمادة التاسعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية باعتبار أن هؤلاء قد صاروا من رجال القضاء الوطني فعلا بعد أن تم هذا الإلحاق بموجب القانون المشار اليه ، وامتنع من ثم اطلاق صفة القضاة الشرعيين عليهم كما امتنع القول بأن القانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ هو تشريع معدل للاختصاص بالنسبة لرجال القضاء الوطني عامة ولا من باب أولى بالنسبة للقضاة الشرعيين الذي انقطعت صلتهم بالوظيفة ، قبل إلغاء المحاكم الشرعية وإلحاق قضائتها بالمحاكم الوطنية .

وطبقا لهذا التفسير فانه لا يتحدى بما جاء في الطعن من أن تعديل المادة ٢٣ المشار اليها المستحدث بالقانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ معدل لاختصاص مجلس الدولة بالنسبة لرجال القضاء الشرعي من كان قائما بالخدمة منهم والحق بالمحاكم الوطنية ومن زایلته هذه الصفة قبل حصول هذا الإدماج ، لأن رجال القضاء الشرعي لم تكن تمتد الى منازعاتهم ولاية

الجمعية العمومية لمحكمة النقض حين كان لهم كيان خاص وجهة قضاء مستقلة - كما سلف البيان - ولما صدر التعديل الأول للمادة ٢٣ من قانون نظام القضاء بموجب القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ بإضافة الشئون المالية لرجال القضاء والنيابة - كالمنازعات الخاصة برواتبهم ومكافآتهم ومعاشاتهم - الى اختصاص محكمة النقض ظل هذا الحكم مقصورا على رجال القضاء الوطنى فحسب باعتبار ان محكمة النقض مشكلة على الوجه السابق هي أحق الجهات بالاختصاص بأمور مدنة السلطة القضائية .

ويبين من كل ما تقدم ان ولاية محكمة النقض بنظر المنازعات الخاصة برجال القضاء مناطها أن يكونوا ممن يعتبرون من رجال القضاء الوطنى ، وبهذه المثابة لا تختص محكمة النقض بنظر المنازعات الخاصة بمن كانوا أصلا من رجال القضاء الشرعى الا اذا كانوا ممن اندمجوا فى القضاء الوطنى بالتطبيق للقانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ ، فأصبحوا بهذا الاندماج معتبرين حاليا من رجال القضاء الوطنى ، وتبعاً لذلك يشمل اختصاص محكمة النقض المنازعات الخاصة بهم بالتطبيق للقانون المشار اليه ، أما من كانوا من رجال القضاء الشرعى وأحيلوا الى المعاش قبل الاندماج فهؤلاء لا يعتبرون فى أى وقت من رجال القضاء الوطنى حتى يمتد اختصاص محكمة النقض المقدم بهذا الوصف ، وانما يظل القضاء الإدارى اختصاصه بنظر المنازعات الخاصة بهم باعتبارهم من رجال القضاء الشرعى السابق ولم يصبحوا فى أى وقت ما من رجال القضاء الوطنى .

٧٧٨-٣ (١٩٦٠/٣/٥) ٥٠٩/٥٦/٥

د - توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية

راجع أيضا : ٢٠٣

٤٨ - مناط توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإدارى وبين المحاكم الإدارية هو أهمية النزاع - استناد هذا المعيار الى قاعدة مجردة مردها الى طبيعة النزاع فى ذاته ودرجة خطورته من حيث مرتبة الموظف ومستوى الوظيفة التى يشغلها فى التدرج الوظيفى وأهميتها - انطباق هذا المعيار كلما تحققت حكمته التشريعية - عدم ارتباطه بتعبير اصطلاحى خاص قصد به معنى محدد فى قانون معين كالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - عبارة «الموظفين الداخلين فى الهيئة فى الفئة العالية» الواردة فى المادة ١٣ من قانون مجلس الدولة - وجوب فهمها على انها وصف عام للضابط الذى يتخذ أساسا لتقدير الأهمية ، سواء طبق هذا الوصف الاصطلاح الوارد فى قانون نظام موظفى الدولة او فى ميزانية الدولة العامة او صادف حالة واقعية مماثلة قائمة بموظف عمومى خاضع لاحكام قانون آخر - شمول قاعدة الاختصاص الوارد فى المادة ١٣ و ١٤ من قانون مجلس الدولة طوائف الموظفين العموميين سواء الخاضعين منهم لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وغير الخاضعين - صفة الموظف الداخل فى الهيئة فى

عرف الاصطلاح الجارى فى النظام الحكومى تتوافر فى الموظف التابع للمؤسسة العامة وان لم تضاف عليه بحرفيتها هذه التسمية متى اجتمعت لديه مقوماتها وخصائصها - عدم التقيد بوجوب التزام حرفية تعبير « الموظفين الداخلين فى الهيئة فى الفئة العالية » بمدلوله اللفظى المحدد فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - حجة ذلك .

ان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة نص فى المادة ١٣ منه على أن « تختص المحاكم الادارية بصفة نهائية : (١) بالفصل فى طلبات الغاء القرارات المنصوص عليها فى البنود « ثلثا » و « رابعا » و « خامسا » من المادة ٨ ماعدا ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية أو بالضباط وفى طلبات التعويض المترتبة عليها . (٢) بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لمن ذكروا فى البند السابق أو لورثتهم » . ونص فى المادة ١٤ على أن « تختص محكمة القضاء الادارى بصفة نهائية بالفصل فى الطلبات والمنازعات المنصوص عليها فى المواد ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ عدا ما تختص به المحاكم الادارية » . وقد ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه خاصا بهاتين المادتين « » وغنى عن البيان أن محكمة القضاء الادارى بحسب النظام الحالى الذى تتحمل فيه وحدها عبء الفصل فى هذه الكثرة الهائلة من القضايا لن تستطيع والحالة هذه الفصل فى القضايا بالسرعة الواجبة مع أهمية ذلك كى تستقر الاوضاع الادارية ولو زيد عدد دوائرها أضعافا . لذلك كان لابد من علاج هذه المشكلة ، والنظام المقترح يوزع العبء بين محكمة القضاء الادارى وبين المحاكم الادارية على أساس أهمية النزاع » ويتضح من هذا أن منطاد توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى وبين المحاكم الادارية - بمراعاة التدرج القضائى بينهما - هو أهمية النزاع ، ويستند معيار الأهمية فى هذا المقام الى قاعدة مجردة مردها الى طبيعة النزاع فى ذاته ودرجة خطورته منظورا اليها من حيث مرتبة الموظف المستمدة من مستوى الوظيفة التى يشغلها فى التدرج الوظيفى وأهميتها . ومتى كان الفصيل فى تعيين الاختصاص القائم على أهمية النزاع هو هذا المعيار المجرد فانه ينطبق كلما تحققت حكمته التشريعية غير مرتبط بتعبير اصطلاحى خاص قصد به معنى محدد فى اطار قانون معين كالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، والافادت هذه الحكمة . فتفهم عبارة « الموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية » الواردة فى المادة ١٣ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ على أنها وصف عام على سبيل الحصر للضابط الذى يتخذ أساسا لتقدير الأهمية ، سواء طابق هذا الوصف الاصلاح الوارد فى قانون نظام موظفى الدولة أو فى ميزانية الدولة العامة

هو صادف حالة واقعية مماثلة قائمة بموظف عمومي خاضع لأحكام قانون آخر ، ذلك أن المشرع في قانون مجلس الدولة لم يخص بالعبارة انفة الذكر الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية بحسب تعريفهم في قانون نظام موظفي الدولة والجداول الملحقه به أو في ميزانية الدولة العامة الخاصة بالحكومة المركزية فحسب ، وإنما اتبع هذه المصطلحات على حكم الغالب ، وعنى بذلك من في مستواهم الوظيفي من حيث طبيعة العمل ونوع الوظيفة ومرتبها في مدارجها بما لا يمنع من تأويل هذا الاصطلاح بما يقابله ويتعادل معه معنى ومدلولاً في مفهوم القواعد واللوائح التي تحكم حالة الموظفين العموميين في كل مصلحة أخرى أو هيئة عامة من الهيئات التي تستقل بأنظمة خاصة لموظفيها وميزانياتها ولا تلتزم النظام الوظيفي أو المالي المتبع في شأن الموظفين الحكوميين ، وبذلك تشمل قاعدة توزيع الاختصاص الواردة في المادتين ١٣ و ١٤ من قانون مجلس الدولة طوائف الموظفين العموميين كافة وتوسع لهم جميعاً ، الخاضعين منهم لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وغير الخاضعين ، تحقيقاً للمساواة بينهم في المعاملة القضائية ، كما هو الحال بالنسبة الى الموظفين العموميين ذوي الكادرات الخاصة الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة - كرجال القضاء - وإدارة قضائياً الحكومة وأعضاء مجلس الدولة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات - ولا يحكمهم قانون نظام موظفي الدولة أساساً ، كما هو الحال كذلك بالنسبة الى موظفي المؤسسات العامة الداخلة في إطار الدولة العام وفي نطاق وظيفتها الإدارية بعد أن امتد نشاط هذه الأخيرة الى مختلف المرافق والتي يتبعها موظفون عموميون ولا تتقيد بالأوضاع والنظم المالية المترتبة لموظفي الإدارة الحكومية سواء في تبويب الميزانية أو في تقسيم الوظائف والدرجات ، كما لا تلتزم مصطلحاتها بنصها وتعبيراتها بل تنفرد بنظمها وتعبيراتها الخاصة وإن قارب فيها ترتيب الوظائف وطبيعتها ومستوياتها نظائرها في الكادر العام . ومن ثم فإن صفة الموظف الداخل في الهيئة في عرف الاصطلاح الجاري في النظام الحكومي تتوافر في الموظف التابع للمؤسسة العامة وإن لم تضاف عليه بحرفيتها هذه التسمية ، متبجتمعت لديه مقوماتها وخصائصها حسبما يتلاءم مع طبيعة نظام المؤسسة وأوضاع ميزانياتها ومركزه فيها فهو في الحكومة غيره في المؤسسة بيد أن المركز القانوني لطلبهما واحداً ، وبالتالي فإن حكمها من حيث الاختصاص باعتباره أثراً من الآثار المترتبة على هذا المركز واحد كذلك . وبالتقياس ذاته تتحدد الفئة العالية ، فما هذه التسمية الا مظهر الأهمية التي هي معيار توزيع الاختصاص ، وتتحقق هذه الأهمية بتوافر عناصرها بالفعل في أي صيغة ركبت ، فيعرف نظراء الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية

في المؤسسات العامة بحقيقة أوضاعهم الوظيفية والمالية لا بوصفهم وتسمياتهم . ومتى كان الأمر كذلك فلا تعديل ولا تغيير في قواعد الاختصاص بل أعمال لها وتطبيق صحيح لضوابطها وبروحها ومغزاها بما يتفق وحكمة التشريع ويتلاءم مع طبيعة نظم التوظيف وتقسيم الوظائف والدرجات وأوضاع الميزانية التي تقررها اللوائح الخاصة بالمؤسسات العامة . أما الاستمسك بوجوب التزام حرفيه تعبير « الموظفين الداخليين في الهيئة من الفئة العالية » بمدلوله اللفظي المحدد في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة فلزوم مالا يلزم ، بل اعراض عن جوهر قصد الشارع في قانون مجلس الدولة بما قد يفضي الى الخروج على مفهوم القانون ذاته فيما يتعلق بالموظفين الشاغلين للوظائف العليا ذات الربوط الثابت الذين لا يدخلون في نطاق تقسيم الوظائف الداخلية في الهيئة المنصوص عليه في المادة الثانية من قانون نظام موظفي الدولة ، وهو تقسيم هذه الوظائف الى فئتين : عالية ومتوسطة وتقسيم كل من هاتين الفئتين الى نوعين : فني وإداري للاولى وفني وكتابي للثانية ، اذ لم ترد وظائفهم في الجدول الثاني المرافق لهذا القانون ضمن وظائف الكادر الفني العالي والإداري وهو منطق غير مقبول أن يخرج أفراد هذه الفئة من الموظفين من اختصاص محكمة القضاء الإداري ويخضعون في منازعاتهم الإدارية لولاية المحاكم الإدارية ، مع أن وظائفهم في مدارج السلم الإداري تتعادل وتتساوى مع وظائف الكادر الفني العالي والإداري المقرونة بهذا الوصف في الجدول الثاني من القانون ، الأمر الذي يتنافى مع ما قصده الشارع من جعل أهمية النزاع المشتقة من مرتبة الوظيفة مناط تحديد اختصاص .

١ - ٤ (١٩٥٨/١١/٢٢) ١٨٨/١٧/٤

٩٤٧ - ٤ (١٩٥٨/١١/٢٢) ٢٠٩/١٨/٤

٤٩ - توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية - عدم

وجود اختصاص عام أصيل واختصاص استثنائي لأي من هاتين الهيئتين - اشتراك كل من الهيئتين في الاختصاص على قدم المساواة من حيث بناء الولاية فيما اتحدت فيه الولاية من المنازعات الخاصة بالموظفين العموميين - توزيع هذا الاختصاص بمراعاة التدرج القضائي بينهما وفقا لأهمية النزاع - حجة ذلك .

متى كن المرجع في تعيين اختصاص كل من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية هو الى أهمية النزاع ، وكان تقدير هذه الأهمية يقوم على أسس واقعية منضبطة على نحو ماسلف بيانه مردها الى المستوى الوظيفي وخطورة المسؤولية والدرجة المالية ومقدار المرتب وما الى ذلك من ضوابط ومعايير يراعى فيها الموازنة بين الوظائف ذات الأهمية والقليلة الأهمية ومثيلات كل منها ، لقيام الفارق بينها بحكم طبائع الأشياء . فليس

تمت اختصاص عام أصيل واختصاص استثنائي لأمي من هاتين الهيئتين،
يل مشاركة في الاختصاص على قسم المساواة من حيث مبدأ الولاية فيما
اتحدت فيه هذه الولاية من المنازعات الخاصة بالموظفين العموميين ، وتوزيع
لهذا الاختصاص بين الهيئتين المذكورتين بمراعاة التدرج القضائي بينهما
وفقا لأهمية النزاع بما يجعل كلا منهما أصيلة فيما اسند اليها الاختصاص
بنظرة معزولة عما سواه . وآية ذلك ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة
الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة
من قولها : « وكل ذلك بحيث تختص محكمة القضاء الإداري وحدها بالفصل
نهائيا فيما نص عليه في البندين أولا وسادسا ، وتختص بالاشتراك مع
المحاكم الإدارية بالفصل فيما نص عليه في البنود : ثانيا وثالثا ورابعا
 وخامسا وسابعا ، وهذا الاختصاص المشترك بالفصل فيما نص عليه
في البنود . ثانيا وثالثا ورابعا وخامسا من المادة الثامنة من القانون في شئون
الموظفين العموميين هو ما تحدثت عنه المادتان ١٣ و ١٤ منه ، ووزعت فيه
الاختصاص بين المحاكم الإدارية ومحكمة القضاء الإداري بصفة نهائية على
أساس أهمية النزاع بما يتمشى مع التدرج القضائي بين كل من هاتين
الهيئتين . ومما يؤكد هذا النظر ماورد في كلتا المادتين المشار اليهما من
قول الشارع « عدا ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية
وبالضباط ، في المادة الأولى ، وعدا ما تختص به المحاكم الإدارية في الثانية ،
الأمر الذي يفيد تبادل الاستثناء بين الهيئتين ، وما بدء الشارع بالمحاكم
الإدارية بسبب سهولة حصر اختصاصها الا اقتصاد في العبارة وإيجاز
في السرد .

١ - ٤ (١٩٥٨/١١/٢٢) ١٨٨/١٧/٤

٩٤٧ - ٤ (١٩٥٨/١١/٢٢) ٢٠٩/١٨/٤

♦ ٥ - وظيفة مرشد بهيئة قناة السويس - وظيفة في القمة من الوظائف الفنية
الهيئة قناة السويس - اغفال تبويب هذه الوظيفة بين وظائف كادر موظفي هيئة القناة ودرجاته
والاكتفاء برصد مبلغ إجمالي للإرشاد في ميزانية الهيئة لاعتبارات تتعلق بوضع هذه الوظيفة
- لا يجرّد هذه الوظيفة من أهميتها المستمدة من طبيعة خصائصها والتي هي مناط تعيين
الاختصاص - افتراض قيام علاقة المرشد بهيئة قناة السويس على رابطة أساسها عقد استخدامه
- عدم اعتبار هذا العقد عمل رضائي بالمعنى المفهوم في لقم القانون الخاص - أحكام هذا
العقد قاعدة تنظيمية تفضيه في مركز لائحي يخضع لأحكام القانون العام - سريان أحكام
لائحة موظفي الهيئة في حقه بما لا يتعارض مع ما هو وارد في العقد - عدم وجود تناخر بين
قيام العقد وبين كون الموظف داخلا في الهيئة أو في الفئة العالية أو مشبها بذلك حكما -
اختصاص محكمة القضاء الإداري دون المحاكم الإدارية بنظر المنازعة المتعلقة بالقرار الصادر
بفصل المرشد .

ان وظيفة مرشد - التي كان يشغلها المدعى والموصوفة في الميزانية
بانها دائمة - هي في القمة من الوظائف الفنية بهيئة قناة السويس ، وفي

الذروة منها دقة وخطورة . وبداية هذا النظر تتجلى من طبيعتها بحكم كونها عصب النشاط الملاحي في مرفق المرور بالقناة . ولا يقدح في هذا أو يجردها من أهميتها المستمدة من طبيعة خصائصها والتي هي مناط تعيين الاختصاص خلو الجداول الواردة بالكادر الخاص بموظفي هيئة القناة من النص عليها بين مختلف الوظائف الفنية والإدارية والكتابية التي تضمنها ومنها ما يشغلها موظفون معتبرون من الفئة العالية وهم دون المرشدين . كما لا يقلل من أهمية هذه الوظيفة كون مرتبها الاصللي بغير العلاوات والاضافات زهيدا نسبيا بالمقارنة بالاجر الكلي الذي يتقاضاه المدعى فعلا بسائر مشتملاته والذي لا يتمثل في هذا الراتب الرمزي فحسب بل يرقى الى رقم عريض في نهاية كل شهر تبعا لعدد السفن التي يتولى مهمة ارشادها ، ذلك أن هذه الاضافات انما هي معتبرة مكملة للراتب الاصللي . بيد أنه لما كان حدها الاعلى مرنا دائب التفاوت وغير ثابت ، وكانت تصعد بالراتب الى مستوى يناهز أعلى المرتبات في الدولة أو يفوقها قدرا ، فقد اقتضى وضعها الخاص الذي انفردت به اغفال تبويبها بين وظائف كادر موظفي هيئة القناة ودرجاته ، والاكتفاء بادراج مبلغ اجمالي للارشاد في ميزانية الهيئة . وحسب وظائف المرشدين دليلا على أهميتها أن المبلغ الذي اعتمد لها في البند ٩٤٢ ص ٢٦ من ميزانية السنة المالية ١٩٥٧ / ١٩٥٨ هو مليون من الجنيهات ، وهو مبلغ طائل لو قورن بالاعتمادات المرصودة لسائر الوظائف الدائمة الاخرى في الهيئة . على أن المرتب الرمزي المجرد للمدعى في حد ذاته هو داخل في نطاق المرتبات المقررة لوظائف الفئة العالية بحسب قانون نظام موظفي الدولة . ومتى كان هذا هو وضع المدعى فلا يغير من الامر فيما يتعلق بتعيين الهيئة المختصة بنظر دعواه الحالية كون علاقته بهيئة قناة السويس كانت تقوم على رابطة أساسها عقد استخدامه الذي ظل معاملا بأحكامه ، لانه على فرض صحة هذا التكييف في الجدل المحض فان أحكام العقد المقول به ذاتها - وهو ليس عقد عمل رضائي بالمعنى المفهوم في فقه القانون الخاص - تكون هي القاعدة التنظيمية التي تحكم حالته والتي تضعه في مركز لائحى يخضع لاحكام القانون العام . وهى مع ذلك لا تمنع سريان أحكام لائحة موظفي الهيئة في حقه فيما لا يتعارض مع ما هو وارد بهذا العقد طبقا لنص المادة ٩٥ من تلك اللائحة التي لاتزال قائمة ونافذة ، بقطع النظر عن الطعن فيها امام القضاء مادامت لم تلغ بعد . ولا تنافر بين قيام العقد وبين كون الموظف داخلا في الهيئة أو من الفئة العالية أو مشبها بذلك حكما ، اذ نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أن «الوظائف الداخلة في الهيئة اما دائمة واما مؤقتة حسب وصفها الوارد في الميزانية» . ونصت المادة ٢٦ منه في شقها الاخير على ما يأتي :

• أما الموظفون المعينون على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة فأحكام توظيفهم وتأديبهم وفصلهم يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد وبعد أخذ رأى ديوان الموظفين • وقد صدر قرار مجلس الوزراء فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بالموافقة على الشروط الواردة بنموذج عقد الاستخدام الذى أعده ديوان الموظفين • ولما تقدم من أسباب فإن الاختصاص بنظر هذه المنازعة يكون لمحكمة القضاء الإداري دون المحاكم الإدارية •

٩٤٧ - ٤ (١٩٥٨/١١/٢٢) ٤٠٩/١٨/٤

٥١ - وظيفة مدرس مادة الطبيعة بمرتبة ٥٥٠ ج سنويا مضافا اليه ٥٠ ج نظير الاشراف على المعامل - هى فى القمة من الوظائف الفنية فى مرفق التعليم - عدم وجود كادر خاص بموظفى كلية فيكتوريا - لا يجرى هذه الوظيفة من أهميتها التى هى مناط تعيين الاختصاص - اقتراض قيام علاقة المدعى بكلية فيكتوريا على رابطة أساسها عقد استخدامه - احكام هذا العقد قاعدة تنظيمية تضعه فى مركز لائعى يخضع لاحكام القانون العام - عدم وجود التنافر بين قيام العقد وبين كون الموظف داخلا فى الهيئة او فى الفئة العاليه او مشبها بذلك - اختصاص محكمة القضاء الإداري دون المحاكم الإدارية بنظر المنازعة المتعلقة بالقرار الصادر بفصله •

ان وظيفة مدرس مادة الطبيعة التى كان يشغلها المدعى ومرتبه الذى كان يتقاضاه وقدره ٥٥٠ جنيها سنويا مضافا اليه ٥٠ جنيها نظير الاشراف على المعامل والمؤهل الذى يحمله - وهو الدكتوراه من جامعة شيفيلد - هذه الوظيفة هى فى القمة من الوظائف الفنية فى مرفق التعليم ولا يقدح فى هذا أو يجرى الوظيفة من أهميتها المستمدة من طبيعة خصائصها والتى هى مناط تعيين الاختصاص عدم وجود كادر خاص بموظفى كلية فيكتوريا ، ذلك أن مرتبة وظيفة المدعى يصعد الى مستوى يناهز المرتبات العالية فى الدولة ؛ الأمر الذى يجعله فى حد ذاته يدخل فى نطاق المرتبات المقررة لوظائف الفئة العالية بحسب قانون نظام موظفى الدولة • ومتى كان هذا هو وضع المدعى فلا يغير من الأمر - فيما يتعلق بتعيين الهيئة المختصة بنظر دعواه الحالية - كون علاقته بكلية فيكتوريا كانت تقوم على رابطة أساسها عقد استخدامه الذى ظل معاملا بأحكامه ؛ لأنه على فرض صحة هذا التكييف فإن احكام العقد ذاتها تكون هى القاعدة التنظيمية التى تحكم حالته والتى تضعه فى مركز لائعى يخضع لاحكام القانون العام ، وهى مع ذلك لا تمنع من سريان احكام نظام التوظيف فى حقه فيما لا يتعارض مع ما هو وارد بهذا العقد • ولا تنافر بين قيام العقد بين وكون الموظف داخلا فى الهيئة أو من الفئة العالية أو مشبها

بذلك حكما . ولما تقدم من أسباب ، فإن الاختصاص بنظر هذه المنازعة يكون لمحكمة القضاء الإداري دون المحاكم الإدارية .

١ - ٤ (١٩٥٨/١١/٢٢) ٤٨٨/١٧/٤

٥٢ - موظفو مصلحة الجمارك - تحديد المحكمة المختصة بنظر المنازعات الخاصة بهم - مرد هذا الى تصنيف مراتب هؤلاء الموظفين بما يقابل التصنيف الوارد في قانون الموظفين الاساسي وبالنظر الى مستوى لوظيفة بحسب اهميتها وخطورة مسئوليتها في سلم الوظائف وتدرجها - المناط في ذلك هو باعتبار مرتب الوظيفة التي اتخذها قانون الموظفين معيارا في هذا التصنيف - مثال .

لئن كان ملاك موظفي الجمارك قد خلا من تقسيم وظائفه الى حلقات على غرار التقسيم المفصل في قانون الموظفين الاساسي ، الا انه ليس مؤدى هذا أن يعتبر جميع موظفي تلك المصلحة في عداد موظفي الملاك الادنى الذين تنظر المنازعات الخاصة بهم المحكمة الادارية ، بل المرد في تصنيف مراتب هؤلاء الموظفين بما يقابل التصنيف الوارد في قانون الموظفين الاساسي هو بحكم طبائع الاشياء الى مستوى الوظيفة بحسب اهميتها وخطورة مسئوليتها في سلم الوظائف وتدرجها . وغنى عن القول أن المناط في ذلك هو باعتبار مرتب الوظيفة الذي اتخذها قانون الموظفين الاساسي معيارا في هذا التصنيف ، فان كان المرتب يرقى بالوظيفة الى الحلقة الاولى فما فوقها فان الاختصاص بنظر المنازعات الادارية المتعلقة بهؤلاء الموظفين يكون معقودا لمحكمة القضاء الإداري ، وألا فانه يكون للمحكمة الادارية .

فاذا كان الثابت أن المدعى قد رفع الى الدرجة الخامسة واستحق بذلك راتبا يوازي الراتب المقرر للدرجة الثانية بالمرتبة الخامسة الداخلة في الحلقة الاولى بحسب المادة السادسة من قانون الموظفين الاساسي ، فان المنازعة تكون والحالة هذه من اختصاص محكمة القضاء الإداري دون المحكمة الادارية وذلك بالتطبيق لاحكام المادتين ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، واذ فصلت المحكمة الادارية بدمشق في موضوع هذه الدعوى فانها تكون قد جاوزت اختصاصها ، ويكون الطعن في هذا الحكم - وقد قام على عدم اختصاص المحكمة الادارية بنظر الدعوى - على أساس سليم من القانون ، مما يتعين معه قبوله شكلا ، والقضاء في موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه ، والزام المدعى بمصروفات الدعوى جميعا ، بما في ذلك مصروفات هذا الطعن مادام قد أقامها - كما هو ثابت من صحيفة افتتاحها - أمام دائرة المحكمة الادارية المنعقدة في دمشق ، بالعريضة المودعة ديوان المحكمة في ١٥ من نيسان (ابريل) سنة ١٩٥٩ في ظل القانون رقم ٥٥

لسنة ١٩٥٩ الصادر في ٢١ من شباط (فبراير) سنة ١٩٥٩ والمعمول به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وقد نشر في يوم اصداره ، ولا عذر له في الفهم بأنه انما قصد محكمة القضاء الإداري الموازية للمحكمة العليا الملغاة ، ما دام القانون المشار اليه يفرق في التكوين والتشكيل بين المحكمة الإدارية ومحكمة القضاء الإداري وكذلك في توزيع الاختصاص بينهما ، والمدعى وشأنه في رفع دعواه من جديد أمام المحكمة المختصة ان كان مازال لذلك وجه .

٩ - ٢ س (١٩٦٠/٤/٢٦) ٧٥٩/٧٧/٥

٥٣ - القرار المطعون فيه يمس مراكز موظفين من الفئة العالية - دخوله في

اختصاص محكمة القضاء الإداري دون المحاكم الإدارية .

ان الفقرة الاولى من المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، اذ نصت على اختصاص المحاكم الإدارية بالفصل في الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو بالترقية أو بمنح علاوات ، قد استثنت من ذلك مايتعلق منها بالموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية أو بالضباط ، فجعلته من اختصاص محكمة القضاء الإداري . فاذا كان الثابت أن القرار المطعون فيه يمس مراكز موظفين من الفئة العالية (بالكادر الإداري) فهو بهذه المثابة من اختصاص محكمة القضاء الإداري .

٤٤ - ٢ (١٩٥٦/٥/٢٦) ٧٥١/٩١/١

٣٤٦ - ٢ (١٩٥٦/٦/٩) ٨٩٠/١٠٦/١

٥٤ - كتاب العدل - توليهم اعباء وظيفية عامة منذ قانون كتاب العدل العثماني

المؤرخ ١٩٢٩/١٠/١٥ - مماثلة مركزهم لمركز الموظفين من الحلقة الاولى - دخول المنازعات المتعلقة بهم في اختصاص محكمة القضاء الإداري دون المحكمة الإدارية .

ان كاتب العدل، بحكم منصبه ، يعتبر - منذ أن كان خاضعا لقانون كتاب العدل العثماني المؤرخ ١٩٢٩/١٠/١٥ والنافذ بالاقليم السوري - من عناصر الإدارة ويسهم في تسيير مرفق عام وهو اذ يقوم بتنظيم وتوثيق العقود وغير ذلك مما وكله اليه المشرع انما يخضع لرقابة وزارة العدل في التدرج الرياسي وكونه يتقاضى عائدات بدلا من الرواتب فذلك لا يمنع من القول انه كان يتولى اعباء وظيفية عامة ومركزه لا تحي تحكمه قواعد القانون العام ، ولا ريب أن مركز كاتب العدل يعتبر مماثلا لمركز الموظفين من الحلقة الاولى يؤكد ذلك أن قانون كتاب العدل الجديد رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٩ قد صنف وظائفهم في المرتبة الخامسة فما فوق وهي مراتب الحلقة الاولى حسب قانون الموظفين الاساسي رقم ١٣٥ الصادر في ١٠/١/١٩٤٥ ولذلك يكون الاختصاص منعقدا لمحكمة القضاء الإداري دون المحكمة الإدارية .

٧٩ - ٢ س (١٩٦٠/٩/٢١) ١٣٥٣/١٤٠/٥

٥٥ - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري • المنازعات الخاصة بالتعيين
في وظائف العمد والمشايخ - من المنازعات المتعلقة بموظفين من غير الفئة العالية - اختصاص
المحاكم الإدارية دون محكمة القضاء الإداري بنظرها •

ان الفقرة الاولى من المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن
تنظيم مجلس الدولة تنص على أن « تختص المحاكم الإدارية بصفة نهائية
بالفصل في طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها في البنود (ثالثا ورابعا
وخامسا) من المادة ٨ عدا ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين في الهيئة من
الفئة العالية أو بالضباط ، وفي طلبات التعويض المترتبة عليها » ، وتنص
الفقرة الثالثة من المادة ٨ المشار اليها على : « الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن
بالطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة
أو الترقية أو بمنح علاوات » • ومقتضى هذين النصين أن المحاكم الإدارية
تختص وحدها بصفة نهائية في نظر الدعاوى الخاصة بالتعيين في الوظائف
العامة باستثناء الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية والضباط •
ولا جدال في أن العمدة بحكم منصبه عامل أساسي في البنيان الإداري
بالإقليم الجنوبي للجمهورية العربية المتحدة ، اذ يمثل الإدارة المركزية في
القرية ، ويسهم بقسط كبير في تسيير مرافقها العامة ، فهو بهذه المثابة
من موظفي الدولة العموميين ، يتولى أعباء وظيفة عامة في التدرج الرياسي .
ويتمتع بسلطات عديدة ، وتحكمه اللوائح العامة ، ويصدر القرارات الإدارية
في حدود اختصاصه ، ولو أنه لا يتناول مرتبا ولا يعتزل مركزه عند بلوغه
سنا معينة • يؤكد ذلك أن المادة ٦٠ من المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥
الخاص بالانتخابات نصت على أنه « لا يجمع بين عضوية أي المجلسين وتولى
الوظائف العامة بأنواعها ، والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول
صاحبها مرتبه من الاموال العمومية ، ويدخل في ذلك كل موظفي ومستخدمى
مجالس المديرية والمجالس البلدية وكل موظفي وزارة الاوقاف ومستخدمىها
وكذلك العمدة » ، ونصت المادة ١١ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ الخاص
 بانتخاب أعضاء مجالس المديرية على أنه « لا يجمع بين عضوية مجلس
المديرية وتولى الوظائف العامة بأنواعها ، والمقصود بالوظائف العامة : كل
وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الاموال العمومية ، ويدخل في ذلك كل
موظفي ومستخدمى مجالس المديرية والمجالس البلدية أو المحلية أو القروية
وكل موظفي ومستخدمى وزارة الاوقاف والمعاهد الدينية ، وكذلك العمدة
والمشايخ » • ولما كانت وظائف العمدة والمشايخ ليست من بين الوظائف
الداخلية في الهيئة من الفئة العالية ، فان المنازعات المتعلقة بالتعيين فيها
لا تختص بها محكمة القضاء الإداري ، وانما تكون من اختصاص المحاكم
الإدارية بصفة نهائية •

٥٦ - صدور حكم من محكمة إدارية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة إدارية أخرى للاختصاص - الطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا تأسيساً على أن المنازعة تتعلق بالطعن في قرار يمس مراكز موظفين من الفئة العالية - صدور قرار بعد الطعن في الحكم من المحكمة الإدارية المحالة إليها الدعوى بإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري للاختصاص - هذه الاحالة لا تمنع من الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المنازعة - أساس ذلك .

متى ثبت أن طلب إلغاء القرار من شأنه المساس بمركز أحد الموظفين من الفئة العالية فإن الاختصاص بالفصل فيه ينعقد لمحكمة القضاء الإداري . فإذا كانت المحكمة الإدارية لوزارة أو لوزارتين الأشغال والحربية - التي أحيلت إليها الدعوى طبقاً للحكم المطعون فيه - قد أسالت الدعوى المذكورة إلى محكمة القضاء الإداري للاختصاص ، فإن هذه الاحالة - ولئن صححت الاوضاع تصحيحاً لاحقاً - إلا أنها لم تمنح الخطأ الذي عاب الحكم المطعون فيه الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة المواصلا ، إذ ما كان ينبغي أن تقع الاحالة إلى محكمة القضاء الإداري إلا بموجب هذا الحكم من بادئ الأمر . وعلى مقتضى ما تقدم تكون محكمة القضاء الإداري هي المختصة وحدها بنظر المنازعة الحالية ، ويكون الحكم المطعون فيه - أذ قضى بإحالة النزاع إلى المحكمة الإدارية لوزارة الأشغال والحربية - غير قائم على أساس سليم ، ويتعين من ثم القضاء بإلغائه ، وباختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر المنازعة ، وبإحالة الدعوى إليها للفصل في موضوعها .

٣٢٢ - ٣ (١٩٥٨/١١/٢٩) ٤/١٩/٢٣٧

٥٧ - الطعون في قرارات اللجنة القضائية وأحكام المحاكم الإدارية قبل العمل بقانون مجلس الدولة الجديد رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - استمرار الاختصاص في شأنها لمحكمة القضاء الإداري - محل ذلك أن يكون الطعن أمامها شاملاً للنزاع برمته - اقتصر الطعن أمام محكمة القضاء الإداري على مسألة فرعية غير متصلة بالموضوع - اختصاص المحكمة الإدارية بنظر الموضوع إذا كانت هي المختصة بنظره ، أو أصبحت مختصة طبقاً لنصوص القانون الجديد .

إن ما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة من أن الطعون في القرارات والأحكام الصادرة من اللجان القضائية أو المحاكم الإدارية قبل العمل بهذا القانون تظل من اختصاص محكمة القضاء الإداري إلى أن يتم الفصل فيها ، إنما محله أن يكون الطعن المرفوع أمامها يشمل النزاع برمته وتقل إليها موضوع المنازعة الإدارية ذاته ، إلغاء كان أو غير إلغاء ، أما لو كان قرار اللجنة القضائية أو حكم المحكمة الإدارية قد اقتصر على الفصل في مسألة فرعية غير متصلة بالموضوع ، كمسألة الاختصاص ، فإن المحكمة الإدارية تكون هي المختصة

بنظر موضوع المنازعة اذا كانت هي المختصة بنظره أو أصبح ذلك من اختصاصها بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، دون أن يؤثر في ذلك رفع للطعن أمام محكمة القضاء الإداري المقصور على المسألة الفرعية المتعلقة بالاختصاص .

٩٠٤ - ٢ (١٩٥٧/١/٢٦) ٢٩٩/٤٦/٢

٥٨ - المنازعات الخاصة بمرتبات ومعاشات ومكافآت الموظفين العموميين -
وجوب طرحها أولا على اللجان القضائية طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ - رفعها ابتداء أمام محكمة القضاء الإداري - عدم قبول الدعوى - قانون إنشاء المحاكم الإدارية لم يغير الوضع من حيث عدم قبول الدعوى اذا رفعت مباشرة لمحكمة القضاء الإداري .

ان المرسوم بقانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم اللجان القضائية قد نص في مادته الثانية على اختصاص هذه اللجان بالنظر في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم ، كما قضى في الفقرة الثانية من مادته التاسعة بوجوب طرح المنازعة أولا على اللجنة القضائية وامتناع عرضها على محكمة القضاء الإداري الا بعد صدور قرار فيها من اللجنة المذكورة . ومن ثم فقد كان سبق استصدار قرار من اللجنة القضائية هو مناط قبول الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري ، ووسيلة رفعها الى هذه المحكمة هي الطعن في القرار الصادر من تلك اللجنة . ثم صدر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء وتنظيم المحاكم الإدارية ، ونص في مادته الرابعة على أن « تختص المحكمة الإدارية بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين الداخلين في الهيئة وطوائف العمال والمستخدمين الخارجين عن الهيئة أو لورثة كل منهما » ، وبذلك أسند الى هذه المحاكم اختصاص اللجان القضائية في هذا الضرب من المنازعات . كما قضى في مادته الخامسة بأنه « لا يجوز رفع المنازعات والطلبات المبينة بالمادة السابقة الى محكمة القضاء الإداري لمجلس الدولة الا بعد صدور حكم فيها من المحكمة الإدارية وبشرط أن يكون الحكم قابلا للاستئناف على الوجه المبين بالمادة العاشرة » ، وبذلك استمرت هذه المنازعات غير جائز رفعها ابتداء أمام محكمة القضاء الإداري وألا كانت غير مقبولة . ومن ثم فان رفع الدعوى بعد نفاذ المرسوم بقانون سالف الذكر والعمل بأحكامه وذلك دون سبق عرضها على اللجنة القضائية المختصة مع أن موضوعها يتناول منازعة مما يدخل في اختصاص هذه اللجنة ، يجعل هذه الدعوى غير مقبولة سواء في ظل قيام اللجان القضائية أو بعد إنشاء المحاكم الإدارية التي حلت محل هذه اللجان .

هـ - اختصاص المحاكم الادارية

راجع ايضا : ١٩٩ ، ٢٨٠ ، ٧٧٤

٥٩ - المنازعة حول استحقاق او عم استحقاق مكافأة عن أعمال اضافية -
تعتبر منازعة في مكافأة - اختصاص المحاكم الادارية بالفصل فيها بالنسبة لمن عدا الموظفين
الداخلين في الهيئة من الفئة العالية ، والضباط .

اذا كان الثابت أن مثار المنازعة هو ما اذا كان المطعون عليه يستحق أم لا يستحق مكافأة عن الاعمال الاضافية التي أداها في غير أوقات العمل الرسمية خلال مدة معينة ، فإن الدعوى تكون - طبقا للتكييف القانوني السليم - عبارة عن منازعة في مكافأة مما تختص المحاكم الادارية بالفصل فيها بالنسبة الى من عدا الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية والضباط ، وذلك اعمالا للبندين الاول والثاني من المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة . ومن ثم فإن المحكمة الادارية تكون قد خالفت القانون بقضائها بعدم اختصاصها بنظر هذه الدعوى ، بناء على تكييفها لها تكييفاً خاطئاً يصورها بأنها دعوى تعويض نظير ما حل بالمدعى من ضرر لامتناع وزارة المالية عن الموافقة على تقرير مكافآت له ولزملائه .

٢ - ٢ (١٩٥٦/٥/٥) ٧٣٧/٨٧/١

٦٠ - دفن الموتى يعتبر من المرافق العامة - تنظيم المشرع لهذا المرفق بموجب القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ ولائحة ممارسة مهنة الحانوتية والتربية واخضاعه الحانوتية والتربية لنظام ادارى مماثل لنظم التوظيف باعتبارهم عمال هذا المرفق - اعتبارهم من الموظفين العموميين - النظر في المنازعة المتعلقة بصحة التعيين في وظيفة تربى يدخل في اختصاص المحكمة الادارية لوزارة الشئون البلدية والقروية .

ان دفن الموتى بالجبانات هو من المرافق العامة لاتصاله اتصالاً وثيقاً بالشئون الصحية والادارية والشرعية ، ومن أجل ذلك تدخل المشرع فنظمه تنظيمًا عامًا بموجب القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ ولائحة القواعد والانظمة المختصة بممارسة مهنة الحانوتية والتربية التي صدرت بتفويض من القانون المذكور . ولما كان الحانوتية والتربية ومساعدوهم هم عمال هذا المرفق فقد نظم القانون واللائحة المشار اليهما طريقة تعيينهم ومباشرتهم لوظيفتهم ، وحدد واجباته والاعمال المحرمة عليهم وتأديبهم ، وأخضعهم في ذلك كله لنظام ادارى مماثل لنظم التوظيف، فلا يجوز لاحد منهم مباشرة مهنته الا بقرار ادارى من لجنة الجبانات يرخص له في ذلك بعد استيفاء الشروط الواجب توافرها ، وهى شروط خاصة بالسن وبالدين وباللياقة الصحية وبعدم سبق صدور حكم جنائى عليه وبحسن السمعة ومعرفة القراءة والكتابة والالمام بالاحكام الشرعية والصحية والادارية اللازمة لاداء هذه المهنة . كما أنه

أخضعهم لنظام تأديبي ، شأنهم في ذلك شأن سائر الموظفين وأجاز توقيع جزاءات تأديبية عليهم من الجهة الادارية المختصة ، وهذه الجزاءات تماثل الجزاءات التأديبية التي توقع على سائر الموظفين ، فهم بهذه المثابة يعتبرون من الموظفين العموميين وليسوا من الافراد . ولما لم يكونوا من الفئة العالية أو الضباط أو ممن هم في مستواهم الوظيفي فان المحكمة الادارية لوزارة الشئون البلدية والقروية تكون - والحالة هذه - مختصة بهذه الدعوى .

١٠٠٠ - ٤ (١٩٥٩/١٧/١٤) ٤٠٣/٥٣/٤

٦١ - اختصاص المحاكم الادارية بطلبات التعويض - مناطه .

ان اختصاص المحكمة الادارية بنظر طلبات التعويض بصفة أصلية أو تبعية رهين بأن تكون هذه الطلبات مترتبة أو متفرعة عن أحد القرارات المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا وخامسا من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

٣٤٧ - ١ (١٩٥٦/١/٢١) ٤٢٧/٥١/١

٤٢ - ٥ (١٩٥٩/١١/١٤) ٤٦/٨/٥

٦٢ - طلب التعويض عن الاضرار المادية والادبية الناتجة عن عدم تنفيذ قرار اللجنة القضائية بضم مدة خدمة سابقة - اختصاص المحاكم الادارية بالفصل فيه - أساسه اعتبار طلب ضم مدة الخدمة السابقة بمثابة طلب ترقية مالا .

إذا كانت طلبات المدعى تنحصر في طلب الزام الجهة الادارية بتعويض الاضرار المادية والادبية الناتجة عن عدم تنفيذها لقرار اللجنة القضائية الصادر بضم مدة خدمته السابقة في التعليم الحر ، فان الدعوى في جوهرها تتعلق بطلب تعويض بصفة أصلية عن القرار السلبي للجهة الادارية بالامتناع عن تنفيذ قرار اللجنة القضائية سالف الذكر ، وقد أصبح - لنهائيته - بمثابة الحكم الحائز لقوة الشيء المقضى به . ولا جدال في أن طلب ضم المدة السابقة هو بمثابة طلب ترقية مالا وهو ما طلبه المدعى فعلا في هذه الدعوى ، مما يستتبع اختصاص المحكمة الادارية بالفصل فيه بوصفه نزاعا متفرعا عن النزاع الاصلى ، الذى كان يدخل في اختصاصها باعتبار طعنا في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالترقية طبقا للبنود ثالثا ورابعا وخامسا من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

٤٢ - ٥ (١٩٥٩/١١/١٤) ٤٦/٨/٥

٦٣ - قرار اللجنة القضائية في طلبات المدعى بعدم الاختصاص لا يمنع من قبول دعواه أمام المحكمة الادارية المختصة في ظل نفاذ احكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس الدولة - القول يسبق الفصل في موضوع الدعوى - غير صحيح ما دام ان اللجنة القضائية لم يسبق لها التصديق للموضوع بل اقتصر بحثها على مسألة الاختصاص .

مهما يكن من أمر في شأن طبيعة طلبات المدعى موضوع التظلم المقدم منه ضد وزارة التربية والتعليم الى اللجنة القضائية الثالثة للوزارة المذكورة والذي سبق أن قضت فيه هذه اللجنة بجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بعدم اختصاصها بنظره ، وأيا كان تكييف اللجنة لحقيقة هذه الطلبات وهو التكييف الذي انتهى بها الى تقرير عدم اختصاصها بنظر التظلم ، فإن الدعوى الراهنة التي أقامها المذكور أمام المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم لم تقم على الطعن في قرار اللجنة القضائية المشار اليه ، بل هو في الواقع من الامر دعوى مبتدأة للمطالبة بأصل الحق المدعى به استقلالا عن التظلم الذي كان مرفوعا أمام اللجنة القضائية والذي أصدرت اللجنة قرارها فيه بعدم اختصاصها بنظره ، بعد اذ سلم المدعى بقرار عدم الاختصاص هذا ولجأ بناء عليه الى عرض النزاع على المحكمة الادارية مجدداً ، إذ لو قصد الى الطعن في قرار اللجنة القضائية - اصراراً منه على اختصاصها - لرفع دعواه أمام محكمة القضاء الاداري لمناقشة مسألة الاختصاص مع مراعاة الميعاد القانوني المقرر للطعن في القرارات الصادرة من اللجان القضائية ولكن حقيقة الامر انه بعد صدور قرار اللجنة القضائية في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بعدم اختصاصها بنظر تظلمه وعلمه به في حينه ، أقام دعواه الحالية أمام المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم ، في ظل نفاذ أحكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة بعريضة أودعها سكرتيرية المحكمة في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ ، طالباً فيها تسوية حالته بالتطبيق لاحكام كادر العمال ، وهي دعوى مبتدأة منبئة الصلة بتظلمه الى اللجنة القضائية . ولما كان موضوع هذه الدعوى مما يدخل في اختصاص المحكمة الادارية . وكانت الدعوى في ذاتها مقبولة شكلاً ، فإن حكم المحكمة الادارية المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ويتعين القضاء بالغائه وبجواز نظر الدعوى وبإعادتها الى المحكمة الادارية لوزارات التربية والتعليم والشئون الاجتماعية والارشاد القومي للفصل فيها مادام لم يسبق للجنة القضائية أن تصدر لموضوعها بالفصل فيه ، بل اقتصر بحثها على مسألة الاختصاص منتهياً الى التسلب منه دون التعرض لموضوع المنازعة ، ومن ثم لم يكتسب قرارها بقوة الامر المقضى في هذا الخصوص .

و - اختصاص اللجان القضائية

راجع ايضا : ١٩٩ •

٦٤ - طلب حساب مدة الوقف عن العمل او الفصل من الخدمة ضمن مدة الخدمة الفعلية مع صرف المرتب والعلاوة عنها - من قبيل طلبات التسوية لا الالغاء - دخوله تبعا في اختصاص اللجان القضائية •

ان الطلبات المقدمة من المدعى بضم المدة التي وقف عن العمل خلالها مع صرف مرتبه عنها وما يترتب على ذلك من آثار ، هي - في حقيقتها - وبحسب تكييفها القانوني الصحيح - من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات ، اذ يتناول موضوعها تسوية حالته بضم مدة خدمته - التي ذهبت الوزارة في بادىء الامر الى انه كان مفصولا خلالها ثم عادت فعدلت عن الفصل واعتبرتها مجرد مدة وقف عن العمل - مع صرف مرتبه وعلاواته الدورية عن هذه المدة ، ولم تنصرف هذه الطلبات قط الى الطعن بالالغاء في قرار فصله أو وقفه ، وبهذا الوصف فانها كانت تدخل في اختصاص اللجنة القضائية طبقا لنص البند (أولا) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بانشاء وتنظيم اللجان القضائية •

١٤٨٦ - ٢ (١٩٥٧/٦/٢٩) ٢ / ١٣٠ / ١٢٤٥

٦٥ - عدم اختصاص اللجان بالغاء القرارات الصادرة بالفصل

طبقا لنص البند (ثانيا) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٣ بانشاء وتنظيم لجان قضائية في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة ، حدد المشرع اختصاص اللجنة في طلبات الالغاء بما كان منها خاصة بالطعن في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو بالترقية أو بمنح العلاوات ، ومن ثم يخرج عن اختصاصها القرارات الصادرة بالفصل •

٩١٠ - ٢ (١٩٥٧/٢/١٦) ٢ / ٥٧ / ٤٩٨

ز - توزيع الاختصاص بين المحاكم الادارية

٦٦ - المناط في تحديد دائرة اختصاص كل محكمة ادارية هو اتصال الجهة الادارية بالمنازعة موضوعا ، لا مجرد تبعية الموظف لهذه الجهة عند رفع الدعوى ، ولو كان لاشان لها بموضوع المنازعة اصلا - دليل ذلك •

ان المادة السادسة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن « يكون لكل وزارة أو مصلحة عامة أو أكثر

محكمة ادارية أو أكثر يعين عددها وتحدد دائرة اختصاص كل منها بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة ، . وقد صدر هذا القرار في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ معينا عدد تلك المحاكم ومحددا دائرة اختصاص كل منها ، وقد جعل المناط في تحديد هذه الدائرة هو اختصاص الجهة الادارية بالمنازعة ، أى اتصالها بها موضوعا ، لا بمجرد تبعية الموظف لها عند اقامة الدعوى ، اذا كان لاشان لها بموضوع هذه المنازعة أصلا ، وهذا هو الضابط الذى يتفق مع طبائع الاشياء ومع حسن سير المصلحة العامة ، إذ الجهة الادارية المختصة بالنزاع ، أى المتصلة به موضوعا ، هى بطبيعة الحال التى تستطيع الرد على الدعوى بأعداد البيانات وتقديم المستندات الخاصة بها وكذلك بتسوية المنازعة صلحا أو بتنفيذ الحكم فى ميزانيتها عند الاقتضاء ، يؤكد كل ماتقدم مع وضوحه أن تلك الجهة الادارية هى وحدها التى تستطيع نظر التظلمات الادارية الوجوبية تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ١٢ من لقانون المشار اليه ، باعتبار أن الهيئة الادارية التى أصدرت القرار والهيئات الرئيسية بالنسبة لهذه الهيئة الادارية جميعها تتبع تلك الوزارة أو المصلحة العامة المتصلة بموضوع النزاع ، كما يؤكد ذلك فحوى المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٧ من القانون سالف الذكر ، إذ هى فى تنظيمها للاجراءات انما عنت بالجهة الادارية التى تقام عليها الدعوى والتى تعلن اليها العريضة ومرفقاتها ويطلب اليها ايداع البيانات والملاحظات المتعلقة بالدعوى والمستندات والملفات الخاصة بها ، والتى تتصل بها هيئة مفوضى الدولة للحصول على ما يكون لازما لتهئية الدعوى من بيانات وأوراق أو حضور مندوبيها لآخذ أقوالهم عنها أو تحقيق وقائع متصلة بها أو عرض تسوية المنازعات عليها - ان فحوى تلك النصوص فى خصوص ماتقدم جميعه انما تعنى بداهة الوزارة أو المصلحة العامة المتصلة بموضوع النزاع فعلا حسبما سلف بيانه . وعلى مقتضى ماتقدم فان المحكمة الادارية المختصة بنظر المنازعات الخاصة بوزارة الصحة العمومية تكون هى المختصة بنظر النزاع اذا ثبت أن تلك الوزارة هى المتصلة به موضوعا ، ولا شأن لوزارة الداخلية التى أصبح المدعى يتبعها عند رفع الدعوى .

١٧٥٨ - ٢ (١٩٥٧/٥/١٨) ٢ / ١١٠ / ١٠٦٢

٧٥٦ - ٢ (١٩٥٧/١٢/١٤) ٣ / ٣٤ / ٢٧٢

٦٧ - العبرة باتصال الجهة الادارية التابعة للمحكمة بالمنازعة موضوعا - ولو كان الموظف قد نقل منها قبل رفع الدعوى الى جهة ادارية اخرى - اختلاف الوضع اذا كان النقل راجعا الى حلول الجهة الثانية محل الجهة الاولى فى القيام على المرفق الذى كانت تتولاه هذه - مثال .

ان القانون عند تحديده دائرة اختصاص كل من المحاكم الادارية جعل
المناطق في ذلك هو اختصاص الجهة الادارية التابعة للمحكمة بالمنازعة ، أى
اتصالها بها موضوعا ، لا بمجرد تبعية الموظف لها عند اقامة الدعوى اذا
كان لاشأن لها بموضوع هذه المنازعة أصلا ، فالعبرة بالجهة الادارية المتصلة
بالمنازعة موضوعا ولو كان الموظف قد نقل منها قبل رفع الدعوى الى جهة
ادارية أخرى ، الا أنه اذا كان النقل الى هذه الجهة الثانية راجعا الى حلولها
محل الجهة الاولى فى القيام على المرفق الذى كانت تتولاه ، فانها تصبح
بحكم القانون هى المتصلة موضوعا بالمنازعة نتيجة لهذا الحل ، ومن ثم
اذا كان سبب المنازعة قد بدأ حين كان المدعى موظفا تابعا لمجلس مديرية
الشرقية ، وقبل رفع الدعوى حلت وزارة التربية والتعليم محل هذا
المجلس فى القيام على مرفق التعليم الذى كان يتولاه فان الدعوى تكون
من اختصاص المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم لا المحكمة الادارية
لوزارة الداخلية .

٩٧٣ - ٢ ، ٧٢ - ٣ (١٩٥٧/٦/٢٢) ١٢٠٣/١٢٤/٢

٦٨ - موظف - نقله من وزارة الى أخرى - عدم تنفيذه قرار النقل - الجهة
التي تملك توقيع الجزاء عليه هى الجهة المنقول اليها لا المنقول منها - المحكمة الادارية
المختصة بنظر الطعن فى قرار الجزاء سالف الذكر - هى تلك التى تختص بنظر منازعات
موظفى الجهة الادارية التى نقل اليها لا التى نقل منها .

ان الامر الصادر بنقل الموظف أو المستخدم أو العامل الحكومى من
وزارة أو مصلحة أو ادارة الى وزارة أو مصلحة أو ادارة أخرى ، أو من
وظيفة الى أخرى ، هو افصاح عن ارادة الادارة الملزمة بقصد احداث اثر قانونى
معين هو انتهاء ولايته الوظيفية فى دائرة الجهة أو فى الوظيفة المنقول منها ،
واسناد اختصاصات الوظيفة العامة اليه فى دائرة الجهة أو فى الوظيفة
المنقول اليها . ويقع ناجزا أثر النقل سواء كان مكانيا أو نوعيا بصدر
القرار القاضى به وإبلاغه الى صاحب الشأن ، ما لم يكن مرجأ تنفيذه
فيتراخى هذا الاثر الى التاريخ المعين للتنفيذ . ومتى تحقق الاثر الناجز ،
أوحل الاجل المحدد ، انقطعت تبعية الموظف للجهة الادارية المنقول منها ،
وزايلته اختصاصات الوظيفة التى كان متوليا عملها ، وانتقلت تبعيته الى
الجهة الادارية المنقول اليها ، وتولد له مركز قانونى فى الوظيفة الجديدة ،
ووجب عليه تنفيذ الامر الصادر بنقله اذا لم يكن فى اجازة مرضية أو
اعتيادية عند صدور هذا الامر . وهذا هو الاصطلاح العام الذى زدده التعديل
الذى أدخله المشرع على المادة ٧٤ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥١ بشأن
نظام موظفى الدولة ، بالقرار بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، اذ رؤى من
المصلحة العامة النص عليه كما ورد ذلك بالملحظة الايضاحية لهذا القانون ،

فاذا تخلف الموظف عن تنفيذ النقل فى موعده أو امتنع عن ذلك ، فهو لا يملك اختيار الجهة أو الوظيفة التى يقوم بمباشرة اختصاصاته فيها أو يتولى عملها ، فانه بذلك يرتكب مخالفة ادارية ، لا فى حق الجهة الادارية التى نقل منها والتى لا يمكن أن تعود صلته بها الا بالغاء قرار نقله ، بل فى حق الجهة الجديدة التى أصبح يدين لها بالتبعية بحكم نقله اليها ، ولو لم يتم بفعله بتنفيذ هذا النقل ، والتى تملك مؤاخذته على هذا الفعل السلبى ، ومن ثم فان المنازعة التى تقوم بصدد الاجراء الذى تتخذه الادارة حياله فى هذه الحالة انما تنعقد بينه وبين الجهة التى اتصلت بهذه المنازعة موضوعا ، وهى التى آل اليها التصرف فى أمره بنقله اليها ، وتكون ولاية الفصل فى تلك المنازعة للمحكمة الادارية المختصة بنظر منازعات موظفى الجهة الادارية المذكورة ، التى تم نقله اليها بأداة قانونية صحيحة من السلطة التى تملكه .

٥١١ - ٣ (١٩٥٧/٢/١٥) ٣٢٩/٨٣/٣

٦٩ - الجهة الادارية المتصلة موضوعا بالآثار المالية المترتبة على ندب الموظف ،
هى الجهة المنتدب اليها - اختصاص المحكمة الادارية التى تتبعها هذه الجهة بنظر المنازعة
دون المحكمة الادارية التى تتبعها الجهة المنتدب منها .

فى حالة ندب الموظف من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى فى وزارة أو مصلحة أخرى غير تلك التى هو تابع لها ، تصبح الجهة الادارية المنتدب للعمل بها هى المتصلة موضوعا بالمنازعة فى كل ما يتعلق بالآثار المترتبة على هذا الندب ، بحكم خضوعه لاشرافها فى فترة الندب ، واستحقاقه ما قد يكون ثمة من بدل سفر أو أجر عن عمل اضافى فى غير أيام العمل الرسمية فى الفترة المذكورة من اعتمادات ميزانيتها ، أن كان له فى ذلك وجه حق . وقد رددت هذا الاصل المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، اذ نصت فى فقرتها الخامسة على أنه « وفى حالة ندب موظف من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى تكون السلطة التأديبية بالنسبة الى المخالفات التى يرتكبها فى مدة ندبه من اختصاص الجهة التى ندب للعمل بها » . ومن ثم فان الجهة الادارية المتصلة بالمنازعة الحالية موضوعا - فى خصوص الآثار المالية المترتبة على ندب المدعى للعمل ببعثة التطعيم ضد الدرن - تكون هى وزارة الصحة العمومية التى كان المذكور منتدبا للعمل بها ولو أنه تابع أصلا لمصلحة النقل الميكانيكى التابعة لوزارة المواصلات ، وتكون المحكمة الادارية المختصة بنظر هذه المنازعة هى المحكمة الادارية لوزارة الصحة دون المحكمة الادارية لوزارة المواصلات .

٥٥٣ - ٣ (١٩٥٨/٢/١٥) ٧٣٧/٨٤/٣

٧٠ - تبعية المدعى لمجلس مديرية المنوفية الذى يتولى أعمال تحسين الصحة القروية تنفيذا للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ - اختصاص المحكمة الادارية لوزارة الداخلية بالفصل فى دعواه ، دون المحكمة الادارية لوزارة الشئون البلدية والقروية .

اذا كان الثابت أن المدعى مستخدم تابع لمجلس مديرية المنوفية الذى يتولى أعمال تحسين الصحة القروية تنفيذا للمادة الثانية من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ بشأن تحسين الصحة القروية ، فإن المحكمة الادارية لوزارة الداخلية تكون هى المختصة بالفصل فى هذه الدعوى المرفوعة منه بطلب تسوية حالته أسوة بزملائه ، وتكون المحكمة الادارية لوزارة الشئون البلدية والقروية قد أخطأت فى تطبيق القانون اذ قضت فى دعوى غير مختصة بالفصل فيها ، ومن ثم يتعين الغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الادارية لوزارة الشئون البلدية والقروية بنظر الدعوى ، واحالتها الى المحكمة الادارية لوزارة الداخلية للفصل فيها .

١٢٨ - ٢ (١٩٣٦/٥/٢٦) ١٩٣٦/١

٧١ - تبعية مجالس المديرية لوزارة الداخلية - الدعوى المرفوعة ضد هذه المجالس تختص بها المحكمة الادارية لوزارة الداخلية لا المحكمة الادارية لوزارة الشئون البلدية والقروية - حجة ذلك .

ان المحكمة الادارية المختصة بنظر المنازعات التى ترفع ضد مجلس المديرية هى المحكمة الادارية لوزارة الداخلية ، وليست المحكمة الادارية لوزارة الشئون البلدية والقروية ، ذلك أن مجالس المديرية تتبع فى البنيان الادارى وزارة الداخلية كما يستفاد من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ بوضع نظام هذه المجالس . هذا وإذا كان مجلس المديرية بحسب القانون المذكور يتصل بجهات الحكومة عموما ، ومنها وزارة الشئون البلدية والقروية ، فى شتى المرافق التعليمية والزراعية والرئ والمواصلات والصحة وغير ذلك من المرافق العامة المتعلقة بالمديرية ، الا أن هذا الاتصال لا يعدو أن يكون تعاونا مع جميع تلك الجهات بحكم طبيعة وظيفة مجلس المديرية والغرض من انشائه ، دون أن يكون لهذا التعاون أثر فى تحديد تبعية مجلس المديرية أساسا فى البنيان الادارى لوزارة الداخلية .

١٣٥ - ٢ (١٩٥٧/٦/١٥) ١١٥٠/١٢٠٦/٢

٧٢ - المناط فى تحديد الاختصاص بين المحاكم الادارية التى مقرها القاهرة وبين المحكمة الادارية بالاسكندرية هو اتصال المنازعة موضوعا بمصلحة من مصالح الحكومة فى هذه المدينة - لا يلزم لذلك كون المصلحة ذات شخصية معنوية مستقلة - أساس ذلك .

ان المناط فى تحديد الاختصاص بين المحاكم الادارية التى مقرها فى القاهرة وبين المحكمة الادارية بالاسكندرية طبقا لقرار رئيس الجمهورية

الصادر فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ بمقتضى التفويض المخول اياه بالمادة ٦ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هو باتصال المنازعة موضوعا بمصلحة من مصالح الحكومة فى هذه المدينة دون تفرقة بين ما اذا كانت المصلحة ذات شخصية معنوية مستقلة أو ليست لها هذه الشخصية ، ذلك أن الهدف من هذا التحديد هو تيسير نظر المنازعة أمام محكمة الاسكندرية بحكم قربها لتلك المصالح ووجود عناصر المنازعة واوراقها فيها ، وقد راعى القرار المشار اليه فى ذلك أن المصالح فى تلك المدينة من التعداد والأهمية بحيث يقتضى الحال تخصيص محكمة فيها لنظر هذه المنازعات باعتبارها المدينة الثانية فى الاقليم وتقوم تلك المصالح على مرافق عامة خطيرة ورئيسية ، ولم يرقم القرار فى تحديد الاختصاص أساساً على الاعتبار الذى ذهب اليه الطعن ، وان كان يتحقق فى الغالب بحكم تبعية الموظف لتلك المصالح مادام لم ينقل من المدينة ، يؤكد أن تقريب القضاء الإدارى للمتقاضين لم يكن هو الاعتبار الأساسى فى تحديد الاختصاص أن القضاء الإدارى فى الاصل مركز فى مدينة القاهرة ولم يستثن سوى تخصيص تلك المحكمة بالمنازعات الخاصة بمصالح الحكومة فى مدينة الاسكندرية للاعتبارات السالف بيانها ، واستناداً الى هذا الفهم الذى قام عليه تخصيص محكمة الاسكندرية بنظر تلك المنازعات قضت المحكمة الادارية العليا بأن هذا التحديد قد انطوى على معنى الاقرار لمصالح الحكومة فى الاسكندرية جميعاً بأهلية التقاضى فى شأن المنازعات المتصلة بها موضوعاً ولهذا أسندت صفة التقاضى لها فى مباشرة هذه المنازعات أمام محكمة الاسكندرية استثناء من الاصل العام الذى لا يسند صفة التقاضى فى المنازعات الخاصة بالدولة لا الى الوزير فيما يتعلق بوزارته أو الى المؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية أو الى الهيئات التى يجعل القانون لرئيسها صفة التقاضى ولو لم تكن لها الشخصية المعنوية ، ومن ثم يتعين رفض الطعن .

٦٣٥ - ٥ (١٩٦٠/١/٢) ١٢٢/١٧/٥

٧٣ - صدور حكم من محكمة ادارية بعدم اختصاصها وحالة الدعوى الى محكمة ادارية اخرى - ضرورة هذا الحكم نهائياً - صدور حكم بعدم الاختصاص من المحكمة الثانية - الطعن فيه أمام المحكمة العليا - مثل هذا الطعن يثير مسألة التنازع السلبى بين المحكمتين وهو امر لا يقبل التجزئة بما يقتضى التصدى للحكم الاول رغم نهائيته - القضاء بحالة الدعوى الى المحكمة الاولى ان اتضح انها هى المختصة قانوناً .

إذا كان الثابت أن المدعى قد رفع دعواه أمام المحكمة الادارية لوزارة الصحة فقطت بعدم اختصاصها بنظرها بعد اذ رأت أن المحكمة المختصة هى المحكمة الادارية لوزارة الداخلية وأصبح هذا الحكم نهائياً ، ولما طرح النزاع على هذه الاخيرة قضت بدورها بعدم اختصاصها بنظره ، فطعن فى الحكم الاخير أمام المحكمة الادارية العليا التى استبان أن النزاع يدخل فى

اختصاص المحكمة الادارية لوزارة الصحة - اذا ثبت ما تقدم فان نهائية الحكم الصادر من محكمة الصحة لا يمنع المحكمة الادارية العليا أن تحيل الدعوى اليها لتفصل في موضوعها ، ذلك أن الطعن أمام المحكمة العليا في حكم المحكمة الادارية لوزارة الداخلية قد أثار بحكم الزوم مسألة التنازع السلبي في الاختصاص برمته بين المحكمتين ، وهو أمر لا يقبل التجزئة في ذاته ، إذ جانباه هما الحكمان المتناقضان المتسلبان كلاهما من الاختصاص فلا محيص - والحالة هذه - من التصدى للحكم الاول عند انزال حكم القانون الصحيح في هذا الامر الذي لا يقبل التجزئة بطبيعته . وغنى عن البيان ان من الاصول المسلمة التي يقوم عليها حسن توزيع العدالة وكفالة تأدية الحقوق لأربابها ألا يحول دون ذلك تسلب المحاكم من اختصاصها بتنازعها تنازعا سلبيا فيما بينها في هذا الاختصاص ، بينما ولاية القضاء فيه معقودة بنص القانون للجهة القضائية التي تتبعها هذه المحاكم . مما لامندوحة معه اذا ما أثير مثل هذا النزاع أمام المحكمة العليا التي تتبعها المحاكم المذكورة من أن تضع الامر في نصابه الصحيح ، فتعين المحكمة المختصة بنظر الدعوى وتحيلها اليها لتفصل فيها ولو كانت هي المحكمة التي لم يطعن في حكمها في الميعاد . ولا وجه للتحدى عندئذ بحجية حكمها لفوات ميعاد الطعن فيه ، لان هذا الحكم لم يفصل في موضوع النزاع حتى تكون له قوة الشيء المحكوم فيه في هذا الخصوص ، وإنما اقتصر على النظر في الاختصاص منتهيا الى التسلب منه ، فكان هذا الحكم - والحالة هذه - أحد حدى التنازع السلبي في الاختصاص الذي حده الآخر هو المطعون فيه . وهذا التنازع السلبي هو أمر لا يقبل التجزئة كما سلف ايضاحه .

١٧٥٨ - ٢ (١٩٥٧/٥/١٨) ٢ / ١١٠ / ١٠٦٢

ح - اختصاص المحاكم التأديبية

٧٤ - تعدد التهمين بارتكاب مخالفة تأديبية واحدة واختلاف كل منهم عن الآخر من حيث المستوى الوظيفي - توحيد الجهة التي تتولى المحاكمة في هذه الحالة - انعقاد الاختصاص للمحكمة التأديبية التي تختص بمحاكمة أعلاهم درجة - عند تعدد التهمين وكون بعضهم من الخدمة الخارجين عن الهيئة او من العمال والبعض الآخر من الداخلين في الهيئة تكون محاكمة الجميع أمام المحكمة التي تختص بمحاكمة الموظفين الداخلين في الهيئة .

من الاصول المسلمة في المحاكمات جميعا ، جنائية كانت أو تأديبية أنه اذا تعدد المحاكمون فلا مندوحة من تجميعهم لدى المحاكمة أمام جهة واحدة ، وذلك لحكمة ظاهرة توجبها المصلحة العامة ، إذ لا يخفى ما في تعدد المحاكمات أمام جهات مختلفة من احتمال التضارب في الاحكام أو الجزاءات

وما فيه من تطويل وتكرار وضياع وقت في الاجراءات وغير ذلك بما لا يتفق والصالح العام ، من أجل ذلك كانت نظرة الشارع دائما متجهة الى توحيد جهة المحاكمة بالنسبة لهم جميعا . وآية ذلك - في مجال المحاكمات التأديبية - مانصت عليه المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، عند تعدد المحاكمين المتهمين بارتكاب مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبط بعضها ببعض وكانوا يتبعون في الاصل جهات متعددة في المحاكمة ، إذ اتخذت ضابطا معيناً يقوم على أساسه توحيد جهة المحاكمة ، وهو أولا الجهة أو الوزارة التي وقعت فيها المخالفة أو المخالفات المذكورة ، أو بعبارة أخرى مكان ارتكابها ، فان تعذر ذلك تكون المحاكمة أمام المحكمة المختصة بالنسبة للوزارة التي يتبعها العدد الأكبر من الموظفين ، أي اتخذت ضابطا ثابتا هو أغلبية المحاكمين التابعين بحكم وظيفتهم لجهة واحدة ، فان تساوى العدد عين رئيس مجلس الدونة المحكمة المختصة بقرار منه ، كما بينت المادة ٢٥ من القانون المذكور الضابط الذي على أساسه يقوم توحيد جهة المحاكمة التأديبية اذا ما اختلف الموظفون المقدمون للمحاكمة في المستوى الوظيفي، فنصت في فقرتها الثانية على أنه «واذا تعدد الموظفون المقدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة أعلاهم درجة هي المختصة بمحاكمتهم جميعا» . وكذلك في مجال المحاكمات الجنائية ، فإن الشارع يتجه دائما الى توحيد المحاكمة إن تعدد المحاكمون بناء على الضوابط التي يعينها والتي تقوم اما على مكان وقوع الجريمة ، أو مرتبة الجهة القضائية في التدرج القضائي كولاية محكمة الجنايات في نظر اللجنة تبعا لاختصاصها بنظر الجناية المرتبطة بالجنة ، أو غير ذلك من الضوابط . وكل أولئك قاطع في الدلالة على أن الاصل المسلم به عند تعدد المحاكمين هو وجوب تجميعهم أمام جهة واحدة في المحاكمة ، للاعتبارات التي تقتضيها المصلحة العامة حسبما سلف ايضاحه . ولذلك فانه لما كان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية في الاقليم المصري قد سكت عن تعيين المحكمة أو جهة المحاكمة التأديبية اذا ما تعدد المحاكمون ، وكان بعضهم من الخارجين عن الهيئة أو من العمال والبعض الآخر من الداخلين في الهيئة ، فانه - بناء على الاصل المتقدم ونزولا على الحكمة التي يقوم عليها هذا الاصل ، وهي حكمة ترتبط بالمصلحة العامة - يجب أن تكون محاكمة الخارجين عن الهيئة والعمال أمام المحكمة التأديبية التي تختص بمحاكمة الموظفين الداخلين في الهيئة ، قياسا على ما نصت عليه المادة ٢٥ من القانون المذكور في حالة اختلاف المحاكمين في المستوى الوظيفي ، اذا جعلت الاختصاص للجهة التي تختص بمحاكمة أعلاهم درجة . وليس من شك أن الموظف الداخل في الهيئة بوجه عام هو في التدرج الوظيفي أعلى من

الخارج عن الهيئة أو العمال ، ولذا كانت الضمانات لمحاكمته تأديبيا أقوى وأوفى ، وبهذه المثابة يتبع المستخدم خارج الهيئة أو العامل تلك المحكمة التأديبية في المحاكمة ، ولا يضره ذلك ، بل هي ضمانة يفيد منها تبعاً .

٢٨٨ - ٥ (١٦/٥/١٩٥٩) ٤/١١٣/١٢٩٧

٧٥ - المحاكم التأديبية المنشأة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - اختصاصها بنظر الدعاوى التأديبية التي كانت من اختصاص مجالس التأديب ، وإحالة ما كان لا يزال منها منظورا أمام هذه المجالس بحالتها إلى المحاكم التأديبية - اختصاص هذه المحاكم كذلك بالنظر في حالات الموظفين المعالين إلى الهيئات التي يشكل منها مجلس التأديب لتقديم تقريرين عنهم بدرجة ضعيف .

إن القرار بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ نص على أن تحال الدعاوى التأديبية المرفوعة عن المخالفات المالية والإدارية التي لم يفصل فيها بحالتها إلى مجلس التأديب المختص طبقاً لأحكام هذا القانون ، ويخطر ذو الشأن بهذه الإحالة ، ثم صدر القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية في الإقليم المصري ناصراً في المادة ٤٧ منه على أن «جميع الدعاوى التأديبية المنظورة أمام مجالس التأديب والتي أصبحت بمقتضى أحكام هذا القانون من اختصاص المحاكم التأديبية تحال بالحالة التي هي عليها إلى المحكمة التأديبية المختصة ، ويخطر ذو الشأن بقرار الإحالة ، ويظل مجلس التأديب العالي مختصاً بالفصل في القضايا التي استؤنفت أمامه قبل العمل بهذا القانون » ، وبذلك حلت المحاكم انتأديبية بتشكيلها الجديد الذي نصت عليه المادة ١٨ من القرار بقانون آنف الذكر محل مجالس التأديب فيما كانت تتولاه هذه المجالس من اختصاصات ، وذلك للمحكمة التي ارتأها المشرع من تعديل هذا التشكيل ، وهي تفادى تعدد تلك المجالس وبطء إجراءات المحاكمة وغلبة العنصر الإداري في تكوينها ، وانتقلت إليها تبعاً لذلك ، وبهذا التشكيل الجديد الولاية التي كانت مقررة بالمادة ٣٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن الموظفين ضعيفي الكفاية للهيئة المشكل منها مجلس التأديب وهو المجلس الذي عدل تشكيله ، ولم يعد تشكيله القديم قائماً ، والقول بانحصار حلول المحاكم التأديبية محل مجالس التأديب في دائرة الولاية التأديبية دون سواها يفضي إلى الإبقاء على التشكيل السابق لمجلس التأديب الذي انمحي ، وهو ما يتعارض مع التعديل الجديد ، وإما إيجاد ثغرة في التشريع فيما يتعلق بكيفية تكوين الهيئة التي يشكل منها مجلس التأديب بعد إذ تبدل كيانه فيما لو أنكر حلول المحكمة لتأديبية محله في خصوص ضعاف الكفاية من الموظفين، وهو ما يعطل أعمال حكم المادة المذكورة

١٧١ - ٥ (٦/٦/١٩٥٩) ٤/١٢٧/١٤٨١

٧٦ - المحاكم التأديبية المنشأة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - علم اختصاصها

بناديب موظفي المحاكم من كتبة ومحضرين سواء كانت المخالفة إدارية أو مالية - الاختصاص بتأديبهم ينعقد للسلطة التأديبية المنصوص عليها في قانونهم الخاص - القانون الخاص هو القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية والقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بتنظيم القضاء لا يغير من ذلك أن القانون الخاص نظم التأديب دون التحقيق - أساس ذلك .

إن المادة ٤٦ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية بالأقليم المصري تقضي بالألا تسرى أحكام هذا القانون على الموظفين الذين ينظم التحقيق معهم وتأديبهم قوانين خاصة . وإعمالا لهذا النص فإن هؤلاء الموظفين لا تجرى عليهم قواعد التأديب التي تضمنها الباب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وبالتالي لا ينعقد الاختصاص في تأديبهم للمحكمة التأديبية المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون سالف الذكر ، يستوى في ذلك أن تكون المخالفة موضوع المحاكمة مالية أو إدارية - وقد تضمن القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء ، في الفصل الثالث من الباب الثاني منه ، قواعد خاصة لتأديب موظفي المحاكم ، فنصت المادة ٧٧ على اتخاذ الإجراءات التأديبية ضد من يخل من موظفي المحاكم بواجبات وظيفته أو يأتي بما من شأنه أن يقلل من الثقة الواجب توافرها في الأعمال القضائية ، وتضمنت المادة ٧٩ وما يليها تشكيل مجلس التأديب ونظام المحاكمة والتنظيم من أحكام مجلس التأديب أمام مجلس مخصوص ، وقد حرص القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية على أن يستهل المادة الأولى منه بالأمر بعدم المساس بأحكام المواد من ٤٨ إلى ٨٧ الخاصة بموظفي المحاكم الواردة في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ السالف الذكر ومن بين هذه المواد المادة ٧٩ التي تنص على أن « يشكل مجلس التأديب في محكمة النقض وفي كل محكمة من محاكم الاستئناف من مستشار تنتخبه الجمعية العمومية ومن المحامي العام وكبير كتاب المحكمة ، وفي المحاكم الابتدائية من رئيس المحكمة ورئيس النيابة أو من يقوم مقامهما وكبير الكتاب ، وفي حالة غياب كبير الكتاب أو كبير المحضرين أو رئيس القلم الجنائي يندب وزير العدل من يحل محله في مجلس التأديب ممن يكونون في درجته على الأقل » . وهذا النص من الإطلاق والعموم بحيث يتعين القول بأن المشرع إنما أراد لحكمة توخاها أن يجعل موظفي المحاكم بمنأى من اختصاص المحاكم التأديبية سواء كانت المخالفة إدارية أو مالية وهو يجري بذلك على سنن سليم يتسق ونص المادة ٤٦ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، ومن غير المستساغ القول بأنه قصد إبقاء الاختصاص في المخالفات الإدارية للسلطات التأديبية للمهيات التي تنظم التحقيق معها قوانين خاصة دون المخالفات المالية - ومن ثم تكون المحكمة التأديبية غير

مختصة بنظر القضايا التأديبية التي تقام ضد كتبة المحاكم والنيابات والمضربين . اذ أن الاختصاص بالنسبة اليهم منعقد بصريح نص المادة ٧٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ لهيئة أخرى اكتمل لها العنصر القضائي في أتم صورة تكفل العدل والنفاذ الى أشد المشاكل ، وبناء على ذلك فإن أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ لا تسرى على موظفي المحاكم اذ ينظم تأديبهم قانون خاص وتبعاً لذلك لا ينعقد الاختصاص في محاكمتهم تأديبياً للمحكمة التأديبية المنشأة طبقاً للقانون رقم ١١٧ المذكور ، وإنما مرددهم في هذا الشأن الى سلطتهم التأديبية المنصوص عليها في قانونهم الخاص ، كما يرجع الى هذه السلطة أيضاً طلب مد الوقف ، اذ أنه فرع من المساءلة التأديبية .

ومن جهة أخرى تنص المادة ٤٦ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على انه « لا تسرى أحكام هذا القانون على الموظفين الذين ينظم التحقيق معهم وتأديبهم قوانين خاصة ، وقد يتجه الظن الى أن شرط الاستثناء أن ينظم القانون الخاص التحقيق فالتأديب معاً ، وأنه اذا اقتصر القانون الخاص على تنظيم التأديب دون التحقيق كان لا محل لأعمال الاستثناء من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، ولكن يبين بما لا يترك مجالاً لاي شك أن المحكمة التشريعية من هذا الاستثناء هي أن القانون الخاص إنما ينظم المحاكمة التأديبية تنظيمياً خاصاً ، والتحقيق وان كان لا يعدو أن يكون تمهيداً للمحاكمة واستجماعاً للدلة وسماعاً لدفاع الموظف المتهم فهو وسيلة نحو غاية ولا يمكن فصلهما عند استظهار غرض الشارع في هذا الخصوص فصلاً يخل بالحكمة التشريعية التي قام عليها هذا التنظيم الخاص الذي تغيا المحاكمة التأديبية على وجه معين ، والا لا يمكن محاكمة الموظفين الذين يهدف القانون الخاص الى تنظيم محاكمتهم على وضع خاص طبقاً لقانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في الوقت الذي ينظم القانون الخاص محاكمتهم بنصوص صريحة ، وذلك لمجرد أن هذا القانون الخاص لم يتضمن أحكاماً خاصة بالتحقيق - وغير خاف ما ينطوي عليه مثل هذا النظر من أخلال بالحكمة التي قام عليها مثل هذا القانون الخاص المنظم للمحاكمات المذكورة . كما أنه غنى عن البيان أن هيئة المحاكمة الخاصة تملك سلطة التحقيق فيما أحيل اليها من أمور تتولى المحاكمة فيها ، فالتحقيق ، والحالة هذه ، أمر لا يمكن أن يتصور ، في مفهوم المادة ٤٦ المشار اليها أن يكون مقصوداً لذاته كسبب يمنع أعمال الغرض من قانون المحاكمة الخاصة ، تلك المحاكمة التي قامت على حكمة معينة استثنت هؤلاء من سريان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ عليهم ، وكل أولئك قاطع في الدلالة على أن ماورد في المادة ٤٦ من

الجمع بين التحقيق والتأديب إنما ورد على حكم الغالب عادة ، لا كشرط مقصود لذاته عند أعمال هذا النص .

١١٦ - ٦ (١٩٦٠/٥/٢١) ١٠٦٢/١٠٩/٥

٧٧ - اختصاص المحكمة التأديبية بنظر أمر صرف مرتب الموظف الموقوف خلال مدة وقفه منوط ذلك اتصالها بدعوى التأديب بإحالة الأمر عليها لعدم اتصالها بدعوى التأديب في حالة حفظ الأوراق أو توقيع جزاء من السلطة الرئاسية - عدم اختصاصها في هاتين الحالتين بالنظر في أمر صرف المرتب خلال مدة الوقف - أساس ذلك .

يترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذي أوقف فيه وذلك كأصل عام ، ولكن أجاز القانون للمحكمة التأديبية استثناء من هذا الأصل العام أن تقرر صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة ، والحكمة التشريعية لذلك هي حفظ أود الموظف ومن يعولهم بمراعاة أن المرتب هو مصدر رزقه ، والمقصود بالتوقيف هنا ليس مجرد انتهاء التحقيق بوساطة النيابة الإدارية مع بقاء أمر الموظف معلقاً رهن المحاكمة التأديبية ؛ وإنما المنصوص بالتوقيف هو التصرف في هذا الشأن نهائياً ؛ أما من غير محاكمة وذلك بحفظ الأوراق وصدور قرار بالحفظ أو بتوقيع جزاء من السلطة الرئاسية بغير محاكمة أو بالفصل في أمر الموظف من المحكمة التأديبية ، فإذا ما تم التصرف على هذا الوجه أو ذاك في شأن تأديب الموظف بقى بعد ذلك التصرف نهائياً في أمر مرتبه طوال مدة الوقف ، فإن كانت الأولى كان التصرف النهائي في ذلك متروكاً للسلطة الرئاسية التي تملك إصدار أمر الوقف ابتداء سواء الوزير أو الرئيس المختص حسب الأحوال طبقاً للفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ، وإن كانت الأخرى كان ذلك من اختصاص المحكمة التأديبية طبقاً للفقرة الثالثة من المادة المذكورة اذ نص في آخرها على أن «تقرر عند الفصل في الدعوى التأديبية ما يتبع في شأن المرتب عن مدة الوقف سواء بحرمان الموظف منه أو بصرفه كله أو بعضه» ، وغنى عن القول أن هذا النص اذ يعقد هذا الاختصاص للمحكمة التأديبية مقترناً بالفصل في الدعوى التأديبية يترك الاختصاص للسلطات الرئاسية فيما عدا ذلك كما لو لم ينته الأمر بصنوبر حكم من المحكمة التأديبية بل اقتصر على حفظ الأوراق أو توقيع جزاء من السلطة الرئاسية بدون محاكمة أمام المحكمة التأديبية .

ط - مسائل خاصة بالاقليم السوري

٧٨ - القرارات الادارية الصادرة من سلطة تأديبية وتأسيسية بشأن موظفي الحلقين الثانية والثالثة من قانون الموظفين الاساسي - اختصاص المحكمة العليا السابقة بمشوق بنظر دعاوى الغائها دون الغرفة المدنية بمحكمة التمييز - ايلولة هذا الاختصاص الى المحكمة الادارية وفقا لنص المادتين ٨ فقرة ج و ١٣ من قانون تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٢ من قانون اصداره - مثال .

ان القرار محل الطعن لا يعدو أن يكون قرارا صادرا من المدير العام لمصلحة مياه حلب بصفته سلطة تأديبية رئاسية - أسند اليها المرسوم رقم ٢٧٨٠ الصادر في ١٥ من كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٥٤ صلاحية توقيع العقوبات الشديدة والخفيفة ، والتي ورد تعدادها وبيان نوعها وتدرجها في قانون الموظفين الاساسي ، على موظفي المصلحة من الحلقين الثانية والثالثة ، ومنهم المدعى . وبهذه المثابة يكون القرار المطعون فيه من قبيل القرارات التي كانت تختص بنظر الدعوى بطلب الغائها المحكمة العليا دون الغرفة المدنية بمحكمة التمييز ، ومن ثم تكون المحكمة الادارية التي آلت اليها ولاية المحكمة العليا في خصوص الطلب المعروض ، هي المختصة بنظره وفقا لنص المادتين ٨ فقرة ج و ١٣ من قانون تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٢ من قانون اصداره .

٣٤ ، ٤٥ - ٢ س (١٩٦٠/٩/٢١) ١٢٤٣/١٣٠/٥

٧٩ - جامعات - قرار تأديبي - مجلس تأديب - موظف - طعن - المحكمة الادارية العليا مهمتها في الاصل التعقيب النهائي على الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري او المحاكم الادارية - ليس ثمة ما يمنع الشذوع من أن يجعل في حدود هذه المهمة استثناء التعقيب على بعض القرارات الادارية الصادرة من الهيئات التأديبية لحكمة يراها - لقرارات التأديبية الصادرة من المجالس التأديبية في الاقليم السوري - قابليتها للطعن امام الغرفة المدنية بمحكمة التمييز طبقا للمادة ٢٨ من المرسوم التشريعي رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٠ - صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - الطعن في القرارات المشار اليها راسا امام المحكمة الادارية العليا - اساس ذلك - المادة ٨٠ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة - تأكيد الطعن في قرارات مجالس تأديب اعضاء هيئة التدريس بالجامعات امام المحكمة الادارية العليا .

نن أن كان الشارح قد ناط بالمحكمة الادارية العليا في الاصل مهمة التعقيب النهائي على الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري او المحاكم الادارية في الاحوال التي ينتها المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة حتى تكون كلمتها القول الفصل في تأصيل احكام القانون الاداري وتنسيق مبادئه واستقرارها

ومنع التناقض في الاحكام ، الا أن هذا لا يمنع الشارع من أن يجعل في حدود هذه المهمة استثناء التعقيب على بعض القرارات الادارية الصادرة من الهيئات التأديبية لحكمة يراها قد تجد سندها من حيث الملائمة التشريعية في اختصاص مراحل التأديب حرصا على حسن سير الجهاز الحكومي ، كما قد تجد سندها القانوني في أن قرارات تلك الهيئات وإن كانت في حقيقتها قرارات ادارية الا أنها أشبه ما تكون بالاحكام ولكنها ليست بالاحكام مادام الموضوع الذي تفصل فيه ليس منازعة قضائية ، بل محاكمة مملوكة تأديبية . ومن ثم يسقط التحدى بالمفارقة بين القرارات التأديبية الصادرة من المحاكم التأديبية في الاقليم المصري بالتطبيق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وبين مثيلاتها الصادرة من المجالس التأديبية بالاقليم السوري بالتطبيق للمرسوم التشريعي رقم ٣٧ الصادر في ٥ من شباط (فبراير) سنة ١٩٥٠ فجميعها قرارات ادارية بجزاءات تأديبية في مؤاخذات مملوكة تنشأ في حق الموظفين الصادرة في شأنهم مراكز قانونية جديدة ماكانت لتنشأ من غير هذه القرارات ، بينما القرارات القضائية - كما سالف البيان - إنما تقرر في قوة الحقيقة القانونية وجود حق أو عدم وجوده ولايغير من هذه الحقيقة أن يعبر عن الهيئة التأديبية بلفظ المحكمة ، كما فعل القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ . إذ العبرة بالمعاني لا بالالفاظ والمباني .

وليس بدعا في التشريع أن يطعن رأسا في قرار اداري أمام المحكمة الادارية العليا ، إذ لهذا نظير في النظام الفرنسي حيث يطعن رأسا أمام مجلس الدولة الفرنسي بهيئة نقض في بعض القرارات الادارية ، وقد كان هذا هو الشأن في تمييز القرارات التأديبية الصادرة من المجالس التأديبية في الاقليم السوري إذ كانت قابلة للطعن طبقا للمادة ٢٨ من المرسوم التشريعي سالف الذكر أمام الغرفة المدنية بمحكمة التمييز بعد إذ ألغى مجلس السوري بالقانون رقم ٨٢ الصادر في ٣١ من كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ سواء من قبل الموظف أو من قبل الادارة المختصة وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ التبليغ لعيب في الشكل أو مخالفة القانون ، دون أن يكون للمحكمة المذكورة بأي حال أن تبحث في مادية الوقائع ، ومفاد ذلك أن المرسوم التشريعي المشار اليه قد ناط بمجلس التأديب في الاقليم السوري مهمة المحاكمات المملوكة المتعلقة بالموظفين الخاضعين لقانون الموظفين الاساسي كدرجة تأديبية وحيدة لايطعن في قراراتها الا بطريق التمييز على الوجه السالف بيانه ، فاختصر بذلك اجراءات التأديب ومراحلها كي يفصل فيه على وجه السرعة وهذا التنظيم في التأديب هو الذي انتهى اليه الشارع في الاقليم المصري بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فبعد أن كان التأديب يمر في اجراءات مطولة وفي مرحلتين ابتدائية واستئنافية ثم يطعن في

القرار التأديبي النهائي أمام المحاكم الإدارية أو محكمة القضاء الإداري بحسب الأحوال ثم في أحكام هذه المادة أو تلك أمام المحكمة الإدارية العليا، اختصر الشارع هذه الإجراءات والمراحل وجعل التأديب في مرحلة وحيدة أمام هيئة تأديبية عبر عنها بالمحكمة التأديبية يطعن في قراراتها رأساً أمام المحكمة الإدارية العليا للأسباب المشار إليها آنفاً والتي أفصحت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور بقولها : « ٠٠٠٠ » ويقوم المشروع على أساس تلافي العيوب التي اشتمل عليها النظام الحالي في شأن المحاكمات التأديبية - ولما كان من أهم عيوب نظام المحاكمات التأديبية : (١) تعدد مجالس التأديب التي تتولى المحاكمة (٢) بطء إجراءات المحاكمة (٣) غلبة العنصر الإداري في تشكيل مجالس التأديب ، ذلك أنه طبقاً للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تتعدد المجالس التي تتولى المحاكمات التأديبية ٠٠٠٠٠ وما من شك في أن هذا التعدد ضار بهذه المحاكمات فضلاً عما يثيره من التعقيدات لذلك نص المشروع على أن المحاكمات التأديبية تتولاها محكمتان تأديبيتان تختص أحدهما بمحاكمة الموظفين لغاية الدرجة الثانية وتتولى الأخرى محاكمة الموظفين من الدرجة الأولى فما فوقها ، وبذلك قضى على التعدد المعيب الذي احتواه النظام الحالي ، وقد قضى المشروع على ما يعيب النظام الراهن من بطء في إجراءات المحاكمة التأديبية وذلك بنصوص صريحة ٠٠٠ ذلك أن طول الوقت الذي تستغرقه إجراءات المحاكمة التأديبية ضار بالجهاز الحكومي من ناحيتين : (١) أن ثبوت ادانة الموظف بعد وقت طويل يفقد الجزاء الذي وقع عليه كل قيمة من حيث ردعه هو وجعله العقاب عبرة لغيره لأن العقاب يوقع في وقت يكون قد انمحي فيه أثر الجريمة التي وقعت من الأذهان . (٢) أن من الخير ألا يظل الموظف البريء معلقاً أمره مما يصرفه عن أداء عمله إلى الاهتمام بأمر محاكمته ٠٠ كما يدخل في هذا المجال أن المشروع عدل عما كان يقضى به القانون الحالي من جواز استئناف القرارات التأديبية لما يترتب على أباحة الاستئناف من اطالة إجراءات المحاكمة ، وبكل هذه التعديلات يستقر وضع الموظف المحال إلى المحاكمة التأديبية في وقت قريب، وإذا كان النظامان التأديبيان في كل من الأقليمين المصري والسوري - قبل العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - قد أصبحا متماثلين في جوهرهما من حيث اختصار إجراءات ومراحل المحاكمة التأديبية وصار كلاهما مقصوراً على مرحلة موضوعية وحيدة لا تقبل التعقيب إلا بطريق التمييز في النظام السوري وما يماثله وهو الطعن أما المحكمة الإدارية العليا في النظام المصري وبذلك تلاقى النظامان وسارا في خط واحد للحكمة التشريعية عينها بحيث لا يتصور أن يكون الشارع قد قصد في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة العودة بنظام التأديب في الأقليم السوري إلى تعدد مراحل التأديب وطول إجراءاته وهي عيوب

كانت تعنوره الى ما قبل القانون المشار اليه نظام التأديب في الاقليم المصري مما أدى الى علاجها بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، والقول بغير ذلك فيه تحريف لقصد الشارع ومسوخ لفهم القانون على وجه ينتكس بالنظام الى مساوىء وعيوب أفصح الشارع عنها من قبل غير مرة ، فلا وجه والحالة هذه الى الاخلال بما استقرت عليه الاوضاع وذلك تحت ستار تأويل نصوص قانون مجلس الدولة الموحد تأويلا لا تحتمله هذه النصوص بمقولة ان قرارات المحاكم التأديبية في الاقليم الجنوبى هي أحكام على عكس قرارات المجالس التأديبية في الاقليم الشمالى ، وتلك مجرد حجة لفظية داحضة ، فجميعها قرارات ادارية فى حقيقتها وليست أحكاما قضائية كما سلف ايضاحه ، بل ان الشارع فى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وان كان قد غلب العنصر القضائى فى تشكيل هيئة التأديب التى عبر عنها بالمحاكم التأديبية الا أنه لم يعتبر قراراتها أحكاما قضائية وان كان شبهها بالاحكام ، فقال فى هذا الصدد فى المذكرة الايضاحية مانصه : « وقد حرص المشروع على تغليب العنصر القضائى فى تشكيل المحاكم التأديبية وذلك بقصد تحقيق هدفين : (١) توفير ضمانات واسعة لهذه المحاكمات لما يتمتع به القضاة من حصانات يظهر أثرها ولا ريب فى هذه المحاكمات ، ولان هذه المحاكمات أدخل فى الوظيفة القضائية منها فى الوظيفة الادارية . (٢) صرف كبار موظفى الدولة الى أعمالهم الاساسية وهى تصريف الشئون العامة وذلك بإعفائهم من تولى هذه المحاكمات التى تعد بعيدة عن دائرة نشاطهم الذى ينصب أساسا على ادارة المرافق العامة الموكولة اليهم ، أما هذه المحاكمات فمسألة عارضة تعطل وقتهم » . وغنى عن القول أن اعتبار المحاكمات التأديبية أدخل فى الوظيفة القضائية منها فى الوظيفة الادارية - على حد تعبير المذكرة الايضاحية - ليس معناه أنها فى ذاتها خصومات قضائية تنتهى بأحكام بالمعنى المقصود من هذا ، وانما هى فقط شبيهة بها وان كانت ليست منها .

يضاف الى ما تقدم أن المادة ٨٠ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة ، بعد أن نصت على أن تكون « محاكمة أعضاء هيئة التدريس بجميع درجاتهم أمام مجلس تأديب يشكل من وكيل الجامعة رئيسا ومستشار من مجلس الدولة واستاذ ذى كرسى من كلية الحقوق يعينه مجلس الجامعة سنويا عضوين » ، نصت فى فقرتها الاخيرة على أنه « وتسرى بالنسبة للمحاكمة أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على أن تراعى بالنسبة للتحقيق والاحالة الى مجلس التأديب أحكام المادة ٧٦ من هذا القانون » ، فأكده هذا النص بما يقطع كل شبهة التزام الشارع السياسية عينها التى نظم على أساسها التأديب بوجه عام بالنسبة الى الموظفين كافة من حيث اختصار مراحل بقصره على محاكمة

وحيدة أمام هيئة تتوافر فيها الضمانات اللازمة على أن يتاح التعقيب على القرار التأديبي الصادر منها أمام المحكمة الإدارية العليا وهو ما نصت عليه المادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الذي أحال اليه القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، تلك المادة التي تقضى بأن أحكام المحاكم التأديبية نهائية ولا يجوز الطعن فيها إلا أمام المحكمة الإدارية العليا .

٢١ - ٢٣ ، ٢ - ٣ س (١٩٦٠/٤/٢٦) ٨١٤/٨١/٥

٨ - اختصاص القضاء الإداري - فصل بغير الطريق التأديبي - صرف من الخدمة - المادة ٨٥ من قانون الموظفين الأساسي رقم ١٣٥ بتاريخ ١٠/١/١٩٤٥ - نصها على حق مجلس الوزراء في صرف الموظفين من الخدمة ، عدا القضاة ، لأسباب يرجع اليه تقديرها - دستورية هذا النص - عدم إجازتها الطعن في المرسوم الصادر بالصرف من الخدمة على هذا الوجه بأي طريق من طرق المراجعة - غير دستوري أساس ذلك - تعارض المادة ٨٥ المشار اليها مع المادة ١٢٢ من دستور سنة ١٩٥٠ التي أطلقت الاختصاص للمحكمة العليا في إبطال الأعمال والقرارات الإدارية والمراسيم المخالفة للدستور أو القانون أو للمراسيم التنظيمية - وجوب تغليب الدستور على القانون - اختصاص هذه المحكمة بنظر طلبات الإلغاء الخاصة بقرارات الصرف من الخدمة - صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر طلبات إلغاء القرارات المشار اليها .

ان المادة ٨٥ من قانون الموظفين الأساسي رقم ١٣٥ الصادر في ١٠ من كانون الثاني سنة ١٩٤٥ ، بعد تعديلها بالمرسوم التشريعي رقم ٣٣ الصادر في ٣٠ من تموز (يولية) سنة ١٩٤٩ ، ثم بالمرسوم التشريعي رقم ٦٥ الصادر في ١٦ من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٥٢ ، ثم بالمرسوم التشريعي رقم ١٦١ الصادر في ١٠ من آذار (مارس) ١٩٥٢ ، أصبح نصها يجري كالاتي : «يجوز لمجلس الوزراء لاستتباب يعود اليه تقديرها أن يقرر صرف الموظف من أية مرتبة كانت من الخدمة ، ويستثنى من ذلك القضاة الذين لا يجوز لمجلس الوزراء صرف أحدهم من الخدمة إلا إذا خالف أحكام المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم ٤٧ المؤرخ في ١٦/١/١٩٥٢ والمادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم ١٠٢ المؤرخ في ٣/٢/١٩٥٢ المعدلة للمادة ٢ من المرسوم التشريعي رقم ٤٧ المؤرخ في ١٦/١/١٩٥٢ - لا يشترط في هذا القرار أن يكون معللا أو أن يتضمن الاستتباب التي دعت للصرف من الخدمة - يسرح الموظف المقرر صرفه من الخدمة بمرسوم غير تابع لأي طريق من طرق المراجعة ، وتصفى حقوقه وفقا لقانون التقاعد - ترد الدعاوى المقامة أو التي ستقام ضد هذا النوع من المراسيم أيا كان سببها » .

وظاهر من هذه المادة أنها تتضمن حكمتين : (أولهما) حكم موضوعي هو أن مجلس الوزراء أصبح يملك سلطة صرف الموظف من أية مرتبة كانت من الخدمة - عدا القضاة الذين لصرفهم من الخدمة حكم خاص - وذلك

لأسباب يرجع إليه وحده تقديرها ، مما مفاده أنه يترخص في وزن ملائمة
إصدار قرار الصرف وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة بسلطة تقديرية لامعقب
عليه فيها مادام لا يصدر هذا القرار بباعث من أساءة استعمال السلطة ، ولا
شبهة في دستورية هذا النص . و (الثاني) حكم متعلق بتحديد الاختصاص
القضائي ، هو ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة المذكورة من عدم جواز
الطعن في المرسوم الصادر بالصرف من الخدمة على هذا الوجه بأي طريق
من طرق المراجعة ، مما يستتبع منع جهات القضاء من نظر مثل هذا الطلب .
بيد أنه يبين من تقصى المراحل التشريعية في هذا الشأن أن المادة ١٢٢ من
دستور سنة ١٩٥٠ كانت تنص على أن « ١ - تنظر المحكمة العليا وتبت
بصورة مبرمة في الأمور الآتية : (أ) (ب) (ج) (د) . . .
(هـ) طلب إبطال الأعمال والقرارات الإدارية والمراسيم المخالفة للدستور
أو للقانون أو للمراسيم التنظيمية ، إذا تقدم بالشكوى من يتضرر منها . . . »
فاستمدت المحكمة المذكورة قيامها من هذا الدستور الذي حدد في الوقت
ذاته اختصاصاتها وأطلقه في نظر طلبات إبطال الأعمال والقرارات
الإدارية والمراسيم المخالفة للدستور أو للقانون أو للمراسيم
التنظيمية بدون قيد أو شرط ، ولم يفوض القانون كأداة أدنى في تقييد
هذا الاختصاص ، مما لا مندوحة معه من أن يظل هذا الاختصاص قائماً على
إطلاقه ما لم يعدله نص دستوري آخر . ولذا لما صدر في ٢٨ من كانون
الاول (ديسمبر) سنة ١٩٥٠ القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ بتحديد
صلاحيات وملاك المحكمة العليا لم يتضمن بطبيعة الحال أي نص يحدد من
اختصاص هذه المحكمة العام المطلق بحكم الدستور بالفصل في دعاوى
إبطال الأعمال والقرارات والمراسيم الإدارية . ولكن على أثر الانقلاب
العسكري الذي وقع في ١٩٥١ عطل دستور سنة ١٩٥٠ ، ثم صدر المرسوم
التشريعي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة ٨٥ من قانون الموظفين
الأساسي رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٥ في فترة تعطيل الدستور ، ومنع سماع
دعاوى إلغاء المراسيم الصادرة من مجلس الوزراء بصرف الموظفين من
الخدمة . وأعقب ذلك صدور المرسوم التشريعي رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر
في ٢٠ من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٥٢ بإيقاف العمل ببعض الأحكام
المتعلقة بصلاحيات المحكمة العليا وأحداث غرفة إدارية في محكمة التمييز ،
الذي قضى بوقف العمل ببعض أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ المتضمن
تحديد صلاحيات وملاك المحكمة العليا وأحال اختصاصها في طلبات إلغاء
إلى الغرفة الإدارية التي أحدثها بمحكمة التمييز . ولكن صدر بعد ذلك
دستور ١١ من تموز (يولية) سنة ١٩٥٣ ناصياً في البند ٣ من المادة
١١٧ منه على أن « ٣ - تنظر المحكمة العليا بصورة أصلية أيضاً وتبت

بصورة مبرمة فى طلب ابطال الاعمال والقرارات الادارية والمراسيم المخالفة للدستور أو للقانون أو للمراسيم التنظيمية ، اذا تقدم بالشكوى من يتضرر منها وبذلك أعاد هذا الدستور الى المحكمة العليا ولايتها المطلقة السابقة فى نظر طلبات ابطال الاعمال والقرارات الادارية والمراسيم المخالفة للدستور أو للقانون أو للمراسيم التنظيمية كما كانت فى دستور سنة ١٩٥٠ ، ولما صدر قانون المحكمة العليا رقم ١ لسنة ١٩٥٣ فى ١٥ من كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٥٣ تنفيذا للدستور المذكور ردد اختصاص المحكمة العليا فى ابطال القرارات والمراسيم بصورة مطلقة بغير قيد ولا شرط ، كما وردت فى الدستورين السابقين . وفى سنة ١٩٥٤ عندما انتهت فترة اغتصاب السلطة وأعيدت الحياة الدستورية الشرعية السابقة الى البلاد ، اعتبر دستور سنة ١٩٥٠ قائما ، وكأنه لم يعطل فى تلك الفترة وهو الذى كان يطلق الولاية للمحكمة العليا فى ابطال القرارات الادارية والمراسيم بدون قيد أو شرط . ثم تأكد ذلك بالقانون رقم ٨٧٣ لسنة ١٩٥٤ الصادر فى ١٨ من أيار (مايو) سنة ١٩٥٤ بإلغاء بعض القوانين والمراسيم التشريعية ، الذى قضى بإلغاء بعض القوانين والمراسيم التشريعية التى صدرت فى الفترة المشار اليها ، ومن بينها المرسوم التشريعى رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٢ المتضمن وقف العمل ببعض الاحكام المتعلقة بصلاحيات المحكمة العليا ، واحداث غرفة ادارية فى محكمة التمييز ، والقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المتضمن تأليف المحكمة العليا .

ويخلص مما تقدم أن المادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ معدلة بالمرسوم التشريعى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ فيما قضت به فى فقرتها الثالثة من أن « يشرح الموظف المقرر صرفه من الخدمة بمرسوم غير تابع لآى طريق من طرق المراجعة » تعتبر من الناحية الدستورية غير نافذة بالنسبة الى المحكمة العليا مادامت تتعارض فى تقييدها لاختصاص هذه المحكمة مع المادة ١٢٢ من دستور سنة ١٩٥٠ التى أطلقت الاختصاص لتلك المحكمة ، ذلك الاختصاص الذى أكدته الدستور الصادر فى سنة ١٩٥٣ على الوجه المفصل آنفا ، لما يتميز به الدستور من طبيعة خاصة تضى على صفة القانون الاعلى وتسمه بالسيادة ، فهو بهذه المشابة سيد القوانين جميعها بحسبانه كفيل الحريات وموئلاها ، ومناط الحياة الدستورية ونظام عقدها . ويستتبع ذلك أنه اذا تعارض قانون عادى مع الدستور فى أية منازعة من المنازعات التى تطرح على المحاكم ، فقامت بذلك لديها صعوبة مشارها أى القانونين هو الاجدر بالتطبيق ، وجب عند قيام هذا التعارض أن تطرح القانون العادى وتهمله وتغلب عليه الدستور وتطبقه بحسبانه القانون الاعلى الاجدر بالاتباع . واذا كان القانون العادى يهمل عندئذ فمرد ذلك فى الحقيقة الى سيادة الدستور العليا على سائر القوانين ، تلك السيادة

التي يجب أن يلتزمها كل من الشارع عند اصداره القوانين والقاضي عند تطبيقه اياها على حـد سواء . ومن ثم فما أطلقه الدستور السوري في اختصاص المحكمة العليا في ابطال القرارات الادارية والمراسيم لا يقيد قانون ما دام لم يفوض من الدستور بنص خاص في هذا التقييد أو التحديد وبناء عليه يظل الاختصاص معقودا لتلك المحكمة بهذا الاطلاق على الرغم من التقييد الوارد في المادة ٨٥ سالفة الذكر . ولا حجة فيما نصت عليه المادة ١٦٣ من الدستور من أن التشريع القائم المخالف له يبقى نافذا مؤقتا الى أن يعمل بما يوافق أحكامه ، ولا فيما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٤ من أن القوانين والمراسيم التشريعية الصادرة من غير سلطة شرعية قبل أول آذار (مارس) سنة ١٩٥٤ والتي لم تلغ بنص تشريعي تبقى سارية المفعول الى أن تعدل من قبل السلطة المختصة ، لعدم انصراف الاولى الى المرسوم التشريعي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ الذي لم يكن قائما وقت صدور دستور سنة ١٩٥٠ ، وعدم امتداد الثانية الى القوانين الدستورية .

ولا يغير من هذا الوضع صدور الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة في ٥ من آذار (مارس) سنة ١٩٥٨ لان صدوره لا يعنى أن تسقط جميع النظم والتشريعات السابقة عليه ، بل يسقط منها فقط ما يتعارض مع أحكامه ، وهذا هو عين ما رددته المادة ٦٨ من هذا الدستور التي نصت على أن « كل ما قرره التشريعات المعمول بها في كل من اقليمي مصر وسورية عند العمل بهذا الدستور تبقى سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند اصدارها » ويجوز الغاء هذه التشريعات أو تعديلها وفقا للنظام المقرر بهذا الدستور . وقد بان مما تقدم أنه عند صدور هذا الدستور كان الوضع القانوني القائم في الاقليم السوري هو اطلاق الاختصاص للمحكمة العليا على الرغم من القيد الوارد في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ ، وذلك على التفصيل السابق ايضا . ولم يصدر أي قانون في ظل الدستور المؤقت يقيد هذا الاختصاص في الاقليم المذكور . كما أنه لما صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة حدد اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري على الوجه المبين به ، ولم يتضمن أي نص خاص يردد فيه التقييد الوارد في المادة ٨٥ المشار اليها بالنسبة الى الاقليم الشمالي . ومن ثم تكون المحكمة العليا السابقة بدمشق ، ومن بعدها مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري ، غير ممنوعين من نظر طلبات الغاء القرارات الادارية آنفة الذكر .

اختصاص (ى - دستورية القوانين المعدلة - ٦٨ -
للاختصاص - ك - سريان القوانين المعدلة للاختصاص -
ل - مسائل متنوعة) - أديان - ارتباط الدعوى -
إساءة استعمال السلطة - أسباب جديدة - أسباب
الحكم .

ى - دستورية القوانين المعدلة للاختصاص

راجع : ٨٠ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ؛
١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٧٣

ك - سريان القوانين المعدلة للاختصاص

راجع : ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ؛
١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٢٢

ل - مسائل متنوعة

راجع أيضا : ٢٦٣

٨١ - البحث فى مسألة الاختصاص سابق على البحث فى شكل الدعوى .

ان البحث فى الاختصاص والفصل فيه يلزم أن يكون سابقا على
البحث فى شكل الدعوى .

١٣٥ - ٢ (١٩٥٧/٦/١٥) ٢ / ١٢٠ / ١١٥٠

أديان

راجع : ٩٥ ، ١٧٠ ، ٥٣٧ ، ٥٥٤

ارتباط الدعوى

راجع : ٢٦٣ ، ٤٣٩

إساءة استعمال السلطة

راجع : ٩٥ ، ٩٧ ، ١٩٣ ، ٢٧٢ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ؛
٣٤٣ ، ٤٠١ ، ٤٩٠ ، ٤٩٢ ؛ ٥١١ ، ٥٥٧ ، ٥٦٢ ، ٥٨٥ ، ٥٩٤ ؛ ٦٣٠ ؛
٦٣٩ ، ٩٩٦ ، ٩٩٨ ، ١٢٤٨ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٦ .

أسباب جديدة

راجع : ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٨

أسباب الحكم

راجع : ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠

استئناف - استبعاد القضية من الجدول
لعدم سداد الرسوم - استيفاء الديون
الثابتة بالكتابة - استيلاء - أسلحة -
أسواق - اعتماد مالي - إعلان - إكراه

استئناف

راجع : ٣٩٥ : ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ،
٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ .

استبعاد القضية من الجدول لعدم سداد الرسوم

راجع : ٢٧٩ ، ٢٨١ : ٢٨٢

استيفاء الديون الثابتة بالكتابة

راجع : ٨٣ ، ٨٤

استيلاء

راجع : ٣٨٩

أسلحة

راجع : ٢٥١ .

أسواق

راجع : ٩١ ، ٩٢

اعتماد مالي

راجع : ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ : ٣٢٧ ؛
٣٢٨ ، ٦٥٣ ، ٧٣٠ ، ٧٣٨ ، ٧٩٢ : ٨٠٦ : ٨٥٦ : ٨٧٢ : ٨٧٤ : ٨٧٨ ؛
٩٠٨ ، ٩٤٣ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ : ١٠٤٧ : ١٠٦٠ : ١٠٦٣ ؛

إعلان

راجع : ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥

إكراه

راجع : ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤

التماس إعادة النظر

راجع أيضا : ٤٤٢

٨٢ - المادة ٤١٧ من قانون المرافعات - الغش الذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام - هو كل أعمال التدليس والمفاجآت الكاذبة والعمل الاحيالي الذي يعمد اليه الخصم ليخدع المحكمة ويؤثر في اعتقادها - مجرد انكار الخصم وجود مستند ما في حوزته أو عدم تقديمه - لا يعتبر في صحيح الرأي عملا احتياليا مكونا للغش - علم الملتمس بوجود هذه الاوراق تحت يد خصمه - عدم طلب الزامه بتقديمها وفقا لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات - يجعل الطعن بالالتماس غير مقبول - مثال ذلك - علم قبول التماس إعادة النظر اذا كان الملتمس يتسبب الى الادارة حبس اوراق التحقيق في حين انه لم يكن قد طلب الزام الادارة بتقديمها .

ان الغش الذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام هو كل أعمال التدليس والمفاجآت الكاذبة وكذلك كل عمل احتيالي يعمد اليه الخصم ليخدع المحكمة ويؤثر بذلك في اعتقادها ، ومن المتفق عليه أن مجرد انكار الخصم وجود مستند ما في حوزته أو عدم تقديمه هذا المستند - لو صح أن انكاره أو عدم تقديمه كان مؤثرا في الحكم - لا يعد في صحيح الرأي عملا احتياليا مكونا للغش الذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام . وهذا واضح من أن المادة ٤١٧ من قانون المرافعات انشأ حددت أوجه الالتماس قد جعلت حصول الملتمس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها سببا مستقلا من الاسباب التي تجيز الالتماس وطبيعي أنها ما كانت لتنص على هذه الحالة لو أن حيلولة الخصم دون تقديم أوراق قاطعة في الدعوى كانت من قبيل الغش المنصوص عليه في الفقرة الاولى منها فضلا عن ذلك فإن القانون قد رسم في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات وما بعدها الاجراءات التي تتبع لالزام خصم بتقديم ورقة تحت يده مما يقطع بأن عدم تقديم خصم لورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده لا يعتبر من قبيل الغش الذي قصده المصادرة ٤١٧ مرافعات في فقرتها الاولى والذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام ، وذلك بمراعاة أن الحكومة كما ظهر من الاوراق لم تكلف بتقديم أوراق تلك التحقيقات حتى يمكن القول بأنها امتنعت عن تقديمها أو حالت دون ذلك .

أما استناد المدعى في التماسه الى أن الوزارة حبست أوراق التحقيق بالجزء الموقع عليه في حين أن هذه الاوراق لو قدمت لكان لها أثر في الدعوى ، والى ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ٤١٧ من قانون المرافعات والتي تقضى بأنه « اذا حصل الملتمس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها ، فمردود بأنه

إقامة - أكل البحر - امراض عقلية -
امتحان - أملاك الدولة - انتخابات -
انتهاء الخصومة

لا يمكن قبول التماس إعادة النظر في الحكم طبقاً لهذا الوجه يجب أن تكون الأوراق المحجوزة قاطعة في الدعوى بحيث أنها لو كانت قدمت للمحكمة قبل الفصل في الدعوى لتغير وجه الحكم فيها ، وأن يكون الخصم هو الذي حال دون تقديمها الى المحكمة ، وأن يكون الملتمس جاهلاً بوجود تلك الورقة تحت يد خصمه - أما إذا كان عالماً بوجودها ولم يطلب الزامه بتقديمها وفقاً لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات فلا يقبل منه الطعن بالالتماس -

٣٨٧ - ٤ - (١٩٦٠ / ٣ / ٥) ٥٢٢ / ٥٧ / ٥

إقامة

راجع : ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥٩

أكل البحر

راجع : ٢٩٢ ، ٢٩٣

امراض عقلية

راجع : ٣٣٢ ، ٣٥٣

امتحان

راجع : ١٣٣ ، ١٥٠ ، ٢٤٩

أملاك الدولة

راجع : ١٩٢

انتخابات

راجع : ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ :

٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٨١ ، ٩٨٢

انتهاء الخصومة

راجع : ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ :

انعدام القرار الإداري

راجع : ٩٨ ، ٩٩ ، ٢٥٤ ، ٢٩٢ ، ٣٢٦ ، ٤٨٨ ، ٥٠١ ؛
٥٣٨ ، ٥٤٩ ، ٥٩٢

انقطاع التقادم

راجع : ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ٧٧٦ ؛

انقطاع ميعاد الستين يوما

راجع : ١٤١ ، ١٤٢ ؛ ٣٦٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ؛
٤٠٣ ، ٤٠٤

أوامر الأداء

٨٣ - نظام استيفاء الديون الثابتة بالكتابة في المرافعات - قيامه أساسا على
نظام الاحكام الغيابية وجواز المعارضة فيها - تعارضه صراحة مع قانون مجلس الدولة في
اصول نظامه القضائي .

ان نظام استيفاء الديون الثابتة بالكتابة - المستحدث في الباب
الخامس من الكتاب الثالث من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، المعدل
بالقانونين رقمي ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ و ٤٨٥ لسنة ١٩٥٣ ، كما يبين من
نصوصه في ضوء المذكرات الايضاحية لهذه القوانين - هو وثيق الصلة
بل يقوم أساسا على نظام الاحكام الغيابية وجواز المعارضة فيها ؛ فقد
استهدف المشرع بأوامر الأداء - وان صدرت على عريضة - أن تكون
بمثابة احكام غيابية في ديون كانت تنتهي عادة بأحكام غيابية وتندر
المعارضة فيها ، فأجاز مبدأ استصدار أمر الأداء بدل عرض النزاع على
المحكمة ابتداء وتعطيل نظر القضايا الأخرى ، ولكنه قرر في الوقت ذاته ،
كمبدأ مكمل لهذا النظام ومتلازم مع المبدأ الاول ، جواز المعارضة في أمر
الأداء ، فاذا لم ترفع المعارضة في الميعاد أصبح أمر الأداء بمثابة حكم
حضورى (م ٨٥٥) . وغنى عن القول أن هذا النظام يتعارض صراحة
مع قانون مجلس الدولة في اصول نظامه القضائي ، الذي لا يسمح
بالمعارضة في الاحكام الصادرة منه بهيئة قضاء إداري .

٨٤ - نظام استيفاء الديون الثابتة بالكتابة في المرافعات - تعارضه أساساً مع النظام الاجرائى المنصوص عليه في قانون تنظيم مجلس الدولة من حيث كيفية رفع الدعوى أو تبادل الدفاع التحريرى من ذوى الشأن أو أداء هيئة مفوضى الدولة وظيفتها .

ان النظام الاجرائى لاستيفاء الديون الثابتة بالكتابة يتعارض أساساً مع النظام الاجرائى المنصوص عليه في قانون تنظيم مجلس الدولة، سواء من حيث كيفية رفع الدعوى أو تبادل الدفاع التحريرى من ذوى الشأن أو أداء هيئة مفوضى الدولة وظيفتها .

١٤٧ - ٤ ٥ ٦ ٧ / ٦ / ١٩٥٨ (٣ / ١٤٥ / ١٣٧٣

ب

براءات الاختراع

٨٥ - لفظ الاختراع الوارد في نص المادة الاولى من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ - لا يقتصر معناه على الابتكار الجديد للمنتجات فحسب بل يشمل كل تطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية مطروقة - الامر في ذلك مرجعه الى تقدير الجهات المختصة - مدى رفاة القضاء الادارى على هذا التقدير - مثال .

ان لفظ الاختراع الوارد في نص المادة الاولى من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ لا يقتصر معناه على مجرد ابتكار منتجات صناعية قابلة للاستغلال بل ينصرف كذلك الى كل تطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة في غرض جديد لم يكن معروفاً من قبل فيضفى القانون حمايته على هذا الابتكار في الاستعمال أسوة بالابتكار الجديد في أصله والامر في تقرير اعتبار ابتكار ما تطبيقاً جديداً لطرق أو وسائل معروفة أم لا انما يرجع الى تقدير الجهات الفنية المختصة ، فاذا كانت وزارة التجارة والصناعة قد انتهى بها الأمر بعد الابحاث الفنية التي قامت بها اداراتها المختلفة وبعد الاستئناس برأى مصلحة الصناعة وهى المصلحة الفنية التى لرأيها الفنى فى الموضوع قيمته ووزنه ، الى أنه ولئن كانت عملية جدل الخوص المصرى المتبعة فى صنع أكياس حب العزيز معروفة من قديم الا أن ما اهتدى اليه المطعون لصالحه من استعمال الخوص المصرى مجدولاً على نفس النسق المتبع فى جدل أكياس حب العزيز فى صنع خوص الطرابيش بدلا من الخوص الذى كان يستورد من الخارج وهو استعمال لم يسبقه اليه أحد ، أن ما اهتدى اليه السيد المذكور يعتبر تطبيقاً جديداً للطريقة المستعملة فى جدل أكياس حب العزيز تشمله الحماية التى يضيفها القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ على كل ابتكار جديد ويجوز منح براءة اختراع عنه وقد خلا تصرفها من اساءة استعمال السلطه الامر الذى لم يدعيه المدعى ولم يقم عليه دليل من الاوراق فليس للقضاء الادارى أن يعقب عليها فى هذا الامر الفنى الذى هو من صميم اختصاصها .

بطلان الاجراءات -
بطلان الاحكام - بعثات

بطلان الاجراءات

راجع : ٧ ، ٨ ، ٩ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢١١ ؛
٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٣٧٣ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٣

بطلان الاحكام

راجع : ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ؛
٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢٧١

بعثات

راجع أيضا : ٢٩ ، ٣٠٩ ، ٧٢٣ ، ٧٧٨

٨٦ - المرسوم التشريعيان انخاضان بنظام البعثات العلمية رقم ١٨٥٠ في ١٨ من أغسطس (آب) سنة ١٩٤٨ ورقم ٢٣١ في ١٥ من مايو سنة ١٩٥٢ - تفويضهما مجلس المعارف في تقدير اسباب الغاء قرار ايفاد ومنها تقصير المبعوث في الدراسة - قرار مجلس المعارف رقم ٢٥١ في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ بوضعه قاعدة تنظيمية مقتضاها ان التقصير الذي ينتهي معه الغاء البعثة طبقا للقانون ، هو رسوب الموفدستين خلال المدة المقررة للدراسة فرح تخصصه - يتحدد معنى الرسوب حسب مفهوم النظام الجامعي الخاضع له المبعوث - تخلفه في علم او اكثر لا يعتبر رسوبا في حكم القانون طالما انه لا يعتبر كذلك في مفهوم النظام الجامعي الخاضع له - اساس ذلك .

انه بالرجوع الى المرسوم التشريعي رقم ١٨٥٠ في ١٨ من أغسطس (آب) سنة ١٩٤٨ بنظام البعثات العلمية ؛ والذي أوفد المدعى في ظل أحكامه ، يتضح ان المادة السادسة منه يجري نصها كالآتي : « يحق للوزارة الموفدة أن تلغى قرار ايفاد كل من يثبت أنه قصر في الدراسة دون عذر مشروع أو كان سلوكه غير حسن ويعود ذلك الى المجلس الاعلى في وزارة المعارف والى لجنة خاصة تؤلف لهذه الغاية في سائر الوزارات ويكون الموفد الذي يلغى قرار ايفاده بناء على هذه الاسباب ملزما باعادة الرواتب والنفقات التي تقاضاها خلال مدة ايفاده ، كما نصت المادة ٢٧ من هذا القانون على ان « لوزارة المعارف أن تصدر مآثرا من التعليمات لتنظيم شئون البعثات ، وقد ردد المرسوم التشريعي رقم ٢٣١ الصادر في ١٥ من مايو سنة ١٩٥٢ بنظام البعثات العلمية النصين السابقين في مادتيه السابعة والواحد وثلاثين ، نص في المادة السابعة على انه « يحق للوزارة الموفدة أن تلغى قرار ايفاد كل موظف يثبت أنه قصر في الدراسة دون عذر مشروع أو كان سلوكه غير حسن أو انتمى الى حزب

سياسى أو تدخل فى شئون البلاد التى يدرس فيها ويعود تقدير ذلك الى مجلس المعارف فى وزارة المعارف أو الى لجنة خاصة تؤلف لهذه الغاية فى سائر الوزارات والادارات . ويعود الغاء ايفاد جميع الطلاب للاسباب عينها الى تقدير مجلس المعارف فى وزارة المعارف ، ثم نصت المادة ٣١ منه على أنه « لوزارة المعارف أن تصدر ما تراه من المراسيم والقرارات والتعليمات لتنظيم شئون بعثات الطلبة وتنفيذ أحكام هذا المرسوم التشريعى ولكافة الوزارات أن تصدر تعليمات خاصة لتنظيم بعثات الموظفين بعد أخذ موافقة وزارة المعارف عليها » . وقد أصدر مجلس المعارف بناء على هذا التفويض قراره رقم ٢٥١ فى ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بأن « تعتبر السنة الاولى من الايفاد سنة اضافية لدراسة اللغة الاجنبية اذا كان قرار ايفادهم أو كتب تكليفهم يتضمن دراسة اللغة الاجنبية فى سنتهم الاولى هذه وتعتبر السنة التى تلى السنة الاولى سنة طبيعية فى صلب مدة الايفاد لبدء دراسة الفرع فى الجامعة التى خصصت له . واذا رسب الموفد فى السنة الاولى من دراسة فرعه فى الجامعة المختصة له بعد دخوله امتحانات دورتها القانونيتين يسمح له بتجديد ايفاده سنة واحدة بحيث لا يسمح للموفد بتجديد ايفاده خلال دراسته كئها الا مرة واحدة فقط وفى حالة رسوبه سنة أخرى ينهى ايفاده . » .

فاذا كان مجلس الجامعة وقد وضع هذه القاعدة التنظيمية بمقتضى السلطة المخولة له من قانون البعثات ، قد أثبت أن التقصير الذى ينتهى معه الالغاء طبقا للقانون بأنه الرسوب سنة ثانية ، الا أنه يجب أن يحدد معنى الرسوب حسب مفهوم النظام الجامعى ، فاذا كان الموفد قد تخلف فى علم أو أكثر ، وكان ذلك فى مفهوم النظام الجامعى لا يعتبر رسوبا ، فلا يمكن حمل معنى الرسوب الوارد فى القاعدة سالفة الذكر على مثل هذه الحالة مادام قرار مجلس الجامعة لم يخصص للرسوب معنى معيناً أو لم يقيد بقيد خاص .

٦٣ - ٢ س (١٩٦٠/٩/٢١) ١٣٢٤/١٣٧/٥

٨٧ - الرابطة بين المبعوث والحكومة من الروابط الادارية التى تدخل فى مجال القانون العام - التفرقة بين المبعوث الموظف والمبعوث غير الموظف - صلة الاول بالحكومة تندرج فى عموم روابط الوظيفة العامة . اما الثانى فاساس صلته بالحكومة عقد ادارى .

ان المبعوث فى البعثات التعليمية الحكومية إما أن يكون موظفاً أو طالباً غير موظف ، والروابط فى الحالتين بين المبعوث وبين الحكومة هي روابط ادارية تدخل فى مجال القانون العام ، فبالنسبة الى الموظف يغلب فى التكييف صلة الموظف بالوظيفة العامة وتكون الروابط الناشئة بينه

وبين الحكومة بسبب البعثة انما تندرج فى عموم روابط الوظيفة العامة ، ومركز الموظف كما جرى على ذلك قضاء هذه المحكمة هو مركز تنظيمى عام تحكمه القوانين واللوائح وليس مركزا تعاقديا حتى ولو اتخذ فى بعض الاحوال شكل الاتفاق كعقد الاستخدام مثلا بالنسبة لتوظيف المستخدم المؤقت أو التعهد المأخوذ على الموظف المبعوث طبقا للائحة البعثات ؛ ذلك أن مثل هذه الاتفاقات أو التعهدات لا تغير من حيث التكييف القانونى الروابط بين الموظف والحكومة وأنها منبثقة من المركز التنظيمى العام الذى تحكمه القوانين واللوائح ، أما بالنسبة للمبعوث غير الموظف فان الاتفاق بينه وبين الحكومة هو عقد ادارى ، ذلك أن الغرض من البعثة ، كما أفصحت عن ذلك لائحة البعثات ، هو القيام بدراسات علمية أو فنية لايتيسر انجازها فى مصر أو الحصول على مؤهل علمى لايتيسر الحصول عليه فيها ، أو كسب مران عملى غير ميسور بها ، وذلك لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة وتستشعرها احدى الادارات أو المصالح أو الهيئات . وظاهر من ذلك أن المناط فى البعثة هو احتياجات المرافق العامة والغرض منها هو النهوض بمستوى تسيير هذه المرافق بعد اعداد المبعوثين للقيام بتلك الدراسات أو الحصول على هذه الدرجات العلمية على أن يلتزم المبعوث بخدمة هذه المرافق فى المدة المحددة فى اللائحة ، كما أن الروابط لا يحكمها هذا العقد وحده بل يحكمها فوق ذلك الاحكام التنظيمية العامة المقررة فى اللائحة وللحكومة أن تعدلها ؛ كما لها أن تعدل فى شروط الاتفاق حسبما تقتضيه المصلحة العامة ،

٨٣٧ - ٤ (١٩٦٠/١/٢) ١٣٦/١٨/٥

بورصة

٨٨ - بورصة عقود القطن - المحكمة من انشائها - تحقيق موازنة الاسعار واستقرارها والحد من المضاربة - تخويل وزير المالية ولجنة البورصة من اجل ذلك سلطات فى تحديد مدى تقلبات اليومية او فرض حدادى او اقفى للاسعار او تعطيل جلسات البورصة - المادتين ١٢ ، ١٤ من اللائحة العامة للبورصات فى هذا الشأن .

ان من أهم الاغراض التى تهدف بورصة العقود الى تحقيقها ، هو موازنة الاسعار واستقرارها ، وتأمين حائزى القطن من منتجين وتجار ومصدرين من تقلبات الاسعار ، وتمكينهم من التغطية على مالىهم من أقطان ، ولما كان التعامل فى بورصة العقود لا ينصب على بضاعة حاضرة وانما يجرى التعامل فيها على عقود ، ولما كانت هذه العقود تتناول كميات تبلغ أضعاف الكميات الفعلية للبضاعة الحاضرة ، لهذا كانت طبيعة

عمليات بورصة العقود أن ينتهى معظمها الى مجرد دفع فروق الاسعار بين المتعاملين دون حصول تسليم بضاعة موجودة فعلا ، ولهذا كان مجال المضاربة والمقامرة واسعا جدا فى بورصة العقود ، سواء على نزول الاسعار او على ارتفاعها ، مما دعا المشرع الى أن يحرص فى لوائح البورصة على احاطة التعامل فى بورصة العقود بضمانات وقيود كثيرة تحد من غلواء المضاربة ، وتمكن الحكومة من وسائل الاشراف والهيمنة على البورصة لتحقيق المصلحة العامة ، وفى مقدمة هذه الضمانات ما نصت عليه المادة ١٢ من اللائحة من حق وزير المالية فى تحديد مدى التقلبات اليومية فى البورصة ، وما نصت عليه المادة ١٤ من تخويل لجنة البورصة فى حدود ثلاثة أيام ، ووزير المالية فيما يزيد على ذلك أما فرض حد ادنى او أقصى للاسعار لايحوز تجاوزه ، واما تعطيل البورصة تعطىلا تاما . وتقوم العقود على علاقة بين العميل والسمسار ويقوم العميل بدفع تأمين للسمسار لكى يرجع الاخير اليه عند اللزوم ، عندما تتغير الاسعار فى غير مصلحة العميل ، كأن ترتفع الاسعار بالنسبة للعميل البائع أو تنخفض بالنسبة للعميل المشتري ، ولو تركت محاسبة العميل على مكسبه أو خسارته الى حين تصفية مركزه نهائيا ، فقد تتجمع فروق هائلة وتعظم الخسارة بحيث يعجز العميل عن دفعها ، مما يسبب ارتباكاً للسمسار الذى يقوم بدور الوسيط بين مشتري العقود وبائعيها ، لذلك رأت اللائحة أن تتفادى هذا الخطر الذى قد يؤدى الى ارتباك أعمال البورصة ويضعف الثقة فى معاملاتها ، فأوجبت ان يحاسب السمسار عميله أولا بأول على أرباحه وخسائره فى فترات مختلفة الى حين تصفية مركزه نهائيا ، وذلك على أسعار تحددها لجنة البورصة ، لتصفى الأعمال على أساسها ، وكذلك كلما طرأ على الاسعار تغيير مقدار ريان ، أو كلما رأت ضرورة لذلك ، وهو ما يعبر عنه بتحديد فروق الاسعار ، أو ما عبرت عنه اللائحة فى المادتين ١٣ و ٥٥ منها والمادتين ٤٠ و ٤١ من اللائحة الداخلية للبورصة بتحديد أسعار التصفية العادية وغير العادية .

٣٤٤ - ٤ (١٩٦٠/٥/٧) ٨٨٦/٨٧/٥

٨٩ - بورصة عقود القطن - النص فى المادة ١٤ من اللائحة العامة للبورصات على تخويل لجنة البورصة أو وزير المالية تعيين الحدين الأقصى والادنى للاسعار أو وقف جلسات البورصة على أن يعين القرار شروط أفون التسليم (الفليارات) وتصفية المراكز الآجلة - المراد من عبارة تصفية المراكز الآجلة ليس قفل العقود وانهاها وإنما تحديد فروق الاسعار التى نصت عليها المادتان ٤٠ و ٤١ من اللائحة الداخلية للبورصات - دليل ذلك .

أن مفهوم عبارة « تصفية المراكز الآجلة » الواردة فى المادة ١٤ من اللائحة العامة للبورصات ومدلولها ، إنما ينصرف الى تحديد فروق الاسعار

التي نصت عليها المادتان ٤٠ ، ٤١ من اللائحة الداخلية ، ولم يقصد المشرع قفل العقود وانهاؤها للأسباب الآتية :

أولاً : ان المفهوم من عبارة «حظر كل تعاقد لمدة ثلاثة أيام» الواردة بعد عبارة وقف جلسات البورصة ، هو منع التعامل فى البورصة فى مدة وقف الجلسات ، والتي لا تزيد على ثلاثة أيام ، ولو قصد المشرع انهاء العقود القائمة أو فسخها أو قفلها وتصفيتا نهائيا لنص على ذلك صراحة كما فعل المشرع الفرنسى فى لوائح البورصة ، أما وان المشرع المصرى لم ينص على الغاء العقود القائمة أو فسخها أو قفلها ، فانها تبقى قائمة واجبة التنفيذ ، بعد انتهاء مدة وقف الجلسات وعودة العمل فى البورصة ، ويقطع فى ذلك ان المشرع يحرص على المحافظة على الرابطة العقدية بين طرفى العقد تلك الرابطة الوثيقة العرى ، كما يحرص على احترامها وكفالتها ، ولا يترخص فى حلها فى غير حالة التراضى بين طرفى العقد الا فى اضيق الحدود وفى حالات استثنائية ينص عليها ، ذلك أن القانون يقضى بأن العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو لاجل الأسباب التى يقررها القانون ، ولا شك فى أن المساس بحرية المتعاقدين وهى ناحية من نواحي الحرية الفردية لا يكون الا بقانون ، وذلك صيانة لهذه الحرية وكفالة نشاطها ، ولذلك فليس معقولا ان يترك المشرع أمر انهاء هذه العقود والغائها الى قرارات تصدر من لجنة البورصة التى لا يمكن أن يكون من سلطتها قطع الآجال وقفل المراكز وتحديد الاسعار بصفة تحكمية .

ثانياً : ان الاجراءات التى نصت عليها المادة ١٤ من اللائحة، انما تتخذ على وجه السرعة وليست علاجاً حاسماً ، بل هى بمثابة اسعاف وقتى يرمى منه انتظام الاسعار فى نطاقها الطبيعى ، اما تفسير المدعين لهذا النص بأنه يوجب قفل المراكز نهائياً ، فلا يمكن أن يتفق مع الاجراء الاول المخول للجنة البورصة ووزير المالية ، وهو تعيين الحدين الاقصى والادنى وفرضها لمدة ثلاثة ايام ، اذ لو قفلت المراكز نهائياً على اساس اسعار أخرى تحددها اللجنة ، وهى الاسعار السارية قبل اتخاذ هذا الاجراء ، لكان الاجراء لافائدة فيه وغير مجد ولا حاجة للمتعاملين به .

ثالثاً - ان المادة ١٤ قد عبرت عن التصفية بكلمة Liquidation وهو نفس التعبير المنصوص عليه فى المادتين ٤٠ و ٤١ من اللائحة الداخلية الخاص بتحديد فروق الاسعار الذى تقوم به لجنة البورصة اسبوعياً أو كلما حدث تغير فى الاسعار أو كلما اقتضت الضرورة ذلك ، مما يقطع بأن ما يهدف اليه المشرع من هذا التعبير هو قيام لجنة البورصة بما توجبه عليها المادتان ٤٠ و ٤١ من اللائحة الداخلية من تحديد فروق الاسعار التى يلزم كل طرف من المتعاقدين بها على حسب الاحوال ،

وذلك فى سبيل الاحتفاظ بالمراكز القائمة الى أن يحل اجل استحقاقها ، وقد نص على هذا التحديد بفروق الاسعار تلافيا لما قد يحدث من أن تكون ايام قفل التعامل بالبورصة فى غير اليوم المحدد للتصفية العادية فى كل أسبوع ، ولكى لا يكون الامر متروكا لتقدير اللجنة فى حالة التصفية الغير العادية .

رابعاً : لو كان المشرع يقصد تخويل اللجنة ووزير المالية ، أو ان يفرض عليهما وجوب انتهاء العقود ، لعبير بكلمة قفل العقود Clôture ، كما نص على ذلك فى المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر بانتهاء عقود القطن طويل التيلة بشهر مارس سنة ١٩٥٢ ، اذ عبر عن ذلك بكلمة تقفل كونترات شهر مارس للقطن طويل التيلة القائمة بالبورصة ، وتجعل فيها تصفية اجبارية ومقاصة نهائية على أساس ١٤٠ ريالاً ، وفى ذكر كلمة القائمة كوصف للعقود التى قضى بقفلها ما يدحض قول المدعين من اعتبارها منهاء بصدور قرار اللجنة المطعون فيه .

خامساً : فى اصدار المشرع للمرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر ما يؤيد ان المشرع لم يخول سلطة قفل العقود وانها للجنة البورصة ولوزير المالية ، بل احتفظ بها لنفسه ، وذلك لخطورة هذا الامر ، ولو كان المشرع يقصد التفسير الذى يزعمه المدعون لصدر به قرار من وزير المالية .

سادساً : ان المشرع لم يخول حق انتهاء العقود وقفلها للجنة البورصة الا فى حالة توقف السمسار ، فنصت المادة ٣١ من اللائحة القديمة و ٦٦ من لائحة سنة ١٩٥٢ على ان اللجنة تقوم فى هذه الحالة بتصفية مركز السمسار وانتهاء عقودهم جميعاً وذلك باجراء مقاصة بين عقود البيع والشراء الموجودة لديه ، وطرح ما يزيد على تلك المقاصة بيعاً أو شراءً لبيعه بالمزاد .

سابعاً : أن مناقشة أعضاء لجنة وضع اللائحة يبين منها بصفة قاطعة أنها لم تخول حق قفل العقود وانها الى لجنة البورصة ، بل أوجبت أن يكون هذا الاجراء بمرسوم تستصدره الحكومة نظراً لخطورته ، وتركت لها حق تحديد فروق الاسعار للتصفية الاستبوعية .

ثامناً : أصدرت الحكومة ولجنة البورصة قرارات بقفل البورصة فى فترات مختلفة ، ولم تقم فى أى منها بتحديد اسعار انتهاء العقود القائمة مما يقطع بأن المشرع لم يرتب على قفل البورصة أو تحديد الاسعار فيها قفل العقود القائمة وانها جبرا على أصحابها ، وفى كل مرة كان المشرع

ينتهى الى قفل العقود وانهاؤها كان يقوم بذلك بعمل تشريعى ، وهو اصداره مرسوما او قانونا بذلك .

تاسعا : فى تعديل لوائح بورصات العقود فى فرنسا فى نوفمبر سنة ١٩٣٨ ، والذى أصبح بمقتضاه وقف البورصة لمدة ثلاثة أيام لا يترتب عليه انتهاء العقود القائمة وقفلها ، مايؤيد أن المشرع المصرى لم يقصد ابدا تخويل هذا الحق للجنة البورصة فى مصر فى سنة ١٩٤٨ ، بعد أن اتضح عيب هذا الاجراء فى فرنسا ، وعمت الشكوى والمشاكل القانونية من جراء تنفيذه فعدلت عنه .

عاشرا : ان فى صدور مرسوم فى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ بقفل المراكز التعاقدية القائمة تصحيحا لما قررته لجنة البورصة من قفل هذه العقود مايؤيد ان هذا الحق لا تملكه اللجنة ولا الوزير ، بل هو من أعمال السلطة التشريعية بقانون تصدره .

حادى عشر : لا يغير من هذا النظر ما يقول به المدعون من أن تعديل المادة ١٤ من اللائحة بالقانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٥ فى ٣١ من اغسطس سنة ١٩٥٥ ، ونصت المادة ١٢ منه التى حلت محل المادة ١٤ من لائحة سنة ١٩٤٨ على قصر حق قفل العقود على مجلس الوزراء ، اذ أن هذا النص لم يستحدث امرا جديدا فى اختصاص لجنة البورصة ووزير المالية ، بل استبقى لهما اختصاصهما الذى كان مخولا لهما بمقتضى المادة ١٤ من لائحة سنة ١٩٤٨ ، وكل ما فعله هو انه أفصح عن قصده وانهى الغموض واللبس الذى كثر بالنص القديم ، اذ نص صراحة على اختصاص اللجنة ووزير المالية فى تعيين شروط ومواعيد أذون المعاينة وارجاء مواعيد أداء فروق الاسعار المستحقة على المراكز الاصلية ، وهو نفس الاختصاص الذى كان مخولا لهما بموجب اللائحة القديمة ، واحتفظ بحق قفل العقود وانهاؤها لمجلس الوزراء ، كما كان من قبل ، باعتباره قائم مقام السلطة التشريعية فى ذلك الوقت .

ت

تأمين وادخار

٩٠ - القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين و آخر للادخار للعمال الخاضعين لاحكام عقد العمل الفردى - الزامه اصحاب الاعمال بالاشتراك فى صندوق التأمين والادخار مع اعفاء من يكون منهم مرتبطا بانظمة خاصة اكثر رعاية للعمال - اشتراط المادة ٣٦ من القانون لافادة اصحاب الاعمال من هذا الاعفاء تقديم طلب به خلال المدة التى حددتها . واجازتها مد هذه المدة بقرار من اللجنة التى يقدم اليها الطلب - الحكمة من تحديد المواعيد المذكورةالتاخر فى تقديم طلب الاعفاء او فى طلب مد المدة المحددة فى المادة ٣٦ المذكورة لا يترتب عليه بطلانه عدم قبول الطلب او بطلانه .

ان القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين و آخر للادخار للعمال الخاضعين لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى انما يستهدف ، كما أفصحت عن ذلك مذكرته الايضاحية ، « حماية الطبقات العاملة عن طريق تطبيق نظم التأمين الاجتماعى بما يحقق اشاعة الطمأنينة بين أفراد هذه الطبقة ويخلق روح الاستقرار فى نفوسهم ، فينصرفون الى أعمالهم ويزداد انتاجهم » ، وتحقيقا لهذه الغاية فرض القانون المذكور نظام التأمين والادخار بالنسبة الى كل صاحب عمل وعامل وجعله الزاميا ، كما تقضى بذلك المادة ٢٢ منه . على أنه - كما تقول المذكرة الايضاحية - « لما كان النظام المنشأ بمقتضى أحكام هذا القانون هو بديل لمكافأة نهاية الخدمة ، فقد قضت المادة المذكورة باستمرار الانظمة القائمة التى ترتب للعمال امتيازات تكميلية بالاضافة الى الالتزام القانونى . ومن البدهى أن استمرار هذه الانظمة سيكون بالاضافة الى الاشتراك بالمؤسسة » ، ولذا نصت المادة ٢٢ على وجوب مراعاة أحكام المادة ٣٦ من القانون ، وهى تقضى فى فقرتها الاولى بأن « يستثنى من أحكام الفقرة الاولى من المادة ٢٢ وما يترتب عليها من التزامات اصحاب الاعمال والعمال اذا كانوا وقت العمل بهذا القانون مرتبططين بتنفيذ انظمة خاصة ، سواء فى شكل صناديق ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات » ، وقد جاء فى المذكرة الايضاحية فى هذا الخصوص بيانا لذلك مايل : « ونظرا الى أن بعض طوائف العمال يتمتعون حاليا وقبل صدور القانون بنظم أكثر رعاية من النظام المقترح ، لذلك فقد

استثنت المادة ٣٦ أصحاب الاعمال والعمال المرتبطين بتنفيذ مثل هذه الانظمة من الخضوع للالتزام الوارد في المادة ٢٢ بشروط خاصة . ومن بين هذه الشروط أن تعتمد النظام لجنة تشكل لهذا الغرض برئاسة وكيل وزارة الشئون الاجتماعية وعضوية كل من مدير عام الادارة العامة للعمل ورئيس مصلحة التأمين بوزارة المالية والاقتصاد . وهذه اللجنة هي المختصة بفحص الموضوع والبت فيه ، ويجب عليها أن تخطر صاحب العمل بقرارها خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب ، والا اعتبر النظام معتمدا ، ولها أن تفرض من التعديلات ماتراه مناسبة لاقرار النظام . فاذا لم يتم اجراء هذه التعديلات خلال شهر على الأكثر من تاريخ اخطار صاحب العمل بقرار اللجنة اعتبر النظام مرفوضا . ويبين مما سلف ايراده أن سياسة القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه إنما تقوم على رعاية مصلحة العمال ، وهم الجانب الاضعف في عقد العمل الفردى ، كما تقوم على الاخذ بالنظام السابق الارتباط به عند نفاذ القانون متى كان أصلح لهم . وغنى عن القول ان موقف الحكومة في هذا الشأن هو موقف المنفذ للقانون بنصوصه وروحه المحقق لاهدافه ، وأنه يتعين عليها أن تنزل على مقتضاه بتحقيق مصلحة العمال التي يهدف القانون الى حمايتها ، ومن ثم لزم أن يكون المناط في تأويل النصوص الاجرائية الخاصة بمواعيد تقديم طلبات الاعفاء ومد المهلة على أساس هذا الفهم . واذا كانت المادة ٣٦ من القانون تقضى بأن « يقدم صاحب العمل طلبه الى اللجنة المذكورة خلال شهر على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون مرفقا به تقرير من خبير في رياضيات التأمين على الحياة (اكتواري) يوضح فيه القواعد الخاصة بالنظام ، ومدى ملاءمة الاموال المكونة والاشتراكات المقررة للمزايا التي تعود من تطبيقه والاسس الفنية التي اتبعت في التقدير » ، كما تقضى بأنه « يجوز للجنة بناء على طلب صاحب العمل مد مهلة الشهر المشار اليها لاسباب تقدرها بحيث لا تجاوز ثلاثة اشهر » ، فانها لم تنص على الجزاء المترتب على التأخر في تقديم أى من هذين الطلبين ، ولم تقض بعدم قبول الطلب في هذه الحالة أو بطلانه . ومن المسلم أنه لاسقوط ولا بطلان الا بنص ، الامر الذي يدل على أن هذه المواعيد هي في حقيقة الامر تنظيم لبحث هذه المواضيع ، وحث لاصحاب الاعمال على المبادرة بتقديم النظم المشار اليها حتى تتم تصفية هذه الشئون التي لا بد من تصفيتها لامكان تطبيق القانون وتنفيذه على هذا النحو ووفقا للاغراض التي يستهدفها . يقطع في أن المناط في تأويل تلك النصوص هو رعاية مصلحة العمال والاخذ بما هو أصلح لهم ، ما نصت عليه المادة ٣٦ آنفة الذكر من أنه « يجب أن يكون قرار اللجنة في حالة الاعتراض مسببا ومبنيا على علم كفاية المزايا الممنوحة للعمال أو عدم ملاءمة الاشتراكات لهذه المزايا . وغنى

عن البيان أنه لو رأت اللجنة عدم قبول الطلب لتقديمه بعد الميعاد دون بحث الموضوع والموازنة بين النظامين وأيهما أصح للعمال ، وكان النظام المرتبط بتنفيذه صاحب العمل والعمال وقت نفاذ اقسانون أكثر رعاية لهؤلاء من النظام القانوني المفروض ، لكان في هذا تفويت لمصلحة ظاهرة للعمال ، وهو ما لا يتسق أساساً مع السياسة التي يقوم عليها القانون ، بل ما يتعارض معها ويخرج على أهدافه ، بينما جعل الشارع النشاط في قرار اللجنة والاساس الذي يقوم عليه هذا القرار هو مراعاة المزايا الاصلح للعمال .

٤٩٢ - ٥ (١٣٦٦/٦/١٩٥٩) ٤/١٣٢/١٥٤٣

تأمين مؤقت ونهائي

راجع : ٢٩٥ ، ٢٩٧

تبعة المخاطر

راجع : ٤٥٠

تجارة الجملة

٩١ - القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة - الحصر الوارد به مقصور على التعامل بالجملة في مكان غير السوق المحدد - لاحظ على الوزير في الترخيص في شغل محل بالسوق لغرض مكمل للتعامل بالجملة فيما هو من مستلزماته - اساس ذلك انتفاء النص على الحظر ، وتبعية الفرع للأصل ، وان حسن المرفق يقتضيه - أمثلة .
يبين من الرجوع الى المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة ، أن الذي حظره القانون هو انشاء أو استغلال حوانيت أو أسواق أو حلقات أو غير ذلك للتعامل بالجملة في الاصناف المبينة بالجداول في غير الأماكن التي يعينها وزير التجارة والصناعة لهذا الغرض ، أو مخالفة الأحكام والشروط الخاصة بشغل تلك الأماكن على الوجه الذي يعينه وزير التجارة والصناعة ، وأن المخالفة لتلك الأحكام قد تبلغ حد الجريمة التي تستوجب العقاب ، كما لا يخل ذلك بالطرق الادارية كإغلاق المحل أو ازالة أسباب المخالفة أو إلغاء الترخيص في التعامل بحسب الاحوال ، على أن يعرض ذلك وجوباً على المحكمة للفصل فيه . ولكن لم يحظر القانون على الوزير أن يرخص في شغل محل في السوق قد يرى الترخيص بإشغاله لغرض مكمل للتعامل بالجملة في الاصناف المبينة بالجداول ، أو فيما هو من مستلزمات هذا التعامل ، أو ما يتصل به اتصالاً يقسده الوزير عند الترخيص ، بل أن تقدير هذه الملامات جميعاً عند الترخيص أمر تقتضيه طبائع الاشياء وحسن سير المرفق ذاته ، على أساس أن الفرع

أو الملحقات يتبع الاصل . فاذا قدرت الادارة عند الترخيص أن من صالح الاتجار فى الحضر والفاكهة بالجملة فى السوق المحدد لذلك أن ترخص فى شغل محل فيه لتأجير ثلاثيات عامة يحفظ فيها تجار الجملة الحضر والفاكهة ، أو اذا قدرت كذلك أن من صالح الاتجار فى الحضر والفاكهة الترخيص فى شغل مكان فى السوق لبيع بنور الحضر والفاكهة والمبيدات الحشرية التى تلزم لعلاج الحضر والفاكهة ، تيسيرا للمتعاملين فى الحضر والفاكهة من زراع وغيرهم ، ووقاية للمزروعات أو لثمار الحضر والفاكهة المعروضة بعد ذلك ، أو اذا قدرت أن ترخص فى شغل مكان لامداد ذوى الشأن بالعبوات اللازمة لما يشتري من خضر أو فاكهة بالجملة ، أو شغل مكان بالسوق كمقصف يمد الناس فيه بما يلزمهم من مرطبات وما إليها - اذا قدرت الادارة كل هذا ، لما كان فيه مخالفة للحظر الذى انصب عليه حكم القانون والقرارات المنفذة له ، لان الحظر كما سلف القول إنما يرد على التعامل فى الجملة فى مكان غير السوق المحدد لذلك ، ولم يحظر القانون أن تشغل محال فى السوق لأغراض مكملة أو متصلة أو من مستلزمات التعامل فى هذا السوق ، أو تعتبرها الادارة عند الترخيص من مستلزمات هذا التعامل أو مكملاته حسبما سلف ايضاحه .

٧٢٥ - ٣ (١٩٥٨/٦/٢١) ٣ / ١٥٣ / ١٤٣٩

٩٢ - قرار وزير التجارة رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٤٧ - وجوب مسيرته لاحكام قانون تنظيم تجارة الجملة المنفذ له - النص فى القرار على عدم جواز استعمال الاماكن المرخص فى شغلها الا لعرض الحضر والفاكهة للبيع - المقصود منه عدم جواز تغير التخصيص فى الترخيص لغرض آخر .

لاحجة فى القول بأن القرار الوزارى رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٤٧ المنفذ لاحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة قد حظر الترخيص بشغل مكان فى سوق الجملة لغرض مكمل للتعامل بالجملة أو متصل به أو من مستلزماته ، اذ فضلا عن أن الحظر لا يمكن أن يرد - طبقا لمفهوم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ - الا على التعامل بالجملة خارج السوق، والمفروض فى القرار الوزارى المنفذ له ألا يضيف فى حكم التشريع وانما يساير أحكام القانون فى تنفيذها - فضلا عن ذلك ، فانه ليس فى نصوص القرار المشار اليه أى حكم يخالف ما تقدم ، ذلك أن المادة الاولى فى القرار سالف الذكر ، اذ نصت على أن « خصص للتعامل بالجملة فى الحضر والفاكهة بمحافظة القاهرة سوقا روض الفرج وأثر النبی المبينة حدودهما على الخرائط المرافقة لهذا القرار » ، انما عنت تحديد الامكنة التى لايجوز التعامل بالجملة فى غيرها فى تلك الاصناف على وجه التخصيص ، أى التحديد لهذه الامكنة ، وذلك تطبيقا للمادة الاولى من القانون ، فالمقصود بالتخصيص فى تلك المادة الاولى من القرار المشار

اليه هو تعيين المكان كسوق للتعامل وليس المقصود به حظر شغل أماكن أو محال إذا رأى لصالح التعامل بالجملة شغلها للأغراض المكملة واللازمة لهذا التعامل . وغنى عن البيان أن المادة ١٨ من القرار الوزاري المشار اليه ، إذ تنص على أنه « لا يجوز استعمال الأماكن المرخص في شغلها إلا لغرض الحضر والفاكهة للبيع » ، إنما تعنى أنه إذا رخص في شغل مكان لهذا الغرض بالذات فلا يجوز تغيير التخصيص في الترخيص لغرض آخر غير ما ذكر فيه ، ولكن هذا لا يمنع أن ترخص الإدارة ابتداء في شغل مكان لغرض مكمل أو لازم للتعامل بالجملة حسبما سلف إيضاحه إذا قدرت لصالح المرفق ذلك .

تجنيده

راجع أيضا : ٩٧٣

٩٣ - المراحل التي تمر عليها عملية التجنيد طبقا لقانون سنة ١٩٠٢ - القيام بدفع البديل النقدي والحصول على شهادة الاعفاء من الخدمة العسكرية في ظل القانون سالف الذكر - صدور القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الذي حرم الاعفاء من الخدمة مقابل البديل - ثبوت أن البديل المدفوع ٢٠ ج وال حال أنه يجب أن يكون ٤٠ ج - اكتساب مركز قانوني في العملية على أساس الاعفاء مقابل البديل ، وانحصار الجسد في مقدار البديل الواجب دفعه .

يتضح من مراجعة قانون القرعة الصادر في سنة ١٩٠٢ أن عملية التجنيد كانت تتم على ثلاث مراحل وهي : مرحلة الاقتراع ، ثم مرحلة الفرز ، ثم مرحلة التجنيد . وعملية الاقتراح تتحصل في حصر أسماء انفار القرعة وإدراجها في كشوف يقوم مجلس القرعة بفحصها وتصفياتها تصفية نهائية بعد سماع شكاوى أصحاب الشأن عنها . أما عملية الفرز فتتحصل في توقيع الكشف الطبي على الانفار الذين وردت أسماؤهم في الكشوف النهائية ، فيعفى غير اللائقين منهم ، أما اللائقون فيؤخذ منهم العدد المطلوب للجيش ، ويعاد الباقيون إلى بلادهم ليطلبوا عند الحاجة اليهم . وأما عملية التجنيد فتتحصل في طلب العدد الذي يحتاج اليه الجيش من بين اللائقين بحسب نمر اقتراعهم ليرسلوا إلى ديوان الحربية ، وتبدأ خدمتهم العسكرية من اليوم الذي يصادق فيه الديوان على تجنيدهم . وقد حددت المواد ١١ و ١٢ و ١٣ مكررة من قانون القرعة العسكرية الصادر في سنة ١٩٠٢ قيمة البديل النقدي الواجب دفعه في حالة من يرغب في الاعفاء من الخدمة العسكرية ، فنصت المادة ١١ على أنه : « يحق لكل شخص أن يعفى من ملزوميته بالخدمة العسكرية إذا دفع عشرين جنيها مصريا في أي وقت كان قبل اقتراعه » ، ونصت المادة ١٢ على أن : « كل شخص لم يحضر أمام مجلس الاقتراع في الجلسة التي ينظر فيها كشوف الاقتراع المدرج

فيها اسمه له الحق في الحصول على الاعفاء في أى وقت كان بعد درج اسمه في كشوف الاقتراع وقبل طلبه للفرز الطبى بدفعه بدلا نقديا قدره أربعون جنيها مصريا ، ، وأخيرا نصت المادة ١٢ مكررة على أن « كل شخص مدرج بكشوف الاقتراع له الحق في الحصول على الاعفاء في أى وقت بعد الكشف عليه طبيا وقبل تجنيده بدفعه بدلا نقديا قدره مائة جنيه مصرى » . ويبين من تطبيق هذه الأحكام على وقائع الدعوى أن المدعى حين طلب للاقتراع في سنة ١٩٤٥ بادر الى دفع البديل النقدي المقرر للاعفاء في هذه الحالة وقدره عشرون جنيها ، وترتب على ذلك أنه حصل على شهادة رسمية من الجهة المختصة قانونا باعفائه من الخدمة العسكرية، وبذلك يكون قد تقرر حقه في المعاملة على أساس الاعفاء مقابل البديل ، ويكون قد اكتسب مركزا قانونيا لا يجوز المساس به مستقبلا بالتطبيق لأحكام المواد ١١ و ١٢ و ١٢ مكررة (التى سبقت الإشارة اليها) بحيث اذا نشأت أية منازعة في المستقبل حول هذا المركز القانوني فانها لن تدور الا حول قيمة البديل النقدي المستحق للحصول على مزية الاعفاء من الخدمة العسكرية وهى المزية التى تقرر حقه فيها منذ أن استعمل الرخصة التى خولها له القانون ، فاختار طريق الاعفاء لقاء دفع البديل . ومن ثم يكون من الخطأ اهدار معاملة المدعى على السواقط ، إذ أنه قبل وضعه الجديد كأحد السواقط بدون أية معارضة ، وبإادر الى دفع البديل النقدي المطلوب . ولم يبق بعد ذلك لمجلس التجنيد من سلطان عليه الا فى مطالبته ، بتكملة البديل الذى يرى أنه استحق عليه بحكم تخلفه عن الحضور فى معاملته السابقة التى تمت على المواليده . وما دام هذا المجلس قرر قبول عذره فى التخلف عن حضور جلسة الفرز فى سنة ١٩٤٤ ، فتكون قيمة البديل المستحق فى هذه الحالة أربعين جنيها مصريا بالتطبيق لأحكام المادة ١٢ من قانون القرعة الصادر فى سنة ١٩٠٢ - متى ثبت ذلك ، فانه لا تقبل الحاجة بأن البديل النقدي لا ينتج أثره الا اذا دفع كاملا أو أنه لايجوز احياء هذا الأثر بإجراء لاحق ؛ وذلك لأن الحق الذى اكتسبه المدعى فى الاعفاء من الخدمة العسكرية (فى ظل سريان قانون سنة ١٩٠٢) يفسح أمامه الطريق لتكملة البديل الذى قبل منه فعلا ، فاذا ما قام بتسديد باقى القيمة التى يتضح أنها تستحق عليه ترتب على ذلك حتما اعفاؤه نهائيا من الخدمة العسكرية وأصبح بمنجاة من تطبيق أحكام قانون القرعة الجديد رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ عليه اعمالا لنص المادة ٥٥ منه التى تقرر أنه : « لا تسرى أحكام هذا القانون على كل من سبق اعفاؤه نهائيا من الخدمة العسكرية » .

تدخل في الدعوى

راجع : ٢٦٢ .

ترخيص

راجع أيضا : ١٨ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٧٠ ،
٢٥١ ، ٢٨٧ ، ٣٣٣ .

٩٤ - ترخيص بالسفر للخارج - ترخص الادارة في ذلك حسب مقتضيات الصالح العام . مثال .

ان الترخيص أو عدم الترخيص في السفر الى خارج البلاد هو من الأمور المتروكة لتقدير الادارة حسبما تراه متفقاً مع الصالح العام ، فلها أن ترفض الترخيص اذا قام لديها من الاسباب ما يبرر ذلك ، كما لو كان في سلوك طالب الترخيص ما يضر بمصلحة البلاد أو يؤذى سمعتها في الخارج أو لغير ذلك من الاسباب المتعلقة بالمصلحة العامة . فاذا ثبت أن القرار المطعون فيه قد قام على أمور معينة منسوبة الى الطالبة لو صحت لبررت النتيجة التي انتهى اليها القرار ، وإن للمحكمة من الأوراق المقدمة أن الادارة استخلصت من التقارير الرسمية المقدمة من الملحق العسكري بجدة ومن موظفين مصريين معارين الى الحكومة السعودية أن في اقامة المدعية في المملكة العربية السعودية ما يؤذى المصلحة العامة ، فانه لا تريب على الحكومة المصرية اذا كانت قد اطمأنت فيما انتهت اليه الى صدق تقارير موظفيها المسئولين ، ورجحتها في هذا الخصوص على شهادة موظف في حكومة اجنبية بحسن سير المدعية وسلوكها وردت في عبارات عامة لاتنفي على التخصيص ما نسب اليها ، ومن ثم يكون الطعن قد قام على أساس سليم من القانون، ويتعين الغاء الحكم المطعون فيه، والقضاء برفض وقف التنفيذ .

١٥٥٥ - ٢ (١٩٥٦/٦/٣٠) ١/١٢٠/٩٩٩

٩٥ - ترخيص ببناء كنيسة - رفض الادارة لاصداره - قيام ذلك على اسباب صحيحة تبرره وتؤدي اليه - صحة القرار - مراجعة القضاء الاداري للادارة في تقديرها للاعتبارات المتعلقة بمناسبة اصدار القرار - لا تجوز - مثال .

اذا كانت الادارة قد ابانت الاسباب التي دعتها الى رفض الترخيص في بناء الكنيسة في المكان الذي أصر المدعى على بنائها فيه ، وهي تتلخص في قرب هذا الموقع من مسجدى القرية ومدرستها وقربه من مساكن المسلمين الذين عارضت أغلبيتهم في اقامتها مع قلة عدد المسيحيين في القرية

نسبياً الذين درجوا من قديم الزمان على اقامة الشعائر في كنيسة ميت خاقان المجاورة لقرية زوير ، وتلك الاسباب قنوتها الادارة بمالها من حق التقدير في ضوء الصالح العام ، توكيا من حصول الفتن والاحتكاكات بين المسلمين والاقباط ، مما قد يخل بالنظام والامن العام ، ولهذه الاسباب اساسها الصحيح الثابت في الاوراق ، وهي تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها الادارة من رفض طلب الترخيص في الموقع المذكور ، ولم تنحرف في ذلك بسلطتها العامة ، ولم ينطو قرارها على أية شائبة من اساءة استعمال السلطة ، وآية ذلك أنها عرضت على المدعى الترخيص له في اقامة الكنيسة في أى موقع آخر من البلدة ينأى بسكانها - اقباطا - ومسلمين - عن حصول الاحتكاك أو الفتن بينهم للاسباب التي فصلتها الادارة ، اذا كان ذلك كذلك فان القرار المطعون فيه يكون - والحالة هذه - قد صدر مطابقاً للقانون خالياً من أى عيب ، ويكون الحكم المطعون فيه - اذ ذهب غير هذا المذهب - قد خرج عن مجال التعقيب القانوني الصحيح على القرار واتجه وجهة أخرى قوامها مراجعة الادارة في وزنها لمناسبات القرار وملاءمة اصداره ، فأحل نفسه بذلك محلها فيما هو داخل في صميم اختصاصها وتقديرها ، بدعوى أن الاسباب التي أخذت بها الادارة لا تؤدي عقلاً الى النتيجة التي انتهت اليها ، مع أن هذه دعوى لا تستند الى أساس سليم من الواقع أو القانون ، بل على العكس من ذلك قد كان وزن الادارة لمناسبات قرارها وزناً معقولاً مستخلصاً استخلاصاً سائفاً من الوقائع التي فصلتها بشأن الموقع الذي يصر المدعى على اقامة الكنيسة فيه ، وما قد يترتب على ذلك - في نظر الادارة - من اضطراب جبل الأمن في القرية ، وهي صاحبة التقدير الاول والاخير في هذا الشأن .

٥٠١ - ٤ (١٩٥٩/٤/٢٥) ١١٦٢/١٠٣/٤

٩٦ - المقصود بتعبير (السلطة الادارية) الواردة في المادة ١٥ من المرسوم التشريعي

رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩٤٦/٤/٢ - المحافظ هو الذى يمثل السلطة الادارية - أساس ذلك .

تنص المادة ١٥ من المرسوم التشريعي رقم ٣٨٢ الصادر بتاريخ ١٩٤٦/٤/٢ فى شأن تنظيم تشييد أو استعمال الابنية لمعاطاة احد الصناعات الخطرة أو المضرة بالصحة العامة على أنه : « على أصحاب ومديرى ووكلاء المحال المؤسسة قبل نفاذ أحكام هذا النظام أن يراجعوا السلطات الادارية لطلب تسجيل محالهم فى خلال شهرين من تاريخ نفاذ هذا النظام . وعلى السلطة الادارية أن تعطى هذه الاجازة بعد أن تأخذ منهم تعهداً خطياً بتحقيق الشروط الصحية المقتضاة التى تأمر بها السلطة الصحية خلال المدة التى تحللها ، واذا لم تنفذ الاصلاحات المطلوبة بتمامها خلال المدة

المحددة يعلق المحل بأمر السلطة الادارية الى أن يتم الاصلاح المطلوب ، .
واذا كانت هذه المادة قد اسندت تلك الصلاحيات الى « السلطة الادارية »
فان المحافظ هو الذى يمثل السلطة الادارية طبقا للمادة ٤ من المرسوم
المشار اليه ، وباعتبار أن المطحنة موضوع النزاع مما يدخل فى مجال القسم
النهائى . كما أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص
بالتنظيمات الادارية تجعله مسئولاً عن الادارة العامة والامن العام والصحة
العامة والراحة العامة ، وتخوله المادة ٤٥ من هذا القانون صلاحية اتخاذ
قرارات تنظيمية فى أمور من بينها الأمن العام والسلامة العامة والراحة
العامة .

١٦ ، ١٩ ، ٢ : ١٨ : ٢١ : ٣٧ - ٢ س (١٩٦٠/٤/٢٦) ٧٨٠/٧٩/٥

٩٧ - مطاحن - حظر تشغيلها ليلا - لا يعدو أن يكون مجرد تنظيم يجب أن يكون فى شكل قرار تنظيمى عام يسرى على المطاحن كافة - حظر تشغيل مطحنة بناتها ليلا بقرار فردى قبل أن يصدر هذا التنظيم العام - يصح بصيغ اسامة استعمال السلطة - مثال .

لئن كان حظر تشغيل المطحنة ليلا لا يعدو أن يكون مجرد تنظيم حتى لا يسبب تشغيلها فى هذا الوقت قلقا وازعاجا للسكان ، وبهذه المثابة لا يعتبر فى حقيقته الغاء جزئيا للرخصة بالمعنى المقصود من المادة ١٤ من المرسوم التشريعى ٣٨٢ الصادر فى ١٩٤٦/٤/٢ ، الا أن المحكمة تسارع الى التنبيه بأن مثل هذا التنظيم يجب أن يصدر من المحافظ فى شكل قرار عام يسرى على المطاحن كافة فى حدود الصلاحيات المخول اياها بموجب المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩٦ الصادر فى ١٩٥٧/١٢/٢١ بشأن التنظيمات الادارية والتي تنص على ما يأتى :

« للمحافظ أن يتخذ قرارات تنظيمية فى الأمور الآتية :

(أ) الأمن العام والسلامة العامة والراحة العامة »

(ب) (ج) الخ ، .

فاذا ما أصدر المحافظ مثل هذا التنظيم بقرار عام وجب على جميع المطاحن التزامه والا استهدفت للجزاءات التى ينص عليها القانون اما أن يقيده المحافظ مطحنة بناتها ليخطر عليها التشغيل ليلا بقرار فردى قبل أن يكون مسبوقا بهذا التنظيم العام الذى يسرى على كافة فيما لو صدر ، ففيه مجاوزة لحدود السلطة .

فاذا كان الثابت مما تقدم انه لم يسبق صدور تنظيم عام من المحافظ بمقتضى السلطة المخول اياها في اصدار مثل هذا التنظيم ليسرى على المطاحن كافة حتى يسوغ تطبيقه على مطحنة الشركة المدعية ، بل على العكس من ذلك فانها وحدها التي حظرت عليها التشغيل ليلا رغم ان حالتها كحالة سائر المطاحن تماما ، وان هذه الحالة قديمة منذ عشرات السنين وان الادارة لم تسلك هذا المسلك قبلها الا مسايرة لشكاوى تقرر في الوقت ذاته انها بتدبير أيد مستترة ونوايا غير حسنة ، ومما يؤيد هذه التدابير والنوايا الشكاوى المرفقة بالاضبارة والتي يطلب مقدموها وقف العمل في هذه المطحنة وقت القيلولة أيضا - اذا ما ثبت هذا كله - وكان مما لانزع عليه ان حظر تشغيل المطحنة ليلا وقصر ذلك على الشركة المدعية وحدها يضر بها ضررا بليغا اذ يجعلها غير قادرة على الصمود أمام منافسة المطاحن الاخرى التي تعمل ليلا ونهارا ، فإن الدعوى والحالة هذه تكون على أساس من القانون ويتعين الغاء القرار المطعون فيه لصدوره مخالفا للقانون منطويا على مجاوزة السلطة ، والمحافضة وشأنها في اتخاذ ما تراه من تنظيم لمواعيد تشغيل المطاحن بحلب بقرار عام يصدر ليسرى على جميع المطاحن على حد سواء ، ان قدرت وجه الملاءمة في نظر ذلك .

١٦ ، ١٩ - ٢ ، ١٨ : ٢١ : ٣٧ - ١ س (١٩٦٠/٤/٢٦) ٧٨٠/٧٩/٥

٩٨ - طب الاسنان - المرسوم رقم ٢١٣٧ الصادر عن المفوض السامي في ١٦/١٤/١٩٢٣ بتنظيم ممارسة طب الاسنان - اجازته استثناء لغير اصحاب الشهادات مزاوله المهنة بشروط معينة ، منها اداء الامتحان وحمل لقب متمرن في طب الاسنان Dentist - قصره لقب طبيب وجراح الاسنان على حامل الشهادات المدرسية - تسجيل شخص في عداد اطباء الاسنان وترخيصه في ممارسة المهنة بدون ان يكون مزودا باحد المؤهلين السابقين لا يكسبه حقا ولا ينشئ له مركزا قانونيا مهما طال الزمن لانعدام قرار التسجيل والترخيص - أساس ذلك .

قبل صدور المرسوم التشريعي رقم ١٥٤ بتاريخ ٢٤/٦/١٩٤٩ المتضمن شروط مزاوله الطب كانت ممارسة طب الاسنان في اراضي دول سوريا ولبنان تنظمها احكام المرسوم رقم ٢١٣٧ الصادر عن المفوض السامي بتاريخ ١١/٦/١٩٢٣ الذي ناط معاطاة هذه الطبابة بحيازة الشهادات العلمية التي عينها ، وبصورة استثنائية أجاز لغير أصحاب الشهادات ممن يكون قد مضى على معاطاتهم هذا الفن خمس سنوات متوالية قبل نشره دون ان يكونوا غيروا خلالها اقامتهم ان يتقدموا للامتحان الاختباري الاجمالي أمام لجنة محلفة ، نصت المادة الخامسة منه على تعيينها بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره ومن يفز في هذا الامتحان يسمح له بمزاولة هذا الفن ويحمل لقب متمرن في طب الاسنان Dentist ، أما لقب طبيب وجراح الاسنان فلا يمنح الا لحامل الشهادات المدرسية وعلى هؤلاء المتمرنين

أن يكتبوا لقبهم بصورة جلية وبأحرف مقروءة على لوحاتهم وأوراقهم التجارية ، وهم ممنوعون من استعمال البنج بغير مساعدة دكتور في الطب أو طبيب وجراح أسنان ويلتخل اسم المتمرن في لائحة احصاء الاطباء التي تعرض على المفوض السامي لتصديقها ثم تعلن على جميع دوائر الحكومة ويعطى الفائز في الامتحان تصريحاً بمعاطاة الفن يقدمه للتسجيل في ادارة الصحة والاسعاف العام في الدولة التي يتعاطى فنه في أراضيها (المواد ٥ - ٨) . وظاهر من هذه الاحكام أن مزاولة طب الاسنان لم يكن مسموحاً بها لغير المزودين بأحد المؤهلين : الشهادة المدرسية التي تمنح حاملها لقب طبيب وجراح الاسنان أو بتصريح النجاح في الفحص الاختباري الاجمالي الذي يهب لقب متمرن في طب الاسنان ، ولا ريب أنه اذا ماسجل شخص في عداد أطباء الاسنان ورخص بممارسة المهنة من غير ما مؤهل فان هذا التسجيل والترخيص لا يكسبه حقاً ولا ينشئ له مركزاً قانونياً مهما طال الزمن ، لأن مثل هذا التصرف الذي يبدو بصورة فاضحة عدم تجاوبه مع أى قانون أو لائحة انما يبلغ عيب عدم الشرعية فيه حداً ينحدر به الى درجة العدم ، هذا فضلاً عن أن القرارات الادارية التي لاتنبثق من تقدير الادارة عن مجرد تثبيتها وتحققها من أن ذوى الشأن تتوافر فيهم الشروط المطلوبة لانتاج نتائج معينة وحتمية - هذه القرارات التي يدخل في زمرتها تسجيل وترخيص الاطباء يمكن سحبها في كل حين متى ظهر أنها صدرت خلافاً لشروطها أو استحالة تغطية عيب الشكل فيها .

٥٨ - ٢ س (١٩٦٠/٩/٢١) ١٣٠٤/١٣٥/٥

٩٩ - طب الاسنان - المرسوم التشريعي رقم ١٥٤ لسنة ١٩٤٩ الذي أعاد تنظيم الطب في سورية - حصره تعاطى مهنة طب الاسنان في اطباء وجراحي الاسنان الذين يحملون شهادة ولقب دكتور - استلزم هذا المرسوم تجديد تسجيل المسجلين سابقاً - إعادة التسجيل طبقاً له لمن كان مسجلاً خطأ دون توافر شرط الشهادة - أمر ينطوي على مخالفة جسيمة للقانون تجرده من طابع القرارات الادارية وتجعل منه مجرد عمل مادي - وجود نص لاحق بالمرسوم التشريعي رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٥٢/٩/٢٣ يقضى بأن كل تسجيل أو ترخيص جرى وفقاً لاحكام القانونية النافذة قبل صدوره يعتبر مرعى الاجراء - لا يظهر عيوب عدم الشرعية التي تشوب التسجيل أو الترخيص السابق - المقصود بهذا النص احترام التسجيل أو الترخيص الذي تم وفقاً لاحكام التشريع السابق - حكم التسجيل بناء على وثائق مزورة المنصوص عليه في المادة السادسة من المرسوم التشريعي رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ - يفترق عن حكم التسجيل المفتقر الى المؤهل العلمى - أساس ذلك .

يبين من استظهار احكام المرسوم التشريعي رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٤ الذي أعاد تنظيم ممارسة الطب في سورية أنه قد حصر حق تعاطى مهنة طب الاسنان في اطباء وجراحي الاسنان الذين يحملون شهادة ولقب دكتور من كلية الطب في الجامعة السورية أو كلية طب أجنبية عودلت

شهادتها بالشهادة السورية واجتاز حاملها الفحص الاجمالي . ولئن كان هذا المرسوم قد أوجب تجديد التسجيل للمسجلين سابقا فهو لم يفهم من شرط الشهادة وانما أعفاهم من شرط المعادلة والفحص الاجمالي وحسب ، كما يستفاد من أحكام المواد ٢٨ و ٢ و ٤٨ . فاذا كان الثابت أن المدعى قد سجل في وزارة الصحة بالاستناد الى أحكام المرسوم رقم ١٥٤ لسنة ١٩٤٩ دون أن يكون حائزا المؤهل لذلك نتيجة لاعتماد الادارة الخاطيء على ماجاء في بعض المكاتبات من أنه كان مسجلا من قبل مما أهاب بالامين العام لوزارة الصحة الى السماح له بالمداومة على عمله ، بينما لو رجعت الوزارة الى القيود الرسمية لما وجدت للمدعى سوى اصابة كل ماحوته هو شهادات بعض المخاتير بمزاولته المهنة في قراهم . ولما كان الامر كذلك فان تسجيل المدعى المجدد وترخيصه بتعاطي المهنة ، انما ينطوي على مخالفة جسيمة للقانون تجرده من طابع القرارات الادارية ، وتجعل منه مجرد عمل مادي لا يترتب عليه اثر قانوني ، هذا الى أن المرسوم التشريعي رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٥٢/٩/٢٢ الذي حل محل المرسوم التشريعي المشار اليه فقد أبقى على شرط الشهادة الجامعية (المادة ٢٠) ولا وجه للقول بأن هذا المرسوم اذ ينص في المادة ٣٨ على أن « كل تسجيل أو ترخيص جرى وفقا لاحكام القانونية النافذة قبل صدور هذا المرسوم التشريعي يعتبر مرعى الاجراء » يكون قد طهر عيوب عدم الشرعية التي قد يبدو التسجيل والترخيص السابق مشوبا بها ، لوجه لذلك طالما أن هذا النص قد أوجب احترام التسجيل والترخيص الذي تم وفقا لاحكام التشريع السابق ، فيخرج عن ذلك التسجيل والترخيص الذي يكون قد أجرى خلافا للشرائط الواردة في ذلك التشريع ولم يغط عيب الشكل فيه ، وليس يعقل أن يجنح المشرع الى تحقيق التسجيلات غير القانونية على أساس حماية الحقوق المكتسبة أو صون المراكز القانونية الذاتية . ذلك أن أصحاب هذه التسجيلات لم تنشأ لهم في الاصل أية حقوق أو مراكز قانونية يمكن الاحتجاج بها كما هو شأن المدعى الذي كان تسجيله باطلا منعه من الاثر ، وانه لاغناء في التمسك بنص المادة ٦ من المرسوم رقم ٩٦ الملحق اليه القائلة « اذا ظهر بأن تسجيل الطبيب في سجل الاطباء تم بالاستناد الى وثائق مزورة جاز لوزير الصحة والاستعاف العام شطب اسم هذا الطبيب مؤقتا من سجل الاطباء وذلك بعد اقامة دعوى الحق العام عليه بجرم التزوير ويستمر مفعول هذا الشطب ريثما يصدر القضاء حكمه في القضية بقرار مكتسب قوة القضية المقضية » اذ أن هذه المادة قد عالجت حالة واحدة فقط هي حالة التسجيل بناء على وثائق مزورة ، والمفروض في مدلول هذه المادة أن تكون جميع الوثائق قد قلعت ثم ظهر منها ما هو مزور ، وفي الدعوة

الحاضرة لسنا في معرض وثيقة مشوبة بالتزوير بل بصدد وثيقة ليس لها
وجود مادام هذا الشخص يفتقر الى المؤهل العلمي .

٥٨ - ٢ س (١٩٦٠/٩/٢١) ١٣٠٤/١٣٥/٥

ترك الخصومة

راجع : ٢٣٢ ، ٢٣٣

تسبيب الحكم

راجع : ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨

تسبيب القرار الإداري

راجع : ١٥١ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٥ ، ٣٤٣ ، ٥١٥ ، ٥٤٠ ،
٥٥٨ ، ٦١٨ ، ٦٣٢ ، ٩٩٧ ، ١٠٢٤ ، ١٢٥٧

تسليم المسمى عليه بالطلبات

راجع : ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦

تشریح

أ - سريانه

ب - دستوريته

ج - الغاؤه

د - مسائل متنوعة

أ - سريانه

راجع أيضا : ١٦٨ ، ٢٢٨ ، ٢٨٥ ، ٢٩٣ ، ٤٠٩ ، ٤٧٥ ، ٥٨٠ ، ٥٩١ ؛
٦٣٤ ، ٦٣٨ ، ٦٩٣ ، ٧٠٢ ، ٧٠٤ ، ٧٢٩ ، ٧٣٣ ، ٧٤٥ ، ٨٠٢ ، ٨٤١ ؛
٨٤٣ ، ٨٤٦ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٨٠ ، ٨٩٩ ، ٩١٤ ، ٩١٧ ؛
٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٥ ، ٩٣٤ ، ٩٥٨ ، ٩٦١ ، ٩٦٤ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ؛

١٠٣٩ : ١٠٤٠ : ١٠٥٦ : ١٠٦١ : ١٠٦٣ : ١٠٦٤ : ١٠٦٥ : ١٠٧٧ ،
١٠٧٨ : ١٠٨١ : ١٠٩٤ : ١٠٩٥ : ١١٤٢ : ١١٧٩ : ١١٨٠ : ١٢١٨

♦ ♦ - الأصل ان يكون نفاذ القانون من تاريخ العلم به - التراض هذا العلم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية او بعد فوات ميعاد محدد من هذا النشر - علم حساب اليوم المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد وحساب اليوم الاخير - دخول يوم النشر في المجال الزمني لنفاذ القانون القديم - اساس ذلك .

ان الاصل الدستوري هو أن القوانين لا يعمل بها الا من تاريخ العلم بها ، وأن هذا العلم يفترض من واقعة نشرها في الجريدة الرسمية أو بعد فوات ميعاد محدد من هذا النشر . والعلم - والحالة هذه - لا يفترض الا بعد تمام واقعة معينة ، فلا يبدأ المجال الزمني الحقيقي لتطبيق القانون الجديد الا بعد اليوم المعين لتمام هذا النشر ؛ لأن هذا اليوم هو فاصل زمني يمتد أربعاً وعشرين ساعة ، وقد يتم النشر في أى وقت فيه ، وقد يتراخى هذا الوقت لا آخره ، فكيف يفترض علم الناس بالقانون الجديد من أوله ؟ ولذا كان الاصل المسلم في حساب المواعيد كافة أنه اذا كان الميعاد لا يبدأ قانوناً الا بحدث أمر معين هو الذي يعتبره القانون مجريا للميعاد فلا يحسب منه اليوم المعتبر في نظر القانون مجريا لهذا الميعاد ، وانما يحسب اليوم الاخير وقد ردد قانون المرافعات هذا الاصل الطبيعي في المادة ٢٠ منه في خصوص حساب المواعيد الخاصة بهذا القانون . وتطبيقاً لهذا الاصل الطبيعي ذاته في شأن تحديد المجال الزمني لكل من القانون القديم والقانون الجديد ، فما دام المجال الزمني للقانون الجديد لا يبدأ الا بعد تمام الأمر المعين السدى يعتبره الدستور هو المجرى لهذا المجال ، وهذا الأمر هو تمام النشر في الجريدة الرسمية ، وهذا النشر قد يتراخى لا آخر اليوم كما تقدم ، فان هذا اليوم لا يدخل في المجال الزمني للقانون الجديد ، بل يبدأ هذا المجال من أول اليوم التالي ، وكان لا محيص من اعتبار يوم النشر ذاته داخلاً في المجال الزمني لنفاذ القانون القديم .

١٢٥ - ٤ (١٩٥٩/٢٧/٢١) ٤٦١/٨٣/٤

♦ ♦ - المجال الزمني لتطبيق القانون على الوقائع والمراكز القانونية من حيث تكوينها ومن حيث آثارها المستقبلية .

ان القانون يوجه عام يحكم الوقائع والمراكز القانونية التي تتم تحت سلطانه ، أى في الفترة ما بين تاريخ العمل به والغائه ، وهذا هو مجال تطبيقه الزمني ، فيسرى القانون الجديد بأثره المباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعى على الوقائع السابقة عليه الا بنص خاص يقسّر الاثر الرجعى ، ومن ناحية أخرى لا يسرى القانون القديم على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم بعد

الغاءه الا اذا مد العمل به بالنص ، وهذا كله يصدق على الوقائع والمراكز القانونية من حيث تكوينها ، أما الآثار المستقبلية المترتبة عليها فتخضع للقانون الجديد بحكم أثره المباشر ، وبالنسبة لآثار التصرفات القانونية فتظل خاضعة للقانون القديم حتى ماتولد منها بعد العمل بالقانون الجديد .

١٧٦٧ - ٢ (١٩٥٧/٣/٣٠) ٨١٠/٨٢/٢

١٠٢ - القواعد التنظيمية العامة ، قانونا كانت او لائحة ، قد تفيد الموظف بمزايا في الماضي - المراكز القانونية التي يكتسبها الموظف بقانون او بلائحة لا يمكن المساس بها بأثر رجعي الا بنص خاص في قانون يقرر الاثر الرجعي وليس بأداة أدنى من قانون .

الاصل أن الموظف اذا كان قد اكتسب مركزا قانونيا ذاتيا في درجة او مرتب بالتطبيق لقواعد تنظيمية عامة تسمح بذلك مقرر في قانون او لائحة ، فلا يجوز المساس بهذا المركز القانوني الذاتي الا بنص في قانون يقرر الاثر الرجعي ، وليس بأداة أدنى من قانون . وقد بان للمحكمة من الاوراق أن المدعى بلغ درجته واستحق مرتبه بالترقية العادية وبمنحه العلاوات الدورية وذلك قبل نفاذ قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، وهذا القانون انما استهدف فيما استهدفه انصاف ذوى المؤهلات الدراسية بمنحهم الدرجات والمرتبات المقررة لمؤهلاتهم من التاريخ الذى عينه وبالشروط التى حددتها ، ولم يتضمن أى نص يمس الدرجات أو المرتبات التى نالها ذوى المؤهلات ، سواء بطريق الترقية العادية او بمنحهم العلاوات الدورية بالتطبيق للقواعد العامة التى كانت تسمح بذلك ؛ فلا يمكن - والحالة هذه - اهدار هذه المراكز القانونية الذاتية التى كانت تحققت لهم بالتطبيق لهذه القواعد ، مادام قانون المعادلات الدراسية لم يبلغ بالذات هذه المراكز الذاتية ، والا كان ذلك تطبيقا لهذا القانون بأثر رجعي بدون نص خاص فيه ، وهو مالا يجوز طبقا للأصل الدستوري المسلم ، وانما قد يفيد حامل المؤهل من القانون المذكور فيما لم ينله من مزايا قرررها ولم يسبق للموظف أن حصل عليها فعلا قبل نفاذه ، لان القواعد التنظيمية العامة ، قانونا كانت او لائحة ، قد تفيد الموظف بمزايا في الماضي ، ولكن لا يمكن المساس بما اكتسبه من مراكز قانونية ذاتية بالتطبيق لقانون او لائحة الا بنص خاص في قانون يمس هذه المراكز في الماضي بأثر رجعي وليس بأداة أدنى من ذلك .

٦٦٨ - ٣ (١٩٥٨/٩/٣) ١١٣٢/١٢١/٣

١٠٣ - اجنبى - توظفه بالحكومة المصرية - اكتسابه المركز القانوني للموظف للمصرى بمجرد حصوله على الجنسية المصرية - صدور القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ بعد ذلك - علم مساسه بهذا المركز القانوني .

ان التوظيف فى خدمة الحكومة المصرية ، وان كان الاصل فيه أن يكون من حقوق المصريين ، الا أنه يجوز توظيف الاجانب فى خدمتها طبقا للقوانين الخاصة بذلك ، فالمركز القانونى فى التوظيف اما أن يكون مركز المصرى أو مركز الاجنبى بحسب الاحوال . وقد كان الوضع فى ظل قانون الجنسية السابق أن الاجنبى الموظف بالحكومة المصرية بمجرد اكتسابه الجنسية المصرية يصبح مركزه القانونى مركز الموظف المصرى وينسب عنه مركز الموظف الاجنبى فى الوظيفة ، ومن ثم اذا ثبت أنه قد منح هذه الجنسية فى ٢٠/٢/١٩٥٠ فان هذا المركز القانونى الذى اكتسبه فى ظل قانون كان يسمح بذلك لا يخضع للحكم الجديد الذى استحدثه القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ المعمول به منذ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، والا كان ذلك تطبيقا للقانون الجديد بأثر رجعى بغير نص خاص على مركز قانونى كان قد تم واستقر لصاحبه فى ظل قانون سابق .

١٧٦٧ - ٢ (١٩٥٧/٣/٣٠) ١١٠/٨٢/٢

١٠٤ - سريان قوانين المرافعات من حيث الزمان - الاصل انها تسرى على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى او تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها - الاستثناءات من هذا الاصل - المادة الاولى من قانون المرافعات .

الاصل فى قوانين المرافعات أنها تسرى على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ، وقد ردد صدر المادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية هذا الاصل ، ومرد ذلك - كما ورد بالذاكرة الايضاحية لهذا القانون - هو أن « القاعدة فى سريان قوانين المرافعات على الدعاوى القائمة هى من الاحوال المسلمة اذ أن القوانين المنظمة لاصول التداعى والترافع والحكم وطرق الطعن والتنفيذ والتحفظ هى فى عمومها منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع دون أن يرمى عمله برجعية الاثر » . ولكن النص قد أخرج من هذه القاعدة العامة على سبيل الاستثناء الحالات التى حصرها فى الفقرات الثلاث التالية وهى : (١) القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة فى الدعوى ، (٢) القوانين المعدلة للمواعيد متى كانت قد بدأت قبل تاريخ العمل بها ، (٣) القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الاحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق . والحكمة التشريعية فى هذه الاستثناءات ، هى - كما جاء فى المذكرة الايضاحية - رعاية لحقوق ثبتت أو مصالح روى أنها جديرة بالاستثناء ، ذلك أنه يكون أقرب الى السداد والقصد ألا تنزع الدعاوى التى حجزت للحكم من المحكمة التى أتمت تحقيقها وسمعت المرافعة فيها ، لان الدعوى بعد أن تبلغ هذا المبلغ من الاستواء للحكم تصبح مصلحة

الخصوم في عدم انتزاعها في مرتبة الحق الذي لا يصح المساس به الا بنص خاص ، ولأنه متى بدأ الميعاد في ظل قانون معين فمن العدل وحسن النظر أن ينتهى طبقا لهذا القانون نفسه ، كيلا يتبعض الميعاد أو يضطرب حساب بدايته ونهايته ومداه ، ولأنه من المساس بالحقوق المكتسبة أن تسرى القوانين الجديدة على الاحكام الصادرة قبل العمل بها ، متى كانت تلك القوانين ملغية أو منشئة لطريق من طرق الطعن .

١٦١٧ - ٢ (١٩٥٦/١٢/١) ٢ (١٩٥٦/١٢/٢)

١٠٥ - القانون المعدل للاختصاص يسرى على الدعاوى المنظورة التي لم يقفل باب المرافعة فيها ما لم يتضمن حكما خاصا ، اما صراحة أو ضمنا ، يشير الى عدم سريانه على تلك الدعاوى .

لئن كان الاصل - طبقا لملفقرة الاولى من المادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية - أن القوانين المعدلة للاختصاص تسرى على الدعاوى المنظورة ما دام لم يقفل باب المرافعة فيها ، الا أن هذه القوانين قد تتضمن حكما خاصا ، اما صراحة أو ضمنا ، يتخصص به هذا الأثر ، وعندئذ يجب النزول عليه : كما لو نقل الاختصاص بالنسبة الى دعاوى معينة من جهة الى أخرى ولكن قضى في الوقت ذاته أن تستمر الجهة الاولى في نظر الدعاوى التي كانت منظورة لديها حتى يتم الفصل فيها ، فيتخصص الحكم المعدل للاختصاص - والحالة هذه - بالدعاوى الجديدة التي ترفع أمام الجهة الاخيرة بعد نفاذ القانون الجديد ، أو كما استحدث القانون تنظيمًا جديدًا للقرارات الادارية يكفل لنوى الشأن بمقتضاه ضمانات معينة أمام السلطات الادارية وامتنعنى بهذه الضمانات عن تعقيب السلطات القضائية ، وكان ظاهرا أن قصد الشارع هو ألا يسرى الغاء هذا التعقيب الا بالنسبة لما يصدر من قرارات في ظل التنظيم الجديد بضماناته التي كفلها ، فعندئذ يسرى القانون الجديد المعدل للاختصاص بالنسبة للقرارات الجديدة دون القرارات السابقة على نفاذه ، ما دام الشارع قد خصص أثر القانون الجديد على هذا النحو ، اذ أن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والخصومة ، وهو ذات الاصل الدستوري المسلم من أن القانون هو الذي يرتب جهات القضاء ويحدد نطاق ولايتها ويوزع الاختصاص بينها بالشروط والاضاع والقيود التي يقررها .

٨٧٨ - ٣ (١٩٥٧/١١/٢) ٣ (١٩٥٧/١١/٣)

١٠٦ - القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الذي ألغى اختصاص القضاء الاداري في التعقيب على التخطي في الترقية من الدرجة الثانية الى الاولى ومن الاولى الى ما يعلوها - الطوائف على احكام تفيده عدم سريانه على الدعاوى المنظورة وقت العمل به - عدم سريانه الا على قرارات التخطي التي تصدر على مقتضى احكامه .

ان الفقرة الاخيرة من المادة ٣٨ من قانون نظام موظفي الدولة (معدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧) تنص على أنه « أما الترقيات من الدرجة الثانية الى الدرجة الاولى ، ومن الاولى الى ما يعلوها من درجات فكلها بالاقتدار دون التقيد بالاقدمية » وعلى الوزارة أو المصلحة المختصة إخطار من تتخطاهم في الترشيح للترقية بالاقتدار من هؤلاء الموظفين ، ولهم التظلم الى الوزير خلال شهر من إخطارهم ، وتكون قرارات الوزير في هذا الشأن نهائية وغير قابلة للطعن أمام أية جهة كانت ، وذلك استثناء من أحكام المواد ٨ و ١٢ و ١٥ و ١٦ و ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، « ويبين من هذه المادة ومما جاء عنها بالملحوظة الايضاحية أن الشارع - اذ ألغى بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ التعقيب القضائي على قرارات الوزير في الترشيح للترقية من الدرجة الثانية الى الاولى ومن الاولى الى ما يعلوها للاعتبارات التي ارتآها - قد قرن ذلك في الوقت ذاته باستحداث تنظيم جديد يكفل لنوى الشئان عدم حرمانهم من الضمانات الكافية ، بأن أوجب على الوزارة أو المصلحة المختصة إخطار من تتخطاهم في الترشيح للترقية ، كي يستطيعوا التظلم الى الوزير خلال شهر من إخطارهم ، على أن تكون قرارات الوزير في شأنهم بعد ذلك نهائية غير قابلة للتعقيب عليها من القضاء الاداري . وواضح من ذلك بما لا يدع مجالاً لأي شك هو ألا يمتنع التعقيب القضائي الا بالنسبة للقرارات التي تصدر على مقتضى التنظيم الجديد بضماناته التي كفلهما ، دون القرارات السابقة عليه . فاذا كان الثابت أن قرار التخطي من الدرجة الثانية الى الاولى ومن الاولى الى ما يعلوها كان سابقاً على العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل لاختصاص مجلس الدولة بتلك القرارات التي تصدر في ظل التنظيم الجديد بضماناته التي كفلهما على الوجه السالف ايضاحه ، فإن الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الاداري بنظر الدعوى يكون في غير محله متعيناً رفضه .

٨٧٨ - ٢ (١٩٥٢/١١/٢) ٣/١/٢

١٠٧ - القانون المعدل للاختصاص يسرى على ما لم يكن قد قفل باب المرافعة فيه من الدعاوى قبل تاريخ العمل به - القانون الملغى لولاية جهات القضاء في نوع من المنازعات يسرى على ما لم يفصل فيه من الدعاوى حتى ولو كان باب المرافعة قد قفل فيها قبل العمل به .

ان المادة الاولى من قانون المرافعات قد رددت في صدرها أصلاً مسلماً ، وهو أن نصوص قوانين المرافعات الجديدة تسرى بأثر حال على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به ، ثم أخرجت تلك المادة من هذا النطاق الاسباب الملطفة التي نصت عليها في

فقراتها الثلاث ، بالقيود والشروط التي ذكرتها ، للمحكمة التشريعية التي كشفت عنها المذكرة الايضاحية . من ذلك ما أشارت اليه الفقرة الاولى من أن القوانين الجديدة « المعدلة » للاختصاص تسرى على ما لم يكن قد قفل باب المرافعة فيه من الدعاوى قبل تاريخ العمل بها . وترتيباً على ما تقدم اذا جاء القانون الجديد ملغياً ولاية جهات القضاء في نوع من المنازعات فانه يسرى على المنازعات التي لم يفصل فيها ، حتى ولو كان باب المرافعة قد قفل فيها قبل العمل به ، لان مثل هذه الحالة اذا كانت لا تخضع لحكم الفقرة الاولى من المادة الاولى ، فان صدر هذه المادة ينطبق عليها .

١٧٨٩ - ٢ (١٩٥٧/٦/٨) ٢ / ١١٧ / ١١١٥

١٠٨ - سريان فوائين المرافعات من حيث الزمان - الوضع بالنسبة للقوانين المعدلة للاختصاص ، وتلك المنظمة لطرق الطعن في الأحكام - تعريف كل منهما ووجه الفرق بينهما .

ان المراد بالقوانين المعدلة للاختصاص - في حكم الفقرة (١) من المادة الأولى من قانون المرافعات - القوانين التي تغير الولاية القضائية أو الاختصاص النوعي أو المحلي ، دون أن تلغى محكمة أو تزيل جهة قضاء ، والا لأحدث هذا الإلغاء أثره حتماً بمجرد نفاذ القانون الذي صدر ، وتنتقل الدعاوى التي كانت قائمة أمام المحكمة الملغاة الى جهة القضاء التي عينها ، ما لم ينص على غير ذلك . أما القوانين المنظمة لطرق الطعن فهي تلك التي تلغى طريق طعن كان موجوداً وقت صدور الحكم وأصبح للمحكوم عليه بصدوره الحق في سلوكه ، أو أوجدت طريق طعن لم يكن موجوداً قبل صدور الحكم الذي حصل عليه المحكوم له غير قابل لهذا النوع من الطعن ، أي بالنسبة الى أحكام يجعلها القانون الجديد قابلة لطريق طعن جديد يفتحها أو يحرمها من طريق طعن موجود يسده . وغنى عن البيان أن أعمال الفقرة الثالثة يفترض بقاء الاختصاص لجهة القضاء للفصل في النزاع ، أما اذا امتنع ذلك عليها بأن أصبحت معزولة عن نظره بحذافيره ممنوعة من سماعه ، على وفق الفقرة الأولى ، وجب تطبيق هذه الفقرة ، نزولاً على حكم الشارع في منع أية هيئة قضائية من التصدي لنظر مثل هذا النزاع ، أيا كان مثاره أو مرحلته في درجات التقاضي ، مادام القانون المعدل للاختصاص القاضي بمنع جميع جهات القضاء من نظره برمته قد أصبح معمولاً به قبل قفل باب المرافعة في الدعوى .

١٦١٧ - ٢ (١٩٥٦/١٢/١) ٢ / ١٥٢ / ١٢٢

١٠٩ - منازعة في اعانة غسلا بعيشة على معاش مستحق لأحد الضباط - رفعها أمام المحكمة الادارية قبل العمل بقانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ الذي نص على أن تصبح أمثال هذه الدعاوى من اختصاص محكمة القضاء الاداري - نفاذ هذا القانون قبل صيرورة الدعوى مهياة للحكم - وجوب إحالتها الى محكمة القضاء الاداري .

ان المادتين ١٣ و ١٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة (الذي أصبح نافذا من ١٩٥٥/٣/٢٩) نصتا على اختصاص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية أو بالضباط ، ونصت المادة ٧٣ من القانون المذكور على أن « جميع الدعاوى المنظورة الآن أمام جهات قضائية أخرى والتي أصبحت بمقتضى أحكام هذا القانون من اختصاص مجلس الدولة تظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها نهائيا وجميع القضايا المنظورة الآن أمام محكمة القضاء الادارى وأصبحت من اختصاص المحاكم الادارية والعكس تحال بحالتها الى المحكمة المختصة بقرار من رئيس المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ما لم تكن مهية للفصل فيها ، وتحال فورا بحالتها الى لجنة التأديب والتظلمات جميع القضايا الخاصة بأعضاء المجلس التى أصبح من اختصاصها الفصل فيها ويبلغ ذرو الشان جميعا بقرار الاحالة » . وغنى عن البيان أن الدعوى المطعون فى حكمها - وهى خاصة بمنازعة فى اعانة غلاء معيشة على معاش مستحق لاحد الضباط - قد أصبحت من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص محكمة القضاء الادارى ما لم تكن مهية للفصل فيها من المحكمة الادارية التى سبق أن رفعت اليها . فاذا كان الثابت ان ادارة المعاشات المدعى عليها اجابت على الدعوى فى ١٩٥٥/٥/٨ بمذكرة ، ثم تحدد لنظرها جلسة ١٩٥٥/٥/١٧ وفيها كلفت المحكمة مفوض الدولة تقديم مذكرة بالرأى القانونى ، فان هذا واضح فى الدلالة على أن الدعوى لم تكن مهية للفصل فيها وقت العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، وتكون المحكمة قد أخطأت فى تطبيق القانون وقضت فى دعوى أصبحت غير مختصة بالفصل فيها ، ومن ثم يتعين الغاء الحكم المطعون فيه، والقضاء بعلم اختصاص المحكمة الادارية بنظر الدعوى ، وباحالتها الى محكمة القضاء الادارى لفصل فيها .

١٤٤ - ١ و ١٠/١٢/١٩٥٥ (٢٨٢/٣٣/١)

♦ ١١ - القانون الجديد المعدل للاختصاص - سريانه على الدعاوى السابقة التى لم يقفل فيها باب المرافعة - المادة الاولى بند (١) من قانون المرافعات - القضايا المنظورة أمام محكمة القضاء الادارى وأصبحت طبقا للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص المحاكم الادارية - أحالتها الى المحاكم الاخيرة ما دامت غير مهية للحكم - المادة ٧٣ من القانون سالف الذكر .

تقضى المادة ٧٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بإحالة القضايا المنظورة أمام محكمة القضاء الادارى التى أصبحت من اختصاص المحاكم الادارية بحالتها الى هذه الاخيرة ، واستثنت من ذلك حالة من اذا كانت الدعوى مهية للفصل فيها . والاصل فى القوانين المعدلة للاختصاص أن

يسرى حكمها على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات طبقا لما نصت عليه المادة الاولى بند (١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية، ما لم يكن تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى . فاذا ثبت أن الدعوى كانت مؤجلة أجلا عاديا أمام محكمة القضاء الإداري وقت العمل بأحكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذي نص على أن أمثال هذه الدعوى يصبح من اختصاص المحاكم الإدارية ، فإن الحكم المطعون فيه - اذ قضى في موضوعها - يكون قد خالف القانون فيما يتعلق بالاختصاص ويتعين الحكم بالغاءه وبإحالة الدعوى إلى المحكمة الإدارية المختصة .

٢٩٦ - ١ (١٩٥٦/١/٢١) ٤١٩/٥٠/١

١١١ - إحالة الدعوى المنظورة أمام محكمة القضاء الإداري والتي لم يفل بلب المرافعة فيها إلى المحكمة الإدارية متى كان الاختصاص بنظرها قد أسند إلى تلك المحكمة بموجب القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة - لا يحول دون تلك الإحالة صدور قرار سابق من اللجنة القضائية بعدم الاختصاص ، ما دام أن اللجنة لم يسبق لها التصديق للموضوع بل اقتصر منها البحث على مسألة الاختصاص .

لما كان الملقى ليس من طائفة الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية ، فإن دعواه - وقد كانت أصلا باعتبارها منازعة في راتب من اختصاص اللجان القضائية ثم من اختصاص المحكمة الإدارية التي حلت محلها بمقتضى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء وتنظيم المحاكم الإدارية - تكون أيضا من اختصاص المحكمة الإدارية طبقا لنص المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة . ولما كان هذا القانون قد صدر وعمل به في شهر مارس سنة ١٩٥٥ أثناء نظر الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري ، ولم تكن هذه الدعوى مهيأة للفصل فيها ، وقد تأكد بمقتضاء اختصاص المحكمة الإدارية دون محكمة القضاء الإداري بنظرها ، فإنه كان يتعين طبقا لنص المادة ٧٣ من القانون المشار إليه إحالتها بحالتها إلى المحكمة الإدارية المختصة ، وذلك بقرار من رئيس المحكمة المنظورة أمامها ، وهو ما تم في شأنها بالفعل وما انبنى عليه تصحيح وضعها ، اذ ما كان ينبغي بوصفها دعوى خاصة بمنازعة في مرتب أن ترفع مباشرة إلى محكمة القضاء الإداري ، كما ذهبت إلى ذلك اللجنة القضائية حين رفعت إليها ابتداء فذهبت إلى عدم اختصاصها ، بذريعة أنها ليست من قبيل المنازعة في المرتب ، بل كان يتعين أن يكون ذلك بطريق الطعن في قرار هذه اللجنة بعد أن تفصل في موضوعها ، ذلك أن الاصل في القوانين المعدلة للاختصاص أن يسرى حكمها بأثره الحال المباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها طبقا لما

نصت عليه المادة الاولى بند (١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية .
 ما لم يكن تاريخ العمل بها بعد اقبال باب المرافعة في الدعوى ، والدعوى
 لم تكن قد تمت فيها مرافعة بعد وقت نفاذ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .
 وسواء كانت الدعوى مقبولة أو غير مقبولة أمام محكمة القضاء الادارى أو
 أمام اللجنة القضائية التى حلت محلها فيما بعد المحكمة الادارية فان إحالتها
 الى هذه الاخيرة كانت واجبة وصحيحة تنفيذا لحكم المادة ٧٣ من القانون
 المذكور ، ما دام لم يسبق للجنة القضائية أن تصدت لموضوعها بالفصل
 فيه ، بل اقتصر بحثها على مسألة الاختصاص دون التعرض لموضوع
 المنازعة .

١٤٨٦ - ٢ (١٩٥٧/٦/٢٩) ٢/١٣٤/١٢٤٥

١١٢ - القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الجامعات - تحريمه
 الطعن بالالغاء أو وقف التنفيذ أمام أية هيئة قضائية فى القرارات والاوامر الصادرة من
 الهيئات الجامعية فى شئون طلابها - استعماله كلمة « الطعن » فى هذا الصدد لا يمنع من
 اعتباره من القوانين المعدلة للاختصاص لا المنظمة لطرق الطعن فى الاحكام - العبرة
 بمقصود الشارع - المقصود بعبارة « الطعن » فى هذا المقام ، الدعوى التى موضوعها طلب
 الغاء قرار صادر من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها أو وقف تنفيذه .

لفهم ما اذا كان القانون الجديد هو فى حقيقته قانون متعلق
 بالاختصاص أم قانون متعلق بتنظيم طرق الطعن أمام درجات التقاضى فى
 حكم المادة الاولى من قانون المرافعات ، لا يجب الوقوف عند مجرد التعبيرات
 والالفاظ التى ترد فى صياغة القانون الجديد ، بل يجب التحرى عن
 مقصود الشارع ، لان من الاصول المسلمة فى التفسير أن العبرة بالمعنى
 لا بالالفاظ والمباني . وعلى هدى ذلك ، فان الشارع اذ نص فى المادة ٢٩١
 من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الجامعات على أنه «لا يجوز
 الطعن بالالغاء أو وقف التنفيذ أمام أية جهة قضائية فى القرارات والاوامر
 الصادرة من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها » ، انما عنى بعبارة «الطعن»
 الدعوى التى ترفع أمام القضاء والتى يكون موضوعها طلب الغاء قرار صادر
 من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها أو وقف تنفيذه ، ولم يقصد من تلك
 العبارة أى معنى خاص بتنظيم الطعن فى الاحكام أمام درجات التقاضى ،
 بل قصد الى عزلها عن نظر مثل هذه المنازعات ، أو بعبارة أخرى أنها
 لا تختص بها ، وآية ذلك ان الشارع قد يستعمل عبارة «عدم جواز النظر»
 أو «عدم سماع الدعوى» أو «عدم قبولها» ، وهو يقصد فى الحقيقة من
 هذه العبارات ليس تقرير حكم خاص بشكل الدعوى أو بموضوعها ، وانما
 تقرير حكم معدل للاختصاص . ونجد استعمال هذه العبارات بالمعنى المذكور

(أى بمعنى التعديل فى الاختصاص) مردداً فى قوانين عدة ، يكفى الإشارة فى هذا المقام إلى ما كان خاصاً باختصاص مجلس الدولة ، فمثلاً استعمل القانونان رقماً ۱۱۲ لسنة ۱۹۴۶ بإنشاء مجلس الدولة و ۹ لسنة ۱۹۴۹ الخاص بهذا المجلس عبارة « لا تقبل » الطلبات المتعلقة بعمل من أعمال السيادة ، بمعنى أن القضاء الإدارى لا يختص بنظرها ، ولذا استعمل الشارع فى القانون رقم ۱۶۵ لسنة ۱۹۵۵ بتنظيم مجلس الدولة فى المادة ۱۲ منه عبارة « لا يختص » مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بالنظر فى الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة ، أى باللفظ الأدق فى التعبير عن المعنى المقصود .

۱۷۸۹ - ۲ (۱۹۵۷/۶/۸) ۱۱۱۵/۱۱۷/۲

۱۱۳ - القانون رقم ۳۴۵ لسنة ۱۹۵۶ - تحريم الطعن بالالغاء أو وقف التنفيذ أمام أية هيئة قضائية فى القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها - اعتباره فى هذا الصدد من القوانين المعدلة للاختصاص : لا المنظمة لطرق الطعن فى الأحكام - المادة ۱/۱ من قانون المرافعات .

إن نص المادة ۲۹۱ من القانون رقم ۳۴۵ لسنة ۱۹۵۶ فى شأن تنظيم الجامعات المصرية ، أذ قضى بأنه « لا يجوز الطعن بالالغاء أو وقف التنفيذ أمام أية هيئة قضائية فى القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها » لا يهدف إلى مجرد تنظيم طرق الطعن ، سواء بالنسبة إلى القرارات الإدارية التى عنها أو الأحكام الصادرة فى شأنها ، بل يقصد فى الواقع من الأمر ، إلى منع أية جهة قضائية من نظر منازعة يكون موضوعها الطعن فى القرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها ، وهو بهذه المثابة قانون معدل لاختصاص مجلس الدولة فى هذا الخصوص ، مما لا معنى معه عن تطبيق الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات ، ما دام ذلك القانون قد أصبح معمولاً به قبل قفل باب المرافعة فى هذه المنازعة والنزول على حكمه فى القضاء بعدم جواز نظرها .

۱۶۱۷ - ۲ (۱۹۵۶/۱۲/۱) ۱۲۲/۱۵/۲

۱۱۴ - المنازعات الخاصة بمرتبات ومعاشات ومكافآت رجال القضاء وطلبات التعويض عنها وعن القرارات الإدارية المتعلقة بشئون القضاء - القانون رقم ۲۴۰ لسنة ۱۹۵۵ الذى نقل الاختصاص بنظر القضاء الإدارى إلى محكمة النقض بهيئة جمعية عمومية - سريانه باثر - حال مباشر على الدعوى التى لم يكن قد فصل فيها قبل تاريخ العمل به .

إن مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى كان يختص بالفصل فى الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بوزارة العدل بمحكمة النقض وبالنيابة العامة بالغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئون القضاء عدداً الثقيل

والندب ، كما كان يختص بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم وفي طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات وتلك المنازعات ، شأنهم في ذلك شأن كافة موظفي الدولة ، وذلك طبقاً للمادتين الرابعة والخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة ، والمادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الذي حل محله حتى صدر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء مخولاً محكمة النقض دون سواها منعقدة بهيئة جمعية عمومية سلطة الفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية سبالفة الذكر . وظل الفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت وفي طلبات التعويض من اختصاص مجلس الدولة حتى صدر القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ مستبدلاً بنص المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء نصاً آخر يخول محكمة النقض - مشكلاً على النحو المشار إليه - سلطة الفصل في هذه المنازعات والطلبات فضلاً عن طلبات إلغاء القرارات الإدارية ، وقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على أن يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، وقد تم هذا النشر في ٢٧ من ابريل سنة ١٩٥٥ ، وهذا القانون يعتبر - في خصوص ما تضمنه من تعديل المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء على النحو المشار إليه - من قوانين المرافعات المنظمة للاختصاص المتعلق بولاية جهتي القضاء العادي (ممثلاً في محكمة النقض) والقضاء الإداري (ممثلاً في مجلس الدولة) ، ومن ثم فإنه يسرى - عملاً بالمادة الأولى من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - بأثر حال مباشر على الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها قبل تاريخ العمل به . فإذا كان الثابت أن القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ قد صدر وأصبح نافذاً أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة الإدارية وقبل الفصل فيها ، فإن المحكمة - وقد مضت في نظرها وقضت في موضوعها رغم انقضاء ولايتها في الفصل فيها - يجيء حكمها مخالفاً للقانون متعيناً الغاؤه مع إحالة الدعوى بحالتها إلى محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية .

٢٨٦ - ٢ (١٩٥٥/١٢/١٧) ١/٢٨/٣١٩

١١٥ - لجان قيد المحامين - المنازعات الخاصة بالطعن في قراراتها في شأن قيد المحامين وقبولهم للمرافعة أمام المحاكم الوطنية وتاديبهم - خروجاً عن ولاية مجلس الدولة بنص المادة ١١ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - النص المذكور يعبر عنه بالأحكام المتعلقة بالوظيفة - سريانه من حيث الزمان - المادة ١/١ مرافعات .

ان المادة ١١ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، بشأن تنظيم مجلس الدولة ، إذ نصت على أنه : « فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق

والتحكيم في منازعات العمل والقرارات الصادرة من لجان قيد المحامين بالجدول العام وقبولهم للمرافعة أمام المحاكم الوطنية وتأييدهم بفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي ٠٠٠ ، لم تهدف إلى مجرد تنظيم طرق الطعن بالنسبة إلى تلك القرارات المستثناة ، بل قصدت في الواقع من الأمر إلى نزع الاختصاص الوظيفي للقضاء الإداري من نظر المنازعة التي يكون موضوعها الطعن فيها ، وقد أفصحت عن ذلك المذكرة الإيضاحية . والنص المستحدث بالقانون المشار إليه هو نص معدل لاختصاص مجلس الدولة في هذا الخصوص ، مما لا معدى معه عن تطبيق الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات على المنازعات المنظورة أمام جهة القضاء الإداري ، ما دام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قد أصبح معمولاً به قبل قفل باب المرافعة فيها .

٨١٩ - ٣ ٢ (١٩٥٨/٢/١٥) ٧٥٢/٨٦/٣

١١٦ - القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - أنشأه للمحكمة الإدارية العليا - . يعتبر استحداثاً لطريق جديد من طرق الطعن لا مجرد تغيير في قواعد الاختصاص - سريانه - على الطعون في الأحكام الصادرة بعد العمل به - تطبيق الفقرة ٣ من المادة الأولى من قانون المرافعات .

أنشأ المشرع المحكمة الإدارية العليا بالقانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ ، وجعل مهمتها التعقيب النهائي على جميع الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية في الأحوال التي نص عليها وهي مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله أو وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم أو صدور حكم خلافاً لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به ، فاستحدث طريقاً جديداً للطعن في الأحكام لم يكن مقرراً من قبل أمام هيئة جديدة أعلى . ولما كان مفاد الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن القوانين الملغية أو المنشئة لطريق من طرق الطعن في الأحكام لا تسري بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها ، وتسري بالنسبة لما صدر بعد هذا التاريخ ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٢ من يونيو سنة ١٩٥٥ أي بعد نفاذ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ ، فإن هذا الحكم يسري عليه القانون الجديد فيما استحدث من طريق للطعن أمام هذه المحكمة .

١٥٩ - ١ (١٩٥٥/١١/٥) ٤١/٧/١

١١٧ - القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ - الفلاحة بالترديج قرارات مجلس الوزراء - الصادرة في ٤/٨ و ٥/٣٠ و ١٩٤٨/٢/١١ بطريق محكمة خاصة لموظفي وعمال خط القنطرة

شرق - رفع من حيث المرتبات والاجور واعانة الغلاء - نصه على اعتبار الدعاوى المنظورة امام محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية المتعلقة بتطبيق قرارات مجلس الوزراء المشار اليها منتهية بقوة القانون واعتبار القرارات والاحكام غير النهائية كان لم تكن - المقصود بالاحكام غير النهائية الاحكام المنظورة بشأنها دعوى وقف نفاذ القانون ايا كان مثار النزاع فيها سواء تعلق بالشكل او بالدفع او بالموضوع .

يبين من الاطلاع على المادة الاولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ أن الشارع ألغى بنص صريح وبأثر رجعى قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى ٨ من أبريل و ٣٠ من مايو و ١١ من يولية سنة ١٩٤٨ بتقرير معاملة خاصة لموظفى وعمال خط القنطرة شرق - رفع وامتداده داخل فلسطين من حيث المرتبات والاجور واعانة الغلاء اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٠ فتعتبر هذه الحقوق وكأنها لم تكن ، واستثنى الشارع من ذلك الحقوق التى تقرررت بموجب أحكام من محكمة القضاء الادارى أوقرارات نهائية من اللجان القضائية أو أحكام نهائية من المحاكم الادارية . وقد نصت المادة الثانية من القانون المشار اليه على اعتبار الدعاوى المنظورة أمام محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية المتعلقة بتطبيق قرارات مجلس الوزراء المشار اليها فى المادة الاولى ابتداء من تاريخ الغائها من أول مارس سنة ١٩٥٠ منتهية بقوة القانون ، وتعتبر كأن لم تكن القرارات والاحكام غير النهائية الصادرة فى التظلمات والدعاوى التى من هذا القبيل من اللجان القضائية والمحاكم الادارية ، وترد الرسوم المحصلة عن الدعاوى سالفة الذكر .

ويبين من ذلك أن المقصود بالاحكام التى لايمسها الاثر الرجعى هو تلك التى ماكانت وقت نفاذ القانون منظورة بشأنها دعوى ، أما اذا كانت ثبت طعن قائم بشأنها فيسرى عليها الحكم المستحدث ذوالاثر الرجعى ، باعتبار الطعن فيها دعوى منظورة ، ايا كان مثار النزاع فيها ، سواء تعلق بالشكل او بالدفع او بالموضوع ، ولا مندوحة من اعتبارها منتهية بقوة القانون دون الفصل فيها ، سواء فى شكلها أو فى دفعها أو فى موضوعها .

١٩٢ - ٤ (١٩٥٩/٣/٢١) ٤ / ٧٣/ ٨٥٧

ب - دستوريته

١١٨ - علم دستورية القانون الا اذا خالف نصا دستوريا قائما أو خرج على روحه ومقتضاه - مبدأ تدرج القواعد القانونية - وجوب تغليب القاعدة الاعلى فى المرتبة على ما هو ادنى .

ان القانون لا يكون غير دستورى الا اذا خالف نصا دستوريا قائما أو خرج على روحه ومقتضاه ، ومرد ذلك الى أن الدستور - وهو القانون الاعلى فيما يقرره - لا يجوز أن تهدره أى أداة أدنى ، وأن وظيفة القضاء هى تطبيق القانون فيما يعرض له من الاقضية . والمراد بالقانون هنا هو

بمفهومه العام ، أي كل قاعدة عامة مجردة أيا كان مصدرها ، سواء كان هذا المصدر نصا دستوريا أم تشريعا تقرره السلطة التشريعية المختصة بذلك ، أم قرارا إداريا تنظيميا ، وسواء أكان القرار الإداري التنظيمي صدر في شكل قرار جمهوري أو قرار وزاري ممن يملكه ، أو كان قد صدر فيما سبق بمرسوم أو بقرار من مجلس الوزراء أو بقرار وزاري - يطبق القضاء كل هذه القواعد التنظيمية العامة المجردة على اختلاف ما بينها في المصدر وعلى تفاوت ما بينها في المرتبة ، ولكن بمراعاة أن القانون يشوبه عدم الدستورية إذا خالف نصا دستوريا قائما أو خرج على روحه ومقتضاه كما سلف القول ، بينما يشوب القرار الإداري العام عيب عدم المشروعية إذا خالف قاعدة تنظيمية صدرت بأداة أعلى مرتبة : فإذا تزامنت في التطبيق هذه التشريعات أو التنظيمات جميعا وقام بينها التعارض وجب على القضاء أن يطبق القاعدة الأعلى في المرتبة ، فيغلب الدستور على القانون ويغلب القانون على القرار الإداري أيا كانت مرتبته ، ويغلب القرار الإداري العام الأعلى مرتبة على ما هو أدنى منه ، ذلك لأن المناط في الفصل عند التعارض هو أن الأعلى يسود الأدنى .

١٦١ - ٣ (١٩٥٧/٦/٢٩) ١٣٣٥/١٣٧/٢

٩٢٩ - ٣ (١٩٥٨/٧/١٢) ١٦٩١/١٧٣/٣

١١٩ - تجريم رفع دعوى الإلغاء طبقا لنص المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٥٢ - دستورية هذا النص - القول بمخالفة هذا النص لمبدأ المساواة أمام القانون - في غير محله .

ان ما نصت عليه المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ من عدم جواز الطعن بإلغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالتطبيق لأحكامه ، وإن جاء استثناء من الاختصاص المقرر للقضاء الإداري ، ألا أنه لا تشريب على المشرع إذا ما لجأ إلى تقريره بمزاغة للصالح العام : وما دام المنع من الطعن الذي قرره هذه المادة قد اتسم بطابع العمومية والتجريد فلا وجه للنعي عليه بعدم دستوريته بحجة إخلاله بمبدأ المساواة أمام القانون ، ذلك أن هذا القانون لا ينطوي على مصادرة مطلقة للحقوق بدون تعويض عادل أو تجريم لاقتضاها في أية صورة ، بل ينظم استعمالها ولا يفرق في هذا الشأن بين أفراد طائفة من الموظفين تماثلت مراكزهم القانونية واتحدت خصائصها . وقد كانت المحاكم المصرية قبل إنشاء مجلس الدولة ممنوعة من التعرض للقرارات الإدارية بإلغاء أو وقف التنفيذ أو التعديل أو التأويل ، وكان اختصاصها مقصورا على نظر دعوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن هذه القرارات ، فإذا استحدث قانون مجلس الدولة دعوى الإلغاء فليس ما يمنع دستوريا من تعطيل هذا التشريع جزئيا في وقت ما ولفترة

محدودة اذا ما اقتضت المصلحة العامة ذلك ، ولا سيما أن ولاية الإلغاء التي للقضاء الإداري حاليا ليست ولاية عامة كاملة بل محددة بالنص .

١٥٦٥ - ٢ (١٩٥٧/٤٥/٢٧) ٢ (١٩٥٧/١٠١/٢)

١٢٠ - المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ - علم مخالفته للدستور .

ان المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي هو قانون صادر من سلطة تملك التشريع في البلاد ، وقد دعت الى اصداره حكمة تتصل بمصلحة عليا هي ضرورة تطهير الادارة الحكومية مما شابها من ادران رعاية للمصالح العام ، ومتى قامت تلك الحكمة فان ما يصدر على هديها من تشريعات يتسم بالشرعية ما دامت الغاية منها هي حماية المجتمع وصون مصالحه . وقد اعتنق الدستور المصري نظرية الضرورة في عدة مواطن ، ولم تتخلف التشريعات المدنية والجنائية بل وأحكام القضاء عن تقرير ما للضرورة من مقتضيات . واذا كانت الحكمة التي تدعو الى اصدار تشريع كتشريع التطهير هي حكمة عادية تبرره في ظروف طبيعية ، فانها تكون كذلك من باب أولى في ظروف اصلاح شامل .

١٥٦٥ - ٢ (١٩٥٧/٤/٢٧) ٢ (١٩٥٧/١٠١/٢)

١٢١ - الدفع بعدم دستورية المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢

بشأن الفصل غير التأديبي للموظفين - صيرورته غير ذي موضوع بعد صدور دستور سنة ١٩٥٦ - المادتان ١٩٠ و ١٩١ من الدستور .

ان الدفع بعدم دستورية نص المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي ، قد أصبح غير ذي موضوع بعد صدور دستور جمهورية مصر والعمل به من تاريخ اعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء ، اذ أضفت المادتان ١٩٠ و ١٩١ منه حصانة دستورية على حركة التشريع السابقة عليه التي تمت في عهد الثورة .

١٧٦٨ ٢ (١٩٥٧/١٢/١٤) ٣ (١٩٥٧/٤٦/٣)

١٢٢ - القوانين والقرارات التنظيمية العامة التي تمت في عهد الثورة قبل

صدور الدستور - تمتعها بحصانة تعصمها من السقوط او من المجادلة في قوة نفاذها - القرارات التي صدرت من مجلس قيادة الثورة وما يتصل بها من قوانين وقرارات تمتعها بنفس الحصانة - المادتان ١٩٠ و ١٩١ من الدستور - سرانها على الدعاوى القائمة .

نصت المادة ١٩٠ من دستور جمهورية مصر على أن « كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى نافذا ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الدستور » ، كما نصت المادة ١٩١ منه على أن

« جميع القرارات التي صدرت من مجلس قيادة الثورة ، وجميع القوانين والقرارات التي تتصل بها وصدرت مكتملة أو منقذة لها ، وكذلك كل ما صدر من الهيئات التي أمر المجلس المذكور بتشكيلها من قرارات أو أحكام ، وجميع الاجراءات والاعمال والتصرفات انى صدرت من هذه الهيئات أو من أية هيئة أخرى من الهيئات انى أنشئت بقصد حماية الثورة ونظام الحكم ، لا يجوز الطعن فيها أو المطالبة بالغاءها أو التعويض عنها بأى وجه من الوجوه وأمام أية هيئة كانت » . ويبين من ذلك أن الدستور أراد أن يضمن حصانة دستورية على حركة التشريع السابقة عليه التي تمت فى عهد الثورة ، سواء كانت بالطريق الاصلى أى بمقتضى قوانين ، أم بالطريق الفرعى أى بمقتضى قرارات تنظيمية عامة - حصانة تعصمها من السقوط أو من المجادلة فى قوة نفاذها ، لحكمة تتصل بالمصالح العليا للوطن ، بمراعاة ان تلك القوانين واللوائح انما تمت فى عهد ثورة تستهدف الاصلاح الشامل بشكل وفى أوضاع وظروف استثنائية لا تقاس فيها الأمور بمقياس الاوضاع العادية ، فأضفى عليها تلك الحصانة الدستورية على اعتبار أنها من الادوات التي استعملتها الثورة فى سبيل أوجه الاصلاح الذى قامت من أجله . وللحكمة عينها حصن الدستور كذلك جميع القرارات التي صدرت من مجلس قيادة الثورة وجميع القوانين والقرارات التي تتصل بها وتكون مكتملة أو منقذة لها ، وذلك بمنع الطعن فيها بأى وجه من الوجوه وأمام أية هيئة كانت . وغنى عن البيان أن نص الدستور المشار اليهما يسريان على الدعاوى المنظورة باعتبار أن هذا الدستور أصبح القانون الاعلى .

١٦١ - ٣ (١٩٥٧/٦/٢٩) ٢/١٣٧/١٣٣٥

١٢٣ - القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بالغاء الاحكام العرفية - النص فى المادة ٢ على منع القضاء من سماع أى دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن على أى عمل امرت به أو خولته السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية - لاوجه للنص عليه بعدم الدستورية بدعوى مصادرته لحق التقاضى أو اخلاله بالمساواة أو مخالفته للمادة ٢٥ من دستور سنة ١٩٥٦ .

ان القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بالغاء الاحكام العرفية التي كانت فرضت على البلاد من قبل بموجب المرسوم الصادر فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٥١ - تضمن فى مادته الثالثة النص على أنه « لا تسمع امام ايه جهة قضائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن فى أى اعلان أو تصرف أو أمر أو تدبير أو قرار ، وبوجه عام أى عمل امرت به أو تولته السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية أو مندوبوها أو وزير المسالية والاقتصاد أو أحد الحراس العاميين أو مندوبيهم عملا بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الاحكام العرفية ، سواء أكان هذا الطعن مباشرة عن طريق

المطالبة بإبطال شيء مما ذكر أو بسحبه أو بتعديله ، أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بتعويض أو بحصول مقاصة أو بإبراء من تكليف أو التزام أو برد مال أو باسترجاعه أو باستردادته أو باستحقاقه أو بأي طريق آخر . . . والنص المذكور قد جاء مضيقا لاختصاص القضاء ، مانعا إياه من نظر المنازعات المشار إليها به بالطريق المباشر أو بالطريق غير المباشر ، أي سواء بالإلغاء أو بالتعويض وما إليهما . وقد جرى قضاء هذه المحكمة في مثل هذه الحالة على أنه لا وجه للنعي بعدم الدستورية بدعوى مصادرة حق التقاضي ، إذ تجب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضي عموما وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء . وإذا كان لا يجوز من الناحية الدستورية حرمان الناس كافة من الالتجاء إلى القضاء ، لأن في ذلك مصادرة لحق التقاضي ، وهو حق كفل الدستور أصله ، إذ تكون مثل هذه المصادرة بمثابة تعطيل لوظيفة السلطة القضائية ، وهي سلطة أنشأها الدستور لتمارس وظيفتها في أداء العدالة مستقلة عن السلطات الأخرى - لئن كان ذلك كما تقدم ، إلا أنه لا يجوز الخلط بين هذا الأمر وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء بالتوسيع والتضييق ، إذ النصوص الدستورية تقضي بأن القانون هو الذي يرتب جهات القضاء ويعين اختصاصاتها ، وبهذا نصت المادة ١٢٥ من دستور سنة ١٩٢٣ والمادة ١٧٦ من دستور جمهورية مصر ، وينبنى على ذلك أن كل ما يخرج القانون من اختصاص القضاء يصبح معزولا عن نظره . وهذا أصل من الأصول الدستورية المسلمة ، وقديما قالوا إن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والخصومة ، وعلى هذا الأصل الدستوري صدرت التشريعات الموسعة أو المضيق لولاية القضاء في جميع العهود ، وفي شتى المناسبات وفي ظل جميع الدساتير ، كما لا وجه كذلك للنعي عليه بأنه ينطوي على إخلال بمبدأ المساواة أمام القانون والقضاء ، لأن المقصود بالمساواة في هذا الشأن من الناحية الدستورية هو عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة إذا تماثلت مراكزهم القانونية ، ولم يتضمن القانون المشار إليه أي تمييز من هذا القبيل بين من تنطبق عليهم أحكامه ، إذ المنع من سماع الدعوى عام بالنسبة إلى الناس كافة ، كما لا وجه في هذا الصدد للاحتجاج بنص المادة ٣٥ من دستور جمهورية مصر ، التي تقتضي بأي حق الدفاع أصالة أو بالوكالة يكفله القانون ، لأن المقصود من ذلك هو عدم حرمان المتقاضى من حق الدفاع عن نفسه ، ومن البدهة أن محل أعمال ذلك حيثما يكون التقاضي بدعوى متاحا قانونا أما إذا امتنع اختصاص القضاء بنظر دعوى فغنى عن القول أنه لا يكون ثمة مجال لأعمال هذا النص فيها ، ذلك أن لكل من الأصلين الدستوريين : الأصل الذي يسمح

للسلطة التشريعية بتحديد دائرة اختصاص القضاء ، والاصل الآخر الذى يكفل للمتقاضى فى دعوى متأخة هى من اختصاص القضاء حق الدفاع أصالة أو بالوكالة - لكل من هذين الاصلين مجاله الخاص فى التطبيق ، فلا يجوز الخلط بينهما .

٩٢٩ - ٢ (١٩٥٨/٧/١٢) ١٦٩١/١٧٣/٣

١٢٤ - المادة ٣ من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ - قيامها على اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة - دستورتها من الناحية الموضوعية .

لا ريب فى دستورية الحكم الذى تضمنه نص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ من الناحية الموضوعية ، ما دام يصدر به قانون عقب الغاء نظام الاحكام العرفية ، وفى الحق فقد كان يصدر مثل هذا القانون فى أعقاب الغاء نظام الاحكام العرفية الذى كان يفرض على البلاد فى شتى المناسبات ، كالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ ، وكانت هذه القوانين تبرر ذلك الحكم فى مذكراتها الايضاحية بمثل ما بررته به المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ ، وهى اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة ، وبمراعاة أن نظام الاحكام العرفية هو نظام استثنائى فرض بحكم الضرورة ، وأنه عقب انتهائه يكون - على حد التعبير الذى ورد فى تقرير لجنة العدل بمجلس الشيوخ فى شأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ - « من المصلحة العليا للبلاد اصدار تشريع يسدل به الستار على حالة استثنائية مضت وانتهى عهدها وصار من المصلحة العامة ألا تثار من جديد مشكلاتها التى لا حد لها ، مع غرض النظر عن بعض المصالح الخاصة التى قد يكون أصابها ضرر من هذه التصرفات ، تغليباً للمصلحة العامة على كل اعتبار ، ولهذا شبه بقوانين التضمينات (Bil of indemnity) التى جرى العمل فى البرلمان الانجليزى على وضعها لتجعل من أعمال كانت غير مشروعة حين صدورهما أعمالاً مشروعة ، ومن أعمال معاقب عليها أعمالاً يتناولها العقاب . كل ذلك رعاية للمصلحة العامة » .

٩٢٩ - ٣ (١٩٥٨/٧/١٢) ١٦٩١/١٧٣/٣

١٢٥ - القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ - القصد منه - اعفاء القائمين على الاحكام العرفية مما يكونون قد اتخلوه من اجراءات اثناء قيام هذه الاحكام - مناط ذلك أن يكون رانداهم من تلك الاجراءات المصلحة العامة .

نصت المادة الثانية من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ على أنه « لاتسمع امام أية جهة قضائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن فى اعلان أو تصرف أو أمر أو تدبير أو قرار ، وبوجه عام أى عمل امرت به أو تولته السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية أو مندوبوها أو

وزير المالية أو أحد الحراس العامون أو مندوبوهم عملاً بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الاحكام العرفية ، وذلك سواء أكان هذا الطعن مباشرة من طريق المطالبة بإبطال شيء مما ذكر أو بسحبه أو بتعديله ، أم كان الطعن غير مباشر من طريق المطالبة بتعويض ، أو بحصول مقاصة أو ابراء من تكليف أو التزام أو برد مال أو باسترجاعه أو باسترداده أو باستحقاقه أو بأى طريق آخر . ولا تسرى هذه الاحكام على الدعاوى المدنية أو الجنائية التى ترفع بناء على طلب وزير المالية عن تصرفات الحراس فى شئون وظائفهم ، وقد قصد بإصدار هذا القانون - على ما يبين من المناقشات التى دارت بمجلس الشيوخ - اعفاء القائمين على الاحكام العرفية مما يكونون قد اتخذوه أثناء قيام الاحكام العرفية من اجراءات تجاوزوا بها حدود القانون باعتبار أنهم إنما فعلوا ما تقضى به المصلحة العامة ، وما يمليه واجب الدفاع عن البلاد أو واجب الحيطه والطمأنينة ، والمناط فى ذلك كله أن يكون الحاكم العسكرى وهو يتخذ هذا الاجراء إنما يدفع به خطراً أو غائلة ، وبعبارة أخرى أن يكون رائده فى ذلك المصلحة العامة .

١٥١٧ - ٢ (١٢ / ٤ / ١٩٥٧) ٢ / ٩٣ / ٨٨٦

١٢٦ - القانون هو الاداة التى انشأت مجلس الدولة وحددت اختصاصه ، وهو الاداة التى توسع او تضيق هذا الاختصاص - المادة ٢٩١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ تعتبر معدلة لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

ان المادة ٢٩١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الجامعات إنما تقرر حكماً جديداً يعدل من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، وذلك بحذف نظر هذه الدعاوى من اختصاصه . ومن المعلوم أن هذا الاختصاص يحده القانون سواء بالزيادة أو بالنقصان ، فالقانون هو الاداة التى انشأته كهيئة وحددت اختصاصه ، وهو الاداة التى قد تقيده تنظيمه وتوسع من اختصاصه أو تضيقه .

١٧٨٩ - ٢ (٨ / ٦ / ١٩٥٧) ٢ / ١١٧ / ١١١٥

١٢٧ - القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الجامعات - تعريه الطعن بالالغاء أو وقف التنفيذ أمام اية هيئة قضائية فى القرارات والاوامر الصادرة من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها - القول بعدم دستوريته - فى غير محله - المقصود بمبدأ المساواة أمام القانون .

لا وجه للنعى على نص المادة ٢٩١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الجامعات بأنه غير دستورى بمقولة انه حرم الطلبة من اللجوء الى قاضيهم الطبيعى وهو القضاء الادارى ، فى حمايتهم من اعتداء الادارة بالغاء القرارات أو وقف تنفيذها ، ولا بمقولة انه يهدر مبدأ المساواة أمام القضاء لانه حرم طائفة من الافراد وهم الطلبة من الالتجاء الى القضاء الادارى

بطلب الالغاء أو وقف التنفيذ في الوقت الذي يسمح به لغيرهم من الافراد - لا وجه لذلك كله ، لان من المسلم كأصل دستوري أن القانون هو الذي يرتب جهات القضاء ويحدد نطاق ولايتها ويوزع الاختصاص بينها ، كما أنه هو الذي يقرر الحقوق ويحدد وسائل المطالبة بها ، قضائية كانت أو غير قضائية ، ولا يلزم حتما أن تكون تلك الوسيلة قضائية ، أو أن تكون قضائية على وجه معين كطلب الالغاء أو وقف التنفيذ دون آخر كطلب التعويض ، بل المرد في ذلك كله الى ما يرتبه القانون ويحدده وبالشروط والأوضاع التي يقررها ، لانه هو الاداة الدستورية التي تملك ذلك كله في حدود الدستور ، وبغير خروج على مبادئه . كما أن من المسلمات كذلك كأصل دستوري أن المقصود بالمساواة أمام القضاء هو عدم التفرقة بين أفراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية . والمادة ٢٩١ اذ أخرجت من اختصاص القضاء الإداري النظر في طلبات الغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها انما عدلت هذا الاختصاص ليسرى في حق طائفة الطلبة جميعا ، لا فرق من هذه الناحية بين فرد من هذه الطائفة وآخر ، فهم جميعا سواء أمام القضاء في هذا الشأن ، وهذا هو المقصود بالمساواة أمام القضاء في حقهم من الناحية الدستورية ، ولكن لا يمكن أن تفهم المساواة أمام القضاء بالقياس بينهم وبين طائفة أخرى من الافراد لا شأن لهم في النظم الجامعية لعدم التماثل في المراكز القانونية .

١٧٨٩ - ٢ (١٩٥٧/٦/٨) ٢ / ١١٧ / ١١١٥

١٢٨ - النص في القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ على حرمان الموظف المفضل من رفع دعوى الالغاء ودعوى التعويض - النعى عليه بأنه غير دستوري لا يستقيم الا اذا كان حق الموظف في الوظيفة العامة هو من الحقوق التي يكفلها الدستور ذاته . وان وسيلة اقتضائه عن طريق القضاء يقررها الدستور كذلك - اذا كان الحق وسيلة اقتضائه منظمين بالقانون فلا وجه للنعى على مثل هذا النص بعدم دستوريته .

اذا كان النعى بعدم دستورية المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ يقوم على أنها تنطوي على مصادرة لحق الموظف في تعويضه عن فصله ، سواء بالطريق العيني وهو الالغاء ، أو بطريق المقابل وهو التعويض عن فصله ، اذا كان القرار قد وقع مخالفا للقانون ، وعلى مصادرة لحقه في الانتصاف في هذا الشأن عن طريق القضاء ، وعلى اخلال بمبدأ المساواة أمام القانون والقضاء - فان هذا النعى لا يستقيم الا اذا كان حق الموظف في الوظيفة العامة هو من الحقوق التي يكفلها الدستور ذاته ، وأن وسيلة اقتضائه عن طريق القضاء هي وسيلة يقررها الدستور كذلك ، وأن ثمة حقا اخلايا بمبدأ المساواة أمام القانون والقضاء في هذا الشأن ، اذ لا يجوز عندئذ أن يهدر القانون ما يقرره الدستور . أما اذا كان هذا

الحق هو ما ينشئه القانون أو يلغيه ، وكذلك اذا كانت وسيلة اقتضائه هي مما ينظمه القانون على الوجه الذي يراه ، كما اذا كان القانون لا يقوم على تمييز بين أفراد طائفة واحدة تماثلت مراكزهم القانونية ، فلا يكون ثمة وجه للنعي بعدم دستوريته .

١٦١ - ٣ (١٩٥٧/٦٢٢٩) ٢/١٣٧/١٣٣٥

١٢٩ - دستورية القانون - حرمان الناس كافة من الالتجاء للقضاء للانتصاف يعتبر مصادرة لحق التقاضي - وجوب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضي عموماً وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء ، الأولى تخالف الدستور لانطوائها على تعطيل وظيفة السلطة القضائية التي أنشأها نصوصه ، الثانية لا مخالفة فيه للدستور الذي تقضى نصوصه بأن القانون هو الذي يرتب جهات القضاء ويحدد اختصاصاتها - سرد لبعض النصوص التي تعتبر محددة لدائرة الاختصاص - المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ التي حرمت الموظفين المصلولين تطبيقاً لاحكامه من رفع دعوى الالغاء أو التعويض - عدم اعتبارها من النصوص المصادرة لحق التقاضي ، بل من تلك المحددة لدائرة اختصاص القضاء .

ان نص المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠ سنة ١٩٥٣ ، وان جاء مضيقاً لاختصاص القضاء مانعاً اياه من نظر المنازعات المشار اليها بذلك النص الغاء أو تعويضاً ، الا أنه لا وجه للنعي عليه بعدم الدستورية بدعوى مصادرته لحق التقاضي ، ذلك أنه تجب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضي عموماً وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء . واذا كان لا يجوز من الناحية الدستورية حرمان الناس كافة من الالتجاء الى القضاء للانتصاف ، لأن في ذلك مصادرة لحق التقاضي ، وهو حق كفل الدستور أصله ، اذ تكون مثل هذه المصادرة المطلقة بمثابة تعطيل وظيفة السلطة القضائية ، وهي سلطة أنشأها الدستور لتمارس وظيفتها في اداء العدالة مستقلة عن السلطات الاخرى - لئن كان ذلك كذلك - الا أنه لا يجوز الخلط بين هذا الامر وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء بالتوسيع أو التضيق ، لأن النصوص الدستورية تقضى بأن القانون هو الذي يرتب جهات القضاء ويعين اختصاصاتها ، وعلى هذا نصت المادة ١٢٥ من دستور سنة ١٩٢٣ والمادة ١٧٦ من دستور جمهورية مصر ، وينبئ على ذلك أن كل ما يخرج القانون من ولاية القضاء يصبح معزولاً عن نظره ، وهذا أصل من الاصول المسلمة . وقديماً قالوا ان القضاء يتخصص بالزمان والمكان والحصومة ، وعلى هذا الاصل الدستوري صدرت التشريعات الموسعة أو المضيقة لولاية القضاء في جميع العهود ، في شتى المناسبات ، كالنصوص التشريعية المانعة من النظر في أعمال السيادة سواء بالالغاء أو بالتعويض ، والنصوص التي كانت تمنع القضاء من النظر في طلبات الغاء القرارات الادارية أو وقف تنفيذها ، الى أن أنشئ مجلس الدولة ، فجعل ذلك من اختصاصه على الوجه المحدد بقانونه ، وكتلك النصوص التي تمنع سماع الدعاوى

فی شأن تصرفات السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية بعد انتهائهما
الغاء أو تعویضا ، وكالمادة ۱۳ من المرسوم بقانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲
الحاص بالاصلاح الزراعى التى تمنع جميع جهات القضاء من النظر فى طلبات
الغاء أو وقف تنفيذ قرارات الاستيلاء أو فى المنازعات المتعلقة بملكية الاطيان
المستولى عليها ، وكالمادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ۱۸۱ لسنة
۱۹۵۲ الحاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبى التى تمنع القضاء
الادارى من نظر طلبات الغاء قرارات الفصل أو وقف تنفيذها ، وكالمادة ۱۴
من القانون رقم ۵۹۸ لسنة ۱۹۵۳ بشأن اموال أسرة محمد على المصادرة
التى تمنع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها من سماع الدعاوى المتعلقة
بتلك الاموال ، وكالمادة ۲۹۱ من القانون رقم ۳۴۵ لسنة ۱۹۵۶ فى شأن
تنظيم الجامعات المصرية التى تمنع القضاء الادارى من النظر فى طلبات الغاء
أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها -
ولا شبهة فى دستورية هذه التشريعات جميعا ، مادام القانون هو الاداة
التى تملك بحكم الدستور ترتيب جهات القضاء وتعيين اختصاصاتها ،
ومن ثم فله أن يضيقها أو أن يوسعها بالشروط والافاضاع التى يقررها .

۱۶۱ - ۳ (۱۹۵۷/۶/۲۹) ۱۳۳۵/۱۳۷/۲

۱۳۰ - الاخلال بمبدأ المساواة امام القانون والقضاء يخالف للدستور - المقصود
بالمساواة عدم التمييز بين افراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية - المادة
لثانية من لقانون رقم ۶۰۰ لسنة ۱۹۵۳ لا تنطوى على اخلال بمبدأ المساواة سالف الذكر .
لاوجه للنعى على المادة الثانية من القانون رقم ۶۰۰ لسنة ۱۹۵۳
بأنها تنطوى على اخلال بمبدأ المساواة امام القانون والقضاء ، لأن المقصود
بالمساواة فى هذا الشأن هو عدم التمييز بين افراد الطائفة الواحدة اذا
تماثلت مراكزهم القانونية ، ولم يتضمن القانون المشار اليه أى تمييز من
هذا القبيل بين الموظفين الذين تنطبق عليهم أحكامه .

۱۶۱ - ۳ (۱۹۵۷/۶/۲۹) ۱۳۳۵/۱۳۷/۲

۱۳۱ - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ۱۵۴ لسنة ۱۹۵۷ بشأن بدل
التفرغ للمهندسين ونصه فى المادة الاولى منه على أن يعتبر فى حكم الصحيح الخصم الذى
تم من بدل التخصص للمهندسين وفقا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ۱۷ من مايو
سنة ۱۹۵۰ - الظن على هذا القانون بعدم الدستورية لانتفاء المساواة بين افراد الطائفة
الواحدة اذا ميز الاحداث من المهندسين عن الاقدمين المينين او المرقين قبل اول يولية سنة
۱۹۵۲ - غير سديد لان القانون لا يكون غير دستورى الا اذا خالاه نصا دستوريا قائما
او خرج على روحه ومقتضاه او اترك حقا من الحقوق التى يكفلها الدستور ذاته وهذا القانون
لم يخل بمبدأ المساواة ما دام النص قد ورد علما مجردا بالنسبة الى كل من يصدق عليهم
حكمة من طوائف المهندسين الذين جرى فى حقهم الخصم من بدل التخصص عن فترة معينة .

قد أسفر تطبيق قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٣ من يولييه سنة ١٩٤٩ و ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ و ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ و ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ في شأن منح بدل التخصص للمهندسين وزيادة فئات اعانة غلاء المعيشة ، وقواعد التيسير ، وكذا القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل التخصص للمهندسين - أسفر عن اختلاف جهات القضاء والفتوى في تحديد من يمنحون هذا البديل ، وعن صعوبات في تنفيذ القاعدة الخاصة بعدم جواز الجمع بين بدل التخصص والمكافآت عن ساعات العمل الإضافية - كما كشف في الوقت ذاته عن مفارقات نشأت عن تطبيق قواعد الخصم من البديل المذكور بعد اذ وقف العمل بقرار التيسير منذ أول يولييه سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، فلم تخصص الزيادة في الماهية المترتبة على قواعد التيسير من بدل التخصص بالنسبة الى المهندسين المعينين في ظل سريان أحكام هذا الخصم - الذي قضت المحكمة العليا بزوال سنده القانوني بعد العمل بالقانون المشار اليه - ساريا في حق المهندسين المعينين قبل صدوره ، الأمر الذي أدى الى امتياز الاحداث على الاقدم ، والى أن أصبح من رقى من المهندسين الى درجة أعلى بعد أول يولييه سنة ١٩٥٢ أحسن حالا مما رقى منهم الى الدرجة ذاتها قبل هذا التاريخ . ومن أجل هذا ونظرا الى كثرة شكاوى المهندسين وتظلماتهم ورغبة في تفادي أية منازعات مستقبلا ، عمد الشارع الى الغاء القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ الصادر بتقرير التخصص للمهندسين ، وذلك بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ ، لتصفية الاوضاع القديمة التي نجمت عنها الاختلافات والصعوبات والمنازعات المتقدمة ذكرها ، ثم صدر في التاريخ عينه الذي ألغى فيه القانون المشار اليه ، وهو ١٣ من يولييه سنة ١٩٥٧ قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين متضمنا اعادة تنظيم قواعد هذا البديل تنظيما عاما بالنسبة الى جميع من تجرى عليهم أحكامه من المهندسين ، دون تفرقة أو تمييز بينهم ، وذلك وفقا للاوضاع والشروط والفئات التي نص عليها . وبذا حسم الامر فيما كان قائما من فوارق بازالة مصدرها ، وحقق بالنسبة الى المستقبل المساواة والتوحيد في المعاملة بين هؤلاء جميعا بالقضاء على الاوضاع الشاذة التي كانت مثار شكاواهم وتظلماتهم ، واعتبر فيما يتعلق بالماضي أن الخصم الذي تم من بدل التخصص تنفيذا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ نافذا وفي حكم الصحيح حتى نهاية شهر يولييه سنة ١٩٥٧ ، وذلك لغاية تتعلق بصالح الخزينة وهي منع المطالبة برد ما استقطع من هذا البديل وفقا لقواعد التيسير ، كما هو الشأن عندما يقضى المشرع لمثل هذه الحكمة بعدم صرف فروق عن الماضي .

وقد جاء هذا النص عاما ومجردا بالنسبة الى كل من يصدق عليهم حكمه من طوائف المهندسين الذى جرى فى حقهم الحصر من بدل النخصص المقرر لهم، وهم المعينون أو المرقون الى درجات أعلى قبل أول يولييه سنة ۱۹۵۲ تاريخ نفاذ قانون نظام موظفى الدولة رقم ۲۱۰ لسنة ۱۹۵۱ ، لا فرق من هذه الناحية بين فرد من هذه الطائفة وآخر ، ودون اخلال بمبدأ المساواة بين أفراد هذه الفئة من المهندسين الذين تماثلت مراكزهم القانونية واتحدت خصائصها فى الفترة الزمنية التى عناها . ومن ثم فلا وجه للنعى عليه بعدم الدستورية . ذلك أن الاصل المسلم هو أن القانون لا يكون غير دستورى الا اذا خالف نصا دستوريا قائما أو خرج على روحه ومقتضاه أو أنكر حقا من الحقوق التى يكفلها الدستور ذاته ، ومرد ذلك الى أن الدستور - وهو القانون الاعلى فيما يقرره - لا يجوز أن يهدره قانون ، وهو اداة أدنى . كما أن من المسلمات كذلك كأصل دستورى أن المقصود بالمساراة هو عدم التفرقة بين أفراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية . بيد أن هذه المساواة لايجوز أن تفهم بالقياس بين أفراد فئة اخرى وأن انتظمتها معا طائفة واحدة أعم ، متى كان وضع كل فئة ينفرد بظروف ذاتية خاصة تميزه عن الاخرى .

۸۷۶ - ۴ (۱۹۶۰/۳/۲۶) ۵/۶۴/۵۸۴

ج - الفأوه

راجع أيضا : ۵۹۱ ، ۶۱۶ ، ۶۳۴ ، ۷۰۷ ، ۷۴۵ ، ۸۳۰ ، ۸۳۴ ؛ ۹۶۷ ، ۱۰۶۱ ، ۱۰۶۲ ، ۱۰۶۵ ، ۱۰۹۵ ، ۱۱۰۵ ، ۱۱۵۶ ، ۱۲۱۳ ؛ ۱۲۷۱

۱۳۲ - نص تشريعى - الفأوه صراحة أو ضمنا - صور الالفاء الضمنى .

ان المادة الثانية من القانون المدنى اذ قضت بأنه : « لا يجوز الغاء نص تشريعى الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالفاء ، أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ، أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع » ، انما قصدت - على ضوء المذكرة التفسيرية للقانون المدنى - الى تقرير صورتين للنسخ التشريعى ، وهما : النسخ الصريح ، والنسخ الضمنى ، وأن للنسخ الضمنى بدوره صورتين : فاما ان يصدر تشريع جديد يشتمل على نص يتعارض تعارضا تاما مع نص فى التشريع القديم ، وفى هذه الحالة يقتصر النسخ على الحدود التى يتحقق فيها التعارض ، واما ان يصدر تشريع جديد ينظم تنظيما كاملا وضعا من الاوضاع أفرد له تشريع سابق ، وفى هذه الحالة يعتبر التشريع السابق منسوخا جملة وتفصيلا اذا تعلق التعارض بين التشريع السابق والتشريع

اللاحق بالمبدأ الذى أسس عليه التشريع السابق ، وفى غير هذه الحالة لا يتنازل النسخ الا النصوص التى تتعارض تعارضاً مطلقاً مع نصوص التشريع الجديد .

٢٢ - ١١ (١٩٥٥/١١/٥) ٢٠/٤/١

١٣٣ - القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ بإعادة تنظيم الجامعات المصرية - إبقاءه على النظم المترتبة على القوانين السابقة والتي لم يتم إعادة تنظيمها بالطريقة المنصوص عليها فيه - مثال بالنسبة لامتحان الدور الثانى بكلية الطب .

ان المادة ١٠٠ من القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ بإعادة تنظيم الجامعات المصرية ، وان ألغت القوانين والمراسيم بقوانين السابقة التى نصت عليها وعددتها وكذلك كل نص آخر يخالف أحكامه ، الا أنها نصت فى الوقت ذاته فى الفقرة الاخيرة من تلك المادة على أنه « وتبقى القوانين والمراسيم التى صدرت بناء على القوانين المشار اليها فى هذه المادة سارية حتى تنظم أحكامها بالطريقة المنصوص عليها فى هذا القانون » . وهذا النص واضح الدلالة على أن الشارع عني بالأى يحدث فراغ أو اضطراب فى سير الدراسة أو نظم الامتحانات فأبقى القوانين والمراسيم التى صدرت بناء على القوانين التى نص على إلغائها حتى تنظم أحكامها بالطريقة المنصوص عليها فى هذا القانون . ومن هنا يبين أن التحدى بأن أداء امتحان الدور الثانى ، على حسب النظام القديم ، هو احياء لنظام ألغى بمقتضى القانون الجديد - أن التحدى بذلك على اطلاقه فى غير محله ، والصحيح ، بالتطبيق للفقرة المشار اليها ، أن يبقى قائماً وناقذاً من النظم المترتبة على القوانين السابقة ما لم يتم إعادة تنظيمه بالطريقة المنصوص عليها فى القانون الجديد . وغنى عن البيان أن النظام الجديد للامتحان مرتبط ارتباطاً جوهرياً بالنظام الجديد للدراسة خلال السنة الدراسية من حيث تقسيم الفصول وتقسيم المواد على فصلين ، وبنظام الاختبارات من حيث تخصيص ٢٠٪ من مجموع درجات الامتحان النهائى فى كل مادة لما يحصل عليه الطالب فى اختبار الفترات بالنسبة الى طلاب السنة الثانية فى العام الدراسى ١٩٥٤/١٩٥٥ ، مع أن الجامعة (كلية طب القاهرة) لم تنفذ ذلك تنفيذاً كاملاً لتعذره لاسباب علمية ، ولذا لم تهيأ للطلبة ، والحالة هذه ، وسائل الدراسة والاختبارات على نحو يمكنهم من أداء الامتحان بحسب النظام الجديد ، مما لا مندوحة معه من معاملتهم بالنظام القديم للامتحان ، والسماح لهم بأن يمتحنوا فى دور ثان أيا كان عدد المواد التى ركبوا فيها .

٤٥ ، ٤٦ - ٢ (١٩٥٦/١/٢١) ٤٤٣/٥٤/١

د - مسائل متنوعة :

راجع : ٩٢ ، ٣١٢

تصحيح الحكم

راجع : ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣

تظلم

راجع : ١٣٨ ، ١٤١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ :
٣٦٩ : ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ : ٥١٩ : ٥٢٨ : ٥٥٩ : ٩٨٨

تعليم

راجع : ٢٥٦ ، ٣٥٤

تعويض

راجع : ١٦ ، ٦١ ، ٦٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ : ٣٠٤ : ٣٣٢ : ٣٤٢ :
٤٢٦ : ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ : ٤٥٢ : ٤٥٣ : ٤٥٤ : ٤٥٥
٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩

تقادم

أ - مدته

ب - انقطاعه

ج - مدته

راجع أيضا : ٤٢٩ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٤٦ ، ٧٧٦

١٣٤ - القضاء الإداري - تميزه عن القضاء المدني في أنه ليس مجرد قضاء تطبيقي بل هو على الأغلب قضاء انشائي - عدم التزامه بتطبيق قواعد القانون المدني على روابط القانون العام إلا بنص خاص يستلزم ذلك - عند انعدام النص تكون له حرية في انتزاع الحلول المناسبة - مثال بالنسبة لقواعد التقادم في لغة القضاء الإداري الفرنسي .

إن روابط القانون الخاص تختلف في طبيعتها عن روابط القانون العام ، وإن قواعد القانون المدني قد وضعت لتحكم روابط القانون الخاص ،

ولا تطبق وجوباً على روابط القانون العام إلا إذا وجد نص خاص يقضى بذلك ، فإن لم يوجد فلا يلتزم القضاء الإداري بتطبيق القواعد المدنية حتماً وكما هي ، وإنما تكون له حريته واستقلاله في ابتداع الحلول المناسبة للروابط القانونية التي تنشأ في مجال القانون العام بين الإدارة في قيامها على المرافق العامة وبين الأفراد ، فله أن يطبق من القواعد المدنية ما يتلاءم معها ، وله أن يطرحها إن كانت غير متلائمة معها ، وله أن يطورها بما يحقق هذا التلاؤم . ومن هنا يفرق القانون الإداري عن القانون المدني في أنه غير مقنن حتى يكون متطوراً غير جامد ، ويتميز القضاء الإداري عن القضاء المدني في أنه ليس مجرد قضاء تطبيقي ، مهمته تطبيق نصوص مقننة مقدما بل هو على الأغلب قضاء انشائي ، لا مندوحة له من خلق الحل المناسب ، وبهذا أرسى القواعد لنظام قانوني قائم بذاته ، ينبثق من طبيعة روابط القانون العام ، واحتياجات المرافق ومقتضيات حسن سيرها ، وإيجاد مركز التوازن والمواءمة بين ذلك وبين المصالح الفردية ، فابتدع نظرياته حتى استقل بها في هذا الشأن أو سبق بها القانون الخاص ، سواء في علاقة الحكومة بالموظف ، أو في المرافق العامة وضرورة استدامتها وحسن سيرها أو في العقود الإدارية ، أو في المسؤولية ، أو في غير ذلك من مجالات القانون العام ، ولهذا فإن فقه القضاء الإداري في فرنسا ، مستهدياً بتلك الاعتبارات ، لم يطرح بالكلية تطبيق النصوص المدنية الخاصة بالتقديم ، وإنما طبقها في مجال روابط القانون العام بالقدر الذي يتفق مع طبيعتها ، إلا إذا وجد نص خاص في مسألة يعينها فيجب عندئذ التزام هذا النص ، وعلى مقتضى ذلك ، وبمراعاة النصوص الخاصة عندهم ، فرقوا بين ديون الدولة المستحقة لها قبل الغير وبين ديون الغير قبلها ، فقالوا إن الأولى تسقط بالمدد المعتادة (طبقاً للنصوص المدنية) أما الثانية فتسقط بمضي أربع سنوات (بمقتضى قانون خاص صدر في هذا الخصوص) إن لم ينص قانون آخر على السقوط بمدة أقصر ، وقالوا إن سقوط ديون الغير قبل الدولة بمضي المدة المذكورة حتمي ونهائي ، فلا يحتمل وقفاً كما لا يحتمل مداً ، إلا بمقدار ميعاد المسافة ، ومرد ذلك إلى اعتبارات المصلحة العامة حتى لاتعلق المطالبات قبل الحكومة زمناً بعيداً يجعل الميزانية - وهي سنوية بطبيعتها - عرضة للمفاجآت والاضطراب ، وبهذا قرروا أن مثل هذا الالتزام إذا سقط لا يتخلف عنه التزام طبيعي في ذمة الدولة ، ولا يلزم أن يدفع به المدين أو دائنوه بل يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

١٣٥ - نص المادة ١٧٢ مدني الخاص بتقديم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع - نص استثنائي - قصر تطبيقه على الحقوق الناشئة عن العمل غير المشروع دون تلك التي يكون منشؤها مصدرا آخر من مصادر الالتزام .

ان نص المادة ١٧٢ من القانون المدني - الذي استحدثت تقادم الثلاث السنوات بالنسبة الى دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه - هو نص استثنائي على خلاف الاصل العام في التقادم ، وقد ورد بخصوص الحقوق التي تنشأ عن المصدر الثالث من مصادر الالتزام في القانون المدني ، وهو العمل غير المشروع ، بحيث لا يجوز تطبيقه بالنسبة الى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى الا اذا وجد نص خاص يقضي بذلك ، كما فعل الشارع في المادة ١٨٠ من القانون المدني بالنسبة الى دعوى التعويض عن الاثراء بلا سبب وفي المادة ١٨٧ بالنسبة لدعوى استرداد ما دفع بغير حق وفي المادة ١٩٧ بالنسبة للدعوى الناشئة عن الفضالة ، وكلها صور من الحقوق الناشئة عن المصدر الرابع من مصادر الالتزام في القانون المدني ، ومن ثم فلا يسرى هذا التقادم الخاص على الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى كالمصدر الاول وهو العقد ، كما لو كان التعويض مترتباً على اخلال التعاقد بالتزاماته وكذلك لا يسرى على الحقوق الناشئة عن المصدر الخامس من مصادر الالتزام وهو القانون ، كما لو كان التعويض المطلوب مترتباً على الاخلال بالتزام ينشئه القانون مباشرة .

٩٨ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٨) ١٢٩/١٦/٢

١٣٦ - لالتزام على القضاء الاداري بتطبيق النصوص المدنية الخاصة بالتقادم الا اذا وجد نص خاص ، او رأى تطبيقها على وجه يتلاءم مع روابط القانون العام - مثال بالنسبة لقواعد التقادم في الفقه الاداري الفرنسي .

لا يلتزم القضاء الاداري بتطبيق النصوص المدنية في التقادم ايا كان مجال تطبيقها ، الا اذا وجد نص خاص يقضي بذلك او رأى تطبيقها على وجه يتلاءم مع روابط القانون العام ، وقد اتجه الفقه الاداري في فرنسا هذا الاتجاه مستهدياً بتلك الاعتبارات ، ففرق بين ديون الدولة المستحقة لها قبل الغير وبين ديون الغير قبلها ، وانتهى الى أن الاولى تسقط بالمدد المعتادة (طبقاً للنصوص المدنية) وأن الثانية تسقط بمضي أربع سنوات (بمقتضى قانون خاص صدر في هذا الخصوص) ان لم ينص قانون آخر على السقوط بمدة أقصر ، كما انتهى الى أن سقوط دين الغير قبل الدولة بمضي المدة المذكورة حتمي ونهائي ، فلا يحتمل وقفاً كما لا يحتمل مداً الا بمقتضى معاد المسافة ، وأن الدين اذا سقط لا يتخلف عنه التزام طبيعي في ذمة الدولة ، ولا يلزم أن يدفع به الدين أو دائنوه ، بل يجوز للمحكمة أن تقضي

به من تلقاء نفسها ، ثم اتجه الى أن التعويض المترتب على الاخلال بالالتزام هو من طبيعة الحق الناشئ عن هذا الالتزام ، لانه هو المقابل له فتسرى بالنسبة للتعويض مدة التقديم التي تسرى بالنسبة للحق الاصيل ، فاذا كان التعويض مثلا مطلوبا مقابل حرمان الموظف من مرتبه بسبب فصله بدون وجه حق سقطت دعوى التعويض بمضى مدة التقديم المسقطه للمرتب .

٩٨ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٨) ١٢٩/١٦/٢

١٣٧ - دعوى المطالبة بتعويض بسبب الفصل قبل بلوغ السن القانونية -
سريان مدة التقديم المسقطه للراتب ذاته .

اذا كان الثابت أن التعويض المطالب به هو مقابل حرمان المدعى من راتبه بسبب فصله لبلوغ سن الستين استنادا الى أنه لا يجوز فصله قبل الخامسة والستين ، فانه - تأسيسا على ما تقدم - تسرى على التعويض المطلوب مدة التقديم المسقطه للراتب ذاته .

٩٨ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٨) ١٢٩/١٦/٢

ب - انقطاع

راجع أيضا : ٧٧٦

١٣٨ - المطالبة التي تقطع التقديم طبقا للقواعد المدنية هي المطالبة القضائية -
تقرير القضاء الادارى قاعدة مسيرة في علاقة الحكومة بموظفيها - الاكتفاء في قطع التقديم بمجرد الطلب أو التظلم .

انه وان كان مفاد النصوص المدنية (م ٣٨٣ مدنى) أن المطالبة التي تقطع التقديم هي المطالبة القضائية دون غيرها ، الا أن مقتضيات النظام الادارى قد مالت بفقهاء القضاء الادارى الى تقرير قاعدة أكثر تيسيرا في علاقة الحكومة بموظفيها بمراعاة طبيعة هذه العلاقة والتدرج الرئاسى الذى تقوم عليه ، وأن المفروض فى السلطة الرئاسية هو انصاف الموظف بتطبيق القانون حتى ينصرف الى عمله هادىء البال دون أن يضطر الى الالتجاء الى القضاء فقررروا أنه يقوم مقام المطالبة القضائية فى قطع التقديم ، الطلب أو التظلم الذى يوجهه الموظف الى السلطة المختصة متمسكا فيه بحقه وطالبا أداءه .

١٥٧ - ٢ (١٩٥٦/٦/٩) ٨٠٧/٩٨/١

١٣٨ - ٢ (١٩٥٦/٦/٩) ٨٥٥/١٠٣/١

١٣٩ - انقطاع مدة التقديم - اعتراض جهة الادارة بالحق - من اسباب انقطاع
مدة التقديم فى المجال الادارى .

من المقرر فى قواعد القانون الادارى أن التقديم فى المجال الادارى -

كما ينقطع بالمطالبة بالحق اداريا-ينقطع أيضا باعتراف الحكومة بهذا الحق.

٢٣٦ - ٤ (١٦/٥/١٩٥٩) ٤/١١١/١٢٨٦

١٤٠ - انقطاع مدة التقديم - طلب المساعدة القضائية لا يقطع مدة التقديم في مجال القانون الخاص .

الرأى الغالب في مجال القانون الخاص أن الطلب الذى يقدم الى لجنة المساعدة القضائية للاعفاء من رسوم الدعوى ولتعيين محام لا يرقى الى مرتبة الاجراء القاطع للتقديم .

١٦٥٤ - ٢ (١٣/٤/١٩٥٧) ٢/٩٦/٩٢٤

١٤١ - فى مجال القانون الملم يقوم الطلب او التظلم الموجه من الموظف الى الادارة مقام المطالبة القضائية فى قطع مدة التقديم - طلب المساعدة القضائية يقطع مدة التقديم فى هذا المقام .

لئن كان مفاد النصوص المدنية أن المطالبة التى تقطع التقديم هى المطالبة انقضائية دون غيرها ، الا أن مقتضيات النظام الادارى قد مالت بالقضاء الادارى الى تقرير قاعدة أكثر تيسيرا فى علاقة الحكومة بموظفيها بمراعاة طبيعة هذه العلاقة والتدرج الرئاسى الذى تقوم عليه ، وأن المفروض فى السلطة الرئاسية انصاف الموظف بتطبيق القانون فى أمره تطبيقا صحيحا حتى ينصرف الى عمله هادىء البال دون الالتجاء الى القضاء ، فقررنا أنه يقوم مقام المطالبة القضائية فى قطع التقديم الطلب أو التظلم الذى يوجهه الموظف الى السلطة المختصة متمسكا فيه بحقه طالبا أداءه ، وليس من شك فى أن هذا يصدق من باب أولى على طلب المساعدة القضائية للدعوى التى يزعم صاحب الشأن رفعها على الادارة ، اذ هو أقوى فى معنى الاستمسك بالحق والمطالبة بأدائه وأمعن فى طلب الانتصاف من مجرد الطلب أو التظلم الذى يقدمه الموظف الى الجهة الادارية ، بل هو فى الحق يجمع بين طبيعة التظلم الادارى من حيث الافصاح بالشكوى من التصرف الادارى وبين طبيعة التظلم القضائى من حيث الاتجاه الى القضاء طلبا للانتصاف ، اذ لم يمنعه عن اقامة الدعوى رأسا سوى عجزه عن أداء الرسوم التى يطلب اعفاء منها وسوى عجزه عن توكيل محام ، فلا أقل ، والحالة هذه ، من أن يترتب على طلب المساعدة القضائية نفس الاثر المترتب على مجرد الطلب أو التظلم الادارى من حيث قطع التقديم أو قطع ميعاد رفع دعوى الالغاء ، خصوصا وأن طلب المساعدة القضائية يبلغ للادارة ، وبهذا التبليغ يتصل علمها بتظلم صاحب الشأن فتستطيع أن تنصفه ان رأت أنه على حق ، وذلك بغير حاجة الى الاستمرار فى الاجراءات القضائية، فتنتهى المنازعة فى مراحلها الاولى ، ويتحقق بذلك نفس الغرض المقصود

تقدير قيمة الدعوى - تقرير بالطعن -
تقسيم الاراضى - تكليف بالحضور -

من التظلم الادارى ، أما اذا لم تر ذلك وقبل الطلب ، فان الامر ينتهى فى
المآل الى اقامة الدعوى .

٩٨ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٨) ١٢٩/١٦/٢

١٦٥٤ - ٢ (١٩٥٧/٤/١٣) ٩٢٤/٩٦/٢

١٤٢ - انقطاع مدة التقادم بطلب المساعدة القضائية عدم سريان التقادم او الميعاد
حتى تاريخ صدور القرار فى طلب المساعدة القضائية ، سواء بالقبول او الرفض ، ثم حسب
الميعاد من هذا التاريخ .

ان الامر المترتب على طلب المساعدة القضائية (من حيث قطع التقادم
او ميعاد دعوى الالغاء) يظل قائما ويقف سريان التقادم او الميعاد لحين
صدور القرار فى الطلب سواء بالقبول او الرفض ، اذ ان نظر الطلب قد
يستغرق زمنا يطول او يقصر بحسب الظروف وحسبما تراه الجهة القضائية
التي تنظر الطلب تحضيراً له حتى يصبح مهياً للفصل فيه ، شأنه فى ذلك
شأن أية اجراءات اتخذت امام أية جهة قضائية وكان من شأنها أن تقطع
التقادم او سريان الميعاد ، اذ يقف هذا السريان طالما كان الامر بيد الجهة
القضائية المختصة بنظرة ، ولكن اذا ما صدر القرار ، وجب رفع الدعوى
خلال الميعاد القانونى محسوباً من تاريخ صدوره ، فان كانت دعوى الغاء
تعين أن يكون خلال الستين يوماً التالية .

١٦٥٤ - ٢ (١٩٥٧/٤/١٣) ٩٢٤/٩٦/٢

تقرير قيمة الدعوى

راجع : ٢٢٩ ، ٢٣٠

تقرير بالطعن

راجع : ٤١٢ ، ٤١٣

تقسيم الاراضى

راجع : ١٤٥

تكليف بالحضور

راجع : ٩ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥

تنازع الاختصاص

راجع : ٧٢

تناقض الأحكام

راجع : ٤٢٦ ، ٤٤٠ ، ٤٤٣

تناقض الأسباب

راجع : ١٩٨

تنظيم

راجع أيضا : ١٨

١٤٣ - القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - حظره هدم المنشآت غير الآيلة للسقوط الواقعة في حدود المجالس البلدية الا بعد موافقة لجنة تشكل لهذا الغرض - اشتراطه لموافقة اللجنة ان يكون قد مضى على اقامة البناء المراد هدمه مدة اربعين عاما على الاقل ، مالم تر اللجنة مخالفة هذا الشرط لاعتبارات تتعلق بالصالح العام - ابقاؤه على التراخيص السابقة التي شرع أصحابها في الهدم نفذا لها .

نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ فيما يتعلق بإزالة المباني على أنه « لا يجوز هدم المنشآت غير الآيلة للسقوط الواقعة في حدود المجالس البلدية الا بعد موافقة اللجنة المشار اليها في المادة الاولى من هذا القانون ، وبشرط أن تكون قد مضت على اقامة هذه المباني مدة ٤٠ عاما على الاقل ، وذلك مالم تر اللجنة الموافقة على الهدم لاعتبارات تتعلق بالصالح العام ، ولا يكون قرارها نهائيا في هذا الشأن الا بعد موافقة وزير الشؤون البلدية والقروية وتعتبر تراخيص الهدم التي لم يشرع أصحابها في تنفيذ الاعمال المرخص لهم فيها قبل صدور هذا القانون ملغاة ، ويجوز لأصحابها أن يتقدموا من جديد الى اللجنة المذكورة في المادة الاولى بطلب الموافقة على الهدم في الحدود والأوضاع المبينة في هذه المادة ، وواضح من هذا النص أن المشرع غاير في الحكم بين المنشآت الواقعة في حدود المجالس البلدية وبين تلك الواقعة خارج هذه الحدود وفرق بالنسبة للأولى منها بين تلك الآيلة للسقوط وغير الآيلة ، فلم يقيد هدم المنشآت

الآيلة للسقوط - التي عالج أمرها بالقانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ - بالقيود الذي أوردته على المنشآت غير الآيلة للسقوط ، اذ حظر هدم هذه الأخيرة الا بعد موافقة لجنة توجيه أعمال البناء والهدم التي نصت عليها المادة الاولى من القانون ، التي صدر بتشكيلها قرار وزير البلدية والقروية رقم ١١٠٦ في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ . وفرض قيودا على هذه اللجنة ذاتها ، اذ اشترط لموافقتها على الهدم أن تكون قد مضت على اقامة المباني المراد هدمها مدة أربعين عاما على الأقل كقاعدة عامة ، فان تخلف هذا الشرط الزمني - الذي يقع عبء اثبات توافره على عاتق طالب الترخيص - لم يجز الهدم الا اذا رأت اللجنة الموافقة عليه لاعتبارات تتعلق بالصالح العام ، وجعل صيرورة قرار هذه اللجنة نهائيا في هذا الشأن منوطة بموافقة وزير الشئون البلدية والقروية . كما اعتبر الاصل في تراخيص الهدم السابقة أن تكون ملغاة . ولكن رغبة منه في عدم الاضرار بذوى الشأن من استصدموا تراخيص سابقة في الهدم ولم يشرعوا في ذلك فعلا ، أجاز الشارع لهم أن يتقدموا من جديد الى لجنة توجيه أعمال البناء والهدم بطلب موافقتها على الهدم في الحدود والامضاء المقررة قانونا .

١٨ - ٤ (١٩٥٨/٥/٣) ١١٦٣/١٢٦/٢

١٤٤ - الابقاء على تراخيص الهدم السابقة على صدور القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ منوط بتوافر شرطين : انعدام المانع القانوني من اجراء الهدم ، والشروع فعلا في اجرائه قبل نفاذ ذلك القانون - صدور قرار من لجنة توجيه أعمال البناء والهدم برفض الهدم لتخلف هذين الشرطين - صحته فانونا - لا يقدح في ذلك سبق صدور حكم من القضاء العادي باخلاء المستأجرين من العقار ليتمكن المالك من هدمه .

للابقاء على تراخيص الهدم السابقة على نفاذ القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ ، يجب : أولا - أن يكون العقار جائزا هدمه ، بأن لم يكن ثمة مانع قانوني من اجراء هذا الهدم . ثانيا - أن يتم فعلا وقبل نفاذ القانون المذكور شروع في الهدم ، وغنى عن البيان أن العقار اذا لم يكن خاليا من السكان فلا يمكن هدمه الا بعد اخلائه منهم وذلك بحسب ما اذا كان الهدم جزئيا أو كليا ، فان كان الترخيص في الهدم واردا على أحد أجزائه دون باقية وأخلى الجزء المرخص في هدمه فقط من سكانه فلا يكون ثمة مانع من هدم هذا الجزء ، ما دام لوحظ في الترخيص في الهدم الجزئي امكان ذلك دون اخلاء باقى العقار من سكانه . أما اذا كان الترخيص في الهدم كليا، فيلزم - بحكم الضرورة وحرصا على حياة شاغلي العقار - أن يتم اخلاؤه كله أولا ثم يشرع في الهدم بعد ذلك . وغنى عن البيان كذلك أن الشروع في الهدم المبرر استثناء للابقاء على التراخيص السابق على نفاذ القانون المذكور يجب أن يتكون من أعمال تنفيذية بالهدم يمكن اعتبارها شروعا حقيقيا في هدم

المبنى ، فاذا كان ما تم من أعمال لا يمس كيان المبنى ذاته ، فلا يعتبر شروعا في الهدم على مقتضى نص القانون وفحواه ، وهذا ما عني الشارع بترك تقديره الى لجنة توجيه أعمال البناء والهدم . فاذا ثبت ان الشرطين الواجب توافرها لا مكان الإبقاء على ترخيص الهدم السابق غير متوافرين ، أو صدر ذلك الترخيص بالهدم الكلي ولم يكن العقار جائزا هدمه كله حتى صدور القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ لأنه مشغول بالسكان فيما عدا شقتين أخليتا بالتراضي ، كما أن ما تم من أعمال قبل ذلك القانون لا يعدو أن يكون مجرد نزع بعض الابواب والنوافذ والادوات الصحية والارضيات ونحو ذلك ، مما لا يخل بكيان المبنى ذاته وسلامته - اذا ثبت ما تقدم ، فان هذا لا يرقى الى حد الشروع في الهدم الحقيقي والجدي ، ويكون القرار المطعون فيه الصادر من لجنة توجيه أعمال البناء والهدم قد طابق القانون فيما قرره من رفض طلب المدعى الترخيص له بهدم المبنى . ولا يقدر في ذلك صدور حكم للمدعى من القضاء الوطنى باخلاء المستأجرين من العقار ليتمكن من هدمه ، ذلك ان القرار الادارى المذكور قد صدر فى مجاله الادارى بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ برفض طلب المدعى الإبقاء على الترخيص السابق صدوره له بالهدم ، وقد عملت لجنة توجيه أعمال البناء والهدم فى ذلك سلطتها الادارية التقديرية بالتطبيق لاحكام القانون المشار اليه ، وهو مجال يختلف عن المجال الذى صدر فيه حكم القضاء الوطنى ، اذ الدعوى التى صدر فيها هذا الحكم كانت خصومة بين المدعى ومستأجره تقوم على سبب مرده الى قواعد القانون الخاص فى علاقة بين مالك ومستأجره ، ولم تكن الادارة طرفا فيها ، بل ما كان يجوز اختصاص القرار الادارى أمام هذا القضاء بوقفه أو بإلغائه لعدم الولاية القضائية ، أما الدعوى الحالية فهى دعوى اختصاص القرار الادارى أمام الجهة القضائية صاحبة الولاية فى اختصاصه ضد الادارة ، والتى تملك وقفه أو إلغائه ، كما تقوم على أساس قانونى وسبب آخر هو ما يزعمه المدعى من مخالفة هذا القرار لاحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ .

١٨ - ٤ (١٩٥٨/٥/٣) ١١٦٣/١٢٦/٣

١٤٥ - القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى - الاحكام والشروط والقيود التى تضمنها - تعلقها بالمصلحة العامة - التزام السلطة القائمة على اعمال التنظيم بمراعاتها عند الترخيص فى البناء - تعارض شروط الترخيص فى البناء مع شروط مرسوم التقسيم - ذلك يصح القرار بعبء مخالفة القانون .

ان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى فرض احكاما عامة ملزمة فيما يتعلق بالتقسيم والبناء على تلك الاراضى ، كما حظر انشاء أو تعديل أو تقسيم الا بعد الحصول على موافقة سابقة من السلطة القائمة على

أعمال التنظيم على المشروع الذى وضع له ، وذلك وفقا للشروط المقررة بموجب القانون المذكور واللوائح المنفذة له وعننى عن القول أن هذه الاحكام والشروط والقيود انما تتعلق بالمصلحة العامة لارتباطها الوثيق بمرفق التنظيم وبمرفق التعمير وتحسين رونق المدينة وجمالها ، وهى بهذه المثابة أحكام ملزمة للكافة . فتلتزم السلطة القائمة على أعمال التنظيم مراعاتها عند الموافقة على التقسيم ، وبعد ذلك عند الترخيص فى البناء على القطع المقسمة ، بحيث لا تتعارض شروط الترخيص فى البناء مع شروط مرسوم التقسيم ، فان خالفت ذلك كان تصرفها مخالفا للقانون ، كما يلتزم بمراعاتها كذلك ذور الشأن ، سواء المقسمون أو من تملك منهم رأسا أو من آلت اليهم الملكية بعد ذلك ، كل فيما يخصه فى الحدود وبالقيود التى تقع على عاتقه قانونا ، وألا استهدف للجزاء ، جنائيا كان أم مدنيا أو كليهما معا ، بحسب الظروف والاحوال . وما دامت قطعة الارض محل الترخيص المطعون فيه هى من أراضى التقسيم ، فكان يتعين - والحالة هذه - على مصلحة التنظيم أن تراعى تلك الشروط والاحكام عند اصدار الترخيص المطعون فيه فى ٣ من مايو سنة ١٩٥٦ ، فلا تصدره الا بالطابقة للشروط والقيود المبينة فى مرسوم التقسيم الصادر فى ٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ . ولكنها خالفتها ، فوقع قرارها مخالفا للقانون حقيقا بالالفاء .

٧٨٥ - ٣ (١٩٥٨/٧/١٢) ٣ / ١٧٠ / ١٦٢٩

تيسارات

راجع : ٢٨٦ ، ٢٨٧

ج

جامعات (طلبية)

راجع أيضا : ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٣ ، ١٧٣ ؛
٢٣٩ ، ٤٤٧ .

١٤٦ - قيد الطالب بقسمي الليسانس والبكالوريوس - سنوية القيد بعبء سنوية الرسوم بقطع النظر من السنة الدراسية التي وصل اليها الطالب - خضوع القيد عند تجديده للقائمة التي استحدثتها الفقرة الرابعة من المادة ١١ من لائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات ، وهي تقديم شهادة تثبت الحصول على اجازة دراسية من الجهة التابع لها اذا كان موظفا - لا فرق في ذلك بين المستجد وغير المستجد .

أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ قرارا باعتماد لائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات ، وقد نصت المادة ١١ من هذه اللائحة على أنه « يشترط لقيد الطالب في كليات الجامعة للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس (١) (٢) (٣) (٤) أن يقدم شهادة تثبت أنه حصل على اجازة دراسية من الجهة التابع لها اذا كان موظفا . . . » وقد كانت النصوص السابقة على ذلك خالية من مثل هذه الفقرة ، وبالتالي فان نص تلك الفقرة يكون قد استحدث بالنسبة الى الطلبة الذين هم في الوقت ذاته موظفون عموميون حكما جديدا بقاعدة تنظيمية عامة ، يسرى تأثيره الحال دون استلزام نص خاص على أثر رجعي في العلاقة اللائحية القائمة بينهم وبين الجامعة ، والتي تملك هذه الاخيرة تعديلها في أي وقت باجراء عام متى اقتضت المصلحة العامة ذلك ، ولا وجه للتحدي اذاعها بحق مكتسب أو بمركز قانوني مستمد من النظام الدراسي الذي كان ساريا من قبل ، اذ لا وجود لذلك الحق أو لهذا المركز ، وذلك أن قيد الطالب بحسب نصوص اللوائح القديمة كان يجب أن يتجدد في أول سنة جامعية في سجل الكلية التي ينتمي اليها قبل افتتاح الدراسة - أصلا - أو بعد هذا التاريخ ولاجل معلوم - استثناء - بترخيص من العميد أو بقرار من مجلس الكلية ، ولا يتم هذا القيد السنوي الا بعد دفع الرسوم الجامعية المستحقة أو صدور قرار بالاعفاء منها فنصوص

اللائحة سالفة الذكر صريحة في سنوية القيد تبعا لسنوية الرسوم ، بقطع النظر عن السنة الدراسية التي وصل اليها الطالب بقسمي الليسانس والبيكالوريوس ، ومتى كان القيد واجب التجديد سنويا ، فانه ينفك عن الماضي ويخضع حتما عند تجديده للقاعدة الجديدة التي اشترطتها الفقرة الرابعة من المادة ١١ من اللائحة لاجرائه ، وهي تقديم شهادة تثبت أن الطالب حصل على اجازة دراسية من الجهة التابع لها اذا كان موظفا ، لافرق بقى ذلك بين المستجد وغير المستجد .

١٥٤ - ٣ (١٩٥٨/٢/١٥) ٧١٧/٨٢/٣

١٤٧ - اختلاف قيد الطالب بالجامعة عن القبول بها - القيد يتكرر سنويا ، والقبول يتم مرة واحدة عند بدء الالتحاق .

القيد الذي يتكرر سنويا لطلاب الجامعات هو خلاف القبول الذي نصت عليه المادة ٦٥ من لائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات والذي يتم مرة واحدة عند بدء التحاق الطالب المستجد بأحدى الكليات ، ولا يغير من هذا ما نصت عليه المادة ٣١ من اللائحة المشار اليها من أن يحتفظ الطالب بالمزايا التي تخوله اياها الرسوم الجامعية التي دفعها وأعمال السنة التي تابعها والامتحانات التي أداها فيما لا يتعارض مع قوانين الجامعة المحول اليها ولوائحها ، إذ أن هذه المادة - وقد وردت في باب التحويل من جامعة الى أخرى - لا شأن لها بشروط القيد أو آثاره .

١٥٤ - ٣ (١٩٥٨/٢/١٥) ٧١٧/٨٢/٣

١٤٨ - اباحة قيد الطلبة المنتسبين كطلبة نظاميين طبقا للمادة ٣٦ من لائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات - وجوب الحصول على اجازة دراسية من الجهة التابع لها المنتسب ان كان موظفا .

ان المادة ٣٦ من لائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات قد أباحت للطالب المنتسب الذي ينجح في امتحان الفصل الدراسي الاول ويحصل في التقدير العام في امتحان الفصل الدراسي الثاني ، مضموما الى التقدير العام في امتحان الفصل الدراسي الاول ، على درجة ممتاز أو جيد جدا ، أن يقيه طالبا نظاميا بالكلية متى طلب ذلك ، الا أن الافادة من هذه الرخصة رهينة - فيما تعلق بالموظفين منهم - باستيفاء الشرط الاساسي المتطلب في الفقرة الرابعة من المادة ١١ من اللائحة ، والذي لم يعفه منه المشرع وهو اثبات الحصول على اجازة دراسية من الجهة التابع .

١٥٤ - ٣ (١٩٥٨/٢/١٥) ٧١٧/٨٢/٣

١٤٩ - المفرد بالاجازة الدراسية المطلوبة من الموظفين المنتسبين بالجامعة تلك

التي نظمت أحكامها المادة ٥٤ من قانون نظام موظفي الدولة - تطبيق هذا الشرط بالنسبة الى غير المستجدين لا ينطوي على معنى العقوبة .

ان الاجازة الدراسية المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة ١١ من لائحة النظام الدارسي والتأديبي لطلاب الجامعات ، والمتطلبية من الموظفين العموميين دون سواهم ممن لا يخضعون لهذا النظام ، ليست مجرد الاذن أو الموافقة من الجهة التابع لها الموظف على التحاقه بالدراسة في احدى الكليات ، بل المراد بها الاجازة الدراسية التي نظمت أحكامها وآثارها المادة ٥٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . واشترط الحصول على هذه الاجازة الدراسية أمر يملكه المشرع في تنظيمه لشئون الجامعات وللمصالح العامة التي يرعاها على حد سواء ، ويكفل التنسيق بين احتياجاتها بما لا يتعارض مع أهدافها ولا يعطل سير العمل في المرافق العامة التي تقوم عليها ، كما أن تحويل الطالب من نظامي الى منتسب ، وان أستتبع تعديلا في بعض المزايا والاوزاع ، لا ينطوي بحال على معنى التنزيل و العقوبة ، اذ هو نظام جامعي مألوف تقتضيه ظروف الحال في الجامعات واوزاع طلابها ومستلزمات التوفيق بين تحصيل العلم ورعاية المصلحة العامة ، ومن ثم فان القرار الصادر من الجامعة بهذا التحويل بناء على تخلف شرط الحصول على الاجازة الدراسية اللازمة لامكان قيد الموظف باحدى الكليات كطالب نظامي للحصول على درجة اليسانس أو البكالوريوس يكون صحيحا مشروعا مطابقا للقانون .

١٥٤ - ٣ (١٩٥٨/٢/١٥) ٧١٧/٨٢/٣

١٥٠ - جامعة - غش في الامتحان - لائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات - خلوها من نص على وجوب اجراء تحقيق مع المتهم بالغش - عدم تعريضها هذه الاجراء التي تقتضيه العدالة كمبدأ عام في المحاكمات الجنائية أو التأديبية دون حاجة لنص خاص - متى تم هذا التحقيق ترتبت عليه جميع الآثار القانونية اللازمة لوجوده ، كعدم صلاحية من تولاه أو اشترك فيه كسلطة تحقيق أو اتهام للجلوس عند الحكم في التهمة التي تناولها - حرمان المحقق من الاشتراك في المحاكمة حتى ولو لم يكن قد أعرب عن رايه - ما لم يوجد نص صريح يقضي بغير ذلك - حكمة ذلك .

انه ولئن كانت لائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات قد خلت من النص على وجوب اجراء تحقيق ابتدائي مع الطالب المتهم بالغش أو الشروع فيه قبل إحالته الى لجنة التأديب ، الا أن عميد الكلية ، وقد أشر باحالة الطالب الى لجنة تحقيق ، يكون قد علق الاحالة الى لجنة التأديب على النتيجة التي يسفر عنها التحقيق الذي أمر به ، ورتب للطالب بذلك حقا في هذا الشأن بتمكينه من ابداء دفاعه في هذه المرحلة التمهيدية الامر الذي قد يتيح له اظهار براءته بما يجنبه المحاكمة التأديبية . واذا

كانت اللائحة المتقدم ذكرها قد سكنت عن النص على القيام بتحقيق قبل المحاكمة ، فانها لم تمنع مثل هذا الاجراء الذى تقتضيه العدالة كمبدأ عام فى كل محاكمة جنائية أو تأديبية دون حاجة الى نص خاص عليه . ومضى تم اجراء هذا التحقيق بالفعل فلا سبيل الى انكار قيامه واهـدار أثره بمقولة انه غير لازم أو كان فى الوسع الاستغناء عنه واكتفاء بما تباشره لجنة التأديب من تحقيق ، اذ أنه يصبح فى هذه الحالة جزءاً متمماً لاجراءات المحاكمة التأديبية ، وللجنة مطلق السلطة بعد ذلك فى تقديره حسبما يترأى لها لدى اصدار قرارها . وينتج من وجود هذا التحقيق جميع الآثار القانونية المترتبة عليه لزوماً ، ومن هذه الآثار عدم صلاحية من تولاه أو اشترك فى اجراء من اجراءاته للجلوس عند الحكم فى التهمة التى تتناولها ، ما دام لم يكن مأموراً به من لجنة التأديب ذاتها ومنوطاً بعضو مندوب منها ، بل تم كاجراء سابق فى مرحلة مستقلة من هيئة تمثل سلطة الاتهام وتملك ابداء الرأى بتأييد هذا الاتهام أو نفيه ، وقد أفصحت عن رأياها فعلاً عند ما قررت احالة الطالب الى المحاكمة لاقتناعها بشبوت تهمة الغش عليه . وسواء أعرب المحقق عن رأيه أو سكت عنه فان الأصل أن من يقوم فى الدعوى الجنائية أو التأديبية بعمل من أعمال التحقيق يمتنع عليه الاشتراك فى نظر الدعوى أو الحكم فيها ما لم يوجد نص صريح لأسباب خاصة يقضى بغير ذلك كما هو الشأن فى لجنة التأديب والتظلمات الخاصة برجال القضاء وبأعضاء مجلس الدولة ، وهذا أصل من أصول المحاكمات . وحكمة ذلك هى ضمان حيـدة القاضى الذى يجلس من المتهم مجلس الحكم بينه وبين سلطة الاتهام ، حتى يطمئن هذا الأخير الى عدالة قاضية وتجرده عن الميل أو التأثير ، وحتى لا تساور القاضى أو عضو الهيئة التأديبية - وقت اصدار حكمه أو قراره فتفسده - عقيدة سبق أن كونها عن التهمة موضوع المحاكمة وهو مباشر ولاية التحقيق ، أو يتولى سلطة الاتهام ، أو يشترك فى اصدار قرار الاحالة أو فى نظر الدعوى فى مرحلة سابقة . فثمة قاعدة مستقرة فى الضمير تملئها العدالة المثلى ولا تحتاج الى نص يقررها ، وهى أن من يجلس مجلس القضاء يجب ألا يكون قد كتب أو استمع أو تكلم ، حتى تصفو نفسه من كل ما يمكن أن يستشف منه رأيه فى المتهم بما يكشف لهذا الأخير مصيره مقدماً بين يديه فيزعزع ثقته فيه أو يقضى على اطمئنانه اليه . ومتى قام وجه عدم الصلاحية لنظر الدعوى امتنع على القاضى الاشتراك فى الحكم ، والا لحق عمله البطـلان . وقد رددت هذا المبدأ المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، اذ نصت على أنه يمتنع على القاضى أن يشترك فى نظر الدعوى اذا كان قد قام فيها بعمل مأمور بالضبط القضائى ، أو بوظيفة النيابة العامة ، أو المدافع عن أحد الخصوم ، أو

أدى فيها شهادة أو باشر عملا من أعمال أهل الخبرة . وأنه يمتنع عليه كذلك أن يشترك في الحكم اذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة . كما بينت المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الاحوال التي يكون القضاء فيها غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ، ورتبت المادة ٣١٤ من القانون المشار اليه جزاء البطلان على عمل القاضى أو قضائه في هذه الاحوال ولو تم باتفاق الخصوم . كذلك نصت المادة ٨٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة على أنه فى حالة وجود سبب من أسباب التنحى المنصوص عليها فى قانون المرافعات بالنسبة الى رئيس مجلس التأديب أو أحد عضوية يجب عليه التنحى عن نظر الدعوى التأديبية . ولما كانت هذه الاحكام هى بمثابة القانون العام فى هذا الشأن ، فانها تنطبق من طريق القياس الصحيح على النظام التأديبى لطلاب الجامعات وان خلت لائحة نظامهم الدراسى والتأديبى من نص خاص بالتنحى . ومن ثم تبطل محاكمة الطالب تأديبيا لعيب جوهري فى الشكل اذا ما اشترك فيها عضو سبق أن باشر عملا من أعمال التحقيق فى التهمة موضوع المحاكمة لا بتكليف من لجنة التأديب ، بل بوصفه سلطة تحقيق اتهام قبل احالة الطالب الى المحاكمة ، وقام بفحص الادلة لتكوين عقيدته ، ثم قرر الاحالة بعد اقتناعه بثبوت التهمة ، وأن التمس له عذرا قد يشفع فى تخفيف وزر جريمته .

١٠٨ - ٢ (١٩٥٦/٣/٢٤) ١/٧٠/٦١٣

١٥١ - اخلال الطالب بحسن السير والسلوك داخل الجامعة وخارجها - صدور قرار لجنة التأديب بغضله حتى نهاية العام - صحيح قانونا - عدم تسبب هذا القرار - ليس سببا لبطلانه - دليل ذلك .

اذا كان الثابت أن الذنب المنسوب الى الطالبة المطعون عليها هى أنها وشريكها قد أخلا بحسن السير والسلوك داخل الجامعة وخارجها مما يقع تحت طائلة الفقرة ج من المادة ٤٦ من لائحة النظام الدراسى والتأديبى لطلاب الجامعات ، وقد بان للمحكمة من محضر التحقيق الاول ومن محضر لجنة التأديب ، أن هذه اللجنة قد استخلصت هذه النتيجة استخلاصا سائغا ، وأن العقوبة التى أوقعتها بفصلها حتى نهاية العام تدخل فى حدود النصاب القانونى المقرر ، وأنه وان كان قرارها غير مسبب ، الا أن عدم تسببيه لا يعيبه ، لأن اللائحة لم تشترط التسبب ، كما فعلت فى احوال تأديبية أخرى ، كتأديب أعضاء هيئة التدريس . والاصل أن الادارة غير ملزمة بتسبب قراراتها الا حيث يوجب القانون ذلك عليها .

٧٨٩ - ٢ (١٩٥٦/٤/١٤) ١/٨٠/٦٨٧

جنسية

- أ - بعض المراحل التشريعية للجنسية المصرية .
- ب - اكتساب الجنسية .
- ج - اثبات الجنسية .
- د - قوة الامر المقضى به فى مسائل الجنسية .
- هـ - مسائل متنوعة .

أ - بعض المراحل التشريعية للجنسية المصرية

١٥٢ - الجنسية المصرية : بوصفها رابطة سياسية وقانونية بين فرد ودولة ، ظلت غير محدودة المعالم من الوجهة الدولية حتى صدرت التشريعات التى تنظمها - المرسوم بقانون الصادر فى ١٩٢٦/٥/٢٦ كان اول محاولة تشريعية صميمة لتنظيم الجنسية المصرية . بقلوه غير نافذ لظروف سياسية - المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤٩ .

انه ولئن كانت الجنسية المصرية ترتبط فى واقع وجودها بالدولة المصرية ذاتها الممتد الى فجر التاريخ ، اذ لا تنشأ دولة دون شعب ينتمى اليها ويتصف بجنسيتها ، الا أنها - بوصفها رابطة سياسية وقانونية بين فرد ودولة - ظلت غير محدودة المعالم من الوجهة الدولية الى أن صدرت التشريعات التى تنظمها . وكانت القوانين المختلفة السابقة على ذلك والتى استهدفت بيان صفة الرعوية المحلية لم تعالج الجنسية المصرية مباشرة بتنظيم أسسها ، بل اكتفت ببيان الشروط التى استلزمها تطبيقها لتحقيق الغاية المقصودة منها ، وهى شروط كانت تختلف باختلاف الغرض من هذه القوانين ، وكانت يد المشرع المصرى مقيدة بأغلال الامتيازات الاجنبية ، وكانت اول محاولة تشريعية صميمة لتنظيم الجنسية المصرية هى المرسوم بقانون الصادر فى ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ ، وقد بقي معطلا غير نافذ للظروف السياسية التى لا يسته ، ثم صدر المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ .

١٦٥٢ - ٢ (١٩٥٧/٢/٢٠) ٧٩١/٨٠/٢

١٥٣ - سرد لبعض المراحل التشريعية التى مرت بها التنظيمات الخاصة بالجنسية فى مصر .

ان الجنسية بوصفها رابطة سياسية وقانونية بين فرد ودولة لم تعرف فى مصر بمعناها هذا الا منذ ١٩ من يناير سنة ١٨٦٩ ، تاريخ صدور قانون الجنسية العثمانية ، وقت أن كانت مصر تابعة للدولة العثمانية وكان المصريون يعتبرون عثمانين من الوجهة الدولية . ثم كان أن انفصلت

مصر عن تركيا بدخولها الحرب ضد هذه الأخيرة في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وفي ١٨ من ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت بريطانيا الحماية على مصر ، فلما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها عقدت في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٢٠ بين تركيا والحلفاء معاهدة سيفر التي اعتبرت تاريخ انفصال مصر عن تركيا هو تاريخ إعلان الحماية البريطانية ، ثم أعلن بعد ذلك أن مصر أصبحت دولة حرة مستقلة ذات سيادة بتصريح ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ ، واعترفت الدول - بما فيها تركيا - بهذا الاستقلال بمعاهدة لوزان المبرمة في ٢٤ من يولييه سنة ١٩٢٣ التي أرجعت تاريخ انفصال مصر عن تركيا الى ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ بدلا من تاريخ إعلان الحماية . وقد كان مقتضى هذا أن يصدر قانون بتنظيم الجنسية المصرية عند انفصال مصر عن الامبراطورية العثمانية ، بيد أن هذا القانون لم يصدر ، حتى لقد ذهب البعض الى القول باستمرار سريان أحكام قانون الجنسية العثماني باعتباره قانونا مصرية ، وأخذت بذلك المحاكم المختلطة . فلما صدر الدستور المصري في ١٩ من أبريل سنة ١٩٢٣ نص في مادته الثانية على أن الجنسية المصرية يحددها القانون ، ولما كان هذا القانون لم يصدر وقتذاك فقد درج أولو الامر على وضع ضوابط لتمييز المصريين عن غيرهم في التمتع بالحقوق وتحمل التكاليف غير أنهم لم يلجئوا الى تقرير ضابط عام تستخلص منه جنسية خاصة بالمصريين ، بل حددوا من هو المصري في كل مناسبة اقتضت ذلك بتشريع ، وذلك بالقدر اللازم لتحقيق أغراض هذا التشريع في المناسبة التي صدر من أجلها . ومن ثم اختلف معنى لفظ «مصري» بحسب مقام استعماله ، وكانت نتيجة هذا أن اطلق على المصري في ذلك العهد اصطلاح «رعية محلية» ولم تكن هذه الرعية المحلية جنسية تلحق الاشخاص في الخارج ، اذ لم يكن يعتد بها من الوجهة الدولية ، بل كانت وصفا يستعمل لترتيب حقوق والتزامات بين الحكوميين والحكام داخل البلاد كشغل الوظائف العامة والانتخاب والقرعة العسكرية . وفيما يتعلق بحق التوظيف تحدد معنى المصري بالمادة ١٩ من الامر العالي الصادر في ٤ من ديسمبر سنة ١٨٩٢ . والمادة الأولى من الامر العالي الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٨٩٣ بشأن الشروط اللازمة للتوظيف في المحاكم الاهلية والمادة العاشرة من دكريتو ٢٤ من يونيه سنة ١٩٠١ بالتصديق على لائحة المستخدمين المالكين في مصالح الحكومة ، وفيما يختص بحق الانتخاب للهيئات النيابية تحدد معنى المصري الذي له هذا الحق طبقا لقانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩١٣ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ بالرجوع في هذا التحديد الى الامر العالي الصادر في ٢٩ من يونيه سنة ١٩٠٠ ، وفيما يتعلق بأداء الخدمة العسكرية نص قانون القرعة العسكرية الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ .

المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٢٢ على أنها تفرض على الاشخاص الذين عينهم ، يضاف الى ذلك ما جاء من نصوص أخرى بالقوانين العامة التي تناولت بيان اختصاص المحاكم الاهلية والمختلطة بالنسبة الى الاشخاص القاطنين في مصر . ويبين من مقارنة هذه التشريعات جميعا عدم وحسنة نظام الرعوية ، وأن لفظ «مصرى» الوارد بكل منها لا ينصرف مدلوله الى الاشخاص ذواتهم في جميع الاحوال ، فمن يعتبر مصريا في نظر قانون القرعة العسكرية قد لا يعتبر كذلك في نظر قوانين الانتخاب أو قوانين التوظيف . وهكذا كان هذا اللفظ غير مستقر المعنى ، اذ كان مدلوله يضيق تارة حتى لا يشمل غير أهالي البلد الاصليين ، وينسع تارة أخرى حتى يصبح مرادفا للفظ «عثماني» . ولما كانت التشريعات المذكورة انما وضعت لبيان من هم المصريون تبعاً للاغراض الخاصة التي استلزمت وضعها ، فانه لم يكن لها أن تتعرض للمسائل المتصلة بكيفية اكتساب الجنسية وفقدانها أو تغييرها وتأثير ذلك في حقوق الافراد وأحوالهم ، كما لم يكن ليتربط عليها لأحد مركز قانوني في هذه الجنسية ، وبذلك لم توجد ثمة قوانين خاصة بتنظيم الجنسية المصرية ، حتى أن المشرع نص في المادة ٩٣ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ على أنه « للعمل بهذا القانون والى أن يصدر قانون بشأن الجنسية المصرية يعتبر مصريا كل من ورد ذكره في المادتين الاولى والثانية من الامر العالى الصادر في ٢٩ من يونيه سنة ١٩٠٠ بشأن من يعتبرون من المصريين عند العمل بقانون الانتخاب الصادر سنة ١٨٨٣ » . وقد ردد المشرع هذا النص في المرسوم الصادر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٥ بقانون الانتخاب .

٨٦٣ - ٢ (١٩٥٦/١١/١٠) ٢٣/٥/٢

١٥٤ - القوانين المختلفة السابقة على صدور قانون الجنسية والتي تعرضت لتعريف من يعتبر مصريا أو بيان صفة الرعوية المحلية علم معالجتها الجنسية المصرية مباشرة بتنظيم أسسها - اكتفاؤها ببيان الشروط التي استلزمها تطبيقها لتحقيق الغاية المقصودة منها - مثال .

ظلت الجنسية المصرية غير محددة المعالم من الوجهة الدولية الى أن صدر التشريع الذي ينظمها . ولما كانت القوانين المختلفة السابقة على ذلك والتي استهدفت بيان صفة الرعوية المحلية لم تعالج الجنسية المصرية مباشرة بتنظيم أسسها ، بل اكتفت ببيان الشروط التي استلزمها تطبيقها لتحقيق الغاية المقصودة منها ، وهي شروط كانت تختلف باختلاف الغرض من هذه القوانين ، فلا حجة اذا في الاستناد الى القوانين المذكورة ولا الى تطبيقها في حق شخص معين للقول بثبوت الجنسية المصرية له نتيجة لذلك، ومن ثم فإن

الحاق شخص بأحدى وظائف الحكومة المصرية بناء على شهادة عرفية بأنه من رعايا الحكومة لاقامته في القطر المصري موقعة في ١٠ من أغسطس سنة ١٩١٥ من اثنين من الموظفين لا ولاية لهما في تحقيق الجنسية أو اثباتها، أو تسليمه جواز سفر من السلطة المصرية في ٦ من سبتمبر سنة ١٩١٦ باعتباره مولودا في لبنان ومقيما بمصر ومستخدما بالحكومة المصرية ، أو صدور كتاب من نظارة الحربية في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩١٥ بأنه لم يعامل حتى ذلك التاريخ بالقرعة وأنه لا مانع من استخدامه ، وآخر في ٢١ من مارس سنة ١٩١٦ باعفائه من الخدمة العسكرية لكونه عين كاتباً تحت الاختبار بمصلحة الاملاك الاميرية - كل أولئك لا يصلح بذاته سنداً قانونياً لاضفاء الجنسية المصرية في ذلك الحين على من تهيأت له مثل هذه الظروف ، كما لا يعد اعترافاً مقيداً للحكومة في شأن هذه الجنسية .

٨٦٣ - ٢ (١٩٥٦/١١/١٠) ٢٣/٥/٢

ب - اكتساب الجنسية

راجع أيضاً : ٢٨٨ ، ٢٨٩

١٥٥ - المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ - نصوصه المتعلقة بـ «جنسيته»

المصريين الاصلاء تنسحب الى الماضي - انطواؤه على نصوص تستحدث الجنسية المصرية لأشخاص كانوا اجانب - الفقرة الرابعة من المادة السادسة تنظم جنسية من نوع خاص اساسها الميلاد المضاعف في مصر المقترن بظروف أخرى - عدم سريان هذا النص الا على من ولد في مصر في فترة سريان ذلك القانون - أساس ذلك .

يبين من تصفح نصوص المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ أن منها ما يقرر جنسية المصريين الصميمين الاصلاء ، وهذه الجنسية بطبيعة الحال تنسحب الى الماضي ، ومنها ما استحدثت الجنسية المصرية لأشخاص كانوا أجانب ، ومن ذلك الفقرة الرابعة من المادة السادسة من المرسوم بقانون سائر الذكر ، وهي جنسية من نوع خاص أساسها الميلاد المضاعف في مصر المقترن بظروف أخرى ، ولقد كانت جنسية استثنائية - على خلاف الاصل - لاعتبارات خاصة وأغراض معينة في عهد كانت تخضع فيه مصر لنظام الامتيازات الاجنبية ، وكان اختصاص قضائها الوطني مقيدا يخرج من سلطانه كل أجنبي ، فكان الاتجاه دائما الى التحرر من هذه الاغلال ، فلما زالت الاعتبارات التي دعت الى انشاء هذا النوع الاستثنائي من الجنسية لم يورد القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ ولا القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ النص الذي كان قد أنشأها في قانون سنة ١٩٢٩ ، ولذلك لايجوز التوسع في تفسير هذا النص الملغى ، بل يجب تفسيره في أضيق الحدود ، وعلى

مقتضى ما تقدم، فإن النص المذكور لا ينطبق الا على من ولد في مصر في الفترة من ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ لغاية ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ التي كانت المجال الزمني لتطبيقه ، ذلك أن هذه الجنسية كانت مركزا قانونيا يترتب بدوره على واقعة قانونية هي ميلاد الشخص في مصر مقتصرنا بالظروف الاخرى ، فيلزم أن تتم تلك الواقعة في ظل النص القانوني الذي رتب عليها هذا الاثر ، ولا يجوز سحب هذا النص على واقعة ميلاد تمت في غير المجال الزمني لتطبيقه ، والا كان ذلك تطبيقا له بأثر رجعي ، ولا يجوز أن تقاس هذه الحالة الاستثنائية على حالة المصريين الاصلاء الصميمين . الذين تعتبر القوانين الخاصة بالجنسية المصرية مقرررة في الواقع لجنسيتهم المصرية في الماضي ، وليست محدثة لها ، أما الفقرة الرابعة من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالجنسية المصرية ، فلا يسرى حكمها الا في المستقبل ولا يصدق هذا الحكم الا بالنسبة لمن تمت في حقه الواقعة القانونية التي تترتب عليها هذه الجنسية ، وهي الميلاد بمصر مقتصرنا بالظروف الاخرى في الفترة من ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ لغاية ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، أي في المجال الزمني لتطبيقها .

١٦٥٢ - ٢ (١٩٥٧/٣/٣٠) ٢ / ٨٠ / ٧٩١

١٥٦ - المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ - التفريق بين حالات الجنسية المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة الاولى منه ، وتلك المنصوص عليها بالفقرة الثالثة .

ان الفقرة الثانية من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ تتناول من يعتبر في تاريخ نشر ذلك المرسوم بقانون مصرياً بحسب حكم المادة الاولى من الامر العالي الصادر في ٢٩ من يونيه سنة ١٩٠٠ ، وتجعل الرعوية المصرية في حكم هذا الامر العالي جنسية مصرية بالاحالة التي تضمنتها الى مادته الاولى التي أصبحت جزءاً من قانون الجنسية من الناحية التشريعية . وهذا الامر العالي هو الذي اختارته لجنة شئون الخارجية بمجلس النواب في تقريرها المقدم للمجلس في ٩ من مايو سنة ١٩٢٨ من بين القوانين المتعددة التي تعرضت للرعية المحلية ، واتخذته أساساً لتحديد الآباء المصريين اعتداداً بالواقع . وقد اقتضت اللجنة في ذلك على مادته الاولى وأسقطت كل اعتبار للقوانين الاخرى . وتنص المادة المذكورة على أنه عند اجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ يعتبر حتماً من المصريين الاشخاص الآتي بيانهم :

- ١ - المتوطنون في القطر المصري قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ وكانوا محافظين على اقامتهم فيه .
- ٢ - الرعايا العثمانيون المولدون في القطر المصري من أبوين مقيمين فيه متى كان هؤلاء الرعايا قد حافظوا على موطنهم فيه .

٣ - الرعايا العثمانيون المولدون والمقيمون في القطر المصري الذين يقبلون المعاملة بمقتضى قانون القرعة العسكرية ، سواء بأدائهم الخدمة أو بدفع البدلية .

٤ - الاطفال المولدون في مصر من أبوين مجهولين .

ويستثنى من الاحكام المذكورة الذين يكونون من رعايا الدول الاجنبية أو تحت حمايتها .

ومن ثم فإن المطعون لصالحه - اذ كان غير منوط في القطر المصري قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ ، ولا مولود به من أبوين مقيمين فيه بل مولود بلبنان ، كما أنه ليس من الرعايا العثمانيين المولودين بالقطر المصري والمقيمين فيه ، أى الذين جمعوا بين شرطى الميلاد والاقامة اللذين يغنيان عن توطن آبائهم في مصر ، وان عومل بمقتضى قانون القرعة العسكرية ، وليس مولودا في مصر من أبوين مجهولين - فإن هذه المادة لا تصدق في أى من ففرائها على حالته ، وبالتالي فإنه يخرج من عداد طائفة الاشخاص الداخلين في الجنسية المصرية بحكم الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، وهم الذين ينطبق عليهم نص المادة الأولى من الأمر العالى الصادر في ٢٩ من يونيه سنة ١٩٠٠ سالف الذكر ، وانما يشمله فقط حكم الفقرة الثالثة الخاص بالرعايا العثمانيين الذين لم تتوافر لهم صفة الرعوية المحلية وفقا للمادة الأولى من الامر العالى المشار اليه ، ولكنهم كانوا يقيمون عادة في القطر المصري في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الاقامة حتى تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ في ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ . وظاهر من مقارنة الفقرتين الثانية والثالثة أنفتى الذكر أن الاشخاص المذكورين في الأولى منهما هم عثمانيون في الاصل ولكنهم استوفوا شروطا وأوصافا معينة جعلتهم في نظر الشارع مصريين صميمين . وقد كان في وسعه أن يقصر الجنسية الاصلية عليهم ، بيد أنه بسط هذه الجنسية على طائفة أخرى من العثمانيين لم يتطلب فيهم سوى ثبوت الاقامة في القطر المصري والمحافظة عليها خلال الفترة التي حددها ، مع أن الاصل أن الاقامة وحدها لا تكفى عادة لاكتساب الجنسية .

٨٦٣ - ٢ (١٩٥٦/١١/١٠) ٢٣/٥/٢

١٥٧ - الرعايا العثمانيون المشار اليهم بالفقرة الثالثة من المادة الأولى للمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ - المشروع لم يشأ ان يعين لدخولهم الجنسية المصرية تاريخا بعد ان حلف النص الذى كان يرجعها الى ١٩١٤/١١/٥ - منحهم الجنسية المصرية مرهون بتحقيق شرط الاقامة حتى ١٩٢٩/٣/١٠ ، ومن تاريخ هذا التحقق .

ان المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ وان كان قد سوى بين

الطوائف التي ذكرها في الفقرات الثلاث من مادته الأولى من حيث اعتبارهم داخلين في الجنسية المصرية بحكم القانون الا أنه نص في مادته الثامنة عشرة على أنه ليس لدخول الجنسية المصرية أى تأثير فى الماضى مالم ينص على غير ذلك . ولما كان الرعايا العثمانيون المشار اليهم فى الفقرة الثالثة من المادة الاولى ليسوا من القدم والاصالة كأولئك المذكورين فى الفقرة الثانية من تلك المادة ، فإن المشرع لم يشأ أن يعين لدخولهم الجنسية المصرية تاريخاً بعد أن حذف النص القديم الذى كان يفيد ارجاع هذا التاريخ الى ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ . وكان قد أفرد لهم المادة الثانية من المرسوم بقانون الصادر فى سنة ١٩٢٦ باعتبارهم فئة ذات وضع خاص ، ثم أسبغ عليهم فى سنة ١٩٢٩ الجنسية المصرية بافتراض قانونى يقدر بقدره ، مشروطاً استمرار اقامتهم الى التاريخ الذى عينه . ولما كان الشرط المذكور لا يتوافر الا بتحقيق الإقامة فى ذلك التاريخ ، فإن الجنسية المرهونة بهذا الشرط لا تكتسب الا بتحقيقه ومن تاريخ هذا التحقق .

٨٦٣ - ٢ (١٩٥٦/١١/١٠) ٢٢/٥/٢

١٥٨ - منح الجنسية بحكم الفقرة الخامسة من المادة الأولى من قانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ للرعايا العثمانيين الذين كانوا يقيمون عادة بالأراضي المصرية فى ١١/٥/١٩١٤ وحافظوا على تلك الإقامة حتى ١٠/٣/١٩٢٩ - المقصود بالإقامة فى حكم هذه الفقرة - عدم سريانها على الإقامة بالسودان .

ان الفقرة الخامسة من المادة اولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية تنص على ما يأتى : « المصريون هم . . . (٥) الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون عادة فى الاراضى المصرية فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ سواء أكانوا بالغين أم قصر ، . والمشرع ، اذ فرض الجنسية المصرية بحكم القانون - بالفقرة سالفة الذكر - على أساس مجرد الإقامة وحدها فى البلاد المصرية ، إنما فرضها على اعتبار أن من نص عليهم فى الفقرة المذكورة ، وقد أقاموا بالبلاد منذ ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الإقامة حتى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ ، قد اتجهت نيتهم فعلاً الى التوطن فيها بصفة نهائية ، ورتبوا معيشتهم ومصالحهم على هذا الأساس ، وانهم بذلك قد اندمجوا فى المجتمع المصرى وأحسوا بأحاسيس أهله وشاركوا المصريين مشاعرهم وأمانيتهم بحكم تأثيرهم بوسط البلاد التي استقروا فيها ، وأصبح لهم ما للمصريين وعليهم ما عليهم ، يخضعون للقوانين المصرية ويتمتعون بما يتمتع به المصريون من حقوق بلا تمييز أو فارق بينهم . والإقامة فى السودان - أيا كانت الروابط والصلات الوثيقة التي تربط البلدين - لا تتوافر فيها كل هذه الاعتبارات التي كانت

فى الواقع من الامر هى المناط فى فرض الجنسية بقوة القانون على أساس الإقامة وحدها بالبلاد المصرية طوال الفترة التى حددها ، فكان يلزم كى تعتبر الإقامة فى السودان كالأقامة فى مصر قانونا سواء بسواء - من حيث اكتساب الجنسية المصرية فرضا - أن يقرر ذلك نص قانونى صريح ، ولا يغنى عنه العبارة التى وردت فى ختام المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ من أن « تعبير المملكة المصرية يشمل أيضا الاراضى السودانية دون حاجة لاثبات نص خاص بذلك فى القانون ذاته » ، ذلك أنه يتضح بجلاء من تقصى المراحل التشريعية لهذا القانون ، وتبنيح المناقشات البرلمانية فى شأنه ، أن هذه العبارة انما كانت للتعبير عما كان يجيش فى الصدور وقتذاك ، من أنه لا يقبل التفريق بين المصرى والسودانى ، وعما كان يتمناه الجميع من أن تنبسط الجنسية المصرية على السودانى كأخيه المصرى سواء بسواء ، ولكن لم يغب عن الاذهان عندئذ أن ثمة من الموانع ما يحول دون جعل تلك الامنية حقيقة قانونية نافذة ملزمة ، فتحاشى المشرع المصرى النص على ذلك فى القانون ذاته ، تقاديا ، لما يترتب عليه من اشكالات ، وهذا واضح بوجه خاص من تطور المناقشات بمجلس الشيوخ ، ثم تغيرت الظروف والاضاع بعد ذلك واستقل السودان ، فكان من الطبيعى ألا يتعرض القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية لهذا الامر ، لا فى مواده ولا فى مذكرته الايضاحية .

١٨٢٨ - ٢ (١٩٥٧/٦/٨) ٢ / ١١٨ / ١١٢٨

١٥٩ - المرسوم بقانون الصادر فى ١٩٢٦/٥/٢٦ وان كان سابقا للمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الا انه ظل معطلا بسبب الظروف السياسية - النص فيه على ارتداد الجنسية المصرية الى ١٩١٤/١١/٥ بالنسبة لبعض الرعايا العثمانيين - استبعاد هذا الارتداد بنص الفقرة الثالثة من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ - ليس لهؤلاء الرعايا التحدى باكتسابهم الجنسية منذ ١٩١٤/١١/٥ - تنظيم الجنسية يتعلق بسيادة الدولة - لا محل للاحتجاج بوجود حق مكتسب للفرد قبل الدولة فى اكتساب جنسيتها على وجه معين متى كان المشرع قد عدل ذلك بتشريع جديد .

انه ولئن كان المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية قد سبقه المرسوم بقانون الصادر فى ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ ، الا أن هذا الاخير ظل معطلا عملا ، لكون الظروف السياسية التى قارنت صدورهِ وتلتها جعلت من العسير على الادارة وضعه موضع التنفيذ الفعلى حتى على الرغم من صدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦ الذى قضى باعتبار معظم المراسيم بقوانين الصادرة فى غيبة البرلمان ومنها هذا المرسوم بقانون فى حكم الصحيحة . وقد ألغى هذا المرسوم بقانون بالمادة ٢٥ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذى يستشف من أعماله التحضيرية أنه هو التشريع الوحيد المنظم للجنسية المصرية . واذا كان المرسوم بقانون الصادر

في سنة ١٩٢٦ قد نص في مادته الثانية على أن « يعتبر قد دخل الجنسية المصرية منذ ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ وبحكم القانون الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون عادة في القطر المصري في ذلك التاريخ وحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ نشر هذا القانون » ، إلا أن لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ عندما صاغت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ - وهي المقابلة للمادة الثانية المذكورة - عدلت فيها بأن حذفت منها عبارة « يعتبر قد دخل الجنسية المصرية منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ » مستبعدة بذلك ارتداد هذه الجنسية إلى ذلك التاريخ ، كما مدت شرط الإقامة إلى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ تاريخ نشر هذا القانون . ومقتضى هذا هو عدم إمكان أفراد هذه الفئة التحدى باكتسابهم الجنسية المصرية منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، إذ مهما يكن من أمر في شأن الخلاف على قيام مرسوم سنة ١٩٢٦ قانوناً أو اعتباره كأن لم يكن أصلاً ، فإن من المقرر أن مسائل الجنسية هي من صميم الأمور الداخلة في كيان الدولة ، وأن تنظيمها يتعلق بسيادتها لاتصالها بالنظام العام من جهة ولكونها من عناصر الحالة الشخصية من جهة أخرى ، ومن ثم فإن للمشرع مطلق الحرية بمقتضى القانون العام في تنظيم الجنسية وتقديرها على الوجه الملائم الذي يتفق وصالح الجماعة . ولا محل للاحتجاج بوجود حق مكتسب أو ترتب مركز ذاتي للفرد قبل الدولة في اكتساب جنسيتها على وجه معين متى كان المشرع قد رأى تعديل ذلك بتشريع جديد ، ذلك أن الأخذ بفكرة الحق المكتسب في هذه الحالة يفضي إلى تعطيل شرط امتداد الإقامة التي ألجبت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ المحافظة عليها حتى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ ، إذ لو صح اكتساب الحق في الجنسية فعلاً في سنة ١٩٢٦ لما أثر على الحق عدم المحافظة على الإقامة بعد ذلك ، ولصار تطلب امتداد هذه الإقامة لغواً وهو ما ينزه عنه الشارع .

٨٦٣ - ٢ (١٩٥٦/١١/١٠) ٢٣/٥/٢

١٦٠ - العثمانيون في حكم القانونين رقمي ١٩ لسنة ١٩٢٩ و ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ هم العثمانيون قبل العمل بأحكام معاهدة لوزان التي نفلت في ١٩٢٤/٨/٣١ - لا يعتبر عثماني في حكم هذين القانونين إلا من حضر إلى مصر قبل ١٩٢٤/٨/٣١ .

يبين من استظهار نصوص المادة اثنتا عشرة والمشرين من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ والمادة الثانية والعشرين من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ أنها قاطعة في أن العثمانيين - في حكم القانونين المذكورين - هم العثمانيون قبل العمل بأحكام معاهدة لوزان المعقودة في ١٤ من يولييه سنة ١٩٢٣ والتي نفلت من ٣١ من أغسطس سنة ١٩٢٤ ، أي أنه لا يعتبر

عثمانيا في حكم القانونين المذكورين الا من حضر الى مصر قبل ٣١ من أغسطس سنة ١٩٢٤ ، أى حضر الى البلاد متصفا بالجنسية العثمانية القديمة ، وهى الجنسية التى كانت تشمل جميع رعايا الدولة العثمانية القديمة ، أما من حضر الى مصر بعد أن زال عنه هذا الوصف ، فالنص صريح فى أنه لا يدخل فى عداد العثمانيين فى حكم تطبيق القانونين المشار اليهما . والحكمة التشريعية لهذا التخصيص واضحة ، ذلك أن الجنسية العثمانية القديمة التى كانت تنسحب على البلاد العثمانية بما فيها البلاد والاقطار الأخرى التى كانت تتبعها قد انقضت ، وتغيرت أوضاع الجنسية تبعاً لتغير الأوضاع السياسية ، منذ عقدت معاهدة لوزان وترتب عليها وجود تركيا الحديثة وانفصال البلاد الأخرى عن الدولة العثمانية القديمة بمقتضى المعاهدة المذكورة ، بحيث لم يعد يصدق على رعايا تركيا الحديثة والبلاد الأخرى اصطلاح الرعايا العثمانيين ، وأصبح هناك منذ تاريخ العمل بتلك المعاهدة جنسيات أخرى مختلفة هى الجنسية التركية و الجنسية البلاد الأخرى المنفصلة عن الدولة العثمانية ، وبهذا قضت المادة ٣٠ من معاهدة لوزان ، اذ نصت على أن الرعايا الاتراك المقيمين فى الأقاليم التى سلخت من تركيا يصبحون حتماً (بحكم قانون) من رعايا الدولة التى ضم إليها بلدهم طبقاً للشروط المنصوص عليها فى التشريع المحلى .

١٦٣ - ٣ (١٩٥٨/٥/١٧) ١٢٢٢/١٣١/٣

١٦١ - الاتفاق المعقود بين مصر وتركيا فى ١٩٣٧/٤/٧ - احتفاظ العثمانيين الذين قدموا مصر بعد ١٩١٤/١١/٥ بجنسيتهم التركية - لا يعتبر منهم مصرياً الا من لم يكن من أصل تركى وبشرط أن يكون قد اكتسب الجنسية المصرية بحكم التشريع المصرى .

ان المادة الثانية من الاتفاق المعقود بين مصر وتركيا فى ٧ ابريل سنة ١٩٣٧ تنص على أن « يحتفظ الرعايا العثمانيون سابقا الذين قدموا مصر بعد ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ بجنسيتهم التركية ، على أنه يعتبر مصرياً من هؤلاء الأشخاص من لم يكن من أصل تركى ويكون قد اكتسب الجنسية المصرية قبل العمل بهذا الاتفاق » . فالأصل أن يحتفظ هؤلاء بجنسيتهم العثمانية ، ولا يعتبر منهم مصرياً الا من لم يكن من أصل تركى ، وبشرط آخر هو أن يكون قد اكتسب الجنسية المصرية بحكم التشريع المصرى .

١٦٣ - ٣ (١٩٥٨/٥/١٧) ١٢٢٢/١٣١/٣

ج - اثبات الجنسية

١٦٢ - بطاقة الانتخاب - او استعمال الحق الدستورى فى الانتخاب - عدم اعتبارهما كدليل قاطع على ثبوت الجنسية المصرية .

ان بطاقة الانتخاب بذاتها ليست معدة لاثبات الجنسية المصرية ،
وكذلك استعمال الحق الدستورى المخول بمقتضاها ليس دليلا قاطعا فى
ثبوت الجنسية المذكورة لحاملها .

٨٦٣ - ٢ (١٩٥٦/١١/١٠) ٢٣/٥/٢

١٦٣ - الحالة الظاهرة ليست لها حجة قطعية فى اثبات الجنسية - جواز
القائمة الدليل على العكس .

ان اثبات الجنسية استنادا الى الحالة الظاهرة ليست له حجة قطعية ،
اذ يجوز دائما اقامة الدليل على عكس ما تشهد به تلك الحالة .

٨٦٣ - ٢ (١٩٥٦/١١/١٠) ٢٣/٥/٢

د - قوة الامر المقضى به فى مسألة الجنسية

١٦٤ - قوة الامر المقضى فى مسائل الجنسية - الاحكام التى تكتسب
هذه القوة .

ان الاحكام القضائية التى تحوز قوة الامر المقضى فى الجنسية بصفة
مطلقة يجب أن تصدر من الجهة القضائية التى أسند اليها القانون الفصل
فى هذا الخصوص فى دعوى تكون فى مواجهة من يعتبره القانون ممثلا
للدولة فى هذا الشأن .

٢٣٤ - ٤ (١٩٥٩/٦/١٣) ١٤٩١/١٢٨/٤

١٦٥ - قوة الامر المقضى فى مسائل الجنسية - حكم صادر من المحكمة الجنائية
فى جريمة دخول الاراضى المصرية بدون ترخيص - لا يكتسب قوة الامر المقضى فى خصوص
خصوص ثبوت الجنسية المصرية للمتهم - عدم تقيد القضاء الادارى بهذا الحكم .

ان التحدى فى مقام اثبات الجنسية المصرية بالحكم الجنائى بالبراءة
الصادر من محكمة جناح الاسكندرية فى جريمة دخول الاراضى المصرية
بدون ترخيص لا يجدى فى هذا الشأن ، ذلك أن المادة ٤٠٦ من القانون
المدنى وقد نصت على أنه « لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى الا فى
الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا » ، فان مفاد
ذلك أن المحكمة المدنية تتقيد بما اثبتته المحكمة الجنائية فى حكمها من
وقائع ، دون أن تتقيد بالتكييف القانونى لهذه الوقائع ، فقد يختلف
التكييف من الناحية المدنية عنه من الناحية الجنائية ، وينبنى على ذلك أنه
اذا حكم القاضى الجنائى بالبراءة أو الادانة لاسباب ترجع الى الوقائع ، بأن
اثبت فى حكمه أن الفعل المسند الى المتهم لم يحصل أو أثبت حصوله ،
تقيد القاضى المدنى بثبوت الوقائع أو عدم ثبوتها على هذا النحو ، أما

إذا قام الحكم الجنائي بالبراءة على أسباب ترجع الى التكييف القانوني لم يتقيد القاضي المدني بذلك ، كما لو قام الحكم الجنائي على ثبوت رابطة البنوة المانعة من توقيع العقاب في جريمة السرقة لوجود نص يمنع من ذلك ، فلا يحوز الحكم الجنائي قوة الامر المقضى في ثبوت هذه الرابطة الشرعية بصفة مطلقة كما في دعوى بنوة أو نفقة أو أرث مثلا ، اذ ولاية القضاء في ذلك معقودة أصلا لجهة اختصاص معينة ، ولتلك الروابط أوضاعها واجراءاتها وأكياؤها الخاصة بها أمام تلك الجهات . هذا ماذهب اليه الفقه والقضاء في المجال المدني ، مع مراعاة أن القضاء المدني والقضاء الجنائي فرعان يتبعان نظاما قضائيا واحدا يستقل عنه القضاء الاداري ، فمن باب أولى لا يتقيد القضاء الاداري بالحكم الجنائي الذي مس في أسبابه مسائل الجنسية ، اذا كان هذا الحكم قد قام على تكييف أو تأويل قانوني ، فمثلا اذا انبنى حكم البراءة في جريمة دخول الاراضي المصرية بدون ترخيص على مافهمته المحكمة الجنائية من أن المتهم مصرى الجنسية بحسب تأويلها للنصوص القانونية في هذا الشأن ولم يقم على ثبوت أو نفي واقعة معينة من الوقائع ، فان هذا الحكم وإن حاز قوة الامر المقضى في تلك الجريمة للمعينة ، الا أنه لايجوز هذه القوة في ثبوت الجنسية المصرية بصفة مطلقة ، لان الجنسية - كما سبق القول - هي رابطة سياسية بين الدولة وبين من يدعى الانتماء اليها ، وبهذه المثابة تقتضى تأويلا وتكييفا قانونيا على مقتضى القوانين التي تحكم هذه المسألة بالذات .

٢٣٤ - ٤ (١٩٥٩/٦/١٣) ١٤٩١/١٢٨/٤

هـ - مسائل متنوعة

راجع ايضا : ١٠٣ ، ٢٨٩

١٦٦ - المذروعات الخاصة بالجنسية - صورتها والجهة التي تختص فيها - والمحكمة التي تنظرها - وحجية الحكم الذي يصدر فيها - اشتمال المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ على ما يفيد اختصاص القضاء الاداري بنظرها - حجية احكام القضاء الاداري في مسائل الجنسية قبل الكافة .

ان الجنسية هي رابطة تقوم بين شخص ما ودولة باعتباره منتميا اليها سياسيا والطبعي أن يصدر الحكم في الجنسية في مواجهة الجهة الادارية المختصة ، وهي في الاقليم المصرى وزارة الداخلية ، ولذا فان المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية والقوانين المعدلة له تنص على أن « يعطى وزير الداخلية كل ذى شأن شهادة بالجنسية المصرية مقابل دفع الرسوم التي تفرض بقرار منه وذلك بعد التحقق من ثبوت الجنسية اذ يكون لهذه الشهادة حجيتها القانونية مالم

تبلغ بقرار سبب من وزير الداخلية ، ويجب أن تعطى هذه الشهادة لطالبها خلال سنة على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب ، ويعتبر امتناع وزير الداخلية عن إعطائها في الميعاد المذكور رفضاً للطلب ، ولمن يرفض طلبه حق التظلم والطعن أمام الجهات المختصة ، مما يستفاد منه أن القضاء الإداري مختص بمنازعات الجنسية عن طريق الطعن بالالغاء في قرار وزير الداخلية الصريح أو الضمني حسب الأحوال ، على النحو السالف البيان ، برفض إعطاء الشهادة بالجنسية . وغنى عن القول أن الحكم الصادر من القضاء الإداري في هذا الخصوص يحوز حجية مطلقة ، إذ يعتبر حجة على الكافة طبقاً لقانون مجلس الدولة .

٢٣٤ - ٤ (١٩٥٩/٦/١٣) ٤ (١٩٩١/١٢٨/٤)

١٦٧ - المنازعات الخاصة بالجنسية - اشتراك القضاء العادي في نظرها -

الاختلاف في تفسير النصوص التي بنى عليها - زوال هذا الاشتراك على أي حال بصور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة في الجمهورية العربية المتحدة .
إن اختصاص القضاء الوطني بمنازعات الجنسية قد استفادته القضاء المذكور من نص المادة ٩٩ من قانون المرافعات التي تقضى بأنه على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالجنسية ، إلا كان الحكم باطلاً ، وذلك لأن تدخل النيابة كطرف في المنازعة قد شرع رعاية لصالح الدولة . ومهما يكن من أمر في اختصاص القضاء الوطني في مسائل الجنسية على ماثار حوله من جدل باعتبار أن مشروع قانون الجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ كان يتضمن النص على ذلك ، ثم أسقط منه وجعل الاختصاص للقضاء الإداري في المادة ٢٤ منه - مهما يكن من أمر في ذلك فقد زال هذا الاشتراك في الاختصاص بعد أن صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة في الجمهورية العربية المتحدة ، ناصاً في الفقرة التاسعة من المادة الثامنة منه على أن يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره بالفصل في دعاوى الجنسية ، فأصبح وحده هو الجهة المختصة بالفصل في تلك المسائل ، ويحوز قضاؤه فيها حجية مطلقة على الكافة في هذا الشأن بالتطبيق للمادة ٢٠ منه .

٢٣٤ - ٤ (١٩٥٩/٦/١٣) ٤ (١٩٩١/١٢٨/٤)

١٦٨ - القاعدة التي استحدثتها المادة ١٠ من قانون الجنسية رقم ١٦٠ لسنة

١٩٥٠ من عدم تمتع مكتسب الجنسية المصرية بالحقوق الخاصة بالمصريين قبل انقضاء خمس سنوات على كسبه الجنسية - الأجنبي الذي اكتسب الجنسية وكان موظفاً بالحكومة قبل العمل بهذا القانون ، لا يجوز فصله استناداً إلى عدم اتمائه السنوات الخمس المنصوص عليها بتلك المادة - الأجنبي الذي يلحق بالوظيفة بعد العمل بهذه القانون - يسرى عليه حكمه ولو اكتسب الجنسية المصرية قبل العمل به .

إن المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية

نصت على أنه « لا يكون للأجنبي الذي كسب الجنسية المصرية عملاً بأحكام المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٨ و ٩ حق التمتع بالحقوق الخاصة بالمصريين أو مباشرة حقوقهم السياسية قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ كسبه لهذه الجنسية ٠٠ » ، وهذا الحكم قد استحدثه القانون المشار إليه الذي أصبح معمولاً به منذ نشرة في الجريدة الرسمية في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، ولم يكن وارداً بالمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية ، ومن ثم فإن الأجنبي الذي كان قد اكتسب الجنسية المصرية وكان بالفعل موظفاً بالحكومة المصرية قبل ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ لا يلحقه حكم المادة ١٠ من هذا القانون ، وبالتالي لا يحق فصله استناداً إلى عدم انقضاء خمس سنوات على اكتسابه الجنسية ، بينما هو يلحق الأجنبي الذي اكتسب الجنسية المصرية ولو كان اكتسابه إياها سابقاً على تاريخ العمل بهذا القانون ، مادام انشاء الصلة الوظيفية بالحكومة المصرية تم بعد هذا التاريخ لأن هذا من آثار مركزه القانوني كأجنبي اكتسب الجنسية المصرية ، فيخضع هذا الأثر للقانون الجديد بحكمه المباشر .

ح

حجز ادارى

راجع : ٣٩ ، ٣٢٠

حذف العبارات المجارحة

راجع : ١٧٤

حراسة

١٦٩ - فرض الحراسة على الأموال طبقا للأمرين العسكريين رقمى ٤ و ٥ لسنة ١٩٥٦ - قصرها على أموال المعتقلين والمراقبين حسب الأمر الأول وعلى أموال البريطانيين والفرنسيين كما حددتهم المادة الأولى من الأمر الثانى - ثبوت أن ظاهر المستندات يشير إلى أن المدعى لا ينتمى إلى أى من هاتين الفئتين - وقف تنفيذ القرار الصادر بوضع أمواله تحت الحراسة .

أن الحراسة مقصورة فى حكم الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ على أموال البريطانيين والفرنسيين كما حددتهم المادة الأولى منه ، ومقصورة فى حكم الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ على أموال المعتقلين والمراقبين ومن ثم يخرج من نطاق فرض هذه الحراسة من ليس بريطانيا أو فرنسا ومن ليس معتقلا أو مراقبا ، فإذا صدر قرار من الحراسة العامة على أموال الرعايا الفرنسيين بوضع أملاك المدعى تحت الحراسة ، واستبان للمحكمة من ظاهر المستندات ما يؤيد ادعاءه من أنه لا ينتمى إلى حكومة الجمهورية الفرنسية ، كما أنه ليس من ضمن الأشخاص المعتقلين أو المراقبين الذين ينطبق عليهم أحكام الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ ، فإن طلبه وقف تنفيذ ذلك القرار يكون قائما بحسب الظاهر على أسباب جدية تبرره ، ويتعين القضاء بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

٩٧٣ - ٣ (١٩٥٨/٤/٥) ١٠٧٢/١١٥/٣

حريات

أ - حرية دينية

ب - حرية الصحافة

ج - حريات عامة وشخصية .

١ - حرية دينية

راجع : ٥٣٧ ، ٥٥٤

١٧٠ - حرية الطوائف غير الإسلامية في ممارسة شعائرها الدينية - كفالة الدساتير المصرية لها - حق كل طائفة في إقامة دور عبادة خاصة بها - اشتراط صدور ترخيص به من وزارة المالية - حكمة ذلك .

ان الطوائف غير الإسلامية من أهل الكتاب تتمتع في مصر من قديم الزمان بحرية القيام بشعائرها الدينية ، وذلك وفقاً لاحكام الاسلام وتعاليمه الستمحة ، وقد رددت ذلك نصوص الحط الهمايوني الصادر من الباب العالي في فبراير سنة ١٨٥٦ ، ومن بعده نصوص الدساتير المصرية التي صدرت منذ سنة ١٩٢٣ حتى الآن . ويتفرع عن ذلك أن نكل طائفة أن تطلب إقامة الدور اللازمة لاداء شعائرها الدينية من كنائس وأديرة ومعابد ، الا أنه لا اعتبارات تتعلق بالصالح العام قضت نصوص الحط الهمايوني بوجوب الحصول على ترخيص في انشاء تلك الدور ، وأكدت الدساتير المصرية ذلك عند الإشارة الى وجوب مراعاة ما جرى عليه العرف والتقاليد في هذا الشأن من قديم الزمان ، وهي التي دونتها وزارة الداخلية في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٣٣ ، ودرج العمل على مقتضاها عند النظر في هذا الشأن . وقد أريد بذلك كله أن تتوافر في انشاء تلك الدور الشروط التي تكفل إقامتها في بيئة محترمة تتفق مع وقار الشعائر الدينية وطهارتها ، والبعد بها عما يكون سبباً لاحتكاك الطوائف الدينية المختلفة وإثارة الفتن بينها .

٥٠١ - ٤ (١٩٥٩/٤/٢٥) ١١٦٢/١٠٣/٤

ب - حرية الصحافة

١٧١ - حرية الصحافة حرية كفالتها الدساتير - عدم جواز تقييدها أو تنظيمها الا عن طريق القانون .

ان حرية الصحافة هي إحدى الحريات العامة التي كفلهما الدستور ، فقد نصت المادة ٤٥ من دستور الجمهورية المصرية على أن « حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً لمصالح الشعب وفي حدود القانون » ، ولما كانت هذه الحرية لا يقتصر أثرها على الفرد الذي يتمتع بها ، بل يرتد الى غيره من الافراد والى المجتمع ذاته ، لذلك لم يطلق الدستور هذه الحرية بل جعل جانب التنظيم فيها أمراً مباحاً ، على أن يكون هذا التنظيم بقانون ، لان الحريات العامة لا يجوز تقييدها أو تنظيمها الا عن طريق القانون .

٥٩٧ - ٣ (١٩٥٨/٧/١٢) ١٥٧٤/١٦٥/٣

١٧٢ - دستور سنة ١٩٢٣ - الغاء الصحف بالطريق الإداري - غير جائز

بمقتضاه قبلما يصدر التشريع المنظم لهذا الاجراء - الاستثناء الوارد بالمادة ١٥ منه بشأن وقاية النظام الاجتماعي - خطاب من الدستور الى المشرع لا الى جهة الادارة .

ان المادة ١٥ من دستور سنة ١٩٢٣ كانت تنص على أن « الصحف حرة في حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وانذار الصحف أو وقفها أو الغائها بالطريق الإداري محظور كذلك ، الا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي » . وقد انعقد الرأي على أن هذه المادة ليست نافذة لذاتها ، ولا تمنح الادارة رأسا سلطة في مصادرة الصحف ، وانما اقتضت على منح المشرع رخصة في اجازة المصادرة الادارية للصحف مع تنظيم هذه المصادرة . وقد أفرد الدستور الملغى بابا خاصا يقرر فيه حقوق المصريين العامة وواجباتهم وقصد به أن يكون وضع قانونيا له حكم الدستور وعلوه على القوانين العادية ، وحتى يكون قيـدا على الشارع لا يتعداه فيما يسنه من الاحكام . والذي يستخلص من النصوص الواردة في هذا الباب أن هذه النصوص التي تقرر الحقوق العامة للمصريين وقد ردد مضمونها دستور جمهورية مصر الصادر في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦ في الباب الثالث المتعلق بالحقوق والواجبات العامة - انما هي خطاب من الدستور للمشرع يقيد فيه من حرية المشرع ذاته . وقد منح الدستور المشرع رخصة في تنظيم انذار الصحف ووقفها والغائها بالطريق الإداري في حدود ما تقتضيه الضرورة لوقاية النظام الاجتماعي ، وهي رخصة للمشرع أن يمارسها اذا قدر أن الضرورة تقضي عليه بممارستها فورا ، وله أن يستعمل الفرصة فيها ، فلا يسبق الحوادث حتى تقوم في نظره الضرورة الى ممارستها ، فيعتمد عندئذ الى اصدار التشريع الذي ينظم هذا الطريق الإداري ، فيبين ماهو المقصود بالنظام الاجتماعي ، وما هي السلطة الادارية المختصة بالانذار أو الوقف أو الالغاء ، وما هي الاجراءات التي يجب على السلطة المختصة اتباعها في ممارستها لاختصاصها وما هي الضمانات القضائية التي تكفل للصحافة أن الادارة لا تتعسف بها عند استعمال هذه السلطة ، ومن ثم يكون الغاء الصحف بالطريق الإداري لايجوز دستوريا قبل أن يصدر التشريع الذي ينظم هذا الاجراء ، وأن الاستثناء الوارد في آخر المادة ١٥ من الدستور الملغى وهو عبارة « الا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي » هو خطاب من الدستور الى المشرع لا الى جهة الادارة ، وقد قصد به الى تمكين المشرع من أن يصدر في الوقت المناسب التشريع المناسب لمناهضة الدعايات التي تهاجم أسس النظام الاجتماعي . والواقع من الامر أن التشريعات المختلفة التي تعاقبت لتنظيم حرية الصحافة تتساند جميعا للدلالة على هذا المعنى في تفسير المادة ١٥ من دستور سنة ١٩٢٣ .

ج - حرية عامة وشخصية

راجع : ٣٢٣ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥

حق التصرف

راجع : ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤

حقوقي

١ - حق التقاضي

ب - حق الدفاع

أ - حق التقاضي

راجع أيضا : ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ .

١٧٣ - الغاء الوسيلة القضائية ليس معناه الغاء اصل الحق في ذاته - دليل ذلك ان الغاء الوسيلة القضائية ليس معناه الغاء اصل الحق ذاته ، ذلك أنه يجب عدم الخلط بين أصليين لا تعارض بينهما ، وهما : (أولاً) الحق شيء ووسيلة المطالبة شيء آخر ، و (ثانياً) أن القانون هو الذي يحدد وسيلة المطالبة بالحق ويعين الجهة التي يلجأ إليها صاحب الحق لاقتضاء حقه . قضائية كانت هذه الجهة أو غير قضائية . فالحق هو سلطة أو مزية يقررها القانون لصاحب الشأن ، وهو يظل كامناً ساكناً ولا ينشط ولا يتحرك الا اذا اعتدى عليه ، وسكونه في حالة عدم الاعتداء ونشاطه وتحركه في حالة الاعتداء هما مظهران وحالتان لشيء واحد ، ولكن حتى في حالة النشاط والتحرك عند الاعتداء ليس من المحتتم أن تكون وسيلة اقتضاء الحق أو رده الى نصابه هي المطالبة القضائية وحدها ، أو أمام جهة قضائية معينة دون أخرى ، بل قد تكون غير الوسيلة القضائية ، أو قد تكون وسيلة قضائية بوجه معين أو بآخر أمام جهة معينة أو أخرى كل ذلك حسبما يحدده القانون ويعينه . وآية ذلك كله ان الحق قد يعتدى عليه فينشط في الصورة المتحركة ، ومع ذلك لا يلزم أن يلجأ صاحب الحق الى المحاكم لاقتضائه فقد يلجأ الى الجهات الادارية أو الى النيابة بطريق الشكوى ، فيرد الحق الى نصابه دون أن يضطر الى اللجوء الى القضاء ، حتى ولو كانت وسيلة الالتجاء اليه متاحة له من الاصل ، مما يؤكد أن الغاء الوسيلة القضائية ليس معناه الغاء أصل الحق في ذاته ، كما أن الحق قد يعترف به القانون ويقرره ومع ذلك لا يكلفه بمطالبة قضائية ، فالالتزام الطبيعي من جانب الدائن حق وان كان

غير مكفول بدعوى قضائية ، فاذا وفاه المدين لما استطاع هذا الاخير أن يسترد ماأداه لو أنه لم يكن حقا لكان المدين في حل من أن يسترد ما أداه ، على أساس انه وفاء بغير سبب ، فيحق له أن يسترد ما دفعه بدون حق . ويخلص من ذلك أن ترتيب الحق وتقريره شيء وتحديد الوسيلة القانونية لاقتضائه شيء آخر ، كما أن القانون قد يعين جهة غير المحاكم يلجأ اليها صاحب الحق لاقتضاء حقه ، كالجهاز الادارية ومنها الهيئات الجامعية . وكالجهاز الادارية ذات الاختصاص لقضائي ، بل وقد يحظر للجوء الى المحاكم ، كل ذلك حسبما يقرره القانون في هذا الشأن . وعلى هدى ما تقدم ، فإن المادة ٢٩١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ لا تهدر أو تمس أصل حق الطلاب في فرص الدخول في الامتحانات أو في غيرها حسبما تقرره القوانين واللوائح الجامعية ، وانما تمنع فقط أية جهة قضائية من نظر الدعاوى التي يكون موضوعها طلبات الغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة من الجامعة في شئون طلابها ، دون الاخلال بأصل حق الطلبة في اللجوء الى الجهات الاخرى كالهيئات الجامعية أو الرياضية بالنسبة لها ، لاقتضاء حقوقهم بحسب القوانين واللوائح ، ان كان لهم في ذلك وجه حق ، ولو كانت هذه الحقوق قد رفعت بشأنها دعاوى الغاء أو وقف تنفيذ ، وأصبحت المحاكم غير مختصة بنظرها بمقتضى تلك المادة ، ما دامت هي لم تمس أصل الحقوق المذكورة في ذاتها ، ولم تقرر الغاءها بأثر رجعي ، كما أنه ما زال لهؤلاء الطلبة الحق في الالتجاء الى القضاء بدعوى التعويض عن تلك القرارات ان كان لذلك وجه ، اذ الذي منع من اختصاص القضاء هو الوسيلة القضائية بطلب الالغاء ووقف التنفيذ فقط .

١٧٨٩ - ٢ (١٩٥٧/٦/٨) ٢ (١١١٥/١١٧/٢)

ب - حق الدفاع

راجع أيضا : ٥٣٣ ، ٥٣٦ ، ٥٤٣

١٧٤ - تضمن المذكرات عبارات جارحة - حق المحكمة في الامر بمحوها -

المادة ١٢٧ من قانون المرافعات .

أن مذكرات المدعى قد تضمنت عبارات جارحة حصرها الدفاع عن الحكومة في الطلب الكتابي المقدم منه ولذا تأمر المحكمة بمحوها طبقا للمادة ١٢٧ من قانون المرافعات .

٣١ - ٢ (١٩٥٦/٣/١٧) ١ (٥٥٥/٦٧/١)

حكم

أ - حجيته

ب - آثاره وتنفيذه

- ج - تسبيبه
- د - تصحيحه وتفسيره
- هـ - بطلانه
- و - قبوله

١ - حجية

راجع أيضا : ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٥٨ ؛
٣٩٠ ؛ ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٤٣٣ .

١٧٥ - للمحكمة اعمال قرينة قوة الشيء المحكوم فيه على المنازعة الادارية ولو لم يتمسك بهذا الدفع ذوو الشأن يستوى في ذلك ان تكون المنازعة متعلقة بإلغاء القرارات الادارية او متعلقة بالترتيبات والمعاشات والمكافآت - المنازعات الاخيرة هي أيضا من المنازعات التي لا محيص من انزال احكام القانون المنظمة لها على ما قلنا من نزاع في شأنها دون اعتداد باتفاق الخصوم على ما يخالفها - اعتبار المنازعات الاولى ذات حجية على الكافة دون الثانية لا اثر له في هذا المجال - دليل ذلك - المحكمة في جعل منازعات الالفاء ذات حجية عينية .

ان المركز القانوني التنظيمي متى انحسم النزاع في شأنه بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه فقد استقر به الوضع الاداري نهائيا ، فالعود لاثارة النزاع فيه بدعوى جديدة هي زعزعة لهذا الوضع الذي استقر ، وهو مالا يتفق ومقتضيات النظام الاداري ، ولذلك كان استقرار الأوضاع الادارية وعدم زعزعتها بعد - سمها بأحكام نهائية حازت قوة الشيء المقضي به بمثابة القاعدة التنظيمية العامة الأساسية التي يجب النزول عليها للمحكمة التي قامت عليها ، وهي حكمة ترتبط بالصالح العام ، وآية ذلك أن القانون خول هيئة المفوضين - مع أنها ليست طرفا ذا مصلحة شخصية في المنازعة - حق الطعن في الأحكام ان خالفت قوة الشيء المحكوم به ، سواء دفع من الخصوم بهذا الدفع أو لم يدفع ، وما ذلك الا لأن زعزعة المراكز القانونية التي انحسمت بأحكام نهائية تخل في نظر القانون بتلك القاعدة التنظيمية العامة الأساسية التي يجب انزالها على المنازعة الادارية ، حتى ولو لم يتمسك بهذا الدفع ذوو الشأن ، وبصرف النظر عن اتفاقهم صراحة أو ضمنا على ما يخالفها ، ومن ثم فللمحكمة أن تنزل هذه القاعدة الأساسية في نظر القانون على المنازعة من تلقاء نفسها أيا كان موضوعها ، وسواء أكانت طعنا بإلغاء القرار الاداري أم غير ذلك ، ما دام هذا الموضوع معتبرا من المراكز التنظيمية المرد فيها الى أحكام القانون وحده ولا يملك الطرفان الاتفاق على ما يخالف هذه الأحكام . ولا محل للفرقة في ذلك بين المنازعات الخاصة بإلغاء القرارات الادارية وبين غيرها من المنازعات المتعلقة بالترتيبات والمعاشات والمكافآت ، لأن هذه أيضا من المراكز القانونية

التنظيمية التي لا محيص من انزال احكام القانون المنظمة لها على مقام من نزاع في شأنها ، ولا عبرة باتفاق ذوى الشأن على ما يخالفها ، ولا يغير من ذلك أن الاحكام الصادرة بالالغاء ذات حجية عينية تسرى قبل الكافة بينما هي في المنازعات الأخرى ذات حجية مقصورة على أطرافها ، لأن الرد في ذلك ليس الى خصائص تتميز بها في منازعات الصنف الأول طبيعة الروابط القانونية فيها من ناحية درجة الاتصال بالمصلحة العامة عن طبيعة الروابط القانونية في منازعات الصنف الثاني ، بل طبيعة الروابط فيها جميعا واحدة من هذه الناحية ، وانما الرد في ذلك الى أن مقتضى الغاء القرار الإداري هو اعتباره معدوما قانونا وكان لم يكن ، فيسرى هذا الأثر بحكم اللزوم وطبائع الأشياء على الكافة ، ولكل ذى شأن ولو لم يكن من أطراف المنازعة أن يتمسك به ، وآية ذلك أن الاحكام الصادرة من القضاء الإداري في مثل هذه المنازعات بالرفض ليست لها حجية عينية على الكافة .

١٤٩٦ - ٢ (١٩٥٨/١/١٨) ٣ / ٦٤ / ٥٤٦

١٧٦ - حجية الحكم الصادر في المنازعة في اجر - الحكم الصادر فيها له حجية نسبية .

ان المنازعة في الاجر هي منازعة يكون الحكم الصادر من القضاء الإداري في خصوصها ذا حجية نسبية مقصورة على أطرافه .

٢٥٠ - ٣ (١٩٥٨/١/١١) ٣ / ٦٢ / ٥٢٩

١٧٧ - حجية الاحكام الصادرة بالالغاء - حجية عينية - اختلاف مدى الالغاء - قد يكون كاملا او جزئيا - تحديد هذا المدى بطلبات الخصوم وما تنتهي اليه المحكمة في قضائهما .

لئن كانت حجية الاحكام الصادرة بالالغاء - وفقا لحكم المادة ٩ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ التي رددتها المادة ١٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس السلولة التي تنص على أنه « تسرى في شأن الاحكام جميعها القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضى به ، على أن الاحكام الصادرة بالالغاء تكون حجة على الكافة » - لئن كانت هذه الحجية هي حجية عينية كنتيجة طبيعية لاعداد القرار الإداري في دعوى هي في حقيقتها اختصاص له في ذاته ، الا أن مدى الالغاء يختلف بحسب الاحوال ، فقد يكون شاملا لجميع أجزاء القرار ، وهذا هو الالغاء الكامل ، وقد يقتصر الالغاء على جزء منه دون باقيه ، وهذا هو الالغاء الجزئي ، كان يجرى الحكم بالغاء القرار فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية ، أو يجرى الحكم « بالغاء القرارات الصادرة من وزير المواصلات فيما تضمنته من شغل الدرجات السادسة التنسيقية بترقية موظفين لم يكونوا من عداد

موظفى مصلحة البريد . . . ، وغنى عن البيان أن مدى الالغاء يتحدد بطلبات الخصوم وما تنتهى اليه المحكمة فى قضائها .

٢١٤ - ٣ (١٩٥٨/١١/١٥) ٩٣/٩/٤

١٧٨ - الحكم الصادر بتسوية حالة موظف - حجته نسبية لا تعدى الخصوم فيه الى غيرهم .

ان قرار اللجنة القضائية النهائى فى شأن طلب تسوية حالة سواء فى منطوقه أو فى أسبابه المرتبطة به التى حمل عليها ليست له الا حجية نسبية لا تعدى الأخصام فيه إلى غيرهم ، فلا يجوز لمن لم يكن مختصا فيه أو مت دخلا فى الدعوى أن يتمسك بهذه الحجية على الادارة فى نزاع آخر ولو مرتبطا بالنزاع الأول ، التى لا يكتسب قرار اللجنة القضائية فيها قوة الأمر المقضى الا بالنسبة لمن كان خصما فيه ، وعلة هذا الأصل أن القواعد المتعلقة بقوة الشئ المحكوم به هى من القواعد الضيقة التفسيرية التى ينبغى الاحتراز من توسيع مدى شمولها ، دفعا للأضرار التى تترتب على هذا التوسع ، وأذن فكلما اختلف أى شرط من شروط تلك القاعدة - كالسبب أو المحل أو الأخصام - بأن اختلف أيها فى الدعوى الثانية ، عما كان عليه فى الدعوى الأولى وجب التقرير بأن لا قوة للحكم الأول . ولا مساس للاحتجاج بما تناوله منطوقه ، أو الاسباب المرتبطة به فى الدعوى الثانية ، اذ القرار النهائى الأول كما لا يحتج به على الكافة لا ينفع الكافة كذلك ، اعتبارا بأن الحجية المطلقة لا تسلم فى مضمار القانون الادارى ، الا لأحكام الالغاء وحدها طبقا لما ورد فى المادة ١٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة . ومن ثم اذا ثبت أن القواعد التنظيمية توجب لامكان انتفاع المدعى بكادر العمال أن يكون له مثيل من عمال اليومية ، وأصرت الجهة الادارية على عدم وجود هذا المثيل ، فليس له أن يتمسك بالحجية المستمدة من حكم صدر لزميل له قضى بتطبيق كادر العمال عليه .

١٤٧٩ - ٢ (١٩٥٨/١/١٨) ٥٦٨/٦٥/٣

١٧٩ - لا محل للمجادلة فى حجية الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى متى اتحد الخصوم والموضوع والسبب - شمول الحجية لمنطوق الحكم والاسباب الجوهرية المكملة له والتى ترتبط معه ارتباطا وثيقا .

ان الاحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة بما فصلت فيه بحيث لا تجوز المجادلة فى الحجية متى اتحد الخصوم والموضوع والسبب، بل يعتبر الحكم عنوان الحقيقة فيما قضى . والذي يحوز الحجية من الحكم هو منطوقه وكذا الاسباب الجوهرية المكملة له . فقد يحدث أن تحتوى أسباب الحكم على قضاء يكمل ما ورد بالمنطوق ويرتبط معه ارتباطا وثيقا

بحيث لا يمكن فصله عنه ، وهذا النوع من الأسباب يكتسب حجية الأمر المقضى ، فإذا لم يشتمل الحكم فى منطوقه على القضاء بترتيب أقدمية المدعى بالنسبة لأقرانه ، ولكن الأسباب تناولت البحث فى هذه الأقساميات وترتيبها وبنت على ذلك النتيجة التى انتهت إليها فى المنطوق ، فإن هذه الأسباب تجوز حجية الأمر المقضى كذلك .

فإذا بان من مراجعة أسباب الحكم المطعون فيه أنه قام فى الغاء قرارات ترك المدعى فى الترقيات على أنه كان يسبق من شملتهم الترقية فيكون أولى بها منهم جميعا . وليس من شك فى أن الحكم يكون قد حاز قوة الأمر المقضى بالنسبة الى النتيجة التى انتهى إليها فحسب بل بالنسبة الى ما قرره من أن المدعى أسبقهم جميعا فى ترتيب الأقدمية بحيث يعتبر الحكم فى هذا الشأن عنوانا للحقيقة فيما قضى به ، ولا يجوز العود بعد ذلك للمجادلة فيه .

٣١١ - ٤ (١٩٦٠/٧/٢) ١١٤٥/١٢١/٥

ب - آثاره وتنفيذه

راجع أيضا : ١٨ ، ٦٢ ، ٢٤١ ، ٣٤٠ ، ٣٨٩ ، ٦٢١ ، ١٦٤٤ ، ٦٥٢ ، ٩٨٤ ، ١٢٥٦ .

١٨٠ - الآثار المترتبة على القرار الصادر بالترقية - الأثر المترتب على الحكم بالغاء هذا القرار بعد صدوره .

إن القرار الصادر بالترقية ينشئ المركز القانونى فيها بآثاره فى نواح عدة : سواء من ناحية تقديم الموظف الى الدرجة التالية فى المرقى إليها ، أو من ناحية التاريخ الذى تبدأ منه هذه الترقية ، وكذلك من ناحية الموازنة فى ترتيب الأقدمية فى الترقية بين ذوى الشأن . فإذا ما صدر من القضاء الإدارى حكم بالغاء الترقية ، تعين أن يكون تنفيذه موزونا بميزان القانون فى كافة تلك النواحي والآثار وذلك وضعا للأمر فى نصابها السليم ولعدم الإخلال بالحقوق أو المراكز القانونية بين ذوى الشأن بعضهم مع بعض .

١٦١١ - ٢ (١٩٥٧/٣/١٦) ٦٩٥/٢/٢

١٨١ - الحكم الصادر بالغاء الترقية قد يكون شاملا وقد يكون جزئيا - صدور الحكم بالغاء قرار الترقية فيما تضمنه من تغطى راقع الدعوى - اعتبار من الغيب ترقية وكانه لم يرق فى القرار الملغى .

إن الحكم بالغاء ترقية قد يكون شاملا لجميع أجزائه ، وبذلك ينعدم القرار كله ، ويعتبر كأنه لم يكن بالنسبة لجميع المرقين ، وقد يكون جزئيا منصبا على خصوص معين ، فيتحدد مداه على مقتضى ما استهدفه حكم

الالغاء . فاذا كان قد انبنى على أن أحدا ممن كان دوزر الاقليمية يجعله محقا في الترقية قبل غيره ممن يليه فألغى القرار فيما تضمنه من ترك صاحب الدور في هذه الترقية ، فيكون المدي قد تحدد على أساس الغاء ترقية التالي في ترتيب الاقليمية ووجوب أن يصدر قرار بترقية من تخطى في دوره ، وبأن ترجع اقدميته في هذه الترقية الى التاريخ المعين لذلك ، في القرار الذي ألغى الغاء جزئيا على هذا النحو . أما من ألغيت ترقيته فيعتبر وكأنه لم يرق في القرار الملغى .

١٦١١ - ٢ (١٦٦ / ٣ / ١٩٥٧) ٢ / ٧٢ / ٦٩٥

١٨٢ - الحكم الصادر بالالغاء - ليس من اثره أن يعتبر المحكوم لصالحه مرقى ببلات الحكم - لا بد من صدور قرار ادارى جديد - ليس للمحكمة أن تعدد للادارة وقتا معيناً لاجراء هذه الترقية مهما وجد من الدرجات الشاغرة سلطة الادارة التقديرية في ذلك .

أثر حكم الالغاء هو اعدام القرار الملغى في الخصوص الذي حددته الحكم بحسب ما اذا كان الالغاء شاملا أو جزئيا ، وليس من اثر الحكم أن يعتبر من صدر لصالحه مرقى بذات الحكم ، والا كان ذلك بمثابة حلول المحكمة محل الادارة في عمل هو من صميم اختصاصها ، بل لا بد من صدور قرار ادارى جديد ينشئ المراكز القانونية في هذا الشأن على مقتضى ما قضت به المحكمة . وليس للمحكمة أن تلزم جهة الادارة باجراء الترقية في وقت معين مهما وجد من الدرجات الشاغرة ، اذ لا تملك المحكمة أن تنصب نفسها مكان الادارة في تقدير ملائمة اجراء أو عدم اجراء الترقية في تاريخ معين ، وهى ملائمة تستقل جهة الادارة بالترخيص في تقديرها بحسب ظروف الاحوال ومقتضيات الصالح العام وحاجة العمل باعتبار ذلك من مناسبات اصدار القرار الادارى .

١٦٥٠ - ٢ (١٦٣ / ٤ / ١٩٥٧) ٢ / ٩٥ / ٩٠٨

١٨٣ - ليس من اثر الحكم بالالغاء أن يعتبر من صدر لصالحه الحكم مرقى ببلات الحكم - حق الادارة في الابقاء على الترقية المطعون فيها وترقية المحكوم لصالحه على أية درجة تكون خالية عند تنفيذ الحكم وارجاع اقدميته فيها الى التاريخ المعين في الحركة الملغاة .

ان أثر حكم الالغاء هو اعدام القرار الملغى في الخصوص الذي حددته الحكم بحسب ما اذا كان الالغاء شاملا أو جزئيا ، وليس من اثر الحكم أن يعتبر من صدر لصالحه الحكم مرقى بذات الحكم والا كان بمثابة حلول المحكمة محل الادارة فيما هو من اختصاصها بل لا بد من صدور قرار ادارى جديد ينشئ المراكز القانونية في هذا الشأن على مقتضى ما حكمت به المحكمة ، على أن هذا لا يخل بحق الادارة في الابقاء على الترقية المطعون فيها وترقية المحكوم لصالحه على أية درجة تكون خالية عند تنفيذ الحكم وارجاع اقدميته فيها الى التاريخ المعين في الحركة الملغاة اذا رأت من

المصلحة العامة ذلك لعدم زعزعة مراكز قانونية استقرت لنويها ، فإذا كانت الوزارة - وهي بصدد تنفيذ الحكم الصادر في القضية رقم ٦٢٨٤ لسنة ٨ القضائية - قد رأت الإبقاء على ترقية المطعون في ترقيته - خصوصاً وكان قد رقى إلى الدرجة الأولى خلال نظر الدعوى - وتنفيذ الحكم بترقية المدعى إلى أية درجة ثانية خالية مع إرجاع أقدميته فيها إلى التاريخ المعين لذلك في الحركة الملغاة وذلك منعا لزعزعة المراكز القانونية التي استقرت لنويها ، فلا تثريب عليها في ذلك ، هذا ولا وجه لما تذهب إليه هيئة مفوضي الدولة في طعنها من أنه إذا جاز للإدارة سلوك هذا المسلك في الترقيات العادية فإنه لا يستساغ ذلك إذا كانت الترقية قد تمت إلى وظيفة متميزة أو خصصا على الدرجة المخصصة لهذه الوظيفة ويتعين أن يكون التنفيذ بإلغاء ترقية من قضى بإلغاء ترقيته وترقية المحكوم لصالحه بدلاً منه ، لا وجه لذلك إذ أنه فضلاً عن أن الدرجة المتنازع عليها لا تتصل بوظيفة متميزة إذ أن كلا المتنازعين يصلح بحسب تأهيله الخاص لتسولي هذه الوظيفة ، فإن الحكم لا يتغير إذا كان الأمر يتصل بوظيفة متميزة إذ ليس ثمة ما يمنع الجهة الإدارية ، إذا ما حكم بإلغاء قرار ترقية إلى وظيفة متميزة فيما تضمنه من تخطي الطاعن في الترقية ، من أن تبقى على ترقية المطعون في ترقيته وتنقله إلى وظيفة تتفق وتأهيله ، كما لو ألغيت ترقية مهندس إلى درجة وظيفة قانونية فيجوز الإبقاء على ترقية المهندس مع نقله إلى وظيفة تتفق وتأهيله الهندسي إذا رأت الجهة الإدارية ذلك لعدم زعزعة المراكز القانونية حسبما سلف البيان .

٩٢٥ - ٤ (١٩٥٩/١١/٢٨) ٦٨/١١/٥

١٨٤ - صدور الحكم بإلغاء القرار فيما تضمنه من تخطي واقع الدعوى - كيفية

تنفيذ هذا الحكم إذا كانت قد صدرت قبل النطق به بقرارات تالية بالترقية .

إذا صدر حكم لصالح موظف بإلغاء قرار الترقية فيما تضمنه من تخطيه في الترقية ، وكانت قد صدرت قرارات تالية بالترقية قبل أن يصدر حكم الإلغاء ، وكان من ألغيت ترقيته بالحكم المذكور يستحق الترقية بدوره في أول قرار ، فإن وضع الأمور في نصابها السليم يقتضي أن يرقى المذكور في أول قرار تال بحسب دوره في ترتيب الأقدمية بالنسبة للمرقين في هذا القرار التالي ، وهكذا بالنسبة إلى سائر القرارات الأخرى الصادرة بعد ذلك . ولما كان حكم الإلغاء يترتب عليه إلغاء كل ما يترتب على القرار الملغى من آثار في الخصوص الذي انبنى عليه الحكم المذكور وعلى الأساس الذي أقام عليه قضاءه ، فإن أثر الحكم المذكور يقتضي تصحيح الأوضاع بالنسبة للقرارات التالية ، ذلك أن كل قرار منها يتأثر حتماً بإلغاء القرار السابق عليه ما دامت الترقيات فيها جميعاً

مناطقها الدور في ترتيب الأقدمية عند النظر في الترقية ، ويترتب على تنفيذ حكم الإلغاء أن تلغى ترقية الأخير في كل قرار ليحل محله فيه الأخير في القرار السابق ، ما دام دوره في الأقدمية يسمح بترقيته في أول قرار تال ، مع اسناد تاريخ ترقية كل من المذكورين الى التاريخ المعين في القرار الذي كان يستحق الترقية فيه . وعلى هذا الأساس يستقر الوضع على إلغاء ترقية آخر المرقين في آخر قرار . والقول بأن : « الحكم الذي يصدر بإلغاء قرار ترقية فيما تضمنه من تخطى المحكوم لصالحه في الترقية لا يلغى القرار إلغاء كاملاً ، وإنما يلغيه فقط بالنسبة لتخطيه المحكوم لصالحه في الترقية ، أي أنه يعتبر مرقى بهذا القرار بحسب أقدميته ، فهو في الواقع لا يمس الحقوق التي اكتسبها من رقوا بهذا القرار أو بالقرارات التي تلتها الا حيث يستحيل ترقية المحكوم لصالحه الا اذا مست هذه الحقوق بحيث اذا كانت هناك ثمة درجة خالية وقت تنفيذ الحكم وجب ترقية المحكوم لصالحه عليها وإرجاع أقدميته فيها الى تاريخ القرار المطعون فيه ، - هذا القول لا سند له من القانون ، لأن أثر حكم الإلغاء هو أعدام القرار الملغى في الخصوص الذي حدده الحكم بحسب ما اذا كان الإلغاء شاملاً أو جزئياً ، وليس من أثر الحكم أن يعتبر من صدر الحكم لصالحه مرقى بذات الحكم والا كان ذلك بمثابة حلول المحكمة محل الإدارة فيما هو من اختصاصها ، بل لا بد من صدور قرار إداري جديد ينشئ المراكز القانونية في هذا الشأن على مقتضى ما حكمت به المحكمة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان ذلك القول هو بمثابة إلزام الإدارة بإجراء الترقية في وقت معين ، مع أن تقدير ملاءمة إجراء أو عدم إجراء الترقية في تاريخ معين هي ملاءمة تستقل الإدارة بتقديرها بحسب ظروف الأحوال وباعتبار ذلك من مناسبات إصدار القرار الإداري ، على أن هذا لا يخل بحق الإدارة في الإبقاء على الترقية المطعون فيها وترقية المحكوم لصالحه على أية درجة تكون خالية عند تنفيذ الحكم ، وإرجاع أقدميته فيها الى التاريخ المعين في الحركة الملغاة اذا رأت من المصلحة العامة ذلك لعدم زعزعة مراكز قانونية استقرت لذويها .»

١٦١١ - ٢ (١٦ / ٣١ / ١٩٥٧) ٢ / ٧٢ / ٦٩٥

١٨٥ - صدور الحكم إلغاء قرار الترقية فيما تضمنه من تخطى رافع الدعوى - صدور قرارات أخرى بالترقية قبل النطق بالحكم - كيفية تنفيذ حكم الإلغاء اذا كان من الفيت ترقية يستحق الترقية بدوره في أول قرار - إلغاء ترقية آخر من رقى في كل قرار ليحل محله فيه آخر من رقى في القرار السابق ، وذلك بغير حاجة للظن من جانب احدهم بالإلغاء في أي من القرارات الصادرة بين تاريخ القرار المحكوم بإلغائه وبين صدور حكم الإلغاء وتنفيذ .

اذا صدر حكم لصالح موظف بإلغاء قرار الترقية المطعون فيه فيما

تضمنه من تخطيه فيها ، وكانت قد صدرت قرارات تالية بالترقية قبل أن يصدر حكم الإلغاء ، وكان من الغيت ترقيته يستحق الترقية بدوره نفي أول قرار ، فإن وضع الأمور في نصابها السليم يقتضى أن يرقى المذكور في أول قرار تال بحسب دوره في ترتيب الأقدمية بالنسبة إلى المرقين في هذا القرار التالى ، وهكذا بالنسبة إلى سائر القرارات الأخرى الصادرة بعد ذلك . ولما كان حكم الإلغاء يستتبع إلغاء كل ما يترتب على القرار الملغى من آثار في الخصوص الذى أنبنى عليه الحكم المذكور وعلى الأساس الذى أقام عليه قضاءه ، فإن أثر هذا الحكم يقتضى تصحيح الأوضاع بالنسبة إلى القرارات التالية ، ذلك أن كل قرار منها يتأثر حتما بإلغاء القرار السابق عليه ، ما دامت الترقيات فيها جميعا مناطها الدور في ترتيب الأقدمية عند النظر فى الترقية ، فيتربى على تنفيذ حكم الإلغاء أن تلغى ترقية آخر من رقى فى كل قرار ليحل محله فيه آخر من رقى فى القرار الأسبق ما دام دوره فى الأقدمية يسمح بترقيته فى أول قرار تال ، مع اسناد تاريخ ترقية كل من المذكورين إلى التاريخ المعين فى القرار الذى كان يستحق الترقية فيه . وعلى هذا الأساس يستقر الوضع على إلغاء ترقية آخر المرقين فى آخر قرار ، وذلك كله دون حاجة إلى الطعن من جانب أحد من هؤلاء بالإلغاء فى أى من القرارات الصادرة خلال المسدة من تاريخ صدور القرار الأول المحكوم بإلغائه حتى تاريخ صدور الحكم القاضى بهذا الإلغاء وتنفيذه ، إذ أن من شأن هذا الحكم أن يززع جميع المراكز القانونية غير السليمة التى ترتبت على صدور القرار الذى وقعت فيه المخالفة القانونية ، وذلك حتى ينال كل موظف - نتيجة لإعادة تنظيم هذه المراكز على مقتضى الحكم - ما كان يستحقه بصورة عادية لو لم ترتكب هذه المخالفة ، إذ لو اقتصر التنفيذ على إلغاء ترقية آخر من رقى فى القرار المحكوم بإلغائه دون المساس بالقرارات التالية المترتبة عليه لانبنى على ذلك تخلف هذا الموظف الذى سبق أن اتجهت نية الإدارة إلى ترقيته وورقته بالفعل إلى ما بعد زملائه الأحدث منه فى ترتيب الأقدمية ممن رقوا بهذه القرارات على الرغم مما شابها من عيب ، الأمر الذى يجسافى الأوضاع الإدارية السليمة .

١٦٥٠ - ٢ (١٩٥٧/٤/١٣) ٢٠٨/٩٥/٢

١٨٦ - الدعوى التى يقيمها المدعى بالمطالبة بالدرجة السادسة من تاريخ التعيين بالتطبيق لقواعد الانصاف واستحقاقه للدرجة الخامسة بالتطبيق لقواعد التنسيق - تضمن هذه الدعوى بحكم اللزوم الطعن فى أى قرار بالترقية إلى الدرجات التالية متى تمت الترقية فيها بحسب الأقدمية فى الدرجات السابقة وتغنى عن تكرار الطعن فى القرارات التالية - الدفع بعدم قبول الدعوى التى يرفعها المدعى للطعن فى القرارات التالية لا يقوم على أساس .

لئن كان القرار بالترقية إلى الدرجة الرابعة التى ترك فيها المدعى

وقتذاك قد صدر في ٣١ من مايو سنة ١٩٥٠ اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٥٠ ، ونشر في النشرة المدنية لوزارة الحربية في ٢٩ من يونية سنة ١٩٥٠ ، إلا أنه لما كان المدعى قد رفع دعواه مطالبا باستحقاقه للدرجة السادسة اعتبارا من تاريخ دخوله الخدمة في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٥ بالتطبيق لقواعد الانصاف ، واستحقاقه للدرجة الخامسة الكتابية من أول مايو سنة ١٩٤٦ وما يترتب على ذلك من آثار بالتطبيق لقواعد التنسيق ، فليس من شك في أن الدعوى المذكورة تتضمن بحكم اللزوم الطعن بالالغاء في الدعوى قرارات تالية بالترقية على أساس الأقدمية ، فان الدعوى الأقدمية بحسب الدرجات السابقة ، لارتباط هذه بتلك ارتباط الفرع بالأصل أو النتيجة بالسبب . فاذا استجاب القضاء لطلب المدعى فأُضيفه وكشف عن استحقاقه للترقية الى الدرجة السابقة ، وحدد أقدميته فيها بما يجعله صاحب الدور في الترقيات التالية ، وكان قد صدر قبل الفصل في الدعوى قرارات تالية بالترقية على أساس الأقدمية ، فان الدعوى المذكورة تغني صاحب الشأن عن تكرار الطعن بدون موجب في القرارات التالية ، ما دام في القرار الأول ، وهو الأصل ، يتضمن حتما - وبحكم اللزوم - الطعن ضمنا في القرارات التالية ، وهي الفرع ، كما أن تنفيذ الحكم الصادر في تلك الدعوى بالغاء القرار الأول وما ترتب عليه من آثار يقتضى تصحيح الاوضاع بالنسبة للمدعى في تلك القرارات التالية ، وضعا للأمور في نصابها السليم ، كآثر من آثار الحكم المذكور الكاشف لأصل الحق ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى في غير محله .

١٦٩ - ٣ (١٩٥٩/١/١٧) ٤٩/٤٩/٦١٩

١٨٧ - صدور القرار المطعون فيه مؤسسا تخطي الاقدم على نص المادة ٢٢ من قانون الموظفين ، والحال انه يجب اجراء الترقية في خصوصية العسالة المطروحة على اساس المفاضلة في وزن الكفاية - الغاء القرار - ثبوت ان الطاعن والمطعون ضده قد رقبيا قبل الحكم الى الدرجة الاعلى بل وما يعلوها - صيرورة الالفاء جزئيا معصورا في اقدمية الترقية - كيفية تنفيذ الحكم .

اذا كان الثابت من محضر لجنة شئون الموظفين أن جل اهتمامها في المفاضلة بين المرشحين قد انصرف الى تطبيق أو عدم تطبيق المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ورشحت المطعون في ترقيته للترقية للدرجة الأولى على هذا الأساس ، مع أن هذه المادة لم يكن ثمة مجال لاعمالها في الخصوصية المعروضة للبحث ، بل كان يجب أن تجري الترقية على أساس المفاضلة في وزن الكفاية في الحدود التي يتطلبها القانون ، فيكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بالالغاء حتى يمكن اجراء هذه المفاضلة

قد أصاب الحق في قضائه . إلا أنه يجب عند إجراء المفاضلة لأصداق القرار الجديد بعد إلغاء القرار المطعون فيه أن يؤخذ في الاعتبار أن المدعى والمطعون في ترقيته كلاهما قد رقى إلى الدرجة الأولى بل وإلى ما يعلوها بعد ذلك ، فأصبح الإلغاء في الواقع من الأمر جزئياً محصوراً في أقدمية الترقية إلى الدرجة الأولى . فإذا تبين أن المطعون في ترقيته هو الأفضل بقى الوضع كما هو ، وإذا تبين أن المدعى هو الأفضل والأولى بالترقية وجب إرجاع أقدميته في هذه الدرجة إلى التاريخ المعين لذلك في القرار المطعون فيه ، وإرجاع أقدمية المطعون في ترقيته إلى تاريخ أول قرار تال بالترقية إلى الدرجة الأولى يستحق الترقية فيه ، وهكذا بين قوى الشأن المرشحين للترقية إلى هذه الدرجة .

١٧٣٦ - ٢ (١٩٥٧/٣/٢٣) ٧٥٣/٧٧/٢

١٨٨ - الحكم بإلغاء القرار فيما تضمنه من التغطية في الترقية إلى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الثانية أو الأولى - مقتضى التنفيذ الصحيح له اعتبار التغطية مرقى إلى هذه الوظيفة من تاريخ القرار الملغى - النعى على ذلك بأن الدرجة المرقى إليها درجات اختيار - غير منتج ما دامت كفاية التغطية لم تكن محل مجادلة وكان ترتيب الأقدمية بين المرقين هو المعول عليه - مثال .

إن مقتضى التنفيذ الصحيح للحكم ، في ضوء الأسباب التي قام عليها وجوب التزام الوضع الذي رسمه لوزارة الخارجية في شأن رد أقدمية المدعى بالنسبة لأقرانه الذين شملهم بالترقية القرارات التي تظلم منها ثم طعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري لمخالفتها لأحكام القانون ، وتعى ما عليها ما أصابها من عيب الانحراف . وإذا قضى المحكك بإلغاء الأمر الملكي رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٣ الصادر في ٢ من أبريل سنة ١٩٥٣ فيما تضمنه من ترك المدعى في الترقية إلى وظيفة وزير مفوض مرقى إلى وظيفة الثانية ، فيكون مفاد ذلك التزام الوزارة باعتبار المدعى مرقى إلى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الثانية من تاريخ صدور حركة ترقية الوزراء المفوضين من الدرجة الثالثة إلى وزراء مفوضين من الدرجة الثانية ، أي من يوم ٢ من أبريل سنة ١٩٥٣ . وإذا قضى الحكم كذلك بإلغاء الأمر الجمهوري رقم (٤) لسنة ١٩٥٤ فيما تضمنه من ترك المدعى في الترقية إلى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الأولى وما يترتب على ذلك من آثار ، فيكون مفاد ذلك التزام الوزارة باعتبار المدعى مرقى إلى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الأولى من يوم ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ .

هذا ولا صحة للنعى على تنفيذ الحكم على هذا الوجه بأن الدرجات التي تخطت فيها القرارات المطعون فيها المدعى ، هي درجات اختيار ، لا صحة لذلك في خصوصية هذه المنازعة ، ما دام من المسلم أن كفاية

المسعى لم تكن محل مجادلة ، ولم تكن المفاضلة بين المرشحين هي أساس الحركات المطعون عليها بل كان ترتيب الاقدمية بينهم هو المعول عليه بافتراض أنهم من ناحية الكفاية صالحون جميعا وقد اقتصر دفاع الوزارة على أنها جعلت الاقدمية وحدها مناط الترقية الى وظيفة سفير فى المرسوم محل الطعن .

٣١١ - ٤ (١٩٦٠/٧/٢) ١١٤٥/١٢١/٥

١٨٩ - ترقية احد الموظفين بالاختيار متخطيا الاقدم - طعن الاقدم فى هذه الترقية - صدور حكم من محكمة القضاء الادارى برد اقدميته الى تاريخ صدور قرار الترقية المطعون فيه - الدعوى التى يقيمها الموظف الاقدم من هذين الموظفين بطلب رد اقدميته الى وضعها الصحيح - اعتبارها بمثابة طعن بالالفاء فى قرار الترقية المطعون فيه امام محكمة القضاء الادارى - عدم سريان ميعاد رفع الدعوى فى حقه ما دام لم يثبت نشر هذا القرار او علمه اليقيني به .

ان المدعى كان الاول فى ترتيب الاقدمية ، ولم يثبت من الاوراق أن الخصم الثالث كان يمتاز عليه فى درجة الكفاية حتى يجوز تخطيه وذلك حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة تطبيقا للقانون النافذ وقت الترقية من أنه لا يجوز تخطي الاقدم بالاحداث الا اذا كان الاقدم هو الاكفأ فاذا كانا يتساويان فى درجة الكفاية وجب ترقية الاقدم كما تملئ ذلك طبائع الاشياء والعدالة الطبيعية ، فالمدعى والحالة هذه على حق فى دعواه وما كان يغنى عنها سبق اقامة التالى للمدعى فى ترتيب الاقدمية الدعوى رقم ٥٤٦ لسنة ٤ القضائية امام محكمة القضاء الادارى وصدور الحكم فيها لصالحه بجلسته اول ديسمبر سنة ١٩٥٢ بإلغاء ترقية المطعون عليه فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية ورد اقدميته فى الدرجة الرابعة التى كان رقى اليها خلال نظر الدعوى الى ٣١ من يولية سنة ١٩٥٠ تاريخ ترقية المطعون عليه ، ما كانت تغنى اقامة تلك الدعوى عن هذه ، لأن الترقية موضوع النزاع وهى بالاختيار للكفاية الممتازة هى بطبيعتها محل المفاضلة بين المرشحين والكفاية الذاتية والاعتبارات الشخصية لها اثرها الحاسم فى هذا الشأن مما يضاف على الحكم الصادر فيها صفة الشخصية ما دام مدار النزاع فيها هو ما تقدم - هذا الى أن المسعى لما تظلم الى الادارة بعد صدور الحكم المشار اليه لصالح الدكتور صبره جبره الذى يليه فى الاقدمية طالبا ارجاع اقدميته فى الدرجة الرابعة الى تاريخ الترقية الاولى وضعا للامر فى نصابه الصحيح حتى لا يمس ترتيب الاقدمية فيما بينهم ، أجيب بأنه يجب عليه رفع الدعوى لهذا الغرض مما اضطره لرفع دعواه الحالية .

٧٦ - ٤ (١٩٦٠/١/٣٠) ٣٠٧/٣٥/٥

١٩٠ - وجوب تنفيذ منطوق الحكم المرتبط باسبابه - قضاء محكمة القضاء الادارى بإلغاء الامرين الملسكين رقمى ٤٠ و ٤١ الصادرين فى ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩

والأميرين الملكيين رقمي ٥٣ و ٥٤ الصادرين في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ فيما تضمنته من ترك المدعين في الترقية الى وظيفة سكرتير ثالث أو وظيفة قنصل المماثلة - تأسيس قضائها على أن الأخذ بمبدأ اقدمية الوظيفة لا يكون الا بالنسبة لمن هم في السلك السياسي أو القنصل ، أما الممنون من خارج هذين السلكين فيتجرب في شأنهم القواعد العامة فيما تقضى به من ترتيب الاقدمية على اساس اسبقية الحصول على الدرجة المالية - وجوب التزام القواعد التي رسمتها هذه الاحكام واعادة ترتيب الاقدميات على مقتضاها - من الخطأ في التنفيذ ان تلقى اقدمية أحدث المرقين بالأوامر الملكية المقتضى بالغائها وذلك على أساس وضعهم القائم وقتذاك في ترتيب الاقدمية وهو الوضع الذي عينته الاحكام التي جرى تنفيذها بل لتعين بادىء ذي بدى تصحيح الاوضاع ثم الفاء ترقية أحدث المرقين بموجب تلك الاوامر .

يبين من مطالعة الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى في الدعاوى ارقام ١٠٨ و ٥٠٦ لسنة ٤ القضائية و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٦٢٨ و ٦٨٨ لسنة ٥ القضائية ، وهي التي اتفقت جميعها على القضاء بالغاء الامرين الملكيين رقمي ٤٠ و ٤١ الصادرين في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، والامرين الملكيين رقمي ٥٣ و ٥٤ الصادرين في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ فيما تضمنته من ترك المدعين في الترقية الى وظيفة سكرتير ثالث أو وظيفة قنصل المماثلة ، أنها اقامت قضاءها على أن الأخذ بمبدأ اقدمية الوظيفة لا يكون الا بالنسبة الى من هم في السلك السياسي أو القنصل ، لما نص عليه في لائحة شروط الخدمة في وظائف التمثيل الخارجى المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٣ من تسلسل الترقية من أدنى درجات هذين السلكين الى الدرجات الأعلى ، فهو لا يشمل بطبيعة الحال من يعين من خارج هذين السلكين ، سواء من غير موظفي وزارة الخارجية أو من موظفي السلك الكتابي في هذه الوزارة ، لأن نصوص اللائحة لا تشمل هذه الحالات ، ومن ثم فانه عند التعيين أو الترقية في السلك السياسي أو القنصل من خارج الوزارة أو من السلك الكتابي فيها يتعين الرجوع الى القواعد العامة وضبط الاقدميات على أساسها ، تلك القواعد التي تقضى بجعل الاقدمية على أساس نسل الدرجات المالية ، وتأسيسا على هذا تكون قرارات لجنة شئون الموظفين بوزارة الخارجية في سنتي ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ قد جانبت القانون في الاعتداد في تحديد الاقدمية بنتيجة الامتحان ، مع أنه ليس في القوانين واللوائح ما يجيز ذلك ، الأمر الذي انبنى عليه أن بعض من كانوا قد رقوا الى الدرجة الخامسة قبل صدور هذا القرار وعينوا في وظيفة ملحق ثان من الدرجة الخامسة ، جاء ترتيبهم تاليا لمن كانوا في الدرجة السادسة لغاية تاريخ صدور قرار التعيين في هذه الوظيفة لمجرد أن ترتيب هؤلاء كان متابقا على أولئك في الامتحان . كما أخطأت اللجنة في جعل العبرة باقدمية الوظيفة في وظيفة ملحق أول ، إذ ترتب على ذلك أن المرقين الى هذه

الوظيفة من الملحقين الثواني سبقوا زملاءهم الذين كانوا فى الدرجة الخامسة قبل تعيينهم فى وظيفة ملحق أول ، وسبقوا أيضا زملائهم الاقدم منهم فى الدرجة السادسة ممن عينوا فى سنة ١٩٢٨ . وأن الوضع الصحيح بالنسبة الى المدعين وزملائهم ممن كانوا فى وظائف كتابية أو خارج الوزارة وعينوا فى وظائف ملحق ثان فى سنة ١٩٤٦ يجب أن يكون على أساس وضع من كان منهم فى الدرجة الخامسة فى رأس القائمة ، ثم يتبعهم من كانوا فى الدرجة السادسة وفقا لأقدمية كل منهم فى هذه الدرجة ، كما يجب بالتالى أن ترتب أقدميتهم على هذا الأساس ذاته عند الترقية الى وظيفة ملحق أول بالنسبة الى من رقوا الى هذه الوظيفة الاخيرة فى قرار واحد ومؤدى ذلك أن من عين فى وظيفة ملحق أول مباشرة من موظفى الدرجة الخامسة الكتابية تسرى فى شأنه القاعدة العامة وهى أقدمية الدرجة المالية .

ومقتضى التنفيذ الصحيح للأحكام المتقدم ذكرها فى ضوء الاسباب التى قامت عليها ، وجوب التزام القواعد التى رسمتها هذه الاحكام للوزارة فى تحديد أقدميات رجال السلكين السياسى والقنصلى الذين تناولتهم القرارات المطعون فيها والمحكوم بالغائها ، وذلك باعادة ترتيب أقدميات هؤلاء جميعا وضبطها منذ بدء تعيينهم فى درجات هذين السلكين وفقا للقواعد المشار اليها ، أى على أساس الاعتداد بالأقدمية التى يكون قد اكتسبها كل منهم فى الدرجة المماثلة للدرجة التى عين فيها فى السلك السياسى أو القنصلى تبعا لتاريخ حصوله على الدرجة المالية فى الجهة أو السلك الذى كان به قبل نقله الى السلك السياسى أو القنصلى ، دون التحدى بأن الاقدمية فى وظائف هذا السلك بالنسبة الى من عين من خارجه هى أقدمية وظائف لا درجات ، على ان يراعى الاخذ بمبدأ أقدمية الوظيفة بالنسبة الى من هم فعلا فى السلك السياسى أو القنصلى ، أو من انتظمتم فيه وظيفة واحدة بعد ذلك أى يجعل الاقدمية فى هذه الوظيفة هى مناط الترقية الى الوظائف والدرجات الأعلى فى هذين السلكين فيما بعد اذا كانت أجريت الترقية على أساس الاقدمية .

فاذا كان الثابت من الأوراق أن وزارة الخارجية بدلا من أن تقوم بتنفيذ منظوق الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى للسبعة المحكوم لصالحهم مرتبطا بهذا المنظوق بأسبابها على الوجه المبين بها ، وطبقا للأسس التى قررتها على النحو السابق تفصيله ، وذلك باعادة ترتيب أقدميات من شملتهم الاوامر الملكية المحكوم بالغائها وفقا لتلك الاسس لتحديد المرقين من وظيفة ملحق أول الى وظيفة سكرتير ثالث ، وهم الذين ما كانوا يرقون لورقى المحكوم لهم فى دورهم الصحيح ، والغاء

ترقية آخر سبعة منهم في ترتيب الأقدمية بحسب ما يسفر عنه تطبيق القواعد التي قضت بها الأحكام المشار إليها - بدلا من أن تفعل ذلك عمدت الى إلغاء ترقية آخر سبعة في كشف أقدمية السكرتيرين الثوالت الذين تضمنتهم الحركة المحكوم بالغاؤها - ومنهم المدعى - وذلك على أساس وضعهم القائم وقتذاك في ترتيب الأقدمية ، وهو الوضع السدى عيبته الأحكام المتقدم ذكرها ، والذي كان يتعين إعادة النظر فيه بناء على تلك الأحكام وتعديله على مقتضاها ان كان لذلك وجه ، والا ترتب على اغفال مراعاته قبل تنفيذها وقوع خطأ في هذا التنفيذ - متى كان الثابت ذلك ، فان الوزارة تكون قد جانبت حكم القانون ، ويكون الامر المللكى رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بإلغاء تعيين سبعة - منهم المدعى - فى وظائف سكرتيرين ثوالت وإعادتهم الى وظائف ملحقين قد جانب الصواب فى تطبيق القانون فيما تضمنه من إلغاء تعيين المدعى فى وظيفة سكرتير ثالث بالوزارة تنفيذا للأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى لصالح سبعة من زملائه ، مع أن ثمة من هو أحدث منه أقدمية ، ممن لم يبلغ تعيينهم بالامر المللكى المشار اليه .

١٧٦٩ - ٢ (١٩٥٧/٦/٢٩) ١٣١٨/١٣٦/٢

١٩١ - إلغاء ترقية المدعى الى وظيفة سكرتير ثالث نتيجة تنفيذ خاطئ لبعض الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى - التنفيذ الصحيح لتلك الأحكام كان يقتضى إعادة ترتيب الأقدميات وفقا للأسس التى رسمتها مع الإبقاء على ترقية المدعى - لا وجه لأن يحتاج المدعى بأنه قد فوت على نفسه الميعاد القانونى للطعن فى القرارات الصادرة بتحديد أقدميته تحديدا خاطئا فى وظيفتى ملحق ثان وملحق أول - أساس ذلك .

لا وجه للتحدى بعدم طعن المدعى فى الميعاد القانونى فى القرارات الصادرة بتحديد أقدميته تحديدا خاطئا فى وظيفتى ملحق ثان وملحق أول مما أكسب زملاءه مراكز قانونية مستقرة لايجوز المساس بها - لا وجه لذلك ، لأنه فضلا عن أن أقدميات رجال السلكين السياسى والقنصلى ظلت أمدا طويلا سرا مغلقا على ربابها كما نوهت بذلك منشورات الوزارة ، فضلا عن عدم قيام قرينة علم المدعى بهذه الأقدميات علما يقينا شاملا يمكن أن يكون من أثره جريان ميعاد الطعن فى حقه ، فضلا عن أن تظلمه الى اللجنة القضائية لوزارة الخارجية المودع سكرتيريتها فى ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ قد تضمن فى عمومها الطعن فى جميع القرارات السابقة التى أغفلت تحديد وضعه فى الأقدمية بين زملائه على الوجه الصحيح بما أفضى به الى وضع خاطئ فى وظيفة سكرتير ثالث - فضلا عن ذلك كله ، فان الأمر المللكى المطعون فيه الذى ألغى تعيينه فى وظيفة سكرتير ثالث تنفيذا لأحكام محكمة القضاء الإدارى قد قلقل

الأوضاع السابقة بالنسبة إليه ، وأدى هذا التنفيذ الخاطئ الى وضع أسوأ من وضعه الذي كان عليه قبل هذا التنفيذ ، فآثار بذلك المنازعة من حيث وجوب إعادة ترتيب أقدميات جميع من عينوا في وظائف سكرتيرين ثوالت بالأمريين الملكيين رقمي ٥٣ و ٥٤ لسنة ١٩٥٠ وفقا للأسس التي رسمتها هذه الأحكام ، تلك الأسس التي لو طبقت تطبيقا صحيحا عند اصدار الأمر الملكي رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٢ لما انتهى الأمر الى الغاء ترقية المدعى الى وظيفة سكرتير ثالث .

١٧٦٩ - ٢ (١٩٥٧/٦/٢٩) ١٣١٨/١٣٦/٢

١٩٢ - الحكم بالغاء الأمر الملكي الصادر في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بتعيين المدعى في وظيفة سكرتير ثالث - من التعيين تصحيح ترتيب الأقدميات في الوظائف التالية وضعا لها في نصابها القانوني الصحيح ما دام أن المدعى قد بات يشغل وظيفة سكرتير أول منذ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

متى كان قد وضع أن تنفيذ أحكام محكمة القضاء الإداري الصادرة لصالح زملاء المدعى السبعة بالغاء تعيين المدعى في وظيفة سكرتير ثالث بالأمر الملكي رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ كان تنفيذا خاطئا لهذه الأحكام على مقتضى الأسباب التي كشفت عنها ، وهي سبب مرتبطة بمنطوقها ارتباط العلة بالمعلول ، ما دامت أقدمية المدعى الصحيحة بالمقارنة الى زملائه ما كانت لتسوغ المساس بوضعه الذي استقر عليه ، وإنما كان تنفيذ هذه الأحكام يقتضي الغاء ترقية من هو أحدث منه ، فيجب على هذا الأساس الغاء الأمر الملكي المشار اليه في هذا الخصوص بالنسبة الى المدعى ، كما أنه مما تجب مراعاته ، كأثر مترتب على ذلك ، أن المذكور صعد بعد ذلك في سلم وظائف السلك السياسي حتى أصبح حاليا يشغل وظيفة سكرتير أول اعتبارا من ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ ، وقد انتظمت هذه الوظيفة الأخيرة هو وزملاءه فأصبحت المنازعة بحكم الاقتضاء تشتمل تصحيح ترتيب الأقدميات في الوظائف التالية وضعا لها في نصابها القانوني الصحيح ، ومن ثم يتعين القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه ، والغاء الأمر الملكي آنف الذكر فيما تضمنه من الغاء تعيين المدعى في وظيفة سكرتير ثالث ، وفيما ترتب على ذلك آثار في خصوص ترتيب أقدميته الصحيح بين أقرانه الذين هم أحدث منه في وظيفة سكرتير أول وما يسبقها .

١٧٦٩ - ٢ (١٩٥٧/٦/٢٩) ١٣١٨/١٣٦/٢

١٩٣ - نقل اثنين من الموظفين من الكادر الإداري الى الكادر الكتابي ونقل آخرين من الكادر الثاني الى الأول - الغاء نقل الأولين بقرار من اللجنة القضائية لمخالفته لاحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ لتعديل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٣ - تنفيذ هذا القرار بمجرد

الموظفين المذكورين في الكادر الإداري ، دون الغاء نقل زميلهما اليه . ما دام قرار اللجنة لم يشر الى وجود ارتباط بين النقلين - لا محال مع ذلك لتنفيذ القرار لما انعمت مصلحة من صدر لصالحهما في ذلك بإحالة أحدهما الى المعاش ونقل الثاني الى وزارة أخرى - تنفيذ الادارة للقرار في هذه الحالة بغية ترقية آخرين بعد انحرافا بالسلطة .

ان اللجنة القضائية - اذ قررت الغاء القرار الوزاري المؤرخ ٣٠ من ابريل سنة ١٩٥٣ فيما تضمنه من نقل المتظلمين من الكادر الإداري الى الكادر الكتابي - لم تشر الى وجود ارتباط بين نقل المذكورين ونقل المطعون ضدهما من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري وبالعكس ، ولذا لم تفحص حالتهم على هذا الوجه ، ولم يتضمن قرارها الغاء نقل المطعون عليهما على وجه التخصيص ، ومن ثم فان التنفيذ السليم لقرار اللجنة القضائية كان يجب أن يكون في حدود هذا المقتضى بالقدر اللازم لتنفيذه ، وهذا المقتضى هو أن يعتبر المتظلمان وكأنهما لم ينقلا الى الكادر الكتابي ، بل يعتبران في الكادر الإداري ، ولكن هناك واقعة جدت بعد صدور القرار وقبل تنفيذه يجب أن تؤخذ في الاعتبار لدى هذا التنفيذ ، ذلك أن أحد المتظلمين كما قد أحيل الى المعاش في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، وأن الثاني كان قد ندب للعمل بوزارة الارشاد القومي في مايو سنة ١٩٥٣ ، وذلك قبل تنفيذ قرار اللجنة القضائية المشار اليه الصادر في ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٤ ، وقد استتال ندبه حتى نقل نهائيا الى تلك الوزارة في ٦ من يونيه سنة ١٩٥٤ ، وبهذا زالت المصلحة لمن صدر لصالحهما هذا القرار في تنفيذه ، بل أن ظروف الحال وملابساته تدل على أن تنفيذه بعد زوال مصلحة ذوي الشأن في ذلك انما تم بانحراف السلطة ، اذ انتهزت الفرصة لتمهيد السبيل لترقية آخرين لم يكون طرفا في المنازعة للدرجة الثالثة الادارية ، مع أنهما كانا يليان المدعين في ترتيب الاقدمية في الدرجة الرابعة الادارية ، ولو أنهما بقيا في الكادر الإداري لكان بقاؤهما يحول دون ترقيتهما ، باعتبارهما على رأس ترتيب الاقليمية ، وكفايتهما لامطعن عليها ، فضلا عن أنهما حائزان على مؤهل عال ، ولكن قصد من التنفيذ ابعادهما عن هذا الكادر بغرض فتح الطريق لترقية الموظفين المشار اليهما ، فانحراف التنفيذ بذلك عن الجادة ، وتنكب الطريق السوي ، مما يعيبه بأساءة استعمال السلطة ، يقطع في ذلك أنه كانت توجد درجات ادارية خالية من الممكن اتمام التنفيذ عليها دون المساس بالمطعون عليهما لو خلصت النية واستقام التنفيذ ، ولكنه قد شابته الغرض .

الذى أقام عليه قضاءه ، وفي الخصوص الذى عنه بالمدى وفي النطق الذى حده - إذا كان القرار الملغى صادرا بالتسريح استتبع الغاؤه قضائيا إعادة المدعى كما كان في وظيفته التى كان يشغلها عند تسريحه بمرتبتها ودرجتها كما لو لم يصدر قرار بالتسريح أساس ذلك - وجوب اعتبار الوظيفة وكأنها لم تشغر قانونا من الموظف المسرح - التحدى بأن قانون المحكمة العليا السابقة يشق لم يتضمن نصا صريحا يلزم بتنفيذ الحكم على هذا الوجه ، أو أن حكم الإلغاء لم ينص فى منطوقه صراحة على هذه الإعادة - غير مجد - عدم جواز قصر تنفيذ الحكم على مجرد إعادة الموظف إلى الخدمة فى مرتبة أدنى ودرجة أقل - اعتبار ذلك بمثابة جزاء تأديبي مقنع - عدم وجود وظيفة شاغرة بالمالك من نوع تلك التى كان يشغلها المدعى قبل تسريحه ليتمكن إعادته إليها - لا يمنع من تنفيذ الحكم تنفيذا كاملا .

أن مقتضى الحكم الحائز لقوة الأمر المقضى الذى قضى بإلغاء القرار المطعون فيه ، هو اعدام هذا القرار ومحو آثاره من وقت صدوره فى الخصوص وبالمدى الذى حده الحكم ، فإن كان القرار الملغى صادرا بالتسريح - كما هو الشأن فى خصوصية هذه الدعوى - استتبع الغاؤه قضائيا بحكم اللزوم إعادة المدعى كما كان فى وظيفته التى كان يشغلها عند تسريحه بمرتبتها ودرجتها كما لو يصدر قرار بالتسريح . ذلك أن مقتضى اعتبار قرار التسريح كأن لم يكن هو وجوب اعتبار الوظيفة وكأنها لم تشغر قانونا من الموظف المسرح ، مما يستتبع وجوب إعادته فيها وتبعا لذلك تنحية من شغلها بعد قرار التسريح بقرار ما كان من المقذور قانونا إصداره لولا أنه بنى على خلو تم بقرار التسريح الباطل قانونا ، فكان لزاما اعتباره باطلا كذلك ، إذ أن ما بنى على الباطل باطل . وما كان الموظف المسرح بالقرار الباطل ليعتبر أن صلته بالوظيفة قد انقطعت قانونا حتى يجوز أن تشغل وظيفته بغيره . ومن ثم فلا يصادف تعيين هذا الغير محلا صحيحا . هذا ، وغنى عن القول أن إعادة الموظف إلى وظيفته كما كان بمرتبتها ودرجتها هى من مقتضى حكم الإلغاء بحكم اللزوم القانونى . ومن هنا يسقط التحدى بأن قانون المحكمة العليا الذى وقع النزاع فى ظله لم يتضمن نصا صريحا يلزم بتنفيذ الحكم على هذا الوجه ، كما يسقط التحدى كذلك بأن الحكم الصادر من المحكمة المذكورة بإلغاء قرار تسريح المدعى لم ينص فى منطوقه صراحة على هذه الإعادة ، إذ أن تنفيذ الحكم المشار إليه يجب أن يكون كاملا غير منقوص على الأساس الذى أقام عليه قضاؤه ، وفي الخصوص الذى عنه وبالمدى وفي النطاق الذى حده ، ومن هنا كان لزاما أن يكون هذا التنفيذ موزونا بميزان القانون فى تلك النواحي والآثار كافة ، حتى يعاد وضع الأمور فى نصابها القانونى الصحيح ، وحتى لا تمس حقوق ذوى الشأن ومراكزهم القانونية ، ومن ثم فلا يكفى أن يقتصر تنفيذ الحكم على مجرد إعادة الموظف إلى الخدمة ولكن فى مرتبة أدنى ودرجة أقل ، والا لكان مؤدى هذا أن الحكم لم ينفذ

في حقه تنفيذا كاملا بل نفذ تنفيذا مبتورا منقوصا ، ولكن هذا بمثابة تنزيل له في مرتبة الوظيفة أو في درجتها ، وهو جزاء تأديبي مقنع . ولا يجدى في تبرير مثل هذا التنفيذ المنقوص أن تكون الإدارة قد جازفت بعد إصدارها قرارها المعيب بشغل وظيفة المدعى ، سواء بالتعيين فيها ابتداء أو بالترفع اليها ، فأقامت بتصرفها هذا صعوبة قوامها عدم وجود وظيفة شاغرة بالملك من نوع تلك التي كان يشتغلها المدعى قبل تسريحه ليتمكن إعادته اليها ، مادامت الإدارة هي التي تسببت بتصرفها غير السليم في إيجاد هذه الصعوبة ، وخلق الوضع غير القانوني الذي كان مثار دعوى الإلغاء . فلا يجوز لها أن تتحدى بخطئها في إيجاد هذا الوضع الذي لا ذنب للمدعى فيه ، إذ لا يجوز أن يضار المدعى بذلك فيكون ضحية هذا الخطأ . ولا مندوحة للإدارة - والحالة هذه - من تدبير الوسائل الكفيلة بإعادة الحق في نصابه نزولا على حكم الإلغاء ومقتضاه وإزالة العوائق التي تحول دون ذلك ، أما بتخليه الوظيفة التي كان قد فصل منها المدعى بقرار التسريح الملقى وتعيينه فيها ذاتها ، أو بتعيين المدعى في وظيفة أخرى شاغرة من نفس المرتبة والدرجة ، واعتباره فيها قانونا منذ تسريحه الأول ، لو أرادت الإدارة الإبقاء على الموظف الشاغل لوظيفة المدعى الأصلية . ذلك أن الأصل في الإلغاء أنه يترتب عليه زعزعة جميع المراكز القانونية غير السليمة التي ترتبت على القرار الملغى ، ويصبح من المتعين في تنفيذ الحكم الذي قضى بإلغائه أن يعاد تنظيم المراكز القانونية على مقتضى حكم الإلغاء ، حتى ينال كل موظف ما كان يستحقه بصورة عادية فيما لو لم يرتكب المخالفة في القرار الملغى .

٥ ، ٦ ، ٧ : ٨ - ١ س (٢٦ / ٤ / ١٩٦٠) ٧٣٠ / ٧٥ / ٥

١٩٥ - صدور حكم لصالح أحد القائمين بالتدريس في الجامعة يربط درجته بدرجات رجال القضاء والنيابة طبقا لأحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ حجية هذا الحكم - تقتصر على موضوع المنازعة من الناحية المالية بتحديد نوع الكادر ولا تمتد إلى استحقاق لقب علمي لم يقرره الحكم .

إذا كان قد صدر حكم نهائي من محكمة القضاء الإداري باستحقاق المدعى لربط درجته بدرجات رجال القضاء والنيابة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ فإن حجية هذا الحكم لا تعدو المسألة القانونية موضوع المنازعة الذي فصل فيها وحاز بالنسبة إليها قوة الأمر المقضى وقد كانت طلبات المدعى وزملائه في الدعوى المذكورة هي الحكم باستحقاقهم لربط درجاتهم بدرجات رجال القضاء والنيابة طبقا لأحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ مع المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة دون أن يتعرضوا

لطلب استحقاقهم لوظائف أو القاب العلمية ، وإنه كان الحكم فى سبيل
تبرير ما انتهى اليه قضاؤه فى طلب ربط درجات المدعين بدرجات رجال
القضاء والنيابة قد ذهب فى أسبابه الى اعتبار المدعين داخل هيئة التدريس
بكلية الهندسة بجامعة عين شمس منذ نقلهم اليها ، خلافا لما جرى به
قضاء المحكمة الادارية العليا فيما بعد فى مثل هذا الخصوص . وقد قامت
الجامعة تنفيذاً لهذا الحكم بتسوية حالة المدعى بالتطبيق للقانون رقم ١٣١
لسنة ١٩٥٠ اعتباراً من تاريخ العمل به ، فوضعت فى وظيفة مدرس (أ)
من أول مارس سنة ١٩٥٠ وحسبت له اقدميته فيها من أول يولية سنة
١٩٣٧ مع زيادة مرتبه بالعلاوات القانونية .

واذا كان ما فصل فيه حكم محكمة القضاء الادارى انف الذكر لم يحس
الدرجة العلمية التى يستحق المدعى أن يوضع فيها ، ولم يقض له بشئ
من ذلك ، ولم يتناول تحديد اقدميته فى اللقب العلمى أو يبت فى ارتباط
استحقاق هذا اللقب بالدرجة المالية ، بل اقتصر على بيان نوع الكادر الذى
يعامل بأحكامه منذ نقله الى الجامعة بقرار من وزير التربية والتعليم رقم
٩٩٧٩ الصادر فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥١ وإن كان هذا القرار قد أرجع
النقل الى أول مارس سنة ١٩٥٠ - تاريخ اعتماد الميزانية - ومن ثم لا
يتعدى أثر الحكم المشار اليه الوضع المالى الذى فصل فيه ، الى الدرجة
العلمية التى لم يتعرض للقضاء باستحقاق المدعى لها . وقد كانت ترقية
هذا الاخير الى الدرجة الثالثة المالية فى ٢٢ من مارس سنة ١٩٥١ غير
مستندة الى القواعد الخاصة التى تحكم ترقية أعضاء هيئة التدريس
بالجامعة ومنحهم الالقاب العلمية ، ولا الى احكام اللائحة الداخلية للمعهد
العالى للهندسة الذى كان ينتمى اليه . كما أنه لم تكن مقرونة بمنحه
لقبا علميا ما أو بالإقرار له بوضع آخر يرتب له مركزا قانونيا ذاتيا يكسبه
حقا فى اللقب العلمى الذى يطالب به ، بل تمت بوصفه مدرسا خارج سلك
اعضاء هيئة التدريس وبالتطبيق لقواعد الكادر العام لموظفى الحكومة ،
لا لأحكام توظيف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، تلك الاحكام التى يتعين
أعمالها فى حقه بما نظمته من شروط وقيود للحصول على اللقب العلمى ،
من تاريخ اعتباره من أعضاء هيئة التدريس . وقد كانت الترقية الى الدرجة
المالية المشار اليها مزية منفكة عن الاوضاع الخاصة بأعضاء هيئة التدريس
بالجامعة ، فلم تراعى فيها هذه الاوضاع ولم تخضع للقواعد الخاصة التى
تحكم ترقيةاتهم ، وقد نالها المدعى بوصفه مدرسا خارج سلك أعضاء هيئة
التدريس ، ودون تقيد بالشروط القانونية اللازم توافرها بحسب هذه
القواعد وتلك الاوضاع لمنح اللقب العلمى المقابل للدرجة المالية وهى شرط
تطلبها القانون لمصلحة عامة تنطق برسالة التعليم الجامعى وحسن سير هذا

المرفق . ولا يغنى عن وجوب تحققها أو يعفى من ضرورة اسيفائها بمجرد الحصول على درجة مالية بعيدا عن سلك اعضاء هيئة التدريس دون قصد ربطها بلقب علمى ما ، او ارادة احداث هذا الاثر نتيجة لمنحها ، ودون اتباع الاوضاع الشكلية المقررة لنيل هذا اللقب من صدور قرار من وزير التربية والتعليم بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة أو مجلس المعهد المختص بعد تكوين مجلس الجامعة وهيئاتها المختلفة ، أو من الوزير بسلطته المؤقتة الانتقالية فى الفترة السابقة على ذلك وفقا لما نصت عليه المادتان ١٩ و ٢٤ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء وتنظيم جامعة عين شمس . ومادام لم يصدر مثل هذا القرار على النحو المتقدم فلا يمكن اعتبار المدعى قد كسب مركزا قانونيا ذاتيا باعتباره فى وظيفة استاذ مساعد (ب) منذ ٢٢ من مارس سنة ١٩٥١ تاريخ منحه الدرجة الثالثة المالية ، اذ أن كسب هذا المركز لا يتم بحكم اللزوم بمجرد حصوله على هذه الدرجة دون اعتداد بما يستلزمه القانون للتعيين فى تلك الوظيفة من درجات علمية خاصة ، وخبرة مهنية وممارسة فعلية وعامل زمنى وأقدمية فى اللقب ، وانتاج علمى ، وابحاث مبتكرة وما الى ذلك فضلا عن وجوب صدور قرار بهذا التعيين من السلطة التى تملكه قانونا ، ولا يغير من هذا صدور حكم محكمة القضاء الادارى بجلسته ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٤ فى الدعوى رقم ٤١٨ لسنة ٦ القضائية باستحقاق المدعى لربط درجته بدرجات رجال القضاء والنيابة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ على أساس اعتباره داخلا فى هيئة التدريس بكلية الهندسة بجامعة عين شمس منذ نقله اليها ، اذ أن هذا الحكم الذى حاز قوة الامر المقضى فى نطاقه السابق تحديده لم يقصد استحقاقه للقب علمى معين .

٤٢٩ - ٤ (١٩٦٠/٢/٢٧) ٥٠/٥ ٤٤٧

ج - تسبيبه

١٩٦ - اقتصار الحكم على سرد وجهتى نظر الخصمين دون ابداء الأسباب التى اقام عليها النتيجة التى انتهى اليها فى المنطوق - قصور - بطلان الحكم ولو كانت النتيجة التى انتهى اليها فى المنطوق سليمة فى ذاتها .

اذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر على سرد وجهتى النظر بين طرفى المنازعة ، ولم يبد الأسباب التى اقام عليها قضاءه ، فى النتيجة التى انتهى اليها فى منطوقه ، فانه يكون قد انطوى على قصور مغل يبطله على مقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، مما يتعين معه تقرير هذا البطلان ، ولا يمنع من ذلك أن تكون النتيجة التى انتهى اليها الحكم

في منطوقه سليمة في ذاتها ، وأن تقضى بها هذه المحكمة اذا كانت الدعوى صالحة للحكم ورأت الفصل فيها بنفسها .

٩٩٠ - ٢ (١٩٥٦/١٢/١) ١١٢/١٣/٢

١٩٧ - قيام الحكم على أسباب منتزعة من أصول تخالف الثابت بالاوراق - الغاؤه .
اذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد وصف استئناف الحكومة للحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارات المالية والتجارة والزراعة والتموين بأنه طعن في قرار صادر من اللجنة القضائية ، ونسب الى هذا القرار أنه استند الى قرارات مجلس الوزراء الصادر في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وأول يولية ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، مع أن المحكمة لم تطبق سوى قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، وانتهى من هذا الى القضاء بالغاء قرار اللجنة القضائية الذي افترض وجوده ، مجاوزا بذلك الواقع فيما ذهب اليه ؛ اذ أن الطعن انما انصب على حكم صادر من المحكمة الادارية لا على قرار من لجنة قضائية ، وهو حكم لم يشر قط الى أي من قرارات مجلس الوزراء التي ذكر الحكم المطعون فيه أنه استند اليها - اذا كان الثابت هو ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد قام على أسباب منتزعة من أصول تخالف الثابت في الاوراق مما يوجب الغاء .

١٠٩٦ - ٢ (١٩٥٧/١/١٩) ٣٦٣/٤٢/٢

١٩٨ - خلو الحكم من الأسباب او قصورها او تناقضها وتهاورها - مبطل له .
اذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد قضى بوقف تنفيذ قرار اداري دون أن يستظهر أيا من الركنين اللذين يقوم عليهما طلب وقف التنفيذ ، واقتصر في تسببيه على أنه « يبين من مظاهر الاوراق أن طلب المدعى وقف تنفيذ قرار نقله الى وزارة التربية والتعليم انما يستند الى ما يبرره » ، فان هذا ينطوي على قصور مخل ينحدر الى درجة عدم التسبيب . وخلو الحكم من الأسباب ، أو قصورها ، أو تناقضها وتهاورها ، مما يعيبه ويبيطله ، خصوصا بعد انشاء المحكمة الادارية العليا حتى تتمكن من رقابتها لاحكام القضاء الاداري .

٢٦ - ٢ (١٩٥٥/١٢/١٠) ٢٩٤/٣٥/١

د - تصحيحه وتفسيره

١٩٩ - استنفاد المحكمة لولايتها باصدار الحكم - لا يسلب حقها في تفسيره او تصحيح اخطائه المادية - تجاوزها حدود التفسير والتصحيح الى التعديل - مخالف للقانون - سريان ذلك على قرارات اللجان القضائية .

انه وان كانت اللجنة القضائية او المحكمة الادارية تستنفد ولايتها

بإصدار قرارها أو حكمها ، إلا أنها تملك تصحيح ما وقع في المنطوق أو في الأسباب الجوهرية التي تعتبر متممة له من أخطاء مادية بحتة ، كتابية أو حسابية ، بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوى الشأن ، كما يجوز لهؤلاء أن يطلبوا إليها تفسير ما وقع في المنطوق أو في الأسباب الجوهرية التي تعتبر مكمل له ، من غموض أو ابهام ، ولا يعتبر القرار أو الحكم المصحح أو المفسر معذرا للقرار أو الحكم الذى يصححه أو يفسره ، بل متمما له ، فإذا تجاوزت اللجنة أو المحكمة حدود ولايتها فى التصحيح أو التفسير إلى التعديل أو التغيير ، كان قرارها أو حكمها مخالفا للقانون .

٦٦ - ١ (١٩٥٥/١١/٥) ٢٧/٥/١

♦ ♦ ٢ - الحكم الصادر فى دعوى التفسير - عدم مجاوزته حدود التفسير إلى التعديل .

يتعين استظهار دعوى التفسير على أساس ما قضى به الحكم المطلوب تفسيره إن كان ثمة وجه قانونى لهذا التفسير ، دون مجاوزة ذلك إلى تعديل فيما قضى به .

١٧٤٩ - ٢ (١٩٥٨/١/٤) ٤٥٧/٥٤/٣

♦ ♦ ٢ - التفسير لا يطلب إلا بالنسبة للقضاء الوارد فى المنطوق أو فى الأسباب المرتبطة به ارتباطا مكونا لجزء منه أو مكمل له ، وذلك عند الغموض الذى يقتضى استجلاء . عدم مجاوزة حدود التفسير إلى التعديل .

إن المشرع أجاز فى المادة ٣٦٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية للخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة التى أصدرت الحكم تفسير ما وقع فى منطوقه من غموض أو ابهام ، وذلك بطلب يقدم بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى ، ونص فى المادة ٣٦٧ من القانون المشار إليه على أن الحكم الصادر بالتفسير يعتبر من كل الوجوه متمما للحكم الذى يفسره ، أى ليس حكما مستقلا . ومفاد هذا أن طلب تفسير الحكم لا يكون إلا بالنسبة إلى قضائه الوارد فى منطوقه ، وهو الذى يحوز حجية الشئ المقضى به أو قوته دون أسبابه إلا ما كان من هذه الأسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباطا جوهريا ومكونا لجزء منه مكمل له ، كما لا يكون إلا حيث يقع فى هذا المنطوق غموض أو ابهام يقتضى الإيضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم ، ابتغاء الوقوف على حقيقة المراد منه ، حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد . ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمما للحكم الذى يفسره من جميع الوجوه لا حكما جديدا ، وبذا يلزم أن يقف عند حد إيضاح ما أبهم بالفعل بحسب تقدير المحكمة ، لا ما التبس على ذوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه ، وذلك دون المساس بما قضى به الحكم المفسر بنقص ،

أو زيادة ، أو تعديل ، والا كان في ذلك اخلال بقوة الشيء المقضى به .
وفي هذا النطاق ، يتحدد موضوع طلب التفسير ، فلا يكون له محل اذا
تعلق بأسباب منفكة عن المنطوق ، أو بمنطوق لا غموض فيه ولا ابهام ،
أو اذا استهدف تعديل ما قضى به الحكم بالزيادة أو النقص ولو كان قضاؤه
خاطئا ، أو اذا رُمي الى اعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية
أيا كان وجه الفصل في هذه الطلبات . ومن ثم اذا ثبت أن الحكم المطلوب
تفسيره قد انتهى الى القضاء صراحة في منطوقه بإلغاء الحكم المطعون فيه ،
وباستحقاق المدعى تسوية المنازعة على أساس قرار مجلس الوزراء الصادر
في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، وكان الواضح من المنطوق والاسباب أن
المحكمة لم تستجب الى طلبات المدعى الاصلية التي يعيد تكرارها تحت
ستار دعوى التفسير ، (وهي منحه الدرجة التاسعة براتب قدره خمسة
جنيهات شهريا من بدء تعيينه بوصفه حاصلا على شهادة اتمام الدراسة
الابتدائية بالتطبيق لقواعد الانصاف الصادرة في ٣٠ من يناير سنة
١٩٤٤) . وانما قضت باستحقاقه تسوية المنازعة على أساس قرار مجلس
الوزراء الصادر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وفقا لقواعد التصالح التي
تضمنها هذا القرار والأرقام التي حددتها ، وذلك نظرا الى أن الاعتماد
المالى بتنفيذ قواعد الانصاف بالنسبة الى أمثال المدعى من حملة مؤهله لم
يصدر ، وما فتح انما هو اعتماد مالى لانصاف خدم المساجد كطائفة ،
لا بوصفهم حملة مؤهلات دراسية ، بل بغض النظر عن هذه المؤهلات
باعتبار وظائفهم ذات مرتب ثابت لا يحتاج شاغلها الى مؤهل - اذا ثبت -
ما تقدم فان دعوى التفسير التي يستهدف بها المدعى في حقيقة الامر اعادة
طرح المنازعة من جديد فيما سبق أن فصلت فيه المحكمة من الطلبات
بما لا غموض ولا ابهام تكون في غير محلها ، ويتعين القضاء برفضها
والزامها بمصروفاتها .

١٤ - ٤ (١٩٥٨/١/٢٥) ٦٥٥/٧٤/٣

٢٠٢ - خطأ وارد في ديباجة الحكم - ورود اسم وزارة المواصلات بالحكم باعتبار
انها هي المدعية في حين أن الدعوى انما رفعت من وزارة الزراعة - هو خطأ مادي كتابي
ظاهر الوضوح - جواز تصحيح مثل هذا الخطأ .

لئن صح ما ينعاه طعن السيد رئيس هيئة مفوضى الدولة على الحكم
المطعون فيه من ورود اسم « وزارة المواصلات » به باعتبار أنها هي المدعية
في حين أن الدعوى انما رفعت من « وزارة الزراعة » ، الا أن هذا الخلاف
في اسم الوزارة صاحبة الشأن لا يعدو أن يكون خطأ ماديا كتابيا يحتمل
ظاهر الوضوح ، وهو ان وقع في منطوق الحكم كان سائغ التصحيح طبقا
لنص المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بقرار تصدره
المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة ، ومن

باب أولى اذا وقع فى ديباجته فحسب وكان تحديد طرفى المنازعة واضحا دون لبس من الاوراق ومن الحكم ذاته ؛ اذ أنه التظلم رقم ٢٨٠٠ لسنة ١ القضائية مقدم الى اللجنة القضائية لوزارات التجارة والزراعة والتموين من المدعى ضد وزارة الزراعة ، والطعن فى قرار اللجنة القضائية الصادر فى هذا التظلم مرفوع من وزارة الزراعة ضد المدعى أمام محكمة القضاء الادارى وهو موضوع الدعوى رقم ٦٢٦٨ لسنة ٨ القضائية الصادر فيها الحكم المطعون فيه حاليا ، وهذا كله ظاهر ومردد على وجهه الصحيح فى كل من وقائع الحكم وأسبابه ؛ ومن ثم فهو خطأ كتابى محض قابل للتصحيح لا يعيب الحكم عيبا جوهريا ولا يفضى الى بطلانه .

٨١٣ - ٣ (١٩٥٨/١١/٢٢) ٤ / ١٦٧

٢٠٣ - صدور حكم من محكمة القضاء الادارى باعتبار المدعين اسبق فى اقدمية الدرجة السادسة التنسيقية من المطعون عليهم وقتذاك - المنازعة فيما اذا كان مقتضى هذا الحكم ان يوضع المدعيان فى كشف اقدمية الدرجة المذكورة قبل المطعون فى ترقيتهم ام ان مقتضاه غير ذلك - هذه المنازعة ليست دعوى مبتدأة وانما هى دعوى لتحديد مقصود المحكمة فيما انتهت اليه من نتيجة مربوطا بالاسباب التى قام عليها قضاؤها - اختصاص محكمة القضاء الادارى التى اصدرت الحكم بنظر هذه المنازعة طبقا للمادة ٣٦٦ مرافعات - لا يغير من ذلك ان المنازعة كانت تقوم بين موظفين فى الكادر الكتابى واصبحت بعد صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص المحكمة الادارية .

اذا كان مثار المنازعة هو ما اذا كان من مقتضى الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى باعتبار المدعين أسبق فى اقدمية الدرجة السادسة التنسيقية من المطعون عليهم وقتذاك أن يوضع فى كشف اقدمية الدرجة المذكورة قبلهم أم أن مقتضاه غير ذلك ، فان المنازعة على هذا الوجه هى فى حقيقتها خلاف بين المدعين والادارة فى فهم الحكم وتأويل مقتضاه ، والمنازعة بهذه المثابة ليست دعوى مبتدأة وانما هى دعوى فى فهم الحكم وتحديد مقصود المحكمة فيما انتهت اليه من نتيجة ، مربوطا بذلك بالاسباب التى قام عليها قضاؤها ، ولهذا الخلاف فى الفهم ما قد يبرره على حسب الظاهر ؛ لأن الاسباب فى ذاتها لم تتضمن تحديدا للترتيب فى الاقدمية بين ذوى الشأن ، وان كانت النتيجة انتهت الى الغاء ترك المدعين فى الترقية فى دورهما ، مما يقتضى من المحكمة التى اصدرت الحكم تحديدا فى هذا الخصوص . وعلى هذا الوجه تكون المحكمة المختصة هى التى اصدرت الحكم طبقا للمادة ٣٦٦ من قانون المرافعات ؛ للمحكمة التشريعية الظاهرة لذلك ، وهى أن المحكمة التى اصدرت الحكم هى الاقدر على فهم مقصوده وتحديد ازاله ما قد يثور من غموض ، وهى هنا محكمة القضاء الادارى . ولا يغير من ذلك أن المنازعة كانت تقوم بين موظفين فى الكادر الكتابى واصبحت بعد صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص المحكمة الادارية دون محكمة القضاء الادارى ؛ لان محل اعمال حكم القانون

الجديد لو ان الدعوى اقيمت ابتداء بعد هذا القانون أو كانت مقامة قبل نفاذه ولما يفصل فيها من محكمة القضاء الادارى ، أما اذا كان قد فصل فيها من محكمة القضاء الادارى وكانت المنازعة مقصورة على تفسير الحكم ، فعنى عن القول انها هى التى تختص بهذا التفسير بالتطبيق للمادة ٣٦٦ من قانون المرافعات .

٢٤٦ - ٣ (١٩٥٩/٢/١٤) ٤/٦٣/٧٦٩

ه - بطلانه

راجع أيضا : ٩ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٥١٧ .

٢٠٤ - قيام سبب من اسباب عدم الصلاحية بالمفوض - استمراره مع ذلك فى مباشرة الدعوى حتى صدور الحكم - عيب فى الاجراءات مبطل للحكم .

من المهام الاساسية التى قام عليها نظام مفوضى الولة طبقا للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - كما أفصحت عن ذلك مذكرته الايضاحية-تجريد المنازعات الادارية من الخصومات الفردية باعتبار أن الادارة خصم شريف لا يبغي الا معاملة الناس جميعا طبقا للقانون على حد سواء ، ومعاونة القضاء الادارى معاونة فنية ممتازة تساعد على تمحيص القضايا تمحيصا يضىء ما أظلم من جوانبها ويجلو ما غمض من وقائعها ، برأى تتمثل فيه الحيدة نصالح القانون وحده . وعلى الاساس ذاته جعل من اختصاصها وحدها ، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوى الشأن ، حق الطعن أمام المحكمة العليا فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية ، وبهذه المثابة فان هيئة المفوضين تعتبر أمينة على المنازعة الادارية ، وعاملا أساسيا فى تحضيرها وتهيتها للمرافعة ، وفى ابداء الرأى القانونى المحايد فيها ، سواء فى المذكرات التى تقدمها وفى الايضاحات التى تطلب اليها فى الجلسة العلنية . ويتفرع عن ذلك كله ، أنه لابد من حضور من يمثلها بالجلسة والا وقع بطلان فى الحكم ، وأنه اذا قام بالمفوض سبب من اسباب عدم الصلاحية أو الرد المنصوص عليهما فى المادتين ٣١٣ و ٣١٥ من قانون المرافعات كان غير صالح فى الحالة الاولى ممنوعا عن مباشرة مهمته فى الدعوى وجاز رده ان لم يتنح عنها فى الحالة الثانية ، وذلك قياسا على حالة رد عضو النيابة اذا كان طرفا منضما فى الدعوى طبقا للمادة ٣٢٣ من قانون المرافعات ، تحقيقا للحيدة التامة بحكم وظيفته فى الدعوى حسبما سلف ايضاحه ، وأنه اذا كان المفوض غير صالح لمباشرة مهمته فى الدعوى ، ومع ذلك استمر فى مباشرتها ، أو حيث يجب عليه التنحي عنها وندب غيره لأداء مهمته فيها ، كان ذلك منطويا على بطلان فى الاجراءات يؤثر فى الحكم فيعيبه ويبطله . فاذا كان الثابت أن المدعى هو نفسه المفوض لدى المحكمة

التي تنظر الدعوى فقد قام التعارض بين مهمته لدى المحكمة المذكورة من تمثيل الحيدة لصالح القانون وحده ، وبين صالحه الشخصى بصفته خصما الى الدعوى المذكورة ، فكان يتعين امتناعه عن مباشرة مهمة المفوض فى الدعوى ونسب غيره لذلك لتمثيل الهيئة بالجلسة ، أما وأنه لم يفعل فيكون هذا الاجراء الجوهري قد أغفل ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويبطله .

١٥٠ - ١ (١٦/١٢/١٩٥٥) ١٢٢/٣٧/١

٢٠٥ - لا بد من حضور من يمثل هيئة مفوضى الدولة بالجلسة - اغفال ذلك -

بطلان الحكم .

يعتبر باطلا الحكم الذى يصدر من المحكمة الادارية دون تمثيل هيئة المفوضين فى الجلسة العلنية .

١٥٠ - ١ (١٦/١٢/١٩٥٥) ١٢٢/٣٧/١

٢٠٦ - تناقض اسباب الحكم مع منطوقه - مخالفته للقانون - الغاؤه .

متى ثبت أن منطوق الحكم لا يتفق فى نتيجته مع الاسباب ، اذ قضى بتسوية حالة المدعى بالتطبيق للقواعد التى قررها قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، مع أنه ذكر فى الاسباب أنه لا يفيد من تلك القواعد ، فان اسباب الحكم المذكور تكون قد تناقضت مع منطوقه ، ومن ثم يكون قد بنى على مخالفة القانون ، ويتعين التضاء بالغاؤه .

٦٥٤ - ٢ (٢٣/١١/١٩٥٧) ٧٠/٩/٣

٢٠٧ - عدم بطلان الحكم اذا قام بكاتب الجلسة سبب من الاسباب التى لو وجدت بالقاضى لادت الى عدم صلاحيته او الى رده - كاتب الجلسة ليس من هيئة القضاة سواء الجالس منهم او الواقف - اقتصار مهمته على المعاونة فى العمل الكتابى - اذا ثبت قيام سبب بكاتب الجلسة من اسباب عدم الصلاحية او اسباب الرد فلا مانع قانونا من حضوره ككاتب للجلسة وان كان من المندوب اليه استبدال غيره به .

لئن كان كاتب الجلسة من أعوان القضاء الا أنه ليس من هيئة القضاة سواء الجالس منهم أو الواقف ، الذين يمتنع عليهم نظر الدعوى ان قام بهم سبب من اسباب عدم الصلاحية ، أو يجوز ردهم ان قام بهم سبب من اسباب الرد ، المنصوص عليها فى الباب المعقود لذلك فى قانون المرافعات ، وانما تقتصر مهمة كاتب الجلسة على المعاونة فى العمل الكتابى ، وبهذه المثابة لا يمتنع عليه قانونا الحضور ككاتب لجلسة ، كما لا يجوز رده اذا كانت له مصلحة شخصية فى الدعوى لو أنها قامت بالقاضى جالسا أو واقفا لا أصبح معزولا عن أن يحكم فيها أو جاز رده عنها بحسب الاحوال ، ومن ثم لا يبطل الحكم لو قام بكاتب الجلسة مثل هذا السبب ، وان كان من المندوب اليه استبدال غيره به ، دفعا لكل مظنة بخصوص العمل الكتابى .

٧٨٨ - ٢ (٧/١٢/١٩٥٧) ٢٢١/٢٨٩/٣

٢٨٠ - النقص أو الخطأ في بيانات الخصوم المبطل للحكم - وجوب أن يكون جسيما ، أي من شأنه التجهيل بهم - ذكر اسم أحد المدعين في الحكم والاشارة الى الباقيين بعبارة « وآخرين » - الاشارة الى رقم الدعوى في الحكم - امكان معرفة هؤلاء الآخرين بالرجوع الى عريضة الدعوى - لا بطلان في الحكم .

لئن كان قرار اللجنة القضائية بمثابة حكم قضائي ، فيجب اشتماله على البيانات الواجب اشتمال الاحكام عليها بما في ذلك اسماء الخصوم وصفاتهم ، الا أن النقص أو الخطأ في ذلك يجب - لكي يبطل الحكم طبقا للمادة ٣٤٩ مرافعات - أن يكون جسيما ، وهو لا يكون كذلك الا اذا كان من شأنه تجهيل الخصوم وعدم امكان تعيينهم ، حرصا من المشرع على ابقاء على العمل القضائي وعدم ابطاله الا للضرورة الملجئة ، وهي لا تقوم الا اذا كان النقص جسيما لا يمكن تداركه . فاذا ثبت أن قرار اللجنة القضائية وان لم ينص في ديباجته بالذات على اسم المتظلم ، الا أنه يحمل في الوقت ذاته البيان بأنه صدر في تظلم معين قيد برقم معين باسم شخص معين وآخرين ، ومن الممكن بهذا البيان تعيين هؤلاء الآخرين الذين يعينهم الحكم ويشملهم ، وذلك بالرجوع الى عريضة التظلم ذاتها ، وهي تتضمن اسم المتظلم من بين الذين قدموه ، فليس ثمة - والحالة هذه - نقص جسيم من شأنه أن يبطل قرار اللجنة .

٩٧٠ - ٢ (١٠/٥/١٩٥٨) ٣/١٢٩/١١٩٨

٢٠٩ - الزام المحكمة من تلقاء نفسها لخصم لم يكن ممثلا في الدعوى بمصروفاتها - خطأ يعيب الحكم ويؤدي الى بطلانه .

متى وضح أن المحكمة من تلقاء نفسها هي التي ألزمت مجلس معصرة ملوى البلدى بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة دون أن يكون ذلك المجلس ممثلا في الدعوى ، الامر الذي ما كان يجوز الا بصحيفة تعلن الى ذلك المجلس ، فإن ذلك يعيب الحكم ويؤدي الى بطلانه .

٩٣ - ٥ (١٣/٦/١٩٥٩) ٤/١٣١/١٥٣٣

و - قبوله

راجع أيضا : ١٢١٩

٢١٠ - قبول الحكم المانع من الطعن فيه - الاهلية اللازمة لذلك هي اهلية التصرف .

ان الرضاء بالحكم مؤداه النزول عن الطعن فيه ، وقد يؤدي ذلك الى النزول عن حقوق ثابتة ، أو حقوق مدعى بها (احتمالية) ، ومن ثم فان

حكم غيايى - حكم قطعى
خصم منضم - خطأ مادي - خطأ
شخصي ومصلحي - خصومة .

- ١٨١ -

الاهلية اللازمة فيمن يقبل الحكم هي أهلية التصرف في الحق ذاته موضوع
المنازعة .

٩٣١ - ٣ (١٩٥٨/١/٤) ٣٦٦/٥٥/٣

حكم غيايى

راجع : ٦ ، ٨٣

حكم قطعى

راجع : ٤٢٢

خ

خصم منضم

راجع : ٢٦٢

خطأ مادي

راجع : ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٤٠٦ ، ٨٥٠

خطأ شخصي ومصلحي

راجع : ٤٥٥

خصومة

راجع : دعوى



دستور

راجع : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ :
١٢٣ : ١٢٤ : ١٢٥ : ١٢٦ : ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١

دستورية القوانين

راجع : تشريع (دستوريته)

دعوى

- أ - عريضتها
- ب - اعلانها
- ج - صفة فيها
- د - قبولها
- هـ - تقدير قيمتها
- و - انتهاءها
- ز - مصروفاتها
- ح - دعوى اثبات الحالة
- ط - دعوى التفسير
- ي - دعوى الالغاء
- ك - دعوى المنازعة في المرتب (دعوى التسوية)
- ل - دعوى رد غير المستحق
- م - دعوى وقف التنفيذ
- ن - مسائل متنوعة

أ - عريضتها :

راجع ايضا : ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧

٢١١ - وجوب توقيع عريضة كل دعوى ترفع الى مجلس الدولة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين امامه - اجراء جوهرى يترتب على مخالفته البطلان ، لا يلزم ان يكون التوقيع بامضاء المحامي وبخطه ، فقد يكون بختمه غير المذكور منه .

لئن كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ تقضى بوجوب أن تكون كل عريضة دعوى ترفع الى مجلس الدولة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام المجلس ، مما مفاده أن هذا الاجراء الجوهرى يجب أن يستكملة شكل العريضة والا كانت باطلة ، الا ان التوقيع كما يكون بامضاء الموقع وبخطه فانه قد يكون بختمه غير المذكور منه .

٧٥٣ - ٣ (١٩٥٩/٥/٩) ١٢٣٦/١٠٧/٤

٢١٢ - توقيع عريضة الدعوى من محام مقبول امام المحاكم طبقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - هو اجراء جوهرى يجب أن يستكملة شكل العريضة والا كانت باطلة - تقدير ما اذا كانت العريضة موقعة من المحامي المقبول وصادرة منه ام لا - هو مسألة واقع يترك للمحكمة ثبوتها والاطمئنان الى دليل هذا الثبوت .

تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة على أن « كل طلب يرفع الى مجلس الدولة يجب أن يقدم بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام المجلس » ، وتنص المادة ٧٦ فى الباب الخامس تحت عنوان أحكام وقتية على أن « يقبل أمام المحكمة الادارية العليا المحامون المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض ويقبل أمام محكمة القضاء الادارى المحامون المقبولون أمام محكمة الاستئناف ويقبل أمام المحاكم الادارية المحامون المقبولون أمام المحاكم الابتدائية » ، وذلك كله الى أن ينظم جدول المحامين الخاص بمجلس الدولة .

واذا كانت المادة ٢٠ سالفة الذكر تقضى بوجوب أن تكون كل عريضة ترفع الى مجلس الدولة موقعة من محام من جدول المحامين المقبولين أمام المجلس مما مفاده أن هذا الاجراء الجوهرى يجب أن يستكملة شكل العريضة ، والا كانت باطلة ، الا أن المقصود من هذا النص هو أن تصدر العريضة من المحامي المقبول أمام المجلس وصدرها منه أو عدم صدورها مسألة واقع متروك ثبوتها والاطمئنان الى دليل هذا الثبوت الى المحكمة فاذا بان لها من اقرار المحامي المقبول أمام المحكمة أن العريضة صدرت منه حقا ، واطمأنت المحكمة الى ذلك ، كما هو الحال فى خصوصية هذه الدعوى ، اعتبرت العريضة صادرة منه ، وبذلك تكون قد استوفت الشكل القانونى ، ومن ثم فيكون الدفع فى غير محله متعينا رفضه .

٨٤٩ - ٤ (١٩٦٠/٥/٢١) ٩٧٩/٦٩/٥

ب - اعلانها

راجع أيضا : ٩

٢١٣ - قيام المنازعة الادارية يتم بإيداع عريضتها سكرتيرية المحكمة - اعتبارها مرفوعة في الميعاد اذا أودعت العريضة في الميعاد - اعتبارها صحيحة اذا استوفت لعريضة البيانات الجوهرية التي تضمنتها المادة ٢٠ من قانون مجلس الدولة - اعلان العريضة لطرفي الخصومة ليس ركنا من أركان اقامة المنازعة الادارية ، ولا شرطا لصحتها .

ان اقامة المنازعة الادارية تتم طبقا للمادة ١٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ وللمادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بإجراء معين يقوم به أحد طرفي المنازعة هو ايداع عريضتها سكرتيرية المحكمة ، وبه تنعقد هذه المنازعة وتكون مقامة في الميعاد القانوني ما دام الايداع قد تم خلاله ، وتقع صحيحة ما دامت العريضة قد استوفت البيانات الجوهرية التي تضمنتها المادة ١٤ من القانون الاول والمادة ٢٠ من القانون الثاني . أما اعلان العريضة ومرفقاتها الى الجهة الادارية وإلى ذوى الشأن فليس ركنا من أركان اقامة المنازعة الادارية أو شرطا لصحتها ، وإنما هو إجراء مستقل لا يقوم به أحد طرفي المنازعة وإنما تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها ، والمقصود منه هو اعلان الطرف الآخر باقامة المنازعة الادارية ودعوة ذوى الشأن جميعا لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم في المواعيد المقررة بطريق الايداع في سكرتيرية المحكمة ، وذلك تحضيراً للدعوى وتهيتها للمرافعة ، فإذا تمت هذه المرحلة عين رئيس المحكمة تاريخ الجلسة التي تنظر فيها وتبلغ سكرتيرية المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ، كل ذلك طبقا للإجراءات والاولضاع التي نص عليها قانون مجلس الدولة ، وهي تتميز بأن دور المحكمة في تحريك المنازعة والسير فيها هو دور ايجابي وليس سلبيا معقودا زمامه برغبة الخصوم .

١٤٢ - ٢ (١٩٥٧/٣/٩) ٦١٠/٦٧/٢

٢١٤ - بطلان اعلان عريضة الدعوى أو توجيهه بعد ميعاد السبعة الايام المشار اليه في المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة - الآثار التي تترتب على ذلك - ليس من بينها بطلان عريضة الدعوى ومرفقاتها ما دامت قد تمت صحيحة .

إن بطلان اعلان عريضة الدعوى ومرفقاتها إلى أى من ذوى الشأن في المنازعة الادارية لا يكون مبطلاً لاقامة الدعوى ذاتها ما دامت قد قامت صحيحة في الميعاد القانوني بإجراء سابق حسبما حدده قانون مجلس الدولة ، وإنما البطلان لا ينصب الا على الاعلان وحده ان كان لذلك وجه ، ولا يترتب على البطلان أثر الا في الحدود وبالقدر الذى استهدفه الشارع .

ومن باب أولى لا وجه للبطلان اذا كان الاعلان قد وقع صحيحا ، ولكن بعد ميعاد السبعة ايام المشار اليه فى المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة . وغاية الامر أنه اذا كان الاعلان قد وقع باطلا فانه لا ينتج أثره فى خصوص ما سبقت الإشارة اليه الا من اليوم الذى يتم فيه اعلان ذوى الشأن اعلانا صحيحا بعد ذلك ، ويكون من حق أى منهم اذا طلب تمكينه من تقديم مذكراته أن يمنح المواعيد المقررة لهذا الغرض ، وأن يجاب الى طلبه فى أى حالة كانت عليها الدعوى وذلك لحين الفصل فيها ، اما اذا كان الثابت أنه قد تقدم فى المواعيد بناء على الاعلان الباطل ، بمذكراته ومستنداته فيكون الاثر المقصود من الاعلان ، وهو الاعلام بقيام المنازعة الادارية والايدان بافتتاح المواعيد القانونية وتقديم المذكرات والمستندات خلالها ، قد تحقق فعلا ، ويكون صاحب الشأن قد رتب عليه الإثر المقصود من الاعلان الصحيح ، مما لا مندوحة معه من اعتبار ما تم من جانبه محققا هذا الاثر ، أما اذا كان الاعلان قد وقع صحيحا ولكن بعد السبعة الايام المشار اليها آنفا ، فغنى عن البيان أن المواعيد لا تبدأ الا من تاريخ هذا الاعلان ، وليست من تاريخ انتهاء السبعة ايام المذكورة .

١٤٢ - ٢ (١٩٥٨/٣/٩) ٦١٠/٦٧/٢

٢١٥ - بطلان اعلان عريضة الدعوى فى المنازعة الادارية ، لا يبطل العريضة نفسها ما دامت قد تمت صحيحة - القياس فى ذلك على المسادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات الخاصة بالاستئناف - قياس مع الفارق الاثر الذى يترتب على بطلان هذا الاعلان .

ان بطلان اعلان العريضة ومرفقاتها الى أى من ذوى الشأن ليس مبطلا لاقامة الدعوى ذاتها ، مادامت قد تمت صحيحة فى الميعاد القانونى باجراء سابق حسبما حدده قانون مجلس الدولة ، وانما البطلان لا ينصب الا على الاعلان وحده ، ان كان لذلك وجه ، ولا يترتب على البطلان أثر الا فى الحدود وبالقدر الذى استهدفه الشارع . والقياس فى هذا المقام على المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات المدنية والتجارية هو قياس مع الفارق لاختلاف الاجراءات والاوضاع ، وما يترتب عليها من آثار فى هذا الشأن بين النظامين ، اذ الاستئناف ذاته - سواء بدأ بتقرير أو بصحيفة - لا تنعقد خصومته فى النظام المدنى الا باعلان الطرف الآخر به اعلانا صحيحا ، بينما تقوم المنازعة الادارية وتنعقد - أيا كان نوعها - بإيداع عريضتها سكرتيرية المحكمة . أما اعلان ذوى الشأن بها وبمرفقاتها ، فهو اجراء آخر مستقل بذاته له أغراضه وله آثاره ، وهى اعلام ذوى الشأن بقيام المنازعة الادارية ، وايدانهم بافتتاح المواعيد القانونية لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم خلالها كل فى دوره ، وذلك بالايداع فى سكرتيرية المحكمة . فاذا كان هذا الاعلان

قد وقع باطلا - بالنسبة لائى من ذوى الشأن - فانه لا ينتج أثره قبله فى خصوص ما سبقت الاشارة اليه الا من اليوم الذى يتم فيه اعلانه اعلانا صحيحا بعد ذلك ، ويكون من حقه اذا طلب تمكينه من تقديم مذكراته ومستنداته أن يمنح المواعيد المقررة لهذا الغرض ، وأن يجاب الى طلبه فى أية حالة كانت عليها الدعوى وذلك حين الفصل فيها . أما اذا كان الثابت انه تقلم فى المواعيد الاصلية بناء على الاعلان الباطل بمذكراته ومستنداته، فيكون الاثر المقصود من الاعلان وهو الاعلام بقيام المنازعة الادارية والايدان بافتتاح المواعيد القانونية وتقديم المذكرات والمستندات خلالها ، قد تحقق فعلا ، ويكون صاحب الشأن قد رتب عليه - ولو أنه وقع باطلا - الاثر المقصود من الاعلان الصحيح مما لا مندوحة معه من اعتبار ما تم من جانبه، محققا هذا الاثر ، مزيلا لعيب البطلان ، ما دام قد تحقق المراد من الاعلان الصحيح ، وهذا أصل من الاصول الطبيعية ، منعا لتكرار الاجراءات وتعقيد سير الخصومة بدون مقتضى ، وتلمح ترديد هذا الاصل فيما نصت عليه المادة ٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من أنه يزول البطلان اذا نزل عنه من شرع لمصلحته ، أو اذا رد الاجراء بما يدل على أنه اعتبره صحيحا أو قام بعمل أو اجراء آخر باعتباره كذلك ، وفيما نصت عليه المادة ١٤٠ من القانون المذكور من أن بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب فى الاعلان ، أو فى بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو من عدم مراعاة مواعيد الحضور يزول بحضور المعلن اليه ، وذلك بغير اخلال بحقه فى التأجيل لاستكمال ميعاد الحضور ، اذ لاحكمة - والحالة هذه - فى التمسك ببطلان اجراء رتب عليه صاحب الشأن اثر الاعلان الصحيح، وانما وتعالج الضرورة بقدرها فلا يخل بحقه فى استكمال المواعيد .

١٥٤٤ - ٢ (١٩٥٧/٢/٢٣) ٥٧٩/٦٤/٢

ج - صفة فيها

راجع أيضا : ٣٩٨ ، ٤٣٢

٢١٦ - مجالس المديرية - تتمهما بالشخصية العنوية - رئيس المجلس هو صاحب الصلة فى المنازعة الادارية وهو الذى توجه اليه الدعوى حتى تستكمل شكلها الصحيح . ان مجلس المديرية شخص ادارى عام له الشخصية المعنوية وله ميزانيته المستقلة بحكم الدستور وبمقتضى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ الصادر فى ١١ من يونيه سنة ١٩٣٤ بوضع نظام لمجالس المديرية ، وله بمقتضى المادة ٦١ من هذا القانون أهلية التقاضى ، ويمثله فى ذلك رئيسه طبقا للمادة الاولى من اللائحة الصادرة من وزير الداخلية - بالتطبيق

للمادة ٧٧ من القانون المذكور - فى ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ بالنظام الداخلى لمجالس المديرىات ولطريقة السير فى أعمالها ، وبهذه المثابة يكون هو صاحب الصفة فى المنازعة الادارية ، وهو الذى توجه اليه الدعوى حتى تستكمل شكلها الصحيح .

١٣٥ - ٢ (١٩٥٧/٦/١٥) ٢ / ١٢٠ / ١١٥٠

٢١٧ - دعوى - صفة - تمثيل الدولة فى التقاضى هو نوع من النيابة عنها .
وهى نيابة قانونية - الرجوع فى تعيين مداها وحدودها الى القانون .

ان تمثيل الدولة فى التقاضى هو فرع من النيابة عنها ، وهى نيابة قانونية ، فالمرء فى تعيين مداها وبيان حدودها انما يكون بالرجوع الى مصدرها وهو القانون .

٩٣١ - ٣ (١٩٥٨/١/٤) ٣ / ٥٥ / ٤٦٦

٢١٨ - فروع الدولة ذات الشخصية الاعتبارية كالمديرىات والمدن والقرى والادارات والمصالح والمنشآت ذات الشخصية الاعتبارية - النائب عنها هو الذى يمثلها فى التقاضى - فروع الدولة التى ليست لها شخصية اعتبارية كالوزارات والمصالح التى لم تمنح هذه الشخصية - الاصل ان الوزير يمثل الدولة فى شئون وزارته الا اذا اسند القانون صفة النيابة فيها تعلق بشئون هيئة او وحدة ادارية الى رئيسها ، فتكون له هذه الصفة بحدودها التى بينها القانون .

ان الدولة هى من الاشخاص الاعتبارية العامة ، وقد يكون من فروع الدولة ما له الشخصية الاعتبارية كالمديرىات والمدن والقرى بالشروط التى يحددها القانون ، وكذا الادارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التى يمنحها القانون شخصية اعتبارية (م ٥٢ من القانون المدنى) ، ومتى توافرت لها هذه الشخصية تمتعت بجميع الحقوق الا ما كان منها ملازما لصفة الانسان الطبيعية ، وذلك فى الحدود التى قررها القانون ، فيكون لها (ا) ذمة مالية مستقلة . (ب) أهلية فى الحدود التى يعينها سسند انشائها ، أو التى يقررها القانون . (ج) حق التقاضى . (د) موطن مستقل . ويكون لها نائب يعبر عن ارادتها (م ٥٣ من القانون المدنى) . وغنى عن البيان أن هذا النائب هو الذى يمثلها عندئذ فى التقاضى . وقد يكون من فروع الدولة ما ليست له الشخصية الاعتبارية كالوزارات والمصالح التى لم يمنحها القانون تلك الشخصية الاعتبارية ، والاصل عندئذ أن يمثل الدولة كل وزير فى الشئون المتعلقة بوزارته ، ذلك بالتطبيق للاصول العامة ، باعتباره المتولى الاشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذى يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، الا اذا أسند القانون صفة النيابة فيما يتعلق بشئون هيئة أو وحدة ادارية الى رئيسها ، فتكون لهذا الاخير عندئذ هذه الصفة بالمدى وفى الحدود التى بينها القانون .

٩٣١ - ٣ (١٩٥٨/١/٤) ٣ / ٥٥ / ٤٦٦

٢١٩ - مجلس الدولة - هيئة مستقلة ملحقة برئيس الجمهورية - عدم تمتعه بالشخصية الاعتبارية - القوانين الخاصة بإنشاء المجلس وتنظيمه تسند الى رئيسه صفة النيابة عنه في صلاته بالمصالح وبالغير ومنهم موظفوه وبما يتفرع على هذه النيابة من صفة التقاضى فيما يتعلق بهذه الصلات فى حدود ما يختص به المجلس من شئون .

لئن كان مجلس الدولة ليس شخصا من الاشخاص الاعتبارية العامة، بل هو فى تقسيمات الدولة هيئة مستقلة ملحقة برئيس الجمهورية ، مما كان يستتبع فى الاصل أن ينوب هو عن مجلس الدولة فى الشئون المتعلقة بالجنس ، الا أن القوانين الخاصة بإنشاء هذا المجلس وبتنظيمه اطردت على النص بأن ينوب رئيس المجلس عنه فى صلاته بالمصالح أو بالغير . وبهذا النص أسند اليه القانون صفة النيابة عن المجلس فى صلاته بالمصالح وكذلك بالغير ، ومنهم موظفوه ، وبما يتفرع عن هذه النيابة من صفة التقاضى فيما يتعلق بهذه الصلات ، وذلك فى حدود ما يختص به المجلس قانونا من شئون .

٩٣١ ٣ - (١٩٥٨/١/٤) ٤٦٦/٥٥/٣

٢٢٠ - صاحب الصفة فى تمثيل مجلس الدولة فى المنازعات التى من اختصاص اللجان القضائية هو رئيس مجلس الوزراء وليس رئيس مجلس الدولة - القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ .

ان القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم لجان قضائية فى الوزارات للنظر فى المنازعات الخاصة بموظفيها قد نظم هذه المنازعات طبقا لاجراءات معينة وبأوضاع خاصة ، فأنشأ لكل وزارة لجنة قضائية جعل اختصاصها بنظر المنازعات فى حدود الوزارة المشكلة فيها . واعتبر رئاسة مجلس الوزراء بما يتبعها من هيئات ، منضما اليها ديوان المحاسبة ومكتبا البرلمان والجامع الازهر والمعاهد الدينية ، وزارة فى أحكام هذا القانون ، ويقوم كل من السكرتير العام لمجلس الوزراء ورؤساء الهيئات المتقدمة الذكر مقام وكيل الوزارة فيما يتعلق بتطبيق الاحكام . ومقتضى ذلك أن تعتبر رئاسة مجلس الوزراء هى صاحبة الصفة الاصلية لدى نظر هذه المنازعات ، ويقوم رئيس مجلس الدولة بوصفه رئيسا لاحدى الهيئات التى تتبعها مقام وكيل الوزارة فيما يتعلق بتطبيق أحكام القانون المشار اليه ، ومن ثم يكون حكم المحكمة الادارية التى حلت محل اللجنة القضائية ، اذ صدر ضد رئاسة مجلس الوزراء (مجلس الدولة) ، مع أن المتظلم كان قد قدم تظلمه ضد رئيس مجلس الوزراء وحده - ان الحكم المذكور يكون قد استقام على الصفة القانونية الصحيحة فى نظر هذه المنازعة طبقا للاوضاع والاجراءات التى تضمنها قانون اللجان القضائية ، ويكون الطعن المرفوع عنه أمام محكمة القضاء الادارى باسم رئيس مجلس الوزراء ، وهو فى

حقيقته استمرار للمنازعة واستئناف للحكم الصادر فيها ، قد رفع من ذى صفة .

٩٣١ - ٣ (١٩٥٨/١/٤) ٣٦٦/٥٥/٣

٢٢١ - جعل المحكمة الادارية بالاسكندرية مختصة بالفصل فى المنازعات التى تقوم بين ذوى الشأن ومصالح الحكومة بالاسكندرية - مؤداة الاقرار لهذه المصالح بأهلية التقاضى فى هذه المنازعات .

ان القانون المنشئ للجنة القضائية لمصالح الحكومة ووزاراتها بالاسكندرية اختصاص الفصل فى المنازعات التى تقوم بين ذوى الشأن محل اللجان القضائية - هذه القوانين كلها ، اذ ناطت بالمحكمة الادارية بالاسكندرية اختصاص الفصل فى المنازعات التى تقوم بين ذوى الشأن ومصالح الحكومة بالاسكندرية ، قد انطوت على معنى الاقرار لهذه المصالح بأهلية التقاضى فى شأن ما يشجر بينها وبين أولى الشأن من منازعات عهد بالفصل فيها الى اللجنة القضائية ثم الى المحكمة الادارية بالاسكندرية ، ومن ثم فلا محل لما اثاره السلاح البحرى (المدعى عليه) من أنه مجرد عن الشخصية المعنوية التى تسمح باختصاصه أمام القضاء ، ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء الصفة فى غير محله ، متعينا رفضه .

٥١٩ - ٣ (١٩٥٨/٧/١٢) ١٥٦٨/١٦٤/٣

٢٢٢ - الصفة فى تمثيل المصالح التى لم تمنح الشخصية الاعتبارية - للوزير الذى تتبعه المصلحة لا لمديرها - انعدام صفة مدير مصلحة الطرق والكبارى فى تمثيلها امام القضاء .

ان مصلحة الطرق والكبارى ليست شخصا من الاشخاص الاعتبارية العامة ، بل هى فى تقسيمات الدولة مصلحة تابعة لوزارة المواصلات وفرع منها ليس لها استقلال ذاتى ، ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية تخول مديرها النيابة عنها قانونا وتمثيلها فى التقاضى ، وانما يمثلها فى ذلك وزير المواصلات باعتباره المتولى الاشراف على شئون وزارته وفروعها والهيئات التابعة لها التى من بينها هذه المصلحة .

١٢٩ ٤ (١٩٥٩/٦/٦) ١٣٦٢/١٢٠/٤

٢٢٣ - الدعوى التى يتصل موضوعها بمجلس بلدى معصرة ملوى - رفعها ضد وزارة الشئون البلدية والقروية - غير مقبول لانعدام صفة الوزارة فى تمثيل المجلس المذكور - وجوب توجيه مثل هذه الدعوى الى المجلس باعتباره شخصا اداريا عاما يمثله رئيسه فى التقاضى .

متبى كان الثابت أن المدعى موظف بمجلس معصرة ملوى البلدى ، وهذا المجلس شخص ادارى عام له الشخصية المعنوية وله ميزانيته المستقلة وله أهلية التقاضى ويمثله فى ذلك رئيسه ، وبهذه المثابة يكون هو صاحب

الصفة فى المنازعة الادارية ، وهو الذى توجه اليه الدعوى بحسبانه الجهة الادارية المختصة بالمنازعة أى المتصلة بها موضوعا ، وهو بطبيعة الحال وبحكم قيامه على المرفق العام يستطيع الرد على الدعوى واعداد البيانات وتقديم المستندات الخاصة بها ، وكذلك تسوية المنازعة صلحا أو تنفيذ الحكم فى ميزانيته عند الاقتضاء ، وعلى مقتضى ما تقدم فان الدعوى ، اذ رفعت ضد وزارة الشئون البلدية والقروية ، تكون قد رفعت على غير ذى صفة ، ويتعين الحكم بعدم قبولها .

٩٣ - ٥ (١٩٥٩/٦/١٣) ١٥٣٣/١٣٧/٤

٢٢٤ - الادعاء برفع الدعوى على غير ذى صفة - اعتباره دفعا بعدم قبول الدعوى -
وليس دفعا ببطالان صحيفتها - حضور الخصم ذى الصفة فى الدعوى وتقديمه دفعا فيها - لا يقبل معه الدفع بعدم القبول .

ان التكييف القانونى الصحيح للدفع المقدم من مجلس بلدى بورسعيد هو انه دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لا دفع ببطالان صحيفة الدعوى ، وبهذه المثابة فان الحكم المطعون فيه ، اذ قضى برفض الدفع بالبطالان ، صحيح فيما انتهى اليه من رفضه ، لان المجلس البلدى قد مثل فى هذه الدعوى وأبدى دفاعه فيها مما لا يقبل معه أى دفع فى هذا الخصوص ، كما وأن طعن هيئة المفوضين بعدم قبول الدعوى مردود عليه عليه بحضور المجلس البلدى فى جميع جلسات هذه الدعوى وابداء دفاعه فيها من الناحيتين الشكلية والموضوعية ، ومن ثم يكون الطعن فى هذا الشق منه غير قائم على أساس سليم من القانون متعيينا رفضه .

١٢٢ - ٥ (١٩٦٠/٢/٦) ٣٣٤/٢٩/٥

٢٢٥ - مصلحة الجمارك - هى الجهة الادارية ذات الشأن فى تعيين موظفيها وصاحبة الصفة فى المخاصمة القضائية - لا يغير من ذلك مراجعة ديوان المحاسبات لقرارات الجهات الادارية فى هذا الصدد .

ان ما تدفع به مصلحة الجمارك بعدم قبول الدعوى شكلا تأسيسا على أن المدعين - مع اعترافهما بأن مدير الجمارك العام وضع مشروع قرار تعيينهما فى وظيفة (رئيس مفرزة) ، وأن الرفض جاء من قبل ديوان المحاسبات - قد رفعوا دعواها ضد مدير الجمارك وحده ، فى حين أن المرسوم التشريعى رقم ١٨٧ المؤرخ فى ١٩٥٢/١٢/٢٧ بتعديل الفقرتين (ب،ج) من المادة ١٨ من قانون ديوان المحاسبات أجاز لمجلس الوزراء بناء على اعتراض الادارة صاحبة الشأن أن يطلب من ديوان المحاسبات إعادة النظر فى قراره وفى هذه الحالة يعرض الامر على الهيئة العامة لديوان المحاسبات - هذا الدفع فى غير محله ، اذ أن مصلحة الجمارك هى الجهة الادارية ذات الشأن وبهذه الصفة مارست سلطتها وصلاحياتها طبقا للقانون ، فأعلنت عن

المسابقة . وبهذه المثابة تكون صاحبة الصفة فى المخاصمة القضائية .
ولا يغير من ذلك أن يكون القانون قد جعل لديوان المحاسبات صلاحية فى
مراجعة قرارات الجهات الادارية ، وأن يكون للجهة الادارية حق الطعن فى
مراجعة ديوان المحاسبات لدى مجلس الوزراء ، فكل هذه تنظيمات داخلية
فيما بين فروع الادارة لتجرى على سنن القانون ، دون المساس بمن تكون
له الصفة فى الخصومة القضائية من بين جهات الادارة .

١١ - ٢ ، ٤ - ٣ س (١٩٦٠/٤/٢٦) ٧٧٠/٧٨/٥

د - قبولها

راجع أيضا : ٢٢٣ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ١٢١٦ ، ١٢١٩

٢٢٦ - صدور قانون بعدم ولاية المحكمة بنظر الدعوى - صيرورة الدفع بعدم
القبول غير مجد - اساس ذلك .

إذا كانت الدعوى غير مقبولة عند رفعها أمام المحكمة ثم أصبحت
المحكمة المذكورة غير مختصة بنظرها وانعدمت بذلك ولايتها بالنسبة اليها ،
فانه بانعدام هذه الولاية يصبح التصدى للدفع بعدم قبول الدعوى غير
مجد ، اذ أن فقدان الولاية مانع أصلا من نظر الدعوى شكلا وموضوعا ،
لان التطرق الى نظر الدعوى هو من مقتضيات الولاية فاذا امتنعت الولاية
أصلا سقط المقتضى .

فاذا ثبت أن الدعوى كانت غير مقبولة لرفعها ابتداء أمام محكمة
القضاء الادارى دون سبق عرضها على اللجنة القضائية المختصة ، وبعد
تفاد القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس الدولة أصبحت هذه
الدعوى من اختصاص المحاكم الادارية دون محكمة القضاء الادارى ، فان
الدفع بعدم قبول الدعوى يصبح غير مجد ، لما تقدم من أسباب ، ولأن
مقتضى هذا الدفع - لو صح - هو إعادة رفع الدعوى أمام المحكمة الادارية
المختصة ، وقد أصبح يغنى عن هذا نص المادة ٧٣ من القانون سالف الذكر .

٢٩٦ - ١ (١٩٥٦/١/٢١) ٤١٩/٥٠/١

٢٢٧ - اعتبار الدعوى مرفوعة أمام محكمة القضاء الادارى بإيداع صحيفة
سكريية المحكمة - التقدم بطلب الاعفاء من الرسوم للجنة المساعدة القضائية - لا يعتبر دفعا
لها - العبرة فى قبول الدعوى أو عدم قبولها هى بتاريخ رفعها للمحكمة .

العبرة فى قبول الدعوى أو عدم قبولها هى بتاريخ رفعها الى المحكمة ،
ولا تعتبر الدعوى مرفوعة - طبقا لقانون مجلس الدولة - الا بإيداع
صحيفتها سكرتارية المحكمة . أما الطلب المقدم للجنة المساعدة القضائية
للاعفاء من رسوم الدعوى المراد رفعها فليس اجراء قضائيا ، اذ ليس فيه

معنى التكليف بالحضور أمام المحكمة التى ستتولى الفصل فى موضوع النزاع الخاص بالحق المراد اقتضاؤه ، وإنما هو مجرد التماس بالاعفاء من الرسوم القضائية لا يعلن على يد محضر بل يقتضى استدعاء الطرف الآخر بالطريق الإدارى للحضور أمام اللجنة لسماع أقواله فى طلب الاعفاء ، فلا يعتبر دعوى بالمعنى القانونى ، سواء فى النطاق المدنى أو فى المجال الإدارى لاقتصار الطلب فيه على التماس الطالب اعفاءه من الرسوم ، حتى يتسنى له رفع الدعوى بعد ذلك . وشأن هذا الطلب شأن قرار لجنة المساعدة القضائية الصادر بالاعفاء من الرسوم ، وكذا ما سبقه من إجراءات ، إذ لا يعدو هذا القرار أن يكون ترخيصا لطالب المعافاة فى رفع دعواه مع أرجاء تحصيل الرسم المقرر عليها الى ما بعد الفصل فيها ، وهو بهذه المثابة لا يصحح وضعه قانونيا خاطئا ، ولا يحمل صاحب الشأن من مراعاة قواعد الاختصاص أو اتباع الاجراءات التى يتطلبها القانون لرفع الدعوى .

٢٩٧ - ١ (١٩٥٦/٢/١١) ٥٠١/٦١/١

٢٢٨ - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد - الفصل فيه مرجعه الى القانون النافذ وقت صدور القرار المطعون فيه .

ان الفصل فى الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانونى إنما يرجع فيه الى أحكام القانون النافذ وقت صدور القرار المطعون فيه ، وهو القانون الذى رفعت الدعوى فى ظله .

١٨ - ٢ ، ٢٠ - ٢ س (١٩٦٠/٤/٢٦) ٨٠١/٨٠/٥

ه - تقدير قيمتها

٢٢٩ - مطالبة بفرق مرتب . وعلاوة الغلاء . وبدل الطوارئ . شمول النزاع لأصل الاستحقاق ، وامتداد حجية الحكم الصادر فى شأنه الى عناصر غير قابلة للتقدير سلفا - اعتبارها من الدعاوى غير القابلة لتقدير قيمتها فى اشطارها الثلاثة .

إذا كان الثابت أن المدعى يطالب باستحقاقه لفرق المرتب الناتج من إعادة تسوية مرتبه منذ بدء تعيينه وما يترتب على ذلك من آثار فيمما يتعلق باعانة غلاء المعيشة وبدل الطوارئ ، وكان النزاع المطروح على هذا الوجه يتناول أصل استحقاق كل من فرق المرتب واعانة الغلاء وبدل الطوارئ ، فلا حجة فى القول بأن قيمة هذا النزاع قد تحددت نهائيا بفرق نقدي لا يجاوز ٢٥٠ جنيها بالنسبة الى كل طلب على حدة فى فترة زمنية لم يعد الراتب أو اعانة غلاء المعيشة أو بدل الطوارئ بعدها محل منازعة فى المستقبل ، إذ أن هذا النظر مردود بأن قيمة النزاع الحقيقى لا تنحصر فقط فى مقدار الرقم الناتج من حساب المتجمد النقدي من فرق المرتب أو

اعانة الغلاء أو بدل الطوارئ في الفترة المتنازع عليها - كما يلوح للراى البادى - بل تترتب على شمول النزاع لأصل الاستحقاق أى لسببه وأساسه القانونى . وسواء شملت المنازعة قيام الاستحقاق أو حدوده ومداه ، فإنه تترتب على ذلك نتائج أبعد مدى لا يمكن التكهّن بها أو تقديرها مقدما ، ذلك أنه فرق المرتب اذا استحق للموظف أصبح جزءا من المرتب يضاف إليه ويندمج فيه . ولما كان يترتب على مقدار هذا المرتب آثار عدة فى شتى الروابط القانونية بين الموظف والحكومة ، سواء فى تحديد المرتبات الاضافية التى تقدر بفئات معينة تنسب الى المرتب الاصلى كاعانة غلاء المعيشة والعلاوة الاجتماعية وسائر الاعانات والعلاوات بمختلف أنواعها ، وكبدل التخصص وبدل التفرغ وبدل الانتقال وبدل السفر وبدل التمثيل ، وكالمكافآت عن الاعمال الاضافية ، أو من حيث تدرج المرتب أو استقطاع احتياطي المعاش وربطه أو تقدير المكافآت عن مدة الخدمة أو الخصم من الراتب عند التأديب ، وغير ذلك مما لا سبيل الى معرفة مداه أو مقداره سلفا لتوقفه على ظروف مستقبلية واحتمالات ليس فى الوسع التنبؤ بها . ولما كان تحديد مقدار اعانة غلاء المعيشة وكذا بدل الطوارئ يتبع المرتب زيادة ونقصا لارتباطه به ، اذ يتوقف استحقاق فرق الاعانة والزيادة فى بدل الطوارئ المطالب بهما على ثبوت أصل استحقاق فرق المرتب المتنازع عليه ، أولا لكونهما يتبعانه وجودا وعدما باعتبارهما فرعا من ذلك الأصل ونتيجة له يجريان مجراه ويأخذان حكمه . ولما كانت حجية الحكم فى أصل النزاع ستشمل ذلك كله ولا تقتصر على القدر من فرق الراتب أو اعانة الغلاء أو بدل الطوارئ ، موضوع المنازعة ، فإن النزاع فى أصل الاستحقاق - كما هو الشأن فى خصوصية هذه الدعوى - يجعلها غير قابلة للتقدير مقدما فى أخطارها الثلاثة المرتبطة ببعضها لزوما على حد سواء .

١١٢٤ - ٢ (١٩٥٧/١١/٢٣) ١٠٨/١٣/٣

♦ ٢٣ - منازعة فى علاوة - شمول النزاع لأصل الاستحقاق وامتداد حجية الحكم الصادر فى شأنه الى عناصر غير قابلة للتقدير سلفا اعتبارها من الدعوى غير القابلة لتقدير قيمتها .

اذا كان الثابت أن المدعى طلب الكف عن خصم نصف علاوة الترقية والعلاوة الدورية ورد المبالغ التى خصمت وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٢ ، واستبان للمحكمة أن النزاع المطروح يشمل أصل استحقاق العلاوة ، فلا حجة فيما يذهب اليه الطاعن من أن قيمة هذا النزاع تتحدد بما لا يجاوز ٢٥٠ ج بمقولة أن خصم العلاوة أصبح مقصورا على سنتى ١٩٥٤/٥٣ ، ١٩٥٥/٥٤ المنصوص عليهما بالقانون سالف الذكر وأن مجموع الخصم خلال السنتين لا يجاوز تلك القيمة - لا حجة فى ذلك ، لأن هذا النظر مردود بأن قيمة النزاع الحقيقى لا تقوم

فقط على مقدار الرقم الناتج من حساب المتجمد من نصف العلاوة في مدة السنين الماليتين سالفتي الذكر - كما يبدو للرأى البادى - بل يترتب على شمول النزاع لأصل الاستحقاق ، أى لسببه أساسه القانونى ، وسواء شملت المنازعة قيام الاستحقاق أو حدوده ومداه - يترتب على ذلك نتائج أبعد مدى لا يمكن التكهن بها وتقديرها مقدماً ، ذلك أن العلاوة اذا استحققت للموظف أصبحت جزءاً من مرتبه يضاف اليه ويندمج فيه ، ولما كان يترتب على مقدار هذا المرتب آثار عدة فى شتى الروابط القانونية بين الموظف والحكومة ، سواء فى تحديد المرتبات الاضافية التى تقدر بفئات معينة تنسب الى المرتب الاصلى ، كاعانة غلاء المعيشة ، والعلاوة الاجتماعية ، وسائر الاعانات بمختلف أنواعها ، وكبدل التخصص وبدل التفرغ وبدل الانتقال وبدل السفر وبدل التمثيل والمكافآت عن الاعمال الاضافية ، أو من حيث استقطاع الاحتياطي للمعاش وربطه ، أو تقدير المكافآت عن مدة الخدمة ، أو الحُصم من الراتب عند التأديب ، وغير ذلك مما لا يمكن معرفة مداه سلفاً لتوقفه على ظروف مستقبلية ليس فى الوسع التكهن بها ، وكانت حجية الحكم فى أصل الاستحقاق ستشمل ذلك كله ولا تقتصر على الجزء المخصوص من العلاوة - لما كان الامر كذلك ، فان النزاع فى أصل الاستحقاق كما هو الشأن فى خصوصية هذه الدعوى يجعلها غير قابلة للتقدير مقدماً .

١٢٦ - ٢ (١٩٥٦/٦/٩) ١٠٢/١/٨٤٤

٢ - انتهاءها

راجع ايضاً : ١١٧ ، ٣٨٩ ، ٨٢٢ ، ١٢١٨

٢٣١ - المنازعة الادارية ، ولو كانت طعناً بالالغاء ، هى خصومة قضائية - المناط فيها هو قيام النزاع وقت رفعها ، واستمراره الى حين الفصل فيها - فقدان هذا الركن وقت رفع الدعوى - الحكم بعدم قبولها - فقدان هذا الركن أثناء نظرها - الحكم باعتبار الخصومة منتهية .

من المسلمات فى فقه القانون الإدارى أن المنازعة الادارية ، ولو كانت طعناً بالالغاء ، هى خصومة قضائية مناطها قيام النزاع الذى هو جوهرها واستمراره بين طرفيها ، فان هى رفعت مفتقرة الى هذا الركن كانت من الاصل غير مقبولة ، وان هى رفعت متراغرة عليه ثم افتقدته خلال نظرها أصبحت غير ذات موضوع ووجب القضاء باعتبارها منتهية ، لا فرق فى ذلك بين دعوى الالغاء ودعوى غير الالغاء .

٥٩٥ - ٢ (١٩٥٦/١١/٢٤) ٩١/٩/٢

٢٣٢ - تنازل المدعى عن دعواه القضاء باعتبار الخصومة منتهية - ليس له العودة لأزرتها أمام المحكمة الادارية العليا .

إذا كان الثابت أن المدعى قد تنازل عن إحدى الدعويين المرفوعتين منه أمام المحكمة الإدارية ، فأثبتت المحكمة هذا التنازل ، وبذلك أصبحت الخصومة منتهية في تلك الدعوى ، فلا يقبل منه العودة لاثارة تلك المنازعة في الموضوع ذاته أمام المحكمة الإدارية العليا وهي تنظر الطعن المرفوع عن الدعوى الثانية .

٨٥٣ - ٢ (١٩٥٤/٦/١) ١٠٧٧/١١٢/٢

٢٣٣ - خضوع دعوى الالغاء للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات في شأن ترك الخصومة وتسليم المدعى عليه بطلبات المدعى ، متى توافرت الشروط القانونية المطلوبة ، وأيا كان مدى الترك أو التنازل أو التسليم .

من المسلم في الفقه والقضاء الإداري الفرنسي أن المنازعة الإدارية ، ولو كانت طعنا بالالغاء قد تنتهي بالترك (désistement) أو يتسليم المدعى عليه بطلبات المدعى (acquiescement) متى توافرت الشروط القانونية المطلوبة ، وينتج الترك أو التسليم أثره فيها في الحدود التي عينها القانون بحسب ما إذا كان الترك منصبا على إجراءات الخصومة فقط ، كلها أو بعضها ، أو كان تنازلا عن الحق ذاته المرفوعة به الدعوى أو الصادر به الحكم ، وبحسب ما إذا كان تسليم المدعى عليه للمدعى هو تسليم بكل طلباته أو بعضها ، أو تنازل عن طريق أو آخر من طرق الطعن في الحكم الذي يصدر في المنازعة ، وأيا كان مدى الترك أو التنازل أو التسليم ، فمن المسلم أن مهمة القاضي عندئذ لا تعدو أن تكون اثبات ذلك ، نزولا على حكم القانون في هذا الخصوص دون التصدي للفصل في أصل النزاع الذي أصبح غير ذي موضوع . وإذا كان ماتقدم هو المسلم في الفقه والقضاء الإداري الفرنسي كأصل من الاصول العامة على الرغم من أنه لم يرد في قانون مجلس الدولة الفرنسي نص خاص في هذا الشأن ، فإنه يكون أولى بالاتباع في مصر ، إذ أحالت المادة ٧٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة الى تطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص خاص ، وقد تكلم هذا القانون في المواد من ٣٠٩ الى ٣١٢ عن ترك الخصومة وعن النزول عن الحكم وعن الحق الثابت فيه ، كما تكلم في المادة ٣٧٧ عن عدم جواز الطعن في الحكم ممن قبله ، فقرر أحكاما تعتبر في الواقع من الامر ترديدا لتلك الاصول العامة .

٥٩٥ - ٢ (١٩٥٦/١١/٢٤) ٩١/٩/٢

٢٣٤ - تسليم المدعى عليه بطلبات المدعى أثناء نظر الدعوى - حيرونة الخصومة غير ذات موضوع - الحكم باعتبار الخصومة منتهية .
انه يعد اذ سئمت النقابة المدعى عليها بطلبات المدعين ، تكون

الخصومة والحالة هذه - قد أصبحت غير ذات موضوع فيتعين الحكم باعتبارها منتهية .

١٦١٨ - ٢ (١٩٥٦/١١/٢٤) ١٠٣/١١/٢

٢٣٥ - اجابة الادارة لطلبات المدعى بعد رفع الدعوى وقبل الفصل فيها - اعتبار الخصومة منتهية مع الزام الادارة بالمصروفات .

متى ثبت أن الادارة قد سوت حالة المدعى وفقا لطلباته قبل الفصل فى الطعن المرفوع عن دعواه أمام المحكمة الادارية العليا ، فان الخصومة تكون ، والحالة هذه ، قد أصبحت غير ذات موضوع وتقضى هذه المحمة باعتبار الخصومة منتهية .

١٧٢٦ - ٢ (١٩٥٧/١١/٩٩) ٤٠/٤/٣

٢٣٦ - اقرار الادارة للمدعى بوضع مخالف للقوانين او اللوائح لا يمنع المحكمة من انزال حكم القانون الصحيح فى المنازعة المطروحة - تعلق الامر بأوضاع ادارية تحكمها القوانين واللوائح ولا تخضع لارادة الخصوم او اتفاقهم .

اذ اثبت أن جهة الادارة قد اعترفت فى عريضة استئنافها أو فى كتاب مرسل منها الى المستأنف ضده بأن كادر سنة ١٩٣١ يلزم الادارة بتعيين الحاصلين على شهادة البكالوريا أو التجارة المتوسطة فى وظائف الدرجة الثامنة بماهىة سبعة جنيهاً ونصف شهرياً ، وأن من عين فى ظل الكادر المذكور من حملة هذين المؤهلين فى وظائف الدرجة الثامنة الكتابية ولكن بمرتب يقل عن المقرر لشهاداتهم وهو سبعة جنيهاً ونصف يكون له الحق فى فرق المرتب ، وأن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من يولييه سنة ١٩٤٣ يعتبر قراراً كاشفاً لهذا الحق وليس منشئاً له - اذا ثبت ما تقدم ، فان صدور مثل هذا الاعتراف ، سواء فى صحيفة الاستئناف أو فى الكتاب المشار اليه لا يمنع المحكمة من انزال حكم القانون فى المنازعة المطروحة امامها على الوجه الصحيح لتعلق الامر بأوضاع ادارية تحكمها القوانين واللوائح امامها ، ولا تخضع لارادة ذوى الشأن أو اتفاقاتهم أو اقراراتهم المخالفة لها .

١١١٦ - ٢ (١٩٥٧/١١/٢٣) ٦٦/١٢/٣

٢٣٧ - دعوى بطلب إلغاء قرار إدارى معين - سبق صدور احكام بإلغاء القرار المطعون فيه فاته - صيرورة الدعوى بذلك غير ذات موضوع وانتهت الخصومة فيها - الزام الادارة مع ذلك بالمصروفات .

متى كان الثابت أن القرار المطعون فيه الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بالترقيات الى الدرجة الخامسة قد حكم بإلغائه من محكمة القضاء الادارى فى دعاوى عديدة سابقة ، وأصبح القرار المذكور معلوماً قانوناً هو وما ترتب عليه من آثار نتيجة لإحكام الإلغاء ، وقد نفذت الادارة مقتضى

هذه الاحكام ، فاصدرت قرارها بالغاء القرار المذكور والقرارات اللاحقة المترتبة عليه واعتبارها كان لم تكن واعادة الحالة الى ماكانت عليه ، واجرت الترقيات على اساس المبادئ التي رسمتها احكام القضاء الادارى الصادرة بالالغاء - متى كان الثابت هو ما تقدم ، فان دعوى المدعى بالطعن فى القرار ذاته تكون قد أصبحت - والحالة هذه - غير ذات موضوع ، وأصبحت الخصومة بشأنه منتهية ، ما دام قد حكم بالغائه بتلك الاحكام ، وتنفذ ذلك فعلا ، وأعيدت الحالة الى ماكانت عليه قبل صدوره ، وصدر قرار بالترقيات على اساس المبادئ التي رسمتها تلك الاحكام ، ومن ثم يتعين ، والحالة هذه ، الحكم باعتبار الخصومة منتهية بالنسبة له ، ولكن مع الزام الادارة بمصروفات الدعوى ، ما دام المدعى كان على حق عند رفعها ، وغاية الامر أنه تحقق مطلوبه ، وهو الغاء القرار المطعون فيه بتلك الاحكام الاخرى ، وذلك خلال نظر الدعوى . والمدعى وشأنه فى الطعن فى الترقيات التي أجرتها الوزارة بعد ذلك ان كان له وجه حق .

٧٢١ - ٤ (١٩٥٩/٥/٣٠٠) ٤ / ١١٧ / ١٣٢٨

٢٣٨ - اثر نشوء امور او ظروف مغيرة لاثار القرار الادارى خلال نظر دعوى الغائه - عدم محو الخصومة الاصلية او جعلها منتهية بموجب القضاء الادارى فى هذه الحالة - بحسم الخصومة فى ضوء الظروف المستجدة والاثار المترتبة قانونا على هذه الظروف - مثال يجب التنبيه الى أنه ما دامت المنازعة قائمة بقيام أساسها وسببها فان ما يطرأ عليها خلال نظر الدعوى من أمور او ظروف قد تغير فى بعض الآثار المترتبة على القرار الادارى المطعون فيه ، لايمحو الخصومة الاصلية أو يجعلها منتهية ، بل يتعين على القضاء الادارى أن يحسم الخصومة فى ضوء الظروف المستجدة ، وعلى مقتضى الآثار التي تترتب قانونا على هذه الظروف . كما لو بدأت الدعوى بطلب الغاء قرار ترك فى ترقية ثم رقى المدعى خلال نظر الدعوى ، اذ تصبح الخصومة عندئذ منحصرة فى ترتيب الاقدمية ، ويتعين على القضاء الادارى مراعاة ما استجد من ظروف وترتيب آثارها فى حكمه ، ولا يقال عندئذ ان الخصومة الاولى قد انتهت بدعوى أنها كانت قائمة على قرار الترك فى الترقية ، بل الواقع أن الخصومة ما زالت قائمة ، وان تغيرت بعض ظروفها ، وكذلك الحال اذا ما صدر الجزاء فى المنازعة التأديبية بعقوبة معينة هي التي رفعت الدعوى بطلب الغائها ، ثم خففت العقوبة أثناء نظر الدعوى ، فان المنازعة الادارية تعتبر ما زالت قائمة ، وينصب طلب الالغاء فى هذه الحالة على العقوبة المخففة ، ولا يسوغ اعتبار المنازعة منتهية ، لأن فى ذلك مجاوزة للواقع ، لانها فى الحقيقة ما زالت قائمة وان تغيرت بعض ظروفها . هذا الى أنه من المسلم أنه يجوز لنوى الشأن أن يعدلوا طلباتهم أثناء نظر الدعوى ما دام ثبت ارتباط بين

الطلبات الاصلية والطلبات المعدلة ، فاذا كان الهدف الاساسى من الدعوى انما هو طلب الغاء القرار الادارى الذى ترتب عليه فصل المدعى من الخدمة وطلب اعادته اليها ؛ ايا كانت الاثار المترتبة على هذا الفصل - بالغة الشدة أو مخففة من حيث استحقاق المعاش التقاعدى أو تعويض التسريح أو الحرمان من وظائف الدولة أو ما الى ذلك - وكان هذا الطلب وهو جوهر المنازعة الادارية التى مشارها تأديب المدعى والتى لما تنحسم لا يزال موضوعه قائما والغاية منه منشودة على الرغم من تعديل قرار الطرد أو التسريح ، فان ما ذهب اليه حكم المحكمة الادارية من اعتبار المنازعة منتهية يكون ، والحالة هذه ، فى غير محله ويتعين القضاء بالغائه فى هذا الشق منه .

٤٣ ، ٤٥ - ٢ من (١٩٦٠/٩/٢١) ١٢٤٣/١٣٠/٥

ز - مصروفاتها

راجع أيضا ٢٠٩ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٨٠٢

٢٣٩ - رفع الدعوى ضد الحكومة امام محكمة مختصة بنظرها - صدور قانون قبل الفصل فيها يقضى بعدم اختصاص المحاكم بتلك المنازعات - الحكم بعدم الاختصاص - الزام الحكومة بالمصروفات .

اذا ثبت أن الدعوى قد رفعت - أمام المحكمة المختصة - ضد الجامعة قبل صدور القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ الذى قضى بعدم اختصاص المحاكم عموما بنظر امثال تلك المنازعات ، فان المحكمة اذ تقضى بعدم اختصاصها بنظرها تلزم الحكومة بالمصروفات ، اذ المنع قد جاء بعد رفع الدعوى نزولا على قانون جديد للاختصاص وكان غير ممنوع رفع الدعوى فى ظل القانون القديم ، فيتعين الزام الحكومة بالمصروفات .

٩٠٥ - ٢ (١٩٥٧/١١/٩) ٦٣/٧/٣

٢٤٠ - طلب الفسخ لقرار ادارى - نوال السبب الذى كان يبرر اجابته نتيجة لتعديل التشريع لانه نظر الدعوى - الزام الحكومة بالمصروفات .

اذا كان طلب المدعى الغاء القرار المطعون فيه ، له ما يبرره عند تقديم طلب الالغاء ، ثم زال سببه خلال نظر الدعوى نتيجة لتعديل التشريع ، فان الحكومة هى التى تلزم بمصروفات الدعوى .

٢١٧ - ٤ (١٩٥٩/٥/٩) ١٢٤٢/١٠٨/٤

ج - دعوى البيات الحالة

راجع : ٢٧ ، ٣٥٣

ط - دعوى التفسير

راجع : ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

د - دعوى الالفه

راجع أيضا : ١٩١ ، ٢٣٣ ، ٤٩٥

٢٤١ - دعوى الالفه - الخصومة فى دعوى الالفه تقوم على اختصاص القرار الإدارى والحكم الصادر بإلغائه يكون حجة على الكافة - دعوى غير الالفه - الخصومة فيها ذاتية والحكم الصادر فيها له حجية نسبية - اشتراك دعوى الالفه ودعوى غير الالفه فى أنها خصومة قضائية مناطها قيام النزاع واستمراره .

لئن تميزت دعوى الالفه بأنها خصومة عينية تقوم على اختصاص القرار الإدارى ، وأن الحكم الصادر فيها بإلغائه بهذه المثابة يكون حجة على الكافة ، بينما دعوى غير الالفه هى خصومة ذاتية يكون للحكم الصادر فيها حجية نسبية مقصورة على أطرافه ، إلا أن كلا الدعويين لا تخرجانه عن كونهما خصومة قضائية مبناها قيام النزاع واستمراره .

٥٩٥ - ٢ (١٩٥٦/١١/٢٤) ٩١/٩/٢

٢٤٢ - توجيه دعوى الالفه الى الوزير بصفته - موضوع الدعوى هو اختصاص القرار الإدارى - الخصومة عينية بالنسبة للقرار المتعون فيه لا شخصية بين الطاعن والوزير حتى ولو نسب للاخير اساءة استعمال السلطة .

إذا كان الثابت أن الوزير لم يكن خصما أصلا فى الدعوى وإنما اختصم كنائب عن الدولة بوصفه وزيرا لأحدى الوزارات ، فالخصومة والحالة هذه إنما انعقدت بين المدعى وبين الدولة ، لا بين المدعى وبين الوزير بصفته الشخصية ، إذ لم يطلب الحكم عليه بأى الزام أو شيء بهذه الصفة الأخيرة . كما أن الخصومة انصببت على طلب إلغاء قرار إدارى صدر فى شأن تسير مرفق عام من مرافق الدولة يقوم الوزير على إدارته بوصفه وزيرا فموضوع الدعوى هو اختصاص القرار الإدارى فى ذاته ووزنه بميزان القانون فيلغى القرار إذا شابه عيب من العيوب المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة والمادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيمه، وهى عدم الاختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ فى تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، ويكون حصينا من الإلغاء إذا لم ينطو على عيب أو أكثر من تلك العيوب . والخصومة عينية بالنسبة الى القرار ، بمعنى أن الحكم الصادر بإلغائه يكون حجة على الكافة طبقا للمادة التاسعة من القانون الأول والمادة ١٧ من القانون الثانى ، حتى ولو نسب الى الوزير فى الدعوى إساءة استعمال السلطة بمقولة أنه كان مدفوعا فى تصرفه مع المدعى بعوامل وأغراض شخصية ، لأن الطعن فى القرار الإدارى بعيب إساءة استعمال السلطة لا يقلب الخصومة فى شأنه الى خصومة شخصية

بين الطاعن والوزير ، مادام لم يطلب المحكم عليه بالزام أو شيء بهذه الصفة .

١٤٤٠ - ٢ (١٩٥٧/٣/٩) ٢٣١/٦٨/٢

٢٤٣ - دعوى بطلب الفاء قرار بإحالة موظف الى المعاش لبلوغه سن التقاعد -
تكييفها - من دعوى الالفاء التى يجب رفعها فى ميعاد الستين يوما - كون سبب القرار واقعة قانونية (هى بلوغ السن) يرتب القانون على تحققها لزوم اصداره - لا يخرج الدعوى عن مدلولها ولا يجعلها من دعوى التسوية .

اذا كان المدعى قد انتهى فى طلباته الى الغاء القرار الصادر بإحالة الى المعاش فان مثل هذا الطلب هو من طلبات الالفاء المندرجة تحت (خامسا) من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، وبهذه المثابة يتعين تقديمه فى ميعاد الستين يوما المحدد لتقديم طلبات الالفاء . ولا اعتداد بما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن الدعوى التى أقامها المدعى بطلب الغاء القرار الصادر بفصله لبلوغه سن التقاعد انما هى من قبيل دعاوى التسوية التى لا تخضع فى رفعها للمواعيد والاجراءات المقررة لرفع دعاوى الالفاء ، بمقولة أن القرار الذى يصدر من جهة الادارة بانتهاء خدمة الموظف لبلوغه سن التقاعد لا يعتبر من قبيل القرارات الادارية التى تصدر فيها بسلطة تقديرية تترخص فيها وفق مقتضيات المصلحة العامة ، وانما هو قرار تنفيذى ، وأن الفصل من الخدمة لبلوغ سن التقاعد هو من المراكز القانونية التى تستمد مباشرة من القوانين واللوائح دون حاجة الى صدور قرار ادارى بذلك - لا اعتداد بذلك ، لان المطلوب هو الغاء قرار فصل من الخدمة سببه بلوغ المدعى سن التقاعد ، فالمركز القانونى الخاص بانتهاء رابطة التوظيف لا ينشأ الا بالقرار المشار اليه . ويقوم على واقعة قانونية هى بلوغ السن القانونى كسبب لاصداره شأنه فى ذلك شأن أى قرار ادارى يقوم على سببه . وكون سبب القرار واقعة قانونية متبى تحققت لزم اصدار القرار بإحالة على المعاش لا يخرج المنازعة عن مدلولها الطبعى الى مدلول آخر أسماء الحكم المطعون فيه خطأ بدعوى تسوية ، . والواقع من الامر أن المادة الثامنة من القانون المشار اليه انما تفرق بين نوعين من المنازعات : الاول طلبات الالفاء التى يجب تقديمها فى ميعاد الستين يوما ، والنوع الثانى الذى يقدم فى المواعيد المعتادة وهو المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم ، سواء انصبت حالا ومباشرة على ذلك أو حملت على هذا المعنى بحسب المال ، كطلب ضم المدة ، اذ يلحق بطلبات تسوية المرتبات أو المعاشات بحكم المال ، لما يترتب عليه مستقبلا من آثار فى المرتب أو المعاش . وليس المطلوب فى خصوصية هذه الدعوى

كما يجعلها من هذا النوع الثاني ولو مالا ، بل هي دعوى الغاء صرفة مما تدخل في النوع الاول .

٧٤٢ - ٤ (١٩٥٩/٤/٤) ١١٢٩/١٠٠/٤

دعوى المنازعة في الرواتب

راجع أيضا : ٦٤ ، ١٧٦ ، ٢٤٣ ، ٦٦٣ .

٢٤٤ - طلبات الغاء القرارات الادارية الخاصة بمنح علاوات - المادة ٣/٨ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - وجوب أن تكون العلاوة من العلاوات التي لا ينشأ المركز القانوني فيها ايجابا أو سلبا الا بصور قرار اداري ممن يملكه سلطة تقديرية . استقرار المركز الذاتي للعلاوة الاعتيادية أو علاوة الترقية - صيرورتها جزءا من المرتب - اعتبار المنازعة فيها بعد ذلك من منازعات الرواتب بالفقرة الثانية من المادة سالفه الذكر .

أن طلب الغاء المتعلق بعلاوة لا يعتبر من طلبات الغاء القرارات الادارية الخاصة بمنح علاوات (المنصوص عليها في البند ٢ من المادة ٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ، والبند ثالثا من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة) الا اذا كانت العلاوة من العلاوات التي لا ينشأ المركز القانوني فيها ايجابا أو سلبا الا بصور قرار ممن يملكه سلطة تقديرية ، وهذا يصدق - في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - على القرار الصادر من لجنة شئون الموظفين بالتطبيق للمادة ٤٤ منه بتأجيل العلاوة الاعتيادية أو بالحرمان منها على حسب التقارير السنوية السرية المقدمة عن الموظف وفقا لحكم المادة ٤٢ ، كما يصدق نظريا على كل علاوة تكون الادارة بمقتضى القانون - مخولة منحها أو منعها بسلطة تقديرية ، كما كان الشأن في العلاوات في بعض الكادرات القديمة مثل كادر سنة ١٩٣١ التي كانت تجعل منحها جوازا وتقديريا للادارة بحسب الوفورات في الميزانية ، بينما أصبح استحقاق الموظف للعلاوة الاعتيادية طبقا لقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مستمدا من هذا القانون مباشرة ، وتحل في اول مايو التالي لمضى الفترة المبينة فيه ما دام لم يصدر قبل ذلك قرار من لجنة شئون الموظفين بتأجيلها أو الحرمان منها ، ألا أنه اذا استقر للموظف المركز القانوني الذاتي بالنسبة لعلاوة الترقية بالقرار المنشئ لها ، أو بالنسبة للعلاوة الاعتيادية بالقرار المنشئ لها أن كانت مما تمنع أو تمنع جوازا وبسلطة تقديرية ، أو بالنسبة للعلاوة الاعتيادية بحلول ميعادها أن كان استحقاقها مستمدا من القانون رأسا بنص فيه ولم يحصل تأجيلها أو الحرمان منها بقرار خاص - : أنه اذا ما استقر للموظف المركز الذاتي لهذه العلاوات على النحو المفصل آنفا ، فانها تصبح جزءا من المرتب تضاف اليه

وتندمج فيه وتعتبر المنازعة فيها بعد ذلك من منازعات الرواتب المنصوص عليها في البند ٢ من المادة ٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة والبند ثانيا من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

١٢٦ - ٢ (١٩٥٦/٦/٩) ١٠٢/١ ٨٤٤

٢٤٥ - المنازعات المتعلقة بالرواتب - لا محل للتقيد في شأنها بميعاد الستين يوما المحددة لتقديم طلبات الالغاء - مثال بالنسبة لأمر صادر بالغاء علاوة دورية بعد سبق منحها - لا تشريب على الإدارة إذا هي ألغتها دون التقيد بميعاد .
ان المنازعة في الاجراء الصادر بالغاء علاوة دورية سبق منحها للمدعى هو من قبيل المنازعات المتعلقة بالرواتب التي يستمد صاحب الشأن أصل حقه فيها من القوانين أو اللوائح مباشرة ، دون أن يلزم لنشوء مثل هذا الحق صدور قرار ادارى خاص بذلك ؛ وبهذه المثابة تنظرها المحكمة دون التقيد بميعاد الستين يوما المحددة لتقديم طلبات الالغاء ، فلا تشريب على الإدارة إذا هي ألغت هذه العلاوة دون التقيد بميعاد الستين يوما . ولا يغير من الامر شيئا أن تكون قد اتخذت اجراءات في خصوص تلك المنازعة وفات ميعاد الستين يوما بالنسبة اليها ، ذلك لأن مثل هذه الاجراءات لا تغير طبيعة المنازعة من حقوق شخصية ، تقوم على أصل حق ذاتى لصاحب الشأن ، ويكون للحكم الصادر فيها حجية مقصورة على أطرافه فقط ، الى خصومة عينية تقوم على اختصاص القرار الادارى عينه بحيث يكون للحكم الصادر فيها حجية على الكافة .

٧٨٥ - ٢ (١٩٥٧/١/١٢) ٢٣٣/٣٨/٢

٢٤٦ - طلب المدعى الحكم بأحقية في الترقية الى الدرجة التالية - استخلاص المحكمة من ظروف الحال أنه لا يهدف بها الى الغاء قرار معين تضمن ترقية في الترقية بل .
يرمى الى تسوية حالته بمنحه هذه الدرجة كمكافأة تشجيعية اسوة بزملائه دون طلب الالغاء ترفيقتهم - علم اعتبار الدعوى من دعوى الالغاء - عدم تقيدها بميعاد الستين يوما .
متى ثبت أن المدعى وان طلب الحكم بأحقية في الترقية الى درجة أومباشى ربما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية مع تقرير استحقاقه لصرف مرتب شهر علاوة على مرتبه العادى ، الا أنه لا يهدف بهذا الى الغاء قرار معين تضمن تخطيه في الترقية الى درجة أومباشى أو قضى بحرمانه من مرتب شهر ، وانما يرمى الى تسوية حالته في صدد منح مكافآت تشجيعية اسوة بزملائه ممن نالوا هذه المكافآت تقديرا لجهودهم في حوادث معينة تهم الامن العام وقياسا على هؤلاء الزملاء اخذ القاعدة التي طبقت في حقهم ، دون طلب الغاء ترقية أى منهم أو حرمانه من المنحة التي ظفر بها ، وبهذه المثابة فان طلبه - والحالة هذه - لا يخضع لميعاد الستين يوما المقرر في شأن دعوى الالغاء .

٥٧٨ - ٣ (١٩٥٨/٣/٨) ١٥١/٩٦/٣

٢٤٧ - ثبوت ان الدعوى في حقيقتها تدور حول منازعة خاصة بمرتب - عدم خضوعها للميعاد المقرر في صدد دعاوى الالغاء - لا يغير من طبيعة المنازعة في الراتب ان تتصدى المحكمة للبحث في مدى سلامة ما يكون قد صدر في حق المدعى من قرارات ، باعتبارها من العناصر التي تبني عليها المطالبة بالراتب ويتوقف عليها الفصل في المنازعة .

منى ثبت أن المطعون عليه يطالب بتسوية حالته على أساس استحقاقه الافادة من أحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ الخاص بربط درجات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بدرجات رجال القضاء والنيابة من تاريخ نقله الى جامعة عين شمس ، فالدعوى من ثم تدور حول منازعة خاصة بمرتب ولا تخضع لميعاد الستين يوما الخاص بدعاوى الالغاء ، اذ يزعم المطعون عليه استحقاقه للمرتب استنادا الى كونه من أعضاء هيئة التدريس بأحد المعاهد التابعة لجامعة عين شمس، وتنكر عليه الادارة هذا الاستحقاق اعتمادا على عدم قيام هذا الوصف به باعتبار أن مجرد النقل الى معهد التربية للبنات التابع للجامعة المذكورة لا يعنى تعيين المطعون عليه عضوا بهيئة التدريس به ، وان للتعيين في عضوية هذه الهيئة شروطا وأوضاعا لم تتوافر في حقه حتى يصح القول بأنه كسب من النقل مركزا ذاتيا يستمد منه الحق في الافادة من أحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ الذي سبقت الاشارة اليه . ولا يغير من طبيعة هذه المنازعة وكونها منازعة في راتب أن تتصدى المحكمة للبحث في مدى سلامة ما يكون قد صدر في حق المطعون عليه من قرارات ، باعتبارها من العناصر التي تبني عليها المطالبة بالراتب ويتوقف عليها الفصل في المنازعة ، اذ أمثال هذه القرارات لاتعدو أن تكون من قبيل الاعمال الشرطية التي تضافى على صاحب الشأن فيها نظاما قانونيا موضوعيا يرتب له حقا في درجة مالية معينة وفي راتب يتفق مع هذه الدرجة بشرط أن يستكمل العمل الشرطى أوضاعه التي يتطلبها القانون .

٧٤٢ - ٣ (١٩٥٨/٤/١٢) ١١٢٧/١٢٠/٣

٢٤٨ - طلب حسم العائدات التقاعدية واعتبار مدة خدمة اديت في وظيفة عامة داخله في الملاك في اعداد الخدمات المقبولة في حساب التقاعد - يعتبر من قبيل دعاوى التسوية، عدم خضوعه للمواعيد المقررة باللائحة في ظل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - أساس ذلك .

ان ما يطلبه المدعى من اعادة حسم العائدات التقاعدية واعتبار مدة الخدمة التي أداها في وظيفة عامة داخله في اعداد الخدمات المقبولة في حساب التقاعد ، إنما ينطوى على منازعة تندرج في عداد المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم ، ، التي نص عليها البند (ثانيا) من المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة والتي يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فيها ،

وله فيها ولاية القضاء كاملة ، بما يتفرع عنها من قرارات واجراءات ترتبط بها وتعد عنصرا من عناصرها ، اذ يقوم النزاع فيها على مراكز قانونية ، يتلقى اربابها الحق فيها - ان ثبت لهم - من القانون مباشرة ، غير رهين بارادة الادارة او بسلطتها التقديرية ، ويهدف بها ذور الشأن الى تقرير احقيتهم في الافادة من مزايا قاعدة قانونية ، ولا تعدو القرارات التي تصدرها الادارة في خصوصها - ايا كان فهمها لهذه القاعدة - أن تكون تنفيذا لحكم القانون . وبهذا الوصف فانها تعد من قبيل دعاوى التسوية لا اللغاء ولا يخضع قبولها في ظل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لشرط رفعها في المواعيد المقررة للطعن بالالغاء .

١٥١٢، ١٣، ١٤، ١٥ - ١٣، ١٢، ١١، ١٠ - ٢ (س) (١٩٦٠/٤/٢٣) ٦٨٤/٧٣/٥

د - دعوى رد غير المستحق

راجع : ١٤ ، ١٥ .

م - دعوى وقف التنفيذ

راجع أيضا : ١٢ ، ١٦٩ ، ١٩٨ ، ٣٣١ ، ٤٢٠ ، ٤٢٧ ؛

٢٤٩ - ركن الاستعجال الموجب وقف التنفيذ - توافره اذا كان القرار المطعون فيه من شأنه حرمان الطالب من اداء الامتحان لو كان له حق فيه .

متى كان من شأن تنفيذ القرار المطعون فيه حرمان المطعون عليهم من فرصة أداء الامتحان لو كان لهم حق فيها ، مما يتعذر معه تدارك النتيجة التي تترتب على ذلك ، فان ركن الاستعجال ، والحالة هذه ، يكون قائما .

٤٥ ، ٤٦ - ٢ (١٩٥٦/١/٢١) ٤٤٣/٥٨/١

٢٥٠ - الطلب المستعجل بصرف المرتب - وجوب قيامه على ركنين : الاستعجال ؛ وجدية ادعاء المدعى - ثبوت ان المدعى ليس له مورد رزق غير مرتبه - توافر الاستعجال .

ان الطلب المستعجل بصرف المرتب يجب أن يقوم على ركنين : الاول ، قيام الاستعجال ، بأن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها . والثاني ، متصل بمبدأ المشروعية ، بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما - بحسب الظاهر - على أسباب جدية . ومن ثم اذا بأن من الاوراق أن ليس للمدعى مورد رزق غير مرتبه فان ركن الاستعجال يكون متوافرا بالتطبيق لحكم المادة ١٨ فقرة ثانية من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

٦ - ٤ (١٩٥٧/١٢/١٤) ٤٢٠/٤٩/٣

٢٥١ - الترخيص في حمل السلاح وسحب هذا الترخيص من الملامات المتروكة لتقدير الادارة - سحب الترخيص بناء على تقرير من الباحث الجنائية بان التحريات دلت على

رعونة المرخص له عدم ثبوت ان هذا السحب خطر على المرخص له - يترتب عليه عدم قيام ركن الاستعجال .

ان الترخيص أو عدم الترخيص فى حمل السلاح وكذا سحب أو عدم سحب السلاح المرخص فى حمله ، هى جميعها من الملاءمات المتروكة لتقدير الادارة ، وتترخص فى ذلك حسبما تراه متفقاً مع صالح الامن العام ، بناء على ما تطمئن هى اليه من الاعتبارات التى تزنها ، والبيانات أو المعلومات التى تتجمع لديها من المصادر المختلفة ، وقد تكون هذه المصادر سرية ترى الادارة لصالح الامن عدم الكشف عنها ، وتقدير الادارة فى هذا كله لا معقب عليه ، ما دام مطابقاً للقانون وخالياً من اساءة استعمال السلطة ومتى بأن للمحكمة من تقرير المباحث الجنائية بوزارة الداخلية أن التحريات دلت على رعونة المجنى عليه ، وأن فى حمله السلاح ما قد يعرض الأمن للخطر فان طلب وقف التنفيذ يكون غير مستند الى أسباب جسيمة موضوعاً ، واذا لم يثبت أن فى سحب السلاح من المدعى خطراً عليه ، بل شأنه فى ذلك شأن أى شخص لم يرخص من الاصل له فى حمل السلاح فانه لا يكون هناك ثمت نتائج يتعذر تداركها من سحب السلاح منه .

٨٧٢ - ٤ (١٩٥٨/١٢/١٣) ٤٧٨/٢٩/٤

٢٥٢ - عدم قبول وقف التنفيذ بالنسبة للقرارات الادارية الصادرة فى شأن الموظفين - قيام قرينة قانونية قاطعة بانعدام ركن الاستعجال فى هذه الحالات - استثناء حالتى الفصل والوقف على العمل بإجازة القضاء فيهما باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه .

ان مقرر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة فى المادة ١٨ منه من عدم قبول طلبات وقف تنفيذ القرارات الادارية الصادرة فى شأن الموظفين - فيما عدا حالتى الفصل أو الوقف فيجوز للمحكمة أن تحكم مؤقتاً باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه - انما قام على افتراض عدم قيام الاستعجال المبرز لوقف تنفيذ هذه القرارات وذلك بقرينة قانونية قاطعة كشفت عنها المذكرة الايضاحية ، وأن القانون المذكور عالج الاستعجال فى حالتين نص عليهما على سبيل الحصر وهما الفصل والوقف عن العمل ، لا بوقف تنفيذ القرار ، ولكن بعلاج استحدثه قدر فيه الضرورة بقدرها ، وذلك بجواز القضاء باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه حتى لا ينقطع عن الموظف مورد الرزق الذى يقيم الاود ان كان المرتب هذا المورد ، وأنه لذلك يجب الاستهداء بتلك الحكمة التشريعية عند استظهار ركن الاستعجال فى القرارات التى لاتخضع لوجوب التظلم اداريا لاتحاد العلة .

٢٦ - ٢ (١٩٥٥/١٢/١٠) ٢٩٤/٢٥/١

٢٥٣ - الاستعجال للبرر لطلب وقف التنفيذ - انتفاؤه بالنسبة للقرارات الخاصة بالتعيين فى الوظائف العامة - امتناع طلب وقف تنفيذها وفقا لحكم المادة ١٨ من قانون مجلس الدولة الراهن - جريان هذا الحكم بالضرورة على القرارات المتصلة بالتعيين فى حكومة اجنبية ان الحرمان من التعيين فى وظيفة ما ليس بذاته من الامور التى تنطوى على الاستعجال المبرر لطلب وقف التنفيذ . وقد اعتنق القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هذا النظر من حيث المبدأ ، حين نص فى الفقرة الثانية من المادة ١٨ منه بما مفاده أنه لايجوز طلب وقف تنفيذ القرارات الخاصة بالتعيين فى الوظائف العامة . ولئن كان هذا النص قد ورد بحكم المساق التشريعى منسجبا الى التعيين فى الوظائف العامة المصرية ، الا أنه غنى عن البيان أن انتفاء قيام الاستعجال من حيث المبدأ فى القرارات المتصلة بالتعيين فى الوظائف بالحكومة المصرية يصدق أيضا على القرارات المتصلة بالتعيين فى الوظائف الاخرى ، سواء كانت فى هيئات عامة مصرية أو اجنبية ؛ لاتحاد مناط النظر من حيث المبدأ فيها جميعا بحكم طبيعتها الاشياء .

٦٢٠ - ٤ (١٩٥٨/٧/١٢) ١٧٦٤/١٧٩/٣

٢٥٤ - نزول القرار الادارى الى حد غصب السلطة - عدم تمتعه بآية حصانة - امكان الطعن فيه دون تقيد بميعاد ، وعدم قابليته للتنفيذ المباشر ، وقبول طلب وقف تنفيذه ولو تعلق بشئون الموظفين .

انه وان كان الاصل فى القرارات الادارية الصادرة فى شأن الموظفين هو عدم قبول طلبات وقف تنفيذها لانعدام ركن الاستعجال فيها ، الا أن التحدى بذلك لا يكون الا فى شأن القرارات الادارية التى تعتبر قائمة قانونا ومنتجة لآثارها الى أن يقضى بالغاؤها ؛ ذلك أن من هذه الآثار أن للمقرار الادارى قوته الملزمة للأفراد ، وللادارة تنفيذه بالطريق المباشر فى حدود القوانين واللوائح ، وأن هذه القوة لاتزايده ، حتى ولو كان معيبا ، الا اذا قضى بوقف تنفيذه او بالغاؤه ، ولكن يلزم أن يكون القرار - وان كان معيبا - مازال متصفا بصفة القرار الادارى كتصرف قانونى ، أما اذا نزل القرار الى حد غصب السلطة ، وانحدر بذلك الى مجرد الفعل الحادى المعادوم الأثر قانونا ، فلا تلحقه أية حصانة ، ولا يزيل عيبه فوات ميعاد الطعن فيه ، ولا يكون قابلا للتنفيذ بالطريق المباشر ، بل لا يعدو أن يكون مجرد عقبة مادية فى سبيل استعمال قوى الشأن لمراكزهم القانونية المشروعة مما يبرر بذاته مطالبتهم ازالة تلك العقبة بصفة مستعجلة .

٣٥ ، ٣٦ - ٢ (١٩٥٦/١/١٤) ٢٨٠/٤٦/١

٢٥٥ - نزع الملكية للمنفعة العامة - طلب وقف تنفيذ القرار - ثبوت استيلاء الادارة على الارض المتزود ملكيتها ، وشروعها فعلا فى اقامة مبان قبل الفصل فى الدعوى - ضرورة طلب وقف التنفيذ غير ذى موضوع ، ولو قدم قبل الاستيلاء والشروع فى البناء - تخليط المصلحة العامة على المصلحة الفردية - تحول المصلحة الفردية الى تعويض ان كان له محل .

إذا كان الثابت أن المدعى قد طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بنزع ملكية أرض مملوكة له لإقامة مستشفى عليها ، وأثناء نظر الدعوى استبان للمحكمة أن الاستيلاء على الأرض قد تم بمعرفة الإدارة ، وشرع فعلا فى إقامة المستشفى عليها ، فإن طلب وقف التنفيذ يصبح غير ذى موضوع ، بل إن تنفيذ الحكم بوقف تنفيذ القرار ، إذا كان مقصودا به إعادة يسد المطعون عليه على الأرض ، دون أن يؤخذ فى الاعتبار ما تم من أعمال فى سبيل إقامة المستشفى ، مما غير الأرض ، من أرض فضاء الى أرض شيد عليها جزء من مبنى هذه المستشفى ، إن تنفيذ الحكم على هذا النحو ، هو الذى يترتب عليه نتائج خطيرة أقلها تعطيل مشروع ذو نفع عام ، ولا يغير من ذلك ، الادعاء بأن الأرض كانت عند تقديم طلب وقف التنفيذ خالية ، لأنه مهما يكن من أمر فى قيمة هذا الادعاء ، عند نظر أصل الموضوع ، فإن المصلحة العامة والمصلحة الفردية لا تتوازيان فى مجال الروابط القانونية التى تنشأ بين الإدارة والأفراد ، بل يجب أن تعلق المصلحة العامة فى مثل هذا الأمر الذى يتعلق أساسا بتسيير مرفق عام ، وإنما تتحول المصلحة الفردية الى تعويض ، إن كان لذلك أساس من القانون .

٢٠ - ٢ (١٩٥٥/١١/٥) ٦٤/٨/١

٢٥٦ - قرار إدارى بتنحية المدعى عن نظارة مدرسة - استناده الى مخالفات خطيرة من شأنها لو صحت أن تجعله غير صالح لمهمة النظارة ، وأن تجعل بقاءه فيها مغلا بحسن سير مرفق التعليم اخلا لا يتعدى تداركه - رفض طلب وقف التنفيذ - ابقاء الحال على ما هو عليه حتى يفصل فى طلب الالغاء .

متى رأت المحكمة من ظروف الدعوى أن تنحية المدعى عن نظارة المدرسة كان لمخالفات خطيرة وعديدة نسبت اليه مقارفتها ، وأن من شأن هذه المخالفات لو صح ارتكاب المدعى اياها ، أن تجعله غير صالح لمهمة النظارة ، وبقاؤه فيها يخل بحسن سير مرفق التعليم اخلا لا يتعدى تداركه ، فإنها ازاء هذه الظروف ترفض اجابة طلب وقف التنفيذ ، وتبقى الحال على ما هى عليه الى أن يفصل فى طلب الالغاء مع عدم المساس بأصله .

٣٠ - ٤ (١٩٥٨/٤/١٥) ١٠٧٧/١١٦/٣

٢٥٧ - المادة ١٨ من قانون مجلس الدولة ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - اشتراطها ان يطلب وقف التنفيذ فى صحيفة دعوى الالغاء - اعتباره شرطا جوهريا لقبول هذا الطلب - تقديم طلب وقف التنفيذ على استقلال - موجب لعدم قبوله - ذلك مستفاد من تعرى مقصود الشارع فى ضوء الاعمال التحضيرية للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ الذى استحدث هذا القيد لأول مرة .

ان الفقرة الاولى من المادة ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى

المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه ، على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه مؤقتا إذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ، ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها . وقد جاء النص المذكور فى عمومية مرددا للنص الذى استحدثه القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ تعديلا للمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة السابق رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، فلتحديد مدى هذا التعديل وما استحدثه من شروط فى طلب وقف التنفيذ شكلا وموضوعا يجب استظهار الوضع التشريعى قبل هذا الاستحداث ، وتحرى مقصود الشارع منه فى ضوء الأعمال التحضيرية للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ والمناقشات البرلمانية التى جرت فى شأنه ، فقد كانت المادة التاسعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة تنص على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة القضاء الادارى وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، على أنه يجوز لرئيس مجلس الدولة أن يأمر بوقف تنفيذه اذا رأى أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها ، » وقد رددت المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ذلك النص كما هو بدون أى تغيير ، الى أن استبدل القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ بنص. هذ المادة النص الآتى « لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة القضاء الادارى وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه ، على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ الامر مؤقتا اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ، ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها ، » وهو النص هو الذى رددته فى عمومها قانون مجلس الدولة الاخير فى الفقرة الاولى من المادة ١٨ منه كما سلف بيانه . وظاهر من ذلك أن ما استحدثه القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ يتناول تعديلا فى الاختصاص ، بأن جعل ذلك من اختصاص المحكمة بدلا من رئيس مجلس الدولة ، كما أضاف شرطا جديدا لقبول الطلب لم يكن موجودا فى التشريع السابق ، وهو أن يطلب وقف التنفيذ فى صحيفة دعوى الالغاء ذاتها ، وليس بعريضة مستقلة . وقد جاء فى تقرير لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب فى هذا الشأن ما يلى « أما النص المعدل لهذه المادة والوارد بالمشروع فقد جعل النظر فى طلب وقف تنفيذ الاوامر الادارية من اختصاص دائرة محكمة القضاء الادارى التى تتولى النظر فى طلب الغاء هذا الامر وقوامها خمسة مستشارين . هذا هو جوهر التعديل الوارد بالمادة السالفة ، وإن كان المشروع اضاف شرطين جديدين لقبول طلب وقف التنفيذ ، وهو أن يذكر هذا الطلب فى صحيفة دعوى الالغاء ، وأن يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم لا يمكن تداركه ، وهذا الشرط لا يختلف كثيرا مع الصيغة الواردة فى نص القانون القائم » وكان مما ذكره تقرير اللجنة تبجييرا لهذا الاستحداث قولها « وذلك لأهمية القرار الادارى الذى هو الاداة التى تباشر بها الهيئة

التنفيذية نشاطها ، ولخطورة الأمر بوقف تنفيذه الذى قد يصل فى خطورته الى مرتبة الحكم بالغاءه ٠٠٠ ، و برر تقرير لجنة العدل بمجلس الشيوخ التعديل التشريعى سالف الذكر بمثل ما بررته به لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب ٠ كما جاء فى تقرير اللجنة ما يلى : « وحذفت اللجنة اشتراط تقديم طلب مستقل بتحديد جلسة لنظر الطلب المستعجل اكتفاء بتضمينه عريضة الدعوى الاصلية طبقا للنظام القائم ٠٠٠ ، وكان المشروع المقدم من الحكومة ، فضلا عن اشتراطه تضمين صحيفة دعوى الالغاء طلب وقف التنفيذ ، ينص على ما يلى : « ويحدد رئيس الدائرة المختصة بناء على عريضة من الطالب جلسة لنظر هذا الطلب يعلن بها الخصم ٠٠٠ ، فحذفت هذه العبارة من الصيغة النهائية اكتفاء بتضمينه عريضة الدعوى الاصلية ، كما اشارت الى ذلك اللجنة فى تقريرها ٠ وجملة القول فيما تقدم أن ما استحدثه القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ ، من تضمين عريضة دعوى الالغاء ذاتها طلب وقف التنفيذ ، كان مقصودا لذاته كشرط جوهرى لقبول الطلب ، وهذا الشرط الشكلى يستوى فى المرتبة مع الشرط الموضوعى ، وهو أن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها ، من حيث وجوب توافرها معا ، اذ وردت الصيغة النهائية للقانون فى هذا الشأن وبالنسبة للشرطين على حد سواء ، كل ذلك للاهمية وللخطورة التى تنجم فى نظر الشارع عن وقف تنفيذ القرار الادارى ، فأراد أن يحيطه بضمانة توافر الشرطين الشكلى والموضوعى المشار اليهما معا ، فضلا عن أنه جعل زمام الفصل فى ذلك بيد دائرة محكمة القضاء الادارى المختصة بدلا من رئيس المجلس منفردا ٠ كما أنه غنى عن القول أن طلب وقف التنفيذ لا يعدو أن يكون طعنا فى القرار المطلوب الغاؤه ، وأن وجه الاستعجال المبرر لطلب وقفه كما حده القانون هو أن يترتب على تنفيذ القرار الادارى نتائج يتعذر تداركها ٠ واحتمال هذا الخطر ان صح قيامه متلازم زمنيا مع القرار ذاته من يوم صدوره تبعاً لقابلية هذا القرار للتنفيذ بالطريق المباشر بوصفه قرارا اداريا ، وهذا يوضح من ناحية أخرى حكمة وجوب اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الالغاء فى صحيفة واحدة ٠ كما يحقق فى الوقت ذاته اتحاد بدء ميعاد الطعن فى القرار الغاء ووقفه ، ويمنع الاختلاف والتفاوت فى حساب هذا الميعاد بداية ونهاية ٠

٦٢٠ - ٤ (١٩٥٨/٧/١٢) ١٧٦٤/١٧٩/٣

٢٥٨ - الحكم الذى يصدر فى طلب وقف التنفيذ عملا بالمادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ - علم «ساسة باصل طلب الالغاء كون المحكمة لاتتقيد به عند نظر اصل طلب الالغاء موضوعا - لاينفى انه حكم قطعى له مقومات الاحكام وخصائصها وبحوز حجية الاحكام فى خصوص ذلك الطلب ولو انه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف - اذا فصلت

المحكمة عند نظر طلب وقف التنفيذ في دفع بعدم الاختصاص النوعي أو المتعلق بالوظيفة أو دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد أو لأن القرار المطعون فيه ليس نهائيا فهذا الحكم يقيدها عند نظر طلب الالغاء .

أنه المادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩. اذ نصت على أنه لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة القضاء الادارى وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه وعلى أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ الامر مؤقتا اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها . . وهو عين ما رددته المادة ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة - انما عنت بذلك ان الحكم الذي يصدر في موضوع الطلب سواء بوقف التنفيذ أو عدمه على حسب الظاهر الذي تبدو به الدعوى ، لا يمس أصل طلب الالغاء فلا يقيده المحكمة عند نظر أصل هذا الطلب موضوعا ، ومع ذلك يظل الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ حكما قطعيا له مقومات الاحكام وخصائصها ، وينبني على ذلك أنه يجوز حجية الاحكام في خصوص موضوع الطلب ذاته ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف ، كما يجوز هذه الحجية من باب أولى بالنسبة لما فصلت المحكمة فيه من مسائل فرعية قبل البت في موضوع الطلب ، كالدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى اصلا بنظر الدعوى لسبب متعلق بالوظيفة ، أو بعدم اختصاص المحكمة اصلا بنظرها بحسب موضوعها ، أو بعدم قبولها اصلا لرفعها بعد الميعاد ، أو لأن القرار المطعون فيه ليس نهائيا ، اذ قضاء المحكمة في هذا كله ليس قطعيا فحسب بل هو نهائي وليس مؤقتا ، فيقيدها عند نظر طلب الغائه . فما كان يجوز لمحكمة القضاء الادارى - والحالة هذه - بعد اذ فصلت بحكمها الصادر في ٣ من مايو سنة ١٩٥٣ برفض الدفعين بعدم الاختصاص وبعدم قبول الدعوى وبوقف تنفيذ القرار ، أن تعود عند نظر طلب الالغاء فتفصل في هذين الدفعين من جديد ، لأن حكمها الاول كان قضاء نهائيا وحاز حجية الاحكام ، ولو أنها قضت على خلاف ما قضت به أولا لكان حكمها معيبا لمخالفته لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به .

٦٠٨ - ٣ (١٩٥٨/٤/١٢) ١١٠٣/١١٩/٣

٢٥٩ - الحكم في طلب الالغاء يغنى بحسب الاصل عن الفصل في طلب وقف التنفيذ الا اذا كان طلب وقف التنفيذ غير مقبول قانونا فيجب الحكم بعدم قبوله .

لئن كانت المحكمة لم تفصل في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، وكان يجب بحكم طبائع الاشياء الفصل فيه قبل الفصل في دعوى الالغاء ، واستندت المحكمة في قرارها الى تأخر الفصل في هذا الطلب حتى تاريخ الفصل في دعوى الالغاء ، مما يغنى الفصل فيها عن الفصل في طلب وقف التنفيذ ، الا انه كان يجب الحكم بعدم قبول هذا الطلب طبقا للفقرة

الثانية من المادة ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة التى تنص على أنه « القرارات التى لا يقبل طلب الغائها قبل التظلم منها اداريا لايجوز طلب وقف تنفيذها » . ولا نزاع فى أن القرار المطلوب وقف تنفيذه فى هذه الدعوى هو من بين القرارات التى لا تقبل الطلبات المقدمة رأسا بالغائها قبل التظلم منها طبقا للمادة ١٢ من القانون المذكور .

٨٤٩ - ٤ (١٩٦٠/٥/٢١) ٥/٩٧٩٩

ن - مسائل متنوعة

راجع ايضا : ٩ ، ١١١ ، ٩٤٦ .

٢٦٠ - عقد الزواج - اشتراط الرسمية لسماع الدعوى - المناط فى عدم سماع الدعوى هو انكان الزوجية - بقاء الزواج على وضعه الشرعى عقدا قائما على ايجاب وقبول يتم صحيحا متى استوفى شرائطه دون حاجة لاثباته بالكتابة ، وعلى المحاكم سماع دعوى الزوجية اذا لم يجدها أحد الزوجين .

انه وان كانت المادة ٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها قد نصت فى فقرتها الرابعة على أنه « لا تسمح عند انكار دعوى الزوجية أو الاقرار بها الا اذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية فى الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ » ، الا أنه لا يستفاد من هذا النص حظر الزواج العرفى أو اعتباره غير قائم شرعا ، اذ الزواج مازال على وضعه الشرعى عقدا قائما على ايجاب وقبول ، وهو يتم صحيحا شرعا متى استوفى شرائطه القانونية دون ما حاجة الى اثباته كتابة ، وعلى المحاكم سماع دعوى الزوجية اذا لم يجدها أحد الزوجين ، اذ المناط فى عدم سماع الدعوى هو انكار الزوجية .

١١٣٤ - ٢ (١٩٥٧/١/٥) ٢/٣٦/٣١٥

٢٦١ - مصلحة فى الدعوى - صدور قرار بنقل موظف من الكادر الكتابى الى الكادر الادارى ووضعه فى كشف الاقدمية فى ترتيب سابق على المدعى وترقيته الى الدرجة الخامسة - توافر شرط المصلحة للمدعى فى الطعن فيه ولو لم تكن مدة الثلاث السنوات اللازمة لترقيته الى الدرجة الخامسة قد انقضت .

اذا كان القرار الصادر بنقل موظفين من الكادر الكتابى الى الكادر الادارى قد وضعهم فى كشف الاقدمية فى ترتيب سابق على المطعون عليه وترقيتهم الى الدرجة الخامسة ، فان له مصلحة محققة فى طلب الغاء هذا القرار ، حتى ولو لم تكن قد انقضت مدة الثلاث السنوات اللازمة لترقية الى الدرجة الخامسة ، ذلك أنه ليس من شك فى أن الاسبقية فى ترتيب

الدرجة السادسة لها أثرها الحاسم حالا أو مآلا في الترقية الى الدرجة الخامسة ، فمن مصلحته الطعن في هذا القرار بدعوى أن المطعون في ترقيةهم لا يستصحبون قانونا أقدمياتهم في الدرجة السادسة الكتابية عند نقلهم في الكادر الإداري .

٢٣ - ٤ (١٩٥٩/١/٣) ٤١/٤/٥١٦

٢٦٢ - التدخل الانضمامي - تدخل الخصم الثالث في الدعوى - جائر في درجات التقاضي الاعلى متى كان الحكم الذي سيصدر في المنازعة سيتعدى أثره الى طالب التدخل .

إذا كان المطعون في ترقيته قد طلب تدخله خصما ثالثا في الدعوى منضمما الى الحكومة في طلب رفضها فإن المحكمة لا ترى مانعا من ذلك مادامت له مصلحة في المنازعة باعتبارها المطعون في ترقيته بالرغم من أنه لم يختصم ولم يتدخل أمام محكمة القضاء الإداري ، إذ يجوز التدخل في درجات التقاضي الاعلى ممن يطلب الانضمام الى أحد الخصام أو ممن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد ادخل أو تدخل فيها وليس من شك في أن الحكم الذي سيصدر في هذه المنازعة سيتعدى أثره الى طالب التدخل ويعتبر حجة عليه ، ومن ثم ترى المحكمة قبوله خصما منضمما الى الحكومة في طلب رفض الدعوى .

٧٦ - ٤ (١٩٦٠/١/٣٠) ٣٠١/٣٥/٥

٢٦٣ - الاحالة لوحدة الموضوع أو للارتباط بين دعوين - جوازها بين محكمتين من درجة واحدة تابعتين لجهة قضاء واحدة - احالة الدعوى من جهة قضائية الى جهة قضائية اخرى للاختصاص - لا تجوز بغير نص تشريعي - امثلة .

ان الحكم المطعون فيه - اذ قضى بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بنظر الدعوى ، وباحالتها الى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض للاختصاص - يكون قد أصاب الحق في شقه الذي انتهى فيه الى عدم اختصاص مجلس الدولة واختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بها ، ألا أنه قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه باحالة الدعوى الى تلك الهيئة مادامت قد رفعت بعد العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية الذي قضى في مادته التسعين باختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في منازعات رجال القضاء والنيابة ومن في حكمهم على الوجه المبين فيها ، فيكون المدعى هو الذي أخطأ في رفع دعواه ، أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بعد أن صار الاختصاص معقودا لتلك الهيئة وحدها منذ نفاذ ذلك القانون ، فلا مناص من الحكم بعدم الاختصاص مع الزام المدعى بمصروفات دعواه دون احالة الدعوى الى تلك الهيئة المذكورة ، اذ الاحالة لوحدة الموضوع أو للارتباط بين

دعويين طبقا للاصول العامة لاتجوز الا بين محكمتين من درجة واحدة تابعتين لجهة قضاء واحدة ، ومن هنا يبين وجه الخطأ في تأويل القانون وتطبيقه فيما وقر في روع المحكمة من أن « اعادة توزيع الولاية بين جهات القضاء المختلفة في الاقليم الشمالى تجعل من باب اللزوم افتراض وجود قاعدة تسمح بالاحالة عند تطبيق التشريعات الجديدة » . اذ لامحل قانونا لمثل هذا الافتراض بغير نص صريح ، وهو ما قد يحدث عند اصدار تشريعات تغير توزيع الاختصاص بين جهات القضاء المختلفة ، وبالنسبة الى قضايا تكون مرفوعة فعلا ، ويكون من مقتضى التشريع الجديد أن تصبح تلك القضايا من اختصاص جهة قضاء غير تلك التى رفعت امامها اصلا ، فيعالج التشريع هذا الامر بحكم انتقالى ييسر بموجبه نقل الدعاوى المذكورة الى الجهة القضائية الجديدة التى أصبحت مختصة ، دون أن يكلف ذوى الشأن رفع دعاوى جديدة باجراءات ومصروفات أخرى ، لانهم كانوا قد رفعوا تلك الدعاوى أمام المحكمة المختصة . ومثال ذلك مانص عليه قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى مادته التاسعة اذ امر بحالة الدعاوى الاستئنافية المنظورة امام محاكم الاستئناف فى الاقليم الشمالى ، والداخله فى اختصاص المحاكم الابتدائية بصفتها الاستئنافية الى هذه المحاكم بحسب الحال على النحو الذى فصله بتلك النصوص الصريحة ، كما امر بغير ذلك من الاحالات التى ماكانت تجوز طبقا للاصول العامة على اعتبار انها بين محاكم من درجات مختلفة الا بمثل هذه النصوص التشريعية الخاصة التى تعالج دورا انتقاليا .

ومثال ذلك ايضا ما نص عليه قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى مادته الثانية من ان (جميع القضايا المنظورة امام المحكمة العليا بدمشق ، التى أصبحت بموجب هذا القانون من اختصاص محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية تحال بحالتها وبدون رسوم الى المحكمة المختصة) . وقد تكون تلك المحكمة اما المحكمة الادارية أو محكمة القضاء الادارى بحسب الاحوال على ما فى ذلك من اختلاف الدرجة فى التدرج القضائى ، الى غير ذلك من النصوص التشريعية الصريحة التى تصدر كما سلف البيان لتعالج دورا انتقاليا أصبح لابد من علاجه بمثل تلك النصوص حتى لايتكبد ذوى الشأن رفع دعاوى جديدة بمصروفات جديدة وهم لادخل لهم فى تغيير الاوضاع حسبما انتهت اليه التشريعات الجديدة .

رغوى مجسولة القيمة

راجع : ۲۲۹ : ۲۳۰

دعوى تهريبه الرئيس

راجع : ۲۷

رفوع

راجع أيضا : ٨١ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ،
٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ : ٣٩٠
٣٩١ : ٤٣٠ : ٤٣٢ .

٢٦٤ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - جواز ابدائه في أي درجة من درجات التقاضي ولو لأول مرة أمام محكمة النقض .

ان الدفع بسبق الفصل هو دفع موضوعي يهدف الى عدم جواز نظر الدعوى الجديدة ، ولا يسقط بعدم ابدائه في ترتيب معين قبل غيره من الدفوع الشكلية أو غير الشكلية ، ولا بعدم ابدائه في صحيفة المعارضة أو الاستئناف ، بل يجوز ابدؤه في أى حال كانت عليها الدعوى ، وفي أى درجة من درجات التقاضى وأمام محكمة النقض سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع .



رجعية القانون

راجع : اثر رجعى ومباشر .

رد القضاة وعدم صلاحيتهم

راجع ايضا : ١٥٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٧ ، ٢٤٢ .

٢٦٥ - القواعد الواردة بالباب التاسع من قانون المرافعات - سريانها على القضاء

الادارى .

ان الباب التاسع من قانون المرافعات المدنية والتجارية الخاص برد القضاة عن الحكم ، يسرى على القضاء الادارى ، بالتطبيق للمادة ٧٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة التى تنص على أن تطبق الاجراءات المنصوص عليها فيه وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائى ، وبالتطبيق للمادة ٣٣ من القانون سالف الذكر التى نصت على أن تسرى فى شأن رد مستشارى المحكمة الادارية العليا القواعد المقررة لرد مستشارى محكمة النقض وتسرى فى شأن رد مستشارى محكمة القضاء الادارى القواعد المقررة لرد مستشارى محاكم الاستئناف وتسرى فى شأن رد أعضاء المحاكم الادارية القواعد المقررة لرد القضاة .

١٤٤٠ - ٢ (١٩٥٧/٣/٩) ٢٣١/٦٨/٢

٢٦٦ - اسباب عدم صلاحية القاضى - عند توافر احدها يصبح القاضى ممنوعا من سماع الدعوى والحكم فيها ولو لم يرد أحد الخصوم - اغفال ذلك يؤدى الى بطلان الحكم - وقوع هذا البطلان فى حكم صادر من محكمة النقض يجيز للخصم أن يطلب منها سحبه - سريان هذه القاعدة على أحكام المحكمة الادارية العليا .

أن أسباب الرد المذكورة فى الباب التاسع من قانون المرافعات نوعان : النوع الاول هو أسباب عدم صلاحية تجعل القاضى ممنوعا من سماع الدعوى غير صالح للحكم فيها ولو لم يرد أحد من خصومها ، وهى

المنصوص عليها في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .
 والمعنى الجامع لهذه الاسباب هو كونها مما تضعف له النفس في الاعسم
 الاغلب وكونها معلومة للقاضي ويبعد أن يجهلها ، ولذا نص في المادة ٣١٤
 على أن عمل القاضي أو قضائه في الاحوال المتقدمة الذكر ولو باتفاق
 الخصوم يقع باطلا بحيث يجوز الطعن فيه بطرق الطعن المقررة . وزيادة
 في الاصطيان والتحوط لسمعة القضاء نص على أنه اذا وقع هذا البطلان
 في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها سحب الحكم
 وإعادة نظر الطعن ، وهذا استثناء من الاصل العام الذي يجعل أحكام
 محكمة النقض بمنجى من الطعن بحسبانها خاتمة المطاف . ومثل هذه
 الوسيلة تجب اتاحتها للخصم اذا وقع البطلان في حكم للمحكمة الادارية
 العليا لوحدة العلة التي تقوم على حكمة جوهرية هي توفير ضمانات أساسية
 لتطمين المتقاضين وصون سمعة القضاء . أما النوع الثاني من الاسباب فلا
 تمنع القاضي من سماع الدعوى ولا تجعله غير صالح لنظرها ، وانما تجيز
 للخصم أن يطلب رده قبل تقديم أى دفع أو دفاع والا سقط حقه فيه
 (م ٣١٨) . هذا ويتبع في الرد في جميع الاحوال - سواء لهذه الاسباب
 أو لتلك - الاجراءات المنصوص عليها في القانون .

١٤٤٠ - ٣ (١٩٥٧/٣/٩) ٢/٦٧/٦٣

٢٦٧ - عدم قبول طلب رد جميع مستشارى النقض ، أو رد عدد منهم بحيث لا يبقى
 ما يكفي للحكم في طلب الرد - المادة ٣٣٦ / ٢ مرافعات - سريان هذه القاعدة ولو كان الرد
 لسبب من الاسباب الواردة بالمادة ٣١٣ مرافعات - حكمة تقرير هذه القاعدة الا يفصل في الرد
 هيئة يجلس في تشكيلها مستشار من مرتبة أدنى من وجه ضد طلب الرد - اختلاف هذه
 الحكمة عن تلك التي شرع من أجلها نص المادة ٢٧ من قانون استقلال القضاء الذي يخول
 وزير العدل سلطة ندب مستشار بالاستئناف للاستئناف بمحكمة النقض مؤقتا .
 نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ مرافعات على أن لا يقبل « طلب
 رد جميع مستشارى محكمة النقض أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم
 ما يكفي للحكم في طلب الرد أو في موضوع الدعوى عند قبول طلب الرد » ،
 وهذا الحكم يسرى في جميع الاحوال أيا كان سبب الرد ولو كان لما نصت
 عليه المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ذلك أن المادة ٣٣٦
 هي ترديد لنص المادة ٣٢٨ مكررا من قانون المرافعات القديم التي كانت
 أضيفت بدورها بالمادة ٤٠ من قانون انشاء محكمة النقض ، والحكمة
 التشريعية التي دعت الى ذلك هي الضرورة الملجئة لتفادي وضع شاذ في
 نظام التدرج القضائي حتى لا يفصل في طلب رد مستشارين من مرتبة أعلى
 في هذا التدرج (أو في الدعوى عند قبول طلب الرد) هيئة هي بمثابة
 محكمة مخصصة يتضمن تشكيلها مستشارين هم في التدرج المذكور أدنى
 مرتبة من مستشارى محكمة النقض ، ومن أجل هذه الضرورة أبيع

المحظور ، والضروريات تبيح المحظورات . وهذه المحكمة غير تلك التي تقوم عليها المادة ٢٧ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء التي تجيز لوزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة النقض أن يندب للاشتغال مؤقتا بمحكمة النقض أحد مستشاري محاكم الاستئناف بعد موافقة الجمعية العمومية للمحكمة التابع لها ، أذ حكمة ذلك هي حاجة العمل لظروف طارئة ، وتبقى محكمة النقض مع هذا النذب حافظة أساسا لتشكيلها ، ولا يترتب عليه أن توضع في الوضع الشاذ الذي دعا الى تقرير الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية، يقطع في ذلك المادة ٢٧ من المرسوم بقانون المشار اليه هي بدورها ترديد للمادة ٢٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء ، فلو كان قصد الشارع أن تستعمل هذه الرخصة وجوبا في حالة رد مستشاري محكمة النقض أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفي للحكم في طلب الرد أو في موضوع الدعوى عند قبول طلب الرد ، أو بعبارة أخرى لو كان قصده أن يستعمال تلك الرخصة يجب أن يغنى عن الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، لكان الغنى هذه الفقرة من المادة ٣٢٨ مكررا من القانون القديم ، ولما ردها بعد ذلك في قانون المرافعات الجديد رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الصادر بعد قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ، بل إن اصرار الشارع على بقاء تلك الفقرة في قانون المرافعات الجديد لا يترك مجالا لأي شك في أنه لا يجوز استعمال رخصة النذب في مقام تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وذلك لاختلاف المحكمة التشريعية التي يقوم عليها كل من النصين .

١٤٤٠ - ٢ (١٩٥٧/٣/٩) ٢٣١/٦٨/٢

٢٦٨ - القاعدة التي تقرها المادة ٢/٣٣٦ مرافعات - انطباقها في شأن مستشاري

المحكمة الادارية العليا .

ان المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات تطبق في شأن مستشاري المحكمة الادارية العليا الذين نصت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة على أن يسرى في شأن ردهم القواعد المقررة لرد مستشاري محكمة النقض .

١٤٤٠ - ٢ (١٩٥٧/٣/٩) ٢٣١/٦٨/٢

٢٦٩ - محكمة ادارية عليا - الطعن امامها - قصره على رئيس هيئة المفوضين دون

قوى الشأن - منع قوى الشأن لا ينصرف الى طلبات إلغاء احكام المحكمة الادارية العليا نفسها اذا شابها بطلان لعدم صلاحية أحد مستشاريها لنظر الدعوى .

انه ولئن كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قد نص في المادة ١٥ منه على ان حق الطعن أمام المحكمة الادارية العليا هو لرئيس هيئة مفوضي

الدولة أما من تلقاء نفسه وأما بناء على طلب ذوى الشأن إذا رأى الرئيس المذكور وجها لذلك ، وأوجب ألا يقدم الطعن الا عن طريق هذا الاخير الذى يحجب ذوى الشأن عن الاتصال بالمحكمة مباشرة والذى لا يتقيد بطلبهم بل يملك التعقيب على تقديرهم بعدم الطعن متى ترأى له ذلك ، الا أن هذا المنع لا ينصرف طبقا لما نصت عليه المادة المشار اليها الا الى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو من المحاكم الادارية دون طلب الغاء الاحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا ذاتها اذا ما شابها بطلان مما نصت عليه المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فلا مندوحة من إتاحة هذا الحق للمخصم بالتطبيق لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٤ من القانون ذاته .

١٤٤٠ - ٢ (١٩٥٧/٣/٩) ٢٣١/٦٨/٢

٢٧٠ - قرابة - حساب درجتها - أخت الزوجة تعتبر فى نفس قرابة أخت الزوج ودرجته . وزوجها يعد فى نفس قرابة زوج أخت الاخير ودرجته .

يبين من الاطلاع على المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٧ من القانون المدنى وما ورد فى صدددها بالمذكرة الايضاحية ان القرابة بما فى ذلك المصاهرة اما أن تكون من جهة الاب أو من جهة الام أو من جهة الزوج . واذا كان أقارب أحد الزوجين يعتبرون فى نفس القرابة والدرجة بالنسبة الى الزوج الآخر فان أخت الزوجة - وهى من الحواشى - تعتبر فى نفس قرابة أخت الزوج ودرجته . وينبنى على ذلك أن زوجها يعد فى نفس قرابة زوج أخت هذا الاخير ودرجته .

١٤٤٠ - ٢ (١٩٥٧/٣/٩) ٢٣١/٦٨/٢

٢٧١ - القرابة أو المصاهرة التى تجعل القاضى غير صالح لنظر الدعوى طبقا للفقرة (أولا) من المادة ٣١٣ مرافعات - وجوب أن يكون القريب أو الصهر خصما فى الدعوى - المقصود بالخصم فى هذا المعنى هو الاصل فيها مدعى أو مدعى عليه - عدم سريان هذه الفقرة على النائب كالوصى والقيم وكالوزير بالنسبة للدعوى المتعلقة بالدولة - القرابة التى تجعل القاضى غير صالح لنظر الدعوى طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٣١٣ مرافعات - عدم سريان هذه الفقرة على الوزراء حين يمثلون الدولة .

ان المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية حددت على سبيل الحصر فى فقراتها الخمس الاحوال التى تجعل القاضى ممنوعا من سماع الدعوى غير صالح لنظرها . فنصت فى فقراتها الاولى على أنه (أولا) اذا كان قريبا أو صهرا لاحد الخصوم الى الدرجة الرابعة وظاهر من ذلك أنه عدم صلاحية القاضى لنظر الدعوى طبقا لهذه الفقرة تستلزم شرطين : (اولهما) رابطة القرابة أو المصاهرة الى الدرجة المحددة . (وثانيهما) أن يكون القريب أو الصهر لغاية هذه الدرجة خصما فى الدعوى . والخصم بهذا المعنى هو صاحب المصلحة الشخصية والمباشرة فى

رفعها ان كان مدعيا وفي دفعها ان كان مدعى عليه . وبعبارة أخرى هو الاصيل فيها مدعيا كان أو مدعى عليه . أما النائب عن هذا الاصيل ، كالموصى على القاصر والقيم على المحجوز عليه وكالوزراء بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالدولة ، فهؤلاء لا يعتبرون أخصاما بذواتهم في تلك الدعاوى لانهم ليستوا ذوي مصلحة شخصية مباشرة فيها فتمنع درجة قرابتهم أو مصاهرتهم القاضي من نظرها وتجعله غير صالح للحكم فيها طبقا للفقرة الاولى من المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وأما هم نائبون فقط عن الخصوم فيها ، وهذه النيابة قد تزول ويحل محلهم غيرهم فيها ، ذلك لأن الحكم الصادر في الدعوى لا ينصرف أثره الا الى الاصلاء دون النائبين عنهم . أما نيابة القاضي عن أحد الخصوم أو قرابة القاضي أو مصاهرتة لغاية الدرجة الرابعة للنائبين عن الخصوم في الدعوى التي تجعل القاضي غير صالح لنظرها ممنوعا من سماعها فقد حددتها الفقرة الثالثة من تلك المادة في الحالات التي ذكرتها على سبيل الحصر وهي : « اذا كان القاضي وكيلا لأحد الخصوم في أعماله الخصوصية أو وصيا عليه أو قيما أو مظلونة وراثته له ، أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بوصى أحد الخصوم أو بالقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس ادارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى » . ونيابة الوزراء بالنسبة الى الدعاوى المتعلقة بالدولة طبقا للفقرة الاولى من المادة ١٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ليست من بين تلك الحالات سالفة الذكر الواردة على سبيل الحصر ، وهي حالات لا يمكن التوسع فيها ، لأنه يترتب عليها بطلان الحكم ، ومن المسلم أنه لأبطالان الا بنص .

١٤٤٠ - ٢ (١٩٥٧/٣/٩) ٢٣١/٦٨/٢

٢٧٢ - القرابة أو المصاهرة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى طبقا للفقرة

الرابعة من المادة ٣١٣ مرافعات - وجوب ان تكون مباشرة - تعريف القرابة المباشرة .

ان الفقرة الرابعة من المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي استظهرت حالة وجود مصلحة للقريب أو الصهر في الدعوى ولو لم يكن خصما فيها ، لا تجعل القاضي ممنوعا من سماعها غير صالح لنظرها الا : « اذا كان له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب أو لمن يكون هو كيلا عنه أو وصيا أو قيما عليه مصلحة في الدعوى القائمة » . فيجب لكي تكون القرابة أو المصاهرة في هذه الحالة مانعة للقاضي من سماع الدعوى وتجعله غير صالح لنظرها أن تكون على عمود النسب أي قرابة أو مصاهرة مباشرة ، دون قرابة أو مصاهرة الحواشي . والقرابة المباشرة هي الصلة ما بين الفروع والأصول طبقا للمادة ٣٥ من

القانون المدنى . ولكى تكون المصاهرة مباشرة يجب أن يكون أقارب أحد الزوجين معتبرين فى نفس هذه القرابة بالنسبة الى الزوج الآخر ، وذلك طبقا للمادة ٣٦ من القانون المذكور ، وعلى ذلك فالأقارب والأصهار على عمود النسب هم بالنسبة الى القاضى ولده ووالده (أبا وأما) وولد وزوجه وزوج ولده ووالده وزوجه والده أن علوا أو نزلوا ، ومن ثم فليس للمدعى فى خصوص هذه الدعوى أن يتحدى بأن الوزير المختص فى دعوى الإلغاء له مصلحة شخصية فيها بحسبان أن الطعن فى القرار يعيب إساءة استعمال السلطة قد يعرضه لمساءلته شخصيا عن التعويض مستقبلا فى دعوى أخرى - ليس له أن يتحدى بذلك طالما أن علاقة المصاهرة بين القاضى وبين الوزير المختص فى دعوى الإلغاء ليست من قبيل المصاهرة المباشرة .

١٤٤٠ - ٢ (١٩٥٧/٣/٩) ٢٣١٨/٢

رسوم

- أ - رسوم السيارات
- ب - رسوم بلدية
- ج - رسوم جمركية
- د - رسوم قضائية

أ - رسوم السيارات

٢٧٣ - مناط استحقاق برسوم السيارات طبقا للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ أن تكون السيارة معدة للسير فى الطريق العام ، ليس المناط ثبوت استعمالها بالفعل فى الطرقات العامة .

أن ثبت فرقا بين أن تكون السيارة معدة للسير فى الطريق العام وبين استعمالها فعلا لهذا الغرض ، وأن مناط استحقاق الرسم هو أن تكون معدة للغرض المذكور ، وليس المناط استعمالها بالفعل بالسير فى الطرقات العامة . وبآية ذلك أن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ المتعلق برسوم السيارات يفترض فى السيارة أنها معدة للسير فى الطريق العام، ولذا يجب دفع الرسم مقدما سنويا أو كل ستة أشهر أو كل ثلاثة أشهر (المادة الثانية) ، ثم أجاز لكل حائز سيارة لا ينوى استعمالها بالفعل أن يطلب إعفاءه من دفع الرسم بالشروط والقيود المبينة فى المادة التاسعة ، فنظم القانون بذلك الوسيلة لرفع الرسم استثناء من الأصل المذكور الذى يفترضه ، وهو استحقاق هذا الرسم مقدما ، ما دامت السيارة معدة للغرض المشار إليه الذى يستتبع فى نظر القانون افتراض السير على الطرق العامة ، ولكن يتعين على حائز السيارة الذى ينوى عدم

استعمالها أن يلتزم بالقيود والشروط المفروضة عليه طبقا للقانون ، وأخصها ألا يعود الى استعمالها فعلا ، سواء ضبطت في طريق عام أم في طريق خاص ، فهذا يخرجها عن الحالة التي استثنائها القانون من الأصل المذكور ، ويلتزم عندئذ - بحسب الاحوال - بالرسم الأصلي والاضافي على النحو المحدد فيه . واذ كان المدعى يقر بأنه يمتنع صناعة النقل التجاري بالسيارات ، وأنه يملك مجموعة كبيرة منها لهذا الغرض ، وأن السيارات محل المنازعة كانت مرخصة في الأصل ، ولكنه الفى ترخيصها بدعوى أنها أصبحت مستهلكة ولم تعد تصلح للغرض المقصود منها الذي أعدت له وهو النقل ، فليس من شك في أن ظروف الحال وملابساته لا تترك مجالا لأية شبهة في أن المدعى عاد فاستعمل تلك السيارات في النقل فعلا ، أى فيما كانت معدة له من قبل ، فيفترض القانون - والحالة هذه - أنها أصبحت بحكم هذا الغرض تسير على الطرقات العامة ، بل انه فضلا عن الافتراض القانوني فلا يتصور من حيث الواقع وصول السيارات من مأواها الى مكان ضبطها الا بالسير على الطريق العام ، وبهذه المثابة يقع المدعى تحت طائلة المادة التاسعة من القانون المشار اليه من حيث التزامه بالرسم الأصلي والاضافي . أما ما يتمحل له من أن هذه السيارات قد ضبطت وهى تنقل في طريق خاص على ما يزعم فلا غناء فيه ، ولا يغير من الفهم الصحيح لحكم القانون وقصد الشارع .

٦٠٩ - ٣ (١٩٥٩/٢/٧) ٧٣٥/٦٠/٤

ب - رسوم بلدية

٢٧٤ - دستور سنة ١٩٢٣ - ارساؤه في المادتين ١٣٣ و ١٣٤ قواعد ترتيب

المجالس البلدية والقروية ونظام فرض الرسوم المتعلقة بها - التفرقة بين الرسم والقرية .

أن ترتيب المجالس البلدية والقروية ونظام فرض الرسوم المتعلقة بها قد أرسى قواعدها في مصر الفصل الخامس من الباب الثالث من دستور سنة ١٩٢٣ ، وهو الذى نظم مجالس المديريات والمجالس البلدية، فنصت المادة ١٣٣ منه على أنه «ترتيب مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقاتها بجهات الحكومة تبينها القوانين» ، ونصت المادة ١٣٤ من الباب الرابع فى المالية على أنه «لا يجوز انشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها الا بقانون ولا يجوز تكليف الاهالى بتأدية شئ من اموال أو الرسوم الا فى حدود القانون» ، ففرق هذا الأصل الدستوري بين الرسم والضريبة بقصد تحديد نطاق اختصاص كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية ، حتى لا تتغول الأخيرة على ما هو داخل فى اختصاص الاولى . فالسلطة التنفيذية وللمجالس البلدية - باعتبارها تحت الوصاية الادارية للسلطة التنفيذية - حق فرض الرسوم

فى حدود القانون ، أما فرض الضرائب فأمره مما تستقل به السلطة التشريعية ، فلا يجوز انشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها الا بقانون . أما عن التكاليف أو الرسوم التى تجبى مقابل خدمات عامة معينة فيجب أن يضع القانون حدود هذه التكاليف والرسوم ، على أن يعهد الى السلطة التنفيذية أن تقرر داخل هذه الحدود مقدار الرسوم وطرق جبايتها بلوائح وقرارات تنفيذية تصدرها .

٨٨٦ - ٣ (١٩٥٨/٧/١٢) ١٦٥٩/١٧١/٣

٢٧٥ - كون الرسم مقابل خدمة معينة - ليس معناه انه لايجوز تحصيلها قبل اتمام المشروعات التى ترتب عليها تحقيق الخدمة .

ان كون الرسم هو مقابل خدمة تؤدي ليس معناه أنه لا يجوز تحصيل الرسم قبل اتمام المشروعات التى يترتب عليها تحقيق الخدمة ، والا لكان ذلك تعجيزا للهيئات الاقليمية عن القيام بالمشروعات التى يتطلبها حسن سير المرافق البلدية والنهوض بها ، اذ غنى عن القول أن تلك الهيئات انما تعتمد أساسا على مواردها المالية لتحقيق هذه الأغراض ، وفرض الرسوم وجبايتها هو من أهم هذه الموارد ، كما أن ما يتطلبه موظفوها ومستخدموها وعمالها من رواتب وأجور وما يلزمها لحسن سير المرافق القائمة وتنفيذ المشروعات المستقبلية من نفقات ، وهى أمور تسير معا جنبا الى جنب ، كل ذلك يقتضى ، بحكم الضرورة ، وضمانا لاستدامة سير المرافق وعدم تعطيلها وحسن سيرها ، عدم تعطيل حركة جباية الرسوم الا اذا قرر المجلس ذلك فى الحدود التى يقررها ، كما يقتضى فى الوقت ذاته أن يترك لتلك الهيئات الوقت اللازم لتنفيذ مشروعاتها بحسب الظروف والاحوال . وانما تكون مشروعية الجباية رهينة ما لا بجديّة المشروعات التى من أجلها فرضت تلك الرسوم ، فاذا تبين أن تلك المجالس لم تكن جادة فى ذلك أمكن مساءلتها ان كان لذلك وجه .

٨٨٦ - ٣ (١٩٥٨/٧/١٢) ١٦٥٩/١٧١/٣

ج - رسوم جمركية

٢٧٦ - الاعفاء من رسوم الصادر والوارد - اختصاص مجلس الوزراء بتقريره طبقا للفقرة السابعة من المادة ٩ من اللائحة الجمركية المقصود بالفراد الناس فى حكم هذه المادة .

ان الفقرة السابعة من المادة التاسعة من اللائحة الجمركية الصادرة فى ١٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ جرى نصها بما يأتى « تعفى من اجراءات التحقيق ورسوم الصادر والوارد الاشياء الآتى بيانها : (أولا . . . (ثانيا) . . . وتعفى أيضا من رسوم الصادر والوارد ولكن يجرى عليها الكشف

والتحقيق فقط . . (سابعاً) البضائع الخاصة بمصالح الحكومة وأفراد الناس الذين لهم الحق بالمسموحات بموجب أوامر خصوصية أو اتفاقات ، والمقصود بأفراد الناس هم جميع الأشخاص الذين لهم الشخصية القانونية ، سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم أشخاصاً اعتباريين كالشركات والجمعيات وغيرها . وغنى عن القول أن قصر هذه السلطة على إصدار قرارات لمصالح الأشخاص الطبيعيين دون غيرهم هو تخصيص بغير مخصص وتمييز دون مقتضى ، يتنافى بداهة مع الحكمة التي قام عليها النص ، وهي حكمة تستلزم المساواة في المعاملة بين الأشخاص جميعاً الطبيعيين وغيرهم ، ما دامت قد قامت بهم علة الإعفاء التي من أجلها شرعت هذه السلطة ، كما أن تلك القرارات إنما يصدرها المجلس بسلطته التقديرية حسبما يراه متفقاً مع المصالح العام ، فلا يحدها إلا عيب إساءة استعمال السلطة أن وجد وقام الدليل عليه ، فإذا برئت من هذا العيب فلا معقب للقضاء على تلك القرارات ، وليس له أن يتدخل في وزن أسباب تلك الملاءمة ، والا جاوز القضاء حدود رقابته القانونية .

١٧٨٢ - ٢ (١٩٥٩/٥/٩) ١٢٠٧/١٠٦/٤

٢٧٧ - الإعفاء من الرسوم الجمركية - ترخص الإدارة بحسب الأصل في منحه أو منعه طبقاً للقانون - تتمتعها بحق تقدير مناط الإعفاء أو عدمه في كل حالة على حدة - لا محل للمطالبة بالإعفاء بمجرد التماثل بين من يطالب به وبين من ينفرد إعفاؤه - صدور مرسوم بتقرير إعفاء عام لشركات الغزل من بعض الرسوم الجمركية - لا يفيد بذاته أحقية الشركات التي لم تعف من هذه الرسوم بقرارات فردية بالإعفاء في الفترة السابقة على تاريخ صدور هذا المرسوم .

ان القانون - اذ أولى جهة الإدارة سلطة الترخيص في الإعفاء أو عدم الإعفاء من الرسوم الجمركية في حالات فردية - فليس من شك في أن مناط هذا الإعفاء أو عدمه متروك زمامه لتقديرها في كل حالة على حدها بحسب الظروف والاحوال ، بما لا وجه معه لفرض القياس فرضاً بناء على ادعاء من يدعى ذلك ، ويطالب بالإعفاء بحجة التماثل بين حالة فردية وأخرى ، والزعم بأن في غير ذلك إخلالاً بمبدأ المساواة في فرض الضريبة وتمييزاً بغير مقتضى ، ما دام القانون ذاته هو الذي سمح بالترخيص في الإعفاء أو عدمه في الحالات الفردية ، والترخيص على هذا الأساس منوط بتقدير الإدارة كما سبق القول ، كما لا وجه للتحدي بأن إصدار مرسوم بتقرير الإعفاء عاماً مطلقاً يدل على أحقية من لم يعف من الأصل في الإعفاء ذلك أن تغيير نظرة الشارع من وضع سابق كان مناط الترخيص في تقدير الإعفاء أو عدمه فيه بحسب كل حالة فردية على حدها إلى نظرة موضوعية شاملة مناطها الإعفاء العام بقاعدة عامة مجردة متى توافرت شروطها إنما يمثل تماماً كيفية التطور التشريعي في مثل هذه الظروف ، وكيف ينبغي

الوضع عادة بحالات فردية ، فاذا عمت الاسباب فتزدت الحالات اتجه التفكير بعد ذلك الى نقل الحكم من نطاق الحالات الفردية الى التعميم بقاعدة عامة مجردة ، وهذا هو ما تم في هذا الشأن ، اذ بعد أن صدرت قرارات فردية باعفاء بعض شركات الغزل من بعض الرسوم الجمركية في ٢٢ و ٣٠ من يولية و ٦ و ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥٠ ، وتقصدت بعد ذلك سائر الشركات بطلبات الاعفاء أسوة بالشركات الأولى ، رأت الحكومة ان الامر لم يعد مقصورا على حالات فردية ، وانما أصبح الامر يحتاج علاجاً عاماً ، أى تقرير سياسة عامة بتعميم الاعفاء ، فلبأت الى الاداة القانونية التى يقضيتها الحال ، وهى اصدار مرسوم بالاعفاء بالتطبيق للمادة ٤ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ . وغنى عن القول ان اتخاذ هذا السبيل كان يقتضى من الحكومة وقتا كافيا للبحث والدراسة ، وبوجه خاص استظهار مدى ما تتأثر به الميزانية ، باعتبار الرسوم الجمركية من أهم موارد الدولة ، فلا تثريب ، والحالة هذه ، على الحكومة فى المسلك الذى سلكته ، بعد اذ استعملت سلطتها فى الحالات الفردية الاولى ، فلما نبهها تكرار الطلبات الى وجوب تقرير سياسة عامة نحو تعميم الاعفاء اتجهت هذه الوجهة وقامت بالفحص والدراسة ، ثم انتهت الى ما انتهت اليه من وجوب استصدار مرسوم عام بالاعفاء ، وهو مسلك ينم على الاستواء والسواء فى القصد والاتجاه للصالح العام .

١٧٨٢ - ٢ (١٩٥٩/٥/٩) ١٢٠٧/١٠٦/٤

٢٧٨ - مبدأ المساواة فى فرض الضريبة - معناه - ليس من مقتضى هذا المبدأ استلزام المساواة بين كل الممولين فى الاعفاء من الضرائب - ترخص الادارة فى تقرير الاعفاء لو منعه فى غير الحالات التى يكون فيها الاعفاء وجوبيا .

أن المساواة فى فرض الضريبة شىء والاعفاء أو عدمه فى حالات فردية ناطها القانون بتقدير الادارة شىء آخر ، واذا كانت المساواة بين الممولين عند تطبيق ضريبة معينة واجبة قانونا ، الا أن ذلك لا يستلزم حتما المساواة بينهم أيضا فى الاعفاء اذ الأمر فى الاعفاء جدد مختلف ، فليس ما يمنع الجهة الادارية من الاعفاء من الضريبة ، على أن يتم ذلك فى حدود القانون أو بناء على قانون . وقد يكون الاعفاء وجوبيا أى بنصر خاص فى القانون ، وفى هذه الحالة يستوى فى الاعفاء كل من توافرت فيه الشروط التى يتطلبها القانون وقد يكون الاعفاء جوازيا ؛ كما اذا ترك القانون للسلطة الادارية حق تقريره أو عدم تقريره ، ومن ذلك ما نصت عليه الفقرة السابعة من المادة التاسعة من اللائحة الجمركية الصادرة فى ٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ ، وقد ردد هذا الحكم أيضا البند ٩ من الفقرة ثانيا من المادة التاسعة من القانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥

*

بتعديل اللائحة الجمركية السالفة الذكر ، اذ نص على أن تعفى من رسوم الوارد والصادر والرسم القيمي والقيمي الاضافى ورسم الاستهلاك وعوائد الرصيف والرسوم البلدية ، ولكنها تكشف وتراجع « البضائع والاشياء التى يصدر بإعفائها قرار من مجلس الوزراء » ، وكذلك ما نصت عليه المادة العاشرة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على الشركات اذ أجازت لمجلس الوزراء اعفاء المعاهد والجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية من الرسم كله أو بعضه « . واذا كان الاعفاء فى مثل هذه الحالات بمثابة منحة من الادارة لصاحب الشأن تقررها بناء على تفويض من القانون ، فان الادارة ، والحالة هذه ، تترخص فى منحها بسلطتها التقديرية ، وليس لممول أن يجبرها على منحه هذا الاعفاء ما دام المشرع قد ترك الأمر لمطلق تقديرها ، ولا يحدها فى ذلك الا عيب اساءة استعمال السلطة .

١٧٨٢ ، ١٧٨٣ ، ١٧٨٤ ، ١٧٨٥ - ٢ (١٩٥٩/٥/٩) ١٢٠٧/١٠٦/٤

د - رسوم قضائية

راجع أيضا : ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ٢٢٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٥ ،

٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٤٠٣

٢٧٩ - عدم سداد الرسوم عن طلب التعويض المقدم من المدعى - ثبوت أن قرار لجنة المساعدة القضائية لم يتناوله بالاعفاء - استبعاد المحكمة لهذا الطلب - صحيح قانونا .

متى ثبت أن طلب التعويض المقدم من المدعية لم يسدد عنه الرسم المقرر طبقا لللائحة الرسوم القضائية ، وأن القرار الصادر من لجنة المساعدة القضائية لم يتناول الاعفاء من الرسم المستحق على هذا الطلب الذى اكتفى المدعى باثبات حفظ حقه فيه ، فان المحكمة تكون قد أصابت الحق فيما انتهت اليه من استبعاد هذا الطلب .

٨٧٠ - ٢ (١٩٥٨/٣/٨) ٩٣٦/١٠٣/٣

٢٨٠ - التظلمات التى تقدم للجان القضائية كانت معفاة عن الرسوم - الدعاوى التى تقدم الى المحاكم الادارية - وجوب اداء رسوم عنها - ثبوت ان التظلم الذى قدم الى اللجنة القضائية واحيل الى المحكمة الادارية كان خارجا عن اختصاص اللجنة القضائية - وجوب اداء رسوم عنه .

لئن كان المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم لجان قضائية فى الوزارات للنظر فى المنازعات الخاصة بموظفى الدولة الصادر فى ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ ، والذى تقدم فى ظله المطعون لصالحه بتظلمه فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ الى اللجنة القضائية ، يعفى المتظلم من دفع

رسوم ، الا أن اللجنة لم تكن مختصة بمثل الطلب الذي تقدم اليها (وهو الغاء قرار نهائي لسلطة تأديبية) ، كما أن القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء وتنظيم محاكم إدارية في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بالموظفين والمستخدمين ، الصادر في ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٤ ، وإن قضى بإحالة التظلمات السابقة الى المحاكم الإدارية لاستمرار النظر فيها ، لم يجعل من اختصاص تلك المحاكم النظر في طلب الغاء أى قرار إدارى ، وإنما استحدث لها هذا الاختصاص بمقتضى المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة الصادر في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ ؛ ومن ثم أصبحت تلك المحاكم الإدارية مختصة بالفصل في موضوع الدعوى المحالة اليها من اللجنة القضائية ، وإن كانت في الاصل غير مختصة بنظر الطلب وقت تقديمه ، وبالتالي يجب أن تراعى في شأنها ما اشترطه القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من وجوب أداء الرسوم طبقاً للمادة ٣٤ منه

٧٣١ - ٢ (١٩٥٨/٥/٣) ١١٣٨/١٢٢/٣

٢٨١ - القواعد التي تنظم الرسوم القضائية أمام جهة القضاء الإدارى - عدم سداد الرسم الواجب قانوناً - استبعاد القضية من جدول الجلسة - الحكم بعدم قبول الدعوى لعدم سداد الرسوم - فى غير محله .

ان المادة ١٥ من المرسوم الصادر فى ١٤/٨/١٩٤٦ الخاص بتعريف الرسوم والاجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الإدارى - الذى مازال ينظم الرسوم القضائية أمام محكمة القضاء الإدارى - تنص على أنه « فيما عدا ما نص عليه هذا المرسوم تطبق الأحكام المتعلقة بالرسوم القضائية فى المواد المدنية » . وبالرجوع الى المادة ١٣ من القانون رقم ٩٠ الصادر فى ١٩ من يولية سنة ١٩٤٤ بتنظيم الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية يبين أنها تنص على أن « تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة اذا لم تستوف الرسوم المستحقة عليها بعد قيدها » . وهذا هو الاجراء الذى يجب اتباعه عند عدم دفع الرسوم القضائية المقررة . وغنى عن البيان أن استبعاد القضية من جدول الجلسة غير الحكم بعدم قبولها ، اذ كل ما يترتب على الاجراء الأول هو عدم تقديمها للجلسة بالمحكمة مادامت لم تدفع الرسوم ، ويجوز تقديمها بعد أدائها ، فيكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الدعوى قد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه ، ويتعين الغاؤه والأمر باستبعاد القضية من جدول الجلسة حتى يتم أداء الرسوم .

٧٣١ - ٣ (١٩٥٨/٥/٣) ١١٣٨/١٢٢/٣

٢٨٢ - فصل المحكمة الإدارية فى النزاع رغم عدم سداد الرسم الواجب قانوناً - تطبيق لائحة الرسوم القضائية الصادرة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فى هذه الحالة - عدم أداء الرسوم لا يعتبر سبباً سائفاً للطعن فى الحكم وإنما يلزم المدعى بأداء كامل الرسم المستحق عقب صدور الحكم - أساس ذلك .

انه ولئن كانت لائحة الرسوم القضائية الصادر بها القانون رقم ٩٠ في ١٩ من يولية سنة ١٩٤٤ - وهي نافذة في شأن القضايا التي تطرح على مجلس الدولة طبقا للقانون - توجب أداء الرسوم المستحقة على الدعوى قبل نظرها على الوجه المفصل في المادتين التاسعة والعاشره منها . وتنص في المادة الثالثة عشرة منها على أن « تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة اذا لم تستوف الرسوم المستحقة عليها بعد قيدها » - الا أن هذا الاجراء لا يكون له محل اذا فصلت المحكمة في النزاع المطروح عليها ، وذلك ان المادة ١٤ من اللائحة المشار اليها تنص على أن « يلزم المدعى بأداء كامل الرسوم المستحقة ، كما يلزم بدفع الباقي عقب صدور الحكم ولو استؤنفت ومع ذلك اذا صار الحكم انتهايا جاز لقلم الكتاب تحصيل الرسوم المستحقة من المحكوم عليه » ، ومؤدى ذلك أن رسوم الدعوى تصبح واجبة الأداء عقب صدور الحكم ولو استؤنفت ، ويلزم المدعى بأدائها كاملة ويجوز تحصيلها من المحكوم عليه بها اذا صار الحكم نهائيا . ومؤدى ذلك كله ان عدم أداء رسم الدعوى كله أو بعضه قبل صدور الحكم فيها لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم ، وتصبح الرسوم المستحقة واجبة الأداء ، ويتخذ قلم الكتاب في شأن تحصيلها الاجراءات التي تنص عليها اللائحة ، ولا يكون هناك محل لاستبعاد القضية من جدول الجلسة ، بعد أن فصلت المحكمة في المنازعة .

٢٥٤ - ٥ (١٩٦٠/٦/١٨) ٥ / ١١٧ / ١١١٨

ع

٢٨٣ - القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالرى والصرف - تنظيمه للحالات التي يجوز فيها للادارة أن تقرر ارتفاعات على فرض الغير - سلطة مفتش الرى في الفصل بقرار في هذا الخصوص مقيمة بشرطين جوهرين - اولهما : اعلان الادارة كل ذوى الشأن بترتيبها لهذه الارتفاعات - ثانيهما : استعالة او تعذر رى او صرف ارض طالب الارتفاع بطريقة كافية - وجوب تعويض صاحب الارض التي تقرر عليها هذه الحقوق تعويضا عادلا - تخلف اى من هذين الشرطين يبطل القرار - اساس ذلك - مثال .

يتضح من المواد ١٦ و ١٨ و ١٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالرى والصرف أنها تنظم الحالات التي يستحيل أو يتعذر فيها على صاحب الأرض رىها ريا كافيا أو صرفها صرفا كافيا الا عن طريق انشاء مسقاة أو مصرف في أرض ليست ملكه ، وانه وان كان القانون قد أعطى لمفتش الرى سلطات واسعة تخول له الفصل بقرار في هذا الخصوص ، الا ان هذا القرار لا يترتب عليه أثره القانوني الا اذا ثبت أن مفتش الرى قد

التزم عند إصداره القواعد التي حددها القانون للمفصل في هذه المنازعة واعمل الشروط والاجراءات التي رسمها في هذا الخصوص ، ذلك ان ترتيب هذه الارتفاقات على أرض الغير قد ينقص من فائدتها ويعطل من منفعتها ، اذ أنها تضع عقارا في خدمة عقار آخر وهو أمر بالغ الخطورة ، فاشتراط على جهة الادارة أن تحيط كل ذي شأن بها حتى ييسدى ما لديه من أقوال ، ويهيء دفاعه ويبصر جهة الادارة بوجهة نظره كاملة وافية ، قبل أن تقرر هذه الارتفاقات على أرضه ، كما اشترط القانون ألا يلجأ الى هذا الاجراء الخطير الا اذا كان طالب الارتفاق قد استحال أو تعذر عليه الرى أو الصرف ريا أو صرفا كافيا ، وفي مقابل تعويض عادل يدفع لصاحب الارض التي تقرر عليها هذه الحقوق . وقرار مفتش الرى يلزم لصحته أن يلتزم الضوابط التي حددها القانون ، والتي حتم مراعاتها عند الفصل في هذه المنازعات سواء من ناحية الاجراءات أو من ناحية الأسباب التي يجب أن يقوم عليها القرار ، فاذا كان واقع الامر أن مالك الأرض التي ستمر بها المسقى ، وهو صاحب الشأن في النزاع لم يعلن بموعد المعاينة ، وهذا الاعلان اجراء جوهرى قرره القانون كضمان أساسى حتى لا يفاجأ أصحاب الحقوق على الأرض بانتزاع هذه الأرض جبرا عنهم أو تحميلها بحقوق عينية مرهقة ، فان قرار مفتش الرى بتقرير إنشاء مسقاة في أرضه يكون قرارا باطلا لقيامه على اجراءات باطلة ، لاغفاله اجراء جوهرى شرطه القانون . هذا فضلا عن صدوره في غير الحالة الوحيدة التي أجازت فيها المادة ١٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ تحمیل أرض الغير بارتفاقات من هذا القبيل ، اذ أن أرض المدعى مقررة الرى بطريق مسقاة منذ عام ١٩٣٥ ، ومن ثم فان قرار وزير الاشغال المطعون فيه والصادر في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بالغاء هذا القرار على هذا الاساس يكون قرارا صحيحا ، بالتطبيق للمادة ١٩ من القانون .

٩٠١ - ٤ (١٩٦٠/٥/٢١) ٩٩٥/١٠١/٥

٢٨٤ - القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالرى والصرف - لا يمنع الادارة من اعادة بحث موضوع قرار سبق ان اصدرة بالمخالفة لاحكامه - ضرورة مراعاتها في القرار الجديد استيفاء اجراءات القانون المذكور واللوائح القائمة - اساس ذلك .

ان عدم قيام القرار الصادر في ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٤ بتقرير طريق رى للمدعى على سبب يبرر اصداره لا يمنع تفتيش الرى المختص من اعادة بحث الموضوع بعد استيفاء الاجراءات القانونية التي نص عليها القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ ، واتخاذ قرار في ذلك ، بعد وزن مناسبات اصداره في ضوء الابحاث الفنية ، وعلى هدى القوانين واللوائح القائمة ، بصرف النظر عما جاء في أسباب الحكم المطعون فيه من وجود طريق رى

آخره لأن هذه بمسألة فنية يكون متروكا للملاحة الحرة في تقديرها عند إصدار قرارها الجديد في ضوء القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ .

٩١٢ - ٤ (١٩٦٠/٥/٢١) ١٩٥/٢٠١/٥

٢٨٥ - الامر العالي الصادر في ١٨٨١/٣/٨ في شأن الآلات الرافعة - خلوه من نص يفوض وزير الأشغال في تحديد أجور الري بالآلات الرافعة - وسيلة هذا التحديد كانت بطريق النص في رخص مستغل الآلات على تعهدهم بقبول رى أراضي المتعاقدين معهم بالفئات التي تحددها القرارات التي يصدرها وزير الأشغال - المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ في شأن أجور الري من الآلات الرافعة - نقله تقدير هذه الأجور من المجال التعاقدى الى المجال الجبرى بتخويله وزير الأشغال سلطة تقديرية في تحديد هذه الأجور بقرارات يصدرها - للوزير سلطة تعيين التاريخ الذى يسرى اعتبارا منه العمل بالأجور التي يحددها في كل فاصل زمنى بما يتلاءم مع حقيقة الأوضاع القائمة - اغفال النص على نفاذ القرار من تاريخ سابق على نشره يتضمن اقرارا للعمل بفئات الأجور القديمة .

ان تحديد أجور الري من الآلات الرافعة التي يديرها الاهالى والمقامة على جسر النيل أو الترع العامة أو المساقى كان يتم قبل صدور المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ بقرارات وزارية جرت وزارة الأشغال العمومية على اصدارها استنادا الى المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٨ من مارس سنة ١٨٨١ في شأن الآلات الرافعة - ولو أن هذه المادة لم تكن تفوض لوزير الأشغال في ذلك - مع النص في الرخص التي تمنح لمستغلي هذه الآلات على تعهدهم بقبول رى أراضي المتراضين معهم في الري بالفئات التي تحددها تلك القرارات التي كان آخرها القرار رقم ٨٢٦٤ الصادر في ٢٤ من يونية سنة ١٩٤٤ ، وأنه - على اثر الشكوى التي تقدم بها بعض الزراعين المنتفعين بالري من هذه الآلات من أن أصحابها يعملون الى زيادة أجور الري عن تلك المحددة بالقرار المذكور - رأت الوزارة إعادة النظر في فئات هذه الأجور نظرا الى تغيير الظروف ، وأعدت مشروع قرار وزارى بتعديل تلك الفئات وفقا لما أشارت به اللجنة الفنية التي شكلتها لهذا الغرض ، الا أن الجمعية العمومية لقسمى الرأى والتشريع بمجلس النولة رأت أن المادة الثانية من الامر العالي المشار اليه لا تفوض وزير الأشغال في إصدار قرارات بتحديد هذه الأجور ، وأنه يلزم لكى يتدخل المشرع في المعاملات المدنية بين الافراد ، وفرض حد أقصى للأجور ، أن يكون ذلك بقانون ، وقد أبدت الجمعية العمومية هذا الرأى بجلستها المنعقدة في ١٨ من يونية سنة ١٩٥١ ، أى قبل صدور المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى مما يدل على سبق التفكير في المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ على قانون الاصلاح الزراعى وان صدر في تاريخ لاحق على هذا الاخير . وقد كشف المشرع في المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ عن علة اصداغه ، اذ ذكر أنه

استهدف به حماية الزارعين من تحكم أصحاب الآلات الرافعة من جهة ، ومجاراة الاتجاه الحديث فى الحد من موجة الغلاء بتخفيض نفقات الانتاج الزراعى من جهة أخرى ، ومن ثم تلاقى هذا التشريع فى أهدافه مع تشريع الاصلاح الزراعى وصدر متمشيا معه فى سياسته ، ولو ان التفكير فيه بدأ استقلالا من قبل . وقد نقل تقدير أجور الرى من الآلات الرافعة المقامة على النيل والترع العامة والمساقى من مجال الاتفاق التعاقدى الى المجال الجبرى بتحديد اسعار قانونية خول وزير الأشغال العمومية سلطة تقديرها ، وفوضه فى ذلك تفويضا شاملا جعل أدواته قرارات يصدرها الوزير بتعيين فئات هذه الاجور التى لايجوز الاتفاق على ما يزيد عليها . ولما كانت الحكمة فى هذا هى تيسير اصدار قرارات وزارية بتعديل الاجور بالزيادة أو النقصان وفقا لمقتضيات الحالة الاقتصادية كلما تطلب الامر ذلك ، فان للوزير اصدار هذه القرارات كلما تغيرت الظروف الزمانية والعوامل الاقتصادية بما يقتضى هذا التعديل ، وبذلك تتحقق المرونة اللازمة لعدالة تحديد الاجور بما يتفق وتلك الظروف دون حاجة الى تعديل القانون ذاته من وقت لآخر فيما لو كانت هذه الاجور محددة فيه . واذا كانت سلطة الوزير فى هذا هى بطبيعتها سلطة تقديرية ، فان هذا يستتبع بحكم اللزوم أن تكون له ذات السلطة فى تعيين التاريخ الذى يسرى منه العمل بالاجور التى يحددها فى كل فاصل زمنى بما يتلاءم مع حقيقة الاوضاع القائمة فيه لحضوع هذه الاجور لعوامل غير مستقرة دائبة التطور . ويصدق هذا الحكم على القرار الاول وعلى القرارات اللاحقة له على حد سواء ؛ لاتحاد العلة فيها جميعا ؛ اذ يملك الوزير ، وان تراخى به الوقت لأسباب فنية فى اصدار قراره الاول ، أن يسند أثر هذا القرار الى تاريخ العمل بالمرسوم بقانون ، مادام هذا المرسوم بقانون نافذا من ذلك التاريخ ، ومادام قرار الوزير لا يتعداه الى تاريخ سابق عليه ؛ ذلك أن الاصل هو سريان الاجور الجبرية من التاريخ المشار اليه ، دون أن يكون فى هذا ترتيب أثر رجعى للقرار . بيد أن تحديد هذه الاجور قد لا يستطاع اجراؤه فورا لتطلبه دراسات وأبحاثا تستغرق بعض الوقت . فاذا تم تقدير الاجور على أساس مختلف الظروف الراهنة وقت صدور القرار ، فان من سلطة الوزير ، بحكم المرونة التى توخاها الشارع بتفويضه فى اصدار القرارات المحددة لفئات الاجور ، أن يجعل نفاذ قراره من تاريخ نشره بمراعاة تلك الظروف ؛ وبهذه المثابة يكون اغفال النص على نفاذ القرار قبل ذلك اقرارا للعمل بفئات الاجور القديمة واخضاعا للتقدير الذى كان ساريا فى الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقرار ، ولا يكون ثمة تعطيل لنفاذ حكم المرسوم بقانون ، بل اعمالا له بما يتلاءم مع طبيعة الاوضاع التى اقتضاها ، والمرجع فى هذا كله الى قصد الوزير . والثابت

انه قام بتشكيل لجان فنية متعاقبة من المختصين فى الوقت المناسب ، وأن الفترة التى استغرقها الوصول الى قرار فى شأن تحديد أجور الرى من محطة طلبات شركة وادى كوم أمبو انما قضيت فى أبحاث ودراسات فنية توالى وأعيدت بسبب ما أثير من جانب ذوى الشأن من اعتراضات ، وأن الامر اقتضى تعديل فئات الأجور المقترحة إبان فترة البحث هذه ، وأن الاجور التى استقر عليها الرأى انما ربطت على أساس التكاليف الفعلية والعوامل الاقتصادية الجارية وقت هذا الربط ، وأن وزير الاشغال العمومية انتهى الى اصدار قراره فى صيغته الأخيرة التى أقرتها اللجنة الثالثة بعد اذ تلقى اعتراضات الشركة وشكوى المدعى ، واستطلع رأى ادارة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ؛ ومن ثم يكون قد أقر عن قصد وبينه الاجور التى كانت سارية فى الفترة من ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ ، تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ ، حتى ٣ من يولية سنة ١٩٥٥ ، تاريخ العمل بالقرار الوزارى رقم ٨٧٥٧ لسنة ١٩٥٥ ، ولم يشأ أن يعدل فئاتها الا ابتداء من هذا التاريخ الأخير بمراعاة الظروف القائمة وقتذاك ؛ لذلك فان مانص عليه وزير الاشغال العمومية - عن قصد - فى المادة الثانية من قراره رقم ٨٧٥٧ الصادر فى ٣ من يولية سنة ١٩٥٥ ، من العمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية يكون صحيحا مطابقا للقانون .

١٧٧ - ٤ (١٩٥٨/١١/٢٩) ٤/٢٣/٢٧٧

ق

زواج

راجع : ٢٦٠ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ .

س

سفر للخارج

راجع : ٩٤

سوء استعمال السلطة

راجع : اساءة استعمال السلطة

سلطة تقديرية

راجع : ١٢ ، ٢٠ ، ٨٠ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٢٥١ ، ٢٧٦ ، ١٧٨ ،
٢٨٥ ، ٢٩٩ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٤١٨ ، ٤٥٧ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ،
٥١٤ ، ٥٥١ ، ٥٥٧ ، ٥٦١ ، ٥٦٩ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ،
٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٩٢ ، ٥٩٤ ، ٥٩٧ ، ٥٩٩ ، ٦٠١ ، ٦٠٥ ،
٦١٨ ، ٦٣٠ ، ٦٥٣ ، ٦٧٦ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧١١ ، ٧٤٩ ، ٨٠٤ ،
٨٧٦ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩٧٠ ، ٩٨٣ ، ٩٨٥ ، ٩٨٩ ، ٩٩١ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ،
٩٩٧ ، ١٠٠١ ، ١١١٦ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١٢٤٨ ، ١٢٦٢ ، ١٢٥٣ ،
١٢٧٠

سلاح

راجع : ٢٥١

سودان

راجع : ١٥٨

سينما

٢٨٦ - دور السينما تنظمها احكام لائحة التياترات مع الاحكام التي تنظم المحال العامة فيها يتصل بتلك الدور .

ان لائحة التياترات الصادرة في ١٢ من يولية سنة ١٩١١ نصت في مادتها السادسة عشرة على ان « تسرى احكام هذه اللائحة مع احكام

لائحة المحلات العمومية ليس فقط على التياترات ، بل أيضا على محلات لعب الخيول (السيرك) ومحلات السينما توغراف وقهاوى الموسيقى وما أشبه من المحلات العمومية للفرجة والمشاهدة ويؤخذ من ذلك أن دور السينما تنظمها أحكام تلك اللائحة مع الأحكام التى تنظم المحال العامة فيما يتصل بتلك الدور ، وذلك بطريق إحالة اللائحة الى هذه الأحكام ، فيعتبر ما أحيل اليه وكأنه جزء من أحكام اللائحة فى هذا الخصوص .

١٧٠٦ - ٢ (١٩٥٦/١١/٢٤) ١٠٦/١٢/٢

٢٨٧ - الترخيص فى فتح دار للسينما أو تشغيلها هو عملية إدارية تمر بمراحل وإجراءات خاصة يلزم استيفاؤها قبل أن تتوج بالرخصة النهائية - الاذن المؤقت بتشغيل تلك الدور لايفنى عن هذه الرخصة - من الاشتراطات الواجب توافرها فى المحال العامة ، مايتصل بالنظام العام كتلك الواردة بالمادة ٢٤ من لائحة المحال العمومية الصادرة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ - وجوب احترام الإدارة لذلك .

ان المادة الاولى من لائحة التياترات قد نصت على أنه « لايجوز فتح تياترو للعموم أو تشغيله قبل الترخيص بذلك مقدما من المحافظه أو المدير » ، فالرخصة لازمة لفتح المحل أو تشغيله ، وهى تستوجب استيفاء اجراءات وتوافر اشتراطات ، فتلزم موافقة المحافظه أو المدير على موقع المحل كما له أن يقرر بعد أخذ رأى قومسيون التياترات ما يلزم رعايته من الأبعاد وما يجب اتخاذه من التدابير المتعلقة بالبناء وكذلك التنسيقات والانارة . . . الخ . ونصت المادة الخامسة من اللائحة على أنه « لا تعطى الرخصة بفتح التياترو الا بعد أن يتحقق القومسيون بأن جميع الاجراءات التى تقررت صار تنفيذها » . ويؤخذ من ذلك كله أن الترخيص فى فتح مثل هذا المحل هو عملية إدارية تمر باجراءات ومراحل خاصة يلزم استيفاؤها قبل أن تتوج بالرخصة النهائية ؛ فلا يغنى عن هذه الرخصة الاذن المؤقت بتشغيل المحل ؛ اذ المفروض من توقيت مثل هذا الاذن أنه لا يقيد الإدارة عند التقدير النهائى للملاءمة الترخيص أو عدمه ، حسبما يستبين لها من العناصر التى تجتمع لديها أو تنهيا لها أخيرا . وعلى مقتضى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه ، اذ أقام قضاءه على أنه سبق صدور رخصة بفتح المحل وتشغيله للمستغل السابق بما رتب له حقا مكتسبا ، قد جاوز الواقع ؛ اذ لم تصدر الرخصة النهائية بالفعل ، وغاية الامر أنه صدر اذن مؤقت بالتشغيل ، وهو كما سبق القول لا يغنى عن تلك الرخصة ، كما لا يجدى فى هذه المقام التحدى بسبق موافقة المحافظ على الموقع ؛ اذ أن هذه الموافقة كانت بمناسبة الاذن المؤقت المشار اليه ، وهذا الاذن - كما سلف القول - لا يقيد الإدارة عند تقدير ملاءمة الرخصة بعد أن تتكامل لديها جميع العناصر التى على مقتضاها تزن

المناسبة وزنها النهائي . والواقع من الأهم أن المحافظ ، اذ وافق على التشغيل المؤقت ، انما كان متأثراً بموافقة المطران وقتذاك بشروط وقيود قد لا يتعارض فيها التشغيل المؤقت مع أداء فرائض العبادة ، وعلى اعتبار أنه سينما صيفي لا شتوي ، بينما الترخيص النهائي مطلوب على أساس وضع مفاير لذلك أي لدار سينما شتوي ، ومع ذلك فيجب التنبيه الى أن من الاشتراطات الواجب توافرها في المحال العامة ما يتصل بالنظام العام ، كتلك الواردة في المادة ٢٤ من لائحة المحال العمومية الصادرة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ التي تنهى عن فتح مثل هذه المحال بالقرب من الأماكن المعدة لاقامة الشعائر الدينية بحيث يمتنع على الادارة اهدارها، مادام الشارع قد قررها بصيغة آمرة مستهدفاً بذلك النظام العام أو الآداب ، فلا جناح على الادارة أن تتدارك ذلك نزولاً على حكم القانون الوارد بالصيغة الآمرة ؛ لاتصاله بالنظام العام ، وذلك عند تقديرها لملاءمة الترخيص النهائي ، كما حصل في خصوصية النزاع .

ش

شخصية اعتبارية

راجع : ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٨٧٤ ، ١١٥٣ ، ١٢٦٦

شركة قناة السويس

٢٨٨ - شركة قناة السويس - اتفاقها مع الحكومة المصرية على شغل بعض مناصب الشركة تدريجيا بعناصر مصرية المولد ، أى ثبتت لها الجنسية المصرية بطريق الدم بولادتها لأب يتمتع بهذه الجنسية عند الولادة - نصوص كل من اتفاقتي سنتي ١٩٣٧ و ١٩٣٩ متعدتان فى هذا المعنى .

إن الشارع كان حريصا على تمصير شركة قناة السويس تمهيدا لايولتها الى الحكومة بعد اذ شارف عقد التزامها الانتهاء ، فتم الاتفاق فى سنة ١٩٣٧ (الاتفاقية رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٧) على شغل بعض مراكز الشركة تدريجيا بعناصر مصرية المولد ، أى التى ثبتت لها الجنسية المصرية بطريق الدم بولادتها لأب يتمتع بهذه الجنسية عند الولادة ، فلما عمدت الشركة الى اختيار عناصر متمصرة ، رأت الحكومة - سدا لذرائع التأويل - أن تحدد مدلول عبارة « مصرى المولد » بما نصت عليه فى المادة السادسة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ من أنه هو المولود لأب يعد مصريا بالتطبيق للمواد من ١ الى ٥ والمادة ٦ (فقرة ١ و ٢) من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . واذ كان القصد من هذا النص هو تمصير الشركة بافصاح مجال التوظيف فيها للمصريين الصميمين الأصيلاء لا المتمصرين ، واشراك هؤلاء المصريين بنسب معينة متصاعدة فى ادارة المرفق الذى تقوم عليه الى أن يؤول برمته الى الايدى المصرية ، فان ماورد فى المادة السادسة من اتفاق سنة ١٩٤٩ لا يخرج فى جوهره عن معنى ماتضمنته اتفاقية سنة ١٩٣٧ فى هذا الشأن ، ولا يعلو أن يكون ترديدا له على نحو من الدقة والتحديد اقتضاها موقف الشركة منعاً من أى خلاف فى التأويل ، وذلك لاتحاد الحكمة من هذا الشرط فى كل من الاتفاقتين .

٢٨٩ - النص في اتفاقية سنة ١٩٤٩ على أن يكون المرشح المصرى لبعض مناصبها مولودا لأب يعد مصرى بالتطبيق للمواد من ١ الى ٥ والمادة ٦/١٩١ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ - وجوب أن يكون دخول الأب فى الجنسية المصرية سابقا على ولادة ابنه المرشح للوظيفة بقطع النظر عن تغير جنسية الوالد قبل الولادة أو بعدها .

ان المادة السادسة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ التى تحكم وضع المطعون لصالحه تستلزم أن يكون المرشح المصرى للتوظيف بشركة قناة السويس مولودا لأب يعد مصرى بالتطبيق للمواد من ١ الى ٥ والمادة ٦ (فقرة ١ و ٢) من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . ومفاد هذه المادة - فى ضوء المناقشات والاعمال التحضيرية التى سبقتها والغاية التى استهدفتها - أن الشارح إنما أراد بلفظ « مولود » فى هذا المقام أن يكون دخول الوالد فى الجنسية المصرية سابقا على ولادة ابنه المرشح ، أى أن تكون الجنسية المصرية التى لحقت الأب - بالتطبيق للمواد التى عينها - قد ثبتت له وقامت به فعلا وقت ولادة الابن الذى تلقاها عنه بحق الدم ، وهذا هو التعبير ذاته الذى استعمله الشارح فى المادة السادسة من المرسوم بقانون سالف الذكر والذى عول فيه على وقت الولادة لا على مجرد قيامها ، أخذا فى ذلك ، من بين المذاهب المتعددة التى تعتد بوقت الحمل أو بالأصلح من وقتى الحمل والولادة أو بالفترة بين الحمل والولادة أو بوقت الولادة ، بهذا المذهب الاخير بقطع النظر عن التغير الحاصل فى جنسية الوالد قبل الولادة أو بعدها .

٨٦٣ - ٢ (١٩٥٦/١١/١٠) ٢٣/٥/٢

شعار دينية

راجع : ١٧١

ص

صالح الخزانة

راجع : ٧٩١ ، ٨٤٣ ، ٩٢١

صحافة

راجع : ١٧١ ، ١٧٢

صحيفة افتتاح الدعوى

راجع دعوى (عريفتها)

صحيفة الاستئناف

راجع : لجان قضائية ومحاكم ادارية (صحيفة الاستئناف)

صلح

راجع : ١٠٤٦ ، ١٠٤٧

٢٩٠ - تسليم المصلحة بأحقية المدعى للدرجة موضوع الدعوى وتقديمها محضر صلح يفيد ذلك - منازعتها بعد ذلك أثناء نظر الدعوى في أحقية المدعى لهذه الدرجة - ذلك يقتضى اطراح محضر الصلح والقضاء في موضوع الدعوى لا الحكم بانتهاء الخصومة .

إذا كانت المصلحة قد عادت فنازعت في أحقية المدعى في الدرجة السابعة (موضوع الدعوى وموضوع الصلح) بناء على ما تبين لها من أنه لا يستحق الدرجة إلا إذا كان يشغل وظيفة ضابط مراقبة ، فإنه يتعين على المحكمة عند نظرها الدعوى أن تطرح محضر الصلح ، وأن تقضى في موضوع الدعوى بما تراه من حيث أحقية أو عدم أحقية المدعى للدرجة السابعة التي يطالب بها استناداً الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ ، ما دام أن الخصومة على هذا الوضع ما كانت قد انتهت فعلاً بين طرفيها قبل الحكم في الدعوى ، بل عادت المنازعة من جديد .

١٢ - ٣ (١٩٥٨/١٢/٢٧) ٤/٣٥/٤٢٩

٢٩١ - تعريف عقد الصلح - عدم جواز الطعن في الصلح بسبب الغلط في فهم

القانون - المادة ٥٥٦ مدني - الاخذ بهذه القاعدة في المجال الاداري في شأن الحقوق المالية التي لاتمس مراكز لائحية .

ان المادة ٥٥٦ من القانون المدني رددت أصلاً عاماً يقوم على طبيعة التصالح باعتباره تنازلاً من كل من الطرفين على وجه التقابل عن جزء من ادعاءاته إذ نصت على أنه « لا يجوز الطعن في الصلح بسبب الغلط في القانون » . ومرد ذلك - على ما ورد بالذاكرة الايضاحية لتلك المادة - الى « أن المتصالحين كانا وهما في معرض المناقشة في حقوقهما يستطيعان التثبت من حكم القانون فيما قام بينهما من نزاع على هذه الحقوق ، بل المفروض أنهما تثبتا من هذا الأمر ، فلا يسمع من أحد منهما بعد ذلك أنه غلط في فهم القانون ، ويتعين الاخذ بهذا الأصل الطبيعي في المجال الاداري في شأن الحقوق المالية لدعوى الشأن ما دامت لا تمس مراكزهم اللائحية .

٩٥ - ٣ (١٩٥٧/٣/٩) ٢٧٩/٧١/٢

صفة في الدعوى

راجع : دعوى (صفة فيها)

ض

ضريبة قضائية

راجع : ١٧

ضرائب

راجع : ٢٧٤ ، ٢٧٨

ط

طب

راجع : ٩٨ ، ٩٩ ، ٤٥٩ ، ٥٧٢ ، ٧١٩

طالب

راجع : جامعة (طلبه)

طرح البحر

٢٩٢ - القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ بشأن طرح البحر وأكله - استناده ولاية طرح البحر الى وزير المالية - وجوب أن يكون القرار الصادر في هذا الشأن قائما على سببه الصحيح وواقما على محله القانوني - صدور قرار بالتصرف في ملك من أملاك الدولة بدون وجه حق - انعدام هذا القرار - جواز استرداد الادارة الطرح الموزع بمقتضاه مادام لا يحول دون ذلك اكتساب الملكية بوضع اليد المدة القانونية .

لئن كانت المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ الخاص بأكل البحر وطرحه - اذ نصت على أن « يوزع الطرح بقرار من وزير المالية ، ويكون ذلك التوزيع نهائيا لا تجوز المعارضة فيه » - قد ناطت بالوزير المذكور سلطة البت في هذا الشأن ، فحسبت بذلك ما ثار من قبل من خلاف في شأن الجهة المختصة بتوزيع طرح البحر ؛ اذ كانت قد ذهبت بعض الأحكام الى أن المحاكم هي المختصة بذلك ، فأسند القانون المذكور هذه الولاية الى الجهة الادارية التي يمثلها وزير المالية - الا أنه لا ينبغي أن يغرب عن البال أن طرح البحر هو في الأصل ملك من أملاك الدولة ، كما تنص على ذلك صراحة المادة ٢ من القانون المذكور ، وغاية الأمر أن هذا القانون أجاز تعويض أصحاب الأكل من الطرح بالشروط والأحكام المبينة به ، فنص في الفقرة الثانية من المادة ١٠ على أن « القرار يكون سندا للملكية له قوة العقد الرسمي ، ويؤشر به في تكليف كل من أرباب الأملاك أصحاب الشأن ، ، فلزم - والحالة هذه - أن يصدر هذا القرار قائما على سببه الصحيح وواقما على محله القانوني ، والا تمحض تصرفا في ملك من أملاك الدولة بدون وجه حق ، فينحدر الى درجة العدم ، كما لو وزع الطرح على غير مستحق قانونا ، وجاز للادارة في أي وقت استرداد

الطرح الموزع بذلك القرار المعلوم قانونا ، ما دام لا يحول دون ذلك اكتساب الملكية بوضع اليد المدة القانونية .

٥٧٩ - ٣ (١٩٥٩/٢/٧) ٤/٥٩/٧١٥

٢٩٣ - استحداث اللائحة السعيدية الصادرة في ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ جواز رفع المال عن الأطيان التي أكلها البحر وجواز التعويض عن المأكول من الأرض التي يطرحها البحر - تقييد اللائحة بقيدتين أساسيتين : الأولى عدم نفاذ حكمها إلا بالنسبة لما يحدث من أكل البحر بعد صدورها ، والثاني عدم جواز اتخاذ قرار إلا بناء على طلب ذوى الشأن وبعد اجراء المساحة والتحريات - مقتضى ذلك أن الأكل والطرح كانا يرصدان في السجلات والمكلفات لتكون المرجع للنوى الشأن عند التصرف - مناط استحقاق التعويض عن الأكل طبقا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ أن يكون مالك الأكل ممن كان يجوز تعويضه طبقا لللائحة السعيدية وأن يكون هذا الأكل مثبتا في السجلات الرسمية .

أن من أكل منه البحر أطيانا قبل اللائحة السعيدية في ٢٤ من ذى الحجة سنة ١٢٧٤ هـ (٥ من أغسطس سنة ١٨٥٨ م) لم يكن له أصل حق قانونا في المطالبة بتعويض عما أكله البحر ، وبوجه خاص إذا كانت الأطيان المأكولة خراجية ، وهي التي كانت تعتبر ملكا للحكومة ولم يكن للأهالي عليها سوى حق المنفعة وما كانت تورث بل كان يوجهها بيت المال لمن يشاء . وأن اللائحة رتب لأول مرة أصل حق في هذا الشأن ، ولكن نصت في الوقت ذاته صراحة على أن أحكامها في هذا الخصوص لا تسرى إلا بالنسبة للأكل الذي يحدث « من الآن فصاعدا » ، أي بعد صدورها وذلك بالقيود والشروط التي بينتها ، دون أن ترتب مثل هذا الحق بالنسبة للأكل السابق عليها ، بل نصت صراحة على أن ينفذ في شأنه ماسبق تقريره من قبل دون نقض ، أي أبقت القديم على قدمه كما كان ، وأنها كانت تشترط للتعويض عن أكل البحر الذي يستجد بعد صدورها أن يطلب صاحب الشأن هذا التعويض بعريضة وأن تجري المساحة وتتم التحريات ثم يصدر القرار بالتعويض بعد ذلك إن كان له وجه . ومقتضى هذا أن الأكل والطرح كانا يرصدان في السجلات والمكلفات حتى تكون المرجع لأولى الأمر عند التصرف في هذا الشأن ، وهذا أمر نظامي لا بد منه تقتضيه طبائع الأشياء ، وهو الاستفادة من نصوص اللائحة السعيدية ، وقد رددته المادة ٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ التي تنص على أن « يحصر وزير المالية كل عام بعد عمل المساحة مقدار طرح البحر وأكله ويعين تاريخ حدوث كل منهما » وينشر إعلان في الجريدة الرسمية . تاريخ البدء في عملية المساحة ، ويلصق إعلان بذلك في كل قرية بواسطة العمدة قبل بدء العمل بخمسة عشر يوما على الأقل ، « وجملة القول أن اللائحة السعيدية لم تقصد أن تفتح الباب على مصراعيه للتعويض عن أكل البحر السابق عليها ، بل قصرت ذلك على الأكل اللاحق لها والسدى

تتحققه الحكومة بالطريقة الرسمية ، أى بناء على عريضة من صاحب الشأن . واطرد العمل بعد ذلك على هذا الوجه ، فكانت تحصر أراضى الأكل وأراضى الطرح سنويا وترصد فى الاستثمارات والسجلات الخاصة بذلك ، لتكون المرجع عند التصرف فى هذا الأمر ، وأن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ ، وإن استهدف تخفيف القيود التى اشترطتها اللائحة السعيدية فى خصوص التعويض عن الأكل ، إلا أنه لم يشأ كذلك أن يفتح الباب على مصراعيه للتعويض عن كل أكل حتى ولو كان سابقا على تلك اللائحة ، بل قصره على الملاك الذين أكل البحر من أطيانهم ولم يعوضوا فى الماضى لعدم انطباق شروط اللائحة عليهم . وفى هذا تقول المذكرة الإيضاحية للقانون « وقد روى فى وضعه ملافاة القيود التى كانت سببا للشكوى من تنفيذ اللائحة السعيدية واجراء توزيع الطرح بطريقة أقرب الى العدالة وتعويض الملاك الذين أكل البحر من أطيانهم ولم يعوضوا فى الماضى لعدم انطباق أحكام اللائحة عليهم ، وذلك من الطرح الموجود الآن تحت يد الحكومة ، سواء أكان قدامى على ظهور الطرح قبل الأكل خمس سنوات أم لم يكن مضى » ، فلزم - لامكان التعويض بمقتضى هذا القانون - أن يكون مالك الأكل ممن كان يجوز تعويضه طبقا لللائحة السعيدية ، وأن يكون هذا الأكل مثبتا فى السجلات الرسمية .

٥٧٩ - ٣ (١٩٥٩/٢/٧) ٤/٥٩/٧١٥

طعن

راجع : ١٠٨ ، ١١٦ ، ١٢٢

ظ

ظروف استثنائية

٤٥٧ ، ٤٥٦

عدم الصلاحية والرد - عريضة
الدعوى - عدم قبول الدعوى - عطاءات
- عطلة رسمية - عقد ادارى

ع

عدم الصلاحية والرد

راجع : رد القضاة وعدم صلاحيتهم

عريضة الدعوى

راجع : دعوى (عريضتها)

عدم قبول الدعوى

راجع : دعوى (قبولها)

عطاءات

راجع : عقد ادارى

عطلة رسمية

راجع : ٤٠٤ ، ٤١٥

عقد ادارى

(أ) اجراءات المناقصات

(ب) مدى سرية القواعد المدنية عليه

(ج) الفوائد

(د) مسائل متنوعة

أ - اجراءات المناقصات

٢٩٤ - تعاقب الادارة مع الافراد او الهيئات عن طريق المناقصات العامة او الخاصة .
الاعتبارات الواجب مراعاتها عند ذلك - تعلقها بصلاحية الرقابة الفنية وبمصلحتها الفنية - ارساء

للمناقصة على صاحب العطاء الأقل تحقيقا للمصلحة الاولى واختيار المناقص الافضل تحقيقا للمصلحة الثانية - الترجيح بين المصلحتين - تمتع الادارة فيه بسلطة تحددها القواعد المقررة في هذا الشأن .

من الأسس التي يقوم عليها تعاقد الادارة مع الافراد أو الهيئات عن طريق المناقصات العامة أو المحلية أن يخضع هذا التعاقد لاعتبارات تتعلق بمصلحة المرفق المالية التي تتمثل في ارساء المناقصة على صاحب العطاء الأرخص يتغلب مصلحة الحزاة على أى اعتبار آخر ، وكذا بمصلحته الفنية التي تبدو في اختيار المناقص الأفضل من حيث الكفاية الفنية وحسن السمعة ، وفي ترجيح أى من هاتين المصلحتين تتمتع الادارة بسلطة تحددها القواعد المقررة في هذا الشأن ، ومنها لائحة المخازن والمشتريات المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يونية سنة ١٩٤٨ ، والمرسوم بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتنظيم المناقصات المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٣ ، والقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض الأحكام المتعلقة باختصاصات مجلس الوزراء ، ثم القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات . ويحكم المناقصات العامة مبدأ المنافسة والمساواة ، بيد أن هذا الأخير يخضع لقيود منها مايتعلق بمصلحة المرفق ، ومنها مايتصل بحماية الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدولة ، ومن الأولى أهلية مقدم العطاء القانونية ، وحسن سمعته وكفايته الفنية ، وكذا كفايته المالية التي يقتضى التثبت منها أن يودع تأمينا مؤقتا تنص عليه وتعين مقداره كراسة الشروط ، كضمان لجدية العطاء وصدق النية فيه ، ولتنفيذ العقد ممن يرسو عليه ، وتعويض الاضرار في حالة إعادة المناقصة على حسابه اذا ما نكل عن ايجابه ، وهذا كله بخلاف التأمين النهائي .

٢٨٨ - ٤ (١٩٥٩/٥/٩) ٤ / ١٠٩ / ١٢٥٢

٢٩٥ - التأمين المؤقت الواجب ايداعه كشرط للنظر في العطاءات التي تقدم في المناقصات العامة - الغاية منه - عدم ترتيب البطلان على عدم ايداعه اذا ما اطاعت الادارة الى ملأه مقدم العطاء .

ان ايداع التأمين المؤقت من مقدم العطاء في الوقت المحدد لاخر موعد لوصول العطاءات شرط أساسي للنظر في عطاءه ، سواء كان هذا

التأمين نقدا أو سندات أو كفالة مصرفية ، وهذا الشرط مقرر للصالح العام دون ترتيب جزاء البطلان على مخالفته اذا ما أطمأنت الادارة الى ملاءة مقدم العطاء .

٢٨٨ - ٤ (١٩٥٩/٥/٩) ٤ (١٣٥٢/١٠/٩)

٢٩٦ - اجازة التفاوض بعد فتح المظاريف مع صاحب العطاء الاقل المقترن بتحفظ او بتحفظات للنزول عن تحفظاته كلها او بعضها - حكمته وشروطه - لا اخلال في ذلك بالمساواة الواجب مراعاتها بالنسبة لمقدمى العطاءات ولا ضرر عليهم منه - عدم جواز ارساء المناقصة الا على صاحب اقل عطاء متى كان مستوفيا لجميع المواصفات والشروط او كانت المفاوضة قد اسفرت عن جعل عطائه اصلح العطاءات .

ان الشارع رأى رغبة منه فى تمكين الادارة من الحصول على اصلح العطاءات لخير المرفق وصيانة لأموال الدولة - اجازة المفاوضة ، بعد فتح المظاريف ، مع صاحب العطاء الاقل اذا كان مقتربا بتحفظ او تحفظات ، وكانت القيمة الرقمية لا تقل عطاء غير المقترن بشئ من ذلك تزيد كثيرا على العطاء المقترن بتحفظات ، وذلك لكى ينزل عن كل تحفظاته او بعضها بما يوفق بين عطائه وشروط المناقصة قدر الاستطاعة ، ويجعله اصلح من العطاء الاقل غير المقترن بأى تحفظ ، فاذا رفض جاز التفاوض مع من يليه ، ذلك لأن صاحب اقل عطاء - ما لم يستبعد - هو فى الأصل ، صاحب الحق فى ارساء المناقصة عليه اذا كان عطاؤه مناسبا ، ولأن تعديل عطائه الى ما هو اقل أو الى ما يجعله متمشيا مع مواصفات المناقصة وشروطها لا ضير منه على أى من أصحاب العطاءات الأخرى ، ولا يخل بقاعدة المساواة الواجبة بالنسبة اليهم ، سواء كيف هذا الاجراء بأنه تصفية لاجراءات المناقصة أو بأنه ممارسة على أساس ما تمخضت عنه المناقصة ، ومرجع الأمر فى هذا الى لجنة البت فى العطاءات ، باعتبارها أقدر من أية هيئة أخرى على الاضطلاع بهذه المهمة ، وهى تتولى اجراءات المناقصة وتبت فيها . ولا يجوز بعد البت فى طلبات الاستبعاد ارساء المناقصة الا على صاحب اقل عطاء بالوضع المتقدم ، أى سواء كان مستوفيا لجميع المواصفات والشروط ، او كانت المفاوضة قد اسفرت عن صيرورته اصلح العطاءات .

٢٨٨ - ٤ (١٩٥٩/٥/٩) ٤ (١٣٥٢/١٠/٩)

٢٩٧ - التأمين المؤقت الواجب ايداعه كشرط للنظر فى العطاءات التى تقدم فى المناقصات العامة - تخلف صاحب العطاء الاقل عن ايداعه اعتمادا على وجود مبالغ مودعة لدى

جهة الادارة كتأمين نهائى منه عن عقد سابق يعتبر بمثابة تحفظ اقترن به العطاء - التفاوض معه لايداع مبلغ التأمين المؤقت - جائر قانونا .

ان اعتماد صاحب العطاء الاقل على ما له من مبالغ مستحقة قبل المصلحة كتأمين نهائى ومبالغ أخرى عن عملية العام السابق تجاوز فى مقدارها قيمة التأمين المؤقت المطلوب فى المناقصة موضوع النزاع لا يعنى تخلفه قصدا عن استيفاء شرط البند الخامس من دفتر الشروط أو تحلله منه ، بل مجرد فهم منه لجواز التحفظ الضمنى فى شأن طريقة دفع هذا التأمين ، ارتكانا على امكان تحقيق شرط أدائه بالخصم من تلك المبالغ ، ولا سيما أن البند الخامس المشار اليه أورد ضروبا من الاوجه التى يجوز أن يؤدى بها التأمين المذكور ، كالنقد والحسومات والاثونات البريدية والشيكات المقبولة وسندات الحكومة والسندات لحاملها والكفالة المصرفية . وليس شأن صاحب العطاء الاقل فى هذا المقام بالنظر الى وضعه الخاص ازاء المصلحة شأن من لم تسبق له علاقة تعامل معها أو من ليس له مال لديها يفى بالتأمين المطلوب ، وأن يكن ما له غير حال الأداء .

فاذا كان الثابت أن هذا المناقص قد بادر بسداد قيمة هذا التأمين بمجرد دعوته الى ذلك ولم تقبل المصلحة التى طرحت المناقصة عطاءه أو ترتبط به الا بعد ان قام بتوريد مبلغ التأمين اللازم ، وقد صادق مجلس ادارة السكة الحديد وكنز وزير المواصلات على هذه الاجراءات جميعها ، مقرا لها ومصححا اياها ، - فانه بذلك تكون الادارة قد استعملت حقها فى المفاوضة المخول لها قانونا لكى ينزل صاحب العطاء الاخص عن تحفظه القائم على خصم التأمين الابتدائى مما هو مستحق له فى ذمتها من مبالغ ، وتغيت باعمال هذه الرخصة بمقتضى سلطتها التقديرية فى تسيير المرفق القائمة عليه وجه المصلحة العامة مجردة عن الميل أو الهوى ، ولم تصدر فى هذا عن رغبة غير مشروعة فى محاباة أحد مقدمى العطاءات على الآخر بدون وجه حق اضرارا بصالح المرفق أو بالصالح العام .

٢٨٨ - ٤ (١٩٥٩/٥/٩) ٤/١٠٩/١٢٥٢

٢٩٨ - النص فى اشتراطات المناقصة العامة على ان يكون التوريد طبقا لعينات الوزارة - التقدم بعطاء مع ارفاق عينات مخالفة لعينات الوزارة - عدم النص صراحة على أن العطاء مقدم على اساس العينات المقدمة المخالفة لعينات الوزارة - انعقاد العقد صحيحا والتزام بالتسليم بالتوريد على اساس عينات الوزارة .

اذا بان من الاطلاع على اصول الاوراق أن المتعهد لم يذكر شيئاً عن أن أسعاره مقدمة عن عيناته التي أودعها المخازن مقابل إيصال لاينم على أكثر من واقعة الأيداع . وإنما الثابت أن المتعهد وضع بخط يده الاسعار التي اترضى أن يقوم بالتوريد على مقتضاها قرين الصنفين المشروطين بعينة الوزارة النموذجية ، دون أى تحفظ من جانبه أو أية إشارة تدل على أن الاسعار التي وضعها ، إنما هي عن عينات أخرى غير عينات الوزارة ، بل انه لم يشر في العقد الذي وقعه الى أن هناك عينات أخرى قام بإيداعها يوم أن قسم عطاءه ووقع كراسة الاشتراطات العامة فجاء عطاؤه خلوا تماماً من أى تحفظ أو اشتراط . فانه اذا قررت الوزارة المدعية قبول عطاء المتعهد عن هذين الصنفين بأسعاره التي وضعها على أساس عينة الوزارة فإن هذا القبول من جانبها يكون قد صادف ايجاب المطعون عليه والتقى به عند محله الذي لا يمكن أن يكون التوريد الا على أساس عينة الوزارة من جميع الوجوه وبذلك يكون عقد التوريد قد أبرم فعلاً ويصبح المطعون عليه ملزماً بتنفيذ التوريد طبقاً لشروط العقد .

٤١٧ - ٤ (١٩٦٠/٣/٢٦) ٥٥٣/٦١/٥

٢٩٩ - الاحكام المنظمة للمناقصات والمزايدات - القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ ، وقرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ ، ولائحة المخازن والمشتريات - الجهات التي تتولى التعاقد - لجنة فتح المظاريف ، ولجنة البت ، وجهة التعاقد - مدى اختصاص كل منها - لجنة فتح المظاريف تقوم بفتح المظاريف - لجنة البت تقوم باتمام الاجراءات بقصد الوصول الى تعيين الفاضل المناقصين او المزايدین حسب القانون - اختصاص لجنة البت اختصاص مقيد - قرارها بارساء المناقصة على أحد المتقدمين ليس الا اجراء تمهيدياً في عملية العقد الاداري المركبة - الجهة المختصة بإبرام العقد - سلطتها في إبرام العقد مقيدة اذا رأت ابرامه وتقديرية اذا رأت العلول عنه .

ان جهة الادارة عندما تتعاقد مع الافراد أو الهيئات بطريق المناقصة العامة تسير في ذلك على مقتضى القواعد والاحكام المضمنة في القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٢٢ من ابريل سنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات ، وهو الذي حل محل المرسوم بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم المناقصات ، وكذلك القواعد المنصوص عليها في لائحة المخازن والمشتريات المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٦ من يونية سنة ١٩٤٨ في نطاق تطبيقها ، وفيما لا يتعارض منها مع احكام القانون المذكور ، وقد خصت المادة ١٣ من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ على أن ينظم بقرار من

وزير المالية والاقتصاد ما لم ينظمه هذا القانون من أحكام وإجراءات ،
وقد صدر القرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار لائحة المناقصات
والمزايدات - ومقتضى هذا التنظيم الإداري أن الإجراءات التي تنتهى
بالتعاقد تتولاها جهات ثلاث ، الأولى : لجنة فتح المظاريف ، والثانية :
لجنة البت فى العطاءات ، والثالثة : جهة التعاقد . ولكل من هذه الجهات
الثلاث اختصاص معين . فلجنة فتح المظاريف ، كما هو واضح من
تسميتها ، تقوم بفتح مظاريف العطاءات المقدمة تمهيدا لفحصها والتأكد
من مطابقتها للشروط المعلن عنها ، واستبعاد العطاءات التي لا تستوفى
الشروط لسبب أو لآخر . وقد نظمت إجراءاتها المادة ٥٦ من لائحة
المناقصات والمزايدات . بعد ذلك تقوم لجنة البت بمهمتها وهي اتمام
الإجراءات بقصد الوصول الى تعيين أفضل المناقصين أو المزايدى حسب
القانون . وقد حددت اختصاصات هذه اللجنة المواد من ٣ الى ٦ من
القانون سالف الذكر ، والمواد ٦٧ وما بعدها من اللائحة ، واختصاص
اللجنة هنا اختصاص مقيد تجرى فيه على قواعد وضعت لصالح الإدارة
والأفراد على السواء بقصد كفالة احترام مبدأ المساواة بين المناقصين
جميعا . وقرار لجنة البت بإرساء المناقصة على أحد المتقدمين ليس
الخطوة الأخيرة فى التعاقد ، بل ليس إلا إجراء تمهيديا فى عملية العقد
الإدارى المركبة . ثم بعد ذلك يأتى دور الجهة المختصة بإبرام العقد ،
فاذا رأت أن تبرمه فأنها تلتزم بإبرامه مع المناقص الذى عينته لجنة البت
واختصاصها فى هذه الحالة اختصاص مقيد حيث تلتزم بالامتناع عن
التعاقد مع غير هذا المناقص ، ولا تستبدل غيره به . إلا أنه يقابل هذا
الاختصاص المقيد سلطة تقديرية هى حق هذه الجهة فى عدم اتمام العقد
وفى العدول عنه اذا ثبتت ملامة ذلك لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة .

٢١٣ - ٤ (١٩٦٠/١٢/١٣) ٢٣٩/٤٠/٥

♦ ♦ ٣ - جواز إلغاء المناقصة من جانب الإدارة سواء قبل البت فيها أو بعده - سبب
الإلغاء قبل البت يجب أن يكون الاستغناء نهائيا عن المناقصة - سبب الإلغاء بعد البت يكون
بتوافر إحدى الحالات النصوص عليها فى المادة السابعة من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ .

نصت المادة السابعة من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ على أن
" تلغى المناقصات بقرار مسبب من رئيس المصلحة بعد النشر عنها ، وقبل
البت فيها اذا استغنى عنها نهائيا . أما فى غير هذه الحالة فيجوز لرئيس

المصلحة الغاء المناقصة في احدى الحالات الآتية : (١) اذا تقدم عطاء وحيدا أو لم يبق بعد العطاءات المستبعدة الا عطاء واحد . (٢) اذا اقترنت العطاءات كلها أو أكثرها بتحفظات . (٣) اذا كانت قيمة الأقل تزيد على القيمة السوقية . ويكون الالغاء في هذه الحالات بقرار من رئيس المصلحة بناء على رأى لجنة البت فى العطاءات ، . مفاد هذا النص أن المشرع أجاز الغاء المناقصة فى جميع الاحوال سواء قبل البت فيها أو بعد ذلك . الا انه فى حالة الالغاء قبل البت فى المناقصة يجب أن يكون سبب الالغاء هو الاستغناء نهائيا عن المناقصة . وأن يحصل الالغاء بقرار مسبب من رئيس المصلحة . أما اذا كان قد تم بعد البت فى المناقصة فان الالغاء فى هذه الحالة جوازى ، ويكون فى احدى الحالات المشار اليها فى المادة المذكورة ، ويكون لرئيس المصلحة أيضا ، وبقرار منه بناء على رأى لجنة البت . وظاهر أن هدف المشرع من تقرير حق الادارة على هذا النحو ، مقصود به تغليب المصلحة العامة ، ورعاية خزانة الدولة ، فاذا ما تفتت جهة الادارة هذه الغاية ، وحقت هذا الهدف ، كان قرارها فى هذا الشأن سليما مطابقا للقانون .

٣١٣ - ٤ (١٩٦٠/٢/١٣) ٣٣٩/٤٠/٥

٣٠٩ - الغاء المناقصة لسبب الاستغناء عنها نهائيا - المقصود بالاستغناء النهائي عن المناقصة ، اما تبين عدم الحاجة الى المواد أو الاستغناء عن المناقصة كوسيلة للحصول عليها - اساس ذلك .

ان عبارة « اذا استغنى عنها » التى اشترطتها الفقرة الاولى من المادة السابعة من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ لجواز الغاء المناقصات لا تنصرف فقط الى الاستغناء عن المادة المطروحة فى المناقصة العامة ، اذ قد يكون المقصود بالاستغناء اما تبين عدم الحاجة الى المواد أو الاستغناء عن المناقصة العامة كوسيلة للحصول عليها ، لأن غير هذه الوسيلة قد يكون أصلح من وجهة المصلحة العامة ، يؤكد ذلك ما نصت عليه المذكرة الايضاحية فى هذا الخصوص ، وقد جاء فيها : « وقد تناولت المادة السابعة الاحوال التى يجوز فيها الغاء المناقصة بعد النشر عنها ، وقبل البت فيها ، وجعلت لرئيس المصلحة وحده سلطة الغائها اذا استغنى عنها نهائيا لالغاء الاعتماد المخصص لها مثلا أو لأمى سبب آخر مشابه » .

٣١٣ - ٤ (١٩٦٠/٢/١٣) ٣٣٩/٤٠/٥

٣٠٢ - الغاء المناقصة لسبب الاستغناء عنها نهائيا - نص الفقرة الثالثة من المادة السابعة من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ على صدور قرار الالغاء من رئيس المصلحة - لايحول دون الغائها بقرار من الوزير فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٧١ من هذا القانون .

لا محل لما ذهب اليه الطعن من أن القرار الصادر من الوزير بالغاء المناقصة والاتجاه الى طريق الممارسة قد صدر ممن لا يملك اصداره ، اذ كان يتعين أن يصدر من رئيس المصلحة وحده وفقا للفقرة الثالثة من المادة السابعة من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ ، لا محل لذلك لمخالفة هذا الزعم لاحكام القانون ودليل ذلك مانصت عليه المادة ٦٠ من اللائحة السابقة وهى تقابل المادة ١٨ من قرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار لائحة المناقصات والمزايدات ، التى تنص على أنه « اذا اختلف رأى لجنة البت أو رأى أغليبيتها مع رأى رئيس المصلحة أو السلاخ أو رئيس المنطقة أو الوحدة أو الفرع حول استبعاد بغض العطاءات أو اعتبار العطاء أصليح العطاءات لارساء المناقصة على مقدمه أو اجراء أو علم اجراء المفاوضة ، أو غير ذلك ، فيعرض الأمر على وكيل الوزارة المختص للبت فيه نهائيا أما بمعرفته مباشرة أو بعد عرضه على لجنة فنية برياسته إذا رأى ذلك . أما اذا كان الخلاف فى رأى بين لجنة البت فى الوزارة وبين وكيل الوزارة ، فيكون القرار النهائى للوزير ، . وهذا الحكم يصدق تملما على ما سبقت الاشارة اليه من اختلاف وجهات النظر بين تقرير لجنة البت والسيد وكيل وزارة الصنحة مما أدى الى عرض الامر على السيد الوزير فأقر وجهة نظر وكيل الوزارة للأسباب التى أدت الى اصدار القرار محل الطعن .

٣١٣ - ٤ (١٩٦٠/٢/١٣) ٢٢٩/٤٠/٥

ب - مدى سرىان القواعد المدنية عليه

راجع أيضا : ٢٩ ، ٣١٤

٣٠٣ - القاعدة التى تخضع لها العقود المدنية من وجوب تنفيذها بما يتفق وحسن النية - سرىانها على العقود الادارية .

ان العقود تخضع لأصل علم من أصول القانون ، يقضى بأن يكون تنفيذها بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية ، وهذا الاصل يطبق فى العقود الادارية ، شأنها فى ذلك شأن العقود المدنية . فاذا ثبت أن

البضاعة الموردة تتفق مع المواصفات فى التركيب ، وأن الشوائب اللاحقة
بها الاثر على صلاحيتها للاستعمال ، فلم يكن ثمة ما يحول - تطبيقاً لمبدأ
تنفيذ العقود بحسن نية - دون قبول هذه الكميات الموردة .

١٥٢٠ - ٢ (١٩٥٧/٤/٢٠) ١٣٧/١٧/٢

٣٠٤ - عدم تساوى مصالح طرفى العقد الادارى ، اذ يجب أن يعلو المصالح العام على
المصلحة الفردية الخاصة - للادارة سلطة الاشراف والتوجيه على تنفيذ العقد ، ولها الانفراد
بتغيير شروطه او اضافة جديد اليها بما تراه اكثر اتفاقاً مع المصالح العام - اذا وصل التعديل
الى حد الفسخ للطرف الاخر الحق فى التعويضات اذا اختلفت الموازنة فى الشروط المالية -
سلطة الادارة فى اتمام العقد للمصالح العام مع تعويض الطرف الاخر على الضرر - مثال .

ان العقود الادارية تتميز عن العقود المدنية بطابع خاص ، مناطه
احتياجات المرفق الذى يستهدف العقد تسييره وتغليب وجه المصلحة
العام على مصلحة الافراد الخاصة ، فبينما تكون مصالح الطرفين فى العقود
المدنية متوازنة ومتساوية ، اذا بها فى العقود الادارية غير متكافئة ، اذ
يجب أن يعلو المصالح العام على المصلحة الفردية الخاصة ، وهذه الفكرة هى
التي تحكم الروابط الناشئة عن العقد الادارى . ويترتب على ذلك أن
للادارة سلطة الاشراف والتوجيه على تنفيذ العقود ، وأن لها دائماً حق
تغيير شروط العقد واطراف شروط جديدة ، بما قد يترأى لها أنه أكثر
اتفاقاً مع المصالح العام دون أن يتحدى الطرف الاخر بقاعدة ، أن العقد
شريعة المتعاقدين ، ، كل ذلك بشرط ألا يصل التعديل الى حد فسخ العقد
كلية ، والا جاز للطرف الاخر فسخه ؛ وبشرط أن يكون له الحق فى
التعويضات اذا اختلفت الموازنة فى الشروط المالية ؛ كما يترتب عليها كذلك
أن للادارة دائماً سلطة اتمام العقد اذا قدرت أن هذا يقتضيه المصالح
العام ؛ وليس للطرف الاخر الا الحق فى التعويضات ان كان لها وجه ؛
وهذا على خلاف الاصل فى العقود المدنية التى لا يجوز أن يستقل احد
الطرفين بفسخها او اتمامها دون ارادة الطرف الاخر . فاذا ثبت أن
البوية المتعاقد عليها مع أحد أسلحة الجيش أصبحت غير صالحة للغرض
المتعاقد من أجله عليها بسبب تغيير صنف الجلد المستعمل لاجذية الجنود ؛
فللادارة أن تتدخل من تعاقدتها وتعمل سلطتها العامة فى اتمام العقد ؛ مع
تعويض المتعاقد عما أصابه من ضرر . فاذا اتضح أن هذا الصنف من
البوية انما صنع خصيصاً لاجذية الجنود قبل أن يتغير نظام هذه الاجذية،

وأنه لا سبيل للانتفاع به بعرضه للبيع فى الاسواق المحلية ، فقد اجتل
التوازن المالى للعقد ، وحق للمتعاقد أن يعرض عن رفض البوية . والتعويض
بوجه عام مقياسه الضرر المباشر ، وهو يشتمل على عنصرين جوهرين ،
هما الخسارة التى لحقت المضرور ، والكسب الذى فاته .

١٥٢٠ - ٢ د ١٩٥٧/٤/٢٠ هـ ٩٣٧/٩٧/٢

٣٠٥ - القوة القاهرة والحادث الفجائى - الشروط الواجب توافرها فى الحادث حتى
يعتبر قوة القاهرة لا تتحقق معه المسئولية - تطبيق القواعد الواردة فى القانون المدنى فى هذا
الشان على الروابط الادارية - اساسه - اعتبار هذه القواعد من الاصول العامة التى يجب
النزول عليها فى تحديد الروابط الادارية فى مجال لقانون العام .

ان أحكام المسئولية العقدية تقتضى أن يكون هناك خطأ وضرر ولن
تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر وأنه اذا استحال على المدين أن ينفذ
التزامه عينا كان مسئولا عن التعويض لعدم الوفاء مالم يثبت أن استحالة
التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبى لا يد له فيه ، واستحالة التنفيذ اما
أن تكون استحالة فعلية أو استحالة قانونية وذلك فى الوقت الذى يجب
فيه التنفيذ . وغنى عن القول أن الاستحالة الفعلية هى من مسائل الواقع
الذى يقدره القاضى ويختلف هذا التقدير بحسب ظروف الاحوال وملايساته ،
واذا كانت الاستحالة راجعة الى خطأ المدين لا ينقضى الالتزام وان كان
أصبح تنفيذه العينى مستحيلا ووجب التنفيذ عن طريق التعويض ، وبذا
يتحول محل الالتزام من التنفيذ العينى الى التعويض ، فتبقى التأمينات
التى كانت تكفل التنفيذ العينى وتتحول الى كفالة التعويض ، وتبقى مدة
التقادم سارية ، أما اذا كانت الاستحالة راجعة الى سبب أجنبى فان
الالتزام ينقضى أصلا سواء من حيث التنفيذ العينى أو التنفيذ بالتعويض ،
والسبب الاجنبى هو الحادث الفجائى أو القوة القاهرة أو خطأ الدائن أو
فعل الغير ويجب أن تكون القوة القاهرة أو الحادث الفجائى أمرا غير ممكن
التوقع ومستحيل الدفع ، فان توافر هذان الشرطان كان الحادث أجنبيا
عن الشخص لا يد له فيه ويجب أن يكون عدم استطاعة التوقع لامن جانب
المدين بل من جانب أشد الناس يقظة وبصرا بالامور ، فالمعيار موضوعى
لا ذاتى فلا يكتفى فيه بالشخص العادى ولكن يتطلب أن يكون عدم
الامكان مطلقا كما يجب أن تكون القوة القاهرة أو الحادث الفجائى مستحيل
الدفع فان أمكن دفع الحادث حتى ولو استحال توقعه لم يكن ثبت قوة

قاهرة أو حادث فجائى كما يجب أن يكون من شأنه جعل التنفيذ مستحيلا استحالة مطلقة لا بالنسبة للمدين وحده بل بالنسبة الى أى شخص يكون فى موقف المدين وهذا هو ما يميز القوة القاهرة والحادث الفجائى عن الحوادث الطارئة التى تجعل تنفيذ الالتزام مرهقا لا مستحيلا ، ويختلف أثر القوة القاهرة أو الحادث الفجائى بحسب الاحوال فاذا كان هو السبب الوحيد فى وقوع الضرر انعدمت علاقة السببية فلا تتحقق المسؤولية ، وقد يكون من أثره لا الاعفاء من تنفيذ الالتزام بل وقف تنفيذه حتى يزول الحادث فيبقى الالتزام موقوفا على أن يعود واجب التنفيذ بعد زوال الحادث ، وغنى عن القول أنه يجوز للطرفين أن يعدلا باتفاقهما من أثر القوة القاهرة أو الحادث الفجائى فيتفقان مثلا على أن المدين لا يخلى من التزامه ويتحمل بذلك تبعة السبب الأجنبى فلا ينقضى الالتزام حتى ولو استحال تنفيذه بسبب أجنبى ويتحول محله الى تعويض ويكون المدين فى هذه الحالة أزاء الدائن بمثابة المؤمن يؤمنه من الحوادث التى ترجع الى القوة القاهرة ، كل ماتقدم من قواعد قد قننها المشرع المصرى فى القانون المدنى ، ولئن كان مجال تطبيق هذه القواعد فى مجال روابط القسانون الخاص الا أن القضاء الادارى قد اطرده على الأخذ بها باعتبارها من الاصول العامة التى يجب النزول عليها فى تحديد الروابط الادارية فى مجال القانون العام مادامت تتسق مع تسيير المرافق العامة وتكفل التوفيق بين ذلك وبين المصالح الفردية الخاصة ، وقد ردد البند الخامس من العقود الثلاثة المبرمة مع المطعون عليه النص على اعفائه من المسؤولية عند وقوع القوة القاهرة .

٦٨٩ - ٤ (١٩٥٩/١٢/١٢) ١٠٦/١٥/٥

٣٥٦ - اصرار الحكومتين الفرنسية والايطالية على منع تصدير الاسلحة المتعاقد عليها -
اعتباره سببا اجنيا تتحقق به القوة القاهرة - اساس ذلك .

إن الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فى قضائه فيما انتهى اليه بعد استظهاره لظروف الحال وملابساته من أن عدم وفاء المدين بالتزامه يرجع الى سبب اجنبى لا يد له فيه ، فتحققت القوة القاهرة التى جعلت التنفيذ مستحيلا وذلك بسبب اصرار الحكومتين الفرنسية والايطالية على منع تصدير الاسلحة المتفق عليها الى الحكومة المصرية وهذا السبب الاجنبى ليس فى امكان أى شخص فى مثل مركز المدين أن يتوقعه أو يدفعه بل أن المطعون عليه بعد اذ عجز عن الحصول على ترخيص الحكومتين حاول تنفيذ التزامه بوسائل اخرى عرضها على الملحقين العسكريين فى روما وباريس وذلك بارسال الاسلحة برسم اثيوبيا على أن تستولى عليها الحكومة فى أثناء مرورها عابرة بمصر بعد الاتفاق مع الحكومة الاثيوبية وغير ذلك من الوسائل الاخرى التى اقترحها ولكن الحكومة المصرية لم تقبلها وكل ذلك

يدل على أنه لم يترك وسيلة ممكنة لتنفيذ التزامه الا لجأ اليها ولكن حال
دون تنفيذ السبب الاجنبى الذى لايد له فيه اى القوة القاهرة التى تعفيه
من المسئولية .

٦٨٩ - ٤ (١٢/١٢/١٩٥٩) ١٠٦/١٥/٥

٣٠٧ - غرامات التأخير فى العقود الادارية - اختلافها فى طبيعتها عن الشرط
الجزائى فى العقود المدنية - الشرط الجزائى تعويض متفق عليه مقدما - غرامة التأخير ضمان
لتنفيذ العقد الادارى فى المواعيد المتفق عليها - استقلال الادارة بتوقيعها دون حاجة الى صدور
حكم بها او اثبات الضرر - اقتضاء غرامات التأخير منوط بتقديرها باعتبارها القوامة
على حسن سير المرافق العامة فلها ان تعفى منها - اقرارها بعدم حرصها على تنفيذ العقد فى
المواعيد المتفق عليها هو بمثابة اعفاء المتعاقد من تنفيذ الغرامة عليه - احقيته فى استرداد
ما خصم من مستحقاته من غرامة تأخير فى هذه الحالة - اساس ذلك كله .

انه ولئن كان من المبادئ المسلمة فى فقه القانون الادارى ان غرامات
التأخير فى العقود الادارية تختلف فى طبيعتها عن الشرط الجزائى فى العقود
المدنية ، ذلك ان الشرط الجزائى فى العقود المدنية هو تعويض متفق عليه
مقدما يستحق فى حالة اخلال احد المتعاقدين بالتزامه ، فيشترط لاستحقاقه
ما يشترط الاستحقاق التعويض بوجه عام من وجوب حصول ضرر للمتعاقد
الآخر . واعذار للطرف المقصر ، وصدور حكم به ، وللقضاء ان يخفضه اذا
ثبت انه لا يتناسب والضرر الذى يلحق بالمتعاقد ، بينما الحكمة فى الغرامات
التي ينص عليها فى العقود الادارية هي ضمان تنفيذ هذه العقود فى المواعيد
المتفق عليها حرصا على حسن سير المرافق العامة بانتظام واطراد ، ولذا فان
الغرامات التي ينص عليها فى تلك العقود توقعها جهات الادارة من تلقاء
نفسها دون حاجة الى صدور حكم بها اذا توافرت شروط استحقاقها بحصول
الاخلال من جانب المتعاقد معها ، ولها ان تستنزل قيمتها من المبالغ التي
عساها تكون مستحقة له بموجب العقد دون أن تلتزم الادارة باثبات
حصول الضرر ، كما لا يقبل ابتداء من المتعاقد اثبات عدم حصوله ، على
اعتبار ان جهة الادارة فى تحديدها مواعيد معينة لتنفيذ العقد يفترض فيها
أنها قدرت ان حاجة المرفق تستوجب التنفيذ فى هذه المواعيد دون اى تأخير
لئن كان ما تقدم كله هو الاصل الا انه من المسلم كذلك ان اقتضاء الغرامات
منوط بتقدير الجهة الادارية المتعاقدة باعتبارها القوامة على حسن سير
المرافق العامة والقائمة تبعا لذلك على تنفيذ شروط العقد ، ولذا فلها مثلاً
ان تقدر الظروف التي يتم فيها تنفيذ العقد ، وظروف المتعاقد ، فتعفيه من
تطبيق الجزاءات المنصوص عليها فى العقد كلها او بعضها بما فى ذلك غرامة
التأخير ، اذا هي قدرت ان لذلك محلاً ، كما لو قدرت أنه لم يلحق المصلحة
العامة أى ضرر من جراء التأخير او غير ذلك من الظروف ، وقياساً على هذا

النظر ، فإن الادارة اذا اقرت بأنها لم تحرص على تنفيذ العقد فى المواعيد المتفق عليها اما لان تنفيذها فى هذه المواعيد كان غير لازم ، بل قد يستبب ارتباكات أو يكلفها نفقات بدون مقتضى : كما لو كان حل ميعاد توريد ادوات صحية مثلا بينما لم يكن البناء الذى تعاقد آخر على تشييده قد اصبح مهينا لتركيب هذه الادوات ، او كما لو كان حل ميعاد توريد آلات او تجهيزات ولم تكن لدى الادارة مخازن لايداعها ، وكان فى الوقت ذاته فى غنى عن تركيبها او غير ذلك من الخصوصيات الماثلة ، فيعتبر اقرار الادارة بصديق هذه الظروف والملازمات بمثابة اعفاء ضمنى للمتعاقد من تنفيذ الغرامة عليه مما لا يكون معه محل لتوقيع غرامة التأخير ، ومن ثم يكون المتعاقد مستحقا لاسترداد ماخصم من مستحقاته من هذه الغرامة .

٦١ - ٢ س (١٩٦٠/٩/٢١) ١٣١٧/١٣٦/٥

ج - الفوائد

٣٠٨ - فوائد تأخرية - المادة ٢٢٨ مدنى - الفراض الضرر بحكم القانون - لوجه للقول بعدم جواز الجمع بينها وبين تعويض عن عدم التنفيذ .

متى كانت الفوائد المطلوبة هي فوائد تأخرية عن مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت الطلب . وتأخر المدين فى الوفاء به ، فيستحق الدائن الفوائد القانونية بالتطبيق للمادة ٢٢٦ من القانون المدنى من تاريخ المطالبة القضائية بها ، والضرر مفترض فى هذه الحالة بحكم القانون وفقا للمادة ٢٢٨ من القانون المدنى التى تنص على أنه لا يشترط لاستحقاق فوائد التأخير قانونية كانت أو اتفاقية ان يشبث الدائن ضررا لحقه من هذا التأخير ، ومن ثم فلا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون بان الفوائد لا تخرج عن كونها تعويضا ، وان المبلغ المطالب به لا يخرج هو أيضا عن كونه تعويضا ، وانه لايجوز الجمع بين تعويض واخر ، وانه يكفي لجبر الضرر الحكم على الوزارة بالمبلغ .

١٤٨ - ٤ (١٩٥٨/٥/١٧) ١٢٥٨/١٣٤/٣

٣٠٩ - التزام موظف بان يتم دراسته فى الخارج وأن يخدم الوزارة التى هو تابع لها لمدة معينة ، وان يرد فى حالة اخلاله بالتزامه جميع ما انفقته الوزارة عليه - ثمة التزام اصل هو التزام بفعل - فى حالة اخلاله به يترتب فى ذمته التزام آخر محله مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت الطلب - استحقاق فوائد التأخير على هذا المبلغ من تاريخ المطالبة الرسمية .

اذا كان الثابت ان المدعى عليه الاول وقع فى ٥ من يونية سنة ١٩٤٩ تعهدا بان يتم دراسته فى بعثة هندسة استخراج البترول التابعة لوزارة التجارة فى المدة المقررة لها ، وأن يخدم الوزارة التى هو تابع لها بالبعثة أو فى أية وظيفة اخرى فى الحكومة تعرض عليه بالاتفاق مع تلك الوزارة

سبع سنوات من تاريخ عودته لمصر عقب انتهاء الدراسة . وإن يرد جميع ما تصرفه الحكومة عليه بصفته عضوا في البعثة إذا تركها من تلقاء نفسه ، أو لم يقم بخدمة الحكومة المدة المقررة في التعهد ، أو فصل منها لأسباب تأديبية ، أو تزوج أثناء وجوده بالبعثة بدون إذن سابق من اللجنة الوزارية الاستشارية للبعثات ، كما وقع والد مورث باقى المدعى عليهم بقرارا بتعهده بطريق التضامن والتكافل معه يرد جميع ما تنفقه الحكومة عليه بصفته عضوا ببعثة التعليم المصرية إذا تركها من تلقاء نفسه ، أو لم يقم بخدمة الحكومة المدة المقررة في التعهد ، أو فصل منها لأسباب تأديبية أو تزواجه في أثناء مدة بعثته بدون إذن سابق من لجنة البعثات - إذا كان الثابت هو ما تقدم ، فإن مقتضى هذا التعهد ان ثمة التزاما أصليا من جانب المدعى عليه الاول هو التزام بعمل ، محله خدمة الوزارة التي هو تابع لها بالبعثة أو خدمة الحكومة في أية وظيفة أخرى تعرض عليه بالاتفاق مع تلك الوزارة مدة سبع سنوات من تاريخ عودته الى مصر عقب انتهاء دراسته بالبعثة التي يتعهد باتمامها في المدة المقررة لها ، وأنه في حالة إخلاله بهذا الالتزام أو بأحد الالتزامات الأخرى التي تضمنها تعهده - وبمراعاة أن التنفيذ العيني قهرا غير منتج أو غير ممكن - يترتب في ذمته بضمانة ضامنه وهو مورثه ومورث باقى المدعى عليهم ، وكأثر احتياطي لعدم الوفاء ، التزام آخر محله رد جميع ما أنفقته عليه الحكومة بصفته عضوا في البعثة ، أي أداء مبلغ من النقود . ولما كان محل الالتزام الثانى هو دفع مبلغ من النقود معلوم المقدار ينحصر في قيمة المصروفات التي أنفقتها الحكومة عليه بصفته عضوا في بعثة هندسة استخراج البترول بأمريكا ، وكان الثابت أن المذكور وضامنه قد تأخر عن الوفاء بقيمة هذه النفقات التي بلغت ١٢٦ م و ٤٤٠٥ ج. حسبا يبين من أوراق ملف البعثة ، على الرغم من مطالبة الحكومة إياهما به ، فإنه تستحق على هذا المبلغ الذى قضى به الحكم المطعون فيه فوائد تأخيرية لصالح الحكومة بواقع أربعة في المائة سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية .

١٤٨ - ٤ (١٩٥٨/٥/١٧) ١٢٥٨/١٣٤/٣

♦ ٣١ - فوائد قانونية - المادة ٢٢٦ مدنى - تطبيقها في مجال الروابط العقدية الادارية باعتبارها من الاصول العامة في الالتزامات .

إن المادة ٢٢٦ من القانون المدنى تنص على أنه « إذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود ، وكان معلوم المقدار وقت الطلب ، وتأخر المدين في الوفاء به ، كما ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخر فوائد قدرها أربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية

وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ، ان لم يحدد الاتفاق او العرف التجارى تاريخا آخر لسريانها . وهذا كله مالم ينص القانون على غيره . ولئن كانت هذه المادة قد وردت فى التقنين المدنى ، الا ان المحكمة ترى تطبيق احكامها فى نطاق الروابط العقدية الادارية ، باعتبار هذه الاحكام من الاصول العامة فى الالتزامات .

١٤٨ - ٤ (١٩٥٨/٥/١٧) ٢/١٣٤/١٢٥٨

٣١١ - اخلال المتعهد بالتزاماته - حق الادارة فى الرجوع عليه بفرق الثمن الذى تكبدته فى شراء الاصناف التى امتنع عن توريدها - سريان الفوائد القانونية على هذا الفرق - المصاريف الادارية التى تستحقها الادارة باعتبارها مكملة لفرق الثمن وكلها غرامة التأخير التى تعد تعويضا اتفاقياً جزائياً - سريان الفوائد القانونية على كل منهما - اساس ذلك .

ان الفوائد القانونية التى تستحق على فرق الثمن الذى تكبدته الادارة فى شراء الاصناف التى امتنع المتعهد عن توريدها ، والذى يحق لها الرجوع عليه به طبقا لشروط العطاء نتيجة لاخلاله بالتزامه ، بوصف هذا الفرق مبلغا نقديا تعويضا عما تحملته الادارة بخطأ المتعهد بسبب عدم قيامه بتنفيذ التزامه التعاقدى ، وهو توريد الاصناف المتفق عليها فى الميعاد المحدد ، كما يصدق على المصاريف الادارية باعتبارها مكملة لفرق الثمن المشار اليه وملحقة به ، وكذا على غرامة التأخير التى هى تعويض اتفاقي جزائي عما اصاب المرفق العام من ضرر مرده الى الاخلال بحسن سير هذا المرفق نتيجة تعطيل حصوله على الاصناف المتعاقد على توريدها فى الوقت المناسب الذى قدرت الادارة احتياج المرفق اليها فيه الى انه تم لها شراؤها على حساب المتعهد المتخلف من متعهد اخر بموجب مناقصة محلية ، وهو ضرر مفترض يختلف فى طبيعته وسببه عن الضرر الناتج من تحمل الادارة فرق الثمن وملحقاته ، والتعويض المستحق عن كل من هذين الضررين مكمل للآخر ، ومتى كان شقا هذا التعويض معلوما المقدار وقت الطلب وتأخر المدين فى الوفاء بهما فانه يرتكب بذلك خطأ يختلف عن خطئه الاصلى فى التقصير فى التوريد ، هو مجرد التأخر فى ذاته فى الوفاء بهذا المبلغ من النقود الذى عين مقداره سلفا على الاسس المتقدمة بمقتضى شروط العقد والذى اصبح معلوما له ومستحقا فى ذمته وان نازع فى التزامه به ، ويتبنى على هذا سريان الفوائد القانونية فى حقه عن المبلغ المذكور حتى تاريخ المطالبة القضائية بها وفقا لنص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى .

٥٣١ - ٤ (١٩٦٠/٣/٢٦) ٥/٦٢/٥٦٤

د - مسائل متنوعة

راجع : ٢٩ ، ٨٧ ، ٣٢٦

علم يقينى - عمد ومشايخ -
غصب السلطة - غموض الحكم -
غنائم - فعل ماضى - فوائد

علم يقينى

• راجع : قرار ادارى (لالعلم به) •

عمد ومشايخ

• راجع : ٥٥ ، ٣٦٦ •

غ

غصب السلطة

• راجع : ٢٥٤ ، ٣٠٧ •

غموض الحكم

• راجع : ٥٣٨ ، ٥٤٩ •

غنائم

• راجع : ١٦ ، ١٧ •

ف

فعل تارى

• راجع : ٢٥٤ •

فوائد

• راجع : ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ •

ق

قاعدة تنظيمية

راجع أيضا : ٨٦ ، ٥٤٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٥٧ ، ٧٠٧ :

٧٠٨ : ٧١٣ : ٧١٧ : ٧٥٠ : ١١٠٩ ، ١١٩٣

٣١٢ - تعليمات - تعد بمثابة اللائحة او القاعدة القانونية الواجبة الاتباع - ليس للرئيس الذى اصدرها ان يخالفها عند التطبيق على الحالات الفردية .

ان القواعد التنظيمية العامة التى تصدر ممن يملكها ، كالمدير العام للمصلحة ، متسمة بطابع العمومية والتجريد ، تكون بمثابة اللائحة او القاعدة القانونية الواجبة الاتباع فى صدد ما صدرت بشأنه . فيلتزم بمراعاتها لا المرءوسون وحدهم ، بل الرئيس هو نفسه كذلك فى التطبيق على الحالات الفردية ، طالما لم يصدر منه تعديل او الغاء لها بنفس الاداة ، أى بقرار تنظيمى عام مماثل ، لا فى تطبيق فردى قصرا عليه .

١٥٩ - ١ (١٩٥٠/١١/٥) ١/٧/٤١

قانون

راجع : تشريع

قانون ادارى

راجع أيضا : ٨٧ ، ١٣٤ ، ٨٣٧

٣١٣ - عدم التزام القضاء الادارى بتطبيق قواعد القانون المدنى على روابط القانون العام الا بنص خاص يستلزم ذلك - عند انعدام النص تكون له حريته فى انتزاع الحلول المناسبة - له ان يقتبس من القواعد المدنية ما يتلاءم مع طبيعة روابط القانون العام .

ان روابط القانون الخاص تختلف فى طبيعتها عن روابط القانون العام ، وان قواعد القانون المدنى قد وضعت لتحكم روابط القانون الخاص

فلا تطبق وجوباً على روابط القانون العام الا اذا وجد نص خاص يقضى بذلك . فان لم يوجد فلا يلتزم القضاء الادارى بتطبيق القواعد المدنية حتماً وكما هي ، وان كان له ان يقتبس من تلك القواعد ما يتلاءم مع طبيعتها وروابط القانون العام ، كما له ان ينسقها ويطورها وفقاً لاحتياجات سير المرافق ، والتوفيق بين ذلك وبين حقوق الافراد ، ومن اجل هذا كان لفقه القضاء الادارى استقلاله الذاتى ونظرياته التى تميز بها عن فقه القانون المدنى مستتلهما فى ذلك كله شتى الاعتبارات المشار اليها .

٩٨ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٨) ١٢٩/١٦/٢

٣١٤ - قواعد القانون الخاص تهدف اساساً لمعالجة مصالح فردية خاصة - الاصل ان ترتيب المراكز القانونية وتعديلها يرجع الى مشيئة الافراد واتفاقاتهم فى مجال القانون الخاص - قواعد القانون الادارى تهدف اساساً لمعالجة مراكز تنظيمية عامة لاتعادل فى المصلحة بين اطرافها - الاصل فى قواعده انها امرة فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها - مبدأ المشروعية الموضوعية يقضى بان الاتفاق التعاقدى لايجوز ان يؤثر فى المركز التنظيمى .

ان قواعد القانون الخاص تهدف اساساً الى معالجة مصالح فردية خاصة على أساس التعادل بين اطرافها ، ولذا كان لمشيئتهم واتفاقاتهم اثرها الحاسم فى ترتيب المراكز القانونية وتعديلها ، وكانت قواعد القانون الخاص - الا ما يتعلق منها بالنظام العام - غير آمرة يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، على حين ان قواعد القانون الادارى تهدف اساساً الى معالجة مراكز تنظيمية عامة لاتعادل فى المصلحة بين اطرافها ، اذ المصلحة العامة فيها لاتتوازى مع المصلحة الفردية الخاصة ، بل يجب ان تعلو عليها ، ومن ثم تميز القانون الادارى بأن قواعده اساساً قواعد امرة ، وان للادارة فى سبيل تنفيذها سلطات استثنائية تستلزمها وظيفتها فى ادارة المرافق العامة وضمان سيرها بانتظام واطراد ، وانه متى كان تنظيم القانون للروابط الادارية ينظر فيه الى المصلحة العامة ، فلا يجوز الاتفاق على ما يتعارض مع تلك المصلحة . وان انشاء المراكز التنظيمية العامة او تعديلها او الغائها يجب ان يتم على سنن القانون ووفقاً لاحكامه ، وانه ليس لاتفاق الطرفين ان كان مخالفاً للقانون اثر فى هذا الشأن ، والا لتعارض ذلك مع مبدأ المشروعية الموضوعية الذى يقضى بان الاتفاق التعاقدى لايجوز ان يؤثر فى المركز التنظيمى .

١٤٩٦ - ٢ (١٩٥٨/١/١٨) ٥٤٦/٦٤/٣

قرار ادارى

- أ - تعريفه وانواعه .
- ب - نفاذه وآثاره .

- ج - تسببيه .
- د - أركانه وإعيوبه .
- هـ - ملائمة إصداره .
- و - انعدامه .
- ز - سحبته .
- ح - وقف تنفيذه .
- ط - رقابة القضاء الإدارى له .
- ى - العلم به .
- ك - وجوب التظلم منه وعدم وجوبه .
- ل - الجهة التى يقدم لها التظلم .
- م - التصرف فى التظلم .
- ن - ميعاد الطعن فى القرار .
- س - قطع ميعاد الطعن ووقفه .
- ع - مسائل متنوعة .

١ - تعريفه وانواعه

راجع أيضا : ١٧ ، ٦٨ ، ٨٠ ، ٢٤٧ ، ٣٢٣ ، ٣٢٧ ، ٤٦١ ؛

٤٦٣ ، ٥١٩ ، ٥٧٥ ، ٨٥٠ ، ١٠١٢ ، ١٠٢٦ ، ١٠٤٣ .

٣١٥ - تعريف القرار الإدارى

ان القرار الإدارى هو إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة للأفراد بناء على سلطاتها العامة بمقتضى القوانين واللوائح حين تتجه إرادة الإدارة لإنشاء مركز قانونى يكون جائزا وممكنا قانونا وبباعت من المصلحة العامة التى يبتغيها القانون .

٤٧ - ٣ (١٩٥٧/٢/٢) ٤٤٨/٥١/٢

٣١٦ - متى يتوافر الوجود القانونى للقرار الإدارى .

ان القرار الإدارى يتم بمجرد إفصاح الإدارة أثناء قيامها بوظائفها عن إرادتها الملزمة بقصد أحداث اثر قانونى .

١٦١٠ - ٢ (١٩٥٧/٣/٣٠) ٧٨٣/٧٩/٢

٣١٧ - القرار الصادر من الإدارة بالقبض على شخص لاعتبارات تتعلق بالامن العام

هو قرار ادارى - اختصاص القضاء الإدارى بنظر دعوى التعويض عنه .

إذا ثبت أن القبض على المدعى كان تدبيراً من التدابير التى اتخذتها الإدارة لاعتبارات تتعلق بالامن العام ، بناء على حالة واقعية كانت قائمة حتى السبب الذى دعا الإدارة الى اتخاذ هذه التدابير ، فأفصحت عن إرادتها بالقبض عليه هو وغيره ، فان هذا التصرف له كل مقومات القرار الإدارى ،

كتصرف ارادى متجه الى احداث اثر قانونى . هو القبض على الاشخاص ،
بغاية من المصلحة العامة هي وقاية الامن والنظام لسبب هو الحالة الواقعية .
التي كانت قائمة عندئذ ، وبهذه المثابة يختص القضاء الادارى بطلب التعويض .
عنه .

١٥١٧ - ٢ (١٣/٤/١٩٥٧) ٢٨٦/٩٣/٢

٣١٨ - مجلس نقابة المهن الطبية وهيئات التأديب كافة تعتبر هيئات ادارية -
قراراتها فى شأن التأديب هي قرارات ادارية لا قضائية - تعريف القرار القضائى .

ان مجلس نقابة المهن الطبية وكذلك هيئات التأديب كافة تعتبر هيئات
ادارية فى تشكيلها وفى اختصاصها ، اذ خولها القانون حق اصدار
قرارات فى مسائل التأديب بمقتضى سلطتها العامة ، وهذه القرارات
ادارية لا قضائية لان القرار القضائى هو الذى تصدره المحكمة بمقتضى
ولايتها القضائية ويحسم - على اساس قاعدة قانونية - خصومة قضائية
تقوم بين خصمين وتتعلق بمركز قانونى خاص او عام ، ولا ينشئ هذا
القرار مركزا قانونيا جديدا ، وانما يكشف او يقرر قيام حق او عدم
قيامه ، وظاهر ان القرارات التأديبية لا تحمل اية سمة من هذه
السمات .

٦٠٨ - ٣ (١٢/٤/١٩٥٨) ١١٠٣/١١٩/٣

٣١٩ - صدور قرار مجلس نقابة المهن الطبية باحالة احد اعضاء النقابة الى مجلس
التأديب - اعتباره من القرارات الادارية الصادرة ضد الافراد لا من قرارات تأديب الموظفين -
خضوعه لحكم الفقرة السادسة من المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ،
دون الفقرة الرابعة من تلك المادة - عدم اعتباره من قرارات الجهات الادارية ذات الاختصاص
القضائى المنصوص عليها بالمادة السادسة من ذلك القانون .

متى ثبت ان القرار المطعون فيه صدر باحالة المدعين ، باعتبارهم
افراد لا موظفين الى المحاكمة التأديبية امام مجلس تأديب نقابة الاطباء ،
فلا تنطبق عليهم الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة
رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاصة بقرارات تأديب الموظفين ، كما لا تنطبق عليهم
المادة السادسة الخاصة بالقرارات الصادرة من جهات ادارية ذات اختصاص
قضائى ، وانما يعتبر قرارا اداريا نهائيا صادرا ضد افراد مما ينطبق
على الفقرة السادسة من المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة .

٦٠٨ - ٣ (١٢/٤/١٩٥٨) ١١٠٣/١١٩/٣

٣٢٠ - حجز ادارى - اجراءاته - لا تعتبر من قبيل القرارات الادارية - القانون رقم
٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

ان اجراءات الحجز والبيع الادارى كما نظمها القانون رقم ٣٠٨ لسنة -

١٩٥٥ لا تعدو ان تكون نظاما خاصا وضعه الشارع لتحصيل المستحقات التى للحكومة فى ذمة الافراد ، راعى فيه التبسيط والسرعة وقللة النفقات مستبدلا اياه بنظام قانون المرافعات للاعتبارات المذكورة ، يقطع فى ذلك نص المادة ٧٥ من القانون السالف الذكر التى تقضى بانه فيما عدا ما نص عليه فيه تسرى جميع احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التى لا تتعارض مع احكام القانون المشار اليه ، فما تتخذه الجهات الحكومية المختصة من اجراءات فى هذا الخصوص تطبيقا للقانون المذكور او ما تشييره من منازعات مع ذوى الشأن فى هذا النطاق لايعتبر - والحالة هذه - من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المقصود من القرار الادارى .

٤٧ - ٣ (١٩٥٧/٢/٢) ٤٨/٥١/٢ :

ب - نفاذه وآثاره

راجع أيضا : ٦٨ ، ٧٩٢ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ : ١١٣٠

٣٢١ - ترتيب القرار الادارى اعباء مالية جديدة على عاتق الخزانة - عدم تولد اثره حالا ومباشرة الا بوجود الاعتماد المالى - عدم كفاية الاعتماد المقرر - وجوب التزام حدوده وعدم مجاوزتها .

ان القرار الادارى اذا كان من شأنه ترتيب اعباء مالية جديدة على عاتق الخزانة العامة لا يتولد اثره حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا ، او متى أصبح كذلك بوجود الاعتماد المالى الذى يستلزمه تنفيذه لمواجهة هذه الاعباء ، فان لم يوجد الاعتماد اصلا كان تحقيق هذا الاثر غير ممكن قانونا ، اما اذا وجد وكان غير كاف فانه يتعين التزام حدوده وعدم مجاوزتها .

٥٥٢ - ٣ (١٩٥٨/٦/٧) ١٣٣٦/١٤٢/٣ :

٣٢٢ - ترتيب القرار الادارى لاعباء مالية على الخزانة - وجوب ان يعتمد المال اللازم حتى يصبح القرار جائزا قانونا - اذا وضح من ظاهر الاعتماد انه قصد ان يكون نفاذه من تاريخ سابق لتسوية حالات سابقة تعين نفاذه على هذا الوجه .

ان القرار الادارى باعتباره افصاح الجهة الادارية المختصة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن ارادة ملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث اثر قانونى معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة - ان القرار الادارى بهذه المثابة لا يتولد عنه اثره حالا ومباشرة الا اذا كان ممكنا وجائزا قانونا او متى أصبح كذلك . فاذا كان القرار من شأنه ان يرتب اعباء مالية على الخزانة العامة ، وجب لكى يصبح جائزا وممكنا قانونا ان يعتمد المال اللازم لمواجهة تلك الاعباء من الجهة المختصة

بحسب الاوضاع الدستورية ، فاذا كان مجلس الوزراء يملك وحده بمقتضى هذه الاوضاع تقرير الاعتماد فيكفى ان يصدر القرار منه بفتح الاعتماد .
أما اذا كان تقريره يستلزم موافقة هيئة نيابية وجب على السلطة التنفيذية استئذان تلك الهيئة ، وفى الحالين تكون الافادة من القرار التنظيمى العام فى حدود اغراضه ، وبحسب تخصيص الاعتماد الذى فتح من أجله ، وما اذا كان يهدف الى تسوية حالات معينة من يوم تقريره فقط أو تسوية هذه الحالات عن مدة سابقة عليه . فاذا كان ظاهر الاعتماد انه لا يفيد منه الموظف الا من تاريخ تقريره فيعمل بذلك من التاريخ المذكور . أما اذا كان واضحا أنه قصد ان يكون نفاذه من تاريخ سابق لتسوية حالات سابقة - كحالات الانصاف - تعين نفاذه على هذا الوجه .

١١٠٦ - ٢ (١٩٥٧/١٢/٧) ٢٣٠/٢٧/٣

٩٥ - ٣ (١٩٥٧/٣/٩) ٦٧٩/٧١/٢

٣٢٣ - ترتيب القرار الادارى لاعاءة مالية جديدة على عاتق الخزانة - عدم تولد اثره حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا او اصبح كذلك بوجود الاعتماد المالى اللازم لتنفيذه .

ان القرار الادارى ، باعتباره افصاح الجهة الادارية المختصة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث اثر قانونى معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة - ان القرار بهذه المثابة اذا كان من شأنه ترتيب اعباء مالية جديدة على عاتق الخزانة العامة فلا يتولد اثره حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا ، او متى اصبح كذلك بوجود الاعتماد المالى الذى يستلزمه تنفيذه لمواجهة هذه الاعباء ، فان لم يوجد الاعتماد اصلا كان تحقيق هذا الاثر غير ممكن قانونا ، أما ان وجد من قبل - كما هى الحال فى خصوصية النزاع - وكانت غاية الامر ان اثر تنفيذ القرار من الناحية المالية يقتصر على تقصير أجل فترات الترقية وزيادة فئات العلاوة دون المساس بربط الوظائف ذاتها الذى يدرج فى الميزانية على أساس المتوسط . فان اعمال اثر القرار فى حدود بداية هذا الربط ونهايته بما لا يحتاج الى اعتماد إضافى ، يكون والحالة هذه ممكنا قانونا .

٣٩ - ٢ (١٩٥٦/٤/٢٨) ٦٩٨/٨٢/١

٣٢٤ - ترتيب القرار الادارى لاعاءة مالية على الخزانة - تعليق اثره على فتح الاعتماد .
اللازم - صدور اعتماد مالى معين - التزام الادارة لحدوده فيما تصدره من قرارات مرتبط بتنفيذها به - مثال بالنسبة لمكافآت الاعمال الاضافية .

ان القاعدة الأساسية التى تحكم صرف المكافآت عن الاعمال الاضافية فى نطاق الاوضاع التى رسمتها قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى هذا

الشأن هي وجوب التزام حدود اعتمادات الميزانية المقررة فى جميع الاحوال ومن ثم فان تقدير فئة المكافأة فى كل وزارة او مصلحة بمراعاة حدها الاقصى يتقيد حتما بهذا الضابط ، ذلك انه لما كان الاصل فى هذه المكافأة انها منحة تخيرية للادارة ، فان هذه الاخيرة تملك تقييد منحها بما تراه من الشروط محققا للمصلحة العامة ، كما ان الادارة نفسها مقيدة فى هذا المنح بالاعتمادات المالية التى لا سلطان لها فى تقريرها ، بل مرجع الامر فيها الى جهة أخرى هي السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص وحدها فى ذلك . ومتى كان القرار الادارى من شأنه ترتيب اعباء مالية على الخزانة العامة فان أثره لا يكون حالا ومباشرا الا بقيام الاعتماد المالى باللائم لمواجهة هذه الاعباء فاذا لم يوجد الاعتماد المالى اللازم لمواجهة الاعباء ، كان تحقيق هذا الاثر غير ممكن قانونا . كما انه يتفرع من هذا الاصل انه اذا صدر اعتماد مالى معين كان من واجب الادارة أن تلتزم حدود هذا الاعتماد فيما تصدره من قرارات مرتبط تنفيذها به ، فان جاوزته فقد قرارها - عند التجاوز - سند المالى ووقع القرار على محل قبل ان تتوافر له شرائطه القانونية .

٣٠٥ - ١ (١٩٥٥/١١/٢٦) ١٨٢/٢٣/١

٣٢٥ - ترتيب القرار الادارى اعباء مالية على الخزانة - عدم تحقق اثره الحال والمباشر الا بقيام الاعتماد المالى اللازم - ليس للوزارات والمصالح الارتباط بمكافأة اضافية لموظفيها عند انعدام الاعتماد المالى قبل الحصول على الترخيص مقدما من وزارة المالية - قيام الموظف بهذه الاعمال بتكليف من الادارة لا ينشئ له مركزا ذاتيا قانونيا فى شأن المكافأة مالم يصدر الاذن بالصرف فى حدود الاعتمادات المقررة ممن يملكه ، وهو امر جوازى للادارة .

متى كان القرار الادارى من شأنه ترتيب اعباء مالية على الخزانة العامة ، فان أثره لا يكون حالا ومباشرة الا بقيام الاعتماد المالى اللازم لمواجهة هذه الاعباء ، فان لم يوجد الاعتماد كان تحقيق هذا الاثر غير ممكن قانونا ويترتب على ذلك انه لا يجوز للوزارات والمصالح الارتباط بشأن مكافآت اضافية للموظفين قبل الحصول على الترخيص مقدما من وزارة المالية . وتكليف الادارة للموظف باداء اعمال اضافية وقيامه بهذه الاعمال لا ينشئ له مركزا قانونيا ذاتيا فى شأن المكافأة عن هذه الاعمال ، مالم يصدر الاذن بالصرف فى حدود الاعتمادات المقررة ممن يملكه ، وهذا امر جوازى للادارة متروك لتقديرها .

٧٨٨ - ٢ (١٩٥٧/١٢/٧) ٢٢١/٢٨/٣

٣٢٦ - مجاوزة الادارة لحدود الاعتماد المقر من السلطة التشريعية ، او للغرض المقصود منه ، او للوقت المحدد لاستخدامه ، او تصرفها قبل فتح الاعتماد اللازم - اثر ذلك

على صحة التصرف ونفاذه - التفرقة بين الرابطة العقدية والعلاقات التنظيمية - صحة التصرف ونفاذه فى الحالة الاولى دون الثانية - أساس ذلك .

يجب التمييز بين العقود الادارية التى تعقدتها الادارة مع الغير وبين علاقة الموظف بالحكومة ، فالرابطة فى الحالة الاولى هى رابطة عقدية تنشأ بتوافق ارادتين وتولد مراكز قانونية فردية وذاتية مصدرها العقد ، وفى الحالة الثانية هى علاقة تنظيمية عامة مصدرها القوانين واللوائح . ولا ريب فى أن لهذا الاختلاف فى طبيعة الروابط القانونية اثره فى نفاذ أو عدم نفاذ التصرف اذا استلزم الامر اعتماد المال اللازم من البرلمان ، فالثابت فى فقه القانون الادارى ان العقد الذى تبرمه الادارة مع الغير - كعقد من عقود الاشغال العامة او التوريد مثلا - ينعقد صحيحا وينتج اثره حتى ولو لم يكن البرلمان قد اعتمد المال اللازم لهذه الاشغال ، او حتى لو تجاوزت الادارة حدود هذا الاعتماد ، او لو خالفت الغرض المقصود منه ، او لو فات الوقت المحدد لاستخدامه ، فمثل هذه المخالفات - لو وجدت من جانب الادارة - لا تمس صحة العقد ولا نفاذه ، وانما قد تستوجب المسئولية السياسية . وعلة ذلك ظاهرة ، وهى أن هذه العقود الادارية التى تبرمها الادارة مع الغير هى روابط فردية ذاتية ، وليست تنظيمية عامة ، ويجب من ناحية حماية هذا الغير ، ومن ناحية اخرى عدم زعزعة الثقة فى الادارة ، فليس فى مقدور الفرد الذى يتعاقد معها ان يعرف مقدما ما اذا كان قد صدر اعتماد أو لم يصدر ، وما اذا كان يسمح بابرام العقد أو لا يسمح ، وما اذا كان العقد فى حدود الغرض المخصص له الاعتماد او ليس فى حدود هذا الغرض ، كل اولئك من الدقائق التى يتعذر على الفرد العادى بل الحريص التعرف عليها . ولو جاز جعل صحة العقود الادارية او نفاذها رهنا بذلك لما جازف احد بالتعاقد مع الادارة ، ولتعطل سير المرافق العامة . ولكن الحال جد مختلف بالنسبة للاعتمادات المالية اللازمة لنفاذ القرارات التنظيمية العامة فى شأن الموظفين ، كالقرارات العامة المتعلقة برفع درجاتهم او زيادة مرتباتهم اذ مركزهم هو مركز تنظيمى عام ، فلزم ان يستكمل هذا التنظيم جميع اوضاعه ومقوماته التى تجعله نافذا قانونا ، ومن الثابت فى فقه القانون الادارى ان تحديد درجات الموظفين أو تحديد مرتباتهم يجب ان يصدر من السلطة المختصة بذلك حتى يكون نافذا ومنتجا اثره قانونا ، وانه وإن كان الاصل ان ذلك عمل ادارى من اختصاص السلطة التنفيذية ، الا انه اذا كانت الاوضاع الدستورية تستوجب اشتراك البرلمان فى هذا التنظيم لاعتماد المال اللازم لهذا الغرض ، فانه يتعين على السلطة التنفيذية استئذانه فى هذا الشأن ، وانه اذا تم تنظيم الدرجات وتحديد المرتبات باشتراك السلطة

التنفيذية مع البرلمان على وجه معين عند الاذن. بالاعتماد المالى وجب على السلطة التنفيذية احترام ارادة البرلمان ، والتزام التنظيم الذى تم على هذا الاساس .

١٧٥ - ١ (١٩٥٦/٢/١١) ١/١٠/٤٩١

٣٢٧ - علم تولد اثر القرار الادارى حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا او متى اصبح كذلك - مثال بالنسبة لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٥/٥/٢٦ بانصاف خريجي المعلمين الثانوية واللى يقتضى اعماله استصدار قانون بفتح اعتماد اضافى .

ان القرار الادارى باعتباره افصحاح الجهة الادارية المختصة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن ارادة ملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث اثر قانونى معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة - ان القرار الادارى بهذه المثابة لا يتولد عنه اثره حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا او متى اصبح كذلك . ومن ثم فان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ بموافقة على اقتراح اللجنة المالية فى شأن خريجي المعلمين الثانوية باعتبارهم فى الدرجة السادسة منذ تعيينهم بماهية اولية ٥٠٠ م و ١٠ ج - هذا القرار ما كان يمكن قانونا ان يتولد اثره حالا ومباشرة بمجرد صدوره ، لانه ما كان قد استكمل جميع المراحل التى تلزم قانونا فى هذا الصدد ، ذلك ان المادة ١٤٣ من الدستور الملغى النافذ وقتذاك كانت تقضى بأن « كل مصروف غير وارد بالميزانية او زائد على التقديرات الواردة بها يجب ان يأذن به البرلمان » ولهذا فلئن كان مجلس الوزراء قد وافق على الاقتراح المشار اليه من حيث المبدأ الا أنه لما كان الامر يقتضى استصدار قانون بفتح اعتماد اضافى ، فقد سارت وزارة المالية فى الطريق الدستورى السليم فقدرت التكاليف بمبلغ ٢٢٠٠٠ ج لمدة سنة ، وتقدمت الى البرلمان لاستصدار قانون بفتح اعتماد اضافى لهذا المبلغ ، فناقشت اللجنة المالية هذا الامر ورأت ان يكون انصافهم على اساس التعيين فى الدرجة السابعة وترقيتهم الى الدرجة السادسة بماهية ٥٠٠ م و ١٠ ج بعد ثلاث سنوات من تاريخ التعيين الاول وذلك حتى لا يكونوا احسن حالا من حملة الشهادات العالية . وقدرت اللجنة التكاليف على هذا الاساس بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه سنويا ، وقد اعتنقت وزارة المالية هذا الراى وقدمت مذكرة من اللجنة المالية بهذا المعنى الى مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى اول يونية سنة ١٩٤٧ فوافق عليها . ويبين مما تقدم ان القرار الاخير هو الذى يولد اثره القانونى حالا ومباشرة بعد اذ اصبح ذلك جائزا وممكنا قانونا بفتح الاعتماد الاضافى المخصص لهذا الغرض من الجهة التى تملك الاذن به وهى البرلمان ، وقد طبق هسلسا

القرار فى حق المدعى . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بتسوية حالته على أساس القرار الاول الصادر فى ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ باعتباره منتجا لهذا الاثر من يوم صدوره - ان الحكم المذكور يكون قد بنى على مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وبالتالي يتعين الغاؤه والقضاء برفض الدعوى .

٣٠٦ - ١ (١٩٥٥/١١/٢٦) ٢٠١/٢٤/١

١٧٥ - ١ (١٩٥٦/٣/١١) ٤٩١/٦٠/١

٣٢٨ - القرارات التنظيمية العامة بشأن الموظفين لا تكون نافذة قانونا الا باعتماد السلطة التشريعية للمال اللازم لتنفيذها - مثال بالنسبة لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٥/٥/٢٦ بانصاف خريجي المعلمين الثانوية - القول بان المال اللازم لتنفيذ هذا القرار كان موجودا ضمن اعتماد مبلغ مليونى جنيه خصص فى ميزانية ١٩٤٥/١٩٤٦ لانصاف الموظفين والعمال - لاصحة له - الاعتماد المذكور خصص لانصاف العمال وحدهم دون خريجي المعلمين الثانوية - دليل ذلك .

ان هذه المحكمة سبق لها ان قضت بان قرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ بشأن انصاف خريجي المعلمين الثانوية ما كان قد استكمل جميع المراحل القانونية اللازمة لتنفيذه ، وانما هذا التنفيذ علق ضمنا على اعتماد المال اللازم لذلك ، استنادا الى ان القرارات التنظيمية العامة فى شأن الموظفين لا تكون نافذة قانونا الا باعتماد البرلمان للمال اللازم لتنفيذها على خلاف الحال فى العقود الادارية ، التى تنعقد صحيحة وتنتج اثارها حتى ولو لم يكن البرلمان قد اعتمد المال اللازم لها . وتأسيسا على ذلك يكون قرار اول يونية سنة ١٩٤٧ ، هو الذى يولد اثره القانونى حالا ومباشرة ، لانه اقترن بفتح الاعتماد الاضافى المخصص لتنفيذه ، ولقد اثبتت مجادلة ، فحواها ان المال اللازم لتنفيذ قرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ كان موجودا فعلا لدى وزارة المالية ضمن اعتماد مبلغ المليونى جنيه الذى خصص فى ميزانية ١٩٤٥/١٩٤٦ لانصاف الموظفين والعمال . بمقولة ان هذا مستفاد مما ورد فى الكتاب الذى ارسله مراقب الميزانية العام فى ٩ من اغسطس سنة ١٩٤٥ الى وكيل وزارة المالية فى شأن خريجي مدرسة المعلمين الثانوية لبيان المصرف الذى تسوى عليه حالاتهم طبقا لقرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ ، ولكن هذا الاعتراض مردود عليه : بانه يبين بصورة جلية من مراجعة محاضر مجلس النواب فى الجلسة الثالثة والثلاثين التى انعقدت فى يومى ٣٠ من يولية واول اغسطس سنة ١٩٤٥ ، ومن تتبع المناقشات التى دارت فيها حول اعتماد المليونين من الجنيهاات المشار اليه ، انه انما خصص لانصاف العمال وحدهم ، ولم يكن لخريجي المعلمين الثانوية أية صلة به .

٣١٤ - ١ (١٩٥٦/٤/٢١) ٦٩١/٨١/١

ج - تسببيه

راجع أيضا : ١٥١ ، ٣٣٥ ، ٣٤٣ ، ٥١٥ ، ٥٤٠ ، ٥٥٨ ،

٦١٨ ، ٦٣٢ ، ٩٩٧ ، ١٠٢٤ ، ١٢٥٧

٣٢٩ - الاصل أنه لا التزام على الادارة بتسبيب القرار الادارى - القرار غير المسبب

يفرض قيامه على سببه الصحيح - عب اثبات العكس يقع على مدعيه - تسبيب الادارة لقرارها - خضوع الاسباب لرقابة القضاء الادارى - حدود هذه الرقابة .

انه ولئن كانت الادارة غير ملزمة بتسبيب قرارها . ويفترض فى القرار غير المسبب انه قام على سببه الصحيح وعلى من يدعى العكس ان يقيم الدليل على ذلك ، الا انها اذا ذكرت اسبابا له فانها تكون خاضعة لرقابة القضاء الادارى للتحقيق من مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، وأثر ذلك فى النتيجة التى انتهى اليها القرار . وهذه الرقابة القانونية تجد حدها الطبيعى فى التحقق مما اذا كانت هذه النتيجة مستخلصة استخلاصا سائغا من اصول تنتجها مادي وقانونا ، فاذا كانت منتزعة من غير اصول موجودة او كانت مستخلصة من اصول لا تنتجها . او كان تكييف الوقائع - على فرض وجودها مادي - لا ينتج النتيجة التى يتطلبها القانون ، كان القرار فاقدا لركن من اركانه هو ركن السبب ، ووقع مخالفا للقانون . اما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائغا من اصول تنتجها مادي وقانونا ، فقد قام القرار على سببه ، وكان مطابقا للقانون .

٣١ - ٢ (١٩٥٦/٣/١٧) ٥٥٥/٦٧/١

١٥١٩ - ٢ (١٩٥٦/١٢/١٥) ٤١٥/٢٥/٢

٣٣٠ - الاصل ان الادارة غير ملزمة بتسبيب قراراتها الا اذا نص القانون صراحة

على ذلك - المادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسى - لم توجب تسبيب قرار الصرف من الخدمة .

الاصل أن الادارة غير ملزمة بتسبيب قراراتها الا اذا نص القانون صراحة على وجوب هذا التسبيب وتأسيسا على ما تقدم فلا مقنع فيما ذهب اليه المدعى من ان المرسوم الصادر بتسريحه من الخدمة بالتطبيق للمادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسى قد صدر معيبا لخلوه من التسبيب ذلك لان هذه المادة لم توجب تسبيب قرار الصرف من الخدمة ، بل أنها نصت فى فقرتها الثانية على أنه « لا يشترط فى هذا القرار ان يكون معطلا أو أن يتضمن الاسباب التى دعت للصرف من الخدمة » .

٣ ، ٤ - ١ س (١٩٦٠/٤/٢٣) ٦٩٩/٧٤/٥

د - أركانه وعيوبه

راجع أيضا : ٩٧ ، ١٤٥ ، ١٩٣ ، ٢٨٣ ، ٢٩٢ ، ٣٢٩ ،

٣٤٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٥ ، ٥٢٣ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧

٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٦٢ ، ٥٦٨ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٣ ، ٥٧٦ ،
٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٩٣ ، ٥٩٦ ، ٦١٤ ، ٦١٩ ، ٦٢٩ ، ٦٨٤ ، ٦٩٦ ، ٧٤٩ ،
٨٦٠ ، ٨٦٢ ، ٩٩٧ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠١٠ ،
١٠١٣ ، ١٢٥٧ .

٣٣١ - قرار تادیبی - وجوب قیامه علی سبب یبرره - رقابة القضاء الاداری لذلك

اساس ذلك - مثال .

ان القرار التادیبی یجب ان یقوم علی سبب یبرره ، فلا تتدخل الادارة لتوقيع الجزاء الا اذا قامت حالة قانونية أو واقعية تبرر تدخلها . ولما كان السبب هو رکن من أركان القرار الاداری . فان للقضاء الاداری أن یراقب قیام هذه الحالة أو عدم قیامها کرکن من الارکان التي یقوم علیها القرار . فاذا کان الثابت ان السبب الذي قام علیه القرار التادیبی (وهو تغيب الطالب عن الكلية وعن المحاكمة بدون عذر مقبول بفهم ان الطالب ممتارض وليس مریضا) هو أمر مشکوک فی صحته ، بل ان الاصول المقدمة للمحكمة ترجح العکس - علی حسب الظاهر من الاوراق - فیکون الحكم المطعون فيه والحالة هذه اذ قضی بوقف تنفيذ القرار التادیبی للأسباب المذكورة ، وحتى لا تفوت علی الطالب فرصة التقدم للامتحان ، وهو أمر یتعذر تداركه - ان الحكم المذكور قد قام علی أساس سليم من القانون .

١٦١٦ - ٢ (١٩٥٦/٦/٣٠) ١٠٠٢/١٢١/١

٣٣٢ - سبب القرار الاداری - قرار بحجز مصاب بمرض عقلی تطبیقا للمادة ٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ - وجوب قیامه علی رکنین : اصابة المحجوز بمرض عقلی وخطورة مرضه بما من شأنه الاخلال بالامن أو النظام أو سلامة المریض أو الغير - صدور قرار بالحجز رغم انعدام أحد الرکنین - فقدانه لركن السبب - الغاؤه - التعويض عن الضرر الناشئ عنه .

ان المادة الرابعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابین بأمراض عقلية تنص علی أنه « لا یجوز حجز مصاب بمرض عقلی قواه العقلية الا اذا کان من شأن هذا المرض أن یخل بالامن أو النظام العام أو یخشى منه علی سلامة المریض أو سلامة الغير وذلك طبقا لاحکام هذا القانون » ، ویتظهر من ذلك ان القرار الذي تصدره الادارة بالحجز یجب - لکی یكون مطابقا للقانون - أن یقوم علی رکنین هما : اصابة الشخص المحجوز فعلا بمرض عقلی ، ثم خطورة مرضه بان یكون من شأنه الاخلال بالامن أو النظام العام أو کان یخشى منه علی سلامة المریض أو سلامة الغير . وبغیر توافر ذلك یكون حجزه غیر جائز قانونا . ویجب الغاء

القرار بحجزه لانعدام سببه المبرر له ، كما يكون له الحق فى مطالبة الادارة بتعويضه عما أصابه من ضرر بسبب هذا القرار ان كان لذلك وجه .

١٨٢١ - ٢ (١٩٥٧/٢/٢) ٥٩١/٦٦/٢

٣٣٣ - قرار الحاكم العسكرى العام - وجوب توافر ركن السبب له - حدود

رقابة القضاء الادارى لهذا الركن .

ان قرار الحاكم العسكرى العام ينبغى ان يكون له سبب ، بأن تقوم حالة واقعية او قانونية تدعو الى التدخل ، والا فقد القرار علة وجوده ومبرر اصداره ، وفقد بالتالى اساسه القانونى ، كما يجب ان يكون هذا السبب حقيقيا لا وهميا ولا صوريا ، وصحيحا مستخلصا استخلاصا سائغا من اصول ثابتة تنتج . وقانونيا تتحقق فيه الشرائط والصفات الواجب توافرها فيه قانونا ، وانه ولئن كانت الادارة فى الاصل تملك حرية وزن مناسبات العمل وتقدير اهمية النتائج التى تترتب على الوقائع الثابت قيامها الا انه حيثما تختلط مناسبة العمل الادارى بمشروعيتها ، ومتى كانت هذه المشروعية تتوقف على حسن تقدير الامور خصوصا فيما يتعلق بالحرريات العامة ، وجب ان يكون تدخل الادارة لاسباب جدية تبرره ، فالمناط والحالة هذه ، فى مشروعية القرار الذى تتخذه الادارة هو ان يكون التصرف لازما لمواجهة حالات معينة من دفع خطر جسيم يهدد الامن والنظام . باعتبار هذا الاجراء الوسيلة الوحيدة لمنع هذا الضرر ، وللقضاء الادارى حق الرقابة على قيام هذا المسوغ او عدم قيامه . فاذا ثبتت جدية الاسباب التى تبرر هذا التدخل كان القرار بمنجاة من أى طعن . اما اذا اتضح ان الاسباب لم تكن جدية ولم يكن فيها من الاهمية الحقيقية ما يسوغ التدخل لتقييد الحريات كان القرار باطلا .

١٥١٧ - ٢ (١٩٥٧/٤/١٣) ٨٨٦/٩٣/٢

٣٣٤ - قرار وكيل وزارة الداخلية بفصل باشجاويش بالبوليس - تسببه -

الاحالة فى الاسباب الى مذكرة تنطوى على المبرر الكافى - النعى على القرار بطلانه من حيث الشكل - فى غير محله .

اذا ثبت ان قرار وكيل وزارة الداخلية قد صدر بفصل المدعى (وكيل باشجاويش بالبوليس) مستندا فى تقرير الفصل الى الاسباب الواردة فى تقرير معاون بوليس المركز (والتى تنطوى على المبرر الكافى للفصل والتى تعززها باقى الاوراق) . ورأى فى تقديره كفاية الاسباب ، فليس فى هذا ما يعيب من ناحية الشكل او الموضوع قراره القائم على عدم صلاحية المدعى لان يكون رجل بوليس .

١٧٨ - ٣ (١٩٥٨/٣/١) ٧٦٩/٨٨/٣

٣٣٥ - وجوب التفرقة بين تسبب القرار كإجراء شكلي قد يتطلبه القانون وبين

وجوب قيامه على سبب يبرره - التسبب لا يكون لازماً إلا حيث يوجب القانون - السبب يجب أن يكون قائماً وصحيحاً سواء كان التسبب لازماً أم غير لازم .

تجب التفرقة بين وجوب تسبب القرار الإداري كإجراء شكلي قد يتطلبه القانون وبين وجوب قيامه على سبب يبرره صدقاً وحققاً كركن من أركان انعقاده فلئن كانت الإدارة غير ملزمة بتسبب قرارها إلا إذا أوجب القانون ذلك عليها وعندئذ يتعين عليها تسبب قرارها وإلا كان معيباً بعيب شكلي ، أما إذا لم يوجب القانون تسبب القرار فلا يلزمها ذلك كإجراء شكلي لصحته ، بل ويحمل القرار على الصحة كما يفترض فيه ابتداء قيامه على سبب صحيح ، وذلك كله حتى يثبت العكس - لئن كان ذلك كذلك ، إلا أن القرار الإداري ، سواء أكان لازماً تسببه كإجراء شكلي أم لم يكن هذا التسبب لازماً ، يجب أن يقوم على سبب يبرره صدقاً وحققاً ، أي في الواقع وفي القانون ، وذلك كركن من أركان انعقاده ، باعتبار القرار تصرفاً قانونياً ، ولا يقوم أي تصرف قانوني بغير سببه . والسبب في القرار الإداري هو حالة واقعية أو قانونية تحمل الإدارة على التدخل بقصد أحداث أثر قانوني هو محل القرار ، ابتغاء وجه الصالح العام الذي هو غاية القرار والقرار المطعون فيه هو قرار فصل بغير الطريق التأديبي صدر بالاستناد إلى الفقرة ٦ من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة ، وهو قرار لا تلزم الإدارة بتسببه كإجراء شكلي ، إلا أنه يجب أن يقوم على سبب يبرره ، وإن كان يفترض فيه ابتداء قيامه على سبب صحيح حتى يثبت العكس .

٥٨ - ٤ (١٢/٧/١٩٥٨) ١٧٢٩/١٧٦/٣

٣٣٦ - ركن النية - فقد هذا الركن ينحدر بالقرار إلى درجة الانعدام فلا يكتسب

أية حصانة وأوفات الميعاد المحدد للطعن بالالغاء أو السحب .

إذا كان وزير التربية والتعليم قد حدد من قبل نيته فيمن تتجه إليه هذه النية بأحداث الأثر القانوني ، فاشتراط في المرقى أن ترجع أقدميته في التدرج الثامنة إلى ٦ من فبراير سنة ١٩٤٤ أو بعبارة أخرى يكون تحديد النية من قبل بحسب هذا الشرط هو الأساس لإصدار القرار بتعيين أشخاص المرقين بذواتهم - فلا يعدو القرار الأخير والحالة هذه أن يكون إجراء تطبيقاً لنية من قبل ، ومن ثم فإذا رقي شخص بدون حق على فهم أنه يتوافر فيه شرط الأقدمية بينما هو فاقده ، فإن قرار الترقية بالنسبة إليه يكون في الواقع من الأمر قد فقد ركن النية على وجه ينحدر به إلى درجة الانعدام فلا

يكتسب اية حصانة ولو فات الميعاد المحدد الطعن بالالغاء او السحب بل يجوز الرجوع فيه والغاؤه فى أى وقت .

٥٤١ - ٥ (١٩٥٩/١١/٢١) ٦٠/١٠/٥

٣٣٧ - بطلان القرار الادارى شكلا لاغفال اجراء معين - وجوب ان يكون البطلان منصوبا عليه فى التشريع ، او ان يكون الاجراء جوهرى .

ان القرار الادارى لا يبطل لعيب شكلى ، الا اذا نص القانون على البطلان عند اغفال هذا الاجراء ، او كان هذا الاجراء جوهرى فى ذاته ، بحيث يتوجب على اغفاله بطلان القرار بحسب مقصود الشارع .

٩٦٩ - ٢ (١٩٥٧/١١/٢٣) ٧٤/١٠/٣

٣٣٨ - شكل القرار الادارى - التصرف القانونى لا يولد معلوما لعيب فى الشكل الا اذا كان الشكل يعتبر ركنا لقيامه - اذا لم يكن الشكل ركنا . فان كان جوهرى وجب استيفائه - اذا لم يكن الشكل جوهرى فلا يؤثر فى صحة القرار وسلامته - القرار الادارى تصرف قانونى - تعريف القرار الادارى - نشر القرار الادارى - اجراء لاحق لا يرتد اثره الى ذات القرار ولا يمس صحته .

لئن كان نشر المرسوم الصادر بصرف المدعى من الخدمة قد اعتوره ما اشار اليه المدعى من انه وقع باطلا لنشره فى الجريدة الرسمية يعباره تفيد نشره باسم رئيس الجمهورية لانشره بسلطة مجلس الوزراء الا انه يجب التنبيه الى ان الاصل فى التصرف القانونى انه لا يولد معدوما لعيب فى الشكل الا اذا كان الشكل معتبرا بحكم القانون ركنا لقيام هذا التصرف. والقرار الادارى هو تصرف قانونى ، ولم يعتبر القانون الشكل ركنا فى القرار موضوع النزاع . أما اذا كان الشكل ليس ركنا بل مجرد شرط متطلب فى القرار فان كان هذا الشكل جوهرى كان لا معدى عن استيفائه وفقا لما نص عليه القانون ، اما فى ذلك القرار واما بتصحيح لاحق ، اما اذا كان غير جوهرى ، فلا يعتبر مؤثرا فى صحة القرار وسلامته . على أن ما يزعمه المدعى من عيب فى هذا الشكل انما يلحق عملية النشر ولا يمس لايان القرار ذاته ولا صحته كتصرف قانونى . ذلك ان القرار الادارى هو افصاح الجهة الادارية المختصة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة ، بمقتضى القوانين واللوائح فى الشكل الذى يتطلبه القانون بقصد احداث أثر قانونى معين متى كان هذا ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة . وقد قامت أركان القرار فى هذا الخصوص ما دام لا يمارى أحد من أن مجلس الوزراء قد اتجهت ارادته الى احداث هذا الاثر ، وهو صرف المدعى من الخدمة على الرغم من عدم اتفاق رئيس لجمهورية وقتذاك مع المجلس فى هذا الشأن وقد استوفى المرسوم المطعون فيه بالفعل شكله القانونى من الناحية الدستورية من حيث صدوره من مجلس الوزراء شكلا تشكيلا صحيحا

في حدود سلطته واختصاصه في هذه الخصوصية بذاتها ، وعرضه على رئيس الجمهورية ، واصداره بعد اذ مضت عشرة أيام لم يوقعه خلالها الرئيس ولم يحله ضمن المدة نفسها الى المحكمة العليا ، فاعتبر نافذا طبقا للمادة ٨١ من الدستور ، اما عملية النشر في ذاتها فهي اجراء لا حق لا يعدو ان يكون تسجيليا لما تم ، فلا يرتد اثرها الى ذات القرار ولا يمس صحته . فاذا كان ثبت عيب فقد لحق عملية النشر فقط ، على أن هذا العيب قد تداركته الادارة وقامت بتصحيحه فيما بعد .

٣ ، ٤ - ١ س (١٩٦٠/٤/٢٣) ٦٩٩/٧٤/٥

٣٣٩ - صدور القرار الإداري معيبا بعيب عدم الاختصاص - بطلانه - الغاؤه الفاء كاملا - مثال - صدور قرار من وزارة الحربية بترقية رئيس قسم المستخدمين بمصلحة المواني والنائر ، والحال أنه يعتبر تابعا لديوان الموظفين - المادة ٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ -

ان المادة الثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة قد نصت على أن يعمل بهذا القانون من أول يولية سنة ١٩٥٢ ، ونصت المادة الثالثة من الفصل الأول من الباب الأول من القانون المشار اليه على أن يكون « مراقبو ومديرو ورؤساء المستخدمين ووكلاؤهم بالوزارات والمصالح ما عدا ديوان المحاسبة تابعين لديوان الموظفين وتدرج وظائفهم بميزانيته » . فاذا كان الثابت أن المطعون في ترقيته أصبح في عداد موظفي ديوان الموظفين منذ أول يولية سنة ١٩٥٢ (باعتبار أنه يشغل وظيفة رئيس قسم المستخدمين بمصلحة المواني والنائر) فما كان يجوز أن تشمل حركة الترقيات التي أجراها السلاح البحري في أبريل سنة ١٩٥٢ بحسابه تابعا له ، ويكون القرار الصادر من وزير الحربية في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٣ بترقية المطعون في ترقيته الى الدرجة الخامسة المخصصة لموظفي السلاح البحري قد شابه عيب عدم الاختصاص ، ومن ثم يكون باطلا لفقدانه احد مقوماته ، ويتعين من أجل ذلك القضاء بالغائه الفاء كاملا ، وبالتالي يكون الطعن قد قام على أساس سليم من القانون ، ويكون الحكم المطعون فيه في قضائه بالغائه القرار للغاء جزئيا فيما تضمنه من ترقية المدعى قد جاء مخالفا للقانون .

٣٤٨ - ٢ (١٩٥٦/٦/١٦) ٩٠٥/١٠٩/١

٣٤٠ - صدور حكم المحكمة العليا السابقة بدمشق باعادة الموظف المسرح الى وظيفته - تنفيذه تنفيذا مبتورا من جانب الادارة بوضعه في مرتبة ادنى ودرجة اقل - غير جائز - اقامته دعوى جديدة ليعود كما كان في وظيفته ذاتها بمرتبتها ودرجتها وراتبها - صدور قرار بتسريحه من الخدمة لايقوم على عناصر جديدة مستقاة من سلوكه الوظيفي - اعتبار ذلك ردا على دعواه المذكورة وتحديا لحكم المحكمة العليا - انطوائه على مخالفة القانون واساءة استعمال السلطة - الغاؤه .

اذا كان الثابت أن الادارة - بعد اذنفذت حكم المحكمة العليا بدمشق

الذى قضى بإبطال قرار تسريح المدعى تنفيذاً مبنياً بوضعه فى مرتبة أدنى لم تقف عند هذا الحد ، بل انها بعد اذ رفع دعواه طالباً اعادته كما كان فى وظيفته ذاتها بمرتبتها ودرجتها وراتبها - بادرت الى اصدار قرارها بتسريحه من الخدمة مرة أخرى مستندة فى هذا التسريح الى أسباب لا تخرج فى مضمونها عن الاسباب التى استندت اليها فى قرارها الاول بتسريحه من الخدمة ، وهو الذى قضى بإبطاله بحكم المحكمة العليا بدمشق ، ولما يمتنع على اعادته الى الخدمة ، تلك الاعادة التى كانت محل الطعن من جانبه ، وقت بدر فيه منه ما يبرر فصله بقرار جديد يقوم على عناصر جديدة مستقاة من سلوكه الوظيفى فى تلك الفترة التى يقرر أنه اقترح فيها منحه وسام الاستحقاق السورى من الدرجة الثانية ، بل يبدو أن هذا القرار وكأنه كان رداً على دعواه المذكورة ، فانطوى بذلك على تحد لحكم المحكمة العليا السابق الذى حاز قوة الامر المقضى والذى يعتبر عنواناً للحقيقة فيما قضى به فى منطوقه ، وما قام عليه فى أسبابه الجوهرية المتصلة بهذا المنطوق ومقتضاه ، دون امكان العودة الى اثار النزاع فى هذا كله ، فوجب احترامه والنزول على حكمه ومقتضاه ، وألا كان تصرف الادارة بغير ذلك مخالفاً للقانون ومشوباً بإساءة استعمال السلطة واجبا الغاؤه .

٧٣٠/٧٥/٥ (١٩٦٠/٤/٢٦) س ١ - ٨٠٧

٣٤١ - اساءة استعمال السلطة - سلطة الادارة التقديرية فى صرف الموظفين من الخدمة وفقاً للمادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسى - لامعقب عليها فى ذلك الا اذا اساءت استعمال سلطتها بأن تغيت فى اصدار قرارها غير وجه المصلحة العامة - صدور قرار الصرف من الخدمة لغاية حزبية يصمه بعيب اساءة استعمال السلطة .

ان المادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسى قد أطلقت يد الادارة فى صرف الموظفين من أية مرتبة كانت من الخدمة الا من استثنى منهم بنص خاص للاسباب التى تترخص فى تقديرها ، فلا معقب عليها والحالة هذه الا اذا اساءت استعمال سلطتها فى هذا الشأن بأن تنكبت الجادة وتغيت فى اصدار قرارها غير وجه المصلحة العامة .

فاذا كان الثابت من ظروف الدعوى وملابسات اصدار قرار صرف المدعى من الخدمة المطعون فيه أنه صدر بصورة غير عادية تنم عن الخلف فى شأنه بين الوزارة وبين رئيس الجمهورية وقتذاك ، اذ رفض توقيع هذا القرار فأصدرته الوزارة بنفسها فان هذا يؤيد صدق ما ينعاه المدعى على القرار المذكور من أنه صدر بباعث حزبي ، ولم تقدم الجهة الادارية ما ينفي ذلك على الرغم من اتاحة المواعيد الكافية لها لهذا الغرض ، ومن ثم فان القرار المطعون فيه يكون قد صدر مشوباً بعيب اساءة استعمال

السلطة ، لانحرافه عن الجادة ، ولصدوره بباطح حزبي لا بغاية من المصلحة العامة ، وبالتالي يكون قد وقع باطلا ويتعين الغاؤه .

٣ ، ٤ - ١ س (١٩٦٠/٤/٢٣) ٦٩٩/٧٤/٥

٣٤٢ - عيب اساءة استعمال السلطة المبرر لالغاء القرار الإداري أو التعويض عنه - وجوب أن يشوب الغاية منه : بأن تنتكس الإدارة وجه المصلحة العامة التي يجب أن يتفياها القرار .

أن عيب اساءة استعمال السلطة المبرر لالغاء القرار الإداري أو التعويض عنه يجب أن يشوب الغاية منه ذاتها ، بأن تكون الإدارة قد تنكبت وجه المصلحة العامة التي يجب أن يتفياها القرار وأصدرته بباطح لا يمت لتلك المصلحة . فإذا كان الثابت من المذكرة المقدمة من الوزير إلى مجلس الوزراء لفصل المدعى أن الباطح على هذا الفصل هو الرغبة في رفع شأن المصلحة الحكومية التي يرأسها على ما قدرته الإدارة من تزويد هذه المصلحة بعناصر جديدة قادرة على النهوض بها إلى المستوى المرجو منها . وليس من شك في أن هذه الغاية التي تفياها القرار المطعون فيه تمت للمصلحة العامة ، فإنه يكون قد صدر صحيحا مبررا من عيب اساءة استعمال السلطة ، مما لا وجه معه لمسائلة الحكومة بتعويض عنه .

١٥١٩ - ٢ (١٩٥٦/١٢/١٥) ٢١٥/٢٥/٢

٣٤٣ - عيب الانحراف هو من العيوب القصدية في السلوك الإداري - قوامه أن يكون لدى الإدارة قصد اساءة استعمال السلطة - عرض الاستقالة على موظف وتبصيره بأحكام القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ - اعتقاد الإدارة وقتئذ أنه غير صالح - مشروعية هذا المسلك .

القول بأن الإدارة إذا عرضت على الموظف اعتزال الخدمة ولوحت بتطبيق القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ في شأنه يكون مسلكها مشروعاً إذا تبين للمحكمة فيما بعد أن الموظف غير صالح ، ويكون غير مشروع إذا تبين لها أنه صالح - هذا القول لا يستقيم إلا إذا كانت الإدارة حين سلكت هذا المسلك توقن بأن الموظف صالح ومع ذلك حملته على اعتزال الخدمة بالتهديد بتطبيق القانون عليه ، إذ يكون مسلكها عندئذ معيباً بإساءة استعمال السلطة وبانحراف بها ، باستعمال أداة قانونية في غير ما شرعت له ، أما إذا كانت تعتقد وقتئذ أنه غير صالح فلا يكون مسلكها معيباً بمثل هذا العيب الخاص ، إذ غنى عن البيان أن إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها هو من العيوب القصدية في السلوك الإداري قوامه أن يكون لدى الإدارة قصد إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها .

٩٠٤ - ٣ (١٩٥٧/١١/٩) ٥٢/٦/٣

قرار ادارى (ه - ملاتمة اصداره -
و - انعدامه - ز - سحبه)

ه - ملاتمة اصداره

راجع : ١٨٢ ، ١٨٤ ، ٢٧٦ ، ٣٥١

و - انعدامه

راجع : ٩٨ ، ٩٩ ، ٢٥٤ ، ٢٩٢ ، ٣٣٦ ، ٤٨٨ ، ٥٠١ ، ٥٣٨ ؛

٥٤٩ ، ٥٩٢

ز - سحبه

راجع أيضا : ٩٨ ، ٢٩٢ ، ٣٣٦ ، ٦٨٩ ، ٩٥٤ ، ١١٩٦

٣٤٤ - السحب قد يكون جزئيا او كليا حسبما تتجه اليه نية الادارة - متى
تكشفت هذه النية للمحكمة وجب على مقتضاها تحديد مدى السحب وانزال اثره القانونى .
ان سحب القرار الادارى قد يكون كليا شاملا لجميع محتوياته
وآثاره ، وقد يكون جزئيا مقصورا على بعضها مع الابقاء على بعضها
الاخر كل ذلك حسبما تتجه اليه نية الادارة فعلا ، ومتى تكشفت هذه
النية للمحكمة وجب على مقتضاها تحديد مدى السحب وانزال اثره
القانونى .

فاذا بان للمحكمة من الظروف وقرائن الأحوال التى لا يستلزم القرار
الصادر فى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ متضمنا حركة التعيينات
والترقيات بالسلوكين السياسى والقنصرى وما تعرض له من شكاوى من
أصحاب الدور الذين تركوا فى الترقية مما حدا بمجلس قيادة الثورة الى
اصدار قرار بوقف نفاذ تلك الحركة أعقبه قرار مجلس الوزراء فى ١٦
من يناير سنة ١٩٥٥ بسحبها وردها لوزارة الخارجية لاعادة النظر فيها
على أساس القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلوكين
الدبلوماسى والقنصرى ، أن النية اتجهت الى سحب الحركة المذكورة سحبا
جزئيا مقصورا على ما كان منها محلا للشكوى ، وقد كان ذلك بوجه خاص
فى شأن من تركوا فى الترقية وليس من شك فى أن النية لم تتجه الى
سحب تعيين من عينوا من خارج الوزارة فى مثل درجاتهم (كالمدعى) ،
فإن هذا يستتبع بطريق اللزوم الاحتفاظ لهم بأقدميتهم بين زملائهم
بوضعهم فى عداد موظفى وزارة الخارجية منذ ١٥ من ديسمبر سنة
١٩٥٤ ، الأمر الذى يؤدى الى مراعاة هذه الأقدمية بالنسبة للمدعى
عند الترقية الى مستشار من الدرجة الثانية فى حركة ٢٠ من أبريل سنة
١٩٥٥ ، وقد بان من الكشف المقدمة من الوزارة أن ترتيبه الأول بين
المرتبين الأول بالوزارة قبل اجراء الحركة الاخيرة .

٣٤٥ - امتناع السحب بفوات الميعاد القانونى - مناط ذلك ان يكون القرار انشا مركزا ذاتيا يتعلق به حق ذى الشأن فيه .

ان القرار الادارى الذى يمتنع سحبه الا فى الميعاد القانونى المقرر للسحب هو ذاك الذى ينشئ مركزا ذاتيا يتعلق به حق ذى الشأن فيه .
٥٤٧ - ٣ (١٩٥٧/١٢/٢٨) ٣ (٤٤٩/٥٣/٣)

٣٤٦ - اجراء تسوية للموظف بالمخالفة للقانون - حق الادارة فى الرجوع عنها دون قيد بميعاد - الموظف لا يستمد حقه من هذه التسوية ، بل من القانون مباشرة ان كان له اصل حق فيه .

متى ثبت أن التسوية التى أجرتها الادارة قد تمت بالمخالفة للقانون ، فانها لا تتمتع بالحصانة ، ويحق لها الرجوع فيها دون التقيد بمواعيد السحب فى القرارات الادارية الباطلة ، لأن من سويت حالته لا يستمد حقه من تلك التسوية ، وإنما يستمده مباشرة من القانون ان كان له أصل حق بموجبه .

٢٥٠ - ٣ (١٩٥٨/١/١١) ٣ (٥٢٩/٦٢/٣)

٣٤٧ - جواز سحب قرار فصل الموظف سواء اكان صحيحا ام غير صحيح - اساس ذلك .

ان قرار الفصل سواء اعتبر صحيحا أو غير صحيح فسحبه جائز على أى الحالين ، لأنه اذا اعتبر مخالفا للقانون فلا جدال فى جواز سحبه ، اذ السحب يكون مقصودا به مفاداة الالفاء القضائى ، ولأنه اذا اعتبر مطابقا للقانون فالسحب هنا جائز استثناء ، اذ ولو أن الأصل أن السحب لا يتم اعمالا لسلطة تقديرية ، الا أنه من الجائز اعادة النظر فى قرارات فصل الموظفين وسحبها لاعتبارات تتعلق بالعدالة ، لأن المفروض أن تنقطع صلة الموظف بالوظيفة بمجرد فصله ، وأنه يجب لاعادته الى الخدمة صدور قرار جديد بالتعيين ، ولكن قد يحدث خلال فترة الفصل أن تتغير شروط الصلاحية للتعيين ، وقد يغتو أمر التعيين مستحيلا أو قد يؤثر الفصل تأثيرا سيئا فى مدة خدمة الموظف أو فى أقدميته ، ومن جهة أخرى قد تتغير الجهة التى تختص بالتعيين فتصبح غير تلك التى فصلت الموظف ، وقد لا يكون لديها الاستعداد لاصلاح الأذى الذى أصاب الموظف بفصله ، أو غير ذلك من اعتبارات العدالة التى توجب علاج هذه النتائج الضارة .
٥٨٧ - ٤ (١٩٥٩/٥/٢٣) ٤ (١٣٠٩/١١٤/٤)

ح - وقف تنفيذ

راجع : دعوى (دعوى وقف التنفيذ)

ط - رقابة القضاء الادارى له

راجع أيضا : ٢٠ ، ٦٨ ، ٨٠ ، ٨٥ ، ٩٥ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ،

قرار ادارى (ط - رقابة
القضاء الادارى له)

٢٧٦ : ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٤٧ ، ٤٦٢ ، ٤٧٤ ، ٤٨٤ ؛
٥٠٧ : ٥٠٩ ، ٥١٨ ، ٥٥٢ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٩ ، ٥٨٤ ؛
٥٨٥ : ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٩٤ ، ٥٩٧ ، ٥٩٩ ، ٦٠١ ، ٦٠٥ ، ٦٣٠ ؛
٦٥٣ : ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧١١ ، ١١٤١ ، ١١٩٠ ، ١٢٤١ ؛
١٢٤٦ : ١٢٤٨ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٧ ، ١٢٧٥

٣٤٨ - القضاء الادارى لايعتبر بالنسبة للجهة الادارية درجة اعلى من درجات
التقاضى ، بل الجهتان مستقلتان فى اختصاصهما المتعلق بالوظيفة - طلب الالفاء او وقف
التنفيد هو فى حقيقته دعوى مبتدأة بالنسبة للقرار الادارى .

ان القضاء الادارى لايعتبر بالنسبة للجهة الادارية درجة اعلى من
درجات التقاضى ، بل الجهتان مستقلتان فى اختصاصهما الوظيفى . وطلب
الغاء القرار الادارى او وقف تنفيذه انما يكون بالنسبة للقرارات الادارية
النهائية . فالمفروض - والحالة هذه - أن القرار الادارى يستنفذ جميع
مراحله فى درجات السلم الادارى حتى يصبح نهائيا قبل اللجوء الى القضاء
الادارى بطلب الغائه او وقف تنفيذه ، وهذا الطلب هو فى حقيقته دعوى
قضائية مبتدأة بالنسبة الى القرار الادارى .

١٧٨٩ - ٢ (١٩٥٧/٦/٨) ، ١١١٥/١١٧/٢

٣٤٩ - رقابة القضاء الادارى لصحة قيام الوقائع القانونية المبررة لتوقيع الجزاء ،
وصحة تكييفها القانونى - حرية الادارة فى تقدير اهمية الحالة والخطورة الناجمة عنها والجزاء
الناسب لها فى حدود نصاب القانون .

انه وان كان القرار التأديبى - كأي قرار ادارى آخر - يجب أن
يقوم على سبب يبرره ، فلا تتدخل الادارة لتوقيع الجزاء الا اذا قامت
حالة واقعية او قانونية تسوغ تدخلها ، وللقضاء الادارى أن يراقب صحة
قيام هذه الوقائع ، وصحة تكييفها القانونى ، الا أن للادارة حرية تقدير
اهمية هذه الحالة والخطورة الناجمة عنها ، وتقدير الجزاء الذى تراه
مناسبا فى حدود النصاب القانونى المقرر ، ورقابة القضاء الادارى لصحة
الحالة الواقعية او الوقائع القانونية تجد حدها الطبيعى فى التحقق مما اذا كانت
النتيجة التى انتهى اليها القرار فى هذا الشأن مستخلصة استخلاصا
سائفا من أصول تنتجها ماديا او قانونيا . فاذا كانت هذه النتيجة
مستخلصة على هذا النحو ، فقد قام القرار على سببه وكان مطابقا
للقانون .

٧٨٩ - ٢ (١٩٥٦/٤/١٤) ، ٦٨٧/٨٠/١

٣٥٠ - مجلس التأديب - القضاء الادارى ليس درجة اعلى للمجالس التأديبية فى
منارج هذا النظام ، بل أداة رقابة قانونية تجرى فى حدودها .

إذا كان الثابت أن محكمة القضاء الادارى قد قضت بإلغاء قرار مجلس التأديب بناء على أسباب لا تعدو أن تكون استثناءاً للنظر بالموازنة والترحيح فيما قام لدى مجلس التأديب من دلائل وبيانات وقرائن سواء فى الاثبات أو النفى ، فإن الحكم المذكور - والحالة هذه - يكون قد جاوز حد الرقابة القانونية ، وأحل نفسه محل مجلس التأديب فيما هو متروك لفهمه أو وزنه أو تقديره . وغنى عن البيان أن القضاء الادارى ليس درجة أعلى للمجالس التأديبية فى مدارج هذا النظام ، وإنما القضاء الادارى هو أداة رقابة قانونية لا تعقب على قرارات تلك المجالس الا فى حدود الرقابة القانونية .

١٦٥٦ - ٢ (١٩٥٧/٢/١٦) ٢٠٢٦/٦٠/٢ .

٣٥١ - ملائمة اصدار القرار الادارى وتقدير المناسبات التى تدعو الى ذلك - استقلال الادارة بذلك - مدى حق القضاء الادارى فى رقابة ذلك .

ليس من حق القضاء الادارى أن يستأنف النظر بالموازنة والترحيح فيما قام لدى جهة الادارة من اعتبارات قدرت على مقتضاها ملائمة اصدار القرار ، مادام هذا التقدير استخلص استخلاصاً سائفاً من الوقائع الثابتة فى الاوراق ، والا كان فى ذلك مصادرة للادارة فى تقديرها ، وغلا ليدها عن مباشرة وظيفتها فى الحدود الطبيعية التى تقتضيها هذه الوظيفة ، وما تستلزمه من حرية فى وزن مناسبات القرارات التى تصدرها ، وتقدير ملائمة اصدارها .

٥٠١ - ٤ (١٩٥٩/٤/٢٥) ١١٦٢/١٠٢/٤

٣٥٢ - سلطة القضاء فى الرقابة على السبب الذى أدى الى اصدار القرار من حيث قيام هذا السبب وصحته ومطابقته للقانون - تقدير أهمية السبب ، وخطورته ، من اطلاقات الادارة .

إذا رسم المشرع ضوابط محددة ووضع أسساً معلومة للمفاضلة بين المرشحين للترقية بالاختيار فإن الانحراف عن هذه الضوابط والاسس يصم القرار بعيب مخالفة القانون ، ويسىخ للقضاء تسليط رعايته على السبب الذى أدى الى اصدار القرار من حيث قيام هذا السبب وصحته ومطابقته للقانون ، أما تقدير أهمية السبب وخطورته فمن اطلاقات الادارة المتروكة لمطلق تقديرها واقتناعها حسبما تستقر عليه عقيدتها .

١٤٤٣ - ٢ (١٩٥٦/١١/١٠) ٦٩/٧/٢

٣٥٣ - مرض عقل - حجز المصاب به - تقرير قيام سببه - مسألة فنية موضوعية متروكة لتقدير مجلس مراقبة الامراض العقلية - سلطة القضاء الادارى فى التعقيب على ذلك والتحقق منه - اساسها ومجال استعمالها .

لأن كانت سلطة مجلس مراقبة الامراض العقلية ، مشكلاً على النحو

قرار ادارى (ط - رقابة
القضاء الادارى له)

المنصوص عليه فى المادة الثانية من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن
حجز المصابين بأمراض عقلية ، فى تقرير ما اذا كان شخص مصابا بمرض
عقلى أم لا ، هى فى الاصل سلطة تقديرية باعتبارها من الأمور الفنية ذات
التقدير الموضوعى ، بحيث ما كان يجوز التعقيب عليها الا عند اساءة استعمال
السلطة ، الا أنه لما كان الأمر يتعلق بالحرية الشخصية فإنه يجوز للقضاء
الادارى ، من حيث المبدأ ، اتخاذ ما يلزم للتحقق من ذلك اذا قدم اليه طلب
الالغاء ، وليس قبل ذلك بدعوى اثبات حالة استقلالا .

٤٦٧ - ٥ (١٩٥٩/٦/٢٧) ١٦٢٣/١٣٦

٣٥٤ - سلطة وزارة التربية والتعليم فى تحويل مدرسة من ابتدائية الى اعدادية
فى حى من احياء المدينة - من الملاءمات المتروكة لجهة الادارة القائمة على مرفق التعليم -
ترخصها فى ذلك على ضوء الاعتبارات التى ترزنها والمعاينات والبيانات التى تقوم بها -
لارقابة للقضاء الادارى فى ذلك مادام تصرفها مطابقا للقانون وخاليا من اساءة استعمال
السلطة - اساس ذلك .

ان الترخيص أو عدم الترخيص فى تحويل مدرسة من ابتدائية الى
اعدادية فى حى من احياء المدينة هى جميعها من الملاءمات المتروكة لتقدير
جهة الادارة القائمة على مرفق التعليم ، وهى ترخص فى ذلك حسبما
تراه متفقاً مع صالح الاشراف على نشر العلم وتربية أبناء الشعب بناء على
ما تطمئن هى اليه من الاعتبارات التى ترزنها والمعاينات والبيانات التى تقوم
بها ، وتقدير جهة الادارة فى هذا كله لا معقب عليه مادام مطابقا للقانون
وخاليا من اساءة استعمال السلطة . ومتى بان للمحكمة من تقارير المعاينات
التى قام بها الموظفون المختصون ، ومن مذكرات رجال مناطق التعليم أن
مدرسة المدعى لا تصلح للتحويل من ابتدائية الى اعدادية لاسباب مختلفة
وملاءمات عدة ، فان الطعن فى قرار التحويل يكون غير مستند الى أسباب
جدية ، وغنى عن القول ان نشاط القضاء الادارى فى وزنه للقرارات الادارية
ينبغى أن يقف عند حد المشروعية أو عدمها فى نطاق الرقابة القانونية ، فلا
يجاوزها الى وزن مناسبات القرار وغير ذلك مما يدخل فى نطاق الملاءمة
التقديرية التى تملكها الادارة بغير معقب عليها فيها .

٨٤٦ - ٤ (١٩٦٠/٤/٩) ٦٤٢/٦٩/٥

٣٥٥ - سلطة الحاكم العسكرى التقديرية لمواجهة الحالات الاستثنائية - وجوب
الا تتجاوز الحدود الدستورية ، والا تغل بالتزاماته القانونية ، والا تتغول على الحريات العامة
بلون مبرر - مخالفة ذلك نصم التصرف بعدم المشروعية - رقابة القضاء الادارى لذلك الغاء
وتعويضاً .

لئن كان القانون يخول للحاكم العسكرى فى ظل الاحكام العرفية
سلطة تقديرية واسعة يواجه بها ما تقتضيه الحالات الاستثنائية التى تعرض
له من اتخاذ تدبير سريعة حاسمة ، الا أنه ينبغى ألا تتجاوز سلطاته

التقديرية الحدود الدستورية المرسومة ، وألا تخل بالتزاماته القانونية ،
وألا تنفول بوجه خاص على الحريات العامة بدون مبرر قانونى ، وألا شاب
تصرفاته عدم المشروعية ، وانبسطت عليها رقابة القضاء الادارى الغاء
وتعويضاً .

١٥١٧ - ٢ (١٩٥٧/٤/١٣) ٢ / ٨٨٦/٩٣

ي - العلم به

راجع أيضا : ٤٤٦ ، ٤٧٧

٣٥٦ - ميعاد الستين يوما - بدؤه فى السريان من تاريخ اعلان القرار الادارى
او نشره او العلم بفحواه ومحتوياته علما يقينا فى تاريخ معين .

ان ميعاد الستين يوما الخاص بطلبات الالغاء لا يبدأ فى السريان الا
من تاريخ اعلان القرار او نشره . فاذا لم يتم شئ من ذلك بالنسبة
للمدعى ، كما لم يثبت من جهة أخرى أنه قد علم بفحوى القرار المطعون
فيه ومحتوياته علما يقينا فى تاريخ معين يمكن حساب الميعاد منه ، فلا
حجة فى الدفع بعدم قبول الدعوى لانقضاء ذلك الميعاد .

١٧٣٦ - ٢ (١٩٥٧/٣/٢٣) ٢ / ٧٥٣/٧٧

٣٥٧ - علم صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه قد يقوم مقام الاعلان او النشر
- وجوب ان يكون العلم بمؤدى القرار ومحتوياته يقينا وان يثبت ذلك من تاريخ معلوم يمكن
حساب الميعاد منه .

ان علم صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه قد يقوم مقام الاعلان او
النشر ، وفى هذه الحالة يجب أن يكون علما يقينا بمؤدى القرار ومحتوياته ،
وان يثبت ذلك فى تاريخ معلوم يمكن حساب الميعاد منه . فاذا كان
الثابت من الاوراق أن المدعى تظلم من القرار المطعون فيه الى وزير العدل
فى ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٤ ، ثم قدم ملتمسا بعد ذلك فى ١٥ من يولية
سنة ١٩٥٤ يطلب فيه افادته عما تم فى تظلمه ، فتأشر على ملتمسه فى
التاريخ نفسه بأن « شكوى الطالب كتب عنها مذكرة بتاريخ ٦ من يولية
سنة ١٩٥٤ بتقرير حفظها ويفهم الشاكى بذلك » ، ثم أشر مرة أخرى بأنه
« فهم عند حضوره » دون بيان تاريخ ذلك حتى يبدأ منه تاريخ رفع الدعوى
- اذا كان الثابت هو ما تقدم ، فانه يتعين حساب رفع الدعوى على مقتضى
حكم المادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الذى تمت الواقعة فى ظله ،
وذلك بأن ترفع الدعوى خلال الستين يوما التالية لانقضاء أربعة أشهر
من تاريخ التظلم .

١٢٥٩ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٨) ٢ / ١٣٩/١٧

٣٥٨ - العلم اليقيني يقوم مقام الاعلان او النشر فى احتساب بداية الميعاد .

ان الاعلان او النشر هما أداة العلم بالقرار الادارى المطعون فيه ، فان ثبت علم المدعى علما يقينا نافيا للجهالة بالقرار المطعون قام ذلك مقام الاعلان او النشر . ومن ثم ، اذا ثبت أن الموظف المدعى أرسل خطابا الى جهة الادارة يحوى علما كافيا بماهية العقوبة الموقعة عليه وأنها الانذار ، وأسباب توقيعه ، وتحديد أسباب المعارضة فى القرار من ناحية الشكل ومن ناحية الموضوع ، وقد سردها بكل تفصيل ، فلا يقبل منه بعد ذلك القول بأنه لم يكن يعلم بالقرار علما كافيا نافيا للجهالة .

٩٤٤ - ٣ (١٩٥٨/٥/٢٤) ١٢٨٦/١٢٧/٣

٣٥٩ - العلم بالقرار يقوم مقام الاعلان - وجوب ان يكون العلم يقينيا وان

يشمل جميع العناصر التى توضح المركز القانونى بالنسبة لهذا القرار - مثال .
الأصل - طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ - أن ميعاد الطعن فى القرارات الادارية يسرى من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه ، أو اعلان صاحب الشأن به أما العلم الذى يقوم مقام الاعلان فيجب أن يكون علما يقينيا لاظنيا ولا افتراضيا ، وأن يكون شاملا لجميع العناصر التى يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانونى بالنسبة لهذا القرار ، ويستطيع أن يحدد - على مقتضاه ذلك - طريقة فى الطعن فيه ، ولا يمكن أن يحسب الميعاد فى حقه الا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل على النحو السالف ايضاحه . ومن ثم اذا ثبت أن المدعين سبق أن رفعوا دعوى بطلب ارجاع أقدميتهم فى الدرجة الخامسة الى تاريخ سابق، فاجابتهم المحكمة لمطلبهم بحكم صدر فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، ولكن المصلحة كانت قد أصدرت فى أول مايو سنة ١٩٥١ .
- أثناء نظر تلك الدعوى - قرارات بترقية زملاء لهم الى الدرجة الرابعة ، فلما صدر الحكم سالف الذكر رفعوا دعوى أخرى يطالبون فيها بأحقيتهم للترقية للدرجة الرابعة اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٥٠ تأسيسا على أنهم ، وقد أرجعت أقدميتهم فى الدرجة الخامسة بالحكم الصادر فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، تكون قرارات الترقية الى الدرجة الرابعة معيبة لتخطيطهم فى النسبة المخصصة للأقدمية - اذا ثبت ذلك ، فبالرغم من أن التكييف الصحيح للدعوى الاخيرة هو أنها طعن بالالغاء فى القرارات الصادرة بالترقية الى الدرجة الرابعة ، الا أن المدعين لم يتبينوا مركزهم القانونى بالنسبة الى القرارات المطعون فيها الا من يوم ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ؛ وهو التاريخ الذى صدر فيه حكم محكمة القضاء الادارى محدد وضعهم الصحيح فى أقدمية الدرجة الخامسة ؛ اذ هو الذى أدرسخ اليقين فى الاستاس الذى على مقتضاه يكون تخطيطهم فى القرارات الصادرة بالترقية الى الدرجات التالية فى النسبة المخصصة للأقدمية معيبا ، ولقد

أندروا الوزارة لتنفيذ مقتضى هذا الحكم بالنسبة الى تلك القرارات ، فلا أقل من اعتباره تظلماً إدارياً بقطع الميعاد . واذ سكنت الوزارة عن اجابته وفات أربعة أشهر تنتهى فى ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ ، فيعتبر ذلك فى حكم قرار بالرفض ، وقد أقاموا الدعوى بإيداع صحيفتها فى ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٢ أى خلال الستين يوماً التالية لانقضاء أربعة الأشهر المشار إليها ، فيكونون قد أقاموها فى الميعاد طبقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة .

٦٨ - ١ (١٩٥٦/١/٢٨) ٤٤٩/٥٥/١

٣٦٠ - ثبوت أن القرار لم ينشر بالنشرة المصلحية وإنما أرسل فقط الى أقسام المصلحة - عدم كفاية هذا الاجراء لتوافر العلم اليقيني بالقرار .

متى ثبت أن القرار المطعون فيه الصادر فى ٤/٧/١٩٥٠ لم ينشر بالنشرة المصلحية ، ولكنه أعلن بإرساله للأقسام ، فإن هذا لا يعنى اعلانه الكافة أو للمدعى شخصياً أو يقوم مقام هذا الاعلان ، ولا يقطع فى علم الأخير بكافة محتوياته وعناصره علماً يقينياً شاملاً نافياً للجهالة .

١٧٠١ - ٢ (١٩٥٧/١٢/١٤) ٣٣٦/٤٣/٣

٣٦١ - عدم سريان ميعاد رفع الدعوى فى حق ذوى الشأن الا من تاريخ نشر القرار أو اعلانه أو ثبوت العلم اليقيني به .

أن ميعاد رفع الدعوى لا يجرى فى حق ذوى الشأن الا من تاريخ اعلان القرار أو نشره ولم يحصل اعلان فردى الى المدعى كما أن هذا القرار ليس مما ينشر فى الجريدة الرسمية كما هو الشأن فى القرارات التى تصدر من رئيس الجمهورية كما لم يثبت انه حين صدوره كان ينشر بطريقة مصلحية منتظمة يفترض معها علم الكافة به والبيان المقدم من المطعون عليه فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ من أن ترقية المستشفيات بجامعة القاهرة تلصق على لوحة خاصة بذلك لا يكفى لافتراض العلم فى حق المدعى بالنسبة للقرار المطعون وهو صادر فى سنة ١٩٥٠ بينما البيان الذى قدمه المطعون فيه ، ان صح انه منظم على الوجه المذكور فيه فهو تنظيم حديث ، كما ان العلم اليقيني الذى يقوم مقام الاعلان فى هذا الشأن لم يثبت قيامه فى حق المدعى فى تاريخ معين يمكن حساب الميعاد منه ومن ثم يكون هذا الدفع فى غير محله .

٧٦ - ٤ (١٩٦٠/١/٣٠) ٣٠١/٣٥/٥

٣٦٢ - ميعاد الستين يوماً - سريانه من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به - حصول النشر عادة بالنسبة للقرارات التنظيمية العامة أو اللاتجوية والاعلان بالنسبة للقرارات الفردية - علم صاحب الشأن يقوم مقام الاعلان - وجوب ان يكون العلم يقينياً وشاملاً لجميع العناصر المبينة للمركز القانونى - امكان اثبات هذا العلم بقرائن

الاحوال - نشر القرار فى لوحة الاعلانات بالمصلحة لم يكن فى القانون القديم لمجلس الدولة
أداة حتمية لافتراض العلم - امكن اعتباره آئذ قرينة على تحققه .

الاصط - طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة ١٢ من القانون رقم ٩
لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة (وهو الذى كان نافذا وقت أن رفعت
هذه الدعوى فى ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٥) ، ولنص المادة ٣٥ من القانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة - أن ميعاد رفع الدعوى الى
المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء هو ستون يوما تسرى من تاريخ نشر
القرار الادارى المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به . ويجرى النشر عادة
بالنسبة الى القرارات التنظيمية العامة أو اللاتحجية ، والاعلان بالنسبة الى
القرارات الفردية ، الا أنه يقوم مقام الاعلان - فى صدد هذه القرارات
الاخيرة - علم صاحب الشأن بها بأية وسيلة من وسائل الاخبار بما يحقق
الغاية من الاعلان ولو لم يقع هذا الاعلان بالفعل . بيد أن العلم الذى يمكن
ترتيب هذا الاثر عليه - من حيث جريان الميعاد المقرر لرفع دعوى الالغاء
يجب أن يكون علما يقينيا ، لا ظنيا ولا افتراضيا ، وأن يكون شاملا لجميع
العناصر التى يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانونى
بالنسبة الى هذا القرار . ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقه فى
الطعن فيه ، ولا يجرى الميعاد فى حقه الا من اليوم الذى يثبت فيه قيام
هذا العلم اليقيني الشامل على النحو السالف ايضاحه ، ويثبت هذا العلم
من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله ، دون التقيد فى ذلك بوسيلة اثبات
معينة . وللقضاء الادارى ، فى اعمال رقابته القانونية ، التحقق من قيام
أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الاثر الذى يمكن ترتيبه
عليها من حيث كفاية العلم أو قصوره ، وذلك حسبما تستبينه المحكمة من
أوراق الدعوى وظروف الحال ، فلا تأخذ بهذا العلم الا اذا توافر اقتناعها
بقيام الدليل عليه ، كما لا تقف عند انكار صاحب المصلحة له ، حتى
لا تهدر المصلحة العامة المبتغاة من تحصين القرارات الادارية ، ولا تزعزع
استقرار المراكز القانونية الذاتية التى اكتسبها أربابها بمقتضى هذه
القرارات . ومن ثم اذا ثبت من الاوراق ومما أكدته جهة الادارة (وهو
ما لم يدحضه المدعى بحجة ايجابية ولم يقم الدليل على عكسه) أن حركة
الترقيات المطعون فيها بعد مضي أكثر من ستين يوما قد أذيعت فى حينها
بنشرها فى لوحة الاعلانات المعدة لذلك بالمصلحة المدعى عليها ، ووزعت
على جميع أقسام هذه المصلحة وقت صدورهما ، فإن هذا النشر والتوزيع
- وان لم يعتبر آئذ أداة لافتراض العلم حتما - الا أنهما ينهضان قرينة
قوية على تحققه ما دام لم يثبت العكس . وقد أعتد المشرع فى المادة ١٩ من
القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة بالنشرات

التي تصدرها المصالح كوسيلة من وسائل الاخبار بالقرار الإداري وذلك
عليها ذات الأثر الذي رتبته على النشر في الجريدة الرسمية أو على إعلان
صاحب الشأن بالقرار ، مؤكدا بذلك مبدأ العلم .

٥٤٩ - ٣ (١٩٥٧/٦/٢٢) ١٢٠٩٠/٢٠٩٠

٣٦٣ - المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة
في الجمهورية العربية المتحدة - سرعان الميعاد من تاريخ النشر بالنسبة للقرارات التنظيمية
العلمية التي يتكلم بها الكافة - سرعته من تاريخ إعلان صاحب الشأن بالقرار أو ليوت علمه
اليقيني به بالنسبة للقرارات الفردية اتفاق هذه المبادئ مع المادة الثانية من المرسوم التشريعي
رقم ٥ الصادر في ١١ من شباط (فبراير) سنة ١٩٣٦ للمادة بالرسوم التشريعي رقم ١٦٤
المؤرخ ٨ من تموز (يولية) سنة ١٩٤٢ الخاص بنشر وحفظ القوانين .

إن المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس
الدولة للجمهورية العربية المتحدة تنص على أن : ميعاد رفع الدعوى إلى
المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء مستون يوما من تاريخ نشر القرار
الإداري المضمن فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها
المصالح أو إعلان صاحب الشأن بها والمشرع إذ نص على طريقتي
النشر والإعلان ، لم يقصد أن تحل أحدهما محل الأخرى بحيث يجري
ميعاد الطعن من أيهما بالنسبة لأي قرار فردي كان أو عاما ، وإنما قصد
أن يفترض في صاحب الشأن أنه علم بالقرار من تاريخ نشره حيث يكون
النشر هو الطريقة القانونية لافتراض حصول العلم كما هي الحال في
القرارات التنظيمية العامة التي لا تخص فردا بذاته وإنما الخطاب فيها
موجه إلى الكافة ، والعلم يمثل هذه القرارات بحكم طبائع الأشياء لايتأتى
إلا افتراضا عن طريق النشر ، ومن ثم يجري ميعاد الطعن فيها من تاريخ
نشرها ، أما القرارات الفردية فإن الوسيطة الطبيعية لإعلان صاحب الشأن
بها هو تبليغها إليه ، ومن ثم فإن الأصل أن يجري ميعاد الطعن فيها من
تاريخ تبليغها ، ولو كانت هذه القرارات مما يجب نشرها حتى تنفذ قانونا ،
الأصل هو ما تقدم إلا إذا ثبت علم صاحب الشأن بالقرار علما حقيقيا
لا ظنيا ولا افتراضيا وشاملا لمحتويات القرار بطريقة أخرى فعندئذ يجري
حساب الميعاد من تاريخ هذا العلم باعتبار أنه قد تحقق بوسيلة أخرى
غير النشر والإعلان .

ومما يؤكد صحة هذا النظر ووجوب العمل به في الإقليم الشمالي
أن المرسوم التشريعي رقم ٥ الصادر في ١١ من شباط (فبراير) سنة
١٩٣٦ في شأن نشر وحفظ القوانين قد نص في المادة الثانية منه المعدلة
بالمرسوم التشريعي رقم ١٦٤ المؤرخ ٨ من تموز (يولية) سنة ١٩٤٢
على أنه : في جميع الأحوال التي لم يأت القانون على ذكر طريقة أخرى
لنشر فإن القرارات والمقررات الصادرة عن السلطة المحلية - المحافظين ،

قرار ادارى (ك - وجوب
التظلم منه وعدم وجوبه)

وقوام المقام ورؤساء البلديات - تصبح نافذة بمجرد اعلانها على جدار قصر الحكومة أو البلدية فيما اذا كان لها صفة نظامية أو عامة كما وانها تصبح نافذة لدى تبليغها شخصيا الى اصحاب العلاقة بها فيما اذا كان لها صفة شخصية ، وعلاوة على ذلك يمكن نشر القرارات التى تنطوى احكامها على نظام دائم فى الجريدة الرسمية ، وهذا النص وان كان خاصا بنفاذ القرارات والمقررات الصادرة عن السلطات المحلية ، الا انه قاطع فى الدلالة على أن المشرع يفرق بين النشر وبين الابلاغ الشخصى فجعل القرارات التى لها صفة نظامية أو عامة نافذة بالاعلان أى بالنشر على جدار قصر الحكومة أو البلدية ، واما القرارات التى لها صفة شخصية فلا تصبح نافذة الا بابلاغها الى اصحاب العلاقة بها ، واذا كان هذا هو الحكم بالنسبة لنفاذ القرارات الادارية ، فهو من باب أولى بالنسبة لجريان ميعاد الطعن .

واستنادا الى ما تقدم لوجه لاعتبار أن تاريخ نشر القرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية - وهو قرار فردى - هو التاريخ الذى يجرى منه حساب ميعاد رفع الدعوى ما دام لم يتم دليل من الاوراق على العلم بالقرار المطعون فيه من تاريخ معين ، بحيث يمكن حساب ميعاد رفع الدعوى منه .

١٤ - ٢ من ٢ / ١ / ١٩٦٠ ، ١٢٥٨ / ١٣١ / ٥

ك - وجوب التظلم منه وعدم وجوبه

راجع ايضا : ٥١٩ ، ٥٢٨ ، ٥٥٩ ، ٩٤٨

٣٦٤ - الحال التظلم فى حالة وجوبه - عدم قبول الدعوى ولو كان ميعاد رفعها لم ينقضى - استحدثت نظام التظلم الوجوبى بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بالنسبة لبعض دعاوى الالغاء - سريان هذا الوضع المستحدث على الدعاوى التى ترفع بعد العمل بذلك القانون ولو كان القرار المطلوب الغاؤه صادرا قبل ذلك لتقديم التظلم من هذا القرار فى ظل القانون السابق - انتاج لآثره فى هذا الخصوص فى ظل القانون الجديد - ثلاثة ٢ مراحل .

ان المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة استحدثت قاعدة تقضى بعدم قبول الطلبات المقدمة رأسا بالغاء القرارات الادارية التى عينتها وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار أو الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم الذى يبين اجراءاته وطريقة الفصل فيه بقرار من مجلس الوزراء ، وقد صدر هذا القرار فى ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ .
فعدم قبول الدعوى بالغاء هذه القرارات يترتب - والحالة هذه - على عدم اتخاذ اجراء معين قبل رفعها امام القضاء الادارى ، فيسرى على كل دعوى ترفع بعد ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ (تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٥

لسنة ١٩٥٥) ، ولو كانت الدعوى تطلب إلغاء قرار صدر قبل ذلك ، مادام لم يتظلم صاحب الشأن منه الى الجهة التي أصدرت القرار أو الى الجهة الرئيسية ، ولم ينتظر فوات المواعيد المقررة للبت في هذا الظلم ، ولكن بمراعاة أن الاجراء الذي يكون قد تم صحيحا في ظل القانون السابق ويعتبر طبقا له منتجا لآثر التظلم الاداري يظل منتجا لآثره في هذا الخصوص في ظل القانون الجديد ، وذلك بالتطبيق للمادة الثانية من قانون المرافعات المدنية والتجارية . ومن ثم اذا ثبت أن القرار المطعون فيه قد صدر في سنة ١٩٥٠ ، الا أن الدعوى بطلب الغائه لم ترفع الا في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ ولم يسبقها اجراء تم صحيحا في ظل القانون السابق منتجا لآثر التظلم الاداري ، فكان يتعين على المدعى - والحالة هذه - أن يسلك على سبيل الوجوب طريق التظلم الاداري ، وإن ينتظر المواعيد المقررة للبت فيه ، وذلك قبل رفع دعواه ، والا كانت غير مقبولة ، حتى لو صح أن ميعاد رفعها طبقا للمادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ لم ينقض .

١٥١٨ - ٢ (١٩٥٧/١٤/١٢) ٢٧٩/٣٥/٣

٣٦٥ - وجوب التظلم الى جهة الادارة قبل رفع الدعوى في بعض المنازعات الخاصة بالوظفين والا كانت الدعوى غير مقبولة - المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ -
التظلم الوجوبي لا يكون الا بالنسبة للقرارات القابلة للسحب - لا جنوى من هذا التظلم اذا امتنع على الادارة اعادة النظر في القرار لاستيفاد ولايتها باصداره او لعدم وجود سلطة رئيسية تملك التعقيب على يصدره .

نصت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة في فقرتها الثانية على أنه : تقبيل الطلبات الآتية :
(١) الطلبات المقدمة رأسا بإلغاء القرارات الادارية المنصوص عليها في البندين « ثالثا » و « رابعا » ، عدا ما كان منها صادرا من مجالس تأديبية والبند « خامسا » من المادة ٨ ، وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التي أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم . ، وقد تناول البند « رابعا » من المادة ٨ من القانون المذكور « الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية » ، وجاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون « وفيما يختص بتنظيم التظلم وجعله وجوبيا بالنسبة الى القرارات القابلة للسحب والصادرة في شأن الموظفين (مادة ١٢ فقرة ٢) ، فإن الغرض من ذلك هو تقليل الوارد من القضايا يقدر المستطاع وتحقيق العدالة الادارية بطريق أسرع للناس ، بإنهاء تلك المنازعات في مراحلها الاولى ، ان رأت الادارة أن المتظلم على حق في تظلمه ، فإن رفضته أو لم

ثبت فيه فى خلال الميعاد المقرر فله أن يلجأ الى طريق التقاضى . ومفاد هذا أن التظلم الوجوبى السابق - سواء الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أن كانت هى التى تملك سحبه أو الرجوع فيه ، أو الى الهيئات الرئيسية ان كان المرجع اليها فى هذا السحب ، وهو الذى جعله المشرع شرطاً لقبول طلب الغاء القرارات الخاصة بالموظفين العموميين التى عينها وقرته بوجوب انتظار المواعيد المقررة لثبت فيه - لا يصدق الا بالنسبة الى ما كان قابلاً للسحب من هذه القرارات ، للحكمة التى قام عليها استلزام هذا التظلم ، وهى الرغبة فى تقليل المنازعات بإنهائها فى مراحلها الاولى بطريق أسير للناس ، وذلك بالعدول عن القرار المتظلم منه ، ان رأت الادارة أن المتظلم على حق فى تظلمه ، فإذا امتنع على الادارة إعادة النظر فى القرار لاستنفاد ولايتها باصداره أو لعدم وجود سلطة رئيسية تملك التعقيب على الجهة الادارية التى أصدرته ، فإن التظلم فى هذه الحالة يصبح غير مجد ولا منتج ، وبذلك تنتفى حكمته وتزول الغاية من التبرص طوال هذه المدة المقررة ، حتى تفى الادارة الى الحق أو ترفض التظلم أو تسكت عن البت فيه . ويؤكد هذا النظر الاستثناء الخاص بالقرارات الصادرة من مجالس تأديبية الذى نصت عليه المادة ١٢ - سالفه الذكر وأخرجته من عداد الطلبات المبينة فى البند الرابع من المادة ٨ من القانون ، وهى التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، ذلك أن القرارات الصادرة من المجالس التأديبية لا تملك أية سلطة ادارية التعقيب عليها بالالغاء أو التعديل ، ومن ثم استبعادها الشارع من طائفة القرارات التأديبية التى أوجب التظلم السابق فيها الى الادارة قبل رفع الدعوى بالغائها أمام القضاء ، وذلك على خلاف القرارات النهائية الصادرة من السلطات التأديبية الاخرى والتى قد يجدى التظلم منها الى هذه السلطات .

١٥١ - ٣ (١٩٥٧/٦/١٥) ١١٧٣/١٢٣/٢

٣٦٦ - عمه ومشايخ - تظلم - التظلم الى لجنة الشياخات من قرار صدر بفصل

عمه - لا يخلق فى قطع الميعاد - استأنس ذلك

تنص المادة ٢٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ الواردة فى الباب السادس وعنوانه : (فى رفعت العمدة والمشايخ اداريا ومحاكمتهم أمام لجنة الشياخات) . نصت فى فقرتها الثالثة والرابعة على انه : اذا رأى المدير أن ما ثبت على العمدة أو الشيخ يستوجب جزاء أشد أحاله الى لجنة الشياخات لمحاكمته تأديبياً . وللجنة أن تحكمم بالانذار أو بفراجه لا تتجاوز اربعين يوماً أو بالفصل عن العمدية أو الشياخية . كما نصت المادة ٢٧ من القانون المذكور على أن : يبلغ

القرارات والأحكام التأديبية الصادرة من لجنة الشياخات تنفيذا للمادة ٢٤ الى وزارة الداخلية للنظر في التصديق عليها ولها تخفيض العقوبة . على أن قرارات اللجنة تعتبر نهائية في الاحكام الصادرة منها بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات ، - وبين من هذين النصين ان لجنة الشياخات هي جهة اولها الشارع - فيما يتعلق بالعمد والمشايخ - اختصاصات عديدة من بينها اختصاص تأديبي عندما تنعقد بهيئة تأديبية وتقوم بتوقيع احدي العقوبات التي خولها اياها القانون ، ومنها عقوبة الفصل من العمدة او الشياخة ، وهذه اللجنة طبقا للمادة ١٢ من قانون العمد والمشايخ تشكل من اعضاء معينين بحكم وظائفهم وآخرين منتخبين ، وتصدر قراراتها بأغلبية الاصوات ، وهي تسمع اقوال العمدة او الشيخ المتهم امامها وتحقق دفاعه وتصدر حكمها بالبراءة او بالادانة بناء على ذلك ، ثم تبلفه الى وزارة الداخلية للنظر في التصديق عليه وللوزارة تخفيض العقوبة ان رأت وجها لذلك ، على أن الاحكام الصادرة من اللجنة بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات تعتبر نهائية فلا يملك وزير الداخلية تعديلها ، كما ان اختصاص الوزير في التعقيب على قرارات اللجنة مقصورا على تخفيض العقوبة دون تشديدها أو إلغاؤها ، وعلى أية حال فان اللجنة متى أصدرت قرارها استنفدت به سلطتها وامتنع عليها إعادة النظر فيه لتعديله بالتشديد أو التخفيف . ومتى كان الامر كذلك وكانت لجنة الشياخات تباشر اختصاصا تأديبيا كمجلس تأديب عندما توقع عقوبة على العمدة او الشيخ وكان من الممتنع عليها إلغاء القرار الذي تصدره بالفصل ومن الممتنع على وزير الداخلية كذلك إلغاء هذا القرار وقرار التصديق عليه ، فان التظلم اليها أو الى وزير الداخلية بطلب إلغاء القرار يكون غير مجد ، ومن ثم قلنا مثل هذا التظلم لا يكون من شأنه أن يقطع سريان ميعاد رفع دعوى الإلغاء أمام القضاء الإداري .

١٢٧ - ٤ (١٩٦٠/٢٧٢٠) ٢٨٨/٤٤/٥

٣٦٧ - التفرقة بين القرار التأديبي الصادر من مجلس التأديب والقرار الصادر من السلطة التأديبية الرئاسية - مردها الى النصوص القانونية التي تنظم التأديب والى ما عنه لتشرع بمجلس التأديب - عدم اشتراط التظلم من القرارات التأديبية الصادرة من مجلس التأديب قبل الطعن فيها بالالغاء - وجوب التظلم من القرارات الصادرة من السلطة التأديبية الرئاسية امام الهيئة الإدارية التي أصدرتها أو الهيئات الرئيسية قبل الطعن فيها .

ان المراد في التفرقة بين ما اذا كان القرار محل الطعن بالالغاء يعتبر في التكييف القانوني قرارا صادرا من مجلس تأديب استنفدت ولايته بإصداره ، فيطعن فيه راسما بالالغاء أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري لعدم الجدوى من التظلم منه مفسوما ، أم أنه ليس كذلك ويعتبر قرارا

تأديبيا صادرا من سلطة رئاسية يجب التظلم منه أولا امام الهيئة التى أصدرته أو الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم ، وما يصدر من هذه الهيئات فى التظلم هو الذى يجوز الطعن فيه بالالفاء امام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، وذلك بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة - ان مرد هذه التفرقة بين هذا القرار وذاك هو الى النصوص القانونية التى تنظم التأديب ، والى تحرى ما عناه المشرع بمجلس التأديب .

ويبين من تقصى النصوص الخاصة بذلك ، سواء فى النظام التأديبى فى الاقليم الشمالى أو فى الاقليم الجنوبى ، ان الفاصل فى هذا الشأن هو بحسب طريقة التأديب . فىكون القرار صادرا من مجلس تأديب اذا اتخذ التأديب صورة المحاكمة امام هيئة مشكلة تشكيلا خاصا وفقا لوضع الاجراءات معينة رسمها القانون يتعين التزامها وتقوم أساسا على اعلان الموظف مقدما بالتهمة المسندة اليه وتمكينه من الدفاع عن نفسه فيها على غرار المحاكمات القضائية ، وذلك كله قبل أن يصدر القرار التأديبى فى حقه ، وبإصداره يستنفذ مجلس التأديب ولايته ويمتنع عليه سحب أو الرجوع فيه ، وان جاز الطعن فيه امام هيئة أخرى قد تكون درجة استئنافية أعلى أو درجة تعقيب قانونى بشكل قضائى ، اما بطريق التمييز أو ما يماثله بالطعن امام المحكمة الإدارية العليا ، وقد يجمع النظام التأديبى بين الأمرين . بينما القرار التأديبى الآخر يتميز بأنه يصدر راسا من السلطة التأديبية الرئاسية بغير وجوب اتباع الاوضاع والاجراءات التى تتميز بها المحاكمات التأديبية على النحو المفصل آنفا ، ولهذا لا تستنفذ السلطة التى أصدرته ولايتها بإصداره ، بل تملك سحب أو الرجوع فيه عند التظلم منه . ومن أجل ذلك أوجب القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة التظلم منه مقدما وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم . والقرار الصريح الذى يصدر فى التظلم أو القرار الضمنى الذى يفترض انه صدر فيه بالرفض بعدم الإجابة عنه فى المواعيد المقررة هو الذى يكون محل الطعن قضائيا للحكمة التى قام عليها استلزام هذا التظلم وهى الرغبة فى تقليل المنازعات بانهاثها فى مراحلها الاولى بطريق أيسر للناس ، وذلك بالحدوث عن القرار المتظلم منه أن رأيت الإدارة أن المتظلم على حق فى تظلمه .

٨ - ٢ من (١٩٦٠/٤/٢٦) ٧٤٧/٧٦/٥

٣٦٨ طلب الاعلاء من الرسوم يقطع اليها ولكنه لا يقضى عن التظلم الوجوب

بنظامه واجراءاته

انه طلب الاعفاء من الرسوم القضائية وان اصبح لا يغنى عن التظلم الوجوبى بنظامه واجراءاته . بعد نفاذ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة . فى قطع ميعاد الستين يوما المحددة لتقديم طلب الالغاء ، ولو أنه كان ينتج أثره فى هذا الخصوص فى ظل القانون السابق (شأنه فى ذلك شأن أى تظلم ادارى) ، الا أنه فى خصوص وجوب رفع الدعوى أمام القضاء الادارى فى الميعاد المقرر لذلك ، قررت هذه المحكمة كذلك ، انه ولئن كان مفاد النصوص المدنية فى مجال القانون الخاص أنه لا يقوم مقام المطالبة القضائية فى هذا الشأن ، الا أنه يقوم مقامها فى مجال الروابط الادارية ، نظرا لمقتضيات النظام الادارى التى تستلزم تقرير قاعدة أكثر تيسيرا فى علاقة الحكومة بدوى الشأن ، بمراعاة طبيعة هذه الروابط . وأن الاثر المترتب على طلب المساعدة القضائية من حيث قطع التقادم أو ميعاد دعوى الالغاء يظل قائما ، ويقف سريان التقادم أو الميعاد حين صدور القرار فى الطلب سواء بالقبول أو الرقضى ، اذ أن نظر الطلب قد يستغرق زمنا يطول أو يقصر بحسب الظروف ، وحسبما تراه الجهة القضائية التى تنظر الطلب تحضيراً له حتى يصبح مهيباً للفصل فيه ، شأنه فى ذلك شأن أية اجراءات اتخذت أمام أية جهة قضائية وكان من شأنها أو تقطع التقادم أو سريان الميعاد ، اذ يقف هذا السريان طالما كان الامر بيد الجهة القضائية المختصة بنظره ، ولكن اذا ما صدر القرار بوجوب رفع الدعوى خلال الميعاد القانونى محسوباً من تاريخ صدوره ، فإن كانت دعوى الغاء تعين أن يكون خلال الستين يوما التالية .

٦٨٥ - ٣ (١٩٥٨/٣/٨) ٨٩١/٩٩/٣

٣٦٩ - اجراءات التظلم الوجوبى السابق على رفع الدعوى التى استحدثها القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - عدم سريانها على الدعوى التى رفعت قبل نفاذه - سريان الاجراءات التى نظمها القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ على الدعوى المرفوعة فى ظله - طلب الاعفاء المقدم قبل نفاذ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بحيث اثره بغير حاجة الى تظلم ادارى سابق - امتداد هذا الاثر الى حين صدور قرار لجنة المساعدة القضائية منه دون أن يلحقه الحكم الذى استحدثه القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من وجوب التظلم قبل رفع الدعوى .

متى كان المدعى قدم طلب اعفائه من رسوم الدعوى الحالية الى لجنة المساعدة القضائية فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٥ ، أى فى ظل نفاذ احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ، وقبل صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة الذى عمل به فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ ، فإن الاجراءات التى نظمها القانون الاول ، دون الثانى ، هى التى تحكم طلب المدعى وقت تقديمه . ولما كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ لا يتطلب لقبول الدعوى سبق التظلم من القرار

الإداري المطعون فيه إلى الجهة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم على نحو ما قضت به الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، فإن طلب المعافاة المشار إليه - وقد قدم بالفعل قبل نفاذ هذا القانون الأخير - يحدث أثره صحيحا بغير حاجة إلى تظلم إداري سابق ، ويمتد هذا الأثر إلى حين صدور قرار لجنة المساعدة القضائية فيه ، دون أن يلحقه الحكم الذي استحدثه القانون المذكور بالنسبة إلى طلبات الإلغاء التي حددها ، والتي تقدم في ظله من عدم قبولها قبل التظلم منها إداريا على النحو الذي نص عليه ، وذلك باعتبار أن طلب المساعدة القضائية في ظل القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ هو بمثابة تظلم إداري وقتذاك ، ويكون الحكم المطعون فيه - إذ قضى بعدم قبول الدعوى استنادا إلى أن المدعى لم يتظلم إلى الجهة الإدارية التي أصدرت القرار المطعون فيه - قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ، ويتعين القضاء بإلغائه .

١٧٠١ - ٢ (١٩٥٧/١٢/١٤) ٢٢٦/٤٣/٢

٩٢٥ - ٣ (١٩٥٨/١٢/٢٠) ٤٢٢/٣٤/٤

ل - الجهة التي يقدم لها التظلم

٣٧٠ - تقديم التظلم الوجوبي السابق على رفع الدعوى للوزير إذا كان هو مصدر القرار ذاته أو له سلطة التعقيب عليه - أمكان تقديمه إلى مصدر القرار إذا كان صادرا من غير وزير ولم يكن للوزير سلطة التعقيب عليه باعتباره هيئة رئيسية - المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٥/٤/٦ والمادتان ١٩١٢ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

لا توجه للقول بوجوب توجيه التظلم الإداري إلى الوزير المختص ، وفقا لما قرره المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من إبريل سنة ١٩٥٥ ببيان إجراءات التظلم الإداري ، والا كان التظلم باطلا غير منتج لأثره - لاوجه لذلك ، لأن ثمة طريقتين للتظلم طبقا لمفهوم المادتين ١٢ و ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة: هما التظلم إلى مصدر القرار نفسه أو إلى الهيئات الرئيسية . ولم يقصد قرار مجلس الوزراء المشار إليه تعطيل طريق التظلم إلى مصدر القرار ذاته ، بل أنه - باعتباره أداة أدنى - لا يملك تعديل حكم ورد بأداة أعلى هي القانون ، وغاية الأمر أن قرار مجلس الوزراء المذكور إنما استهدف تبسيط الإجراءات وتنظيمها في شأن كيفية تقديم التظلم ونظره والبت فيه وذلك على سنن محدد منضبط . وغنى عن البيان أن تقديم التظلم إلى الوزير نفسه لا يكون واجبا إلا حينما يكون هو مصدر القرار ذاته ، أو تكون له سلطة التعقيب على القرار وإن لم يكن هو مصدره باعتباره الهيئة

الرئيسية ، فاذا كان القرار صادرا من غير الوزير ، ولم يكن للوزير سلطة التعقيب عليه باعتباره هيئة رئيسية ، كان تقديم التظلم الى مصدر القرار نفسه صحيحا ومنتجا آثاره طبقا للقانون . فاذا ثبت ان القرار المطعون فيه صادر بعقوبة الانذار من رئيس محكمة ابتدائية فى ٢٧ من يونية سنة ١٩٥٥ ، بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ٧٨ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وقت ان كانت سلطته فى هذا الشأن نهائية لا معقب عليها من سلطة أعلى بوصفه رئيس مصلحة ، طبقا للمادة ٨٥ من قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (قبل تعديله بالقانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ المعمول به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٥) الذى يطبق فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون نظام القضاء ، فانه يترتب على ذلك ان تقديم التظلم اليه رأسا فى ٢٧ من يونية سنة ١٩٥٥ يعتبر - والحالة هذه منتجا لآثاره ، ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى غير قائم على مستند سليم من القانون .

٦٨٥ - ٣ (١٩٥٨/٣/٨) ٢/١٩/٨٩١

٣٧١ - القرارات الادارية الصادرة فى شأن الموظفين والمنصوص عليها فى المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - التظلم منها قبل رفع الدعوى بطلب الغائها - لا يعتبر بطلا الا لم يقدم الى الوزير المختص - الاجراءات المبينة فى قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٥/٤/٦ بشأن التظلم - لا يترتب على مخالفتها البطلان .

متى كان الثابت ان المدعى تظلم اداريا من القرار الصادر من مدير عام مصلحة السكك الحديدية بفصله من الخدمة ، طالبا سحب هذا القرار ، الذى تحقق علمه به فى ١٠ من مارس سنة ١٩٥٦ ، وذلك بعريضة مؤرخة ١١ من مارس سنة ١٩٥٦ ، قدمها ، باقراره فى مذكرته المؤرخة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ الى السيد مدير عام الايرادات والمصروفات بالمصلحة فى التاريخ ذاته ، وتاشر عليها من هذا الاخير فى ١٢ منه باحالتها الى المستخدمين لعمل مذكرة للادارة العامة وصورة للسيد مستشار قسم الفتوى ، فان هذا التظلم يكون قد قدم فى الميعاد وتوافرت له مقومات التظلم الوجوبى الذى جعله الشارع شرطا لقبول دعوى الالفاء . والذى رتب عليه فى الفقرة الثانية من المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ أثرا قاطعا لسريان ميعاد رفع هذه الدعوى الى المحكمة . كما انه وجه الى هيئة رئيسية بالنسبة الى المتظلم ، ويعد تقديمه الى هذه الهيئة مضت فى نظره وتحقيقه باستطلاع رأى كل من سكرتير عام المصلحة ومستشار الرأى بمجلس الدولة فى شأنه تمهيدا للبت فيه على النحو الذى رجحه الشارع للغاية التى استهدفها من ايجسابه . ولا يغير من طبيعة هذا التظلم لو من انتاجه اثره كونه لم يقدم الى الوزير المختص .

لعموم ورود هذا القيد في المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من جهة ، ولأن الاجراءات التي نص عليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ على سبيل التوجيه والبيان في شأن تقديم التظلم وطريقة الفصل فيه لم يرتب المشرع على مخالفتها جزاء البطلان من جهة أخرى ، ولا سيما ان الجهة الادارية صاحبة الشأن لم تعترض على تقديم التظلم في الشكل الذي اتخذه ، وأنه تحقق به الغرض الذي ابتغاه الشارع من استلزام هذا الاجراء قبل رفع الدعوى أمام القضاء الادارى . ولما كانت المادة ١٩ من القانون المشار اليه قد نصت في فقرتها الثانية على أنه وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التي اصدرت القرار أو الى الهيئات الرئيسية . ويجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه . وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا ، ويعتبر قوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ، ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة ، فان التظلم المقدم من المدعى الى الجهة الادارية في ١١ من مارس سنة ١٩٥٦ يكون قد أحدث أثره في قطع سريان ميعاد رفع الدعوى بطلب الغاء قرار فصله منذ ذلك التاريخ ، ويبدأ من التاريخ ذاته جريان ميعاد الستين يوما الذي يجب على الادارة أن تبت في التظلم قبل مضي .

٥٩٥ - ٣ (١٩٥٨/٥/١٧) ٣ / ١٢٤٨/١٢٣

٣٧٢ - تعيين الموظفين من درجة مدير عام والدرجات الاعلى منها - لعمامه في شكل قرار يصدر من رئيس الجمهورية طبقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - بعد تنويجا لعمل يسال عنه الوزير المختص ، ولكنه لا يعنى أن رئيس الجمهورية هو المختص به والمستون عنه - التظلم من مثل هذا القرار - تقديمه يكون الى الوزير المختص باعتباره صاحب الصلة في نظره .

لئن كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، تنص على أن تعيين وكلاء الوزارات ومن في درجتهم ومن في درجة أعلى منها ، ووكلاء الوزارات المستاعدين ومن في درجتهم ورؤساء المصالح ومن يعين في درجة مدير عام يكون بمرسوم - الا أن ذلك لايعنى أن العمل أصبح غير منسوب الى الوزير ، وأن هذا الاخير أصبح منقطع الصلة بالتظلم في القرار ، بل يظل الوزير بحكم وظيفته وباعتباره الرئيس المسئول في الوزارة التي ينتسب اليها الموظف - يظل صاحب الصلة في نظر هذا التظلم ، وهذا هو ما يتفق مع مسئولية كل وزير عن أعمال وزارته أما صدور القرار من رئيس الجمهورية فلا يعدو أن يكون تنويجا للعمل للمستول عنه الوزير اساعدا في شكل قرار يصدر

من رئيس الجمهورية ، ولا يعنى هذا أن يكون هذا الرئيس قد أصبح هو المختص والمسئول بمباشرة الاختصاص التنفيذى فى هذا الشأن ، ولا يعدو أن يكون نظر التظلم من أى قرار عملا تنفيذيا هو من اختصاص الوزير يتولاه بهذه الصفة .

٨١٦ - ٤ (١٩٥٩/٤/٢٥) ٤/٤/١١٧٥

ن - التصرف فى التظلم

٣٧٣ - عدم عرض التظلم على الوزير خلال ثلاثين يوما - لاطلاق - قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٥/٤/٦ .

ان الشارع لم يرتب - فى صدد التظلم المقدم اعمالا لنصوص قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٥/٤/٦ - أى بطلان على عدم عرض أوراق التظلم الادارى على الهيئة الرئيسية خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ، ولا بطلان الا بنص . وما تحديد هذا الميعاد الا من قبيل التنظيم والتوجيه لتعجيل البت فى مثل هذا التظلم الذى أفسحت له المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ميعادا عدته ستون يوما .

٨٢٣ - ٣ (١٩٥٨/٣/٨) ٣/٣/١٠٢/٩٢٠

٣٧٤ - صدور قرار الوزير برفض التظلم - ثبوتان تأشير الرفض مسطرة على مذكرة المفوض المتضمنة اسبابا للرفض اعتنقها الوزير - اعتبار قرار الرفض مسببا .

متى ثبت أن قرار الوزير الصادر برفض التظلم ثابت بتأشيرة منه مدونة على ذيل المذكرة المرفوعة اليه من مفوض مجلس الدولة لدى الوزارة بنتيجة فحص هذا التظلم ، والمتضمنة بيانا مفصلا للاسباب والاسانيد التى انتهى منها المفوض الى التوصية برفض التظلم المذكور ، والتى اعتنقها الوزير اذ أخذ بنتيجتها ، فلا وجه للنعى على هذا القرار بأنه جاء غير مسبب .

٨٢٣ - ٣ (١٩٥٨/٣/٨) ٣/٣/١٠٢/٩٢٠

ن - ميعاد الطعن فيه

راجع أيضا : ١٨٦ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٥١٩ ، ٦٦٣ ، ٩٩٢ ، ١١٩٦ .

٣٧٥ - تحديد بداية ميعاد الستين يوما - فى الحالات التى يقع فيها تظلم الى الجهة الادارية قبل رفع دعوى الالغاء - عند تكرار التظلمات تكون العبارة فى هذا الصدد باول تظلم يقدم فى ميعاده .

فى الحالات التى يستوجب القانون تقديم التظلم قبل رفع دعوى الالغاء.

بالتطبيق للمادتين ١٢ و ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ يتعين على رافع الدعوى أن ينتظر المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم ، وهي ستون يوماً ، فلا يرفع دعواه قبل مضيها ، وأن يرفعها بعد ذلك في ميعاد الستين يوماً التالية لانقضاء الستين يوماً المذكورة ، التي يعتبر انقضاؤها دون اجابة السلطات المختصة بمثابة قرار حكمي بالرفض يجرى سريان الميعاد منه ، فإذا كانت تلك السلطات قد اجابت قبل ذلك بقرار صريح بالرفض وجب حساب الميعاد من تاريخ اعلان هذا القرار ، لان هذا الاعلان يجرى سريان الميعاد قانونا فيجب بحكم اللزوم القرار الحكمي اللاحق بالرفض وما كان يترتب عليه من سريان الميعاد ، اما اذا كان القرار الحكمي بالرفض قد تحقق بفوات الستين يوماً المحددة لفحص التظلم ، فان ميعاد رفع الدعوى بالالغاء يجرى من هذا التاريخ ، حتي ولو اعلن المتظلم بعد ذلك بقرار صريح بالرفض ، مادام ميعاد رفع الدعوى قد سبق جريانه بأمر تحقق من قبل هو القرار الحكمي بالرفض . هذا واذا كرر المتظلم تظلماته فبالعبرة في حساب المواعيد على مقتضى ماتقدم هي ياول تظلم يقدم في ميعاده دون اعتداد بما يعقبه من تظلمات مكررة لاحقة . فاذا ثبت ان المدعى تقدم بتظلمه لجهة الادارة في ٣ من ابريل سنة ١٩٥٥ ، فقد كان يتعين عليه أن يحافظ على الميعاد برفع دعواه خلال ستين يوماً محسوبة من ٢ من يونية سنة ١٩٥٥ ، وهو تاريخ فوات الستين يوماً المقررة للادارة للبت في تظلمه ، أي يرفعها في أجل غايته أول اغسطس سنة ١٩٥٥ ، وما دام أنه لم يتقدم بطلب اعفائه من الرسوم الى لجنة المساعدة القضائية الا في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، أي بعد فوات هذا الميعاد ، ولم يرفع دعواه الا بعد ذلك في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ ، فانها تكون غير مقبولة شيكلا لرفعها بعد الميعاد القانوني .

١٦٩٩ - ٢ (١٩٥٧/١٢/١٤) ٢٣٠/٤٢/٣

٣٧٦ - تظلم من قرار اداری في الميعاد القانوني - وجوب رفع الدعوى في خلال ستين يوماً محسوبة من القرار الصريح برفض التظلم أو من انتهاء الفترة التي يعتبر فواتها بمثابة قرار حكمي بالرفض ، أيهما سبق تاريخا - اذا ثبت صدور قرار الرفض الصريح قبل القرار الحكمي بالرفض احتسب الميعاد من تاريخ قرار الرفض الصريح - اذا انقضت فترة القرار الحكمي دون صدور قرار صريح احتسب الميعاد من التاريخ الغرضي للقرار الحكمي ، ولو صدر بعد ذلك قرار رفض صريح .

ان الاصل - طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة - ان ميعاد الطعن في القرارات الادارية يسرى من تاريخ نشر القرار الاداري المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به . الا أنه يقوم مقام الاعلان علم صاحب الشأن بالقرار علما يقينيا ، لا ظنيا ولا اقتراضيا ، وأن يكون شاملا لجميع العناصر التي يمكن على أساسها أن يتبين مركزه

القانوني بالنسبة الى هذا القرار ، ويستطيع أن يحدد - على مقتضى ذلك - طريقة في الطعن فيه ، ولا يحسب سريان الميعاد في حقه الا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل على النحو السالف ايضاحه . فاذا بان للمحكمة من الاوراق أن المطعون عليها - حين قلنت تظلمها الى جهة الادارة - قد توافر لديها العلم اليقيني الشامل ، اذ تضمن هذا التظلم تاريخ صدور القرار الوزاري ورقته واسم احدى الزميلات اللاتي تناولهن القرار بالترقية الى الدرجة السادسة ، وهي الزميلة التي تحققت مصلحتها في الطعن في ترقيتها ، فكان يتعين عليها أن ترفع دعواها خلال الستين يوما التالية لانقضاء الفترة التي يعتبر فواتها دون اجابة السلطات المختصة عن تظلمها بمثابة قرار حكمي بالرفض ، حتى ولو اعلنت بعد ذلك بقرار صريح بالرفض ، مادام الميعاد سبق جريانه قانونا بأمر تحقق هو القرار الحكمي بالرفض . اما اذا كانت تلك السلطات قد اجابت عن التظلم بقرار رفض صريح أعلن قبل ذلك وجب حساب الميعاد من تاريخ اعلانه ، لان هذا الاعلان يجري سريان الميعاد قانونا ، فيجب بحسبكم اللزوم القرار الحكمي اللاحق بالرفض وما كان يترتب عليه من سريان الميعاد .

١٦٩٤ - ٢ (١٩٥٢/١٢/١٤) ٢٠٢/٢٩/٣

٣٧٧ - التاريخ الذي يتخذ اساسا لحساب ميعاد الستين يوما - المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتقرير حالات التظلم الوجوبي - قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ ابريل سنة ١٩٥٥ ببيان اجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه - كيفية حساب ميعاد الطعن القضائي في حالة الرفض الضمني للتظلم - التاريخ الذي يتخذ اساسا لحساب مدة الطعن - هو تاريخ تقديم التظلم الى جهة الادارة وقيده برقم مسلسل في السجل المد للامور وليس تاريخ تحرره او اي تاريخ اخر .

ان المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذي يحكم هذه المنازعة قد نصت في بندها الثاني على أنه لا تقبل الطلبات التي يتقدم بها الموظفون الى مجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية النهائية بالتعيين او الترقية او منح العلاوات او بالاحالة الى المعاش او الاستبعاد او الفصل من غير الطريق التأديبي وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التي أصدرت القرار او الى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبث في هذا التظلم . قد نصت هذه المادة على أن تبين اجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من مجلس الوزراء . وخولت المادة ١٩ من القانون المشار اليه لكل ذي مصلحة أن يتظلم من القرار الاداري قبل طلب الغائه وحددت ميعاد البت في التظلم واثره على المواعيد . ونصت المادة ١٩ آنفة الذكر على أنه « يجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه واذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا ، ويعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه

ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة ، ونصت المادة الثالثة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ ببيان اجراءات التظلم الادارة وطريقة الفصل فيه على ان « يختص في كل وزارة موظف أو أكثر لتلقي التظلمات وقيدها برقم مسلسل في سجل خاص يبين فيه تاريخ تقديمها ، ومفاد هذه النصوص في مجموعها ان القانون حين اوجب التظلم الادارى في الحالات المنصوص عليها فيه ورسم طريقه وبين اجراءاته قضى في نفس الوقت بوجوب البت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه ، واعتبر فوات الستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه وجعل ميعاد رفع الدعوى في الطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة أي افترض في الادارة انها رفضت التظلم ضمنا باستفادة هذا الرفض الحكمي من قرينه فوات هذا الفاصل الزمني دون ان تجيب الادارة على التظلم . فالمشرع لم يغفل بيان طريقة حساب ميعاد الطعن القضائي في حالة عدم الرد على التظلم وضبطا لهذه المواعيد وتنفيذا لاحكام القانون في هذا الصدد ، قرر مجلس الوزراء في قراره آنف الذكر ، انشاء سجل خاص يبين فيه تاريخ تقديم التظلمات ، ومن ثم يتعين تحديد ميعاد الطعن على اساس حسابه من تاريخ تقديم التظلم ، وقيده برقم مسلسل في السجل الخاص ، لا من تاريخ تحريره أو من أي تاريخ آخر .

٢٩٩ - ٤ (١٩٦٠ / ١ / ٢٣) ٢٤١ / ٣٠ / ٥

٣٧٨ - دعوى بطلب الفاء قرار صادر بترقية موظف - لا تقبل الا بعد التظلمين المقرر وانتظار المواعيد المقررة للبت فيه - الطعن في قرارين متتاليين صادرا بالترقية بعد انتهاء المواعيد المذكورة بالنسبة للتظلم المقدم في اولهما دون الثاني - قبولها متى كان القرار الثاني يعتبر استمرارا للقرار الاول ومقتضى له وكان المدعى قد اضطر لرفعها قبل انقضاء الميعاد بالنسبة للقرار الاول - مثال .

اذا كان القرار الثاني المطعون فيه لا يصدر ان يكون في حقيقته استمرارا للقرار الاول ومقتضى له ؛ اذ ينبع من نفس الفكرة التي صدر عنها القرار الاول ، وهي ان المنقولين جميعا من الكادر الكتابي الى الكادر الادارى يستصحبون جميعا اقدمياتهم في الدرجة السادسة في هذا الكادر عند نقلهم الى الكادر الاعلى ، وأنه بناء على هذه الاقدمية يحل دورهم في الترقية الى الدرجة الخامسة ، فصدر القراران المطعون فيهما بالالغاء على هذا الاساس - اذا كان ذلك كذلك ، فان المطعون عليه اذا طعن فيهما انما يقيم طعنه على اساس قانوني واحد بالنسبة اليهما معا ، هو ان هؤلاء المنقولين من الكادر الادنى الى الكادر الاعلى لا يستصحبون اقدمياتهم في الدرجة السادسة الكتابية ، فلا يحل دورهم في الشريفة

الى الدرجة الخامسة الادارية ، وأن المطعون عليه يعتبر أسبق منهم فى هذه الدرجة السادسة الادارية ، وأولى بالترقية قبلهم الى الدرجة الخامسة . وبهذه المثابة يعتبر طعنه بالغاء القرارات متضمناً القرارات بما يغنى عن انتظار الفصل فى تظلمه ، مادام قد اضطر لاقامة الدعوى بالطعن فى القرار الاول فى آخر الميعاد .

٣٣ - ٤ (١٩٥٩/١/٣) ٤١/٤/٥١٦ -

٣٧٩ - نص المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ على اعتبار فوات ستين يوما على تقديم التظلم كون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه - قيام هذا الرفض الحكمى على قرينة فوات هذا الفاصل الزمنى كون أن تجيب الادارة عن التظلم - عدم قيام حله القرينة اذا لم تهمل الادارة التظلم وانما اتخذت مسلكا ايجابيا فى سبيل الاستجابة اليه - حساب ميعاد رفع الدعوى فى هذه الحالة من التاريخ الذى تكشف فيه الادارة عن نيتها فى رفض التظلم بعد أن كانت المقدمات فى مسلكها تنبئ بغير ذلك - مثال .

لئن كانت المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد نصت على أن يعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى فى الطعن فى القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة ، أى افترضت فى الادارة أنها رفضت التظلم ضمنا باستفادة هذا الرفض الحكمى من قرينة فوات هذا الفاصل الزمنى دون أن تجيب الادارة عن التظلم ، الا أنه يكفى فى تحقق معنى الاستفادة المانعة من هذا الافتراض أن يتبين أن السلطات الادارية المختصة لم تهمل التظلم ، وأنها اذ استشعرت حق المتظلم فيه قد اتخذت مسلكا ايجابيا واضحا فى سبيل استجابته ، وكان فوات الستين يوما راجعا الى بطل الاجراءات المعتادة بين الادارات المختصة فى هذا الشأن . والقول بغير ذلك مؤداه دفع المتظلم الى مخاصمة الادارة قضائيا فى وقت تكون هى جادة فى سبيل انصافه . وقد قصد الشارع من وجوب اتبع طريق التظلم الادارى تفادى اللجوء الى طريق التقاضى بقدر الامكان وذلك بحسم المنازعات اداليا فى مراحلها الاولى . فاذا كان واقع الامر فى هذه المنازعة أنه لما اطردت احكام القضاء الادارى على استحقاق أمثال المدعى الترقية الى الدرجة الرابعة فى القرار الصادر فى أكتوبر سنة ١٩٥٠ الذى كان تركه فيها بدون حق تأسيسا على أن القاعدة التى قام عليها هذا القرار كانت مخالفة للقانون - نزلت الادارة على مقتضى هذه الاحكام بالنسبة لمن لم يرفع دعاوى كالمضى وأمثاله ؛ نظرا الى أن مراكز خريجى معهد التربية جميعا واحدة ، فتقدمت بمذكرتها سالفة الذكر الى الجهات المختصة لتعيينهم عليهم تحقيقا للمساواة بينهم ؛ وبناء على ذلك حشرت لـديوان الموظفين ولرئاسة مجلس الوزراء طالبة ارجاع اقدمية المدعى.

وزملائه من خريجي معهد التربية الابتدائي سنة ١٩٣٥ فى الدرجة الرابعة الى اول اكتوبر سنة ١٩٥٠ - اذا كان ذلك كذلك ، فانه قاطع فى الدلالة على أن جهة الادارة انما سلكت مسلكا ايجابيا واضحا نحو الاستجابة لتظلم المدعى ، وأن فوات ميعاد الستين يوما على تقديم تظلمه انما كان بسبب ما ضاع من الوقت فى الاخذ والرد بين الجهات المختصة . فاذا كانت وزارة التربية والتعليم بعد اذ استبطات رد تلك الجهات ابلغت المدعى فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ برغض تظلمه فلا ينبغى حساب ميعاد الستين يوما الواجب اقامة الدعوى فيها الا من هذا التاريخ الاخير بعد أن تكشف نية الادارة نهائيا فى عدم الاستجابة بعد أن كانت المقدمات فى مسلكها تنبىء بغير ذلك . وعلى هذا الاساس فانه لما كان المدعى قد أودع عريضة دعواه فى ١٩ من يناير سنة ١٩٥٦ ، فان دعواه - والحالة هذه - تكون قد رفعت فى الميعاد .

٨٢٧ - ٣ (١٩٥٨/١١/٢٩) ٢٦٦/٢٢/٤

٣٨٠ - ميعاد رفع الدعوى سريانه من تاريخ القرار الادارى النهائى - مثال .

اذا كان الثابت أن الكتاب الموقع من أحد الموظفين عن محافظ حلب بتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٧ والموجه الى الشركة المدعية بابلاغها بتوصيات اللجنة الفنية المنصوص عليها فى المادة الثامنة من المرسوم التشريعى رقم ٢٨٢ الصادر فى ٢/٤/١٩٤٦ فى شأن تنظيم تشييد أو استعمال الأبنية لمعاطاة احدى الصناعات الخطرة أو المضرة بالصحة العامة ، سواء فيما يتعلق بما ارتأته من التوقف عن العمل ليلا ، أو القيام بالاشتراطات التى عينتها - اذا كان الثابت أن هذا الكتاب لم يصدر ممن يملك اصدار القرار النهائى بصيغة يفصح فيها عن الارادة الملزمة بالتوقف عن العمل ليلا ، بعد تقدير توصيات اللجنة فى هذا ووزن مناسباتها فى ضوء ظروف الحال وملابساته ، فانه لا يمكن القول بأن هذا الكتاب قد تضمن القرار الادارى النهائى فى هذا الخصوص .

غير انه بتاريخ ٢١/٧/١٩٥٨ صدر كتاب من محافظ حلب بالاصالة ، أفصحت فيه جهة الادارة للشركة المدعية عن ارادتها الملزمة بوجوب التوقف عن العمل فى المطحنة ليلا ، بعد اذ انتهى المحافظ من تقدير ملاءمة توقيف العمل ليلا بالمطحنة أو عدم توقيفه فى ضوء الظروف والملابسات ، الى اعتناق رأى اللجنة الفنية وفرض ارادته الملزمة فى هذا الخصوص على الشركة بصيغة أمرة قطعية .

وعلى هذا ، فان الكتاب الاخير يكون هو الذى قطع فى الامر نهائيا ، ومن ثم فيحسب ميعاد قبول الدعوى من تاريخ تبليغه .

١٦ ، ١٩ - ٢ ، ١٨ ، ٢١ ، ٣٧ - ٢ س (١٩٦٠/٤/٢٦) ٧٨٠/٧٩/٥

٣٨١ - العبرة فى ميعاد رفع دعوى الالغاء بالقرار الذى ينصب عليه الطعن - فوات ميعاد الطعن فى قرار سابق من شأنه أن يؤثر فى القرار المطعون فيه - لا يغل بقبول الدعوى شكلا متى رفعت فى الميعاد بالنسبة للقرار المطعون - ذلك يعهد وجها لدفاع فى الموضوع - مثال .

متى كان الثابت أن المدعى يطلب الحكم بالغاء قرار مركز التنظيم والتدريب بقلوب الصنادير فى فبراير سنة ١٩٥٥ فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية الى الدرجة السادسة مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وأنه أقام الدعوى بإيداع صحيفتها فى ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٥ ، أى قبل صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، وفى ميعاد الستين يوما المقررة قانونا للطعن بالالغاء ، فانها تكون مقبولة شكلا لرفعها صحيحة فى الميعاد القانونى أمام المحكمة المختصة بنظرها وقتذاك وطبقا للاجراءات المعمول بها فى ظل أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ، وإن كانت قد أحييت بعد ذلك فى ١٦ من يولية سنة ١٩٥٥ الى المحكمة الادارية لرياسة الجمهورية ووزارات الداخلية والخارجية والعدل عملا بالمادة ٧٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ . ولا عبرة بما ينهب اليه كل من مركز التنظيم والتدريب بقلوب والحكم الثالث من الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد بمقولة ان القرار الصادر بجلستى ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٤ و ٤ من أبريل سنة ١٩٥٤ من لجنة شئون موظفى المركز برفض ضم المدعى الى المركز ضمن من تقرر نقلهم اليه قد أصبح نهائيا وغير قابل للطعن فيه لفوات المواعيد المحددة بعد علمه بهذا القرار علما يقينيا وتظلمه منه ؛ ذلك أن المذكور لا ينصب طعنه على القرار الصادر بعدم الموافقة على ضمه الى المركز ، بل على قرار تخطيه فى الترقية الذى قدم طلب الغائه فى الميعاد القانونى كما سلف البيان . واذا صح أن للقرار الاول بعد صيرورته نهائيا بعدم الطعن فيه بالالغاء فى الميعاد المقرر تأثيرا فى القرار الثانى ، فإن هذا يكون وجها لدفاع فى الموضوع بطلب رفض الدعوى لا دفعها بعدم قبولها شكلا .

٥٥٠ - ٣ (١٩٥٨/١١/٨) ٧٣/٨/٤

٣٨٢ - رفع الدعوى قبل مضى ستين يوما على تقديم التظلم الى الجهة الادارية - قبولها - اساس ذلك .

ان الغرض من جعل التظلم وجوبيا طبقا لأحكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هو تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الادارية بطريق أيسر للناس وانهاء تلك المنازعات فى مراحلها الاولى أن رأت الادارة أن المتظلم على حق فى تظلمه فإن رفضته أو لم تبت فيه خلال الميعاد المقرر ، فله أن يلجأ الى طريق التقاضى ، وانه لو اوضح من

ذلك أن المشرع ولئن استحدث التظلم الوجوبى الذى لا مناص من استنفاده قبل مراجعة القضاء للحكمة التى أشار إليها بالملذكرة الايضاحية ، الا انه فى صدد المواعيد لم يخرج عما قرره فى شأن التظلم الاختيارى . ولما كان انتظار المواعيد مقصودا به افساح المجال أمام الادارة لاعادة النظر فى قرارها فان النتيجة الطبيعية لذلك أن الغرض من قول الشارح و انتظار المواعيد المقررة للبت فى التظلم يكون قد تحقق اذا عمدت الادارة الى البت فى التظلم قبل انقضاء فسيحة الميعاد التى منحتها أو اذا بكر ذوو الشأن بمراجعة القضاء وانقض الميعاد أثناء سير الدعوى دون أن تجيبهم الادارة الى طلباتهم .

ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى الحاضرة لمجرد انها أقيمت قبل انقضاء ستين يوما على تقديم التظلم لا سند له من القانون .
٦١٤ - ٥ (١٦ / ١ / ١٩٦٠) ٢٠٨ / ٢٥ / ٥

٣٨٣ - اقامة الدعوى قبل مضي مدة الشهر وقبل ان تجيب الادارة على التظلم - قبولها ما دامت هذه المدة قد مضت خلال نظر الدعوى دون استجابة الادارة للتظلم .
لئن كان المدعيان قد أقاما دعواهما قبل مضي مدة الشهر وقبل أن تجيب الادارة عن تظلمهما ، الا أنه اذ مضى الشهر المذكور خلال نظر الدعوى ، ولم تستجب الادارة لتظلم المدعين ، بل صرحت برفضه ، فانه بهذه المثابة يكون لرفع الدعوى محله ويكون الدفع بعدم قبولها شكلا على اساس رفعها قبل فوات مدة الشهر على تقديم التظلم مردودا . وانما يكون لهذا الدفع محله لو أن الادارة قد استجابت فرضا لطلبات المدعين قبل مراجعة القضاء للحكمة التى أشار إليها بالملذكرة الايضاحية ، ألا انه لاؤها ، وكان يقضى عندئذ بالزامهما بمصروفاتها . أما وان الادارة أصرت على عدم اجابة طلبهما ، بل رفضته صراحة ، فالخصومة تكون - والحالة هذه - مازالت قائمة ولها محل ، مما لا مندوحة معه من فصل المحكمة فيها قضائيا .

١١ - ٢ ، ٤ - ٢ س (٢٦ / ٤ / ١٩٦٠) ٧٧٠ / ٧٨ / ٥

س - قطع ميعاد الطعن فيه ووقفه

راجع أيضا : ١٤١ ، ١٤٢ ، ٣٦٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ،

٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ .

٣٨٤ - قطع ميعاد الستين يوما - رفع الدعوى الادارية امام محكمة غير مختصة يقطع هذا الميعاد ، كما يقطع التقادم - بقاء هذا الاثر قائما حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص .

ان المادة ٣٨٣ من القانون المدنى نصت على أن « ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة ، وبالتنبيه ،

وبالحجز ، وبالطلب الذى يتقدم به الدائن لقبول حقه فى تفليس أو فى توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير فى إحدى الدعاوى ، ، وقد رتب المشرع المدنى بهذا النص الصريح على المطالبة القضائية ، ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة ، أثرا فى قطع التقادم ، حتى لا يحول رفع الدعوى الى محكمة غير مختصة من جراء غلط مغتفر أو خلاف فى رأى القضاة - بغير خطأ من صاحب الشأن حول تعيين المحكمة المختصة - دون تحقق أثرها فى قطع التقادم . بخلاف ما يقع فى حالة البطلان المتعلق بالشكل أو حالة ترك الخصومة أو سقوطها . فالحكم بعدم الاختصاص لا يمحى أثر المطالبة القضائية فى قطع التقادم . وإذا كانت روابط القانون العام تختلف فى طبيعتها عن روابط القانون الخاص التى وضعت قواعد القانون المدنى لتحكمها ، وكانت هذه الأخيرة لا تطبق وجوباً على روابط القانون العام الا اذا وجد نص يقضى بذلك فان القضاء الادارى ، وإن كان لا يلتزم فى حالة عدم وجود مثل هذا النص بتطبيق القواعد المدنية حتماً وكما هى ، بل تكون له حرية واستقلاله فى ابتداع الحلول المناسبة للروابط القانونية التى تنشأ فى مجال القانون العام بما يتلاءم مع طبيعتها ، وبما يكون أوفق لحسن سير المرافق العامة ، الا أنه يملك الاخذ من القواعد المذكورة ، بما يتفق وهذه الفكرة . وإذا كانت هذه المحللة سبق أن قضت بأنه يقوم مقام المطالبة القضائية فى قطع التقادم الطلب أو التظلم الذى يوجهه الموظف الى السلطة المختصة متمسكاً فيه بحقه طالباً أداءه ، ويأتى طلب المساعدة القضائية للدعوى التى يزعم صاحب الشأن رفعها على الادارة له ذات الاثر فى قطع التقادم أو قطع ميعاد رفع دعوى الالغاء ، لما ينطوى عليه من دلالة أقوى فى معنى الاستمسك بالحق والمطالبة باقتضائه وأمعن فى طلب الانتصاف من مجرد الطلب أو التظلم ، فان رفع الدعوى بالفعل الى محكمة غير مختصة أبلغ من هذا كله فى الدلالة على رغبة صاحب الحق فى اقتضائه وتحفزه لذلك ، ومن ثم وجب ترتيب ذات الاثر عليه فى قطع ميعاد رفع الدعوى بطلب الالغاء ، ويظل هذا الاثر قائماً حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص .

٦٣٤ - ٣ (١٩٥٨/٣/٨) ٨٦٨/٩٧/٣

٣٨٥ - اثر رفع الدعوى امام محكمة غير مختصة أو تقديم طلب المساعدة.

القضائية فى قطع هذا الميعاد - مثال .

متى ثبت أن القرار الادارى المطعون فيه أبلغ الى المدعى فى ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ ، فأقام فى ١٢ من اكتوبر سنة ١٩٥٤ دعواه الاولى التى قضى فيها بعدم الاختصاص فى ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٥ ، وفى ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ تقدم الى لجنة المساعدة القضائية بطلب اعفائه من رسوم الدعوى التى يرغب فى رفعها بطلب الغاء القرار المشار اليه ،

فقررت اللجنة بجلسته ١٩ من يولييه سنة ١٩٥٥ رفض هذا الطلب ، وبناء على ذلك أقام دعواه الحالية بإيداع صحيفتها سكرتيرية المحكمة فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، أى خلال الستين يوما من تاريخ صدور قرار اللجنة بعد سبق رفع دعواه الاولى وتقديم طلب المساعدة القضائية فى الميعاد القانونى - متى ثبت ذلك ، فإن دعواه تكون مقبولة .

١٦٩٨ - ٢ (١٩٥٧/١٢/١٤) ٢٢٥/٤١/٣

٣٨٦ - طلب المساعدة القضائية قاطع للميعاد فى المنازعات الادارية - كيفية حساب بداية الميعاد .

ان الاثر المترتب على طلب المساعدة القضائية من حيث قطع التقادم أو ميعاد دعوى الالغاء يظل قائما ويقف سريان التقادم أو الميعاد حين صدور القرار فى الطلب سواء بالقبول أو الرفض ، اذ أن نظر الطلب قد يستغرق زمنا يطول و يقصر بحسب الظروف وحسبما تراه الجهة القضائية التى تنظر الطلب تحضيراً له حتى يصبح مهيناً للفصل فيه ، شأنه فى ذلك شأن أية اجراءات اتخذت أمام أية جهة قضائية وكان من شأنها أن تقطع التقادم أو سريان الميعاد ، اذ يقف هذا السريان طالما كان الامر بيد الجهة القضائية المختصة بنظره ، ولكن اذا ما صدر القرار وجب رفع الدعوى خلال الميعاد القانونى محسوباً من تاريخ صدوره ، فإن كانت دعوى الغاء تعين أن يكون خلال الستين يوما التالية .

١٦٥٥ - ٢ (١٩٥٧/١٢/١٤) ٢٨٩/٣٧/٣

٣٨٧ - الميعاد القانونى لرفع الدعوى - انقطاعه بالاستدعاء (التظلم) الموجه الى جهة غير مختصة متى كان لها اتصال ما بموضوعه - أساس ذلك - مثال .

ان من المقرر قانوناً أن الميعاد ينقطع برفع الدعوى ولو الى محكمة غير مختصة ، متى كان عدم الاختصاص غير متعلق بالوظيفة . وقياساً على هذا النظر ، فإن الاستدعاء يقطع الميعاد ولو قدم الى جهة غير الجهة المختصة متى كان تمت لهذه الجهة اتصال ما بالموضوع .

فاذا كان الثابت أن المدعى كان يتبع وزارة الداخلية باعتباره من رجال الشرطة ، فإنه كان على حق ، اذ قدم استدعاءه الى هذه الوزارة باعتبارها الجهة الرئاسية له دون أن يتخطاها ، فكان تصرفه متفقاً وما يقتضيه نظام التدرج الرئاسى ، وقد كان على وزارة الداخلية بعد ذلك أن تحيل استدعاءه الى الجهة المختصة (وهى وزارة الخزانة) .

٣١ - ٢ (١٩٦٠/٩/٢١) ١٢٣٣/١٢٩/٥

ج - مسائل متنوعة

راجع أيضاً : ٢ ، ٥٢٩

٣٨٨ - افتراض صحة القرار مالم يقدّم الدليل على العكس .

إن القرار الإداري يفترض فيه أن يكون محمولا على الصحة مالم يقدّم الدليل على عكس ذلك ، بفضل ما يحاط به من ضمانات تعين على ذلك ، كحسن اختيار الموظفين الذين يساهمون في أعداده وفي إصداره ، وتسييط الرقابة الرئاسية عليهم في ذلك ، ولأن القرار الإداري قد يجتاز مراحل تمهيدية قبل أن يصبح نهائيا .

١٧٦٨ - ٢ (١٩٥٧/١٢/١٤) ٣٦٠/٤٦/٣

٣٨٩ - الأصل أنه لا يجوز لقرار إداري أن يعطل تنفيذ حكم قضائي - جواز ذلك استثناء إن كان يترتب على تنفيذ الحكم فورا إخلال خطير بالصالح العام يتعدى تداركه - مثال النسبة لقرار صادر من وزير التربية بموافقة رئيس الجمهورية بالاستيلاء على عقار تشغله مدرسة خاصة بجمعية بعد صدور حكم بإخلاله بالتطبيق للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ - اتفاق ملاك المبنى المحكوم بإخلاله وممثلي الجمعية المستأجرة بمسألة ذلك على تسوية النزاع الخاص بالتغييرات في المبنى التي كانت سببا للحكم بالإخلال وتعهد الجمعية بالإخلال في ميعاد محدد والا كان للملاك المبنى الحق في تنفيذ حكم الإخلال - إطلاع الوزارة على ذلك وعدم اعتراضها - دلالة ذلك على أن المنازعة في القرار الإداري أصبحت منتهية - للخصوم في هذه الحالة المنازعة في تنفيذ حكم الإخلال المدني حسبما انتهى إليه اتفاقهم .

لئن كان الأصل أنه لا يجوز للقرار الإداري أن يعطل تنفيذ حكم قضائي ، والا كان مخالفا للقانون ، إلا أنه إذا كان يترتب على تنفيذه فورا إخلال خطير بالصالح العام يتعدى تداركه كحدوث فتنة أو تعطيل سير مرفق عام ، فيرجح عندئذ الصالح العام على الصالح الفردي الخاص ، ولكن بمراعاة أن تقدر الضرورة بقدرها ، وأن يعرض صاحب الشأن ، إن كان لذلك وجه . كما أنه ولئن كان لوزير التربية والتعليم بموافقة السيد رئيس الجمهورية أن يصدر قراراته بالاستيلاء على أي عقار يكون خاليا إذا كان لازما لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها ، وذلك بالتطبيق للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٨ الذي تجدد العمل به بعد ذلك ، وإن العقار لا يعتبر حاليا جائزا للاستيلاء عليه إلا إذا كان لا يوجد ثمة مانع قانوني من ذلك ، ولا يجوز في الأصل أن يستعمل قرار الاستيلاء كأداة لإعادة يد شخص حكم بإخلاله من العقار إذا كان السبب في الحكم عليه بالإخلال هو إخلاله بالتزاماته إخلالا أضر بالعقار وبمالكه ، إلا إذا كان قرار الاستيلاء قد صدر بناء على الأصل المتقدم علاجا لضرورة ملجئة حتى لا يتعطل سير مرفق التعليم وتقدر الضرورة عند ذلك بقدرها - لئن كان ذلك كله هو كما تقدم - إلا أنه يبين من عناصر المنازعة أن الذي ألجأ وزارة التربية والتعليم لاستصدار قرار الاستيلاء المطعون فيه - كما يبين من المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء - هو أن المدرسة المحكوم بإخلالها تنتظم حوالى الألف طالبة ، وترتب على الإخلال فورا تشريدن

وتعطيل سير مرفق التعليم بالنسبة لهن ، مما لا يتفق مع المصلحة العامة
بأية حال ، فأريد بالقرار المذكور تفادي هذه النتائج الخطيرة . فيكون
القرار - والحالة هذه - قد صدر لضرورة ملجئة اقتضاها الصالح العام ،
وقد جرت بعد ذلك مفاوضات بين المدعين وبين ممثلي الجمعية ، تمهلت
الجمعية خلالها للاخلاء ريثما تتدبر مكانا آخر ، ثم انتهت بعد ذلك هذه
المفاوضات باتفاق سوى فيه النزاع الخاص بالتغييرات في المبنى - تلك
التغييرات التي كانت سببا للحكم بالاخلاء - وقدر التعويض المناسب على
الوجه الذي ارتضاه الطرفان ، ثم تعهدت الجمعية بالاخلاء في ميعاد معين ،
والا كان لملك المبنى الحق في تنفيذ حكم الاخلاء ، وقد كان ذلك كله باطلاع
الوزارة وعدم اعتراضها ، كما يدل على ذلك الخطاب المرسل من منطقة
القاهرة الشمالية الى أحد المدعين ووكيلهم الذي أرفق به صورة من عقد
الاتفاق المذكور ، وذكر في الخطاب بيانا لهذا العقد أنه « بخصوص
استمرار شغل المبنى المؤجر لمدرسة البنات السابقة للجمعية مرة أخرى
غايتهما ٠٠٠ » ، وطلب الى الاستاذ المذكور الاطلاع عليه وحفظه لديه . وكل
ما تقدم قاطع في الدلالة على أن المنازعة في القرار الإداري ذاته قد أصبحت
منتهية ، بعد اذ تبين أن هذا القرار كان قد صدر للضرورة الوقتية الملجئة ،
وهي تفادي تشريد التلميذات كما سلف ايضاحه ، وأن هذا القرار استنفذ
أغراضه بعد اذ قبل المدعون أنفسهم أمهال الجمعية في الاخلاء مدة بعد
أخرى ، الى أن انتهت المفاوضات في هذا الخصوص بين ذوى الشأن بالاتفاق
المشار اليه ، وهو اتفاق جديد سوى النزاع الخاص بالتغييرات في المبنى
وقدر فيه التعويض المناسب على الوجه الذي ارتضاه الطرفان ، وتعهدت
الجمعية في الوقت ذاته بالاخلاء في ميعاد معين ، والا كان للمدعى الحق في
تنفيذ الحكم بالاخلاء ، وقد كان ذلك كله - كما سلف القول - بعلم الوزارة
واقرارها ، فيتعين - والحالة هذه - القضاء باعتبار المنازعة الإدارية في
القرار الإداري الخاص بالاستيلاء للسبب الذي قام عليه قد أصبح منتهيا ،
والخصوم وشأنهم في المنازعة الخاصة بتنفيذ حكم الاخلاء المدني حسبما
انتهى اليه اتفاقهم .

٧٢٤ - ٣ (١٩٥٩/١/١٠) ٤٢/٤ ٥٣٣

قرار قضائي

راجع : ١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٤٦١

قرارات مجلس قيادة الثورة

راجع : ١٢٢ ، ٥٧٥

قرعة عسكرية

راجع : تجنيد

قضاء ادارى

أ - اختصاصه

ب - رقابته للقرارات الادارية

ج - ما يطبقه من القواعد

أ - اختصاصه

راجع اختصاصه

ب - رقابته للقرارات الادارية

راجع : ٣٢٩ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٩٧٠ ، ٩٧٢ ، ٩٨٠ :

٩٨٣ ، ٩٨٩ ، ٩٩١ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ١٠١٠ : قرار ادارى
(رقابة القضاء الادارى له)

ج - ما يطبقه من القواعد

راجع : ١٣٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣١٣ ، ٣١٤ .

قضاة

راجع : ٤٦ ، ٤٧ ، ٣٦٣ ، ٨٣٣ .

قطع التقادم

راجع : تقادم (انقطاعه)

قطع ميعاد الستين يوما

راجع : قرار ادارى (قطع ميعاد الطعن ووقفه)

قوة الامر المقتضى به

راجع ايضا : ٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٧٩ :

٢٥٨ : ٤١٠ : ٤٢٢ ، ٤٤٠ ، ٥٧٣ .

٣٩٠ - صدور حكم سابق حازر لقوة الشيء المقضى به - اتعاد الموضوع والسبب

والخصوم - القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجديدة لسابقة الفصل فيها - مثال .

إذا كان الثابت أن المدعى قد صدر له حكمان أولهما صدر في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦ ، وقضى بإنهاء الخصومة على أساس اعتبار أقدمية المدعى في الدرجة السادسة راجعة الى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ، وقد أصبح هذا الحكم نهائيا بعدم الطعن فيه في الميعاد ، وحاز قوة الشيء المقضى به ، بينما قضى الحكم الثانى الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٥٦ بتسوية تخالف مقتضى الحكم الاول ، والحكمان قد صدرا في منازعة اتحد فيها الخصوم والموضوع والسبب ، ومن ثم فإن الحكم الاخير (المطعون فيه) اذ فصل في المنازعة على خلاف الحكم السابق الذى حاز قوة الشيء المحكوم به يكون قد خالف القانون ، وحقيقا الغاؤه ، والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

١٤٢٤ - ٢ (١٩٥٦/١٢/١) ٢١٩/١٤/٢

٣٩١ - صدور حكم على خلاف حكم سابق حازر لقوة الشيء المحكوم فيه -

مخالفته للقانون - الغاؤه - مثال .

إذا ثبت صدور حكم من المحكمة الادارية بإنهاء الخصومة على أساس رفض طلب المدعى تسوية حالته باعتباره في درجة صانع دقيق بأجر يومية قدره ٣٠٠ م من بدء الحاقه بالخدمة ، وقد أصبح هذا الحكم نهائيا بعدم الطعن فيه في الميعاد وحاز قوة الشيء المقضى به ، بينما قضى الحكم اللاحق المطعون فيه بتسوية تخالف مقتضى الحكم الاول ، وهما قد صدرا في منازعة اتحد فيها الخصوم والموضوع والسبب - إذا ثبت ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه ، اذ فصل في المنازعة على خلاف الحكم السابق الذى حاز قوة الشيء المحكوم فيه ، يكون قد خالف القانون ، ويتعين الغاؤه ، والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها .

١٦٤٦ - ٢ (١٩٥٧/١٢/١٤) ٢٨٤/٣٦/٣

٣٩٢ - الحكم بالغاء قرار ادارى لمخالفته للدستور والقانون - حيازة الحكم قوة

الشيء المقضى به - لامحل لعند النظر في دعوى التعويض لاعادة بحث مشروعية القرار او اسبابه ومبرراته وظروف اصداره .

لامحل للمعودة لبحث مشروعية القرار الادارى ولا لفحص اسبابه ومبرراته وظروفه التى أحاطت بإصداره ، بعد اذ قضى عليه حكم الالغاء بأنه قرار مخالف تماما لحكم الدستور والقانون . وقد حاز ذلك الحكم

قوة الشيء المقضى به في ظل قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ،
وتحصنت جميع الآثار المترتبة عليه .

٥٩٧ - ٣ (١٩٥٨/٧/١٢) ٣ / ١٦٥ / ١٥٧٤

٣٩٣ - الحكم الصادر برفض دعوى مرفوعة من موظف بأحقية في مرتبه عن مدة
فصله - لا يجوز قوة الأمر المقضى في الدعوى التي يرفعها بالمطالبة بتعويض الضرر المادي
المرتبط على قرار الفصل - أساس ذلك .

انه وان اتحد الخصوم في دعوى المطالبة بالراتب عن مدة الفصل
من الخدمة وفي دعوى التعويض عن الضرر المادي المترتب على قرار
الفصل الا أن السبب والموضوع مختلفان : فالسبب في الاولى هو
ما يزعمه المدعى من أن اعتبار مدة الفصل متصلة يترتب عليه لزوما
استحقاقه للراتب عنها ، بينما سبب الدعوى الثانية هو الادعاء ببطلان
قرار الفصل مما يترتب عليه التعويض عن هذا القرار . أما الموضوع في
الدعوى الاولى فهو الراتب ، وفي الثانية هو التعويض ، والفرق ظاهر بين
الطلبين ، وان كان الراتب يكون عنصرا من عناصر التعويض ، الا أن هذا
بذاته لا يجعل الراتب هو التعويض بداهة .

٦٥ - ٤ (١٩٥٩/٤/٤) ٤ / ٩٦ / ١٠٩٠

٣٩٤ - قيام قوة الشيء المحكوم فيه في المسائل المدنية على اعتبارات تتعلق بالصالح
العام - اختلاف الرأي حول ما اذا كانت من المسائل المتعلقة بالنظام العام من عدمه - ورود
النص صراحة في القانون المدني الجديد على أن المحكمة لا تأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها -
اعتبار هذه القرينة من النظام العام في المسائل الجنائية - حكمة ذلك .

ان كانت أوجه الرأي في المسائل المدنية مع اجماعها على أن قوة
الشيء المحكوم فيه قد قامت على اعتبارات تتعلق بالصالح العام (بمراعاة
أن السماح للخصوم بإثارة النزاع من جديد بعد صدور حكم فيه مضية
لوقت القضاء وهيئته ، ومجلبة لتناقض احكامه ، وتعريض لمصالح الناس
للعبث ما بقيت معلقة بمشيئة الخصوم كلما حلالهم تجديد النزاع وإطالة
أمده) ، الا أنها تفرقت فيما اذا كانت تعتبر من المسائل المتعلقة بالنظام
العام ، فذهب رأى الى اعتبارها كذلك (ورتب عليه أنه لا يجوز التنازل عن
الدفع بسبق الفصل ، وأنه يجوز التمسك به في أية حال كانت عليها
الدعوى أمام محكمة الدرجة الاولى أو أمام محكمة الدرجة الثانية أو لأول
مرة أمام محكمة النقض ، وأنه يجوز للمحكمة أن تثيره من تلقاء نفسها ،
وأنه لا يجوز اثبات ما يخالف حجية الشيء المحكوم فيه ولو من طريق
الاستجواب أو اليمين) وذهب رأى آخر الى العكس (ورتب عليه أنه يجوز
التنازل عنه صراحة أو ضمنا ، ولا يجوز للمحكمة أن تأخذ به من تلقاء

نفسها ، كما لا يجوز للخصوم التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ، وان كان يجوز التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية باعتباره دفعا موضوعيا ، ولكنه يعتبر حجة الشيء المحكوم فيه نهائيا من النظام العام فيما يتعلق بعدم جواز اثبات ما يخالفها من طريق الاستجواب أو اليمين) .
وقد انتهى القانون المدني الجديد الى الاخذ بهذا الرأي ، اذ نص في الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ على أنه لا يجوز للمحكمة أن تأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها . وإذا كانت أوجه الرأي في هذا الشأن قد تفرقت في المسائل المدنية ، الا أن الاجماع منعقد على أن قوة الشيء المحكوم فيه جنائيا تعتبر من النظام العام ، فلا يجوز النزول عنها ويتعين على المحكمة مراعاتها من تلقاء نفسها ، لان ذلك من مجالات القانون العام التي تمس مصلحة المجتمع والتي لا يجوز أن تكون محلا للمساومة بين الافراد .

١٤٩٦ - ٣ X ١٨/١/١٩٥٨ ج ٣/٦٤/٥٤٦

قوة القاهرة

راجع : ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

لـ

كنائس

راجع : ٩٥ ، ١٧٠ .

ل

لجان قضائية ومحاكم إدارية

- أ - اختصاصها .
- ب - الاعلان الذي يبدأ منه ميعة الاستئناف
- ج - وقف ميعة الاستئناف وانقطاعه ومده
- د - صحيفة الاستئناف
- هـ - مسائل متنوعة

أ - اختصاصها

راجع : ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ،
٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ؛ ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ،
٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ .

ب - الاعلان الذي يبدأ منه ميعة الاستئناف

٣٩٥ - الاعلان الذي يجرى منه سريان ميعة الستين يوما المقررة للطعن في
قرارات اللجان القضائية هو الذي يوجه الى وكيل الوزارة المختص .

ان الاعلان الذي يجرى منه سريان ميعة الستين يوما المقررة للطعن
في مثل الحالة المعروضة (طعن في قرار صادر من اللجنة القضائية) طبقا
لقانون اللجان القضائية - على حسب غرض الشارح منه - هو الذي يعلن
الى وكيل الوزارة المختص ، فقد نصت المادة الخامسة من المرسوم بقانون
الخاص باللجان القضائية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ على أن يرسل
رئيس اللجنة صورة التظلم الى وكيل الوزارة المختص في خلال ثلاثة أيام
من وقت تسلمه اياه ويجب وكيل الوزارة عنه كتابة في ميعة لايجاوز
خمسة عشر يوما من وقت ابلاغه به . ونصت المادة التاسعة منه على
أنه لايجوز رفع المنازعات والطلبات المبينة بالمادة الثانية الى محكمة

القضاء الإدارى بمجلس الدولة إلا بطريق الطعن فى هذه القرارات ولكل من الطرفين حق الطعن فى الميعاد المبين فى المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ، وتنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ على أن « ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوما تسرى من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به » . وظاهر من مجموع هذه النصوص أن الشارع أراد أن يحتاط للامر فيما يتعلق بالتظلمات التى تقدم الى اللجان القضائية أو الطعن فى القرارات التى تصدر منها ، فجعل المرد فى هذا الشأن الى من يمكنه أن يحدد موقف الإدارة من التظلم والاجابة عنه ، وكذا من القرار الصادر فيه من حيث قبوله أو الطعن فيه قبل فوت الميعاد ، فأوضح الشارع فى المادة الخامسة على أنه هو وكيل الوزارة المختص ، فلزم ألا يجرى الميعاد إلا من يوم اعلانه بالقرار .

١٢ - ٢ (١٩٥٦/٣/٢١) ١/٧٢/٦٢٩

٣٩٦ - وكيل الوزارة هو الذى يملك أن يحدد موقف الإدارة من التظلم المرفوع الى اللجنة القضائية والقرار الصادر منها فيه من حيث قبوله أو الطعن فيه فى الميعاد - للوزير هذه السلطة أيضا بحسبانه رأس الجهاز الإدارى فى وزارته - ثبوت تسليم قرار اللجنة القضائية الى مكتب الوزير - بدء ميعاد الطعن من هذا التاريخ

يبين من استقراء نصوص المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص باللجان القضائية والمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة أن الشارع أراد أن يحتاط للامر فيما يتعلق بالتظلمات التى تقدم للجان القضائية أو الطعن فى القرارات التى تصدر منها ، فجعل المرد فى هذا الشأن الى من يمكنه أن يحدد موقف الإدارة من التظلم والاجابة عنه وكذا من القرار الصادر فيه من حيث قبوله أو الطعن فيه قبل فوات الميعاد ، فأوضح فى المادة الخامسة منه أنه هو وكيل الوزارة المختص . ولما كانت هذه الحكمة عينها متحققة فى الوزير الذى هو رأس الجهاز الإدارى فى وزارته ، فمن ثم يكون إبلاغه بقرار اللجنة القضائية صحيحا منتجا آثاره ، وبالتالي اذا ثبت أن مكتب الوزير تسلم قرار اللجنة القضائية فى تاريخ معين فان ميعاد الطعن فيه يجرى من هذا التاريخ .

١٦٦٠ - ٢ (١٩٥٧/١٢/١٤) ٣/٣٨/٢٩٨

٣٩٧ - الاعلان الذى يبدأ منه ميعاد الطعن فى قرارات اللجان القضائية هو الذى يعلن الى وكيل الوزارة بحسبانه من يملك تحديد موقف الإدارة من القرار - توجيه الاعلان الى مدير مصلحة - ثبوت أن هذا الاعلان قد انتج الاثر المطلوب من الاعلان للوكيل ، وتحققت فيه حكمته - جريان ميعاد الطعن من اليوم التالى له .

ان الاعلان الذى يجرى منه سريان ميعاد الستين يوما المقررة للطعن فى قرارات اللجان القضائية طبقا لقانون اللجان المذكورة هو الذى يعلن الى وكيل الوزارة المختص ، والحكمة من ذلك أن يصل القرار الى من يمكنه أن يحدد موقف الادارة من القرار الصادر فى التظلم من حيث قبضه أو الطعن فيه قبل فوات الميعاد ، ومن ثم اذا اتضح أنه ابلاغ القرار الى مدير عام مصلحة الميكانيكا والكهرباء قد انتج الاثر المطلوب من اعلانه للوكيل ، اذ حددت المصلحة مركزها من قرار اللجنة القضائية فور وصوله اليها ، وبأدركت بالكتابة الى ادارة قضايا الحكومة للطعن فى القرار، وبذلك تحققت الحكمة من الاعلان ، فانه يتعين اعتبار تاريخ ابلاغ القرار الى مصلحة الميكانيكا والكهرباء مجريا لميعاد الستين يوما المقررة للطعن فى قرار اللجنة القضائية سالف الذكر .

٧٨٤ - ٣ (١٩٥٨/٢/١) ٣٠٢/٧٩/٣

٣٩٨ - الاعلان الذى يجرى منه سريان ميعاد الطعن فى احكام المحاكم الادارية
هو الذى يوجه الى وكيل الوزارة المختص - قيام محافظ الاسكندرية، مقام وكيل الوزارة فى هذا الخصوص بالنسبة الى الاحكام التى تكون بلدية الاسكندرية طرفا فيها .
منى كان الثابت أن الحكم المستأنف قد صدر من المحكمة الادارية لجميع وزارات الحكومة بالاسكندرية فى ١٢ من مايو سنة ١٩٥٤ ، فانه يخضع من حيث اجراءات اعلانه وحساب ميعاد الطعن فيه لاحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء وتنظيم محاكم ادارية فى الوزارات ، الذى عمل به اعتبارا من ٢٠ مارس سنة ١٩٥٤ . وقد قضى هذا القانون فى مادته الثامنة بأن « يرسل رئيس المحكمة صورة من صحيفة الدعوى الى وكيل الوزارة المختص خلال ثلاثة أيام من وقت تسلمه اياها . ويجب وكيل الوزارة عنها كتابة فى ميعاد لايجاوز شهرا من وقت ابلاغه بها . ويفحص رئيس المحكمة أو أحد قضاتها الدعوى قبل أن تنظرها المحكمة ، وله أن يطلب من كل من المسمى والوزارة ما يراه لازما من البيانات والمستندات ، ويحدد المواعيد اللازمة لتقديمها ، ويعين رئيس المحكمة ميعاد نظر لدعوى فيما لايجاوز ثلاثة أشهر من وقت تقديمها ويخطر به كل من الطرفين . ويجوز للوزارة أن ترسل موظفا مندوبا عنها ليبين وجهة نظرها ويقدم ما يؤيدها من مستندات . ويبلغ رئيس المحكمة صورة من الحكم الى كل من الطرفين بكتاب موصى عليه » . وينص فى مادته التاسعة على أن « يكون الحكم انتهائيا فى المنازعات المبينة بالمادة الرابعة اذا لم تجاوز قيمة الدعوى مائتين وخمسين جنيها ، أما اذا جاوزت قيمتها مائتين وخمسين جنيها أو كانت مجهولة القيمة ، فانه يجوز فى هذه الحالة استئناف الحكم أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة فى ميعاد ستين يوما من

تاريخ ابلاغه » . وهذه الاحكام - وقد تماثلت في مجموعها مع تلك التي انتظمها المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم اللجان القضائية في الوزارات - تقطع في أن القواعد الخاصة بكيفية اعلان قرارات اللجان القضائية الى الجهات الادارية وبحساب ميعاد الطعن فيها والتي اعتنقتها هذه المحكمة واجبة التطبيق في هذا الخصوص ، بحيث يتعين أن يجرى على اعلان أحكام المحاكم الادارية وميعاد الطعن فيها ذات الاصول المقررة في كيفية اعلان قرارات اللجان القضائية ، أى أن يكون الاعلان لوكيل الوزارة المختص على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، فضلا عن قيام المحكمة التشريعية التي دعت الى العدول في القانونين المتقدم ذكرهما عن القاعدة العامة في اعلان الاحكام ، حسبما أرستها الفقرتان الاولى والثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات . وبالنسبة الى بلدية الاسكندرية - وهي طرف في الدعوى - فإن محافظ الاسكندرية هو الذى يقوم مقام وكيل الوزارة فيما يتعلق بأعمال هذا الحكم ، وبخاصة وقد جعلته الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية ، صاحب الصفة في تمثيل المجلس البلدى أمام المحاكم . ويلزم من ذلك ألا يجرى ميعاد الطعن الا من يوم اعلانه بالحكم الصادر من المحكمة الادارية لجميع الوزارات بالاسكندرية ، فاذا لم يتبين من الاوراق أنه أعلن بصحيفة الحكم المشار اليه وإن ميعاد الستين يوما المبين في المادة التاسعة من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ قد انقضى على أساس ماتقدم قبل ان تودع بلدية الاسكندرية صحيفة استئنافها لذلك الحكم في ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٤ ، كان الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد - الذى أثاره السيد رئيس هيئة المفوضين فى طعنه - فى غير محله ، متعينا رفضه .

٨٨٨ - ٣ (١٩٥٨/١٢/١٣) ٤/٣١/٣٩١

ج - وقف ميعاد الاستئناف وانقطاعه ومنه

٣٩٩ - وقف ميعاد الطعن لمدة سنة فى الحالات المنصوص عليها بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ - الوقف لا يقتصر على قرارات اللجان القضائية الصادرة قبل العمل بقانون المعادلات الدراسية ، بل يشمل ما يصدر بعده من قرارات بالتطبيق لاحكامه استنادا الى ما حل من نصوصه محل قرارات مجلس الوزارة المشار اليها بالمادة الرابعة منه .

إن القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ نص فى مادته الرابعة على أنه « استثناء من حكم المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٣ ، يعتبر موقوفا لمدة سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ، ميعاد

الطعن في قرارات اللجان القضائية الصادرة بالاستناد الى قرارات مجلس الوزراء المشار اليها في المادة الرابعة من قانون المعادلات الدراسية سنالف الذكر ، . واطلاق النص على هذا النحو من لتعميم لايجعل حكمه في وقف ميعاد الطعن لمدة سنة مقصورا على القرارات الصادرة من اللجان القضائية قبل صدور القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، بل يصرفه أيضا الى ما يصدر بعد ذلك من قرارات بالتطبيق لهذا القانون متى كان أساس الحق المقضى به مستندا الى ما حل من نصوص القانون المذكور محل قرارات مجلس الوزراء المشار اليها في المادة الرابعة منه ، وذلك للحكمة التي أفصح عنها المشرع في مذكرته الايضاحية ، وهي افساح الوقت أمام الحكومة لتتخذ اجراءات الطعن لكثرة عدد القضايا ، ولكي تتدبر موقفها من الموظفين اما بتسوية على مقتضى نصوص قانون المعادلات ، واما بطعن في القرار أمام المحكمة ، ومن ثم فان وقف سريان ميعاد الطعن يصدق على قرار اللجنة القضائية الصادر لصالح المتظلم ، لاستناد هذا القرار الى نصوص القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ التي حلت محل قرار اول يولية سنة ١٩٥١ .

١٥٣ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٢٢) ٢٢٧/٢٦/٢

♦ ♦ - وقف ميعاد استئناف قرارات اللجان القضائية لمدة سنة بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ - قصر الوقف على قرارات اللجان القضائية الصادرة بالاستناد لقرارات مجلس الوزراء في ٨/١٠/١٩٥٠ واول يولية و ٢ و ٩/١٢/١٩٥١ .

ان القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل لقانون المعادلات الدراسية قد نص في المادة الرابعة منه على اعتبار ميعاد الطعن في قرارات اللجان القضائية - استنادا الى قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨/١٠/١٩٥٠ واول يولية و ٢ و ٩/١٢/١٩٥١ - موقوفا لمدة سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . فاذا ثبت أن قرار اللجنة القضائية المطعون فيه قضى بتسوية حالة المدعى بالتطبيق لقواعد الانصاف الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٣٠/١/١٩٤٤ ، فلا يجرى عليه حكم الوقف المنصوص عليه بالمادة ستالفة الذكر ، بل يخضع لحكم المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٣ بانشاء وتنظيم لجان قضائية للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة ، ويكون هذا الميعاد سنتين يوما من تاريخ تبليغ القرار لذوى الشأن، كل فيما يخصه .

١٤٧٨ - ٢ (١٩٥٧/٦/٨) ١١٠٨/١١٦/٢

١ ♦ - انطواء قرار اللجنة القضائية المطعون فيه على شقين مرتبطين ارتباطا لايقبل التجزئة - مطالبة الطاعن بالقاء القرار برعته - توجيه الطاعن في صحيفة الطعن الى احد شقي

القرار فقط - رفع الطعن في الميعاد القانوني بالنسبة لأحد الشقين . واثره على ميعاد الطعن
بالنسبة للشق الآخر .

انه وإن كانت الحكومة قد ذكرت في صدر صحيفة طعنها أن الشق
الثاني من قرار اللجنة القضائية (وهو القاضي باستحقاق المتظلم الدرجة
السادسة الشخصية بالتطبيق للمرسوم بقانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢)
قد جاء مخالفا للقانون ، وأغفلت الشق الأول منه ، إلا أنها انتهت في ختام
طعنها الى طلب الغاء قرار اللجنة القضائية برمته . ولما كان قضاء اللجنة في
الشق الثاني من قرارها مترتبا على قضائها في الشق الأول منه كأثر من
آثار التسوية التي قررتها لصالح المتظلم والتي مصدرها أصلا هو قرار
مجلس الوزراء الصادر في أول يولية سنة ١٩٥١ الذي ألغاه وحل محله
القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، فإن ميعاد الطعن في هذا الشق من القرار
يأخذ حكم ميعاده في الشق الأول منه بحكم اللزوم ، لقيام الارتباط بينهما
ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ويسرى عليه بالتالي حكم الوقف الذي نصت عليه
المادة الرابعة من القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ .

١٥٣ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٢٢) ٢٢٧/٢٦/٢

٤٠٢ - وقف ميعاد الستين يوما لمدة سنة بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ -
كيفية حساب الميعاد اذا تغلته مدة الوقف .

ان المادة ٢٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تقضى بأنه اذا عين
القانون للحضور أو لحصول الاجراء ميعادا مقدرا بالايام أو بالشهور أو
بالسنين فلا يحسب منه يوم التكليف أو التنبيه أو حلول الأمر المعتبر
في نظر القانون مجريا للميعاد وينقضى الميعاد بانقضاء اليوم الاخير منه
اذا كان ظرفا يجب أن يحصل فيه الاجراء ، أما اذا كان الميعاد مما يجب
انقضاؤه قبل الاجراء فلا يجوز حصول الاجراء الا بعد انقضاء اليوم
الاخير من الميعاد . فاذا كان الثابت أن قرار اللجنة القضائية المطعون
فيه قد أبلغ الى الوزارة في ١٦ من يولية سنة ١٩٥٣ ، وقبل أن ينقضى
ميعاد الستين يوما المحددة لنظر الطعن نشر القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣
في ٣٠ من يولية سنة ١٩٥٣ واقفا ميعاد الطعن لمدة سنة تبدأ من ٢٢ من
يولية سنة ١٩٥٣ ، (تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣) ،
فإن ايداع عريضة الطعن سكرتيرية محكمة القضاء الإداري في ١٥ من
أغسطس سنة ١٩٥٤ ، يكون - والحالة هذه - قد تم في الميعاد القانوني
محسوبا على مقتضى الضوابط والقواعد المنصوص عليها في المادة ٢٠ من
قانون المرافعات ، وبمراعاة سنة الوقف التي تتخلله .

١٠٩٥ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٢٢) ٢٥٦/٢٩/٢

٤٠٣ - انقطاع ميعاد الاستئناف في الدعوى الادارية بطلب المساعدة القضائية .

ان ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - من حيث ما لطلب المساعدة القضائية من أثر قاطع لميعاد رفع دعوى الالغاء ، أو بالاحرى حافظ له ومنسحب حين صدور القرار في الطلب سواء بالقبول أو الرفض - يصدق كذلك بالنسبة الى ميعاد رفع الاستئناف للمحكمة ذاتها ؛ لاتحاد طبيعة كل من الميعادين ، من حيث وجوب مباشرة اجراء رفع الدعوى أو الاستئناف قبل انقضائهما ، والاثـر القانونى المترتب على مراعاة المدة المحددة فيهما أو تفويتها من حيث قبول الدعوى أو الاستئناف أو سقوط الحق فيهما ، وبالتالي امكان طلب الغاء القرار الادارى أو الحكم المستأنف أو امتناع ذلك على صاحب الشأن المتخلف .

٨٢٥ - ٣ (١٩٥٨/٦/٢١) ٣/١٥٦/١٤٦٣

٤٠٤ - ثبوت ان آخر يوم فى ميعاد الطعن يقع ضمن عطلة رسمية - امتداد الميعاد الى اول يوم بعد انتهاء العطلة - مثال .

اذا كان آخر ميعاد للطعن فى قرار اللجنة القضائية هو يوم عطلة عيد الاضحى ؛ فان هذا الميعاد يمتد طبقا للمادة ٢٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الى اول يوم عمل .

١٦٦٩ - ٢ (١٩٥٧/١٢/٢١) ٣/٥١/٤٣٦

د - صحيفة الاستئناف

٤٠٥ - تجهيل صحيفة الطعن فى قرار اللجنة القضائية موضوع الطعن - خلو رد الوزارة من توضيح هذا التجهيل - جزاء ذلك البطلان - حضور ممثل الجهة الادارية فى الدعوى لا يزيل هذا البطلان - توافم ذلك مع ما تنص عليه المواد ١٤ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ و ٢١ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ و ٧٩ و ٤٠٥ من قانون المرافعات .

اذا كان الثابت أن بيانات صحيفة الطعن فى قرار اللجنة القضائية

قد جهلت موضوع الطعن ؛ سواء من حيث اغفال تحديد القرار المطعون فيه وتاريخه ؛ أو من ناحية ترك بيان موضوع التظلم الذى قضى فيه هذا القرار أو من جهة عدم تعيين فحوى القرار أو المعنى الذى صدر به ، بل لقد أوردت صحيفة الطعن عن قرار اللجنة القضائية بيانات خاطئة تضلل الألفهام عن حقيقة مضمون هذا القرار ومنطوقه ، وسأقت له أسبابا غير الأسباب الحقيقية التى بنى عليها ، ثم نسبت اليه تاريخا غير الذى صدر فيه ؛ فقد ورد فى صحيفة الدعوى أن قرار اللجنة القضائية موضوع الطعن قد صدر برفض التظلم فى حين أنه صدر بعدم اختصاص اللجنة القضائية بالنسبة الى أحد الطلبات ، وبعدم قبول التظلم فيما يتعلق بطلب الغاء

قرارات الترقية ، وجاء في صحيفة الطعن أن القرار المطعون فيه قد أصدرته اللجنة القضائية في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ مع أنه صدر منها في ٢٣ من يونية سنة ١٩٥٣ - إذا كان الثابت هو ما تقدم ؛ فإن هذا كله قد أعان على تجهيل القرار محل الطعن تجهيلا لم يجله جواب الوزارة المدعى عليها عن الدعوى ، فقد خلا ردها من توضيح ما خفى ، وتبيين ما جهل من أمر قرار اللجنة القضائية سالف الذكر ، وبعد إذ استبان لمحكمة القضاء الإداري وجه التخالف البين بين ما جعل موضوعا للطعن في صحيفته المودعة سكرتيرية محكمة القضاء الإداري في اليوم الأول من أغسطس سنة ١٩٥٤ وبين القرار الحقيقي الذي أصدرته اللجنة القضائية لوزارة الأشغال في ٢٣ من يونية سنة ١٩٥٣ ، كان حقا عليها أن تورد في أسباب حكمها المطعون فيه مالا يس بيانات صحيفة الطعن من تجهيل صارخ وإغفال واضح للبيانات الجوهرية الواجب استيفائها لبيان موضوع الطعن ، وأن تنتقل بعد ذلك - كما فعلت بحق - إلى تحصيل بطلانها ، وإلى القضاء بعدم قبول الطعن لبطلان صحيفته . وهذا الذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه يتواءم مع ما فرضته المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة من أنه « يجب أن تتضمن العريضة ، عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحل اقامتهم ، موضوع الطلب ، وبيانات للمستندات المؤيدة له » وأن تقرر بصورة أو ملخص من القرار المطعون فيه « . . . » ، وما رددته المادة ٢١ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة من أنه « يجب أن تتضمن العريضة - عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الطالب ومن يوجه اليهم الطلب وصفاتهم ومحل اقامتهم - موضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار ان كان مما يجب التظلم منه ، ونتيجة التظلم وبيانا بالمستندات المؤيدة للطلب « . . . » ، وما أوضحته المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من أن الاستئناف « يرفع بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره موقعة من محام مقبول للمرافعة ، وتشتمل - عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم - على بيان الحكم المستأنف وتاريخه والأسباب التي بني عليها الاستئناف وطلبات المستأنف « . . . » وإذا لم يحصل الاستئناف على الوجه المتقدم كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه » ، ثم ما أرسته المادة ٧٩ من هذا القانون من قواعد لبطلان صحيفة افتتاح الدعوى ، والتي فرق بموجبها بين خطأ أو نقص تبطل به تلك الصحيفة ، وبين خطأ أو نقص يجوز أن يترتب عليه الحكم ببطلانها ؛ ولهذا جرى نصها بما يأتي « إذا كان الخطأ أو النقص في بيانات صحيفة افتتاح الدعوى من شأنه أن يجهل بالمحكمة أو بالمدعى أو بالمدعى عليه أو بالمدعى به أو بتاريخ الجلسة بطلت

الصحيفة ، فان وقع الخطأ أو النقص فيما عدا ذلك من بياناتها جاز الحكم بالبطلان ، . وعليه لا يكون شخوص الجهة الادارية فى الدعوى مزيلا لذلك البطلان المطلق ، وخاصة وان هذه الجهة لم تبد جوابا فى موضوع الطعن فى قرار اللجنة القضائية لما أحاط به من تجهيل هذا الى أن حضورها فى ذاته ليس من شأنه أن يحو مافى صحيفة الطعن من عيوب جوهرية تبطلها على الوجه الذى حسنته المادة ٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

٩١١ - ٣ (١٩٥٩/١/٣) ٤٨٧/٢٩/٤

٤٠٦ - ثبوت أن جامعة عين شمس هى التى طلبت من ادارة قضايا الحكومة استئناف حكم المحكمة الادارية وأن المذكرات والمكاتبات الخاصة بموضوع هذا الاستئناف كانت متبادلة بين ادارة القضايا والجامعة - رفع الاستئناف مع ذلك باسم وزير التربية والتعليم بدلا من مدير الجامعة - خطأ ماذى وقعت فيه ادارة القضايا لا يترتب عليه بطلان صحيفة الاستئناف .

اذا كان الثابت من الاوراق أن جامعة عين شمس هى التى طلبت من ادارة قضايا الحكومة استئناف حكم المحكمة الادارية الصادر لصالح المدعى، ولكن بدلا من أن تقوم ادارة القضايا برفع هذا الاستئناف باسم مدير الجامعة رفعته باسم وزير التربية والتعليم بصفته نائبا عن الحكومة المصرية ، وقد كانت جميع المكاتبات والمذكرات الخاصة بموضوع هذا الاستئناف متبادلة بين ادارة القضايا والجامعة المذكورة بلا تدخل من وزير التربية والتعليم الذى تنازل المدعى عن مخاصمته منذ كانت الدعوى منظورة أمام المحكمة الادارية التى أثبتت هذا التنازل وأصدرت حكمها ضد مدير الجامعة دون سواء - اذا كان الثابت هو ما تقدم ، فان الامر ، والحالة هذه ؛ وبلا حاجة الى بحث سلطة وزير التربية والتعليم بصفته الرئيس الاعلى للجامعات ، لا يعدو أن يكون خطأ ماديا وقعت فيه ادارة قضايا الحكومة فى تقديم صحيفة الاستئناف باسم وزير التربية والتعليم بدلا من مدير الجامعة ولا يترتب عليه بطلان صحيفة الاستئناف .

١٤٥ - ٤ (١٩٦٠/١/١٦) ١٥٧/٢١/٥

٤٠٧ - العبرة فى صحة صحيفة الاستئناف هو بايراد بيان موضوعها بيانا لا يوقع من اعلنت اليه فى حيرة جدية - الخطأ فى تاريخ الحكم المستأنف او فى رقم الدعوى - لا يكون مدعاة للتجهيل بموضوع الاستئناف ما دامت البيانات الاخرى التى تضمنتها صحيفته تكفى فى تحديد موضوعه .

ان صحيفة استئناف الحكومة قد اشتملت فى الواقع على بيان مجمل لموضوع الحكم المستأنف ، وللأسباب التى بنى عليها الاستئناف ، كما أوردت طلبات الحكومة فهى لم تجهل بالحكم المستأنف ولا بما تنعاه عليه ولا بالمستأنف ضده . ومن المتفق عليه عدم التشدد فى مراعاة بيانات

صحيفة الاستئناف اذ كل ما يقصد اليه المشرع من آيادها هو بيان موضوعها بيانا لا يوقع من أعلنت اليه في حيرة جدية ، وكفاية البيان الخاص بموضوع الاستئناف كفاية تنتفى لها الجهالة بالطعن أمر تقدره المحكمة ، ولا ريب في أن مجرد الخطأ في تاريخ الحكم المستأنف أو في رقم الدعوى الصادر فيها هذا الحكم لا يكون مدعاة للتجهيل بموضوع الاستئناف ، مادامت البيانات الأخرى التي تضمنتها صحيفة تكفي - بما لا يدع مجالا لأي شك - في تحديد موضوعه وتعيين الحكم المطعون فيه وعلى ذلك يكون الشق الأول من منطوق الحكم المطعون فيه قد أصاب محجة الصواب فيما قضى به من قبول الاستئناف شكلا .

٤٣٢ - ٤ (١٩٦٠/٢/١٣) ٥٦/٤١/٥

هـ - مسائل متنوعة

راجع أيضا : ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٦ ، ٤٤١

٤٠٨ - نص القانون على صدور قرار اللجان في ميعاد لا يجاوز أربعة أشهر من تاريخ تقديم التظلم اليها - لإبطال على مخالفة هذا الميعاد .

إن الشارع - حين نص في المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص باللجان القضائية على أنه « تفصل اللجنة في التظلم في ميعاد لا يجاوز أربعة أشهر من وقت تقديمه ، وتبلغ قرارها مستجيبا إلى كل من الطرفين ، ويعتبر في حكم قرار بالرفض فوات الميعاد المذكور دون فصل في التظلم » لم يقصد أن يكون قرار اللجنة باطلا أن هو صدر بعد هذا الميعاد وإنما يرمى إلى سرعة الفصل في المنازعات خلال الميعاد المذكور بقدر الامكان .

١٦٩ - ٢ (١٩٥٧/١١/٢٣) ٧٤/١٠/٣

٤٠٩ - منازعة في مرتبة أو معاش أو مكافأة - رفعها أمام اللجنة القضائية التي يجيز قانون انشائها استئناف أحكامها أيا كانت قيمة الدعوى - صدور الحكم فيها من المحكمة الإدارية التي لا يجيز قانون انشائها استئناف تلك الأحكام إذا لم تتجاوز قيمة الدعوى مائتين وخمسين جنيها - عدم جواز استئناف هذا الحكم إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز هذا القدر - المادة ٣/١ من قانون المرافعات .

أنه وإن كان القرار الذي كان يصدر من اللجنة القضائية - حين قدم التظلم موضوع المنازعة اليها - مما يقبل الطعن وقتذاك أمام محكمة القضاء الإداري أيا كانت قيمة الدعوى وذلك طبقا لقانون انشاء اللجان القضائية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ ، إلا أنه بعد اذ ألغيت اللجان وأنشئت المحاكم الإدارية بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ ، فإن الأحكام الصادرة

من هذه المحاكم فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت تكون نهائية اذا لم تجاوز قيمة الدعوى مائتين وخمسين جنيها ، أما اذا تجاوزت قيمتها هذا النصاب أو كانت مجهولة القيمة ، جاز استئنافها أمام محكمة القضاء الإدارى طبقا لنص المادة التاسعة من القانون المشار اليه بما فى ذلك الأحكام الصادرة منها فى الدعاوى التى من هذا القبيل المحالة اليها من اللجان القضائية ، وذلك عملا بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية التى تقضى بعدم سريان القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق ، وسريانها بالنسبة لما صدر من الأحكام بعد تاريخ العمل بها ، أما الأحكام الصادرة فى التظلمات الخاصة بالطعن فى القرارات الإدارية النهائية ، والمحالة اليها من اللجان والتى خولت المحاكم الإدارية سلطة الفصل فيها بصفة وقتية بالحكم الانتقالى المنصوص عليه فى المادة ١٣ من قانون انشائها ، على الرغم من أنه ليس لها اختصاص فى الإلغاء بالنسبة للدعاوى الجديدة ، فان هذه الأحكام تظل قابلة للاستئناف أمام محكمة القضاء الإدارى .

١٢٦ - ٢ (١٩٥٦/٦/٩) ٨٤٨/١٠٢/١

♦ ٤١ - قرارات اللجان القضائية التى لم يطعن فيها فى الميعاد - لها قوة الأحكام النهائية - امتناع العلول عنها أو الفاؤها من جانبها أو من المحاكم الإدارية .

يبين من استقراء نصوص المواد ٢ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء وتنظيم اللجان القضائية أنه قد اسند الى تلك اللجان سلطة فصل قضائى فيما ناط بها النظر فيه من منازعات وطلبات ، وجعل لقراراتها التى لم يطعن فيها فى الميعاد أمام محكمة القضاء الإدارى قوة الأحكام النهائية . وبهذه المثابة تستنفذ اللجنة ولايتها باصدار قرارها ، فلا تملك الغاء أو تعديله . فاذا كانت فعلت ذلك ، أو فعلته المحكمة الإدارية التى حلت محلها ، كان قرار اللجنة أو حكم المحكمة مخالفا للقانون ، لاستنفاد ولايتها باصدار القرار الأول من جهة ، ولا هدار قوة الشئ المحكوم فيه نهائيا ان كان قد انقضى ميعاد الطعن بالنسبة الى القرار الأول ولم يطعن فيه ، وهذا من جهة أخرى .

٦٦ - ١ (١٩٥٥/١١/٥) ٢٧/٥/١

لجنة التأديب والتظلمات بمجلس الدولة

مؤسسات عامة - مبان - مبدأ المساواة
- مجالس المديرية - مجالس بلدية -
مجالس عليا - مجلس الأمة - مجلس الفنانم



مؤسسات عامة

راجع : ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٤٦١ ، ٤٩١ ، ٧٢٦

مبان

راجع : ١٤٣ ، ١٤٤

مبدأ المساواة

راجع : ٤٨ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣١ ،
٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٩٦ ، ٦٧٤ ، ٧٧٥ ، ٩١٩ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ،
١١١٧

مجالس المديرية

راجع : ٧١ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧

مجالس بلدية

راجع : ٧٠ ، ٢٢٣ ، ٢٧٤ ، ٨٧٤ ، ١٠٦٩

مجالس عليا

راجع : ٣٠

مجلس الأمة

راجع : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٤٤

مجلس الفنانم

راجع : غنائم

محاكم إدارية

راجع : لجان قضائية ومحاكم إدارية

محاكم تأديبية

راجع : ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ؛

٤١٩

محاماة

راجع أيضا : ٤٥ ، ١١٥ ، ٤٩٧ ، ١٢١٠ ، ١٢١٧

٤١١ - القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة - حظره الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك في الصندوق المنشأ بموجبه وبين التمتع بحقوق الاشتراك في صندوق المعاشات والاعانات المنشأ بموجب قانون المحاماة أمام المحاكم الوطنية - خلوه من نص يحظر الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك في هذا الصندوق وبين التمتع بالمعاشات المستحقة لمن كان موظفا أصلا ثم اشتغل بالمحاماة أو المستحقين عنه - صدور القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ ونصه على حل صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة وتولى وزارة المالية مباشرة الاختصاصات الموكولة له - عدم مساس هذا القانون بمواد القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ التي حددت أوجه حظر الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك في الصندوق وغيره من الحقوق الأخرى - مفاد ذلك أنه لا يقع تحت هذا الحظر جواز الجمع بين حقوق الاشتراك في هذا الصندوق وبين الاستفادة من معاشات مستحقة بالتطبيق لقوانين المعاشات الخاصة بموظفي الحكومة والمستحقين عنهم .

أنشئ صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ ، وخصصت أمواله لتقرير معاشات تقاعد أو مرتبات مؤقتة أو اعانات للمحامين المقيدة أسمائهم بجدول المحاماة أمام المحاكم المختلطة أو الذين رتب لهم معاشات قبل صدور هذا القانون ، أي أن هذا الصندوق الجديد حل محل صندوق المعاشات والادخار للمحاماة المختلطة ؛ ولذا نص القانون على أن يتكون رأس مال الصندوق الجديد من موارد الصندوق السابق سالف الذكر التي انتقلت إلى الصندوق الجديد بمجرد العمل بالقانون الجديد كما يتكون من موارد أخرى فصلتها المادة الثالثة ، ومن بينها ماورد تحت - تاسعا - « ما تقدمه الحكومة إلى الصندوق مساهمة منها في تكاليف يراعى في تحديدها أنها تكفى مع الموارد الأخرى المنصوص عليها بهذه المادة لتأدية المعاشات والمرتبات والاعانات المقررة عن السنة المالية والمحددة وفقا لأحكام هذا القانون » . ومفاد ذلك أن الحكومة تكفل كفاية الموارد بالقدر الذي يسمح بتحقيق تلك الأغراض ، كما نصت المادة الثالثة منه على أن « يكون للصندوق شخصية معنوية ويكون له الأهلية الكاملة للتقاضي وقبول التبرعات التي ترد إليه

بشرط أن لا يتعارض ذلك مع الغرض الاصلى من انشائه ، ونصت المادة ١٧ منه على مستحقى المعاش - فى حالة وفاة المحامى - وأنصبة هؤلاء المستحقين بما يغير القواعد المتبعة فى قوانين المعاشات الخاصة بموظفى الحكومة ، ولم تحظر المادة ٢٦ منه الا الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك فى الصندوق المنشأ بموجب القانون وبين التمتع بحقوق الاشتراك فى صندوق المعاشات والاعانات المنشأ بموجب قانون المحاماة أمام المحاكم الوطنية دون النص على حظر الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك فى هذا الصندوق وبين التمتع بالمعاشات المستحقة لمن كان موظفا أصلا ثم اشتغل بالمحاماة أو المستحقين عنه . كما نصت المادة ٢٨ منه على أن يصرف صندوق المعاشات للمحامين أمام المحاكم المختلطة المرتب لهم معاشات - المعاش الذى كان يدفع لهم من قبل ، وهذا يؤكد مقصود الشارع من عدم المساس بالحقوق المكتسبة . وقد صدر القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ بحل صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة المنشأ بالقانون المتقدم

الذكر ناصا فى مادته الأولى على أن يحل الصندوق المذكور وتلغى المواد من ٣ الى ١١ والمواد ١٩ و ٢٠ و ٢٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ ، وهذه المواد هي الخاصة بتعيين موارد الصندوق السابقة وبتشكيل مجلس الادارة القائم عليه وبتنظيم هذه الادارة وما الى ذلك مما أصبح غير ذى موضوع ، بعد قيام وزارة المالية والاقتصاد مقام الصندوق المشار اليه فيما له من حقوق وما عليه من التزامات ، وتوليها مباشرة الاختصاصات الموكولة اليه حسبما نصت على ذلك المادة الثانية من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ . ولم يمس القانون المذكور بالنسخ أو التعديل سائر مواد القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ التى حددت أوجه حظر الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك فى هذا الصندوق وغيره من الحقوق الأخرى ، مما يستفاد منه أنه لا يقع تحت هذا الحظر جواز الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك فى هذا الصندوق وبين الافادة من معاشات مستحقة بالتطبيق لقوانين المعاشات الخاصة بموظفى الحكومة والمستحقين عنهم كما سلف البيان ، وأنه لم يمس الحقوق المكتسبة لنوينا من قبل . وهذا المعنى هو على أتم الوضوح فى مواد القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ ، فإن المذكرة الايضاحية التى تقوم منه مقام الأعمال التحضيرية تزيد وضوحا وبيانا فقد جاء فيها ما نصه : « وقد ظلت هذه الايرادات (أى ايرادات الصندوق) تتضاءل بعد إلغاء المحاكم المختلطة سنة بعد أخرى الى أن أصبحت فى سنة ١٩٥٣ مقصورة على مساهمة وزارة المالية والاقتصاد التى نص فى الفقرة التاسعة من المادة الثالثة من القانون على أنه يراعى فى تحديدها أنها تكفى مع بقية موارد الصندوق الأخرى لتأدية المعاشات والمرتبات والاعانات المقررة عن السنة المالية ، كما اتضح من مراجعة ميزانية الصندوق عن

السنة المذكورة أيضا أن الفوائد التي يحصلها من استثمار سنداتته تبلغ قيمتها السنوية ١٦٥٠ ج بينما تبلغ مصروفات إدارة الصندوق ٢٦٠٠ ج . . . وقد دلت هذه الأرقام دلالة واضحة على أنه لم يعد هناك موجب للإبقاء على الصندوق كمؤسسة ، كما أنه لم تعد هناك فائدة من استثمارات السندات ، ومن المصلحة بيع السندات وتصفية أعمال الصندوق ، على أن تتولى وزارة المالية والاقتصاد صرف المعاشات المستحقة للمحامين . وقد وافقت وزارة المالية والاقتصاد على إجراء هذه التصفية ، على أن تتولى هي صرف هذه المعاشات ، . وظاهر من ذلك أن القانون المذكور إنما استهدف تصحيح الوضع وترجمته بما يطابق الواقع بعد أن تضاعفت موارد الصندوق وأصبحت الحكومة هي القائمة بتنفيذ الالتزامات فعلا بالتطبيق للفقرة التاسعة من المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ ، ولم يتوخ القانون المذكور أغراضا أخرى تنطوي على تغيير الأحكام الموضوعية الأخرى ، وبوجه خاص المساس بالحقوق المكتسبة لذويها من قبل .

٨٥٩ - ٣ (١٩٥٨/١١/١٥) ٤/١٢/١٢٧

محكمة إدارية عليا

- أ - اجراءات ومواعيد الطعن
- ب - مدى رقابتها للأحكام
- ج - رقابتها أحكام وقف التنفيذ
- د - الطلبات والأسباب أمامها ومدى تقيدها بها
- هـ - سلطتها
- و - هيئة مفوضي الدولة
- ز - مسائل متنوعة

أ - اجراءات ومواعيد الطعن

٤١٢ - عدم توقيع الطاعن على صورة صحيفة الطعن - لا بطلان .

ليس في نصوص القانون ما يوجب أن تكون صورة صحيفة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا تعلن لنوى الشأن موقعة من الطاعن .

٢٨٩ - ١ (١٩٥٥/١١/١٩) ١/١٩/١٤٧

٤١٣ - المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - لم ترسم طريقا معيناً لإيداع التقرير بالطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - يكفي لكي يتم الطعن صحيحاً أن يودع التقرير بالطعن في الميعاد القانوني وبعد استيفاء البيانات المنصوص عليها في هذه المادة -

ان المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة تنص على أن « يقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الادارية العليا موقع عليه من محام من المقبولين أمامها ، ويجب أن يشمل التقرير - علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم - على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه ، وبيان الاسباب التى بنى عليها الطعن ، وطلبات الطاعن . فاذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه » ، ويبين من ذلك أن المادة المذكورة لم ترسم طريقا معيناً لايداع التقرير بالطعن يجب التزامه والا كان الطعن باطلا وانما يكفى لكى يتم الطعن صحيحا أن يتم ايداع التقرير فى قلم كتاب المحكمة فى الميعاد الذى حدده القانون ، وبعد «ستيفاء» البيانات التى نص عليها فى تلك المادة ، سواء أكان ذلك بحضور الطاعن شخصيا أو وكيله .

٢٦ - ٢٤ ، ٢ - ٢ س (١٩٦٠/٤/٢٦) ٨٦٥/٨٥/٥

٤١٤ - حساب ميعاد طعن أمام المحكمة العليا - لا يحسب يوم صدور الحكم - يحسب اليوم الاخير من الميعاد - تطبيق المادة ٢٠ من قانون المرافعات .

ان المادة ٧٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة تقضى بتطبيق الاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون ، وبتطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، كما توجب المادة ١٥ من هذا القانون المشار اليه رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . ولما كانت المادة ٢٠ من قانون المرافعات تنص على أنه : « اذا عين القانون للمضور أو لحصول الاجراء ميعادا مقدرا بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه ميعاد التكاليف أو التنبيه أو حصول الامر المعتبر فى نظر القانون مجريا للميعاد ، وينقضى الميعاد بانقضاء اليوم الاخير منه اذا كان ظرفا يجب أن يحصل فيه الاجراء . . . » فان مفاد هذا النص ألا يحسب فى ميعاد هذا الطعن يوم صدور الحكم المطلوب رفع الطعن عنه ، وأن ينقضى الميعاد بانقضاء اليوم الاخير .

٢٨٩ - ١ (١٩٥٥/١١/١٩) ١٤٧/١٩/١

٤١٥ - ثبوت ان الميعاد ينتهى يوم عطلة رسمية - امتداده الى اول يوم عمل بعدها .

اذا كان الثابت أن آخر ميعاد للطعن ، وفقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، هو يوم ١٥ من يولية سنة ١٩٥٥ وهو يوم جمعة ، وكان الطعن قد رفع بايداع صحيفته

سكرتيرية هذه المحكمة في ١٦ من يولية سنة ١٩٥٥ ، فانه يكون مرفوعا في الميعاد القانوني ، اعمالا لنص المادة ٢٣ من قانون المرافعات التي تنص على أنه اذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الى أول يوم عمل بعدها .

٨٢ - ١ (١٩٥٦/٢/١١) ٤٨١/٥٩/١

ب - مدى رقابتها للأحكام

٤١٦ - انظر امام المحكمة الادارية العليا - المقابلة بينه وبين الطعن بالنقض - عدم قيام التطابق التام بين النظامين .

لا وجه لافتراض قيام التطابق التام بين نظام الطعن بطريق النقض المدني ونظام الطعن الاداري ، سواء في شكل الاجراءات أو كيفية سيرها أو في مدى سلطة المحكمة العليا بالنسبة للأحكام موضوع الطعن أو في كيفية الحكم فيه ، بل مرد ذلك الى النصوص القانونية التي تحكم النقض المدني ، او تلك التي تحكم الطعن الاداري، وقد تتفقان في ناحية وتختلفان في ناحية أخرى ، فالتطابق قائم بين النظامين من حيث تبيان الحالات التي تجيز الطعن في الأحكام ، وهي التي بينتها المادتان ٤٢٥ ، ٤٢٦ من قانون المرافعات المدنية التجارية ورددتها المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، ولكنه غير قائم سواء بالنسبة الى ميعاد الطعن أو شكله أو اجراءاته أو كيفية الحكم فيه ؛ اذ لكل من النظامين قواعده الخاصة في هذا الشأن مما قد يمتنع معه اجراء القياس لوجود الفارق ، اما من النص أو من اختلاف طبيعة الطعنين اختلافا مرده أساسا الى التباين بين طبيعة الروابط التي تنشأ بين الادارة والافراد في مجالات القانون العام ، وتلك التي تنشأ فيما بين الافراد في مجالات القانون الخاص .

١٥٩ - ١ (١٩٥٥/١١/٥) ٤١/٧/١

٢٠ - ٢ (١٩٥٥/١١/٥) ٦٤/٨/١

٤١٧ - سلطة محكمة القضاء الاداري أو المحاكم الادارية في فهم الواقع أو الموضوع - ليست نهائية - خضوعها لرقابة المحكمة الادارية العليا .

ليس لمحكمة القضاء الاداري أو للمحاكم الادارية ، في دعوى الالغاء ، سلطة قطعية في فهم « الواقع » أو « الموضوع » ، تقصر عنها سلطة المحكمة الادارية العليا ، والقياس في هذا الشأن على نظام النقض المدني هو قياس مع الفارق ، ذلك ان رقابة محكمة القضاء الاداري والمحاكم الادارية على

القرارات الإدارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها لتتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، وهذا بدوره هو عين « الموضوع » الذي سنتناوله المحكمة الإدارية العليا عند رقابتها القانونية لأحكام القضاء الإداري . فالنشاطان وإن اختلفا في المرتبة إلا أنهما متماثلان في الطبيعة ، إذ مردهما في النهاية إلى مبدأ المشروعية ، تلك تسلطه على القرارات الإدارية . وهذه تسلطه على هذه القرارات ثم على الأحكام .

١٥٩ - ١ (١٩٥٥/١١/٥) ٤١/٧/١

٤١٨ - رقابة القضاء الإداري للقرار الإداري - وقوفها عند حد المشروعية -
عدم امتدادها إلى نطاق الملائمة التقديرية - الحد الفاصل بين نطاق الرقابة القانونية ونطاق الملائمة التقديرية - يخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

إن نشاط القضاء الإداري في وزنه للقرارات الإدارية ينبغي أن يقف عند حد المشروعية أو عدمها في نطاق الرقابة القانونية ، فلا يجاوزها إلى وزن مناسبات القرار وغير ذلك مما يدخل في نطاق الملائمة التقديرية التي تملكها الإدارة بغير معقب عليها فيها . وتعيين الحد الفاصل بين النطاقين مما يخضع لرقابة هذه المحكمة .

١٥٩ - ١ (١٩٥٥/١١/٥) ٤١/٧/١

٤١٩ - مدى رقابة المحكمة الإدارية العليا على أحكام المحاكم التأديبية - لأمجال لهذه الرقابة إلا في إحدى الأحوال الثلاثة المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، فإذا لم توجد واحدة من هذه الأحوال وكان الحكم مستندا إلى وقائع صحيحة لها أصول ثابتة من الأوراق وكان التكليف سليما والاستخلاص سائقا فلا وجه للتعقيب على الحكم من المحكمة الإدارية العليا .

لما كانت أحكام المحاكم التأديبية طبقا لنص المادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تعتبر نهائية ولا يجوز الطعن فيها إلا أمام المحكمة الإدارية العليا ويرفع الطعن وفقا لأحكام المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة أي في الأحوال التي نصت عليها هذه المادة وهي : (١) إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله (٢) إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم (٣) إذا صدر الحكم خلافا لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه بسواء دفع بهذا الدفع

أو لم يدفع . ولما كان الأمر كذلك فإنه إذا انتفى قيام حالة من هذه الأحوال ، وكان الحكم مستندا الى وقائع صحيحة قائمة لها أصول ثابتة وموجودة في الأوراق كيفها تكييفها قانونيا سليما ، واستخلص منها نتيجة سائغة تبرر اقتناعه الذي بنى عليه قضائه فلا محل للتعقيب عليه باستئناف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لدى المحكمة التي أصدرت الحكم من دلائل وبيانات وقرائن أحوال اثباتا أو نفيًا في خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب في توقيع الجزاء ، أو بالتدخل في تقدير خطورة هذا السبب وما يمكن ترتيبه عليه من آثار أو فيما استخلصته من هذه الدلائل والبيانات وقرائن الأحوال وما كونت منه عقيدتها واقتناعها فيما انتهت اليه ، مادام تكييفها للوقائع سليما وما استخلصته منها هو استخلاص سائغ من أصول تنتج ماديا أو قانونا ولها وجود في الأوراق ، وإذا كانت المحكمة التأديبية قد انتهت من مجموع العناصر التي طرحت عليها الى تكوين عقيدتها واقتناعها بإدانة سلوك الطاعن في التهمة التي رأت مؤاخذته عليها لاخلاله بواجبات وظيفته ومقتضيات المصلحة العامة ، وإلى تبرئته من التهمة التي قامت على الشك وقدرت لذلك الجزاء التي ارتأته مناسبا ، وهو وقفه عن العمل لمدة ثلاثة أشهر بدون مرتب ، مع التخفف فيه بمراعاة صحيفة أحواله وتقاريره السرية السنوية ، فلا سبيل الى أعمال الرقابة على ما كونت منه عقيدتها واقتناعها أو الى إلزامها بمناقشة وقائع معينة فيما يتعلق بعملية الكيوسين أو تقصى ما اذا كان واجب الحيلة لضبط هذه العملية وحسن تنظيمها ومنع التلاعب فيها يقتضي امساك دفاتر خاصة بها أم لا سواء كانت ثمة منشورات أو تعليمات من الوزارة بشأنها أو كان أمرها متروكا لكراسة القائمين على هذه العملية في المراقبات المختلفة وصحيح تقديرهم لمسئولياتهم .

١٠٠٤ - ٥ (١٩٦٠/٢/٢٧) ٥٩٤/٥٥/٥

ج - رقابتها لأحكام وقف التنفيذ .

٤٢٠ - الحكم بالفاء القرار الإداري أو وقف تنفيذه - رقابة القضاء الإداري له في الحالين رقابة قانونية - تجسد حدها الظهي عند استظهار مشروعية أو عدم مشروعية القرار طبقا للقانون - سلطة المحكمة الإدارية العليا في ذلك .

ان رقابة القضاء الإداري للقرارات الإدارية ، سواء في مجال وقف تنفيذها أو في مجال الغاؤها ، هي رقابة قانونية تسلطها في الحالين على

هذه القرارات ، لتتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها للقانون نصا وروحا ، فينبغي ألا تلغى قرارا إداريا إلا إذا شابته عيب من هذا القبيل وألا تقف قرارا إلا إذا كان ، على حسب الظاهر من الأوراق ، يتسم بمثل هذا العيب ، وقامت إلى جانب ذلك حالة الاستعجال ، بأن كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها . فالرقابة في الحالين تجد حدها الطبيعي عند استظهار مشروعية أو عدم مشروعية القرار ، طبقا للقانون ، والفارق بينهما منحصر في أثر الحكم ، هذا يقف تنفيذ القرار مؤقتا حين الفصل في طلب الإلغاء ، وذاك يعلمه إذا قضى بالغائه ، فليس لمحكمة القضاء الإداري ، في صدد طلب وقف تنفيذ القرار الإداري رقابة تختلف في حدودها عن تلك الرقابة القانونية ، تقصر عنها سلطة المحكمة الإدارية العليا، بل النشاطان متماثلان في الطبيعة وإن اختلفا في المرتبة، إذ مردهما في النهاية إلى مبدأ المشروعية ، تلك تسلطه على القرارات الإدارية ، سواء في مجال وقف تنفيذها أو إلغائها ، وهذه تسلطه عليها في الحالين ثم على الأحكام .

٢٠ - ٢ (١٩٥٥/١١/٥) ٦٤/٨/١

٢١ - وقف التنفيذ - ركنه - الاستعجال وجدية المطاعن - كلاهما - من

الحدود القانونية التي تحد سلطت محكمة القضاء الإداري وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .
إن سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الإلغاء وفرع منها ، مردها إلى الرقابة القانونية التي يسلطها القضاء الإداري على القرار ، على أساس وزن القرار بميزان القانون وزنا مناطه مبدأ المشروعية وعدمها ، فوجب على القضاء الإداري ألا يقف قرارا إداريا إلا على ركنين : الأول : قيام الاستعجال ؛ أي أن يترتب على تنفيذه نتائج يتعذر تداركها . والثاني : يتصل بمبدأ المشروعية ؛ أي أن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما ، بحسب الظاهر ، على أسباب جدية . وكلا الركنين من الحدود القانونية ، التي تحد سلطة محكمة القضاء الإداري ، وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

٢٠ - ٢ (١٩٥٥/١١/٥) ٦٤/٨/١

٢٦ - ٢ (١٩٥٥/١٢/١٠) ٢٩٤/٣٥/١

٤٥ ، ٤٦ - ٢ (١٩٥٦/١/٢١) ٤٤٣/٥٤/١

٣٥ ، ٣٦ - ٢ (١٩٥٦/١/١٤) ٣٨٠/٤٦/١

٤٢٢ - الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار الإداري - جواز الطعن فيه استقلالا

أمام المحكمة الإدارية العليا .

إن الحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري ، وإن كان حكما «مؤقتا» بمعنى أنه لا يقيد المحكمة عند نظر أصل طلب الإلغاء ، ألا أنه حكم قطعي وله مقومات الأحكام وخصائصها ، ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه في الخصوص الذي صدر فيه ، طالما لم تتغير الظروف . وبهذه المثابة يجوز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا استقلالا ، شأنه في ذلك شأن أي حكم انتهائي . والقول بلزوم انتظار الحكم في دعوى الإلغاء ، هو لزوم بما لا يلزم ، فضلا عما ينطوي عليه من مجافاة لطبائع الأشياء ، في أمر المفروض فيه أنه مستعجل بطبيعته تتعرض فيه مصالح ذوي الشأن للخطر ، ويخشى عليه من قووات الوقت .

٢٠ - ٢ (١٩٥٥/١١/٥) ٦٤/٨/١

٣٥ ، ٣٦ - ٢ (١٩٥٦/١/١٤) ٣٨٠/٤٦/١

٤٥ ، ٤٦ - ٢ (١٩٥٦/١/٢١) ٤٤٣/٥٤/١

د - الطلبات والاسباب أمامها ومدى تقيدها بها

٤٢٣ - حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات واسباب جديدة لم ترد في صحيفة

الطعن - مناطه - حق المحكمة العليا في علم التقيد بالطلبات أو الاسباب المقسة من هيئة المفوضين .

إن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية طبقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، يفتح الباب أمام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ، وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الاحوال التي تعيبه والمنصوص عليها في تلك المادة فتلغيه ، ثم تنزل حكم القانون في المنازعة ، أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الاحوال ، وكان صائبا في قضائه ، فتبقى عليه وترفض الطعن .

وتلك المادة إذ ناطت برئيس هيئة المفوضين وحده ، سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوي الشأن إن رأى هو وجها لذلك ، حق الطعن أمام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية ، قد أقامت ذلك على حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العامة ، كشفت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون المشار اليه باعتبار أن رأى هيئة المفوضين « تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده الذي يجب أن تكون كلمته هي العليا » ، ويتفرع عن ذلك أن لهذه الهيئة أن تتقدم بطلبات أو

اسباب جديدة غير تلك التي أبدتها في عريضة الطعن ما دامت ترى في ذلك المصلحة العامة بانزال حكم القسانون على الوجه الصحيح في المنازعة الادارية ، وأن المحكمة العليا تنزل حكم القانون على هذا الوجه ، غير مقيدة بطلبات الهيئة أو بالاسباب التي تبديها ، مادام المرد هو الى مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص .

٢٩ - ١ (١٩٥٥/١١/١٢) ٨٥/١١/١

١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ - ١ (١٩٥٥/١١/١٩) ١٢٣/١٧/١

١٨٤ - ١ (١٩٥٥/١١/١٩) ١٤٠/١٨/١

١١ - ١ (١٩٥٥/١٢/٣١) ٣٦١/٤٤/١

٤٢٤ - جواز ابداء اسباب جديدة امام المحكمة الادارية العليا ولو لم تتعلق بالنظام العام - لوجه للقياس على الطعن بالنقض - مرد ذلك .

ان عدم جواز ابداء اسباب جديدة للطعن غير التي ذكرت في التقرير الا ما كان متعلقا منها بالنظام العام مردده في النقض المدني الى الفقرة الثانية من المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات . وهذا الحظر لم يردده القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في الطعن الاداري ، فوجب أن يخضع في هذا الخصوص للاحكام الواردة في الفصل الثالث من الباب الاول من هذا القانون الخاص بالاجراءات أمام القسم التضائي ، والمحكمة الادارية العليا من بين فروعها ، وهي تسمح بذلك في المواعيد المقررة حين احالة القضية الى الجلسة ، وقد تسمح به المحكمة حتى بعد الاحالة على حسب المبين بالمادة ٣٠ من القانون المشار اليه .

١٥٩ - ١ (١٩٥٥/١١/٥) ٤١/٧/١

٤٢٥ - عدم تقيد المحكمة الادارية العليا بطلبات هيئة المفوضين او الاسباب التي تبديها في الطعن - عدم اعمال هذه القاعدة بالنسبة للطلبات المستقلة وغير المرتبطة بالطلب الذي اقتصر عليه طعن هيئة المفوضين .

ان الطعن أمام المحكمة العليا يفتح الباب أمامها لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ، ثم تنزل حكمه في المنازعة على الوجه الصحيح غير مقيدة بطلبات هيئة مفوضي الدولة أو الاسباب التي تبديها ، الا أن هذا الاثر لا يمتد الى المنازعات المستقلة وغير المرتبطة بالطلب الذي اقتصر عليه طعن هيئة مفوضي الدولة .

٤٧٧ - ٣ (١٩٥٨/٣/١) ٧٨٤/٨٩/٣

٤٢٦ - حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات واسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن - مناطه - حق المحكمة العليا في عدم التقيد بالطلبات او الاسباب المقعدة من هيئة المفوضين - لوجه للقياس على نظام النقض المدني - اساس ذلك - الطعن في شق من الحكم

يعتبر مشرا للطعن في شقه الآخر اذا كان الشقان مرتبطين ارتباطا جوهريا - مثال بالنسبة لطعن في شق الحكم الخاص بالالغاء دون شقه الخاص بالتعويض .

أن الطعن أمام المحكمة العليا يفتح الباب أمامها لتزن الحكم بميزان القانون ، ثم تنزل حكمه في المنازعة غير مقيدة بطلبات هيئة المفوضين أو الأسباب التي تبديها ؛ إذ المرد هو الى مبدأ المشروعية ، نزولا على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام التي تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص ، كما أنه ليس لمحكمة القضاء الإداري أو للمحاكم الإدارية في رقابتها للقرارات الإدارية سلطة قطعية تقصر عنها سلطة المحكمة العليا ، والقياس في هذا الشأن على نظام النقض المدني هو قياس مع الفارق ، ذلك أن رقابة محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية على القرارات الإدارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها ، لتتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، وهذا بدوره هو الموضوع الذي ستناوله المحكمة الإدارية العليا عند رقابتها القانونية لأحكام القضاء الإداري . ومن ثم فلا وجه لما ذهب اليه رئيس هيئة المفوضين من أن طعنه في الحكم قد اقتصر على شقه الخاص بالالغاء ، وأنه لا يثير المنازعة في شقه الخاص بالتعويض بمقولة أن الشقين منفصلان ومستقلان أحدهما عن الآخر - لا وجه لذلك ، لأن مشار هذه المنازعة هي في الواقع من الأمر مشروعية أو عدم مشروعية القرار الإداري الصادر بفصل المدعى ، وقد قام الطعن في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري بشقيه - الغاء وتعويضا - على أن القرار غير مشروع ، فهما فرعان يخرجان من أصل واحد ، ونتيجتان مترتبتان على أساس قانوني واحد . وإذا كان الطعن في القرار بالالغاء هو طعن فيه بالبطلان بالطريق المباشر ، فإن طلب التعويض عنه على أساس أنه غير مشروع هو طعن فيه بالبطلان بالطريق غير المباشر ، ومن هنا يبين مدى ارتباط أحدهما بالآخر ارتباطا جوهريا ، بحيث أن الحكم في أحدهما يؤثر في نتيجة الحكم الآخر ، وآية ذلك إذا بان عند استظهار قرار إداري أنه مطابق للقانون فرفض طلب الغائه ، فلا يستقيم بعد ذلك قيام الحكم بالتعويض عن هذا القرار إذا كان مؤسساً على أنه مخالف للقانون ، والعكس بالعكس ، والا لكان مؤدى القول بغير ذلك قيام حكمين نهائيين متعارضين ، وهو مالا يجوز ؛ فلا مندوحة من أن يعتبر الطعن في شق من الحكم مشرا للطعن في شقه الآخر إذا كان الشقان مرتبطين أحدهما بالآخر ارتباطا جوهريا ، كما سلف القول ، وهذا هو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

٤٢٧ - شمول الحكم المطعون فيه لشقين أحدهما بالالغاء والآخر بالتعويض -

الطعن في أحد الشقين فقط أمام المحكمة الإدارية العليا يثير المنازعة برمتها ما دام الطلبان مرتبطين ارتباطاً جوهرياً - كلاهما يقوم على أساس قانوني واحد هو عدم مشروعية القرار الإداري - الالغاء هو طعن بالبطلان بطريق مباشر ، والتعويض طعن بالبطلان بالطريق غير المباشر .

إن الدعوى إذا كانت ذات شقين أحدهما بالغاء والآخر بالتعويض ، فإن الطعن في شق منهما يثير المنازعة برمتها ، ما دام الطلبان مرتبطين أحدهما بالآخر ارتباطاً جوهرياً باعتبارهما يقومان على أساس قانوني واحد ، هو عدم مشروعية القرار الإداري ، وأن الطعن بالالغاء هو طعن فيه بالبطلان بالطريق المباشر وطلب التعويض عنه هو طعن فيه بالبطلان بالطريق غير المباشر . وآية ذلك أنه لا يستقيم الحكم بالتعويض على أساس أن القرار غير مشروع مع عدم الحكم بالالغاء على أساس أن القرار مشروع ؛ إذ يؤدي ذلك قيام حكمين متعارضين متفرعين عن أساس قانوني واحد وهو ما يجوز ، ومالاً مندوحة عن التردى فيه إذا لم يثر الطعن في أحد الشقين المنازعة برمتها . ومن ثم يجوز للمحكمة الإدارية العليا - وهي في مقام فحص الطعن المرفوع عن شق الحكم الخاص بالتعويض - أن تتناول بالنظر والتعقيب الحكم المطعون فيه في شقه الخاص بعدم جواز طلب الالغاء الذي لم تطعن فيه هيئة المفوضين ولكن أثاره المطعون عليه .

١٥٦٥ - ٢ (١٩٥٧/٤/٢٧) ٩٧٥/١٠١/٢

١٦١ - ٣ (١٩٥٧/٦/٢٩) ١٣٣٥/١٣٧/٢

٤٢٨ - حق هيئة الموظفين في تقديم طلبات وأسباب جديدة لم ترد في صحيفة

الطعن - مناطه - حق المحكمة العليا في عدم التقيد بالطلبات أو الأسباب المقدمة من هيئة المفوضين - مثال .

إن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية طبقاً للمادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة يفتح الباب أمام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزناً مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه والمنصوص عليها في المادة سالفة الذكر ، فتلغيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة ، أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الأحوال وكان صائباً في قضائه فتبقى عليه وترفض الطعن . ولما كانت تلك المادة إذ ناظت برئيس هيئة المفوضين وحده ، سواء من تلقاء نفسه أم بناء على طلب ذوى الشأن إن رأى هو وجهاً لذلك ، حق الطعن أمام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية ، وقد أقامت ذلك على حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العامة كشفت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه باعتبار أن رأى هيئة المفوضين « تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده الذي يجب أن

تكون كلمته هي العليا ، فانه يتفرع على ذلك أن لهذه الهيئة أن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التي أبدتها في عريضة الطعن مادامت ترى في ذلك وجه المصلحة العامة بانزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الادارية ، كما أن للمحكمة العليا أن تنزل حكم القانون على هذا الوجه ، غير مقيدة بطلبات الهيئة أو الأسباب التي تبديها ، مادام المرد هو الى مبدأ الشرعية نزولا على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام التي تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص . ومن ثم اذا كان الثابت أن رئيس هيئة مفوضي الدولة قد قصر طعنه على ما قضى به الحكم المطعون فيه من أحقية المدعى في تسوية ماضي خدمته في مجلس بلدى الجيزة على أساس أحكام كادر عمال الحكومة دون ما قضى به من أحقية المذكور في تطبيق هذا الكادر على حالته اعتبارا من تاريخ حـدده ، فان هذا لا يمنع المحكمة العليا من البحث في حكم القانون الصحيح بالنسبة للشق الأخير .

٢١٢ - ١ (١٩٥٥/١٢/٣) ٢٢٤/٢٧/١

٤٢٩ - حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات واسباب جديدة ثم ترد في صحيفة الطعن - مناطه - حق المحكمة العليا في عدم التقيد بالطلبات أو الأسباب المقدمة من هيئة المفوضين - مثال .

ان الطعن أمام المحكمة العليا يفتح الباب أمام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه والمنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم الدولة ، فتلغيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة ، أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الأحوال وكان صائبا في قضائه فتبقى عليه وترفض الطعن . ولما كان الطعن قد قام على حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العامة كشفت عنها المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه ، فان للمحكمة العليا أن تنزل حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الادارية غير مقيدة بطلبات الهيئة أو الأسباب التي تبديها . وانما المرد هو الى مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص . ومن ثم اذا ثبت أن طعن رئيس هيئة مفوضي الدولة قد أقر ما قضى به الحكم المطعون فيه من تعديل للتسوية التي أجرتها الادارة للمطعون لصالحه واقتصر على الاعتراض على ما تضمنه الحكم خاصا بتقادم الفروق المالية الناتجة من التسوية المعدلة بمضى خمس سنوات - اذا ثبت ذلك - فان المحكمة الادارية العليا تملك - قبل التصدي لبحث ما أثاره الطعن -

خاصا بالتقادم الخمسى - التثبت أولا مما اذا كان للمطعون لصالحه أصل حق يمكن أن يرد عليه هذا التقادم أم لا .

٣٤٣ - ٢ (١٩٥٦/١٠/٢٧) ٢/١/٢

٤٣٠ - اقتصار الطعن المرفوع أمام المحكمة العليا على شق الحكم المتعلق بموضوع المنازعة دون شقه الخاص بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - للمحكمة الإدارية العليا أن تثير المنازعة في الشق الأخير أيضا .

إذا كان رئيس هيئة المفوضين قد اقتصر في أسباب طعنه في الحكم المطعون فيه على الناحية المتعلقة منه بموضوع المنازعة ، ولم يتعرض لشق الحكم الخاص بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، إلا أن الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا يثير المنازعة فيه برمتها ، لتزنه المحكمة بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه والمتصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، فتلغيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة ، أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الأحوال وكان صائبا في قضائه ، فتبقى عليه وترفض الطعن .

١٤٩٦ - ٢ (١٩٥٨/١/١٨) ٢/٦٤/٣

٤٣١ - طعن هيئة مفوضى الدولة باقتصاره على الطعن في تحديد تاريخ استحقاق الفروق المالية الناتجة عن تسوية معينة - للمحكمة الإدارية العليا أن تتصدى لبحث صحة التسوية التي قضى بها الحكم لتنزل حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية المطروحة باعتبارها وحدة مرتبطة .

انه ولئن كان طعن السيد رئيس هيئة مفوضى الدولة قد أقر الحكم المطعون فيه الصادر من المحكمة الإدارية فيما قضى به من تسوية حالة المدعى باعتباره في مهنة محوّل في الدرجة (١٤٠/٣٠٠ مليون) من بدء التعيين مع ما يترتب على ذلك من آثار وانحصرت مخالفته له في تحديد تاريخ استحقاق الفروق المالية الناتجة عن هذه التسوية والتي لم يلحقها التقادم الخمسى ، إلا أن الطعن ، وقد قام أمام هذه المحكمة ، يفتح أمامها الباب لوزن الحكم المطعون فيه برمته فيما تناوله قضاؤه وانزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية المطروحة باعتبارها وحدة مرتبطة غير قابلة للتجزئة ، إذ أن استحقاق الفروق المالية هو نتيجة تترتب على أصل يتعين ثبوت تحققه أولا ، وهو صحة التسوية التي قضى بها الحكم . ومن ثم وجب التصدى لبحث ما اذا كان المدعى يستحق تسوية حالته في المهنة والدرجة اللتين قررهما له هذا الحكم وبالأجر ، انتهى حده له أم لا ،

لمعرفة ما اذا كان يستحق أو لا يستحق فروقا مالية تبعا لذلك ، والمدة التي يستحق عنها هذه الفروق ان كان له وجه حق فيها .

٥٧٨ - ٤ (١٩٦٠/٢/٢٠) ٤٠٤/٤٦/٥

هـ - سلطتها

٤٣٢ - عدم توافر اسباب قبول الدعوى لرفضها على غير ذى صفة - للمحكمة الحكم بذلك من تلقاء ذاتها ولو لم يكن ثمة دفع بذلك من المدعى عليه أو من هيئة المفوضين .

لئن كانت مصلحة الطرق والكبارى لم تدفع بعدم قبول الدعوى استنادا الى انعدام صفة مديرها فى التقاضى اذ اختصم بمفرده ولم توجه الدعوى الى من له حق تمثيل المصلحة وصفة النيابة عنها قانونا فى التقاضى ، وكانت هيئة مفوضى الدولة لم تثر هذا الدفع ، الا أن هذه المحكمة - وهى تنزل حكم القانون فى المنازعة الادارية من حيث الشكل والموضوع معا على الوجه الصحيح - تملك بحكم رقابتها القانونية للحكم المطعون فيه القضاء من تلقاء ذاتها فى هذه المرحلة بعدم قبول الدعوى بعد اذ فات الحكم ذلك ، مادامت قد تحققت لديها أسباب عدم القبول على النحو السالف ايضاحه .

١٢٩ - ٤ (١٩٥٩/٦/٦) ١٣٦٢/١٢٠٠/٤

٤٣٣ - قبول أو عدم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا - تعلقه بالنظام العام . ان قبول أو عدم قبول الطعن أمام المحكمة الادارية العليا هو أمر يتصل بالنظام العام ، مما يتعين معه التصدى للدفع والبت فيه ، ولو تنازل مقدمه عنه .

١٦٩٣ - ٢ (١٩٥٧/٣/١٦) ٧٢٠/٧٥/٢

٤٣٤ - صدور حكم بعدم قبول الدعوى بعد سبق طرح موضوع الدعوى برمته واستيفاء الدفاع بشأنه - الطعن فى هذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا - لها أن تتصدى للفصل فى الموضوع ولا وجه لاعادته الى المحكمة الاولى .

متى كانت الدعوى المطروحة أمام المحكمة الادارية العليا مهياة للفصل فيها ، وكان موضوعها قد سبق طرحه برمته على المحكمة التى أصدرت حكما بعدم قبول الدعوى (وهو الحكم المطعون فيه) ، بعد اذ أبدى ذوو الشأن ملاحظاتهم بصدد ، واستوفوا فيه دفاعهم ومستنداتهم ، فإن للمحكمة الادارية العليا أن تتصدى للفصل فى هذا الموضوع ، ولا وجه لاعادة الدعوى الى المحكمة الادارية المختصة للفصل فيها من جديد .

١٥١ - ٣ (١٩٥٧/٦/١٥) ١١٧٣/١٢٣/٢

و - هيئة مفوضي الدولة

راجع أيضا : ٢٤٠ ، ٢٠٥

٤٣٥ - صحيفة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - الاصل ان يوقعها رئيس هيئة مفوضي الدولة . عند قيام المنافع او العثر ينحدر هذا الاختصاص الى من يليه في الهيئة - لرئيس هيئة المفوضين ان يندب احد معاونيه لاتخاذ سبيل الطعن ، سواء وقع هذا النذب كتابة او شفها .

لئن كان قانون تنظيم مجلس الدولة قد ناط في الاصل حق الطعن في احكام محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية برئيس هيئة مفوضي الدولة ، الا ان ذلك لا يعنى انه يتحتم ان توقع يده كل عريضة طعن تودع سكرتيرية المحكمة الادارية العليا ، حتى لو قام بالرئيس المذكور مانع او عذر أدى الى قيام غيره مقامه ؛ ذلك ان الاختصاص وان كان الاصل فيه ان يباشره صاحبه ، الا ان الاصول العامة تقضى عند الضرورة ان ينحدر مباشرة اختصاص الاصيل الى من يليه ، متى قام بالاصيل مانع او عذر . حتى لا يتعطل سير العمل . وقد رددت المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة هذا الاصل العام ونظمته ، فقضت بأنه « عند غياب الرئيس (رئيس مجلس الدولة) يحل محله في الاختصاص القضائي بالنسبة الى المحكمة الادارية العليا الاقدم فالاقدم من أعضائها ، وبالنسبة الى المحاكم الادارية وكيل المجلس للقسم القضائي ثم الوكيل المساعد لتلك المحاكم ، وفي أعمال هيئة المفوضين وكيل المجلس للقسم القضائي ثم الوكيل المساعد للهيئة ثم الاقدم فالاقدم من مستشاريها » ، كما نصت المادة ١٦ من اللائحة الداخلية لمجلس الدولة على أنه « تعرض كشوف بالاحكام الصادرة من دوائر محكمة القضاء الادارى ومن المحاكم الادارية خلال اسبوعين من تاريخ صدور الحكم على رئيس هيئة مفوضي الدولة أو من يندبه لذلك من الاعضاء ، ويكون كل كشف مشتملا على ملاحظات المفوض الملحق بالدائرة أو بالمحكمة ورأيه في الطعن في الحكم أو علمه وأسباب الطعن ، كما يرفق به ما يقدم من ذوى الشأن من ملاحظات على الحكم . ويؤشر رئيس الهيئة أو من يندبه بالموافقة على هذه الاحكام أو باتخاذ سبيل الطعن فيها ، ويكون الطعن بعريضة مسببة من رئيس الهيئة تقدم الى سكرتيرية المحكمة الادارية العليا ، وهذا النص ينظم طريقة الانابة في مباشرة الاختصاص الى جانب قاعدة الحلول فيه بحكم القانون ؛ اذ يخول رئيس هيئة المفوضين نذب أحد معاونيه من أعضاء هيئة المفوضين للتأشير بالموافقة على الاحكام أو باتخاذ سبيل الطعن فيها ، سواء أوقع هذا النذب كتابيا أم شفها وهو حكم يجرى على سنن الحرص على انتظام العمل والرغبة في توقي فوات مواعيد الطعن في الاحكام ؛ ومن ثم فلا حجة في القول بأن موقع عريضة الطعن هو أحد المستشارين

دون رئيس هيئة المفوضين ؛ لانه كان فعلا عند الطعن في الحكم المطعون فيه أقدم المستشارين الملحقين بهيئة مفوضي الدولة ، وهو الذي كان يتعين عليه بهذه الصفة القيام مقام رئيس الهيئة في اختصاصه بحكم الضرورة عند قيام المانع بالرئيس المذكور ، وبالتالي يكون هذا الدفع في غير محله متعيّنا رفضه .

٧٩٦ - ٣ (١٩٥٧/١١/٣٠) ٢١٦/٢٧/٣

٤٣٦ - سرد لبعض اختصاصات هيئة مفوضي الدولة التي نص عليها القانون - الاعتبار التي أوجت بهذه الاختصاصات هي اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة وتسوجبها مقتضيات النظام الإداري وحسن سير المرافق العامة - استهدافها غرضين أساسيين : سرعة حسم المنازعة الإدارية حتى لا تبقى مزعجة ، واستقرار تلك الروابط نهائيا على حكم القانون بما لا يحتمل المساومات والاتفاقات الفردية التي تحتلها روابط القانون الخاص - حق الهيئة في ابتداء أي دفع أو دفاع من شأنه التأثير قانونا في نتيجة الحكم في الروابط الإدارية كالدفع بعدم جواز نظر الدعوى سبق الفصل فيها ولو لم يتمسك به الخصوم - حجة ذلك .

ان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد خول هيئة مفوضي الدولة في المهمة المنوطة بها اختصاصا واسعا لتحضير الدعاوى وتهيئتها للمرافعة واستظهار جوانبها كافة من الناحية الواقعية والقانونية، برأى مسبب تتمثل فيه الحيطة لصالح القانون وحده ، وخولها من الوسائل ما يمكنها من القيام بهذه المهمة كحق الاتصال بالجهات الحكومية رأسا ، والامر باستدعاء ذوي الشأن لسؤالهم عن الوقائع التي ترى لزوم أخذ أقوالهم عنها ، والامر بأجراء تحقيق الوقائع التي ترى لزوم تحقيقها ، وبدخول شخص ثالث في الدعوى ، وبتكليف ذوي الشأن بتقديم مذكرات أو مستندات تكميلية في الاجل الذي تحدده ، والحكم بغرامة على من يتكرر منه طلب التأجيل لسبب واحد ، كل ذلك لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة ، تستوجبها مقتضيات النظام الإداري وحسن سير المرافق العامة . وتستهدف غرضين أساسيين : أولهما السرعة في حسم المنازعات الإدارية حتى لا تبقى الروابط الإدارية (وهي من روابط القانون العام) مزعجة أمدا طويلا ، وثانيهما استقرار تلك الروابط استقرارا نهائيا على حكم القانون الذي يجب أن يكون وحده هو المرد في تلك الروابط ، والذي يجب أن تسير الإدارة على سننه وهديه في علاقتها مع الناس جميعا ، بما لا يحتمل المساومات والاتفاقات الفردية ، كما هو الشأن في روابط القانون الخاص . ومن أجل ذلك خول القانون الهيئة حق اقتراح انتهاء المنازعة الإدارية على أساس المبادئ التي ثبت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا خلال أجل تحدده ، فإن تمت التسوية استبعدت القضية من الجدول لانتهاء النزاع ، وإن لم تتم جاز للمحكمة عند الفصل في الدعوى أن تحكم

على المعارض على التسوية بغرامة لا تجاوز ألفي قرش يجوز منحها للطرف الآخر ، كما خول رئيس الهيئة وحده - مع أن الهيئة ليست طرفا ذا مصلحة شخصية في الدعوى - حق الطعن أمام المحكمة العليا لصالح القانون وحده ، ان كان لذلك وجه ، في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية ، ومن أجل ما تقدم كله كان للهيئة أن تبدى من تلقاء نفسها أى دفع أو دفاع من شأنه أن يؤثر قانونا في نتيجة الحكم في الروابط الإدارية ، ومن ذلك الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بحكم حاز قوة الشيء المقضى به ، ولو لم يتمسك به الخصوم ، وآية ذلك أن القانون اذ جعل للهيئة وحدها حق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية ، وجعل من أسباب هذا الطعن أن يكون الحكم قد صدر خلافا لحكم سابق حاز قوة لشيء المحكوم به ، سواء دفع بهذا الدفع أم لم يدفع ، قد أكد مدى مهمة الهيئة على الوجه السالف ايضاحه ، وأن من حقها ابداء أى دفع أو دفاع له أثره في انزال حكم القانون على المنازعة الإدارية ولو لم يبدئه ذوو الشأن ، بوجه خاص في أمر يخل باستقرار الأوضاع الإدارية ، اذ ليس من شك في أن العود الى المنازعة بعد سبق الفصل فيها ينطوى على زعزعة للمراكز القانونية التي انحسرت بأحكام نهائية ، الامر الذي يتعارض مع المصلحة العامة التي تقتضى استقرار تلك الأوضاع .

١٤٩٦ - ٢ (١٩٥٨/١/١٨) ٥٤٦/٦٤/٣

٤٣٧ - مهمة هيئة مفوضي الدولة قضائية في طبيعتها - عدم اعتبارها طرفا ذا

مصلحة شخصية في المنازعة - ليس لها التصرف في مصير المنازعة أو التنازل عن الحقوق المتنازع عليها .

لئن كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد ناط بهيئة مفوضي الدولة مهمة تحضير المنازعة الإدارية وتهيئتها للمرافعة واقتراح انتهاء المنازعات وديا على أساس المبادئ القانونية التي ثبت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا ، والطعن امامها في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية ، والفصل في طلبات الاعفاء من الرسوم القضائية . وخولها من الوسائل ما يمكنها من القيام بهذه المهمة (كحق الاتصال بالجهات الحكومية رأسا ، والامر باستدعاء ذوي الشأن لسؤالهم عن الوقائع التي ترى لزوم اخذ اقوالهم عنها ، والامر باجراء تحقيق الوقائع التي ترى لزوم تحقيقها . وبدخول شخص ثالث في الدعوى . وبتكليف ذوي الشأن تقديم مذكرات او مستندات تكميلية في الاجل الذي تحدده . والحكم بغرامة على من يتكرر منه طلب التأجيل لسبب واحد) الا انها مهمة

قضائية في طبيعتها تقوم على حكمة تشريعية كشفت عنها المذكورة الايضاحية للقانون المشار اليه . تستهدف أساسا تجريد المنازعات الادارية من لبد الخصومات الفردية ، باعتبار ان الادارة خصم شريف ، لا يبغي الا معاملة الناس جميعا طبقا للقانون على حد سواء ، ومعاونة القضاء الادارى من ناحيتين : احدهما ان يرفع عن عاتقه عبء تحضير القضايا أو تهيتها للمرافعة حتى يتفرغ للفصل فيها ، والاخرى تقديم معاونة فنية ممتازة تساعد على تمحيص القضايا تمحيصا يضىء ما أظلم من جوانبها . ويجلو ما غمض من وقائعها برأى تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده ، وبهذه المثابة فان تلك المهمة وهذه هي طبيعتها لاتجعل من الهيئة طرفا ذا مصلحة شخصية في المنازعة تملك بهذه الصفة التصرف في مصيرها او فى الحقوق المتنازع عليها .

١٥٣٣ - ٢ (١٩٥٨/١/١٨) ٥٧٦/٦٦/٣

٤٣٨ - حق هيئة مفوضى الدولة وحدها فى تحريك الطعن أمام المحكمة الادارية العليا - متى تحرك الطعن لا تملك الهيئة التنازل عنه ، بل يكون ذلك من شأن الخصوم وحدهم .

لئن كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد جعل من اختصاص هيئة المفوضين وحدها - سواء من تلقاء نفسها او بناء على طلب ذوى الشأن ان رأى رئيس الهيئة وجها لذلك - حق الطعن أمام المحكمة العليا فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية باعتبار ان رأيها تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده الذى يجب أن تكون كلمته هى العليا ، ألا أن الهيئة متى حركت المنازعة بهذا الطعن استمرت معتبرة قائمة بين اطرافها . فلا تملك الهيئة التصرف فى الحقوق المتنازع عليها فيها . او فى مصير المنازعة بترك الخصومة فى الطعن . . بل يظل ذلك من شأن الخصوم وحدهم ، تفصل فيه المحكمة طبقا للقانون . .

١٤٩٦ - ٢ (١٩٥٨/١/١٨) ٥٤٦/٦٤/٣

١٥٣٣ - ٢ (١٩٥٨/١/١٨) ٥٧٦/٦٦/٣

س - مسائل متنوعة

راجع ايضا : ١١٦ ، ٢٣٢ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

٢٦٩

٤٣٩ - صدور حكم من محكمة ادارية مجيبا المدعى الى بعض طلباته فى ظل القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ - طعن المدعى والجهة الادارية فى هذا الحكم امام محكمة القضاء الادارى - صدور حكم من محكمة القضاء الادارى فى الطعن المقدم من المدعى وعدم صدور حكمها فى الطعن المقدم من الجهة الادارية - طعن هيئة المفوضين فى الحكم الصادر من

محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا - ذلك يقتضي ضم الدعوى التي تزال منظورة أمام محكمة القضاء الإداري إلى الطعن المنظور أمام المحكمة الإدارية العليا للحكم فيهما بحكم واحد .

إذا كان الثابت من الأوراق أن وزارة المواصلات طعنت من جانبها في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة المواصلات ومصلحة السكك الحديدية أمام محكمة القضاء الإداري فيما قضى به من أحقية المدعى في صرف مرتب الانتقال المقرر له عن مدة الأربعة الأشهر التي قام بها بالزيارات المنزلية طبقا لقرار مجلس إدارة مصلحة السكك الحديدية الصادر في ٩ من مارس سنة ١٩٥٣ ، وكانت هذه الدعوى لا تزال منظورة أمام محكمة القضاء الإداري حتى الآن - إذا كان الثابت هو ما تقدم ، فإنه ينبغي ضمها إلى الطعن المقدم من رئيس هيئة مفوضي الدولة في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في طعن المدعى في حكم المحكمة الإدارية المشار إليه ، وذلك للحكم فيهما بحكم واحد : نظرا إلى وحدة الموضوع لكون الدعويين وجهي طعن عن حكم واحد . ذلك إن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يشير النزاع برمته في الموضوع المطروح عليها لتنزل حكم القانون فيه ، لما لها من سلطة التعقيب على الحكم المطعون فيه ، حتى لا تغل يدها عن أعمال سلطتها هذه ، وهي آخر المطاف في نظام التدرج القضائي ، منعا من تضارب الأحكام وحسما للمنازعات بحكم تكون الكلمة العليا فيه لأعلى درجة من درجات التقاضي في النظام القضائي .

٦١ - ٤ (١٩٥٩/١/١٠) ٤٥/٤ ٥٦٨

♦ ٤٤ - صدور حكمين متناقضين في موضوع واحد بين نفس الخصوم ولذات السبب فوات مواعيد الطعن بالنسبة لأولهما ، والطعن أمام المحكمة العليا في ثانيهما وهو الحكم اللاحق - لا مندوحة للمحكمة العليا من إلغاء الحكم اللاحق المطعون فيه ولو كان الحكم الأول هو الذي لم يصب الحق في قضائه ، وذلك احتراما لقوة الشيء المحكوم به - إذا فرض أن الحكم الأول هو المطعون فيه في الميعاد أمام المحكمة العليا فإنها تنزل حكم القانون عليه ، ولا يحول دون ذلك صدور الحكم الآخر اللاحق .

إذا صدر في موضوع الخصومة الواحدة حكمان نهائيان . وكان الأخير منهما يخالف الحكم الأول الذي كان قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه ، ثم طعن في هذا الحكم الأخير أمام المحكمة الإدارية العليا ولم يطعن في الأول وكان قد فات ميعاد الطعن فيه ، فلا مندوحة لها من إلغاء هذا الحكم الأخير بالتطبيق للفقرة الثالثة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بمجلس الدولة ، ولو كان الحكم الأول لم يصب فعلا الحق في قضائه وذلك احتراما لقوة الشيء المحكوم به في هذه الصورة . والتي أصبح يعتبر الحكم بمقتضاها عنوان الحقيقة فيما قضى به أيا كانت الحقيقة الموضوعية فيه . أما إذا كان الحكم الأول هو المطعون فيه ، فإن المحكمة - بما لها من سلطة

التعقيب عليه - تلك السلطة التي تتناول النزاع يرمته - تملك أن تنزع حكم القانون فيه ، ولا يحول دون ذلك صدور الحكم اللاحق الذي صدر في الخصومة من محكمة أدنى . والا لكان مؤدى ذلك أن تغل يد المحكمة العليا من أعمال سلطتها في التعقيب على النزاع وهو مطروح عليها ، تلك السلطة التي تتناول الموضوع يرمته كما سلف البيان . ولكانت النتيجة العكسية أن يعلن الحكم اللاحق - على ما فيه من مخالفة للقانون لكونه صادرا على خلاف حكم سابق ، أيا كان قضاء هذا الحكم - على حكم المحكمة العليا ، وهي آخر المطاف في نظام التدرج القضائي ، الأمر الذي يتجافى مع طبائع الأشياء ويخل بنظام هذا التدرج في أصله وغايته ، ولا جدال في أن هذه الغاية هي وضع الحد لمنع تضارب الأحكام وحسم المنازعات بحكم تكون الكلمة العليا فيه لأعلى درجة من درجات التقاضي في النظام القضائي .

١٢٧١ - ٢ (١٩٥٧/١١/٣) ١٣١/١٦/٣

٤٤١ - صدور حكم من محكمة القضاء الإداري كدرجة ثانية - جواز الطعن فيه أمام المحكمة العليا - عمومية نص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

إن المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قد خولت رئيس هيئة مفوضي الدولة ، من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوى الشأن ، الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية وذلك في الأحوال المنصوص عليها في تلك المادة ونص المادة المذكورة لم يخصص الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بتلك التي تصدرها تلك المحكمة في دعاوى مرفوعة إليها ابتداء دون الأحكام التي تصدرها في دعاوى مرفوعة إليها طعنا في قرار لجنة قضائية أو في حكم لمحكمة إدارية ، بل المناط في ذلك هو كون الحكم المطعون فيه صدر من أيهما وقامت به حالة أو أكثر من حالات الطعن المنصوص عليها في المادة المذكورة . فالدفع ، والحالة هذه ، يقوم على تخصيص بغير مخصص من النص .

٢٨٩ - ١ (١٩٥٥/١١/١٩) ١٤٧/١٩/١

١٤٢ - ٢ (١٩٥٧/٣/٩) ٦١٠/٦٧/٢

٤٤٢ - تأسيس الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على أن الحكم المطعون فيه قضى بما لم يطلبه الخصم وهي إحدى حالات التماس إعادة النظر - جوازه .

إن الحكم المطعون فيه ، أذ قضى بما لم يطلبه صاحب الشأن ، إنما أقام قضاءه بذلك على قاعدة قانونية خاطئة مما يجيز الطعن فيه أمام المحكمة

الإدارية العليا طبقا لأوضاع المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة ، استنادا إلى خطئه في تطبيق القاعدة المشار إليها . هذا إلى أن المراكز القانونية في مجال القانون العام إنما تستمد من قواعد تنظيمية مردها إلى القوانين واللوائح التي يتعين على القاضي الإداري أنزال حكمها على الوجه الصحيح في المنازعة المطروحة عليه ، ومن ثم يتعين رفض الدفع المؤسس على القول بأن الحكم المطعون فيه وقد قضى للمدعى بأكثر مما طلبه ، فما كان يجوز الطعن فيه إلا بطريق التماس إعادة النظر بالتطبيق للمادة ٤١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي أحالت إليها المادة ١٦ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

١٦٩٣ - ٣ (١٩٥٧/٣/١٦) ٧٢٠/٧٥/٢

٤٤٣ - صدور حكم من المحكمة العليا - صدور حكم آخر مغالف من المحكمة الأدنى في ذات النزاع - وجوب تنفيذ حكم المحكمة العليا وحده ، ولو لم يشر أمامها صدور الحكم الآخر .

أن حكم المحكمة العليا يجب أن يعلو على حكم المحكمة الأدنى ، مادام كلاهما قد صدر في عين موضوع النزاع . حتى ولو لم يشر أمام المحكمة العليا صدور مثل هذا الحكم . بل يجب أن ينفذ حكم المحكمة العليا وحده .

١٢٧١ - ٢ (١٩٥٧/١١/٣) ١٣١/١٦/٣

محكمة القضاء الإداري

راجع : اختصاص

محكمة النقض

راجع : ٤٥٢٤٤ ، ٤٧٢٤٦ ، ١١٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٤١٦ ، ٤٢٦ .

محكمة عليا بالأقليم السوري

راجع أيضا : ٧٨ ، ٨٠ .

٤٤٤ - ميعاد رفع الدعوى - تقديم طلبات إبطال القرارات الإدارية إلى المحكمة العليا - جوازه عن طريق المعاكم الأخرى - المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالمحكمة العليا - دفع رسم الدعوى يحفظ مواعيد رفعها ويوجب قيدها في نفس اليوم -

المادتان ١٩١ من المرسوم التشريعي رقم ١٠٥ بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٣ ، والمادة ٩٦ من قانون اصول المحاكمات .

المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالمحكمة العليا انذرت رفعت الدعوى في ظله تنص « على أن يقدم الافراد دعاواهم بعريضة يرفعونها الى رئاسة المحكمة العليا أو يبعثون بها اليها باحدى الطرق القانونية » ، وقد استقر قضاء تلك المحكمة على أن تقديم الافراد لطلبات ابطال القرارات الادارية عن طريق المحاكم الاخرى من الطرق الجائز قانونا ان يقدم بها الافراد هذه الدعاوى ، كما ان المستفاد من نص المادتين الاولى وانتاسعة عشرة من المرسوم التشريعي رقم ١٠٥ الصادر في ١٠/٤/١٩٥٣ الخاص بالرسوم والتأمينات والنفقات القضائية والمادة ٩٦ من قانون اصول المحاكمات ان دفع رسم الدعوى يحفظ مواعيد رفعها ويوجب قيدها في نفس اليوم في دفتر خاص برقم مسلسل وفقا لاسبقية تقديمه . ولما كان الثابت من أوراق الدعوى ان الشركة المدعية دفعت الرسم المقرر على هذه الدعوى في ٢٠ من آب (اغسطس) سنة ١٩٥٨ وقيدت بديوان محكمة الاستئناف بحلب في ذات اليوم ، وكان القرار المطعون فيه قد صدر ١٩٥٨/٧/٢١ فانه لكل ما تقدم تكون الدعوى قد رفعت وقتذاك في الميعاد القانوني وفقا لقانون المحكمة العليا المشار اليه ، ومن ثم تكون مقبولة شكلا .

١٦ ، ١٩ - ٢ : ١٨ : ٢١ : ٣٧ - ٢ س (١٩٦٠/٤/٢٦) ٧٨٠/٧٩/٥

٤٤٥ - ميعاد رفع الدعوى - المادة ١٢٢ من الدستور السوري في ١٩٥٠/٩/٥

والمادة ٢٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ في شأن المحكمة العليا - تسويتها في المنازعات التي ترفع امام هذه المحكمة بين الاعمال والقرارات الادارية جميعها - من حيث ميعاد رفع الدعوى - المنازعة الخاصة بضم مدة خدمة سابقة في المعاش - وجوب رفعها في ميعاد الشهر المنصوص عليه في المادة ٢٣ سالف الذكر - مثال .

ان المادة ١٢٢ من الدستور الصادر في ٥ من ايلول (سبتمبر) ١٩٥٠ حددت في الفقرة (هـ) ولاية المحكمة العليا وجعلت من بين ماتختص بنظره وتبت فيه بصورة مبرمة « طلب ابطال الاعمال والقرارات الادارية والمراسيم المخالفة للدستور او القانون او للمراسيم التنظيمية اذا تقدم بالشكوى منها من يتضرر فيها » . كما نصت المادة ايضا على أن « يعين القانون اصول النظر والبت في الامور السابقة » ، وبهذا اطلق الدستور ولاية الالفاء لتلك المحكمة بالنسبة للاعمال والقرارات الادارية كافة دون تفرقة بين نوع وآخر من تلك الاعمال او القرارات واجرى عليها جميعا احكاما واحدة ولما صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ بالتطبيق للتفويض المنصوص عليه في الدستور بتحديد صلاحيات وملاك المحكمة العليا والاجراءات التي تتبع في التقاضي امامها نص في المادة ٢٣ منه على انه : « (١) يجب ان تقام دعوى الابطال في ميعاد شهر من اليوم الذي يفترض فيه ان المستدعي قد

عرف قانونا بالقرار او بالمرسوم المطعون فيه اما بطريقة النشر واما بطريقة التبليغ او بأية طريقة اخرى تحت طائلة الرد - (٢) يبدأ هذا الميعاد في حق القرارات الضمنية منذ انتهاء الشهر المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة ١٩ - (٣) ٠٠٠ الخ ، .

ويبين مما تقدم أن الدستور قد سوى في المنازعات التي تقام أمام المحكمة العليا بين الاعمال والقرارات جميعا دون تفرقة بين نوع وآخر منها ولم يخصص نوعا بذاته بميعاد يختلف فيه عن النوع الآخر . بل اعتبرها جميعا سواسية في هذا الشأن ، ومن ثم فيجب ان ترفع الدعوى في الميعاد الواجب رفعها فيه طبقا لاحكام السالف ايرادها .

فاذا كان الثابت ان المدعى قدم في ١٠ من نيسان (ابريل) ١٩٥٨ طلبا بضم مدة خدمته في مصلحة الاعاشة الى مدة خدمته الفعلية فأعيد اليه ليقدمه عن طريق المصلحة التي كان ينتمى اليها ، فقدمه اليها ، وهذه حالته الى وزارة الخزانة في ٢٠ من تشرين اول ١٩٥٨ ، فكان المفروض وقدسكت تلك الجهة مدة شهر من تاريخ تسلمها العريضة ان يعتبر هذا السكوت بمثابة قرار ضمنى بالرفض يجوز للمتضرر الطعن فيه بالتطبيق للفقرة الرابعة من المادة ١٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ سالف الذكر ، ويبدأ ميعاد الطعن في هذا القرار من انتهاء الشهر وذلك بالتطبيق للفقرة ٢ من المادة ٢٣ من هذا القانون ، فينتهي الميعاد والحالة هذه في ١٩ من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨ ، ولما كان المدعى لم يرفع دعواه الا في ٢ من شباط (فبراير) ١٩٥٩ فانه يكون قد رفعها في الميعاد . ولا يغير من ذلك ان تكون جهة الادارة قد اعلنته برفض صريح يؤكد الرفض ضمنى المستفاد من سكوتها مدة الشهر السالف الذكر ، وهو الذي يجب احتساب الميعاد بعد انقضائه بالتطبيق للنصوص المشار . كما لاوجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من تفرقة بين المنازعات الخاصة بالمعاشات (ان حالا او مالا) وبين طلبات الالغاء الاخرى وتخصيص ميعاد الطعن بالالغاء بالنوع الثاني دون الاول ، لانه وان كان لمثل هذه التفرقة محل طبقا لاحكام قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ التي ردها القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، الا ان هذه التفرقة لا وجود لها طبقا للمادة ١٢٢ من الدستور السوري الصادر في سنة ١٩٥٠ ولا للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ بل كانت احكامهما تسوى بين جميع الاعمال والقرارات الادارية بغير تخصيص حسبما سلف البيان - تلك الاحكام التي يجب النزول عليها في خصوصية هذه الدعوى ، مادام القرار المطعون فيه قد صدر في ظلها ورفعت الدعوى بعد انقضاء ميعاد الطعن

فيه فأصبح حصينا من الإلغاء ، فلا مندوحة - والحالة هذه - من الحكم بعدم قبول الدعوى .

١٨ - ٢٠ ، ٢ - ٢٠ س (١٩٦٠/٤/٢٦) ٨٠١/٨٠/٥

٤٤٦ - ميعاد رفع الدعوى - الطعن في قرار إداري - نص المشرع بالمادة ٢٣ من قانون المحكمة العليا رقم ٥٧ على طريقتي النشر والتبليغ ليس معناه أن تحل أحدهما محل الأخرى سواء كان القرار فردياً أو عاماً - الأصل أن القرارات التنظيمية العامة يجرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ نشرها أما القرارات الفردية فيجرى ميعاد الطعن فيها بتبليغها ولو كانت مما يجب نشرها حتى تنفذ قانوناً - ثبوت علم صاحب الشأن بالقرار علماً حقيقياً لا ظنياً ولا افتراضاً شاملاً لمحتويات القرار بطريقة أخرى - جريان الميعاد في هذه الحالة من تاريخ هذا العلم باعتبار أنه تحقق بوسيلة أخرى غير النشر والتبليغ - أساس - ذلك مما يؤكد الأصل السابق سبق تقرير المشرع السوري مثل هذه التفرقة بين النشر في خصوص نفاذ القرارات والقرارات الصادرة عن السلطات المحلية .

تنص المادة ٢٣ من قانون المحكمة العليا السابقة على أنه « يجب أن تقام دعوى الإبطال في ميعاد شهر من اليوم الذي يفترض فيه أن المستدعي قد عرف قانوناً بالقرار أو بالمرسوم المطعون فيه أما بطريقة النشر وأما بطريقة التبليغ أو بأية طريقة أخرى تحت طائلة الرد » .

والمشروع إذ نص على طريقتي النشر والتبليغ لم يقصد أن تحل أحدهما محل الأخرى بحيث يجرى ميعاد الطعن من أيهما بالنسبة لأي قرار فردياً كان أو عاماً وإنما قصد أن يفترض في صاحب الشأن أنه علم بالقرار من تاريخ نشره حيث يكون النشر هو الطريقة القانونية لافتراض حصول العلم كما هي الحال في القرارات التنظيمية العامة التي لا تخص فرداً بذاته وإنما الخطاب فيها موجه إلى الكافة والعلم بمثل هذه القرارات بحكم طبائع الأشياء لا يتأتى إلا افتراضاً عن طريق النشر ومن ثم يجرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ نشرها - أما القرارات الفردية فإن الوسيلة الطبيعية لإعلام صاحب الشأن بها هو تبليغها إليه ومن ثم فإن الأصل أن يجرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ تبليغها ولو كانت هذه القرارات مما يجب نشرها حتى تنفذ قانوناً . الأصل هو ما تقدم إلا إذا ثبت علم صاحب الشأن بالقرار علماً حقيقياً لا ظنياً ولا افتراضاً وشاملاً لمحتويات القرار بطريقة أخرى فعندئذ يجرى حساب الميعاد من تاريخ هذا العلم باعتبار أنه قد تحقق بوسيلة أخرى غير النشر والتبليغ كما يجرى ذلك نص المادة المشار إليها .

ومما يؤكد أن النشر لا يقوم مقام التبليغ في جريان الميعاد بالنسبة للقرارات الفردية أن المرسوم التشريعي رقم ٥ الصادر في ١٩٣٦/٢/١١ في شأن نشر وحفظ القوانين نص في المادة الثانية منه المعدلة بالمرسوم التشريعي رقم ١٦٤ المؤرخ ٨ من تموز ١٩٤٢ على أنه « في جميع الأحوال التي لم يأت القانون على ذكر طريقة أخرى للنشر فإن القرارات والمقررات الصادرة عن

السلطات المحلية - المحافظين وقوام المقام ورؤساء البلديات - تصبح نافذة بمجرد اعلانها على جدار قصر الحكومة او البلدية فيما اذا كان لها صفة نظامية او عامة كما وانها تصبح نافذة لدى تبليغها شخصيا الى اصحاب العلاقة بها فيما اذا كان لها صفة شخصية وعلاوة على ذلك يمكن نشر القرارات التي تنطوي احكامها على نظام دائم في الجريدة الرسمية ، وهذا النص وان كان خاصا بتنفيذ القرارات والمقرارات الصادرة عن السلطات المحلية الا انه قاطع في الدلالة على ان المشرع يفرق بين النشر وبين الابلاغ الشخصى فجعل القرارات التي لها صفة نظامية او عامة نافذة بالاعلان اى بالنشر على جدار قصر الحكومة او البلدية . واما القرارات التي لها صفة شخصية فلا تصبح نافذة الا بابلاغها الى اصحاب العلاقة بها - واذا كان هذا هو الحكم بالنسبة لتنفيذ القرارات الادارية فهو من باب اولى بالنسبة لجريان ميعاد الطعن مما يقطع بأن المادة ٢٣ من قانون المحكمة العليا اذ نصت على ان الميعاد يجرى من تاريخ تبليغ القرار انما عنت بذلك القرارات الفردية واذ نصت على ان يجرى من ميعاد النشر انما عنت بذلك القرارات العامة .

٥٤ - ٢ س (د ١٩٦٠/٦/٢١) ١٢٧٩/١٣٣/٥

مرافق عامة

راجع ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٦٠ ، ٩١ ، ٢٥٥ ، ٣١٣ ، ٤٦٠ ؛
٤٦١ ، ٦٧١ ، ٦٧٣ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٤٣ ، ١٢٨٠

مساعدة قضائية

راجع : ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٤٠٣

مسؤولية

راجع ايضا : ٣٩٢

٤٤٧ - علم اذ كان الطعن فى القرار الادارى بطريقة الالقاء لاي سبب من الاسباب لا يمنع المحكمة من استظهار ركن المشروعية للتحقق من قيامه او انعدامه عند نظرها فى طلب التعويض .

لئن كان القضاء الإدارى قد أصبح غير مختص بإلغاء القرار المطعون فيه الصادر من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها بتحويل المدعين من طلبة نظاميين الى طلبة منتسبين الا من يكون منهم قد منح اجازة دراسية

من الجهة التي يتبعها ، الا ان ذلك لا يمنع عند نظر طلب التعويض المؤقت الذي مازال مختصا به من ان يستظهر ما اذا كان هذا القرار معيبا أو غير معيب بأي وجه من الوجوه ، لا ليقضى بالغاءه ، بل ليزن ذلك عند الفصل في طلب التعويض ، لما هو معلوم من ان عيب عدم المشروعية في القرار الإداري اما ان يحكم به بالطريق المباشر أى بالغاء القرار المشوب بهذا العيب، أو بالطريق غير المباشر أى بمسائلة الادارة بالتعويض عنه ، واذا استغلق الطريق الاول ، اما بسبب فوات ميعاد الطعن بالالغاء ، او لامتناع الاختصاص بنظر طلب الالغاء او لغير ذلك من الاسباب ، فان هذا لا يمنع القضاء من استظهار ركن المشروعية للتحقق من قيام هذا الركن او انعدامه عند النظر في طلب التعويض . ما دام ميعاد تقديم هذا الطلب مازال مفتوحا واختصاص القضاء الإداري به مازال قائما .

١٥٤ - ٢ (١٩٥٨/٢/١٥) ٢ (١٩٥٨/٢/١٥)

٤٤٨ - وجوب توافر الخطأ حتى تسأل الادارة عن القرارات التي تصدر منها - يتوافر الخطأ حين يصدر القرار مشوبا بعيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها بالمادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - اذا برأ القرار من هذه العيوب انتفت المسئولية مهما بلغت جسامة الضرر ، اذ يتحمل الافراد في سبيل المصلحة العامة نتائج نشاط الادارة المطابق للقانون .

ان الادارة لا تسأل عن القرارات التي تصدر منها الا في حالة وقوع خطأ من جانبها . بان تكون هذه القرارات غير مشروعة . أي مشوبة بعيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة وفي المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، وهذه العيوب هي علم الاختصاص ووجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو اساءة استعمال السلطة ، بشرط أن يتحقق الضرر الناجم عنها وأن تقوم رابطة السببية بين الخطأ والضرر ، فاذا برأت من هذه العيوب كانت سليمة مشروعة مطابقة للقانون ، فلا تسأل الادارة عن نتائجها مهما بلغت جسامة الضرر المترتب عليها لانتفاء ركن الخطأ ، اذ لا مندوحة من ان يتحمل الافراد في سبيل المصلحة العامة نتائج نشاط الادارة المشروع اي المطابق للقانون .

١٥١٩ - ٢ (١٩٥٦/١٢/١٥) ٢ (١٩٥٦/١٢/١٥)

١٨٣١ - ٢ (١٩٥٧/٣/٢) ٢ (١٩٥٧/٣/٢)

١٧٥٥ - ٢ (١٩٥٧/٦/٢٩) ٢ (١٩٥٧/٦/٢٩)

٤٤٩ - وجوب توافر الخطأ والضرر وعلاقة السببية - اذا صدر القرار الإداري مطابقا للقانون فلا تسأل الادارة عن نتائجها مهما كانت جسامة الضرر .

ان مسئولية الادارة عن القرارات الادارية منبوبة بان يكون القرار معيبا وان يترتب عليه ضرر وان تقوم علاقة سببية بين عدم مشروعية القرار - أى بين خطأ الادارة - وبين الضرر الذى أصاب الفرد . فاذا كان القرار الادارى سليما مطابقا للقانون فلا تسأل الادارة عن نتائجه مهما بلغت جسامته الضرر الذى يلحق الفرد من تنفيذه . فقد نصت المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة فى فقرتها التاسعة على انه : « ويشترط فى الطلبات المنصوص عليها فى البنود (ثالثا) و(رابعا) و (خامسا) و (سادسا) ان يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها وتأويلها أو اساءة استعمال السلطة » . وقد تناول البند (خامسا) من هذه البنود الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات الادارية الصادرة باحالتهم الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم من غير الطريق التأديبى » . كما نصت المادة التاسعة من القانون المذكور على أن : « يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره فى طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها فى المادة السابقة اذا رفعت اليها بصفة اصلية او تبعية » . وكان هذا هو الحكم الذى تضمنته المادتان الثالثة والرابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ، وكذلك المادة ١٨ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ التى نصت فى البند (٢) منها على اختصاص المحاكم العادية بالفصل « فى دعاوى المسئولية المدنية المرفوعة على الحكومة بسبب اجراءات ادارية وقعت مخالفة للقوانين واللوائح » . وواضح من هذه النصوص ان المشرع قد جعل مناط مسئولية الادارة عن القرارات الادارية التى تسبب اضرارا للغير هو وقوع عيب فى هذه القرارات من العيوب المنصوص عليها قانونا . فاذا انتفى هذا العيب فلا مسئولية على الادارة مهما ترتب على القرار من اثر اضر بالافراد .

١٥٦٥ - ٢ (١٩٥٧/٤/٢٧) ٢ (١٩٥٧/١٠١/٢)

٤٥٥ - الاصل ان تقوم مسئولية الحكومة على أساس خطأ - عدم اليأس على أساس

تبعة المخاطر الا ينص استثنائى .

ان القول باقامة مسئولية الحكومة على أساس تبعة المخاطر ، لا يمكن الاخذ به كأصل عام ، اذ مقتضاه ان تقوم المسئولية على ركنين فقط ، هما الضرر وعلاقة السببية بين نشاط الادارة فى ذاته وبين الضرر حتى ولو كان هذا النشاط غير منطوق على خطأ ، ولكن نصوص القانون المدنى ونصوص قانون مجلس الدولة المصرى قاطعة فى الدلالة على أنها عالجت المسئولية على أساس قيام الخطأ ، بل حددت نصوص القانون الأخير أوجه الخطأ فى القرار الادارى ، بان يكون معيبا بعيب عدم الاختصاص

أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، فلا يمكن - والحالة هذه - ترتيب المسئولية على أساس تبعة المخاطر كأصل عام ، بل يلزم لذلك نص تشريعى خاص . وقد قالت المذكرة الإيضاحية للقانون المدنى فى هذا الخصوص « أما المسئولية على أساس تبعة المخاطر المستحدثة فلا يوجد بشأنها سوى تشريعات خاصة تناولت تنظيم مسائل بلغت من النضوج ما يؤهلها لهذا الضرب من التنظيم » .

١٥١٩ - ٢ (١٩٥٦/١٢/١٥) ٢١٥/٢٥/٢

٢٥١ - سرد لبعض النصوص التشريعية التى اخلت استثناء بفكرة المخاطر وتحمل التبعة .

أخذ التشريع المصرى - على سبيل الاستثناء وبقوانين خاصة - ببعض التطبيقات لفكرة المخاطر وتحمل التبعة كالقانون الخاص بإصابات العمال رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ، والقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ - الذى حل محله - الذى يقضى بأن لكل عامل يصاب أثناء العمل وفى أثناء تأديته الحق فى الحصول من صاحب العمل على تعويض مقدر فى القانون بحسب جسامه الإصابة ، والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعويض عن أمراض المهنة على أساس قدره القانون ، والقانون المؤقت رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٣ بشأن التعويض عن التلف الذى يصيب المباني والمصانع والمعامل والآلات الثابتة بسبب الحرب . وفى مجال القانون العام أخذ المشرع بهذه الفكرة على سبيل الاستثناء بنصوص خاصة فى بعض القوانين ، كما فعل فى المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ فى شأن فصل الموظفين بغير الطريق النأديبى ، وهو قانون مؤقت ، اذ قرر تعويضا على أساس قدره هو أن تضم إلى مدة خدمة الموظف المدة الباقية لبلوغه سن الإحالة إلى المعاش بحيث لا تتجاوز سنتين وأن يصرف له الفرق بين المرتب والمعاش عن هذه المدة على أقساط شهرية ، فإن لم يكن مستحقا لمعاش صرف له ما يعادل مرتبه عن المدة المضافة على أقساط شهرية ، وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون « ونظرا إلى أن هذا الفصل لا يعتبر فى ذاته عقوبة تأديبية وإنما قصد به تطهير الاداة الحكومية ، فقد رأى ألا يحرم الموظف المفقول من حقه فى المعاش أو المكافأة ، وأن تسوى حالته على أساس آخر مرتب حصل عليه ، وأن يعطى - كتعويض جزافى عن فصله - بض المزايا المالية ، كأن تضم إلى مدة خدمته المدة الباقية له لبلوغه سن الإحالة إلى المعاش بحيث لا تتجاوز سنتين ، كما يصرف له الفرق بين المرتب والمعاش عن هذه

المدة على أقساط شهرية فإن لم يكن مستحقا لمعاش صرف له ما يعادل مرتبه عن المدة المضافة على أقساط شهرية تعويضا له عن هذا الفصل المفاجيء وروعى فى تحديد المدة منحه الفرصة الكافية للبحث عن عمل آخر ، . وغنى عن البيان أن تلك النصوص التشريعية الخاصة قد وردت على سبيل الاستثناء من الأصول العامة فلا يجوز التوسع فى تطبيقها ، كما لا يجوز - من باب أولى - اعتبار فكرة المخاطر التى أخذت بها تلك النصوص ، على سبيل الاستثناء ، بمثابة أصل عام مقرر .

١٥١٩ - ٢ (١٩٥٦/١٢/١٥) ٢١٥/٢٥/٢

٤٥٢ - الخطأ الموجب للمسئولية - واقعة مجردة لا يعتد فيها بالبعث - وقوع الإدارة فى خطأ فنى أو قانونى فى تفسير القاعدة القانونية - غير مجد فى اعفائها من المسئولية - الخطأ فى فهم الواقع أو القانون ليس عذرا دافعا للمسئولية .

لا يشفع فى اعفاء الإدارة من المسئولية وقوعها فى خطأ فنى أو قانونى فى تفسير مدلول المادة ٢٥ من دستور سنة ١٩٢٣ ، ذلك أن الخطأ هو واقعة مجردة قائمة بذاتها ، متى تحققت أوجببت مسئولية مرتكبها عن تعويض الضرر الناشء عنها ، بقطع النظر عن الباعث على الوقوع فى هذا الخطأ ، اذ لا يتبدل تكييف الخطأ بحسب فهم مرتكبه للقاعدة القانونية وادراكه فحواها ، فالخطأ فى فهم الواقع أو القانون ليس عذرا دافعا للمسئولية .

٥٩٧ - ٣ (١٩٥٨/٧/١٢) ١٥٧٤/١٦٥/٣

٤٥٣ - الخطأ فى تفسير القوانين وتطبيقها - لا يرتب مسئولية الإدارة : اذا كان الامر مما تفرق فيه وجوه الراى وتختلف فيه وجهات النظر - ويرتب مسئوليتها اذا خالفت رأيا مستقرا بين رجال المهنة أو الفن - يستوى فى ذلك الخطأ الجسيم أو اليسير .

أن مسئولية الإدارة لا تترتب الا على خطأ ثابت محقق يسيرا كان أو جسيما ، اذ الاحكام لا تبني الا على اليقين لا على ما يقبل الظن أو التأويل أو الاحتمال ، فاذا كان الامر فى التأويل القانونى مما تفرق فيه وجوه الراى وتختلف فيه وجهات النظر ، وكان لكل رأى ما يبرره بحيث لا يمكن القطع بأى الآراء أصبح أو على الأقل الأرجح قبولا عند جمهرة رجال المهنة أو الفن ، وكان عمل الحكومة عند اصدار قرارها كعمل الفنيين من المحامين وامثالهم باعتبارها قائمة على تأويل القوانين وتطبيقها ، فانها لا تعتبر قد ارتكبت خطأ الا اذا خالفت ما استقر عليه الراى ، ولم يعد محلا للمناقشة بين رجال المهنة أو الفن ، وأصبحت جمهورتهم تسنم به ، فعندئذ يبدو الخروج على هذا الراى المستقر خطأ يرتب المسئولية ، جسيما كان هذا الخروج أو يسيرا .

٣٤٩ - ٤ (١٩٦٠/٥/٢١) ٩٤٦/٩٥/٥

٤٥٤ - مسئولية الحكومة عن الأفعال المادية - مصدرها العمل غير المشروع - مسئوليتها عن القرارات الإدارية الصادرة في شأن الموظفين - مصدرها القانون .

إذا كانت مسئولية الحكومة عن الأفعال المادية قد تنسب في مفهومات القانون المدني إلى المصدر الثالث من مصادر الالتزام (وهو العمل غير المشروع) ، فليس من شك في أن مسئوليتها عن القرارات الإدارية الصادرة في شأن الموظفين إنما تنسب إلى المصدر الخامس (وهو القانون) ، باعتبار أن هذه القرارات هي تصرفات قانونية وليست أفعالا مادية ، وأن علاقة الحكومة بموظفيها هي علاقة تنظيمية عامة مصدرها القوانين واللوائح .

٩٨ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٨) ٢٩/١٦/٢

٤٥٥ - الخطأ الذي تسال عنه الادارة - التمييز بين الخطأ المصلحي والخطأ الشخصي - فيصل التفرقة بين النوعين - مسئولية الادارة عن اخطاء الموظف المصلحية دون اخطائه الشخصية .

ان القاعدة التقليدية في مجال قيام مسئولية الادارة على أساس ركن الخطأ قد حرصت على التمييز بين الخطأ المصلحي أو المرفقي Faute de service الذي ينسب فيه الإهمال أو التقصير إلى المرفق العام ذاته ، وبين الخطأ الشخصي Faute personnelle الذي ينسب إلى الموظف ، ففي الحالة الأولى تقع المسئولية على عاتق الادارة وحدها ، ولا يسأل الموظف عن أخطائه المصلحية ، والادارة هي التي تدفع التعويض ، ويكون الاختصاص بالفصل في المنازعة قاصرا على القضاء الإداري . وفي الحالة الثانية تقع المسئولية على عاتق الموظف شخصيا ، فيسأل عن خطئه الشخصي ، وينفذ الحكم في أمواله الخاصة . ويعتبر الخطأ شخصيا إذا كان العمل الضار مصطبغا بطابع شخصي يكشف عن الإنسان بضعفه ونزواته وعدم تبصره . أما إذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصي وينم عن موظف معرض للخطأ وللصواب فإن الخطأ في هذه الحالة يكون مصلحيا . فالعبرة بالقصد الذي ينطوي عليه الموظف وهو يؤدي واجبات وظيفته ، فكلما قصد النكابة أو الإضرار أو تغيا منفعته الذاتية كان خطؤه شخصيا يتحمل هو نتائجه . وفيصل التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المصلحي يكون بالبحث وراء نية الموظف ، فإذا كان يهدف من القرار الإداري الذي أصدره إلى تحقيق الصالح العام ، أو كان قد تصرف ليحقق أحد الأهداف المنوط بالادارة تحقيقها والتي تدخل في وظيفتها الإدارية فإن خطأه ينسج في أعمال الوظيفة بحيث لا يمكن فصله عنها ويعتبر من الأخطاء المنسوبة إلى المرفق العام ، ويكون خطأ الموظف هنا مصلحيا . أما إذا ثبت أن الموظف لم يعمل للصالح العام أو كان

يعمل مدفوعا بعوامل شخصية أو كان خطؤه جسيما بحيث يصل الى حد ارتكاب جريمة تقع تحت طائلة قانون العقوبات ، كالموظف الذي يستعمل سطوة وظيفته في وقف تنفيذ حكم أو أمر أو طلب من المحكمة (المادة ١٢٣ من قانون العقوبات) ، فان الخطأ في هذه الحالة يعتبر خطأ شخصيا ويسأل عنه الموظف الذي وقع منه هذا الخطأ في ماله الخاص .

٩٢٨ - ٤ (١٩٥٩/٦/٦) ٤ (١٩٢٥/١٢/٤)

٤٥٦ - مسئولية الادارة عن قراراتها - شروطها بالنسبة للقرارات التي تصدر

في ظروف عادية - شروطها بالنسبة للقرارات التي تصدر في ظروف استثنائية .

يتعين التفرقة في مسئولية الدولة بين ما يصدر من السلطة العامة من تدابير وتصرفات وهي تعمل في ظروف عادية تتاح لها فيها الفرصة الكافية للفحص والتبصر والروية ، وبين ما تضطر الى اتخاذه من قرارات واجراءات عاجلة تملئها عليها ظروف طارئة ملحة غير عادية لاتمهل للتدبير ولا تحتمل التردد كالحرب والفتنة والوباء والكوارث ، ففي الحالة الأولى تقوم مسئوليتها متى وقع ثمة خطأ من جانبها ترتب عليه ضرر للغير وقامت بين الخطأ والضرر رابطة السببية ، وتتراوح هذه المسئولية تبعا لجسامة الخطأ والضرر . أما في الحالة الثانية فالأمر جد مختلف ، إذ يوزن الخطأ بميزان مفاير ، وتقدر المسئولية على هذا الاساس ، فما يعد خطأ في الاوقات العادية قد يكون اجراء مباحا في احوال الضرورة الاستثنائية ، وتندرج المسئولية على هذا الاساس ، فلا تقوم كاملة الا اذا ارتكبت الادارة خطأ استثنائيا جسيما يرقى الى مرتبة العسف المتعمد المصطحب بسوء القصد ، وتتنحف هذه المسئولية في حالة الخطأ الظاهر غير المألوف الذي يجاوز الخطأ ولا يرتكن على مبرر يسوغه ، وتنعدم كلية في حالة الخطأ العادي المتجرد عن التعسف في استعمال السلطة الذي تحمل الادارة على الوقوع فيه ظروف غير عادية تبتغي به مصلحة عامة تعلو على المصالح الفردية ، ذلك أن المصالح الفردية لا تتوازي مع المصلحة العامة توازي مصلحة الفرد مع الفرد ، وليس يسوغ أن تقوم الحشية من المسئولية عاتقا للسلطة العامة على القيام بواجبها الأسمى في اقرار الامن والمحافظة على كيان المجتمع وسلامة البلاد .

١٥١٧ - ٢ (١٩٥٧/٤/١٣) ٢ (١٩٨٦/٩٣/٢)

٤٥٧ - السلطة التقديرية للادارة في حالة الظروف الاستثنائية - لا يطلب منها

ما يتطلب في الظروف العادية من الحيطة والحذر .

للحكومة عند قيام حالة استثنائية تمس الأمن والطمأنينة سلطنة تقديرية واسعة لتتخذ من التدابير السريعة الحاسمة ما تواجه به الموقف

الخطر ، اذ يقدر الخطر الذي يهدد الأمن والطمأنينة بقدر ما تطلق حريتها في تقدير ما يجب اتخاذه من اجراءات وتدابير لصون الأمن والنظام ، وليس يتطلب من الادارة في مثل هذه الظروف الخطرة ما يتطلب منها في الظروف العادية من الحيطة والدقة والحذر ، حتى لا يفلت الزمام من يدها .

١٥١٧ - ٢ (١٣/٤/١٩٥٧) ٢٨٦/٩٣/٢

٤٥٨ موقف - نقله من الكادر الادارى بوزارة الشئون الاجتماعية الى الكادر الكتابى بمصلحة السكك الحديدية - الغاء هذا القرار - من مقتضاه أن يعود الموظف الى وزارة الشئون الاجتماعية كما كان لا أن يصبح في عداد موظفى الكادر الادارى بمصلحة السكك الحديدية - فوات ميعاد الطعن في هذا القرار - لا يتيح الحق في المطالبة بالتعويض بهراة ما فات على الموظف في الترقية الى درجة أعلى في الكادر الادارى بمصلحة السكك الحديدية ولكن الى ما عساه يكون قد فوته عليه قرار النقل من دوره في الترقية بوزارة الشئون الاجتماعية ان كان له وجه - ليس لهذا الموظف اصل حق في التزاحم بالكادر الادارى بمصلحة السكك الحديدية طالما أنه لم يصدر قرار باعتباره من موظفى هذا الكادر .

لئن كان قرار نقل المدعى من الكادر الادارى العالى في وزارة الشئون الاجتماعية الى الكادر الكتابى في مصلحة السكة الحديد قد وقع مخالفا للقانون ، لانطوائه على تنزيل المدعى من كادر أعلى الى كادر أدنى ، مما كان يصح معه الغاؤه لو لم يفت ميعاد طلب الالغاء ، الا أنه يجب التنبيه الى أن الغاء مثل هذا القرار - لو كان ذلك مقدورا في ميعاده القانونى - ما كان يترتب عليه أن يصبح المدعى في الكادر الادارى العالى بمصلحة السكة الحديد ، وأن يكون له بهذه المثابة أن يتزاحم في الترشيح للترقية مع من ينتظمهم هذا الكادر في هذه المصلحة ، وانما مؤداه - لو كان ذلك مقدورا - أن يعود الى وزارة الشئون الاجتماعية كما كان ، فينبغى - والحالة هذه - عند استظهار أركان التعويض - على الاساس الذى يقيم المدعى عليه طلب التعويض - أن ينظر لا الى ما فات في الترقية الى الدرجة الثالثة الادارية في الكادر الادارى العالى بمصلحة السكة الحديد ولكن الى ما عساه يكون قد فوته عليه قرار النقل هذا من دوره في الترقية بوزارة الشئون الاجتماعية ان كان لذلك وجه . ولما كان المدعى يقيم دعواه في طلب التعويض على أساس أنه كان أحق بالترقية الى الدرجة الثالثة الادارية التى رقى اليها آخر بمصلحة السكة الحديد ، على اعتبار أنه من موظفى الكادر الادارى العالى في تلك المصلحة ، مع أنه لا يعتبر من موظفى هذا الكادر لمجرد صدور قرار خاطيء بنقله الى الكادر الكتابى في هذه المصلحة ، بل كان لا بد لكى يكون له اصل حق في التزاحم أن يصدر قرار بانشاء هذا المركز القانونى له في مصلحة السكة الحديد بتعيينه

بالكادر العالى حتى يجوز له ان يتزاحم فى الترقية بدوره طبقا للقانون مع موظفى هذا الكادر ، وبذلك ينهار الاصل القانونى الذى يقيم عليه دعواه ، وهذا لا يمس حقه فى طلب التعويض اذا كان النقل من وزارة الشئون الاجتماعية قد فوت دوره فى الترقية فى هذه الوزارة ان كان لذلك وجه .

١٦١٠ - ٢ (١٩٥٧/٣/٣٠) ٧٨٣/٧٩/٢

٤٥٩ - التزام الطبيب هو التزام ببذل عناية - مسئوليته عن كل خطأ يقع منه

جسيما كان أو يسيرا .

ان التزام الطبيب هو التزام ببذل عناية ، فيسأل عن كل خطأ يقع منه جسيما كان أو يسيرا ، طبقا للأصل العام الذى رددته المادة ١٦٣ من القانون المدنى ، وهو أن يسأل الشخص عن خطئه أيا كانت درجته دون تفرقة بين درجة هذا الخطأ ، وإنما المعيار فى تقدير خطأ الطبيب وتعيين مدى واجباته يكون اما بمقارنة مسلك طبيب عادى اذا وجد فى مثل ظروفه الظاهرة ، أو بمقارنة مسلك طبيب اخصائى مثله اذا وجد فى مثل هذه الظروف ، لأن الاخصائى محل ثقة خاصة لها وزنها ، عند تفسير معيار الخطأ نظرا لتخصصه ، كما أنه اذا كانت الحكمة تتطلب من القاضى ألا يوغل بنفسه فى فحص النظريات العلمية المختلف عليها ومناقشتها ، وأن يوازن هو بينها ويرجع احدها على الاخرى ترجيحاً ينبنى عليه حكمه فى خطأ الطبيب ومساءلته عن هذا الخطأ ، الا أنه ليس معنى هذا أن القاضى ممنوع عن تقدير الخطأ بمعياره القانونى الواجب ، أو أن الطبيب لا يسأل عن خطئه الثابت ولو كان يسيرا ، بل المقصود من ذلك أن القاضى يجب أن يستخلص الخطأ بمعياره المحدد آنفاً من وقائع واضحة ثبت منها أن مسلك الطبيب - عادياً كان أو اخصائياً بحسب الاحوال - كان مسلماً يتنافى مع الاصول الثابتة المقررة فى المهنة ، والتى لا يحتاج القاضى فى التشبث منها الى الخوض فى مناقشة نظريات علمية أو اساليب مختلف عليها . فاذا ما ثبت خطأ الطبيب على هذا النحو ، وجبت مساءلته عنه ، أيا كانت درجته جسيما كان أو يسيرا .

١٨٣١ - ٢ (١٩٥٧/٣/٢) ٥٩١/٦٦/٢

مصرفات الدعوى

راجع : ٢٣٩ ، ٢٤٠

مصلحة عامة أو فردية

راجع : ٢٥٥

- ٢٥٨ -

مصلحة في النوى - معارضة -
مخاللة - مخالصة عامة - مهن -
مبدأ الستين يوما

مصلحة في النوى

راجع : ٢٦١

معارضة

راجع : ٨٣

مخالفات

راجع : مخالطة قضائية

مناقضة عامة

راجع : عقد ادارى (اجراءات المناقصات)

مهن

راجع : ٤٥ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١١٥ ، ٤١١ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢

٤٦٣

مبدأ الستين يوما

راجع : قرار ادارى

ن

نزع ملكية للمنفعة العامة

راجع : ٢٥٥

نقابات

راجع ايضا : ٣١٩

٤٦٠ - تنظيم المهن الحرة كالطب والصيدلة والهندسة يدخل أصلا في صميم اختصاص الدولة بحسبانها قوامة على المرافق العامة - تخليها عن هذا لاعضاء المهنة أنفسهم وتخويلهم نصيبا من السلطة العامة لتأدية رسالتهم تحت اشرافهم عدم تغير ذلك للتكيف القانوني لهذه المهن بوصفها مرافق عامة .

ان تنظيم المهن الحرة كالطب والمحاماة والهندسة (وهي مرافق عامة) مما يدخل أصلا في صميم اختصاص الدولة بوصفها قوامة على المصالح والمرافق العامة ، فاذا رأت الدولة أن تتخلى عن هذا الأمر لاعضاء المهنة أنفسهم لأنهم أقدر عليه مع تخويلهم نصيبا من السلطة العامة يستعينون به على تأدية رسالتهم مع الاحتفاظ بحقها في الاشراف والرقابة تحقيقا للمصالح العام ، فان ذلك لا يغير من التكييف القانوني لهذه المهن بوصفها مرافق عامة .

٦٠٨ - ٣ (١٩٥٨/٤/١٢) ١١٠٣/١١٩/٣

٤٦١ - نقابة المهن الطبية - القرارات التي تصدر من مجلس النقابة او من الهيئات المختصة بها هي قرارات ادارية - حجة ذلك .

يخلص من استقراء نصوص القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات المهن الطبية انه قد أضفى على النقابة شخصية معنوية مستقلة ، وخولها حقوقا من نوع ما تختص به الهيئات الادارية العامة ، فخولها حق احتكار المهنة وهي مرفق عام وقصرها على اعضائها دون سواهم ، كما خولها حق فرض رسوم مالية على صورة اشتراكات جبرية تحصل في مواعيد دورية ، ثم سلطة اصدار قرارات واجبة التنفيذ في شئون الاطباء

وسلطة تأديب أعضائها ، وسلطة تشريع بوضع اللائحة الداخلية ولللائحة تقاليد المهنة ، كما يدل على أنها قد جمعت بين مقومات المؤسسات العامة وعناصرها من شخصية مستقلة ومرفق عام تقوم عليه مستعينة في ذلك بسلطات عامة شأنها في ذلك شأن كافة هيئات التمثيل المهني ، ومن ثم فهي شخص اداري من أشخاص القانون العام وقراراتها سواء صدرت في موضوع التأديب من هيئاتها المختصة (وهي هيئات ادارية لا قضائية) أو صدرت من مجلس النقابة في مسائل القيد بالسجلات أو في غير ذلك من الأغراض ، هي قرارات ادارية قابلة للطعن فيها بدعوى الالغاء أمام محكمة القضاء الاداري .

٦٠٨ - ٣ (١٩٥٨/٤/١٢) ١١٠٣/١١٩/٣

٤٦٢ - قرار مجلس نقابة المهن الطبية باحالة احد اعضاء النقابة الى مجلس التأديب هو قرار اداري نهائي - جواز الطعن فيه بالالغاء مستقلا عن الحكم التأديبي النهائي .

أن يكون القرار نهائيا أو غير نهائي في أمر معين مرده الى أحكام القانون في هذا الشأن ، ويبين من استقراء نصوص القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات واتحادات نقابات المهن الطبية أن قرار مجلس النقابة باحالة أعضائها الى هيئة التأديب هو قرار اداري نهائي تنفيذي في خصوص تلك الحالة ، ذلك لأن المجلس المذكور هو المختص دون سواء بالنظر في هذا الأمر وليس ثمة سلطة أعلى تملك التعقيب عليه في موضوع الاحالة الى مجلس التأديب ، فهو قرار نهائي في التدرج الرياسي كما أن مجلس النقابة اذ يصدره يستنفذ سلطته فلا يملك الرجوع فيه أو العدول عنه ، وللقرار فضلا عن ذلك أثره القانوني بالنسبة الى المحالين للمحاكمة التأديبية وبالنسبة الى الهيئة المختصة بمحاكمتهم تأديبيا ، ذلك أن الدعوى تنتقل بمجرد صدوره من مرحلة التحقيق الى مرحلة المحاكمة ، كما ينبعث اختصاص الهيئة التأديبية فيتعين عليها السير في المحاكمة وهذا وجه النهائية في القرار المطعون فيه ، ويترتب على ذلك جواز الطعن فيه بدعوى الالغاء مستقلا عن الحكم التأديبي النهائي اذا كان القرار مخالفا للقانون في موضوع الاحالة الى التأديب في ذاتها أو شاب القرار عيب عسقم الاختصاص أو عيب في الشكل أو في الاجراءات ويظل لهيئة التأديب اختصاصها بنظر الموضوع ، فلا تحول رقابة القضاء الاداري على اجراءات التأديب التي تسبق المحاكمة على النحو وفي الحدود السابقة دون مزاولة هيئة التأديب ولايتها في تأديب أعضاء النقابة عما ينسب اليهم من مخالفات .

٦٠٨ - ٣ (١٩٥٨/٤/١٢) ١١٠٣/١١٩/٣

٤٦٣ - مهندسون زراعيون - القيد في سجل النقابة دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية - ليس من المؤهلات الواردة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ - المناط في اعتبار شهادة ما معادلة للشهادات الواردة بذلك القانون هو يصدر قرار من وزارة التربية والتعليم بالاتفاق مع وزارة الزراعة .

تنص المادة الثانية من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن نقابة المهن الزراعية على أنه يشترط فيمن يكون عضواً في النقابة ما يأتي :
 « (١) ٠٠٠ (٢) ، أن يكون حاصلاً على إحدى الشهادات المبينة في المادة الثالثة ٠٠ » وتنص المادة الثالثة من ذلك القانون على أن يعتبر مهندسا زراعيا في حكم هذا القانون من حصل على درجة بكالوريوس الزراعة من إحدى كليات الجامعة المصرية أو بكالوريوس أحد المعاهد العليا الزراعية أو على دبلوم من مدرسة الزراعة بالجيزة أو مدرسة الزراعة العليا أو على شهادة زراعية تتفق ووزارة المعارف والزراعة على اعتبارها معادلة لإحدى الشهادات المذكورة بعد اخذ رأي النقابة . فالقيد في سجل النقابة منوط بتوافر الشروط المبينة بالمادة الثانية من القانون المشار إليه ومن بينها حصول الطالب على أحد المؤهلات المحددة بالمادة الثالثة ، فإذا تخلف شرط من الشروط الواردة بالمادة الثانية ، أو كان طالب القيد غير حاصل على مؤهل بذاته من المؤهلات المحددة بالمادة الثالثة ، امتنع قيد الطالب في سجل النقابة .
 ولما كانت دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية الحاصل عليها المسعى ليست من بين المؤهلات الواردة بالمادة الثالثة فقرة (أ) من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ - وهي مؤهلات وردت على سبيل الحصر - كما لم يصدر باعتبارها معادلة لإحدى الشهادات المذكورة قرار من وزارة المعارف بالاتفاق مع وزارة الزراعة فلا حق للمدعى في طالب قيده بالنقابة ، ولا وجه للتحدي بأن دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية سبق أن عودلت بالشهادات الأخرى الواردة بالفقرة (أ) من المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ بمقولة أنه قدر لهذه الدبلوم في قرارات مجلس الوزراء الخاصة بالمعادلات الدرجة السادسة بمرتبة ٥٠٠ و ١٠ ج شهريا ، أو أنه برامج الدراسة المقررة للحصول على الدبلوم تتفق وبرامج المؤهلات الأخرى ، أو أن الدبلوم نعتت بأنها من الدبلومات العالية - لا وجه لذلك كله ، إذ المناط في اعتبار شهادة ما معادلة للشهادات الواردة بالمادة الثالثة من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ هو يصدر قرار من وزارة المعارف بالاتفاق مع وزارة الزراعة باعتبارها كذلك . ومثل هذا القرار لم يصدر ، بل على العكس من ذلك صدر قرار بالاتفاق بين الوزارتين بأن شهادة دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية ليست في مستوى أي من الشهادات الزراعية الوارد ذكرها بالفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ ، وإنما هي مؤهل متوسط . وظاهر من

كل ما تقدم أن القيد بسجل النقابة رهين بتوافر الشروط المقررة بالقانون على النحو السابق ايضاحه ، فاذا تخلف شرط من هذه الشروط في حق طالب القيد فقد تعين رفض طلبه ، ومن ثم فلا محل لما قضى به المحكم المطعون فيه من أنه كان على النقابة أن ترجي - اصدار قرارها برفض طلب المدعى الى أن يصدر قرار من وزارتي المعارف والزراعة متفقتين في شأن مؤمله ، ذلك أن رفض طلب قيده لعدم توافر الشروط المطلوبة قانونا لا يحول مستقبلا دون إعادة عرض حالته إذا ما استوفى شروط القيد .

٥٥ - ٢ (١٩٥٦/٥/٢٦) ١٩٥٤/٩٢/١

هـ

هيئة قناة السويس

راجع : ٢٣ ، ٥٠

هيئة مفوضي الدولة

راجع : محكمة ادارية عليا (هيئة مفوضي الدولة)

و

وقف اهل

راجع : ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧

وقف التنفيذ

راجع : دعوى (دعوى وقف التنفيذ) محكمة ادارية عليا
(رقابتها لاحكام وقف التنفيذ)

القسم الثاني

المبادئ المقررة في شؤون الموظفين

ا

ائمة المساجد وخطباؤها ومدرسوها

راجع : ١٢٢١

إجازات

راجع أيضا : ٥٠٦ ، ٧٩٩ ، ٨٥٤

١ - إجازة اعتيادية

ب - إجازة عارضة

ج - إجازة مرضية

د - مبادئ متنوعة

١ - إجازة اعتيادية

راجع أيضا : ٤٦٩

٤٦٤ - ترخص الادارة بحسب الأصل في منح اجنزة اعتيادية للموظف أو منعها عنه بحسب مقتضيات العمل - تحول هذه الرخصة الى حق في حالة مرض الموظف ومطالبتة باحتساب مدة المرض الترائدة عن اجازته المرضية من دصيد اجنزاته الاعتيادية - ليس لرئيس المصلحة في هذه الحالة منع هذا الحق عن الموظف .

ان الاجازات الاعتيادية هي في الاصل منحة تترخص جهة الادارة في منحها أو منعها حسبما تقتضيه مصلحة العمل ، وقد نصت على ذلك المادة ١٨٨ فصل ٢ قسم ٢ من القانون المالى ، حيث تقول « الاجازة منحة ، فلرؤساء المصالح الحق في منح الاجازات أو رفضها وتقدير مدتها أو ابطالها على حسب مقتضيات المصلحة » ، الا أن هذه الرخصة تنقلب الى حق يكفله القانون لمصالح الموظف في حالة المرض التى يثبت قيامها وفقا لأحكام انقانون ، فالموظف المريض لا يستطيع أن يؤدي واجبات وظيفته على خير وجه ، ومن أجل ذلك قسمت المادة ٥٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الاجازات الى : اجازة عارضة واجازة اعتيادية واجازة مرضية ، كما حددت المادة ٦٧ مدى استحقاق الموظف للاجازات المرضية فنصت على أنه « يستحق الموظف كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة اجازة مرضية على الوجه الآتى :

(١) ثلاثة شهور بمرتب كامل . (٢) ثلاثة شهور بنصف مرتب .

(٣) ثلاثة شهور بربع مرتب . وتمنح الإجازة المرضية بناء على قرار من القومسيون الطبي المختص ، . وقد بينت المادة ٦٠ من هذا القانون حدود الاجازات الاعتيادية ، وذكرت في الفقرة الأخيرة منها ما يفيد صراحة أن حالة مرض الموظف هي الحالة الوحيدة التي تجيز للموظف أن يطالب باحتساب مدة المرض التي زادت عن المسموح به عند المرض من رصيد أجازاته الاعتيادية فنصت هذه الفقرة على أنه « وفي حالة المرض للموظف أن يستنفذ متجمد اجازات الاعتيادية بجانب ما يستحقه من اجازة مرضية بشرط ألا تزيد الاجازة الاعتيادية على ستة شهور » . وتحويل الاجازة المرضية الى اجازة اعتيادية ليس أمرا جوازيا لرئيس المصلحة ، ولقد قطعت المادة ٦٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في ذلك ، حيث نصت على أنه : « للموظف الحق في أن يطلب تحويل الاجازة المرضية سواء بمرتب كامل أو غير كامل الى اجازة اعتيادية اذا كان له وفر من الاجازات الاعتيادية يسمح بذلك » .

٩٢٨ - ٤ (١٩٥٩/٦/٦) ٤ (١٤٣٥/١٢٥/٤)

ب - اجازة عارضة

٤٦٥ - منح الموظف اجازة عارضة - تفيبه بعد انتهائها بدون اذن بزعم انه كان مريضا - علم قبول الادارة لهذا العذر وخصم مرتبه عن مدة غيابه الاخير - صحيح قانونا .

اذا كان الثابت أن المدعى قد منح اجازة عارضة يوم الخميس ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بناء على طلب سابق منه ، ثم تغيب عن عمله يوم السبت ٢ من يناير سنة ١٩٥٤ دون اخطار أو اعتذار عن عدم امكانه أداء عمله في ذلك اليوم ، طبقا لما تقضى به التعليمات ، ولما عاد في اليوم التالي تعلق بأنه كان مريضا يوم ٢ من يناير ، ولم يتسير له الاتصال بالمدرسة ليخطر بها بمرضه ، فلم تقبل المنطقة التعليمية هذا العذر ، واعتبرته غيابا بدون اذن وقررت خصم مرتب هذا اليوم من ماهيته ، فلا تشريب على الادارة فيما فعلت .

١٦٩٥ - ٢ (١٩٥٧/٤/٢٠) ٢ (١٩٥٧/٤/٢٠)

ج - اجازات مرضية

راجع أيضا : ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٩

٤٦٦ - الموظف الذي لا تمكنه حالته الصحية من التوجه للقومسيون الطبي عليه أن يعين عنوانه بدقة ، وأن يخطر رياسته بمحل اقامته الجديد اذا مرض في جهة غير التي بها مقر عمله - عند اضطراره لتغيير العنوان عليه ابلاغ رياسته أو القومسيون الطبي المختص بذلك - على القومسيون الطبي المبادرة الى زيارة المرضى حتى لا يفوت على نفسه وعلى المريض فرصة اثبات الحالة الصحية .

يبين من مطالعة المواد ١ و ٢ و ١٣ من ديكريته ١٨٩٥/٤/٢٩ بشأن اجازات المستخدمين الملكيين والمادتين ١٠ و ٤٨ من لائحة القومسيون الطبي العام ، أن الاصل أن يخصص الموظف وقته وجهده لاداء واجبات وظيفته ، وألا ينقطع عن مباشرة أعمال وظيفته الا اذا حصل مقدما على اجازة بذلك ، سواء أكانت هذه الاجازة اعتيادية أم مرضية ، وأن الاجازة المرضية لا تمنح للموظف او المستخدم الا اذا ثبت للقومسيون الطبي أنه قامت به حالة مرضية تستلزم منحه الاجازة ، من أجل ذلك نصت لائحة القومسيون الطبي على وجوب حضور الموظف بشخصه للكشف عليه طبيا اذا كانت حالته الصحية تسمح بذلك ، والا انتقل اليه القومسيون الطبي في منزله . واحكاما لرقابة القومسيون الطبي على الحالات المرضية ، وحتى لا يكون هناك مجال لادعاء المرض ، أوجببت اللائحة على الموظف الذي لا تمكنه حالته الصحية من الحضور الى القومسيون الطبي ، أن يعين عنوانه بدقة حتى يسهل على القومسيون الطبي زيارته ، وأن يخطر رياسته بمحل اقامته الجديد اذا مرض في جهة غير الجهة التي بها مقر عمله ، وألا يغير محله الذي أخطر بوجوده فيه قبل أن يكشف عليه ، فاذا ألجأته الضرورة الى تغييره تعين عليه ابلاغ رياسته أو القومسيون الطبي المختص بذلك منعا من ضياع الوقت . كما يستفاد مما ورد بهذه النصوص من ضرورة ابلاغ القومسيون الطبي تلغرافيا او تليفونيا بكل تغيير يطرأ على محل اقامة الموظف المريض ، أنه يتعين على القومسيون الطبي المبادرة الى زيارة المرضى ، حتى لا يفوت على نفسه وعلى الموظف المريض فرصة التثبت من حقيقة حالته الصحية . فاذا كان الثابت من الاطلاع على الاوراق ، أن المطعون عليه لم يكن متمارضا ، بل كان مريضا وأنه أخطر رئيسه المباشر بأنه دخل المستشفى لاجراء عملية جراحية وذكر عنوان المستشفى ، فلما غادرها أرسل اليه يخطره بذلك وبالعنوان الجديد ، ولم يتنبه القومسيون الطبي الى أن عنوانه مبين بالاوراق ، فأعادها مرة أخرى طالبا بيان عنوانه للكشف عليه ، فان هذا واضح في أن عدم الكشف على الموظف قبل مغادرة المستشفى كان مـردده الى التراخي في توقيع الكشف عليه هناك في الوقت المناسب ، وأن السبب في عدم توقيع الكشف الطبي عليه في مقره الجديد بعد خروجه من المستشفى راجع الى اهمال القومسيون الطبي المختص في ملاحظة عنوان المطعون عليه المبين بهامش خطاب رئيسه المباشر ، وهو أمر لا شأن للمطعون عليه به ولا ينبغي أن يضار منه ، كما يرجع أيضا الى تعدد الجهات الادارية التي يرجع اليها للفصل في الموضوع ، وطول الاجراءات التي اتخلفت في هذا الصدد ، وما قارن ذلك من ضياع الوقت ، مما ترتب عليه عدم الكشف الطبي على المطعون عليه في الوقت المناسب ، وبالتالي يبين أن الاستقطاع من راتب المطعون عليه المدة التي تغيبها ، بدعوى أنها تعتبر غيابا بدون

اذن ، على غير أساس سليم من القانون ، بل كان الغياب لعذر يبرره هو المرض ، وقد قام المطعون عليه بما تفرضه عليه القوانين واللوائح من الاخطار فى حينه ، ولا ذنب له اذا تراخت الجهات المختصة أو أهملت الكشف عليه فى الوقت المناسب .

٨٥٧ - ٢ (١٩٥٦/١٢/١٥) ٢٥/٢٤/٢

٤٦٧ - اجازة مرضية - لائحة القومسيون الطبى العام والقومسيونات الطبية بالمديريات والمحافظات - المادة ٤٥ فقرة ١ ، ب منها - تحديدها الاطباء المختصين بتحرير شهادات مرضية يمنح بمقتضاها الموظفون اجازات مرضية لمدة لا تزيد على عشرة ايام - تقرير طبيب الوحدة العلاجية عدم وجود اعراض اكلينيكية مرضية بالموظف - يمنح رئيس المصلحة من منحه اجازة مرضية - ترخصه بعد ذلك فى حالته الى القومسيون الطبى اذا رأى داعيا لذلك - مثال .

ان لائحة القومسيون الطبى العام والقومسيونات الطبية بالمديريات والمحافظات تنص فى الفقرة (أ) من المادة ٤٥ منها على أنه « يجوز منح اجازة مرضية لمدة لا تزيد على عشرة ايام للموظفين الدائمين والمؤقتين المقيمين فى إحدى مدن المحافظات ، بناء على طلب رسمى من رئيسهم المباشر ، وذلك بمقتضى شهادة طبية من طبيب صحة المركز أو القسم أو من مفتش صحة المديرية أو المحافظة أو من طبيب أول المستشفى ويكون لرئيس المصلحة المحلى التابع لها الموظف الحق فى أن يرسل الموظف - اذا رأى داعيا لذلك - للقومسيون الطبى بالمديرية أو المحافظة أو القومسيون الطبى العام » . وتنص الفقرة (ب) من المادة المذكورة على انه « يجوز منح اجازة مرضية لمدة لا تزيد على عشرة ايام بالشروط نفسها بمقتضى شهادة من طبيب حكومى تابع لنفس المصلحة ومقيم فى نفس الجهة التى يقيم فيها المستخدم ، ومؤدى نص هاتين الفقرتين ان الاطباء المشار اليهم فيها مختصون بتحرير شهادات مرضية يمنح بمقتضاها الموظفون المحالون عليهم اجازات مرضية لمدة لا تزيد على عشرة ايام ، وبذلك يكون طبيب الوحدة العلاجية فى منطقة الجيزة التعليمية الذى أحيل اليه المدعى لتوقيع الكشف الطبى عليه غير متجاوز لاختصاصه الذى تخوله له آياه لائحة القومسيونات الطبية ، فاذا ما قرر أن الموظف الذى طلب منه الكشف عليه ليس به أعراض اكلينيكية مرضية فليس لرئيس المصلحة أن يمنح الموظف أى اجازة مرضية ، وان كان من حقه أن يحيل الموظف الى القومسيون الطبى اذا رأى داعيا لذلك . والمأ كان الثابت من الأوراق أن المدعى تقدم بالمستندات الدالة على مرضه المزمع لأول مرة فى الدعوى فليس للمدعى أن ينعى على رئيس المصلحة عدم حالته على القومسيون الطبى ما دام انه لم يقدم له ما يبرر اطراح رأى الطبيب المختص بأنه ليس به أعراض مرضية اكلينيكية ،

وليس في المستندات التي قدمها المدعى ما يقطع بأن حالته في اليوم الذي تقدم فيه إلى الوحدة العلاجية للكشف عليه كانت تستلزم انقطاعه عن العمل ومنحه إجازة مرضية .

٤١٦ - ٤ (١٩٦٠/٤/٩) ٥٠/٦٧/٦٢٤

د - مبادئ متنوعة

٤٦٨ - حرمان الموظف الذي لا يعود إلى عمله بغير مبرر بعد انتهاء إجازته من مرتبه مدة غيابه - المادة ٦٢ من قانون الموظفين - إصدار تعليمات تقضي بوجوب أن يتقدم الموظف بعذره في نفس يوم تغيبه وقبل بدء العمل والا اعتبر غيابه بدون عذر ويخصم من مرتبه - اعتباره هذه التعليمات تطبيقاً سليماً للمادة سالفة الذكر .

أن المادة ٦٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على أن كل موظف لا يعود إلى عمله بغير مبرر بعد انتهاء مدة إجازته مباشرة يحرم من مرتبه عن مدة غيابه ابتداء من اليوم التالي لليوم الذي انتهت فيه الإجازة مع عدم الإخلال بالمحاكمة التأديبية . ومع ذلك يجوز لوكيل الوزارة أن يقرر عدم حرمانه من مرتبه عن مدة التأخير متى كانت هذه المدة تقل عن خمسة عشر يوماً إذا أبدى الموظف أسباباً معقولة تبرر هذا الغياب . وتحسب المدة المتجاوز عنها من نوع الإجازة السابقة، وتأخذ حكمها فيما يتعلق بالمرتب حسب الأحوال . وهذه المادة تقوم على حكمة تشريعية يستوجبها حسن سير العمل في الدولاب الحكومي، مردها أصل طبعي هو أن يحرم الموظف الذي لا يعود إلى عمله بغير مبرر بعد انتهاء إجازته من مرتبه مدة غيابه ، لأن الأصل أن الأجر مقابل العمل، فإذا تغيب الموظف بدون مبرر فلا حق له في الأجر وهذا مع عدم الإخلال بالمحاكمة التأديبية بسبب إهماله في أداء واجبه لتغيبه عن عمله بدون مبرر . ومن ثم إذا أصدرت وزارة التربية والتعليم نشرة جاء بها أنه لوحظ أن بعضاً من المدرسين والموظفين بالمدارس يتغيبون عن مدارسهم دون اعتذار ، وإذا ما سئلوا عن ذلك بعد عودتهم اعتذروا بالمرض أو باستباب أخرى .

ولما كانت التعليمات تقتضي أن يتقدموا باعتذارهم في نفس اليوم الذي يتغيبون فيه وقبل بدء العمل بالمدرسة ليتسنى لها تدبير الموقف المترتب على تغيبهم ، فلهذا قررت الوزارة اعتبار كل تغيب من هذا القبيل تغيباً بدون عذر ويخصم اليوم أو الأيام التي يتغيبها السادة المدرسون والموظفون من ما هيأتهم . فإن مضمون هذه النشرة المذكورة لا يخرج عن كونه تطبيقاً لهذا الأصل الطبيعي الذي رددته المادة ٦٢ المشار إليها .

١٦٩٥ - ٢ (١٩٥٧/٤/٢٠) ٢٠/٩٩/٩٦٠

٤٦٩ - الإجازات التي يجوز منحها للمستخدمين الخارجين عن الهيئة - جواز ضم مدد الإجازات الاعتيادية بعضها الى بعض للانتفاع بهذا الضم في حالة المرض ، بشرط أن تكون الإجازة مستحقة فعلا - لا يشترط لهذا الضم أن يكون المستخدم قد مضى عليه في الخدمة ثلاث سنوات كاملة - للمستخدم الاستفادة من وفر الإجازات الاعتيادية بما لا يجاوز تسعين يوما كل ثلاث سنوات وأن يفيد بالنسبة لما هو دون ذلك بقدره ونسبته .

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة نظم الأحكام الخاصة بالمستخدمين الخارجين عن الهيئة في الباب الثاني منه ، وقسم هذا الباب الى ستة فصول أورد في الفصل الرابع منها بيان أحكام الإجازات ، فنص في المادة ١٢٦ على أن « تنقسم الإجازات التي يجوز منحها الى لمستخدمين الخارجين عن الهيئة الى ثلاثة أنواع : (١) إجازة اعتيادية بمرتب كامل لمدة لا تجاوز ثلاثة أسابيع في السنة الواحدة ، ولا يجوز ضم مدة هذه الإجازة من حصة الى أخرى . (٢) إجازة مرضية بمرتب كامل لمدة لا تجاوز ثلاثة أسابيع في السنة ، ويجوز منها لمدة لا تجاوز ثلاثة أسابيع بنصف مرتب ثم لمدة أخرى لا تجاوز ثلاثة أسابيع بربع مرتب . ويجوز بقرار من وكيل الوزارة منح المستخدم إجازة بدون مرتب لمدة ستة أشهر أخرى اذا كان المستخدم مصابا بمرض يحتاج البرء منه الى علاج طويل . ويرجع في تحديد أنواع الأمراض التي من هذا النوع الى القومسيون الطبي العام . (٣) إجازة مرضية بمرتب كامل للأصابة بسبب العمل للمدة التي تقررها الهيئة الطبية المختصة بحيث لا تزيد على ستة أشهر . ولو كان الوزارة المختص أن يرخص في مدها لمدة لا تجاوز ستة أشهر أخرى » .

كما تنص المادة ١٢٧ على أنه « استثناء من حكم الحالة (١) من المادة السابقة يجوز للمستخدم الخارج عن الهيئة الانتفاع في حالة المرض بما يكون له من وفر من الإجازات الاعتيادية بعد أقصى قدره تسعون يوما كل ثلاث سنوات » . ومفاد ذلك أن للمستخدم الخارج عن الهيئة في حالة المرض ضم مدد الإجازات الاعتيادية بعضها الى بعض ، ويستنفد متجمد إجازاته الاعتيادية بجانب ما يستحقه من إجازة مرضية ، بشرط أن لا تزيد الإجازة الاعتيادية على تسعين يوما كل ثلاث سنوات . والضم لا يكون ولا يتأني قبل أن تكون هذه الإجازة مستحقة فعلا ، يؤيد ذلك ما ورد في المادة ١٢٧ المشار اليها من عبارة « . . . بما يكون له من وفر » ، والإجازة لا تكون متوفرة الا اذا كان المستخدم قد استحقها فعلا ، ولا يمنحها الا بعدما يكون قد أمضى في الخدمة المدة التي تجيز له الحصول على الإجازة ، فالضم غير جائز قبل توافر واستحقاق الإجازة الاعتيادية ، ولا يكون الا عن طريق الانتفاع بالرصيد المتوفر الكائن فعلا من الإجازات الاعتيادية . ويخلص من ذلك أنه لا يمكن ضم مدد الإجازات الاعتيادية بعضها الى بعض للانتفاع بهذا الضم في حالة المرض يجب أن تكون الإجازة مستحقة فعلا ولا يشترط

لانتفاع من هذا الضم ان يكون المستخدم قد مضى عليه في الخدمة ثلاث سنوات كاملة ، اذ ان هذا تخصيص بغير مخصص ، وقيد لم يتضمنه نص المادة ١٢٧ المشار اليها ، فلمستخدم ان يفيد بما يكون له من وفر من الاجازات الاعتيادية بما لا يجاوز الحد الاقصى الذي اوردته نص المادة ١٢٧ المشار اليه وقدره تسعون يوما كل ثلاث سنوات ، أما ما هو دون ذلك فله حق الافادة منه بقدره ونسبته .

١٩٣ - ٤ (١٩٥٩/٣/٢١) ٤٧٢/٨٤/٤

٤٧٠ - عدم احقية الموظف الوكيل في الغياب بسبب الاجازة او غيرها - اساس

ذلك وحكمته .

لئن كانت المادة ٨٨ من قانون الموظفين الاساسي رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن « تخول الوكالة الوكيل ممارسة جميع صلاحيات الاصيل » . ليس للموظف الوكيل أية ميزة في التعيين للوظيفة الموكولة اليه أو لاحدى الوظائف العامة ، وتنص المادة ٨٩ على أن : « يعين الوكيل بمرسوم أو قرار من السلطة التي تمسارس حق تعيين الاصيل أو عودته ، وتنص المادة ٩١ على أنه « لا يتقاضى الموظف الذى يدعى لوكالة وظيفة خارج محل اقامته سوى تعويض الانتقال المنصوص عليه في المادة ١٢١ من هذا القانون ويمكن منحه بقرار من الوزير المختص تعويضا كاملا عن مدة ٩٠ يوما المنصوص عنها في المادة المذكورة ، . وتنص المادة ٩٢ على أنه « يحق للموظف الذى يدعى للقيام بوكالة وظيفة في محل اقامته ان يتقاضى تعويض وكالة لا يتجاوز مقداره ثلث الراتب غير الصافى للدرجة الاخيرة من مرتبة الاصيل ضمن الشروط الآتية ٠٠٠٠ » ، وتنص المادة ٩٣ على أنه « يحق للمتقاعد أو الفرد الذى يدعى للقيام بوكالة وظيفة ان يتقاضى تعويضا لا يتجاوز مقداره الراتب غير الصافى للدرجة الاخيرة من مرتبة الاصيل » ، ولئن كان مفاد تلك المواد أن الوكالة لا تعدو أن تكون أداة من نوع خاص ولغرض خاص لشغل الوظائف العامة حتى تسير المرافق بانتظام واطراد بغير انقطاع بسبب شغور الوظيفة أو غياب المؤصل عنها ، ولهذا خول الوكيل ممارسة جميع صلاحيات الاصيل للوظيفة ، مما يضيف على هذا الوكيل صفة الموظف ، بل ان تلك النصوص تعبر عنه بهذا اللفظ صراحة ، ولئن كان ذلك كذلك ، إلا أنه يجب أن يراعى أن هذا النظام الخاص من نظم الوظيفة العامة ، قد اصطبغ بصبغته الخاصة به ، تلك الصبغة التي تستمد لونها من طبيعة هذا النظام ومن الغاية المقصودة منه فتلون أحكامه بما تقتضيه طبيعتها ، فهو نظام يتصف أساسا بصفة التأقنت بالنسبة الى الشاغل للوظيفة بهذه الاداة ، فبقاؤه فيها مرهون بشغور الوظيفة أو بغياب الاصيل لاستجاب أخرى المشار اليها في المادة ٨٧ من قانون الموظفين الاساسي ، كما ان الحكمة في شغل الوظيفة بالوكيل هو معالجة الشغور أو

الغياب ، على نحو ما سلف بيانه حتى لا ينقطع سير المرفق فى الوظيفة ، فمن الطبيعى اذن ألا يسمح للوكيل بالغياب بسبب الاجازة او بغيره ، والا لما حقق هذا النظام الخاص الغاية المقصودة منه ولدار الامر فى الحلقة المفرغة ، وقد لمح هذا المعنى بلاغ وزارة الخزانة رقم ٦/ب/١٠/١ فى ٢١ من كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٤٧ ، الذى جاء به « ٠٠٠ » أن تعيين الوكلاء انما أجاز لاملأ وظيفة شغرت عن أصيلها أو كان الاصيل فى احد الاوضاع المبينة فى المادة ٧٨ من قانون الموظفين الاساسى ، وقد قضت الضرورة الملحة بعدم ابقائها شاغرة ، فاعطاء اذن ادارى لوكيل يفضى الى شغور الوظيفة ، وبالتالي الى زوال لمبور لتعيين الوكيل ، فالاجدر انهاء خدمة الوكيل بدلا من اعطائه الاذن أو الاجازة لامكان تعيين وكيل جديد بدلا منه . وعلى هذا ، فانه لا يمكن أن يعطى وكلاء الموظفين راتبا ما عن اجازاتهم مهما يكن نوع هذه الاجازات ، . ولا وجه لقياس حالة الوكالة فى الوظيفة على حالة التعيين تحت التمرين ، لان ابقاء الموظف تحت الاختبار رهين بتحقيق شرط الصلاحية فيه ، فاذا اتضح عدم لياقته وجب فصله ، بينما بقاء الوكيل فى الوظيفة رهين بشغورها أو بغياب الاصيل كما تقدم ، فلكل نظامه وحكمته وغايته وأحكامه الخاصة .

٢٥ - ٥٢ ، ٢٤ - ٢ من (١٩٦٠/٤/٢٦) ٨٤٤/٨٣/٥

إجازات القضاء الشرعى

راجع : ٤٧٣

إجازة لائحة

راجع : ١٢٧٤

إدارة الجوازات والجنسية

راجع : ٥٠٩ ، ٥١٠

إدارة النقل المشترك

راجع ايضا : ٢٤ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩

٤٧١ - علاقة ادارة النقل المشترك بموظفيها ومستخدميها وعمالها علاقة لائحية .

ان علاقة موظفى ومستخدمي وعمال ادارة النقل المشترك بمنطقة الاسكندرية هى علاقة تنظيمية عامة تحكمها القوانين واللوائح : ففى ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ صدر مرسوم بمنح الشخصية المعنوية لهذه الادارة ، وبذلك أصبحت مؤسسة عامة . ونصت المادة الثامنة من هذا المرسوم على أن

« مجلس الادارة هو السلطة العليا النهائية التي تفصل في كل شئون الادارة » . وفى ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية وألغى المرسوم سالف الذكر ، ونصت الفقرة العاشرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر على أن مجلس الادارة هو السلطة العليا النهائية التي تفصل في كل شئون الادارة وله على وجه خاص وضع اللائحة الداخلية للادارة على أن يبين فيها على الأخص النظم الخاصة بالموظفين والعمال دون التقيد بنظام موظفى الدولة واختصاصات مدير الادارة .

١٥٥٣ - ٢ (١٩٥٧/٥/٢٥) ١١١/٢ / ١٠٧١

إدارة قضايا الحكومة

٤٧٢ - مهمة ادارة قضايا الحكومة الدفاع عن الحكومة في مختلف المنازعات -

المنازعات المتعلقة بالمسائل الشرعية - التأهيل العلمى اللازم ليمن يتولون الدفاع فيها .

ان الاوضاع الادارية بادارة القضايا كانت ولا تزال تقضى بأن تنشأ فى تلك الادارة أقسام متعددة بمختلف نواحي المنازعات الخاصة بالحكومة ، ومن هذه الاقسام قسم شرعى يتصل عمله بتأهيل المطعون عليه ، وقد نظم هذا القسم على أن يكون من اختصاصاته تولى القضايا الشرعية الخاصة ببيت المال ، وهذا يقتضى التدخل فى القضايا الشرعية لاثبات حق بيت المال ، ومن الطبعى أن يعين فيه من يكون تأهيله متفقاً وهذا النوع من القضايا ، واجازة القضاء الشرعى هى المؤهل الذى يعول عليه فى التعيين فى أمثال هذه الوظائف ، سواء فى القضاء الشرعى أو فى الوظائف النظرية .

٣٠٠ - ٤ (١٩٥٩/٦/٦) ١٢١/٤ / ١٣٧٠

٤٧٣ - موظف فنى بادارة قضايا الحكومة شروط تعيينه علم اشتراط الحصول

على مؤهل معين فى القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ الخاص بتنظيم أعمال قضايا الحكومة - الرجوع الى القواعد العامة فى هذا الشأن - ضرورة الحصول على مؤهل عال - اجازة القضاء الشرعى من قبيل المؤهلات العالية التى ترشح للتعيين فى ظل القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣

ان القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ بتنظيم أعمال قضايا الحكومة لم ينص على شروط خاصة بشأن المؤهل الذى يعول عليه فى التعيين ، وان كان قد نص فى مادته السادسة على أن « يسوى الموظفون الفنيون فيما يتعلق بالمرتبة والمرتبات برجال النيابة الأهلية » ، فعين مستواهم الوظيفى وجعلهم فى هذا الخصوص نظراء لرجال النيابة ، دون تعيين الشروط اللازمة فى المرشح من حيث المؤهل ، كما فعل القانون رقم ١١٣

لسنة ١٩٤٦ ، اذ اتجه في الصياغة اتجاها آخر ، بأن عني بالنص على وجوب حصول المرشح على درجة الليسانس . وغنى على القول ان القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ ، وقد سكت عن تعيين هذه الشروط ، فانه يرجع الى أحكام الدكرينو الصادر في ٢٤ من يونية سنة ١٩٠١ بالتصديق على لائحة المستخدمين الملكيين في مصالح الحكومة ، وهو ذلك الدكرينو الذي صرح في مادته الخامسة بأنه « لا يجوز انتخاب مستخدمى المصالح الا من المترشحين الذين من الانواع الآتية ٠٠٠ (الثالث) المترشحون الحائزون على دبلومة من مدرسة عليا تابعة لنظارة المعارف العمومية أو دبلومة نالوها خارج القطر واعتبرت كالدبلومة المصرية المعادلة لها طبقا لنص الامر العالى الصادر في ١٠ من ابريل سنة ١٨٩٧ » . ولا جدال في أن اجازة القضاء الشرعى التى حصل عليها المطعون عليه في سنة ١٩٣٧ هى من قبيل المؤهلات العالية التى عنها الدكرينو سالف الذكر .

٣٠٠ - ٤ (١٩٥٩/٦/٦) ٤ / ١٢١ / ١٣٧٠

٤٧٤ - موظف فنى بإدارة قضايا الحكومة - شروط تعيينه وتحديد مرتبه - القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة - احالته في ذلك الى مانص عليه قانون استقلال القضاء بخصوص رجال النيابة العامة .

ان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة قد أحال في مادته السابعة الى ما نظمه قانون استقلال القضاء في خصوص رجال النيابة العامة بالنسبة لتحديد مرتبات الموظفين الفنيين بإدارة قضايا الحكومة وشروط تعيينهم ، فنصت هذه المادة (معدلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٨) على أن « يكون شأن الرئيس بالنسبة الى المرتب وشروط التعيين شأن وكيل مجلس الدولة . أما المستشارون الملكيون والمستشارون المساعدون فشأنهم في ذلك شأن مستشارى قسم الرأى والتشريع بمجلس الدولة ومستشاريه المساعدين . وشأن باقى الموظفين الفنيين في ذلك شأن رجال النيابة العمومية . وفيما عدا من تقدم ذكرهم تسرى في شأنهم القواعد المقررة بالنسبة لسائر الموظفين » .

١٣٣ - ٣ (١٩٥٨/١١/١) ٣٠ / ٤ / ٤

٤٧٥ - موظف فنى بإدارة قضايا الحكومة - تعيينه - اشتراط القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ الحصول على ليسانس الحقوق - تطبيق هذا الحكم يكون بالنسبة لمن يعين منذ العمل بأحكام القانون المذكور - لا محل للمنازعة في صلاحية من عين قبل ذلك ولم يكن حاصلًا على المؤهل المذكور للبقاء في وظيفته ، والا كان في ذلك تطبيق للقانون بأثر رجعى .

ما دام تعيين المدعى في إدارة قضايا الحكومة قد تم صحيحا في ظل القوانين التى كانت تحكم هذا التعيين وقتئذ ، وهى لم تكن تتطلب اجازة الحقوق للتعين في الوظيفة الفنية بالإدارة ، فان صلاحيته

للبقاء لا يجوز أن تكون محل منازعة بالاستناد الى ما استحدثه القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ من اشتراط حصول المرشح على اجازة الحقوق أو ما يعادلها ، لأن المقصود بذلك هو المعين منذ العمل بهذا القانون ، دون المساس بمن تم تعيينه صحيحا قبل ذلك ، والا كان ذلك تطبيقا للقانون الاخير بأثر رجعي دون نص .

٣٠٠ - ٤ (١٩٥٩/٦/٦) ١٣٧٠/١٢١/٣

٤٧٦ - موظف فنى بادارة قضايا الحكومة - تعيينه - صحته وفقا للقوانين التى كانت تحكم التعيين وقتئذ - استحقاقه للترقية الى الدرجات التالية متى توافرت فيه شروطها .

متى كان تعيين المدعى بادارة قضايا الحكومة قد تم صحيحا ، ثم أبقي عليه عند إعادة تشكيل ادارة القضايا فى سنة ١٩٤٦ ، فمن حقه أن يأخذ حقه فى الترقية متى توافرت فيه شروطها .

٣٠٠ - ٤ (١٩٥٩/٦/٦) ١٣٧٠/١٢١/٤

٤٧٧ - اقدمية - القرار الصادر بتعيين محامين بادارة قضايا الحكومة - عدم التصاحه عن اقدمية خاصة لاحد المعينين - اعتبار ذلك ترتيبا لاقدميته بين زملائه على نحو معين هو أن يكون بحسب تاريخ قرار تعيينه وفى الترتيب بعد زميله السابق - اعتبار اقدميته محددة فى ذات القرار - عدم رفعه الدعوى خلال الستين يوما التالية - عدم قبولها لرفعها بعد الميلاد .

ان القرار الصادر من وزير العدل برقم ٨٧ فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٤ بتعيين عدد من القضاة ، ومن بينهم المدعى ، فى وظائف محامين من الدرجة الاولى بادارة قضايا الحكومة ، لم يغفل تحديد اقدمية خاصة بالمدعى على النحو الذى يزعمه ، وانما ترتيب اقدميته بين زملائه كان مقصودا فى القرار على نحو معين هو أن يكون بحسب تاريخ قرار تعيينه واذا كانت اقدمية آخر من عين فى ذات الوظيفة قبله راجعة الى أول مايو سنة ١٩٥٤ تاريخ القرار الصادر بها ، وكان القرار الصادر بتعيين المدعى فى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٨ النافذ من يوم تسلمه العمل فى ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٤ لاحقا ، فإن اقدمية المدعى تأتى فى الترتيب بعد زميله السابق ، وذلك بالتطبيق للقاعدة العامة ، ما دام لم يفصح القرار عن اقدمية خاصة بالمدعى كما فعل بالنسبة لزملائه المعينين معه - القضاة الستة - اذ حددت لهم اقدمية خاصة . وما دامت اقدمية المدعى تعتبر قانونا محددة فى ذات القرار ، حسبما صلب ايضاحه ، وقد أبلغ به المدعى بكتاب فى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٤ وكان هذا البلاغ شاملا لكل ما صدر به القرار فيما يتعلق بالمدعى ، وكانت اقدمية مستفادة قانونا على النحو المتقدم وتسلم العمل بموجب ذلك فى ٢٦ منه فكان يتعين

عليه أن يرفع دعواه خلال الستين يوما التالية ، ولكنه أقامها في ١٥ من يناير سنة ١٩٥٧ فتكون دعواه ، والحالة هذه ، غير مقبولة ، لرفعها بعد الميعاد .

٧٧٥ - ٤ (١٩٦٠/٢/١٣) ٢٦٩/٤٢/٥

٤٧٨ - ترقية موظفي إدارة القضايا الفنيين - جريانها بالأقدمية مع الاهلية او الكفاية الممتازة في النسبة المعينة لذلك - اختلاف معنى الكفاية المطلوبة في كل نسبة .

ان الترقية بين رجال النيابة ومن في حكمهم من موظفي إدارة القضايا الفنيين اما ان تكون بالأقدمية مع الاهلية في النسبة المعينة لذلك ، او بالكفاية الممتازة في النسبة المعينة لذلك أيضا ، وغنى عن البيان أن قاعدة الترقية في كل منطقة من هاتين المنطقتين تختلف في مفهومها وضوابطها عن الاخرى ، لما هو مسلم من أن مستوى الكفاية الممتازة أعلى قدرا من المستوى الآخر .

٢٢٩ - ٢ (١٩٥٩/٦/٦) ١٣٤٦/١١٩/٤

٤٧٩ - ترقية موظفي إدارة القضايا الفنيين - ترك أحدهم فيها لمجرد حداثة عهده بالعمل في الإدارة - غير جائز متى كان عمل الموظف السابق محل تعيينه عملا نظريا لعمل الإدارة الفني .

لا يجوز ترك المدعى في الترقية لمجرد حداثة في إدارة القضايا ، ما دام عمله السابق قبل تعيينه فيها هو عمل نظير لعمل الإدارة الفني ، ومثله لا يجوز أطراحه وترك تقدير القائم به من ثنائاه ، لأن في أطراحه قطعا للصلة بين ماضي المدعى في ذلك العمل وحاضره في إدارة قضايا الحكومة ، والقانون اذا أجاز تعيينه في هذه الإدارة وحساب أقدميته السالفة عند التعيين ، إنما قصد إنداءه الى أنه لا يجوز فصل الماضي عن الحاضر ، بل يجب أحكام ربطهما ، وأن يؤخذ في الاعتبار ما قلتمه الموظف من جهته مثنى عليه في ذلك العمل النظير ، كيما تقدر صلاحيته للترقية في الإدارة على أساسه ، هذا الى ما ينطوي عليه ماضيه وتخطيه في الترقية من غيب لا يرجع الى نقص في كفايته الذاتية، والاهلية للترقية هي بطبيعتها ذاتية بالنسبة للموظف ، بينما تركه بحسب منطق الإدارة مردده الى سبب غير ذاتي فيه ، وإنما هو بطبيعته موضوعي ، يدور حول دعوى حداثة المعين في إدارة القضايا ، ولو كان في ذاته كفايا وممتازا .

٢٢٩ - ٢ (١٩٥٩/٦/٦) ١٣٤٦/١١٩/٤

أزهري

استثناءات

راجع : ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦

استرداد الفروق المالية

راجع : ١٠٨٠

استقناء

راجع ٥١٦

استقالة

راجع أيضا : ٣٤٣

١ - مبادئ عامة

ب - استقالة فى ظل التنظيمات العامة التى استهدفت اصلاح
الادارة الحكومية

١ - مبادئ عامة

٤٨٠ - عملية تقديم الاستقالة وقبولها ليست عملية تعاقدية ، بل هى عملية
ادارية - انتهاء الخدمة بقرار ادارى بقبول الاستقالة - وجوب ان يصدر طلب الاستقالة
وقرار قبولها برضاء صحيح - انطباق الحكم المقرر فى المادة ١٢٤ مدنى - تطبيق القضاء
الادارى لهذا النص لا باعتباره ملزما بتطبيقه ، بل بحسبانه موقرا لاصل طبعى وهو وجوب
تنفيذ العقود والالتزامات بحسن نية .

لئن كان تقديم الاستقالة وقبولها ليس عملية تعاقدية تنتهى بها
خدمة الموظف ، بل هى عملية ادارية ، يثيرها الموظف بطلب الاستقالة ،
وتنتهى الخدمة بالقرار الادارى الصادر بقبول هذا الطلب الذى هو سبب
هذا القرار ، الا أنه لما كان طلب الاستقالة هو مظهر من مظاهر ارادة
الموظف فى اعتزال الخدمة ، والقرار بقبول هذا الطلب هو بدوره مظهر
من مظاهر ارادة الرئيس الادارى فى قبول هذا الطلب واحداث الاثر
القانونى المترتب على الاستقالة ، كان لزاما ان يصدر طلب الاستقالة وقرار
قبولها برضاء صحيح يفسده ما يفسد الرضا من عيوب ، كما يزيل هذه
العيوب أو يسقط الحق فى التمسك بها ما يقضى به القانون فى هذا
الخصوص ، كما يجب التنبيه الى أنه بالرغم من أن القضاء الادارى غير
ملزم بتطبيق المادة ١٢٤ من القانون المدنى الا أنه يجب انزال الحكم على

مقتضاه ، لأن هذا المقتضى يرتد الى أصل طبعى هو وجوب تنفيذ العقود والالتزامات بحسن نية ، مادام الثابت أن تمسك المدعى بالغلط الذى وقع فيه ووقعت فيه الادارة يتعارض مع ما يقضى به حسن النية .

١٧٠٢ - ٢ (١٩٥٧/٣/٢٣) ٢٣٨/٧٦/٢

٤٨١ - وقوع الاستقالة تحت تأثير الغلط فى فهم القانون من جانب الادارة ومقدم

الاستقالة - زوال عيب فساد الرضا - لا وجه للتمسك بعد ذلك بهذا العيب .

اذا كان الثابت أن الموظف والادارة ، حين تقديم الاستقالة وحين قبولها ، قد وقع كلاهما تحت تأثير الغلط فى فهم القانون ، باعتقاد أن الموظف مقدم الاستقالة كان ممن يفيدون من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، الذى كان يشترط للإفادة من أحكامه أن يكون للموظف المستقيل مدة خدمة محسوبة فى المعاش تبلغ خمس عشرة سنة ، وان الادارة قد قامت بعد ذلك بما يحقق ما طلبه الموظف وأمثاله فى استقالاتهم من حيث صرف المبالغ المستحقة لهم فى صندوق الادخار كاملة بما فى ذلك حصة الحكومة ، فليس ثمة ما يوجب إلغاء القرار الصادر بقبول الاستقالة بحجة أن تقديم طلبها والقرار بقبولها كلاهما قد وقع تحت تأثير الغلط فى فهم القانون ، ومرد ذلك الى أصل طبعى يتعلق بزوال عيب فساد الرضا بسبب الغلط رددته المادة ١٢٤ من القانون المدنى ، حيث نصت على أنه « ليس لمن وقع فى غلط أن يتمسك به على وجه يتعارض مع ما يقضى به حسن النية ، ويبقى بالاختصاص ملزما بالعقد الذى قصد إبرامه اذا أظهر الطرف الآخر استعداده لتنفيذ هذا العقد » .

١٧٠٣ - ٢ (١٩٥٧/٣/٢٣) ٢٣٨/٧٦/٢

٤٨٢ - وجوب استناد الاستقالة الى ارادة خالية من عيوب الرضا - الاكراه

المفسد للرضا - اشتماله على عنصرين : موضوعى ونفسانى .

أن طلب الاستقالة باعتباره مظهرا من مظاهر ارادة الموظف فى اعتزال الخدمة يجب أن يصدر برضا صحيح ، فيفسده ما يفسد الرضا من عيوب ، ومنها الاكراه إن توافرت عناصره ، بأن يقدم الموظف الطلب تحت سلطان رهبة يمتثلها الادارة فى نفسه دون حق ، وكانت قائمة على أساس ، بأن كانت ظروف الحالة تصور له أن خطرا جسيما محدقا يهدده هو أو غيره فى النفس أو الجسم أو الشرف أو المال . ويراعى فى تقدير الاكراه جنس من وقع عليه هذا الاكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر فى جسامته .

فالأكراه يشتمل على عنصرين : عنصر موضوعى هو الوسائل التى

تولد الايعاذ بخطر جسيم محقق بالنفس أو المال ، وعنصر نفسانى هو

الرغبة التي تبعثها تلك الوسائل في النفس فتحمّل الموظف على تقديم الاستقالة .

١٥٨ - ١ (١٩٥٥/١١/٥) ٢٣/٦/١

٣٥٠ - ٢ (١٩٥٦/٦/١٦) ١١٣/١١/١

٤٨٣ - الاكراه المفسد لرضا المستقيل - وجوب ان يبعث الرغبة بوسائل غير مشروعة ولغاية غير مشروعة .

يجب لكي يكون ثمة اكراه مفسد للرضا أن تبعث الرغبة بغير حق، أى بوسائل غير مشروعة ، ولغاية غير مشروعة ، ومن ثم فلا تشريب على الإدارة - وهي في مقام تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٥ و ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ - انهى بصرت موظفا ممن يعينهم هذان القراران بالمزايا التى يفيد منها لو أنه اعتزل الخدمة بالتطبيق لاحكامهما ، وبصرته فى الوقت ذاته بما قد يتعرض له من احتمال تطبيق القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ فى حقه ، ثم تركت له التقدير فى هذا الشأن ، اذ الإدارة فى مسلكها هذا لم تتخذ وسائل غير مشروعة أو تنحرف بسلطتها عن الغاية المشروعة ، بل سلكت المسلك الواجب بحكم وظيفتها فى القيام على تنفيذ القوانين واللوائح وتحقيق المصلحة العامة المقصودة منها ، وهي مخاطبة بمقتضى القرارين المذكورين للعمل على تحقيق أغراضهما . فما تتخذه من موقف قبل موظف بمناسبة تطبيقهما يكون - والحالة هذه - مشروعا فى الوسيلة والغاية معا . ولا يغير من هذا النظر التبصير فى الوقت ذاته باحتمال التعرض لتطبيق القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ ، الذى ينطوى على مزايا أقل ، ويجعل الموظف فى مركز أسوأ لو طبق فى حقه ، لأن ذلك لو صحح من جانب الإدارة يكون أيضا فى ذاته مسلكا مشروعا فى وسيلته وغايته ، مادام هو قانونا من قوانين الدولة الواجبة التطبيق .

١٧٠٣ - ٢ (١٩٥٧/١١/٩) ٢٤/٣/٣

٤٨٤ - اثر الاكراه فى صحة القرار الادارى - خضوعه لرقابة المحكمة العليا على تعقيبها على الحكم المطعون فيه .

ان الاكراه باعتباره مؤثرا فى صحة القرار الادارى يخضع لتقدير المحاكم الادارية فى حدود رقابتها لمشروعية القرارات الادارية ، كما يخضع لرقابة المحكمة العليا فى تعقيبها على أحكام تلك المحاكم .

١٥٨ - ١ (١٩٥٥/١١/٥) ٢٣/٦/١

٤٨٥ - القرار الصادر بقبول الاستقالة - ركن السبب فيه هو الطلب المقدم بها - وجوب قيام الطلب مستوفيا شرائط صحته الى وقت صدور القرار .

ان طلب الاستقالة هو ركن السبب في القرار الادارى الصادر
بقبولها ، فيلزم لصحة هذا القرار أن يكون الطلب قائما حين صدور
القرار ، مستوفيا شروط صحته شكلا وموضوعا .

١٥٨-١ (١١/٥/١٩٥٥) ٣٢/٦/١

٤٨٦ - تقديم الاستقالة مع النص فيها على وجوب الاسراع فى صرف مكافأة
الخسمة او المبلغ المستحق فى صندوق الادخار ايها اكبر - عدم اعتبار هذه العبارة شرطا
تعلق عليه الاستقالة قبولا او رفضا .

اذا ثبت أن الموظف قدم استقالته ونص فيها على وجوب صرف
مكافأته عن مدة خدمته أو المبلغ المستحق له فى صندوق الادخار أيهما أكبر
وذلك « بمجرد تركه الوظيفة » ، فإن هذه العبارة لا تعتبر شرطا تعلق
عليه الاستقالة قبولا أو رفضا ، وإنما هى لا تعدو أن تكون استنهاضا
للهمة فى سرعة اتمام الصرف .

١٧٠٢ - ٢ (٢٣/٣/١٩٥٧) ٧٣٨/٧٦/٢

ب - استقالة فى ظل التنظيمات التى استهدفت اصلاح الاداة الحكومية

راجع ايضا : ٤٨٣

٤٨٧ - قرار مجلس الوزراء فى ٤ و ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بتسهيل
اعتزال الخسمة لموظفى الدرجة الثانية فأعلى عند توافر شروط معينة - صدورهما بدافع من
المصلحة العامة - اعتزال الخسمة على أساسها هو عملية ادارية تثار بطلب يقم به الموظف
وتتم بموافقة مجلس الوزراء على أساس تحقيق كافة المزايا المبينة فى القرارين سالفى
الذكر ، لا بمزايا أقل - حق مجلس الوزراء فى انهاء خدمة الموظف ، بالتطبيق للمادة
٦/١٠٧ من قانون نظام موظفى الدولة ، عملية ادارية اخرى تتم بشروطها واوضاعها .
فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أصدر مجلس الوزراء قرارا يقضى :
« بضم مدة خدمة لا تجاوز السنتين مع أداء الفرق بين المرتب والمعاش
مشاهرة لموظفى الدرجة الثانية فأعلى الذين يقدمون طلبا فى خلال ستين
يوما باعتزال الخدمة متى أجاز المجلس ذلك » . وكشف فى القرار ذاته عن
المصلحة العامة التى تفيهاها من إصداره وهى « الرغبة فى إفساح مجال
الترقى أمام العناصر الممتازة من موظفى الحكومة وفتح باب التوظيف أمام
المتفوقين من خريجي الجامعات والمعاهد العلمية » . ثم أصدر المجلس فى
٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قرارا مكمل للاول وذلك بالموافقة « على منح
الموظفين الذين يعتزلون الخدمة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ من
نوفمبر سنة ١٩٥٣ الفرق مشاهرة عن المدة المضافة على أساس المرتب
مضافا اليه اعانة الغلاء وبين المعاش مضافا اليه اعانة الغلاء خلال تلك المدة .

مع علم ادخال العلاوات التي تستحق اثناء المدة المضافة فى حساب المعاش ، هذا مع مراعاة ادخال ماهيات المدة المضافة فى حساب المتوسط الذى يتخذ أساسا لتسوية المعاش . • ويبين من ذلك أن اعتزال الخدمة على مقتضى القرارين سالفى الذكر هو عملية ادارية ، تثار بطلب يقدمه موظف من الدرجة الثانية فأعلى ، خلال مدة الستين يوما المشار إليها ، وأن رابطة التوظيف لا تنقطع الا بموافقة مجلس الوزراء . • وغنى عن البيان أن اعتزال الخدمة على هذا الأساس لا يتم الا اذا كانت موافقة مجلس الوزراء بقبول طلب اعتزال الخدمة تحقق للوظف جميع المزايا المبينة فى القرارين الآنف ذكرهما ، فلا يملك مجلس الوزراء أن يعزله من الخدمة على أساس القرارين المنوه عنهما بمزايا أقل مما جاء بهما ، وإن كان ليس ثمة مانع من أن يوافق على اعتزاله الخدمة بمزايا أكثر اذا كان ذلك من سلطته طبقا للقوانين واللوائح . • كما له من الناحية الاخرى أن ينهى الخدمة على غير الأساس المتقدم ذكره مستعملا فى ذلك سلطاته الاخرى بالتطبيق للقوانين واللوائح كالمادة ١٠٧ فقرة ٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، وتلك عندئذ تكون عملية ادارية أخرى بشروطها وأوضاعها الخاصة بها .

١٧٠٣ - ٢ (١٩٥٧/١١/٩) ٢٤/٣/٣

٤٨٨ - طلب اعتزال الموظف الخدمة طبقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة فى

٤ و ١١/٢٥ و ١٢/٩ و ١٩٥٣ - مجلس الوزراء هو السلطة التى تملك التصرف فى هذا الطلب - انتهاء رابطة التوظيف يكون بصور قرار من مجلس الوزراء بالموافقة على طلب اعتزال الخدمة وليس بقرار الوزير الذى يصدر تنفيذا لقرار المجلس - استمرار الموظف فى عمله بعد ذلك بالتطبيق للمادتين ١١١ و ١١٤ من قانون نظام موظفى الدولة لا يغير من الامر شيئا - الاجر فى هذه الحالة يكون نظير العمل الذى يقوم به بعد انتهاء مدة خدمته - صدور قرار بترقية موظف بعد موافقة مجلس الوزراء على اعتزاله الخدمة - قرار معلوم لانه لم يصادف محلا .

أصدر مجلس الوزراء فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قرارا يقضى بضم مدة خدمة لا تتجاوز السنتين مع أداء الفرق بين المرتب والمعاش مشاهرة لموظفى الدرجة الثانية فأعلى الذين يقدمون طلبا خلال ستين يوما باعتزال الخدمة متى أجاز المجلس ذلك ، وكشف فى القرار ذاته عن المصاحبة العامة التى تفيهاها من اصداره ، وهى الرغبة فى افساح مجال الترقى أمام العناصر الممتازة وخريجى الجامعات والمعاهد العالية . • وفى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أصدر قرارا مكملا للاول بالموافقة على منح الموظفين المشار اليهم الفرق مشاهرة عن المدة المضافة على أساس المرتب مضافا اليه اعانة الغلاء وبين المعاش مضافا اليه اعانة الغلاء خلال تلك المدة مع

علم ادخال العلاوات التي تستحق أثناء المدة المضافة في حساب المعاش .
وفي ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ صدر قرار من مجلس الوزراء بسريان
القرارين المشار اليهما على موظفي الدرجة الثالثة فيما دونهما . وظاهر مما
تقدم أن نصوص القرارات المذكورة صريحة بأن مجلس الوزراء هو السلطة
التي تملك التصرف في طلب اعتزال الخدمة سواء بالقبول أو الرفض على
خلاف التصرف في طلب الاستقالة العادية ، فالوزير المختص أو رئيس
المصلحة بحسب الاحوال هو الذي يملك ذلك ، ومن ثم فإن رابطة التوظيف
تنتهي بصدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على طلب اعتزال الخدمة ،
وليس بقرار الوزير الذي يصدر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المذكور .
وبناء على ذلك فلا وجه لما يتحدى به المدعى من أن قرار ترقيته صدر
سليما بمقولة ان رابطة التوظيف تظل قائمة حتى ٥ من فبراير سنة ١٩٥٤
وهو اليوم التالي لابلاغه قرار مجلس الوزراء بالموافقة على اعتزاله الخدمة
وفقا للمادتين ١١١ و ١١٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اللتين
تقضيان بأنه يجب على الموظف أن يستمر في عمله الى أن يبلغ قرار قبول
الاستقالة ، وفي حالة انتهاء الخدمة بقرار من مجلس الوزراء يستحق
الموظف مرتبه الى اليوم الذي يبلغ فيه القرار ، ذلك أن العلاقة الوظيفية
بين الحكومة والموظف انما تنقضم عراها متى قام سبب من أسباب انتهاء
الخدمة التي عدتها المادة ١٠٧ من القانون المشار اليه ، وهو في هذه
الحالة القرار الصادر من مجلس الوزراء بالموافقة على اعتزال الخدمة . أما
استمرار الموظف في القيام بأعمال وظيفته ، سواء بالتطبيق للمادة ١١١
أو بالتطبيق للمادة ١١٤ فلا يغير من الامر شيئا ، ذلك أن الخدمة تعتبر
منتھية بتحقيق سببها طبقا للمادة ١٠٧ وانما يعتبر الاجر الذي يستحقه
الموظف اذا استمر في عمله مؤقتا بعد ذلك كمكافأة نظير العمل الذي يقوم
به بعد انتهاء مدة الخدمة ، ومن ثم فمتى كانت مدة خدمة المطعون عليه قد
انتهت بالقرار الصادر من مجلس الوزراء في ٧ من يناير سنة ١٩٥٤
بالموافقة على اعتزاله الخدمة ، فان القرار الصادر بترقيته بعد ذلك في ١٩
من يناير سنة ١٩٥٤ يكون معلوما ، اذ لم يصادف محلا يقبله ويقع عليه
بعد اذ لم يعد المدعى موظفا قابلا للترقية .

٧٢٢ - ٣ (١٩٥٨/١١/٢٢) ١٥٧/١٤/٤

٤٨٩ - قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٣/١١/٤ - القصد منه افساح مجال

الترقي امام الموظفين الممتازين غير المتقدمين في السن وفتح باب التوظيف امام المتفوقين من

خريجي الجامعات والمعاهد العلمية .

ان مجلس الوزراء حين أصدر قراره في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣

قد أكد في صراحة بأنه « رغبة في افساح مجال الترقى أمام العناصر الممتازة من موظفي الحكومة وفتح باب التوظيف أمام المتفوقين من خريجي الجامعات والمعاهد العلمية قرر ضم مدة خدمة لا تتجاوز السنتين مع أداء الفرق بين المرتب والمعاش مشاهرة لموظفي الدرجة الثانية فأعلى الذين يقدمون طلبا في خلال ستين يوما باعتزال الخدمة متى أجاز المجلس ذلك » .
ويبين من ذلك أن القرار سالف الذكر قصد به افساح مجال الترقى أمام العناصر الممتازة من الموظفين غير المتقدمين في السن وفتح باب التوظيف أمام المتفوقين من خريجي الجامعات والمعاهد العلمية بتسهيل خروج كبار السن من الموظفين وهم الذين من الدرجة الثانية فأعلى ولو كانوا أنفسهم من الأكفاء ، وذلك بمنحهم مزايا مالية اذا طلبوا اعتزال الخدمة وقبل طلبهم ، وبذلك تتحقق المصلحة العامة التي توخاها القرار على الوجه المعين الذي استهدفه .

٣٥٠ - ٢ (١٦ / ٦ / ١٩٥٦) ١ / ١١٠ / ٩١٢

٤٩٠ - قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٣/١١/٤ - القول بأن سلطة الادارة

في تنفيذه تقف عند حد اذاعته على الموظفين دون التدخل بتعديدهم من مغبة احتمال تطبيقه او تطبيق القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ عليهم - غير صحيح قانونا - حجة ذلك .

القول بأن سلطة جهات الادارة في تنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ تقف عند حد اذاعته على الموظفين دون التدخل يعد ذلك في شيء ، ليس صحيحا ، لان الباعث على اصدار القرار هو اصلاح الاداة الحكومية ورفع مستواها عن طريق التخلص من الموظفين غير الصالحين من الدرجة الثانية فما فوقها ، في قطاع هو مركز الصدارة ، وفي منطقة هي جبهة القيادة من تلك الاداة ، ولم يقصد القرار أبدا التخلص ممن توفرن الادارة بصلاحياتهم . ومن أجل هذا جعل الزمام بيد مجلس الوزراء ، فلا يجوز الاعتزال الا لمن يرى أنه غير صالح ، كما أن القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ ليس منقطع الصلة بالقرار ، بل هو مكمل له ، وشرع لتحقيق الغاية ذاتها . واذا كان ذلك هو فحوى القرار ثم القانون ، وتلك هي الغاية التي يتلاقيان فيها فيكون من غير المقبول - والحالة هذه - القول بأن وظيفة الجهات الادارية تقف فقط عند مجرد اذاعة القرار على الموظفين ، بل هي على العكس من ذلك منوط بها تنفيذه والعمل على تحقيق أهدافه . فلا جناح عليها ان هي بصرت موظفا ممن تعتقد أنهم ممن يعينهم هذا القرار بما يفيد من مزايا اعتزال الخدمة بموجبه ، وبصرته في الوقت ذاته بما قد يتعرض له من احتمال تطبيق القانون عليه ان لم يعتزل الخدمة بموجب القرار - لا جناح عليها في ذلك ، بل هي مندوبة اليه ، ومن ثم فهي في

هذا كله لم تتخذ وسائل غير مشروعة ، ولم تجاوز سلطتها أو تسيء استعمالها أو تنحرف بها ، بل سلكت المسلك الواجب بحكم وظيفتها في القيام على تنفيذ القوانين واللوائح بروحها وتحقيق المصلحة العامة المنشودة منها .

٩٠٤ - ٣ (١٩٥٧/١١/٩) ٥٢/٦/٣

٤٩١ - تقديم الاستقالة اعمالا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٤ و ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ - قبول مجلس الوزراء لهذه الاستقالة رغم عدم استكمال مقدمها لمدة الخمس عشرة سنة المطلوبة لاستحقاق المعاش - صحيح قانونا - لمجلس الوزراء منح معاشات استثنائية طبقا لقانون المعاشات ، فلا تشرب عليه في استعمال سلطته هذه في مناسبات اعتزال الخدمة على اساس القرارين سالفى الذكر .

لمجلس الوزراء ان يقرر ، لاسباب يكون تقديرها موكولا اليه ، منح معاشات استثنائية أو زيادات في المعاش للموظفين والمستخدمين المحالين الى المعاش و الذين يفصلون من خدمة الحكومة ، وذلك بالتطبيق للمادة ٣٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية ، فلا تشرب عليه أن هو استعمال سلطته هذه في مناسبات اعتزال الخدمة اعمالا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٤ و ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، بقبول طلب اعتزال الخدمة المقدم على اساسهما ، رغم ان مقدمها لم يستكمل مدة الخمس عشرة سنة التى يتطلبها القانون لاستحقاق المعاش

١٧٠٣ - ٢ (١٩٥٧/١١/٩) ٢٤/٣/٣

٤٩٢ - قرار مجلس الوزراء في ٤ و ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، والقانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ - استهدافها في النهاية غاية واحدة هي اصلاح الاداة الحكومية - تلويح الوزارة بتطبيق هذا القانون على الموظف في مناسبة اقناعه بالاستقالة اعمالا للقرارين سالفى الذكر - القول بانطوائه على انحراف بالسلطة باستعمال اداة قانونية لغير الغاية التى أعدت لها - في غير محله ما دالت تلك التنظيمات الثلاثة تستهدف اغراضا واحدة .

ان قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٤ و ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وكذلك القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ ، هي جميعها من التنظيمات العامة التى استهدفت في النهاية غاية واحدة ، هي اصلاح الاداة الحكومية ورفع مستواها ، وهو ما كشفت عنه المذكرة الاضاحية للقانون سالف الذكر ؛ اذ ربطت بينها جميعا في الغاية والغرض ؛ ومن ثم فلا يمكن القول بأن تلويح الوزارة لموظف بتطبيق هذا القانون ضده في مناسبة اقناعه بالاستقالة ، تطبيقا لقرارى ٤ و ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، هو انحراف بالسلطة باستعمال اداة قانونية لغير الغاية التى أعدت لها ، مادامت تلك التنظيمات تستهدف في النهاية اغراضا واحدة .

١٧٠٣ - ٢ (١٩٥٧/١١/٩) ٢٤/٣/٣

— ٣٨٥ — استقالة حكيمية — استلام العمل — استبعاد —
إعادة إلى الخدمة — إعادة التعيين — إعانة اجتماعية

٤٩٣ - مدة الخدمة التي تضاف للموظف المستقيل أعمالا لقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٤ و ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ - اعتبارها بمثابة مدة خدمة تحسب في المعاش عند تسويته .

إن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ صريح في ادخال ماهيات المدة المضافة في حساب المتوسط الذي يتخذ أساسا لتسوية المعاش ، بما لا يترك مجالا لأي شك في أن هذه المدة تعتبر بمثابة مدة خدمة تحسب في المعاش عند تسويته بالتطبيق لقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٤ و ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، ومن ثم فلا وجه لما ينعاه الطعن على قرار مجلس الوزراء الصادر بقبول طلب اعتزال المدعي للخدمة من مخالفته للقانون ، بمقولة أنه يشترط لتطبيق قراري مجلس الوزراء سالف الذكر ، أن يكون الموظف مستحقا لمعاش التقاعد بغير حساب المدة المضمومة كلها أو بعضها ، وهذا المعاش لا يستحق الا اذا كان قد استكمل خمسا وعشرين سنة في الخدمة ، أو بلغ سن الخمسين بعد قضاء خمس عشرة سنة كاملة فيها ، وهو ما لم يتوافر في حق المدعي ، إذ ما كان قد استكمل سوى ٢٤ سنة و ١١ شهر و يوم

١٧٠٣ - ٢ (١٩٥٧/١١/٩) ٢٤/٣/٣

استقالة حكيمية

راجع : ٥٠٧

استلام العمل

راجع : ٧٣١

استبعاد

راجع : ٥٥٩

إعادة إلى الخدمة

راجع : ٣٤٠ ، ٨٥٠

إعادة تعيين

راجع : ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥

إعانة اجتماعية

راجع : رواتب

اعانة غلاء معيشة

راجع : رواتب

اعتراض الوزير

راجع : ٦٣٢ ، ٦٤٤ ، ٨١٩

اعتزال الخصة

راجع : ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨

اعتقال الموظف

راجع : ٧٩٩

أقليمية

راجع أيضا : ١٧٩ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٠٣ ؛

٣٤٤ ، ٣٥٩ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٩٠ ، ٤٧٧ ، ٦٠١ ؛ ٦٠٤ ؛ ٦٨٠ ؛ ٧٠٩ ؛

٧١٨ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ١١١٧ ، ١١٧١ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥

٤٩٤ - تحديد تاريخ التعيين في عقد الاستخدام المبرم بين الوزارة والموظف .

- العبرة بهذا التاريخ لحساب اقدمية المدعى في الدرجة - عقد الاستخدام يجب ما سبقه من مكاتبات تتعلق بتاريخ تعيين الموظف .

إذا كان الثابت أن تاريخ تعيين المدعى قد حدد في العقد المبرم بينه وبين الوزارة صراحة ولم يبد أي اعتراض على هذا التاريخ وقت إبرام العقد معه وهذا العقد يجب ما سبقه من مكاتبات تتعلق بتعيينه ، فلذلك يكون التاريخ الصحيح للتعيين هو ما جاء في العقد ، وهذا التاريخ هو الذي تحتسب اعتبارا منه اقدمية المدعى في الدرجة التي عين فيها .

٧٩٢ - ٤ (١٩٦٠/٥/١٤) ٩٣٥/٩٢/٥

٤٩٥ - تحديد ترتيب الاقليمية يكون بطريقتين (١) بقرار يعده الاقليمية بين

المرتين في قرار واحد . (٢) يوضع كشوف بترتيب الاقليميات على اساس قرار تنظيمي عام دون أن يصدر قرار فردي محدد للاسبقية - الطعن في الحالة الاولى يكون في القرار الصادر بإنشاء المركز اللاتي في ترتيب الاقليمية - جواز الطعن في الحالة الثانية في حالة صدور قرار فردي بترقية - سبق صدور القرار التنظيمي وفوات ميعاد الطعن فيه وصدور كشوف بترتيب الاقليمية - لا يحتاج به - اسس ذلك .

فى الطعن فى ترتيب الاقدمية يجب التفرقة بين وضعين : الاول اذا كان القرار قد حدد ترتيب الاقدمية بين المرشحين فى قرار واحد ، وكان هذا الترتيب مقصودا لينتج اثره فى خصوص الاسبقية بين الزملاء ، فليس من شك عندئذ فى أن هذا القرار قد أنشأ هذا المركز الذاتى فى ترتيب الاقدمية قصدا ، ويتعين الطعن فيه فى الميعاد ، والوضع الثانى ألا يصدر مثل هذا القرار الفردى المحدد لاسبقية الاقدمية بين الزملاء ، وانما قد توضع كشوف بترتيب الاقدميات على أساس قرار تنظيمى عام دون أن يصدر قرار فردى محدد لهذه الاسبقية بين الزملاء ، فيجوز لصاحب الشأن اذا ما صدر بعد ذلك قرار فردى بترقية أن يطعن فيه فى الميعاد دون الاحتجاج عليه لا بسبق صدور القرار التنظيمى العام وفوات ميعاد الطعن فيه ولا بكشوف ترتيب الاقدمية ، ما دامت الدعوى لا تنصب بالذات على الغاء القرار الفردى المتضمن لتحديد الاقدمية بين الاقرآن ، كما يجوز الطعن فى القرارات التنظيمية العامة بأحد طريقين: اما بالطريق المباشر ، أى بطلب الغائها فى الميعاد القانونى أو بالطريق غير المباشر فى أى وقت عند تطبيقها على الحالات الفردية ، أى بطلب عدم الاعتداد بها لمخالفتها للقانون ، وذلك عند الطعن فى القرارات الفردية بالالغاء ، كما أن كشوف ترتيب الاقدميات التى لم يصدر بها قرار ادارى ينشئ المركز القانونى فى خصوص تحديد الاقدمية ممن يملكه لا ترقى الى مرتبة القرار الادارى ولا تعدو أن تكون مجرد عمل مالى .

٩١٢ - ٣ (١٩٥٩/١/٣) ٥٠٧/٤٠/٤

٤٩٦ - القرار الصادر بالترقية ينشئ مركزا قانونيا من ناحية الموازنة فى ترتيب الاقدمية فى الترقية بين ذوى الشأن - الطعن فى القرار المذكور يجب ان يقدم فى الميعاد والا كان غير مقبول .

ان القرار الصادر بالترقية ينشئ المركز القانونى فيها بآثاره فى نواح عدة ، سواء من ناحية تقديم الموظف الى الوظيفة أو الدرجة الاعلى ، أو من ناحية التاريخ الذى تبدأ منه هذه الترقية ، أو من ناحية الموازنة فى ترتيب الاقدمية فى الترقية بين ذوى الشأن ، فيجب أن يكون القرار الادارى فى هذه النواحي المتعددة للمركز القانونى موزونا بميزان القانون فيها جميعا ، والا كان مخالفا للقانون ، كما يجب أن يقدم الطعن فى القرار المذكور لمخالفته للقانون فى أى ناحية من تلك النواحي فى الميعاد القانونى والا كان غير مقبول ، ومتى كان الثابت من الاوراق أنه وان كان المدعى وزملاؤه قد رقبوا جميعا فى ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٦

الى وظيفة مساعدى مديرى أعمال ووكلاء هندسة من الدرجة الرابعة ،
الا أنه فى ترتيب الاقدمية بينهم وضع المدعى بعد زملائه ، اذ اتجهت نية
الادارة قصداً الى ذلك للموازنة بينهم على أساس هذا الترتيب ، فكان
يتعين على المدعى أن يطعن بالالغاء فى هذا القرار فى الميعاد القانونى ،
أيا كان الأساس الذى استند اليه هذا القرار فيما ذهب اليه من
ترتيب فى الاقدمية ، ولو كان مخالفا للقانون ، أما وهو لم يطعن فيه فى
الميعاد فقد أصبح حصينا من الالغاء .

٩١٢-٣ (١٩٥٩/١/٣) ٥٠٧/٤٠/٤

٤٩٧ - المادة ٢٥ من قانون نظام موظفى الدولة - نصها على أن الاقدمية فى
الدرجة تكون من تاريخ التعيين فيها وحسابها على أساس الاقدمية فى الدرجة السابقة اذا
كان التعيين متضمنا ترقية - سبق نقل المدعى والمطعون فى ترقيته من الكادر الادارى الى
الكادر الكتابى وبالعكس - لا يغفل ذلك بتطبيق المادة ٢٥ المذكورة ما دام الوضع قد استقر
بهما اخيرا فى الكادر الادارى .

ان المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى
الدولة تنص على أن : تعتبر الاقدمية فى الدرجة من تاريخ التعيين فيها
فاذا اشتمل مرستوم أو أمر جمهورى على تعيين أكثر من موظف فى درجة
واحدة اعتبرت الاقدمية كما يلى : (١) اذا كان التعيين متضمنا ترقية
اعتبرت الاقدمية على أساس الاقدمية فى الدرجة السابقة
والثابت أن المدعى والمطعون فى ترقيته رقىا الى الدرجة الرابعة الادارية
فى تاريخ واحد ، كما أن الثابت أنهما رقىا الى الدرجة الخامسة الادارية
فى تاريخ واحد ، فلزم - والحالة هذه - الرجوع الى الاقدمية فى الدرجة
السابقة أى الدرجة السادسة . وظاهر من الاوراق أن المطعون فى
ترقيته بعد اذ أرجعت أقدميته فى الدرجة السادسة الى ١٩٢٩/١١/٢١
بناء على ضم نصف مدة المحاماة الى مدة خدمته يعتبر أقدم فيها من المدعى
الذى ترجع أقدميته فيها الى ١٩٣٦/١١/١١ تاريخ تعيينه فيها . ولا
يغير من ذلك ما سبق اتخاذه من قرارات سواء فى حق المدعى أو فى حق
المطعون فى ترقيته بنقل أيهما من الكادر الادارى الى الكادر الكتابى
وبالعكس ، مادام قد استقر بهما الوضع اخيرا فى الكادر الادارى . أما
المدعى فنفاذا للحكم الصادر من القضاء الادارى بالغاء نقله من الكادر
الكتابى الى الكادر الادارى وبالغاء هذا القرار يعتبر وكأنه لم يكن وأنه
كان وما زال فى هذا الكادر ، كما أن المطعون فى ترقيته وإن كان قد
نقل فى وقت ما الى الكادر الكتابى ، الا أنه أعيد بعد ذلك وقبل الترقية
المطعون فيها الى الكادر الادارى ، وبذلك استقر بهما الوضع قانونا فى هذا
الكادر ، وأصبح لامناص - عند تحديد أيهما أقدم فى الدرجة المذكورة ،

وقد رقا إليها في تاريخ واحد - من تعقب ترقيتهما إلى الدرجات الإدارية السابقة لتحديد أسبقيتهما في الدرجة الأخيرة ، وذلك نزولا على حكم المادة ٢٥ المشار إليها . وعلى هذا الأساس يعتبر المطعون في ترقيته أقدم من المدعى ، لانهما وإن كانت ترقيتهما إلى الدرجة الخامسة الإدارية تمت اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٤٦ ، أي في تاريخ واحد ، إلا أن المطعون في ترقيته أقدم في الدرجة السادسة .

٨٨٥ - ٣ (١٩٥٨/١٢/١٣) ٤ / ٣٨٢

٤٩٨ - ترتيب الأقدمية المرقن في قرار واحد من المراكز القانونية التي تتحدد على مقتضى القانون النافذ وقت حصول الترقية - نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لا يمس المراكز القانونية الذاتية التي تمت قبل نفاذ طبقا للقواعد التي كانت سارية - ترتيب الأقدمية بين المرقن في الأثر قبل نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنظهما الأحكام المنصوص عليها باللائحة الاستخدام في الأثر الصادرة بمرسوم ١٨ من أبريل سنة ١٩٣١ - نص المادة ١٣ من هذه اللائحة على أنه عند الاتحاد في نيل الدرجة الواحدة تكون الأسبقية بحسب أسبقية التعيين التي جرى عليه حكم الاستقطاع للمعاش - اعتبار المدعى الختم من الخصم الثالث في ترتيب الدرجة الخامسة التي رقا إليها معا في تاريخ واحد طبقا للمادة المذكورة - يجعله الحق بالترقية إلى الدرجة الرابعة المتنازع عليها ما دامت الترقية إليها قد تمت بحكم الأقدمية .

ان ترتيب الأقدمية بين المرقن في قرار واحد من المراكز القانونية التي تتحدد على مقتضى القانون النافذ وقت حصول هذه الترقية . ومادامت الترقية إلى الدرجة الخامسة قد تمت في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ فيحكمها نص المادة ١٣ من لائحة الاستخدام بالأثر الصادرة بمرسوم ١٨ من أبريل سنة ١٩٣١ ، وليست المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، بشأن نظام موظفي الدولة ؛ لأنه ولئن كانت المادة الأولى من القانون الأخير قد نصت على أن أحكامه تسرى على موظفي الجامع الأثر والمعاهد الدينية ويلغى كل حكم يخالف هذه الأحكام ، إلا أنه غنى عن القول أن هذا القانون لا ينفذ بالنسبة لهم إلا اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٢ . فالمراكز القانونية الذاتية التي تكون قد تمت واستقرت لنوياً قبل هذا التاريخ طبقا للقانون النافذ وقت تمامها ، وهو لائحة الاستخدام المشار إليها ، لا يجوز المساس بها ، ولو كان حكم القانون الجديد ، أي القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، يختلف عن حكم القانون السابق في هذا الشأن أي لائحة الاستخدام في الأثر مادام لم ينص في القانون الجديد على الأثر الرجعي بنص خاص . ولما كانت المادة ١٣ من المرسوم المشار إليه تنص على أن قاعدة الترقية هي الأقدمية في نيل الدرجة مع الكفاءة ، وعند التساوي فيهما يرجح الأقدم في التعيين . وتاريخ التعيين هو الذي جرى عليه حكم الاستقطاع في المعاش . - فان الظاهر من ذلك أن تلك

المادة وضعت ضابطا خاصا للأسبقية في ترتيب المرقين الى درجة واحدة. في قرار واحد ، فنصت على أنه عند الاتحاد في نيل الدرجة الواحدة. تكون الاسبقية بحسب أسبقية التعيين ؛ وان تاريخ التعيين هو الذي جرى عليه حكم الاستقطاع للمعاش . وهذا الضابط الخاص يختلف عن الضابط العام الذي كان مقررا بالنسبة لسائر موظفي الحكومة وقتذاك ، وهو أنه عند الاتحاد في نيل الدرجة تكون الاسبقية في ترتيب الاقدمية بأسبقية نيل الدرجة السابقة وهكذا ، وهو الضابط العام الذي رددته بعد ذلك المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، هذا القانون الذي لا يسرى على رجال الازهر الا اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٢ وبالنسبة للوقائع التي تتم من هذا التاريخ . وعلى مقتضى الضابط الذي قرره المادة ١٣ من لائحة الاستخدام متألفة الذكر يعتبر المدعى أقدم من الخصم الثالث في ترتيب الدرجة الخامسة التي رقىا اليها معا في تاريخ واحد ، ما دام المدعى هو الأسبق في التعيين بالازهر ، اذ استقطع للمعاش منه اعتبارا من ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٢٦ بينما استقطع للمعاش بالنسبة للخصم الثالث اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٢٩ ، ومن ثم يكون المدعى على هذا الأساس هو اللاحق بالترقية الى الدرجة الرابعة المتنازع عليها ، ما دامت الترقية الى هذه الدرجة قد تمت بحكم الاقدمية في الدرجة الخامسة ، وما دام المدعى حسبما سبق يعتبر أسبق منه في ترتيب الدرجة الخامسة ، المرقى منها على أساس الاقدمية بأقدميته .

٥١٣ - ٣ (١٩٥٨/١٢/٢٧) ٤٤٥/٣٦/٤

٤٩٩ - المادة ٤١ من قانون نظام موظفي الدولة - ترقية الموظف من أعلى درجة في الكادر المتوسط أو الكتابي الى الدرجة التالية لها في الكادر الفني العالي أو الإداري - اعتبارها بمثابة تعيين في الكادر الأعلى مع إعفاء الموظف من شرط الحصول على المؤهل العالي - لا اعتداد بأقدميته السابقة في ترتيب أقدميته في الكادر الأعلى .

استثناء من قاعدة الفصل بين الكادرين المتوسط والعالي واعتبار النقل من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى تعيينا جديدا ، أجاز القانون ترقية الموظف من أعلى درجة في الكادر المتوسط أو الكتابي الى الدرجة التالية لها في الكادر الفني العالي أو الكادر الإداري بالشروط وفي الحدود الواردة بالمادة ٤١ من قانون نظام موظفي الدولة . وغنى عن القول أن مثل هذه الترقية لا تشترط أن يكون الموظف المنقول حاصلا على المؤهل العالي الذي كان يجيز تعيينه ابتداء في هذا الكادر ، فترقية مثل هذا الموظف بالتطبيق لتلك المادة هي في الواقع من الامر بمثابة تعيين في هذا الكادر مع إعفاء الموظف من شرط الحصول على المؤهل العالي ، ولذا فإن ترتيب أقدمية هذا الموظف بين أقرانه في الكادر الأعلى تتحدد على

أساس الانفصال بين الكادرين، وأن أقدميته السابقة في درجات الكادر الأدنى لا تؤثر في ترتيب أقدميته بين أقرانه في الكادر الأعلى، بل تتحدد في هذا الكادر الأخير على أساس اعتباره معيناً فيه تعييناً جديداً .

١١٨ - ٤ (١٢ / ٧ / ١٩٥٨) ٣ / ١٧٧ / ١٧٤١

♦ ♦ ♦ - اجازة القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ التعيين فيها لايجاوز نصف خلوات الدرجة السادسة الادارية بمصلحة الجمارك بالنقل من الدرجة السادسة الكتابية بالمصلحة المذكورة - عدم استصحاب الموظف المنقول بالتطبيق لاحكامه القديمة في الكادر الأدنى - حجة ذلك .

ان القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ ، وان أجاز - استثناء من أحكام المادتين ١١ و ١٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - التعيين فيما لا يجاوز نصف خلوات الدرجة السادسة الادارية بمصلحة الجمارك بالنقل من الدرجة السادسة الكتابية بالمصلحة المذكورة بشرط ألا تقل مؤهلات المنقولين عن الشهادات المتوسطة ، وأن يكون التقريران الاخيران بدرجة امتياز أو ما لا يقل عن ٨٠ ٪ ، وأن يكونوا قد جاوزوا بنجاح امتحان المعهد الثقافي الجمركي الملحق بالمصلحة ، وأن تكون ترقية ذوى المؤهلات المتوسطة منهم من الدرجة الرابعة الادارية الى الدرجة الثالثة الادارية في حدود النسب المقررة بمقتضى أحكام المادة ٤١ من القانون السالف الذكر - لكن أجاز القانون المذكور النقل على هذا الوجه بالقيود والشروط سالفة الذكر ، إلا أنه لايتضح منه - سواء من نصوصه أو من مذكرته الايضاحية - أنه قصد أن يستصحب الموظف المنقول من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى أقدميته في الكادر الأدنى ؛ فلا مناص - والحالة هذه - من الرجوع الى الاصل ، وهو الفصل بين الكادرين ، فتعتبر أقدمية الموظف المذكور بين أقرانه في الكادر الأعلى من تاريخ نقله الى هذا الكادر الأخير ؛ تقطع في ذلك الحكمة التشريعية التي قام عليها القانون المذكور في ضوء مذكرته الايضاحية ؛ اذ يظهر منها أن مصلحة الجمارك أبدت « أنه يتعذر عليها من الناحية العملية أو الواقعية تقسيم وظائفها الى ادارى بحث أو فنى بحث ، وطلبت إعادة النظر في هذا التقسيم في الوظائف ، وكذلك استثناءها من أحكام المادتين ١١ و ١٥ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه فيما يختص بقصر التعيين في الدرجة السادسة الادارية على حملة المؤهلات العالية ؛ حيث ان هذا لايتفق مع صالح العمل ولا مع الأسس التي بنى عليها نظام العمل بها ؛ لان أعمال الجمارك غالباً ماتتطلب من القائمين بها نوعاً من التخصص يكتسب بالمران والخبرة مع الالمام بالاجراءات والمعلومات والانظمة الجمركية والتدرج في مختلف درجات الوظائف دون

التقيد بمؤهل دراسي عال معين ٠٠٠ ، ٠ وواضح من ذلك أن الغاية من هذا القانون هي التيسير على المصلحة في شغل هذه الوظائف بطريق النقل من الكادر الأدنى في الحدود وبالقيد والشروط السالفة الذكر ، بدون حاجة إلى حصول الموظف المنقول على المؤهل العالي الذي يتطلبه القانون في الأصل للتعين في هذه الوظائف ؛ إذ استعاض عن ذلك بالنجاح في امتحان المعهد الثقافي الجمركي إلى جانب الشروط الأخرى التي تثبت امتيازها ، ولكن لا يظهر مما تقدم أن القانون المشار إليه يسمح بأن يستصحب الموظف المنقول أقدميته في الكادر الأدنى عند نقله إلى الكادر الأعلى، بل على العكس من ذلك فإن تقييده الترقية من الدرجة الرابعة الإدارية إلى الدرجة الثالثة الإدارية في حدود النسب المقررة بمقتضى أحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تدل على أن هذا النقل الاستثنائي لا يهدف إلى أبعد مما تقدم ، وأن الشارع إنما يقيسه على النقل بالتطبيق للمادة ٤١ المشار إليها .

٧٥٧ - ٤ (١٩٥٩/٣/٢٨) ٤٠٣/٩٢/٤

٥٠١ - ٥٠٠ قرار من وزير التربية والتعليم بتقرير أقدمية اعتبارية لخريجي بعض الكليات - اعتباره منعدا - أساس ذلك .

ان القرار الوزاري لسنة ١٩٤٧ المتضمن منح أقدميات اعتبارية لخريجي بعض الكليات والمعاهد - والذي يستند إليه المدعى في طلب ترقيته بالأقدمية - إنما يعتبر من القرارات المنعومة لانطوائه على عيب عدم المشروعية لصدوره من وزير التربية والتعليم الذي لا يملك سلطة التقرير في هذا الشأن ، ومن ثم فلا وجه لاستمسك المدعى بالقاعدة التي سنها هذا القرار .

٤٠٠ - ٤ (١٩٦٠/٢/٦) ٢٢١/٣٧/٥

أقدمية اعتبارية

راجع : ٦٢١ ، ٦٥٥ ، ٧١٠ ، ٨١٦ ، ١٠٧٤ ، ١٠٨٣ ؛
١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٩

أقدمية التشغيل الفعلية

راجع : ٨١٦ ، ٨١٧

أقدمية في الكادر الإداري

راجع : ١٢٦٤ ، ١٢٦٥

- ٣٩٣ - إلقاء الوظيفة - امتحان أمراض القلب والصدر -
أمر تكليف - إنهاء المحفوظات - انتهاء الخدمة - انابة

إلقاء الوظيفة

راجع : ١٠٠٤

امتحانات

راجع : ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٩٥٣

أمراض القلب والصدر

راجع : ٨٠٩ ، ٨١٢ ، ٨١٨

أمر تكليف

راجع : ٦٨٨

إنهاء المحفوظات

راجع : ٨٢٩ ، ٨٣١

إنهاء الخدمة

راجع : ٢٤٣ ، ٦٦٩

إنابة

راجع أيضا : ٥٢٥ ، ٥٣٠ ، ٨١٥

٥٠٢ - الانابة في الاختصاص او النزول عنه غير جائز الا في الحدود وعلى الوجه

المبين في القانون .

ان الاختصاص الذى يتحدد بقانون لايجوز النزول عنه او الانابة فيه
الا فى الحدود وعلى الوجه المبين فى القانون ، كما لو كان تمت قانون يرخص
فى التفويض .

٣٢٠ - ٣ (١٩٥٩/٦/٢٧) ٤/١٣٣/١٥٦٤

٥٠٣ - جواز انابة وكيل الوزارة او الوكلاء المساعدين او رؤساء المصالح فى

بعض اختصاصات الوكيل الدائم - صدور الانابة عن الوكيل الدائم ، او عن الوزير فى
الوزارات التى ليس بها وكيل دائم - حق الوزير فى انابة رؤساء الفروع فى بعض اختصاصات
رؤساء المصالح حتى فى الوزارات التى بها وكيل دائم .

ان القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ الصادر باضافة حكم الى المرسوم
بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ بنظام وكلاء الوزارات الدائمين ، نص فى

مادته الاولى على أن تضاف الى المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه مادة جديدة برقم ١٤ مكررا بالنص الآتى :

«فى الوزارات التى ليس بها وكيل وزارة دائم يجوز للوزير أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة بهذا القانون للوكيل الدائم الى وكلاء الوزارة أو الوكلاء المساعدين أو رؤساء المصالح » .

« ويجوز للوزير أن يعهد ببعض اختصاصات رؤساء المصالح الى رؤساء الفروع » .

وظاهر أن الانابة الواردة بالفقرة الاولى من هذه المادة تنصرف الى الوزارات التى ليس بها وكيل وزارة دائم . أما تلك التى بها وكيل وزارة دائم فلم تكن بحاجة الى مثل هذا النص ، لأن حق هذا الوكيل فى انابة أقدم الوكلاء أو الوكلاء المساعدين أو رؤساء المصالح ثابت له بمقتضى المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ . وانابة الوزير فى هذا المقام لوكلاء الوزارة أو الوكلاء المساعدين أو رؤساء المصالح ، وكذا انابة وكيل الوزارة الدائم لهؤلاء ، إنما تنصب كليهما على الاختصاصات التى خولها المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ لوكيل الوزارة الدائم دون سواها . ومن ثم يتحدد نطاق هذه الانابة بتلك الاختصاصات التى هى أصلا جانب من اختصاصات الوزير فلا يجاوزها الى اختصاصات الوزير الأخرى أو الى اختصاصات وكيل الوزارة العادى أو رؤساء المصالح . وليس من بين اختصاصات الوكيل الدائم الواردة فى المرسوم بقانون المشار اليه سلطة التأديب ، لا بالنسبة الى الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة الذين نظمت قواعد تأديبهم المواد من ٨٤ الى ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولا بالنسبة الى المستخدمين الخارجين عن الهيئة الذين تحكم تأديبهم المادتان ١٢٨ و ١٢٩ من القانون المذكور ، ولا فيما يتعلق بعمال اليومية الذين يخضعون لأحكام كادر العمال والذين تسرى على الملحقين منهم بخدمة مصلحة السكك الحديدية أحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ . وإذا صح اعتبار اختصاصات وكيل الوزارة الدائم شاملة أيضا لاختصاصات وكيل الوزارة العادى عند عدم وجود هذا الأخير ، وكانت تتضمن بهذه المثابة سلطة التأديب فإن هذه السلطة لايجوز اعمالها فى حق عمال مصلحة السكك الحديدية الذين يخضعون فى تأديبهم لمدير عام المصلحة . أما الانابة الواردة بالفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ فقد جاء حكمها عاما منطبقا على أية وزارة ولو كان بها وكيل دائم ، وأباح للوزير انابة رؤساء الفروع عن رؤساء المصالح فى بعض اختصاصات هؤلاء الآخرين ، سواء أكانت هذه الاختصاصات مسندة الى المذكورين من الوزير اعمالا لنص

الفقرة الاولى سالفة الذكر فى وزارة ليس بها وكيل دائم ، أو معهودا بها اليهم من وكيل الوزارة الدائم بالتطبيق لنص المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ حيث ينتهى عندهم التفويض الذى خوله القانون اياه ، اهم كانت اختصاصات أصيلة مقررة لهم مباشرة من القانون . وتدخل فى هذه الاختصاصات سلطة توقيع عقوبات تأديبية معينة فى حدود النصاب الذى نص عليه القانون ، منها حق تأجيل علاوة العامل لمدة ستة أشهر أو أكثر ، وهو الحق الذى يتلقاه رئيس المصلحة من نصوص كادر العمال والذى تؤكد ثبوته لمدير عام مصلحة السكك الحديدية المادة الثانية من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ .

١٨٥ - ١ (١٩٥٥/١٢/٣) ٢١٢/٢٦/١

٥٠٤ - حق الوزير ووكيل الوزارة الدائم فى انابة وكيل الوزارة أو الوكلاء المساعدين أو رؤساء المصالح فى بعض اختصاصات الوكيل الدائم - قاصر على الاختصاصات التى خولها المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ لوكيل الوزارة الدائم دون سواها - نتيجة ذلك : عدم جواز هذه الانابة فى سلطة التأديب - تفويض رؤساء الفروع فى بعض اختصاصات رؤساء المصالح استنادا الى الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانونين رقمى ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ و ٦٧ لسنة ١٩٥٦ - شموله للاختصاصات الاصلية المقررة لرؤساء المصالح وللاختصاصات المفوض فيها هؤلاء من الوزير والوكيل الدائم بما فى ذلك سلطة توقيع عقوبات تأديبية معينة - اساس ذلك .

ان القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ استحدثت حكمين يتلاقيان فى الحكمة التى تنتظمها وهى التوسع فى تعميم نظام اللامركزية المنشود ، اذ اقتضت المادة ١٤ منه على تخويل وكيل الوزارة الدائم الحق فى أن يعهد ببعض اختصاصاته الى من يجوز أن يقوم مقامه عند غيابه وهو أقدم وكلاء الوزارة أو أقدم مديري المصالح أو الادارات على حسب الاحوال ، ثم عدلت فيما بعد بالقانون رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٣ ثم بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ ، فأجازت - طبقا لتعديلها بالقانون الاخير - للوكيل الدائم أن يعهد ببعض اختصاصاته الى وكلاء الوزارة أو وكلائها المساعدين أو رؤساء المصالح ، بينما ظل الامر على حاله فى الوزارات التى ليس بها وكيل وزارة دائم . فرأى المشرع أن يفوض الوزير فى مثل هذه الوزارات فى أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة للوكيل الدائم بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ الى وكلاء الوزارة أو الوكلاء المساعدين أو رؤساء المصالح ، أما الوزارات التى بها وكيل وزارة دائم فلم تكن بحاجة الى مثل هذا النص مادام حق هذا الوكيل فى انابة أقدم الوكلاء أو الوكلاء المساعدين أو رؤساء المصالح ثابتا له بالمادة ١٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر معدلة بالقانون رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٣ ثم بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ على ما سلف البيان . وواضح من صريح النص المتقدم الوارد

فى الفقرة الاولى من المادة الاولى فى كل من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ ، أن أناية الوزير فى هذا المقام لوكلاء الوزارة أو الوكلاء المساعدين أو رؤساء المصالح ، وكذلك أناية وكيل الوزارة الدائم لهؤلاء إنما تنصب كلاًهما على الاختصاصات التى حولها المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ لوكيل الوزارة الدائم دون سواها ، ومن ثم يتحدد نطاق هذه الأناية بتلك الاختصاصات التى هى أصلاً جانب من اختصاصات الوزير فلا يجاوزها إلى اختصاصات الوزير الأخرى أو إلى اختصاصات وكيل الوزارة العادى أو رؤساء المصالح ، وليس من بين اختصاصات الوكيل الدائم الواردة فى المرسوم بقانون المشار إليه سلطة التأديب ، لا بالنسبة إلى الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة الذين نظمت قواعد تأديبهم المواد من ٨٤ إلى ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ولا بالنسبة إلى المستخدمين الخارجين عن الهيئة الذين تحكم تأديبهم المادتان ١٢٨ ، ١٢٩ من القانون المذكور . وعلى خلاف حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ الذى اقتصر على تناول حالة الوزارات التى ليس بها وكيل وزارة دائم ، وحصر الأناية فى الاختصاصات المخولة لهذا الوكيل الدائم دون سواها ، وعلى النقيض من حكم الفقرة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ الذى قيد الأناية بالاختصاصات المقررة للمنيب وهو وكيل الوزارة الدائم ، على خلاف هذين الحكمين ، جاء حكم الفقرة الثانية من المادة الأولى لكلا القانونين رقمى ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ و ٦٧ لسنة ١٩٥٦ عاماً ومطلقاً فى اجازة تفويض رؤساء الفروع فى بعض اختصاصات رؤساء المصالح ، فأباح القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ للوزير ، كما أباح القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ للوكيل الدائم ، أناية رؤساء الفروع عن رؤساء المصالح فى بعض اختصاصات هؤلاء الآخرين ، سواء أكانت هذه الاختصاصات مسندة إلى المذكورين من الوزير أعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر فى وزارة ليس بها وكيل دائم ، أم معهوداً بها إليهم من وكيل الوزارة الدائم بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ ، حيث ينتهى عندهم التفويض الذى حوله القانون للوكيل الدائم ، أم كانت اختصاصات أصيلة مقررة لهم مباشرة من القانون . وتدخل فى هذه الاختصاصات سلطة توقيع عقوبات تأديبية معينة فى حدود النصاب الذى نص عليه القانون ومنها حق خصم الراتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوماً بالنسبة إلى الموظفين الداخلين فى الهيئة ، وهو الحق الذى يتلقاه رئيس المصلحة مباشرة من المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وتؤكد ثبوته لمدير عام

مصلحة السكك الحديدية بالذات المادة الثانية من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ معدلا بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٣ .

٣٨٦ - ٤ (١٩٦٠/٧/٢) ١١٦١/١٢٢/٥

♦ ♦ ♦ - حظر ائابة غير وكيل الوزارة المساعد في اختصاصات وكيل الوزارة - لا يحول دون تنظيم الائابة في ممارسة اختصاص رئيس المصلحة بقواعد خاصة يعمل بها ولو خالفت قانون الموظفين العام - تطبيق ذلك على تفويض رئيس فرع في اختصاصات تاديبية لرئيس المصلحة .

لا وجه للتحدى بامتناع تفويض رؤساء الفروع في مباشرة بعض الاختصاصات التاديبية الموكولة الى رؤساء المصالح بحجة أن المادة ١٣٣ مكررا من قانون موظفي الدولة لم تبج اسناد اختصاص وكيل الوزارة التاديبى فيما يتعلق بالموظفين والمستخدمين - الى غير وكيلها المساعد دون من عداه ، لاوجه لذلك لان المادة ١٣٣ مكررا المستحدثة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٣ ، والتي تنص على أنه « يجوز للوزير أن يعهد لوكيل الوزارة المساعد بالاخصاصات المخولة لوكيل الوزارة طبقا لاحكام هذا القانون » ، لا شأن لها بتوزيع بعض اختصاصات رئيس المصلحة الاصلية على رؤساء الفروع من جانب الوزير أو وكيل الوزارة الدائم ، ذلك أن حظر ائابة غير وكيل الوزارة المساعد في اختصاصات وكيل الوزارة لا يحول دون تنظيم الائابة في ممارسة اختصاص رئيس المصلحة بقواعد منسقة في تشريع خاص ، كالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ وعندئذ يتحتم النزول على مقتضى هذه القواعد حتى لو خالفت الاحكام الواردة في قانون الموظفين العام اعمالا للاصل المسلم من أن الخاص يقيد العام ولا العكس ، ومع ذلك فليس فيما ورد في القانونين المشار اليهما ما يتعارض مع حكم المادة ١٣٣ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، اذ أن لكل من الحكمين مجالا يجرى فيه على وجه الاستقلال ، وليس ثمت مانع من أن ينظم تشريع لاحق حدود هذه الائابة تنظيما يباح بمقتضاه للوزير أو للوكيل الدائم أن يفوض كلاهما رؤساء الفروع في بعض الاختصاصات المخولة لرؤساء المصالح ، وخاصة اذا كانت هذه الاختصاصات أصيلة بمقتضى القوانين بحسبانهم سلطات تاديب ، وليس يخفى أن ماعبرت به المادة ٨٥ من قانون موظفي الدولة من سلطة وكيل الوزارة ورئيس المصلحة في ايقاع الجزاءات التاديبية الواردة فيها كل في دائرة اختصاصه ، يستفاد منه أن وكيل الوزارة ورئيس المصلحة غير متداخلين في هذا الاختصاص التاديبى ، فاذا امتنع افراغ اختصاص وكيل الوزارة التاديبى على غير وكيل الوزارة المساعد وفقا للمادة ١٣٣ مكررا من قانون موظفي الدولة ، فان هذا الحكم يعدو أن يكون متفقا مع طبائع الاشياء

التي تقضي بتخصيص وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد بدائرة من الاختصاص التأديبي يختلف عن دائرة رئيس المصلحة في هذا الشأن ، واذن فليس مايتعارض مع هذا التخصيص أن يملك كل من الوزير ووكيل الوزارة الدائم بموجب تشريع لاحق اناية رؤساء الفروع في شطر مما نيظ برؤساء المصالح من اختصاصات تأديبية ، هي أصيلة فيهم على كل حال وليست منحدره إليهم من سلطات أعلى منهم بأداة التفويض ، اذ لا يملك الوزير بموجب القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ ولا وكيل الوزارة الدائم بمقتضى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ أن يعهد أيهما الى رئيس المصلحة بغير الاختصاصات المخولة للوكيل الدائم والمحددة حصرا في المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ وليس منها سلطة التأديب لا بالنسبة الى الموظفين المعينين على وظائف دائمة ، ولا بالنسبة الى غيرهم من المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، بل لا موجب البتة لان يعهد الى رئيس المصلحة ببعض اختصاصات وكيل الوزارة التأديبية ، مادام لا يهم رئيس المصلحة ان تفرغ عليه هذه الولاية بالنسبة الى موظفين غير خاضعين في الاصل لاختصاصه الرياسي ، كما أن البدهة العقلية تقضى بأن لا يناب مدير عام مصلحة السكك الحديدية - بوصفه رئيس مصلحة - فيما هو ثابت له أصلا من ولاية التأديب على الموظفين التابعين له ، اذ لا حاجة به الى مثل هذه الانابة .

رينبني على ماسلف ايضاحه لزوم القول بصحة القرار رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٥٦ الصادر من وكيل وزارة المواصلات الدائم في ٢١ من مارس سنة ١٩٥٦ بانابة رؤساء الفروع - ومنهم المفتش العام للحركة والبضائع الذي أصدر القرار التأديبي مثار المنازعة - في شطر من الاختصاص التأديبي المنوط بمدير عام مصلحة سكك الحديدية بحكم القوانين وهو المتعلق بالموظفين لغاية الدرجة الرابعة - ومنهم المطعون لصالحه - اعمالا لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ النافذ اعتبارا من ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٦ ، وترتيباً على ماتقدم يكون القرار التأديبي الذي اتخذه المفتش العام للحركة والبضائع في ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٦ بمجازاة المطعون لصالحه بالحصم من مرتبه لمدة عشرة أيام صادرا من مختص في حدود القوانين والقرارات المنفذ لها .

انقطاع عن العمل بدون إذن

راجع أيضا : ٨٦٥

٥٠٦ - انقطاع الموظف عن العمل بدون إذن خمسة عشر يوما متتالية - عدم تقديم أسباب تبرر الانقطاع أو تقديم أسباب رفضتها الإدارة - اعتبار خدمته منتهية بأثر رجعي يتردد الى تاريخ انقطاعه عن العمل .

ان المادة ١١٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على أن « يعتبر الموظف مستقيلا في الحالتين الآتيتين : (١) اذا انقطع عن عمله بدون إذن خمسة عشر يوما متتالية ، ولو كان الانقطاع عقب اجازة مرخص له فيها ، مالم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان لعذر مقبول ، وفي هذه الحالة يجوز لوكيل الوزارة المختص أن يقرر عدم حرمانه من مرتبه عن مدة الانقطاع . (٢) - وفي الحالة الاولى اذا لم يقدم الموظف أسبابا تبرر الانقطاع ، أو قدم هذه الأسباب ورفضت ، اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل ومفاد هذه المادة أن خدمة الموظف الحاضر لحكمها تنتهي ، بما يعتبر استقالة ضمنية أو جزاء في حكمها غايته المصلحة العامة ، في حالتين : احدهما أن ينقطع عن عمله لمدة تستطيل الى خمسة عشر يوما متعاقبة أى غير متقطعة ، وهى المدة التى عد المشرع انقضاءها فى هذه الحالة قرينة على اعتزال الموظف العمل ، ولو كان هذا الانقطاع عقب اجازة من أى نوع كانت عارضة أو اعتيادية أو مرضية مرخص له فيها ؛ اذ تنص المادة ٥٧ من القانون المشار اليه على أنه « لايجوز لاي موظف أن ينقطع عن عمله الا لمدة معينة فى الحدود المسموح بها لمنح الاجازات » ، فمجاوزه مدة الاجازة المرخص فيها فى الحدود المسموح بها - شأنه شأن الانقطاع عن العمل بدون اجازة مرخص فيها - يقيم قرينة ترك العمل للاستقالة ، وانما ترتفع هذه القرينة اذا انتفى الافتراض القائمة عليه ، بتقديم الموظف خلال الخمسة عشر يوما التالية ، لا بعد ذلك ، ما يثبت أن انقطاعه كان لعذر مقبول تقدره جهة الادارة ، وفي هذه الحالة يجوز لوكيل الوزارة المختص أن يقرر عدم حرمانه من مرتبه عن مدة الانقطاع ، فاذا لم يقدم الموظف أسبابا تبرر الانقطاع ، أو قدم أسبابا رفضتها الادارة ، اعتبرت خدمته منتهية بأثر رجعي يتردد الى تاريخ انقطاعه عن العمل .

٤٧٧ - ٣ (١٩٥٨/٣/١) ٧٨٤/٨٩/٣

٥٠٧ - المادة ١/١ من قانون نظام الموظفين الاساسى - اعتبارها الموظف بحكم الاستقيل لتغيبه خمسة عشر يوما فى حالات معينة دون وجوب اسباب قاهرة - مرض الموظف

للمانع له من مباشرة عمله يعتبر سببا قاهرا وعليه اقامة الدليل عليه - التحقق من العذر القهرى متروك لتقدير الادارة تحت رقابة القضاء الادارى - للادارة اصدار قرارها باعتبار الموظف بحكم المستقيل قبل او بعد عودته .

ان المادة ٨١ من قانون نظام الموظفين الاساسى تنص على أنه : «يعتبر بحكم المستقيل عند عدم وجود أسباب قاهرة :

- (أ) الموظف المعين أو المتقول الذى لم يباشِر وظيفته خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه مرسوم أو قرار التعيين أو النقل .
- (ب) الموظف الذى يترك وظيفته بدون اجازة قانونية ولا يستأنف عمله خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ترك الوظيفة .
- (ج) الموظف المجاز الذى لا يستأنف عمله خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء الاجازة ، .

فهذه المادة انما رتبت جزاء على تغيب الموظف عن عمله فى تلك الحالات ، عند عدم وجود أسباب قاهرة ، هذا الجزاء هو اعتبار الموظف بحكم المستقيل ، فالمناط فى ترتيب هذا الجزاء هو التغيب بدون سبب قاهر ، وغنى عن القول أن للادارة التحقق من أن غياب الموظف كان لأسباب قاهرة أو لا ، وقرارها باعتبار الموظف بحكم المستقيل خاضع لرقابة القضاء الادارى ، وظاهر من نص المادة المشار اليها أنها لا تشترط صدور القرار قبل عودة الموظف ، بل الامر فى ذلك كله متروك لتقدير الادارة ، فقد ترى التريث حتى يعود الموظف لتعرف عنده فى التغيب ، وتقدر ما اذا كان له أسباب قاهرة . وقد تطول غيبة الموظف دون اخطار الجهة الادارية التابع لها أو يكون لدى الجهة الادارية من الشواهد ما تقتنع معه بأن غياب الموظف كان بغير عذر قهرى فتصدر قرارها باعتباره بحكم المستقيل دون انتظار لعودته ، والامر فى ذلك داجع لتقديرها حسب الظروف فى كل حالة .

ولئن كان المرض المانع للموظف من مباشرة عمله يعتبر سببا قاهرا يبرر تغيبه ، الا أنه يجب أن يقوم هذا المرض صلقا حتى يعذر الموظف فى تغيبه ، وعليه اقامة الدليل على ذلك .

٧٥ - ٢ من (١٩٦٠/٩/٢١) ١٣٣٤/١٣٨/٥

انتهاء الخدمة

انتهاء الخدمة

راجع أيضا : ٤٨٧ ، ٤٨٨

٥٠٨ - المقصود بوقف تنفيذ الآثار الجنائية المترتبة على الحكم - هو العقوبات التبعية والآثار الجنائية دون الآثار الاخرى المدنية والادارية كانها خدمة الموظف وفقا للمادة ١٠٧ من قانون نظام موظفى الدولة .

ان وقف تنفيذ الآثار المترتبة على الاحكام الجنائية بالتطبيق للمادة ٥٥ من قانون العقوبات وما بعدها لا يشمل الا العقوبة التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم فلا يتعداها الى الآثار الاخرى ، سواء أكانت هذه الآثار من روابط القانون الخاص أو من روابط القانون العام ، أى سواء كانت مدنية أم ادارية .

٥ - ٤ > ١٦/٧/١٩٥٨ < ٣/١٧٤/١٧٠٥

أيام الجمع

راجع : ٨٥٥ ، ٨٥٦

بدل انابة — بدل انتقال — بدل تخصص
— بدل سفر — بدل مسكن — بدل
طواري — بدل عدوى — بعثات تدريبية
— بلدية الاسكندرية — بلدية بورسعيد

ب

بدل انابة

راجع : ٨٢٧

بدل انتقال

راجع : رواتب

بدل تخصص

راجع : رواتب

بدل سفر

راجع : رواتب

بدل مسكن

راجع : رواتب

بدل طواري

راجع : ٢٢٩

بدل عدوى

راجع : رواتب

بعثات تدريبية

راجع : ٧٧٨

بلدية الاسكندرية

راجع : ٦٤٩

بلدية بورسعيد

راجع : ٦١٠

بوليس

راجع أيضا : ٥٧٩ ، ٨٦٢ ، ١٠٢٣ ، ١١٦٣

- أ - ادخال بعض موظفى ادارة الجوازات والجنسية ضمن
هيئات البوليس
- ب - ترقية
- ج - تطوع فى خدمة البوليس
- د - تأديب

أ - ادخال بعض موظفى ادارة الجوازات والجنسية ضمن هيئات البوليس

٥٠٩ - سلطة وزير الداخلية فى ادخال بعض موظفى الوزارة ضمن هيئات البوليس -

تقديرية وليست مقيدة الا بموافقة المجلس الاعلى للبوليس - متى استتفد الوزير سلطته
التقديرية باصدار قراره ، فان تطبيق ذلك على الافراد لا يعدو ان يكون عملا تنفيذيا - مثال
بالنسبة لقراره ادخال بعض موظفى ادارة الجوازات والجنسية ضمن هيئات البوليس .

ان القانون رقم ١٤٠ الصادر فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٤ الخاص
بنظام هيئات البوليس واختصاصاتها نص فى مبادئه الاولى على أن :
« البوليس قوات مدنية ونظامية تؤلف من الهيئات المذكورة بعد :

(أولا) « أ » ، « ب » موظفو الوزارة الذين يقرر وزير الداخلية
ادخالهم ضمن هذه الهيئة بموافقة المجلس الاعلى للبوليس « أ » ، « ب » وقد
وافق مجلس البوليس الاعلى بجلسته المنعقدة فى ١٩٤٩/١١/٢٨ على
ادخال وظائف ادارة الجوازات والجنسية فى عداد هيئات البوليس ، ثم
صدر قرار وزير الداخلية رقم ٦٧٨ فى ١٩٤٩/١١/٢٩ ناصيا على ادخال
بعض وظائف ادارة الجوازات والجنسية ضمن هيئات البوليس . وقد
استمد وزير الداخلية حقه فى اصدار قراره المتقدم ذكره من الفقرة «ب»
من البند (أولا) من المادة الاولى من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ، كما
أفصح عن ذلك فى ديباجة هذا القرار ، ولما كانت الفقرة المشار اليها
تمنح الوزير رخصة غير مقيدة الا بموافقة المجلس الاعلى للبوليس فى أن
يقرر من يرى ادخالهم من موظفى الوزارة ضمن هيئات البوليس ، دون
أن يرتب الشارع لموظفين معينين بذواتهم حقا مباشرا يتلقونه من القانون،
فان تدخل الوزير لاعمال اثر هذا النص لا يتم بناء على سلطة مقيدة تقوم
على مجرد تنفيذ القانون وانزال حكمه وجوبا للكشف عن الحقوق التى
قررها دون خيرة أو تصرف ، بل يقع استنادا الى سلطة تقديرية يترخص
الوزير فى مباشرتها بحرية مطلقة وفقا لما يراه محققا للمصلحة العامة .

بيد أنه متى استنفذ الوزير سلطته التقديرية هذه بإصدار قراره المستند إليها مفصحا فيه عن إرادته ، فإن تطبيق هذا القرار في حق من قصد أن ينصرف إليه أثره لا يعدو أن يكون عملا تنفيذيا بحثا منفكا عن الترخيص بالسلطة التقديرية . وقد أعمال وزير الداخلية سلطته التقديرية هذه فعلا بإصدار قراره في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ بعد موافقة المجلس الأعلى للبوليس طبقا لما قضت به الفقرة «ب» سالفه الذكر ، وأدخل بمقتضاه وظائف ادارة الجوازات والجنسية التي عينها فيه ضمن هيئات البوليس ، وهو قرار لا يزال قائما ونافذ المفعول . ومن ثم فإن البحث لا يدور حول سلطة الوزير التقديرية التي يترخص بمقتضاها في ادخال أو عدم ادخال المطعون عليه في إحدى وظائف كادر هيئات البوليس ؛ إذ هو قد انتهى من إصدار قراره في هذا الشأن ببيان وظائف ادارة الجوازات والجنسية التي أراد ادخالها في الكادر المذكور ، كما لا يتناول عرض أمر المطعون عليه على المجلس الأعلى للبوليس ؛ لان هذا الأخير لا يتلقى حقه في ذلك من المجلس بل من طبيعة الوظيفة التي يشغلها ان كانت مما سبق أن أقر وزير الداخلية (بموافقة المجلس) اعتبارها داخلة في كادر هيئات البوليس ، وهو يستمد مركزه القانوني الجديد من هذا القرار دون حاجة الى قرار فردي خاص به ، الأمر الذي لا لزوم له إلا في حالة ما اذا كان المطعون عليه غير شاغل بالفعل لوظيفة من تلك التي شملها قرار الوزير وقت صدوره ، بل أن البحث ينحصر في تحديد ما اذا كان المذكور قائما في مركز من المراكز القانونية التي تقرر لها وضع خاص بتحويل شاغلها المتمتع بالمزايا المنصوص عليها في كادر هيئات البوليس ، وما اذا كان هذا الوضع قد تم بأداة صحيحة ، وكان جائزا وممكنا قانونا أم لا .

٣٩ - ٢ (١٩٥٦/٤/٢٨) ١/٨٢/٦٩٨

٥١٠ - قرار وزير الداخلية في ١٩٤٩/١١/٢٩ بالحاق بعض موظفي ادارة الجوازات والجنسية ضمن هيئات البوليس - قيلة على اساس موضوعي في طبيعة الوظائف الواردة به ، لا على اساس شخصي .

ان قرار وزير الداخلية في ١٩٤٩/١١/٢٩ بادخال بعض الوظائف ضمن هيئات البوليس ، وان صدر بسلطة تقديرية في حدود الرخصة المخولة قانونا بمقتضى الفقرة «ب» من البند (أولا) من المادة الاولى من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ، الا أنه قد قام على احساس موضوعي من طبيعة الوظائف التي رأى ادخالها ضمن هيئات البوليس ، ولم يرقم على اساس شخصي بقصد تعيين أشخاص بنواتهم بقطع النظر عن وظائفهم ، الأمر الذي لو صرح لأقضى الى انعدام الضوابط والاخلال بالمساواة بين أفراد الطائفة الواحدة ، ولذا استهدف القرار بالادخال في هيئات البوليس

«فئات الموظفين بالوزارة الذين تنتظم كل فئة منهم وظائف ذات اختصاصات متماثلة في طبيعتها .

٢٩ - ٢ (١٩٥٦/٤/٢٨) ١/٨٢/٦٩٨

ب - ترقية

٥١١ - ترقية ضباط البوليس طبقا لاحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ - تكون بالانتمية حتى رتبة الاميرالاي وبالاختيار فيما يعلو ذلك من وظائف - ضوابط الاختيار في هذه الحالة - لا يعول فيها على التقارير المقدمة في الوظائف الادنى كما لا يكتفى في استخلاص عنصر التقدير بملف الخدمة وحده ، اذ توجد وسائل اخرى الى جانب الملف لاستيفاء البيانات والعلوم .

استحدث القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ احكام جديدة في شأن ترقية ضباط البوليس ففرق في الترقية بين رتبة ملازم حتى رتبة الاميرالاي وبين ما يعلو ذلك من رتب ، فجعل الترقية بالاقدمية المطلقة في الاولى ، وبالاختيار المطلق في الثانية مع احالة الضباط الذي لا يشمل الاختيار في الترقية الى رتبة لواء الى المعاش مع ترقيته الى هذه الرتبة ، وقد افصحت المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه عن الحكمة التشريعية التي قام عليها هذا الحكم المستحدث فقالت : « وقد قصد بذلك وجوب توافر عناصر الكفاية والصلاحية وقوة الشخصية فيمن يختارون لشغل المناصب الرئيسية فان لم تتوافر هذه العناصر جميعها فيمن يحل عليه الدور للترقية فقد روعي أن يعرض عن تركه في الاختيار بترقيته الى رتبة لواء واحالته الى المعاش على الوجه المتقدم حتى لا يبقى شيء من المראה في نفوس كبار الضباط بعد طول خدمتهم وبلوغهم المناصب العالية وفي الوقت نفسه ينفصح مجال الترقى أمام عدد كبير من الضباط من جميع الرتب التي تليها وبذلك يتوافر التوازن بين الصالح العام حيث تمكن الحكومة من اختيار احسن العناصر التي تشرف على جهات الامن العام وبين صالح الضباط أنفسهم الذين يتركوا الخدمة بعد بلوغهم هذه المرحلة الطويلة في خدمة الامن ، ومن ثم فان الحكمة التشريعية تقوم على اعتبارين أساسيين أولهما ترك الاختيار فيمن يشغلون المناصب الرئيسية لتقدير الادارة المطلق بحسب ما تقدره وتطمئن اليه من حيث توافر عناصر الكفاية والصلاحية وقوة الشخصية حتى يكون زمام جهاز الامن في يد احسن العناصر بحسب تقديرها ، وحتى يفسح مجال الترقى أمام عدد كبير من الضباط من جميع الرتب التي تليهم كل ذلك ابتغاء حسن سير مرفق الامن العام على الوجه الذي ارتآه القانون . وغنى عن البيان ان القانون حينما يطلق التقدير للادارة فلا معقب على تقديرها ما دام خلا من عيب اساءة استعمال السلطة ومن هنا يبين أنه لا وجه للقول بأن تخطى المدعى في الترقية الى رتبة لواء لا يجوز عند حلول نوره الا بعد

سماع أقواله أمام المجلس بالتطبيق للمادة ٢١ من القانون المذكور لأن مجال تطبيق هذه المادة إنما يكون في الترقية حتى رتبة الاميرالاي التي جعل القانون أساس الترقية اليها بالاقدمية المطلقة فكان من الطبيعي الا يتخطى الضابط الا بعد سماع أقواله أمام مجلس البوليس الاعلى في كل مرة يحصل فيها التخطي فاذا استمر تخطيه مدة سنتين فعلى المجلس استدعاؤه ولقت نظره فاذا انقضت سنة ثالثة وقرر المجلس استمرار تخطيه وجبت احواله الى المعاش وهي قيود قانونية مجال اعمالها كما سلف القول في الترقية حتى رتبة اميرالاي أما فوق ذلك من رتب فما دام القانون جعل اساس الترقية فيها الاختيار المطلق بدون قيد أو شرط لا تقيد بمثل تلك القيود التي لا تطلق الا في مجال آخر هو مجال الترقية بالاقدمية المطلقة ، ولهذا قامت الحكمة التشريعية للمادة ١٩ على اعتبار أساس آخر يؤكد المعنى المشار اليه ويكفل التوازن بين الصالح العام وبين صالح الضباط أنفسهم اذ عوضهم القانون عن تركهم في الاختيار الذي يستتبع حتما احوالهم الى المعاش بترقيتهم الى رتبة اللواء مع تسوية معاشهم على أساس مربوط هذه الرتبة وازدادة المدة الباقية لهم في الخدمة في حساب المعاش بشرط ألا تجاوز سنتين حتى لا يبقى شيء من المرادة في نفوسهم . كما لا وجه للتحدى بالاقتصار عند الاختيار على التقارير المقدمة في حقهم خلال حياتهم الوظيفية السابقة اذ فضلا عن ان مثل هذه التقارير قد قدمت حين كانوا يشغلون وظائف أدنى قد يصلحون للترقية اليها ولهذه المثابة لاتحد تقدير الادارة عند الترقية الى المناصب الرئيسية من رتبة اللواء وما فوقها مادام القانون قد ترك ذلك لمطلق اختيارها للاعتبارات السالف ايرادها فضلا عن ذلك فان ملف خدمة الموظف وما يحتويه من تقارير وان كان في الاصل هو الوعاء الطبيعي لحياته الوظيفية الا انه لا يشمل حتما كل ما يتعلق بالموظف من معلومات وبيانات او عناصر لها اثرها في التقدير وقد تغيب عن تلك التقارير ولكنها قد لا تغيب عن ذوي الشأن عند النظر في تلك الترقيات الى المناصب الرئيسية بل يعتمدون الى جانب التقارير السابقة على ما يستقونه من معلومات وبيانات سواء بانفسهم او بواسطة الاجهزة الرسمية المخصصة لاستجماع مثل تلك البيانات والمعلومات كما أشارت الى ذلك الوزارة في مذكرتها الاخيرة .

٢٠٣ - ٤ (١٩٥٨/٧/١٢) ١٧٥١/١٧٨/٣

٦٢٨ - ٤ (١٩٦٠/١/٢٣) ٢٥٢/٣١/٥

٥١٢ - الترقية الى رتبة اللواء وما يعلوها - الاستناد عند الاختيار على ملف خدمة الموظف وما يعويه من تقارير سابقة غير كافي - للوى الشأن الاعتماد على ما يستقونه من معلومات بانفسهم او بواسطة الاجهزة الرسمية للدولة .

لا وجه للاقتصار في الاختيار عند الترقية الى رتبة اللواء وما يعلوها على التقارير المقدمة في حق الضباط خلال حياتهم الوظيفية السابقة ، اذ هي قد قدمت حين كانوا يشغلون وظائف أدنى قد يصلحون للترقية اليها، وبهذه المثابة لاتحدد تقدير الادارة عند الترقية الى المناصب الرئيسية من رتبة اللواء وما فوقها ، ما دام القانون قد ترك ذلك لمطلق اختيارها ، وفضلا عن ذلك فان ملف خدمة الموظف وما يحتويه من تقارير وان كان في الأصل هو الوعاء الطبيعي لحياته الوظيفية ، الا أنه لايشمل حتما كل ما يتعلق بالموظف من معلومات وبيانات أو عناصر لها أثرها في التقدير ، وقد تغيب عن تلك التقارير ولكنها قد لا تغيب عن ذوى الشأن عند النظر في تلك الترقيات الى المناصب الرئيسية ، بل يعتمدون الى جانب التقارير السابقة على ما يستقونه من معلومات وبيانات ، سواء بأنفسهم أو بوساطة الاجهزة الرسمية المخصصة لاستجماع مثل تلك البيانات والمعلومات، كما اشارت الى ذلك الوزارة في مذكرتها .

١٠٣ - ٤ (١٢ / ٧ / ١٩٥٨) ٢ / ١٧٨ / ١٧٥١

٥١٣ - التخطي في الترقية - سماع أقوال المراد تخطيه - مقصور على الترقية بالاقدمية وفقا للمادة ٢١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ - لا وجه لاعمال هذا الحكم في الترقية الى رتبة اللواء .

لا وجه للقول بأن التخطي في الترقية الى رتبة لواء لايجوز عند حلول الدور الا بعد سماع أقوال المزمع تخطيه أمام المجلس بالتطبيق للمادة ٢١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس ، لان مجال تطبيق هذه المادة انما يكون في الترقية حتى رتبة الاميرالاي التي جعل القانون أساس الترقية اليها بالاقدمية المطلقة ، فكان من الطبيعي الا يتخطى الضابط الا بعد سماع أقواله أمام مجلس البوليس الاعلى في كل مرة يحصل فيها التخطي ، فاذا استمر تخطيه مدة سنتين فعلى المجلس استدعاؤه ولفظ نظره ، فاذا انقضت سنة ثالثة وقرر المجلس استمرار تخطيه وجبت احواله الى المعاش . وهي قيود قانونية مجال اعمالها كما سلف القول في الترقية حتى رتبة أميرالاي . أما فوق ذلك من رتب ، فما دام القانون جعل أساس الترقية فيها الاختيار المطلق بدون قيد أو شرط فهي لاتتقيد بمثل تلك القيود التي لا تطبق الا في مجال آخر هو مجال الترقية بالاقدمية المطلقة ، ولهذا قامت الحكمة التشريعية للمادة ١٩ على اعتبار أساسي آخر يؤكد المعنى المشار اليه ويكفل التوازن بين الصالح العام وبين صالح الضباط أنفسهم ، اذ عوضهم القانون عن تركهم في الاختيار الذي يستتبع حتما احوالهم الى المعاش بترقيتهم الى رتبة اللواء مع تسوية معاشهم على أساس مربوط هذه الرتبة ، وازافة المدة الباقية لهم في

الخدمة في حساب المعاش بشرط ألا تجاوز سنتين ، حتى لا يبقى شيء من المرات في نفوسهم .

٢٠٣ - ٤ (١٩٥٨/٧/١٢) ١٧٥١/١٧٨/٣

٥١٤ - ترقية بعض رجال الأمن على سبيل المنحة لما أظهروه من بسالة في عمل معين - عدم وضع الجهة الادارية قاعدة تنظيمية يتعين التزامها بالنسبة الى كل من توافرت فيه شروطها - ترخيصها في تقدير من ترى استحقاقه وتعين شخصه .

متى ثبت أن الترقيات والمكافآت التي يطالب المدعى بنصيب فيها ليست حقاً بل منحة ، فإن الادارة التي قررت منحها تترخص في تقدير مجهود من ترى استحقاقه لها وتعين شخصه . وهي مع ذلك لم تضع لهذا قاعدة تنظيمية يتعين عليها التزامها بالنسبة الى كل من توافرت فيه شروطها حتى يمكن أن يترتب عليها مركز قانوني حتمي لكل من استوفى هذه الشروط ، بل وضعت كشوفا اسمية تضمنت اشخاصا بذواتهم ، وجعلت استحقاق هذه الترقيات والمكافآت منوطا بضروب الهمة واعمال البسالة التي أبداهها أفراد القوة التي اشتركت في عمل معين من أعمال الأمن التي تنفرد هي بتقدير مداها واثرها .

٥٧٨ - ٢ (١٩٥٨/٢/٨) ٨٥١/٩٦/٣

٥١٥ - المادة ٧ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ - اشتراطها تسبب القرارات القرارات الصادرة من مجلس البوليس الأعلى - لا يكون التسبب الا بالقدر الذي تعمله طبيعة القرار أو تتسع له - تسبب القرار بعدم اختيار ضابط للترقية الى رتبة لواء وما يعلوها - حسب القرار الاشارة الى أن الاختيار لم يقع عليه .

لئن كانت المادة السابعة من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس تقضى بأن تكون القرارات الصادرة من المجلس الأعلى لنبوليس مسببة ، الا أنه غنى عن القول أن التسبب لا يكون الا بالقدر الذي تحتمله طبيعة القرار أو تتسع له ، وعلى هذا الاساس فإن التسبب الذي قد يلزم لقرار بتخطي الضابط في الترقية حينما تكون واجبه قانونا بحكم أقدميته عند حلول دوره هو غير التسبب الذي يلزم للقرار بعدم اختيار الضابط في الترقية الى المناصب العليا من رتبة لواء فما فوقها ، ذلك ان القانون قيد سلطة الادارة في الحالة الاولى بقيود وضوابط يجب مراعاتها عند التخطي وبعد سماع أقوال الضابط ، فيلزم عندئذ بيان الاسباب التي قام عليها هذا التخطي ، وعدم الاعتداد بدفاع الضابط .

أما اذا أطلق القانون للادارة الاختيار في الترقية ، فإن قرارها - والحالة هذه - لا يحتمل من التسبب ، ان كان التسبب في مثل هذه الحالة لازما ، الا الى الاشارة بأنه لم يقع الاختيار عليه لشغل تلك المناصب

الرئيسية ، وهذا هو المستفاد من قرار مجلس البوليس الاعلى فى جلسته المنعقدة فى ١٥ من مارس سنة ١٩٥٦ .

٢٠٣ - ٤ (١٩٥٨/٧/١٢) ١٧٥١/١٧٨/٣

٦٢٨ - ٤ (١٩٦٠/١/٢٣) ٢٥٢/٣١/٥

ج - تطوع فى خدمة البوليس

٥١٦ - العلاقة التى تربط من يتطوع للخدمة فى البوليس بالحكومة - علاقة قانونية مؤقتة تحكمها القوانين واللوائح القائمة وقت بدء مدة التطوع او اثنائها - الاسباب التى تنتهى بها هذه العلاقة - من بينها الاستغناء عن المتطوع خلال مدة التطوع - لا يمنع على الادارة ان تنهى علاقة المتطوع بها بالاستغناء لمجرد ان الاسباب التى استندت اليها فى ذلك تتصل بامور سبق ان جوزى المتطوع عنها تاديبيا - مثال .

اذا كان الثابت ان خدمة المدعى بالحكومة كانت بطريق التطوع بمقتضى اقرار نصه كالاتى : « اقر بأننى قابل للخدمة فى البوليس بصفة متطوع اعتبارا من ابريل سنة ١٩٣٧ لمدة خمس سنوات كاملة يستبعد منها المدد التى قد تفقد من خدمتى بمقتضى البند ٢٨ بالباب الثانى من قانون البوليس ، وانى أقبل الخضوع لكافة القوانين واللوائح العسكرية المعمول بها الآن والتى تصدر أثناء وجودى بالخدمة ، وأن أحاكم أمام المجالس العسكرية عما يقع من الامور المخالفة لتلك القوانين واللوائح واتعهد أيضا بعدم ترك الخدمة قبل خمس السنوات السابق ذكرها والا اعتبرت فارا من الخدمة ، واعترف بأن لوزارة الداخلية الحق فى رفقى من الخدمة فى اى وقت كان متى تراهى لها أوفقية ذلك قبل انتهاء مدة خمس السنوات بدون ان يكون لى ادنى حق بطلب تعويضات أو خلافها من الحكومة ، وقد وقعت على هذا التعهد للمعاملة به عند الاقتضاء » - اذا كان الثابت هو ما تقدم ، فان علاقة المدعى فى خدمة البوليس على أساس التطوع هى علاقة قانونية مؤقتة تحكمها القوانين واللوائح القائمة وقت هذا التطوع وما يصدر من قوانين أو لوائح أخرى بعد فى هذا الشأن ، وان اقرار التطوع الذى وقع لا يعدو أن يكون فى صيغته واحكامه التى تضمنها أنموذجا قرره تلك اللوائح ، وأصبح بمثابة قاعدة تنظيمية عامة فى خصوص هذه العلاقة . كما يبين كذلك من القوانين واللوائح النافذة وقت بدء خدمة المدعى والصادرة بعد ذلك أن خدمة المتطوع فى البوليس تنتهى باسباب عدة ، من بينها انتهاء مدته أو عدم الرغبة فى تجديدها من أى من الجانبين أو بالاستغناء عن المتطوع اذا قدرت الادارة أوفقية ذلك خلال جريان مدة الخمس السنوات ، دون ان يكون للمتطوع

أى حق فى المعارضة فى ذلك أو المطالبة بتعويض عنه كما هو ظاهر من صيغة اقرار التطوع المشار اليه ، كما ان من بينها كذلك انتهاء التطوع بقرار فصل تأديبى . وغنى عن البيان أن تأديب المتطوع بما يحتمله أو يتسع له من جزاءات عددها هذا القانون ، ومن بينها الخصم من المرتب أو الفصل - ان تأديب المتطوع هذا له مجاله المستقل عن مجال انتهاء العلاقة بأسباب وأدوات أخرى يجيزها القانون ، كالاستغناء عن خدمة المتطوع اذا قدرت الادارة أوفقية ذلك خلال جريان هذه المدة ، حتى ولو كانت اقامت تقديرها عندما استغنت عنه على أسباب قد تتصل بموضوع التأديب من قريب أو بعيد ، اذ لايجوز تعطيل اداة يجيزها القانون للادارة لانهاء العلاقة حتى خلال جريانها لاسباب وكل تقديرها اليها ، بل لكل أداة من تلك الادوات مجالها الخاص بها فى التطبيق .

٦٥٩ - ٣ (١٩٥٨/٧/١٢) ٣ / ١٦٧/١٦٠١

د - تأديب

٥١٧ - تقديم عسكرى بوليس للمحاكمة أمام مجلس عسكرى - الاجراء الخاص بحضوره الجلسة المحددة للمداولة فى القرار ليس اجراء جوهريا - لابطالان على اغفاله .
ان حضور العسكرى للمحاكمة أمام المجلس العسكرى فى الجلسة التى كانت مخصصة للمداولة المجلس فى القرار الذى يصدره فى هذا الادعاء المنسوب اليه لا يعتبر من الاجراءات الجوهرية التى يترتب على عدم مراعاتها بطلان المحاكمة .

١٦٥٥ - ٢ (١٩٥٧/١٢/١٤) ٢ / ٢٨٩/٢٧/٣

٥١٨ - فصل احد رجال البوليس - سبب القرار - حدود رقابة القضاء الادارى لهذا السبب .

اذا توافر لدى جهة الادارة الاقتناع بأن رجل الامن سلك سلوكا معيبا ينطوى على تقصير او اهمال فى انقيام بواجباته ، أو خروج على مقتضيات وظيفته ، أو أخل بكرامتها ، أو بالثقة الواجب توفرها فيها أو فى القائمين بها . ويدعوها الى عدم الثقة به أو الاطمئنان الى صلاحيته بناء على ذلك للقيام باعباء وظيفته ، وكان اقتناعها هذا مجردا عن الميل أو الهوى وموجها لخير الصالح العام فبنت عليه قرارها بادانة سلوكه ، ورأت لمصلحة الامن والنظام اقصاءه عن هذه الوظيفة ، واستتبطلت هذا كله من وقائع صحيحة ثابتة فى عيون الاوراق ومؤدية الى النتيجة التى خلصت اليها ، فان قرارها فى هذا الشأن يكون قائما على سببه ومطابقا للقانون حصينا من الالغاء . أما تقدير تناسب الجزاء مع الذنب الادارى فمن الملاءمات التى تنفرد بتقديرها بما لا معقب عليها فيها ، والتى تخرج عن رقابة القضاء الادارى .

١٧٧ - ٣ (١٩٥٨/٣/١) ٣ / ٧٥٧/٨٧/٣

٥١٩ - المجلس الانضباطية الصادر بنظمها المرسوم رقم ٢٦٤ في ٨ من فبراير (شباط) سنة ١٩٥٠ استنادا الى المرسوم التشريعي رقم ٧٧ الصادر في ٣٠ من يونيو (حزيران) سنة ١٩٤٧ الخاص بملاك الدرك السوري - لا تصدر قرارات تاديبية نهائية بل تبدي مجرد رأى - القرار النهائي هو ما يصدره الامر بتشكيل الذى له سلطة التصديق على رأى المجلس او الغائه - اتخاذ هذا القرار اساسا لحساب مواعيد التظلم والظعن بالالغاء - اساس ذلك .

ان المرسوم رقم ٢٦٤ انصادر في ٨ من شباط (فبراير) سنة ١٩٥٠ ينظم المجلس الانضباطية استنادا الى المرسوم التشريعي رقم ٧٧ في ٢٠ من حزيران (يونية) سنة ١٩٤٧ المتضمن الملاك الخاص للدرك السوري ، قد نص في المادة الاولى على صلاحيات اختصاص هذه المجلس ، وانه يؤلف لكل قضية مجلس تاديب خاص ينحل من نفسه بعد ابداء رايه ، ولا يجوز ابداء رايه الا في الافعال المذكورة في امر الاحالة المرسل اليه من قبل المقام المختص . كما نصت المادة ٢٣ من المرسوم السالف الذكر على ان ما يتفق عليه الاكثرية يعتبر رأى المجلس ، ووجببت المادة ٢٤ رفع الرأى الى السلطة التى امرت بتشكيل المجلس . ثم نصت المادة ٢٦ على على انه « اذا رأى المقام الذى يبت فى الامر على أثر رأى المجلس اهمالا أو غلطا فى تأليف الاضبارة أو فى التحقيق ، يحق له الغاء رأى المجلس ، وفى هذه الحالة يحال العسكرى الى مجلس جديد ، ويذكر فى القرار المتخذ بهذا الشأن السبب الذى دعا الى الالغاء ، ويبلغ المحال (عن طريق التسلسل) ، ويؤلف المجلس الجديد على الوجه المذكور أعلاه ، ثم نصت المادة ٢٧ على أن « يبلغ العسكرى المحال على المجلس القرار النهائى المتخذ بناء على رأى المجلس » .

ويظهر من النصوص المتقدمة ان المجلس الانضباطى لا يصدر قرارا نهائيا بل يبدى رأيا يتعين رفعه الى الجهة الآمرة بتشكيل للنظر فيه . واصدار القرار النهائى فى المسألة ، وكذا يرفع هذا الرأى الى الامر مصحوبا بالاضبارة كاملة للتمكن من دراسة الموضوع واصدار القرار النهائى فيه . وللآمر بتشكيل سلطة الغاء رأى المجلس او التصديق عليه ، ومن ثم يكون القرار النهائى هو القرار الذى يصدره الامر بتشكيل وهو الذى يجب التظلم منه ، مادام الرأى الاول يقبل التعديل والالغاء ، وعلى هذا الاساس يجرى حساب الميعاد .

٥٦ - ٢ س (١٩٦٠/٩/٢١) ١٢٩٥/١٣٤/٥

٥٢٠ - المجلس الانضباطية - دعوة الشهود امامها عند المحاكمة - المادة ١٦ من المرسوم رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٠ الخاص بنظام المجلس الانضباطية - علم الزامها رئيس المجلس

بدعوة الشهود آليا وعلى سبيل الالتزام تحت طائلة بطلان الاجراءات - لاثريب عليه ان لم ير لزوما لدعوة الشهود ، كما اذا كانت اقوالهم ثابتة في الاوراق - اساس ذلك .

لا محل للدفع ببطلان القرار لعدم دعوه الشهود طبقا للمادة ١٦ من المرسوم رقم ٢٦٤ سالف الذكر ، فان هذه المادة قد وردت في الفصل الثالث الخاص بتحقيق المجلس تحت عنوان « الموعد والدعوات » ويجرى نصها كالاتي : « يعين الرئيس موعد انعقاد المجلس ويدعو اليه شهود القضية بما فيهم شهود الدفاع ، وله ان يدعو الاشخاص الذين يرى من سماعهم فائدة لاضاءة القضية واظهار الحق . يجب ان يذكر في رقاع الدعوة مكان انعقاد المجلس وموعد الانعقاد بالساعة على الا تقل المهلة بين تاريخ تبليغ رقاع الدعوة وموعد انعقاد المجلس عن عشرة ايام . » فهذا النص لا يلزم رئيس المجلس بدعوة الشهود آليا وعلى سبيل الالتزام تحت طائلة بطلان الاجراءات . وانما ورد على سبيل التقرير لصلاحيات الرئيس وكيفية تنظيم اجراء دعوة المجلس ، وكذا دعوة من يرى الرئيس لزوما لسماع اقوالهم من الشهود دون اجبار عليه في ذلك ، بل الامر مترهك لتقديره . فقد يرى لا داعي لاعلان شهود الاثبات ، كما اذا وجد في الاضبار ما يغنى عن دعوتهم ، يؤكد هذا النظر ما ورد في المادة الثلاثين من القانون تحت عنوان « دعوة الشهود المدنيين والعسكريين » من انه « لا يجوز اجبار احد على الحضور امام المجلس المقرر تلبية لدعوتها ولا على اعطاء الجواب لهما ، باعتبار ان التحقيق في المجلسين المذكورين ليس بتحقيق عدلي . . . »

٥٦ - ٢ س (١٩٦٠/٩/٢١) ١٢٩٥/١٣٤/٥

٥٢١ - المجالس الانضباطية - نص المادة ١٥ من المرسوم رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٠ الخاص بنظام المجالس الانضباطية على وجوب البحث عما يبرىء ساحة العسكري بنفس العناية التي يبحث بها عما يدينه - هو ترديد للقواعد العامة - ثبوت ان المقرر تحرى العدالة وسال المحال عن شهود وعمن يدافع عنه - النعى على التقرير بالرغم من ذلك بمخالفة المادة ١٥ السالفة الذكر - غير سديد .

ان المادة ١٥ من نظام المجالس الانضباطية التي توجب على المقرر البحث عما يبرىء ساحة العسكري بنفس العناية التي يبحث بها عما يدينه - قد وردت تحت عنوان « شكل التقرير » وجاء نصها كما يأتى : « يجب على المقرر ان يراعى في تحقيقه حيادا مطلقا ، وان يبحث عما يبرىء ساحة العسكري بنفس العناية التي يبحث بها عما يدينه ، وان يعامله

بالرفق واللين لئلا يستحوذ عليه رعب يقيدده فى السدفاع عن نفسه ،
ويجب عليه أيضا ألا يبوح برأيه فى تقريره حتى لا يتضمن هذا التقرير
عبارات تشهير الى رأى ولو بالتلميح ، وهذا النص هو الا ترديد
للقواعد العامة ، وظاهر من الكلام عن الوجه السابق أن المقرر قد تحرى
العدالة وسأل المحال عن شهوده وعن يدافع عنه ، وأن المدعى أجاب
سلبا فى الحالتين ويكون التقرير والحالة هذه ليس فيه عيب قانونى ،
ويكون الطعن بالمخالفة لهذا الوجه غير سديد .

ت

تأديب

راجع أيضا : ٣٠ ، ٦٨ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ؛
 ٣١٨ ؛ ٣٣١ ؛ ٣٤٩ ؛ ٣٥٠ ، ٣٥٨ ؛ ٣٦٥ ؛ ٣٦٧ ، ٣٧٠ ، ٤١٩ ، ٥٠٣ ،
 ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥١٧ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ؛ ٦٢٥ ؛ ٦٢٦ ؛ ٧٢١ ؛ ٩٧٠ ؛
 ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ؛ ٩٩١ ، ١٢٣٨ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ،
 ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٩ .

أ - اختصاص تأديبي

ب - محاكمة تأديبية

ج - جريمة تأديبية

د - سوء السلوك فى غير النطاق الوظيفى

هـ - جزاء تأديبي

و - مسئولية ادارية ومسئولية جنائية

ز - قرار تأديبي وقرار قضائى

ح - سبب القرار التأديبي ومدى رقابة القضاء الادارى عليه

أ - اختصاص تأديبي

راجع أيضا : اناة

٥٢٢ - تعريف الموظف الدائم فى حكم القوانين واللوائح المعمول بها قبل صدور
 قانون نظام موظفى الدولة - قيام التلازم وقتل بين دائمية الوظيفة وبين التثبيت فيها -
 السلطة التى كانت تملك التأديب بالنسبة للموظفين الدائمين وتلك التى كانت تملكه بالنسبة
 للموظفين غير الدائمين .

ان مجالس التأديب كانت - طبقا للقوانين واللوائح المعمول بها قبل صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - هي السلطة التأديبية المختصة بالنسبة للموظفين والمستخدمين الدائمين ، وقد كانوا بحسب مفهوم تلك القوانين واللوائح السابقة على القانون المذكور من كان يجرى على راتبهم حكم الاستقطاع ، أى من كانوا مشبتين ، اذ كان التلازم قائما بين دائمية الوظيفة وبين التثبيت فيها ، فلا يعتبر موظفا دائما الا من كان مثبتا (أى يجرى على راتبه حكم الاستقطاع) ، ولا يعتبر كذلك من كان لا يجرى على راتبه حكم الاستقطاع ولو كان معينا على وظيفة دائمة ، ومن عدا الموظفين الدائمين على النحو المتقدم كانت السلطة التأديبية بالنسبة لهم الوزراء أو رئيس المصلحة حسب الاحوال .

١١٠ - ٢ (١٩٥٦/٦/٩) ٨٣٥/١٠١/١

٥٢٣ - اختصاص مدير المصلحة بتوقيع الجزاءات فى الحدود المقررة قانونا -
عدم جواز مباشرة وكيله لهذا الاختصاص الا اذا كان هناك مانع يحول بينه وبين مباشرته -
القضاء الصادر من الوكيل فى مثل هذه الحالة ووجوب اعادة عرض الموضوع على المدير
تقرير ما يراه - مثال .

ان المادة ٢ من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ باختصاصات مجلس ادارة السكك الحديدية تنص على أن « يقوم المدير العام تحت اشراف وزير المواصلات بادارة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات وتصريف شئونها الاعتيادية وذلك مع مراعاة أحكام هذا القانون ، وله على الاخص أن يبت ضمن حدود القوانين واللوائح فى المسائل الآتية : أ - ٠٠٠ ج - جميع المسائل الاخرى كالعلاوات القانونية والاجازات والعقوبات وغيرها » .
ويبين من ذلك أن توقيع الجزاءات على موظفى المصلحة كإن منوطا بمدير عام المصلحة طبقا لاحكام هذا القانون ، وهذا الاختصاص معقود له دون ستواه يباشره بنفسه ولا يحل وكيل المدير العام محله فيه الا اذا كان هناك مانع يحول دون مباشرته له . ومن ثم فاذا كان الثابت من كتاب مصلحة السكك الحديدية لهيئة مفوضى الدولة فى ٥ من مايو سنة ١٩٥٨ رقم ١٦٥/٧/٢٨ أن مدير عام المصلحة لم يكن فى اجازة فى يوم ٢٦ من يولية سنة ١٩٥٤ وهو اليوم الذى أوقع فيه الجزاء على المدعى ، كما لم يثبت أن مانعا ماقد حال دون قيام المدير العام بمباشرة هذا الاختصاص حتى يمكن أن يحل وكيله محله بمباشرة ، فان هذا القرار ، اذ صدر من غير مختص باصداره ، يكون مخالفا للقانون متعينا الغاؤه . الا أنه يجب التنبيه الى أنه مهما يكن من أمر فى موضوع التهمة ذاتها وفى شأن ثبوتها أو عدم ثبوتها وفى نوع العقوبة التى يحق توقيعها ، فان القرار المشار اليه قد شاب عيب ينبى عليه بطلانه بسبب عدم اختصاص وكيل المدير العام ، فيتعين - والحالة

هذه - إعادة عرض الموضوع على الرئيس المختص قانونا لتقرير ما يراه فى شأن ماهو منسوب للمدعى من حيث ثبوته أو عدم ثبوته ، والجزاء الذى يوقع عليه فى حالة ما اذا رؤى ادانته فيما هو منسوب اليه ليصدر قراره فى هذا الشأن .

٧٥٣ - ٣ (١٩٥٩/٥/٩) ٤/١٠٧/١٢٣٦

٥٢٤ - توقيع عقوبتى الانذار والخصم من الراتب فى الحدود المقررة بالمادة ٨٥ من قانون نظام موظفى الدولة - من اختصاص رئيس المصلحة - المقصود بالمصلحة فى هذا الخصوص هو المصلحة ذات الكيان المستقل والميزانية الخاصة - ليس من رئيس مصلحة فى مصلحة السكك الحديدية الا مدير المصلحة .

ان النص الاول للمادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة عند أول صدوره كان يجرى كما يأتى « لوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل فى دائرة اختصاصه توقيع عقوبتى الانذار والخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما فى السنة الواحدة ٠٠٠ » . والمقصود بالمصلحة التى خول رئيسها سلطة توقيع عقوبتى الانذار والخصم من المرتب بما لا تجاوز الخمسة عشر يوما فى السنة هى تلك التى يكون لها كيان مستقل وميزانية خاصة ، فلا يعتبر مدير عام الإيرادات والمصروفات بمصلحة السكك الحديدية مدير مصلحة فى حكم المادة ٨٥ من قانون موظفى الدولة ، اذ ليس من رئيس مصلحة فى مصلحة السكك الحديدية (الهيئة العامة للسكك الحديدية حاليا) الا مدير عام المصلحة ، فهو وحده الذى له حق توقيع الجزاءات التأديبية المنصوص عليها فى المادة ٨٥ سالفة الذكر ، مالم تخول القوانين غيره سلطة توقيع تلك الجزاءات .

٦٧٣ - ٣ (١٩٥٩/٤/٢٥) ٤/١٠١/١١٣٦

٥٢٥ - عقوبتا الانذار والخصم من المرتب فى الحدود المقررة لرؤساء المصالح فى المادة ٨٥ من قانون موظفى الدولة - تفويض مديرى العموم بالديوان العام لوزارة المالية فى توقيعها - قرار وزير المالية فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ الصادر فى هذا الشأن - علم انسحابه الى مديرى العموم الذين يعملون بمصالح اخرى كمدير الإيرادات والمصروفات بمصلحة السكك الحديدية .

ان القول بأن مدير عام الإيرادات والمصروفات بمصلحة السكك الحديدية يعتبر رئيسا للإدارة العامة للإيرادات والمصروفات ويستمد سلطته رأسا من وزارة المالية أستهة بباقي زملائه رؤساء المصالح بتلك الوزارة طبقا للقرار الوزارى الصادر من السيد وزير المالية فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ الذى خول رؤساء مصالح وزارة المالية سلطات شئون الموظفين الواردة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ومن ثم يكون له

توقيع الجزاءات المقررة فى المادة ٨٥ منه باعتبارها رئيس مصلحة - ان هذا القول غير صحيح ، ذلك أن قرار وزير المالية آنف الذكر انما صدر فى شأن مديرى العموم بديوان عام الوزارة ، ومن ثم فلا ينسحب حكمه على غير هؤلاء من مديرى العموم بالوزارة الذين - وان كانوا يتبعون وزارة المالية - الا أنهم يعملون فى وزارة أو مصلحة أو ادارة أخرى غير ديوان عام وزارة المالية . وحكمة ذلك ظاهرة ، وهى أن مديرى العموم بوزارة المالية الذين يعملون فى جهات أخرى غير ديوان عام الوزارة انما يرأسون ادارات تابعة للوزارة أو المصالح التى يعملون بها ، فالسلطة الرئاسية بالنسبة لموظفى هذه الادارات هى لوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة بحسب الاحوال .

٦٧٣ - ٣ (١٩٥٩/٤/٢٥) ١١٣٦/١٠١/٤

٥٢٦ - السلطة المختصة بالامر بالتحقيق مع الموظف - المادة ٤٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الموظفين - الامر بالتحقيق يصدر من الوزير بالنسبة للموظفين المعينين بمرسوم أو من هم فى درجة مدير عام ، ومن وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة بالنسبة لمن عيّنهم - حكمة ذلك وضع ضمانات للموظفين - لا يجوز أن يصدر الامر بالتحقيق ممن هم دون الوزير بالنسبة لموظفى الفئة الاولى - يجوز ان يصدر أمر التحقيق من الوزير حتى بالنسبة لموظفى الفئة الثانية .

نظمت المادة ٤٦ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام موظفى الدولة طرق الامر بالتحقيق مع الموظفين على اختلاف درجاتهم ومراكزهم ، فجعلت الرد فى ذلك الى الوزير بالنسبة للموظفين المعينين بمرسوم أو من هم من درجة مدير عام نظرا لاهمية مراكزهم وخطورتها ، وجعلت الامر بالنسبة لمن دونهم من الموظفين لوكيل الوزارة أو مدير المصلحة بحسب الاحوال . وليس معنى هذا أن الاختصاص فى هذه الحالة الاخيرة معقود لوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة وحدهما بحسب الاحوال دون الوزير ، ذلك أن تلك المادة انما وضعت ضمانات خاصة للموظفين هى الا يصدر الامر بالتحقيق ممن هم دون الوزير بالنسبة للمعينين بمرسوم أو من هم من درجة مدير عام ، ومنهم هم دون الوكيل أو رئيس المصلحة بالنسبة لغيرهم ، فاذا ما صدر الامر من الوزير فى الحالة الاخيرة فان الضمانات تكون من باب أولى مكفولة لهم ، والقول بغير ذلك يؤدى الى غل يد الوزير عن الامر بالتحقيق مع صفار الموظفين فى الوقت الذى جعل القانون له وحده حق الامر بالتحقيق مع كبارهم ، وهو أمر - فضلا عن أنه يتجافى مع طبائع الاشياء - فانه يتنافى بداهة مع سلطة الوزير فى الاشراف على شئون وزارته ورقابة حسن سير العمل فيها .

٨٢٩ - ٣ (١٩٥٧/١٢/١٤) ٤٠٢/٤٨/٣

٥٢٧ - كاتب محكمة - تبعيته وقت صدور القرار التأديبي لمحكمة غير التي كان يتبعها وقت ارتكاب الفعل المكون للمخالفة التأديبية - اختصاص رئيس المحكمة التي كان يتبعها وقت ارتكاب الفعل بتوقيع الجزاء .

ان رئيس المحكمة الابتدائية التي وقع في دائرتها الفعل المكون للمخالفة التأديبية يملك أن يوقع الجزاء على الكاتب المنسوب اليه الاهمال اذا ثبت أنه يعمل بأحدى جزئياتها وقت وقوع هذه المخالفة ، وان أصبح عند المجازاة تابعا لمحكمة أخرى نقل اليها بعد ذلك .

١٧٢٣ - ٢ (١٩٥٨/١/٢٥) ٢٣/٧٢/٦٣٥

٥٢٨ - سلطة تأديبية . مجلس الضابطة الجمركية المحدث بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ - حلولة محل المدير العام للجمارك فيما كان يملكه من صلاحيات في إصدار الجزاءات التأديبية - القرارات التأديبية الصادرة من هذا المجلس تعتبر قرارات تأديبية رئاسية لا قرارات صادرة من مجالس تأديبية - وجوب التظلم منها قبل الطعن فيها بالالفة - مثال .

ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لعام ١٩٥٩ في شأن احداث مديرية شئون الضابطة الجمركية ومجلس ضابطة وصلاحيات كل منهما في الاقليم الشمالى من الجمهورية العربية المتحدة ، اذ أحدثت في مديرية الجمارك العامة مديرية تدعى « مديرية شئون الضابطة الجمركية » ، تشكل على الوجه الذى عينه ، وخولها بعض الصلاحيات ، ومن بينها مانص عليه في مادته الثامنة من ان « يتولى مجلس يسمى (مجلس الضابطة الجمركية) مؤلف من مدير الجمارك العام رئيسا وأمر الضابطة العام واحد معاونين ، يختاره وزير الخزانة ، أعضاء ، كافة صلاحيات مدير الجمارك العام فيما يتعلق بتعيين موظفى الضابطة الجمركية ونقلهم وترفيعهم وانهاء خدمتهم وفرض عقوبات الدرجة الثانية بحقهم وفى إصدار التعليمات والقرارات النازمة لشئون الضابطة » ، وما نص عليه في مادته التاسعة من ان يرأس أمر الضابطة العام مجلس التأديب ، ويحل احد معاونيه محل المدير عضوا عندما ينعقد المجلس للنظر فى قضايا رجال الضابطة المحالين الى المجلس التأديب » ، فانه يكون قد احل مجلس الضابطة الجمركية محل المدير العام للجمارك فيما كان يملكه من صلاحيات لاصدار الجزاءات التأديبية ، وهى بطبيعتها من الاصل قرارات تأديبية رئاسية لا قرارات مما تصدر من مجالس تأديبية ، يقطع فى ذلك ان مجلس الضابطة الجمركية لا يملك الا فرض عقوبات الدرجة الثانية ، بينما يصدر مجلس التأديب ، الذى أبقي عليه فى المادة التاسعة ، قرارات بعقوبات أخرى . ولا يغير من هذا الفهم ان أصبح من حل محل مدير الجمارك العام فى صلاحياته فى هذا الخصوص هيئة بعد ان كان فردا ، اذ العبرة بالصلاحيات وبطبيعة القرار على مقتضى التفرقة فى التكييف القانونى .

فاذا كان الثابت ان القرار محل النزاع قرارا صادرا من سلطنة تأديبية رئاسية لا من مجلس تأديب ، ولو أنه صدر من مجلس الضابطة الجمركية فقد كان يتعين وفقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ التظلم منه أولا الى الهيئة الادارية التي أصدرته أو الى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم ، والا كان طلب الغائه رأسا أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى غير مقبول . واذا كان المدعى قد بادر باقامة هذه الدعوى رأسا دون التظلم منه وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم فانها تكون غير مقبولة .

٨ - ٢ س (١٩٦٠/٤/٢٦) ٧٤٧/٧٦/٥

٥٢٩ - مجازاة موظف يشغل وظيفة مؤقتة عن مخالفة مالية وقعت منه - صدور قرار بذلك من رئيس الجهة التي يتبعها في فترة سريان القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الذى كان يعقد الاختصاص بذلك لمجلس التأديب المشكل بالتطبيق لاحكامه - بطلان القرار - تخويل رئيس الجهة بعد الغاء القانون المذكور سلطة التأديب عن المخالفات المالية بالنسبة للموظفين الداخلين فى الهيئة الشاغلة لوظائف مؤقتة - اثره بالنسبة لطلب الغاء القرار المذكور - زوال العيب الذى كان يعتور القرار وانعدام الجدوى من الغائه قضاء .

لئن كانت المخالفة التى جوزى المدعى بسببها هى مخالفة مالية ، وكانت محاكمته عنها وقت اصدار القرار المطعون فيه وحين رفع الدعوى بطلب الغائه مما يدخل فى اختصاص المجلس التأديبى للمخالفات المالية المشكل بالتطبيق لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ ، وقد جاء فيه تحديد اختصاص المجلس شاملا مطلقا دون تفرقة بين الموظفين الداخلين فى الهيئة ، سواء على وظائف دائمة أم مؤقتة أو لاعمال مؤقتة ، وبين الخارجين عنها . يقطع فى ذلك ما جاء فى المذكرة الايضاحية من أنه « لاسبيل لاحترام الانظمة المالية وصون الاموال العامة الا اذا أنشئت هيئة تأديبية مستقلة تكون بمنأى عن سلطان رؤساء المصالح الذين كثيرا ما يكونون هم المسئولون أصلا عن ارتكاب المخالفات المالية » . - لئن كان ذلك هو كما تقدم ، الا أنه قد صدر بعد ذلك القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قاضيا فى مادته الثالثة بالغاء المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ ، وبذلك عادت ولاية تأديب الموظفين المؤقتين الى الوضع الذى كانت عليه قبل صدور المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ السالف الاشارة اليه ، وأصبح تأديب المدعى وتوقيع الجزاءات عليه بما فى ذلك فصله من اختصاص مدير الجامعة ، كما كان الحال قبل انشاء المجلس التأديبى للمخالفات المالية ، ومن ثم فان الغاء القرار المطعون فيه - استنادا الى أن هذا المجلس كان هو المختص وقت اصدار القرار - يكون عبثا غير مجد لزوال علته ، مادام التشريع

القائم الآن يعتبر مدير الجامعة هو المختص بالتأديب بالمدى المشار اليه آنفا ويكون هذا التشريع الجديد وكأنه صحح القرار موضوع النزاع بإزالة العيب الذي كان يعتوره ، وهو عيب عدم الاختصاص .

٢١٧ - ٤ (١٩٥٩/٥/٩) ٤٢٤٢/١٠٨/٤

٥٣٠ - الاحالة الى مجلس التأديب - اختصاص وكيل الوزارة بذلك - اختصاص وكيل الوزارة المساعد أيضا بتفويض من الوزير - صدور هذا التفويض اليه من وكيل الوزارة - عدم جوازه - المادة ٨٩ من قانون نظام موظفي الدولة قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ .

ان المادة ٨٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧) جعلت الاحالة الى المحاكمة التأديبية من اختصاص وكيل الوزارة المختص . وقد نصت المادة ١٣٣ مكررا على حق الوزير في أن يعهد لوكيل الوزارة المساعد بالاختصاصات المخولة لوكيل الوزارة ومن بينها احالة الموظفين الى المحاكمة التأديبية . اما وكيل الوزارة فلا يملك أن ينزل عن اختصاصه ويفوض غيره في مباشرته ، مادام القانون عهد به اليه وحده ولم يرخص له في هذا التفويض ، ومن ثم اذا ثبت أن قرار الاحالة الى مجلس التأديب صدر من وكيل الوزارة المساعد بناء على تفويض من وكيل الوزارة الذي استند بدوره الى قرار صادر من الوزير باختصاص الوكيل المساعد بما يحيله عليه وكيل الوزارة من أعمال - اذا ثبت ماتقدم ، فان قرار الاحالة الى مجلس التأديب سالف الذكر يكون قد صدر من غير مختص باصدارة .

٦٨٦ - ٣ (١٩٥٧/١٢/١٤) ٣٨٢/٤٧/٣

ب - محاكمة تأديبية

٥٣١ - لا بطلان على اغفال اجراء التحقيق في شكل معين .

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والمرسوم الصادر في ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ ، باللائحة التنفيذية لهذا القانون لم يقرر اجراء البطلان على اغفال اجراء التحقيق في شكل معين .

١٧٨ - ٣ (١٩٥٨/٣/١) ٧٦٩/٨٨/٣

٥٣٢ - تفتيش مسكن المدرسات الملحق باحدى مدارس البنات بقصد ضبط اوراق متعلقة باحداهن - المجادلة في صحته اذا تولته النيابة الادارية - لا محل لها متى كانت صاحبة الشأن قد رضيت به رضاء صحيحا .

مادامت المدعية قد سمحت للنياحة الادارية بتفتيش مسكن المدرسات

بالمدرسة التي كانت تعمل وتقيم بها وبضبط ماعساه أن يستفر عنه من أوراق ومكاتبات خاصة ، ومادام لم يثبت أن رضا المدعية كان مشوباً بعيب من العيوب المفسدة للرضاء ، فإن المجادلة في صحة هذا التفتيش تصبح غير ذات موضوع ، إذ الرضاء الصحيح بهذا التفتيش يقطع تلك المجادلة لو صح أن لها في الاصل وجهاً قانونياً .

٦٤٢ - ٣ (١٩٥٨/٦/٢١) ٣ / ١٥٢ / ١٤٣١

٥٣٣ - مواجهة الموظف عند التحقيق بوصف أشد للفعل المنسوب اليه - العدول عنه الى وصف أخف - لا اخلال بحق الدفاع ما دام الموظف يعلم من التحقيق الوقائع موضوع المؤاخذه في جملتها ويبدى دفاعه فيها غير مجزأ .

إذا واجهت الادارة الموظف في التحقيق بوصف الفعل أو الافعال المنسوبة اليه بالوصف المكون للذنب الاشد فلا تشریب عليها في أن تعدل هذا الوصف أو تنزل بالعقوبة التأديبية الى الوصف أو الجزاء الاخف متى قام لديها من الاعتبارات ما يبرر ذلك ، دون أن ينطوى هذا على اخلال بحق الدفاع أو يعد خروجاً على الاحكام التي تضمنها الفصل السابع من الباب الاول من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، أو لاثنته التنفيذية مادام الموظف يعلم من التحقيق الذي يجري معه بالوقائع موضوع المؤاخذه في جملتها ويبدى دفاعه فيها غير مجزأ ، ولا سيما اذا كانت هذه الوقائع مرتبطة ببعضها ، أو تكون في الوقت ذاته أكثر من ذنب تأديبي واحد أو يكون كل منها ذنباً على حدة .

١٥٧٣ - ٢ (١٩٥٧/٤/٦) ٢ / ٨٩ / ٨٦١

٥٣٤ - مجلس تأديب - نص المادة ٨٦ من قانون الموظفين على تشكيله من اثنين من الموظفين في درجة مدير عام أحدهما من غير المصلحة التابع لها الموظف المحال للمحاكمة التأديبية ومن نائب من ادارة الرأي المختصة بمجلس الدولة - وجوب أن يكون أحد العضوين من غير المصلحة التابع لها الموظف - لا ضرورة لأن يكون العضو الآخر من ذات المصلحة .

نصت المادة ٨٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أن « المحاكمة التأديبية للموظفين يتولاها مجلس مؤلف من اثنين من الموظفين في درجة مدير عام أحدهما من غير المصلحة التابع لها الموظف المحال الى المحاكمة التأديبية ومن نائب من ادارة الرأي المختصة بمجلس الدولة » . ويستفاد من هذا النص وجوب أن يكون أحد العضوين من غير المصلحة التابع لها الموظف ، أما أن يكون العضو الآخر من ذات المصلحة فهذا مالم يوجب النص .

٦٨٦ - ٣ (١٩٥٧/١٢/١٤) ٣ / ٤٧ / ٣٨٢

٥٣٥ - المادة ٨٦ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قبل تعديلها بالقانون

رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - المناط في تعيين مجلس التأديب المختص طبقا لاحكامها هو محل وقوع الجريمة - اختصاص المجلس التأديبي الخاص بالوزارة التي كان يتبعها الموظف عند وقوع الجريمة ولو كان تابعا عند المحاكمة لوزارة أخرى - عدم انطباق هذه القاعدة اذا كانت الوزارة التي يتبعها الموظف عند المحاكمة قد حلت محل الوزارة الأولى في القيام على المرفق الذي وقعت في شأنه الجريمة التأديبية - مثال .

ان المادة ٨٦ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قبل تعديلها بالقرار بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ كانت تنص على أن « تكون محاكمة الموظف أو الموظفين المتهمين بارتكاب جريمة واحدة أو جرائم مرتبطة ببعضها أمام مجلس التأديب الخاص بالوزارة التي وقعت فيها الجريمة أو الجرائم المذكورة ولو كانوا تابعين عند المحاكمة لوزارات أخرى ، فاذا تعذر تعيين الوزارة على الوجه السابق تكون المحاكمة أمام مجلس التأديب الخاص بالوزارة التي يتبعها العدد الأكبر من الموظفين ، فاذا تساوى العدد عين رئيس مجلس الوزراء مجلس التأديب المختص ، ويكون مجلس التأديب الاستثنائي في هذه الحالة هو المجلس المختص بنظر الطعن في قرارات المجلس الذي تولى المحاكمة » . ومفاد ذلك أن المناط في تعيين مجلس التأديب المختص هو بمحل وقوع الجريمة التي يحاكم الموظف من أجلها، أي أن المجلس التأديبي المختص بمحاكمة الموظف هو المجلس التأديبي الخاص بالوزارة التي كان يتبعها الموظف عند وقوع الجريمة ولو كان تابعا عند المحاكمة لوزارة أخرى، ولا يصدق هذا القول بطبيعة الحال الا اذا كانت الوزارة التي يتبعها الموظف عند وقوع الجريمة والوزارة التي يتبعها عند المحاكمة كلتاهما منفصلة عن الأخرى ، ولم تحل احدهما قانونا محل الأخرى في القيام على المرفق العام الذي وقعت في شأنه الجريمة التأديبية ، أما اذا كانت الوزارة التي يتبعها الموظف عند المحاكمة قد حلت محل الوزارة الأولى في القيام على هذا المرفق ، فيكون مجلس تأديب الوزارة التي يتبعها الموظف أخيرا هو المختص ، نتيجة حلول تلك الوزارة محل الوزارة الأخرى في اختصاصاتها في هذا الشأن ، وترتيبا على ما تقدم فانه ولئن كانت الجريمة المنسوبة الى المدعى قد وقعت في وقت كان فيه موظفا بمجلس مديرية المنوفية التابع لوزارة الداخلية وكان يقوم هذا المجلس على مرفق التعليم الذي وقعت في شأنه الجريمة التأديبية ، إلا أنه لما كان نقل المدعى بعد ذلك الى وزارة التربية والتعليم انما يرجع الى حلول تلك الوزارة محل مجلس مديرية المنوفية في القيام على مرفق التعليم تنفيذا للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ الذي نقل اختصاص مجالس المديرية بشؤون التعليم الى وزارة التربية والتعليم فان مجلس التأديب الخاص بموظفي وزارة التربية والتعليم أصبح يحكم القانون هو المختص بمحاكمة المدعى نتيجة حلول وزارة التربية والتعليم محل مجلس مديرية المنوفية التابع لوزارة الداخلية في هذا الشأن

٥٣٦ - ضمانات التحقيق أمام المحاكم التأديبية - يكفى لتوافرها قيام الأصول

والمقومات الأساسية التي تطلبها الشارع لسلامة التحقيق - لا الزام على المحسكة بسماع شهادة الرؤساء الإداريين للموظف المحال على المحاكمة التأديبية - أساس ذلك .

يخلص من استقراء النصوص الواردة في شأن تأديب الموظفين في كل من قانون نظام موظفي الدولة وقانون تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية أنها تهدف في جملتها الى توفير ضمانات لسلامة التحقيق وتيسير وسائل استكمالها للجهة القائمة به ، بغية الوصول الى اظهار الحقيقة من جهة ولتمكين الموظف المتهم من جهة أخرى من الوقوف على عناصر هذا التحقيق وأدلة الاتهام لابتداء دفاعه فيما هو منسوب اليه ، ولم تتضمن هذه النصوص ما يوجب افراغ التحقيق في شكل معين أو وضع مرسوم كما لم ترتب جزاء البطلان على اغفال اجرائه على وجه خاص . وكل ما ينبغي هو ان يتم التحقيق في حدود الاصول العامة وبمراعاة الضمانات الأساسية التي تقوم عليها حكمته بأن تتوافر فيه ضمانات السلامة والحيدة والاستقصاء لصالح الحقيقة وأن تكفل به حماية حق الدفاع للموظف تحقيقا للعدالة ،

فاذا تم استجماع الوقائع المكونة للذنب التأديبي واستخلصت عناصر الاتهام بأسلوب مشروع من مصادرها الصحيحة وضمت الاوراق المؤيدة لها وأكملت بأقوال الشهود من الموظفين وغيرهم وبالتحريرات أو الايضاحات أو التقارير المقدمة منهم ووجه الموظف المحال الى المحاكمة التأديبية بهذا كله ، سواء باستجوابه عن تلك الوقائع أو بمناقشته فيها أو تبليغه بها لابتداء ملاحظاته أو رده عليها ومكن من الاطلاع على التحقيقات التي أجريت والاوراق المتعلقة بها أو أخذ صورة منها ان شاء ، وأجيب الى طلبه فيما يتعلق بسماع شهود أو ضم أوراق و تقارير أو استيفاء اجراء وسمح له بابتداء أقواله ودفاعه وملاحظاته ، اما كتابة بمذكرة أو شفها ببيان أو مرافة سواء بنفسه أو بمحام عنه ، اذا تحقق هذا ولم يقع اخلال به فان الغاية التي استهدفها المشرع من الاحكام الخاصة بإجراءات التأديب في هذا الخصوص تكون متحققة . ولا يقدح في صحة هذا النظر ماورد بالمرسوم الصادر في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٣ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة أو بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للنيابة الإدارية والمحاكم التأديبية من نصوص خاصة بالتحقيق في المحاكمات التأديبية لاتعدو أن تكون أحكاما توضيحية واردة على سبيل التوجيه والتنظيم في حدود أحكام القانون الذي تستند اليه ، دون الخروج على هذه الاحكام أو تناولها بالاضافة أو التعديل ، ودون ترتيب جزاء البطلان على عدم اتباع شكلياتها وهو الجزاء الذي لم يقرره القانون ذاته على مثل هذه المخالفة .

فاذا كان قرار احالة الطاعن الى المحاكمة التأديبية قد صدر بناء على ما كشفت عنه التحقيقات التي أجرتها مراقبة التشريع والتحقيقات بوزارة التموين ثم النيابة العامة ثم تقرير ادارة الخبراء بالوزارة من مؤاخذات اسندت اليه - ومن ثم فلا وجه للنعي على القرار المذكور بالبطلان بمقولة أنه لم يسبقه تحقيق ادارى او تحقيق فى موضوع التهمة الخاصة بعملية الكيوسين . كما لا وجه فى تعيين حكم المحكمة التأديبية بدعوى مخالفته لنص المادة ٢١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ لعدم سماع المحكمة أقوال الرؤساء الموكلين اليهم مراقبة عملية الكيوسين ، لان المادة المذكورة لا توجب هذا الاجراء على نحو ما يذهب اليه الطاعن بل تجعله جوازيًا « اذا رأت المحكمة وجها لذلك » . ولا بطلان على ترك العمل برخصة قررت المحكمة الاستغناء عنها بما بين يديها وتحت بصرها من دلائل وأسانيد وقرائن أحوال وايضاحات وأقوال فى التحقيق لشهود وخبراء رأت أنها تكفى لتكوين اقتناعها فيما انتهى اليه قضاؤها ، كذلك لا بطلان فى اجراءات المحاكمة التأديبية أو الحكم يمكن رده الى عدم مراعاة مانصت عليه المادتان ٤٧ ، ٤٨ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام موظفى الدولة مادامت الاصول العامة والضمانات الاساسية التى تطلبها الشارع لسلامة التحقيق ولتمكين الموظف المحال الى المحاكمة من ابداء دفاعه قد تحققت وكملت لهذا الاخير على الوجه السابق ايضاحه .

١٠٠٤ - ٥ (١٩٦٠/٢/٢٧) ٥٩٤/٥٥/٥

٥٣٧ - جماعة كبار العلماء بالازهر - اختصاصها وحدها بمحاكمة علماء الازهر

اذا نسب اليهم طعن فى الدين الاسلامى أو انكار ما علم ضرورة منه أو سلوكهم سلوكا شائنا - خروج هذه الامور عن ولاية مجلس تاديب الموظفين .

يبين من نص المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ باعادة تنظيم الجامع الازهر أن جماعة كبار العلماء هى وحدها صاحبة الولاية فى محاكمة العالم ، موظفا كان أو غير موظف ، اذا وقع منه ما لا يناسب وصف العالمية ، وأن هذه الولاية منوطة بحقيقة الفعل المنسوب اليه ، بأن يكون الطعن فى الدين الاسلامى ، أو انكار ما علم ضرورة من الدين ، أو سلوكه سلوكا شائنا . فاذا كان الثابت أن الذنب المنسوب للمطعون عليه (المدرس بكلية أصول الدين) هو أنه نشر مقالا بعنوان « اباحة الفطر فى رمضان وشروطه » تضمن مخالفات صريحة لاحكام الصوم عددها قرار الاتهام ووصفها بأنها انكار لاحكام التى تكاد تكون معلومة من الدين الاسلامى بالضرورة ، فلا ريب فى أن هذا الفعل - لو صح - لكان فى حقيقته انكارا لما هو معلوم ضرورة من الدين الاسلامى فى احكام الصوم ، وهو ماتملك جماعة كبار العلماء وحدها ولاية الحكم فيه ، باعتبارها الهيئة

العلمية التى تستطيع مناقشة المتهم فى رأيه ، واستظهار حكم الدين الاسلامى فى شأنه . أما مجلس تأديب الموظفين فليست له ولاية فى مناقشة هذه المسائل واستظهارها والحكم فيها مع وجود جماعة كبار العلماء ، وآية ذلك أن الفقرة الاخيرة من المادة ١٣ من المرسوم بقانون المشار اليه نصت على أنه اذا كان المحكوم عليه موظفا وجب أن يحال أمره بعد ذلك الى الجهة التى هو تابع لها لتثبت الهيئة المختصة الاثر المترتب على هذا الحكم وتحدده من الوجهة الادارية فيما يختص بالفصل أو ضياع الحق فى المكافأة او المعاش ، فقرار هذه الهيئة الادارية لا يعدو أن يكون تنفيذا لمقتضى حكم جماعة كبار العلماء التى هى وحدها صاحبة الولاية فى هذا الشأن .

٣٥ ، ٣٦ - ٢ (١٩٥٦/١/١٤) ٢٨٠/٤٦/١

٥٣٨ - القرار الصادر من مجلس التأديب فى امر مما تملك جماعة كبار العلماء بالازهر وحدها ولاية الحكم فيه - اعتباره مجرد فعل ماذى عديم الاثر قانونا .

اذا أصدر مجلس تأديب الموظفين قراره فى محاكمة عالم من علماء الازهر لفعل نسب اليه ، هوفى حقيقته وجوهره مما تملك جماعة كبار العلماء وحدها ولاية الحكم فيه ، كان قراره عديم الاثر قانونا ، لان هذا العيب الذى اعتور القرار لا يجعله مشوبا بمجرد عيب عادى من عيوب عدم اختصاص مما يعيبه ويجعله قابلا للالغاء مع اعتباره قائما قانونا الى أن يقضى بالغائه ، بل هو عيب ينهض الى حد اغتصاب السلطة الذى ينزل بالقرار الى جعله مجرد فعل ماذى عديم الاثر قانونا .

٣٥ ، ٣٦ - ٢ (١٩٥٦/١/١٤) ٢٨٠/٤٦/١

٥٣٩ - الزام مجلس تأديب ادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية الموظف برد مبلغ من النقود - لا يدخل ذلك فى نطاق اختصاصه - لا يغير من ذلك صدور القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ .

ان الزام مجلس ادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية منعقدا بهيئة مجلس تأديب للموظف برد مبلغ من النقود الى خزانة ادارة النقل المشترك يخرج عن حدود ولايته التأديبية الى الفصل فى مسألة لا تدخل فى نطاق اختصاصه كمجلس تأديب ، ايا كان مبلغ ثبوت مستحقات الادارة التى قضى بردها . ولا يغير من هذا صدور القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ بتعديل الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة

١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الجزاء على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوالتهم إلا في احوال خاصة ، لخروج ادارة النقل المشترك من عداد الهيئات التي أوردت المادة الاولى من القانون المشار اليه ببيانها على سبيل الحصر ، وهي « الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية » ، والتي خولتها حق خصم مثل هذه المطلوبات من الموظف أو المستخدم في حدود الربع دون لاتخاذ اجراءات قضائية من جانبها .

٢٠٧ - ٤ (١٩٥٩/٣/٢١) ٤/٨٥/٩٨٢

٥٤ - اغفال ايراد قاعدة تنظيمية في شأن التحقيق والمحاكمة التأديبية التي يتولاها مجلس الادارة بادارة النقل لمتشارك لمدينة الاسكندرية - لا يخلل بوجوب توافر الضمانات الجوهرية - استلزام هذه الضمانات من المبدأ المقرر في القوانين الخاصة بالاجراءات سواء في المحاكمات الجنائية أو التأديبية - سرد لبعض هذه الضمانات .

ان اسناد الاختصاص التأديبي في شأن كبار الموظفين الشاغلين للوظائف الرئيسية بادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية الى مجلس الادارة ، مع اغفال ايراد قاعدة تنظيمية لما يجب أن يراعى من أوضاع ويتبع من اجراءات في شأن التحقيق والمحاكمة التأديبية التي يتولاها هذا المجلس ، لايعنى أن سلطة المجلس في هذا الصدد مطلقة لاتخضع لقييد ولا تعرف لمداها حدا ، وأن سير المحاكمة يجرى على غير أصول أو ضوابط ، اذ أن ثمت قدرا من الضمانات الجوهرية يجب أن يتوافر كحد أدنى في كل محاكمة تأديبية ، وهذا القدر تمليه العدالة المجردة وضمير الانصاف والاصول العامة في المحاكمات ، وان لم يرد عليه نص ، ويستلهم من المبادئ الاولى المقررة في القوانين الخاصة بالاجراءات ، سواء في المحاكمات الجنائية أو التأديبية ، ذلك أن القرار التأديبي هو في السواقع من الامر قضاء عقابي في خصوص الذنب الاداري ، ومن هذه الضمانات تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه ، وتحقيق دفاعه ، وحيدة الهيئة التي تتولى محاكمته وتسبب القرار الصادر بالجزاء التأديبي بما يكفل الاطمئنان الى صحة وثبوت الوقائع المستوجبة لهذا الجزاء والتي كونت منها السلطة التأديبية عقيدتها واقتناعها ، واستظهار الحقائق وأدلة الادانة بما يفيد توافر أركان الجريمة التأديبية وقيام القرار على سببه المبرر له ، ويتيح للقضاء أعمال رقابته على ذلك كله من حيث صحة تطبيق القانون على وقائع الاتهام ، ولا سيما اذا تعددت التهم المنسوبة الى الموظف واختلف مركز كل منها من حيث ثبوتها أو مدى جسامتها أو استحقاقها للجزاء . ولا يغنى عن تسبب القرار وجود تحقيق سابق عليه ، والاقتصار على الاحالة العامة الى هذا التحقيق أو الاشارة الى حصول المداولة بين أعضاء مجلس التأديب في شأن التهم موضوع المحاكمة جملة . واذا كان الاصل في القرار الاداري

عدم تسببيه الا اذا نص القانون على وجوب التسبب فان القرار التأديبي على النقيض من ذلك ، - وهو قرار ذو صبغة قضائية اذ يفصل في موضوع مما يختص به القضاء أصلا - يجب أن يكون مسببا . وقد رددت هذا الاصل العام المادة ٩١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، اذ نصت على أن « تكون قرارات مجلس التأديب مسببة وتوقع من الرئيس والاعضاء الذين أصدروها » ، كما اكدته المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية بالنص على أنه « يجب أن يشتمل الحكم على الاسباب التي بنى عليها . وكل حكم بالادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وأن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه » .

٢٠٧ - ٤ (١٩٥٩/٣/٢١) ٩٨٢/٨٥/٤ .

ج - جريمة تأديبية

٥٤١ - صدور امر الى الموظف من رئيسه بتكليفه بعمل معين - وجوب اداء العمل بعناية ولو لم يكن مختصا بما كلف به - تهاونه في اداء ذلك العمل - مجازاته .

ان اطاعة التكليف الصادر من الرئيس للمرؤوس تفرض على من وجه اليه - ولو لم يكن مختصا بما كلف - قدرا من الحيطة التي تملئها عناية الرجل الحريص ، فاذا ثبت أن كاتب أول المحكمة قد كلف كاتب الجلسة بالاشتراك مع كاتب التحصيل في عملية نقود واردة للمحكمة لدى تسليمها الى القائم بعملية الصرف اثباتا لمقدارها فان كل تهاون في هذا الاجراء يعد تفريطا في العناية المطلوبة في أعمال الوظيفة موجبا للمساءلة .

١٧٢٣ - ٢ (١٩٥٨/١/٢٥) ٦٣٥/٧٢/٣

٥٤٢ - تردد مدرس على منزل زميلات له يقمن بمفردهن - اعتباره من قبيل الخروج على مقتضى الواجب في اداء الوظيفة ؛ لمخالفته لتقاليد المجتمع المصري وللتعليمات الادارية الصادرة في هذا الشأن - في محله - محاولة تبرير المخالفة بالقول بسلامة الدوافع اليها ونبل الغرض منها - غير مجد - وجوب البعد عن مواطن الريب درءا للشبهات .

ان تعاليم الدين وتقاليد المجتمع المصري لا يمكن أن تتفق مع دخول رجل غير محرم في منزل أنثى لا يقيم معها أحد من أهلها ، مهما كانت الدوافع نبيلة والمبررات شريفة ، وأنه كان أسلم للمدعى وأظهر له أن يبتعد عن مواطن الريب درءا للشبهات ، وأن يمتنع عن الاقتراب من منزل المدرسات تنفيذا للتعليمات الادارية وأوامر رئيسه ناظر المدرسة ، وأن يترك المدرسات وشأنهن ، حتى لا تتأذى سمعتهن ويطمع الذي في قلبه مرض . ومن ثم

يكون المدعى قد خرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته كمدرس حين زار المدرسات فى مسكنهن الخاص وعندما زرته فى منزله بناء على دعوته لهن للقيام بهذه الزيارة ، كما خالف أوامر الرؤساء الصادرة إليه فى حدود التعليمات الادارية .

٩٠٣ - ٤ (١٩٥٩/٦/٦) ٤٢٣/١٢٤/٤

٥٤٣ - حق الموظف فى الطعن على التصرف الادارى بأوجه الطعن القانونية بما فيها سوء استعمال السلطة أو الانحراف بها - وجوب أن يلتزم فى ذلك حدود الدفاع .
مجاورتها بما فيه تحد للرؤساء أو مساس بهم - اخلال بواجبات الوظيفة .

لئن كان من حق الموظف أن يطعن فى التصرف الادارى بأوجه الطعن القانونية التى من بينها سوء استعمال السلطة أو الانحراف بها ، الا أنه يجب أن يلتزم فى هذا الشأن الحدود القانونية التى تقتضيها ضرورة الدفاع دون أن يجاوزها الى ما فيه تحد لرؤسائه أو التطاول أو التمرد عليهم أو الى المساس أو التشهير بهم أو امتهانهم ، والا فانه عند المجاوزة يكون قد أخل بواجبات وظيفته بما تقتضيه من توقير لرؤسائه وبما يلزمه من الطاعة لهم .

فاذا ثبت أن ما أبداه الموظف من أقوال فى مقام الدفاع عن حقه قد جاوز مقتضيات هذا الدفاع الى سلوك ينطوى على تحدى رؤسائه أو التطاول عليهم ، فان هذا السلوك المستفاد من جماع هذه الافعال يكون المخالفة الادارية وهى الاخلال بواجبات الوظيفة والخروج على مقتضياتها .

٨٢٩ - ٣ (١٩٥٧/١٢/١٤) ٤٠٢/٤٨/٢

٥٤٤ - عدم جواز معاقبة الموظف عن الذنب الادارى الواحد مرتين - جواز معاقبته عن الاستمرار فى الاهمال أو الاخلال بواجبات وظيفته باعتباره جريمة تأديبية جديدة - شرطه ان يكون الاستمرار حاصلًا بعد توقيع الجزاء الاول - مثال .

انه لا يجوز معاقبة الموظف عن الذنب الادارى الواحد مرتين بجزأين أصليين لم ينص القانون صراحة على الجمع بينهما ، أو بجزأين لم يقصد باعتبار أحدهما تبعا للآخر ، وهذا من البداهات التى تقتضيها العدالة الطبيعية ، ولذا كان من الاصول المسلمة فى القانون الجزائي ، فلا يجوز معاقبة المتهم عن جرم واحد مرتين ، بل ان المتهم اذا ارتكب فعلا يكون عدة جرائم أو جملة أفعال مرتبطة بعضها ببعض من أجل غرض واحد لا يعاقب عن كل فعل على حدة بعقوبة مستقلة بل يعاقب بعقوبة واحدة على الفعل المكون للجريمة الاشد ، وأيا كانت طبيعة الجزاء التأديبى الذى وقع أولا فانه يجب ما عداه مادام قد وقع بالفعل طبقا للاوضاع

القانونية الصحيحة . ولم يرد في المواد ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ من قانون الموظفين الاساسى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ أو في المادة ٢٦ من المرسوم التشريعى رقم ٣٧ بتاريخ ٥ من شباط سنة ١٩٥٠ باحداث مجلس التأديب وأصول محاكمة الموظفين ما يخالف هذا الاصل ، وهذا كله بمراعاة أن استمرار الموظف في اهماله أو في الاخلال بواجبات وظيفته - على الرغم من توقيع جزاء عليه عن هذا الاهمال أو الاخلال بالواجب في تاريخ أسبق - إنما هو مخالفة تأديبية جديدة يجوز مجازاته عنها مرة أخرى دون التحدى بسبق توقيع الجزاء الاول متى كان هذا الجزاء عن اهماله في واجبات وظيفته حتى تاريخ سابق على ذلك ، وهذا من البداهة التى لا تحتاج الى تبيان ، وهو الاصل المسلم كذلك بالنسبة الى الجرائم المستمرة فى مجال القانون الجزائى ، والقول بغير ذلك يخل بالاوضاع ويعطل سير المرافق العامة ويشجع الموظفين على الاستمرار فى الاخلال بواجبات وظائفهم بحجة سبق توقيع جزاء حتى تاريخ معلوم . والاستمرار المقصود فى هذه الحالة هو الحاصل بعد توقيع الجزاء الاول لا قبل ذلك .

فاذا كان الثابت من الاوراق أن عقوبة الخصم من الراتب وعقوبة التوبيخ وكذا عقوبة التنزيل فى المرتبة وابطال الترفيع التى قضى بها مجلس التأديب بقراره المطعون فيه إنما فرضت جميعها على المدعين من أجل ذات الافعال التى ارتكبوها فى فترة زمنية واحدة ، وآية ذلك أن تاريخ الوقائع المنسوبة اليهم وكذا وصفها واحدا ، وأنه لم يمض فاصل زمنى ذو بال بين العقوبة الاولى والثانية ، ولا فاصل قط بين هذه الاخيرة وقرار الاحالة الى مجلس التأديب . هذا فضلا عن أن الاحالة التى تمت بقرار السيد وزير الزراعة رقم ٣١٨ الصادر فى ١٣ من آيار (مايو) سنة ١٩٥٨ قد استندت الى ما أفصح عنه السيد الوزير فى كتابه رقم ٨٢٦١ - ٥/١٩ الموجه الى مجلس التأديب فى ١٠ من تموز (يولية) سنة ١٩٥٨ من أن المحالين قد استمروا فى ارتكاب المخالفات رغم الانذار الموجه اليهم فى ٣١ من آيار (مايو) سنة ١٩٥٨ ، ولما كان تاريخ هذا الانذار وتاريخ قرار الاحالة واحدا ، فإن الاستمرار المقول به بالمعنى الموجب لتكرار العقاب يكون منتفيا .

٦٨٦ - ٣ (١٩٥٧/١٢/١٤) ٣٨٢/٤٧/٣

١٦٩ - ٥ (١٩٥٩/٥/١٦) ١٢٩٢/١١٢/٤

١ - ١ س (١٩٦٠/٩/٢١) ١٢٠٣/١٢٦/٥

٥٤٥ - توظيف المال ليس بذاته عملا تجاريا أو متنافيا مع واجبات الوظيفة

وكرامتها - عدم اعتباره مخالفة مصلكية - مثال .

ان توظيف المال ليس بذاته عملا تجاريا أو متنافيا مع واجبات

الوظيفة وكرامتها . ومن ثم فإن القرار المطعون فيه - اذ قضى ببراءة المدعى من المخالفة المسلكية المنسوبة اليه - يكون قد أصاب الحق في النتيجة التي انتهى اليها ، ذلك لان تملك الموظف لسيارة أو حصة فيها ليس في ذاته عملا تجاريا ان لم يقترن بنشاط خاص يضاف على هذا العمل الصفة التجارية طبقا لمفاهيم القانون التجارى ، مادام لم يثبت من الاوراق أن المدعى ساهم بنشاط في شركة تجارية أو أتى عملا آخر قد يعتبر عملا تجاريا طبقا لقانون التجارة ، كما أن عضويته لمكتب الانطلاق ليس عملا تجاريا ولا يضر بواجبات وظيفته .

٢٨ - ٢ ، ٢٢ - ٢ من (١٩٦٠/٤/٢٦) ٨٥٤/٨٤/٥

٥٤٦ - زواج مأذون بمقتضى عقد عرفي - فصله تأسيسا على أنه اخل بواجبات وظيفته وسلوكه الوظيفي - فقدان قرار الفصل لركن السبب - دليل ذلك .

ان سبب القرار التأديبي بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته أو اتيانه عملا من الأعمال المحرمة عليه ، فكل موظف يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين والقواعد التنظيمية العامة أو أوامر الرؤساء في حدود القانون ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته التي يجب أن يقوم بها بنفسه اذا كان ذلك منوطا به وأن يؤديها بدقة وأمانة ، انما يرتكب ذنبا اداريا يسوغ تأديبه ، فتتجه ارادة الادارة لتوقيع جزاء عليه بحسب الاشكال والاوزاع المقررة قانونا وفي حدود النصاب المقرر ؛ ومن ثم اذا ثبت أن فصل المأذون (المدعى) قد أسس على أنه ارتكب ذنبا اداريا هو تزوجه بعقد عرفي ، فان قرار الفصل يكون فاقدا لركن من أركانه هو السبب ؛ ذلك أن هذا الفعل لا يعتبر اخلا من المدعى بواجبات وظيفته أو سلوكه الوظيفي ؛ اذ أنه لم يكن يباشر عند زواجه عمله الرسمي كمأذون ، وانما كان مثله في ذلك كمثل أى فرد عادى لا حرج عليه في أن يتزوج زواجا عرفيا دون أن يوثقه متحملا في ذلك ما قد يترتب على اجرائه على هذا النحو من نتائج عند الإنكار ، وقد يكون لما ورد بأسباب القرار التأديبي وجه لو أن المقيم للمحاكمة التأديبية المأذون الذى أجرى العقد دون أن يوثقه رسميا ، أو لو أن المدعى باشر بصفته مأذونا عقد زواج عرفي دون أن يوثقه رسميا .

١١٣٤ - ٢ (١٩٥٧/١/٥) ٣١٥/٣٦/٢

٥٤٧ - تراخى الموظف المنقول في تسليم عمله الجديد مدة خمسة عشر يوما بغير عذر مقبول - فصله - قيام القرار على سبب مطابق للقانون .

متى ثبت أن الموظف لم ينفذ الامر الصادر بنقله ، ولم يقيم بتسليم عمله الجديد في الجهة المنقول اليها ، واستمر على ذلك مدة خمسة عشر يوما

ولم يقدم عنرا مقبولا ، فان هذه الوقائع تكون ركن السبب في القرار الصادر بفصله من الخدمة ، ومادام لها أصل ثابت بالأوراق ، فان القرار المذكور المستند الى المادة ١١٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، والصادر ممن يملكه في حدود اختصاصه ، اذا استخلص النتيجة التي انتهى اليها استخلاصا سائفا من أصول نتائجها ماديا أو قانونا . يكون قد قام على سببه وجاء مطابقا للقانون . وليس يغنى عن ذلك ارسال الموظف كتابا الى رئيسه يبدى فيه استعداده لتنفيذ قرار نقله ، دون أن يقوم من جانبه بأى عمل ايجابى لتنفيذ هذا النقل بالفعل . فهذا الكتاب يدل على امعانه في موقفه السلبي من قرار النقل .

٤٧٧ - ٣ (١٩٥٨/٣/١) ٧٨٤/٨٩/٣

٥٤٨ - كون المخالفة مالية أو إدارية هو تكييف يقوم على أساس طبيعة الذنب الذى يقترفه الموظف طبقا للتحديد الوارد فى المادة ٨٢ مكرر من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - المخالفة تكون مالية اذا ترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية لاحدى الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة - مثال : جمعية المركز الاجتماعى بناحية شبرا بلولا .

ان كون المخالفة مالية أو إدارية هو تكييف يقوم على أساس طبيعة الذنب الذى يقترفه الموظف طبقا للتحديد الوارد فى المادة ٨٢ مكرر من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر التى جاء بها تحت (خامسا) : « كل اهمال أو تقصير يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية ، أو يكون من شأنه أن يؤدي الى ذلك » .

وليس من شك أنه قد ترتب على الاهمال والتقصير المنسوب الى المطعون عليها فى الاشراف على عملية توزيع الاغذية على الوالدات وأخذ توقيعات التجار الذين يوردونها وبقاء الوالدات فى المستوصف مدة تخالف الحقيقة ، ترتب على ذلك كله ضياع حقوق ومصالح مالية لجمعية المركز الاجتماعى بناحية شبرا بلولا وهى خاضعة لرقابة ديوان المحاسبة بمقتضى المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء ديوان المحاسبة ، وأموالها بعضها معان من وزارة الشؤون الاجتماعية وهو فى أصله أموال عامة والبعض الآخر وان بدا من جهات أو أفراد خاصة الا أنه أصبح ذا نفع عام تبعا للاغراض التى وجه اليها فضلا عن اندماجه مع الاموال العامة التى أعانت بها وزارة الشؤون ، وأيضا كان مصدر المال وطبيعته فان هذه الجهة خاضعة لرقابة ديوان المحاسبة . ومن ثم تكون المخالفات الآتفة المذكور المعزوة الى المطعون عليها هى مخالفات مالية ، ويكون من حق رئيس

ديوان المحاسبة أن يطلب إحالتها على المحاكمة التأديبية ولا يملك الرئيس الإداري الاستقلال بتوقيع الجزاء .

١٣٨٩ - ٥ (١٩٦٠/١/٢) ١٣٥/١٩/٥

٥٤٩ - صدور الجزاء على فهم أن المخالفة إدارية بينما هي مالية - اعتباره معيب بسبب عدم الاختصاص الذي ينتظر به إلى درجة غضب السلطة .

إذا صدر الجزاء من الرئيس بنخصم سبعة أيام من راتب موظف على فهم أن المخالفة إدارية بينما هي مالية فيكون الجزاء قد صدر معيبا بسبب عدم الاختصاص الذي ينتظر به إلى درجة غضب السلطة .

١٣٨٩ - ٥ (١٩٦٠/١/٢) ١٣٥/١٩/٥

٥٥٠ - ثبوت أن الذنب الإداري الذي ارتكبه الموظف كلف لحمل القرار التأديبي على سبب صحيح - صحة القرار بقطع النظر عن الوصف القانوني الذي أورده للواقعة التي استند إليها .

إذا كان تكليف الكاتب الأول للمدعى بالمعاونة في عملية عد النقود الواردة للمحكمة ينفي عنه ما أخذه القرار المطعون فيه على هذا الأخير من تدخله فيما لا يتصل بعمله بسبب ، فإن ما هو قائم في حق المذكور من تهاون في أداء العمل الذي كلف به يكفي لحمل القرار على سبب صحيح هو ركنه المبرر للإبقاء عليه ، بقطع النظر عن الوصف القانوني الذي أورده للواقعة التي استند إليها .

١٧٢٣ - ٢ (١٩٥٨/١/٢٥) ٦٣٥/٧٢/٣

٥٥١ - للإدارة ملاءمة تقدير الجزاء التأديبي في حدود النصاب القانوني - تقدير الجزاء على أساس ثبوت تهمتين أو عدة تهم - ثبوت انتقال إحدى هذه التهم أو بعضها - عدم قيام الجزاء على كامل سببه - الغاؤه ولو كانت الأفعال المنسوبة للموظف لا تقبل التجزئة .

لئن كان للإدارة تقدير الجزاء التأديبي في حدود النصاب القانوني ، إلا أن مناط ذلك أن يكون التقدير على أساس قيام سببه بجميع أخطاره ، فإذا تبين أنه قدر على أساس تهمتين أو تهم عدة ، لم يرق في حق الموظف سوى بعضها دون البعض الآخر ؛ فإن الجزاء - والحالة هذه - لا يقوم على كامل سببه ، ويتعين إذن الغاؤه ؛ لاعادة التقدير على أساس استبعاد ما لم يرق في حق الموظف وبما يتناسب صدقا وعدلا مع ما قام في حقه ، حتى ولو كانت جميع الأفعال المنسوبة للموظف مرتبطة بعضها مع البعض الآخر ارتباطا لا يقبل التجزئة ، إذ ليس من شك في أنه إذا تبين أن بعض هذه الأفعال لا تقوم في حق الموظف ، وكان ذلك ملحوظا عند

تقدير الجزاء ، لكان للإدارة رأى آخر فى هذا التقدير ، فلا يجوز أن يكون الموظف ضحية الخطأ فى تطبيق القانون .

٩٠٦ - ٣ (١٩٥٧/١١/٩) ٣٦/٨/٣

٥٥٢ - عدم وقوع أى إخلال من الموظف - للمحكمة تقدير ذلك فى حدود رقابتها

القانونية - لا محل للجزاء لانعدام ركن السبب

إذا انعدم المآخذ على السلوك الإدارى للموظف ، ولم يقع منه أى إخلال

بواجبات وظيفته أو خروج على مقتضياتها - وللمحكمة تقدير ذلك فى حدود رقابتها القانونية - فلا يكون ثمة ذنب إدارى ، وبالتالي لا محل للجزاء تأديبى ؛ لفقدان القرار فى هذه الحالة لركن من أركانه وهو ركن السبب .

١٧٢٣ - ٢ (١٩٥٨/١/٢٥) ٦٣٥/٧٢/٣

د - سوء السلوك فى غير النطاق الوظيفي

٥٥٣ - سوء السلوك فى غير النطاق الوظيفي - انعكسه على سلوك الموظف فى

مجال الوظيفة .

ان سوء سلوك الموظف وهو فى غير نطاق الوظيفة ينعكس على سلوكه العام فى مجال الوظيفة من حيث الإخلال بكرامتها ومقتضياتها ووجوب ان يلتزم فى سلوكه ما لا يفقده الثقة والاعتبار .

٨٥٣ - ٣ (١٩٥٨/٦/٢١) ١٤٨٦/١٥٧/٣

٥٥٤ - تلاعب الموظف بالعقيدة والأديان بقصد تحقيق مآرب خاصة - انطواء

تصرفه على سوء السلوك الشديد - لا محل للخلط بين حرية العقيدة فى ذاتها وبين التلاعب فى العقيدة والأديان .

لا يجوز الخلط بين حرية العقيدة فى ذاتها وبين سوء السلوك الشديد الذى قد يستفاد من التلاعب بالعقيدة والأديان ، أيا كانت العقيدة أو الدين ، بقصد تحقيق مآرب خاصة وأغراض دنيوية معينة ، سرعان ما يرتد المتلاعب بالعقيدة أو الدين عن عقيدته أو دينه إذا ما تحققت مآربه الخاصة وأغراضه الدنيوية الزائلة . ومع التسليم بحرية العقيدة أو الدين ؛ بمعنى أنه لا يجوز إكراه شخص على اعتناق عقيدة معينة أو دين معين ، إلا أنه ليس من شك فى أن مسلك المتلاعب بالعقيدة والأديان بقصد تحقيق تلك المآرب والأغراض أيا كانت العقيدة والدين يصنم بسوء السلوك الشديد من الناحية الخلقية ، فما كانت العقائد والأديان مغطاة لتحقيق أغراض دنيوية

زائلة ، وإنما تقوم العقيدة فيها على الإيمان بها والاخلاص لها ؛ ومن ثم كان الشخص الذى يتلاعب بها لتحقيق مثل تلك المآرب والأغراض هو شخص يمسخ الحكمة التى تقوم عليها حرية الدين والعقيدة مسخا ظاهر الشنود ؛ ولذا كان مسلكه هذا فى نظر الأديان جميعا معتبرا مسلك الشخص الملتوى سىء السلوك .

٨٥٣ - ٢ (١٩٥٨/٦/٢١) ١٤٨٦/١٥٧/٣

هـ - جزاء تأديبى

٥٥٥ - الفات النظر لا يعتبر عقوبة تأديبية - عدم اختصاص القضاء الإدارى بطلب الفات القرار الصادر بالفات نظر الموظف .

ان الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة قد عدتها المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، ولم تورد من بينها الفات النظر ، الذى لا يعدو فى حقيقته أن يكون مجرد إجراء مصلحى لتحذير الموظف وتوجيهه فى عمله ، دون أن يترتب عليه أحداث أثر فى مركزه القانونى ؛ ومن ثم فإن هذا الالفات لا يعد عقوبة إدارية تأديبية ، وبهذا الوصف لا يدخل طلب الفات فى ولاية القضاء الإدارى المحددة فى المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ والمادة الثانية من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

٤٧٨ - ٣ (١٩٥٨/٣/١) ٧٩٨/٩٠/٣

٥٥٦ - المادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - نصها على الجزاءات التأديبية التى توقعها المحاكم التأديبية ومن بينها العزل من الوظيفة مع حفظ الحق فى المعاش أو المكافأة أو مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافأة - نص المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على سقوط الحق فى المعاش أو المكافأة فى حالة الإدانة فى الجرائم المنصوص عليها فيها - تضمن المادة ٣١ المشار إليها حكما عاما مقتضاه تخويل المحاكم التأديبية سلطة تقديرية فى تقرير سقوط الحق فى المعاش أو المكافأة عند العزل - تخصيص المادة ٥٦ المشار إليها هذا الحكم العام وجعلها سقوط الحق فى المعاش أو المكافأة جتيميا فى حالة إدانة الموظف فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فيها - حجية ذلك .

لئن كانت المادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية - أذ عدت الجزاءات التأديبية - ذكرت تحت (٩) : " العزل من الوظيفة مع حفظ الحق فى المعاش أو المكافأة أو مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافأة " ، إلا أن المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية تنص على أن كل موظف أو مستخدم أو صاحب معاش صدر عليه حكم فى جريمة غدر أو اختلاس أموال الحكومة أو رشوة أو تزوير فى أوراق

رسمية تسقط حقوقه في المعاش أو المكافأة ولو بعد قيد المعاش أو تسوية المكافأة ، وفي هذه الحالة اذا كان يوجد أشخاص يستحقون معاشا أو مكافأة عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش يمنحون نصف جزء المعاش أو المكافأة الذي كانوا يستحقونه فيما لو توفي عائلهم .

وظاهر من المقابلة بين النصين ان الاول وان ترك التقدير بوجه عام للمحاكم التأديبية في تقرير سقوط الحق في المعاش أو المكافأة عند العزل ، الا انه النص الثاني خصص هذا الحكم وجعل سقوط الحق في المعاش أو المكافأة أمرا محتوما بقوة القانون عند صدور حكم على الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش في جريمة غدر أو اختلاس أموال الحكومة أو رشوة أو تزوير في أوراق رسمية ، وهذا حكم خاص استثناء من الاصل الاول ، والخاص بقيد العام . والحكمة التشريعية لهذا الحكم الخاص - اذ اقتضت التشديد على الموظف - واضحة ؛ لاقترافه جرائم مضرة بأموال الدولة والمصلحة العامة ؛ يقطع في ذلك كله أن المادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر لم تأت بجديد ، بل هي ترديد للمادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وهي بدورها ترديد للجزاءات التي كان منصوبا عليها في القوانين السابقة الخاصة بتأديب الموظفين ، كما أن المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ هي الأخرى ترديد للمادة ٦٠ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية . ويستفاد من ذلك كله أن لهذا الحكم الخاص مجاله ، وقد كان معمولا به فيما مضى مع قيام النص الآخر الذي يردد الاصل العام من حيث ترك التقدير للهيئة التأديبية ، مجلسا كان أو محكمة ، في تقرير سقوط أو عدم سقوط المعاش أو المكافأة كله أو بعضه .

٩٥ - ٥ (١٩٥٩/٢/١٤) ٨١٠/٦٨/٤

٥٥٧ - عزل الموظف او احواله الى المعاش - الجهات المختصة بذلك - حدود

اختصاصها .

ان الجزاء التأديبي قد يبلغ حد الاحالة الى المعاش ، أو حد العزل مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافأة ، ويتخذ في هذا أو ذاك شكل قرار من مجلس تأديب ، وهنا يجب أن يكون مسببا بعد تحقيق ومحاكمة تأديبية وفقا للاوضاع المقررة في الفصل السابع من الباب الاول من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، ولا يكون الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافأة الا بمثل هذا القرار طبقا للمادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية . وقد تتخذ الاحالة الى المعاش أو العزل التأديبي شكل قرار يصدر من السلطة الرئاسية المختصة من غير محاكمة تأديبية وذلك بالتطبيق للفقرة

الرابعة من المادة ١٠٧ من القانون المشار اليه ، وهنا لا يلزم اتباع اجراءات التحقيق والمحاكمة المرسومة في الفصل السابع سالف الذكر ، كما لا يجب أن يكون مسببا ، وخدعة الموظف قد لا تنتهي بجزاء تأديبي صادر بقرار من مجلس تأديب ، أو بقرار تأديبي من السلطة الرئاسية المختصة في الصور الموضحة آنفا ، وانما قد تنتهي بالفصل بمرسوم أو أمر جمهوري أو بقرار خاص من مجلس الوزراء وذلك بالتطبيق للفقرة السادسة من المادة ١٠٧ من القانون سالف الذكر . ومرد ذلك الى أصل طبعي هو وجوب هيمنة الإدارة على تسيير المرافق العامة على وجه يحقق الصالح العام - ولما كان الموظفون هم عمال هذه المرافق فلزم أن تكون للحكومة الحرية في اختيار من ترى فيهم الصلاحية لهذا الغرض وفصل من تراه منهم أصبح غير صالح لذلك . وهذا من الملاحظات المتروكة لتقديرها بلا معقب عليها مادام قرارها قد خلا من عيب اساءة استعمال السلطة فلم تستهدف سوى المصلحة العامة .

١٥٩ - ١ (١٩٥٥/١١/٥) ٤١/٧/١

٥٥٨ - عزل الموظف بالتطبيق للمادة ١٠٧/٤ من قانون نظام موظفي الدولة -
لا الزام على الادارة بايراد اسباب لقرارها - قيامها بتسبيبه - خضوع الاسباب لرقابة القضاء الاداري .

لئن كانت الادارة غير ملزمة بتسبيب قرارها بالاحالة الى المعاش أو بالعزل بالتطبيق للفقرة الرابعة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو بالفصل بالتطبيق للفقرة السادسة من هذه المادة ، الا أنها اذا ما ذكرت أسبابا لقرارها فانها تكون خاضعة لرقابة القضاء الاداري للتحقق من مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، وأثر ذلك في النتيجة التي انتهى اليها القرار .

١٥٩ - ١ (١٩٥٥/١١/٥) ٤١/٧/١

٥٥٩ - احالة الى الاستبعاد - من الجزاءات التأديبية المخولة لمدير عام الجمارك طبقا للمادة ٣٥ من القرار رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٤٣ المتضمن النظام العائد لموظفي الجمارك في الاقليم السوري - وجوب التظلم من قرار الاحالة الى الاستبعاد قبل الطعن فيه بالالقاء .

يبين من مراجعة نصوص القرار رقم ٥٤٥ الصادر في ٢٩/١٢/١٩٤٣ المتضمن النظام العائد لموظفي الجمارك بالاقليم السوري أنه نظم في الباب الخامس منه تأديب موظفي الجمارك على تمط يجمع بين تأديبهم بجزاءات تصدرها السلطات الادارية رأسا ، وأخرى تصدر بها قرارات من مجالس تأديبية ، وأنه فصل الأوضاع والاجراءات والصلاحيات في كل من الحالتين على النحو المبين في المواد من ٣٥ الى ٤٩ . وقد أسندت المادة ٤٤ الى المدير

العام للجمارك صلاحية توقيع الجزاءات التأديبية « بحق الموظفين الداخلين في الفئتين (ب - ج) لعقوبات الدرجتين الأولى والثانية » ، وتشمل هذه الأخيرة بحسب نص المادة ٣٥ عقوبة « الإحالة الى الاستبعاد لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر » ، أما العقوبات من الدرجة الثالثة فيجب أن تصدر من مجلس تأديبي مركزه في مركز مديرية الجمارك العامة . ولما كانت العقوبة التي صدر بها القرار موضوع الطعن هي عقوبة الإحالة الى الاستبعاد تأديبيا لمدة ثلاثة أشهر ، وهي من عقوبات الدرجة الثانية طبقا للفقرة (ب) بند (٤) من المادة آنفة الذكر ، فانها تصدر أصلا بقرار من المدير العام للجمارك لا من مجلس تأديب ، وبهذه المثابة تقبل التظلم أمام من أصدر الجزاء أو أمام الهيئات الرئيسية ، بل يتعين فيها هذا التظلم قبل رفع الطعن بطلب الغائها أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ، والا كان الطعن غير مقبول طبقا لنص المادة ١٢ من قانون تنظيم مجلس الدولة .

٨ - ٢ س (١٩٦٠/٤/٢٦) ٧٤٧/٧٦/٥

٥٦٠ - القرار الصادر بتسريح الموظف بأثر رجعي من تاريخ القرار الصادر

بطرده - لا يتضمن سحبا كليا لقرار الطرد - هو تعديل له بتخفيف العقوبة التأديبية - عدم انتهاء الخصومة .

أن القرار الصادر بتسريح المدعى من الخدمة لا يتضمن سحبا كليا للقرار الصادر بطرده منها ، بل هو كما وصفته الإدارة ذاتها - تعديل للقرار المذكور بتخفيف العقوبة التأديبية الواردة فيه من الطرد الى التسريح من حيث الآثار التي تترتب على كل منهما ، مع الإبقاء على المبدأ المشترك بينهما وهو الإقصاء عن الوظيفة العامة ، ومع جعل هذا التعديل بأثر رجعي بإسناده الى تاريخ تنفيذ قرار الطرد المشار اليه ، واذ كان الامر لا يعدو أن يكون تعديلا بأثر رجعي لبعض آثار القرار الأول المطعون فيه مع استمرار مفعوله بالإبقاء على جوهره ، فإن المنازعة المعقودة بالدعوى الراهنة في شأن هذا القرار تظل قائمة لعدم انحسارها ، وتلاحقه في صورته الجديدة المتمثلة في قرار التعديل الذي يشترك معه في إبراز آثاره ، وهو العزل من الوظيفة العامة ، والذي ليس من مقتضاه إعادة المدعى الى الخدمة أو صرف رواتبه اليه من تاريخ حرمانه منها أو منحه التضمينات التي يطالب بها ، تلك الامور التي كانت وما تزال موطن تضرره ومحل شكايته ومنازعته .

٤٣ ، ٤٥ - ٢ س (١٩٦٠/٩/٢٦) ١٢٤٣/١٣٠/٥

٥٦١ - تضمن القرار التأديبي تحريم اشتغال المدعى بممارس البينات

علاوة على الخصم من راتبه - لا يعد ذلك تعديلا للجزء - أسس ذلك .

إذا تضمن القرار التأديبي تحريم اشتغال المدعى مدرسا بمدارس البنات ، فانه - فضلا عن أن ذلك لا يتضمن نوعا من الجزاء - لا يخرج عن أن يكون توجيهها من مصدر القرار للجهة الادارية المختصة بمراعاة ما ثبت من سلوك المدعى عند تقرير اجراء نقله مستقبلا ، وذلك تحقيقا للمصلحة العامة التي تقتضى توافر السمعة الحسنة والسيرة الطيبة فيمن يولون وظائف التدريس عامة وبوجه خاص أمانة التدريس بمدارس البنات ، وهو توجيه حميد ، لاشك ، يدخل فى نطاق السلطة التقديرية التي تنفرد بها الادارة دون معقب عليها .

٧٥٨ - ٣ (١٩٥٩/٤/٤) ١٠٦٣/٩٣/٤

٥٦٢ - لا يلزم لاعتبار القرار الادارى بمثابة الجزاء التأديبي المقنع ان يكون متضمنا عقوبة من العقوبات التأديبية المعينة فى القانون - النقل المكاني - حق الادارة فى اجرائه - حدوده .

لا يلزم لكى يعتبر القرار الادارى بمثابة الجزاء التأديبي المقنع أن يكون متضمنا عقوبة من العقوبات التأديبية المعينة ، والا لكان جزاء تأديبيا صريحا ، وانما يكفى أن تبين المحكمة من ظروف الأحوال وملابساتها أن نية الادارة اتجهت الى عقاب الموظف ، ولكن بغير اتباع الاجراءات والأوضاع المقررة لذلك فانحرفت بسلطتها فى القرار لتحقيق هذا الغرض المستتر ، فيكون القرار بمثابة الجزاء التأديبي المقنع ، ويكون عندئذ مشوبا بعيب اساءة استعمال السلطة ، ومخالفا للقانون . أما اذا تبين أنها لم تنحرف بسلطتها لتحقيق مثل هذا الغرض الحفى ، وانما استعملتها فى تحقيق المصلحة العامة التى أعد لها القرار ، كان سليما ومطابقا للقانون . فاذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد ذهب الى أن نقل المدعى من محكمة القاهرة الابتدائية الى محكمة المنيا الابتدائية بمثابة العقوبة التأديبية بغير سلوك طريق التأديب ، فانه يكون غير مستند الى أساس سليم من القانون ؛ ذلك أنه فيما يختص بالجانب النوعى من النقل ، فإن المدعى قد نقل الى وظيفة لا تقل درجتها عن درجة وظيفته الاولى ، فلم يتضمن نقله أى تنزيل له أما بالنسبة الى الجانب المكاني منه ، فإن الموظف بحكم الوظيفة من عمال المرافق العامة التى يجب أن تسير فى جميع البلاد على حد سواء ، فاذا اقتضت المصلحة العامة نقله من بلد الى آخر وجب أن يوطن نفسه على تحمل ذلك فى سبيل أداء واجبه ، والا اختل سير المرفق . تحقيق أن البلاد تختلف فى مراتب العمران وفى توفير أسباب الرفاهية فى المعيشة ، وأن العدالة المطلقة تقتضى تكافؤ الفرص بينهم فى هذا الشأن ، الا أنه مالم ينظم ذلك بقواعد تنظيمية عامة - كما تم بالنسبة لرجال القضاء والرى - فإن النقل يكون من الملامات المتروكة لتقدير الادارة ، حسبما يكون متفقا مع الصالح العام .

١٤١ - ٢ (١٩٥٦/٦/٢٣) ٩٢٤/١١٢/١

و - مسئولية ادارية ومسئولية جنائية

٥٦٣ - استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية - قيام ارتباط بين

الجريمتين لا يخل بهذا الاستقلال - ترديد المادتين ١١٧ و ٨٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ و المادة ١٣٤ من قانون المصلحة المالية لهذا الاصل العام .

ان المخالفة التأديبية هي أساسا تهمة قائمة بذاتها مستقلة عن التهمة الجنائية ، قوامها مخالفة الموظف لواجبات وظيفته ومقتضياتها أو كرامتها ، بينما الجريمة الجنائية هي خروج المتهم على المجتمع فيما تنهى عنه القوانين الجنائية أو تأمر به ، وهذا الاستقلال قائم حتى لو كان ثمت ارتباط بين الجريمتين ، وهو ما رددته القواعد التنظيمية العامة الخاصة بتأديب الموظفين ، كما يستفاد من عجز المادة ٨٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة التي تنص على أن « كل موظف يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يعاقب تأديبيا ، وذلك مع عدم الاخلال بتوقيع العقوبات الجنائية » . ولما كان الاصل المردد في هذه المادة هو من الاصول العامة ، فقد نصت المادة ١١٧ من هذا القانون على تطبيقه في شأن مستخدميها الخارجين عن هيئة العمال ، على أن تصدر القرارات المشار اليها في المواد المتقدمة من وكيل الوزارة أو مدير عام المصلحة كل في دائرة اختصاصه ، كما أن المادة ١٣٤ من قانون المصلحة المالية رددت هذا الاصل كذلك ؛ فقد قضت بأن « كل مستخدم يحبس حبسا احتياطيا لجريمة من الجرائم الاعتيادية يوقف عن وظيفته من يوم حبسه وتكون ماهيته في كل مدة ايقافه حقا للحكومة » . وقد عدلت بقرار من مجلس النظر في ٢٥ من ابريل سنة ١٩١٢ كما يلي « كل مستخدم يحبس حبسا احتياطيا أو تنفيذا لحكم قضائي يجب ايقافه عن أعمال وظيفته من يوم حبسه ، وذلك لا يمنع الجزاءات التأديبية التي يمكن توقيعها عليه ، وتكون ماهيته حقا للحكومة في كل مدة ايقافه مالم يتقرر عدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو تحكم المحكمة الجنائية ببراءته عن التهمة التي ترتب عليها حبسه ففي هذه الحالة يجوز صرف ماهيته اليه عن مدة ايقافه مالم تقرر السلطة التابع لها تأديبيا خلاف ذلك » . وقد رددت هذا المعنى المادتان ٩٠ و ٩٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

٦٧٢ - ٣ (١٩٥٨/١٢/٢٧) ٤/٣٧/٤٥٨

٥٦٤ - المحاكمة الادارية تبحت في سلوك الموظف وفي مدى اخلاصه بواجبات وظيفته -

صدور حكم البراءة في جريمة جنائية نسبت الى الموظف - لا يمنع من ان ما وقع منه يشكل ذنبا اداريا يجوز مسالته عنه بطريق المحاكمة التأديبية .

ان المحاكم الادارية انما تبحث في سلوك الموظف وفي مدى اخلاقه بواجبات وظيفته حسبما يستخلص من مجموع التحقيقات ، أما المحاكمة الجنائية فانما ينحصر أثرها في قيام جريمة من جرائم القانون العام قد يصدر حكم بالبراءة فيها ، ومع ذلك فان كان ما يقع من المتهم يشكل ذنباً ادارياً ، وان كان لا يكون جريمة خاصة ، الا أنه لا يتفق ومقتضيات السلوك الوظيفي ، فيكون ذنباً يجوز مساءلته عنه بطريق المحاكمة التأديبية .

٩٤٥ - ٤ (١٩٥٩/١/٢٤) ٤٦٣/٥٥/٤

٥٦٥ - الجرائم الموجبة للعقوبة الجنائية محددة حصراً ونوعاً - الافعال المكونة للجريمة التأديبية ليست كذلك .

اذا كانت الجرائم الموجبة للعقوبة الجنائية محددة في قانون العقوبات والقوانين الأخرى حصراً ونوعاً . فان الافعال المكونة للذنب الاداري والجريمة التأديبية ليست كذلك ، اذ مردها الى الاخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها بوجه عام .

١٧٢٣ - ٢ (١٩٥٨/١/٢٥) ٦٣٥/٧٢/٣

٥٦٦ - شيوخ التهمة يعتبر سبباً للبراءة من العقوبة الجنائية ولكنه لا ينهض على النوام مانعاً من المؤاخلة التأديبية .

اذا كان شيوخ التهمة سبباً للبراءة من العقوبة الجنائية ، فان ذلك لا ينهض على النوام مانعاً من المؤاخلة الادارية التأديبية ، ولا سيما متى أمكن اسناد فعل ايجابي أو سلبي محدد الى الموظف يعد مساهمة منه في وقوع المخالفة الادارية التي سوغت ارتكاب الواقعة الجنائية المجهول فاعلها .

١٧٢٣ - ٢ (١٩٥٨/١/٢٥) ٦٣٥/٧٢/٣

٥٦٧ - تبرئة الموظف جنائياً من التهمة المسندة اليه - استناد البراءة الى عدم كفاية الادلة - امكان محاكمته تأديبياً من اجل هذه التهمة عينها .

متى ثبت أن الحكم الصادر من المحكمة الجنائية بتبرئة الموظف المتهم لم يستند الى عدم صحة الواقعة أو عدم الجنائية ، وانما بنى على الشك وعدم كفاية الادلة ، فهذا لا يرفع الشبهة عنه نهائياً ، ولا يحول دون محاكمته تأديبياً وادانة سلوكه الاداري من اجل هذه التهمة عينها على الرغم من حكم البراءة .

٦٣٤ - ٣ (١٩٥٨/٣/٨) ٨٦٨/٩٧/٣

٥٦٨ - ثبوت ان التهمة المسندة للموظف قد حفظتها النيابة لعدم كفاية الادلة -

امكان توقيع الجزاء التأديبي عليه .

ان حفظ تهمة الرشوة قبل المدعى لعدم كفاية الادلة لا يبرىء سلوكه من الوجهة الادارية ، ولا يمنع من مؤاخذته تأديبيا وادانة هذا السلوك ، ولا سيما بعد أن عززت تحريات المباحث في أزمنة مختلفة ما يحوم حوله من شبهات كانت كافية لدى الادارة - وهي المسئولة عن الأمن ورجاله - لتكوين عقيدتها واقتناعها بعدم الاطمئنان الى صلاحيته للاستمرار في عمله ، وصدرت في تقديرها هذا عن رغبة مجردة عن الميل أو الهوى في رعاية المصلحة العامة ، فانتهت الى اقصائه عن وظيفته مستندة في ذلك الى وقائع صحيحة لها وجود مادي ثابت في الأوراق ، استخلصت منها هذه النتيجة استخلاصا سائغا ، يجعل قرارها الصادر بفصله من الخدمة قائما على سببه ومطابقا للقانون .

١٧٧ - ٣ (١٩٥٨/٣/١) ٣٥٧/٨٧/٣

٥٦٩ - للادارة توقيع الجزاء التأديبي دون انتظار نتيجة المحاكمة الجنائية او

ارجاء النظر في المحاكمة التأديبية الى أن يفصل في المحاكمة الجنائية حسبما تراه ملائما -
الغاء قرار الفصل استنادا الى أنه كان يجب وقف المدعى دون فصله انتظارا لمحاكمته
جنائيا - خطأ .

لئن كان للادارة أن توقع الجزاء التأديبي سواء بالفصل أو بما هو أقل منه دون انتظار لنتيجة المحاكمة الجنائية مادام قد قام نديها السبب المبرر لهذا الجزاء واقتنعت بالدليل على صحته ، الا أنها قد ترى من الملائم انتظار الفصل في المحاكمة الجنائية قبل النظر في المحاكمة التأديبية ، ولكن تلك ملاحظة متروكة لتقديرها ، وفي هذه الحالة اما أن يكون الموظف قد حبس احتياطيا على ذمة المحاكمة الجنائية فيوقف عن عمله بقوة القانون، واما الا يحبس احتياطيا فيكون لوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه أن يقفه عن عمله احتياطيا انتظارا لنتيجة المحاكمة الجنائية فالتأديبية ، وذلك لمدة ثلاثة أشهر يجوز زيادتها بعد ذلك بقرار من المحكمة التأديبية ان كان الموظف ممن يحاكمون أمام المحكمة التأديبية أو بقرار من رئيس المصلحة ان كان من المستخدمين الخارجين عن الهيئته . ويترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ، ما لم يقرر مجلس التأديب أو رئيس المصلحة المختصة بحسب الأحوال صرف المرتب كله أو بعضه . فاذا كان الثابت أن الحكم قد أقام قضاءه بالغاء قرار الفصل استنادا الى أنه كان يجب وقفه دون فصله انتظارا لمحاكمته جنائيا ، فانه يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ، متعينا الحكم بالغائه .

٦٧٢ - ٣ (١٩٥٨/١٢/٢٧) ٤٥٨/٣٧/٤

٥٧٠ - صدور حكم المحكمة الجنائية ببراءة الموظف من تهمة تعاطي المخدرات -
تأسيس الحكم على بطلان التفتيش - توقيع جزاء تأديبي من جهة الادارة استنادا الى اخلال
هذا الموظف بواجبات وظيفته لضبطه في مكان الواقعة وسط من يتعاطون المخدرات -
صحة الجزاء .

متى ثبت أن المحكمة الجنائية قد قضت ببراءة المدعى من تهمة
تعاطي المخدرات ، وكان سبب البراءة يرجع الى عيب شكلي في اجراءات
ضبط الواقعة ، وهو بطلان التفتيش ، بمقولة ان الحالة التي هوجم فيها
المقهى لم تكن من حالات التفتيش التي تسبوغ قانونا تفتيش المقهى ، فان
هذا الحكم لا ينفي قيام سبب الجزاء التأديبي وهو اخلال الموظف بالمتهم
بواجبات وظيفته أو الخروج على مقتضياتها ، وقد يثبت ذلك للسلطة
التأديبية من أوراق التحقيقات الجنائية ومن التحقيقات التي تجريها هي
ومن تسمعهم من شهود . وقد ثبت لها تواجد المدعى في المقهى التي
هاجمها البوليس وضبط بها ، وهذا أمر غير منكور منه ، كما ثبت من
تحليل المادة المضبوطة أنها حشيش ، وأن ماعلق على حجارة الجوزة
آثار حشيش . فاذا استفادت من ذلك كله أن المدعى أخيل بواجبات
وظيفته على مقتضيات السلوك الواجب على رجل البوليس والابتعاد عما
يحط من كرامته ويسى سمعته ، فان الجزاء التأديبي - والحالة هذه -
يكون قد قام على سببه .

١٦٥٥ - ٢ (١٩٥٧/١٢/١٤) ٢٨٩/٣٧/٣

٥٧١ - فصل الموظف قبل ان تتم النيابة تحقيقها في التهمة المسندة اليه - حفظ
التحقيق لعدم صحة التهمة - عدم توافر ركن السبب المبرر للفصل .

متى ثبت أن القرار المطعون فيه قد صدر بفصل المدعى قبل أن تتم
النيابة تحقيقها في التهمة المسندة اليه ، وقد انتهى هذا التحقيق الى عدم
صحتها ، فان القرار يكون قد افتقد ركن السبب المبرر للنتيجة التي
انتهى اليها وهي الفصل .

٦ - ٤ (١٩٥٧/١٢/١٤) ٤٢٠/٤٩/٣

٥٧٢ - ادانة تمورجي بوزارة الصحة جنائيا في تهمة مزاوله مهنة الطب بدون
ترخيص - فصله من الخدمة تأديبيا - قيام قرار الفصل على سبب قانوني .

متى ثبت أن المدعى - الذي يعمل بوظيفة تمورجي بوزارة الصحة -
قد أدين جنائيا في تهمة مزاوله مهنة الطب بدون ترخيص ، فهذا كاف
في ذاته لأن يستوجب المؤخذة التأديبية ، لانطوائه على اخلال بواجبات
وظيفته التي تتطلب في مثله الامانة في أخص مايتصل بالذمة والضمير

الإنساني وصحة الجمهور ، حتى لا تتعرض حياة المرضى أو أرواحهم للخطر نتيجة الجهل بأصول مهنة الطب وأساليب العلاج ، ولتنافره مع مقتضيات هذه الوظيفة التي ما كان يسوغ استغلالها لبعث ثقة زائفة غير مشروعة في نفوس المرضى ذوي الحاجة ، في حين أنه كان أولى به قبل غيره ، بحكم وظيفته واتصاله بمهنة الطب ، أن يلتزم حدوده القانونية التي لا تخفى عليه ، ويقصر نشاطه في مساهمته الحسيرة إن شاء على الخدمات المسموح بها لأمثاله ، فإذا انتهت الإدارة من هذا كله إلى تكوين اقتناعها بإدانة سلوكه ، وبنت على ذلك قرارها بإقصائه عن وظيفته لعدم اطمئنانها إلى صلاحيته للاستمرار في القيام بأعبائها ، متوخية بذلك رعاية مصلحة العمل ومصلحة الجمهور معا ، فإن قرارها في هذا الشأن يكون قائما على سببه ومطابقا للقانون .

٦٣٤ - ٣ (١٩٥٨/٣/٨) ٣٨٨/٩٧/٣

٥٧٣ - عدم جواز مجادلة المجلس التأديبي في إثبات واقعة بذاتها سبق لحكم جنائي حاز قوة الأمر المقضي أن نفى وقوعها - قيام قرار المجلس على هذه الواقعة وعلى إخطاء مسلكية أخرى لا يؤثر في صحة القرار التأديبي وقيامه على سببه المبرر له قانونا ، ما دام القرار قد صرح بأن هذه الأخطاء الأخرى تكفي وحدها لمجازاته وما دام ليس ثبت تعارض بين الادانة في تلك الأخطاء وبين الحكم الجنائي القاضي بالبراءة .

انه وإن كان لا يجوز للمجلس التأديبي أن يعود للمجادلة في إثبات واقعة بذاتها سبق لحكم جنائي حاز قوة الأمر المقضي أن نفى وقوعها ، فلا يجوز للمجلس التأديبي أن يصدر قرارا بالادانة على أساسها ، إلا أنه يبين من مراجعة القرار التأديبي المطعون فيه أنه قام على أمرين ، أولهما ثبوت واقعة الرشوة في حق المدعى وثانيهما ارتكابه أخطاء مسلكية أخرى ، فإذا كان لا يجوز للقرار التأديبي أن يعيد النظر فيما قام عليه الحكم الجنائي الذي قضى ببراءة المدعى من تهمة الرشوة كما سلف البيان والا كان في ذلك أساس بقوة الأمر المقضي وهو ما لا يجوز ، إلا أن هذا لا يمنع المجلس التأديبي من محاكمة الموظف تأديبيا عن الأخطاء المسلكية الأخرى عند ثبوتها مادام ليس ثمة تعارض بين الادانة في تلك الأخطاء وبين الحكم الجنائي القاضي بالبراءة فيما أقام عليه قضاءه .

فإذا كان الثابت أن القرار التأديبي المطعون فيه قد نسب إلى المدعى ارتكاب أخطاء مسلكية وصرح بأن ارتكابه هذه الأخطاء كما هي موضحة في الاضبارة تكفي وحدها لمجازاته بالتسريح التأديبي إن لم يكن الطرد ، وبذلك بصرف النظر عن براءته من تهمة الرشوة ونوه القرار المذكور بأن هذه المخالفات المسلكية أوضحتها الافادات المثبتة في الاضبارة وأقوال المتهم

نفسه ، ولو صح هذا لاستقام القرار التأديبي على سبببه المبرر له قانونا .

١٧ - ٢ س (١٩٦٠/٩/٢١) ١٢٢٢/١٢٨/٥

٥٧٤ - وجوب التفرقة بين العزل كعقوبة جنائية تبعية او تكميلية ، سواء اكان

عزلا نهائيا ام مؤقتا ، وبين العزل التأديبي او الاداري - تلاقيهما في بعض الصور من حيث تحقيق الاثر - علم تلاقيهما في حالات اخرى - علم جواز تعطيل احكام قانون نظام موظفي الدولة في هذه الحالات - بيان ذلك .

تجب التفرقة بين العزل كعقوبة جنائية تبعية او تكميلية ، سواء اكان عزلا نهائيا ام مؤقتا ، وبين العزل التأديبي او الاداري ، تقع بالتطبيق لقانون العقوبات ، وبين انتهاء خدمة الموظف بقطع رابطة التوظيف نهائيا ، سواء بالتطبيق للفقرة الرابعة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بموظفي الدولة ، أي كجزء تأديبي بعقد محاكمة تأديبية ، أو بطريق العزل الاداري ، أي بقرار جمهوري بالتطبيق للفقرة السادسة ، أو بقوة القانون ونتيجة للحكم على الموظف في جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف وفقا للفقرة الثامنة من تلك المادة ، فكل أولئك أسباب قانونية لانتهاء خدمة الموظف يطبق كل منها في مجاله متى قام موجبه واستوفى أوضاعه وشرائطه . ولئن كان انتهاء خدمة الموظف بالعزل نهائيا كعقوبة جنائية قد يتلاقى من حيث تحقيق الاثر مع انائها بالتطبيق للفقرة الثامنة من المادة ١٠٧ ، بمعنى أن تطبيق تلك الفقرة الأخيرة يصبح غير ذي موضوع إذا كان قد تحقق انتهاء تلك الخدمة بعقوبة العزل النهائي ، إلا أنهما قد يفترقان ولا يتلاقيان في تحقيق هذا الاثر ، فلا يجوز عندئذ تعطيل أحكام قانون نظام موظفي الدولة في إنهاء الخدمة بأي سبب من الأسباب المشار اليها متى توافرت الشروط القانونية ، وآية ذلك أن عقوبة العزل التبعية التي تنهى الخدمة لا تترتب طبقا للمادة ٢٥ من قانون العقوبات إلا على حكم بعقوبة جنائية ، بينما تنتهى الخدمة طبقا للفقرة الثامنة من المادة ١٠٧ المشار اليها بالحكم على الموظف في جنائية ولو كان الحكم في الجنائية بعقوبة الحبس ، كما أن العزل كعقوبة جنائية تبعية لا يترتب على حكم في جنحة مخلة بالشرف ، بينما إنهاء الخدمة بموجب المادة المشار اليها يتحقق موجبه بارتكاب الموظف أية جريمة مخلة بالشرف جنائية كانت أو جنحة . يقطع في هذا كله ما يظهر من مراجعة الأعمال التحضيرية لقانون موظفي الدولة ، إذ كان المشروع الاول المعروض على مجلس النواب في جلسة أول أغسطس سنة ١٩٤٩ مفاده أن تنتهى خدمة الموظف بالحكم بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية مخلة بشرفه ، وبعد المناقشة عدل النص بالصيغة الواردة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي مفادها:

انتهاء الخدمة بالحكم فى جناية أو جريمة مخلة بالشرف . كما يؤكد أن العزل الذى تنتهى به الخدمة نهائيا كعقوبة جنائية لا يترتب الا على حكم بعقوبة جنائية ما نصت عليه المادة ٢٧ من قانسون العقوبات من أن كل موظف ارتكب جناية مما نص عليه فى الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثانى من هذا القانون عومل بالرفقة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه . وظاهر من ذلك أن العزل كعقوبة جنائية على نوعين : فهو اما عزل نهائى ، وهو لا يترتب الا على حكم بعقوبة جناية ، وعزل مؤقت لمدة محددة تحكم به المحكمة اذا حكمت بعقوبة الحبس فى جناية أو جنحة من تلك الجنايات أو الجنح التى حددها القانون . وغنى عن القول أن هذا الحكم الاخير هو استثناء من الاصل الاول ، وأن هذا العزل المؤقت هو عقوبة جنائية تكميلية من نوع خاص ليس لها مثيل فى الاوضاع الادارية .

٥ - ٤ (١٩٥٨/٧/١٣) ١٧٠٥/١٧٤/٣

ز - قرار تاديبى وقرار قضائى

٥٧٥ - مناط التفرقة بين القرار القضائى والقرار التاديبى هو الموضوع الذى يصدر فيه القرار - القرار القضائى هو الذى تصدره المحكمة بمقتضى وظيفتها القضائية ويحسم على اساس قاعدة قانونية خصومة قضائية تقوم بين طرفين متنازعين تتعلق بمركز قانونى خاص أو عام ولا ينشئ مركزا قانونيا جديدا - اعتبار القرار قضائيا متى توافرت له هذه الخصائص ولو صدر من هيئة لا تكون من قضاة - القرار التاديبى كائى قرار ادارى لا يحسم خصومة قضائية على اساس قاعدة قانونية ، وانما هو ينشئ حالة جديدة فى حق من صدر عليه - صدور القرار التاديبى من هيئة تكون كلها أو بعضها من قضاة لا يغير من طبيعته .

ان القرار القضائى هو الذى تصدره المحكمة بمقتضى وظيفتها القضائية ويحسم على اساس قاعدة قانونية خصومة قضائية تقوم بين خصمين تتعلق بمركز قانونى خاص أو عام ، ولا ينشئ القرار القضائى مركزا قانونيا جديدا وانما يقرر فى قوة الحقيقة القانونية وجود حق أو عدم وجوده ، فيعتبر عنوان الحقيقة فيما قضى به متى حاز قوة الشئ المقضى به ، ويكون القرار قضائيا متى توافرت له هذه الخصائص ولو صدر من هيئة لا تكون من قضاة وانما أسندت اليها سلطة قضائية استثنائية للفصل فيما نيط بها من خصومات ، وعلى العكس من ذلك فان القرار التاديبى لا يحسم خصومة قضائية بين طرفين متنازعين على اساس قاعدة قانونية تتعلق بمركز قانونى خاص أو عام ، وانما هو ينشئ حالة جديدة فى حق من صدر عليه ، شأنه فى ذلك شأن كل قرار ادارى ، ولو

صدر القرار التأديبي من هيئة تتكون كلها أو أغلبها من قضاة ، اذ العبرة كما سلف القول هو بالموضوع الذي صدر فيه القرار ، فما دام هذا الموضوع اذانيا كالتأديب مثلا ، فالقرارات التي تصدر فيه تكون بحكم اللزوم ادارية ، ولا تزايلها هذه الصفة لكون من أصدرها قضاة كالجرائم التأديبية التي يوقعها رؤساء المحاكم في حق موظفيها من كتبة ومحضرين ، اذ تعتبر قرارات تأديبية لا قضائية .

٢٢ - ٢٣ و ٢٣ - ٢٤ س (١٩٦٠ / ٤ / ٢٦) ٨١٤ / ٨١ / ٥

ج - سبب القرار التأديبي ومدى رقابة القضاء الإداري عليه

٥٧٦ - وجوب قيام القرار التأديبي على سبب يسوغ تدخل الإدارة لاحداث اثر قانوني هو توقيع الجزاء للغاية التي استهدفها المشرع وهي حسن سير العمل - انعام السبب اذا لم تتوافر حالة واقعية او قانونية تسوغ تدخل الإدارة - ليس للقضاء الإداري ان يبحث ملاسة توقيع الجزاء او مناقشة مقادير - ليس له ان يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما يقدم لسلطات التأديب من دلائل وقرائن اثباتا ونفيا في خصوص قيام الحالة الواقعية او القانونية التي تكون ركن السبب او يتدخل في تقدير خطورة هذا السبب ومقابلته - الرقابة منحصرة في التحقق من ان نتيجة القرار مستفادة من اصول موجودة ومستخلصة استخلاصا سائقا من اصول تنتجها ماديا او قانونا .

ان القرار التأديبي شأنه في ذلك شأن أي قرار اداري آخر يجب أن يقوم على سبب يسوغ تدخل الإدارة لاحداث أثر قانوني في حق الموظف هو توقيع الجزاء للغاية التي استهدفها القانون وهي الحرص على حسن سير العمل ، ولا يكون ثمت سبب للقرار الا اذا قامت حالة واقعية او قانونية تسوغ هذا التدخل ، وللقضاء الإداري في حدود رقابته القانونية أن يراقب صحة قيام هذه الوقائع وصحة تكييفها القانوني ، وهذه الرقابة القانونية لا تعني أن يحل القضاء الإداري نفسه محل السلطات التأديبية المختصة فيما هو متروك لتقديرها ووزنها ، فيستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما يقوم لدى السلطات التأديبية من دلائل وبيانات وقرائن احوال اثباتا أو نفيا في خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية او القانونية التي تكون ركن السبب أو أن يتدخل في تقدير خطورة هذا السبب وما يمكن ترتيبه عليه من آثار ، بل أن هذه السلطات حرة في تقدير تلك الدلائل والبيانات وقرائن الاحوال تأخذها دليلا اذا اقتنعت بها وتطرحها اذا تطرق الشك الى وجدانها ، وانما الرقابة التي للقضاء الإداري في ذلك تجسد حدها الطبيعي - كرقابة قانونية - في التحقق مما اذا كانت النتيجة التي انتهى اليها القرار التأديبي في هذا الخصوص مستفادة من اصول موجودة أو أثبتتها السلطات المذكورة

أو ليس لها وجود ، وما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من أصول تنتجها ماديا أو قانونا ، فاذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها أو كان تكييف الوقائع على فرض وجودها ماديا لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون ، كان القرار فاقدا ركن من أركانه هو ركن السبب ووقع مخالفا للقانون ، أما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من أصول تنتجها ماديا أو قانونا فقد قام القرار على سببه وكان مطابقا للقانون . وسبب القرار التأديبي - بوجه عام - هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته ايجابيا أو سلبا أو اتيانه عملا من الاعمال المحرمة عليه ، فكل موظف يخالف الواجبات التي ننص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية العامة أو أوامر الرؤساء الصادرة في حدود القانون ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته المنوط به تأديتها بنفسه بحيلة وبدقة وأمانة أو يخل بالثقة المشروعة في هذه الوظيفة ، أو يسلك سلوكا معيبا ينطوى على تقصير أو اهمال في القيام بواجباته أو خروج على مقتضيات وظيفته أو اخلال بكرامتها ، أولا يستقيم مع ما تفرضه عليه من تعفف واستقامة وبعد عن مواطن الريب ، انما يرتكب ذنبا اداريا هو سبب القرار يسوغ تأديبه ، فتتجه ارادة الادارة الى احداث أثر قانوني في حقه ، هو توقيع جزاء عليه بحسب الشكل والارضاء المقررة قانونا وفي حدود النصاب المقرر - فاذا توافر لدى الجهة الادارية المختصة الاقتناع - بحسب فهمها الصحيح للعناصر التي استخلصت منها اقتناعها - بأن الموظف سلك سلوكا معيبا ينطوى على تقصير أو اهمال في القيام بعمله أو أداء واجباته أو على خروج على مقتضيات وظيفته أو اخلال بكرامتها أو بالثقة الواجب توافرها فيمن يقوم بأعبائها ، وكان اقتناعها هذا لوجه المصلحة العامة مجردا عن الميل أو الهوى ، فبنت عليه قرارها بادانة سلوكه ، واستنبتت هذا من وقائع صحيحة ثابتة في عيون الاوراق مؤدية الى النتيجة التي خلصت اليها ، فان قرارها في هذا الشأن يكون قائما على سببه ومطابقا للقانون .

محسبنا من الالغاء .

١٥٩ - ١ (١٩٥٥/١١/٥) ٢١/٧/١

١٦٥٦ - ٢ (١٩٥٧/٢/١٦) ٥٢٦/٦٠/٢

١٥٧٣ - ٢ (١٩٥٧/٤/٦) ٨٦١/٨٩/٢

١٥٩ - ٣ (١٩٥٧/٦/١٥) ١١٧٣/١٢٣/٢

١٧٢٣ - ٢ (١٩٥٨/١/٢٥) ٦٣٥/٧٢/٢

٤٧٨ - ٣ (١٩٥٨/٣/١) ٧٨٩/٩٠/٣

٦٣٤ - ٣ (١٩٥٨/٣/٨) ٨٦٨/٩٧/٣

٢٣ - ٢ (١٩٦٠/٤/٢٦) ٨١٤/٨١/٥

٥٧٧ - قرار تأديبي - وجوب قيامه على سبب يبرره - رقابة القضاء الإداري لصحة قيام الواقعة وسلامة تكييفها القانوني - حدود ذلك - عدم رقابته لملاءمة توقيع الجزاء أو مناقشة مقداره - مثال .

ان القرار التأديبي ، كأي قرار إداري ، يجب أن يقوم على سبب يبرره ، فلا تتدخل الإدارة لتوقيع الجزاء إلا إذا قامت حالة واقعية أو قانونية تسوغ تدخلها ، وللقضاء الإداري أن يراقب صحة قيام هذه الوقائع وسلامة تكييفها القانوني ، دون أن يتطرق إلى ملاءمة توقيع الجزاء أو مناقشة مقداره ، ورقابته هذه لصحة الحالة الواقعية أو القانونية تجد حدها الطبيعي في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها القرار في هذا الشأن مستخلصة استخلاصاً سائفاً من أصول تنتجها مادياً أو قانوناً ، فإذا كانت هذه النتيجة مستخلصة على هذا النحو فقد قام القرار على سببه وكان مطابقاً للقانون . فإذا توافر لدى لجنة الشياخات - من مجموع العناصر التي طرحت عليها - الاقتناع بأن العمدة أو الشيخ سلك مسلكاً معيباً ومريباً ينطوي على الإخلال بالواجب والخروج على مقتضيات وظيفته ويدعوها إلى الارتياح فيه وعدم الاطمئنان إليه للقيام بأعباء وظيفته ، فبنت على هذا الاقتناع المجرد عن الميل أو الهوى قرارها بإدانة سلوكه واقصائه عن هذه الوظيفة ، واستنبطت ذلك من وقائع صحيحة ثابتة في عيون الأوراق ومؤدية إلى النتيجة التي خلصت إليها ، فإن قرارها في هذا الشأن يكون بمنأى عن الإلغاء .

١٤٦٨ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٨) ٢١/٢/١٧٧

٥٧٨ - إخلال الموظف بواجبات وظيفته والخروج على مقتضاها - حرية الإدارة في تقدير الخطورة الناجمة عن ذلك وتقدير ما يناسبها من جزاء تأديبي في حدود نصاب القانون .

ما دامت الإدارة قد استخلصت النتيجة التي انتهت إليها في قرارها المطعون فيه استخلاصاً سائفاً من أصول تنتجها بدلائل من عيون الأوراق وقرائن الأحوال تبرر هذا الفهم ، فانتهدت إلى أن مسلك المطعون عليه كان معيباً ، والعمل الذي ارتكبه غير سليم ومخالفاً للتعليمات الواجب اتباعها في هذا الشأن ، فإن القرار بإحالة المعاش إلى المعاش يكون قائماً على سببه ، وهو إخلال الموظف بواجبات وظيفته والخروج على مقتضاها ، وكان لها حرية تقدير الخطورة الناجمة عن ذلك وتقدير ما يناسبها من جزاء تأديبي في حدود النصاب القانوني إلى حد إحالة المعاش أو العزل التأديبي بالتطبيق للفقرة الرابعة من المادة ١٠٧ من قانون موظفي الدولة أو حد الإعفاء من الخدمة بالتطبيق للفقرة السادسة من هذه المادة .

١٥٩ - ١ (١٩٥٥/١١/٥) ٤١/٧/١

٥٧٩ - حدود رقابة القضاء الإداري في شأن القرار التأديبي .

إذا استند القرار التأديبي الى وقائع مادية صحيحة لها وجود ثابت فعلا بالاوراق ، وهي وقائع لها دلالتها في تقدير سلوك الموظف السذي وقع عليه الجزاء ، فقد استخلصت منها السلطة الادارية المختصة عقيدتها واقتناعها بعدم صلاحيته للاستمرار في الخدمة - كرجل بوليس - استخلاصا سائغا سليما يبرر النتيجة التي انتهت اليها في شأنه وهي الفصل ، فان قرارها - والحالة هذه - يكون قائما على سببه ومطابقا للقانون ، دون أن تكون للقضاء الإداري رقابة على تقدير مدى عدم الصلاحية هذه ، أو تناسبها مع التصرفات المأخوذة عليه ، اذ أن هذا من الملاحظات التي تنفرد الادارة بتقديرها بما لا معقب عليها في ذلك ، والتي تخرج عن رقابة القضاء الإداري .

١٧٨ - ٣ (١٩٥٨/٣/١) ٣٨٦/٨٨/٣

تثبيت

راجع : ٥٢٢ : ١٠٦٧ : ١٠٧٦ : ١١٩٠ : ١١٩١ : ١١٩٢ :
١١٩٣ : ١١٩٤ : ١١٩٥ : ١١٩٦

تجنيد

راجع أيضا : ٦٧٣ ، ٨٤٦ ، ١٠٤٠

٥٨٠ - تجنيد الموظف في ظل القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ - لا يمنع استفادته من احكام القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ ما دام قد سرح في ظله .

انه ولئن كان المدعى قد جند اعتبارا من ٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ نى ظل احكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ فانه سرح في أول ابريل سنة ١٩٥٢ بعد انتهاء مدة تجنيده في ظل القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ ، ومن ثم يفيد من المزايا التي استحدثها هذا القانون ، لان علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية عامة ومركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانوني عام يجوز تغييره في أي وقت ، ومرد ذلك الى أن الموظفين هم عمال المرافق العامة ، وبهذه المثابة يخضع نظامهم القانوني للتعديل والتغيير وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ويتفرع عن ذلك أن التنظيم الجديد يسرى على الموظف بآثره الحال فيفيد من مزاياه .

٨٠ - ٥ (١٩٦٠/٣/١٢) ٥٤٦/٦٠/٥

٥٨١ - المدة ما بين تسريح الموظف المجند ورجوعه للخدمة - لا تعتبر مدة تجنيد - آثار ذلك - علم جواز ضمها لمدة عمله وحسابها في المعاش أو المكافأة أو في الترقيات والعلاوات

لما كان القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ صريحا في أن يحتفظ للموظف أو المستخدم أو العامل أثناء وجوده في الخدمة العسكرية بما يستحقه من ترقية وعلاوات كما لو كان يؤدي عمله وتضم مدة خدمته فيها لمدة عمله وتحسب في المعاش أو المكافأة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب الحق إذ قضى له باستحقاقه العلاوة في أول مايو سنة ١٩٥٢، لأن الفترة التي ترتب على انقضائها استحقاقه تلك العلاوة قد قضيت في التجنيد، أما المدة من ٢ من مايو سنة ١٩٥٢ لغاية ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٢ - وهي التي قضاها ما بين تسريحه ورجوعه للخدمة - فلا تعتبر مدة تجنيد حتى يمكن حسابها في المعاش أو المكافأة أو صرف مرتبه عنها طبقا لصريح نص المادة ٤ من القانون المشار اليه، كما أنها ليست مدة خدمة فعلية حتى يمكن حسابها فيما ذكر طبقا للقوانين واللوائح والاصل فيها ألا يعتبر الا بمدة الخدمة الفعلية في حساب المعاش أو المكافأة وكذلك في المرتب باعتبار أن الأخير هو مقابل العمل، ولا يغنى عن ذلك نص المادة ٣، لأنها إنما تستحث الجهات المختصة على ارجاع المجند الى عمله خلال تلك المواعيد ولكنها لم تقرر صراحة تلك الآثار نتيجة لعدم رجوعه خلالها.

٨٠ - ٥ (١٢/٣/١٩٦٠) ٥٤٦/٦٠/٥

تحقيق

راجع : ٥٢٦ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣

ترقية

راجع أيضا : ١٩ : ٥٣ : ٦٢ : ١٠٦ : ١٧٧ : ١٧٩ : ١٨٠ : ١٨١ : ١٨٢ : ١٨٣ : ١٨٤ : ١٨٥ : ١٨٦ : ١٨٧ : ١٨٨ : ١٨٩ : ١٩٠ : ١٩١ : ١٩٢ : ٢٠٣ : ٢٣٠ : ٢٣٧ : ٢٣٨ : ٢٤٦ : ٢٦٢ : ٣٣٤ : ٣٣٦ : ٣٣٩ : ٣٥٢ : ٣٥٩ : ٣٦١ : ٣٦٢ : ٣٦٦ : ٣٧٦ : ٣٧٨ : ٣٧٩ : ٣٨١ : ٤٧٨ : ٤٧٩ : ٤٨٨ : ٤٩٤ : ٤٩٥ : ٤٩٦ : ٤٩٧ : ٤٩٩ : ٥٠٠ : ٥١١ : ٥١٣ : ٥١٣ : ٥١٤ : ٥١٥ : ٥٨١ : ٦٧٠ : ٦٨٠ : ٦٨١ : ٦٩٠ : ٧٠٧ : ٧٠٩ : ٧١٠ : ٧١١ : ٧١٢ : ٧١٥ : ٧١٩ : ٧٢٦ : ٧٤٤ : ٨١٦ : ٨١٧ : ٨٢٤ : ٨٢٦ : ٨٢٨ : ٨٣١ : ٨٣٤ : ٨٣٥ : ١٠٣١ : ١٠٥٤ : ١٠٨٣ : ١٠٨٤ : ١٠٨٩ : ١١١٩

أ - اجراء الترقية يكون في الاصل بين من تجمعهم وحدة واحدة في الميزانية

ب - ترقية بالاختيار

ج - ترقية الى درجة وظيفة متميزة أو تقتضى تأهيلا خاصا

د - ترقية الموظف المنقول

هـ - تخط في الترقية

و - ارجاء الترقية

ز - لجنة شئون الموظفين ازاء الترقية .

ح - ترقية استثنائية

ط - مدى ترقية الموظف غير المؤهل

ي - ترقية نوى المؤهلات المتوسطة الى الكادر العالي

ك - افتراض صحة الترقية

ل - ترقيات في مصالح مختلفة

م - رقابة القضاء الادارى على اجراء الادارة للترقية

ن - ترقية بالتيسير

س - ترقية المنسبين وقدامى الموظفين

(١) المنسبون

(٢) قدامى الموظفين

أ - اجراء الترقية يكون في الاصل بين

من تجمعهم وحدة واحدة في الميزانية

٥٨٢ - المادة ٤٠ من قانون نظام موظفى الدولة - الاصل اجراء الترقية بين من

تجمعهم وحدة واحدة في الميزانية ما لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد المصالح والوظائف التى تستثنى من هذا الاصل والتي يعتبرها وحدة خاصة مستقلة في الترقية .

نصت الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

بشأن نظام موظفى الدولة على أنه « يجوز أن تكون الترقية في بعض

المصالح سواء كانت هذه الترقية بالاقدمية أو بالاختيار من بين الشاغلين

لنوع الوظائف المطلوب الترقية اليها أو الوظائف الماثلة لها أو التالية

لها في المسئولية وتحدد المصالح والوظائف التى من هذا النوع بمرسوم

بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين » .

ومفاد هذا النص أنه يجب في الاصل اجراء الترقية سواء بالاقدمية أو

بالاختيار بين الموظفين الذين تجمعهم وحدة واحدة في الميزانية

ما لم يصدر مرسوم خاص بتحديد المصالح والوظائف التى لايسرى عليها

هذا الحكم والتي يعتبرها المرسوم وحدة خاصة مستقلة في الترقية .

٥٨٣ - الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من قانون نظام موظفي الدولة - استثناء من الاصل العام في الترقية - لا اعمال لهذا الاستثناء الا بصور المرسوم المنصوص عليه في ختام تلك المادة - لا يقضى عن ذلك صدور قرار من مدير المصلحة .

لئن كانت الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من قانون موظفي الدولة ، تنص في صدرها على أنه « ويجوز أن تكون الترقية في بعض المصالح سواء أكانت هذه الترقية بالاقدمية أو بالاختيار من بين الشاغلين لنوع الوظائف المطلوب الترقية اليها أو الوظائف الماثلة لها والتالية لها في المسئولية » . الا أنها تنص في ختامها على أنه « وتحدد المصالح والوظائف التي من هذا النوع بمرسوم بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين » . وظاهر من ذلك أنه لا مكان الترقية على هذا الاساس ، وهي استثناء من الاصل العام في الترقية ، يجب صدور المرسوم المذكور بالاوضاع والشكل الذي رسمه القانون ، فلا يغنى عنه قرار من مدير المصلحة ذاتها ، وما دام لم يصدر هذا المرسوم ، فلأمندوحة من الرجوع الى الاصل العام في الترقية حسبما حدده القانون في المادتين ٣٨ و ٣٩ منه .

١٦٠٧ - ٢ (١٩٥٧/٣/٩) ٦٥٣/٦٩/٢

ب - ترقية بالاختيار

٥٨٤ - مناط الترقية بالاختيار في ظل القوانين واللوائح القديمة ، وفي ظل قانون نظام موظفي الدولة .

ان ولاية الترقية في ظل القوانين واللوائح القديمة كانت ولاية اختيارية مناطها الجدارة حسبما تقدره الادارة مع مراعاة الاقدمية ، ثم صدرت بعض قرارات من مجلس الوزراء في شأن الترقيات بالتنسيق وبالتيسير قيدت سلطة الادارة بالترقية بالاقدمية في نسبة معينة وأطلقتها في نسبة أخرى اذا رأت الترقية بالاختيار للكفاية ، ثم جاء القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فنصت المادة ٣٨ منه على أن تكون الترقيات الى درجات الكادرين الفني العالي والاداري بالاقدمية في الدرجة ، ومع ذلك تجوز الترقية بالاختيار للكفاية في حدود النسب التي عينتها ، ونصت المادة ٤٠ على أنه « في الترقيات الى الدرجات المخصص منها نسبة للاقدمية ونسبة أخرى للاختيار يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالاقدمية ويرقى فيه أقدم الموظفين ويشترك في هذا الجزء الحاصلون على درجتى جيد ومتوسط مع تخطى الضعيف اذا كان قد قدم عنه ثلاثة تقارير سنوية متتالية بدرجة ضعيف . أما النسبة المخصصة للترقية بالاختيار فلا يرقى اليها الا الحائزون على درجة جيد في العامين الاخيرين من مدة وجودهم في الدرجة التي يرقون منها . وتكون ترقيتهم أيضاً بالاقدمية فيما بينهم . . . » ، ثم

عدلت المادتان ٣٨ و ٤٠ بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ فأصبحت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٨ كما يلي : « ٠٠٠ أما الترقيات من الدرجة الثانية الى الدرجة الاولى ومن الاولى الى ما يعلوها من درجات فكلها بالاختيار دون التقيد بالاقدمية » ، وعدلت المادة ٤٠ بأن اكتفى في تخطي الموظف الضعيف في الترقية بالاقدمية اذا قدم عنه تقريران سنريان بدرجة ضعيف ، وأن تكون الترقية في النسبة المخصصة للاختيار بحسب ترتيب درجة الكفاية في العامين الاخيرين . ويؤخذ من هذه النصوص أن الشارع وان قيد سلطة الادارة في الترقية لغاية الدرجة الثانية بقيود هي التزام نسبه معينة للاقدمية وبالبداء بهذه النسبة وبعدم تخطي صاحب الدور في نسبة الاقدمية الا اذا قدم عنه تقريران بدرجة ضعيف ، وبأن تكون الترقية في نسبة الاختيار بحسب درجة الكفاية في العامين الاخيرين ، الا أنه فيما عدا هذه القيود الواردة على الترقيات لغاية الدرجة الثالثة ، ثم الترقيات من الدرجة الثانية الى الاولى وما يعلوها التي لم تقيد بمثل تلك القيود - ان الشارع قد جعل ولاية الترقية اختيارية للادارة وأطلق سلطتها في تقدير ملاءمتها ووزن مناسباتها ، فيجوز لها أن تجريها على أساس الاقدمية اذا توافرت الصلاحية في صاحب الدور ، ويجوز لها أن تجريها بالمفاضلة بين المرشحين فترقى الاحد اذا كان أكفأ من الاقدم ، ولا معقب عليها في هذا كله ، مادام تصرفها قد خلا من اساءة استعمال السلطة ، وبشرط أنه عند التساوي في درجة الكفاية بين المرشحين تكون الترقية بينهم بالاقدمية .

١٥٩ - ٢ (١٩٥٦/٦/٢٣) ١/١١٣/٩٢٨

٥٨٥ - الترقية في ظل القوانين واللوائح القديمة كانت ولاية اختيارية مناطقها

الجدارة حسبما تقدره الادارة مع مراعاة الاقدمية - تقدير الكفاية ومدى صلاحية الموظف للوظيفة التي يرقى اليها - لامعقب على الادارة فيه مادام قد خلا من مجاوزة حدود الصالح العام ولم يقرن بأى انحراف بالسلطة - للادارة ان تضع لنفسها قاعدة تلتزمها في الترقية تجري على تطبيقها ولا تخالفها في حالات فردية .

ان ولاية الترقية ، في ظل القوانين واللوائح القديمة ، كانت ولاية اختيارية مناطقها الجدارة ، حسبما تقدره الادارة مع مراعاة الاقدمية ، ثم صدرت بعض قرارات من مجلس الوزراء في شأن الترقيات بالتنسيق وبالتيسير ، قيدت سلطة الادارة بالترقية بالاقدمية في حدود نسبة معينة ، وأطلقتها فيما وراء ذلك اذا رأت الترقية بالاختيار للكفاية . فاذا ثبت أن المطعون في ترقيتهم كانوا في الواقع أكثر جدارة بالترقية الى الدرجة الخامسة وصلاحية لها من المطعون عليه بحكم امتيازهم عليه في درجة الكفاية ، فان الادارة لا تكون قد جاوزت سلطتها اذا ما اختصتهم بالترقية

دونه ، بعد اذ تبين لها من المفاضلة بين المرشحين أنهم كانوا يرجحونه كفاية ، ومن ثم فلا يشوب قرارها شائبة ما دام هذا القرار قد صدر مبرراً من اساءة استعمال السلطة ، ذلك لان تقدير الكفاية ومدى صلاحية الموظف للموظفة التي يرقى اليها أمر متروك لسلطة الادارة تقدره حسب ما تلمسه في الموظف من شتى الاعتبارات وما تخبره فيه من كفاية ملحوظة أثناء قيامه بأعماله ، وما يتجمع لديها في ماضيه وحاضره من عناصر تعين على الحكم في ذلك ، وتقدير الادارة في هذا الصدد له وزنه ولا معقب عليه ، اذ خلا من مجاوزة حدود الصالح العام ، ولم يفرض بأى ضرب من ضروب الانحراف بالسلطة ، ولا جناح على جهة الادارة ، حرصاً منها على اصطفاء الاصلح ، أن تضع لنفسها قاعدة تلتزمها في الترقية ، فاذا قدرت أن تجعلها مقصورة على من بلغت درجة كفايته في العمل ، من واقع تقاريره السرية ٩٠ ٪ فلا تشرب عليها في ذلك مادامت قد اطرقت في تطبيقها بصورة شاملة ، ولم تخالفها في حالات فردية ، وهي تحقق بلا أدنى شبهة المصلحة العامة في ظل قواعد تنظيمية عامة كانت تعول على عنصرى الاقدمية والجدارة معا لا على الاقدمية وحدها .

١٧٥٦ - ٢ (١٩٥٨/٣/٢٩) ٣/١٠٦/٩٧٧

٥٨٦ - سلطة الادارة في اجراء الترقية في ظل القوانين واللوائح القديمة ، ثم في ظل قانون نظام موظفى الدولة .

ان ولاية الترقية في ظل القوانين واللوائح القديمة كانت أساسا ولاية اختيارية مناطها الجدارة حسبما تقدره الادارة مع مراعاة الاقدمية ، ثم صدرت بعض قرارات من مجلس الوزراء في شأن الترقيات بالتنسيق والتيسير قيدت سلطة الادارة بالترقية بالاقدمية في نسبة معينة ، وأطلقتها في نسبة أخرى اذا رأت الترقية بالاختيار للكفاية . ثم جاء القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فنصت المادة ٣٨ منه على أن تكون الترقيات الى درجات الكادرين الفنى العالى والادارى بالاقدمية في الدرجة ، ومع ذلك تجوز الترقية بالاختيار للكفاية في حدود النسب التي عينتها ، ونصت المادة ٣٩ على أن تكون الترقيات الى الدرجتين الثامنة والسابعة كلها بالاقدمية في الدرجة ، وتكون الترقيات الى باقى درجات الكادرين الفنى المتوسط والكتابى بالاقدمية ايضا ، ومع ذلك تجوز الترقية بالاختيار للكفاية في حدود النسب التي عينتها . فاذا كانت المصلحة قد رأت - في ظل القوانين واللوائح القديمة - أن يكون المناط في تقدير الجدارة ، عند الترقية بالنسبة لوظائف معينة لاكتسب الجدارة فيها أساسا الا بالخبرة العملية ، هو وجوب قيام الموظف فعلا بأعمال الوظيفة المخصصة للدرجة المالية التي يشغلها ، وأن تكون الاقدمية في الدرجة في مثل هذه الوظائف من تاريخ

الترقية الفعلية وشغل الدرجة دون اعتداد بالاقدمات الاعتبارية ، ووافقت اللجنة المالية على ذلك وأجرت المصلحة الترقية على هذا الاساس ، فلا تشرب عليها في هذا الشأن ، اذ لم يكن هناك وقتذاك نص قانونى يقيد سلطتها في هذا الصدد .

٩٧٨ - ٢ (١٩٥٧/٢/٩) ٤٦٧/٥٣/٢

٥٨٧ - سلطة الادارة مقيدة في الترقية لغاية الدرجة الثانية - وجوب التزام

نسبة معينة للاقدمية ، والبدء بهما ، وعدم التخطى في نسبة الاقدمية الا اذا قدم تقريران بدرجة ضعيف واتمام الترقية في نسبة الاختيار بحسب درجة الكفاية في العامين الاخيرين - سلطتها في الترقيات خارج هذه القيود ، وفي الترقيات فيما يعلو الدرجة الثانية .

ان الشارع ، وان قيد سلطة الادارة في الترقية لغاية الدرجة الثانية بقيود هي التزام نسبة معينة للاقدمية والبدء بهذه النسبة وعدم تخطى صاحب الدور في نسبة الاقدمية الا اذا قدم عنه تقريران بدرجة ضعيف ، وأن تكون الترقية في نسبة الاختيار بحسب درجة الكفاية في العامين الاخيرين ، الا أنه فيما عدا هذه القيود الواردة على الترقيات لغاية الدرجة الثالثة ، ثم الى الترقيات من الدرجة الثانية الى الاولى وما يعلوها التي لم تقيد بمثل تلك القيود - فان الشارع قد جعل ولاية الترقية اختيارية للادارة واطلق سلطتها في تقدير ملائمتها ووزن مناسباتها، فيجوز لها أن تجريها على أساس الاقدمية اذا توافرت الصلاحية في صاحب الدور ، ويجوز لها أن تجريها بالمفاضلة بين المرشحين فترقى الاحد اذا كان أكفا من الاقدم ، ولا معقب عليها في هذا كله ، مادام خلا تصرفها من اساءة استعمال السلطة ، وبشرط أنه عند التساوى في درجة الكفاية بين المرشحين تكون الترقية بينهم بالاقدمية .

١٧٣٦ - ٢ (١٩٥٧/٣/٢٣) ٧٥٣/٧٧/٢

٥٨٨ - الترقية بالاختيار سواء بالتطبيق للمادة ٣٨ او المادة ٤١ من قانون

الموظفين - جوازية - الترقية بالاقدمية في النسبة المقررة لذلك - وجوبية .

ان المادة ٣٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة تنص على أن تكون الترقيات الى درجات الكادرين الفنى العالى والادارى بالاقدمية في الدرجة ومع ذلك يجوز الترقية بالاختيار للكفاية في حدود نسبة ٥٠ ٪ للترقية من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية ، كما تنص الفقرة الاولى من المادة ٤١ من القانون المذكور على أنه يجوز الترقية من أعلى درجة في الوزارة أو المصلحة من الكادر الفنى المتوسط الى الدرجة التالية لها في الكادر الفنى العالى في حدود النسبة المخصصة للاختيار ، وبشرط أن لايزيد نصيب ذوى المؤهلات المتوسطة على ٤٠ ٪ من النسبة المخصصة للاختيار ، ويعمل بهذه القواعد عند الترقية الى أية درجة

أعلى . ويبين من ذلك أن الترقية بالاختيار ، سواء بالتطبيق للمادة ٣٨ أو المادة ٤١ من القانون المذكور ، هو أمر جوازي متروك لتقدير الجهة الادارية ، فقد ترى عدم استعمال هذه الرخصة وتجرى الترقية على أساس الاقدمية في كل أو بعض الدرجات التي كان يجوز لها أن ترقى فيها بالاختيار سواء بتطبيق هذه المادة أو تلك ، وعلى العكس من ذلك فإن الترقية بالاقدمية في النسبة المقررة لذلك وجوبية ، كما لايجوز للجهة الادارية أن تجوز على هذه النسبة ، فترقى بالاقدمية عددا من الدرجات أقل مما تحدده هذه النسبة .

١٧٣٥ - ٢ (١٩٥٧/٤/٦) ٢ / ٨٦٩/٩٠/٢

٥٨٩ - ضابط الترقية بالاختيار طبقا للقانون نظام موظفي الدولة .
ان قانون موظفي الدولة قد وضع ضابط الترقية بالاختيار ، بأن جعل أساسها تقارير العامين السابقين مع مراعاة الاقدمية بين المرشحين عند التساوى في درجة الكفاية على هذا الاساس ، فقد جرى نص المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ بما يأتي : « أما النسبة المخصصة للترقية بالاختيار فلا يرقى اليها الا الحائزون على درجة جيد في العامين الاخيرين من مدة وجودهم في الدرجة التي يرقون منها وتكون ترقيتهم أيضا بالاقدمية فيما بينهم » ، ثم عدلت بالقانون المذكور واكتفى بأن يكون الاختيار بحسب درجات الكفاية في العامين الاخيرين دون اشتراط أن يكون في الدرجة المرقى منها ، ومتى كان الامر كذلك فما كانه يجوز ترك المطعون عليه (باسمهندس بالرى) في الترقية بالاختيار الى درجة مدير أعمال ، وقد امتازت تقاريره لافى السنتين الاخيرتين فحسب بل في جميع السنوات السابقة ، وبالتالي لايجدى في هذا المقام الاستناد الى القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ فيما قضى به من أن الترقيات بالتلقيب الى وظائف الرى المختلفة تكون بطريق الاختيار .

٤٨ - ٢ (١٩٥٦/٦/٢) ٢ / ٧٨٧/٩٦/١

٥٩٠ - المناظ في الترقية بالاختيار - كانت الاقدمية هي مناط المفاضلة بين المشتركين في الحصول على درجة جيد ، ثم اصبح المناظ هو ترتيب درجات الكفاية وحدها وقواها الارقام الحسابية - المادة ٤٠ من قانون نظام موظفي الدولة قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ .

ان الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة كانت تنص على أنه « أما النسبة المخصصة للترقية بالاختيار فلا يرقى اليها الا الحائزون على درجة جيد في العامين

الاخيرين من مدة وجودهم في الدرجة التي يرقون منها وتكون ترقية ترقيةهم أيضا بالاقدمية فيما بينهم » ، ثم عدلت بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ فأصبح نصها « أما النسبة المخصصة للترقية بالاختيار فتكون الترقية اليها حسب ترتيب درجات الكفاية في العامين الاخيرين » . ويخلص مما تقدم - ومما ورد بالملذكرة الايضاحية لهذا القانون الاخير - أن المشرع كان يأخذ في بادئ الامر، في مجال الترقية بالاختيار ، بمعيار تقديري فضفاض غير منضبط الحدود ، اذ يتسع نطاق درجة « جيد » التي اتخذها أساسا لهذا المعيار لان تنطوي فيها عدة مراتب متدرجة تتفاوت فيما بينها وان انتظمتها جميعا هذه الصفة ، ومن أجل هذا الاعتبار جعل الاقدمية هي مناط المفاضلة بين المشتركين في الحصول على درجة جيد . ثم رأى أن الأرقام الحسابية أكثر دقة في تحديد درجة الكفاية ، وأدنى الى احكام التقدير في شتى عناصره من سلوك ومواظبة واجتهاد وما الى ذلك ، وابلغ في تيسير المفاضلة عنسما يدق التمييز ، وأهدى سبيلا في الترجيح ، فعدل عن المعيار الاول وا طرح الاعتداد بالاقدمية وعول على ترتيب درجات الكفاية وحدها وقوامها أرقام حسابية حاسمة الدلالة ، ومتى حدد المشرع ضابط المفاضلة بين المرشحين للترقية في النسبة المخصصة للترقية بالاختيار على هذا النحو من الوضوح فلا مجال للاجتهاد والتأويل خروجاً على النص الصريح .

١٤٤٣ - ٢ (١٩٥٦/١١/١٠) ٦٩/٧/٢

٥٩١ - ترقية بالاختيار - المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - كانت تجعل مناط الترقية في النسبة المخصصة للترقية بالاختيار الحصول على درجات جيد في العامين الاخيرين وبحسب الاقدمية فيما بين العائرين لهذا التقدير - تعديل المادة ٤٠ بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ جعل التفاضل معقودا بزيادة درجات التقدير الحسابية في العامين الاخيرين - أرجاء العمل بالحكم المؤسس على نظام التقارير الجديد الى اول مارس سنة ١٩٥٤ - اثر تعديل المادة ٤٠ في معيار الترقية بالاختيار في الفترة ما بين صدور التعديل في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ والعمل به في اول مارس سنة ١٩٥٤ - استرداد الادارة حريتها في الترجيح بين المرشحين - كتاب دوري ديوان الموظفين رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٣ بتقرير هذا الحكم .

ان الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كانت قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ تجري صيغتها بما يأتي : « أما النسبة المخصصة للترقية بالاختيار فلا يرقى اليها الا الحائزون على درجات جيد في العامين الاخيرين من مدة وجودهم في الدرجة التي يرقون منها ، وتكون ترقية ترقيةهم أيضا بالاقدمية فيما بينهم » ، وقد رأى الشارع أن الأخذ بهذا المنط في المفاضلة بين المرشحين للترقية بالاختيار يعوزه الاحكام وتجانبه الدقة عند

الموازنة بين كفايات الموظفين في ضوء عناصر الكفاية ومقوماتها الحقة ، فقد يشترك في الحصول على تقدير « جيد » موظفون عديدون تتباين درجات كفاياتهم الحقيقية في ميزان التقدير مع أنه يجمعهم امتياز الحصول على هذا التقدير ويكون غمطا لاقدار النابهين منهم أن تتفاضل مراتبهم تبعا لترتيب أقدمياتهم مع أن رجحان الكفاية منوط عادة بعناصر أخرى غير عنصر الأقدمية ، ولكن الشارع اذ جعل التفاضل - طبقا للتعديل الجديد - معقودا بمن تربو درجات تقديره الحسابية في العاملين الآخرين ، وكان المفروض أن تعد التقارير ذات الارقام الحسابية في شهر فبراير من كل عام فقد اضطر الى ارجاء العمل بالحكم المؤسس على نظام التقارير الجديد الى أول مارس سنة ١٩٥٤ موضعا قصده في المذكرة الايضاحية المرافقة للقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ بالعبارة الآتية :

« ولما كانت درجات الكفاية حسب النظام الجديد بالارقام الحسابية لن يعمل بها الا في التقارير التي ستعد في فبراير سنة ١٩٥٤ ، فان التقارير السنوية الحالية يظل العمل بها وبنظامها الحالي حتى آخر فبراير سنة ١٩٥٤ ، ومن أول مارس يسرى العمل في الترقية بالاختيار بالتقارير السرية السنوية التي تعد بالارقام الحسابية وفقا للنظام الجديد ، ويكتفى بتقرير واحد طيلة العام لهذه التقارير ، وبعد ذلك تكون ترقية الموظفين حسب ترتيب درجات الكفاية الحاصلين عليها في العاملين الآخرين من مدة وجود الموظف في الدرجة المرقى منها ، وذلك عملا للقاعدة العامة الواردة في الفقرة الثانية من المادة ٤٠ ، والتعبير بالنظام انما ينصرف الى طريقة اعداد التقارير والشكل الذي يفرغ فيه تقدير الكفاية .

وليس من مقتضى عبارة المذكرة الايضاحية السالف ايرادها ابتعاث حكم كانت تتضمنه الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون موظفي الدولة قبل نسخها بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ ، اذ المفروض في أى تشريع يتعارض مع تشريع سابق أن يكون تاريخ اصدار الجديد مؤذنا ضمنا بانتهاء العمل بالتشريع السابق وينسخ أحكامه لأنه انما يأتي بخير منه معيارا وأدق تنظيما ، ولا يمنع من ذلك أن يكون التشريع الجديد قد أرجأ العمل بالتعديل الوارد على الفقرة الثانية من المادة ٤٠ فترة من الزمن اقتضاها اعداد التقارير السنوية في شهر فبراير سنة ١٩٥٤ بحسب نظامها الجديد ، فاذا اوصت المذكرة الايضاحية بالعمل بالتقارير السنوية القديمة وبنظامها السابق في فترة الارجاء - وهو حكم غير وارد بعد في صلب الفقرة الثانية المستحدثة من المادة ٤٠ - فلا يتأدى من مدلول هذه العبارة سوى الرغبة في استمرار التعويل على التقارير القائمة آنذاك ، والتي سبق تصنيف درجات

«الكفاية فيها طبقا للنظام السابق في خصوص بعينه ، وهو ان يتبع في شأنها الاحكام التي لم يتناولها نسخ أو تلك الاحكام المستحدثة التي يجوز تنزيلها على التقارير السابقة بنظامها القديم ، ومقتضى هذا أن يراعى ماتضمنته هذه التقارير من تقديرات اذا أريدت المفاضلة بين المرشحين للترقية بالاختيار فيرجح الحاصل منهم على درجة «جيد» على من حاز درجة «متوسط» ويتخطى في الترقية بالاقدمية من قدم عنه تقريران سنويان متتاليان بدرجة «ضعيف» وما الى ذلك من الاحكام الاخرى التي يجوز انزالها على التقارير في صورتها القديمة ، واذن فالعمل بالتقارير السابقة وبنظامها - على حد تعبير المذكرة الايضاحية - لا يراد به احياء حكم روى العلول عنه بالذات ونسخه بالتعديل الجديد في الخصوص الذي ورد فيه ، لان المشرع قد اتجه قصده الى الاعتياض عنه بحكم أدق من الحكم المنسوخ في قياس الكفاية في مجال الاختيار ، وليس يتسق مع هذا القصد أن يحرص على حكم قديم بعد صدور القانون بتعديله في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، ولو جاز اجراء الاحكام السابقة المتعلقة بالتقارير المعدة طبقا للنظام الملغى ماصح ان يجرى منها الا ما لم يتناوله نسخ بموجب القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ أو ما يتناوله تعديل وجاز تطبيقه على التقارير السابقة ، أما ما جرى عليه نسخ بالفعل - كما هي الحال في مناط الترجيح القديم بين المرشحين للترقية بالاختيار ، فلم يجعل له القانون الجديد سلطانا يمدد على الترقيات الحاصلة بعد اصداره . على أن القانون الجديد لم يتضمن في صلبه نصا يشير باتباع الحكم القديم في فترة ارجاء العمل بالتعديل الجديد ، فقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ على أن « تحدد درجة كفاية الموظف في الترقى خلال العام الاول اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٤ طبقا للتقرير السنوى المقدم عنه ، وفقا للنظام المقرر في هذا القانون » ، فلم يتصد اذن للحكم الواجب اتباعه خلال فترة الارجاء .

واذا كان ضابط الترجيح الذي يتوصل به الى المفاضلة بين الحاصلين على درجة جيد مسكوتا عنه في فترة ارجاء العمل بالتشريع الجديد ، بسبب نسخ القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ للحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٠ وعدم احلال معيار آخر محله في الفترة المذكورة ، فان طبعات الاشياء تنادى ، وقد ارتفع القيد الوارد على حرية الادارة في اختيار الاصلح ، بأن تسترد حريتها في الترجيح بين المرشحين ، وفي تعيين الضوابط التي تجرى على أساسها المفاضلة بينهم في هذا المجال .

لذلك فان الكتاب الدورى رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٣ الذى أصدره ديوان الموظفين في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ تنظيما لضوابط الترقية بالاختيار في خلال الفترة المنوه عنها لم يعد الحق ، أو ينحرف عن جادة التفسير

السليم بأن « تكون الترقية ابتداء من صدور القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ الى حين العمل بالتقارير الجديدة في النسبة المخصصة للترقية بالاختيار خاضعة لعناصر الكفاية والصلاحية للموظفين حسبما تقدره لجنة شئون الموظفين المختصة بين الحاصلين على درجة «جيد» مع مراعاة أن الأقدمية تعتبر من عناصر التقدير التي تراعيها اللجنة عند النظر في الترقيات » . ومؤدى ما تقدم أن أقدمية من اشتركوا في الحصول على تقدير « جيد » أصبحت وجهها من وجوه المفاضلة بين المرشحين ، ولكنها ليست عنصرا حاسما للترجيح على النحو الذي كانت تلتزمه الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ ، قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ ذلك التعديل الذي كان باعثة عزوف المشرع عن الأخذ بمناط التفاضل السابق لحكمة ابتغاها من تشريعه الجديد ، ومؤدى هذا أن لا تشريب على الادارة لو جعلت مناط المفاضلة هو أهمية الوظائف الرئيسية التي شغلها المرقون بكفاية ومقدرة قبل صدور القرار المطعون فيه .

٢٩٧ - ٤ (١٩٦٠/٧/٢) ١١٣٣/١٢٠/٥

٥٩٢ - ترقية بالاختيار - مناط ترخص الادارة فيها ان يكون تقديرها غير مشوب بسوء استعمال السلطة وان يستمد من عناصر صحيحة - مخالفة ذلك يستتبع بطلان الترقية واجراء المفاضلة بين المرشحين - الاسس التي تجرى على مقتضاها هذه المفاضلة .

لئن كان الاصل أن الترقية بالاختيار من الملاءمات التي تترخص فيها الادارة ، الا أن مناط ذلك أنه يكون تقديرها غير مشوب بسوء استعمال السلطة ، وأن تكون قد استمدت اختيارها من عناصر صحيحة مؤدية الى صحة النتيجة التي انتهت اليها ، فاذا لم يقع الامر على هذا الوجه فسد الاختيار وفسد القرار الذي اتخذ على أساسه ؛ فتجرى المفاضلة بين المرشحين على أساس الصلاحية في العمل والكفاية فيه وحسن الدراية بمقتضياته والقدرة على الاصطلاح بمسئوليته والنهوض بأعبائه ، مع سبر المواهب الذاتية والاستعدادات الشخصية للموظف ، كذكائه وحصيلته العلمية وقدرته على الابتكار ومواجهة الأمور وحل المشكلات ، ويضاف الى ذلك في الازهر الشريف على وجه الخصوص ما يتمتع به رجل الدين من صفات التقوى والورع والاستقامة وحسن الخلق والزهد والغيرة على الدين وخلو ماضيه مما يشين سمعته أو يتنافى مع كرامة الدين .

٩٦٨ - ٣ (١٩٥٩/٢/٧) ٧٥٥/٦٢/٤

٩٧ - ٤ (١٩٥٩/٣/٢١) ٩٤٤/٨٢/٤

٥٩٣ - الترقية من الدرجة الرابعة الكتابية الى الدرجة الثالثة الادارية بالاختيار - قيامها على سبب هو علم وجود ما يحول دون ترقية الموظف الى هذه الدرجة سواء بملف

خدمته أو بتقاريره السرية - تخطى الاسبق في ترتيب الاقدمية مع التساوى في مرتبة الكفاية - علم تعليل التخطى بسبب ايجابى محدد المعالم يقوم على عنصر مرجح خارج عن التقارير السرية وعن اوضاع الاقدمية يبرر هذا الاختيار - وجوب استنباط ما أضمرته لجنة شئون الموظفين بمقارنة حالة المدعى والمطعون في ترقيته من واقع العناصر المستمدة من اوراق الدعوى - ثبوت ان المطعون في ترقيته لم يبرز على المدعى بميزة ظاهرة ترجح تفضيله عليه - الغاء قرار الترقية لعيب الانحراف - مثال *

ان لجنة شئون الموظفين ، وقد أفصحت عن سبب اثارها المطعون في ترقيته الاول بالترقية من الدرجة الرابعة بالكادر الكتابي الى الدرجة الثالثة بالكادر الادارى بالاختيار ، لم تسند هذا السبب الى امر آخر سوى أنه لا يوجد بملف خدمته أو بتقاريره السرية ما يحول دون ترقيته الى هذه الدرجة ، اى انها لم تعلل اختيارها للمذكور دون المدعى الذى هو اسبق منه في ترتيب الاقدمية مع تساويهما في مرتبة الكفاية ، بعد اذ أثبتت في محضرها أنها اطلعت على كشف اقدمية موظفى الدرجة الرابعة بالكادر الكتابي ، لم تعلله بسبب ايجابى محدد المعالم يقوم على عنصر مرجح خارج عن التقارير السرية ، وعن اوضاع الاقدمية يبرر هذا الاختيار * واذ لزمنا هذا التعليل الستلنى فانه يتعين استنباط ما أضمرته بمقارنة حالة كل من المدعى والمطعون في ترقيته من واقع العناصر المستمدة من اوراق الدعوى لتعرف ما اذا كان اختيارها قد وقع سليما لقيامه على عنصر تفضيل صحيح يبرره فلا يلغى القرار المطعون فيه ، أم أنه شابه عيب الانحراف فيكون القرار المذكور حريا بالالغاء *

فاذا اتضح من استظهار حالة المدعى والمطعون في ترقيته من واقع الاوراق أن كلا منهما حصل على مائة درجة من مائة ، أى على مرتبة الامتياز فى الكفاية فى تقريريه السريين عن عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، الا أنه بينما حصل المدعى على مائة درجة من كل من الرئيس المباشر والمدير المحلى قبل تقدير رئيس المصلحة ، لم يحصل المطعون فى ترقيته الا على ٩٥ درجة من كل منهما ، وان كان قد حصل على مائة درجة من رئيس المصلحة ، وأن المدعى وهو الاكبر سنا أقدم من المطعون فى ترقيته فى الحصول على المؤهل الدراسى ، وفى الالتحاق بخدمة الحكومة ببضع سنوات تكفى لاكتساب الخبرة فى العمل التى تعوض عن التفاوت اليسير فى المؤهل ، وأنه أسبق كذلك فى اقدمية الدرجة الرابعة الكتابية وأكثر مسئولية من حيث أهمية الوظيفة التى يشغلها وطبيعة اختصاصها ، وان الادارة لم تبد سببا محددًا لتبرير تخطيه فى الترقية بالاختيار الى الدرجة الثالثة الادارية ازاء هذه المزايا ، وأن تذرعهما فيما بعد بتفاوت المؤهل لا يؤيده سند من القانون فى خصوص الوظائف الكتابية يشفع فى التخطى من أجل هذا التفاوت * اذا أخذ فى الحسبان هذا كله ، وأن المطعون فى ترقيته لم يبرز على المدعى بميزة ظاهرة

ترجح تفضيله عليه ، وان الوزارة لم تدفع ما ألع اليه هذا الاخير من تخطى المطعون فى ترقيته اياه انما كان بسبب صلتته باحدى الشخصيات ، فان القرار الاول المطعون فيه أصليا يكون والحالة هذه مشوبا بعيب الانحراف .

١٢٧ - ٥ (١٩٦٠/٦/١٨) ١١٠٦/١١٦/٥

٥٩٤ - ترقية بالاختيار - صدورها بالتطبيق للسلطة المطلقة المنصوص عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧/٥/١٩٥٠ - ترخص الادارة فى اجرائها بشرط عدم اساءة استعمال السلطة .

متى تبين أن الترقيات الى الدرجة الثانية الصادرة من وزارة التربية والتعليم فى أغسطس سنة ١٩٥٠ كانت مستندة الى سلطة الادارة ، اعمالا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من مايو ١٩٥٠ - بحيث يعود القول الفصل فيها الى تقديرها المطلق والى محض ترخصها ، ولايؤثمها الاعيب الانحراف بالسلطة - فانه لامحل للوقوف عند أقدمية المطعون لصالحه بالنسبة الى من تخطوه ، أو التشبث بمقارنة كفايته بكفايتهم ، لأن المفاضلة بين الموظفين فى مجال الترقية بالاختيار أمر متروك لتقدير الادارة تستهدى فيه بما يتحلى به الموظف من مزايا وصفات ، وما تلمسه فيه من كفاية واستعداد خلال اضطلاع عمله ، وما يتجمع لديها عن ماضيه وحاضره من عناصر تعينها على اقامة موازين التفاضل بالقسط وهذا التقدير تستقل به الادارة بلا معقب عليها فى ذلك ما دام قد برى قرارها من عيب الانحراف بالسلطة ، وهو مالم يقم عليه دليل .

٦٨٨ - ٣ (١٩٥٨/٣/٢٩) ١٠١٣/١٠٩/٣

٥٩٥ - شروط الترقية بالاختيار .

انه وان كان مفاد المواد ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة تخصيص نسبة معينة للترقية بالأقدمية يجب أن تتم فيها على هذا الاساس وأخرى يجوز الترقية فيها بالاختيار للكفاية وذلك فى الترقيات لغاية الدرجة الثانية ، وأن الترقية من الدرجة الثانية الى الاولى ومن الاولى الى مايعلوها فيجوز أن تكون جميعها بالاختيار دون التقيد بالأقدمية ، الا أن الترقية بالاختيار تجد حدها الطبيعى - اذا رأى ترقية الاحدث - فى أن يكون الاحدث أكفأ من الاقدم ، أما عند التساوى فى درجة الكفاية فتكون الترقية بمراعاة الاقدمية فيما بين المرشحين .

١٩٥ - ٢ (١٩٥٦/٦/٣٠) ٩٦٩/١١٧/١

٥٩٦ - عدم جواز تخطي الاقدم الى الاحداث عند الترقية بالاختيار الا اذا كان الاخير اكفاً ، وعند التساوى في الكفاية يجب ترقية الاقدم - انطبق هذه القاعدة ايضاً على الموظفين الذين لا يخضعون لنظام التقارير السنوية .

ان الترقية بالاختيار تجد حدها الطبيعي في هذا المبدأ العادل ، وهو أنه لايجوز تخطي الاقدم الى الاحداث الا اذا كان الاخير اكفاً ، أما عند التساوى في الكفاية فيجب ترقية الاقدم ، وبغير ذلك تكون الترقية عرضة للتحكم والاهواء ، فاذا خالف القرار الاداري ذلك كان مخالفاً للقانون ، وهذا المبدأ يسرى حتى بالنسبة للموظفين الذين لا يخضعون لنظام التقارير السنوية ، كما اذا سلمت الادارة عند وزنها للكفاية بأن الاقدم لا يقل كفاية عن الاحداث .

٨٥٦ - ٢ (١٩٥٦/٦/٢٣) ١١٦/١ (٩٥٨/١١٦/١)

١٧٣٦ - ٢ (١٩٥٧/٣/٢٣) ٧٧/٢ (٧٥٣/٧٧/٢)

٥٩٧ - مناط المفاضلة عند الترقية بالاختيار هو رجحان الكفاية - تقرير ذلك من اطلاقات الادارة التي لا يحدها الا عيب اساءة استعمال السلطة .

ان مناط المفاضلة عند الترقية بالاختيار هو رجحان الكفاية ، وتقرير ذلك ملائمة تقديرية ترجع الى مطلق اختصاص الادارة بحسب ما تراه محققاً لصالح العمل ، ولا يحدها الا عيب اساءة استعمال السلطة اذا قام الدليل عليه ، فاذا برأت من هذا العيب فلا سلطان للقضاء على تقدير الادارة في هذا الشأن ، ولا تدخل له في وزن هذه المفاضلة أو الحكم عليها ، والا جاوز حدود سلطته .

١٤٤٣ - ٢ (١٩٥٦/١١/١٠) ٧٩/٧/٢

٥٩٨ - ترقية الى الدرجة الاولى - يؤخذ فيها بتقدير لجنة شئون الموظفين ما دام الموظفون المرقون لا يخضعون لنظام التقارير السنوية - اساس ذلك .

اذا كان المدعى والمطعون في ترقيتهما لم تقدم عنهم جميعاً تقارير سنوية خلال السنتين السابقتين على القرار موضوع الطعن الحالي لعدم خضوعهم لنظام التقارير السرية ، فمن الطبيعي أن يقوم تقدير لجنة شئون الموظفين مقام هذه التقارير في تقدير كفايتهم وصلاحياتهم للموظائف التي رقوا اليها لانها بحكم تشكيكلها واتصال اعضائها بالمرشحين أقدر على تبين حقيقة اقدارهم وتعرف كفاياتهم ، فاذا تبين لها من المعلومات التي استقتها من مصادرها العالية أن المدعى لم يكن ملماً بعمله ، ولا حازماً في ادارته وأن المطعون في ترقيتهما يفضلانه في هذا المضمار ، فلا جناح عليها ان أثرتهما بالاختيار للترقية الى الدرجة الاولى دون المدعى .

٥٤٣ - ٤ (١٩٦٠/٣/١٢) ٥٣٩/٥٩/٥

٥٩٩ - الترقية الى الوظائف الرئيسية من درجة مدير عام فما فوقها - عناصر هذه المفاضلة بين المرشحين لها - ترخص الادارة في اجرائها بما لامعقب عليها بشرط عدم اساءة استعمال السلطة .

ان العناصر التي تتطلبها الترقية الى الوظائف الرئيسية من درجة مدير عام فما فوقها تختلف عن العناصر التي تتطلبها الترقية الى مادون ذلك من وظائف ، والمفاضلة في مجال الاختيار لشغل هذه الوظائف أمر متروك لتقدير الادارة ، تستهدى فيه بما يتحلى به الموظف من مزايا وصفات ، وما يتجمع لديها من عناصر تطمئن معها الى هذا الاختيار . وهذا التقدير مستقل به الادارة بما لامعقب عليها ، مادام قد برىء قرارها من عيب الانحراف في استعمال السلطة ، ولا وجه للتحدى في هذا المقام بالاقتصار عند الاختيار على ماتضمنته التقارير السنوية عن أعمال الموظف خلال حياته الوظيفية .

٨١٦ - ٤ (١٩٥٩/٤/٢٥) ١١٧٥/١٠٤/٤

٦٠٠ - نص المشرع على أن العبرة في الترقية بالاختيار بترتيب درجات الكفاية - ادنى فرق في الرقم الحسابي لهذه الدرجات مهما كان ضئيلا يكون عنصرا حاسما للترجيح .

إذا جعل المشرع العبرة في الترقية بالاختيار بترتيب درجات الكفاية فان أى فرق في الرقم الحسابي لهذه الدرجة أيا كان مبلغه يكون عنصرا حاسما للترجيح .

١٤٤٣ - ٢ (١٩٥٦/١١/١٠) ٦٩/٧/٢

٦٠١ - الترقية في نسبة الاختيار متروك أمرها لتقدير الادارة ما دام قراره خلا من اساءة استعمال السلطة - متى وضعت الادارة ضوابط معينة للاختيار تعين عليها التزامها في التطبيق الفردى - وجوب أن تكون هذه الضوابط مطابقة للقوانين واللوائح نصا وروحا ، والا كان قرار الترقية مخالفا للقانون - مثال .

لئن كانت الترقية في نسبة الاختيار متروك أمرها لتقدير الادارة بما لامعقب عليها مادام خلا قرارها من اساءة استعمال السلطة ، الا أنها اذا وضعت لاختيارها ضوابط معينة وجب عليها مراعاتها في التطبيق الفردى ، كما أنه يتعين عليها عند وضع هذه الضوابط أن تلتزم القوانين واللوائح نصا وروحا ، والا كان قرارها مخالفا للقانون . فاذا ثبت أن الضوابط التي وضعتها وزارة التربية والتعليم للترقية في نسبة الاختيار تقوم أساسا على التفرقة بين حملة المؤهلات العالية ؛ اذ جعلت الترقية مقصورة على من يكون من هؤلاء قد أمضى أربع سنوات في الدراسة بعد شهادة البكالوريا ، وبذلك حرمت من الترقية من أمضى منهم أقل من هذه

المدة ، ومن هؤلاء خريجو معهد التربية ، في حين أن قرارات الانصاف على مايبين من الكشف الملحق بكتاب دورى المالية رقم ٢٣٤ - ٣٠٢/١ المؤرخ ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ - قد سوت بين حملة تلك المؤهلات جميعها بأن اعتبرتهم فى الدرجة السادسة بمرتبة ١٢ ج شـهريا من تاريخ التحاقهم بالخدمة بصرف النظر عن المدة التى يقضونها فى الدراسة بعد حصولهم على البكالوريا ؛ ومن ثم تكون الضوابط المذكورة مخالفة لقاعدة المساواة بين حملة المؤهلات حسبما قررتها قواعد الانصاف وهى صادرة من سلطة أعلى هى سلطة مجلس الوزراء ، هذا فضلا عن أن مؤداها هو المساس بأقدميات ذوى الشأن بطريق غير مباشر ، بحيث يصبح الأحدث من حملة مؤهل معين يتقدم على الأقدم من حملة مؤهل بذاته ، مع أن قرارات الانصاف تسوى بين المؤهلين تماما حسبما سلف بيانه .

٧٥٩ - ٣ (١٩٥٨/٣/١٥) ٣٦٧/١٠٥/٣

٦٠٢ - ترقية بالاختيار - اطلاق القانون للإدارة سلطة الاختيار فى الترقية - حقها فى أن تضع من القواعد ما تضبط به تقديرها - وجوب التزام هذه القواعد فى التطبيق على الحالات الفردية - مثال قبل العمل بقانون نظام موظفى الدولة .

ان للإدارة - فى حدود نسبة الاختيار ، أن تضع من القواعد العامة ما تضبط به اختيارها بشرط أن تلتزم تطبيقها فى الحالات الفردية ، والا خالفت القانون اذا تنكبت فى التطبيق ماوضعت من قواعد ، كل ذلك اذا كان القانون أطلق لها الاختيار ولم يضبطه بقواعد معينة فى تقدير درجات الكفاية بأرقام منضبطة أو غير ذلك من المعايير ، كما فعل فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بموظفى الدولة ؛ اذ يجب عندئذ التزام المعايير التى وضعها القانون لتقدير درجات الكفاية اذا كانت وحدها هى المناط فى المفاضلة والاختيار طبقا للقانون فاذا كان الثابت أن وزارة التربية والتعليم عمدت فى سنة ١٩٥١ الى وضع قواعد للترقية بالاختيار الى الدرجة الخامسة بالكادر الفنى العالى فرأت أن يرقى بالاختيار من بين الحاصلين على دبلوم معهد التربية العالى أو العالمية مع اجازة التدريس جميع من ترجع أقدميتهم فى السادسة الى ٣١/١٠/١٩٤٧ ؛ فانه ليس فى تعيين هذا التاريخ اهدار لمبدأ المفاضلة فى نسبة الاختيار ، بحسب الضوابط التى وضعت له ، ولا عودة الى الأقدمية مع تحريف أصولها ، يجعل مناطها الحصول على المؤهل الدراسى بدلا من نيل الدرجة ، بل هو فى الحق ضبط لعملية الاختيار بمراعاة الأقدمية المسندة الى تاريخ معين ، فهو مواعمة لمبدأين على أساس يتفق مع العدالة ، وهو الجدارة بمراعاة الأقدمية .

وان القاعدة التى وضعتها الوزارة وجرت الترقية على أساسها ومفادها أن يقع الاختيار من بين أولئك الذين يحملون دبلوم معهد التربية العالى

أو العالمية مع اجازة التدريس ، ممن ترجع أقدميتهم فى الدرجة السادسة الى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ . لا تنطوى على مخالفة للقوانين واللوائح ومرد الحكمة فيها الى مالاصحاب هذه المؤهلات التربوية بالذات من أفضلية فى وظائف التدريس ويكون معيار الترقية بالاختيار فى هذه الحالة مرتكنا الى الحق الثابت للإدارة فيما تقرره كعنصر من عناصر المفاضلة فى مقام هذا النوع من الترقية كما استقر على ذلك قضاء هذه المحكمة .

٩٠٢ - ٣ (١٩٥٨/٦/٢١) ١٤٩٨/١٥٨/٣

٤٠٠ - ٤ (١٩٦٠/٢/٦) ٣٢١/٣٧/٥

٦٠٣ - تحديد القانون نسبة للأقدمية ونسبة للاختيار - استنفاد نسبة الاقدمية فى احدى حركات الترقية ، وعدم ترقية أحد بالاختيار - استعمال نسبة الاختيار فى حركة ترقية تالية خلال السنة - صحة ذلك .

إذا كان الثابت أن مجموع الدرجات الثانية التى كانت محلا للترقية فى قرارات (سبتمبر سنة ١٩٥٢ وفبراير وأبريل سنة ١٩٥٣) هى تسع درجات ، يخص نسبة الاقدمية فيها - بالتطبيق لاحكام المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ - الثلثان ، أى ست درجات ، ونسبة الاختيار فيها الثلث ، أى ثلاث درجات ، بشرط ألا يزيد نصيب ذوى المؤهلات المتوسطة على أربعين فى المائة منها طبقا للمادة ٣٩ منه ، وأنه لم يتم فى القرارات المذكورين الاولين (سبتمبر وفبراير) أية ترقية بالاختيار وانما تمت الترقية فىهما بترتيب الاقدمية وحدها ، فيكون من حق الادارة - والحالة هذه - أن تستدرك اعمال حقها فى الترقية بالاختيار ، أى فى غير الدور فى حدود نسبتها المقررة ، فى قرار الترقية الصادر فى ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٣ ، ما دامت قرارات الترقية جميعها قد صدرت خلال السنة .

٩٦٩ - ٢ (١٩٥٧/١١/٢٣) ٧٤/١٠/٣

(ج) ترقية الى درجة أو وظيفة متميزة أو تقتضى تأهيلا خاصا

٦٠٤ - تحديد الميزانية للوظائف ودرجاتها وتوزيعها على الوزارات والمصالح - قيام ذلك على أساس من المصلحة العامة - التفرقة بين نوعين من التوزيع : أحدهما يتعلق بالوظائف التى تقتضى بحسب تخصيص الميزانية ، تأهيلا وصلاحيه خاصة ، وثانيهما ما لا يتميز بهذا التميز الخاص - التفرقة بين هذين النوعين عند اجراء الترقية ولو كانت بالاقدمية - اعمال الاقدمية على اطلاقها لا يكون الا فى النوع الثانى دون الاول - مثال .

ان تحديد ميزانية الدولة للوظائف المختلفة وتعيين درجاتها وتوزيعها فى كل وزارة أو مصلحة ، إنما يقوم على أساس من المصلحة

ترقية (ج - ترقية الى درجة او
وظيفة متميزة او تقتضى تأهيلا خاصا)

العامة وفقا لاحتياجات المرافق وبما يكفل سيرها على الوجه الامثل ، غير
أنه يبين للنظر الفاحص للميزانية أن من الوظائف ما هو متميز بطبيعته
بما يقتضى - بحسب تخصيص الميزانية له - تأهيلا خاصا وصلاحيه معينة
بحيث لا يقوم أفراد المرشحين بحسب دورهم فى الاقدمية بعضهم مقام
البعض الاخر فى هذا الشأن ، ومنها ما ليس متميزا بطبيعة هذا التمييز
الخاص ، مما لا مندوحة معه من مراعاة هذا الفارق الطبعى عند اجراء
الترقية حتى بالنسبة لما يجب أن يتم منها بالاقدمية بالتطبيق للمسود
٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى
الدولة ، ذلك أن أعمال الاقدمية فى الترقية على اطلاقه لا يكون بداهة
الا فى النوع الثانى من الوظائف ، أما بالنسبة الى النوع الاول فلا يمكن
اعمال الاقدمية على اطلاقها ، والا كان ذلك متعارضا مع وجه المصلحة
العامة الذى قصدت اليه الميزانية من هذا التخصيص ، بل تجد الاقدمية
حدها الطبعى فى أعمال أثرها بين المرشحين الذين يتوافر فيهم التأهيل
الخاص والصلاحيه المعينه اللذان يتطلبهما تخصيص الميزانية للوظيفة ،
فلا يرقى مثلا مهندس حيث تتطلب الوظيفة قانونيا أو يرقى كيميائي
حيث تتطلب مهندسا ، أو مجرد مهندس حيث تتطلب الوظيفة تخصصيا
فى فرع معين من الهندسة وهكذا ، ولو انتظمتهم جميعا أقدمية مشتركة
فى وحدة ادارية قائمة بذاتها فى خصوص الترقية - كل ذلك مرده الى
طبائع الاشياء لتحقيق الغرض الذى استهدفته الميزانية من تمييز الوظيفة
هذا التمييز الخاص . فاذا ثبت أن ميزانية كلية العلوم بجامعة
الاسكندرية فى السنة المالية ٩٥٣/٩٥٤ قد اشتملت على سنت وظائف
من الدرجة الخامسة الفنية المتوسطة ، واحدة منها لرئيس ميكانيكى
وأخرى لرئيس كهربائى واثنتان لميكانيكيين ومثلها لمحضرين ، فإن هذا
التوزيع واضح الدلالة فى تخصيص تلك الوظائف تخصيصا متميزا
بطبيعته يقتضى تأهيلا خاصا وصلاحيه معينة فيمن يعين فيها .

١٩٥ - ٢ (١٩٥٦/٦/٣٠) ٩٦٩/١١٧/١

٩٦٨ - ٢ (١٩٥٦/٦/٣٠) ٩٨٩/١١٩/١

٦٠٥ - عدم جواز تخطى الاقدم الى الاحداث الا اذا كان الاخير هو الاصلح -

الا ان من الوظائف ما هو متميز بطبيعته بما يقتضى تأهيلا خاصا وصلاحيه معينة بحيث
لا يقوم افراد المرشحين بعضهم مقام بعض الا اذا توافر ذلك فيهم جميعا .

ان الترقية بالاختيار هى فى الاصل من الملاءمات المتروكة لتقدير
الادارة بما لا يعقب عليها من القضاء الادارى ، ما دام خلا هذا التقدير
من اساءة استعمال السلطة ، وهذا الاختيار يجد حبله الطبعى فى أنه
لا يجوز تخطى الاقدم الى الاحداث الا اذا كان هذا الاخير هو الاصلح -

الا أن من الوظائف ما هو متميز بطبيعته بما يقتضى تأهيلا خاصا وصلاحيه معينة ، بحيث لا يقوم أفراد المرشحين بعضهم مقام البعض الآخر فى هذا الشأن الا اذا توافر ذلك فيهم جميعا ، فلا يرقى مثلا مهندس حيث تتطلب الوظيفة قانونيا أو محاسبا ، أو يرقى كيميائى حيث تتطلب الوظيفة مهندسا ، أو مجرد مهندس حيث تتطلب الوظيفة تخصصا فى نوع معين من الهندسة وهكذا ، ذلك أن تخصيص الوظائف وتمييزها إنما يقوم على أساس من المصلحة العامة بما يكفل سير المرفق على الوجه الأمثل ، وقد يستفاد هذا التخصيص والتمييز من تحديد الميزانية وأوصافها أو من قاعدة تنظيمية عامة مقررة فى هذا الشأن .

٨٧٨ - ٣ (١٩٥٧/١١/٢) ٣/١/٣

٦٠٦ - التزام ترتيب الاقليمية فى الترقية - محله ان تكون الترقية فى نسبة الاقليمية والى درجات وظائف متعددة من نوع واحد فى طبيعتها - لوجه لهذا الالتزام اذا كانت الترقية الى درجة وظيفة مخصصة مما يقتضى اعمال الاختيار فى التعيين فيها قبل النظر فى الترقية اليها .

ان التزام الاقليمية فى النسبة المقررة لها إنما يكون فى الترقيات التى تتم الى درجات وظائف متعددة من نوع واحد فى طبيعتها ، ولا يمكن أن يجرى على ترقية الى درجة وظيفة وحيدة بذاتها فى الميزانية لها من الطبيعة الخاصة والمقومات ما استدعى تعيين ذاتية الوظيفة وتخصيص درجة معينة لها بما يستوجب ابتداء اعمال الاختيار للتعين فيها قبل النظر فى الترقية اليها .

٤١٩ - ٤ (١٩٥٩/٦/١٣) ١٥٠٥/١٢٩/٤

٦٠٧ - الرخصة التى خولها المشرع للادارة فى اجراء الترقية بالتطبيق للمادة ٢٢ من قانون نظام موظفى الدولة - اعتبارها استثناء من قواعد الترقية المنصوص عليها بالمواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من ذلك القانون - اعمال الادارة لهذه الرخصة ايا كانت طبيعة الوظيفة المرقى اليها ، ولو كانت غير متميزة بطبيعتها بحسب تخصيص الميزانية .

ان المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة مرت بمرحلتين تشريعتين كان نصها فى المرحلة الاولى يجرى كما يلى :

« لا تمنح الدرجة المخصصة للوظيفة الا لمن يقوم بعملها فعلا ولا يجوز بغير مرسوم أن يقيد الموظف على درجة وظيفة من الوظائف التى يكون التعيين فيها بمرسوم » ، وقد قصد بهذا النص ألا يرقى موظف على درجة وظيفة اذا كان لا يقوم بأعبائها ، اذ التلازم واجب بين الدرجة والوظيفة ، ولكن لما كانت بعض الوظائف تزداد أعباؤها

ومسئولياتها ، وقد يدعو ذلك الى رفع درجة الوظيفة تمشيا مع قاعدة الاجر نظير العمل ، كما ان بعض الموظفين يندبون أو يقيدون على وظائف أعلى من درجاتهم وليس من المصلحة بعد أن تثبت صلاحيتهم للقيام بأعباء تلك الوظائف أن ينقلوا منها ليشغلها غيرهم ، لذلك صدر القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بتعديل الفقرة الاولى من المادة ٢٢ السالفة الذكر على الوجه الآتي : « لا تمنح الدرجة المخصصة للوظيفة الا لمن يقوم بعملها فعلا واذا قام الموظف بأعباء وظيفة درجتها أعلى من درجته لمدة سنة على الاقل سواء بطريق الندب أو القيد على الدرجة أو رفعها جاز منحه الدرجة اذا توافرت فيه شروط الترقية اليها . . . » . وغنى عن البيان أن ذلك جوازي للادارة متروك لتقديرها ، كما أن الندب أو القيد لا يكسب الموظف المندوب أو المقيّد على وظيفة درجتها أعلى من درجته لمدة تقل عن سنة أى حق فى الترقية الى الدرجة الأعلى ، اذا ألغى ندبه أو قيده عليها خلال السنة (المذكرة الايضاحية للقانون المذكور) . ويظهر من ذلك أن القانون المشار اليه قد استحدث حكما تشريعيّا أعطى الادارة بمقتضاه رخصة فى ترقية الموظف المندوب أو المقيّد على وظيفة درجتها أعلى وقام بأعبائها خلال تلك المدة لمدة سنة على الاقل الى درجتها متى توافرت فيه شروط الترقية اليها ، وهذه الرخصة استثناء من قواعد الترقية حسبما نصت عليه المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، فتجوز الترقية بمقتضى المادة ٢٢ معدلة دون التقيد بنسبة الاقدمية أو بنسبة الاختيار أو البدء بالجزء المخصص للاقدمية . وهذه الرخصة تعملها الادارة بمقتضى هذا التعديل أيا كانت طبيعة الوظيفة المرقى اليها ، ولو كانت غير متميزة بطبيعتها بحسب تخصيص الميزانية .

١٩٥ - ٢ (١٩٥٦/٦/٣٠) ١١٧/١ ٩٦٩

٦٠٨ - الرخصة التى خولها المشرع للادارة بالتطبيق للمادة ١/٢٢ من قانون

الموظفين فى ترقية موظف يقوم بأعباء وظيفة درجتها أعلى من درجته بطريق الندب - وجوب أن يتناول هذا الندب لمدة سنة على الاقل - عند تغلف هذا الشرط يتعين التزام قواعد الترقية الواردة بالواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من القانون سالف الذكر .

ان المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة - بصيغتها المعدلة بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ - كانت تجرى فقرتها الاولى بما يأتى « لا تمنح الدرجة المخصصة للوظيفة الا لمن يقوم بعملها فعلا ، واذا قام الموظف بأعباء وظيفة درجتها أعلى من درجته لمدة سنة على الاقل ، سواء بطريق الندب أو القيد على الدرجة أو رفعها جاز منحه الدرجة اذا توافرت فيه

شروط الترقية اليها ، • ويستتفاد منها أن ثمة شرطا جوهريا يتوقف على توافره جواز استعمال الرخصة التي خولتها الادارة بموجب هذه الفقرة بالنسبة الى ترقية موظف يقوم بأعباء وظيفة درجتها أعلى بطريق الندب ، وهذا الشرط هو أن يتناول هذا الندب لمدة سنة على الأقل قبل حصول الترقية • وغنى عن البيان أن رخصة الترقية التي أعطيتها الادارة - أيا كانت طبيعة الوظيفة المرقى اليها ولو كانت غير متميزة - انما تتمخض استثناء من قواعد الترقية حسبما نظمها المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، بحيث اذا اختل شرط المدة امتنع على الادارة بداهة استعمال هذه الرخصة ، ووجب عليها التزام قواعد الترقية المنصوص عليها في المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من القانون المشار اليه •

٧٩٣ - ٣ (١٩٥٧/١٢/٧) ٢٦٢/٣٣/٣

٦٠٩ - النص في الميزانية على وظائف معينة - ثبوت ان الوصف الوارد لهذه الوظائف لا يعدو أن يكون من الالقاب العامة التي ليس من شأنها تمييز تلك الوظائف تمييزا خاصا بها - وجوب أن تجرى الترقية الى تلك الوظائف ، سواء بالاقضية او بالاختيار في النسب وبالشروط المبينة في المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من قانون نظام موظفي الدولة •

ورد بميزانية وزارة الاشغال - عن السنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥ ، قسم ١٤ ، في الفرع ٦ ، الخاص بمصلحة المساحة ، الصفحة ٦٠٨ - ست وثلاثون درجة رابعة لوظائف « وكلاء مفتشين لتفاتيش السدرة الثانية وكلاء مفتشي الاقسام أو مساعدي مفتشين » ، يليها في التدرج الهرمي النازل سبع وأربعون درجة لوظائف « مساعدي مفتشين ورؤساء مراجعة » ، والوصف الوارد لهذه الوظائف في الميزانية لا يعدو أن يكون من الالقاب العامة التي ليس من شأنها أن تميز تلك الوظائف تمييزا خاصا بها ، يقطع في ذلك التجانس الظاهر في طبيعة العمل بينهما جميعا ، بل أن شاغلي الوظائف الأدنى مرتبة هم وكلاء شاغلي الوظائف الأعلى ، وبهذه المثابة يقومون مقامهم في مباشرة اختصاصهم عند غيابهم • فلا وجه اذن للقول بأنها من الوظائف المتميزة بطبيعتها تمييزا خاصا يتطلب تأهيلا خاصا أو صلاحية معينة بحيث لا يقوم أفراد المرشحين من شاغلي الوظائف الأدنى مقام بعضهم البعض في الصلاحية للوظائف الأعلى ، ومن ثم وجب أن تجرى الترقية ، سواء بالاقدمية أو بالاختيار ، في النسب وبالشروط المبينة في المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة •

٧٩٣ - ٣ (١٩٥٧/١٢/٧) ٢٦٢/٣٣/٣

٦١٠ - ترقية الى الدرجة الثانية المخصصة في الميزانية لوظيفة وكيل بلدية بور سعيد التي كانت في الميزانية السابقة ذات درجة ثالثة - تكون ترقية الى وظيفة متميزة

إذا تمت خلال فترة سريان القانون رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٥٤ فلا يتقيد فيها بقواعد الترقية بالاقليمية - شغل هذه الوظيفة ودرجتها بمهندس - صحيح ما دام قرار لجنة شئون الموظفين خائياً من الانحراف قائماً على أساس من الحيطة .

ان مفاد التنظيم الذى احتواه القانون رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٥٤ الخاص بتنظيم وزارة الشئون البلدية والقروية أنه يهدف الى تخصيص الوظائف المتميزة بطبيعتها وشغلها بمن يتوافر فيهم صلاحية معينة وتأهيل خاص بحيث لا يقوم أفراد الموظفين بعضهم مقام البعض الآخر فى هذا الشأن الا اذا توافر فيهم ذلك التأهيل الخاص ، ذلك أن تخصيص الوظائف وتميزها انما يقوم على أساس من المصلحة العامة بما يكفل حسن سير المرفق العام على الوجه الامثل . ولما كانت وظيفة وكيل المدير العام لبلدية بور سعيد لها أهميتها ، اذ عند غياب مدير البلدية ينوب عنه وكيله ، ويكون له فى هذه الحالة اختصاص المدير وسلطته كما تفيد ذلك الفقرة الاخيرة من المادة ٤٩ من القانون ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ فلا تثريب على جهة الادارة اذا رأت فى المجال الزمنى للقانون رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٥٤ الموماً اليه شغل وظيفة وكيل مدير البلدية بمن تراه ، بحسب ثقافته ، يتفق مع أعمال البلدية بحسبان أن أعمال بلدية بور سعيد وفقاً لقانون انشائها واختصاص مديرها الذى يعاونه وكيله فى جميع أعماله وينوب عنه فى حالة غيابه تتعلق بمشروعات عمرانية هامة تنهض بشتى المرافق العامة، قوام وعصب هذه وتلك الطابع الهندسى مما حداً بلجنة شئون الموظفين حرصاً على صالح العمل وأهميته لما تتطلبه ادارة المرافق العامة للبلدية من مراعاة الدقة فى اختيار الاشخاص الذين يقومون بأعباء الوظائف الرئيسية فيها ، أن تقترح وجوب شغل وظيفة وكيل مدير البلدية بمهندس وقد اعتمد اقتراحها الوزير ، وبهذا اصطبغت تلك الوظيفة بطبيعة متميزة وقتئذ بحيث أصبح لا يجوز شغلها بغير مهندس ، وهو ما ليس متوافراً لدى المدعى .

فاذا كانت الاوراق خالية مما يفيد انحراف لجنة شئون الموظفين بسلطتها العامة عن جادة الطريق السوى وعن الحيطة المفروضة فى اعضائها بحكم تشكيلها ولم ينطو قرار وزير الشئون البلدية والقروية على أية شائبة من اساءة استعمال السلطة فمن ثم يكون القرار المطعون فيه والحالة هذه قد صدر مبرراً من اى عيب .

٣٤٥ - ٤ (١٩٦٠/٤/٩) ٦١٦/٦٦/٥

د - ترقية الموظف المنقول

٦١١ - عدم جواز النظر فى ترقية الموظف المنقول من مصلحة الى مصلحة اخرى الا بعد مضي سنة من تاريخ نقله - مناط ذلك ان يكون النقل مما يجرى عليه حكم الفقرة

الاولى من المادة ٤٧ من قانون موظفي الدولة - عدم انطباق حكم المادة ٤٧ من قانون نظام موظفي الدولة بشطبها على من ينقل من المصالح الحربية الى مصلحة اخرى .

ما دام نقل المدعى لا يخضع لحكم الفقرة الاولى من المادة ٤٧ من قانون نظام موظفي الدولة فان ذلك يستتبع بحكم اللزوم عدم انطباق حكم الفقرة الثانية من المادة المذكورة التي تقضي بعدم جواز النظر في ترقية الموظف المنقول من وزارة او مصلحة الى وزارة او مصلحة اخرى الا بعد مضي سنة على الاقل من تاريخ نقله ما لم تكن الترقية في نسبة الاختيار او في درجات المصالح المنشأة حديثا .

٨٦٦ - ٤ (١٩٥٩/٦/٦) ١٤٠٤/١٢٣/٤

٦١٢ - ترقية الموظف المنقول من وزارة او مصلحة الى وزارة اخرى او مصلحة اخرى - عدم جواز اجرائها قبل مضي سنة من تاريخ النقل - المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سريان هذا الحكم على الموظف الذي ينقل من كادر هيئة البوليس الى الكادر الاداري بوزارة الداخلية .

ان المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على أنه « يجوز نقل الموظف من ادارة الى اخرى ، ويجوز نقله من مصلحة او وزارة الى مصلحة او وزارة اخرى اذا كان النقل لايفوت عليه دوره في الترقية بالاقليمية او كان بناء على طلبه . ومع ذلك لا يجوز النظر في ترقية الموظف المنقول من وزارة او مصلحة الى وزارة او مصلحة اخرى الا بعد مضي سنة على الاقل من تاريخ نقله ، ما لم تكن الترقية في نسبة الاختيار او في درجات المصالح المنشأة حديثا . » . ويؤخذ من ذلك ان الحكمة التشريعية التي قام عليها حظر النقل هي منع التحايل عن طريق ايثار الموظف المنقول بترقيته في الجهة المنقول اليها ، او حرمان موظف كان يحل عليه دوره في الترقية من الجهة المنقول منها ، وذلك بنقله منها الى جهة اخرى . فحظر القانون النقل في مثل هذه الحالات ، ما لم تكن الترقية في نسبة الاختيار او في الدرجات المنشأة حديثا على النحو الذي حدده . ومن ثم فانه اذا كان الثابت من مراجعة ميزانية الدولة عام ١٩٥٥ أن كادر هيئة البوليس منفصل عن الكادر الاداري الذي نقل اليه المدعى ، وكل منهما ينتظم وحدة مستقلة في الترقية عن الاخرى ، وما دام دور المدعى ما كان قد حل في الترقية عند نقله من الكادر الاول حتى يفرض أنه لم يكن هناك مانع من ترقيته بسبب حالته الصحية وما يترتب عليها من الاثر في عدم انتاجه ، كما أنه ما كان قد مضي عليه بعد نقله الى الكادر الثاني مدة السنة الواجب مضيتها قبل النظر في ترقيته ، هذا لو صبح كذلك أنه لن يكون ثبت مانع من ترقيته بعد قضاء تلك المدة - ما دام الحال كذلك ، فان

القرار المطعون فيه (الذى تضمن تخطى المدعى فى الترقية وترقية اثنين ممن يلونه فى ترتيب الاقدمية) يكون - والحالة هذه - قد طابق القانون نصاً وروحاً .

٨٥٤ - ٣ (١٩٥٩/٤٢/٥) ١١٤٥/١٠٢/٤

٦١٣ - نقل الموظف من وزارة أو مصلحة الى وزارة أو مصلحة أخرى - عدم جواز النظر فى ترقية الموظف المنقول الا بعد مضي سنة على الاقل من تاريخ نقله - ذلك لا ينصرف الى نقل الموظف تبعاً لنقل درجته من ميزانية الوزارة أو المصلحة الى ميزانية وزارة أو مصلحة أخرى ، أو نتيجة انشاء درجة جديدة فى ميزانية المصلحة المنقول اليها متى كان نقله اليها ضرورة اقتضتها المصلحة العامة .

ان المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة تنص فى فقرتها الثانية على ما يأتى « ومع ذلك لا يجوز النظر فى ترقية الموظف المنقول من وزارة أو مصلحة الى وزارة أو مصلحة أخرى الا بعد مضي سنة على الاقل من تاريخ نقله لما لم تكن الترقية فى نسبة الاختيار أو فى درجات المصالح المنشأة حديثاً » . وهذا القيد هو استثناء من الاصل العام الذى يجيز النقل كما يجيز ترقية الموظف المنقول طبقاً للقواعد العامة ، فلزم - والحالة هذه - تفسيره تفسيراً ضيقاً فى حدود الحكمة التشريعية التى قام عليها ، وهى منع التحايل عن طريق النقل لا يشار الموظف المنقول بترقيته فى الجهة المنقول اليها فى نسبة الاقدمية . ومن ثم فان النقل الذى يرد عليه القيد الاستثنائى المعنى بهذا النص ، وهو عدم جواز ترقية الموظف المنقول قبل مضي سنة على الاقل ، لا ينصرف الا الى نقل الموظف مجرداً عن الدرجة التى يشغلها ، أما اذا كان نقله قد ترتب بحكم اللزوم على نقل الدرجة التى يشغلها من ميزانية الوزارة أو المصلحة المنقول منها الى ميزانية الوزارة أو المصلحة المنقول اليها ، أو أنشئت درجة جديدة فى ميزانية المصلحة وكان نقله عليها ضرورة اقتضتها المصلحة العامة تنظيماً للاوضاع المصلحية ، فلا محل لعمال هذا الاستثناء لانتفاء حكمته ، ولان نقل الموظف فى هذه الحالة كان أمراً اقتضاه تنظيم الاوضاع حسب مقتضيات الصالح العام بغير دخل لارادة الموظف فى ذلك فلا يجوز أن يضار بمثل هذا النقل الذى اقتضته المصلحة العامة ، وهو لا دخل لارادته فيه ، بتفويت دوره فى الترقية فى نسبة الاقدمية .

٩٠٩ - ٣ (١٩٥٨/٧/١٢) ١٦٨١/١٧٢/٣

هـ - تغط في الترقية

٦١٤ - تخطى الموظف فى الترقية بحجة عدم تقدير كفايته أو بحجة ارجاء النظر فى هذا التقدير - مخالفته للقانون - تقدير الكفاية لازم كأساس للنظر فى الترقية ما دام من الممكن اجراؤه قبل النظر فيها - دليل ذلك .

ان القانون قد ضبط تقدير كفاية الموظف على سنن معين في الحدود والارضاع التي بينها ، وجعل لهذا التقدير أثره الحاسم في ترقية الموظف ، سواء بالاقدمية أو بالاختيار . والمفروض - بحسب روح القانون - أن تتم هذه التقديرات بالنسبة للموظفين المرشحين عند النظر في الترقية ، فلا يجوز - والحالة هذه - ابعاد مرشح حل عليه الدور في الترشيح للترقية بحجة عدم تقدير كفايته أو ارجاء النظر فيها ، ما دام هذا التقدير لازما كأساس للنظر في الترقية ، وما دام من الممكن اجراؤه ، وهو عن السنة الاخيرة ، قبل النظر في الترقية ، اذ يترتب على ذلك فوات فرصة الترقية بالنسبة اليه ، وقد يظهر عند تقدير كفايته صلاحيته لها ، فتفوته الترقية بسبب لا دخل لارادته فيه ، بل الواجب عندئذ أن تستوفى لجنة شئون الموظفين عملها أولا بتقدير كفايته نهائيا عن السنة الاخيرة ، ما دام ذلك متاحا ، ولو اقتضى الامر ارجاء النظر في الترشيح للترقية ، حتى لا يضار موظف بدون وجه حق بفوات الترقية في أوانها وما يترتب على ذلك من تأخير أقدميته بالنسبة الى أقرانه وما يضيع عليه من فروق مالية . هذا هو الواجب على مقتضى نصوص القانون وروحه ، يؤكد ذلك ما يستفاد من نصوص المواد من ٦٠٣ الى ١٠٦ من قانون نظام موظفي الدولة في شأن الموظفين الذين صدرت في شأنهم جزاءات تأديبية أو المحالين الى التأديب ولما يفصل في أمرهم ، فقد راعى المشرع عدم إلحاق الضرر بهؤلاء ، اذ احتجز الدرجة للموظف لمدة سنة في حالة الخصم من مرتبه لغاية خمسة عشر يوما وفي حالة تأجيل العلوة لذنب اقترفه ، كما احتجز الدرجة للمحالين الى التأديب لمدة سنة الى أن تتم المحاكمة ، فان استطالت لأكثر من ذلك وثبتت عدم ادانة الموظف وجب عند ترقيته حساب أقدميته في الدرجة المرقى اليها من التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل الى المحاكمة التأديبية . فالاولى - بحسب نصوص القانون وروحه - أنه لا يضار الموظف بفوات الترقية عليه في حينها بسبب عدم قيام لجنة شئون الموظفين باتمام التقديرات النهائية قبل النظر في الترقية ، الامر الذي لا دخل لارادة الموظف فيه ، فيكون ترك الموظف في الترقية لمثل هذا السبب مخالفا للقانون ، متعينا الغاء القرار بتخطيه في الترقية حتى يعاد النظر فيها بعد اتمام تقديرات المرشحين جميعا ، فاذا كان قد تم تقديره بعد ذلك وثبتت صلاحيته للترقية ورقى بقرار لاحق ، تعين الغاء قرار تخطيه الاول الغاء جزئيا ، وذلك بارجاع أقدميته في الترقية الى تاريخ هذا القرار .

١٨٢٣ - ٢ (١٩٥٧/١٢/٧) ٢٣٥/٣٠/٣

٦١٥ - التخطي في الترقية استنادا لحصول الموظف على تقريرين متتالين بدرجة ضعيف طبقا للمادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - عدم جوازه متى كان التقرير

غير نهائى بأن لم يستنفد كافة المراحل التى رسمها ونظمها القانون - مخالفة أى إجراء جوهري فى هذا الشأن يهدر من قيمة التقرير وتمنع من ترتيب أى اثر عليه .

نظرا لما يرتبه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على التقارير السنوية من آثار بعيدة المدى فى مركز الموظف سواء من حيث العلاوات أو الترقيات أو صلته بالوظيفة أوجب أن تمر تلك التقارير على السنن وفى المراحل التى استنتها ورسمها ونظمها فاذا أغفل منها أى إجراء جوهري ما انتجت تلك التقارير الآثار المترتبة عليها قانونا وقد تكون بالغة الخطر ، ومتى استوفيت التقارير أوضاعها وأشكالها وممرت بمراحلها حتى صدر فى شأنها قرار لجنة شئون الموظفين أصبحت حصينة من الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن أو السحب واستقرت لذوى الشأن مراكزهم القانونية المترتبة على تلك التقارير بحيث لا يجوز بعد ذلك تغييرها سواء الى وضع أدنى أو أعلى ، كما يجب أن تكون هذه التقارير قد أصبحت نهائية حسبما تقدم قبل الأخذ بهيها فى كل أمر من الامور التى يرتب القانون عليها أثرا ما سواء فى العلاوات أو الترقيات أو ما يمس صلة الموظف بالوظيفة ولو تم ذلك بوساطة اللجنة منعقدة بمناسبة النظر فى تلك الامور قبل هذا النظر لا بعده ، فاذا كان الظاهر من الاوراق فى خصوصية هذا النزاع أن تمت اجراءات جوهريه خولفت فى شأن تقارير المدعى عن سنتي ١٩٥٣ - ١٩٥٤ بما يهدر من قيمتها ، آذ بعد أن تم وضع درجات الكفاية فى تقرير سنة ١٩٥٣ أجرى تعديل فى تقدير رئيس المصلحة من غير مختص باجرائه كما أن التقريرين المذكورين قد اعتمدا من لجنة شئون الموظفين بعد إجراء حركة الترقيات المطعون فيها فان هذين التقريرين لا يعتد بهيها ولا يترتب عليهما أى اثر من الآثار التى يرتبها القانون عليها .

٢٩٦ - ٤ (١٩٦٠/١/١٦) ١٧٩/٢٣/٥

٦١٦ - تخط فى الترقية لا يجوز طبقا للمادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة المعدلة بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ الا اذا قدم عن الموظف تقريران سنويان متتاليان بدرجة ضعيف - تضمن المادة ٢ من القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ حكما يقضى بالخروج على هذه القاعدة بالنسبة للترقيات التى تجرى خلال السنة التى تبدأ من ١/٣/١٩٥٤ وذلك بالاكْتفاء بتقرير واحد - قصر هذا الحكم على الترقية بالاختيار دون الترقية بالاقدمية وحالات التخطى بسبب ضعف الموظف .

ان المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة كانت تنص على أنه د فى الترقيات الى الدرجات المخصص منها نسبة للاقدمية ونسبة أخرى للاختيار يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالاقدمية ويرقى فيه أقدم الموظفين ، ويشترك فى هذا الجزء الحاصلون على درجتى جيد ومتوسط ، مع تخطى الضعيف اذا كان قد قدم عنه ثلاثة

تقارير سنوية متتالية بدرجة ضعيف . أما النسبة المخصصة للترقية بالاختيار فلا يرقى اليها الا الحائزين على درجة جيد في العامين الاخيرين من مدة وجودهم في الدرجة التي يرقون منها ، وتكون ترقيةهم ايضا بالاقدمية فيما بينهم « ٠٠ » . وفي ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ، وأدخل تعديلا جوهريا على نص الفقرتين المذكورتين من المادة ٤٠ ، فأصبح نصهما الجديد هو : « في الترقيات الى الدرجات المخصصة منها نسبة للأقدمية ونسبة أخرى للاختيار يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالاقدمية ويرقى فيه أقدم الموظفين مع تخطي الضعيف اذا كان قد قدم عنه تقريران سنويان متتاليان بدرجة ضعيف ، أما النسبة المخصصة للترقية بالاختيار فتكون الترقية اليها حسب ترتيب درجات الكفاية في العامين الاخيرين » . وفي ٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ صدر القرار بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، وأدخل تعديلا جديدا على هاتين الفقرتين ، فأصبح نصهما كالآتي : « في الترقيات الى الدرجات المخصصة منها نسبة للأقدمية ونسبة أخرى للاختيار يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالاقدمية ويرقى فيه أقدم الموظفين مع تخطي الضعيف اذا كان قد قدم عنه تقريران سنويان متتاليان بدرجة ضعيف ، أما النسبة المخصصة للترقية بالاختيار فخاضعة لتقدير لجنة شئون الموظفين ، دون التقيد بترتيب الاقدمية في ذات مرتبة الكفاية على أن يكون الاختيار أولا من الحائزين على مرتبة ممتاز في العامين الاخيرين . وفي حالة عدم توافر عددهم بالنسبة الى الدرجات الحالية يكون الاختيار في الدرجات الباقية من الحائزين على مرتبة جيد . ويضاف الحائزون على مرتبة ممتاز في إحدى السنتين الى مرتبة جيد ويسرى عليهم حكمها » . وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ عن تعديل المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ : « ولما كانت درجات الكفاية حسب النظام الجديد بالأرقام الحسابية لن يعمل بها الا في التقارير التي ستعد في فبراير سنة ١٩٥٤ فان التقارير السنوية الحالية يظل العمل بها وبنظامها الحالي حتى آخر فبراير سنة ١٩٥٤ ، واعتبارا من أول مارس يسرى العمل في الترقية بالاختيار بالتقارير السرية السنوية التي تعد بالأرقام الحسابية وفقا للنظام الجديد ، ويكتفى بتقرير واحد طيلة العام الأول لهذه التقارير ، وبعد ذلك تكون ترقية الموظفين حسب ترتيب درجات الكفاية الحاصلين عليها في

العامين الآخرين من مدة جود الموظف في الدرجة المرقى منها وذلك اعمالا للقاعدة العامة الواردة في الفقرة الثانية من المادة ٤٠ ، وغنى عن البيان أن هذا التعديل الذى أصاب حكم المادة ٤٠ قد جاء بتنظيم وقتى قاصر على مجال الترقية بالاختيار للكفاية ، وهو مجال الفقرة الثانية وحدها من هذه المادة دون أن ينصرف الى مجال الفقرة الاولى المتعلقة بالترقية بالاقدمية وحالات التخطى بسبب ضعف الموظف .

٦٨١ - ٣ (١٩٥٩/٢/٢٩) ٨٢٩/٧١/٤

٦١٧ - تخط من الترقية - مرض الموظف - لايجوز أن يكون مانعا من الترقية متى توافرت الاهلية لها .

أن المرض هو سبب خارج عن ارادة الموظف فلا يجوز أن يكون مانعا من ترقيته ما دام كان أهلا فى ذاته التلك الترقية .

٢٢٩ - ٢ (١٩٥٩/٦/٦) ١٣٤٦/١١٩/٤

٦١٨ - تخط فى الترقية - تقديم الموظف الى لجنة التطهير بتهم معينة - تحقيقها لهذه التهم واقتراحها الموافقة على فصله - عدم موافقة مجلس الوزراء على الفصل والاكتفاء باقتراح تركه فى الترقية - اعتناق لجنة شئون الموظفين لهذا الاقتراح عند النظر فى حركة الترقيات استنادا الى اصول ثابتة بالاوراق بالرغم من تقديم تقرير بتقدير كفاية هذا الموظف بدرجة جيد - صعدة ذلك - لا الزام على اللجنة بتسبيب قرارها - القرار الواجب التسبيب هو الصادر من الوزير بالاعتراض عملا بالمادة ٢٨ من قانون الموظفين .

إذا كان الثابت أن مجلس الوزراء رأى - بعد أن حققت لجنة التطهير ما نسب الى المدعى ، واقرحت فصله للأسباب التى استندت اليها فى قرارها - عدم فصل المدعى وأن لم يبرئه من تلك المآخذ ، وأكتفى بالتوصية بنقله الى وزارة أخرى قبل ذلك وبتركه على أیه حال فى دوره فى الترقية ، فإنه لا يكون قد جاوز سلطته ، فهو اذ ارتأى عدم فصله قد أعمل سلطته التقديرية فى هذا الشأن بالتطبيق للمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ، وإذا اكتفى علاجاً لحالته بالقدر الذى يتناسب معها بالتوصية بما أوصى به ، إنما أعمل سلطته العامة بوصفه السلطة القوامة على شئون الموظفين . وغنى عن البيان أن له أن يتخذ فى العلاج المقترح لحالة المدعى الاوضاع والاجراءات المقررة أو المرسومه لذلك قانونا حتى تنتهى بالاداة القانونية المحققة لهذا الغرض . ومن ثم اذا بان للمحكمة من الاوراق أن الحركة التى ترك فيها المدعى فى الترقية عرضت على لجنة شئون الموظفين لوزارة الخارجية التى يتبعها المدعى ، فانتهت اللجنة الى

ترشيح من رقوا في تلك الحركة ، وصيبر القرار المطعون فيه بمن رؤى ترقية دون المدعى ، فان هذا يستفاد منه ضمنا أن للجنة عند النظر في الترقية اعتنقت اقتراح مجلس الوزراء وأخذت به للأسباب المشار إليها ، وهي أسباب لها أصولها الثابتة التي حققتها وفصلتها لجنة التطهير ، هذا الى أن اللجنة ليست ملزمة طبقا للقانون بتسببت قرارها في ترك المدعى ، وانما قرار الوزير بالاعتراض على قرار اللجنة هو الواجب التسبب طبقا للمادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ ، كما لا يقدح في صحة الأسباب التي قامت لدى لجنة التطهير ، تلك الأسباب التي كان لها صدادها في توصية قرار مجلس الوزراء وفي أخذ لجنة شئون الموظفين بها عند ترك المدعى في الترقية - لا يقدح في صحة تلك الأسباب أن يكون قد قدم في حق المدعى تقرير يقدره بدرجة جيد ، لأن الأسباب المذكورة هي قائم خارجة عن المجال الذي تضمنه التقرير المذكور ، بل عرفت من طريق آخر وحقت عن طريق لجنة التطهير .

٧٨٢ - ٣ ٢ ٥ / ١٩٥٨ / ٣ / ١٢٤ / ١١٤٩

٦١٩ - تخط الموظف في الترقية - رفعه دعوى أمام القضاء الإداري عن كل حركة يحصل فيها التخطي - مجرد رفع الدعوى أمام القضاء لا يبرز بطلان تركه في الترقية لوظيفة تالية يجب ترشيحه فيها بحكم دوره في الأقدمية إذا ما حكم لصالحه فيها - على الإدارة أن أثرت انتظار الفصل في الدعوى أن تعجز له في كل حركة يحل دوره في الترشيح فيها درجة تسمح بهذه الترقية من تاريخها أن حكم لصالحه - المادتان ١٠٤ و ١٠٦ يحجز درجة للموظف الموقع عليه جزء أو المقدم للمحاكمة التأديبية .

إن مجرد رفع صاحب الشأن دعوى أمام القضاء الإداري طلبا للانتصاف من تركه في ترقية لوظائف سابقة لا يبرز بذاته قانونا تركه في الترقية لوظيفة تالية يجب ترشيحه فيها بحكم دوره في الأقدمية إذا ما حكم لصالحه في تلك الدعوى وانتصف فيها ، وإنما يجب على الإدارة قانونا - أن أثرت انتظار الفصل فيها ولم تر أنصافه بنفسها إداريا ، وهو ما تملكه حتى قبل الفصل في الدعوى المذكورة - أن تعجز له في كل حركة يحل دوره للترشيح فيها درجة تسمح بهذه الترقية من تاريخها أن حكم لصالحه فيما بعد ، نزولا من جهة على مقتضى تلك الأحكام وما يترتب عليها من آثار وتمشيعا من جهة أخرى مع منطق الإدارة عندما أرجأت النظر في ترقيته محمولا هذا الأرجاء على سببه ، يقطع في ذلك ما نص عليه المشرع في المادتين ١٠٤ و ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن نظام موظفي الدولة ، ومفادهما أن تعجز الدرجة مدة سنة للموظف أن كان له الحق في الترقية بالأقدمية إذا جوزى بالحصم من مرتبه لغاية خمسة

عشر يوما ، وكذا الموظف المحال الى المحاكمة التأديبية أو الموقوف عن العمل ، فاذا استطلت المحاكمة لاكثر من سنة وثبتت عدم ادانته وجب عند ترقيته حساب اقدميته في الدرجة المرقى اليها من التاريخ الذى كانت تتم فيه لو لم يحل الى المحاكمة التأديبية . والمعنى المستفاد من ذلك هو تفادى الاضرار بمثل هذا الموظف انتظارا لمحاكمة تأديبية استطلت لاكثر من تلك المدة ثم ثبتت عدم ادانته فيها . واذا كان المشرع حريصا على عدم الاضرار بمثل الموظف المذكور ، فان الموظف الذى لم يرتكب ذنبا ، ولم يصدر فى حقه أى جزاء ، ولم يحل الى محاكمة تأديبية ، وغاية الامر أنه استعمل حقه المشروع فى الالتجاء الى جهة القضاء طلبا للانتصاف - ان هذا الموظف يكون أولى بالحماية والرعاية ، فيكون اصرار الادارة على تخطيه - بعد اذ انصفه القضاء فى تلك الدعاوى جميعا - غير سليم قانونا ، ما دامت هى قد حملت تخطيه من قبل على انتظار الفصل فيها .

٢ - ٤ (١٠/٥/١٩٥٨) ١٣٠/٣/١٣٠٣

♦ ٦٢ - تخط في الترقية - تراخى الادارة فى تسوية حالة الموظف طبقا للقوانين واللوائح - لا يجوز ان يضارب الموظف متى كان لهذه التسوية اثر قانونى فى الترقية مستقبلا - ترك الادارة الموظف فى الترقية بسبب هذا التراخى - غير جائز .

يجب ألا يضارب الموظف بتراخى جهة الادارة فى تسوية حالته طبقا للقوانين واللوائح متى رتب له حقا من تاريخ معين ، وكان لذلك اثره قانونا فى الترقية مستقبلا ، اذ قد يترتب على اغفال ذلك فوات فرصة الترقية بالنسبة اليه ، ويقطع فى ذلك أن المشرع قد راعى ، فى المواد من ٢٠٣ الى ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فيما يتعلق بالموظفين الذين صدرت فى حقهم جزاءات تأديبية او المخالين الى المحاكمة التأديبية ولما يفصل فى امرهم ، عدم الحساق الضرر بهم ، اذ احتجز الدرجة للموظف لمدة سنة فى حالة الخصم من مرتبه لغاية خمسة عشر يوما وفى حالة تأجيل العلوة لذنب اقترفه ، كما احتجزها للمخالين الى التأديب لمدة سنة الى أن تتم المحاكمة ، فان استطلت لاكثر من ذلك وثبتت عدم ادانة الموظف وجب عند ترقيته حساب اقدميته فى الدرجة المرقى اليها من التاريخ الذى كانت تتم فيه لو لم يحل الى المحاكمة التأديبية ، ومن ثم فان الأولى - بحسب نصوص القانون وروحه - ألا يضارب الموظف بفوات الترقية عليه فى حينها بسبب لا دخل لارادته فيه ، هو عدم قيام جهة الادارة بتسوية حالته فى الوقت المناسب على مقتضى القوانين واللوائح ، ولا سيما أن المدعى قد طالب مرارا بهذه التسوية فى الميعاد القانونى دون توان عقب تعيينه فى خدمة الوزارة .

٩٠٣ - ٢ (٦/١٢/١٩٥٨) ٢١٧/٢٥/٤

٦٢١ - تخط في الترقية - اللدنية اعتبارية - احتسابها للمدعى بقرار نهائي من اللجنة القضائية استنادا الى قرارات مجلس الوزراء الصادرة في اول يولي و ١٩٥٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ - طعنه في قرار سابق بتخطيه في الترقية بالاقدمية - جوازه .

اذا كان الثابت أن القرار المطعون فيه قد صدر بترقية زملاء للمدعى الى الدرجة السادسة في النسبة المقررة للاقدمية المطلقة ، ثم أعقب ذلك صدور قرار نهائي من اللجنة القضائية بتسوية حالة المدعى - تطبيقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة في اول يولية و ١٩٥٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ - على أساس اعتباره في الدرجة السابعة من تاريخ التحاقه بالخدمة ، وهو تاريخ سابق على حصول المطعون في ترقيةهم على تلك الدرجة ، فان طلبه الغاء القرار المطعون فيه فيما ضمنه من تخطيه في الترقية الى الدرجة السادسة في نسبة الاقدمية المطلقة يكون مستندا الى أساس سليم من القانون . ولا يجدي في هذا المقام التحدي بأن القرار المطعون فيه قد صدر قبل صدور قرار اللجنة القضائية بتسوية حالة المدعى ، ذلك ان اقدميته تعتبر بافتراض قانوني راجعة الى التاريخ الذي عينته قرارات مجلس الوزراء سالفة الذكر كحق مكتسب او مركز قانوني ذاتي انشائه في حقه ، لا يتأثر بتراخي الادارة في اجراء التسوية المفروضة قانونا بموجب تلك القرارات ، مما اضطر المدعى الى أن يلجأ الى اللجنة القضائية فأصدرت قرارها المقرر قانونا لحقه في الاقدمية منذ التاريخ الفرضي الذي عينته القرارات المذكورة . ولو أن الادارة فعلت ذلك في حنة لتقررت اقدمية المدعى في الدرجة السابعة قبل صدور القرار المطعون فيه بما يستتبع بترقيته للدرجة السادسة في تلك الحركة في نسبة الاقدمية المطلقة . واذا كانت الادارة قد تأخرت عن اجراء هذه التسوية الى أن صدر بها قرار اللجنة القضائية فلا يجوز أن يضار المدعى بذلك وهو لا ذنب له فيه .

٦٤٠ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٢٢) ٢٣٩/٢٧/٢

و - ارجاء الترقية

٦٢٢ - ارجاء ترقية الموظف بالتطبيق للمادة ١٠٦ من قانون الموظفين انتظارا لنتيجة محاكمته يقع سواء اكانت المحاكمة تأديبية ام كانت جنائية بناء على طلب الجهة الادارية .

ان ارجاء ترقية الموظف انتظارا لنتيجة محاكمته فيما هو منسوب اليه نزولا على حكم المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يقع سواء اكانت المحاكمة تأديبية ام جنائية ، ما دامت الجهة الادارية المختصة هي التي طلبت الى النيابة السير في هذه المحاكمة الجنائية واكتفت بذلك عن

السير في المحاكمة التأديبية ، اذ يقوم هذا الطلب عندئذ مقام الاحالة الى المحاكمة التأديبية في خصوص تطبيق المادة المذكورة ، لأن هذه المادة وان تحدثت عن المحاكمة التأديبية الا أنها لم تتحدث عنها على سبيل الحصر وانما على سبيل الاغلب بحكم السياق ، واجراء حكم القياس المذكور أمر تقتضيه طبائع الاشياء واتساق الاوضاع واستقامة الامور الادارية حتى تسير على سنن موحد عادل في الاحوال المتماثلة ، والا لكان من ارتكب ذنبا ادريا تخالطه شبهة الجريمة أحسن حالا ممن ارتكب الذنب الاداري ذاته الذي لم تخالطه هذه الشبهة . وفي الحق أن الجهة الادارية المختصة اذ تطلب الى النيابة السير في محاكمة الموظف جنائيا انما تصر على أخذه بذنبه وتعتقده أنه يستوفي بذلك جزاء أشبه ، دون أن تتخلى عن محاكمته ادريا اذا تبين أن ليس في الامر جريمة ، فلا مندوحة والحالة هذه من اعتبار طلب الجهة الادارية السير في المحاكمة الجنائية بمثابة الاحالة الى المحاكمة التأديبية في خصوص تطبيق المادة ١٠٦ من قانون موظفي الدولة . وعلى مقتضى ما تقدم ، اذا كانت الجهة الادارية - في خصوصية هذا النزاع - قد طلبت الى النيابة قبل يوم ٧ من مارس سنة ١٩٥٣ (وهو تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ الذي أضيفت بمقتضاه المادة ٤٠ مكررة الى قانون نظام الموظفين) السير في محاكمة المدعى جنائيا مكتفية بذلك عن السير وقتئذ في المحاكمة التأديبية ، فان هذا الطلب يعتبر بمثابة الاحالة الى المحاكمة التأديبية في تطبيق المادة ١٠٦ من قانون موظفي الدولة في شأن المدعى ويوجب انتظار البت في أمر ترقيته حتى تتم محاكمته جنائيا ، أو تأديبيا ان لم تسر النيابة في المحاكمة الجنائية وأعيد السير في المحاكمة التأديبية . وما دام المدعى قد أدين تأديبيا فيما نسب اليه وجوزى بتخفيض درجته من السابعة الى الثامنة ، فلا يكون له حق في الترقية حتى ما كان منها بالتطبيق للمادة ٤٠ مكررة من قانون موظفي الدولة قبل انقضاء الفترة المنصوص عليها في المادة ١٠٣ من هذا القانون ، وهي سنتان من تاريخ تنزيله .

٥٠ - ٢ (١٩٥٦/٦/٩) ٨٢٦/١٠٠/١

٦٢٣ - حالات أرجاء الترقية المنصوص عليها بالمادة ١٠٦ من قانون نظام موظفي الدولة - سريانها على الترقيات العادية ، وتلك التي تتم طبقا للمادة ٤٠ مكررة من ذلك القانون - دليل ذلك .

لئن كان المستفاد من نص المادة ٤٠ مكررة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - المضافة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ - وما جاء بالمذكورة الايضاحية عنها أنها تجعل ترقية الموظف طبقا للمادة المذكورة الى الدرجة التالية ، انما هي اقرب لأن تكون ترقية تلقائية يستمد الموظف حقه فيها

من القانون ، فتجب ترقيته ان توافرت في حقه الشروط المنصوص عليها في تلك اادة ، وليس للادارة أن تترخص في ملاءمة أو عدم ملاءمة الترقية - لئن كان ذلك كذلك ، الا أن المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اذ نصت على أنه « لا يجوز ترقية موظف محال الى المحاكمة التأديبية أو موقوف عن العمل في مدة الاحالة أو الوقف وفي هذه الحالة يسرى حكم المادة ١٠٤ ، فاذا استطلت المحاكمة لاكثر من سنة وثبتت عدم ادانة الموظف وجب عند ترقيته احتساب أقدميته في الدرجة المرقى اليها من التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل الى المحاكمة التأديبية » ، واذا نصت المادة ١٠٤ على أنه « في حالة الخصم من المرتب لغاية خمسة عشر يوما وفي حالة تأجيل العلاوة مدة تقل عن سنة تحجز الدرجة للموظف ان كان له حق في الترقية اليها بالاقدمية على ألا تزيد مدة حجز الدرجة عن سنة » ان المادتين المذكورتين تقرران أصلا من الاصول العامة التي يقتضيها حسن سير الادارة وتنظيمها على نحو يوفق بين مصلحة الموظف والمصلحة العامة على أساس عادل ، ومفاد هذا الاصل انتظار البت في ترقيته حتى يبت فيما نسب اليه مما يستوجب محاكمته تأديبيا ، فلا يجوز ترقيته خلال ذلك وتحجز الدرجة له ان كان له حق في الترقية اليها بالاقدمية على ألا تزيد مدة الحجز على سنة ، فان استطلت مدة المحاكمة لاكثر من ذلك وثبتت عدم ادانته وجب عند ترقيته احتساب أقدميته في الدرجة المرقى اليها من التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل الى المحاكمة التأديبية . وغنى عن البيان أن هذا الاصل العام ورد مطلقا ، كما قام على أساس عادل يوفق بين مصلحة الموظف والمصلحة العامة ، وبهذه المثابة يسرى على جميع الترقيات ، سواء العادية منها او التي تتم وفقا للمادة ٤٠ مكررة ، والقول بسريانه على الترقيات الاولى وحدها دون الثانية هو تخصيص بلا مخصص ، فضلا عن تعارضه مع المصلحة العامة . واذا كانت هذه المصلحة تقتضي عدم جواز ترقية الموظف بمقتضى المادة ٤٠ مكررة اذا كان التقريران الاخيران عنه بدرجة ضعيف ، فمن باب أولى تستوجب المصلحة العامة انتظار البت في ترقية الموظف حتى يفصل في محاكمته التأديبية وقد يكون سببها من وجهة المصلحة العامة أشد خطورة من مجرد ضعف الكفاية الذاتية .

٥٠ - ٢ (١٩٥٦/٦/٩) ١٠٠/١/٨٢٦

٦٢٤ - ارجاء ترقية الموظف المحال الى المحاكمة التأديبية طبقا لحكم المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - يسرى بالنسبة للترقيات كافة سواء كانت عادية أم طبقا لنص المادة ٤٠ مكررة من ذلك القانون ، ولا يزول هذا القيد الا اذا ثبتت براءة الموظف مما نسب اليه تأديبيا .

ان المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اذ نصت على انه « لا يجوز ترقية موظف محال الى المحاكمة التأديبية أو موقوف عن العمل

فى مدة الاحالة أو الوقف ، وفى هذه الحالة يسرى حكم المادة ١٠٤ فاذا استطالت المحاكمة لأكثر من سنة وثبت عدم ادانة الموظف وجب عند ترقيته احتساب أقدميته فى الدرجة المرقى اليها من التاريخ الذى كانت تتم فيه لو لم يحل الى المحاكمة التأديبية ، • وإذ نصت المادة ١٠٤ على انه « فى حالة الخصم من المرتب لغاية خمسة عشر يوما ، وفى حالة تأجيل العلاوة مدة تقل عن سنة تحجز الدرجة للموظف ان كان له حق فى الترقية اليها بالاقدمية ، على ألا تزيد مدة حجز الدرجة على سنة » ، فان المادتين المذكورتين تقرران أصلا من الاصول العامة التى يقتضيها حسن سير الادارة وتنظيمه على نحو يوفق بين مصلحة الموظف والمصلحة العامة على أساس عادل ، ومفاد هذا الاصل انتظار البت فى ترقيته حتى يبت فيما نسب اليه مما يستوجب محاكمته تأديبيا فلا يجوز ترقيته خلال ذلك ، وتحجز الدرجة ان كان له حق فى الترقية اليها بالاقدمية على ألا تزيد مدة الحجز على سنة ، فان استطالت مدة المحاكمة لأكثر من ذلك وثبت عدم ادانته وجب عند ترقيته احتساب أقدميته فى الدرجة المرقى اليها من التاريخ الذى كانت تتم فيه لو لم يحل الى المحاكمة التأديبية ، وتعين أن يتقاضى الفروق المستحقة له عن هذه الترقية اعتبارا من التاريخ الذى تمت فيه حكما ، أعمالا لقصد الشارح وتحقيقا لحكمة النض ، وهى العدالة بالنسبة لمن ثبت انه اتهم ظلما • وغنى عن البيان أن هذا الاصل العام قد ورد مطلقا كما قام على أساس عادل يوفق بين مصلحة الموظف والمصلحة العامة ، وبهذه المثابة يسرى على جميع الترقيات سواء تلك العادية منها أو التى تتم وفقا للمادة ٤٠ مكررا • والقول بسريانه على الترقيات الاولى وحدها دون الثانية هو تخصيص بغير مخصص ، فضلا عن تعارضه مع المصلحة العامة ، اذ كانت هذه المصلحة تقتضى عدم جواز ترقية الموظف بمقتضى المادة ٤٠ مكررا اذا كان التقريران الاخيران عنه بدرجة ضعيف ، فمن باب أولى تستوجب المصلحة العامة انتظار البت فى ترقية الموظف حتى يفصل فى محاكمته التأديبية ، وقد يكون سببها من وجهة نظر المصلحة العامة أشد خطورة من مجرد ضعف الكفاية الذاتية ، واذا صح التقيد بنتيجة المحاكمة قبل البت فى الترقيات المستندة الى المادة ٤٠ مكررا آنفة الذكر ، فان التقيد بهذه النتيجة بالنسبة الى الترقيات العامة أولى وأوجب •

١١٠ - ٥ (١٩٦٠/٤/٩) ٦٥٩/٧١/٥

٦٢٥ - حالات ارجاء الترقية المنصوص عليها بالمادة ١٠٦ من قانون نظام موظفى الدولة - سريانها على الترقيات العادية ، وتلك التى تتم طبقا للمادة ٤٠ مكررا من ذلك القانون - الترقية منوطة بان تثبت عدم ادانة الموظف المحال للمحاكمة التأديبية - لا يكفى فى ذلك مجرد صدور قرار من مجلس التأديب فى مسألة فرعية متعلقة باختصاصه دون البت فى ذات التهم من حيث الادانة وعدمها •

ان المادتين ١٠٤ و ١٠٦ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠

لسنة ١٩٥١ تقرر ان أصلا من الاصول العامة التي يقتضيها حسن مدير الادارة ، وتنظيمها على نحو يوفق بين مصلحة الموظف والمصلحة العامة على أساس عادل . ومقاد هذا الاصل انتظار البت في ترقية الموظف حتى يثبت فيما نسب اليه مما يستوجب محاكمته تأديبيا ، فلا يجوز ترقيته خلال ذلك ، وتحجز الدرجة ان كان له حق في الترقية اليها بالاقدمية ، على ألا تزيد مدة الحجز على سنة ، فان استطالت مدة المحاكمة لاكثر من ذلك وثبت عدم ادانته وجب عند ترقيته احتساب اقدميته في الدرجة المرقى اليها من التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل الى المحاكمة التأديبية . وغنى عن البيان أنه هذا الاصل العام ورد مطلقا ، كما قام على أساس عادل يوفق بين مصلحة الموظف والمصلحة العامة ، وبهذه المثابة يسرى على جميع الترقيات سواء العادية منها أو التي تتم وفقا للمادة ٤٠ مكررا ، والقول بسريانه على الترقيات الاولى وحدها دون الثانية هو تخصيص بغير مخصص ، فضلا عن تعارضه مع المصلحة العامة . واذا كانت هذه المصلحة تقتضى عدم جواز ترقية الموظف بمقتضى المادة ٤٠ مكررا اذا كان التقريران الاخيران عنه بدرجة ضعيف ، فمن باب أولى تستوجب المصلحة العامة انتظار البت في ترقية الموظف حتى يفصل في محاكمته التأديبية ، وقد يكون سببها من وجهة المصلحة العامة أشد خطورة من مجرد ضعف الكفاية الذاتية ، ومن ثم فان ترقية المدعى منوطة بأن يثبت عدم ادانته في تلك المحاكمة ، أى بقرار يصدر في موضوع الادانة ، ولا يكفي في ذلك قرار يصدر من مجلس التأديب في مسألة فرعية متعلقة باختصاصه دون البت في ذات التهم من حيث الادانة أو علمها ، وهو المناط الواجب تحقيقه عند تطبيق نص المادة ١٠٦ ، فتكون دعوى المدعى بالغاء القرار بعدم ترقيته بالتطبيق للمادة ٤٠ مكررا سابقة لأوانها ، مادام لم يثبت فيما هو منسوب اليه من حيث الادانة أو علمها .

١٥٤٦ - ٢ (١٩٥٨/٥/١٠) ١١٨٦/١٢٧/٣

٦٢٦ - ترقية موظف احيل بقرار من وكيل الوزارة الى مجلس التأديب العادى
فقرر عدم اختصاصه بنظر مخالفات مالية وايدى المجلس الاستئنافية في ذلك تخضع لقيدثون براءته أولا حتى يمكن ترقيته - لا يعتبر قرار المجلس الاستئنافية كافيا في اثبات براءته لانه قد فصل في مسألة فرعية متعلقة باختصاصه فقط - طلب الغاء القرار الصادر بوقف او ارجاء ترقية الموظف طبقا لحكم المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قبل الفصل تأديبيا في موضوع التهم المنسوبة اليه يعتبر طلبا سابقا لاوانه .

ان ترقية الموظف، سواء حل عليه الدور في ترقية عادية بالاقدمية - كما هو الحال في شأن المطعون عليه - أو في ترقية بالتطبيق لنص المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وكان في الوقت ذاته محالا الى محاكمة تأديبية - أن ترقيته والحالة هذه منوطة بأن يثبت عدم ادانته

في تلك المحاكمة أى بقرار يصدر في موضوع الادانة ، هو ما لم يتم في شأن المطعون عليه ، اذ القرار الصادر من مجلس التأديب الاستثنائي في ٤ من ابريل سنة ١٩٥٥ هو قرار في مسألة فرعية متعلقة باختصاصه دون البت في ذات التهم من حيث الادانة أو عدمها ، وهو المناط الواجب تحقيقه عند تطبيق نص المادة ١٠٦ من قانون موظفي الدولة ، ومن ثم تكون دعوى المطعون عليه بالغاء القرار الصادر من وزير الحربية في ٣١ من يولية سنة ١٩٥٦ بعدم ترقيته الى الدرجة الخامسة بالكادر الفني العالي بمصلحة الموانئ والمناظر سابقة لاوانها ، ما دام لم يبت فيما هو منسوب اليه من حيث الادانة أو عدمها ، ويكون الحكم المطعون فيه ، اذ قضى بالغاء هذا القرار قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه متعينا الغلوه وذلك مع عدم المساس بحق المطعون عليه في الترقية بالاقدمية من تاريخ صدور القرار المشار اليه اذا توافرت شروطها في حقه ، واذا ما حكم مستقبلا ببراءته فيما هو منسوب اليه في المحاكمة التأديبية .

١١٠ - ٥ (١٩٦٠/٤/٩) ٥٩٦/٧١/٥

ز - لجنة شئون الموظفين ازاء الترقية

٦٢٧ - سلطة لجنة شئون الموظفين في الترقيات لا تقف عند حد الاستشارة والتحضير - احداثها لاثر قانونى ذي صفة تنفيذية ان لم يعترض عليها الوزير او من يملك سلطته في هذا الخصوص في الميعاد المحدد .

ان المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٥٤ كانت تنص على أنه: « تختص اللجان المنصوص عليها في المادة السابقة (لجان شئون الموظفين) بالنظر في نقل الموظفين لغاية الدرجة الاولى وفي ترقيةهم ، بما في ذلك الترقية بالاختيار طبقا لاحكام هذا القانون . وترفع اللجنة اقتراحاتها الى الوزير لاعتمادها ، فاذا لم يقرها كان عليه أن يبدى كتابة الاسباب المبررة . واذا لم يعتمد الوزير قرارات اللجنة أو يبين اعتراضاته عليها خلال شهر من تاريخ رفعها اعتبرت معتمدة و نافذة » . ومؤدى ذلك ان للجنة شئون الموظفين سلطة في الترقيات لا تقف عند حد الاستشارة والتحضير ، بل تنتهى مالا - ان لم يعترض عليها الوزير او من يملك سلطته في هذا الخصوص في الميعاد المحدد - الى احداث أثر قانونى ذي صفة تنفيذية .

١٧٣٦ - ٢ (١٩٥٧/٣/٢٣) ٧٥٣/٧٧/٢

٦٢٨ - اختصاص لجنة شئون الموظفين بالتعقيب على تقدير كفايات الموظفين في حدود المادة ٣١ من قانون الموظفين ، والنظر في ترقية الموظفين لغاية الدرجة الاولى بما في

ذلك الترقية بالاختيار - اذا باشرت الجهة اختصاصها الاول وصار تقديرها نهائيا فليس لها عند مباشرة اختصاصها الثانى ان تعدل عن تقديرها الاول لدرجة الكفاية الى تقدير آخر .

لما كانت المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة قد نظمت الترقيات وحددت نسب ما يجب فيه الترقية باقدمية وما يجوز أن تكون فيه الترقية بالاختيار بالشروط المبينة فيها ، فقد نظم الشارع فى المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ من القانون المذكور كيفية تقدير كفاية الموظفين بالقيود والشروط التى عينها . وهذا أمر كان لابد منه حتى تنضبط الترقيات على مقتضى ما قصده فى المسواد المشار اليها . ويجب التنبيه الى أن لجنة شئون الموظفين تقوم بمهمة مزدوجة فى هذا المجال وفى ذاك ، فهى تعقب على تقدير الكفايات فى الحدود وبالشروط التى عينها الشارع فى المادة ٣١ من القانون ، كما تقوم بمهمة النظر فى ترقية الموظفين لغاية الدرجة الاولى بما فى ذلك الترقية بالاختيار فى الحدود التى نظمتها المادة ٢٨ من القانون سالف الذكر . وغنى عن البيان أن اللجنة اذا باشرت سلطاتها فى المجال الاول وانتهت الى رأى فى التقدير أصبح هذا التقدير نهائيا طبقا للمادة ٣١ ، فلا يجوز عند النظر فى الترقية طبقا للمادة ٢٨ أن تطرح تقديرها النهائى الذى انتهت اليه فى درجة كفاية الموظف وتقدره تقديرا جديدا تبنى عليه اقتراحها فى الترقية .

لجنة شئون الموظفين حق التعقيب على تقديرات الرؤساء فى كفايات الموظفين ، ويكون تقديرها نهائيا ملزما للسنة التى تم بشأنها التقدير ، وذلك طبقا للمادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة ، كما لها بمقتضى المادة ٢٨ من هذا القانون النظر فى ترقيات الموظفين لغاية الدرجة الاولى بما فى ذلك الترقية بالاختيار على الوجه والشروط والاموضاع المبينة فى تلك المادة وهى اذ تباشر هذا الاختصاص تكون ملزمة بالتقدير النهائى لكفاية الموظف اذا كانت قد عملت سلطتها فى التعقيب على هذا التقدير ، وذلك عن السنة التى حصل فيها التقدير المذكور .

١٦٩٣ - ٢ (١٩٥٧/٣/١٦) ٢٠/٧٥/٧٢٠

١٨٢٣ - ٢ (١٩٥٧/١٢/٧) ٢٠/٣٠/٢٣٥

٦٢٩ - انعقاد لجنة شئون الموظفين - تقدير كفاية الموظفين - واثباتها فى محضرها انها قدرت كفايتهم على اساس التقارير المودعة بملفات خدمتهم وما ورد بها عن اعمالهم - تقديرها لكفاية المدعى بدرجة ضعيف وتغطيه فى الترقية على هذا الاساس - ثبوت ان تقاريره السرية السابقة تشيد بكفايته وسلوكه وأن ملفه ذاخر بالثناء على عمله - اعتبار قرار اللجنة غير مستند من اصول صحيحة - لقبان قرار التخطى فى الترقية لسببه .

متى ثبت أن لجنة شئون الموظفين ، عند اجتماعها لتقدير كفاية

الموظفين على هدى المقاييس التى وضعتها لهذا الغرض ، نصت فى محضرها على أن هذا التقدير قد تم بناء على التقارير المودعة بملف كل موظف ، وما ورد من أعماله ، أى أن ذلك التقدير قد تم مستندا الى تلك الاصول ، وكان قد استبان للمحكمة أن اللجنة لم تتبع الاجراءات التى رسمها القانون ، كما لم تتبع القواعد التى رسمتها فى محضرها سالف الذكر ، فقصدت كفاية المدعى بدرجة ضعيف فى حين أن تقاريره السرية تشيد بكفايته وحسن سلوكه وصلاحيته ، وإن ملفه زاخر بخطابات الشناء على عمله ، وكل هذا يدل على أن تقدير اللجنة للمدعى بدرجة ضعيف غير مستمد من أصول صحيحة ، الاصول الثابتة بملف الخدمة . فان قرار تخطى المدعى فى الترقية يكون قد وقع غير قائم على سببه الذى يبرره ، ويكون بالتالى قد خالف القانون .

٥٣ - ٣ (١٢ / ٤ / ١٩٥٨) ٣ / ١١٧ / ١٠٨١

٦٣٠ - القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون موظفى الدولة - عدم نفي لجنة شئون الموظفين بترتيب الاقدمية عند تساوى مرتبة الكفاية - مرهون بقيام عناصر ايجابية اخرى مرجحة تبرر اطراح الاقدمية - سلطة الادارة تقديرية فى هذا الشأن - تنبسط عليها رقابة القضاء الادارى لمراقبة الانحراف بالسلطة . ان التعديل الذى اوردته القرار بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ انما استهدف باطلاقه سلطة التقدير التى حولتها لجنة شئون الموظفين فى مجال الترقية بالاختيار احوال اللجنة المذكورة من التقييد بترتيب الاقدمية بين المرشحين عند تساوى مرتبة الكفاية ، دون أن يخليها عند أعمال هذه الترقية من وجوب التزام الحدود ومراعاة الضوابط التى رسمها لذلك والتى قصد بها الحد من هذا الاطلاق حتى لا يساء الحق فيه ، ضمانا لتوازن الاوضاع وسلامة التقدير بالبعد به عن الاسراف أو الزلل . . . وحكمة عدم تقييد لجنة شئون الموظفين بترتيب الاقدمية فى ذات مرتبة الكفاية عند الترقية فى النسبة المخصصة للاختيار هى ان ثمت عناصر أخرى ، خلاف الكفاية البحتة التى تتناولها التقارير السنوية ، قد تنهض مرجحا لتفضيل مرشح على آخر على الرغم من تساويها فى هذه الكفاية ، وقد يحول الاستمساك بالاقدمية دون اعمال هذه العناصر مع ماقد يكون لها من أثر ابلغ شأنًا فى تمييز أحدهما على الآخر لصالح الوظيفة العامة المراد الترقية اليها من مجرد الاسبقية فى الاقدمية . على ان هذا الاطلاق الذى قصد به الشارع تحقيق المصلحة العامة على أمثل وجه فى عرفه بتمكين لجنة شئون الموظفين من الوصول الى اختيار الاكثر امتيازا من بين العناصر الممتازة ، لايعنى منح اللجنة سلطة تحكيمية ، ولا يمكن أن ينقلب أداة لاهدار الغاية التى استهدفها به الشارع بحجة تمتع اللجنة بحرية تامة

وسلطة تقديرية مطلقة لا رقابة عليها ولا تعقيب . إذ أن هذه السلطة تجد حدها الطبيعي في الحكمة التي شرعت من أجلها ، وهي عدم التقيد بالاقدمية إذا ما قامت عناصر ايجابية أخرى مرجحة تبرر اطراح هذه الاقدمية وتسوغ تمييز الاحداث على الاقدم عند تساويهما في مرتبة الكفاية . واعمال هذه السلطة منوط بتغيب المصلحة العامة والتجرد عن التحكم أو الهوى . كما أنها بوصفها سلطة تقديرية يرد عليها قيد عدم الانحراف ، وتنحسط عليها رقابة القضاء الاداري إذا ما أسئ استعمالها .

١٢٧ - ٥ (١٩٦٠/٦/١٨) ١١٠٦/١١٦/٥

٦٣١ - اعتبار قرارات الترقية الصادرة من لجنة شئون الموظفين معتمدة من الوزير إذا لم يبين اعتراضه عليها خلال شهر من رفعها اليه - الوقت الذي يحسب منه هذا الميعاد - المادة ٢٨ من قانون نظام موظفي الدولة .

ان اعتبار قرارات لجنة شئون الموظفين في الترقية معتمدة ، ونافذة طبقا للمادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة إذا لم يعتمدها الوزير ولم يبين اعتراضه عليها خلال شهر من تاريخ رفعها اليه ، منوط بأن تعرض تلك القرارات فعلا حقيقة على الوزير نفسه للنظر في اعتمادها أو عدم اعتمادها خلال هذا الاجل الذي لايسرى إلا من تاريخ هذا العرض الحقيقي عليه ، ومن ثم فإذا كانت سحبت سواء بناء على طلب اللجنة أو على طلب الجهة الادارية المختصة فلا يكون ثمة موضوع معروض عليه ، وكذلك إذا ثبت أن القرارات أرسلت الى الوزارة وليس الى الوزير ، فرأت الوزارة قبل عرض الامر عليه استيفاء ما يلزم كي يكون الموضوع صالحا للعرض عليه ، ولما استوفى ذلك عرض عليه ، فلا يسرى ميعاد الشهر عندئذ الا من تاريخ هذا العرض الحقيقي عليه ، وحكمة ذلك ظاهرة مستفادة من حكم اللزوم وطبائع الاشياء ، لان عدم الاعتراض على القرارات خلال الميعاد المشار اليه هو بمثابة اعتماد الوزير ضمنا لها ، فلزم كي يفترض مثل هذا الاعتماد ويصادف محلا أن يتم العرض فعلا وحقيقة على الوزير نفسه .

٩٢٣ - ٣ (١٩٥٨/١/٢٥) ٦٥٠/٧٣/٣

٦٣٢ - اعتراض الوزير على اقتراحات لجنة شئون الموظفين بترقيات الموظفين - اشتراط تسببه - حكمته - عدم تسببه الاعتراض كتابة مع وجود أسبابه في ملف خدمة الموظف وتكسلفها للجنة عند اعاده عرض الامر عليها - موافقة اللجنة الوزير على اعتراضه واعتماد الوزير لقرارها الجديد - هذا القرار هو الواجب النفاذ قانونا .

لئن كان القانون يشترط تسبب الوزير لاعتراضه على اقتراحات لجنة شئون الموظفين بترقية الموظف لغاية الدرجة الاولى ، الا أن الحكمة من ذلك هي أن تكون اللجنة على بينة من أسباب الاعتراض حتى تستطيع

اعادة فحص الحالة على هدى ذلك ، ومن ثم فاذا بان للمحكمة أن الاسباب التى من أجلها اعترض الوزير على اقتراح اللجنة ترقية الموظف كانت قائمة به وظاهرة من ملف خدمته دون أن تبينها اللجنة ، وأنها لما انعقدت بعد ذلك وتكشفت لها الحقيقة وافقت الوزير على اعتراضه ، فوضعت الامر فى نصابه الصحيح بقرارها الثانى الصادر بناء على الاعتراض الذى انتهت فيه الى ترك هذا الموظف فى الترقية ، وترقية اثنين ممن يلونه مباشرة فى ترتيب الاقدمية ، فان القرار الاخير المعتمد من الوزير هو الواجب النفاذ قانونا .

٨٥٤ - ٣ (١٩٥٩/٤/٢٥) ١١٤٥/١٠٢/٣

٦٣٣ - اعتبار قرارات لجنة شئون الموظفين فى الترقية نافذة اذا لم يعتمدها الوزير او يعترض عليها خلال شهر - لاجل لاعمال هذه القاعدة اذا ثبت أن القرار قد سحب سواء بناء على طلب اللجنة او طلب الجهة الادارية المختصة .

ان اعتبار قرارات لجنة شئون الموظفين فى الترقية معتمدة ونافذة طبقا للمادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة اذا لم يعتمدها الوزير ولم يبين اعتراضه عليها خلال شهر من تاريخ رفعها اليه ، متوط بحكم طبائع الاشياء ، بأن تكون تلك القرارات معروضة فعلا وحقيقة على الوزير للاعتماد خلال هذا اجل . فاذا ثبت أنها كانت سحبت سواء بناء على طلب اللجنة او على طلب الجهة الادارية المختصة ، فانه لا يكون قد تم عرض فعلى وحقيقى للقرارات ، بالتالى لا يكون ثمة موضوع معروض بها يفترض معه أن عدم الاعتراض على القرارات خلال ذلك الاجل بمثابة اعتماد ضمنى لها ، اذ ظاهر أن الاعتماد الضمنى عندئذ لا يصادف محلا .

١٨٣٤ - ٢ (١٩٥٧/٤/٢٧) ١٠٢٠/١٠٤/٢

ه - ترقية استثنائية

٦٣٤ - ترقية استثنائية - المرسوم بقانون الذى الفى الترقيات الاستثنائية - اشتراطه لابطالها ان تكون قد تمت خلال المدة من ٨/١٠/١٩٤٤ الى ١/٤/١٩٥٢ - ابقاؤه على بعض الامتثالات بشروط معينة - شروط استبقاء الاستثناء غير مقيدة بقيد زمنى - استبقاء الترقية الاستثنائية لمن امضى قبل حصوله عليها سنتين على الاقل فى الدرجة المرقى منها ، فاذا لم يكن قد امضى هذه المدة حسبته الترقية من التاريخ التالى لانتهاؤها - انصراف هذا الحكم الى من استكمل السنتين قبل الفصل بالمرسوم بقانون فى ١/٤/١٩٥٢ او من يتمها بعد هذا التاريخ - قانون نظام موظفى الدولة لم ينسخ هذا الاحكام فى هذا النطاق .

ان المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ (المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٢) قد حدد فى مادته الاولى الفاصل الزمنى الذى قضى خلاله بابطال الترقيات او العلاوات والاقدمات ذات الصفة الاستثنائية

التي منحت للموظفين والمستخدمين من إحدى الهيئات التي عينها . ففسر على أنه هو المدة من ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ حتى تاريخ العمل بأحكامه في أول أبريل سنة ١٩٥٢ ، وبذا حصر نطاق اعمال حكم البطلان الذي أورده من حيث الزمان في هذه الفترة دون ما سبقها أو ما يليها ، وأجرى هذا الحكم كذلك في مواد الثانية والثالثة والعاشرة على التعيينات وضم مدد الانفصال للموظفين الذين فصلوا لأسباب اعتبرت سياسية والمعاملات الاستثنائية . فكل تعيين أو ضم مدة أو معاش أو ترقية أو علاوة أو أقدمية استثنائية منحت لموظف أو مستخدم من إحدى الهيئات التي نص عليها على خلاف الأصل دون مراعاة القواعد اللائحية الموضوعية لذلك خلال الفترة المشار إليها يعتبر طبقاً له باطلاً . على أن المشرع لم يشأ إطلاق أثر هذا الإبطال في كل ما تقدم ، بل تناوله بالتخفيف ، إذ عالج الاستثناءات التي أبطلها على أسس جديدة ، ووضع لذلك قواعد وتسويات موحدة أوردها في المواد من ٤ الى ٨ حتى يتوسط الأمر ، فأبقى على بعضها كلياً أو جزئياً على سبيل الاستثناء في حدود وبقيود وشروط نص عليها . وإذا كان قد حصر المجال الزمني لحكم الإبطال فيما وقع من استثناءات خلال المدة التي حددها فإنه لم يفعل ذلك بالنسبة إلى تحقق شروط استبقاء الاستثناء الذي أطلقه من كل قيد زمني ، حتى لا يقيم تفرقة في الافادة من هذا التيسير بين من تماثلت مراكزهم القانونية في الوقت الذي يستهدف فيه علاج الماضي من جهة ، مع إعادة التعادل والمساواة بين من نالوا استثناءات من جهة أخرى في الحدود التي رسمها . ومن أجل هذا نص في المادة الرابعة من المرسوم بقانون سالف الذكر - فيما يتعلق بالترقية الاستثنائية - على أن تستبقى للموظف هذه الترقية استثناء من أحكام المادة الأولى منه إذا كان قد أمضى قبل حصوله عليها سنتين على الأقل في الدرجة المرقى منها ، فإذا لم يكن قد أمضى هذه المدة حسنت له الترقية من التاريخ التالي لانتهائها . ومفهوم هذا النص هو استبقاء الترقية الاستثنائية لمن كان قد أمضى قبل ترقيته سنتين على الأقل في الدرجة المرقى منها ، أما حساب الترقية للموظف الذي حصل على الترقية الاستثنائية قبل قضاء سنتين في الدرجة السابقة وجعلها من التاريخ التالي لانتهاء هاتين السنتين فينصرف إلى من استكمل هذه المدة قبل العمل بالمرسوم بقانون المشار إليه في أول أبريل سنة ١٩٥٢ أو من يتمها بعد هذا التاريخ على حد سواء لإطلاق النص . ومقتضى أعمال أثر هذا الحكم في الحالة الأخيرة هو أن تعتبر الترقية الاستثنائية نافذة من التاريخ التالي لاستيفاء المدة المنوّه عنها لا من التاريخ الذي عبته القرار الصادر بها ، أي تصبح ترقية مرجأة متراخ أثرها . فمتعلق حق الموظف أو المستخدم بهذه الترقية مرهوناً بأجل هو حلول التاريخ التالي لاستكمال مدة السنتين في الخدمة ، وينشأ له في ذات

الوقت مركز قانوني جديد معدل في استحقاق الترقية على هذا الوجه .
والقول بغير ذلك يؤدي الى ايجاد مفارقة في الحكم بين اوضاع مماثلة بسبب
يرجع الى عامل زمني قد يكون يوما واحدا ، ويقضى على الحكمة من
التسويات التي قررها الشارع في هذا الصدد لمن نالوا استثناءات والتي
ابتغى بها تقويم اوضاعهم وتعديل مراكزهم بضوابط متساوية وعلى
أسس موحدة . ومتى كان هذا هو حكم تشريع الغاء الاستثناءات في هذه
الحالة فإن القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن نظام موظفي الدولة -
الذي جاء ذلك التشريع لاحقا لصدوره بقطع النظر عن ارجاء العمل به الى
أول يولييه سنة ١٩٥٢ - لا يكون له أثر في حق ترتيبه بشريطة ، ومركز
قانوني تحقق لصاحبه ، بمقتضى التشريع المشار اليه واستمده من أحكامه
التي لم ينسخها قانون نظام موظفي الدولة في هذا النطاق ، وهو القانون
الذي وضع للترقيات قواعد وأحكاما تطبق في مجال تنظيماتها القانونية .

٥٦٥ - ٣ (١٩٥٨/٣/١٥) ٣ / ١٠٤ / ١٩٥٢

٦٣٥ - ترقية استثنائية - موظف - تعيينه في وظيفة من الدرجة السادسة
الفنية بقرار من مجلس الوزراء وهو لا يحمل مؤهلا دراسيا ولم يكن قبل معينا على درجة
سابقة للدرجة السادسة - اعتبار ذلك تعيينا استثنائيا - المرسوم بقانون رقم ٣٦
لسنة ١٩٥٢ .

ان تعيين الموظف في وظيفة من الدرجة السادسة الفنية بقرار من
مجلس الوزراء ، وهو لا يحمل مؤهلا دراسيا ، ولم يكن قبل ذلك معينا
على درجة سابقة للدرجة السادسة يعتبر تعيينا استثنائيا ، يصدق عليه
التعيين الاستثنائي الذي نص عليه المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢
المعدل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، ومن ثم يكون طلب المدعى الغاء
القرار الوزاري رقم ١٤٤٦ الصادر في ٢٨ من يولية سنة ١٩٥٢ المتضمن
الغاء ترقية الاستثنائية للدرجة السادسة الفنية على غير أساس من
القانون متعيئا رفضه .

٧٧٢ - ٣ (١٩٥٨/٣/٨) ٣ / ١٠١ / ١٩٤

٦٣٦ - المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن التعيينات والعلاوات
والاقتنيات والتعيينات والعلاوات الاستثنائية - الميزة التي أوردتها مسند المرسوم بقانون
تشمل الإبقاء على مدة خدمة قدمت استثناء من القواعد الصادرة الى جانب الإبقاء على علاوة
استثنائية واحدة - أساس ذلك .

ان المشرع عندما أصدر المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ لم
يهدف الى الغاء جميع الاستثناءات التي منحت من الهيئات المبينة في المادة
الاولى خلال المدة المنصوص عليها ، الغاء تاما وبصفة عامة وانما -
كما ورد بمذكرته الايضاحية - راعى الاعتدال في هذا الصدد فاستبقى

للموظف المرقى ترقية أو ترقيات استثنائية ، ترقية واحدة واستبقى لمن منح علاوة أو علاوات استثنائية علاوة واحدة كما استبقى المعاشات وكل زيادة استثنائية فى المعاش القانونى اذا كان مقدار هذا المعاش أو تلك الزيادة خمسة عشر جنيها فأقل وذلك لتلك الحكمة التى أفصح عنها فى المذكرة الايضاحية ، ويبين من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ من يونية سنة ١٩٥٦ بالموافقة استثناء على تعيين المدعى فى وزارة التربية والتعليم بماهيته التى كان يتقاضاها فى مجلس بلدى طنطا وقدرها ١٦٥٠ جنيه فى الدرجة السادسة بدلا من الماهية التى منحت اليه عند نقله الى الوزارة المذكورة وقدرها ١٥٠ جنيه وضم مدة خدمته بالمجلس الى مدة خدمته الحالية ، انه لا يعدو إعادة للوضع الذى كان فيه المدعى سابقا قبل نقله الى وزارة التربية والتعليم فهو انصاف وان اتخذ فى ظاهره شكل الاستثناء ، على أن هذا الاستثناء مقصور على زيادة جنيه ونصف على بدء مربوط الدرجة التى نقل بها وهو ما يدخل فى حدود علاوة دورية واحدة ، كما أن ما ضم اليه من مدة ليس له من أثر سوى إفادته فى الترقية مستقبلا ، وهذا وذاك مما يدخل فيما أبقي عليه قانون الغاء الاستثناءات ذاته اعتدالا منه فى التطبيق كما أفصحت عن ذلك مذكرته الايضاحية ، فكان يتعين على الإدارة والحالة هذه عدم المساس بوضع المدعى بالتطبيق لهذا القانون .

٣٠٨ - ٤ (١٦/١/١٩٦٠) ٢١٦/٢٦/٥

ط - مدى ترقية الموظف غير المؤهل

٦٣٧ - الامل انه لا يجوز طبقا للمادة ٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ترقية الموظف غير المؤهل الى أعلى من الدرجة الخامسة - إجازة هذه المادة استثناء ترقية الموظفين غير المؤهلين الذين بلغوا الدرجة الخامسة فعلا أو جاوزوها عند صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الى الدرجة التالية لدرجتهم فقط - الترقية فى هذه الحالة جوازية - حجة ذلك .

ان المستفاد من نص المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أن القانون وضع حدا أعلى لسلم الدرجات بالنسبة للموظفين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية حفظا للمستوى الوظيفى ، وكانت الدرجة السادسة هى الحد الذى وضعته الحكومة أولا ، ثم رأى البرلمان التوسعة على هؤلاء الموظفين فرفع هذا الحد الى الدرجة الخامسة ، أى أن الاصل الا يتعدى الموظف غير المؤهل الدرجة الخامسة الا أنه لما كانت هناك طائفة من هؤلاء الموظفين بلغوا الدرجة الخامسة فعلا أو جاوزوها الى الدرجة التالية لها عند صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فقد رأى - استثناء من الاصل العام - جواز ترقيةهم الى الدرجة التالية لدرجتهم فقط . وليس من شك فى أن

ترقية (ي - ذوى المؤهلات
المتوسطة الى الكادر العالى -
ك - اقتراض صحة الترقية)

هذه الترقية - وهى استثناء من الاصل - انما هى جوازية متروك تقديرها للمجهة الادارية على ما هو ظاهر من صريح نص المادة ٣٥ السالفة الذكر ، فضلا عن الحكمة التى استهدفها المشرع من تقرير الحكم الذى تضمنته هذه المادة ، وهى المحافظة على المستوى الوظيفى ، ومن ثم لم يجعل القانون للموظفين الحاليين غير المؤهلين متبيلا للترقية الا بالقدر الذى تراه الجهة الادارية محققا للمصلحة العامة ، أى ان يكون الموظف جديرا بأن يرقى الى الدرجة التالية لوظيفته .

٥٤ - ٤ (١٩٥٩/٢/١٤) ٤٨٤/٦٥/٤

ي - ترقية ذوى المؤهلات المتوسطة الى الكادر العالى

٦٣٨ - القيد الذى استحدثته المادة ٤١ من قانون الموظفين فى صدد ترقية ذوى المؤهلات المتوسطة الى الكادر العالى - سريانه على ترقية ذوى المؤهلات المتوسطة التى تتم فى القانون الجديد ولو كانوا قد انتقلوا للكادر العالى قبل ذلك - عدم اعتبار ذلك تطبيقا للقانون بأثر رجعى ، بل اعمالا لآثره المباشر - علاقة الموظف بالحكومة علاقة لائحية .

يسرى القانون الجديد بآثره المباشر على الوقائع والمراكز القانونية التى تقع أو تتم بعد نفاذه ، ولا يسرى بأثر رجعى على الوقائع والمراكز القانونية التى تقع أو تتم بعد الغائه الا اذا مد العمل به بالنص . ومركز الموظف هو مركز قانونى عام يجوز تغييره فى أى وقت ، وليس له أن يستمسك بأن له حقا فى أن يعامل بمقتضى النظام القديم الذى عين فى ظله ، بل يخضع النظام القانونى للموظفين للتعديل والتغيير وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ويسرى التنظيم الجديد على الموظف بأثر مباشر من تاريخ العمل به ، ولكنه لا يسرى بأثر رجعى بما يهدد المراكز القانونية الذاتية التى تكون قد تمت وتحققت لصالح الموظف نتيجة لتطبيق التنظيم القديم الا بنص خاص فى قانون يقرر الاثر الرجعى . وعلى مقتضى ما تقدم يسرى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بمسما تضمنه من أحكام على المدعى ولو أنه كان قد رقى الى الكادر العالى قبل الحكم الذى استحدثه القانون المذكور فى المادة ٤١ قييدا على ترقية ذوى المؤهلات المتوسطة ما دامت الترقية المتنازع عليها وقعت فى ظل القانون الجديد ، أما ترقية ذوى المؤهلات المتوسطة التى كانت قد تمت قبل القيود التى أوردتها المادة ٤١ فغنى عن البيان أنها لا تمس ، والا كان ذلك تطبيقا للقانون الجديد بأثر رجعى .

١٧٣٥ - ٢ (١٩٥٧/٤/٦) ٨٦٩/٩٠/٢

ك - اقتراض صحة الترقية

٦٣٩ - قرار الادارة الصادر بالترقية يفترض حمله على الصحة - على مدعى العكس عبء الاثبات - مثال .

ان سلامة قرار الادارة في الترقية لا تتوقف على دعواها أنها اصطفت
الصالحين النابهين بالقياس الى من تخطتهم في الترقية رغم اقدميتهم ،
لأن هذه القرارات محمولة على الصحة ، ومفروض أنها بنيت على
الارجحية في الصلاحية بين المرشحين ، وأنها صدرت عن مسلك اداري
لحمته استقامة القصد وسداه علم الانحراف بالسلطة ، ولمن يدعى خلاف
هذا الظاهر أن يدحضه بدليل ينقض سلامته المفترضة ، فاذا ثبت أن
المدعى لم يعين زملاء الذين تخطوه ويدعى تفوقه عليهم في الكفاية ، بل
اقتصر على مجرد أقوال مرسلة وعلى تصويير أنه تخطى بمن هم أحدث منه
خدمة وتخرجاً ، فإن هذا لا تقوم به حجة ولا ينهض به دليل على قيام
عيب الانحراف بالسلطة بالقرار موضوع الدعوى .

٦٨٨ - ٣ (١٩٥٨/٢/٢٩) ١٠١٣/١٠٩/٣

ل - ترقيات في مصالح مختلفة

♦ ٦٤ - ترقية المهندسين بمصالحتي الري والمباني الاميرية - قرار وزير الاشغال
في ١٠/٦/١٩٤٨ - قيامه على أساس أن التعيين في الوظائف هو الأساس في الترقيات الى
ما يعلوها من وظائف دون الاعتداد بالأقدمية في الدرجة المالية - تعارض هذه القاعدة مع
تعليمات المالية رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٤ والقواعد التي أقرها مجلس الوزراء في ١٧/٥/١٩٥٠
واحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - صدور القانون ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ لتصحيح ضوابط
الترقي بين مهندسي الري والمباني بوزارة الاشغال العمومية - قيامه على أساس القواعد
النصوص عليها بقرار ١٠/٦/١٩٤٨ - القصد من اصدار هذا القانون ربط الماضي بالحاضر في
هذا الخصوص وقرار ما تم من اوضاع لتسكون أساساً لتطبيقه في مرحلته الاولى -
حجة ذلك .

في ١٠ من يونية سنة ١٩٤٨ أصدر وزير الاشغال قراراً يقضي في
مادته الاولى بأنه « في حالة الدرجات المخصصة لوظيفة أو أكثر يعلو
بعضها فوق بعض من الوجهة المصلحية تعطى الأسبقية للمرقين للوظائف
الأعلى من تاريخ الترقية إليها ، ولا تتقيد هذه الأسبقية بسبب ترقية
الأقدم في الدرجة المالية بعد الاحداث منه » . وقد درجت وزارة الاشغال
على هذه السنة من زمان بعيد يرجع الى تاريخ صدور « كادر هارفي » ،
كما يبين ذلك بجلاء من المذكرة الايضاحية المرافقة للقانون رقم ١٣٤
لسنة ١٩٥٣ ، وهذا الذي جرت عليه وزارة الاشغال وطابقه قرار وزير
الاشغال على ما سبق القول يتعارض مع تعليمات المالية رقم ٣٠ لسنة
١٩٢٤ التي نصت على جعل المدة التي يقضيها الموظف في الدرجة
المالية أساساً للأقدمية ، كما لا يتلاقى لا مع القواعد التي أرساها قرار
مجلس الوزراء في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ في شأن قواعد التيسير
وفصلها كتاب المالية الدوري رقم ف ٢٣٤/٥/٢٤ المؤرخ ٢٤ من مايوسنة

١٩٥٠ ، ولا مع الاصول التي قررها قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أساسا للاقدمية، وقد قضت بتعيين نسب للترقية بالاقدمية المطلقة في الدرجة المالية وللترقية بالاقتدار للكفاية في الكادرين العالي والاداري تختلف باختلاف الدرجة المالية المرقى اليها . والشارع - حرصا منه على تصحيح الاوضاع فيما يتعلق بصوابط الترقى بين مهندسي الري والمباني بوزارة الاشغال - قد أصدر أخيرا في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٣ القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ في شأن الاقدمية والترقية بين الموظفين الفنيين بمصلحتي الري والمباني الاميرية بوزارة الاشغال العمومية وقد أراد المشرع بهذا القانون أن يجعل أساس الترقيات وترتيب الاقدمية في وظائف الكادر الفني العالي بمصلحتي الري والمباني بوزارة الاشغال العمومية على أساس اقدمية الترقية الى الوظائف المبينة بالجدول المرافق له ووفقا لترتيب الوارد به . وهذه القاعدة للترقية وترتيب الاقدمية تخالف القاعدة المقررة في المادة ٣٨ وما بعدها من قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، تلك التي منطها في خصوص الترقية أن تكون بالاقدمية في الدرجة ، ويجوز أن تكون بالاقتدار للكفاية في حدود نسب معينة ، كما يخالف قاعدة ترتيب الاقدميات المنصوص عليها في المادة ٢٥ منه والتي منطها اساسا هو تاريخ التعيين في الدرجة المالية فاذا اتحد زمنيا اعتبرت الاقدمية على أساس اقدمية الدرجة السابقة وهكذا ، ولئن كانت تلك هي القواعد المقررة في قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قبل تعديله بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ بحيث ما كان يجوز الاستناد الى أهمية الوظائف التلقينية بحسب تدرجها كأساس للترقية دون الاعتداد بالاقدمية في الدرجة المالية ، الا أنه ليس من شك في أنه بعد نفاذ القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ الذي قام - بسببما صرحت بذلك مذكرته الايضاحية ، على أساس أهمية تلك الوظائف وما تتطلبه ادارة المرافق العامة لوزارة الاشغال من وجوب مراعاة الدقة في اختيار الاشخاص الذين يقومون بأعباء هذه الوظائف الرئيسية - ليس من شك في أن هذا القانون انما أقر الوضع الذي كان العمل جاريا عليه من قبل في وزارة الاشغال العمومية ، وهو اسناد هذه الوظائف الرئيسية بألقابها الى من تراه - بحسب تقديرها - جديرا بالاضطلاع بها ، وأن يكون التعيين في هذه الوظائف من قبل هو الاسساس في الترقيات الى ما يعلوها من وظائف أعلى مستقبلا بالتطبيق للقانون المذكور . وغنى عن القول أن المشرع لم يقصد أن يجعل نفاذ القانون المذكور منبت الصلة بما استقرت عليه الاوضاع من قبل ، بل يبين من بروحه وفحواه أنه أراد أن يربط الماضي بالحاضر في هذا الخصوص ، نظرا

لارتباط ذلك بالمصلحة العامة كما أكدته المذكرة الايضاحية ، والقول بغير ذلك يؤدي الى أحد وضعين لا ثالث لهما : أما الى اهدار التعيينات التلقائية السابقة برمتها واعادة النظر فيها بسلطة تقديرية جديدة ، وظاهر أن هذا الفرض بعيد عن قصد الشارع لما يترتب عليه من زعزعة الاوضاع ، وأما أن تصدر قرارات جديدة مرددة للاوضاع السابقة في تلك الوظائف التلقائية وهو مجرد تكرار شكلي للقرارات السابقة ، وهذا الفرض الآخر بعيد كذلك عن قصد الشارع تنزيها له عن التكرار وتحصيل الحاصل ، ولذلك فإن الاقرب الى القصد هو - كما سبق القول - ربط الماضي بالحاضر وقرار ما تم من أوضاع في هذا الخصوص ، لتكون أساسا لتطبيق القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ في مرحلته الاولى . ومع ذلك فإن لجان شئون الموظفين حين نظرت في الترقيات بالتطبيق للقانون المذكور في هذه المرحلة انما أتمت عملها على أساس القرارات التلقائية السابقة باعتبارها مستقرة مفروغا منها ، وإذا قيل في الجدل بأنها كانت تملك اعادة النظر فيها ، فإن هذا القول مردود بما ثبت من أنها أتمت عملها على أساس اقرار ما انطوت عليه تلك القرارات .

٩١١ - ٣ (١٩٥٩/١/٣) ٤٨٧/٣٩/٤

٦٤١ - ترقية الى مساعد مدير اعمال بمصلحتي الري والمباني الاميرية - القواعد

المتبعة في ذلك - القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ .

ان القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ في شأن الاقدمية والترقية بين الموظفين الفنيين بمصلحتي الري والمباني الاميرية بوزارة الاشغال العمومية نص في المادة الاولى منه على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن الترقية وترتيب الاقدمية في الدرجات ، تكون الترقيات وترتيب الاقدمية في وظائف الكادر الفني العالي بمصلحتي الري والمباني الاميرية بوزارة الاشغال العمومية على أساس اقدمية الترقية الى الوظائف المبينة بالجدول المرافق ، وفقا لترتيب الوارد به » كما نص في مادته الثانية على أنه « مع مراعاة أحكام المادة ٣٨ من القانون المشار اليه تكون الترقية بالاختيار من وظيفة الى أخرى تعلوها في الاهمية في حدود الدرجة المالية ذاتها » . وقد قسم الجدول المرافق للقانون المذكور الدرجة الرابعة بمصلحة الري الى وظيفتين هما : (أ) مساعد مدير أعمال ووكيل هندسة ، (ب) مهندس ، ونص على أن تعتبر الوظائف المدرجة أمام (أ) أعلى من الوظائف المدرجة أمام (ب) . وقد كان الباعث على اصدار هذا القانون حرص الشارع على مصلحة العمل وتقديره لما ينطوي عليه من أهمية بمصلحتي الري والمباني الاميرية بوزارة الاشغال العمومية ، نظرا الى ما تتطلبه ادارة المرافق العامة للدولة من وجوب

**ترقية (د) - ترقيات في
مصالح مختلفة &**

مراعاة الدقة في اختيار المهندسين الذين تتوافر فيهم الصلاحية للقيام بأعباء الوظائف الرئيسية بهاتين المصلحتين بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى وهي صلاحية لا يقتصر مدلاها على كفاية الموظف في عمله الفني كمهندس فحسب ، بل تقوم على عناصر وصفات عدة من بينها الكفاية ، ذلك أن هذه الكفاية قد لاتنهض بذاتها دليلا قاطعا على الصلاحية للاضطلاع بمهام وظيفة كوظيفة مساعد مدير أعمال بمصلحة الري التي تعد أولى مدارج الوظائف الرئيسية بتلك المصلحة وعصب الأعمال الفنية وأعمال المقاولين المالية بها . ومن أجل هذا رأى الشارع أن تكون الترقية بالتقييم الى وظائف الري المختلفة تبعا لتدرجها في الأهمية بطريق الاختيار ، وذلك في حدود الدرجة المالية ذاتها ، وأن تكون هذه الترقية الى الوظيفة سابقة على الترقية الى الدرجة المالية وأساسا لها .

١٦٩٣ - ٢ (١٦ / ٢ / ١٩٥٧) ٣ / ٧٥ / ٧٢٠

٦٤٢ - اصطبغ وظائف ديوان المحاسبة الادارية بطبيعة متميزة - عدم شغل ما يخلو منها الا بمن يحمل بكالوريوس التجارة او ليسانس الحقوق - تخطى من لا يتوافر فيه هذا الشرط ايا كانت كفايته - صحيح قانونا .

اذا كان الثابت أن أعمال ديوان المحاسبة بحسب قانون انشائه ولائحته الداخلية يغلب عليها اما الطابع الحسابي أو الطابع القانوني ، وأن التأهيل الطبيعي لوظائفه هو الثقافة القانونية أو الحسابية فقط ، وأن اللجنة المالية بناء على توصية ديوان الموظفين في مذكرتها لمجلس الوزراء عند اعداد مشروع ميزانية الدولة سنة ١٩٥٣ / ١٩٥٤ ، قد اقترحت ألا تشغل درجات الكادر الاداري بديوان المحاسبة سواء بالنقل أو بالتعيين الا بالحاصلين على المؤهلات المتفقة وطبيعة عمل الديوان وهي بكالوريوس التجارة و ليسانس الحقوق والعمل على احلال حملة هذين المؤهلين محل الموجودين بالفعل من ذوى المؤهلات الأخرى التي تتفق مع أعمال الديوان ومن غير ذوى المؤهلات ، وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك - اذا كان الثابت هو ما تقدم ، فان هذا يشير الى أن الوظائف الادارية بالديوان قد اصطبغت بطبيعة متميزة عندئذ ، بحيث أصبح لا يجوز شغل ما يخلو منها بعد ذلك الا بمن كان حاملا لبكالوريوس التجارة أو ليسانس الحقوق . ومن ثم فان المحكمة اذا أغفلت هذا الاعتبار وقضت بالغاء قرار الترقية ، مستندة الى أنه لا يجوز تخطي الاقدم الى الاحداث الا اذا كان الأخير هو الاصلح - يكون حكمها قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون وتأويله .

٨٧٨ - ٣ (١١ / ٢ / ١٩٥٧) ٣ / ١١

٦٤٣ - اصطبغ وظائف ديوان المحاسبة الادارية بطبيعة متميزة - توصية ديوان الموظفين بعدم شغل ما يخلو منها الا بمن يحمل بكالوريوس التجارة او ليسانس الحقوق -

قاصرة على شغل الوظائف من الخارج سواء بالتعيين أو بالنقل ولا تمنح ترقيات الموجودين من غير الحاصلين على التأهيل المذكور .

لئن كانت اللجنة المالية قد اقترحت بناء على توصية ديوان الموظفين في مذكرتها لمجلس الوزراء عند اعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٥٣/١٩٥٤ بألا تشغل درجات الكادر الادارى بديوان المحاسبة سواء بالنقل أو بالتعيين الا بالحاصلين على المؤهلات المتفقة وطبيعة عمل الديوان ، وهى بكالوريوس التجارة ، وليسانسن الحقوق ، والعمل على احوال حملة هذين المؤهلين محل الموجودين بالفعل من ذوى المؤهلات الاخرى التى لا تتفق مع أعمال الديوان ومن غير ذوى المؤهلات ، الا أنه لا يقصد من هذا وقف ترقيات من عينوا من قبل فى الديوان وكانوا غير حاصلين على هذا التأهيل الخاص بل هؤلاء يأخذون حظهم فى الترقية طبقا للقانون ، وانما المنحى الذى اتجهت اليه تلك التوصية هو العمل على شغل الوظائف من الخارج سواء بالتعيين أو بالنقل من حملة بكالوريوس التجارة وليسانسن الحقوق ليحلوا محل من خرجوا من الديوان أو انتهت خدمتهم فيه وكانوا لا يحملون هذين المؤهلين أو كانوا من غير حملة المؤهلات ، وغنى عن القول أن سياسة الشغل بهاتين الاداتين وفقا لهذا المنحى سترتب عليهما فى النهاية أن يكون تأهيل الموظفين بالديوان متفقا مع طبيعة العمل فيه - أما بالنسبة لترقية من هم فى الداخل فان كانت الترقية بالاقدمية فليس من شك فى أنهم يرقون فى حدود النسبة المقررة لذلك قانونا ، طبقا للفقرة الاولى من المادة ٣٨ من قانون موظفى الدولة اذ من البداية أن تلك التوصية ولو أقرها مجلس الوزراء لا يمكن أن تغير حكم القانون طبقا للفقرة الاولى من تلك المادة ، أما ان كانت الترقية بالاختبار فان الاصل ان للادارة سلطة الترخص فى الترقية بحسب الافضلية ولا تشرب عليها أن هى وضعت ضوابط ومعايير تجرى على سنها عند أعمال سلطتها فى هذا الشأن ، وعلى هذا الاساس لايجوز لها أن تأخذ بتلك التوصية من حيث المبدأ ولو انها خاصة بالذات بشغل الوظائف من الخارج سواء بالنقل أو بالتعيين حسبما سلف القول ، أن تأخذ بها عند أعمال سلطتها فى الترقية بالاختبار ، وهذا هو ما اتجهت اليه المحكمة فى الخصوصية التى صدر فيها الحكم الذى أشار اليه الطعن ، اذ كانت الوظيفة المرقى اليها هى وظيفة وكيل الديوان المساعد وكان الطاعن مهنسا ، فاختارت الادارة لشغل تلك الوظيفة الرئيسية الكبرى من قدرت أنه يحمل المؤهل الخاص الذى رأت فى تقديرها انه يتفق وطبيعة العمل فى هذه الوظيفة الكبرى بالذات ، أما الترقية موضوع المنازعة الحالية فكانت الى وظائف أدنى (مراقب عام) وقد رشحت لجنة شئون الموظفين للترقية الى الوظائف الثلاث الحالية أفضل

الثلاثة في ترتيب الاقدمية ، ولئن كان أحدهم يحمل دبلوم مدرسة المعلمين العليا فلا جناح عليها أن هي اختارته لشغل إحدى تلك الوظائف بحسب درجة كفايته مقدرة في الوقت ذاته أن تأهله بمثل هذا الدبلوم لا يتجافى وطبيعة العمل في تلك الوظيفة بعينها - هذا ، ومما تجب مراعاته في خصوصية النزاع أن المجال هو مجال ترقية بالاختيار وليس مجال شغل الوظائف من الخارج نقلا أو تعيينا ، وهو الامر الذي انصبت عليه التوصية سالفة الذكر ، التي وردت بمناسبة اعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٥٣/١٩٥٤ ، هذا الى أن الدرجات موضوع المنازعة الحالية قد خلت بعد ذلك .

٣٥٦ - ٤ (١٩٦٠/١/٢) ١٤٢/٢٠/٥

٦٤٤ - ترقية بعض موظفي الجامعات الى الدرجة الخامسة - اعتماد قرار لجنة

شئون الموظفين الخاص بهذه الترقية من مدير الجامعة - اعتراض وزير التربية والتعليم على هذا القرار بوقفه ثم الغائه استعمالا لسلطته الاشرافية التي تقتصر على التحقق من مراعاة تطبيق القانون واستيفاء الاشكال والايضاح التي قررها القانون دون بحث القرار من الوجهة الموضوعية - سحب القرار الصادر بالغاء قرار الترقية - اثره - عودة الحال الى ما كانت عليه فيصبح القرار الاصل بالترقية قائما منذ تاريخ صدوره .

اذا كان القرار الصادر بترقية بعض موظفي الجامعة قد اعتمد في ٣٠ من ابريل سنة ١٩٥٣ ممن يملك هذا الاعتماد ، وهو مدير الجامعة ، اعتبارا بأنها ترقية الى الدرجة الخامسة وليس الى ما هو أعلى منها ، ثم استعمل وزير المعارف سلطته الاشرافية التي يمارسها بوقف القرار ثم الغائه ، وبوجه خاص لما اعتقده من أن الامر يمس موظفي الجامعات الثلاث لا جامعة القاهرة وحدها ، وهي سلطة يقتصر مداها على التحقق من مراعاة تطبيق القانون واستيفاء الاشكال والايضاح التي قررها دون بحث القرار من الوجهة الموضوعية لتقدير ملاءمته أو عدم ملاءمته ، فسحب قرار الترقية مؤقتا ريثما يتم فحص الامر من النواحي القانونية لما أثير حول هذا القرار من شكاوى تتضمن تعيينا له بمقولة انه مخالف في اساسه القانوني لما سبق أن قضت به محكمة القضاء الاداري بحكم يجعل الجامعة كلها وحدة مالية واحدة بالنسبة لترقية الموظفين من غير أعضاء هيئات التدريس ، ولما تم فحص الامر من الجهات القانونية المختصة ، وتبين أن هذا الحكم يعالج حالة خاصة بالترقيات التنسيقية انتهى الرأي الى تأكيد صحة قرار اعتماد الترقية ، وبذلك عادت الحال الى ما كانت عليه قبل هذا السحب المؤقت ، ويعتبر قرار مدير الجامعة الصادر في ٣٠ من ابريل سنة ١٩٥٣ قائما ، ومن ثم يستحق المدعون الترقية الى الدرجة الخامسة اعتبارا من هذا التاريخ ، ولما كانوا قد رقبوا بعد ذلك الى الدرجة ذاتها بالقرار الصادر من لجنة شئون الموظفين في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ فيجب أن يقصر الغاء

جزئيا على ذلك واعتبار الترقية الى الدرجة المذكورة راجعة الى التاريخ
الاول المشار اليه أي ٣٠ من ابريل سنة ١٩٥٣ .

٧٦ - ٥ (١٩٦٠/١/٣٠) ٣٠٩/٣٦/٥

٦٤٥ - كتبة المحاكم - ترقية كتبة الاقسام المدنية ممن لا يحملون شهادات عليا
منوطة بتأدية امتحان في مواد معينة والنجاح فيه - سريان هذا الشرط على ترقية من عين
بالاقسام المدنية في أولى درجات التعيين او في الدرجة التالية لها ، ولو كان قد تم نقلا من
جهة حكومية اخرى .

يبين من استظهار الاحكام الواردة في الفصل الثاني من الباب
الثاني من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء أن المادة
(٥٣) اذ نصت على أنه لا يجوز ترقية من عين كاتبا من الدرجة التي عين
فيها الى الدرجة التي تليها ، الا اذا حسنت الشهادة في حقه ونجح في
امتحان يختبر فيه كتابة وشفاهما ، ويعفى حملة الشهادات العليا من تأدية
هذا الامتحان ، كما أن المادة (٥٥) اذ نصت على أنه بالنسبة لكتاب القسم
المدني يكون الامتحان تحريريا وشفويا فيما يتعلق بعمل الكاتب في قانون
المرافعات والقانون المدني والقانون التجاري وفي قوانين الرسوم والدمغة
وفي المنشورات المعمول بها في المحاكم وفي الخط ، واذ نصت الفقرة
الثانية من المادة (٥٧) على أن يرتب الناجحون حسب درجات نجاحهم
في الامتحان ، وتكون الترقية على أساس هذا الترتيب - ان هذه النصوص
قد قامت على حكمة تشريعية استوحاها حسن سير العمل في المحاكم ومردّها
الى ضرورة المام كتبة الاقسام المدنية بما يتعلق بعملهم من القوانين
والمنشورات ، وتحقيقا لهذا الغرض نظم الشارع ترقية من لا يحملون
شهادات عليا من هؤلاء الكتبة تنظيما خاصا بأن جعل ترقية من يعين منهم
من الدرجة التي عين فيها الى الدرجة التي تليها رهينة بتأدية الكاتب
امتحانا في تلك المواد وفي الخط ونجاحه في هذا الامتحان ، وجعل الترقية
على أساس ترتيب درجات النجاح . وتأدية الامتحان والنجاح فيه
كشرط للترقية لا يتقيد بأن يكون الكاتب قد عين في درجة معينة ، سواء
اكانت أولى درجات التعيين او الدرجة التالية لها ، بل يكفي أن يكون
الكاتب قد عين في الاقسام المدنية بالمحاكم لأول مرة ولو كان هذا التعيين
قد تم نقلا من جهة حكومية اخرى ، لأن النقل في هذه الحالة نوعي ، ولا
يعدو أن يكون تعيينا ابتداء بالمحاكم ، ومن ثم يجب أن يؤدي هذا الامتحان
بنجاح كي تثبت صلاحيته للترقية ، وتتحقق بذلك الحكمة التي تفيهاها
الشارع .

١٧٤٤ - ٢ (١٩٥٧/٤/٢٧) ١٠٠٧/١٠٢/٢

٦٤٦ - كتاب المحاكم - ترقية كتاب المحاكم الى الدرجتين الثامنة والسابعة -
مشروطة بالنجاح في امتحان يعقد لهذا الغرض ويعفى منه حملة الشهادات العليا ، وذلك طبقا
لحكم المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - هذا الامتحان - مفتوح لموظفي المحاكم

من الدرجتين التاسعة والثامنة كافة فلا يقصر على احدهما دون الاخرى حتى لو تفمن نص الاعلان عن الامتحان ذكر واحدة من هاتين الدرجتين وترك الاخرى - اساس ذلك واثره - ترك احد الموظفين الذين تقاعسوا عن دخول الامتحان في الترقية - صحيح .

تنص المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ . باصدار قانون نظام القضاء على أنه « لا تجوز ترقية من عين كاتباً من الدرجة التي عين فيها الى الدرجة التي تليها الا اذا حسنت الشهادة في حقه ونجح في امتحان يختبر فيه كتابة وشعفاها ويعفى حملة الشهادات العليا من شروط الامتحان ونصت المادة ٥٤ على اللجان التي تقوم باجراء هذا الامتحان كما نصت المادة ٥٥ على أن « يكون الامتحان تحريريا وشفويا في المواد الآتية (أ) بالنسبة لكتاب القسم المدني : ١ - ما يتعلق بعمل الكاتب في قانون المرافعات والقانون المدني والقانون التجاري ٢ - قوانين الرسوم والدمغة ٣ - المنشورات المعمول بها في المحاكم ٤ - الخط ٥ (ب) وبالنسبة لكتاب النيابة العامة ٥٥ ، ، ثم نصت المادة ٥٧ على أن « يقدر لكل مادة من مواد الامتحان التحريري والشفوي ٣٠ درجة وتكون درجة النجاح ٤٠ ٪ من مجموعها على ألا يقل ما حصل عليه الموظف في كل المواد عن ٦٠ ٪ من مجموع الحد الاقصى لها ويرتب الناجحون حسب درجات نجاحهم وتكون الترقية على اساس هذا الترتيب » .

ويبين من النصوص المتقدمة ان القانون المشار اليه قد اشترط لترقية الكاتب من الدرجة التي عين فيها الى الدرجة التي تليها أن ينجح في الامتحان الذي يعقد لهذا الغرض ولم يحدد القانون لكل من موظفي الدرجة التاسعة والثامنة - وهي التي تعتبر أولى درجات التعيين بحسب الاحوال - امتحانا خاصا وانما جعل للجميع امتحانا واحدا بينت المادة ٥٥ من القانون مواد ، ومن ثم فإنه اذا أعلنت الوزارة عن عقد امتحان لترقية كتاب المحاكم فليس ثمة ما يمنع موظفي الدرجة التاسعة بالمحاكم من دخول ذلك الامتحان شأنهم في ذلك شأن موظفي الدرجة الثامنة المعيّنين ابتداء في تلك الدرجة ما دام الامتحان - على ما سلف البيان - واحدا للطائفتين وليس خاصا ولا مقصورا على موظفي احدى الطائفتين بحيث يمتنع على الطائفة الاخرى دخوله .

واذا كان الكتاب الدوري الذي وجهته الوزارة الى المحاكم في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ تعلن فيه عقد امتحان قد جرت عبارته كما يلي « نظرا لحلو وظائف من الدرجة السابعة الشاغرة في يوم الجمعة الموافق ١٥ من يناير سنة ١٩٥٤ ، فإنه لا يفهم من هذا الاعلان أن الامتحان مقصور على موظفي الدرجة الثامنة وحدهم وأنه ليس لموظفي الدرجة التاسعة أن يدخلوه ذلك أنه فضلا عن أن الامتحان - على ما سلف البيان - ليس خاصا

بموظفي الدرجة الثامنة دون موظفي الدرجة التاسعة الذين لهم بدورهم امتحانهم الخاص وإنما هو امتحان عام للكتاب جميعا سواء منهم من كان على الدرجة الثامنة أو التاسعة ، فان من المعلوم بداهة أن الترقيات الى الدرجة السابعة الخالية سيتلوها بطبيعة الحال ترقيات الى الدرجات الثامنة المتخلفة عن المرقين الى الدرجات السابعة ، ومتى كان الامر كذلك فليس ثمة ما يمنع موظفي الدرجة التاسعة من زملاء المدعى في نفس المحكمة من دخول ذلك الامتحان فاذا كان هو قد تقاعس عن دخول الامتحان فلا يلومن الا نفسه اذا كان قد فوت على نفسه فرصة الدخول في الامتحان .

٥٩٦ - ٤ (١٩٦٠/٢/٢٧) ٤٦٤/٥٢/٥

٦٤٧ - صدور مرسوم بتحديد وظائف مصلحة الاموال المقررة التي تسرى عليها

احكام المادة ٢/٤٠ من قانون نظام موظفي الدولة - مثال لتطبيق احكام هذا المرسوم .
ان الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من قانون موظفي الدولة تنص على أنه « ويجوز أن تكون الترقية في بعض المصارح سواء كانت هذه الترقية بالاقدمية أو بالاختيار من بين الشاغلين لنوع الوظائف المطلوب الترقية اليها أو الوظائف المماثلة لها أو التالية لها في المسؤولية وتحدد المصارح والوظائف التي من هذا النوع بمرسوم بناء على اقتراح ديوان الموظفين » .
وقد صدر مرسوم في ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٤ بتحديد وظائف مصلحة الاموال المقررة التي تسرى عليها احكام تلك الفقرة ، ونص في مادته الاولى على أن « تسرى احكام الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه على الوظائف الآتية بمصلحة الاموال المقررة :
أولا - في الكادر الاداري (أ) مراقب الادارة - مدير دار المحفوظات ،
وتعتبر هاتان الوظيفتان متماثلتين (ب) مدير قسم مالي - مدير ادارة ،
وتعتبر هاتان الوظيفتان متماثلتين (ج) وكيل قسم مالي - وكيل ادارة -
مأمور مالية ، وتعتبر هذه الوظائف متماثلة (د) معاون مالية . وتعتبر
الوظائف من حيث المسؤولية حسب الترتيب الوارد في هذه المادة ثانيا في
الكادر الكتابي : رؤساء أقلام مفتشو صيارف ، وكلاء أقلام ، محصلون ،
صيارف ، مراجعون ، كتبة ؛ وتعتبر وظيفة رئيس قلم مماثلة لوظيفة
مفتش صيارف . ويلى وظيفة رئيس قلم في المسؤولية وظيفة وكيل قلم ،
ثم يلى وظيفة وكيل قلم في المسؤولية وظيفة مراجع ، ثم يلى وظيفة مراجع في
المسؤولية وظيفة كاتب ، ويلى وظيفة مفتش صيارف في المسؤولية وظيفة
صراف أو محصل ، ، يبين من ذلك أن من مقتضى صدور هذا المرسوم أن
تصبح الوظائف المبينة به متميزة حكما بحيث تكون الترقية الى أى منها
من بين الشاغلين لنوع هذه الوظائف على النحو الوارد بذلك المرسوم . ولما
كان المدعى يشغل وظيفة معاون في الدرجة السابعة ، فإن ترقيته - وفقا
لاحكام المرسوم المشار اليه - تكون الى وظيفة معاون مالية من الدرجة

السادسة الواردة بالفقرة (د) من المرسوم سالف الذكر . ومتى كان الحال كما ذكر فلا تثريب على المصلحة اذا ما تخطت المدعى في الترقية الى الدرجة السادسة المقررة لمفتش ملاهى ، وهى وظيفة غير الوظيفة التى تقضى أحكام المرسوم بأن تكون ترقيته اليها .

٧١٤ - ٣ (١٩٥٨/٣/٨) ٣ / ١٠٠ / ٩٠٤

٦٤٨ - الترقيات في مصلحة الاموال المقررة - تكون بحسب اهمية الوظائف طبقا لاحكام المرسوم الصادر فى ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٤ الذى صارت به وظائف تلك المصلحة متميزة ، فلا يرقى شاغل الوظيفة الادنى ويترك شاغل الاعلى بل يرقى الى الدرجة المالية شاغل نفس الوظيفة المقررة لها او الوظيفة المماثلة لها او التى تتلوها فى الاهمية وفقا للترتيب الوارد بالمرسوم المشار اليه .

بتاريخ ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٤ صدر مرسوم يقضى بتحديد وظائف مصلحة الاموال المقررة التى تسرى عليها أحكام الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فجرى نص مادته الاولى كما يلى « تسرى أحكام الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه على الوظائف الآتية بمصلحة الاموال المقررة أولا - فى الكادر الادارى (أ) مراقب الادارة - مدير ادارة المحفوظات وتعتبر هاتانوظيفتان متماثلتين (ب) مدير قسم مالى - مدير ادارة ، وتعتبر هاتانوظيفتان متماثلتين (ج) وكيل قسم مالى - وكيل ادارة - مأمور مالية وتعتبر هذه الوظائف متماثلة (د) معاون مالية ، ثانيا - فى الكادر الكتابى: رؤساء أقلام ، مفتشو صيارف ، وكلاء أقلام ، محصلون ، صيارف ، مراجعون ، كتبه . وتعتبر وظيفة رئيس قلم مماثلة لوظيفة مفتش صيارف ويلي وظيفة رئيس قلم فى المسئولية وظيفه وكيل قلم ثم يلي وظيفة وكيل قلم فى المسئولية وظيفه مراجع ثم يلي وظيفة مراجع فى المسئولية وظيفه كاتب ، ويلي وظيفة مفتش صيارف فى المسئولية وظيفه صراف أو محصل . وعلى مقتضى هذا المرسوم تصبح الوظائف المبينة به متميزة حكما بحيث تتم الترقية الى أى منها من بين الموظفين الذين يشغلون الوظيفة نفسها المراد الترقية اليها أو وظيفة مماثلة لها أو وظيفة تتلوها فى ترتيب المسئولية طبقا لما نصت عليه الفقرة ٣ من المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ووفقا للشروط والاوزاع الواردة بالمواد ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ منه فاذا أجريت الترقية المطعون فيها بالاقدمية وكان المدعى أقدم من المرقى وكانت وظيفة « مدير قسم مالى » التى يشغلها المدعى تالية فى المسئولية لوظيفة مدير دار المحفوظات التى جرت الترقية على درجتها ، فان المدعى يكون والحالة هذه أحق بالترقية ويكون القرار المطعون فيه اذ تخطاه قد شابه عيب مخالفة القانون .

٦٤٩ - سريان نص المادة ٤٠ من قانون الموظفين على موظفي مجلس بلدى الاسكندرية صدور مرسوم باستثناء محصل مصلحة الاموال المقررة من الاصل العام المقرر فى تلك المادة باعتبارهم وحدة مستقلة فى الترقية - عدم صدور مثل هذا المرسوم بالنسبة لمحصل بلدية الاسكندرية - خضوعهم للاصل العام فى تلك المادة .

ان المادة ٤٨ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن انشاء مجلس بلدى الاسكندرية نصت على أنه « مع مراعاة أحكام هذا القانون تسرى على موظفى المجلس ومستخدميه وعماله جميع القوانين واللوائح التى تطبقها الحكومة » ، وليس فى قانون البلدية ما يتعارض ونص المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، ومن ثم يجب اعمال هذا النص بالنسبة الى موظفى البلدية ومستخدميها منذ تاريخ العمل بهذا القانون الاخير ، وبالتالي يتعين - والحالة هذه - التزام هذا الاصل العام فى الترقية بالنسبة لمحصى البلدية الذين تجمعهم حدة واحدة فى الترقية فى وظائف الديوان العام ، ما دامت البلدية لم تستصدر مرسوما بتحديد الوظائف التى يعتبرها وحدة خاصة مستقلة فى الترقية استثناء من الاصل العام المشار اليه كما فعلت مصلحة الاموال المقررة ، اذ استصدرت مرسوما فى ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٢ بالنسبة لوظائف المحصلين أعمالا للنص سالف الذكر .

١٥٧٧ - ٢ (١٩٥٧/٥/١١) ١٠٤٤/١٠٧/٢

٦٥٠ - مصلحة الجمارك . مسابقة . القرار رقم ٥٤٥ فى ١٩٤٣/١٢/٢٩ - خلوه من نص يحظر الترفيع فى وظائف مصلحة الجمارك الى اكثر من درجة واحدة - هذا الحظر مستفاد ضمنا من سياسة تنظيم الدرجات وكيفية الترفيع اليها ، حتى ولو كان الترفيع مسبقا بامتحان مسابقة - المرسوم رقم ١٤٦٢ فى ١٩٥٦/٤/٥ قطع كل شبهة فى هذا الشأن .

لئن كان القرار رقم ٥٤٥ الصادر فى ١٩٤٣/١٢/٢٩ المتضمن النظام العائد لموظفى الجمارك قد خلا من نص صريح على حظر الترفيع فى وظائف مصلحة الجمارك الى اكثر من درجة واحدة ، الا أن هذا الحظر مستفاد ضمنا من سياسة تنظيم الدرجات وكيفية الترفيع اليها بحسب التصنيف والجدول الواردة به ، حتى ولو كان الترفيع مسبقا بامتحان مسابقة . على أن المرسوم رقم ١٤٦٢ الصادر فى ١٩٥٦/٤/٥ الذى نص على أن « يطبق قانون الموظفين الاساسى على ادارة الجمارك فى كل ما لم ينص عليه صراحة القرار رقم ٥٤٥ الصادر فى ١٩٤٣/١٢/٢٩ المتضمن نظام موظفى الجمارك وتعديلاته » ، قد قطع كل شبهة فى هذا الشأن ، ما دام أصبح من الواجب الرجوع الى قانون الموظفين الاساسى فيما لم يرد عليه نص خاص فى القرار رقم ٥٤٥ سالف الذكر .

١١ - ٢ ، ٤ - ٢ س (١٩٦٠/٤/٢٦) ٧٧٠/٧٨/٥

٦٥١ - المسابقة التى تجرى للتعين فى وظيفة عامة ويفتح بمقتضاها باب الترشيح

للكافة - تأخذ حكم التعيين - المسابقة التى يستوجبها القانون للتحقق من صلاحية المرشح للترشيح وتقتصر على موظفى الملاك - تأخذ حكم الترشيح بما يرد عليه من قيود قانونية - وجوب مراعاة نص المادة ١٧ من قانون الموظفين الأساسى التى تحظر الترشيح لأكثر من درجة - السماح لموظف الملاك بدخول مسابقة يترتب على نجاحهم فيها ترقية لهم إلى أكثر من درجة - لا يكسبهم حقا فى هذا الترشيح رغم نجاحهم ، بخلاف ذلك للمادة سالفة الذكر .

تجب التفرقة بين مسابقة تجرى للتعين فى وظيفة عامة يفتح بمقتضاها باب الترشيح للكل من موظفين وغيرهم ، ومسابقة يستوجبها القانون للتحقق من صلاحية المرشح للترشيح وتقتصر على الموظفين فى الملاك الذين يقصر القانون الترشيح فى نطاقهم ، فالأولى تأخذ حكم التعيين ، بينما تأخذ الثانية حكم الترشيح بما يرد عليه من قيود قانونية .

وبناء على ما تقدم كان يتعين على مصلحة الجمارك أن تلتزم تلك الأحكام بما تضمنته من حظر الترشيح إلى أكثر من درجة فى الترشيح إلى الوظائف التى أعلنت عنها المسابقة موضوع خصوصية هذا النزاع . ولئن كان هذا الإعلان قد جاوز فيه مدير الجمارك العام حدود سلطته حين أجاز للخبراء من المرتبة الثامنة والدرجة الثالثة الدخول فيها للترشيح لوظائف رؤساء مفارز وهى من المرتبة السابعة والدرجة الثالثة مما قد يترتب عليه الترشيح لأكثر من درجة ، وهذا مخالف لنص المادة ١٧ من قانون الموظفين الأساسى ، فغنى عن القول أن هذا الخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه ليس من شأنه أن يكسب الحفير الذى دخل هذه المسابقة - وهو فى المرتبة الثامنة والدرجة الثالثة ، حقا - فى ترشيح هو محظور أصلا ، ومن ثم فإن امتناع الجهة الإدارية - بعد المراجعة فى هذا الشأن قانونا - عن إصدار قرار بترشيح المدعين إلى تلك الوظيفة - ولو أنهما نجحا فى المسابقة وبرزا فيها - يكون مطابقا للقانون .

١١ - ٢ ، ٤ - ٢ س (١٩٦٠/٤/٢٦) ٧٧٠/٧٨/٥

س - رقابة القضاء الإدارى على إجراء الإدارة للترقية

٦٥٢ - للقضاء الإدارى التعقيب على تصرف الإدارة من الناحية القانونية وأن يبين

من هو قانونا بالترشيح للترقية - الحكم الصادر بإلغاء نقل موظف إلى الوظيفة ذات الدرجة المتنازع عليها - تضمنه أن الترشيح للترقية إلى هذه الدرجة يجب أن يقتصر على المدعين - صحيح - إحالة المدعين إلى المعاش لا يضع عليها حقا يكون لهما فى الفترة بين إصدار القرار محل الطعن وتاريخ الإحالة إلى المعاش - أساس ذلك .

أن القضاء الإدارى ، وإن كان لا يملك أنه يحل محل الإدارة فى إجراء أمر هو من اختصاصها ، إلا أنه يملك أن يعقب على تصرف الإدارة من الناحية القانونية ، وأن يبين حكم القانون فيما هو متنازع عليه بين ذوى

الشان ، فيضع الامور في نصابها القانونى الصحيح ، وله بهذه المثابة أن يبين من هو الاولى قانونا بالترشيح للترقية . واذا ما أبان ذلك فليس معنى هذا أنه حل محل الادارة في ترقيته ؛ بل مفاده تنبيه الادارة الى حكم القانون لتجرى الترقية بقرار منها على هذا الاساس ، والا كان قرارها - على خلاف ذلك - مخالفا للقانون . وقد أبان حكم القضاء الادارى - بعد اذ ألغى نقل السيد / ٠٠٠٠٠٠ الى الوظيفة ذات الدرجة المتنازع عليها استنادا الى أن هذا النقل كان حائلا دون ترقية أى من المدعين - أن الترشيح للترقية الى هذه الدرجة يجب أن يقتصر عليهما . كما أن ما أثاره الطعن من جهة اخرى ، من أن ترقية أى من المدعين قد أصبحت الآن غير ذات موضوع بعد أن أحيل الى المعاش ، مردود بأن هذا الامر اللاحق لا يضع على ذوى الشان حقا قد يكون له قبل ذلك فيما بين اصدار القرار الاول الذى كان محل الطعن وتاريخ الاحالة الى المعاش ، لأن الاحكام مقرررة لا منشئة فالمفروض فى القرار الادارى الذى يصدر تنفيذا لمقتضى الحكم أن ينسحب الى التاريخ الذى ينسحب اليه الحكم فى قضائه ، وهو مقرر وراجع الى الماضى كما سلف الذكر . فاذا ما صدر القرار الادارى مثلا بالترقية تنفيذا لهذا المقتضى ، فالمفروض أن تعتبر الترقية فى مبدئها مستندة فى الماضى الى تاريخ أسبق ومنتهى بتاريخ الاحالة الى المعاش الذى طرأ خلال نظر الدعوى او بعده وقبل اصدار القرار الادارى تنفيذا لمقتضى الحكم . وغنى عن القول أن لذلك آثاره المالية فى حساب المعاش .

٣ - ٤ (١٩٥٩/١/١٧) ٤٢٨/٥٠/٤

ن - ترقية بالتيسير

٦٥٣ - قرار مجلس الوزراء فى ١٧/٥/١٩٥٠ - تقييده سلطة الادارة فى الترقية فى بعض الحالات واطلاقها فى حالات اخرى - حدود رقابة القضاء الادارى فى كل من هاتين الحالتين .

ان مفاد قواعد التيسير الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ ، أنها جعلت سلطة الادارة التقديرية فى شئون الترقية محددة ومقيدة فى حالات ومطلقة فى حالات اخرى ، فهي محددة فى الحالات التى تلتزم فيها الادارة بترقية الموظف بالاقدمية ، فى حدود النسبة المعينة وذلك بالنسبة الى الترقيات لغاية الدرجة الثالثة الا حيث يقوم مبرر للتخطى وعندئذ يتعين أن يصدر قرار من الوزير المختص يبين فيه أسباب هذا التخطى ، ولكن سلطتها تصبح مطلقة فى الترقية الى تلك الدرجات فيما وراء نسبة الاقدمية وفى الترقيات الى الدرجة الثانية فما فوقها . ويترتب على اختلاف سلطة الادارة التقديرية سعة وضيقا على الوجه المبين آنفا اختلاف مدى رقابة القضاء الادارى لقرارات الترقية التى تصدر بالتطبيق لقواعد التيسير سالفة الذكر . فاذا كانت سلطة الادارة التقديرية

مطلقة أى غير مقيدة بأى حد أو قيد قانونى بل كان الامر موكولا الى محض ترخيصها واختيارها كان قرارها غير خاضع لرقابة القضاء الا حيث يكون ثمة انحراف بالسلطة ، أما اذا كانت سلطتها محددة فعلا بنسبة معينة للترقية بالاقدمية المطلقة ومقيدة فى الآن ذاته بعدم جواز التخطى الا لمبرر يصدر من سلطة معينة فى شكل مخصوص ، وبعد اتباع اجراءات مرسومة ، كان قرار الترقية خاضعا لرقابة القضاء الادارى من حيث مدى مطابقته القانون - فضلا عن الانحراف بالسلطة ، وعلى ذلك لابد أن يراقب هذا القضاء مدى التزام القرار الادارى لنسبة الاقدمية ولترتيب الدور فيها ، أو اختصاص السلطة التى أصدرت قرار التخطى والاجراءات التى روعيت فى شأنه والاسباب التى قام عليها ومبلغ صحتها وجديتها من حيث الواقع .

٦٨٨ - ٣ (١٩٥٨/٣/٢٩) ١٠١٢/١٠٩/٣

س - ترقية المنسيون وقداى الموظفين

١ - المنسيون .

٦٥٤ - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٣/٧/٨ - التفرقة بين من أتم من

الموظفين المدة المنصوص عليها فيه فى ١٩٤٣/٦/٣٠ ومن أتمها منهم بعد ذلك - الترقية بالنسبة للأوليين تتم بقوة القانون ، وبالنسبة للآخرين بقرار ادارى وفى حدود سلسل الدرجات الخالية - من شروط الترقية فى الحالىن الا يكون قد صدر من الموظف ما يجعله غير اهل لها .

لو صح أن المدعى كان من المنسيين الذين أتموا المدة القانونية عند صدور قرارات الترقية الخاصة بالمنسيين الذين يدعى أنه أقدم منهم ، فإن هذه الترقية ما كانت تتم وقتذاك بقوة القانون ، وما كان يتعبر مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية ، كما هو الشأن فيمن أتم المدة القانونية وتوافرت فيه شروط الترقية فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤٣ ، بل كان يرقى أمثال المدعى ، لو توافرت فيهم الشروط القانونية ، على درجات خالية وفى حدود سلسلها على النحو المحدد فى القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٣ ، فكان لابد من استصدار قرار وى ادى ينشئ هذا المركز القانونى بالترقية منسيا ، وغاية الامر أنه قرار يتقيد بأسبقية المنسيين اذا توافرت الشروط بالنسبة لهم ، وفى حدود النسبة المخصصة لهم قبل من عداهم من الموظفين المرشحين للترقية بصفة عادية ، سواء فى نسبة الاقدمية أو فى نسبة الاختيار طبقا للشروط والالوضاع المقررة وقتذاك للترقية تنسيقا أو تيسيرا أو غيرها بحسب الاحوال . كما يجب التنبيه كذلك الى أن ترقية المنسيين بحسب القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٣ ، سواء بالنسبة لمن كان أتم المدة فى

٣٠ من يونيه سنة ١٩٤٣ أو أتمها بعد ذلك مع التفاوت في الوضعين على ما سلف البيان - يجب التنبيه الى أن من شروط هذه الترقية الا يكون قد صدر من الموظف ما يستأهل حرمانه من هذه الترقية ، كسبق صدور جزاءات عليه تدل بجسامتها بخطورة ما ارتكبه الموظف على أنه غير أهل لهذه الترقية .

١٦٧٦ - ٢ (١٩٥٩/٦/٦) ٤/١١٨/١٣٣٧

٦٥٥ - الموظف المنسى الذى يفيد من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٣/٧/٨

- يجب ان يقضى قبل ١٩٤٣/٦/٣٠ خمس عشرة سنة فى درجته الفعلية - لاعبرة بالاقدمات الاعتبارية فى حساب هذه المدة - دليل ذلك .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من يوليه سنة ١٩٤٣ بشأن انصاف الموظفين المنسيين قصد به معالجة فئة معينة من الموظفين هم الذين عنتهم مذكرة اللجنة المالية المرفوعة للمجلس فى ٦ من يوليه سنة ١٩٤٣ فوافق عليها . وقد حصرت تلك المذكرة عدد الموظفين المستوفين للشروط المطلوبة والذين يفيدون من الانصاف المذكور لغاية التاريخ المعين وهو ٣٠ من يونيه سنة ١٩٤٣ ، كما وافق البرلمان على القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٤ بفتح الاعتماد اللازم لانصاف مستخدمى الحكومة المذكورين ، ونص فى مادته الاولى : « يفتح لانصاف مستخدمى الحكومة من الدرجة الخامسة فما دونها ممن قضوا لغاية آخر يونيه سنة ١٩٤٣ خمس عشرة سنة فى درجاتهم وذلك بترقيتهم ترقيات شخصية ، . فالموظف المنسى الذى يفيد من قرار مجلس الوزراء سالف الذكر هو الموظف الذى قضى فعلا قبل ٣٠ من يونيه سنة ١٩٤٣ فى درجته الحالية أى الفعلية - لا الاعتبارية - خمس عشرة سنة ، وآية ذلك أن الاقدمات الاعتبارية لم يكن لها وجود عند صدور هذا القرار وغيره من قرارات الانصاف ، اذ لم تنظم الا بالقرار الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ وما تلاه . ولا اعتداد بالقول بأن المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ أكدت الافادة من الاحكام المقررة لقدامى الموظفين ، لأن ما أشارت اليه تلك المذكرة لا ينصرف الا الى قدامى الموظفين الذين أشار اليهم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى المادة ٤٠ مكررة .

٣٥٦ - ١ (١٩٥٦/١/٢١) ١/٥٢/٤٣٣

٦٥٦ - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٣/٧/٨ - قصر تطبيقه على اشخاص

بلواتهم هم ان كانوا فى الخدمة واستكملوا المدد الواردة به فى التاريخ الذى حسده - المادة ٤٠ مكررة فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - وضعها قاعدة تنظيمية دائمة التطبيق وليست مقصورة على اشخاص بلواتهم .

ان هذه المحكمة سبق أن قضت بأن الموظف المنسى الذى يفيد من قرار

مجلس الوزراء الصادر في ٨ من يولييه سنة ١٩٤٣ والقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٣ بفتح الاعتماد الاضافى للغرض الذى استهدفه هو الموظف الذى قضى فعلا قبل ٣٠ من يونيه سنة ١٩٤٣ فى درجته الحالية أى الفعلية خمس عشرة سنة ، وآية ذلك أن قرار ٨ من يولييه سنة ١٩٤٣ قصد به معالجة الغبن الذى أصاب فئة معينة من الموظفين هم الذين عنتهم مذكرة اللجنة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء فى ٦ من يولييه سنة ١٩٤٣ التى حصرت عدد الموظفين المستوفين للشروط المطلوبة والذين يفيدون من الانصاف المذكور لغاية التاريخ المعين ، وهو ٣٠ من يونيه سنة ١٩٤٣ ، على أساس الواقع الفعلى وقتذاك ، كما وافق البرلمان على القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٣ بفتح الاعتماد اللازم لانصاف مستخدمى الحكومة المذكورين ، ونص فى مادته الاولى « يفتح لانصاف مستخدمى الحكومة من الدرجة الخامسة فمادونها ممن قضوا لغاية آخر يونيه سنة ١٩٤٣ خمس عشرة سنة فى درجاتهم ، وذلك بترقيتهم ترقية شخصية » . فالموظف المنسى الذى يفيد من قرار مجلس الوزراء سالف الذكر هو الموظف الذى قضى فعلا لغاية آخر يونيه سنة ١٩٤٣ فى درجته الحالية أى الفعلية خمس عشرة سنة ، فهو قرار مقصور التطبيق على أشخاص بذواتهم هم الذين كانوا فى الخدمة واستكملوا المدد فى التاريخ الذى حدده ، ولذا حصرت التكاليف على أساس تعدادهم بالذات ، وبذلك استنفد القرار المذكور أغراضه بمجرد تطبيقه عليهم ولا يفيد منه غيرهم ، يؤكد هذا انه لما أراد الشارع انصاف قدامى الموظفين بعد ذلك أصدر القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ باضافة المادة ٤٠ مكررة الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فوضع قواعد تنظيمية دائمة التطبيق وليست مقصورة على أشخاص بذواتهم كما كان الحال بالنسبة الى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من يولييه سنة ١٩٤٣ . هذا ومما يجب التنبيه اليه أن القياس فى مثل هذه الاحوال التى يترتب عليها تحميل الحزاة العامة أعباء مالية هو قياس مع الفارق غير مأمون العواقب ، بل يجب تحرى فحوى القواعد التنظيمية العامة المقررة فى هذا الشأن والغرض المخصصة من أجله الاعتمادات المالية بكل دقة وان يكون التفسير ضيقا غير موسع اعمالا للاصول العامة فى التفسير ، باعتبار أن الحزاة العامة هى المدينة ، والاصل براءة الذمة فيجب أن يكون التفسير عند الشك أو الغموض أو السكوت لصالحها ، ولا أنه اذا

تعارضت المصلحة العامة مع المصلحة الفردية وجب أن تسود الاولى .

١١٢ - ٢ (١٩٥٦/١١/٥) ١٨٨/٧٣٦

٦٥٧ - ترقية المستخدم خارج الهيئة بقواعد المنسيين الى الدرجة الاعلى بالتطبيق

لقرار مجلس الوزراء فى ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ وكتب المالية الدورية الصادرة تنفيذا له - شرطها أن يقتضى خمسة عشر عاما فى درجته لغاية آخر يونية سنة ١٩٤٣ وان تكون هناك وظيفة خالية من الدرجة الاعلى فى حدود النسبة المعينة - خلو الدرجة فى تاريخ تال لانقضاء خمس عشرة سنة - ذلك يقتضى أن تكون الترقية من تاريخ خلو الدرجة .

يبين من تقصى احكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من يولييه سنة ١٩٤٣ فى شأن ترقيات قداسى الموظفين والمستخدمين (المنسيين) وكتب المالية الدورية الصادرة تنفيذا له أن القواعد التى شرعت لترقية المنسيين من الخدمة الخارجين عن الهيئة قد تضمنت فحسب ترقية من قضى منهم خمسة عشر عاما فى درجته لغاية آخر يونيه سنة ١٩٤٣ الى الدرجة الاعلى بصفة شخصية ، على أن تقع الترقية حتما من اليوم التالى لمضى خمس عشرة سنة على المستخدم خارج الهيئة فى درجته ، بشرط وجود وظيفة من الدرجة الاعلى خالية فى حدود النسبة المعينة لذلك ، وبمراعاة الافضلية للاقدم فالأقدم من المنسيين ، فاذا كان خلوها فى تاريخ تال لانقضاء خمس عشرة سنة على المستخدم المذكور فى درجته كانت الترقية من تاريخ خلو الدرجة .

٩٤٦ - ٤ (١٩٥٩/٢/٢١) ٧٥/٨٧٠

٦٥٨ - كتاب وزارة المالية رقم ٢٣٤ - ٣٠٢/١ الصادر فى ١٣/٢/١٩٤٤ تنفيذا

لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠/١/١٩٤٤ - نصه فى البند رابعا منه على ترقية الموظف الذى رقى بقواعد انصاف المنسيين الى درجة اعلى عند خلوها اذا بلغت مدة خدمته ٣٥ سنة بشرط أن يكون قد مضت على آخر ترقية له مدة لا تقل عن أربع سنوات - كتاب وزارة المالية الدورية رقم ١١٨/١/٢٠ فى ٩/٢/١٩٤٩ - نصه على أن تكون الترقية فى حدود سلس الدرجات - مفاد ذلك عدم استحقاق الموظف للترقية الا اذا سمحت أقدميته بين رفاقه من المنسيين بذلك فى حدود هذه النسبة .

تنص الفقرة «هـ» من البند (رابعا) تحت رقم ١٠ الخاص بالمنسيين من الكتاب الدورى الصادر من وزارة المالية فى شأن القواعد التى تتبع تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ فيما يتعلق بانصاف بعض طوائف الموظفين والمستخدمين وعمال اليومية والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وهو الكتاب الصادر من وزارة المالية فى

١٣ من فبراير سنة ١٩٤٤ رقم ٢٣٤ - ٣٠٢/١ - هذه الفقرة تنص على أنه « تمنح علاوة لكل من قضى ٣٠ سنة فى درجتين متتاليتين ، ولو لم يتم فى هذه الاخيرة منها ١٥ سنة ، مع سريان هذا على من رقى قبل اول يولييه سنة ١٩٤٣ . والموظف الذى رقى بقرار انصاف المنسيين يرقى الى درجة أعلى عند خلوها اذا ما بلغت مدة خدمته ٣٥ سنة بشرط أن تكون قد مضت على آخر ترقية مدة لا تقل عن ٤ سنوات ولا يتمتع بقرار انصاف المنسيين من ارتفعت درجته بمقتضى القواعد المبينة فى هذا القرار الدورى ، على أن الموظفين والمستخدمين الذين لا يستفيدون من التسويات المتقدمة بزيادة فى ما هيئاتهم وتعديل فى أقدميتهم يطبق عليهم قواعد انصاف المنسيين (القواعد المبينة فى هذه الفقرة رقم ١٠ تحل محل احكام الكتابين الدوريين رقم ف ٢٣٤ - ٣٧/٥ الصادرين فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٣ و ٢٣ من يناير سنة ١٩٤٤) ، وجاء فى كتاب وزارة المالية رقم ١١٨/١/٢٠ فى ٩ من فبراير سنة ١٩٤٩ الى سكرتير مالى وزارة الحربية : « ان ما جاء بالفقرة هـ من البند العاشر من الكتاب الدورى رقم ف ٣٠٢/١/٢٣٤ فى ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٤ والتي تنص على أن الموظف الذى رقى بقرار انصاف المنسيين يرقى الى درجة أعلى عند خلوها اذا ما بلغت مدة خدمته ٣٥ سنة بشرط أن يكون قد مضى على آخر ترقية مدة لا تقل عن أربع سنوات يلزم ترقية الموظف المنطبق عليه هذه الشروط بتكون الترقية فى هذه الحالة فى حدود سدس الدرجات » . ويستفاد من احكام هذه القواعد انه لا يحق للمطعون لصالحه أن يطالب بترقيته منسيا الى الدرجة السادسة (فى القرار رقم ١٠١٨ الصادر فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٨) الا اذا سمحت أقدميته بين رفاقه من المنسيين فى حكم الفقرة «هـ» من كتاب المالية الصادر فى ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٤ بترقية سدس الدرجات الخالية من الدرجات السادسة .

٢١٤ - ٣ (١٩٥٨/١١/٥) ٩٣/٩/٤

٦٥٩ - قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٣/٧/٨ بشأن انصاف الموظفين المنسيين -

محل اعماله ان تكون الترقية فى السلك ذاته لا الى درجة اعلى فى سلك آخر .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من يولييه سنة ١٩٤٣ بشأن انصاف الموظفين المنسيين ، وان كان مفاده أن من قضى فعلا فى درجته الحالية أى الفعلية خمس عشرة سنة لغاية ٣٠ من يونيه سنة ١٩٤٣ يرقى

الى الدرجة التالية - فان محل ذلك أن تكون الترقية فى السلك ذاته ،
فان كان الموظف قد بلغ نهاية هذا السلك منح علاوة من علاوات هذه
الدرجة ولو تجاوزت ماهيته بها أو بدونها نهاية درجته ، ولم تسمح
قواعد ذلك القرار أن يرقى بالفعل الى درجة أعلى فى غير السلك الذى كان
ينتظمه وقتذاك .

١٧٦٦ - ٢ (١٩٥٨/٢/١٥) ٧٠٧/٨٠١/٣

٦٦٠ - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٤/١/٣٠ فى خصوص المنسيين -
شروط اعماله .

ان قواعد قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤
فى خصوص المنسيين لا تسمح بالافادة من الترقية الا لمن توافرت فيه
الشروط القانونية ، وهى أن تبلغ خدمته خمسا وثلاثين سنة ، وأن تكون
قد مضت على آخر ترقية مدة لا تقل عن أربع سنوات ، ولا تسمح بذلك الا
بالاسبقية فى حدود ما يخلو من درجات مستقبلية فى النسبة المعينة لذلك ،
فليست هذه الترقية اذا حتمية تقع بقوة القانون .

١٧٦٦ - ٢ (١٩٥٨/٢/١٥) ٧٠٧/٨٠١/٣

٦٦١ - علاوة الثلاثين سنة - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٥ من يونيه
سنة ١٩٥٠ فى هذا الشأن - مناط الافادة منه - أن يكون الموظف المنسى متخلفا فى الدرجتين
الاخيرتين مدة ثلاثين سنة عند صدوره - لا يعتبر الموظف منسيا ، فى حكم هذه القرار ، اذا
ادركته الترقية الى درجة أعلى قبل صدور القرار المشار اليه ورغم قضائه النصاب الزمنى
المتناول فى درجتين متتاليتين - اساس ذلك .

يبين من مراجعة قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٥ من يونيه سنة
١٩٥٠ ، والذي صدر تنفيذا له كتاب المالية الدورى رقم ٢٣٤-٢٤٥-١٢
المؤرخ ٢٣ من يولية سنة ١٩٥٠ ، انه كان يقضى بأن « كل موظف أو
مستخدم من الدرجة الخامسة فأقل قضى بعد ٣٠ من يونيه سنة ١٩٤٣
لغاية ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٠ ثلاثين سنة فى درجتين متتاليتين يمنح من
التاريخ الاخير علاوة من علاوات درجته الحالية ولو تجاوز بها نهاية مربوط
هذه الدرجة » ويستفاد من هذا النص أن مناط الافادة من القرار المذكور
أن يكون الموظف المنسى متخلفا فى الدرجتين الاخيرتين مدة ثلاثين سنة
عند صدور القرار المشار اليه ، وقد استصحب واضع هذه القاعدة
التنظيمية فى خلده أن يكون الموظف المنسى قد قضى هذا الامد البعيد فى

الدرجتين الاخيرتين عند صدور ذلك القرار ، لانه بهذا الشرط المحتم اندى يقتضيه قرار مجلس الوزراء يعتبر الموظف متخلفا ورأسيا بحق فى درجتين متتاليتين رسوبا يستدعى منحه هذه العلاوة . أما من أدركته الترقية الى درجة أعلى قبل صدور قرار مجلس الوزراء المشار اليه فى ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٠ ، وبعد ركود متناول فى درجتين سابقتين متتاليتين ، فلا يعتبر فى حكم القرار المشار اليه رأسيا منسيا ، لانه قد عوض بهذه الترقية اللاحقة تعويضا ينفى عنه وصف الموظف المنسى . يؤكد هذا الفهم أن قرارات الانصاف وقوانينه الصادرة على التوالى فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ و ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٠ وأما ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة - وهى قرارات تتجه شطر هدف واحد وتسرى فيها روح واحدة هى انصاف قدامى الموظفين - هذه القرارات تنحى جميعا هذا المنحى فلا يعتبر راكدا منسيا فى حكمها آلا من لم تصبه الترقية بعد قضاء النصاب الزمنى المتناول فى درجتين أو ثلاث درجات المشار اليها . وعليه فإن من تخلف فى درجتين متتاليتين سابقتين طوال ثلاثين سنة ولكنه لم يستكمل هذا النصاب الزمنى الطويل بالنسبة الى الدرجتين الاخيرتين لا ينطبق عليه قرار ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٠ ، لكونه قد أصاب بالترقية الاخيرة ما يعوضه عن هذا الانصاف ، يقطع فى ذلك أن المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وهى الحلقة الاخيرة التى اكتمل بها انصاف المنسين ، ولخصت بأحكام منحى الشارع فى هذا السبيل ، قد وضعت حكما دائما للترقية بقوة القانون الى الدرجة التالية بصفة شخصية فاستوجبت - طبقا لتعديلها الاخير المستحدث بالقانون رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٥٦ - لانصاف الموظف المنسى بالترقية المشار اليها أن يكون قد « قضى » حتى تاريخ نفاذ هذا القانون خمس عشرة سنة فى درجة واحدة أو خمسا وعشرين سنة فى درجتين متتاليتين أو ثلاثين سنة فى ثلاث درجات متتالية ، ويكون قد قضى فى الدرجة الاخيرة ثلاث سنوات على الاقل ، كى يعتبر مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية ما لم يكن التقريران الاخيران عنه بدرجة ضعيف ، ولا جدال فى ان حساب هذا النصاب الزمنى المشترط قضاؤه فى درجتين متتاليتين أو ثلاث درجات متتالية بحسب الاحوال ، قد أريد به أن يندرج فيه ما قضى فى الدرجة الاخيرة أو الدرجة الحالية عند صدور النص المتقدم

الذكر ، وهذا الذى هدف اليه الشارع واضح القسما فى كافة التعديلات
التي تعاقبت من قبل على حكم المادة ٤٠ مكررا من قانون موظفى الدولة .
وتمشيا مع هذا النهج واستلهاما لهذه الروح يتعين تأويل قرار
مجلس الوزراء الصادر فى ٢٥ من يونية سنة ١٩٥٠ بحيث يمتنع
استحقاق الموظف المنسى لعلاوة الثلاثين سنة ، رغم استكمال شرط
النصاب الزمنى الواجب قضاؤه فى درجتين متتاليتين ، بسبب ترقيته
الى درجة أعلى بعد ذلك ، وقبل صدور القرار آنف الذكر ، على اعتبار أن
واضح هذا القرار لم ينصرف قصده أبدا الى أن يولى الموظف المنسى هذا
الوجه من وجوه الانصاف بعد أن عوض عن هذا الركود المتناول بالترقية
التي أصابته قبل صدوره .

١٨٤ - ٥ (١٩٦٠/٥/٢١) ١٠٣١/١٠٥/٥

٢ - قلمى الموظفين

**٦٦٢ - القانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢ - عدم انطباقه الا فى حق الموظفين
الداخلين فى الهيئة دون الخارجين عنها .**

ان القانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢ قد نص فى مادته الاولى على أن
« يرقى بصفة شخصية الى الدرجة التالية كل موظف أو مستخدم من
الدرجة التاسعة الى الدرجة الخامسة قضا فى درجته الحالية خمس عشرة
سنة على الاقل فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٥٢ » ويخصم بتكاليف هذه الترقيات
على وفر اعتمادات الباب الاول فى ميزانية كل وزارة أو مصلحة » ، وهو
بهذه المثابة لا يطبق الا فى حق الموظفين الداخلين فى الهيئة دون الخارجين
عنها ، وآية ذلك : (أولا) أن الدرجات التى نصت عليها المادة المذكورة ،
على ما يبين من الاطلاع على جدول الدرجات والمرتبات الملحق بالقانون رقم
٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، هى من درجات الموظفين
الداخلين فى الهيئة ، (ثانيا) تنص المادة ١١٧ من الباب الثانى من القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - وهو الباب الخاص بالمستخدمين الخارجين عن
الهيئة على أن « تسرى على المستخدمين الخارجين عن الهيئة فضلا عن الاحكام
الواردة فى هذا الباب نصوص المواد ٧ ، ١٣ والفقرتين الاولى والثالثة
من المادة ٢١ والفقرة الاولى من كل من المادتين ٢٢ و ٢٣ والمواد ٢٥
و ٣٣ و ٣٦ و ٣٧ والمواد من ٤٢ الى ٤٨ » . ولم تشر تلك المادة الى

المادة ٤٠ مكررا من القانون المذكور التى هى استمرار للقانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢ ولئن كانت المادة ٤٠ مكررا قد أضيفت بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ ثم عدلت بالقانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٣ إلا أنه مع ذلك لم يدخل أى تعديل على المادة ١١٧ سالفة الذكر يقضى بسريان أحكام المادة ٤٠ مكررا على المستخدمين الخارجين عن الهيئة .

١٧٤٧ - ٢ (١٩٥٧/٦/١٥) ٢ (١١٦٧/١٢٢/٢)

٦٦٣ - المراكز القانونية بالتطبيق للمادة ٤٠ مكررا - تنشأ راسا من القانون عند توافر شروطها ، لا بموجب قرار إدارى - أثر ذلك على ميعاد الستين يوما الخاص بدفع الألفاء وعلى ميعاد سحب القرار الإدارى .

إن المراكز القانونية التى يفيد منها قدأى الموظفين بالتطبيق للمادة ٤٠ مكررة لا تنشأ بموجب قرار إدارى يسقط حق الطعن فيه بالالغاء أو يمتنع سحبه بعد فوات ميعاد الستين يوما المشار إليها فى المادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ والمادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، وإنما هى مراكز قانونية تنشأ بالقانون ذاته راسا فى حق صاحب الشأن إن توافرت شروطها . وهذا مستفاد من مدلول المادة ٤٠ مكررة التى تقضى بأنه إذا توافرت فى الموظف شروطها اعتبر مرقى الى الدرجة التالية بصفة شخصية من اليوم التالى لانقضاء المدة الواجب توافرها ما لم يكن التقريران الاخيران بدرجة ضعيف ، وما دامت هذه المراكز القانونية تنشأ بقوة القانون ، فهى من الحقوق التى لا يسرى عليها ميعاد السقوط المذكور ، وإنما تخضع لمدد التقادم المعتادة بالنسبة للجانبين : الموظف أو الحكومة ، فيجوز للموظف أن يطالب بتسوية وضعه القانونى على مقتضاها خلال مدد التقادم ، كما يجوز للإدارة خلالها الغاء هذه انتسويات إن كانت قد تمت على خلاف القانون بصرف النظر عن ميعاد الستين يوما المشار إليه ، وفى الحق فإن القرار الذى يصدر فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون كشفا للمركز القانونى الذى يستحقه أو لا يستحقه صاحب الشأن طبقا للقانون .

٣٨ - ٢ (١٩٥٦/٣/٣١) ٢ (٦٣٢/٧٣/١)

٦٦٤ - المادة ٤٠ مكررا من قانون نظام موظفى الدولة عدم اشتراطها أن يكون الموظف قد قضى خدمته فى الدرجات الثلاث وهو يشغل وظائف داخلية فى الهيئة - يكفى أن يتحقق فيه وقت تطبيقها صفة الموظف الداخل فى الهيئة مع توافر باقى الشروط المطلوبة فى هذا النص .

انه ولئن كانت المادة ٤٠ مكررا قد وردت فى الباب الاول من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة - وهو الباب الخاص بالموظفين الداخلين فى الهيئة - الا أنها لم تشترط أن يكون الموظف قد قضى خدمته فى الدرجات الثلاث وهو يشغل وظائف داخلية فى الهيئة ، لئلا أن حكمة التيسير على قدامى الموظفين التى قامت عليها هذه المادة تتنافى مع هذا التفسير الضيق ، فلا يقف تطبيقها عند حد الموظفين الذين أمضوا المدد المبينة فيها فى وظائف داخل الهيئة ، بل يصدق حكمها على كل من تحققت فيه وقت تطبيقها صفة الموظف الداخل فى الهيئة ، اذ أن هذه الصفة هى شرط أعمال النص بحكم وروده فى الباب الاول من القانون ، حيث لا تخصيص بلا مخصص ، متى توافرت باقى الشروط المطلوبة لامكان الافادة من هذا النص .

١٤٦٧ - ٢ (١٩٥٦/١١/٢٤) ٩٧/١٠/٢

٦٦٥ - قرار مجلس الوزراء فى ١٥/١٠/١٩٥٠ بشأن قواعد التيسير - نصه على اعتبار مدد الخدمة التى قضيت بالدرجات الثانية وما فوقها فى سلك الخارجين عن الهيئة كأنها مدد قضيت بالدرجة التاسعة - سريان هذا التفسير على من ينطبق عليه حكم المادة ٤٠ مكررا من قانون الموظفين - اساس ذلك .

فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ صدر قراران من مجلس الوزراء أحدهما خاص بحساب مدد الخدمة السابقة التى يقضيها الموظفون والمستخدمون من حملة المؤهلات الدراسية على اعتمادات فى وزارات الحكومة ومصالحها فى درجة أو على غير درجة أو فى درجة أقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى أو باليومية ، والآخر خاص باعتبار المدد التى قضيت فى وظائف من الدرجة الثانية وما فوقها فى سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة كأنها مدد خدمة قضيت بالدرجة التاسعة . وقد استهدف مجلس الوزراء بهذا القرار الاخير مواجهة مشكلة بعض المستخدمين فى الوظائف الخارجة عن هيئة العمال الذين نقلوا الى الدرجتين التاسعة والثامنة فيما يتعلق بحساب مدد خدمتهم السابقة على هاتين الدرجتين ضمن المدد المنصوص عليها فى قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٧ من مايو و ٢٥ من يونية سنة ١٩٥٠ الخاصين بتيسير الترقيات والعلاوات العادية والذين تضمننا تحديدا لنسب الترقية فى مختلف الدرجات والكادرات وبياناً لأقصى مدد للبقاء فى الدرجات من التاسعة الى الخامسة ولاستحقاق العلاوات بالشروط والاولى التى نصا عليها . وقد جاء فى مذكرة اللجنة المالية التى وافق

عليها مجلس الوزراء بقراره المذكور « وبمناسبة صدور قواعد التيسير المشار اليها تستطلع بعض الوزارات والمصالح الرأى فيما اذا كان يجوز اعتبار المدد التى قضاهها بعض المستخدمين فى الوظائف الخارجة عن الهيئة ثم نقلوا بعد ذلك الى الدرجتين التاسعة والثامنة ضمن المدد المنصوص عليها فى قواعد تيسير الترقيات والعلاوات العادية حتى يمكنهم الانتفاع بعلاوة الثلاثين سنة وكذلك ينتفعون بالاقضية التى اكتسبوها فى تلك الوظائف الخارجة عن الهيئة ليتسنى ترقيةهم الى الدرجات الاعلى وفقا لحكم المدد التى نص عليها قرارا مجلس الوزراء الصادران فى ١٧ من مايو و ٢٥ من يونية سنة ١٩٥٠ بتريقتهم ترقية عادية الى الدرجة الثامنة مع احتساب مدة الدرجة التاسعة والدرجات الموازية لها - وتلاحظ وزارة المالية أنه بما أن الدرجة الثانية هى أقل درجات الوظائف الخارجة عن الهيئة التى متوسط ربطها يعادل متوسط ربط الدرجة التاسعة - ولما كان المقصود من قواعد الترقيات والعلاوات العادية هو التيسير على الموظفين ، لذلك ترى اعتبار المدد التى قضيت فى سلك الوظائف الخارجة عن الهيئة من الدرجة الثانية السائرة فما فوقها كأنها مدد قضيت بالدرجة التاسعة، أى يجوز حسابها ضمن المدد المنصوص عليها بقواعد تيسير الترقيات والعلاوات العادية المشار اليها فى صدر هذه المذكرة - بحثت اللجنة المالية هذا الرأى ورأت الموافقة على اعتبار المدد التى قضيت فى تلك الوظائف الخارجة عن الهيئة من الدرجة الثانية السائرة فما فوقها كأنها مدد قضيت بالدرجة التاسعة ، ولما كان قرار مجلس الوزراء المتقدم ذكره قد استهدف بحكمه أن يطبق فى خصوص المدد التى تحسب عند الترقية تيسيرا طبقا لقرارات سنة ١٩٥٠ الصادرة فى هذا الشأن ، ولما كانت المادة ٤٠ مكررا التى أضيفت الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة لم تخرج عن أن تكون تقنيننا مجمعا لقواعد التيسير التى صدر فى شأنها قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، اذ جاء فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ الذى أضيفت بمقتضاه هذه المادة : « وقد أضيفت مادة جديدة برقم ٤٠ مكررا لعلاج حالة قدامى الموظفين » ، فان التفسير الوارد فى قرار ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ يصدق على كل من ينطبق عليه حكم هذه المادة . ويكفى فى ذلك أن يكون الموظف الذى يصدق عليه هذا الحكم قد تحققت فيه وقت تطبيق المادة المذكورة صفة الموظف الداخلى فى الهيئة ، تلك الصفة التى هى شرط اعمال النص بحكم وروده فى الباب

الاول من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ متى توافست باقى الشروط
المتطلبية لامكان الافادة من هذا النص .

١٠٦ - ٢ (١٩٥٧/٢/٩) ٤٥٤/٥٢/٢

١٤٦٧ - ٢ (١٩٥٦/١١/٢٤) ٩٧/١٠/٢

٦٦٦ - قرار مجلس الوزراء فى ١٥/١٠/١٩٥٠ - اعتباره المدد التى قضيت فى
الوظائف الخارجة عن الهيئة من الدرجة الثانية فما فوقها كانها مدد قضيت بالدرجة التاسعة
- عمومية هذا القرار - القول بقصر سريانه على المعينين على درجة من درجات الكادر العام دون
المعينين على كادر خاص - لا سند له - مثال .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قد
جاء عاماً بالنسبة للمستخدمين الخارجين عن الهيئة الذين يشغلون الوظائف
الخارجة عن الهيئة والتى متوسط ربطها يعادل متوسط ربط الدرجة
التاسعة ، قد أوجب اعتبار المدد التى قضيت فى تلك الوظائف الخارجة عن
الهيئة من الدرجة الثانية فما فوقها كأنها مدد قضيت بالدرجة التاسعة .
فاذا ثبت أن المطعون عليه كان يشغل وظيفة نقر مطافىء - وهى من
الوظائف الخارجة عن هيئة العمال ومتوسط ربط درجتها ٥٧ ج صنويا ،
أى أنها لا تقل عن متوسط ربط الدرجة الثانية للوظائف الخارجة عن
الهيئة - فان قرار مجلس الوزراء سالف الذكر يسرى عليه . ولا حجة فى
القول بأنه لا يخضع لأحكام هذا القرار بزعم أنه لم يكن معيناً على درجة
من درجات الكادر العام ، بل كان خاضعاً لكادر خاص هو كادر البوليس .
١٤٩٨ - ٢ (١٩٥٧/٢/١٦) ٥٢٢/٥٩/٢

٦٦٧ - افادة قدامى الموظفين من المادة ٤٠ مكررة من القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ - منوطة بتوافر شروط تلك المادة على مقتضى التسوية التى تتم بالتطبيق لقانون
المعادلات الدراسية مفسراً بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ .

ان افادة الموظفين من المادة ٤٠ مكررة من القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فى خصوص قدامى الموظفين منوطة
بتوافر الشروط المنصوص عليها فى هذه المادة على مقتضى نتيجة التسوية
التي تتم فى حق انوظف بالتطبيق لأحكام قانون المعادلات الدراسية رقم
٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مفسراً بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ .

٢٥٠ - ٢ (١٩٥٦/٤/١٤) ٦٧٦/٧٩/١

٦٦٨ - قرار مجلس الوزراء فى ٦ من مايو و ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٣
باحتساب القيمة اعتبارية لموظفى الدرجة الثامنة الفنية بشروط معينة - عدم احتساب هدم

الاقدمية الاعتبارية عند تطبيق المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - اعمال
اثر الاقدميات الاعتبارية عند تطبيق هذه المادة منوط بالمركز القانونى الذى تحدده القوانين
او اقرارات التنظيمية التى تصدر ممن يملكها فى هذا الخصوص - امثلة .

ان مجلس الوزراء وافق بجلستيه المنعقدتين فى ٦ من مايو و ١٧ من
أغسطس سنة ١٩٥٣ على تعديل اقدمية موظفى الدرجة الثامنة الفنية
الموجودين فى الخدمة وقت صدور هذين القرارين من ذوى المؤهلات الدراسية
التي لا تجيز التعيين فى هذه الدرجة وغير ذوى المؤهلات ، بحيث تعتبر
أقدمية كل منهم فى الدرجة المذكورة من التاريخ التالى لمضى سبع سنوات
على تاريخ تعيينهم لأول مرة ، سواء كان هذا التعيين فى وظائف خارج
الهيئة أو باليومية أو بمكافأة أو بمربوط ثابت أو على درجة تاسعة ، اذا
كانت مدة العمل بتلك الوظائف غير منقطعة ، وكانت أعمالهم فيها مماثلة
لأعمال وظائفهم بالدرجة الثامنة الفنية . وقد حرص مجلس الوزراء على أن
يؤكد فى صراحة أنه « لا يترتب على تعديل الاقدمية أية زيادة فى الماهية » .
ولما كان تطبيق المادة ٤٠ مكررا نتيجة لتعديل الاقدمية يترتب عليه زيادة
فى الماهية ، فلا تحسب هذه الاقدمية الاعتبارية ضمن المدد التى يجوز
ادخالها فى تطبيق أحكام هذه المادة . وقد كشف مجلس الوزراء - وهو
المنشئ للمركز القانونى - عن نيته فى وضوح ، فأصدر تفسيرا لهذين
القرارين بقراره الصادر فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ مؤكدا المعنى
سالف الذكر . وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن قرار مجلس الوزراء
الصادر فى ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ بشأن انصاف الموظفين المنسوين لا يفيد
منه الموظف المنسوى الا اذا كان قد قضى فعلا قبل ٣٠ من يونية سنة ١٩٤٣
فى درجته الحالية أى الفعلية - خمس عشرة سنة ، وآية ذلك ان الاقدميات
الاعتبارية لم يكن لها وجود عند صدور هذا القرار وغيره من قرارات
الانصاف ، وذلك بخلاف الموظفين الذين يفيدون من أحكام القانون رقم
٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية فانهم يفيدون من أحكام
المادة ٤٠ مكررا بعد أن أكدت ذلك المذكرة الايضاحية لهذا القانون ، ومرد
ذلك كان الى أن اعمال اثر الاقدميات الاعتبارية فى خصوص ترقية قدامى
الموظفين منوط بالمركز القانونى الذى تحدده القوانين أو القرارات التنظيمية
التي تصدر ممن يملكها فى هذا الخصوص حسب الشروط التى يعينها
وبالمدى الذى يحدده . ولما كان مجلس الوزراء هو المنشئ للمركز القانونى

حسب التفويض المخول له بمقتضى القانون ، فان له أن يحدد هذا المركز
ويعتبر آثاره على الوجه الذى يقدره .

١٠٦ - ٢ (١٩٥٧/٢/٩) ٤٥٤/٥٢/٢

٣٨ - ٢ (١٩٥٦/٣/١١) ٦٣٢/٧٣/١

٦٦٩ - انتهاء مدة خدمة الموظف بإحالة الى المعاش بلوغه السن القانونية -
مدى افادته من احكام النسيين بعد انتهاء الخدمة - لا يفيد من احكام صدرت وعمل بها بعد
بلوغ سن الاحالة .

ان الاصل هو انتهاء خدمة الموظف بقوة القانون عند بلوغه سن
الستين ولا يجوز مد خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة بعد ذلك الا بقرار
من الوزير المختص وبعد الاتفاق مع وزير المالية ، وان الوزير المختص
بالاشتراك مع وزير المالية هو الذى يملك - استثناء من الاصل - مد خدمة
الموظف بعد بلوغ السن المقررة بما لا يجاوز سنتين بأى حال بعد بلوغ تلك
السن القانونية ، وهو ما لم يتحقق بالنسبة للمدعى .

وأخذا بهذه الاصول فان خدمة المدعى تعتبر قد انتهت قانونا اعتبارا
من ١٩ من يولية سنة ١٩٥٦ ببلوغه الستين ، وبهذه الاحالة الى المعاش
التى صدر بها الاذن رقم ١٠ من السيد مساعد مدير منطقة بنها التعليمية
فى ٥ من يوليو سنة ١٩٥٦ انفصلت رابطة المدعى بالحكومة قانونا اعتبارا
من ١٩ من يولية سنة ١٩٥٦ وامتنع عليه من ثم الافادة من التعديل
التشريعى للفقرة الاولى من المادة ٤٠ مكررة من القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، اذ لا شبهة فى أن الحكم الذى استحدثه
القانون رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٥٦ الصادر بهذا التعديل والذى لم يعمل به
الا اعتبارا من ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ لا ينطبق على المدعى بعد أن
انقطعت علاقته بالحكومة قانونا ، ولا يغير من هذه النتيجة أن تكون منطقة
بنها التعليمية قد تلكأت بغير حق فى انفاذ حكم القانون على المدعى بما
اقترحته لجنة شئون الموظفين بها فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ ، وبعد
انتهاء خدمة المدعى قانونا ، من مد خدمته الى سن الخامسة والستين ، اذ لم
يلق هذا الاقتراح قبولا من المختصين .

تسريح

راجع : ١٩٤ : ٥٦٠ : ٨٢٣ : ٩٩٧ .

تسوية

راجع : ٣٤٦ : ٦٢٠ : ٧٢٠ : ١١٩٦ .

٦٧٠- تسوية - اعتبارها من قبيل الاعمال المادية - جواز المساس بها ولو كانت صادرة قبل انشاء مجلس الدولة - مثال : تسوية حالة موظف في تاريخ سابق على انشاء مجلس الدولة بالتطبيق لقرار تنظيمي عام غير نافذ - ترقيته اعتمادا على هذه التسوية - لا تحول هذه الترقية دون علم الاعتداد بالتسوية متى وقف ذلك عند حد تعديل اقدميته في درجة سابقة .

اذا تبين أن التسوية التي أجريت في ٨ من يناير سنة ١٩٤٦ لزميل للمدعى وردت بمقتضاها أقدميته في الدرجة السادسة الى ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٨ إنما تمت بالتطبيق لقرار تنظيمي عام غير نافذ عندئذ ، وهو قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ ، فإنه يتعين عدم الاعتداد بها واسقاط مؤداها ، لان التسويات - وهي أعمال مادية صرفة ان كانت باطلة بسبب استنادها الى قرار تنظيمي غير نافذ - لم يفلح في تحصينها أنها أجريت قبل انشاء مجلس الدولة ، أو أن الإدارة لم تسحبها في الميعاد ، ويكون من حق القضاء الإداري ، بل يتعين عليه عدم الاعتداد بها مهما تقادم عليها الزمن ، أي اهدار ماعسى أن ينبجس عنها من الآثار . ولا ينال من هذا النظر أنه قد ترتبت عليها قرارات بالترقية نالها من أجريت في حقه ، لأن الترقية الى الدرجة الخامسة تنسيقا في أول مايو سنة ١٩٤٦ لا يؤثر فيها تعديل أقدميته في الدرجة السادسة الى أول مايو سنة ١٩٣٢ طبقا لقرار أول يونية سنة ١٩٤٧ بدلا من ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٨ كما حددته التسوية الباطلة استنادا الى قرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ غير النافذ .

٩٣٠ - ٤ (١٩٥٩/٦/٦) ٤/١٢٦/١٤٦٦

تسوية تلقائية

راجع : ١٠٨٠ .

تسوية نهائية

راجع ١٠٧٩ ، ١٠٨٠

تشريك

راجع : ٨٢٠

تطهير

راجع : ٢٥ : ٧٦٦ : ١٠٠٥ : ١٠٠٦ : ١٠٠٧ : ١٠٠٨ :

١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٢٦٠ .

تطوع

راجع : ٥١٦ : ١٠٢٠ : ١٠٢١ : ١٠٢٢ : ١١٦٦ .

تعريف الموظف العام

راجع ايضا : ٢٢ : ٢٣ : ٢٤ : ٣٢ : ٣٣ : ٣٤ : ٣٥ : ٣٦ :

٣٧ : ٦٠ : ١١٩ : ١٢١ : ٤٨٧ : ٥٢٣ .

٦٧١ - يشترط لاعتبار الشخص موظفا عاما ان يقوم بعمل دائم ، في خدمة

مرفق عام ، يدار بطريق الاستغلال المباشر .

لكي يعتبر الشخص موظفا عاما ، خاضعا لاحكام الوظيفة العامة ، انتى مردها الى القوانين واللوائح ، يجب أن تكون علاقته بالحكومة لها صفة الاستقرار والدوام في خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر أو بالخضوع لاشرافها ، وليست علاقة عارضة تعتبر ، في حقيقتها ، عقد عمل يندرج في مجالات القانون الخاص . فالموظف العام هو الذي يعهد اليه بعمل دائم ، في خدمة مرفق عام ، تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الاخرى عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الاداري لذلك المرفق ، ومن ثم يشترط لاعتبار الشخص موظفا عاما توافر شرطين: أن يكون قائما بعمل دائم ، وأن يكون هذا العمل في خدمة مرفق عام أو مصلحة عامة . ويقابل تنوع المرافق العامة من حيث الطبيعة ، تنوع من حيث طرق الادارة ، ولطريقة الادارة أثرها في التعرف على المركز القانوني لعمال المرافق العامة ، ولكي يكتسب عمال المرافق العامة صفة الموظف العمومي يجب أن يدار المرفق العام عن طريق الاستغلال المباشر .

٦٤٨ - ٢ (١٩٥٧/١١/٩) ١٨/٢/٣

٦٧٢ - الموظف العام الذي يخضع للقواعد الانحية - وجوب أن تكون علاقته

بالحكومة لها صفة الاستقرار والدوام في خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر -

للعلاقة العارضة تعتبر عقد عمل يندرج في نطاق القانون الخاص - مثال .

لكي يعتبر الشخص موظفا عاما خاضعا لاحكام الوظيفة العامة التي

مردّها الى القوانين واللوائح يجب أن تكون علاقته بالحكومة لها صفة الاستقرار والدوام في خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر ، وليست علاقة عارضة تعتبر عقد عمل يندرج في نطاق القانون الخاص ، فاذا كان الثابت أن المطعون عليه يعمل قارئا لآى الذكر الحكيم قبل صلاة الجمعة من كل أسبوع ، ولا تتعدى هذه الخدمة فترة قصيرة يكون بعدها في حل من جميع الالتزامات التي تحكم الموظفين العموميين ، ولا تشريب عليه في مزاولة أى عمل خارجي ، فانه بهذه المثابة يعتبر من الاجراء الذين لا يعدون أن تكون علاقة الحكومة بهم كعلاقة الافراد بعضهم مع البعض الآخر في مجالات القانون الخاص ، ومن ثم لا يعتبر من الموظفين العموميين الذين يحق لهم الافادة من قواعد الانصاف حتى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى في المنازعات الخاصة بذلك .

٨٦٠ - ٢ (١٩٥٧/١/٢٦) ٢٨٠/٤٤/٢

٦٧٣ - مجند - لا يعتبر موظفا عاما - أساس ذلك - ليس حتما أن يعتبر موظفا عاما كل من يؤدي خدمة .

سبق لهذه المحكمة ان قررت أنه لكي يعتبر الشخص موظفا عاما خاضعا لاحكام الوظيفة العامة التي مردّها الى القوانين واللوائح ، يجب أن تكون علاقته بالحكومة لها صفة الاستقرار والدوام في خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر أو بالخضوع لاشرافها . فالموظف العام هو الذى يعهد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الاخرى عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الادارى لذلك المرفق ، ومن ثم يشترط لاعتبار الشخص موظفا عاما توافر شرطين : أن يكون قائما بعمل دائم ، وأن يكون هذا العمل في خدمة مرفق عام أو مصلحة عامة .

ويبين من استقراء الاحكام الواردة سواء في الدستور المؤقت أو في قانون التجنيد العام أن الخدمة الالزامية في الجيش لا تعسّدو أن تكون عملا موقوتا لا دائما ، وأنها تكليف عام واجب على كل مواطن بخلاف الوظيفة التي لا تتسم بهذا الوصف ، ولئن كان بديهيا أن كل موظف يقوم بخدمة عامة ، وأن المجند يقوم هو الآخر بخدمة من هذا النوع ، الا أن كل من يؤدي خدمة عامة لا يدخل دواما في عداد الموظفين الخاضعين لاحكام الوظيفة العامة حسبما تنظمه القوانين واللوائح ، ومتى كان الامر كذلك ، فان المطعون لصالحه لا يصح وصفه بالموظف العام أثناء أدائه خدمة العلم الالزامية ، وبالتالي فان النزاع القائم بينه وبين الحكومة بصدد المكافآت عن تلك الخدمة يخرج عن اختصاص قضاء مجلس الدولة بمقتضى أحكام المادة ٨ من قانون هذا المجلس .

٤٦٥ - ٥ (١٩٥٩/١٢/١٩) ١١٨/١٦/٥

تعليم حر

راجع أيضا : ١٢٣٢

٦٧٤ - القواعد التنظيمية العامة التي انتظمت موظفي التعليم الحر - استعراض تلك القواعد - المساواة بين مدرسي التعليم الحر وزملائهم بالمدرس الاميرية - تحقيقها في تاريخ سابق على ضمهم الى الوزارة - النص في قرار مجلس الوزراء الصادر بضم مدرسي التعليم الحر على ان يكون الضم بحالتهم من حيث الماهية والدرجة والاقضية - لم يكن مقصودا منه سوى ان تسوى حالتهم عند ضمهم وفقا للتسوية التي اجريت لهم قبل الضم على اساس تطبيق قواعد الانصاف وقرارات ضم مند الحنة السابقة - مبنى ما تقدم .

في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ عقد المجلس الاعلى للتعليم الحر - المشكل بالقرار الوزاري رقم ٦٤٨٥ الصادر في ٢٥ من يولييه سنة ١٩٤٥ . لبحث المسائل التي تخص هذا التعليم - جلسته الثانية ، ونظر في المسائل المعروضة عليه ، ومن بينها المسألة السادسة ، وهي الخاصة بانصاف ذوي الخبرة من مدرسي المدارس المعانة من هذا النوع الاول (أى التي طبقت قواعد الانصاف على مدرسيها) . وقد تضمنت مذكرة المراقبة العامة للتعليم الحر المقدمة للمجلس في هذا الموضوع ان هؤلاء المدرسين لا يستفيدون من تطبيق قرار المجلس الاعلى بجلسته اول سبتمبر سنة ١٩٤٥ الذي شرط وضعهم في الدرجة الثامنة الفنية بمضى خمس سنوات من تاريخ التصفية ، واقرحت المراقبة اعفاءهم من هذا القيد واعتبار السنوات الخمس من تاريخ اشتغالهم بالتدريس ، على ان يعتبر من قضى ١٥ سنة منهم في الدرجة الثامنة منسيا ويرقى الى الدرجة السابعة . وقد وافق المجلس على هذا المبدأ ، واعتمد الوزير هذا القرار في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ . وفي ٢٩ من فبراير سنة ١٩٤٨ عقد المجلس الاعلى للتعليم الحر جلسته العاشرة ، وناقش فيها مشروع كادر موظفي التعليم الحر ، ثم وافق عليه . وقد نص في المادة الاولى من هذا الكادر على ان « ينشأ لموظفي التعليم الحر كادر يتضمن القواعد الآتية : - ١ - درجات الكادر هي كما يلي : الدرجة الرابعة من ٤٢٠ ج الى ٥٤٠ ج في السنة بعلاوة ٣٦ ج في السنة كل سنتين ، الدرجة الخامسة ٣٠٠ ج الى ٤٢٠ ج في السنة بعلاوة ٢٤ ج في السنة كل سنتين ، الدرجة السادسة من ١٨٠ ج الى ٣٠٠ ج في السنة بعلاوة ١٨ ج في السنة كل سنتين ، الدرجة السابعة من ١٢٠ ج الى ١٨٠ ج في السنة بعلاوة ١٢ ج في السنة كل سنتين ، الدرجة الثامنة من ٧٢ ج الى ١٢٠ ج في السنة بعلاوة ٦ ج في السنة كل سنتين ، الدرجة التاسعة من ٣٦ ج الى ٧٢ ج في السنة بعلاوة ٦ ج في السنة كل ثلاث سنوات - ٢ - يعين في الدرجة السادسة الحاصل على مؤهل عال ويمنح المرتب المقرر لمؤهله في الكادر الحكومي - ٣ - يعين في الدرجة السابعة

الحاصل على مؤهل متوسط ومقرر له بالكادر الحكومي الدرجة السابعة ويمنح المرتب المقرر لمؤهله في الكادر الحكومي - ٤ - يعين في الدرجة الثامنة الحاصل على مؤهل متوسط مقرر له في الكادر الحكومي الدرجة الثامنة ويمنح المرتب المقرر لمؤهله في الكادر الحكومي - ٥ - يعين في الدرجة التاسعة ٠٠ ، ونصت المادة الثامنة على أن « يعين في الدرجة المخصصة لمؤهله كل موظف معان بالتعليم الحر » كما نصت المادة ١١ على أن « تدفع وزارة المعارف كل أو بعض مرتب الموظف المقرر له من اعتمادات اعانة التعليم الحر بميزانية الوزارة وتدفع ادارة المدرسة الحرة باقى المرتب ، وكل ذلك طبقا للقواعد المعتمدة من وزير المعارف » ، ونصت المادة ١٢ على أن « تمنح العلاوات الدورية والتكميلية طبقا للكادر الحكومي » ، وتضمنت المواد من ١٣ الى ١٨ أحكام الترقيات ومنح العلاوات والحرمان منها ، ونصت المادتان ١٩ ، ٢٠ على أحكام وقتية ، فنصت الاولى على أن « الموظفين الحاليين يوضعون في الدرجات التي تكون مرتباتهم الحالية ضمن حدودها ، ومن يستحق منهم علاوة أو علاوتين طبقا لاحكام المادة ٢٠ من هذا الكادر ووصلت هذه العلاوة أو العلاوتان بمرتبه الى بداية الدرجة التالية لدرجته ، يوضع في الدرجة التالية لدرجته ، على ألا يترتب على ذلك استحقاقه لعلاوة الترقية » ، ونصت المادة الثانية على أن « الموظفين الحاليين يمنحون من أول مارس سنة ١٩٤٨ علاوة (دورية أو تكميلية) من علاوات الدرجة التي يوضعون فيها اذا كانوا قد قضوا في وضعهم الحال - لم يتغير مرتبهم - أربع سنوات حتى هذا التاريخ وعلاوتين اذا كانوا قد قضوا فيه ٨ سنوات ، وقد تقلمت اللجنة المالية الى مجلس الوزراء بمذكرة جاء فيها « تلقت وزارة المالية كتابا من وزارة المعارف العمومية في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٠ تبين فيه انها في سنة ١٩٤٣ شرعت في تعميم المجانية بالمدارس الابتدائية وقررت صرف مرتبات مدرسي المدارس الحرة خصما على اعتمادات المقررة لمدارسه في ميزانية وزارة المعارف ، وكانت مرتبات هؤلاء المدرسين أقل بكثير من مرتبات زملائهم مدرسي المدارس الاميرية ، لذلك شكوا هؤلاء من التفرقة بينهم وبين زملائهم في الحقوق ، بينما قانون التعليم الحر أخضع مدارسهم لنظم الوزارة وتعليماتها ، فسوى في الواجبات بين مدرسي المدارس الاميرية والمدارس الحرة ، والتمسوا مساواتهم بزملائهم وذلك بتعيينهم في الوزارة وندبهم الى المدارس الحرة ، على أن يعاملوا عند الضم معاملة زملائهم مدرسي مدارس مجالس المديرية والمدارس الحرة التي ضمت أو تضم الى الوزارة . ثم تطورت قضية مدرسي المدارس الحرة الى أن صدر قرار مجلس الوزراء في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ محتسبا لهم مدة خدمتهم كاملة في الاقدمية وتحديد الماهية ، وبذلك سويت حالتهم طبقا لهذا القرار ومعاملتهم من حيث الاقدمية وتحديد الماهية معاملة زملائهم مدرسي

المدارس الاميرية : وفي منتصف يناير الماضي صدر قرار تعميم المجانية في جميع مراحل التعليم ما عدا التعليم العالي ، والتزمت الوزارة بصرف مرتبات مدرسي المدارس الحرة جميعها ، واعتمدت المال اللازم لمواجهة هذه الحالة في ميزانية ١٩٥٠/١٩٥١ ، وبذلك أصبحت مسئولة عن مرتبات موظفيه منذ ذلك التاريخ . ولكن المدرسين لا زالوا يشكون من الفوارق القائمة بينهم وبين مدرسي الوزارة من حيث اغلاق باب الترقية للدرجات والوظائف في وجوههم وعدم حساب مدة التعليم الحر في المعاش عند نقلهم الى مدارس الوزارة بسبب وضعهم الشاذ ، اذ ان ترقية في الوظيفة تقف عند حد التدريس في المدارس الثانوية او نظارة بعض المدارس الابتدائية . . . ثم اضافت وزارة المعارف الى ما تقدم بأنه لما كان لهؤلاء المدرسين زملاء قد نقلوا فرادى الى الوزارة ولم يحتفظ لهم بالمميزات التي احتفظ بها لزملائهم المدرسين في المدارس الحرة التي ضمت الى الوزارة والتي سيحتفظ بها للمدرسين الذين سينضمون الآن . . . لذلك ترى معاملة الجميع معاملة واحدة بحيث يعامل المدرسون الذين سيضمون جملة والذين نقلوا قبل الآن فرادى معاملة زملائهم مدرسي مجالس المديرية ومدرسي المدارس الحرة الذين ضمت مدارسهم الى الوزارة والاحتفاظ لهم بكل الحقوق التي احتفظ بها لهؤلاء طبقا لقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ و ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ والكتب الدورية المفسرة لهما ، وتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة للموافقة على ما يأتي ، أولا :

صم موظفي المدارس الحرة الى الوزارة وندبهم للعمل بمدارس التعليم الحر خصما على بند ١٠ تكاليف كادر رجال التعليم الحر ونقلهم الى الباب الاول . ثانيا : الاحتفاظ لهم ولزملائهم الذين عينوا فرادى بالحالة التي هم عليها وبكافة حقوقهم المكتسبة للفنيين منهم والاداريين على السواء من حيث التثبيت وحساب مدة الخدمة السابقة في المعاش وفي اقدمية الدرجة والمهنية والعلاوة . ف فيما يتعلق بالطلب الخاص بالاحتفاظ لهم وزملائهم الذين عينوا فرادى بالحالة التي هم عليها وبكافة حقوقهم المكتسبة الى آخر ما جاء في الفقرة ثانيا وما يترتب على هذا الطلب من آثار ، تقوم وزارة المالية الآن باجراء البحث اللازم بهذا الشأن ، ومستتقدم الى مجلس الوزراء بنتيجة هذا البحث في الوقت المناسب . أما فيما يتعلق بالطلب الخاص بضم موظفي المدارس الحرة الى الوزارة وندبهم للعمل بمدارس التعليم الحر خصما على بند ١٠ تكاليف كادر رجال التعليم الحر ونقلهم الى الباب الاول ، فقد تقدمت وزارة المعارف ببيان الكادر المقترح لهؤلاء الموظفين وهي ترى انشاء ١٠٦٤٤ وظيفة في ميزانية فرع ٤ (التعليم العام) موزعة على الوجه الآتي ، ، وبعد ان اوزدت المذكرة بيان الدرجات من الرابعة الى التاسعة ومربوط كل درجة وجملة متوسط المربوط قالت : ولا ترى

وزارة المالية مانعا من الموافقة على طلب وزارة المعارف في حدود المبلغ المطلوب وقدره ٩٠٠.٠٠٠ ج في السنة ، غير أنه لما كان لا ينتظر أن يتم صدور القانون الخاص بالاعتماد الإضافي اللازم قبل أول ديسمبر سنة ١٩٥٠ بعد انعقاد البرلمان فإن المبلغ اللازم للمدة الباقية في السنة الحالية يقتصر على ٢٢٥.٠٠٠ ج ، وهو ما يقضى بفتح اعتماد اضافي به ، .

وقد وافق مجلس الوزراء في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ على رأى اللجنة المالية المبين في هذه المذكرة ، وأعد مشروع القانون بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب ، وصدر به القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٠ ، ثم تقدمت اللجنة المالية الى مجلس الوزراء بمذكرة أخرى رقم ٢٩٩/١/١ معارف ، بداتها بالإشارة الى ما قضى به قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ من : أولا - ضم موظفي المدارس الحرة الى وزارة المعارف وندبهم للعمل بمدارس التعليم الحر وإنشاء الوظائف اللازمة لهذا الغرض وإنشاء وظائف لهم ، وصدر القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٠ بفتح الاعتماد الإضافي اللازم على ما سبق بيانه ، وثانيا - أن تقدم وزارة المالية في الوقت المناسب الى مجلس الوزراء بنتيجة بحث ما تطلبه وزارة المعارف من الاحتفاظ لهؤلاء الموظفين وزملائهم الذين عينوا فرادى بالحالة التي هم عليها وبكافة حقوقهم المكتسبة للمفنيين منهم والاداريين على السواء من حيث التثبيت وحساب مدد الخدمة السابقة في المعاش وفي أقدمية الدرجة والمهنية والعلاوة . ، ثالثا - وبناء على ما قامت به وزارة المالية من البحث أوضحت وزارة المعارف بكتابها المؤرخ ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ما يأتي : (١) اتبعت وزارة المعارف العمومية في تسوية حالة مدرسي مدارس التعليم الحر القواعد التي اتبعتها مع مدرسي الحكومة ، وذلك بتطبيق قواعد الانصاف والمنسبين وقراري ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ و ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ مع ضم مدة خدمتهم السابقة كاملة طبقا للقواعد المقررة . وقد قرر المجلس الاعلى للتعليم الحر اعتبارهم في درجات مماثلة لدرجات الكادر الحكومي واعتبر من لا يحمل مؤهلا منهم في الدرجة الثامنة بعد مضي ٥ سنوات في عمل فني تطبيقا لكادر سنة ١٩٣٩ ، واتباع في ترقيةاتهم وعلاواتهم أحكام الكادر العام الحكومي ، وأقرت المالية هذا الاجراء بكتابها رقم م ٧٨ - ١٨٦/١ م ٣ في ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٩ ، والمطلوب الاحتفاظ لهؤلاء المدرسين بهذه الاقدميات والمهنيات في الدرجة والعلاوة على أن تسرى هذه الاحكام على من كان منهم بالتعليم الحر وضم قبل ذلك . (٢) سينقل كل موظف الى الدرجة المعادلة لدرجته في التعليم الحر على أن تحسب أقدمياتهم في الدرجة من يوم حصوله على ما يعادلها في التعليم الحر واعتبار آخر علاوة منها أساسا للعلاوة التالية ، فمثلا : (١) ناظر مدرسة حرة يحمل دبلوم المعلمين العليا سنة ١٩٣٠ في الدرجة الخامسة

ينقل الى الدرجة الخامسة المماثلة لدرجته . (ب) مدرس حاصل على العالمية مع اجازة التدريس سنة ١٩٤٥ عين في أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ ومرتبه ١٥ جنيها في السادسة ينقل الى الدرجة السادسة (ج) مدرس آخر دخل الخدمة سنة ١٩٠٨ ومعه صلاحية التعليم ومرتبه الآن ١٤ ر٥ ج في الدرجة السابعة قيد على الثامنة سنة ١٩١٣ ثم رقى الى السابعة منسيا سنة ١٩٤٣ ينقل الى الدرجة السابعة . . وهكذا . وبعد أن أشارت المذكرة الى ما يتبع بشأن تثبيت هؤلاء الموظفين والى الدرجات وعددها ١٠٦٤٤ التي أنشئت لهم والاعتماد المالى الذى فتح ، انتهت الى أنها بحثت هذا الموضوع ورات ما يأتى : (١) الموافقة على نقل جميع موظفى ومستخلى مدارس التعليم الحر الذين ضموا لخدمة الحكومة من اول ديسمبر سنة ١٩٥٠ كل منهم بحالته من حيث الماهية والدرجة وأقدميته فيها وموعد علاوته . (٢) أما الذين عينوا فى الحكومة قبل اول ديسمبر سنة ١٩٥٠ فان اللجنة ترى أن حالتهم قد سعتت نهائيا باحتساب ممد خدمتهم السابقة فى التعليم الحر كاملة فى الاقدمية وتحديد الماهية طبقا لقرارى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ و ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ (٣) الموافقة على أن يفتح اعتماد اضافى آخر قدره ١٤٩٠٠٠ ج . (٤) عدم الموافقة على تثبيت الموظفين المذكورين حيث يوجد تحت نظر البرلمان مشروع قانون معاشات ينظم قواعد التثبيت لجميع موظفى الحكومة . وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ على رأى اللجنة المالية المبين فى هذه المذكرة . وعلى هدى ماورد بقرارات المجلس الاعلى للتعليم الحر السالف ذكرها وما ورد بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ ، أصدر المدير العام للتعليم الحر منشورا بقواعد تقدير مرتب المدرستين بالتعليم الحر ، نص فيه على ما يأتى : ١ - كل من عين بعد أول مارس سنة ١٩٤٦ لا يستحق علاوة الى الآن ويثبت له المرتب المقرر لمؤهله فقط طبقا لقواعد الانصاف أو مرتب خمسة جنيهاات المقرر لغير ذوى المؤهلات اذا لم يكن حاصل على مؤهل - ٢ - كل من عين فى السنتين ١٩٤٢ و ١٩٤٣ أو قبل أول مارس سنة ١٩٤٤ منح علاوة فى سنة ١٩٤٨ ، وكل من عين قبل أول مارس سنة ١٩٤٥ منح علاوة فى مارس سنة ١٩٤٩ ، وكل من عين قبل أول مارس سنة ١٩٤٦ منح علاوة فى سنة ١٩٥٠ - ٣ - من كان آخر علاوة منجها لم يتعد أول مايو سنة ١٩٤٣ منح علاوة فى مارس سنة ١٩٤٨ ، وكل من منح علاوة فى مايو سنة ١٩٤٤ منح علاوة أخرى فى مارس سنة ١٩٤٩ - ٤ - الذين لا يستحقون علاوة طبقا لهذه القواعد يثبت لهم : (١) المرتب الاول المقرر للمؤهل طبقا لقواعد الانصاف اذا كان معين الى أن تبحث حالتهم . (ب) الذى لا يحمل مؤهلا يمنح مرتبا قدره خمسة جنيهاات الى أن تبحث حالتهم - ٥ - . . .

٦ - ٥٠٠ - ٧ - بعض المدارس تدفع للمدرسين مرتبات أعلى مما يستحقونها طبقا لماورد في كشوف التسوية لمن لهم مدة خدمة سابقة أو لقواعد الانصاف لمن ليست لهم مدة أو ضموا هذا العام ، فهؤلاء لا ينظر لمرتباتهم الممنوحة لهم من المدارس ويمنحون المرتبات المقررة طبقا لاذن التسوية أو لقواعد الانصاف - ٨ - ٥٠٠٠٠٠ ، كما أصدر المدير العام للتعليم الحر منشورا آخر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٥١ بقواعد تحديد الاقدمية في الدرجة وتقدير الماهية وتاريخها لموظفي التعليم الحر المنضمين للحكومة ، تكلم فيه في البند أولا عن العلاوات ، وفي البند ثانيا عن الاقدمية ، وفي البند ثالثا عن الماهيات ، وقد جاء بالفقرة (أ) من هذا البند أن « كل موظف في التعليم الحر قدم في آخر سنة ١٩٥٠ بيانا بحالته وفيه إيضاح عن مؤهلاته الدراسية ومدد خدمته السابقة وماهيته الحالية ، وهذا البيان معتمد من رؤسائه ، وفي بعض الحالات ستجدون أن الماهية التي كتبها الموظف تزيد على الماهية القانونية التي منحها ومثبتة باذن التسوية أو باذن التعيين ، وذلك لأن الموظف كتب ماهيته القانونية مضافا اليها الزيادة التي يمنحها من ناظر المدرسة ، ففي مثل هذه الحالة لا يلتفت بتاتا للماهية التي أوضحها الموظف في بيانه بل ينظر الى الماهية القانونية الواردة في اذن التسوية أو في اذن التعيين ، ويضاف اليها العلاوات المستحقة طبقا للاوضاع السابقة ، » وجاء في البند رابعا أنه « يلاحظ أن بعض المدرسين كانوا بمدارس غير معانة من الوزارة » وطبقا لقواعد المجانية ضموا للتعليم الحر في أكتوبر سنة ١٩٥٠ وصرفت اليهم مرتباتهم من الوزارة من هذا التاريخ - هؤلاء لم تبحث حالتهم بعد ، ولم يعمل لهم أذونات تسوية ، فيراعى ضمهم للحكومة في أول ديسمبر سنة ١٩٥٠ بالماهية المقررة للمؤهل الدراسي بصفة مؤقتة الى أن تبحث حالتهم ، وفي ٢٩ من يولييه سنة ١٩٥١ أصدرت لجنة ضم موظفي المدارس الحرة للوزارة منشورا ببيان ماتم الاتفاق عليه لاتخاذها أساسا للتسويات التي تجري لموظفي التعليم الحر : « أولا - المدرسون بالمدارس الاجنبية أو الخاصة ان كانوا من أصحاب المؤهلات يعينون بالدرجة والماهية المقررتين لمؤهلاتهم ، وان كانوا من ذوي الصلاحية يعينون بالماهية المقررة لهم وقدرها خمسة جنيهاات في الدرجة التاسعة وذلك بصفة مؤقتة الى أن تفحص حالتهم .. ثم تطبق عليهم قواعد التسوية المنوه عنها في قراري مجلس الوزراء الصادرين في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ و ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ . ثانيا - المدرسون بالمدارس الحرة ويتقاضون ماهيات أكبر من الماهيات المقررة طبقا لقراري ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ و ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وتتحمل مدارسهم قيمة الفرق بين الماهية القانونية والماهية التي يتقاضونها فعلا - هؤلاء ينقلون بماهياتهم ودرجاتهم القانونية فقط ،

والذى يبين ما سبق ايراده مفصلا أن ضم مدرسى التعليم الحر الى الوزارة قام أساسا على مبدأ مساواتهم بزملائهم مدرسى المدارس الاميرية من حيث تطبيق قواعد الانصاف عليهم وقرارات ضم مدة الخدمة السابقة بحيث يعاملون من حيث الدرجة والاقلمية وتحديد الماهية معاملة زملائهم مدرسى المدارس الحكومية . وقد كان هذا هو ما أتبعته الوزارة على أساس وضعهم فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم ان كانوا من حملة المؤهلات الدراسية ، وبوضعهم فى الدرجة التاسعة ان كانوا من ذوى الصلاحية على أن يمنحوا الدرجة الثامنة بعد خمس سنوات من اشتغالهم بالتدريس ، ثم درجت مرتباتهم - بعد ضم مدة الخدمة السابقة - طبقا للقواعد المقررة فى شأن موظفى الحكومة ، وبذلك يتحقق مبدأ المساواة بين جميع الزملاء فى الحقوق بعد أن تساووا فى الواجبات . فلم يكن المقصود من ضم مدرسى التعليم الحر بحالتهم من حيث الماهية والدرجة والاقلمية الآن تسوى حالتهم عند ضمهم الى الوزارة وفقا للتسوية التى أجريت لهم قبل الضم على أساس تطبيق قواعد الانصاف وقرارات ضم مدة الخدمة السابقة . وقد كشفت مذكرة اللجنة المالية التى وافق عليها مجلس الوزراء فى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ عن صحة هذا النظر فى وضوح ، حيث ورد بها أن وزارة المعارف اتبعت «فى تسوية حالة مدرسى مدارس التعليم الحر القواعد التى اتبعتها الوزارة مع مدرسى الحكومة ، وذلك بتطبيق قواعد الانصاف والمنسقين وقرارى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ و ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ مع ضم مدة خدمتهم السابقة كاملة طبقا للقواعد المقررة . وقد قرر المجلس الاعلى للتعليم الحر اعتبارهم فى درجات مماثلة لدرجات الكادر الحكومى ، واعتبر من لا يحمل مؤهلاتهم منهم فى الدرجة الثامنة بعد مضى خمس سنوات فى عمل فنى تطبيقا لكادر سنة ١٩٣٩ ، واتبع فى ترقيةاتهم وعلاواتهم أحكام الكادر العام الحكومى ، وأقرت المالية هذا الاجراء بكتابها رقم م ٧٨ - ١٨٦/١ م ٣ المؤرخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٩ . والمطلوب الاحتفاظ لهؤلاء المدرسين بهذه الاقلميات والماهيات فى الدرجة والعلاوة على أن تسرى هذه الاحكام على من كان منهم بالتعليم الحر وضم قبل ذلك» . يؤكد ذلك ويجليه ما رده كادر موظفى التعليم الحر فى مادته الاولى من انشاء درجات لموظفى التعليم الحر مماثلة لدرجات الكادر الحكومى ومن النص على أن يعين فى الدرجة السادسة الحاصل على مؤهل عال ويمنح المرتب المقرر لمؤهله فى الكادر الحكومى . . الى آخر ماورد بتلك المادة على ما سبق بيانه ، وما نص عليه فى المادة الثامنة من أنه «يعين فى الدرجة المخصصة لمؤهله كل موظف معان بالتعليم الحر ، فالمناط فى تحديد درجة الموظف بالتعليم الحر هو بالمؤهل الحاصل عليه ، ثم تتم تسوية حالته بعد

تعيين (١ - متى يعد الموظف
معينا في الوظيفة العامة)

ذلك طبقا للاوضاع المقررة في الكادر الحكومي وفي قرارات ضم مدد الخدمة
السابقة .

١٥٦٤ - ٢ (١٩٥٧/٦/٢٩) ٢٦٦٣/١٣٢/٢

تعيين

راجع ايضا : ١٩ ، ٤٦ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ، ٢٥٣ ، ٣٢٧ : ٣٢٨ : ٣٤٤
٣٧٢ : ٤٧٣ : ٤٧٤ : ٤٧٦ : ٤٩٧ : ٤٩٩ : ٥٠٠ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٧٠٢
٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٧ ، ٧٤١ : ٧٤٤ : ٧٥٣ : ٧٦٩ : ٨١٣ : ٨١٤
٨٥٠ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ : ٩٦٧ : ٩٧٨ ، ٩٨٠ ، ٩٨٢ ، ١٠٧٠ ،
١٠٧١ ، ١٠٨٦ ، ١١٠٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٨ ، ١٢٣٤ ،
١٢٣٥ ، ١٢٤٢ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨

١ - متى يعد الموظف معينا في الوظيفة العامة

ب - تعيين تحت الاختبار .

ج - اعادة التعيين .

د - مبادئ متنوعة .

١ - متى يعد الموظف معينا في الوظيفة العامة

٦٧٥ - مجرد استيفاء الشروط وقيام اسباب انصاحية للوظيفة العامة لا يكفي
بمفرده لاعتبار المرشح معينا في الوظيفة - ضرورة صدور امر ادارى فردى بالتعيين - خضوع
التعيين لقيود اخصها وجود الدرجة الخالية بالميزانية .

ان مجرد استيفاء الشروط المقررة وقيام اسباب انصاحية للتعيين
في الوظيفة العامة لا يكفي بمفرده لاعتبار المرشح معينا في الوظيفة المذكورة
من تلقاء ذاته مادام هذا الحق لا ينشأ الا من القرار الادارى الفردى الذى
يصدر بتعيينه فيها ، وما دام هذا التعيين يخضع من ناحية الادارة لقيود
لا بد من مراعاتها ، اخصها ضرورة وجود درجات خالية في الميزانية تسمح
بهذا التعيين .

٧٤٣ - ٢ (١٩٥٧/١/١٢) ٣٢٣/٣٧/٢

٦٧٦ - ترخص الادارة في اجراء التعيين بسلطة مطلقة في حدود ما تراه متفقا
مع الصالح العام .

ان التعيين يعتبر من الملاحظات التقديرية التى تترخص فيها الجهة
الادارية بسلطة مطلقة في حدود ما تراه متفقا مع الصالح العام .

١٥٠١ - ٢ (١٩٥٧/٢/٢) ٤٢٠/٤٨/٢

٦٧٧ - وجوب مسند قرار تعيين الموظف في الوظيفة بالاداة القانونية من
يملك التعيين - مجرد تسليم العمل او تلقى الرتب لا يكفي لانعقاد رابطة التوظيف .

إذا كان المدعى قد رشح من جانب لجنة التعليم الإلزامى لوظيفة كاتب بها ، إلا أنه لم يتم تعيينه في هذه الوظيفة بالأداة القانونية ممن يملك التعيين ، بعد اذ رفضت وزارة المعارف « الموافقة على هذا الترشيح ، فانه بهذه المثابة لا يمكن اعتباره قانوناً موظفاً معيناً في خدمة الحكومة ، ولو كان قد تسلم العمل فعلاً في الفترة التي انقضت بين الترشيح ورفض التعيين. حتى لو كان قد تقاضى بالفعل مقابلاً عن عمله خلالها . مادام لم ينشأ في حقه المركز القانوني كموظف ، وهو لا ينشأ إلا بأداة التعيين ممن يملكها ولا يكون الأساس القانوني لما عساه يستحقه من مقابل لما أداه فعلاً من عمل راجعاً إلى انعقاد رابطة التوظيف قانوناً ، وإنما إلى أساس قانوني آخر غير ذلك .

١٧٨٠ - ٢ (١٩٥٧/١١/٣٠) ١٧٦/٢١/٣

ب - تعيين تحت الاختبار

٦٧٨ - تعيين تحت الاختبار - ذكره ١٩٠١/٦/٢٤ بالتصديق على لائحة المستخدمين الملكيين - المواد ٨ و ١٢ و ١٥ من اللائحة - مفادها أن من يقضى فترة الاختبار من الموظفين المشار اليهم على ما يرام يستمر في الخدمة والا فصل من وظيفته .

يبين من الاطلاع على ذكره ٢٤ من يونيه سنة ١٩٠١ بالتصديق على لائحة المستخدمين الملكيين في مصالح الحكومة ، أن المادة ٨ منه توجب على المترشحين الذين يدخلون لأول مرة في خدمة الحكومة أن يقدموا (١) شهادة دالة على حسن سيرهم (٢) شهادة دالة على جنسيتهم . (٣) شهادة من القومستيون الطبي بمصر أو الاسكندرية دالة على صحة بنيتهم ، وتنص المادة ١٣ على أن « المترشحين من النوع الثالث يلزم أن يكونوا بلغوا من العمر ١٨ سنة كاملة فيعينون على سبيل الاختبار لمدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر . ، وأحكام الفقرتين السابقتين لا تمس مالم يقرر من الحق في رفت هؤلاء الموظفين في أى وقت كان في أثناء مدة الاختبار أو عند انتهائها ، ومع ذلك فلا يجوز استعمال هذا الحق إلا بناء على تقرير بالكتابة من رئيس المصلحة الذي لا يكون راضياً عن أعمالهم ، وتنص المادة ١٥ على أن « المترشحين الذين من الأنواع ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ متى تمموا على ما يرضى رؤسائهم مدة الاختبار المنصوص عليها بالمادة ١٣ يعينون نهائياً ، ومفاد هذه الأحكام أن من يمضى مدة الاختبار على ما يرضى الرؤساء يعين نهائياً ، أى يستمر في الخدمة . وأما من لم تحسن الشهادة في حقه فيفصل من الخدمة ، سواء خلال فترة الاختبار أو عند انتهائها .

١٥٦ - ٢ (١٩٥٨/٧/١٢) ١٥٣٩/١٦٢/٣

٦٧٩ - تعيين تحت الاختبار - المادة ١٩ من قانون نظام موظفى الدولة - مجال تطبيق حكمها أن يكون الموظف معيناً لأول مرة .

إن المادة ١٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على أن ويكون التعيين لأول مرة في أدنى الدرجات بوظائف الكادرين الفني العالي والإداري ، ويكون التعيين في وظائف الكادر الفني المتوسط في الدرجتين السابعة والثامنة حسب الوظيفة المطلوب التعيين فيها ، ويكون التعيين في وظائف الكادر الكتابي في وظائف الدرجتين الثامنة والتاسعة ، وذلك مع عدم الإخلال بما جاء بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٠ ، ويكون التعيين في الوظائف المشار إليها تحت الاختبار لمدة سنة على الأقل وستنتين على الأكثر، فإن لم يتم الموظف مدة الاختبار على ما يرام فصل من وظيفته « ومدة الاختبار هذه - على ما سبق أن قضت هذه المحكمة - هي فترة زمنية فعلية أراد الشارع أن يظل الموظف خلالها تحت رقابة الحكومة وإشرافها المباشر لا مكان الحكم على مدى صلاحيته للقيام بالعمل الحكومي المسند إليه بما يستتبعه من مسئوليات وما يتطلبه من استعداد وتأهيل خاصين لاتصاله بالمرافق العامة . ويؤكد ضرورة قضاء هذه المدة بصفة فعلية تحت رقابة الحكومة ما نصت عليه المادة ١١ من المرسوم الصادر في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٣ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة من أنه « يدون الرئيس المباشر ملاحظاته شهريا على عمل الموظف المعين تحت الاختبار ، وذلك على النموذج الذي يعده ديوان الموظفين ، وتعرض هذه الملاحظات على الرئيس الأعلى للرئيس المباشر في نهاية مدة الخدمة ليضع تقريرا على النموذج مالف الذكر موضحا به رأيه وأمنائده » . ومقتضى هذا أن تعين الموظف لا يكون في مدة الاختبار المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ نهائيا باتا ، بل إن بقاءه في الوظيفة بعد تعيينه فيها يكون منوطا بقضائه فترة الاختبار على ما يرام ، أي أن موقف الموظف المعين تحت الاختبار هو موقف وظيفي معلق أثناء تلك الفترة ، إذ لا يستقر وضعه القانوني في الوظيفة إلا بعد قضاء فترة التعليق وانحسام موقف الموظف بقرار من الجهة الإدارية من حيث الصلاحية للبقاء فيها وعدمها . وليس من شك في أن هذا كله لا يكون إلا في حالة تعيين الموظف لأول مرة .

٨٢ - ٤ (١٩٥٩/٦/٢٧) ٤ / ١٣٤ / ١٥٩٦

٦٨٠ - تعين تحت الاختبار - امتناع ترقية الى الدرجة التالية قبل قضاء فترة الاختبار بنجاح .

إن موقف الموظف المعين تحت الاختبار هو موقف وظيفي معلق أثناء فترة الاختبار ، إذ لا يستقر وضعه القانوني في الوظيفة إلا بعد قضاء فترة التعليق وانحسام الموقف بقرار من الجهة الإدارية من حيث الصلاحية للبقاء فيها أو عدمها . ومتى كان الأمر معلقا على هذا النحو ، وكان قضاء فترة الاختبار على ما يرام شرطا لازما للبقاء في الوظيفة ، فإن الترقية الى

الدرجة التالية قبل قضاء هذه الفترة واستقرار وضع الموظف بصفة نهائية باجتيازه اياها بنجاح تكون ممتنعة ، اذ يترتب عليها اخراج الموظف من أدنى الدرجات واعفاؤه من فترة الاختبار التي لا تكون الا في هذه الدرجة الدنيا والاقراز له بكفاية وبصلاحية قبل الاوان لم تكتمل له أسبابها وأخصها عنصر الخدمة الفعلية وعامل الزمن وغل يد الادارة عن ممارسة حقها المقرر لها بمقتضى المادة ١٩ من قانون نظام موظفي الدولة في فصله من وظيفته لعدم الصلاحية اذا ما ثبت لها أنه لم يمض فترة الاختبار على وجه مرض يسمح باستمراره في الخدمة .

٨٢٥ - ٣ (١٩٥٨/٦/٢١) ١٤٦٣/١٥٦/٣

٦٨١ - ضم مدة خدمة سابقة للموظف المعين تحت الاختبار وتعديل اقدميته بالتبع - اعمال اثر هذا الضم في الترقية بالاقدمية او الاختيار - لا يكون الا بعد قضائه فترة الاختبار على ما يرام وثبوت صلاحيته فيها .

اذا ضمنت مدة خدمة سابقة الى موظف معين تحت الاختبار تطبيقا للمادة ٢٤ من قانون نظام موظفي الدولة فان اعمال هذا الضم في الترقية الى الدرجة التالية بالنسبة اليه لا يكون الا بعد ثبوت صلاحيته أولا للبقاء في الوظيفة بعد قضائه فترة الاختبار على ما يرام ، وليس من شأن التسوية التي تتم في هذه الحالة ان يتعدى أثرها هذا النطاق الى تعطيل الحكمة التي قامت عليها المادة ١٩ من القانون ، أو تغيير الشروط أو القواعد المقررة للترقية ، أو انشاء قرينة قاطعة في صالح الموظف على اكتسابه في العمل السابق غير الحكومي خبرة ومرانا في عمله الجديد الحكومي ولو على خلاف الواقع ، وجملة القول ان نظام الاختبار له مجاله الواجب اعماله فيه ، ولضم مدد الخدمة السابقة مجاله الواجب اعماله فيه كذلك ، كما أن التسويات التي تتم بناء على هذا الضم دون نظر الى التقارير السنوية ان هي الا تسويات فرضية ، ولا تعارض بين المجالين ، وغاية الامر ان اعمال المجال الثاني بالنسبة الى الموظف المعين تحت الاختبار فيما يتعلق بالترقية الى الدرجة التالية لا ينتج أثره الا بعد انحسام الوضع في المجال الاول وثبوت صلاحيته للبقاء في الوظيفة ، وعلى مقتضى ماتقدم فليس للموظف الذي مازال في فترة الاختبار ان يتحدى بأقدميته في الدرجة بضم مدة خدمة سابقة له ليتوصل بذلك الى وجوب ترقيته على أساس أقدميته بعد هذا الضم ، ذلك أنه خلال الفترة المذكورة لا يعتبر صالحا للترشيح للترقية سواء بالاقدمية أو بالاختيار قبل قضائه تلك الفترة على ما يرام وثبوت صلاحيته فيها ، اذ ان بقاءه في الوظيفة موقوف على ثبوت هذه الصلاحية كما أن المفروض في المرشحين للترقية من الدرجة السادسة في الكادرين الفني والاداري الى الدرجة التالية أن يكونوا جميعا في مركز متساو من

ناحية استقرار بقائهم فيها وهذا لا يتأتى الا بعد انحسام الموقف المعلق وثبوت صلاحيتهم جميعا بعد قضاء فترة الاختبار تقدم .

٨٢٥ - ٣ (١٩٥٨/٦/٢١) - ١٤٦٣/١٥٦/٣

٦٨٢ - تعين تحت الاختبار - المادة ١٩ من قانون نظام موظفي الدولة - مصر
التعيين رهين بتحقيق شرط اللياقة للنهوض بأعباء الوظيفة العامة - فصل الموظف اذا تخلف الشرط خلال فترة الاختبار - المرجع في تقدير الصلاحية هو الى الوقت الذي يتم فيه وزنها والحكم عليها .

نصت الفقرة الثالثة من المادة ١٩ من قانون نظام موظفي الدولة على أن يكون التعيين في الوظائف التي أشارت إليها وتحت الاختبار لمدة سنة على الأقل وسنتين على الأكثر ، فان لم يتم الموظف مدة الاختبار على ما يرام فصل من وظيفته ، ، واللياقة للنهوض بأعباء الوظيفة العامة هي شرط الصلاحية للبقاء فيها ، وهو شرط مقرر للمصلحة العامة ويجرى أعماله طوال فترة الاختبار ، ومن ثم فان مصير تعيين الموظف يكون رهينا بتحقيق هذا الشرط ، فاذا اتضح عدم لياقته قبل انقضاء هذه الفترة ساء فصله ، ولا يعد الفصل في هذه الحالة من قبيل الفصل التأديبي لانتهاء هذه الصفة عنه ، ولا من قبيل أسباب انتهاء خدمة الموظف أو المستخدم لخروجه من عداد هذه الأسباب ، بل يقع نتيجة لتخلف شرط من الشروط المعلق عليها مصير التعيين ، واذا كانت صلاحية الموظف تخصص بالزمان وبنوع العمل المسند اليه ، فان المرجع في تقديرها هو الى الوقت الذي يتم فيه وزنها والحكم عليها ، دون اعتداد بما قد يكون من أمرها في الماضي ، لأن الصلاحية ليست صفة لازمة ، بل قد تزايل صاحبها ، وقد تختلف باختلاف نوع العمل المنظور الى الصلاحية فيه ، ومن ثم فلا عبرة بما قدمه المدعى للتدليل على صلاحيته لعمله في الماضي مادامت التقارير عن عمله الذي عين فيه أخيرا تحت الاختبار قد أثبتت عدم لياقته لهذا العمل .

١٦٥٤ - ٢ (١٩٥٧/٤/١٣) - ٩٢٤/٩٦/٣

ج - اعادة التعيين

٦٨٣ - اعادة تعين موظف له مدة خدمة سابقة - لا تعتبر تعيينا جديدا - عدم
سريان حكم المادة ١٩ من قانون موظفي الدولة بشأن مدة الاختبار في حقه - مدة الخدمة السابقة التي قضاها الموظف - كفايتها لتقدير صلاحيته للوظيفة بما يغنى عن وضعه تحت الاختبار .

اذا كان للموظف مدة خدمة سابقة تزيد على الفترة الزمنية المقررة للاختبار ثم أعيد تعيينه ، فان هذا التعيين لا يعتبر تعيينا جديدا في حكم

المادة ١٩ من قانون نظام موظفي الدولة يستتبع وضع الموظف تحت الاختبار مرة أخرى ، ذلك أنه صلاحية الموظف في هذه الحالة للتوظيف قد ثبتت خلال فترة تعيينه الأول ، ولم تعد الإدارة بعد ذلك في حاجة لوضعه تحت الاختبار مرة أخرى لتبين صلاحيته للقيام بأعباء الوظيفة ، مادامت هذه الصلاحية قد ثبتت له فعلا قبل ذلك . ومما يؤكد أن إعادة الموظف الى الخدمة لا يعتبر تعيينا جديدا مانصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون المشار اليه من أن «يمنح الموظف عند التعيين أول مربوط الدرجة المقررة للتوظيف أو المربوط الثابت على الوجه الوارد بجدول الدرجات والمرتبات الملحق بهذا القانون» ثم مانصت عليه المادة ٢٤ من القانون المذكور من أنه «إذا كان للمعينين في الخدمة مدد عمل في الحكومة أو في الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة المشار اليها في المادة السابقة حسبت لهم هذه المدد كلها أو بعضها في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة وفقا للشروط والاضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأي ديوان الموظفين» . وبين قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ أحكام وشروط ضم مدد الخدمة السابقة ، وجاء بالبند الثاني من هذا القرار أن مدد الخدمة السابقة في الحكومة تحسب كاملة سواء كانت متصلة أو منفصلة، كما جاء بالبند الرابع منه «تقدر الدرجة والمرتب عند عمل حساب مدد الخدمة السابقة على أساس ما كان يستحقه الموظف من مرتب ودرجة في التاريخ الفرضي لبداية خدمته على أساس مؤهله العلمي وطبيعة الوظيفة في ذلك التاريخ وافترض ترقيته كل خمس سنوات ، من المدة المحسوبة» ، ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة ، ناصا في البند ١ من المادة الثانية منه على أن «مدد العمل السابقة في الحكومة أو في الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات المستقلة تحسب كاملة ، سواء كانت متصلة أو منفصلة متى كانت قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها وفي نفس الكادر» . ولم يقيد قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ولا القرار الجمهوري الصادر في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ المشار اليهما حصول الضم بأي قيد خاص بفترة انقطاع الموظف عن عمله الحكومي على خلاف قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ و ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، اذ اشترط الاول ألا تزيد مدة ترك العمل على سنتين واشترط الثانى ألا تزيد تلك المدة على خمس سنوات وكشفت المذكرة الايضاحية للقرار المذكور عن الحكمة من ضم مدد الخدمة السابقة ، فذكرت «أنها تقوم على فكرة أساسية هي الاستفادة من الخبرة التي يكتسبها

المرشح خلال المدة التي يقضيها ممارسا لنشاط وظيفي أو مهني سابق على تعيينه بالحكومة أو إعادة تعيينه بها ، تلك الخبرة التي ينعكس أثرها على وظيفته الجديدة ، الأمر الذي يقتضي علم اصدار هذه المدة عند تعيينه في الحكومة ، ولذلك فقد أصدر مجلس الوزراء في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ القواعد والشروط التي يجب على أساسها حساب تلك المدة . وهذه الخبرة التي يفترض الشارح أن المرشح للتعيين قد اكتسبها خلال فترة عمله السابق سواء في الحكومة أو خارجها تتنافى مع وضعه عند إعادة تعيينه في خدمة الحكومة تحت الاختبار ، اذ افترض الشارح أن مدة الخدمة السابقة قد اكتسبته الصلاحية اللازمة للتعيين ، بما يفنى بعد ذلك عن وضعه تحت الاختبار ، مادام المقصود من الاختبار هو التحقق من صلاحية الموظف للاضطلاع بمهام وظيفته .

٨٢ - ٤ (١٩٥٩/٦/٢٧) ٤ / ١٣٤ / ١٥٩٦

٦٨٤ - إعادة تعيين موظف - فصله من الخدمة خلال السنتين التاليتين لإعادة

تعيينه بمقولة انه لم يتم فترة الاختبار على وجه مرض - مخالفة ذلك للقانون .

متى كانت إعادة المدعية الى الخدمة لا تعتبر تعيينا جديدا يستتبع وضعها تحت الاختبار ، بل استمرارا لخدمتها السابقة ، فانه لا يغير من ذلك مانص عليه في قرار تعيينها من وضعها تحت الاختبار لمدة سنة على الاقل وسنتين على الاكثر بالتطبيق لحكم المادة ١٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، ومن ثم يكون قرار فصل المدعية من الخدمة استنادا الى الفقرة الثالثة من المادة ١٩ من القانون سالف الذكر قد صدر مخالفا للقانون .

٨٢ - ٤ (١٩٥٩/٦/٢٧) ٤ / ١٣٤ / ١٥٩٦

٦٨٥ - إعادة تعيين الموظف - المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

تنظيمها إعادة تعيين الموظف السابق الذي يكون قد ترك خدمة الحكومة - عدم انطباقها على الموظف الذي يعين في وظيفة اخرى لم يعاد تعيينه في وظيفته الاولى .

ان المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة انما تنظم إعادة تعيين موظف سابق كان قد ترك خدمة الحكومة أي كانت قد انقطعت رابطة التوظيف بينهما ، فنصت تلك المادة على أنه « فيما عدا الوظائف التي يكون التعيين فيها بمرسوم أو أمر جمهوري لا يجوز إعادة تعيين موظف سابق في درجة أعلى من الدرجة التي كان يشغلها عند تركه خدمة الحكومة ولا منحه مرتبا يزيد على المرتب الذي كان يتقاضاه في تلك الدرجة » ، يقطع في ذلك أن الفقرة الثالثة وهي تحدد أقلمية مثل هذا الموظف انما تتحدث عن الفترة التي قضها خارج

الحكومة مشغلا بإحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة التي يفيد منها خبرة . وغنى عن القول أن المادة المذكورة لا تنطبق على حالة المدعى ، لأنه لم يترك خدمة الحكومة بأية حال ، وغاية الأمر أنه عين في وظيفة أخرى بمصلحة الضرائب ، ثم أعيد تعيينه في سلك إدارة القضايا كما كان .

١٣٣ - ٣ (١٩٥٨/١١/١) ٣٠/٤/٤

د - مبادئ متنوعة

٦٨٦ - منح أحد موظفي الكادر المتوسط لقب إحدى الوظائف المدرجة ضمن وظائف الكادر الإداري - اعتبار هذا الموظف من موظفي الكادر الإداري ما دام أن منحه اللقب كان قبل نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وبالتالي كان يجوز التعيين في الوظائف الإدارية بغير اشتراط المؤهل العالي - مثال بالنسبة لوظيفة رئيس قلم الدرجة ضمن وظائف الكادر الإداري بميزانية جامعة القاهرة .

ان قرار مدير جامعة القاهرة الصادر في ٣ من فبراير سنة ١٩٥٣ بمنح المدعى لقب رئيس قلم - وكان يقوم فعلا برئاسة قلم الصرف منذ سنة ١٩٤٧ - صدر قبل نفاذ قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وهي وظيفة إدارية في الكادر الإداري العالي ، وكان يجوز التعيين فيها بغير اشتراط المؤهل العالي ؛ ومن ثم يكون مفهوم القرار المشار اليه اعتبار المدعى في هذا الكادر ، يؤيد ذلك أنه بالرجوع الى ميزانية ١٩٥٢/٥١ التي صدر القرار في ظلها كانت وظيفة رئيس قلم من ضمن وظائف الدرجة السادسة بهذا الكادر ، ولم تكن بالكادر الكتابي مثل هذه الوظيفة بالدرجة المذكورة مما يقطع بأن المقصود من ذلك القرار هو تعيين المدعى في تلك الوظيفة بالكادر الإداري ، ولم يكن وقتئذ ثمة مانع من هذا التعيين ويؤكد ذلك أن ميزانية جامعة القاهرة (الإدارة العامة) لعام ١٩٥٣/٥٢ التي صدرت في ظل قانون نظام موظفي الدولة ، ونسقت على مقتضى التقسيم الوارد في المادة ٢ منه ، كانت وظائف الدرجة السادسة فيها ١٦ وظيفة تضاف اليها وظيفتان في الكادر الفني العالي - كما سلف ايضاحه - فتكون جملتها ١٨ وظيفة ، وهو العدد المطابق لوظائف الدرجة السادسة الإدارية والفنية العالية في الميزانية السابقة ، كما يتأكد ذلك أيضا بالرجوع الى عدد وظائف الدرجة السادسة الكتابية في الميزانيتين . إذ لم يتغير عددها ، وكان عشرين في كل منهما .

ولما تقدم يكون المدعى مستحقا لاعتباره في الدرجة السادسة في الكادر الإداري منذ ٣ من فبراير سنة ١٩٥٢ ، تاريخ اعتماد مدير جامعة القاهرة لقرار لجنة شئون الموظفين بمنحه لقب رئيس قلم ، وما يترتب على ذلك من آثار .

٩٢٦ - ٤ (١٩٦٠/٥/٢١) ١٠٠٧/١٠٢/٥

٦٨٧ - الشروط الواجب توافرها ليعين يعين كاتباً بالمحاكم - الامر العالي الصادر في ١٤/٦/١٨٨٣ والقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء - عدم اشتراط مثل هذه الشروط بالنسبة للنساخين - مجرد نقل درجات النساخين من سلك الدرجات المؤقتة الى سلك الدرجات الدائمة - لا يترتب عليه بلادة نقل النساخين من وظائف النسخ الى وظائف الكتاب - استقلال وظائف كل من الطائفتين عن وظائف الاخرى .

يبين من الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية الصادر بها امر عال في ١٤ من يونيه سنة ١٨٨٣ انه نص في المادة ٤٣ منها على انه « يشترط فيمن يعين بوظيفة كاتب اول أن يكون اشتغل في وظيفة كاتب ثان مدة سنة على الاقل ويشترط فيمن يعين بوظيفة كاتب ثان أن يقدم شهادة من رئيس قلم النائب العمومي باشتغاله بالكتابة في أحد مكاتب المحاكم مدة ستة شهور ، وأن يكون أحسن الاجابة في امتحان اختبر فيه كتابة وشفافها عن مسائل المرافعات وترتيب المحاكم على وجه العموم . . . » كما نصت المادة ٣٦ من لائحة الاجراءات الداخلية للمحاكم الاهلية الصادرة في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ على أن « الامتحان المقرر اجراؤه في المادة ٤٣ من لائحة ترتيب المحاكم يكون كتابة وشفافها في المسائل المتعلقة بقانون المرافعات وقانون تحقيق الجنايات وفي الاعمال المختصة بقلم الكتاب ويعفى من الامتحان من سبقت له خدمة في محكمة ابتدائية بوظيفة كاتب اول أو كاتب ثان وطلب تعيينه بهذه الوظيفة بمحكمة أخرى ابتدائية أو استئنافية ، » ونصت المادة ٣٧ على كيفية تشكيل لجنة الامتحان ، ونصت المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بأصدار قانون نظام القضاء على انه « يشترط فيمن يعين كاتباً بالشروط الواجب توافرها وفقاً للاحكام العامة للتوظيف في الحكومة عدا شرط امتحان المسابقة المقرر لشغل الوظيفة » ، كما نصت المادة ٥٣ على انه « لا تجوز ترقية من عين كاتباً من الدرجة التي عين فيها للدرجة التي تليها الا اذا حسنت الشهادة في حقه ونجح في امتحان يختبر فيه كتابة وشفافها ، ويعفى حملة الشهادات العليا من شرط الامتحان » ، وبينت المواد من ٥٤ الى ٥٧ مكان الامتحان والمواد القانونية التي سيجرى الامتحان فيها ونظام الامتحان ، واشترطت المادة ٦١ من القانون المشار اليه فيمن يعين محضراً للتنفيذ أن ينجح في امتحان يختبر فيه تحريرياً وشفوياً ، كما اشترطت المادة ٧٦ الشرط عينه بالنسبة للمترجمين ، ونصت المادة ٧٠ بعد ذلك على أن « يحلف الكتاب والمحضرون والمترجمون امام هيئة المحكمة التابعين لها في جلسة علنية يميناً بأن يؤدوا أعمال وظائفهم بالنزاهة والعدل ، هذا ولم تستلزم جميع هذه التشريعات شيئاً من ذلك بالنسبة للنساخين ، فلا يمتحنون عند تعيينهم ولا عند ترقيةهم ، ولا يؤدون اليمين قبل مباشرة عملهم ، ومفاد ذلك أن وظائف الكتاب تختلف عن وظائف النساخين في طبيعتها وفي شروط التعيين

فيها ، بل وفي شروط انترقية من أولى الدرجات الى الدرجة التي تليها ، ومن ثم فلا يعتبر مجرد نقل درجات النساخين من سلك الدرجات المؤقتة الى سلك الدرجات الدائمة نقلا للنساخين أنفسهم من وظائف النسخ الى وظائف الكتاب ، وما كان هذا النقل ليغير من وضعهم القانوني - من حيث اعتبارهم نساخين - شيئا ، اذ لازال وضعهم في الميزانية على النحو الذي كان عليه قبل نقلهم الى سلك الدرجات الدائمة ، فلم تدمج وظائف النسخ في وظائف الكتاب ، ولا زالت وظائفهم مخصصة لهم في الميزانية لما كانت قبل النقل تماما .

١٧٨٧ - ٢ (١٩٥٨/٦/٧) ٣/١٤١/١٣٢٣

٦٨٨ - امر التكليف اداة استثنائية خاصة للتعيين في الوظائف العامة - التزام المكلف بأعباء الوظيفة وواجباتها واستفادته من مزاياها طوال مدة التكليف - من حقه ان يفيد بضم مدة التكليف الى مدة خدمته في الحدود التي تسمح بها القوانين واللوائح الخاصة .

لئن كان التعيين في الوظائف العامة يتم في الاحوال العادية بالادوات المنصوص عليها في القوانين واللوائح المختلفة وبوجه خاص قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وان قرار التعيين وان كان هو المنشئ للمركز القانوني في هذا الشأن وهو مركز تنظيمي عام لا مركز تعاقدي ، وان رضا الموظف وان كان لا ينهض ركنا على انشاء المركز المذكور الا انه بطبيعة الحال يلزم لتنفيذ القرار ، فلا يجبر الموظف على قبول الوظيفة العامة - الا ان للتكليف نظامه القانوني الخاص به ، وهو اداة استثنائية خاصة للتعيين في الوظائف العامة بحسب الشروط والاحكام المبينة في القوانين واللوائح الصادرة في هذا الشأن ، فاذا ماتم شغل الوظيفة العامة بهذه الاداة انسحب المركز الشرطي الخاص بالوظيفة على المكلف بجميع التزاماتها ومزاياها في الحدود التي نصت عليها القوانين الخاصة المشار اليها ، واصبح بهذه المثابة وفي هذا الحصر شأنه شأن غيره من الموظفين . ولا يقدح في ذلك ان رضا الموظف بقبول الوظيفة فاقد ، ذلك ان التكليف في اساسه يقوم على استبعاد هذا الرضاء ويصدر جبرا عن المكلف لضرورات الصالح العام .

ومتى تم شغل المكلف للوظيفة العامة بمقتضى ادايتها الاستثنائية الخاصة طبقا للاوضاع والشروط المنصوص عليها في القوانين واللوائح فان المكلف يصبح موظفا عاما ملتزما بأعباء الوظيفة وواجباتها مستفيدا من مزاياها طوال مدة التكليف المحددة في القانون . فاذا ما انتهى به الامر سواء خلال مدة التكليف او بعد انتهائها الى ان اصبح موظفا مستقرا في الوظيفة . فان المدة التي قضها في التكليف لاتعتبر منبئة الصنلة

بالوظيفة العامة أو مجرد خدمة عامة في غير وظيفته ، كما ذهب الحكم المطعون فيه بل يعتبر المكلف خلالها شاغلا لوظيفة عامة ، فان استمر في الوظيفة بعد انقضاء مدة التكليف اعتبرت خدمته غير منقطعة في الوظيفة ، وان عاد بعد انقضائها الى الوظيفة العامة وتخللتها فترة ما كان من حقه أن يفيد بضم مدة التكليف السابقة الى مدة خدمته بعد عودته اليها في الحدود التي تسمح بها القوانين واللوائح الخاصة بضم المدد أن استوفى الشروط المنصوص عليها فيها .

٧٠٩ - ٤ (١٩٥٩/١٢/١٢) ٩٤/١٣/٥

٦٨٩ - سن التعيين - النص في كادر سنة ١٩٣٩ على أن سن الموظف لا يجوز أن تقل عن ١٨ سنة - تعيين موظف قبل بلوغه السن بعدة أشهر - حق الادارة في سحب هذا القرار - عدم سحبها للقرار وبقاء الموظف بالخدمة حتى بلوغه السن - تصحيح الوضع الفعلي للتعيين واعتباره في خدمة الحكومة من تاريخ التعيين - ثبوت أن هذا التاريخ سابق على ١٩٤٤/١٢/٩ - دخول هذا الموظف في نطاق الاشخاص الذين تسرى عليهم قواعد الانصاف عند توافر باقي شروط هذه القواعد - عدم افادته من آثار قواعد الانصاف الا من تاريخ بلوغه الثامنة عشرة - دليل ذلك .

ان كادر سنة ١٩٣٩ الصادر به منشور وزارة المالية رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ ينص في الفقرة الاولى من المادة الاولى في باب (التعيين) على أنه « لايجوز أن تقل سن أى مرشح لوظيفة حكومية وقت التعيين لأول مرة عن ١٨ سنة ميلادية ولا تزيد عن ٢٤ للتعيين في الدرجة التاسعة ، ولا على ٣٠ في الدرجات الثامنة والسابعة والسادسة ٥٠ » وفي الفقرة الثانية من المادة ذاتها على أن « الحد الأدنى للسن وهي ١٨ سنة يجرى على التعيين في الوظائف الدائمة والمؤقتة والخارجة عن هيئة العمال ، فاذا كانت سن المدعية حين عينت فعلا في خدمة الحكومة في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ تنقص أربعة أشهر عن السن المقررة ، وكان للادارة أن تسحب قرارها لمخالفته للقانون قبل فوات هذه الاربعة الاشهر ثم تعيد تعيينها لو شاعت عند بلوغ السن القانونية ، الا أن فواتها دون سحب القرار قبل ذلك ، ثم بلوغ المدعية بالتالي السن القانونية وهي مازالت في الخدمة فعلا . أمر قد صحح الوضع الفعلي للتعيين قانونا وغطاه ، فان المدعية تعتبر ، والحالة هذه - من حيث التعيين - في خدمة الحكومة من ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، ولما كانت قواعد الانصاف الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ تسرى من حيث الاشخاص على من كان في خدمة الحكومة فعلا لغاية ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، فتدخل المدعية بهذه المثابة حتى نطاق هؤلاء الاشخاص الذين تسرى عليهم هذه القواعد ، أما من حيث الآثار فلا تفيد المدعية من مزايا تلك القواعد الا من تاريخ بلوغها سن

الثامنة عشرة ، أى فى ٢٢ من مارس سنة ١٩٤٥ ، وهى سن الصلاحية للتعين فى الدرجة التاسعة المقررة لمثل مؤهلها بمقتضى القواعد المذكورة. لان الافادة من المزايا المشار اليها انما تترتب على المركز القانونى الصحيح فى الوظيفة أو من اليوم الذى يصبح فيه هذا الوضع صحيحا وهو قد صحح بفوات الأربعة الأشهر دون سحب .

٨٧١ - ٢ (١٩٥٨/٥/٢٤) ١٢٦٩/١٣٥/٣

تفويض

راجع : انابة

تقارير

راجع : تقدير درجة الكفاية

تقاعد

راجع : ١١٩٧ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ،
١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١

تقدير درجة الكفاية

راجع أيضا ٢١ ، ٧٥ ، ٥٩١ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ؛
٦١٦ ، ٧٤٧ ، ٧٥٢ ، ٨٢٥

٦٩٠ - الاجراءات الخاصة بتقدير درجة الكفاية - حدود اختصاص لجنة شؤون الموظفين فى هذا الصدد .

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ولائحته التنفيذية أن المشرع استوجب أن ينشأ لكل موظف ملف خاص اعتبره سجل حياته فى الوظيفة ، ولذا نص على أن تودع به البيانات والمعلومات الخاصة به مما يكون متصلا بوظيفته ، كما تودع فيه الملاحظات المتعلقة بعمله والتقارير السنوية المقدمة عنه ، وكذلك ما قد يقدم ضده من شكاوى يثبت جديتها . ونظم القانون كيفية اعداد التقارير السنوية ، ورسم المراحل والاجراءات التى تمر بها حتى تصبح نهائية ، فنص على أن يحررها الرئيس المباشر فى شهر فبراير من كل عام وتعتمد من وكيل الوزارة أو من مدير المصلحة كل فى دائرة اختصاصه وكل منهما أن يبدى ملاحظاته على ما ورد بها ، فإذا كانت التقارير من درجة متوسط أو ضعيف كان للموظف أن يقدم ملاحظاته عليها وتعرض هذه التقارير مع

ملاحظات الموظف على لجنة شئون الموظفين في شهر مارس من كل عام وتقدر اللجنة بعد اطلاعها على التقارير وملاحظات الموظف درجة كفايته مستهدية في ذلك إما هو وارد بملف الخدمة ، فإذا ما انتهت اللجنة من تقدير كفاية الموظف على النحو المتقدم أصبح هذا التقدير نهائياً وأُشِرَ به في ملف الخدمة وسجل الموظفين ، كما يُؤشَر أيضاً بالتقارير من درجة جيد المعتمدة من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة في ملف الخدمة وسجل الموظفين متى أصبحت نهائية ، ثم بين القانون أثر هذه التقارير عند النظر في العلاوات أو في جميع الترقيات ، حتى ما كان منها في النسبة المخصصة للاختيار ، فنصت المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ على تخطي الموظف في الترقية في نسبة الإقدمية إذا كان قد قدم عنه تقريران سنويان متتاليان بدرجة ضعيف (وكانت قبل تعديلها تستلزم ثلاثة تقارير متتالية بدرجة ضعيف) ، كما نصت على أن الترقية بالاختيار تكون بحسب ترتيب درجات الكفاية في العاميين الأخيرين (وكانت قبل تعديلها تستلزم للترقية بالاختيار أن يكون المرشح حائزاً على درجة جيد في العاميين الأخيرين من مدة وجوده في الدرجة المرقى منها) ، كما تنص المادة ٤٠ مكررة الخاصة بترقية قدامى الموظفين على تخطي الموظف في الترقية إذا كان التقريران الأخيران عنه بدرجة ضعيف ، وتنص المادة ٤٢ على أن العلاوة لا تمنع إلا لمن يقوم بعمله بكفاية ، وتقرير ذلك يرجع فيه إلى لجنة شئون الموظفين على أساس من التقارير السنوية . ويخلص من هذه النصوص أن الرئيس المباشر هو المنوط به وضع التقارير السنوية عن الموظفين الخاضعين لهذا النظام ، وذلك لحكمة ظاهرة ، إذ هو بحكم اتصاله المباشر بمرعوسيه وإشرافه عليهم ورقابته لهم أقدر من غيره على الحكم على مبلغ كفايتهم وتحري سجلاتهم . ولئن كان للجنة شئون الموظفين اختصاص في هذا الشأن ، بل هي المرجع النهائي فيه ، إلا أن اختصاصها هذا لا يكون مبتدأ بوضع التقارير ، وإنما هي تباشر اختصاصها في هذا الصدد عن طريق الإشراف والتعقيب على تقديرات الرؤساء المباشرين ، ولها أن تعدل هذه التقديرات بما تراه على أساس ما هو وارد بملف الخدمة بحسب الطريق المرسوم لذلك في القانون ، فإذا أصبحت التقديرات نهائية بعد استنفاد المراحل وأتباع الإجراءات التي رسمها القانون ، أصبح لا مندوحة للجنة من الأخذ بها عند النظر في العلاوات أو الترقيات ، وليس لها أن تضرب صفحاً عنها وتعتمد على معلومات خارجية ، أو على آراء أعضاءائها الشخصية ، وحكمة ذلك ظاهرة ، إذ تقوم على التوفيق بين اعتبارات المصلحة العامة من حيث ضبط درجة كفاية الموظف (لما يرتبه القانون على ذلك من أثر في العلاوات والترقيات) وبين توفير الضمانات للموظف في هذا الشأن (حتى لا يكون

عرضة بغير حق للتحكم والاهواء) ، ومن أجل ذلك ، جعل القانون تلك التقارير السنوية هي الأساس في التقدير عند النظر فيما ذكر ، حتى لا يؤخذ الموظف في هذا الخصوص بما لم يقم عليه دليل مستمد من أصول ثابتة في الأوراق ، ولأنه قد كان من حق وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه أن يعقب على تقديرات درجة الكفاية الواردة بالتقارير عند عرضها عليه للاعتماد ، كما كان للجنة أن تعدلها عند انعقادها لبحثها على أساس ما هو ثابت بملف الخدمة . أما إذا كان الموظف ممن لا يخضعون لنظام التقارير ، على الأساس المحددة وبحسب الاجراءات المرسومة في القانون لتقدير درجات الكفاية وكيفية التعقيب عليها ، فلا تشرب على اللجنة عندئذ إذا اعتمدت على المعلومات الصحيحة التي يبدونها أعضاؤها على مسئوليتهم ويدونونها كتابة ، وذلك الى جانب ما هو ثابت بملف الخدمة .

٤٨ - ٢ (١٩٥٦/٦/٢) ٧٨٧/٩٦/١

٦٩١ - القول بأن لجنة شئون الموظفين لا تملك سوى تسجيل تقدير الكفاية كما هو إذا لم يبد المدير المحلي أو رئيس المصلحة أية ملاحظات على تقدير الرئيس المباشر - في غير محله - مهمتها التعقيب الجدي قبل وضع التقدير النهائي إذا قامت لديها أسباب مبررة لذلك والا سجلت تقدير الرؤساء عند انعدام ما يستوجب التعقيب .

ان المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعدلة بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ نصت على أن « يقدم التقرير السنوي السري عن الموظف من رئيسه المباشر ، ثم يعرض على المدير المحلي للإدارة فرئيس المصلحة لبدء ملاحظاتها ، ثم يعرض بعد ذلك على لجنة شئون الموظفين لتسجيل التقدير إذا لم تؤثر الملاحظات في الدرجة العامة لتقدير الكفاية ، والا فيكون للجنة تقدير درجة الكفاية التي يستحقها الموظف ويكون تقديرها نهائياً . والقول بأنه إذا لم يبد المدير المحلي فرئيس لمصلحة أية ملاحظات على تقدير الرئيس المباشر فلا تملك لجنة شئون الموظفين سوى تسجيل التفسير كما هو دون نظر فيه أو تعقيب عليه ولو بانتهى لها أسباب جدية تقتضى مراجعة الرؤساء في تقديراتهم - هذا القول لا يتفق مع روح القانون وقصد الشارع في ضوء المصلحة العامة ، ذلك أنه قد تقوم لدى اللجنة أسباب تقطع في عدم صحة تقديرات الرؤساء المذكورين أو أسباب جديدة ما كانت تحت نظرهم ولو أنهم تبينوها لما انتهوا إلى ما انتهوا إليه من تقدير ، كما أنه إذا كان الموظفون يتبعون مصالح أو رؤساء عدة بينهم تنتظمهم وحدة واحدة في الترقية فيجب أن توزن كفايتهم بميزان واحد تحقيقاً للمساواة بينهم جميعاً حتى لا تتأثر بذلك ترقياتهم ، الأمر الذي لا يتأتى إلا إذا كان التعقيب النهائي على جميع التقديرات وأن تعددت

مصادرها منوطا بلجنة تضبط الميزان بينهم جميعا وهى لجنة شئون الموظفين ، والا لافضى الامر الى وضع شئاذ تتأثر به مصلحة الموظفين من جهة والمصلحة العامة من جهة أخرى . وكل أولئك قاطع فى الدلالة على أن مهمة اللجنة حتى فى هذه الصورة ليست مجرد تسجيل مآدى للتقديرات الصادرة من الرؤساء ولو بان للجنة من الاسباب ما يقتضى مراجعتها ، وانما مهمتها التعقيب الجدى قبل وضع التقدير النهائي اذا قامت لديها مثل هذه الاسباب والا سجلت تقدير الرؤساء مادام ليس ثمة ما يستوجب مراجعتها والتعقيب عليه .

١٦٩٢ - ٢ (١٦ / ٣ / ١٩٥٧) ٢٠ / ٧٥ / ٧٢٠

٦٩٢ - المادة ٣٢ من قانون نظام موظفى الدولة التى كانت تنص على انعقاد لجنة شئون الموظفين فى شهر مارس من كل عام لتقدير كفاية الموظفين - لا بطلان ان لم تنعقد اللجنة فى هذا التاريخ - حجة ذلك .

نصت المادة ٣٢ من قانون نظام موظفى الدولة قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ على أن « تعد لجنة شئون الموظفين بالوزارة أو المصلحة فى شهر مارس من كل عام كشفا بأسماء موظفى كل درجة مالية فيها ، وتقرر اللجنة من واقع ملف كل موظف - وبعد الاطلاع على الملاحظات التى يكون قد قدمها الموظف الذى قدم عنه تقرير بدرجة متوسط أو ضعيف - درجة الكفاية التى يستحقها كل موظف على اساس المبين فى المادة ٣٠ ، ويؤشر بذلك فى ملف الخدمة وفى سجل الموظفين » . وواضح من عبارة هذه المادة أنها لم تنص على بطلان قرار اللجنة ان لم يصدر فى هذا الشهر المذكور بالذات ، كما أن الشارع بحسب مقصوده لا يعتبر ذلك اجراء جوهرى ، فیرتب على عدم امكان التقدير فى الشهر المذكور بطلان العمل فى ذاته ، بل لا يعدو الامر أن يكون مجرد توجيه من الشارع لتنظيم العمل فى تلك المواعيد ، وحثا على اتمامه فيها بقدر الامكان .

٩٦٩ - ٢ (٢٣ / ١١ / ١٩٥٧) ٣ / ١٠ / ٧٤

٦٩٣ - القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ - استحداثه مراحل جديدة يمر بها تقرير تقدير الكفاية - اعتبار هذه المراحل من الاجراءات الجوهرية - التقرير الذى تم يكن خاضعا لهذا التنظيم المستحدث يعتبر صحيحا ولو لم يمر بتلك المراحل .

ان القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ ، المنشور فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ معدلا لبعض المواد فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بموظفى الدولة قد استحدث تنظيميا لوضع التقرير السرى على سنن معين ، اذ نص على أن « يقدم التقرير السنوى السرى عن الموظف من رئيسه المباشر ثم يعرض على المدير المحلى للإدارة فرئيس المصلحة لبدء ملاحظاتها ثم يعرض

بعد ذلك على لجنة شئون الموظفين لتسجيل التقدير اذا لم تؤثر الملاحظات في الدرجة العامة لتقدير الكفاية ، والا فيكون للجنة تقدير درجة الكفاية التي يستحقها الموظف ويكون تقديرها نهائيا . ولم يكن قانون موظفي الدولة يوجب قبل تعديله بالقانون المشار اليه أن يمر التقرير بهذه المراحل فلا يمكن - والحالة هذه - النعي بالبطلان على تقرير لم يكن خاضعا لهذا التنظيم المستحدث بدعوى أنه لم يمر بتلك المراحل التي اعتبرها القانون الجديد جوهرية ، بل المناط في هذا الشأن هو حكم القانون قبل تعديله ، وهذا لم يكن يشترط مثل هذه الاجراءات ، ومن ثم فلا يمكن تقرير بطلان ترتيبا على اجراء لم يكن وقتذاك واجبا .

٩١٤ - ٣ (١٩٥٨/١/١١) ٣ / ٥٣٨/٦٣/٣

٦٩٤ - نظام تقدير الكفاية المستحدث بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ - كيفية

تطبيقه في بداية العمل بهذا القانون .

ان المادة الثانية من القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ الذي جاء معدلا لاحكام قانون موظفي الدولة ، قد حددت مجال تطبيق النظام المستحدث للتقرير السنوي اذ نصت على أنه : تحدد درجة كفاية الموظف في الترقى خلال العام الاول اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٤ طبقا للتقرير السنوي الاول عنه وفقا للنظام المقرر بهذا القانون ، . ويبين من هذا النص وما جاء عنه بالملذكرة الايضاحية أن التقرير الذي يوضع في فبراير سنة ١٩٥٤ ، (وهو عن عام ١٩٥٣) يجب أن يخضع لنظام تقدير الكفاية الجديدة الذي استحدثه القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ ، كما أنه يكتفى بهذا التقرير وحده في تحديد درجة كفاية الموظف في الترقى خلال العام الاول اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٤ لغاية فبراير سنة ١٩٥٥ . فاذا كانت حركة الترقية المطعون فيها نظرت بلجنة شئون الموظفين بوزارة المالية يوم ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٥ ، فان تقدير درجة الكفاية عن عام ١٩٥٣ ، هو الذي يؤخذ في الاعتبار عند النظر في هذه الترقية .

٩١٤ - ٣ (١٩٥٨/١/١١) ٣ / ٥٣٨/٦٣/٣

٦٩٥ - نقل الموظف الى جهة غير التي قضى فيها الجزء الغالب من السنة -

لا يحول دون وضع هذه الجهة التقرير السرى السنوى عنه - اساس ذلك - مثال .

لاعتداد بما ذهب اليه الحكمان المطعون فيهما من أنه لم يكن لمصلحة الضرائب التي نقل اليها المطعون عليه الاول أن تضع التقرير السنوى لاعماله في سنة ١٩٥٣ لانه لم يكن ضمن موظفيها في هذه السنة حتى تلمس كفايته عن قرب ، ويكون التقرير بعيدا عن الهوى والرغبة الملحقة في ترقيته ، لا اعتداد بذلك لان الاصل ان رؤساء الموظف سواء في الجهة التي قضى فيها الجزء الغالب من السنة أو الجهة المنقول اليها لا يعتمدون في

تكوين عقيدتهم عن كفاية الموظف على مجرد المعلومات الشخصية فقط ، بل يعتمدون أيضا على ما هو ثابت في الاوراق ، وقد ثبت للمصلحة كفاية المطعون عليه الاول في عمله بها منذ نقله اليها من هيئة البريد في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، وقامت ترقيته بالاختيار على أساس هذه الكفاية ومن ثم فليس من المستساغ القول بضرورة أن تستند هذه الترقية التي تمت في مصلحة الضرائب في نوفمبر سنة ١٩٥٤ على التقرير السنوي لأعماله في سنة ١٩٥٣ ، التي كان في أثنائها موظفا في هيئة البريد .

٤٨٢ - ٥ (١٩٦٠/٧/٢) ١١٨٩/١٢٥/٥

٦٩٦ - عرض التقرير السنوي على الرئيس المحلل ثم رئيس المصلحة لبدء الملاحظات طبقا للمادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - غياب رئيس المصلحة أو قيام مانع لديه - حلول من يقوم مقامه في مباشرة هذا الاختصاص - تعيين رئيس المصلحة في وقت دءامر ليعاد اعداد التقارير السنوية - عهد الى وكيل المصلحة باستيفاء التقارير السنوية لتعذر تفرغه لشئون الموظفين والادارة في ذلك الوقت - صحة ذلك .

لئن كانت المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تقضى بأن يعرض تقرير الموظف على الرئيس المحل ثم رئيس المصلحة لبدء ملاحظاتها ، الا أنه اذا غاب رئيس المصلحة أو قام لديه مانع حل محله في مباشرة هذا الاختصاص من يقوم مقامه في العمل ، وهو في هذه الحالة وكيل المصلحة ، ولما كان رئيس المصلحة قد أبدى المانع من مباشرة هذا الاختصاص بنفسه وهو أن ميعاد اعداد التقارير السنوية عن عام ١٩٥٣ صاحب تعيينه مديرا للمصلحة ، فكان من المتعذر عليه التفرغ لشئون الموظفين والادارة في ذلك الوقت، فعهد باستيفاء التقارير السنوية الى وكيل المصلحة فيكون مباشرة الوكيل للاختصاص المذكور قد جاء مطابقا للقانون .

٧٢٣ - ٣ (١٩٥٨/١١/١٥) ١١٧/١١/٤

٦٩٧ - مرور التقرير السرى على الرئيس المباشر والرئيس المحل - محل ذلك ان يكون الموظف خاضعا بحسب التدرج الرئاسى الى رئيس مباشر لرئيس محل .

لئن محل مرور التقرير السرى على الرئيس المباشر فالرئيس المحل لو كان الموظف بحسب التدرج الرئاسى في العمل يخضع لرئيس مباشر فمدير محلى . أما لو كان بحسب نظام العمل لا يوجد كل حلقات هذه السلسلة في التدرج كما لو كان الرئيس المباشر هو نفسه المدير المحلى ، أو كما لو كان الموظف يتبع في العمل رأسا رئيس المصلحة . فإن التقرير يستوفى أوضاعه القانونية بحكم الضرورة وال لزوم بتقدير المدير المحلى فتقدير رئيس المصلحة (في الحالة الاولى) وبتقدير رئيس المصلحة وحده (في الحالة الثانية) ، وذلك قبل العرض على لجنة شئون الموظفين .

٩١٤ - ٣ (١٩٥٨/١/١١) ٥٣٨/٦٣/٣

٦٩٨ - التدرج المنصوص عليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في وضع التقرير السنوي - لا محل لأعماله في التقرير عن مسكرتير خاص لوكيل وزارة مساعد - وكيل الوزارة المساعد يجمع في هذه الحالة بين صفة الرئيس المباشر والمدير المحلي ورئيس المصلحة - مثال .

إذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه كان يعمل مسكرتيرا خاصا للسيد وكيل وزارة التجارة المساعد لشئون الشركات ، كما أوضحت مصلحة الضرائب بكتابها المؤرخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٩ أنه كان يعمل رئيسا لمكتب السيد وكيل الوزارة المذكور ، وبهذه المثابة يكون سيادته هو المختص بعمل التقرير السنوي عنه ، وقد قام بذلك فعلا بصفته الرئيس المباشر والمدير المحلي ورئيس المصلحة ، لأنه كان مسكرتيرا خاصا له ورئيسا لمكتبه كما سلف أيضا ، ولذلك فلا وجه لما تطلبه الحكم المطعون فيه من ضرورة استيفاء التدرج الذي نصت عليه المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة ، وقد كان هذا النص قبل تعديله بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ كما يأتي : « يقدم التقرير السنوي السنوي عن الموظف من رئيسه المباشر ، ثم يعرض على المدير المحلي للإدارة ورئيس المصلحة لإبداء ملاحظاتهم ، ثم يعرض بعد ذلك على لجنة شئون الموظفين لتسجيل التقدير ، إذا لم تؤثر الملاحظات في الدرجة العامة لتقدير الكفاية ، والا فيكون للجنة تقدير الكفاية التي يستحقها الموظف ، ويكون تقديرها نهائيا » .

٤٨٢ - د (١٩٦٠/٧/٢) ١١٨٩/١٢٥/٥

٦٩٩ - وضع التقرير السنوي عن الموظف - يجب أن يكون طبقا لأحكام المادة ٣٠ وما بعدها من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ باستنفاد مراحله واتباع إجراءاته - حصول الموظف من رئيسه المباشر على مائة درجة ، ثم خفضها أفرادا وإجمالا إلى إحدى وسبعين درجة بواسطة المدير المحلي ، ثم خفضها بعد ذلك إجمالا دون إفصاح للمفردات إلى أربعين درجة بواسطة رئيس المصلحة - بطلان التقرير لعدم إفصاح المفردات وإلغاء قرار لجنة شئون الموظفين الصادر به - أساس ذلك .

إذا كان الرئيس المباشر للمدعى قدّر له في التقرير السنوي عن سنة ١٩٥٤ مائة درجة ، ثم خفضها المدير المحلي إلى ٧١٪ ، وذكر عناصرها هذا التخفيض بالأرقام . ثم خفضها رئيس المصلحة إلى ٤٠٪ ولم يبين بالأرقام أمام كل بند من بنود التقرير الدرجات التي يقدّرها ، والتي انتهت به إلى هذا التخفيض ، وإنما اكتفى بأن ذكر في خانة الملاحظات ما يأتي :

« هذا الطبيب كثير الشغب يثير المتاعب حيثما حل ، كثير الوساطات وقعت منه عدة أعمال جسيمة في الفترة القصيرة التي عملها كطبيب مقيم » .

ولما كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد نظم في المـسـواد ٣٠ وما بعدها كيفية اعداد التقارير السنوية ورسم المراحل والاجراءات التي تمر بها حتى تصبح نهائية ، فنص على أن يقدم التقرير السرى عن الموظف من رئيسه المباشر ، ثم يعرض على المدير المحلى للادارة فرئيس المصلحة لابتداء ملاحظاتها ، ثم يعرض بعد ذلك على لجنة شئون الموظفين لتسجيل التقرير ، ونص في المادة ٣٠ المعدلة بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ - انقضى - تم في ظلها تعديل درجة كفاية المدعى - على أن - تكتب هذه التقارير على النموذج وبحسب الاوضاع التي يقررها وزير المالية والاقتصاد بقرار يصدر منه بعد موافقة ديوان الموظفين ، وتنفيذا لذلك أصدر السيد وزير المالية والاقتصاد في ٤ من يناير سنة ١٩٥٤ القرار رقم ٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن تقدير درجة كفاية الموظف ، ناصا في مادته الاولى على أن « تعد التقارير السنوية السرية للموظفين لغاية الدرجة الثالثة على أساس تقدير كفاية الموظف بدرجات نهايتها القصوى مائة درجة ، يخصص منها خمسون درجة للعمل والانتاج وعشر درجات للمواظبة ، وعشرون درجة للسلوك الشخصى وعشرون درجة للصفات الشخصية ، وفي مادته الثامنة على أن « يعد التقرير الرئيس المباشر ، ويعرض بعد ذلك على المدير المحلى فرئيس المصلحة للذين لهما الحق فى الموافقة أو ادخال تعديل على تقدير الرئيس المباشر ، وفي حالة الموافقة يكتفى بتوقيعهما فى الحانة المعدة لذلك » وقد ألحق بالقرار نموذج لجدول التقدير السنوى السرى ، وورد بالملاحظات المبينة على هذا النموذج تحت بند ٢ ما يأتى « تحدد الدرجات بمعرفة الرئيس المباشر ، ثم تعرض على المدير المحلى فرئيس المصلحة للذين لهما حق الموافقة أو تعديل التقدير ، ومفاد هذه النصوص أن تقدير كفاية الموظف - سواء من الرئيس المباشر أو المدير المحلى أو رئيس المصلحة ، يجب أن يتم وفق الاوضاع التى رسمها ونظمها القانون والقرار الوزارى المنفذ له بأن يذكر الرئيس المباشر أمام كل بند من بنود نموذج التقرير الدرجات التى يقدرها للموظف ، وكذلك الحال بالنسبة للمدير المحلى أو رئيس المصلحة ، فأى تعديل يدخله أحدهما أو كلاهما على تقدير الرئيس المباشر ، يجب أن يكون على أساس الدرجات التى يقدرها كل منهما للموظف ، اذ المقصود بذلك كله توفير الضمانات للموظف حتى يكون التقدير مبنيا على أسس واضحة دقيقة ، فاذا حصل تعديل فى تقدير الرئيس المباشر ، سواء من المدير المحلى أو رئيس المصلحة بالمخالفة لهذه الاوضاع التى رسمها القانون والقرار الوزارى المنفذ له ، وقع هذا التعديل باطلا ولا ينتج أثره .

ولما كان ذلك ، فان التعديل الذى أدخله رئيس المصلحة على تقدير

كفاية المدعى عن سنة ١٩٥٤ من ٧١ ٪ الى ٤٠ ٪ دون تحديد الدرجات التي يقدرها لكل بند من بنود نموذج التقرير ، اكتفاء بما ذكره في خانة الملاحظات من أن المدعى كثير الشغب الى آخر ما ورد بتلك التأشيرة حسبما سلف ايضاحه ، يكون باطلا ومخالفا للقانون لاغفائه اجراء جوهري .
سنه ونظمه انقانون ، على أن هذا لا يمنع من اعادة تقدير كفاية المدعى وفقا للاوضاع القانونية السليمة حتى يمكن أن ينتج التفسير الآثار المترتبة عليه قانونا .

ولكل ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاصه بنظر طلب المدعى الغاء تقدير الـ ٤٠ ٪ الواردة بتقديره السرى قد اخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ، ويكون الطعن ، والحالة هذه ، قد قام على أساس سليم سواء فيما يتعلق باختصاص المحكمة بنظر الدعوى أو الموضوع .

٨٤٨ - ٤ (١٩٦٠/٥/٢١) ٥/٩٨/٩٦٨

♦ ♦ ٧ - تقديم تقريرين متتاليين عن الموظف بدرجة ضعيف عرض امره على الهيئة التي يشكل منها مجلس التأديب للبت في امره على النحو المقرر في المادة ٣٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ - المحكمة من اسناد ذلك الى الهيئة المذكورة دون لجنة شئون الموظفين .

ان نص المادة ٣٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة (معدلة بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣) صريح في اسناد الاختصاص الى الهيئة التي يشكل منها مجلس التأديب فيما يتعلق بفحص حالة الموظف المقدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف والبت في امره ، سواء بالاكتفاء بتوجيه تنبيه اليه بتحسين حالته ان آنست فيه المقدرة على ذلك ، أو بتقرير نقله الى وظيفة أخرى يستطيع الاضطلاع بأعبائها ، مع حرمانه من أول علاوة دورية نتيجة لتقديم هذين التقريرين عنه ، أو بفصله من الخدمة اذا ما قدم عنه تقرير ثالث بدرجة ضعيف . واذا كان الشارع لم يقرر هذا الاختصاص لمجلس التأديب ذاته ، بل للهيئة التي يشكل منها هذا المجلس ، فانه لم يستند الى لجنة شئون الموظفين بالوزارة أو المصلحة التابع لها الموظف ، وفي هذا معنى الخروج بحالة الموظف المقدم عنه تقريران متتاليان أو ثلاثة تقارير بدرجة ضعيف عن مجرد كونها مسألة عادية مما يتعلق بشئون الموظفين الداخلة في اختصاص تلك اللجنة ، اذ أن الموظف الذي ينطبق عليه حكم المادة ٣٢ أما أن يكون ضعفه المسجل عليه في التقارير راجعا الى اهماله وتقصيره في أداء واجبات وظيفته ، فيكون عرض امره على الهيئة التي يشكل منها مجلس التأديب - والحالة هذه - أمرا طبيعيا ، وأما أن يكون ضعفه راجعا الى عجز في استعداداته ومواهبه وتكوينه بالنسبة الى وظيفة معينة وقد يكون صالحا لوظيفة أخرى ، أو بالنسبة الى الوظائف كافة ، وهذه الحالة - وان لم تكن في الاصل من

طبيعة التأديب - اذا لم يكن الموظف قد ارتكب ذنب التقصير في عمله ولكن استعداداه وتكوينه هو الذى لا يرقى به الى المستوى المتطلب للوظيفة المنوط به القيام بأعبائها - الا أنه نظرا الى خطورة الاثر الذى حدده القانون الذى يستهدف له الموظف فى هذه الحالة ويستوى فيه مع الموظف المقصر فى واجبه المسجل عليه تقصيره ضعفا فى التقارير ، فقد أراد أن يكفل ضمانه مماثلة لكل من هذا وذاك ، ما دام معرضين لنفس النتيجة .

١٧١ - ٥ (١٩٥٩/٦/٦) ١٤٨١/١٢٧/٤

٧٠١ - تقديرات الرئيس المباشر أو المدير المحلى أو رئيس المصلحة أو لجنة شئون الموظفين لكفاية الموظف لارقابة للقضاء عليها لتعلقها بصميم اختصاص الادارة التى ليس للقضاء ان ينصب نفسه مكانها فيه .

اذا كان الثابت من الاوراق أن ترقية الاحد بالاختيار للكفاية قد تمت بالقرار المطعون فيه فى ظل سريان القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ ، وأنه حصل على مائة درجة فى كل من العامين الاخيرين ، بينما لم يحصل الاقدام الا على ٩٤ درجة و ٩٥ على التوالى ، بحسب النتيجة العامة النهائية وعلى أساس التقديرات التى تمت سواء من الرئيس المباشر أو المدير المحلى أو رئيس المصلحة أو لجنة شئون الموظفين ، وهى تقديرات لارقابة للقضاء عليها ولا سبيل له الى مناقشتها لتعلقها بصميم اختصاص الادارة الذى ليس للقضاء أن ينصب نفسه مكانها فيه ، فانه لما كان ثمة فارق فعلى فى الدرجات المقدرة ينهض عنصرا مرجحا لكفة المطعون فى ترقيته على زميله فى مجال الاختيار للترقية على أساس الكفاية كما أثبتت ذلك فى محضرها بحق لجنة شئون الموظفين صاحبة الاختصاص فى التعقيب نهائيا على تقديرات الرؤساء المحليين طبقا لنص المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فان قيام هذا الفارق يشهد بصحة التطبيق القانونى وينفى اساءة استعمال السلطة .

١٤٤٣ - ٢ (١٩٥٦/١١/١٠) ٦٩/٧/٢

تنزيل

راجع : ١٢٤٦ ، ١٢٥٤

تنظيمية العلاقة الوظيفية

راجع : علاقة وظيفية

تيسير

راجع : ٦٥٣ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٧٧٥

ج

جامعات

راجع أيضا : ٧٩ ، ١٩٥ ، ٢٤٧ ، ٧٤٤ ، ١٢٥٧

أ - تعيين

ب - ترقية

ج - جامعة الاسكندرية

د - مبادئ متنوعة

أ - تعيين

٧٠٢ - تعيين المعيدين في كليات الجامعات المصرية في ظل احكام القانون رقم ٥٠٢ لسنة ١٩٥٤ - اشترط المشرع الحصول على تقدير ممتاز او جيد جدا في الدرجة الجامعية الاولى او ما فوقها من الدرجات العلمية كشرط صلاحية - لا يلزم الادارة بتفضيل معين من حيث الدرجة الجامعية او الدرجة العلمية التي تملوها - لوجه للنعي على تصرف الادارة بمخالفته للقانون اذا ما اغلقت عند اختيار المرشحين اجراء المفاضلة على اساس الدرجة العلمية الاعلى في نوع التخصص او مرتبة التقدير الخاصة بالدرجة المذكورة - من حق الادارة اجراء المفاضلة على مقتضى قواعد تنظيمية تملك سننها واتباعها في هذا الشأن - مثال لتعيين معيد في كلية الحقوق .

ان نظام تعيين المعيدين في كليات الجامعات المصرية الذي صدر في ظله القرار المطعون فيه ورد في القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ باعادة تنظيم الجامعات المصرية والتعديلات التي ادخلت عليه فقد نصت المادة ٨٦ من هذا القانون على انه « يجوز ان يعين في الكليات معيدون ، ويكون تعيين المعيد بترشيح من انقسم المختص من بين الحاصلين على تقدير « ممتاز » او « جيد جدا » في درجته الجامعية الاولى او ما فوقها من الدرجات العلمية ، ويعرض الترشيح على مجلس الكلية ، فاذا اقره صدر قرار التعيين من مدير الجامعة ، ويكون التعيين بعد الاعلان عن المحال الشاغرة وبعقد لمدة سنة قابلة للتجديد بعد اخذ رأى القسم المختص ، ومفاد هذا النص ان التعيين

فى وظائف المعيدى فى كليات الجامعة المصرية رهين بترشيح القسم المختص بعد الاعلان عن الحال الشاغرة لمن يرى حاجته اليه من المتقدمين لهذه الوظائف ممن يأنس فى أشخاصهم الاستعداد والاهلية لتولى وظائف التدريس فى المستقبل مع التميز بكفاية خاصة فى المادة التى يختارهم لها فضلا عن صفات الصلاحية الأخرى ومقوماتها من القدرة على البحث والاستنباط واللقاء والبيان وقوة الشخصية وما الى ذلك من بين الحاصلين على تقدير « ممتاز » أو « جيد جدا » فى درجتهم الجامعية الأولى أو ما فوقها من الدرجات العلمية ، ثم يعرض ترشيح من يقع عليهم الاختيار وفقا لهذه الاسس على مجلس الكلية ، فاذا أقره صدر قرار التعيين من مدير الجامعة ، واذا كان المشرع قد ناط تعيين المعيدى بالحصول على تقدير « ممتاز » أو « جيد جدا » فى الدرجة الجامعية الأولى أو ما فوقها من الدرجات العلمية محددًا بذلك شروط الصلاحية الأساسية التى تطلبها لتعيين هؤلاء المعيدى ، فإنه لم يقيد الإدارة بشروط أخرى ولم يلزمها بتفضيل معين من حيث الدرجة الجامعية أو الدرجة العلمية التى تعلوها . بل نرك الامر فى ذلك لتقديرها واختيارها حسبما ترى فيه صالح العمل وحسن سير الدراسة بكل قسم من الاقسام ، ولم يستلزم سوى وجوب ان يتوافر فى الترشيح لوظيفة المعيد الى جانب الدرجة الجامعية الأولى أو الدرجة العلمية التى فوقها ما اشترطه من تقدير بمرتبة « ممتاز » أو « جيد جدا » ومن ثم فلا تريب على الإدارة ان هى رأت لحكمة تتعلق بسياسة التعليم الجامعى فى وقت من الاوقات قصر الترشيح للتعين فى وظائف المعيدى على فئة أو أخرى من الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى فقط أو على درجات علمية أعلى معينة فى حدود ما نصت عليه المادة ٨٦ آنفة الذكر فاشترطت فى اعلانها عن هذه الوظائف - كما هو الحال فى خصوصية هذه الدعوى - « أن يكون الطالب حاصلًا على درجة الليسانس فى الحقوق بتقدير (ممتاز) أو (جيد جدا) » ، ولم تفتح الباب لتراحم الحاصلين على درجات علمية فوق درجة الليسانس ، ومتى كانت هذه الرخصة مقررة لها فلا وجه للنعى على تصرفها بمخالفته للقانون اذا ما أغفلت عند اختيار المرشحين اجراء المفاضلة على أساس الدرجة العلمية الأعلى فى فرع التخصص أو مرتبة التقدير الخاصة بالدرجة المذكورة بين المتقدمين اليها من الحاصلين على هذه الدرجة الى جانب الليسانس أو الحاصلين على درجة الليسانس فقط وحصرتها فى نطاق هذه الأخيرة دون اعتداد بما فوقها من درجات علمية ، كما لا حجة فى التحدى بأحكام استحدثها فى هذا المقام قانون لاحق لواقعة التعيين موضوع الطعن ، ولا يبقى بعد ذلك الا اعمال المقارنة بين المتقدمين باعتبارهم حائزين جميعًا للدرجة

الجامعية الاولى وهى درجة الليسانس فحسب ، وذلك على مقتضى القواعد التنظيمية التى تملك الادارة سنّها واتباعها فى هذا الشأن فاذا كانت كلية الحقوى بجامعة القاهرة قد درجت فيما يتعلق بتعيين المعيدىن بها على أن يكون المرشح الذى يختاره القسم المختص لوظيفة المعيد من الناجحين بدرجة «ممتاز» أو «جيد جدًا» فى الامتحان النهائى مع مراعاة ماضيه فى السنوات السابقة وألا يكون ناجحاً بدرجة مقبول فى احدى السنوات الماضية ، وأن يقدم الأحداث تخرجاً فى الليسانس على غيره نظراً الى تطور نظم الدراسة وموادها ، وكان الثابت أن المدعية سبق ان نجحت بدرجة مقبول فى الانتقال من السنة الاولى الى السنة الثانية بقسم الليسانس وأن المطعون فى تعيينهما كان تقديرهما فى المادتين اللتين اختيرا معيدىن فيهما أحدهما بمعهد العلوم السياسية والثانى بقسم القانون الجنائى يفوق تقدير المدعية ، اذ ان متوسط درجات الاول فى مادة القانون الدولى (العام والخاص) فى السنتين الثانية والرابعة هو ١٦ درجة فى حين أن متوسط درجات المذكورة فى هذه المادة هو ١٤ ١/٢ درجة ، كما أن متوسط درجات الثانى فى مادة القانون الجنائى فى السنوات الثانية والثالثة والرابعة هو ١٦ ١/٤ درجة بينما متوسط درجات المدعية فى هذه المادة هو ١٣ درجة - مع عدم انكار تقدير هذه الاخيرة أو الغض منه فى الليسانس وفى كل من دبلومى القانون الخاص والقانون العام ، فان اىثار الجامعة للمذكورين بالتعيين دونها يكون قائماً على سند صحيح من القواعد التنظيمية والضوابط الوضعية التى قررتها الجامعة للمصلحة العامة فى هذا الشأن بسلطتها التقديرية وجرت على مراعاة التزامها فى التطبيقات الفردية بما لا ينفوى على اخلال بشروط التعيين فى وظائف المعيدىن أو بأخص الموازنة بين المرشحين لهذه الوظائف ، ولا يتضمن مخالفة لاحكام القانون ، ومتى انتفت عن قرار التعيين المطعون فيه الذى تترخص الادارة فى شأنه والذى كشفت عن أسبابه شائبة مخالفة القانون فانه لا يمكن النعى عليه الا بعب اساءة استعمال السلطة وهو ما لم يقم عليه دليل من الاوراق .

٤٢٨ - ٤ (١٩٦٠/٢/٢٧) ٤٣٥/٤٩/٥

٧٠٣ - التعين بوظائف هيئة التدريس بالكليات الجامعية . بعد تعيينا جديداً بصلاحيه خاصه وليس مجرد ترقية من وظيفة مساعد مدرس القانونان رقما ٢١ لسنة ١٩٣٣ و ١٤٩ لسنة ١٩٥٠ - لا يتضمنان احكاما تلزم تعين مساعد المدرس فى وظيفة مدرس من تاريخ تعيين بعد حصوله على درجة الدكتوراه أو عودته من البعثة أو من الاجازة الدراسية - الاصل فى هذا التعين هو الفضلية المعين من حيث الكفاية - ليس للقضاء الادارى سلطة العقيب على القرار الذى تصدره الادارة فى هذا الشأن ما دام قد خلا من اساءة استعمال السلطة - مثال .

ان التعيين في وظائف هيئة التدريس بالكليات الجامعية يقوم على شروط واعتبارات خاصة ، فضلا عن وجوب الحصول على درجة الدكتوراه أو الاجازة العلمية المعادلة لها ، وأن الالحاق بهذه الوظائف يعد من هذه الوجهة تعيينا جديدا بصلاحيه خاصة مقيدة بشروطها وليس مجرد ترقية من وظيفة مساعد مدرس ، فيجوز أن يتناول مرشحين من الخارج أو من غير هذه الوظيفة ما دامت تتوافر فيهم شروط الصلاحيه لهذا التعيين ، كما لا يتعين أن يشمل من يشغل وظيفة مساعد مدرس متى أعوزته هذه الصلاحيه مهما بلغت تقدميته في هذه الوظيفة . ولم يتضمن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ شروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة وتأديبهم والقوانين المعدلة له ولا القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٠ باعادة تنظيم جامعة القاهرة ، أى الزام على جهة الادارة بأن تعين مساعد المدرس في وظيفة مدرس في تاريخ معين بعد حصوله على درجة الدكتوراه أو عودته من البعثة أو من الاجازة الدراسية ، اذ أن اختيار الوقت المناسب للتعيين في الوظيفة العامة هو من الملاءمات التقديرية التي تتركز فيها الادارة وفق مقتضيات المصلحة العامة وصالح العمل متى وجدت الوظيفة الحالية أولا ، والاصل في هذا التعيين هو افضلية المعين من حيث الكفاية . وقد كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، وقت اجراء الحركة موضوع النزاع وقبل تعديلها بالقرار بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، تنص في صدرها على أنه « لا تمنح الدرجة المخصصة للوظيفة الا لمن يقوم بعملها فعلا » . وقد ترى الادارة عند تقدير ملاءمة التعيين تفضيل من يقوم بأعباء العمل فعلا على من كان خارج القطر ولم يعد اليه لأداء هذا العمل أو ليس في مقدوره ذلك عند الطلب ، حتى لا يتعطل سير الدراسة . ومرد هذا الى أن التعيين في وظائف هيئة التدريس هو مناسبة جديدة تقدرها الادارة استقلالا غير مقيدة بوجوب ترقية مدرسين مساعدين الى تلك الوظائف ، ما دامت ترى وجه المصلحة العامة في ذلك ، وليس للقضاء الاداري سلطة التعقيب على القرار الذي تتخذه في هذا الشأن ، مادام قد خلا من اساءة استعمال السلطة . ولما كان الثابت من الاوراق أن الجامعة لم تنظر في تعيين الماعى في وظيفة مدرس «ب» الا بعد عودته فعلا من الخارج وتسلمه عمله في كلية الهندسة بعد أن حملها على مد بعثته بعد انهاء مدتها التي كانت مقررة لها أصلا ، وتكرار دعوته الى العودة دون جدوى ، وعندئذ قدرت وجه الملاءمة في تعيينه فعينته قبل غيره في هذه الفترة . ومن ثم فليس في تصرفها على هذا النحو أية شائبة من اساءة

استعمال السلطة ، بل على العكس من ذلك فقد استهدت فيه بدواعي حسن سير العمل في الكلية والمحرص على رعاية المصلحة العامة .

٧٣٤ - ٣ (١٩٥٨/١٢/٢٧) ٤/٢٨/٤٦٦

٧٠٤ - الملأ في تحديد بدء التعيين في وظائف هيئة التدريس بالكليات الجامعية في ظل القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٠ - هو تاريخ صدور قرار وزير التربية والتعليم بالموافقة على طلب مجلس الجامعة - ارجاع تعيين المدعى الى تاريخ تسلمه العمل رغم عدم اشتغال الدعوى على طعن بالالغاء في قرار صادر بالتعيين - هو تعديل لقرار التعيين لا يدخل في ولاية القضاء الادارى .

اذا كان الثابت أن قرار مجلس الكلية بالموافقة على تعيين المدعى في وظيفة مدرس «ب» انما صدر في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ ، ووافق عليه مجلس الجامعة في ٧ من اكتوبر سنة ١٩٥٣ ، وصدق عليه وزير التربية والتعليم في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، فان هذا القرار هو الاداة التى انشأت المركز القانونى في التعيين في تلك الوظيفة ، ولا يملك القضاء الادارى تعديل هذا المركز بارجاع التعيين الى تاريخ تسلم العمل ، لأن ذلك يكون تعديلا للقرار يخرج عن حدود ولايته . وغنى عن البيان أن هذا التوضع يختلف عما لو كان قد صدر في هذا التاريخ قرار بتعيين غير المدعى ، وأقام هذا الاخير طعنه بالالغاء فيه على أساس أنه كان نولى بالتعيين في التاريخ المذكور ممن شمله القرار ، فتكون الدعوى عندئذ بمثابة طلب الغاء جزئى للقرار اذا كان قد عين بعد ذلك بقرار تال . بيد أنه في خصوصية هذه الدعوى لم يصدر في أول أغسطس سنة ١٩٥٣ أى قرار بالتعيين ، وانما قصبت المحكمة بحكمها المطعون فيه جعل بدء تعيين المدعى في وظيفة مدرس «ب» راجعا الى اول أغسطس سنة ١٩٥٣ ، أى مقترنا ببدء تسلمه العمل عقب عودته من البعثة ، وهو وضع لا ينطوى تحت أى معنى من معانى الالغاء الكلى أو الجزئى ، وانما هو تعديل لقرار ادارى ، وهو ما لا يجوز . هذا الى أن المادة ٢٠ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٠ نصت في فقرتها الاولى على أن « يعين وزير المعارف العمومية الأساتذة وسائر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة أو مجلس المعهد المستقل المختص » . ومن ثم فان الاصل في تحديد بدء التعيين في وظائف هيئة التدريس المعنية بهذه المادة في ظل نفاذ حكمها هو تاريخ صدور قرار وزير التربية والتعليم بالموافقة على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة أو مجلس المعهد المستقل المختص . واذا كان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الجامعات المصرية قد نص في الفترة

«الثانية من المادة ٤١ منه على أنه «ويكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة» ، فان الحكم المستحدث بهذا النص لم يكن قائما وقت تعيين المدعى فى وظيفة مدرس «ب» ، ولم ينص الشارع صراحة على سريانه بأثر رجعى .

٧٣٤ - ٣ (١٩٥٨/١٢/٢٧) ٤/٣٨/٤٦٦

٧٠٥ - القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ - التعيين فى وظائف هيئة التدريس هو من المراكز القانونية الذاتية التى لا تنشأ الا بقرار يصدر ممن يملكه قانونا - القول بأن مدرسى المعهد العالى للهندسة يعتبرون أعضاء بهيئة التدريس بكلية الهندسة بجامعة «ابراهيم» بقوة القانون سالف الذكر - فى غير محله .

ان المادة ١٩ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء وتنظيم جامعة «ابراهيم» تنص على أن «يعين وزير المعارف العمومية الاساتذة وسائر أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة أو مجلس المعهد المختص . . .» ، وتنص المادة ٢٤ من القانون المذكور على أنه « الى أن يتم تكوين مجلس الجامعة وهيئاتها المختلفة المبينة فى هذا القانون يكون لوزير المعارف العمومية الاختصاصات والسلطات المقررة لهذه الهيئات . . . ومفاد ذلك أن التعيين فى وظائف هيئة التدريس هو من المراكز القانونية الذاتية التى لا تنشأ الا بقرار يصدر ممن يملكه قانونا وهو وزير المعارف وحده فى الفترة السابقة على تكوين مجلس الجامعة وهيئاتها المختلفة ، أو وزير المعارف بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة بعد تكوين مجلس الجامعة وهيئاتها المختلفة . فما لم يصدر قرار على هذا النحو معينا أعضاء هيئة التدريس بذواتهم ، فلا يمكن اعتبارهم كذلك ، والقول بغير ذلك يردى الى اهدار نصوص المادتين ١٩ و ٢٤ من القانون سالف الذكر واعتبار هاتين المادتين لغوا ، وهو ما يجيب أن ينزه عنه الشارع . ومن ثم فلا محل للقول بأن قانون إنشاء الجامعة يحمل فى أعطائه حكما بتعيين مدرسى المعهد العالى للهندسة أعضاء بهيئة التدريس بكلية الهندسة ، بل انه يجب لنشوء المركز القانونى الذاتى فى هذا الخصوص صدور قرار بمن يملكه .

١٥٠١ - ٢ (١٩٥٧/٢/٢) ٢/٤٨/٤٢٠

٧٥٦ - القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ - تضمنه لأحكام دائمة وأخرى مؤقتة تعيين أعضاء هيئة التدريس - المذنان ١١ و ٢٤ من ذلك القانون - أولاها تقرر حكما دائما والثانية تعالج وضعها وقتيا .

ان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ ، فى سبيل إنشاء جامعة «ابراهيم» هو تسيير مرفق التعليم الجامعى فيها وتعيين أعضاء هيئة التدريس بها ،

تضمن أحكاما بعضها دائم وبعضها مؤقت ، وذلك الى أن يتم وضع سائر القواعد التنظيمية الدائمة لتلك الجامعة ، فيجب تحديد قصد الشارع من تلك النصوص على هدى الغرض من كل منها بمراعاة الدورين الوقتي والدائم اللذين كان لا بد أن تمر بهما الجامعة حتى تستقر في وضعها النهائي . فمن الأحكام الدائمة أن يكون تعيين الاساتذة وسائر أعضاء هيئة التدريس بقرار من وزير المعارف بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة طبقا للمادة ١٩ من القانون ، ولكن أوردت المادة ٢٤ من القانون حكما وقتيا وانتقاليا مفاده أنه الى أن يتم تكوين مجلس الجامعة وهيئاتها المختلفة يكون لوزير المعارف العمومية الاختصاصات والسلطات المقررة لهذه الهيئات ، ومؤدى ذلك أنه اذا ما تكونت تلك الهيئات وجب أن يتم التعيين على مقتضى حكم المادة ١٩ من القانون المذكور .

١٥٠٧ - ٢ (١٩٥٧/٢/٢) ٢٩/٤٩/٢

ب - ترقية

٧٠٧ - ترقية الى استاذ مساعد - القاعدة التي قررتها لجنة التنسيق بين جامعتي القاهرة والاسكندرية وعلق عليها الرئيس الاعلى للجسمات في شأن ضابط المفاضلة بين المرشحين للترقية من وظيفة مدرس (أ) و (ب) عند تعددهم وتزاحمهم في الترقية الى استاذ مساعد (ب) - لا يجوز لجامعة القاهرة أن تنفرد بتعديل هذه القاعدة - صدور قاعدة تنظيمية عامة بأداة من درجة معينة عدم جواز الفائتها أو تعديلها الا بأداة من ذات الدرجة أو من درجة اعلى - مثال .

ان المادة الثالثة من القانون رقم ٢١ الصادر في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٣٣ بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة وتأديبهم نصت على أن « يشترط فيمن يعين استاذًا مساعدًا أن يكون حاصلًا على درجة من الدرجات المذكورة في المادة السابقة ، وأن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة أربع سنوات على الأقل في إحدى كليات الجامعة أو في معهد علمي من طبقتها ، وأن يكون قد قضى في خدمة الحكومة ثماني سنوات أو مضت عشر سنوات على حصوله على درجة بكالوريوس أو ليسانس » ، ولم تضع هذه المادة ضابطًا للمفاضلة بين المرشحين للترقية من وظيفة مدرس بترجيتها الفرعيتين «أ» و «ب» عند تعدد هؤلاء المرشحين وتزاحمهم في الترقية الى استاذ مساعد «ب» بسبب زيادة عددهم على عدد الوظائف الخالية المراد الترقية اليها ، لذلك قررت لجنة التنسيق بين جامعتي القاهرة والاسكندرية بجلستها المنعقدة في ٢٨ من يولية و ٢٤ و ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٨ وضمت قواعد تنظيمية عامة في هذا الشأن من مقتضاها أنه عند الترقية من وظيفة

مدرس « أ » الى وظيفة أستاذ مساعد « ب » يرجح من كان أفضل فى الانتاج العلمى ، فاذا تساوى المرشحون فى الانتاج العلمى يفضل الاقدم فى وظيفة مدرس « أ » ، فاذا تساوا فى وظيفة مدرس « أ » يفضل الاقدم فى وظيفة مدرس « ب » . وهذه القواعد التنظيمية التى وضعتها لجنة التنسيق بين جامعتى القاهرة والاسكندرية وافق عليها مجلسا الجامعتين وصدق عليها وزير التربية والتعليم بوصفه الرئيس الاعلى ، وظلت منذ وضعها بمثابة اللائحة المرعية باطراد فى كل من الجامعتين . ومن ثم اذا قرر مجلس جامعة القاهرة بعد ذلك أنه عند الترقية الى وظيفة أستاذ مساعد اذا تساوى الانتاج العلمى تكون العبرة بالاقدمية فى وظيفة مدرس عامة ، يكون قد خالف القانون ، اذ من المسلمات فى فقه القانون أنه اذا صدرت قاعدة تنظيمية عامة بأداة من درجة معينة فلا يجوز الغاؤها أو تعديلها الا بأداة من ذات الدرجة أو من درجة أعلى ، ومن ثم فما كان يجوز لجامعة القاهرة أن تنفرد بتعديل القاعدة التنظيمية العامة التى قررتها لجنة شئون التنسيق بين الجامعتين وصدق عليها الرئيس الاعلى الا بأداة من المستوى ذاته أو بأداة أعلى كقانون ، هذا الى أن هذه القاعدة انما تتمشى مع الأوضاع الادارية السليمة .

١٤٨٧ - ٢ (١٩٥٦/١١/١٠) ٧٨/٨/٢

٧٠٨ - ترقية الى وظيفة أستاذ مساعد - تحدد شروطها وفقا للقواعد الواردة فى قرارات لجنة التنسيق بين جامعتى القاهرة والاسكندرية باعتبارها قواعد خاصة تقيد القواعد العامة فى ترقية الموظفين - مناط الترقية وفقا للقرارات المذكورة هو الافضلية فى الانتاج العلمى ، على ان يعتد عند التساوى فيه بالاقدمية فى وظيفة مدرس (أ) .

لئن صرح ما يدعيه المدعى من أنه أقسم فى تخرجه من بعض المرشحين للترقية فى القرار المطعون فيه القاضى بترقية بعض المدرسين بكلية الهندسة الى وظيفة أستاذ مساعد ، الا أنه لا محل لأعمال قاعدة الاقدمية ولو صاحبها الجدارة عندما تجرى بما يناهضها قاعدة أخرى أخص منها فى مقام الترقية بالنسبة الى فئة من الموظفين بذاتها ، كأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية الذين انتظمت ترقيةاتهم قواعد تنظيمية معينة أقرتها وضبطتها لجنة التنسيق الجامعية ، فمن المبادئ المقررة أن الخاص يقيد العام ، ولاعكس . والقواعد التى وضعتها لجنة التنسيق الجامعية انما قصد بها ولا ريب التحلل من قواعد الترقية العامة . ومن ضوابط وأسس جديدة تجرى على مقتضاها ترقية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على نهج يحقق تناسبها مع طبيعة وظائفهم ورسالتهم . وقد قررت لجنة التنسيق بين جامعتى القاهرة والاسكندرية بجلساتها المنعقدة

فى ٢٨ من يولية و ٢٤ و ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٨ وضع قواعد تنظيمية عامة فى هذا الشأن من مقتضاها « أنه عند الترقية من وظيفة مدرس (أ) الى وظيفة أستاذ مساعد (ب) يرجع من كان أفضل فى الانتاج العلمى ، فاذا تساوى المرشحون فى الانتاج العلمى يفضل الاقدم فى وظيفة مدرس (أ) ، فاذا تساوا فى وظيفة مدرس (أ) يفضل الاقدم فى وظيفة مدرس (ب) » ، كما قررت اللجنة أيضا « أنه عند الترقية من أستاذ مساعد الى أستاذ يفضل صاحب الانتاج العلمى ، فاذا تساوى المرشحون فى الانتاج العلمى فضل الاقدم فى وظيفة أستاذ مساعد ، واذا تساوا فى وظيفة أستاذ مساعد فضل الاقدم فى الدرجة الثالثة . . . » ولما كانت لجنة التنسيق بين الجامعاتين هى لجنة مشكلة بقرار وزارى لاقتراح ما تراه من القواعد للتنسيق بين الجامعاتين ، فاقترحت هذه القواعد فى خصوص تنظيم ترقية أعضاء هيئات التدريس ، ثم عرضت اقتراحاتها على مجلس ادارة الجامعة فوافق عليها ، وصدق وزير المعارف على ذلك باعتباره الرئيس الأعلى للجامعات ، فأصبحت تلك الاصول قواعد تنظيمية عامة فى هذا الشأن ، أى بمثابة اللائحة أو القانون .

٧٥٢ - ٤ (١٩٥٩/٦/١٣) ١٥١٤/١٣٠/٤

٧٠٩ - ترقية الى وظيفة أستاذ مساعد (ب) - عند تعدد المرشحين المتساوين فى الانتاج العلمى تكون العبرة بالاقدمية فى وظيفة مدرس (أ) ما دامت باقى الشروط متوافرة . لا الاقدمية فى وظيفة مدرس عامة - لا يعتد بالاقدمية فى وظيفة مدرس (ب) الا عند تساوى المرشحين فى وظيفة مدرس (أ) - قرار لجنة التنسيق بين جامعتى القاهرة والاسكندرية .

ان العبرة فى الترقية الى وظيفة أستاذ مساعد «ب» عند الترجيح بين مرشحين متعددين متساوين فى الانتاج العلمى بالاقدمية فى وظيفة مدرس « أ » ذات الدرجة المالية الأعلى والوضع الارقى فى مدارج السلم الادارى وان اتحد اللقب العلمى بينهما ما دامت باقى الشروط الزمنية والمهنية المتطلبية للترقية متوافرة فى المرشح ، لا أن تكون العبرة بالاقدمية فى وظيفة مدرس عامة ، على ألا يعتد بالاقدمية فى وظيفة مدرس «ب» كعنصر للتفضيل الا فى حالة تساوى المرشحين فى وظيفة مدرس « أ » . وفقا لقرار لجنة التنسيق بين الجامعاتين .

١٤٨٧ - ٢ (١٩٥٦/١١/١٠) ٧٨/٨/٢

٧١٠ - ترقية الى وظيفة أستاذ مساعد يجب أن يكون المرشح قد شغل وظيفة مدرس اربع سنوات على الأقل - الاقدمية الاعتبارية لا تغنى عن توافر هذا الشرط - حكمة ذلك .

يستخلص من حكم المادة الثالثة من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة وتاديبهم أن الحكمة

التشريعية التي قام عليها شرط استلزام أن يكون المرشح لوظيفة أستاذ مساعد قد شغل وظيفة مدرس مدة أربع سنوات على الأقل في إحدى كليات الجامعة أو في معهد علمي من طبقتها ، إنما تستند إلى رغبة المشرع في أن تتوفر فيمن يولى منصب أستاذ مساعد خبرة مهنية خاصة ومكان عمل في ممارسة التدريس بالفعل ، وهو شرط أساسي يتعلق بالمصلحة العامة . ولما كانت الأقدمية الاعتبارية تقوم على محض افتراض مجازي مقرر بصفة ميزة لصالح الحاصلين على دكتوراه العلوم الفنية لكي يفيدوا منه في حساب أقدميتهم مقتصرًا أثره على هذه الأقدمية وتحديد الماهية ، فإنه لا يجدي في اكتساب الخبرة العملية المطلوبة للترقية إلى وظيفة أستاذ مساعد ، ولا يغني عن عنصر الزمن الذي يجب قضاؤه بالفعل في عمل وظيفة مدرس والذي قرر له المشرع حداً أدنى اعتبره القرينة الوحيدة على تحصيل هذه الخبرة .

١٤٨٧ - ٢ (١٩٥٦/١١/١٠) ٧٨/٨/٢

٧١١ - ترقية إلى أستاذ مساعد - تقدير النواحي العلمية الفنية المتصلة بكفاية المرشح للترقية ، والترجيح بينه وبين غيره من المرشحين - من الملاحظات المتروكة لمجلس الجامعة .

إن السلطات الجامعية ، وهي تباشر اختصاصها عند النظر في الترقية إلى وظيفة أستاذ مساعد (ب) ، إنما تترخص في تقدير النواحي العلمية الفنية المتصلة بالكفاية والترجيح ، وهذا من الملاحظات المتروكة لتقدير الجامعة بلا معقب عليها من هذه المحكمة ، مادام تقديرها قد خلا من إساءة استعمال السلطة ، ولم يقيد بها القانون بنظام معين يجب التزامه في كيفية تقدير هذه العناصر .

٧٥٢ - ٤ (١٩٥٩/٦/١٣) ١٥١٤/١٣٠/٤

٧١٢ - ترقية إلى درجة أستاذ - قرار لجنة التنسيق بين جامعتي القاهرة والاسكندرية بإشراك المتفرغين بالترقية على غير المتفرغين واعتماد مجلس جامعة الاسكندرية لقرار اللجنة - الممول عن هذه القاعدة بتعيين درجات لترقية المتفرغين ودرجات لغير المتفرغين - تعديل هذه القواعد وجعل المرجح في الترقية تفضيل الأقدم في الدرجة العلمية فإذا تساوت فضل الأقدم في الدرجة المالية .

إن تمت قاعدة وضعتها لجنة التنسيق بين جامعتي القاهرة والاسكندرية واعتمدها مجلس جامعة الاسكندرية بجاستيه المنعقدتين في ٢٧ من فبراير و ٢٠ من أبريل سنة ١٩٤٧ من مقتضاها إشراك المتفرغين بالترقية إلى درجة الاستاذية على غير المتفرغين ، ثم عدل عن هذه القاعدة شيئاً فشيئاً في ضوء التجارب التي مرت بالجامعتين ، بأن

عين لترقية المتفرغين درجات ولغير المتفرغين درجات أخرى تتفاوت نسبها في السنوات المختلفة ، ثم انتهى الامر الى العـدول عن هذه القواعد وعدم تخصيص درجات معينة لائى من الطائفتين ، وأصبح المرد فى الترقية الى القاعة الأصلية التى تقضى بتفضيل الاقدم فى الدرجة العلمية ، فاذا تساوت فضل الاقدم فى الدرجة المالية .

٩١٠ - ٣ (١٩٥٩/٢/٢١) ٤ / ٧٢ / ٨٣٩

ج - جامعة الاسكندرية

٧١٣ - شروط توظيف اعضاء هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية التى تضمنها مشروع قانون - عدم صدور تشريع بها - التزام الجامعة بتطبيقها باطراد - هى قاعدة تنظيمية ملزمة - الخروج عليها يعتبر مخالفة قانونية - تعريف عيب مخالفة القانون .

يجب التنبيه الى أن المرسوم بمشروع قانون بشروط توظيف اعضاء هيئة التدريس فى جامعة « فاروق الاول » لم يصدر به تشريع عند صدور القرار مشار المنازعة ، اذ كان لا يزال مشروعاً غير مقنن ، ورغم ذلك فقد التزمته الجامعة وطبقت أحكامه باطراد حتى صار قاعدة تنظيمية عامة يعتبر الخروج عليها مخالفة قانونية ، ذلك أن عيب مخالفة القانون ليس متصوراً على مخالفة نص فى قانون أو لائحة ، بل هو يصدق على مخالفة كل قاعدة جرت عليها الادارة واتخذتها شرعة لها ومنهاجا .

٧٥٤ - ٤ (١٩٦٠/٣/٢٦) ٥ / ٦٣ / ٥٧٠

٧١٤ - القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ الصادر بإنشاء جامعة الاسكندرية وتنظيمها - اختصاص مجلس الجامعة بتعيين الاساتذة وسائر اعضاء هيئة التدريس وترقيتهم وتاديبهم ونقلهم - تثبت من الشروط اللازمة لذلك - عدم تقيده فى ذلك باحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - اسسه .

القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإنشاء وتنظيم جامعة فاروق الاول (الاسكندرية) قد نص فى مادته التاسعة على اختصاصات مجلس الجامعة ومن بينها ما نص عليه فى الفقرة الخامسة وهو « تعيين الاساتذة وسائر اعضاء هيئة التدريس وترقيتهم وتاديبهم ونقلهم من الجامعة » وليس من شك فى أن تول واجبات المجلس وهو بصدد الاضطلاع بهذا الاختصاص أن يتثبت من توافر الشروط القانونية اللازمة للترشيح للترقية او التعيين فى مختلف وظائف التدريس ، وهو غير مقيد فى ذلك بالاحكام الواردة فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة بالنسبة للترقيات والتعيينات الخاصة باعضاء هيئات التدريس بكلياتها ، ذلك أن المادة ١٣١ فى القانون المذكور نصت صراحة على أنه

« لا تسرى أحكام هذا القانون على (٤) طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين » .

٧٥٤ - ٤ (١٩٦٠/٣/٢٦) ٥٧٠/٦٣/٥

٧١٥ - اختصاص مجلس جامعة الاسكندرية بالتحقق من القيمة العلمية للدرجات الاجنبية الحاصل عليها المرشح للترقية أو التعيين .

ان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإنشاء وتنظيم جامعة فاروق الاول (الاسكندرية) قد نص في مادته التاسعة على اختصاصات مجلس الجامعة ، ومن بينها ما نص عليه في الفقرة الخامسة وهو « تعيين الاساتذة وسائر أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم وتأديبهم ونقلهم من الجامعة » . وليس من شك في أن أول واجبات المجلس ، وهو بصدده تعيين أو ترقية أعضاء هيئة التدريس ، أن يتثبت من توافر الشروط القانونية اللازمة للترشيح للترقية أو للتعيين ، وسبيل ذلك هو التحقق من القيمة العلمية للدرجات الاجنبية التي حصلوا عليها ، وما اذا كانت معادلة للدرجات المصرية أم لا . ولا جدال أيضا في أن لدى المجلس من وسائله ومن خبرة رجاله ومركزهم العلمي مما يؤهله للاضطلاع بهذه المهمة على خير وجه . فاذا انتهى المجلس بعد الفحص والدراسة الى رأى معين في القيمة العلمية للدرجة الحاصل عليها المرشح للتعيين أو للترقية فيه ، فلا يمكن النعنى على قراره بأنه صدر من غير مختص باصداره .

١٦٦٥ - ٢ (١٩٥٧/٣/١٦) ٧٠٦/٧٣/٢

د - مبادئ متنوعة

٧١٦ - معيد - عدم اعتبار العيدين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات - خضوعهم لاحكام قانون موظفى الدولة .

ان المعيارين - طبقا للمادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ بإعادة تنظيم الجامعة - لا يعتبرون أعضاء في هيئة التدريس ، ومن ثم تسرى عليهم أحكام التوظيف العامة لموظفى الحكومة ومستخدميها طبقا للمادة ٩٢ من القانون ذاته .

٢٦ - ٢ (١٩٥٥/١٢/١٠) ٢٩٤/٣٥/١

٧١٧ - القواعد التي وضعتها لجنة التنسيق بين جامعتى القاهرة والاسكندرية - هذه القواعد تستند قوتها من دوافقة مجلس الجامعتين عليها - للمجلسين أن يعدلا عن تلك القواعد طالما أن الملول لا ينطوى على اساءة استعمال السلطة .

ان القواعد التي وضعتها لجنة التنسيق بين جامعتى القاهرة والاسكندرية ليست بذاتها ملزما لاي منهما باتباعها ، وانما هي تستمد

قوتها وجودها من موافقة مجلسي الجامعتين عليها ، فهما - والحالة هذه - المنشئان لتلك القواعد ، ومن ثم فإن لهما بهذه المثابة أن يعدلا من تلك القواعد أو أن يلغيها وفقا لمقتضيات المصلحة العامة . فاذا كانا قد تبين لمجلسي الجامعتين - في ضوء التجارب وظروف الحال - أن العمل بتلك القواعد التي أقرها لا يحقق تماما المصلحة العامة التي استهدفها عند إقرارها ، فلا تشريب عليهما إذا ما قررا قواعد جديدة تراعى لهما أنها أوفى بالغاية ، ما دام لم يكن المقصود من ذلك التحايل في الخروج على هذه القواعد في التطبيق الفردي ، أي ليست هناك إساءة لاستعمال السلطة .

٩١٠ - ٣ (١٩٥٩/٢/٢١) ٨٣٩/٧٢/٤

٧١٨ - الأقدمية في درجة استاذ مساعد - تعديلها استثناء بإرجاعها الى تاريخ سابق لا يعطى حقا في الفروق المالية المترتبة - ما دام الموظف قد تعهد بعدم المطالبة بها .

إذا بان من الأوراق أن المدعى ليس له أصل حق في تعديل أقدميته في درجة استاذ مساعد الى أول أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وإن الجامعة قد وافقت استثناء على إرجاع أقدميته الى هذا التاريخ ، ولم توافق على هذا الاستثناء إلا بعد أن تعهد المدعى بعدم المطالبة بفروق مالية ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه ، اذ قضى بصرف الفروق ، يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ، ويتعين الغاؤه ورفض الدعوى .

٨٥٥ - ٤ (١٩٦٠/٥/١٤) ٩٣٩/٩٣/٥

٧١٩ - أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب بقرار مجلس الوزراء في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٧ بالسماح للأطباء الذين تنظمهم هيئة التدريس في كلية الطب أن يباشروا مهنتهم في الخارج الى جانب عملهم الحكومي مقابل تخفيض مرتباتهم الى النصف وإن تعتبر مدة خدمتهم نصف وقت - تقنين المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ هـ النظام - قرار مجلس الوزراء في ١٨ من يولية سنة ١٩٣٦ - تقريره صرف نصف الماهية للطبيب في الدرجة الخامسة فما فوق اذا طلب الطبيب الموظف الاشتغال نصف الوقت - قرار مجلس الوزراء في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ - إبرازه معنى اشتغال أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب بمهنتهم في الخارج وتحديد ذلك بعدم تخصيص أعمال التدريس بكامل الوقت اللازم لها بسبب انصرافهم الى العمل الخارجى المرخس لهم فيه - تقريره منح أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب كامل مرتبتهم اذا خصوا الكلية بكل أوقات العمل الرسمية المقررة في مصاح الحكومة - المادة ٣٤ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ واختصاصها للأطباء المنوعين من إزالة المينة بالخارج بمزية جديدة في الترقية - قرار مجلس كلية الطب بجامعة القاهرة بأن العمل في حالته نصف الوقت وكل الوقت لم يتغير في كفه وكيفه - لا يغير من طبيعة الاوضاع القانونية فيما يتعلق بمراكز هيئة التدريس بالكلية الذين وصفوا بقرار مجلس الوزراء في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٧ بأنهم أطباء نصف الوقت - كون المدعى موظفا نصف الوقت في فترة تطلت مدة خدمته يجعله خاضعا في تسوية معاشه لحكم المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .

الاصل أن يكرس الموظف كامل وقته لاداء واجبات وظيفته ، أى أن ينقطع لها ، سواء فى وقت العمل الرسمى أو فى غير الوقت المعين له ، فلا يقوم فى وقت فراغه بأى عمل بأجر ، فاذا اذن له فى هذا العمل كان وقته غير مكرس بأكمله لعمله الحكومى ، وخفض مرتبه تبعاً لذلك . وقد رددت المادتان ٧٣ و ٧٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فيما بعد الاصل العام فى هذا الشأن ، اذ نصت أولاهما على وجوب أن يخصص الموظف وقت العمل الرسمى لاداء واجبات وظيفته ، وأجازت تكليفه بالعمل فى غير أوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك ، وحظرت الثانية عليه أن يؤدى أعمالاً للغير بمرتب أو بمكافأة ولو فى غير أوقات العمل الرسمية الا أن يؤذن له فى ذلك بالشروط التى أوردتها . وقد كان المدعى طبيباً يمضى كل الوقت فى عمله ، وغير مصرح له بالاشتغال الخصوصية ، ثم صدر قرار مجلس الوزراء فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٧ بالتصديق على قرار لجنة فحص كفايات موظفى التدريس بكلية الطب بجعل وظيفته نصف وقت بدلا من وقت كامل بنصف مرتب اعتباراً من ذلك التاريخ ، وبذا يكون هذا القرار قد قطع فى تحديده وضعه ، بأن اعتبره موظفاً « نصف الوقت » ، اذ سمح له بمزاولة مهنته فى الخارج وخفض مرتبه الى النصف بناء على ذلك . ومقتضى هذا على الاساس المتقدم أن وقت عمله قد خفض الى النصف كذلك ، اذ هو علة تخفيض المرتب بهذا القدر . وقد صدر بعد ذلك المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية ، وأورد فى المادة ١٦ منه تعريفا تشريعياً للموظف أو المستخدم الدائم « نصف الوقت » فى مقام بيان أسس تسوية معاشه أو مكافأته اذا ما تخطت مدة خدمته مدد عمل فيها نصف الوقت ، اذ جعل معيار قيام هذه الصفة به تخفيض أوقات عمله الى النصف ، وأكد ذلك فيما جاء بمذكرته الايضاحية تعليقا على هذه المادة متسقا فى تفسير مدلوله مع المعنى الذى اصططلحت عليه لجنة تعديل الدرجات فى سنة ١٩٢١ ، اذ صرحت لبعض الموظفين - لاسيما الاطباء منهم - بمزاولة مهنتهم فى الخارج ، الامر الذى انبنى عليه خفض الوقت الذى كان واجبا تكريسهم لعملهم ، على أن يتنازلوا فى نظير ذلك عن نصف المرتب المقرر لهم ، وهو ذات المعنى الذى أخذ به قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٧ ، واذا كان المنشور رقم ٥ الصادر فى ٢٨ من يونية سنة ١٩٣٦ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من يونية سنة ١٩٣٦ قد أوقف الترخيصات السابق منحها لبعض موظفى الحكومة ومستخدميها لمزاولة أعمال خارجة عن أعمال وظائفهم الاصلية فى غير أوقات العمل

الرسمية ، فانه قد استثنى من ذلك الترخيصات التي نصت عليها بعض الكادرات الخاصة ، كما هو الحال فى شأن الاطباء الذين يشغلون وظائف معينة فى وزارة الصحة والجامعة المصرية ، فأبقى عليها ، ولم يصفها بأنها مقصورة على اباحة مزاولتهم لمهنتهم فى غير أوقات العمل الرسمية ، بل استثنى ربابها جملة بأوضاعهم وظروفهم القائمة بحسب الكادرات الخاصة بهم مطلقة من هذا القيد ، ومن ثم فان التحدى بالمنشور المشار اليه لتدليل على انحصار النشاط الخارجى لهذه الفئة من الموظفين من الناحية الزمنية فى غير أوقات العمل الرسمية يكون فى غير محله .

وقد جاء قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ من يولية سنة ١٩٣٦ صريحا فى تأكيد المعنى المتقدم ، اذ ورد به « أما اذا طلب (الطبيب الموظف) بعد ذلك مزاوله المهنة أو مايعبر عنه بالاشتغال نصف الوقت صرف اليه نصف الماهية فقط فى أية درجة كان من الخامسة فما فوق . »

وأعقبه بعد ذلك قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ الذى أبرز معنى اشتغال أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب بمهنتهم فى الخارج ، وحدد مدلوله بقوله « حيث يصرفهم العمل الخارجى عن التفرغ لأعمال التدريس تفرغا كافيا » ، فكشف بذلك عن أن هؤلاء لا يخصصون أعمال التدريس بكامل الوقت اللازم لها بسبب انصرافهم الى العمل الخارجى المرخص لهم فيه ، وخلص من هذا الى تقرير منح أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب « المسموح لهم بالاشتغال بمهنتهم خارجها مرتب وظيفتهم كاملا اذا خصوا الكلية بكل أوقات العمل الرسمية المقررة فى مصالح الحكومة » ، ومنح « غير المسموح لهم بالاشتغال الخارجى بمهنتهم بذل تفرغ طبقا للفئات » التى عينها ، فضلا عن مرتب الوظيفة الكامل .

وبذا علق منح مرتب الوظيفة كاملا للمشتغلين بالمهنة فى الخارج على شرط تخصيص جهودهم فى كل أوقات العمل الرسمية المقررة فى مصالح الحكومة لاحتياجات التدريس بالكلية . وأفصح بهذا عن أن علة تخفيض المرتب الى النصف كانت وما زالت هى عدم تحقق هذا التخصيص . ثم صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، فآثر فى المادة ٣٤ مكررا منه الاطباء ممنوعين من مزاوله مهنتهم بالخارج ، دون غير ممنوعين منهم ، بعزية جديدة فى الترقية . ونص قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ تنفيذا لهذه المادة على منحهم بدل طبيعة عمل بالكامل . واذا كان قرار مجلس كلية الطب بجامعة القاهرة الصادر فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ قد انتهى الى « أن العمل فى حالتيه ما سعى نصف الوقت وكل الوقت لم يتغير فى كنهه وكيفه » بعد ٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ عما كان عليه قبل هذا

التاريخ ، ، فان هذا لا يغير من طبيعة الاوضاع القانونية فيما يتعلق بمراكز أعضاء هيئة التدريس بالكلية الذين كانوا يمارسون مهنتهم في عياداتهم الخاصة في الخارج ، والذين وصفوا بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٧ بأنهم أطباء « نصف الوقت » ، وخفضت مرتباتهم لهذا السبب الى النصف وارتضوا ذلك ، وكان وضعهم على هذا النحو يسمح لهم قانونا بالتخفيف من أوقات عملهم . ولما كان المدعى موظفا نصف الوقت في الفترة التي تخللت مدة خدمته والواقعة بين ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٧ و ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، فانه يخضع في تسوية معاشه لحكم المادة ١٦ دون المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية .

١٦ - ٤ (١٩٥٩/١٢/٣١) ٤٧٠/٥٦/٤

٧٢ - تسوية حالة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة من اختصاص مجلس الجامعة لا مديرها - القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ .

ان السلطة المخولة لمدير الجامعة في اجراء التصرفات القانونية والادارية لا ترقى الى تسوية حالة أعضاء هيئة التدريس الذين يخضعون لمجلس الجامعة الذي له دون سواه ، طبقا لاحكام القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ ، سلطة التعيين والترقية بالنسبة لهم ، ولا شك في أن تسوية حالة أعضاء هيئة التدريس تندرج في نطاق هذه السلطة ، وبهذه المثابة تكون موافقة السيد مدير الجامعة على تقرير لجنة التظلمات السالفة الذكر لا يعدو أن يكون من قبيل تهيئة الموضوع تهيئة لمرضه على مجلس الجامعة ليقرر ما يراه في شأن الرأي الذي أبدته اللجنة المذكورة بتنفيذ حكم المحكمة الادارية .

١٤٥ - ٤ (١٩٦٠/١/١٦) ١٥٧/٢١/٥

٧٢١ - مزاولة أعضاء هيئة التدريس المهنة خارج الجامعة او داخلها في غير اوقات العمل الرسمية - منوطة بالحصول على ترخيص بها من مدير الجامعة بالشروط الواردة في المادة ٧٢ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ - محاكمة المخالف تأديبيا - مثال .

ان المادة ٧٢ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة تنص على ان « لمدير الجامعة بناء على عرض عميد الكلية أن يرخص بصفة استثنائية لأعضاء هيئة التدريس في مزاولة مهنتهم خارج الجامعة أو داخلها في غير اوقات العمل الرسمية بشرط أن يكسب المرخص له في ذلك خبرة تنفع في تخصصه العلمي وبشرط ألا يتعارض هذا الترخيص مع الواجبات الجامعية وحسن أدائها ولا مع اللوائح المعمول بها في مزاولة هذه المهنة ، ويصدر بقواعد

تنظيم مزاولة المهنة قرار من المجلس الاعلى للجامعات ، ولا يكون الترخيص في مزاولة المهنة خارج الجامعة الا لمن مضى على تخرجه عشر سنوات وقضى ثلاث سنوات على الاقل في هيئة التدريس . . . ولما كان الثابت من الاوراق أن الطاعن تخرج في كلية الطب بجامعة دمشق في يونية سنة ١٩٥١ وعين مدرسا في الكلية المذكورة في ١٧ من كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ ومن ثم فانه لم يستوف الشروط المنصوص عليها في المادة ٧٢ سالفه الذكر التي تشترط لامكان الترخيص بمزاولة المهنة خارج الجامعة أن يكون قد مضى على تخرجه عشر سنوات ، ويكون ما استخلصه القرار المطعون فيه والنتيجة التي انتهى اليها في ادانة الطاعن هو استخلاص سليم من أصول موجودة بطريقة سائغة ، ولا يبرئه من المخالفة المنسوبة اليه ، أن يكون له نظراء لم يقدموا للمحاكمة التأديبية ما دامت المخالفة المنسوبة اليه هو قائمة قانونا ، انما هذا الزعم لو صح لكان عيبا في سلوك الجهة الادارية ، ومحل الشكوى من ذلك انما يكون أمام الجهات الادارية الاعلى ذات الاختصاص في هذا الشأن .

٢١ - ٢ ، ٢٣ - ٢ س (١٩٦٠/٤/٢٦) ٨١٤/٨١/٥

جريمة جنائية

راجع : ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٧٢

جريمة مستمرة

راجع : ٥٤٤

جزاء تأديبي مقتنع

راجع : ١٩٤ ، ٥٦٢ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ .

جمارك

راجع : ٥٢ ، ٥٢٨ ، ٥٥٠ ، ٥٥٩

جماعة كبار العلماء

راجع : ٥٣٧

حجز درجة للموظف - حجز على المرتب -
حرمان من المعاش أو المكافأة - خبرة عملية -
خدم المساجد ومؤذنها - خدمة سايرة -
خصم بدل التخصص خط القنطرة شرق - دفع

ح

حجز درجة للموظف

راجع : ٦١٩ ، ٦٢٤

حجز على المرتب

راجع : ٥٣٩

حرمان من المعاش أو المكافأة

راجع : ٥٥٧

خ

خبرة عملية

راجع : ٧١٠ ، ٨١٣ ، ٨١٤

خدم المساجد ومؤذنها

راجع : ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧

خدمة سايرة

راجع : ٨١٤

خصم بدل التخصص

راجع : ١٣١ ، ٧٧٥

خط القنطرة شرق - دفع

راجع : ١١٧ ، ٨٠٩ ، ٨٢٢

د

دبلوم الحركة والتفرفاف

راجع : ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨

درجة

راجع أيضا : ٢٩٠ ، ٦١٣ ، ٧٤١ ، ١٠٧٣

- أ - درجة شخصية .
- ب - درجة على سبيل التذكاف .
- ج - درجة في كادر ١٩٣٩

أ - درجة شخصية

٧٢٢ - أوجه التشابه وأوجه الفارقة بين الدرجة الشخصية والدرجة الأصلية .

إذا ثبت أن المدعى قد رقى إلى الدرجة الثامنة الشخصية بالتطبيق الأحكام القانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢ فإنه يعتبر مرقى إلى درجة دائمة ولا يقدح في ذلك أن الدرجة المرقى إليها درجة شخصية وأنه بقي بعد الترقية في درجته الشخصية ، ذلك أن الدرجة الشخصية والدرجة الأصلية تتساويان في هذا الخصوص في كل الميزات والحقوق المترتبة على منحها فليس ما يمنع من ترقية صاحب الدرجة الثامنة الشخصية إلى الدرجة السابعة ، كما لا تحول درجته الشخصية دون منحه علاوات تلك الدرجة في مواعيدها وبقيثاتها المقررة أسوة بالدرجة الأصلية ، وكل ما هنالك من فارق بين الدرجة الأصلية والدرجة الشخصية أن أوضاع الميزانية عند ترقية موظف إلى درجة شخصية لم تكن تسمح بمنحه درجة أصلية ، وهو أمر لا أثر له على مركزه القانوني باعتباره مرقى إلى تلك الدرجة ، وهو على كل حال وضع مؤقت يسوى عند وجود خلوات تسمح بوضع صاحب الدرجة الشخصية على درجة أصلية دون أن ينقص ذلك من حقوقه شيئاً .

١٧٤٧ - ٢ (١٩٥٧/٦/١٥) ٢ / ١٢٢ / ١٩٦٧

ب - درجة على سبيل التذكاف

٧٢٣ - الاحتفاظ للموظف على سبيل التذكاف بدرجة في الميزانية تفوق على درجته .

لا يكسبه مركزا قانونيا فيها - الغرض من ذلك الإبقاء على درجة يمكن وضع الموظف فيها عند عودته - تضمن المادة ٥٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هذا الحكم .

ان الاحتفاظ للموظف على سبيل التذكار بدرجة في الميزانية تعد على درجته لا يكسبه فيها مركزا قانونيا ، اذ لا يعد تعيينا فيها ولا ترقية اليها ، لكونه لا يتم بالاداة أو وفقا للشروط اللازمة لذلك التعيين أو هذه الترقية ، بل الغرض منه الإبقاء على درجة ما يمكن أن يوضع عليها عند عودته الى أن تسوى حالته على الوظيفة التي تخرج من درجته . وقد نصت المادة ٥٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة في فقرتها الاولى مصداقا لذلك على أن « تحفظ على سبيل التذكار لاعضاء البعثات من الموظفين وللمجندين منهم وظائفهم بميزانيات الوزارات والمصالح المختلفة ، ويجوز شغل هذه الوظائف بصفة مؤقتة على أن تخلى عند عودتهم » .

٧٣٤ - ٣ (١٩٥٨/١٢/٢٧) ٤٦٦/٣٨/٤

ج - درجة في كادر ١٩٣٩

٧٣٤ - كادر سنة ١٩٣٩ - انشاء درجة جديدة هي الدرجة التاسعة - ادراجها ضمن درجات الكادر العام دون كادر الخدمة الخارجين عن هيئة العمال .

يبين من الاطلاع على كادر سنة ١٩٣٩ أنه أنشأ درجة جديدة هي الدرجة التاسعة ونص على أن التعيين فيها في كل الاحوال يكون بصفة مؤقتة ، وقد الحق بهذا الكادر جداول تضمنت الكادر العام للموظفين ثم الكادرات الخاصة وأخيرا كادر الخدمة الخارجين عن هيئة العمال ، وأدرجت الدرجة التاسعة ضمن درجات الكادر العام . وعلى مقتضى ذلك لا يعتبر المطعون لصالحه ضمن الخدمة الخارجين عن هيئة العمال أو الخدمة السائرة ، وان عودلت الدرجة التاسعة المعين عليها في احوال خاصة بالدرجات الخارجة عن هيئة العمال ، ومن ثم تسرى عليه - طبقا لما تقدم ولماورد بالمادة السابعة من عقد استخدامه - جميع اللوائح الخاصة بالمستخدمين الجارى العمل بها أو التي سيعمل بها مستقبلا .

١٩٣ - ٢ (١٩٥٦/٦/٩) ٨٦٥/١٠٤/١

٧٣٥ - كادر سنة ١٩٣٩ استعداته للدرجة التاسعة - اعتبارها أدنى درجات الكادر - هدف واضح الكادر الى ان يختص بهذه الدرجة الموظفون الذين كانوا قبل انشائها في درجة اقل من الدرجة الثامنة وذلك بمراعاة الربط المالى لهذه الدرجة - نقل الموظفين الى الدرجة التاسعة لا يعتبر ترقية أو تعيينا جديدا - لا يعد الامر ان يكون تحويلا للدرجات الخاصة الى ما يقابلها في الكادر الجديد - استصحاب الموظفين لاقديمتهم السابقة .

ان الدرجة التاسعة هي درجة مالية استحدثت بأحكام كادر سنة ١٩٣٩ ولم يكن لها وجود في الكادرات السابقة التي كان معمولا بها قبله

وقد ورد بالكشوف المرافقة لهذا الكادر : أن ربط هذه الدرجة يكون من ٣٦ جنيه الى ٧٢ جنيه في السنة بعلاوة ستة جنيهاً بصفة دورية كل ثلاث سنوات وتخصص لمعلمي المدارس الإلزامية وأصحاب المربوط الثابت (٧٢ ج) ومساعدى الكتبة والوظائف الصغيرة التى تحتاج الى معلومات كتابية مثل الكاتبين على الآلة الكاتبة وملاحظي الجمارك والاستفجية ومن اليهم . حسب ما تقرره وزارة المالية والتعيين فيها يكون دائماً بصفة مؤقتة - ومؤدى ذلك أن واضع الكادر ارتأى بمناسبة استحداث هذه الدرجة المالية الجديدة واعتبارها أدنى درجات الكادر أن يختص بها فئات من الموظفين كانوا قبل انشائها فى درجات أقل من الدرجة الثامنة التى كانت معتبرة فى الكادرات السابقة أدنى درجاتها وذلك بمراعاة الربط المالى لهذه الدرجة المستحدثة بما كان مقرراً لهذه الفئات من الموظفين من قبل ، ونقل هذه الفئات من الموظفين الى هذه الدرجة المستحدثة لايعتبر ترقية لهم أو تعييناً جديداً يترتب عليه اهدار مدة خدمتهم السابقة واعتبار أنها قضيت فى غير درجة أو درجة أدنى من الدرجة التاسعة ، ولا يعدو الأمر فى هذه الحالة أن يكون تحويلاً للدرجات الخاصة الى ما يقابلها فى الكادر الجديد بحيث يوضع شاغلو الدرجات الخاصة التى لم يعد لها وجود بعد صدور الكادر الجديد الى الدرجة المستحدثة بأقدمياتهم السابقة .

٣١٥ - ٤ (١٩٦٠/٥/٧) ٨٧٩/٨٦/٥

درجة أصلية

راجع : ٧٢٢ ، ١٠٧٣ ، ١٢٣٦

درجة خارج الهيئة

راجع : ٦٦٦

درجة خصوصية

راجع : ٧٥٠

درجة الكفاية

راجع : ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، تقدير درجة الكفاية

درك

راجع : ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١

ديوان الاوقاف الخصوصية

راجع أيضاً : ٨٧٣ ، ١١٧٧ ، ١٢٠٩

٧٢٦ - علم اعتبار ديوان الاوقاف الخصوصية فرعاً من الحكومة او مصلحة تابعة لها او مؤسسة عامة - سرد لبعض الاحكام الخاصة بموظفي الحكومة والتي تسرى على موظفي هذا الديوان .

ان ديوان الاوقاف الخصوصية كان يتمتع بذاتية مستقلة ، وينحصر نشاطه في تولى ادارة الاوقاف الخيرية المختلفة المصادر ، الواقعة تحت نظارة الخديوى ومن خلفوه من بعده ، وهى التى كان يشرف عليها بفئتين من الموظفين : فئة تقوم باستغلال الاعيان الموقوفة ويتقاضى رجالها مرتباتهم من ريع الوقف باعتبارها جزءاً من المصروفات ، وأخرى تعمل فى مركز الديوان لمساعدة الناظر فى ادارة هذه الاوقاف ، ويستأدى أربابها مرتباتهم من أجر النظر ، وكان هذا الديوان ينفرد بميزانية خاصة مستقلة لا صلة لها بميزانية الدولة العامة . وبهذه المثابة ، كان يرعى مصالح خاصة معينة ، ولم تتوافر له من المقومات والخصائص ما يجعله فرعاً من الحكومة او مصلحة تابعة لها او مؤسسة من المؤسسات العامة . ولا يغير من طبيعته القانونية هذه صدور أوامر او لوائح تقضى بأن تطبق على موظفيه ومستخدميه النظم والقواعد المتبعة فى بعض مصالح الحكومة بشأن موظفي الدولة ، أو بأن يعامل موظفوه بأحكام قانون المعاشات الملكية ، أو بالأحكام الخاصة بتسوية المعاشات والمكافآت للموظفين والمستخدمين الذين لهم مدة خدمة دائمة فى الحكومة ، أو كون اللجنة المالية بمجلس النواب رأت بجلستها المنعقدة فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥١ بمعاملة موظفي ديوان الاوقاف الخصوصية الملكية أسوة بموظفي وزارة الاوقاف عند نقلهم لوزارات الحكومة ومصالحها تحقيقاً للعدالة فى المساواة بين موظفين متساوين فى العمل ويؤدون واجبهم فى ظل النظم واللوائح الحكومية ، أو كون مجلس الوزراء أصدر بجلسته المنعقدة فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ قراراً بالموافقة على أن يكون نقل موظفي الاوقاف الخصوصية الملكية بحالتهم من حيث الدرجة والمهية مع الاحتفاظ لهم بأقدميتهم فى درجاتهم ومواعيد علاواتهم ، ومن يكون منهم مثبتاً يحتفظ له بحالة التشبيث أسوة بموظفي وزارة الاوقاف ، على أن يطبق ذلك على من سبق نقلهم من الاوقاف الخصوصية الملكية أو من سينقلون منها الى وزارات الحكومة ومصالحها ، وذلك وفقاً للأحكام الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ الخاص بالقواعد التى تتبع عند حساب مدد الخدمة السابقة فى الاقدمية وتحديد المهية ، تأسيساً على أن ديوان الاوقاف الخصوصية المشار اليه يطبق على موظفيه الكادرات التى تصدرها الحكومة منذ سنة ١٩٢١ وأن به درجات مماثلة للدرجات المخصصة لموظفي الحكومة - لا يغير ذلك كله من حقيقة وضع الديوان المذكور ، ذلك أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ إنما صدر لحكمة معينة وفى مجال محدد نطاقه بالغاية من هذه الحكمة ، واستحدث بالنسبة

الى ماضى خدمة موظفى ديوان الاوقاف الخصوصية اقدمية اعتبارية افامها على تشبيه الديوان المذكور بالهيئات الحكومية فى مقام ضم مدة هذه الخدمة للاعتبارات التى استند اليها ، وقد اقتضى الامر صدور هذا القرار بالحكم الذى تضمنه لانشاء الحق الذى نص عليه والذى لم يكن يثبت لذويه من تلقاء ذاته لولا ما قضى به القرار المشار اليه من تسوية فى المعاملة بين موظفى الديوان وموظفى وزارة الاوقاف على أساس التشبيه الذى ذهب اليه ، ومن ثم فلا يجوز اعمال أثره الا فى .نصوص ماصدر بشأنه ، أى فيما يتعلق بضم مدد الخدمة السابقة فحسب ، دون مجاوزة هذا القصد الى اعتبار الديوان هيئة حكومية .

٥٩٦ - ٢ (١٩٥٦/٦/٢٣) ١/١١٤/٩٣٧

٧٢٧ - القرار بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن موظفى ديوان الاوقاف الخصوصية - نصه على تصحيح ما تم فى شأن نقلهم بحالتهم الى وزارة الاوقاف - الحكمة من اصداره على ضوء التشريعات التى تسرى عليهم ، والمذكورة الايضاحية له - مجال اعماله يتحدد فى نطاق قواعد ضم مدة الخدمة السابقة بالنسبة الى ماضى خدمتهم فى الديوان - اثره لا يتعدى الى قواعد القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية - بيان ذلك .

ان مانصت عليه المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن موظفى ديوان الاوقاف الخصوصية الملكية سابقا من أن « يعتبر صحيحا ماتم فى شأن نقل موظفى ديوان الاوقاف الخصوصية الملكية الى وزارة الاوقاف بحالتهم من حيث الدرجة والمرتب والاحتفاظ لهم باقدميتهم فى درجاتهم ومواعيد علاواتهم » لا مساس لهذا النص بأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية التى تبقى سارية فى مجال تطبيقها بما تقضى به من علم امكان افادة المدعى منها لفقدانه الشرط الجوهرى لانطباقها على حالته . وانما يتحدد نطاق اعمال القرار بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ بالناية من الحكمة التى دعت الى اصداره ، ذلك أن مجلس الوزراء سبق أن وافق فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ على أن يكون نقل موظفى ديوان الاوقاف الخصوصية الى وزارات الحكمة ومصالحها بحالتهم من حيث الدرجة والماهية مع الاحتفاظ لهم باقدميتهم فى درجاتهم ومواعيد علاواتهم ، ومن يكون منهم مثبتا يحتفظ له بحالة التثبيت ، وعلى أن يطبق ذلك على من سبق نقلهم من الاوقاف الخصوصية ومن سينقلون منها الى وزارات الحكومة ومصالحها . وقد الغى هذا القرار بمقتضى المادة الاولى من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة . وبناء على نص المادة ٢٤ من هذا القانون صدر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قرار مجلس الوزراء بتنظيم كيفية حساب مدة الخدمة السابقة بالاوقاف الخصوصية ، وقضى بأن تحسب نصف هذه المدة بشرط ألا تقل مدة الخدمة السابقة عن ثلاث سنوات . وقد ورد بالمذكرة

الايضاحية للقرار بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ أن وزارة الاوقاف قررت « ضم موظفي الديوان المذكور الى خدمتها اعتبارا من أول اغسطس سنة ١٩٥٢ بحالتهم التي كانوا عليها وأدمجتهم مع موظفي الوزارة بحسب تواريخ اقدميتهم في درجاتهم التي شغلوها بهذا الديوان ، وأصبحت الترقيات في الوزارة تجري على ضوء هذه الاقدمية . وقد طلبت وزارة الاوقاف حفظ المراكز الخالية لهؤلاء الموظفين ضمانا لاستقرار أحوالهم وحسن تفرغهم لأعمالهم . كما تقضى العدالة الا تضار هذه الطائفة نتيجة تبعية الاوقاف الخصوصية الملكية لوزارة الاوقاف بعد زوال حكم الملك السابق ، وتمشيا مع الاعتبارات التي أشار اليها القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ باحسب مدة الخدمة التي قضّاها هؤلاء الموظفون في ديوان الاوقاف الخصوصية كاملة فيما يتعلق بصندوق التأمين والمعاشات ، واعتبار ماتم في شأن نقلهم الى وزارة الاوقاف بحالتهم من حيث الدرجة والمرتب صحيحا » - وواضح مما تقدم أن المشرع انما استهدف باصدار القرار بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ مجرد الإبقاء على ماتم في شأن نقل موظفي ديوان الاوقاف الخصوصية الى وزارة الاوقاف من حيث الدرجة والمرتب والأقدمية في الدرجة ومواعيد العلاوة فحسب ، وذلك بتصحيح ماعاملتهم به الوزارة في هذا الخصوص ، عودا الى ما كان عليه الوضع في ظل قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ الذي ألغى بمقتضى المادة الاولى من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وتجاوز عن أعمال احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بالتطبيق لحكم المادة ٢٤ من هذا القانون ، فيما يتعلق بحسب مدة الخدمة السابقة لهؤلاء الموظفين بديوان الاوقاف الخصوصية ، دون مجاوزة هذا القصد المحدد الى اعتبار الديوان المذكور هيئة حكومية أو منح موظفيه السابقين المزايا المقررة بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية وهو الذي لم يشر اليه المشرع في ديباجة القرار بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ ، والذي يظل غير منطبق عليهم لتخلف شرط الافادة من احكامه فيهم ، ومن ثم ينحصر أثر القرار بالقانون المشار اليه الذي يجب أن يقدر بقدره ، ويتحدد مجال اعماله في نطاق قواعد ضم مدة الخدمة السابقة بالنسبة الى ماضى خدمة موظفي ديوان الاوقاف الخصوصية في ذلك الديوان ، دون أن يتعدى هذا الاثر الى قواعد المعادلات الدراسية التي يقوم علم افادتهم منها على أساس أنهم لم يكونوا معينين بالفعل في خدمة الحكومة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ .

١٧٦٢ - ٢ (١٩٥٩/١١/١٤) ٥٠/٩/٥

ديوان المحاسبة

راجع : ٥٢٧ ، ٥٤٨ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣

ديوان الموظفين

٧٢٨ - تقسيم وظائف ديوان الموظفين في الميزانيات المتعاقبة الى قسمين في وحدتين مستقلتين هما وظائف الديوان العام ووظائف مراقبي ورؤساء وكلاء المستخدمين - استقلال كل من الوحدتين بوظائفه ودرجاته - لا يتراحم عند الترقية موظفوا قسم منها مع موظفي القسم الآخر .

ان ميزانية ديوان الموظفين ، بحسب أوضاعها التي استقرت عليها منذ السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، انتظمت طائفتين من الموظفين ، تكون كل منهما وحدة تائمة بذاتها مستقلة ومنفصلة عن الاخرى : أولاهما ، وحدة موظفي الديوان العام . والثانية ، وحدة مراقبي ورؤساء وكلاء أقسام مستخدمي الوزارات والمصالح . ومقتضى هذا التقسيم ، الذي يقوم أساسا على اختلاف نوع طبيعة العمل ، هو استقلال كل من الوحدتين المشار اليهما بوظائفه ودرجاته وأقدميات الموظفين الذين ينتمون اليه . ومتى كان الامر كذلك فإن كل وحدة من هاتين الوحدتين تنفرد - عند اجراء حركة الترقية - بدرجاتها ووظائفها التي لا يزاحم أفراد الوحدة الاخرى موظفيها في الترقية الى الدرجات الشاغرة بها . فاذا خلت درجة في إحدى الوحدتين فليس لموظفي الوحدة الاخرى أى حق في الترقية اليها أو الامل فيها ، اذ يقتصر حقهم المشروع على الترقية الى الدرجات التي تخلو بالوحدة التي يتبعونها ، فلا امتزاج ولا اندماج بين درجات الوحدتين عند الترقية .

٦٧١ - ٣ (١٢ / ٧ / ١٩٥٨) ٣ / ١٦٨ / ١٦٠٩

٧٢٩ - اختصاصات ديوان الموظفين المنصوص عليها في القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥١ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمرسوم بقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ - المادة الثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - نصها على تبعية مراقبي ومديري ورؤساء المستخدمين ووكلائهم بالوزارات والمصالح ما عدا ديوان المحاسبة لديوان الموظفين ودرج وظائفهم بميزانيته - مجال مباشر اختصاصات ديوان الموظفين هو الوزارات والمصالح التي تقوم عليها السلطة التنفيذية - رؤساء المستخدمين ووكلائهم بمجلس البرلمان - لا يتبعون ديوان الموظفين بل يتبعون مجالسهم - لا يغير من ذلك حل البرلمان والغاء الدستور - نقل وظيفتي رئيس ووكيل المستخدمين بمجلس النواب الى ديوان الموظفين لا ينتج اثره الا من تاريخ نفاذه .

في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥١ صدر القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥١ بإنشاء ديوان الموظفين ثم عدل بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ ثم بالمرسوم بقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ ، وقد بينت المادة الثانية من القانون الاخير اختصاص الديوان كما يلي « أولا - الاشراف على تنفيذ لوائح الموظفين . ثانيا - النظر في تحديد عدد الموظفين ودرجاتهم في الوزارات والمصالح العامة بقدر ما تقتضى به ضرورة العمل . ثالثا - وضع نظم الامتحانات اللازمة للتعيين في وظائف الحكومة ولتمرين

الموظفين . رابعا - مراجعة مشروعات ميزانيات الوزارات والمصالح العامة والاعتمادات الاخرى فيما يختص بالوظائف عددا ودرجة وغير ذلك من شئون الموظفين ، وابداء ماقد يكون لديه من ملاحظات عليها فاذا لم يؤخذ بهذه الملاحظات وجب ابلاغ البرلمان بوجهة نظر الديوان . خامسا - اقتراح التشريعات الخاصة بالموظفين . وعلى وجه العموم يختص الديوان بالنظر فى نظام العمل الحكومى ووضع الاقتراحات المؤدية لضمان سير الاعمال على وجه مرضى ، وله فى سبيل ذلك كله نصيب من يرى نديه من موظفيه لاجراء الابحاث اللازمة فى الوزارات والمصالح العامة وحق طلب البيانات التى يرى لزوم طلبها . ونصت المادة الاولى من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة على أن « يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام موظفى الدولة بالاحكام المرافقة لهذا القانون وتسرى احكامه على موظفى وزارة الاوقاف والجامع الازهر والمعاهد الدينية ، ويلغى كل حكم يخالف هذه الاحكام » ، ونصت المادة الثانية على أن « يعمل به من أول يولية سنة ١٩٥٢ » . وقد نصت المادة الثالثة من الباب الاول من ذلك القانون على أن « يكون مرافبو ومديرو ورؤساء المستخدمين ووكلاؤهم بالوزارات والمصالح ماعدا ديوان المحاسبة تابعين لديوان الموظفين وتدرج وظائفهم بميزانيته » . ويبين من مراجعة اختصاصات ديوان الموظفين المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه أنها تنصب أساسا على مراجعة ميزانيات الوزارات والمصالح فيما يختص بالموظفين عددا ودرجة وتحديد عدد الموظفين ودرجاتهم بالوزارات والمصالح ثم الاشراف على تنفيذ لوائح الموظفين . وليس من شك فى أن مجال مباشرة هذا الاختصاص - على ما هو ظاهر من صريح نص المادة الثانية سالفة الذكر - هو الوزارات والمصالح ، وهى تقسيمات فى بنية السلطة التنفيذية ، أو هى مسميات تطابق المرافق العامة التى تقوم عليها السلطة التنفيذية ، ومن ثم لايمتد اختصاص الديوان الى مجلسى البرلمان ، ذلك أنه فضلا عن أن هذه المجالس النيابية لا تعتبر من الوزارات والمصالح ، فانها - كما سلف البيان - تستقل بوضع ميزانياتها وبشئون موظفيها عامة ، مما يتنافى معه ايجاد رقابة أو اشراف عليها فى هذه الشئون من أى سلطة أخرى . ومادام الامر كما ذكر وكان مراقبو ومديرو ورؤساء المستخدمين ووكلاؤهم هم عمال ديوان الموظفين فى الاشراف على تنفيذ لوائح الموظفين ، فلاوجه - والحالة هذه - لأن يتبع رؤساء المستخدمين ووكلاؤهم بمجلسى البرلمان ديوان الموظفين ، بل يظلون ، تابعين لمجالسهم صاحبة الولاية عليهم ، ولم يغير حل المجلسين والغاء الدستور من ذلك الامر شيئا ، وآية ذلك أنه على اثر حل مجلسى البرلمان صدر قرار من مجلس الوزراء فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بالحق سكرتيريتى مجلسى

الشيوخ والنواب برئاسة مجلس الوزراء ، على أن يكون رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء هما الجهة التي تتولى بالنسبة لشئونهما السلطات التي كانت مخولة لرئيس وهيئة مكتب كل منهما . وظاهر من هذا القرار أنه احتفظ لسكرتيريتي المجلسين باستقلالهما وكيانهما القانوني السابق فهو لم يدمجهما في سكرتيرية مجلس الوزراء أو ينقلهما إليها أو إلى أية وزارة أو جهة أخرى ، وإنما نظم الجهة الرئاسية لهما فأصبحت رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء بدلا من رئيس المجلس أو هيئة المكتب ، ويؤكد هذا النظر أن السيد وزير الدولة الذي عهد إليه رئيس مجلس الوزراء بتولى السلطة المخولة له في شئون موظفي سكرتيريتي المجلسين أصدر في ٢٩ من يولية سنة ١٩٥٣ قرارين : الاول رقم ١٦٧٦ بتقسيم الوظائف الداخلة في الهيئة بسكرتيرية مجلس النواب ، والثاني رقم ١٦٧٧ بتوزيع موظفي سكرتيرية المجلس على فئات الكادر المختلفة الداخلة في الهيئة محتفظا بتقسيم الوظائف ومسمياتها طبقا لما كان متبعيا قبل حل المجلس : مثال ذلك أنه احتفظ بوظائف السكرتير العام للمجلس ومدير الادارة التشريعية ومدير ادارة المراقبة ثم بوظائف مديري ووكلاء أقسام ورؤساء فرق وسكرتيري لجان وأعضاء فرق ، وهي الوظائف التي تتفق وأعمال المجلس ، أي أنه - على ما سبق القول - احتفظ بالكيان والوضع القانوني لسكرتيرية المجلس . ويجلو ذلك أيضا المناقشات التي دارت في مجلس الشيوخ بجلساته المنعقدة في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ في صدد ما أدخل من تعديل على المادة الثالثة من قانون نظام موظفي الدولة ، فقد كان نص المادة الثالثة في أول الأمر يجرى كما يلي « يكون مراقبو ومديرو ورؤساء المستخدمين ووكلأؤهم بالوزارات والمصالح تابعين لديوان الموظفين وتدرج وظائفهم بميزانيته » . فقدم أحد حضرات الشيوخ اقتراحا بأن يعدل نص المادة الثالثة من قانون نظام موظفي الدولة ، فقد كان نص المادة الثالثة ووكلأؤهم بالوزارات والمصالح ، ماعدا ديوان المحاسبة ، تابعين لديوان الموظفين وتدرج وظائفهم بميزانيته » ، وقال ان هذا التعديل هو « تحقيق للتنسيق بين التشريعات القائمة ، فقد سبق للبرلمان - تحقيقا لاستقلال ديوان المحاسبة - أن جعل شأن موظفيه خاضعا لرئيس الديوان ولجنة عليا ، فاذا ما أتبعنا مدير المستخدمين ووكليله لديوان الموظفين تعارض هذا مع فكرة الاستقلال الممنوحة لديوان المحاسبة بمقتضى قانون قائم » . وقد عقب أحد حضرات الشيوخ على ذلك بقوله « ان مجلس الشيوخ ومجلس النواب وديوان جلالة الملك مستقلة كذلك تمام الاستقلال » ، فرد صاحب الاقتراح « سنجدها مستثناة فيما بعد » . وقد وافق المجلس على هذا التعديل ، ثم وردت بعد ذلك المادتان ١٣٢ و ١٣٣

وتضمنت أولاهما أن أحكام هذا القانون تسرى على موظفي ومستخدمى الحاشية الملكية المدنيين بغير مساس بالأحكام والقواعد المعمول بها الآن فى شأن تعيينهم وترقيتهم وعلاواتهم ويطبق بالنسبة للموظفين منهم فى شأن التأديب أحكام المرسوم الصادر فى ٢٨ من يونية سنة ١٩٢٢ ، وفى الأحوال التى تطبق فيها أحكام هذا القانون على الوجه المتقدم يكون لرئيس ديوان جلالة الملك ولوكيل هذا الديوان السلطة والاختصاصات المقررة فى هذا القانون للوزير ولوكيل الوزارة على التوالى ، وتضمنت المادة الثانية أن « يكون لمجلس الاوقاف الاعلى والمجلس الازهر الاعلى ولجنة العليا بديوان المحاسبة كل فيما يخصه الاختصاصات والسلطات الممنوحة لمجلس الوزراء بمقتضى هذا القانون ومع مراعاة اتباع مايقضى به من اختصاص لوزارة المالية والاقتصاد ولديوان الموظفين فى تلك الأحوال ، ويكون لشيخ الجامع الازهر والوكيل الاختصاصات والسلطات الممنوحة بهذا القانون للوزير ولوكيل الوزارة كل فيما يخصه ، وظاهر مما تقدم أن البرلمان بمجلسيه اعتبر استقلال موظفيه عن رقابة ديوان الموظفين أمرا مفروغا منه ، فلم يترقى شأنه أى شبهة أوجدل وإنما ثار ذلك حول ديوان المحاسبة فلزم النص على استثنائه بحكم استقلاله عن السلطة التنفيذية . أما بالنسبة لما تم أخيرا من نقل وظيفتى رئيس ووكيل المستخدمين بمجلس النواب الى ديوان الموظفين فانه لما سبق تفصيله لا ينتج أثره الا من تاريخ نفاذه .



رواتب

راجع أيضا : ٥٨ : ١١٤ : ١٣٧ : ١٧٥ : ١٧٦ : ٢٢٩ : ٢٣٠ :
٢٤٧ : ٢٥٢ : ٣٢٧ : ٣٢٨ : ٣٩٣

- أ - راتب أصلي
- ب - علاوة

- ١ - العلاوات في ظل كادر ١٩٣١ و ١٩٣٩
- ٢ - العلاوات في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
- ج - رواتب اضافية

- ١ - اعانة اجتماعية
- ٢ - اعانة غلاء المعيشة
- ٣ - بدلات

- بدل انتقال
- بدل تخصص
- بدل سفر
- بدل سكن
- بدل عدوى
- علاوة التليفون
- مرتب الإقامة بالصحراء
- مكافأة عن أعمال اضافية

أ - راتب أصلي

راجع أيضا : ١٤ ، ١٥ ، ٥٨ ، ٦٤ : ١١١ ، ١١٤ ، ١٣٦ ،
١٣٧ : ٢٢٩ : ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ١٠١٧ ، ١٠٢٠ ، ١١٠٣ :
١١٧٧ : ١٢٦٢ : ٢٧٥ : ١٢٧٩

٧٣ - مركز الموظف بالنسبة لمرتبه في المستقبل مركز قانوني عام يجوز تغييره
- مركزه بالنسبة لمرتبه الذي حل فعلا مركز قانوني فإني ينطوي على حق مكتسب لا يجوز
الساس به الا بص خاص في قانون وليس في أداة أدنى - لا يقف في طريق استيفاء هذه
الحق المكتسب تعطل الادارة بنفاد الاعتمادات المالية المقررة من قبله او علم الناشر من
المراجع المختص بمراقبة الصرف

إذا استوفى التنظيم العام أوضاعه ومقوماته التي تجعله نافذا قانونا واستحق الموظف على مقتضاه مرتبه بحلول ميعاده ، أصبح هذا المرتب حقا مكتسبا له واجبا أدائه ، لا يحول دون ذلك نفاذ الاعتمادات المقررة من قبل ، أو عدم كفايتها ، ولو رفض الموظف المختص لهذا السبب أو ذاك التأشير بالصرف ، وغاية الأمر أن ذلك قد يستدعي فقط تأخير الصرف إلى أن تدبر الإدارة المال اللازم ، ذلك أنه إذا كان مركز الموظف بالنسبة لمرتبته في المستقبل هو مركز قانوني عام يجوز تغييره في أي وقت ، فإن مركزه بالنسبة لمرتبته الذي حل فعلا هو مركز قانوني ذاتي ولد له حقا مكتسبا واجب الاداء ، لا يجوز المساس به إلا بنص خاص في قانون وليس في أداة أدنى منه كلائحة ، فلا يقف في سبيل استيفائه هذا الحق ما قد تتعلل به الإدارة من نفاذ الاعتمادات المقررة من قبل ، أو عدم كفايتها ، أو عدم التأشير من المراجع المختص بمراقبة الصرف .

١٧٥ - ١ (١٩٥٦/٢/١١) ١/٦٠/٤٩١

٧٣١ - موظف - المناط في استحقاق راتبه هو بتاريخ تسلمه العمل وليس بتاريخ صدور قرار التعيين - أساس ذلك .

إن الفقرة الأخيرة من المادة ٢١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على أن الموظف يستحق مرتبا من تاريخ تسلمه العمل ، فالمناط في الاستحقاق هو بهذا التاريخ وليس بتاريخ القرار ذاته ، وهذا النص هو ترديد لأصل طبعي عادل متسق وقاعدة عدم جواز الاثراء على حساب الغير بلا سبب قانوني ، فإن كان قرار التعيين قد صدر ، ولكن الموظف لم يتسلم عمله إلا بعد ذلك ، فلا يستحق مرتبه إلا من التاريخ الأخير ، وكذلك إذا كان الموظف قد تسلم عمله بناء على تكليف الجهة المختصة ثم تراخى صدور قرار تعيينه استيفاء لاجراءات أو أوضاع يتطلبها إصداره ، فإنه يستحق مرتبه منذ التاريخ الأول الذي تسلم فيه العمل .

١٤٣ - ١ (١٩٥٦/١/٢١) ١/٤٧/٣٩٣

٧٣٢ - انقطاع عن العمل - حرمان الموظف من مرتبه لانقطاعه عن العمل - القول بعدم جوازه إذا انقطع عن العمل بغير عذر في غير الحالة المنصوص عليها في المادة ٦٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي تشترط أن يكون الانقطاع عقب اجازة مرضية أو اعتيادية - غير صحيح أساس ذلك - هو قيام نص المادة على حكمة تشريعية مردها إلى أصل طبعي هو أن الاجر مقابل العمل .

إن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن فترة انقطاع الموظف عن عمله التي تبرر حرمانه من راتبه مدة الانقطاع يجب أن تكون طبقا للمادة ٦٢ من قانون التوظيف عقب اجازة اعتيادية أو مرضية بعد انتهاء مدتها ،

وانه ليس لجهة الادارة أن تقرر حرمان الموظف اذا انقطع عن عمله بغير عذر في غير هذه الحالة - هذا القول مردود بأن هذه المادة انما تردد اصلا عاما يقرم على حكمة تشريعية يستوجبها حسن سير العمل في الدولاى الحكومى ، مردوها الى أصل طبعى ، هو أن يحرم الموظف الذى ينقطع عن عمله بدون مبرر من راتبه مدة غيابه ، لان الاصل ان الاجر مقابل العمل ، فاذا تغيب الموظف بدون مبرر فلا حق له فى الاجر ، وهذا مع عدم الاخلال بالمحاكمة التأديبية بسبب اهماله فى اداء واجبه لتغيبه عن عمله بدون مبرر .

٤١٦ - ٤ (١٩٦٠/٤/٩) ٥/٦٧/٦٢٤

٧٣٣ - استرداد الادارة لما تستحقه من الموظف عن طريق الاستقطاع من ربيع الراتب - عدم جوازه قبل العمل بالقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ - رفع الدعوى على الادارة يطلب الغاء القرار القاضى بالاستقطاع - صدر القانون سالف الذكر اثناء نظر الدعوى واجازته للاستقطاع - صيرورة طلب المدعى غير منتج - التزام الادارة بمصاريف الدعوى .

ما كان يجوز للادارة قبل نفاذ القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ أن تستقطع من ربيع راتب الموظف ما هو مستحق لها على أساس استرداد المدفوع بدون حق ، ولكن ذلك أصبح جائزا طبقا للقانون .
وغنى عن البيان أن الاستقطاع جائز - وفقا لهذا القانون - سواء بالنسبة للمستحقات الحكومية الناشئة بعد نفاذه ، أو مستحقاتها الناشئة قبله ، ما دامت هذه المستحقات ما زالت قائمة فى ذمة الموظف بعد نفاذه . فاذا ثبت أن الادارة - قبل صدور القانون سالف الذكر - قد استقطعت المبالغ المستحقة لها على المانع على أساس استرداد المدفوع بدون حق ، فرفع هذا دعواه بطلب الغاء القرار القاضى بالاستقطاع ، وأثناء نظر الدعوى صدر القانون المشار اليه ، فانه لا يبقى ثمة وجه للتحدى بعدم جواز الاستقطاع ، اذ أصبح التحدى بذلك الآن غير منتج ، الا أنه لما كانت الدعوى قد رفعت فى ظل قانون ما كان يجيز - وقت اقامتها - الاستقطاع من ربيع راتب الموظف، فترى المحكمة التزام الحكومة بمصروفاتها .

٥٧٧ - ٣ (١٩٥٨/٥/٣١) ٣/١٣٨/١٢٩٢

٧٣٤ - صيرورة المرتب حقا مكتسبا للحكومة اذا لم يطلب به صاحبه فى خلال خمس سنوات - المادة ٥٠ من القسم الثانى لللائحة المالية للميزانية والحسابات - قيام هذه المادة على اعتبارات تنظيمية عامة يتعين على الحكومة التزامها وعلى المحاكم ان تقضى بها ، بحسبانها قاعلة قانونية واجبة التطبيق فى علاقة الحكومة بموظفيها - عدم تغلف التزام طبعى فى ذمة الدولة بعد انقضاء الخمس سنوات سالف الذكر .

ان المادة ٥٠ من القسم الثانى من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على أن « الماهيات التى لم يطالب بها فى مدة خمس سنوات تصبح

حقا مكتسبا للحكومة ، ويظهر من ذلك ان هذه المادة وان اقتبست من النصوص المدنية مدة التقادم الخمسى ، الا أنها قررت فى الوقت ذاته أنه بمجرد انقضاء هذه المدة تصبح تلك الماهيات وما يجرى فى حكمها حقا مكتسبا للحكومة ، فنفت تخلف أى التزام طبيعى فى ذمة الدولة واخترقت بذلك عن الاحكام المدنية التى يقوم فيها هذا الالتزام الطبيعى ، والتى تقضى بناء على ذلك بأنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها (م ١/٣٨٧ مدنى) ، وأن الاعتبارات التى تقوم عليها المادة ٥٠ سالفه الذكر هى اعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة وتهدف الى استقرار الاوضاع الادارية وعدم تعرض الميزانية - وهى فى الاصل سنوية - للمفاجآت والاضطراب . ومن ثم فان القاعدة التى قررتها هى قاعدة تنظيمية عامة يتعين على وزارات الحكومة ومصالحها التزامها، وتقضى بها المحاكم كقاعدة قانونية واجبة التطبيق فى علاقة الحكومة بموظفيها ، وهى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، ومن بينها تلك اللائحة .

١٥٧ - ٢ (١٩٥٦/٦/٢) ٨٠٧/٩٨/١

١٣٨ - (١٩٥٦/٦/٩) ٨٥٥/١٠٣/١

٩٨ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٨) ١٢٩/١٦/٢

٧٣٥ - تقادم خمسى - قيامه على قرينة قانونية مفادها افتراض اداء المدين لتلك الديون من ايراده وان تراكمها أكثر من خمس سنوات تكليف بما يجاوز السنة - هذه القرينة لا تقبل الدليل العكسى - أحقية الخزنة العامة فى الانتفاع من حكمها رغم ملائمتها - منازعة الدين فى أصل المرتب او اعترافه به لاتمنع من سريان هذا التقادم - انطباقه على ما يتجه من مرتبات - معنى النورية والتجدد المنصوص عليهما بالمادة ٣٧٥ من القانون المدنى .

ان النورية والتجدد المنصوص عليهما فى المادة ٣٧٥ من القانون المدنى هما من الخصائص المتفرعة عن طبيعة الحق فى ذاته ، اذ يقصد بالدورية أن يكون مستحقا فى مواعيد متتالية ، وبالتجدد أن ما يؤدى من الدين فى موعده لا ينتقص من أصله . وقد ذكرت المادة ٣٧٥ المشار اليها المرتبات من بين الحقوق الدورية المتجددة التى أوردتها على سبيل المثال ، فالمرتبات بطبيعتها من الحقوق التى تتقادم بخمس سنوات باعتبارها دورية متجددة . وهاتان الصفتان لاتزالان ماتجمد منها ، كما ، لا يغير من طبيعة المرتب ، كحق دورى متجدد ، قيام المنازعة فى أصل استحقاقه ، اذ لا شأن لذلك بمدة التقادم كما أشارت الى ذلك المادة ٣٧٥ حيث نصت على أن الحق الدورى المتجدد يتقادم بتلك المدة ولو أقر به المدين ، فتسرى مدة التقادم من باب أولى اذا نازع فيه . ومرد ذلك الى أن التقادم الخمسى لا يقوم على قرينة الوفاء كما هو الشأن فيما عداه من ضروب التقادم ، وانما يرجع فى أساسه الى أن المدين يفرض فيه اداء

الديون الدورية المتجددة من ايراده ، فلو أجبر على الوفاء بما تراكم منها بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق لافضى ذلك الى تكليفه بما يجاوز السعة . وقد جعل للمدين ، تفريعا على هذا التوجيه ، أن يتمسك بانقضاء تلك المدة ، ولو بعد اقراره بوجوب الدين في ذمته ، ومما يجب التنبيه اليه أن القرينة التي يقوم عليها هذا التقادم الحمسى هي قرينة قانونية قاطعة لاتقبل الدليل العكسى ، فلا وجه للتحدى بأنها لا تسرى في حق الحزاة العامة بحسبان أنها مليئة .

١-١٠٩ ، ١-١١٠ ، ١-١١١ ، ١-١٨٣ ، ١-١٨٤ ، ١-١٨٩ ، ١-٣٠١ ،

٨٧ - (١٩٥٥/١١/١٩) ١٢٩/١٦/١

ب - علاوة

راجع ايضا : ٢٨ ، ٥٣ ، ٢٣٠ ، ٢٤٤ ، ٣٢٦ ، ٥٨١ ؛

٩٥٥ ، ٩٥٨ ، ١٠٣١ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٨٢ ، ١١٧٧

١ - العلاوات في ظل كادر ١٩٣١ و ١٩٣٩

٧٣٦ - سرد لبعض احكام كادر سنة ١٩٣١ وقرارات مجلس الوزراء في اول اغسطس سنة ١٩٣٤ وكادر سنة ١٩٣٩ وقواعد الانصاف وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/١١/١٩٤٦ والكتب الثورية الصادرة من وزارة المالية في شأن العلاوات . ان كادر سنة ١٩٣١ الذي أقره مجلس الوزراء في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٣١ وصدرت به التعليمات المالية رقم ٤٤ في يولييه سنة ١٩٣١ كان ينص في البند (سادسا) منه على « عدم منح أول علاوة يحل ميعادها ابتداء من أول مايو سنة ١٩٣١ ، ويعتبر موعد العلاوة التالية بعد انقضاء فترة كاملة من الفترات المقررة لحلول ميعاد العلاوات ٠٠٠ ، وفي أول اغسطس سنة ١٩٣٤ أصدر مجلس الوزراء قرارا باجازة منح علاوات بشروط معينة ، وخول وزارة المالية سلطة تفسير احكام هذا القرار وتطبيقها . وتنفيذا لذلك أصدرت وزارة المالية في يناير سنة ١٩٣٥ التعليمات المالية رقم ٥١ التي ورد في الفقرة (١) من البند (أولاً) منها الخاص بالعلاوات أنه « يجوز منح علاوة واحدة ولمرة واحدة لكل موظف أو مستخدم قضى أو يقضى فترتي علاوة كاملتين على آخر علاوة نالها . » كما نص في الفقرة (٢) من البند ذاته على ان « تكون العلاوة استمية لمدة سنة ، ولا تصرف فعلا الا من اليوم التالي لانقضاء هذه السنة ٠٠٠ ، »

ولما صدر كادر سنة ١٩٣٩ الذي تضمنه منشور المالية رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ يكون مطابقاً للقانون ، مادام قرارها قد خلا من عيب أساء استعمال البند (٢) من الاحكام المفقطة للعلاوات الواردة به على أنه « الى أن يتحقق في اعتمادات الوظائف بالميزانية على حسب متوسط الدرجات وفر بينها وبين الماهيات الفعلية يسمح بمنح العلاوات الاعتيادية والعلاوات المكملة للماهية للوصول الى بداية الدرجة - يوقف صرفها بصفة عامة » ، الا في الاحوال الخاصة التي استثنائها صراحة ، ومنها ماورد في الفقرة (ز) من هذا البند التي جاء بها « الموظفون ورؤساء المدارس الالزامية الذين يعينون تحت حكم هذا المشروع في الدرجتين الثامنة والسابعة يمنحون علاوة دورية كل سنتين أو ثلاث بحسب الحالة حتى تبلغ ماهيتهم ٩٦ جنيها سنويا » . ومفاد ما تقدم من نصوص أنه بعد أن كان كادر سنة ١٩٣١ يقضى بحرمان الموظف من أول علاوة ، وبعد أن تقرر في ظله العلاوة الوحيدة جاء كادر سنة ١٩٣٩ فأوقف بصفة عامة صرف العلاوات الاعتيادية والعلاوات المكملة للماهية ، وانما استثنى من ذلك - في نطاق محدود والى رقم معين - الموظفين الجدد الذين يعينون في ظل احكامه في الدرجتين الثامنة والسابعة فقضى بأن يمنح هؤلاء علاواتهم الدورية كل سنتين أو ثلاث سنوات بحسب الحالة الى أن تبلغ ماهياتهم ثمانية جنيهات شهريا ، ثم يوقف منحهم اياها بعد بلوغ ماهيتهم هذا القدر ، اذ ينتهي الاستثناء عندئذ ويرتدون الى القاعدة العامة وهي وقف العلاوة فلا يمنحون علاوة بعد ذلك . وقد صدرت بعد هذا قواعد الانصاف ، وقضت بأن أزباب اليومية من حملة المؤهلات الدراسية تزداد أجورهم على اساس انهم التحقوا بالخدمة بأجور توازي المرتبات المقررة للدرجة المحددة لمؤهلاتهم ان لم يكونوا قد منحوها بالفعل . وفي ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ قرر مجلس الوزراء منح علاوة جديدة للموظفين والمستخدمين الدائمين والمؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وفقا لاحكام التي وضعها في هذا الشأن . وتنفيذا له صدر كتاب وزارة المالية الدوري ملف رقم ف ٢٣٤ - ٣٤/٥ مؤقت ١٢ في ٣ أبريل سنة ١٩٤٧ ، ونص في الفقرة (٥) منه على أن « لا تمنح العلاوة للموظفين والمستخدمين الذين انتفعوا بتحسين في ماهيتهم نتيجة لتطبيق قواعد الانصاف أو الكادرات الخاصة ولا للموظفين الشاغلين لوظائف ذات مربوط ثابت الا اذا قد استحقوا هذه العلاوة في الدرجة السابقة وكانت ماهياتهم الحالية

لا تتجاوز بالعلاوة الجديدة ذلك المربوط الثابت . على أن من تكون الزيادة التي منحها في الانصاف تقل عن مقدار العلاوة الجديدة يمنح الفرق بين الاثنين . ويستثنى من حكم هذه الفقرة المنسحبون وكذلك الخدمة الخارجون عن هيئة العمال الذين اقتصر الانصاف بالنسبة اليهم على رفع ماهياتهم الى ٣ ج شهريا ، فهؤلاء يمنحون العلاوة الجديدة بغض النظر عما نالوه في الانصاف .

٧١٧ - ٣ (١٩٥٨/١١/٢٢) ٤/١٣/١٤٣

٧٣٧ - احكام كادر سنة ١٩٣٩ الصادر به منشور المالية رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلاوات - الاصل الا تمنح العلاوات طبقا لاحكام هذا الكادر الا من وفر متوسط الدرجات وتوَّجل اذا لم يكف هذا الوفر في سنة ما الى السنة التالية - وقف صرف العلاوات بصفة عامة وقتية الى ان يتحقق في اعتمادات الوظائف بالميزانية وفر يسمح بمنحها - استثناء المشرع في الفقرات من (١) الى (٩) من المادة الثانية طوائف مختلفة من الموظفين والمستخدمين الموجودين في الخدمة وفي الفقرة (ز) من تلك المادة طوائف اخرى من الموظفين الذين يعينون في ظل احكام هذا الكادر - الاستثناء الوارد في الفقرة (ز) مقتضاه ان يمنح الموظفون المنصوص عليهم فيها علاواتهم الدورية كل سنتين او ثلاث سنوات الى ان تبلغ ماهيتهم ثمانية جنيهات شهريا - مقتضى ذلك وقف منحهم العلاوات بعد بلوغ ماهياتهم هذا القدر .

ان كادر سنة ١٩٣٩ الصادر به منشور المالية رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ ملف رقم ٢٣٤ - ١٤/٢ في ٤ من مايو سنة ١٩٣٩ نص في المادة الاولى من باب العلاوات على أن تمنح العلاوات من وفر متوسط الدرجات ونص في المادة الثالثة من هذا الباب على أنه « اذا لم يكف الوفر في سنة ما لمنح جميع المستحقين نقل من لم يمنحوا علاواتهم الى السنة التالية وفضلوا على من استحقوها لأول مرة في هذه السنة ، ولا يغير هذا النقل الاضطراب موعده العلاوة ، ، كما نص في صدر المادة الثانية من باب الاحكام المؤقتة للعلاوات على أنه « الى أن يتحقق في اعتمادات الوظائف بالميزانية على حسب متوسط الدرجات وفر بينها وبين الماهيات الفعلية يسمح بمنح العلاوات الاعتيادية والعلاوات المكملة للماهية للوصول الى بداية الدرجة - يوقف صرفها بصفة عامة واستثنى من ذلك حالات على سبيل الحصر منها ما نص عليها في الفقرة (ز) من هذه المادة التي جاء بها « الموظفون ورؤساء المدارس الالزامية الذين يعينون تحت احكام هذا المشروع في الدرجتين الثامنة والسابعة يمنحون علاوة دورية كل سنتين او ثلاث بحسب الحالة حتى تبلغ ماهيتهم ٩٦ جنيها سنويا ، ومقتضى هذا أن العلاوات ، وهي أصلا لا تمنح الا من وفر متوسط الدرجات وتوَّجل اذا لم يكف هذا الوفر في سنة ما الى السنة التالية ، أوقف صرفها وقتيا بصفة عامة بكادر سنة ١٩٣٩ الى ان يتحقق في اعتمادات الوظائف

رواتب (ب - علاوة (١) العلاوات
في ظل كادر سنة ١٩٣١ و ١٩٣٩)

بالميزانية على حسب متوسط الدرجات وفر بينها وبين الماهيات الفعلية يسمح بمنحها . وانما استثنى المشرع من حكم هذا الوقف في نطاق محدود في الفقرات من «أ» الى «و» من المادة الثانية من باب الاحكام المؤقتة للعلاوات طوائف مختلفة من الموظفين والمستخدمين الموجودين في الخدمة وقت نفاذ الكادر الجديد ، كما استثنى في الفقرة (ز) من المادة ذاتها طوائف أخرى من الموظفين الذين يعينون في ظل احكام هذا الكادر وهم الموظفون ورؤساء المدارس الالتزامية المعينون في الدرجتين الثامنة والسابعة ، ومنهم المدعى ، فقضى بأن يمنح هؤلاء علاواتهم الدورية كل سنتين أو ثلاث سنوات بحسب الحالة الى أن تبلغ ماهيتهم ثمانية جنيهاً شهرياً . ومقتضى هذا أن يوقف منحهم ايها بعد بلوغ ماهيتهم هذا القدر ، اذ ينتهي الاستثناء الذي قرر لهم ، وعندئذ يرتدون الى القاعدة العامة ، وهي وقف العلاوة أسوة بسائر الموظفين ، فلا يمنحون علاوة بعد ذلك ، وقد عومل المدعى على هذا الاساس معاملة صحيحة .

٥٦ - ٤ (١٩٥٩/١/١٠) ٥٥٣/٤٤/٤

٧٣٨ - صرف العلاوة - طبقاً لاحكام كادري سنتي ١٩٣١ و ١٩٣٩ - منوط بوجود وفر يسمح بذلك .

يبين من الاطلاع على منشور المالية رقم ٦٠ لسنة ١٩٣١ المؤرخ ٢٥ من ابريل سنة ١٩٣١ في شأن احكام كادر سنة ١٩٣١ أن البند الثالث من هذا المنشور ينص على أن القاعدة في منح العلاوات هي « استخدام الفرق (اذا وجد) بين الاعتماد مربوط للمهايا في الميزانية والماهيات الفعلية لمنح العلاوات للموظفين في حدود هذا الفرق ، وتنص المادة الاولى من قواعد العلاوات بكادر سنة ١٩٣٩ التي تضمنها منشور المالية رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ المؤرخ ١٤ من مايو سنة ١٩٣٩ على أن العلاوات تمنح من وفر متوسط الدرجات ، كما تنص المادة الثالثة على أنه اذا لم يكف الوفر في سنة ما لمنح جميع المستحقين نقل من لم يمنحوا علاواتهم الى السنة التالية وفضلوا على من استحقوها لأول مرة في هذه السنة ، ولا يغير هذا النقل الاضطراري موعد العلاوة .

ومفاد ما تقدم أن صرف العلاوات ، طبقاً لاحكام كادر سنة ١٩٣١ ولاحكام كادر سنة ١٩٣٩ ، منوط بوجود وفر يسمح بصرف تلك العلاوات فاذا لم يوجد هذا الوفر لا تمنح العلاوات . وهذا الحكم ينسحب من باب أولى على العلاوات التي تستحق للمستخدمين المعينين على الاعتمادات بحيث

لا يصرف لهم شيء منها الا اذا كانت حالة الاعتمادات تسمح بذلك . فاذا كان الثابت أن عدم صرف العلاوات المستحقة للمدعى مردّه الى أن حالة الاعتماد المعين عليه لم تكن تسمح بصرف العلاوات فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى ، بصرف العلاوات المطالب بها ، يكون قد خالف القانون .

١١٠ - ١ (١٩٥٥/١١/١٩) ١٣٣/١٧/١

٢ - العلاوات في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

٧٣٩ - وقف العلاوة الاعتيادية اذا بلغ الراتب نهاية مربوط الدرجة - زوال هذا الوقف بالترقية للدرجة التالية - منح العلاوات التالية بعد ذلك في مواعيدها القانونية بشرط انقضاء عامين منذ تاريخ منح العلاوة السابقة التي بلغ بها الراتب نهاية مربوط الدرجة الاولى .

يبين من نص المادتين ٤٢ و ٤٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن نظام موظفي الدولة والجدول المرافق له أن العلاوات الاعتيادية تمنح بصفة دورية في الدرجتين السابعة والسادسة كل سنتين ، وتبدأ هذه الفترة اما من تاريخ دخول الخدمة أو من تاريخ منح العلاوة السابقة حتى اذا بلغ الراتب نهاية مربوط الدرجة وقف منح العلاوات ، ولا يزول هذا المانع الا بالترقية الى الدرجة التالية حيث ينفسخ المدي لمنح العلاوات الدورية في حدود الدرجة الجديدة ، وعندئذ تمنح هذه العلاوات في مواعيدها القانونية أي في أول مايو التالي وذلك بشرط انقضاء عامين منذ تاريخ منح العلاوة السابقة التي بلغ بها الراتب نهاية مربوط الدرجة الاولى . ولا اعتداد بما جاء في صحيفة الطعن من أنه اذا حل موعد استحقاق العلاوة الاعتيادية ولم تمنح للموظف لبلوغ راتبه نهاية مربوط الدرجة فان موعد استحقاق العلاوة التالية ينتقل الى أول مايو التالي لمضي عامين آخرين - لا اعتداد بهذا القول ، لأنه تخصص بغير مخصص من نصوص القانون ، وذلك فضلا عما ينتهي اليه من شدوذة وذلك بتحديد فترة مداهأ أربعة أعوام لاستحقاق العلاوات الدورية في حين أن هذه الدرجات المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن نظام موظفي الدولة نص على ان هذه العلاوات تمنح كل عامين . والعبرة في حساب هذه الفترة انما تكون من تاريخ منح العلاوة السابقة منحا فعليا يتخذ مبدأ لتحديد الفترة ، ولا اثر لمجرد حلول موعد استحقاق العلاوة دون منحها فعلا لمانع وقته لبلوغ الراتب أقصى مربوط الدرجة ، ومن ثم فلا يجوز التعويل عليه واتخاذ مبدأ لسريان فترة جديدة على ما ذهب اليه صحيفة الطعن .

فاذا كان الثابت أن المدعى منح في أول مايو سنة ١٩٤٩ علاوة

أعتيادية في الدرجة السابعة بلغ بها رتبة نهاية مربوط هذه الدرجة فتعلن منحه علاوات أخرى في هذه الدرجة عندما حل موعد استحقاق العلاوة بعد انقضاء عامين في أول مايو سنة ١٩٥١ ، وفي شهر أبريل سنة ١٩٥٢ رقى إلى الدرجة السادسة التي يزيد مربوطها في بدئه ونهايته على مربوط الدرجة السابعة فانفسح بذلك المجال لمنح العلاوة بزوال المانع القانوني الوقتي الذي حال دون منحها عند حلول موعد استحقاقها ، فانه - وقد استوفى شرط مضي عامين منذ تاريخ منح العلاوة السابقة في أول مايو سنة ١٩٤٩ - يستحق العلاوة التالية في أول مايو التالي لزوال هذا المانع أي في أول مايو سنة ١٩٥٢ .

٢٩٩ - ١ (١٩٥٥/١٢/٢٤) ٣٥٠/٤٢/١

٧٤٠ - القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة - الاحكام الانتقالية الخاصة بالموظفين الموجودين في الخدمة وقت نفاذه - حق الخيار المقرر لهم في الحصول على الزيادات التي قررها القانون او تفضيل العلاوة الدورية في موعدها دون الزيادة - صدور قرار من لجنة شئون الموظفين بتاجيل العلاوة الدورية لاحد الموظفين بعد استعماله لهذا الحق واختياره زيادة المرتب - علوه عن هذا الخيار - اعتباره تحايلا منه بصفة الخلاص من قرار حرمانه من العلاوة الدورية - لايجوز .

ان ثمت حكما انتقاليا فيما يتعلق بالموظفين الموجودين في الخدمة وقت نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وهو ان ينقل هؤلاء الموظفون الى الكادر الجديد كل بدرجته ومرتبته الا اذا كان المرتب يقل عن بداية مربوط الدرجة الجديدة فانهم يمنحون هذه البداية . والموظفون الذين صدق عليهم هذا الحكم فريقان (الاول) فريق الموظفين الذين يتقاضون وقتذاك مرتبات توازي بدايات الدرجات الجديدة او تزيد عليها ، وهؤلاء يحتفظ لهم بمواعيد علاواتهم لعدم حصولهم على زيادة ما في مرتباتهم (الثاني) فريق الموظفين الذين يتقاضون مرتبات تقل عن هذه البدايات وهؤلاء بالخيار بين الحصول على الزيادات التي قررها لهم قانون نظام موظفي الدولة من تاريخ تنفيذه في أول يولييه سنة ١٩٥٢ ، وفي هذه الحالة يتخذ هذا التاريخ أساسا لتحديد علاواتهم القادمة دون نظر الى موعد العلاوة الاصلى ، وبين تفضيل العلاوة الدورية في موعدها دون الزيادة المشار اليها وفي هذه الحالة يمنحون العلاوة المذكورة في هذا الموعد ، وذلك كله حتى لايجمعوا بين مزية الزيادة في المرتب التي قررها لهم القانون وبين مزية الابقاء على استحقاق العلاوة الدورية في موعدها ، فاما الزيادة في المرتب مع تعديل موعد العلاوة القادمة واما العلاوة الدورية في موعدها دون هذه الزيادة والاولى هي الاصل الا اذا أثر الموظف الثانية باختياره .

ولا يجدى المدعى إعادة أعمال هذا الاختيار أو بالأحرى العدول عنه بعد استيفاء حقه فيه وقبضه المرتب المزد ، تحايلا منه بغية الخلاص من قرار لجنة شئون الموظفين الصادر بتأجيل موعد علاوته حتى يظفر بهذه العلاوة في تاريخ سابق على قرار اللجنة بحيث يصبح هذا القرار واردا على غير محل ، كما ينم عن ذلك دفاعه في مذكراته .

٧٤٠ - ٤ (١٩٦٠/٢/٢٧) ٤٧٤/٥٣/٥

٧٤١ - الفقرة الرابعة من المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - نصها على منح موظفي الدرجة الثامنة الحاصلين على مؤهل دراسي متوسط يقل عن شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو التجارة المتوسطة أو مايعادلها الذين تقل مرتباتهم عن البداية الجديدة للدرجة علاوة واحدة بحيث لايزيد المرتب على بدايتها - عدم سريان هذا النص على موظفي الدرجة الثامنة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو التجارة المتوسطة أو مايعادلها - استحقاق هؤلاء أول بداية الدرجة الجديدة - جواز تعيين من يحملون مؤهلات دراسية متوسطة أقل في الدرجة الثامنة واستحقاق هؤلاء لبداية الدرجة اذا عينوا في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وعدم استحقاقهم هذه البداية اذا عينوا قبل نفاذه - لا يخل بسلامة هذا التفسير - حكمة هذه المغايرة في المعاملة - الحكم الوارد في الفقرة الرابعة يشمل المرقى من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة متى كان حاصله على مؤهل دراسي أقل من شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو التجارة المتوسطة أو مايعادلها .

ان نص الفقرة الرابعة من المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة انما يتعدت عن موظفي الدرجة الثامنة الفنية والكتابية الحاصلين على مؤهل دراسي متوسط يقل عن شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو التجارة المتوسطة أو مايعادلها ، ومرتباتهم وقت نفاذ القانون المذكور كانت أقل من البداية الجديدة ، فخرج من نطاق تطبيق هذه الفقرة اذن موظفو الدرجة الثامنة الفنية والكتابية الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان والتجارة المتوسطة أو ما يعادلها ، فهؤلاء يستحقون أول بداية الدرجة الجديدة ان لم يكونوا قد بلغوها . أما من عدا هؤلاء ممن يحمل مؤهلا دراسيا متوسطا أقل كشهادة الثقافة العامة أو الدراسة الثانوية قسم أول . الخ ، ومع ذلك يجوز ترشيحه للتعيين ابتداء في الدرجة الثامنة بالتطبيق للمادة الخامسة من المرسوم الصادر في ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ ، المنشور في ١٠ منه ، فلئن كان يستحق أول بداية الدرجة الجديدة اذا عين في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمرسوم المشار إليه . ولا يفيد من هذه البداية من كان يحمل مثل هذا المؤهل الاقل ولكنه عين قبل نفاذ القانون المذكور . وقد يبدو في ذلك شذوذ ظاهري ، الا أنه لا اجتهاد في هذا الشأن مع صراحة النص على أن حكمة المغايرة في المعاملة قد ترجع في نظر الشارع الى أنه أصبح لا يجوز التعيين في الدرجة الثامنة الكتابية او الفنية طبقا للمادتين ١٥ ،

١٦ منه أيا كان المؤهل الذي يحمله المرشح للتعين على ما فيه من تفاوت
الا بعد اجتياز امتحان مسابقة يجريه ديوان الموظفين ، ويعين الناجحون
في هذا الامتحان المقرر لشغل الوظيفة بحسب درجة الاسبقية الواردة في
الترتيب النهائي لنتائج الامتحان التحريري والشخصي ، فقرن الشارح
الى جانب المؤهل ضرورة النجاح في امتحان المسابقة وجعل المناط في
أولوية التعيين هو الاسبقية في النجاح ، حتى ولو كان الاسبق في
الامتحان يحصل مؤهلا أدنى من شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان او
شهادة التجارة المتوسطة أو مايعادلها ، ولم يكن التعيين في الدرجة
الثامنة الفنية او الكتابية قبل نفاذ هذا القانون مشروطا فيه اجتياز مثل
هذا الامتحان وبأسبقية النجاح فيه . وليس من شك في أن الوضع
الجديد قد أصبح في اساسه يختلف عن الوضع السابق ويبرر معاملة
الجديد معاملة خاصة تتناسب مع ضرورة اجتياز الامتحان والنجاح فيه ،
مما لم يكن مطلوبا في الوضع السابق . ولا وجه لما ذهب اليه الحكم
المطعون فيه من أن الفقرة الرابعة من المادة المشار اليها مقصورة الاثر على
من يعين في الدرجة الثامنة الفنية أو الكتابية ابتداء بمؤهل ، فلا تشمل
المرفق من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة - لا وجه لذلك ، لأن
الفقرة المذكورة انما خصصت استحقاق بداية الدرجة الجديدة بمن كان
حاملا لشهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو التجارة المتوسطة أو ما
يعادلها ، فلا يستحق هذه البداية اذن من كان يحمل مؤهلا دراسيا
أقل من ذلك ولو كان يجيز الترشيح للتعين في تلك الدرجة طبقا للقانون
الجديد والمرسوم السالف الذكر ، هذا المؤهل الذي قد ينحدر الى شهادة
الكفاءة أو مايعادلها ، وهو على أي الاحوال أعلى من شهادة اتمام الدراسة
الابتدائية ، فيخرج من هذا التخصيص بالبداية الجديدة ، بحكم اللزوم
من باب أولى ، من كان مؤهله أدنى من ذلك كحامل الشهادة الابتدائية
او غير الحامل لأي مؤهل .

٣٢ - ٤ (١٩٥٩/١/١٠) ٤٤٤/٤٣/٤

٧٤٣ - تاريخ استحقاق العلاوة الدورية - نقل الموظف من الكادر المتوسط الى
الكادر العالي - لا يغير موعد استحقاق العلاوة ، ولا يمس مرتبه اذا زاد على أول مربوط
الدرجة الجديدة ما دام لايجاوز نهاية ذلك مربوط - القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ -
الوضع بالنسبة لاحكام الانتقالية المنصوص عليها بالمادة ١٣٥ من قانون نظام موظفي
الدولة .

ان النظام القانوني للعلاوات قد حددته المواد ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ من
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . ويبين من استظهار هذه المواد ان
استحقاق العلاوة الدورية هو في الاصل مركز قانوني ذاتي ينشأ في حق
الموظف بحلول موعد استحقاقها بعد قضاء فترة معينة في صورتين : اما

من تاريخ التعيين ، أو من تاريخ استحقاق العلاوة السابقة بحسب الاحوال مادام لم يصدر قرار بتأجيلها أو حرمان الموظف منها ، وذلك كله بالشروط والامضاء المقررة قانونا . والمقصود بالتعيين في هذا الخصوص هو التعيين لأول مرة في خدمة الحكومة فلا تندرج فيه حالة الموظف المنقول من الكادر المتوسط الى الكادر العالي بإعادة تعيينه في وظيفة فيه ، فتحسب في حقه المدة التي قضاه في الكادر المتوسط ضمن المدة التي يستحق بانتضاها العلاوة في الكادر العالي ، كما يحتفظ له بمرتبه الذي كان يتقاضاه بالكادر المتوسط اذا زاد على أول مربوط الدرجة التي أعيد تعيينه فيها في الكادر العالي ما دام لا يجاوز نهاية مربوط الدرجة . وهو ما رددته القانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ . أخذا بالاصل السليم في هذا الخصوص حتى لا تضطرب حالة الموظف المعيشية . ولئن كان ذلك هو الاصل العام في خصوص المرتبات وأعطائها عند إعادة التعيين في كادر أعلى ، الا انه يجب مراعاة الاحكام الانتقالية المنصوص عليها في المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة ، وذلك بمناسبة تطبيق جدول الدرجات والمرتبات والعلاوات الملحق به الذي رفع بدايات بعض الدرجات ومنها الدرجة السادسة ، سواء في الكادر المتوسط أو العالي من ١٢ ج شهريا ، الى ١٥ ج شهريا ، فقرر بذلك أحكاما خاصة ترمي الى منع الازدواج بين رفع بداية الدرجة واستحقاق العلاوة الدورية في مواعيدها الاصلية على الوجه الذي ارتآه في هذا الشأن ومما قرره أنه « يحتفظ بمواعيد العلاوات للموظفين الذين يتقاضون الآن مرتبات توازي أو تزيد على بدايات الدرجات الجديدة مع مراعاة ما جاء بالمادة ٤٢ من هذا القانون » أما الذين يتقاضون مرتبات تقل عن هذه البدايات فيمنحون الزيادات المشار اليها في الفقرات المتقدمة من تاريخ تنفيذ هذا القانون على أن يتخذ هذا التاريخ أساسا لتحديد العلاوات القادمة الا اذا فضل الموظف العلاوة الدورية في موعدها دون الزيادة المشار اليها .

١٠٩٤ - ٢ (١٩٥٧/٢/٢٣) ٢٥/٦٣/٢

٧٤٣ - صدور قانون قبل حلول ميعاد استحقاق العلاوة الدورية باستحداث احكام جديدة في كيفية استحقاقها أو الحرمان منها - سريانه باثر حال - عدم سريانه باثر رجعي الا بنص صريح على رجعيته - اساس ذلك - مثال بالنسبة للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ .

ان العلاوة الدورية موضوع النزاع كان يحل ميعاد استحقاقها يوم أول مايو سنة ١٩٥٧ ، وهي لا تصبح حقا مكتسبا للموظف الا بعد حلول هذا الميعاد ، فلا يجوز المساس بها بعد ذلك ، ولو صدر بعد استحقاقها قانون يؤثر أحكامه المستحدثة في هذا الاستحقاق ، الا اذا نص على ذلك

بأثر رجمى بنص خاص فى القانون ، ولكن اذا صدر القانون المشار اليه قبل حلول ميعاد استحقاق العلاوة ، واستحدث أحكاما جديدة فى كيفية استحقاق العلاوة أو الحرمان منها ، فليس من شك فى انه يسرى على العلاوة التى يحل ميعادها ، اذ ينفذ القانون بأثر حال ، وليس للموظف أن يستمسك بنفاذ القانون القديم عليه ، لما هو مقرر من أن مركزه فى الوظيفة هو مركز تنظيمى عام تحكمه القوانين واللوائح حتى ولو تغيرت عما كانت عليه وقت التحاقه بالخدمة .

فاذا كان الثابت أنه بعد تقديم التقرير موضوع النزاع الذى قدر درجة كفاية المدعى بثمان وثلاثين درجة وهو ما يدخله فى فئة «ضعيف» التى كان يدخل فيها كل من تقل درجة كفايته عن أربعين درجة ، صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من ٤ من ابريل سنة ١٩٥٧. ناصا فى المادة ١٣٦. معدلة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١. على أنه فى تطبيق أحكامه « تحدد درجة كفاية الموظف بالنسبة للتقارير السابقة كالآتى : اذا حصل على ٤٥ درجة فأقل اعتبر ضعيفا، وعلى هذا الاساس يعتبر المدعى ضعيفا عند النظر فى استحقاقه أو عدم استحقاقه العلاوة التى تحل بعد ذلك فى أول مايو سنة ١٩٥٧ .

١٣٧ - ٥ (١٩٦٠/٢/١٣) ٢٨١/٤٣/٥

٧٤٤ - القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٣ - تخفيضه الى النصف - العلاوات الاعتيادية وعلاوات الترقية التى تستحق خلال السنتين الماليتين ١٩٥٣/١٩٥٤ و ١٩٥٤/١٩٥٥ - المقصود بعلاوة الترقية الزيادة التى يحصل عليها الموظف فى المرتب بسبب الترقية سواء اكانت هذه الزيادة من علاوات الدرجة المرقى اليها ام عبارة عن الفرق بين المرتب قبل الترقية وبين اول مربوط الدرجة المرقى اليها أو مربوطها الثابت - القرار الصادر بالتعيين فى وظيفة ما لموظف فى الخدمة يعتبر متضمنا ترقية اذا كان من شأنه تقديمه فى التدرج الوظيفى وفى اللوجات المالية - تعيين المعيد فى هيئة التدريس بالجامعة يجرى عليه حكم القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٣ .

ان القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٣ بوضع استثناء وقتى من القواعد الخاصة بعلاوات الترقية والعلاوات الاعتيادية قد نص فى مادته الاولى على أن « تخفض الى النصف العلاوات الاعتيادية وعلاوات الترقية التى تستحق خلال السنتين الماليتين ١٩٥٣/١٩٥٤ و ١٩٥٤/١٩٥٥ لموظفى ومستخدمى الدولة على اختلاف طوائفهم ، مدنيين أو عسكريين ، وكذلك عمال اليومية » ، وأشار القانون فى ديباجته الى القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ بربط درجات هيئات التدريس بكادر القضاء . كما جاء فى مذكرته الايضاحية أنه « لما كانت الدولة تسير فى عهد لها الحديث بخطى واسعة فى سياسة الانشاء والاصلاح فمن الواجب توخى الاقتصاد فى المصروفات

حتى تسخر كافة الاموال لتحقيق السياسة الانشائية والاصلاحية ، وقد
رؤى - بنسأء على ذلك - كاجراء مؤقت أن يخفض الى النصف العلاوات
الاعتيادية وعلاوات الترقية التي يستحقها الموظفون والمستخدمون وعمال
اليومية في السنتين الماليتين ١٩٥٣/١٩٥٤ و ١٩٥٤/١٩٥٥ . والمقصود
بعلاوة الترقية الزيادة التي يحصل عليها الموظف في المرتب بسبب
ترقيته ، سواء أكانت هذه الزيادة علاوة من علاوات الدرجة المرقى اليها
أم كانت عبارة عن الفرق بين المرتب قبل الترقية وبين أول مربوط الدرجة
المرقى اليها او مربوطها الثابت ، . ويظهر مما تقدم بما لا يدع مجالا
لاى شك أن الشارع قصد بهذا القانون أن يخفض الى النصف كل
تحسين مالى يصيب الموظف ، سواء أكان عن طريق العلاوات الاعتيادية
أو علاوات الترقية في السنتين الماليتين المشار اليهما ، وبأن المقصود
بعلاوة الترقية هو الزيادة التي يحصل عليها الموظف في المرتب بسبب
الترقية ، سواء أكانت هذه الزيادة من علاوات الدرجة المرقى اليها أم
كانت عبارة عن الفرق بين المرتب قبل الترقية وبين أول مربوط الدرجة
المرقى اليها أو مربوطها الثابت ، وذلك للحكمة التشريعية التي دعت الى
اصدار ذلك القانون من وجوب توخى الاقتصاد فى المصروفات ، تحقيقا
لسياسة الانشائية والاصلاحية التي انتهجتها الثورة . وليس من شك
كذلك فى أن الترقية تتضمن تفديما للموظف فى التدرج الوظيفى وفى
الدرجات المالية المقابلة بصرف النظر عن العبارات التي تستعمل فى القرار
الصادر فى هذا الشأن ، اذ لا يجوز فى التكييف القانونى الوقوف عند
مجرد اللفاظ ، بل العبرة بالمعنى . فاذا صدر القرار بالتعيين فى وظيفة
ما لموظف فى الخدمة ، وكان من شأن هذا القرار تقديمه فى التدرج
الوظيفى فى الدرجات المالية ، كان هذا القرار متضمنا فى الوقت ذاته
ترقيته ، كما هو الحال فى خصوصية النزاع ، لان المعيد وان لم يكن من
أعضاء هيئة التدريس الا أنه موظف بالجامعة ، بل هو من المرشحين لهيئة
التدريس متى استوفى الشرائط المطلوبة للتعيين فى هذه الهيئات ، فتعيينه
فى هذه الهيئة - والحالة هذه - يتضمن بالنسبة اليه ترقية ، ولا
يعتبر تعيينا ابتداء منبت الصلة بماضيه ، قياسا على التعيين فى هيئة
التدريس من غير الموظفين ، لان المعيد لم يخرج عن كونه موظفا لم تزايله
الوظيفة ، فيجرى عليه حكم القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٣ الذى يجرى
على كل موظف أصابه تحسين مالى على الوجه المحدد فيه .

رواتب (ب - علاوة (٢) العلاوات في
ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١)

الترقية أو العلاوة الدورية من اعانة الغلاء - انطباقه على العلاوات التي استحققت في ظل
سريان احكامه - استمرار هذا النوع من الخصم بالنسبة لها حتى بعد صدور القانون رقم ٣٢٥
سنة ١٩٥٣ - اساس ذلك .

يبين من تقصي القواعد العامة المنظمة لشئون العلاوات السورية
وعلاوات الترقية انه كان قد صدر قرار من مجلس الوزراء في ٣١ من يناير
سنة ١٩٥٣ يقضى بخصم علاوة الترقية من اعانة الغلاء على أن ينتهي العمل
بأحكامه في آخر السنة المالية - أي في يوم ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ -
ثم صدر بعد ذلك قرار في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ مشتملا على تنظيم
جديد أريد به أن يحل محل التنظيم السابق وهو يقضى بأن يكون الخصم
من اعانة الغلاء بما يعادل نصف علاوة الترقية أو العلاوة الدورية عند
استحقاق أيهما منذ أول فبراير سنة ١٩٥٣ ولم يرد نص في هذا القرار
الاخير بتوقييت العمل به كما حصل في قرار ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ .
ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٢٥ سنة ١٩٥٣ وهو لم يقصد ابدا الى
الغاء المبدأ الذي قام عليه قرار ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ من حيث
الخصم حتى يحق القول بأنه نسخه نسخا مطلقا جملة وتفصيلا ، وانما
قصد الى تنظيم جديد من حيث كيفية الخصم لا من حيث مبدئه ، فجعل
هذا الخصم يلحق العلاوة ذاتها رأسا بمقدار النصف بدلا من أن يلحق
الخصم اعانة الغلاء بمقدار نصف العلاوة ، مبقيا على مبدأ الخصم في
ذاته ، ومن ثم فما دامت العلاوة قد استحققت للمطعون عليه في أول مايو
سنة ١٩٥٣ (أي في ظل سريان احكام قرار ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣)
فانه يكون قد تم في حقه منذ أول مايو سنة ١٩٥٣ مركز قانوني ذاتي
هو الخصم من اعانة الغلاء بمقدار نصف تلك العلاوة نتيجة لتطبيق حكم
القرار المشار اليه على حالته ، ويستمر الخصم من اعانة الغلاء بمقدار
نصف تلك العلاوة حتى بعد نفاذ القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٣ ، ما دام
لم يقصد هذا القانون الى نسخ التنظيم السابق في مبدأ الخصم وانما
أبقى على هذا المبدأ ، وفقط نظم طريقة اخرى للخصم ، فكل من التنظيمين
يجب اعماله في محل تطبيقه ، فيطبق القرار من حيث طريقته في الخصم
بالنسبة للعلاوات التي استحققت في مدة سريانه ، ويطبق القانون الجديد
من حيث طريقته في الخصم بالنسبة للعلاوات التي استحققت منذ نفاذه .

٣٢ - ١ (١٩٥٥/١١/٥) ٢٠/٤/١

٣١ - ١ (١٩٥٥/١١/١٢) ١٠٠/١٣/١

٧٤٦ - قيام التقادم الخمسي على قرينة قانونية مفادها افتراض أداء المدين لتلك

الديون من ايراده وان تراكمها اكثر من خمس سنوات تكليف بما يجاوز السعة - هذه القرينة
لا تقبل الدليل العكسي - انطباقه على علاوات الموظفين - منازعة الحكومة في أصل استحقاق
العلاوة لا تمنع من سريان هذا التقادم - معنى التورية والتجدد المنصوص عليهما بالمادة ٣٧٥
من القانون المدني .

ان الدورية والتجديد المنصوص عليهما بالمادة ٣٧٥ من القانون المدني هما من الخصائص المتفرعة عن طبيعته الحق في ذاته ، اذ يقصد بالدورية ان يكون الحق مستحقا في مواعيد متتالية ، وبالتجديد ان ما يؤدي من الدين لا ينتقص من أصله . ولا الوصفين قائم بالعلاوات عامة ، فتساها في دلت شأن المرتبات التي أوردتها المادة ٣٧٥ سالفة الذكر فيما أوردته من أمثلة لهذا النوع من الحقوق التي تسقط بمضي خمس سنوات ٠٠٠ والعلاوة في حقيقتها جزء من المرتب ، ولا يغير من طبيعته المرتب أو العلاوة ، كحق دوري متجدد ، قيام المنازعة في أصل استحقاقه ، اذ لا شأن لذلك بمدة التقادم كما أشارت الى ذلك المادة ٣٧٥ حين نصت على أن الحق الدوري المتجدد يسقط بمضي خمس سنوات ولو أقر به المدين فتسرى هذه المدة من باب أولى اذا نازع فيه . ومرد ذلك الى أن التقادم الخمسي لا يقوم على قرينة الوفاء ، كما هو الشأن فيما عداه من ضروب التقادم ، وانما يرجع في أساسه الى أن المدين يفرض فيه أداء الديون الدورية المتجددة من ايراده ، فلو اجبر على الوفاء بما تراكم منها بعد انقضاء خمس سنوات فأكثر من تاريخ استحقاقها لأفضى ذلك الى تكليفه بما يجاوز السعة . وقد جعل للمدين ، تفريعا على ذلك ، أن يتمسك بانقضاء تلك المدة ولو بعد اقراره بقيام الدين في ذمته . هذا وهما يجب التنبيه اليه أن القرينة التي يقوم عليها التقادم الخمسي هي قرينة قانونية قاطعة لا تقبل الدليل العكسي .

٢٨٧ - ١ (١٩٥٥/١١/٢٦) ١٦٥/٢١/١

٧٤٧ - قرار لجنة شئون الموظفين بالحرمين من العلاوة الدورية - يجب ان يسبقه قرار اعتماد اللجنة لتقدير درجة كفاية الموظف المحروم منها - ليس من اللازم وجود فاصل زمني بين القرارين - يكفي سبق قرار اعتماد التقدير لقرار الحرمان من العلاوة ولو في نفس الجلسة - عدم مراعاة ذلك يجعل قرار الحرمان مشوبا بعيب مخالفة القانون - اساس ذلك .

لئن كان من البداهة وجوب أن يسبق اعتماد لجنة شئون الموظفين تقدير درجة الكفاية قرارها بحرمان الموظف من العلاوة اذا كان من شأن هذا التقدير احداث اثر الحرمان ، الا أنه ليس لازما أن يقع فاصل زمني معين كيوم او اكثر او اقل بين القرارين ، بل يكفي أن يسبق الاول الثاني ولو كان في ذات الجلسة التي انعقدت فيها لجنة شئون الموظفين ، وهي تملك سلطة اعتماد التقدير وسلطة الحرمان او عدم الحرمان من العلاوة .

١٢٧ - ٥ (١٩٦٠/٢/١٢) ٣٨١/٤٣/٥

٧٤٨ - اختصاص لجنة شئون الموظفين في شأن منح العلاوة الاعتيادية ومنعها وتأجيلها - صدور قرار اللجنة بتأجيل العلاوة بسبب جزاءات وقعت على الموظف بالرغم من ان تقاريره السنوية تدل على كفايته في عمله - صعة القرار - دليل ذلك .

يبين من الاطلاع على نصوص المواد ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وعلى المادة ٢٥ من لائحته التنفيذية ان لجنة شئون الموظفين عند انعقادها لتقرر منح العلاوات الاعتيادية المستحقة للموظفين او تأجيلها او الحرمان منها ، يعرض عليها كشف بالموظفين المستحقين للعلاوات المذكورة والتقارير السنوية الخاصة بكل منهم وكذلك مذكرة بحالة كل من يكون قد وقعت عليه جزاءات ، وذلك حتى يكون لدى اللجنة جميع البيانات والعناصر التي يمكن على أساسها أن تبني تقديرا صحيحا في استحقاق أو عدم استحقاق الموظف لعلاوته الاعتيادية وفي تأجيلها . والتقارير السنوية وان كانت عنصرا أساسيا في هذا الشأن الا أنها ليست الأساس الوحيد الذي يجب أن يقوم عليه التقدير دون غيره من عناصر أخرى ، بل للجنة أن تأخذ في الاعتبار كذلك العناصر الأخرى التي ثبتت لديها ولم تتضمنها التقارير السنوية أو التي تكون قد استجلت بعدها ، ما دامت هذه العناصر منتجة الاثر في هذا الشأن . وغنى عن البيان أن هذا هو الذي يتفق مع حسن سير العمل ويحقق وجه المصلحة العامة المنشود من استحقاق أو عدم استحقاق العلاوة أو تأجيلها ، اذ يقوم عندئذ على سببه الصحيح بعد استكمال جميع عناصر التقدير ، ومن ثم اذا قررت لجنة شئون الموظفين تأجيل علاوة الموظف الاعتيادية بسبب الجزاءات الموقعة عليه ، بالرغم من أن التقارير السنوية تدل على كفايته في عمله ، فلا تثريب عليها في ذلك ، ويكون قرارها قد صدر مطابقا للقانون نصا وروحا .

١٧٦٠ - ٢ (١٩٥٧/١٢/١٤) ٣٥٤/٤٥/٣

٧٤٩ - قرار لجنة شئون الموظفين بحرمان موظف من العلاوة الاعتيادية او

تأجيلها لسبق توقيع جزاءات عليه بالرغم من كفايته - لامحل للقول بتعدد الجزاء .

ان القول بأن قرار لجنة شئون الموظفين بحرمان الموظف من العلاوة أو تأجيلها لسبق توقيع جزاءات عليه يكون تكرارا للجزاء ذاته - هذا القول غير صحيح ، ذلك أن الجزاء التأديبي هو بوجه عام اخلال الموظف بواجبات وظيفته أو اتيانه عملا محرما عليه ، فان لم يقم به هذا السبب كان الجزاء فاقد هذا الركن ووقع مخالفا للقانون ، حتى لو كان الموظف في ذاته ضعيفا في كفايته عاجزا في مواهبه ، ما دام لم يرتكب ذنبا خاصا يبرر توقيع الجزاء على الوجه المتقدم ، أما ان قام الموظف هذا الذنب فان الجزاء التأديبي يقوم على سببه ولو كان الموظف يقوم بعمله بكفاية ، قديرا بمواهبه ، اذ الكفاية لا تمحو الذنب الخاص . والقرار الصادر بالحرمان من العلاوة أو تأجيلها اما أن يصدر من السلطة التأديبية المختصة ، كجزاء تأديبي ، أي كعقوبة لذنوب اداري يبرر ذلك بالتطبيق للمادة ٨٤ فقرة ٣

وفقرة ٤ والمواد التالية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة ، فتسرى عليه ما يسرى على الجزاءات التأديبية حسبما تقدم ، واما أن يصدر من لجنة شئون الموظفين بسلطتها التقديرية بالتطبيق للمواد ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ من القانون المشار اليه ، وهو مجال آخر غير مجال التأديب مناط استحقاق العلاوة فيه أن يقوم الموظف بعمله بكفاية ، ومناطق الحرمان منها أو تأجيلها ألا يكون كذلك ، وهذه أو تلك ملامحة تقديرية متروكة للجنة شئون الموظفين تعتمد في ذلك أساسا على التقارير السنوية ولكنها ليست هي الأساس الوحيد ، بل للجنة أن تأخذ في الاعتبار العناصر الأخرى التي تثبت لديها ولم تتضمنها التقارير ، أو التي تكون استجذبت بعدها ، كما لها أن تعتمد كذلك في الحرمان أو التأجيل على سبق توقيع جزاء أو جزاءات على الموظف كما يستفاد من المادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية للقانون ، ما دامت اللجنة ترى في ذلك - بحسب تقديرها - ما يرين على صفحته ويخدش قيامه بعمله بالكفاية المقصودة في هذا المجال ، وهو غير مجال التأديب كما تقدم ، إذ ليس المناطق فيه عقاب الموظف على ما اقترفه وإنما المناطق فيه إن العلاوة هي في أصلها منحة ، وهي لا تمنح إلا لمن يقوم بعمله بالكفاية التي تترخص اللجنة في تقديرها على أساس العناصر السانف تبيانها مجتمعة ، فإذا قررت منحها للموظف أصبحت حقا له وجزءا يضاف الى مرتبه ، أما إذا قررت حرمانه منها أو تأجيلها فيكون قرارها في هذا الشأن صادرا في حدود سلطتها التقديرية بالمعنى المتقدم ، وبالتالي يكون مطابقا للقانون ، ما دام قرارها قد خلا من عيب اساءة استعمال السلطة .

٩٢٢ - ٣ (١٩٥٨/٦/٧) ١٣٥٤/١٤٣/٣

ج - رواتب اضافية :

- ١ - اعانة اجتماعية .
- ٢ - اعانة غلاء معيشة .
- ٣ - بدلات .
 - بدل انتقال .
 - بدل تخصص .
 - بدل سفر .
 - بدل سكن .
 - بدل عدوى .
- علاوة التليفون .
- ترتب الإقامة بالصحراء .
- مكافأة عن أعمال اضافية .

رواتب (ج - رواتب اضافية)

(١) اعانة اجتماعية

١ - اعانة اجتماعية

راجع ايضا : ٨٤٤

٧٥٠ - قرارا مجلس الوزراء الصادران في ١/٣٠ و ١٦/٨/١٩٤٤ - تقريرهما استحقاق موظفي الدرجة التاسعة للاعانة الاجتماعية بالشروط الواردة فيهما - تقرير وزارة المالية بكتابها المؤرخ ١٨/١/١٩٤٥ صرف الاعانة لموظفي الدرجات الخصوصية الموازية للدرجة التاسعة من باب القياس - باطل - اساس ذلك .

ان السلطة العامة - اذ وضعت قاعدة تنظيمية - فانه يكون من حقها أن تلغيها أو تعدلها حسبما يقتضيه الصالح العام ، كما أنها تملك تفسيرها لاجلاء ما بها من غموض أو ازالة ما فيها من تناقض ، ولكن لايجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل قاعدة صادرة من سلطة اعلى أو ان تضيف اليها احكاما جديدة ، كما أنها لا تملك تفسيرها الا بتفويض خاص بالتفسير من السلطة التي أصدرتها ، فإن هي فعلت شيئا من ذلك كان عملها باطلا لخروجه من مدار اختصاصها . واعمالا لهذه الاصول تكون وزارة المالية - اذ قررت في كتابها رقم ٩٤/١/١٨ المؤرخ ١٨ من يناير سنة ١٩٤٥ الموافقة على صرف الاعانة الاجتماعية للمستخدمين الذين يشغلون درجات خصوصية خارجة عن الهيئة توازي الدرجة التاسعة في مربوطها أو تزيد عليه - قد وقع قرارها باطلا ، سواء اعتبر انه يعدل لقرارات مجلس الوزراء الصادرة في شأن الاعانة الاجتماعية او مفسرا لقواعدها ، ذلك لأن وزارة المالية سلطة أدنى في التشريع من مجلس الوزراء ، ولا يجوز لهذه السلطة الادنى أن تعدل قاعدة وضعتها تلك السلطة الاعلى ولا أن تفسرها ، لعدم تفويضها بذلك بنص صريح منها . هذا فضلا عن انه لا يجوز تطبيق القاعدة التنظيمية بطريق القياس في الحالات التي يترتب عليها تحميل الخزانة العامة بأعباء مالية ، ومن ثم فلا يجوز قياس الدرجات الخارجة عن الهيئة على الدرجات التاسعة الداخلة في الهيئة لانزال حكم الثانية على الاولى الا بنص صريح من السلطة المختصة قانونا ، حسبما سلف البيان .

٦٧٨ - ٤ (٤/٤/١٩٥٩ ، ٤/٩٩/١١١٩)

٢ - اعانة غلاء معيشة

راجع ايضا : ١٠٩ ، ٢٢٩ ، ٧٤٥ ، ٨٢٢ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٦٨

٧٥١ - مناط صرف اعانة غلاء المعيشة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في

اول ديسمبر سنة ١٩٤١ وكتاب وزارة المالية السوري رقم ٢٣٤ - ١٧/١٣ في ١٩٤٢/١/٦ هو الاستمرار في القيام باداء واجبات منتظمة - عدم استحقاق الاعانة طبقا للقرار والكتاب المذكورين للمعنيين بصفة غير منتظمة .

في اول ديسمبر سنة ١٩٤١ قرر مجلس الوزراء منح اعانة غلاء

المعيشة بنسب متفاوتة معينة في صدر هذا القرار للموظفين والمستخدمين

والعمال . ثم صدر الكتاب الدورى رقم ٢٣٤ - ٢٧/٢٣ فى ٦ من يناير سنة ١٩٤٢ تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء المذكور بشأن اعانة غلاء المعيشة وجاء فى البند الثالث منه بيان الاحكام الخاصة بصرف هذه الاعانة ونصت الفقرة الثانية من هذا البند على أنه « يشترط فيمن تصرف اليه هذه الاعانة أن يكون من العاملين بصفة منتظمة ، وليس من المكلفين بخدمات وقتية أو عارضة » والمقصود بالخدمة المنتظمة أن يكون الموظف أو المستخدم أو العامل مستمراً فى القيام بأداء واجبات منتظمة بصرف النظر عن فئة المستخدمين التابع لها . ولا تصرف الاعانة إلا لمن له خدمة ثلاثة اشهر على الأقل ، . ومؤدى عبارات هذا الكتاب الدورى أن اعانة غلاء المعيشة هذه - بالتطبيق لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى أول ديسمبر سنة ١٩٤١ - لا تصرف للموظفين والمستخدمين والعمال المعيّنين بصفة غير منتظمة .

٧١٩ - ٣ (١٩٥٨/١١/٢٩) ٢٥٥/٢١/٤

٧٥٢ - تعيين عادل على اعتماد مؤقت ورد فى الباب الثالث من ميزانية وزارة الحربية - اعتماده من العمال المعيّنين بصفة مؤقتة وغير منتظمة فى حكم قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤١/١٢/٩ - عدم استحقاقه اعانة غلاء المعيشة بالتطبيق لاحكام هذا القرار متى كان الثابت من ملف خدمة المطعون لصالحه أنه عين على اعتماد الطرق بوزارة الحربية والبحرية ، وهو اعتماد مؤقت ورد فى الباب الثالث من الميزانية تحت بند (١٩) ، على ما يبين عن مطالعة ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٥١/١٩٥٢ ، صفحة ٨٣٠ ، اعمال جديدة لانشاء طرق جديدة ؛ وأكدت الجهة الادارية وروده فى هذا الباب فى السنوات التالية ، فان المطعون لصالحه لا يمكن ألا أن يكون من العمال المعيّنين بصفة مؤقتة وغير منتظمة وعلى اعتماد اعمال جديدة فى حكم قرار مجلس الوزراء الصادر فى أول ديسمبر سنة ١٩٤١ فى الفترة التى تبدأ بعد مضي ثلاثة اشهر من تاريخ تعيينه الذى تم فى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ الى أول سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وهى الفترة التى يطالب عنها باعانة الغلاء ، ومن ثم فانه لا يستحق تلك الاعانة بالتطبيق لاحكام هذا القرار .

٧١٩ - ٣ (١٩٥٨/١١/٢٩) ٢٥٥/٢١/٤

٧٥٣ - تعيين موظف بالحكومة نقلاً من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية - لا يعتبر تعييناً مبتدأ - استحقاقه اعانة غلاء المعيشة دون اشتراط مضي ثلاثة اشهر على تعيينه بالحكومة .

ان مقتضى اعتبار مدتى خدمة المدعى فى كل من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية ووزارة التربية والتعليم وحدة لا تتجزأ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ هو ألا يكون تمت وجهه لاستقطاع اعانة غلاء المعيشة وحرمان المدعى منها لمدة ثلاثة اشهر ابتداء من تاريخ تعيينه

فى وزارة التربية والتعليم على أساس اعتبار هذا التعيين مبتدأ ومنقطع الصلة بماضى خدمته بمجلس بلدى الاسكندرية ، ومن ثم فانه يستحق هذه الاعانة عن المدة المشار اليها بعد اذ سبق خصمها منه لمدة ثلاثة اشهر الاولى من بدء تعيينه بمجلس بلدى الاسكندرية .

١٨٩ - ٤ (١٩٥٩/٣/٢٨) ١٠٣٧/٩١/٤

٧٥٤ - سرد لبعض قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى شأن اعانة غلاء المعيشة - قراره الصادر فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ يتناول طائفة العمال التى يشغل أفرادها الى درجة اعلى فى نطاق وظائف كادر العمال ، ولا يتناول غيرها من الطوائف الاخرى الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ .

فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قرر مجلس الوزراء تثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات والمرتببات والاجور المستحقة للموظفين والعمال فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وفى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ اصدر قرارا آخر انطوى على تعديل لقراره السابق من وجهتين : فقيما تعلق بالموظفين والمستخدمين والعمال الذين حصلوا على شهادات دراسية ومنحوا الماهيات المقررة لها او نجحوا لبعض وظائف كادر العمال وتم تعيينهم فيها بعد صدور قرار ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، يمنحون اعانة الغلاء على الماهيات والاجور الجديدة من تاريخ الحصول عليها ، وفيما تعلق بعمال اليومية والخدم الخارجين عن هيئة العمال الذين ثبتت اعانة الغلاء لهم على أساس اجورهم او ماهياتهم فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم نقلوا الى درجات اعلى فى نسبة الوظائف المخصصة للتعين من الخارج مباشرة باعتباره تعيينا جديدا ، فيمنحون اعانة غلاء على أساس الاجور والماهيات الجديدة اعتبارا من تاريخ حصولهم عليها . ثم تعدل الوضع مرة اخرى بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ . ويبين من الاطلاع على المذكرة التى صدر على أساسها هذا القرار الاخير انه جاء مكمل لقرار ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ، ومطلقا للقيود الذى اوردته فى شأن طائفة العمال التى ينقل أفرادها الى درجة اعلى فى نطاق وظائف كادر العمال ، فلم يفرق بين من حصل منهم على هذه الدرجة الاعلى فى نسبة الوظائف المخصصة للتعين من الخارج او من نالها عن طريق الترقية اليها ، ما دام قد اتحد مناط الحكم الذى استنته كلا القرارين وتجانست الحكمة الباعثة على اصدارهما وحتى لا يمتاز جديد على قديم . اما حقوق الطوائف الاخرى من الموظفين والمستخدمين وعمال اليومية فى تقدير اعانة غلاء المعيشة فلا يمسها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ وذلك لحصولهم على درجات اعلى بعد ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ لان حقهم فى تقدير اعانة الغلاء على أساس المرتبات والاجور الجديدة قد استمدوه من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ .

٢١٥ - ٣ (١٩٥٨/١/١١) ١٠١٨/٦١/٣

٧٥٥ - قرار مجلس الوزراء في ١٢/٣/١٩٥٠ - تثبيته الاعانة على اساس الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة في ١١/٣٠/١٩٥٠ - ترقية الموظف خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ - وجوب الاعتداد بها اصاب بمرتبته من تحسين بسبب الترقية - اتخاذ المرتب الجديد بأكمله أساسا افتراضيا لربط الاعانة وتثبيتها .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على اساس الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، قد جعل الاعانة المستحقة عن شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ هي أساس التثبيت ، ولما كانت هذه بدورها تنسب الى الماهية أو المرتب أو الاجر المستحق عن هذا الشهر ، فان الحال لا يخلو من أحد أمرين : اما ان مركز الموظف القانوني من حيث ماهيته أو مرتبه أو اجره لم يتغير خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ وعندئذ لا تقوم أية صعوبة في التطبيق ، واما ان مركزه تغير في هذا الخصوص خلال الشهر المذكور ، تبعا لترقيته ، وعندئذ تثبت اعانة الغلاء على أساس ما نال مرتبه من تحسين بسبب هذه الترقية ، ويتخذ مرتبه بأكمله في درجته التي رقي اليها وبدون تجزئة أساسا فرضيا لذلك ، حتى ولو لم تبدأ الترقية من أول الشهر بل تمت خلاله . وقد اشار كتاب المالية الدوري الى ذلك صراحة وضرب لذلك مثلا . فاذا كان الشايت أن مركز المدعي القانوني قد تغير بالتحسين تبعا لترقيته الى الدرجة السادسة خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، فانه لا ينبغي اصدار ذلك ، بل يجب اتخاذ مرتب درجته التي رقي اليها بأكمله ، أساسا افتراضيا لربط اعانة الغلاء المستحقة وتثبيتها .

٧٤٥ - ٣ (١٢/٧/٥٨) ١٦٢٢/١٦٩/٣

٧٥٦ - قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٢/٣/١٩٥٠ و ١/٦/١٩٥٢ و ١٨/٣/١٩٥٢ - تثبيتها اعانة الغلاء كقاعدة عامة على الماهيات والاجور المستحقة في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ - تثبيتها استثناء بالاعتداد بالتحسينات الطارئة عليها بعد هذا التاريخ - عليم قصر هذه التحسينات على التعيين في درجة اعلى من الدرجات المخصصة للتعين من الخارج في نطاق كادر العمال - شمولها للترقيات كذلك - سريان هذه الاحكام على الصبية المستفيدين من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٨/١٩٥١ - تثبيت اعانة الغلاء المستحقة لهم على اساس اجورهم في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ طبقا للتسويات الفرضية التي تضمنها هذا القرار - لا يقدح في ذلك عدم صرف الفروق المالية المترتبة على هذه التسويات قبل نفاذ القرار المذكور - اساس ذلك .

باستظهار قرارات مجلس الوزراء التي عاجلت تقدير اعانة الغلاء وتثبيتها على المرتبات والاجور ، يبين انه بعد اصدار قرار ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ الذي تضمن قاعدة عامة تقضى بتثبيت اعانة الغلاء على الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والعمال في آخر نوفمبر

سنة ١٩٥٠. عاد مجلس الوزراء بناء على شكوى بعض الموظفين والمستخدمين والعمال فأورد على القاعدة التي أرساها بموجب قراره المتقدم الذكر استثناء مقتضاه الاعتداد بأي تحسين يطرأ على المرتبات والأجور بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بحيث يتعين تثبيت اعانة الغلاء على الأجور الجديدة كى لا يمتاز جديد على قديم فى تقدير اعانة الغلاء ، ثم اكتملت حلقات الاستثناء بقرار اصدره مجلس الوزراء فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣. لم يقصر فيه منشأ تحسين الراتب أو الاجر على التعيين فى درجة أعلى من الدرجات المخصصة للتعيين من الخارج فى نطاق كادر العمال ، كما فعل قرار ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ، بل أطلق الامر فجعل الحصول على درجة أعلى بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ غير ناشئ من التعيين فحسب بل شاملا للترقية أيضا .

وتوكيدا لهذا المعنى ، رفعت وزارة المالية الى مجلس الوزراء مذكرة فى ٨ من مارس سنة ١٩٥٣ ورد فيها - بعد استعراض مضمون قرار مجلس الوزراء فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ - ما يلى : « وبالنظر لان نسبة الوظائف المخصصة للتعيين من الخارج مباشرة هى بمقدار ٢٠٪ فقط من مجموع الوظائف الحالية بكادر العمال وفقا لقرار مجلس الوزراء المتقدم ، فان هذه النسبة فقط من الوظائف هى التى يمنع شاغلوها اعانة الغلاء على أساس الأجور أو الماهيات الجديدة . وبخلاف ذلك يظل من نقل او رقى الى باقى الوظائف يستولى على اعانة الغلاء على أساس الاجر الذى كان يتقاضاه فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ فى حين أن هذا الاجر يقل عن المقدر لدرجاتهم لما طرأ عليها من تحسينات مختلفة بعد ذلك نتيجة رد الـ ١٢٪ التى سبق خصمها منهم ، فضلا عن رفع أول مربوط بعض الدرجات ، »

وباستلهام روح هذا القرار والالتفات الى أهدافه ومرامييه يتحتم القول بأن تحسين أجر المطعون لصالحه بزيادة مربوط درجته وتدرج أجره فى نطاقها بأثر رجعى طبقا لقرار مجلس الوزراء فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ أجدر بالاعتبار فى مقام تثبيت اعانة الغلاء من مجرد تحسين يطرأ عليه نتيجة لترقيته أو نقله الى درجة أعلى بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠. ذلك أن التحسين الاول انما نشأ من اعادة تسوية أجره تسوية افتراضية يتدرج بها أجره تدرجا صاعدا على مر الزمن بحيث اعتبر مستحقا لاجر فرضى مقداره ١٥٠ مليما فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بحكم الاثر الرجعى للتسوية التى أوجبها قرار مجلس الوزراء فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ بالنسبة لأجور الصبية المعينين بعد عام ١٩٤٥ - ومنهم المدعى - ولا يقدح فى ذلك أن يكون استحقاق فروق الاجر المترتبة على هذه التسوية

ممتنعا قبل تاريخ نفاذ القرار المذكور ، لأن حظر صرف الفروق المالية عن الماضي لاعتبارات مالية لا ينفي استحقاق هذا الاجر افتراضيا في ذلك التاريخ ، ومؤدى هذا لزوم تثبيت اعانة غلاء المعيشة على مقدار الاجر المبين آنفا طبقا للتسوية الفرضية الصحيحة المشار اليها .

هذا الى أن في مذكرة وزارة المالية - السالف ايراد طرف منها - الدليل الحاسم على أن ما عرض له مجلس الوزراء في قراره الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ من ترقية أو نقل الى درجة أعلى بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ غير مقصود اليهما لذاته وفقا للمدلول اللغوي للترقيسة أو النقل بل مقصود لنتيجته من جهة ما يترتب على كل منهما من تحسين في الراتب أو الاجر بعد هذا التاريخ حتى لا يمتاز جديد على قديم ، على أن التسوية الفرضية التي أوجبها قرار مجلس الوزراء في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ لا تدع مجالا للشك في أن وضع المدعى بعد هذه التسوية ادل على ثبوت حقه في تثبيت اعانة الغلاء على أجره الافتراضي في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ مما لو طرأ على أجره تحسين بعد ذلك التاريخ بزيادة في مربوط أجره أو رفع درجته ، ومتى كان ذلك كان انطباق حكم قرار ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ عليه أولى وأوجب .

وتأسيسا على ما سلف بيانه فما دام مركز المطعون لصالحه قد تبدل بالتحسين تبعا لرفع مربوط درجته بأثر رجعي بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء في ١٢ من أغسطس ١٩٥١ ، فانه لا ينبغي اهدار ذلك بل يجب اتخاذ أجره اليومي الذي استحقه في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بحكم التسوية الصحيحة - وهو مائة وخمسون مليما - أساسا افتراضيا لربط اعانة الغلاء المستحقة وتثبيتها .

٢٤٩ - ٥ (١٩٦٠/٥/٢١) ١٠٤٧/١٠٧/٥

٧٥٧ - قرار مجلس الوزراء في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بشأن منح المعينين بصفة غير منتظمة اعانة غلاء معيشة - استحداثه قاعدة تنظيمية لم تكن مقررة قبل صدوره - تحسيدا المقصود بالمعينين بصفة غير منتظمة يرجع فيه الى مذكرة اللجنة المالية في ١٠/٢٦/١٩٥٢ بشأن طلب استصداره - المقصود بالمعينين بصفة غير منتظمة الذين يمينون على اعتمادات مؤقتة ليست لها صفة الدوام - المعينون على اعتمادات مؤقتة في الميزانية تستمر سنتين أو ثلاث أو أكثر - عدم استحقاق هؤلاء اعانة غلاء معيشة طبقا لقرار ١٢/١/١٩٤١ وكتاب وزارة المالية الدوري رقم ٢٣٤ - ١٧/١٣ في ١٩٤٢/١/٦ - حجة ذلك .

لتفهم قصد الشارح من عبارة الموظفين المعينين بصفة غير منتظمة في مجال القواعد المنظمة لمنح اعانة غلاء المعيشة يتعين الرجوع الى مذكرة اللجنة المالية في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ التي اشتملت على اقتراح منح تلك الطائفة اعانة غلاء المعيشة ، والتي وافق عليها مجلس الوزراء في ٢٩

من أكتوبر سنة ١٩٥٢ . ويتبين من الاطلاع عليها أن القواعد الخاصة باعانة غلاء المعيشة لاتصرف للموظفين والمستخدمين والعمال المعينين بصفة غير منتظمة ، وهؤلاء هم الذين يعينون على اعتمادات مؤقتة ليست لها صفة الدوام . وان مصلحة السكك الحديدية قد استطلعت رأي اللجنة المالية في منح عمالها المؤقتين اعانة غلاء المعيشة ، فوافقت وزارة المالية في سنة ١٩٥٠ على منحهم الاعانة بشرط أن يكون قد مضى عليهم سنة واستمروا في الخدمة بدون انفصال ، وذلك على أساس أنهم يكونون في حدم المعينين بصفة منتظمة . وان وزارة الداخلية طلبت الموافقة على منح اعانة غلاء معيشة لموظف بها معين في عمل مؤقت بماهية شهرية ، فوافقت وزارة المالية على منحه الاعانة بشرط أن يكون عمله سيمستمر أكثر من عام . كما طلبت مصلحة الاموال المقررة الموافقة على منح كتبة الجرد والتقدير العام المعينين على الاعتماد المفتوح لهذا الغرض بميزانية عام ١٩٤٩/١٩٥٠ اعانة غلاء معيشة . واستطردت مذكرة اللجنة المالية لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ تقول ان بعض اعتمادات الميزانية التي يجوز تعيين موظفين أو مستخدمين أو عمال عليها بالرغم من وصفها بأنها مؤقتة غير أنها قد تستمر الى سنتين أو ثلاث أو أكثر حسب نوع العمل المخصص له الاعتماد . وان ديوان الموظفين يرى بمذكرة له في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ أن الامر يحتاج الى وضع قواعد ثابتة لتنظيم حالات الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعينون على اعتمادات مؤقتة من حيث استحقاقهم لاعانة غلاء معيشة ، وانه يقترح منحهم اعانة الغلاء بعد مضى سنة من تاريخ تعيينهم على أساس ماهياتهم أو أجورهم في اليوم التالي لمضى سنة عليهم بالخدمة ، ومن يكون منهم الآن في الخدمة ومضى عليه سنة بها ولا تصرف له هذه الاعانة تمنح اليه من تاريخ موافقة مجلس الوزراء على أساس ماهيته أو أجره في ذلك التاريخ . وقد وافق مجلس الوزراء في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ على رأي اللجنة المالية المبين في تلك المذكرة ، فاستحدث بذلك قاعدة تنظيمية تضمنها الكتاب الدوري رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٢ الصادر من ديوان الموظفين في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بشأن اعانة غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين والعمال المؤقتين . ونص هذا الكتاب على ما يأتي « يحيط ديوان الموظفين ووزارات الحكومة ومصالحها بأن مجلس الوزراء وافق بجلسته المعقودة في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ على منح الموظفين والمستخدمين والعمال المعينين بصفة غير منتظمة على اعتمادات مؤقتة بالميزانية اعانة غلاء معيشة بعد مضى سنة من تاريخ تعيينهم على أساس ماهياتهم أو أجورهم في اليوم التالي لمضى سنة عليهم بالخدمة . ومن يكون منهم الآن في الخدمة ومضى عليه سنة بها ولا تصرف له هذه الاعانة تمنح اليه من تاريخ موافقة مجلس الوزراء على أساس ماهيته أو

أجره في ذلك التاريخ بشرط الا تكون الماهية او الاجر الذي يتقاضاه الموظف او المستخدم او العامل يزيد عما هو مقرر لمؤهله أو ما هو مقرر طبقا لقواعد التعيين ، وفي حالة ما اذا كان الموظف أو المستخدم أو العامل يحصل على ماهية أو اجر يزيد على الماهية أو الاجر القانونيين تخصم هذه الزيادة من اعانة الغلاء ، • ويتضح مما تقدم أن الموظفين والمستخدمين والعمال المعيّنين على اعتمادات مؤقتة في الميزانية والتي قد تستمر سنتين أو ثلاث أو أكثر حسب نوع وطبيعة العمل المخصص له الاعتماد يعتبرون من الموظفين المعيّنين بصفة غير منتظمة في حكم قرار مجلس الوزراء الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٤١ وكتاب وزارة المالية الدوري رقم ٢٣٤ - ١٣/١٧ في ٦ من يناير سنة ١٩٤٢ ، وما كانوا يستحقون تلك الاعانة لولا أن صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ الذي انشأ لهم هذا الحق • ولا يقدح في هذا النظر أن كتاب وزارة المالية قد نص على أن « المقصود بالخدمة المنتظمة أن يكون الموظف أو المستخدم أو العامل مستمرا على القيام بأداء واجبات منتظمة بصرف النظر عن فئة المستخدمين التابع لها » ، وأن وزارة المالية كانت قد وافقت قبل صدور قرار مجلس الوزراء في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ على منح العمال المؤقتين في بعض الوزارات والمصالح اعانة غلاء معيشة بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم ذلك أن المقصود بعبارة « بغض النظر عن فئة المستخدمين التابع لها » هو عدم الاعتماد بما اذا كان الموظف داخل الهيئة أم خارجها أم عاملا باليومية طالما أنه ليس معينا على اعتماد مؤقت • وأن موافقة وزارة المالية على منح العمال المؤقتين اعانة غلاء معيشة قبل صدور قرار مجلس الوزراء في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ كانت بمناسبة استبضاحات صدرت من تلك الوزارات والمصالح عن حالات فردية معينة • من أجل هذا يكون ما ارتأته وزارة المالية في هذا الشأن ليس صادرا بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٤١ في حدود التفويض المخول لها ، بل انه في حقيقة أمره يكون بمثابة فتاوى صدرت في حالات فردية جاءت على خلاف المقصود من كتابها الدوري السالف الإشارة اليه •

٧١٩ - ٣ (١٩٥٨/١١/٢٩) ٢٥٥/٢١/٤

٧٥٨ - قرار مجلس الوزراء في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ - اشتراطه لاستحقاق اعانة الغلاء أن تصرف الاجور والرواتب من اعتماد مؤقت بالميزانية - المقصد من ذلك ان يكون لهذا المصروف المالي قوام قانوني ثابت محدد المعالم لمواجهة نفقات الصرف - الحساب الجاري الذي يتكون من فروق الاسعار الناشئة من استيلاء الحكومة على بكرة القطن لأغراض التمويل لقاء ثمن محدد ثم اعادة بيعها للمعاصر بثمن آخر - لايعتبر اعتمادا مؤقتا بالميزانية - صرف

المدعى اجره من هذا الحساب الجارى يجعل تطبيق قرار ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ غير متوافر في حقه .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ - اذ اشترط لمنح اعانة الغلاء ان تصرف الاجور والرواتب من اعتماد مؤقت بالميزانية - انما قصد أن يكون لهذا المصرف المالى قوام قانونى ثابت محدد المعالم لمواجهة نفقات الاجور والمرتبات ، وهو مالا يتحقق في الحساب الجارى الذى كان يصرف منه على اجور المدعى وأمثاله ، والذى يتكون من فروق الاسعار الناشئة من استيلاء الحكومة على بذرة القطن لأغراض التموين لقاء ثمن محدد ثم اعادة بيعها للمعاصر بثمن آخر ، وبهذه المثابة فان هذا الحساب الجارى يضيق ويتسع ، فقد لا يتمخض عنه وفورات تكفى لمواجهة نفقات الاجور فضلا عن اعانة الغلاء ، فيمتنع - والحالة هذه - قياسه على الاعتماد المؤقت الذى تقدر فيه الاجور وملحقاتها على وجه التحديد . وعلى هذا الأساس فان شرط تطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر متخلف في حالة المدعى ، وقد عولجت حالته وحالة أمثاله برفع اجورهم ليكون ذلك عوضا لهم عن اعانة الغلاء .

٥٤٥ - ٤ (١٩٥٩/٢/٢١) ٤٨٤/٧٤/٤

٧٥٩ - قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ بشأن منح

المعينين بصفة غير منتظمة اعانة غلاء المعيشة - لا يمنع من استفادة الموظف منه قيام المصلحة بفصله كل ثلاثة أشهر واعادة تعيينه بعد يومين أو ثلاثة .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ يقضى بمنح الموظفين والمستخدمين والعمال المعينين بصفة غير منتظمة على اعتمادات مؤقتة بالميزانية اعانة غلاء المعيشة ، على أساس ما هيئاتهم وأجورهم في اليوم التالى لمضى سنة عليهم في الخدمة ، وبشرط أن لا تكون الماهية أو الاجر الذى يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل أزيد عما هو مقرر لمؤهله وطبقا لقواعد التعيين والا خصمت الزيادة من اعانة الغلاء المعيشة .

وما دام المدعى قد بدأ خدمته في المصلحة منذ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ واستمر عمله بها الى ما بعد رفع الدعوى فلا يمنع من استحقاقه تطبيق أحكام مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ على حالته ما كانت المصلحة تتبعه في شأنه عند فصله في نهاية كل ثلاثة أشهر واعادة تعيينه بها بعد يومين أو ثلاثة ، ذلك أن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر انما ينطبق على مثل هذه الحالة بالذات .

٤٧٣ - ٥ (١٩٦٠/٥/٢١) ١٠٥٨/١٠٨/٥

٧٦٠ - شروط استحقاق الموظفين والمستغلين والعمال لاعانة غلاء المعيشة وتاريخ

هذا الاستحقاق - التفرقة بين المعينين بصفة منتظمة وبين المعينين على اعتمادات مؤقتة استحقاق الاولين للاعانة بعد مضي ثلاثة اشهر من تاليف التحاقهم بالخدمة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء في ١٩٤١/١٢/١ واستحقاق الاخيرين لها بعد مضي سنة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء في ١٩٥٢/١٠/٢٩ - تجدد الاعتماد المبين عليه الموظف او المستخدم او العامل - لا يخوله حق الافادة من قرار مجلس الوزراء في ١٩٤١/١٢/١ فيما يتعلق بتاريخ استحقاق الاعانة .

ان كتاب المالية رقم ف ٢٣٤ - ٢٧/١٣ الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٤٢ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في اول ديسمبر سنة ١٩٤١ متضمنا القواعد العامة في شأن تقرير اعانة الغلاء ، يقضى بأنه « يشترط فيمن تصرف له الاعانة أن يكون من العاملين بصفة منتظمة وليس من المكلفين بخدمات وقتية أو عارضة ، والمقصود بالخدمة المنتظمة أن يكون الموظف او المستخدم او العامل مستمرا على القيام بأداء واجبات منتظمة ، بصرف النظر عن فئة المستخدمين التابع لها » ولا تصرف الاعانة الا لمن له مدة خدمة ثلاثة اشهر على الاقل . كما لا تصرف الاعانة للعمال الذين يراعى في تحديد أجورهم ارتفاع تكاليف المعيشة ، . وفي ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على منح الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعينون على اعتمادات مؤقتة اعانة غلاء معيشة بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم على أساس ما هيأتهم او أجورهم في اليوم التالي لمضي السنة . اما من يكون منهم وقت صدور القرار بالخدمة ومضى عليه سنة ولم تصرف له هذه الاعانة فتمتخ إليه من تاريخ موافقة مجلس الوزراء (١٩٥٢/١٠/٢٩) على أساس ما هيته أو أجره من ذلك التاريخ ، وذلك بشرط ألا تكون الماهية أو الأجر الذي يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل يزيد عما هو مقرر لمؤهله أو ما هو مقرر طبقا لقواعد التعيين ، وانه في حالة ما اذا كانت الماهية أو الأجر يزيد على ما هو مقرر قانونا فتخصم هذه الزيادة من اعانة الغلاء . وقد أوضحت مذكرة اللجنة المالية المؤرخة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ والتي وافق عليها مجلس الوزراء في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ على النحو المشار إليه ، أن المقصود بالمكلفين بأعمال وقتية أو عارضة ممن كانوا لا يستحقون اعانة غلاء ، اولئك الذين يعينون على اعتمادات مؤقتة ليس لها صفة الدوام . وقد انتهى مجلس الوزراء في القرار المذكور الى منحهم اعانة غلاء بعد انقضاء سنة عليهم بالخدمة . وتطبيقا لما سبق فإن المدعى ، باعتباره معينا على

اعتماد مؤقت بميزانية البلدية ، لا يكون محلا لتطبيق كتاب المالية الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٢٧/١٣ بتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٤٢ تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر فى أول ديسمبر سنة ١٩٤١ ، وبالتالى لا يمنح اعانة غلاء بعد ثلاثة أشهر من تاريخ التحاقه بالخدمة ، ذلك لانه فى وصفه المشار اليه فيما تقدم لا يعمل بصفة منتظمة ومستمرة . ولا يغير من هذا النظر أن الاعتماد يتجدد بميزانية البلدية على توالى السنوات المالية ، لان هذا التجديد لا ينفى عنه صفة التوقيت . وفضلا عن ذلك فإن العقد المبرم بين المدعى والبلدية يسوغ لكل من الطرفين انهاءه فى أى وقت ، ومن ثم فإن المدعى لا يستحق اعانة غلاء المعيشة التى يطالب بها ، ويكون الحكم المطعون فيه ، وقد أخذ بغير هذا النظر ، قد خالف القانون .

٩٦٠ - ٣ (١٩٥٨/٦/٢١) ٣ / ١٦٠ / ١٥٢٨

٧٦١ - علاوة غلاء المعيشة الخاصة بمنطقة قنال السويس - الجهات التى تسرى

عليها .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من يولييه سنة ١٩٤٧ فى شأن علاوة غلاء المعيشة لمنطقة قنال السويس قد وضع قاعدة تنظيمية عامة تسرى فى حق موظفى ومستخدمى وعمال الحكومة اقيمين فى البلدان الواقعة على طول قنال السويس ، من مقتضاها زيادة اعانة الغلاء بنسبة ٥٠ ٪ وانه ولئن كان القرار المذكور لم يحدد هذه المنطقة بحدود منضبطة معينة بذاتها بحيث يخرج ما عداها من نطاق تطبيقه الا أن اللجنة المالية اذ كشفت فى مذكرتها الى مجلس الوزراء عن دوافع زيادة اعانة الغلاء والعلة التى قام عليها القرار - وهى ازدياد حالة الغلاء بسبب تدفق القوات البريطانية وما اتصل بذلك من أسباب - قد عينت فى الواقع من الامر نطاق تطبيق القرار وحددت الجهات التى تسرى فيها أحكامه وهى الجهات الواقعة ضمن منطقة المعسكرات البريطانية ، وآية ذلك أن وزارة المالية منحت الاعانة المزملة لصيارفة نقيشة والمحسمة وسرابيوم والعباسة وهى بلاد وان كانت تتبع بحسب التقسيم الادارى مركز أبى حماد ، الا أنها تعتبر داخله فى منطقة المعسكرات البريطانية . ثم أصدرت وزارة المالية كتاباً دورياً بتعميم صرف الاعانة لجميع موظفى ومستخدمى وعمال الحكومة بالبلاد المذكورة ، بل ان وزارة الحربية - على هدى الحكمة من تقرير تلك الاعانة - طبقت قرار ٢٠ من يولييه سنة ١٩٤٧ على موظفيها ومستخدميها وعمالها بمحافظتى سيناء والبحر الاحمر والصحراء الشرقية ، لاتحاد علة تقرير الاعانة ، ووافقها مجلس الوزراء على ذلك فى ١٦ من مايو سنة ١٩٤٨ ، ثم وافق المجلس مرة

أخرى في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٨. على منح هذه الاعانة لجميع موظفي الحكومة ومستخدميها وعمالها بالجهات المذكورة .

٩٨٠ - ٢ ١٩٥٧/٢/٢٣ ٥٥/٦٢/٢

٧٦٢ - علاوة غلاء المعيشة الخاصة بمنطقة قناة السويس - سرد لبعض مراحلها

التشريعية .

في ٢٠ من يولييه سنة ١٩٤٧. رفعت اللجنة المالية مذكرة الى مجلس الوزراء أشارت فيها الى أن وزارة المالية تلقت شكاوى من مختلف المصالح الحكومية في البلدان الواقعة على طول قناة السويس من الغلاء الفاحش الذي غمر تلك المنطقة بعد تدفق القوات البريطانية عليها فضلا عن عوامل الغلاء الاخرى التي تتلخص في أن منطقة القناة ليست موطن انتاج زراعي والى زيادة عدد سكان المنطقة ووجود شركات كبيرة بها واشتداد أزمة المساكن كل هذه الاسباب مجتمعة زادت تكاليف المعيشة حتى بات الموظف الحكومي لا يقوى بمرتبه المحدود على شراء ما يلزمه من ضروريات الحياة . لذلك ترى وزارة المالية زيادة اعانة الغلاء التي تمنح لموظفي الحكومة ومستخدميها وعمالها بمنطقة القناة بنسبة ٥٠٪ من الفئات الحالية الى أن تدرس الوزارة حالة الغلاء دراسة شاملة وتقتراح ما تراه مناسبا لمواجهة حالة الغلاء في تلك المنطقة . وقد بحثت اللجنة المالية هذا الموضوع ورأت الموافقة على اقتراح وزارة المالية . وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٠ من يولييه سنة ١٩٤٧ على اقتراح وزارة المالية المبين في هذه المذكرة . وفي ١٦ من مايو سنة ١٩٤٨ وافق مجلس الوزراء على ما أجرته وزارة الدفاع الوطني من صرف اعانة الغلاء المزيده بمقدار ٥٠ ٪ لموظفي ومستخدمي وعمال محافظتي سيناء والبحر الاحمر والصحراء الشرقية أصوة بالمعينين في منطقة القناة وذلك اعتبارا من ٢٠ من يولييه سنة ١٩٤٧ (تاريخ زيادة الاعانة في هذه المنطقة الاخيرة) . وفي ٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ وافق المجلس أيضا على ما اقترحته اللجنة المالية من اعتبار قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من مايو سنة ١٩٤٨ شاملا لجميع موظفي ومستخدمي وعمال الحكومة المقيمين بالجهات المذكورة توحيدا للمعاملة . وفي سنة ١٩٤٩ استطلعت مصلحة الاموال المقررة رأى وزارة المالية في كيفية معاملة صيارفة نفيسة وسريوم والمحسمة والعباسة مركز ابي حماد بالنسبة لاعانة غلاء المعيشة ، وقالت انه تبين من الكتب المتبادلة بينهما وبين مديرية الشرقية أن البلدان المذكورة ثابتة في التقسيم الاداري للمديرية ضمن مركز ابي حماد الا انها تقع ضمن منطقة المعسكرات . وقد وافق وزير المالية في ٣١ من يولييه سنة ١٩٤٩ على منح الصيارفة المقيمين بتلك المناطق الزيادة في اعانة الغلاء التي تقررت لموظفي منطقة القناة ، وقد رأت وزارة المالية اطلاق هذه

المعاملة على كافة موظفي ومستخدمى وعمال الحكومة المقيمين بالجهات المشار اليها اعتبارا من ٣١ يوليه سنة ١٩٤٩ تاريخ موافقة وزير المالية ، وضمنت هذه القاعدة كتابها الدورى رقم ف ٢٣٤ - ١٣/٢٧ م ٤٣ . وفى ٢ من ابريل سنة ١٩٥٠ وافق مجلس الوزراء على أن تكون زيادة اعانة الغلاء الاضافية المقررة لموظفى ومستخدمى وعمال منطقة القنال وجهات سيناء والبحر الاحمر والصحراء الشرقية بقرارى المجلس الصادرين فى ٢٠ من يوليه سنة ١٩٤٧ و ٣ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ بنسبة ٥٠٪ من الاعانة التى تقررت بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة فئات اعانة غلاء المعيشة . وفى سبتمبر سنة ١٩٥٣ تقدمت اللجنة المالية بمذكرة الى مجلس الوزراء جاء بها ما يأتى : « وافق مجلس الوزراء بجلساته فى ٢٠ من يوليه سنة ١٩٤٧ و ٣ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ و ٢ من ابريل سنة ١٩٥٠ على منح الموظفين والمستخدمين والعمال المقيمين فى منطقة القنال وجهات سيناء والبحر الاحمر والصحراء الشرقية زيادة قدرها ٥٠٪ من اعانة الغلاء المقررة . ولما كانت بلاد نفيسة والمحسمة وسرايوم والعباسية تقع ضمن منطقة المعسكرات ، وان كانت تتبع فى التقسيم الادارى مركز ابى حماد ، فقد منحت وزارة المالية والاقتصاد صيارفتها المقيمين فى هذه البلاد زيادة اعانة الغلاء المذكورة السابق تقريرها لموظفى منطقة القنال ، كما رأت تعميم هذه المعاملة على جميع موظفى الحكومة ومستخدميها وعمالها المقيمين بتلك الجهات وأصدرت بذلك كتابا دوريا . ولما لم تكن بناحية العباسية محطة سكة حديد - وانما تقع هذه البلدة بين محطتى أبى حماد غربا ومحجر أبى حماد شرقا - فقد حدد قسم الحركة بمصلحة السكك الحديدية منطقة العباسية بمحطات محجر أبى حماد والتل الكبير والبعالوه وأبى صوير والواصفية والقصاصين وكفر الحمادية باعتبارها تقع بين بلدتى المحسمة والعباسية وواقعة فى دائرة المعسكرات ، وصرفت مصلحة السكك الحديدية لموظفيها بتلك الجهات الزيادة المقررة فى اعانة الغلاء باعتبارها منطقة العباسية الواردة بالخطاب الدورى المشار اليه . ولم ير ديوان الموظفين الاخذ بتحديد مصلحة السكك الحديدية لمنطقة العباسية على هذا الوضع ، ولذلك أوقفت هذه المصلحة صرف اعانة الغلاء الزيدة لموظفيها وعمالها فى هذه المنطقة مما أثار تضررهم وشكواهم . ودعا مصلحة السكك الحديدية فى أول يوليه سنة ١٩٥٣ الى التقدم بطلب اعادة صرف تلك العلاوة لهم ذاكرا أن المناطق سالفة الذكر التى أوقف فيها صرف اعانة الغلاء الزيدة بعيدة عن العمران وأن حالة الغلاء فيها شديدة فضلا عن أن سبل المعيشة متعذرة ، ولذلك فهى توصى باعادة صرف الزيادة فى اعانة الغلاء لموظفيها وعمالها ، وأعاد الديوان دراسة هذا الموضوع ورأى الموافقة على أن تصرف اعانة الغلاء

المزيدة بنسبة ٥٠ ٪ لموظفي السكة الحديد ومستخدميها وعمالها بالجهات التي حدد قسم الحركة بها منطقة العباسية . وقد بحثت اللجنة المالية هذا الموضوع ورأت الموافقة على صرف اعانة الغلاء المزيدة لموظفي السكك الحديدية ومستخدميها وعمالها بمحطات محجر أبي حماد والتل الكبير والبعالوه وأبي صوير والواصفية والقصاصين وكفر الحمادية باعتبار هذه الجهات تقع بين بلدتي المحسمة والعباسية وواقعة في دائرة المعسكرات على أن يكون صرف تلك الاعانة المزيدة من تاريخ إيقاف صرفها لأولئك الموظفين والمستخدمين والعمال ٥٠٠٠ . وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ على رأي اللجنة اثنائية المبين في هذه المذكرة .

٩٨٠ - ٢ (١٩٥٧/٢/٢٣) ٥٥١/٦٢/٢

٧٦٣ - علاوة غلاء المعيشة الخاصة بمنطقة قنال السويس - قرار مجلس الوزراء في ١٦/٩/١٩٥٣ في شأن سريان هذه العلاوة على بعض البلاد - سريانه على جميع الموظفين وليس فقط على موظفي مصلحة السكك الحديدية .

ان مصلحة السكك الحديدية - وهي بسبيل تطبيق أحكام قرار ٢٠ من يولييه سنة ١٩٤٧ على موظفيها ومستخدميها وعمالها بالجهات التي حددتها وزارة المالية في كتابها النوري رقم ف ٢٣٤ - ١٣/٢٧ م ٤٣ - قد حددت ناحية العباسية بأنها تشمل محطات محجر أبي حماد ، التل الكبير ، البعالوه أبي صوير ، الواصفية ، القصاصين ، كفر الحمادية باعتبارها تقع بين بلدتي المحسمة والعباسية وواقعة في دائرة المعسكرات البريطانية ، وصرفت لموظفيها بتلك الجهات الزيادة المقررة في اعانة الغلاء باعتبارها منطقة العباسية الواردة بكتاب دوري المالية ، فنازعها في ذلك ديوان الموظفين ، فأوقفت المصلحة صرف الاعانة ثم أعاد الديوان دراسة الموضوع ورأى الموافقة على تحديد مصلحة السكة الحديد ، ووافقت اللجنة المالية على ذلك أيضا ، وعرضت الأمر على مجلس الوزراء فأقر ذلك بقراره الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ . ومن هذا يبين أن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر لم يكن بصدد تقرير معاملة خاصة لموظفي مصلحة السكك الحديدية ، ولم يكن يستهدف إثارة موظفي المصلحة المذكورة بميزة اختصاصهم بها دون باقي موظفي الحكومة إذ شأن موظفي هذه المصلحة في هذا الخصوص شأن باقي موظفي الدولة ، وانما كان يقر تفسير المصلحة لقراره الصادر في ٢٠ من يولييه سنة ١٩٤٧ ويؤكد انطباقه على البلاد التي حددتها مصلحة السكك الحديدية ومن بينها بلدة التل الكبير للحكمة التي اقام عليها قراره المشار اليه .

٩٨٠ - ٢ (١٩٥٧/٢/٢٣) ٥٥١/٦٢/٢

٧٦٤ - قرار مجلس الوزراء في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٦ بإنشاء فرقة المسرح الشعبي المتنقل - تخصصه الاعتماد اللازم للمقابلة تكاليف المسرح ونصه على أن الاجور اليومية

تشمل اعانة الغلاء - قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ بتشكيل لجنة فنية لتعيين المستخدمين في حدود الاعتماد دون التقيد بالقواعد المقررة في الوظائف الحكومية - تعيين المدعى بالتطبيق لهذين القرارين يفترض فيه ان اجره شامل لاعانة الغلاء - حجة ذلك .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٦ بإنشاء فرقة المسرح الشعبي المتنقل وتخصيص الاعتماد اللازم لمقابلة تكاليف المسرح نص على أن الاجور اليومية تشمل اعانة غلاء المعيشة ومرتب الصناعة ، كما نص قراره في ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ بتشكيل لجنة فنية لتعيين هذا الفريق من المستخدمين في حدود الاعتماد الخاص بهذا الغرض دون التقيد بالقواعد المقررة في الوظائف الحكومية ، ومن ثم فانه وان خلا قرار تعيين المدعى من النص على أن الاجر شامل لاعانة الغلاء الا أنه يفترض فيه ذلك ، ما دامت الجهة الادارية لا تملك تجاوز هذا الاعتماد وتقرير اعانة غلاء ، والا كان قرارها بدون مصرف ، مما يصبح معه غير ممكن وغير جائز قانونا . والاصل في القرار الاداري حمله على الصحة ، وهذا الذي قيل في حق المدعى هو بذاته ما جرت معاملة زملائه على أساسه على خلاف ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه . أما التحدى بتجريد المكافأة من اعانة الغلاء بالنسبة القديمة ثم زيادة الاعانة حسب الفئة الجديدة لها باعتبارها من أول مارس سنة ١٩٥٠ ، فهو عملية حسابية فرضية قصد بها افادة هذا الفريق من الموظفين من الزيادة في الاعانة لربط مرتباتهم أصلا شاملة للاعانة على فشتها القديمة ، وذلك من تاريخ سريان هذه الزيادة . ويخلص من هذا أن أجر المدعى شامل لاعانة الغلاء ، وأن عدم النص في القرار على ذلك لا يغير من الامر شيئا ، طالما أنه من الثابت أن الاعتماد الذي يتضمن وظيفة المدعى وأمثاله نص فيه على تقدير لاجورهم شامل لاعانة الغلاء ، وأن تعيينهم واجرهم لا يتقيد فيها بالقواعد الحكومية العادية ، وأما أن اعانة الغلاء في الاصل لا تقرر الا بعد ثلاثة أشهر فما كان يجوز افتراض شمول المرتب ابتداء لهذه الاعانة ، فان ذلك صحيح بالنسبة للموظفين والمستخدمين والعمال الذين لا تشمل أجورهم اعانة الغلاء ، يؤكد ذلك ما جاء بالكتاب الدوري الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٤٤ بشأن اعانة غلاء المعيشة تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٤١ « حيث ورد بالبند الثالث (فقرة ١٢) من الاحكام الخاصة بصرف الاعانة ما يأتي « لا تصرف الاعانة للعمال الذين يراعى في تحديد أجورهم ارتفاع تكاليف المعيشة في الوقت الحالى وخصوصا من الحقوا بالعمل بعد صدور قرارات مجلس الوزراء بصرف هذه الاعانة » ، وهذا قاطع في الدلالة على أنه ليس من اللازم النص في القرار على شمول الاجر للاعانة ، ما دام أنه قد روعي

فى تقديره أنه يشملها ، وهو الثابت من قرارى مجلس الوزراء السالفى
الذكر والصادرين فى ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٦ و ٣١ من أكتوبر سنة
١٩٤٨ .

٥١١ - ٤ (١٩٥٩/٢/١٤) ٤٦٦/٧٩٥

٧٦٥ - تقرير اجر خاص لعمال مجلس بلدى الاسماعيلية استثناء من احكامه -
قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٠/١/٤ - الاجر الاستثنائى هو الذى تحسب على اساسه اعانة
الغلاء - دليل ذلك .

ان القاعدة التى تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ من يناير
سنة ١٩٥٠ تقضى بما يلى :

(أولا) جعل الحد الادنى لاجر عامل النظافة والرصف والحدائق والمجارى
١٣٠ م وذلك استثناء من أحكام كادر العمال التى تقرر لهم أجورا أقل .
(ثانيا) منح هؤلاء العمال مكافأة شهرية بواقع ربع شهر لتكون عوضا
لهم عن اعانة غلاء المعيشة التى لن يمنحوها الا بعد ثلاثة اشهر .

(ثالثا) منحهم اعانة الغلاء بعد ثلاثة اشهر من تاريخ تعيينهم بما فيها
الزيادة المقررة لمنطقة القنال وقدرها ٥٠ ٪ من الاعانة ، ويستقطع من هذه
الاعانة الفرق بين الاجر المقترح وهو (١٣٥ م يوميا) وبين الاجر المقرر
طبقا لكادر العمال ، ويوقف صرف المكافأة لهم من تاريخ منح كل منهم اعانة
الغلاء بالفئات المقررة . وواضح أن قرار مجلس الوزراء قد قصد حساب
علاوة غلاء المعيشة بما فيها الزيادة المقررة لمنطقة القنال وقدرها ٥٠ ٪ من
الاعانة على أساس الاجر اليومى المقترح وهو ١٣٥ م ، ثم يستقطع بعد ذلك
من هذه الاعانة الفرق بين الاجر المقترح وهو ١٣٥ م وبين الاجر المقرر
بكادر العمال وقدره ١٠٠ م . يقطع فى ذلك أنه ظاهر من مذكرة اللجنة
المالية بوزارة المالية التى وافق عليها مجلس الوزراء بقراره سالف الذكر،
أن الباعث على اصداره وتقرير اجر خاص لعمال مجلس بلدى الاسماعيلية
استثناء من الاجور المقررة فى كادر العمال ، هو أن (أقل اجر يمنحه العامل
فى الشركة (شركة القنال المؤممة) هو ١٣٥ م يوميا ، فى حين أن كادر
العمال يقرر لهم أجورا أقل من هذا الحد ويصعب أن يتقبل العمال الحاليون
بالشركة اجورا اقل مما يتقاضونها الآن خصوصا اذا روعى نفقات المعيشة
فى مدينة الاسماعيلية ٠٠٠ ، ومن أجل هذه الامتيازات وافق مجلس
الوزراء على منحهم أجورا فعلية خاصة ، استثناء من الاجور المقررة فى كادر
العمال ، فهى التى يجب أن تحسب اعانة الغلاء على أساسها ، والاخذ بوجهة
النظر العكسية مؤداه عدم تحسين حال هؤلاء ، فيستقطع منهم ما يكاد
يستوعب الزيادة المضافة لاجورهم ، فلا تتحسن حالهم فعلا ، وهو غير

ما استهدفه قرار مجلس الوزراء سالف الذكر في ضوء الاعتبارات التي دعت اليه .

١٥٣٥ - ٢ (١٩٥٧/٤/٦) ٢٨٦/٨٨/٢

٧٦٦ - المزايا المالية المنصوص عليها بالمادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ في شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي - اعتبارها بمثابة تعويض جزافي عن فصله وليس مرتبا او معاشا - اعانة الغلاء الداخلة ضمن هذا المبلغ تعتبر جزءا من التعويض وتأخذ حكمه - عدم تأثرها بما يطرا بعد ذلك من تنظيمات عامة يتغير بها مقدار الاعانة زيادة او نقصا - مثال ذلك - قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٣/٦/٣٠ .

يبين من استظهار نص المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ومذكرته الايضاحية أن الموظف المفصول بغير الطريق التأديبي بالتطبيق لاحكام هذا المرسوم بقانون تنقطع صلته بالحكومة من يوم صدور المرسوم أو القرار القاضي بفصله . ولما كان هذا الفصل ليس عقوبة تأديبية في ذاته ، فإن الموظف المفصول لا يحرم من حقه في المعاش أو المكافأة ، بل ان المشرع رأى أن يمنحه تعويضا جزافيا عن فصله ، وهذا التعويض ينحصر في بعض المزايا المالية التي تقوم على ضم المدة الباقية له لبلوغه سن الاحالة الى المعاش الى مدة خدمته بشرط ألا تجاوز سنتين وعلى صرف الفرق بين مرتبه وتوابعه وبين معاشه عن هذه المدة ، بيد أن هذا الفرق لا يصرف مقدما دفعة واحدة بين مجزءا على أقساط شهرية ، فإن لم يكن مستحقا لمعاش منح ما يعادل مرتبه عن المدة المضافة على أقساط شهرية أيضا، وذلك كله على سبيل التعويض عن هذا الفصل المفاجيء . وقد أفصح المشرع صراحة عن أن ما يمنح للموظف في هذه الحالة هو تعويض وليس مرتبا أو معاشا وان اتخذ معيارا لتقدير هذا التعويض ما يوازي الفرق بين مرتب الموظف ومعاشه في المدة المضمونة ان كان صاحب معاش ، وما يعادل مرتبه عن المدة ذاتها ، ان لم يكن مستحقا لمعاش . وقد كان الاصل في هذا التعويض الجزافي أن يدفع للموظف بمجرد تحقق الواقعة القانونية المنشئة للحق فيه وهي الفصل ، الا أنه رأى - لاعتبارات تتعلق بصالح الخزانة العامة من جهة حتى لا ترهق بدفع مبالغ جسيمة دفعة واحدة ، ورعاية للموظف نفسه من جهة أخرى حتى لا تضطرب حياته ان قبض التعويض جملة فبسط يده في انفاقه - رأى أن يجعل دفع التعويضات موزعا على أقساط شهرية ، فتتسع الفسحة للموظف لتدبير شئون مستقبله ، ودفع هذا المبلغ على أقساط شهرية لا يغير من طبيعته كتعويض ثابت محدود ، ولا يحيله الى مرتب قابل للزيادة او النقص ، يؤكد ذلك ان انقطاع رابطة التوظيف بقرار الفصل ينزع عن الموظف المفصول صفته كموظف وينزع عن الفرق الذي يؤدي كتعويض صفة المرتب في الخصوص الذي هو مثار النزاع ، كما يؤكد هذا

النظر كذلك ان استحقاق التعويض مقدرا بالمعيار الذى قرره الشارع انما ينشأ فى اليوم الذى يتم فيه فصل الموظف ويتعلق حقه به من هذا التاريخ ولو ان اداءه اليه لا يقع منجزا بل يقع مؤجلا على اقساط . ولما كان من عناصر التعويض اعانة غلاء المعيشة طبقا للمعيار الذى قدر الشارع التعويض على أساسه ، فانها تأخذ حكمه ولا تتأثر بما يطرأ من تنظيمات عامة يتغير بها مقدار الاعانة زيادة أو نقصا وتسرى فى حق الموظفين والمستخدمين العاملين فى الخدمة ، لفقدان العلاوة بالنسبة الى الموظف المفصول صفة المرتب واندماجها فى مقدار التعويض كعنصر من عناصره . فاذا كان الثابت ان المطعون عليه قد فصل من الخدمة اعتبارا من ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ بغير الطريق التأديبى استنادا الى أحكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ فقد زایلته صفة الموظف العامل ، وزایل التعويض - والاعانة أحد عناصره - صفة المرتب ، وبالتالي لا يجرى عليه التخفيض الذى نظمه قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٣ .

٩٦٥ - ٢ (١٩٥٦/١١/٣) ١٩/٣/٢

٧٦٧ - زيادة مرتب الموظف لانطباق قانون المعادلات الدراسية فى شأنه ، وزيادة

اعانة الغلاء تطبيقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ - كيفية احتساب الزيادة له - المادتان ٣ و ٥ من قانون المعادلات الدراسية .

متى ثبت أن المدعى قد أعتبر فى الدرجة التاسعة اعمالا لقانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣، واستتبع ذلك انتفاعه من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ فى شأن اعانة غلاء المعيشة واحتسابها له على أساس الدرجة التاسعة لا على أساس أجره السابق الذى كان يتقاضاه فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، فانه يتعين مراعاة ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ من أنه « لاتصرف الفروق المالية المترتبة على تنفيذ حكم المادة الاولى من هذا القانون الا من تاريخ هذا التنفيذ وعن المدة التالية له فقط »، اذ غنى عن البيان أنه لما كانت اعانة غلاء المعيشة هي من اضافات المرتب الاصلى وتربط على أساسه ، فانها لاتستحق الا على أساس هذا المرتب ومن التاريخ المذكور . كما انه يتعين مراعاة ما نصت عليه المادة الخامسة من أنه « تخصم الزيادة فى الماهيات المترتبة على تنفيذ هذا القانون من اعانة الغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من أحكامه » . وبهذه المثابة فان ما يستحقه المدعى من زيادة فى المرتب تنفيذا للقانون المذكور تخصم من اعانة الغلاء التى يستحق تسويتها على أساس هذا المرتب اعتبارا من التاريخ ذاته ،

ويكون الحكم المطعون اذ قضى له بتسويتها وصرف الفسوى دون مراعاة مقتضى المادتين ٣ و ٥ من قانون المعادلات قد خالف القانون .

٢١٥ - ٣ (١٩٥٨/١/١١) ٣/٦١/٥١٨

٣ - بدلات

بدل انتقال

٧٦٨ - تقرير بدل انتقال ثابت لبعض اطباء القسم الطبى بمصلحة السكك

الحديدية - علة ذلك هو تعويضهم جزافا ببدل ثابت نظير ما ينفقونه على الانتقال الى منازل المرضى - هذا البدل مزية من مزايا الوظيفة العامة منوط منحه بتوافر الحكمة التى دعت الى تقريره - القصد من تحديد البدل بمبلغ ثابت ان مقداره معين سلفا بصفة اجمالية متى تحقق سببه - عدم جواز منحه لقاء اعمال اضافية تخرج عن نطاق علم الغاية .

ان بدل الانتقال انما تقرر منحه لبعض اطباء القسم الطبى بمصلحة السكك الحديدية بالاضافة الى ما يتقاضونه من مرتبات لحكمة أفصحت عنها المذكرات المتعاقبة التى تقدم بها - فى مختلف المناسبات - مدير عام المصلحة الى مجلس ادارتها ووافق عليها هذا الاخير ، وهى تعويضهم بصفة اجمالية جزافية ببدل ثابت عما يتكبدونه من نفقات نظير الركائب التى يتحملونها فى انتقالاتهم خارج مقر عملهم الرسمى للقيام بزيارات منزلية للكشف على المرضى من موظفى ومستخدمى وعمال المصلحة الذين يقعدهم المرضى عن تقديم أنفسهم الى أطبائها بالعيادات المصلحية . واذ كانت علة تقرير بدل الانتقال هذا هى الانتقال الفعلى الى منازل هؤلاء المرضى لزيارتهم فان شرط استحقاقه هو القيام بهذه الزيارات ، ويتخلف هذا الشرط بانقطاعها ، ويتحدد النطاق الزمنى لاستحقاق هذا البدل متجددا بحكم طبيعته شهرا بشهر ، بقطع النظر عن الزيارات أو الانتقالات الحاصلة فى الشهور الاخرى قلت أو كثرت ، ذلك أن هذا البدل هو مزية من مزايا الوظيفة العامة منوط منحه بتوافر الحكمة التى دعت الى تقريره وهى عدم تحميل الموظف ما اقتضت طبيعة وظيفته أن ينفقه فى سبيل أدائها ، لا أن يكون مصدر ربح له . ومن أجل هذا نصت المادة ١٣ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للموظفين الدائمين والمؤقتين والخارجين عن هيئة العمال التى وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، والمعدلة بقرارى المجلس الصادرين فى ٢٧ من يونيه سنة ١٩٣٦ و ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٣٨ ، على أنه « يحق لموظفى الحكومة ومستخدمىها ان يستردوا المصاريف التى اضطروا الى صرفها فى خدمة الحكومة عن أجره السفر بالسكك الحديدية أو بالمراكب أو بالترامواى ، وعن أجره نقل امتعتهم بالسكك الحديدية أو بالمراكب ، وعن أجره العربات أو الركائب وعن نقل الامتعة وحملها وشيالتها . . . » كما أن المادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة - وهى التى صدر

تنفيذا لها فيما بعد قرار رئيس الجمهورية بإصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ - نصت في صدرها على أن « للموظف الحق في استرداد المصروفات التي تكبدها في سبيل الانتقال لتأدية مهمة حكومية » ، والاصل أن يقف هذا البديل عند حد استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي يضطر طبيب المصلحة الى انفاقها في سبيل انتقاله للزيارات المنزلية التي يؤديها بنفسه لعيادة المرضى والمصابين أو اسعافهم ، الا أنه رأى - من قبيل التيسير في الاجراءات والمحاسبة وتدبير اعتمادات الميزانية بالنظر الى طبيعة العمل في القسم الطبي بمصلحة السكك الحديدية - جعل هذا البديل ثابتا بطريقة جزافية ، كثرت الزيارات ام قلت ، ما دامت قد تحققت بالفعل ، وليس معنى تحديد رقم ثابت في هذه الحالة ان يكون البديل مستحقا دائما ، وقعت الزيارات في شهر ما أم لم تقع ، لتعارض ذلك مع الحكمة التي اقام عليها منحه ، وهي رد المصروفات التي أنفقها الطبيب في انتقال ثم بالفعل ، بل معناه أن مقداره معين سلفا بصفة اجمالية متى تحقق سببه . ومتى كانت غايته محدودة على هذا الوجه ، فلا يسوغ الانحراف بها الى منحه لقاء جهود أو أعمال اضافية تخرج عن نطاق هذه الغاية مهما بلغت مشقتها ، ذلك أن الموظف - طبقا لما نصت عليه المادة ٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - مكلف ان يقوم بنفسه بالعمل المنوط به وان يؤديه بدقة وأمانة ، وأن يخصص بوقت العمل الرسمي لأداء واجبات وظيفته ، ويجوز تكليفه بالعمل في غير أوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك .

٦١ - ٤ (١٩٥٩/١/١٠) ٥٦٨/٤٥/٤

٧٦٩ -

مطالبة طبيب بمصلحة السكك الحديدية ببدل انتقال عن فترة معينة - استحقاقه لهذا البديل عن المدة التي تضمنت انتقالاته لزيارات منزلية فقط - قيامه بالزيارات المنزلية نيابة عن زملائه أثناء اجازاتهم لا يمنع من استحقاقه لهذا البديل - وجوب استئصال ما تقاضاه الموظف فعلا من بدل انتقال من قيمة هذا البديل .

ان المراد في صرف بدل الانتقال هو حصول الزيارات المنزلية التي هي شرط استحقاق البديل . ولما كانت الكشوف الشهرية المقدمة من المدعى الى المصلحة عن المدة موضوع المنازعة ، من ٨ يناير سنة ١٩٤٩ حتى ٨ من مارس سنة ١٩٥٣ ، قد بلغت خمسين كشفا ، منها كشوف عن أربعة أشهر فقط هي التي تضمنت انتقالات لزيارات منزلية ، بلغ مجموعها سبعا وعشرين زيارة دون باقي الكشوف ، فانه لا يستحق بدل انتقال الا عن هذه الاشهر الاربعة فقط . ولا يغير من هذا أنه قام بالزيارات المنزلية خلالها نيابة عن بعض زملائه أثناء اجازاتهم ، ما دام قد تحقق فيه شرط استحقاق البديل ، وما دام الغائب بالاجازة لا يتقاضى هذا البديل ،

يل ينتقل صرفه الى القائم بعمله بما يرتفع معه اعتراض عدم كفاية الاعتماد المالى . بيد أنه لما كان قد تقاضى بدل انتقال عن المدة المذكورة فانه يتعين استئزال ما قبضه بالفعل من قيمة البديل الكامل المستحق له عنها والذي قضت له به المحكمة الادارية بحكمها المطعون فيه من جانب المصلحة (وزارة المواصلات) أمام محكمة القضاء الادارى التى لا تزال منظورة ، من ثم فان كلا من حكم محكمة القضاء الادارى المطعون فيه وحكم المحكمة الادارية يكون قد جانب الصواب ، الاول فيما قضى به من استحقاق المدعى لمرتبة الانتقال الثابت بواقع ٧٢ جنيها سنويا من تاريخ قيامه بالعمل بالقسم الطبى بمصلحة السكك الحديدية اعتبارا من ٨ يناير سنة ١٩٤٩ مع ما يترتب على ذلك من آثار ، والثانى فيما أغفله من القضاء بخضم ما سبق صرفه للمدعى من مرتبة الانتقال المقرر له عن مدة الاربعة الاشهر التى قام فيها بزيارات منزلية ، والتى قضى له بأحقية فى صرف بدل انتقال عنها ، ويتعين - والحالة هذه - القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه ، وباستحقاق المدعى لمرتبة الانتقال المقرر بمقتضى قرار مجلس ادارة مصلحة السكك الحديدية الصادر فى ٩ من مارس سنة ١٩٥٣ ، وبذلك عن مدة الاربعة الاشهر فقط التى قام فيها بزيارات منزلية خلال الفترة من ٨ من يناير سنة ١٩٤٩ حتى ٨ من مارس سنة ١٩٥٣ ، بعد خصم ما سبق صرفه اليه من هذا البديل عن تلك المدة ، منعاً لازدواج البديل الذى لا يجوز أن يتعدد .

٦١ - ٤ (١٩٥٩/١/١٠) ٤١٨/٤٥/٤

بدل تخصص

راجع أيضا : ١٣١ ، ٧٧٠

٧٧٠ - سرد لبعض المراحل التشريعية لبديل التخصص .

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٣ من يولييه سنة ١٩٤٩ على منح بدل تخصص لمهندسى مصلحة الري ومهندسى طلبات الري والصرف التابعين لمصلحة الميكانيكا والكهرباء بواقع الفئات التى حددتها ، مع تكليف الوزارات المختلفة أن تدرس حالة المهندسين الذين فى حكم مهندسى الري سالفى الذكر بالوزارات والمصالح الاخرى ، وتقديم نتيجة البحث للمجلس للنظر فى حالتهم . وفى أول يونيه سنة ١٩٥٠ صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل تخصص للمهندسين وفتح اعتمادات اضافية فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٩/١٩٥٠ ، ونص فى مادته الاولى على أنه اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٥٠ يمنح بدل لتخصص طبقا للفئات التى أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩٤٩ لجميع المهندسين المشتغلين بأعمال هندسية بحتة الحاصلين على شهادة جامعية أو ما يعادلها وهى ما

تؤهل للتعين في الدرجة السادسة أو الحاصلين على لقب مهندس ، وذلك مع مراعاة الشروط التي فرضها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بخصوص وقف صرف بدل التفتيش والمكافأة عن ساعات العمل الاضافية والقرار الصادر من المجلس المذكور بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة اعانة الغلاء ووجوب خصم هذه الزيادة من بدل التخصص ، وعلى ألا يجمع بين مرتب التخصص ومرتب الفن ، والمجلس الوزراء أن يضم الى الكشف المرافق للمهندسين الذين تنطبق عليهم هذه الاحكام ، وله أن يوقف صرف هذا البدل عند زوال الاسباب التي أوجبت تقريره . . . وقد شمل الكشف المرافق لهذا القانون مهندسى مصلحة الموانئ والمنائر . وبجلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وافق مجلس الوزراء على أن يكون مجموع ما يناله المهندس من ماهية وبدل تخصص معادلا لماهيته بعلاوات الترقية قبل التيسير مضافا اليها بدل التخصص المقرر حسب درجته .

٣٤٥ - ٢ (١٩٥٧/٢/٢٣) ٥٣٩/٦١/٢

٧٧١ - استحقاق بدل التخصص منوط بتوافر شرطين - اشتغال المهندس بأعمال هندسية بحتة - وحصوله على شهادة تؤهل للتعين في الدرجة السادسة أو حصوله على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية .

ان استحقاق بدل التخصص منوط بتوافر شرطين ، أولهما : أن يكون المهندس مشتغلا بأعمال هندسية بحتة . وثانيهما : أن يكون حاصلا على شهادة جامعية أو مايعادلها مما يؤهل للتعين في الدرجة السادسة أو حاصلا على لقب مهندس ، على أن يكون الحصول على هذا اللقب صادرا من نقابة المهن الهندسية وفقا لاحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ الخاص بنقابة المهن الهندسية . وهذا ما تؤكد المناقشات البرلمانية والاعمال التحضيرية الاخرى للقانون رقم ٦٧ سنة ١٩٥٠ . بتقرير بدل تخصص للمهندسين .

فاذا كان الثابت أن المدعى شغل وظيفة مساعد مفتش بمصلحة الاملاك ثم وظيفة مفتش بها (وكلتاهما لا تدرجان في ميزانية المصلحة على أنهما من الوظائف الهندسية) ، كما أن المؤهل الذي يحمله (دبلوم الفنون التطبيقية نظام جديد) هو مؤهل فنى متوسط يرشح لوظائف الدرجة السابعة وليس مؤهلا عاليا يخول التعين في الدرجة السادسة ، هذا فضلا عن أنه لم يحصل على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية - فانه لا يحق له ، والحالة هذه ، أن يطالب ببدل التخصص ، اذ لم تتوافر في شأنه الشروط التي شرطتها المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ .

رواتب (ج - رواتب اضافية
(٣) بدلات - بدل تخصص)

٧٧٢ - قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٩/٧/٣ - اقتضاه على تقدير بدل التخصص لمهندسي الدرجة السادسة وما فوقها - مهندسي الدرجة السابعة - تعليق أمرهم على صدور قرار من مجلس الوزراء في شأنهم .

يبين من الاطلاع على قرار مجلس الوزراء في ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ انه اقتصر على تقدير فئات بدل التخصص لمهندسي الدرجة السادسة وما فوقها فلم يقدر فئة بدل التخصص لمهندسي الدرجة السابعة وظل أمرهم معلقا حتى يصدر في شأنهم قرار من مجلس الوزراء بتحديد فئة بدل التخصص لهم ، ولما يصدر هذا القرار بعد .

٣٤٧ - ١ (١٩٥٦/١/٢١) ٤٢٧/٥١/١

٧٧٣ - عدم منح بدل التخصص لمهندسي الدرجة السابعة

ان القواعد المتعلقة ببديل التخصص للمهندسين انما تستمد وجودها من تشريع خاص ، قصد أن لا يمنح هذا البديل الا لطائفة المهندسين المشتغلين بأعمال هندسية بحثية والحاصلين على شهادة جامعية أو ما يعادلها وهي ماتوئل للتعين في الدرجة السادسة ، أو الحاصلين على لقب مهندس . وقد نص القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ على أن منح بدل التخصص لمن حددهم القانون يكون وفقا للفئات التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٣ من يولية سنة ١٩٥٩ ، وهذا القرار لم يحدد فئة بدل تخصص الا لمن كان من المهندسين في الدرجة السادسة فما يعلوها ، وجاء القرار خلوا من فئة بدل لمهندسي الدرجة السابعة ، لعدم توفر حلة تفسيرية في نظر مجلس الوزراء بالنسبة لهذه الطائفة من المهندسين . فاذا ثبت أن المدعى لم يعتبر مهندسا بالدرجة السادسة الا بعد تسوية حالته بالتطبيق للقواعد الوارد ذكرها في قرارات مجلس الوزراء الصادرة في أول يولييه ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، فانه لا يستحق بدل التخصص الا من تاريخ وضعه في الدرجة السادسة المحدد فئة البديل المخصص لها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يولييه سنة ١٩٤٩ .

١٦٧٥ - ٢ (١٩٥٨/٣/٨) ٨٢٩/٩٣/٣

٧٧٤ - المنازعة في استحقاق بدل التخصص من عدمه تعتبر منازعة في راتب -

اختصاص المحاكم الادارية بالفصل فيها بالنسبة لمن عدا الموظفين الداخليين في الهيئته من الفئة العالية والضباط - عدم صدور قرار مجلس الوزراء بتحديد فئة بدل التخصص - لا اثر له في تحديد الاختصاص .

متى كان الثابت أن مثار المنازعة هو في الواقع من الامر ما اذا كان المطعون عليه يستحق بدل تخصص أو لا يستحقه ، فان الدعوى تكون في حقيقتها منازعة في راتب ، اذ أن هذا البديل هو في حقيقته من الرواتب

الاضافية ، وبذلك تختص المحاكم الادارية بالفصل فى المنازعات الخاصة بها بالنسبة الى من عدا الموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية والضباط طبقا للبندين الاول والثانى من المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، وذلك سواء أصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد فئة بدل التخصص الذى يستحقه المطعون عليه وزملاؤه أم لم يصدر ، ولا أثر لذلك فى تحديد الاختصاص الذى يقوم على تكييف الدعوى باعتبارها منازعة فى راتب ، وانما تستظهر المحكمة المختصة اثر عدم صدور هذا القرار كعنصر من عناصر المنازعة عند الفصل فى موضوعها ، وهل هو من المقومات الاساسية لمثل هذا الراتب الذى لا يقوم الا به ، أم لا .

٣٤٧ - ١ (١٩٥٦/١/٢١) ٤٢٧/٥١/١

٧٧٥ - الزيادة المترتبة على تطبيق قواعد التيسير الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ١٧/٥/١٩٥٠ - خصمها من بدل التخصص - الوضع بعد صدور قانون نظام موظفى الدولة .

ان القواعد التى كان معمولا بها قبل نفاذ قانون نظام موظفى الدولة كانت تقضى بمنح المهندسين الذين عناهم وعينهم القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بدل تخصص طبقا للفئات التى أقرها مجلس الوزراء فى ٣ من يولييه سنة ١٩٤٩ ، على أن تخصم من هذا البدل - طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر بجلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، الزيادة المترتبة على تطبيق قواعد التيسير الصادر بها قرار المجلس فى ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ ، الذى قضى بمنح الموظف المرقى علاوة من علاوات الدرجة المرقى اليها أو بداية الدرجة أيهما اكبر أو بمنحه مربوط الدرجة ان كانت ذات مربوط ثابت ، فلما صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة أعاد تنظيم شئون الموظفين عامة وعالج تحديد مرتباتهم ودرجاتهم ورسم قواعد تعيينهم وترقياتهم وعلاواتهم على نحو جامع شامل ، وسن قاعدة تنظيمية تقضى بأن يمنح الموظف عند التعيين أو الترقية أول مربوط الدرجة المقررة لوظيفته أو علاوتها أو مربوطها الثابت أيها اكبر (م ٢١ و ٣٧) ، كما نص على نقل الموظفين الموجودين فى الخدمة وقت صدور هذا التشريع الى الكادر الجديد كل بدرجته ومرتبته ، الا اذا كان المرتب يقل عن البداية فى الدرجة الجديدة فيمنحون هذه البداية (م ١٣٥) وبذلك جعل المرتب وحدة واحدة قائمة بذاتها غير مجزأة وذات بداية ثابتة ، وأزال العناصر الاضافية كزيادة التيسير التى كانت تدخل فى تكوينه فى الماضى ، فأدمجها فيه وجعلها جزءا أصليا منه . ولما كان هذا القانون لم يلغ القواعد المتعلقة ببديل التخصص والتى تستمد وجودها من

تشريع خاص لا تتعارض أحكامه مع أحكام قانون نظام موظفي الدولة ، وكان بدل التخصص هذا علاوة تضاف الى المرتب الاصلى للموظف للحكمة التى دعت الى تقريره وهى ترغيب المهندسين فى الاقبال على خدمة الحكومة وتشجيع الموجودين منهم على الاستمرار فى وظائفهم ، وكانت علة الخصم من بدل التخصص قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هى حصول الموظف على مزية التيسير لمنع ازدواج المزايا ، وهى المزية التى أزال هذا القانون أثرها وأحل محلها مزية جديدة هى بداية مربوط الدرجة التى تقررت لجميع الموظفين على حد سواء ، من عين أو رقى منهم قبل أول يولييه سنة ١٩٥٢ أو بعد هذا التاريخ ، فإن الحق فى هذا البدل يظل قائما ، وانما يزول السند القانونى للخصم بعد سريان قانون نظام موظفي الدولة بزوال السبب الذى قام عليه فى الماضى قبل نفاذ هذا القانون الذى أنشأ للموظفين مراكز قانونية جديدة ينتفى معها استصحاب العلة القديمة لانقطاع صلتها بالماضى ، اذ تقتضى المساواة بين المراكز القانونية المتماثلة عدم التفرقة فى المعاملة بين أربابها من أفراد الطائفة الواحدة ، فلا يسوغ تقرير ميزة للموظف الاحداث تعيينا أو ترقية على الموظف الاقدم مع تطابق الوضع القانونى لكليهما تطابقا تاما من حيث الوظيفة والدرجة وسائر الوجوه الاخرى ، الامر الذى لا يمكن أنه يكون قد انصرف اليه قصد الشارع . فاذا ثبت أن المسمى حاصل على دبلوم مدارس الفنون والصناعات فى سنة ١٩٣١ ، وأنه عين بمصلحة الموانئ والمناظر فى وظيفة مهندس اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، ورقى الى الدرجة الخامسة الفنية من أول يونيه سنة ١٩٤٩ مع منح العلاوة المترتبة على هذه الترقية حيث بلغ بها مرتبه ٢٥٠ م و ٢١ ج شهريا . وفى ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٠ تقرر منحه اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٥٠ ، أول مربوط درجته الخامسة وقدره ٢٥ ج شهريا طبقا لقواعد التيسير ، ثم خفض بدل التخصص المقرر له بمقدار ما أصابه من علاوة التيسير - فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صادف الصواب فيما قضى به من إنهاء الخصم من بدل التخصص الذى استحق له اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٢ بمقدار ما ناله من زيادة فى المرتب عملا بقواعد التيسير ، ورد ما خصم بالمخالفة لذلك من هذا التاريخ .

٣٤٥ - ٢ ٥ ١٩٥٧/٢/٢٣ ٢ ٥٣٩/٦١/٢

بدل سفر

راجع ايضا : ٨٤٧ •

٧٧٦ - الميعاد الذى حددته لائحة بدل السفر لتقديم طلب بدل السفر - ميعاد

سقوط وليس ميعاد تقادم مسقط - فيصل التفرقة بين الميعادين •

يبين من الاطلاع على المادة ١٢ من لائحة بدل السفر أن الميعاد الذي حددته لتقديم الاقرار الخاص بطلب بدل السفر هو - طبقا للتكييف القانوني السليم - ميعاد سقوط علق استحقاق بدل السفر على مراعاته ، بحيث لا ينشأ ثمة حق في هذا البديل إلا بتقديم الاقرار مستوفيا ببياناته خلال هذا الميعاد ، وتقوم فكرة السقوط على وجود أجل قانوني يتناول الحق نفسه ويسقطه . والفرق بين حالتى السقوط والتقدم المسقط أن الحق في الحالة الأولى لا يتم وجوده وتكوينه إلا باتخاذ اجراء معين في ميعاد محدد أو هو لا يبلغ مرتبة الحق إلا باتخاذ هذا الاجراء في ميعاده المحدد ، وعندئذ يبدأ سريان مدة التقدم المسقط لحق مقرر تام الوجود والتكوين . ويترتب على هذه التفرقة أن القانون يعنى بحماية الحق في هذه الحالة الأخيرة ، وذلك باجازة قطع مدته ووقف سريانها ، لانه في صدد حق كامل جدير بهذه الحماية ، ولم يبسط مثل هذه الحماية على شبه الحق في حالة السقوط فلا تقبل مدته قطعا ولا وقفا .

١١ - ١ (١٩٥٥/١٢/٣١) ١١/٤٤/١

٧٧٧ - قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٥ المعروف بلائحة بدل السفر - نصه في المادة ٥٦ على عدم سريان احكامه على فئات معينة من الموظفين من بينهم الضباط وان بدل سفر هؤلاء الموظفين ومصاريف انتقالهم يكون تقديرهما بموجب لوائح تصدر من المصالح التي يتبعونها بموافقة وزارة المالية - موافقة وزارة المالية بكتابها رقم ١١/١٠/٢١٤ في ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٣ على الاستمرار في صرف بدل السفر العادى نقدا للضباط وطيلة مدة الحرب على ألا يزيد ما يصرف في الشهر الواحد عن ١٢ ليلة مهما طال امد المأموريات - وجود حالة الحرب بين مصر واسرائيل يجعل اللائحة الصادرة في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٤٣ واجبة التطبيق في شأن الضباط .

ان القواعد الصادرة بها قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، وهي المعروفة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ، تنص في المادة ٥٦ منها على أنه « لا تسرى أحكام هذه اللائحة على مستخدمي مصلحة سكك حديد الحكومة والمستخدمين المدنيين بوزارة الحربية والكتبة بمصلحة أقسام الحدود ولا على الضباط والصف ضباط والانفار التابعين للجيش أو للبوليس أو لمصلحة خفر السواحل أو لمصلحة أقسام الحدود ، فإن بدل سفرهم ومصاريف انتقالهم يكون تقديرهما بموجب لوائح تصدر من تلك المصالح وتوافق عليها وزارة المالية » . وفي ٢٤ من يونيو سنة ١٩٤٣ وافقت وزارة المالية بخطابها رقم ١١/١٠/٢١٤ على الاستمرار في صرف بدل السفر العادى طيلة مدة الحرب فقط كالاتى : ١ - الضباط الاداريين الاصليين والمنتدبين من الجيش على ألا يزيد ما يصرف في الشهر الواحد عن ١٢ ليلة مهما طال امد المأموريات ٢ - العساكر عن المأموريات داخل الصحراء على ألا يتعدى ما يصرف لهم عن عشر ليال في الشهر الواحد

رواتب (ج - رواتب اضافية
(٣) بدلات - بدل سفر)

مهما طالت المأموريات ، • وأخيرا صدر قرار رئيس الجمهورية فى ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ . بإصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ، ونص فى المادة الاولى منها على أنه « يقصد بكلمة موظف الواردة فى هذه اللائحة الموظف الدائم أو المؤقت أو الضابط أو المستخدم الخارج عن الهيئة أو العامل باليومية ومن فى حكمهم ، كالصول والكونستابل وضابط الصف والعسكرى الخ ، • وليس تمت شك فى وجود حالة حرب بين مصر واسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ حتى الآن ، وبذلك تسرى فى حق المطعون عليه اللائحة الصادرة فى ٢٤ من يونية سنة ١٩٤٣ ، بحسبان أنه يستحق بدل سفر عن المدة من ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥١ حتى ٤ من أبريل سنة ١٩٥١ • وإذا قام الطعن على أساس أن مدة ندب المطعون عليه تقع فى المجال الزمنى لسريان القواعد التى وافقت عليها وزارة المالية فى ٢٤ من يونية سنة ١٩٤٣ فانه يكون على أساس سليم من القانون •

٦٨٣ - ٤ (١٩٥٩/١٢/٣١) ٤٠٧/٥٨/٤

٧٧٨ - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ من سبتمبر و ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ - قرار وزير المالية الصادر فى ٧ من ابريل سنة ١٩٥٢ - يعتبر مفسرا لاحكام القرائن الاولين - معنى المهمة الاعتيادية فى مفهوم احكام هذه القرارات - لا يشمل المهمات التى يوفد لها الموظفون فى بعثات تدريبية - لا يستحق الموظف الموفد فى بعثة تدريبية طبقا لبرنامج المعونة الفنية للنقطة الرابعة بدل السفر - يكفى ما تصرفه اليه حكومة الولايات المتحدة الامريكية - أساس ذلك •

ان قرار وزير المالية الصادر فى ٧ من ابريل سنة ١٩٥٢ هو قرار تنظيمى عام يتمخض فى الواقع الى كونه قرارا تفسيريا لاحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٨ من سبتمبر و ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ لانه استهدف ايضا معنى خاف فيهما أراد تجليته وتفسيره ، وحاصله ان مهمة الموظف الموفد فى بعثة تدريبية تحت اشراف هيئة الامم المتحدة تخرج من اطار المهام الاعتيادية التى عنها هذان القراران ولذلك أجرى عليها حكما يخالف احكامهما ، ومقتضاه حرمان هذا المبعوث من بدل السفر عن ندبه اكتفاء بما تحملته حكومة الولايات المتحدة من نفقات معيشته وتنقله فى بلادها طبقا لاتفاق التعاون الفنى وفق برنامج النقطة الرابعة المعقود بين حكومتى مصر والولايات المتحدة الامريكية والنافذ فى مصر اعتبارا من ١٥ من اغسطس سنة ١٩٥١ •

فاذا كانت المهمة التى أوفد لها الموظف متصلة بأغراض دولية مدارها تبادل الدراية الفنية والخبرة بين الدول ابتغاء ادراك مستوى أرفع للتنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية واشاعة حسن التفاهم بين الدول ، وانه من أجل هذه الاغراض الجليلة اتفق على تنظيم هذه الدراصات التدريبية

كى ينهل منها مندوبو الدول المتعاقدة ويشهدوا منافع لهم أوفدوا لتحصيلها تحقيقا لتبادل الوعي الفنى بين الدول ، اذا وضح ذلك ، انعزلت طبيعة هذه الدراسات التدريبية التى انتفع بها المطعون عليه عن طبيعة المهام الاعتيادية التى توفد فيها الحكومة المصرية موظفيها فى العادة لصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة ، مما يتمتع معه اعتبار بدل السفر منظما لهذا المقام ومشروعا لمواجهة نفقات أمثال تلك المهام . فاذا سئنا ما تقدم أن البعثات التدريبية وهى طويلة الاجل دائما تتأبى على القيود والتوجيهات التى أريد بها تحديد آجال المهام الاعتيادية والتضييق من مداها الزمنى طبقا للروح المستلهم من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، كان اعتبار الدراسة التدريبية فى حكم « المهمة الاعتيادية » غير متلاق مع نظرية قرار مجلس الوزراء فى هذا الخصوص .

ولا محل لقياس البعثات التدريبية التى يوفد لها المبعوثون على المهام الاعتيادية التى يستحق عنها بدل السفر العادى بحجة ان « هذه البعثات روعى فيها الصالح العلمى العام وانها نظمت خدمة للمعونة الفنية للدول المختلفة » هو قياس معتسف ، لان العلة فيه لا تعتمد على وصف مناسب منضبط يمكن جعله مناطا لها على تعبير الاصوليين ، ومع ذلك فكلما كانت القاعدة التنظيمية العامة من شأنها أن ترتب أعباء مالية على الخزنة يتعين أن تفسر هذه القاعدة فى أضيق حدود حتى لا يتسع الامر للقياس والتخريج فتضطرب الاحكام فى هذا المقام .

وفضلا عما تقدم فان مرسوم اصدار اتفاق التعاون الفنى طبقا لبرنامج النقطة الرابعة المعقود بين حكومتى مصر والولايات المتحدة الامريكية القاضى فى مادته الاولى بالعمل بأحكامه من تاريخ التصديق على الاتفاق المذكور فى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥١ قد خصص عموم الحكم الوارد فى ذينك القرارين بما جعل تحمل نفقات معيشة المبعوثين المصريين مرفوعا عن كاهل الحكومة المصرية ملقى على عاتق حكومة الولايات المتحدة الامريكية وبما جعل التزام الحكومة المصرية مقصورا على تحمل نفقات سفر هؤلاء الموفدين الى الولايات المتحدة وبالعكس من التاريخ المذكور ، ومثل هذا التخصيص الحاصل بأداة اصدار هذا الاتفاق اعتبارا من ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥١ وقد أخرج صورة النذب للاغراض التدريبية من المهام الاعتيادية التى ينصرف اليها بدل السفر ، وتمحض ، من ثم ، تعديلا لهذين القرارين التنظيميين يسرى من ذلك التاريخ على الحكومة والافراد فى نطاق القواعد التنظيمية الداخلية ، قد كشف عن طبيعة القرار الوزارى التفسيرية والتنفيذية معا باعتباره متمشيا مع مقتضى هذا التعديل ومنفذا لاحكامه ، ومتوائما مع نظام بدل السفر القانونى القائم آنذاك ،

وعلى ذلك لا وجه لتضعيف القيمة القانونية لقرار وزير المالية المشار اليه ، ولا للتحدى بأن سفر المدعى فى المهمة التى أوفد لها كان سابقا على صدور القرار الوزارى ، ما دام قد صدر هذا القرار كاشفا لنطاق الحكم الذى أتى به هذان القراران التنظيميان ومرددا فى الآن ذاته لاحكام الاتفاق العام للتعاوان الفنى بين حكومتى مصر والولايات المتحدة الامريكية وهو ذلك الاتفاق الذى أصبحت أحكامه حجة على الافراد والسلطات الداخلية فى مصر من تاريخ العمل به فى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥١ وعالج بدل السفر للموظفين المصريين الموفدين للدراسة التدريبية بالولايات المتحدة معالجة قانونية صريحة ، يحرم معها القول بأنهم يظلون - بعد نفاذه على تلك السلطات والافراد على سواء - منتفعين بأحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٨ من سبتمبر ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ حتى لو سلم فى الجدل المحض بأن هذه البعثات هى من قبيل المهام الاعتيادية التى عرض لها هذان القراران .

٤٠٤ - ٤ (١٩٦٠/١/٣٠) ٣٨٦/٣٤/٥

٧٧٩ - قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥١/٣/٤ بشأن لجنة اصلاح الحرمين الشريفين وتحديد ما يصرف من بدل سفر للاعضاء - عدم اشتراكه على تقرير ما يمنح من بدل لمن يندب لهذه المهمة من موظفين وقياسين وعمال - اختصاص وزير الاشغال بتحديد قيمة البدل الذى يمنح لهؤلاء .

ان ما ورد فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ من مارس سنة ١٩٥١ - بيانا لسلطة لجنة اصلاح الحرمين الشريفين - قاطع فى اختصاص هذه اللجنة بتحديد بدل السفر الخاص بأعضاء اللجنتين الهندسية العليا والفنية ، ومع أن هذا القرار قد تناول اختصاص اللجنة الثالثة التى وكل اليها مهمة تنفيذ أعمال الاصلاح بالحرمين ، الا أنه لم يعين الاشخاص الذين تؤلف منهم هذه اللجنة ، بل وأمسك عن بيان الجهة المختصة بتقدير بدل السفر الخاص بأعضائها من موظفين وقياسين وعمال ، مما يجعلهم خاضعين فى ذلك لولاية وزير الاشغال بوصفه السلطة الرئيسية الادارية التى يتبعها هؤلاء الاعضاء ، وكلهم من موظفى مصلحة المساحة ومستخدميه ممن يخضعون لاشراف وزير الاشغال الادارى . ومما يظاهر هذا الفهم أن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر يوضح فى تقرير قاعدة عامة من حيث تفويض وزارة الاشغال فى تحضير أعمال اصلاح الحرمين وتنفيذها بالكيفية التى تراها محقة للاغراض المقصودة من هذه الاعمال ، ومن حيث تخويلها فى سبيل تنفيذ تلك الاعمال سلطة استخدام الموظفين التابعين لها ولغيرها من الوزارات الاخرى خصما على الاعتمادات المخصصة للاعمال المذكورة . وسياق هذه العبارة ينبىء بأن لوزير الاشغال - باعتباره صاحب شأن

فى اختيار من يلزم لتنفيذ أعمال اصلاح الحرمين - حق تحديد بدل السفر الخاص بالموظفين الذين يختارهم فى نطاق الاعتمادات المخصصة لتلك الاعمال ، وبخاصة اذا كانوا خاضعين لاشرافه الرئيسى ، ولا يتعين عليه من ثم عرض الامر فى هذا الصدد على لجنة اصلاح الحرمين الشريفين .

٥٨٩ - ٤ (١٩٥٩/٥/٩) ٤ / ١١٠ / ١٢٧٣

٧٨٠ - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ من مارس سنة ١٩٥٩ ببيان سلطة لجنة اصلاح الحرمين الشريفين - قطع فى اختصاص هذه اللجنة بتحديد بدل السفر الخاص بأعضاء اللجنتين : العليا والفنية - بدل السفر ليرد المستحق لأعضاء اللجنة الثالثة التى تقوم بتنفيذ أعمال الاصلاح لا يدخل فى اختصاصها بل فى اختصاص وزير الاشغال - أساس ذلك . ان ما ورد فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ من مارس سنة ١٩٥٩ بيانا لسلطة لجنة اصلاح الحرمين الشريفين ، قاطع فى اختصاص هذه اللجنة بتحديد بدل السفر الخاص بأعضاء اللجنتين العليا والفنية ، ومع أن هذا القرار قد تناول اختصاص اللجنة الثالثة التى وكل اليها مهمة تنفيذ أعمال الاصلاح بالحرمين الشريفين الا أنه لم يعين الاشخاص الذين تؤلف منهم هذه اللجنة ، بل وأمسك عن بيان الجهة المختصة بتقدير بدل السفر الخاص بأعضائها من موظفين وقياسين مما يجعلهم خاضعين فى ذلك لولاية وزير الاشغال بوصفه السلطة الرئيسية الادارية التى تتبعها هؤلاء الاعضاء . وكلهم من موظفى مصلحة المساحة ومستخدميه ممن يخضعون لاشراف وزير الاشغال الادارى ومما يظاهر هذا الفهم أن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر واضح فى تقرير قاعدة عامة من حيث تفويض وزارة الاشغال فى تحضير أعمال اصلاح الحرمين الشريفين وتنفيذها بالكيفية التى تراها محققة للاغراض المقصودة من هذه الاعمال ، ومن حيث تخويلها فى سبيل تنفيذ تلك الاعمال سلطة استخدام الموظفين التابعين لها ولغيرها من الوزارات الاخرى خصما على الاعتمادات المخصصة للأعمال المذكورة . وسياق هذه العبارة ينبىء بأن لوزير الاشغال باعتباره صاحب شأن فى اختيار من يلزم لتنفيذ أعمال الحرمين حق تحديد بدل السفر الخاص بالموظفين الذين يختارهم فى نطاق الاعتمادات المخصصة لتلك الاعمال وبخاصة اذا كانوا خاضعين لاشرافه الرئيسى ولا يتعين عليه من ثم عرض الامر فى هذا الصدد على لجنة اصلاح الحرمين الشريفين .

٥٦٠ - ٤ (١٩٦٠/٢/٢٠) ٤ / ٤٧ / ٤١٦

٧٨١ - القواعد القانونية التى تحكم بدل السفر قبل العمل بقانون نظام موظفى الدولة وبعد العمل به .

ان بدل السفر هو نظام من الانظمة القانونية المتعلقة بالوظيفة العامة ، مرجعه الى القوانين واللوائح الصادرة فى هذا الشأن ، وقد نص قانون

نظام موظفي الدولة في المادة ٥٥ منه على أن « للموظف الحق في استرداد المصروفات التي يتكبدها في سبيل الانتقال لتأدية مهمة حكومية ، وله الحق في راتب « بدل سفر » مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي ، وذلك على الوجه وبالشروط والاضاع التي يصدر بها قرار مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين ، وبذلك يكون المشرع قد أقر حق الموظف في بدل السفر مقابل ما يتكبده من النفقات الضرورية بسبب تغيبه خارج مقر عمله الرسمي لتأدية مهمة حكومية ، وناط بمجلس الوزراء تنظيم منح هذه المزية طبقا للشروط والاضاع التي يراها . وقد أصدر مجلس الوزراء بناء على هذا التفويض قرارا في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٢ بالموافقة على أن تسير الوزارات والمصالح في صرف بدل السفر ومصروفات الانتقال طبقا للقواعد المعمول بها وقتذاك والصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ والتعديلات التي أدخلت عليه ، على أن يعاد النظر في هذه القواعد فيما بعد . ومن ثم فإن بدل السفر تحكمه في جملته القواعد المنصوص عليها في لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للموظفين الدائمين والمؤقتين والخارجين عن هيئة العمال الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٢٥/١٠/١٩٢٥ المعدلة بقرارية الصادرين في ٢٧/٦/١٩٣٦ و ٢٩/١١/١٩٣٨ .

٨٥٣ - ٢ (١٩٥٧/٦/١) ٢/١١٢/١٠٧٧

٧٨٢ - منح بدل السفر منوط ألا يكون مصدر ربح للموظف ، وأن يكون عن مدة مؤقتة تنتفى معها مظنة النقل ، وأن تستوفي الاجراءات والمواعيد التي تنص عليها لائحة بدل السفر .

ان لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للموظفين الدائمين والمؤقتين والخارجين عن هيئة العمال التي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمعدلة بقراري المجلس الصادرين في ٢٧ من يونية سنة ١٩٣٦ و ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٣٨ لا تزال أحكامها نافذة حتى الآن ، ومفاد المواد ١ و ٧ و ١٢ من هذه اللائحة أن بدل السفر - وهو مزية من مزايا الوظيفة العامة - منوط بمنحه بتوافر شروط ثلاثة ، أولها : مستمد من الحكمة التي دعت الى تقرير هذا البديل وهي أن يقف عند حد استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها الموظف أو المستخدم . في سبيل خدمة الحكومة علاوة على مصروفات معيشته الاعتيادية ، وذلك اعمالا لمبدأ أساسي هو ألا يكون هذا البديل مصدرا ربح للموظف أو المستخدم . والشرط الثاني : يتصل بالمدة التي يستحق عنها بدل السفر ، اذ يجب أن تكون هذه المدة مؤقتة بحيث تنتفى مظنة النقل . والشرط الثالث :

خاص بالاجراءات التي يجب اتخاذها لاستحقاق بدل السفر وهي تقديم اقرار الى الرئيس المباشر في ميعاد لا يتجاوز نهاية الشهر القالى الذى يعود فيه الموظف الى محل اقامته المعتاد على أن يتضمن بيانات تخضع لرقابة الرئيس المباشر للتحقق من صحتها حتى لا يمنع هذا البديل فى غير وجهه الذى عينه القانون .

١١ - ١ (١٩٥٥/١٢/٣١) ٣٦١/٤٤/١

١٥٥ - ١ (١٩٥٦/١/٢١) ٣٩٨/٤٨/١

٧٨٣ - الغياب الذى يزيد عن ثلاثة اشهر - لا يستحق عنه بدل سفر الا بعد ان

تتحقق وزارة المالية من قيام المبرر وترخص به .

ان المشرع لم يقرر بدل بالسفر الا عن مدة غياب مؤقت فقط ، تقتضيه الضرورة لمصلحة العمل فى خدمة الحكومة على وجه طارىء يتنافى مع الاستدامة ، فان استطال الغياب كان واجبا نقل الموظف أو المستخدم الى الجهة المنتدب للقيام بالمهمة فيها ، كى لا يكون هذا البديل من جهة المصدر ربح للموظف أو المستخدم الذى ندب وكان يمكن نقله ، ومن جهة أخرى كى لا تتحمل خزانة الدولة هذا العبء الاضافى بصفة مستديمة . وقد عالج المشرع هذا الغياب المؤقت من حيث استحقاق بدل السفر عنه بنوعين من الحلول تبعا لمدته ، بعد أن حدد الغياب الذى عناه بهذا الحكم بأن يكون متواصلا لا تتخلله فترات انقطاع ، وحاصلا فى جهة واحدة لا متراوفا بين جهات عدة ، فقرر للموظف أو المستخدم الحق فى بدل السفر عن مدة الغياب المؤقت بصفة عامة ، ثم فرق بين الغياب الذى تقتصر مدته على ثلاثة اشهر ، وبين ذلك الذى يتجاوز هذه المدة ، فأطلق الحق فى الحالة الاولى دون تعليقه على رقابة من جهة أخرى غير تلك التى يتبعها الموظف أو المستخدم مستحق البديل ، وقيد هذا الحق فى الحالة الثانية ، فجعله رهينا بصدور ترخيص خاص به من وزارة المالية ، فلا يستحق بدل السفر فى هذه الحالة الا بعد أن تتحقق وزارة المالية من قيام المبرر لذلك ، ولها حينئذ أن ترفض الترخيص وفقا لما تتبينه من ظروف الحالة . وقد ظل اختصاصها هذا قائما مع صدور قرار مجلس الوزراء فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٨ بتبسيط الاجراءات ، اذ أبقي هذا القرار فى البند التاسع من الكشف الملحق به على اختصاص وزارة المالية فيما يتعلق بصرف بدل السفر عن ثلاثة الاشهر الثانية من المأمورية .

١٥٥ - ١ (١٩٥٦/١/٢١) ٣٩٨/٤٨/١

٧٨٤ - استحقاق بدل السفر عن الثلاثة الاشهر الاولى دون رقابة من جهة أخرى

غير التى يتبعها مستحق البديل - تقيده فيما جاوز هذه المدة بصدور ترخيص من وزارة المالية - اذا امتد الغياب أو التنب لمدة أطول ينقل الموظف عادة لا حتما ولا دائما ، الى المحل

رواتب ج - رواتب اضافية
(٣) بدلات - بدل سفر)

الواجب القيام بالمهمة فيه ، ثم يعاد ثانية بعد انجازها - المادة السابعة من لائحة بدل السفر لم تقصد الى التفرقة بين ما سمته بالغياب المؤقت وما عبرت عنه بالنوب ، اذ النوب هو غياب عن مقر العمل الرسمي .

نصت المادة السابعة من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال على أن « بدل السفر يمنح فقط عن مدة الغياب المؤقت ، ولا يدفع بعد غياب متواصل عن مدة ثلاثة أشهر في جهة واحدة الا بمقتضى ترخيص خاص من وزارة المالية . أما الموظفون او المستخدمون الذين يندبون لمهمة خارج محل اقامتهم المعتاد لمدة أطول ، فانه يجب عادة نقلهم الى المحل الواجب القيام بالمهمة فيه ، ثم نقلهم منه ثانية بعد انجاز المهمة . وظاهر من نص هذه المادة أن المشرع لم يقرر بدل السفر الا عن مدة غياب مؤقت تقتضيه الضرورة لمصلحة العمل في خدمة الحكومة على وجه طارئ يتنافى مع الاستدامة ، فان استطال الغياب ، كان واجبا نقل الموظف او المستخدم الى الجهة المنتدب للقيام بالمهمة فيها ، كي لا تتحمل خزانة الدولة هذا العبء الاضافي بصفة مستديمة ، مع أن الادارة تملك الحق - في أي وقت تشاء متى اقتضت مصلحة العمل ذلك في نقل الموظف وتحديد المكان الذي تعينه له لكي يباشر فيه اختصاصات وظيفته بدلا من ندبه ، وحتى لا يكون هذا البديل من جهة أخرى مصدر ربح للموظف او المستخدم الذي ندب وكان يمكن نقله . وقد عالج المشرع هذا الغياب المؤقت من حيث استحقاق بدل السفر عنه بضربين من الحلول تبعا له ، دون ان يقصد الى التفرقة بين ما سماه غيابا مؤقتا في صدر المادة السابعة سالفة الذكر ، وما عبر عنه بالنوب في الشق الثاني من هذه المادة ، ذلك ان النوب هو غياب عن مقر العمل الرسمي ، وان الغياب خارج محل الإقامة المعتاد - الذي يضطر اليه الموظف دون الرجوع فيه الى رئيس او الذي يملك سلطة التقدير فيه لتشعب مناطق اختصاصه - لا يخرج في جوهره وحقيقة أمره عن كونه ندبا ذاتيا بالمعنى المتقدم ، ويستوى الحكم في كلتا الحالتين ، وآية ذلك أن المشرع - بعد أن بين في المادة السابعة المشار اليها خصائص الغياب الذي يمنح عنه بدل سفر وعرفه بأنه هو الغياب المؤقت وحدد مدته بثلاثة أشهر ، ومنع دفع بدل السفر فيما زاد عن هذه المدة الا بمقتضى ترخيص خاص من وزارة المالية متى كان هذا الغياب متواصلا أي لا تتخلله فترات انقطاع وحاصلا في جهة واحدة أي غير متراوح بين جهات عدة - أكد ان الغياب الذي عناه انما هو النوب بقوله « أما الموظفون او المستخدمون الذين يندبون لمهمة خارج محل اقامتهم المعتاد لمدة أطول . » اذ استعمل لفظ النوب مرادفا للغياب وسوى بينهما في الحكم اذا ما طالت المدة عن ثلاثة أشهر . وقد أورد الشارع في هذه المادة الحكم العام ، وهو اطلاق استحقاق بدل السفر عن ثلاثة الاشهر الاولى دون رقابة من جهة أخرى

غير تلك التي يتبعها الموظف او المستخدم مستحق البدل ، وتقييده فيما جاوز هذه المدة بجعله رهينا بصدور ترخيص خاص به من وزارة المالية التي تسند اليها الهيمنة في هذه الحالة ، حتى تتحقق من قيام الشبر له او انعدامه ، فترخص أو ترفض الترخيص تبعا لما تبينه من ظروف الحالة منعا من الانحراف به عن غايته ، دون أن يجرد الجهة ذات الشأن - باعتبارها صاحبة الاشراف المباشر - من سلطة تقدير ملائمة عرض الامر على وزارة المالية . ثم عطف بعد ذلك بتقرير العلاج في حالة ما اذا امتد الغياب أو النذب لمدة أطول ، وهو أن ينقل الموظف عادة ، لا حتما ولا دائما ، الى المحل الراجب القيام بالمهمة فيه ، ثم ينقل منه ثانية بعد انجاز المهمة . ومن ثم يكون الاصل هو عدم استحقاق بدل السفر عن مدة أطول من ثلاثة أشهر . والاستثناء هو جواز المنح بترخيص خاص من وزارة المالية ، أيا كانت الصورة التي يتخذها الغياب أو النذب ، وقد ظل اختصاص وزارة المالية في هذا الشأن قائما مع صدور قرار مجلس الوزراء في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٨ بتبسيط الاجراءات اذ أبقى هذا القرار في البند التاسع من الكشف الملحقة به على اختصاص وزارة المالية فيما يتعلق بصرف بدل السفر عن ثلاثة الأشهر الثانية من المأمورية .

٨٥٣ - ٢ (١٩٥٧/٦/١) ٢ / ١١٢ / ١٠٧٧

٧٨٥ - قرار النذب لا يعتبر ترخيصا ماليا مقدما يرتب بطلانه الحق في بدل السفر
أو يقوم مقام ترخيص وزارة المالية عند وجوبه ، بل لا بد من توافر الشروط التي يتطلبها
المرع .

ان قرار النذب ، وهو تكليف الموظف مباشرة اختصاص معين في غير مقر عمله الرسمي ، لا يعتبر بهذه المثابة ترخيصا ماليا مقدما ، ولا يرتب بذاته حقا للموظف في بدل السفر أو يقوم مقام الترخيص الخاص في حالة ما اذا طالت مدة النذب عن ثلاثة أشهر ويغني عنه ، بل ان استحقاق هذا البدل منوط بتوافر شروط معينة ، ولو صح أن قرار النذب هو ترخيص مالي عام ملزم لجهة الادارة بدفع بدل السفر في جميع الحالات لانعدمت الحكمة التي قامت عليها المادة السابعة من لائحة بدل السفر ، وما كان ثمة محل لما أوردته من شروط وقيود .

٨٥٣ - ٢ (١٩٥٧/٦/١) ٢ / ١١٢ / ١٠٧٧

٧٨٦ - استقالة النذب مدة تزيد على ثلاثة أشهر - تقدير ملائمة عرض امر
طلب الترخيص بصرف بدل السفر على وزارة المالية ، هو الى الجهة التي يتبعها الموظف او
المستخدم المنتدب « وليس في النصوص ما يحتم عليها هذا العرض » .

ان المراجع في تقدير ملائمة عرض امر طلب الترخيص بصرف بدل السفر بعد غياب جاوزت مدته ثلاثة أشهر على وزارة المالية ، هو الى الوزارة

أو المصلحة التي يتبعها الموظف أو المستخدم طالب البدل ، ولا يوجد في
نصوص لائحة بدل السفر ما يحتم هذا العرض .

٨٥٣ - ٢ (١٩٥٧/٦/١) ١٠٧٧/١١٢/٢

٧٨٧ - فقدان النوب لطابع التوقيت - ثبوت أنه كان توطئة لنقل نهائي أعقبه
بالفعل ولم يكن موقوتا بادئ الأمر بمدة محددة يعود الموظف بعد انقضائها إلى مقر
عمله الأصلي - علم استحقاق بدل السفر .

لما كان شرط منح بدل السفر هو أن يكون عن مدة غياب مؤقت ،
فاذا فقد النوب لطابع التوقيت ، بأن كان توطئة لنقل نهائي أعقبه بالفعل
ولم يكن موقوتا من بادئ الأمر بمدة محددة يعود الموظف بعد انقضائها إلى
مقر عمله الأصلي ، فإن شرط استحقاق البدل يكون متخلفا . والمرجع في
تقدير ذلك إلى الوزارة أو المصلحة التي يتبعها الموظف أو المستخدم طالب
البدل ، فلا جناح عليها أن رأت ألا حاجة بها لعرض الأمر على وزارة المالية
لأن النوب لم يكن بنية التوقيت بل كان بنية التمهيد للنقل النهائي ، وإذا
لم تقم بهذا العرض فإن قرارها يقع مطابقا للقانون في حدود سلطتها
التقديرية على نقيض الحال فيما لو أرادت منحه البدل عن هذه المدة ، إذ
لا تملك هذا الحق بل يتعين عليها الرجوع في شأنه إلى وزارة المالية
للترخيص في المنح أو رفضه

فاذا كان الثابت أن نوب المطعون عليه لم يكن ندبا مؤقتا لمدة محدودة
يعود بعد انقضائها إلى مقر عمله الأصلي وتترتب عليه الأعباء الإضافية التي
يستحق من أجلها بدل السفر وإنما كان توطئة للنقل النهائي الذي أعقبه ،
فإن قرار مدير مصلحة أملاك بنديه بدون بدل سفر يكون وقد صدر مطابقا
للقانون وفي حدود سلطته التقديرية دون تعسف أو إساءة استعمال السلطة
ويكون المطعون عليه غير محق في طلب بدل السفر عن مدة ندبه .

١١ - ١ (١٩٥٥/١٢/٣١) ٣٦١/٤٤/١

١٥٥ - ١ (١٩٥٦/١/٣١) ٣٩٨/٤٨/١

بدل سكن

٧٨٨ - بدل السكن المقرر في لائحة تفتيش مصلحة الأملاك الصادر بها قرار مجلس

الوزراء في ١٧/٨/١٩٥٤ - مناط صرفه أن يكون الموظف قائما فعلا بأعمال وظيفة من وظائف
تفتيش لا توجد بمقره مساكن .

أن سكنى موظفي التفتيش في المساكن المقامة في مقار عملهم هي
من المميزات المتعلقة بالموظفين فعلا لا حكما ، فكل من يكلف بأعمال
وظيفة من وظائف تفتيش مصلحة الأملاك يكون من حقه أن يقيم في
المساكن المبنية في مقر التفتيش ، فإن لم يكن ثمت مسكن مبنى فيها ،
تعين أن يصرف للموظف بدل سكن مقدرا على أساس النسبة المئوية المحددة

من المرتب ، وذلك بالتطبيق لاحكام لائحة تفاتيش مصلحة الاملاك الاميرية
الصادرة بقرار من مجلس الوزراء في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٤ .
٩٢٨ - ٤ (١٩٥٩/٦/٦) ٤ / ١٢٥ / ١٤٣٥

بدل عدوى

٧٨٩ - قرار مجلس الوزراء في ١٩٣٨/٩/٢١ في شأن صرف بدل عدوى لموظفي
المعامل الرئيسية والاقليمية ومعهد الابحاث - ايراده على سبيل الحصر الوظائف التي تقرر
منح شاغليها مرتب العدوى - عدم انصراف اثره الى من عداهم - مثال .
في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٢٨ رفعت اللجنة المالية مذكرة الى
مجلس الوزراء في شأن صرف بدل عدوى لموظفي المعامل الرئيسية والاقليمية
ومعهد الابحاث ورد بها ما يأتي : « يصرف لاطباء وموظفي مستشفيات
الحميات والجذام والامراض الصدرية بدل عدوى تختلف فئاته باختلاف
الدرجات ، وقد حددتها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من يونيه
سنة ١٩٣٦ كما يلي : ٦٠ ج في السنة للاطباء ، ٣٦ ج في السنة لموظفي
الدرجة السادسة ، ٢٤ ج في السنة لموظفي الدرجة السابعة ، ١٢ ج في
السنة للمرضيات والمولدات من الدرجة الثامنة ، ٦ ج للخدمة السائرة ،
وقد جاء في كتاب لوزارة الصحة العمومية تاريخه ٢٧ من مارس سنة
١٩٣٨ أن المعامل الرئيسية والاقليمية ومعهد الابحاث تقوم بفحص عينات
الامراض التي ترد لها من مختلف جهات القطر ، من بينها الامراض المعدية
كالطاعون والحميات المتنوعة والدفتريا والدرن وداء الكلب . الخ . ولما
كان موظفو ومستخدمو هذه الوحدات يتداولون تلك العينات . فهم بحكم
وظائفهم معرضون لخطر العدوى ، شأنهم شأن زملائهم الذين يقومون بعلاج
تلك الامراض ، لذلك توصي الوزارة على معاملتهم معاملة زملائهم ومنحهم
مرتب العدوى بواقع الفئات التي أقرها مجلس الوزراء في ١٨ من يولية
سنة ١٩٣٦ ، فيما يلي بيان الوظائف التي توصي الوزارة بمنح شاغليها
مرتب العدوى :

- ١ - مدير المعامل ٢ - وكيل المعامل ٣ - هذين معهد ومستشفى الكلب
- ٤ - البكتريولوجيون بالمعامل الرئيسية والاقليمية ومستشفى الكلب
- والاطباء الذين يقومون بالاعمال البكتريولوجية ٥ - الطبيب البيطري بالمعامل
- ٦ - الاختصاصيون بمعهد الابحاث ٧ - البكتريولوجيون بمعهد الابحاث
- ٨ - اطباء معهد الابحاث ٩ - محضران من الدرجة الثامنة بالمعامل .
- ١٠ - الموظفون والمستخدمون الاداريون والكتابيون بالمعامل ومستشفى
- الكلب ١١ - مساعدي المعامل (القسم البكتريولوجي) بالمعامل الرئيسية
والاقليمية ومستشفى الكلب ، وستخصص هذه المرتبات على الوفورات الى أن
يتسنى ادراجها في الميزانية ، واللجنة المالية ترى الموافقة على طلب وزارة

الصحة العمومية على أن يكون صرف هذه المرتبات من تاريخ قرار مجلس الوزراء بدون أثر رجعي » واللجنة تتشرف برفع رأيها الى مجلس الوزراء لاقراءه ، وقد وافق مجلس الوزراء بجاسته المنعقدة في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ على رأى اللجنة المبين في هذه المذكرة ، وأبلغت وزارة المالية بهذا القرار . ولما كان القرار المشار اليه قد صدر في شأن شاغلي وظائف معينة أو بمعامل ومستشفيات معينة وردت بالقرار على سبيل الحصر ، ومن ثم فهو مقصور على من عناهم ، ولا ينصرف اثره الى من عداهم ممن يشغلون وظائف أو بمعامل أو بمستشفيات اخرى غير الواردة فيه . واذا كان المدعى يشغل وظيفة مساعد معمل مستشفى الانكلستوما رقم ٥ التابع لمصلحة بحوث الامراض المتوطنة ومكافحتها ، وهي وظيفة لم يشملها قرار ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ سالف الذكر ، فانه لا يفيد من القرار المذكور .

٦١٠ - ٣ (١٩٥٨/٦/١٤) ١٤٨/٣ (١٤٠٠/١٤٨/٣)

٧٩ - قرار مجلس الوزراء في ١٩٣٨/٩/٢١ في شأن صرف بدل العدوى لموظفي المعامل الرئيسية والاقليمية ومعهد الابحاث - مناط صرفه هو التعرض لخطر العدوى بسبب اداء الوظيفة - سريانه على شاغلي الوظائف الواردة به سواء كانوا اصلاء أم منتدبين . ان المناط في صرف مرتب بدل العدوى للموظفين والمستخدمين الكتابيين والاداريين بالمعامل وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، هو التعرض لخطر العدوى بسبب اداء اعمال الوظيفة التي تعرض لهذا الخطر ، يستوى في ذلك أن يقوم بتلك الاعمال أصيلا في الوظيفة أو مندوب لها ، ما دام المندوب بحكم نديه يضطلع بتأدية هذه الاعمال فعلا ، وبوجه التقابل للحكمة عينها اذا كان الاصيل في الوظيفة مندوبا لعمل آخر ، فانه لا يستحق هذا البديل في مدة نديه بعيدا عن اعمالها ، ومن ثم فلا وجه لما تذهب اليه الحكومة من عدم استحقاق المدعى مرتب بدل العدوى عن المدة التي كان منتدبا فيها بالمعامل ، بينما كان يصرف خلالها مرتبه من ربط وظيفة من الدرجة السابعة بقسم مستشفيات الامراض المتوطنة بمقولة انه كان منتدبا وليس أصيلا في المعامل .

٦١١ - ٣ (١٩٥٨/٦/١٤) ١٤٩/٣ (١٤٠٦/١٤٩/٣)

٧٩١ - قرار مجلس الوزراء في ١٩٣٨/٩/٢١ بمنح بدل عدوى للموظفين والمستخدمين الاداريين والكتابيين بالمعامل وغيرهم - خلوه من تحديد فئة المرتب لمن هم في درجة اعلى من الدرجات السادسة من غير الاطباء - لا يخل باستحقاقهم له - منحهم المرتب يكون بالقدر المتيقن ، اي بفئة الدرجة الادنى .

لاوجه للقول بعدم استحقاق المدعى مرتب بدل العدوى بمقولة انه في الدرجة الخامسة ، وقد خلا قرار مجلس الوزراء من تحديد فئة المرتب لمن هم في درجة اعلى من الدرجة السادسة من غير الاطباء ، مما يستفاد منه انه

لم يقصد منح هذه الطائفة من الموظفين المرتب المذكور - لا وجه لذلك ،
اد ان الفقرة العاشرة من قرار ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ نصت على منح
مرتب بدل العدوى الى « الموظفين والمستخدمين الاداريين والكتابيين بالمعامل
ومستشفى الكلب » . والفقرة المذكورة - على ما هو ظاهر من صريح نصها -
قد عممت صرف مرتب بدل العدوى لجميع هؤلاء الموظفين والمستخدمين دون
تحديد درجة معينة ، للحكمة التي قام عليها القرار وهي تعرضهم جميعا
لخطر العدوى ، فأصبح لهم بذلك أصل حق ثابت في هذا المرتب لا سبيل
الى منعه عنهم بحجة أنهم في الدرجة الخامسة ، اذ لا يتصور - مع اطلاق
النص - أن يكون القرار قد قصد الى حرمانهم من هذا المرتب ، ما دام
الصرف كان لموجب معين توافر فيهم كما توافر في باقي زملائهم من
الدرجات الادنى ، وأنه ولئن كان قرار ١٨ من يولية سنة ١٩٣٦ ، الذي
حدد فئات مرتب بدل العدوى والذي أشار اليه قرار ٢١ من سبتمبر سنة
١٩٣٨ ، لم يحدد فئة مرتب موظفي الدرجة الخامسة فما فوقها من غير
الاطباء ، الا أنه وقد ثبت حقهم في هذا المرتب ، فلا مندوحة من منحهم
المرتب بالقدر المتيقن ، أي بفئة الدرجة الادنى ، وهي فئة الدرجة السادسة
بمراعاة الصالح للخزانة عند الغموض أو الشك أو السكوت .

٥١٤ - ٣ (١٤ / ٦ / ١٩٥٨) ٣ / ١٤٧ / ١٣٨٩

٧٩٢ - قرار مجلس الوزراء في ١٩٣٨/٩/٢١ في شأن بدل العدوى - تقريره
صرف هذا البديل للموظفين والمستخدمين الاداريين والكتابيين بالمعامل - قضاؤه بخضم هذه
المرتبات على الوفورات الى أن يتسنى ادراجها في الميزانية - حقهم في هذا البديل منجز واجب
الاداء حالا - عدم تعليق نفاذه على فتح الاعتماد اللازم - عند عدم كفاية الاعتمادات للدرجة
يرجع الى وفورات المرتبات لتغطية الفرق - عند عدم كفاية الوفورات او الاعتمادات للدرجة
مع الوفورات لامحيص من ضغط المستحقات والنزول بها نسبيا الى الحد الذي تسمح به
موارد الميزانية .

ان قضاء هذه المحكمة جرى على أنه اذا كان القرار الاداري من شأنه
ترتيب أعباء مالية جديدة على عاتق الخزانة فلا يتولد أثره حالا ومباشرة الا
لذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا ، أو متى أصبح كذلك بوجود الاعتماد
المالي الذي يستلزمه تنفيذ القرار لمواجهة هذه الاعباء ، ولكن يبسبن من
استقراء قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ -
الذي قضى بمنح الموظفين والمستخدمين الاداريين بالمعامل بدل عدوى -
بحسب نصوصه وفحواه - على هدى مذكرة اللجنة المالية التي وافق عليها -
أنه لم يعلق نفاذه على فتح الاعتماد المالي اللازم لذلك ، انما قضى « بخضم
هذه المرتبات على الوفورات الى أن يتسنى ادراجها في الميزانية » ، فقصد
أن يكون حق ذي الشأن منجزا يستوفيه متى قام موجبه ، ولذا دبر القرار
المصرف المالي المؤقت لذلك ، وهو وفورات المرتبات الى أن تدرج الاعتمادات

رواتب (ج) رواتب اضافية
(٣) بدلات - علاوة تليفون

اللازمة في الميزانية ، وهو ما يؤكد اعتبار هذا الحق منجزا واجب الاداء حالا غير موقوف على فتح الاعتماد ، بل يستوفى من الوفورات ان لم تدرج الاعتمادات ، وينبنى على ذلك من جهة أخرى أنه اذا لم تكف الاعتمادات المدرجة لاداء هذه المرتبات خلال السنة المالية ليرجع الى وفورات المرتبات لتغطية الفرق ، أما اذا لم تكف وفورات المرتبات في حالة عدم ادراج اعتمادات أو لم تكف الاعتمادات المدرجة مع وفورات المرتبات لمواجهة المرتبات المستحقة كاملة ، فلا مفر عندئذ من ضغط هذه المستحقات والنزول بها نسبيا الى الحد الذي تسمح به موارد الميزانية على النحو المتقدم .

٥١٤ - ٣ (١٩٥٨/٦/١٤) ١٣٨٩/١٤٧/٣

علاوة التليفون

٧٩٣ - الاشخاص الذين يفيدون من علاوة التليفون طبقا لقرار مجلس الوزراء في ١٦/٩/١٩٤٧ - قرار مدير عام مصلحة التليفونات في ٢٥/٦/١٩٥١ بعدم صرفها الا لمن يشتغل عملا بالسماعة او يقوم بالاشراف على اعمال التليفون داخل الاسترالات دون من يشتغل باعمال كتابية - صحيح قانونا .

يبين من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ - في ضوء الباعث على استصداره الذي أفصحت عنه المذكرة المرفوعة من مدير عام مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات الى مجلس ادارة المصلحة - أنه استهدف تحسين حالة فئة معينة من طائفة خاصة من موظفي مصلحة التلغرافات والتليفونات هي على وجه التحديد طائفة عمال وعاملات التليفون وعمال المراجعة ، وأن المقصود بتحسين حالتهم بالقرار المذكور من بين أفراد هذه الفئة ذوو المؤهلات الدراسية ممن لم يفيدوا من قواعد الانصاف أو لم تطبق في حقهم أحكام كادر العمال ولا تعلو درجتهم على الدرجة الخامسة ، وهم الذين تخلفوا عن زملائهم الذين يؤدون مثل عملهم ، وانما تحسنت مرتباتهم اما بانصافهم لمؤهلاتهم أو بسبب تطبيق كادر العمال عليهم ، ذلك أن المصلحة جرت على شغل وظائف عمال وعاملات التليفون مع ادماج وظائف عمال المراجعة بمرشحين ذوي مؤهلات مختلفة أو لا يحملون مؤهلا ما ، وهؤلاء الاخيرة هم الغالبية العظمى ، وكلا الفريقين يقوم بذات العمل على ما فيه من مشقة وارهاق مع تفاوت متباين في الاجر ، لذا رؤى تقريبا للشقة بين عمال تجمعهم رابطة

عمل واحد أن يمنح جميع من لم ينالوا تحسينا في مرتباتهم سواء عن طريق الانصاف أو نتيجة لتطبيق كادر العمال من عمال وعاملات التليفون والمراجعة حتى الدرجة الخامسة علاوة شهرية قدرها جنيه مصرى واحد وذلك بصفة مؤقتة الى أن يبت فى تحسين درجاتهم بصفة عامة فى ضوء الاعتبارات المختلفة على أن تخصم العلاوة المذكورة مستقبلا من التحسين الذى قد يتقرر لهم . وحكمة تقرير هذه العلاوة المؤقتة العاجلة هي ما قدرته المصلحة من جسامه المسئوليات الملقة على عاتق هؤلاء العمال بسبب اتصال أعمالهم بمصالح الجمهور المتشعبة المرهقة ، وما تتطلبه هذه الاعمال من سرعة واتقان مع السهر وسعة الصدر وضبط الاعصاب لما يصادفهم من متاعب فى سبيل تلبية طلبات الجمهور المتباينة وما يتعرضون له من انفعالات واستفزازات . وقد أبرزت المصلحة فى مذكرتها سبب استحقاق هذه العلاوة ، اذ أرجعت علة هذا الاستحقاق الى طبيعة الاعمال التى يقومون بها بقولها : « ومع ذلك فان الماهيات التى يتقاضونها لا تزال أقل من المستوى الذى يتفق بما يقومون به من أعمال ليلا ونهارا . . . » وذلك بعد أن أوضحت ما تنطوى عليه تلك الاعمال من عناء وجهد . ولما كانت مشقة الاعمال المنوطة بهذه الطائفة من الموظفين هي التى اقتضت منحهم العلاوة المذكورة لتقريب مرتباتهم من المستوى الذى يتفق والاعمال المسندة اليهم ، فثمة ارتباط وثيق بين استحقاق العلاوة المشار اليها والقيام الفعلى بهذه الاعمال . فلا تكفى تولية الوظيفة لترتيب هذا الحق ، بل يتعين اقتران هذه التولية بمباشرة عمل الوظيفة بالفعل لقيام التلازم بين الاثنين ، ولو قيل بغير هذه لاهنرت حكمة تقرير هذه العلاوة ولساغ أن يظفر بها من لا تحقق فيه هذه الحكمة فيمنحها من لا تقوم به أسباب استحقاقها .

وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ بحسب فحوى المذكرة التى وافق عليها وفى ضوء الأغراض التى استهدفها قد حصر مزية العلاوة فى نطاق الفئة التى حددها وعين عملها وهى فئة « موظفى التليفون لغاية الدرجة الخامسة (عمال وعاملات التليفون وعمال المراجعة) الذين لم يستفيدوا من تطبيق كادر العمال أو انصاف الشهادات » ومن ثم فلا ينصرف أثره الى من عدا هذه الفئة كالكتبة مثلا ، أى الى من ليس عاملا بالتليفون أو المراجعة وقائما بهذا العمل بالفعل . أما ما تضمنه من النص على خصم العلاوة التى قررها من التحسين الذى قد يتقرر لهذه الفئة فواضح فى دلالة على أن منح العلاوة إنما هو مرحلة مبدئية من هذا

التحسين تتحد معه فى الطبيعة والخصائص ، ولذا نص على خصمها منه اذا ما تقرر وذلك منعاً من الازدواج . ولما كان التحسين المذكور انما يهدف الى ايثار هذه الفئة من الموظفين بضرب من الانصاف المخصص المستمد من الوظيفة ذاتها لما يكابدونه من مشاقها ، لا المستند الى صفة قائمة بهم او الى مؤهلاتهم لانعدام هذه المؤهلات ، فان النص على خصم علاوة التليفون من هذا التحسين قاطع فى الدلالة على اتحاد الحكمة فى كليهما ، وهى التعويض عن ارهاق الاعصاب وعناء العمل ليلاً ونهاراً ، ومن ثم فان قرار مدير عام مصلحة التليفونات الصادر فى ٢٥ من يونية سنة ١٩٥١ بعدم صرف هذه العلاوة الا لمن يشتغل فعلاً بالسماعة او يقوم بالاشراف على أعمال التليفون داخل السنترالات دون من يشتغل بأعمال كتابية يكون تطبيقاً صحيحاً لقرار مجلس الوزراء الذى قضى بمنح العلاوة المذكورة .

١٧٦٥ - ٢ (١٩٥٧/٣/٣٠) ٢/٨١/٨٠٠

مرتب اقامة بالصحرَاء

٧٩٤ - قرارات مجلس الوزراء التى تعالج قواعد مرتب الاقامة بالصحرَاء - الاصل

فى منحه انه منوط بتعيين الموظف واقامته المستقرة بالجهة النائية المبينة بتلك القرارات - مجرد الندب لا يكفى لمنحه الا استثناء عند النص على ذلك - سرد لمراحل هذه القرارات .

يبين من تقصى قواعد منح مرتب الاقامة أن تقرير لجنة تعديل الدرجات الذى أقره مجلس الوزراء فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٢١ قد نظمها تنظيمًا عامًا فى المادة ١٢٥ منه ، فوضع فئة ثابتة موحدة لهذا المرتب ، كما عين الجهات التى يمنح المرتب لمن يعينون فيها وهى التى تبعد عن خطوط السكك الحديدية . وعند تطبيق هذه القواعد قامت صعوبات حملت وزارة المالية على إعادة النظر فيها واعداد مشروع بتعديلها أقره مجلس الوزراء فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ ، وقد نصت المادة الثانية من هذا القرار على أن مرتب الاقامة يمنح للموظفين والمستخدمين الدائمين والمؤقتين المعينين فى جهة من الجهات المبينة بالفقرة الاولى ، وحددت لكل مجموعة من هذه الجهات فئة خاصة ذات حد أدنى وحد أقصى ، وقد استثنى من هذه القاعدة موظفو ومستخدمو مصلحة المساحة ومصلحة المناجم والمحاجر المندوبين لمأمورية فى الصحرَاء ، فنص فى المادة الثالثة على منحهم مرتب اقامة ثابت مقداره ٢٠٪ من الماهية علاوة على بدل السفر القانونى . على ألا تزيد المدة التى يصرف عنها مرتب الاقامة على ثمانية أشهر فى السنة . وفى سنة ١٩٤٥ تقدمت وزارة المالية الى مجلس الوزراء بناء على طلب وزارة التجارة والصناعة بمذكرة جاء بها أن أعمال مصلحة المناجم والمحاجر بالصحرَاء تقتضى ضرورة اقامة موظفيها فى هذه الجهات النائية حيث

تتعدى وسائل الراحة وحيث يكافحون الطبيعة ويقومون بأشق الاعمال ، وقد سرت بينهم روح التذمر لعدم كفاية مرتباتهم فأخذوا يقدمون طلبات الاستقالة أو النقل من وظائفهم ، كما أخذت الشركات تجذبهم اليها بالمرتبات الكبيرة بوسائل الراحة وتيسير سبل العيش ، ولهذا طلبت زيادة فئة مرتب الاقامة أضعافا بلغت ١٠٠٪ من المرتب الاصلى بالنسبة الى صغار الموظفين فضلا عن مزايا أخرى ، وقد أقر مجلس الوزراء هذه المذكرة فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، على أن تسرى هذه القواعد على موظفى مصلحة المساحة الذين يشتغلون فى الجهات الصحراوية والذين حكمهم حكم موظفى مصلحة المناجم والمحاجر . وقد نصت المادة الثالثة من هذا القرار على سريان الفئات الجديدة على من ينسب للعمل فى المناجم بالصحراء على ألا تقل مدة النذب عن شهر وعلى ألا يجمع بين مرتب الاقامة وبدل السفر القانونى بل يصرف أيهما أزيد . وتوالت بعد ذلك قرارات مجلس الوزراء بتطبيق الفئات العالية المشار اليها على طوائف أخرى من الموظفين ، حتى قرر مجلس الوزراء فى ٢ من مايو سنة ١٩٥١ سريان هذه الفئات على جميع موظفى الدولة الذين يعملون بالصحراء وبلاد النوبة . وفى ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء منح الموظفين والمستخدمين المنتخبين محليا بالجهات النائية مرتب اقامة بواقع ربع الفئات الواردة بقرارات مجلس الوزراء سالفة الذكر . وأخيرا رأت وزارة المالية ان تطبيق هذه القرارات اسفر عن زيادة كثيرة فى اعباء الميزانية فتقدمت الى مجلس الوزراء بمذكرة اقترحت فيها الغاءها بالنسبة الى جميع الموظفين عدا مهندسى مصلحة المناجم والمحاجر ومهندسى مصلحة المساحة الذين يقومون بمسح الصحراء وموظفى مصلحة الاحياء المائية الفنيين ، كما اقترحت تخفيض الفئات السابقة فى صورة تعديل للفئات الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ . وقد شرطت وزارة المالية فيما شرطته لمنح مرتب الاقامة لمن يعين فى الجهات النائية المبينة بالمذكرة أن يكون مقيما بها ، وقد أقر مجلس الوزراء هذه المذكرة فى ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ . ولما كانت بلاد النوبة لم ترد ضمن البلاد المبينة بهذا القرار رغم أن مثلها مثل تلك البلاد فى انقطاعها عن العمران فقد تقدمت وزارة المالية بمذكرة أخرى الى مجلس الوزراء اقترحت فيها منح موظفى الحكومة الذين يعملون ببلاد النوبة مرتب اقامة بواقع ٣٠٪ من المرتب الاصلى بحسب أدنى واحد أقصى معينين ، وشرطت لمنح هذا المرتب توافق باقى الشروط الواردة

بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ ، وقد وافق مجلس الوزراء على هذه المذكرة في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

ويخلص من هذه القرارات أن الاصل في منح مرتب الإقامة أنه منوط بتعيين الموظف وبإقامته إقامة مستقرة بجهة من الجهات النائية المبينة على سبيل الحصر بالقرارات المشار اليها ، فلا يمنع لمن يندب للعمل بها فترة موقوتة يتقاضى عنها بدل سفر مقابل النفقات التي يقتضيها تغيبه عن مقر عمله الاصلي . ولئن كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ قد نص على منح موظفي مصلحة المساحة ومصلحة المناجم والمهاجر الذين يندبون للعمل في الصحراء مرتب إقامة علاوة على بدل السفر القانوني ، فإن هذا النص - فضلا عن أنه ألغى بقرار ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ اكتفاء برفع فئات مرتب الإقامة الى نسبة عالية - قد ورد على سبيل الاستثناء من الاصل المشار اليه ، وذلك انصافا لطائفة معينة من الموظفين تقوم بأعمال شاقة في الصحراء ، ومن ثم فلا يجوز القياس عليه . ولما صدر قرار ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ بتنظيم قواعد منح مرتب الإقامة على أسس جديدة أقر هذا الاصل ، فشرط لمنح مرتب الإقامة أن يكون الموظف المعين بالجهات النائية مقيما بها ، وأحال قرار ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ الخاص بمنح مرتب الإقامة للموظفين المعينين ببلاد النوبة الى هذا القرار في شأن الشروط الواجب توافرها لمنح مرتب الإقامة .

٢٠٨ - ١ (١٩٥٥/١٢/٣) ٢٥٠/٢٩/١

٧٩٥ - قصر منح مرتب الإقامة بالصحراء على غير أهل الجهة المقرر فيها - قرار مجلس الوزراء في ١٦/١٢/١٩٤٥ و ٢/٥/١٩٥١ ليس فيها خروج على هذه القاعدة - دليل ذلك

أن قاعدة حرمان الموظفين المنتخبين محليا من مرتب الصحراء وردت بالنص الصريح في تقرير لجنة تعديل الدرجات في سنة ١٩٢١ الذي صدق عليه مجلس الوزراء في ٣٠ من يونية سنة ١٩٢١ كما ردها تأكيدا لها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ ، ومن ثم أصبحت هذه القاعدة أصلا واجب الاتباع ومبدأ مطردا مالم تلغ بنص لاحق يقضى بنسخ حكمها . وإذا كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ قد خلا من تكرار الإشارة اليها فإنه لم يتضمن نصا بإبطال العمل بها ، وقد كان في غنى عن هذا التكرار ، لأنه إنما جاء مستصحباً لاحكام القرار السابق عليه ومكملاً له في شأن فئة معينة من الموظفين والمستخدمين الذين تناولهم ، بل ان ما اشتمل عليه من منح

تسهيلات خاصة لهذه الفئة بتقرير انتقال أفرادها وعائلاتهم على نفقة الحكومة في الذهاب والاياب وحساب بدء أجازاتهم من يوم وصولهم الى القاهرة وانتهائها عند قيامهم منها ، والنص على عدم جواز الجمع بين مرتب لصحراء الذي يصرف لهم ، وبين بدل الإقامة أو بدل السفر القانوني - وهما لا يمنحان الا لغير أهل الجهة - كل أولئك واضح في دلالة على انصراف الحكم فيه الى غير المعينين محليا . أما قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٥١ ، فلئن بدا ظاهر عبارته بصيغة التعميم ، اذ قضى بتطبيق قرار المجلس الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ على موظفي ومستخدمى المحاكم الابتدائية والشرعية من جميع الدرجات بالصحراء وبلاد النوبة وبسريان هذا الحكم على جميع موظفي تلك المناطق - الا أن مجال تطبيقه يتحدد من حيث المكان بالمناطق المبينة بالكشفين الملحقين به ، ومن حيث الاشخاص بموظفي الدولة ومستخدميها التابعين لمختلف الوزارات الذين يعملون بالمناطق المشار اليها - بعد أن كان الامر مقصورا في قرار ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ على موظفي ومستخدمى المساحة والمناجم - وذلك كله بشرط توافر شروط تطبيق هذا القرار الاخير بطبيعة الحال بالنسبة الى أولئك وهؤلاء ، وأخصها أن يكون الموظف او المستخدم غير منتخب محليا . وبذا ينحصر التعميم في طائفة الموظفين والمستخدمين غير المنتخبين محليا ، دون مساس بالاصل المقيد للمنع ، وقد جاءت مذكرة اللجنة المالية التي أقرها مجلس الوزراء في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ مؤيدة لهذا النظر ، اذ أن وزارة المالية اقترحت اما تقرير ما اذا كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٥١ ينطبق على الموظفين والمستخدمين المنتخبين محليا ، واما النظر في منح مكافآت ومرتبات لهؤلاء الموظفين بفئات أقل من الفئات المقررة لغيرهم ، فلم تلق اللجنة بالا للاقتراح الاول لعدم صحة التفسير الذي يقوم عليه ، ورأت « للتيسير » على الموظفين والمستخدمين المذكورين أن يمنحوا مرتب صحراء بواقع ربع الفئات المقررة بقراري مجلس الوزراء الصادرين في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، و ٢ من مايو سنة ١٩٥١ ، على أن يكون منح هذا المرتب اعتبارا من تاريخ قرار مجلس الوزراء بالموافقة على ذلك . ولو كان لهؤلاء الموظفين حق في مرتب اضافي قبل ذلك لما أعوزهم التيسير وما كان التيسير عليهم بتخفيض هذا الحق الى الربع ، وانما استحدث لهم قرار ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ ، منذ تاريخ صدوره ، حقا لم يكن ثابتا لهم من قبل . ونظرا الى ما في ذلك من خروج على الحكمة التي اقتضت تقرير مرتب الصحراء ، فقد منحوا مكافأة مخفضة ، اذ رأى المشرع أنهم لا يستوون في استحقاقها وغير المحليين ، وانما منحهم اياها لاعتبارات نفسية أفصح عنها هي التقريب

فى المعاملة وازالة الفارق بين أبناء الوطن الواحد لدفع شعور السخط وعدم الرضا لدى الموظف المحلى حتى لا يحس بأن بلده ليست قطعة من مصر . هذه الاعتبارات لم يستبق الاعتداد بها فى قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥١ لتبرير التجاوز عن حكمة عدم المنح التى كانت متحققة فيه . ثم لم يلبث ، بعد أن زادت أعباء الميزانية ، أن صدر قرار مجلس الوزراء فى ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ بإلغاء قرار ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ ضمن قرارات أخرى رجوعا الى الحكمة الاولى . ووصف مجلس الوزراء هذا القرار الاخير بأنه الصادر « بشأن منح مرتب اقامة للموظفين والمستخدمين المنتخبين محليا » مؤكدا بذلك أنه هو القرار المنشئ لهذا الحق دون ماسبقه من قرارات .

٧٦ - ١ (١٩٥٥/١٢/١٠) ٢٦٤/٣١/١

٧٩٦ - الحكمة التى دعت الى تقرير مرتب الاقامة بالصحراء .

ان الحكمة التى دعت الى تقرير مرتب الاقامة بالصحراء هى تشجيع الموظفين والمستخدمين على الاقبال على العمل بالجهات النائية والاستمرار فيه بروح طيبة ، وذلك بتعويضهم عما يلاقونه من مشقة وشظف العيش وقسوة الطبيعة فى هذه المناطق القاصية عن العمران المجردة من وسائل الراحة والمواصلات ، حيث يكافحون فى ظروف عسيرة لم يألوها من قبل فى بلادهم الاصلية . وفى ضوء هذه الحكمة يتعين فهم وتفسير مدلول قرارات مجلس الوزراء الخاصة بتقرير هذا المرتب . وقد أفصحت القرارات المذكورة عن هذه الحكمة من جهة عندما أبانت ذلك مذكرات اللجنة المالية التى صدرت على أساسها هذه القرارات ، ومن جهة أخرى عندما استثنت من استحقاق صرف مرتب الصحراء من الموظفين الذين تنطبق عليهم شروط منحه أولئك الذين انتخبوا محليا للخدمة فى احدى المناطق التى عينتها لكون قيامهم بالعمل فى بلادهم لا تتحقق معه علة تقرير هذا المرتب ، ومن جهة ثالثة عندما منحت مزايا وتسهيلات فيما يتعلق بالانتقال والاجازات لا ينصرف تطبيقها الى المعينين محليا ، وأخيرا عندما خولت وزارة المالية سلطة التعديل فى أحكامها كلما تراءت لها ضرورة ذلك ، الامر الذى أصدرت الوزارة بناء عليه منشورات بإلغاء مرتب الاقامة أو بتخفيضه بالنسبة لبعض المناطق التى توافرت فيها سبل المعيشة وأمتد اليها العمران .

٧٦ - ١ (١٩٥٥/١٢/١٠) ٢٦٤/٣١/١

٧٩٧ - سريان القواعد المقررة في شأن مرتب الاقامة بالصحراء على عمال اليومية

اليومية والمشتغلين باليومية بصفة عامة - اساس ذلك .

ان الحكمة التي دعت الى تقرير مرتب الاقامة بالصحراء هي تشجيع الموظفين والمستخدمين من غير المنتخبين محليا على الاقبال على العمل بتلك الجهات النائية والاستمرار فيه بروح طيبة وذلك بتعويضهم عما يلاقونه من مشقة البعد وشظف العيش وقسوة الطبيعة في هذه المناطق القاصية عن العمران ، المجردة من وسائل الراحة والمواصلات ، وفي ضوء هذه الحكمة يتعين فهم وتفسير مدلول قرارات مجلس الوزراء الخاصة بتقرير هذا المرتب ، ولما كانت تلك الظروف التي من أجلها قرر بدل الصحراء يستوى فيها الموظفون جميعا الدائمون منهم والمؤقتون وخارجو الهيئة وعمال اليومية المقيمون بتلك الجهات ، فلا وجه بعد ذلك للتحدى بعدم سريان احكام هذه القرارات على المشتغلين باليومية من مستخدمي الحكومة بحجة عدم النص صراحة فيها ما دام المناط في تقرير هذا المرتب هو الاقامة فعلا في الجهات التي عينتها قرارات مجلس الوزراء على ما سبق تفصيله ، اذ فضلا عن أن عمال اليومية والمشتغلين باليومية بصفة عامة هم من موظفي الدولة بالمعنى الاعم دون ما فارق بينهم وبين غيرهم من أصحاب المرتبات الشهرية من ناحية تبعيتهم جميعا للدولة بقيامهم جميعا على المرافق العامة سوى أن مرتباتهم تصرف اليهم على أساس الاجر اليومي دون الشهرية كما هو الشأن في باقي الموظفين ، فان الثابت - حسبما سلف البيان - أن مجلس الوزراء عندما أصدر قراراته العديدة بمنح مرتب الصحراء لم يكن بصدد تقرير معاملة خاصة لفئات معينة من موظفي الدولة دون غيرهم ولم يكن يستهدف اثار جميع موظفي الدولة بميزة اختصاصهم بها دون عمال اليومية وانما كان يستهدف تشجيع من يعملون بالحكومة في تلك الجهات النائية بصفة عامة على الاقامة فيها ، ولم تستثن القرارات جميعا من احكامها سوى طائفة معينة من موظفي الحكومة هي طائفة المنتخبين محليا ، وذلك لحكمة ظاهرة وهي عدم توافر علة تقرير المرتب فيهم ، ومع ذلك فقد رأى المشرع بعد ذلك عدم حرمانهم كلية من ذلك المرتب ، وقرر لهم في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ مرتبا بواقع ربع الفئات العادية فاذا كان هذا هو الحال بالنسبة لهذه الطائفة فكيف يستساغ حرمان طائفة عمال اليومية من مرتب الاقامة فيصبحون بذلك في وضع أسوأ من المنتخبين محليا ، ولو شاء المشرع حقا حرمان عمال اليومية من غير المنتخبين محليا من مرتب الاقامة لتعين عليه النص صراحة على ذلك كما نص على حرمان المنتخبين محليا بل ان النص على حرمان عمال اليومية غير المنتخبين محليا كان اوجب لقيام موجب الصرف اليهم على عكس الحال فيما يتعلق بالمنتخبين محليا .

واذا أجاز في الفرض - المجادلة في أحقية عمال اليومية في مرتب بدل الإقامة الذي قرر بالقرارات السابقة على قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥١. فلا محل لهذا الجدل بعد صدور القرار المذكور الذي قضى « بمنع التسهيلات والمكافآت التي سبق أن أقرها المجلس في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥. لجميع موظفي الدولة الذين يعملون بالصحراء وفي بلاد النوبة » إذ أن عبارته كانت من العموم والشمول بحيث يندرج تحتها موظفو الدولة جميعا دون استثناء حتى لقد التبس الأمر على وزارة المالية في سريان أحكام القرار على المنتخبين محليا - وهم الذين أجمعت القرارات السابقة على حرمانهم من هذا المرتب - مما حدا بها الى طلب إعادة بحث هذا الموضوع لتقرير ما اذا كان ذلك القرار يشمل المنتخبين محليا أم لا ، ويؤيد هذا النظر رغم وضوحه أن مراقبة مستخدمي الحكومة عندما سئلت عما اذا كان قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥١ يسرى على مستخدمي الدرجة التاسعة وخارجي الهيئة والعمال كان من رأيها أن القرار المذكور يسرى على هذه الطوائف اسوة بباقي موظفي الدولة .

ومن جهة أخرى فان قرار ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ الذي ألغى قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥١ لم يكن يستهدف حرمان طائفة من كان يشملهم القرار الاخير وانما كان يهدف الى التخفيف من الاعباء المالية التي ترتبت على صدور قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥١ ، وذلك أن هذا القرار كان قد عمم صرف مرتب الإقامة لجميع المقيمين في الجهات الصحراوية وبلاد النوبة على خلاف ما جرت عليه القرارات السابقة من تحديد المناطق التي تشملها تلك القرارات - حسبما سلف بيانه - فضلا عن منحه مرتب الإقامة على أساس الفئات العالية التي وردت بقرار ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥. فضيق قرار ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ من نطاق سريان أحكامه فقصرها على جهات معينة كما خفض من فئة المرتب فأصبحت تتراوح بين ١٥٪ و ٣٠٪ بعد أن كانت ١٠٠٪ ولم يستثن القرار من أحكامه سوى طائفة المنتخبين محليا دون غيرهم ، ومن ثم فان هذا القرار يسرى على عمال اليومية كما يسرى على باقي موظفي ومستخدمي الدولة . ولما كان المدعى يعمل كاتباً باليومية بمكتب التموين بمرسى مطروح - وهي من الجهات التي شملها قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥١ و ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ فان من حقه الاستفادة من القرارين المذكورين .

٣٨٨ - ٤ (١٩٦٠/٢/٢٧) ٤١٩/٤٨/٥

٧٩٨ - فئة مرتب الإقامة بالصحراء التي تطبق بالنسبة لعمال اليومية هي الفئة المقررة لطائفة الخدمة الخارجين عن هيئة العمال - أساس ذلك .
بالنسبة للفئة التي يصرف على أساسها مرتب الإقامة لعمال اليومية

فانه لما كان العامل باليومية لا يعدو أن يكون من طائفة الخدمة الخارجين عن هيئة العمال ، فمن ثم يتعين صرف مرتب الاقامة اليهم على أساس الفئة المقررة للخدمة الخارجين عن الهيئة .

٢٨٨ - ٤ (١٩٦٠/٢/٢٧) ٤١٩/٤٨/٥

٧٩٩ - مناط استحقاق مرتب الاقامة بالتطبيق للامر العسكري رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ - ان يكون الموظف معينا ومقيما بجهة من الجهات المعينة والا يكون من اهل الجهة التي يعمل بها - كون الموظف في اجازة أو في مأمورية خارج مركز عمله - لا يمنح من استحقاق هذا المرتب متى توافرت شروط استحقاقه - اعتقال الموظف لا يسقط حقه في هذا المرتب - أساس ذلك .

ان القواعد الصادر بها الامر العسكري رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ تنص في مادتها الاولى على أن « يمنح مرتب الاقامة للموظفين المعيّنين بتلك الجهات بشرط أن يكونوا مقيمين بها وألا يكونوا من أهل الجهة التي يعملون بها » ولا يمنح في أية جهة خلاف الجهات المشار اليها الا بموافقة وزارة المالية ، وتنص في المادة الثانية على أن « يستمر صرف هذا المرتب عند وجود الموظف أو المستخدم في اجازة أو في مأمورية خارجا عن مركز عمله ، ومفاد هذين النصين أن منح مرتب الاقامة منوط بتوافر شروط اذا قامت بالموظف أو المستخدم يستمر صرف هذا المرتب له ، حتى عند وجوده في اجازة أو في مأمورية خارجا عن مركز عمله ، وهي أن يكون الموظف معينا ومقيما بجهة من الجهات المعينة ، وألا يكون من أهل الجهة التي يعمل بها ، وعندئذ يستحق مرتب الاقامة كمزية من مزايا الوظيفة بحكم عمله بتوافر تلك الشروط فيه ، حتى ولو كان في اجازة أو في مأمورية خارجا عن مركز عمله . وبهذه المثابة يستحق المدعى مرتب الاقامة مادام أنه كان معينا ويعمل في جهة من تلك الجهات في الفترة التي يطلب مرتب الاقامة عنها ، ولا يسقط حقه فيه كونه اعتقل في السجن الحربى بالقاهرة ، ما دام هو معتبرا قانونا في تلك الفترة موظفا معينا باحدى تلك الجهات واعتقاله الذي استتبع نقله الى السجن الحربى أمر خارج عن ارادته ولا يخرج في عموم معناه عن كون المدعى نقل مؤقتا في مهمة رسمية خارج مركز عمله ، وان كان ذلك جبرا عنه .

٧٣٣ - ٤ (١٩٥٩/٢/١٤) ٨٠٥/٦٧/٤

♦♦♦ - المناطق التي تفيد من مرتب الاقامة بالصحراء محددة على سبيل العسر بالقرارات المنظمة له

يبين من مراجعة قرارات مجلس الوزراء الصادرة في شأن مرتبات الاقامة أن القرار الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ ، كان قد عين

المناطق الصحراوية التي يستحق موظفوها هذا المرتب ، ولم تكن منطقة بهيج من بينها ، وفوض القرار في الوقت ذاته وزارة المالية في تعديل تلك المناطق بالادخال والاخراج . وانه وان كانت وزارة المالية أدخلت تلك المنطقة ضمن المناطق الصحراوية سالفة الذكر الا أنها عادت فأخرجتها في سنة ١٩٣٢ وأن القرار الصادر من مجلس الوزراء في ٢ من مايو سنة ١٩٥١ بالموافقة على طلب وزارة العدل لمنح مرتب اقامة لقاضيين شرعيين وبعض الكتاب والمحضرين في العريش والقصير ومرسى مطروح والواحات الداخلة والخارجة والبحرية والدر (غنيبه) وان كان قد تضمن نصا يقضى بأن يفيد من هذا المرتب جميع موظفي الدولة الذين يعملون في هذه المناطق ، الا أن المدعى ليس له أن يفيد منه لان منطقة بهيج لم تكن من بين المناطق التي يسرى عليها ، وقد عاد مجلس الوزراء في قراره الصادر في ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ ، فألغى التعميم الذي كان قد قرره في قراره الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٥١ وعدل في مرتبات الاقامة بحسب الجهات المختلفة وفقا للتفصيل الذي أورده المجلس في قراره المشار اليه ، ولم تكن بهيج من بين تلك الجهات .

٨٦ - ١ (١٩٥٥/١٢/١٠) ٢٧٨/٣٢/١

٨٠١ - المناطق التي تفيد من مرتب الاقامة بالصحرَاء معددة على سبيل العسر -

ليس من بينها منطقتي العامرية والعلمين .

ان منطقتي العامرية والعلمين لم تكونا من بين المناطق التي حددها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ في شأن مرتب الاقامة ، وأن القرار الصادر من مجلس الوزراء في ٢ من مايو سنة ١٩٥١ بالموافقة على طلب وزارة العدل منح مرتب اقامة لقاضيين شرعيين وبعض الكتاب والمحضرين في العريش والقصير ومرسى مطروح والواحات الخارجة والداخلية والبحرية والدر (غنيبة) وان كان قد تضمن نصا يقضى بأن يفيد من هذا المرتب جميع موظفي الدولة الذين يعملون في هذه المناطق ، الا أن المدعى ليس له أن يفيد منه ، لان منطقتي العامرية والعلمين لم تكونا من بين المناطق التي يسرى عليها . وقد عاد مجلس الوزراء في قراره الصادر في ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ فألغى التعميم الذي كان قد قرره في قراره الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٥١ ، وعدل في مرتبات الاقامة بحسب الجهات المختلفة وفقا للتفصيل الوارد في قراره المشار اليه ، ولم تكن العامرية والعلمين من بين تلك الجهات .

١٥٤٤ - ١ (١٩٥٧/٢/٢٣) ٥٧٤/١٤/٢

٨٠٢ - جواز الجمع بين مرتب الإقامة بالصحراء وبين علاوة الخطر أو المكافأة الاستثنائية قبل العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ - صدور هذا القانون بأثر رجعي على الحالات التي لم يصدر فيها حكم نهائي - رفع الدعوى قبل نفاذه بالمطالبة بالجمع بين الأمرين - صدور الحكم برفضها بعد العمل بالقانون - إلزام الحكومة بالمصاريف .

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ نصت على أنه «مع عدم الاخلال بالاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والاحكام النهائية الصادرة من المحاكم الادارية والقرارات النهائية الصادرة من اللجان القضائية لا يجوز الجمع بين علاوة الصحراء المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٥١ وبين علاوة الخطر المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وذلك عن المدة من ٢ من مايو سنة ١٩٥١ حتى ٣٠ من يولية سنة ١٩٥٢ ، ولا يجوز لاي فرد من افراد الطائفتين المقررة لهما علاوة الخطر أو المكافأة الاستثنائية المطالبة بغير العلاوة أو المكافأة المقررة للطائفة التي هو منها . أما قبل صدور هذا القانون فانه كان يجوز الجمع بين الأمرين . ومن ثم اذا ثبت أن المطعون عليه كان يعمل في الفترة من ٢ من مايو سنة ١٩٥١ الى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥١ في منطقة العريش وهي من المناطق المشار اليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من يولية سنة ١٩٥٠ بشأن المكافأة الاستثنائية ، وأنه طبق في حقه قرار مجلس الوزراء سالف الذكر وصرفت له المكافأة الاستثنائية ، فيلحقه الاثر الرجعي المنصوص عليه في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ ويسرى ذلك على دعواه التي لم يصدر فيها حكم نهائي قبل العمل به فيتعين لذلك رفضها . ونظرا لأن المطعون عليه كان على حق عندما أقام دعواه في تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ ، فإن مصاريف الدعوى يلزم بها الخصم الآخر أي الحكومة .

١ - ١ (١٩٥٥/١٢/٣) ٢٠٧/٢٥/١

مكافأة عن أعمال اضافية

راجع ايضا : ٥٩ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥

٨٠٣ - سرد المراحل التشريعية الخاصة بالمكافآت عن الاعمال الإضافية .

يبين من تقصى المراحل التي مرت بها القواعد الخاصة بمنح المكافآت عن ساعات العمل الإضافية أن مجلس الوزراء وافق في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ على منح « التلغرافجية ووكلاء وملاحظي المكاتب الذين يؤدون أعمال الحركة ، وكذلك كتبة المراجعة وعمال التلغراف اللاسلكي وغيرهم » أجورا إضافية عن الساعات الزائدة عن المقرر لهم بواقع الساعة ساعة وربع . كما وافق في ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٣ على تخويل وزارة المالية

سلطة الموافقة على منح مكافآت عن أعمال اضافية للموظفين والمستخدمين الدائمين والمؤقتين . ولما كانت طبيعة عمل غالبية طائفة نظار ومعاوني المحطات - ومن يقوم بعمل هؤلاء من الطوائف الفنية الاخرى - لا تختلف كثيرا عن مستخدمي حركة التلغراف ، فقد طلبوا معاملتهم بالمثل ، ذلك أن مصلحة السكك الحديدية كانت تضطر - بالنظر الى نقص عددهم عما ينبغي - أن يكون تشغيلهم من عشر ساعات الى اثنتي عشرة ساعة في اليوم بدلا من ثماني ساعات ، لذا رأى مدير المصلحة في مذكرته المرفوعة الى مجلس الادارة في ٢٤ من يولية سنة ١٩٤٧ أنه : « الى أن تعتمد زيادة عدد الوظائف ويُدْرَج المبلغ اللازم لها بالميزانية ، يجب تعويض من يؤدون أعمالا مرهقة بمنحهم أجورا اضافية عما يزيد عن ساعات العمل المقررة » . واقترح أن يحدد للنظار والمعاونين وبعض موظفي الطوائف الفنية الذين يعملون في محطات كثيرة الحركة ثماني ساعات تزداد كلما كانت الحركة بالمحطة خفيفة حسب تقدير المدير العام للمصلحة ، وأن يحسب الاجر الاضافي على هذا الاساس باعتبار الساعة تعادل ساعة ورابعا ، بحد أعلى قدره ٥٠٪ من المرتب . وقد وافق مجلس ادارة المصلحة على هذه المقترحات في ٣٠ من يولية سنة ١٩٤٧ ورفعت بها مذكرة الى مجلس الوزراء أقرها بجلسته المنعقدة في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٧ ، ثم صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، ونص في المادة ٧٣ منه على أنه : « على الموظف أن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به وأن يؤديه بدقة وأمانة وعليه أن يخصص وقت العمل الرسمي لاداء واجبات وظيفته ، وتحدد مواعيد العمل بقرار من ديوان الموظفين ، ويجوز تكليف الموظفين بالعمل في غير أوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك » كما قضى في المادة ٤٥ المعدلة بالقانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٣ بأنه : « يجوز أن يمنح الموظف مكافأة عن الاعمال الاضافية التي يطلب اليه تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية ، ويحدد مجلس الوزراء قواعد منح هذه المكافآت كما يحدد الرواتب الاضافية وشروط منحها وذلك بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين » . وتطبيقا لما جاء في هذه المادة وافق مجلس الوزراء في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٢ على اقتراحات ديوان الموظفين فيما يتعلق بالمكافآت الاضافية بأن يختص الديوان « بالموافقة على منح مكافآت عن أعمال اضافية للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجين عن الهيئة على أساس محاسبتهم عن الساعة من العمل الاضافي بساعة من العمل العادي وباعتبار أن ساعات العمل في اليوم الواحد هي ست ساعات وذلك بحد أقصى ٢٥٪ من المرتب الشهري أو ٨ جنيهاً أيهما أقل . وفي الحالات الاستثنائية التي توجب

سرف مكافأة بقة أعلى من الفئات المتقدمة يكون من سلطة ديوان الموظفين تقرير هذه المكافآت ، وفي جميع الاحوال يكون صرف المكافآت في حدود اعتمادات الميزانية المقررة . وقد نص هذا القرار على اعتبار الساعة من العمل الاضافى لعمال اليومية بساعة وربع من العمل العادى . وفى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ صدر قرار مجلس الوزراء مؤيدا لاستمرار العمل بالقواعد الواردة بقرار ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٢ فى شأن منح المكافآت عن الاعمال الاضافية وشروط ذلك ، الا أنه نظراً لما تبين بعد صدور القرارات سالفى الذكر من أن المبالغ التى تنفقها الدولة فى نظير المكافآت الاضافية بلغت من التضخم حداً كبيراً أثقل كاهل الميزانية بحيث أصبح يخشى أن يؤثر فى سياسة الدولة الانشائية مما يقتضى توخى الاقتصاد تمكينا للدولة من تنفيذ سياستها الاقتصادية والاصلاحية - فقد رؤى استبعاد الحالات الاستثنائية التى توجب صرف مكافآت بقة أعلى من ربع المرتب أو ثمانية جنيهات أيهما أقل بالنسبة للموظفين والمستخدمين ، واعتبار ساعات العمل الاضافى بالنسبة لعمال اليومية بساعة واحدة من العمل العادى . وعلى هذا الاساس صدر قرار مجلس الوزراء فى أول أبريل سنة ١٩٥٣ بأن « يختص ديوان الموظفين بالموافقة على منح مكافآت عن أعمال اضافية للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجين عن الهيئة على أساس محاسبتهن عن الساعة من العمل الاضافى بساعة من العمل العادى ، وباعتبار أن ساعات العمل فى اليوم الواحد ست ساعات وذلك بحد أقصى ٢٥ ٪ من المرتب الشهرى أو ثمانية جنيهات أيهما أقل » . كما قضى بأن « يعمل بهذه القواعد اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٥٣ على أن تسرى على جميع المكافآت السابق صدور قرارات بشأنها وذلك بتخفيضها الى حدود هذه الفئات » ، وبهذا المعنى صدر كتابا ديوان الموظفين لدوريان رقم ٩ لسنة ١٩٥٣ فى ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٣ ورقم ٢٣ لسنة ١٩٥٣ . فى ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٣ . وفى ١٧ من يونية سنة ١٩٥٣ وافق مجلس الوزراء على ما اقترحه ديوان الموظفين من استثناء بعض حالات من احكام قرار أول أبريل سنة ١٩٥٣ وتخويل الديوان سلطة النظر فى كل حالة منها على حدة مراعاة لصالح العمل ، ثم صدر القانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٥ فى ٢٣ من يونية سنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بحيث أصبح نصها : « يجوز للوزير المختص أن يمنح الموظف مكافأة عن الاعمال الاضافية التى يطلب اليه تأديتها فى غير أوقات العمل الرسمية طبقاً للقواعد التى يحددها مجلس الوزراء » وبجلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ صدر قرار مجلس الوزراء بقواعد منح المكافآت عن الاعمال الاضافية والخدمات الممتازة ، ونص فى مادته الرابعة على أن

« يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار من أحكام القرارات السابقة ،
كما قضى في مادته الخامسة بأن « يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية » .

٣٠٥ - ١ (١٩٥٥/١١/٢٦) ١٨٢/٢٣/١

٨٠٤ - ترخص الإدارة في منح مكافأة عن أعمال اضافية في حدود الاعتمادات
المالية المقررة - نواحي سلطتها التقديرية في ذلك .

نص قانون نظام موظفي الدولة على مبدأ جواز منح الموظف المكافأة
عن الاعمال الاضافية في المادة ٤٥ منه ، وعين فيها السلطة المختصة بوضع
القواعد المنظمة له ، تلك القواعد التي تضمنتها قرارات مجلس الوزراء
الصادرة في هذا الشأن والتي قررت شروط منح المكافأة وفئاتها . ولما كان
هذا المنح ليس وجوبيا بل هو جوازي ، وكان القانون قد فوض الإدارة في
تحديد قواعد منح المكافآت وشروط هذا المنح ، فإن الإدارة تترخص في
ذلك بسلطتها التقديرية في حدود الاعتمادات المالية المقررة ، سواء من
حيث تحديد ساعات العمل في اليوم الواحد وتقدير ما زاد عنها ، أم من
حيث أساس حساب المكافأة عن الساعات الزائدة ، أم من حيث مقدار هذه
المكافأة وحدها الاعلى وشروط استحقاقها ، أم من حيث ملائمة تطبيق هذه
القواعد فيما يتعلق بطوائف الموظفين المختلفة تبعاً لظروف العمل في كل
مصلحة من المصالح ووفقاً لما يقتضيه مصالح العمل فيها .

٣٠٥ - ١ (١٩٥٥/١١/٢٦) ١٨٢/٢٣/١

٨٠٥ - تكليف الموظف بعمل في غير الواجبات الرسمية - متى يعتبر عملاً اضافياً
ومتى لا يعتبر كذلك - منحه مكافأة عن العمل الإضافي - جوازي للإدارة .

ان الأصل أن يخصص الموظف وقته وجهده في الحدود المعقولة لاداء
واجبات وظيفته ، وأن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به في أوقات العمل
الرسمية أو الذي يكلف بأدائه ولو في غير هذه الاوقات علاوة على الوقت
المعين لها ، متى اقتضت مصلحة العمل ذلك ، وهذا هو ما نص عليه قرار
مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من يولية سنة ١٩٢٦ وما رددته المادة ٧٣
من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الواردة في الفصل السادس الخاص
بواجبات الموظفين والاعمال المحرمة عليهم . كما أن المفروض في الموظف
أن يؤدي عملاً ايجابياً في خدمة المصلحة العامة طوال ساعات العمل الرسمية
بتمامها ، فليس يكفي أن يوجد بمقر وظيفته في أوقات العمل الرسمية
دون أن يؤدي عملاً ما ، كما لا يكفي أن يقوم في هذه الاوقات بأي قدر من
العمل ولو يسير ، بل انه مكلف بانجاز القدر من العمل المطلوب منه أدائه
في الوقت المخصص لذلك . فاذا لم يؤدي عملاً ما أو لم ينجز القدر من العمل

المنوط به انجازه كان مقصرا في واجبات وظيفته وحق للرئيس الزامه بأن يقوم في غير أوقات العمل الرسمية بما لم يؤده أو ما لم يتم انجازه من عمله الاصل في أوقات العمل الرسمية ، دون أن يعتبر هذا تكليفا له بعمل اضافي ، ودون أن يستحق عن ذلك مكافأة ما . أما العمل الاضافي فهو ما جاوز ذلك ، سواء كان من ذات طبيعة العمل الاصل أم من طبيعة مغايرة ، وهو ما يجوز أن يمنح عنه الموظف مكافآت . وتفريعا على ذلك حظر على الموظف الجمع بين وظيفته وبين أى نشاط مهني بتأدية عمل للغير بالذات أو بالوساطة بمرتب أو بمكافأة ولو في غير أوقات العمل الرسمية الا على سبيل الاستثناء وبقيود معينة . كما أن منحه مكافأة عن الاعمال الاضافية التي يطالب اليه تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية ليس حقا أصيلا له ، وانما هو أمر جعل لجوازيا للإدارة ، لا اعتبارات مردها الى صالح العمل والى العدالة معا .

٣٠٥ - ١ (١٩٥٥/١١/٢٦) ١٨٢/٢٣/١

٨٠٦ - قرارات مجلس الوزراء في ٨/١١ و ١٩٥٢/١١/٥ و ١٩٥٣/٤/١ التي نصت على حد اقصى للمكافاة عن الاعمال الاضافية - لا توجب على الادارة منح هذا الحد الاقصى بتمامه - وجوب مراعاة الاعتماد المالي .

ان قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١١ من أغسطس و ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ وأول أبريل سنة ١٩٥٣ وان كانت قد حددت المكافاة الجائز منحها للموظف عن الاعمال الاضافية بحد اقصى قدره ٢٥ ٪ من المرتب الشهري أو بثمانية جنيهاً أيهما أقل ، الا أنها لم توجب منح هذا الحد الاقصى بتمامه أو ثمانية الجنيهاً بأكملها بل أطلقت الامر لما هو دون ذلك حتى يجرى تقدير فئة المكافاة زيادة أو نقصا في كل جهة في حدود اعتمادات الميزانية المقررة لها .

٣٠٥ - ١ (١٩٥٥/١١/٢٦) ١٨٢/٢٣/١

٨٠٧ - اوقات العمل الرسمية - التحديد الوارد بكتاب ديوان الموظفين الدوري رقم ٥ في ١٩٥٢/٩/٢٧ - لا يسرى على الجهات التي تتناخر طبيعة عملها معه .

ان المشرع قد فوض ديوان الموظفين في الفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في تحديد مواعيد العمل ، وبالتالي في تحديد ساعاته ، بقرار منه . وبذلك أوجد ضابطا مرنا باستناد هذا التحديد الى تقدير ديوان الموظفين ، يترخص فيه بما يتلاءم مع طبيعة العمل في كل وزارة أو مصلحة . واذا كان الديوان قد ضمن كتابه الدوري رقم ٥ الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ أن مواعيد العمل الرسمية صيفا وشتاء هي التي سبق أن وافق عليها مجلس الوزراء

فى ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٢ فانه لم يكن فى ذلك الا مرددا للنظام القديم الذى كان يجرى عليه العمل قبل صدور قانون نظام موظفى الدولة ، ولا ينصرف تحديده هذا بطبيعة الحال الى موظفى الدوائى عامة وما شابهها من المصالح التى يتفق العمل فيها وهذه المواعيد ، وهذا هو الحكم العام . بيد أن ثمة مصالح أخرى ، كمصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات ، لاتسمح طبيعة العمل فيها بأن يجرى عليها هذا الحكم العام ، اذ لايمكن تقييدها بالمواعيد المشار اليها ، بل يقتضى الامر انفرادها بحكم خاص يتمشى مع ظروف العمل فيها بما يكفل سير المرفق الذى تقوم على ادارته على وجه يحقق المصالح العام ، بتلبية حاجة المنفعين بخدماته فى أية ساعة من الليل أو النهار ، ومن ثم لزم أن يخضع تحديد ساعات العمل فيها ومواعيده لاعتبارات الملازمة المشتقة من هذه الظروف .

٢٠٥ . ١ (١٩٥٥/١١/٢٦) ١٨٢/٢٣/١٠

رواتب تقاعدية

راجع : معاشات

ن

زواج بغير مصرية

راجع : ٨٢٩ ، ٨٣٠ .

للس

سائقو وقادى القطارات

راجع : ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١٢ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ١١٩٥ ،

١١٩٦

سكك حديدية

راجع أيضا : ٥٠٣ ، ٥٠٥ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٧٦٣ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ،

٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٢١ ، ١٢٢٠ ، ١٢٧٠ .

أ - تعيين بعض من تثبت عدم لياقتهم الطبية فى وظائف أخف
عملا .

ب - التعيين طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢/٤/١٩٢٦

ج - ترقية طبقا لاقلمية التشغيل

د - مبادئ متنوعة .

أ - تعيين بعض من تثبت عدم لياقتهم الطبية

فى وظائف أخف عملا

٨٠٨ - قرار مجلس ادارة مصلحة السكك الحديدية فى ١٦/٣/١٩٣٨ بشأن

تعيين بعض من تثبت عدم لياقتهم الطبية فى وظائف أخف عملا بماهياتهم الاصلية -
الوظائف الواردة بالقرار ذكرت على سبيل الحصر .

وافق مجلس ادارة مصلحة السكك الحديدية فى ١٦ من مارس سنة
١٩٣٨ على مذكرة مدير عام مصلحة السكك الحديدية رقم ٢٥ فى شأن
تعيين سائقى ووقادى الواجبات وبعض عمال الحركة عندما تتضح عدم
لياقتهم الطبية لوظائفهم فى وظائف أخرى أخف عملا بماهياتهم الاصلية .
ويبين من الاطلاع على هذه المذكرة أن ماطلبه مدير عام المصلحة فيها من
استثناء لم يتناول على وجه الاطلاق والتعميم كافة المستخدمين والعمال الذين
لاعمالهم صلة بسلامة سير القطارات والذين يكشف عليهم طبيا كل ثلاث
سنوات ، بل انه استهل بالسائقين والوقادين من بين أفراد هذه
الطائفة ، وخصهم بالمعاملة التى اقترحها بالشروط والارضاء التى بينها ،
واختتم بطلب تطبيق هذه المعاملة ذاتها على أشخاص آخرين عينهم
بوظائفهم على وجه التحديد ، وهم ملاحظو وعمال البلوك والمناورة والمحولية
ونظار المحطات ومعانوها ومفتشوا واسطوات الدريسة ، هم بذاتهم
الذين تضمنهم فيما بعد الجدول المرافق للقانون رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٥٤
بشأن نقل موظفى مصلحة السكك الحديدية الذين يرسيون فى الكشف

سكك حديدية - (١ - تعيين بعض
من تثبت عدم لياقتهم الطبية
في وظائف اخف عملا)

الطبي الى وظائف الكادر الفني المتوسط . ولما كان ما طلبه مدير عام
المصلحة ووافق عليه مجلس ادارتها هو من قبيل الاستثناء من قواعد
التعيين التي نص عليها كادر سنة ١٩٣١ ، وكانت الوظائف التي قصد
افادة اربابها من هذا الاستثناء قد عينت تعيينا وسميت بألقابها وحصرت
عددا ولم ترد على سبيل التشبيه أو المثال ، فان هذا الاستثناء يقدر
بقدره فلا يتوسع فيه ولا يقاس عليه ، ومن ثم فلا يشمل حكمه أي
مستخدم أو عامل يشغل وظيفة ليست من بين الوظائف التي حددها ،
وذلك أيا كانت صلة عمله بالحركة أو بسلامة سير القطارات ومهما كان
من أمر خضوعه للكشف الطبي الدوري كل ثلاث سنوات ، لاستقلال
نطاق هذا التنظيم عن نطاق التنظيم الخاص بتعيين الراسبين في الكشف
الطبي بمرتباتهم واجورهم الاصلية في الوظائف الاخف .

٦٤٢ - ٢ (١٩٥٧/١٢/١٩) ٢٤٣/٤٠/٢

٨٠٩ - قرار مجلس الوزراء في ١٣/١/١٩٤٣ بشأن تعيين بعض من تثبت عدم
لياقتهم الطبية في وظائف اخف عملا بماهياتهم الاصلية - مريان احكامه على من فصل لعدم
اللياقة الصحية واعيد للخدمة قبل صدوره .

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٣
على الطلب الذي تضمنته المذكرة رقم ٢٨ المرفوعة من مدير عام مصلحة
السكك الحديدية الى مجلس ادارة المصلحة في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٢
والتي اقرها هذا الأخير في ٢٧ منه في شأن « تعيين سائقي ووقادي
الوابورات وبعض عمال الحركة عندما تتضح عدم لياقتهم الطبية لوظائفهم
في وظائف أخرى أخف عملا بماهياتهم الاصلية » ، وذلك بنقل من يراسب
في الكشف الطبي بسبب ضعف الابصار والصدر والقلب الى الوظيفة
الحالية التي يمكن اسنادها اليه ، على أن يمنح ماهيته الاصلية ولوزادت
عن أقصى مربوط الدرجة المخصصة للوظيفة التي يعين فيها ، على أن
تكون الماهية بصفة شخصية له تسعوى بمجرد وجود وظيفة خالية تتناسب
درجتها مع ماهيته ، وعلى ذلك يتعين صرف المرتب الاصل للمطعون عليه
بعد أن توافرت فيه الشروط المطلوبة واعيد للخدمة قبل صدور قرار
مجلس الوزراء سالف الذكر .

٥٩ - ٣ (١٩٥٩/٣/٢١) ٩٣٠/٨٠/٤

٨١٠ - قرار مجلس الوزراء في ١٣/١/١٩٤٣ بشأن تعيين بعض من تثبت عدم
لياقتهم الطبية في وظائف اخف عملا بماهياتهم الاصلية - الرجوع في تحديد هذه الوظائف
الى الحصر الوارد بقرار مجلس ادارة المصلحة في ١٦/٣/١٩٣٨ .

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٣ من يناير سنة

١٩٤٣ على الطلب الذي تضمنته مذكرة مدير عام مصلحة السكك الحديدية رقم ٢٨ في شأن تعيين سائقي ووقادي الوابورات وبعض عمال الحركة عندما تتضح علم لياقتهم الطبية لوظائفهم في وظائف أخرى أخف عملا بماهياتهم الاصلية ، ولتحديد نطاق تطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر وقصد الشارع منه يتعين الرجوع الى قرار مجلس ادارة مصلحة السكك الحديدية في ١٦ من مارس سنة ١٩٣٨ وذلك لتعرف مدى انطباق احكامه بالنسبة الى الاشخاص ، وما اذا كان هؤلاء الاشخاص قد ذكروا فيه على وجه التحديد والحصر دون من شابههم ، أم على سبيل المثال .

٦٤٢ - ٢ (١٩٥٧/١٢/١٩) ٢٤٣/٤٠/٢

٨١١ - وظيفة مساح ووابورات - ليست من الوظائف الواردة بقرار مجلس ادارة مصلحة السكك الحديدية في ١٦/٣/١٩٣٨ .
ان وظيفة « مساح ووابورات » لم يرد لها ذكر بين الوظائف التي عدتها مذكرتا مدير عام مصلحة السكك الحديدية رقم ٢٥ ورقم ٢٨ في شأن تعيين بعض من تتضح علم لياقتهم الطبية لوظائفهم في وظائف أخرى أخف عملا بماهياتهم الاصلية .

٦٤٢ - ٢ (١٩٥٧/١٢/١٩) ٢٤٣/٤٠/٢

٨١٢ - فصل السائقين لعدم اللياقة الصحية بسبب ضعف الابصار .
او القلب ، او الصدر ؛ واعادة من ترى الادارة اعادتهم من هؤلاء في وظائف اقل درجته ومرتبا من وظائفهم السابقة - جوازه في الفترة التالية للعمل بكادر ١٩٣٩ ، وقبل العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٣ - كادر سنة ١٩٣٩ كان قد نسخ جميع القرارات الاستثنائية في هذا الشأن ، ومنها قرار ١٦ من مارس سنة ١٩٣٨ .

اذا فصلت مصلحة السكك الحديدية السائقين غير اللائقين صحيا بسبب ضعف الابصار ، او القلب ، او الصدر ، أو اعادت من رأت اعادتهم من هذه الطائفة في وظائف اقل درجة ومرتبا من وظائفهم السابقة ، وتم هذا في المدة التالية للعمل بكادر سنة ١٩٣٩ وقبل صدور قرار مجلس الوزراء في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٣ ، فان تصرفها لا يكون مخالفا للقانون ، ويعتبر اعادة تعيين امثال هؤلاء تعيينا جديدا تلتزم فيه باحكام كادر سنة ١٩٣٩ الذي نسخ جميع القرارات الاستثنائية التي سبق ان استصدرتها المصلحة في حالات خاصة ، ومنها قرار ١٦ من مارس سنة ١٩٣٨ .

١٩٣٩ - ٢ (١٩٥٧/١٢/١٩) ٢٤٣/٤٤/٣

سكك حديدية (ب - التعمين
طبقا لقرار مجلس الوزراء،
الصادر في ١٢/٤/١٩٢٦)

**ب - التعمين طبقا لقرار مجلس الوزراء
الصادر في ١٢/٤/١٩٢٦**

٨١٣ - قرار مجلس الوزراء في ١٢/٤/١٩٢٦ - انطواؤه على قواعد تنظيمية عامة في شأن تعيين المستخدمين والخدمة السائرة وعمال اليومية في درجات معينة - مغايرة هذه القواعد لتلك المعمول بها في الوظائف الاخرى - امثلة .

ستن مجلس الوزراء بقراره الصادر في ١٢ من أبريل سنة ١٩٢٦، فيما يتعلق بمصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات، قواعد تنظيمية عامة تتبع في شأن تعيين المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال والخدمة السائرة وعمال اليومية في كل من الدرجات الثامنة والسابعة والسادسة الفنية بالمصلحة المذكورة ، وهي قواعد تغاير تلك المعمول بها في الوظائف الاخرى ، اذ تنطوي على كثير من التيسير الذي يتلاءم مع ظروف العمل الخاصة بهذه المصلحة ونوع المؤهلات العلمية والعملية المطلوبة لهذا العمل ، وتتضمن بيان الشروط الواجب توافرها لامكان التعيين في احدى الدرجات المحددة فيها ، كما تنص على الاسس التي يقوم عليها التعيين بين أفراد الفئات التي أوردت ذكرها ، ففيمما يختص بالمستخدمين الذين يشغلون وظائف تتطلب مؤهلات خلاف الشهادات الدراسية المقررة يستعاض عن هذه الشهادات بالخبرة العملية التي يكتسبها هؤلاء المستخدمون بالمران الفعلي على نوع الاعمال التي يطلب اليهم أداؤها . وقد عدد قرار مجلس الوزراء المشار اليه طوائف معينة من الموظفين الذين ينطبق عليهم هذا الحكم وخول وزارة المالية أن تضيف اليهم من المستخدمين الذين يشغلون وظائف فنية من ترى اعتباره في حكم هذه الطوائف ، واشترط لصلاحية المرشح لأن يوضع في أي من الدرجتين السابعة الفنية أو السادسة الفنية شروطا تتحدد في بعض أسسها من حيث المران العلمي في احدى البعثات ونوع الوظيفة التي يشغلها ، وتتباين من حيث مقدار الراتب أو الاجر الشهري الذي يتقاضاه ومدة خدمته في المصلحة ، وذلك تبعا للدرجة المرشح للتعيين فيها .

٧٤٣ - ٢ (١٩٥٧/١/١٢) ٣٢٣/٣٧/٢

٨١٤ - قرار مجلس الوزراء في ١٢/٤/١٩٢٦ - خلوه من نص يرتب حقا ذاتيا مباشرا في درجة معينة لمن توافرت فيه الشروط المنصوص عليها به بمجرد قيام اسبابها به .

ان ماتضمنه قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٤/١٩٢٦ لايعدو أن يكون ترتيبا لقواعد عامة تنظم تعيين المستخدمين والعمال الذين يسرى عليهم حكمها وتبين الشروط الواجب توافرها في كل مرشح لوظيفة من الوظائف التي حددت درجاتها ، وآية ذلك أنها وصفت الطالب بأنه

مرشح ، اذ تحدثت عن تطلب « خبرة عملية يحصل عليها المرشح بتمرين عملي » ، بيد أن هذه القواعد قد خلت من أي نص يرتب حقا ذاتيا مباشرا في درجة معينة لمن توافرت فيه هذه الشروط بمجرد قيام أسبابها به أو ينشئ له مركزا قانونيا حتما وبقوة القانون في درجة يجب على الإدارة منحه اياها لزاما متى تحققت له مسوغات التعيين فيها .

٧٤٣ - ٢ (١٩٥٧/١/١٢) ٢٢٣/٢٧/٢

٨١٥ - قرار مجلس الوزراء في ١٢/٤/١٩٢٦ - الوظائف الواردة بصدور البند الثالث منه والتي يصدق حكمه على شاغليها - ورودها على سبيل الحصر .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من ابريل سنة ١٩٢٦ ، وان كان قد ذكر في صدر البند الثالث منه على سبيل التمثيل الوظائف التي يصدق حكمه على شاغليها ، الا أنه قيدها حصرا بما انتهى اليه في ختام الفقرة الأولى من هذا البند من تفويض وزارة المالية في أن تقرر اعتبار من تشاء من المستخدمين الشاغلين لوظائف فنية في حكم من تقدم ذكرهم ، وهو تفويض ما كان له مقتضى لو أن التعداد الذي أورده جاء على سبيل المثال .

٧٤٣ - ٢ (١٩٥٧/١/١٢) ٢٢٣/٢٧/٢

ج - الترقية طبعا لاقضية التشغيل

٨١٦ - ترقية - الكادرات الخاصة ببعض طوائف المستخدمين بمصلحة السكك الحديدية - مناط الترقية بين المستخدمين الخاصين لهذه الكادرات هو الاقضية الفعلية دون اعتداد بالاقضية الاعتبارية - قرار مجلس الوزراء في ١٦/١٢/١٩٤٥ .

في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ وافق مجلس الوزراء على تعديل الكادر الخاص ببعض طوائف المستخدمين بمصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات (ومن بينهم طائفة الكمسارية) وفقا لما ورد بمذكرة اللجنة المالية المرفوعة اليه في هذا الصدد . وفي ١٦ من مارس سنة ١٩٤٧ تقدم مدير عام مصلحة سكك حديد وتلغرافات الحكومة الى مجلس ادارة المصلحة بمذكرة رقم ٨٦ بالقواعد الخاصة بتنفيذ هذه الكادرات . والمستفاد مما ورد بهذه المذكرة وبالمذكرة المقلعة من اللجنة المالية في هذا الصدد أن الترقيات التي تجرى بين المستخدمين الذين تشملهم هذه الكادرات المناط فيها الاقضية الفعلية في شغل الدرجة دون اعتداد في هذا الصدد بالاقدمات الاعتبارية ، وذلك نظرا لطبيعة أعمال هؤلاء المستخدمين وما تتطلبه من خبرة ومران لا تكتسب الا بممارستهم فعلا أعمال الوظائف التي يتدرجون فيها .

٩٧٨ - ٢ (١٩٥٧/٢/٩) ٤٦٧/٥٣/٢

٨١٧ - ترقية - القيود التي وضعها قانون نظم موظفي الدولة على سلطة ادارة

السكك الحديدية في اجراء الترقية - الخروج على بعض هذه القيود بالنسبة لطوائف من موظفي مصلحة السكك الحديدية تطبيقا للقانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٤ .

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قيد من سلطة الادارة في اجراء الترقية ، بأن جعل المناط في الترقية الاقليمية ، ومع ذلك تجوز الترقية بالاختيار للكفاية في نسبة معينة . وحدد في المادة ٢٥ منه أساس الاقليمية ، بأن جعلها من تاريخ التعيين في الدرجة بصفة عامة ، ولهذا فان مصلحة السكك الحديدية حين رأت الخروج على هذه القواعد بالنسبة لبعض الطوائف استصلحت القانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن خدمة القطارات بمصلحة السكك الحديدية ، ونصت المادة الثالثة منه على أن « تحسب اقدمية الموظفين الذين منحوا أو رُقوا أو يرقون الى درجات أعلى بصفة شخصية بالتطبيق لاي قرار أو قانون على أساس اقدمية التشغيل الفعلية وذلك في الوظائف الفنية الخاصة الآتية : سائقو ووقادو القطارات - نظار ومعاونو المحطات - التذكرجية والمخزنجية والكمسارية - مستخدمو البلوك والمناورة - مستخدمو الدريسة والاشارات » .

٩٧٨ - ٢ (١٩٥٧/٢/٩) ٤٦٧/٥٣/٢

د - مبادئ عامة

٨١٨ - سائقو ووقادو القطارات وغيرهم من الطوائف الواردة بقراري مجلس الوزراء الصادرين في ١٦/٣/١٩٣٨ و ١٣/١/١٩٤٣ - نقل من يفتقد اللياقة الطبية منهم الى وظيفة خالية بنفس ماهيته الاصلية - استثناء من احكام كادر ١٩٣١ و ١٩٣٩ - منوط بان يكون فقدان اللياقة الطبية راجعا الى ضعف الابصار او الصدر او القلب بسبب هذه الامراض بالقرارين على سبيل الحصر - امتناع القياس عليها - اساس ذلك .

ان قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٦ من مارس سنة ١٩٣٨ - في شأن سائقي ووقادى القطارات وملاحظي وعمال البلوك والمناورة والمحولجية - صدر بالموافقة على مذكرة مدير عام مصلحة السكك الحديدية رقم ٢٥ بالاذن له في أن ينقل منهم من يرسب في الكشف الطبي بسبب الابصار او الصدر او القلب الى احدى الوظائف الخالية بنفس مرتبه بشروط معينة . ويخلص مما جاء بهذه المذكرة أنها تنطوي على تحديد على وجه الحصر لانواع الامراض التي تبيح لمدير عام المصلحة استعمال هذه الرخصة . وهي امراض ضعف الابصار والصدر والقلب ، دون غيرها من الامراض الاخرى . وقد نسخ هذا القرار بصدر كادر سنة ١٩٣٩ ، فصدر قرار آخر من مجلس الوزراء في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٣ بالموافقة على اعادة العمل بالمذكرة رقم ٢٥ سالفة الذكر .

ولما كان ما تضمنه قرار مجلس الوزراء في ١٦ من مارس سنة ١٩٣٨ استثناء من احكام كادر سنة ١٩٣١ ، كما أن قرار مجلس الوزراء في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٣ استثناء من احكام كادر سنة ١٩٣٩ ، فانه

يتعين ان يقدر هذا الاستثناء بقدره فلا يتوسع في تفسيره وتطبيقه ولا يجرى فيه أعمال القياس . فاذا كان الثابت ان المرض الذى بسببه تقرر فصل المطعون عليه من الخدمة لعدم لياقته طبيا لوظيفة عامل مناورة ليس من أمراض الابصار أو الصدر أو القلب المنصوص عليها على وجه الحصر فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٣ من يناير سنة ١٩٤٣ فلا يكون له اصل حق متعلق بالاستثناء الذى نص عليه هذا القرار ، ويكون تعيين المصلحة اياه فى وظيفة فراش استراحة بأجر يومية أدنى من أجره السابق الذى كان يتقاضاه قبل فصله من الخدمة انما هو تعيين جديد منبست الصلة بمضى خدمته وغير مقيد بوضعه القديم ، وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه - اذ قضى بأحقية فى الافادة من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٣ من يناير سنة ١٩٤٣ وفى العودة للخدمة بأجره الذى كان يتقاضاه قبل فصله مع ما يترتب على ذلك من آثار - قد خالف القانون وقام على خطأ فى تأويله وتطبيقه ، فيتعين الحكم بالغاءه وبرفض طلبات المطعون

٢٨٥ - ١ (١٩٥٦/١/٢١) ٤٠٨/٤٩/١

٨١٩ - لجنة شئون الموظفين بالسكك الحديدية - وضعها - يختلف عن وضع اللجان الاخرى فى المصالح والوزارات فلا تطبق عليها احكام المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فيما يتعلق بالتراض قيسام القرار اذا مضت ثلاثون يوما من تاريخ عرض مقترحات اللجنة على الوزير دون اعتراض مسبب منه - اساس ذلك - هو عدم اتصال لجنة شئون الموظفين بالسكك الحديدية بالوزير مباشرة بعكس الحال فى الوزارات الاخرى .

ان السياسة التشريعية التى تقوم عليها المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تفترض أن يكون الاتصال بين لجنة شئون الموظفين وبين الوزير مباشرة حتى يمكن أن يستفاد من سكوت الوزير وعدم اعتراضه اعتراضا مسببا على قرار اللجنة ، أن يستفاد من ذلك قرار ضمنى بالموافقة على توصية اللجنة والحال جد مختلف ووجه القياس منتف بين هذا الوضع وبين ستر الامور فى التدرج الرئاسى فى شأن الترقية الى الدرجات التى يختص بها مجلس ادارة هيئة السكك الحديدية ومن بعده وزير المواصلات طبقا للقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ باختصاصات مجلس ادارة السكك الحديدية المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٣ ، فلئن كان الوضعان متماثلين حتى الدرجة الرابعة التى يكون الاتصال فيها مباشرا بين لجنة شئون الموظفين والمدير العام للسكك الحديدية وهى الترقيات لغاية الدرجة الرابعة بالاقدمية فان الوضعين يفترقان بالنسبة للترقيات الى الدرجات الاعلى أو بالنسبة للترقية بالاختيار فى الدرجات الاولى فان السياسة التى قام عليها القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسكك الحديدية فى هذا الخصوص تقوم على اعتبار الصلة مباشرة بين المدير العام وبين مجلس الادارة فهو الذى له حق البدء بالاقتراح ولا اتصال للجنة شئون الموظفين فى ذلك ،

وهذا بحكم النزوم يتنافى مع امكان افتراض صدور قرار ضمنى بالموافقة على اقتراح لجنة شئون الموظفين بالتطبيق للمادة ٢٨ بمقولة مرور شهر على رفع اقتراحها دون اعتراض الوزير عليه اعتراضا مسببا مادام هذا القانون الخاص بالسكك الحديدية قد نظم تدرج الامر فى نظر الترقيات المشار اليها قلزجا خاصا يبدأ من المدير العام الذى يعرض مباشرة على مجلس الادارة ثم تكون الصلة بعد ذلك مباشرة بين مجلس الادارة ووزير المواصلات كما ان المادة الرابعة منه نظمت هذه الصلة فجعلت قرارات مجلس الادارة فى هذا الخصوص غير نافذة الا بقرار يصدر من وزير المواصلات ولم تنص على امكان افتراض موافقة ضمنية على قراراتها لمرور مدة على رفعها اليه دون الاعتراض اعتراضا مسببا كما هو الشأن فى قوانين اخرى مما يقطع بأن هذا الوضع الخاص يختلف عن الوضع العام فى المادة ٢٨ وأن محاولة المدعى فى دعواه تطبيق حكم المادة ٢٨ سالف الذكر على هذا الوضع الخاص هى تحميل للامر بما لا يطيقه وخروج عن مفهوم القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٣ فى نظامه الخاص للتدرج فى نظر الترقيات على الوجه سالف الايضاح .

٣٠٦ - ٤ (١٩٦٠/١/٦١) ١٦٦/٢٢/٥

٨٢٠ - قرار مجلس الوزراء فى ١٩٣٨/٦/٢١ بشأن ضم مدة خدمة سابقة لبعض العمال - قصر سريانه على من سبق فصله لتجاوز الاجازات المرضية - عدم سريانه على من فصل لعدم اللياقة الطبية .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٣٨/٦/٢١ ينظم حالة طائفة معينة من عمال مصلحة السكك الحديدية بذواتهم ، وهم الذين رفقوا لتجاوزهم الاجازة بسبب المرض وتم شفاؤهم منه فعلا ، فأباح تعيينهم بأجورهم الاصلية ، وأن تحسب لهم مدة الخدمة السابقة بشرط أن يردوا المكافأة التى سبق صرفها اليهم عند فصلهم ، ولما كان المدعى قد فصل من الخدمة فى أول يناير سنة ١٩٣٠ بسبب عدم لياقته الطبية لأعمال الوظيفة التى يشغلها (تشريك) ، وليس لتجاوز الاجازات المرضية ، فانه لا يفيد من الاحكام التى تضمنها قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، اذ لا يمكن أن يفيد منه الا من عناهم على سبيل الحصر .

٩٧٥ - ٢ (١٩٥٧/١٢/١٩) ٣٥٤/٤١/٢

٨٢١ - مكالمة - قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٢/٥/٣ بتحويل مدير مصلحة السكك الحديدية سلطة اعادة بعض الموظفين المصولين بشروط ومزايا معينة - اعتبار المدة التى قضها الموظف خارج الخدمة وكأنها مدة غياب بدون ماهية فتحسب فى مقدار المكافأة على هذا الاعتبار - القرار لم يقصد ان يغير من الاحكام الاخرى الخاصة بالمنظمة للمعاشات والمكافآت حسبما هى مقررة بالقوانين واللوائح - سريان القاعدة التى تغير الموظف عند عودته للخدمة بين رد المكافأة التى سبق ان قبضها (لتحسب له مدة خدمته السابقة عند تسوية المكافأة الجديدة) وبين عدم الرد (فلا تحسب له الا مدة خدمته التالية) .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من مايو سنة ١٩٤٢. قد خول المدير العام لمصلحة السكك الحديدية « شغل جميع الوظائف الخالية غير المستثناة من قيود التعيين المباشر وذلك باعادة المفضولين من الخدمة الذين ثبتت براءتهم أو عدم جسامه مخالفتهم بحالة يكتفى فيها بعقوبة غير عقوبة الفصل من الخدمة ، كما خول سلطة حساب مدد الانقطاع مهما طال أمدها في الخدمة كغياب مرخص فيه بدون ماهية حتى لا يضيق على الموظفين ما اكتسبوه من حقوق مالية كفترات العلاوات والترقيات وحساب المكافآت مع عدم التمسك باعادة الكشف الطبي الا على من يثبت أن حالتهم الصحية اعتورها ضعف من شأنه أن يعوق حسن قيامهم بأعمال وظائفهم خصوصا وظائف الحركة » ، فإذا ثبت أن المدعى فصل في سنة ١٩٤١ ومنح المكافأة المستحقة له ثم أعيد الى الخدمة في سنة ١٩٤٢ بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء سائف الذكر ، فليس من شك في أن خدمته كانت قد انتهت بقرار فصله الذي أنشأ في حقه مركزا قانونيا انتهت به خدمته وقتذاك ، ولا يزيل أثره كونه قد أعيد الى الخدمة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء ، إذ أن اعادته الى الخدمة بمقتضى قرار مجلس الوزراء المشار اليه ليس من شأنها أن تجعل قرار فصله الاول كأنه لم يكن ، بل هي - من حيث الواقع والقانون - اعادة الى الخدمة كحقيقة قانونية ، بغاية الامر أنها تقترب بالمزايا التي نص عليها قرار مجلس الوزراء المذكور في خصوص حساب العلاوات أو الترقيات أو المكافآت . وفي خصوص هذه المنازعة تعتبر المدة التي قضها خارج الخدمة بافتراض قانوني وكأنها مدة غياب بدون ماهية فتحتسب في مقدار المكافأة على هذا الاعتبار (أي بإضافتها لحساب المدة التالية التي يستحق عنها المكافأة) ، وبغير هذه المزية التي أنشأها قرار مجلس الوزراء ما كانت تلك المدة لتحسب له في المكافأة ، ولم يقصد هذا القرار - لا في لفظه ولا في فحواه - أن يغير في هذا الشأن من الاحكام الاخرى المنظمة للمعاشات أو المكافآت حسبما هي مقررة في القوانين واللوائح ، كالحكم المنصوص عليه في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية وهو الحكم الذي رددته المادة السابعة من لائحة المكافآت الخاصة بالمستخدمين الخارجين عن هيئة العمال بمصلحة السكك الحديدية الذي مفاده تخيير الموظف عند عودته الى الخدمة بين أمرين : اما رد المكافأة التي كان قبضها ، (وعندئذ تحسب له مدة خدمته السابقة مع اللاحقة وكأنها مدة واحدة عند تسوية المكافأة) ، أو ألا يرد لها (فلا تحسب له المكافأة الا عن مدة خدمته التالية) ، وبغنى عن البيان أن هذا شرط استحقاق لتسوية المكافأة على أي من الوجهين طبقا للقانون . وما دام المدعى لم يرد المكافأة التي كان قد قبضها وذلك في الميعاد القانوني ، فلا يكون له - والحالة هذه - حق الا في حساب المكافأة

عن مدة خدمته التالية فقط مضافا اليها المدة التي كان قضائها خارج الخدمة معتبرة كغياب بدون ماهية ، وذلك طبقا لقرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

١٣٢٥ - ٢ (١٩٥٦/١٠/٢٧) ١٢/٢/٢

٨٢٢ - قرارات مجلس الوزراء في ١٨ من أبريل و ٣٠ من مايو و ١١ من يولية سنة ١٩٤٨ باستمرار صرف الاجور والمرتبات واعانة غلاء المعيشة التي كانت تصرف لموظفي وعمال خط فلسطين قبل ضم هذا الخط لمصلحة السكك الحديدية - قرار مجلس الوزراء في ١٩ من فبراير و ٢ من أبريل سنة ١٩٥٠ في شأن اعانة غلاء المعيشة لم يعدلا أو ينسغا هذه القرارات - الغاء القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٨ من أبريل و ٣٠ من مايو و ١١ من يولية سنة ١٩٤٨ اعتبارا من اول مارس سنة ١٩٥٠ - نصح في المادة الثانية على اعتبار الدعوى المنظورة امام القضاء الاداري المتعلقة بتطبيق هذه القرارات ابتداء من تاريخ الغائها في اول مارس سنة ١٩٥٠ . منتهية بقوة القانون - مقتضى ذلك ان يحكم في الدعوى المتعلقة بتطبيق قرارات مجلس الوزراء المشار اليها عن مدة لاحقة لاول مارس سنة ١٩٥٠ باعتبارها منتهية بقوة القانون - الحكم الصادر برفض هذه الدعوى ينطوي على خطأ في تطبيق القانون وتاويله .

بمناسبة تسلم مصلحة السكك الحديدية خط فلسطين (القنطرة شرق - رفح) صدرت ثلاث قرارات من مجلس الوزراء في ١٨ من أبريل و ٣٠ من مايو و ١١ من يولية سنة ١٩٤٨ تقضى باستمرار صرف الاجور والمرتبات واعانة غلاء المعيشة لموظفي وعمال ذلك الخط ، الاصليين منهم والمنتدبين ، حسب الفئات المقررة به أصلا والتي كانت تصرف لهم قبل ضم هذا الخط للمصلحة ، وكانت اعانة الغلاء تبلغ ١٨٥٪ من الاعانة الاصلية .

بيد أن مجلس الوزراء أصدر قراراتين في شأن اعانة الغلاء على الوجه الآتي :

أولا : القرار الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ ، وهو يقضى بتقرير فئات جديدة لاعانة الغلاء بالنسبة الى جميع موظفي ومستخدمي وعمال الحكومة بصورة عامة ، على أن تسرى هذه الفئات من اول مارس سنة ١٩٥٠ .

ثانيا : القرار الصادر في ٢ من أبريل سنة ١٩٥٠ ، وهو يقضى بأن تكون الاعانة الاضافية لموظفي ومستخدمي وعمال الحكومة بمنطقة القناة وجهات سيناء والبحر الاحمر والصحراء الشرقية بزيادة اضافية قدرها ٥٠٪ من الفئات التي سبق أن قررها المجلس والتي أشير اليها في (أولا) . وبمسدور هذين القرارين اعتبرت مصلحة السكك الحديدية أن الوضع الخاص بموظفي وعمال الخط (القنطرة - رفح) من حيث تقاضيهم اعانة غلاء مزيده تبلغ في بعض الاحيان ١٨٥٪ من الاجر الاصلى أصبح منتهيا ، استنادا الى أنهم لا يختلفون عن باقي مستخدمي الحكومة وعمالها

الذين يعملون في الجهات النائية السابق بيانها كجهات سيناء والصحراء الشرقية ٠٠ الخ ، ولذلك رأت مصلحة السكك الحديدية معاملة هذه الطائفة من الموظفين والعمال على أساس صرف مرتباتهم وأجورهم الأصلية مضافا اليها اعانة الغلاء بفئتها اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٠ ، مع أنها لم تستصدر قرارا من مجلس الوزراء في هذا التاريخ بالغاء قرارات سنة ١٩٤٨ ، وسريان قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ و ٢ من أبريل سنة ١٩٥٠ ، مما دعى بعض الموظفين والعمال الى تقديم ظلمات الى اللجان القضائية واقامة دعاوى أمام المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى ، وصدرت لصالحهم قرارات وأحكام . وقد أصدر المشرع القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ بالغاء قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى ١٨ من ابريل سنة ١٩٤٨ و ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٨ و ١١ من يولية سنة ١٩٤٨ بتقرير معاملة خاصة لموظفى وعمال خط (القنطرة شرق - رفح) وامتداده ، ايمانا منه بأن هذه القرارات لم يمسسها تعديل أو نسخ بقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ و ٢ من أبريل سنة ١٩٥٠ ، بحرصا منه على الغائها بأثر رجعى ينسحب الى أول مارس سنة ١٩٥٠ لزوال الظروف التى كان من لوازمها الحتمية تقرير هذه الميزات لافراد تلك الطائفة من الموظفين والعمال ، واعتبارا بأن ترك ذلك التدبير التشريعى الحاسم يفضى الى تقبل تنفيذ ما يستجد من أحكام القضاء الادارى النهائية الصادرة لصالح أفراد تلك الطائفة ومنهم المطعون عليه ، وفى ذلك تحميل للخزانة العامة بما لا طاقة لها باحتماله من أعباء. وقد تضمن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ فى مادته الاولى النص على أنه « مع عدم الاخلال بالاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة والقرارات النهائية الصادرة من اللجان القضائية والاحكام النهائية الصادرة من المحاكم الادارية تعتبر ملغاة من أول مارس سنة ١٩٥٠ قرارات مجلس الوزراء المشار اليها والصادرة فى ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ و ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٨ و ١١ من يولية سنة ١٩٤٨ بتقرير معاملة خاصة لموظفى وعمال خط (القنطرة شرق - رفح) وامتداده داخل فلسطين من حيث المرتبات والاجور واعانة الغلاء ، وحتى لا يشغل القضاء الادارى بالنظر فى دعاوى متعلقة بتطبيق قرارات مجلس الوزراء التى ألغيت بأثر رجعى نص القانون المتقدم الذكر فى مادته الثانية على أنه « تعتبر منتهية بقوة القانون الدعاوى المنظورة أمام محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية المتعلقة بتطبيق قرارات مجلس الوزراء المشار اليها فى المادة السابقة عن المدة ابتداء من تاريخ الغائها فى أول مارس سنة ١٩٥٠ ، وتعتبر كأن لم تكن القرارات والاحكام غير النهائية الصادرة فى التظلمات والدعاوى التى من هذا القبيل من اللجان القضائية

سلك دبلوماسى وقنصل

والمحاكم الادارية ، وترد الرسوم المحصلة على الدعاوى سالفة الذكر .
لذلك فانه كان يتحتم اعمال احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦
وتطبيقها على الدعاوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه ، لانها كانت
منظورة أمام محكمة القضاء الادارى عند العمل بالقانون المذكور
فى ١٥ من مارس سنة ١٩٥٦ (تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية) .
ومتى ثبت من واقع الاوراق أن موضوعها متعلق بتطبيق قرارات مجلس
الوزراء المشار اليها فى المادة الاولى من القانون المذكور عن مدة لاحقة
لاول مارس سنة ١٩٥٠ ، تاريخ الغاء تلك القرارات ، فانه كان يتعين على
المحكمة المذكورة اعتبار الدعاوى المشار اليها منتهية بقوة القانون ، واعتبار
اقرار اللجنة القضائية المطعون فيه أمامها كأن لم يكن ، نزولا على حكم
المادة الثانية من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ .

١٤٧٧ - ٢ (١٩٥٩/١/١٧) ٤٩٦/٤٧/٤

سلك دبلوماسى وقنصل

راجع ايضا : ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٣٤٤ ، ١٢٥٢

٨٢٣ - اختيار اعضاء السلك السياسى يراعى فيه توافر شروط خاصة قد
الانتطلب فى غيرهم من الموظفين باعتبارهم ممثلين للدولة فى المحيط الدولى .
ليس من شك فى أنه يجب أن تتوافر فى رجال السلك السياسى
من الصفات ما لا يتطلب فى غيرهم من موظفى الدولة وذلك باعتبارهم
ممثلين للدولة فى المحيط الدولى مما يوجب التدقيق فى اختيارهم على
الوجه الذى يؤهلهم بحق لتولى مهام وظائفهم حتى يؤدوها على خير وجه
ويمثلون بلادهم اصدق تمثيل .

٧٦٠ - ٤ (١٩٦٠/٧/٢) ١١٧٧/١٢٣/٥

٨٢٤ - التعيين فى السلك الدبلوماسى والقنصل بطريق الترقية لا يكون الا من
الوظيفة التى تسبقها مباشرة فى السلك ذاته لا من سلك آخر .

ان التعيين فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصل بطريق الترقية
لا يكون - طبقا لحكم المادة ٧ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ - الا من
الوظيفة التى تسبقها مباشرة فى السلك ذاته لا فى سلك آخر . فاذا
ثبت أن المدعى وقت اجراء الحركة المطعون فيها كان موظفا بالدرجة
الرابعة الادارية فعينته الوزارة فى وظيفة سكرتير ثان المخصص لها
الدرجة الرابعة فى السلك السياسى ، أى فى الوظيفة المقابلة ، فانها
ما كانت تملك تعيينه فى وظيفة أعلى ، لان مثل هذا التعيين يتضمن ترقية
لموظف فى السلك الادارى الى درجة أعلى فى السلك السياسى ، وهو مالا
يجوز .

١٦٥١ - ٢ (١٩٥٧/٣/٩) ٦٦٤/٧٠/٢

٨٢٥ - تقارير سنوية - القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ - خضوع اعضاء السلكين

لغاية سكرتير اول او قنصل عام من الدرجة الثانية لنظام التقارير السنوية - التزام لجنة شئون السلكين ، وهى بصدد تقدير كفاية احد من هؤلاء ، بالرجوع الى رؤساء بعثات التمثيل الخارجى - لا التزام عليها بالنسبة لمن عداهم .

ان المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى تنص على أن « يقدم رؤساء بعثات التمثيل الدبلوماسى والقنصلى ومديرو الادارات بوزارة الخارجية عن أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى الذين يعملون معهم تقارير دورية فى شهر فبراير من كل سنة على أساس تقدير كفاية العضو بدرجات نهايتها القصوى مائة درجة ، ويعتبر العضو ضعيفا اذا لم يحصل على ٤٠ درجة على الاقل . وتكتب هذه التقارير على النموذج وبحسب الاوضاع التى يقررها وزير الخارجية بقرار يصدر منه . وتودع التقارير فى ملفات سرية وتفحص اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة (لجنة شئون أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى) هذه التقارير فى شهر مارس من كل عام ، ولها أن تطلب ماتراه من البيانات فى شأنها ، وتسجل اللجنة التقدير اذا لم تؤثر البيانات فى الدرجة العامة لتقدير الكفاية ، والا فيكون للجنة تقدير درجة الكفاية التى يستحقها العضو ويكون تقديرها نهائيا . ويخضع لنظام التقارير السنوية أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى لغاية من يشغل وظيفة سكرتير اول أو قنصل عام من الدرجة الثانية ، وليس فى مفهوم هذا النص ما يلزم اللجنة بالرجوع الى رأى رؤساء بعثات التمثيل الخارجى الا بالنسبة لأعضاء هذين السلكين لغاية من يشغل منهم وظيفة سكرتير اول أو قنصل عام من الدرجة الثانية ، أما الوظائف الخاصة بمستشار من الدرجة الثانية أو قنصل عام من الدرجة الاولى متدرجة الى أعلى حتى وظيفة سفير فلا يلزم الرجوع فيها الى رأى الرؤساء المباشرين . يؤكد هذا ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية لهذا القانون ، اذ جاء فيها : « واستحدث المشروع لجنة دائمة تسمى لجنة شئون السلكين الدبلوماسى والقنصلى راعى فى تشكيلها أن تكفل تحقيق اوفى الضمانات لأعضاء السلكين ، فشكلها من وكيل وزارة الخارجية ومن أعلى ثلاثة من مديرى الادارات بوزارة الخارجية وظيفته ، وناط بهند اللجنة النظر فى اعداد حركة الترقيات والتنقلات لأعضاء السلكين عدا السفراء والوزراء المفوضين فترك أمر ترقيةاتهم وتنقلاتهم الى وزير الخارجية يبت فيها دون عرضها على اللجنة ، وترفع اللجنة اقتراحاتها فى هذا الشأن الى وزير الخارجية ، ونظم المشروع كيفية وضع التقارير الدورية وميعادها : تقدير درجة الكفاية عن كل عضو على غرار ما نص عليه القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، وأخضع المشروع جميع أعضاء

السلكين لنظام التقارير عدا السفراء والوزراء المفوضين والمستشارين والقناصل العاملين من الدرجة الاولى ، . وثابت أن المدعى كان مستشارا من الدرجة الثانية بسفارة موسكو عندما وضعت اللجنة تقديرها عنه فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، فلم يكن ثمة الزام عليها « بالرجوع الى رأى الرئيس المباشر للمدعى وقتئذ » على حد تعبير الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فلا يقبل القول باطراحه وعدم التعويل عليه ، وانما هو تصرف قانونى سليم تترتب عليه كافة الاثار القانونية التى استهدفها المشرع فى قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ .

٥٧ - ٤ (١٢ / ٧ / ١٩٥٨) ٣ / ١٧٥ / ١٧١٣

٨٢٦ - ترقية - القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ - اختصاص لجنة شئون السلكين بالنظر فى ترقية ونقل أعضاء السلكين لغاية مستشار من الدرجة الاولى - تقديرها لكفاية مستشار من الدرجة الثانية - لاتشرب عليها ان هي اعتمدت على معلومات اعضائها او اطرحت تزكية من الرئيس المباشر .

ان اللجنة الدائمة بوزارة الخارجية والمشكلة بالتطبيق لنص المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ من وكيل وزارة الخارجية رئيسا وعضوية ثلاثة من مديري الادارات الاعلى وظيفه بالوزارة ، تختص بالنظر فى ترقية ونقل أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى لغاية من يشغل وظيفة مستشار من الدرجة الاولى ، وترفع اللجنة اقتراحاتها فى هذا الشأن الى وزير الخارجية ، ومن ثم فلا تشرب على هذه اللجنة - وهى بصدد تقدير كفاية مستشار من الدرجة الثانية ، ولا يلزم القانون لتقديرها الرجوع الى رأى رئيسه المباشر - أن تعتمد على المعلومات التى يبيدها أعضاؤها ليتسنى لها أعمال ولايتها القانونية فى مجال النقل أو الترقية ، ولا جناح على هذه اللجنة أن هى أطرحت كتاب سفير مصر فى موسكو الى وزارة الخارجية فى أول ابريل سنة ١٩٥٤ والذي حرر بعد أن قدمت اللجنة تقديرها الاول فى أول فبراير سنة ١٩٥٤ ، لانها وضعت معايير عامة تضبط على أساسها كفاية أعضاء السلكين السياسى والقنصلى وصلاحياتهم بما يتلاءم مع روح العهد الجديد مع كفاية الموازنة فى الكفاية فيما بينهم على أساس شامل موحد . وغنى عن القول أن هذه اللجنة ، بما تجمع لديها من بيانات عن جميع الاعضاء من شتى المصادر فضلا عن معلومات أعضائها الشخصية ، هى الاقدر على تحديد درجة الكفاية وضبط الموازنة بالمعيار الموحد الشامل لهم جميعا ولا جناح على اللجنة كذلك ان هى عرضت عن مثل تلك الرسائل الشخصية المقدمة من المدعى ، اذ لاضابط لها ولا سند من القانون ينظمها ، وكلها بعيدة عن طابع التقارير السرية وخالية من مقسوماتها القانونية ، ولا تخرج فى حقيقة أمرها عن خطابات استدرها المدعى من

بعض رؤسائه السابقين فى تواريخ لاحقة لتاريخ رفع الدعوى ، تأييدا لدفاعه وأخذا بنصره فى مجال هذه المنازعة .

٥٧ - ٤ (١٩٥٨/٧/١٢) ١٧١٣/١٧٥/٣

٨٢٧ - بدل الانابة - شروط استحقاقه بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٣/٥/٢٥ - مثال .

ان لائحة شروط الخدمة فى وظائف التمثيل الخارجى المصدق عليها من مجلس الوزراء فى ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٣ - وهى التى كانت سارية على الواقعة محل النزاع - نظمت فى الفصل الثالث منها المرتبات الاضافية لاعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى وموظفيهما وبينت كيفية استحقاقها ، وهذه المرتبات الاضافية على ثلاثة أنواع : أولا - بدل التمثيل ، وهو مقصور على رؤساء الهيئات الدبلوماسية (م ١٧) .
وثانيا - بدل الاغتراب ، وهو يصرف لموظفى الهيئتين وللموظفين الكتابيين (م ١٨) وثالثا - بدل الانابة ، وقد تحدثت عنه المواد من ١٩ - ٢١ .
ويبين منها أن هذا البديل لا يستحق الا فى أحوال خلو وظيفة رئيس الهيئة الدبلوماسية أو وظيفة القنصل أو وجود أيهما فى اجازة أو تغيبه فى غير البلد الذى فيه مقر وظيفته الاصلية ، فيمنح لمن يقوم بالعمل مقام رئيس الهيئة الدبلوماسية رسميا علاوة على مرتبه الاصلى بدل انابة يعادل ربع بدل التمثيل المقرر لرئيس الهيئة ، بشرط ألا يزيد ما يصرف من هذا البديل على خمسين جنيها فى الشهر (م ١٩) .
ويمنع لمن يقوم بالعمل مقام القنصل علاوة على بدل اغترابه الاصلى بدل انابة يعادل ربع بدل الاغتراب المقرر للقنصل بشرط ألا يزيد مجموع ما يصرف للنائب على مقدار الاغتراب المقرر للقنصل الغائب (م ٢٠) .
كما نصت المادة ٢١ على أنه لا يجوز منح بدل انابة للموظف الذى ينتدب للحلول محل موظف غائب عن مقر وظيفته لتأدية مأمورية فى داخل اختصاص الهيئة التابع لها الموظف الغائب . ويظهر من ذلك أن المناط فى استحقاق بدل الانابة لمن يقوم مقام القنصل هو خلو وظيفة هذا الاخير أو لوجوده فى اجازة أو لتغيبه فى غير البلد الذى فيه مقر وظيفته الاصلية . وعلى مقتضى هذه الاحكام لا يستحق بدل الانابة عن القنصل العام فى ميلانو الا لمن يقوم مقامه فى هذا البلد بسبب عارض من الاسباب المحددة سالفة الذكر ، فلا يستحق المدعى - والحالة هذه - بدل انابة على هذا الاساس ، ما دام لم يقم بالعمل مقام القنصل المذكور فى مقر وظيفته بميلانو لسبب من تلك الاسباب ، كما أن تبعية نيابة

قنصلية جنوا - التابعة من جهة التقسيم الادارى الى قنصلية ميلانو - ليس مفاده أن يعتبر القائم على نيابة قنصلية جنوا ، فى تطبيق المادة ٢٠ من تلك اللائحة ، وقد حل فى هذا البلد محل قنصل ميلانو . لانه ليس لهذا الاخير - بحسب التنظيم الادارى - مقر أصلا فى جنوا - حتى يتصور أن يكون هناك من يقوم مقامه فيها لسبب من الاسباب العارضة الوقتية التى حددتها تلك المادة - بل غاية الامر أنه - بحسب التنظيم الادارى وقتذاك - كانت تتبع نيابة قنصلية جنوا قنصلية ميلانو العامة فى التقسيم وفى الاشراف الادارى ، وهى تبعية رؤى أن تقوم من وجهة التنظيم الادارى على أساس من الاستقرار ، مما يخرجها من نطاق الاسباب العارضة الوقتية المشار اليها .

٦٧٧ - ٣ (١٩٥٨/٣/٨) ٨٨٣/٩٨/٣

٨٢٨ - نقل الموظف الى احدى وظائف السلكين الدبلوماسى أو القنصلى - عدم جواز ترقيته الا بعد مضي سنة على الاقل من تاريخ النقل - قصر هذا الحظر على الترقية التى يجب أن تتم فى نسبة الاقدمية - عدم سريانه على الترقية الى وظيفة مستشار من الدرجة الثانية أو قنصل عام من الدرجة الاولى أو ما يعلوهما ؛ لان الترقية فيها تكون بالصلاحيه ولو تمت بمراعاة الاقدمية .

تنص الفقرة الاخيرة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى على أنه لا يجوز النظر فى ترقية الموظف المنقول من وزارة أو مصلحة الى احدى وظائف السلكين الدبلوماسى أو القنصلى الا بعد مضي سنة على الاقل من تاريخ نقله ما لم تكن الترقية فى نسبة الاختيار . ويتضح من ذلك أن حظر ترقية المنقول من الخارج قبل مضي سنة على نقله مقصور على الترقية التى يجب أن تتم فى نسبة الاقدمية ، وذلك حماية لاصحاب الدور ممن هم فى الداخل ، ومن ثم فلا يسرى هذا القيد على الترقيات التى يجوز اجراؤها بالاختيار دون التقيد بالاقدمية ، اذ تنتفى حكمة قيد السنة المشار اليه ، ويجب اطلاق يد الادارة فى اختيار الاصلح ، سواء أكان من الداخل أم من الخارج . ولما كانت المادة ١٥ من القانون سالف الذكر تنص على أن الترقية الى وظيفة مستشار من الدرجة الثانية أو قنصل عام من الدرجة الاولى وما يعلوهما من وظائف تكون بالصلاحيه دون التقيد بالاقدمية (لأنها يحكم مرتبتها فى التدرج من الوظائف الرئيسية التى يكون التعيين فيها بالاختيار بالصلاحيه) ، فإنها بهذه المثابة لايسرى عليها قيد السنة المذكور ، ولا يغير من ذلك أن تكون الترقية الى هذه الوظائف قد تمت بمراعاة الاقدمية اذ المفروض أن أصحاب الدور الذين رقوا كانوا صالحين لهذه الترقية .

٨٥٦ - ٢ (١٩٥٦/٦/٢٣) ١٩٥٨/١١٦/١٠

٨٢٩ - حظر الزواج بغير مصرية على على أعضاء السلكن السياسى القنصلى وعلى أمناء المحفوظات - قيامه على حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العليا للدولة - سريانه على من كان منهم معينا او منتدبا .

ان حظر الزواج من غير مصرية على أعضاء السلكن السياسى والقنصلى وعلى أمناء المحفوظات ، واعتبار الموظف الذى يخالف ذلك مستقيلا من وظيفته ، قد قام على حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العليا للدولة ، حماية لأمنها فى الداخل والخارج ومنعا لتسرب أسرارها ، فهو واجب لصيق بالوظيفة يقع على عاتق من يضطلع بها ، طالما كان قائما بها ، وأيما كان سبب اضطلاعه بأعبائها ، يستوى فى ذلك أن يكون ذلك بطريق التعيين فيها أو بطريق الندب لها ، لقيام العلة فى الحالتين ، ولأن المندوب يتحمل بأعباء الوظيفة جميعها بهذه الواجب بالذات طوال مدة ندبه ، شأنه فى ذلك شأن المعين على حد سواء .

٩١٨ - ٣ (١٩٥٨/٤/٥) ٣ / ١١٤ / ١٠٦٣

٨٣٠ - الزواج بغير مصرية - القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٣ - حظره الزواج بغير مصرية على أعضاء السلكن السياسى والقنصلى (م ٢) وعلى أمناء المحفوظات (م ٣) - اعتبار من يخالف هذا الحظر مستقيلا - القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ - لم يتناول بالتنظيم سوى أعضاء السلكن السياسى والقنصلى - ترديده لهذا الحظر بالنسبة لهم - لايعنى إلغاء نص المادة ٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ التى تحظر على أمناء المحفوظات الزواج بغير مصرية .

يبين من استقراء التشريعات الخاصة بنظام السلكن الدبلوماسى والقنصلى ، أن المرسوم الصادر فى ٥ من أغسطس سنة ١٩٢٥ الخاص بالنظام القنصلى ، والمرسوم بقانون الصادر فى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ بوضع نظام للوظائف السياسية ، لم يتضمنا حظر زواج رجال السلكن السياسى والقنصلى من أجنيات ، وإنما ورد هذا الحظر فى تشريع خاص هو القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ ، الذى نص فى المادة الاولى منه على أنه « لايجوز للممثلين السياسيين والقنصلين ولا لأمورى القنصليات التزوج من غير مصرية » ثم نصت المادة الثانية على أن « الموظف الذى يخالف الحكم المتقدم يعتبر مستقيلا » ثم جاءت المادة الثالثة ونصت على أن « يسرى هذا القانون على أمناء المحفوظات فى المفوضيات والقنصليات ، وكذلك على التلاميذ الملحقين بالسلكن السياسى والقنصلى » . ولما أعيد تنظيم السلكن الدبلوماسى والقنصلى بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ نص فى المادة الاولى منه على أنه « يلغى المرسوم بقانون الصادر فى ٥ من أغسطس سنة ١٩٢٥ الخاص بالنظام القنصلى والمرسوم الصادر فى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ بوضع نظام للوظائف السياسية والقوانين المعدلة لهما ويستعاض عنها بالقانون المرافق كما

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون عند العمل به ، • ويبين من مراجعة نصوص القانون المذكور أنه تضمن فى الباب الاول أحكاما لتنظيم السلك السياسى من السفراء حتى الملحقين ، كما تضمن أحكام السلك القنصلى من القناصل العامين حتى سكرتيرى القنصليات ، ثم تكلم فى الباب الثانى عن الاحكام المشتركة بين أعضاء السلكين من تعيين وأقدمية وترقية ونقل وندب ومرتببات واجازات وواجبات وتأديب ، ألى أن جاء فى الفصل الثامن الخاص بانتهاء الخدمة فنص فى المادة ٤٢ منه على أن « يعتبر مستقिला من وظيفته من يتزوج من أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى بغير مصرية ، وهذا النص ترديد لنص المادة الاولى من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ ، وليس ملغيا له من حيث المبدأ ، وغاية الامر أن القانون الجديد قد رده بمناسبة إعادة تنظيم أعضاء السلكين السياسى والقنصلى بتشريع شامل جامع للاحكام التى أراد تنظيم شئونهم بمقتضاها ومن باب أولى لايعتبر القانون الجديد رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ملغيا لا صراحة ولا ضمنا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ التى تجعل حظر الزواج بغير مصرية منسحبا على أمناء المحفوظات ، فضلا عما تقدم فان القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ لم يتناول بالتنظيم سوى أعضاء السلكين السياسى والقنصلى دون أمناء المحفوظات فتظل التشريعات الخاصة بهم ، ومنها نص المادة الثالثة من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر قائمة ونافذة فى حقهم ، وهى التى تنص على أن يسرى هذا القانون على أمناء المحفوظات فى المفوضيات والقنصليات •

٩١٨ - ٣ (١٩٥٨/٤/٥) ٣/١١٤/١٠٦٣

٨٣١ - لائحة شروط الخدمة فى وظائف السلك الخارجى المصدق عليها من مجلس الوزراء فى ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٣ - لا تلزم الادارة بوضع أمين المحفوظات فى الدرجة السادسة وانما اجازت تعيينه من درجة لا تتجاوز هذه الدرجة - شغل المدعى للدرجة الثامنة وقت نقله الى وزارة الخارجية - يجعل ترقيته الى الدرجة السادسة مباشرة ضمن الدرجات المخصصة فى الميزانية لأمين المحفوظات غير جائزة •

ان المادة الرابعة من لائحة شروط الخدمة فى وظائف السلك الخارجى المصدق عليها من مجلس الوزراء فى ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٣ والتى ألحق المطعون عليه فى ظل أحكامها فى وظيفة أمين محفوظات - تنص على أنه « يلحق بالمفوضيات والقنصليات أمناء للمحفوظات وكتاب بحسب حالة العمل فى كل جهة ، وتكون درجاتهم كدرجات الكادر الكتابى ولا تتجاوز الدرجة السادسة الكاملة • يظاهر من هذا النص أن الادارة ليست ملزمة حتما بوضع أمين المحفوظات فى الدرجة السادسة وانما محل الالتزام ألا تتجاوز الادارة فى تعيينه هذه الدرجة ، فيجوز إذن تعيينه فى أدنى منها بحسب الظروف والاحوال ، كما حصل فى

خصوصية النزاع ، ذلك أنه مادام المدعى حين ثقل من وزارة الحربية كان في الدرجة الثامنة ، فما كان يجوز ترقيته مباشرة الى الدرجة السادسة في ضمن الدرجات المخصصة في الميزانية لأمين المحفوظات ، اذا يجوز الترقية الا الى الدرجة التالية مباشرة طبقا للقواعد التنظيمية المقررة .

٦٨٤ - ٤ (١٩٥٩/١٧/١٧) ٤٠ / ٤٠٥ / ٤٠٥

٨٣٢ - فصل اعضاء السلك السياسي استنادا الى تغلف احد العناصر المطلوبة لاستمرارهم في الوظيفة - جائر .

اذا كانت التقارير السرية المقدمة في حق المدعى تبين أنه لم يحز من حيث المستوى اللائق لمثل تلك الوظيفة على الدرجة التي تؤهله للبقاء فيها ، ومن ثم يكون القرار الصادر بفصله بالطريق التأديبي مع اضافة سنتين الى مدة خدمته وصرف الفرق بين المرتب والمعاش طبقا للمادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة قد قام على ما يبرره وبباعت من المصلحة العامة .

٧٦٠ - ٤ (١٩٦٠/٧٣٢) ٥ / ١٢٣ / ١١٧٧

٨٣٣ - تسريح رؤساء البعثات السياسية - مرده الى قانون الموظفين الاساسي (ومن ذلك المادة ٨٥ منه) والقوانين الاخرى - المادة ٧٧ من الدستور السوري الصادر سنة ١٩٥٠ - نصها على أن رئيس الجمهورية هو الذي يعتمد رؤساء البعثات السياسية لدى الحكومات الاجنبية ويقبل اعتماد رؤساء البعثات السياسية لديه - مجال هذا الاعتماد يتحدد في نطاق العلاقات الدولية دون المساس بالقواعد التي تنظم المركز القانوني للموظف .

لا يوجد وجه لما ينعاه المدعى على المرسوم الصادر بتسريحه من الخدمة من أنه لم يصدر من رئيس الجمهورية الذي يملك وحده تسريح رؤساء البعثات السياسية بالتطبيق للمادة ٧٧ من الدستور ، والتي تنص على أن رئيس الجمهورية هو الذي يعتمد رؤساء البعثات السياسية لدى الحكومات الاجنبية ، ويقبل اعتماد رؤساء البعثات السياسية الاجنبية لديه - لا وجه لذلك ، لان الاعتماد له مجاله الخاص بالمفهوم المقصود به في الدستور ، هذا المفهوم الذي يتحدد في نطاق العلاقات الدولية ، دون المساس بالقواعد التي تنظم المركز القانوني للموظف سواء في تعيينه أو تسريحه أو غير ذلك ، والتي مردها الى القانون الاساسي الخاص بالموظفين والقوانين الاخرى ، ومن ذلك المادة ٨٥ من قانون الموظفين اساسي رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ التي تضمنت في فقرتها الاولى الحكم الموضوعي الذي يخول مجلس الوزراء صرف الموظفين من الخدمة من أية مرتبة كانت للاسباب التي يترخص في تقديرها ، ولم تستثن من

- ٦٧٣ -

سن - سوء سلوك شديد

ذلك سوى القضاة ، ولو أن الشارع أراد استثناء أعضاء البعثات السياسية لكان قد نص على ذلك أيضا بنص خاص .

٣ ، ٤ - ١ س (١٩٦٠/٤/٢٣) ٥/٧٤/٦٩٩

سن

راجع : ٦٩٨ ، ١١٢٧ ، ١١٩٧

سوء سلوك شريف

راجع : ٥٥٤ ، ١٢٣٠ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١

ش

شرطة

راجع :

شهادة الهندسة التطبيقية العليا

راجع ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١١٧ ، ١١١٨

ص

صرف من الخدمة

راجع : ٣٣٨ ؛ ٣٤١ ، ٨٣٣

ض

ضباط احتياط

٨٣٤ - القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ - شروط الخدمة لضباط الاحتياط من
ميزة تعديل الأقدمية .

ان المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ نصت على أن
الأقدمية في الدرجة تعتبر من تاريخ التعيين فيها ونصت المادة الأولى من
القانون سالف الذكر على أنه « يعمل في المسائل المتعلقة بنظام موظفي
الدولة بالاحكام المرافقة لهذا القانون » وتسرى أحكامه على موظفي وزارة
الأوقاف والجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، ويلغى كل حكم يخالف هذه
الاحكام » . وبذلك نسخت الأقدميات الخاصة التي كانت قرارات مجلس
الوزراء قد قررت لها لضباط الاحتياط . غير أنه صدر بعد ذلك القانون
رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ الذي عمل به اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٥٥
وتقضى المادة الأولى منه بأنه « استثناء من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
المشار اليه تعدل أقدمية ضابط الاحتياط الذي تخطى في الترقية
بالأقدمية أو بالاختيار حتى أول يولية سنة ١٩٥٢ في حالة ترقيته قبل
هذا التاريخ أو بعده بحيث يسبق في أقدمية الدرجة أو الدرجات المرقى
اليها من تخطاه اذا تساويا في مدة الخدمة والمؤهل الدراسي ، ويسرى الحكم
المتقدم ولو وقع التخطى في الترقية أثناء قيام الضابط بأعباء وظيفته
المدنية مادام اسمه مقيدا في كشوف ضباط الاحتياط » ، كما تنص المادة
الثانية من القانون سالف الذكر على أنه « لا يترتب على تنفيذ المادة الأولى
صرف فروق مالية عن الماضي » .

٣٦٧ - ١ (١٩٥٥/١٢/٢٤) ٣٥٦/٤٣/١

٨٣٥ - القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ - شروط إفادة ضابط الاحتياط من
ميزة تعديل الأقدمية .

ان افادة ضابط الاحتياط من ميزة تعديل الأقدمية بحسب
نصوص القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ في ضوء مذكرته أليضاحية تستوجب
توافر الشروط الآتية : (١) أن يحصل تخطى الضابط في الترقية -
سواء بالأقدمية أو بالاختيار - بزميل أحدث منه في الأقدمية ولو وقع
هذا التخطى أثناء قيام الضابط بأعباء الوظيفة المدنية ما دام اسمه مقيدا
في كشوف ضباط الاحتياط (٢) أن يتساويا في مدة الخدمة والمؤهل

الدراسي (٣) أن يقع هذا التخطي قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ وهو تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة (٤) ألا يجرى تعديل أقدمية ضابط الاحتياط الا عند ترقيته الى الدرجة المرقى اليها سواء أكانت ترقيته قبل التاريخ المذكور أم بعده . ولما كان تخطي ضابط الاحتياط بزميل أحدث منه في الاقدمية لا يتصور أن يقوم الا اذا اجتمعا كزميلين في وزارة أو مصلحة أو قسم يعتبر موظفوها وحدة في الترقية وتنتظمهم في هذا الخصوص أقدمية مشتركة على أساسها تجرى الموازنة سواء في الترقية أو تحديد الاقدمية بين ضابط الاحتياط وغيره ، وما دام القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ قد اشترط لامكان افادة ضابط الاحتياط من ميزة تعديل أقدميته أن يقع التخطي قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ ، فلزم ، والحالة هذه ، أن يتم اجتماعه بزميله على النحو الموضح آنفا قبل التاريخ المذكور ، لأن هذه الزمالة من مقومات التخطي وركن من أركانه . كما أن هذا القانون قد استهدف فيما استهدفه تعديل الاقدميات التي استقرت بعد اذ تعذر ذلك لسقوط قراري مجلس الوزراء الصادرين في ١٩٤٧/٢/٩ و ١٩٤٨/٨/١٩ في مجال التطبيق القانوني من تاريخ العمل بقانون نظام موظفي الدولة ، ولا تعتبر الاقدميات مستقرة الا اذا تم الاجتماع بالمعنى السالف ايضاحه قبل هذا التاريخ .

١٩ - ١ (١٩٥٥/١٢/٢٤) ١٩٣٣/٤٠/١

ط

طبيب

راجع : ٤٦٧ ، ٧١٩ ، ٨٩٨ ، ٨٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ .

ع

عزل

راجع : ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٧٤ ، ٦٥٨ ، ١٢٣٩ ،

عقد استخدام

راجع : ٤٩٤ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩

عقد العمل الفردى

راجع أيضا : ٧٦٣ ، ٨٥٤ ، ٨٧١ ، ١٠٢١

٨٣٦ - عدم سريان قانون عقد العمل الفردى على مستخدمى وعمال الحكومة

الليين تربطهم بالحكومة علاقة لائحية - اساس ذلك .

ان المشرع قد استهدف بقانون عقد العمل الفردى تنظيم شئون العمال وبيان حقوقهم وواجباتهم ورعاية مصالحهم وحمايتهم صحيا وماليا ودرء الحيف والاستغلال عنهم من ارباب الاعمال ، وانه أسند رقابة هذا كله الى وزارة الشئون الاجتماعية ونصبها قوامه على تنفيذه . وهذه الحكمة التى قام عليها كل من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ والمرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على التوالى ليست قائمة بالنسبة الى المستخدمين والعمال الحكوميين ممن يخضعون لاحكام القوانين واللوائح التى تنظم العلاقة بينهم وبين الحكومة وتكفل لهم الرعاية والحماية التى انما وضع تشريع عقد العمل الفردى من أجل ضمانها لمن لا تشملهم هذه القوانين . وقد فرضت فى هذا التشريع رقابة الحكومة تأكيدا لاحترام نصوصه ، الامر الذى لامحل له فى علاقة الحكومة بمستخدميها وعمالها . ومن ثم فان مجال تطبيق احكام قانون عقد العمل الفردى يتحدد بالحكمة التى قام عليها هذا القانون والهدف الذى تغياه وهما تنظيم شئون العمال - عدا من استثناهم صراحة - ممن لا تحكم علاقتهم برب العمل قواعد لائحية، ولو كان رب العمل هو الحكومة فى الحالات التى تكون طبيعة العلاقة القائمة فيها بين العامل والحكومة عقدية وليست لائحية ، وكذا حماية من لم تشمله من هؤلاء العمال حماية القوانين واللوائح المنظمة لعلاقتهم بالحكومة .

٨٣٧ - الموظفون والمستخدمون والعمال والصناع - منهم من تكون علاقته بالدولة علاقة تنظيمية عامة تدخل في نطاق القانون العام ، ومنهم من تكون علاقته بها علاقة عقد عمل فردي تندرج في نطاق القانون الخاص .

ان الدولة في قيامها على الموافق العامة وتسييرها تلجأ الى استخدام وسائل وأدوات عدة متنوعة ، وتقوم بينها وبين ذوي الشأن علاقات قانونية تختلف في طبيعتها وتكييفها بحسب الظروف والاحوال ، منها مايدخل في روابط القانون العام ، ومنها مايندرج في روابط القانون الخاص ، ومن بين تلك الوسائل والادوات الموظفون الداخلون في الهيئة والمستخدمون الخارجون عنها والعمال والصناع ، ومن هؤلاء من تكون علاقته بالدولة علاقة تنظيمية عامة تحكمها القوانين واللوائح ، فتدخل بهذه المثابة في نطاق القانون العام ، ومنهم من تكون علاقته بالدولة عقد عمل فردي ، فتندرج على هذا التكييف في نطاق القانون الخاص .

٩٠٣ - ٢ (١٩٥٧/١، ٢٦) ٢٨٤/٤٥/٢

٨٣٨ - عدم سريان قانون عقد العمل الفردي الا على العلاقات القائمة على اساس عقد عمل رضائي بالمعنى المفهوم في فقه القانون الخاص - دليل ذلك .

ان مجال تطبيق قانون عقد العمل الفردي لا يكون الا اذا كانت العلاقة قائمة على أساس عقد عمل رضائي بالمعنى المفهوم في فقه القانون الخاص وليست خاضعة لتنظيم لائحي ، وذلك بصريح نص المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي التي قضت بأن « تسري أحكام هذا القانون على العقد الذي يتعهد بمقتضاه عامل بأن يشتغل تحت ادارة صاحب العمل أو اشرافه في مقابل أجر .. » وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون عن هذا العقد أنه « يشترط لانعقاده مااشتراط توافره في جميع العقود الرضائية من رضا ومحل سبب » ومن ثم فلا وجه لاستنباط حكم مخالف من الفقرة « هـ » من تلك المادة وهي التي نصت على عدم سريان أحكام القانون المشار اليه على « موظفي ومستخدمى الحكومة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية الداخلين في الهيئة » استنباطا على أساس القياس بمفهوم المخالفة وهو من أضعف أوجه القياس وقد يدحضه وجه أقوى كقياس العلة الظاهرة ، كما أن من المسلمات في تأويل القوانين وتفسيرها أن مدلول النص على مقتضى قصد الشارع انما يجئيه عند الابهام ويحدده أو يخصصه عند الاطلاق . سائر النصوص وعبارات القانون الأخرى ، وبوجه خاص تلك التي تتضمن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها السياسة التشريعية للقانون . واذا صح أن المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أوردت عبارة انبهمت فيها في تحديده هذا المعنى بشبهة من الاطلاق بغير انضباط ، وجب استجلاء هذا المعنى وتحديده وضبطه بعباراتها الأخرى وبمراعاة وجوب

التزام مدلول النصوص الأساسية فى هذا القانون التى تتضمن المبادئ الجوهرية التى تقوم عليها سياسته التشريعية ، وهى صريحة فى تحديد نطاق تطبيقه حسبما تقدم . على أن ما جاء بالملذكرة المشار إليها ، من أن من بين الطوائف التى لا تسرى عليها أحكام القانون المذكور « موظفو ومستخدمو الحكومة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية الداخلون فى الهيئة لانهم يخضعون لأحكام القوانين واللوائح التى تنظم ما بينهم وبين الحكومة » إنما هو تأكيد للأصل المسلم من أن على إخراج هؤلاء من أحكامه هى أن الرابطة التى تقوم بينهم وبين الحكومة أو الأشخاص الإدارية الأخرى والمراكز التى تنشأ لهم بسبب هذه الرابطة إنما تخضع لتنظيم لائى ، لانفرادها بطبيعة متميزة نظمها الدولة تنظيمًا خاصًا يتسق مع المصلحة العامة بما يكفل حسن سير المرافق ، وهو تنظيم لا يتلاءم مع طبيعة عقد لعمل الفردى ، ذلك أن المرافق العامة لا يتسنى لها أن تحقق الغرض المنشود منها إذا كانت خاضعة لقواعد القانون الخاص ، ومن ثم كان الأصل فيها هو التنظيم اللائى ، وكان عقد العمل الفردى هو الاستثناء : ويبين من استظهار نصوص قانون عقد العمل الفردى أن قصد الشارع فيه لم ينصرف إلى أن يخضع لأحكامه مستخدمى الحكومة وعمالها الذين تحكم علاقتهم بها قواعد تنظيمية عامة ، فإذا جاء بعد ذلك فى الملذكرة الإيضاحية عبارة « أما عمال ومستخدمو الحكومة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية الخارجون عن الهيئة فإن المشروع يسرى عليهم وينتفعون بأحكامه » ، وكانت هذه الفئة تشمل من تحكمه قواعد تنظيمية عامة ومن يحكمه عقد عمل فردى ، ويجب أن يتحدد معناها ويتخصص بذات العلة التى أفصحت عنها من قبل بالنسبة للفريق الأول تأكيدًا لإخراجهم من نطاق تطبيق هذا المرسوم بقانون ، وهى لانهم يخضعون لأحكام القوانين واللوائح التى تنظم العلاقة بينهم وبين الحكومة ، فوجب استصحاب هذه العلة عند تحديد معنى ما ورد بالملذكرة الإيضاحية بالنسبة إلى الفريق الثانى وهم الخارجون عن الهيئة وتخصص المقصود منها بالفئة من هذا الفريق التى لا تكون العلاقة بينها وبين الحكومة علاقة تنظيمية عامة بل علاقة عقد عمل فردى .

٩٠٣ - ٢ (١٩٥٧/١/٢٦) ٣٨٤/٤٥/٢

٨٣٩ - بعض أوجه الخلاف بين القواعد المقررة فى قانون عقد العمل الفردى

وتلك المقررة بالقوانين واللوائح المنظمة لشئون المستخدمين وعمال .

ان قانون عقد العمل الفردى لو طبق على العلاقات التنظيمية العامة بالنسبة إلى مستخدمى الحكومة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية الخارجين عن الهيئة والعمال والصناع الذين تنظم توظيفهم قواعد لائى لاضطرب دولا العمل الحكومى وتزعزعت المراكز القانونية

وانقلبت الاوضاع بما يفضى الى الاضرار بحسن سير العمل بالمرافق العامة، الامر الذى يجب تنزيه الشارع عن أن يكون قد قصد الى التردى فيه ، وآية ذلك مثلا أن الاجازات الاعتيادية بالنسبة الى طوائف الموظفين والعمال غير الخاضعين لقانون عقد العمل الفردى ليست حقا مقررًا ، بل منحة من الدولة يجوز أن تحرمهم منها اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ، أما بالنسبة الى العمال الذين يسرى عليهم القانون المذكور فهي حق لازم لايجوز لرب العمل حرمان العامل منه اطلاقا . كما أن نظام التأديب ونوع الجزاء والهيئة التى توقعه وسلطتها والاثـر الذى يترتب عليه كل ذلك يختلف فى ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والقوانين واللوائح الاخرى عنه فى ظل المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى . هذا الى أن التشريعات الخاصة بمستخدمى الحكومة وعمالها لم تتضمن ما يلزم جهة الادارة بتهيئة وسائل علاج خاصة أو صرف أدوية لهم بخلاف الحال فى قانون عقد العمل الفردى ، وتعدد أوجه التباين عدا ذلك فيما يختص بسير العمل والاشراف عليه وسلطة صاحب العمل ازاء العامل وما الى ذلك من فروق أخرى ولا سيما فيما يتعلق بنظام المكافآت التى لا تستحق للعمال الحكوميين طبقاً لاحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ المعدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٠ الا فى أحوال ثلاثة هي : العاهة والمرضى وكبر السن دون الاستقالة وبشرط طلبها فى مدى ستة اشهر من تاريخ انتهاء الحق فى مرتب الوظيفة ، بينما تستحق بحسب قانون عقد العمل الفردى بصفة حثيمة للعامل ، الا فى أحوال معينة دون اشتراط المطالبة بها فى خدمة محددة .

٩٠٣ - ٢ (١٩٥٧/١/٢٦) ٢٨٤/٤٥/٢

٨٤٠ - نص المادة ٥٠ من قانون عقد العمل الفردى قصر سريانه على الشروط والاتفاقات العقدية دون النصوص التنظيمية الواردة فى لوائح أو قوانين خاصة .

ان ما نصت عليه المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ من أنه « يقع باطلا كل شرط فى عقد العمل يخالف احكام هذا القانون ولو كان سابقا على العمل به مالم يكن الشرط أكثر فائدة للعامل » انما أريد به الشروط والاتفاقات العقدية لا النصوص التنظيمية الواردة فى لوائح أو قوانين خاصة ، ولا سيما أن المرسوم بقانون المذكور لم يتناول بالالغاء الصريح الا القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى الذى نص على الغائه فى المادة ٥٥ منه دون سواه .

٩٠٣ - ٢ (١٩٥٧/١/٢٦) ٢٨٤/٤٥/٢

٨٤١ - اعتبار اعانة غلاء المعيشة جزءا لا يتجزأ من الاجر - نص المادة ٦٨٣ مدنى والمادة ٤ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على ذلك - المادتان المذكورتان لم تستعدنا حكما جديدا فى هذا الشأن .

ان ما نصت عليه المادة ٦٨٣ من القانون المدنى من اعتبار اعانة غلاء المعيشة وغيرها من المرتبات الواردة بتلك المادة جزءا لا يتجزأ من الاجر ، وما نصت عليه المادة الرابعة من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ من أن المقصود بالاجر فى تطبيق أحكام هذا القانون ما يتنـاوله العامل من أجر ثابت مضافا اليه جميع ما يحصل عليه من المبالغ المشار اليها فى المادتين ٦٨٣ و ٦٨٤ - ان ما نصت عليه المادتان المذكورتان لا يعتبر استحداثا لاحكام جديدة لم تكن موجودة من قبل ، ومن ثم لاتسرى الامن تاريخ تقريرها ، وانما هو ترديد لما استقر وثبت فى المفهومات فى هذا الشأن من أن اعانة الغلاء - على وجه التحديد - أصبحت جزءا لا يتجزأ من اجر العامل .

١٧٤٩ - ٢ (١٩٥٨/١/٤) ٣/٥٤/٤٥٧

٨٤٢ - عقد العمل الفردى - القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ - اعانة غلاء المعيشة
تدخل ضمن الاجر المنصوص عليه بالمادة ٢٣ من ذلك القانون .
لئن كانت المادة ٢٣ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ لم تكشف صراحة عن مشتملات الاجر الذى تسوى على أساسه مكافأة العامل ، الا أن اعانة غلاء المعيشة تدخل حتما ضمن الاجر الوارد ذكره بتلك المادة ، ومن ثم لزم أن تحسب المكافأة على أساس الاجر الاصلى للعامل ، مضافا اليه اعانة غلاء المعيشة .

١٧٤٩ - ٢ (١٩٥٨/١/٤) ٣/٥٤/٤٥٧

عقوبة جنائية

راجع : ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٧٤ ، ٦٢٩ .

علاقة التوظيف

راجع أيضا : ٣١ ، ٣٢ ، ٤٧١ ، ٥٨٠ ، ٩٩٣ .

٨٤٣ - علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية - خضوع نظامه القانونى للتعديل وفق مقتضيات المصلحة العامة - سريان التنظيم الجديد عليه بأثر حال من تاريخ العمل به - عدم سريانه بأثر رجعى يمس المراكز القانونية اللاتية الا بنص خاص فى قانون وليس فى أداة ادنى - تضمن التنظيم الجديد لمزايا ترتب اعباء مالية على الخزنة العامة - عدم سريانه على الماضى - الا اذا تبين قصده من ذلك بوضوح - عند الشك يكون التفسير لصالح الخزنة - اساس ذلك - مثال بالنسبة لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٣/١٠/٢١ .

ان علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح . فمركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانونى عام يجوز تغييره فى أى وقت ، وليس له أن يحتج بأن له حقا مكتسبا فى أن يعامل بمقتضى النظام القديم الذى عين فى ظله . ومرد ذلك الى أن الموظفين هم

عمال المرافق العامة ، وبهذه المثابة يجب أن يخضع نظامهم القانوني للتعديل والتغيير وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ، ويتفرع عن ذلك أن النظام الجديد يسرى على الموظف بأثر حال مباشر من تاريخ العمل به ، ولكنه لا يسرى بأثر رجعى بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التى تكون قد تحققت لصالح الموظف فى ظل النظام القديم ، قانونا كان أو لائحة ، الا بنص خاص فى قانون ، وليس فى أداة أدنى منه كلائحة . واذا تضمن النظام الجديد ، قانونا كان أو لائحة ، مزايا جديدة للموظيفة ترتب أعباء مالية على الخزانة ، فالأصل الا يسرى النظام الجديد ، فى هذا الخصوص ، الا من تاريخ العمل به ، الا اذا كان واضحا منه أنه قصد أن يكون نفاذه من تاريخ سابق . هذا وعند الغموض أو الشك يجب أن يكون التفسير لصالح الخزانة أعمالا لمبدأ ترجيح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة فى الرابط التى تقسم بين الحكومة والافراد فى مجالات القانون العام . هذا الى أن الأصل هو براءة النمة بالنسبة للملتزم . فالشك يفسر لمصلحته طبقا لقواعد القانون الخاص ، وفى هذا الخصوص يتلاقى المجالان . وما دام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ قد استحدث بالنسبة الى العمال الذين كانوا قد بلغوا درجة صانع غير دقيق عند تنفيذ قرار ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ وما كانوا يفيدون من مزاياه ، قد استحدث لهم مركزا قانونيا جديدا يرتب أعباء مالية على الخزانة العامة ، وجاء ذلك القرار خلوا من أى نص يدل بوضوح على أنه قصد الى أن تكون افادتهم منه من تاريخ سابق فى الماضى ، فانهم والحالة هذه ، لا يفيدون من هذا التنظيم الجديد الا من التاريخ المعين لنفاذه . وعلى مقتضى ذلك ، يكون الحكم المطعون فيه ، اذ قضى للمطعون عليه بفروق عن المدة من ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥١ لغاية ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، قد خالف القانون ، ومن ثم يتعين الغاؤه والحكم برفض الدعوى .

١٦ - ١ (١٩٥٥/١١/٥) ٩/٢/١

٦ - ١ (١٩٥٥/١١/٢) ٧٢/٩/١

٢٨٧ - ٢١ (١٩٥٥/١١/٢٦) ١٦٥/٢٧/١

٢٩٨ - ١ (١٩٥٥/١٢/٣) ٢٤٣/٢٨/١

٣٢٢ - ١ (١٩٥٥/١٢/١٠) ٢٨٧/٢٤/١

٨٢ - ١ (١٩٥٦/٢/١١) ٤٨١/٥٩/١

٨٤٤ - علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية - عدم سريان التنظيم الجديد عليه

بأثر رجعى بمس المراكز القانونية الذاتية الا بنص خاص فى قانون وليس فى أداة أدنى - مثال .

ان علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ومركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانونى عام يجوز تغييره فى أى

وقت وليس له أن يحتج بأن له حقا مكتسبا في أن يعامل بمقتضى النظام القديم الذى عين فى ظله . ومرد ذلك الى أن الموظفين هم عمال المرافق العامة ، وبهذه المثابة يخضع نظامهم القانونى للتعديل والتغيير وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ، ويتفرع عن ذلك أن النظام الجديد يسرى على الموظف بأثر حال مباشر من تاريخ العمل به ، ولكنه لا يسرى بأثر رجعى بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الناتية التى تكون قد تحققت لصالح الموظف فى ظل النظام القديم ، قانونا كان أو لائحة ، الا بنص خاص فى قانون وليس فى أداة أدنى منه ، فإذا كان الثابت فى شأن المدعى أنه قد اكتسب فى ظل قواعد الانصاف حقا فى علاوة مدرسة المحصلين والصيارف وقدرها ٥٠٠ م بحكم كونه من حملة هذا المؤهل ، فلا يجوز المساس بحقه فى هذه العلاوة الا بنص خاص فى قانون .

٣٠٤ - ١ (١٩٥٥/١١/٢٦) ١٧٣/٢٢/١

٨٤٥ - علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية - خضوع نظامه القانونى للتعديل وفق مقتضيات المصلحة العامة - سريان التنظيم الجديد عليه بأثر حال من تاريخ العمل به - تضمن التنظيم الجديد لمزايا ترتب أعباء مالية على الخزانة - عدم سريانه على الماضى الا اذا تبين قصده فى ذلك بوضوح - مثال .

ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة قانونية تحكمها القوانين واللوائح ومركز الموظف هو مركز قانونى عام يجوز تعديله وفقا لمقتضيات المصلحة العامة بقانون أو قرار تنظيمى جديد يسرى بأثر حال مباشر من تاريخ العمل به ، واذا تضمن التنظيم الجديد مزايا جديدة للوظيفة ترتب أعباء مالية على الخزانة العامة فالاصل أنه يسرى فى هذا الخصوص من تاريخ العمل به الا اذا نص على الافادة منها من تاريخ أسبق . وقد جاء القانون رقم ٨٨ سنة ١٩٥٥ مؤكداً ومطبقاً لهذا الاصل العام حين نص على الا تصرف أية فروق مالية نتيجة تطبيق القواعد المعمول بها فى شأن الموظفين والمستخدمين لموظفى ومستخدمى مجالس المديرىات الذين نقلوا الى الحكومة وسويت حالاتهم بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ وذلك عن المادة السابقة على تاريخ صدوره .

٢١ - ١ (١٩٥٥/١٢/٢٤) ٣٤٤/٤١/١

٨٤٦ - اثر مباشر - القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ - تضمنه مزايا جديدة للموظفين المجندين ترتب أعباء مالية على الخزانة - ليس فى نصه ما يشير الى سريانه بأثر رجعى عدم سريانه الا من تاريخ العمل به .

ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، ومركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانونى عام يجوز تغييره فى أى وقت ، ومرد ذلك الى أن الموظفين هم عمال المرافق العامة ، وبهذه المثابة يجب أن يخضع نظامهم القانونى للتعديل والتغيير وفقا

لمقتضيات المصلحة العامة . ويتفرع عن ذلك ان التنظيم الجديد يسرى على الموظف بأثر حال من تاريخ العمل به ، ولكنه لا يسرى بأثر رجعي الا بنص خاص في قانون ، وليس في أداة أدنى منه كلائحة . وإذا تضمن التنظيم الجديد - قانونا كان أو لائحة - مزايا جديدة للوظيفة ترتب أعباء مالية على الخزانة العامة ، فالاصل ألا يسرى التنظيم الجديد في هذا الخصوص الا من تاريخ العمل به ، الا اذا كان واضحا انه قصد أن يكون نفاذه من تاريخ سابق . وعلى مقتضى ما تقدم فإن القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ - وإن تضمن مزايا جديدة للمجندين - لا يسرى الا من تاريخ العمل به - وليس من تاريخ أسبق ، ما دام ذلك ليس واضحا من نصوصه .

١٣٩٥ - ٢ (١٩٥٦/١١/١٠) ٦٥/٦/٢

٨٤٧ - علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية - النص على شروط واجراءات يجب اتخاذها في مواعيد معينة للافادة من بعض المزايا للوظيفة والا سقط الحق فيها - افادته من هذه المزايا يكون منوطا باستيفاء تلك الشروط في مواعيدها - اساس ذلك - مثال بالنسبة لراتب بدل السفر .

ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح التي تصدر في هذا الشأن ، ومركز الموظف مركز قانوني عام يخضع في تنظيمه لما تقرره هذه القوانين واللوائح من احكام . ويتفرع عن ذلك أنه اذا تضمنت نظم التوظيف مزايا للوظيفة وشروط للافادة منها شروطا واجراءات يجب أن تتخذ في مواعيد معينة والا سقط الحق فيها فان حق الموظف في الافادة منها يكون منوطا بتوافر تلك الشروط واستيفاء هذه الاجراءات في مواعيدها المقررة ، ذلك أن الشارع إنما يستهدف بفرض هذه القيود وجه المصلحة العامة. استقرارا للاوضاع الادارية واحكاما للرقابة على التصرفات التي ترتب أعباء مالية على الخزانة ، وراتب بدل السفر هو ميزة من مزايا الوظيفة العامة يخضع في احكامه وشروط استحقاقه لما تقرره القوانين واللوائح في هذا الخصوص .

١١ - ١ (١٩٥٥/١٢/٣١) ٣٦١/٤٤/١

علاقه عقدية

راجع ٨٣٧ ، ٨٣٨

علاقة لائحية

راجع : ١٢٣٨

علاوة

راجع : رواتب .

علاوة اجتماعية - علاوة الثلاثين سنة
- علاوة ترقية - علاوة تلفراف -
علاوة خطر - علاوة غسلا -
المعيشة - علاوة التليفون - عمال

علاوة اجتماعية

• راجع : رواتب •

علاوة الثلاثين سنة

• راجع : ٦٦١ ، ١٠٤١ •

علاوة ترقية

• راجع : ٢٣٠ ، ٦٣٦ •

علاوة تلفراف

• راجع : ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ •

علاوة خطر

• راجع : ٨٠٢ •

علاوة غلاك المعيشة

• راجع : رواتب •

علاوة التليفون

• راجع : رواتب •

• راجع أيضا : ١٧٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣١ ، ٥٠٣ ، ٧٥١ : ٧٥٢ : ٧٥٤
٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٦٠ ، ٧٧٠ ، ٧٩٧ : ٧٩٨ : ٨٣٦ : ٨٣٩ : ٨٤٣ ، ١٠١٥ ،
١٠٢٠ : ١٠٢١ : ١٠٣٦ : ١٠٣٧ : ١٠٣٨ ، ١٠٦٧ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٩

١١٨٤

أ - عمال اليومية

- ١ - تعيين
- ٢ - ترقية
- ٣ - علاوة دورية
- ٤ - إجازات
- ٥ - أجر اضافي

- ٦ - نقل العامل من اليومية الى الدرجات .
- ٧ - نقل العامل من وظيفة الى وظيفة .
- ٨ - تأديب .
- ٩ - وقف عن العمل .
- ١٠ - فصل .
- ١١ - فصل غير تأديبي بسبب الانقطاع عن العمل .
- ١٢ - مكافأة انتهاء الخدمة .

ب - كادر عمال اليومية :

- ١ - عدم انطباق القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن نظام موظفي الدولة ولا القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي على عمال اليومية الخاضعين لأحكام كادر العمال .
- ٢ - قصر تطبيق كادر العمال على عمال الحكومة المركزية وفروعها .
- ٣ - المعينون قبل ١/٥/١٩٤٥ والمعينون بعد ذلك التاريخ .
- ٤ - تسويات .
- ٥ - مهن .
- ٦ - ١٢٪
- ٧ - تطبيق كادر العمال على المستخدمين والموظفين الفنيين الذين على درجات .
- ٨ - معالجة بعض الشئوذ في تطبيق قواعد كادر العمال .
- ٩ - استثناء من الكادر .
- ١٠ - كادر عمال إدارة النقل المشترك .
- ١١ - كادر عمال مصلحة الموانئ والمناظر .

ج - عمال موسميون :

د - عمال القناة :

- ١ - القواعد المنظمة لشئون عمال القناة .
- ٢ - تسويات طبقا لكادر عمال القناة .
- ٣ - اختبار عمال القناة أمام اللجان الفنية .
- ٤ - سن التعيين .
- ٥ - علاوات دورية .
- ٧ - عمال القناة والمعادلات الدراسية .
- ٦ - الكتبة والمخزنجية ومساعدوهم من عمال القناة .
- ٨ - تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية .

١ - عمال اليومية

١ - تعيين

٨٤٨ - تحديد المركز القانوني للعامل - يتعين تبعا لوصف الحرفة المسندة اليه في القرار الصادر بتعيينه أو ترقيته - لا يغير من هذا المركز قيام العامل فعلا بعمل وظيفة من طبيعة أخرى .

ان المركز القانوني للعامل يتعين تبعا لوصف الحرفة المسندة اليه في القرار الصادر بتعيينه أو ترقيته ، اذ ان هذا القرار هو الذي يحدد نوع العمل المنوط به وكذا درجته وأجره ، ولا يغير من هذا المركز قيام العامل فعلا بعمل وظيفة من طبيعة أخرى ، اذ لا ينال الدرجة المخصصة لهذه الوظيفة الا بالقرار الصادر بمنحه اياها وفقا للقواعد التنظيمية المقررة في هذا الشأن .

٢٤٣ - ٣ (١٩٥٨/١١/٨) ٤/٦/٥٦

٨٤٩ - تحديد المهنة التي وضع فيها العامل عند تعيينه في حالة عدم وجود قرار التعيين - عدم الاعتداد في ذلك بالاوراق التي لم تحرر لتحديد المركز القانوني للعامل أو بيان درجته وتاريخ حصوله عليها - جواز الرجوع الى كشف مدة الخدمة والاوراق المؤيدة لما جاء به المرفقة بملف الخدمة - مثال .

اذا كان الثابت من أوراق مودعة ملف الخدمة أنها لم تحرر لتحديد المركز القانوني للمدعى أو بيان درجته وتاريخ حصوله عليها ، ولم تتضمن قرارا اداريا بهذا التحديد أو ترديدا لقرار سابق من هذا القبيل، ولم يصدر مثل هذا القرار من رئيس مختص باصداره ، وانما قصد بها غرض آخر هو صرف أجره المدعى وخطابات توصية بزيادة أجره وصف فيها بأنه «أوسطى مواسير» فهي ليست في ذاتها أداة تعيين قانونية، ولا تنهض دليلا قاطعا في اثبات تعيين المدعى في وظيفة «أوسطى» عند بدء تعيينه ، وقد خلت الاوراق المقدمة في الدعوى من أى قرار يؤيد حصول هذا التعيين ولو أنه حصل بحق لمنح المدعى العلاوة المقررة لدرجة «أوسطى» في حينها وقدرها ٤٠ م لا ٣٠ م التي كان يتقاضاها بالفعل . ولئن كان قرار تعيين المدعى غير مرفق بملف خدمته وقد أجابت المدعى عليها بأنها لم تعثر عليه ، الا أن الثابت في سجلات المصلحة الخاصة بتفتيش الاعمال الجديدة ، وهي المرجع الرسمي الوحيد الموجود ، أنه عين بوظيفة عامل ، وعلى أحسن الفروض بالنسبة اليه فان الثابت في كشف خدمته أنه عين بمهنة ريس اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٢٠ ، كما أن بملف خدمته طلبا مرفوعا منه الى باشمهندس قسم الزيتون بتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٤٣ . يرجو فيه مساعدته لوضعه بكادر الصناع حيث انه عين بوظيفة ريس، وهي تتعارض مع العمل الذي يقوم به حاليا وهو وظيفة «أوسطى مواسير» وقد

تأشر على هذا الطلب من الباشمهندس برجا نقل المدعى الى كادر الصناع، اذ انه قائم بأعمال أوسطى مواسير ، ويؤدي عمله على الوجه الاكمل ، وهذا يقطع - كما جاء بالحكم المطعون فيه - بأن المدعى عين رئيس عمال ، ولم ينقل الى كادر الصناع حتى هذا التاريخ ، وليس في الاوراق ما يدل على نقله الى هذا الكادر بعد ذلك .

٨٢٤ - ٣ (١٩٥٨/١١/٢٢) (١٨٠/١٦/٤)

٨٥٠ - بيان حقيقة الوظيفة المراد التعيين فيها - وجوب تقصى قصد مصدر القرار في ضوء الظروف التي لا يست اصداره ، وحدود السلطة التي يملكها ، وتوافر او عدم توافر الشروط اللازمة لاصدار القرار على وجه معين - مثال بالنسبة لقرار نص فيه على تعيين عامل في وظيفة مبخر حال عدم توافر الشروط اللازمة للتعيين في هذه الوظيفة - وجوب حمل القرار على انه خاص بالتعيين في وظيفة مساعد مبخر وبخاصة متى كانت الظروف التي احاطت به تدل على اتجاه الادارة الى ذلك - تحول القرار الادارى .

اذا دفعت الجهة الادارية بوقوع خطأ مادي في قرار التعيين ، فانه يتعين تقصى حقيقة قصد مصدر القرار واستنباط هذا القصد في الظروف التي لا يست اصداره ، وتبين حدود السلطة التي تملكها في هذا الشأن ، وتوافر او عدم توافر الشروط اللازمة لامكان اصدار القرار على وجه معين، ذلك ان القرار الادارى هو افصاح الجهة الادارية المختصة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث اثر قانونى معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة . فاذا كان الثابت من ميزانية مصلحة المعامل بوزارة الصحة العمومية ان عدد وظائف المبخرين المدرجة بها منذ مايو سنة ١٩٤٩ هو اربع وظائف وان هذه الوظائف الاربع كانت مشغولة جميعها وقت تعيين المدعى في اول نوفمبر سنة ١٩٤٩ بعد فصله من وظيفة عامل عادى بعمل المصل واللقاح ، وانه لم تنشأ بالميزانية المذكورة وظيفة لمبخر بادماج وظيفتى عامل عادى ، وان هذا لم يكن خافيا على المصلحة وقت تعيينه ، فان تحقيق اثر قرار التعيين يكون غير ممكن قانونا لو انه قصد به وضعه في وظيفة مبخر ، وهى وظيفة لم تكن خالية بالفعل ولم تكن اوضاع الميزانية لتسمح بتعيينه فيها وقتذاك وما كان التعيين فيها ليصادف محلا لانشغال هذا المحل بسواه . وما يؤيد اتجاه القصد الى تعيين المدعى في وظيفة مساعد مبخر لامبخر تحديد الاجر في قرار تعيينه بما يوازي اجر مساعد المبخر ، وتواتر جانب من المكاتبات الخاصة به بعد ذلك بوضعه مساعد مبخر ، بل وقراره هو بهذا الوصف في الطلب المقدم منه في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٥ ، وما تقرر المصلحة من انه منذ تعيينه في هذه الوظيفة لم يتم بعمل مبخر ، ومنحه علاواته الدورية على اساس وظيفة مساعد مبخر . هذا الى ان التعيين في وظيفة مبخر - وهى في وظائف الصناع او العمال الفنيين

التي لا تحتاج الى دقة - يتطلب بحسب كادر العمال تأدية امتحان أمام لجنة فنية خاصة ، اذ نص الكادر المذكور على أن « لايعين عامل من الخارج الا بعد اجتيازه امتحانا أمام لجنة فنية يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص ، وتحدد هذه اللجنة وظيفته ودرجته ، ولا يجوز له أن يتقاضى أجرا عند تعيينه أزيد من أول مربوط الدرجة التي حددت له ، فشرط التعيين - كما هو الحال في شأن المدعى بعد فصله من وظيفة عامل عادى - هو أداء امتحان أمام اللجنة الفنية المشار اليها ، وهي التي يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص ، ولا تقوم مقامها أية هيئة أخرى ، وحكمة ذلك ضمان الخبرة والتخصص في أعضائها ، واتحاد معيار التقدير لديها بالنسبة الى من يمتحنون أمامها كافة ، والثوق من الحيدة والبعد عن التأثير . وشرطه كذلك النجاح في هذا الامتحان نجاحا تتضح منه صلاحية الصانع أو العامل للحرفة التي سيعين فيها ، وتحدد على أساسه وظيفته ودرجته حسبما تراه اللجنة ، وبالتالي أجره الذي لا يجوز أن يزيد عند التعيين على أول مربوط الدرجة التي ثبتت صلاحيته للتعين فيها . واذا كان الظاهر من الاوراق أن المدعى أدى امتحانا محليا لوظيفة عامل فنى بالمعمل ، وهو امتحان يختلف عن الامتحان المقرر لوظيفة مبخر لتباين طبيعة العمل في كل من الوظائف ، وأنه لم يؤد هذا الامتحان أمام اللجنة الفنية المنصوص عليها في كادر العمال بل أمام ممتحن فرد ، ولم يؤد امتحانا ما لوظيفة مبخر بالذات ، فان هذا كله كاف لتأييد ما تذهب اليه المصلحة من أن المذكور انما عين في وظيفة مساعد مبخر ، وما كان في مقصودها أو في سلطتها ولا من الممكن قانونا لما تقدم من أسباب تعيينه في وظيفة مبخر التي انما ورد ذكرها في قرار تعيينه من قبيل التجوز وعدم الدقة في التعبير ، وفي هذا حمل للقرار على محمل الصحة ، فيتحول من قرار باطل لفقدانه شروط صحته ومخالفته للقانون في أحد الفرضين ، الى قرار صحيح مطابق للقانون في الفرض الآخر ، ما دام يحتمل الصحة في تأويل له على وجه من الوجوه بما لا يعطل أثره كلية .

٥٤٦ - ٣ (١٩٥٨/١١/٨) ٦٢/٧/٤

٨٥١ - سن التعيين - النص في كادر سنة ١٩٣٩ على أن الحد الأدنى لسن

الموظف هو ١٨ سنة - عدم سريان هذا النص على المعينين باليومية .

ان كادر سنة ١٩٣٩ الصادر به منشور وزارة المالية رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ كان ينص في الفقرة الاولى من المادة الاولى في باب «التعيين» على أنه « لا يجوز أن تقل سن أي مرشح لوظيفة حكومية وقت التعيين لأول مرة عن ١٨ سنة ميلادية ، ولا تزيد على ٢٤ للتعين في الدرجة التاسعة ولا على ٣٠ للدرجات الثامنة والسابعة والسادسة » ، وفي الفقرة

الثانية من المادة ذاتها على أن « الحد الأدنى للسّن وهو ١٨ سنة يجرى على التعيين فى الوظائف الدائمة والمؤقتة والخارجة عن هيئة العمال » .
ويبين من هذه النصوص أن قيد السّن الوارد فيها لا يجرى حكمه على التعيين فى الوظائف التى باليومية .

١٣٨ - ٢ (١٩٥٦/٦/٩) ١/١٠٣/٨٥٥

٢ - ترقية

٨٥٢ - ترقية العامل تكون من درجة الى الدرجة التالية لها مباشرة من الفئة ذاتها - نقل العامل من فئة من الوظائف الى فئة اخرى لايتقيد بشرط المدة متى توافرت له القدرة والكفاية لتسول الوظيفة الاعلى - هذا النقل يعتبر تعيينا جديدا - اثر ذلك على تاريخ تحديد العلاوة .

جاء بمذكرة اللجنة التى وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ بشأن كادر عمال اليومية فى البند الخاص بالترقيات أنه « تجوز الترقية من درجة الى الدرجة التالية لها بعد ست سنوات يقضيها العامل فى درجته » على أنه بالنظر لاحتياجات بعض المصالح الى صناع من حملة شهادة الدراسة الابتدائية الذين تساعد ثقافتهم على استكمال تدريبهم فى فترة أقصر ترى وزارة المالية أن تجاز ترقية مساعد الصناع الحاصل على شهادة دراسية بعد مدة لا تقل عن ثلاث سنوات بشرط الحصول على موافقة وزارة المالية - ولترقية مساعد الصناع الى صانع لا بد من اجازته امتحان أمام لجنة فنية يصدر بتشكيلها قرار وزارى ٠٠٠٠ ، ، وقد ردد كتابا وزارة المالية الدورىان ملف رقم ف ٢٢٤ - ٥٣/٩ الصادران فى ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ و ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بشأن كادر عمال اليومية فى البند الخاص بالترقيات هذا الحكم واضافا اليه أن « نقل العامل من وظيفة لا تحتاج الى دقة الى وظيفة تحتاج الى دقة ومن هذه الى وظيفة تحتاج الى دقة ممتازة أو من إحدى فئات هذه الوظائف الى الأخرى لا يتقيد بشرط المدة مادام العامل لديه القدرة والكفاية لتولى عمل الوظيفة الأعلى وبعد اجازته امتحانا أمام اللجنة الفنية ، ويمنح بداية الدرجة المنقول إليها أو أجرته التى كان قد وصل إليها قبل النقل أيهما أكبر » . ويجب أن يكون المنقولون على الوجه المتقدم داخلين فى حدود نسبة الـ ٢٠ ٪ المرخص لرؤساء المصالح بالتعيين فيها مباشرة من الخارج ، ويستفاد من الأحكام المتقدمة أن لترقية العامل شروطا وضوابط ، سواء ما يتعلق بالمدد الواجب قضاؤها قبل الترقية والتى تختلف تبعا لثقافة العامل ومؤهلاته الدراسية ، أو فيما يختص بالخبرة المهنية التى يرجع فى التثبيت منها الى الاختبار الفنى ، أو بنوع الوظيفة التى تتم الترقية إليها ، وإن الترقية

لا تكون الا من درجة الى الدرجة التالية لها مباشرة من الفئة ذاتها ، فاذا نقل العامل من فئة من الوظائف الى فئة أخرى فانه لا يتقيد بشرط المدة متى توافرت له القدرة والكفاية لتولى الوظيفة الاعلى ، غير أن نقله يعتبر في هذه الحالة تعيينا جديدا ويدخل في حدود النسبة المرخص في التعيين فيها من الخارج ، ذلك أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ نص على أنه « تحقيقا لمصلحة العمال الموجودين الآن في خدمة الحكومة لايعين في وظائف مساعدي الصناع والصناع الممتازين والاسطوانات والملاحظين من الخارج الا في حدود ٢٠٪ من الخلوات على الاكثر في كل فئة ٠٠٠ » وقد فضى كتاب وزارة المالية الدورى رقم ف ٢٢٤ - ٥٤/٩ المؤرخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بضرورة التزام هذه النسبة لدى التعيين في الوظائف التى تخلو بكل فئة ، ثم أوجب ادخال النقل غير المقيّد بشرط المدة في حدود النسبة المذكورة وهى المرخص في التعيين فيها مباشرة من الخارج . ومقتضى التجاوز عن القيد الزمنى المتطلب لامكان الترقية بحسب قواعد كادر العمال واعتبار العامل المنقول على هذا الوجه داخلا في حدود النسبة المخصصة للتعين فيها من الخارج هو أن النقل يعد في هذه الحالة بمثابة تعيين لترقية ، وان انطوى على تحسين لحانه العامل القائم في الخدمة فعلا ، ذلك أن التعيين الجديد لا يقتصر حكمه - في خصوص مدد الترقية واستحقاق العلاوات أو غير ذلك - على من لم تسبق له خدمة أصلا ، أو من سبق أن انقطعت خدمته لسبب من الاسباب وأعيد اليها ، بل قد يصدق حكمه أيضا - في خصوص ماتقدم - على كل نقل تعتبره القواعد التنظيمية العامة في هذا الشأن بمثابة التعيين الجديد المنبت الصلة بالوظيفة والدرجة السابقة ، اذ ينشأ مركزه القانونى الذاتى على هذا الاساس مما لا يجوز معه مخالفة هذا الحكم الخاص . ومن ثم اذا ثبت أن المطعون عليه لم ينقل من درجة عامل عادى الى الدرجة التالية لها فى السلك ذاته (وهى درجة رئيس عمال عاديين) ، بل عين فى درجة عامل كتابى فى فئة أخرى تغاير فئة العمال العاديين التى ينتمى اليها ، وقد أفصح قرار المصلحة عن أن نقله هو بمثابة التعيين الجديد ، وآية ذلك أن المذكور لم يكن قد أمضى بعد فى درجة عامل عادى المدة القانونية المقررة للترقية وفقا لقواعد كادر العمال ، فان تاريخ هذا التعيين هو الذى ينبغى اتخاذه اساسا لتحديد موعد استحقاق علاواته الدورية مستقبلا ، ويكون الحكم المطعون فيه ، اذا قضى بتأييد قرار اللجنة القضائية فيما ذهب اليه من أحقية المتظلم فى صرف علاواته الدورية المتأخرة فى تواريخها المحددة طبقا لقواعد كادر العمال ، قد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه .

٣ - علاوة دورية

٨٥٣ - تأجيل العلاوة لمدة معينة - من اختصاص رئيس المصلحة .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ في شأن كادر عمال اليومية ، وكذا كتاب وزارة المالية الدوري ملف رقم ٢٣٤-٥٣/٩ الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ تنفيذا لهذا القرار نصا في باب العلاوات على أن « تمنح العلاوات بصفة دورية في مايو من كل سنة حسب الفترة المقررة في كل درجة ، ويجوز لرئيس المصلحة تأجيل العلاوة لمدة ستة شهور أو أكثر أو الحرمان منها اذا ارتكب العامل ما يستدعي ذلك ولا يجوز الحرمان الا بقرار من وكيل الوزارة بعد أخذ رأى اللجنة المشار اليها في الفقرتين السابقتين » ، ومفاد هذا الحكم أن ثمة تفرقة بين تأجيل علاوة العامل لمدة محدودة وبين حرمانه منها نهائيا اذا ارتكب ما يستدعي ذلك ، وأن هذه التفرقة قائمة ، سواء من حيث السلطة المختصة التي تملك توقيع هذا الجزاء ، أم من حيث جسامته الفعل . فأما تأجيل العلاوة لمدة ستة أشهر فأكثر فهو سلطة مخولة لرئيس المصلحة ينفرد بها ، وأما الحرمان من العلاوة فلا يجوز الا بقرار من وكيل الوزارة بعد أخذ رأى اللجنة المتقدم ذكرها .

١٨٥ - ١ (١٩٥٥/١٢/٣) ٢١٢/٢٦/١

٤ - اجازات

٨٥٤ - عدم نص كادر العمال على تقويم اتمام الاجازات المستحقة للعامل في حالة عدم حصوله عليها قبل ترك الخدمة - قانون عقد العمل الفردى الذى يحتسب مثل هذه الاجازات لا يسرى على من تربطه بالحكومة علاقة لائحية .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ قد تناول في المواد من ١ الى ١٥ منه نظام الاجازات الاعتيادية والمرضية الخاصة بعمال اليومية ، ولم ينص على تقويم أيام الاجازات المستحقة للعامل في حالة عدم حصوله عليها قبل تركه الخدمة . كما أن قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ و ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ بكادر عمال اليومية الحكوميين وضعا نظاما لاجازات هؤلاء العمال خلا من مثل هذا التقويم ، وصدرت كتب وزارة المالية النورية ملف رقم ف ٢٣٤-٥٣/٩ في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ و ٦ من يناير ١٩٤٥ و ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بالمعنى ذاته ، أما قانون عقد العمل الفردى الذى استحدثت هذا الحكم أخيرا فانه لا يطبق على من تربطه بالحكومة علاقة لائحية .

٥٨٨ - ٣ (١٩٥٨/٤/٥) ١٠٥١/١١٣/٣

٥ - أجر اضافي

٨٥٥ - الاصل عدم تشغيل العمال يوم الجمعة وعدم صرف أجور لهم عنه -
الاستثناءات التي ترد على هذا الاصل .

في يوم ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أصدر مجلس الوزراء قراراً قضى بعدم تشغيل جميع العمال أيام الجمع الا اذا اقتضت الحالة تشغيلهم ، بشرط علم صرف أجور لهم عن هذه الايام ، على أن يأخذوا راحة بدلا عنها . وفي ٢٨ من ابريل سنة ١٩٥٤ أصدر مجلس الوزراء قراراً آخر بالغاء هذا القرار ، فأصبحت هذه الحالة تحكمها القواعد التنظيمية العامة الصادرة في هذا الشأن ، ومقتضاها - كما جاء بمذكرة اللجنة المالية التي عرضت على مجلس الوزراء لدى اصدار قراره المؤرخ ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ - أن الاصل هو عدم تشغيل العمال في أيام الجمع وعدم جواز صرف أجور لهم عن هذه الايام لمخالفة ذلك للقواعد المالية ، وانما يجوز ذلك استثناء اذا اقتضته الضرورة وأملت له مصلحة العامة وسمحت الاعتمادات المالية المدرجة في الميزانية بمنح أجور عن هذه الايام .

١٦٣٢ - ٢ (١٩٥٨/١/١١) ٤٨٦/٥٧/٣

٨٥٦ - شروط استحقاق عامل اليومية لأجر اضافي عما جاوز ايام العمل الرسمية - أثر الاعتمادات المالية في استحقاق هذا الاجر .

الاصل أن يخصص الموظف أو العامل الحكومي وقته وجهده في الحدود المعقولة لاداء واجبات وظيفته ، وأن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به في أوقاته الرسمية ، أو الذي يكلف أداءه ولو في غير هذه الاوقات علاوة على الوقت المعين لها متى اقتضت مصلحة العمل ذلك . والقاعدة الاساسية التي تحكم استحقاق العامل أجراً عما جاوز ايام العمل الرسمية هي وجوب التزام حدود الاعتمادات المالية المقررة لذلك في الميزانية ، فان وجدت هذه الاعتمادات منح الاجر أصلاً بعد اذ صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٨ من ابريل سنة ١٩٥٤ بالغاء قراره السابق صدوره في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، وان لم توجد أو لم تف امتنع الاجر وحق البديل بيوم الراحة ، فلا تشريب على الادارة اذا هي منحت العامل في هذه الحالة بدلا من أيام الجمع التي عمل فيها بغير أجر أيام راحة بمقدار عددها جملة أو فرادى ، اذ ينتقل حقه عندئذ من الاجر الى الراحة ، ومن ثم فان تقرير منح العامل أجراً عن أيام الجمع التي تتطلب ظروف المرفق العام الذي يعمل به وطبيعته ووجوب حسن سيره بانتظام واضطراد تشغيله فيها أو منحه أيام راحة بدلا منها يتقيد في كل وزارة أو مصلحة بضابط الاعتمادات المالية التي

لا سلطان لها في تقريرها ، بل مرجع الامر فيها الى جهة أخرى هي السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص وحدها في ذلك .

١٦٣٢ - ٢ (١١/١/١٩٥٨) ٣/٥٧/٤٨٦

٦ - نقل العامل من اليومية الى الدرجات

٨٥٧ - استحقاق العامل اجرا معينا طبقا لكادر العمال - نقله بعد ذلك من اليومية الى الدرجات - كيفية احتساب أجره - مثال .

في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥١ تقدمت وزارة المالية الى مجلس الوزراء بمذكرة رقم ٥١٦/١ متنوعة بشأن الاعتراضات التي صادفت الوزارات والمصالح عند تطبيق كشف حرف بـ الـ ١٢ / تضمنت رأى وزارة المالية فيما عرض عليها من حالات ، ومن بين ما سئلت عنه وزارة المالية ما ورد بالبند ٦ فقرة (هـ) وهو « هناك عمال طبق عليهم كادر العمال وهم الآن على درجات خارج الهيئة أو على درجات في الكادر العام فهل يمنحون أجرا ٣٠٠ م بالكامل اذا توفر شرط المنح لهم ؟ وهل يكون المنح في حدود كادر العمال أم في حدود درجاتهم الحالية ؟ » . وقد رأيت المالية أن يمنح هؤلاء العمال الاجر في حدود درجات كادر العمال التي سويت عليها حالاتهم ، وقد وافق مجلس الوزراء على ما ورد بالمذكرة في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥١ . واستنادا الى موافقة مجلس الوزراء سألقة الذكر أصدرت وزارة المالية الكتاب النوري رقم ف ٢٣٤ - ٩/٥٣ ببيان المسائل التي عرضت عليها وقرار مجلس الوزراء في شأنها ، ومن بينها حالة العمال الذين طبقت عليهم أحكام كادر العمال وهم على درجات خارج الهيئة السالف ذكرها . وفي ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٢ أصدرت وزارة المالية الكتيب النوري رقم ف ٢٣٤ - ١/٢١٤ جزء ثان بشأن كيفية تحديد المرتب عند النقل من اليومية الى الدرجات وقد جرى نصه كالآتي : « قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ المبدأ الآتي :
عمال اليومية - الحاصلون على مؤهلات دراسية والغير حاصلين على مؤهلات - عندما يوضعون على الدرجات طبقا للقواعد والأحكام المقررة تحدد مرتباتهم على أساس الاجر اليومي مضروبا في ٢٥ يوما ، وترى وزارة المالية اتباع هذا المبدأ أيضا عند النقل من اليومية الى الدرجات الخارجة عن الهيئة » . ووضح أن ما قرره مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ و ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥١ لا يعمل أن يكون تطبيقا سليما للمبادئ القانونية التي تقضي بعدم المساس بالمراكز القانونية الذاتية التي تحققت لصالح الموظف في ظل نظام معين الا بنص خاص في قانون . فاذا ثبت أن المدعى عليه قد اكتسب في ظل قواعد كادر العمال مركزا قانونيا ذاتيا (اذ سويت حالته بالتطبيق لاحكام ذلك

عمال ١ - عمال اليومية
(٧) نقل العامل من وظيفة
الى وظيفة (٨) تاديب

الكادر ومنح اجرا يوميا قدره ١٩٠ م اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٤٥)
فانه لا يجوز المساس بحقه في هذا الاجر بنقله من سلك اليومية الى سلك
الماهية ، وبالتالي يكون مستحقا الفروق المالية بين أجره اليومي السابق
مضروبا في ٢٥ يوما وبين الراتب الذي منحه بعد نقله الى وظيفة ساع
وقدره ثلاثة جنيهات شهريا .

١٤٠ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٢٩) ٢٦٥/٣٠/٢

٨٥٨ - عدم منح كادر العمال عمال اليومية اجرا عن ايام الجمع - نقل العامل
من اليومية الى سلك الدرجات - ليس في نصوص كادر العمال ما يوجب ان تكون ماهية
النقل على اساس أجره اليومي مضروبا في ٣٠ يوما .

ان قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٣ من نوفمبر و ٢٨ من
ديسمبر سنة ١٩٤٤ بوضع كادر لعمال اليومية لم يتضمن أى نص يوجب
ان يكون تحديد الماهية الشهرية للعامل الذى ينتقل من اليومية الى سلك
الدرجات على اساس أجره اليومي مضروبا في ٣٠ يوما ، وقد خلا كتاب
وزارة المالية الدورى ملف رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ المؤرخ ١٦ من أكتوبر
سنة ١٩٤٥ بشأن كادر عمال اليومية من أى قاعدة من هذا القبيل ، بل
ان مذكرة وزارة المالية التى وافق عليها مجلس الوزراء بقراره الصادر في
٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ أفصحت عن المبدأ المتبع بالنسبة الى عمال
اليومية العاملين بمقتضى كادر العمال وهو عدم منحهم أى أجر عن ايام
الجمع .

١٩٦ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٢٩) ٢٧٧/٣٢/٢

٧ - نقل العامل من وظيفة الى وظيفة

٨٥٩ - النقل من وظيفة عامل عادى الى وظيفة مساعد صانع - جواره - كتاب
دورى المالية في ١٦/١٠/١٩٤٥ .
اجاز كتاب دورى وزارة المالية رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ الصادر في ١٦
من أكتوبر سنة ١٩٤٥ في البند ثامنا (الترقيات) الفقرة قبل الاخيرة
منه النقل من وظيفة عامل عادى الى وظيفة مساعد صانع ، حيث نصت
الفقرة المذكورة على أن « العامل العادى اذا رقى رئيسا للعمال العاديين أو
نقل لوظيفة مساعد صانع يمنح علاوة ترقية ، ويتخذ تاريخ النقل الى
درجة مساعد صانع اساسا لحساب المدة التى تجوز ترقيته بعدما لدرجة
صانع » .

٥٤٨ - ٣ (١٩٥٧/٦/٨) ١١٣٨/١١٩/٢

٨ - تاديب

٨٦٠ - التفويض الصادر من الوزير لرؤساء الفروع في مباشرة الاختصاصات
التاديبية التى لوكل الوزارة أو لرؤساء المصالح بالنسبة للموظفين والمستخدمين الخاضعين لقانون

نظام موظفي الدولة - الشبهة التي تثار بصدد بطلان هذا التفويض - لا محل لها بالنسبة لتفويضهم في شئون العمال - أساس ذلك .

إذا جاز أن يقال ببطلان القرار الذي يصدر من الوزير بتفويض رؤساء الفروع في الاختصاصات التأديبية المنوط بوكيل الوزارة أو مدير المصلحة بالنسبة إلى كل من الموظفين الداخلين في الهيئة والمستخدمين الخارجين عن الهيئة الذين يخضعون جميعاً لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١. فإن هذا القول لا يصدق بالنسبة للعمال ، ذلك أن القيود الواردة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والتي قد تحول دون إمكان تفويض رؤساء الفروع في مباشرة الاختصاصات التأديبية التي لو كبل الوزارة أو لرؤساء المصالح والتي أباححت المادة ١٣٣ مكرراً إسنادها إلى وكيل الوزارة المساعد دون من عناه فيما يختص بالموظفين والمستخدمين الذين ينطبق عليهم هذا القانون - هذه القيود لا تصدق على العمال لعدم سريان أحكام القانون المشار إليه في حقهم .

ومن ثم إذا أصدر وزير المواصلات قراراً بتفويض رؤساء الفروع بمصلحة السكك الحديدية في اختصاصات مدير عام تلك المصلحة بالنسبة للعمال ، واستناداً إليه أصدر مفتش عام الحركة والبضائع قراراً بتوقيع جزاء تأديبي على أحد العمال بتأخير علاوته مدة معينة ، فإن الجزاء المذكور يكون قد صدر ممن يملكه قانوناً في حدود اختصاصاته .

١٨٥ - ١ (١٩٥٥/١٢/٣) ١٢٢/٢٦/١

٩ - وقف عن العمل

٨٦١ - وقف العامل عن العمل - لا يقع تلقائياً بقوة القانون إلا إذا حبس احتياطياً أو تنفيذاً لحكم قضائي - وجوب صدور قرار إداري لإنشاء حالة الوقف عن العمل في غير هذه الحالة - امتناع الإدارة عن تمكين العامل من أداء عمله بعد الإفراج عنه ينطوي على مخالفة القانون ما دام لم يصدر قرار بوقفه - عدم جواز حرمان العامل من راتبه ما دام قد عرض من جانبه استعداده للقيام بعمله .

أن وقف العامل لا يقع بقوة القانون إلا إذا حبس احتياطياً أو تنفيذاً لحكم قضائي ، لأن مثل هذا الحبس يقتضي بحكم الضرورة عدم تمكنه من أداء عمله في خدمة الحكومة مما يغني عن صدور قرار بالوقف ، أما في غير هذه الحالة فلا بد لإنشاء حالة الوقف عن العمل من صدور قرار إداري ممن يملك ذلك . وغني عن القول أن هذه الأحكام هي من الأصول العامة ، ولذا رددتها المادتان ٩٥ ، ٩٦ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بالنسبة للموظفين الدائمين ، ونصت المادة ١١٧ فيما نصت عليه على سريان هذا الحكم على المستخدمين الخارجين عن الهيئة . وما دام لم يوقف الموظف بقوة القانون عن عمله بسبب حبسه احتياطياً أو تنفيذاً لحكم

قضائي ، وما دام لم يصدر قرار بالوقف ممن يملك ذلك قانونا في غير الحالة المذكورة ، فان امتناع الادارة عن تمكين الموظف من أداء عمله بعد الافراج عنه يكون مخالفا للقانون ، ولا يجوز حرمان الموظف من مرتبه ، ما دام قد عرض من جانبه استعدادا للقيام بعمله ، وكان الامتناع من جانب الادارة بدون وجه حق وبسبب لا دخل لارادة الموظف فيه .

١٥٥ - ٣ (١٩٥٨/١٢/١٣) ٤/٢٦/٣٣٤

١٠ - فصل

٨٦٢ - فصل العمال الحكوميين الذين يخضعون لاحكام كادر العمال - وجوب اخذ رأي اللجنة الفنية التي نصت عليها تعليمات المالية - عدم سريان هذا الحكم على من يخضعون لقواعد مغايرة ونظام خاص كنظام هيئات البوليس .

لا وجه لما يذهب اليه المدعى من أن القرار الصادر من وكيل الوزارة بفصله من وظيفته كوكيل باشجاویش مشوب بعيب شكلي يبطله . هو عدم أخذ رأي اللجنة الفنية التي نصت عليها تعليمات المالية في شأن فصل العمال من الخدمة بسبب تأديبي ، لأن هذا الحكم لا يصدق الا على عمال اليومية الحكوميين الذين يسرى كادر العمال في حقهم وحدهم ، والمدعى ليس منهم ، اذ أنه يخضع في هذا الشأن لقواعد مغايرة ونظام خاص هو نظام هيئات البوليس .

١٧٨ - ٣ (١٩٥٨/٣/١) ٢/٨٨/٧٦٩

٨٦٣ - فصل الصبية - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ في شأن الصبية الذين لم يكونوا قد أتموا خمس سنوات خدمة في أول مايو سنة ١٩٤٥ وكذلك الذين عينوا منهم أو يعينون بعد هذا التاريخ - استمرارهم في الخدمة بعد نهاية السنة الخامسة - منوط بالنجاح في الامتحان في المهنة أمام لجنة فنية بدرجة صانع دقيق - تقدير اللجنة كفاية الصبي بدرجة صانع غير دقيق يعتبر رسوبا في الامتحان - تكرار رسوبه مرة ثانية يستتبع الفصل من الخدمة .

ان مجلس الوزراء قد قرر بجلسته المنعقدة في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ ان « الصبية الذين لم يكونوا قد أتموا خمس سنوات في الخدمة في أول مايو سنة ١٩٤٥ ، وكذا الذين عينوا منهم أو يعينون بعد هذا التاريخ سواء كانوا حاصلين على الشهادة الابتدائية أو غير حاصلين عليها تطبق عليهم كشوف حرف (ب) أن يمنحوا الاجور التالية : السنة شهور الاولى مجانا - ٥٠ مليما عن باقى السنة الاولى - ١٠٠ مليما من أول السنة الثانية - ١٥٠ مليما من أول السنة الثالثة - ٢٠٠ مليما من أول السنة الرابعة - ٢٥٠ مليما من أول السنة الخامسة ، وبعد نهاية السنة الخامسة يؤدي الصبي امتحانا أمام اللجنة الفنية المشكلة بقرار وزاري، ان نجح فيه يرقى الى درجة صانع دقيق اذا وجدت درجة خالية وفي هذه الحالة يمنح أجره يومية قدرها ٣٠٠ م ، واذا رغب يعطى فرصة أخرى بأجر ٢٥٠ مليما

يومية ، فان تكرر رسوبه بفصل ، • ويستفاد من قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، أنه يشترط لبقاء الصبى فى الخدمة أن يحرز فى الامتحان الذى يؤديه بعد نهاية السنة الخامسة من خدمته نجاحا يرقى به فى تقدير الدرجة الفنية الى مرتبة الصلاحية للترقية الى درجة (الصانع لدقيق) فاذا قصرت به كفايته الفنية عن بلوغه هذا المستوى حتى أن اللجنة المشار اليها قدرت لمبلغ اجادته لحرفته درجة لا تنهض به فوق مستوى الصانع غير الدقيق ، عد راسبا فى اختبار الترقى الى درجة (صانع دقيق) وحق عليه جزاء الفصل من الخدمة ، الذى نص عليه قرار مجلس الوزراء آنف الذكر بشرط أن يتكرر هذا الاخفاق للمرة الثانية •

١٩٦٦ - ٤ (١٩٦٠/٦/١٨) ٥/١١٠٠

١١ - فصل غير تاديبى بسبب الانقطاع عن العمل

٨٦٤ - ورود نص بكادر العمال على ان فصل العامل من الخدمة بسبب تاديبى يتم بموافقة وكيل الوزارة بعد اخذ رأى لجنة فنية معينة - عدم انطباق هذا النص على الفصل غير التاديبى - اعتبار العامل تاركا الخدمة بسبب انقطاعه عن العمل مدة ما بدون اذن او عذر • هو فصل غير تاديبى •

ان كادر العمال الصادر به قرار مجلس الوزراء فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ وكتاب وزارة المالية الدورى ملف رقم ٢٣٤-٩/٥٣ الصادر فى ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ تناول النص على حالة فصل العامل من الخدمة بسبب تاديبى ، فقضى بأنه « لا يجوز فصل العامل من الخدمة بسبب تاديبى الا بموافقة وكيل الوزارة بعد اخذ رأى اللجنة الفنية المشار اليها فيما تقدم » ، وأغفل حالة انتهاء خدمة العامل بسبب غير تاديبى بما يعد فى حكم الاستقالة وهو تغيبه وانقطاعه عن عمله بدون اذن او عذر قهرى لمدة تجاوز قدرها معينة ، ذلك أن الفصل التاديبى يفترض ارتكاب العامل ذنبا اداريا يستوجب هذا الجزاء ، أما اعتبار العامل تاركا الخدمة بسبب انقطاعه عن العمل مدة ما بدون اذن او عذر فيفترق عن ذلك بأنه ليس من قبل الفصل التاديبى ، اذ يقوم على قرينة الاستقالة التى تقتصر الادارة على تسجيلها بشطب قيد العامل من سجلاتها • واذا كان كادر العمال قد أوجب الا يكون فصل العامل من الخدمة بسبب تاديبى الا بموافقة وكيل الوزارة المختص بعد اخذ رأى اللجنة الفنية التى نظم الكادر المذكور طريقة تشكيلها فان هذا الحكم لا ينسحب على حالة الفصل غير التاديبى بسبب الانقطاع عن العمل ، الذى يتعين الرجوع فى شأنه الى القواعد التنظيمية الأخرى التى عالجت أمره والتى تكمل أحكام كادر العمال فى هذا الخصوص ، لاقتناع القياس بينه وبين الفصل التاديبى •

١٩٩٧ - ٢ (١٩٥٧/١٢/١١) ٣/٢١٠٤٠

٨٦٥ - القاعدة التنظيمية التي تحكم الفصل غير التأديبي للعامل بسبب انقطاعه

عن العمل هي الفقرة ١٤ من تعليمات المالية رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٢ - انتهاء صلة العامل بالحكومة اذا انقطع بدون اذن أكثر من عشرة ايام ، ما لم يثبت القوة القاهرة - المختص بتقدير العذر المبرر للغياب هو رئيس العامل - لا ضرورة للرجوع في هذا الشأن الى وكيل الوزارة ، او الى اللجنة الفنية المشار اليها في صدد الفصل التأديبي .

ان القاعدة التنظيمية التي تحكم حالة الفصل غير التأديبي للعامل بسبب انقطاعه عن العمل هي تلك التي تضمنتها الفقرة ٢٤ من تعليمات المالية رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٢ الصادرة في أول يولية سنة ١٩٢٢ ، التي نصت على أن « كل عامل من عمال اليومية يتغيب بدون اذن أكثر من عشرة ايام ولا يثبت فيما بعد بما يقنع رئيسه بأن غيابه كان بسبب قوة القاهرة ينقطع بمجرد ذلك قيده في الدفاتر بصفته أحد عمال اليومية الدائمين . واذا أعيد استخدامه في أي تاريخ تال فلا يكون له حق في أي اجازة متجمعة لحسابه عن أية مدة خدمة سابقة لتاريخ أعادته في الخدمة » . ومقاد هذا أن الاصل هو أنه لا يجوز للعامل أن يتغيب عن عمله بدون اذن سابق من رئيسه ، واذا تغيب بدون اذن فلا يجاوز غيابه عشرة ايام ، فاذا زاد على ذلك فلا يشفع له في استئناف عمله بعد هذا الانقطاع الا اثبات القوة القاهرة ، وتقدير قيام هذا العذر وتبريره لغياب العامل رهين باقتناع رئيسه بما لا هيمنة لغيره عليه ولا معقب عليه فيه ، متى تجرد من اساءة استعمال السلطة ، فاذا عجز العامل عن اقامة الدليل على أن غيابه كان بسبب قوة القاهرة ، أو لم يقتنع رئيسه بذلك ، فان البت في مصيره يكون بيد هذا الرئيس دون تطلب الرجوع في ذلك الى وكيل الوزارة او الى اللجنة الفنية ، كما هو الشأن في حالة الفصل التأديبي ، وبمجرد هذا ينقطع قيد العامل في الدفاتر بصفته أحد عمال اليومية الدائمين ، وتنتهي صلاته بالحكومة ، واذا أعيد استخدامه بعد ذلك في أي تاريخ لاحق فانه يعد معينا من جديد .

١٦٩٧ - ٣ (١٩٥٧/١٢/١١) ٢١٠/٤٠/٣٠

١٢ - مكافأة انتهاء الخدمة

٨٦٦ - حالات استحقاق مكافأة انتهاء الخدمة وحالات عدم الاستحقاق - سرد

لنصوص قرار اجلاس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ .

تنص لائحة عمال المياومة الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ في البند ١٤ منها على أن « كل عامل من عمال اليومية يتغيب بدون اذن أكثر من عشرة ايام ، ولا يثبت فيما بعد بما يقنع رئيسه بأن غيابه كان بسبب قوة القاهرة ينقطع بمجرد ذلك قيده بالدفاتر بصفته أحد عمال اليومية الدائمين » ؛ وجاء بالبند ١٦ أن « جميع عمال اليومية

الدائمين الذين يتركون الخدمة لقلة الاعمال ، أو لاصابتهم بعاهات أو امراض أو لتقدمهم في السن ، مما يجعلهم غير لائقين للخدمة حسب شهادة القومسيون الطبي ، أو لبلوغهم سن الخامسة والستين ، أو الذين يضطرون الى اعتزال العمل لاداء الخدمة العسكرية ، يكون لهم الحق في مكافأة حسب النسبة الآتية على شرط أن يكونوا قد أتموا سنتين كاملتين في الخدمة بطريقة منتظمة ، سواء أكانتا منقطعتين أم متصلتين ، ويدخل فيها الاجازات بأجرة كاملة ولا تدخل الاجازات التي بدون أجر ، كما تضمن البند ١٧ أن المكافأة التي تصرف عند مغادرة الخدمة لأي سبب من الاسباب المتقدمة تحسب على قاعدة أجرة خمسة عشر يوما بواقع فئة الأجرة التي كانت تصرف وقت اعتزال العمل وذلك عن كل سنة كاملة في الخدمة . ونص البند ٢٠ على أنه « لا يكون لعامل اليومية الدائم الحق في أية مكافأة اذا فصل من الخدمة بسبب الغياب بدون اذن طبقا للفقرة ١٤ أو بسبب الإهمال أو سوء السلوك أو عدم الكفاءة ما لم تقرر خلاف ذلك السلطة التأديبية التي يكون خاضعا لها » .

٣ - ٣ (١٩٥٨/١١/١) ٢٣/٣/٤

٨٦٧ - المكافأة المستحقة لعمال اليومية عند ترك الخدمة طبقا للائحة مكافآت

العمال باليومية الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ١٩٢٢/٥/٨ - عدم صرفها الا عن ايام العمل الفعلية .

ان لائحة مكافآت العمال باليومية التي صدر بها قرار مجلس الوزراء في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ قد نصت في المادة ١٦ منها على أن « جميع عمال اليومية الدائمين الذين يتركون الخدمة لقلة الاعمال أو لاصابتهم بعاهات أو امراض أو لتقدم في السن مما يجعلهم غير لائقين للخدمة حسب شهادة القومسيون الطبي أو لبلوغهم سن ٦٥ سنة أو الذين يضطرون الى اعتزال العمل لاداء الخدمة العسكرية يكون لهم الحق في مكافأة حسب النسبة الآتية على شرط أن يكونوا قد أتموا سنتين كاملتين في الخدمة بطريقة منتظمة سواء أكانتا منقطعتين أو منفصلتين ويدخل فيهما الاجازات بأجرة كاملة ، ولا تدخل الاجازات التي بدون أجر » . أما عن النسب المشار اليها في هذه المادة فقد نصت عليها المادة ١٧ من هذا القرار فقالت « المكافأة التي تصرف عند مغادرة الخدمة لأي سبب من الاسباب المتقدمة تحسب على قاعدة أجرة خمسة عشر يوما بواقع فئة الأجرة التي تكون قد صرفت وقت اعتزال العمل » وذلك عن كل سنة كاملة في الخدمة . وحددت المادة ٢١ أقصى قيمة للمكافأة فنصت على أن « أقصى قيمة للمكافأة التي يستحقها عامل اليومية ماهية سنة واحدة باعتبار السنة ٣٦٠ يوما » . وأشارت المادة ٢٥ الى حالة وفاة العامل بقولها اذا توفي أحد عمال اليومية الدائمين أثناء الخدمة يكون

لأرملته وأولاده الحق في نصف المكافأة التي كان له أن يستولي عليها لو أنه غادر الخدمة في تاريخ وفاته لسبب من الأسباب المبينة في الفقرة ١٦ المتقدمة . ولا تصرف المكافأة للعامل إلا عن أيام العمل الفعلية وهو مانصت عليه أحكام اللوائح والقوانين .

٥٥٧ - ٣ (١٩٥٧/١٢/٧) ٢٥٦/٢٢/٣

٨٦٨ - اعانة غلاء المعيشة لا تحسب في تسوية مكافأة العامل الحكومي .

ان اعانة غلاء المعيشة لا تحسب في تسوية مكافأة العامل الحكومي التي يستحقها عن مدة خدمته ، فهي لا تظم الى أجره عند اجراء هذه التسوية ، ولا تضاف الى المكافأة المستحقة له بعد تقديرها .

٥٨٨ - ٣ (١٩٥٨/٤/٥) ١٠٥١/١١٣/٣

٨٦٩ - المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال - فصلهم

لعدم اللياقة الطبية وحصولهم على المكافأة عن مدة الخدمة - اعادتهم الى الخدمة بعد ذلك باليومية المؤقتة بدون كشف طبي - عدم استحقاقهم لاية مكافأة عن المدة الاخيرة - المادة ٢٣ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات .

ان المادة ٣٢ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية (معدلة بالقانونين رقمي ٢٩ لسنة ١٩١٠ و ١٤ لسنة ١٩١٣) تنص على مايلي : « المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال المندرجون في الجدول حرف « أ » الذين يرفتون بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ١٤ أو بسبب العاهة أو المرض أو كبر السن مما يجعلهم غير لائقين للخدمة بموجب شهادة من طبيبين تعينهما الحكومة ، تعطى لهم مكافأة معادلة لماهية نصف شهر واحد من ماهيتهم الاخيرة عن كل سنة من سنى خدمتهم وبشرط ألا تتجاوز هذه المكافأة ماهية سنة واحدة ٠٠٠ » ، كما نصت هذه المادة على أنه « ومع ذلك متى بلغ المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال سن الخامسة والستين سنة وجب اعتبارهم حتما من فئة الخدمة الذين أصبحوا غير لائقين للخدمة لكبر سنهم ويكون لهم الحق في المكافأة بدون لزوم لاجراء الكشف الطبي عليهم » ، ثم نصت فيما نصت عليه على ماياتي « المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال الذين يعينون فيما بعد بصفة دائمة لا يجوز لهم في أى حال من الاحوال أن يطلبوا المكافأة المنصوص عليها في الفقرة الاولى عن مدة خدمتهم السابقة ٠٠٠ » ، ونصت كذلك على مايلي : « ولا تسرى أحكام هذه المادة الى الاشخاص الاتي بيانهم وهم (أولا) ٠٠٠ (ثانيا) المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال الذين نالوا من إحدى مصالح الحكومة مكافأة أو مساعدة ما بمناسبة رفتهم » . ويبين من هذه النصوص بما لا يدع مجالا لأي شك أنه لايجوز

منح مكافأة عن مدة خدمة لاحقة لرفت المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال الذين نالوا مكافأة عن مدة خدمتهم السابقة على رفتهم .

٦٣٣ - ٣ (١٩٥٨/٧/١٢) ٣ (١٩٥٤/١٦٦/٣)

٨٧٠ - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ - الاعانة المشار اليها فيه هي من طبيعة المكافأة الاصلية وتأخذ حكمها - عدم استحقاق الموظف لهذه الاعانة اذ فصل بسبب يسقط حقه في المكافأة الاصلية .

ان الاعانة المشار اليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ لا تعلو أن تكون زيادة في المكافأة الاصلية ، فهي من طبيعتها وتأخذ حكمها . وقد أكد ذلك قرار مجلس الوزراء المشار اليه؛ اذ نص على استحقاق هذه الاعانة اذا كان فصل الموظف مما يعطيه الحق في تلك المكافأة . ولما كان المدعى قد فصل من الخدمة لانقطاعه عن العمل بدون عذر مقبول مدة تزيد على عشرة أيام ، وهذا من الاسباب التي تحرمه من المكافأة الاصلية ، فهي بالتالي من الاسباب التي تحرمه من الزيادة في المكافأة المقررة بقرار مجلس الوزراء السالف الذكر .

٣ - ٣ (١٩٥٨/١١/١) ٢٣/٣/٤

ب - كادر عمال اليومية

١ - عدم انطباق القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ولا القانون ٣١٧

لسنة ١٩٥٢ على عمال اليومية الخاضعين لاحكام كادر العمال .

٨٧١ - عدم انطباق القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ولا القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي على عمال اليومية الخاضعين لاحكام كادر العمال - عمال اليومية الخاضعون لاحكام كادر العمال تسرى عليهم قواعد الترقية والعلاوات والتاديب الواردة به - عدم خضوعهم لاحكام قانون نظام موظفي الدولة ولا لقانون عقد العمل الفردي .

ان احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ينصرف تطبيقها الى الموظفين الداخليين في الهيئة سواء اكانوا مثبتين ام غير مثبتين (وهم الذين نص عليهم في الباب الاول في المواد من ٢ الى ١٦) وكذا الى المستخدمين الخارجين عن الهيئة (الذين تناولهم في الباب الثاني في المواد من ١١٧ الى ١٣٠) دون عمال اليومية . فاذا كان الثابت ان المطعون عليه من عمال اليومية ومعامل باحكام كادر العمال ووظيفته مدرجة بالكشوف المرفقة بهذا الكادر فانه يخضع في نظام تعيينه وترقيته وعلاواته وتاديبه لاحكام هذا الكادر دون احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ومتى ثبت أن المدعى معين على إحدى درجات كادر العمال ، ومعامل باحكام هذا الكادر الذي وردت وظيفته بأحد الكشف الملحق به ، وهو

مُفْتَال ٢ ب - كادر عمال اليومية
(٢) قصر تطبيق كادر العمال على
عمال الحكومة المركزية وفروعها

- ٧٠٤ -

المطبق عليه بالفعل ، فان القواعد الواردة في الكادر المشار اليه هي التي تسرى في حقه وتحكم حالته ، دون أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، الذي لا يسرى الا على الموظفين المدنيين الداخلين في الهيئة ، سواء اكانوا مثبتين أم غير مثبتين ، وكذا على المستخدمين الخارجين عن للهيئة دون عمال اليومية الحكوميين ، كما أن كادر العمال هو الذي ينطبق على حالة المذكور دون أحكام المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي ، لان مجال تطبيق قانون عقد العمل الفردي لا يكون الا اذا كانت العلاقة قائمة على أساس عقد عمل رضائي بالمعنى المفهوم في فقه القانون الخاص ، وليست خاضعة لتنظيم لائحي .

١٨٥ - ١ (١٩٥٥/١٢/٣) ٢١٢/٢٦/١

١٦٩٧ - ٢ (١٩٥٧/١٢/١١) ٣١٦/٤٠/٣

٢ - قصر تطبيق كادر العمال على الحكومة المركزية وفروعها

٨٧٢ - الاصل أن يقتصر تطبيق كادر العمال على عمال الحكومة المركزية وفروعها دون المجالس البلدية والقروية ما لم يصدر تشريع يسريان أحكامه عليهم ، وبالقدر الذي تحمله ميزانية هذه المجالس - مثال بالنسبة لمجلس بلدي بورد سعيد ومجلس بلدي المنصورة .

الاصل في كادر العمال أن يقتصر تطبيقه على عمال الحكومة المركزية وفروعها دون عمال المجالس البلدية والقروية ما لم يصدر تشريع خاص يسريان أحكامه عليهم . وأن سريانه في مثل هذه الحالة على أولئك العمال مقيد بالقدر الذي تتحمله ميزانية هذه المجالس : ويبين من الاطلاع على خطاب مندوب الادارة العامة لشئون البلديات المحرر في مارس سنة ١٩٥٥ ان كادر العمال لم يطبق على عمال المجالس البلدية والقروية على اثر صدوره ، اذ أن تكاليف تنفيذه بلغت عند حصرها ١٨١٣٤٠ ج ، وان وزارة الصحة تقدمت الى وزارة المالية بطلب منح المجالس السلطة التي تمكنها من تطبيق ذلك الكادر من اول مايو سنة ١٩٤٥ حتى آخر ابريل سنة ١٩٤٨ . الا أن وزارة المالية اجابت بأنها تأسف لعدم إمكانها الموافقة على منسح سلف بسبب الاعباء الجسيمة التي تثقل كاهل الخزانة العامة ، واستطرد محرر الخطاب الى القول بأنه بناء على ذلك لن تستطيع ادارة البلديات تطبيق كادر العمال على مجالسها الا اذا أمدتها الحكومة باعانة مالية سنوية لتتمكن من مواجهة تكاليفه ، نظرا لقصور ميزانيات المجالس البلدية عن تحمل هذه التكاليف . فاذا كان الثابت أن المبالغ اللازمة للتنفيذ لم تكن مدرجة في ميزانية مجلس بلدي بورد سعيد ومجلس بلدي المنصورة ، فإنه لا يكون للمدعى من منبيل الى الزام هذين المجلسين احدهما أو كليهما بتسوية حالته على أساس أحكام كادر العمال طبقا للقاعدة المشار اليها آنفا .

واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير ذلك ، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون ويتعين الغاؤه .

١٠٧ - ٢ (١٩٥٦/٤/٢٨) ١٩٥٦/٨٦/١

٨٧٣ - الاصل ان يقتصر بتطبيق كادر العمال على عمال الحكومة المركزية وفروعها ، ما لم يصدر تشريع خاص بسريانه على غيرهم - عدم انطباقه على عمال ديوان الاوقاف الملكية .

ان كادر العمال انما قصد من وضعه أصلاً أن يطبق على عمال الحكومة المركزية وفروعها دون ما سواها ، ما لم يصدر تشريع خاص يقضى بسريان أحكامه على غير هؤلاء العمال الحكوميين . وآية ذلك ما جاء في مذكرة اللجنة المالية رقم ف ٢٣٤ - ١/٢٠٢ في شأن كادر العمال التي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، من أن وزارة المالية « رأت فيما يختص بعمال اليومية تشكيل لجنة مثلت فيها جميع الوزارات التي يعينها الأمر لوضع كادر يتناول كيفية اختيار العمال وتحديد درجاتهم ونظام ترقيةاتهم وعلاواتهم واجازاتهم وما الى ذلك مما يمكن أن تنتظمه قواعد عامة في جميع وزارات الحكومة ومصالحها . . . » ، وأن اللجنة المالية عقدت عدة اجتماعات « استعرضت فيها طلبات العمال والقواعد المعمول بها في المصالح التي بها أكبر عدد منهم . . . » ، وأنه « رأى تحقيقاً لهذا الغرض أن يوضع كادر عام للعمال لأول مرة في تاريخ الاداة الحكومية . . . » ، وأن هذا الكادر يضمن للعمال مركزاً مستقراً في أوساط الحكومة . . . » ، وأن وزارة المالية ترى « أن تمتنع الوزارات والمصالح عن استخدام عمال للقيام بالأعمال الكتابية . . . » ، وأن تكاليف التسوية التي استلزمها تنفيذ هذا الكادر قدرت في ميزانية الدولة بعد « الرجوع الى الوزارات والمصالح المختلفة » ، وأن قواعد التعيينات تضمنت أحكاماً وضعت « تحقيقاً لمصلحة العمال الموجودين الآن في خدمة الحكومة . . . » ، وأنه نص في بند العلاوات على أنه يجوز « لرئيس المصلحة تأجيل العلاوة . . . » ولا يجوز الحرمان الا بقرار من وكيل الوزارة . . . » ، وفيما يتعلق بالقواعد العامة أن « تحدد كل وزارة أو مصلحة عدد كل فئة من فئات الصناع في كل قسم حسب ما تقتضيه حالة العمل . . . » ، وأن « التكاليف ينبغي لحصرها الرجوع الى وزارات الحكومة ومصالحها » ، وقد ردد هذا المعنى في عدة مواطن وأكدته كل من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، وكتاب وزارة المالية السدوري ملف رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ المؤرخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ - كل أولئك قاطع في الدلالة على أن كادر العمال وما طرأ عليه من تعديلات انما صدر مقصوداً

الآثر على العمال الحكوميين الذين استهدف الشارع انصافهم بتنظيم
امشالهم اختيارهم وتحديد درجاتهم وبيان قواعد ترقيةاتهم ونظام
علاواتهم واجازاتهم ، وجعل أحكامهم نافذة وملزمة فيما يتعلق بهؤلاء
العمال فحسب ، دون أن يفرض هذه الاحكام على الهيئات الشبيهة
بالحكومة أو التي تطبق نظم الحكومة ، لاستقلال كل منها بتنظيمها
وأوضاعها الخاصة بها في حدود مواردها وميزانياتها . ونظراً لأن
ديوان الاوقاف الخيرية الملكية لم يكن هيئة حكومية ولا فرعاً من
الحكومة أو مصلحة تابعة لها ، فإن كادر العمال لا يطبق في حق عماله
ما دام لم يصدر تشريع خاص بسريان أحكامه على عمال ذلك الديوان .

١٤٢١ - ٢ (١٩٥٧/١١/٢٣) ١١٥/١٤/٣

٨٧٤ - الاصل أن يقتصر تطبيق كادر العمال على عمال الحكومة المركزية وفروعها
دون عمال المجالس البلدية والقروية مالم يوجد نص بسريان أحكامه - النص على سريان
أحكامه عليهم فيما يتعلق بشروط التعيين ومنح العلاوات والترقيات والنقل والاجازات وبدل
السفر - فقيده ذلك بالقدر الذي تحتمله ميزانية هذه المجالس .

ان كادر العمال انما قصد منه أن يطبق على عمال الحكومة المركزية
وفروعها ، ولما كانت المجالس البلدية تتمتع بالشخصية المعنوية باعتبارها
من الاشخاص الادارية العامة ، فإن استقلالها في الشخصية المعنوية
يقتضي في الاصل عدم سريان الاحكام الخاصة بموظفي الحكومة وعمالها
على موظفي هذه الاشخاص المعنوية الادارية وعمالها الا اذا نص على ذلك .
واذا كانت لائحة استخدام موظفي ومستخدمى وعمال المجالس البلدية
والقروية الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٩ من يونيو سنة ١٩٤٥
قد نسبت في مادتها الاولى الخاصة بشروط التعيين ومنح العلاوات
والترقيات والنقل والاجازات وبدل السفر على أن « تتبع بالنسبة لموظفي
ومستخدمى وعمال المجالس البلدية والقروية جميع القواعد المقررة والتي
يستقر لموظفي ومستخدمى وعمال الحكومة فيما يتعلق بشروط التعيين
ومنح العلاوات والترقيات والنقل والاجازات وبدل السفر وذلك بغير
اخلال بالاحكام الخاصة الواردة في هذه اللائحة » فإن هذه المادة قصدت
قصر تطبيق القواعد الخاصة بموظفي ومستخدمى وعمال الحكومة
على امشالهم بالمجالس البلدية والقروية على ما يتعلق منها بشروط التعيين
ومنح العلاوات والترقيات والنقل والاجازات وبدل السفر ، والمراد بذلك
بداية هو الشروط والقواعد الاساسية التي تحكم التعيين ومنح العلاوات
والترقيات والنقل وما الى ذلك كأصول عامة مشتركة يقصد توحيد الاسس
التي تنظم هذه الاوضاع ولكن بالقدر الذي نستطيع ميزانية هذه المجالس
أن تحتمله حتى لا تختل أو تضطرب ، ذلك أن الموارد المالية لميزانية هذه

المجالس محدودة بما نصت عليه المواد من ٢١ الى ٣٥ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتنظيم المجالس البلدية والقروية . وقد نصت المادة ٥٥ من هذا القانون على أن « يعين رئيس المجلس الموظفين والمستخدمين والعمال طبقاً للاعتمادات التي وافق عليها المجلس في الميزانية المعتمدة » . ومن ثم كان التزام حدود هذه الاعتمادات أمراً واجباً ، وكان تطبيق أو عدم تطبيق أحكام كادر عمال الحكومة على عمال المجالس البلدية رهيناً بالمقدرة المالية التي للمجالس المذكورة بحسب مواردها وطاقته ميزانيته وتقدير الملاءمة بوساطة المجلس في هذا الشأن . ولذا احتفظت هذه المجالس بنظمها المالية التي تتأثر بإمكانيات ميزانياتها مما قد يترتب عليه أن يكون لها قسواعد التوظيف الخاصة بها التي قد يخضع لها موظفوها ومستخدموها وعمالها طالما أنهم يعملون في خدمتها . فاذا نقلوا منها الى جهة أخرى جرت في حقهم النظم الخاصة بالجهة الجديدة متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لانطباق هذه النظم عليهم .

٢١٢ - ١ (١٩٥٥/١٢/٣) ١/٢٨/٢٢٤

٣- المينون قبل ١/٥/١٩٤٥ والمينون بعد ذلك التاريخ

٨٧٥ -

العمال الموجودون بالخدمة وقت صدور كادر العمال وقامت بهم شروطه في ذلك الوقت - تسوية حالاتهم عن الماضي دون توقف على وجود درجات خالية أو اعتماد مالي أو قيد بنسبة معينة - العمال الذين سيطبق عليهم مستقبلاً ولو كانوا معينين قبل صدوره - خصوعهم للشروط والقيود التي يقررها .

ان كادر عمال اليومية تضمن ضربين من الاحكام : احكاماً وقتية تعالج بأثر رجعي ينسحب الى الماضي وعلى أساس افتراضية ميسرة تسوية حالة العمال الموجودين في الخدمة فعلاً وقت تنفيذ هذا الكادر ، ثم ينتهي مفعولها بمجرد اعمالها واستنفاد غرضها ، فيقف أثرها بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ بحيث لا تتناول أية حالة جديدة لم تكن لتطبق عليها في ذلك التاريخ . وأحكاماً أخرى دائمة تنظم الاوضاع الخاصة بالعمال على أساس واقعية منضبطة وقواعد ثابتة بالنسبة الى المستقبل . ومن ثم فان تطبيق هذه الاحكام وتلك ينصرف الى طائفتين متميزتين من عمال اليومية لكل منهما وضع متباين عن الأخرى . أما الطائفة الأولى فهي طائفة العمال الموجودين في الخدمة بالفعل وقت تنفيذ كادر العمال وقامت بهم شروطه ، وهؤلاء يطبق عليهم بأثر رجعي ، ومقتضى هذا الاثر أن تجري تسوية حالاتهم عن الماضي على أساس افتراضية محضنة دون توقف على وجود درجات خالية أو ارتباط باعتمادات مالية مقررّة أو قيد بنسب معينة فيما يتعلق بكل فئة من فئات الصناع والعمال ،

اذ أن الفروع المالية والتكاليف المترتبة على اجراء هذه التسويات ووجهت في جملتها باعتمادات خاصة . وأما الطائفة الثانية فهي طائفة العمال الذين سيطبق عليهم الكادر مستقبلا ولو كان تعيينهم قبل أول مايو سنة ١٩٤٥ اذا كانت شروطه لا تتوافر فيهم الا بعد ذلك التاريخ لمن لا يستكملون المدة المقررة لترقيتهم الا بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ ، وهؤلاء يخضعون في تحديد أوضاعهم ودرجاتهم وترقياتهم وعلاواتهم للتنظيم الذي استحدثه لهم هذا الكادر بكل ما اشتمل عليه من شروط وقيود . ذلك أن المشرع أجاز الخروج على هذه القيود استثناء فيما يتعلق بأفراد الطائفة الاولى بأن جاوز بهم النسب التي حددها ووضعهم على درجات شخصية ودبر نفقات تسوياتهم بمقتضى الاعتماد المالي الذي قرره لذلك خاصة ، بينما أوجب التزام تلك القيود بالنسبة الى الطائفة الثانية بعد الانتهاء من هذه التسويات حتى يضمن بذلك سير الاوضاع الخاصة بهؤلاء في ظل الاحكام التي شرعها لهم على هذين منضبط قائم على الموازنة بين فئات العمال المختلفة موزعة بحسب حاجة العمل بكل قسم في وزارة أو مصلحة ، وأجور كل فئة منها ، وعدد الوظائف المخصصة لها ، وبين الاعتماد المالي الذي يرصد لذلك سنويا . وذلك كله رعاية لتنظيم العمل وفق مقتضياته ، ابتغاء حسن سيره ، مع ايجاد التعادل بين طوائف العمال المختلفة وضبط تقدير الاعتمادات المالية المخصصة لهم في الميزانية تحقيقا للمصلحة العامة . ومن أجل هذه الغاية امتنع اجراء أية تسوية افتراضية بأثر رجعي منعطف على الماضي بالنسبة الى الحالات المستجدة بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ ، اذ أن في الرجوع بغير نص خاص ؛ الى اعمال الاحكام الوقتية التي كانت مقررة لحالات بذاتها وانتهى مفعولها لاجراء مقتضاها على حالات ما كانت لتتطبق عليها وقت تقريرها ، اخلا لا بجميع الاسس التي قام عليها التنظيم الدائم الذي تضمنه كادر العمال بالنسبة الى المستقبل واهدارا للضوابط التي نص عليها . فاذا كان الثابت أن المطعون عليه ، بصفته من عمال مجلس بلدى الجيزة قبل ضمه الى مجلس بلدى مدينة القاهرة ، لم يتقرر حقه في تطبيق كادر العمال على حالته الا اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٣ ، فما كانت لتطبق عليه احكام هذا الكادر قبل ذلك التاريخ ، وبوجه خاص لم تكن هذه الاحكام لتسرى في حقه في أول مايو سنة ١٩٤٥ . ومن ثم فان هذا الكادر يطبق عليه بأثره المباشر ابتداء من التاريخ المذكور فحسب بوضعه في الدرجة المقابلة لمهنته وقت الضم ومنحه الاجر المقرر لها دون أية فروق ، أما بالنسبة الى خدمته السابقة بمجلس بلدى الجيزة فليس من قواعد ذلك الكادر ما يسمح بتسوية حالته عنها بأثر رجعي

منسحب على الماضي ، ولا يجوز اعمال هذا الاثر الا بنص خاص ، وبهذا يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه فيما قضى به من استحقاقه لتسوية خدمته السابقة في مجلس بلدى الجيزة على أساس أحكام كادر العمال .

٢١٢ - ١ (١٩٥٥/١٢/٣) ٢٢٤/٢٧/١

٨٧٦ - العمال الموجودون بالخسمة وقت صدور كادر العمال وقامت بهم شروطه في ذلك الوقت - احتساب ترقيات لهم في مواعيدها في الماضي دون توقف على وجود اعتمادات مالية أو درجات خالية - العمال الذين سيطبق عليهم مستقبلا ولو كانوا معينين قبل صدورهم - خضوعهم في ترقيتهم لقيود الترقية التي يقررها - وجوب التزام حدود الاعتماد المالي ، ومراعاة نسبة لكل فئة من الصناعات في القسم الواحد - خضوعهم أيضا للقواعد العامة للترقية - اشتراط وجود درجات خالية - أساس التفرقة بين هاتين الطائفتين من العمال .

ان تطبيق أحكام كادر العمال ينصرف الى طائفتين متميزتين من عمال اليومية لكل منهما وضع متباين عن الاخرى : (الطائفة الاولى) هي طائفة العمال الموجودين بالخسمة فعلا وقت تنفيذه وقامت بهم شروطه ، وهؤلاء يطبق عليهم بأثر رجعي . ومقتضى هذا الاثر أن تحسب لهم ترقيات اعتبارية في مواعيدها في الماضي دون توقف على وجود درجات خالية أو ارتباط باعتمادات مقرررة ، لقيام التسوية فيها على أساس فرضية محضنة ، ولأن الفروق المالية والنفقات المترتبة على اجراء هذه التسوية ووجهت في جملتها باعتمادات خاصة وقتذاك ، وهذا ما يستخلص مما أشارت اليه وزارة المالية في كتابها الدوري ملف رقم ٢٣٤ - ٥٣/٩ الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، اذ طلبت في صدره موافاتها ببيان ما يتكلفه تنفيذ هذا الكادر عن سنة حسب القواعد المبينة فيه ، على أن يكون حصر التكاليف من واقع ملفات خدمة العمال ، مع مراعاة مقدار أجورهم في أول مايو سنة ١٩٤٥ ، ومقدار الاجرة التي تستحق في هذا التاريخ بتطبيق قواعد الكادر ، ومقدار الزيادة المترتبة على ذلك . كما طلبت في ختامه من الوزارات والمصالح اعداد البيانات المتقدمة بتكاليف انصاف العمال في صورة كشف على أن تصل اليها خلال عشرة ايام . (والطائفة الثانية) هي طائفة العمال الذين سيطبق عليهم الكادر مستقبلا ، كمن يحل موعد ترقيتهم بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ ولو كانوا معينين قبل هذا التاريخ - وهؤلاء يخضعون في ترقيتهم لاحكام هذا الكادر بما أورده على الترقية من قيود ، سواء من حيث وجوب مراعاة نسبة معينة لكل فئة من الصناعات في القسم الواحد من الوزارة أو المصلحة أو في كل درجة من الدرجات ، أو من حيث التزام حدود اعتماد مالي معين ، كما يخضعون للقواعد العامة للترقية من حيث ارتباطها بوجود درجات خالية .

وهذه الترقية متى قامت أسبابها وتكاملت عناصرها جوازية ،
تترخص الإدارة في تقدير ملاءمتها وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ،
لا حتمية ولا واقعة بقوة القانون . ومن ثم فلا ينشأ المركز القانوني فيها
من تلقاء ذاته بمجرد استيفاء المدة المقررة أصلا كحد أدنى وشرط أساسي
لجوازها (وهذا الحكم يصدق أيضا على الشراقات والصبية لاتحاد
الحكمة في الوضع الجوازي للترقية بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ ، تاريخ
تنفيذ كادر العمال) ، بالنسبة الى من تسرى في حقهم أحكام هذا الكادر
كافة ، اذ يخضع هؤلاء جميعا بمختلف فئاتهم على حد سواء للقواعد
الرئيسية الموحدة التي تضمنها الكادر المشار اليه دون تمييز بينهم في
المعاملة ، وقد اتضح هذا المعنى وأكدته قرار مجلس الوزراء الصادر في
١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ .

وذلك لأن المشرع أجاز بنص الخروج على هذه القيود فيما
يتعلق بتسوية حالة الصناع الموجودين في الخدمة وقت تنفيذ أحكام
الكادر المذكور والذين توافرت فيهم شروطه ، بأن وضعهم على درجات
شخصية ودبر ذلك في حدود الاعتماد المالي الذي قرره في هذا الشأن ،
بينما أوجب التزام تلك القيود بعد الانتهاء من هذه التسويات ، حتى
يضمن بذلك سير الاوضاع الخاصة بالعمال في ظل التنظيم الذي
استحدثته لهم الكادر المشار اليه على سنن منضبط قائم على الموازنة بين
فئات العمال المختلفة موزعة بحسب حاجة العمل ، وأجور كل فئة منها ،
وعدد الوظائف المخصصة لها ، وبين الاعتماد المالي الذي يرصد لذلك
سنويا . وذلك كله رعاية لتنظيم العمل وفق مقتضياته ، ابتغاء حسن
سيره مع ايجاد التعادل بين طوائف العمال وضبط تقدير الاعتمادات
المخصصة لهم في الميزانية تحقيقا للمصلحة العامة .

٦٥ - ١ (١٩٥٥/١١/١٢) ١٣/١٤/١

٨١ - ١ (١٩٥٦/١/٢٨) ٤٦٩/٥٧/١

١٥٢١ - ٢ (١٩٥٧/٤/٦) ٨٤٥/٨٧/٢

٨٧٧ - قواعد كادر العمال لم تتضمن نصا يلزم الحكومة بتطبيق أحكامه على من
يعين بعد ١/٥/١٩٤٥ الا في الحدود المرسومة في تلك القواعد .

ان قواعد كادر العمال إنما تطبق على عمال اليومية الموجودين
بالخدمة وقت صدوره بأثر رجعي من تاريخ شغلهم الوظائف المقابلة
لدرجات المقترحة بالكادر ، ولم تتضمن تلك القواعد نصا يلزم الحكومة
بتطبيق أحكام كادر العمال على من يعين منهم بعد أول مايو سنة ١٩٤٥
الا في الحدود المرسومة في تلك القواعد .

٣٠ - ١ (١٩٥٥/١١/١٢) ٩٤/١٢/١

٨٧٨ - التعاق العامل بالخدمة بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ - خضوعه لقيود
التعيين الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١١/٢٣ وبكتاي المالية السوريين في
١٩٤٤/١٢/١٩ و ١٩٤٥/١٠/١٦ .

إذا ثبت أن العامل من العمال الذين التحقوا بالخدمة بعد أول مايو
سنة ١٩٤٥ ، والذين يخضعون في شروط تعيينهم وأوضاعهم لأحكام
كادر العمال ، فإنه تجرى عليه أحكام هذا الكادر إذا انطبق على حالته
بما أورده على التعيين من قيود نص عليها كل من قرار مجلس الوزراء
الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ ومن كتاي وزارة المالية السوريين
ملف رقم ٢٣٤ - ٥٣/٩ الصادرين في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ و ١٦
من أكتوبر سنة ١٩٤٥ في شأن كادر عمال اليومية الدائمين ، من حيث
عدم جواز التعيين في وظائف مساعدى الصناع ، والصناع المتميزين
والاسطوانات والملاحظين من الخارج إلا في حدود ٢٠٪ من الخلوات على
الأكثر في كل فئة ، أى بمراعاة هذه النسبة كحد أقصى في نطاق كل
طائفة ، وبشرط وجود درجات خالية تتسع لها ، ووجوب ألا يعين عامل
من الخارج إلا بعد اجتيازه امتحانا أمام لجنة فنية يصدر بتشكيلها
قرار من الوزير المختص ، وتحدد هذه اللجنة وظيفته ودرجته ، وعدم
جواز أن يتقاضى العامل أجرا عند تعيينه أزيد من أول مربوط الدرجة
التي حددت له ، وضرورة مراعاة نسبة معينة لعدد أفراد كل طائفة من
الصناع أو العمال في القسم الواحد من الوزارة أو المصلحة وفي كل
درجة من الدرجات ، ووجوب التزام حدود الاعتماد المالى المخصص لذلك
في الميزانية .

٢٢٤ - ٣ (١٩٥٨/٥/٢٤) ١٢٧٦/١٣٦/٣

٨٧٩ - ثبت أن العامل لم يعين في درجة من درجات كادر العمال إلا في ١/٧/١٩٥٤
بعد تدبير الاعتماد المالى له ولا مثاله - عدم سريان أحكام كادر العمال في حقه إلا من
هذا التاريخ .

متى ثبت أن المدعى - وإن التحق بخدمة مصلحة الموانئ والمنسائر
وعمل كمساعد ترزى - إلا أنه لم يعين فعلا في درجة من درجات كادر
العمال ، بل عين في ظل نظام خاص بتلك المصلحة ، هو أن يقدر أجره
بقدر إنتاجه بحسب الوحدة وبعد أقصى قدره ١٨٠ م ، وأنه لم يعين
في درجة من درجات كادر العمال إلا في أول يولية سنة ١٩٥٤ ، بعد
تدبير الاعتمادات المالية لإنشاء درجات في كادر العمال له ولا مثاله ،
فلا تسرى في حقه - والحالة هذه - أحكام كادر العمال إلا منذ هذا
التاريخ .

٢٤٤ - ٣ ١٩٥٧/١١/٣٠ ٢١١/٢٦ ٢

٨٨٠ - تطبيق كادر العمال على من عين بعد اول مايو ١٩٤٥ - شرطه ان يكون العامل قد عين على درجة من درجات هذا الكادر بميزانية الجهة الادارية التي يتبعها - التعيين على بند في الميزانية غير مخصص لاجور العمال - يجعل الخدمة مؤقتة - شرط دوام الوظيفة لايتوافر الا منذ تاريخ التعيين على الدرجة الدائمة ولا ينقلب الوصف المؤقت للخدمة الى وصف الدوام بمجرد استمرار الخدمة بلا انقطاع - اساس ذلك .

ان قواعد كادر العمال انما تنطبق على عمال اليومية الموجودين بالخدمة وقت صدوره باثر رجعي من تاريخ شغلهم الوظائف المقابلة للدرجات المقترحة بالكادر ولم تتضمن تلك القواعد نصا يلزم الحكومة بتطبيق احكام كادر العمال على من يعين منهم بعد اول مايو سنة ١٩٤٥ الا في الحدود المرسومة في تلك القواعد ، وفي ١١ من يونيو سنة ١٩٥٠ اصدر مجلس الوزراء قرارا بالموافقة على تطبيق الكشف حرق (ب) الملحق بكادر العمال على اولئك الذين عينوا بعد اول مايو سنة ١٩٤٥ ، واشترط لذلك ان يكون مناط استحقاق الصانع او العامل لتطبيق احكام كادر العمال عليه ان يكون عاملا بحرفة من الحرف الواردة بالجدول المرفقة للكادر المذكور ، كما اشترط ايضا ان يكون العامل قد عين على درجة من درجات هذا الكادر بميزانية الجهة الادارية التي يعمل فيها من عين بعد اول مايو من سنة ١٩٤٥ ، وهذا الشرط اللازم ثوابه غير متحقق في حالة المطعون عليه الا من ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ تاريخ تعيينه في وظيفة براد بصفة مستديمة على درجة ذات بداية ونهاية من درجات الكادر وبأول مربوطها ، والاصل في مثل حالة المطعون عليه انه يعتبر مفصولا بانتهاء المدة المحددة لخدمته المؤقتة من ٩ مارس سنة ١٩٤٦ الى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، فقد قضى هذه المدة في عمل على غير درجة من درجات كادر العمال وعلى بند في ميزانية البلدية غير مخصص لاجور العمال ، بل هو اعتماد مخصص لصيانة الطلمبات . ولا مقيم فيما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان استمرار خدمة المدعي بغير انقطاع في الفترة بين مارس سنة ١٩٤٦ ونوفمبر سنة ١٩٤٧ تقلب الوصف المؤقت للخدمة الى دائم ، لان هذا القلب يتعارض مع اوضاع الميزانية من جهة ، اذ يخضعها لظروف العمل ويقضى الى تعديلها تبعا لذلك ، كما يخالف احكام كادر العمال من جهة اخرى على ما تقضى به هذه الاحكام .

٥٠٣ - ١٩٦٠/٢/٦ د ٤ ٣٢٧/٣٨/٥

٨٨١ - قرر مجلس الوزراء في ١٩٥٠/٦/١١ بتطبيق الكشف حرق (ب) الملحق بكادر العمال على العمال المعينين بعد ١/٥/١٩٤٥ - منح العامل الاجر المقرر لدرجة الصانع الدقيق - لا يستلزم ان يمنح تبعا تلك الدرجة - مناط استحقاقها وجود درجات خالية - قرار مجلس الوزراء في ١٩٥١/٦/٢٤ في هذا الشأن - مثال .

فى ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ قرر مجلس الوزراء «تطبيق كشوف حرف (ب) الملحقه بكادر العمال على العمال الذين عينوا بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ ، . وقد رفعت اللجنة المالية بعد ذلك اليه بتاريخ ٢٣ من يونية سنة ١٩٥١ مذكرة برقم ٥١٦/١ بشأن الاعتراضات التى صادفت الوزارات والمصالح عند تطبيق كشوف حرف (ب) والـ ١٢/١ ، وقد ورد بالبند السادس من هذه المذكرة فقرة (ب) الحالة الآتية : « (ب) ما رأى فى عامل فى درجة صانع لا يحتاج الى دقة (٢٠٠ - ٣٦٠) وعند تطبيق كشوف (ب) اتضح أن مهنته واردة بالكشف رقم ٦ ، فهل يمنح ٣٠٠ مباشرة ؟ مثال ذلك : براد أو ميكانيكى ، اذا منح الـ ٣٠٠م فهل تمنح له وهو فى درجته ، أم ينقل الى درجة صانع دقيق بصفة شخصية ، أم ينتظر خلو درجة صانع دقيق لنقله اليه ، أم يراعى النص فى الميزانية القادمة على انشاء تلك الدرجات ؟ ، وكان رأى المالية فى هذه الحالة « أن يمنح العامل الأجر الذى تنص عليه قواعد وكشوف حرف (ب) ، وهو ٣٠٠م حسب الكشف رقم ٦ ، على ألا ينقل الى درجة صانع دقيق الا فى حالة وجود خلوات ، . وقد وافق مجلس الوزراء فى ٢٤ من يونية سنة ١٩٥١ على رأى اللجنة المالية سالف الذكر . وفى ١٧ من يولية سنة ١٩٥١ أصدرت وزارة المالية الكتاب الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ ببيان المسائل التى أثارتها الوزارات والمصالح بمناسبة تطبيق كشوف حرف (ب) وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ من يونية سنة ١٩٥١ فى كل منها . وتضمنت المسألة الخامسة فى هذا الكتاب الدورى ما يأتى : « تتسأل الوزارات بمناخبة تطبيق الكتاب الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ المؤرخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥١ بشأن تطبيق كشوف حرف (ب) على عمال اليومية الذين عينوا بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ ، هل تعمل تسويات لعمالها طبقا لكشوف حرف (ب) التى نص على تطبيقها ؟ فإذا كان الجواب بالإيجاب هل تفترض ترقية مساعد الصانع أو الاشراف مثلاً بعد خمس سنوات الى درجة صانع دقيق بأجر ٣٠٠م ولو لم توجد درجات خالية بالميزانية وتعتبر ترقيةاتهم شخصية خصماً على الدرجات الأدنى الشاغرة بالميزانية ، وكذلك الحال فى جميع حالات الترقية المترتبة على تطبيق كشوف حرف (ب) ، أم يربح النظر فى ترقيةاتهم لحين خلو درجات لهذه الترقية بالميزانية ؟ ، ثم أورد الكتاب الدورى قرار مجلس الوزراء فى هذا الشأن وهو « تأييد ما ورد بقواعد وكشوف حرف (ب) من جواز الترقية بعد المدة المنصوص عليها بشرط وجود درجات خالية ، . ومتى كان الأمر كما ذكر فإن التسوية التى أجرتها مصلحة المواتى والمناظر للمدعى بمنحة الأجر المقرر لدرجة

الصانع الدقيق من يوم أدائه الامتحان مع بقاءه في درجته الحالية الى أن تخلو درجة صانع دقيق فيوضع عليها - ان المصلحة ، والحالة هذه ، تكون قد طبقت القواعد التي قررها كادر العمال وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من يونية سنة ١٩٥١ في حق المسمى تطبيقا صحيحا .
١٧٥٠ - ٢ (١٩٥٧/٦/٢٩) ٢ (١٣٤/٢/١٣٠٢)

٤ - تسويات

٨٨٢ - الانصاف المقرر بمقتضى كادر العمال لايفيد منه الا فريقان من العمال:
من لم يسبق انصافه أصلا ، ومن سبق انصافه انصافا أدنى - مثال لحالات لايسرى عليها كادر العمال .

ان الانصاف المقرر بمقتضى كادر عمال اليومية الصادر في ٢٣ من نوفمبر و ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ لا يفيد منه الا فريقان من العمال: من لم يسبق انصافه أصلا ، ومن سبق انصافه انصافا غير كامل اي أدنى مما يستحقه بتطبيق أحكام هذا الكادر . أما من سبق ان منح انصافا كاملا بمقتضى قواعد ٣٠ من يناير و ١٢ و ١٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ فلا يسوغ له التمسك بتطبيق أحكام التسويات الواردة بهذا الكادر على حالته ، وخاصة اذا كان الانصاف الذي ناله أجري عليه من هذه التسويات ، لانتفاء المصلحة في هذه الحالة .

٥٩٣ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٢٩) ٢ (٢٨٧/٣٣/٢)

٨٨٣ - امتناع تطبيق التسويات الواردة بكادر العمال متى كانت المزايا المقررة بمقتضى قواعد الانصاف السابقة تعادل تلك التي تضمنها هذا الكادر او تزيد عليها - ليس لصاحب الشأن خيار في الجمع بين النظامين او الانتفاع بأحكام ايهما شاء - اذ زيادة الاجر للعدد المحدد بالكادر مقصورة على من منحوا في الانصاف السابق اقل مما يستحقونه بتطبيق كادر العمال - البند السادس من كتاب المالية النوري في ١٦/١٠/١٩٤٥ - المقصود بالأشخاص الوارد ذكرهم بالفقرة الأخيرة من ذلك البند .

ان التسويات الواردة بكادر العمال - وهي ضرب من الانصاف قرره المشرع لعمال اليومية الحكوميين أسوة بما فعله بالنسبة الى بعض طوائف الموظفين والمستخدمين من حملة الشهادات الدراسية لاقامة المساواة بين مختلف الطوائف - انما قصد به تحقيق الانصاف بالنسبة الى من لم ينل من أرباب اليومية انصافا سابقا ، أو من نال في الانصاف السابق حقا غير كامل ، أي أدنى مما يستحقه بتطبيق هذا الكادر ، ومن ثم قصر سريانها على هؤلاء العمال فلا يفيد منها من شملهم الانصاف السابق الصادر به كتاب المالية النوري رقم ف ٢٣٤ - ٣٠٢/١ المؤرخ ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ والكتب النورية المكملة له ، وهو الخاص

بتنفيذ قواعد الانصاف بالنسبة الى بعض طوائف الموظفين والمستخدمين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وعمال اليومية من ذوى المؤهلات الدراسية تطبيقاً لقرارات مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير و ١٢ و ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ ، وعلة ذلك منع ازدواج الانصاف . أما من منح فى الانصاف السابق أقل مما يستحقه بتطبيق القواعد التى تضمنها الكادر المشار اليه فيزاد أجره الى الحد الذى تخوله له هذه القواعد ، وذلك لازالة التفاوت فى المزايا المالية بين أفراد الفئة الواحدة من أرباب اليومية العاملين بقاعدتى انصاف مختلفتين . واذ كانت تلك هى حكمة هذا النص فانه يمتنع تطبيق الاحكام الواردة بكادر العمال ، متى كانت المزايا المقررة بمقتضى قواعد الانصاف السابقة تعادل تلك التى تضمنها هذا الكادر أو تربو عليها . ومن ثم اذا ثبت أن المدعى معين باليومية وحامل لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية وقد زيد أجره بما يوازي الماهية المقررة لمؤهله الدراسى وفقاً لاحكام البند (١٤) من كتاب وزارة المالية الدورى رقم ٢٣٤ - ٣٠٢/١ الصادر فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ بشأن تنفيذ قواعد الانصاف ، بما يجاوز الأجر المقرر لامثاله فى الدرجة المخصصة للعمال الكتبة بمقتضى قواعد التسويات الواردة بالبند (٨) من كادر العمال حسبما جاء بكتاب وزارة المالية الدورى ملف رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ الصادر فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بشأن كادر عمال اليومية ، فان الجهة الادارية - اذ أنصفته على هذا النحو - تكون قد أصابت فيما عاملته به من عدم تطبيق احكام كادر العمال على حالته ، ليكون أجرته التى رفعتها له وفقاً لقواعد الانصاف تزيد على تلك المقررة لامثاله بمقتضى احكام التسويات الواردة فى الكادر المذكور . ولا خيار للمدعى - والحالة هذه - فى الجمع بين النظامين أو الانتفاع باحكام أيهما شاء ، اذ ان زيادة الأجر الى القدر المحدد فى كادر العمال مقصورة على من منحوا فى الانصاف السابق أقل مما يستحقونه بتطبيق قواعد هذا الكادر ، وذلك طبقاً لمبدأ نص عليه البند السادس من كتاب وزارة المالية الدورى ملف رقم ف ٢٣٤ - ٥٢/٩ الصادر فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ آنف الذكر ، والمدعى ليس من هؤلاء . أما ورد فى الفقرة الاخيرة من البند المشار اليه من أعداد بيان مستقل يوضح فيه مقدار الزيادة التى تستحق لذوى المؤهلات بتطبيق كادر العمال عليهم ، فالمعنى به - كما جاء فى ختام هذه الفقرة - هو من يرغب فى تطبيق كادر العمال عليه ممن حولوا هذا الحق وأبدوا رغبتهم فى استعماله .

٨٨٤ - مناط استحقاق الصانع أو العامل لتطبيق أحكام كادر العمال عليه .

ان مناط استحقاق الصانع أو العامل لتطبيق أحكام كادر العمال عليه أن يكون عاملاً بحرفة من الحرف الواردة بالجداول المرافقة للكادر المذكور ، ولم تر الجهات المختصة بحسب مقتضيات العمل في الوزارة أو المصلحة أو التزاماً للقيود المبينة بكادر العمال عدم تطبيق هذا الكادر على فئات بنواتهم .

٣٠ - ١ (١٩٥٥/٢٢/١٢) ٩٤/١٢/١

٨٨٥ - طبيعة الرابطة القانونية بين العامل والحكومة لتحديد بنوع العمل أو

الحرفة التي عين فيها عند التحاقه بخدمتها - اللجان التي تشكل بالوزارات لتطبيق كادر العمال لا تملك المساس بهذا الوضع والاستثناء من أحكام ذلك الكادر - مثال .

ان طبيعة الرابطة القانونية بين العامل وبين الحكومة انما تتحدد بنوع العمل أو الحرفة التي عين فيها عند التحاقه بخدمتها ، وهذا الوضع الواقعي لا يمكن المساس به بدعوى أن اللجنة الفنية المشكّلة بالوزارة لتطبيق كادر العمال على عمالها رأت اعتباره في درجة أعلى ، من تاريخ تعيينه ، لأن هذه اللجنة لا سلطة لها في الاستثناء من أحكام كادر العمال ، ولا في تبديل مركز قانوني تحدد بقرار التعيين . فاذا كان الثابت أن المدعى قد طبق عليه كادر العمال تطبيقاً خاطئاً بوساطة تلك اللجنة التي لم تخول سلطة الاستثناء من أحكامه ، وكانت نتيجة ذلك أن منح أجر الصانع المتيق وهو ٣٠٠ م يومياً من بساء التحاقه بخدمة الحكومة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، ثم خصم منه ١٢٪ فأصبح أجره اليومي ٢٦٥ مليماً في أول مايو سنة ١٩٤٥ ومنح علاوتين دوريتين في أول مايو سنة ١٩٤٦ ، وفي أول مايو سنة ١٩٤٨ ، فبلغ هذا الاجر ٣٠٥ مليم ، مع أن قواعد كادر عمال اليومية - وهي التي تنطبق وحدها بأثر رجعي على حالته باعتباره معيناً قبل تاريخ العمل بها - ما كانت تسمح بوضعه في غير درجة مساعدا صانع التي عين فيها فعلاً ، فليس له حياء ما تقدم أن يطالب بالعلاوات المتأخرة أو بزيادة في الاجر .

١٦٩٢ - ٢ (١٩٥٨/١/١٨) ٥٨١٧٦٧/٣

٨٨٦ - المركز القانوني للعامل يتقرر تبعاً للخدمة المسندة اليه في قرار تعيينه

متى كانت الوظيفة المعين فيها العامل مسندة لهذه التسمية هي التي تحدد نوع عمله ودرجته واجره - ليس له أن يغير تسمية حرفته وخصائصها الى حرفة أخرى ولو تماثلتا في الدرجة والاجر .

ان المركز القانوني للعامل يتقرر تبعاً للحرفة المسندة اليه في

القرار الصادر بتعيينه . فليس له أن يختار بإرادته حرفة سواها ليقوم بعملها أو أن يغير تسمية حرفته وخصائصها الى حرفة أخرى ولو تماثلت الحرفتان في الدرجة والاجر المقررين لهما ، ذلك أن قواعد كادر العمال تقضى - بحكمة تتعلق بصالح العمل واحتياجاته - بوجوب تحديد عدد كل فئة من فئات الصناع أو العمال في كل قسم بوزارة أو مصلحة حسب ما تقتضيه حالة العمل وبمراعاة نسب معينة نص عليها الكادر المذكور ، وكل خروج على ذلك ينطوى على اخلال بهذه الحكمة . هذا الى أن اسناد الوظيفة الى العامل يتوقف على توافر خبرة مهنية فيه قد لا تتحقق له في وظيفة أخرى . كما أنه متى كانت الوظيفة التى عين فيها العامل مسماة فان هذه التسمية هى التى تحدد نوع العمل المنوط به أدائه وكذا درجته وأجره . فاذا كان الثابت ان وظيفة عامل الحصر تغاير وظيفة الوزان فان المدعى فى أولاهما يحدد مركزه بما ينفى كل صلة له بالثانية التى لم يزاول عملها قط ، والتى لا وجود لها - فضلا عن ذلك - بميزانية المصلحة .

١٧٧٠ - ٢٢ (١٩٥٧/٤/٢٠) ١٠٤/٢٠ / ٩٦٦

٨٨٧ - الاصل ان تكون التسوية بحسب الوظيفة التى عين فيها العامل ممن يملك ذلك - تكليف الرئيس المحلى للعامل القيام باعباء وظيفة اعل - لا يكسبه حقاً فى تسوية حالته على اساس تلك الوظيفة - مثال .

يبين من استقراء قواعد كادر العمال والكتب الدورية المتعلقة بتطبيق أحكامه ان مجرد قيام العامل بأعمال وظيفة أعلى من وظيفته الاصلية لا يكفى فى ذاته لتسوية حالته على أساس اعتباره فى الدرجة وبالاجر المقررين لها فى الكادر ، وانما تكون التسوية بحسب الوظيفة التى عين فيها العامل وفقاً لما هو ثابت فى القرار الادارى الصادر بترقيته اليها . والاصل أن من يملك انشاء المركز القانونى هو وحده الذى يملك تعديله أو انهاءه ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ولكن يحدث القرار الصادر بالترقية أثره فى وضع العامل يتعين أن يكون صادراً ممن يملك شرعاً اصداره ، وهو رئيس المصلحة المختصة بذلك دون غيره ، وليس هو المهندس المحلى أو رئيس العمل المقيم فى منطقة العمل . ولا خلاف بين المدعى ومصلحة الجارى على أن قراراً بترقية المدعى الى درجة أوسطى لم يصدر فى شأنه من رئيس المصلحة ، ومن ثم يكون مجرد تكليف المدعى من قبل المهندس المقيم ، بما له من سلطة توزيع الاعمال محلياً بين العمال ومرعوسيه ، لا يمكن أن يقوم سنداً قانونياً لنقض التسوية المحكوم بها ، فاذا لوحظ أنه يشترط لتسوية حالة العامل على أساس وظيفة أوسطى أو ملاحظ ان يكون قد شغل

عمال (ب) - كادر عمال
اليومية (٤) سنوات

أحدى وظائف الاسطوانات أو الملاحظين المنصوص عليها على سبيل الحصر
في كادر العمال على الوجه المتقدم ، وكانت الوظيفة التي يعتمد عليها
المدعى كسبب للتسوية المطالب بها لم ترد ضمن تلك الوظائف ، فان
الحكم المطعون فيه - وقد قام على أساس ما يزعمه المدعى دون أن يكون
له سند من الواقع ولا من أحكام كادر العمال - يكون قد وقع مخالفا
للقانون .

٧٦٣ - ٣ (١٩٥٩/٤١٤) ٤ / ١٠٧٢

٨٨٨ - وصف العامل في عديد من الاوراق بأنه «جنايني» - لا اعتداد بهذا
الوصف اذا كانت نية الادارة قد انصرفت الى تعيينه عاملا - تسوية الادارة لحالته باعتباره
عاملا يكشف عن هذه النية .

لئن كان المدعى قد وصف حقيقة في العديد من الاوراق المودعة
ملف خدمته بأنه «جنايني» ، الا أنه لا اعتداد بهذا الوصف ، اذ الواضح
أن نية الادارة قد انصرفت الى تعيينه عاملا واستمراره كذلك ، وهذه
النية تكشف عنها التسوية التي أجرتها له وفضلا عن هذا كله فان
المصلحة قد عدت الاعمال التي تقوم بها المزرعة التي يعمل بها المدعى
وذكرت أن العمل الذي يؤديه هو المساعدة في تلك الاعمال وليس من
بينها عمل لجنايني .

٣٥١ - ٥ (١٩٦٠/٤/٩) ٥ / ٦٧٢

٨٨٩ - العبرة في تسوية حالة العامل بالعمل الذي يؤديه لا بالوصف الذي اطلق
عليه في بعض الاوراق بالملف .

ان العبرة هي بالعمل الذي يؤديه العامل فعلا لا بالوصف الذي
اطلق عليه في بعض الاوراق بالملف .

٣٥١ - ٥ (١٩٦٠/٤/٩) ٥ / ٦٧٢

٨٩٠ - صبي - قرار مجلس الوزراء في ١٢/٨/١٩٥١ - اثر تطبيقه على الصبية
المعينين بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ - استحقاقهم لاجور فرضية متدرجة تدرجا متصاعدا بحسب
اقداماتهم - سريانها بأثر رجعي خلال الخمس السنوات التالية لتعيينهم - مثال .

أن مجلس الوزراء قد وافق بجلسته المنعقدة في ١٢ من أغسطس
سنة ١٩٥١ على أن الصبية الذين لم يكونوا قد أتموا خمس سنوات في
الخدمة في أول مايو سنة ١٩٤٥ ، وكذا الذين عينوا منهم أو يعينون
بعد هذا التاريخ ، سواء كانوا حاصلين على الشهادة الابتدائية أو غير
حاصلين عليها تطبق عليهم قواعد وكشوف حرف (ب) أي يمنحون
الاجور التالية : السنة شهور الأولى مئانا - ٥٠ مليما عن باقى السنة
الأولى - ١٠٠ مليم من أول السنة الثانية - ١٥٠ مليما من أول السنة

الثالثة - ٢٠٠ مليون من أول السنة الرابعة - ٢٥٠ مليما من أول السنة الخامسة . وبعد نهاية السنة الخامسة يؤدي امتحانا أمام اللجنة الفنية المشكلة بقرار وزارى ان نجح فيه يرقى الى درجة صانع دقيق اذا وجدت درجة خالية . وفي هذه الحالة يمنح أجره يومية قدرها ٣٠٠ مليون واذا رسب يعطى فرصة أخرى بأجر ٢٥٠ مليما يوميا ، فان تكرر رسوبه يفصل - وقد طبقت هذه القواعد على حالات الصبية الموجدودين فى الخدمة عند صدور القرار سالف الذكر على أن يخصم بالزيادة المترتبة على ذلك التطبيق على الاعتماد الذى يخصم عليه بالاجور .

ويستفاد من قرار مجلس الوزراء آنف الذكر انه بالنسبة للصبية المعينين بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ بالحكومة أو بالمجالس البلدية التى تسرى عليها اللوائح والقواعد التنظيمية العامة السارية على الحكومة - ومن بين هؤلاء الصبية المطعون لصالحهم - تعاد تسوية أجورهم اليومية عن الماضى بما يرفعها تدريجيا ، طبقا لهذا القرار ، خلال الخمس السنوات التالية لتعيينهم على أن يؤدوا بعد انقضائها امتحانا أمام لجنة فنية خاصة تكشف عن مدى صلاحيتهم للتعيين فى درجات الصناع الذين تفتقر حرفتهم الى دقة عند خلوها . ويتضح من هذا استحقاق هؤلاء الصبية - خلال تلك المدة - لاجور فرضية متدرجة تدرجا متصاعدا بحسب أقدمياتهم ، وبشرط أن لا يترتب لهم الحق فى فروق مالية بناء على هذه الزيادة ، طبقا لهذا القرار ، إلا من تاريخ نفاذه .

وتطبيقا لذلك فانه ولئن صبح أن أجر المطعون لصالحه الفعلى لم يكن يجازى فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثمانين مليما - طبقا لاحكام كادر العمال السارية آنذاك ، الا أن رفع مربوط أجر الصبى بأثر رجعى بموجب قرار مجلس الوزراء فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ قد جعل المطعون لصالحه مستحقا من أول السنة الثالثة لتعيينه ، أى فى ٦ من يونيه سنة ١٩٥٠ لاجر قدره مائة وخمسون مليما يوميا ، ويتروتب على ذلك أن أجره اليومى الفرضى فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ طبقا للتسوية الصحيحة التى أوجبها قرار ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ بأثر رجعى هو مائة وخمسون مليما بدلا من الثمانين مليما التى ربطت عليها غسلاء المعيشة .

٢٤٩ - ٥ (١٩٦٠/٥/٢١) ١٠٤٧/١٠٧/٥

٨٩١ - مساعوا الصناع (ب) - تسوية حالتهم بافتراض منحهم ٣٠٠ م فى درجة صانع دقيق (٢٤٠/٤٠٠ م) من التاريخ التالى لانقضاء خمس سنوات من بدء الخدمة - الصناع (ب) - منحهم أجره ٣٠٠ م اذا وردت مهنتهم بالكشف رقم ٦ واجتازوا امتحان درجة صانع دقيق - الترقية تفنى عن الامتحان - قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥١/٦/٢٤ .

ان القاعدة التي تضمنها كتاب دورى المالية رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ الصادر فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ فى شأن انصاف مساعدي الصناع (ب) ، سواء أكانوا حاصلين على الشهادة الابتدائية أم لا ، تقضى بتسوية حالة كل مساعد صانع بافتراض منحه ٣٠٠ م فى درجة صانع دقيق (٢٤٥/٤٠٠ م) من التاريخ التالى لانقضاء خمس سنوات عليه من بدء خدمته تزداد بطريق العلاوات الدورية ، كما تقضى قاعدة أخرى خاصة بانصاف العمال الفنيين والصناع (ب) بتسوية حالة كل صانع دخل الخدمة بامتحان بافتراض تعيينه بأجرة ٣٠٠ م من تاريخ التعيين فى درجة صانع دقيق ٢٤٠/٤٠٠ م زيدت بطريق العلاوات الدورية سواء أكان حاصلًا على الشهادة الابتدائية أم غير حاصل عليها ، وفى ٢٣ من يونية سنة ١٩٥١ تقدمت وزارة المالية الى مجلس الوزراء بمذكرة رقم ٥١٦/١ متنوعة بشأن الاعتراضات التى صادفت الوزارات والمصالح عند تطبيق كشف حرف (ب) وال ١٢٪ تضمنت رأى الوزارة فيما عرض عليها من حالات ، ومن بين ما سئلت فيه وزارة المالية ماورد بالبند ٦ فقرة (١) وهو : هل العبرة فى منح العامل أجرة ٣٠٠ م هى وجود المهنة بالكشف رقم ٦ فقط ، أم اجتيازه امتحان درجة صانع دقيق ، أم يشترط الاثنان معا ؟ وقد رأت وزارة المالية أن يمنح هذا الاجر كل عامل وردت مهنته بالكشف رقم ٦ مادام قد دخل الخدمة بامتحان (أى الاثنان معا) ثم ماورد بالبند ٦ فقرة «و» وهو : اذا استقر الرأى على اشتراط وجود المهن فى الكشف رقم ٦ فما الرأى فى العمال الذين يرقون الى درجة صانع دقيق ترقية عادية أو استثنائية ، فهل تغنى الترقية عن الامتحان ويمنح العامل أجرا ٣٠٠ م اذا وجدت مهنته بالكشف رقم ٦ أم أن الترقية يصاحبها عادة امتحان ؟ فكان من رأى وزارة المالية « أن الترقية تقوم مقام الامتحان ، لان كليهما يثبت صلاحية العامل للدرجة المرقى اليها » . وقد وافق مجلس الوزراء على جميع ماورد بمذكرة المالية فى ٢٤ من يونية سنة ١٩٥١ . فاذا كان الثابت أن المدعى قد رقى من مساعد براد فى ١٦ من يناير سنة ١٩٣٩ وقد وردت مهنته ضمن الكشف رقم ٦ الملحق بكتاب المالية الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ المؤرخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ والذي انتظم الحرف التى تحتاج الى دقة ، فمن حقه أن يرقى الى درجة صانع دقيق اعتبارا من تاريخ ترقيته الى هذه الدرجة ، استنادا الى ماورد بمذكرة وزارة المالية رقم ٥١٦/١ متنوعة حسبما سبق البيان .

٨٩٢ - التفرقة في كادر العمال بالنسبة لمن دخل الخدمة بدون امتحان ولم يكن
حاصلا على الشهادة الابتدائية ، بين « الصانع » الذي أمضى في الخدمة ثماني سنوات حتى
١٩٤٥/٥/١ ، ومن دخل الخدمة « بوظيفة صانع » ولم يمض عليه ثماني سنوات - افتراض
مدة خدمة قدرها ثماني سنوات لأول يوضع بعدها في درجة صانع غير دقيق - اعتبار الثاني
كمساعد صانع من تاريخ دخوله الخدمة وتسوية حالته على هذا الاساس - لوجه للقول بشلوك
هذه التفرقة .

يبين من استظهار قواعد كادر العمال أن الشارع ميز بين الصبي
الذي أمضى ثماني سنوات في الخدمة حتى تاريخ نفاذ الكادر ، وبين الصبي
الذي لم يكن قد استوفى هذه المدة وقتذاك ، فأثر الاول على الثاني في
الترقية الى درجة صانع غير دقيق ، كما فرق بين الصبي عامة ومساعد
الصانع ، ففضل الثاني - من حيث الدرجة التي يرقى اليها وهي درجة
الصانع الدقيق - عن الاول وان تماثلت بالنسبة الى كل منهما المدة
المقضية في الخدمة قبل هذه الترقية . وغاير في المعاملة عند الترقية
فيما يتعلق بمساعد الصانع غير الحاصل على الشهادة الابتدائية أو
ما يعادلها بين من أمضى في الخدمة أكثر من ثماني سنوات وبين من
لم يمض هذه المدة ، وتمشيا مع منطق هذه السياسة - التي يجب تفسير
الكادر في ضوئها بما يحقق التناسق بين نصوصه - نص واضح
الكادر على أن « الصانع الذي دخل الخدمة بدون امتحان ولم يكن حاصلا
على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها تفترض له مدة خدمة كصبي ثماني
سنوات فيوضع من التاريخ التالي لانقضاء هذه السنوات الثماني
في درجة صانع غير دقيق ، وغنى عن البيان أنه إنما عني بذلك من كان
يشغل وقت تطبيقه بوظيفة « صانع » ، أي على حد التعبير الوارد في كتاب
وزارة المالية الدوري ملف رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ المؤرخ ٦ من يناير سنة
١٩٤٥ ، « من كانت وظيفته الحالية » من وظائف الصانع » وتدرج مثل
هذا الصانع على النحو المشار اليه يتفق والقواعد المتقدمة ، كما نص
على أن « ومن دخل الخدمة بوظيفة صانع بدون امتحان ولم يكن حاصلا
على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها ولم يمض عليه في الخدمة ثماني
سنوات يعتبر كمساعد صانع من تاريخ دخوله الخدمة ، وتسوي حالته
على هذا الاعتبار » . وواضح من المغايرة في التعبير أنه إنما قصد هنا « من
دخل الخدمة بوظيفة صانع » ، أو على حد تعبير كتاب وزارة المالية آنف
الذكر « العامل الذي يبدأ خدمته بدرجة صانع » . فثمة فرق ظاهر
في الوضع وفي الحكم بين من لم يبدأ خدمته بدرجة صانع فعلا مع جامع
علم أداء الامتحان وعدم الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية
أو ما يعادلها في كل . أما الاول فهو دون ريب أدنى مرتبة ، ومن ثم
افتترضت له مدة خدمة كصبي ثماني سنوات يوضع بعدها في درجة

عمال (ب - كادر عمال

اليومية (٤) تسويات

صانع غير دقيق ، وهذا وضع سليم مطابق لقواعد الكادر ، وأما الثاني فهو أعلى مرتبة ، ولذا فإنه يعتبر مساعداً صانع من تاريخ دخوله الخدمة ، ثم تسوى حالته بعد ذلك على أساس هذا الاعتبار فيرقى الى درجة صانع دقيق ، وهذا أيضاً وضع صحيح يتمشى مع أحكام الكادر ، من ثم فلا شذوذ في أحكام هذا الكادر ولا تناقض بين نصوصه .

٦٩٧ - ٣ (١٩٥٨/٢/١) ٣٧٥/٧٧/٣

٨٩٣ - ثبوت أن العامل دخل الخدمة بغير امتحان ، وأنه لا يحمل مؤهلاً فنياً - شغلته لوظيفة مدرجة بالكشف رقم ٦ من كشوف حرب (ب) الملحقه بكادر العمال - تسوية حالته على أساس القاعدة الواردة بكتاب المالية الدورية الصادر في ١٦/١٠/١٩٤٥ .

مضى ثبت انعدام الدليل على أن المطعون لصالحه قد دخل الخدمة بامتحان فنى ، أو أنه يحمل مؤهلاً دراسياً ، وكانت وظيفة مكنجى نجر التى يشغلها مدرجة بالكشف رقم ٦ من كشوف حرب «ب» الملحقه بكادر العمال ، فإن حالته تسوى بالتطبيق لاحكام هذا الكادر وعلى أساس القاعدة الواردة بكتاب وزارة المالية الدورية رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ الصادر فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ . والتي تقضى فيما يتعلق بالصناع والعمال الفنيين بأن « الصناع الذى دخل الخدمة بدون امتحان ولم يكن حاصلًا على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها تفرض له مدة خدمة كسبى ثمانى سنوات . ويوضع من التاريخ التالى لانقضاء هذه السنوات الثمانى فى درجة صانع غير دقيق بأجرة يومية ٢٠٠ م ؛ ثم تدرج أجرته بالعلاوات فى درجته ، .

٤٤٣ - ٢ (١٩٥٧/١٠/٢٧) ٣/١/٢

٨٩٤ - تسوية حالة الصناع الذى دخل الخدمة بامتحان بافتراض تعيينه بأجرة ٣٠٠ م من تاريخ التعيين فى درجة صانع دقيق (٤٠٠/٢٤٠ م) يستوى فى ذلك الحاصل على الشهادة الابتدائية وغير الحاصل عليها - كتاب دورى المالية فى ١٦/١٠/١٩٤٥ وقرار مجلس الوزراء فى ٢٤/٦/١٩٥١

ان احكام كادر العمال الصادر بها كتاب دورى المالية ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ المؤرخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ تقضى بتسوية حالة العمال الفنيين والصناع «ب» على أساس أن كل صانع دخل الخدمة بامتحان تسوى حالته بافتراض تعيينه بأجرة ٣٠٠ م من تاريخ التعيين فى درجة صانع دقيق ٤٠٠/٢٤٠ م زيدت بطريق العلاوات الدورية ، سواء أكان حاصلًا على الشهادة الابتدائية أم غير حاصل عليها ، وقد تأيدت هذه القاعدة بما جاء بمذكرة اللجنة المالية رقم ١/٥١٦ متنوعة المرفوعة لمجلس الوزراء بشأن الاعتراضات التى صادفت الوزارات والمصالح عند تطبيق كشوف حرب «ب» وال ١٢/١٢ التى وافق مجلس الوزراء بجلسته

المنعقدة في ٢٤ من يونية سنة ١٩٥١ على ما رد بها . فقد جاء بالبند الاول من هذه المذكرة أن وزارة المالية ترى الموافقة على تطبيق قواعد وكشوف «ب» على العمال حتى لا يكون هناك مجال لتطبيق قواعد وكشوف حرف «ا» بعد ذلك ، وجاء بالبند ٦ فقرة «ا» أن مناط استحقاق العامل لأجرة ٣٠٠ م يوميا في درجة صانع دقيق أن يكون قد دخل الخدمة بامتحان وأن تكون المهنة واردة بالكشف رقم ٦ الملحق بالكتاب الدوري المؤرخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ . فإذا كان الثابت أن المدعى دخل في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٨ في وظيفة براد موازين بعد أن أدى امتحانا أبلغت نتيجته الى القسم المختص في ١٨ من يولية سنة ١٩٣٨ ، وقد وردت حرفته «براد» ضمن الحرف المعينة بالكشف رقم ٦ الملحق بكتاب دوري المالية رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ المؤرخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ السالف الذكر والذي ينتظم الوظائف التي تحتاج الى دقة ، فإن من حقه أن يقيد من القاعدة الواردة بكتاب دوري المالية المشار اليه ، بأن يوضع في درجة صانع دقيق بأجرة ٣٠٠ م يوميا في الدرجة ٢٤٠/٤٠٠ م من يوم تعيينه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

١٠٤ - ٢ (٢٨/٤/١٩٥٦) ١/٨٤/٧١٦

٨٩٥ - ست السنوات التي اشترطها كادر العمال للترقية الى درجة اعلى - شرط صلاحية للترقية لا شرط لزوم لها - المركز القانوني فيها لا ينشأ تلقائيا بمجرد استيفاء المدة - الجدول رقم ٦ من كشوف حرف (ب) لا ينطوي على خروج على هذه القاعدة - دليل ذلك .

ان الترقية من درجة الى الدرجة التالية لها لا تجوز (فيما خلا حالة الصانع حملة المؤهلات الدراسية الذين أبيع تقصير المدة بالنسبة اليهم) الا بعد ست سنوات على الاقل يقضيها العامل في درجته ، وأنها - بعد استكمال هذه المدة التي هي شرط صلاحية أساسه اكتساب الخبرة الفنية لاشتراط لزوم - تكون جوازية تترخص الادارة في تقدير ملائمتها وفقا لمقتضيات المصلحة العامة لاحتمية ولا بواقعة بقوة القانون . ومن ثم فلا ينشأ المركز القانوني فيها من تلقاء ذاته بمجرد استيفاء المدة . ولعل مثار اللبس في جواز الترقية الى الدرجة التالية بعد ست سنوات أو وجوبها يرجع الى ماورد بالكشف رقم ٦ من كشوف « ب » الملحق بكادر العمال في شأن الصانع والعمال الفنيين الذين تسوى حالتهم من بدء تعيينهم بأجرة ٣٠٠ م في اليوم في الدرجة (٣٠٠ - ٤٠٠ م) في الوظائف التي تحتاج الى دقة ، اذ ذكرت تحت خانة « بدء ونهاية المربوط » عبارة « ٣٠٠ - ٤٠٠ م بعد ست سنوات يرقى الى الدرجة الدقة الممتازة الى نهاية ربطها وهو ٧٠٠ م ، ولكن الظاهر مما تضمنته هذه الكشف أنه انما قصد بها حصر الحرف المختلفة المراد تطبيق كادر العمال على المشتغلين

بها ، وترتيب فئات الصناع والعمال بحسب طبيعة الوظائف التي يؤدي عملها من حيث دقة هذا العمل وفنيته ، وبيان بدء ونهاية مربوط الدرجة التي يوضع فيها كل منهم وتدرجه منها الى التي تليها ، وذلك كله في حدود القواعد التي استنتها هذا الكادر وتنفيذا لأحكامه ، ولم يقصد بها وضع قواعد ليس من شأنها التعرض لها ، ذلك أنها لا تعدو أن تكون كشوفاً بيانية وفرعاً تابعاً لأصل . وليس يتلاءم مع طبيعة هذا الوصف أن تستحدث أحكاماً لم ترد في هذا الأصل أو تأتي بأخرى على خلافه أو أن تعدل فيما قضى به من أوضاع وماورد فيه من نصوص كما أنها لم تتضمن تخصيصاً له أو استثناء منه - إذ لا تخصيص بلا مخصص ولا استثناء الا بنص صريح يقرره - وإنما أريد بالعبارة المتقدم ذكرها أصابة هدفين :

(الأول) بيان طريقة تنفيذ ماطلبته وزارة المالية بكتابها الدوري ملف رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بالنسبة الى الصناع والعمال الموجودين في الخدمة فعلاً وقت تطبيق الكادر ، وذلك لحصر تكاليف الانصاف الذي قضى به ، واحصاء أجور هؤلاء العمال قبل هذا الانصاف وبعده .

(والثاني) بيان الدرجة التالية التي يرقى اليها الصانع أو العامل من درجته الحالية ، وحدود تدرجه في هذه الترقية بالإشارة الى مدة السنوات الست اللازمة لذلك بمفهومه بمعناها المحدد بكادر العمال ، أي باعتبارها حداً أدنى لجواز الترقية وشرطاً لهذه الترقية .

٦٥ - ١ (١٩٥٥/١١/١٢) ١٠٣/١٤/١

٨٩٦ - تحديد أجر العامل يرتبط بالنجاح في الامتحان أمام اللجنة المختصة - تحديد الاجر على هذا الأساس يكسب العامل مركزاً قانونياً ذاتياً - لضرورة لاعادة الامتحان أمام لجنة أخرى أو كلما نقل الى جهة أخرى .

ان تحديد أجر العامل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتأديته الامتحان الفني ونجاحه فيه في الحرفة التي يعمل فيها وذلك بوساطة اللجان المشكلة لهذا الغرض في مختلف الوزارات والمصالح طبقاً للبند السابع من قواعد كادر عمال اليومية الخاص بعمال الحكومة ، فقد أكدت ذلك القواعد التنظيمية العامة الخاصة بعمال القنال ، إذ نصت على وجوب أن يؤدي عامل القنال عند تحديد أجره نهائياً في وزارات الحكومة ومصالحها الامتحان المشار اليه آنفاً أمام لجنة فنية تحدد عمله ودرجته وأجره ، وذلك في أقرب جهة فنية حكومية أو شبه حكومية . وليس في القواعد المشار

اليها مايسمع باعادة الامتحان أمام لجنة أخرى أو كلما نقل الى جهة أخرى . فاذا كان المدعى قد أدى الامتحان المطلوب في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ أمام اللجنة الفنية المختصة بوزارة الزراعة وقدوت كفايته بدرجة صانع غير دقيق من ٢٠٠/٣٦٠ م وحددت أجره باون مربوطها ، فقد اكتسب بذلك مركزا قانونيا ذاتيا في الدرجة والاجر المذكورين لايحوز بعد ذلك المساس بهما باعادة امتحانه في جهة أخرى أو أمام لجنة أخرى بعد اذ تحدد هذا المركز نهائيا ، والا لكان عرضة للتقلقل وعدم الاستقرار

١٥٨ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٢٩) ٢٧٢/٣١/٢

٨٩٧ - اثبات حصول الاختبار عند التعيين - قول العامل انه اجتاز امتحانا شفويا أمام مدير القسم - تأييد مدير القسم لهذه الواقعة - لا يكفي ما دامت أوراق الملف خالية من الاسانيد المثبتة لها .

لما كان ملف المدعى خلوا من أى دليل مقبول يفيد أنه أدى امتحانا عند التحاقه بالخدمة في يناير سنة ١٩٤٥ ، وكل ما هنالك أنه زعم أنه اجتاز لمتحانا شفويا أمام مدير القسم ، وقد سئل هذا المدير فيما بعد عن هذه الواقعة فوافق المدعى في شأنها ، فانه من المقرر أن لا عبرة بمثل هذه الموافقة اللاحقة في التدليل على حصول الاختبار عند التعيين ، مادامت أوراق الملف خالية من الاسانيد الكتابية التي تثبت حصول هذا الامتحان ونجاح صاحب الشأن فيه .

٥١ - ٢ (١٩٥٦/٤/١٤) ٦٧٠/٧٨/١

٨٩٨ - تعيين عامل بصفة مؤقتة - خروجه عن نطاق تطبيق احكام كادر العمال - كتاب المالية في ابريل سنة ١٩٤٧ - الاصل ان يعتبر هذا العامل مفعولا بانتهاء المدة المحددة لخدمته المؤقتة .

ان العامل متى عين بصفة مؤقتة ، وتخصصت طبيعة الرابطة القانونية التي تحدد مركزه القانوني في علاقته بالحكومة عند تعيينه على هذا النحو بالقرار الصادر بهذا التعيين على وفق اوضاع الميزانية ، فانه يخرج بذلك عن نطاق تطبيق احكام كادر العمال ، كما أكد ذلك كتاب وزارة المالية رقم م ٧٨ - ٢٩/٣١ الصادر في ابريل سنة ١٩٤٧ . والا فاصل في مثل هذا العامل أنه يعتبر مفعولا بانتهاء المدة المحددة لخدمته المؤقتة . فاذا عين بعد ذلك لمدة أخرى محددة كذلك ، كان هذا تعيينا جديدا له صفة التوقيت أيضا ، وهي الصفة التي لا تزايله ، وان تكرر الفصل واعادة التعيين ، مادام ثمة قرار يصدر في كل مرة ناصا على التعيين مجددا لمدة موقوتة بعد انتهاء المدة الموقوتة السابقة ، ومادام هذا التعيين على غير درجة من درجات كادر العمال ، وعلى بند في الميزانية غير مخصص لاجور العمال ولا حجة في القول بأن استقالة الخدمة في هذه الحالة تقلب

الصفة المؤقتة الى دائمة لان هذا يتعارض مع اوضاع الميزانية من جهة
اذ ينضمها لظروف العامل ، ويقضى الى تعديلها تبعا لذلك ، كما يخالف
احكام كادر العمال من جهة اخرى ؛ اذ يخرج على ماتقضى به هذه الاحكام .

٢٢٤ - ٣ (١٩٥٨/٥/٢٤) ١٢/١٣٦/١٢٧٦

٥ - مهن

٨٩٩ - الطرايشية ومكنجية الاحذية - اعتبارهم طبقا لكادر العمال في درجة
صانع غير دقيق (٣٦٠/٢٠٠ م) - رفعهم الى درجة الدقة من الفئة (٤٠٠/٣٠٠ م) بقرار
مجلس الوزراء الصادر في ١٨/٥/١٩٤٧ - عدم سريان التنظيم الجديد على الماضي .

ان الطرايشية ومكنجية الاحذية كانوا معتبرين أصلا - بحسب
ماورد بكادر العمال - صناعا غير دقيقين ، وكانت مقررة لهم الدرجة
(٣٦٠/٢٠٠ م) ولا يصلون الى درجة صانع دقيق الا بطريق الترقية بعد
انقضاء المدة القانونية . هذا هو وضعهم القانوني حتى صدر قرار مجلس
الوزراء في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٧ ، برفعهم الى درجة الدقة في الفئة
(٤٠٠/٣٠٠ م) . فقرار مجلس الوزراء سالف الذكر قد استحدث ، في
النظام القانوني الذي كان قائما منذ صدور كادر العمال ، بالنسبة الى
هؤلاء العمال تعديلا يتضمن مزايا أنشأها لهم ولم تكن مقررة من قبل ، وذلك
برفع درجاتهم رفعا تترتب عليه أعباء مالية على الخزانة العامة ، ولم يرد به
أى نص صريح أو ضمني يقضى بإفادتهم من حكمه من تاريخ مرتد الى
الماضي . ومن ثم فلا يسرى هذا التنظيم الجديد في حقهم الا من التاريخ
المعين لنفاذه دون اسناده الى تاريخ سابق ودون دفع أية فروق عن الماضي .

٨٢ - ١ (١٩٥٦/٢/١١) ٤٨١/٥٩/١

٩٠٠ - تقسيم كادر العمال سائقى السيارات الى فئتين (ا) و (ب) وتسوية
حالة كل فئة على اساس معين - مقصور على من كان موجودا منهم في الخدمة في تاريخ نفاذه
وتحققت فيه شروط تطبيقه .

ان ماورد في شأن سائقى السيارات بقرار مجلس الوزراء الصادر
في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ بالموافقة على رأى وزارة المالية المبين
في مذكرتها رقم ف ٢٣٤ - ٣٠٢/١ لا يعدو أن يكون تقريرا لمعاملتهم أسوة
بمساعدى الصناع . أما ما جاء بكتاب وزارة المالية الدورى ملف رقم ف
٢٣٤ - ٥٣/٩ المؤرخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بشأن كادر عمال اليومية
خاصا بسائقى السيارات من تقسيمهم الى فئتين « ا » و « ب » وتسوية
حالة كل فريق منهم على اساس اجرة معينة من تاريخ التعيين في وظيفة
سائق سيارة ، فانه لا يصدق الا على من كان موجودا من هؤلاء السائقين
في الخدمة فعلا وتحققت فيه شروط تطبيق هذا الكادر في التاريخ الذى

نقد فيه . وآية ذلك أن البند (رابعا) من كتاب وزارة المالية المشار اليه نص فيما يتعلق بسائقي السيارات على أن « يعد عنهم بيانان مستقلان عن بقية الطوائف ، البيان الاول : يكون عنوانه تكاليف انصاف سائقي السيارات « ا » وتسوى فيه حالة سائقي السيارات الذين دخلوا الخدمة بامتحان على أساس البيان الثانى : ويكون عنوانه تكاليف انصاف سائقي السيارات « ب » وتحسب التكاليف فى هذا البيان على أساس وهذان البيانان هما من ضمن البيانات التى طلبت وزارة المالية وقتذاك اعدادها لحصر النفقات التى يتكلفتها تنفيذ الكادر على الصناع والعمال الموجودين فى الخدمة فى أول مايو سنة ١٩٤٥ من واقع ملفات خدمة هؤلاء ، كما يتضح ذلك مما ورد يصدر وبختام كتابها المتقدم ذكره .

٧٧ - ١ (١٩٥٦/١/٢٨) ١٥٨/٥٦/١

٩٠١ - وظيفة « عامل حصر » تختلف عن وظيفة « ملاحظ أسماك » - بعض وجوه
الخلافا بينهما .

ان وظيفة « عامل حصر » وردت للمرة الاولى بالجدول الذى تضمنه كتاب وزارة المالية رقم م ٥٨ - ٢١/٣١ م الصادر فى أكتوبر سنة ١٩٤٦ باعتبارها من الوظائف التى أغفلتها الكشف الاصلية الملحقه بكادر العمال والتى رأى اجراء أحكام هذا الكادر عليها وانتفاع شاغليها بهذه الاحكام . وقد حددت لها فى هذا الجدول الدرجة (٢٤٠/١٤٠ م) ووصفت بأنها لعامل « عادى » . أما وظيفة « ملاحظ أسماك » فقد وردت فى الكشف رقم ٤ من الكشف حرف « ب » الملحقه بكادر العمال ، وهو الكشف الخاص بالصناع أو العمال الفنيين فى الوظائف التى لا تحتاج الى دقة وخصصت لها الدرجة (٣٦٠/٢٠٠ م) . وظاهر من اختلاف الدرجة والاجر المقدرين لكل من هاتين الوظيفتين ومن تسمية كل منهما وكذا من ورود وظيفة « ملاحظ أسماك » منذ بادىء الامر فى الكشف المرافقة لكادر العمال باعتبارها من وظائف الصناع الفنيين التى لا تحتاج الى دقة ، واضافة وظيفة « عامل حصر » الى هذا الكادر فيما بعد بوصفها من وظائف العمال العاديين التى سكت عنها الكادر المذكور - أن كلا من هاتين الوظيفتين تغاير الاخرى من وجوه عدة ، سواء من حيث الاختصاص أو نوع العمل أو طبيعته الفنية أو الدرجة المقررة لمن يقوم به أو الاجر المقدر له . ولو تماثلت هاتان الوظيفتان واتحدتا لما تبين المركز القانونى الذى حدده الشارع لكل منهما ولاغنت احدهما عن الاخرى ، وما كان ثمة مقتضى للاستدراك الذى لحق اليه كتاب وزارة المالية الصادر فى أكتوبر سنة ١٩٤٦ آنف الذكر .

١٧٧٠ - ٢ (١٩٥٧/٤/٢٠) ٩٦٦/١٠٠/٢

٩٠٢ - التطبيقات اتى أوردتها المشرع للتدرج فى أول مربوط الاجر لبعض العمال العاديين - تفاوته تبعاً لدرجة أهمية العمل الذى يؤديه العامل وان كان هو ذات العمل - مثال بالنسبة لمهنة محولجى .

لقد أورد المشرع فى الكشف رقم ١ الملحق بكادر عمال اليومية والخاص بالعمال العاديين تطبيقات للتدرج فى أول مربوط الاجر لبعض هؤلاء العمال وتفاوته تبعاً لدرجة أهمية العمل الذى يؤديه وان كان هو ذات العمل . ولما كانت أهمية العمل هى مناط تدرج بداية مربوط الاجر وتفاوته فيما يتعلق بالعمال العاديين ، وهى الأساس الذى يقوم عليه تقدير بداية أجورهم والفئة التى يوضعون فيها ، ولما كان المحولجى بحكم طبيعته يتطلب مرآنا فنيا خاصا ، ويقتضى الامام بطريقة تشغيل الخط المزدوج والمفرد وتنوير العربات بواسطة عصا المناورة ، وأشهار علامة الخطر اليدوية فى حالة تعطيل الخط ، وتشغيل معداوى على الخط المفرد عند تعطيل العدد أو حالة التهدة لوجود تصليحات فى الخط ، ومقابلة القطارات الصاعدة والنازلة وإعطاء علامة القيام للسائق واستعمال الاشارات فى الاجواء العادية ووقت الضباب والزوايع وعند اجراء المناورات أو سير القطارات فى اتجاه مخالف واستعمال مصباح الاشارة ، وتشغيل القطارات على طريقة البلوك وغيرها بالخطوط المزدوجة والتصرف فى حالة اختلاف السيمافورات أو وقوف القطارات بسبب الحوادث أو الخلل المعارضات ، وادخال العربات الى المخازن المنحدرة ، واجراء مناورة العربات المشحونة بمواد قابلة للكسر أو للفرقة ، واستعمال اشارات الضباب والاذرع كالاشارات ، وكلها أعمال تتصل بسلامة الخطوط ويحتاج الامام بها الى تعلمها والتدرب عليها ، ولما كان هذا هو شأن عمل المحولجى وتلك

هى اختصاصاته وواجباته ، وكانت طبيعة عمله هذا تجعل تمرسه لا يكتسب الا بمباشرة فعلا داخل المصلحة نظراً الى النظم الفنية والاسباب الخاصة التى تتبعها فى ادارة مرفق السكك الحديدية الذى تقوم عليه ، فلا تشرب على المصلحة اذا اقتضاها صالح العمل لحسن سير المرفق ان تجعل المرشح لهذه الوظيفة يتدرج قبل التعيين فيها مبدئياً بعمل محولجى ظهورات أو بعبارة أخرى تلميذ محولجى فى ادنى فئات العامل العادى بأجر يومى بدايته ١٠٠ مليم ، ثم يعين أخيراً فى وظيفة محولجى تملى بأجر يومى مقدار ١٤٠ مليم على اعتبار ان هذه الاخيرة هى وظيفة المحولجى بمعنى الكلمة ، مراعية فى ذلك أهمية ما يستند اليه من أعمال وبدئه بأبسطها وأيسرها مسئولية ثم استمرار مرآنه فى المرحلتين الاوليين بوصفهما مرحلتى تمرين واعداد تمهيدا للتعين فى وظيفة محولجى المقصودة

بالكشف رقم ١٠ الملحق بكادر العمال ، بحيث لا يمنع أجر هذه الوظيفة
الا من يشغلها بالفعل .

٥٧٨ - ١٩٦٠/٢/٢٠ (١٩٦٠/٢/٢٠) ٤٠٤/٤٦/٥

٩٠٣ - اعتبار المحولجي المعني بالكادر في الفئة ٣٠٠/١٤٠ مليم هو فقط المحولجي
التملي وان مادون ذلك من ظهورات او روسبيت انما هو عامل عادي في سبيل التعرب على
اعمال المحولجية لاعداده لوظيفة محولجي تملي - اطلاق اسم محولجي ظهورات او محولجي روسبيت
على العامل العادي - عدم انطوائه على تجزئة للوظيفة الواحدة او خروج على قواعد كادر العمال
- اعتباره من قبيل التنظيم الذي تقتضيه طبيعة العمل ببيان اتجاه تأهيل العامل .

اذا اعتبرت الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ان المحولجي وان
اطلق عليه تجاوزا اسم محولجي ظهورات او محولجي روسبيت لمجرد بيان
اتجاه تأهيله ، فان هذا التنظيم الذي تقتضيه طبيعة العمل بالهيئة في هذا
الفرع من الوظائف لا ينطوي على تجزئة للوظيفة الواحدة او خروج على
قواعد كادر العمال ، كما لا يعد استثناء من قبيل ما خوله الكادر لوزارة
المالية وحدها ، مما نقلت السلطة فيه فيما بعد الى ديوان الموظفين بقرار
مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مايو سنة ١٩٥٤ .

٥٧٨ - ٤ (١٩٦٠/٢/٢٠) ٤٠٤/٤٦/٥

٩٠٤ - وزان - مدى انتفاع باحكام هذا الكادر - من دخل الخدمة منهم بامتحان
تسوى حالته على اساس دخوله بأجرة ٣٠٠ م في الدرجة (٢٤٠ - ٤٠٠ م صانع دقيق) .
في أكتوبر سنة ١٩٤٦ وافقت وزارة المالية على ما طلبته وزارة التجارة
والصناعة من « انتفاع العمال وكذا المستخلصين الذين يشغلون درجات
مقبلة في الميزانية بالكادر الفني او بكادر الخدمة السائرة صناعات ولهم مثل
من عمال اليومية بقواعد كادر العمال على أن يوضعوا في الدرجات الآتية :
١ - ٢٠٠ - ٣٠٠ - ٤٠٠ - وزان (٢٠٠ - ٣٦٠) فني
غير دقيق بعد ست سنوات الى الدرجة (٢٠٠ - ٤٠٠) ، كما وافقت
وزارة المالية أيضا في مارس سنة ١٩٤٧ على أن الوزان الذي دخل
الخدمة بامتحان تسوى حالته على اساس دخوله الخدمة بأجرة يومية قدرها
٣٠٠ م في الدرجة (٢٤٠ - ٤٠٠ م صانع دقيق) ويبدون ترقية الى درجة
أعلى .

١٦١٣ - ٢ (١٩٥٧/١١/٣٠) ١٥٦/١٩/٣

٩٠٥ - وزان - انتفاع باحكام كادر العمال - سريان الفقرة الثانية من البند
الثالث عشر من كتاب المالية الدوري رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ في شأنه

من شأن انتفاع الوزانين بكادر العمال أن تسري في حقهم أحكام
الفقرة الثانية من البند الثالث عشر من كتاب دوري المالية رقم ف ٢٣٤ -
٥٣/٩ بشأن كادر العمال الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، التي

تخص على ما يأتي : « المستخدمون الصناع الذين يشغلون وظائف خارج الهيئة والموظفون الفنيون المؤقتون - سواء كانوا على وظيفة دائمة أو على وظيفة مؤقتة - ممن يشغلون وظائف مماثلة لوظائف العمال الذين تنطبق عليهم القواعد المبينة في البنود السابقة - هؤلاء تسوى حالتهم على أساس ما يناله زملاؤهم ارباب اليومية الذين يتعادلون معهم في الوظائف ، ويجوز لاجراء هذه التسوية مجاوزة نهاية ربط الدرجة ، بشرط ألا تزيد ماهية المستخدم بحال ما على نهاية مربوط الدرجة المحددة لنظيره من عمال اليومية بكادهم . ويمكن تحويل وظائف المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن الهيئة من سلك الدرجات الى سلك اليومية بموافقتهم وتنقل الوظائف الى اعتمادات اليومية . والصانع الذي يشغل درجة في كادر الخدمة او درجة مؤقتة وسويت حالته طبقا لقواعد الكادر السالف الذكر وجاوزت ماهيته الجديدة نهاية ربط درجة وظيفته ولم يوافق على تحويل وظيفته الى سلك اليومية لا يمنح أية علاوة بعد ٣٠ / ٤ / ١٩٤٥ ، ما لم يرق الى درجة أعلى يسمح مربوطها بمنح العلاوات المقررة . »

١٦١٢ - ٢ (١٩٥٧/١١/٣٠) ١٥٦/١٩/٣

٦ - ال ١٢ ٪

٩٠٦ - استعراض قرارات مجلس الوزراء واتكيب الدورية الصادرة من وزارة

المالية في شأن خصم ال ١٢ ٪ من الاجور المستحقة للعمال عند تسوية حالة المعينين منهم قبل ١٩٤٥/٥/١ بالتطبيق لاحكام الكادر ، ثم منحهم اياها .

يبين من الرجوع الى قرارات مجلس الوزراء والكتب الدورية الصادرة من وزارة المالية في شأن كادر عمال اليومية ومن في حكمهم من الصناع الخارجين عن هيئة العمال والمستخدمين الفنيين وخصم ال ١٢ ٪ من أجورهم ثم منحهم اياها ، انه تنفيذا لما ورد في قانون ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ من تخصيص مبلغ مليوني جنيه لانصاف العمال على اختلاف مهنتهم ، والصناع الخارجين عن الهيئة والمستخدمين الفنيين ، ونظرا الى أن هذا الاعتماد لم يكن كافيا لمواجهة نفقات التسويات التي قضى بها كادر العمال كاملة ، أصدرت وزارة المالية كتابها الدوري رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ في ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٦ الذي أحاطت فيه وزارات الحكومة ومصالحها علما - الحاقا بكتابها بذات الرقم المؤرخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بشأن كادر العمال - بأنها « ترى تنفيذ كادر العمال وفقا لقواعد وكشوف حرف (ب) من الكتاب الدوري آنف الذكر مخفضة بمقدار ١٢ ٪ في المائة من الاجرة المستحقة يعد تطبيق الكادر على هذا الاساس حتى يدخل في حدود المبلغ المعتمد لانصافهم . ويراعى تخفيض الخصم من ١٢ ٪ الى ١٠ ٪ بعد تبين حالة الصرف وصدور الاعتماد الخاص بانصاف ذوى المؤهلات ، وعندئذ يرد الفرق للعمال بعد تبينه ، »

وفي ٨ من يونية سنة ١٩٥٠ رفعت اللجنة المالية الى مجلس الوزراء مذكرة جاء فيها ما يأتي : « أوضحت وزارة المواصلات بكتابتها المؤرخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٠ أنه رغبة منها في العمل على معالجة مشاكل طوائف العمال في مختلف مصالحها والبت فيها بما يكفل لهم الاستقرار والتفرغ الى انجاز اعمالهم بأمانة واخلاص ، فقد قامت بفحص المطالب التي تقدم بها الاتحاد العام لنقابات عمال الحكومة ، ويتضح منها أنهم يرغبون تحقيق ثمانية مطالب بيانها كالاتي موضحا معها توصية الوزارة بشأن كل منها ٠٠٠ المطلب الرابع - رد الـ ١٢ ٪ من أجور العمال التي خصمت من التسويات . وترى وزارة المواصلات أنه نظرا لان وزارة المالية هي التي وضعت القواعد المرغوب في تعديلها فانها تترك الامر لها للنظر في هذا الطلب ٠٠٠٠ وقد بحثت اللجنة المالية هذه الطلبات واستقر البحث عن الاتي : ٠٠ المطلب الرابع - ترى اللجنة رفض هذا المطلب لعدم احتمال مبلغ الـ ٢ مليون جنيه المخصصة لتنفيذ كادر العمال ذلك ٠٠ » . وبجلسة ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ قرر مجلس الوزراء فيما يتعلق بالمطلب الرابع المشار اليه « الموافقة على مطلب العمال » . كما وافق المجلس بجلسته المنعقدة في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ على رأي اللجنة المالية المبين في مذكرتها التي ورد بها « أنه فيما يتعلق بـ رد الـ ١٢ ٪ التي خصمت من العمال عند تسوية حالتهم يكون تنفيذها على الوجه الاتي : ١ - منح العمال الـ ١٢ ٪ التي خصمت منهم عند تسوية حالتهم بالاضافة الى اجرتهم التي يتقاضونها في ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ بشرط الا تتجاوز الاجرة بهذه الاضافة نهاية ربط الدرجة التي يشغلونها في هذا التاريخ ، ولا تؤثر هذه الزيادة في مواعيد العلاوة الدورية . ٢ - والعمال الذين في درجات في سلك الخدمة السائرة الصانع وخصمت منهم الـ ١٢ ٪ عند تنفيذ كادر العمال عليهم يمنحون ما خصم منهم اعتبارا من ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ بالاضافة الى ماهياتهم في هذا التاريخ ، بشرط عدم مجاوزة نهاية ربط الدرجة المقررة له في كادر العمال ، ولو تجاوزت نهاية الدرجة في الكادر العام ٠ ٣ - والعمال الذين طبق عليهم كادر العمال وخصمت منهم الـ ١٢ ٪ ثم وضعوا على درجات الكادر العام يمنحون ما خصم منهم اعتبارا من ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ بالاضافة الى ماهياتهم ، بشرط عدم مجاوزة الماهية ربط درجة كادر العمال التي كان عليها كل منهم قبل تعيينه على درجة الكادر العام ولو تجاوزت نهاية هذه الدرجة » . وفي ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥١ صدر كتاب وزارة المالية المؤدى ملف رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ متضمنا تنفيذ ما نص عليه هذا القرار ومرددا الاحكام الواردة به ، كما ذكر أن « يراعى ان من ماسبق رد الـ ١٢ ٪ له لا تمنح له مرة اخرى » . أما من رد له جزء

منها فيستكمل له الباقي فقط ، هذا وقد صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥١ بفتح اعتماد اضافي قدره ٣٥٠٠٠٠ ج في ميزانية السنة المالية ١٩٥٠ - ١٩٥١ تحت قسم خاص (٢٤ مكرر) بعنوان « تكملة انصاف العمال باليومية » لصرف الفروق المترتبة على تنفيذ القواعد المتقدمة اعتبارا من تاريخ صدوره (١٤ من فبراير سنة ١٩٥١) وليس من ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ ، وبناء على ذلك تصرف الفروق المشار اليها من ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ وبجلسة ٢٤ من يونية سنة ١٩٥١ وافق مجلس الوزراء على رأى اللجنة المالية المبين في مذكرتها المؤرخة ٢٣ من يونية سنة ١٩٥١ التى جاء فى البند العاشر منها « أصبح تاريخ ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ أساسا لرد الـ ١٢ ٪ على الا يصرف الفرق الا من ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ . ولما كانت اعانة غلاء المعيشة قد ثبتت على الماهية المقررة فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وهو تاريخ لاحق للتاريخ الذى ردت الـ ١٢ ٪ على أساسه (١١ من يونية سنة ١٩٥٠) وسابق لتاريخ الصرف ، فهل تثبت اعانة الغلاء بعد اضافة الـ ١٢ ٪ الى اجورهم ، أم تظل مثبتة كما هى قبل رد الـ ١٢ ، ترى وزارة المالية أن تظل اعانة الغلاء مثبتة قبل رد الـ ١٢ ٪ ، وفى ١٧ من يولية سنة ١٩٥١ صدر كتاب وزارة المالية النورى ملف رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ مرددا هذا المعنى فى بنده العاشر . وبجلسة ٢٩ من يولية سنة ١٩٥١ وافق مجلس الوزراء على رأى اللجنة المالية المبين فى مذكرتها رقم ٦٨٣٩ (٦٤) ملف رقم ١ - ٧٧١ مواصلات التى جاء فيها « تطلب مصلحة السبك الحديدية بكتابتها المؤرخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٥١ الافادة عن كيفية تطبيق القواعد التى تضمنها كتاب وزارة المالية النورى رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ المؤرخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥١ الخاص برد الـ ١٢ ٪ وتطبيق كشوف حرف (ب) على عمال المصلحة المذكورة ، وذلك فى الحالات الآتية : (أولا) . . . (ثانيا) عمال فصلوا من الخدمة لبلوغهم سن الستين قبل ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ وصرفت لهم المكافآت المستحقة ولم يعادوا للخدمة ، هل ينتفعون برد الـ ١٢ ٪ وتعديل تسوية مكافآتهم على هذا الاساس (ثالثا) . . . وقد بحثت اللجنة المالية هذه الاستفسارات ورات ما يأتى : ١ - ٢٠٠ - العمال الذين فصلوا لبلوغهم سن الستين قبل ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ (التاريخ الذى حدد لصرف الـ ١٢ ٪) ولم يعادوا للخدمة وصرفت لهم مكافآتهم المستحقة ، وكذلك العمال الذين فصلوا من الخدمة بين ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ (تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء برد الـ ١٢ ٪) وقبل ١٤ من فبراير ١٩٥١ وصرفت لهم مكافآتهم المستحقة - هؤلاء لا ترد لهم الـ ١٢ ٪ اذا كان فصلهم سابقا

لتاريخ ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ ، أما الذين فصلوا بعد ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ وقبل ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ فهؤلاء ٣ - ٤٠٠ - يراعى اتباع ماتقدم فى الحالات المماثلة فى جميع وزارات الحكومة لمصالحها ، وتنفيذا لهذا القرار اذاعت وزارة المالية كتابها الدورى ملفاً رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ فى ٣ من أبريل سنة ١٩٥٢ الذى ورد فى البند الثانى منه « المسألة : عمال فصلوا من الخدمة لبلوغهم سن الستين قبل ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ وصرفت لهم المكافآت المستحقة ولم يعادوا للخدمة ، هل ينتفعون برد ال ٢٢ ٪ وتعادل تسوية مكافآتهم على هذا الاساس ؟ قرار مجلس الوزراء بشأنها : هؤلاء لا ترد لهم ال ٢٢ ٪ اذا كان فصلهم سابقا لتاريخ ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ ٠٠٠٠ وترجو وزارة المالية من الوزارات والمصالح اتباع تلك القواعد فى المسائل لتى لديها من هذا القبيل » .

٥٥٢ - ٣ (١٩٥٨/٦/٧) ١٣٣٦/١٤٢/٣

٩٠٧ - كتاب المالية الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ فى ١٠/٢/١٩٤٦ - لقاؤه بتخفيض اجور العمال بمقدار ١٢ ٪ مما يستحق لهم عند تسوية حالة المعينين منهم قبل ١/٥/١٩٤٥ بالتطبيق لاحكام الكادر - مطابقته لقانون الميزانية وما تقضى به الاوضاع المالية .

ان تخفيض اجور عمال اليومية ومن فى حكمهم من الصناع بمقدار ٢٢ ٪ مما يستحق لهم عند تسوية حالة المعينين منهم قبل اول مايو سنة ١٩٤٥ بالتطبيق لاحكام كادر العمال الصادر به قرار مجلس الوزراء فى ٢٣ من نوفمبر و ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، انما كان ضرورة اقتضتها الارضاع المالية حتى تدخل التكاليف المترتبة على تنفيذ هذا الكادر فى حدود الاعتماد المالى الذى خصص فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ لانصاف هؤلاء العمال وقدره مليوناً جنية ، ومن ثم فان ما ورد بكتاب وزارة المالية الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ المؤرخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤٦ جريا على هذا يكون مطابقا لقانون الميزانية ، ومتفقا مع ما تقضى به الاوضاع المالية .

٥٥٢ - ٣ (١٩٥٨/٦/٧) ١٣٣٦/١٤٢/٣

٩٠٨ - قرار مجلس الوزراء فى ١١/٦/١٩٥٠ بالموافقة على اداء ال ١٢ ٪ التى خصمت من اجور العمال - نشوء الحق فيما تقرر رده من فروق من تاريخ صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥١ بفتح الاعتماد الاضافى .

ان اداء ما خصم من اجور العمال والصناع بسبب عدم كفاية الاعتماد المالى المقرر لانصافهم وقت تسوية حالتهم تنفيذا للكادر فى اول مايو سنة ١٩٤٥ - كان يستلزم تقرير اعتماد مالى اضافى لمواجهة ذلك ، ولا ينشأ

اليومية (٦) ال ١٢ ٪

المسوق فيما تقرر رده من فروق الا من تاريخ صدور هذا الاعتماد .
ومن أجل ذلك اعترضت اللجنة المالية في مذكرتها المؤرخة ٨ من يونيو سنة ١٩٥٠ على مطلب الاتحاد العام لنقابات عمال الحكومة الخاص برد ال ١٢٪ التي خصمت من أجور العمال عند تسوية حالتهم ، وعللت هذا بعدم احتمال مبلغ المليونى جنيه المخصص لتنفيذ كادر العمال للاستجابة الى المطلب ، واقتضى الأمر صدور قرار مجلس الوزراء فى ١١ من يونيو سنة ١٩٥٠ بالموافقة على مطلب العمال . ثم صدر قراره فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بأن يكون منح العمال ال ١٢٪ المشار اليها بالاضافة الى أجرتهم التي يتقاضونها فى التاريخ الذى عينه وهو ١١ من يونيو سنة ١٩٥٠ الذى صدر فيه قراره السابق ، بشرط ألا يتجاوز الاجر بهذه الاضافة نهاية ربط الدرجة التي يشغلونها فى ذلك التاريخ الذى جعل أساساً للرد ، ووصف هذا الرد بأنه « منح » كما اقتضى الامر تنفيذاً للقواعد المتقدمة اصدار القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥١ بفتح اعتماد اضافى قدره ٣٥٠٠٠٠ ج فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، لمواجهة صرف الفروق المترتبة على ذلك ، والتي وصفت بأنها تكملة انصاف العمال ، . ولما كان هذا القانون قد صدر فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ ، فقد أوضح كتاب وزارة المالية الدورى ملف رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ الصادر فى ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥١ أن التكملة المشار اليها تصرف من تاريخ صدور القانون المذكور لا من ١١ من يونيو سنة ١٩٥١ ، وقد أقر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥١ ما ذهبت اليه وزارة المالية من تعيين ذلك التاريخ مبدأ لصرف الفروق وذلك بصدد بحثه تشييع اعانة غلاء المعيشة للعمال الذين ستصرف لهم هذه الفروق ، اذ قضى بأن تظل الاعانة مثبتة كما هى فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ قبل رد ال ١٢٪ ، مؤيداً بذلك اعتبار تلك الفروق غير مستحقة الا من ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ لا قبل ذلك ، وأن استحقاقها ليس بأثر رجعى منعطف على الماضى ، وهذا يتفق مع وصفها تارة بأنها منحة وتارة بأنها تكملة انصاف .

٥٥٢ - ٣ (١٩٥١/٦/٧) ١٣٣٦/١٤٢/٣

٩٠٩ - العمال الذين فصلوا من الخدمة لبلوغهم السن القانونية قبل ٦/١١ سنة

١٩٥٠ - عدم احقيتهم فى استرداد ال ١٢٪ التي خصمت من أجورهم عند تسوية حالتهم تنفيذاً للكادر - قرار مجلس الوزراء فى ٢٩/٧/١٩٥١ .

ان قرار مجلس الوزراء فى ٢٩ من يولييه سنة ١٩٥١ جاء صريحاً قاطعاً فى أن العمال الذين فصلوا من الخدمة لبلوغهم سن السنتين قبل ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ وصرفت لهم المكافآت المستحقة لهم ولم يعادوا الى الخدمة ، لا ينتفعون برد ال ١٢٪ اذا كان فصلهم سابقاً على

تاريخ ١١ من يونيو سنة ١٩٥٠ ، وكان ذلك بناء على استفسار مصلحة
السكك الحديدية ، على أن يعمم اتباع هذه القاعدة في الحالات المماثلة في
جميع وزارات الحكومة ومصالحها . ولما كان المدعون عمالا بمصلحة السكك
الحديدية وفصلوا جميعاً من خدمتها لبلوغهم السن القانونية خلال المدة من
سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٤٩ ، أى قبل ١١ من يونيو سنة ١٩٥٠ ، فانهم
لا يكونون قد تعلق لهم أى حق باسترداد الـ ١٢ ٪ التى يطالبون بها ،
ومن ثم فان دعواهم تكون فاقدة الاسناد واجبة الرفض .

٥٥٢ - ٣ (١٩٥٨/٦/٧) ٣ / ١٤٢ / ١٣٣٦

٧ - تطبيق كادر العمال على المستخدمين
والموظفين الفنيين الذين على درجات

٩١٠ - استفادة الموظفين الفنيين والمستخدمين الصناع من احكام كادر العمال
- شروط ذلك - مثال .

ان شرط البند الثالث عشر من قواعد كادر العمال الصادر به كتاب
وزارة المالية الدورى ملف رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ المؤرخ ١٦ من اكتوبر
سنة ١٩٤٥ تنفيذا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٣ من نوفمبر
سنة ١٩٤٤ و ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ لجواز معاملة الموظفين الفنيين
والمستخدمين الصناع الذين على درجات ويشغلون وظائف خارج الهيئة
بأحكام هذا الكادر هو أن يكونوا صناعاً أو عمالاً فنيين ، وان تكون
درجاتهم مدرجة فى الميزانية بالكادر الفنى او بكادر الخدم الخارجين عن
هيئة العمال الصناع قبل أول مايو سنة ١٩٤٥ تاريخ تنفيذ الكادر المذكور،
وان يكون لهم مثل من عمال اليومية فى المصلحة ذاتها قبل هذا التاريخ
ايضا . فاذا كانت الدرجة المخصصة لمن يشغل وظيفة من وظائف الخدمة
السايرة غير مقيدة فى الميزانية بكادر الخدم الصناع ، فانه يكون مقتضى
لاحد شروط الافادة من أحكام كادر العمال ولو كان عمله هو بطبيعته
عمل صانع .

٥٤٤ - ٣ (١٩٥٩/١١/١٤) ٣٥/٦/٥

٩١١ - كتاب المالية الدورى فى ١٦/١٠/١٩٤٥ - اشتراطه لافادة المستخدمين
والموظفين الفنيين من قواعد كادر العمال وجود المثل بنفس المصلحة من عمال اليومية
- المقصود هو التماثل فى نفس الحرفة والعمل ايضا فى نفس المصلحة - علة ذلك .

ورد بكتاب وزارة المالية الدورى فى ١٦/١٠/١٩٤٥ شرط مقتضاه
أن المستخدمين والموظفين الفنيين الذين على درجات لا ينتفعون من كادر
العمال الا اذا كان لهم مثل من عمال اليومية فى نفس المصلحة ، أما اذا
لم يكن لهم مثل من عمال اليومية فى نفس المصلحة - فلا ينتفعون من هذا

عمال (ب - كادر عمال اليومية (٧)
تطبيق كادر العمال على المستخدمين
والموظفين الفنيين الذين على درجات (

- ٧٣٥ -

الكادر : وصيغة هذا الشرط قاطعة في الدلالة على أن المقصود هو التماثل في نفس الحرفة ، والعمل أيضا في نفس المصلحة ، وعلة ذلك ظاهرة ، هي المساواة في المعاملة بين أفراد الحرفة الواحدة في المصلحة . فإذا كان الثابت أن المطعون ضده لا ينازع في أنه ليس له مثيل (بمهنة مكوجي) من بين عمال اليومية في كلية البوليس ، فإن مطالبته بتسوية حالته طبقا لاحكام كادر العمال تكون على غير أساس سليم .

١٤٥ - ٢ (١٩٥٦/٥/٥) ٧٤١/٨٩/١

٩١٢ - كتاب المالية الدوى في ١٦/١٠/١٩٤٥ - نصه على أن المستخدمين والموظفين الفنيين المؤقتين الذين على درجات لا ينتفعون من كادر العمال الا اذا كان لهم مثيل في نفس المصلحة - تطبيق سليم لقرار مجلس الوزراء في ٢٣/١١/١٩٤٤ .

ان وزارة المالية اذ ذكرت في كتابها الدوى رقم ف ٢٣٤ - ١/١٩٥٣ - ١٦/١٠/١٩٤٥ « أن المستخدمين والموظفين الفنيين المؤقتين الذين على درجات لا ينتفعون من كادر العمال الا اذا كان لهم مثيل في نفس المصلحة اما اذا كان ليس لهم مثيل في نفس المصلحة من عمال اليومية فلا ينتفعون من كادر العمال » لم تخرج على مقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣/١١/١٩٤٤ بأحكام كادر العمال ، وانما قد رددت فحوى ما قصده هذا القرار بحكم التنظيم الاساسي الذي استهدفه ونزولا على أوضاع الميزانيات في حدود الاعتمادات المقررة لها وبحسب تخصيصها ، وبغير ذلك تضرب أوضاع الميزانية ، فينقلب كادر «مستخدمين خارج الهيئة» الى كادر عمال ، لمجرد أن عمل المستخدم هو بطبيعته عمل صانع ، وهذا لا يتفق أبدا مع أوضاع الميزانية بحسب التنظيم الذي استهدفته من أن يكون الكادر كادر مستخدمين خارج الهيئة لا كادر عمال .

٩٦٢ - ٢ (١٩٥٧/٤/٦) ٨٢٤/٨٤/٢

٩١٣ - مستخدم خارج الهيئة في مصلحة ليس في ميزانيتها كادر للعمال - افادته من احكام كادر العمال - لا يكفي أن يكون لعمله مثيل في مصلحة أخرى - وجوب أن يكون المثل في نفس المصلحة .

اذا كان الثابت أن المسمى من الصانع بحسب طبيعة عمله وكان معينا في الحزمة قبل اول مايو سنة ١٩٤٥ ، الا أنه كان وما زال قبل هذا التاريخ وبعده معينا في وظيفة خارج الهيئة ، بحسبان أن المصلحة لم ينشأ بها كادر عمال وانما درج تنظيم ميزانيتها في السنين المتعاقبة على أن يوضع هؤلاء الصناع في وظائف مستخدمين خارج الهيئة ، فليس له ولا مثاله ان يفيدوا من احكام كادر العمال ما دام ليس لهذا الكادر وجود في ميزانية المصلحة . ولا وجه للتحدي في هذا المقام بأنه يكفي أن يكون لصاحب الشأن مثيل بطبيعة عمله في كادر العمال بوجه عام ولو في غير

المصلحة فيفيد من هذا الكادر ما دام عمله كصانع مصنف كعامل في كادر العمال وكشوفه الملحقه به - لا وجه لذلك ، لان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣/١١/١٩٤٤ بأحكام كادر العمال عالج حاله الخدمة الخارجين عن هيئة العمال الذين يكونون بحكم عملهم صناعا ، فنص على أن تسوى حالتهم على اساس ما يناله زملاؤه ارباب اليومية الذين يتعادلون معهم في الوظائف . وظهر من ذلك أن مناط الافادة أن يكون للخدمة المذكورين زملاء من ارباب اليومية أى الذين ينتظمهم كادر عمال . وغنى عن البيان كذلك أن المقصود هو أن يوجد كادر عمال ينتظم هؤلاء الزملاء من ارباب اليومية فى نفس المصلحة التي يعملون فيها ، وذلك لانه حسبما بين من مذكرة وزارة المالية التي وافق عليها مجلس الوزراء أن تنظيم الوظائف والدرجات والافادة منها مرتبط ارتباطا أساسيا بالاعتمادات المالية وتخصيصها سواء فى ذلك الاعتماد المالى الذى تقرر لانصاف من كانوا فى الخدمة فى أول مايو سنة ١٩٤٥ أو الاعتمادات المالية التي على اساسها وفى حدود تنظيم الميزانيات المستقبلية ، وآية ذلك أن البند الاول من القواعد العامة نص على أن «تحدد كل وزارة أو مصلحة عدد كل فئة من فئات الصناع فى كل قسم حسبما تقتضيه حالة العمل وان يكون متوسط هذه الفئات مضروبا فى عدد من الوظائف لايجاوز الاعتماد المقرر ، فتطبيق أحكام الكادر - والحالة هذه - منوط بالاعتماد المالى فى حدوده بحسب تخصيصه وفقا لتنظيم الميزانيات مستقبلا ، فاذا كانت الميزانية العامة لم تنشأ كادرا للعمال فى وزارة أو مصلحة بعينها فلا يمكن تطبيق أحكام كادر العمال على المستخدمين خارج الهيئة ولو كانوا صناعا بطبيعة عملهم لفقدان مجال التطبيق فى الميزانية ، وانما يجوز انشاء هذا الكادر فى الميزانية اذا روى ذلك ، وهذا من الملاءمات التي تقدرها الجهات المختصة عند تنظيم الميزانية وهو أمر جوازى لها .

٩٦٢ - ٢ (١٩٥٧/٤/٦) ٨٢٤/٨٤/٢

٩١٤ - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣/١١/١٩٤٤ - نصه على أن الخدمة خارج الهيئة الصناع والموظفين الفنيين المؤقتين الشاغرين لوظائف مماثلة للعمال تسوى حالتهم على اساس زملائهم ارباب اليومية المتعادلين معهم فى الوظائف - مقصود به حكم وقتى يسرى على من كانوا بالخدمة فى ١/٥/١٩٤٥ بشرط ان يكون بميزانية المصلحة كادر عمال ينتظم هؤلاء الزملاء ارباب اليومية .

ان ماجاء بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣/١١/١٩٤٤ بأحكام كادر العمال ، من أن الخدمة الخارجين عن هيئة العمال الصناع والموظفين الفنيين المؤقتين ممن يشغلون وظائف مماثلة لوظائف العمال الذين تنطبق عليهم القواعد المتقدمة - هؤلاء تسوى حالتهم على اساس ما يناله زملاؤهم

عمال (ب - ج) كادر عمال اليومية (٧)
تطبيق كادر العمال على المستخدمين
والموظفين الفنيين الذين على درجات (

٧٣٧ -

أرباب اليومية الذين يتعادلون معهم في الوظائف ، ويجوز لأجراء هذه التسوية مجاوزة نهاية الدرجات - انما أراد أن يعالج حاله من كانوا في الخدمة في اول مايو سنة ١٩٤٥ ، فهو حكم وقتي يستنفذ أغراضه بتطبيقه على هؤلاء وليس حكما دائما للمستقبل ، فلا يفيد من هذا الحكم الا من كان موجودا في الخدمة في هذا التاريخ ويشترط أن يكون في المصلحة كادر عمال ينتظم زملاء له من أرباب اليومية وكان عمل المستخدم خارج الهيئة بطبيعته عمل صانع له مثيل في عمله في كادر العمال ، فقصده قرار مجلس الوزراء بالحكم الوقتي المشار اليه أن تسوى حالة هؤلاء تسوية شخصية متى توافرت شروطها ، كما يجوز تحويل وظائفهم من سلك الدرجات الى سلك اليومية بموافقتهم ، أما اذا لم يكن بالمصلحة كادر عمال فليس لهم أن يفيدوا من أحكام هذا الكادر ، هذا ولا يمنح ذلك كله المصلحة مستقبلا أن تنظم ميزانيتها على اساس انشاء كادر عمال فيها ، وهذه كما سلف القول من الملاءمات التي تقدرها الجهات المختصة ، فاذا أنشئ مثل هذا الكادر وانتظم المستخدم خارج الهيئة (الصانع) فله أن يفيد منه عندئذ على مقتضى احكامه من تاريخ تنفيذ التنظيم الجديد للميزانية .

٩٦٢ - ٢ (١٩٥٧/٤/٦) ٨٢٤/٨٤/٢

٩١٥ - تطبيق كادر العمال على العمال - وجودهم على درجة خارج الهيئة او على درجة في الكادر العام - منحهم الاجر في حدود درجات كادر العمال التي سويت عليها حالتهم .

في ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥١ تقدمت اللجنة المالية بالذاكرة رقم ٥١٦/١ متنوعة بشأن الاعتراضات التي صادفت الوزارات والمصالح عند تطبيق كشوف حرف (ب) وال ١٢ ٪ ، تضمنت رأى وزارة المالية فيما عرض عليها من حالات ، ومن بين ما سئلت فيه وزارة المالية ما ورد بأجنده ٦ فقرة (هـ) وهو هناك عمال طبق عليهم كادر العمال وهم الآن على درجات خارج الهيئة او على درجات في الكادر العام ، فهل يمنحون أجر ٣٠٠ مليم بالكامل اذا توافرت شروط المنح لهم ؟ وهل يكون المنح في حدود كادر العمال أم في حدود درجاتهم الحالية ؟ وقد رأت وزارة المالية ان يمنحوا الاجر في حدود درجات كادر العمال التي سويت عليها حالاتهم ، وقد وافق مجلس الوزراء على جميع ما ورد بتلك المذكرة في ٢٤ من يونيه سنة ١٩٥١ .

١٦١٣ - ٢ (١٩٥٧/١١/٣٠) ١٥٦/١٩/٣

٩١٦ - الصانع الذي يشغل في سلك الدرجات وظيفه مماثلة لوظائف العمال - هم جواز منحه ماهية تزيد عما يتقاضاه مثيله من ارباب اليومية ، ولا أن تجاوز ماهيته نهاية

مربوط درجة هذا النظر - تقدير الماهية بمراعاة استنزال أيام الجمع - الاستثناء من هذه القاعدة بالنسبة لبعض عمال مصلحة السكك الحديدية - كتاب وزارة المالية في أغسطس سنة ١٩٥١ .

المستفاد من نص الفقرة الثانية من البند الثالث عشر من كتاب وزارة المالية السوري ملف رقم ف ٢٢٤ - ٥٣/٩ الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بشأن كادر عمال اليومية أن المستخدمين الصناع الذي يشغل في سلك الدرجات وظيفه مماثلة لوظائف العمال لا يجوز منحه ماهية شهرية تزيد على ما يتقاضاه زميله من أرباب اليومية الذي يتعاضد معه في الوظيفة ولا أن تجاوز ماهيته بحال ما نهاية مربوط الدرجة المحدد لهذا النظر بكادر عمال اليومية . ولما كان عامل اليومية لا يمنع اجرا عن أيام الجمع التي لا يعمل فيها ، فان مثيله في سلك الدرجات تقدر ماهيته بمراعاة استنزال هذه الايام ، وما يصدق على المستخدمين الصناع الذي عين راسا في سلك الدرجات يصدق كذلك على عامل اليومية الذي ينقل الى هذا السلك ، ذلك أن الشارع اراد ان يقيّد تقدير الماهية الشهرية للصانع الذي يعين على درجة بالحدود الواردة في كادر العمال في شأن عمال اليومية ، وهي التي ينبغي التزامها في تحديد الماهية الشهرية للعامل ، وقد أفصحت عما جرى عليه التطبيق العملي في هذا الصدد مذكرة اللجنة المالية التي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، كما ايد هذا النظر التفسير الذي تضمنه قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ ، اذ ردّ ار عمال اليومية الحاصلين على مؤهلات دراسية وغير الحاصلين على مؤهلات عندما يوصعون على الدرجات طبقا للقواعد والاحكام المقررة ، تحسّدا مرتباتهم على أساس الاجر اليومي مضروبا في ٢٥ يوما . ورأت وزارة المالية بكتابها رقم ٢٣٤/١/٢١٤ جزء ثان المؤرخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٢ اتباع هذا المبدأ أيضا عند النقل من اليومية الى الدرجات الخارجة عن الهيئة وظاهر من هذا القرار في ضوء الاوضاع السابقة عليه أنه لم يستحدث حكما جديدا ، بل كشف عن قاعدة كانت قائمة ومتبعة من قبل منذ تطبيق كادر العمال . وقد اقتضى الامر عندما أريد الخروج على هذه القاعدة استثناء صدور كتاب وزارة المالية رقم ٨٨ - ١٧/٢١ م ٢ في أغسطس سنة ١٩٥١ الى مصلحة السكك الحديدية باقرار ما تم من حيث صرف أجور صناع الشهرية من غير عمال الحركة الذين يشتغلون الشهر كاملا بصفة دائمة على أساس متوسط أيام تشغيلهم في السنة السابقة على نقلهم الى الشهرية ، وكذا محاسبة من يثبت من صحيفة ترقيته وكذا كشف النة المفقودة بنصف خدمته أنه كان يشتغل الشهر بالكامل على

عمال (ب - كادر عمال اليومية (٧)
تطبيق كادر العمال على المستخدمين
والموظفين الفنيين الذين على درجات (

- ٧٣٩ -

اساس ٣٠ يوما مع الاستمرار في تطبيق هذه القاعدة مستقبلا .

١٩٦ - ٢ (١٩٥٦، ١٢/٢٩) ٢٧٧/٣٢/٢

٩١٧ - الكتاب الدوري رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ المؤرخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥

- ايرادة حكما وقتيا بتسوية حالة الموظفين الداخلين في الهيئة والمستخدمين الخارجين عن الهيئة الموجودين بالخسمة وقت نفاذ كادر العمال ويشغلون وظائف مماثلة لوظائف العمال - النص الوارد به بتحويل وظائف هؤلاء الموظفين والمستخدمين - امر هذا التحويل جوازي للإدارة متى قدرت ملامته - اساس ذلك .

ان الفقرة (٢) من البند الثالث عشر المتعلق بالقواعد العامة من الكتاب الدوري رقم (ف ٢٣٤ - ٥٣/٩) المؤرخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بشأن كادر عمال اليومية تروى قواعد المستخدمين الصناع الذين على درجات ، فنصت على ان « المستخدمين الذين يشغلون وظائف خارج الهيئة والموظفين الفنيين المؤقتين - سواء كانوا على وظيفة دائمة او على وظيفة مؤقتة - ممن يشغلون وظائف مماثلة لوظائف العمال الذين تنطبق عليهم القواعد المبينة في البنود السابقة ، هؤلاء تسوى حالاتهم على اساس ما يناله زملاؤهم ارباب اليومية الذين يتعادلون معهم في الوظائف - ويجوز لاجراء هذه التسوية مجاوزة نهاية ربط الدرجة بشرط الا تزيد ماهية المستخدم بحال ما على نهاية مربوط الدرجة المحددة لنظيره من عمال اليومية بكادريهم ، ويمكن تحويل وظائف المستخدمين المؤقتين والخسمة الخارجين عن الهيئة من سلك الدرجات الى سلك اليومية بموافقتهم وتنقل الوظائف الى اعتمادات اليومية والصانع الذي يشغل درجة في كادر الخدمة ، او درجة مؤقتة وسويت حالته طبقا لقواعد الكادر السالف الذكر وجاوزت ماهيته الجديدة نهاية ربط درجة وظيفته ، ولم يوافق على تحويل وظيفته الى سلك اليومية لا يمنح أى علاوة بعد ١٩٤٥/٤/٣٠ ما لم يرق الى درجة أعلى يسمح مربوطها بمنح العلاوات المقررة . اما المستخدم الصناع الدائم فتسوى حالته طبقا للقاعدة المتقدمة ، ولو جاوزت ماهيته بالتسوية نهاية ربط درجة وظيفته فاذا بلغت ماهيته بالتسوية نهاية ربط الدرجة او جاوزته تقف عند الحد الذي تصل اليه في ١٩٤٥/٥/١ ، اما اذا كانت ماهيته بالتسوية لم تصل الى نهاية ربط الدرجة في هذا التاريخ فيمنح العلاوات المقررة لدرجته حسب احكام كادر الموظفين العام .

والواضح من عبارات هذا البند ، ان المشرع قصد الى وضع حكم وقتي يقضى بتسوية حالة الموظفين الداخلين في الهيئة والمستخدمين الخارجين عن الهيئة ، الموجودين بالخسمة وقت نفاذ كادر العمال في اول مايو سنة ١٩٤٥ ويشغلون وقتذاك وظائف مماثلة لوظائف العمال على اساس ما يناله زملاؤهم من ارباب اليومية الذين يتعادلون معهم في

الوظائف ، اذا كان لهم مثيل من هؤلاء في نفس المصلحة التي يعملون بها .
وقد قصد الشارع بهذه التسوية تحديد مرتبة الموظف أو المستخدم انفسى
في ذات السلك الذى ينتمى اليه بحيث يتساوى مع الاجر المقرر لزميله
عامل اليومية تحقيقا للعدالة وحرصا على المساواة بين ما يقومون بعمل واحد
في مصلحة واحدة . وظاهر في جلاء ان المشرع ، بعد اجراء هذه التسوية
أجاز تحويل وظائف أولئك الموظفين والمستخدمين من سلك الدرجات
اليومية ، بشرط موافقتهم على هذا التحويل ، مما يستفاد منه أن القاعدة
العامة في تسوية حالتهم تقتضى حساب مرتباتهم في ذات درجاتهم الداخلة
في الهيئة أو الخارجية عنها ، على أساس الاجور المقررة لزملائهم من عمال
اليومية الذين يماثلون معهم في الوظائف - وهذه التسوية تجريها الادارة ،
ان هي قدرت ملاءمتها ، ورأت في ذلك تحقيقا للمصلحة العامة . وهذا
النظر يتفق مع القواعد التى تحكم الميزانية التى تجعل تحديد وظائف
المختلفة وتعيين درجاتها وتوزيعها في كل وزارة أو مصلحة قائمة على
أساس من المصلحة العامة ، وفقا لاحتياجات المرافق بما يكفل حسن سيرها
وسلامة تطویرها .

٤٧٨ - ٥ (١١/٦/١٩٦٠) ٥/١١٢/١٠٨١

٩١٨ - نص كادر العمال على امكان تحويل وظائف المستخدمين المؤقتين والخدمة
الخارجين عن الهيئة من سلك الدرجات الى سلك اليومية بموافقتهم - مقصود به العمال
الموجودين بالخدمة فعلا قبل ١/٥/١٩٥٥ وليس بعد هذا التاريخ .

انه ولئن ورد في أحكام كادر العمال انه « يمكن تحويل وظائف
المستخدمين لمؤقتين والخدمة الخارجين عن الهيئة من سلك الدرجات الى
سلك اليومية بموافقتهم وتنقل الوظائف الى اعتمادات اليومية . . . » الا
أن هذا من الاحكام التى قصد أن تطبق على العمال الموجودين بالخدمة فعلا
قبل اول مايو سنة ١٩٤٥ وليس بعد هذا التاريخ . وما دام المدعى في
اول مايو سنة ١٩٤٥ لم يكن قد أدى الامتحان الذى يعطيه الحق في
الترقية ولم يكن معتبرا ضمن أفراد العمال . فانه لا تترتب له حقوق
حتمية في الترقية المطلوبة بحيث يتعين على جهة الادارة أن تمنحه اياها
حتما وبقوة القانون طبقا للحكم المشار اليه .

٥١ - ٢ (١٤/٤/١٩٥٦) ١/٧٨/٦٧٠

٨ - معالجة بعض الشلوك في تطبيق قواعد كادر العمال

٩١٩ - قرار مجلس الوزراء في ١٢/٨/١٩٥١ - معالجة الشلوك الناتج عن
صهوية بعض مساعدي الصناع في وضع ادنى من الشراقات - شروط تطبيقه .
المستفاد من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس سنة
١٩٥١ أن المشرع رأى تعديل حالة مساعدي الصناع من حيث الدرجة

والعلاوة ، لعلاج وضعهم الشاذ الناتج عن أن من لم يكمل منهم في أول مايو سنة ١٩٤٥ خمس سنوات ، وكذلك من عين بعد هذا التاريخ قد ظل في الدرجة (١٥٠ / ٢٤٠ م) بسبب كون ترقيته بعد هذه السنوات الخمس هي ترقية جوازية لا حتمية ، وذلك حتى لا يكون هذا الفريق من العمال في وضع أدنى من التلاميذ « الشراقات » ، وإذا كان المشرع قد أعرب عن حرصه على التسوية بين الفريقين حتى لا يتميز أحدهما على الآخر ، فلا يستقيم مع رغبته في إزالة التفرقة بينهما أن يكون قد جعل ترقية البعض بعد خمس سنوات جوازية ، وترقية البعض الآخر بعد مضي هذه المدة وجوبية . أما ما جاء في قرار مجلس الوزراء آنف الذكر من أن « الشراقات والصبية الذين لم يكونوا قد اتموا خمس سنوات خدمة في أول مايو سنة ١٩٤٥ ، وكذلك الذين عينوا منهم أو يعينون بعد هذا التاريخ سواء كانوا حاصلين على الشهادة الابتدائية ، أو غير حاصلين عليها تطبق عليهم قواعد وكشوف حرف (ب) » ، وبعد نهاية السنة الخامسة يؤدي امتحانا أمام اللجنة الفنية المشكلة بقرار وزاري ، أن نجح فيه يرقى إلى درجة صانع دقيق إذا وجدت درجة خالية ، وفي هذه الحالة يمنح اجرة يومية قدرها (٣٠٠ م) ، وإذا رسب يعطى فرصة سنة أخرى بأجرة (٢٥٠ م يوميا) فإن تكرر رسوبه يفصل - فلا يعدو أن يكون ترديدا للأصل العام في كادر العمال فيما يتعلق بالترقية الحاصلة بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ ، وهو أن شرط الصلاحية لهذه الترقية وجوب قضاء خمس سنوات في الدرجة على الأقل كحسد أدنى مع النجاح بعد ذلك في امتحان أمام اللجنة الفنية المختصة ، وبيان الحكم في شأن من يرسب في هذا الامتحان مرة ومن يتكرر رسوبه فيه ، فمن ينجح يصبح صالحا للترقية بشروطها وقيودها ، ومن يخفق يعطى فرصة ثم يفصل إن تكرر رسوبه ، وليس معنى هذا وجوب ترقية من نجح في الامتحان بعد خمس سنوات حتما بمجرد وجود درجة خالية ، إذ أن هذا التفسير ينطوي على إخلال لم يردده الشارع بقاعدة أصلية في كادر العمال تقوم عليها دعائم تقديرية ويتماسك حولها بنيانه وهي جوازية الترقية ، كما يؤدي إلى انطلاق فريق وحيد من العمال في الترقية دون مراعاة للنسب العددية أو تقيده بالدرجات الحالية أو الاعتمادات المالية ، وإلى تخلف من عداهم في هذا المجال ، مع ما في ذلك من إخلال بالمساواة وبتكافؤ الفرص بين طوائف من العمال ينتظمهم سلك واحد . وقد جاء كتاب وزارة المالية الدوري ملف رقم ٢٣٤-٩/٥٣ الصادر في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١. تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المتقدم ذكره صريحا

في تطبيق الاحكام التي نص عليها هذا القرار بما فيها استمرار العمل بقاعدة جواز الترقية بعد خمس سنوات على الاقل على حالات الصيانة والشراقات ومساعدى الصناع الموجودين فى الخدمة على حد سواء ، وهذا هو ما سبق أن ايدته قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته ٢٤ من يونيه سنة ١٩٥١ ، وكتاب وزارة المالية العورى ملف رقم ٢٣٤ - ٥٣/٩ المؤرخ ١٧ من يوليه سنة ١٩٥١ .

١٥٢١ - ٢ (١٩٥٧/٤/٦) ٨٤٥/٨٧/٢

٩٢٠ - قرار مجلس الوزراء فى ٢١ اكتوبر سنة ١٩٥٣ بمعالجة الشكاوى الناشئة عن تطبيق قراره فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ بالنسبة لبعض العمال - الزايا المالية التى يقررها - يعمل بها من تاريخ نفاذه .

يبين من الاطلاع على قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ و ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٥٣ أن أولهما صدر لعلاج ما أسفر عنه تطبيق كادر العمال من شذوذ فى معاملة مساعدى الصناع بالقياس الى طائفة التلاميذ (الشراقات) وهم أدنى منهم درجة ، اذ رفع أجر التلميذ فى بداية السنة الخامسة الى ٢٥٠ م فى حين أن أجر مساعد الصناع لم يبلغ فى هذا التاريخ الا ١٧٠ م فقط ، مما حمل وزارة المالية على رفع الامر الى مجلس الوزراء طالبة رفع درجة مساعد الصناع من (١٥٠ - ٢٤٠ م) الى (١٥٠ - ٣٠٠ م) فيعين ابتداء بأجر مقداره ١٥٠ م يزداد الى ٢٠٠ م بعد سنتين والى ٢٥٠ م بعد سنتين آخرين ثم يمنح بعد ذلك علاوة بواقع ٢٠ م كل سنتين حتى يبلغ الاجر نهاية ربط درجته وتستمر معاملته بالنسبة الى الترقية بالقاعدة المعمول بها وهى جواز ترقيته بعد خمس سنوات على الاقل . وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ ، ورات اللجنة المالية فى ١٢ من يونيه سنة ١٩٥٢ أن يكون صرف الفروق المترتبة على تنفيذ هذا القرار ابتداء من ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٢ أما قرار ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٥٣ فقد صدر بناء على طلب وزارة الزراعة لما أسفر تطبيق القرار السابق على عمالها عن شذوذ آخر فى معاملة طائفة العمال من درجة صانع غير دقيق ومنهم المطعون عليه ، بالقياس الى مساعدى الصناع الذين يقلون عنهم درجة ، ذلك أن قرار ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ لم يتناول سوى طائفة مساعدى الصناع الذين كانوا يشغلون هذه الدرجة عند تنفيذه ؛ فترتب على ذلك زيادة أجور مساعدى الصناع على أجور زملائهم هؤلاء رغم سبقهم فى دخول الخدمة مما حمل الوزارة على رفع الامر الى مجلس الوزراء طالبة إعادة تسوية حالات هؤلاء العمال على أساس تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ عليهم ، ثم نقلهم الى

في تطبيق قواعد كادر العمال)

درجات صانع دقيق التي كانت قد نقلتهم اليها ، وقد وافق المجلس على ذلك على أن يكون نقلهم الى درجات صانع دقيق بعد مضي خمس سنوات في درجة مساعد صانع ومنحهم أجرا مقداره ٣٠٠ م من ذلك التاريخ . وبذلك تحققت المساواة في معاملة الفريقين . ونظرا لان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٥٣ قد استحدث بالنسبة الى العمال الذين كانوا قد بلغوا درجة صانع غير دقيق عند تنفيذ قرار ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ ، وما كانوا يفيدون من مزاياه ، قد استحدث لهم مركزا جديدا يرتب أعباء مالية على الخزانة العامة وجاء ذلك القرار خلوا من أى نص يدل بوضوح على أنه قصد الى أن تكون افادتهم منه من تاريخ سابق في الماضي فانهم ، والحالة هذه ، لا يفيدون من هذا التنظيم الجديد الا من التاريخ المعين لنفاذه . وعلى مقتضى ذلك يكون الحكم المطعون فيه اذا قضى للمطعون عليه بفروق عن المدة من ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٥١ لغاية ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٥٣ ، قد خالف القانون ومن ثم يتعين الغاؤه والحكم برفض الدعوى .

٢٩٨ - ١ (١٩٥٥/١٢/٣) ١ / ٢٤٣١/٢٨

٩٢١ - قرار مجلس الوزراء في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ بمعالجة الشلوز الناتج عن تطبيق قراراتين سابقين عليه - تضمنه مزايا مالية بالنسبة لفئات من السائقين والوقادين - تمتعهم بهذه المزايا من تاريخ صدوره بغير اثر رجعي - اساس ذلك .

يبين من الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ أن السواقين والوقادين بالسكك الحديدية لم يدرجوا في ضمن طائفة عمال اليومية الى أن صدر قرارا مجلس الوزراء في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ و ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ بمعاملتهم بمقتضى أحكام كادر العمال على أساس وضعهم في الدرجة (٢٤٠م - ٤٠٠م) بشروط معينة على أن تدفع لهم الفروق من أول ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، ونص في قرار ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ على أنه لا يفيد من هذه التسوية سوى الموجودين في الدرجتين الثامنة والسابعة فقط . ثم صدر قرار مجلس الوزراء في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ فوسع من دائرة العاملين بكادر العمال من السائقين وادخل في تلك الدائرة سائقى الدرجة السادسة كما عدل من أحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ و ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ لازالة الشلوز الذى كشف تطبيق هذين القرارين عن وجوده ، وهو زيادة أجر الوقاد أو السائق الحديث في الخدمة عن أجر زميله الاقدم منه . ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ قد استحدث تعديلا في النظام القانونى لامثال المدعى من الوقادين متضمنا مزايا لهم ترتب أعباء مالية على الخزانة

العمامة ؛ فلا يسرى هذا التنظيم الجديد إلا من تاريخ العمل به ؛ دون
أسناده إلى تاريخ سابق ودفع فروق عن الماضي ، مادام ذلك ليس واضحا
من نصوصه ، بل أن ظروف الحال وملابساته لدى إصداره تدل على
العكس إذ روعي أن تقدير مصلحة السكك الحديدية للتكاليف المالية
للتسوية لا تجاوز مبلغ ٣٠٠ ج شهريا يخصم على البند الذي يخصم عليه
بأجور خدم القاطرات ، وهذا المبلغ لا يتسع لدفع فروق عن الماضي ، ومهما
يكن من أمر ، فإنه لو صح أن ثمة غموضا في القرار لوجب تفسيره
لصالح الخزانة العامة .

١٦ - ١ (١٩٥٥/١١/٥) ١/٢/١

٩ - استثناء من الكادر

٩٢٢ - سلطة وزارة المالية في الاستثناء من أحكامه - الاستثناء يشمل الزيادة
كما يشمل النقصان - مثال بالنسبة لاستثناء عمال مصلحة الاملاك .
المستفاد من قواعد كادر العمال الصادر بها قرار مجلس الوزراء
في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ هو أن تحديد فئات الصناعات أو الأعمال
الذين يفيدون من أحكام هذا الكادر منوط بمقتضيات حالة العمل ، ومقيد
بالأ يكون متوسط هذه الفئات مكررا بعدد الوظائف يجاوز الاعتماد
المقرر ، كما يجوز ، إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ، الاستثناء من هذه
القواعد ؛ وأن وزارة المالية هي المرجع في هذا كله .

وتخصيص سلطة وزارة المالية ، عند اعمال الاستثناء المفوضة فيه
بقرار مجلس الوزراء الصادر بأحكام كادر العمال ، بالزيادة دون
النقصان ، هو تخصيص بلا مخصص ، بل يجب فهم الاستثناء بحسب مدلوله
الطبيعي ، وهو كما يشمل الزيادة يشمل النقصان . والمرد في اعمال
سلطة الاستثناء هذه هو الى المصلحة العامة وحدها بحسب مقتضيات حالة
العمل وأوضاع الميزانية . فإذا كان الثابت أن مصلحة الاملاك اقترحت
وضع فئات خاصة لعمالها على هدى اعتبارات عامة ارتأتها ، وأن وزارة
المالية وافقت على ما اقترحت المصلحة ، على أن تكون التسويات في حدود
الاحكام الاخرى الواردة بكادر العمال ، وبشرط ألا يوضع العامل في
درجة أعلى من المستحق له حسب الكادر المذكور ، أو أن يعطى أجره تزيد
على المستحق بهذا الكادر ، وأبلغت وزارة المالية موافقتها هذه الى مصلحة
الاملاك بالكتاب رقم ٦٠ - ٢٠/٣٦ المؤرخ في ٢٦ من أبريل سنة
١٩٤٧ ، فان الوزارة تكون قد تصرفت في حدود السلطة المخولة اياها
بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ ،
وذلك بمراعاة مقتضيات حالة العمل في مصلحة الاملاك .

٢٢ - ١ (١٩٥٥/١١/١٢) ١/١٠/١

٩٢٣ -

جواز الاستثناء من قواعد كادر العمال لوزارة المالية - كتاب المالية
الدورى فى ١٦ من اكتوبر ١٩٤٥ - اشتراطه لامكان افادة المستخدمين والموظفين الفنيين من
قواعد كادر العمال وجود المثل بنفس المصلحة من عمال اليومية - صحيح قانونا .

أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤
بكادر العمال تحت (ثامناً) قواعد عامة - نص على : (ا) تحدد كل
وزارة أو مصلحة عدد كل فئة من فئات الصناعات فى كل قسم حسب ما
تقتضيه حالة العمل ، وبعد الانتهاء من تسوية حالة العمال الموجودين الآن
فى الخدمة يجب أن يكون متوسط فئات أجورهم مضروباً فى عدد
الوظائف لا يتجاوز الاعتماد المقرر (ب) المستخدمون (الصناع) الذين
يشغلون وظائف خارج الهيئة والموظفون الفنيون المؤقتون (سواء
كانوا على وظيفة دائمة أو على وظيفة مؤقتة) ممن يشغلون وظائف مماثلة
لوظائف العمال الذين ينطبق عليهم القواعد المبينة فى البند (أولا) -
هؤلاء تسوى حالتهم على أساس ما يناله زملاؤهم أرباب اليومية الذين
يتعادلون معهم فى الوظائف . ويجوز لأجراء هذه التسوية مجاوزة نهاية
الدرجة بشرط ألا تزيد ماهية المستخدم بحال ما عن نهاية مربوط الدرجة
المحددة لنظيره من عمال اليومية بكادرهم . (ج) لا يجوز الاستثناء من
جميع القواعد المتقدمة إلا بموافقة وزارة المالية . والمستفاد من هذه
القواعد هو أن تحديد فئات الصناع أو العمال الذين يفيدون من أحكام
هذا الكادر فى كل قسم منوط بمقتضيات حالة العمل ، وأنه يجوز ، إذا
اقتضت المصلحة العامة ذلك ، الاستثناء من هذه القواعد ، وأن وزارة المالية
هى المجمع فى هذا الشأن جميعه . فهذه الوزارة قد خولت بذلك سلطة
القيام على حسن تطبيق هذا الكادر وضبط قواعده وتنسيقها بحسب
مقتضيات المصلحة العامة وحالة العمل ، وبهذه السلطة شرطت فى كتابها
الدورى المؤرخ ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ لامكان انتفاع المستخدمين
والموظفين الفنيين الذين هم على درجات من كادر العمال ، أن يكون لهم
مثل من عمال اليومية فى نفس المصلحة . أما إذا لم يكن لهم مثل فيها
فلا ينتفعون منه . وما دامت وزارة المالية قد تصرفت فى حدود السلطة
المخولة اياها ، وكان المدعى من المستخدمين المعنيين على درجة خارج الهيئة
ليس له مثل فى عمال اليومية فى المصلحة التى يعمل بها ، فلا يحق
له الانتفاع من أحكام كادر العمال .

٢٩ - ١ (١٩٥٥/١١/١٢) ٨٥/١١/١

٩٢٤ -

قرار مجلس الوزراء فى ٢٦/٤/١٩٥٠ - موافقة على رأى اللجنة المالية
بتطبيق كادر العمال استثناء على السعاة من الخدمة الخارجين عن هيئة العمال بمصلحة البع
والموازين .

في ١٦ من ابريل سنة ١٩٥٠ تقدمت اللجنة المالية الى مجلس الوزراء بمذكرة رقم ٥١٦/١ متنوعة ، اوضحت فيها أن وزارة التجارة والصناعة « سبق أن طلبت بتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ إعادة النظر في تطبيق كادر العمال بصفة استثنائية على سعاة الدرجات الثانية والثالثة والرابعة بمصلحة الدمغ والموازين ٠٠ ونظرا لان هؤلاء المستخدمين كثرت شكاواهم لانهم يقومون بأعمال فنية بحتة تتطلبها طبيعة عملهم وذلك منذ بدء تعيينهم ، وأن قيدهم على درجات في كادر غير الصانع اجراء لا ذنب لهم فيه ، ولا يكون ذلك سببا في حرمانهم من تطبيق كادر العمال عليهم أسوة بزملائهم المقيدين لحسن حظهم على درجات فنية ، خصوصا وأن لهم زملاء باليومية استفادوا من الكادر مع أنهم أحدث منهم خدمة وأقل خبرة ، وتطلب الوزارة المذكورة انصافا لهم ومساواة بزملائهم الذين طبق عليهم كادر العمال أن تعيد وزارة المالية النظر في تطبيق كادر العمال عليهم بصفة استثنائية ، أقرارا للواقع وتقديرا لجهودهم وأماناتهم ، خصوصا وأنهم بحكم عملهم وطبيعته يختبرون يوميا كميات كبيرة من الذهب والفضة ، ما فيه اغراء على ذوي الماهيات الضئيلة ، وقد برهنوا طوال مدة خدمتهم على الامانة رغم ما هم فيه من فاقة وما يعولونه من أسر ، والوزارة ترى تشجيعا لهم على المضي في أعمالهم بكفاءة ونشاط ، وتعويضا لهم عما أصابهم من غبن ، وما يعانون من أمراض يتعرضون لها بسبب طبيعة أعمالهم ، الموافقة على طلبهم حتى يطمئنوا على مستقبلهم ، وأن اللجنة المالية بحثت هذا الطلب ، ورأت الموافقة على تطبيق كادر العمال عليهم بصفة استثنائية للأسباب الموضحة بهذه المذكرة ، على ألا يصرف لهم فرق إلا من تاريخ موافقة مجلس الوزراء ٠٠٠ ، وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٠ على رأي اللجنة المالية المبين في هذه المذكرة .

٦٩٧ - ٣ (١٩٥٨/٢/١) ٦٧٥/٧٧/٣

٩٢٥ - قرر مجلس الوزراء في ١٤/١٠/١٩٥٣ بعدم صرف فروق عن الماضي للتسويات التي تناولها - انصراف حكم المنع الى التسويات الاستثنائية التي تتم على خلاف أحكام كادر العمال - اسس ذلك .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ القاضي بعدم صرف فروق عن الماضي فيما يختص بالتسويات التي تناولها إنما ينصرف حكمه فيما يتعلق بمنع اقتضاء هذه الفروق ، بحسب ديباجته وسياقه ، الى التسويات الاستثنائية التي تتم على خلاف ما قضت به أحكام كادر العمال ، سواء من حيث زيادة المرتب أو رفع الدرجة ، عما هو مقرر بهذا الكادر ؛ وما كان ليمس بالانتقاص حقوقا مكتسبة استمدت من قواعد

تنظيمية عامة سابقة أو مراكز قانونية ذاتية ترتبت لاربابها بناء على هذه القواعد . ولما كان الحق في التسوية الاستثنائية هو حق مستحدث ، فانه يخضع من حيث آثاره المالية للقيود التي يفرضها القرار المنشئ له لا لقواعد الكادر الذي تتم مثل هذه التسوية المخالفة لاحكامه .

١٦١ - ٢ (١٩٥٦/٦/١٦) ١/١٠٨٨/٨٩٧

٩٢٦ - الصناع الذين دخلوا الخدمة بدون امتحان والغير حاصلين على الشهادة الابتدائية - قرارات وزارة المالية بتسوية حالتهم في وزارتي الصحة والحربية ومصلحة السكك الحديدية ، بمنحهم ٣٠٠ م في درجة صانع دقيق من التاريخ التالي لانقضاء خمس سنوات من بدء دخولهم الخدمة ، أسوة بمساعدى الصناع - عدم تضمن هذه القرارات لقاعدة تنظيمية عامة - عدم انطباقها على العمال بمصلحة النسيج والموازين .

ان ما جاء بكتب وزارة المالية الدورية رقم م ٤٢ - ٣١ / ٥٤ م ٣ المؤرخ ١٩٤٦/٨/٢٦ بالنسبة لعمال وزارة الصحة ، ورقم م ٢٠ - ٣١ / ٥٣ المؤرخ ١٩٤٦/١٠/٢٩ فيما يتعلق بعمال وزارة الحربية ، ورقم م ٨٨ - ٣١ / ١٧ مؤقت المؤرخ ١٩٤٧/١/١٢ في شأن عمال مصلحة السكك الحديدية ، من تسوية حالة الصناع الذين دخلوا الخدمة بدون امتحان والغير حاصلين على الشهادة الابتدائية أسوة بمساعدى الصناع . وذلك بمنح الواحد منهم ٣٠٠ م يوميا في درجة صانع دقيق (٢٤٠ - ٤٠٠ م) من التاريخ التالي لانقضاء خمس سنوات عليه من بدء دخوله الخدمة ، تزداد بطريق العلاوة الدورية - لا يتضمن تقريراً لقاعدة عامة تطبق بالنسبة الى سائر العمال في الوزارات والمصالح ، بل هو استثناء يقدر بقدره ولا يتوسع في تفسيره أو يقاس عليه ، وآية ذلك أن وزارة المالية لم تصدر به كتاباً دورياً يذاع على الوزارات والمصالح ، بل انها ذكرت في كتابها الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ م ١١ الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ انها وافقت على تسوية حالة صناع وزارتي الصحة والحربية والبحرية الذين دخلوا الخدمة بدون امتحان وغير حاصلين على الشهادة الابتدائية أسوة بمساعدى الصناع ، أى يمنح الواحد منهم ٣٠٠ م يوميا في درجة صانع دقيق (٢٤٠ - ٤٠٠ م) من التاريخ التالي لانقضاء خمس سنوات عليه من بدء دخوله الخدمة ، تزداد بطريق العلاوات الدورية ، وطلبت « لا مكان النظر فى تعميم هذا النظام على سائر وزارات الحكومة ومصالحها التى لم يسبق تسوية حالة عمالها الصناع على هذا الاساس » موافاتها « ببيان عدد عمال المصلحة ممن تنطبق عليهم هذه الحالة والتكاليف اللازمة لتطبيق هذا النظام عليهم » ثم انتهى الامر الى تبليغ وزارة التجارة بكتابها رقم م ٥٨ - ٢١/٣١ م ١ المؤرخ ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ بأن « اللجنة المالية رأت عدم الموافقة على تسوية حالة هؤلاء العمال وأمثالهم فى

الوزارات والمصالح ، ، وبالتالي لم يقرر لهذه التسوية أى اعتماد مالى .
٦٩٧ - ٣ (١٩٥٨/٢/١) ٣٧٥/٧٧/٣

١٠ - كادر عمال النقل المشترك

٩٢٧ - الدرجات التى يتدرج فيها العامل حسب كادر ادارة النقل المشترك
ان درجة الاسطى هي درجة أرقى من درجة صانع دقيق ومعادلة
لدرجة صانع ممتاز ، حسبما ورد بالمذكرة التفسيرية للكادر العام لجميع
طوائف العمال بإدارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية ، المطبق من ١٤
من فبراير سنة ١٩٥١ ، تنفيذا لقرار مجلس الادارة ، اذ يتدرج العامل
فى فئات الدرجات الفنية التى تحتاج الى دقة من اشراق الى مساعدصانع
الى صانع غير دقيق الى صانع دقيق الى صانع دقيق دقة ممتازة الى صانع
ممتاز الى أسطى فملاحظ .

١٧٥٢ - ٢ (١٩٥٨/١/١٨) ٦٠١/٦٩/٣

٩٢٨ - الترقية الى درجة ملاحظ طبقا لكادر عمال ادارة النقل المشترك -
قرخص الادارة فيها بسلطة تقديرية بشرط عدم اساءة استعمال السلطة

ان المادة السادسة من البند « ثالثا » الخاص بقواعد التـسـرقيات
والتدرج الواردة بكادر عمال النقل العام لمدينة الاسكندرية تنص على أنه
« لا يرقى الى درجة ملاحظ الا من بين الاسطوات ، وتكون الترقية بالاختيار
للكفاءة » ، ومقتضى هذا النص أن الترقية الى الدرجة المذكورة جوازية
مترخص فيها الادارة باستلظتها التقديرية ، بما لامعقب عليها فى ذلك ،
ما دام خلا قرارها من اساءة استعمال السلطة ، وأنها لا تعد حتمية بعد
قضاء انعامل مدة معينة فى درجته ، بل تتوقف على درجة كفايته فى العمل
من جهة وعلى وجود درجات شاغرة فى الميزانية تسمح بها من جهة أخرى .

١٧٥٢ - ٢ (١٩٥٨/١/١٨) ٦٠١/٦٩/٣

٩٢٩ - البند ٢٤ من قواعد الترقيات الخاصة بكادر عمال النقل المشترك نصه
على اتخاذ اول أغسطس سنة ١٩٤٤ مبدأ للتدرج فى الدرجة الفنية اذا كان العامل قد شغل
الوظيفة الفنية قبل هذا التاريخ - عدم انطباق احكامه اذا كان العامل يشغل وظيفة عادية فى
التاريخ المذكور .

ان قواعد الترقيات الخاصة بكادر عمال النقل المشترك قد نصت
فى البند ١٤ على أنه « اذا لم يوجد فى ملف خدمة العامل مذكرة من الادارة
بالنقل من وظيفة عادية الى وظيفة فنية وكان العامل يشغل الوظيفة الفنية
من مدة وقبل اول أغسطس سنة ١٩٤٤ (حسب ما يقرره حضرة المهندس
المختص) يتخذ اول أغسطس سنة ١٩٤٤ التاريخ الفعلى للتسـدرج فى
الدرجة الفنية » . فاذا كان الثابت من ملف خدمة المدعى أنه كان يشغل

وظيفة عادية قبل أول أغسطس سنة ١٩٤٤ ، فلا تجديه شهادة المهندس المختص ، فضلا عن أن من شهد لصالحه أمام المحكمة الادارية كان موظفا عاديا وليس مهندسا . فمن ثم لا ينطبق في حقه نص البند ١٤ المشار اليه .
٢٤٣ - ٣ (١٩٥٨/١١/٨) ٥٦/٦/٤

١١ - عمال مصلحة الموانئ والمناظر

٩٣٠ - كادر عمال مصلحة الموانئ والمناظر - الدرجات الواردة فيه وما يعادلها

في درجات كادر العمال .

ان كادر مصلحة الموانئ والمناظر المنفذ من أول يونية سنة ١٩٢٢ . قسم درجات العمل الى « رئيس - صانع - مساعد » في بعض المهن الفنية ، وقسمها الى « صانع أول وثانية وثالثة » في بعض المهن الاخرى . وقد تلا هذا الكادر كادر آخر في عام ١٩٢٩ ، فوحد التقسيمين السالفي الذكر الى « صانع أول وثانية وثالثة » وفي أول مايو سنة ١٩٤٤ طبقت المصلحة كادر الترسانة ، وقد قسم العمال الى « صانع ماهر ، وصانع ، ومساعد صانع » . وأخيرا صدر كادر العمال فقسم الدرجات الى « مساعد صانع ، وصانع ، وصانع ممتاز » . وغنى عن البيان أن مقارنة هذه الكادرات يبين منها أن درجة صانع ثالثة تعادل مساعد صانع ، وطبقا للقواعد التي وضعتها لجنة تطبيق الكادر بمصلحة الموانئ والمناظر كان كل من دخل الخدمة بأجر يبدأ من ٨٠ م ويقل عن ١٢٠ م في اليوم يعتبر مساعد صانع ويطبق عليه نظام المساعدين ، أما من دخل الخدمة بأجر يبدأ من ١٢٠ م ويقل عن ١٥٠ م في اليوم يعتبر صانع دقيق ويوضع في الدرجة ٢٤٠/٤٠٠ م ويمنح أول مربوطها . فاذا ثبت أن المدعى قد ألحق بخدمة المصلحة في ديسمبر سنة ١٩٤٣ ، وكان سنه وقتئذ أقل من ثمانية عشر عاما بوظيفة براد ثالثة بأجر يومي قدره ٨٠ م بعد أدائه امتحانا في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، ولما بلغ الثامنة عشرة في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٤ زيد أجره الى ١٢٠ م في اليوم . ولما قامت المصلحة بتسوية حالته بالتطبيق لاحكام كادر العمال اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٤٥ اعتبرته في درجة صانع دقيق في الفئة من ٢٤٠/٤٠٠ م يوميا بأول مربوطها . وكان الواضح أن المصلحة قامت بهذه التسوية على أساس أن خدمته تبدأ من تاريخ بلوغه ١٨ سنة ، وكان أجره وقتذاك قد زيد الى ١٢٠ م ويقل عن ١٥٠ م وتسوى حالته على أساس صانع دقيق في الفئة ٢٤٠/٤٠٠ م - اذا ثبت ما تقدم . فان هذه التسوية تتفق واحكام كادر العمال الخاصة بالصناع والعمال الفنيين الواردة بالكشوف رقم (أ) التي شملت درجات العمال حسب أعمالهم وحرفهم .

٩٣١ - كادر عمال مصلحة المواني والمناظر - درجة صانع ثالثة تعادل درجة

مساعد صانع .

ان كادر مصلحة المواني والمناظر المنفذ من أول يونية سنة ١٩٢٢ قسم درجات العمل الى (ريس - صانع - مساعد) في بعض المهن الفنية ، وقسمها الى (صانع أولى وثانية وثالثة) في بعض المهن الاخرى . وقد تلا هذا الكادر كادر آخر في عام ١٩٢٩ فوحد التقسيمين السالفين الذكر الى (صانع أولى وثانية وثالثة) . وفي أول مايو سنة ١٩٤٤ طبقت المصلحة كادر الترسانة ، وقد قسم درجات العمل الى (صانع ماهر وصانع ومساعد صانع) . وأخيرا صدر كادر العمال العام فقسم الدرجات الى (مساعد صانع وصانع وصانع ممتاز) . وغنى عن البيان أن مقارنة هذه الكادرات يبين منها بجلاء أن درجة صانع ثالثة تعادل درجة مساعد صانع .

١٧٩٤ - ٢ (١٩٥٧/٤/٦) ٢٨٧٧/٩١/٢

٩٣٢ - كادر عمال مصلحة المواني والمناظر - درجة صانع أولى تعادل درجة

صانع دقيق .

ان كادر مصلحة المواني والمناظر المنفذ من أول يونية سنة ١٩٢٢ قسم درجات العمل الى (ريس - صانع - مساعد) في بعض المهن الفنية، وقسمها الى (صانع أولى وثانية وثالثة) في بعض المهن الاخرى ، وتلا هذا الكادر كادر آخر في عام ١٩٢٩ فوحد التقسيمين السالفين الذكر الى (صانع أولى وثانية وثالثة) وفي أول مايو سنة ١٩٤٤ طبقت المصلحة كادر الترسانة وقد قسم درجات العمل الى (صانع ماهر وصانع ومساعد صانع) ، وأخيرا صدر كادر العمال فقسم الدرجات الى مساعد صانع وصانع غير دقيق ، وصانع دقيق) ، وغنى عن البيان أن مقارنة هذه الكادرات يتضح منها بجلاء أن درجة صانع أولى معادلة لدرجة صانع دقيق بحسبانها في الدرجة الثالثة في التدرج الهرمي في كادر العمال الذي يبدأ من مساعد صانع ، واذ عين المدعي في وظيفة نجار درجة أولى ، كما يتضح من ملف خدمته ، فإنه يكون مستحقا لتسوية حالته على أساس صانع دقيق ، وليس على أساس صانع ممتاز ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضي بتسوية حالة المدعي في درجة صانع ممتاز قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ويتعين القضاء بالفائه .

٣٣٧ - ٥ (١٩٦٠/٥/١٤) ٩٤٢/٩٤/٥

ج - عمال موسميون

٩٣٣ - قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٧/١١/١٣ - الترخيص لوزارة البحرية في

تعين العمال الموسمين دون التقيد بفتات كادر العمال - شروط ذلك - القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٥ .

في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وافق مجلس الوزراء على الترخيص لوزارة الحربية في تعيين العمال الذين يستخدمون لمدة مؤقتة لتأدية أعمال طارئة دون التقيد بفئات كادر العمال من حيث التعيين ببداية الدرجة بشرط ألا يكون التعيين في حدود آخر الربط لكل فئة على الأكثر وعلى أن يجمع بين الاجر الاستثنائي الذي يمنح على الانساق سالف الذكر وبين اعانة غلاء المعيشة . ونظرا لأن هؤلاء العمال كانوا لا يستخدمون إلا في مواسم العمل ، فقد أطلق عليهم اسم العمال الموسمين ، ومن ثم فقد اعتبر كل عامل معين بالتطبيق لترخيص مجلس الوزراء المشار اليه معينا بصفته عاملا موسميا ، الا أنه لما كانت الظروف الاستثنائية التي ترتبت على تسلم المعسكرات البريطانية والأمريكية من كل من الجيش البريطاني والأمريكي ثم نشوب حرب فلسطين قد استازمت استمرار هؤلاء العمال في خدمة الوزارة مع تعيين عدد كبير آخر منهم وذلك حتى بلغ عددهم حوالي ٤٠٠٠ عاملا ، فقد صدر القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٤ بفتح اعتماد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ قيمة تكاليف انشاء ٣٤٦٦ درجة للعمال الموسمين بمصاحبة الاشغال العسكرية وادارة مخازن المدنيين ، وحسبت أقدميتهم في هذه الدرجات من تاريخ تعيينهم الاول ، واثار صدور القانون بفتح الاعتماد الاضافي سالف الذكر طالب العمال الذين عينوا على هذه الدرجات بالفروق المالية المترتبة على تعيينهم في درجاتهم الجديدة اعتبارا من ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ ، استنادا الى أنهم قد عينوا بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ ، فهم يستفيدون من قراري مجلس الوزراء الصادرين في ١١ من يونيو سنة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بتطبيق الكشوف حرف (ب) الملحق بكادر العمال على العمال الذين عينوا بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ وعملوا بكشوف حرف (ا) ، فصدر القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٥ ناصا في مادته الاولى على أنه « مع عدم الاخلال بالاحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري والاحكام النهائية الصادرة من المحاكم الادارية ، لا تصرف فروق تسوية لعمال وزارة الحربية المعينين على درجات بالتطبيق للقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٤ وذلك عن المدة من ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ حتى ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٤ » ، كما نص في المذكرة الايضاحية لذلك القانون على أن العمال الذين عينوا على الدرجات المنشأة بمقتضى القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٤ « حسبت أقدميتهم في هذه الدرجات من تاريخ تعيينهم الاول وجرت الوزارة على صرف الفروق الناتجة عن ذلك اعتبارا من ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٤ تاريخ صدور القانون المذكور » .

د - عمال قناة

١ - القواعد المنظمة لشئون عمال القناة

٩٣٤ - القواعد المنظمة لشئون عمال القناة - قرار مجلس الوزراء في ١١/١٨/١٩٥١ و ١٩٥١/١٢/٢٩ وكتاب المالية السورى رقم ٢٣٤ - ٧٧/١

على أثر اعلان الغاء معاهدة سنة ١٩٣٧ ترك العمال المصريون الجيش البريطاني بمنطقة القنال أعمالهم ، فكان لزاما على الحكومة أن تدبر لهم سبل العيش . ولما كانت الحالة تستدعى علاجاً سريعاً ، ونظراً الى كثرة هؤلاء العمال ، فقد ألحقوا بالوزارات والمصالح المختلفة دون مراعاة حاجة العمل بالمصالح ومراعاة حرف هؤلاء العمال . وفى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة فى وزارة المالية تمثل فيها جميع الوزارات لاعادة توزيع العمال على المصالح الحكومية بحسب حرفهم وبحسب احتياجات المصالح المختلفة ، كما صندز قرار من مجلس الوزراء فى ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بتحويل اللجنة المشار اليها الحق فى اعادة النظر فى أجور العمال وفى ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ وضعت اللجنة تقريراً تضمن القواعد التنظيمية فى شأن اعادة توزيع هؤلاء العمال واعادة تقدير أجورهم ودرجاتهم ، وهى القواعد التى اصطلح على تسميتها بكادر عمال القنال ، وقدرت فيه أجور أرباب الحرف بما يطابق درجات كادر عمال الحكومة ، وكان من القواعد الجوهرية التى وضعتها اللجنة قاعدة تقضى بأن الاجور المقدره تمنح الى العمال الذين يقومون فعلاً بأعمال الحرف التى قدرتها هذه الاجور فى الكادر أما العمال الذين لا توجد لهم أعمال حكومية تتفق وحرفهم الأصلية فهؤلاء يكلفون بأعمال تقرب من حرفهم بقدر المستطاع أو بأية أعمال أخرى بحسب مقتضيات الاحوال ، ويمنحون اذا أجوراً تتفق والأعمال المكلفين بها والقائمين بها فعلاً ، كما كان مما قرره اللجنة عدم نفاذ هذه التقديرات والاجور الا بعد اقرارها واعتمادها ، بدون أثر رجعى . وقد اعتمدت الجهات المختصة تقرير اللجنة بما تضمنه من قواعد ، ونشرت وزارة المالية بذلك كتابها السورى رقم ٢٣٤ - ٧٧/١ الى الوزارات والمصالح لتنفيذه ابتداءً من أول إبريل سنة ١٩٥٢ .

١٢ - ١ (١٩٥٥/١٢/١٠) ٢٥٧/٣٠/١

٩٣٥ - القواعد التنظيمية التى وضعتها اللجنة المكلفة باعادة توزيع عمال القناة

على المصالح - لامانع من ان تعيد الادارة النظر فى توزيع العمل حتى بعد تاريخ نفاذ هذه القواعد - نفاذ هذه القواعد نفاذاً لا تبديل فيه انما يصدق على ما تعلق منها بتعيين افراد هذه الطائفة من العمال وتحديد درجاتهم واجورهم .

ان نفاذ القواعد التنظيمية العامة التى وضعتها اللجنة المعهود اليها

بإعادة توزيع عمال الجيش البريطاني على المصالح الحكومية بحسب حرفهم ووفق مقتضيات العمل فيها لا يمنع من إعادة النظر في هذا التوزيع حتى بعد تاريخ نفاذ هذه القواعد ، لأن نفاذها نفاذا لا تبديل فيه إنما يصدق على القواعد التي تحكم تعيين أفراد هذه الطائفة من العمال وتحديد درجاتهم وأجورهم ، باعتبار أنه لا يجوز منحهم أجورا تزيد على ما حددته لهم هذه القواعد تبعا لفتاتهم وحرفهم ، ولا ينصرف عقلا الى كيفية توزيعهم على هذه المصالح ، إذ أن هذا التوزيع قابل لإعادة النظر فيه تبعا لمقتضيات العمل في المرافق المختلفة ، والعلة في ذلك أن التوزيع كان قد جرى بصورة عاجلة قصد منها الى اسعاف المعينين وغوثهم ، لا الى تحرى حاجة المصالح الحقيقية الى خدمات هؤلاء العمال .

١٧٧٢ - ٢ (١٩٥٨/٣/٨) ٨٤٣/٩٥/٣

٩٣٦ - الحاق عمال الجيش البريطاني بالحكومة عقب إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ - المركز الذي اكتسبوه بهذا التعيين مركز مؤقت لا نهائي - المركز النهائي هو الذي يطبق عليهم بعد نفاذ القواعد التنظيمية التي وضعت لإعادة توزيعهم بصفة نهائية .

ان مركز العمال المصريين بالجيش البريطاني بمنطقة القنال عند إلحاقهم على عجل بوزارات الحكومة ومصالحها عقب تركهم أعمالهم بالجيش البريطاني على أثر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ إنما كان مركزا مؤقتا اقتضته وقتذاك الضرورة الملحة لعلاج هذه المشكلة على وجه السرعة ، فلا يكسبهم هذا المركز المؤقت الحق في الدرجات التي وضعوها فيها أو الأجور التي منحت لهم ، وإنما العبرة في هذا الشأن بالمركز النهائي الذي يطبق عليهم بعد نفاذ القواعد التنظيمية التي وضعت لإعادة توزيعهم بصفة نهائية حسب حاجة العمل في الوزارات والمصالح ومقتضيات المصلحة العامة وتقدير أجورهم على هذا الاساس ، إذ مراكزهم عندئذ تعتبر المراكز القانونية النهائية التي تتحدد على مقتضاها درجاتهم وأجورهم .

١٢ - ١ (١٩٥٥/١٢/١٠) ٢٥٧/٣٠/١

١١٣٥ - ٢ (١٩٥٧/٢/١٦) ٥١٥/٥٨/٢

٢ - تسويات طبقا لكادر عمال القناة

٩٣٧ - كادر العمال - لامحل لتطبيقه على الحالات المقدرة في كادر عمال القنال

لا محل لتطبيق درجات الكادر العام لعمال الحكومة اذا وجد تقدير خاص للحالة مثار النزاع في كادر عمال القنال .

٨٥٤ - ٢ (١٩٥٧/١/١٢) ٣٣٩/٣٩/٢

٩٣٨ - كيفية تقدير درجات عمال القناة وحرفهم عند انعدام مثيل لها

في الحكومة .

يبين من تقرير لجنة اعادة توزيع عمال القنال أنها قامت بتقدير درجاتهم وأجورهم بما يطابق مثيلاتها في الكادر العام لعمال الحكومة ان وجدت ، ولكن تبين لها عند عمل البحوث للمقارنة بين الحرف في الجيش البريطاني وفي كادر عمال الحكومة أنه توجد بعض الحرف في الجيش البريطاني لا مثيل لها في الحكومة ، فقربت اللجنة درجاتها الى الدرجة المقابلة لا قرب الحرف في الحكومة أو المتفقة معها في طبيعة أعمالها . وقد اتضح من الكشف الملحق بكادر عمال القنال أن وظيفة عامل ميكانيكي وردت في الكشف رقم ٧ من الجدول رقم ٢ تحت درجة عامل دقيق (٣٠٠ / ٥٠٠ م) ببداية ٢٤٠ م .

٨٥٤ - ٢ (١٩٥٧/١/١٢) ٣٣٦/٣٩/٢

٩٣٩ - عدم ورود مهنة عامل في كادر عمال القنال يقتضى تسوية حالته على اساس اقرب مهنة في الكادر العام لعمال الحكومة - مثال .

يبين من تقرير لجنة اعادة توزيع عمال القنال أنها قامت بتقدير درجاتهم وأجورهم بما يطابق مثيلاتها في الكادر العام لعمال الحكومة ان وجدت ، ولكن تبين لها عند عمل البحوث للمقارنة بين الحرف في الجيش البريطاني وفي كادر عمال الحكومة أنه توجد بعض الحرف في الجيش البريطاني لا مثيل لها في الحكومة ، فقربت اللجنة درجاتها الى الدرجة المقابلة لا قرب الحرف في الحكومة أو المتفقة معها في طبيعة أعمالها فاذا كان الثابت أنه لم يرد بكادر عمال القنال تقدير خاص لمهنة المدعى وهي عداد مخزن ، الا أنه يرد بكشوف كادر العمال مهنة عامل مخزن ومقدر لها الدرجة (١٤٠ - ٢٤٠ م) ومن ثم فإن المصلحة - اذا سوت حالة المدعى على أساس وضعه في درجة عامل عادى في الدرجة (١٤٠ - ٣٠٠ م) بأول مربوطها طبقا لأحكام كادر عمال القنال باعتبار أن وظيفة عداد مخزن هي من وظائف العمال العاديين - لا تكون قد تحيفت المدعى .

٢٤٧ - ٢ (١٩٥٩/١/١٧) ٥٩٠/٤٦١/٤

٩٤٠ - اللجنة المشكلة لاعادة توزيع عمال القنال على وزارات الحكومة ومصالحها - تحديدها أجورهم على أساس اسناد عمل لكل منهم يتفق وحرفته الاصلية - الحالات التي يعهد فيها الى العامل بعمل حرفة غير حرفته الاصلية في الجيش البريطاني - كيفية تحديد الاجر في هذه الحالات .

عقب اعلان الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ تشكيل لجنة في وزارة المالية تمثل فيها جميع الوزارات لاعادة توزيع عمال الجيش البريطاني الذين تركوا خدمته بمنطقة قناة السويس على وزارات الحكومة ومصالحها ،

كما قرر في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ تخويل هذه اللجنة الحق في إعادة النظر في الاجور التي تحدد لهؤلاء العمال . وقد وضعت اللجنة تقريرها الذي ضمنته القواعد التنظيمية التي أرتأتها في شأن تقدير أجور الكتبة والمخزنجية والعمال على اختلاف حرفهم والتي وافق عليها وزير المالية وقرر تطبيقها على جميع عمال الجيش البريطاني الذين ألحقوا بخدمة الحكومة توحيدا للمعاملة بينهم ، وأبلغ ذلك الى الجهات المختصة بالكتاب رقم ٢٣٤ - ٧٧/٩ المؤرخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ لتنفيذه اعتبارا من أول ابريل سنة ١٩٥٢ . وقد جاء بهذا الكتاب « أما العمال الذين ليس لهم عمل يتفق مع حرفهم سواء في الجهات الملحقين بها الآن أو بالجهات الأخرى فهؤلاء يكلفون القيام بأعمال يستطيعون القيام بها وتقرب من حرفهم الأصلية بقدر المستطاع ، وفي هذه الحالة تقدر أجورهم حسب الاعمال التي يقومون بها فعلا لان الاجر يقدر على قدر العمل لا على أساس حرفة العامل نفسه » ، كما ورد في أصل تقرير اللجنة « أما العمال الذين لا توجد لهم أعمال حكومية تتفق وحرفهم الأصلية فهؤلاء يكلفون أعمالا تقرب من حرفهم بقدر المستطاع ، أو أية أعمال أخرى بحسب مقتضيات الاحوال . ويمنحون اذن أجورا تتفق والاعمال المكلفين بها و القائمين بها فعلا » . ويظهر من أعمال لجنة إعادة توزيع عمال الجيش البريطاني وبالاخص من تقرير رئيسها المؤرخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ أنها قامت بحصر العمال المذكورين واحصاء حرفهم المختلفة في الجيش ، وعدد المشتغلين بكل حرفة منها تقدير أجورهم بحسب هذه الحرف ، وأنها رتبتهم وحددت أجورهم على أساس اسناد عمل الى كل منهم يتفق وحرفته الأصلية ، فاذا لم يوجد هذا العمل سواء في الجهة التي ألحقوا بها من بادى الامر أو في جهة أخرى يمكن نقلهم اليها أو لم توجد أعمال كافية لاستيعابهم جميعا نيط بهم العمل الذي يثبت - بعد الاختبار - أنهم يحسنون القيام به بمراعاة أن يكون قريبا من حرفهم الأصلية قدر المستطاع حتى يسهل عليهم أدائه ويتسنى للحكومة الانتفاع بهم . وما دام العامل قد عهد اليه بعمل حرفة غير حرفته الأصلية في الجيش البريطاني فانه لا يستحق أجر هذه الحرفة ، بل تكون العبرة في تحديد أجره بالعمل الذي عين به في الجهة التي ألحق بها .

٧٨٤ - ٢ (٥ / ١ / ١٩٥٧) ٢ / ٣٥ / ٣٠٥

٩٤١ - المناط في تحديد الاجر هو بنوع العمل في القرار الصادر بتعيين عامل
القنال لا عبرة بالعمل الاضافى او التبعى او العرضى او الذى يقوم به تطوعا .
ان المناط في تقدير الاجر الذى يستحقه العامل هو بنوع العمل

المسند اليه أصلا في القرار الصادر بتعيينه ، وهو القرار الذي يحدد مركزه القانوني والآثار المترتبة عليه ، بالعمل الإضافي أو التبعي ولا بالعمل الذي يقوم به عرضا أو تطوعا .

٧٨٤ - ٢ (١٩٥٧/١/٥) ٢٠٥/٣٥/٢

٩٤٢ - ترخص الإدارة في تكليف عمال القناة القيام بأعمال تتفق وحرفهم الأصلية أو تدانيها ، أو حتى تغايرها حسب مقتضيات الأحوال - عدم استحقاقه إلا الأجر الذي يتفق والعمل المناط به .

للجهة الإدارية - طبقا لأحكام كادر عمال القناة - أن تترخص في تكليف عمال الجيش البريطاني أن يقوموا ، أما بأعمال تتفق وحرفهم الأصلية بالجيش البريطاني ، وأما بأعمال تدانيها بقدر المستطاع ، أو حتى بأعمال أخرى مغايرة لحرفهم الأصلية حسب مقتضيات الأحوال - فإذا أفصحت الجهة الإدارية عن إرادتها في هذا الخصوص ، وقررت تعيين المطعون عليه « خادما » بمدارسها ، فإنه لا يستحق من الأجر إلا ما يتفق والعمل الذي نيظ به ، أو قام به فعلا ، ولو كان يعمل بالجيش البريطاني « طاهيا » .

١٧٢١ - ٢ (١٩٥٨/٣/٨) ٨٢٦/٩٤/٣

٩٤٣ - الأوضاع التي اقتضت ضرورة إيجاد عمل لجميع عمال القناة - تكليف بعض العمال القيام بأعمال لا تتصل بحرفهم الأصلية ، أو تغاير تلك التي عينوا لأدائها - تقدير أجورهم يرتبط بالوظيفة التي عينوا فيها أصلا والتي لها اعتماد مخصص في الميزانية لأبضع العمل الذي قد تضطر الإدارة إلى تشغيل العامل فيه دون اعتماد مقابل - التزام حدود الميزانية وأوضاعها قاعدة لا تملك الإدارة الإخلال بها .

نتجت عن الوضع الاستثنائي والظروف الخاصة لعمال الجيش البريطاني صعوبات منها كثرة عدد العمال في بعض الحرف عن حاجة العمل الحكومي ، ووجود حرف ليست الحكومة في حاجة إلى استخدام أربابها ، وعدم وجود أعمال كافية لتشغيل العمال في حرفهم الأصلية ، وعدم إمكان احتيعاب أرباب هذه الحرف بجملتهم ، الأمر الذي أدى إلى تكليف بعض العمال القيام بأعمال لا تتصل بحرفهم الأصلية ، أو تغاير تلك التي عينوا لأدائها . ولما كانت هذه الأوضاع قد اقتضتها ضرورة إيجاد عمل لهؤلاء العمال جميعا على أن يخصم بأجورهم بعد استنفاد الاعتمادات المخصصة للأجور في ميزانية الدولة على بند ١٣ (مساعدات مصلحة الضمان الاجتماعي بميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية) مع وقف التعيينات من الخارج في وظائف الخدمة السائرة وعمال اليومية في مختلف الوزارات والمصالح وشغل الوظائف الحالية

والتي تخلو مستقبلا بالحقاقهم بها الى أن تستنفذ ، فان تقدير أجورهم يرتبط بالوظيفة التي عينوا فيها أصلا والتي لها اعتماد مخصص في الميزانية ، لا بنوع العمل الذي قد تضطر الوزارة أو المصلحة الى تشغيل العامل فيه ولا يوجد له اعتماد مالي مقرر أو لا يسمح الاعتماد المدرج بتعيينه فيه ، ذلك أن التزام حدود الميزانية واحترام أوضاعها قاعدة لا تملك الإدارة الخروج عليها ولا يسوغ الإخلال بها .

٧٨٤ - ٢ (١٩٥٧/١/٥) ٢٠٥/٣٥/٢

٩٤٤ - اللجنة المشكلة لاعادة توزيع عمال القناة على المصالح وتقدير أجورهم -

تقدير سبعة جنيهات شهريا لحامل الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها - سريان هذا التقدير على حامل شهادة الزراعة العملية - حجة ذلك .

ان اللجنة التي شكلت لاعادة توزيع عمال القنال على المصالح الحكومية وتقدير أجورهم قدرت لكل مؤهل أجرا يناسبه ، و قدرت للحاصل على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها سبعة جنيهات شهريا بخلاف اعانة الغلاء . ولما كانت شهادة الزراعة العملية قدرت بقرار مجلس الوزراء الصادر في أول يولية سنة ١٩٥١ بمنح حاملها الدرجة الثامنة براتب شهري قدره ستة جنيهات للحاصل على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية وخمسة جنيهات في الدرجة التاسعة اذا لم تكن مستبوقة بشهادة أخرى وقدّر قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٣ لحامل شهادة الزراعة العملية اطلاقا الدرجة الثامنة براتب شهري قدره ستة جنيهات ، وقدّر لحامل شهادة الكفاءة الدرجة الثامنة براتب شهري قدره ٥٠٠ م و ٦ ج تزداد الى ٥٠٠ م و ٧ ج بعد سنتين ، وقدّر لحامل شهادة اتمام الدراسة الابتدائية خمسة جنيهات في الدرجة التاسعة ، كما نصت المادة السادسة من المرسوم الصادر في ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ باعتماد مؤهل الزراعة العملية للترشيح لوظائف الدرجة التاسعة أسوة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية ، انه يخلص من ذلك أن مؤهل المدعي (وهو شهادة الزراعة العملية) قدر بما لا يقل عن شهادة اتمام الدراسة الابتدائية ، فلا أقل من أن تسوى حالته على أساسها ، طبقا للقاعدة المشار اليها في كادر عمال القنال .

٨٥٥ - ٢ (١٩٥٧/٦/٢٩) ١٢٣٢/١٢٨/٢

٩٤٥ - اللجنة المشكلة لاعادة توزيع عمال القناة على الوزارات والمصالح

تقديرها أجور ارباب الحرف بما يطابق كادر العمال الحكومي وبمقتضى الكشف حرف (ب) الملحقة بكادر العمال - اشتراطها أن يؤى العمال أو الصناع الفنيون امتحانا في حرفهم بمعرفة اللجان المشكلة لذلك .

يبين من الاطلاع على تقرير اللجنة المشكلة بوزارة المالية لاعادة توزيع عمال القناة على وزارات الحكومة ومصالحها أنها قد قدرت أجور ارباب الحرف بما يطابق كادر العمال الحكومى وبمقتضى الكشف حرف (ب) الملحقه بكادر العمال حتى يعامل الجميع على قدم المساواة موزعة على الدرجات الآتية :

١ - ٠٠٠ ٢ - ٠٠٠

٣ - ٠٠٠ ٤ - ٠٠٠

٥ - ٠٠٠ ٦ - عامل غير دقيق ٣٦٠/٢٠٠ م

٧ - عامل دقيق ٣٠٠/٥٠٠ م ببداية ٢٤٠ م ٨ - عامل دقيق ٣٠٠/٥٠٠ م ، كما أوجبت اللجنة أن يؤدى العمال والصناع الفنيون امتحانا فى حرفهم لمعرفة اللجان المشكلة لهذا الغرض فى مختلف الوزارات والمصالح ، وذلك لمعرفة الدرجة التى يوضع فيها كل منهم حسب قدرته على العمل ، وللوقوف على كفايتهم واستحقاقهم للدرجات المقدرة لهم فى الكادر .

٨ - ٢ (١٩٥٦/٣/٢٤) ٦٠٧/٦٩/١

٩٤٦ - المناط فى تقدير درجة صانع القناة واجره هو نتيجة الامتحان الذى يؤديه امام اللجنة المختصة - الدرجة ومقدار الاجر اللذان يستحقهما طبقا لاحكام الكادر - اعتبارهما من المراكز القانونية التى يستمد حقه فيها من القانون راسا عند توافر شرائط انطباقها - القضاء بها بصرف النظر عن طلباته القائمة على الخطأ فى فهم القانون .
ان المناط فى تقدير درجة الصانع ومقدار أجره هو نتيجة الامتحان الذى يؤديه أمام اللجنة المختصة ، كما أن الدرجة ومقدار الاجر اللذين يستحقهما طبقا لاحكام الكادر ، هما من المراكز القانونية ، التى تنطبق عليه ويستمد حقه فيها من القانون راسا متى توافر فيه شرط انطباقها ، فتقضى له المحكمة باستحقاقه للمركز القانونى الذى ينطبق عليه قانونا بصرف النظر عن طلباته اذا قامت على الخطأ فى فهم القانون ، ذلك لأن علاقة الحكومة بالموظف هى علاقة قانونية مردها الى انقوانين واللوائح التى تنظمها وتحكمها .

٨ - ٢ (١٩٥٦/٣/٢٤) ٦٠٧/٦٩/١

٩٤٧ - المناط فى تقدير درجة عامل القناة واجره هو نتيجة الاختبار الذى تجريه اللجنة الفنية - وظيفة «مساعد مقدم» تختلف فى تسميتها وفى طبيعة اختصاصها عن وظيفة «رئيس عمال» - علم ورود وظيفة «مساعد مقدم» فى الجداول الملحقه بكادر العمال العاديين أو رؤسائهم - المعيار فى تحديده وضع شاغلها يستهدى فيه بالاجر الذى قدر له .
ان المناط فى تقدير درجة العامل أو الصانع وأجره وفقا للقواعد

التي قررت لها لجنة إعادة توزيع عمال الجيش البريطاني هو نتيجة الاختبار الذي تجزيه اللجنة الفنية المختصة التي عينتها هذه القواعد . وقد انتهت هذه اللجنة في شأن المدعى الى اعتباره « مساعد مقدم » بأجر يومي قدره ١٤٠ مليما اعتبارا من أول ابريل سنة ١٩٥٢ ، ولما كانت وظيفة « مساعد مقدم » ، التي أثبتت اللجنة صلاحيتها لها والتي عين فيها بالفعل تختلف في تسميتها وفي طبيعة اختصاصها عن وظيفة « رئيس عمال » ، وكان الاجر الذي قدرته له اللجنة في وظيفة «مساعد مقم » يختلف عن الاجر المقرر في الكادر لرؤساء العمال العاديين اذ هو أدنى منه ، فان تعيين وظيفة المدعى وتحديد أجره على هذا النحو دون اعتباره من طائفة الصناع ، يقطع بانصراف نية الادارة بناء على الاسس الفنية التي قامت لدى اللجنة التي تولت اختباراه عن الاتجاه الى وضعه في درجة رؤساء العمال العاديين أو اعتباره في مستواهم لعدم بلوغه هذه المرتبة في نظرها الامر الذي يسقط حجته في طلب اعتباره من هؤلاء الرؤساء ، ولا ينبغي على عدم ورود مهنة المدعى في الجداول الملحقه بكادر العمال العاديين اعتباره في مهنة أعلى مرتبة لم يصدر أي قرار اداري بتعيينه فيها ولا سيما أن المهنة المذكورة غير واردة أيضا بين وظائف رؤساء العمال العاديين ، ومن ثم فان المعيار في تحديد وضع شاغلها يستهدى فيه بمقدار الاجر الذي قرر له ، ولما كان هذا الاجر ينطوي في إحدى الفئات الثلاث التي تنتظمها الدرجة المخصصة للعمال العاديين ، وهي الواردة بالبند ٢ من الجدول رقم ٢ الملحق بكادر عمال القنال ، فان المدعى لا يعدو أن يكون في حكم العمال العاديين لارؤسائهم

٦٦ - ٥ (١٩٥٩/١٢/٧) ١٥/٣/٥

٣ - اختبار عمال القناة أمام اللجان الفنية

٩٤٨ - أداء عامل القناة للامتحان أمام اللجنة الفنية المختصة وتحديد عمله

ودرجته واجره بواسطة هذه اللجنة - يكسبه مركزا قانونيا ذاتيا في الدرجة والاجر المذكورين فلا يجوز المساس بهما بإعادة امتحانه من جديد .

لما كان تحديد أجر العامل يرتبط ارتباطا وثيقا بتأديته الامتحان الفني ونجاحه فيه في الحرفة التي يعمل فيها وذلك بواسطة اللجان المشكلة لهذا الغرض في مختلف الوزارات والمصالح طبقا للبند السابع من قواعد كادر عمال اليومية الخاص بعمال الحكومة ، فقد أكدت ذلك القواعد التنظيمية العامة الخاصة بعمال القناة اذ نصت على وجوب تأدية عامل القناة عند تحديد أجره نهائيا في وزارات الحكومة ومصالحها طبقا للبند السابع الامتحان المشار اليه آنفا أمام لجنة فنية تحدد عمله

ودرجته وأجره وذلك في أقرب جهة فنية حكومية أو شسبه حكومية وليس في القواعد المشار إليها ما يسمح بإعادة الامتحان أمام لجنة أخرى أو كلما نقل من جهة الى أخرى . فإذا كان المدعى قد ادى الامتحان المطلوب أمام اللجنة الفنية المختصة بوزارة الزراعة وقدرت كفايته بدرجة مساعد سمكرى وحددت أجره بمائة وخمسين مليما ، فقد اكتسب بذلك مركزا قانونيا ذاتيا في الدرجة والاجر المذكورين لا يجوز بعد ذلك المساس بهما بإعادة امتحانه في جهة أخرى أو أمام لجنة أخرى بعد اذ تحدد هذا المركز نهائيا .

٨٧٨ - ٤ (١٩٦٠/٣/٥) ٥٣٣/٥٨/٥

٩٤٩ - سلطة اللجان الفنية المختصة بامتحان عمال القناة - تقتصر على تقدير الدرجة التي يستحقها العامل والاجر الذي يمنح له بحسب نتيجة امتحانه في حرفته فلا يجوز للجنة أن تقدر للحرفة درجة أو اجرا يزيد عن الدرجة أو الاجر المقرر لها في الكادر .
مثال .

ان الغرض من الامتحان الذي يؤديه العمال هو التحقق من المام عمال الجيش البريطاني بحرفتهم وللووقوف على كفايتهم للعمل واستحقاقهم للدرجات المقررة لهم في الكادر ويراعى فيه مختلف الاعتبارات . الخ . ومفاد هذا أنه ولئن كان من اختصاص لجنة الامتحان تقدير الدرجة التي يستحقها العامل والاجر الذي يمنح له حسب نتيجة امتحانه في حرفته الا أنه ليس لها أن تقدر لهذه الحرفة درجة أو اجرا يزيد عن الدرجة أو الاجر المقرر لها في الكادر .

واذا كانت مهنة ميكانيكى آلات كاتبة واردة في الكشف رقم ٨ من الكشف الملحقه بكادر عمال القنال ومقدرا لها درجة صانع دقيق (٣٠٠/٥٠٠ ملیم) وقد وضعت لجنة الامتحان بادیء الامر في هذه الدرجة وببداية مربوطها فما كان لها أن تعدل هذا التقدير بعد ذلك - بدعوى أن درجاته تؤهله للدرجة صانع دقيق ممتاز ما دام أن مهنته التي يقوم بعملها فعلا لم ترد في الكشف رقم ٩ المخصص لدرجة صانع دقيق ممتاز (٣٦٠/٧٠٠ ملیم) - لمهنة أخرى ليس من بينها مهنة المدعى التي امتحن فيها ويقوم بعملها فعلا، اذ أنه ولئن كانت لجنة الاختبار تستقل بتقدير كفاية العامل تبعا لاجادته عند تأدية الامتحان المعقود له بغية تحديد درجته وأجره ، الا أنه لا يجوز لها أن تخرج عن نطاق ما تضمنته قواعد الكادر ومن ثم فان ما اتخذته الإدارة من وضع المطعون ضده في الدرجة (٣٠٠/٥٠٠ ملیم) المخصصة لمهنة ميكانيكى آلة كاتبة يكون مطابقا للقانون .

٤١٣ - ٥ (١٩٦٠/٥/٧) ٩٢٩/٩١/٥

٩٥٠ - الدرجات المشار إليها بتقرير اللجنة المشكلة لاعادة توزيع عمال
القناة على الوزارات والمصالح - اعتبارها درجات مستقلة عن بعضها يعزى التعيين فيها تبعاً
لقدره العامل حسب نتيجة امتحانه أمام اللجنة المختصة .

يبين من الاطلاع على تقرير اللجنة المشكلة بوزارة المالية لاعادة
توزيع عمال القنال على وزارات الحكومة ومصالحها ، أن كلا من الدرجات
المشار إليها فيه - ومن بينها درجة مساعد صانع وعامل غير دقيق وعامل
دقيق - تعتبر درجة مستقلة يكون التعيين فيها تبعاً لقدره العامل وكفايته
حسبما يبين من نتيجة الامتحان الذي يؤديه أمام اللجنة المختصة .
فاذا ثبت أن اللجنة التي قامت بامتحان المدعى قدرت أن كفايته في
العمل لم ترق إلى درجة عامل غير دقيق ، وأنها لا تتعدى درجة مساعد
صانع في الدرجة من ١٥٠/٣٠٠م فعينته مساعد نجار في الدرجة
المذكورة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون اذ قضى بأحقية
في تسوية حالته في درجة نجار صانع غير دقيق ٢٠٠/٣٦٠م . ولا
يعترض على ذلك بأن كشوف كادر عمال القنال قد خلت من ذكر مساعد
نجار على التخصيص ولم تتضمن سوى نجار في درجة عامل غير دقيق
٢٠٠/٣٦٠م ، ونجار في درجة عامل دقيق ٣٦٠/٥٠٠م - لا يعترض
بذلك ، لأن عدم بلوغ المطعون عليه في الامتحان درجة الصانع الدقيق
لا يستلزم وضعه في درجة الصانع غير الدقيق ، لأن ثمة درجة أخرى
هي درجة مساعد الصانع ومناطق التعيين في درجات كادر عمال القنال
هو - كما سبق القول - بدرجة نجاح العامل في الامتحان لاحدى هذه
الدرجات ، وقد قدرتها اللجنة بأنها لا تتعدى مساعد صانع ، وليس
بقبل أن يفيد المدعى من اغفال ذكر مساعد نجار على التخصيص ضمن
الكشوف الملحقه بالكادر المذكور ، وكل ما قد يؤدي اليه ذلك أن يوضع
في الدرجة المساوية لدرجته طبقاً لقواعد كادر عمال الحكومة الذي
اتخذته اللجنة أساساً لتقديراتها لدرجة العامل وتحديد أجره ، فيوضع
في درجة مساعد صانع التي نجح في امتحانها .

٣١٠ - ١ (١٩٥٦/٢/١١) ١٠٩/٦٢/١

٩٥١ - تقدير درجة كفاية عامل القناة - اللجنة المشكلة لاعادة توزيعهم على
وزارات الحكومة ومصالحها - اشتراطها أن يؤدي العمال والصناع الفنيون امتحاناً في حرفهم
أمام اللجنة الفنية المختصة - الغاية التي استهدفتها هي الوصول إلى تحديد الدرجة والوظيفة
التي يوضع فيها كل من هؤلاء العمال والاجر الذي يستحقونه - اطلاق حرية للجنة الفنية
في تقدير مدى صلاحية العامل أو الصانع ودرجة مهارته في حرفته - تفاوت درجة المهارة
الفنية في الحرفة الواحدة وتباين الدرجة والاجر المقررين لها في الكادر تبعاً لذلك - لا تشرب
على اللجنة الفنية اذا هي قدرت درجة كفاية العامل بصانع غير دقيق ما دامت وظيفة « عامل

فنى ، التى تندرج تحت هذه الدرجة تتسع لحرفته التى لم تر اللجنة ان المامه بها يرقى الى درجة الدقة .

ان الغاية التى استهدفتها لجنة اعادة توزيع عمال القنال من اشتراط أداء امتحان فنى للعمال أو الصناع فى حرفهم امام اللجنة الفنية المختصة المشكلة لهذا الغرض فى الوزارات والمصالح المختلفة ، على غرار ما قضى به كادر عمال الحكومة بالنسبة الى المعينين من الخارج ، هى الوصول الى تحديد الدرجة والوظيفة التى يوضع فيها كل من هؤلاء العمال والاجر الذى يستحقونه ، وذلك تبعا لقدرته الفنية بعد التحقق من المامه بحرفته والوقوف على مبلغ كفايته فى العمل الذى يسفر الامتحان عن ثبوت أهليته له . وغنى عن البيان أن تحقيق الحكمة من الامتحان المشار اليه يقتضى اطلاق حرية اللجنة التى تتولاها فى تقدير مدى صلاحية العامل أو الصانع ودرجة مهارته فى حرفته حسبما يكشف عنه الاختبار الذى تجريه له والذى على أساسه تحدد درجته ووظيفته وأجره ، ومن ثم لا تشرب على اللجنة المذكورة اذا هى قررت ، بعد الاختبار ، صلاحية العامل أو الصانع لمهنة غير تلك التى أسندت اليه على عجل وبصفة مؤقتة قبل اعادة توزيع عمال القنال وفقا للأسس المستقرة التى سنتها اللجنة المشار اليها ، أو اذا هى قدرت كفايته فى هذه المهنة بمرتبة ادنى أو أعلى من تلك التى وضع فيها عقب تركه خدمة الجيش البريطانى ، ما دام المرد فى ذلك كله الى نتيجة الاختبار الذى هو القياس الصحيح للأهلية ، ذلك أن درجة المهارة الفنية قد تتفاوت فى الحرفة الواحدة ، وبناء على هذا تتفاوت درجة الدقة فى القائم بهذه الحرفة ، وتباين تبعا لذلك الدرجة والاجر المقرران لها فى الكادر ، وما دامت العبرة بدرجة الكفاية بحسب ما تقدره لجنة الامتحان التى لا معقب على تقديرها من الوجهة الفنية ، فان درجة الدقة ومرتبعتها على التدرج الوارد فى كشفوف كادر عمال القنال ترتبط أساسا بهذا التقدير الذى يحدد أجر العامل أو الصانع وفقا له فى نطاق المهنة التى أدى امتحان فيها . فلا يسوغ بعد تقدير كفايته وضعه فى درجة لم ترق اليها هذه الكفاية أو أدنى مما تؤهله لها . ولا قيد على اختصاص اللجنة الفنية فى هذا الشأن كما لا سلطان لها فى وضعه فى درجة غير التى يستحقها ، وما دام المناط هو درجة الكفاية تأسيسا على نتيجة الاختبار الفنى ، فلا تشرب على اللجنة اذا قررت أن العامل يصلح لأعمال فى درجة صانع لا يحتاج الى دقة التى مربوطها (٢٠٠ / ٣٦٠ مللما) وهى الواردة بالجدول رقم ٦ الملحق بكادر عمال القنال ، وفى حدود هذه الدرجة - لا سواها -

يصدق عليه وصف « عامل فنى » الوارد بالجدول المذكور والذي يتسع لحرفته التى لم تر اللجنة أن المامه بها يرقى الى درجة الدقة .

٧٨ - ٥ (١٩٥٩/١٠/٣١) ٢/١/٥

٩٥٢ - امتحان عامل القناة شرط لازم لامكان تحديد وظيفته ودرجته - ثبوت صلاحيته للمهنة التى ادى فيها الامتحان - تسوية حالته على اساس نتيجة الامتحان من تاريخ أدائه - قيامه قبل امتحانه بعمل ذات المهنة - القول بأن الامتحان كشف عن كفايته وسحب اثر التسوية الى تاريخ قيامه بالعمل - غير صحيح - اساس ذلك - مثال :

ان وضع عامل القناة حتى تاريخ أدائه الامتحان الفنى ، سواء من حيث نوع العمل الذى أسند اليه أو من حيث الاجر الذى قرر له ، انما كان وضعاً مؤقتاً اقتضته الضرورة الملحة والظروف العاجلة الاستثنائية الخاصة بعمال القناة ، ومن ثم فما كان يستقر له به مركز قانونى بات ، وانما يثبت له هذا المركز بعد ثبوت صلاحيته للمهنة التى اختبرته فيها اللجنة الامتحان الفنية المشكلة لهذا الغرض ، وهى صلاحية لم تثبت الا بامتحانه الذى لا يمكن أن ينعطف أثره على الماضى ولو كان المدعى قائماً من قبل فعلاً بعمل المهنة التى اختبر فيها ، اذ ليست مزاولة العمل بالفعل دليلاً على هذه الصلاحية أو على درجة كفاية العامل فى وقت معين فى الماضى ، فقد تكتسب الصلاحية أو تزداد الكفاية مع الوقت بالمران والمزاولة ، وانما هذا كله رهين بما تسفر عنه نتيجة الامتحان الذى هو طبقاً لاحكام كادر عمال القناة شرط سابق لازم لامكان تحديد وظيفة العامل ودرجته . ومن ثم فلا اعتداد بالقول باستحقاق العامل تسوية حالته على أساس نتيجة اختباريه من تاريخ اسناد عمل نجار اليه ، اذ العبرة بتاريخ أدائه هذا الاختبار .

٥٢٢ - ٥ (١٩٦٠/٦/١١) ١٠٨٦/١١٣/٥

٩٥٣ - كيفية اثبات اداء عامل القناة للامتحان

متى كان المدعى قد استدلل على أدائه الامتحان قبل التعيين بكتاب وقعته احدى المراقبات المساعدات باستراحة المفتشات التى عين بها . بنى عليه أنه اجتاز هذا الامتحان ، فان هذا لا يصلح سنداً للتدليل على تمام الامتحان ، اذ من المقرر أنه لا عبرة بمثل هذه الموافقة اللاحقة فى التدليل على حصول الاختبار عند تعيينه باستراحة المفتشات ، ما دامت أوراق الملف خالية من الاسانيد الكتابية التى تثبت حصول هذا الامتحان أمام اللجنة المختصة ونجاح المدعى فيه .

١٧٢١ - ٢ (١٩٥٨/٣/٨) ٨٣٦/٩٤/٣

٤ - سن التعيين

٩٥٤ - سن التعيين شرط بلوغ عامل القناة ثمانية عشر عاما عند تعيينه هو شرط مطلوب ، الا ان بلوغ العامل السن القانونية وهو في الخدمة يصحح الوضع الفعلي للتعيين ويغطيه .

يبين من القواعد التي قررتها اللجنة المشكلة بوزارة المالية بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ لاعادة توزيع عمال الجيش البريطاني الذين تركوا الخدمة في منطقة قناة السويس على وزارات الحكومة ومصالحها بحسب حرفهم أنها قررت ، أنه لا يجوز أن تقل سن أي عامل عن ١٨ سنة ، ومن تقل أعمارهم عن ١٨ سنة يعاملون معاملة الصبية أو الشراقات (التلاميذ) .

وعلى ذلك فمتى كانت سن المدعى حين عين فعلا في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، في وظيفة مساعد سمكري تنقص عن السن القانونية المقررة وكان للادارة أن تسحب قرارها لمخالفته للقانون قبل بلوغه سن ١٨ سنة في ١٠ مارس سنة ١٩٥٤ بحسبانه مولودا في ١٠ مارس سنة ١٩٣٦ ، الا أن بلوغ المدعى للسن القانونية وهو مازال في الخدمة فعلا أمر قد صحح الوضع الفعلي للتعيين قانونا وغطاه .

٨٧٨ - ٤ (١٩٦٠/٣/٥) ٥٣٣/٥٨/٥

٥ - علاوات دورية

٩٥٥ - عند ربط ميزانية السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٥ روعي في ربط اعتمادات أجور عمال القناة الا تصرف لهم أية علاوات اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٥٤ - كتاب المالية الدوري في ١٩٥٤/٥/٢٣

متى ثبت أن المدعى ترك عمله بالجيش البريطاني اثر الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وأنه التحق في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بمصلحة المواني والمناثر في حرفة « ترزى » بأجر يومي قدره أربعمئة مليم متضمنا اعانة غلاء المعيشة وفق حالته الاجتماعية ، بعد تأدية امتحان على يد اللجنة المشكلة بالوزارة لهذا الغرض ، وأنه اجتاز امتحان الصلاحية لحرفة « ترزى » (عامل دقيق) ، ومنح من أول ابريل سنة ١٩٥٢ بداية مربوط هذه الدرجة (٣٠٠ - ٥٠٠ م) وهي ثلاثمئة مليم يوميا ، فانه لا يستحق علاوات دورية في حدود الدرجة التي عين فيها عند التحاقه بخدمة الحكومة لانه عندما ربطت ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٥٤ / ١٩٥٥ روعي في ربط الاعتمادات الخاصة بأجور عمال القناة الا تصرف لهم أية علاوات

اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٥٤ ، كما يستفاد ذلك من كتاب وزارة المالية والاقتصاد الى ديوان الموظفين رقم ١٢٣ - ٢/٥٣ فى ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٤ .

٧٧ - ٣ (١٩٥٨/٣/٢٩) ٣٨٣/١٠٧/٣

٦ - الكتبة والمخزنية ومساعدوهم

٩٥٦ - المناط فى استحقاق الاجور التى قدرت بكادر عمال القناة للكتبة والمخزنية ، ان يكون العامل قسما كاتبا ومخزنيا بالجيش البريطانى قبل تعيينه فى احدى هذه الوظائف بالحكومة .

ان الاجور التى قدرت بكادر عمال القنال للكتبة والمخزنية انما هى خاصة بمن كان يعمل من هؤلاء العمال كاتبا أو مخزنيا بالجيش البريطانى قبل تركه الخدمة ثم عين فى احدى هذه الوظائف بالحكومة بعد ذلك ، ومن ثم فلا ينصرف هذا الحكم الى من لم يكن كاتبا أو مخزنيا بالجيش البريطانى ، ولو كان قد ألحق بعد ذلك بالحكومة باحدى هذه الوظائف ، اذ لا يستحق فى هذه الحالة سوى الاجر المقرر للوظيفة التى عين عليها ، دون الاجر المقرر فى كادر عمال القنال للكتبة والمخزنية .

١٨ - ٣ (١٩٥٧/٣/٢١) ٩٢٤/٧٩/٤

٩٥٧ - كتاب ادارة القوى العاملة بوزارة الشئون الاجتماعية بمنح الكتبة اجورا تتراوح بين ١٢ ج لغير ذوى المؤهلات و ١٥ ج لذوى المؤهلات - عدم انشائه حقا فى هذا الاجر - بمنح الاجر بمراعاة قيمة المؤهل - دليل ذلك .

ولئن كان قد صدر كتاب من ادارة القوى العاملة بوزارة الشئون الاجتماعية بمنح الكتبة اجورا شاملة اعانة الغلاء تتراوح بين ١٢ ج شهريا لغير ذوى المؤهلات و ١٥ ج لذوى المؤهلات ، الا انه فضلا عن انه ليس من شأن مثل هذا الكتاب فى الظروف التى صدر فيها والسلطة التى أصدرته أن ينشئ لعمال القنال حقا فى هذا الاجر لا يمكن ردهم عنه ، فانه مما لا جدال فيه أنه لم يقصد من ذلك اطلاق الحكم على ذوى المؤهلات جميعا مهما تباينت قيمة هذه المؤهلات بحيث يستوى فى الاجر الحاصل على مؤهل عال أو شهادة الدراسة الثانوية بقسميها الخاص والعام أو دبلوم المدارس الصناعية المختلفة والحاصل على الشهادة الابتدائية وانما يتعين أن يمنح الاجر بقدر مع مراعاة قيمة المؤهل ، يؤكد هذا النظر أن القواعد التى وضعتها اللجنة سالفة الذكر قد قدرت لكل مؤهل أجرا يناسبه ، فقدرت للحاصل على شهادة الدراسة الثانوية القسم الخاص أو ما يعادلها ٩ ج شهريا وللحاصل على شهادة الدراسة الثانوية القسم العام أو ما يعادلها ٥٠٠ م و ٨ ج وللحاصل على شهادة الكفاءة أو ما يعادلها ٨ ج

شهريا وللحاصل على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها ٧ ج ، كل ذلك بخلاف اعانة الغلاء ، وقدرت لغير ذوى المؤهلات أجرا يوميا يعادل ٦ ج شهريا بخلاف اعانة الغلاء بحد أدنى قدره ١٢ ج . كما نصت تلك القواعد على أنه من كان من العمال يحمل مؤهلا دراسيا عاليا فيمنح أجرا يعادل المناهية الشهرية المقررة لمؤهله فى الكادر العام الحكومى ومن كان حاصلا على مؤهل فنى يجب أن توكل إليه أعمال فنية ويمنح أجرا يعادل المناهية الشهرية المقررة لمؤهله فى الكادر الحكومى . وظاهر من كل ذلك أن تقدير الاجر كان يتمشى دائما مع قيمة المؤهل . فاذا كانت مصلحة السكة الحديد قد راعت عند الحاق المدعى بها أنه حاصل على الشهادة الابتدائية فمنحته أجرا يتفق ومؤهله بالنسبة للمؤهلات الاخرى ، ثم سارت اللجنة المشكلة لتوزيع العمال وتقدير أجورهم على هذه السنن فى تقدير أجور ذوى المؤهلات ، فلا تكون المصلحة قد تحيفت المدعى أو خرجت على قواعد التقدير الصحية .

١١٣٥ - ٢ (١٩٥٧/٢/١٦) ٢/٥٨/٥١٥

٩٥٨ - القواعد المقررة فى كادر عمال القنال للكتبة والمخزنية - كيفية احتساب العالوة الدورية لمن يقبض منهم أجرا يزيد عن الدرجة التى وضع فيها فى الكادر.

فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ، قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة فى وزارة المالية تمثل فيها جميع الوزارات لاعادة توزيع عمال الجيش البريطانى على المصالح الحكومية بحسب حرفهم وبحسب احتياجات المصالح المختلفة ، كما صدر قرار من مجلس الوزراء فى ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بتحويل اللجنة المشار اليها الحق فى اعادة النظر فى أجور العمال بما يكفل ازالة أسباب الشكوى التى تستند الى أساس ، وأبلغ المجلس قراره الى وزارة المالية لتنفيذه . وفى ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ وضعت اللجنة تقريراً تضمن القواعد التنظيمية العامة فى شأن اعادة توزيع هؤلاء العمال ، واعادة تقدير أجورهم ودرجاتهم ، وهى القواعد التى اصطلح على تسميتها بكادر عمال القنال ، وقدرت فيه أجور أرباب الحرف بما يطابق درجات كادر عمال الحكومة ، كما رفعت الحد الأدنى لبداية بعض الدرجات بما يتناسب مع الاجور العالية التى كان يتقاضاها هؤلاء العمال بالجيش البريطانى . وكان مما قرره اللجنة عدم نفاذ هذه التقديرات والاجور الا بعد اقرارها واعتمادها بدون أثر رجعى . وقد اعتمدت الجهات المختصة تقرير اللجنة بما تضمنته من قواعد ، ونشرت وزارة المالية بذلك كتابها الدورى رقم ٢٣٤ - ١/٧٧ الى الوزارات والمصالح لتنفيذه ابتداء من أول ابريل سنة ١٩٥٢ . وقد جاء بتقرير اللجنة فى شأن الكتبة والمخزنية ما يلى : « لاحظت اللجنة أن

كادر العمال الحكومي خصص للكتابة والمخزنية درجتين (١٤٠ / ٣٦٠ م) و (١٦٠ / ٣٦٠ م) ، بعلاوة قدرها ٢٠ م يوميا كل سنتين ، ولو طبق ذلك على عمال الجيش البريطاني لكان الفارق كبيرا بين الاجور التي يتقاضونها الان فعلا (وهي في حدود ١٢ و ١٥ ج شهريا) وبين الاجور التي تمنح لهم بموجب كادر العمال . ولذلك وضعت اللجنة لهم القواعد الآتية : ١ - ٠٠ ٢ - ٣٠٠٠٠ - ٤ - يمنح الحاصل على شهادة الدراسة الابتدائية او ما يعادلها أجرا يوميا يعادل ٧ ج . وهذا بخلاف اعانة غلاء المعيشة ، التي تمنح بمقتضى القواعد المعمول بها ، وبحسب الحالة الاجتماعية لكل عامل . أما العمال غير الحاصلين على مؤهلات فيمنحون أجرا يوميا يعادل ٦ ج شهريا ، بخلاف اعانة الغلاء بحد أدنى قدره ١٢ ج ، وهو الاجر الذي حدده لهم بداية ، . وفي ختام هذه القواعد وردت فقره نصها كالآتي : « هذا وفي حالة ما اذ لم يصل أجر العامل من الكتابة أو المخزنية (مضافا اليه اعانة غلاء المعيشة حسب الحالة الاجتماعية) الى ما يعادل ١٢ ج شهريا (وهو الحد الأدنى الذي سبق تقريره) ، فيمنح الاجر الاخير وقدره اثنا عشر جنيها شهريا شاملا اعانة غلاء المعيشة ، على أن يستنفد الفرق بين الاجر المقرر والحد الأدنى من العلاوات التي يستحقها مستقبلا » . ومن ثم فان المدعى - باعتباره من عمال القنال - المخزنية غير الحاصلين على مؤهلات - لا يستحق في الاصل أجرا يوميا سوى ستة جنيهات شهريا مضافا اليها اعانة الغلاء ، وللظروف والاعتبارات الخاصة التي أشارت اليها اللجنة في تقريرها جعل الحد الأدنى لأجره اثني عشر جنيها ، ولكن تقيده فيه موازنة مالية لصالح الخزنة ، هو أن العلاوة الدورية وقدرها عشرون مليما كل سنتين التي كان يستحقها افتراضا بحسب درجته التي وضع فيها في الكادر تستنفد في الفرق بين الاجر الاصلى المقرر له ، وبين الاثنى عشر جنيها التي جعلت حدا أدنى لأجره الشهري ، للاعتبارات السالف ذكرها ، وعلى هذا الاساس ما كان له أن يتقاضى فعلا أية علاوة مستقبلية لاستهلاكها على الاساس المشار اليه ، وذلك الى أن يستنفد الفرق . وبعد ذلك عندما ربطت ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٥ ، روعى في ربط الاعتمادات الخاصة بأجور عمال القنال ألا تصرف لهم أية علاوات اعتبارا من أول مايو عام ١٩٥٤ كما يستفاد ذلك من كتاب وزارة المالية والاقتصاد الى ديوان الموظفين رقم ١٢٣ - ٢/٥٣ في ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٤

١٨٢ - ٣ (١٩٥٧/١١/٩) ٤٤/٥/٣

٩٥٩ - مساعدو الكتابة والمخزنية - خلو الكشف الملحق بكادر عمال القنال

من تقدير لمهمهم على خلاف ما فعل بالنسبة للكتابة والمخزنية - خضوعهم للقواعد العامة في كادر العمال .

جا. بتقرير اللجنة المشكلة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ لاعادة توزيع عمال القناة على المصالح الحكومية بحسب حرفهم وبحسب احتياجات المصالح المختلفة ما يلي « لاحظت اللجنة أن كادر العمال الحكومي خصص للكتابة والمخزنجية درجتين (١٤٠/٣٦٠ م ، ١٦٠/٣٦٠ م) بعلاوة قدرها ٢٠ م يوميا كل سنتين . ولو طبق ذلك على عمال الجيش البريطاني لكان الفارق كبيرا بين الاجور التي يتقاضونها الان فعلا ، وهي في حدود ١٢ و ١٥ جنيها شهريا ، وبين الاجور التي تمنح لهم بموجب كادر العمال ، ولذلك وضعت اللجنة لهم القواعد الآتية :

(٤) يمنح الحاصل على شهادة الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها أجرا يومية يعادل ٧ ج شهريا ، وهذا بخلاف اعانة غلاء المعيشة التي تمنح بمقتضى القواعد المعمول بها وبحسب الحالة الاجتماعية لكل عامل ، أما العمال غير الحاصلين على مؤهلات فيمنحون أجرا يوميا يعادل ٦ ج شهريا بخلاف اعانة الغلاء وبحد أدنى قدره ١٢ ج شهريا ، وهو الاجر الذي حدد لهم بداية ، . وهذه القاعدة مقصورة الاثر على الكتابة والمخزنجية دون مساعديهم وهؤلاء تطبق في حقهم القواعد العامة في كادر العمال .

٦٢ - ٤ (١٩٥٨/٦/٢١) ١٥٣٤/١٦١/٣

٧ - عمال القناة والمعادلات الدراسية

٩٦٠ - معادلات دراسية - القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - شروط الاستفادة

منه - منها أن يكون الموظف معينا على درجة دائمة في الميزانية داخل الهيئة أو على اعتماد مقسم الى درجات قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ - تخلف هذا الشرط في حق عمال القناة - علم استفادتهم من احكامه .

ان تطبيق احكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية مفسرا بالقانونين رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ منوطه بتوافر شروط معينه ، هي أن يكون الموظف معينا في خدمة الحكومة قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ ، وحاصلا على مؤهله الدراسي قبل ذلك التاريخ أيضا ، وأن يكون في الخدمة على درجة دائمة في الميزانية داخل الهيئة أو على اعتماد مقسم الى درجات في التاريخ المذكور .

ولئن كان المدعى قد التحق بخدمة الحكومة قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ ، وحصل على مؤهله الدراسي ، وهو دبلوم المدارس الصناعية نظام قديم في سنة ١٩١٩ ، أي قبل ذلك التاريخ أيضا ؛ الا أنه لم يكن معينا على وظيفة دائمة داخل الهيئة أو على اعتماد مقسم الى درجات قبل التاريخ المذكور وانما كان من عمال القناة ، ولم يوضع على درجة دائمة في الميزانية الا اعتبارا من ٧ من مارس سنة ١٩٥٧ حيث عين في الدرجة الثامنة الفنية

بوظيفة مساعد فنى بالقرار رقم ٢٧ تعيينات الصادر فى ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية ، ومن ثم فقد تخلف فى حقه شرط من شروط تطبيق احكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، وبذلك لاتجرى عليه احكام هذا القانون .

٩٣٣ - ٤ (١٩٦٠/٥/٢١) ١٠١٤/١٠٣/٥

٩٦١ - معادلات دراسية - القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - حملة المؤهلات العالية والفنية - احالة كادر عمال القناة فى شأن تحديد اجورهم الى الكادر الحكومى - لاتعنى استفادتهم من المرتبات التى قررهما قانون المعادلات الدراسية - اساس ذلك .

لاوجه لما تنهب اليه هيئة مفوضى الدولة من ان الاحالة الواردة فى كادر عمال القناة فى شأن العمال المؤهلين مقصور اثرها على بيان الراتب المقرر فى الكادر الحكومى لمن يحمل المؤهل ذاته بما لامحل معه لتطبيق باقى الشروط المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، لاوجه لذلك اذ ان احكام قانون المعادلات الدراسية كل لايتجزأ ولا ينفذ اثرها فى حق الموظف الا بتوافر الشروط المنصوص فى ذلك القانون ، فاذا تخلف شرط منها امتنع سريانها على حالة الموظف ، والقول بغير ذلك فى شأن عمال القناة يجعل لهؤلاء العمال ميزة على غيرهم من موظفى الدولة الذين لم يفيدوا من احكام القانون المذكور لتخلف مثل هذه الشروط بالذات فى حقهم .

٩٣٣ - ٤ (١٩٦٠/٥/٢١) ١٠١٤/١٠٣/٥

٩٦٢ - معادلات دراسية - القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - قرار مجلس الوزراء الصادران فى ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ - حملة المؤهلات العالية والفنية - احالة كادر عمال القناة الصادر فى ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ فى شأن تحديد اجورهم الى الكادر الحكومى - مقصود بها تعيين الاساس الذى على مقتضاه تقدر اجورهم فى هذا التاريخ - تطبيق قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى هذا الشأن بتقدير القيمة المالية لبعض المؤهلات والتى كان معمولاً بها وقتذاك ومنها القراران الصادران فى ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ على حالة هذه الطائفة - تقديرها دبلوم المدارس الصناعية نظام خمس سنوات قديم بمرتب شهرى قدره تسعة جنيهات - قيام عامل القناة بعمل فنى يتفق وهذا المؤهل - استحقاقه هذا المرتب - لاعتماد فى هذا الشأن بان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، الفى قرارات مجلس الوزراء المشار اليها او ان الاعتماد المالى اللازم لصراف الفروق المترتبة عليها لم يفتح الا فى ١٨ من اغسطس سنة ١٩٥٢ - اساس ذلك .

ان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ، وازا كان ينص فى مادته الرابعة على ان -تبر ملغاة من وقت صدورهما قرارات مجلس الوزراء التى اورد بيائها ومنها قرارا ٢ ، ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بتقدير وتعديل القيمة المالية لبعض الشهادات الدراسية

وتحل محلها الاحكام الواردة فيه ، الا أن ما نص عليه كادر عمال القناة من احوالة الى الكادر الحكومى ، اذ جاء فى تقرير لجنة اعادة توزيع عمال الجيش البريطانى المؤرخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ : أن «من كان من العمال يحمل مؤهلا دراسيا عاليا فيمنح أجرا يعادل الماهية الشهرية المقررة لمؤهله فى الكادر العام الحكومى . ومن كانوا حاصلين على مؤهلات فنية فهؤلاء يجب أن توكل اليهم أعمال فنية تتفق ومؤهلاتهم الفنية وتطبق عليهم القاعدة فيمنحون أجورا شهرية تعادل الماهيات المقررة لمؤهلاتهم فى الكادر الحكومى » - هذه الاحالة انما تعنى تحديد الاساس الذى يجرى على مقتضاه تقدير أجر عامل القناة المؤهل بما يماثل نظيره فى الوظائف الحكومية فى ذلك التاريخ . ومن ثم لزم الرجوع فى هذا الشأن الى القرارات الخاصة بتقدير القيمة المالية لمثل مؤهل المدعى التى كانت قائمة ومعمولا بها وقتذاك . وقد كانت القرارات المذكورة تقوم هذا المؤهل - دبلوم المدارس الصناعية نظام خمس سنوات قديم - بمرتبة شهرى قدره تسعة جنيهات . ولما كان المدعى يزاول عملا فنيا يتفق ومؤهله الدراسى فانه يستحق أجرا يعادل هذا المرتبة مع صرف الفروق من أول ابريل سنة ١٩٥٢ ، ولا يغير من هذه كون القرارات المشار اليها لم يفتح الاعتماد المالى اللازم لمواجهة الفروق المالية التى ترتبت على تنفيذها ، الا بالمرسوم بقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٥٢ / ١٩٥٣ . اذ المقصود بالاحالة الواردة بكادر عمال القناة الى الماهيات الشهرية المقررة لمؤهلات هؤلاء العمال فى الكادر الحكومى العام ، انما هو مجرد بيان الراتب الذى تتحدد أجورهم على مقتضاه ، بقطع النظر عن الاوضاع المالية الخاصة بمن سواهم من موظفى الحكومة .

٩٣٢ - ٤ (١٩٦٠/٥/٢١) ١٠١٤/١٠٣/٥

٨ - تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية

٩٦٣ - تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية - لاختيار لهم فيه - القوانين وقرارات مجلس الوزراء الصادرة فى هذا الشأن - الحكمة من نقلهم الى الدرجات - رفض النقل - جزاؤه جواز الفصل والحرمان من المكافاة .

انه بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعقدة فى ١٢ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ بشأن مستوى اللياقة الطبية لعمال القنال عند إلحاقهم بوزارات الحكومة ومصالحها ، وعلى أحكام القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية وهو المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٩ ، وكذا قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ من نوفمبر

تعيينهم على درجات بالميزانية (

سنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية ، أصبح تعيين المدعى على درجة بالميزانية وزوال صفة عامل القناة عنه بخروجه من نطاق تطبيق أحكام كادر عمال القناة ، أمرا مقضيا لاختيار له في قبوله أو رفضه ، بعد اذ أضحى الشارع الحكمة في نقل عمال القناة الى درجات الميزانية في أقرب فرصة ممكنة ، ومزية هذا النقل في ضغط مصروفاتهم ، والتخفيف من الاعباء المالية على خزانة الدولة ، وأشعار هؤلاء العمال بالمسئولية الكاملة للافادة منهم مستقبلا وبزيادة انتاجهم بعد ان يتحقق لهم الاستقرار في الارضاع الثابتة ، الامر الذي يحل مشكلاتهم ويقتضيه الصالح العام . وقد ذهب الشارع - لهذه الاعتبارات - الى ترتيب جزاء هو الفصل من الخدمة فورا على عمال القناة الذين يرفضون النقل الى درجات الميزانية وفقا للاحكام التى قررهما لاثى سبب من الاسباب مع جواز حرمانهم من المكافأة المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ من يولية سنة ١٩٥٤ .

٥٨٣ - ٤ (١٩٥٩/١١/١٤) ٤٢/٧/٥

٩٦٤ - تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية - قرار مجلس الوزراء الصادر

فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ - نصه على تصحيح درجة وأجر كل عامل قناة طبقا لنتيجة امتحانه - المناط فى استحقاق العامل الاجر الخاص بمهنته طبقا لاحكام هذا القرار - هو مزاولته المهنة فعلا ووجود درجة فى الميزانية مخصصة للمهنة التى ادى امتحانها وتعيينه فى تلك الدرجة - تخلف أى من هذه الشروط يجعل العامل غير مستحق للاجر الخاص بالمهنة .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية يقضى بأن يجرى تصحيح درجة وأجر كل عامل طبقا لنتيجة امتحانه ولاحكام كادر عمال القنال ، بصرف النظر عما استولوا عليه من أجور ، على ألا تصرف لهم الاجور الخاصة بمهنتهم الا اذا كانوا يزاولونها فعلا . كما ينص - بالنسبة للعمال الفنيين - على أن يعين كل منهم فى الدرجة الحالية بالميزانية والمخصصة للمهنة التى ادى امتحانها ، ويمنح أول مربوط تلك الدرجة وفقا لاحكام العامة لكادر العمال ، وذلك بدون أثر رجعى . ويقضى هذا القرار كذلك بأنه لا يترتب على تنفيذه تحصيل أو صرف أية فروق عن الماضى . ومفاد ذلك أن يصحح وضع كل عامل فنى طبقا لنتيجة امتحانه ، ويمنح الدرجة والاجر حسبما تسفر عنه تلك النتيجة ، ويعين فى الدرجة المخصصة للمهنة التى ادى امتحانها ، بشرط وجود درجة خالية بالميزانية ، ويمنح أول مربوط تلك الدرجة ؛ بصرف النظر فما كان يستولى عليه من أجور من قبل ، على ألا

تصرف أية فروق عن الماضي ، ولا يصرف الاجر الخاص بالمهنة الا لمن يزاولها
فعلا .

٩٠٨ - ٣ (١٩٥٩/٣/٧) ٩٠٧/٧٧/٤

٩٦٥ - تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية - قرار مجلس الوزراء في
١٩٥٥/١١/٢٣ - مؤداه - تصحيح وضع كل عامل فني طبقا لنتيجة امتحانه ومنحه الدرجة
والاجر حسبما تسفر عنه تلك النتيجة بشرطين : وجود درجة خالية بالميزانية وصدور قرار
بالتعيين فيها - اثر ذلك - عدم انسحاب التعيين الى تاريخ سابق على قرار التعيين الحاصل
على درجة خالية بالميزانية - مثال :

انه تنفيذا لاحكام القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال
القناة على درجات بالميزانية ، صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٣ من نوفمبر
سنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية ، ناصا في الفقرة
(ب) من البند الثاني الخاص بالعمال المعينين في الدرجات الخالية بالميزانية
على أن يعين كل منهم في الدرجة الخالية بالميزانية المخصصة للمهنة التي أدى
امتحانها ويمنح أول مربوط لتلك الدرجة وفقا للاحكام العامة لكادر العمال
وذلك بدون اثر رجعي .

كما نص ذلك القرار في مادته السابقة على انه « لا يترتب على تنفيذ
هذا القرار تحصيل أو صرف أية فروق عن الماضي » .

ومؤدى ذلك أن يصحح وضع كل عامل فني طبقا لنتيجة امتحانه
ويمنح الدرجة والاجر حسبما تسفر عنه تلك النتيجة ، ويعين في الدرجة
المخصصة للمهنة التي أدى امتحانها ، بشرط وجود درجة خالية بالميزانية
وصدور قرار بالتعيين فيها ويمنح أول مربوط لتلك الدرجة ، يقطع النظر
عما كان يستولى عليه من أجر قبل ذلك . ويترتب على هذه النصوص لزاما
الا ينسحب التعيين الى تاريخ سابق على قرار التعيين الحاصل على درجة
خالية بالميزانية والا تصرف له أية فروق عن الماضي .

٣٦٦ - ٥ (١٩٦٠/٦/١٨) ١١٢٤/١١٨/٥

٩٦٦ - تعيين عامل القنال الحاصل على شهادة الثقافة أو التوجيهية أو ما يعادلها
في الدرجة الثامنة طبقا للقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ ليس حتميا - اصدار وزير الشؤون
الاجتماعية والعمل بما له من سلطة تفويضية بموجب القانون قرارا شرط فيه لجواز صدور
التعيين أن يكون حصول العامل على المؤهل سابقا على أول يولييه سنة ١٩٥٢ ليكون متفقا مع
التسوية التي تتم بالتطبيق للقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ - صحيح .

ان التعيين رأسا من بين عمال القناة في الدرجة الثامنة الكتابية
أو الفنية المتوسطة بالتطبيق للقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ ليس حتميا
بالنسبة لكل من يحمل شهادة الثقافة أو التوجيهية أو ما يعادلها ،
سواء عند نفاذ هذا القانون أو بعد نفاذه ، بل واضح من عبارة الفقرة .

« ١ » من المادة ٢ من القانون المذكور أن التعيين في الدرجة التاسعة من بين عمال القناة يكون للحاصلين على الشهادة الابتدائية على الأقل ، أى يجوز التعيين في هذه الدرجة لمن كان يحمل مؤهلاً أعلى من ذلك ، وهذا ينقضى افتراض تسوية الحاصل على شهادة الثقافة حتماً في الدرجة الثامنة ، وإنما تعيين هؤلاء في هذه الدرجة مقيد بتوافر الشروط المنصوص عليها في الفقرة «ب» من تلك المادة ، وهى تقصر التعيين على نسبة ٥٠ ٪ من الدرجات الحالية لعمال القناة ، وتشترط لتعيينهم فيها أن يكونوا أقدم في الدرجة السابقة من مستخدمى وعمال الحكومة المرشحين لها ، وعند التساوى فى الأقدمية تقسم الدرجات مناصفة بين الفريقين بحيث تخصص احداها لعامل من القناة والثانية لعامل أو مستخدم . وإذا كان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بما له من السلطة التفويضية بموجب القانون المذكور قد أصدر قراراً تضمنه الكتاب الدورى رقم ١٠ فى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ يجيز التعيين رأساً فى الدرجات الثامنة الفنية والكتابية من عمال القناة الحاصلين على شهادة الثقافة أو التوجيهية أو ما يعادلها ، الا انه شرط لذلك ان يكون حصول العامل على هذا المؤهل سابقاً على أول يولية سنة ١٩٥٢ ، ليكون متفقاً مع التسوية التى تتم فى هذا الشأن بالتطبيق للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ والقوانين المكمله له ، باعتبار هؤلاء فى خدمة الحكومة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ وحاصلين على المؤهل قبل ذلك ، فتلتحقهم التسوية بمقتضى أحكام القانون المذكور .

٦٧ - ٤ (١٩٥٩/١٣/٣١) ٤٧٤/٥٧/٤

٩٦٧ - تعيين عامل القناة فى ظل قانون موظفى الدولة بوظيفة من الدرجة الثانية خارج الهيئة - منحه الاجر المقرر لهذه الوظيفة بالكادر - لامل بعد ذلك لاعمال القاعدة الواردة فى كتاب لجنة اعادة توزيع عمال الجيش البريطانى المؤرخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ والتي حاصلها تحديد مرتب عامل القناة بالاجرة اليومية مضروبة فى ٢٥ يوماً - اساس ذلك .

إذا لم يكن ثمت شبهة فى أن المدعى وقد عين فى الدرجة الثانية بسلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة (غير الصناع) بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٥٣ يكون خاضعاً لأحكام قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعمول به منذ أول يولية سنة ١٩٥٢ ، ومن بينها حكم مادته الحادية والعشرين التى صرحت فى فقرتها الاولى بأن يمنح الموظف عند التعيين أول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة أو المربوط الثابت على الوجه الوارد بجدول الدرجات والمرتبات الملحق بهذا القانون ، ولو كان المؤهل العلمى الذى يحمله الموظف يجيز التعيين على درجة أعلى .

وصرحت في فقرتها الثالثة « وعلى ذلك فلمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين أن يقرر منح مرتبات تزيد على بداية الدرجة للمعينين في الوظائف الفنية اذا كانوا حاصلين على مؤهلات فنية اضافية تتفق وأعمال الوظيفة » . ثم حكم المادة ١١٧ الوارد في الباب الثانى من قانون موظفى الدولة الخاص بالمستخدمين الخارجين عن الهيئة التى نصت على أن « تسرى على المستخدمين الخارجين عن الهيئة فضلا عن الاحكام الواردة فى هذا الباب نصوص المواد ٠٠ والفقرتين الاولى والثالثة من المادة ٢١ » ، وقد دلت هذه النصوص على أن قانون موظفى الدولة لا يتسامح فى زيادة مرتب المستخدم الخارج عن الهيئة عن أول مربوط الدرجة التى يعين فيها ، فاذا عين فى الدرجة الثانية المعين لها فى جدول الدرجات والمرتبات الملحق بالقانون المذكور الفئة (٧٢/٣٦ جنيه) لم يجز أن يجاوز أول مربوطها وهو ثلاثة جنيهات شهريا . وهذا الاصل المطرد لا يقبل قيда أو استثناء اللهم الا اذا أستعمل مجلس لوزراء الرخصة التى خولته اياها الفقرة الثالثة من المادة ٢١ آنفة الذكر ، فأصدر قرارا بزيادة المرتب على بداية الدرجة بالنسبة الى المعينين فى الوظائف الفنية اذا كانوا حاصلين على مؤهلات فنية اضافية . وهذه الحالة مع كونها منبئة الصلة بموضوع المنازعة الحاضرة غير حاصلة .

ولا غناء فى التمسك بقاعدة عدم جواز المساس بالمراكز القانونية الذاتية لان تعيين المطعون لصلحه فى ظل قانون موظفى الدولة وخضوعه من ثم لاحكامه لاشأن له بفكرة المساس بالحق المكتسب مادام الامر متصلا بتعيين مبتدأ افتتحت به علاقة وظيفة جديدة لها طابع مستقل وليست استمرارا لوضع طويت صفحته بهذا التعيين ولأن القاعدة التنظيمية السابقة على قانون موظفى الدولة والتى تضمنتها مقترحات لجنة إعادة توزيع أعمال الجيش البريطانى بناء على تفويض من مجلس الوزراء الواردة بكتابها المؤرخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ بالنسبة الى تعيين عمال القناة فى الدرجات الحالية بالميزانية والتى حاصلها تحديد مرتبتهم فى هذه الدرجات بالاجرة اليومية مضروبة فى ٢٥ يوما ولو تجاوزت نهاية مربوط الدرجات التى يعينون فيها ، هذه القاعدة قد نسخت نسخا ضمينا بالعمل بأحكام قانون الموظفين باعتبار أن أحكامه فى هذه النصوص متعارضة كل التعارض مع القاعدة التنظيمية آنفة الذكر من ناحية أوضاع التعيين وضوابطه .

وليس أدل على سداد هذا الفهم من أن الشارع لما أراد الخروج على أحكام قانون موظفى الدولة فى هذا الخصوص بالنسبة الى تعيين المؤهلين من عمال القناة على درجات بالميزانية أصدر القانون رقم ٥٦٩ لسنة

١٩٥٥ ونص صراحة في الفقرة الاولى من مادته الثالثة على أنه «استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، يعين من تثبت لياقته الطبية من العمال المؤهلين ممن ذكروا في المادة السابقة كل منهم بالدرجة التي يجيز مؤهله ترشيحه لها وفقا لاحكام المرسوم الصادر في ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ ويمنح كل منهم مرتبا يوازي الاجر الشهري الذي يصرف له بالتطبيق لاحكام كادر عمال القناة ولو جاوز بداية الدرجة ، ولو كانت نظرية الحق المكتسب تنهض في ذاتها مبررا لارساء هذا الحكم بالنسبة الى المؤهلين من عمال القناة ، لما كان المشرع في حاجة الى ايراده مورد الاستثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ويصدق هذا أيضا على قرار مجلس الوزراء بالتفويض الصادر تنفيذا لحكم المادة ٩ من القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ ، فانه حين عالج أوضاع عمال القناة غير المؤهلين عند تعيينهم على درجات كادر العمال بالميزانية ، سلك في بعض جوانب هذا التنظيم مسلكا مخالفا لاحكام كادر العمال طبقا لصريح نص المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء آنف الذكر ، واذن فالنص على الاحتفاظ العامل المعين على احدى درجات كادر العمال بأجره السابق الذي كان يتقاضاه قبل التعيين في ظل أحكام كادر عمال القناة وذلك طبقا للفقرة (ج) من البند أ التي تمسكت بها هيئة المفوضين ، هذا النص ورد استثناء من أحكام كادر العمال وليس له أدنى صلة بمثار المنازعة الحالية حيث وقع التعيين على احدى الدرجات الخارجة عن هيئة العمال وهي الدرجات التي ينظم التعيين فيها قانون موظفي الدولة لا أحكام كادر العمال ، وتأسيسا على ذلك يكون المطعون لصالحه وقد عين على درجة من درجات المستخدمين الخارجين عن الهيئة (غير الصناع) في أول أغسطس سنة ١٩٥٢ في ظل قانون موظفي الدولة وقبل العمل بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ خاضعا لحكم المادتين ٢١ و ١١٧ من قانون نظام موظفي الدولة بحيث لا يستحق الا بداية مربوط الدرجة الثانية للمستخدمين الخارجين عن الهيئة (غير الصناع) وهي ٣٦ جنيها في السنة طبقا لجدول الدرجات والمرتبات الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وتكون الجهة الادارية على حق اذا التزمت بداية مربوط تلك الدرجة عند تحديد مرتبه وبخاصة وان مركز المدعى وأمثاله وما ربط لهم من مرتبات وأجور انما كان بصفة وقتية صرفة مما يجعل تحديد مركزهم عند التعيين الجديد في سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة (غير الصناع) غير مقيد بالاجور

عمال القناة - عمال اليومية

- ٧٧٦ -

عمال موسميون - عمد وشايخ

(١ - لجنة الشياخات)

السابقة بل هو خاضع لاحكام القوانين واللوائح على الوجه السالف
ايراده .

٧١٧ - ٤ ٥ ٢٣ / ١ / ١٩٦٠ (٢٢٨ / ٢٨ / ٥

عمال القناة

راجع : عمال

عمال اليومية

راجع : عمال

عمال موسميون

راجع : عمال

عمد وشايخ

راجع أيضا : ٥٥ ، ٣٦٦ .

أ - لجنة الشياخات

ب - انتخاب العمدة

ج - تعيين العمدة

د - اختيار المشايخ بطريق الترغيب

هـ - تأديب العمدة والمشايخ وفصلهم

١ - لجنة الشياخات

٩٦٨ - القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ - نصه على أن الأعضاء المنتخبين بلجنة

الشياخات يختارون بالنور - أغفال هذا الاجراء لا يرتب بطلاناً .

أن القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ ، الخاص بالعمد والمشايخ ، قد
نص في المادة ١٢ منه على أن الأعضاء المنتخبين بلجنة الشياخات يختارون
بالنور . الا أن أغفال هذا الاجراء لا يترتب عليه البطلان ، لان القانون
لم ينص على بطلان التشكيل ان لم يكن الحضور بالنور ، كما أن هذا
ليس في ذاته اجراء جوهريا أو ضماناً أساسية ، بل لا يعدو الامر فيه
أن يكون من قبيل توزيع العمل بين هؤلاء الأعضاء .

٧٣٠ - ٣ (٢٩ / ٢ / ١٩٥٨) ٣ / ١١٠ / ١٠٢٢

٩٦٩ - حق لجنة الشياخات في تقدير جدية العذر الذي يبيده المقيم للمحاكمة

لطلب تأجيل نظر دعواه ولو كان هذا العذر هو ادعاء المرض .

ان لجنة الشياخات عند انعقادها لمحاكمة العمدة أو الشيخ تملك تقدير ما اذا كان العذر الذي يبيده للتأجيل هو عذر جدي أم لا ، ولو كان ادعاء المرض .

٧٣٠ - ٢ (١٩٥٨/٣/٢٩) ١٠٢٢/١١٠/٣

٩٧٠ - عدم تنحي احد الاعضاء لجنة الشياخات رغم قيام الحرج أو المانع - لوزير الداخلية تقدير أهمية هذا الظرف أو خطورته على سرية الانتخابات وحريتها عند النظر في اعتماد قرار اللجنة .

يبين من الاطلاع على نص المادتين ١٢ و ١٤ من قانون العمد والمشايخ أن ثمة دائما عضوا احتياطيا يمكن أن يحل في لجنة الشياخات محل عضو المركز الذي تتبعه القرية إذا ما غاب أو قام به حرج أو مانع يقتضي تنحيه عن الاشتراك في عملة انتخاب العمدة حرصا على سريتها وحريتها ، وليس من شك في أن لوزير الداخلية أن يقدر أهمية هذا الظرف أو خطورته عند النظر في اعتماد قرار اللجنة على الأقل باعتباره من الاسباب الواقعية أو الموضوعية التي أطلق الشارع سلطته في تقديرها ، مما لا معقب عليه في هذا التقدير مادام خلا من اساءة استعمال السلطة .

١٣٧٨ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٨) ١٦١/١٩/٢

٩٧١ - سرية انتخاب العمد والمشايخ وحرية الناخب في الاختيار قد يتأثران

إذا وجد بين أعضاء لجنة الشياخات من يمت للمرشح بقراءة قد لا تؤمن معها حيده .

ان سرية الانتخاب وحرية الناخب في اختيار العمدة قد يتأثران إذا ما وجد من بين أعضاء لجنة الشياخات المنوط بها مباشرة عملية الانتخاب من يمت الى المرشح بصفة من القراءة قد لا تؤمن معها حيده أو تهيبه ، وقد يكون من الاوفق أن يتنحي هذا العضو دفعا لأي مظنة في حرية الانتخاب وسريته ، اذا كان القانون في تنظيمه لتشكيل اللجنة قد جعله من الاتساع بحيث يشمل أعضاء احتياطيين ، فيسر إمكان حلول عضو آخر مكان العضو الذي يتغيب أو يقوم به المانع أو الحرج .

١٣٧٨ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٨) ١٦١/١٩/٢

٩٧٢ - سلطة لجنة الشياخات في ابطال أصوات الناخبين - حدودها - رقابة

ووزير الداخلية على تصرفها في هذا الشأن - رقابة القضاء الإداري لقرار الوزير .

أن المشرع لم يدع أمر ابطال أصوات الناخبين لمطلق سلطان لجنة الشياخات تترخص فيه بسلطة تقديرية لامعقب عليها ، بل رسم لها في ذلك حدودا وصوابا بنعين عليها التزامها ، وبين الحالات التي تعتبر فيها أصوات الناخبين باطلة ، والا وقع قرارها مخالفا للقانون ، وكان لوزير

الداخلية - اعمالا لسلطته الاشرافية - مراجعة تصرفها في هذا الشأن ؛
لكونه يؤثر في نتيجة الانتخاب ، بعدم اقراره اذا ما شابته عيب ، ثم
للقضاء الادارى - من بعد ذلك - التعقيب والرقابة القانونية على شرعية
قرار الوزير من حيث مطابقته أو عدم مطابقته للقانون نصا وروحا .

٩ - ٢ (١٩٥٦/٣/١٧) ٥٨٥/٦٨/١

ب - انتخاب العمدة

٩٧٣ - حرص المشرع على سلامة الانتخاب - بعض الضوابط التي رسمها
لضمان ذلك - توقيع الناخب في ورقة الانتخاب مبطل لصوته .

ان الشارع حرص على سلامة الانتخاب وبعده عن المؤثرات والعبث ،
وعلى ضمان حرية ابداء الرأي ، فأوجب السرية سواء فيما يتعلق بالآراء
التحريرية أو الشفوية او فيما يختص بشخصية الناخب ، اذ نص في
الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ١٥ من القرار الوزري الصادر في ٢٦
من نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتنفيذ قانون العمدة والمشايخ رقم ١٤١ لسنة
١٩٤٧ على أن « يدخل الناخبون أمام اللجنة الواحد بعد الآخر ، وبعد
تحقق عضو اللجنة عن المركز التابعة له القرية هو ومن معه من الاعضاء
من أن اسم الناخب وارد في الكشف يتسلم الناخب من يد الرئيس ورقة
وقلما وينتحي خلف ستر ليدون بالورقة اسم من يختاره للعمدية ، ثم
يشيها مرتين ويناولها للرئيس الذي يضعها في الصندوق . ولكل ناخب
يرغب اعطاء صوته شفاهاً أن يسر الى الرئيس باسم من يختاره على مسمع
ممن يجاوره من الاعضاء ويتولى الرئيس تدوين الاسم ويوقع تحتها
بامضائه اثباتاً لذلك » . كما قضى في المادة ٢٧ من القرار المشار اليه
- وهي المعدلة بالقرار الوزاري الصادر في ٣١ من يولية سنة ١٩٥٢ -
بأنه « في جميع أعمال الانتخاب التي تقدم ذكرها تعتبر باطلة جميع الآراء
المعلقة على شرط وكذلك الآراء التي تعطى لشخص لم يكن اسمه مدرجا
في كشف المرشحين ، والتي تعطى لأكثر من شخصين في ورقة واحدة
والتي تثبت على ورقة غير التي سلمت من اللجنة أو على ورقة أمضاها
الناخب الذي أبدى رأيه أو على ورقة فيها أي علامة و إشارة قد تدل
عليه ، ، ومن ثم تكون لجنة الشياخات قد اصابته فيما ارتأته من ابطال
الصوتين الموقعين من الناخبين اللذين أبديا رأيهما .

٩ - ٢ (١٩٥٦/٣/١٧) ٥٨٥/٦٨/١

٩٧٤ - لا ضرورة لان يذكر الناخب في ورقة الانتخاب اسم من ينتخبه
بالكامل - يكفي ان يذكر من الاسم ما يؤدي لتعيين شخصه على وجه يقيني لا يعتمد
الانصراف لسواه .

ان الصوت المعطى للمرشح يكون صحيحا ويتعين اضافته الى جانبه ولو لم يتناول بيان اسمه بالكامل ، متى تخصص به تخصيصا قاطعا في الدلالة عليه ، أو تضمن تميزا كافيا لتعيين شخصه على وجه يقيني لا يحتمل الانصراف الى سواء . فاذا تطرق اليه الشك لاسباب جدية أو احتتمل التأويل وجب استبعاده وبطل الاستدلال به على ما اتجه اليه اختيار الناخب . والقول بخلاف ذلك مؤداة الى تقدير لجنة الشياخات محل ارادة الناخب ، وهو مالايسوغ ، لاحتمال الانحراف بهذه الارادة الى غير قصدتها الحقيقي من طريق اجتهاد في تفسير نية الناخب .

٩ - ٢ (١٩٥٦/٣/١٧) ٥٨٥/٦٨/١

٩٧٥ - طريقة احتساب الاغلبية عند ازدواج المرشحين وعند تعددهم .

ان الاغلبية المطلقة التي يمكن الإعتماد بها في انتخاب حائزها عمدة ، هي مازادت على نصف عدد الاصوات الصحيحة أيا كانت هذه الزيادة ، لتوافر عنصر الترجيح فيها بما يسمح باختيار من فاز بها لشغل منصب العمدية ، فاذا انقسمت الاصوات بين اثنين فقط من المرشحين كانت الاغلبية في جانب من ظفر من الاصوات الصحيحة بعدد يزيد على الثاني ولو بصوت واحد ، واذا تساوت الاصوات عينت لجنة الشياخات واحدا ممن حصلوا على أصوات متساوية ان تعددوا ؛ مستعينة في ترجيحه بما يكون له من ميزات خاصة ، واذا توزعت الاصوات بحيث لم ينل أحد من المتنافسين الاغلبية المطلقة ، فللجنة في الجلسة ذاتها أن تعيد الانتخاب بين حائزي أكثر الاصوات ، أي أصحاب الاغلبية النسبية ، سواء فاز بها شخصان أو أكثر بأن تساوى مع أقلهما غيره ، وعندئذ يكون الترجيح لمن ينال اكبر عدد منها ، باعتباره حائز أغلبية .

٩ - ٢ (١٩٥٦/٣/١٧) ٥٨٥/٦٨/١

٩٧٦ - عند إعادة دعوة الناخبين يكون الاعتماد في تقدير الاغلبية بأصوات

الحاضرين فقط متى وقعت صحيحة - دليل ذلك .

يبين من سياق المادة العاشرة من قانون العمدة والمشايخ رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ ، أنها تنص في فقراتها الثلاث الاولى على أن « تدعو لجنة الشياخات عند النظر في تعيين العمدة للحضور أمامها الاشخاص الذين لهم الحق في اختياره ، فاذا زاد عدد هؤلاء الاشخاص على مائة جاز لها الانتقال الى القرية . ويشترط حضور الاغلبية المطلقة للناخبين ، فاذا لم تتوافر أجل الانتخاب الى جلسة أخرى يعاد فيها اعلان الناخبين ، ويكون صحيحا مهما كان عدد الحاضرين . وتعين اللجنة العمدة الذي يكون حائزا أغلبية أصوات الحاضرين . . . » ، وظاهر من سياق هذه المادة

انها تقضى بدعوة الاشخاص الذين لهم الحق فى اختيار العمدة - بهم جمهور الناخبين الذين نصت عليهم المادة السابعة من القانون المذكور - للحضور امام لجنة الشياخات ، ولا يجرى الانتخاب الا اذا حضرت الاغلبية المطلقة لهؤلاء الناخبين ، فاذا لم تتوافر هذه الاغلبية اجل الانتخاب الى جلسة اخرى وأعيد اعلان الناخبين لهذه الجلسة ، وعندئذ لا ينظر الى عدد الناخبين ، ولا يتطلب حضور أغلبية معينة منهم ، بل يجرى الانتخاب ويقع صحيحا ايا كان عدد الحاضرين . وبدهى أن يكون الاعتداد فى تقدير الاغلبية عند اعادة الدعوى لاجمموع الناخبين - من حضر منهم ومن تخلف - بل بأصوات الحاضرين فقط من هؤلاء الناخبين ، وانما عني الشارع بالتحدث عن الحاضرين ليميز بينهم وبين الناخبين وتأكيده لاستبعاد المتخلفين عن الحضور . أما الاصوات المعدودة فى حساب الاغلبية فهي تلك التى يدلى بها الحاضرون من الناخبين متى وقعت صحيحة ، اذ نصت المادة ٢٧ من القرار الوزارى الصادر فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتنفيذ القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ والمعدلة بالقرار الوزارى الصادر فى ٣١ من يولية سنة ١٩٥٢ ، على الحالات التى تبطل فيها آراء الناخبين . ومقتضى ابطال الاصوات المعيبة هو اسقاطها نهائيا من عداد الاصوات المعبرة عن رغبات أصحابها فى اختيار العمدة ، والتى فى نطاقها ينحصر الترجيح بين المرشحين على اساس ما يظفر به كل منهم من هذه الرغبات ، ذلك أن الاصوات الملغاة لبطلانها ليس لها وجود قانونى ، فلا يسوغ بعد استبعادها اعادة اعمال أثرها باحصائها ضمن الاصوات التى يجرى حساب الاغلبية على مقتضاها . وقد نصت المادة ٤٧ من قانون الانتخابات الصادر به المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ والمعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ فى فقرتها الاولى على أن « ينتخب عضو مجلس النواب بالاغلبية المطلقة لعدد الاصوات الصحيحة التى أعطيت » ، وهذا النص التشريعى القائم على حكمة متحققة فى انتخاب النائب والعمدة على حد سواء ، هو الاصل العام الذى يتلاءم مع الاوضاع القانونية السليمة ، والذى يتعين الاستهداء به فى تفسير حقيقة المقصود بعبارة « أغلبية الاصوات الحاضرين » الواردة فى الفقرة الثالثة من المادة العاشرة من قانون العمد والمشايخ .

٩ - ٢ (١٩٥٦/٢/١٧) ١/٨٥/٥٨٥

٩٧٧ - جلسة انتخاب العمدة - تاجينها بسبب اعتذار احد اعضاء لجنة الشياخات عن حضورها - اعلان الناخبين بالجلسة التالية - غير لازم متى كانت الاغلبية المطلقة منهم قد حضرت الجلسة الاولى .

ان المادة العاشرة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد

والمشايخ لا توجب إعادة اعلان الناخبين للعمدة الا في حالة عدم حضور أغلبيتهم المطلقة جلسة الانتخاب ، فقد نصت الفقرة الثانية من هذه المادة وعلى أنه يشترط حضور الأغلبية المطلقة للناخبين ، فاذا لم تتوافر أجل الانتخاب الى جلسة أخرى يعاد فيها اعلان الناخبين ، ويكون صحيحا مهما كان عدد الحاضرين ، ، ومن ثم فاذا كان الثابت أنه حضر الانتخاب في أول جلسة حددت لذلك ٢٣ ناخبا من ٤٥ ممن لهم حق الانتخاب ، فإن الأغلبية المطلقة تكون قد توافرت ؛ ولا يكون ثمت سبب لإعادة اعلان الناخبين اذا ماأجلت الجلسة لاعتذار السيد رئيس النيابة عن حضوره اجتماع لجنة الشياخات لمرضه ، مادام أنه قد تنبه على من حضروا بأن يعودوا للحضور للجلسة التالية التي تعتبر بمثابة استمرار لجلسة الانتخاب .

٣٢٠ - ٣ (١٩٥٩/٦/٢٧) ٤ / ١٣٣ / ١٥٦٤

ج - تعيين العمدة

٩٧٨ - اجراءات تعيين العمدة - استقلال عملية تحرير كشوف الناخبين والمرشحين وعرضها والفصل في الطعون المتعلقة بها عن عملية اختيار العمدة - قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة - سلطة التصديق عليه من عمده - من اختصاص وزير الداخلية

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ١٤١ الصادر في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ أن المشرع قسم ، منذ البداية ، عملية تعيين العمدة الى مرحلتين أساسيتين : أولاها ، حصر الاشخاص الذين لهم حق اختيار العمدة ، بأعداد كشوف المرشحين والناخبين بوساطة المركز ، والطعن فيها أمام لجنة الطعون . والثانية ، اجراءات اختيار العمدة بوساطة لجنة الشياخات بعد اجراء الانتخاب على الوجه المبين بالقانون ، واعتماد قرار اللجنة من وزير الداخلية ، وكل من هاتين المرحلتين مستقلة بذاتها عن الاخرى . فبعد خلو منصب العمدة يحضر المركز كشوفين أحدهما خاص بالمرشحين (المادة ٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧) ، والثاني خاص بالناخبين (المادة ٧ من القانون) ، ثم يعرض الكشفان لمدة أسبوع في مقر العمدة وفي الاماكن المطروقة في القرية ، ولكل من أهمل قيد اسمه بغير حق أن يطلب قيده ، ولكل من كان اسمه مقيدا بالكشف أن يطلب حذف اسم من قيد اسمه بغير حق (المادة ٨) ، وتقدم هذه الطلبات الى مأمور المركز كتابة خلال مدة العرض والاسبوع التالي له ؛ وتفصل في هذه الطلبات لجنة مشكلة وفقا للمادة التاسعة من القانون سائف الذكر من وكيل المديرية رئيسا ، ومن أحد أعضاء النيابة وأحد أعضاء لجنة الشياخات من الاعيان ، وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية . وعند ذلك تنتهي المرحلة الاولى ، وتبدأ المرحلة الثانية وهي اختيار العمدة ، فتدعو لجنة الشياخات أمامها الاشخاص الذين لهم حق اختيار العمدة (المادة العاشرة) ثم تختار

العمدة ، ولا يكون قرارها في الاختيار نهائيا الا بعد اعتماده من وزير الداخلية الذي له الا يوافق عليه فيعيده الى اللجنة مشفوعا بملاحظاته (المادة ١١ من القانون) ، وهذا النص صريح في أن الذي يملك التصديق على قرار لجنة الشياخات من عدمه هو وزير الداخلية .

٢٢٠ - ٣ (١٩٥٩/٦/٢٧) ٤ / ١٣٣ / ١٥٦٤

٩٧٩ - السلطة التقديرية للجنة الشياخات ولوزير الداخلية في العمدة .
عن اختيار حائز الاغلبية - حدودها .

ان لجنة الشياخات تملك - وفقا لنص الفقرة ٤ من المادة ١٠ من قانون العمدة والمشايخ - « أن تعدل عن اختيار حائز الاغلبية لاسباب خطيرة بشرط ابداء الاسباب المبررة لعدولها ، كما أن لوزير الداخلية بمقتضى المادة ١١ من القانون المذكور سلطة تقديرية في شأن اعتماد تعيين العمدة ؛ يترخص في مباشرتها وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ولما تمليه اعتبارات الامن العام بوصفه المسئول عن استتبابه في البلاد ، وذلك بقطع النظر عن نتيجة الانتخاب ، اذ نصت هذه المادة على أن « يرفع قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة أو الشيخ الى وزير الداخلية لاعتماده . وله ألا يوافق على القرار فيعيده الى اللجنة مشفوعا بملاحظاته . وعلى اللجنة في هذه الحالة دعوة الناخبين مرة أخرى لانتخاب العمدة : » .

٩ - ٢ (١٩٥٦/٣/١٧) ١ / ٦٨ / ٥٨٥

٩٨٠ - قرار وزير الداخلية بعدم اعتماد تعيين عمدة - وجوب قيامه على سبب يبرره - رقابة القضاء الادارى لذلك .

ان قرار الوزير بعدم اعتماد تعيين العمدة يجب أن يكون قائما على أسس صحيحة تؤدي الى سلامة النتيجة التي رقت عليها ، وهو في ذلك يخضع لرقابة القضاء الادارى واشرافه .

٣٢٠ - ٢ (١٩٥٩/٦/٢٧) ٤ / ١٣٣ / ١٥٦٤

٩٨١ - قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة أو الشيخ - لوزير الداخلية
رفض اعتماد القرار أو تمت العملية على وجه يخالف القانون - له هذه السلطة أيضا ولو تمت العملية مطابقة للقانون لاسباب موضوعية بقدر أهميتها أو خطورتها فيما لو لولى المنتخب هذا المنصب - القادة الامر الى اللجنة في الحالتين لدعوة الناخبين مرة أخرى - تعيين من يحوز أغلبية أصوات الناخبين .

ان القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمدة والمشايخ نص في الفقرة الاولى من المادة ١١ منه على أن « يرفع قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة أو الشيخ الى وزير الداخلية لاعتماده ، وله ألا يوافق على القرار فيعيده الى اللجنة مشفوعا بملاحظاته ؛ وعلى اللجنة في هذه الحالة

عمد وشايخ
(ج - تعيين العمدة)

دعوة الناخبين مرة أخرى لانتخاب العمدة . ويعين من يحوز أغلبية أصوات الناخبين » . ومفاد هذا النص أن وزير الداخلية ؛ وهو المختص باعتماد قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة أو الشيخ ؛ يملك سلطة عدم الموافقة على هذا القرار ؛ وفي هذه الحالة يردده الى اللجنة مشفوعا بملاحظات لاعادة انتخاب العمدة . وقد أطلق الشارع سلطة الوزير عند النظر في اعتماد قرار لجنة الشياخات الاول ؛ فلم يقيدھا بأسباب معينة ؛ ومن ثم له أن يعترض عليه اما لأسباب قانونية أو لأسباب موضوعية يقدر هو أهميتها أو خطورتها . ولما كان وزير الداخلية هو الرئيس الإداري الاعلى المشرف على الهيئات المحلية المنوط بها القيام بالاجراءات المرسومة في القانون لانتخاب العمدة أو الشيخ ، فإن له بهذه الصفة سلطة مراقبة سلامة هذه الاجراءات والتحقق من مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، فيرفض اعتماد قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة أو الشيخ اذا تمت العملية على وجه يخالف القانون ، كما له الى جانب هذا - بوصف كونه الوزير المسئول عن شئون الأمن في البلاد - ألا يعتمد قرار اللجنة ، حتى لو تمت العملية مطابقة للقانون ، لأسباب موضوعية يقدر أهميتها أو خطورتها فيما لو ولى المنتخب هذا المنصب ، سواء أكان ذلك لعدم تجاوبه مع القائمين على شئون الأمن ام لانه لا يستطيع القيام بأعبائه بجدارة أم لغير ذلك من الاسباب التي مردھا الى الحرص على رعاية المصلحة العامة ، فاذا لم يعتمد القرار لمثل هذا أو ذاك من أسباب ، أعاده الى اللجنة مشفوعا بملاحظاته ، وعليها في هذه الحالة دعوة الناخبين مرة أخرى لانتخاب العمدة ، ويعين من يحوز أغلبية أصوات الناخبين .

١٣٧٨ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٨) ٢١٦/١٩/٢

٩٨٢ - قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة - سلطة وزير الداخلية في الاعتراض عليه بسبب بطلان اجراء من الاجراءات السابقة على صدوره - وقوف هذه السلطة عند حد الاعتراض على الاجراءات الخاصة بعملية الانتخاب دون الاجراءات السابقة عليها والخاصة باعداد كشوف الناخبين والمرشحين وعرضها والفصل في الطعون فيها .

ان سلطة وزير الداخلية في الاعتراض على قرار لجنة الشياخات بانتخاب العمدة لسبب بطلان أى من الاجراءات السابقة يجب الا تتجاوز الاجراءات الخاصة بعملية الانتخاب ذاتها ، دون أن تمتد الى ما سبقها من اجراءات . وآية ذلك أن المشرع قسم عملية اختيار العمدة الى مراحل ، وحدد لكل مرحلة منها مجالها ، ورسم الاجراءات الخاصة بها والحد الذي تنتهي عنده . فبالنسبة الى مرحلة الكشف جعل مداها صيرورة هذه الكشف نهائية بالفصل في الطعون التي تقدم فيها أو بفوات مواعيد الطعن اذا لم تقدم طعون . ودليل ذلك أيضا ما نصت عليه المادة ١١ من

أنه اذا باشر الوزير سلطته في الاعتراض على قرار اللجنة كان على اللجنة دعوة الناخبين مرة أخرى لانتخاب العمدة ، ومدلول هذا أن اعتراض الوزير يعود بالأمر ابتداء من مرحلة الانتخاب بوساطة الناخبين الذين تعينوا في الكشف التي أصبحت نهائية .

٣٢٠ - ٣ (١٩٥٩/٦/٢٧) ٤/١٣٣/١٥٦٤

٩٨٣ - قرار وزير الداخلية بعدم اعتماد قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة أو الشيخ - وجوب قيامه على سبب يبرره - للقضاء الإداري مراقبة صحة قيام الحالة الواقعية - أو القانونية المسوغة للرفض - للوزير حرية تقدير أهمية الحالة المذكورة وخطورة الاثر الذي قد ينجم عنها إما لامعقب عليه مادام قراره قد خلا من شائبة اساءة استعمال السلطة - أساس ذلك - مثال .

ان قرار وزير الداخلية بعدم اعتماد قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة أو الشيخ ، كأي قرار إداري آخر ، يجب أن يقوم على سبب يبرره ، فلا يرفض الوزير اعتماد قرار اللجنة الا اذا قامت حالة واقعية أو قانونية تسوغ رفضه يضمنها ملاحظاته عند إعادة القرار الى اللجنة ، وللقضاء الإداري أن يراقب صحة قيام هذه الحالة ؛ الا أن للوزير حرية تقدير أهمية الحالة المذكورة وخطورة الاثر الذي قد ينجم عنها بما لامعقب عليه في هذا التقدير ما دام قراره قد خلا من شائبة اساءة استعمال السلطة ، ذلك أن رقابة القضاء الإداري للقرار الصادر من جهة الإدارة تقف عند حق لتحقيق من وجود سبب لهذا القرار ، أما أهمية هذا السبب أو خطورته متى قام فمن ملاءمات الإدارة التي تخضع لسلطتها المطلقة في التقدير بما دامت لا تنطوي على اساءة استعمال السلطة .

فاذا كان الثابت أن وزير الداخلية قد رفض الموافقة على قرار لجنة الشياخات استنادا الى وجهين (أولهما) أن قرابة أحد أعضاء لجنة الشياخات للمرشح تنتفي معها السرية المشترطة بالفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون والمادة الخامسة عشرة من القرار الوزاري لمنفذ له ، ذ أن الثابت أن عضو اللجنة عن المركز يمت للمنتخب بصلة القرابة القريبة وأنه كان يقوم بأعمال السكرتارية ، ومن المحقق أنه سماع الناخبين عند الادلاء بأصواتهم شفهيًا ، وأن عدم توفر السرية على النحو المتقدم من شأنه أن يعرض الناخبين لكثير من الحرج ويجعلهم غير آمنين على بقاء رأيهم سريًا . (وثانيهما) أنه سبق اتهامه في قضيتين ، الأولى - قضى فيها بتغريمه ٥٠٠ جنيه مع إيقاف التنفيذ ، والثانية - قضى فيها بتغريمه ٢٠٠ قرش لاهانة ضابط بوليس ، وهي أحكام وان كانت لا تمنع من ترشيحه الا أن لها دلالتها على مبلغ اجترائه على رجال الحفظ ولا تبشر بإمكان تحقيق التعاون بينهم فيما لو أسندت اليه وظيفة العمدية - اذا كان هذا هو الثابت من

الاوراق ، فان الاسباب المتقدمة التي استند اليها وزير الداخلية في قراره برفض الموافقة على قرار لجنة الشياخات هي أسباب قديمة تقوم على استخلاص سائغ من وقائع صحيحة لها أصل ثابت في عيون الاوراق ، وقد أعمل في هذه الرخصة وفي وزن ملاءمة عدم اعتماد تعيين المدعى عمدة سلطته التقديرية التي لا معقب عليها في الحدود التي خوله اياها القانون مبتغيا بذلك وجه المصلحة العامة . ومن ثم فان قراره يكون قد صدر سليما مطابقا للقانون .

١٣٧٨ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٨) ١٦١/١٩/٢

٩٨٤ - حكم بالفاء تعيين العمدة لبطان اعتماد وزير الداخلية لقرار لجنة

الشيخات بانتخابه لصنور الاعتماد ممن لا يملكه - عدم امتداد الالفاء الى الاجراءات السابقة على ذلك بما فيها قرار لجنة الشياخات - زوال القرار المعيب وحده وعودة ولاية التصديق عليه الى من يملكها قانونا - اعتماد وزير الداخلية للقرار بعد صنور الحكم - صحيح ولا مساس فيه بحجية حكم الالفاء .

اذا كان الحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري قد أنصب على الفاء قرار اعتماد وزارة الداخلية تعيين عمدة ناحية الطرانة وحده لصنوره ممن لا يملك اصداره دون المساس بما سبقه من اجراءات تمت صحيحة في مجالاتها على الوجه المبين في القانون ، فانه لا يسوغ القول بامتداد الالفاء الى قرار لجنة الشياخات بانتخاب العمدة ، بما دامت أسباب حكم الالفاء لم تتعرض من قريب أو بعيد لقرار لجنة الشياخات ولا لما سبقه من اجراءات تدخل في عملية اختيار وتعيين العمدة المطعون عليه . ومن ثم فاذا كان قرار لجنة الشياخات ذاته قد جاء خلوا من أي عيب يشوبه أو يمس مشروعيته ، كما انبنى على اجراءات تمت وفقا للقانون ، فانه يظل صحيحا قائما حتى يلحقه تصديق الوزير ليولد القرار آثاره القانونية المشروعة ، وذلك التصديق من جانب وزير الداخلية ليس في القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ ما يوجب صدوره خلال فترة معينة . فلا تشريه على وزير الداخلية والحالة هذه ، ان هو اعتمد في ٢٠ من يونية سنة ١٩٥٤ قرار لجنة الشياخات الحالي من كل عيب والصادر منها في ٣٠ من يناير سنة ١٩٥١ بتعيين عمدة ناحية الطرانة . كما لا يمس قرار الوزير بالاعتماد حجية حكم الالفاء الصادر بإبطال قرار وكيل وزارة الداخلية البرلماني في ٣ من مارس سنة ١٩٥١ ، ومن شأن هذا الالفاء زوال القرار المعيب وحده ، لتعود ولاية الاعتماد الى صاحبها الذي خصه الشارع بها دون سواه ، وهو وزير الداخلية .

٣٢٠ - ٣ (١٩٥٩/٦/٢٧) ١٥٦٤/١٣٣/٤

د - اختيار المشايخ بطريق الترغيب

٩٨٥ - القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ - اختيار المشايخ بطريق الترغيب -
سلطة لجنة الشياخات في العلول عن حائز الاغلبية في الترغيب الاول - ترخصها في ذلك
على مقتضى ما تظمن اليه من قرائن وامارات ، ومن ذلك تقرير من ادارة المباحث العامة .

ان المادة العاشرة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد
والمشايخ ، الذي صدر القرار المطعون فيه في ظله كانت تنص في فقرتها
السادسة على أن « يكون اختيار الشيخ بطريق الترغيب على الوجه المبين
بقرار من وزير الداخلية وتعرض النتيجة على لجنة الشياخات لقرارها ،
فاذا رأت اللجنة أن تعدل عن حائز الاغلبية وجب عليها ان تقرر إعادة اخذ
رأى اهل الحصة ، وفي هذه الحالة يصدر المدير قرارا بتحديد موعد الاختيار
الجديد ويذيله بأسماء المرشحين ، وتعلق صورة من هذا القرار قبل موعد
الاختيار بأسبوع على الأقل في مقر العمدة وفي الاماكن المطروقة
في القرية . ورأى اهل الحصة في هذه الحالة ملزم للجنة » ،
كما نصت الفقرة الاولى من المادة الحادية عشرة من القانون المذكور
على أن « يرفع قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة أو الشيخ الى وزير
الداخلية لاعتماده ، وله ان لا يوافق على القرار فيعيده الى اللجنة مشفوعا
بملاحظاته ، وعلى اللجنة في هذه الحالة دعوة الناخبين مرة أخرى لانتخاب
العمدة ، ويعين من يحوز أغلبية أصوات الناخبين » . ويتبين من هذه
النصوص أن للجنة الشياخات أن تعدل عن حائز الاغلبية في الترغيب
الاول ، كما ان لوزير الداخلية الا يوافق على قرار اللجنة بانتخاب حائز
الاغلبية في هذا الترغيب ، وعلول اللجنة عن حائز الاغلبية وعدم موافقة
الوزير على قرار اللجنة أن انتخبته متروك لتقدير أيهما للاسباب التي
ترتئها اللجنة أو يرتئها الوزير ، بما لا معقب عليها أو عليه في هذا
الشان خلا اساءة استعمال السلطة ، وانما يؤدي ذلك أن يعاد الترغيب،
فان حاز الاغلبية في المرة الثانية وجب تعيينه . فاذا كان الثابت أن المدعى
وان حاز جميع أصوات الناخبين في الترغيب الاول ، الا أن اللجنة عدلت
عن انتخابه وقررت إعادة الترغيب لما رآته من عدم ملائمة تقليده هذا
المنصب المتصل بالامن العام ، بناء على ما اطمأنت اليه من تقرير ادارة
المباحث العامة بوزارة الداخلية الذي أبان فيه أن المدعى كان من جماعة
الاخوان المسلمين المنحلة ، وما عساه يخشى من خطورة ذلك على الامن العام
بتقليد مثل هذا المنصب لمن كان منتميا لتلك الجماعة التي حلت بسبب
ما ارتكبه بعض أعضائها من حوادث اجرامية بالغة العنف والخطر والضرر ،
وليس من شك في أن ذلك أمر متروك لمحضر تقدير اللجنة كما سلف القول

تترخص فيه على مقتضى ما تطمئن اليه من قرائن ودلائل وإمارات ، ومن ذلك تقرير إدارة المباحث العامة ، وهى جهاز رسمى من أغراضه معاونة الجهات المختصة فى استجماع المعلومات والبيانات والدلائل الخاصة بمثل هذه الأمور . وغنى عن البيان أن لتلك الجهات أن تعتمد عليها وتكون عقيدتها مما تطمئن اليه منها بلا معقب عليها . ما دامت تتوخى وجه الصالح العام ، حتى ولو لم يثبت أن المدعى كان ضالعا شخصيا فيما ارتكبه بعض أفراد هذه الجماعة من حوادث إجرامية ، إذ يكفى فى هذا المقام ، وهو مقام ملاءمة أو عدم ملاءمة تقليد مثل هذا المنصب المتصل بالامن العام لمثل هذا الشخص ، أن يثبت أنه كان منتبيا فعلا الى هذه الجماعة وأن من المجازفة على هذا الأساس اسناد هذا المنصب اليه ؛ لما قد ينطوى عليه ذلك من احتمالات قد تضر بالامن العام ، وهذه الملاءمة قد تركها القانون لتقدير اللجنة .

٢٣٠ - ٣ (١٩٥٨/١٦/١٤) ٣ (١٩٥٧/١٤/١٢)

ه - تاديب العمدة والمشايخ وفصلهم

٩٨٦ - الواجبات المفروضة على العمدة والمشايخ - بعض حالات المؤاخلة التى تستوجب مجازاتهم .

ان المادة ١٩ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ نصت على أن « عمدة القرية ومشايخها مكلفون بالمحافظة على الامن فيها ، وعليهم فى دائرة القرية مراعاة أحكام القوانين واللوائح واتباع الاوامر التى تبلغ اليهم من جهات الادارة » . وقد أجملت هذه المادة واجبات العمدة والمشايخ بصفاتهم من حفظه الامن وأعاون السلطة التنفيذية ، ولخصت أسسها فى وجوه ثلاثة وهى : (١) المحافظة على الامن فى القرية ، (٢) مراعاة أحكام القوانين واللوائح ، و (٣) اتباع الاوامر التى تبلغ اليهم من جهات الادارة . وقد رتب القانون المشار اليه فى المادة ٢٤ منه على التقصير أو الإهمال فى القيام بشئ من هذه الواجبات جزاءات مختلفة تتفاوت فى الشدة تبعا لجسامة هذا التقصير أو الإهمال ، ولم يقف المشرع فى مجازاة العمدة والشيخ عند حد المؤاخذة على التقصير أو الإهمال فى الواجبات المذكورة ، بل قرر جواز توقيع هذه الجزاءات عينها من أجل أمور أخرى ، كما فى حالة فقدان العمدة أو الشيخ لشرط من الشروط المنصوص عليها فى القانون ، أو ظهور عجزه عن أداء واجباته ، أو اتيانه أمرا يخل بكرامته . وقد استهدف المشرع بهذا كله رعاية المصلحة العامة ، وضمان الاستقامة الادارية فيما ناط به هذه الفئة من عمال المرافق العامة من واجبات ، وحسن أداء هذه الواجبات ، واحترام القوانين واللوائح ، وإطاعة أوامر جهات

الإدارة الصادرة في حدود القانون ، مع المحافظة على هيبة الحاكم وكرامة ممثل السلطة العامة في القرية . فإذا فرط العمدة أو الشيخ فيما وكلت إليه أمانته بحكم وظيفته أو تهاون فيه أو اخل به أو أتى من الأفعال ما يخلدش كرامته التي هي مرتبطة بكرامة الوظيفة ، حق عليه الجزاء .

١٥١ - ٣ (١٦٥٧/٦/١٥) ١١٧٣/١٢٧/٢

٩٨٧ - واجب العمد والمشايخ في التبليغ عن الجرائم - تفريط العمدة أو

الشيخ في هذا الواجب أو تواكله فيه على الآخر - مجازاته .

من واجب حفظه الأمن المنوط بهم السهر على استتبابه سواء في المدن أو القرى التعاون الوثيق فيما بينهم والتضامن التام في أداء واجبات وظائفهم ، حتى يتسنى لهم النهوض برسالتهم على الوجه الذي يحقق المصلحة العامة ، فلا يجوز لأحدهم أن ينحرف بالسلطة التي خوله إياها القانون ابتغاء صيانة الأمن في غير الغرض الذي منح من أجله هذه السلطة ليشفى أحقاداً شخصية ، كما لا يجوز أن يتسلب من واجب تفرض عليه وظيفته أن يقوم هو به ، ومن أذلك واجب التبليغ عن الحوادث فور علمه بوقوعها إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي ، لا يمكن سرعة ضبطها وتيسير إثبات معانيها وتعقب الجناة فيها . وقد نصت المادة ١٩ من قانون العمد والمشايخ على أن « عمدة القرية ومشايخها مكلفون بالمحافظة على الأمن فيها وعليهم في دائرة القرية مراعاة أحكام القوانين واللوائح واتباع الأوامر التي تبلغ إليهم من جهات الإدارة » . كما أوجبت المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية على كل من علم من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ عنها فوراً النيابة العامة أو أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي فإذا فرط العمدة أو الشيخ في هذا الواجب القائم في عنقه استقلالاً أو تواكل فيه على آخر حق عليه الجزاء .

١٤٦٨ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٨) ١٧٧/٢١/٢

٩٨٨ - اختصاص لجنة الشياخات في شأن تاديب العمد والمشايخ - قراره

التي تصدره في هذا الصدد تستند به سلطتها ويمتنع عليها الغاؤه - لضرورة للتظلم من هذا القرار قبل رفع الدعوى بطلب الغائه .

ان المادة ٢٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ - الواردة في الباب السادس وعنوانه « في رقت العمد والمشايخ إدارياً ومحاكمتهم أمام لجنة الشياخات » - نصت في فقرتيها الثالثة والرابعة على أنه « إذا رأى المدير أن مائيت على العمدة أو الشيخ يستوجب جزاء أشد إحالة إلى لجنة الشياخات لمحاكمته تاديبياً ، » وللجنة

أن تحكم بالانذار أو بغرامة لا تتجاوز أربعين جنيهاً أو بالفصل من العمدية أو الشياخة » ، كما نصت المادة ٢٧ من القانون المذكور على أن « تبليغ القرارات والأحكام التأديبية الصادرة من لجنة الشياخات تنفيذاً للمادة ٢٤ إلى وزارة الداخلية للنظر في التصديق عليها ، ولها تخفيض العقوبة . على أن قرارات اللجنة تعتبر نهائية في الأحكام الصادرة منها بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهاً . . . » ويبين من هذين النصين أن لجنة الشياخات هي جهة أولها الشارع - فيما يتعلق بالعمد والمشايخ - اختصاصات عديدة ، من بينها اختصاص تأديبي عندما تنعقد بهئة تأديبية وتقوم بتوقيع إحدى العقوبات التي خولها إياها القانون ، ومنها عقوبة الفصل من العمدية أو الشياخة . وهذه اللجنة - طبقاً للمادة ١٢ من قانون العمد والمشايخ - تشكل من أعضاء معينين بحكم وظائفهم وآخرين منتخبين ، وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات ، وهي تسمع أقوال العمدة أو الشيخ المتهم أمامها وتحقق دفاعه ، وتصدر حكمها بالبراءة أو الإدانة بناء على ذلك ، ثم تبلغه إلى وزارة الداخلية للنظر في التصديق عليه ، وللوزارة تخفيض العقوبة إن رأت وجهاً لذلك . على أن الأحكام الصادرة من اللجنة بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهاً تعتبر نهائية ، فلا يملك وزير الداخلية تعديلها ، كما أن اختصاص الوزير في التعقيب على قرارات اللجنة مقصور على تخفيض العقوبة دون تشديدها أو إلغاؤها . وعلى أية حال فإن اللجنة متى أصدرت قرارها استنفدت به سلطتها وامتنع عليها إعادة النظر فيه لتعديله بالتشديد أو التخفيف . ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت لجنة الشياخات تباشر اختصاصاً تأديبياً كمجلس تأديب عندما توقع عقوبة على العمدة أو الشيخ ، وكان من الممتنع عليها إلغاء القرار الذي تصدره بالفصل ، ومن الممتنع على وزير الداخلية كذلك إلغاء هذا القرار أو قرار التصديق عليه ، فإن التظلم إليها أو إلى وزير الداخلية بطلب إلغاء هذا القرار يكون غير مجد ، ومن ثم فلا وجه للالزام بالالتجاء إلى هذا التظلم قبل رفع دعوى الإلغاء كشرط لقبولها .

١٥١ - ٣ (١٩٥٧/٦/١٥) ١١٧٣/١٢٣/٢

٩٨٩ - اختلاف العقوبة التي توقع على العمد والمشايخ والجهة المختصة بتوقيعها

بحسب جسامه التهمة ونوع الجزاء - القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ لم يحدد بالذات كل فعل وما يناسبه من جزاء بل ترك تحديد ذلك للسلطة التأديبية المختصة في حدود النصاب المقرر - تقدير تناسب الجزاء مع الترتيب الإداري في نطاق القانون - من الملامات التي تنفرد الإدارة بها - خروجها عن رقابة القضاء الإداري .

إن المادة ٢٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ نصت في فقراتها الثانية والثالثة والرابعة والسابعة على أنه « إذا قصر العمدة أو الشيخ أو أهمل في القيام بواجباته أو أتى أمراً يخل بكرامته

فللمدير أن ينذره أو أن يجازيه بغرامة لا تتجاوز مائتي قرش ، . « غير أنه إذا رأى المدير أن ماثبت على العمدة أو الشيخ يستوجب جزاء أشد أحاله الى لجنة الشياخات لمحاكمته تأديبيا ، . وللجنة أن تحكم بالانذار أو بغرامة لا تتجاوز أربعين جنيها أو بالفصل من العمدية أو الشياخة ، . « وللجنة في حالة الحكم بالرفق أن تقرر إبعاد اسم المرفوق من كشف المرشحين لمدة أقصاها خمس سنوات ، كما نصت المادة ٢٧ من القانون المذكور على أن « تبلغ القرارات والاحكام التأديبية الصادرة من لجنة الشياخات تنفيذا للمادة ٢٤ الى وزارة الداخلية للنظر في التصديق عليها ، . « . وبين من هذا أن قانون العمد والمشايخ فرق بين الأفعال التي يمكن أن تستوجب مؤاخذة العمدة أو الشيخ من حيث درجة جسامتها ونوع الجزاء الذي يمكن توقيعه بسببها ، وغاير في الجهة التي أسند اليها اختصاص توقيع هذا الجزاء بحسب مقداره ، كما حدد لكل جهة نوع العقوبة التي تملك توقيعها بيد أنه لم يحدد بالذات كل فعل وما يناسبه من جزاء ، على غرار ما جرى عليه قانون العقوبات ، بل ترك تحديد ذلك للسلطة التأديبية المختصة ، بحسب تقديرها لدرجة جسامته الفعل وما يستأمله من جزاء في حدود النصاب المقرر .

ولما كان المشرع لم يحدد في قانون العمد والمشايخ عقوبة معينة لكل فعل تأديبي بذاته بحيث تنقيد الإدارة بالعقوبة المقررة له والا وقع قرارها مخالفا للقانون ، فإن تقدير تناسب الجزاء مع الذنب الإداري في نطاق تطبيقه هذا القانون يكون من الملامات التي تنفرد الإدارة بتقديرها والتي تخرج عن رقابة القضاء الإداري .

١٤٦٨ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٨) ٢٧٧/٢١/٢

١٥١ - ٣ (١٩٥٧/٦/١٥) ١١٧٣/١٢٣/٨

♦ ٩٩ - قرار لجنة الشياخات بفصل عمدة تخرجه على مقتضيات وظيفته والاخلال بكرامته - استناده الى وقائع صحيحة ثابتة بالأوراق ومؤدية الى النتيجة التي انتهى اليها - عدم الفاته لقيامه على سبب ومطابقته للقانون .

إذا توافر لدى لجنة الشياخات من مجموع العناصر التي طرحت عليها الاقتناع بأن العمدة أو الشيخ سلك سلوكا معيبا ينطوي على تقصير أو إهمال في القيام بواجباته ، أو خروج على مقتضيات وظيفته ، أو إخلال بكرامته ، ويدعوها الى عدم الاطمئنان الى صلاحيته بناء على ذلك للقيام بأعباء وظيفته ، وكان اقتناعها هذا مجردا عن الميل أو الهوى ، فبنت عليه قرارها بإدانة سلوكه ، ورات لمصلحة الأمن ومصلحة الأهالي معا أقصاه عن هذه الوظيفة مع حرمانه من الترشيح للعمدية لمدة خمس سنوات كنتيجة

طبيعية لذلك ، واستنبطت هذا كله من وقائع صحيحة ثابتة في عيون
الاوراق ومؤدية الى النتيجة التي خلصت اليها ، فان قرارها في هذا
الشأن يكون قائما على سببه ومطابقا للقانون ومعصوما من الالغاء .

١٥١ - ٣ (١٩٥٧/٦/١٥) ١١٧٣/١٢٣/٢

٩٩١ - قرار لجنة المشايخ بفصل عمدة - ثبوت أن بعض الوقائع المنسوبة

اليه يمكن الغض عنها وعدم الاعتداد بها وان باقى ما نسب اليه ينهض في جملته سببا
كافيا مبررا للقرار - مطابقته للقانون .

اذا ثبت أن من بين الوقائع التي قدم العمدة من أجلها الى لجنة
المشايخ فقررت فصله ما يمكن اطراحه أو الغض عنه وعدم الاعتداد به،
وأن باقى ما نسب اليه من وقائع ما ينهض في جملته سببا كافيا مبررا
للمؤاخذة التأديبية التي انتهى اليها قرار اللجنة المذكورة - وهي وقائع
لها دلالتها في تقدير سلوكه ، وقد استخلصت منها اللجنة اقتناعها
بإدانتها استخلاصا سائغا يجعل قرارها قائما على سببه ومطابقا للقانون،
دون أن تكون للقضاء الإداري رقابة على تقدير الجزاء الذي رأت اللجنة
توقيعه - اذا ثبت ما تقدم ، فان هذا القرار يكون في محله ، ويتعين القضاء
برفض الدعوى بطلب الغائه .

١٥١ - ٣ (١٩٥٧/٦/١٥) ١١٧٣/١٢٣/٢

٩٩٢ - انتهاء خدمة العمدة أو الشيخ - ترتيبه بقوة القانون على صدور حكم

قضائي ماس بالنزاهة أو الشرف ضده - قرار الفصل الذي تصدره الإدارة في مثل هذه
الحالة هو مجرد إجراء لمقتضى الحكم - اعتباره كأن لم يكن اذا منقض الحكم وقضى بتبرئة
العمدة أو الشيخ - عدم تقيد الطعن فيه بميعاد .

ان قرار فصل العمدة أو الشيخ لصدور حكم قضائي عليه ماس
بالنزاهة أو الشرف بالتطبيق للمادة ٢٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧
الخاص بالعمد والمشايخ هو في حقيقته إجراء منفذ لمقتضى الحكم القضائي
الماس بالنزاهة أو الشرف الذي يرتب عليه القانون حتما انتهاء خدمة
العمدة أو الشيخ ، مما لا يعدى معه من انزال هذا الاثر القانوني دون
أن يكون لجهة الادارة المختصة أى سيطرة في الترخيص في هذا الشأن ، وهذه
الحالة التي وردت في قانون العمد والمشايخ لا تعدو بدورها أن تكون
ترديدا للاصل العام في هذا الشأن الذي نصت عليه الفقرة الثامنة من
المادة ١٠٧ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن قبله
القوانين واللوائح الخاصة بالموظفين - هذا الاصل الذي يقضى بانتهاج رابطة
التوظيف كأثر حتمي لصدور حكم على الموظف في جنائية أو جريمة مخلة
بالشرف ، وينبنى على ذلك من جهة أخرى أنه اذا ما نقض الحكم الذي صدر
قرار الفصل تنفيذا لمقتضاه ، وقضى ببراءة المتهم مما أسند اليه لعدم

صحة الواقعة وثبوت تلفيقها ، كان قرار الفصل معدوما وكأنه لم يكن .
ولا تلحقه أية حضانة ، ولا يزيل انعدامه فوات ميعاد الطعن فيه ، لأنه عدم
والعدم لا يقوم ، وساقط والساقط لا يعود ، ومن ثم يكون الدافع
بعدم قبول الطعن لتقديمه بعد الميعاد في غير محله .

٢٦ - ٥ (١٩٥٩/٦/٢٧) ٤ / ١٣٥ / ١٦١٣

غ

غلاء معيشة

راجع رواتب

غياب دون إذن

راجع : انقطاع عن العمل دون إذن

ف

فرقة المسرح الشعبي المتنقل

راجع : ٧٦٤

فروق مالية

راجع : ١٠٨١

فلسطيني

راجع : ١٢٣٠ ، ١٢٣١

فصل

راجع أيضا : ٦٥ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٩٤ ، ٥١٨ ،
٥٤٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٦١٨ ، ٦٧٨ ، ٦٨٢ ، ٦٨٤ ، ٧٦٦ ،
٨٠٩ ، ٨٢١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٥١ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٩ ، ٩٠٩ ، ٩٩٠ ،
٩٩١ ، ٩٩٢ ، ١٢١٠ ، ١٢٣٨ ، ١٢٦٩

أ - فصل بسبب عدم الصلاحية

ب - فصل بسبب الغاء الوظيفة

ج - فصل طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢

د - مبادئ متنوعة

١ - فصل بسبب عدم الصلاحية

٩٩٣ - علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح -

تعيينه بالوظيفة لا يخلقها ولا يرتب له حقا فيها على غرار حق الملكية ، اذ هي ملك للدولة -
بقاؤه في الوظيفة هو وضع شرطي منوط بصلاحيته للنهوض باعبائها ، وليس حقا ينهض
الى مرتبة الحقوق الدستورية المنصوص عليها في الباب الثالث من الدستور - للادارة ان
تفصل من ثراه اصبح غير صالح للنهوض بالوظيفة مادام ذلك قد تم بالشروط والالوضاع
التي قررها القانون بغير اساءة استعمال السلطة .

ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين
واللوائح ، فمركز الموظف هو مركز قانوني عام يجوز تغييره في أي وقت ،
ومرد ذلك الى أن الموظفين هم عمال المرافق العامة ، وبهذه المثابة يجب أن
ينخضع نظامهم القانوني للتعديل والتغيير وفقا لمقتضيات المصلحة العامة
تحقيقا لحسن سير تلك المرافق ، ذلك أن الوظيفة العامة هي مجموعة من

الاختصاصات يتولاها الموظف لصالح المرفق العام ويعهد بها اليه ليساهم في شئونه في سبيل تحقيق الاغراض المنشودة منه للمصلحة العامة التي تقوم الدولة على رعايتها . وتقليد الوظيفة العامة هي اسناد اختصاصاتها الى الموظف الذي يتولاها ، وتعيين الموظف أيما كانت أدواته لا يخلق الوظيفة ، ولا يرتب للموظف حقا فيها ، على غرار حق الملكية مثلا ، اذ هي ملك للدولة ، وانما يقتصر أثر التعيين على وضع الموظف في مركز قانوني عام ، واخضاعه لما تقرره القوانين واللوائح الخاصة بالوظيفة من قواعد وأحكام ، وافادته من مزايا . ولما كانت الوظيفة تكليفا للقائم بها كأصل مسلم رددته المادة ٢٨ من دستور جمهورية مصر ، وهذا التكليف يتطلب من الموظف أن يكون صالحا للقيام به ، فان بقاءه في الوظيفة - وهو رهين بهذا المناط - ليس حقا ينهض الى مرتبة الحقوق الدستورية ، تلك الحقوق المنصوص عليها في الباب الثالث من الدستور المذكور ، ولا يقاس على حق الملكية مثلا الذي صانته النصوص الدستورية بما يكفل عدم نزعه الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون ، بل هو وضع شرطي منوط بصلاحيته للنهوض بأعباء الوظيفة العامة ، وهو أمر يخضع لتقدير الحكومة القوامه على تيسير المرافق العامة ، فتفصل من تراه أصبح غير صالح لذلك ، دون الاحتجاج بأن له أصل حق في البقاء في الوظيفة ، مادام ذلك قد تم بالشروط والالوضاع التي قررها القانون وبغير اساءة استعمال السلطة .

١٦١ - ٣ (١٩٥٧/٦/٢٩) ١٣٣٥/١٣٧/٢

١٠ - ٢ ش (١٩٦٠/٩/٢١) ١٢١٤/١٢٧/٥

٩٩٤ - حق الحكومة في فصل الموظف هو حق أصيل مرده الى امرين : احدهما طبعى ، والاخر تشريعى - دليل ذلك .

ان حق الحكومة في فصل الموظفين هو حق أصيل لا شبهة فيه مرده الى أصليين : (الاول) أصل طبعى رددته النصوص الدستورية هو وجوب هيمنة الحكومة على تيسير المرافق العامة على الوجه الذى يحقق المصلحة العامة ، فنصت المادة ٥٧ من دستور سنة ١٩٢٣ على أن « مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة » ، كما نصت المادة ٤٤ منه على أن رئيس الدولة وقتذاك يولى ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين ، ونصت المادة ١٤٠ من دستور جمهورية مصر على أن « يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم على الوجه المبين فى القانون » . و (الثانى) أصل تشريعى يستند الى الاوامر العالية الصادرة فى ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ و ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥ و ١٩ من فبراير سنة ١٨٨٧ والذكرى الصادر فى ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ والقانون

رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن المعاشات الملكية والمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية ، والمادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة التي عدت أسباب انتهاء خدمة الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة ، وذكرت من بينها في بند (٤) العزل أو الإحالة إلى المعاش بقرار تأديبي ، وفي البند (٦) الفصل بمرسوم أو أمر جمهوري أو بقرار خاص من مجلس الوزراء أي بغير الطريق التأديبي ، وهذا الفصل بالطريق الأخير هو الذي أشارت إليه المادة الرابعة بند (٥) من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة ، والمادة الثالثة بند (٥) من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة والمادة الثامنة بند خامس من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة .

١٦١ - ٣ (١٩٥٧/٦/٢٩) ١٣٣٥/١٣٧/٢

١٠ - ٢ س (١٩٦٠/٩/٢١) ١٢١٤/١٢٧/٥

٩٩٥ - فصل الموظف بغير الطريق التأديبي - هو حق أصيل لمجلس الوزراء يستند في أساسه إلى الأوامر العالية والقوانين المتتابعة ومن بينها نص المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - لا يكون هذا الحق مشروعاً إلا إذا وقع بباطل من المصلحة العامة واستند إلى أسباب خاصة قائمة بذات الموظف .

إن حق مجلس الوزراء في فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي هو حق أصيل يستند في أساسه إلى الأوامر العالية والقوانين المتتابعة التي تناولت النص عليه ، وقد رددته المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة بالنص على أن من أسباب انتهاء خدمة الموظف العزل أو الإحالة إلى المعاش بقرار تأديبي وكذلك الفصل بمرسوم أو أمر جمهوري أو بقرار خاص من مجلس الوزراء . وثبتت هذا الحق لمجلس الوزراء معناه تفرد الحكومة ، وهي التي عينت الموظف ، بتقدير صلاحيته للنهوض بأعباء الوظيفة العامة والاستمرار في تولي عملها ، بيد أن هذا الحق لا يكون مشروعاً إلا إذا وقع الفصل بباطل من المصلحة العامة واستند إلى أسباب خاصة قائمة بذات الموظف ، لأن الموظفين هم عمال المرافق العامة ولزم أن يكون للحكومة الحرية في اختيار من ترى منهم الصلاحية خصوصاً لشغل مناصب السلك السياسي وفصل من تراه منهم أصبح غير صالح لذلك ، وهذا من الملاحظات المتروكة لتقديرها بلا معقب عليها ما دام قرارها قد خلا من عيب آساءة استعمال السلطة .

١٥٦٥ - ٢ (١٩٥٧/٤/٢٧) ٩٧٥/١٠١/٢

٧٦٠ - ٤ (١٩٦٠/٧/٢) ١١٧٨/١٢٣/٥

٩٩٦ - فصل الموظف بالتطبيق للمادة ١٠٧/٦ من قانون نظام موظفي الدولة - للحكومة في سبيل تسيير المرافق العامة على وجه يحقق الصالح العام حرية فصل غير الصالح

لذلك - سلطتها في الفصل عن الملاعات المتروكة لها بلا معقب عليها مادام قرارها خلا من عيب اساءة استعمال السلطة - عبء اثبات هذا العيب يقع على الموظف المفصول .

ان خدمة الموظف قد لا تنتهى بجزاء تأديبي صادر بقرار من مجلس تأديب أو بقرار تأديبي صادر من السلطة الرئاسية المختصة ، وانما قد تنتهى بالفصل بمرسوم أو أمر جمهوري أو بقرار من مجلس الوزراء بالتطبيق لحكم الفقرة السادسة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، ومرد ذلك الى أصل طبعي هو وجوب هيمنة الادارة على تسيير المرافق العامة على وجه يحقق الصالح العام ، ولما كان الموظفون هم عمال هذه المرافق فلزم أن تكون للحكومة الحرية في اختيار من ترى فيهم الصلاحية لهذا الغرض ، وفصل من تراه منهم أصبح غير صالح لذلك ، وهذا من الملاعات المتروكة لتقديرها بلا معقب عليها ما دام خلا من عيب اساءة استعمال السلطة فلم تستهدف سوى المصلحة العامة .
ويقع عبء اثبات سوء استعمال السلطة على الموظف المفصول .

١٥١٩ - ٢ (١٩٥٦/١٢/١٥) ٢١٥/٢٥/٢

٩٩٧ - التسريح غير التأديبي - اسبابه - افراد الادارة بتقدير خطورتها - لايلزم أن يكون الموظف قد ارتكب ذنبا اداريا محددًا - اعتبارا لقرار قائما على سببه باستناده الى وقائع صحيحة مستمدة من اصول لها وجود ثابت في الاوراق تؤدي الى هذه النتيجة ماديا او قانونا - رقابة القضاء الاداري تنحصر في التحقق مما اذا كانت هذه النتيجة مستخلصة اسخلاصا سائغا ، ومن اصول موجودة ، ومن مدى صحة تكييف الوقائع التي قام عليها ركن السبب في القرار - اساس ذلك .

اذا ثبت ان انتهاء خدمة الموظف كان بسبب الاستغناء عنه لعجزه وعدم صلاحيته للبقاء في وظيفته العامة لاسباب قدرت خطورتها جهة الادارة التي تنفرد بهذا التقدير ، وبما يمكن ترتيبه عليه من آثار ، كعدم الرضا عن عمله أو عدم انتاجه أو رداءة صحيفة خدمته أو شنود مسلكه الخلقى أو عدم قدرته على استمراره في القيام بأعباء وظيفته المتصلة بتعليم النشء وتهذيبهم وتثقيف عقولهم ، أو اخلاله بواجبات وظيفته واستهتاره بها ، أو بالسلوك السئ المتطلب من القائم عليها ، أو استهانتها بكرامتها أو بمقتضياتها أو بأصول النزاهة والشرف وحسن السمعة أو ما الى ذلك ورأت أن المصلحة العامة تقضى باقصائه عن وظيفته ، وكان لهذه الاسباب أصل ثابت في الاوراق يشهد به ملف خدمته وتراويه صحيفة جزاءاته ، فان هذا التسريح غير التأديبي لا يستلزم أن يكون الموظف قد ارتكب ذنبا اداريا محددًا بالفعل ، بل يقع صحيحا بريئا من العيب الموجب لالغاء القرار الصادر به ، ويعتبر قائما على سببه المبرر له قانونا متى استند الى وقائع صحيحة مستمدة من اصول لها وجود ثابت في الاوراق ، وكانت تلك الوقائع تنتج هذه النتيجة ماديا أو قانونا ، ذلك أن القرار الاداري

سواء أكان لازماً تسبببه كإجراء شكلي أم لم يكن هذا التسبب لازماً ، يجب أن يقوم على سبب يبرره صدقاً وحقاً ، أى فى الواقع وفى القانون ، وذلك كركن من أركان انعقاده ، باعتبار القرار تصرفاً قانونياً ، ولا يقوم أى تصرف قانونى بغير سببه المشروع ، والسبب فى القرار الإدارى هو حالة واقعية أو قانونية تحمل الإدارة على التدخل بقصد أحداث أثر قانونى هو محل القرار ابتغاء وجه الصالح العام الذى هو غاية القرار والاصل أن يحمل القرار على الصحة كما يفترض فيه ابتداء قيامه على سبب صحيح ، وذلك كله حتى يقوم الدليل على عكسه ، ورقابة القضاء الإدارى لقيام السبب المسوغ لتسريح الموظف والتحقيق من مدى مطابقة أو عدم مطابقة هذا السبب للقانون لا تعنى أن يحل القضاء المذكور نفسه محل الجهة الإدارية المختصة فيما هو متروك لتقديرها ووزنها ، فيستأنف النظر بالموازنة والترحيع فيما قام لدى الإدارة من دلائل وبيانات وقرائن وأحوال إثباتاً أو نفيًا فى خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية التى تكون ركن السبب فى قرار التسريح أو أن يتدخل فى تقدير خطورة هذا السبب وما يمكن ترتيبه عليه من آثار . بل إن الإدارة حرة فى تقدير تلك الدلائل والبيانات وقرائن الأحوال ، تأخذها دليلاً إذا اقتنعت بها ، وتطرحها إذا تطرق الشك إلى وجدانها . كما أنها حرة فى تقدير خطورة السبب وتقدير مدى ما ترتبه عليه من أثر ، ولاهيمنة للقضاء الإدارى على ما تكون منه الإدارة عقيدتها أو اقتناعها فى شئ من هذا ، وإنما الرقابة التى لهذا القضاء تجد حدها الطبيعى - كرقابة قانونية - فى التحقق مما إذا كانت النتيجة التى انتهى إليها القرار مستمدة من أصول موجودة أو غير موجودة ، وما إذا كانت هذه النتيجة مستخلصة استخلاصاً سائفاً من أصول تنتجها ماديًا أو قانوناً أم لا . ويتوقف على وجود هذه الأصول أو انتزاعها من غير أصول موجودة ، وعلى سلامة استخلاص النتيجة التى انتهى إليها القرار من هذه الأصول أو فسادها ، وعلى صحة تكييف الوقائع بفرض وجودها ماديًا أو خطأ هذا التكييف ، يتوقف على هذا كله قيام ركن السبب فى القرار الإدارى ومطابقته للقانون أو فقدان هذا الركن ومخالفة القرار للقانون .

١٠ - ٢ س (١٩٦٠/٩/٢١) ١٢١٤/١٢٧/٥

٩٩٨ - احتواء ملف خدمة الموظف على ما يشهد بكفايته وأمانته واستقامته - لايفيد ذلك أن قرار فصله غير قائم على سبب يبرره - ملف الخدمة ليس المصدر الوحيد لبيان حالة الموظف - اعتبار قرار الفصل سليماً مادام الموظف لم يتم الدليل الإيجابى على صدوره معيباً - عدم مسئولية جهة الإدارة عن التعويض عن هذا القرار .
لئن كانت تقارير المدعى السرية على مدى العهود وما جاء بملف خدمته تشهد جميعها بكفايته فى عمله ونشاطه وأمانته واستقامته ونزاهته

واعترازه بكرامته وكرامة وظيفته وحسن خلقه وطيب سمعته في مختلف المناصب التي تولاهها ، الا أن هذه ليست هي الوعاء الوحيد الذي تستمد منه أسانيد دحض مشروعية قرار إحالة المدعى الى المعاش المطعون فيه أو دفع قرينة صحته وقيامه على سببه المبرر له ، مادام المدعى لم يقيم الدليل الايجابى على صدور القرار المذكور مشوبا بعيب الانحراف بالسلطة أو اساءة استعمالها أو عدم الاختصاص أو مخالفة القانون أو عيب فى الشكل . ومتى انتفى الدليل على قيام أى عيب من هذه العيوب فان القرار يكون حصينا من الالغاء ولا تترتب عليه تبعا لذلك ، مسؤولية الادارة بالتعويض عنه .

٦٨٢ - ٣ (١٩٥٩/٤/٢٨) ٨٨٣/٧٦/٤

٩٩٩ - احتواء ملف خدمة الموظف على مايزكيه وخلوه مما يشينه - لايعتبر قرينة كافية للقول بأن قرار فصله من الخدمة غير قائم على سبب يبرره - ملف الخدمة وان كان هو المرجع الرئيسى لبيان حالة الموظف الا انه ليس المصدر الوحيد - ماهية المصادر الاخرى التى يمكن الرجوع اليها فى هذا الخصوص .

ان القرينة التى استنبطها الحكم المطعون فيه ، فمالت به الى الاقتناع بأن القرار الصادر بفصل المدعى من الخدمة لم يقيم على سبب يبرره ، وهى خلو ملف خدمته مما يصح أن يكون سببا لفصله مع احتوائه فى الوقت ذاته على ما يزكيه وعدم افصاح الادارة وقتذاك عن السبب الحقيقى لفصله - هذه القرينة غير كافية ، ذلك أن ملف الخدمة وإن كان هو المرجع الرئيسى فيما يتعلق بمراحل حياة الموظف فى الوظيفة ، وأن ما يودع فى هذا الملف من تقارير فى حقه - ان كان ممن يخضعون لنظام التقارير - لها بغير شك قيمة فى تقدير كفايته وسلوكه ، الا أنه غنى عن القول أن ليس معنى هذا انه هو المصدر الوحيد الذى يجب الاقتصار عليه وحده فى كل ما يتعلق بالموظف من بيانات ومعلومات قد يكون لها أثرها فى هذا الشأن ، وبوجه خاص اذا لم يكن الموظف ممن يخضعون لنظام التقارير أو كان قد تعادى المرحلة التى تخضع لهذا النظام ، فقد تغيب تلك البيانات والمعلومات عن واضعى التقارير ، وقد لا يحتويها الملف ، ولكنها لا تغيب عن ذوى الشأن ممن يبدىهم زمام الامر ، يستقونها سواء بأنفسهم بمصادرهم الخاصة أو بالاجهزة الرسمية المخصصة لاستجماع هذه البيانات والمعلومات وتحريها واستقرائها .

٥٨ - ٤ (١٩٥٨/٧/١٢) ١٧٢٩/١٧٦/٣

♦ ♦ ♦ - لايشترط لصحة الفصل غير التأديبى أن يواجه الموظف بما هو منسوب اليه أو أن يحقق دفاعه بشأنه .
لا يلزم فى مجال الفصل بغير الطريق التأديبى أن يواجه الموظف بما ينسب اليه وان يحقق معه أو يسمع دفاعه فيه ، وانما يكفى أن يقوم به

السبب المبرر للفصل ، وإن يطمئن أولو الامر الى قيامه ، وألا يقوم دليل مقنع على عكسه بعد ذلك اذا كشفت الادارة عن هذا السبب .

٥٨ - ٤ (١٣/٧/١٩٥٨) ١٧٢٩/١٧٧/٣

♦ ♦ ♦ - توقيع جزاءات متعددة على الموظف في فترات مختلفة - فصله بعد ذلك من الخدمة - ثبوت أن الفصل غير تأديبي لعدم الرضا عن عمله ، ورداءة صحيفة خدمته وعدم قدرته على القيام بأعباء وظيفته - القول بأن ذلك يعتبر عقوبة مزدوجة أو تكميلية بالإضافة الى الجزاءات السابق توقيعها - في غير محله .

متى ثبت أن فصل المدعى من الخدمة لم يكن في الواقع من الامر جزاء تأديبيا ولا عقوبة مزدوجة أو تكميلية بالإضافة الى الجزاءات السابق توقيعها عليه من أجل ذات الافعال التي اسندت اليه واستوجبت مؤاخذته بتلك الجزاءات ، بل كان إنهاء خدمته بالاستغناء عنه لعدم صلاحيته للبقاء في وظيفته العامة لأسباب قدرت الادارة خطورتها ، وأفصحت عنها في القرار الصادر بذلك وهي عدم الرضا عن عمله ورداءة صحيفة خدمته وعدم قدرته على القيام بأعباء وظيفته المتصلة بحركة القطارات وأمن الركاب في مرفق المواصلات ، ورأت ان حسن سير هذا المرفق العام يقتضى الاستغناء عنه . وهي اسباب لها اصل ثابت في الاوراق يشهد بها ملف خدمته ، وترويه صحيفة جزاءاته - متى ثبت ما تقدم ، فان هذا العزل غير التأديبي لا يستلزم أن يكون الشخص قد ارتكب ذنبا تأديبيا بالفعل ، بل يقع صحيحا ويعتبر قائما على السبب المبرر له قانونا متى استند الى وقائع صحيحة مستمدة من أصول لها وجود ثابت في الاوراق اذا كانت الادارة قد استخلصت منها النتيجة التي انتهت اليها في شأنه استخلاصا سائغا ، وكانت تلك الوقائع تنتج هذه النتيجة ماديا او قانونا ، ذلك ان الاصل في القانون أن لا يسمح بتولى الوظيفة العامة أو بالبقاء فيها الا لمن كان قادرا على النهوض بأعبائها ومسئولياتها تحقيقا لحسن سير المرافق العامة ، فاذا فقد هذه القدرة أو اثبت عدم صلاحيته للبقاء في الوظيفة لعجزه او ضعفت كفايته أو عدم انتاجه أو ما أشبه مما تنفرد جهة الادارة - في رعايتها للمصلحة العامة التي هي قوامه عليها - بتقدير خطورته وما يمكن تربيته عليه من آثار ، كان لهذه الاخيرة أن تتدخل لاحداث اثر قانوني في حقه ، بالاستغناء عن خدمته حرصا على حسن سير العمل بالمرافق العامة ، وهي في ذلك لا تستعمل سلطتها في التأديب بل سلطة أخرى لا يحدها سوى اساءة استعمال السلطة .

٥٦٨ - ٣ (١٧/٥/١٩٥٨) ١٢٣٦/١٣٢/٣

♦ ♦ ♦ ٢ - اتهام خفي نظامي بالاشتراك مع بعض الاعمال في الاعتداء على بعض رجال الامن - فصله من وظيفته - ثبوت أن قرار الفصل قام في حينه على اسباب جسيمة وشبهات قوية تبرره - صحة القرار وان حالت دون المحاكمة الجنائية عن التهمة بعد ذلك

اسباب قوامها الشك أو التجهيل ، الذى ان شفع فى درء الحد عنه ، فانه لا يرفع الشبهة التى تكفى بذاتها لمساءلته فى المجال الادارى فى الظروف التى ضبط فيها .

متى ثبت أن ما أسند الى المدعى من اتهام أدى الى فصله من وظيفته قد قام فى حينه على أسباب جدية وشبهات قوية تبرر الجزاء الذى اتخذته الإدارة فى حقه ، وهو الخفير النظامى المنوط به لمحافظة على الامن ومنع ارتكاب الجرائم ، اذ قبض عليه فى حالة تلبس بمقاومة أفراد القوة المعهود اليها بحفظ النظام فى اللجان الانتخابية ، وضبط مشتركاً مع الاهالى المنسوب اليهم الاعتداء على رجالها الامر الذى يعد اخلافاً خطيراً بواجبات وظيفته وخروجاً على مقتضياتها ، متى ثبت ذلك ، فان هذا ينهض سبباً مسوغاً لتدخل الإدارة بقصد احداث الاثر القانونى فى حقه ، وهو توقيع الجزاء عليه ، للغاية التى شرع من أجلها هذا الجزاء ، وهى الحرص على سلامة الامن والنظام تحقيقاً للمصلحة العامة ، بعد اذ قامت به حالة واقعية تبرر هذا التدخل ، وهى حالة تنفرد الإدارة بتقدير ملامة الاثر الذى ترى من المصلحة ترتيبه عليها ، استناداً الى المسلك الذى سلكه ، والذى يسوغ استقلالاً مؤاخذته تأديبياً ، وإن حالت دون محاكمته جنائياً أسباب قوامها الشك أو التجهيل الذى ذهب الى النيابة بعدم طویل ، والذى ان شفع له فى درء الحد عنه فانه لا يرفع عنه الشبهة التى اكتنفته ، والتى تكفى بذاتها لمساءلته فى المجال الادارى ، بعد اذ ثبت مادياً بالقبض عليه تواجده مع فريق الاهالى المعتدين الذى كان ينبغى أن ينأى عنهم لا ان يناصرهم فى مثل تلك الظروف ، ذلك ان الامر يتعلق فى هذا المجال لا بالقصاص منه بل بالاطمئنان الى وجوده فى وظيفته والى صلاحيته بالقيام بأعبائها على الوجه الذى يحقق الصالح العام ، فاذا انعدم هذا الاطمئنان أو تزعزع ، كان للإدارة - وهى المسئولة عن رعاية الامن واستقامة حفظته - أن تقصى من لا تثق بصلاحيته منهم لحمل هذه الامانة أو لا تطمئن الى حسن استعداده للتعاون معها فى خدمة المرفق العام الذى تقوم عليه ، متى قامت لديها على ذلك أسباب جدية مستمدة من وقائع صحيحة وأصول ثابتة تنتج مادياً أو قانوناً ، واستخلصت النتيجة التى انتهت اليها فى هذا الشأن استخلاصاً سائفاً من هذه الاصول ، واستنبطت اقتناعها من ذلك كله مجرد عن الميل أو الهوى .

١٧٥٥ - ٢ (٢٩ / ٦ / ١٩٥٧) ٢ / ١٣٥ / ١٣٠٩

١٠٠٣ - قيام القرار الصادر بفصل الموظف على سبب مؤداه انه ممن يعتقدون مبادئ الهدامة - بطلان القرار متى تبين أن مانسب الى المدعى كان سابقاً على تعيينه ، أى وقت أن كان لا يزال طالباً ، وأنه رجع عن ذلك بدليل ترخيص الوزارة له بعد فصله بالتدريس فى مدارس حرة .

إذا تبين من الاوراق أن ما نسب الى المدعى من اعتناقه المبادئ الهدامة

وكان سببا لفصله من الخدمة انما كان قبل تعيينه ، أى وقت أن كان طالبا بكلية الآداب ، وكان المدعى قد أنكر اعتناقه مثل هذه المبادئ ، وتبين كذلك أنه ليس ثمة دليل على ما تزعمه الادارة حياله من اتهام له خطورته ، فانه مهما يكن من الامر فى هذا الشأن ، فقد ظهر من الاوراق أن وزارة الداخلية قد اصدرت ترخيصا للمدعى بالاستغفال بوظيفة مدرس بمدرسة « دى لاسال الفرير بالظاهر » ، وبذلك فانه أيا كانت الحقيقة فى شأن سلوك المدعى فى الماضى قبل تعيينه ، فيظهر انه استقام فى هذا السلوك ، ولم تعد الوزارة تعتبره سادرا فيما نسب اليه من اعتناقه للمبادئ الهدامة ، والا لما رخصت له بعد فصله من الخدمة فى الاشتغال بوظيفة التدريس فى المدرسة المشار اليها ، وهى قائمة داخل البلاد وتنتظم الناشئة من مصريين وغيرهم ، ومن ثم يكون الحكم قد أصاب الحق فى النتيجة التى انتهى اليها الغاء القرار الصادر بفصله .

٨١٧ - ٤ ٥ ٢٣ / ٥ / ١٩٥٩ K ١٣١٥ / ١١٤ / ٤

ب - فصل بسبب الغاء الوظيفة !

٤ ♦ ♦ . - مناط الفصل بسبب الغاء الوظيفة أن يكون ثمة الغاء حقيقى للوظيفة التى كان يشغلها الموظف والا يكون فى الامكان الإبقاء على الموظف فى الوظيفة العامة - القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بموجب نقل الموظف الذى الغيت وظيفته بمرتبته طبقا لوضاع اوردتها المادة ١١٣ منه - ما أورده القانون من أحكام فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون ترديدا للاصول العامة التى تملئها العدالة الطبيعية - تعديل النظام القانونى أو المالى للوظيفة مع الإبقاء عليها - لا ينهض ذلك الغاء حقيقيا للوظيفة .

لئن كان الغاء الوظيفة العامة هو سبب من اسباب انتهاء خدمة الموظف ، وعلة ذلك أن المصلحة العامة يجب ان تعلو على المصلحة الخاصة ، فيفصل الموظف متى اقتضت ضرورات المصلحة العامة الاستغناء عن الوظيفة ، الا أن ذلك منوط بأن يكون ثمة الغاء حقيقى للوظيفة التى كان يشغلها الموظف ، كما أن القانون من جهة أخرى يلحظ الموظف الذى الغيت وظيفته بعين الرعاية ، فيبقى عليه فى الوظيفة العامة بقدر الامكان وعلى حسب الظروف والاحوال ، وهو من باب التوفيق بين المصلحة العامة ومصلحة الموظف حتى لا يصيبه ضرر من الممكن تفاديه ، ذلك أن الغاء الوظيفة ضرورة قد تقتضيها المصلحة العامة ولكن الضرورة تقدر بقدرها ، وتطبيقا لهذه الاصول الطبيعية العادلة فان المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وان نصت فى فقرتها الخامسة على انتهاء خدمة الموظف بسبب الغاء الوظيفة ، الا أن المادة ١١٣ منه ، قد راعت فى الوقت ذاته مصلحة الموظف بقدر الامكان ، فنصت على أنه « اذا الغيت وظيفة الموظف وكانت هناك فى ذات الوزارة أو المصلحة أو فى غيرها من الوزارات والمصالح وظيفة أخرى خالية يلزم لشغلها توافر المؤهلات التى يتطلبها التعيين فى الوظيفة الملغاة ،

وجب نقل الموظف اليها بمرتبته متى كانت معادلة لهذه الوظيفة في الدرجة ،
فان كانت أدنى منها ، فلا يعين الموظف فيها الا اذا قبلها ، وتحسب أقدميته
بمراعاة مدة خدمته فيها وفي الدرجات الاعلى منها ، ويمنح فيها مرتبه .
وعند خلو وظيفة مماثلة لوظيفته الاولى ينقل اليها بالمرتب الذي وصل
اليه . وتحسب اقدميته فيها بمراعاة المدة التي كان قد قضاها فيها .
هذا ، وغنى عن القول انه ولئن كانت الاحكام السابقة قد وردت في
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بموظفي الدولة الذي جعل نفاذه
اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٥٢ ، أى قبل احالة المدعى الى المعاش بمقتضى
المرسوم الصادر فى ١٢ من يونيه سنة ١٩٥٢ ، أى قبل نفاذه ، الا أن تلك
الاحكام لاتعدو أن تكون كما سلف. البيان ترديدا للاصول العامة التي
تمليها العدالة الطبيعية .

ولا يقوم مبررا انتهاء مدة خدمة الموظف الا اذا ألغيت وظيفته حقيقة ،
فاذا كان ما تم لايعلو أن يكون تعديلا فى نظامها القانونى أو المالى ، مع
الابقاء عليها ، فلا ينهض ذلك الغاء حقيقيا للوظيفة يسوغ نقل الموظف لذلك
السبب ، لان المعلول يدور مع علته وجودا وعدما ، كما انه اذا ألغيت
الوظيفة فعلا وجب الابقاء على الموظف مادام من المقدور نقله الى وظيفة
أخرى ، ولو كانت أقل فى الدرجة أو أدنى فى المرتب متى قبلها ، وذلك حتى
يتيسر نقله الى وظيفة مماثلة لوظيفته الملغاة . ومن باب اولى ، لو أنه قبل
أن يعمل فى الوظيفة ذاتها بعد تعديل نظامها القانونى والمالى الى وضع
أدنى ، هذا وفى جميع الاحوال يحتفظ للموظف بمرتبته السابق بصفة
شخصية سواء نقل الى وظيفة مماثلة للاولى أو الى وظيفة أقل ، أو بقى فى
الوظيفة ذاتها بعد تعديل نظامها الى وضع أدنى .

٢٤٥ - ٣ ٥ ١٩٥٩/١٢/٥ ٢ ٧٩/١٢/٥

ج - فصل طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢

١٠٠٥ - المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ - تقريره مبدا كان مقرا
فى ظل الاوضاع السابقة على صدوره - استحداثه ضمانات الموظف .

ان المشرع لم يستحدث فى المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢
حقا لم يكن قائما من قبل ، وكل ما فعله أنه قرر للموظف ضمانات لم تكن
ثابتة له من قبل من حيث عرض أمره على لجان التطهير ، كما رتب له حقوقا
مالية من حيث تسوية معاشه .

١٥٦٥ - ٢ (١٩٥٧/٤/٢٧) ٢ ٩٧٥/١٠١/٢

١٠٠٦ - فصل الموظف استنادا الى المرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ -
وجوب قيام القرار على سبب مبرر له قانونا - الاسباب المسوغة للفصل التي نص عليها
المرسوم بقانون سالف الذكر .

ان القرار الصادر بفصل الموظف استنادا الى المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ يجب - كأي قرار اداري آخر - أن يقوم على سببه المبرر له قانونا ، وقد أفصحت المادة الاولى من هذا المرسوم بقانون عن السبب المنسوخ للفصل ، وهو أن يكون الموظف غير صالح للعمل أو تعلق به شوائب أو شبهات قوية تمس كرامة الوظيفة أو النزاهة أو الشرف أو حستين السمعة ، وأبانت المذكرة الايضاحية عن الموظف غير الصالح للعمل بأنه هو غير القادر على أداء لوظيفة ؛ أو القادر غير المنتج ، أو القادر المنتج الذي لا يلائمه العهد الجديد .

٣١ - ٢ (١٩٥٦/٣/١٧) ٥٥٥/٦٧/١

١٠٠٧ - فصل الموظف استنادا الى المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ - وجوب قيام القرار على سبب مبرر له قانونا - حدود رقابة القضاء الاداري لهذا الركن للفصل في دعوى التعويض .

ان القرار الصادر بفصل الموظف استنادا الى المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ يجب - كأي قرار اداري آخر - أن يقوم على سببه المبرر له قانونا ، وهو قيام حالة واقعية أو قانونية تسوخ صدور هذا القرار . فاذا انعدم هذا السبب أو كان غير صحيح أو منتزعا من غير أصول موجودة في الاوراق أو كان غير مستخلص استخلاصا سائغا من أصول ثابتة تفضي الى النتيجة التي يتطلبها القانون ، أو كان تكييف الوقائع - على فرض وجودها ماديا - لا يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها القرار ، كان القرار فاقدا لركن من أركانه هو ركن السبب ووقع معيبا مخالفا للقانون وحق التعويض عنه ، اذا توافرت باقى الشروط اللازمة لاستحقاق التعويض . أما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائغا من أصول ثابتة تنتجها ماديا وقانونا فان القرار يكون قد قام على سببه وبريء من العيب وجاء مطابقا للقانون ، ومن ثم فلا يكون هنالك محل للتعويض عنه .

١٥٦٥ - ٢ (١٩٥٧/٤/٢٧) ٩٧٥/١٠١/٢

١٠٠٨ - الشوائب أو الشبهات تكفى لاصدار قرار بالفصل غير التأديبي طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ - لضرورة ثبوت الوقائع على وجه يقينى قاطع عمد المشرع فى المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ، وهو بسبيل تطهير الاداة الحكومية من أدران الفساد واعادة تنظيمها لاقامة الحكم على أسس قوية سليمة ، الى الاكتفاء بالشوائب أو الشبهات القوية خلافا للاصل العام فى التأثيم ، اذ اجاز صراحة فصل الموظف استنادا الى أحكام المرسوم بقانون المشار اليه متى عُلقت به شوائب أو شبهات ، ولم يقيد ذلك الا بأن تكون هذه الشوائب أو الشبهات قوية أى جديده ، دون أن يتطلب أن تكون الوقائع المنسوبة الى الموظف ثابتة فى حقه على

وجه يقينى قاطع ، أو أن تكون فى ذاتها قاطعة فى خروجه على كرامة
الوظيفة أو على مقتضيات النزاهة أو الشرف أو حسن السمعة ، ذلك أن
المادة الأولى من المرسوم بقانون المتقدم ذكره قد فرقت بين طائفتين من
الموظفين : طائفة الموظفين غير الصالحين للعمل ، وهم غير القادرين على أداء
الوظيفة ، أو القادرون غير المنتجين ، أو القادرون المنتجون الذين لا يلائمهم
العهد الجديد . وطائفة الموظفين الذين تعلق بهم شوائب أو شبهات قوية
تمس كرامة الوظيفة أو النزاهة أو الشرف أو حسن السمعة ، وهؤلاء
لا يشترط أن تقوم بهم أسباب عدم الصلاحية السابقة ، بل يتعلق الأمر
بسلوكهم المرتبطة بالوظيفة أو المنعكس عليها . وقد ذهب المشرع فى
الحرص على كرامة الوظيفة وطهارة السمعة ونظافة الحكم ونزاهته الى أقصاء
الموظف الذى تعلق به شوائب أو شبهات عبر عنها بأنها « تمس » هذه
الأمور مجرد مساس وإن لم تنل منها أو تخل بها بالفعل ، واجتزأ فى
سبيل تحقيق هذه الغاية عن الدليل القاطع بمجرد الشوائب أو الشبهات
القوية . وإذا كان منزها عن إيراد المترادفات ولم يجمع بين الشوائب
والشبهات بل ذكرهما على سبيل البدل ، فإن مدلول كل منهما يختلف
عن الآخر ، وقيام أيهما يكفى لانزال حكم النص . وإذا كانت طبيعة
الشبهات لا ترقى الى مرتبة الدليل الحاسم ولا تخلو من الشك فإن الشوائب
أضعف دلالة وأدنى مرتبة من ذلك ، ومع ذلك فقد اعتد بها المشرع ورتب
عليها أثرا قانونيا حاسما فى شأن مصير الموظف الذى تعلق به . وفى ضوء
هذا التفسير المعبر عن قصد الشارع يتعين بحث حالة الموظف المفصول
بالتطبيق لحكم الشق الثانى من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٨١
لسنة ١٩٥٢ .

٥٦٥ - ٢ (١٩٥٧/٤/٢٧) ٢٧٥/١٠٧/٢

١٠٠٩ - فصل الموظف بغير الطريق التأديبى طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة
١٩٥٢ لعدم الصلاحية للعمل - عدم ملائمة للعهد الجديد يجعله غير صالح للعمل - مجرد
قيام صلة القرابة أو المصاهرة مع أحد أقطاب الحياة السياسية بالعهد الماضى لا يكفى بحداته
لاعتباره غير متلائم مع العهد الجديد .

أوضحت المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢
أن الموظف غير الصالح للعمل هو غير القادر على أداء الوظيفة ، أو القادر غير
المنتج ، أو القادر المنتج الذى لا يلائمه العهد الجديد . ومجرد قيام صلة من
القرابة أو المصاهرة بين الموظف وبين آخر ممن كان لهم ضلع بارز فى
الحياة السياسية فى العهد الماضى ، لا يدل بذاته على أن الموظف غير صالح
أو أن العهد الجديد لا يلائمه ، إلا إذا كان ثمة أسباب خاصة قامت بالموظف
تدل على ذلك ، كما لو ثبت أن هذه الصلة استغلت كوسيلة لترقيته ترقيات
غير طبيعية ، فكان محسوباً فى هذا الشأن على هذه الصلة ، أو أنها أفسدت

عليه عمله أو انحرفت به عن الجادة أو شأبته ، أما اذا ثبت أنه كان من ذلك
براء ، فلا يجوز أن تضيره هذه الصلة ، اذ لا يسأل الإنسان إلا عن عمله ،
ولا تزر وازرة أخرى .

٣١ - ٢ (١٩٥٦/٣/١٧) ٥٥٥/٦٧/١

١٠١٠ - رقابة القضاء الإداري لتوافر الشوائب والشبهات التي تأسس
عليها قرار الفصل طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ - ليس للقضاء أن يستأنف
النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لدى الإدارة من دلائل وقرائن في خصوص قيام أو عدم
قيام الحالة الواقعية المكونة لركن السبب ، أو أن يتدخل في تقدير خطورته وما يمكن أن
يترب من آثار - رقابة القضاء الإداري تجد حدها في التحقق من أن نتيجة القرار مستمدة
في أصول موجودة أم لا ، ومستخلصة استخلاصا سائغا من أصول تنتجها ماديا وقانونا
من عنده .

اذا ثبت أن الإدارة قد فصلت الموظف في ظل أحكام المرسوم بقانون
رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ استنادا الى ما علق به من شوائب أو شبهات فإن
رقابة القضاء الإداري القانونية لقيام السبب المسوغ لفصل الموظف هو تعلق
الشوائب أو الشبهات به ، والتحقق من مدى مطابقة أو عدم مطابقة هذا
السبب للقانون ، وهذا لا يعني أن يحل القضاء الإداري نفسه محل الجهة
الإدارية المختصة فيما هو متروك لتقديرها ووزنها فيستأنف النظر بالموازنة
والترجيح فيما قام لدى الإدارة من دلائل وبيانات وقرائن أحوال اثباتا أو
نفيًا في خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية التي تكون ركن السبب ،
أو أن يتدخل في تقدير خطورة هذا السبب وما يمكن تربيته عليه من آثار ،
بل أن الإدارة حرة في تقدير تلك الدلائل والبيانات وقرائن الأحوال ،
تأخذها دليلا إذا اقتنعت بها وتطرحها إذا تطرق الشك الى وجدانها ، كما
أنها حرة في تقدير خطورة السبب وتقدير مدى ما تربيته عليه من أثر .
ولا هيمنة للقضاء الإداري على ما تكون منه الإدارة عقيدتها واقتناعها
في شيء من هذا ، وإنما الرقابة التي للقضاء المذكور في ذلك تجد حدها
الطبعي - كرقابة قانونية - في التحقق مما اذا كانت النتيجة التي انتهى اليها
القرار مستمدة من أصول موجودة أو غير موجودة ، وما اذا كانت هذه النتيجة
مستخلصة استخلاصا سائغا من أصول تنتجها ماديا أو قانونا أولا . ويتوقف
على وجود هذه الأصول أو عدم وجودها ، وعلى سلامة استخلاص النتيجة
التي انتهى اليها القرار من هذه الأصول أو فسادها ، وعلى صحة تكييف
الوقائع بفرض وجودها ماديا أو خطئها - يتوقف على هذا كله قيام ركن
السبب في القرار الإداري ومطابقته للقانون أو فقدان هذا الركن ومخالفة
القرار للقانون .

١٠١ - لجنة التطهير - لا الزام عليها في اتباع الاجراءات والضوابط التي تلتزمها هيئات التأديب عادة - حقها في تكوين عقيدتها من معلومات أعضائها - حقها في اصدار قرارها دون سماع أقوال الموظف المقم لها طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ .

يؤخذ من حكم المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ في شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي ، أن الشارع لم يفرض على لجنة التطهير طريقا معينة في البحث والتحقيق تلتزمه في كل حالة تعرض لها ، كما أنه ليس في نصها ما يوجب سماع أقوال الموظف الذي تفحص حالته ، بل وسع لها في ذلك ، ولم يسلبها الحرية في أن تقدر كل حالة بقدرها ، وفي أن تقرر في كل حالة مدى ما تراه لازما من بحث أو تحقيق أو تحر أو اطلاع على اوراق وملفات أو بيانات مكتوبة أو شفوية لتكوين اقتناعها ثم تقديم توصياتها ، ولم ترتب على عملها أى بطلان إن هي قنعت بما ورد اليها من بيانات أو معلومات عن نزعات الموظف المقدم لها وميوله غير الوطنية ، لان هذه اللجنة لم يعهد اليها بمحاكمة الموظفين تأديبيا حتى يتعين أن تجرى أمامها الاجراءات على أصول وضوابط تلتزمها في العادة هيئات التأديب ، ولانها من ناحية أخرى ليست هيئة قضائية يجب عليها الا تحكم بعملها بل على الدليل المقدم لها ، وانما لجان التطهير - على حسب قصد الشارع في المرسوم بقانون سالف الذكر - تستطيع أن تكون عقيدتها من معلومات أعضائها بحكم رابطة العمل ، بل لقد روعي ذلك في تشكيلها ، فهي مندوبة اليه .

١٧٦٨ - ٢ (١٩٥٧/١٢/١٤) ٣٦٠/٤٧/٣

١٠١٢ - اقتراحات لجان التطهير ليست هي القرارات الادارية ذات الصفة التنفيذية ، بل هي مجرد مرحلة تمهيدية لازمة قبل صدور القرار الاداري من السلطة المختصة طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢

ان اقتراحات اللجان المشكلة بالوزارات والمصالح ، طبقا للفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ في شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي ، ليست هي القرارات الادارية ذات الصفة التنفيذية ، أى ليست هي التى تنشئ بذاتها المركز القانوني ، بل ان عملها بحسب المرسوم بقانون المشار اليه هو مرحلة تمهيدية لابد منها ، وموافقتها السابقة على الفصل لازمة قبل صدور القرار الاداري بذلك ممن يملكه قانونا ، وانما هذا القرار هو الذى ينشئ المركز القانوني بالفصل اذا رأت الجهة المختصة باصدار قرار الفصل - بالتطبيق للمرسوم بقانون سالف الذكر - الاخذ باقتراح اللجنة ، كما ان لتلك الجهة الا تأخذ باقتراحها وتبقى الموظف .

١٦٥١ - ٢ (١٩٥٧/٣/٩) ٦١٤/٧٠/٢

١٠١٣ - فقد أوراق التحقيق بعد صدور قرار لجنة التطهير وإحالة المدعى الى المعاش بالتطبيق للمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ - لا يفيد عدم قيام الاسباب المبررة للفصل - يكفي لقيام المبرر للفصل صدور قرار لجنة التطهير متضمنا خلاصة التحقيق الذي أجرته وما انتهت اليه من دلائل أدت الى صدور قرار الفصل .

ان فقد أوراق التحقيق بعد صدور تقرير لجنة التطهير وصدور قرار إحالة المدعى الى المعاش بالتطبيق للمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي - ان هذا الفقد الطارىء ليس معناه أن النتيجة التي انتهت اليها اللجنة لم تقم على الاسباب المؤدية اليها ، ولا أن قرار إحالة المدعى الى المعاش لم يقم على السبب المسوغ له بالتطبيق للمرسوم بقانون آنف الذكر ، لان هذا الفقد طارىء ، وانما أقامت لجنة التطهير النتيجة التي انتهت اليها على الدلائل التي سجلتها في أسباب قرارها تفصيلا ، بعد أن قامت بنفسها بالتحقيق المقول بفقد أوراقه فيما بعد ، وسجلت في أسباب قرارها مجمل الأدلة التي انتهت اليها من هذا التحقيق وبنت عليها عقيدتها وكونت منها اقتناعها ، ثم صدر القرار المطعون فيه بناء على ما ارتأته تلك اللجنة . وليس من شك في أن القرار المذكور هو وثيقة رسمية يحمل - في أعطافه وما فصله في أسبابه - الدلائل والاصول التي استخلص منها قيام سبب الفصل بالنسبة للمدعى بالتطبيق للمرسوم بقانون المشار اليه . فاذا كان الحكم قد افترض عدم قيام السبب المبرر للفصل من مجرد ضياع أوراق التحقيق بسبب طارىء وعارض بعد أن صدر القرار ، فهذا الفهم الذي انتهت اليه المحكمة ظاهر الخطأ ، فما كان الضياع الطارىء لأوراق التحقيق ، بل ضياع سند الحق ، بمضيعة للحقيقة ذاتها في شتى مجالاتها ، مدنيا أو جنائيا أو اداريا ، ما دام من المقدور الوصول الى هذه الحقيقة بطرق الاثبات الاخرى . وهذا الدليل قائم في خصوصية هذه المنازعة ، على ما سجلته لجنة التطهير التي قامت بهذا التحقيق في قرارها من خلاصة ، وما انتهت اليه من دلائل اقتنعت بها فيما انتهت اليه من نتيجة .

٨٣١ - ٣ (١٩٥٩/٢/٧) ٧٤٥/٦١/٤

د - مبادئ عامة

١٠١٤ - وميل وزارة دائم - اختصاصه بفصل الموظفين المؤقتين - اساس

ذلك .

تنص المادة ٢٦ من قانون نظام موظفي الدولة على أنه « تسرى على الموظفين المؤقتين الشاغلين وظائف دائمة جميع الاحكام الواردة في هذا القانون أما الموظفون المعينون على وظائف مؤقتة أو لاعمال مؤقتة فأحكام توظيفهم وتأديبهم وفصلهم يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على

اقترح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين « • وتنفيذا لاحكام هذه المادة » ، أعد ديوان الموظفين صيغة العقد الواجب ابرامه مع الموظفين المعينين على وظائف مؤقتة مثل وظائف الدرجة التاسعة أو لاعمال مؤقتة مثل الوظائف المنشأة على اعتمادات الاعمال الجديدة ، وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ على صيغة العقد المشار إليها • وقد نصت الفقرة الثانية من البند الخامس لهذا العقد على أنه « لوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة سلطة توقيع العقوبات التأديبية ويكون قراره نهائيا فيما عدا عقوبة الفصل ، فتكون من سلطة الوزير » • ولما كانت المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ بنظام وكلاء الوزارات الدائمين نصت على أنه « ينوب وكيل الوزارة الدائم عن الوزير فى مباشرة اختصاصاته المقررة فى لقانون ٠٠٠٠ الخ » ، وكان من بين اختصاصات الوزير - المقررة فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ - فصل الموظف المؤقت ، فان لوكيل الوزارة الدائم ، والحالة هذه ، مباشرة هذا الاختصاص •

١٤٠٦ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٨) ١٧٣/٢٩/٢

١٠١٥ - مستخدمون خارج هيئة العمال - من الفصل بالنسبة اليهم هو سن الخامسة والستين •

تنص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ بشأن المعاشات الملكية على رقت المستخدمين المؤقتين ، والخدمة الخارجين عن هيئة العمال « متى بلغوا الخامسة والستين من سنهم ، ما لم يرخص لهم ناظر المالية بالبقاء فى الخدمة لمدة معينة بناء على طلبهم ، ومع ذلك فلا يجوز فى أى حالة من الاحوال ابقاؤهم فى الخدمة بعد سن السبعين سنة » ، وقد رددت لائحة مكافأة المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال بمصلحة السكك الحديدية ، الصادرة فى ١٣ من ابريل ١٩١٤ هذا الحكم، كما رددته قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ • ومن هذا يتضح أن سن الفصل بالنسبة الى الخدمة الخارجين عن هيئة العمال هو سن الخامسة والستين • فاذا كان الثابت من الاوراق أن المدعى الحق بخدمة الحكومة فى وظيفة عامل باليومية (عتال) وفصل لبلوغه سن الستين ، فان قرار الفصل يكون قد وقع مخالفا للقانون •

٩٨ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٨) ١٢٩/١٦/٢

١٠١٦ - تظلم من قرار فصل مستخدم خارج الهيئة - لا الزام على لجنة شئون الموظفين بان تستدعى المستخدم المتظلم او تجرى تحقيقا مادامت ترى ان العناصر الثابتة بالاوراق كافية لاتخاذ قرارها •

لا الزام على لجنة شئون الموظفين عند نظر التظلم المرفوع اليها من

- فصل بغير الطريق التأديبي
- فصل بسبب إلغاء الوظيفة
- فصل لعدم اللياقة الطبية

مستخدم خارج الهيئة من القرار التأديبي الصادر بفصله ، بأن تقوم باستدعاء صاحب الشأن أو بإجراء تحقيق أو سماع أقوال أو دفاع ، مادامت ترى أن العناصر القائمة تحت نظرها والثابتة بالأوراق كافية لاتخاذ قرارها في شأنه ، ومتى انتفى الالتزام باتخاذ إجراء معين على سبيل الوجوب ، فإن اغفاله لا يترتب عليه جزاء البطلان .

٦٣٤ - ٣ (١٩٥٨/٣/٨) ٨٦٨/٩٧/٣

فصل بغير الطريق التأديبي

راجع : ٢٥ ، ٢٦ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ١١٩ : ١٢٠ : ١٢١
١٢٢ ، ٣٣٥ ، ٩٩٥ : ٩٩٧ : ١٠٠٠ : ١٠٠٥ : ١٠٠٦ : ١٠٠٧ : ١٠٠٨
١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ .

فصل بسبب إلغاء الوظيفة

راجع : ١٠٠٤ .

فصل لعدم اللياقة الطبية

راجع : ٨٥١ ، ٨٦٩ .

ق

قضايا الموظفين

راجع : ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٧٧٢

قضاة ونيابة

راجع أيضا : ٤٧ ، ٤٧ ، ١١٤

١٠١٧ - مرتب - المواد ١١ و ٢٢ و ٧٨ و ٧٩ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء - تحديد مراتب رجال القضاء والنيابة عند تعيينهم في مناصبهم أو إعادة تعيينهم في هذه المناصب - المادة ١١ - حظرها تقدير مراتب بصفة شخصية أو مراتب إضافية لاحد من القضاة - عدم ترديد المادة ٧٨ الخاصة بتحديد مراتب رجال النيابة هذا الحظر - لا يفيد اقتصار هذا الحظر على رجال القضاء الجالس وان يتحلل منه رجال النيابة - السماح باصطفاء احد رجال النيابة بالنقل الى وظيفة اعلى أو مرتب اكبر خارج السلك القضائي ، ثم عودته بعد ذلك الى منصبه القضائي بالدرجة الاعلى أو الراتب الاكبر - اخلال ذلك بالحكمة التي يقوم عليها الحظر - حرص الشارع في حالة العودة الى المنصب القضائي على احترام الاقدميات السابقة التي كانت تحتفظ الموازنة بين القاضي وعضو النيابة يؤكد منعا عدم اتخاذ النقل الى خارج الكادر القضائي سبيلا لتحسين وضع القاضي او عضو النيابة او زيادة مرتبه بالنسبة الى زملائه .

عالج المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء أوضاع رجال القضاء والنيابة من ناحية تحديد مراتبهم عند تعيينهم في مناصبهم أو إعادة تعيينهم في هذه المناصب ، فنصت المادة الحادية عشرة على ما يأتي : « حددت مراتب القضاة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون ، ولا يصح أن يقرر لاحد منهم مرتب بصفة شخصية ولا مرتب اضافي من أي نوع كان ، أو أن يعامل معاملة استثنائية بأية صورة » ، كما نصت المادة ٧٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر على أنه قد « حددت مراتب رجال النيابة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون » ، ثم نصت الفقرة الاخيرة من المادة ٢٢ من ذات المرسوم

بقانون على أن « تعتبر أقدمية القضاة الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أول مرة » . وقد تقرر هذا المبدأ بالنسبة الى أعضاء النيابة العامة ، فنصت المادة ٧٩ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاة على أنه « تقرر أقدمية أعضاء النيابة بالطريقة المقررة لأقدمية رجال القضاء وفقا للمادة ٢٢ من هذا القانون » ولئن كانت المادة ٧٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر لم تتردد الحظر المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ١١ ، الا أنه ليس المقصود من ذلك هو اقتصرار هذا الحظر على القضاء الجالس وأن يتحلب منه رجال النيابة وهم القضاء الواقف ، بل ان الروح المستفادة من هذه النصوص والحكمة التى تغيها المشرع فى قانون استقلال القضاء سالف الذكر تقطع بأنه حرص على الا يظفر القاضى جالسا أو واقفا بميزة فى مرتبه من أى نوع يختص بها دون زملائه ، بل لاينال من ذلك الا ما تسمح به قواعد جدول المراتب الملحق بقانون استقلال القضاء والميزات التى قد يضيفها عليه هذا القانون . وانه وإن كان هذا الحكم قد ورد فى الفصل الثالث من الباب الاول الخاص بمراتب القضاة ، الا أن اقتران مراتب القضاة بمراتب رجال النيابة فى الجدول الملحق بقانون استقلال القضاء ، وترباط وظائف هاتين الفئتين وجواز التبادل بينهما - كل ذلك يؤكد بأن هذا الحظر ، وقد رتب ضمانه أصيلة تطمينا للمتقاضين ، دفعا لاية مظنة ، حقيق بأن يجرى على رجال النيابة بحكم الضرورة ، بل أن هذه الضمانة الزم وأدعى فى حقهم ، وهم أكثر اتصالا بالسلطة التنفيذية، اذ أن السماح باصطفاء أحد رجال النيابة بالنقل الى وظيفة أعلى او مرتب اكبر خارج السلك القضائى ثم عودته بعد ذلك الى منصبه القضائى بالدرجة الأعلى أو الراتب الأكبر يخل أساسا بالحكمة التى يقوم عليها الحظر المذكور ، لانه يغرى رجال النيابة بالانتقال الى خارج منلكهم كى يظفروا بمثل تلك المعاملة الاستثنائية فى درجاتهم أو رواتبهم ، كما يغرى رجال القضاء بالانتقال الى وظائف النيابة كى يظفروا بمثل تلك المعاملة ، وفى هذا اخلال بالضمانات الأساسية التى يقوم عليها استقلال القضاء وتطمين للمتقاضين . ولا شك أن حرص الشارع من ناحية أخرى ، فى حالة العودة الى المنصب القضائى ، على احترام الاقدميات السابقة التى كانت تحفظ الموازنة بين القاضى أو عضو النيابة وبين أقرانه طبقا للمادتين ٢٢ و ٧٩ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ يؤكد منحاه واتجاهه الى علم اتخاذ النقل الى خارج السلك القضائى سبيلا لتحسين وضع القاضى وعضو النيابة او زيادة راتبه بالنسبة الى زملائه على النحو الذى حظرتة المادة الحادية عشرة من قانون استقلال القضاء .

قوات مسلحة

راجع ايضا : ٢٦ ، ٤٣ ، ٧٧٧ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠

١٠١٨ - القانون رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٥٣ - صيرورة كادر سنة ١٩٣٩ غير ذي موضوع بالنسبة للأفراد العسكريين بالقوات المسلحة بأثر رجعي منذ العمل به .

نصت المادة الاولى من القانون رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٥٣ على أنه «لاتسرى على الافراد العسكريين بالقوات المسلحة أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ أو أى قانون أو قرار سابق بتقدير شهادة أو مؤهل ، وذلك من تاريخ العمل بها » . فأصبح كادر سنة ١٩٣٩ غير ذي موضوع بأثر رجعي من تاريخ العمل به بالنسبة للأفراد العسكريين بالقوات المسلحة .

١٠١ - ١ (١٩٥٥/١١/٢٦) ١٦٠/٢٠/١

١٠١٩ - الافراد العسكريون بالقوات المسلحة - عدم استحقاقهم للعلاوة الاجتماعية المقررة بقواعد الانصاف - أساس ذلك .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ متضمنا قواعد الانصاف التي استند اليها الحكم المطعون فيه في قضائه للمطعون عليه باستحقاق العلاوة الاجتماعية ، هو قرار خاص بتقدير شهادات ومؤهلات دراسية ، ومن ثم فانه يدخل ضمن القرارات التي لاتسرى على الافراد العسكريين بالقوات المسلحة من تاريخ العمل بها وفقا لحكم الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٥٣ .

٢٨٧ - ١ (١٩٥٥/١١/٢٦) ١٦٥/٢١/٢

١٠٢٠ - منح المتطوعين العسكريين الذين يعينون في وظائف مدنية المهيات التي حصلوا عليها اثناء تطوعهم في أسلحة الجيش المختلفة - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/٧/٢٩ في هذا الشأن - شروط تطبيقه - سريان القرار على من عين من المتطوعين في درجات كادر العمال .

يبين من مذكرة اللجنة المالية المرفوعة الى مجلس الوزراء لاقرارها بجلسة ٢٩ من يولية سنة ١٩٥١ أن المجلس قد حرص على وضع قاعدة تنظيمية عامة أساسها الاصل القانوني العام الذي أرسى قواعد القضاء الاداري في حكمه الصادر في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ الذي أشارت اليه مذكرة اللجنة المالية ، والذي كان باعثا على استصدار قرار مجلس الوزراء المذكور ، وهو عدم جواز خفض ماهية موظف أو مستخدم لمناسبة تعيينه في وظيفة بالسلك المدني استنادا الى أنه نقل اليها من السلك العسكري ، طالما أن ماهيته في السلك المدني لم تتجاوز ربط الدرجة المقررة لوظيفته ، ومن ثم لا محل للقول بقصر حكم قرار مجلس الوزراء

المذكور على من يتقاضون مرتبات شهرية أو عينوا على غير درجات كادر العمال -- لا محل لذلك مع عموم عبارة قرار مجلس الوزراء وشمول مراميه ، فالعبارة في توافر شروط القرار المذكور ، بأن يكون الموظف أو المستخدم من المتطوعين العسكريين الذين لهم مدة خدمة لا تقل عن خمس سنوات وعينوا في وظائف مدنية تتفق مع مؤهلاتهم .

٨٧ - ٤ (١٩٥٩/٥/٣٠) ٤ / ١١٦ / ١٣٢٠

١٠٢١ - متطوع بمصلحة خفر السواحل - الرابطة التي تربطه بالمصلحة رابطة قانونية لا عقدية - عدم سريان أحكام قانون عقد العمل الفردي عليها .

ان علاقة المدعى بمصلحة خفر السواحل وإن افتتحت بتعهد يؤخذ عليه بالتطوع يعتمد من مديرها ، إلا أنها ليست علاقة عقدية ، فلا يبرى عليها قانون عقد العمل الفردي ، بل هي علاقة قانونية تنظمها القوانين واللوائح .

٥٢ - ٣ (١٩٥٩/٣/٢٨) ٤ / ٨٩ / ١٠٢٣

١٠٢٢ - متطوع بمصلحة خفر السواحل - انتهاء مدة خدمته بإعلانه عدم رغبته في تجديدها وموافقة المصلحة على ذلك - مدى استحقاقه مكافأة عن مدة تطوعه في مثل هذه الحالة - قياس حالته على حالة المستخدم المؤقت الذي يحرم في هذه الحالة من المكافأة المنصوص عليها في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ومن الاعانة المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٤٤ .

يبين من المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء التي وافق عليها بقراره الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ومن المادة ٣٢ من قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ المنظمة لمكافآت المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال ومن أحكام لائحة عمال المياومة المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ المنظمة لهذه المكافآت بالنسبة لعمال اليومية - يبين أن هذه النصوص لم يرد بها ذكر للمتطوع في خدمة مصلحة خفر السواحل ، فاذا جاز قياس وضعه على أي من هؤلاء فلا يعد أن يكون مماثلاً لوضع المستخدم المؤقت الذي يقطع رابطة التوظيف بإرادته التي يعلنها بعدم رغبته في تجديد مدة خدمته . وانتهاء العلاقة على هذا النحو لا يعد أن يكون في حكم انتهاء رابطة التوظيف بالاستقالة . وغنى عن القول أنه إذا كان الموظف لا يستحق أصلاً أية مكافأة عند الاستقالة ، كما تنص على ذلك قوانين المعاشات ويردده قرار ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ السالف الذكر ، فإن المتطوع الذي ينهى علاقته بالحكومة بعدم رغبته في تجديد التطوع لا يكون له أصل حق في المكافأة كذلك .

٥٢ - ٣ (١٩٥٩/٣/٢٨) ٤ / ٨٩ / ١٠٢٣

١٠٢٣ - امكن وقف العسكريين عن العمل عند ارتكاب جناية - اساس ذلك

تنص المادة ١٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أنه « لا تسرى أحكام هذا القانون على : (١) رجال الجيش والسلاح الجوي والبحرية . (٢) الموظفين والمسئولين العسكريين في مختلف المصالح . (٣) عساكر البوليس والخفر . » . فاذا كان الثابت أن المنطعون عليه تطوع في البوليس وألحق بالخدمة بوظيفة « عسكري درجة أولى » ، فإن المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن نظام هيئات البوليس تنطبق في حقه ، فقد نصت هذه المادة على أنه « يطبق على ضباط البوليس الاحكام والقواعد الموضوعة لرجال الجيش في كل ما يتصل بأعمالهم في قيادة قوات البوليس وأنظمتها العسكرية ، ويخضع الكونستبلات وضباط الصف والعساكر لتلك الاحكام والقواعد في كل ما يتصل بخدمتهم في البوليس » . ولما كانت المواد ٤ و ٥ و ٦ من قانون الاحكام العسكرية الخاص برجال الجيش تقضي بأنه يجوز وقف أحد الاشخاص الخاضعين له عند ارتكابه جناية ما ، فإن هذا القانون يتفق مع قانون موظفي الدولة في تقرير مبدأ الوقف لمثل هذا السبب ، وهو أمر طبعى .

١٥٠٩ - ٢ (١٩٥٦/١٣/٨) ١٩١/٢٢/٢

قوميون طبي

راجع : ٤٦٦ ، ٤٦٧

قيصر على درجته

راجع : ٦٠٧

- ٨١٥ - كادر ١٩٣١ - ١٩٣٩ - كادر عمال
اليومية - كتاب العدل بالاقليم السوري
- كتيبة المحاكم والنيابات ونساخوها
ومحضروها - كتيبة ومخزنجية -
كشوف الألفية

ك

كادر ١٩٣١-١٩٣٩

راجع : ٢٤٤ : ٢٤٥ : ٦٨٩ : ٧٢٥ : ٧٣٦ : ٧٣٧ : ٧٣٨ :
٨١٢ : ٨١٨ : ٨٥١ : ١٠٦٧ : ١١٢٢ : ١١٢٣ : ١١٢٤ : ١١٦٣

كادر عمال اليومية

راجع : عمال

كتاب العدل بالاقليم السوري

راجع : ٥٤ ، ١٢٢٣

كتيبة المحاكم والنيابات ونساخوها ومحضروها

راجع : ٥٢٧ : ٦٤٥ : ٦٤٦ : ٦٨٧ : ١٢٥١

كتيبة ومخزنجية

راجع : ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨

كشوف الألفية

راجع : ٤٩٥

ل

لجنة إصلاح الحرمين

راجع : ٧٧٩ ، ٧٨٠

لجنة التطهير

راجع : ٦١٨ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٢٦٩

لجنة الشباعات

راجع : ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧٢ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨١
٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٥ ، ٩٨٨ ، ٩٩٠

لجنة شؤون الموظفين

راجع أيضا : ٢١ ، ٥٩٣ ، ٥٩٨ ، ٦١٨ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٤٤ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٤٠ ، ٧٤٣ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ١٠١٦

١٠٢٤ - لا التزام على لجنة شؤون الموظفين بتسبيب قراراتها - دليل ذلك .
ليس في نصوص قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ما يوجب على لجنة شؤون الموظفين أن تسبب قرارها ، أما ما جاء بلائحته التنفيذية في هذا الشأن فلا يعدو أن يكون من قبيل التوصية لتنظيم العمل ، دون أن يكون المقصود هو ترتيب البطلان عند اغفاله ، هذا فضلا أن هذه اللائحة لا تملك أية إضافة في التشريع من شأنها ترتيب بطلان لم يقرره القانون .

٩٦٩ - ٢ (١٩٥٧/١١/٢٣) ٧٤/١٠/٣

لياقة طبية

راجع : ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٨

ح

مأذون

راجع أيضا : ٥٤٦ ، ١١٨٧

١ - المأذون موظف عمومي

ب - تعيين المأذون

أ - المأذون موظف عمومي

١٠٢٥ - يعتبر المأذون موظفا عموميا - عدم تقاضيه مرتبا أو اجرا من ميزانية الوزارة - عدم استحقاقه ضم مدة خدمته في المأذونية كاملة - امكان ضم نصف مدة الخدمة ان توافرت بقية الشروط التي تنص عليها قرارات مجلس الوزراء في شأن ضم مدة الخدمة السابقة - اساس ذلك .

انه ولئن كان المأذون موظفا عموميا يتبع وزارة العدل ويخضع لرقابتها وتوجيهها وللنظم الخاصة بوظيفته ، الا أنه لا يتقاضى مرتبا أو اجرا من ميزانيتها ، وبهذه المثابة لا يستحق ضم مدة خدمته في المأذونية كاملة الى مدة خدمته اللاحقة بالتطبيق لقرارات مجلس الوزراء الصادرة بشأن ضم مدة الخدمة السابقة . ولكن قرارات مجلس الوزراء المشار اليها نصت على ضم نصف مدة الخدمة في الهيئات والمؤسسات والجمعيات المنصوص عليها في تلك القرارات ، مع أنها ليست هيئات حكومية أو شبيهة بالحكومة ، وذلك متى توافر شرط الاتحاد في طبيعة العمل وسائر الشروط الاخرى . وطبعي أن الموظف العمومي - الذي يعمل في وزارة أو مصلحة ويخضع لنظمها ولرقابتها وتوجيهها ، ولكنه لا يتقاضى مرتبا أو اجرا من ربط ميزانيتها مما يمتنع معه ضم هذه المدة كاملة لخدمته اللاحقة - لا يمكن ، بحكم اللزوم وعلى هدى روح قرارات مجلس الوزراء سالفة الذكر ، ان يكون أسوأ حالا من موظفي الهيئات والمؤسسات والجمعيات غير الحكومية أو الشبيهة بالحكومية ، بل يستحق أن تضم له نصف مدة خدمته السابقة الى خدمته اللاحقة متى اتحدت طبيعة العمل وتوافرت سائر الشروط الاخرى .

ب - تعيين المأذون

١٠٢٦ - تعيين المأذون - لائحة المأذونين الصادرة في ٤ من يناير سنة ١٩٥٥
مهمة لجنة المأذونين مهمة تحضيرية لوزير العدل بالنسبة لتعيين المأذونين - ترشيح اللجنة
لا يعتبر قرارا اداريا - اعادة الاوراق الى لجنة المأذونين لاعادة السير في الاجراءات وفي
الترشيح لا يعتبر امتناعا عن التصديق - القرار الاداري هو القرار الايجابي الذي يصدر من
وزير العدل بالتعيين .

ان مهمة لجنة المأذونين لاتعدو أن تكون مهمة تحضيرية لوزير العدل
تقف عند حد النظر في ترشيح من يستحق التعيين في وظيفة المأذون
بمراعاة استيفاء الاجراءات وتوافر الشروط وتحقق وجه الافضلية -
حسبما نصت عليه لائحة المأذونين الصادرة بقرار من وزير العدل في
١٠ من يناير سنة ١٩٥٥ بمقتضى التفويض المخصص له فيه قانونا بالمادة
٣٨١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على اللائحة ترتيب
المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها التي تضمنت في ضمن ماتضمنته
النص على أن الوزير يضع « اللائحة ببيان شروط التعيين في وظائف
المأذونين واختصاصاتهم وعددهم وجميع ما يتعلق بهم » .

وقد نصت المادة الثانية من تلك اللائحة على أن تشكل في كل
محكمة ابتدائية شرعية لجنة من رئيس المحكمة أو نائبه ومن قاضيين
من قضاتها تندبهما الجمعية العمومية كل سنة ، وإذا غاب أحد القاضيين
نائب الرئيس من يقوم مقامه - وتختص هذه اللجنة بالنظر في المسائل
الآتية :

(أ) تقسيم المأذونيات (ب) ضم أعمال مأذونية الى أخرى
(ج) امتحان المرشحين للمأذونية (د) تعيين المأذونين ونقلهم وقبول
استقالتهم (هـ) تأديب المأذونين . ونصت المادة الاولى على كيفية انشاء
المأذونيات ، ونصت المادة الثالثة وما بعدها على الشروط العامة الواجب
توافرها فيمن يعين مأذونا والاجراءات الواجب استيفائها في ترشيحه
وأوجه الافضلية عند التزاحم فيما بين المرشحين ، وكيفية امتحانهم عند
اللزوم الى غير ذلك من الشروط والاجراءات والافضليات الواجب على
اللجنة مراعاتها . كما نصت اللائحة فيما نصت عليه على كيفية تأديب
المأذونين والعقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها عليهم والسلطة التي
توقعها .

ومن ذلك يبين أن طبيعة قرار لجنة المأذونين - وما اذا كانت
سلطتها في اصداره قطعية أم لا تعدو أن تكون تحضيرية تختلف في
التكييف القانوني بحسب الاحوال . فقد تكون لها هذه السلطة أو تلك

على حسب ما قصدته نصوص اللائحة . فعمل اللجنة في تقسيم المأذونيات وضم أعمال مأذونية الى اخرى لا يعدو ان يكون عملا تحضيريا للوزير ، وكذلك عملها بالنسبة لتعيين المأذونين ونقلهم ، فظاهر من نصوص اللائحة ان مهمتها في هذا الشأن لا تعدو ان تكون مهمة تحضيرية لوزير العدل تقف عند حد النظر في ترشيح من يستحق التعيين قانونا ، وأن قرارها الذي تتوج به عملها في هذا الشأن ليس هو القرار الإداري في تعيين المأذون بالمعنى المقصود من القرار الإداري بخصائصه المعلومة وبخاصة أنه يعتبر ذا صفة تنفيذية في هذا التعيين ، وإنما القرار الإداري في هذا التعيين هو القرار الصادر من وزير العدل ، وإلى أن يصدر هذا القرار يعتبر ماتم مجرد أعمال تحضيرية ، على عكس تأديب المأذونين فقد نظمت اللائحة تنظيميا في المواد ٤٣ وما بعدها بمقتضاها جعلت لرئيس المحكمة سلطة الانذار ، فإذا رأى أن ما وقع منه يستحق عقوبة أشد أحال الأمر إلى اللجنة التي لها أن توقع عليه عقوبة أشد كالوقوف عن العمل والعزل . ونصت المادة ٤٦ على أن القرارات الصادرة بغير العزل نهائية ، أما قرارات العزل فتعرض على وزير العدل للتصديق عليها ، وله أن يعدلها أو يلغيها مما يدل على أن سلطة رئيس المحكمة وسلطة اللجنة فيما يملكه كل منهما سلطة قطعية لا تعقيب لوزير العدل عليها فيما عدا حالة العزل فله أن يستأنف النظر في قرار العزل بالتصديق أو الإلغاء حسبما يراه .

ويبين من المقابلة بين تلك الحالات المشار إليها أن سلطة اللجنة قد تختلف في طبيعتها القانونية بحسب الأحوال وأن مهمتها في التعيين تقف في واقع الأمر عند حد التحضير ، فالترشيح لوزير العدل ، وإن قراره هو الذي ينشئ المركز القانوني الخاص بالتعيين في هذه الوظيفة ، فلذا بان من الأوراق أن الوزارة أعادت أوراق الترشيح للجنة المأذونين لاعادة السير في الاجراءات وفي الترشيح لأنها لاحظت أن مرشحها لا يحمل مؤهلا وأن ثمت من المؤهلين من يطلب التعيين في هذه الوظيفة فلا يعدو أن يكون ذلك استمرارا للسير في عملية الترشيح كى يتم على أساس من الاستيعاب والشمول طبقا للقانون ، ولا يعتبر ترشيح اللجنة كما سلف القول قرارا إداريا وإن اعادة الأوراق بواسطة الوزارة امتناعا عن التصديق بل الصحيح هو أنه لما يصدر القرار الإداري بعد وهو القرار الإيجابي الذي يصدر من وزير العدل بالتعيين .

٣ - ٥ (١٩٥٩/١١/٧) ٢٦/٥/٥

١٠٢٧ - تعيين المأذون - قيامه أساسا على رغبة أهالي الجهة عن طريق الانتخاب

ولو كان أحد المرشحين هو وحده الحاصل على المؤهل المنصوص عليه باللائحة دون سائرهم .

يؤخذ من نصوص المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٨ و ١٠ من اللائحة المأذونين الصادرة في ٧ من فبراير سنة ١٩١٥ أن تعيين المأذون يقوم أساساً على رغبة اهالي الجهة المراد التعيين فيها بحسب نتيجة الانتخاب بين المرشحين لهذه الوظيفة ، سواء أكان المرشح من ذوى المؤهلات أم من غير الحاصلين عليها والذين أدوا الامتحان المنصوص عليه فى المادة التاسعة من اللائحة ، ولا يغنى عن وجوب تعرف رغبة الاهالى بطريق الانتخاب أن يكون أحد المرشحين هو وحده الحاصل على المؤهل دون سائرهم ، اذ النصوص المشار اليها قاطعة فى الدلالة على أن انتخاب الاهالى هو الاساس للتعيين فى هذه الوظيفة .

١٢٥٩ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٨) ١٣٩/١٧/٢

١٠٢٨ - تعيين المأذون - كيفية اجراء الانتخاب عند تراحم حملة المؤهل مع غيرهم ممن لا يحملونه - اجراء الانتخاب بين جميع المرشحين مرة واحدة لا على دفعتين .

درجت وزارة العدل - فيما يتعلق بانتخاب المأذونين اذا ما تراحم حملة المؤهل مع غيرهم ممن لا يحملونه وأدوا الامتحان المنصوص عليه فى المادة التاسعة من اللائحة - على اجراء الانتخاب بين جميع المرشحين مرة واحدة ، وهذا ما يؤخذ أيضاً من منشورها رقم ٥ لسنة ١٩٥١ والكتاب الدورى رقم ٤٧ الصادر فى ٣٠ من يولية سنة ١٩٣٤ واستقرت على ذلك فى التطبيق ، ولم تأخذ بفكرة اجراء الانتخاب على مرتين أولاهما بين ذوى المؤهلات فان لم يفز أحد منهم فية أجرى مرة اخرى بينهم جميعاً ، وهذا الذى درجت عليه الوزارة هو الفهم السليم الذى يتفق مع روح لائحة المأذونين ومراميها ويتسق مع حسن سير المرفق العام ، اذ يجب عند فهم مراد اللائحة تنزيهاً عن العبث وتكرار الاجراءات بدون مقتضى وحمل هذا المراد على السنن الذى يتفق وحسن سير المرافق العامة على نمط يتوافر فيه السرعة والتبسيط ، حتى لا يتعطل سير تلك المرافق بضياغ الوقت عبثاً وتكرار اجراءات لا داعى لها . ومن ثم فان المادة الرابعة من اللائحة اذ نصت على أنه « اذا لم يوجد فى جهة من يكون حائزاً لاحدى الشهادات المتقدمة جازاً انتخاب غيره ممن لا يكون حائزاً لشهادته . . . » واذ وردت بعد النصوص التى تقرر وجوب الانتخاب وتنظيمه فانما تقرر مبدأ تفضيل من يحمل مؤهلاً على غيره عند التساوى فى نتيجة الانتخاب بعد اجرائه بينهم جميعاً ، اذ يجب عندئذ على السلطة الادارية المختصة قبل اصدار قرارها بالتعيين أن تنتخب - أى تختار على وجه التفضيل - صاحب المؤهل على غيره ، وهذا هو المقصود من تلك المادة وهو بلا شك يتفق مع روح اللائحة فى ضوء المصلحة العامة

١٢٥٩ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٨) ١٣٩/١٧/٢

مؤهلات دراسية

أ - انصاف

ب - معادلات دراسية

ج - مبادئ متنوعة

١ - انصاف

راجع أيضا : ٣٢٢ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٦٠١ ، ٦٧٤ ، ٧٦٧ : ٨٤٤ ؛
٨٨٢ ، ٨٨٣ : ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٨٧ ،
١٠٩٩ : ١١٦٥

١٠٢٩ - سرد لبعض المراحل التشريعية لتسجير المؤهلات الدراسية - قرار
مجلس الوزراء في ١٠/٣٠/١٩٤٤ ، وكتاب دورى المالية في ١٢/٩/١٩٤٤ ، وقرارات مجلس
الوزراء في ١٠/٨/١٩٥٠ واول يولييه و ٢ و ٩ من ديسمبر ١٩٥١ - قانونا نظام موظفى الدولة
والمعادلات الدراسية .

يبين من تقصى قواعد انصاف ذوى المؤهلات من الموظفين أن مجلس
الوزراء أصدر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ أول قرار تنظيمى عام بتقدير
قيم المؤهلات العلمية على نطاق واسع وذلك بتحديد درجة وراتب لكل
مؤهل ، وكان يستهدف أنصاف حملة هذه المؤهلات من الموظفين
الذين كانوا فى خدمة الحكومة فعلا وقت صدوره ، أولئك الذين جأروا
بالشكوى من سوء حالهم ، فوضعوا بمقتضى ذلك القرار فى درجات
شخصية تتفق والدرجات التى قدرها لمؤهلاتهم وذلك بعد حصر أعدادهم
وتقدير الاعتمادات المالية اللازمة لهذا الغرض . وحتى لا تتكرر هذه
المشكلة ، نهى عن تعيين حملة هذه المؤهلات مستقبلا فى درجات تقل عن
الدرجات المقررة لمؤهلاتهم . وعلى أثر صدور هذا القرار أذاعت وزارة
المالية كتبا دورية عدة لتنفيذه ، كما اتخذت ما يقتضيه هذا التنفيذ من
اجراءات أهمها تدبير المال اللازم لمواجهة نفقاته ، وقد استغرق ذلك فترة
من الزمن عين خلالها موظفون على مقتضى القواعد التى كان معمولا بها
قبل صدور قرار مجلس الوزراء المشار إليه ، وبذلك لم يشملهم الانصاف
مما حمل وزارة المالية على إصدار الكتاب الدورى رقم ٢٣٩ - ١/٣٠٢ فى
٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ بسريان قواعد الانصاف عليهم تحقيقا للمساواة
بينهم وبين زملائهم الذين تناولهم القرار ممن كانوا فى الخدمة وقت
صدوره . أما من يعينون بعد هذا التاريخ فقد اشترط لجواز تعيينهم
وجود درجات فى الميزانية تتفق ومؤهلاتهم حسب ما هو وارد بقواعد
الانصاف ، ويكون الخصم بماهياتهم على ربط هذه الدرجات بالميزانية
المختصة ، وذلك تفيذا للنهى الوارد فى قرار مجلس الوزراء عند تعيين

ذوى المؤهلات مستقبلا فى غير الدرجات المقررة لمؤهلاتهم . ونظرا لان القرار المذكور لم يتناول المؤهلات العلمية كافة ، كما أن تقديره لبعضها لم يقع موقع الرضاء من حملتها ، فقد كثرت الشكوى ممن أغفل تقدير مؤهلاتهم ، وممن كانوا يشكون من بخس تقديرها . واستجاب مجلس الوزراء لكثير من هذه الشكاوى ، فتوالت قراراته بتقدير مؤهلات ما كانت قدرت بعد ، وبرفع تقديراته السابقة لمؤهلات أخرى . وفرقت فى الحكم بين من عين قبل ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ومن عين من الموظفين ذوى المؤهلات حتى هذا التاريخ فقط ، وكان من بين هذه القرارات ما صدر فى أول يولية و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ دون تدبير المال اللازم لمواجهة نفقات تنفيذها ، مما أثار شكوى الموظفين الذين أفادوا من أحكامها ، فلبأوا الى جهات القضاء الادارى طالبين تسوية حالاتهم على مقتضى هذه الاحكام ف قضى لهم بذلك ، وظل البعض الآخر يرجو أن تقوم الحكومة بتنفيذ هذه القرارات من تلقاء نفسها ، وبعد ذلك صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة على ان يعمل به ابتداء من أول يولية سنة ١٩٥٢ . وكان من أهم ما استحدثته من أحكام فى نظم التوظيف تحديد أجر الموظف لا على أساس ما يحمل من مؤهلات ، بل على قدر ما يؤدى للدولة من عمل وجهد بعد تعرف صلاحيته لهذا العمل ، يضمن هذا الحكم المادة ٢١ منه ، وبذلك قضى على قاعدة تسعير الشهادات تسعيرا الزاميا - تلك التى كانت معمولا بها قبل نفاذه . وهذا القانون وان أرسى قواعد التوظيف على أسس ثابتة من تاريخ العمل به الا أن تلك المشكلة وما نجم عنها من حالة الشذوذ المترتبة على التفرقة فى معاملة الموظفين ذوى المؤهلات على مقتضى قواعد التسعير السابقة على تاريخ نفاذه على النحو المشار اليه رغم اتحادهم فى المراكز القانونية الناشئة عن هذه القواعد - ظلت هذه المشكلة معلقة مما حمل وزارة المالية على استصدار القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية .

٧ - ٢ (١٩٥٦/٣/١٠) ٥٤٠/٦٦/١

♦ ١٠٣ - اقتصار اثر قواعد الانصاف على من عين من ذوى المؤهلات حتى

١٩٤٤/١٢/٩ دون المعينين بعد هذا التاريخ .

ان قواعد الانصاف الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ انما استهدف انصاف حملة المؤهلات الدراسية من الموظفين الذين كانوا فى خدمة الحكومة فعلا وقت صدور هذه القواعد ، فوضعوا بمقتضاها فى درجات شخصية بعد حصر عددهم وتقدير الاعتمادات المالية اللازمة لهذا الغرض ، ولما كان تنفيذ ذلك قد استغرق فترة من الزمن عين خلالها موظفون على مقتضى القواعد التى كان معمولا بها قبل

صدور قواعد الانصاف ولم يشملهم هذا الانصاف ، فقد أصدرت وزارة المالية كتابها الدورى رقم ٢٣٩ - ٣٠٢/١ فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ .
بسريان قواعد الانصاف على هؤلاء تحقيقا لمساواة بينهم وبين زملائهم الذين تناولهم الانصاف ممن كانوا فى الخدمة وقت صدور القواعد الخاصة به ،
اما من يعينون بعد هذا التاريخ فقد اشترط لجواز تعيينهم وجود درجات فى الميزانية تتفق ومؤهلاتهم حسب ما هو وارد بقواعد الانصاف ، وان يكون الحصص بماهياتهم على ربط هذه الدرجات بالميزانية المختصة ، وذلك تنفيذاً للنهى الوارد فى قرار مجلس الوزراء عن تعيين ذوى المؤهلات مستقبلاً فى غير الدرجات المقررة لمؤهلاتهم . وقد فرقت القرارات اللاحقة فى الحكم بين من عين من ذوى المؤهلات قبل ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ومن عين بعد هذا التاريخ ، وذلك على اساس التأكيد بأن قواعد الانصاف انما يقتصر أثرها على من عين من الموظفين ذوى المؤهلات الدراسية حتى التاريخ المذكور فحسب . من ثم فان من عين بعد هذا التاريخ لا يفيد قط من القواعد المشار اليها .

٥٩٩ - ٢ (١٩٥٧/٥/١١) ١٠٣٧/١٠٦/٢

١٠٣٩ - عدم انطباق قواعد الانصاف الا فى حق من كانت درجته او راتبه او كلاهما اقل مما قدر لمؤهله فى تلك القواعد - بعد تسوية حالة الموظف بالتطبيق لقواعد الانصاف ، يتخذ طريقه الطبيعى من حيث العلاوات والترقيات منبت الصلة بالانصاف .

ان قواعد الانصاف باعتبار انها تسعير للمؤهلات الدراسية من حيث الدرجة والمرتبة لا يفيد منها ولا تطبق الا فى حق من كانت درجته او راتبه او كلاهما اقل مما قدر لمؤهله فى تلك القواعد ، وآية ذلك ان قواعد الانصاف قد نصت على أن « حاملى الدرجات الجامعية وما يعادلها من الشهادات العالية الموجودين الآن فى أقل من الدرجة السادسة يمنحون هذه الدرجة فوراً ويسوى ماضى خدمتهم على هذا الاساس بافتراض أنهم عينوا ابتداءً بماهية ١٢ جنيهاً زيدت الى ١٣ ر٥ جنيهاً وبعد سنتين آخرين الى ١٥ جنيهاً ٠٠٠ » ، وأن « حاملى شهادة الدراسة الثانوية (القسم الثانى) وما يعادلها الموجودين الآن فى الخدمة فى أقل من الدرجة الثامنة يمنحون هذه الدرجة فوراً ويسوى ماضى خدمتهم على هذا الاساس بافتراض أنهم عينوا ابتداءً بماهية ٥٠٠ م و ٧ ج زيدت بمقدار نصف جنيه كل سنتين ٠٠ » ، وهكذا بالنسبة للمؤهلات الاخرى . فاذا ما سويت حالة الموظف بالتطبيق لتلك القواعد بأن رفعت درجته وماهيته الى القدر المقرر لمؤهله فقد استنفدت قواعد الانصاف اغراضها بالنسبة له ، واتخذ الموظف بعد ذلك طريقه الطبيعى من حيث العلاوات والترقيات

منبت الصلة بالانصاف ، فحسب الانصاف أن رفع من درجته وماهيته الى
القدر المقرر لمؤهله .

١٤٢٣ - ٢ (١٩٥٧/٦/١٥) ١١٥٦/١٢١/٢

١٠٣٢ - عدم انطباق قواعد الانصاف على من منح قبل صدورها الدرجة التي
قدرت فيها لمؤهله ، أو جاوزها .

يبين من استقراء قواعد الانصاف أنها إنما كانت تهدف الى معالجة
حالة طائفة من الموظفين المؤهلين الموجودين في الخدمة وقت صدورها،
وهم الذين كانت تقل درجاتهم أو مرتبتاتهم عن الدرجات والمرتبات التي
قدرت لمؤهلاتهم بمقتضى تلك القواعد ، وهى بهذه المثابة لا تطبق في حق
من سبق أن نال حظا من الانصاف قبل صدورها ، بأن منح الدرجة التي
قدرت لمؤهله ، ثم جاوزها الى ما يعاوها من درجات .

١٢٥٦ - ٢ (١٩٥٨/١/١١) ٤٨٠/٥٦/٣

١٠٣٣ - قواعد الانصاف الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٤/١/٣٠
- تسعيرها المؤهلات الدراسية بدرجات ذات مرتبات - عدم تحديدها نوع الكادر الذى تمنح
فيه هذه الدرجات - مثال :

لئن كان قد صدر لصالح المدعى ، فى أول فبراير سنة ١٩٥٣ ،
قرار من اللجنة القضائية لوزارة العدل فى التظلم رقم ٥٦ لسنة ١
القضائية بأحقاقه فى وضعه فى الدرجة السادسة طبقا لقواعد الانصاف
الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ اعتبارا من
أول الشهر التالى للشهر الذى اعتمدت فيه نتيجة بكالوريوس كلية
التجارة فى سنة ١٩٥١ ، الا أن هذا القرار لم يعين نوع الدرجة التى
تمنح له ، كما أن قواعد الانصاف المشار اليها قد سعت المؤهلات
الدراسية التى نصت عليها بدرجات ذات مرتبات يتحقق بمنحها للموظف
المستحق لها الانصاف الذى استهدفه بها الشارع ، دون أن تحدد - فى
خصوص المؤهل الحاصل عليه المدعى - نوع الكادر الذى يوضع فيه ،
أو أن تستلزم منحه درجة من نوع معين فى كادر بذاته .

٩٢ - ٤ (١٩٦٠/٥/٧) ٩٢٠/٩٠/٥

١٠٣٤ - ثبوت أن المدعى عين بوابا لعمارة وقف من الاوقاف الخيرية التى
تقوم عليها وزارة الاوقاف بسلطتها العامة فى ادارة مرفق الخيرات - اعتباره من المستخدمين
الخارجين عن الهيئة - افادته من قواعد الانصاف الواردة فى شأن هذه الفئة .

إذا ثبت أن المدعى عين منذ سنة ١٩٣٢ ، بوابا لعمارة وقف من
الاوقاف الخيرية التى تقوم عليها وزارة الاوقاف بسلطتها العامة فى ادارة
مرفق الخيرات طبقا للقوانين واللوائح فى هذا الشأن ، فإنه يعتبر من
الموظفين العموميين ومن فئة المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال ، ويحق

له الافادة من الحكم الوارد بقواعد الانصاف فى شأن هذه القضية من المستخلصين ، وقد قرر حدا أدنى لمرتباتهم لا يقل عن ثلاثة جنيهاً شهرياً عند توافر الاعتماد المالى اللازم ، بتقريره ممن يملكه ، وتكون الافادة منه من التاريخ المعين لذلك .

١١٠٦ - ٢ (١٩٥٧/١٢/٧) ٢٣٠/٢٩/٣

١٠٣٥ - انصاف - قواعد الانصاف لبعض الموظفين ذوى المؤهلات ممن كانوا فى الخدمة حتى ١٩٤٤/١٢/٩ بمنحهم الدرجات والمرتبات المقررة لمؤهلاتهم فى حدود معينة - قصر منح الدرجات على من كانوا فى سلك الدرجات سواء داخل الهيئة او خارجها - عدم منح الدرجة المقررة للمؤهل لمن يعملون باليومية - منحهم اجرا موازيا للمرتب المقرر لمؤهله - قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٤/١/٣٠ وكتاب المالية الدورى فى ١٩٤٤/٩/٦ .

فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ صدر قرار مجلس الوزراء متضمناً قواعد الانصاف . يبين من استقراء هذه القواعد ، فى ضوء الظروف والملايسات التى أحاطت بها ، أنها رمت الى انصاف بعض الموظفين ذوى المؤهلات الدراسية ممن كانوا فى الخدمة حتى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ بمنحهم الدرجات والمرتبات المقررة لمؤهلاتهم وما يترتب على ذلك فى الحدود والاضاع التى بينها واقتصر منح الدرجات على من كانوا فى سلك الدرجات سواء داخل الهيئة او خارجها ، أما من لم يكن فى سلك الدرجات وانما كان باليومية ، فهؤلاء يمنحون اجرا موازيا للمرتب المقرر لمؤهله ، كما يتضح من كتاب المالية الدورى الصادر فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ بتنفيذ قواعد الانصاف . وعلى هذه الاسس - فى شأن هؤلاء وأولئك - دبرت الاعتمادات المالية التى يقتضيها تنفيذ تلك القواعد ، ومن ثم اذا بان للمحكمة أن المدعى لم يكن عند تطبيق قواعد الانصاف فى سلك الدرجات ، سواء داخل الهيئة او خارجها ، وانما كان معيناً باليومية ، فهو بهذه المثابة لا يستحق أن يمنح الدرجة المقررة لمؤهله ، وانما يستحق اجرا يوازي المرتب المقرر لمؤهله وهو الشهادة الابتدائية .

١٨٢٩ - ٢ (١٩٥٧/١١/٣٠) ١٨٤/٢٢/٣

١٠٣٦ - تعيين الموظف باليومية فى ظل سريان احكام كادر سنة ١٩٣٩ - تسوية حالته بالتطبيق لقواعد الانصاف - منحه اجرا يومياً معادلاً للمرتب المقرر للدرجة المحددة لمؤهله الدراسى - عدم جواز زيادة مرتبه عن مرتب نظيره من المعينين على درجات بالميزانية - القاعدة أن يرفع أجره بما يعادل مرتب هذا النظير لا أن يجاوزه فى الدرجة المقررة لمؤهله .

اذا كان الثابت أن المدعى عين فى خدمة الحكومة فى ظل سريان احكام كادر سنة ١٩٣٩ ، وأن العلاوة موضوع المنازعة انما منحت له نتيجة تسوية حالته بالتطبيق لقواعد الانصاف الصادرة فى سنة ١٩٤٤ وقد كان يتقاضى اجرا يومياً قدره ٢٨٠ م من أول يناير سنة ١٩٣٤ ،

فزيد هذا الاجر الى ٤٠٠ م يوميا من بدء تعيينه على أساس تحديد بالقياس على المرتب المقرر للدرجة المحددة في تلك القواعد لمؤهله الدراسي باعتباره من أرباب اليومية بحيث أصبح أجره يوازي المرتب المذكور . ولما كان الموظف الحاصل على مؤهل دراسي مماثل لمؤهل المدعى والمعين في الدرجة السابعة المقررة لهذا المؤهل لا ينال بقواعد الانصاف مقرونة بقواعد كادر سنة ١٩٣٩ الخاصة بوقف العلاوات أكثر مما نال هذا المدعى بعد تعديل أجره ، ولا يفيد من الاستثناء الوارد بالكادر المشار اليه لكون مرتبه قد بلغ ٩٦ ج سنويا وجاوز هذا القدر ، كما لا يفيد من العلاوات الجديدة التي منحها مجلس الوزراء بقراره الصادر في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ متى كان قد انتفع بتحسين في ماهيته نتيجة لتطبيق قواعد الانصاف على حالته - اذ كان الثابت هو ما تقدم ، فان المدعى لا يستحق علاوة ، اذ لا يجوز أن يصبح - وقت أن كان من أرباب اليومية وبعد قياس أجره بما يوازي مرتب نظيره من المعينين على درجات بالميزانية - أحسن حالا من هذا الاخير ، مع ان القاعدة أن يرفع أجره بما يعادل مرتب هذا النظير ، لا أن يجاوزه بالزيادة في الدرجة المقررة لمؤهله ، ومع أنه أفاد بتطبيق قواعد الانصاف تحسينا في أجره برفعه من ٢٨٠ م يوميا الى ٤٠٠ م يوميا ، أي بما يجاوز مقدار العلاوة الجديدة التي نص كتاب وزارة المالية الدوري المؤرخ ٣ من ابريل سنة ١٩٤٧ في الفقرة الاولى منه على أن تمنح وفقا لفئات العلاوات حسب كادر سنة ١٩٣٩ ، من ثم فان تسوية حالته ، وهو باليومية على أساس قواعد الانصاف بمنحه علاوة قدرها ٤٠ م يوميا (توازي جنيها شهريا) بعد رفع أجره على النحو المتقدم ، تكون تسوية خاطئة ، لعدم استحقاقه هذه العلاوة ، سواء بالتطبيق لقواعد الانصاف بمراعاة انه معين في ظل كادر سنة ١٩٣٩ ، أو بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، بعد اذ عين في الدرجة السابعة بمهية قدرها عشرة جنيها اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٤٥

٧١٧ - ٣ (١٩٥٨/١١/٢٣) ٤/١٣/١٤٣

١٠٣٧ - مبدأ تخصيص الانصاف - عدم جواز الجمع بين مزايا أكثر من انصاف واحد - من نال انصافا كاملا في ظل سلك معين انتمى اليه في فترة ما من خدمته لا يكون له حق انصاف جديد عن الفترة نفسها .

يتفرع على مبدأ تخصيص الانصاف عدم جواز ازدواج آفادة من قواعد الانصاف بالجمع بين مزايا أكثر من انصاف واحد ، فمن نال انصافا سابقا كاملا في ظل سلك معين انتمى اليه في فترة ما من خدمته لا يكون له حق في انصاف جديد عن هذه الفترة ذاتها ، ذلك أن كل انصاف يجري اعماله في مجال تطبيقه مقصورا على الاشخاص السذين

قصده أن يشملهم حكمه والذين اقتضت الاوضاع الخاصة بهم صدوره لتنظيم حالتهم دون سواهم ، فلا يتعدى أثره الى غير هؤلاء الأشخاص ، ومن باب أولى الى من سبق انصافه وفقاً للقواعد المقررة لامثاله .

٥٩٣ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٢٩) ٢٨٧/٢٣/٢

١٠٣٨ - تنظيم قواعد خاصة بالانصاف لطائفة معينة من المستخدمين أو الموظفين أو العمال - امتناع ازدواج الافادة من هذه القواعد خضوعاً لمبدأ تخصيص الانصاف - الحصول على انصاف في ظل سلك معين في فترة معينة - الانتقال الى سلك آخر - عدم الافادة من الانصاف المقرر لهذا السلك الاخير عن نفس الفترة .

يتضح من اتجاه المشرع في تنظيم قواعد خاصة لانصاف كل طائفة على حدة من طوائف الموظفين والمستخدمين المدنيين والعسكريين والعمال ، بوضع كادر خاص لرجال البوليس مستقل عن الكادر العام ، وآخر لعمال اليومية ، وتنظيم قواعد لتقدير المؤهلات الدراسية للمدنيين ، وأخرى لافراد القوات العسكرية والجوية وغيرها لقدامى الموظفين ، أنه توخى بهذه المغايرة افراد أحكام خاصة لكل فئة من هؤلاء ، بمراعاة حالتهم وما يلائم طبيعة وظائفهم وظروف عملهم ، بما يحقق لكل منهم بوجه عام مزايا متعادلة . وبناء على الحكمة التي تغياها المشرع من هذه الاوضاع وتأسيساً على مبدأ تخصيص الانصاف، لايجوز كأصل عام ازدواج الافادة من قواعد الانصاف . وينبنى على هذا أن من نال انصافاً سابقاً في ظل سلك معين كان ينتمي اليه في فترة ما من خدمته ، لا يكون له حق في انصاف جديد عن هذه الفترة ذاتها اذا ما نقل الى سلك آخر على أساس ما هو مقرر لهذا السلك الاخير من انصاف ؛ ذلك أن كل انصاف يجري اعماله في مجاله يكون مقصوراً على الأشخاص الذين قصد أن يسرى عليهم حكمه ، والذين اقتضت الاوضاع الخاصة بهم صدوره لتنظيم حالتهم دون سواهم ، فلا يتعدى أثره الى غير هؤلاء الأشخاص ومن باب أولى الى من سبق انصافه في السلك الذي كان فيه بحسب قواعد الانصاف المقررة لامثاله في هذا السلك . ولما كان المطعون عليه تابعاً - ابان خدمته بالبوليس ، في المدة من ٣ من ديسمبر سنة ١٩٤١ حتى تاريخ نقله الى وزارة الأشغال في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ - لكادر خاص يقوم على منح الخاضعين لاحكامه انصافاً شبيهاً بانصاف المدنيين من موظفين وعمال فما كانت لتطبق في حقه قواعد كادر عمال اليومية ، لاسيما أن هذا الكادر الذي وضع لانصاف الصناع والعمال الذين تركوا بغير كادر ينظم شئونهم ينص على أن التسويات الواردة فيه لا تسرى الا على من لم يشملهم الانصاف السابق ، ولا ينتفع بها من غير أرباب اليومية ألا المستخدمين الصناع الذين يشغلون وظائف داخل الهيئة أو خارجها والموظفون

الفنيون ، سواء كانوا على وظيفة دائمة أو على وظيفة مؤقتة ، الذين على درجات ، اذا كانوا صناعا أو عمالا فنيين ، ولم يكن المطعون عليه أثناء تطوعه في خدمة البوليس ووقت تطبيق كادر العمال شاغلا لدرجة من نوع الدرجات المشار اليها في هذا الكادر ، اذ كان يخضع لنظام عسكري يتميز بدرجات وأوضاع من طبيعة أخرى وتنظيم خاص .

٧٧ - ١ (١٩٥٦/١/٢٨) ١٥٨/٥٦/١

١٠٣٩ - عدم سريان قواعد الانصاف وقانون المعادلات الدراسية في شأن الافراد العسكريين - الاثر الرجعي للقانون رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٥٣ في هذا الشأن .

ان القانون رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٥٣ المنشور في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ قد نص على أنه : « مع عدم الاخلال بالأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بمجلس أئونة والقرارات النهائية من اللجان القضائية ، تكون مرتبات الافراد العسكريين بالقوات المسلحة طبقا لأحكام القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥١ بالنسبة للضباط والقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ بالنسبة للصولات وضباط الصف والعساكر ٠٠٠ ولا تسرى على الافراد العسكريين بالقوات المسلحة أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه أو أي قانون أو قرار سابق بتقدير شهادة أو مؤهل ، وذلك من تاريخ العمل بها » . ويبين من هذا النص وما ورد عنه بالمذكرة الايضاحية أنه بعد نفاذ هذا القانون ذي الاثر الرجعي أصبح لامجال لأي شك في أن من لم يصدر لصالحه حكم نهائي من محكمة القضاء الإداري أو اللجان القضائية ، بتطبيق قرارات الانصاف الصادر بها قرارات مجلس الوزراء ، في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ و ٢٣ من مايو سنة ١٩٤٨ و ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ أو غيرها من القرارات أو القوانين كقانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، ليس له أن يفيد منها ، اعمالا للاثر الرجعي للقانون المذكور ، الذي صرح بأنها لا تسرى في شأن الافراد العسكريين من تاريخ العمل بتلك القوانين القرارات .

١٤٠٩ - ٢ (١٩٥٧/١١/٣٠) ١٣٦/١٧/٣

١٠٤٠ - عدم سريان قواعد الانصاف وقانون المعادلات الدراسية على المتطوعين في خدمة الجيش - المتطوع شأنه شأن المجند بالنسبة لسريان النظام والقانون العسكري - حجة ذلك .

ان المتطوع في خدمة الجيش شأنه شأن المجند فيه بالنسبة الى سريان النظام والقانون العسكريين عليه ، وآية ذلك أن القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ عالج نظامهم المالي على قدم المساواة مع النظام المالي للمجندين فيما يتعلق بالرتب العسكرية ومرتباتها الا في الحالات الخاصة التي

ذكرها هذا القانون على سبيل الحصر ، ثم صدر القانون رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٥٣ ، فأصبحت المعاملة موحدة ، وانتفت كل شبهة في عدم سريان أى قانون أو قرار ذى صبغة مدنية بتقدير شهادة أو مؤهل فى حق هؤلاء المتطوعين ، وذلك بأثر رجعى ، أى من تاريخ صدور هذه القوانين والقرارات .

١٤٠٩ - ٢ (١٩٥٧/١١/٣٠) ١٣٦/١٧/٣

١٠٤١ - الدرجات الاعتبارية والاقدمات المقررة بمقتضى قواعد الانصاف .
تنتج آثارها القانونية سواء فى الترقية الى الدرجات التالية أو فى حساب فترات العلاوات إيا كان نوعها - التقيد بهذا الاصل عند حساب مدة الثلاثين عاما التى تستحق بها العلاوة الصادرة بقرار مجلس الوزراء فى ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٠ .

يبين من استقراء قرارات مجلس الوزراء الصادرة بالانصاف أنها قد اعتبرت المنصفين من الموظفين ذوى المؤهلات فى درجات معينة تناسب مؤهلاتهم وحددت أقدمياتهم فى هذه الدرجات من تاريخ دخولهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب تاريخا ، ورتبت على هذه الدرجات الاعتبارية وأقدمياتهم فيها آثارها القانونية ، سواء فى الترقية الى الدرجة التالية أو فى حساب فترات العلاوات إيا كان نوعها وإيا كانت كيفية تعيينهم . ومن ثم فلا وجه لحرمان المتظلم من علاوة الثلاثين سنة المستحقة له وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٠ ، بذريعة أن أقدميته الاعتبارية مصدرها قواعد الانصاف وهى قواعد موقوتة الاثر لم يقصد بها الا تسوية حالات الموظفين المستوفين لشرائطها فى تاريخ معين ينتهى بعده تطبيقها .

٥ - ١ (١٩٥٥/١١/٥) ٣/١/١

١٠٤٢ - النص فى قواعد الانصاف على رفع الماهيات والاجور التى تقل عن ثلاثة جنيهات شهريا الى هذا القدر - عدم تطبيق هذا الحكم على معلمى القرآن الكريم - مرد ذلك الى عدم انشاء الاعتماد المالى اللازم لهذا الغرض .

ان النص الوارد بقواعد الانصاف الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ الذى يقضى برفع الماهيات والاجور التى تقل عن ثلاثة جنيهات فى الشهر الى هذا القدر لا يمكن تطبيقه على معلمى القرآن الكريم ، اذ أن الثابت - من مذكرة ادارة الميزانية المؤرخة ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٧ والتى وافق عليها الوزير فى اليوم ذاته ، ومن ميزانية الوزارة عن السنة المالية ١٩٤٦ / ١٩٤٧ ، ومن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ من يناير سنة ١٩٥٥ - أن مجالس المديرية لم تدرج فى ميزانيتها أى اعتماد لرفع مكافآت معلمى القرآن الكريم غداة نفاذ قواعد الانصاف . وقد أصدر وزير المعارف قرارا فى ٢٣ من يولية سنة ١٩٤٧

برفع اعتماد مكافآت معلمى القرآن الكريم من ٣٤٣٠ جنيها الى عشرة آلاف جنيه فى مشروع ميزانية الوزارة عن السنة المالية ١٩٤٦/١٩٤٧ ، وقد اعترض ديوان المحاسبة على رفع هذه المكافآت ، وأشار بضرورة الحصول على الترخيص المالى اللازم . وعند بحث تكاليف تعديل قيم بعض المؤهلات الدراسية وافق مجلس الوزراء فى ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ على رفع المكافآت من تاريخ صدور القانون الخاص بفتح الاعتماد . وقد تقدمت وزارة المالية لمجلس الوزراء بمذكرة أوضحت فيها أن صرف المكافأة لهؤلاء المعلمين ابتداء من السنة المالية ١٩٥٢ / ١٩٥٣ صحيح ، اذ أنه يستند الى قرار مجلس الوزراء المشار اليه . أما ما صرف ابتداء من السنة المالية ١٩٤٦ / ١٩٤٧ لغاية السنة المالية ١٩٥١ / ١٩٥٢ فقد كان ينبغى الرجوع الى مجلس الوزراء للحصول على مرافقته فى رفع هذه المكافأة . ولما كانت هذه المكافآت قد رفعت فعلا وصرفت لهؤلاء المعلمين فترى وزارة المالية اقرار ماتم صرفه . وقد وافق مجلس الوزراء على هذا الرأى فى ١٢ من يناير سنة ١٩٥٥ . ويخلص من هذا الاستطراد أن قواعد الانصاف لا يمكن تطبيقها على حالات محفظى القرآن الكريم ، اذ لم ينشأ الاعتماد المالى اللازم لهذا الغرض فى الميزانية . وغنى عن البيان أنه اذا كان ألقـرار الادارى من شأنه ان يثبت ثبات مالية على الخزانة العامة وجب لكى يصبح جائزا وممكنا قانونا أن يعتمد المال اللازم لمواجهة تلك الاعباء من الجهة المختصة بحسب الاوضاع الدستورية .

٥٠٤ - ٤ (١٤/٣/١٩٥٩) ٩١٣/٧٨/٤

١٠٤٣ - عدم تولد اثر قواعد الانصاف حالا ومباشرة بصور قرار مجلس الوزراء فى ٣٠/١/١٩٤٤ ، بل بفتح الاعتماد المالى المخصص لهذا الغرض من الجهة التى تملكه - القرار بانصاف وزارة الاوقاف لخدم المبانى والاطيان المؤجرة والمنزوعة ورفع ماهياتهم الى ٣ ج - صيورته منتجا لآثاره من تاريخ فتح الاعتماد المالى فى ٢٥/١٢/١٩٥٢ .

ان القرار الادارى - باعتباره افصاح الجهة الادارية المختصة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن ارادة ملزمة بمالها من سلطة بمقتضى القوانين والمواثـح بقصد احداث أثر قانونى معين يكون ممكنا . رجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة - ان القرار الادارى بهذه المثابة لا يتولد عنه أثره حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا أو متى أصبح كذلك . وقرارات الانصاف الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ما كان يمكن قانونا أن يتولد أثرها حالا ومباشرة بمجرد صدورها ، وإنما بفتح الاعتماد المالى المخصص لهذا الغرض من الجهة التى تملكه . واذا كان الاعتماد المالى المخصص لمواجهة اعباء انصاف خدم المبانى والاطيان المؤجرة والمنزوعة ورفع ماهياتهم الى ثلاثة جنيهات شهريا لمن تقل ماهيته عن هذا القدر لم يفتح فى

ميزانية وزارة الاوقاف الا عن السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ الصادر بها القانون رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٥٢ في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، فان قرارات الانصاف تصبح من هذا التاريخ فقط بالنسبة لهذه الطائفة من الخدم والبوابين ومن اليهم جائزة وممكنة قانونا ومنتجة لآثارها .

٦٤٧ - ٢ (١٩٥٧/٦/٢٩) ١٢٢٨/١٢٧/٢

١٠٤٤ - قرارات مجلس الوزراء في ١/٣٠/١٩٤٤ - عدم تولد اثرها حالا ومباشرة بمجرد صدورها ، بل بعد فتح الاعتماد المالي من الجهة التي تملكه - مثال بالنسبة لانصاف خدم المساجد .

ان قواعد الانصاف الصادر بها قرارات مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ما كان يمكن قانونا أن يتولدا اثرها حالا ومباشرة بمجرد صدورها ، وانما بفتح الاعتماد المالي المخصص لهذا الغرض من الجهة التي تملكه . واذا كان الاعتماد المالي المخصص لمواجهة اعباء انصاف خدم المساجد لم يفتح الا في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ بالنسبة لمن كانوا معينين قبل ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، فانه من هذا التاريخ فقط تصبح قرارات الانصاف بالنسبة لهذه الطائفة جائزة وممكنة قانونا ومنتجة لآثارها .

١٥٤ - ٢ (١٩٥٦/٦/٣١) ٨٠٣/٩٧/١

١٠٤٥ - رفع مرتبات خدم المساجد ومؤذنيها الى ٣ ج شهريا - عدم اعتماد المبلغ اللازم لذلك في ميزانية وزارة الاوقاف - فتح الاعتماد المالي بعد ذلك بالمرسوم بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٢ - زيادة مرتباتهم اعتبارا من ١٩٥٢/٢/٧ بالنسبة لمن عينوا قبل يناير سنة ١٩٤٤ واعتبارا من ١٩٥٣/١/١ لمن عينوا بعد يناير سنة ١٩٤٤ .

على اثر صدور قواعد الانصاف في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ صدر القانونان رقما ١١٨ و ١٤٤ ، الاوّل بفتح اعتماد اضافي قدره ٧٥٠٠٠٠ ج في ميزانية السنة المالية ١٩٤٣/١٩٤٤ ، قيمة تكاليف الانصاف عن المدة من ٣٠ من يناير لغاية آخر أبريل سنة ١٩٤٤ ، والثاني بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٤/١٩٤٥ ، وقد رصد بالقسم ٣٥ من جدول المصروفات المرافق لهذا القانون مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهاات لاصلاح كادر الموظفين ، الا أن وزارة الاوقاف لم تعتمد في ميزانياتها - وهي مستقلة - أي مبلغ لتسوية حالة خدم المساجد ومؤذنيها لرفع مرتباتهم الى ثلاثة جنيهاات شهريا باعتبارهم من الخدم الخارجين عن هيئة العمال ، ومن ثم فما كان يمكن تطبيق قرارات الانصاف في حقهم لعدم فتح الاعتماد اللازم لهذا الغرض في ميزانية الوزارة المستقلة بذاتها . واستمر الحال كذلك الى أن صدر المرسوم بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٢ بفتح اعتماد اضافي في ميزانية وزارة الاوقاف للسنة المالية ١٩٥١ / ١٩٥٢ ناصا في مادته الاولى على أن « يفتح في ميزانية وزارة الاوقاف (الاوقاف الخيرية) للسنة المالية ١٩٥١ / ١٩٥٢ اعتماد اضافي قدره ١٥٠٠٠ ج بالقسم ٢ (المساجد) باب ١ ماهيات وأجر

ومرتبات وذلك لسد التجاوز المنتظر حصوله فى الجاب المذكور ، ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من زيادة ايرادات الاوقاف الخيرية على مصروفاتها فى السنة المالية المذكورة ، كما وضعت الوزارة ميزانيتها الجديدة على أساس رفع جميع مرتبات الخدم والمؤذنين فمن التحقوا بالخدمة بعد صدور قواعد الانصاف فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ الى ثلاثة جنيهاً شهرياً . واعتباراً من ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ وأول يناير سنة ١٩٥٣ رفعت مرتبات خدم المساجد ومؤذنيها من التاريخ الاول لمن عينوا قبل يناير سنة ١٩٤٤ ومن التاريخ الثانى بالنسبة للمعينين بعد ذلك ، دون صرف فروق عن الماضى لعدم سبق فتح الاعتماد اللازم لمواجهة هذه التكاليف

٩٥ - ٣ (١٩٥٧/٣/٩) ٦٧٩/٧١/٢

١٠٤٦ - خدم المساجد ومؤذنيها - تسوية حالات خدم المساجد ومؤذنيها بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء فى ١٢/٨/١٩٥٤ منوط بقبولهم أو عرض قبولهم التصالح على أساسه - عند تخلف هذا الشرط يكون المرجع الى حكم القانون أصلاً وهو عدم استحقاق الفروق الا من ١٩٥٢/٢/٧ أو ١٩٥٣/١/١

ان مناط الافادة من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢/٨/١٩٥٤ هو أن يقبل خادم المسجد أو المؤذن التصالح مع الوزارة بالشروط التى عينها القرار أو يعرض قبوله لذلك ، سواء فى غير دعوى أقيمت أو فى أى مرحلة أو درجة من درجات التقاضى فى دعوى أقيمت فعلاً ، فان لم يتم شئ من ذلك فلا محل للافادة من القرار المذكور ، كما أن الصلح بطبيعته يقوم على تنازل كل من الطرفين على وجه التقابل عن بعض ادعاءاته حسماً للنزاع بصرف النظر عن حكم القانون أصلاً فى هذه الادعاءات ، ومن أجل ذلك لا يجوز دفع الصلح بالغلط فى القانون . أما اذا لم يتم الصلح أو لم يعرض الخادم أو المؤذن التصالح على الوزارة فلا محل لتطبيق قرار مجلس الوزراء سائف الذكر ، بل يكون المرجع فى ادعاءات الطرفين الى حكم القانون أصلاً ، وهو عدم استحقاق الفروق الا من ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ بالنسبة لمن عينوا قبل يناير سنة ١٩٤٤ ومن أول يناير سنة ١٩٥٣ بالنسبة لمن عينوا بعد هذا التاريخ .

٩٥ - ٣ (١٩٥٧/٣/٩) ٦٧٩/٧١/٢

١٠٤٧ - قرار مجلس الوزراء فى ١٢/٨/١٩٥٤ فى شأن التصالح مع خدم المساجد ومؤذنيها فى صدد مطالبهم المالية المتعلقة بالانصاف - ابرام الصلح اعمالاً لهذا القرار - عدم امكان التعطل منه بدعوى الغلط فى فهم القانون .

فى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ أصدر مجلس الوزراء قراراً بشأن التصالح مع الخدم والمؤذنين بالمساجد ، وافق فيه على التصالح مع جميع الخدم والمؤذنين حسب الشروط التى وافق عليها ممثلوهم ، يستوى فى ذلك من رفعوا تظلمات أو قضايا الى اللجان القضائية

والمتحاكم الادارية وحكم فيها أو لم يرفعوا هذه القضايا ، ومن كانوا في الخدمة في سنة ١٩٤٤ أو بعدها مع صرف اعانة غلاء لهم جميعا على أساس المرتب الجديد وقدره ٣ ج شهريا . وبناء على ذلك دبرت وزارة الاوقاف من ميزانيتها مبلغ ٢٥٠.٠٠٠ ج لتنفيذ هذا الصلح ، وحررت مع من قبل التصالح من الخدم والمؤذنين عقود صلح تضمنت الشروط السالف ذكرها . من ثم فليس للوزارة التعلل بعدم أحقية المتصالح معهم لما تم اتصالح عليه بسبب عدم فتح الاعتماد المالى لانصاف المؤذنين والخدام الا فى ٢٠ من يونية سنة ١٩٥٢ اثر الحكم الصادر لصالحهم فى ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ ، ذلك أن مثل هذه العلة هى ضرب من ضروب الادعاء بالغلط فى فهم القانون الذى نصت المادة ٥٥٦ من القانون المدنى على عدم جواز الدفع به . على أن مجلس الوزراء حين قرر قاعدة التصالح - على الوجه الذى قرره - كان يملك ابتداء وبمقتضى سلطته العامة تقرير قواعد تنظيمية عامة منشئة لمزايا جديدة قد يفيد منها من لم يكن يفيد من قواعد سابقة ، وبهذه السلطة أصدر قرارات الانصاف والتنسيق والتيسير وغيرها ، فلا تملك وزارة الاوقاف بعد ذلك أن تمتنع عن تنفيذ قرار أصدره مجلس الوزراء وخصص له الاعتماد اللازم وهو يملك بحكم الاوضاع الدستورية تقريره .

٩٥ - ٣ (١٩٥٧/٣/٩) ٦٧٦/٧١/٢

١٠٤٨ - تطبيق قواعد الانصاف على المؤهلات المعادلة للشهادة الابتدائية

- شهادة القبول بالقسم الثانوى بمدرسة الاقباط الكبرى بمنهور - تعتبر معادلة للشهادة الابتدائية فتفيد من قواعد الانصاف - لاجل نقص الحكم الوارد فى كتابى المالية اللورين على مدارس الاقباط الكبرى بالقاهرة - أساس ذلك .

ان مدارس الاقباط الكبرى المنوه عنها فى كتابى المالية اللورين الصادرين فى ٣ من مارس سنة ١٩٤٦ و ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، ليست مقصورة على مدارس القاهرة فحسب ، إذ أن فى ذلك تخصيصا غير مخصص وتقييدا للعبارة المذكورة بغير قيد ، فإذا تبين من الاوراق أن المجلس الى الفرعى بمنهور التابع للمجلس الى العام للاقباط الارثوذكس هو الذى يدير مدارس الاقباط الحيرية الكبرى بمدينة دمنهور ، صدقت على هذه المدارس تسمية « مدارس الاقباط الكبرى » التى عنها كتابا المالية اللورين ، واعتبرت شهادة النجاح فى امتحان القبول بالقسم الثانوى لاحدى هذه المدارس سنة ١٩١٦ المقسمة من المطعون لصالحه معادلة للشهادة الابتدائية بالنسبة لتطبيق قواعد الانصاف ، ما دام امتحان القبول فى المدرسة الثانوية المذكورة قد عقد فى الفترة من سنة ١٩١٦ - حتى سنة ١٩٢٣ وهى الفترة التى كانت فيها شهادة اتمام الدراسة الابتدائية ملغاة .

٥٠٢ - ٤ (١٩٦٠/٢/٢٠) ٣٩٦/٤٥/٥

١٠٤٩ - قرار مجلس الوزراء في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ - تخويله وزارة المالية بالاشتراك مع وزارة المعارف العمومية سلطة تطبيق قواعد الانصاف على الموظفين الناجحين في امتحان اتمام الدراسة الابتدائية او امتحان القبول بالمدارس الثانوية غير الحكومية - صدور كتاب وزارة المالية النورى في ٣ من مارس سنة ١٩٤٦ بالاتفاق مع وزارة المعارف تنفيذا لقرار مجلس الوزراء - اعتماد الشهادة التي تقدم من الموظف لاثبات نجاحه في امتحان القبول او اطراحها لايتعلق بسلطة تقديرية ، بل بتنفيذ قاعدة قانونية ويرتبط بواقعة مادية تقوم على تقدير دليل اثبات - تضمن الاعلان الذي اذاعته في ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٠ المراقبة العامة لامتحانات بوزارة التربية والتعليم تحديد مواعيد وفرض قيود لم يتضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ - لايفر من القاعدة التي وضعها مجلس الوزراء .

في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ أصدر مجلس الوزراء قرارا بتحويل وزارة المالية بالاشتراك مع وزارة المعارف العمومية سلطة تطبيق قواعد الانصاف على الموظفين الناجحين في امتحان اتمام الدراسة الابتدائية أو امتحان القبول بالمدارس الثانوية غير الحكومية ومدارس الابيض ، بشرط أن تقرر وزارة المعارف العمومية أن مستوى الدراسة والامتحان في هذه المدارس يطابق مثيلها بمدارس الوزارة ، وتنفيذا لهذا القرار أصدرت وزارة المالية كتابها النورى ملف رقم ٢٣٤ - ٣ / ٣ ب في ٣ من مارس سنة ١٩٤٦ بالاتفاق مع وزارة المعارف العمومية بتطبيق قواعد الانصاف على الناجحين في امتحانات الدراسة الابتدائية أو امتحانات القبول بالمدارس الثانوية التي عقدت في المدة من سنة ١٩١٦ الى سنة ١٩٢٣ ، وهي المدة التي كانت فيها الشهادة الابتدائية الحكومية ملغاة بمدارس الهيئات والجمعيات التي عينتها بمقتضى التفويض الصادر من مجلس الوزراء وقد قضى هذا الكتاب بتطبيق قواعد الانصاف على الناجحين : (١) في امتحانات الدراسة الابتدائية . أو (٢) في امتحانات القبول بالمدارس الثانوية غير الحكومية التي عينها . واذ تحقق بالمدعى هذا الوصف الاخير فان اعتماد الشهادة التي تقدم بها لاثبات نجاحه في امتحانات القبول أو اطراحها لا يتعلق بسلطة تقديرية ترخيصية ، بل بتنفيذ قاعدة قانونية أقرها مجلس الوزراء ، وهو أمر يرتبط بواقعة مادية تقوم على تقدير دليل اثبات . ولا يغير من حكم القاعدة التي وضعها مجلس الوزراء - وهو سلطة أعلى - او يعطل أثرها الاعلان الذي اذاعته في ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٠ المراقبة العامة لامتحانات بوزارة التربية والتعليم - وهي سلطة أدنى - بتحديد مواعيد وفرض قيود لم يتضمنها قرار المجلس للتقدم بطلب اعتماد شهادات الناجحين في امتحانات القبول أمام المدارس الثانوية الحرة الذين لم تطبق عليهم قواعد الانصاف وأداء اختبار في مواد معينة .

١٠٥٠ - قرار مجلس الوزراء فى ٣٠/١/١٩٤٤ والقانون رقم ٣٧١ لسنة

١٩٥٣ - اعتمادها للقاعدة التنظيمية التى تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩/٣/١٩٤٣ .

فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ صدر قرار مجلس الوزراء بانصاف بعض ذوى المؤهلات من الموظفين وفى ضمنهم حملة شهادة الثقافة ، فلم يتناول القاعدة التى تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٣ بتعديل أو الغاء ، وظلت نافذة حتى صدر القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية ، وقد تضمن جدول المؤهلات والدرجات والمرتببات المرافق له تحت رقم ٤٣ المنقولين من السنة الرابعة الى السنة الخامسة ، وأشار بين قوسين الى المنشور رقم ٣ لسنة ١٩٤٣ ، وقدر لهم راتبا مقداره سبعة جنيهاً فى الدرجة الثامنة يزداد الى ثمانية جنيهاً بعد سنتين ، وهو ذات الراتب والدرجة المقدرين لشهادة الثقافة التى نص عليها تحت رقم ٤٠ ، مما يدل على أن هذا القانون قد أقر القاعدة التنظيمية التى تضمنها المنشور الذى أذاعته وزارة المالية على وزارات الحكومة ومصالحها تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٣ .

٣٥٨ - ١ (١٨/٢/١٩٥٦) ١٤/٦٣/١

١٠٥١ - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ وكتاب

وزارة المالية الدورى ملف رقم ٢٣٤ - ٣٠٢/١ فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ - إجازتهما زيادة ماهية الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الثانى) وما يعادلها الموجودين فى الخدمة فى أقل من الدرجة الثامنة الى أن تبلغ عشرة جنيهاً مع منح العلاوات التى كانت مقررة فى كل عهد - مقتضى هذه التسوية الافتراضية تدرج مرتباتهم وزيادتها على أسس اعتبارية مرتبطة بمواعيد اترتد الى الماضى ثم تخضع بعد ذلك للاوضاع والقواعد المعمول بها فى شأن العلاوات فى كل عهد حتى تاريخ صدور قواعد الانصاف - انتهاء مفعول قواعد الانصاف بالنسبة الى الموظف بمجرد اعمالها فى حقه - مثال :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ بقواعد الانصاف نص على ما يأتى « حاملو شهادة الدراسة الثانوية (القسم الثانى) وما يعادلها الموجودون الآن فى الخدمة فى أقل من الدرجة الثامنة يمنحون هذه الدرجة فوراً ، ويسوى ماضى خدمتهم على هذا الاساس ، بافتراض أنهم عينوا ابتداء بماهية ٥٠٠ م و ٧ ج ، زيدت بمقدار نصف جنيه كل سنتين الى ١٠ جنيهاً ، ثم منحوا بعد ذلك العلاوات المقررة ٠٠ » وقد صدر كتاب وزارة المالية الدورى ملف رقم ٢٣٤ - ٣٠٢/١ فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ مردداً هذا المعنى فى البند ٧ منه . وظاهر من هذا أن التسوية التى قضت بها القواعد المذكورة وأجازت فيها زيادة الماهية الى أن تبلغ عشرة جنيهاً شهرياً مع منح العلاوات التى كانت مقررة فى كل عهد ، إنما هى تسوية افتراضية تعالج -

بأثر رجعى - ماضى خدمة الموظفين الموجودين فى الخدمة فعلا وقت صدورهما - فتدرج مرتباتهم وتزاد على أسس اعتبارية مرتبطة بمواعيد تتردد الى الماضى - ثم تخضع بعد ذلك للاوضاع والقواعد المعمول بها فى شأن العلاوات من منح أو منع فى كل عهد حتى تاريخ صدور قواعد الانصاف . ومتى توافرت شروط هذه التسوية فانها تتم مرة واحدة ، ثم ينتهى مفعول تلك القواعد بالنسبة الى الموظف بمجرد اعمالها فى حقه . وقد جرت عبارة قواعد الانصاف بلغة الماضى : مما يتعين معه قصر تطبيقها فى الدائرة الزمنية المحددة ، بحيث لا تتعدى تاريخ صدور قرار الانصاف نى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ . فاذا ما سويت حالة الموظف بالتطبيق لقواعد الانصاف فقد استنفدت هذه القواعد أغراضها بالنسبة له واتخذ الموظف بعد ذلك طريقه الطبيعى من حيث العلاوات والترقيات منبت الصلة بالانصاف ، فلا يطبق هذا الانصاف فى حقه الا مرة واحدة ، وحسبه انه رفع من درجته وماهيته الى القدر المقرر لمؤهله ، ولما كان المدعى معينا فى ظل كادر سنة ١٩٣٩ وخاضعا لاحكامه بما فيها الفقرة (ز) من المادة الثانية من الاحكام المؤقتة للعلاوات ، وكانت حالته قد سويت بالتطبيق لقواعد الانصاف تسوية صحيحة ، كما طبق فى حقه قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، والمنفذ بكتاب وزارة المالية الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٢٤/٥ م ١٢ الصادر فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، بمنحه علاوة دورية ابتداء من أول مايو سنة ١٩٤٩ ، بعد سبق منحه علاواته الدورية الى أن بلغ مرتبه ٩٦ جنيها سنويا ، فانه لا يكون على حق فى دعواه ، كما لا حق له فى الافادة من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ بمنح علاوة جديدة للموظفين المستخدمين الدائمين والمؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال والمنفذ بكتاب وزارة المالية الدورى ملف رقم ف ٢٣٤ - ٢٤/٥ مؤقت ١٢ الصادر فى ٣ من أبريل سنة ١٩٤٧ ، اذ فضلا عن عدم تحقق شروط هذا القرار فى حالته ، فانه قد انتفع بتحسين فى ماهيته نتيجة لتطبيق قواعد الانصاف . وقد قضى القرار المشار اليه بالأتمنح العلاوة المذكورة للموظفين المستخدمين الذين انتفعوا بهذا التحسين .

٧٨٥ - ٢ (١٩٥٧/١/١٢) ٣٣٣/٣٨/٢

٦ - ٣ (١٩٥٧/١١/٣٠) ١٩٧/٢٣/٣

٥٦ - ٤ (١٩٥٩/١/١٠) ٥٥٣/٤٤/٤

١٠٥٢ - شهادة التحضيرية للمعلمين - قواعد الانصاف الخاصة بها - قرار
مجلس الوزراء فى ١٩٤٤/١/٣٠ و ١٩٤٩/١/٣٠ - كساب المالية الدورى فى ابريل سنة ١٩٤٥ .

ان. قواعد الانصاف الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ تقضى بأن الحاصلين على شهادة التحضيرية للمعلمين يمنحون ماهية أولية قدرها خمسة جنيهاً في الدرجة التاسعة من بدء التعيين ، ثم أصدرت وزارة المالية كتاباً دورياً رقم ٧٥-٧/١٥ في ابريل سنة ١٩٤٥ نصت فيه على قصر هذه القاعدة على حملة تلك الشهادة النسابين في امتحانات السنوات من ١٩٣٣ الى ١٩٣٦ ، ثم وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٩ على تطبيق قواعد الانصاف على الذين أتموا الدراسة بالمدارس التحضيرية ، ونجحوا في الامتحانات التي عقدتها مدارس المعلمين الأولية في السنوات قبل سنة ١٩٣٣ وبعد سنة ١٩٣٦ . فاذا كان الثابت أن المدعية قد اجتازت امتحان اتمام الدراسة لتحضيرية بمدرسة أدهم باشا الراقية للبنات سنة ١٩٣٧ ، كما نجحت في امتحان النقل من السنة الاولى الى السنة الثانية بمدرسة معلمات السيدة زينب سنة ١٩٣٨ ، وأنها عينت في أول نوفمبر سنة ١٩٣٩ في وظيفة ممرضة بوزارة الصحة في الدرجة الثانية بمكافأة ثابتة قدرها ثلاثة جنيهاً فإنه يحق لها الافادة من قواعد الانصاف ، بحسبان أنها عينت في خدمة الحكومة قبل سنة ١٩٤٤ وهي حاصلة على مؤهل من المؤهلات التي قدرت بمقتضى قواعد الانصاف .

٨٧٤ - ٢ (١٩٥٦/١٣/٢٢) ٢٥١/٢٨/٢

١٠٥٣ - حاملوا شهادة مدرسة الخمة الاجتماعية - منحهم علاوة قدرها جنيه فوق ماهية الشهادة الدراسية الحاصلين عليها - كتاباً وزارة المالية النوريان في ٢٢ من مايو و ٦ من سبتمبر لسنة ١٩٤٤ .

يبين من كتاب وزارة المالية الدوري رقم ف ٢٣٤ - ٣٠٢/١ الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٤ بشأن انصاف حملة الشهادات المعادلة للشهادات العالية والدراسة الثانوية بقسميها والدراسة الابتدائية ، انه نص في البند ٤ منه الخاص بتسوية حالة حملة المؤهلات المبينة في الكشف رقم ٤ المرافق له على أن تسوى حالة حملة هذه المؤهلات على أساس الماهيات المقترحة للشهادات الدراسية الحاصلين عليها (البكالوريا - التجارة المتوسطة ٠٠٠ الخ) مضافاً إليها نصف جنيه أو جنيه أو جنيهاً عن المؤهل الاضافي حسب المبين في الكشف . وقد جاء في الكشف المذكور قرين شهادة مدرسة الخدمة الاجتماعية أن القيمة المقترحة لها هي ١ جنيه فوق ماهية الشهادة الدراسية الحاصل عليها . وتأييد هذا أيضاً بكتاب وزارة المالية الدوري بذات الرقم الصادر في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ بشأن تنفيذ قواعد الانصاف بالنسبة لبعض طوائف الموظفين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال ، وكذا بما ورد بالكشف رقم ٤ من الكشف المرافقة لهذا الكتاب .

٧٥٨ - ٢ (١٩٥٦/٥/٢٦) ٧٧١/٩٥/١

١٠٥٤ - علاوة مدرسة المحصلين والصيارف - انصاف بتسجير مؤهل من نوع معين - اكتساب المسمى في الدرجة الثامنة وفي ظل قواعد الانصاف حقا في علاوة مدرسة المحصلين والصيارف بحكم كونه من حملة هذا المؤهل - ترقيته الى الدرجة السابعة تجعله غير مستحق لتلك العلاوة من تاريخ ترقيته .

ان علاوة مدرسة المحصلين والصيارف ما هي الا انصاف بتسجير مؤهل من نوع معين دعت اليه ظروف خاصة ، ذلك ان مدرسة المحصلين والصيارف كانت تنتظم طلبة من حملة شهادات مختلفة ، ولكل من هذه المؤهلات تقدير خاص في قواعد الانصاف من حيث الدرجة والمرتبة فما كان يمكن - والحالة هذه - أن يقدر شهادة مدرسة المحصلين والصيارف درجة معينة مع تباين حالة خريجها ، ومن ثم رؤى أن تضاف علاوة - قدرت بنصف جنيه زيدت بعد ذلك الى ٥ و ١ ج - الى ماهية الشهادة الدراسية الحاصل عليها كل من هؤلاء الخريجين ، فاذا كان قد قدر لدبلوم التجارة المتوسطة قديم ٧ ج ، فإن مرتبة الحاصل على هذا المؤهل يصبح بعد حصوله على شهادة مدرسة المحصلين والصيارف ٧ و ٥ ج ، وكذلك بالنسبة لحامل مؤهل كفاءة التعليم الاولى المقدر له ستة جنيهات ، اذ يصبح مرتبه ٦ و ٥ ج ويطبق هذا الانصاف في حقه مرة واحدة على النحو السالف ايضاحه أيا كان مؤهله والدرجة المقررة له ، شأنه في ذلك شأن غيره ممن أنصفوا بامتضى قواعد الانصاف . ومتى سويت حالة الموظف على هذا النحو فقد اهتمت الانصاف أغراضه بالنسبة له ، واتخذ الموظف بعد ذلك سبيله الطبيعي من حيث الترقيات والعلاوات . ومن ثم فانه ولئن كان المدعى قد اكتسب في ظل قواعد الانصاف حقا في علاوة مدرسة المحصلين والصيارف وقدرها ٥٠٠ م بحكم كونه من حملة هذا المؤهل ، ثم رفعت هذه العلاوة الى ١٥٥ ج بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ من يناير سنة ١٩٥١ الا أنه وقد رقى بعد ذلك الى الدرجة السابعة اعتباراً من ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٤ - فانه منذ ذلك التاريخ لا يستحق علاوة مدرسة المحصلين والصيارف .

٨٦٧ - ٣ (١٩٥٨/١٢/١٣) ٤ / ٢٨ / ٣٦٧

١٠٥٥ - دبلوم مدرسة الحركة والتغراف - احتساب اقدمية الحاصلين عليه في الدرجة الثامنة من تاريخ التحاقهم بتلك المدرسة وذلك طبقاً لقرار مجلس الوزراء في ٣/٥/١٩٥٠ - سريانه على من كان طالباً وقت نفاذ القرار على ان تحتسب اقدميته من تاريخ نفاذه - عدم سريانه على من تخرج من المدرسة قبل نفاذه .

يبين من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ (في ضوء المذكرة المرفوعة من منابر عام مصلحة السكة الحديد الى مجلس الادارة) انه ، اذ حسب مدة الاقدمية في الدرجة الثامنة من تاريخ الالتحاق بمدرسة

الحركة والتلغراف ، انما قصد أن يفيد من ذلك من ينتظم في سلك الدراسة في ظل هذا القرار ، للاعتبارات التي أفصحت عنها تلك المذكرة ، وهي تشجيع الاقبال على هذه المدرسة . وغنى عن البيان أنه يفيد في الوقت ذاته من هذه المزية بحكم الاقتضاء من كان طالبا بالفعل وقت نفاذ هذا القرار ، ما دام لم تزايله صفة الطالب فيها ، ولكن لا تحتسب له الاقدمية عندئذ الا من تاريخ نفاذه ، دون ارجاعها الى تاريخ التحاقه بالمدرسة ، وهو تاريخ أسبق ؛ والا كان ذلك تطبيقا للقرار بتاريخ سابق بغير نص واضح منه ومن باب أولى لا ينطبق هذا القرار على من سبق أن تخرج من المدرسة قبل نفاذه وانقطعت صلتها بها وزايلته صفة الطالب قبل هذا التاريخ .

١٢٦٤ - ٢ (١٩٥٧/٦/٢٩) ٢ (١٢٣٧/١٢٩/٢)

١٠٥٦ - علاوة التلغراف - الحاصلون على دبلوم مدرسة الحركة والتلغراف يتناولون ٥٠٠ م فوق ماهية شهادتهم الدراسية وذلك طبقا لقواعد الانصاف - زيادة هذه الفئة الى ١٥٠ ج بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٥/٣ - هذه الزيادة يفيد منها من حصل على هذا الدبلوم قبل صدور ذلك القرار أو بعد صدوره ، على ألا تسرى الا من تاريخ صدوره - حجة ذلك .

يبين من الاطلاع على الكتاب السورى لوزارة المالية رقم ف ٢٣٤-١/٣٠٢ الصادر في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ بشأن تنفيذ قواعد الانصاف أنه نص - في الكشف رقم ٤ الخاص بالعلاوات الاضافية للحاصلين على مؤهلات تكميلية - على أن الحاصل على دبلوم مدرسة التلغراف يتناول ٥٠٠ م « فوق ماهية الشهادة الدراسية الحاصل عليها » ، ثم صدر بعد ذلك قرار مجلس الوزراء في ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ برفع هذه العلاوة من ٥٠٠ م الى ٥٠٠ م و ١ ج . ووضح أن هذه العلاوة هي تقدير للمؤهل ذاته ، ومن ثم يفيد منها من حصل على المؤهل قبل صدور قرار ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ سالف الذكر ، كما يفيد منها من حصل على المؤهل بعد ذلك التاريخ ؛ على ألا تسرى هذه الزيادة الا من تاريخ صدور ذلك القرار ذلك أنه من المسلم أنه اذا صدر تنظيم جديد يتضمن مزايا للموظف فانه يسرى في حقه من يوم صدوره ، الا اذا كان واضحا منه أنه قصدا أن يكون نفاذه من تاريخ سابق .

١٢٦٤ - ٢ (١٩٥٧/٦/٢٩) ٢ (١٢٣٧/١٢٩/٢)

١٠٥٧ - علاوة التلغراف - قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٠/٥/٣ برفع علاوة التلغراف من ٥٠٠ م الى ٥٠٠ م و ١ ج - لا يفيد منه الا من يتولى أو سيتولى أعمال التلغراف دون من انقطعت صلتهم بهذا النوع من العمل .

ان رفع علاوة التلغراف من ٥٠٠ م الى ٥٠٠ م و ١ ج بمقتضى القرار الصادر من مجلس الوزراء في ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ الذي يستند اليه

المدعى ، انما قام أساسا على تشجيع الالتحاق بمدرسة التلغراف . ومن ثم لا يفيد من هذا التعديل الا من يتولى أو سيتولى أعمال التلغراف ، أما من انقطعت صلتهم بهذا النوع من العمل فلا حق لهم فى تلك العلاوة ، اذ هى لم تقرر الا لمن يتولى مهنة التلغرافى . فاذا كان الثابت أن المنعنى كان قد انقطعت صلته بأعمال التلغراف منذ أن نقل من مصنحة السكة الحديد الى مصنحة الاموال المقررة فى وظيفة كتابية اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٤٩ . فلا يحق له فى المطالبة بالعلاوة المعدلة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ .

٥٦ - ٢ (١٩٥٦/٤/٧) ٦٥١/٧٥/١

١٠٥٨ - علاوة التلغراف - القول بأنها تمنح لمن قدر لمؤهله الدرجة الثامنة

دون من قدر لمؤهله درجة أعلى - فى غير محله - حجة ذلك .

يبين من الاطلاع على الكتاب الدورى لوزارة المالية رقم ف ٢٣٤ - ٣٠٢/١ الصادر فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ بشأن تنفيذ قواعد الانصاف أنه نص - فى الكشف رقم ٤ الخاص بالعلاوات الاضافية للحاصلين على مؤهلات تكميلية - على أن الحاصل على دبلوم مدرسة التلغراف يتناول ٥٠٠ م « فرق ماهية الشهادة الدراسية الحاصل عليها » ، كما نص فى الكشف رقم ٢ على أنه قدر للحاصل على دبلوم الفنون والصنائع أو الفنون والصناعات أو فنون التطبيقية راتبا قدره عشرة جنيهات للحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم أول أو اتمام الدراسة بالمدارس الصناعية فى الدرجة السابعة ، وتسعة جنيهات للحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية فى الدرجة السابعة ، وبين الكتاب الدورى كيفية تطبيق القيم المقترحة فى الكشف رقم ٤ على أصحاب الشهادات ، وأورد لذلك مثلا خريجى مدرسة المحصلين والصياف على النحو الآتى : اذا كان حاصلا على التجارة المتوسطة (نظام قديم) فتكون الماهية $٧ + ٥ = ١٢$ ج ، اذا كان حاصلا على التجارة المتوسطة (نظام جديد) فتكون الماهية $٧ + ٥ = ١٢$ ج ، واذا كان حاصلا على كفاءة التعليم الاولى فتكون الماهية $٦ + ٥ = ١١$ ج . ولم يرد بقوعه الانصاف ولا بالكتاب الدورى سالف الذكر ما يفيد أن العلاوة الاضافية سالفه الذكر انما تمنح فى حدود الدرجة الثامنة فقط أو لمن قدر لمؤهله الدرجة الثامنة دون من قدر لمؤهله درجة أعلى ، بل أن النص صريح فى اضافة العلاوة الى الماهية المقررة للشهادة الدراسية دون تحديد درجة معينة، وقد يكون مقدرا لهذه الشهادة الدراسية الدرجة السابعة أو الدرجة الثامنة دون تمييز أو فارق بينهما .

١٤٢٣ - ٢ (١٩٥٧/٦/١٥) ١١٥٦/١٢١/٢

١٠٥٩ علاوة اتلغراف ماهي الا انصاف بتسعين مؤهل من نوع معين دعت

اليه ظروف خاصة .

ان علاوة التلغراف ما هي الا انصاف بتسعين مؤهل من نوع معين دعت اليه ظروف خاصة ، ذلك أن مدرسة الحركة والتلغراف كانت تنتظم طلبة من حملة شهادات الكفاءة والثقافة والتوجيهية ودبلوم الفنون والصناعات ؛ ولكل من هذه المؤهلات تقدير خاص في قواعد الانصاف من حيث الدرجة والمرتبة ؛ فما كان يمكن - والحالة هذه - أن يقدر لشهادة مدرسة الحركة والتلغراف درجة معينة مع تباين حالة خريجها ، ومن ثم رؤى أن تضاف علاوة قدرت بنصف جنيته الى ماهية الشهادة الدراسية الحاصل عليها كل من هؤلاء الخريجين . فاذا كان قد قدر لدبلوم الفنون والصناعات في قواعد الانصاف الدرجة السابعة بمرتبة عشرة جنيته ، فان مرتبة حامل هذا المؤهل يصبح بعد حصوله على شهادة الحركة والتلغراف عشرة جنيته ونصف ؛ وكذلك الحال بالنسبة لحامل مؤهل الكفاءة المقدر له ستة جنيته ؛ اذ يصبح مرتبه ستة جنيته ونصف ؛ ويطبق هذا الانصاف في حقه مرة واحدة على النحو السالف ايضاحه ايا كان مؤهله والدرجة المقدرة له ؛ شأنه في ذلك شأن غيره ممن أنصفوا بمقتضى قواعد الانصاف . ومتى سويت حالة الموظف على هذا النحو فقد استنفد الانصاف أغراضه بالنسبة له ؛ واتخذ الموظف بعد ذلك سبيله الطبيعي من حيث الترقيات والعلاوات .

١٤٢٣ - ٢ (١٩٥٧/٦/١٥) ١١٥٦/١٢١/٢

١٠٦٠ - قرارات مجلس الوزراء الصادرة في أول يولييه و ٢ و ٩ من

ديسمبر سنة ١٩٥١ - انشاؤها مراكز قانونية لنوى المؤهلات المشار اليهم فيها - شروط استحقاق الدرجة والمرتبة المقررين لهذه المؤهلات .

في أول يولييه و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وافق مجلس الوزراء على مقترحات اللجنة المالية بتعديل قيم بعض المؤهلات التي سبق أن تناولها قواعد الانصاف الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير و ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ وبتقدير بعض المؤهلات التي لم تكن قد قدرت بعد على أن تكون تسوية حالات أصحاب المؤهلات المبينة بالمقترحات المذكورة طبقا للقواعد التي تضمنتها تلك المقترحات . وقد نص البند الاول والثاني من هذه القواعد على كيفية تسوية حالة الحاصلين على شهادات اضافية وهي التجارة الليلية ودبلوم التلغراف وليسانس الآداب مقرونة بدبلوم المعلمين العليا ومعهد التربية للمعلمين (القسم العالي) قسم عام وقسم الرسم ومدرسة المساحة ثم خريجي مدارس الزراعة المتوسطة ، ونص البند الثالث على طريقة تسوية حالات الحاصلين على الشهادات المبينة

فى البنود الأخرى ، ومما ورد بالبند المذكور ما يأتى « الحاصلون على هذه المؤهلات وكانوا فى الخدمة فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ فى درجة أقل من المدون فى المقرر لهذا المؤهل ، هؤلاء يعتبرون فى الدرجة التى تقرر لهذا المؤهل بصفة شخصية من تاريخ تعيينهم الأول ان كانوا حاصلين على هذا المؤهل وقتئذ أو من تاريخ حصول على هذا المؤهل ان كان قد تم ذلك أثناء الخدمة وتسوى ما هيأتهم على أساس افتراض انهم عينوا ابتداءً بالمهية المقررة لهذا المؤهل الدراسى تزداد بالعلاوات المقررة . . والحاصلون على المؤهل الدراسى وعينوا بعد ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ فى درجة أقل من الدرجة المقررة لمؤهلهم الدراسى ، هؤلاء يمنحون الدرجات المقررة لمؤهلاتهم الدراسية عند خلوها وتحسب أقدميتهم فيها من تاريخ التعيين أو من تاريخ حصولهم على المؤهل الدراسى على ألا يترتب على ذلك أى تعديل فى المهية أو ميزة فى منح العلاوات ويشترط أن يكون الموظف قائماً بعمل يتفق وطبيعة مواد دراسة مؤهله الدراسى » ، ونص فى البند الخامس على سريان القواعد المتقدمة على كل من عين فى وظيفة دائمة أو مؤقتة أو على اعتماد أو بمكافأة أو باليومية أو فى سلك الخدمة السائرة ، كما نص فى البند الثامن على ألا « يصرف فرق عن التسويات المتقدمة إلا من تاريخ صدور القانون بفتح الاعتماد الإضافى اللازم أما فى حالات خريجات الخدمة الاجتماعية ومعهدى الموسيقى والتمثيل فيصرف الفرق » ، وقد ختمت مذكرة اللجنة المالية المتضمنة مقترحاتها بطلب موافقة مجلس الوزراء عليها من حيث المبدأ . وذلك ليتسنى حصر التكاليف والتقدم الى المجلس بطلب فتح الاعتماد الإضافى اللازم ، فوافق المجلس على مقترحات اللجنة المالية المبينة فى المذكرة من حيث المبدأ .

ولما كان مجلس الوزراء - بقراراته التى أصدرها فى أول يولييه ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ - هو المنشئ للمركز القانونى لذوى المؤهلات الذين تضمنتهم هذه القرارات ، فله بهذه المثابة أن يحدد هذا المركز ويعتبر آثاره على الوجه الذى يقدره . وظاهر من مطالعة القواعد التى أقرها المجلس لأجراء التسويات انه قرر للموظفين ذوى المؤهلات ، ممن تناولتهم أحكام هذه القرارات ، حقاً منجزاً فى الدرجة والمرتبة المقررين لمؤهلاتهم من تاريخ تعيينهم أو من تاريخ حصولهم على المؤهل على التفصيل السابق بيانه ، وانما علق صرف الفروق المالية المترتبة على هذه التسويات على فتح الاعتماد المالى اللازم .

٦٤٠ - ٢ (١٩٥٦ ١٢/٢٢) ٢٣٩/٢٧/٢

ب - معادلات دراسية

راجع أيضاً : ١٤ ، ١٠٢ ، ٢٠٦ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ؛

٧٢٩ : ٧٦٧ : ٩٦٠ : ٩٦١ : ٩٦٢ : ١٠٢٩ : ١٠٣٩ : ١٠٤٠ ، ١٠٥٠
١٠٩٢ ، ١١٦٠

١٠٦١ - القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - القول بأنه قد صفى جميع
الامضاء القديمة الخاصة بالانصافات ومعادلات الشهادات والتقديرية المالية وغيرها التي
صدرت بها قرارات من مجلس الوزراء - في غير محله - عدم نصه الا على الغاء القرارات
الصادرة في ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ واول يولية ١٩٥٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ .

لاوجه للقول بأن القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ في شأن المعادلات
الدراسية قد صفى جميع الامضاء القديمة الخاصة بالانصافات ومعادلات
الشهادات والتقديرية المالية وغيرها التي صدرت بها قرارات من مجلس
الوزراء - لا وجه لذلك ، لأن القانون المشار اليه انما يستهدف انصاف
طوائف مختلفة من الموظفين لم تدرهم القواعد السابقة بالانصاف ، سواء
في ذلك من عينوا بعد ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ في درجات تقل عن الدرجات
المقررة لمؤهلاتهم ، أو من حصلوا على مؤهلاتهم أثناء الخدمة فلم يمنحوا
الدرجات المقررة لها ، أو من أغفل تقدير مؤهلاتهم اغفالا تاما ؛ أو من قدرت
لمؤهلاتهم درجات ورواتب دون قيمتها . وكذلك من قعدوا عن اتخاذ
اجراءات التقاضي لتسوية حالتهم ، كما أن هذا القانون لم ينص صراحة الا
على الغاء قرارات معينة هي الصادرة في ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ واول
يوليه ١٩٥٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وهي بذاتها التي استعرضها في
مذكرته الايضاحية وأفصح عن قصده في الغائها ، دون التصريح بالغاء
قرارات الانصاف السابقة عليها . والواقع من الامر أن قرارات مجلس
الوزراء التي لم ينص القانون سالف الذكر على الغائها هي قرارات تنظيمية
عامة تتضمن مزايا مالية وأدبية للموظفين، وقد تحققت لهم في ظلها مراكز
قانونية ذاتية . فلا يمكن اهدارها بأثر رجعي من وقت صدور القرارات
التنظيمية العامة التي تحققت في ظلها تلك المراكز القانونية الا بنص خاص
في قانون يقرر ذلك ؛ وقد خلا القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه
من مثل هذا النص الخاص بالغاء تلك القرارات ، ومن ثم تظل قائمة نافذة
منتجة آثارها في مجال تطبيقها .

٧٥٩ - ٢ (١٩٥٧/٤/١٣) ٨٨١/٩٢/٢

١٤٠٥ - ٢ (١٩٥٧/٦/١) ١٠٩٨/١١٤/٢

١٠٦٢ - قانون المعادلات لم يبلغ قواعد الانصاف الصادرة في سنة ١٩٤٤ -
قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ بتقدير قيمة شهادات العالية
المؤقتة والعالية النظامية والعالية مع الاجازة والعالية مع التخصص والعالية من درجة استاذ
- عدم الغائه بصور قانون المعادلات .

أن قواعد الانصاف الصادر بها قرارات مجلس الوزراء في ٣٠ من

يناير سنة ١٩٤٤ و ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ - بما تضمنته من تقدير للمؤهلات الواردة بها - ثم تلخ بصدر القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ، اذا لم ينص ذلك القانون صراحة الا على الغاء قرارات معينة هي الصادرة في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وأول يولييه و ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ . فاذا استبان من الاطلاع على الجدول الملحق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ أنه قد خلا من تقدير لشهادة العالمية المؤقتة والعالمية النظامية والعالمية مع الاجازة والعالمية مع التخصص والعالمية من درجة استاذ ، وهي شهادات قدرت بقرار خاص من مجلس الوزراء صدر في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ ، فليس معنى هذا أن التقدير السابق لتلك المؤهلات قد سقط بعدم وروده بقانون المعادلات رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ؛ وأنه يترتب على ذلك حرمان أصحاب هذه المؤهلات من تقدير شهاداتهم مع توفر الشروط الزمنية للافادة من قانون المعادلات في حقهم ؛ ذلك لان التقدير السابق لهذه المؤهلات لا زال قائما ؛ كما لم يقصد قانون المعادلات الى اهدار قواعد الانصاف ، بل انه على العكس من ذلك ما صدر الا لافادة من لم يفد من قواعد الانصاف من المعينين في الخدمة بعد ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ الى أول يولية سنة ١٩٥٢ ، أو من أغفل تقدير مؤهلاتهم أو من قدرت مؤهلاتهم درجات أو رواتب دون قيمتها ، فهو قد أبقى التقدير القديم للمؤهلات الازهرية سالفة الذكر ، لانه وجدها مناسبة ؛ ولذلك لم ير محلا لاعادة ترديدها .

٢١٧ - ٣ (١٢ / ٤ / ١٩٥٨ م) ٣ / ١١٨ / ١٠٩٢

١٠٦٣ - القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - استهدافه انصاف طوائف مختلفة من الموظفين لم تدركهم قواعد الانصاف السابقة - مثال :

ان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية إنما صدر لتصفية الاوضاع القديمة الشاذة الناتجة عن قرارات الانصاف المختلفة السابقة عليه تصفية نهائية لا رجعة فيها ؛ وتسوية الحالات الماضية التي كانت لا تزال معلقة حتى تاريخ صدوره ؛ مستهدفا في الوقت ذاته انصاف طوائف مختلفة من الموظفين لم تدركهم القواعد السابقة بانصافها ، سواء في ذلك من عينوا في خدمة الحكومة بعد ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ في درجات تقل عن تلك المقررة لمؤهلاتهم ، أو من حصلوا على مؤهلاتهم أثناء الخدمة فلم يمنحوا الدرجات المقررة لها ، أو من أغفل تقدير مؤهلاتهم اغفلا تاما ؛ أو من قررت لمؤهلاتهم درجات ورواتب دون قيمتها ، وكذلك من قعدوا عن اتخاذ اجراءات التقاضي لتسوية حالاتهم . على أن يكون ذلك الانصاف منوطا بتوافر الشروط وخاضعا للقيود التي نص عليها وبخاصة ما أورده بمادتيه الثانية والثالثة من حيث تحديد المقصود

بالموظفين الذين يسرى عليهم حكمه ، ومن حيث علم صرف الفروق المالية المترتبة على تنفيذ هذا الحكم الا من تاريخ التنفيذ وعن المدة التالية له فقط ، وقد قضى في مادته التاسعة بسريان الاحكام المقررة فيه على الدعاوى المنظورة أمام اللجان القضائية أو أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة . ومن ثم فان أحكام هذا القانون ، لا القواعد المقررة بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، هى وحدها التى تسرى فى حق المطعون عليه الذى يحمل دبلوم مدرسة الخدمة الاجتماعية ؛ لكون هذا القانون قد أدرك بآثره النزاع الحالى قبل تسويته من قبل الادارة أو البت فيه نهائيا بحكم من القضاء وذلك بقطع النظر عن قيام أو عدم قيام الاعتماد المالى فى حينه اللازم لتنفيذ قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، وكذا عن القيود المقول بأن وزارة المالية اضافتها الى القرار المذكور ان صح ذلك .

٧ - ٢ (١٩٥٦/٣/١٠) ٥٤٠/٦٦/١

٧٥٨ - ٢ (١٩٥٦/٥/٢٦) ٧٧١/٩٥/١

١٠٦٤ - القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - نصه صراحة على إلغاء القرارات الصادرة فى ٨/١٠/١٩٥٠ وأول يولييه و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ - علم مساهمات بقرارات تنظيمية عامة لم يقصد الى إلغائها أو تعديلها - اذا تضمن هذا القانون أية مزايا عما تضمنته القرارات التنظيمية السابقة على صدوره لحمة المؤهلات الواردة بالجول الملحق به فان اصحابها يفيدون منه ولو كانوا ممن تسرى عليهم هذه القرارات - سريان هذه الافادة من التاريخ المعين فى القانون وبالشروط التى نص عليها .

ان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية له مجاله الخاص فى التطبيق ، سواء من حيث الموظفين الذين تنطبق عليهم أحكامه أو المؤهلات التى اتخذت أساسا لتقدير الدرجة أو المرتب وفقا لاحكام التى قررها ومن أنتاريخ الذى عينه لنفاذها سواء فى الحال أو بآثر رجعى ، وغنى عن البيان أن نطاق القانون المذكور فى التطبيق على مقتضى ما تقدم ذكره لا يعنى المساس بقرارات تنظيمية عامة لم يقصد الى إلغائها أو تعديلها أو اهدار المراكز القانونية التى ترتبت عليها ، بل تظل هذه قائمة منتجة آثارها فى مجال تطبيقها ، يؤكد ذلك أن القانون المذكور لم ينص صراحة ألا على إلغاء قرارات معينة هى الصادرة فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وأول يولية و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وهى بذاتها التى استعرضها فى مذكرته الايضاحية وأفصح عن قصده فى إلغائها . ومع ذلك فاذا كان قانون المعادلات الدراسية المشار اليه قد تضمن رفعا فى تقدير المؤهلات أو زيادة فى المرتب أو فى أية مزايا أخرى عما تضمنته القرارات التنظيمية السابقة فان حملة هذه المؤهلات يفيدون منها ولو كانوا ممن تسرى عليهم هذه القرارات .

ولكن لا تسرى هذه الافادة الا من التاريخ المعين في قانون المعادلات وبالشروط التي نص عليها . كما أن المناط في هذا الخصوص أن يكون المؤهل يدخل حقا ضمن المؤهلات التي عينها قانون المعادلات المشار اليه .

١٧٠٤ - ٢ (١٩٥٧/٢/٩) ٢٠٤/٥٤/٤٧٦

١٠٦٥ - القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - قصره الالغاء بأثر رجعي على قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وأول يولييه و ٢ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ دون القرارات السابقة عليها - أساس ذلك - تضمنه بعض مزايا لم ترد في هذه القرارات الأخيرة - افادة حملة المؤهلات من هذه المزايا ولو كانوا ممن تسرى عليهم تلك القرارات - سريان هذه الافادة من التاريخ المعين بالقانون وبالشروط التي نص عليها فيه .

يبين من الاطلاع على جدول المؤهلات الملحقة بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ أنه لم يقتصر على المؤهلات والشهادات الواردة بقرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وأول يولييه و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وهي القرارات التي نص صراحة في مادته الرابعة على اعتبارها ملغاة من وقت صدورها بل تضمن غيرها من المؤهلات التي وردت بقرارات مجلس الوزراء السابقة ، ولم ينص على الغاء هذه القرارات كما فعل بالنسبة الى القرارات الأخرى ، مما أثار الخلاف حول قصد الشارع نحوها وهل تعتبر ملغاة من تاريخ صدورها قياسا على القرارات التي نص صراحة على الغائها أم أنها تظل نافذة في مجال تطبيقها . والواقع أن قرارات مجلس الوزراء التي أغفل القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ النص على الغائها هي قرارات تنظيمية عامة تتضمن مزايا مالية وأدبية للموظفين وقد تحققت لهم في ظلها مراكز قانونية ذاتية ، فلا يمكن اهدارها بأثر رجعي من وقت صدور القرارات التنظيمية العامة التي تحققت في ظلها تلك المراكز القانونية الا بنص خاص في قانون يقرر ذلك . ولما كان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية قد خلا من مثل هذا النص الخاص على الغاء تلك القرارات فإنها تظل قائمة نافذة منتجة آثارها في مجال تطبيقها ، يؤكد ذلك أن القانون المذكور لم ينص صراحة الا على الغاء قرارات معينة وهي الصادرة في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وأول يولييه و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وهي بذاتها التي استعرضها في مذكرته الايضاحية ، وأفصح عن قصده في الغائها دون التصريح بالغاء قرارات الانصاف السابقة لها ، ومن جهة أخرى اذا تضمن قانون المعادلات رفعا في تقدير المؤهلات أو زيادة في المرتب أو في أية مزايا أخرى عما تضمنته قرارات الانصاف السابقة ، فإن حملة هذه المؤهلات يفيدون منها ولو كانوا ممن تسرى عليهم تلك القرارات ، ولكن لا تسرى هذه الافادة الا من التاريخ

المعين في قانون المعادلات وبالشروط التي نص عليها .

٧ - ٢ (١٩٥٦/٣/١٠) ٥٤٠/٦٦/١

١٠٦٦ - القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - فهم مدلولاته وتطبيقها مرتبطان بفهم مدلولات قانون نظام موظفي الدولة - أعمال ذلك بالنسبة للمقصود من عبارة الموظفين المعينين بصفة دائمة والموظفين المؤقتين ، الواردة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ المفسر لقانون المعادلات الدراسية .

ان انقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ، اذ نص في مادته الاولى على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، بشأن نظام موظفي الدولة » يعتبر حملة المؤهلات المحددة في الجدول المرافق لهذا القانون في الدرجة وبالمهية أو المكافأة المحددة لمؤهل كل منهم وفقا لهذا الجدول ٢٠٠ ، واذ نص في مادته الثانية على أنه « لا يسرى حكم المادة السابقة الا على الموظفين الذين عينوا قبل اول يولييه سنة ١٩٥٢ ، وكانوا قد حصلوا على المؤهلات المشار اليها في المادة السابقة قبل ذلك التاريخ أيضا ، وبشرط أن يكونوا موجودين بالفعل في خدمة الحكومة وقت نفاذ هذا القانون ٢٠٠ - ان القانون المذكور ، اذ نص على ما تقدم ؛ واضح الدلالة في أن فهم مدلولاته وتطبيقها مرتبطان ارتباطا وثيقا بفهم مدلولات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، كما أن القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ - وقد جاء مفسرا وموضحا للقانون الاول - مرتبط بهما ارتباطا يغني عنه أي بيان ، فلزم - والحالة هذه - فهم مقصود الشارع في القانون الاخير عند تحديده للموظفين الدائمين المعينين بصفة دائمة أو الموظفين المؤقتين المعينين على وظائف مؤقتة ، على هدى مفهومات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لهذه المعاني ، فهما يقيم بينهما التناسق ، وينأى بهما عن الشنوذ والتعارض .

٥٧ - ٢ (١٩٥٦/٢/٢٥) ٥٢٦/٦٥/١

١٠٦٧ - الموظفون الذين يفيدون من أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مفسرا بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ هم الموظفون الدائمون في حكم قانون نظام موظفي الدولة بصرف النظر عن تثبيتهم من عدمه - لا يفيد من أحكامه الموظفون المؤقتون اما لانهم معينون على وظائف موصوفة في الميزانية بالتوقيت ، او لاعمال مؤقتة ولو كان اعتمادها مقسما لدرجات ، واما لانهم خارج الهيئة او عمال باليومية - دليل ذلك .

لدى تطبيق انقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ، تفرقت وجوه الرأي في تحديد مدلول عبارة « الموظفين » المنصوص عليها في المادة الثانية ، وازاء هذا الاختلاف في التأويل اختلفا جر الى التعارض والشنوذ في التطبيق ، اضطر الشارع الى أن يصدر القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ لتحديد مقصوده بالموظفين الذين يفيدون من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ،

فأضاف الى المادة الثانية من هذا القانون فقرة نصها « ويقصد بالموظفين المنصوص عليهم في الفقرة السابقة الموظفون المعينون بصفة دائمة على وظائف دائمة داخل الهيئة دون الموظفين المؤقتين أو الموظفين المعينين على وظائف مؤقتة أو المستخدمين الخارجين عن الهيئة أو عمال اليومية » ، والمناطق في نظر القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ، عند تحديده الموظفين الذين يفيدون من قانون المعادلات الدراسية « هو أن يكون هؤلاء معتبرين في حكم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معينين بصفة دائمة على وظائف دائمة داخل الهيئة ، والمناطق في دائمية الوظيفة - التي تضاف بدورها صفة الدائمية على الموظف - هو كما سلف البيان بحسب وصفها الوارد في الميزانية في سلك الدرجات الداخلة في الهيئة من الاولى الى التاسعة ، لا أن يكون الموظف مثبتا أو غير مثبت ؛ فاذا وصفت الدرجة التاسعة أو غيرها بأنها مؤقتة زائلت الموظف الذي يشغلها صفة الدائمية، أما اذا اندرجت في سلك الدرجات الدائمة ولم توصف بالتأقيت اعتبر شاغلا موظفا دائما » ومن جهة أخرى فإن من عدا هؤلاء من الموظفين لا يفيدون من أحكام قانون المعادلات « وهم الموظفون المعينون بصفة مؤقتة ، اما لانهم على وظائف مؤقتة موصوفة كذلك في الميزانية ، سواء اكانت الدرجة التاسعة أم غيرها » واما لانهم معينون لاعمال مؤقتة حتى ولو كان الاعتماد المخصص لهذه الاعمال مقسما الى درجات « لان تقسيمه هكذا لا ينفي عن التعيين صفة التأقيت ، واما لانهم خارج الهيئة ؛ أو عمال باليومية . وعلة اخراجهم جميعا من عداد الموظفين الذين تسرى عليهم أحكام قانون المعادلات الدراسية هي - كما كشفت عن ذلك المذكرة الايضاحية - أن هذه الطوائف تنظم قواعد توظيفهم أحكام خاصة لا تتفق في مجموعها والقواعد التي استنتها ذلك القانون ، فالمعينون على وظائف مؤقتة أو لاعمال مؤقتة هم الذين نصت المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أن قواعد توظيفهم تنظمها أحكام خاصة يصدر بها قرار من مجلس الوزراء ، وقد صدر هذا القرار الذي وضع صيغة لعقد الاستخدام الذي يوقعونه لمدة محدودة ، وطبيعة هذه العلاقة الموقوتة لا تتلاءم مع تطبيق أحكام قانون المعادلات الذي يقتضى أساسا درجات دائمة تتم التسوية عليها ، أما المستخدمون خارج الهيئة وعمال اليومية فعلة اخراجهم أنهم ليسوا في نظام درجات تتسق مع الدرجات المقدرة في قانون المعادلات لذوى المؤهلات ، هذا فضلا عن أن طبيعة عملهم لا تتفق أساسا مع تقدير هذه المؤهلات .

١٠٦٨ - القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - اختلاف الرأى حول تحديد الموظف

اللى يفيد من أحكامه - تحديد ذلك بالقانونين ١٥١ لسنة ١٩٥٥ و ٧٨ لسنة ١٩٥٦ -
الوضع بالنسبة لموظفى المجالس البلدية والقروية .

ان المادة الثانية من القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية تنص على أنه « لا تسرى أحكام المادة السابقة الا على الموظفين الذين عينوا قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ » ، و اثر صدور هذا القانون اختلفت وجوه الرأى حول تحديد كلمة « الموظفين » الواردة فى هذا النص ، وهل تنصرف الى الموظفين المعينين على وظائف دائمة وبصفة دائمة دون سواهم ، أم أنها تتناول أيضا طوائف المستخدمين الخارجين عن الهيئة وعمال اليومية والموظفين المؤقتين والمعينين لآعمال مؤقتة .
وحسما لهذا الخلاف استصدرت وزارة المالية القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ثم أتبعته بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ فى ١٤ من مارس سنة ١٩٥٦ . مستبدلا بأحكام المادة الاولى من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ الحكم الآتى : « تضاف الى المادة ٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ فقرة جديدة نصها كالاتى : « ويقصد بالموظفين المنصوص عليهم فى الفقرة السابقة الموظفون المعينون على وظائف دائمة داخل الهيئة أو على اعتمادات مقسمة الى درجات دون الموظفين المعينين على وظائف مؤقتة والمستخدمين الخارجين عن الهيئة أو عمال اليومية » ، والمنطاط فى دائمية الوظيفة - التى تضفى بدورها صفة الدائمية على الموظف - هو على حسب وصفها الوارد فى الميزانية فى سلك اللراجات الداخلة فى الهيئة . هذا وتنص المادة ١٧ من اللائحة الصادرة فى ١٥ من مايو سنة ١٩٤٥ بشروط توظف موظفى المجالس البلدية والقروية التى وافق عليها مجلس الوزراء فى ٩ من يونية سنة ١٩٤٥ على أنه « يعتبر الموظف دائما اذا كان يشغل وظيفة دائمة مدرجة فى ميزانية المجالس ذات مرتب شهرى وممن يجوز لهم الانتفاع بصندوق التوفير بعد تشييته ويستثنى من ذلك المستخدمون الذين يشغلون وظائف المحصلين ومعاونى السلخانات فانهم يعتبرون مؤقتين » . ومن ثم اذا كان الثابت أن المدعى يعمل محصلا بمجلس بلدى المنصدة فهو بهذه المثابة يعتبر موظفا مؤقتا وبالتالى لا تنطبق فى شأنه أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مفسرا بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ .

٢٧٦ - ٢ (١٩٥٦/٥/٥) ١/٩٠/٧٤٥

١٠٦٩ - سريان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مفسرا بالقانون رقم ٧٨

لسنة ١٩٥٦ فى حق موظفى المجالس البلدية والقروية - أساس ذلك .

يبين من الاطلاع على اللائحة الصادرة فى ١٥ من مايو سنة ١٩٤٥

بشروط توظيف موظفي المجالس البلدية والقروية ومستخدميها وعمالها التي وافق عليها مجلس الوزراء في ٩ من يونية سنة ١٩٤٥ ، أن المادة الأولى منها قد نصت على أنه : « تتبع بالنسبة لموظفي ومستخدمي وعمال المجالس البلدية والقروية جميع القواعد المقررة أو التي ستقرر لموظفي ومستخدمي وعمال الحكومة فيما يتعلق بشروط التعيين ومنح العلاوات والترقيات والنقل والاجازات وبدل السفر وذلك بغير اخلال بالاحكام الخاصة الواردة في هذه اللائحة » ؛ ونصت المواد من ٢ الى ٥ على المؤهلات التي يجب توافرها فيمن يشغلون وظائف المجالس المختلفة وهي في جملتها تتفق والمؤهلات اللازمة للتعيين في وظائف الحكومة المماثلة ونصت المادة السادسة على أنه : « لا يجوز تعيين موظف أو ترقيته الا اذا كانت الدرجة التي سيشغلها مدرجة في الميزانية وخالية » ، كما تنص المادة ١٦ على أنه : « تسرى على موظفي ومستخدمي المجالس البلدية والقروية القواعد المعمول بها في الحكومة فيما يتعلق بحساب مدد الخدمة السابقة في الاقدمية وتحديد الماهية على أن يراعى ضم مدة الخدمة السابقة بأكملها اذا كانت باحدى المصالح الحكومية أو أحد مجالس المديرية » ، وأخيرا تنص المادة ١٧ على أنه : « يعتبر الموظف دائما اذا كان يشغل وظيفة دائمة مدرجة في ميزانية المجلس ذات مرتب شهري وممن يجوز لهم الانتفاع بصندوق التوفير وذلك بعد تثبيته ويستثنى من ذلك المستخدمون الذين يشغلون وظائف المحصلين ومعاوني السلخانات فانهم يعتبرون مؤقتين » . ويبين مما تقدم أن نظم التوظيف في المجالس البلدية والقروية إنما تسير على هدى النظم الحكومية سواء بسواء بحيث تسرى على موظفي تلك المجالس النظم والقواعد المعمول بها في الحكومة أو التي ستقرر فيما بعد ، ومن ثم فإن القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - بحسبانه منظما حساب الاقدمية في التعيين ، ومقتضا قيمة المؤهلات الدراسية المختلفة ؛ ومبيننا شروط افادة الموظفين من هذه القواعد - يسرى في حق موظفي المجالس البلدية والقروية شأنهم في ذلك شأن موظفي الحكومة ، بالشروط والقيود المنصوص عليها في ذلك القانون مفسرا بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ .

٢٥٠ - ٢ (١٩٥٦/٤/١٤) ٦٧٦/٧٩/١

١٠٧٠ - القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - من شرائط انطباق احكامه ان

يكون الموظف معينا بالحكومة قبل ١٩٥٢/٧/١ وقائما بخدمتها بالفعل في ١٩٥٣/٧/٢٢ .

ان من عوامل تحديد اقدمية حملة المؤهلات الواردة بالجدول المرافق لقانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ تاريخ التعيين بالحكومة ، وان من شرائط انطباق احكام هذا القانون أن يكون الموظف

معينا بالحكومة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ - وقائما في خدمتها بالفعل وقت نفاذ هذه الاحكام في ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٣ .

٥٩٦ - ٢ (١٩٥٦/٦/٢٣) ١/١١٤/١ ٩٣٧

١٠٧١ - القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . اشتراطه ان يكون الموظف معينا بالحكومة قبل ١/٧/١٩٥٢ - المقصود هو التعيين الفعلي في خدمة الحكومة لا الخدمة الاعتبارية الناتجة عن ضم مدة خدمة سابقة في جهة غير حكومية او شبيهة بالحكومة او تطبق نظما .

ان ما تطلبته المادة الثانية من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية لسريان احكامه من ان يكون الموظف معينا بالحكومة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ ، انما المقصود به هو التعيين الفعلي في خدمة الحكومة لا الخدمة الاعتبارية الناتجة عن ضم مدة خدمه سابقه في جهة غير حكومية او شبيهة بالحكومة او تطبق نظم الحكومة . ولما كان المطعون عليه لم يعين بوزارة الاوقاف الا اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٥٢ ، أي بعد التاريخ الذي عينه قانون المعادلات الدراسية ، وقد كان في هذا التاريخ الاخير في خدمة ديوان الاوقاف الخصوصية ، أي ليس في خدمة الحكومة ، فان تعيينه في خدمة الحكومة يعتبر حاصلا ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٥٢ ، ومن ثم فانه لا يفيد من احكام قانون المعادلات الدراسية سالف الذكر ، كما لا يفيد من باب أولى من قواعد الانصاف الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، ولا يبقى الا انتفاعه من قواعد ضم مدد الخدمة السابقة فيما يتعلق بماضي خدمته بديوان الاوقاف الخصوصية قبل تعيينه بوزارة الاوقاف نقلا من هذا الديوان .

٥٩٦ - ٢ (١٩٥٦/٦/٢٣) ٢/١١٤/١ ٩٣٧

١٠٧٢ - تعيين الموظف أولا باليومية - صيورته بعد ذلك في اعداد الموظفين الذين يفيدون من احكام قانون المعادلات الدراسية طبقا للمادة ٢ منه - تسوية حالته تطبيقا لهذا القانون عند توافر الشروط الاخرى .

اذا كانت الشروط التي يتطلبها قانون المعادلات متوافرة في المدعى بما يقتضى اعتبار اقدميته الاعتبارية في درجة معينة راجعة الى تاريخ تعيينه ؛ فانه يجب تسوية حالته على أساس احكام هذا القانون ، حتى ولو ثبت أن تعيينه كان باليومية ، ما دام قد أصبح في عداد الموظفين الذين صاروا يفيدون من هذا القانون بالتطبيق للمادة الثانية منه مفسرة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ .

١٠٩٥ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٢٢) ٢/٢٩/٢ ٢٥٦

١٠٧٣ - الموظف الذى تسوى حالته تطبيقا لقانون المعادلات - وضعه على درجة شخصية فى ذات السلك المعين فيه - منحه درجة أصلية فيما بعد بشروط خاصة .

ان الموظف الذى تسوى حالته بالتطبيق لقانون المعادلات الدراسية انما يوضع فى درجة شخصية فى ذات السلك المعين فيه على أن يمنح فيما بعد درجة أصلية بمراعاة شروط خاصة وفى حدود نسبة معينة من الخلوات وتبعاً لأوضاع مالية مقررة .

١٠٩٦ - ٢ (١٩٥٧/١/١٩) ٢٦٣/٤٢/٢

١٠٧٤ - الاقدميات الاعتبارية التى ينص عليها القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - لم يقصد أن يكون من أثرها أن ينقلب الموظف من موظف غير مثبت إلى موظف مثبت - دليل ذلك :

يبين من مطالعة المذكرة الايضاحية لقانون المعادلات الدراسية أنه يستهدف انصاف طوائف مختلفة من الموظفين لم تدركهم قواعد الانصاف السابقة ، سواء فى ذلك من عينوا بعد ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ فى درجات تقل عن الدرجات المقررة لمؤهلاتهم ؛ أو من حصلوا على مؤهلاتهم أثناء الخدمة فلم يمنحوا الدرجات المقررة لها ، أو من أغفل تقدير مؤهلاتهم اغفالا تاما ؛ أو من قبرت لمؤهلاتهم درجات ورواتب دون قيمتها ؛ وكذلك من قعدوا عن اتخاذ اجراءات التقاضى لتسوية حالاتهم ؛ وذلك بوضعهم فى درجات أعلى أو بزيادة رواتبهم أو تسوية أقدلياتهم بحسب الاحوال . ولكن لم يقصد الشارع أبداً إلى أن يكون من أثر هذه الاقدميات الاعتبارية أن ينقلب الموظف من موظف غير مثبت إلى موظف مثبت ، ذلك أن التثبيت تحكمه قوانين أخرى تقوم على حكمة تشريعية مغايرة ؛ لذا يقتصر تطبيقها على الموظفين والمستخدمين الذين كانوا يشغلون فعلاً وظائف دائمة ويجرى على ما هيئاتهم حكم الاستقطاع وذلك قبل وقف العمل بالتثبيت ؛ ومن ثم فإن من لم يكن كذلك قبل وقف التثبيت أو التحق بخدمة الحكومة بعده . فلا يعتبر موظفاً مثبتاً يفيد بهذه الصفة من قوانين المعاشات ، ولو كان معيناً على وظيفة دائمة أو اعتبر كذلك بحكم قانون المعادلات .

٥٤ - ٢ (١٩٥٨/٤/٢٨) ٧١٢/٨٣/١

١٠٧٥ - القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - كيفية اجراء التسوية عند تعدد مؤهلات الموظف الواحد واختلاف المزايا التى يرتبها كل مؤهل .

ان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ، وان خلا من تقرير قاعدة عامة لتسوية حالة الموظفين الحاصلين على أكثر من مؤهل من المؤهلات المحددة فى الجدول المرافق له ، الا أن الاصل

فيه أن حكمه - وقد جاء مطلقاً في تقدير هذه المؤهلات وقاضيا بتسوية حالة كل موظف على أساس المؤهل الحاصل عليه - ينطبق دائماً متى كان هذا المؤهل وارداً في الجدول المذكور ، فإذا تعددت مؤهلات الموظف الواحد وكانت المزايا التي يتيحها له مؤهله الأعلى ترجح ما دونها من المزايا التي ترتبها له مؤهلاته الأخرى ، كإن المؤهل الأعلى هو الذي يعتد به ، أما إذا كان لكل مؤهل مزاياه فلا سند لحرمان الموظف من الجمع بينها متى كانت كل ميزة منها سائغة في ذاتها على حدة ؛ كما لا وجه لاسقاط ميزة تعلق حقه بها فعلاً وكان من شأنها أن تؤثر في مركزه القانوني الذي يقرره له مؤهله الأعلى ، إذ أن نيل الموظف لمؤهل لم يكن حائزاً له أو لمؤهل أعلى مما كان حاصله عليه لا يجوز أن ينهض سبباً للانحدار بحالته مادياً أو معنوياً ، ولو بصفة مؤقتة ، إلى أدنى مما كانت عليه قبل حصوله على هذا المؤهل .

١٠٩٦ - ٢ (١٩٥٧/١/١٩) ٢٦٣/٤٢/٢

١٠٧٦ - مؤهل دراسي - العبرة في تحديد تاريخ الحصول عليه بوقت تأديته

الامتحان في جميع المواد بنجاح ، وذلك بغير نظر إلى تاريخ اعلان النتيجة .

ما دام المدعى قد حصل على المؤهل الجامعي في دور مايو سنة ١٩٥٢ أي قبل أول يولييه سنة ١٩٥٢ ، ولو أن اعلان نتيجة الامتحان تراخى إلى ١٢ من يولييه سنة ١٩٥٢ ، فانه يكون محققاً في تسوية حالته بالتطبيق لاحكام قانون المعادلات الدراسية متى توافرت بقية شرائطه ، ذلك أن الحصول على هذا المؤهل مركز قانوني ينشأ في حق صاحب الشأن بتأديته الامتحان في جميع مواد بنجاح ، أما اعلان النتيجة بعد ذلك بمدة قد تطول أو تقصر بحسب الظروف ، فلا يعدو أن يكون كشفاً لهذا المركز الذي كان قد نشأ من قبل نتيجة لعملية سابقة هي اجابات الطالب في مواد الامتحان ، اذا هي التي تحدد هذا المركز . ولذا يعتبر حصوله على المؤهل راجعاً إلى التاريخ الذي اتم فيه اجاباته في جميع هذه المواد بنجاح .

١٠٩٤ - ٢ (١٩٥٧/٢/٢٣) ٥٦٥/٦٣/٢

١٠٧٧ - القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - عدم تضمنه أي نص يجيز المساس

بالمرتبات الفعلية لأرباب التسويات الذين يفيدون من أحكامه .

ان قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ انما قصده تقويم المؤهلات الدراسية التي حددها بتقدير المرتب والدرجة اللذين قررهما لكل منها ، ولم يتضمن أي نص يجيز المساس بالمرتبات الفعلية التي يتقاضاها أرباب التسويات الذين يفيدون من أحكامه أو انتقاص هذه المرتبات اذا ما جاوزت التقدير المقرر لمؤهلاتهم سواء في حالة

الحصول على مؤهل واحد أو حالة الحصول على أكثر من مؤهل ، وهو أمر لا يجوز إلا بنص صريح في القانون ، ذلك أن الموظف يكسب مركزاً قانونياً ويترتب له حق ذاتي في المرتب الذي وصل إليه ، ولا يؤثر في هذا المركز أو الحق تسوية أريد بها تحسين حالته ، لأنها لا تعتبر تعييناً جديداً منبت الصلة بخدمته الماضية وما بلغه من مرتب لا سيما إذا كانت الزيادة في المرتب التي نالها وهو في الوضع السابق على هذا التحسين ناتجة من قاعدة قانونية أخرى سليمة هي دورية العلاوة .

وقد حرص المشرع - كما جاء في المذكرة الإيضاحية لقانون المعادلات الدراسية عندما رأى أن يقرن تنفيذ هذا القانون بإجراء من شأنه تخفيف بعض أعباء الخزانة العامة - على أن يبقى في المادة الخامسة من القانون على الزيادة في المرتب التي استحققت للموظفين الذين طبقت عليهم قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وفي أول يولية و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ مع تنظيم طريقة خصم هذه الزيادة من إعانة غلاء المعيشة دون المساس بأصل المرتب . وإذا كان جدول تقدير الشهادات الدراسية المرافق للقانون المذكور قد نص في البنود ١ و ٣ و ٥ منه - فيما يتعلق بدبلوم الفنون والصنائع أو دبلوم الفنون والصناعات قديم سنة ١٩١٠ إلى ١٩٣٢ وبدبلوم الفنون التطبيقية نظام جديد ، حديث ، وبشهادة مدرسة المساحة - على منح الحاصل على أي من هذه المؤهلات ١٠ ج في الدرجة السابعة من بدء التعيين على أن يمنح الدرجة السادسة بعد ثلاث سنوات بماهية ١٠ ج أو بمرتب الحاصل عليه أيهما أكبر - فإن هذا النص إنما ورد لعل خاصة لا تتعارض مع التفسير السابق وذلك بالنسبة إلى المؤهلات المقدر لها مرتب عشرة جنيهاً في الدرجة السابعة عند بدء التعيين ثم عشرة جنيهاً ونصف في الدرجة السادسة بعد ثلاث سنوات ، إذ قدر المشرع أن مرتب حملة هذه المؤهلات كثيراً ما يزيد بالعلاوات خلال السنوات الثلاث على ما هو مقرر لها في الجدول المرافق للقانون ، فلم يشأ حرمانهم من هذه الزيادة نتيجة للتقدير المتوالي لمؤهلاتهم ، ومن ثم أورد هذا النص دفعا لكل تأويل وتأييداً للمبدأ الأصلي .

١٠٩٦ - ٢ (١٩٥٧/١/١٩) ٢٦٣/٤٢/٢

١٠٧٨ - الاوضاع التي استحدثها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ في شأن الموظفين الذين يفيدون من أحكام قانون المعادلات الدراسية المفسر بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ - الفادة المعينين على اعتمادات مقسمة إلى درجات ، واحترام التسويات النهائية التي تمت من جانب الإدارة من تلقاء نفسها قبل العمل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ وكانت قد ألغيت تنفيذاً له .

في ١٤ من مارس سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ مستبدلاً بأحكام المادة الأولى من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ الحكم الآتي: « تضاف الى المادة ٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ فقرة جديدة نصها كالاتي :

ويقصد بالموظفين المنصوص عليهم في الفقرة السابقة الموظفون المعينون على وظائف دائمة داخل الهيئة أو على اعتمادات مقسمة الى درجات دون الموظفين المعينين على وظائف مؤقتة والمستخدمين الخارجين عن الهيئة أو عمال اليومية » . كما قضى في مادته الثانية بأن يستبدل بأحكام المادة الثانية من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ النص الآتي : « ولا تخل أحكام المادة السابقة بالأحكام النهائية الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والقرارات النهائية الصادرة من اللجان القضائية وجهات الإدارة » . ويتبين من هذا القانون الأخير - في ضوء مذكراته الإيضاحية - أنه قنن التفسير الذي انتهت إليه هذه المحكمة في حكمها الصادر بالقضية رقم ٥٧ لسنة ٢ القضائية بجلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٦ ، واستحدث حكمين جديدين ، أولهما : أنه يفيد من أحكام قانون المعادلات الدراسية الموظفين المعينون على اعتمادات مقسمة الى درجات ، وذلك بأثر رجعي منسحب الى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ، باعتبار أن حكم هذه الاعتمادات كحكم الوظائف الدائمة من حيث استمرارها ، وثانيهما : احترام التسويات النهائية التي تمت من جانب جهات الإدارات المختلفة من تلقاء نفسها قبل نفاذ القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ وكانت قد أُلغيت تنفيذاً لهذا القانون ، وكانت تشمل طائفة كبيرة من الموظفين وعمال اليومية والمستخدمين الخارجين عن الهيئة غير الحاصلين على أحكام نهائية ، وكان بعضهم قد رقى الى درجات أعلى مما أوجد اضطراباً كبيراً في حالاتهم ونشأت عنه تفرقة بين من خاضع للحكومة فحصل على حقه بطريق القضاء ، وبين من فضل انتظار وصول هذا الحق اليه في يسر ومسالمة . ويترتب على احترام هذه التسويات إعادة حالة أصحابها الى ما كانت عليه قبل الإلغاء مع رد الفروق المالية التي تكون قد حصلت منهم ، وذلك كله رغبة في تحقيق المساواة بين من صدرت لهم أحكام نهائية ومن تمت في حقهم تسويات نهائية من جانب جهات الإدارة المختلفة من تلقاء نفسها .

٢٥٠ - (١٩٥٦/٤/١٤) ٦٧٦/٧٩/١

١٠٧٩ - القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ - احترام التسويات النهائية التي أجرتها الإدارة تطبيقاً للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ولو تمت خطأ في شأن موظفين على غير وظيفة دائمة ، أو مستخدمين خارج الهيئة أو باليومية .

إن القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ قد أحترم التسويات النهائية التي

تمت من جهات الادارة المختلفة بالتطبيق للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، حتى ولو كانت تمت خطأ في شأن موظفين لم يكونوا على وظائف دائمة أو كانوا في درجات خارج الهيئة أو باليومية ، للحكمة التشريعية التي أفصح عنها في مذكرته الايضاحية ، وهي الرغبة في تحقيق المساواة استقرارا للاوضاع .

٩٥٦ - ٢ (١٩٥٧/٦/٨) ١١٠٣/١١٥/٢

١٠٨٠ - عدم جواز استرداد الفروق المالية التي صرفت بناء على التسوية التلقائية التي حصنها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ .

لايجوز استرداد الفروق المالية التي صرفت الى الموظف بناء على التسوية التلقائية النهائية التي حصنها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ . المعدل لقانون المعادلات الدراسية .

١٦٥٩ - ٢ (١٩٥٨/١/١٢) ٥٠٧/٥٩/٣

١٠٨١ - الشروط اللازم توافرها في التسوية حتى تكتسب الحصانة التي ينص عليها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ : تمامها نهائيا من جانب الادارة من تلقاء نفسها قبل نفاذ القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ، واعتمادها قبل هذا التاريخ ممن يملك ذلك قانونا ، وانعدام المنازعة في شأنها أمام أية درجة من درجات التقاضي - يجب ألا يكون مثار المنازعة هو تحديد المقصود بالموظفين الذين ينطبق عليهم القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ .

المقصود بالتسويات التي تكتسب الحصانة المعنية بنص القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ ، هي تلك التي تكون قد تمت واعتمدت نهائيا قبل نفاذ القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ممن يملك ذلك قانونا ، ولو كانت قد سحبت بعد ذلك ، وألا يكون قائما بشأنها منازعة قضائية ما زالت منظورة في أية درجة من درجات التقاضي تنفي عنها صفة النهائية والاستقرار . وغنى عن البيان ، أن المقصود بذلك هو ألا يكون مثار المنازعة هو تحديد المقصود بالموظفين الذين ينطبق عليهم القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ، وهم الذين اختلف الرأي في تحديدهم ، فصدر في هذا الشأن القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ثم القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ الذي حسم الخلاف في هذا التحديد ، إذ أن هذا القانون الأخير قصصا احترام مثل هذه التسويات للحكمة التي أفصح عنها . وإنما المقصود بالمنازعة القضائية التي تنفي عن التسوية صفة النهائية والاستقرار هي تلك المنازعة التي يكون مثارها سببا آخر من حيث صحة أو عدم صحة انطباق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، كوجوب أن يكون الموظف معيناً قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ وحاصلا على المؤهل المقرر قبل ذلك التاريخ أيضا وأن يكون موجودا بالفعل في خدمة الحكومة وقت نفاذ القانون

المذكور . فان كان مثار المنازعة شيئاً من ذلك ، أو كان خاصاً بتقدير الدرجة والمرتبة المقررين للمؤهل ، أو غير ذلك من الاسباب التي تخرج عن مجرد تحديد المقصود من الموظفين الذين ينطبق عليهم القانون المشار اليه طبقاً لمادته الاولى ، فان التسوية التي تكون قد تمت - ولو تلقائياً من جانب الادارة - بالمخالفة لتلك الشروط لا تكتسب الحصانة المعنية بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ ، ولا تمنع الادارة من الرجوع فيها نزولاً على التطبيق الصحيح للقانون ، ان كان لذلك وجه .

٢٥٠ - ٢ (١٩٥٦/٤/١٤) ١/٧٩/٦٧٦

١٣٥٦ - ٢ (١٩٥٧/٦/١) ٢/١١٣/١٠٩٢

١٠٨٢ - علاوات دورية - ميعاد استحقاقها - قاتره بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية - المراكز الجديدة المترتبة على نفاذ احكام هذا القانون هي دون سواها المراكز القائمة قانوناً لافراد الطوائف العاملين به بما تقتضيه من اعادة تسوية حالاتهم وما يترتب على ذلك من تغيير موعد العلاوات الاعتيادية المستحقة لهم فعلاً قبل اجراء التسوية - وجوب الاعتداد بتاريخ آخر علاوة استحقاقها للموظف وفقاً لهذا المركز الجديد في تحديد ميعاد استحقاق علاوته المستقبلية - لا صفة للقول بالاعتداد بتاريخ آخر علاوة فعلية منحها وفقاً للقواعد التنظيمية التي كان معمولاً بها قبل نفاذ قانون المعادلات الدراسية - اساس ذلك .

يبين من نص المادة الاولى من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية أن المشرع استهدف انصاف طائفة من الموظفين وهم حملة المؤهلات الواردة بالجدول المرافق للقانون ، فأعاد تعديل مراكزهم القانونية على النحو المشار اليه ، وذلك بوضعهم في درجات أعلى أو بزيادة مرتباتهم أو تحديد أقدمياتهم في الدرجات الجديدة من تاريخ التعيين في الحكومة أو الحصول على المؤهل ايهما أقرب تاريخاً ، ومن ثم تعتبر المراكز الجديدة المترتبة على نفاذ هذه الاحكام هي دون سواها المراكز القائمة قانوناً لافراد تلك الطائفة بما تقتضيه من اعادة تسوية حالاتهم وما قد يترتب على ذلك من تغيير موعد العلاوات الاعتيادية المستحقة لهم فعلاً قبل اجراء التسوية .

ولا مقلع فيما أورده الحكم المطعون فيه من أن العلاوة الدورية التي تمنح للموظف الذي سنويت حالته وفقاً لقانون المعادلات ، انما يتحدد تاريخها بعد مضي سنتين من تاريخ آخر علاوة فعلية منحها بالتطبيق لنص المادة ٤٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بصرف النظر عن موعد علاوته وفقاً للتسوية التي أجريت له طبقاً لقانون المعادلات ، لا مقلع في ذلك ، لانه يبين من استظهار المواد ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر ، ان استحقاق العلاوة الدورية هو في الاصل مركز

قانوني ذاتي ينشأ في حق الموظف بحلول موعد استحقاقها بعد قضاء فترة معينة في صورتين : أما من تاريخ التعيين مع مراعاة أول مايو أو من تارة استحقاق العلاوة السابقة بحسب الاحوال ، ومادامت حالة الموظف المستفيد من قانون المعادلات قد أعيد تسويتها بأثر رجعي يرجع الى تاريخ التعيين أو تاريخ الحصول على المؤهل أيهما أقرب تاريخاً وما يقتضيه ذلك من تدرج المرتب بالعلاوات الدورية من التاريخ الفرضي الذي حدده القانون لبدء التسوية ، فإنه يترتب على ذلك بحكم اللزوم الاعتداد بتاريخ آخر علاوة استحقاقها لموظف وفقاً لهذا المركز الجديد في تحديد ميعاد استحقاق علاواته المستقبلية ، دون اعتداد بتاريخ آخر علاوة فعلية منحها ذلك الموظف وفقاً للقواعد التنظيمية التي كان معمولاً بها قبل نفاذ قانون المعادلات الدراسية .

٨١٣ - ٤ (١٩٦٠/٥/٢١) ٩٥٤/٩٦/٥

١٠٨٣ - المادة ٦ من قانون المعادلات الدراسية - إيرادها قيداً على ترقية أصحاب المؤهلات المقدر لها عند التعيين أو بعد فترة محددة منه الدرجة السادسة بماهية ١٠٠ ج - تقريرها أقدمية اعتبارية نسبية لصالح ذوي المؤهلات الجامعية وما يعادلها - المقصود من هذا الحكم كفاية الموازنة بين حملة هذه المؤهلات .

تنص المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على أن أصحاب المؤهلات المقدر لها عند التعيين أو بعد فترة محددة منه الدرجة السادسة بماهية قدرها ١٠٠ ج شهرياً ، وفقاً للجدول المرافق لهذا القانون أو وفقاً لقرارات مجلس الوزراء الصادرة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ ، لا يجوز النظر في ترقية لهم للدرجة الخامسة بالكادر الفني العالي والاداري بالأقدمية إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ اعتبارهم في الدرجة السادسة بالمهاية المذكورة ، وعلى العموم تعتبر لحاملي الشهادة العالية أو المؤهل الجامعي من شاغلي الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي والاداري أقدمية نسبية مقدارها ثلاث سنوات على أصحاب المؤهلات المقدر لها عند التعيين أو بعد فترة محددة منه الدرجة السادسة بماهية ١٠٠ ج شهرياً ، وقد أريد بالقيد الوارد بهذه المادة كفاية الموازنة بين حملة هذه المؤهلات وبين أقرانهم من حملة الدرجات الجامعية وما يعادلها ، لأنه وإن كانت مؤهلات أولئك تصلح للتعين في الكادر العالي ، إلا أنها مع ذلك أدنى في المستوى العلمي من الدرجات الجامعية وما يعادلها التي يحملها هؤلاء . فوضع القانون الضابط لكفاية هذه الموازنة على الوجه الذي عينه ، وقد أفصححت عن ذلك المذكرة الإيضاحية بقولها « هذا وتتضمن المادة السادسة من مشروع القانون حكماً يعالج حالة بعض الموظفين الذين اعتبروا عند تعيينهم في درجة مالية واحدة مع اختلاف في مستوى مؤهلاتهم كما هو الحال في

مستوى مؤهلاتهم كما هو الحال فى شهادات التجارة التكميلية والزراعة التكميلية والشهادات الصناعية عند مقارنتها ببيكالوريوس الجامعة فى التجارة أو بليسانس فى الحقوق أو الآداب أو ببيكالوريوس الزراعة أو ببيكالوريوس الهندسة على التوالى . وقد رأى بدلا من اعتبار أصحاب الشهادات الاقل خاضعين للكادر المتوسط (كتابى أو فنى) أن تعطى حملة الشهادات العالية والمؤهلات الجامعية اقدمية اعتبارية نسبية على أصحاب المؤهلات الاقل انذين تقررت لهم الدرجة السادسة المخفضة ، ومقدار هذه الاقدمية ثلاث سنوات ، ينطلقون بعدها فى الترقية فى الكادر الفنى العالى والادارى ، وهذا الحكم يوفق بين مطالب الناحيتين .

١٧٦٣ - ٢ (١٩٥٨/٧/١٢) ٣/١٦٣/١٥٥١

١٠٨٤ - المادة السادسة من قانون المعادلات - تقريرها اقدمية نسبية لحملة المؤهلات العالية من شاغلى الدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى والادارى مقدارها ثلاث سنوات على حملة المؤهلات المقررة لها عند التعيين او بعد فترة محددة منه الدرجة السادسة بماهية ٥٠٠ م و ١٠ ج شهريا - لا محل لاعمال هذه الاقدمية الا عند التزاحم بين هاتين الطائفتين - صدور القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٤ - تخلف شرط الثلاث سنوات المقررة كحد أدنى للترقية فى حامل المؤهل العالى - انعدام التنافس بينه وبين حامل المؤهل التكميل الذى امضى ثلاث سنوات فى الدرجة السادسة - جواز ترقية الآخر - أساس ذلك .

لا جدال فى تباين طبيعة الاقدمية التى تناولها الحكم الاستثنائى الوارد فى الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ عن تلك التى عنها التعديل التشريعى الذى استحدثه القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٤ بضرورة أن يمضى الموظف ثلاث سنوات فى الدرجة السادسة حتى يمكن ترقيته الى الدرجة الخامسة فالأقدمية الاولى أريد بها لاعتبارات قدرها الشارع ، أن يمنح صاحب المؤهل الجامعى اقدمية اعتبارية مقدارها ثلاث سنوات تحتسب له على ذى المؤهل التكميل عند تزاممهما فى الترقية الى الدرجة الخامسة أما الاقدمية الثانية فهى اقدمية فعلية قصد بها الى ابقاء موظف فى الدرجة السادسة فترة من الزمن قبل أن تتقرر صلاحيته للترقية الى الدرجة الخامسة بالكادر الفنى العالى على أساس الاقدمية وهو قيد زمنى لم يكن من قبل مسنونا فى قانون موظفى الدولة بل طرأ عليه لأول مرة بموجب القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر بتعديله فى ٢٨ من يونية سنة ١٩٥٤ ومن ثم لم يكن قائما عند صدور قانون المعادلات رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ فى ٢٢ من يونية سنة ١٩٥٣ ، واذا كانت هذه الاقدمية المشترطة للترقية الى الدرجة الخامسة فعلية بطبيعتها ، والزمن عنصر حاسم فى قياسها لم يجز الاعتياض عنها او تكميلها بأقدمية اعتبارية ليست من طبيعتها والا كان فى هذا التكميل خروج عن مقصود المشرع وتقويت لاغراضه .

وشرط بقاء الموظف في الدرجة السادسة ثلاث سنوات على الأقل لجواز ترقيته الى الدرجة الخامسة بالكادر الفني العالي والاداري هو شرط صلاحية للترقية ، وهو بهذه المثابة شرط موضوعي عام يجعل من يتخلف فيه الشرط غير صالح للترقية بصورة مطلقة مادام لم يستكمل هذا النصاب انزمى ومقتضى أى شرط موضوعي أن لا يكون تطبيقه نسبيا وأن يجرى حكمه على وجه الاطلاق ، فاذا تخلف في حق موظف جعله غير صالح للترقية الى الدرجة الخامسة الا أن يستكمل الثلاث السنوات التي يتوقف على انقضائها تحقق هذه الصلاحية .

والاقدمية المشترطة للترقية الى الدرجة الخامسة بالكادر الفني العالي والاداري بموجب التعديل المستحدث بالقانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٤ لا تقوم مقامها اقدمية اعتبارية ولا نسبية ومن ثم لا يعتاض عنها كلها أو بعضها بالاقدمية المقررة بالمادة السادسة من قانون المعادلات والتي وصفتها المذكرة الايضاحية لهذا القانون بأنها « اقدمية اعتبارية نسبية على أصحاب المؤهلات الأقل الذين تقررت لهم الدرجة السادسة المخفضة ومقدار هذه الاقدمية ثلاث سنوات » .

ويؤخذ صراحة مما نصت عليه المادة السادسة المشار اليها من قانون المعادلات في ضوء مذكرته الايضاحية وعلى هدى ما جرى به قضاء هذه المحكمة في الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣ القضائية انه لا يفيد من تلك الاقدمية الاعتبارية الا حاملو الشهادة العالية أو المؤهل الجامعي عند التزاحم فيما بينهم وبين الحاصلين على الشهادة التكميلية ، فالحكم في علتها مدار على هذا التزاحم الذي رأى الشارع استثناء من أحكام الاقدمية أن يولى حامل المؤهل الجامعي ثلاث سنوات تضاف الى اقدميته ليميزه على حامل المؤهل التكميلي ومن ثم يكون لهذه الاقدمية الاعتبارية مجال تطبيق حين يقع التزاحم بين حامل المؤهل الجامعي والحاصلين على الشهادات التكميلية في طلب الترقية الى الدرجة الخامسة ، فاذا لم يتوافر شرط الترقية الموضوعي في حق واحد من أفراد هاتين الطائفتين امتنع عليه التزاحم ، ومن ثم لا يكون ثبت محل لإفادة المطعون لصالحه من الاقدمية الاعتبارية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون المعادلات بعد أن انعدم مجال التزاحم بينه وبين المطعون في ترقيته من أصحاب المؤهلات التكميلية .

٤٦٣ - ٤ (١٦ / ١ / ١٩٦٠) ١٩٢ / ٢٤ / ٥

١٠٨٥ - النص في المادة السادسة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن

المعادلات الدراسية على أن تعتبر حامل الشهادة العالية أو المؤهل الجامعي اقدمية نسبية على قوى المؤهلات التكميلية عند الترقية - لا يفيد منه سوى حملة المؤهل العالي أو الجامعين - حملة المؤهل الأدنى لا يفيدون من هذا الحكم وإنما يكون الرجوع فيما بين هؤلاء وبين أصحاب المؤهلات التكميلية الى ترتيب الاقدمية فيما بينهم .

يبين من الاطلاع على المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وما ورد في شأنها بمذكرته الايضاحية أن هذا القانون اذ وازن بين ذوى المؤهلات التكميلية وحاملى الشهادة العالية أو المؤهل الجامعى، أضاف مدة ثلاث سنوات لهؤلاء تحسب على أولئك عند الترقية، وغنى عن البيان أنه لا يفيد من ذلك الا حاملو الشهادة العالية والجامعيون عند التزامهم فيما بينهم وبين حاملى الشهادات التكميلية المذكورة، فلا يفيد منه من يحمل مؤهلا أدنى، وانما يكون المرجع فيما بين هؤلاء وبين أصحاب المؤهلات التكميلية الى ترتيب الاقدمية فيما بينهم .

٦٤ - ٣ (١٩٥٧/٤/٢٧) ١٠٢٨/١٠٥/٢

١٠٨٦ - الاقدمية الاعتبارية المتصوص عليها فى المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية - اقدمية قانونية يترتب عليها ما يترتب على الاقدمية الاصلية من آثار - يستثنى من ذلك ما قصت به المادة الثامنة من قانون المعادلات من حظر الاستناد اليها للطعن فى القرارات الادارية الخاصة بالترقيات أو التعيينات أو النقل أو غيرها التى صدرت حين نفاذ ذلك القانون .

ان الاقدمية الاعتبارية التى رتبها المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ لحاملى الشهادة العالية أو المؤهل الجامعى هى اقدمية قانونية رتب عليها القانون مارتبه على الاقدمية الاصلية من آثار فيما عدا ما استثناه هذا القانون فى مادته الثامنة من أنه «لا يجوز الاستناد الى الاقدمية الاعتبارية أو الدرجة الرجعية التى يربتها هذا القانون للطعن فى القرارات الادارية الخاصة بالترقيات أو التعيينات أو النقل أو غيرها التى صدرت حين نفاذ هذا القانون» . وفيما عدا هذا الاستثناء يترتب على تلك الاقدمية ما يترتب على الاقدمية الاصلية من آثار، ومن ذلك الاعتداد بها فى الترقيات التى تتم بعد نفاذ القانون المذكور .

٦٤ - ٣ (١٩٥٧/٤/٢٧) ١٠٢٨/١٠٥/٢

١٠٨٧ - القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - عدم جواز الاستناد الى الاقدمية الاعتبارية للطعن فى بعض القرارات الادارية السابقة على صدور هذا القانون - انصراف هذا الحكم الى الاقدميات التى يربتها ذلك القانون - عدم سريانه على الاقدميات التى تحكمها قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى اول يولية و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ .

تنص المادة الثامنة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على أنه « لا يجوز الاستناد الى الاقدمية الاعتبارية أو الدرجة الرجعية التى يربتها هذا القانون للطعن فى القرارات الادارية الخاصة بالترقيات أو التعيينات أو النقل أو غيرها التى صدرت حين نفاذ هذا القانون» . ويتضح من ذلك أن حكمه انما ينصرف الى الاقدميات التى يربتها ذلك القانون، ومن ثم فان هذا النص لا يحتج به فى مواجهة المدعى متى كان الثابت أن التسوية التى أجريت له لا تحكمها نصوص هذا القانون، بل تحكمها قرارات مجلس

الوزراء الصادرة في أول يولية و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وماتضمنته من قواعد لاجراء التسويات .

٦٤٠ - ٢ : ٢٢/١٢/١٩٥٦ (٢٣٩/٢٧/٢)

١٠٨٨ - ليس من شأن قانون المعادلات الدراسية أن يعطل أحكام قانون التوظيف

في خصوص الترقيات - الترقية العادية والتسوية طبقا لقانون المعادلات قد تتميز احدهما عن الاخرى وقد لا يتساويان في آثارهما - مثال .

ان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد استهدف انصاف الموظفين المعينين قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ الحاصلين على المؤهلات الدراسية المشار اليها في الجدول المرافق له قبل ذلك التاريخ ، فتسوى حالاتهم بالتطبيق لاحكام ذلك القانون متى توافرت فيهم الشروط المطلوبة ، بأن ترد أقدميتهم في الدرجة المقررة لمؤهلهم الى تاريخ تعيينهم بالحكومة أو تاريخ حصولهم على المؤهل أيهما أقرب تاريخا اذا كانوا في الدرجة المقررة لمؤهلهم ، وبأن يمنحوا الدرجة المقررة لمؤهلهم مع ارجاع أقدميتهم فيها الى تاريخ تعيينهم أو تاريخ حصولهم على المؤهل أيهما أقرب تاريخا اذا كانوا في درجة أقل من الدرجة المقررة لمؤهلهم . ومن ثم فمجال اعمال هذا القانون مقصور على اجراء تسويات لهؤلاء الموظفين - بحسب حالتهم عند اجراء التسوية - وفقا لاحكامه دون أن تمتد آثاره الى ما يجاوز ذلك ، فليس من شأن هذا القانون أن يعطل أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في خصوص ترقيات الموظفين الى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم المحددة فيه ، أو أن يمنع من هذه الترقيات انتظارا لتسوية حالاتهم ، اذ لم يتضمن القانون نصا يقضى بذلك ، بل تعتبر هذه الترقيات نافذة منتجة آثارها من التاريخ المعين لذلك ، وليس ما يمنع بعد ذلك من اعمال أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بارجاع أقدمية المرقين الى تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب تاريخا ، اذ تلحقهم هذه التسوية متواءا كانوا في الدرجة المقررة لمؤهلهم أم في درجة أقل منها . ومرد ذلك الى أن الترقية العادية والتسوية طبقا للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد لا تتساويان في آثارهما وانما قد تتميز احدهما عن الاخرى ، كما أن الترقية العادية تمنح الموظف ميزة لاتسعهف بها أحكام قانون المعادلات ، فبينما تصرف علاوة الترقية كاملة في حالة الترقية العادية اذ بها تخصص من اعائه الغلاء المقررة في الحالة الثانية بالتطبيق للمادة الخامسة من القانون المذكور، فالتسوية والحالة هذه بالتطبيق لاحكام قانون المعادلات لاتغنى عن الترقية العادية . والقول بغير ذلك يؤدي الى الاخلال بالموازنة بين مراكز الموظفين .

١٨٣٤ - ٢ : ٢٧/٤/١٩٥٧ (١٠٢٠/١٠٤/٢)

١٠٨٩ - الحكم الوارد بالمادة ٦ من قانون المعادلات الدراسية - حكم دائم

بالحل جميع الحالات السابقة على نفاذ قانون نظام موظفي الدولة واللاحقة له .

ان المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية التى تعطى حملة المؤهلات الجامعية والشهادات العالية اقدمية اعتبارية نسبية على أصحاب المؤهلات الاقل الذين تقررت لهم الدرجة السادسة المخفضة هو فى الواقع من الامر حكم دائم يعالج جميع الحالات سواء السابقة على نفاذ قانون موظفى الدولة أو اللاحقة لنفاذه ، لان هذه الموازنة قد قصد بها استقرار الاوضاع والمراكز القانونية فى هذا الخصوص بين هاتين الفئتين استقرارا دائما ، ولم يغيب ذلك عن واضع المرسوم الخاص بتعيين المؤهلات العلمية التى يعتمد عليها للتعيين فى وظائف الكادرات المختلفة المنشور فى ١٠ من اغسطس سنة ١٩٥٣ عقب نفاذ قانون المعادلات بأيام معدودات ، اذ نص فى مادته الثامنة على أنه « لا يخل هذا المرسوم بتطبيق حكم المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية » . وهما المادتان اللتان كفلتا الموازنة بين فئتين من حملة المؤهلات الذين تجمعهم درجة واحدة فى الكادر ذاته ، ولكن مؤهلاتهم تختلف فى مستواها ، وجملة القول فى خصوص ترتيب اقدمية هؤلاء وترقيتهم أنهم يتقيدون بالقيود المذكور فى ترتيب الاقدمية عند الترقية من الدرجة السادسة الى الخامسة ، وذلك حتى تكفل الموازنة بينهم وبين اقرانهم من حملة الدرجات الجامعية وما يعادلها ، ولكنهم ينطلقون بعد ذلك فى الترقية الى ما يعلو ذلك من درجات بدون قيد ولا شرط .

١٧٦٣ - ٢ (١٩٥٨/٧/١٢) ٣/١٦٣/١٥٥١

١٠٩ - المادة ٧ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - تضمنها حكما خاصا بالمدرسين الحاصلين على دبلوم معهد التربية العالى فوق المؤهل الجامعى او العالى والحاصلين على اجازة التخصص فوق الشهادة العالية فى الازهر - اعتبار مدة الدراسة لهم فى اقدمية الدرجة السادسة لدى تعيينهم فى وظائف التدريس - علة ذلك .

ان المادة السابعة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية نصت على أن « تعتبر مدة الدراسة المقررة فى معهد التربية العالى فى اقدمية الدرجة السادسة بالنسبة لمن يعين من خريجه الحاصلين قبل دخوله على مؤهلات عالية أو شهادات جامعية فى وظائف التدريس بوزارة المعارف العمومية . وفى هذا الخصوص تعتبر السنة الدراسية بمعهد التربية العالى سنة ميلادية كاملة بالنسبة الى حساب الاقدمية فى الدرجة السادسة من وظائف التدريس المذكورة . ويسرى نفس الحكم على مدة الدراسة اللازمة للحصول على اجازة التخصص بالنسبة الى حملة الشهادة العالية من كليات الازهر الذين يعينون فى وظائف التدريس بالدرجة السادسة بوزارة المعارف العمومية » . وقد ورد فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون « كذلك تتضمن المادة السابعة حكما خاصا بالمدرسين بوزارة المعارف العمومية الحاصلين على دبلوم معهد التربية

العالى فوق المؤهل الجامعى أو العالى ، والحاصلين على اجازة التخصص فوق الشهادة العالية من الازهر ، فهؤلاء اعتبرت لهم مدة الدراسة فى اقدمية الدرجة السادسة لدى تعيينهم فى وظائف التدريس بالوزارة المذكورة ، وذلك حتى لا يتقدمهم فى الترقية للدرجة الخامسة من اقتصرت دراسته على الشهادة العالية أو المؤهل الجامعى وحده فعين قبلهم وهو خريج نفس دفعته أو بعدهم بسنة مثلا ، . ومقاد ذلك أن المشرع اعتبر فى النص المتقدم مدة الدراسة المقررة للحصول على اجازة التخصص بالنسبة الى حملة الشهادة العالية من كليات الازهر الذين يعينون فى وظائف التدريس بالدرجة السادسة بوزارة التربية والتعليم فى اقدمية الدرجة المذكورة على أساس أن السنة الدراسية تعادل سنة ميلادية كاملة . فى تلك الدرجة ، وأفصح عن أن الحكمة فى ذلك هى الا يتقدم على الحاصلين على هذا المؤهل فوق الشهادة العالية من كليات الازهر فى الترقية الى الدرجة الخامسة من هو أدنى منهم فى مؤهلهم العلمى ممن اقتصرت دراسته على الشهادة العالية وحدها وعين قبلهم ابان دراستهم مع أنه متخرج فى نفس دفعته أو بعدهم بسنة مثلا ، تشجيعا على الاستزادة من العلم ؛ وحتى لا تكون هذه الاستزادة تضحية لا أجر عليها ، بل سببا فى تأخر صاحبها فى سلك وظائف التدريس عن اعرض عنها .

٩٠٣ - ٣ (١٩٥٨/١٢/٦) ٤/٢٥/٣١٧

١٠٩١ - قانون المعادلات الدراسية قصد التمييز فى التقدير بين شهادتى

البكالوريا والتوجيهية ، وبين شهادتى الثقافة والكفاءة - دليل ذلك .

يبين من استقراء نصوص قانون المعادلات الدراسية والجدول الملحق به أن الشارع قصد التمييز فى التقدير بين شهادتى البكالوريا (بند ٣٨ من الجدول) والتوجيهية (بند ٣٩) من جهة ، وبين شهادتى الثقافة (بند ٤٠) والكفاءة الثانوية قسم أول من جهة أخرى ؛ فقد جمع الجدول بين رقمى ٣٨ و ٣٩ ، وهما الدالان على البكالوريا والتوجيهية ، وقدر لكل من هذين المؤهلين المتعادلين مبلغ ٧٥٠ ج فى الدرجة الثامنة مع الترقية لستابعة بعد ست سنوات ؛ وهى عبارة توحى بوجوب الترقية بعد انقضاء تلك المدة لزاما ، فى حين أن البند ٤٠ الدال على شهادة الثقافة لا يقرر لها الا سبعة جنيهات فقط فى الدرجة الثامنة ، وتزاد هذه الماهية الى ثمانية جنيهات بعد سنتين ، دون أن يشير الشارع الى وجوب الترقية الى الدرجة السابعة . ونص البند ٤٢ من الجدول على شهادة الكفاءة (الثانوية قسم أول) وهى ما كان يطلق عليها قديما (القسم العام) ؛ فنص الشارع على أن يكون تقديرها ٥٠٠ م و ٦ ج فى الدرجة الثامنة تزداد الى ٥٠٠ م و ٧ ج بعد سنتين . ويتضح جليا من هذه المقارنة بين النصوص أن قانون المعادلات الدراسية

لم يتجه الى معادلة شهادة الدراسة الثانوية القسم العام (الثقافة) بشهادة البكالوريا .

١١٨ - ٣ (١٩٥٨/٤/٥) ٣ / ١١١ / ١٠٣٩

١٠٩٢ - عدم التساوى فى التقدير بين شهادتى البكالوريا والثانوية القسم العام ليس بمستحدثات فى قانون المعادلات الدراسية ، بل ترديد لما نصت عليه التشريعات واللوائح السابقة المتصلة بتقدير المؤهلات العلمية .

ان عدم التساوى فى التقدير بين شهادة البكالوريا من جهة ، وبين شهادة الدراسة الثانوية القسم العام من جهة أخرى ، ليس فى حقيقة الامر بمستحدث فى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ٢٢ من بوليه سنة ١٩٥٣ ، وانما هو بالاحرى ترديد لما نصت عليه التشريعات واللوائح السابقة عليه المتصلة بتقدير المؤهلات العلمية التى يجب أن يكون حاصلا عليها المرشح لشغل الوظائف العمومية .

١١٨ - ٣ (١٩٥٨/٤/٥) ٣ / ١١١ / ١٠٣٩

١٠٩٣ - عدم التسوية بين الكفاءة والثقافة فى قانون المعادلات - لا أثر للمرسومين الصادرين فى ١٩٥٢/١١/٢٠ و ١٩٥٣/٨/٦ تنفيذا لقانون التوظيف فى تعديل احكام قانون المعادلات - اختلاف مجال التطبيق لكل .

ان شهادة الكفاءة قد حدد لها القانون المعادلات الدراسية وضعا ادنى من الثقافة ، فاذا نص فى البند ٥١ الخاص بدبلوم التلغراف على حملة الثقافة أو ما يعادلها خرجت شهادة الكفاءة من هذا التعادل ، بما لا يجعل للمرسومين الصادرين فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ و ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ - تنفيذا لقانون التوظيف فى خصوص المؤهلات اللازمة للصلاحيات فى الترشيح للتعين فى الوظائف - أثرا فى تعديل أحكام قانون المعادلات ؛ فلكل من قانون المعادلات وقانون التوظيف والقرارات المنفذة له مجاله الخاص فى التطبيق . فمجال تطبيق المرسوم الصادر فى ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ انما هو تحديد المؤهلات للصلاحيات للتعين فى وظائف الدرجات المشار اليها فيه ، وذلك بالتطبيق لاحكام قانون نظام موظفى الدولة ، على خلاف قانون المعادلات الذى صدر لمعالجة حالات حدها استثناء من قانون التوظيف ، يؤكد ذلك أن هذا المرسوم قد نص فى مادته الخامسة على أن « تعتمد الشهادات والمؤهلات الآتى ذكرها فيما يلى لصلاحيات أصحابها فى التقدم للترشيح فى وظائف الدرجة الثامنة الفنية بالكادر الفنى المتوسط والثامنة الكتابية بالكادر الكتابي » . ونص فى البند (٧) على البكالوريا وفى البند (٨) على التوجيهية وفى البند (٩) على الثقافة وفى البند (١١) على الكفاءة ، وواضح أن هذه الشهادات لا تعادل بينها ، وانما كلها تجعل

حاملها صالحا للترشيح في وظائف الدرجة الثامنة الفنية والكتابية . وما يقال عن هذا المرسوم يقال في المرسوم الآخر الصادر في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ بتعيين الشهادات المعادلة لشهادة الدراسة الثانوية وشهادة الدراسة الابتدائية للتعيين في الوظائف الكتابية ، حيث نص في مادته الاولى على أن « تعتبر الشهادات المبينة في البند الاول من الجدول المرافق معادلة لشهادة الدراسة الثانوية والشهادات المبينة في البند الثاني معادلة للشهادة الابتدائية » ، ثم اورد في البند الاول شهادة الثانوية قسم خاص وشهادة الثانوية قسم أول (كفاءة قديم) وشهادة الثانوية قسم ثان . وظاهر من كل ما تقدم أن مجال تطبيق هذا المرسوم هو غير مجال تطبيق قانون المعادلات على ما سبق بيانه . يؤكد هذا النظر أن المرسوم المشار اليه انما صدر تنفيذا للمادة ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والتي تنص على المؤهلات العلمية التي يجب أن يكون المرشح حاصلا عليها لتعيين في وظائف الكادر الفني العالي والاداري والكادر الفني المتوسط والكتابي ، وقد ورد في البند الثالث من هذه المادة ما يأتي «شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها اذا كان التعيين في وظيفة من الدرجة التاسعة ، ثم نص في البند الاخير على أن «تعين هذه المعادلات بقرار من ديوان الموظفين بالاتفاق مع وزارة المعارف العمومية » ، وبالرجوع الى جدول الشهادات المعادلة لها وهي الدراسة الثانوية يتضح أنه اورد شهادة الدراسة الثانوية قسم خاص وقسم أول (كفاءة قديم) وقسم ثان وهي غير متعادلة بداهة ، وانما تعتبر معادلة في خصوص الترشيح للتعيين في الوظائف الكتابية بصفة عامة عدا الدرجة التاسعة .

٦٣ - ٤ (١٩٥٨/٦/٧) ٣/١٤٤/١٣٦٢

١٠٩٤ - دبلوم مدرسة الحركة والتلغراف - سريان قانون المعادلات الدراسية على حملة هذا الدبلوم بأثر رجعي في حالتين فقط : الحاصلون عليه مسبقا بشهادة البكالوريا او ما يعادلها ، والحاصلون عليه مسبقا بشهادة الثقافة - عدم سريانه بأثر رجعي على غيرهم : كالحاصلين على الدبلوم مسبقا بشهادة الفنون والصنائع ، او شهادة الكفاءة .

ان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية لايسرى بأثر رجعي الا بالنسبة للحالات التي عناها على وجه التحديد بما لا شبهة فيه ، وهو لم يعالج بالنسبة لحملة دبلوم التلغراف سوى حالتين بالذات هما : الحاصلون على دبلوم التلغراف مسبقا بشهادة البكالوريا او ما يعادلها ، والحاصلون على المؤهل المذكور مسبقا بشهادة الثقافة ؛ فعالج حالتهم بمعادلة جديدة سواء في تقدير الدرجة أو المرتب أو الاقدمية بما يقطع بأنه الغي تطبيق قرارات مجلس الوزراء السابقة في حقهم بأثر رجعي ، اذ أسنده الى تاريخ سابق على نفاذه ، أما من عدا هؤلاء المذكورين

على سبيل الحصر فلم يعالج قانون المعادلات حالتهم كالحاصلين على دبلوم التلغراف المسبوقه بشهادة أخرى كدبلوم الفنون والصنایع أو شهادة الكفاءة ، فلا مندوحة - والحالة هذه - من اعتبار قرارات مجلس الوزراء سادفة الذكر نافذة في حقهم ما دامت لم تلغ بأثر رجعي بقانون المعادلات رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ .

١٢٦٤ - ٢ (١٩٥٧/٦/٢٩) ٢٣٣٧/١٢٩/٢

١٠٩٥ - دبلوم التلغراف - سريان قانون المعادلات الدراسية على حملته بأثر رجعي في حالتين : الحاصلون عليه مسبقا بشهادة البكالوريا أو ما يعادلها ، والحاصلون عليه مسبقا بشهادة الثقافة - ارجاع اقدمية من يسرى عليه هذا القانون من هؤلاء الى تاريخ التعيين في الحكومة أو الحصول على المؤهل أيهما اقرب تاريخا ، وليس من تاريخ الالتحاق بمدرسة الحركة والتلغراف كما كئن ينص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٥/٣ .

نصت المادة الاولى من قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على أنه : استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفي الدولة يعتبر حملة المؤهلات المحددة بالجدول المرافق لهذا القانون في الدرجة وبالمهية أو المكافأة المحددة المؤهل كل منهم وفقا لهذا الجدول وتحدد اقدمية كل منهم في تلك الدرجة من تاريخ تعيينه في الحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما اقرب تاريخا ، كما قضت المادة التاسعة بسريان أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام اللجان القضائية أو امام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ، واخيرا نصت المادة العاشرة على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وقد تم هذا النشر يوم صدور القانون ومن ثم يكون القانون المشار اليه قد قرر بنص خاص انطباقه بأثر رجعي على المنازعات القائمة ، طالما لم يصدر فيها حكم يكون قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه قبل تاريخ العمل به . وقد قدر هذا القانون بالنسبة لحملة دبلوم مدرسة التلغراف الدرجة السابعة الفنية بمهية ١٠ ج ابتداء للحاصلين على البكالوريا أو ما يعادلها والموظفين في وظائف خريجي هذه المدرسة ، أما حملة الثقافة أو ما يعادلها فيمنحون الدرجة السابعة بعد سنة بمهية ١٠ ج . وظاهر من ذلك أن قانون المعادلات الدراسية قد عالج حالة هؤلاء بمعادلة جديدة ، سواء في تقدير الدرجة أو المرتب أو الاقدمية فيها من تاريخ سابق على نفاذه ، اذ أرجعهم طبقا للفقرة الاولى من المادة الاولى منه الى تاريخ التعيين في الحكومة أو الحصول على المؤهل أيهما اقرب تاريخا ، وليس من تاريخ آخر كتاريخ الالتحاق بمدرسة الحركة والتلغراف ؛ كما كان يقضى بذلك قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥٠/٥/٣ مما يستفاد منه أن هذا القانون قد الغي قرار مجلس الوزراء المشار اليه

في خصوص حالة من ينطبق عليه هذا القانون وفي الحدود سالفة الذكر .
١٤٨٨ - ٢ (١٩٥٧/٦/٢٩) ٢ / ١٣١ / ١٢٥٤

١٠٩٦ - تسعير دبلوم التلغراف الوارد بالبند ٥١ من الجدول الملحق بقانون المعادلات - شرط الاستفادة فيه كون حامل الدبلوم مستغلا في وظائف التلغراف عند تطبيق قانون المعادلات - لا وجه لقصر هذا الحكم على حملة البكالوريا أو ما يعادلها دون حملة الثقافة أو ما يعادلها .

يبين من مطالعة البند ٥١ من الجدول الملحق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية أنه قد نص على أن « حامل دبلوم التلغراف يعين في السابعة الفنية بماهية ١٠ ج ابتداء للحاصلين على البكالوريا أو ما يعادلها والموظفين في وظائف خريجي هذه المدرسة ، أما حملة الثقافة أو ما يعادلها فيمنحون السابعة بعد سنة بماهية ١٠ ج » ، فهذا النص إذ يستلزم للحصول على البكالوريا أو ما يعادلها أن يكون في وظائف خريجي مدرسة التلغراف قد يتصور أنه قصد إلى أن يعفى من الاشتغال في هذه الوظائف من كان حاصلا على الثقافة أو يعادلها، فيجعل للمؤهل الأدنى ميزة على المؤهل الأعلى ، ويفقد النص على دبلوم التلغراف، وهو دبلوم فني معين ، حكمته وماهية وجوده ؛ وذلك لمجرد عدم تكرار عبارة الموظفين في وظائف خريجي هذه المدرسة عند ذكر حملة الثقافة ، مع أن التعبير بكلمة (وأما) يفيد حصول التعديل في المرتبة فحسب دون الشرط الجوهرى الآخر والذي من أجله خلق هذا التسعير وهو العمل في وظائف مدرسة التلغراف . فإذا كان الثابت أن المدعى حاصلا على شهادة الكفاءة ، ولم يكن مستغلا في وظائف التلغراف عند تطبيق قانون المعادلات بل كان يشغل وظيفة كتابية ، فانه بهذه المثابة لا يفيد من البند ٥١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية .

٦٣ - ٤ (١٩٥٨/٦/٧) ٤ / ١٤٤ / ١٣٦٢

١٠٩٧ - القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ عدم تسويته بين شهادة الكفاءة وشهادة الثقافة - النص في شأن تسعير دبلوم التلغراف على حملة الثقافة أو ما يعادلها - لا يفيد حامل الكفاءة .

يبين من الاطلاع على الجدول الملحق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ انه عادل التوجيهية بالبكالوريا في البندين ٣٨ و ٣٩ من الملحق المذكور ، ثم أورد الثقافة في البند ٤٠ ، وقدر لهذا المؤهل ٥٠٠ م و ٧ ج في الثامنة ويرقى حامله للسابعة بعد سنت سنوات ، ثم أورد شهادة الكفاءة (الثانوية قسم أول) في البند ٤٢ ، وقدر لحامله ٥٠٠ م و ٦ ج في الثامنة تزداد إلى ٥٠٠ م و ٧ ج بعد سنتين . ومن هذا يبين أن قانون المعادلات لم يسو بين شهادة الثقافة وشهادة الكفاءة . فإذا جاء البند ٥١ من ملحق قانون

المعادلات ونص في شأن دبلوم التلغراف على حملة الثقافة أو ما يعادلها ، فلا تعتبر شهادة الكفاءة معادلة لشهادة الثقافة في مفهوم هذا القانون ؛ ومن ثم فلا يفيد حامل الكفاءة من هذا التسعير لدبلوم التلغراف بالتطبيق للبند ٥١ سالف الذكر .

٦٣ - ٤ (١٩٥٨/٦/٧) ٣ / ١٤٤ / ١٣٦٢

١٠٩٨ - قرار وزير المالية رقم ١٢٤ في ١٩٥٣/٨/٥ - تقريره اعتبار شهادة الكفاءة معادلة لشهادة الثقافة في تقدير دباوم التلغراف - خروجه على أحكام قانون المعادلات - امتناع الاحتجاج به .

ان القرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٣ الصادر من وزير المالية في ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٣ والمنشور بالوقائع المصرية في العدد ٧٤ الصادر في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ والذي ينص على ان « تعتبر شهادة الدراسة الثانوية قسم أول (الكفاءة) معادلة لشهادة الثقافة من حيث تقدير دبلوم التلغراف ؛ ويسرى على حملة دباوم التلغراف مسبقا بالكفاءة ما يسرى على الحاصلين على الثقافة » - ان هذا القرار فيه خروج على أحكام قانون المعادلات ؛ فلا يصح ان يصدر تنفيذا لهذا القانون بحكم المادة العاشرة منه ، والتي تنص على أن لوزير المالية والاقتصاد أن يصدر ما يقتضيه العمل به من قرارات ولوائح تنفيذية . فالوزير لا يملك اصدار قرار بالتطبيق لقانون المعادلات ولكن على خلاف أحكامه ، ومن ثم فلا يجوز الاحتجاج بهذا القرار على واقعة الدعوى .

٦٣ - ٤ (١٩٥٨/٦/٧) ٣ / ١٤٤ / ١٣٦٢

١٠٩٩ - شهادة الهندسة التطبيقية العليا - خلو قانون المعادلات الدراسية من تقدير لهذا المؤهل - المرد في تقديره هو الى قواعد الانصاف الصادرة في سنة ١٩٤٤ - مؤدى هذه القواعد تسوية حالته في الفترة السابقة على نفاذ قانون الموظفين ، على أساس التفرقة بين حامل المؤهل المسبوق بالشهادة الثانوية القسم الثاني أو الخاص فيمنح ١٢ جنيه شهريا ، وبين حامل المؤهل غير المسبوق بمثل هذه الشهادة فيمنح ١٠٠٥ جنيه شهريا .

ان المرد في تقدير شهادة الهندسة التطبيقية العالية هو الى قواعد الانصاف الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، وليس الى قانون المعادلات الدراسية الذي لم يتضمن تقديرا خاصا لهذا المؤهل ، ولم يمس التقديرات المقررة بقواعد الانصاف المشار اليها ، فتكون تسوية حالة حملة هذا المؤهل على مقتضى تلك القواعد ، وهي تفرق بين المؤهل المسبوق بالشهادة الثانوية القسم الثاني أو الخاص فيمنح حامله ١٢ ج وبين غير المسبوق بمثل هذه الشهادة فيمنح ٥٠٠ م و ١٠ ج ، على أن يكون كلاهما في الدرجة السادسة . وغنى عن القول أن التسوية على

الاساس المذكور - وبهذا الفارق في المرتب - انما تكون في الفترة الزمنية
سابقة على نفاذ قانون موظفي الدولة .

١٧٦٣ - ٢ (١٩٥٨/٧/١٢) ٣ / ١٦٣ / ١٥٥١

♦ ♦ ١٩ - شهادة الهندسة التطبيقية العليا - اقدمية حملة هذا المؤهل غير المسبوق
بشهادة الدراسة الثانوية القسم الثاني أو الخاص - ترتيبها بالنسبة لاقرائهم من الحاصلين
على هذا المؤهل مسبقا بشهادة الدراسة الثانوية القسم الثاني أو الخاص - وجوب التزام
حكم المادة ٦ من قانون المعادلات الدراسية - تقرير اقدمية نسبية لصالح الاخيرين قدرها
ثلاث سنوات .

يتعين التزام نص المادة ٦ من قانون المعادلات الدراسية في ترتيب
أقدمية حملة شهادة الهندسة التطبيقية العليا غير المسبوق بشهادة الدراسة
الثانوية القسم الثاني أو الخاص مع اقرائهم في الدرجة السادسة في الكادر
العالي الحاصلين على درجات جامعية مصرية ودبلومات عالية مصرية أو ما
يعادلها ، كشهادة الهندسة التطبيقية العالية المسبوق بشهادة الدراسة
الثانوية القسم الثاني أو الخاص ، ومفاد هذا النص ان حملة هذا المؤهل
غير المسبوق بشهادة الدراسة الثانوية القسم الخاص - وقد قدر لمؤهلهم
٥٠٠ م و ١٠ ج بقرار من مجلس الوزراء سابق على أول يولية سنة
١٩٥٢ وهو تاريخ نفاذ قانون موظفي الدولة - يتأخرون في ترتيب
أقدميتهم في الدرجة السادسة ثلاث سنوات عن اقرائهم حاملى الدرجات
الجامعية المصرية أو الدبلومات العالية المصرية أو ما يعادلها ، كشهادة
الهندسة التطبيقية العليا المسبوق بشهادة الدراسة الثانوية القسم
الثاني أو الخاص ، وانه لا يجوز النظر في ترقيتهم الى الدرجة الخامسة
الا بعد مضي المدة المذكورة ، وهذا قيد على أقدميتهم وعلى ترقيتهم بقصد
الموازنة بينهم وبين اقرائهم سالفى الذكر .

١٧٦٣ - ٢ (١٩٥٨/٧/١٢) ٣ / ١٦٣ / ١٥٥١

♦ ♦ ١٩ - الدرجات الجامعية والدبلومات العالية المصرية التى وردت بالبند ٦٤
من الجدول المرافق للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - ورودها على سبيل التخصيص -
لا يدخل فيها شهادات أخرى ، ولو أجاز المرسوم الصادر فى ١٠/٨/١٩٥٣ اعتماد صلاحية
حاملها فى التقدم للترشيح لوظائف الكادر الادارى والفنى العالى .

ان الدرجات الجامعية المصرية والدبلومات العالية المصرية وهى
التى وردت على التخصيص فى البند (٦٤) من الجدول المرافق لقانون
المعادلات الدراسية لها تقديرها الخاص من الناحية العلمية أو الفنية ،
تقديرًا لا يمكن معه التجوز بحيث يدخل فيها شهادات أخرى ، حتى ولو
أجاز المرسوم الصادر فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٣ اعتماد صلاحية
حاملها فى التقدم للترشيح لوظائف الكادر الادارى والفنى العالى ، ذلك

أن مجال تطبيق هذا المرسوم هو غير مجال تطبيق قانون المعادلات الدراسية ، ومن ثم فإن شهادة الهندسة التطبيقية العليا لا تعتبر من الدرجات الجامعية المصرية والدبلومات العالية في حكم البند ٦٤ السالف الذكر .

١٧٠٤ - ٢ (١٩٥٧/٢/٩) ٢٧٦/٥٤/٢

١١٠٢ - الشهادات العالية الواردة بالمرسوم الصادر في ١٩٥٣/٨/١٠ -
قصد المرسوم من هذا المرسوم - بيان صلاحية حاملها لترشيح لوظائف الكادر الإداري والفني العالي على سبيل الجواز - جواز تعيينهم في درجات أقل وبمرتبات أدنى - عدم انصراف قصده إلى اعتبار هذه الشهادات خاضعة لحكم البند ٦٤ الملحق بقانون المعادلات الدراسية .

إن المرسوم الصادر في ١٩٥٣/٨/١٠ قد ذكر الدرجات الجامعية المصرية تحت بند (١) من المادة الثالثة منه ، وذكر الدبلومات العالية المصرية تحت بند (٢) ، وعنى بها أنها هي التي تمنحها الدولة المصرية اثر النجاح في معهد دراسي عال تكون مدة الدراسة فيه أربع سنوات على الأقل للمحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص) أو ما يعادلها من التوجه العلمية حسب ما يقرره وزير المعارف العمومية بالاتفاق مع رئيس ديوان الموظفين بشأن هذا التعادل . ثم استطراد بعد ذلك فذكر شهادات أخرى في اثنين وعشرين بنداً وجميعها تجيز التعيين في الكادر الإداري والفني العالي ، فلو أن هذه الشهادات جميعها تعتبر في التقدير الفني أو العلمي مندرجة في الدرجات الجامعية أو الدبلومات العالية لما كان ثمة محل للنص عليها على سبيل الحصر ، مما لا يترك مجالاً للشك في أن قصده من هذا المرسوم - بالتطبيق لنمواد ٩ فقرة أولى و ١١ و ١٥ و ١٩ من قانون نظام موظفي الدولة - لا يعدو أن يكون اعتمادها في غرض معين ، هو صلاحية حاملها للتقدم لترشيح في وظائف الكادر الإداري والفني العالي ، لأعلى سبيل الالتزام بتعيينهم فيها وإنما على سبيل الجواز ، بل ويجوز التعيين في درجات أقل وبمرتبات أدنى ، ولم يذهب في قصده هذا إلى أبعد من ذلك ، كأن تعتبر تلك الشهادات جميعها من الدرجات الجامعية أو الدبلومات العالية المصرية في مقام تطبيق قانون المعادلات الدراسية على مقتضى البند (٦٤) من الجدول المرافق له .

١٧٠٤ - ٢ (١٩٥٧/٢/٩) ٢٧٦/٥٤/٢

١١٠٣ - القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - تقديره مرتباً أدنى من مرتب الدرجة السادسة بالنسبة لبعض الشهادات التي ينص مرسوم ١٩٥٣/٨/١٠ على جواز ترشيح حاملها في وظائف الكادر الإداري والفني العالي - أمثلة .

ان الجدول المرافق لقانون المعادلات ذكر شهادات يعتبرها المرسوم الصادر في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٣ تجيز التعيين في وظائف الكادر الادارى والفنى العالى ، ومع ذلك قدر لها قانون المعادلات الدراسية مرتبا أدنى من مرتب الدرجة السادسة فى حكم قانون موظفى السبلة . ومن ذلك دبلوم المعهد العالى للخدمة الاجتماعية للبنات الوارد تحت البند (٤٥) من الجدول المرافق لقانون المعادلات الدراسية وقد قدر له ١٠ و ١٠ ج فى الدرجة السادسة ، بينما ورد تحت البند (٥) من المادة الثالثة من المرسوم الصادر فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٣ باعتباره مؤهلا يجيز التعيين فى وظائف الكادر الادارى والفنى العالى التى تجيز التعيين فى الدرجة السادسة بمرتب خمسة عشر جنيها بحسب الجدول المرافق لهذا القانون ، وكذلك الشهادة العالية للكليات الازهرية الثلاث وقد قدر لها ١٠ و ١٠ ج فى الدرجة السادسة فى قانون المعادلات الدراسية ، بينما وردت تحت البند (٦) من المادة الثالثة من المرسوم الصادر فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٣ باعتبارها من المؤهلات التى تجيز التعيين فى وظائف الكادر الادارى والفنى العالى فى الدرجة السادسة بمرتب خمسة عشر جنيها شهريا ، وكدبلوم معهد التربية للمعلمين ودبلوم المعهد العالى للفنون الطرزية . مما يقطع فى أن مجال تطبيق قانون المعادلات الدراسية هو غير مجال تطبيق المرسوم الصادر فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٣ .

١٧٠٤ - ٢ (١٩٥٧/٢/٩) ٢ / ٥٤ / ٤٧٦

١١٠٤ - شهادة مدرسة الخدمة الاجتماعية - موافقة مجلس الوزراء فى ١٦/١٠/١٩٤٦ على اعتبارها دبلوما عاليا وتعيين حامليها الحاصلين على البكالوريا او التوجيهية بالدرجة السادسة بماهية مقدارها ٥٠٠ م و ١٠ ج - ادراجها ضمن الدبلومات العالية الواردة بالبند رقم ٦٤ من الجدول الملحق بقانون المعادلات الدراسية .

يبين من تقصى المراحل التى مرت بها قواعد انصاف حملة دبلوم مدرسة الخدمة الاجتماعية انه بعد أن كانت قواعد الانصاف الصادرة فى سنة ١٩٤٤ تقرر منح الموظف الحاصل على دبلوم الخدمة الاجتماعية - باعتباره شهادة اضافية - علاوة قدرها جنيه واحد زيادة على الماهية المقررة للشهادة الدراسية الحاصل عليها ، رأت وزارة التربية والتعليم رفع الدبلوم الى طبقة الدبلومات العالية . وعلى الرغم من اعتراض اللجنة المالية على اقتراح وزارة التربية والتعليم - استنادا الى الاسباب المنصبة التى أبدتها اللجنة - فقد وافق مجلس الوزراء بجلسته ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ على ما طلبته الوزارة من اعتبار الشهادة التى تمنحها مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة لخريجياتها الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الثانى) أو القسم الخاص (التوجيهية) دبلوما عاليا وتعيينهم فى الدرجة السادسة بماهية أولية مقدارها ٥٠٠ م

و ١٠ ج شهريا . وفيما تبادلت كل من وزارة التربية والتعليم واللجنة المالية من نقاش حول تقدير هذا المؤهل وتحديد مستواه العلمي ، وما انتهى اليه قرار مجلس الوزراء في هذا الشأن من تأييد لوجهة نظر الوزارة ، ما يقطع باستقرار الرأي على اعتباره دبلوماً عالياً أسوة بالدبلومات العالية عامة . ولا ينتقص من تقدير هذا المؤهل من حيث المستوى العلمي ، أو ينزل به من هذه الناحية عن مرتبة الدبلومات العالية الفنية الأخرى ، كون المرتب الأول الذي تقرر منحه لحامله وقتذاك هو ٥٠٠ م ١٠ ج شهريا في الدرجة السادسة بمراعاة الظروف التي تم فيها تقويم هذا المؤهل من الناحية المالية . فلما صدر قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الذي تضمن رفعا لقيمة بعض المؤهلات الدراسية التي أورد بيانها في الجدول المرافق له ، ومنح مزايا مادية ومعنوية للموظفين لانتهاء شكاوى الطوائف التي كانت ترفع الصوت عالياً من بخس أمرها في التقديرات السابقة تلك التي كانت تنعى اغفال أمرها اغفالا تاما ، ترك هذا المؤهل ، بوصفه دبلوماً عالياً بحسب ما تقرر في شأنه من قبل ، منطويا في عداد الدبلومات العالية المصرية التي نص عليها في البند رقم (٦٤) من الجدول المشار إليه ، ولم يشأ أن يفرد له تقديرا خاصا أوفى من ذلك كما فعل بالنسبة إلى بعض المؤهلات العالية الأخرى ، كدبلوم التجارة التكميلية العالية ودبلوم المعهد العالي للخدمة الاجتماعية للبنات .

٧٥٨ - ٢ (١٩٥٦/٥/٢٦) ٧٧١/٩٥/١

١١٥٥ — الملاحظون أنصحيون حملة شهادة المعهد الصحي - حساب أقدميتهم ، عملا بقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٤٠/١/٣ ، من تاريخ إلحاقهم بذلك المعهد - التسوية في ذلك بين من كان يشغل منهم الدرجة السابعة عند صدور ذلك القرار وبين من عين في الدرجة الثامنة الكاملة وفقا لأحكامه - قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - انقضاء القرار سالف الذكر - تعديله المرتب المقدر لحملة ذلك المؤهل ، وتحديد أقدميتهم من تاريخ تعيينهم بالحكومة لا من تاريخ إلحاقهم بالمعهد الصحي .

ان نص الفقرة الأخيرة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يناير سنة ١٩٤٠ على حساب أقدمية الملاحظين الصحيين من تاريخ إلحاقهم بالمعهد الصحي قد جاء عاما مطابقا دون تخصيص طائفة بذاتها ، ومن ثم فهو يتناول كلتا الطائفتين : طائفة الملاحظين الصحيين الذين كانوا يشغلون الدرجة السابعة عند صدوره ، وطائفة الملاحظين الذين يعينون مستقبلا في الدرجة الثامنة الكاملة وفقا لأحكامه . على أن قرار مجلس الوزراء المشار إليه قد ألغى الغاء ضمنا بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ، سواء في تقدير الدرجة المالية المخصصة لحملة شهادة المعهد الصحي ، وهم الملاحظون الصحيون ، أو في تحديد أقدميتهم في تلك الدرجة ، ذلك أن الجدول المرافق للقانون المشار إليه قد تضمن تقدير درجة

وراتب للدبلوم العادى للمعهد الخصى ولشهادة قسم التخصص به ، فقدر
للمؤهل الاول راتبا مقداره عشرة جنيهات شهريا فى الدرجة السابعة ،
وللمؤهل الثانى راتبا مقداره أحد عشر جنيها شهريا فى الدرجة ذاتها ،
كما نصت الفقرة الاولى من المادة الاولى على تحديد أقدمية حملة المؤهلات
الواردة بالجدول المذكور فى الدرجات المحددة لكل مؤهل من تاريخ تعيينه
بالحكومة لامن تاريخ التحاقهم بأى معهد من المعاهد التى تخرجوا فيها .

٢٤ - ٢ (١٩٥٦/٢/٤) ١/٥٨/٤٧٥

١١٠٦ - البند ٢٥ من الجدول المرافق للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ -
نصه على منح معلمى القرآن الكريم بالمدارس الالزامية مكافأة مقدارها ثلاثة جنيهاات
شهريا لمن تقل مكافأته عن هذا القدر - عدم تعيين هؤلاء على وظيفة دائمة داخل الهيئة او
على اعتمادات مقسمة الى درجات وعدم حصولهم على مؤهلات دراسية لا يمنع من تطبيق
هذا النص - أساس ذلك .

إن البند ٢٥ من الجدول المرافق للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣
الخاص بالمعادلات الدراسية صريح فى منح معلمى القرآن الكريم بالمدارس
الالزامية ثلاثة جنيهاات شهريا مكافأة ، لمن تقل مكافأته عن هذا القدر ، فلا
جدوى اذن من التحدى بأن القانون المذكور - مفسرا بالقانون رقم ١٥١
لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ - لا ينطبق الا على
الموظفين المعينين على وظائف دائمة داخل الهيئة أو على اعتمادات مقسمة
الى درجات ، دون الموظفين المعينين على وظائف مؤقتة أو المستخدمين
الخارجين عن الهيئة أو عمال اليومية ، وأن معلمى القرآن الكريم ليسوا
من الموظفين المعينين على وظائف دائمة داخل الهيئة أو على اعتمادات
مقسمة الى درجات ، فضلا عن أنهم لا يحملون مؤهلا ، ولا يتناولون
ماهية شهرية بل مجرد مكافأة - لا جدوى من ذلك ، ما دام نص
القانون صريحا فى منحهم تلك المكافأة الشهرية . وقد ورد باسمهم فى
الجدول تحت خانة « اسم المدرسة أو المعهد أو الشهادة » كما ورد
تقدير المكافأة لهم تحت خانة « تقدير الشهادة أو المؤهل » . ولا اجتهاد
فى مقام النص الصريح ، اذا اعتبر الشارع حفظ القرآن الكريم وتعليمه
فى ذاته تأهيلا خاصا يستحق تقدير تلك المكافأة باعتبارها مقابل العمل
بصرف النظر عن التسميات من الناحية الفنية البحتة .

٥٠٤ - ٤ (١٩٥٩/٣/١٤) ٤/٧٨/٩١٣

١١٠٧ - تطبيق قانون المعادلات الدراسية على معلمى القرآن الكريم - ذلك
يفتضى صرف الفروق المالية من تاريخ نفاذ القانون وخضم الزيادة المترتبة على تنفيذ القانون
للكور من اعانة الغلاء المقررة - أساس ذلك .

ما دامت حالة المدعى ينطبق عليها قانون المعادلات الدراسية رقم
٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، فانه يسرى فى حقه نص المادة الثالثة منه التى تقضى

بعدم صرف الفروق المالية الا من تاريخ نفاذه وعن المدة التالية له فقط
كما يسرى في حقه كذلك نص المادة الخامسة التي تقضى بخضم الزيادة
المرتبة على تنفيذ القانون المذكور من اعانة الغلاء المقررة ، وذلك بالنسبة
لكل موظف يستفيد من أحكامه ؛ ذلك أن القانون المذكور يعتبر وحدة
متكاملة في تطبيقه بالنسبة لكل من تسرى عليه أحكامه .

٥٠٤ - ٤ (١٦٥٩/٣/١٤) ٤١٣/٧٨/٤

ج - مبادئ متنوعة

راجع أيضا : ١٩٧ ، ٢٠١ ، ٢٠٦ ، ٢٣٦ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ؛
٤٠٢ ؛ ٤٧٣ ؛ ٦٠١ ؛ ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٤٦ ، ٧٤١ ، ٩٤٤ ، ٩٦٦ ، ١٠٣٣ ؛
١٠٤٩ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦٢ ؛
١٠٦٤ ، ١٠٧٦ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ؛
١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ؛
١١٠١ ؛ ١١٠٢ ؛ ١١٠٤ ، ١١٠٥ .

١١٠٨ - قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ - لم يتضمن
تسعيرا لمؤهلات معينة مصحوبة بإجازات في الطيران - قيام هذا القرار على أساس تشجيع
حملة إجازات الطيران من الحاصلين على الابتدائية والمؤهلات المتوسطة للعمل كضباط مراقبة
بمصلحة الطيران المدني وتشجيع حملة المؤهلات العالية على الحصول على إجازات في الطيران
لا يفيد من أحكام هذا القرار من حملة المؤهلات الواردة به الا من يعمل في مصلحة الطيران
المدني في وظائف ضباط مراقبة .

أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٨
لم يتضمن تسعير لمؤهلات معينة مصحوبا بإجازات في الطيران يناله صاحب
المؤهل بصرف النظر عن قيامه أو عدم قيامه بالعمل ذاته المخصص له هذا
المؤهل ، وإنما قام أساسا على تشجيع حملة إجازات الطيران من ذوي
المؤهلات الابتدائية والمتوسطة على الالتحاق بمصلحة الطيران المدني للعمل
كضباط مراقبة ، وتشجيع حملة المؤهلات العالية على الحصول على إجازات
في الطيران نظرا لحاجة مصلحة الطيران المدني لهؤلاء الضباط بسبب منافسة
شركات النقل الجوي ، فدعت حاجة العمل الى اصدار القرار المذكور ، ومن
ثم فلا يفيد من أحكام ذلك القرار من حملة المؤهلات الواردة به الا من كان
يعمل في مصلحة الطيران في وظائف ضباط مراقبة . فإذا كان الثابت
أن المدعى حاصل على شهادة أتمام الدراسة الثانوية القسم الخاص (التوجيهية)
وشهادة الطيران حرف (أ) ، ولكنه لا يعمل في مصلحة الطيران المدني في
وظيفة ضابط مراقبة ، وإنما يعمل كاتباً في إدارة الحسابات بمصلحة
الارضاد الجوية ، وهي وظيفة منبئة الصلة بالوظائف التي حددها قرار

مجلس الوزراء سالف الذكر ، فمن ثم فانه لا يفيد من أحكامه .
١٢ - ٣ (١٩٥٨/١٢/١٧) ٤/٣٥/٢٩ :

١١٠٩ - الناجحون من السنة الرابعة الى الخامسة الثانوية - اعتبارهم في المستوى العلمي للحاصلين على شهادة الثقافة - لا فرق في ذلك بين من نجح منهم في السنة الدراسية ١٩٣٥/١٩٣٦ ومن نجح في السنين السابقة - قرار مجلس الوزراء في ٢٩/٣/١٩٤٣ تقدمت وزارة المالية الى مجلس الوزراء بمذكرة استعرضت فيها حالة مرشح لاحدى وظائف الدرجة الثامنة بمصلحة السجون ، وقد نجح هذا المرشح في امتحان النقل من السنة الرابعة الى السنة الخامسة الثانوية في السنة التي عدل فيها نظام الدراسة الثانوية بالمرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣٥ ، واستطلع رأى وزارة المعارف في شأنه ، فأجابت بأنه يعتبر في المستوى العلمي للطلاب الحاصل على شهادة الثقافة ، وقد أقرت وزارة المالية ثم اللجنة المالية هذا الرأى ، ووافق مجلس الوزراء على تلك المذكرة في ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٣ ، وأصدرت وزارة المالية المنشور رقم ٣ لسنة ١٩٤٣ تنفيذا لهذا القرار . ويبين من الاطلاع على مذكرة وزارة المالية التى صدر هذا القرار على أساسها أنها تستهدف وضع قاعدة تنظيمية عامة في شأن تقدير المستوى العلمي للطلبة الناجحين في امتحان النقل من السنة الرابعة الى السنة الخامسة الثانوية في ظل أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨ ، وذلك باعتبارهم في مستوى الحاصلين على شهادة الثقافة ، دون تفرقة أو تمييز بين من نجح منهم في السنة الدراسية ١٩٣٥/١٩٣٦ - التى ألغى فيها النظام القديم وحل محله النظام الجديد - ومن نجح في السنين السابقة أما الإشارة في المذكرة سالف الذكر الى امتحان النقل من السنة الرابعة الى السنة الخامسة الثانوية في السنة الدراسية التى ألغى فيها النظام القديم ، فقد اقتضاها عرض حالة أحد المرشحين لاحدى وظائف الدرجة الثامنة بمصلحة السجون ، وقد نجح هذا المرشح في امتحان النقل المشار اليه في تلك السنة الدراسية ، ولم يكن مقصودا بهذه الإشارة استثناء الطلبة الناجحين في امتحان السنة المشار اليها وتمييزهم على زملائهم ممن جازوا هذا الامتحان في السنين السابقة وبلغوا ذات المستوى العلمي فتمثلت حالتهم ، واتحدت بذلك علة الحكم بالنسبة اليهم جميعا .

٣٥٨ - ١ (١٩٥٦/٢/١٨) ١/٦٣/٥١٤

١١١٠ - حامل دبلوم الفنون التطبيقية - لا الزام على الادارة بتعيينه في الدرجة الثامنة طبقا لقرار مجلس الوزراء في ٣/١/١٩٢٩ المعدل بقراره المؤرخ ١٨/٨/١٩٤١ .
ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يناير سنة ١٩٢٩ معدلا بقراره المؤرخ ١٨ من أغسطس سنة ١٩٤١ لم يكن يلزم جهات الادارة بتعيين حامل مؤهل دبلوم الفنون التطبيقية في الدرجة الثامنة بمرتبة

ثمانية جنيهات بل كان أمرا اختياريا وجوازيا للإدارة متروكا لتقديرها بحسب الخلوات وأوضاع الميزانية وغير ذلك من المناسبات التي تترخص فيها ، وكان يجوز لها وقتذاك أن تعين حامل هذا المؤهل باليومية أو على درجة خارج الهيئة دون أن يكون في ذلك مخالفة للقانون .

١٨٤ - ١ (١٩٥٥/١١/١٩) ١٤٠/١٨/١

١١١١ - دبلوم الفنون والصنائع - المكافأة المنصوص عليها بالبند الأول من

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٢٩/١/٣ - انصرافها الى مدة التمرين التي تسبق الحصول على الدبلوم . دون مدة التمرين بمصلحة حكومية بعد الحصول عليه .

إن البند الأول من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يناير سنة ١٩٢٩ قد نص على منح الناجح في الامتحان النهائي لدبلوم الفنون والصنائع مكافأة قدرها ستة جنيهات شهريا عن مدة التمرين المقررة للحصول على الدبلوم اذا كان يقضيها في إحدى المصالح الحكومية . وظاهر أن هذا الحكم خاص بمدة التمرين المقررة التي تسبق الحصول على الدبلوم ومن ثم فلا ينصرف هذا الحكم على المدة التي يقضيها الطالب في التمرين في إحدى المصالح الحكومية بعد حصوله على الدبلوم .

١ - ٢ (١٩٥٦/٣/٣١) ٦٢٤/٧١/١

١١١٢ - شهادات أجنبية - الذكريتو الصادر في ١٠ من إبريل سنة ١٨٩٧ -

تقريره أصلا عاما مبناه أن الشهادات الدراسية التي تمنحها الحكومة المصرية هي دون غيرها التي تؤهل المصريين لتولي الوظائف الحكومية - نصه استثناء على جواز اعتبار الشهادات الأجنبية معادلة للشهادات المصرية اذا ما توافرت الشروط المنصوص عليها فيه - تقرير هذه المعادلة من الملاحظات التي تترخص فيها الإدارة - مثال .

إن المادة الأولى من الذكريتو الصادر في ١٠ من إبريل سنة ١٨٩٧ تنص على أن «الدبلومات والشهادات الدراسية التي تعطيها الحكومة المصرية هي التي تعتبر دون سواها بالديار المصرية لدخول المصريين في الوظائف الأميرية، أما المدارس الكلية الأجنبية المعتبرة بصفة قانونية لدى حكومتها فيجوز من باب الاستثناء اعتبار الشهادات التي تعطيها للمتخرجين معادلة للشهادات المصرية بحسب الشروط المدونة في المادة الثانية » ونصت المادة الثانية على أنه «لا تعتبر أية دبلوم أو شهادة أجنبية معطاة لمصرى من رعايا الحكومة المحلية معادلة لدبلوم أو شهادة مصرية الا اذا كان صاحبها قد حصل عليها خارج القطر عقب امتحانات أداها بجميع أجزائها وعلى حسب الشروط المعتادة بالمقر الشرعى للمدرسة الكلية الأجنبية بشرط أن تكون هذه المدرسة موجودة ومعترفا بها في البلد الذي هي تابعة له » ، ونصت المادة الرابعة على أنه « ومع ذلك فالحاصلون على دبلومات أجنبية أرقى من شهادة الدراسة الثانوية المصرية وليس بيدهم شهادة الدراسة

الثانوية المصرية أو شهادة أجنبية معادلة لها على حسب الشروط المبينة في المادة الثانية يجب عليهم تأدية الامتحان في جميع العلوم المقررة للحصول على هذه الشهادة ، . فإذا كان الثابت ان حالة المطعون عليه قد عرضت على وزارة التربية والتعليم لتقدير مؤهله ، فأجابت « بأن المطعون عليه لم يحصل على البكالوريا التي تطلب عادة بفرنسا وهي المعادلة لشهادة الدراسة الثانوية قسم ثان وان شهادة المعادلة للبكالوريا التي تمنح في مثل هذه الظروف لا يمكن الاعتراف بأن قيمتها تساوى البكالوريا التي يحصل عليها بالامتحان في فرنسا ، وهي دون غيرها التي تعترف بها الحكومة المصرية بأنها معادلة لشهادة الدراسة الثانوية قسم ثان عدا اللغة العربية وبذلك لا يمكن اعتبار المطعون عليه من وجهة الثقافة العامة في مستوى حامل دبلومة عالية مصرية » - اذا كان الثابت هو ما تقدم فانه بقطع النظر عما أثير حول تقدير مؤهل المطعون عليه فان نص المادة الاولى من دكرينو ١٠ من ابريل سنة ١٨٩٧ تقرر أصلا عاما مبناه أن الشهادات الدراسية التي تمنحها الحكومة المصرية هي دون غيرها التي تؤهل المصريين لتولي الوظائف الحكومية .

وقد أورد النص استثناء على هذا الاصل العام مفاده أنه يجوز اعتبار الشهادات الاجنبية معادلة للشهادات المصرية اذا ماتوافرت الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية من الدكرينو سالف الذكر . وغنى عن القول أن تقرير هذه المعادلة أمر ترخص فيه جهة الادارة بمالها من سلطة تقديرية بمالا معقب عليها .

٦٨٤ - ٤ (١٩٥٩/١/١٧) ٦٤٥/٥٢/٤

١١١٣ - شهادات اجنبية - قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مايو سنة ١٩٤٦ - تعيين حملة المؤهلات الدراسية الاجنبية العالية المنصوص عليها في الدرجة الخامسة ابتداء - شروطه - اخذة الموظفين الذين تتوافر فيهم هذه الشروط من القرار بلا تفرقة بين من سافر منهم في بعثة حكومية وبين من سافر على نفقته الخاصة ،
لئن كانت مذكرة اللجنة المالية التي تقدمت بها الى مجلس الوزراء والتي صدر على اساسها قرار المجلس في ٥ من مايو سنة ١٩٤٦ قد تضمنت ما طلبت وزارتتا الزراعة والتربية والتعليم عرضه على مجلس الوزراء خاصا بمعاملة موظفيهما الذين حصلوا على بكالوريوس الزراعة قبل سنة ١٩٣٩ ثم أوفدوا في بعثات للخارج وحصلوا على شهاداتهم الممتازة بعد صدور كادر سنة ١٩٣٩ ، الا انها لم تقصد الى تقرير حكم خاص بهؤلاء الموظفين بنواتهم يسرى عليهم وحدهم دون غيرهم ، وانما عالجت حالتهم على اساس مبدأ عام او قاعدة عامة هي انه : (١) بالنسبة للحاصلين على شهاداتهم من انجلترا ، يمنحون الدرجة الخامسة من تاريخ حصولهم على درجة B.S.C.

(٢) بالنسبة للحاصلين على شهاداتهم من امريكا يمنحون الدرجة الخامسة من تاريخ حصولهم على درجة M.S.C . وظاهر من الاوراق ان وزارتي الزراعة والتربية والتعليم اکتفتا بعرض حسانة موظفيهما الذين اوفدتهم الحكومة في بعثات للخارج ، دون موظفيهما الذين حصلوا على بكالوريوس الزراعة قبل سنة ١٩٣٩ ثم سافروا على نفقتهم الخاصة وحصلوا على شهاداتهم الممتازة بعد سنة ١٩٣٩ ثم التحقوا بخدمة الحكومة بعد ذلك . واذ كان المناط في تطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر هو الحصول على مؤهلات معينة من الخارج ، فليس ما يمنع من تطبيق احكام قرار مجلس الوزراء على من توافرت في حقه شروطه .

٣٥٤ - ٤ (١٩٥٩/٣/٢١) ١٠٠١/٨٦/٤

١١١٤ - حاملو شهادة الاهلية في الحقوق - قرار مجلس الوزراء في ١٧/٤/١٩٤٩ بمنحهم ماهية ١٠ ج شهريا في الدرجة السابعة واحتساب اقدمية معينة في هذه الدرجة وبهذه الماهية - لا يكفي لانطباق القرار مجرد الحصول على هذا المؤهل ، بل يتعين كذلك توافر شروط التعيين في وظيفة تتفق ومواد الدراسة التي تخصص فيها حاملوه - دليل ذلك .

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٧ من ابريل سنة ١٩٤٩ على مذكرة للجنة المالية تقضى بمنح خريجي قسم الاهلية في الحقوق ماهية قدرها عشرة جنيها في الشهر في الدرجة السابعة على ان يكون تعيينهم في وظائف تتفق ومواد الدراسة التي تخصصوا فيها ، وان تحسب اقدميتهم في هذه الدرجة وبهذه الماهية بتاريخ التعيين فيها . ويبين من الاطلاع على هذه المذكرة ان رأى اللجنة المالية الذي وافق عليه مجلس الوزراء لم يمنح المرتب المشار اليه لحامل هذا المؤهل ايا كانت الوظيفة التي يشغلها ، بل ربط ذلك بالتعيين في وظيفة تتفق ومواد الدراسة التي تخصص فيها حملة هذا المؤهل ، وان تحسب اقدميتهم فيها وبهذه الماهية من تاريخ التعيين وهذه الوظائف هي التي تتطلب قدرا من الثقافة القانونية نظريا وعلميا ، وذكرت اللجنة - على سبيل المثال لا الحصر - بعض الوظائف التي تسند الى شاغليها عمليات التوثيق والتسجيل بعد تركيزها في مصلحة الشهر العقاري . فاذا كان الثابت ان المطعون لصالحه لم يكن معيناً قبل حصوله على شهادة الاهلية في الحقوق في وظيفة تتفق ومواد الدراسة التي تخصص فيها ، كما لم يعين في مثل هذه الوظيفة من بعد حصوله على ذلك المؤهل ، فان احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ابريل سنة ١٩٤٩ لا تسري في حقه ، وبالتالي فان حقه في الافادة من احكام هذا القرار لم ينشأ الا من تاريخ تعيينه في مثل الوظيفة المذكورة ، وتحسب عند ذلك اقدميته في الدرجة والمرتب من ذلك التاريخ .

٨٥١ - ٢ (١٩٥٦/٦/٢) ٨١٩/٩٩/١

١١١٥ - حاملو شهادة الاهلية في الحقوق - قرار مجلس الوزراء في ١٧ من ابريل سنة ١٩٤٩ بمنحهم ماهية ١٠ ج شهريا في الدرجة السابعة واحتساب اقدمية معينة في هذه الدرجة وبهذه الماهية متى كانت الوظيفة تتفق ومواد الدراسة التي تخصص فيها حاملو هذا المؤهل - التعيين المشار اليه يقتضى وجود مثل هذه الوظيفة ذات الدرجة السابعة شاغرة في الميزانية - اذا كان الموظف وقت حصوله على المؤهل المذكور شاغلا وظيفة من هذا النوع في الدرجة السابعة فلا حاجة لصدور قرار جديد بالتعيين فيها .

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٧ من ابريل سنة ١٩٤٩ على مذكرة اللجنة المالية التي تقضى بمنح خريجي قسم الاهلية في الحقوق ماهية قدرها عشرة جنيها في الشهر في الدرجة السابعة ، على أن يكون تعيينهم في وظائف تتفق ومواد الدراسة التي تخصصوا فيها ؛ وان تحسب اقدميتهم في هذه الدرجة وبهذه الماهية بتاريخ التعيين فيها ، وغنى عن البيان أن التعيين المشار اليه يقتضى لزما وجود مثل هذه الوظيفة ذات الدرجة السابعة شاغرة في الميزانية لكي يتسنى قانونا التعيين فيها ، وبمثل هذا التعيين وحده ينشأ للموظف حامل هذا المؤهل المركز الذاتي على الوجه المحدد بقرار مجلس الوزراء . اما اذا كان مثل هذا الموظف وقت حصوله على المؤهل المذكور في الدرجة السابعة فعلا ، وكانت وظيفته هذه تتفق طبيعتها ومواد الدراسة التي تخصص فيها ، فلا حاجة الى صدور قرار جديد بالتعيين فيها ، ما دام ذلك قد تحقق من قبل لسبق التعيين فعلا محققا كافة المزايا التي انطوى عليها قرار مجلس الوزراء .

١٥٧٤ - ٢ (١٩٥٧/١٢/٢١) ٣/٥٠/٤٢٨

١١١٦ - حملة شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو شهادة مدرسة التجارة المتوسطة - المرتب المقرر لمن يعين منهم في الدرجة الثامنة الكتابية في ظل كادر سنة ١٩٣١ - للرتب المقرر في ظل قرارات مجلس الوزراء الصادر في ١٨/٩/١٩٣٥ و ٢٤/١١/١٩٤٣ . ان كادر سنة ١٩٣١ الذي أقره مجلس الوزراء في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٣١ حدد للدرجة الثامنة مربوطا يبدأ بستة جنيهاً وينتهي بخمسة عشر جنيها شهريا ، ثم أورد بالبند الثاني عشر استثناء من هذه القاعدة اذ نص في الفقرة الثانية من هذا البند على أن « المرشح للتعيين في الدرجة الثامنة من حملة شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) أو شهادة مدرسة التجارة المتوسطة يجوز منحه ماهية أولية سنوية قدرها تسعون جنيها في السنة للاول واربعة وثمانون جنيها للثاني تزداد تبعا لنظام العلاوات في هذه الدرجة » . وفي ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ أصدر مجلس الوزراء قرارا بتخفيض مرتبات المرشحين للتعيين في وظائف الدرجة الثامنة الكتابية بمقدار ٥٠٠ م و ١ ج في الشهر عن القيم المالية المحددة لمؤهلاتهم الدراسية . وفي ٧ من يولييه سنة ١٩٤٣ رفعت اللجنة المالية بناء على طلب وزارة المالية مذكرة الى مجلس الوزراء حاصلا ان بعض حملة الشهادات

العالية وشهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) وشهادة التجارة المتوسطة عينوا قبل ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ في الدرجة الثامنة بمرتبات تقل عن المقرر لمؤهلاتهم وذلك لعدم كفاية الاعتمادات المالية ، واقتُرحت انصافا لهم ان يمنحوا المرتبات المقررة لمؤهلاتهم مع عدم صرف فروق عن الماضي . وقد وافق مجلس الوزراء على هذه المذكرة في ٨ من يونيه سنة ١٩٤٢ ، كما وافق في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ من ذلك العام على مذكرة اخرى رفعتها اليه اللجنة المالية بشأن تطبيق هذا المبدأ على الموظفين الحاصلين على المؤهلات المشار اليها الذين عينوا باليومية او في وظائف خارج هيئة العمال قبل ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ ولم ينقلوا الى وظائف من الدرجة الثامنة الكتابية الا بعد هذا التاريخ ، وذلك مع عدم صرف فروق عن الماضي . ويبين من ذلك ان الفقرة الثانية من البند الثاني عشر من كادر سنة ١٩٣١ لم تكن تلزم جهة الادارة بمنح حملة شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) عند تعيينهم في الدرجة الثامنة راتباً مقداره تسعون جنيهاً في السنة ، وانما جعلت تعيينهم بهذا الراتب الاستثنائي أمراً جوازيًا لها تترخص فيه وفق مقتضيات المصلحة العامة وحالة الاعتمادات المالية . كما ان أحكام كادر سنة ١٩٣١ معدلة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ لم تكن تلزم الادارة بتعيين هذه الفئة من الموظفين عند الالتحاق بالخدمة في الدرجة الثامنة الكتابية ببداية مربوطها ، بل جعلت ذلك أمراً جوازيًا لها متروكاً لتقديرها ، فلا تثريب عليها اذا كانت قد عينت المدعى عند بدء خدمته في وظيفة خارج الهيئة بمرتب قدره ثلاثة جنيهاً شهرياً ، وبذلك لا يستحق سوى مرتب تلك الوظيفة بحكم مركزه القانوني وقتذاك ؛ وبالتالي فان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ يكون قد استحدث له مركزاً قانونياً جديداً يسرى في حقه من تاريخ نفاذه ، لا من تاريخ أسبق . أما النص فيه على عدم صرف فروق عن الماضي فانه لا يعدو ان يكون ترديدا للاصل العام الذي يقضى بسريان التنظيمات الجديدة التي ترتب اعباء مالية على الخزانة العامة من تاريخ نفاذها ؛ الا اذا نص على الافادة منها من تاريخ أسبق .

١١١٢ - ٢ (١٩٥٧/١١/٢٣) ٨٥/١١/٣

١١١٧ - شهادة الهندسة التطبيقية العليا - مرتب حاملها عند التعيين - جعله في

قانون موظفي الدولة اول مربوط الدرجة السادسة - لا فرق في ذلك بين المؤهل المسبوق بشهادة الدراسة الثانوية القسم الثاني او الخاص وبين غير المسبوق بها - افادة من كان بالخدمة وقت نفاذ قانون الموظفين - حصوله على اول مربوط ان لم يكن قد بلغه .

ان قانون نظام موظفي الدولة قد تضمن مزية جديدة لحملة شهادة الهندسة التطبيقية العليا غير المسبوقه بالشهادة الثانوية القسم الثاني او

لخاص ، اذ تجعل مرتبه عند التعيين بأول مربوط الدرجة السادسة دون تخفيض . ومن البدهة ان من كان في الخدمة قبل نفاذ القانون المذكور وكان حاملا مثل هذا المؤهل ، فانه يفيد من هذه المزية الجديدة ، فيستحق أول مربوط الدرجة السادسة من تاريخ نفاذه ان لم يكن قد بلغه قبيل ذلك شأنه في ذلك شأن المعينين لأول مرة في ظل هذا القانون ، اذ لا موجب للتفرقة في المعاملة ما دام وضعهما القانوني متساويا تماما ، بل الاقدمون أولى بالرعاية .

١٧٦٣ - ٢ (١٩٥٨/٧/١٢) ١٥٥١/١٦٣/٣

١١١٨ - شهادة الهندسة التطبيقية العليا - ترقية حملة هذا المؤهل غير المسبوق بشهادة الدراسة الثانوية القسم الثاني أو الخاص - عدم تقيدها بالقيود الواردة بالمادة ٤١/٢ من قانون نظام موظفي الدولة .

ان ترقية حملة شهادة الهندسة التطبيقية العليا غير المسبوق بشهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو خاص لا تقتيد بما نصت عليه المادة ٤١ فقرة ثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة بالشروط وفي الحدود المنصوص عليها فيها ، اذ ان حامل هذا المؤهل انما يعين ابتداء في الكادر العالي ، ولا يعتبر تعيينا في الكادر المتوسط ، كما ان مؤهله لا يعتبر مؤهلا متوسطا بل مؤهلا يجيز له التعيين ابتداء في وظائف الكادر العالي . وتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٤١ بالقيود المنصوص عليها فيها والتي تضيق الترقية في حدود النسبة المقررة بتلك المادة وفي كل ترقية تالية ، انما يستلزم ان يكون الموظف المرقى من اعلى درجة في الكادر المتوسط ، وان يكون غير حاصل على المؤهل العالي ، وحكمة هذا التقييد واضحة حتى لا يتقلد اصحاب المؤهلات المتوسطة من الوظائف الرئيسية بالكادر العالي الا بالقدر وفي الحدود التي عينها القانون ، وهذه الحكمة تنتفي اذا كان الموظف معينا ابتداء في الكادر العالي وحاصلا على المؤهل الذي يجيز تعيينه في هذا الكادر ، او كان في الكادر المتوسط ولكنه كان حاملا للمؤهل العالي ونقل الى الكادر العالي نقلا هو بمثابة التعيين فيه استنادا الى مؤهله الذي يجيز ذلك .

١٧٦٣ - ٢ (١٩٥٨/٧/١٢) ١٥٥١/١٦٣/٣

١١١٩ - مدرسة الصيافة والمصليين - القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٣ اعتبره شهادة تلك المدرسة مؤهلا دراسيا له تقويم مستقل وحامله وضع خاص ومركز قانوني معين - تقديره للتعيين بوظائف الصيافة والمصليين الدرجة الثامنة الكتابية بأول مربوطها . في ١٧ من مايو سنة ١٩٣٨ أقر مجلس الوزراء لائحة مدرجة الصيافة والمصليين وأدخل عليها اكثر من تعديل ، وذلك تشجيعا للطلاب على الإقبال على هذه المدرسة حتى يمكن مواجهة العجز المستمر بوظائف المصليين . ومع ادخال كثير من التحسينات في اللائحة ، فقد ظل النقص

في عدد الصيارف في تزايد مستمر ، مما جعل مصلحة الاموال المقررة ازاء حالة خطيرة تهدد بحصول عجز في ايرادات الدولة ، لذلك روى ادخال تعديلات أخرى على اللائحة المذكورة تشجيعا للالتحاق بالمدرسة مع زيادة فئات المكافآت التي يتقاضاها المحصلون في فترة التمرين ، وقد روى عند التعيين في الوظيفة وضع قواعد خاصة لخريجي المدرسة تختلف عن القواعد المنصوص عليها في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة من حيث الاعفاء من الامتحان التحريري والشخصي والتعيين في الدرجة الثامنة بمرتبة أقل من بداية المربوط مع جواز الاعفاء من مدة التمرين . فصدر في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٣ في شأن انشاء مدرسة الصيارفة والمحصلين ، ونص في المادة الثالثة منه على المؤهلات العلمية اللازمة للقبول بالمدرسة ، وفي مقدمتها شهادة الدراسة الثانوية (القسم الخاص أو القسم العام) ، ونص في المادة ١٦ منه على أن « يقضى الناجحون في الامتحان مدة تمرين لا تزيد على ثلاثة شهور بصيرفيات الاموال بالجهات التي تعينها المصلحة تحت اشراف الصيارفة الاصليين ، ويعطون قسطة من العمل يكونون مسئولين عنه ، وتصرف لهم أثناء التمرين مكافأة قدرها خمسة جنيهات شهريا » ، كما افصحت المادة ١٧ منه عن قصد الشارع في أن يجعل من شهادة هذه المدرسة مؤهلا دراسيا له تقويم مستقل ، ويكون الحاملة وضع خاص ومركز قانوني معين فنصت على انه « بعد انقضاء مدة التمرين يعين الناجحون بحسب ترتيب نجاحهم في وظائف التحصيل في الدرجة الثامنة الكتابية بمبدأ ربطها بمصلحة الاموال المقررة أو غيرها من المصالح الأخرى التي تعينها المصلحة المذكورة . ويسرى هذا الحكم على خريجي المدرسة الموجودة حاليا في السنتين الدراسيتين لسنة (١٩٥١/١٩٥٢ و ١٩٥٢/١٩٥٣) الذين لم يتم تعيينهم بعد ، وتعتبر مدة التمرين داخلية في حساب الاقدمية في الدرجة وفي الخدمة » . وبذلك يكون هذا القانون قد قدر التعيين بوظائف الصيارفة والمحصلين الدرجة الثامنة الكتابية بأول مربوطها وتقاضيا لكل شك قد يتطرق لهذا الوضع الجديد ، فقد نصت المادة ١٩ منه على ان « يلغى كل نص يخالف لاحكام هذا القانون » .

٤٩٥ - ٣ (١٩٥٧/١٢/٧) ٢٤٦/٣١/٣

١١٢٠ - شهادة مدرسة الصيارفة والمحصلين - علم الاعتراف بها كشهادة

مستقلة قبل العمل بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٣ ، اذ كان حاملةا يمنح علاوة اضافية بغير تحديد راتب معين لهذا المؤهل - القانون المذكور لا يعتبر تعديلا لتسعين سابق ، بل انشاء لموضع جديد - اثر ذلك في تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩٥٠/١٢/٣ و ١٩٥٢/١/٦ في شأن اعانة غلاء المعيشة .

ان شهادة مدرسة الصيارفة والمحصلين لم تكن من المؤهلات

المسكرة او المعترف بها كشهادة مستقلة قبل العمل بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٣ ، اذ لم يكن مقررا لها راتب معين ، بل كان يمنع الحاصل عليها فقط ممن يعمل في وظائف الصيارف علاوة اضافية قدرها ٥٠٠ م ، فلم يكن يمنع راتبا معيناً لهذا المؤهل ، ثم زيدت هذه العلاوة الاضافية بقرار ٥ من يناير سنة ١٩٥١ الى ١٥٠٠ م ، وظل الحال على ذلك الى ان صدر القانون سالف الذكر في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ ؛ معديلا لائحة المدرسة تعديلا من شأنه ان يعين الحاصل على هذه الشهادة بالدرجة الثامنة مبدأ ربطها بمصلحة الاموال المقررة او غيرها من المصالح الاخرى التي تعينها المصلحة المذكورة . ومفاد ذلك ان القانون الجديد انشا لهذا الدبلوم وضعاً خاصاً وكيانا مستقلاً قائماً بذاته لأول مرة كدبلوم معترف بما يضيفه على حامله من مركز قانوني واضح المعالم ولا يستساغ القول بأن ما جاء به القانون الجديد لا يعدو ان يكون تعديلا لتسعين سابق ، فيصدق عليه قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ الخاص بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات والمرتبات والمعاشات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال وارباب المعاشات في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ . ومن ثم اذ اثبت ان المدعى حاصل على شهادة الدراسة الثانوية القسم العام سنة ١٩٥٢ ، وتخرج من مدرسة المحصلين والصيارف سنة ١٩٥٥ ؛ ثم التحق بوظيفة صراف وتسلم عمله فعلا في ٢٦/٩/١٩٥٥ في ظل احكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٣ ، فان التكييف السليم لوضعه عندما التحق بتلك الوظيفة هو انه تعيين جديد بمؤهل جديد غير المؤهلات السابقة تسعيرها ؛ التي قد يحملها بعض الحاصلين على هذا المؤهل الجديد الذي هو شهادة مدرسة المحصلين والصيارف بمقتضى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٣ . ويتعين - والحالة هذه - حساب اعانة الغلاء على اساس ماهية هذا المؤهل الجديد الذي عين المدعى على اساسه ، وذلك بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ؛ الذي قضى بان تكون « معاملة الموظفين الذين ثبتت اعانة غلاء المعيشة لهم على اساس ماهياتهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية اعلى من هذا التاريخ او بعده وعينوا في الدرجات وبالمهيات المقررة للمؤهلات الجديدة على اساس منحهم اعانة الغلاء على الماهية الجديدة من تاريخ الحصول عليها » .

٤٩٥ - ٣ (١٩٥٧/١٢/٧) ٢٤٦/٣١/٣

١١٣١ - شهادة مدرسة المحصلين والصيارف - رفع علاوتها من ٥٠٠ م الى ١٥٠٠ م بقرار مجلس الوزراء في ٧ من يناير سنة ١٩٥١ لا يفيد منه الا من يتولى او سيتولى مهنة الصيارفة - اساس ذلك .

وافق مجلس انوزراء بجلسته المنعقدة في ٧ من يناير سنة ١٩٥١ على تعديل لائحة مدرسة المحصلين والصيارف تعديلا من مقتضاه رفع علاوة شهادة المدرسة من ٥٠٠ الى ١٥٠٠ م وذلك اجابة للمذكرة رقم ٥٤٧ - ١/٢٨٢) التي تقدمت بها اللجنة المالية والتي جاء بها « أن المدرسة تعاني نقصا كبيرا في الحصول على الطلاب اذ لم يتقدم لها لغاية الان سوى ما يقرب من ثلث ما تحتاجه بالرغم من كثرة الاعلانات والنشر عنها بالصحف والاذاعة وقد مضى على افتتاحها شهران وما زال الباب مفتوحا على مصراعيه لمن يريد الالتحاق بها دون جدوى . وعلاجا لهذه الحالة ؛ وتلافيا لقلّة عدد المتقدمين بهذه المدرسة التي تعتبر من أهم المدارس الحكومية اللازمة لجباية ضرائبها ؛ تطلب مصلحة الاموال المقررة ادخال تعديلات على اللائحة تشجيعا للطلاب على الاقبال عليها اسوة بما اتبع نحو لائحة مدرسة الحركة والتلغراف بسكك حديد وتليفونات الحكومة » ويبين من هذا ان التنظيم الجديد الصادر به قرار مجلس الوزراء سالف الذكر قام اساسا على تشجيع الالتحاق بمدرسة المحصلين والصيارف التي تعتبر من أهم المدارس الحكومية اللازمة لجباية ضرائبها ، فمن ثم لا يفيد من هذا التعديل الا من يتولى أو سيتولى هذه الوظيفة ؛ أما من انقطعت صلتهم بجباية الاموال فلا حق لهم في تلك العلاوة ؛ اذ هي لم تقرر الا لمن يتولى مهنة الصيارف . ولما كان المدعى قد انقطعت صلته بأعمال الصيارف منذ ان نقل من مصلحة الاموال المقررة الى جهة اخرى في مايو سنة ١٩٤٦ ؛ فعن ثم لا حق له في المطالبة بالعلاوة المعدلة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ من يناير سنة ١٩٥١ .

٣٠٤ - ١ (١٩٥٥/١١/٢٢) ١٧٣/٢٢/١

١١٢٢ - حملة شهادة التجارة المتوسطة - لا التزام على الادارة بتعيينهم عند الالتحاق بالخدمة في الدرجة الثامنة ببداية مربوطها طبقا لكادر سنة ١٩٣٩ المعدل بقرار مجلس الوزراء في ١٨/٩/١٩٣٥ .

ان احكام كادر سنة ١٩٣١ معدلة في خصوص حملة شهادة التجارة المتوسطة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ لم تكن تلزم الادارة بتعيينهم عند الالتحاق بالخدمة في الدرجة الثامنة الكتابية ببداية مربوطها وقدره خمسة جنيهاً ونصف ؛ بل جعلت ذلك امرا جوازا لها متروكا لتقديرها ، فلا تشرب عليها اذا كانت قد عينت المطعون عليه عند بدء خدمته في وظيفة خارج الهيئة بمرتب خمسة جنيهاً ؛ وبذلك لا يستحق سوى مرتب تلك الوظيفة بحكم مركزه القانوني وقتذاك . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى باستحقاق المطعون عليه لمرتب شهري قدره خمسة جنيهاً وخمسمائة مليم من تاريخ التحاقه

بالخدمة في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٦ مع ما يترتب على ذلك من آثار بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من سبتمبر ١٩٣٥ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون حقيقاً بالآلغاء .

٢٧ - ١ (١٩٥٥/١١/٥) ١٦/٣/١

١١٣٣ - حملة شهادة أتمام الدراسة بالمدارس الصناعية الثانوية - لا الزام على الادارة بتعيينهم في درجة معينة او راتب محدد في ظل كادر سنة ١٩٣٩ - استحقاق علاوة غلاء المعيشة حسب الاجر الذي عين لهم بحكم مركزهم القانوني وقتئذ .

ان احكام كادر سنة ١٩٣٩ لم تقدر لشهادة اتمام الدراسة بالمدارس الصناعية الثانوية درجة معينة او راتباً محدداً ، وكان يجوز للادارة وقتذاك ان تعين حامل هذا المؤهل باليومية او على درجة خارج الهيئة ؛ وقد تم تعيين المدعى بماهية شهرية قدرها اربعة جنيئات ونصف ، وبذلك لا يستحق علاوة غلاء المعيشة الا حسب الاجر الذي عين له بحكم مركزه القانوني عندئذ .

١٠١ - ١ (١٩٥٥/١١/٢٦) ١٦/٢/١

١١٣٤ - حملة شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان - لا الزام على الادارة طبقاً لكادر ١٩٣١ ان تمنحهم راتباً قدره ٩٠ ج في السنة عند تعيينهم بالدرجة الثامنة - قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٣/٧/٨ بالزام الادارة بمنحهم هذا الراتب - لا يسرى على الماضي - علة ذلك .

ان الفقرة الثانية من البند الثاني عشر من كادر سنة ١٩٣١ لم تكن تلزم جهة الادارة بمنح حملة شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان عند تعيينهم في الدرجة الثامنة راتباً مقداره تسعون جنيهاً في السنة ، وانما جعلت تعيينهم بهذا الراتب الاستثنائي أمراً جوازياً لها تترخص فيه وفق مقتضيات المصلحة العامة وحالة الاعتمادات المالية ، وذلك على نقيض ما قضت به الفقرة الاولى من هذا البند في شأن حمل الدبلومات العالية ، اذ اوجبت منح من يعين منهم في الدرجة السادسة راتباً مقداره ١٤٤ جنيهاً في السنة . وقد وردت كلتا الفترتين استثناء من القواعد العامة في هذا الكادر التي حددت للدرجة الثامنة مربوطها يبدأ بأثنين وسبعين جنيهاً في السنة وللدرجة السادسة مربوطاً يبدأ بمائة وثمانين جنيهاً في السنة . وحكمة التفرقة في الحكم بين الحالتين ان الاستثناء في الفقرة الاولى يقضى بتخفيض الراتب عن مبدأ مربوط الدرجة ، فلا يجوز ان يكون موضع ترخيص او تقدير من جانب جهة الادارة ، اما الاستثناء الوارد بالفقرة الثانية فانه يقضى بزيادة الراتب عن مبدأ مربوط الدرجة فهو استثناء بالزيادة مرده الى تقدير جهة الادارة تترخص فيه على هدى مقتضيات المصلحة العامة وحالة الميزانية . وقد ظل هذا التنظيم نافذاً في حق حملة شهادة الدراسة

متطوع - مجالس بلدية
- مجالس مديريات

الثانوية قسيم ثان حتى صدر قرار مجلس الوزراء في ٨ من يولييه سنة ١٩٤٣ ملزما جهة الادارة بمنحهم الراتب الاستثنائي ، فاستحدث لهم مركزا قانونيا جديدا يسري في حقهم من تاريخ نفاذه لا من تاريخ أسبق ؛ اما النص على عدم صرف الفروق عن الماضي فانه لا يعدو ان يكون ترديدا للاصل العام الذي يقضى بسريان التنظيمات الجديدة التي ترتب اعباء مالية على الخزانة العامة من تاريخ نفاذها الا اذا نص على الافادة منها من تاريخ أسبق .

٣٢٢ - ١ (١٩٥٥/١٢/١٠) ٢٨٧/٣٤/١

متطوع

راجع : ١٠٢٠ ، ١٠٢٢ ، ١٠٣٠ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ .

١١٦٥

مجالس بلدية

راجع : ٦٤٩ ، ٧٦٥ ، ٨٧٢ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١١٥٢ ، ١١٧٨ .

١٢٦٧

مجالس مديريات

راجع أيضا : ٧٠ ، ٧١ ، ٨٤٥ ، ١١٥١

١١٢٥ - قواعد التوظيف بمجالس المديريات - عدم خضوعها في الماضي لنظام

خاص - اتباعها القواعد السارية بالحكومة .

يبين من تقصى قواعد التوظيف بمجالس المديريات أن هذه المجالس لم يكن لها نظام خاص بالتوظيف وانما كانت تسير على سنن القواعد المتبعة في الحكومة . وقد صدرت في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ لائحة النظام الداخلي لمجالس المديريات ، مقرر في المادة ٦٢ منها ما جرى عليه العمل قبل صدورها ، فنصت على أنه « تسري القواعد الخاصة بتعيين موظفي الحكومة ومستخدميها وترقيتهم وفصلهم وغير ذلك من شروط الخدمة على موظفي مجالس المديريات ومستخدميها ، ولا يترتب على هذا لموظفي المجالس ومستخدميها أي حق على الحكومة في معاش أو مكافأة من أي نوع كان » .

١٥٦ - ٢ (١٩٥٨/٧/١٢) ١٥٣٩/١٦٢/٣

١١٢٦ - عدم انتظام مستخدمي مجالس المديريات في درجات على نسق درجات

موظفي الدولة في ظل كادري ١٩٢٣ و ١٩٣١ - سرد بعض التعديلات التي طرأت على هذا الوضع .

يبين من الرجوع الى القرارات التنظيمية المتعلقة بنظام درجات

مستخدمي مجالس المديريات وما يقابلها من درجات كادر موظفي الحكومة ومستخدميها أن مستخدمي مجالس المديريات في ظل كادري سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٣١ لم تكن تنتظمهم درجات على نسق درجات كادر موظفي الحكومة، بل كانوا يوضعون على درجات شتى متداخلة تقوم على مربوط ذي بداية ونهاية لا تماثل بينهما وبين ما هو مقرر للدرجات الحكومية ، ثم رؤى علاج هذا التنافر بما يحقق المساواة في الاوضاع والتوحيد في النظم بين مستخدمي مجالس المديريات وموظفي الحكومة ، فتقرر أن تكون درجة المدرسين بالتعليم الاولى بمجالس المديريات التابعين أصلا لهذه المجالس هي (٣ - ٦ ج) وذلك اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٣٩ ، قياسا على الدرجة التاسعة المحدد لها مرتب (٣٦ - ٧٢ ج) في كادر سنة ١٩٣٩ الخاص بموظفي الحكومة ومستخدميها ، ثم اعتبر هؤلاء المدرسون مقيدين على وظائف مؤقتة ابتداء من أول مايو سنة ١٩٣٩ ، وانتهى الامر الى تقرير اعتبار درجة الوظيفة الادارية أو الكتابية أو الفنية بمجالس المديريات التي مربوطها (٤ - ٦ ج) أو (٣ - ٥ ج) أو (٣ - ٤ ج) أو (٣ - ٦ ج) أو (٢ - ٦ ج) معادلة للدرجة التاسعة من درجات كادر الحكومة لسنة ١٩٣٩ ، والى نقل المستخدم بمجالس المديريات الى هذه الدرجة الحكومية اعتبارا من تاريخ وضعه في درجة كادر المجالس التي كان يشغلها وقت نقله من هذا الكادر الى كادر الحكومة ، أو من تاريخ وضعه في أدنى درجة من درجات كادر المجالس المقابلة اذا كانت الدرجة الحكومية تقابل أكثر من درجة واحدة من درجات هذا الكادر وكان قد تدرج فيه ، وقد تأيد هذا بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦

٩١٠ - (١٦/٢/١٩٥٧) ٤٩٨/٥٧/٢

١١٢٧ - طلب بعض موظفي مجالس المديريات الدائمين معاملتهم كموظفين مؤقتين حتى ينتفعوا بالبقاء في الخدمة الى سن الخامسة والستين - المركز القانوني الجديد لائشأ الا بصدور القرار من يملكه قانونا ، أي من وزارة المالية .

اذا طلب المدعى (وهو موظف دائم) معاملته معاملة الموظفين المؤقتين : حتى يتمتع ببقائه في الخدمة الى سن الخامسة والستين ، فان سماح وزارة التربية والتعليم له بعد فصله في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥١ بالعودة الى العمل اعتبارا من ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ الى ان تبت وزارة المالية في طلبه هو وأمثاله من موظفي المديريات ليس من شأنه أن ينشأ له مركزا قانونيا جديدا لم يكن له من قبل ، ذلك أن المراكز القانونية لا تنشأ الا بقرار يصدر ممن يملكه قانونا ، ومثل هذا القرار لم يصدر الا في مارس سنة ١٩٥٢ ، وكان المدعى معتبرا الى ذلك الحين من الموظفين الدائمين ، وكان أمر معاملته معاملة الموظفين المؤقتين رهنا بموافقة وزارة المالية ، ولم تكن هذه الموافقة قد صدرت بعد . وموافقة وزارة المالية في

مارس سنة ١٩٥٢ على معاملة المدعى وأمثاله معاملة الموظفين المؤقتين إنما هو بمثابة انشاء مركز قانونى جديد لهم يختلف عن مركزهم السابق . من مقتضاه بقاؤهم فى الخدمة الى سن الخامسة والستين ، ولا ينتج هذا القرار أثره الا من تاريخ صدوره .

١-٦٧ - (١٩٥٧/١١/٣٠) ١٤٤/١٨/٣

مجلس بلدى الإسكندرية

راجع : ٦٤٩ ، ١١٧٨ ، ١٢٦٧

مجلس تأديب

راجع : ٥٢٢ ، ٥٣٠ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٧٣ .

٧٠٠

مجلس البرلمان

راجع ايضا : ٧٢٧ .

١١٢٨ — موظفو مجلس البرلمان - استقلال كل من مجلسى البرلمان بوضع ميزانيته والنظم الخاصة بموظفيه - عدم تدخل السلطة التنفيذية فى ذلك - مرد هذا الى اصل دستورى هو مبدأ انفصل بين السلطات .

ان كل مجلس من مجلسى البرلمان مستقل استقلالاً تاماً بوضع ميزانيته والنظم الخاصة بموظفيه وبأموره الداخلية كافة دون تدخل من السلطة التنفيذية فى شئ من ذلك ، فلا تشترك الحكومة فى وضع ميزانية المجالس ولا تقوم بمراجعتها ، أو مراقبة أوجه الصرف ، كما لا تتدخل فى تعيين موظفى المجالس أو ترقيةهم أو منحهم العلاوات وما إليها ، يستوى فى ذلك ان تكون التعيينات أو الترقيات أو العلاوات عادية أو استثنائية وكل هذا مردّه الى أصل دستورى عريق هو مبدأ الفصل بين السلطات اذ لا ينبغى أن تكون السلطة التشريعية ، وهى التى تمثل الأمة وتتولى الرقابة العامة على السلطة التنفيذية ، خاضعة لاية رقابة أو هيمنة فى شئونها الداخلية من سلطة أخرى ، كما أن هذا الاستقلال شرط جوهري لازم لتأدية المجالس لوظيفتها التشريعية مستقلة عن أى مؤثر خارجى . ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٢٢٢ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب التى وافق عليها المجلس فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤١ من أنه « يطبق المجلس على موظفيه ومستخدميه وخدمة فئات الكادر العام واحكامه وقواعده التى تسرى على موظفى الحكومة الداخلين فى هيئة العمال والخدم الخارجين عن هيئة العمال » ، ذلك أن الاصل هو أن للمجلس أن يضع لموظفيه ما يناسبه من أنظمة ، فإن ارتأى أن يطبق عليهم الاحكام العامة

للكادر الحكومي وأثر أن تسير الأوضاع بالنسبة لموظفيه على نسق الأوضاع
السائدة في الحكومة بدلا من أن توضع لهم لوائح جديدة ، فإن هذا لايعنى
خضوع موظفيه لرقابة الحكومة أو خروجهم من سلطان المجلس ، كما لايتعارض
مع استقلال المجلس بشئون موظفيه ، حسبما سلف البيان .

٨٣٠ - ٣ (١٩٥٨/١٢/١٣) ٤/٢٧/٢٤٤

مختصر

راجع : ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٦٣٧ ، ٨٤٦ ، ١٠٤٠

محاكمة جنائية

راجع : ٥٦٩ ، ٥٧٠

محوّل :

راجع : ٩٠٢ ، ٩٠٣

مخالفة مالية

راجع : ٥٢٩ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩

مخزنجية

راجع : ٩٥٨

مدارس الأقباط الكبرى

راجع : ١٠٤٨

مد الخدمة

١١٢٩ - السن المحددة لتقاعد الموظف أو المستخدم - الاصل هو انتهاء الخدمة
بطوة القانون عند بلوغ هذه السن - للوزير المختص بعد الاتفاق مع وزير المالية السلطة في
مد هذه المدة - هذه السلطة تقديرية من حيث مبدأ المد ومقيدة من حيث الحد الاقصى للفترة
التي يجوز مدّها - قانون موظفي الدولة لم يعين سن التقاعد ، بل ترك ذلك للقوانين
واللوائح حسب الاحوال .

ان المادة ١٠٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي
الدولة الواردة في الفصل الثامن من الباب الاول الخاص بالموظفين المعيّنين
على وظائف دائمة تنص على أنه « لايجوز مد خدمة الموظف بعد بلوغه

السن المقررة الا بقرار من الوزير المختص بعد الاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد . ولا يجوز مدها لأكثر من سنتين فيما عدا موظفي التمثيل السياسي من درجة السفراء ، كما تنص المادتان ١٠٧ و ١٣٠ من القانون المشار اليه ، أولاها بالنسبة الى الموظف المعين على وظيفة دائمة ، والثانية بالنسبة الى المستخدم الخارج عن الهيئة ، على أن من أسباب انتهاء خدمة هذا أو ذاك « بلوغ السن المقررة لترك الخدمة » . ومفاد هذا ان ثمة سنا عينها المشرع لتقاعد الموظف أو المستخدم تختلف بحسب حالته ونوع الوظيفة التي يشغلها ، وأن الاصل هو انتهاء خدمة الموظف أو المستخدم بقوة القانون عند بلوغه هذه السن ، ولا يجوز مد خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة بعد ذلك الا بقرار من الوزير المختص بعد الاتفاق مع وزير المالية ، وأن الوزير المختص بالاشتراك مع وزير المالية يملك مد الخدمة بعد بلوغ السن المقررة - استثناء من هذا الاصل - بسلطة تقديرية يترخص فيها من حيث مبدأ المد وفق مقتضيات المصلحة العامة ، بيد أن هذه السلطة في ذاتها مقيدة بالقانون فيما يختص بالحد الاقصى للمدة التي يجوز للوزير مدها بحيث لا تجاوز سنتين بأي حال بعد بلوغ السن المقررة فيما عدا موظفي التمثيل السياسي من درجة السفراء . وقانون موظفي الدولة لم يعين السن التي يتقاعد فيها الموظف أو المستخدم بل ترك ذلك للقوانين واللوائح بحسب الاحوال .

١٢٦٣ - ٢ - ١٩٥٦/١٢/٨ ١٤٩/١٨/٢

١١٣٠ - مدة خدمة الموظف بعد بلوغه السن المقررة اللاحقة الى المعاشم وفقا للمادة ١٠٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - مركزه القانوني فترة المد - هو ذات المركز الذي كان يشغله - الحادته من جميع مزايا الوظيفة الا ما استثنى منها بنص خاص صريح - عدم اختلاف الحكم سواء صدر المد قبل بلوغه السن أو بعده وسواء بدأت اجراءات المد قبل بلوغه السن أو بعده - اساس ذلك .

ان الاصل في استصحاب الحال هو استمرار بقاء الموظف خلال فترة مد خدمته في ذات المركز القانوني الذي كان يشغله من قبل دون حدوث أي تغيير في هذا المركز من حيث صفته كموظف عام وخضوعه تبعاً لذلك للقوانين واللوائح التي تحكم وضعه بهذه الصفة ، واذ كانت هذه القوانين واللوائح لا تتضمن أحكاماً خاصة تعالج وضعه خلال فترة مد خدمته بنصوص استثنائية تخرج عن القواعد العامة ، فان مقتضى هذا هو خضوع الموظف للقوانين واللوائح القائمة ، سواء فيما يتعلق بما تفرضه عليه من واجبات أو ما تقرره له من مزايا مرتبطة بالوظيفة العامة ، ومن ثم فانه يفيد من جميع تلك المزايا ومن بينها الترقيات والعلاوات والاجازات وما اليها، الا ما استثنى منها بنصوص خاصة صريحة كما هو الحال بالنسبة للمعاشم، اذ تنص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦، بإنشاء صندوق

التأمين والمعاشات على عدم حساب مدد الخدمة بعد سن السنتين في المعاش. وهذا الاستثناء في ذاته يؤكد القاعدة العامة وهي افادة الموظف خلال فترة مد خدمته من باقى المزايا التى تقررهما القوانين واللوائح مالم يستثن من ذلك بنص خاص .

وانه ولئن كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد رسم طريقا معيناً لمد خدمة الموظف ، فقضى فى المادة ١٠٨ منه على أنه يكون بقرار من الوزير المختص بعد الاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد ، الا أنه لم ينظم طريقة المد ، كما لم يحدد فترة زمنية معينة يتعين خلالها اتمام اجراءات هذا المد ، ومن ثم فان قرار الوزير بمد خدمة الموظف ينتج أثره القانونى فى حق الموظف ، سواء صدر هذا القرار قبل بلوغ الموظف السن المقررة لترك الخدمة أو بعدها ، وسواء بدأت اجراءات قبل بلوغه هذه السن أو بعدها كذلك .

٢٢١ - ٤ (١٦٠/٥/٧) / ١٨/٥ / ٩٠٢

مدرس

انظر تاديب و ٦٩ و ٧٩ و ٩٨ - فصل و ٥٤٠

مدد خدمة سابقة

راجع ايضا : ٦٢ ، ٦٤ ، ٢٧٤ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٣ ، ٦٨٨ ، ٧٢٩ ؛ ٨٢٠ ؛ ١٠٢٥

أ - قواعد حساب مدد الخدمة السابقة قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

١ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨/١٠/١٩٣٠

٢ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠/١/١٩٤٤

٣ - حساب مدد الخدمة السابقة فى مجالس المديريات طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨/٧/١٩٤٣

٤ - حساب مدد الخدمة السابقة فى التعليم الحر طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥/٣/١٩٤٥

٥ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١/٥/١٩٤٧

- ٦ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١/٧/١٩٤٩
- ٧ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١/٦/١٩٥٠
- ٨ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٨/٢٠ ، ١٥/١٠/١٩٥٠
- ٩ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣/١٢/١٩٥١
- (ب) قواعد حساب مدد الخدمة السابقة بعد العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

- ١ - المادتان ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
- ٢ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧/١٢/١٩٥٣
- ٣ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن المنقولين من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية الى الحكومة أو بالعكس .
- ٤ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨

ج - مبادئ عامة

- ١ - شرط الافادة من قواعد حساب مدد الخدمة السابقة .
- ٢ - اتحاد العمل السابق والعمل اللاحق .

١ - قواعد حساب مدد الخدمة السابقة قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

- ١ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨/١٠/١٩٣٠

١١٣١ - سرد بعض المراحل التشريعية لقواعد حساب مدة الخدمة السابقة .

يبين من استعراض قرارات مجلس الوزراء المختلفة الصادرة بحساب مدد الخدمة السابقة أنه فى ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٣٠ وافق على

وضع قواعد خاصة بحساب مدد الخدمة السابقة في تحديد الماهية الاولى عند التعيين المباشر في خدمة الحكومة المصرية بالشروط الآتية . وقد تضمنتها أحكام المنشور رقم ٢ لسنة ١٩٣١ . وهذه القواعد هي :

في الوظائف الفنية :

- ١ - يشترط أن يكون العمل في الخدمة السابقة من نوع عمل الوظيفة المطلوب التعيين فيها . ٢ - أن تكون الخدمة السابقة في إحدى مصالح الحكومة أو الهيئات الآتى ذكرها : وزارة الاوقاف - حكومة السودان - الخاصة الملكية - الاوقاف الملكية المحصوية - المعاهد الدينية - مجالس المديرية - المجالس البلدية والمحلية - مجلس الصحة البحرية والكورنيتينيات - الجمعية الزراعية - المدارس التى تحت اشراف وزارة المعارف - البنوك المعتمدة من الحكومة لاعطاء الكفالات بشرط ان يكون المرشح حاملا لشهادة فنية . ٣ - أقصى مدة خدمة سابقة يجوز حسابها هي ست سنوات فقط مهما بلغ طول هذه الخدمة ، ولا تحسب أية مدة تقل عن سنتين كما لايجوز أن تضم مدد تقل عن ستة أشهر بعضها الى بعض لادخالها فى الحساب . ٤ - يجوز منح المرشح فى الدرجة المطلوب تعيينه فيها الماهية الاولى المقررة لمؤهلاته الدراسية مضافا اليها علاوة أو أكثر من علاوات الدرجة بنسبة مدة الخدمة السابقة بحيث لايتجاوز عدد العلاوات ثلاثا . ٥ - لا تحسب مدة الخدمة السابقة ولا التمرين بالعمل الفنى فى هيئة غير الهيئات المنصوص عليها فى البند الثانى الا بقرار من اللجنة المالية التى تقدر ظروف كل حالة . ٦ - لا تدخل مدة الخدمة السابقة ولا مدة التمرين العمل الفنى فى حساب الاقدمية فى الدرجة للترقية ولا حساب المدة المقررة لمنح علاوات بل تبتدىء المدة القانونية للترقية أو العلاوة من تاريخ التعيين . ٧ - لا تحسب مدة الخدمة السابقة بالشروط المتقدمة الا عند التعيين المباشر فى الدرجة السادسة وما يقل عنها . اما عند التعيين المباشر فى الدرجة الخامسة فما فوق فلا تحسب تلك المدة السابقة الا بقرار من اللجنة المالية ومجلس الوزراء . ٨ - حساب المدد السابقة فى تحديد الماهية الاولى جوازى لا الزامى ، أى انه لايتحتم على الوزارة المختصة منح علاوة ما فوق الماهية المقررة للمؤهلات الدراسية ، بل لها ان تمنحها كلها أو بعضها او لا تمنح العلاوة مطلقا ومتى تقررت الماهية على هذه القاعدة لايجوز مطلقا ادخال تعديل عليها .

فى الوظائف الكتابية :

- ١ - تطبق الاحكام المتقدمة على الموظفين الكتابيين مع القيد الآتى :

مدة خدمة سابقة (١) - قبل
قانون ٥١/٢١٠ (١) قرار
مجلس الوزراء ١٨/١٠/١٩٣٠

أقصى مدة سابقة للخدمة يجوز حسابها أربع سنوات فقط مهما بلغ طول هذه المدة على أنه لا يجوز منح الموظف أو المستخدم أكثر من علاوتين من علاوات الدرجة المعين فيها .

قواعد عامة :

(أ) القواعد المتقدمة لا تمس الأحكام المتعلقة بإعادة قدماء الموظفين إلى الخدمة . (ب) يعمل بهذه القواعد من تاريخ صدورها أي أن الموظفين الذين سبق تعيينهم وربطت لهم ماهية لايجوز لهم المطالبة بالمعاملة بها . (ج) جميع الأحكام المعمول بها الآن لحساب مدة الخدمة السابقة لتقدير الماهية في حساب الأقدمية في الدرجة تعتبر ملغاة من تاريخ صدور التعليمات المتقدمة . »

استمر العمل بالقواعد المشار إليها حتى ١٦ من يونية سنة ١٩٤١. حيث صدر قرار من مجلس الوزراء يقضى بوقف العمل بقرار ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٣٠ ريثما تعيد وزارة المالية بحث الموضوع . ولما أتمته تقدمت به في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، وفيما يلي بيان القواعد التي أقرها المجلس في هذا التاريخ :

تحتسب مدة الخدمة السابقة في الأقدمية والعلاوة بالنسبة لمن كانوا معينين على وظيفة دائمة أو مؤقتة أو على اعتماد أو بالمياومة أو بمكافأة أو في وظيفة خارج الهيئة بشرط أن يكون للخدمة السابقة صفة الاستقرار حسب الشروط الآتية : ١ - ألا تقل مدة الخدمة السابقة عن ثلاث سنوات . ٢ - أن يتخذ العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته . ٣ - ألا تقل المؤهلات السابقة عن المؤهلات اللازمة للعمل الجديد . ٤ - ألا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة . ٥ - ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا أو حكما مانعا من التوظيف أو سوء السلوك . ٦ - ألا تزيد مدة ترك العمل على سنتين . فان انتفى شرط من هذه الشروط كان التعيين تعيينا جديدا يخضع فيه الموظف لما يخضع له كل مرشح جديد ، وإن توافرت وكانت الخدمة على وظيفة معينة في الميزانية أو على اعتماد . أعيد الموظف بدرجته وماهيته السابقتين على ألا تزيد الماهية على نهاية الدرجة واحتفظ له بما اكتسب من أقدمية للترقية والعلاوة في درجته السابقة قبل ترك الخدمة . وإذا كانت الخدمة السابقة باليومية أو بالمكافأة جازت إعادته بحالته السابقة . هذا إذا كانت الحدمتان متصلتين أما إذا انفصلتا فلا يحسب إلا ثلاثة أرباعها ، وأن تعُدَّت

الاعادة الى مثل درجته السابقة واعيد الى أقل منها حسب له فى درجته الجديدة الاقدمية التى اكتسبها فى درجاته السابقة ابتداء من تاريخ حصوله على الدرجة المعادلة للدرجة الجديدة . وان كانت الخدمة السابقة فى هيئة حكومية تطبق نظم الحكومة حسب ثلاثة ارباع المدة وتقدر الدرجة والماهية على اساس المؤهل الدراسى ودرجة العمل الحكومى المماثل لعمله وافترض حصول ترقية بعد كل ست سنوات من المدة المحسوبة بحيث لا يكون تعيينه فى الحكومة فى درجة أعلى من التى كان يشغلها فى الهيئة الشبه الحكومية ولا بماهية أكبر من التى كان يتقاضاها الا اذا كان مؤهله الدراسى يعطيه الحق فى ماهية او فى درجة أعلى فيمنحها طبقا لهذا المؤهل . وان كانت الخدمة فى هيئة شبه حكومية ولا تطبق نظم الحكومة او فى هيئة خاصة او عمل حر حسب نصف المدة على الاساس المتقدم وتطبق هذه القواعد على الموجودين فى الخدمة بحيث لا يصرف فرق الا من ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ .

وفى ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٦ قررت وزارة المالية وقف العمل مؤقتا باحكام قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ريثما تعيد الوزارة النظر فى الامر وتحدد الهيئات والبنوك والشركات التى يجوز ضم مدد الاشتغال فيها الى الخدمة الحكومية . وفى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ وافق مجلس الوزراء على قواعد جديدة لحساب مدد الخدمة السابقة فى الاقدمية وتحديد الماهية لاتخرج فى اجمالها عن قرار ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، وحددت الهيئات التى يجوز ضم مدد الاشتغال فيها الى الخدمة الحكومية بما يتفق وقرار ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٣٠ وزيدت عليها :

١ - الهيئات والجمعيات المهنية الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة كالاشتغال بالطب والمحاماة والهندسة اذ ان العمل فى هذه المهن مقصور على من يكون حازئا لباكالوريوس الطب او ليسانس الحقوق او لباكالوريوس الهندسة او الشهادات الفنية الاخرى ٢٠٠٠٠ - الهيئات والجمعيات الصادر بتشكيلها قوانين او مراسيم او اوامر ملكية كالجمعية الجغرافية وجمعية الاسعاف ٣٠٠ - بنك التسليف الزراعى وبنك التسليف العقارى والبنوك العقارية والشركات المساهمة الصادر بتأليفها مرسوم والجمعيات التعاونية والغرف التجارية . وتضمنت هذه القواعد ان « تقدر الدرجة والماهية عند حساب مدد الخدمة السابقة على اساس المؤهل الدراسى ودرجة العمل الحكومى المماثل لعمل الموظف » . وفى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ وافق مجلس الوزراء على القواعد التى تتبع لتسوية حالة المستخدمين الذين كانوا باليومية ثم وضعوا على درجات بعد ٩ من ديسمبر

سنة ١٩٤٤ ، وقد نص في هذا القرار على أن ذوى المؤهلات الدراسية التي تجيز التعيين في الدرجات الثامنة والسابعة والسادسة تحسب لهم نصف مدد خدمتهم الحكومية التي قضيت في سلك اليومية أو سلك الوظائف الخارجة عن الهيئة في أقدمية التي وضع فيها كل منهم حسب مؤهله الدراسي سواء أكانت هذه المدد منفصلة أم متصلة ، إذا كانت مدد الانفصال في كل مرة لا تزيد على خمس سنوات . وفي ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ وافق مجلس الوزراء على ما طلبته وزارة الزراعة من ضم مدد الخدمة التي قضاها موظفوها المؤهلون على اعتمادات أو في التمرين في أقدميتهم في الدرجات التي نقلوا إليها حتى لا يسبقهم في الاقدمية من التحقوا في الخدمة بعدهم وعينوا مباشرة في نفس الدرجات . وفي ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ وافق المجلس أيضا على القواعد الآتية : « أولا - حساب مدة التطوع في جميع أسلحة الجيش المختلفة والبحرية والطيران كاملة في أقدمية الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي الذي يحمله المتطوع وذلك عند التحاقه في وظيفة مدنية على الا يترتب على ذلك زيادة في الماهية . ثانيا - حساب مدد الخدمة السابقة كاملة في أقدمية الدرجة بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية سواء كانت تلك المدد قضيت على اعتماد في درجة أو على غير درجة أو باليومية أو في درجة أقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي وعلى أن يسرى هذا على المتطوعين ذوى المؤهلات الدراسية في جميع أسلحة الجيش . . ثالثا - تطبيق البندين السابقين على حملة المؤهلات الدراسية الذين وضعوا على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم قبل ٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ وكذلك الذين وضعوا أو يوضعون على تلك الدرجات بعد هذا التاريخ . »

٣٤٤ - ٢ (١٩٥٦/١٢/١٥) ١٩٦/٢٣/٢

٧٩٠ - ٢ (١٩٥٧/٢/١٦) ٤٩١/٥٦/٢

١٤٢ - ٢ (١٩٥٧/٣/٩) ٦١٠/٦٧/٢

٢ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس

الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١/٣٠ .

١١٣٢ - قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ - صاحب

الشان يستمد حقه اللاتي مباشرة من قرار مجلس الوزراء المشار اليه - ليس للإدارة -
تقديرية ترخص بمقتضاها في الامر فتمنح التسوية أو تمنعها .

يبين من استقرار نصوص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ انه أُنشأ لصاحب الشأن الذي تتوافر فيه الشروط

المطلوبة ، حقا في أن تضم مدة خدمته السابقة على تعيينه في الحكومة بما يترتب على ذلك من الآثار في تحديد أقدميته وتعيين راتبه ، وانه يستمد هذا الحق الذاتي مباشرة من قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، فلم يترك للإدارة سلطة تقديرية في هذا الشأن تترخص بمقتضاها في الأمر فتمنع التسوية أو تمنعها حسبما تراه ، وانما جعل اختصاصها مقيدا ، بحيث إذا توافرت في الموظف الشروط المطلوبة فلا مناص لها من النزول على أحكام قرار مجلس الوزراء واجراء التسوية بتقرير الحق الذاتي لصاحبه .

٩٢٠-٤ (١٩٦٠/٤/٩) ٦٤٩/٧٠/٥

١١٣٣ - قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٤/١/٣٠ - شروط تطبيقه - يصدر هذا القرار ينشأ لمن توافرت فيه شروطه الحق في ضم المدة السابقة بما يترتب على ذلك من آثار في الاقدمية والراتب .

في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ صدر قرار من مجلس الوزراء بحساب مدد الخدمة السابقة في الاقدمية والعلاوة بالنسبة لمن كانوا معينين على وظيفة دائمة أو مؤقتة أو على اعتماد أو بالمياومة أو بمكافأة أو في وظيفة خارج الهيئة بشرط أن يكون للخدمة السابقة صفة الاستقرار بالشروط الآتية : ١ - ألا تقل مدة الخدمة السابقة عن ثلاث سنوات ٢٠ - أن يتحدد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته ٣٠ - ألا تقل المؤهلات السابقة عن المؤهلات اللازمة للعمل الجديد ٤٠ - ألا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة ٥٠ - ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا أو حكما مانعا من التوظيف أو سوء السلوك ٦٠ - ألا تزيد مدة الترك على سنتين .

فان انتفى شرط من هذه الشروط كان التعيين تعيينا جديدا يخضع فيه الموظف لما يخضع له كل مرشح جديد . وقد أصدرت وزارة المالية الكتاب الدوري رقم ف ٢٣٤ - ٦٨/١ المؤرخ ٢١ من مارس سنة ١٩٤٤ متضمنا قرار مجلس الوزراء سالف الذكر والقواعد التي تتبع في تطبيقه ، وقد ورد بذلك الكتاب أنه إذا كانت الخدمة السابقة في هيئة شبيهة حكومية تطبق نظم الحكومة حسبت ثلاثة أرباع المدة ، وتقدر الدرجة والماهية على أساس المؤهل الدراسي ودرجة العمل الحكومي المماثل لعمله وافترض حصول ترقية بعد كل ست سنوات من المدة المحسوبة بحيث لا يكون تعيينه في الحكومة في درجة أعلى مما كان يشغلها في الهيئة الشبيهة الحكومية ولا بماهية أكبر مما كان يتقاضاها إلا إذا كان مؤهله الدراسي يعطيه الحق في ماهية أو درجة أعلى فيمنحها طبا لهذا المؤهل . وان كانت الخدمة في هيئة شبيهة حكومية ولا تطبق نظم الحكومة أو في

هيئة خاصة أو عمل حر حسب نصف المدة على الأساس المتقدم ،
وبصدور ذلك القرار ينشأ لصاحب الشأن البندى تتوافر فيه الشروط
المطلوبة حق في أن تضم مدة خدمته السابقة على تعيينه بما يترتب على
ذلك من آثار في تحديد أقدميته وتعيين راتبه .

٣٠٩-١ (١٩٥٦/١/١٤) ٣٧٠/٤٥/١

١١٣٤ - قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٤/١/٣٠ - تقريره ضم نصف مدة
العمل الحر عند توافر الشروط الأخرى التي نص عليها - تطبيق هذه القواعد على الموجودين
بالخدمة وقت صدوره - علم صرف فروق إلا من ١٩٤٤/١/٣٠ .

في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ أصدر مجلس الوزراء قراراً بشأن
حساب مدد الخدمة السابقة في الأقدمية وتحديد الماهية ، وقد نص في
البند الأول من القواعد التي أقرها المجلس على أن تحسب مدد الخدمة
السابقة في الأقدمية والعلاوة بالنسبة لمن كانوا معينين على وظيفة دائمة
أو مؤقتة أو على اعتماد أو بالمياومة أو بمكافأة أو في وظيفة خارج الهيئة ،
بشرط أن يكون للخدمة السابقة صفة الاستقرار حسب شروط معينة
أوردها ذلك القرار ، كما أورد القواعد الخاصة بالاعادة والدرجة والماهية
التي يعين بهما صاحب الشأن ، وكذلك المدة التي يمكن ضمها بمراعاة
مدة الخدمة السابقة ، وما إذا كانت في جهة حكومية أو هيئة شبه حكومية
تطبق نظم الحكومة أو في هيئة شبه حكومية ولا تطبق نظم الحكومة أو في
هيئة خاصة أو عمل حر ، ونص على أنه في هذه الحالات الأخيرة تحسب
نصف المدة على الأساس التي تضمنتها تلك القواعد ، وتطبق هذه القواعد
على الموجودين في الخدمة ، بحيث لا يصرف فرق إلا من ٣٠ يناير سنة
١٩٤٤ .

١٥٧٦-٢ (١٩٥٧/٦/٢٩) ١٢٩٢/١٣٣/٢

١١٣٥ - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١/٣٠ بشأن حساب مدد الخدمة
السابقة في الأقدمية وتحديد الماهية ، وقراره الصادر في ١٩٥١/١٢/٢٣ بشأن حساب مدد
التمرين السابقة في الأقدمية - كيفية أعمال القواعد الواردة في كل منهما بالنسبة لمدد
قضاها الموظف بالاستغفال بالأعمال الحرة ، وتخللتها فترة تمرين بالحكومة - وجوب أعمال كل
منهما بمزاياه في مجاله في خصوص حساب الأقدمية ، مع تدرج المرتب وفقاً للقواعد الواردة
بالقرار الأول .

إذا ثبت أن المدعى التحق بخدمة الحكومة في ١٩٤٢/٦/٣ بوظيفة
بالدرجة السادسة ، ولما صدر قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٤/١/٣٠ طالب
بضم المدة التي قضاها بالعمل الحر بعيادته الخاصة من ١٩٣٨/١١/١ إلى

١٩٤٢/٦/١ فاحتسبت له الوزارة نصف تلك المدة اعمالا لقرار مجلس الوزراء سالف الذكر واعتبر في الدرجة السادسة من ١٩٤٠/٨/١٩ بدلا من ١٩٤٢/٦/٣ ، ولما صدر قرار مجلس الوزراء في ١٩٥١/١٢/٢٣ واجاز ضم مدة التمرين في الاقدمية رفضت الوزارة تطبيقه عليه في شأن مدة تمرين قضاها بالقسم البيطري في الفترة من ١٩٣٩/٨/١٥ الى ١٩٤٣/٤/٣٠ ، بمقولة ان هذه الفترة متداخلة في مدة عمله بعياذته الخاصة التي سبق ان احتسبت له نصفها ، وان ذلك ينطوي على ازدواج في الضم - اذا ثبت ماتقدم ، فان ما ذهبت اليه الوزارة في شأن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/١٢/٢٣ يكون في غير محله ، ذلك انه يبين مما تقدم أن مجموع المدد التي قضاها في العمل الحر قبل التحاقه بخدمة الحكومة هي ثلاث سنوات وسبعة أشهر من أول نوفمبر سنة ١٩٣٨ الى أول يولية سنة ١٩٤٢ ، بيد أن من هذه المدة فترة وان كانت متصل بالعمل الحر الا انها تتميز بأنها قضيت في التمرين بالحكومة وبدون أجر ، ولها حكمها الخاص بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ التي قضى بحسابها كاملة في اقدمية الدرجة المقررة لمؤهله ، ولكن دون أن يترتب على هذه الفترة الخاصة زيادة في المرتب ، أما باقى المدة التي قضاها المدعى في العمل الحر فهي على فترتين: الاولى من أول نوفمبر سنة ١٩٣٨ الى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٣٩ وقدرها تسعة أشهر ونصف ، والثانية من أول مايو الى أول يولية سنة ١٩٤٢ وقدرها شهر ، وجملة هاتين الفترتين عشرة أشهر ونصف ، يحسب نصفها فقط في الاقدمية بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، فليس ثمة ازدواج في المدد ، وانما يجب اعمال كل قرار بمزاياه في مجاله في خصوص حساب الاقدمية ، وبهذه المثابة تكون جملة المدد التي تحسب في اقدمية المدعى هي ٢٢ يوم ، ١ شهر ، ٣ سنة ، أما في خصوص تدرج المرتب فيطبق في حقه قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، على أساس نصف مجموع المدد التي اشتغلها في العمل الحر سواء ما كان منها في التمرين في الحكومة بدون اجر او لم يكن منها كذلك ، وجملة هذه المدد ٢٢ يوم ، ١ شهر ، ٣ سنة يحسب نصف هذه المدة في خصوص تدرج المرتب . وغنى عن البيان أن قرار ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ - اذ قضى بحساب فترة التمرين كاملة في الاقدمية دون زيادة في المرتب - انما عني حساب تلك المدة كاملة في خصوص الاقدمية دون اضافة ميزة جديدة على هذا الاساس في خصوص تدرج المرتب ، وانما يرجع في هذا التدرج الى القواعد التي قررها مجلس

مدد خدمة سابقة (١ - قبل

قانون ٥١/٢١٠ (٢) قرار

مجلس الوزراء ٩٤٤/١/٣٠)

- ٩٠١ -

الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، وهي التي توصى بحساب نصف مدة العمل الحر في هذا الخصوص .

١٥٧٦ - ٢ (١٩٥٧/٦/٢٩) ١٢٩٢/١٢٣/٢

١١٣٦ - قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٤/١/٣٠ - شروط اعماله - وجه انطباقه

على مدد الخدمة التي قضيت بالجيش البريطاني .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١/٣٠ يقضى بحساب مدد الخدمة السابقة في الاقليمية والعلاوة بالنسبة لمن كانوا معينين على وظيفة دائمة أو على اعتماد أو بالمياومة أو بمكافأة أو في وظيفة خارج الهيئة بشرط أن يكون للخدمة السابقة صفة الاستقرار ، وبشرط أن لا تقل مدتها عن ثلاث سنوات ، وأن يتفق العمل الجديد مع العمل القديم في طبيعته ، وألا تقل المؤهلات السابقة عن المؤهلات اللازمة للعمل الجديد ، وألا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة ، وألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا أو حكما مانعا من التوظيف أو سوء السلوك ، ويشترط أن لا تزيد مدة ترك العمل عن سنتين . وتحسب مدة الخدمة السابقة بأكملها ان كانت قضيت في الحكومة وكانت المدة متصلة ، أما اذا انفصلتا فلا تحسب الاثلاثة أرباعها . وان كانت الخدمة في هيئة شبه حكومية ولا تطبق نظم الحكومة أو في هيئة خاصة أو عمل حر حسبت نصف المدة . وانه ولئن كان الجيش البريطاني وقتذاك لا يعتبر هيئة رسمية ولا هيئة شبه رسمية في خصوص تطبيق القرار المشار اليه ، اذ المقصود بذلك هو الهيئات الرسمية وشبه الرسمية في الدولة المصرية الا أنه لا أقل من اعتباره في هذا الشأن بمثابة هيئة خاصة منظمة . يؤكد ذلك أن الحكمة التي قام عليها جواز ضم مدد الخدمة السابقة هي أن يكون صاحب الشأن قد اكتسب خبرة ومرونة يبرران ضم تلك المدد كلها أو بعضها ، وليس من شك في أن من كان يعمل بالجيش البريطاني وقتذاك في عمل من نوع العمل الحكومي كان يفيد منه الخبرة والمران المنشودين .

١٧٧٩ - ٢ (١٩٥٧/٤/٢٧) ١٠١٤/١٠٣/٢

١١٣٧ - المقصود من القاعدة التي تنص على افتراض حصول ترقية بعد كل ست

سنوات من المدة المحسوبة .

ان قرار الانصاف الصادر من مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ بدأ بعرض اقتراحات في مذكرة للجنة المالية ، ويبين من عبارات هذه المذكرة أن مدة الخدمة المحسوبة في العمل الحكومي لا تسمح بترقيات افتراضية خلالها محسوبة من تاريخ حصول الموظف على الدرجة المعادلة للدرجة مؤهله ، بل ما تسمح به هو اعادته بدرجة وماهيته السابقتين

ان أعيد لمثل درجته على ألا تزيد الماهية على نهاية الدرجة ، مع الاحتفاظ له بما اكتسب من أقدمية في درجته السابقة في خصوص العسلاوة أو عند النظر في الترقية مستقبلا ، أما ان تعذرت الاعادة الى مثل درجته وأعيد لاقبل منها ، احتسبت له في أقدمية الدرجة الجديدة الاقدمية التي اكتسبها في درجاته السابقة ابتداء من تاريخ حصوله على الدرجة المعادلة لدرجة الجديدة . أما ما جاء في المذكرة بخصوص الخدمة السابقة في هيئة شبه حكومية من أنه « وتقدر الدرجة والماهية على أساس المؤهل الدراسي ودرجة العمل الحكومي المماثل لعمله ، وافترض حصول ترقية بعد كل ست سنوات من المدة المحسوبة » ، فليس المقصود منه افتراض الترقية كل ست سنوات في الدرجة الجديدة المعادلة للمؤهل الدراسي ، واعتباره مرقى الى الدرجات التي تليها على حسب المدة المضمومة أيا كانت الدرجة التي يصل اليها هذا الافتراض وأيا كان المرتب الذي يبلغه ، وإنما المقصود منها افتراض الترقية كل ست السنوات في الدرجات الأدنى من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي ان كان التماثل بين العمل الحكومي ودرجته وعمله خلال المدة المضمومة يجعله في درجات أدنى ، وذلك كقاعدة تتحدد بها الاقدمية في تلك المدة تضاف أقدميته فيها الى الاقدمية في الدرجة الجديدة المقررة لمؤهله الدراسي ، وهي قاعدة ان كانت تبدو تحكمية الا أنه قد دعا اليها افتراض أن الترقية في الدرجات الأدنى من الدرجة المقررة للمؤهل لا تسير في تلك الهيئات على نمط يتحاذى مع الترقية فيها في الحكومة ، فافترضت الترقية على هذا النحو تنسيقا للاوضاع في حساب مدد الخدمة السابقة وللوصول بمثل هذا الموظف الى الوضع المنصف له في الاقدمية وتحديد المرتب في الدرجة الجديدة . وغنى عن البيان أنه اذا كانت المدة قد قضيت في هيئة شبه حكومية لا تطبق نظم الحكومة أو هيئة خاصة أو عمل حر فالمفروض ان ليس فيها درجات مماثلة للعمل الحكومي ودرجاته فلا يكون ثمة محل لافتراض الترقية ، ولا مندوحة من اضافة نصف المدة فقط في حساب أقدمية الدرجة الجديدة المقررة للمؤهل الدراسي وتحديد المرتب فيها على هذا الاساس .

١٥٥٢ - ٢ (١٩٥٧/٣/٢) ٥٨٤/٦٥/٢

٣ - حساب مدد الخدمة السابقة في مجالس المديرية طبقا لقرار مجلس

الوزراء الصادر في ١٩٤٣/٧/٨

١١٣٨ - ضم مدة الخدمة السابقة في مجالس المديرية - قرار مجلس الوزراء

١٩٤٣/٧/٨ قاصر على الموظفين الاداريين والكتابيين دون المدرسين - قراره في ١٩٤٥/٣/٥

شمل الإداريين والفنيين ولكنه اقتصر على موظفي مدارس المجالس غير الأولية - القرارات يعالجان حالة من نقلوا أو ضموا للحكومة من موظفي مجالس المديريات جماعات أو فرادى وخدمتهم متصلة - الوضع بالنسبة لمدة الخدمة في مجالس المديريات في ظل قرار مجلس الوزراء في ١١/٥/١٩٤٧ - قراراته الصادران في ٢٠/٨/١٩٥٠ و ١٠/٧/١٩٥٠ لا شأن لهما بمدة خدمة مجالس المديريات - دليل ذلك .

يتضح من استظهار أحكام قرارات مجلس الوزراء فيما يتعلق بضم مدد الخدمة السابقة التي قضيت في مجالس المديريات أن قرار ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ صدر مقصورا تطبيقه على الموظفين الإداريين والكتابيين بهذه المجالس دون الفنيين وهم المدرسون . وأن قرار ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ ، وأن شمل الإداريين والفنيين على السواء ، إلا أن مدار البحث فيه اقتصر على موظفي مدارس المجالس غير الأولية ، كما أفصح عن ذلك قرار مجلس الوزراء التفسيري الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وكذا كتاب وزارة المالية الدوري الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ . على أن كلا من قرارى سنة ١٩٤٣ وسنة ١٩٤٥ إنما يعالجان حالة موظفي مجالس المديريات الذين نقلوا أو ضموا للحكومة جماعات أو فرادى وخدمتهم متصلة ، أما قرار ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ فهو الذي تناول من بين ما أورده من أحكام حساب مدد الخدمة السابقة المنفصلة للموظفين عامة من فنيين وإداريين وكتابيين ، وعدد الهيئات التي تضم المدد التي تقضى فيها ، وذكر من بينها مجالس المديريات باعتبارها هيئات شبيهة بالحكومة تطبق نظام الحكومة ، وأجرى على المدد التي تقضى في خدمة هذه المجالس ذات الحكم الذي قرره بالنسبة إلى المدد التي تقضى في خدمة الحكومة ، مشترطا ألا تتجاوز مدة ترك العمل بين الخدمة السابقة والحالية خمس سنوات بعد أن كانت سنتين طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ . وإذا كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قد قضيا بحساب مدد الخدمة السابقة كاملة في أقدمية الدرجة بالنسبة إلى حملة المؤهلات الدراسية ، سواء كانت تلك المدد قضيت على اعتماد في درجة أو على غير درجة أو باليومية أو في درجة أقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي ، على أن يسري هذا على المتطوعين من ذوي المؤهلات الدراسية في جميع أسلحة الجيش المختلفة عند التحاقهم بوظائف مدنية وعلى حملة المؤهلات الدراسية الذين وضعوا في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم قبل ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، وكذلك الذين وضعوا أو يوضعون على تلك الدرجات بعد هذا التاريخ ، فإن المقصود بمدد الخدمة السابقة التي نص هذان القراران على ضمها كاملة هو كما جاء صراحة بمذكرتي اللجنة

المالية اللتين وافق عليهما مجلس الوزراء في ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ « مدد الخدمة الحكومية » أو « التي تقضى في وزارات الحكومة ومصالحها » ، فيخرج من ذلك مدد الخدمة التي تقضى في مجالس المديریات ، اذ أن قرارات ضم مدد الخدمة السابقة جميعا اتفقت باطراد على اعتبار هذه المجالس « هيئات شبيهة بالحكومة » ، وخصتها بالذكر استقلالا عن الحكومة باعتبارها لا تدخل في مدلول هذه الاخيرة . ومن ثم فان قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر ١٩٥٠ الخاصين بضم مدد الخدمة الحكومية السابقة كاملة لا يصدق حكمهما على حالة موظفى التعليم الاولى بمجالس المديریات الذين يظلون خاضعين فيما يتعلق بضم مدد خدمتهم السابقة فى هذه المجالس - اذا كانت منقطعة - لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، والذين تسرى فى حقهم فيما عدا ذلك احكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ الخاص بضم معاهد مجالس المديریات الى وزارة المعارف العمومية .

٩١٠ - ٢ (١٩٥٧/٢/١٦) ٢٩٨/٥٧/٢

٤ - حساب مدد الخدمة السابقة فى التعليم الحر طبقا لقرار

مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٥/٣/٥

١١٣٩ - قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٥/٣/٥ - قصر اثره على مدرسى التعليم الحر المعينين بوظائف التدريس بالحكومة ، دون من عين منهم فى وظائف ادارية او كتابية - دليل ذلك .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ ينطبق فقط بما قرره من مزايا خاصة على مدرسى التعليم الحر الذين عينوا بوظائف التدريس فى الحكومة ، ولا يمتد أثره الى من عين منهم فى وظائف ادارية او كتابية . وقد تأيد هذا المعنى بقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ الصادر بتنفيذه الكتاب الدورى رقم ٧٨ - ٧٤/١ م ١٣ بتاريخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، اذ فرق فى شأن رجال التعليم الحر بين من نقل منهم الى وظائف التدريس وبين من نقل الى وظائف ادارية او كتابية ، فجعل قرار ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ مقصورا على الذين نقلوا الى وظائف التدريس دون سواها ، أما من نقل أو ينقل من موظفى التعليم الحر الى وظائف كتابية فتسرى عليه القواعد العامة المتعلقة بحساب مدد الخدمة السابقة .

٣٥٨ - ٢ (١٩٥٧/٣/٣٠) ٧٧١/٧٨/٢

١١٤٠ - قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٥/٣/٥ بخصوص ضم مدد الخدمة السابقة

فى التعليم الحر - لا يجيز ضم مدة الخدمة السابقة الا اذا كان الحاق الموظف بخدمة وزارة
التربية والتعليم قد تم بطريق النقل - مثال .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥
بخصوص ضم مدد الخدمة السابقة فى التعليم الحر لا يجيز ضمها الا اذا
كان الالتحاق بخدمة وزارة التربية والتعليم قد تم عن طريق النقل اليها من
التعليم الحر مباشرة ، فاذا كان واقع الامر ان المدعى قد ترك التعليم الحرفى
١٥ من مايو سنة ١٩٤٤ والتحق - كما سبق البيان - بخدمة شركة اراضى
كوم امبو ، وظل بها حتى عين بوزارة التربية والتعليم فى ٤ من ديسمبر
سنة ١٩٥١ أى بعد سبع سنوات وسبعة شهور من تاريخ تركه التعليم
الحر . فان التحاقه بخدمة الوزارة لا يكون عن طريق النقل ، ومن ثم
لا يستفيد من قرار مجلس الوزراء السالف الذكر .

٨٧٥ - ٨ (١٩٦٠/٥/٧) ٩١٤/٨٩/٥

١١٤١ - اثبات مدة خدمة فى التعليم الحر - الشهادات المقدمة من المعاصرين لاثباتها
لا تعتبر قرينة قاطعة فى اثبات صحة ما تضمنته - تقدير قيمة هذه الشهادات كدليل فى
الاثبات متروك للإدارة - ليس للقضاء الإدارى ان يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما
قام لديها من دلائل فى خصوص صحة أو عدم صحة قيام الواقعة المراد التدليل عليها
بالشهادات المذكورة .

متى كان الثابت أن الوزارة اتبعت - فى تحديد المدة التى قضيت
بالتعليم الحر - اجراءات تقوم على تحقيق المدة التى قضيت بكل مدرسة ،
وذلك بوساطة أحد المفتشين الإداريين الذى يعتمد على بحث السجلات
والملفات ومستندات الصرف ، ولم تعدد بشهادات المعاصرين عن مدد الخدمة
التي استبعدتها باعتبار هذه الشهادات دليلا تقديريا يحتمل الصدق
وعدمه ، وانتهت أخيرا بعد التردد فى أمرها الى اطراح الأخذ بها لعدم الثقة
فيها وعدم نهوض الشهادات المذكورة قرينة قاطعة فى اثبات صحة ما
تضمنته . . . وما دامت الوزارة صاحبة الرأى فى تقدير قيمة الشهادات
المقدمة من المدعية لاثبات مدد خدمتها السابقة فى التعليم الحر لم تقتنع بصحة
هذه الشهادات كدليل صالح لهذا الاثبات فيما يتعلق بالمدة التى قوت
الوزارة استبعادها ، بعد اذ تطرق الى وجدانها الارتياح فى أمرها - متى
كان الثابت هو ما تقدم ، فان قرارها فى هذا الشأن (الذى هو متروك
لوزنها وتقديرها وعقيدتها) يكون سليما ، وليس للقضاء الإدارى أن
يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما لديها من دلائل وشواهد وقرائن
أحوال اثباتا أو نفيًا فى خصوص صحة أو عدم صحة قيام الواقعة المراد
التدليل عليها بالشهادات المتقدمة ذكرها .

• - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار

مجلس الوزراء الصادر في ١١/٥/١٩٤٧

١١٤٢ - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ - لاعتماد بها
قضى به القرار المشار اليه من سريان احكامه على الحالات التي كانت قد تمت تسويتها قبل
صدوره في حين ان اربابها كانوا قد اكتسبوا الحق في ان تسوى حالاتهم على مقتضى قرار
سنة ١٩٤٤ - اسس ذلك .

ان نصوص القرار الصادر من مجلس الوزراء في ١١ من مايو سنة
١٩٤٧ في ضوء الظروف والملابسات التي انتهت باصداره لاتدع مجالا
للتشك في انه اريد به ان يكون له اثر رجعي على الموظفين ، الذين وان كانوا
يفيدون من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، الا
انه ما كانت قد تمت تسوية حالاتهم فعلا نظرا الى ان وزارة المالية لما
ترأى لها تغيير احكام هذا القرار ، أصدرت وكيلاها قرارا في ٢٦ من مارس
سنة ١٩٤٦ بوقف العمل به الى ان يعرض أمر هذا التعديل على مجلس
الوزراء ، على أن قرار مجلس الوزراء وان صدر بأثر رجعي في هذا
الخصوص ، الا أنه لا يمكن أن يكون من شأنه اهدار الحق الذي كان قد
اكتسبه المدعي فعلا في تسوية حالته على مقتضى احكام قرار مجلس الوزراء
الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، ذلك لان المساس بالحقوق المكتسبة
لا يكون الا بقانون ينص على الاثر الرجعي طبقا للاوضاع الدستورية حتى
لو كانت تلك الحقوق مستمدة من قرارات تنظيمية عامة تصدرها الادارة
بما لها من سلطة عامة في حدود وظيفتها التنفيذية بمقتضى القوانين ولم
تكن تلك الحقوق مستمدة مباشرة من نصوص قوانين ، لان الاصل طبقا
لل قانون الطبيعي هو احترام الحقوق المكتسبة فهذا ما تقتضى به العدالة
الطبيعية ويستلزمه الصالح العام ، اذ ليس من العدل في شيء أن تهدر
الحقوق ، كما لا يتفق والمصلحة العامة ان يفقد الناس الثقة والاطمئنان على
استقرار حقوقهم ، لذلك كانت الاوضاع الدستورية مؤكدة لذلك الاصل
الطبيعي من حيث عدم جواز انعطاف أثر القوانين على الماضي كما يلزم ان
يفسر الاستثناء الذي جاءت به تلك المادة في أضيق الحدود بحيث لا يجوز
المساس بالحقوق المكتسبة أو بالمراكز القانونية التي تمت سواء أكان اكتسابها
بقانون أو بقرار تنظيمي عام الا بقانون نزولا على حكم الاوضاع الدستورية
التي جعلت تقرير الرجعية رهينا بنص خاص في قانون ، أي جعل هذه
الرخصة التشريعية ذات الخطر من اختصاص السلطة التشريعية وحدها
لما يتوافر فيها من ضمانات ، فقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو
سنة ١٩٤٧ فيما قضى به من سريان احكامه على الحالات التي ما كانت قد

تمت تسويتها قبل صدوره في حين ان ربايها كانوا قد اكتسبوا الحق في ان تسوى حالاتهم على مقتضى قرار سنة ١٩٤٤ - ان قرار مجلس الوزراء المشار اليه يكون والحالة هذه قد جاوز ما تقتضى به الاوضاع الدستورية فيما نصت من عدم تقرير الرجعية الا بنص خاص في قانون . وبهذه المثابة لاعتماد بالقرار المذكور في هذا الخصوص بحيث لا يجوز المساس بحق المدعى المكتسب .

٩٢٠ - ٤ (١٩٦٠/٤/٩) ٦٤٩/٧٠/٥

١١٤٣ - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٥/١١ - كتاب وزارة المالية الدورية رقم ٢٣٤ - ٦٨/١ في ١٩٤٧/٧/٢٢ بتنفيذه - نصه على تحديد ميعاد لتقديم طلب حساب مدد الخدمة السابقة هو ترديد لما ورد بالقرار المذكور وليس استحداثا لحكم جديد .

في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ وافق مجلس الوزراء على مذكرة اللجنة المالية رقم ٣٣٧/١ متنوعة ٢٤ بوضع قواعد جديدة خاصة بحساب مدد الخدمة السابقة بدلا من القواعد السابقة الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، وقد تضمنت هذه المذكرة القواعد السابقة الصادر بها قرار ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ مع بعض تعديلات طفيفة ، ونص في المذكرة على أنه « لا تحسب مدة الخدمة السابقة بالشروط المتقدمة الا اذا طلب حسابها عند التعيين في الحكومة ، مع استثناء الموظفين الذين لهم مدد خدمة سابقة ، على أن يتقدموا بطلب حسابها في مدة ستة أشهر من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء » ، كما نص في ختامها على أن « تسري القواعد الجديدة من تاريخ موافقة مجلس الوزراء مع تطبيقها على من لم يسبق تسوية حالتهم بالقواعد التي أوقف العمل بها » . ثم صدر بعد ذلك في ٢٢ من يولية سنة ١٩٤٧ كتاب المالية الدورية رقم ٢٣٤ - ٦٨/١ بتنفيذ قرار مجلس الوزراء ، الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، ونص فيه على « ألا تحسب مدة الخدمة السابقة بالشروط المتقدمة الا اذا طلب الموظف حسابها عند التعيين في الحكومة ، وللموظفين الحاليين الذين لهم مدة خدمة سابقة أن يتقدموا بطلب حسابها قبل ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ » ، وهو ترديد لما ورد بالمذكرة التي وافق عليها مجلس الوزراء في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، وليس استحداثا لحكم جديد في هذا الصدد .

٧٠ - ٣ (١٩٥٨/١٠/٢٥) ٣/١/٤

١١٤٤ - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ - نصه على حساب مدد الخدمة السابقة متى طلب الموظف حسابها عند التعيين في الوظيفة وطلب الموظفون الحاليون حسابها خلال ستة أشهر - اقتضاء ذلك تمهل الادارة في اجراء حركة الترقيات الى ما بعد انقضاء المدة التي حددها القرار لتقديم طلبات حساب المدة لتجرى

الترقيات على أساس الاقدمات الصحيحة - تعجل الوزارة في اجراء حركة الترقية على اساس اقدمات غير صحيحة وتغطي المدعى في الترقية بمن كان يسبقهم في ترتيب الاقدمات لوضعت مدة خدمته السابقة - غير جائز - عدم تقديم المدعى المستندات المؤيدة لطلب ضم خدمته السابقة - لا يحتج به متى كانت الوزارة قد اجرت حركة التقيات قبل انتهاء الفترة المحددة لقرار مجلس الوزراء لتقديم طلبات ضم المدد السابقة وقبل ان تبلغ القرار الى فروعها .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ قد قضى بحساب مدد الخدمة السابقة متى طلب الموظف حسابها عند التعيين في الوظيفة ، وللموظفين الحاليين أن يتقدموا بطلب حسابها خلال ستة أشهر ، أى في موعد غايته ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ . ومتى كان الامر كذلك فقد كان يتعين على الوزارة أن تتمهل في اجراء حركة التقيات المطعون فيها الى ما بعد ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، حتى تتيح الفرصة للموظفين الحاليين للافادة من القرار المذكور ، بتقديم طلبات ضم مدد خدمتهم السابقة خلال المدة المحددة لهم ، لتجرى الوزارة حركة التقيات بعد ذلك على أساس الاقدمات الصحيحة لموظفيها . ويتضح مما تقدم أن الحركة المطعون فيها قد قامت على أساس اقدمات غير صحيحة ، فأضرت بذلك بالمدعى ، اذ فوتت الوزارة عليه - بتعجلها في اجراء الحركة - دوره في الترقية بالاقدمية المطلقة ، وتخطته بمن كان يسبقهم في ترتيب الاقدمية لو أنها ضمت اليه مدة خدمته السابقة . ولا وجه للتحدى بأن المدعى لم يقدم مع طلب ضم مدة خدمته السابقة المستندات المؤيدة لطلبه - لاوجه لذلك ، لانه : أولا ، على الرغم من أن قرار مجلس الوزراء بضم مدد الخدمة السابقة قد صدر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، فان الوزارة لم تبلغه لفروعها ومصالحها الا في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، ولم يبلغ الى المدعى الا في أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، فبادر الى تقديم طلب بضم مدة خدمته السابقة حفظا لحقه ، على أن يستوفى المستندات المؤيدة لذلك فيما بعد لضيق الوقت . وثانيا ، انه على فرض أن المدعى قدم مع طلبه المستندات المؤيدة لحقه فان ذلك ما كان ليغير من الامر شيئا ، ذلك أن الواقع أن الوزارة كانت قد اجرت فعلا حركة التقيات المطعون فيها قبل انتهاء الفترة المحددة بقرار مجلس الوزراء لتقديم طلبات ضم المدد السابقة ، بل قبل أن تبلغ القرار الى فروعها ومصالحها على ما سلف البيان . وثالثا ، ان الوزارة قد ناقضت نفسها بنفسها ، اذ أنها قد ضمت فعلا للمدعى مدة خدمته السابقة بعد أن قدم اليها المستندات المؤيدة لذلك في يونية سنة ١٩٤٨ ، مما يدل على أن الوزارة قدرت أن موعد اعلان موظفيها بالقرار ماكان يكفي لاستيفاء المستندات المؤيدة لحقه . واذا كان الثابت أن الوزارة قد قامت فعلا بضم

مدد خدمة سابقة (١ - قبل

قانون ٥١/٢١٠ (٥٠) فرد

مجلس الوزراء ٩٤٧/٥/١١

مدة خدمة المدعى السابقة بما يجعله أسبق في ترتيب الاقدمية من بعض من شملهم قرار الترقية المطعون فيه ، كما قامت بعد ذلك بترقيته الى الدرجة الخامسة في أول أغسطس سنة ١٩٤٨ ، فانه - لكل ما تقدم - يكون المدعى محقا في طلب ارجاع أقدميته في الدرجة الخامسة الى أول مايو سنة ١٩٤٦ ، وهو التاريخ المعين لذلك في القرار المطعون فيه .

٢٤٨ - ٣ (١٩٥٩/١/١٧) ٦٠٩/٤٨/٤

١١٤٥ - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ - شروط

تطبيقه - عدم جواز احتساب مدد الخدمة السابقة التي يقتضيها الخدمة الخارجون عن هيئة العمال وعمال المياومة في حساب الماهية والاقدمية في الدرجة - كتابا المالية الدوريات في ١٩٤٧/١١/١١ و ١٩٤٨/٣/٢٣ .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ يستلزم لضم مدد الخدمة السابقة الشروط الآتية : ١ - ألا تقل مدة الخدمة السابقة عن ثلاث سنوات ، بشرط الا تضم مدد يقل كل منها منفردة عن ستة أشهر بعضها الى بعض . ٢ - أن يتحد العمل السابق مع العمل الجديد . ٣ - ألا تقل المؤهلات الدراسية خلال مدة الخدمة السابقة عنها خلال مدة الخدمة الحالية . ٤ - ألا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة ، وذلك بالنسبة لمن لهم مدة خدمة في الحكومة أو في المصالح الشبيهة بالحكومة التي بها درجات مماثلة لدرجات الحكومة . ٥ - ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا أو حكما مانعا من التوظيف أو سوء السلوك . ٦ - الا تزيد مدة ترك العمل بين مدتي الخدمة السابقة واللاحقة على خمس سنوات . فاذا تخلف شرط من الشروط السابقة كان التعيين تعيينا جديدا يخضع فيه الموظف لما يخضع له كل مرشح جديد . وقد أصدرت وزارة المالية الكتابين الدوريتين : رقم ٢٠ - ٣٦ - ١٥٠ المؤرخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٨ ، ورقم ٨٤ - ٤٦ - ٤٤ في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، متضمنين القواعد التي تراعى في تطبيق قرار مجلس الوزراء المشار اليه . وقد جاء فيهما أنه لايجوز حساب مدد الخدمة السابقة التي يقتضيها الخدمة الخارجون عن هيئة العمال وعمال المياومة في تحديد الماهية والاقدمية في الدرجة ، لان أحكام الكتاب الدوري رقم ب ٢٣٤ - ١ - ٦٨ المؤرخ ٣٠ من يولية سنة ١٩٤٧ مقصورة على الموظفين والمستخدمين الذين على درجات .

١١١ - ٣ (١٩٥٧/١١/٣٠) ١٩٨/٢٤/٣

١١٤٦ - لاتحسب مدد الخدمة السابقة كاملة بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية الا

اذا كانت قد قضيت في احدى وزارات الحكومة ومصالحها - وجوب أن يكون الموظف قد تقاضى مرتبه أو أجره من ربط ميزانية الوزارة أو المصلحة التي كان يعمل بها .

يؤخذ من الاطلاع على قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١١/٥/١٩٤٧ و ١٩٥٠/٨/٢٠ و ١٩٥٠/١٠/١٥ ، أن مدد الخدمة السابقة لا تحسب كاملة في الاقدمية بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية الا اذا كانت قد قضيت في احدى وزارات الحكومة ومصالحها ، سواء قضيت على اعتماد في درجة أو على غير درجة أو باليومية أو في درجة أقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي ، ومقتضى ذلك أن يكون الموظف قد تقاضى مرتبه أو أجره في تلك المدة من ربط ميزانية الوزارة أو المصلحة التي كان يعمل بها .

٣٤٤ - ٢ (١٩٥٦/١٢/١٥) ١٩٦/٢٣/٢

١١٤٧ - قرار مجلس الوزراء في ١١/٥/١٩٤٧ - وجوب اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته - وظيفة المحاسب او وكيل الحسابات باحدى الشركات - عدم اتحادهما في الطبيعة مع مهنة التدريس ، ما لم يكن التدريس أساسا وبصفة أصلية في مادة الحساب والرياضة - التحدى بأن طالب الضم حائز من الاصل على المؤهل الذي يسمح ابتداء بالتعيين في وظيفة مدرس - لايجدى - حجة ذلك .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ أجاز ضم مدد خدمة سابقة سواء في خدمة الحكومة او الاعمال الحرة قد اشترط لذلك شروطا منها أن يتحد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته . ولما كانت مهنة المحاسبة تقوم على الاشتغال بالحساب ، فانه اذا كان ثمة مجال للاتحاد بين طبيعة العمل فيها وبين مهنة التدريس لوجب ان يكون التدريس أساسا وبصفة أصلية في مادة الحساب والرياضة ، أما اذا لم يكن التدريس قائما أساسا على ذلك ، بل كان يشمل بصفة أصلية مواد أخرى امتنع وجه الاتحاد بين العاملين في الطبيعة ، فعمل المدرس هو عمل فنى يقوم على اساس تربوى فهو من طبيعة خاصة ومستوى فنى معين ، أما عمل المحاسب فلا يقوم أساسا على العامل التربوى ، فلا يجوز - والحالة هذه - على مقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، ضم مدة العمل كمحاسب الى مدة العمل كمدرس ، لاختلاف العاملين في الطبيعة ، حتى ولو كان المحاسب في شركة من الشركات حائزا من الاصل على المؤهل الذي يسمح ابتداء بالتعيين في وظيفة المدرس ، وآية ذلك أنه لو كان الحائز لهذا المؤهل قد اشتغل في خدمة الحكومة في وظيفة حسابية كتابية كانت أو ادارية ، ثم عين بعد ذلك في وظيفة مدرس ، لما جاز - على مقتضى احكام القرار المذكور - ضمها في حساب أقدميته فيها ، فمن باب أولى لو قضى تلك المدة خارج خدمة الحكومة في شركة من الشركات .

١١٤٨ - قرار مجلس الوزراء في ١١/٥/١٩٤٧ - وجوب اتحاد العمل السابق

مع العمل الجديد في طبيعته - الوظيفة الكتابية بإدارة المستخدمين بالأزهر لا تتفق في طبيعتها مع وظيفة التدريس بوزارة التربية والتعليم .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ بحساب مدد الخدمة السابقة في الاقدمية وتحديد الماهية يستلزم لتطبيقه توافر شروط منها أن يتحد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته ، ومن ثم اذا طلب المدعى - الذى يشغل وظيفة مدرس بوزارة التربية والتعليم - ضم مدة خدمته السابقة بإحدى الوظائف الكتابية بإدارة المستخدمين بالأزهر ، فان طلبه يكون فى غير محله ، اذ وظيفته السابقة لا تتفق طبيعتها مع وظيفة التدريس بوزارة التربية والتعليم .

٧٢٦ - ٣ (١٩٥٨/٢/١) ٢٦٣/٧٨/٣

١١٤٩ - قرار مجلس الوزراء في ١١/٥/١٩٤٧ - اشتراطه اتحاد العمل السابق

مع العمل الجديد فى طبيعته - تخلف هذا الشرط اذا كان العمل الجديد هو تدريس السباكة بإحدى المدارس الصناعية والعمل السابق هو السباكة بورشة إحدى شركات النسيج - اختلاف العمليتين فى المستوى والاختصاص .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ بحساب مدد الخدمة السابقة فى الاقدمية وتحديد الماهية - وهو الذى يحكم ضم مدد الخدمة التى قضيت فى الشركات - يستلزم توافر شروط منها ان يتحد العمل السابق مع العمل الجديد فى طبيعته . فاذا طلب المدعى - الذى يعمل مدرسا للسباكة بإحدى مدارس الصناعات - ضم مدة خدمته كعامل بقسم السبك وكسباك بورشة المسبك بمصنع شركة مصر للغزل والنسيج ، كان طلبه فى غير محله ، اذ أن الحرفتين سالفتي الذكر لا تتطبان من ناحية الاستعداد والتأهيل ما تحتاج اليه وظيفة المدرس العملى للسباكة بإحدى مدارس الصناعات . فبينما يلاحظ فى طبيعة العمل بالمصنع انه آلى محض لا يفتقر العامل فى أدائه الى استعداد عقلى أو علمى منهاجى ، اذ بوظيفة التدريس تقتضى بطبيعتها فيمن يضطلع بها قسطا من السيطرة على الناشئة وقدرة على سبر أغوارهم وتفهم شكائهم لاحسان توجيههم وتبصيرهم فى يسر بالاصول العلمية ، فمستوى المدرس لاشك فى أنه ارفع فى طبيعته ، ودائرة اختصاصه اشمل واعم ، فالعملان وإن تشاركا فى بعض النواحي العملية ، إلا أنهما متباعدان فى المستوى والاختصاص .

٧٤٤ - ٣ (١٩٥٨/٢/١٥) ٢٤٤/٨٥/٣

١١٥٠ - قرار مجلس الوزراء فى ١١/٥/١٩٤٧ - شروط تطبيقه - وجوب اتحاد

العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته - متى يقوم الاتحاد في طبيعة العمل بين مهنة المحاماة ومهنة التدريس .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، اذ أجاز ضم مدد سابقة سواء في خدمة الحكومة أو في الاعمال الحرة ، قد اشترط لذلك : (أولا) ألا تقل مدة الخدمة السابقة عن ثلاث سنوات ، (ثانيا) لا يجوز ضم مدد تقل كل منها منفردة عن ستة أشهر بعضها الى بعض ، (ثالثا) يجب أن يتحد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته ، (رابعا) يجب ألا تقل مؤهلاته الدراسية خلال المدة السابقة عنها خلال مدة الخدمة الحالية ، (خامسا) يجب ألا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة وذلك بالنسبة لمن لهم مدة خدمة في الحكومة أو في المصالح الشبيهة بالحكومة التي بها درجات مماثلة لدرجات الحكومة ، (سادسا) يجب ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة قرارا تأديبيا أو حكما مانعا من التوظيف أو سوء السلوك ، (سابعا) يجب ألا تزيد مدة ترك العمل بين الخدمة السابقة واللاحقة على خمس سنوات . وجاء في الفقرة ١٠ من البند (أولا) الذي يتضمن الجهات والهيئات التي تضم مدد الخدمة فيها ما يأتي « الهيئات والجمعيات والنقابات المهنية الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة كالاشتغال بالطب والمحاماة والهندسة ، اذ ان العمل في هذه المهن مقصور على من يكون حائزا لبكالوريوس الطب أو الليسانس في الحقوق أو لبكالوريوس الهندسة أو الشهادات الفنية الاخرى ، وهؤلاء تسجل أسمائهم ومدد اشتغالهم في النقابات التي تنتظمهم » . ويقضى قرار مجلس الوزراء السالف الذكر بضم نصف مدة الاشتغال بالمحاماة في هذه الحالة . ولما كانت مهنة المحاماة تقوم على الاشتغال بالقانون فانه اذا كان ثمة مجال للاتحاد بين طبيعة العمل فيها وبين مهنة التدريس لوجب أن يكون التدريس أساسا وبصفة أصلية في مادة القانون ، أما اذا لم يكن التدريس الذي يتولاه المحامي قائما أساسا على ذلك ، بل كان يشمل بصفة أصلية مواد أخرى ، امتنع وجه الاتحاد بين العاملين في الطبيعة . فاذا ثبت من الاوراق أن المطعون عليه لم يعين أساسا وبصفة أصلية للتدريس في أية مادة من مواد القانون ، بل عين للتدريس في مادة اللغة الانجليزية والآداب ، وهي تختلف في طبيعتها عن مواد القانون ، فلا يسعفه في هذا الشأن ما يدعيه من أنه كان يقوم بتدريس مادة التربية الوطنية وانها من مواد القانون ، ذلك لان هذه المادة وأن كانت تتصل في بعض نواحيها بالقانون ، إلا أنها ليست في ذاتها من مواد القانون ، هذا الى أن المطعون عليه لم يقيم بتدريسها بطريق التخصص

أو بصفة أصلية ، بل كان يقوم أساسا وبصفة أصلية بتدريس مادة اللغة الانجليزية والآداب حسبما سلف بيانه ، وبالتالي لا يحق له المطالبة بضم نصف مدة المحاماة بالاستناد الى قرار مجلس الوزراء سالف الذكر .
٩٦٠ - ٢ (١٩٥٦/١٢/١) ١١٢/١٣/٢

١١٥١ - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١/٥/١٩٤٧ - سريانه على موظفي مجالس المديرية - المادة ٦٢ من لائحة النظام الداخلي لهذه المجالس .

ان من يعين في خدمة مجالس المديرية يحق له أن يطلب ضم مدة خدمته السابقة في الجهات والهيئات المشار اليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١/٥/١٩٤٧ أسوة بمن يعين في خدمة الحكومة ، وذلك بالتطبيق لحكم المادة ٦٢ من لائحة النظام الداخلي لمجالس المديرية التي نص على أن تسرى القواعد الخاصة بتعيين موظفي الحكومة ومستخدميها وترقيتهم وفصلهم وغير ذلك من شروط الخدمة على موظفي مجالس المديرية ومستخدميها ، ولا جدال في أن قواعد ضم مدد الخدمة السابقة تندرج في مدلول هذا النص .

٣٥٨ - ٢ (١٩٥٧/٣/٣٠) ٧٧١/٧٨/٢

١١٥٢ - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١/٥/١٩٤٧ - نصه على حساب مدة الخدمة السابقة في الجمعيات التعاونية - القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ و ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ - تخويلها الجمعيات التعاونية تكوين اتحادات فيما بينها وتعديدها اغراض هذه الاتحادات - الاتحادات التعاونية هيئات رئيسية تنظم جملة من الجمعيات التعاونية ومهمتها هي في صميم الاغراض التعاونية - الموظف الذي يعمل في الاتحادات يقوم بعمل من طبيعة العمل في الجمعيات التعاونية - حساب مدة الخدمة التي تقضى في الاتحادات التعاونية بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١/٥/١٩٤٧ .

يبين من استقراء نصوص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١/٥/١٩٤٧ بشأن حساب مدد الخدمة السابقة في الاقدمية وتحديد الماهية أنه نص في الفقرة الثانية عشرة من البند الاول منه على حساب مدد الخدمة السابقة التي تقضى في بنك التسليف الزراعي وبنك التسليف العقاري والبنوك العقارية والشركات المساهمة الصادر بتأليفها مرسوم والجمعيات التعاونية والغرف التجارية ، وفي هذه الحالة ، وعند توافر الشروط التي نص عليها في هذا القرار ، تحسب نصف مدة الخدمة السابقة . ولما كان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الجمعيات التعاونية المصرية قد نص في المادة ١٠٠ منه على ما يأتي « للجمعيات التعاونية العامة أن تكون فيما بينها اتحادات تكون مهمتها القيام بعملية التفتيش على اعمالها ومراجعة حساباتها المنصوص عنهما في المادتين ٨٠ و ٨٢ وللتين تقوم بهما مصلحة التعاون

بوزارة الشئون الاجتماعية ريثما توحد هذه الاتحادات . ويجوز أن يكون ضمن أغراض هذه الاتحادات ارشاد الجمعيات المنتمية اليها في ادارة عملها وكذا مساعدة الاهالى على انشاء جمعيات تعاونية بتعليمهم أنظمتها وبث الروح التعاونية فيهم » . ثم صدر القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات التعاونية ناصا في المادة ٤٥ منه على أن « للجمعيات التعاونية والجمعيات التعاونية المشتركة والعامة أن تكون فيما بينها اتحادات اقليمية او نوعية . ويجوز لستين في المائة على الاقل من الجمعيات التعاونية في الجمهورية أن تكون الاتحاد العام لجمهورية مصر ، وتكون مهمة هذه الاتحادات نشر الدعوة الى التعاون والدفاع عن مصالح الجمعيات التعاونية وارشادها في ادارة أعمالها ومراجعة حساباتها والتفتيش على أعمالها وبث الروح التعاونية ومساعدة المواطنين على انشاء الجمعيات التعاونية ، ولها في سبيل ذلك أن تعين المشرفين أو المنظمين لهذه الاعمال » . ويبين من هذه النصوص ان الاتحادات التعاونية هي هيئات تعاونية رئيسية تنتظم جملة من الجمعيات التعاونية أو الجمعيات التعاونية المشتركة والعامة، وهذه الاتحادات قد تكون اقليمية وقد تكون نوعية ، فهي في بنائها مؤلفة أساسا من لبنات هي ذات الجمعيات التعاونية ، ومهمتها هي في صميم اغراض التعاونية ، بل هي في هذا الشأن قائمة بمهمة القيادة والتوجيه والارشاد والاشراف ونشر الدعوة الى التعاون والدفاع عن مصالح الجمعيات التعاونية ومراجعة حساباتها والتفتيش على أعمالها وغير ذلك من المهام الرئيسية ، فمن يعمل في هذه الاتحادات انما يقوم ولا شك بخدمة في سبيل اغراض الجمعيات التعاونية، وعمله هو من طبيعة العمل في هذه الجمعيات ، بل قد يكون في مستواه الفنى أو الاجتماعى أو الادارى من درجة أعلى . وغنى عن القول أن هذه الخدمة يجب حسابها في الضم بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء المشار اليه . شأنها في ذلك شأن المدد التي تقضى في الجمعيات التعاونية .

٨٩١ - ٣ (١٩٥٨/١٢/٢٠) ٤١٥/٣٣/٤

١١٥٣ - نادى المحلة الكبرى الرياضى ونادى طنطا الرياضى - لا يعتبران من

الهيئات النصوص عليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٥/١١ - المادة التي

تقضى في اى منهما لا تضم الى مدة الخدمة بالتطبيق لهذا القرار - أساس ذلك .

ان نادى المحلة الكبرى الرياضى ونادى طنطا الرياضى هيئتان مستقلتان عن كل من مجلس بلدى المحلة الكبرى ومجلس بلدى طنطا ، ويتمتع كل من الناديين بذاتية مستقلة ، يهدف نشاط كل منهما الى بث الروح الرياضية والاجتماعية ونشر التربية الرياضية والقومية وشغل اوقات

الفراغ وتهيئة وسائلها وتسهيل سبلها بكافة الوسائل الممكنة بما يتفق وخلق المواطن الصالح والنهوض بمستواه رياضيا واجتماعيا ، ويتقاضى موظفو كل ناد مرتباتهم من ميزانية خاصة مستقلة لاصلة لها بميزانية المجلس البلدى ، وبهذه المثابة يرعى النادى مصالح خاصة معينة ، ولا يتوافر له من المقومات والخصائص ما يجعله فرعاً من المجلس البلدى . ولا يغير من طبيعة النادى هذه أنه يخضع فى ادارته للتعليمات والنظم التى كانت تضعها المجالس البلدية ، أو أن كل بلدية كانت ترصد فى ميزانيتها الخاصة اعتمادات لاعانة هذه الاندية للانفاق منها على شئونها بالإضافة الى العناصر الاخرى التى تتكون منها مانياتها ، كاشتراكات الاعضاء وايرادات الحفلات والمباريات والتبرعات التى يوافق على قبولها مجلس الادارة . ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ الخاص بحساب مدة الخدمة السابقة فى الاقدمية وتحديد الماهية قصر حساب مدد الخدمة السابقة على المدة التى تقضى فى : (١) المصالح الحكومية ، و (٢) حكومة السودان و (٣) الخاصة الملكية والاقواف الملكية، و (٤) المعاهد الدينية ، و (٥) مجالس المديرية ، و (٦) المجالس البلدية والمحلية ، و (٧) الجمعية الزراعية الملكية ، و (٨) المدارس التى تحت اشراف وزارة المعارف ، و (٩) الهيئات والنقابات والجمعيات المهنية الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة ، و (١٠) الهيئات والجمعيات الصادر بتشكيلها قوانين أو مراسيم أو أوامر ملكية كالجمعية الجغرافية وجمعية الاسعاف الاهلية بالقاهرة ، و (١١) بنك التسليف الزراعى وبنك العقارى الزراعى والبنوك العقارية والشركات المساهمة الصادر بتشكيلها مرسوم والجمعيات التعاونية والغرف التجارية ، ولما كان نادى المحلة الكبرى ونادى طنطا الرياضيان لايعتبران من ضمن هذه الهيئات ، فان مدد الخدمة التى تقضى فى أى منهما لايسرى عليها قرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

٦٧٦ - ٤ (١٩٥٩/٣/٢١) ٤/٨٧/١٠١٠

٦ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار ١٩٤٨/١١/٧

١١٥٤ - الموظف المؤهل فى درجة بعد ١٩٤٤/١٢/٩ لا يفيد من قرارى مجلس الوزراء فى ١٩٤٤/١/٣٠ و ١٩٤٧/٥/١١ بالنسبة لضم مدة الخدمة السابقة بالحكومة باليومية أو خارج الهيئة - احقيقته فى ضم المدة من تاريخ قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٨/١١/٧ بوضعها كلها من قراره فى ١٩٥٠/٨/٢٠ وذلك فى الحدود العينة بالقرارين .

ان الموظفين المؤهلين الذين عينوا فى درجات بعد ٩ من ديسمبر سنة

١٩٤٤ ، وكانت لهم مدة خدمة سابقة فى الحكومة باليومية أو خارج الهيئة ، لم يكونوا ممن يفيدون من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، ولا من قراره الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ لفقدان شرط اتحاد الدرجة الحالية مع الدرجة السابقة ، وكان ذلك مثار شكوى هؤلاء الموظفين مما دعا مجلس الوزراء الى اصدار قراره المؤرخ ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بضم نصف هذه المدة ، ثم الى اصدار قراره المؤرخ ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ بضمها كاملة ، فحق هؤلاء الموظفين فى هذا الشأن لم ينشأ الا بهذين القرارين فى الحدود التى عينها كل قرار من وقت نفاذه .

١٦٨٨ - ٢ (١٩٥٧/٣/١٦) ٧١٣/٧٤/٢

٧ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٠/٦/١١

١١٥٥ - قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٠/٦/١١ - نصه على ضم مدة التمرين بشرط كونها متصلة بالخدمة الحالية - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥١/١٢/٢٣ - احتسابه هذه المدة سواء اكانت متصلة بالخدمة ام منفصلة عنها وذلك دون زيادة فى الترتيب .

فى ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ صدر قرار من مجلس الوزراء يقضى بحساب المدد التى تمضى على اعتمادات فى وزارات الحكومة ومصالحها وكذلك المدد التى تقضى فى التمرين فى الاقدمية وحساب الماهية ، واشترط للافادة من هذا القرار أن تكون المدد السابقة متصلة بالخدمة الحالية . وقد أبدت وزارة الزراعة بعد ذلك أن بعض موظفى الوزارة ممن لهم سابقة خدمة بالتمرين وليست متصلة بمدد خدمتهم الحالية تظلموا من عدم ضم هذه المدد ، فاقترحت وزارة المالية الموافقة على اجابة طلب وزارة الزراعة على أن تحسب مدد التمرين فى الاقدمية دون حسابها فى الماهية ، ووافقت اللجنة المالية على ذلك ، فأصدر مجلس الوزراء قرارا فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ يقضى بأن «يحسب للموظفين ذوى المؤهلات الدراسية المدة التى يكونون قد قضوها فى التمرين فى أقدميتهم فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم الدراسية سواء كانت مدد التمرين هذه متصلة بخدمتهم الحالية أو منفصلة عنها - بأجر أو بغير أجر - على الا يترتب على ذلك اية زيادة فى المرتبات . ويعمل بذلك بالنسبة للموظفين الذين ألحقوا بخدمة الحكومة قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ ، .

١٥٧٦ - ٢ (١٩٥٧/٦/٢٩) ١٢٩٢/١٣٣/٢

مدد خدمة سابقة (١ - قبل
قانون ٥١/٢١٠ (٨) قرارى مجلس
الوزراء ٨/٢٠ - ١٥/١٠/١٩٥٠

- ٩١٧ -

٨ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرارى مجلس
الوزراء الصادرين فى ٨/٢٠ و ١٥/١٠/١٩٥٠ .

١١٥٦ - قرارا مجلس الوزراء الصادران فى ٨/٢٠/١٩٥٠ و ١٥/١٠/١٩٥٠ بضم

مدد الخدمة السابقة فى اقلية الدرجة دون زيادة فى الماهية - سريان مفعولهما حتى بعد
نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - دليل ذلك - تطبيقهما على الموظفين المؤهلين الذين دخلوا
الخدمة قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ متطوعين فى اسلحة الجيش المختلفة او على اعتماد فى
درجة او على غير درجة او باليومية او درجة اقل من الدرجة المقررة لمؤهلهم الدراسى وذلك
عند وضعهم على درجة دائمة حتى ولو بعد هذا التاريخ - اساس ذلك .

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة ، نظم فى
المادتين ٢٣ و ٢٤ منه - معدلتين بالقوانين اللاحقة - كيفية حساب مدد
الخدمة السابقة سواء فى المصالح الحكومية او فى الهيئات والمؤسسات او
الاعمال الحرة وذلك لمن يعاد تعيينه او يدخل خدمة الحكومة لأول مرة
اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٥٢ ، وأحالت المادتان فى بيان قواعد حساب
تلك المدد الى قرار يصدر من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية
والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين وقد صدر بالتطبيق لهذا النص
قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

ونصوص المادتين ٢٣ و ٢٤ صريحة فى أن الاشخاص المقصود تطبيق
أحكامهما عليهم هم : (١) الموظفون الذين كانت لهم مدة خدمة سابقة فى
الحكومة ثم تركوها وأعيد تعيينهم بعد اول يولية سنة ١٩٥٢ (٢)
الموظفون الذين دخلوا الخدمة لأول مرة بعد اول يولية سنة ١٩٥٢ اما الذين
دخلوا الخدمة قبل اول يولية سنة ١٩٥٢ ولو متطوعين فى أسلحة
الجيش او على اعتماد فى درجة او على غير درجة او باليومية او فى درجة
اقل من الدرجة المقررة لمؤهلهم الدراسى ، فظاهر انهم لا يدخلون فى
نطاق الاشخاص الذين تنطبق عليهم المادتان ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم
٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، يقطع فى أن هذا هو الفهم الطبيعى لنص المادتين
السابقتين أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢
بوضع قواعد حساب مدد الخدمة السابقة ساير هذا الفهم فجاء عنوانه هكذا
« بشأن قواعد مدد الخدمة السابقة لمن يعين ابتداء أو يعاد تعيينه » ، كما
نص فى البند الخامس منه على أن « تطبق القواعد المتقدمة على الموظفين الذين
يدخلون الخدمة أو يعادون لها ابتداء من أول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ
نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، أما الذين التحقوا بالخدمة قبل أول
يولية سنة ١٩٥٢ فتطبق عليهم القواعد التى كان معمولاً بها قبل تنفيذ
القانون المشار اليه وبالشروط التى كانت مقررة » . وواضح من ذلك كله

بما لا يترك مجالا لاي شك أن المدعى وقد دخل الخدمة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ انما يسرى عليه اقراران انصادران فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، وغنى عن القول أن الدخول فى الخدمة هو من العموم والشمول بحيث ينطبق على كل من يلتحق بالخدمة أيا كانت الادارة التى يلتحق بها وسواء عين فى درجة او على اعتماد او على غير درجة او باليومية والقول بأنه لا يعتبر معيناً الا اذا كان معيناً على درجة تخصيص بلامخصص، يتعارض مع النص المشار اليه فى اطلاقه وعمومه وشموله ، وانما التعيين فى الدرجة هو الشرط الذى يتحقق به المركز القانونى الخاص بضم مدة الخدمة السابقة التى تكون قد قضيت على غير درجة كما تقدم ، لان هذا المركز القانونى هو مركز شرطى لا ينسحب على الموظف الا عند صدور قرار بالتعيين فى درجة معينة ، فعندئذ يثور ضم مدة الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة التى عين فيها الموظف أو فى تحديد مرتبة وغير ذلك من الآثار ، هذا ولا وجه للتحدى بالنص الوارد فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من انه يعتبر ملغيا كل ما خالف احكامه ، لانه قد بان مما سلف ان المشرع لم يقصد الغاء جميع القواعد التنظيمية السابقة بشأن حساب مدد الخدمة لمن دخلوها قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ ، وانما ينصب هذا النسخ التشريعى العام على ما قصد القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الغاء فعلا .

١٨٧ - ٥ (١٩٦٠/٥/٢١) ١٠٣٩/١٠٦/٥

١١٥٧ - ضم مدة الخدمة السابقة طبقا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ - بقصور على ضم المدة التى قضيت بعد الحصول على المؤهل الدراسى - اساس ذلك .
ان قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بحساب مدد الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة قد خصا ارباب المؤهلات الدراسية بميزة الانتفاع بضم هذه المدد السابقة ، سواء كانت قضيت فى درجة أو فى غير درجة او فى درجة أقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى أو على اعتماد أو بمكافأة أو فى التمرين ، مادامت الخدمة حاصلة فى مصالح الحكومة المركزية . ومقتضى حكمة التوسعة فى ضم مدد العمل السابقة فى الحكومة - أيا كانت طبيعتها - لاصحاب المؤهلات الدراسية ان يقتصر على ضم المدد التى قضيت بعد الحصول على المؤهل الدراسى ، لائن هذه الحدود التى لا ينبغى أن يتعدها ضم المدد السابقة هى التى تتواءم مع طابع الاشياء ومع الحكمة التى قام عليها القراران المشار اليهما ، حتى لا يقع المساس بغير حق بأقدميات الموظفين الاصلاء الحاصلين على مؤهلاتهم فى تواريخ سابقة .

مدد خدمة سابقة (١ - قبل

قانون ٥١/٢١٠ (٨) قرارى مجلس

الوزراء ٨/٢٠ - ١٥/١٠/١٩٥٠

- ٩١٩ -

١١٥٨ - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر

سنة ١٩٥٠ - انصراف حكمهما الى المدد السابقة التى قضيت فى الحكومة ومصالحها .

يبين من تقصى أحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ - فى ضوء الملاحظات التى أحاطت بصورتها - أنهما إنما ينصرفان الى ضم مدد الخدمة السابقة التى قضيت فى وزارات الحكومة ومصالحها ، وكذلك عنى هذان القراران - بالنسبة الى المدد السابقة المراد ضمها - بإزالة التفرقة بين الخدمة التى قضيت على اعتماد فى درجة وتلك التى قضيت على غير درجة أو باليومية أو فى درجة أقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى ، مادامت قد قضيت فى خدمة الحكومة ومصالحها ، كما كملهما مقرر مجلس الوزراء فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ من الموافقة على طلب وزارة الزراعة حساب مدة التمرين التى قضيت من جانب موظفيها فى وزارات أخرى غير وزارة الزراعة ، مع تعميم هذه القاعدة على جميع الوزارات والمصالح الأخرى التابعة لها .

١١١ - ٣ (١٩٥٧/١١/٣٠) ١٩٨/٢٤/٣

١١٥٩ - مدة خدمة سابقة - قرار مجلس الوزراء فى ١٥/١٠/١٩٥٠ - عدم

تنظيمه مدة الخدمة السابقة فى جهة شبيهة بالحكومة أو الاشخاص الادارية الاقليمية والمحلية - تنظيم تلك المدد بقراره الصادر فى ١١/٥/١٩٤٧ - كتاب المالية الدوى فى ١٧/٣/١٩٥١ .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ لا ينظم سوى ضم مدد الخدمة السابقة كلها التى قضيت فى الوزارات أو فى المصالح التابعة للحكومة المركزية ، يستوى فى ذلك أن يكون أرباب المؤهلات قد أمضوا مدد الخدمة السابقة على اعتماد فى درجة أو على غير درجة أو باليومية ، أو فى درجة أقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى . فاذا قضيت الخدمة السابقة فى إحدى الجهات الشبيهة بالحكومة كالمعاهد الدينية، أو فى الاشخاص الادارية الاقليمية والمحلية ، امتنع تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، ووجب اعمال قرار هذا المجلس الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، كما أفصح عن ذلك كتاب وزارة المالية رقم م ٢٠/١٩/٧ المؤرخ ١٧ من مارس سنة ١٩٥١ .

٧٢٦ - ٣ (١٩٥٨/٢/١) ٦٩٣/٧٨/٣

١١٦٠ - قرار مجلس الوزراء فى ٢٠/٨/١٩٥٠ فى شأن متطوعى القوات المسلحة

- عدم اشتراطه أن يكون المتطوع شاغلا فعلا الدرجة المقررة لمؤهله أو الا يكون فى درجة

أعلى من الدرجة المقررة لمؤهله - مثال .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ قد

قرر قاعدة تنظيمية عامة تسرى فى حق متطوعى الجيش على اختلاف اسلحته ، تقضى بضم مدة تطوعهم كامله الى اقدميتهم فى الدرجة المقررة لمؤهلهم الدراسى ، ولم يشترط القرار للافادة منه أن يكون المتطوع شاغلا فعلا للدرجة المقررة لمؤهله أو الا يكون فى درجة أعلى من الدرجة المقررة لمؤهله ، ومن ثم اذا ثبت أن المدعى حصل على الشهادة الابتدائية وكان متطوعا بالجيش ، ثم التحق بخدمة مصلحة السكك الحديدية فى ١٠ من أبريل سنة ١٩٤٤ بوظيفة مساح وابورات بالفئة الثانية (١٣٠/١٠٠ م) بأجر يومى قدره ١٢٠ م ، وفى سنة ١٩٥٠ عين وقادا باليومية ، ثم منح الدرجة الثامنة فى سنة ١٩٥١ ، فانه يعتبر - بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مفسرا بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ - فى الدرجة التاسعة ، وهى الدرجة المقررة لمؤهله من تاريخ تعيينه فى الخدمة ، ويكون له - والحالة هذه - أن يفيد من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ السالف ذكره ، وذلك بأن تحسب مدة تطوعه كاملة فى أقدمية الدرجة التاسعة ، وبذلك يعتبر وكأنه فى الدرجة التاسعة من تاريخ تطوعه فى الخدمة العسكرية .

٧٩٠ - ٢ (١٦/٢/١٩٥٧) ٤٩١/٥٦/٢

١١٦١ - قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٠/٨/٢٠ و ١٩٥٠/١٠/١٥ بحساب مدة التطوع كاملة فى أقدمية الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى للمتطوع عند التحاقه بوظيفة مدنية - محل أعمال ذلك أن يكون قد مر فى حياته الوظيفية بدرجة تتفق ومؤهله الذى كان يحمله أثناء التطوع .

لئن كان مفاد قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أن تحسب مدة التطوع كاملة فى أقدمية الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى الذى يحمله المتطوع وذلك عند التحاقه بوظيفة مدنية على الا يترتب على ذلك زيادة فى الماهية ، الا أن محل أعمال ذلك اذا كان المتطوع قد مر فى حياته الوظيفية بدرجة تتفق ومؤهله الدراسى الذى كان يحمله أثناء التطوع ، فتحسب له حينئذ مدة التطوع فى أقدمية هذه الدرجة . أما اذا كان قد بدأ حياته الوظيفية فى درجة أعلى على أساس مؤهل أعلى من المؤهل الذى كان يحمله فى مدة التطوع ، فمن الطبيعى أنه لا محل لأعمال ذلك لانعدام مجال التطبيق .

٢٧٠ - ٢ (٦/٤/١٩٥٧) ٨١٨/٨٣/٢

١١٦٢ - قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٠/٨/٢٠ و ١٩٥٠/١٠/١٥ - النص على حساب مدة التطوع فى جميع اسلحة الجيش كاملة فى أقدمية الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى - وجوب أن يستبعد من المدة المضمومة ما لا تسمح به قواعد التوظيف فى الوظيفة المدنية -

اشتراط كادر سنة ١٩٣٩ الا يقل سن المرشح لوظيفة حكومية عن ١٨ سنة - مدة التطوع
السابقة على هذه السن - غير جائز حسابها .

ان قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من
أكتوبر سنة ١٩٥٠ قد صدرا فى مجال ضم مدد خدمة سابقة فى الاقدمية
واثر ذلك او عدم اثره فى تحديد الماهية ، من ذلك حساب مدة التطوع فى
جميع أسلحة الجيش المختلفة كاملة وذلك عند الالتحاق بوظيفة مدنية ،
ولتحديد المقصود بحساب « المدة كاملة » يجب ربط هذين القرارين بما
يسبقهما من قرارات فى هذا المجال ، ويبين ما استحدثته القراران
المذكوران من أحكام فى هذا الشأن ، ويبين من استظهارها جميعا والمقابلة
بينها . أن القرارات السابقة كانت تعالج حالات عدة بمقتضى قواعد
مختلفة ، وشروط معينة ، وأن المدد التى كانت تسمح بضمها - اذا توافرت
الشرائط - كانت تتراوح بين نصفها أو ثلاثة أرباعها أو كاملها ، فاستحدث
القراران آنفا الذكر أحكاما خاصة بالنسبة لمن عناهم ، سمح لهم بضم
مدد خدمة ماكانت القرارات السابقة تسمح بضمها ، كما رأيا أن يكون
الضم عن مدة الخدمة السابقة كلها وليس عن نصفها أو ثلاثة أرباعها
كما قررت القرارات السابقة ذلك فى بعض الحالات المعينة ، ولم يقصد
القراران ضم مدة خدمة لائى ممن عناهم ماكان يحق حسابها فى أقدمية
الموظف ، بل ماكان يجوز تعيينه خلالها طبقا لاحكام التوظيف العامة
بمقتضى كادر سنة ١٩٣٩ أو أية أحكام عامة أخرى ، يستوى فى ذلك أن
يكون المعامل بقرارى مجلس الوزراء المنوه عنهما آنفا ، متطوعا سابقا فى
خدمة الجيش أو غير متطوع ، اذ هم جميعا فى هذا الشأن على حد سواء ،
ولا يغير من ذلك أنه يسمح بالتطوع قبل سن الثامنة عشرة ، لان السماح
بهذه السن هو فى هذا المجال وحده ، ودون مجال الوظيفة المدنية ، وضم مدد
الخدمة السابقة فى التطوع مقصود بها أثرها فى الوظيفة المدنية من حيث
الأقدمية فيها ، فلزم أن يستبعد من المدة المضمومة مالا تسمح به قواعد
التوظيف فى الوظيفة المدنية ، وهذا الحظر قائم لم يمسسه قرارا مجلس
الوزراء المشار اليهما .

٩٣٩ - ٣ (١٩٥٨/٥/٣١) ١٢٩٧/١٣٩/٣

١١٦٣ - قرار مجلس الوزراء فى ١٥/١٠/١٩٥٠ - اعتباره مدة الخدمة التى
قضيت فى وظائف من الدرجة الثانية فما فوقها فى سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة
كانها مدد قضيت بالدرجة التاسعة - وظيفة كونستابل كانت من الوظائف الخارجة عن الهيئة
حق المدعى فى ضم مدة الخدمة بها الى اقدميته فى الدرجة التاسعة .

اذا كان الثابت أن المدعى حاصل على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية

فى عام ١٩٣٨ ، والتحق فى ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٤٢ بكنية البوليس تلميذا كونستابل متطوعا لمدة عشر سنوات ، وفى أول يونية سنة ١٩٤٤ عين بوظيفة نقر كونستابل بمركز الزقازيق بمرتب سنوى قدره ٢٨ ج ، ثم نقل لحكمدارية الجوازات فى أول يناير سنة ١٩٤٥ ، ورقى فى أول يناير سنة ١٩٤٦ لدرجة أمباشى كونستابل بماهية ٦٠ ج سنويا ، ثم لوظيفة كونستابل درجة ثالثة فى أول أغسطس سنة ١٩٤٧ بماهية ٧٢ ج سنويا وفصل من الخدمة فى ١٢ من سبتمبر ١٩٤٧ لعزم اللياقة الطبية طبقا لقرار القومسيون الطبى العام فى ١١ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، ثم أعيد تعيينه فى وظيفة كاتب بوزارة الداخلية فى الدرجة التاسعة بمرتب ٥ ج شهريا ، وهى الدرجة المقررة لمؤهله الدراسى ، وذلك اعتبارا من فبراير سنة ١٩٤٩ ، وقد طلب المدعى أن تضم مدة خدمته فى وظيفة كونستابل الى مدة خدمته فى وظيفة كاتب من الدرجة التاسعة - اذا كان الثابت أيضا أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ يقضى باعتبار مدة الخدمة التى قضيت فى وظائف من الدرجة الثانية فما فوقها فى سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة كأنها مدد قضيت بالدرجة التاسعة . وكان يبين من الرجوع الى ميزانية وزارة الداخلية ، حين كان المدعى يشغل وظيفة كونستابل ، أن هذه الوظيفة كانت فى ضمن الوظائف الخارجة عن الهيئة ، وكان ربطها من ٧٢ ج الى ١٣٢ ج سنويا ، وهو أعلى من ربط الدرجة الثانية خارج الهيئة التى اتخذها قرار مجلس الوزراء المشار اليه أساسا للقياس . - اذا ثبت ما تقدم ، فانه يكون من حق المدعى ، والحالة هذه ، أن تحسب له مدة خدمته كاملة فى تلك الوظيفة فى أقدمية الدرجة التاسعة المقررة لمؤهله ، وذلك بالتطبيق للقرار المذكور .

٦٧٦ - ٣ (١٩٥٨/٦/١٤) ٣ / ١٥٠/١٤١٤

١١٦٤ - قرار مجلس الوزراء فى ١٥/١٠/١٩٥٠ - حالات تطبيقه - مثال .

فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ صدر قرار من مجلس الوزراء باعتبار المدد التى قضيت فى وظائف من الدرجة الثانية وما فوقها فى سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة كأنها مدد قضيت بالدرجة التاسعة . وقد أصدرت وزارة المالية عقب صدور القرار المشار اليه الكتاب الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٥ / ٢٤ م ١٢ المؤرخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أوردت فيه لقاءة التى قررها مجلس الوزراء وضربت لذلك الامثال . فاذا كان الثابت أن المدعى يشغل الدرجة التاسعة بعمله الجديد بمصلحة الضرائب ، وكان يشغل فى عمله السابق بوزارة الصحة ، الدرجة العالية (أ) وهى درجة أرقى من الدرجة الثانية ، فانه يعتبر - تطبيقا لقرار مجلس الوزراء الصادر

مدد خدمة سابقة (٢) - قبل قانون

٥١/٢١٠ (٨) قرارى مجلس

الوزراء ٨/٢٠ - ١٥/١٠/١٩٥٠)

- ٩٢٣ -

فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ المشار اليه - وكأنه فى الدرجة التاسعة ،
أى فى درجة مماثلة لدرجة عمله الجديد وليس فى درجة أقل منها ، ويكون
الاستناد فى عدم ضم مدة الخدمة السابقة الى القول بأن درجته فى العمل
السابق أقل منها فى عمله الجديد هو استناد فى غير محله .

٣٠٩ - ١ (١٩٥٦/١/١٤) ٢٧٠/٤٥/١

١١٦٥ - قرار مجلس الوزراء فى ١٥/١٠/١٩٥٠ - تطبيقه على مدد الخدمة التى

قضيت فى الوظائف المدنية والعسكرية بسلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة لا وجهه
للقياس على الحكم المستفاد من قواعد الانصاف .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قد
جاء عاما مطلقا شاملا لجميع المستخدمين الخارجين عن الهيئة الذين يشغلون
وظائف خارج الهيئة متوسط ربطها يعادل متوسط ربط الدرجة التاسعة
أيا كانت الجهة التى يعملون بها . وهو يتحقق بالنسبة للمدعى ، مادامت
وظيفته فى البوليس (كونستابل) كانت معتبرة خارج الهيئة بحسب تنظيم
الميزانية وقتذاك ، وكان متوسط ربطها يزيد على متوسط ربط الدرجة
الثانية خارج الهيئة ، ولم يشترط القرار المذكور أن تكون الدرجة خارج
الهيئة فى السلك المدنى ، بل أطلق وعمم ، والقول بغير ذلك تخصيص بغير
مخصص من النص ، ولا وجه فى هذا المجال للقياس على الحكم المستفاد من
قواعد الانصاف الخاصة بذوى المؤهلات ، لوجود الفارق فى القياس ، لان
عدم تطبيق قواعد الانصاف الخاصة بتسعين المؤهلات على هيئات البوليس
أو الجيش يرجع الى أن تلك القواعد كان مقصورا تطبيقها على الموظفين فى
الوظائف المدنية ، وعلى هذا الأساس أعدت الاعتمادات المالية .
وبمراعاة أن هيئات البوليس والجيش أنصفت بنظام خاص مستقل بها ، فلم
تشملها الاعتمادات المذكورة ، فلا يجوز تطبيق هذا المنع فى مجال ضم
مدد الخدمة السابقة فى تلك الهيئات عند الالتحاق بالوظائف المدنية ،
مادامت قواعد ضم مدد الخدمة لا تمنع من ذلك ، بل تسمح به باطلاق
احكامها وتعميمها ، بل يقطع - فى عدم لزوم أن تكون الخدمة السابقة فى
وظيفة مدنية حتى يمكن ضمها الى الخدمة الحالية فى مثل هذه الوظيفة -
قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من اغسطس و ١٥ من اكتوبر سنة
١٩٥٠ بجواز ضم مدة خدمة التطوع فى أسلحة الجيش وهى خدمة
غير مدنية .

٦٧٦ - ٣ (١٩٥٨/٦/١٤) ١٤١٤/١٥٠/٣

١١٦٦ - مدد التطوع فى خدمة البوليس - اعتبارها كأنها قضيت فى الدرجة

التاسعة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥/١٠/١٩٥٠ - مناطه أن تكون هذه المدد

قد قضيت فى درجات لاتقل فى متوسط ربطها عن الدرجة الثانية خارج الهيئة - لا وجه
للقول بجواز ضمها طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥/١٠/١٩٥٠ بحساب مدد الخدمة
السابقة فى اقدمية الدرجة سواء اكانت قضيت على اعتماد فى درجة او على غير درجة او
باليومية .

يبين من استقراء قرارات مجلس الوزراء الصادر فى شأن ضم مدد
الخدمة السابقة حسابها فى الاقدمية ، أنه صدر فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠
قراران ، قضى أحدهما بما يأتى : أولا ، بحساب مدة التطوع فى جميع
سلحة الجيش المختلفة والبحرية والطيران كاملة فى اقدمية الدرجة المقررة
للمؤهل الدراسى الذى يحمله المتطوع ، وذلك عند التحاقه فى وظيفة مدنية ،
على أن لا يترتب على ذلك زيادة فى الماهية . ثانيا ، بحساب مدة الخدمة
السابقة كاملة فى اقدمية الدرجة بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية ، سواء
اكانت تلك المدد قضيت على اعتماد فى درجة او على غير درجة او باليومية
او فى درجة أقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسى ، وعلى ان يسرى هذا
على المتطوعين ذوى المؤهلات الدراسية فى جميع أسلحة الجيش المختلفة عند
التحاقهم بوظائف مدنية ، على أن لا يترتب على ذلك أية زيادة فى الماهية .
ثالثا ، بتطبيق البندين السابقين على حملة المؤهلات الدراسية الذين وضعوا
فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم الدراسية قبل ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ،
وكذلك الذين وضعوا ويوضعون على تلك الدرجات بعد هذا التاريخ .
وقضى القرار الثانى باعتبار المدد التى قضيت فى وظائف من الدرجة
الثانية وما فوقها فى سلك المستخدمين خارج الهيئة كأنها قضيت بالدرجة
التاسعة ، ويبين من ذلك أن لكل من القرارين مجاله فى التطبيق ، فالقرار
الاول انما يسرى فى شأن الموظفين غير الداخلين فى سلك المستخدمين
الخارجين عن الهيئة فتحسب لهم المدد التى قضى هذا القرار بضمها
بالاطلاق والتعميم الذى نص عليه .

أما القرار الثانى فيسرى فى شأن المدد التى قضتها المستخدمين
الخارجون عن الهيئة فى الدرجة الثانية وما يعلوها فاعتبرها كأنها قضيت
بالدرجة التاسعة ، فاذا كان الثابت أن المدة التى يطلب المدعى ضمها الى مدة
خدمته الحالية - حيث يعمل كاتباً بحكم مدارية مصر - كانت قد قضيت
تطوعاً فى خدمة البوليس ، فان القرار الاول لا يطبق فى شأنه ، لان المدة
التي يطلب ضمها قضيت فى وقت كان يعمل فيه فى سلك المستخدمين خارج
الهيئة ، بل الذى ينطبق عليه ، لو توافرت فيه الشروط القانونية ، هو
انقرار الثانى ، والحال أن هذه الشروط غير متوافرة فيه أيضا ، ذلك لانه
ولئن كان المدعى يعمل وقتذاك فى وظيفة نقر بزيادة درجة أولى خارج

الهيئة فى البوليس الان درجة هذه الوظيفة تقل فى متوسط ربطها عن الدرجة
الثانية خارج الهيئة .

٧٨٦ - ٣ (١٩٥٨/٦/٢١) ٣ (١٤٥٨/١٥٥/٣)

١١٦٧ - امتناع ضم مدة الخدمة السابقة طبقا لقرارى ٢٠ من أغسطس و ١٥
من أكتوبر سنة ١٩٥٠ لعدم توافر شروطها - لا يمنع من الافادة من قرار مجلس الوزراء فى
٩ من مارس سنة ١٩٤٧ - أساس ذلك .

لا وجه للقول بأنه اذا امتنع ضم مدة خدمة المدعى بكلية البوليس الى
أقدميته فى الدرجة التاسعة وفقا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢٠
من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ لم يجز الاعتداد بها نتيجة لذلك
من جهة استحقاقه للدرجة الثامنة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر
فى ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ ، ذلك لان لكل من قرارى مجلس الوزراء المشار
اليهما من جهة ولقرار ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ من جهة أخرى فى شأن
معلمى التربية البدنية مجالا يجرى فيه وحكما مقصورا عليه ، فالقراران
الأولان ينظمان ضم مدد الخدمة السابقة الى أقدمية الدرجة التى يعين فيها
الموظف المؤهل ، والقرار الاخير يعتد بمدة العمل الحكومى السابق الذى
أكسب معلم التربية خبرة فنية تؤهله لاستحقاق الدرجة الثامنة ،
بقطع النظر عن امكان ضم هذه المدة السابقة أو عدم امكانه طبقا لقواعد ضم
مدد الخدمة السابقة التى أرساها قرارا ٢٠ أغسطس و ١٥ من أكتوبر
سنة ١٩٥٠ ، ذلك لان عدم الحصول على المؤهل الدراسى ان قام مانعا من
ضم المدة السابقة على أول يولية سنة ١٩٥١ فانه لا يعتبر عقبة فى تحصيل
الخبرة الفنية المشترطة فى مجال تعليم التربية البدنية . ولاشك ان ممارسة
المطعون لصالحه لنشاط مهنى مماثل بكلية البوليس قد أكسبه تلك الخبرة
الفنية التى ينعكس أثرها حتما على وظيفته الجديدة بوزارة المعارف ، الأمر
الذى يقتضى عدم أهدار هذه المدة عند النظر فى استحقاقه للدرجة الثامنة
بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ .

٨٦ - ٤ (١٩٥٩/٤/٤) ٤ (١٠٩٦/٩٧/٤)

١١٦٨ - تنبيه الموظف عند تقديم مسوغات التعيين الى الطلب الخاص بضم مدة

خدمته السابقة - قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٠/٨/٢٠ .

أصدر مجلس الوزراء قرارا فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ مفاده
ان ينبه الموظف عند تقديم مسوغات التعيين الى أن ضم مدة الخدمة السابقة
يقتضى تقديم طلب بذلك ، فاذا ثبت أن الادارة قد أغفلت تنبيهه الى ذلك
فلا يمتنع عليه أن يطلب ضم مدة خدمته السابقة بحجة فوات ميعاد هذا
الطلب .

٢٨ - ٢ (١٩٥٧/١/٢٦) ٢ (٣٧٦/٤٣/٢)

٩ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء في ١٢/٢٣/١٩٥١

١١٦٩ - قرار مجلس الوزراء في ١٢/٢٣/١٩٥١ - نصه على حساب مدة التمرين

للموظف في المؤهل - شروط ذلك - الفرق بين مدة الدراسة ومدة التمرين .

لما كانت المدة الدراسية - على حسب مفهوم هذه العبارة - هي المدة التي يقضيها الطالب في التحصيل والدراسة ، سواء بالمدرسة أو في خارجها ، تحت اشرافها ورقابتها ، وتنتهي بأداء الامتحان النهائي للسنة الدراسية ، فمن ثم لا تعتبر سنة دراسية تلك التي تقضى في التمرين ، سواء في المصالح الحكومية أو في غير المصالح الحكومية بعد أداء الامتحان النهائي للمدبلوم والنجاح فيه ، وبالتالي يتعين ضمها الى مدة خدمة الموظف بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ الذي يقضى بأن تحسب للموظفين ذوى المؤهلات الدراسية المدة التي يكونون قد قضوها في التمرين في أقدميتهم في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم الدراسية ، سواء كانت مدد التمرين هذه متصلة بخدمتهم الحالية أو منفصلة عنها بأجر أو بغير أجر ، على أن لا يترتب على ذلك أية زيادة في المرتبات .

١٥٤٧ - ٢ (١٣/٤/١٩٥٧) ١٩٤/٢ (١٩٥١/٩٤/٢)

١١٧٠ - ضم مدة التمرين عملا بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من

ديسمبر سنة ١٩٥١ - انطباقه على مدد التمرين سواء قضيت قبل تسلم المؤهل الدراسي أو بعد تسلمه - مثال بالنسبة لمدة التمرين التي تشترط للحصول على شهادة الفنون والصناعات .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، يقضى بأن تحسب للموظفين ذوى المؤهلات الدراسية المدة التي يكونون قد قضوها في التمرين في أقدميتهم في الدرجة المقررة لمؤهلاتهم الدراسية سواء أكانت مدة التمرين هذه متصلة بخدمتهم الحالية أم منفصلة عنها ، بأجر أو بغير أجر ، على أن لا يترتب على ذلك أية زيادة في المرتبات ، ومن ثم إذا ثبت أن المدعى قد قضى مدة في التمرين بمصلحة المباني فإنها تخضع لقرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، فتحسب له في أقدمية الدرجة المقررة لمؤهله الدراسي ، حتى لو كان النظام الدراسي للمؤهل الذي يحمله (شهادة مدرسة الفنون والصناعات) يقضى بأن يمضى الطالب سنة تمرينية قبل تسليم المؤهل اليه ، لان هذه السنة اذا كانت لازمة من وجهة نظر النظام الدراسي كشرط لتسليم المؤهل ، فإنها في الوقت ذاته تتوافر فيها خصائص المدة التمرينية التي تحسب في أقدمية الموظف من وجهة نظر قرار مجلس الوزراء المشار اليه الذي لم يشترط أن يكون قضاها بعد تسلم المؤهل وليس قبله ، والا كان ذلك تخصيصا للقرار بغير مخصص وهو قد ورد

مدد خدمة سابقة (١ - بعد

قانون ٥١/٢١٠ م (١)

٢٣ ، ٢٤ من قانون ٥١/٢١٠)

- ٩٢٧ -

مطلقا ، بل الحكمة التي قام عليها متوافرة في مثل هذه الحالة بقضاء مدة
التمرين فعلا .

١٦٥ - ٣ (١٩٥٨/١/١١) ١٢/٦٠/٣

ب - قواعد حساب مدد الخدمة السابقة بعد العمل

بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ :

١ - المادتان ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

١١٧١ - القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - تفويضه لمجلس الوزراء في تحديد
الخدمة الموظف التي قضى فترة باحدى الهيئات او المؤسسات او الاعمال الحرة التي يفيد منها
خبرة - لمجلس الوزراء هذا الحق بالنسبة للموظفين الذين اكتسبوا خبرة في عملهم
بالحكومة .

يبين من مطالعة المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
بشأن نظام موظفي الدولة أن المشرع عني بتحديد أقدمية الموظف اذا كان
قد مضى الفترة التي قضاه خارج الحكومة مشغلا باحدى الهيئات أو
المؤسسات أو الاعمال الحرة التي يفيد منها خبرة ، وفوض مجلس الوزراء -
باعتباره الجهة الاصلية في تنظيم شئون الموظفين، وبناء على اقتراح وزير
المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين - في تحديد أقدمية هذا
الموظف بمراعاة مدة خدمته في الهيئات أو المؤسسات المشار اليها ، فمن
باب أولى - وبحكم اللزوم - يكون لمجلس الوزراء هذه السلطة بالنسبة
الى الموظفين الذين اكتسبوا خبرة من ممارسة عملهم داخل الحكومة بتوجيهها
وتحت اشرافها ورقابتها ، وبهذه المثابة هم أولى بالتقدير في هذا الخصوص
ولا يتصور أن يكون الشارع قد فوض لمجلس الوزراء في هذه السلطة
بالنسبة لأولئك وحرمة منها بالنسبة لهؤلاء ، ويؤكد هذا النظر ما نصت
عليه المادة ١٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر حيث أجازت
اعفاء المرشح لوظيفة من الدرجة الثامنة الفنية من شرط الحصول على المؤهل
العلمي اذا كان قد مارس بنجاح مدة سبع سنوات على الاقل في
المصالح الحكومية أعمالا فنية مماثلة لأعمال الوظيفة المرشح لها ، في حين
أن الخبرة الفنية خارج العمل الحكومي مهما طاللت لا تسوغ هذا الاعفاء ، مما
يقطع بأن الشارع يعتد بالخبرة في العمل الحكومي أكثر مما يعتد بها
خارجه .

٣٨ - ٢ (١٩٥٦/٣/٣١) ٦٣٢/٧٣/١

٣٥٤ - ٢ (١٩٥٦/٥/٢٦) ٧٦٥/٩٤/١

١٠٦ - ٢ (١٩٥٧/٢/٩) ٤٥٤/٥٢/٢

٢ - حساب مدة الخدمة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٥٢

١١٧٢ - قرار مجلس الوزراء في ١٧/١٢/١٩٥٢ بشأن ضم مدة الخدمة السابقة

- نصه على مراعاة احكام المادتين ١٢ ، ١٨ من قانون موظفي الدولة عند حساب مدة الخدمة السابقة - لا يعنى ان المعفى من شرط المؤهل الدراسى طبقا للمادة ١٢ المذكورة يعفى ايضا من هذا الشرط عند تطبيق قرار ١٧/١٢/١٩٥٢ على حالته - اساس ذلك .

ان القول بأن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ - وقد نص على مراعاة احكام المادتين ١٢ ، ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ واولاهما تنص على جواز اعفاء المرشح لوظيفة من الدرجة الثامنة الفنية من شرط الحصول على المؤهل العلمى ، اذا كان له خبرة سبع سنوات لأعمال الوظيفة المرشح لها ، فان معنى ذلك أن القرار قصد الى ان من يعفى عند التعيين من شرط المؤهل الدراسى بالتطبيق لاحكام هذه المادة يعفى أيضا من هذا الشرط عند تطبيق احكام القرار عليه . هذا القول مردود بأن النص الوارد فى المادة ١٢ سالفة الذكر هو استثناء من الاصل العام ، وهو وجوب أن يكون المرشح لوظيفة من الدرجة الثامنة الفنية حاصلا على مؤهل فنى متوسط ، والاستثناء لايجوز التوسع فى تطبيقه أو تفسيره ، لان حكم هذه المادة مقصور على الاعفاء من التأهيل فى التعيين دون التعرض لشرط ضم مدة الخدمة السابقة ، ومن ثم فلا محل للقول بأن من يستفيد من هذا النص الاستثنائى يفيد تبعا لذلك من قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، ولو أن القرار قد قصد الى ذلك لنص على الاعفاء صراحة .

١٦٤ - ٥ (١٩٦٠/٥/٢١) ١٠٢٤/١٠٤/٥

١١٧٣ - شرط اتخاذ الدرجة فى المدة المطلوب ضمها مع المدة اللاحقة - ضرورة

توافر هذا الشرط فى طلب ضم مدة الخدمة السابقة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء فى ١٧/١٢/١٩٥٢ والقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - اساس ذلك .

باستعراض نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التى تقول « فيما عدا الوظائف التى يكون التعيين فيها بمرسوم أو أمر جمهورى لايجوز إعادة تعيين موظف سابق فى درجة اعلى من الدرجة التى كان يشغلها عند تركه خدمة الحكومة ولا منحه مرتبا يزيد على المرتب الذى كان يتقاضاه فى تلك الدرجة الا اذا كان قد أمضى الفترة التى قضاه خارج الحكومة مشغلا باحدى الهيئات أو المؤسسات أو الاعمال الحرة التى يفيد منها خبرة وذلك طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح ديوان الموظفين » يبين أن سياسة المشرع واضحة فيما عناه بها من أنه يهدف الى ضرورة اتباع سبيل التدرج فى التوظيف والبعد عن

تغطي السلم المرسوم لهذا التدرج ، فوضع قواعد للتعين تضمنتها المادتان ٢٣ و ٢٤ من القانون المشار اليه وكان أن وضعت هذه القواعد بقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ . والمدعية لاتفيد من هذا القرار لاختلاف الدرجة التي كانت معينة عليها اصلا عن الدرجة التي أعيد تعيينها فيها ، كما أن القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة لاينطبق على حالة المدعى لما نص عليه في الفقرة ب من البند الاول من المادة الثانية من أن « تكون المادة المضمومة قد قضيت في درجة معادلة الدرجة التي يعاد التعين فيها » .

٣٨٩ - ٤ (١٩٦٠/١/٢٣) ٢٢٤/٢٧/٥

١١٧٤ - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٥٢ بشأن ضم مدد

الخدمة السابقة - يلزم لتطبيقه توافر شرط اتحاد الدرجة السابقة مع الدرجة الحالية - عدم النص على هذا الشرط صراحة في القرار لايفنى عن استلزام توافره - اساس ذلك .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وان لم ينص فيه صراحة على شرط اتحاد الدرجة السابقة مع الدرجة الحالية ، الا ان ذلك مفهوم فيه ضمنا ، اذ يبين من استظهار جميع القواعد التنظيمية التي صدرت في شأن ضم مدد الخدمة السابقة انها تشترط كاصل عام اتحاد طبيعة العمل والدرجة ، كما نص على ذلك قرارا مجلس الوزراء الصادران في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، و ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، فاذا رئي الاستثناء من هذا الاصل العام فانه ينص على ذلك بقرار وبنص خاص ، كما حصل في ضم مدد الخدمة للمتطوع في اسلحة الجيش أو لمن قضوا مدة خدمة على اعتماد على درجة أو على غير درجة أو باليومية طبقا لقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، فعندئذ يطبق هذا الاستثناء في حق من يفيد منه متى توافرت الشروط المطلوبة ، وكما نص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في المادة الثانية منه على ان تحسب مدد العمل السابقة في الحكومة أو في الاشخاص الادارية انعاما ذات الميزانيات الملحقه كاملة متى كانت قد قضيت في درجة معادلة وفي نفس الكادر ، ثم استثنى من ذلك المدد التي قضيت في كادر أدنى او على اعتماد أو بالمكافأة الشهرية أو باليومية ، فأجاز ضمها أو بعضها بالشروط المنصوص عليها في تلك المادة وفي المواد الاخرى ، ومن ذلك ان يكون العمل أكسبه خبرة وان يرجع في تقدير ذلك الى لجنة شئون الموظفين المختصة .

١٥٨٣ - ٥ (١٩٦٠/٦/١٨) ١١٢٩/١١٩/٥

١١٧٥ - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٥٢ - شرط تطبيقه -
اعاد طبيعة العمل السابق مع العمل الجديد - دليل ذلك .

منما كانت الحكمة التي نفوم عليها قواعد ضم مدد الخدمة السابقة
هي اكتساب الموظف ، في ممارسة عمله السابق ، خبرة يفيد مثلها في
عمله الجديد ، فان تماثل طبيعة العمل في كلتا الوظيفتين يكون بناء على
هذا الاصل شرطا أساسيا لازما لضم المدة - ومن أجل هذا نص قرار
مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ في البند «ثالثا»
منه الخاص بشروط حساب مدد الخدمة السابقة على مراعاة أحكام المادتين
١٢ ، ١٨ من نظام موظفي الدولة وذلك بالنسبة الى مدد الخدمة السابقة
الحكومية . كما نص في الفقرة (٣) من هذا البند على أنه وبالنسبة الى من
لهم مدد خدمة سابقة غير حكومية يشترط لحسابها أن يكون العمل فيها
متفقا مع العمل بالحكومة . وبالرجوع الى المادتين ١٢ ، ١٨ من القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة يبين أن أولاهما تجيز
اعفاء المرشح لوظيفة من الدرجة الثامنة الفنية من شرط الحصول على
المؤهل العلمي اذا كان قد مارس بنجاح مدة سبع سنوات على الأقل في
المصالح الحكومية أعمالا فنية مماثلة لأعمال الوظيفة المرشح لها ، وان
الثانية يعفى من الامتحان ومن شرط الحصول على المؤهل العلمي الموظف
الذي ترك الخدمة بسبب الغاء الوظيفة أو بسبب عدم اللياقة الطبية
أو بالاستقالة اذا توافرت بالنسبة اليه انشروط التي عدتها المادة ومن
بينها « أن تكون أعمال الوظيفة التي تستند اليه مماثلة لأعمال وظيفته
السابقة » . - ومن ثم فان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن قرار
مجلس الوزراء آنف الذكر قد خلا من ايراد قيد اتحاد طبيعة العمل
كشرط لضم مدة الخدمة السابقة يكون تأويلا غير سليم لمفهوم هذا
القرار ومقتضاه .

٩٢ - ٤ (١٩٦٠/٥/٧) ٩٢٠/٩٠/٥

١١٧٦ - قواعد احتساب مدد الخدمة السابقة بالنسبة لمدة الخدمة بالاقواف
الملكية - قرار مجلس الوزراء في ١٧/١٢/١٩٥٢ .

ان المطعون عليه وقد اعتبر تعيينه بالحكومة حاصلا منذ أول أغسطس
سنة ١٩٥٢ أي بعد أول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بأحكام القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، فانه يخضع لأحكام
هذا القانون الذي تنص المادة الاولى منه على أن ويعمل في المسائل المتعلقة
بنظام موظفي الدولة بالأحكام المرافقة لهذا القانون . وتسرى أحكامه على
موظفي وزارة الاوقاف والجامع الازهر والمعاهد الدينية ، ويلغى كل حكم

يخالف هذه الاحكام ، . ولما كانت المادة ٢٤ من القانون المشار اليه تنص في فقرتها الاولى على انه « اذا كان للمعينين في الخدمة مدد عمل في الهيئات او المؤسسات المشار اليها في المادة السابقة حسبت لهم هذه المدد كلها او بعضها في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة وفقا للشروط والاضاع التي يعينها مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين » ، فان قواعد ضم مدد الخدمة السابقة التي يمكن اعمالها في حقه هي تلك التي صدر بها قرار مجلس الوزراء في تاريخ لاحق لتنفاذ هذا القانون تنفيذا لحكم المادة ٢٤ منه دون ما عداها من قواعد أخرى تضمنتها قرارات سابقة . وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ على اقتراحات وزير المالية والاقتصاد والتي تقدم بها الى المجلس بعد أخذ رأى ديوان الموظفين في شأن قواعد حساب مدد الخدمة السابقة لمن يعين ابتداء او من يعاد تعيينه ، وذلك تنفيذا لحكم المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . وتقضى هذه القواعد في البند (أولا) منها بقصر حساب مدد الخدمة السابقة على المدد التي تقضى في الجهات التي عندها هذا البند ومن بينها الاوقاف الملكية (فقرة ٢) وفي البند (ثانيا) بأن مدد الخدمة السابقة في الهيئات الأخرى غير الحكومية - بشرط ألا تقل عن ثلاث سنوات - يحتسب نصفها (فقرة ٢) . وفي البند (ثالثا) باشتراط أن يكون الموظف أو المرشح مستوفيا لشروط التعيين في الوظائف المنصوص عليها في المادة ٦ من قانون نظام موظفي الدولة ، وأن يكون حاصلا على المؤهل العلمي الذي تتطلبه المادة ١١ من القانون آنف الذكر . وبالنسبة الى من لهم مدد خدمة سابقة غير حكومية أن يكون العمل فيها متفقا مع العمل الحكومي (فقرات ١ و ٢ و ٣) . وفي البند (رابعا) بأن تقدر الدرجة والمرتب عند عمل حساب مدد الخدمة السابقة على أساس ما كان يستحقه الموظف من مرتب ودرجة في التاريخ الفرضي لبداية خدمته على أساس مؤهله العلمي وطبيعة الوظيفة في ذلك التاريخ وافترض ترقيته كل خمس سنوات من المدد المحسوبة . ولما كانت شروط تطبيق قرار مجلس الوزراء المتقدم ذكره متوافرة في المطعون عليه ، اذ أن مدة خدمته السابقة بديوان الاوقاف الخصوصية قبل تعيينه بوزارة الاوقاف تربو على ثلاث سنوات ، كما أن عمله في هذه المدة كان ناظر زراعة وهو ذات العمل الذي تولاه عند تعيينه بالوزارة اذ أسندت اليه وظيفة مهندس زراعي ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ويتعين الحكم بالغائه والقضاء باستحقاق المدعى حساب مدة خدمته السابقة بديوان

الاقواق الخصوصية الملكية وفقا لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى
١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

٥٩٦ - ٢ (١٩٥٦/٦/٢٣) ١/١١٤/١٩٣٧

١١٧٧ - موظفو ديوان الاوقاف الخصوصية - القواعد المنظمة لكيفية حساب مدد

خدمتهم السابقة - قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٢/١/٦ والقرار بالقانون رقم ١١٨ لسنة
١٩٥٩ ومذكرته الايضاحية - الهدف من هذا القانون هو الابقاء على ما تم فى شأن نقل
موظفى ديوان الاوقاف الخصوصية الى وزارة الاوقاف من حيث الدرجة والمرتب والاقدمية فى
الدرجة وكذلك مواعيد العلاوة - العودة هؤلاء الموظفين الى ما كان عليه وضمهم فى ظل
قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١/٦ الذى الغى بالمادة الاولى من القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ - مثال .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ، نص
على أن يكون نقل موظفى ديوان الاوقاف الخصوصية الى وزارات الحكومة
ومصالحها بحالتهم من حيث الدرجة والمهنية مع الاحتفاظ لهم بأقدميتهم
فى درجاتهم ومواعيد علاواتهم ، ومن يكون منهم مثبتا يحتفظ له بحالة
التثبيت ، على ان يطبق ذلك على من سبق نقلهم من الاوقاف الخصوصية
ومن سينقلون منها الى وزارات الحكومة ومصالحها ، وقد الغى هذا القرار
بمقتضى المادة الاولى من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام
موظفى الدولة . وبناء على نص المادة ٢٤ من هذا القانون صدر فى ١٧ من
ديسمبر سنة ١٩٥٢ قرار مجلس الوزراء بتنظيم كيفية حساب مدد الخدمة
السابقة بالاقواق الخصوصية وقضى بأن يسحب نصف هذه المدة بشرط
ألا تقل مدة الخدمة السابقة عن ثلاث سنوات ، ثم صدر القرار بالقانون
رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ ونص فيه على أن « يعتبر صحيحا ماتم فى شأن نقل
موظفى ديوان الاوقاف الخصوصية الملكية سابقا الى وزارة الاوقاف بحالتهم
من حيث الدرجة والمرتب والاحتفاظ لهم بأقدميتهم فى درجاتهم ومواعيد
علاواتهم » . وقد ورد بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون أن « العدالة
تقضى ألا تضار هذه الطائفة نتيجة تبعية الاوقاف الخصوصية لوزارة
الاقواق بعد زوال حكم الملك السابق وتمشيا مع الاعتبارات التى أشار
اليها القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ باحتساب مدة الخدمة التى قضاهما
هؤلاء الموظفون فى ديوان الاوقاف الخصوصية كاملة فيما يتعلق بصندوق
التأمين والمعاشات واعتبار ما تم فى شأن نقلهم الى وزارة الاوقاف بحالتهم
من حيث الدرجة والمرتب صحيحا » . ووضح مما تقد أن المشروع انما
استهدف باصدار القرار بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ الابقاء على ماتم
فى شأن نقل موظفى ديوان الاوقاف الخصوصية الى وزارة الاوقاف من
حيث الدرجة والمرتب والاقدمية فى الدرجة ومواعيد العلاوة ، وذلك

مدد خدمة سابقة (ب - بعد
قانون ٥١/٢١٠ (٣) المنقولين
من مجلس بلدى الاسكندرية)

- ٩٣٣ -

بتصحيح ماعاملتهم به الوزارة فى هذا الخصوص ، عودا الى ما كان عليه
الوضع فى ظل قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢
الذى ألغى بمقتضى المادة الاولى من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

وبناء على ما تقدم فإن المدعى لايفيد من قرار مجلس الوزراء الصادر
فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وانما يفيد من القرار بالقانون رقم ١١٨
لسنة ١٩٥٩ فيما يتعلق ببيعاد علاوته الاعتيادية المتنازع عليها والتي
يستحقها المدعى فى أول مايو سنة ١٩٥٣ بمقتضى هذا القانون الذى
استحدث له بعد رفع الدعوى حقا لم يكن ثابتا له من قبل بسبب الغاء
قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ .

٣١٤ - (١٩٦٠/٦/١٨) ١٠٩٢/١١٤/٥

٣ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن
المنقولين من مجلس بلدى الاسكندرية الى الحكومة او بالعكس

١١٧٨ - القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ - تقريره قواعد خاصة لمن يعين فى
المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية نقلا من الحكومة او العكس - اعتبار مدة الخدمة فى كل
من المجلس البلدى والحكومة وحدة لا تتجزأ - ضم مدة الخدمة السابقة فى المجلس
البلدى للموظف المنقول الى الحكومة - ذلك يتطلب توافر شروط ضم المدد السابقة فى خدمة
الحكومة .

ان القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بتسوية حالة الموظفين والمستخدمين
والعمال الذين ينقلون من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية الى الحكومة
او منها الى المجلس - وقد تضمن فى جملته أحكاما على غرار ما سبقه
اليها القانون رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتسوية حالة الموظفين
والمستخدمين والعمال المنقولين من المصالح الحكومية التى أصبحت تابعة
لمجلس بلدى مدينة القاهرة - انما قام على حكمة تشريعية هى الرغبة
« فى تمكين المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية من مباشرة اختصاصاته
المتشعبة التى قد تقتضى الاستعانة بالموظفين ذوى الخبرة والمران السابق »
و « تيسير نقل موظفى ومستخدمى وعمال الحكومة الى المجلس المذكور » ،
للاستفادة بالاكفاء منهم « لتطعيم الاداة التنفيذية به ليقوم بأعبائه التى
تتزايد وفقا لمقتضيات النهضة الحالية » . وفى سبيل تحقيق هذه
الغاية ، ومع أن نقل الموظفين والمستخدمين والعمال من الحكومة المركزية
الى المجالس البلدية يعد بمثابة التعيين ابتداء ، لانه ينشئ علاقة جديدة
بين هؤلاء وبين المجالس المذكورة التى تتمتع بشخصيتها المعنوية
وبميزانياتها المستقلة عن الحكومة ، كما أكد ذلك القانون رقم ١٩٠ لسنة

١٩٥٥ ومذكرته الايضاحية - مع هذا فقد عمد الشارع للمحكمة المتقدمة الى تقرير قواعد خاصة بمن يعين من الموظفين والمستخدمين والعمال فى المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية نقلا من الحكومة ، سواء فيما يتعلق بنقلهم بالحالة التى يكون عليها كل منهم فى تاريخ تعيينه ، أو باعتبار مدة خدمتهم فى كل من الحكومة والمجلس البلدى وحدة لا تتجزأ ، أو بتسوية ما قد يستحقونه من معاش أو مكافأة عند تركهم الخدمة أو فصلهم منها ، مستهدفا بذلك المحافظة على الحقوق المكتسبة لهؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال ، مع تسوية حالاتهم كما لو كان نقلهم نقلا محليا . واستكمالا للغاية ذاتها أجرى هذه الاحكام أيضا على الموظفين والمستخدمين والعمال الذين ينقلون من المجلس البلدى المذكور الى الحكومة ، وكذا على من سبق نقله منهم الى الحكومة اذا طلب ذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون فى ٢ من فبراير سنة ١٩٥٥ . ومقاد ذلك أنه بعد اذ كانت مدة الخدمة فى كل من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية والحكومة مستقلة عن الاخرى فى خصوص ما تقدم ، أصبحت بمقتضى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ وحدة لا تتجزأ ، بحيث صارت الخدمة فى المجلس البلدى المذكور تعتبر بمثابة الخدمة فى الحكومة وبالعكس ، سواء قبل نفاذ هذا القانون أو بعده . وغنى عن القول انه يسرى فى حق موظف المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية المنقول الى الحكومة جميع ما يسرى على موظفى الحكومة من القواعد التنظيمية العامة والشروط التى تتطلبها تلك القواعد ، فاذا ما تطلبت هذه القواعد شروطا خاصة لضم المدد السابقة فى خدمة الحكومة كان من البدهة وجوب توافر هذه الشروط عينها فى حق موظف المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية المنقول الى الحكومة اذا ما أراد ضم مدة خدمته السابقة فى المجلس الى مدة خدمته فى الحكومة ، اذ ان القانون المشار اليه لم يقصد ان يمنحه مزية خاصة على موظفى الحكومة ، بل غاية الامر أنه هدف الى اعتبار مدتى الخدمة فى كل من المجلس والحكومة بمثابة الوحدة الواحدة .

١٨٩ - ٤ (١٩٥٩/٣/٢٨) ٤/٩١/١٠٣٧

٤ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨

١١٧٩ - القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - يفيد منه جميع الموظفين

المرجودين فى الخدمة وقت صدوره ايا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لتطبيقه - لا يسرى هذا القرار بأثر رجعى بما من شأنه اصدار المراكز القانونية الذاتية التى تكون قد تحققت من قبل لصالح الموظف - اساس ذلك .

فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ صدر القرار الجمهورى رقم ١٥٩

لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة وهذا القرار يفيد منه جميع الموظفين الموجودين في الخدمة وقت صدوره أيا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لتطبيقه ، ذلك ان هذه المحكمة سبق أن استقرت في أحكامها على أن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، فمركز الموظف من هذه الناحية مركز قانوني عام يجوز تغييره في أي وقت وليس له أن يتمسك بأن له حقا مكتسبا في أن يعامل بمقتضى النظام القديم الذي عين في ظل أحكامه فيسرى عليه التنظيم الجديد بأثر حال من تاريخ العمل به ولكنه لا يسرى بأثر رجعي بما من شأنه إهدار المراكز القانونية الذاتية التي تكون قد تحققت من قبل لصالح الموظف الا بنص خاص في قانون وليس في أداة أدنى منه ومن جهة أخرى اذا تضمن التنظيم الجديد مزايا جديدة فإن الموظفين الموجودين في الخدمة وقت صدوره يفيدون منها .

٩٣٠ - ٤ (١٩٦٠/٤/٩) ٦٤٩/٧٠/٥٠

١١٨٠ - القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة - سريان أحكامه على جميع الموظفين الموجودين في الخدمة وقت صدوره أيا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة - لا يخل بذلك النص في المادة الثامنة منه على العمل به من تاريخ تنفيذ القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ - حجة ذلك .

في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ صدر القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة ، ناصا في مادته الثانية (١) على أن ومدد العمل السابقة في الحكومة أو في الأشخاص الإدارية العامة ذات الميزانيات الملحقة أو المستقلة تحسب كاملة سواء أكانت متصلة أم منفصلة متى كانت قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها وفي نفس الكادر » . وهذا القرار يفيد منه جميع الموظفين الموجودين في الخدمة وقت صدوره أيا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة ، متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لتطبيقه ، ذلك أن هذه المحكمة سبق أن استقرت في أحكامها على أن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، فمركز الموظف من هذه الناحية مركز قانوني عام يجوز تغييره في أي وقت ، وليس له أن يتمسك بأن له حقا مكتسبا في أن يعامل بمقتضى النظام القديم الذي عين في ظل أحكامه ، فيسرى عليه التنظيم الجديد بأثر حال من تاريخ العمل به ، ولكنه لا يسرى بأثر

رجعى بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التى تكون قد تحققت من قبل لصالح الموظف الا بنص خاص فى قانون ، وليس فى أداة أدنى منه . ومن جهة أخرى اذا تضمن التنظيم الجديد مزايا جديدة فان الموظفين الموجودين فى الخدمة وقت صدوره يفيدون منها ، الا اذا كان واضحا منه أنه قصد عدم افادتهم منها ، وبهذه المثابة يسرى القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على الموظفين الذين كانوا فى الخدمة وقت صدوره أيا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة . ولا يقدح فى ذلك ما ورد فى المادة الثامنة منه من أنه يعمل به من تاريخ تنفيذ القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ ، لان الشبهة التى قد تثيرها هذه العبارة حول تحديد النطاق الزمنى لسريان هذا القرار تنجلي بتقضى الاعمال التحضيرية له ، ذلك ان نص المادة الثامنة كان فى الاصل يجرى على النحو الآتى « على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية » . ولكن السيد وكيل وزارة التربية والتعليم المساعد للشئون المالية والادارية طلب تعديل هذا النص بمذكرة جاء فيها « ان المادة السابعة نصت على الغاء قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧/١٢/١٩٥٢ الذى كان ساريا العمل به لغاية ٢/١١/١٩٥٦ ، تاريخ صدور القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ ، ولما كان بعض الموظفين الذين عينوا فى الخدمة اعتبارا من ٢/١١/١٩٥٦ لهم مدد خدمة سابقة لم يتسن حسابها حين صدور هذا القرار الجديد ، فيقتضى الامر أن ينص فيه على أن يقتصر تطبيقه على المعينين بعد ٢/١١/١٩٥٦ مع عدم صرف فروق الا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية » ، فعدلت المادة الثامنة من القرار بالعبارة التى صدرت بها بناء على هذه المذكرة . ولكن هذا التعديل قد حصل بفهم أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ انتهى العمل به فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، تاريخ صدور القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ ، وهو فهم خاطئ ، لان هذا القرار لم ينته العمل به فى هذا التاريخ ، وغاية الامر أن هذا القانون انما صدر بتعديل المادة ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى خصوص معين فقط ، بأن عدل عبارتها بحيث تشمل مدد الخدمة السابقة مدد العمل فى الحكومة أو الهيئات أو فى المؤسسات أو الاعمال الحرة ، وكان النص الاصلى أضيق فى الظاهر عن هذا النطاق ، ولكن لم يمس القانون احكام قرار مجلس الوزراء المشار اليه ولا مجاله الزمنى فى التطبيق ، فتكون الشبهة التى ثارت من عبارة المادة الثامنة من القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - فى ضوء ما تقدم كله - هى شبهة داحضة أثارها ذلك الفهم الخاطئ من وكيل وزارة التربية

والتعليم ، فاقحمت تلك العبارة على أساس هذا الفهم ، دون أن يكون القصد منها موضوعا المساس بأحكام قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، أو بتحديد مجال زمنى ينتهى فيه مفعوله ، بل يتعين فى هذا الشأن اتباع الاصول العامة فى تطبيق القواعد التنظيمية العامة فى علاقة الحكومة بموظفيها من حيث الزمان ، وهى تؤدى الى افادة الموظفين الموجودين فى الخدمة من مزايا القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ حسبما سلف ايضاحه ، وحتى لا يكون الموظف القديم فى وضـع أدنى من موظف جديد ، متى تماثلت المراكز القانونية تماما ، كما هو الحال فى خصوصية النزاع .

٧٧٥ - ٣ (١٩٥٩/٣/٢١) ٩٣٥/٨١/٤

١١٨١ - اعادة تعيين الموظف فى درجة أقل من الدرجة السابقة - لا يمنع من ضم مدة الخدمة - توافر شروط ضم مدة الخدمة طبقا لقرار مجلس الوزراء فى ١١/٥/١٩٤٧ - لا يمنع من ضمها على أساس القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ اذا توافرت شروط تطبيقه .

لئن كان المدعى عند فصله فى عام ١٩٤٧ فى وظيفة مدرس فى الدرجة الثامنة ، وأعيد تعيينه مدرسا فى مجلس المديرية فى الدرجة التاسعة فقط ، الا أنه اذا كان يفيد من ضم مدة خدمته بالدرجة الثامنة لو أنه أعيد تعيينه فى نفس الدرجة فإنه يفيد من ضم تلك المدة بحكم اللزوم من باب أولى ، لان ما يصلح للاكثر يصلح للاقل . وانه ولئن كان المذكور يفيد من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ بضم ثلاثة أرباع مدة خدمته السابقة التى قضائها فى خدمة المجلس ، الا أنه بعد أن صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ والمنشور بالجريدة الرسمية فى ٣ من مارس سنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد الخدمة السابقة فى تقدير الدرجة والرتب وأقدمية الدرجة لمن لم يسبق لهم تسوية حالتهم أو الافادة من القرارات السابقة ، ونص فى المادة الثانية منه على ان مدد العمل السابقة فى الحكومة أو فى الاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقه أو المستقلة تحسب كاملة ، سواء كانت متصلة أو منفصلة متى كانت معادلة للدرجة التى يعاد تعيين الموظف فيها وفى نفس الكادر ، وفتح ميعادا لطلب حساب مدد الخدمة السابقة ينتهى بانقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ نشر القرار ، والا سقط الحق فى حساب هذه المدد ، فان من حق المدعى الافادة من حساب مدة خدمته السابقة التى قضائها فى المجلس ، وكانت كلها فى الدرجة الثامنة ، الى مدة خدمته عند اعادة تعيينه فى الدرجة

التاسعة على مقتضى أحكام هذا القرار وبالشروط الواردة فيه المتوفرة في حالته .

١٦٠ - ٤ (١٩٥٩/٣/٢٨) ١٠٣٠/٩٠/٤

١١٨٢ - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١/٥/١٩٤٧ - تحديده ميعادا لتقديم طلب الضم - سريانه على جميع طلبات ضم مدد الخدمة السابقة حتى بالنسبة لمن كان يسرى عليهم قرار ١٩٤٤/١/٣٠ اذا لم يسبق لهم تقديم طلب قبل صدور القرار الاخير - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في اقدمية الدرجة وتقدير المرتب - اشتراطه تقديم طلب حساب المدد السابقة على مقتضى احكامه خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نشره - رفع دعوى قبل صدوره تتضمن طلب ضم هذه المدد يغنى عن تقديم طلب جديد طبقا لهذا القرار ويقوم مقامه .

لئن كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ بحساب مدد الخدمة السابقة لم يحدد ميعادا يتعين تقديم طلب حساب مدد الخدمة السابقة على مقتضى احكامه فيه والا كان الطلب غير مقبول ، الا أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، اذ حدد ميعادا لتقديم طلب الضم ، وهو ستة اشهر من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء والا سقط الحق في هذا الطلب ، فان هذا الميعاد يسرى في شأن جميع طلبات ضم مدد الخدمة السابقة ، حتى بالنسبة لمن كان يسرى عليهم قرار ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ اذا لم يسبق لهم تقديم طلب قبل صدور القرار الاخير ، ويتعين عليهم تقديم الطلب في الميعاد المحدد لذلك - لئن كان ذلك هو كما تقدم ، وكان المدعى لم يقدم طلبا لحساب مدد خدمته السابقة في الميعاد المحدد بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، مما كان ينبغي معه رفض دعواه . الا أنه بعد أن صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد الخدمة السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة لمن لم يسبق تسوية حالتهم أو الافادة من القرارات السابقة ، وفتح بذلك ميعادا لطلب حساب المدد السابقة ينتهي بانقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا القرار والا سقط الحق في حساب هذه المدد ، فان من حشق المدعى الافادة من حساب مدد خدمته السابقة على مقتضى احكام القرار سالف الذكر ، وبالشروط الواردة فيه . ولما كان المدعى قد رفع دعواه من قبل ٥٥٥ طالبا في ضمن طلباته حساب هذه المدد ، فان هذه الدعوى - فيما تضمنته في هذا الخصوص - تغنى عن تقديم طلب جديد طبقا لقرار رئيس الجمهورية المشار اليه وتقوم مقامه ، بحيث يصبح تقديم طلب آخر غير ذي موضوع .

١١٨٣ - النص في المادة الثالثة من القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على سقوط حق الموظف في طلب مدد العمل السابقة اذا لم يتقدم بطلب لضمها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نشره - رفع الموظف قبل صدور هذا القرار دعوى للمطالبة بضم مدد الخدمة السابقة وتصميمه على طلباته بعد صدور القرار المذكور بعد ان توافرت فيه شروط تطبيقه - ذلك يغني عن تقديم طلب الضم .

لئن كان القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ يشترط في مادته الثالثة أن يتقدم الموظف بطلب ضم مدد العمل السابقة مع تدعيم طلبه بكافة المستندات في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القرار ، والا سقط حقه في حساب هذه المدة ، إلا أنه لما كانت طلبات المدعى في هذه الدعوى تنطبق تماما على الحالة المنصوص عليها في المادة الثانية (١) ، وكان تصميم المدعى على هذه الطلبات في دعواه بعد صدور القرار المذكور أبلغ في معنى طلب الضم المقدم في الميعاد المشار اليه ، فهو يغني عنه ، ويكون له الحق في الافادة من أحكام القرار المذكور ، بعد ان توافرت سائر شروطه في حقه .

٧٧٥ - ٣ (١٩٥٩/٣/٢١) ٤/٨١/٩٣٥

ج - مبادئ عامة

١ - شرط الافادة من قواعد حساب مدد الخدمة السابقة

١١٨٤ - قرارات حساب مدد الخدمة قد استهدفت تسوية حالات خاصة بشروط معينة في فترة محددة - شرط افادة الموظف من أي منها بالشروط الواردة بها أن يكون عند الضم على درجة داخلية في الهيئة ، وأن يتعد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته .

ان قرارات مجلس الوزراء بحساب مدد الخدمة السابقة جميعا قد استهدفت تسوية حالات خاصة بشروط معينة في فترة محددة ، وهي حالات الموظفين المؤهلين الموجودين في الخدمة في سلك الدرجات ، فشرط افادة الموظف من أي من هذه القرارات بالشروط الواردة بها ، أن يكون موجودا عند الضم في درجة من درجات الداخلين في الهيئة ، وأن يتحد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته ، وقد رددت القرارات جميعا هذين الشرطين الاساسيين ، وبذلك يخرج من مجال تطبيق هذه القرارات من لم يتوافر له اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته ، ومن لم يكن منهم عند الضم في درجة داخل الهيئة . أما اذا كان مؤهلا وكان عند الضم على درجة داخل الهيئة فيجوز ضم مدة خدمته السابقة في كادر العمال ان توافرت في حقه سائر الشروط الأخرى .

١٤٢ - ٢ (١٩٥٧/٣/٩) ٢/٦٧/٦١٠

١٧٧٦ - ٢ (١٩٥٨/٥/١٠) ٣/١٢٨/١١٩٢

٢ - اتحاد العمل السابق والعمل اللاحق

١١٨٥ - شرط اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته - عدم توافره
إذا كان العمل السابق مزاولة مهنة البرادة والعمل الجديد مزاولة تدريس مادتي الحساب
والعلوم بمدارس التعليم الابتدائي .

لا جدال في أن العمل في مهنة براد بورش المجلس البلدى ، وهى
الحرفة التى كان يمارسها المدعى قبل تعيينه فى وزارة التربية والتعليم ،
لا يتطلب من ناحية الاستعداد والتأهيل ما تتطلبه وظيفة مدرس الحساب
والعلوم العامة بمدارس التعليم الابتدائي التى أصبح يمارسها فى وظيفته
اللاحقة بالحكومة ، فبينما يلاحظ فى طبيعة العمل الاول أنه آلى لا يفتقر
العامل فى أدائه الى استعداد تربوى أو علمى منهجى ، اذ بوظيفة
التدريس تقتضى بطبيعتها فيمن يضطلع بها قسطا من السيطرة على
الناشئة وتوجيههم وتبصيرهم بالاصول العلمية ، فالعملان وإن تشاركا
فى بعض النواحي العملية الا أنهما متباينان لا شك فى طبيعتهما
ومستواههما ونطاق اختصاص كل منهما ، وعلى مقتضى هذا التحديد يكون
شرط تجانس العمل السابق مع عمل وظيفة المدعى الجديدة فى طبيعته
مفقودا .

١٨٩ - ٤ (١٩٥٩/٣/٢٨) ١٠٣٧/٩١/٤

١١٨٦ - المقصود بالشرط الخاص باتحاد العمل السابق مع العمل الجديد فى
طبيعته - لا ضرورة الاختصاص فى العاملين او تطابقهما تطابقا تاما .

إن المقصود بالشرط الخاص باتحاد العمل السابق مع العمل الجديد
فى طبيعته هو أن يتماثل العملان ، ولكن ليس معنى ذلك أن يكون
الاختصاص واحدا فى العاملين أو أن يكونا متطابقين تطابقا تاما بحيث
يتحاذى العملان من جميع الوجوه ، وإنما يكفى أن يكون العمل السابق -
بحسب الاستعداد فيه ، والتأهيل له - متماثلا فى الطبيعة مع العمل
الجديد ، ويتحقق هذا الشرط من باب أولى لو كان العمل السابق أشمل
فى هذا الخصوص من العمل الجديد فيجوز ضم المدة التى قضيت فى
العمل الأشمل فى طبيعته الى مدة خدمة الموظف فى العمل الأقل ، كالمدة
التي قضيت فى عمل فنى الى مدة خدمة الموظف فى عمل كتابى أو
إدارى ، لأنه أدخل فى شرط تماثل طبيعة العمل وأن كان العكس غير
لازم .

٣٥٨ - ٢ (١٩٥٧/٣/٣٠) ٧٧١/٧٨/٢

١١٨٧ - ماخون - اتفاق عمله فى طبيعته مع عمل الكاتب .

مدة الاختبار - مدة الاشتغال بالمهام
مدة اعتبارية - مدة تطوع - مدة تكليف
- مدة تمرين - مدة خدمة فعلية - مدة
خدمة فعلية في المعاش أو التقاعد
- مدة خدمة في الجيش البريطاني

- ٩٤١ -

ان عمل المافون هو توثيق عقود الزواج والطلاق ، وهو عمل كتابي
دقيق ذو مسئولية ، بل يجمع الى ذلك جانباً فنياً من الناحية الفقهية .
وليس من شك انه في جانبه الكتابي بل وعلى الحد الأدنى منه يتفق في
طبيعته مع العمل الذي يقوم به الكاتب من الدرجة التاسعة .

٢٤٤ - ٢ (١٩٥٦/١٢/١٥) ٢٣/٢/١٩٦٦

مدة الإختبار

راجع : ١٢٠٤

مدة الإشتغال بالمهام

راجع : ١٢١٠

مدة اعتبارية

راجع : ٦٦٦

مدة تطوع

راجع : ١١٦١ ، ١١٦٦

مدة تكليف

راجع : ٦٨٨

مدة تمرين

راجع : ١١٣٥ ، ١١٥٥

مدة خدمة فعلية

راجع : ٥٨١

مدة خدمة في المعاش أو التقاعد

راجع : ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ :

١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ؛
١٢٢٦ ،

مدة خدمة في الجيش البريطاني

راجع : ١١٣٦

مدة خدمة في السودان - مدة خدمة مؤقتة -
مدة عمل حر - مرتب - مرض الموظف - مرتب
اقامة بالصحراء - مركز التنظيم والتدريب
بقليوب - مسابقة - مساح وابورات -
مساعدو الكتبة والمخزنية - مستخدم خارج
الهيئة .

- ٩٤٢ -

مدة خدمة في السودان

راجع : ١٢١٥

مدة خدمة مؤقتة

راجع : ١٢٠٣

مدة عمل حر

راجع : ١١٣٤

مرتب

راجع : رواتب

مرتب اقامة بالصحراء

راجع : رواتب

مرض الموظف

راجع : ٥٠٧ ، ٦١٧

مركز التنظيم والتدريب بقليوب

راجع : ١٢٦٦

مسابقة

راجع : ٦٥٠ ، ٦٥١

مساح وابورات

راجع : ٨١١

مساعدو الكتبة والمخزنية

راجع : ٩٥٩

مستخدم خارج الهيئة

راجع : ٤٦٩ ، ٥٦٣ ، ٦٥٧ ، ٦٦٢ ، ٧٥٠ ، ٧٩٨ ، ٨١٣ :

٨١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠٣٤ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٨ ، ١٢٦٢ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٦ :

مصانع حربية

راجع أيضا : ٦١١

١١٨٨ - سريان أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على موظفى المصانع الحربية - مناطه الا يكون تمت حكم مخالف فى القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر من مجلس ادارة المصانع الحربية بشأن نظام موظفى تلك المصانع .

ان القانون رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مجلس ادارة المصانع الحربية ومصانع الطائرات نص فى مادته الثالثة على أن « مجلس الادارة هو السلطة العليا المهيمنة على المصانع التابعة لوزارة الحربية ، وهو المشرف على تصريف الامور طبقا لهذا القانون دون انتقيد بالنظم الادارية والمالية المتبعة فى مصالح الحكومة » ، وبينت المادة الرابعة منه اختصاصات مجلس الادارة ، ومن بينها ما نص عليه فى الفقرة ١٥ منه ، وهى « اصدار اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى المصانع الحربية ومصانع الطائرات ومنسخدميها وعمالها وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ، دون التقييد بالقوانين واللوائح والنظم الخاصة بموظفى الحكومة ، وكذا اصدار اللوائح الخاصة بتنظيم أعمال المخازن والمستريات واللوائح المالية » . واستنادا الى الفقرة ١٥ من المادة الرابعة من القانون المشار اليه أصدر مجلس ادارة المصانع الحربية القرار رقم ١٥٩ م لسنة ١٩٥٣ بنظام موظفى تلك المصانع ، وقد نص فى المادة الاولى منه على أنه « فيما عدا ما هو منصوص عليه فى المواد التالية تسرى على موظفى المصانع الحربية ومصانع الطائرات أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له الخاص بنظام موظفى الدولة » . ومفاد هذه المادة أن الاصل أن تسرى أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بصفة عامة على جميع موظفى المصانع الحربية أسوة بباقى موظفى الدولة ، باعتبار أنه القانون العام المنظم لعلاقة الحكومة بموظفيها ، كل ذلك ما لم يتضمن القرار المذكور تنظيما خاصا ، وفى هذه الحالة يطبق الحكم الخاص الوارد بالقرار ، وان تعارض مع ما ورد بهذا القانون ، وذلك للظروف الخاصة بالعمل فى المصانع الحربية والتي تختلف تماما عن ظروف العمل بالوزارات والمصالح من حيث ضرورة احاطتها بكثير من السرية التى تقتضى بسط يد ادارة المصانع فى شئون موظفيها وعدم تقييدها بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فيما يتعارض مع ظروف العمل بالمصانع .

٨٦٦ - ٤ (١٩٥٩/٦/٦) ٤٠٤/١٢٣/٤

١١٨٩ - نقل موظفى المصانع الحربية الى مصالح اخرى - جوازه دون ماتقيد بالقيود المنصوص عليها فى المادة ٤٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - يشترط لامكان

مصرف مالى - مصلحة الاملاك الاميرية -
مصلحة الاموال المقررة - مصلحة الجمارك
بالاقليم السورى - مصلحة الرى - مصلحة
الرفعة والموازين - مصلحة الطيران المدني

هذا النقل قيام حالة ضرورة تنفيذه - تقدير قيام مثل هذه الحالة - من الملاحظات الادارة
بشرط عدم اساءة استعمال السلطة .

يبين من استعراض نصوص المادة ١٤ من القرار رقم ١٥٩ م لسنة
١٩٥٣ الصادر من مجلس ادارة المصانع الحربية بشأن نظام موظفى
المصانع الحربية والمادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام
موظفى الدولة ان النقل الذى نظمته المادة ٤٧ فى فقرتها الاولى بالشروط
والقيود الواردة بها قد نظمته المادة ١٤ من القرار المشار اليه ، دون ان
تتضمن اى قيد على حق ادارة المصانع الحربية فى اجرائه على نحو ماقيده
به المادة ٤٧ فى فقرتها الاولى ، وذلك تحقيقا للحكمة التى قام عليها
القانون رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٣ وأشارت اليه مذكرته الايضاحية ، وكل
ما اشترطه القرار لامكان اجراء النقل قيام حالة ضرورة تقتضى ذلك ،
وتقرير قيام مثل هذه الحالة أمر متروك لمطلق تقدير الادارة تقديره على
مدى المصلحة العامة لا يحدها فى ذلك الا عيب اساءة استعمال السلطة
اذا وجد وقام الدليل عليه .

٨٦٦ - ٤ (١٩٥٩/٦/٦) ٤٠٤/١٢٣/٤

مصرف مالى

راجع : ١٢٣٦ ، ١٢٤٩

مصلحة الاملاك الاميرية

راجع : ٧٨٨

مصلحة الاموال المقررة

راجع : ٦٤٧ ، ٦٤٨

مصلحة الجمارك بالاقليم السورى

راجع : ٦٥٠

مصلحة الرى

راجع : ٥٨٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١

مصلحة الرفعة والموازين

راجع : ٩٢٤ : ٩٢٦

مصلحة الطيران المدني

راجع : ١١٠٨

مصلحة المساحة - مصلحة
الموائى والمنائر - معادلات
دراسية - معاشيات

مصلحة المساحة

راجع : ٦٠٩

مصلحة الموائى والمنائر

راجع : ٦٢٦ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ١٢٣٤ : ١٢٣٥

معادلات دراسية

راجع : مؤهلات دراسية

معاشيات

راجع أيضا : ٢٤٣ ، ٢٤٨ ، ٤١١ ، ٤٩١ : ٤٩٣ : ٥٥٦ :

٥٥٧ ، ٥٨١ ، ٦٣٦ ، ٦٥٢ : ٦٦٩ : ٧١٩ : ١٠١٣ : ١٢٣٦ : ١٢٣٧

أ - معاشيات فى الاقليم المصرى

١ - تثبيت

٢ - سن الاحالة الى المعاش

٣ - مدد محسوبة فى المعاش

٤ - معاشيات استثنائية

٥ - معاشيات عسكرية

٦ - مبادئ عامة ومتنوعة

ب - معاشيات فى الاقليم السورى « رواتب تقاعدية »

١ - مدد محسوبة ضمن رواتب التقاعد

٢ - تصحيح سن الميلاد

٣ - رواتب تقاعدية لرجال الشرطة والدرك

٤ - افادة الفلسطينيين من نظم التقاعد

أ - معاشيات فى الاقليم المصرى

١ - تثبيت

١١٩٠ - تثبيت الموظف جوازى للادارة - ترخص الادارة فى تقدير ملاءمة

التثبيت بلا معقب عليها ما دام قرارها خلا من اساءة استعمال السلطة - القانون رقم ٢٣١

لسنة ١٩٥٣ - النص على عدم جواز التثبيت .

يبين من استقراء نصوص قرارات مجلس الوزراء الصادرة بشأن

جواز تثبيت الموظفين أنها جعلت التثبيت جوازيا للادارة ، لاحقا للموظف

المؤقت ، وعلى ذلك تترخص الادارة فى تقدير ملاءمة التثبيت بحسب

امكانيات الميزانية وصالح العمل على هدى المصلحة العامة فى هذا الشأن بلا معقب عليها ، ما دام تصرفها قد خلا من اساءة استعمال السلطة ، وفوق ذلك فان المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ نصت على أنه « لا تسرى الاحكام الخاصة بالتثبيت وتقرير وربط المعاشات ومكافآت ترك الخدمة المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والقوانين رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ و ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ و ٣٠ لسنة ١٩٤٨ و ٩ لسنة ١٩٤٩ و ١١٤ لسنة ١٩٥٠ و ٢٢٠ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليها بالنسبة الى الموظفين المدنيين ، والعسكريين الذين يعينون ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون ، وذلك مع عدم الاخلال بالاحكام الخاصة بمكافآت ترك الخدمة للموظفين الذين لم تشملهم احكام المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له . ولا يجوز تثبيت أى موظف من الموظفين الحاليين غير المثبتين ولو كانوا من الطوائف المشار اليها فى الفقرة السابقة » . وغنى عن البيان أن دعوى المطعون عليه قد أصبحت - والحالة هذه - غير ذات موضوع بعد صدور هذا القانون .

٣٢ - ٢ (١٩٥٦/٢/١٨) ٥٢٢/٦٤/١

١١٩١ - اعتبار الموظف بمجالس المديريات مثبتا اذا قضى فترة الاختبار على ما يرام - كتاب الداخلية الدورى رقم ٩ لسنة ١٩٣١ - مؤداه ان الموظف الذى قضى فترة الاختبار ولم يصدر قرار بشأنه يعد مثبتا حكما - الكتاب الدورى رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٤ مجالس مديريات - اعتباره الموظف مثبتا منذ التحاقه بالخدمة متى ثبت لياقته الصحية وكان قد مضى عليه فى الخدمة سنتان قبل ١٩٤٤/٦/٥ .

استنادا الى نصوص المواد ٨ و ١٣ و ١٥ من لائحة المستخدمين الملكيين فى مصالح الحكومة التى كانت تنطبق على موظفى مجالس المديريات ، يعتبر مثبتا بمجالس المديريات من يمضى مدة الاختبار على ما يرام . وانه وثمن كانت المادة ١٥ سالفة الذكر لم تشترط صدور قرار بالتعيين النهائى بعد قضاء مدة الاختبار ، الا انه جرى العمل فى مجالس المديريات على أن تعرض ادارات المستخدمين على المجالس أمر من أمضى فترة الاختبار على ما يرام من الموظفين ليصدر قرارا بتثبيته . ولما لاحظت وزارة الداخلية فى سنة ١٩٣١ أن هذا الاجراء لم يتبع - وهو اجراء تقوم به الادارة من تلقاء نفسها دون دخل للموظف فى ذلك - أصدرت فى ٣١ من يناير سنة ١٩٤١ الكتاب الدورى رقم ٩ لسنة ١٩٣١ « لمجالس المديريات بشأن تثبيت موظفى ومستخدمى مجالس المديريات الذين مضى عليهم سنتان فأكثر تحت الاختبار ولم يصدر قرار بتثبيتهم لآن » ، فجاء

بالكتاب الدورى المذكور ما يأتى « لاحظت الوزارة أن بعض المجالس يعين موظفين ومستخدمين لمدة سنة تحت التجربة ، وبعد مضي هذه المدة لا ينظر فى أمر تثبيتهم أو اطالة مدة اختيارهم لمدة سنة أخرى أو فصلهم لعدم تمضية مدة الاختيار على ما يرام ، ويظل الموظف فى الخدمة بهذه الصفة وهو فى الواقع معتبر من المثبتين دون أن يصدر قرار بتثبيته . وحيث أن هذا العمل يتنافى مع التعليمات المالية ، فتلافيا له تلفت الوزارة نظر المجالس الى أنه لا يجوز تعيين موظف أو مستخدم الا على سبيل التجربة لمدة لا تقل عن سنة بحال من الاحوال ، على انه يجوز امتدادها سنة أخرى فقط على الاكثر . واذا روى أن الموظف أو المستخدم قد أمضى مدة التجربة على ما يرام ، فعندئذ يجب اصدار قرار بتثبيته وحفظه بملف خدمته ، والا وجب فصله من الخدمة لعدم تمضية مدة التجربة بحالة مرضية ، وحيث أن كثيرين من موظفى المجالس معينون تحت الاختيار من زمن طويل ، ولم تصدر المجالس قرارات بتثبيتهم فى وظائفهم للآن ، وحيث ان من قضى أكثر من سنتين فى خدمة المجلس وكان معيناً تحت التجربة فقد أصبح مثبتاً حكماً ، لذلك نرجو التنبيه الى مراعاة هذه التعليمات عند كل تعيين جديد ، مع التنبيه أيضاً الى مراجعة ملفات خدمة جميع موظفى ومستخدمى المجالس ، حتى اذا لوحظ أن أحدا منهم قد أمضى فى التجربة تحت الاختيار سنتين فأكثر ولم يصدر قرار بتثبيته فتصدرون حضرتكم هذا القرار استيفاء لملف الخدمة من جهة ، واطراراً لحالة الموظف من جهة أخرى » . وجاء بالكتاب الدورى رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٤ لمجالس المديرىات بشأن تنفيذ اللائحتين الصادرتين بصناديق الادخار والمكافأة على مدة الخدمة التى لاتجرى عليها أحكام لائحة الادخار باخر البند الرابع من التعليمات التنفيذية ما يأتى : « وكل من مضى عليه فى وظيفته - مؤقتاً كان أو دائماً - سنتان قبل تاريخ سريان اللائحة الجديدة (وهو يوم ٥ يونية سنة ١٩٤٤) وكان قد ثبتت لياقته الصحية للخدمة ، يعد مثبتاً فى وظيفته منذ التحاقه بالخدمة ، ولو لم يكن قد صدر قرار صريح بتثبيته » .

١٥٦ - ٢ (١٩٥٨/٧/١٢) ١٥٢٩/١٦٢/٣

١١٩٢ - قرارا مجلس الوزراء فى ١٩٤٣/٧/٨ و ١٩٤٥/٣/٥ - سريانه على رجال التعليم الاول القديم - حقهم فى التثبيت بالعايش متى كانوا مثبتين بمجالس المديرىات .

ان مجلس الوزراء وافق بجلسته المنعقدة فى ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ على تسوية حالة موظفى مجالس المديرىات المنقولين للحكومة فى اول اكتوبر سنة ١٩٣٦ ، واعتبر مثبتاً - دون كشف طبي - من كان مثبتاً فى المجالس حتى تاريخ نقله ، ومن كان مشتركا فى صندوق

الادخار من الموظفين الذين تعادل درجاتهم الدرجة الثامنة الحكومية فمسا فوقها ، وتسترد منه المكافأة التي استولى عليها ويطلب بدفع فروق الاحتياطي عن مدة الخدمة بالمجالس ، والاحتياطي عن مدة الخدمة بالحكومة . وفى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ وافق مجلس الوزراء على تسوية حالة طوائف اخرى من بينها موظفو مدارس مجالس المديرية الفنيون والاداريون والكتابيون الذين ضموا للحكومة قبل أكتوبر سنة ١٩٣٦ أو بعده ، سواء كان تعيينهم بصفة فردية أو بضم مدارسهم للحكومة ، وقضى بأن تسوى حالة هؤلاء وفقا للاحكام التي قررها المجلس فى ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ . وقد استفسرت وزارة المعارف العمومية من وزارة المالية عن كيفية تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ على رجال التعليم الاولى القديم ، نظرا لوجود تضارب بين تطبيق القرار المذكور وبين ما تضمنه قرار ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ من عدم انطباق القرار على التعليم الاولى اطلاقا ، فأجابت وزارة المالية بكتابها رقم ٧٨ - ١ - ٢٢ مؤقت أ المؤرخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٧ بأن « قرار ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ فقرة ثانية خاصة بالتعليم الالزامى ، ولا تسرى عليهم قواعد التسوية الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ . أما رجال التعليم الاولى القديم فهؤلاء لهم حالة خاصة ، حيث وضعوا منذ تعديل درجات سنة ١٩٢١ فى درجات ثامنة وسابعة ، كما أجاز تثبيتهم فى وظائف بمقتضى قرار اللجنة المالية الصادر فى ٢٤ من ابريل سنة ١٩٣٩ . وبناء عليه ترى وزارة المالية الاستمرار فى معاملة رجال التعليم الاولى القديم بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ ، على أن تكون هذه المعاملة قاصرة عليهم دون غيرهم من رجال التعليم الاولى ، واستنادا الى هذا الرأى طبقت وزارة المعارف العمومية قرار ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ على رجال التعليم الاولى القديم .

١٥٦ - ٢ (١٩٥٨/٧/١٢) ١٥٣٩/١٦٢/٣

١١٩٣ - قرار مجلس الوزراء فى ١٦/١٠/١٩٤٦ - وضعه قاعدة تنظيمية فى شأن موظف المجالس البلدية المنقول لادارة البلديات على الباب الاول من الميزانية والمعين قبل ١٦/١/١٩٣٥ - اعتباره مثبتا اذا كان قد ثبت فى المجالس البلدية حتى تاريخ نقله ، او كان مشتركا فى صندوق الادخار ممن تعادل درجاتهم الدرجة الثامنة فما فوقها - كيفية حساب المعاش بالنسبة لمدة الخدمة السابقة على انشاء صندوق الادخار .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ قد وضع قاعدة تنظيمية عامة فى شأن موظفى المجالس البلدية المنقولين الى ادارة البلديات على الباب الاول من الميزانية والمعينين قبل ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ ، من مقتضاها أنه يعتبر مثبتا منهم - دون كشف طبي -

من كان مثبتا في المجالس حتى تاريخ نقله ، ومن كان مشتركا في صندوق الادخار ممن تعادل درجاتهم الدرجة الثامنة الحكومية فما فوقها ، وتسترد منه المكافأة التي استولى عليها ويطالب بدفع فرق الاحتياطي عن مدة الخدمة بالمجالس والاحتياطي عن مدة الخدمة بالحكومة . أما عن مدة خدمتهم بالمجالس السابقة على انشاء صندوق الادخار فتحسب لهم في المعاش على أساس تطبيق القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ ، ويدفعسون الاحتياطي عنها طبقا للقواعد المقررة في القانون المذكور .

١٠٢ - ٢ (١٩٥٧/٢/٢) ٤٠٩/٤٧/٢

١١٩٤ - قرار مجلس الوزراء في ١٨/٧/١٩٤٤ - شروط تثبيت المولدات اعمالا

لهذا القرار - منشورا المالية رقما ٢ و ٢٩ لسنة ١٩٣٩ .

يبين من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من يولية سنة ١٩٤٤ أنه وافق على اعتبار وظائف المولدات وظائف دائمة لتطبيق قواعد التثبيت التي نص عليها منشورا المالية رقما ٢ و ٢٩ لسنة ١٩٣٩ ، بمعنى أن تثبت منهن من تستوفي شروط التثبيت من حيث قضاء مدد معينة على هذه الوظائف باعتبارها وظائف دائمة . وقد نص هذان المنشوران على وجوب قضاء الموظف ست سنوات في الخدمة في وظيفة دائمة قبل ٢٩ من يناير سنة ١٩٣٥ .

٣٢١ - ٣ (١٩٥٨/٤/٥) ١٠٤٦/١١٢/٣

١١٩٥ - المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ - من مقتضاها نهى

الادارة عن تثبيت اى موظف من الموظفين المدنيين الموجودين بخدمة الحكومة عند العمل بأحكام القانون المذكور في أول يولية سنة ١٩٥٣ - سريان هذا الحظر على جميع الموظفين غير المثبتين عند العمل بهذا القانون ولو كانوا معاملين بقوانين أو قواعد تنظيمية سابقة تجيز تثبيتهم ما دام لم يتم تثبيت أحد منهم قبل العمل بالقانون - مثال بالنسبة لطائفة سائقي القطارات - أساس ذلك .

لا شبهة في أن القاعدة الواردة في الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ تنهى الادارة عن تثبيت أى موظف من الموظفين المدنيين الموجودين بخدمة الحكومة عند العمل بأحكام القانون المذكور في أول يولية سنة ١٩٥٣ ، وهذا النهى بما فيه من العموم والاطلاق يتناول حكمه كافة الموظفين غير المثبتين عند العمل بالقانون المشار اليه ، ولو كانوا معاملين بقوانين أو قواعد تنظيمية سابقة كانت تجيز تثبيتهم أو مستثنين - قبل - من أحكام وقف التثبيت ومن الخضوع لنظام الادخار - ما دام لم يتم تثبيت أحد منهم قبل العمل بهذا القانون ، كطائفة سائقي القطارات التي ينتمى اليها المطعمون لصالحه . فهي قاعدة مطلقة ناهية ، أملاها حرص الشارع على اصابة أهداف مالية رعى اليها

آنذاك من وراء سياسة منسج التثبيت والاعتياض عنه ينظم الادجار بالنسبة الى كافة الموظفين المدنيين والعسكريين الذين لم يدركهم التثبيت فعلا عند العمل بأحكام القانون المشار اليه ، ويؤكد هذا المعنى ما ورد فى المادة الاولى من القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ اذ جرى نصها بما يأتى :
 « يستبدل بالمواد ١ و ١٣ و ١٤ و ١٥ (فقرة أولى) من المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه النصوص الآتية : « مادة ١ - ينشأ فى وزارة المالية والاقتصاد صندوق للتأمين لجميع موظفى الدولة المدنيين والعسكريين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة ضمن الباب الاول فى الميزانية العامة للدولة . . أو غيرها فى الميزانيات التى تعين بقرار من مجلس الوزراء ، ولو كانوا معينين قبل العمل بأحكام هذا القانون ، كما ينشأ صندوق آخر للاذخار يخصص لغير المثبتين من هؤلاء الموظفين » .

٤٣٢ - ٤ (١٣/٢/١٩٦٠) ٣٥٦/٤١/٥

١١٩٦ - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٢ بإضافة طائفة سائقى القطارات بمصلحة السكك الحديدية الى الطوائف المستثناة من وقف التثبيت - صدور القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ بحظر التثبيت - سريانه على افراد تلك الطائفة ما دام لم يصدر فى شأنهم قرارات بالتثبيت - صدور قرار لتثبيت أحدهم بعد العمل بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ - قيام الادارة بسحب هذا القرار بعد مضي ستين يوما على صدوره - جائز باعتباره هذا القرار مجرد تسوية . أساس ذلك .

لا جدوى من التحدى بفوات ميعاد الستين يوما على التسوية التى أجرتها الادارة فى حق المدعى بالتطبيق للقرار الصادر فى ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٢ ، ما دامت هذه التسوية قد تمت بعد العمل بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ الذى حظر التثبيت حتى بالنسبة الى من كان يجوز تثبيتهم استثناء قبل نفاذه ، ذلك أنه ولئن كان جواز أو عدم جواز تثبيت من كان من فئة سائقى القطارات متروكا زمامه لتقدير الادارة طبقا لقرار مجلس الوزراء المشار اليه المجيز لهذا التثبيت أو عدمه مما كان يضيف بانتالى على تصرف الادارة - ان قدرت التثبيت فى حق موظف من هذه الفئة - صفة القرار الادارى فى هذا الخصوص فيسحب على مثل هذا الموظف المركز الذاتى الخاص بالافادة من أحكام التثبيت ومما كان يستتبع حصانة القرار من فوات ميعاد الستين يوما ، الا أنه بعند أن صدر القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ حاطرا التثبيت بصفة آمرة ناهية ، أصبح مثل هذا التثبيت فى ظل القانون الاخير لا يعدو أن يكون مجرد تسوية عادية لمعاش لا ينشأ ولا يكتسب المركز القانونى فيه بالاجراء الادارى الخاص بالتسوية وانما المرد فى الحق أو عدمه الى القانون ، وتكون المنازعة والحالة هذه من المنازعات التى يستمد أصل الحق فيها من

القوانين واللوائح دون أن يلزم لنشوء هذا الحق صدور قرار ادارى خاص بذلك ، وبهذه المثابة ينظرها القضاء الادارى دون التقيد بميعاد الستين يوما المحددة لطلب الالغاء ، ولا تثريب على الادارة أن رجعت فى التسوية اذا تبين لها أنها محظورة على مقتضى حكم القانون الاخير دون أن يلتزم فى ذلك ميعاد الستين يوما المقررة لسحب القرار الادارى .

٤٣٢ - ٤ (١٩٦٠/٢/١٣) ٥٤١/٥٦٢

٢ - سن الاحالة الى المعاش

١١٩٧ - السن المحددة لتقاعد الموظف او المستخدم - سرد لبعض النصوص التى تعالج ذلك - السن التى تنتهى ببلوغها خدمة الموظف المؤقت المعين على وظيفة دائمة فى الميزانية هى سن الستين .

ان المادة ١٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية المعدلة بالقانونين رقمى ٢٩ لسنة ١٩١٠ و ١٤ لسنة ١٩١٣ نصت فى فقرتها الاولى على أنه « متى بلغ سن الموظف والمستخدمين الملكيين ستين سنة وجب احوالهم على المعاش حتما ما لم يصدر قرار خصوصى من مجلس النظار بابقائهم فى الخدمة لمدة معينة بناء على طلبهم » . ولا يجوز ابقاء أى موظف أو مستخدم فى الخدمة بعد سن السبعين سنة « . وفى فقرتها الثالثة نصت على أن « يرفت المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال متى بلغوا الخامسة والستين من سنهم ما لم يرخص لهم ناظر المالية بالبقاء فى الخدمة لمدة معينة بناء على طلبهم ، ومع ذلك فلا يجوز فى أى حال من الاحوال ابقاؤهم فى الخدمة بعد سن السبعين سنة » . ولما صدر المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات ردد فى المادة ١٤ منه ما جاء بالفقرة الاولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ولم يردد ما جاء بالفقرة الثالثة فى شأن سن انتهاء الخدمة بالنسبة الى المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال ، ذلك لان القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ قد عالج النظام القانونى للمعاشات والمكافآت بالنسبة لمن يجرى على راتبهم حكم الاستقطاع لاحتياطي المعاش ، فاقصر فى تحديد سن انتهاء الخدمة بالنسبة الى هؤلاء ، ولم يتعرض لسن انتهاء الخدمة بالنسبة الى المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال الذين أخرجهم من نطاق تطبيقه ، فظل نص الفقرة الثالثة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ساريا فى حقهم ، واطرد الرأى فى التطبيق على ذلك . ثم صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن نظام موظفى الدولة ناضا فى المادة الاولى منه على أن يسرى حكمه على الموظفين الداخلين فى الهيئة سواء كانوا مثبتين أم غير مثبتين ، واعتبر

موظفا في تطبيق أحكامه كل من يعين في احدى الوظائف الداخلة في الهيئة بمقتضى مرسوم أو أمر جمهورى أو قرار من مجلس الوزراء أو وزير أو من أية هيئة أخرى تملك سلطة التعيين قانونا . ثم صدر المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ الذى أنشأ صندوقا للاذخار خص به غير المثبتين من موظفى الدولة المدنيين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة ضمن الباب الاول من الميزانية العامة للدولة ، أو فى ميزانيات الجامعات أو الأزهر والمعاهد الدينية أو غيرها من الميزانيات التى تعين بقرار من مجلس الوزراء ، فثار الخلاف حول السن التى تنتهى ببلوغها خدمة الموظفين المؤقتين المعينين على وظائف دائمة فى الميزانية ، فأفتى قسم الرأى مجتمعاً بمجلس الدولة بجلسته المنعقدة فى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ بأن الموظفين غير المثبتين والمعينين بعقود على ربط وظائف دائمة فى الميزانية تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ الخاص بوقف التثبيت - لا يعتبرون من الموظفين المؤقتين فى حكم الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون المعاشيات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ، ومن ثم يتقاعدون فى سن الستين وفقا للمادة ١٤ من القانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشيات الملكية . وتنفيذا لهذا الرأى أذاع ديوان الموظفين الكتاب الدورى رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٣ فى ١٩ من يولية سنة ١٩٥٣ على الوزارات والمصالح ، ومقتضاه أن الموظفين غير المثبتين المعينين بعقود على وظائف دائمة بالميزانية يفصلون من الخدمة عند بلوغهم الستين ، ومن يبلغ منهم هذه السن الآن أو يكون قد جاوزها تنتهى خدمته فوراً ، فتضرر هؤلاء من انتهاء خدمتهم فوراً بغر أمهالهم الوقت الكافى لتدبير شئون معاشهم ، ومن أجل ذلك صدر القانون رقم ٤١٣ لسنة ١٩٥٣ فى ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بحكم وقتى أو استثنائى ناصيا فى مادته الاولى على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليهما ، يبقى فى خدمة الحكومة الموظفون المؤقتون الشاغلون لوظائف دائمة الذين تزيد سنهم فى ٢٩ من يولية سنة ١٩٥٣ على التاسعة والخمسين على أن يفصلوا بعد مضي سنة من هذا التاريخ أو عند بلوغهم سن الخامسة والستين ، فى أى التاريخ أقرب ، . وغنى عن البيان أن الشارع أكد بما لاشبهة فيه أن السن التى يحال فيها الى المعاش الموظفون المؤقتون الشاغلون لوظائف دائمة هى فى الاصل سن الستين ، وقد أفضحت عن ذلك المذكرة الايضاحية للقانون المذكور ، وكشفت عن الحكمة التشريعية للحكم الاستثنائى والوقتى الذى جاء به هذا القانون . »

١١٩٨ - موظف مؤقت - شغله وظيفة دائمة - احالته الى المعاش في سن الستين .

ان الشارع حسم بالقانون رقم ٤١٣ لسنة ١٩٥٣ وبصفة تشريعية الخلاف حول السن التي يحال فيها الى المعاش الموظفون المؤقتون الشاغلون لوظائف دائمة ، واعتبرها في الاصل سن الستين ، وان اورد حكما وقتيا واستثنائيا - للحكمة التشريعية التي اقصحت عنها المذكرة الايضاحية - من مقتضاء ان يبقى في خدمة الحكومة من كان من هؤلاء تزيد سنه في ١٩ من يولية سنة ١٩٥٣ على التاسعة والخمسين ، على ان يفصلوا بعد مضي سنة من هذا التاريخ ، او عند بلوغهم سن الخامسة والستين ، في اى التاريخين اقرب .

١٦٩٦ - ٢ (١٩٥٧/١٢/٢١) ٤٣٩/٥٢/٣

١١٩٩ - موظف دائم يشغل وظيفة دائمة - احالته الى المعاش في سن الستين - لا يغير من ذلك ان يكون قد تقدم بطلب لمعاملته معاملة الموظفين المؤقتين حتى ينتفع بالبقاء في الخدمة الى سن الخامسة والستين .

متى ثبت ان المدعى كان من موظفي مجالس المديريات الدائمين ونقل الى وزارة التربية والتعليم على وظيفة دائمة ، فيكون مركزه القانوني - والحالة هذه - انه من الموظفين الدائمين الشاغلين لوظيفة دائمة . فاذا كان قد تقدم بطلب الى وزارة التربية والتعليم بعد نقله اليها يلتمس معاملته معاملة المؤقتين حتى ينتفع بالبقاء في الخدمة الى سن الخامسة والستين ، فان هذا الاخير من حقيقة مركزه القانوني الذاتي آنئذ ، وانما هو طلب للنظر في مد خدمته ، شأنه في ذلك شأن أى موظف يطلب مد خدمته ، وما دام الامر كذلك فلم يكن ثمة الزام على وزارة التربية والتعليم باستبقائه في الخدمة بعد سن الستين ، ويكون قرار فصله اعتبارا من التاريخ المذكور قرارا سليما لا مطعن عليه .

١٥٦٧ - ٢ (١٩٥٧/١١/٣٠) ١٤٤/١٨/٣

١٢٠٠ - الموظفون المؤقتون المعينون على وظائف دائمة في الميزانية - تقلصهم في سن الستين - الكفاية المنصوص عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٤/٨/٤ - مشروطة باستمرار الموظف في الخدمة حتى ١٩/٧/١٩٥٤ .

في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بانشاء صندوق للتأمين لجميع موظفي الدولة المدنيين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة وبانشاء صندوق آخر للادخار يخصص لغير المثبت من هؤلاء الموظفين . وعقب صدور هذين القانونين تاز البحث حول السن التي يحال فيها الى المعاش الموظفون المؤقتون المعينون

على وظائف دائمة فى الميزانية ، فذهب الرأى الى ان الموظفين غير
المثبتين المعينين بعقود على ربط وظائف دائمة فى الميزانية تنفيذا لقرار مجلس
الوزراء الصادر فى ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ الخاص بوقف التثبيت
لا يعتبرون من الموظفين المؤقتين فى حكم الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من
قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ، ومن ثم يتقاعدون فى سن الستين
وفقا لحكم المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص
بالمعاشات الملكية ، وأذاع ديوان الموظفين كتابا دوريا بهذا المعنى فى
١٩/٧/١٩٥٣ على الوزارات والمصالح . وقد كثرت الشكوى من الموظفين
الذين كانوا يؤملون البقاء فى الخدمة الى سن الخامسة والستين من انهاء
خدمتهم فورا بغير امهالهم الوقت الكافى لتدبير شئون معاشتهم ، وللتوفيق
بين المصلحة العامة ومصلحة تلك الطائفة من الموظفين رؤى أن يمهل هؤلاء
الموظفون سنة واحدة تبدأ من ١٩ من يولييه سنة ١٩٥٣ تاريخ صدور
كتاب ديوان الموظفين الدورى المشار اليه ، على أن من يبلغ منهم سن الخامسة
والستين خلال هذه السنة تنتهى خدمته بمجرد بلوغه هذه السن ؛
فصدر بهذا المعنى القانون رقم ٤١٣ لسنة ١٩٥٣ ، وفى ٤ من أغسطس
سنة ١٩٥٤ صدر قرار من مجلس الوزراء يقضى بمنح « الموظفين المؤقتين
الذين فصلوا من الخدمة فى ١٩ من يولييه سنة ١٩٥٤ تطبيقا للقانون
رقم ٤١٣ لسنة ١٩٥٣ مكافأة توازى مرتب المدة الباقية لبلوغهم سن
الخامسة والستين بحد أقصى قدره مرتب ستة شهور » ، وفى ٦ من
أكتوبر سنة ١٩٥٤ وافق مجلس الوزراء على مقترحات وزارة المالية فى
شأن صرف المكافأة المشار اليها ، وهى تقضى بأن « يصرف لكل موظف
فصل من الخدمة فى ١٩ من يولييه سنة ١٩٥٤ تطبيقا للقانون رقم ٤١٣
لسنة ١٩٥٣ مكافأة توازى مجموع المرتبات الشهرية التى كان يتقاضاها
قبل فصله بما فيها أعانة غلاء المعيشة والمرتبات الاضافية الاخرى » وبأن
« تصرف المكافآت عن مدة الستة أشهر دفعة واحدة » . ويبين مما تقدم
ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٤ المشار
اليه قد أنشأ مركزا قانونيا للموظفين الذين ينطبق فى حقهم حكم القانون
رقم ٤١٣ لسنة ١٩٥٣ بشرط أن يكونوا قد استمروا فى الخدمة الى
١٩ من يولييه سنة ١٩٥٤ ، فاذا تحقق فى شأنهم هذا الشرط أفادوا من
المركز القانونى المشار اليه واستحققت لهم المكافأة ؛ أما اذا لم يتسوافر
فيهم هذا الشرط فلا يفيدون من هذا المركز القانونى ولا يكون لهم حق
فى المكافأة .

٣ - مدد محسوبة في المعاش

١٢٠١ - الشروط اللازم توافرها لاحتساب مدة الخدمة المؤقتة في المعاش طبقا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٢ - وجوب ان يكون صاحب الشأن موظفا وقت نفاذ القانون ومثبنا قبل احكامه ، وان تتوافر في مدة خدمته الشروط الموضوعة به ، وان تستوفي الاوضاع الشكلية الخاصة بميعاد الطلب المقدم في هذا الشأن .

في ١٥ من ابريل سنة ١٩٠٩ صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية ونص في الفقرات الاولى من مادته التاسعة على ان الخدمات التي لم يجر على مرتبها حكم الاستقطاع لا تحسب في تسوية المعاش في أى حال من الاحوال ، ويكون الاستقطاع للمعاش شهريا . ولا يجوز توريد أى مبلغ كان عن مدد خدمة سابقة لم يجر عليها حكم الاستقطاع بقصد حساب هذه المدد في تسوية المعاش أو المكافأة . وفي ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ بوضع القواعد الواجب اتباعها في دفع الاحتياطي المتأخر عن معاشات الموظفين الذين يجوز أن تحسب مدة خدمتهم المؤقتة في المعاش ، اذ نص في مادته الاولى على أن كل موظف أو مستخدم من موظفي الحكومة ومستخدميها يكون مقيدا من قبل او يعين فيما بعد في سلك المستخدمين الدائمين الذين يجرى عليهم حكم استقطاع الخمسة في المائة من ماهيتهم يجوز أن يدخل في حساب معاشه طبقا لاحكام المواد الآتية مدد خدماتهم السابقة التي لم يستقطع عنها شيء مما ذكر على شرط أن تكون تلك المدد قد دفعت ماهيتها مشاهرة وأن يكون قد قام بتلك الخدمات في السن المشترطة في المادة (٨) من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ . ونص في مادته الرابعة على أنه يجب لكي ينتفع الموظف من هذه الاحكام أن يقدم طلبا كتابيا بذلك الى رئيس المصلحة أو القسم التابع له في ميعاد لا يزيد على ستة أشهر من تاريخ العمل بالقانون المذكور ، وهذا اذا كان مقيدا في سلك المستخدمين الدائمين ، وفي ميعاد لا يزيد على ٢٨ يوما ابتداء من تاريخ ابلاغه تعيينهم ، وقد الغى هذا القانون بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، وأصبح لا يجوز بمقتضى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٥ حساب مدة خدمة في المعاش ويجرى على الماهية فيها حكم الاستقطاع الا في الحدود وبالشروط المبينة فيهما . ومن هذا يبين أن الافادة من احكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ منوطة بأن يكون صاحب الشأن موظفا وقت نفاذ هذا القانون ؛ وأن يكون مثبتا قبل الغاء احكام القانون المذكور ، وأن تتوافر في مدة خدمته الشروط المبينة به ، وأن تكون الاوضاع الشكلية من حيث تقديم طلب الانتفاع به في الميعاد المحدد قد استوفيت .

١٢٠٢ - القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ - اشتراطه لحساب مدة الخدمة المؤقتة في المعاش ان تكون قد دفعت ماهيتها مشاهرة - المقصود بالمشاهرة ان يدفع للموظف راتب ثابت يتسلمه في مواعيد الدورية دون انتقاص ايام منه بسبب غياب او عطله او عيد ودون اخلال بالدورية .

نص القانون رقم ٢٢ سنة ١٩٢٢ في الفقرة الاولى من مادته الاولى على أنه « ابتداء من نشر هذا القانون كل موظف او مستخدم من موظفي الحكومة ومستخلميها يكون مقيدا من قبل أو يعين فيما بعد في سلك المستخدمين الدائمين الذين يجرى عليهم حكم استقطاع الخمسة في المائة من ماهيتهم يجوز أن يدخل في حساب معاشه طبقا لاحكام المواد الآتية مدد خدماته السابقة التي لم يستقطع عنها شيء مما ذكر على شرط أن تكون تلك المدد قد دفعت ماهيتها مشاهرة ، وان يكون قد قام بتلك الخدمات في السن المشترطة في المادة ٨ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ، واستلزام الماهية الشهرية معناه تطلب وجود درجة محدد لها في الميزانية مرتب شهري ، فانه يخرج من نطاق تطبيق هذا الحكم من كان يتقاضى أجره باليومية وتقوم علاقته بالحكومة على أساس أجر محدد عن كل يوم بذاته يؤدي فيه عملا اسند اليه باعتبار اليوم هو الوحدة الزمنية لاستحقاقه هذا الاجر ، والمناط في تحديد مدى العلاقة التي تربطه بالحكومة وهي العلاقة التي قد تتجدد بعد ذلك بالمثل يوما بيوم الامر الذي يتنافر مع طبيعة المشاهرة ويسم هذا الوضع بطابع التوقيت المغاير لما انصرف اليه قصد الشارع في حساب مدد الخدمة السابقة . ومقتضى المشاهرة أن يدفع للموظف راتب ثابت بتمامه في مواعيد بصفة دورية دون انتقاص ايام منه بسبب غياب او عطله او عيد ودون اخلال بهذه الدورية . كما ان الراتب الشهري يختلف في طبيعته عن الاجر اليومي . وحكمة اشتراط الماهية الشهرية هي الاستيثاق من أن المدة التي مستحسب في المعاش هي مدة خدمة حقيقية مستمرة لها صفة الثبات والاستقرار ومن أن عمل الوظيفة الذي أدى خلالها هو بطبيعته عمل دائم لا طارئ ولا متقطع . أما دفع مقابل الخدمة على غير هذا النحو فيفقده الخصائص المتطلبة لضم مدة هذه الخدمة ، ويخرجه من عداد المرتب الشهري الى صفة المكافأة أو الاجر عن الخدمة المؤداة بوجه عارض أو لاجل مسمى او على اعتماد غير دائم ، ومن ثم يتخلف فيه الشرط المنصوص عليه في المادة سالفة الذكر . اذ هذا الشرط يستلزم أمرين : (أولهما) أن تكون هناك ماهية دفعت ؛ بتشخيصها القانوني الصحيح ، فيخرج بذلك الاجر والمكافأة وكل ما لا تتوافر فيه صفات الماهية ومقوماتها . (والثاني) ان يكون الدفع قد تم مشاهرة ، وهذا تأكيد للمعنى الاول من وجوب أن يتعلق الدفع بمساهية

لا بأجر ولا بمكافأة أو ما أشبهه . ومدلول هذا ولذا أن تكون هناك درجة
محدد لها في الميزانية مرتب شهري ثابت باستبعاد العلاقة القائمة على
أجر يومي وإن تجدد .

٨٥ - ١ (١٩٥٥/١٢/١٧) ٢٠١/٣٦/١

١٢٠٣ - توافق شروط ضم مدة الخدمة المؤقتة للمدعى في المعاش بالتطبيق للقانون
رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ دون القرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ . لسبق أحواله إلى المعاش
قبل صدوره - قضاء الحكم المطعون فيه باستحقاق المدعى لضم مدة خدمته المؤقتة في حساب
المعاش طبقا للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ - خطأ .

إذا توافرت في حق المدعى شروط انطباق احكام منشور المالية
رقم ٨ لسنة ١٩٤٠ فإنه يحق له بناء على ذلك طلب ضم مدة خدمته
المؤقتة من ٢٢ من مايو سنة ١٩٢٥ لغاية ٨ من سبتمبر سنة ١٩٢٦ ضمن
مدة خدمته المحسوبة في المعاش ، وذلك اعمالا للمادة الاولى من القانون
رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ ؛ دون القرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ ، الذي
لا ينطبق في حقه لسبق أحواله إلى المعاش قبل صدوره حسبما يتضح
من الاوراق . وتأسيسا على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه - إذ قضى
باستحقاق المدعى لضم مدة خدمته المؤقتة في حساب المعاش طبقا لاحكام
القرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ ، وبعدم جواز حساب هذه المدة
طبقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ . للاسباب التي استند اليها ؛ يكون قد
أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ؛ ويتعين من ثم القضاء بالغائه ، وبحساب
هذه المدة المؤقتة ضمن مدة خدمته المحسوبة في المعاش طبقا للقانون رقم ٢٢
لسنة ١٩٢٢ مقابل توريد قيمة الاستقطاع الخاصة بها طبقا للقانون .

٦٩٤ - ٣ (١٩٥٨/١١/٢٩) ٢٤٤/٢٠/٤

١٢٠٤ - مدة الاختبار - حسابها في المعاش بشروط معينة استثناء من حكم
المادة الرابعة من قانون المعاشات رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ - سريان هذا الاستثناء متى قام
موجبه حتى بعد قرار وقف التثبيت الصادر في سنة ١٩٣٥ .

إن مدة الاختبار ، سواء قضاه الموظف بعقد أو بصفة مؤقتة ؛
تحتسب في المعاش مقابل توريد قيمة الاستقطاع الخاصة بها ، متى قضاه
الموظف بصفة مرضية وعين بعد انتهائها بصفة دائمة وثبت في وظيفته
وهذا استثناء بالنص انصرح من حظر الاستقطاع من ماهيات الموظفين
والمستخدمين المعيّنين بعقود أو بصفة مؤقتة . وغنى عن البيان أن هذا
الاستثناء يجري حكمه متى قام موجبه وبالنسبة لفترة الاختبار ، حتى
بعد قرار وقف التثبيت الصادر في سنة ١٩٣٥ ، الذي لا يجري اعماله
إلا في المجال المعنى بتطبيقه .

٩٣١ - ٣ (١٩٥٨/١/٤) ٤٦٦/٥٥/٣

١٢٠٥ - حساب مدة الخدمة باليومية فى المعاش - قوانين المعاشات ما كانت تجيز ذلك الا فى الحدود التى رسمتها - صدور قرارات عديدة من مجلس الوزراء بالمخالفة لهذه القوانين - تصحيحها بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ - علم امتداد التصحيح الى ما يصدر من قرارات بعد العمل بهذا القانون - دليل ذلك .

يبين من استقراء نصوص القوانين المتعاقبة الخاصة بالمعاشات الملكية أنه ما كانت تجيز حساب مدد خدمة باليومية فى المعاش الا فى الحدود التى رسمتها ؛ ومع ذلك درج مجلس الوزراء على إصدار قرارات مختلفة - عامة وفردية - تقضى بحساب مدد خدمة فى المعاش ما كانت تجيزها تلك القوانين ، فلم يكن محيص من العمل على تصحيحها ، ولذلك صدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ ، ونص فى المادة الأولى منه على أن « تعتبر فى حكم الصحيحة القرارات التى صدرت من مجلس الوزراء فى المدة من ٤ يونية سنة ١٩٢٩ الى تاريخ العمل بهذا القانون المبينة بالكشف المرافق لهذا القانون وكذلك القرارات التى تضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد فى المعاش سواء أكن ذلك بالاستثناء من أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ أم المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، أم من أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ أم المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ وتظل هذه القرارات نافذة منتجة لآثارها ، » وقد ورد بالأعمال التحضيرية لهذا القانون أنه مما يهدف اليه وقف مجلس الوزراء فى المستقبل عن إصدار مثل هذه القرارات والا تصبح باطلة ولا يترتب عليها أى أثر فى التنفيذ ، ومن هدى هذه الأعمال التحضيرية يبين أن الحكم المطعون فيه - اذ ذهب الى أن المادة الأولى سالفة الذكر قد تضمنت اقرار حالتين : أولاهما خاصة بما صدر من مجلس الوزراء من قرارات فى المدة من ٤ من يونيه سنة ١٩٢٩ الى تاريخ العمل بذلك القانون أى فى ٢١ من مايو سنة ١٩٥١ ، وهذه اعتبرها القانون صحيحة نافذة منتجة لآثارها ، والثانية خاصة بالقرارات التى تضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد فى المعاش ، وهذه تظل نافذة وصحيحة وتمتد الى كل ما يصدر من قرارات مماثلة ما دام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ قائما - ان الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى ذلك يكون قد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه .

٢٩٠ - ١ (١٩٥٥/١١/١٢)

٢٩١ - ١ ، ٢٩٤ - ١ ، ٢٨٩ - ١ (١٩٥٥/١١/١٩) ١١٧/١٥/١

١٢٠٦ - قرارات مجلس الوزراء فى ١٩٤٣/٧/٨ و ١٩٤٣/٩/٢ و ١٩٤٦/١٠/١٦

- نصها على حساب مدد الخدمة فى المعاش بالمخالفة للقانون - تصحيح هذا الخطأ بالقانون

رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١

انه ولان كانت قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ من يولية
٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ و ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ قد تضمنت
أحكاما تقضى بحساب مدد خدمة في المعاش ما كان يجيزها قانونا المعاشات
رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ؛ الا انه في مايو سنة
١٩٥١ صدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ ؛ ونص في المادة الاولى منه
على أنه « تعتبر في حكم الصحيحة القرارات التي صدرت من مجلس
الوزراء في المدة من ٤ من فبراير سنة ١٩٢٩ الى تاريخ العمل بهذا
القانون المبينة بالكشف المرافق لهذا القانون وكذلك القرارات التي
تضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد في المعاش سواء أكان
ذلك بالاستثناء من أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ أم المرسوم بقانون
رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ أم من أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ أم من
المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ وتظل هذه القرارات نافذة منتجة
لآثارها » وقد تضمن الكشف المرافق للقانون المشار اليه قرارات مجلس
الوزراء الصادرة في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ و ٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٣
و ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وبذلك أصبحت تلك القرارات صحيحة نافذة
منتجة لآثارها .

١٠٢ - ٢ (١٩٥٧/٢/٢) ٤٠٩/٤٧/٢

١٢٠٧ - قرار مجلس الوزراء في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥٠ بحساب مدة
خدمة باليومية في المعاش لثلاثين موظفا بوزارة العدل - لا يقرر قاعدة تنظيمية بل
صدر لحالات فردية .

في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ وافق مجلس الوزراء على حساب المدد
التي قضيت في وظيفة مندوب محضر في المعاش لعدد من موظفي وزارة
العدل بلغ ١١٢ . وعلى أثر صدور هذا القرار تقدمت وزارة العدل الى
وزارة المالية بطلب الموافقة على تصديق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر
على طائفة من موظفي وزارة العدل عددهم ثلاثون لهم مدة خدمة سابقة
باليومية وتمائل حالتهم حالة من شملهم قرار مجلس الوزراء الصادر
في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ . فعرض الامر على اللجنة المالية فوافقت
عليه ، ثم تقدمت وزارة المالية الى مجلس الوزراء بطلب الموافقة على رأى
اللجنة المالية فوافق عليه بجلسته المنعقدة في ١٩ من أغسطس سنة
١٩٥١ . وهذا القرار الاخير قد صدر في حالات فردية لموظفين أو
مستخدمين بذاتهم ؛ فلا يجوز التحدى بإفادتهم منه ؛ كما لا يجوز
التحدى كذلك بأنه قرر قاعدة تنظيمية عامة تطبق في الحالات المماثلة ،

اذ قضلا عن أنه لم يصندر على هذا النحو فإنه لا يملك تقرير مثل مسند
القاعدة العامة المجردة .

٢٩٠ - ١ (١٩٥٥/١١/١٢) ١١٧/١٥/١

١٢٠٨ - القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ - شروط حساب مدة الخدمة التي قضيت
على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات دائمة أو شخصية يخصم بها على وظائف خارج
الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة الى درجات في المعاش بالتطبيق لاحكامه .

ان القرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن حساب مدة الخدمة
التي قضيت على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخصم
بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة الى
درجات في المعاش قد نص في المادة الاولى منه على انه يجوز للموظفين الموجودين
في خدمة الحكومة وقت العمل بهذا القانون والمثبتين طبقا لاحكام المرسوم
بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه حساب مدة الخدمة التي قضيت
على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخصم بها على وظائف
خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة الى درجات في المعاش
اذا قدموا طلبا بذلك كتابة الى الجهة التابع لها الموظف خلال ستة أشهر
من تاريخ العمل بهذا القانون وقاموا بأداء احتياطي المعاش دفعة واحدة
أو على أقساط شهرية بالكيفية المنصوص عليها في المادة الثالثة من
المرسوم بقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ ، ، ، ومفاد هذا النص انه
يتعين للافادة من حكمة توافر شروط عدة هي أن تكون المدد التي يجوز
حسابها في المعاش قد قضيت في خدمة الحكومة على وظائف دائمة أو
مؤقتة أو على درجات شخصية يخصم بها على وظائف خارج الهيئة أو على
اعتمادات الباب الثالث المقسمة الى درجات ، مما لا وجود له الا في
الميزانية العامة للدولة أو في الميزانيات الملحق بها أو في الميزانيات المستقلة
كميزانية الجامعات ، وأن يكون الموظف موجوداً في خدمة الحكومة وقت
العمل بهذا القانون ؛ وأن يكون مثبتاً طبقاً لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧
لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية ، وأن يقدم طلباً بذلك كتابة الى
الجهة التابعة لها ، وأن يتم تقديم هذا الطلب خلال ستة أشهر من تاريخ
العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ ، وأن يقوم بأداء احتياطي المعاش
بالكيفية التي نص عليها هذا القانون .

٧٣٢ - ٣ (١٩٥٨/٦/٢١) ١٥٠٨/١٥٩/٣

١٢٠٩ - القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ - مدة الخدمة السابقة بديوان الاوقاف
المعمولة علم جواز حسابها في المعاش بالتطبيق لاحكامه - لامحل للقياس في هذا
المعنى على الاحكام الواردة في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ - حساب مدة الخدمة في

ديوان الاوقاف الخصوصية طبقا لاحكام القانون الاخير مستحدث بالتعديل الذى ادخل عليه
بقرار بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ و القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ .

ان ديوان الاوقاف الخصوصية كان يتمتع بذاتية مستقلة ، وينحصر نشاطه فى تولى ادارة الاوقاف الخيرية المختلفة المصادر الواقعة تحت نظارة الحديوى ومن خلفوه من بعده ، وكان ينفرد بميزانية خاصة مستقلة لا صلة لها بميزانية الدولة العامة ، وبهذه المثابة كان يرعى مصالح خاصة معينة ، ولم يتوافر له من المقومات والخصائص ما يجعله فرعا من الحكومة أو مصلحة تابعة لها أو مؤسسة من المؤسسات العامة . ولا يغير من طبيعته القانونية هذه صدور أوامر أو لوائح تقضى بأن تطبق على موظفيه ومستخدميه النظم والقواعد المتبعة فى بعض مصالح الحكومة فى شأن موظفى الدولة ومستخدميها ، ولا يجوز مجاوزة القصد منها بالخروج من مجالها المحدد نطاقه الى اعتبار الديوان هيئة حكومية ، ومن ثم فان الشرط الاول لجواز الافادة من أحكام القرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ - وهو أن تكون المدد الجائز ضمها فى حساب المعاش قد قضيت فى خدمة الحكومة - يكون غير متحقق فى حالة المدعى بالنسبة الى مدة خدمته التى قضاهها بالديوان المذكور ، واذا كان القرار بقانون المشار اليه قد نوه فى مذكرته الايضاحية بأن القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة قد أجاز للموظف حساب مدد الخدمة التى قضيت على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخصم بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة الى درجات فى المعاش ، وأنه رأى تحقيقا لما تستهدفه الحكومة من اصلاح شئون الموظفين وتعميما لمبدأ المساواة اصدار القرار بقانون الجديد لفئة الموظفين المثبتين طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، . فان هذا لا يبرر اعمال القياس بين القانونين ، لعدم اتحاد وجه هذا القياس ، ولاختلاف الوضع والاعباء والمزايا والموازنات المالية فى كل منهما . على أن القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ لم يكن يتضمن وقتذاك نصا على ضم مدد الخدمة السابقة التى قضيت فى الاوقاف الخصوصية الملكية السابقة ، وانما استحدث هذا النص فى التعديل اللاحق الذى ادخل على هذا القانون بكل من القرار بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ اللذين أنشأا للمعاملين بأحكامهما حقا فى حساب المدد المذكورة فى المعاش لم يكن قائما ولا مقررا لهم من قبل والمدعى ليس منهم ، وآية ذلك أن الامر اقتضى اصدار تشريع لامكان حساب هذه المدد ؛ ومعنى هذا التشريع انها لم تكن لتحسب لولا صدوره ، وأن الحق المستحدث فى حسابها انما

هو مستمد منه ، ولم يورد المشرع مثل هذا النص في القرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ أو يخله عليه .

٧٣٢ - ٣ (١٩٥٨/٦/٢١) ٣ / ١٥٩ / ١٥٠٨

١٢١٠ - القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ - حساب مدة الاشتغال بالمحاماة في المعاش بمقتضاه - مشروط بأن تكون هذه المدة مساوية لمدة خدمة الموظف الفعلية - مدة الخدمة التي تضم في حساب معاش الموظف المفصول من الخدمة بالتطبيق للقانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ - مدة افتراضية لا يجوز ضم مثلها من مدة الاشتغال بالمحاماة الى المعاش

ان مؤدى نص المادة الاولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن وجوب احتساب مدة الاشتغال بالمحاماة في معاش الموظف الفني ؛ ألا تحسب للموظف في المعاش من مدة الاشتغال بالمحاماة الا مدة مساوية لمدة خدمته في الوظيفة . والمقصود من ذلك هو مدة الخدمة الفعلية التي قضاها في إحدى الوظائف المشار اليها في هذه المادة ، ذلك لان شرط ضم المدة في نطاق تطبيق هذا القانون هو الخدمة في الوظيفة ، أى يجب ان تكون هذه المدة مدة خدمة فعلية ، اما مدة الخدمة التي لا تجاوز السنة والتي تضم في حساب معاش الموظف المفصول من الخدمة على مقتضى القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ فهي ليست مدة خدمة فعلية في الوظيفة ؛ وانما هي مدة خدمة اعتبارية تضم فرضا في حساب المعاش ؛ على ان يؤدي له خلالها - مشاهرة - الفرق بين المرتب مضافا اليه اعانة الغلاء ، والمعاش مضافا اليه اعانة الغلاء ، مع عدم ادخال العلاوات التي تستحق أثناء المدة المضافة في حساب المعاش ، وعلى ألا يقل مجموع ما يصرف للموظف عما كان يصرف له قبل احواله الى المعاش ، فهي بمثابة تعويض عن الفصل لعدم الصلاحية قبل بلوغ السن المقررة لترك الخدمة ، ومن ثم فانها تخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ السالف الذكر ، والقول بغير ذلك يخالف صريح النص ويخرج عن قصد الشارع ويؤدي الى ازدواج حساب مدة السنة المضمومة فرضا بموجب القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ عن طريق حساب ما يقابلها من مدة الاشتغال بالمحاماة استنادا الى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ ، بينما القانون الاخير لا يتخذ أساسا لضم المدة المقابلة الا اذا قضيت في الخدمة في الوظيفة .

٧٧٩ - ٣ (١٩٥٨/٦/٢١) ٣ / ١٥٤ / ١٤٥٠

١٢١١ - حساب مدة خدمة سابقة في المعاش بالتطبيق للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ - وجوب تقديم طلب المعاملة بهذا القانون خلال ميعاد معين - هو ستة شهور بالنسبة للمقيدين في سلك المستخدمين الدائمين عند صدور القانون وثمانية وعشرون يوما من تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعينون بعد ذلك - عدم تقديم الطلب خلال هذه المواعيد يسقط حق الموظف في الاستفادة من احكامه - القول بان هذا القانون لم يعدد ميعادا

للمطالبة بالانتفاع به فيبقى حق الموظف في الافادة منه قائما لا يسقط الى ان يحال الى المعاش او تنقضى مدة خمس عشرة سنة على تثبيته غير صحيح - أساس ذلك .

اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بحساب مدة خدمة المدعى من ٢٦ من يولية سنة ١٩٢٢ الى ٣١ من يناير سنة ١٩٢٤ في المعاش ، بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٣ الخاص بوضع القواعد الواجب اتباعها في دفع الاحتياطي المتأخر عن معاشات الموظفين الذين رخص لهم باحتساب مدة خدمتهم في المعاش - وبالشروط الواردة فيه ، وتسوية معاش المدعى على هذا الاساس مستندا في ذلك الى أن الشروط الواردة في ذلك القانون (الذي ألغى فيما بعد) كانت تنطبق على مدة خدمة المدعى خلال الفترة المذكورة ، وان القانون لم يحدد ميعادا للمطالبة بالانتفاع به ؛ ومن ثم فيبقى حق الموظف بالافادة منه قائما لا يسقط الى ان يحال الى المعاش او تنقضى مدة خمسة عشر عاما على تثبيته ، وأن المدعى وقد طالب في سنة ١٩٢٨ بحساب مدة خدمته السابقة في المعاش ؛ فيكون حقه في الافادة من ذلك القانون لم يسقط ، فان هذا الذي استند اليه الحكم المطعون يخالف الحقيقة ، ذلك أن المادة الرابعة من القانون المذكور نصت على انه « يجب على الموظفين الذين يرغبون في الانتفاع بأحكام هذا القانون أن يقدموا طلبهم بذلك كتابة ، وينبغي بالنسبة لمن كانوا مقيدين في سلك المستخدمين الدائمين تسليم هذا الطلب الى رئيس المصلحة أو القسم التابع له الموظف أو المستخدم في ميعاد لا يزيد على ستة أشهر ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون ، وبالنسبة لمن يعينون فيما بعد في ذلك السلك في ميعاد لا يزيد على ٢٨ يوما ابتداء من تاريخ ابلاغهم تعيينهم ، ويجب أن يبين في الطلب جليا ما اذا كان صاحب الشأن يرغب في احتساب ثلثي مدة خدمته فقط طبقا للمادة الثانية أو مجموع مدة الخدمة طبقا للمادة الثالثة ، وبعد انقضاء ميعاد الستة أشهر أو الثمانية والعشرين يوما بحسب الاحوال لا يجوز مطلقا ولاى علة أن يرجع في خيارهم الموظفون والمستخدمون الذين يكونون قد اختاروا المعاملة باحدى الطريقتين المنصوص عليهما في المادتين ٢ ، ٣ من هذا القانون - أما الذين لا يختارون المعاملة بهذا القانون فلا يجوز لهم بعد ذلك الاستفادة منه الا اذا كان الذي حال دون الاختيار قوة القاهرة ولوزير المالية وحده تقدير ذلك » .

فاذا كان الثابت أن المدعى عين في سلك المستخدمين الدائمين في أول فبراير سنة ١٩٢٤ فكان يتعين عليه للانتفاع بأحكام ذلك القانون أن يتقدم بذلك خلال ثمانية وعشرين يوما من هذا التاريخ ، أما وهو لسم

يفعل فيكون حقه فى الافادة منه قد سقط - ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون مما يتعين معه الغاؤه فى هذا الشطر منه .

٨٧٧ - ٤ (١٩٦٠/٥/٢١) ٩٨٧/١٠٠/٥

٤ - معاشات استثنائية

١٢١٢ - معاشات استثنائية - المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ -

أبطله بعض المعاشات واسترداد ما قبض من فروق مجمدة - أبقاؤه الزيادات التى لا تجاوز ١٥ جنيها فى الشهر - عدم استرداد الفروق المجمدة التى قبضها من يدخل فى هذا النصاب .

تنص المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الترقيات والعلاوات والاعدييات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية على أن « يبطل بالنسبة الى أصحاب المعاشات والى المستحقين عنهم كل زيادة تجاوز خمسة عشر جنيها فى انشهر فى المعاشات التى ربطت على أساس مرتب زيد بسبب ترقية أو علاوات استثنائية أبطلت أو عدلت بالتطبيق لاحكام هذا المرسوم بقانون . وفى هذه الحالة يسوى المعاش على هذا الأساس الا اذا كان لصاحب المعاش أو للمستحقين عنه مصلحة فى تسوية المعاش على أساس المرتب الذى يستحقه بالتطبيق للاحكام المذكورة » . وتنص المادة ١٥ من المرسوم بقانون سالف الذكر على مايلى : « الموظفون الذين أبطلت ترقيةاتهم أو علاواتهم أو تعييناتهم أو معاشاتهم الاستثنائية التى منحوها فى الفترة من ٩ من فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٨ من اكتوبر سنة ١٩٤٤ بالتطبيق لاحكام المرسوم بقانون ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ ثم ردت اليهم بعد ١٢ من يناير سنة ١٩٥٠ وقبضوا فروقا مجمدة عن الماضى بموجب قرارات من احدى الهيئات المنصوص عليها فى المادة الاولى يلزمون برد هذه الفروق ويكون تحصيلها باستقطاع ربع المرتب أو المعاش أو المكافأة أو ربع الباقي بعد الجزء الذى يحجز عليه وذلك استثناء من احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ » ، فهذه المادة الاخيرة قد خولت التنفيذ على ربع مرتب الموظف أو معاشه لاسترداد ما قبضه من فروق مجمدة عن الماضى ويكون تحصيلها باستقطاع ربع المرتب أو المعاش أو المكافأة أو ربع الباقي بعد الجزء الذى يحجز عليه وذلك استثناء من احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ . ولا ريب فى أنه يخرج من حكم الاستقطاع لاسترداد ما قبض من فروق مجمدة عن الماضى ما أبقاه القانون من زيادة فى المعاشات الاستثنائية أو القانونية اذا كان مقدار هذا المعاش أو تلك الزيادة خمسة عشر جنيها فأقل ، ذلك أن المشرع رأى لحكمة تشريعية خاصة الإبقاء على هذه الزيادة وعدم المساس بها برأب

المعاشات ورعاية مصلحة الارامل واليتامى . وغنى عن البيان أن استرداد هذه الزيادة عن طريق الاستقطاع من المعاش يتنافى بداهة مع مبدأ الإبقاء عليها ، وهو ما أكدته الشارح من قبيل الاستثناء للحكمة الخاصة التي أفصح عنها .

٢١١ - ٣ (١٩٥٧/٥/١١) ٢/١٠٨/١٠٤٩

١٢١٣ - سلطة مجلس الوزراء فى منح معاشات أو مكافآت استثنائية أو زيادة فى المعاشات - يقتصر أعمالها على حالات فردية - لا تمتد الى حصد تقرير قواعد تنظيمية بذلك .

نصت المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية على أن « الخسومات التي لا يجرى على ماهيتها حكم الاستقطاع لا تحسب فى تسوية المعاش أو المكافأة فى أى حال من الأحوال » ، واستثنت المادة من ذلك « مدة الاختبار المقررة فى اللائحة لقبول وترقية المستخدمين الملكيين » ، وكذلك « المدة التى تقضى فى البعثات التى ترسلها الحكومة الى الخارج » . ونصت المادة الثامنة والثلاثون على أنه « يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر بناء على اقتراح وزير المالية ولأسباب يكون تقديرها موكولا الى المجلس منح معاشات استثنائية أو زيادات فى المعاشات أو منح مكافآت استثنائية للموظفين والمستخدمين المحائين الى المعاش أو الذين يفصلون من الخدمة » . وهذه المادة الأخيرة إنما خولت المجلس تلك السلطة الاستثنائية لأعمالها فى حالات فردية بالنسبة لموظفين أو مستخدمين انتهت مدة خدمتهم ويرى ، لأسباب خاصة قائمة بهم يكون تقديرها موكولا اليه ، منحهم تلك المعاشات أو الزيادات فى المعاشات أو المكافآت الاستثنائية ، ولا يمكن أن ترقى هذه السلطة الى حد تقرير قواعد تنظيمية عامة مجردة يكون من مقتضاها نسخ الحكم التشريعى المنصوص عليه فى المادة التاسعة من القانون المشار اليه .

٢٩٠ - ١ (١٩٥٥/١١/١٢) ١/١٥/١١٧

٥ - معاشات عسكرية

١٢١٤ - معاشات عسكرية - القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ - انطباق أحكامه على كل من حصل على عريضة ضابط من تاريخ صدوره ولو كان موظفا ملكيا قبل ذلك - انتفاع هؤلاء بمزايا ذلك القانون سواء فى مدد خدمتهم الملكية أو العسكرية .

يبين من استظهار المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية والمواد الأولى والثامنة والفقرة الخامسة من المادة الخمسين من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية ، أنها قد نصت جميعا فى جلاء على أن أحكام القانون

الاخير هي وحدها - دون غيرها من القوانين واللوائح الاخرى - الواجبة التطبيق في حق كل من حصل على عريضة ضابط ابتداء من تاريخ صدور ذلك القانون ، وانه لا يطبق اى قانون آخر في هذا الشأن . كما صوته هذه النصوص في الحكم بين من كان ضابطا من بدء خدمته ومن كان موظفا ملكيا قبل حصوله على عريضة ضابط ، وجعلت المناط في تطبيق أحكام هذا القانون الحصول على العريضة ؛ فهي قد اعتبرت الموظف الملكي الذي حصل على عريضة ضابط وكأنه ضابط من بدء خدمته دون اعتداد بسابقة خدمته الملكية ، ومن ثم لزم أن يطبق في شأنه قانون المعاشات العسكرية بكل ما فيه من مزايا ؛ ومنها ما نص عليه في المادة الرابعة (الخاصة بمدد الخدمة في السودان) ، سواء عن مدة خدمته الملكية أم عن مدة خدمته العسكرية ، وهذا هو ما نصت عليه صراحة الفقرة الخامسة من المادة الخمسين .

٨٠٢ - ٣ (١٩٥٨/١/١٨) ٣/٧٠/٦١٣

١٢١٥ - معاشات عسكرية - مدة الخدمة بالسودان - المادة الرابعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ - القول بقصر تطبيقها على من قضى المدة المنصوص عليها فيها بصفة خاصة ضابط دون غيره - في غير محله - حجة ذلك .

تنص المادة الرابعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ معدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٩ ، على ما يأتى : « الضباط الحائزون لرتب قرر لها ماهية خصوصية للسودان تكون تسوية معاشهم أو مكافأتهم باعتبار هذه الماهية الخصوصية وذلك في الاحوال الآتية : (أ) اذا كان الضابط أثناء خدمته في السودان او في وقت الحرب قد احيل الى المعاش او رقت بسبب عاهات او امراض او جروح جعلته غير قادر على البقاء في خدمة الجيش . (ب) اذا خدم الضابط سنتين كاملتين في السودان . لا يدخل في حساب السنتين المذكورتين في الفقرة «ب» المدة التي تقضى في السودان بالصفوف قبل الحصول على عريضة ضابط ، . ويبين من الاطلاع على هذه المادة ، ومن استظهار نصوص القانون الاخرى ؛ انه لا وجه للقول بقصر الافادة من احكام تلك المادة على من قضى المدة المنصوص عليها فيها « بصفة ضابط » دون غيره اذ في القول بذلك تخصيص بغير مخصص من النص ذلك ان الفقرة «ب» من المادة الرابعة جرى نصها كما يلي « اذا خدم الضابط سنتين كاملتين في السودان . » ، فهي انما تتحدث عن خدمة الضابط في السودان . والضابط في مجال تطبيق احكام قانون المعاشات العسكرية هو من كان كذلك عند تطبيق احكام ذلك القانون عليه . ولم تنص المادة على أن تكون الخدمة في السودان وفي وظيفة ضابط « والاصل أن المطلق يجرى على إطلاقه ما لم يرد من النص ما يخصه . ولو قصدا

(٦) مبادئ عامة ومتنوعة)

الشارع الى غير ذلك لنص صراحة على ذلك ، كما نص في المادة ٥٤ من قانون المعاشات العسكرية على كتيهه معاملة الضباط المنقولين الى الخدمة الملكية ، وأحال فى بيان كيفية معاملتهم فى خصوص المعاش الى المادة ١٨ من قانون المعاشات الملكية . وفضلا عن ذلك فان انقول بغير ما تقدم يودى الى أن يطبق فى حق الضابط قانون المعاشات الملكية بالنسبة لمدة خدمته بالسودان وقانون المعاشات العسكرية بالنسبة لما عداها ، وفى ذلك مخالفة صريحة لاحكام المادة الاولى من القانون الاول والمواد الاولى والثامنة والفقرة الخامسة من المادة الخمسين من القانون الثانى . كما أنه لا وجه من جهة أخرى لاستنباط حكم مخالف لصريح نص الفقرة «ب» سالفه الذكر بطريق القياس على ما نص عليه فى ختام المادة الرابعة من أنه « لا يدخل فى حساب السنتين المذكورتين فى الفقرة «ب» المدة التى تقضى فى السودان بالصفوف قبل الحصول على عريضة ضابط ، - لا وجه لذلك : (أولا) لأن هذا النص استثناء من الحكم العام ، والاستثناء لا يقاس عليه ولا يجوز التوسع فيه (وثانيا) لأن استثناء الصف الضباط والعساكر من احكام المادة الرابعة لا يعتبر فى الواقع من الامر استثناء وانما هو تطبيق سليم لما نص عليه فى المادة الثانية من قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ من أنه « ٠٠٠ لايجرى حكم الاستقطاع على الصف الضباط والعساكر . الخدمات التى لم يجر على مرتبها حكم استقطاع السبعة والنصف فى المائة لا يجوز حسابها فى تسوية المعاش أو المكافأة ٠٠٠ » وما نص عليه فى الفقرة الاخيرة من المادة السابعة من القانون المشار اليه من أن « ٠٠٠ مدة الخدمة التى قضيت بصفة صف ضابط أو عسكري لا تخولهم اى حق كان فى المعاش أو المكافأة » ، ومرد ذلك كله الى أن مدة خدمة الصف الضباط والعساكر ليست خدمة دائمة مما يستقطع عنها احتياطي المعاش حتى تدخل فى تسوية المعاش .»

٨٠٢ - ٣ (١٩٥٨/١/١٨) ٣/٧٠/٦١٣

٦ - مبادئ عامة ومتنوعة

١٢١٦ - حظر المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على الحكومة وصاحب الشأن المنازعة فى اى معاش اذا انقضت ستة أشهر من تاريخ تسليم السركى المبين به مقدار المعاش الى صاحب الشأن - شمول هذا الحظر اى منازعة فى اصل المعاش ومقداره - قصر الحظر على حالة الخطا المادى فى المعاش - غير صحيح - اساس ذلك .

ان نص المادة السادسة من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ يجرى كالاتى : « لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة فى اى معاش تم قيده متى مضت ستة أشهر من تاريخ تسليم السركى المبين فيه

مقدار المعاش الى صاحب الشأن . ولا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة فى مقدار المكافأة التى دفعت الا اذا قدمت المعارضة لوزارة المالية فى الاشهر الستة التالية لتاريخ صرف المكافأة . وبناء على ذلك فكل دعوى يراد بها اوبواسطتها تعديل مقدار المعاش الذى تم قيده او المكافأة التى تم صرفها لا يجوز قبولها بعد مضي الميعاد المذكور اذ ان اية محكمة كانت لا على الحكومة ولا على مصالحها لاي سبب كان وتحت أى حجة كانت ، ولا يجوز ايضا قبول هذه الدعوى من الحكومة او من مصالحها ، وهذا النص من الاطلاق وانشمول بحيث يدخل فيه أى منازعة فى المعاش أصلا ومقدارا ، وذلك حتى يستقر الوضع بالنسبة للموظف وللحكومة على السواء ومن ثم يكون قصر النص على حالة الخطأ المادى تخصيصا بغير مخصص من النص ولا من الحكمة التى استهدفها الشارع فى تنظيم المعاشات وترتيبها وثبات أوضاعها ، هذا فضلا عن أن المنازعة فى اصل المعاش هى منازعة فى مقلاده فالحكم واحد فى الحالتين .

٥٧٧ - ٤ (١٩٥٩/٤/٤) ١١١٢/٩٨/٤

١٢١٧ - الحظر الوارد فى الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ بعدم الاستيلاء على أكثر من معاش واحد من خزانة الدولة - لا يقع حكمه الا اذا كان المعاشان كلاهما مستحقين بالتطبيق لقوانين المعاشات الحكومية الخاصة بموظفى الحكومة او المستحقين عنهم - علم سريان هذا الحظر على من يستحق معاشا بالتطبيق لاحد قوانين المعاشات الحكومية وآخر بالتطبيق للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ .

لا وجه لتطبيق الحظر الوارد فى الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ من قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ فى حق المدعى ، ما دام أحده المعدشين مستحقا بالتطبيق لاحد قوانين المعاشات الحكومية والاخر مستحقا من صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة ، لأن الحظر لا يقع حكمه الا اذا كان المعاشان كلاهما مستحقين بالتطبيق لقوانين المعاشات الحكومية الخاصة بموظفى الحكومة او المستحقين عنهم حسبما سلف إيضاحه ، ومن ثم يتعين استحقاق المدعى لأن يصرف له المعاش الاول بالتطبيق لتلك القوانين ، وان يقتضى المعاش الثانى بالتطبيق للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة نزولا على حكم القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ الذى يلزم وزارة المالية والاقتصاد فى مادته الثانية بالقيام مقام الصندوق فى الوفاء بالتزاماته .

٨٥٩ - ٣ (١٩٥٨/١١/١٥) ١٢٧/١٢/٤

١٢١٨ - قرارات مجلس الوزراء التى تنص على أنه لا يجوز أن يقل ما يصرف من ماهية أو أجر أو معاش مع إعانة غلاء المعيشة الى موظف أو مستخدم أو صاحب معاش

عن جملة ما يتقاضاه من يقل عنه ماهية او اجرا او معاشا - الفاء هذه القرارات بأثر رجعى - سريان هذا الالفاء على الطعون المنظورة ايا كان مثار النزاع فيها ، وسواء تعلق بالشكل او بالموضوع .

صدرت بعض قرارات من مجلس الوزراء مقررة انه لا يجوز ان تقل جملة ما يصرف من ماهية او اجر او معاش مع اعانة غلاء المعيشة الى موظف او مستخدم او صاحب معاش عن جملة ما يتقاضاه منها من يقل عنه ماهية او اجرا او معاشا . ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ فالغى بنص صريح وبأثر رجعى تلك القرارات من وقت صدورهما فى الخصوص الذى عينه وما ترتب عليها من حقوق كانت لنوى الشأن بمقتضاها ، فتعتبر هذه الحقوق وكأنها لم تكن . واستثنى الشارع من ذلك الحقوق التى تقررت بموجب أحكام من محكمة القضاء الادارى أو قرارات نهائية من اللجان القضائية أو احكام نهائية من المحاكم الادارية التى حلت محلها ، للحكمة التى افصح عنها فى المذكرة الايضاحية ؛ وهى التوقى من ان يلغى نص تشريعى حكما قضائيا . ولكن الشارع من ناحية أخرى نص فى الوقت ذاته على ان يسرى الحكم الذى استحدثه بأثر رجعى على الدعاوى المنظورة وقت نفاذ ذلك القانون . ثم أصدر القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ . معتبرا تلك الدعاوى منتهية بقوة القانون وان ترد الرسوم المحصلة عليها ؛ كل ذلك بغير حاجة الى اصدار حكم فيها باعتبار الخصومة منتهية . ويبين من ذلك أن المقصود بالاحكام التى لا يمسها الاثر الرجعى هو تلك التى ما كانت وقت نفاذ القانون الاول محل طعن منظور بشأنه دعوى ، اما اذا كان ثمة طعن قائما بشأنها فيسرى عليها الحكم المستحدث ذو الاثر الرجعى ؛ باعتبار الطعن فيها دعوى منظورة ايا كان مثار النزاع فيها ، وسواء تعلق بالشكل والدفع او بالموضوع ؛ ولا مندوحة من اعتبارها منتهية بقوة القانون دون فصل فيها ؛ سواء فى شكلها أو دفعها أو فى موضوعها .

٩٥٦ - ٣ (١٩٥٨/١/١٨) ٣٢٧/٧١/٣

١٢١٩ - التصرف فى شأن المنازعات الخاصة بالمعاشات تقتضى موافقة وزارة المالية - صدور حكم ضد جهة الادارة فى منازعة خاصة بمعاش موافقة جهة الادارة على الحكم دون وزارة المالية - الطعن فى الحكم - الدفع بعدم قبول الطعن لسبق قبول الحكم - فى غير محله .

أن رئيس مجلس الدولة لا يملك التصرف فى شأن المنازعات الخاصة بمعاشات موظفى المجلس ، بل لا بد من موافقة وزارة المالية على ذلك . باعتبارها صاحبة الاختصاص الاصيل فى هذا الشأن ، فان هـى لم توافق على الحكم الصادر لصالح أحد موظفى المجلس فى منازعة خاصة بمعاشه ، فان موافقة رئيس مجلس الدولة على الحكم المذكور لا تمنع من استئنائه

وبالتالى فإن الدفع بعدم قبول الاستئناف لسبق قبول الحكم من رئيس مجلس الدولة يكون مبنيا على غير أساس سليم من القانون متعينا رفضه .

٩٣١ - ٣ (١٩٥٨/١/٤) ٣٦٦/٥٥/٣

١٢٢٠ - موظفو السكة الحديد المؤقتون والخدمة الخارجون عن الهيئة - قرار

مجلس الوزراء الصادر في ١٦/٩/١٩٤٧ بالتجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة السكك الحديدية والمكافأة بحسب قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٤٤ واستبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه من متجمد احتياطي المعاش الواجب على هؤلاء الموظفين أداءه عند تثبيتهم - تقريره قاعدة تنظيمية عامة تسرى على جميع موظفي المصلحة الثابتين ، سواء من عين منهم بمقتضى قرار ١٩٣٨/٦/٢١ و ١٩٤٣/٦/١٦ أو ١٩٥٢/١/٢٠ - أساس ذلك .

ان المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء والتي وافق عليها في ١٦/٩/٤٧ قد اشارت غير مرة الى حالة موظفي مصلحة السكك الحديدية من حيث نظام مكافآتهم طبقا للائحة الخاصة بالمؤقتين منهم والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وسخاء هذه اللائحة بالمقارنة بالمكافأة المستحقة بالتطبيق لقانون المعاشات الصادر سنة ١٩٠٩ ، وان اسباب هذا الفرق بين المكافآت انما يرجع الى طبيعة العمل بمصلحة السكك الحديدية ، فهو شاق مضم وان موظفي هذه المصلحة قد اكتسبوا حقا في الفرق بين المكافآت (المكافأة المقررة بمقتضى لائحة السكك الحديدية والمقررة بمقتضى قانون المعاشات سنة ١٩٠٩) ، وان هذا الفرق وان كان الاصل فيه ان يبقى في خزانة مصلحة السكك الحديدية حتى يفصل الموظف فتصرف اليه ؛ وذلك طبقا للائحة المصلحة المذكورة الخاصة بالمكافآت ، الا انه طبقا لقرار مجلس الوزراء في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ يصير التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة السكك الحديدية والمكافأة بحسب قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٤٤ والخاص بالاغاثة الاضافية عن سننى الخدمة الزائدة على ٢٤ سنة واستبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه من متجمد الاحتياطي بحيث يخفف عبء اقساطه عن هؤلاء الموظفين على أن تتحمل مصلحة السكك الحديدية نصف المتجاوز عنه بالحصم على ميزانيتها ، ومن ثم تكون القاعدة التنظيمية مطلقة غير مقصورة التطبيق على طائفة دون أخرى ، وان العلة في تقرير القاعدة الواردة بمذكرة اللجنة المالية هي سخاء مكافآت مصلحة السكك الحديدية بسبب مشاق أعمال موظفيها ، وانهم كسبوا هذا الحق فلا يجوز اهداره عند تثبيتهم والاخلال بمراكزهم السابقة على التثبيت ؛ وهذه العلة متوافرة في موظفي المصلحة سواء من ثبت منهم بمقتضى قرار ٢١ من يونيه سنة ١٩٣٨ أو ١٦ من يونيه سنة ١٩٤٣ أو ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٢ بشأن جواز تثبيت الموظفين ، ان

الخلاف في هذه القرارات انما هو في شروط التثبيت وحساب الماهية وحساب المدة السابقة على التثبيت ، وهو خلاف غير ذى شأن أو موضوع بالنسبة لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، الذى صدر بعد هذه القرارات جميعا وصدر مطلقا عاما غير مقيد . وانبنى على سبب واحد هو حق موظفى مصلحة السكك الحديدية فى مكافأة أسخى من المكافأة المقررة لموظفى الحكومة المؤقتين والخارجين عن هيئة العمال بالتطبيق لقانون المعاشات الصادر سنة ١٩٠٩ . وهذا السبب قائم بالنسبة للموظفين المثبتين يقصرار ٢١ من يونية سنة ١٩٣٨ وما تلاه من قرارات ، وكلها سابقة على قرار مجلس الوزراء الصادر سنة ١٩٤٧ المشار اليه . واما ما ورد فى مذكرة اللجنة المالية من الاشارة الى قرار ٢١ من يونيه سنة ١٩٣٨ فهو على سبيل الرواية وسرد الوقائع باعتباره أول قرار صدر بفتح باب التثبيت بعد وقفه طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ ؛ فهو اول مناسبة لاثارة المنازعات الخاصة بمتجمد الاحتياطى والفرق بين المكافأتين ، فلا يعتد بهذه المناسبة لقصر تطبيق قرار سنة ١٩٤٧ السابق الاشارة اليه على من ثبت بمقتضى قرار سنة ١٩٣٨ ، ما دام الهدف الذى قصد اليه مجلس الوزراء هو التخفيف عن كاهل موظفى مصلحة السكة الحديد لسخاء مكافاتهم ؛ وهى حق لهم كانوا سيتقاضونه عند احوالتهم الى المعاش طبقا للائحتهم ، وانما عجل بالتجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأتين واستبعاده من متجمد الاحتياطى تخفيفا عن كاهل هذه الطائفة من الموظفين بلا تمييز بين من ثبت منهم بقرار ٢١ من يونيه سنة ١٩٣٨ أو بقرار ١٦ من يونيه سنة ١٩٤٣ أو بقرار ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٢ ، اذ الجميع يشتركون تماما فى علة اصدار القرار ، وينتفعون منه بناء على عموم القاعدة التنظيمية التى حددت بمقتضى قرار مجلس الوزراء سنة ١٩٤٧ المشار اليه مفسرة بما جا فى مذكرة اللجنة المالية . واما الاستناد فى قصر تطبيق قرار مجلس الوزراء المشار اليه على من ثبتوا طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢١ من يونيه سنة ١٩٣٨ الى القول بأن اللجنة المالية - اذ طلبت بيانا بجملة الاحتياطى المستحق على المثبتين طبقا لقرار سنة ١٩٣٨ ، وجملة المكافآت التى يستحقونها على أساس قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٤ ؛ وعلى أساس لائحة مكافآت السكك الحديدية ؛ والفرق بين المكافأتين لتحديد جملة المبالغ اللازمة لتنفيذ القاعدة المقترحة - قد عنت هؤلاء دون غيرهم فهى مردودة ، (أولا) : بأنه لم يرد فى المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء السابق الاشارة اليها ما يدل على أن اللجنة المالية طلبت بيان جملة الاحتياطى المستحق لموظفى ومستخدمى مصلحة المثبتين بالتطبيق

بقرار مجلس الوزراء الصادر فى سنة ١٩٢٨ ، بل ان المذكرة فى هذا الصدد اشترت الى ان اللجنة المالية طلبت الى مصلحة السكك الحديدية موافقتها بجملة الاحتياطي المستحق على هؤلاء المستخدمين وكذلك جملة المكافآت التى يستحقونها على أساس قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٤ وعلى أساس نظام مصلحة السكك الحديدية . وهؤلاء المستخدمون هم المثبتون من موظفي المصلحة والذين يعملون بلائحة مكافآتها ، على ما سبق ايضاحه . (ثانيا) : بأن هذا البيان انما هو للاستثناس فقط ؛ لان المصلحة ما كانت لتدفع او لتفتح اعتمادا لتغطية نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة السكك الحديدية والمكافأة بحسب قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء المشار اليه ، بل ان الامر لا يعدو مجرد التعجيل بصرف نصف فرق المكافأة من باب التيسير بدلا من بقاءه على حسابهم لدى المصلحة حين بلوغهم السن المقررة لترك الخدمة فى الوقت الذى ينوء فيه كاهلهم بأقساط متجمد احتياطي المعاش .

٤٥٢ - ٤ (١٩٥٨/١١/١) ٤٢/٥/٤

١٢٢١ - ائمة المساجد بوزارة الاوقاف وخطباؤها ومدرسوها - سرد للقوانين واللوائح المنظمة لتقاعدهم حتى صدور القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة - تطبيق هذا القانون على افراد هذه الطائفة ولو تجاوزوا السن المحددة به للاحالة على المعاش ما دام موجودا فعلا فى الخدمة وقت صدوره وتوافرت فيه شروط السادة الاولى منه - عدم احتساب المدة الزائدة على سن الاحالة المقررة فى المادة ١٧ من القانون .

يبين من استعراض القوانين واللوائح المنظمة لتقاعد ائمة المساجد بوزارة الاوقاف وخطباؤها ومدرسيتها انه فى ١٥ من ابريل سنة ١٩٠٩ صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ بشأن المعاشات الملكية وقد نص فى المادة ٦٧ منه على انه لا تسرى أحكام هذا القانون الا على الموظفين والمستخدمين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال والعمال باليومية المربوطة ماهياتهم واجرهم فى ميزانية الحكومة العمومية ، على ان هذه الاحكام تسرى بصفة استثنائية على الموظفين والمستخدمين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال والعمال باليومية فى المصالح الآتية غير المدرجة فى ميزانية الحكومة سادسا : مدير عموم ووكيل عموم وباشمهندس ديوان الاوقاف ، ، كما تضمنت المادة ٦٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ نصا مماثلا قضى بعدم سريان أحكامه الا على الموظفين والمستخدمين المربوطة ماهياتهم فى ميزانية الحكومة العمومية وبسريان أحكامه بصفة استثنائية على موظفي بعض المصالح ومن بين هؤلاء الموظفين وزير ووكيل وباشمهندس وزارة الاوقاف ، أى أن احكام القانونين المذكورين لا تسرى على ائمة المساجد

بوزارة الاوقاف وخطبائها ومدرسيها تلك الاحكام التي تضمنت احوال الموظف أو المستخدم الدائم الى المعاش متى بلغ سن الستين ورفقت المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال متى بلغوا الخامسة والستين ما لم يرخص لهم ناظر المالية بالبقاء في الخدمة لمدة معينة بناء على طلبهم ، ومع ذلك فلا يجوز في أى حال من الاحوال ابقاؤهم في الخدمة بعد سن السبعين ، ومفاد ذلك أنه ليس هناك سن معينة لانتهاج خدمة الطائفة المذكورة ، وهذا هو ما جرت عليه وزارة الاوقاف من ابقاء هذه الطائفة في الخدمة مدى الحياة ما دامت حالتهم الصحية تمكنهم من أداء عملهم ، وفي أبريل سنة ١٩٢٨ أصدر مجلس الاوقاف الاعلى لائحة النذور للمساجد والاضرحة التابعة للوزارة على أن يعمل بها من أول يناير سنة ١٩٢٨ ، وقد جاء بالمادة الثامنة من تلك اللائحة ما يأتي : « ينشأ بالوزارة صندوق توفير لمستخدمي المساجد جميعا يودع فيه ما يرد من النذور النقدية وما في حكمها لتصرف منه مكافآت لهؤلاء المستخدمين عن مدد خدمتهم بحسب النظام الذي يقرر له . » ثم أصدرت الوزارة المنشور العام رقم ٣٦ لسنة ١٩٢٨ في ١٥ من ابريل سنة ١٩٢٨ متضمنا احكام اللائحة المذكورة ، وقد نص في البند الثالث منه على ما يأتي : « يتبع في صرف المكافآت لمستخدمي المساجد ما يأتي : (أ) كل مستخدم بالمساجد والزوايا الخيرية التابعة للوزارة أمضى في الخدمة سنة فأكثر وفصل لوفاته أو لعجزه عن القيام بعمله لشيوخه أو مرضه يستحق مكافأة عن مدة خدمته تصرف له أو لورثته الشرعيين (ب) تحتسب هذه المكافأة باعتبارها ماهية نصف شهر من آخر ماهية شهرية للمستخدم عن كل سنة قضائها بالخدمة . (ج) اذا مضت مدة ستة أشهر فأكثر على فصل المستخدم ولم يطلبها هو ولا احد من ورثته سقط حقه فيها ، . وواضح من اللائحة والمنشور ان ليس ثمت سن معينة تنتهي عندها خدمة الامام أو الخطيب ، وانما تنتهي خدمته بوفاته أو بعجزه عن أداء عمله . وفي ١٦ من مايو سنة ١٩٥١ أصدر المجلس الاعلى لوزارة الاوقاف القرار رقم ٢٢٨ بشأن السن الذي يفصل فيه أئمة المساجد وعلمائها وخطبائها ومدرستها الذين يعينون على درجات بميزانية الاوقاف الخيرية والحرمين الشريفين وبشأن مقدار المكافأة التي تمنح عند الفصل وشروط منحها ، وقد جاء بالبند (أولا) من هذا القرار ما يأتي (أ) يفصل المذكورون من الخدمة لبلوغ السن في الخامسة والستين (ب) يعامل المذكورون عند الفصل بالنسبة لمقدار المكافأة التي تمنح لهم هم وورثتهم من بعدهم وكذلك بالنسبة لشروط منح هذه المكافأة بمثل ما يعامل به الموظفون المؤقتون المعينون على ميزانية الادارة العامة أو ورثتهم ، ونص

البند الثالث من القرار المشار اليه على أن « الاثمة والعلماء والمدرسون الحاليون تسرى عليهم القواعد التي نص عليها في البند (أولا) اذا اعطوا اقرارا كتابيا بقبولهم اياها ، ومن لم يعط منهم هذا الاقرار الكتابي يستمر في معاملته بالنسبة للمكافأة طبقا لاحكام لائحة النذور الصادرة في ٢٥ من ابريل سنة ١٩٢٨ ، ، وفي ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ صدر القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للاذخار والمعاشات لموظفي الحكومة المدنيين ، ولم يشمل هذا القانون موظفي وزارة الاوقاف ، وانما صدر لهؤلاء قانون مماثل هو القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، وقد نص في مادته الاولى على أنه « ينشأ في مصلحة صناديق التأمين والادخار الحكومية بوزارة المالية والاقتصاد صندوق للتأمين للموظفين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة ضمن الباب الاول في ميزانيه وزارة الاوقاف (الادارة العامة والاوقاف الخيرية واوقاف الحرمين الشريفين والاوقاف الاهلية) ولو كانوا معينين قبل العمل بأحكام هذا القانون وصندوق آخر للاذخار يخصص لغير المثبتين من هؤلاء الموظفين ولا تسرى احكام هذا القانون على الموظفين الذين تزيد سنهم عند العمل به على السن المعينة لتقاعدهم في الحكومة ، ومؤدى ذلك ان الموظفين الموجودين بالخدمة حاليا من ذوى الاعمار الذين تزيد سنهم على سن التقاعد لا يتمتعون بنظام الادخار ، أما من تقل اعمارهم عن هذه السن فانهم يتمتعون بأحكام هذا القانون بشرط أن يتركوا الخدمة في سن التقاعد المقررة قانونا وذلك ما لم يقرر مجلس الاوقاف الاعلى حرمانهم من الاشتراك في هذين الصندوقين طبقا للمادة ٢٨ منه ، وفي ١٦ من يناير سنة ١٩٥٤ صدر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالازهر ناصتا في مادته الاولى على أنه « يستبدل بالبند (أولا) من المادة الاولى من لائحة التقاعد المشار اليها النص الآتى :

(أولا) من بلغ سن الخامسة والستين ميلادية ، (وكان البند الاول من لائحة التقاعد مسالفة الذكر رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ ينص على أن يحال على التقاعد من العلماء من بلغ من العمر سبعين سنة شمسية) كما نص في المادة الثانية منه على أنه « فيما عدا ما نص عليه البند (أولا) من المادة الاولى من لائحة التقاعد المشار اليها تسرى أحكام قوانين المعاشات الخاصة بموظفي الدولة على علماء الازهر وموظفيه من العلماء متى طلبوا ذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون على أن يعفى من يطلب منهم ذلك من أداء الفرق بين ما استقطع منه للمعاش عن المدة السابقة وما تقضى به أحكام قوانين المعاشات بالنسبة الى الاستقطاع ، وقد تقدمت وزارة الاوقاف الى مجلس الوزراء بمذكرة بشأن معاملة ائمة

المساجد بالوزارة وخطبائها ومدرسيها معاملة علماء ومدرسي الأزهر الذين صدر في شأنهم القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ ، استهلتها الوزارة بذكر ما جرى عليه العمل من تطبيق قواعد اعتزال الخدمة بالنسبة للعلماء والمدرسين بالأزهر على أئمة ومدرسي المساجد بها بأن تستغنى عن خدماتهم متى بلغوا سن السبعين وتصرف لهم مكافآتهم طبقاً للائحة النذور وهي لا تزيد على ثلاثين جنيهاً عن طوال مدة خدمتهم ثم قيام بعض الأئمة الذين فصلوا من الخدمة برفع دعوى ضد الوزارة بمحكمة القضاء الإداري يتظلمون فيها من هذا الوضع وصدور حكم لصالحهم يقضى بإبقائهم في الخدمة مدى الحياة متى كانوا قادرين على العمل ، ثم قيام الوزارة بعد ذلك بتعديل لائحته الداخلية وقد سبق بيان ذلك - وعملت اقرارات للتوقيع عليها من هؤلاء الأئمة بتخييرهم بين أمرين : أما البقاء في الخدمة مدى الحياة وفي هذه الحالة تصرف لهم المكافأة طبقاً للائحة النذور ، وأما الفصل عند بلوغ سن الخامسة والستين وفي هذه الحالة تصرف لهم المكافأة طبقاً لما يعامل به الموظفون المؤقتون بالحكومة ، ونظراً لأن بعض الأئمة الذين أعطوا اقراراً بقبولهم البقاء في الخدمة مدى الحياة عادوا وطلبوا التصريح لهم بالخروج في سن الخامسة والستين على أن يمنحوا المكافأة طبقاً للائحة المعاشات ، كما أن بعضاً ممن طلب البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين عاد وطلب البقاء في الخدمة مدى الحياة ، فقد استطلعت الوزارة رأى الشعبة الثقافية والاجتماعية بمجلس الدولة في هذا الموضوع فأشارت بأن الأئمة ومن اليهم يعتبرون من موظفي الدولة ويسرى عليهم ما يسرى على سائر الموظفين في شأن تحديد سن تقاعدهم بحسب حالتهم سواء من قبل منهم البقاء مدى الحياة ومن لم يقبل ، وأشارت على الوزارة بأن تلغى الاقرارات السابق التوقيع عليها منهم ، ثم أشارت الوزارة في مذكرتها الى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ وإلى أن أئمة المساجد ومن اليهم ينقسمون الى قسمين : الاول وهم الذين دخلوا الخدمة قبل سنة ١٩٣٠ وحرروا من الامتيازات التي كان يستفيد منها جميع موظفي الحكومة ، ومنها التشييت وهؤلاء ترى الوزارة ان العدالة تقتضى النظر في حالتهم وتشييتهم في الخدمة مع ربط معاشات استثنائية لهم على حساب وزارة الاوقاف على أساس ما وصلت اليه ماهياتهم في سن الخامسة والستين مع اعفائهم من دفع احتياطي المعاش عن مدة خدمتهم السابقة أسوة بعلماء ومدرسي الأزهر مع انتهاء خدمة من وصلت سنهم الخامسة والستين فأكثر ، وأما القسم الثاني وهم الذين عينوا في الخدمة سنة ١٩٣٥ فيكون شأنهم شأن باقي موظفي الدولة من حيث الانتفاع بقانون التأمين والادخار وانتهاء مدة الخدمة . وقد وافق مجلس

الوزراء بجلسته المنعقدة في ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٤ على ما ورد بهذه المذكرة الا أن وزير الاوقاف عاد ورأى تأجيل التنفيذ نظرا الى أن الرغبة في وظائف الامامة والخطابة غير متوافرة لدى المواطنين ولا يمكن شغل هذه الوظائف فيما لو نفذ هذا الآن ، وفي ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ونص في المادة الاولى منه على أنه « ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات لجميع موظفي الدولة المدنيين غير المشبتهين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخضع بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة الى درجات في الميزانية العامة للدولة أو في الميزانيات الملحقه بها ، كما ينشأ صندوق آخر للتأمين والمعاشات مخصص للموظفين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخضع بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة الى درجات في الميزانيات المستقلة وهي ميزانية الجامعات وميزانية الجامع الازهر والمعاهد الدينية وميزانية وزارة الاوقاف وميزانية المجالس البلدية ومجالس المديریات ٠٠ » ونصت المادة ١٧ على أنه « مع عدم الاخلال بحكم المادة ١٠٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة الاولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليهما تنتهي خدمة الموظفين المنتفعين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين فيما عدا الوزراء ونواب الوزراء ويستثنى من ذلك العلماء الموظفون بمراقبة الشئون الدينية بوزارة الاوقاف فيجوز بقاؤهم حتى سن الخامسة والستين » ، وبينت المادة ١٨ كيفية حساب المعاش ونصت المادة ١٩ على أنه « يقصد بعمدة خدمة الموظف المحسوبة في المعاش المدد التي قضاها في إحدى الوظائف المنصوص عليها بعد استبعاد المدد الآتية : (١) ٠٠ (٢) ٠٠ (٣) مدد الخدمة بعد سن الستين ويستثنى من ذلك المدد التي يقضيها الوزراء ونواب الوزراء في المناصب المذكورة بعد السن المشار اليها والمدد التي يقضيها العلماء والمدرسون والعلماء الموظفون بالازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية والعلماء الموظفون في مراقبة الشئون الدينية بوزارة الاوقاف حتى الخامسة والستين فيؤدي عنها اشتراك بواقع ٩٪ من كل من المذكورين والخزانة العامة والازهر ومعاهده الدينية ووزارة الاوقاف » ونص أخيرا في المادة ٦٦ على أن يعمل به من أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

ويتضح من مطالعة احكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ان مناط الافادة منه أن يكون الموظف ممن توافرت فيه شروط المادة الاولى وأن يكون موجودا فعلا في الخدمة وقت صدوره . وأن كان قد

جاوز وقتذاك السن المحددة فى المادة ١٧ للحالة الى المعاش وفى هذه الحالة يستبعد من المدة المحسوبة فى المعاش المدد التى تقضى بعد السن المحددة للحالة الى المعاش وفقا لاحكام المادة ١٩ من القانون .

وقد قررت وزارة الاوقاف فى ١٧ من يناير سنة ١٩٥٧ معاملة المدعى طبقا للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ فأحالته الى المعاش اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٧ - تاريخ بلوغه سن الخامسة والستين - مع خصم ٩٪ من ماهيته الاصلية لحساب صندوق التأمين والادخار من ذلك التاريخ، ولما تبين لها بعد ذلك أنه كان قد بلغ سن الخامسة والستين فى أول يناير سنة ١٩٥١ عادت فسحبت قرارها الاول وقررت صرف مكافأة له عن مدة خدمته ، ظنا منها أنه وقد بلغ سن الخامسة والستين قبل صدور القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ فانه لا يفيد من أحكامه .

ولكن لما كان مناط الافادة من أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه أن يكون الموظف موجودا فى الخدمة فعلا وقت صدوره مع توافر شروط المادة الاولى من القانون ، فاذا كان قد جاوز السن المحددة فى القانون للحالة الى المعاش استبعدت المدة التى قضاهها بعد السن المذكورة من المدة المحسوبة فى المعاش ، ولما كان الثابت أن المدعى كان فى خدمة وزارة الاوقاف عند صدور القانون سالف الذكر وأحيل الى المعاش بالتطبيق لاحكامه فانه يتعين ربط معاش له وفق أحكام ذلك القانون عن مدة خدمته السابقة من ٧ من يونية سنة ١٩٣٠ الى أول يناير سنة ١٩٥١ بعد وفائه بالتزاماته المالية التى يرتبها القانون كافة .

٥٦٢ - ٥ (١٩٦٠/٣/٢٦) ٥٩٩/٦٥/٥

١٢٢٢ - القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ الذى أجاز فصل الموظفين من الدرجة الثانية وما فوقها بشروط معينة - تقريره مبدأ كان مقررا فى ظل الاوضاع السابقة على صدوره - استحدثه ضمانات للموظف .

ان القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ عندما أجاز فى مادته الاولى حالة الموظف الى المعاش قبل بلوغ السن المقررة لترك الخدمة اذا كان من الموظفين من الدرجة الثانية فما فوقها بناء على اقتراح لجنة وزارية يشكلها مجلس الوزراء متى تبين عدم صلاحيته للوظيفة ، مع ضم مدة خدمة لا تجاوز السنة وأداء الفرق بين المرتب والمعاش مشاهرة ، وذلك خلال الفترة التى حددها من ٣ من يناير سنة ١٩٥٤ الى ١٤ من يناير سنة ١٩٥٤ - ان القانون المذكور لم يستحدث جديدا فى شأن جواز حالة الموظف الى المعاش بغير الطريق التأديبى ، بل ما استحدثه هو إيجاد ضمانات لم تكن مقررة له من قبل بجعل اقتراح فصله منوطا أولا بلجنة وزارية تفحص حالته وتبدي رأيها فى صلاحيته للبقاء فى الوظيفة من

مدته ، كما رتب له حقوقا مالية ما كان ليظفر بها لولا النص عليها ، ذلك
انه اذا كانت الحكومة تملك من الاصل فصل الموظفين بغير الطريق
التأديبي لعدم صلاحيتهم للبقاء في الوظيفة ، وتم ذلك وفقا للقانون ،
وخلا من اساءة استعمال السلطة ، كان القرار سليما مبررا من العيب ،
مما لاوجه معه لمساءلة الحكومة بتعويض عنه .

١٦١ - ٢ (١٩٥٧/٦/٢٩) ٢ / ١٣٣٥/١٣٧

ب - معاشات في الاقليم السوري (رواتب تقاعدية)

١ - مدد محسوبة ضمن رواتب التقاعد

١٢٢٣ - كاتب عدل - حساب مدة خدمته ضمن راتب التقاعد - القانون
الصادر في ١٩٢٣/١/٢١ في شأن تصنيف كتاب العدل - قصره على حساب مدة الخدمة بكتابة
العدل على المدة التي قضيت فيها قبل الدخول في خدمة الملاكات - الفاؤه بمقتضى المرسوم
التشريعي رقم ١٦١ لسنة ١٩٣٥ بتعديل نظام الرواتب التقاعدية الملكية والعسكرية - صدر
قانون في ١٩٣٧/٦/١ بتعميم حساب مدة خدمة كتابة العدل في رواتب التقاعد سواء
قضيت قبل أو بعد الخدمة في الملاكات - نفاذه من تاريخ نفاذ القانون الصادر في
١٩٢٣/١/٢١ - القول بقصر الاظادة منه على من انتهت خدمته قبل الفاء القانون مسنة
١٩٣٣ تخصيص بغير مخصص - استفادة من كان موجودا في الخدمة وقت سريان قانون
سنة ١٩٣٣ سواء انتهت خدمته قبل الفائه أو بعد ذلك - قبول خدمات المستفيدين من
هذه التشريعات وحقوقهم وفقا لاحكامها التي كانت سارية عليهم قبل نفاذ المرسوم الاشتراعي
رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٩ - سريان هذا المرسوم الاشتراعي على الحقوق المتولدة منه من تاريخ
نشره فقط - بيان ذلك .

في ٢١ من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٣٣ صدر قانون في
شأن تصنيف كتاب العدل نص على ما يأتي : « الموظفون الذين سبق لهم
القيام بوظائف كتابة العدل بالعائدات تحسب لهم المدة التي وجدوا فيها
بوظيفة كتابة العدل في تصفية رواتب تقاعدهم على شرط أن يسددوا
العائدات التقاعدية عن المدة المذكورة على أسناس أول راتب يتقاضونه من
الخزينة بعد العائدات ، ، فحكم هذا النص مقصور على من اشتغل كاتب
عدل ثم عين في خدمة الملاكات .

وفي ٤ من تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٣٥ صدر المرسوم
التشريعي رقم ١٦١ بتعديل نظام الرواتب الملكية والعسكرية . ونص في
المادة ٦٣ منه على أن « تلغى كافة الانظمة القديمة المختصة بالتقاعد مع
ملاحقها بما فيها القانون الصادر في ٢١ من كانون الثاني (يناير) سنة
١٩٣٣ المتعلق بالخدمات المؤداة من قبل الموظفين الذين شغلوا سابقا وظيفة

كاتب عدل ٠٠ الخ ، وبهذا النص ألغى قانون سنة ١٩٣٣ المشار اليه في
الفقرة السابقة .

وصدر بعد ذلك في أول حزيران (يونية) سنة ١٩٣٧ قانون د ذيل
للمادة القانونية الصادرة من المجلس النيابي بتاريخ ٢١ من كانون الثاني
(يناير) سنة ١٩٣٣ الملحق بقانون التقاعد ، وقد نصت المادة الاولى منه
على أن « المدة التي يقضيها الموظف في كتابة العدل بعد ترك الوظيفة هي
مثل المدة التي يقضيها في كتابة العدل أو تحرير المقالات قبل دخوله في
مثل الوظيفة ، وتحسب له في تصفية راتبه التقاعدي على شرط أن يسدد
العائدات التقاعدية عن المدة المذكورة على أساس آخر راتب تقاضاه من
آخر وظيفة تركها » واعتبر نافذا من تاريخ نفاذ القانون الاول الصادر في
٢١ من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٣٣ ، ومن ثم فإن كاتب العدل
الموجود في الخدمة وقت نفاذ هذا القانون يفيد منه ، ولا يغير من ذلك
أن يكون قد ظل في الوظيفة بعد الغائه في سنة ١٩٣٥ بمقولة ان الافادة
منه مقصورة على من انتهت مدة خدمته قبل هذا الالغاء ، اذ لا يجوز أن
يكون لهذا الالغاء مساس بالحقوق المكتسبة التي نشأت لذويها قبل
الغائه - كما أن القول بأن تقصر الافادة على من تكون خدمته قد انتهت
قبل هذا الالغاء ، ففضلا عما فيه من تخصيص بلا مخصص ، فانه ينطوي
على تمييز في المعاملة بين موظفين تماثلت أوضاعهم القانونية وقت الالغاء
اذ كانوا جميعا في الخدمة لدى نفاذ القانون في سنة ١٩٣٣ ، فنشأ لهم
جميعا بذلك حق مكتسب في الافادة منه ، ولا يجوز أن يعامل من استمر
في الخدمة بعد ذلك معاملة أدنى ممن تركها .

ولما كان المرسوم التشريعي رقم ٣٤ الصادر في ٢٧ من نيسان
(ابريل) سنة ١٩٤٩ قد نص في المادة ٦٠ منه تحت عنوان (أحكام شتى
وأحكام انتقالية) على أن « خدمات المستفيدين من التشريع السابق
وحقوقهم عن المدة السابقة لتاريخ نشر هذا المرسوم التشريعي تقبل ضمن
الشروط ، وبمقتضى الأحكام التي كانت سارية عليهم » ، ثم نصت المادة
٦٦ منه على أنه « مع مراعاة أحكام المادة ٦٠ تلغى جميع الأحكام السابقة
المتعلقة بالتقاعد » ، وأخيرا نصت المادة ٦٧ منه على أن « يطبق هذا
المرسوم التشريعي على الحقوق المتولدة اعتبارا من تاريخ نشره » ، فانه
طبقا لهذه النصوص يكون حق كاتب العدل ، المعين قبل الغاء القانون
الصادر في سنة ١٩٣٣ ، في حساب مدة خدمته في وظيفة كاتب عدل
في تصفية راتبه التقاعدي ، طبقا لقانون سنة ١٩٣٣ ، معدلا بقانون سنة
١٩٣٧ ، مقصورا على المدة من تاريخ تعيينه في هذه الوظيفة حتى تاريخ

صدر المرسوم التشريعي رقم ٢٤ في ٢٧ من نيسان (ابريل) سنة ١٩٤٩. المشار اليه آنفا ، وبشروط أن يسدد العائدات التقاعدية عنها ، وفقا لاحكام قانون سنة ١٩٣٧ .

٧٩ - ٢ س (١٩٦٠/٩/٢١) ١٣٥٢/١٤٠/٥

١٣٢٤ - موظف مؤقت أو مساعد - تثبيت في وظيفة في ملاك الدولة الدائم - ضم مدة خدمته في حساب التقاعد - المادة الثامنة من المرسوم التشريعي رقم ١٦١ لسنة ١٩٣٥ الخاص بالرواتب التقاعدية تقصر مدة الخدمة في الوظائف المؤقتة أو المساعدة على بعض هذه الوظائف على سبيل الحصر - تعميم الافادة من مزية الضم على جميع الموظفين المؤقتين والمساعدين بالمرسوم التشريعي رقم ٦٢ أ س الصادر في ١٩٤٣/٣/٦ المعدل للمادة الثامنة سالفة الذكر - شرط التثبيت في ملاكات الدولة الدائمة - المرسوم الاشتراعي رقم ١ . س تاريخ ١٩٤١/٥/٢١ بتشكيل دائرة الاعاشة ، والمرسوم التشريعي رقم ١٥٠ تاريخ ١٩٤٣/٨/٥ بتنظيم وزارة الاعاشة وتحديد ملاكها - وضعهما نظاما خاصا لموظفي الاعاشة المعينين من خارج ملاك الدولة - اعتبارهم موظفين مؤقتين - النص على أنهم ليسوا في ملاكات الدولة ، وانهم يتقاضون تعويضات غير تابعة للعائدات التقاعدية - عدم اخذتهم من تعميم مزية ضم مدة الخدمة بالتعديل السالف الذكر .

لئن كان التعديل الذي أدخل على الفقرة الثانية من المادة الثامنة من المرسوم التشريعي رقم ١٦١ لسنة ١٩٣٥ بمقتضى المرسوم التشريعي رقم ٦٢ أس تاريخ ٦ من آذار (مارس) سنة ١٩٤٣ قد قضى بأن الموظفين المساعدين الذين عينوا بمرسوم أو قرار وزاري أو قرار من المحافظين وثبتوا خلال استخدامهم في ملاكات الدولة الدائمة ضمن الشروط وحدود السن المنصوص عليها في نظام الموظفين العام ونظام الملاك الخاص يمكنهم المطالبة بادخال خدماتهم المذكورة ، في مدة خدمتهم الفعلية بقرار من وزير المالية على أن تؤدي العائدات التقاعدية عن هذه الخدمات ، وبذلك عُمم الافادة من تلك المزية على الموظفين المؤقتين والمساعدين كافة ، بعد أن كانت مقصورة على بعض الموظفين المؤقتين على سبيل الحصر ، الا أنه يبين من الاطلاع على المرسوم الاشتراعي ١ . س بتاريخ ٢١ من أيار (مايو) سنة ١٩٤١ بتشكيل دائرة الاعاشة ، والمرسوم التشريعي رقم ١٥٠ تاريخ ٥ من آب (أغسطس) سنة ١٩٤٣ بتنظيم وزارة الاعاشة وتحديد ملاكها ، أن لموظفي وزارة الاعاشة المعينين من خارج ملاك الدولة - كما هي الحال في شأن المدعى - نظامهم الوظيفي الخاص بهم فيعتبرون بمثابة موظفين مؤقتين ، ويتقاضون فقط تعويضات أساسية يضاف اليها علاوات غلاء المعيشة والتعويضات العائلية ، وتكون غير تابعة للعائدات التقاعدية ، كما أن لوزارة الاعاشة موازنتها الخاصة المستقلة عن الموازنة العامة للدولة ولها مواردها الخاصة بها ، ومن ثم فلا يفيد هؤلاء الموظفون من التعديل

معاشات (ب - الاقليم
السوري (١) مدد محسوبة
ضمن نواتب التقاعد)

الذي أدخل على الفقرة الثانية من المادة الثامنة من المرسوم التشريعي رقم ١٦١ لسنة ١٩٣٥ ، بعد اذ نص صراحة في القوانين الخاصة بوزارة الاعاشة ، على أنهم ليسوا في ملاكات الدولة ، وأنهم لا يتقاضون مرتبات شهرية ، وإنما يتقاضون تعويضات غير تابعة للعائدات التقاعدية .

٥٢ - ٢ س (١٩٦٠/٩/٢١) ١٢٧٠/١٣٢/٥

١٢٢٥ - وكيل - ضم مدة خدمته في حساب التقاعد - اعتباره موظفا عاما - اتضاف خدمته بصفة التأقيت - تقاضيه تعويضات لا راتبا وفقا للمادة ٩٣ من قانون الموظفين الاساسي رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ - عدم حساب مدة خدمته في التقاعد - اساس ذلك .

ولئن كان الوكيل يعتبر موظفا عاما ، وله بهذه المثابة ممارسة جميع صلاحيات الاصيل ، وانه نظام يتصف بصفة التأقيت بالنسبة الى الشاغل للوظيفة ، الا أنه يجب ألا يغرب عن البال أنه يبين من مراجعة المواد ٨٨ وما بعدها من قانون الموظفين الاساسي رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ ، وبوجه خاص المادة ٩٣ التي تنص على أنه « يحق للمتقاعد أو الفرد الذي يدعى للقيام بوكالة وظيفة أن يتقاضى تعويضا لايتجاوز مقداره الراتب المقطوع للدرجة الاخيرة من مرتبه الاصيل » - ان المدة التي تقضى في وظيفة وكيل هي مدة مؤقتة مرهونة بشغور الوظيفة ، وأن الوكيل يتقاضى خلالها تعويضا لا راتبا ، ومن ثم فان خدمة الموظف بصفة وكيل لا تعد طبقا لقانون الموظفين الاساسي من الخدمات التي تدخل في حساب التقاعد ، اذ أن مايتقاضاه الوكيل في مثل هذه الحالة وطبقا لما نصت عليه المادة ٩٣ سالفة الذكر ، لايتسم بصفة الراتب الشهري ، بل يعد تعويضا .

٥٢ - ٢ س (١٩٦٠/٩/٢١) ١٢٧٠/١٣٢/٥

١٢٢٦ - الموظفون المحليون الاصيلون بحكومة جبل الدروز - استحقاقهم تعويض

تسريح وفقا للقرارات رقم ٢٤١٦ الصادر في ١٦ من تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٣٦ لا راتبا تقاعديا - عدم التفرقة في هذا الشأن بين الموظفين المدنيين والموظفين العسكريين في الدوك- لرسوم رقم ١٤٢ الصادر في ١٤ من شباط (فبراير) سنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٢١٣ بتاريخ ٣ من آب (أغسطس) سنة ١٩٥٤ لا يقرر كذلك معاشات تقاعد للموظفين اللبنانيين به - هدفه ضم المدة التي بقي فيها هؤلاء خارج الوظيفة في عهد الاحتلال الى مدة خدمتهم السابقة بما يستتبعه من الحادة التقاعدين منهم على اساس هذا الضم - بيان ذلك .

ان القرار رقم ٢٤١٦ المتضمن نظام صرف تعويض الخروج من الوظيفة أو التسريح المتوجبة للموظفين من أهالي البلد الاصيلين التابعين لحكومة جبل الدروز الصادر في ١٦ من تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٣٦ والمصدق عليه في ٧ من كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٣٦ قد

جرى نص المادة الاولى منه بما يلي : « كل موظف محلي أصيل مسرح لسبب غير تأديبي يأخذ تعويض تسريح محسوباً على أساس نصف راتبه الشهري الاخير لكل سنة خدمة فعلية . أن تعويض التسريح لا يمكن بأى حال ومهما كانت مدة خدمة الموظف أو المستخدم المسرح ، لا يمكن أن يقل عن راتب شهر عن كل شهر أو جزء من الشهر الزائد على مجموع عدد أعوام الخدمة . تخصص علاوة قدرها ١٢/١ من التعويض العائد لسنة كاملة » . كما جرى نص المادة الاولى من المرسوم رقم ١٤٢ بتاريخ ١٤ من شباط (فبراير) سنة ١٩٢٩ المعدلة بالقانون رقم ٢١٣ بتاريخ ٣ من آب (أغسطس) سنة ١٩٥٤ بما يلي : « ان الموظفين الملكيين والعسكريين والمتقاعدين الذين سبق لهم خدمة في وظيفة من وظائف الدولة أو المؤسسات العامة واشتركوا في ثورة ١٩٢٠ و ثورة ١٩٢٥ و ١٩٢٦ أو اشتركوا في خدمة القضية الوطنية ، واستشهدوا أو حكم عليهم من أجلها بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ولم يستخدموا من بعد الحكم عليهم حتى مبدأ الدور الوطنى تضم الى مدة خدمتهم السابقة المدة التى بقوا خارج الوظيفة فى عهد الاحتلال حتى مبدأ العهد الوطنى » ، ونصت المادة الثانية من القانون ١٤٢ سالف الذكر على أنه « يعاد النظر فى حسابات معاشات التقاعد للمتقاعدين من هؤلاء على أساس هذه الاضافة وأساس الراتب المحدد » ، . ويبين من مطالعة هذه النصوص ان القرار رقم ٢٤١٦ لا يمنح رواتب تقاعدية ، بل انه قد هدف أساساً الى تقرير تعويض تسريح للموظفين المحليين بفئات معينة عن مدة خدمتهم الفعلية ، ويستوى فى مجال تطبيقه الموظفون المدنيون والموظفون العسكريون فى الدرك لان نصوصه فى هذا الخصوص جاءت مطلقة غير مقصورة على المدنيين من الموظفين ، أما القانون رقم ١٤٢ الاتف الذكر فكان يهدف الى أن تضم الى مدة خدمة الموظفين المبينين به المدة التى بقوا فيها خارج الوظيفة فى عهد الاحتلال حتى مبدأ العهد الوطنى لا الى تقرير معاشات تقاعد لهؤلاء الموظفين ، وإنما يستتبع هذا الضم بطبيعة الحال إعادة النظر فى حسابات معاشات التقاعد للمتقاعدين من هؤلاء الموظفين على أساس هذه الاضافة .

٧٧ - ٢ س (١٩٦٠/٩/٢١) ١٣٤٤/١٣٩/٥

٢ - تصحيح سنن الميلاد

١٢٢٧ - القرار رقم ٢٠٥٩ بتاريخ ١٤/٣/١٩٣١ فى شأن نظام تقاعد موظفي حكومة اللاذقية - المتخذة فى شأن الموظفين الموجودين بالخدمة وقت صدوره بتاريخ توليهم حسب القيود المبنية فى سجلات احوال النفوس فى أول كانون الثاني سنة ١٩٣٠ - حصول احد هؤلاء الموظفين سنة ١٩٦٢ على حكم بتصحيح تاريخ ميلاده وقيده معطلاً بسجل النفوس -

استقرار حالته على اساس هذا التاريخ المنون بالسجل - ضم منطقة اللاذقية الى الدولة السورية وتطبيق قانون التقاعد المعمول به في سوريا (المرسوم التشريعي رقم ١٦١ لسنة ١٩٣٥) في محافظة اللاذقية - ليس من مقتضاه المساس بالاوضاع المستقرة طبقا للقوانين التي كان معمولا بها في اللاذقية قبل انضمام - وجود نص في المرسوم المذكور يقضي بعدم الاعتماد بتصحيحات السن الجارية بعد تحرير النفوس في سنة ١٩٢٢ الا اذا كان لتصحيح خطأ حسابي وقع عند تحويل التاريخ العثماني الى التاريخ الميلادي - لا يؤثر في حالة من صحح سنة في عام ١٩٢٩ من موظفي حكومة اللاذقية - اساس ذلك - ذلك .

في ١٤ من شباط سنة ١٩٣١ صدر في محافظة اللاذقية القرار رقم ٢٠٥٩ في شأن نظام تقاعد موظفي حكومة اللاذقية . وقد نصت المادة ٤٩ منه على أن « يثبت تاريخ تولد الموظفين الموجودين على رأس الخدمة في تاريخ نشر هذا القرار حسب القيود المدونة في سجلات احصاء النفوس بتاريخ أول كانون الثاني سنة ١٩٣٠ أما الذين سيدخلون بالوظيفة تجديدا فحسب تذاكر النفوس التي تطلب منهم حق تعيينهم » وقد ضمت منطقة اللاذقية فيما بعد الى الدولة السورية وصدر المرسوم التشريعي رقم ١٥٤ في ١٧/٨/١٩٤٣ ونص فيه على أن يطبق في محافظة اللاذقية قانون التقاعد المعمول به في سوريا قبل ان تضاف اليها اللاذقية ، (وهو المرسوم التشريعي رقم ١٦١ لسنة ١٩٣٥) وعلى ان تلغى القوانين المحلية السابقة . الا أنه ليس من مقتضى هذا النص المساس بالاوضاع المستقرة طبقا للقوانين التي كان معمولا بها في محافظة اللاذقية . فاذا كان المدعى موجودا بالخدمة بحكومة اللاذقية قبل صدور القرار رقم ٢٠٥٩ لسنة ١٩٣١ قد حصل على حكم بتصحيح تاريخ ميلاده يجعله سنة ١٩١١ وقيد بسجل النفوس على أنه من مواليد سنة ١٩١١ وأشر أمام اسمه بالعدد الاحمر بما يفيد أن تاريخ ميلاده صحح من سنة ١٩١٣ الى سنة ١٩١١ بمقتضى الحكم رقم ١٠ الصادر في ١١/١/١٩٢٩ ولما التحق بخدمة الحكومة باللاذقية في ١٨ من آذار سنة ١٩٢٩ قبل بها على أساس أنه من مواليد سنة ١٩١١ بناء على الحكم القضائي المذكور ، فان حالة هذا الموظف من ناحية تاريخ ميلاده تكون قد استقرت بناء على ذلك الحكم الذي ما كان ليجوز اغفاله وعدم الاعتماد به ، طبقا للقرار رقم ٢٠٥٩ لسنة ١٩٣١ بنظام التقاعد في محافظة اللاذقية . ولا يؤثر في حالته وجود نص في المرسوم التشريعي رقم ١٦١ لسنة ١٩٣٥ الخاص بنظام التقاعد في الحكومة السورية يقضي بعدم الاعتماد بتصحيحات السن الجارية بعد تحرير النفوس في سنة ١٩٢٢ الا اذا كان ذلك لتصحيح خطأ حسابي وقعت فيه لجان الاحصاء عند تحويل التاريخ المالي العثماني الى التاريخ الميلادي ، ذلك أن وضع المدعى كان قد استقر - كما سلف البيان - طبقا للقرار رقم ٢٠٥٩ لسنة ١٩٣١ فضلا عن أن قانون التقاعد في سوريا اتخذ أساسا لاثبات

تاريخ الميلاد سجلات تحرير النفوس الذي تم في سنة ١٩٢٢ في حين أن قانون التقاعد في اللاذقية اتخذ أساسا له القيود المدونة في السجلات احصاء النفوس في أول كانون الثاني سنة ١٩٣٠ . فالاستاس في القوانين مختلف ، وقد استوفى المعنى الشروط التي كان يتطلبها القانون الذي كان خاضعا له وهو القرار رقم ٢٠٥٩ ولا يجوز أن يحدد تاريخ ميلاده على أساس احصاء سنة ١٩٢٢ المنصوص عليه في المرسوم التشريعي رقم ١٦١ لسنة ١٩٣٥ لان هذا الاحصاء لم يشمل ، ولا يمكن القول بأن الاحصاء الذي تم في اللاذقية في سنتي ١٩٢٤ و ١٩٢٥ يقابل الاحصاء الذي عمل به سوريا سنة ١٩٢٢ ، لانه لا ارتباط بين الاحصاءين وقد كانت سوريا واللاذقية كل منهما دولة مستقلة عن الاخرى .

٥٤ - ٢ س (١٩٦٠/٩/٢١) ١٢٧٩/١٣٣/٥

٣ - رواتب تقاعدية لرجال الشرطة والدرك

١٢٢٨ - سرد للتشريعات التي تحكم الرواتب التقاعدية لرجال الشرطة والدرك بالاقليم السوري - توحيد قوى الدرك والشرطة بموجب قرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٣/٣/١٩٥٨ لا يعنى خضوع نظام تقاعد رجال الشرطة للقانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٤ الخاص بسريان قانون تقاعد رجال الجيش على رجال الدرك - القانون الواجب التطبيق في ههنا الخصوص هو المرسوم التشريعي رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بملاك الشرطة - أساس ذلك .
يبين من تقصى التطور التشريعي لنظام رجال الشرطة والدرك أنه في ٣٠ من حزيران سنة ١٩٤٧ صدر المرسوم التشريعي رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٧ متضمنا الملاك الخاص برجال الشرطة ولم يرد به أي نص في شأن القواعد التي تنظم رواتبهم التقاعدية ، وعلى ذلك كانوا يخضعون في هذا الشأن لأحكام المرسوم التشريعي رقم ٣٤ الصادر في ١٧ من نيسان سنة ١٩٤٩ المتضمن نظام الرواتب التقاعدية باعتباره القانون العام ، ثم صدر القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٤ الخاص باعادة العمل بأحكام المرسوم التشريعي رقم ٧٧ الصادر في ٣٠ من حزيران سنة ١٩٤٧ وتعديلاته المتضمن الملاك الخاص للدرك . وقد نص هذا القانون في المادة الرابعة منه على أن « تخضع رواتب الضباط والرقباء والتركيبين المحترفين لحساب التقاعد ويطبق عليهم قانون تقاعد الجيش » ، ثم نصت المادة العاشرة منه على أن « يستفيد عسكريو الدرك من كافة الميزات والاستثناءات والاعفاءات الاخرى التي يستفيد منها عسكريو الجيش » . وواضح من الحكم الاول الذي تضمنته المادة الرابعة أن الذين يطبق عليهم قانون تقاعد الجيش هم رجال الدرك وحدهم دون رجال الشرطة .

وفي ١٣ من آذار (مارس) سنة ١٩٥٨ صدر قرار من رئيس الجمهورية بتوحيد قوى الامن العام والشرطة والدرك والبادية في الاقليم

انسوري ، ثم صدر في ١٣ من نيسان (أبريل) من ذات السنة القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ بنظام هيئة الشرطة في الاقليم السوري ، وقد نصت المادة الاولى منه على أن « الشرطة هيئة نظامية تابعة لوزارة الداخلية ويتمتع رجالها بجميع المزايا المادية والادبية ويستفيدون من كافة الميزات والاستثناءات والاعفاءات التي يتمتع بها ويستفيد منها عسكريو الجيش » . ثم نصت المادة ٣٤ على أن « تطبق على وظائف الشرطيين والحراس الليليين النصوص القانونية والتنظيمية المعمول بها في الاقليم السوري من حيث التعيين والترفيغ والتعويضات وغيرها - أما الرواتب فيراعى في شأنها ما جاء بالجدول المرافق » . وأخيرا نصت المادة ٤٠ منه على أن « تطبق على رجال الشرطة القوانين والأنظمة التي كان يعمل بها في الدرك عند العمل بقرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٣/٣/١٩٥٨ بتوحيد قوى الدرك والشرطة وذلك بالنسبة لما لم ينص عليه صراحة في هذا القانون ، وإذا كان رجال الدرك يخضعون بالنسبة لرواتبهم التقاعدية لنظام الرواتب التقاعدية العسكرية الصادر به المرسوم التشريعي رقم ١٨ لسنة ١٩٥٠ وهذا بمقتضى النص الصريح الوارد في المادة ٤ من القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر ، فقد ثار الجدل حول ما اذا كان رجال الشرطة أصبحوا هم أيضا بمقتضى المادة الاولى والمادة الاربعين من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه آنفا يفيدون من نظام الرواتب التقاعدية العسكرية أسوة برجال الدرك » .

يلاحظ أن نص المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ ، الذي يقضى بالرجوع الى القوانين والأنظمة التي كان يعمل بها في الدرك عند العمل بقرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٣/٣/١٩٥٨ بتوحيد قوى الدرك والشرطة فيما لم ينص عليه صراحة في هذا القانون ، لا يعنى افادة رجال الشرطة من النص الوارد في المادة ٤ من القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٤ وهو النص الخاص بخضوع رجال الدرك لقانون تقاعد الجيش ، ذلك أن الرجوع الى هذا القانون في خصوص تقاعد رجال الشرطة لا محل له ما دامت المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ قد تضمنت الحكم في ذلك باحالتها الى قانون آخر هو المرسوم التشريعي رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بملاك الشرطة والذي لم يتضمن نصا مماثلا لنص المادة ٤ من القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص باعادة العمل بالمرسوم رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٧ المتضمن ملاك الدرك » .

وفضلا عن ذلك فإن نظام الرواتب التقاعدية هو نظام مالي خاص يقوم على أسس وموازنات مالية معينة فلا يفيد منه الا من كان يقصد القانون سريانه عليه بالذات وذلك بنص خاص فيه ، أو كان هذا القصد واضحا

بما لا شبهة فيه ، ولذا فان ما نصت عليه المادة الاولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ من حق رجال الشرطة في أن يتمتعوا بجميع المزايا المادية والادبية ويفيدوا من كافة الميزات والاستثناءات والاعفاءات التي يتمتع بها ويفيد منها عسكريو الجيش ، وما نصت عليه المادة ٤٠ من هذا القانون من أن يطبق على رجال الشرطة القوانين والانظمة التي كان يعمل بها في الدرك عند صدور قرار رئيس الجمهورية بتوحيد قوى الدرك والشرطة - هذان النصان الواردان بعبارات عامة لا يقتضيان افادة رجال الشرطة من نظام الرواتب التقاعدية العسكرية لما لهذا النظام من خصوصية معينة كما سلف البيان ، يؤكد ذلك أن المشرع عندما أراد تطبيق نظام التقاعد العسكري على رجال الدرك نص على ذلك صراحة في المادة الرابعة من القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٤ السابق الاشارة اليه ، مع أنه في الوقت ذاته نص في المادة العاشرة من ذات القانون على أن يستفيد عسكريو الدرك من كافة الميزات والاستثناءات والاعفاءات التي يستفيد منها عسكريو الجيش ، وهي ذات العبارة التي وردت في المادة الاولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ .

٣١ - ٢ س (١٩٦٠/٩/٢١) ١٢٣٣/١٢٩/٥

١٢٢٩ - تسوية الرواتب التقاعدية وفقا لقانون تقاعد الجيش للموظفين المهودين من رجال الشرطة في مفهوم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ - تحديد المادة ٣٨ من هذا القانون من يعتبر ضابطا وفق احكامه - شرط اصفه صفة الضابط على من عينوا خلال فترة الانتقال ان يتم تدريبهم نظاميا - لا محل لاضفاء هذه الصفة على من سرح قبل ان يتم تدريبه نظاميا - عدم استفادته من قانون التقاعد العسكري وخضوعه لقانون تقاعد الموظفين المدنيين .

ان قانون تقاعد الجيش انما ينطبق على الموظفين المهودين من رجال الشرطة في مفهوم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ . وقد نصت المادة ٣٨ من هذا القانون على أن يعتبر ضابطا وفق أحكام هذا القانون : (١) الضباط الذين في الخدمة عند صدور هذا القانون (٢) الضباط الذين يعينون في وظائفهم خلال فترة الانتقال بعد أن يتم تدريبهم نظاميا وفقا للنظم التي يصدر بشأنها قرار من وزير الداخلية (٣) خريجو كلية البوليس ، وعلى ذلك فان المدعى وان كانت وظيفته وهي مدير ناحية قد نقلت الى ملاك الشرطة ، الا أنه سرح من وظيفته قبل أن يتم تدريبه نظاميا ، ومن ثم لا محل لاضفاء صفة الضابط عليه ولا يخضع لقانون التقاعد العسكري ، وانما يعامل في تصفية حقوقه التقاعدية وفقا لقانون تقاعد الموظفين المدنيين .

٥٤ - ٢ س (١٩٦٠/٩/٢١) ١٢٧٩/١٣٣/٥

٤ - المادة الفلسطينية من نظم التقاعد

١٢٣٠ - المساواة بين السوريين والفلسطينيين في جميع الحقوق والمزايا المترتبة على الوظيفة العامة ، مع الاحتفاظ بالجنسية الاصلية لكل - شمول الافادة من نظم التقاعد متى توافرت في حق صاحب الشأن شروطها - اساس ذلك - المرسوم التشريعي رقم ٣٣ بتاريخ ١٧/٩/١٩٤٩ ، ٧٢ بتاريخ ٢٦/٩/١٩٥٣ والقانون رقم ٢٦٠ الصادر في ١٠/٧/١٩٥٦ .

ان ما نصت عليه المادة الثالثة من المرسوم التشريعي رقم ١٦١ الصادر في ٤ من تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٣٥ من حصر الافادة من أحكامه في الموظفين المالكين والعسكريين المتمتعين - وأفراد أسرهم - بالجنسية السورية قبل الاحداث الخاصة بالفلسطينيين العرب وبأوضاعهم في الاقليم السوري ، وما قضت به المادة الاولى من المرسوم التشريعي رقم ٣٤ بتاريخ ٢٧ من نيسان (ابريل) سنة ١٩٤٩ الخاص بنظام الرواتب التقاعدية من تطبيق أحكامه على موظفي الجمهورية السورية وذويهم الحائزين على الجنسية السورية ، انما يتناول الاحكام المنظمة لأوضاع السوريين فيما يتعلق بافادتهم من حقوق التقاعد ، بجعل الجنسية السورية شرطاً لهذه الافادة ، وذلك قبل نشوء الاحداث المشار اليها ، فلا يصلح - والحالة هذه - حجة لمنع افادة الفلسطينيين ان كانوا يفيدون من تلك الاحكام بنصوص تشريعية لاحقة لتلك الاحداث سوت بينهم وبين السوريين أصلاً في هذا الخصوص .

وقد رأى الشارع لحكمة عليا سياسية وقومية أملتها الظروف الاستثنائية التي يمر بها الفلسطينيون العرب أن يسوى بينهم وبين السوريين في الحقوق والمزايا الخاصة بالوظيفة ، فأصدر لهذا الغرض المرسوم التشريعي رقم ٣٣ بتاريخ ١٧ من أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٤٩ باعفائهم من شرط الجنسية المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة ١١ من قانون الموظفين الانساني عند طلبهم التوظيف في ادارات الدولة والمؤسسات العامة ، وقضى بمعاملتهم كالسوريين من هذه الوجهة مع احتفاظهم بجنسيتهم الاصلية من أجل الاوضاع السياسية والدولية . وبإزالة فارق الجنسية ، وتقرير المساواة بينهم وبين السوريين يصبح شأن هؤلاء الفلسطينيين بعد ذلك شأن السوريين فيما يتعلق بباقي الشروط والصفات الاخرى اللازم توافرها لامكان الانخراط في سلك الوظيفة العامة ، والخضوع للنظم التي تحكمها ، بما في ذلك ما تفرضه على شاغلها من واجبات وما ترتبه له من مزايا ، ومنها حقوق التقاعد متى تحققت للشخص الشروط المتطلبة قانوناً لاكتساب المركز القانوني الذاتي فيها ، وقد أكد المرسوم التشريعي رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٣ الصادر بتسوية

أوضاع الفلسطينيين هذا المعنى فيما نص عليه من تنظيم تثبيت الفلسطينيين المتقاعد معهم في وزارة التربية والتعليم في الملاك السنوي ينتمون اليه (الابتدائي أو الثانوي) بالطرق ، ووفقا للمبادئ التي بينها ، كما أقر صراحة بحق هؤلاء الفلسطينيين في التقاعد فيما قضى به من اعتبار بدء حساب الخدمات الفعلية من أجل التقاعد للفلسطينيين الذين يدخلون في ملاك التعليم الثانوي أو الابتدائي بموجب أحكامه من تاريخ صدور المراسيم أو القرارات المتضمنة دخولهم في هذا الملاك . ويتضح من هذا بما لا يدع مجالا للشك أن الشارع قد اعتبر المساواة بين السوريين أصلا وبين الفلسطينيين في جميع الحقوق والمزايا المترتبة على الوظيفة العامة بما في ذلك الافادة من نظم التقاعد متى توافرت في حق صاحب الشأن شروطها ، أمرا مسلما مفروغا منه من حيث المبدأ ، ولذا صدرت التنظيمات التشريعية الخاصة بموظفي وزارة المعارف من الفلسطينيين من حيث التثبيت والتقاعد على هذا الاساس . ثم أكد ذلك القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٦ الصادر بعد ذلك في ١٠ من تموز (يولية) سنة ١٩٥٦ ، والذي نص في عبارة قاطعة على المساواة التامة بين هؤلاء وأولئك في جميع ما نصت عليه القوانين والأنظمة النافذة المتعلقة بحقوق التوظيف والعمل والتجارة وخدمة العلم ، مع احتفاظ الفلسطينيين بجنسيتهم الأصلية ، وظاهر من ذلك أنه اعتبر المذكورين كالسوريين تماما في كل ما تقدم من حقوق وهي التي تندرج فيما يسمى في اللساطر بالحقوق العامة للمواطنين ، وإن كان قد احتفظ بالجنسية الأصلية لكل . وغنى عن القول أنه يقصد بالحقوق المتعلقة بالوظيفة الحقوق والمزايا المترتبة على النظام القانوني للوظيفة بمعناه العام بغير تخصص أو تمييز أو المتفرعة منه ، والمطلق يجري على إطلاقه ما لم يقيد أو يخصص بنص خاص . ويدخل في النظام القانوني العام للوظيفة الاحكام والمزايا الخاصة بالتقاعد ، لانه فرع من النظام المذكور ، فيفيد منه السوري والفلسطيني سواء بسواء متى توافرت في حقه الشروط القانونية المطلوبة لذلك . وكون المشرع قد يعالج نظام التقاعد بقانون خاص مستقل عن قانون الموظفين الاساسي ليس معناه أن النظام المذكور منفصل عن النظام القانوني للوظيفة ، بل هو فرع منه في المفاهيم القانونية الادارية العامة كما سلف البيان ، وغاية الامر أن المشرع يفصل هذا النظام بقانون خاص كما يحدث في أمور أخرى خاصة بالوظيفة العامة فيما يتعلق بقواعد التعيين أو الترفيع أو التأديب ، أو بالنسبة الى فئات او هيئات خاصة من الموظفين كالقضاة أو العسكريين أو الشرطة أو موظفي الجمارك او غيرهم كل هذا مع التسليم بأنها جميعا تشريعات تتعلق بالوظيفة

بمعناها العام ، كما أن كون الموظف لا يفيد أحيانا من مزايا التقاعد لا يرجع الى أن نظام التقاعد في الفهم القانوني منفصل عن نظام الوظيفة العام ، بل قد يرجع الى عدم توافر الشروط الواجب تحققها لاستحقاق التقاعد ، والسوريون والفلسطينيون في ذلك على حد سواء .

٢ - ٢ س (١٩٦٠/٤/٢٢) ٦٨٤/٧٣/٥

١٢٣١ - ثبوت اقامة الفلسطيني بالجمهورية السورية عند نشر القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٦ وشغله وظيفة داخلية في الملاك الدائم وأدائه خدمة تدخل في عداد الخدمات المقبولة في حساب التقاعد - إعادته من أحكام المرسوم التشريعي رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٩ بنظام الرواتب التقاعدية .

إذا كان الثابت أن المدعى من الفلسطينيين العرب المقيمين بأراضي الجمهورية السورية عند تاريخ نشر القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٦ ، وكان يشغل وظيفة داخلية في الملاك الدائم ويؤدي خدمة تدخل في عداد الخدمات المقبولة في حساب التقاعد ، فإنه يفيد من أحكام المرسوم التشريعي رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام الرواتب التقاعدية .

٢ - ٢ س (١٩٦٠/٤/٢٣) ٦٨٤/٧٣/٥

معلمو التربية البدنية

١٢٣٢ - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٣/٩ - سريانه على جميع أنواع الألعاب الرياضية التي يباشرها معلمو التربية البدنية بالمدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم - لوجه لقصره على الألعاب التي لها نظير في التعليم الحر - انطباقه على لعبة التنس .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ قد قصد الى تحسين حال جميع معلمى التربية البدنية بالمدارس التابعة للوزارة على اختلاف أنواع الألعاب الرياضية التي يعلمونها ، لافرق في ذلك بين لعبة وأخرى ، وليس من شك في أن لعبة التنس من الألعاب المنظمة بقوانين دولية ، ومن خيرها في تربية النشء بدنيا ، وهم يتعلمونها في مختلف مراحل التعليم ، وبهذه المناسبة يدخل معلموها ومدربوها في عداد معلمى التربية البدنية بحسب مقصود قرار مجلس الوزراء المشار اليه الذي جاء من العموم بحيث يشمل جميع هؤلاء بغير تخصيص مدلوله بفئة دون أخرى ، كما لاوجه لقصره على من كان معلم لعبة لها نظير في التعليم الحر .

٧٨٦ - ٢ (١٩٥٦/٦/٢٣) ٩٥١/١١٥/١

١٢٣٣ - مناط استحقاق معلم التربية البدنية الدرجة الثامنة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ - قضاء خمس سنوات في تعليم الرياضة البدنية بمصلحة حكومية - عدم اشتراط قضاء هذه المدة في مدارس وزارة التربية والتعليم .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ في شأن معلمى التربية البدنية حسبما جاء في مذكرة اللجنة المالية التى أقرها - قاطع فى اطلاق حكمه وتعميمه من جهة أنه اشترط قضاء خمس سنوات فى خدمة حكومية لاكتساب الخبرة الفنية المطلوبة دون تخصيص بأن تقضى هذه المدة فى مدارس وزارة التربية والتعليم بالذات ، ومن ثم يكفى للإفادة من حكم هذا القرار التنظيمى العام أن يقضى معلم التربية البدنية بوزارة المعارف العمومية خمس سنوات فى تعليم الرياضة البدنية بمصلحة حكومية ، حتى تنهيا له الخبرة الفنية التى تؤهله لاستحقاق الدرجة الثامنة بماهية قدرها ٦٦ شهريا بحسب مقصود قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ ، وذلك تمشيا مع الحكمة التشريعية التى قام عليها هذا القرار .

٨٦ - ٤ (١٩٥٩/٤/٤) ١٠٩٦/٩٧/٤

مكافأة

راجع : ٢٤٦ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٥٨١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٢٠ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٩ ، ١٠٢٢ ، ١٢١٢

ملاحظو المناظر

١٢٣٤ - القواعد التى كانت سارية على ملاحظى المناظر قبل العمل بقانون نظام موظفى الدولة - اشتمالها على بعض المزايا المادية والعينية ، وبخاصة فيما يتعلق بالدرجة وبالترتب اللذين يعينون به ابتداء - علة تقرير هذه المزايا حسبما بينها قرار مجلس الوزراء الصادر فى شأنها فى ١٩٣٨/٨/٢٣ - تقتضى اسقاط هذه المزايا متى نقل الملاحظ الى وظيفة اخرى - تقنين المبادئ المتقدمة بالقانون رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٥٤ - القانون المذكور ليس له اثر رجعى .

ان اللجنة المالية رفعت الى مجلس الوزراء فى ٩ من أغسطس سنة ١٩٢٨ مذكرة جاء فيها « اقترحت وزارة المواصلات بكتاب تاريخه ٨ من أبريل سنة ١٩٢٨ رفع الماهية الاولى لحراس المناظر المصريين عند تعيينهم فى الدرجة السابعة الفنية (٩٦ - ٢٥٨ ج) من ٩٦ ج الى ١٢٠ ج سنويا ، مع منح الموجودين منهم فى الخدمة زيادة قدرها ٢٤ ج وحفظ حقهم فى علاواتهم القادمة فى تواريخها ، وتقول الوزارة المذكورة تبريرا لاقتراحها هذا أن حراس المناظر المصريين يعانون صعوبات جمة فى سبيل القيام بأعمالهم ، اذ أنهم بحكم وظائفهم مضطرون لان يعيشوا عيشة منعزلة بعيدة عن مناطق العمران والاقامة مدة طويلة فى البحار على انفراد محرومين من التمتع بالمناخ المعتدل ومعرضين دائما للجو الرطب وملزمين بتناول

المأكولات المدخرة التي تؤثر كثيرا في صحتهم ، كل ذلك مضاف الى ما يترتب على انفصالهم عن عائلاتهم من الزيادة في المصاريف المنزلية ، لذلك فهي ترى أن هذه الطائفة جديرة بكل تعضيد لاسيما اذا قارنت بين ماهياتهم المبدئية والماهية المبدئية التي يتمتع بها زملاؤهم الأجانب وقسرها ٢٤٠ ج سنويا . وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فرأت الموافقة عليه ، على أن تسرى الماهيات الجديدة من أول ابريل سنة ١٩٢٨ ، ٠٠٠ ، ٠ . وبجلسة ٢٣ من اغسطس سنة ١٩٢٨ وافق مجلس الوزراء على رأى اللجنة المالية المبين في هذه المذكرة . وقد جرى العمل على معاملة ملاحظي المناظر طبقا لنظام خاص يختلف عن الكادر العام وعن النظم المتبعة في شأن سائر موظفي الدولة ، وهذا النظام يقوم على عدم التقيد بالشروط والاوزاع المتطلبة في تعيين غيرهم من الموظفين بوزارات الحكومة ومصالحها وعلى منحهم مزايا لا تتحقق لسواهم من الموظفين ، وذلك تعويضا لهم عن المصاعب والمشقات التي يلاقونها ، ومن هذه المزايا تعيينهم ابتداء في الدرجة السابعة الفنية باول مربوطها وقدره عشرة جنيهات شهريا ، مع التجاوز عن شرط حصولهم على مؤهلات دراسية ، فضلا عن المزايا المادية والعينية الاخرى التي انفردوا بها ، كمرتب الإقامة وبدل الغذاء والعلاج المجاني في المستشفيات الحكومية او المستشفيات الخاصة او لدى الاطباء الخصوصيين . وعلة منحهم هذه المزايا استثناء من احكام الكادر العام هي ما كشفت عنه اللجنة المالية في مذكرتها التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره المتقدم ذكره ، وهي علة مستمدة من طبيعة عملهم في المناظر ومرتبطة به ، مردها ان ما يتكبدونه من مشاق في سبيل تأدية واجبات وظائفهم ، ومن أجل هذا جرت مصلحة الموانئ والمناظر على قاعدة مقتضاها اسقاط هذه المزايا الاستثنائية ، ومن بينها الدرجة والمرتب ، عن ملاحظ المناظر ، متى زالت علة منحه اياها ، بأن ترك وظيفته ونقل منها الى وظيفة أخرى لا تتحقق فيها هذه العلة ، وذلك باعتباره معينا في الدرجة وبالمرتب المقرر للمؤهل الدراسي الذي كان يحمله عند تعيينه في وظيفة ملاحظ مناظر ، واعتبار أقدميته فيها من تاريخ تعيينه بهتم الوظيفة مع منحه المرتب الذي كان يصل اليه في تاريخ تعيينه لو أنه عين ابتداء في الدرجة وبالمرتب المقرر للمؤهل الدراسي ، وهذا كله ابتغاء تحقيق العدالة والمساواة بين من عين ابتداء في وظيفة ملاحظ مناظر ثم تركها الى وظيفة أخرى ، وبين زميله الحاصل على مثل مؤهله وعين ابتداء في غير وظيفة ملاحظ مناظر ، لكي لا يتخذ التعيين في وظائف ملاحظي المناظر وسيلة لتعيين الموظف بعد ذلك في وظيفة أخرى في درجة وبمرتب أعلى من الدرجة والمرتب المحددين للمؤهل الدراسي الذي يحمله ، ولا يكون

سببا لايجاد تفاوت لامسوغ له بين موظفين تماثلت مراكزهم القانونية . وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن مأموري وملاحظي المناظر مرددا لهذا المعنى فى نصوصه وفى مذكرته الايضاحية ومقننا لما درجت عليه مصلحة الموانى والمناظر وان كان هذا القانون غير ذى أثر رجعى .

١٦٧٤ - ٢ (١٩٥٨/٥/٣١) ١٣٠٤/١٤٠/٣

١٢٣٥ - استثناء ملاحظى المناظر من الخضوع للقواعد السارية فى شأن موظفى الدولة فيما يتعلق بشروط التعيين او الدرجة او المرتب وما الى ذلك - نقلهم بحالاتهم فى المصلحة من حيث الدرجة او المرتب الى سائر مصالح الحكومة واداراتها - يعتبر بمثابة استثناء يجب لاقراره صدور قرار خاص بذلك من مجلس الوزراء بعد موافقة اللجنة المالية - لا محل لاستصدار مثل هذا القرار متى كانت حالة الموظف المنقول لا تتضمن اى استثناء من القواعد العامة - تمام النقل فى حالة عدم صدور قرار مجلس الوزراء المذكور على اساس اعتبار الموظف المنقول معينا فى الدرجة والمرتب اللذين تقرهما القواعد العامة عند تعيينه فى وظيفة ملاحظ مناظر .

يبين من استظهار نصوص الفصل الثانى الخاص بالمستخدمين من قانون المصلحة المالية أنها - بعد أن تحدثت عن ترتيب درجات المستخدمين والطوائف التى يجوز الاختيار منها وشروط التعيين فى الوظائف والترقية اليها وغير ذلك من الشروط العامة - نصت فى المادة ٥١ منها على أنه « لا تسرى هذه اللائحة على الموظفين المعيّنين بأمر عال كذلك لا تسرى أحكامها على خفراء فنارات البحر المتوسط والبحر الاحمر ، فهؤلاء يعينهم ناظر المالية بناء على طلب مدير عموم الليمانات والفنارات » ، كما نصت فى المادة ٥٢ على ما يأتى « مضمن وكشاف ومخزنجية الجمارك المصريون وخفراء الفنارات وكتاب المحاكم الشرعية الذين دخلوا فى الخدمة بعد ٢٤ يونية سنة ١٩٠١ ، لايجوز نقلهم الى مصالح وادارات الحكومة السارية عليها هذه اللائحة الا اذا كان ذلك بقرار خصوصى من مجلس النظار بعد أخذ رأى اللجنة المالية ، مالم تكن متوفرة فيهم جميع الشروط المقررة فى هذه اللائحة » ، كذلك نصت فى المادة ٥٥ على أن « أى تعيين مخالف للاحكام المدونة بهذه اللائحة يجب أخذ رأى اللجنة المالية عنه أولا والتصديق عليه من مجلس النظار » . ومفاد هذه النصوص هو أن خفراء الفنارات فى كل من البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر لا تسرى فى حقهم احكام اللائحة العامة المطبقة فى شأن موظفى الحكومة الآخرين من حيث شروط التعيين او الدرجة او المرتب او الترقية او ما الى ذلك ، وأنه يجب - عند نقلهم الى مصالح الحكومة واداراتها التى تسرى على موظفيها احكام اللائحة المشار اليها - ان تتوافر فيهم جميع الشروط المقررة فى هذه اللائحة فان تخلفت فيهم هذه الشروط كان نقلهم بحالتهم منظويا على استثناء

منازعة في راتب - منطقة قناة
السويس - منسيون وقدامى الموظفين
- موظف اجنبي - موظف دائم

يقوم على مخالفة أحكام اللائحة المذكورة ، ولزم لاقرار هذا الاستثناء أن يصدر بالموافقة عليه قرار من مجلس الوزراء بعد أخذ رأى اللجنة المالية .
أما ان كان تعيينهم بجهة حكومية أخرى لاينطوى على أى استثناء من الاحكام العامة ، سواء من حيث شروط التعيين أو الدرجة والمرتب المقرر للمؤهل الدراسى الذى يحملونه ، فلا يكون ثمة محل لاخذ رأى اللجنة المالية واستصدار قرار من مجلس الوزراء . وعليه فما لم يصدر قرار من مجلس الوزراء باقرار حالة ملاحظ المناثر استثناء عند نقله الى وظيفة أخرى تزيد فى درجتها ومرتبها على ما هو مقرر لمؤهله الدراسى بحسب أحكام اللائحة العامة ، وان كانت مماثلة لوظيفته كملاحظ مناثر - ما لم يصدر هذا القرار ، فانه يلزم أن يكون تعيينه فى الدرجة وبالمرتب المتفقين مع احكام هذه اللائحة بقطع النظر عن درجته الأعلى ومرتبها فى وظيفة ملاحظ مناثر، وهما اللذان كان حصوله عليهما رهينا بوجوده فى هذه الوظيفة بسبب ما يعانيه فيها من صعوبات وعزلة وحرمان ، التى تزايله بانقطاع صلته بهذا العمل ، مالم تتوافر له شروط الابقاء عليهما فى وظيفته الجديدة ، أى ان نقله ينبنى عليه ان يرتد الامر فى شأنه الى القواعد العامة . ولا توجد ثمة قاعدة تفرض على الإدارة تعيينه فى هذه الحالة فى درجة معينة خلاف تلك التى تتفق ومؤله ، أو تلزمها باستصدار قرار من مجلس الوزراء بالاحتفاظ له بدرجة ومرتبته اللذين كانا مزية استثنائية لصيقة بوظيفته كملاحظ مناثر لاحقا أصيلا لشخصه .

١٦٧٤ - ٢ (١٩٥٨/٥/٣١) ٣ / ١٤٠ / ١٣٠٤

منازعة في راتب

راجع : ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٧٧٤

منطقة قناة السويس

راجع : ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣

منسيون وقدامى الموظفين

راجع : ترقية

موظف اجنبي

راجع : ١٠٣

موظف دائم

راجع ايضا : ٥٢٢ ، ١١٩٩ ، ١٢١١

١٢٣٦ - العبرة في اعتبار الموظف شاغلا وظيفه دائمة او مؤقتة هي بالوصف الوارد عنها بالميزانية - لا عبرة بالمصرف المالي ، ولا يكون شاغلها على درجة شخصية او اصلية ، ولا بكونه مثبتا من عدمه .

ان المادة ٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة تنص أن « الوظائف الداخلة فى الهيئة اما دائمة واما مؤقتة حسب وصفها الوارد فى الميزانية » . فاذا بان من ميزانية الدولة ان وظيفة المدعى واردة ضمن الوظائف الداخلة فى الهيئة وموصوفة بأنها دائمة ، فانه بهذه المثابة شاغلا لوظيفة دائمة بحسب وصفها الوارد فى الميزانية ، ويعتبر تبعا لذلك من الموظفين الدائمين طبقا للمادة الاولى من القانون المذكور ، وبالتالي يحال الى المعاش فى سن المستين ، ولا عبرة بكون مصرف وظيفته المالى على احدى الدرجات التاسعة المؤقتة ، لأن المصرف المالى لا تأثير له فى كيان الوظيفة وقوامها ووصفها فى الميزانية ، والمناط فى دائمية الوظيفة التى تضى بدورها صفة الدائمة على الموظف هو بحسب وصفها الوارد فى الميزانية فى سلك الدرجات الداخلة فى الهيئة من الاولى الى التاسعة ، لا أن يكون الموظف مثبتا أو غير مثبت ، والوظيفة من ناحية أخرى لا تتأثر فى طبيعتها بكون شاغلها حاصل على درجة شخصية أو أصلية .

١٦٩٦ - ٢ (١٩٥٧/١٢/٢١) ٤٣٩/٥٢/٣

١٢٣٧ - مناط التفرقة بين الموظف الدائم والموظف المؤقت فى قوانين المعاشات هو التثبيت أو عدم التثبيت - المناط فى قانون نظام موظفى الدولة هو دائمية الوظيفة بحسب وضعها الوارد فى الميزانية أو عدم دائمتها بصرف النظر عن التثبيت وعدمه دليل ذلك .

انه وان كانت قوانين المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٢٢ لسنة ١٩٢٢ و ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاصة بالمعاشات الملكية تقيم التفرقة - بحسب مصطلحاتها ومفهوماتها - بين الموظف أو المستخدم الدائم أو المقيد بصفة دائمة ، وبين الموظف أو المستخدم غير الدائم أو المؤقت ، على أساس جريان حكم استقطاع احتياطي المعاش على رواتبهم أو عدم جريانه ، فالموظف أو المستخدم الدائم - بحسب تلك القوانين - هو المقيد على وظيفة مدرجة فى سلك الوظائف الدائمة ، اذا جرى على راتبه حكم الاستقطاع ، أى كان الموظف الدائم فى مفهومها من كان مثبتا ، والموظف غير الدائم من كان غير مثبت ، (الذى لا يستقطع منه للمعاش) . ولكن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة قد نبذ هذا المناط فى التفرقة بين الموظف الدائم (أى المعين بصفة دائمة) وبين الموظف المؤقت ، (أى المعين بصفة مؤقتة) ، فلم يعد يلزم - لكى يعتبر الموظف دائما - أن يكون مثبتا ، وآية ذلك أنه نص فى مادته الاولى على سريان أحكام الباب الاول منه على الموظفين الداخلين فى الهيئة سواء أكانوا مثبتين أم غير مثبتين ، ونص فى

موظف داخل الهيئة
من الفئة العالية -
موظف مؤقت

مادته الرابعة على أن الوظائف الداخلة في الهيئة اما دائمة أو مؤقتة حسب وصفها الوارد في الميزانية ، وبهذه المثابة جعل مناط التفرقة هو دائمية الوظيفة بحسب وصفها الوارد في الميزانية أو عدم دائمتها ، لاتثبيت الموظف أو عدم تثبيته ، وأكد ذلك في المادة ١٦ منه ، اذ جعل الموظفين المعيّنين على وظائف مؤقتة أو لاعمال مؤقتة خاضعين في توظيفهم وتأديبهم وفصلهم للاحكام التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين ، وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ على صيغة لعقد الاستخدام الذي يوقعه من يعين من هؤلاء في ظل القانون المشار اليه ، والعلاقة - على مقتضاه وبحسب صيغة العقد - هي علاقة مؤقتة لمدة محدودة . هذا ويجب التنبيه الى أن الموظفين الذين كانوا قد عينوا في وظائف دائمة قبل نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كانت تبرم معهم وقتذاك عقود استخدام لمدة محدودة اذا كانوا غير مشبتين ، ولكنهم لما كانوا قد انخرطوا - طبقا للقانون المذكور - في عداد الموظفين الدائمين بحكم دائمية وظائفهم حسب وصفها في الميزانية ، فقد عني الشارع - ازالة لائى لبس في هذا الشأن - بالنص في صدر المادة ٢٦ من القانون المذكور على أنه تسرى عليهم جميع الاحكام الواردة فيه ، أى أكد اعتبارهم من الموظفين الدائمين .

٥٧ - ٢ (١٩٥٦/٢/٢٥) ٥٢٦/٦٥/١

موظف داخل الهيئة من الفئة العالية

راجع : ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٦ : ١١١

موظف مؤقت

راجع ايضا : ١٠١٣ ، ١٠٦٧ ، ١٠٧٩ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ،

١٢٠٠

١٢٣٨ - الموظفون المؤقتون المعينون على وظائف مؤقتة أو لاعمال مؤقتة - علاقتهم بالحكومة قانونية ، لا عقدية ، تنظمها القوانين واللوائح - خضوعهم في توظيفهم وتأديبهم وفصلهم للاحكام المضمنة لقرارات مجلس الوزراء في هذا الشأن - تنظيم هذه القرارات لصيغة عقد الاستخدام الذي يوقعه الموظف .

ان علاقة الحكومة بالموظفين المعينين على وظائف مؤقتة او الاعمال مؤقتة ليست علاقة عقدية ، بل هي علاقة قانونية تنظمها القوانين واللوائح ، وغاية الامر انهم يخضعون في توظيفهم وتأديبهم وفصلهم للاحكام التي صدرت أو تصدر بها قرارات من مجلس الوزراء ، وقد نظم

هذا المجلس بقرارات منه صيغة عقد الاستخدام الذي يوقعه من يعين من هؤلاء في خدمة الحكومة .

٨٥٣ - ٣ (١٩٥٨/٦/٢١) ٣ / ١٥٧/١٤٨٦

١٢٣٩ - الموظفون المؤقتون المعينون على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة - علاقتهم بالحكومة ، على مقتضى عقد الاستخدام ، علاقة مؤقتة لفترة محددة - انتهائها بالادوات القانونية الثلاث الواردة بالمواد ١ و ٦ و ٨ .

ان علاقة الحكومة بالموظفين المعينين على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة - على مقتضى صيغة عقد الاستخدام الصادر به قرار مجلس الوزراء - هي علاقة مؤقتة لمدة محدودة تنتهى بالادوات القانونية الثلاث التى نصت عليها المواد ١ و ٦ و ٨ من العقد . ومفاد الاولى انتهاء العقد بانتهاء مدته وامتداده من تلقاء نفسه لمدة أخرى وبالشروط عينها اذا لم يعلن أحد الطرفين الآخر قبل انقضاء المدة بشهر برغبته فى انهاء العقد . ومفاد الثانية انه يجوز للحكومة فى أى وقت - فى حالة سوء السلوك الشديد - عزل المستخدم بدون اعلان سابق وبأمر من الوزير ، ويكون هذا الامر نهائيا بالنسبة اليه ولا يمكن المعارضة فيه . ومفاد الثالثة أنه يجوز لكل من الطرفين انهاء العقد فى أى وقت كان خلال جريان مدته بمقتضى اعلان يرسل كتابة قبل ذلك بمدة شهر .

٨٥٣ - ٣ (١٩٥٨/٦/٢١) ٣ / ١٥٧/١٤٨٦

١٢٤٠ - الموظفون المؤقتون المعينون على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة - حق الحكومة فى انهاء علاقتها بهم لسوء السلوك الشديد من جانب الموظف - استعمالها لهذا الحق متى قام موجه بحسب تقديرها - عدم تطلبه اعلانا سابقا .

ان انهاء علاقة الموظف المعين على وظيفة مؤقتة بالحكومة بسبب سوء السلوك الشديد من جانب الموظف هو حق للحكومة وحدها ، ولا يتطلب اعلانا أو ميعادا سابقا ، وللحكومة أن تستعمله متى قام موجه بالموظف بحسب تقديرها .

٨٥٣ - ٣ (١٩٥٨/٦/٢١) ٣ / ١٥٧/١٤٨٦

١٢٤١ - الموظفون المؤقتون المعينون على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة - النص فى المادة ٦ من صيغة عقد الاستخدام على أن عزل الموظف فى حالة سوء السلوك الشديد يكون « نهائيا ولا تجوز المعارضة فيه » - ذلك لا يخل بسلطة القضاء فى التعقيب على هذه القرارات فى حالة مجاوزة السلطة .

لئن كان نص المادة ٦ من عقد استخدام الموظفين المعينين على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة قد جرى على أن عزل الموظف فى حالة سوء السلوك الشديد يكون « نهائيا ولا يمكن المعارضة فيه » ، إلا أن مثل هذا النص

موظفو حكومة الالذقية
موظف وكيل - مولدات
- مهنتس - ميزانية

لا يمنع تعقيب القضاء فى حالات مجاوزة السلطة ، سواء لمخالفة الدستور
أو القانون أو الانحراف بالسلطة .

٨٥٣ - ٣ (١٩٥٨/٦/٢١) ٣ / ١٥٧ / ١٤٨٦

موظفو حكومة الالذقية

راجع : ١٢٢٧

موظف وكيل

راجع : ٤٧٠ ، ١٢٢٥

مولدات

راجع : ١١٩٤

مهنتس

راجع : ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ؛

٧٧٥

ميزانية

راجع ايضا : ٥٢٣ ، ٦٠٩ ، ١٢٦٣

١٢٤٢ - ترتيب الدرجات بوزارة او مصلحة فى اقسام قائمة بذاتها - مؤداه
علم جواز استعمال وظيفة فى قسم تعيين هو ترقية من يشغل وظيفة فى القسم الاخر .

متى كان ترتيب الدرجات فى وزارة او مصلحة مقسما فى الميزانية
الى اقسام قائمة بذاتها ، فلا يجوز استعمال وظيفة فى قسم ما لتعيين
مرشح فيها يشغل وظيفة فى قسم آخر او لترقية موظف فى قسم آخر .

٦٧١ - ٣ (١٩٥٨/٧/١٢) ٣ / ١٦٨ / ١٦٠٩

١٢٤٣ - ازهر - تقسيمه فى الميزانية الى وحدات مستقلة : الادارة العامة ثم
"لكليات ثم المعاهد الدينية ثم المجلة - نتيجة ذلك - نقل الموظف من احدى هذه الوحدات
الى الاخرى يسرى عليه الحظر الوارد بالمادة ٢/٤٧ من قانون نظام موظفى الدولة - أساس
ذلك .

ان المناط فى تطبيق المادة ٢/٤٧ من قانون نظام موظفى الدولة
بحظر ترقية المنقول من وزارة او مصلحة الى وزارة او مصلحة اخرى الا
بعد مضي سنة على الاقل مالم تكن الترقية فى نسبة الاختيار أو فى درجات
المصالح المنشأة حديثا ، هو النقل من وحدة الى أخرى مستقلة عنها فى
ترقياتها ، والمرد فى هذا هو الى أوضاع الميزانية ، ويبين من مراجعتها أن

الادارة العامة للازهر ثم الكليات ثم المعاهد الدينية ثم المجلة كل منها وحدة قائمة بذاتها فيما يتعلق بتدرجها الوظيفي المنتظم للكادرات الثلاثة : الفنى العالى والادارى والفنى المتوسط والكتابى ، ولا أدل على ذلك من الملاحظة التى درجت فى الميزانية المذكورة (١٩٥٦ - ١٩٥٧) عن وظائف المراقبين بالكلية والمعاهد والتى نصت على ما يأتى : (نقلت الوظائف من الكليات والمعاهد لتكون وحدة واحدة تلحق بالادارة العامة) . مما مؤداه ان كل وحدة من الوحدات مستقلة عن الاخرى بتدرجها الوظيفي ، وعلى ذلك فانه يجب فى تطبيق المادة ٤٧ من قانون نظام موظفى الدولة اعتبارها كذلك ، ومما يؤكد هذا النظر ماورد فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ فيما يتعلق بتعديل المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فقد جاء فيها : « ولما كانت بعض الادارات بالمصلحة الواحدة تعتبر كل منها وحدة مستقلة بدرجاتها وترقياتها مما يكون معه النقل من احدها الى الاخرى بمثابة النقل من وزارة او مصلحة الى اخرى مفوتا على الموظف دوره فى الترقية ، فقد ادمجت الفقرتان حتى ينسحب حكم الفقرة الثانية على الاولى » ، كما اوضحت المذكرة ما هدفت اليه من نص الفقرة التى تقضى بعدم جواز النظر فى ترقية الموظف المنقول من وزارة او مصلحة الى وزارة او مصلحة اخرى الا بعد مضي سنة على الاقل من تاريخ نقله ولو حل دوره فى نسبة الترقية بالاقلية فى المصلحة المنقول اليها ، فقالت : « وقد قصد بهذا النص عدم التحايل بنقل الموظفين من وزاراتهم او مصالحهم لترقيتهم فى وزارات او مصالح اخرى » .

٨٣٦ - ٤ (١٩٦٠/٥/٢١) ٩٥٩/٩٧/٥

١٢٤٤ - تقسيم ميزانية الوزارة الى فروع - انعدام التناسق والانسجام الهرمى

بين هذه الفروع وبين درجات الفرع الواحد - عدم اعتبار هذه الفروع وحدات مستقلة قائمة بذاتها - جواز نقل موظفى احد الفروع الى فرع آخر وترقيتهم على درجات هذا الفرع - مثال (ميزانية وزارة التربية والتعليم) .

يبين من الاطلاع على ميزانية وزارة التربية والتعليم عن السنة المالية ١٩٥٣/١٩٥٤ أنها مقسمة الى فروع عشرة ، الفرع الاول ويشمل الديوان اعام والمناطق ، والفرع الثانى ويشمل معاهد المعلمين والمعلمات ، والفرع الثالث ويشمل التعليم الفنى ، الفرع الرابع ويشمل التعليم الثانوى ، والفرع الخامس ويشمل التعليم الابتدائى ، والفرع السادس ويشمل الثقافة العامة ، والفرع السابع ويشمل الصحة المدرسية ، والفرع الثامن ويشمل البعثات العلمية والفرع التاسع ويشمل مصلحة الآثار ، والفرع العاشر ويشمل مجمع فؤاد الاول للغة العربية - ويتضح من استعراض كل من هذه الفروع - عدا الفروع التى لاتتصل بشئ بغيره من التعليم وهى الفروع ٧ و ٩ و ١٠ أنها لاتعتبر وحدات قائمة بذاتها مستقلة

عما سواها بوظائفها ودرجاتها في تدرج هرمي بحيث تسمح بالترقية من درجة الى أخرى دون حاجة الى الاستعانة بالدرجات الأخرى الواردة في باقي الفروع ، ذلك لان ميزانية هذه الفروع أبعد ما تكون عن التناسق والانسجام الهرمي ، بل ان التناسق منعدم في الدرجات داخل حدود الفرع الواحد اذا نظر الى كل فرع منها على أنه وحدة مستقلة بذاتها ، ومتى كان الامر كذلك وكانت هذه الفروع ليست وحدات مستقلة قائمة بذاتها فلا تثريب على الوزارة اذا ما نقلت بعض موظفي أحد الفروع الى فرع آخر ، ورقتهم على درجات في هذا الفرع أو ذاك لاستكمال النقص .

٧٣٥ - ٣ (١٩٥٩/١٢/١٢) ٩٩/١٤/٥

١٢٤٥ - اذا تضمن قانون الميزانية نقل وظائف معينة من كادر الى كادر انعمت سلطة الادارة التقديرية في نقل من يشغلون هذه الوظائف أو تحديد مركزهم القانوني . شرطه .

ان قانون الميزانية اذا تضمن نقل وظائف معينة من كادر الى كادر ، فان قرار الوزير بنقل الموظفين الذين يشغلون هذه الوظائف لا يعدو أن يكون تنفيذاً للميزانية مما لا يحتاج الامر معه الى اعمال أية سلطة تقديرية في النقل أو في تحديد المركز القانوني لهؤلاء المنقولين ويكون واجباً ترقيةهم على أساس ذلك ، الا أن هذا محله أن يكون نقل الدرجات قد تم من كادر الى كادر في نفس المرتبة بحيث لا يترتب عليه تغيير في المركز القانوني للمنقولين بما يعتبر تحسیناً لهم أو رفعا لمستواهم في التدرج الإداري ، الامر الذي لا يجوز اجراؤه طبقاً للمادة ٣٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة الا بمراعاة ما جاء بالمادة ٤١ منه . فاذا كان الثابت - في خصوصية النزاع موضوع هذا الطعن - أن نقل الوظائف قد تم من كادر أدنى الى كادر أعلى في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والنقل في هذا القانون لا يستتبع حتماً وبقوة القانون نقل من كان يشغل الوظيفة في الكادر الأدنى الى الوظيفة الجديدة في الكادر الأعلى ، وانما يخضع ذلك في الاصل - استثناء من المادة ٣٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - الى المادة ٤١ ، ومثل هذه الترقية جوازية للادارة متروك أمر تقديرها اليها في الحدود وبالقيود المقررة في هذه المادة كذلك ، فان نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي اعمالاً للمفكرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (المعدلة بالقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣) - هذا النقل جوازي للوزير المختص متروك أمر تقديره اليه ، والمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ واضحة الدلالة في تأكيد كل ما تقدم .

٩٥٨ - ٢ (١٩٥٦/٦/٣٠) ٩٨١/١١٨/١

ن

نـب

راجع : ١٩ ، ٢٠ ، ٣٨ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٩٣ : ٢٦١ :
٣٧٨ ، ٤٥٨ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ : ٧٣٦ : ٧٨٣ : ٧٨٤ : ٧٨٥ : ٧٨٦ : ٧٨٧ :
٧٩٤ ، ٨٢٩ ، ١٢٥٠

نقل

راجع ايضا : ٤٩٧ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٤٧ ، ٥٦٢ ، ٦١١ ،
٦١٢ : ٦١٣ : ٦٣٨ : ٦٩٥ : ٧٤٢ : ٧٨٢ : ٧٨٣ : ٧٨٤ : ٨١٨ : ٨٢٨ ،
٨٣١ ، ١٠٨٦ ، ١١٨٩ ، ١٢٣٤ : ١٢٣٥ : ١٢٤٣ : ١٢٤٤ : ١٢٤٥

١٢٤٦ - نقل الموظف الى وظيفة اخرى - جائر بشرط الا تقل درجتها عن
درجته - تنزله في الوظيفة دون خفض الدرجة - ليس عقوبة تأديبية في ظل قانون نظم
موظفي الدولة - ترخص الادارة في النقل من وظيفة الى اخرى - شرطه .

ان نقل الموظف أصبح جائزا من وظيفة الى أخرى بشرط ألا تقل
درجتها عن درجته وذلك طبقا للمادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
الخاص بموظفي الدولة ، ولم يعد التنزيل في الوظيفة عقوبة تأديبية كما
كان الحال طبقا لذكره سنة ١٩٠١ ، ولذا فان المادة ٨٤ من القانون
المشار اليه حين عدلت الجزاءات التأديبية ، لم تنص على تنزيل الوظيفة
بل نصت على خفض الدرجة ، فالنقل من وظيفة الى أخرى أصبح من
الملاءمات المتروكة لتقدير الادارة بما لامعقب عليها في هذا الشأن مادام
لايفوت به الدور في الترقية بالاقدمية ، ومادام خلا من اساءة استعمال
السلطة .

٢٦٦ - ٢ (١٩٥٥/١٢/١٠) ٢٩٤/٣٥/١

١٢٤٧ - جواز النقل من وظيفة الى اخرى مادامت الاخرة ليست اقل درجة
من الاولى - مثال .

ان الجزاءات التي عدتها المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
بشأن نظام موظفي الدولة ، ليس من بينها التنزيل في الوظيفة كما كان
الحال قبل العمل بالقانون سالف الذكر . وقد أجازت المادة ٤٧ من
القانون المشار اليه النقل من وظيفة الى أخرى مادامت درجة الوظيفة المنقول

اليها الموظف ليست أقل من درجة الوظيفة المنقول منها . فالقول بأن نقل المدعى من وظيفة رئيس قلم جنائي بإحدى النيابة الجزئية الى وظيفة كاتب بالنيابة الكلية قد قصد به أن يكون بمثابة عقوبة توقع عليه الى جانب الخصم من مرتبه ، هو مذهب لا يستند الى أساس سليم من القانون ، ذلك أن المدعى قد نقل الى وظيفة لا تقل درجتها عن درجة وظيفته الاولى ، فلم يتضمن نقله أى تنزيل له فى الدرجة .

١٦٥٣ - ٢ (١٩٥٧/٤/٢٠) ٢٠٨/٩٨/٢ .

١٢٤٨ - نقل الموظف الى وظيفة أخرى مماثلة - استهداف قرار النقل استقرار

الموظف فى مقر وظيفته - النعى عليه بعيب اساءة استعمال السلطة أو تضمن جزاء تأديبيا مقنعا - لا محل له - هو نقل مكاني مما تترخص فيه جهة الادارة - مثال .

إذا كان الثابت ان المدعى نقل من مدرسة الهلال بكرداسة الى مدرسة المعرقب ، وأن كلتا المدرستين تابعة لمنطقة الجيزة التعليمية ، ومن نفس المرتبة ، وقد نقل المدعى الى وظيفة مماثلة لتلك التى كان يشغلها فى المدرسة المنقول منها ، وظاهر من قرار النقل ان الادارة استهدفت من ورائه استقرار المدعى فى مقر وظيفته ، فلا يمكن أن يعاب تصرفها بسوء استعمال السلطة أو أنه تضمن جزاء تأديبيا مقنعا ، وهو قرار نقل مكاني تترخص فيه جهة الادارة بلا معقب عليها ، ما دام أن قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة . وهو ثم يكون الحكم اذ قضى بإلغاء قرار النقل قد خالف القانون ويتعين الغاؤه .

٤١٦ - ٤ (١٩٦٠/٤/٩) ٦٢٤/٦٧/٥ .

١٢٤٩ - النقل من وظيفة الى أخرى - صحيح ما دام لا ينطوى على جزاء تأديبي

مقنع بتنزيل الموظف الى وظيفة درجتها أقل - النعى على قرار النقل بأنه تم على غير درجة وعلى غير وظيفة - غير صحيح متى كان النقل الى مثل درجة الموظف ، ولو كان الخصم بماهيته على ربط وظيفة بالجهة المنقول منها .

مادام النقل لا ينطوى على جزاء تأديبي مقنع بتنزيل الموظف من الوظيفة التى يشغلها الى وظيفة درجتها أقل من درجته ، ولا يفوت عليه دوره فى الترقية بالاقدمية فى الوظيفة المنقول منها ، فهو صحيح ، ذلك أن الموظف ليس له ازاء المصلحة العامة حق مكتسب فى البقاء فى وظيفة بعينها . ولا حجة فيما يذهب اليه المدعى من أن نقله تم الى غير درجة وعلى غير وظيفة ، اذ الواقع ، انما نقل الى مثل درجته بالديوان العام بوزارة الداخلية ، والحق بقسم الادارة به . ولا يغير من هذه الحقيقة صدور قرار وزير الداخلية ، بالخصم بماهيته على ربط وظيفة مدرس من الدرجة الثالثة بكلية البوليس ، اذ لا يعدو هذا ان يكون تعيينا للمصرف المالى ، دون مساس بالوضع الوظيفي للمدعى من حيث الدرجة .

٨٧٤ - ٤ (١٩٥٩/٤/٢٥) ١١٨٨/١٠٠/٤ .

١٢٥٠ - نقل الموظف من وظيفة لآخرى في مثل درجته ومرتبه - استهدف النقل مصلحة عامة اقتضتها ظروف العمل - لا وجه للطعن في هذا القرار .

متى ثبت أن المدعى عين في الدرجة الثامنة على اعتماد مقاومة الأمراض الوبائية المدرج بالميزانية بند أعمال جديدة ، وندب للعمل كاتباً في إدارة المخازن والمستشفيات ، ولما اقتضت ظروف العمل في مصلحة الطب البيطري شغل الوظائف في الاعتماد المخصص لمقاومة الأمراض الوبائية شغلاً فعلياً بمن يقومون بأعباء هذه الوظائف ، نقل المدعى وامثاله إلى اعتماد المساحة القطنية في مثل درجاتهم ومرتباتهم ، وهذا النقل ليس من شأنه أن يمس مراكزهم التي كانوا قد اكتسبوها بقرار تعيينهم ، سواء من حيث الدرجة أو الراتب ، إذ أنهم نقلوا في وضع مماثل وعلى اعتماد مماثل ، وقد استهدف النقل تحقيق مصلحة عامة اقتضتها ظروف العمل في المصلحة التي يعمل بها المدعى - متى ثبت ذلك ، فإن الدعوى بطلب إلغاء القرار الصادر بنقل المدعى إلى اعتماد المساحة القطنية تكون على غير أساس سليم من القانون متعينا رفضها .

٧٧٧ - ٣ (١٩٥٨/٥/٣) ١١٤٤/١٢٣/٣

١٢٥١ - نقل الموظف من وظيفة رئيس قلم جنائي بإحدى النيابة الجزئية إلى وظيفة كاتب بالنيابة الكلية بدرجة - من الملاءمات المتروكة لرئيس النيابة بحسبانه توزيعاً للعمل على كتب النيابة - المادة ٥٩ من قانون نظام القضاء .

إن المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء تنص على أن : « رئيس كل محكمة يتولى توزيع الأعمال على كتابها وتحديد محل كل منهم وتعيين رؤساء الاقلام والكتاب الاول بالمحاكم الجزئية وكذلك نقل الكتاب وندبهم داخل دائرة المحكمة ، ويتولى رئيس كل نيابة كلية هذه الأعمال بالنسبة لكتاب النيابة التابعين له ، » . ومن ثم فإن نقل المدعى من وظيفة رئيس قلم جنائي بإحدى النيابة الجزئية إلى وظيفة كاتب بالنيابة الكلية بدرجة ، لا يعدو أن يكون توزيعاً للأعمال على كتاب النيابة ، فهو بهذه المثابة من الملاءمات المتروكة لتقدير رئيس النيابة حسبما يكون متفقاً مع الصالح العام ، طبقاً للمادة ٥٩ سالفه الذكر .

١٦٥٣ - ٢ (١٩٥٧/٤/٢٠) ٩٥٥/٩٨/٢

١٢٥٢ - نقل موظف بالسلك الدبلوماسي إلى مثل درجته بالكادر الإداري قبل صدور القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ - جوازه - المادة ٤٧ من قانون الموظفين .

نصت المادة ٤٧ من قانون نظام موظفي الدولة على جواز نقل الموظف من إدارة إلى أخرى ، ومن مصلحة أو وزارة إلى مصلحة أو وزارة أخرى ، على ألا يكون هذا النقل من وظيفة إلى أخرى درجتها أقل من درجته . ولما كان الثابت أن المدعى إنما نقل من الدرجة الرابعة الإدارية في السلك

السياسى الى مثيلتها ، وهى الدرجة الرابعة الادارية بديوان الوزارة ، وذلك قبل صدور القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين السياسى والتتصلى ، فان هذا النقل يكون قد وقع صحيحا فى حدود الرخصة المخولة للادارة بالقانون المعمول به وقتئذ ، ما دام النقل ليس حاصلًا الى درجة أدنى ، ولا يعد بهذه المثابة منظويا على تنزيل فى الوظيفة او جزاء تأديبى ، اذ أن ما يتطلبه المشرع هو تماثل الدرجة فحسب .

واذا كان المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ بوضع استثناء وقتى من بعض أحكام المادة ٤٧ سالفة الذكر ، قد أجاز - فى الفترة من تاريخ العمل به فى ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٣ حتى آخر فبراير سنة ١٩٥٣ ، وهى التى تم خلالها نقل المدعى - أن ينقل الموظف من وظيفة فنية عالية أو ادارية الى وظيفة فنية متوسطة أو كتابية من الدرجة ذاتها ، مقرا بذلك التنزيل فى الوظيفة مع الإبقاء على الدرجة فقط ، فان النقل من وظيفة ادارية فى السلك السياسى الى وظيفة ادارية مثلها ، ومن الدرجة ذاتها بديوان الوزارة دون تنزيل ، يكون جائزا من باب أولى ، اذ يتضح من ميزانية وزارة الخارجية أن الدرجات المخصصة لوظائف السلك السياسى قبل القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ هى درجات ادارية ، وكذلك الدرجات المخصصة للوظائف الادارية الاخرى بالوزارة .

١٦٥١ - ٢ (١٩٥٧/٣/٩) ٢٦٤/٧٠/٢

١٢٥٣ - نقل عضو من هيئة التدريس بكلية البوليس الى قسم الادارة العامة بالديوان العام لوزارة الداخلية - قيام ما يبرره من توصية مجلس الكلية به لاسباب تتصل بصالح التدريس بها - انتفاء سوء استعمال السلطة او المخالفة للقانون - التحدى بحسن التقارير السرية السابقة الموضوعة عن الموظف ، والقول بتغير النظرة اليه بعد تعيين مدين جديد للكلية - لا يكتفى للتدليل على اساءة استعمال السلطة - تعليل ذلك .

اذا كان الثابت أن نقل المدعى من وظيفته بهيئة التدريس بكلية البوليس الى قسم الادارة بالديوان العام لوزارة الداخلية أنه انما تم للمصلحة العامة المتمثلة فى مصلحة التعليم بالكلية المذكورة ، وذلك بناء على توصية مجلس ادارة الكلية ، بعد اذ تبين له أن بقاء المدعى بها يضر بصالح التعليم نظرا لكثرة تغيبه ، وهذا أمر ينفرد بتقديره المجلس المشار اليه بصنفته المهيمن على شئون التعليم والمشرف على رعايته وعلى وزن كفاية القائمين به ، والمسئول عن حسن سيره بالكلية ، بما لامعقب عليه فيه ، ولا رقابة للقضاء الادارى عليه ، ما دام قراره فى ذلك قد تغيا وجه المصلحة العامة وخلا من شائبة اساءة استعمال السلطة . وقد أبدى مجلس ادارة الكلية توصيته بنقل المدعى ، وأقره على ذلك وزير الداخلية باعتباره المسئول الاخير عن هذا كله ، واستند الوزير فى ديباجة قراره الى توصية

المجلس بعد اذ اطلع على أسبابها واعتنقها اقتناعاً بها ، ولم ينهض دليل على أن مجلس ادارة الكلية أو أن وزير الداخلية قد صدر فيما ارتآه عن بواعث شخصية بعيدة عن المصلحة العامة أو مشوبة بالانحراف بالسلطة اذا كان الثابت ما تقدم - فان النقل يكون مشروعاً وليس يكفى للتدليل على اساءة استعمال السلطة المدعى بها التحدى بالتقارير السرية فى السنوات السابقة ، وما تشهد به من نشاط صاحبها واجتهاده فى الماضى ، لانها من جهة ليست ألوعاء الوحيد لتقرير صلاحية الموظف ، ولانها من جهة أخرى لا تمنع من ان يجد به فى المستقبل ما يغير النظرة اليه ، ذلك أن سلوك الموظف فى عمله ومواظبته عليه ليس حالة دائمة الثبات لا تقبل التحول ، بل هى صفة قد تزايل صاحبها ، اذ تتأثر بالظروف المحيطة به ، كما لا يكفى القول بأن النظرة الى المدعى قد تغيرت دون مقدمات بعد تولى مدير كلية البوليس الجديد لمنصبه ، ما دام هذا المدير - ولم يثبت أن بينه وبين المدعى ما يحمله على التجنى عليه - ليس هو صاحب السلطة النهائية التى تملك أمر نقله ، ولا سيما أن توصية مجلس ادارة الكلية لم تقتصر على اقتراح نقل المدعى وحده من هيئة التدريس بها لمصلحة التعليم ، بل تناولت فى الوقت ذاته زميلاً آخر له للمصلحة عينها ، ابتغاء التطهير والاصلاح ، وهو نقل مشروع تملكه جهة الادارة وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة ، وتترخص فيه بسلطتها التقديرية حسبما تراه محققاً لهذه المصلحة .

٨٧٤ - ٤ (١٩٥٩/٤/٢٥) ١١٨٨/١٠٥/٤

١٢٥٤ - نقل الموظف من كادر خاص الى الكادر العام - المعادلة بين درجات الكادرات الخاصة وبين درجات الكادر العام - لا يقتصر فيها على المعايير المالية وحدها بل يجب مراعاة المزايا الوظيفية الأخرى كذلك - نقل وكيل نيابة من الدرجة الثانية الى وظيفة فى الكادر العام - وضعه فى الدرجة الخامسة يعتبر تنزيلاً له يخالف نص المادة ٤٧ من قانون نظام موظفى الدولة - اجراء التعادل فى هذا الخصوص يقتضى وضعه فى الدرجة الرابعة .

ان المعادلة بين درجات الكادرات الخاصة كالجدول الملحق بقانون استقلال القضاء أو مجلس الدولة وبين درجات الكادر العام لا ينبغى أن تقوم على المعايير المالية وحدها ، وبوجه خاص اذا لوحظ أن بدايات الدرجات المالية ونهاياتها تفرق فى الكادر الواحد عن الآخر ، وفى مواعيد العلاوات الدورية ومقاديرها فبينما درجة وكيل النيابة من الدرجة الثانية كانت وقت صدور قرار النقل محل النزاع بدايتها ٣٦٠ جنيهاً ونهايتها ٤٨٠ جنيهاً بعلاوة ٣٦ جنيهاً كل سنتين ، فإن الدرجة الخامسة فى الكادر الفنى العالى والادارى بدايتها ٣٠٠ جنيهاً ونهايتها ٤٢٠ جنيهاً بعلاوة ٢٤ جنيهاً كل سنتين الى أن يصل المرتب الى ٣٧٢ جنيهاً ثم ٣٦ جنيهاً كل

سنتين لغاية نهاية الدرجة . هذا الى أن الترقية من الدرجة الخامسة الى الدرجة الرابعة كانت مقيدة ببقاء الموظف ثلاث سنوات سواء أكانت الترقية بالاقدمية أم بالاختيار ، بينما الترقية في الكادر القضائي غير مقيدة بأى مدة وظاهر من ذلك اختلاف الوضعين تماما عند الموازنة بين هاتين الدرجتين ، بحيث لا يمكن القول بأن درجة وكيل النيابة من الدرجة الثانية فى عموم مزاياها تعادل الدرجة الخامسة فى الكادر الفنى العالى والادارى ، بل هى بلا مرأى أعلى منها ، ويكون وضع وكيل النيابة من الدرجة الثانية فى الدرجة الخامسة هو تنزيل له حتما مما يخالف المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . أما الدرجة الرابعة الادارية فلئن كانت بدايتها ٤٢٠ جنيها ونهايتها ٥٤٠ جنيها وعلاوتها ٤٢ جنيها كل سنتين أى بما يجاوز حدود درجة وكيل النيابة من الدرجة الثانية فى هذا الخصوص ، الا أنه يجب الا يغرب عن البال أن الترقية من هذه الدرجة مقيدة بوجوب البقاء ثلاث سنوات سواء أكانت الترقية بالاختيار أم بالاقدمية ، بينما هى مطلقة بغير قيد زمنى فى الكادر القضائي ، هذا الى جانب المزايا الوظيفية الاخرى والضمانات التى يتميز بها رجال القضاء والنيابة طبقا لقانون استقلال القضاء سواء من ناحية فرصة الترقية مستقبلا فى الوظائف القضائية فى الكادر الخاص باعتبار أن النيابة والقضاء صنوان فى هذا الكادر أو من ناحية مميزات المعاش والمكافأة أو عدم القابلية للعزل مستقبلا اذا ما انتقل وكيل النيابة الى وظائف القضاء واستوفى الشرائط القانونية فى هذا الشأن أو من حيث ضمانات التحقيق والمحاكمة أو غير ذلك من المزايا الخاصة التى يميز الكادر بها رجال القضاء بحكم وظائفهم ، فيكون ماجرى عليه ديوان الموظفين فى الموازنة بين درجات رجال القضاء والنيابة وغيرهم من الكادرات الخاصة وبين درجات الكادر العام الملحق بقانون موظفى الدولة من مراعاة المزايا الوظيفية الخاصة فى الكادرات الخاصة سليم لاغبار عليه ، وما انتهى اليه فى المعادلة بين درجة وكيل النيابة من الدرجة الثانية بدرجتها فى الكادر الخاص وبين الدرجة الرابعة فى الكادر العام واعتبار اقدمية وكيل النيابة من الدرجة الثانية المنقول الى الدرجة الرابعة فى الكادر العام من يوم تعيينه فى وظيفته الاولى .

٩٠٠ - ٤ (١٩٦٠/٧/٢) (١١٨٣/١٢٤/٥)

١٢٥٥ - نقل موظف الى وظيفة درجتها اقل - لا يجوز طبقا لنص المادة ٤٧

من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - مثال .

اذا كان الثابت أن المدعى قد حصل على بكالوريوس الزراعة فى سنة ١٩٤٤ والتحق بمصلحة الاملاك الاميرية فى ٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ فى الدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى (تفائش) ، وكان يشغل وظيفة

ناظر زراعة ، ثم صدر قرار مدير عام المصلحة في شهر ديسمبر سنة ١٩٥٥ بنقله من وظيفة ناظر الزراعة بإدارة البيع (الثروة العقارية) من الدرجة السادسة الفنية بالكادر الفني العالى الى الكادر الادارى مع ترقيته الى الدرجة الخامسة بوظيفة وكيل ادارة ، وذلك اعتبارا من ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، ثم أصدر مدير عام المصلحة في شهر اغسطس سنة ١٩٥٧ القرار المطعون فيه بنقل المدعى الى وظيفة معاون املاك بمديرية البحيرة اعتبارا من ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ ، وجاء في ذلك القرار أن الوظيفة المنقول منها المدعى هي « ناظر زراعة بالثروة العقارية » في حين أنه لا يوجد في ملف المدعى ما يفيد أنه كان قبل صدور هذا القرار قد نقل من وظيفة وكيل ادارة التى رقى اليها في سنة ١٩٥٥ الى وظيفة ناظر زراعة .

ولما كان الالابى من الرد على الدعوى أن وظائف معاونى الاملاك مخصص لها الدرجتان السابعة والثامنة ، ويؤيد ذلك أيضا الاطلاع على ميزانية المصلحة عن عام ١٩٥٧-١٩٥٨ المعمول بها وقت صدور القرار المطعون فيه ، فانه يبين منها أنه قد خصص لوظائف معاونى الاملاك الدرجتان السابعة والثامنة فى الكادر الفني المتوسط ، ومن ثم فيكون المدعى قد نقل بالقرار المطعون فيه الى وظيفة تقل درجتها عن درجته ، الامر غير الجائز قانونا لمخالفته لحكم المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة التى تنص على أنه « لا يجوز نقل الموظف من وظيفة الى أخرى درجتها أقل من درجته » .

٨٤٩ - ٤ (١٩٦٠/٥/٢١) ٩٧٩/٩٩/٥

١٢٥٦ - نقل الموظف الذى يتم دون طلبه ويفوت عليه دوره فى الترقية بالاقدمية - اظل ولو لم يكون مشوبا باساءة استعمال السلطة - النقل الذى يفوت على الموظف ترقيته بالاختيار - جواز ابطاله اذا انطوى على اساءة استعمال السلطة - مثال .

لئن كان يجوز للادارة - طبقا للمادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة - نقل الموظف من ادارة الى أخرى ومن مصلحة أو وزارة الى مصلحة أو وزارة أخرى ، الا أن شرط ذلك ألا يفوت النقل على الموظف دوره فى الترقية بالاقدمية ، مالم يكن النقل بناء على طلبه ، ومفاد ذلك أن النقل فى تلك الحالة يكون باطلا لمخالفته القانون حتى ولو لم يكن مشوبا باساءة استعمال السلطة ، وبدون حاجة الى اثبات هذا العيب ، ولكن يجب التنبيه الى أنه ليس معنى ذلك أن النقل يصح دائما اذا كانت الترقية بالاختيار ، بل يجوز ابطاله فى هذه الحالة كذلك اذا صدر بباعث من اساءة استعمال السلطة ، ولكن على من يدعى هذا العيب اثباته . فاذا كان الثابت أن ظروف الحال وملابساته تقطع فى أن نقل المدعى مديرا لمجلة الازهر كان مشوبا بسوء استعمال السلطة ، اذا انحرف

عن الغاية الطبيعية التي تغياها القانون من النقل الى غاية أخرى تنكب بها الجادة ، وذلك بقصد ابعاده من سلك المعاهد وحرمانه من مزاياه والترقي في درجاته الى مكان ينقل عليه في هذا كله ، بل كان هذا النقل تحايلا للهرب من مقتضى القضاء الذي أنصفه ، اذ كان قد حصل على حكم من محكمة القضاء الادارى يقضى بالغاء القرار الصادر من مشيخة الجامع الازهر فى ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٥٣ بنديه للتفتيش بالادارة العامة ، بعد اذ ثبت للقضاء أن السبب الذى قام عليه لم يكن صحيحا ، ومقتضى تنفيذه - لو كانت الامور تسير سيرا طبيعيا - هو اعادة المدعى الى وضعه الاصلى فى سلك المعاهد ، ولكن قرار المشيخة الصادر فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٤ بتعيين المدعى مديرا للمجلة اعتبارا من ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ ، واصدار المشيخة فى ذات اليوم ، أى فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٤ ، قرارا بنذب المدعى مفتشا بادارة التفتيش ، وعدم تبليغ المدعى بقرار تعيينه مديرا للمجلة الا فى ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، بعد أن تمت الترقية المطعون فيها ، ان هو الا اصرار من مشيخة الازهر على ابقاء المدعى فى الوظيفة التى قرر حكم الالغاء الصادر من محكمة القضاء الادارى آنف الذكر انتشاله منها ، وتهدف المشيخة بذلك الى التحلل من تنفيذ مقتضى حكم القضاء ادارى ، وابقاء الوضع بالنسبة الى المدعى على ماكان قد انحدر اليه بالقرار الاول - اذا كان الثابت هو ماتقدم ، فان ذلك قاطع فى الدلالة على أن موقف المشيخة من المدعى ينضج باساءة استعمال السلطة ، فيعتبر نقله - والحالة هذه - باطلا وكأنه لم يكن ، ويظل المدعى معتبرا قانونا وكأنه فى سلك المعاهد ، وله أن يفيد من مزاياه ، بما فى ذلك اتاحة الفرصة له فى الترقى الى الدرجات الاعلى ، وعلى هذا الاساس كان من حقه أن يكون من المرشحين للترقية الى الدرجة الاولى فى القرار المطعون فيه .

٩٧ - ٤ (١٩٥٩/٣/٢١) ٨ ٩٤٤/٨٢/٤

١٢٥٧ - القرار الصادر بنقل عضو فى هيئة التدريس من وظيفته الى مصلحة الآثار استنادا الى الغاء احدى وظائف هيئة التدريس للوفر - تعيين آخر فى الوظيفة التى خلت بنقلها - اعتبار قرار النقل باطل - استنادا الى سبب غير صحيح .

لئن كانت الادارة غير ملزمة بتسبيب قرارها الا أنها اذا ماذكرت أسبابا له فانها تكون خاضعة لرقابة القضاء الادارى لمتحقق من مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للواقع وللقانون ، وللقضاء الادارى أن يراقب صحة قيام الوقائع وسلامة تكييفها القانونى ، ورقابته هذه لصحته ، ومخالفته الواقعية أو القانونية تجد حدها الطبيعى فى التحقق مما اذا كانت النتيجة التى انتهى اليها القرار فى هذا الشأن مسخلة استخلاصا

مائها من أصول تنتجها ماديا أو قانونا ، فإذا كانت هذه النتيجة غير مستخلصة على هذا النحو فقد القرار الإداري سببه وتعين الغاؤه .

فإذا كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بموظفي الدولة قد أجاز في المادة ١٠٧ فقرة خامسة إنهاء خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة أو نقله بسبب الغاء الوظيفة إنما قرن ذلك بما يضمن حقوق الموظف بقدر الامكان ، فنصت المادة ١١٢ من القانون سالف الذكر على أنه « إذا ألغيت وظيفة الموظف وكانت هناك في ذات الوزارة أو المصلحة أو في غيرها من الوزارات والمصالح وظيفة أخرى خالية يلزم لشغلها توافر المؤهلات التي تتطلبها التعيين في الوظيفة الملغاة وجب نقل الموظف إليها بمرتبه متى كانت مماثلة لهذه الوظيفة في الدرجة فإن كانت أدنى منها فلا يعين الموظف فيها الا اذا قبلها وتحسب أقدميته بمراعاة مدة خدمته فيها وفي الدرجات الاعلى منها ويمنح فيها مرتبه وعند خلو وظيفة مماثلة لوظيفته الاولى ينقل اليها بالمرتب الذي وصل اليه وتحسب أقدميته فيها بمراعاة المدة التي كان قد قضاها فيها » ومفاد هذا النص أنه لا يجوز إنهاء خدمة الموظف ولا نقله من وظيفته الاولى الا اذا حتمت ذلك ضرورة الغاء وظيفته ومع ذلك فإن الغيت الوظيفة وجب نقله الى وظيفة مماثلة ، فإن لم توجد ونقل الى وظيفة أدنى ، اعيد الى مايمثل الوظيفة الاولى عند خلوها ، الى آخر ماوفره القانون للموظف من ضمانات ، فما كان يجوز نقل المسعية من وظيفتها في هيئة التدريس الى مصلحة الآثار تحت ستار الغاء إحدى وظائف هيئة التدريس بالوفر مادامت إحدى هذه الوظائف الأربع كانت شاغرة فكان من الممكن لو أريد الاقتصار على ثلاث وظائف فقط ، الغاء الوظيفة الشاغرة فعلا دون المساس بالمسعية أو بسائر مدرسي تلك المادة وهم وقتئذ ثلاثة فقط لكن الجامعة اذ نقلتها الى مصلحة الآثار بدون ضرورة ملجئة بحجة الغاء الوظيفة بينما هي قد استعملت وظيفتها بعد ذلك لتعيين آخر فيها ، يكون قرارها والحالة هذه قد قام على غير سبب صحيح ومخالفا للقانون .

٥٤٢ - ٥ (١٩٦٠/٢/٢٧) ٤٨٤/٥٤/٥

١٢٥٨ - نقل الموظف من سلك الى آخر - لا الزام على الادارة في ذلك عند انعدام النص .

لا الزام على الادارة فيما تترخص فيه من نقل الموظف من سلك الى آخر مادام لا يوجد نص قانوني يحتم هذا النقل .

١٠٩٦ - ٢ (١٩٥٧/١/١٩) ٣٦٣/٤٢/٢

١٢٥٩ - نقل الموظف من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري دون ترقية - شروط صحت .

إذا كانت جهة الادارة تملك - بمقتضى نص المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٣ - « الترقية من أعلى درجة فى الوزارة أو المصلحة من درجات الكادر الكتابى فيها الى الدرجة التالية لها فى الكادر الادارى » بشروط معينة ، فانها تملك من باب أولى النقل دون ترقية متى انقضى ذلك حسن سير العمل فى المصالح العامة ، ما دام النقل ليس الى وظيفة درجتها أقل ولا يفوت على الموظف دوره فى الترقية بالاقلمية . ولا يجوز أن يحول دون اعمال سلطة النقل هذه ابتغاء وجه المصلحة العامة التنوع - سواء من قبل الموظف المنقول أو من جانب موظفى الجهة المنقول اليها - بأمل فى حق قائم على مصلحة فردية لا تتوازى مع المصلحة العليا الأسمى منها والواجب تغليبها عليها .

١٩٧ - ٢ (١٩٥٦/٦/٩) ٨٧٤/١٠٥/١

١٢٦٠ - نقل الموظف من السلك الفنى العالى أو الادارى الى الفنى المتوسط أو

الكتابى أو العكس - القانونان رقم ٤٢ و ٨٧ لسنة ١٩٥٣ - شروط تطبيقها - حصر مجال تطبيق النقل فى الدرجات التى خلت نتيجة التطهير - فى غير محله قانونا - دليل ذلك .

حول المشرع الادارة - بمقتضى كل من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ والمادة الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٣ - رخصة وثمانية ، على خلاف حكم المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فى نقل الموظفين من سلك الى آخر ، وقد جاءت هذه الرخصة مطلقة من أى قيد ، سواء من حيث طبيعة الوظيفة التى يتم النقل اليها أو من حيث سبب خلوها ، فيما عدا القيد الزمنى الذى أورده لاستعمال هذه الرخصة والشرط النوعى الذى استلزم به أن تكون كلتا الوظيفتين المنقول منها والمنقول اليها من درجة واحدة . وبعد أن أجاز فى المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ النقل من وظيفة فنية عالية أو ادارية الى وظيفة فنية متوسطة أو كتابية وعلى ذلك بصالح العمل حتى تتمكن الحكومة من شغل الوظائف الكثيرة الشاغرة وقتذاك بالنقل أو الترقية دون ابطاء ودون التقيد ببعض القواعد العامة المنصوص عليها فى قانون نظام موظفى الدولة التى قد تقف حائلا دون تحقيق هذه الغاية ، أضاف فى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٣ مادة جديدة تقضى بجواز نقل الموظفين من الكادر الفنى المتوسط أو الكتابى الى الكادر الفنى العالى أو الادارى ، وذلك للحكمة ذاتها ولكى يتم التناسق والتعادل بتبادل النقل بين الكادرات المختلفة وحتى يتسنى الانتفاع بكفايات الموظفين الموجودين فى الكادر المتوسط وقد يكون منهم من يحمل مؤهلا عاليا ومن اكتسب خبرة من ممارسة العمل وتقضى المصلحة العامة بالانتفاع بهم

في الكادر العالي . واذا كانت المذكورة الايضاحية لكل من هذين القانونين قد تضمنت تنويها الى أنه ترتب على تطبيق المراسيم بقوانين الخاصة بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي أن شغرت كثير من الدرجات والوظائف الحكومية ، والى أن بعض لجان فصل الموظفين أوصت بوجوب شغل هذه الوظائف وتبادل نقل الموظفين من كادر الى آخر مراعاة لصالح العمل ولكي يمكن تحقيق الاغراض التي دعت الى استصدار تلك المراسيم بقوانين - فليس مقتضى هذه الاشارة حصر مجال تطبيق النقل في الدرجات التي خلت نتيجة للتطهير أو تخلفت بسببه دون ماعداها من الدرجات الاخرى ، بل مجرد بيان لحكم الغالب من الحالات التي كانت من بين بواعث اصدار هذا التشريع ، والتي لا يمكن أن تنقلب قيما على النص المطلق الذي وضع بصفة عامة ولمدة مؤقتة استثناء من احكام قانون نظام موظفي الدولة ، وهو القانون الذي لا يتحدد تطبيقه في مجاله بدرجات معينة ، ولا يخرج الاستثناء عن طبيعة المستثنى منه . وقد أفصح المشرع في المذكرتين الايضاحيتين للمرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٣ عن الحكمة العامة في اجازة نقل الموظفين بمقتضى هذين التشريعين ، تلك الحكمة التي تسمو عن مجرد الرغبة في شغل الوظائف الشاغرة والتي تتمثل في تحقيق مصلحة العمل وعدم تعطيل الادارة الحكومية أو التقصير في رعاية المرافق العامة بسبب خلو كثير من الدرجات والوظائف الحكومية ، ثم الانتفاع بكفايات الموظفين الموجودين في الكادر المتوسط ، ولا سيما حملة الشهادات العالية منهم ، والافادة من خبرتهم في الكادر العالي ، بغية اتمام التناسق بين الكادرين وتحقيق الاغراض التي تتفق والاهداف التي دعت الى استصدار المراسيم بقوانين الخاصة بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي . ولو وقف الامر عند حد الحرص على شغل الوظائف التي شغرت نتيجة للتطهير أو بسببه لا يمكن ذلك من طريق الترقية الى هذه الوظائف أو التعيين فيها وفقا لقانون نظام موظفي الدولة دون حاجة الى تشريع خاص يجيز النقل بين الكادرين على خلاف احكام هذا القانون .

١٩٧ - ٢ (١٩٥٦/٦/٩) ١٧٤/١٠٥/١

١٢٦١ - نقل الموظف من السلك الاداري الى السلك الكتابي في ظل احكام

المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ بغير اتباع الاجراءات التأديبية - صحت قانونا اذا خلا من اساءة استعمال السلطة .

لاحجة في القول بأن نقل الموظف من السلك الاداري الى السلك الكتابي في ظل احكام المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ ، بغير اتباع الاجراءات التأديبية يعتبر مخالفا للقانون ، لانطوائه على عقوبة تأديبية

مقنعة دون اتباع اجراءاتها التى نص عليها القانون ، ذلك لان هذا النقل انما يتم بناء على الرخصة التشريعية التى اجازته لجهة الادارة استثناء من أحكام المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، بشأن نظام موظفى الدولة ، والتى خرجت على أحكام هذا القانون من حيث عدم استلزام ارتكاب ذنب تأديبى لنقل الموظف من السلك الاعلى الى السلك الادنى من جهة ، ومن حيث عدم تطلب اتباع الاجراءات التأديبية المقررة فى القانون المذكور لامكان تنزيل الموظف من جهة اخرى ، وذلك ابتغاء سرعة تحقيق الاغراض التى استهدفها المشرع من تقرير هذه الرخصة بشغل الوظائف الحكومية الكثيرة الشاغرة وقتذاك ، بالنقل أو الترقية دون ابطاء ودون التقيد ببعض أحكام قانون نظام موظفى الدولة ، حتى لا تعطل الاداة الحكومية أو تقصر فى رعاية المرافق العامة ، كما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون آنف الذكر ، وما دام لم يقم دليل من الاوراق على اساءة استعمال السلطة ، فان استعمال الادارة للرخصة المخولة لها بالقانون فى الحدود المرسومة لذلك ، يكون عملا مشروعاً لا مطعن عليه .

١٧٤٦ - ٢ (١٩٥٨/١/١٨) ٥٨٩/٦٨/٣

١٢٦٢ - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ المنفذ بكتاب وزارة المالية الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٢٨٨/١ فى ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٣ - اجازته نقل مستخدمى الدرجة الثالثة الخارجة عن الهيئة الى الدرجة التاسعة بشرط ان يكونوا قد قضاوا فى وظائف الدرجة الثالثة سبع سنوات على الاقل وكانوا قد علنوا قبل ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ - علة هذه الاجازات - توافر شروط النقل الى الدرجة التاسعة لا ينشئ للمستخدم مركزاً ذاتياً يجعله مستحقاً حتماً للترقية - هذا النقل متروك الى تقدير الادارة وتقبلها ابدال الدرجات الثالثة خارج الهيئة بالدرجات التاسعة فى نطاق ميزانية كل مصلحة .

ان نقل مستخدم فى الدرجة الثالثة خارج الهيئة الى الدرجة التاسعة لا يستند الى قاعدة ملزمة ، كما يتضح ذلك مما ورد فى كتاب المالية الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٢٨٨/١ المؤرخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٣ ، وهو الكتاب الذى تكفل بتفسير رخصة نقل مستخدم الدرجة الثالثة خارج الهيئة الى الدرجة التاسعة طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ ، كما عنى بالكشف عن بواعث التفسير التى استحدثت تقرير هذه الرخصة ، حيث جرى نصه كالاتى : « وسارت هذه الوزارة (وزارة المالية) على قاعدة استبدال وظائف المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال من الدرجة الثانية وما فوقها التى يشغلها مستخدمون يقومون بأعمال كتابية بوظائف من الدرجة التاسعة لان متوسط ربط هذه الوظائف يعادل أو يزيد على متوسط ربط الدرجة التاسعة ، أما وظائف الدرجتين الثالثة والرابعة من كادر الخدمة الخارجين

عن الهيئة فلم توافق وزارة المالية على ابدالها بوظائف درجة تاسعة بالنظر لان متوسط مربوطها يقل عن متوسط مربوط الدرجة التاسعة . حدث بعد ذلك أن أصدر مجلس الوزراء قراراً في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ بعدم التعيين في وظائف الدرجة التاسعة الا لمن كان حاصلاً على شهادة الدراسة الثانوية (الثقافة العامة) أو ما يعادلها ، وترتب على انشاء الدرجة التاسعة وتحويل وظائف المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، من الدرجة الثانية وما فوقها الى وظائف من الدرجة التاسعة ثم صدور قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ بعدم التعيين في وظائف هذه الدرجة الا لمن كان حاصلاً على شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها أن امتنع على مستخدمى الدرجة الثالثة (خدم) الذين يقومون بأعمال كتابية طريق الترقية للدرجة الثانية وما فوقها . كما أن ترقيةهم للدرجة التاسعة أصبحت ممتنعة بناء على قرار المجلس المشار اليه . ولتيسير على هؤلاء المستخدمين وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ على اجازة النقل الى الدرجة التاسعة لمستخدمى الدرجة الثالثة الخارجة عن الهيئة الذين يشغلون وظائف حوت مثيلاتها من الدرجة الثانية الى الدرجة التاسعة ، وذلك بغض النظر عن عدم حيازتهم للمؤهل الدراسي المقرر ، بشرط أن يكونوا قد قضوا في وظائفهم التي من الدرجة الثالثة سبع سنوات على الاقل ، وكانوا قد عينوا قبل ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ ، وهو التاريخ الذي صدر فيه قرار مجلس الوزراء بعدم التعيين في الدرجة التاسعة الا من الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها ، وعلى أن يمنح هؤلاء المستخدمين علاوة الترقية عند نقلهم للدرجة التاسعة ، . ويؤخذ صراحة من فحوى قرار مجلس الوزراء المشار اليه مفسراً بكتاب المالية الدوري المسوقة عباراته بالصيغة السابقة أن توافر شروط النقل الى الدرجة التاسعة في مستخدم الدرجة الثالثة الخارجة عن الهيئة لا ينشئ له بذاته مركزاً ذاتياً يجعله مستحقاً حتماً للترقية الفعلية الى الدرجة التاسعة من اليوم التالى لتقضيته سبع سنوات في الدرجة الثالثة خارج الهيئة ، أو اعتباراً من اول يولية سنة ١٩٤٣ عند وجود درجة خالية في حدود النسبة المعينة لذلك ، كما هو الشأن في ترقية قدامى المستخدمين التي نظمها ذات القرار المشار اليه بالقيود التي أوردتها ، بل جعل المال والمرجع في ذلك النقل الى تقدير الجهة الادارية وتقبلها ابدال الدرجات الثالثة خارج الهيئة بالدرجات التاسعة في نطاق ميزانية كل مصلحة . فالادارة هي التي ترخص وحدها في تقدير ملائمة هذا الابدال بحسب امكانيات الميزانية وتناسب الدرجات المختلفة في نطاقها ، مراعية في ذلك صالح العمل

على هدى المصلحة العامة بلا معقب عليها فى هذا التقدير ، وبغير هذه الموافقة لا ينشأ لدوى الشأن من مستخدمى الدرجة الثالثة خارج الهيئة حق فى هذا المركز الذاتى بمجرد صدور قرار مجلس الوزراء فى ٧ من يولية سنة ١٩٤٣ .

٩٤٦ - ٤ (١٩٥٩/٢/٢١) ٨٧٠/٧٥/٤

١٢٦٣ - وظائف النساخين بمحكمة النقض - كانت جميعها وظائف مؤقتة ثم نقلت الدرجات السابعة والثامنة منها من سلك الدرجات المؤقتة الى سلك الدرجات الدائمة فى ميزانية سنة ١٩٤٨/١٩٤٩ - نقل شاغلى الدرجات المذكورة الى الدائمة - شروطه - امتناع نقل من لا يتوافر فيه احدها - مثال .

يبين من الاطلاع على ميزانيات الدولة أن وظائف النساخين بمحكمة النقض كانت تدرج تحت عنوان « درجات مؤقتة » الى سنة ١٩٤٧ ، حيث نقلت الى الوظائف الدائمة اعتبارا من السنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، فقد تضمنت ميزانية محكمة النقض عن السنة المالية ١٩٤٧ - ١٩٤٨ تحت عنوان « قلم الكتاب » درجات دائمة وأخرى مؤقتة ابتداء من الدرجة التاسعة الى الدرجة السابعة حسب البيان التالى : « الدرجات الدائمة » : ٦ درجات سابعة لمستخدمين ، و ٩ درجات ثامنة لمستخدمين ، ثم « الدرجات المؤقتة » درجتان سابعة لنساخين ، و ١٢ درجة ثامنة لنساخين ، و ١٤ درجة تاسعة لنساخين ، وتضمنت ميزانية محكمة النقض عن السنة المالية التالية (١٩٤٨ - ١٩٤٩) تحت عنوان « الدرجات الدائمة قلم الكتاب » ما يأتى : ٦ درجات سابعة لمستخدمين ، و ٤ درجات سابعة لنساخين ، و ٧ درجات ثامنة لمستخدمين ، و ١٠ درجات ثامنة لنساخين ، ثم ورد تحت عنوان « الدرجات المؤقتة » : ١٤ درجة تاسعة لنساخين . ومفاد ذلك أنه بعد أن كانت وظائف النسخ جميعا درجات مؤقتة نقلت الدرجات السابعة والثامنة منها من سلك الدرجات المؤقتة الى سلك الدرجات الدائمة ، وبقيت الدرجات التاسعة على حالتها لأنها بطبيعتها مؤقتة حسبما نص على ذلك صراحة فى كادر سنة ١٩٣٩ ، وقد استتبع هذا النقل ضرورة احوالة شاغلى الدرجات السابعة والثامنة (نسخ) الى القومسيون الطبى لتقرير لياقتهم الطبية ، حتى اذا ثبت لياقتهم وضعوا على الدرجات الدائمة الجديدة ، فقد نصت المادة الثامنة من دكريتو ٢٤ من يونية سنة ١٩٠٣ على أن : « المترشحون الذين يدخلون لأول مرة فى خدمة الحكومة وارباب المعاشات والمرفوتون الذين يعادون الى الخدمة يجب عليهم أن يقدموا : (١) شهادة دالة على حسن سيرتهم وأخلاقهم . (٢) شهادة دالة على جنسيتهم . (٣) شهادة من القومسيون الطبى بمصر او بالاسكندرية دالة على صحة بنيتهم . » ، كما بنيت المادة

الاولى من البند العاشر من لائحة القومسيونات الطبية طبعة سنة ١٩٢٩ ، شروط اللياقة الطبية للمرشحين للوظائف الدائمة . ولما كان قد ثبت عدم لياقة المدعى طبيا ، كما لم يصدر قرار من السيد الوزير باعفائه من شرط اللياقة الطبية ، فانه لم يكن يجوز نقله الى درجات النسخ الدائمة الجديدة ، ومن ثم ظل على درجته السابعة المؤقتة .

١٧٨٧ - ٢ (١٩٥٨/٦/٧) ٣/١٤١/١٣٢٣

١٢٦٤ - نقل الموظف من الكادر المتوسط الى الكادر العالى - الاصل فى قانون الموظفين هو الفصل بين الكادرين المتوسط والعالى - عدم استصحاب الموظف عند النقل اقليميته فى الكادر الادنى - اعتبار النقل نقلا نوعيا بمثابة التعيين فى الكادر الاعلى - الاستثناء من هذا الاصل قد يستفاد من القانون صراحة او ضمنا .

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة - اذ قسم الوظائف الداخلة فى الهيئة الى فئتين (عالية ومتوسطة) على ان تتضمن الميزانية بيانا بكل نوع من هذه الوظائف ، واذا نص على أنه لا يجوز بغير اذن من البرلمان نقل وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر ، واذا وضع لكل فئة من هاتين الفئتين احكاما خاصة بها من حيث التعيين والترقية تختلف فى كل واحدة عن الأخرى - فانه قد جعل الاصل هو الفصل بين الكادرين مما يترتب عليه ان الاقدمية فى وظائف الكادر العالى تتميز عن الاقدمية فى وظائف الكادر المتوسط حتى ولو كانت درجاتهما متماثلة ، ومن ثم فاذا نقل موظف من الكادر الادنى الى مثل درجته فى الكادر الاعلى فلا يستصحب معه عند النقل اقليميته فى الكادر الادنى ، بل يعتبر فى ترتيب اقليميته بين أقرانه فى الكادر الاعلى من تاريخ نقله الى هذا الكادر الاخير ، لان هذا النقل هو نقل نوعي بمثابة التعيين فى الكادر الاعلى الذى تختلف الوظائف فيه من حيث شروط التعيين والترقية والاختصاصات عن مثيلاتها فى الكادر الادنى . ولئن كان ذلك هو الاصل ، الا ان الاستثناء منه قد يستفاد من القانون صراحة او ضمنا لحكمة خاصة تبرر هذا الاستثناء .

١١٨ - ٤ (١٩٥٨/٧/١٢) ٣/١٧٧/١٧٤١

١٢٦٥ - نقل الموظف من الكادر المتوسط الى الكادر العالى - النقل المترتب على نقل الوظيفة بدرجةها من الكادر الادنى الى الكادر الاعلى - استصحاب الموظف ، على سبيل الاستثناء ، اقليميته فى الكادر الادنى - قد يستفاد من نصوص القانون أنه قصد اليه لاعتبارات من المصلحة العامة ولاتفاق طبيعة العمل فى الوظيفتين .

اذا كان النقل مترتبا على نقل الوظيفة بدرجةها من الكادر الادنى الى الكادر الاعلى بناء ما رؤى لصالح العمل ولحسن سير المرفق العام أن طبيعة العاملين فى الوظيفتين واحدة ، فقد يستفاد من نصوص القانون ضمنا

أنه قصد الاحتفاظ للموظف الذي يرى نقله الى الكادر العالي تبعا لنقل الوظيفة بدرجةها بأقدميته فيها ، ومن ذلك الحالة التي تنص عليها الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ المضافة بالقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ التي تقضى بأنه «وفي حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالي بميزانية إحدى الوزارات أو لمصالح ، يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي في نفس درجته ، أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها ، وحكمة ذلك ظاهرة تقوم على أساس من العدالة والمصالح العام ، لان نقل الوظيفة بدرجةها قد استدعته حاجة العمل والمصلحة العامة ، فتم الاندماج على هذا الأساس ، وبمراعاة أن الطبيعة واسعة في العملين ، ولأنه لما كان نقل الوظيفة من الكادر المتوسط الى الكادر الاعلى لا يستتبع حتما وبقوة القانون نقل من يقوم بعملها من أحد الكادرين الى الآخر ، فقد لا يكون الموظف صالحا للقيام بوظيفته في الكادر العالي سواء من حيث الكفاية أو المؤهل ، فقد أجاز لكل وزير في وزارته الترخيص في نقل أو عدم نقل كل موظف نقلت وظيفته بدرجةها الى الكادر الاعلى ، ومن ثم فان الموظف الذي تثبت صلاحيته للنقل الى الكادر العالي في تلك الوظيفة ينبغي الا تتأثر أقدميته في الدرجة المنقولة بنقله الى الكادر العالي ، ما دام قد تم ذلك تبعا لنقل الوظيفة بدرجةها ، تنظيما للاوضاع في الوزارة أو المصلحة على الأساس المتقدم ، وما دام ثبتت جدارة المنقول وأهليته للنقل الذي هو بمثابة التعيين في هذه الوظيفة ذات الطبيعة الواحدة في العمل . وهذا الحكم الضمني في تحديد الأقدمية المستفاد من الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ هو حكم استثنائي خاص تقتضيه الأغراض التي تستهدفها القانون بإضافة تلك الفقرة ، يقطع في ذلك أن المشرع يردد دائما مثل هذا الحكم عند إعادة تنظيم الاوضاع الادارية تنظيما من شأنه نقل الوظائف بدرجةها من الكادر الأدنى الى الكادر الاعلى ، كما تم ذلك بالقرار بقانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥٦ الذي أجاز لوزير التموين أن ينقل بقرار منه أية وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر بميزانية الوزارة كما أجاز له نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة الى الكادر العالي ، أو نقل غيره من موظفي الوزارة الى الدرجة المنقولة الى الكادر العالي في نفس درجته ، بشرط ان يكون حاصلا على المؤهل اللازم للتعين في الكادر المنقول اليه ، أو تسوية حالته على درجة خالية من نوع درجته ومعادلة لها ، وأن تعتبر أقدمية الموظف في الكادر العالي المنقول اليه من تاريخ حصوله على الدرجة المماثلة للدرجة المنقول اليها في ذلك الكادر ، وذلك بشرط أن يتفق عمل الوظيفة المنقول اليها مع عمل الوظيفة

المنقول منها في طبيعتها ، والا اعتبرت الاقدمية في الكادر المنقول اليه من تاريخ النقل .

١١٨ - ٤ (١٩٥٨/٧/١٢) ٣/١٧٧/١٧٤١

١٢٦٦ - القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مركز التنظيم والتدريب بقلوب - النص في المادة الثالثة منه على ضم الهيئات العامة التابعة أو الخاضعة لوزارات الصحة العمومية والشئون الاجتماعية والشئون البلدية والزراعة والمعارف العمومية والتي تبشر أعمالها في دائرة ذلك المركز وضمتها اليه ونقل الاعتمادات المالية لتلك الهيئات الى ميزانية المركز بالقانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٣ - لا يقتضى ذلك نقل اشخاص شاغل الدرجات المنقولة الى المركز بنواتهم - اساس ذلك .

ان ضم الهيئات العامة التابعة أو الخاضعة لاشراف الوزارات التي نصت عليها المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٣ الى مركز التنظيم والتدريب بقلوب تنفيذا للقانون المشار اليه اقتضى سلخ هذه الهيئات العامة كوحدات نظامية من الوزارات التي عدتها المادة المذكورة ليتكون المركز المنشأ من مجموعها ، كما استلزم بالتالى صدور القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٣ بنقل الاعتمادات التي كانت مقررة لتلك الهيئات من الوزارات التي كانت تابعة أو خاضعة لها لكى تنشأ منها ميزانية خاصة للمؤسسة الجديدة التي منحت استقلالاً ذاتياً ، وتقررت لها الشخصية الاعتبارية فى حدود اشراف الحكومة المركزية عليها حتى تتمكن من مباشرة نشاطها على الوجه الذى ارتآه الشارع . ولما كان من المقومات الجوهرية لقيام الشخصية الاعتبارية ان تكون للشخص الاعتبارى ذمة مالية مستقلة ، فقد نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٣ على أن يكون للمركز ميزانية خاصة وتلحق بالميزانية العامة للدولة . ، ، وهذه الميزانية الخاصة بالمركز والمستقلة تكونت ابتداء من المبالغ التى حذفت من الاعتمادات المالية المدرجة بميزانيات الوزارات والمصالح المبينة بالجدول حرف «ب» المرافق للقانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٣ . واذا كان هذا الجدول قد تضمن بياناً لعدد الدرجات ونوعها ووصفها والجهة التى مستوخذ من اعتمادات ميزانيتها فانه لم ينص على وجوب نقل اشخاص شاغلها الى المركز بنواتهم ، وانما أورد هذا البيان لكى يحدد على أساسه مقدار المبالغ المقتضى حذفها من ميزانيات الوزارات والمصالح التى عينها . كما أن القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٢ قد خلا من أى نص على نقل موظفى الهيئات التى قضى بضمها الى المركز ، ولو أنه أراد نقل الموظفين والمستخدمين تبعاً لنقل وظائفهم لنص على ذلك كما فعل القانون رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٥٣ بشأن الموظفين والمستخدمين والعمال المنقولين من المصالح الحكومية التى أصبحت تابعة لمجلس بلدى مدينة القاهرة ، الذى نص فى مادته الثانية على أن « ينقل الى مجلس بلدى

مدينة القاهرة جميع موظفي ومستخدمى وعمال المصالح الحكومية التى أصبحت أو ستصبح تابعة لهذا المجلس اعتبارا من تاريخ شطب الاعتمادات الخاصة بهم من ميزانية الدولة وإدراج اعتمادات عنها فى ميزانية المجلس البلدى ٠٠ ، وكما فعل القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٥ بضم مصالح وإدارات المباني الى وزارة الشئون البلدية والقروية ، الذى نص فى مادته الاولى على أن « تضم المصالح والإدارات الآتية بجميع اختصاصاتها وموظفيها الى وزارة الشئون البلدية والقروية ٠٠ » ، وقضى فى مادته الثانية بأن « تنقل الاعتمادات المالية الخاصة بالمصالح والإدارات المشار اليها فى المادة الاولى الواردة فى ميزانية ١٩٥٤/١٩٥٥ الى ميزانية وزارة الشئون البلدية والقروية ٠ »

٥٥٠ - ٣ (١٩٥٨/١١/٨) ٧٣/٨/٤

١٢٦٧ - النقل من إدارات الحكومة المركزية ومصالحها الى المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية يعتبر تعيينا جديدا الا فيما حده القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ١٩٠ لسنة ١٩٥٥ على سبيل الاستثناء - علم خضوع الموظف المنقول من الحكومة الى المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية للقيود الواردة فى الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - اساس ذلك .

ان الاصل فى النقل من إدارات الحكومة المركزية ومصالحها الى المجالس البلدية أو بالعكس يعتبر أنه بمثابة التعيين ، اذ يبين من مراجعة نصوص القانونين رقمى ٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، و ١٩٠ لسنة ١٩٥٥ - فى ضوء مذكرتيهما الايضاحيتين - أن المادة الاولى من القانون الاول تنص على أن : « موظفو الحكومة ومستخدموها وعمالها الذين يعينون فى المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية ينقلون بالحالة التى يكون عليها كل منهم فى تاريخ تعيينه » ، ونص فى مادته الثانية على أن « تعتبر خدمة الموظفين والمستخدمين والعمال المذكورين فى المادة السابقة فى كل من الحكومة والمجلس البلدى وحدة لا تتجزأ ، وتحسب فى تسوية ما قد يستحقونه من معاش أو مكافأة عند تركهم الخدمة أو الفصل منها ٠٠٠٠٠ » ، وقد جاء فى المذكرة الايضاحية بيانا للحكمة التشريعية التى دعت الى إصداره على : « ورغبة فى تمكين المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية من مباشرة اختصاصاته المتشعبة التى قد تقتضى الاستعانة بالموظفين ذوى الخبرة والمران السابق ترى وزارة الشئون البلدية والقروية تيسير نقل موظفي ومستخدمى وعمال الحكومة الى المجلس المذكور ، على أن توضع قواعد خاصة لنقلهم وتسوية مكافآتهم ومعاشاتهم ٠ » وقد أوضح قسم التشريع بمجلس الدولة أنه روعى فى تحديد هذه القواعد اعتبارا موظفى الحكومة ومستخدميهـا وعمالها الذين يعينون فى مجلس بلدى الاسكندرية منقولين اليه بالحالة

التي يكون عليها كل منهم في تاريخ تعيينه ، واعتبار مدة الخدمة في كل
 والحكومة والمجلس البلدي وحدة لا تتجزأ وتحسب في تسوية ما قد
 يستحقونه من مناش أو مكافآت ، . ومفاد ذلك أن الاصل هو اعتبار
 النقل تعيينا ، وأن الاستثناء هو ما حدده القانون المذكور في الخصوص
 الذي عينه ، وفيما عدا ذلك فيعتبر تعيينا منشئا لعلاقة جديدة ، وآية ذلك
 أنه لما أريد استثناء المجلس البلدي لمدينة الاسكندرية فيما يتعلق بتعيين
 الموظفين الذين ينقلون اليه من القيد الذي أورده الفقرة الأخيرة من المادة
 ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، صدر القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٥
 بإضافة فقرة جديدة بهذا المعنى الى المادة ١ من القانون رقم ٦٢ لسنة
 ١٩٥٥ ، وجاء في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٥ ما
 يلي : « وان كانت احكام هذا القانون (٦٢ لسنة ١٩٥٥) تحفظ لموظفي
 الحكومة ومستخدميها الذين ينقلون الى المجلس البلدي جميع حقوقهم
 المكتسبة مع تسوية حالاتهم كما لو كان نقلا محليا ، الا أن هذا النقل
 لازال بمثابة التعيين ابتداء ، لانه ينشئ علاقة جديدة بين الموظف والمجلس
 البلدي الذي له شخصيته المعنوية وميزانيته المستقلة عن الحكومة . ونظرا
 الى أن المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي
 الدولة ، الذي تسرى أحكامه على موظفي المجلس البلدي تقضى بعدم جواز
 التعيين في غير ادنى درجات الكادر الا في حدود ١٠ ٪ من الدرجات ، ولما
 كانت حاجة البلدية لموظفي الحكومة تستلزم نقل من هم في درجات أعلى من
 بداية درجات الكادر فان القيد الذي أورده المادة ٢٣ المذكورة سيقف عقبة
 في سبيل تحقيق الغاية من استصدار القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ سالف
 الذكر . وقد رُؤي - استكمالا لتحقيق الغرض المقصود - ان تستثنى
 بلدية الاسكندرية بالنسبة لحالات تعيين موظفي الحكومة بها من نسبة
 ١٠ ٪ الواردة بالمادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليها .
 وظاهر من ذلك كله ان النقل من الحكومة الى المجلس مازال يعتبر تعيينا
 الا فيما حدده القانونان المشار اليهما اللذان وردا على سبيل الاستثناء ،
 ومن ثم فلا يخضع الموظف المنقول من الحكومة الى المجلس للقيد الوارد في
 الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون سالف الذكر ، لانه لا يسرى الا على
 النقل دون التعيين .

٦٦٢ - ٣ (١٩٥٩/٢/١٤) ٧٧٤/٦٤/٤

١٢٦٨ - النقل من المياومة الى سلك الدرجات - يعتبر بمثابة تعيين جديد -
 منحه اول مربوط الدرجة طبقا لاحكام كادر سنة ١٩٣٩ الذي عين في ظله دون ما يوازي الاجر
 الذي كان يتقاضاه - لا يعتبر مساسا بحق مكتسب - أساس ذلك .

اذا كان المدعى قد نقل من سلك المياومة الى الدرجة الثامنة في اول

ابريل سنة ١٩٣٩ داخل الهيئة بالكادر العام فى ظل كادر سنة ١٩٣٩ الذى تقضى المادة الثامنة منه بمنح المرشحين بداية درجات الوظائف الحالية المراد تعيينهم فيها ، ومنح ستة جنيهاً أول مربوط هذه الدرجة من هذا التاريخ ، وقد كان تعيينه فيها بناء على طلبه ، فان ذلك لايعتبر مساساً بالحقوق المكتسبة ، طالما ان سلطة الادارة مقيدة بأحكام الكادر المذكور وليست تقديرية فلا تملك تعديل بداية الدرجة ، وان المدعى قد نقل من اليومية الى سلك الدرجات بالماهية ، ويعتبر بمثابة تعيين جديد فى ظل الكادر المشار اليه وفى حدود نطاقه .

٦٩٥ - ٣ (١٩٥٩/١١/٧) ١٠/٢/٥

١٢٦٩ - اقتراح لجنة التطهير نقل الموظف بدلا من فصله - مثل هذا الاقتراح لا يبطل قرار النقل ان صدر ممن يملكه بعد تقديره لهذه الملاءمة - دليل ذلك .

لاتثريب على لجنة التطهير المشكلة اعمالا للمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ان رأت ، بعد استظهار حالة الموظف ، أنه لا يستحق الفصل ، وانما تستوجب المصلحة العامة نقله الى عمل آخر - لاتثريب عليها اذا أبدت ذلك ، ولا يعتبر أبدأؤها لمثل هذا الاقتراح مبطلا للمقرر الادارى بالنقل اذا صدر ممن يملكه بعد تقديره لهذه الملاءمة فى ضوء ما اقترحته اللجنة ، ما دامت الجهة التى أصدرت قرار النقل تملك ذلك قانوناً بناء على ما تقدره هى ، أيا كان المصدر الذى استقت منه العناصر التى كشفت لها هذه الملاءمة ، وسواء أكان ماضى عمل الموظف ومدى صلاحيته له بحسب تقدير رؤسائه له ، أم على ضوء ما تسفر عنه تحقيقات عادية أجريت معه ، أم على هدى ما بان للجنة المشار اليها من بحث حالته ، أم غير ذلك من المصادر التى قد تستظهرها الجهة المختصة بإصدار قرار النقل ، لانها غير مقيدة بأن يكون تقديرها مستمداً من مصدر بذاته ، وليست ممنوعة قانوناً من أن تستنير ببحث اللجنة المذكورة أو بغيرها عند وزنها لمناسبات إصدار قرار النقل .

١٦٥١ - ٢ (١٩٥٧/٣/٩) ٦٦٤/٧٠/٢

١٢٧٠ - عنع خضوع قرارات النقل المكاني اولاية القضاء الادارى - تطبيق ذلك على قرار بنقل الطاعن من العمل بقطارات الركاب الى عمل بقطارات البضاعة .

ان نقل المطعون لصالحه من العمل بقطارات الركاب الى عمل بقطارات البضاعة تنحية له عن الاتصال بالجمهور ، هو من الملاءمات المتعلقة بصالح العمل المتروكة لتقدير الادارة . وهو باعتباره من قرارات النقل المكاني يخرج حتماً عن ولاية القضاء الادارى .

٣٨٦ - ٤ (١٩٦٠/٧/٢) ١١٦١/١٢٢/٥

واجبات الوظيفة - وحدة مستقلة -
دائمة - وظيفة في وزير - وظيفة
قسم آخر - وظيفة مؤقتة - وظيفة
متميزة - وكيل وزارة دائم •

و

واجبات الوظيفة

راجع : ٥٧٦ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧

وحدة مستقلة

راجع : ٧٢٦ ، ١٢٤٣

وزير

راجع : ٥٢٦ ، ٩٧٠ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠

وظيفة رامية

راجع : ١٢٣٦ ، ١٢٣٧

وظيفة في قسم آخر

راجع : ١٢٤٢

وظيفة مؤقتة

راجع : ١٣٣٦

وظيفة متميزة

راجع : ٦٠٧ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨

وكيل وزارة دائم

وقف الترقية

راجع : ٦٢٤ ، ٦٢٦

وقف تنفيذ العقوبة

راجع : ٥٠٨

وقف عن العمل

راجع ايضا : ٧٧ ، ٢٥٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٩ ، ١٠٢٣

١٢٧١ - الاصل هو حرمان الموظف من المرتب مدة الوقف ، والاستثناء هو جواز صرف المرتب كله أو بعضه - يستوى في ذلك الموظف الموقوف لحبسه احتياطيا ، وذلك الذي اوقف لتهمة ادارية - الامر العال الصادر في ١٠/٤/١٨٨٣ ، وقرار مجلس الوزراء في ٢٥/٤/١٩١٢ ، والمادتان ٩٥ و ٩٦ من قانون نظام موظفي الدولة .

ان الفقرة الاخيرة من المادة الثامنة من الامر العال الصادر في ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ قد نصت على انه « يترتب على توقيف المستخدم عن العمل حرمانه من ماهيته مالم يقرر مجلس الادارة غير ذلك » . فهي تقرر قاعدة عامة هي حرمان المستخدم الموقوف من ماهيته طوال فترة الوقف مالم يقرر مجلس التأديب صرف راتبه كله أو بعضه اليه . فالاصل هو الحرمان من المرتب عن مدة الوقف والاستثناء هو جواز صرفه كله أو بعضه حسبما يقدره مجلس التأديب في كل حالة بظروفها . وقد طبقت منشورات المالية هذه القاعدة في : (١) حالة الوقف لذنب يستوجب الرقت (مادة ١١١ من قانون المصلحة المالية) (٢) في حالة الوقف بسبب حبس المستخدم في جريمة من الجرائم العادية . وقد نصت المادة ١٣٤ من قانون المصلحة المالية على أن « كل مستخدم يحبس حبسا احتياطيا أو لجريمة من الجرائم الاعتيادية يوقف عن وظيفته من يوم حبسه وماهيته في كل مدة ايقافه تكون حقا للحكومة » ، ثم عدلت هذه المادة تنفيذا لقرار صادر من مجلس النظار في ٢٥ من ابريل سنة ١٩١٢ كما يلي : « كل مستخدم يحبس حبسا احتياطيا أو تنفيذا لحكم قضائي يجب ايقافه عن أعمال وظيفته من يوم حبسه وذلك لايمنع الجزاءات التأديبية التي يمكن توقيعها عليه وتكون ماهيته حقا للحكومة في كل مدة ايقافه مالم يتقرر عدم وجود وجه لاقامة الدعوى عليه أو تحكم المحكمة الجنائية ببراءته من التهمة التي ترتب عليها حبسه ، ففي هذه الحالة يجوز صرف ماهيته اليه عن مدة ايقافه مالم تقرر السلطة التابع لها تأديبيا خلاف ذلك » .

والمقصود بعبارة « السلطة التابع لها تأديبيا » مجلس التأديب فيما يختص بالمستخدمين الداخليين في هيئة العمال ورئيس المصلحة فيما يختص بالخدمة المؤقتين والخارجين عن الهيئة » . وهنا يجب التنبيه الى أن تعديل صياغة تلك المادة على هذا النحو لا يعدو أن يكون من قبيل الاستطراد والايضاح للنص الاصلى ، وأنه مهما يكن من شأن صياغة هذا التعديل ، مما فتح الباب للتأويل ، فلا يمكن أن يمس القاعدة التى قررتها الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من الامر العالى الصادر فى ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ تلك التى جعلت الاصل هو الحرمان من المرتب مدة الوقف باعتباره مقابل العمل وجعلت الاستثناء هو صرفه كله أو بعضه حسبما تقرره السلطة التأديبية فى كل حالة بطرفها ، والقول بغير ذلك قول غير صائب ؛ اذ مؤداه أن مجلس الوزراء عدل فى حكم قرره الامر العالى فى ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ على ما سبق البيان وهو مالا يملكه ، اذ القاعدة التنظيمية العامة لا ينسخها الا اداة تنظيمية عامة من نفس المرتبة أو من مرتبة اعلى ، واذا لم يصدر قانون بتعديل حكم الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من الامر الصادر فى ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ فإنه يظل قائما لا ينال منه قرار مجلس الوزراء لو صح فى الجدل أنه قصد الى تعديله وهو أمر فى الواقع غير مقصود ، يؤكد هذا النظر أنه لو أخذ بالتأويل العكسى لكان الموظف الذى يتهم جنائيا ويحبس احتياطيا أحسن حالا من الموظف الذى وقف به الأمر عند حد الاتهام الادارى دون الجنائى ، اذ على مقتضى ذلك التأويل - وقد ورد التعديل فى المادة ١٣٤ فقط الخاصة بالحالة الاولى - يكون رد مرتب الموظف طوال مدة الوقف وجوبيا بينما يكون جوازيا فى الحالة الثانية ، فى حين أنه لا يجد أدنى مبرر للفرقة فى الحكم ، مما يقطع بأنه لم يقصد الى تغيير فى الاحكام الموضوعية عند تعديل المادة ١٣٤ من قانون المصلحة المالية ، وانما قصد الاستطراد والايضاح فى حدود الاصل العام الذى قررته الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من الامر العالى السالف الذكر ، هذا الاصل الذى رددته المادتان ٩٠ و ٩٦ من لقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وقد استعرضت المادة الاولى حالة وقف الموظف بقرار من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة كل فى دائرة اختصاصه ، واستعرضت الثانية حالة وقف الموظف بقوة القانون اذا حبس احتياطيا أو تنفيذيا لحكم جنائى ، والحكم الموضوعى فى الحالىين واحد . . فهو واجب التطبيق أيا كان سبب الوقف وأيا كانت أداته وايا كانت طبيعة الوظيفة هل هى دائمة أو مؤقتة أو خارج الهيئة أو من العمال ، وان اختلفت أوضاع التأديب واجراءاته بسبب ذلك . . والحكمة ظاهرة فى ترك تقدير صرف المرتب كله أو بعضه أو عدم صرفه الى السلطة التأديبية المختصة فى كل حالة على حدتها

وبظروفها . فالبراءة لعدم الصحة أو لعدم الجناية تختلف عن البراءة لعدم كفاية الادلة في هذا التقدير ، والبراءة من التهمة الجنائية لاتستتبع حتما عدم المؤاخذة الادارية ، وليس من شك في أن السلطة التأديبية تصدر قراراتها في صرف المرتب أو عدم صرفه على مقتضى هذه الاعتبارات .

١١٠ - ٢ (١٩٥٦/٦/٩) ٨٣٥/١٠١/١

١٩٣ - ٢ (١٩٥٦/٦/٩) ٨٦٥/١٠٤/١

٩٦٢ - ٣ (١٩٥٨/٦/١٤) ١٤٢٢/١٥١/٣

١٢٧٢ - الاصل هو حرمان الموظف من ماعيته طوال مدة الوقف والاستثناء هو جواز صرفها كلها أو بعضها حسب قرار مجلس التأديب أو الرئيس المختص ان لم تكن ثمة محاكمة تأديبية - البند (٥) من تعليمات المالية رقم (٨) في أول يونية سنة ١٩١٢ - نصه على أن رئيس المصلحة يصرف للعامل المؤقت أو الخارج عن هيئة العمال مرتبه عن مدة الوقف اذا اتضحت براءته من الجرم الذي سبق اسناده اليه - ليس في هذا النص خروج على أصل القاعدة السالف ايرادها .

الاصل هو حرمان الموظف أو المستخدم الموقوف عن العمل من ماهيته طوال مدة الوقف ، والاستثناء هو جواز صرفها كلها أو بعضها حسبما يقرره مجلس التأديب ، أو الرئيس المختص ان لم يكن ثمة محاكمة تأديبية، وذلك في كل حالة بحسب ظروفها . والبند (٥) من تعليمات المالية رقم (٨) الصادرة في أول يونية سنة ١٩١٢ ، اذ نص على أن العامل المؤقت أو الخارج عن هيئة العمال الذي أوقف عن عمله - بسبب ارتكابه جرماً موجبا للرفق - يصرف اليه مرتبه عن مدة الوقف المؤقت اذا اتضح بعد التحقيق براءته مما اسند اليه ، وان الترخيص بصرف ماهية العامل المؤقت يصدر من رئيس المصلحة التابع لها - قد ردد أصل القاعدة السالف ايرادها ، والحكمة ظاهرة في ترك تقدير صرف المرتب كله أو بعضه أو عدم صرفه الى رئيس المصلحة في كل حالة على حدة وبحسب ظروفها ، فالبراءة لعدم الصحة أو لعدم الجناية تختلف عن البراءة لعدم كفاية الادلة او البطلان القبض والتفتيش في هذا التقدير ، والبراءة من التهمة الجنائية لاتستتبع حتما عدم المؤاخذة الادارية . وليس من شك في أن السلطة التأديبية - أي رئيس المصلحة - تصدر قراراتها في صرف المرتب او عدم صرفه على مقتضى هذه الاعتبارات ، ومن ثم يكون القرار الصادر من مدير مصلحة السكك الحديدية بحرمان المدعى ، وهو عامل باليومية التملية ، من أجره عن مدة وقفه قد صدر ممن يملكه .

١٦٤٥ - ٢ (١٩٥٨/٣/٨) ٨٢٣/٩٢/٣

١٢٧٣ - الاصل الا يصرف الموظف مرتبه عن مدة وقفه مالم يقرر الرئيس المختص صرفه كله او بعضه لاسباب موكولة الى تقديره - المادة ١٢٩ من قانون الموظفين - سريان هذا الاصل على عساكر البوليس والحفر .

ان الاصل هو عدم صرف مرتب الموظف الموقوف عن عمله ، مالم يقرر الرئيس المختص صرفه كله أو بعضه لاسباب موكولة الى تقديره ، وهذا الاصل رددته المادة ١٢٩ من قانون موظفي الدولة . ولئن كان هذا القانون لايسرى على عساكر البوليس والحقراء ، وإنما تسرى عليهم القوانين واللوائح الخاصة بهم ، الا انه غنى عن البيان ان الحكم المشار اليه هو من الاصول العامة التي ردها القانون المذكور ، وبهذه المثابة يسرى في حق عساكر البوليس والحقراء ، مادام لا يوجد نص يخالف ذلك في القوانين واللوائح الخاصة بهم .

١٦٥٥ - ٢ (١٩٥٧/١٢/١٤) ٢٨٩/٣٧/٣

١٢٧٤ - وقف الموظف عن العمل من اختصاص وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه دون مجلس التأديب - تقرير مجلس التأديب وقف موظف مؤقت عن عمله مع عدم صرف مرتبه عن مدة الوقف - باطل - لاملح مع ذلك للحكم بالغاءه متى كان وكيل الوزارة المختص قد أقر ذلك .

اذا تبين أن المدعى بوصفه مستخدماً مؤقتاً معيناً على وظيفة مؤقتة إنما تنطبق في حقه - بحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - الشروط الواردة بصيغة عقد الاستخدام التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره الصادر بجلسته ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ فيما يتعلق بتوظيفه وتأديبه وفصله ، فإنه طبقاً للمادة الخامسة من شروط هذا العقد يكون لوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه سلطة وقف المستخدم عن العمل احتياطياً ، ويترتب على الوقف عدم صرف المرتب ، مالم يقرر أحدهما صرفه كله أو بعضه ، وبناء على هذا يكون مجلس التأديب الابتدائي لموظفي وزارة التربية والتعليم غير مختص بالنظر في وقف المدعى عن عمله أو مجازاته تأديبياً ، بل المختص بذلك هو وكيل الوزارة . على أنه لما كان هذا الأخير قد أقر وقف المذكور ، ولم يقرر صرف مرتبه اليه عن مدة وقفه ، بل استصدر قراراً وزارياً بفصله من الخدمة ، فإن طلب المدعى الغاء القرار الصادر من مجلس التأديب بوقفه عن العمل يكون على غير أساس سليم من القانون .

٨٥٠ - ٤ (١٩٥٩/٦/٦) ١٣٨٦/١٢٢/٤

١٢٧٥ - استحقاق المرتب مدة الوقف عن العمل طبقاً لنص المادة ٩٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يكون بقرار من وكيل الوزارة المختص ولا معقب على تقديره في هذا الصدد ما دام خالياً من الانحراف . وقائماً على استخلاص مانع من الوقائع التي بني عليها القرار - مثال .

اذا كان وكيل الوزارة قد انتهى الى عدم الموافقة على صرف مرتب المدعى عن فترة وقفه عن العمل لاسباب قدرها بما له من سلطة التقدير

فى ضوء الصالح العام ، ولهذه الأسباب أساسها الصحيح الثابت فى الاوراق ، وهى تؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها وكيل الوزارة من رفض طلب صرف مرتب مدة الوقف ولم ينحرف فى ذلك بسلطته العامة ولم ينطو قراره على أية شائبة من اساءة استعمال السلطة ، فيكون قرار وكيل الوزارة والحالة هذه قد صدر مطابقا للقانون خاليا من أى عيب ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب قد خرج عن مجال التعقيب القانونى الصحيح على القرار ، واتجه وجهة أخرى قوامها مراجعة الادارة فى وزنها لمناسبات القرار وملاءمة اصداره فأحل نفسه بذلك محلها فيما هو داخل فى صميم اختصاصها وتقديرها بدعوى أن الأسباب التى أخذت بها الادارة لاتؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها مع أن هذا النظر فى حد ذاته لا يستند الى أى أساس سليم لامن الواقع ولا من القانون ، بل على العكس من ذلك قد كان وزن الادارة لمناسبات قرارها وزنا معقولا مستخلصا استخلاصا سائغا من الوقائع التى بنت عليها قرارها ، كما يجب التنبيه فى هذا المقام الى أنه ليس من حق القضاء الإدارى أن يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لدى جهة الادارة من اعتبارات قدرت على مقتضاها ملاءمة اصدار القرار ، ما دام هذا التقدير قد استخلص استخلاصا سائغا من الوقائع الثابتة فى الاوراق والا كان فى ذلك مصادرة للادارة على تقديرها وغل ليدها عن مباشرة وظيفتها فى الحدود الطبيعية التى تقتضيها هذه الوظيفة وما تستلزمه من حرية فى وزن مناسبات القرارات التى تصدرها وتقدير ملاءمة اصدارها .

٤٩٦ - ٤ (١٩٦٠/٢/٢٧) ٥٥٧/٥١/٥

١٢٧٦ - وقف عن العمل - المادة ٩٦ من قانون نظام موظفى الدولة تنظم وقف المستخدم خارج الهيئة الذى يقع بقوة القانون فى حالتى الحبس الاحتياطى أو تنفيذ الحكم الجنائى - المادة ١٢٩ تنظم الوقف فى غير هاتين الحالتين - سلطة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة فى ذلك .

الإصحة للقول بأنه لايجوز وقف المستخدم الخارج عن الهيئة الا بالتطبيق للمادة ٩٦ من قانون نظام موظفى الدولة ، أى فى حالتى حبسه احتياطيا أو تنفيذ الحكم الجنائى ، لان هذه المادة انما تنظم الوقف الذى يقع بقوة القانون ، وقد نظمت المادة ١٢٩ وقف المستخدم الخارج عن الهيئة فى غير هاتين الحالتين ، فرخصت لوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة - بحسب الاحوال - أن يقف المستخدم الخارج عن الهيئة . ويترتب على الوقف عدم صرف المرتب . مالم يقرر أحدهما صرفه كله أو بعضه ، ومفاد ذلك أن الوقف جائز بقرار ادارى يصدر من ايها كل فى حدود اختصاصه ، ويترخص فى تقديره متى قام السبب المبرر له ، وهو اتهام الموظف فى

أمر قد يستوجب مؤاخذته تأديبيا أو جنائيا ، ويرى أن المصلحة العامة تقتضى ذلك .

١٥٠٩ - ٢ (١٩٥٦/١٢/٨) ١٩١/٢٢/٢

١٢٧٧ - ليس فى النصوص ما يؤدى الى جعل قرار الوقف كان لم يكن أن لم يعرض حالا على السلطة التأديبية المختصة .

لاوجه للقول بأن الوقف يعتبر كأن لم يكن بحجة عدم عرض الامر حالا على السلطة التأديبية المختصة ، إذ ليس فى النصوص ما يرتب مثل هذا الجزاء الذى يجعل قرار الوقف وما ترتب عليه معدوما ، وغاية الامر انه ما دام القانون قد ناط بالسلطة التأديبية المختصة تقدير صرف مرتب الموظف عن مدة الوقف كله أو عدم صرفه ، فانه يتعين الرجوع الى هذه السلطة لتقرير ما تراه ، ويعتبر المركز القانونى فى هذا الشأن معلقا حتى يصدر قرارها فيه .

١٩٣ - ٢ (١٩٥٦/٦/٩) ٨٦٥/١٠٤/١

٦٩٢ - ٣ (١٩٥٨/٦/١٤) ١٤٢٢/١٥١/٣

١٢٧٨ - المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة ٥٢ من المرسوم الصادر باللائحة التنفيذية لهذا القانون والمادة ١٠ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - مقتضاها انه لا يجوز مد وقف الموظف مدة على ثلاثة أشهر الا بقرار من المحكمة التأديبية - المواد المشار اليها لا تستوجب اقتصار اذن المحكمة بالمد على ثلاثة أشهر ثم يتجدد الاذن بذلك كل مرة كما هو الشأن فى حبس المتهمين احتياطيا - علة التفرقة بين الحكامين .

ان المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة تنص على أن « للوزير ولوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل فى دائرة اختصاصه أن يوقف الموظف عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف على ثلاثة أشهر الا بقرار من مجلس التأديب . . . » ، وتنص المادة ٥٢ من المرسوم الصادر باللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر على أنه « اذا امتدت مدة الوقف الى ثلاثة أشهر دون أن ينتهى التحقيق تعين عرض الاوراق فى نهاية تلك المدة على مجلس التأديب للنظر فى استمرار الوقف » ، ثم صدر فى ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٨ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية فى الاقليم المصرى ناصرا فى المادة العاشرة منه على أن « لمدير عام النيابة الادارية أو أحد الوكيلين أن يطلب وقف الموظف عن أعمال وظيفته اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، ويكون الوقف بقرار من الوزير أو الرئيس المختص . . . ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف عن ثلاثة أشهر الا بقرار من المحكمة التأديبية . . . » والمستفاد من النصوص المتقدمة انه لايجوز مد وقف الموظف

لمدة تزيد على ثلاثة أشهر الا بقرار من المحكمة التأديبية ، فأخطر منصب على وقف الموظف عن عمله لمدة تزيد على ثلاثة أشهر الا باذن من المحكمة المذكورة ، ولم تستوجب النصوص أن يقتصر اذن المحكمة بالمد على ثلاثة أشهر فقط ، ثم يتجدد الاذن بذلك كل مرة ، كما هو الشأن مثلا في حبس المتهمين احتياطيا - حيث تنص المادة ١٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية على انه « ينتهى الحبس الاحتياطي حتما بمضى خمسة عشر يوما على حبس المتهم ، ومع ذلك يجوز لقاضى التحقيق بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم أن يصدر أمرا بمد الحبس مدة أو مددا أخرى لايزيد مجموعها على ٤٥ يوما » ، ونصت المادة ١٤٣ من القانون المذكور على انه « اذا رأى قاضى التحقيق مد الحبس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر بالمادة السابقة وجب قبل انقضاء المدة السالفة الذكر عرض الاوراق على غرفة الاتهام لتصدر أمرها بما تراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم ، ولغرفة الاتهام مد الحبس مددا متعاقبة لا تزيد كل منها عن ٤٥ يوما الى أن ينتهى التحقيق » - وعلة الفرق فى الحكمين واضحة ، ذلك لان الحبس الاحتياطي - وهو تقييد للحرية الشخصية - أمر يتعذر تداركه اذا ما وقع فعلا ، فوجب التحوط لهذا الامر قبل وقوعه ، ومن هنا كان الاذن به مقصورا على ٤٥ يوما فى المرة الواحدة مع وجوب تجديد الاذن كل مرة ، أما الوقف فلا يترتب عليه بالنسبة للموظف سوى وقف صرف مرتبه ، وهذا أمر من الممكن تداركه على النحو الذى نظمته الفقرة الثانية من المادة العاشرة ، اذ خولت المحكمة التأديبية صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة ، كما خولتها - عند الفصل فى الدعوى التأديبية - تقرير ما يتبع فى شأن المرتب فى مدة الوقف ، سواء بحرمان الموظف منه أو بصرفه اليه كله أو بعضه ، ومن ثم فيكون للمحكمة التأديبية - اذا ما عرض عليها أمر مد الوقف - أن تقدر المدة اللازمة حسبما تقتضيه مصلحة التحقيق أو المحاكمة التأديبية بحسب ظروف الحال وملابساته .

٩٧ - ٥ (١٩٥٩/٢/١٤) ٨١٦/٦٩/٤

١٢٧٩ - المادة ١٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - تميزها حكما مقتضاه ان الاصل انه يترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه - اجازتها للمحكمة التأديبية استثناء صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة - المقصود بالتأقيت ليس مجرد انتهاء التحقيق وانما التصرف فى شأن الموظف نهائيا اما بحفظ الاوراق أو بتوقيع جزاء من السلطة الرئاسية أو من المحكمة التأديبية - التصرف النهائى فى أمر مرتب الموظف الموقوف طوال مدة الوقف يكون للسلطة الرئاسية أو للمحكمة التأديبية بعد التصرف فى شأن الموظف نهائيا - الاختصاص فى هذا الشأن يكون للمحكمة التأديبية اذ كان التصرف فى أمر المرتب مقترنا بالفصل فى الدعوى التأديبية ويكون للسلطات الرئاسية فيما عدا ذلك .

ان المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة

١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية تنص على ان « مدير عام النيابة الادارية أو أحد الوكيلين أن يطلب وقف الموظف عن أعمال وظيفته اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، ويكون الوقف بقرار من الوزير أو الرئيس المختص ، فاذا لم يوافق الرئيس المختص على وقف الموظف وجب عليه إبلاغ مدير عام النيابة الادارية بمبررات امتناعه ، وذلك خلال أسبوع من طلبه ، ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف عن ثلاثة أشهر الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة ، ويترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليسوم الذي أوقف فيه ، ما لم تقرر المحكمة صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة ، الى أن تقرر عند الفصل في الدعوى التأديبية ما يتبع في شأن المرتب عن مدة الوقف سواء بحرمان الموظف منه أو بصرفه اليه كله أو بعضه » .

والمستفاد من هذا النص انه يترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذي أوقف فيه ، وذلك كأصل عام ، ولكن القانون أجاز للمحكمة التأديبية استثناء من هذا الاصل أن تقرر صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة . والحكمة التشريعية لذلك هي حفظ أود الموظف ومن يعولهم ، بمراعاة أن المرتب هو مصدر رزقه . والمقصود بالتأقيت هنا ليس مجرد انتهاء التحقيق بوساطة النيابة الادارية مع بقاء أمر الموظف معلقا ومن المحاكمة التأديبية ، وإنما المقصود بالتأقيت هو التصرف في هذا الشأن نهائيا ، إما من غير محاكمة وذلك بحفظ الاوراق ، أو بتوقيع جزاء من السلطة الرئاسية بغير محاكمة ، أو بالفصل في أمر الموظف من المحكمة التأديبية ، فاذا ما تم التصرف على هذا الوجه أو ذاك في شأن تأديب الموظف بقي بعد ذلك التصرف نهائيا في أمر مرتبه طوال مدة انوقف ، فان كانت الاولى كان التصرف نهائيا في ذلك متروكا للسلطة الرئاسية التي تملك اصدار أمر الوقف ابتداء ، سواء الوزير أو الرئيس المختص حسب الاحوال طبقا للفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون المذكور ، وان كانت الاخرى كان ذلك من اختصاص المحكمة التأديبية طبقا للفقرة الثالثة من المادة المذكورة ، اذ تنص في آخرها على أن « تقرر عند الفصل في الدعوى التأديبية ما يتبع في شأن المرتب عن مدة الوقف ، سواء بحرمان الموظف منه أو بصرفه اليه كله أو بعضه » .

وغنى عن القول أن هذا النص - اذ يعقد هذا الاختصاص للمحكمة التأديبية مقترنا بالفصل في الدعوى التأديبية - يترك الاختصاص للسلطات الرئاسية فيما عدا ذلك ، كما لو لم ينته الامر بصدور حكم من المحكمة التأديبية ، بل اقتصر على حفظ الاوراق أو بتوقيع جزاء من السلطة الرئاسية بدون محاكمة .

١٢٨٠ - وقف موظف عن العمل لاتهامه بارتكابه جنایات تزوير واختلاس - قرار مجلس التأديب باستمرار وقفه - اشارة المجلس في منطوق القرار الى أن الوقف موقوف بانتهاء تحقيق النيابة العامة - عرضه في أسبابه الى أن مصلحة التحقيق تقتضى استمرار الوقف - ذلك مؤداة استمرار الوقف حتى يتم الفصل فيما نسب اليه من جرائم - القول أن الوقف ينتهى بمجرد إحالته الى المحاكمة الجنائية - انطواؤه على مسخ لفحوى القرار وبجافاة مفاد النصوص متى كان اثابت أن المدعى - وهو موظف عمومى - اتهم بارتكاب تزوير فى أوراق أميرية أثناء تادية وظيفته ، وبالاشتراك مع آخرين فى ارتكاب جريمة اختلاس اموال اميرية ، وتوالت النيابة التحقيق ، ثم احوالت الدعوى الى غرفة الاتهام التى احوالتها بدورها الى محكمة الجنایات ، وكانت المصلحة قد قررت وقفه احتياطيا عن العمل اعتبارا من ١٤ من مارس سنة ١٩٥٣ ، ثم عرضت الاوراق على مجلس التأديب طالبة استمرار وقفه ، فقرر بجلسته المنعقدة فى ٣٠ من يولية سنة ١٩٥٣ استمرار وقفه وقفا موقوتا بانتهاء التحقيق المشار اليه ، كما قرر المجلس استمرار وقف صرف مرتبه ، وجاء فى أسباب هذا اقرار أن الثابت من الاوراق أن المنسوب الى كل من هذين الموظفين هو الاستيلاء على مبالغ من قيمة المكالمات الزائدة بتليفونات الاسكندرية نتيجة تزويرهما فى فواتير المشتركين ، وأن التحقيق فى هذه الوقائع المنسوبة اليهما لايزال مستمرا بالنيابة المختصة ، وأن الاول منهما لايزال محبوسا حبسا احتياطيا على ذمة القضية ، وأن مجلس التأديب يرى لذلك « أن مصلحة التحقيق مع الموظفين المذكورين فى هذه القضية تقضى باستمرار وقف كل منهما » - اذا كان اثابت هو ما تقدم ، فإن الواضح أن المقصود من هذا القرار - بحسب فحواه على هدى أسبابه - هو استمرار وقف المدعى حتى يفصل فيما هو منسوب اليه من اختلاس وتزوير ، وهى تهم لو صححت لانطوت على مخالفات ادارية فضلا عن اقتراف جرائم فالمقصود من القرار ، والحالة هذه ، هو استمرار الوقف حتى ينحسم هذا الموقف المعلق ، وهو لاينحسم الا بعد اتمام التحقيق الذى تتولاه النيابة العامة ، ثم الفصل فى التهم بعد ذلك بوساطة جهات القضاء المختصة ، وهذا هو التأويل الذى يتسق مع طبائع الاشياء ومع الحكمة التشريعية التى قامت عليها النصوص الخاصة بوقف الموظف ووقف مرتبه خلال هذا الموقف المعلق . فتأويل الحكم المطعون فيه لفحوى قرار مجلس التأديب بأن المقصود منه هو انتهاء الوقف باحالة المدعى الى محكمة الجنایات يكون - والحالة هذه - مسخا لفحوى القرار ، بما يخرج عن الفهم انطبعى الى فهم واضح الشذوذ لايتسق مع مفاد النصوص على هدى الصالح العام وبمراعاة مقتضيات النظام الادارى وحسن سير المرافق .

القسم الثالث

الفراس

٤ - فهرس الأوامر العالية والذكريات

ب - فهرس القوانين

١ - الدستور

أولا : دستور ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢

ثانيا : دستور ١٦ يناير سنة ١٩٥٦

٢ - القانون المدني

٣ - قانون المرافعات

٤ - قوانين مجلس الدولة

أولا : قانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ خاص بمجلس الدولة

ثانيا : قانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة

ثالثا : قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة

رابعا : باقى القوانين الخاصة بمجلس الدولة

٥ - قوانين التوظيف :

أولا : قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة

ثانيا : مرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ في شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبى

ثالثا : قانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبى

رابعا : قانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ خاص بالمعادلات الدراسية

خامسا : قوانين التوظيف الأخرى

٦ - قوانين الجامعات

٧ - قوانين المعاشات

٨ - قوانين نظام القضاء والسلطة القضائية

أولا : قانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء

ثانيا : قانون استقلال القضاء وقانون السلطة القضائية

٩ - قوانين الجنسية

١٠ - قانون العملة والمشايخ رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧

١١ - القوانين الاخرى التي لم يفرد لها فهرسا خاصا .

ج - فهرس القرارات الجهورية والمراسيم وقرارات مجلس الوزراء

١ - المراسيم والقرارات الجهورية .

٢ - قرارات مجلس الوزراء

د - فهرس القرارات الوزارية والاوامر العسكرية .

هـ - فهرس الكتب النورية

و - فهرس التشريعات الخاصة بسوريا

١ - الدستور

٢ - قانون الموظفين الاساسى

٣ - المراسيم التشريعية والقوانين الاخرى

٤ - قرارات رئيس الجمهورية والمراسيم والقرارات والبلاغات

ز - فهرس الالفاظ

ح - فهرس ارقام الاحكام

ط - فهرس تواريخ جلسات الاحكام

ى - فهرس ارقام صفحات قواعد المجموعة

ك - فهرس تحليل

ل - فهرس اجمالى .

١ - فهرس الاوامر العائلية والديكرينات (١)

رقم القاعدة	المادة	موضوعه	تاريخ التشريع
١٧٠	-	بشأن حرية القيام بالشعائر الدينية	خ. فبراير ١٨٥٦
٢٩٣	-	اللائحة السعيدية بشأن أكل البحر والاطيان الخراجية	م. ١٨٥٨/١/٥
٢٨٥	٢	في شأن الآلات الرافعة	م. ١٨٨١/٣/٨
١٢٧١ ، ٩٤٤	-	بتسوية حالة المستخدمين الملكيين	م. ١٨٨٣/٤/١٠
١٥٣	-	بقانون الانتخاب	م. ١٨٨٣/٥/١
٦٨٧	٤٣	بلائحة ترقية المحاكم	م. ١٨٨٣/٦/١٤
٢٧٨ ، ٢٧٦	٧/٩	بلائحة الجمركية	م. ١٨٨٤/٤/١٢
١٠٢٣	٤	بقانون الأحكام العسكرية الصادر سنة ١٨٩٣	م. ١٨٨٤/٦/٧
١٠٢٣	٥	" " " " " "	" " "
١٠٢٣	٦	" " " " " "	" " "
٩٤٤	-	بتعديل الامر العالي الخاص بمجالس التأديب	د. ١٨٨٥/٥/٤
	-	بجواز مسئولية النظار ورؤساء المصالح وكبار المأمورين لدى	د. ١٨٨٧/٢/١٩
٩٤٤	-	محكمة عليا ادارية	
٩٩٤	-	بتشكيل محكمة عليا تأديبية	د. ١٨٨٨/١٢/٢٤
	-	بالتصديق على اللائحة العمومية المتعلقة بتعيين المستخدمين	م. ١٨٩٢/١٢/٤
١٥٣	١٩	الملكيين بمصالح الحكومة وترقيتهم	
١٥٣	١	بشأن الشروط اللازمة للتوظيف في المحاكم الاهلية	م. ١٨٩٣/١١/٤
٤٦٦	١	بشأن أجازات المستخدمين الملكيين	د. ١٨٩٥/٤/٢٩
٤٦٦	٢	" " " " " "	" " "
٤٦٦	١٣	" " " " " "	" " "
	-	بشأن الدبلومات والشهادات التي تعتبر لدخول المصريين في	د. ١٨٩٧/٤/١٠
١١١٢	١	لوظائف الاميرية	
١١١٢	٢	" " " " " "	" " "
١١١٢	٤	" " " " " "	" " "
١٥٦ ، ١٥٣	-	بشأن من يعتبرون من المصريين عند العمل بقانون الانتخاب	م. ١٩٠٠/٦/٢٩
٤٧٣	٥	الصادر سنة ١٨٨٣	
١٢٦٣ ، ٦٧٨	٨	بالتصديق على لائحة المستخدمين الملكيين	د. ١٩٠١/٦/٢٤
١٥٣	١٠	" " " " " "	" " "
٦٧٨	١٢	" " " " " "	" " "
٦٧٨	١٥	" " " " " "	" " "

(١) نلاحظ الاصطلاحات التالية :

خ = خط همايوني

م = امر عال

د = دكر قري

ب- فهرس القوانين "الوردية" في المجموعة (١)

١ - الدستور (٣)

أولا : دستور ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣

المادة	رقم القاعدة	المادة	رقم القاعدة	المادة	رقم القاعدة
٢	١٥٢	٥٧	٩٩٤	١٣٣	٢٧٤
١٥	١٧٢ ، ٤٥٢	١٢٥	١٢٣ ، ١٢٩	١٣٤	٢٧٤
٤٤	٩٩٤	١٣٢	٢٧٤	١٤٣	٣٢٧

ثانيا : دستور ١٦ يناير سنة ١٩٥٦

المادة	رقم القاعدة	المادة	رقم القاعدة	المادة	رقم القاعدة
٢٨	٩٩٣	٨٩	٤٤	١٩١	١٢٢ ، ١٢١
الباب ٣	١٧٢	١٤٠	٩٩٤	١٩٢	٢ ، ١
٣٥	١٢٣	١٧٦	١٢٣ ، ١٢٩		
٤٥	١٧١	١٩٠	١٢٢ ، ١٢١		

٢ - القانون المدني

المادة	رقم القاعدة	المادة	رقم القاعدة	المادة	رقم القاعدة
٢	١٣٢	١٢٤	٤٨٠ ، ٤٨١	٢٢٨	٣٠٨
٣٤	٢٧٠	١٦٣	٤٥٩	٣٧٥	٧٤٦ ، ٧٣٥
٣٥	٢٧٢ ، ٢٧٠	١٧٢	١٣٥	٣٨٣	٣٨٤ ، ١٣٨
٣٦	٢٧٢	١٨٠	١٣٥	٤٠٥	٣٩٤
٣٧	٢٧٠	١٨٧	١٣٥	٤٠٦	١٦٥
٥٢	٢١٨	١٩٧	١٣٥	٥٥٦	١٠٤٧ ، ٢٩١
٥٣	٢١٨	٢٢٦	٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١١	٦٨٣	٨٤١

(١) المتصود بالقوانين في هذا الفهرس هو القوانين ، والمراسيم بقوانين ، وقرارات رئيس الجمهورية بالقوانين .

(٢) أفردنا فهرسا خاصا للقوانين التي تعرضت لها المحكمة في أحكام عديلة وقد نسقنا هذه القوانين في شكل وحدات موضوعية كقانون مجلس الدولة وقانون التوظيف وقوانين المعاشيات وقوانين الجامعات ... الخ ... أما القوانين التي لم تتعرض لها المحكمة إلا في أحكام معدودة ، فقد أجمعناها كلها في جدول موحد هو الجدول رقم «١١» وقد أشرنا في هذا الجدول الى أرقام القوانين التي أفردنا لها فهارس خاصة وموضوعاتها ثم أحلنا الى الفهرس الخاص بكل منها .

(٣) راجع الفهرس رقم ب/١١

٣ - قانون المرافعات

المادة	رقم القاعده	المادة	رقم القاعده	المادة	رقم القاعده
-	٥	١٢٧	١٧٤	٣٢٣	٢٠٤
١	١٠٤ ، ١٠٧ ، ١١٢	١٤٠	٢١٥	٣٢٦	٢٠٣ ، ٢٦٨
	١١٤ ، ١١٥	٢٥٢	٨٢	٢/٣٢٦	٢٦٧
١/١	١٠٥ ، ١٠٨ ، ١١٠	٣٠٨	٢٢٣	٣٤٩	٢٠٨
	١١١	٣٠٩	٢٢٣	٣٦٤	٢٠٢
٣/١	١٠٨ ، ١١٦ ، ٤٠٩	٣١٠	٢٢٣	٣٦٦	٢٠١
٢	٣٦٤	٣١١	٢٢٣	٣٦٧	٢٠١
١/١٤	٣٧١ ، ٣٩٨	٣١٢	٢٢٣	٣٧٧	٢٢٣
٣/١٤	٣٩٨	باب ٩/كتاب ١/ ٢٦٥ : ٢٦٦ :			٤٠٥
٢٠	١٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤١٤	٣١٣	١٥٠ ، ٢٠٤ ، ٢٦٦	٤٠٦	٢١٥
٢٣	٤٠٤ ، ٤١٥		٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧١	٤١٧	٨٢ ، ٤٤٢
٢٥	٧	٤/٣١٣	٢٧٢	٤٢٥	٤١٦
٢٦	٧ ، ٢١٥ ، ٤٠٥	٣١٤	١٥٠ ، ٢٦٦	٤٢٦	٤١٦
٧٩	٤٠٥	٣١٥	٢٠٤	٢/٤٢٩	٤٢٤
٩٩	١٦٧	٣١٨	٢٦٦	باب ٥/كتاب ٣/ ٨٣	

٤ - قوانين مجلس الدولة

أولا : قانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ خاص بمجلس الدولة

المادة	رقم القاعده	المادة	رقم القاعده	المادة	رقم القاعده
-	١١٢ ، ٣٦٩ ، ٣٨١	٥/٣	٣٨ ، ٩٩٤	١٢	٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٣٧٦
٣	١١٤ ، ٢٤٢ ، ٤٤٨	٦/٣	٣١٩		٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٦٦٣
	٤٤٩ ، ٥٥٥	٤	١١٤ ، ٤٤٩	١/١٢	٣٦٢
٢/٣	١٤ ، ١٥ ، ٢٤٤	٦	٣١٩	١٣	٢١٣
٣/٣	٣٨	٩	١٧٧ ، ٢٤٢	١٤	٢١٣ ، ٤٠٥
٤/٣	٣٨ ، ٣١٩	١٠	٣٥٧ ، ٣٥٨		

ثانيا : قانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة

المادة	رقم القاعده	المادة	رقم القاعده	المادة	رقم القاعده
-	٥٧ ، ٢٠٤	٢/٨	١٤ ، ١٥	٥/٨	٢١ ، ٣٨ ، ٦١ ، ٦٢
٢	٥٥٥	٣/٨	٢١ ، ٣٨ ، ٦١ ، ٦٢		٢٤٣ ، ٩٩٤
٦	٦٦ ، ٧٢	٤/٨	٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤	٦/٨	١٨
٨	٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤		٣٨ ، ٦١ ، ٦٢	٩/٨	٤٤٩
	٤٤٨		٣٦٥		

المادة	رقم القاعدة	المادة	رقم القاعدة	المادة	رقم القاعدة
٨	اخيرة ٤٩	١٥	٤٤٢	٢٥	٩
٩	٤٤٩	٢/١٥	١٩٦ ، ٩	٢٦	٩
١١	١١٥	٣/١٥	٤٤٠	٢٧	٦٦ ، ٩
١٢	٦٦ : ١١٢ : ٢٥٩	١٦	٤٤٢	٢٨	٩
	٣٦٤ : ٣٦٩ : ٣٧٠	١٧	١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٤٢	٢٩	٩
	٣٧١ ، ٣٧٥ ، ٣٨٢	١٨	٢٥٢ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩	٣٠	٢٢٤
٢/١٢	٣٦٥ ، ٣٧٧	١/١٨	٢٥٧	٣٣	٢٦٥ ، ٢٦٨
١٣	٢٨ : ٤٨ : ٤٩	٢/١٨	٢٥٠ ، ٢٥٣	٣٤	٢٨٠
	١٠٩ ، ١١١ ، ٢٨٠	١٩	٣٦٢ ، ٣٦٤ ، ٣٧٠	٤٩	٤٣٥
١/١٣	٥٣ ، ٥٥ ، ٥٩		٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥	٦٣	٢٨
	٧٧٤		٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٦٦٣	٧٣	١٠٦ : ١١٠ : ١١١
٢/١٣	٥٩ ، ٧٧٤	٢٠	٩ ، ٢١١ ، ٢١٢		٢٢٦ ، ٢٨١
١٤	٢٨ ، ٤٨ ، ٤٩		٢١٣	٧٤	٥ ، ٢٣٣ ، ٢٦٥
	١٠٩	٢١	٩ ، ٦٦ ، ٤٠٥		٤١٤
١٥	٣٦٦ ، ٤١٤ ، ٤١٥	٢٢	٩ ، ٦٦ ، ٢١٤	٧٦	٢١٣
	٤١٦ ، ٤٢٣ ، ٤٢٨	٢٣	٩ ، ٦٦		
	٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٤١	٢٤	٩ ، ٦٦		

ثالثا : قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩

في شأن تنظيم الدولة للجمهورية العربية المتحدة

رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة
-	٨٠	٤/٨	٧٨	١٥	٧٩ ، ٤١٩
٢ من قانون الاصدار	٧٨	٩/٨	١٦٧	١٦	٤١٣
٢	٢٦٣	٢/١٢	٣٦٧ ، ٥٢٨	٢٢	٣٦٣
٨	٦٧٣	١٣	٥٢ ، ٧٨		
٢/٨	٢٤٨	١٤	٥٣		

رابعاً : باقى القوانين الخاصة بمجلس الدولة (١)

رقم القاعة	المادة	موضوعه	القانون وتاريخه
١١٢	-	بانشاء مجلس الدولة	٩٤٦/١١٢
١١٤	٤	" " "	" "
٩٩٤	٥/٤	" " "	" "
١١٤	٥	" " "	" "
٢٥٧	٩	" " "	" "
٣٦٢	٣٥	" " "	" "
٢٥٧	-	بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٤٩/٩ الخاص بمجلس الدولة	٩٥٣/٦
٣٩٨، ٢٨٠، ٢٢٠	-	بانشاء وتنظيم لجان قضائية فى الوزارات للنظر فى المنازعات	٩٥٣/١٦٠
٤٠٩	-	الخاصة بموظفى الدولة	" "
٤١٠ ، ٦٤ ، ٥٨	٢	" " "	" "
٦٥	٢ (٢)	" " "	" "
٣٩٦ ، ٢٩٥	٥	" " "	" "
٤٠٨	٨	" " "	" "
٤١٠ ، ٣٩٥ ، ٥٨	٩	" " "	" "
٤٠٠	٩ (٢)	" " "	" "
٤١٠	١٠	" " "	" "
٤٠٩، ٢٨٠ ، ١١١	-	بانشاء وتنظيم محاكم فى الوزارات للنظر فى المنازعات الخاصة	٩٥٤/١٤٧
٥٨	٤	بالموظفين والمستخدمين	" "
٥٨	٥	" " "	" "
٣٩٨	٨	" " "	" "
٤٠٩ ، ٣٩٨	٩	" " "	" "
٤٠٩	١٣	" " "	" "

(١) المقصود بذلك هو كافة القوانين المتعلقة بمجلس الدولة فيما عدا القوانين

٩٤٩/٦ ، ٩٥٥/١٦٥ ، ٩٥٩/٥٥ التى سبق ان أفردنا لها جداول خاصة فيما سبق .

(٢) معدلة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٣

٥ - قوانين التوظيف

أولاً : قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة

رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة
-	٦٨٨ ، ٦٩٠ ، ٨١٧	١٢	٨٧١ ، ١١٧١	٢٥	٤٩٧ ، ٤٩٨
	٨٣٩ ، ٨٦٠ ، ١٠٢٤		١١٧٢ ، ١١٧٥		٦٤٠ ، ٨١٧ ، ٨٣٤
	١٠٦٦ ، ١٠٦٧	١٣	٨٧١	٢٦	٥٠ ، ١٠٦٤
	١٠٨٨ ، ١١١٩	١٤	٨٧١		١٠٦٧ ، ١٢٣٧
	١١٨٨ ، ١٢٧١	١٥	٧٤١ ، ٨٧١ ، ١١٠٢		١٢٧٤
(١)	٦٩٤	١٦	٧٤١ ، ٨٧١	٢٨	٦١٨ ، ٦٢٧
(٢)	١٠٨٤		١٢٣٧		٦٢٨ ، ٦٣١
١	٤٩٨ ، ٧٢٧ ، ٧٢٩	١٨	١١٧٢ ، ١١٧٥		٦٢٣ ، ٨١٩
	٨٣٤ ، ٨٧١ ، ١١٧٦	١٩	٦٧٩ ، ٦٨١	٢٩	٦٢٨
	١١٧٧ ، ١١٩٧		٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ١١٠٢	٣٠	٦٢٨ ، ٦٩٩
	١٢٣٦ ، ١٢٣٧	٣/١٩	٦٨٢	(١)٣٠	٦٩٩
٢	٤٨ ، ٢٣٩ ، ٧٢٩	٢٠	٢٧٢	(٢)٣/٣٠	٥٩١
	٨٧١	٢١	٧٣١ ، ٧٧٥ ، ١٠٢٩	٣١	٦٩٦ ، ٦٩٨ ، ٧٠١
(١)٢	٥٩١	١/٢١	٦٨٣ ، ٩٦٧	(١)٣١	٦٢٨ ، ٦٩١ ، ٦٩٣
٣	٣٣٩ ، ٧٢٩ ، ٨٧١	٢/٢١	٩٦٧	(٢)٣١	٢١
٤	٥٠ ، ٨٧١ ، ١٢٣٦	٢٢	١٨٧	٣٢	٢٠ ، ٧٥ ، ٦٢٨
	١٢٣٧	(٣)٢٢	٦٠٧ ، ٧٠٣		٦٩٢
٥	٨٧١	(١)٢٢	٦٠٧ ، ٦٠٨	(٢)٣٢	٧٠٠
٦	٨٧١	٢٣	٦٨٥ ، ١١٥٦	(٦)٣٢	٢١
٧	٨٧١		١١٧١ ، ١١٧٣	٣٣	١٢٤٥
٨	٨٧١		١١٧٦ ، ١٢٦٧	٣٤	٧١٩
٩	٨٧١	٢٤	٦٨١ ، ٦٨٣	٣٥	٦٣٧
١/٩	١١٠٢		١١٥٦ ، ١١٧١	٣٧	٧٧٥
١٠	٨٧١		١١٧٣ ، ١١٧٦	٣٨	٥٨٣ ، ٥٨٤
١١	٨٧١ ، ١٠٩٣		١١٧٧		٥٨٦ ، ٥٨٨
	١١٠٢	(٤)٢٤	١١٨٠		٥٩٥ ، ٦٠٤

- (١) معدل بالقانون ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣
- (٢) معدل بالقانون ٣٦٦ لسنة ١٩٥٤
- (٣) قبل تعديلها بالقانون ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣
- (٤) معدلة بالقانون ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦
- (٥) منسوخة بالقانون ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣
- (٦) معدلة بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧

رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة
٣٨	٦٠٩ : ٦٢٨ : ٦٤٠	٤٩	٦٣٨ : ١٢٤٥	٦٠	٤٦٤
	٦٤٣ : ٦٤٨	(٨) ٤٩	١٢٥٩	٦١	٤٦٤
(١) ٣٨	٦٠٣	١/٤٩	٥٨٨	٦٢	٤٦٨ : ٧٣٢
٣٨/اخيرة (٢) ١٠٦		٢/٤٩	١١١٨	٦٧	٤٦٤
٣٩	٥٨٣ : ٥٨٦	٤٢	٢٤٤ : ٦٩٠	٧٣	٧١٩ : ٧٦٨
	٥٩٥ : ٦٠٣		٧٣٩ : ٧٤٢		٨٠٣ : ٨٠٥
	٦٠٤ : ٦٠٩		٧٤٨ : ٧٤٩		٨٠٧
	٦٢٨ : ٦٤٨		١٠٨٢	٢/٧٣	٧٨
٤٠	٥٨٤ : ٦٠٤	٤٣	٧٣٩ : ٧٤٢	(٢) ٧٤	٧١٩
	٦٠٩ : ٦١٥		٧٤٨ : ٧٤٩	٧٨	٥٤٨
	٦٢٨ : ٦٤٨		١٠٨٢	٨٢	٥٦٣
	٦٤٩	٤٤	٢٢٤ : ٧٤٢	٨٣	٥٠٤ : ٥٠٣
(٣) ٤٠	٥٨٩ : ٥٩٠		٧٤٨ : ٧٤٩	٨٤	٥٥٥ : ٥٥٦
	٥٩١ : ٦١٦		١٠٨٢		١٢٤٦ : ١٢٤٧
(٤) ٤٠	٥٨٤ : ٥٨٩	٤٥	٨٠٨		٧٤٩
(٥) ٤٠	٥٩٠ : ٦١٦	(٩) ٤٥	٨٠٣	٣/٨٤	٧٤٩
(٢) ٤٠	٦١٦ : ٦١٦	٤٧	٦١١ : ٦١٢	٤/٨٤	٧٤٩
(٢) ٤٠	٦٣٠		٦١٣ : ١١٨٩	٨٥	٦٩ : ٣٧٠ : ٥٠٣
٣/٤٠	٥٨٢ : ٥٨٣		١٢٤٦ : ١٢٤٧		٥٠٤ : ٥٠٥
	٦٤٧ : ٦٤٨		١٢٥٢ : ١٢٥٤		٥٢٤ : ٥٢٥
(٦) ٤٠	٦٢٢ : ٦٢٣		١٢٥٥ : ١٢٥٦	٨٦	٥٠٣ : ٥٠٤
	٦٢٤ : ٦٢٥		١٢٦٠ : ١٢٦١		٥٣٤
(٦) ٤٠	٦٥٥ : ٦٥٦		١٢٦٧	٨٦ (٥)	٥٣٥
	٦٦١ : ٦٦٢	٢/٤٧	١٢٤٣	٨٧	١٥٠ : ٥٠٣
	٦٦٣ : ٦٦٤	٤٧/اخيرة (١٠) ١٢٦٥			٥٠٤
	٦٦٧ : ٦٦٨	٥٣	٧٢٣	٨٨	٥٠٣ : ٥٠٤
	٦٦٩ : ٦٩٠	٥٤	١٤٩	٨٩	٥٠٣ : ٥٠٤
(٧) ٤٠	٦٦١	٥٥	٧٦٨ : ٧٨١	٨٩ (٥)	٥٣٠
٤١	٤٩٩ : ٥٠٠ : ٦٢٨	٥٧	٥٠٦	٩٠	٥٠٣ : ٥٠٤
		٥٨	٤٦٤		٥٦٣ : ١٢٧١

- (١) قبل تعديلها بالقانون ٩٤ لسنة ١٩٥٣ .
- (٢) معدلة بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ .
- (٣) قبل تعديلها بالقانون ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ .
- (٤) معدلة بالقانون ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ .
- (٥) قبل تعديلها بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ .
- (٦) مضافة بالقانون ٩٤ لسنة ١٩٥٣ .
- (٧) معدلة بالقانون ٣٢٢ لسنة ١٩٥٦ .
- (٨) معدلة بالقانون ١٤٢ لسنة ١٩٥٣ .
- (٩) معدلة بالقانون ٤٣٢ لسنة ١٩٥٣ .
- (١٠) معدلة بالقانون ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ .

رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة
٩١	٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٤٠	١٠٥	٦١٤ ، ٦٢٠	١١٥	٤٨٨
٩٢	٥٠٣ ، ٥٠٤	١٠٦	٥٠٣ ، ٥٠٤	١١٧	٥٦٣ ، ٦٦٢
٩٣	٥٠٣ ، ٥٠٤		٦١٤ ، ٦١٩		٨٦١ ، ٨٧١
٩٤	٥٠٣ ، ٥٠٤		٦٢٠ ، ٦٢٢		٩٦٧
٩٥	٥٠٣ ، ٥٠٤		٦٢٣ ، ٦٢٤	١١٨-١٢٥	٨٧١
	٨٦١ ، ١٢٧٨		٦٢٥ ، ٦٢٦	١٢٦	٤٦٩ ، ٨٧١
٩٦	٥٠٣ ، ٥٠٤	١٠٧	٤٨٨ ، ٥٠٨	١٢٧	٤٦٩ ، ٨٧١
	٥٦٣ ، ٨٦١		٨٣٢ ، ٩٢٢	١٢٨	٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٨٧١
	١٢٧٦		٩٩٤ ، ٩٩٥	١٢٩	٥٠٣ ، ٥٠٤
٩٧	٥٠٣ ، ٥٠٤		١١٢٩		٨٧١ ، ١٢٧٣
٩٨	٥٠٣ ، ٥٠٤	٤/١٠٧	٥٥٧ ، ٥٥٨		١٢٧٦
٩٩	٥٠٣ ، ٥٠٤		٥٧٤ ، ٥٧٨	١٣٠	٨٧١ ، ١١٢٩
١٠٠	٥٠٣ ، ٥٠٤	٥/١٠٧	١٠٠٤ ، ١٢٥٧	١٣١	٧١٤ ، ١٠٢٣
١٠١	٥٠٣ ، ٥٠٤	٦/١٠٧	٢٣٥ ، ٤٨٧	١٣٢	٧٢٩
١٠٢	٥٠٣ ، ٥٠٤		٥٥٧ ، ٥٥٨	١٣٣	٧٢٩
١٠٣	٥٠٣ ، ٥٠٤		٥٧٤ ، ٥٧٨	١٣٣ م (١)	٥٠٥ ، ٥٣٠
	٦١٤ ، ٦٢٠		٩٩٦		٨٦٠
	٦٢٢	٨/١٠٧	٥٧٤	١٣٥	٧٤٠ ، ٧٤٢
١٠٤	٥٠٣ ، ٥٠٤	١٠٨	١١٢٩ ، ١١٣٠		٧٧٥
	٦١٤ ، ٦١٩	١١١	٤٨٨	٤/١٣٥	٧٤١
	٦٢٠ ، ٦٢٣	١١٢	٥٠٦ ، ٥٤٧	١٣٦ م (٢)	٧٤٣
	٦٢٤ ، ٦٢٥	١١٣	١٢٥٧		
١٠٥	٥٠٣ ، ٥٠٤	١١٤	٤٨٨		

ثانيا : مرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ في شأن فصل الموظفين
بغير الطريق التأديبي

رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة
-	٢٦ ، ١٢٠ ، ٤٥١	-	١٠١٠ ، ١٠١٣	٣	٧٦٦
-	٦١٨ ، ١٠٠٥	-	١٢٦٩	٥	١٠١١
-	١٠٠٦ ، ١٠٠٧	١	١٠٠٦ ، ١٠٠٨	٧	٢٥ ، ٤٠ ، ٤١
-	١٠٠٨ ، ١٠٠٩	٢	١٠١٢		١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٩

(١) مضافة بالقانون ١٤٢ لسنة ١٩٥٣ .

(٢) معدلة بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ .

ثالثا : القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي

رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة
—	١٢٨ ، ٣٤٣	—	٤٩٢ ، ١٢١٠	٢	٤٢ ، ١٢٩ ، ١٣٠
—	٤٨٣ ، ٤٩٠	١	٤٢ ، ١٢٢٢		

رابعا : قانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية

رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة
—	١٠٢ ، ١٩٧	٢	١٠٩١ ، ١٠٩٢	٢	١٠٧٢ ، ١٠٧٨
	٢٠٦ ، ٤٠٠	٣	١٠٩٣ ، ١٠٩٤	٣	٧٦٧ ، ١١٠٧
	٤٠١ ، ٦٦٨	٤	١٠٩٦ ، ١١٠١	٤	٩٦٢
	٧٢٧ ، ٩٤٤	٥	١١٠٣ ، ١١٠٤	٥	٧٦٧ ، ١٠٧٧
	٩٦٦ ، ١٠٢٩		١١٠٥ ، ١١٠٦		١١٠٧
	١٠٣٩ ، ١٠٥٠		١١٠٧	٦	١٠٨٣ ، ١٠٨٤
	١٠٦١ ، ١٠٦٢	(٣)	٦٦٧ ، ٩٦٠		١٠٨٥ ، ١٠٨٦
	١٠٦٣ ، ١٠٦٤		١١٦٠ ، ٩٦١		١٠٨٩ ، ١١٠٠
	١٠٦٥ ، ١٠٦٩	١	١٠٦٦ ، ١٠٨٢	٧	١٠٩٠
	١٠٧٠ ، ١٠٧٤		١٠٩٥	٨	١٠٨٦ ، ١٠٨٧
	١٠٧٥ ، ١٠٧٧	٢	١٠٦٦ ، ١٠٦٧	٩	١٠٦٣ ، ١٠٩٥
	١٠٨١ ، ١٠٨٨		١٠٦٨ ، ١٠٧١	١٠	١٠٩٥

(١) راجع بشأن القوانين المفسرة والمعدلة لهذا القانون الفهرس الثاني رقم : ب/٥/خامسا .

(٢) مفسرة بالقانونين ١٥١ لسنة ١٩٥٥ ، ٧٨ لسنة ١٩٥٦ .

خامسا : قوانين التوظيف الاخرى (١)

رقم القاعنة	المادة	موضوعه	القانون وتاريخه
٦٥٦ ٦٥٤	-	بفتح اعتماد اضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٣-١٩٤٤ (٢)	٩٤٣/٨٨
٦٥٥	١	" " " " " " " "	" "
٧٧١، ٧٧٠ ١٣١	-	بتقرير بديل تخصص للمهندسين	٩٥٠/٦٧
٧٧٥ ، ٧٧٣	-	بحظر استخدام أحد بين سن الثامنة عشر والثلاثين الا بعد تقديم شهادة معاملة والاحتفاظ للمجندين بوظائفهم	٩٥١/٢٣٦
٨٤٦، ٥٨١، ٥٨٠	-	" " " " " " " "	" "
٥٨١	٣	" " " " " " " "	" "
٥٨١	٤	" " " " " " " "	" "
١٠٤٥	-	بفتح اعتماد اضافى فى ميزانية وزارة الاوقاف لانصاف خدم المساجد	٩٥٢/٩٠
٥٢٩	-	بانشاء مجلس قاضى لمحاكمة الموظفين المسئولين عن المخالفات المالية	٩٥٢/١٣٣
٦٤١	١	بتعديل بعض أحكام القانون ٥١/٢١٠ بنظام موظفى الدولة	٩٥٢/١٣٤
٦٤١	٢	" " " " " " " "	" "
٧٢٢ ، ٤٠١	-	بترقية بعض الموظفين الى درجات شخصية	٩٥٢/٣٢٩
٦٦٢	١	" " " " " " " "	" "
١٢٦١ ، ١٢٥٢	-	بوضع استثناء وقتى من بعض أحكام المادة ٤٧ من القانون ٥١/٢١٠ بنظام موظفى الدولة	٩٥٣/٤٢٠
١٩٣ (٣)-	-	" " " " " " " "	" "
١٢٦٠	١	" " " " " " " "	" "
١٢٦٠	-	بمد العمل بأحكام المرسوم بقانون ٩٥٣/٤٢ فى شأن وضع استثناء وقتى من بعض أحكام المادة ٤٧ من القانون ٥١/٢١٠ فى شأن الاقسامية والترقية بين الموظفين الفنيين بصلحتى الرى والمباني الاميرية	٩٥٣/٨٧
٦٤٠ ، ٥٨٩	-	بوضع استثناء وقتى من القواعد الخاصة بعلاوات الترقية والعلاوات الاعتيادية	٩٥٣/٣٢٥
٧٤٥ ، ٧٤٤	-	بتعديل وازادة مواد للقانون ٩٥٣/٣٧١ الخاص بالمعادلات التراسية	٩٥٣/٣٧٧
٤٠٢	-	" " " " " " " "	" "
٤٠١، ٤٠٠ ، ٣٩٩	٤	" " " " " " " "	" "
١١٧٨	-	بتسوية حالة الموظفين والمستخلصين والمسائل المنقولين من مصالح الحكومية التى أصبحت تابعة لمجلس بلدى مدينة القاهرة	٩٥٣/٥٣٤
١٢٦٦	٣	" " " " " " " "	" "
٦٩٤	-	بتعديل بعض أحكام القانون ٥١/٢١٠ بنظام موظفى الدولة	٩٥٣/٥٧٩

- (١) المقصود بذلك هو كافة القوانين المتعلقة بشئون الموظفين عند القوانين ٩٥١/٢١٠ ، ٩٥٣/١٨٦ و ٩٥٣/٦٠٠ و ٩٥٣/٣٧١ التى سبق أن أورد لكل منها جدولاً خاصاً .
- (٢) لانصاف موظفى الحكومة من الدرجة الخامسة قنا قوتها .
- (٣) معدلة بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٥٣ .

رقم القناعة	المادة	موضوعه	القانون وتاريخه
١٠٤٠ ، ١٠٣٩		بعدم سريان القانون ٥٣/٢٧١ بالمعادلات الدراسية على الافراد العسكريين بالقوات المسلحة	٩٥٣/٥٩٢
١٠١٩ ، ١٠١٨	١	" " " " " "	" "
٩٣٣		يفتح اعتماد اضافى فى ميزانية ٩٥٤/٩٥٣ لانشاء درجات للعمال الموسمين بمصلحة الاشغال العسكرية	٩٥٤/١٧٩
٨١٧ ، ٨٠٨		بشأن نقل موظفى السكك الحديدية الذين يرهبون فى الكشف الطبى الى الكادر الفنى المتوسط	٩٥٤/٤٦٨
١٢٣٤		بشأن ملاحظى المناظر	٩٥٤/٦٨٩
١٢١٨		بالغاء حكم من تراوات مجلس الوزراء الصادرة باعانة غلاء المعيشة .	٩٥٥/١٩
١١٧٨ ، ٧٥٣		بتسوية حالة الموظفين والمستخدمين والعمال الذين ينقلون من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية الى الحكومة او منها للمجلس	٩٥٥/٦٣
١٢٦٧	١	" " " " " "	" "
١٢٦٧	٢	" " " " " "	" "
٨٠٢	١	فى شأن عدم جواز الجمع بين علاوة الصحراء وبين علاوة الخطر او المكافاة الاستثنائية .	٩٥٥/١٣٦
١٠٦٧ ، ١٠٦٦		باضافة فقرة جديدة الى المسادة ٢ من القانون ٩٥٣/٢٧١ بالمعادلات الدراسية	٩٥٥/١٥٦
١٠٧٨ ، ١٠٦٨ ،			" "
١٢١٨		برد الرسوم المحصلة عن الدعوى المشار اليها فى المادة ٢ من القانون ٩٥٥/١٩	٩٥٥/١٧٣
١٢٦٧ ، ١١٧٨		بتعديل القانون ٩٥٥/٦٢ بتسوية حالة الموظفين والمستخدمين والعمال الذين ينقلون من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية الى الحكومة او منها للمجلس .	٩٥٥/١٩٠
٩٣٣		بعدم صرف فروق لعمال وزارة الحربية الموسميون	٩٥٥/٣٤٤
٨٣٥ ، ٨٣٤		فى شأن اقلية ضباط الاحتياط	٩٥٥/٤٧٢
١٩		بتنسيق وظائف مصلحة الطيران المدنى فى ميزانية ٩٥٥-٩٥٦	٩٥٥/٤٩٧
٩٦٥ ، ٩٦٣ (١)		بشأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية	٩٥٥/٥٩٩
٩٦٧ ، ٩٦٦			" "
١٠٧٩ ، ١٠٦٨		بتعديل احكام القانون ٩٥٥/١٥١ المعدل للقانون ٩٥٣/٢٧١ بالمعادلات الدراسية	٩٥٦/٧٨
١٠٨١ ، ١٠٨٠ ،			" "
٨٢٢ ، ١١٧		بالغاء قرارات مجلس الوزراء بتقرير معاملة خاصة لموظفى وعمال خط القنطرة شرق - رفح وامتداده	٩٥٦/٧٩
٨٢٧	٢	" " " " " "	" "
٥٠٠		باستثناء مصلحة الجمارك من بعض احكام القانون ٥١/٢١٠ بنظام موظفى الدولة	٩٥٦/٢٥٢

القانون وتاريخه	موضوعه	المادة	رقم القاعة
٩٥٦/٢١٠	باستثناء وزارة التموين من بعض أحكام القانون ٥١/٢١٠	-	١٢٦٥
	بنظام موظفي الدولة	-	٧٤٢
٩٥٦/٢٨٣	بشأن القانون ٥١/٢١٠ بنظام موظفي الدولة	-	٧٥ ، ١٠٦
٩٥٧/٧٣	بتعديل بعض أحكام القانون ٥١/٢١٠ بنظام موظفي الدولة	-	٥٢٩
" "	" " " " " " " "	٣	١٣١
٩٥٧/١٥٤	في شأن بدل التخصص للمهندسين	-	١١٧٧
٩٥٩/١١٨	بشأن موظفي ديوان الاوقاف الخصوصية الملكية سابقا	-	٧٢٧
" "	" " " " " " " "	١	

٦ - قوانين الجامعات

القانون وتاريخه	موضوعه	المادة	رقم القاعة
٩٣٣/٢١	بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس لجامعة القاهرة وتأديتهم	-	٧٠٣
" "	" " " " " " " "	٣	٧٠٧ ، ٧١٠
٩٤٢/٢٢	بانشاء وتنظيم جامعة فاروق الاول	٥/٩	٧١٥ ، ٧١٤
٩٥٠/٩٣	بانشاء وتنظيم جامعة عين شمس	١٩	٧٠٦ ، ٧٠٥ ، ١٩٥
" "	" " " " " " " "	٢٤	٧٠٦ ، ٧٠٥ ، ١٩٥
٩٥٠/١٣١	يربط درجات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بدرجات رجال القضاء .	-	٢٤٧ ، ١٩٥
٩٥٠/١٤٩	بإعادة تنظيم جامعة القاهرة	-	٧٠٣
" "	" " " " " " " "	٢٠	٧٠٤
٩٥٤/٥٠٨	بإعادة تنظيم الجامعات المصرية	٥١	٧١٦
" "	" " " " " " " "	٨٦	٧٠٢
" "	" " " " " " " "	٩٢	٧١٦
" "	" " " " " " " "	١٠٠	١٣٣
٩٥٦/٣٤٥	بتنظيم الجامعات المصرية	-	٧٢٠ ، ٢٣٩
٩٥٦/٣٤٥	بتنظيم الجامعات المصرية	٤١	٧٠٤
" "	" " " " " " " "	٢٩١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٦	
" "	" " " " " " " "	١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٧٣	
٩٥٨/١٨٤	في شأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة	٧٢	٧٢١
" "	" " " " " " " "	٨٠	٧٩

٧ - قوانين المعاشات

رقم القاعة	المادة	موضوعه	القرار وتاريخه
٩٩٤ ، ١٢٠٦	—	بالمعاشات الملكية	٩٠٩/٥
١٢٣٧ ، ١٢٢٠		" "	" "
٨٣٩	(١)	" "	" "
١٢٠١	١/٩	" "	" "
١٠١٥	١٤	" "	" "
١٢٠٠ ، ١١٩٧	(٢) ١٤	" "	" "
١٠٢٢	٣٢	" "	" "
٨٦٩	(٣) ٣٢	" "	" "
٨٢١	٥٤	" "	" "
٥٥٦	٦٠	" "	" "
١٢٢١	٦٧	" "	" "
١٢٣٧ ، ١١٩٣	—	بوضع القواعد الواجب اتباعها في دفع الاحتياطي المتأخر عن المعاشات	٩٢٢/٢٢
١٢٠٢ ، ١٢٠١	١	" " " " " "	" "
١٢٠٣			
١٢١١ ، ١٢٠١	٤	" " " " " "	" "
١٢٠١ ، ٩٩٤	—	خاص بالمعاشات الملكية	٩٢٩/٢٧
١٢٣٧ ، ١٢٠٦		" " "	" "
١٢١٤	١	" " "	" "
١٢٠٤	٤	" " "	" "
١٢١٦	٦	" " "	" "
١٢١٣	٩	" " "	" "
١٢٠٠ ، ١١٩٧	١٤	" " "	" "
٧١٩	١٦	" " "	" "
١٢١٣ ، ٤٩١	٣٨	" " "	" "
٥٥٦	٥٦	" " "	" "
١٢٢١	٦٦	" " "	" "
١٢١٥	٢	خاص بالمعاشات العسكرية	٩٣٠/٥٩
١٢١٥ ، ١٢١٤	(٣) ٤	" " "	" "
١٢١٥ ، ١٢١٤	٨	" " "	" "
١٢١٥ ، ١٢١٤	٥/٥٠	" " "	" "
١٢١٥	٥٤	" " "	" "
١٢١٧	٦٠	" " "	" "

(١) ممدلة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩١٠ ، ١٤ لسنة ١٩١٣ .

(٢) ممدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٩ .

القانون وتاريخه	موضوعه	المادة	رقم القاعدة
٩٣٥/٣٠	إلغاء الرسوم بقانون ٢٩ لسنة ١٩٢٩ وتعديل حكم المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٥٩ لسنة ١٩٣٠	-	١٢٠١
٩٤٤/٨٠	بأنشاء صندوق للمعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة	-	٤١١ ، ١٢١٧
" "	" " " " " " " "	٣	٤١١
" "	" " " " " " " "	١٧	٤١١
" "	" " " " " " " "	٢٦	٤١١
" "	" " " " " " " "	٢٨	٤١١
٩٥٠/١١٤	بشأن وجوب احتساب مدة الاشتغال بالمحاماة في معاش الموظف الفنى .	١	١٢١٠
٩٥١/٨٦	في شأن المدد التي تحسب في المعاش	١	١٢٠٥ ، ١٢٠٦
٩٥٢/٣١٦	بأنشاء صندوق للتأمين وآخر للاذخار والمعاشات لموظفي الحكومة المدنيين .	-	١١٩٧ ، ١٢٠٠ ، ١٢٢١
٩٥٢/٢٦٩	بأنشاء صندوق للتأمين وآخر للاذخار والمعاشات لموظفي وزارة الاوقاف	١	١٢٢١
" "	" " " " " " " "	٢٨	١٢٢١
٩٥٣/٣٣١	بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون ٥٢/٣١٦ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للاذخار لموظفي الحكومة المدنيين	-	١١٩٦
" "	" " " " " " " "	١	١١٩٥
" "	" " " " " " " "	٤	١١٩٠ ، ١١٩٥
٩٥٣/٤١٣	في شأن إبقاء الموظفين المؤقتين المعيّنين على وظائف دائمة في الخدمة بعد سن الستين	-	١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١٢٠٠
٩٥٤/٢٧	بتعديل لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالأزهر	١	١٢٢١
" "	" " " " " " " "	٢	١٢٢١
٩٥٤/١٩٢	بجعل صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة	-	١٢١٧
" "	" " " " " " " "	١	٤١١
" "	" " " " " " " "	٢	٤١١
٩٥٦/٣٩٤	بأنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانية المستقلة	-	١٢٠٩
" "	" " " " " " " "	١	١٢٢١
" "	" " " " " " " "	١٧	١٢٢١
" "	" " " " " " " "	١٨	١٢٢١
" "	" " " " " " " "	١٩	١١٣٠ ، ١٢٢١
" "	" " " " " " " "	٦٦	١٢٢١
٩٥٧/٢٩	بحساب مدد الخدمة التي قضيت على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخصم بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة الى درجات في المعاش .	-	١٢٠٣
" "	" " " " " " " "	١	١٢٠٨ ، ١٢٠٩

القانون وتاريخه	موضوعه	المادة	رقم القاعدة
٩٥٧/١٦٠	بتعديل احكام القانون ١٩٥٦/٣٩٤ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة	-	١٢٠٩
٩٥٨/٨	بتعديل بعض احكام القانون ١٩٥٦/٣٩٤ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة	-	١٢٠٩

٨ - قوانين نظام القضاء والسلطة القضائية

اولا : قانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون نظام القضاء

المادة	رقم القاعدة	المادة	رقم القاعدة	المادة	رقم القاعدة
-	١١٤	٥٣	٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٨٧	٦١	٦٨٧
٢/١٨	٤٤٩	٥٤	٦٨٧ ، ٦٤٦	٧٠	٦٨٧
٢٣	٤٦	٥٥	٦٨٧ ، ٦٤٦ ، ٦٤٥	٧٦	٦٨٧
(١) ٢٣	١١٤ ، ٤٦	٥٦	٦٨٧	٧٧	٧٦
(٢) ٢٣	٤٧	٥٧	٦٨٧ ، ٦٤٦ ، ٦٤٥	٢/٧٨	٣٧٠
٥٠	٦٨٧	٥٩	١٢٥١	٧٩	٧٦

ثانيا : قانون استقلال القضاء وقانون السلطة القضائية

القانون وتاريخه	موضوعه	المادة	رقم القاعدة
٩٥٢/١٨٨	في شأن استقلال القضاء	٨	١٠١٧
»	»	١١	١٠١٧
»	»	٢٢	١٠١٧
»	»	٢٧	٢٦٧
»	»	٧٨	١٠١٧
»	»	٧٩	١٠١٧
٩٥٥/٢٤٠	ينظام القضاء	٢٣	١١٤
٩٥٩/٥٦	في شأن السلطة القضائية	١	٧٦
»	»	٩	٢٦٣
»	»	٩٠	٢٦٣

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ .

٩ - قوانين الجنسية

القانون وتاريخه	موضوعه	المادة	رقم القسامة
٨٦٩/١/١٩	قانون الجنسية العثمانى	-	١٥٣
٩٢٦/٥/٢٦	خاص بالجنسية المصرية	-	١٥٢ ، ١٥٧ ، ١٥٩
٩٢٩/١٩	بشأن الجنسية المصرية	-	١٥٢ ، ١٥٧ ، ١٥٩
" "	" " "	١	١٥٧
" "	" " "	٢/١	١٥٦
" "	" " "	٣/١	١٥٦ ، ١٥٩
" "	" " "	٢	٢٨٩
" "	" " "	٣	٢٨٩
" "	" " "	٤	٢٨٩
" "	" " "	٥	٢٨٩
" "	" " "	١/٦	٢٨٩
" "	" " "	٢/٦	٢٨٩
" "	" " "	٤/٦	١٥٥
" "	" " "	١٨	١٥٧
" "	" " "	٢٢	١٥٥
" "	" " "	٢٣	١٦٠
" "	" " "	٢٥	١٥٩
٩٥٠/١٦٠	خاص بالجنسية المصرية	-	١٠٣ ، ١٥٥
" "	" " "	٥/١	١٥٨
" "	" " "	١٠	١٦٨
" "	" " "	٢٠	١٦٦
" "	" " "	٢٢	١٦٠
" "	" " "	٢٤	١٦٧
٩٥٦/٣٩١	خاص بالجنسية المصرية	-	١٥٥ ، ١٥٨

١٠ - قانون العمد والمشايخ رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧

المادة	رقم القسامة	المادة	رقم القسامة	المادة	رقم القسامة
-	٩٧٨ ، ٩٨٤	١١	٩٧٨ ، ٩٧٩	١٩	٩٨٦ ، ٩٨٧
٤	٩٧٨	١٢	٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٥	٢٤	٣٦٦ ، ٩٨٦
٧	٩٧٨	١٣	٣٦٦ ، ٩٦٨	٢٧	٩٨٨ ، ٩٨٩
١٠	٩٧٦ ، ٩٧٧	١٤	٩٧٠ ، ٩٨٨		٩٩٢
	٩٧٨ ، ٩٧٩		٩٧٠		٣٦٦ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩
	٩٨٣ ، ٩٨٥				

١١ - القوانين الاخرى التي لم يفرد لها فهرس خاص (١)

القانون وتاريخه	موضوعه	المادة	رقم القصة
٤ نوفمبر ١٩٠٢	قانون القسرة العسكرية	-	٩٣ ، ١٥٣
" "	" " "	١١	٩٣
" "	" " "	١٢	٩٣
" "	" " "	١٣	٩٣
٩٠٤/٣	قانون العقوبات	٢٥	٥٧٤
" "	" "	٢٧	٥٧٦ ، ٥٧٤
" "	" "	٥٥	٥٠٨
٩٠٩/٥	خاص بالمعاشات الملكية	(٢)	(٢)
٩١٣/١١	خاص بالانتخابات	-	١٥٣
٩٢٢/١	بلائحة الحانوتية والتربية	-	٦٠
٩٢٢/٢٢	بوضع القواعد الواجب اتباعها في دفع الاحتياطي المتأخر عن المعاشات	(٢)	(٢)
٩ أبريل ١٩٢٣	بالدستور	(٣)	(٣)
٩٢٣/١	بتنظيم أعمال ادارة قضايا الحكومة	٦	٤٧٣
٢٦ مايو ١٩٢٦	بالجنسية المصرية	(٤)	(٤)
٩٢٨/٢٦	بشأن تنظيم المدارس الثانوية للبنين وامتحان شهادة الدراسة الثانوية	-	١١٠٩
٩٢٩/١٩	بشأن الجنسية المصرية	(٤)	(٤)
٩٢٩/٣٧	خاص بالمعاشات الملكية	(٢)	(٢)
٩٣٠/٢	بتعديل التعريف الجمركية	٤	٢٧٧
٩٣٠/٥٩	خاص بالمعاشات العسكرية	(٢)	(٢)
٩٣١/٧٨	بلائحة المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها	٤/٩٩	٢٦٠
" "	" " " " " "	٣٨١	١٠٢٦
٩٣٢/٤٨	خاص بكل البحر وطرحه	٢	٢٩٢
" "	" " "	٣	٢٩٣
" "	" " "	١٠	٢٩٢
٩٣٣/٢١	بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة وتاديبهم	(٥)	(٥)
٩٣٣/٤١	خاص بزواج الممثلين السياسيين والقنصلين	٣	٨٣٠

(١) سبق أن أفردنا للقوانين العامة التي تعرضت لها المحكمة في أحكام عديدة جدولاً خاصاً لكل منها • وهذا الجدول مخصص للقوانين التي لم يصدر فيها إلا أحكام معدودة • وزيادة في الايضاح فقد أدرجنا القوانين المفرد لها جدولاً خاصاً في الفهرس وأشرنا في الهامش الى رقم الجدول الخاص بها •

(٢) راجع الفهرس رقم ب/٧ •

(٣) رجع الفهرس رقم : ب/١/أولا •

(٤) راجع الفهرس رقم : ب/٩ •

(٥) راجع الفهرس رقم ب/٦ •

رقم القاعدة	المادة	موضوعه	المراسم وتاريخه
٢١٦ ، ٧١	-	بوضع نظام مجالس المديريات	٩٣٤/٢٤
٢١٦	٦١	" " " "	" "
٢٧٣	٢	المتعلق برسوم السيارات	٩٣٤/٤٤
٢٧٣	٩	" " " "	" "
(١)	(١)	بالغاء المرسوم بقانون ١٦٢٩/٣٩ وتعديل حكم المادة الثامنة من المرسوم بقانون ١٩٣٠/٥٩	٩٣٥/٣٠
١١٠٩	-	بتعديل نظام الدراسة الثانوية	٩٣٥/١١٠
٩٧٦	٤٧	بالانتخابات	٩٣٥/١٤٨
٥٥	٦٠	بالانتخابات	" "
٥٣٧	١٣	بإعادة تنظيم الجامع الأزهر	٩٣٦/٢٦
٥٥	-	الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديريات	٩٣٦/٦٨
١٤٥	-	بتقسيم الأراضي	٩٤٠/٥٢
٢٨٧	٢٤	بلائحة المحال العمومية	٩٤١/٣٨
(٢)	(٢)	بإنشاء وتنظيم جامعة فاروق الأول	٩٤٢/٣٢
٥٤٨	١٣	بإنشاء ديوان المحاسبة	٩٤٢/٥٢
(٣)	(٣)	بفتح اعتماد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٤-١٩٤٣	٩٤٣/٨٨
٨٣٦	-	بشأن عقد العمل الفردى	٩٤٤/٤١
١١٥٢	١٠٠	بشأن الجمعيات التعاونية المصرية	٩٤٤/٥٨
(١)	(١)	بإنشاء صندوق للمعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة	٩٤٤/٨٠
٢٨٢	٩	بتنظيم الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية	٩٤٤/٩٠
٢٨٢	١٠	" " " " " " " "	" "
٢٨٢ ، ٢٨١	١٣	" " " " " " " "	" "
٢٨٢	١٤	" " " " " " " "	" "
٥١٠ ، ٥٠٩	١	بنظام هيئات البوليس واختصاصها	٩٤٤/١٤٠
١٠٢٣	٣٧	" " " " " " " "	" "
٣٣٢	-	بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية	٩٤٤/١٤١
٣٥٣	٢	" " " " " " " "	" "
٢٧٨	١٠	بفرض رسم ايلولة على الشركات	٩٤٤/١٤٢
٨٧٤	-	بتنظيم المجالس البلدية والقروية	٩٤٤/١٤٥
		بشأن عدم قبول الطعن في التدابير التي أصدرتها السلطة القائمة	٩٤٥/١١٤
١٢٤	-	على اصدار الاحكام العرفية	
٧٧١	-	الخاص بتنقية المهن الهندسية	٩٤٦/٨٩
(٤)	(٤)	بإنشاء مجلس الدولة	٩٤٦/١١٢

- (١) راجع الفهرس رقم ب/٧ .
(٢) راجع الفهرس رقم ب/٦ .
(٣) راجع الفهرس رقم : ب/٥ / خامسا .
(٤) راجع الفهرس رقم ب/٤ / رابعا .

رقم القاعة	المادة	موضوعه	اسم ونوع تاريخه
٤٧٥ ، ٤٧٣	-	بانشاء ادارة قضائيا الحكومة	٩٤٦/١١٣
٤٧٤	٧	" " "	" "
٧٠	٢	بشأن تحسين الصحة القروية	٩٤٧/٦٢
٣٨٩	-	بتحويل وزير المعارف سلطة الاستيلاء على المقاررات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم	٩٤٧/٧٦
٥٨٠	-	بشأن القرعة العسكرية	٩٤٧/١٤٠
٩٣	٥٥	" " "	" "
(١)	(١)	خاص بالعمد والمشايخ	٩٤٧/١٤١
(٢)	(٢)	باصدار القانون المدنى	٩٤٨/١٢١
(٣)	(٣)	خاص بمجلس الدولة	٩٤٩/٩
٤٦٢ ، ٤٦١	-	بانشاء نقابة المهن الطبية	٩٤٩/٦٣
٩٣	-	بتنظيم تجارة الجملة	٩٤٩/٦٨
٩١	١	" "	" "
٩١	٢	" "	" "
٩١	٣	" "	" "
(٧)	(٧)	باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية	٩٤٩/٧٧
٨١٩ ، ٥٠٣	-	باختصاصات مجلس ادارة السكك الحديدية	٩٤٩/١٠٤
٥٢٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٣	٢	" " " " "	" "
٢٨٩ ، ٢٨٨	٦	بالموافقة على الاتفاق المبرم مع الشركة العالمية لقناة السويس البحرية	٩٤٩/١٣٠
٨٥	١	خاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية	٩٤٩/١٣٢
(٤)	(٤)	باصدار قانون نظام القضاء	٩٤٩/١٤٧
٤٦٣	٢	بشأن نقابة المهن الزراعية	٩٤٩/١٤٩
٤٦٣	٣	" "	" "
١٦	-	فى شأن مجلس الفنانم	٩٥٠/٣٢
١٢٤	-	برفع الاحكام العرفية فى جميع أنحاء المملكة المصرية فيما عدا محافظاتى سيناء والبحر الاحمر وبعدم قبول الطعن فى التدابير التى أصدرتها السلطة القائمة على الاحكام العرفية	٩٥٠/٥٠
١٢٥	٢	" " " " "	" "
(٥)	(٥)	بتقرير بدل تخصص للمهندسين	٩٥٠/٦٧
(٦)	(٦)	بانشاء وتنظيم جامعة عين شمس (ابراهيم باشا الكبير)	٩٥٠/٩٣
٣٩٨	٢/٢٢	بشأن انشاء مجلس لمدينة الاسكندرية	٩٥٠/٩٨
٦٤٩	٤٨	" " "	" "

- (١) راجع الفهرس رقم : ب/١٢ .
- (٢) راجع الفهرس رقم : ب/٢ .
- (٣) راجع الفهرس رقم : ب/٤/أولا .
- (٤) راجع الفهرس رقم ب/٨/أولا .
- (٥) راجع الفهرس رقم ب/٥/خامسا .
- (٦) راجع الفهرس رقم ب/٦ .
- (٧) راجع الفهرس رقم ب/٣ .

القانون وتاريخه	موضوعه	المادة	رقم القاعة
٩٥٠/١٠٨	بنقل اختصاص مجالس المديرية بشئون التعليم الى وزارة التربية والتعليم .	-	١١٣٨ ، ٥٣٥
٩٥٠/١١٤	بشأن وجوب احتساب مدة الاشتغال بالمحاماة في معاش الموظف الفني .	(١)	(١)
٩٥٠/١٣١	بربط درجات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بدرجات رجال القضاء .	(٢)	(٢)
٩٥٠/١٤٨	بشأن المجلس البلدى لمدينة بور سعيد	٤٩	٦١٠
٩٥٠/١٤٩	بإعادة تنظيم جامعة القاهرة .	(٣)	(٣)
٩٥٠/١٥٠	قانون الاجراءات الجنائية .	٢٦	١٨٧
" "	" " " "	١٤٢	١٢٧٨
" "	" " " "	١٤٣	١٢٧٨
" "	" " " "	٢٤٧	١٥٠
" "	" " " "	٣١٠	٥٤٠
٩٥٠/١٦٠	الخاص بالمنسقية المصرية .	(٣)	(٣)
٩٥٠/١٧٠	بفتح اعتماد اضافى لمدرسى التعليم الحر .	-	٦٧٤
٩٥١/٨٦	في شأن المدد التى تحسب في المعاش .	(١)	(١)
٩٥١/١١١	بشأن الحجز على المرتبات .	-	١٢١٢
٩٥١/١٩٠	بانشاء ديوان الموظفين	٢	٧٢٩
٩٥١/٢١٠	بشأن نظام موظفى الدولة	(٤)	(٤)
٩٥١/٢٢٦	بخطر استخدام أحد بين سن الثامنة عشر والثلاثين الا بعد تقديم شهادة معاملة والاحتفاظ للمجندين بوظائفهم	(٥)	(٥)
٩٥٢/٦	بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة .	(٦)	(٦)
٩٥٢/١٨	بانتهاء عقود القطن طويلة التيلة لشهر مارس سنة ١٩٥٢	-	٨٩
٩٥٢/٣٦	في شأن الترقيات والملاوات والاقدميات والتعيينات الاستثنائية	-	٦٣٥ ، ٦٣٦
" "	" " " " " " " " " "	١	٦٣٤
" "	" " " " " " " " " "	٢	٦٣٤
" "	" " " " " " " " " "	٣	٦٣٤
" "	" " " " " " " " " "	٤	٦٣٤
" "	" " " " " " " " " "	٥	٦٣٤
" "	" " " " " " " " " "	٦	٦٣٤
" "	" " " " " " " " " "	٧	٦٣٤

- (١) راجع الفهرس رقم : ب/٧ .
(٢) راجع الفهرس رقم : ب/٦ .
(٣) راجع الفهرس رقم : ب/٩ .
(٤) راجع الفهرس رقم : ب/٥ / أولا .
(٥) راجع الفهرس رقم : ب/٥ / خامسا .
(٦) راجع الفهرس رقم : ب/٤ / رابعا .

القانون وتاريخه	موضوعه	المادة	رقم القاعده
٩٥٢/٣٦	في شأن الترقيات والعلاوات والاقدمات والتعيينات الاستثنائية	٨	٦٣٤
" "	" " " " " " " "	١٠	١٢١٢ ، ٦٣٤
" "	" " " " " " " "	١٥	١٢١٢
٩٥٢/٧٤	في شأن جوازات السفر وإقامة الاجانب .	٩	١٣ ، ١٢ ، ١٠
" "	" " " " " " " "	١٠	١٠
" "	" " " " " " " "	١٥	١٣ ، ١٠
" "	" " " " " " " "	١٦	١٣
٩٥٢/٩٠	بفتح اعتماد اضافي في ميزانية وزارة الاوقاف لانصاف خدم المساجد .	(١)	(١)
٩٥٢/١٣٢	بانشاء مجلس تأديبي لمحاكمة الموظفين المسئولين عن المخالفات المالية .	(١)	(١)
٩٥٢/١٣٤	بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .	(١)	(١)
٩٥٢/١٣٧	بنظام وكلاء الوزارات الدائمين .	-	٥٠٥
" "	" " "	٩	١٠١٤
" "	" " "	١٤	٥٠٣
" "	" " "	١٤ (٣)	٥٠٤
" "	" " "	٤٤ (٣)	٥٠٣
" "	" " "	١٤ (٤) ٢	٥٠٥
٩٥٢/١٥٨	بشأن ديوان الموظفين .	٢	٧٢٩
٩٥٢/١٦٠	بانشاء وتنظيم لجان قضائية في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة .	(٥)	(٥)
٩٥٢/١٦٨	في شأن مرتبات صولات وصف ضباط عساكر القوات المسلحة .	-	١٠٤٠
٩٥٢/١٨١	في شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي .	(٦)	(٦)
٩٥٢/١٨٧	بالاصلاح الزراعي .	١٣	١٢٩
٩٥٢/١٨٨	في شأن استقلال القضاء .	(٧)	(٧)
٩٥٢/٢٨٣	بتعديل المادة ٥ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن مجلس القنائم .	-	١٦
٩٥٢/٣١٦	بانشاء صندوق للتأمين واخر للاذخار والمعاشات لموظفي الحكومة المدنيين .	(٨)	(٨)

- (١) راجع الفهرس رقم : ب/٥/خامسا .
(٢) معدلة بالقانون رقم : ٥٤٢ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ .
(٣) مضافة بالقانون رقم : ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ .
(٤) معدلة بالقانون رقم : ٦٧ لسنة ١٩٥٦ .
(٥) راجع الفهرس رقم : ب/٤/رابعا .
(٦) راجع الفهرس رقم : ب/٥/ثانيا .
(٧) راجع الفهرس رقم : ب/٨/ثانيا .
(٨) راجع الفهرس رقم : ب/٧ .

رقم القاعده	المادة	موضوعه	انقانون وتاريخه
(١)	(١)	فى شأن ابقاء الموظفين المؤقتين المعينين على وظائف دائمة فى الخدمة بعد سن الستين .	٩٥٣/٤١٣
١١٢٠	—	فى شأن مدرسة الصيارفة والمحصلين .	٩٥٣/٤٤٩
١١١٩	٣	» » » »	» »
١١١٩	١٦	» » » »	» »
١١١٩	١٧	» » » »	» »
١١١٩	١٩	» » » »	» »
(٢)	(٢)	بتسوية حالة الموظفين والمستخدمين والعمال المنقولين من مصالح الحكومة التي أصبحت تابعة لمجلس بلدى مدينة القاهرة بتعديل بعض أحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة .	٩٥٣/٥٣٤
١٢٩	١٤	بشأن أموال أسرة محمد على المصادرة .	٩٥٣/٥٩٨
(٢)	(٢)	بعدم سريان القانون رقم ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على الافراد العسكريين بالقوات المسلحة .	٩٥٣/٥٩٩
(٣)	(٣)	بشأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبى .	٩٥٣/٦٠٠
١١٨٨	٣	بانشاء مجلس ادارة المصانع الحربية ومصانع الطائرات .	٩٥٣/٦١٩
١١١٨	٤	» » » » » » » »	» »
٤٧١ ١٠/٥		بانشاء ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية .	٩٥٤/٢٢
(١)	(١)	بتعديل لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والمعلماء الموظفين بالازهر .	٩٥٤/٢٧
(٤)	(٤)	بانشاء وتنظيم المحاكم الادارية فى الوزارات للنظر فى المنازعات الخاصة بالموظفين والمستخدمين .	٩٥٤/١٤٧
١٢٥٢ ، ٣٤٤	—	الخاص بنظام السلكن السياسى والتفصيل .	٩٥٤/١٦٦
٨٣٠	١	» » » » » » » »	» »
٨٢٤	٧	» » » » » » » »	» »
٨٢٦	١٢	» » » » » » » »	» »
٨٢٥	١٣	» » » » » » » »	» »
٨٢٨	١٥	» » » » » » » »	» »
٨٣٠	٤٢	» » » » » » » »	» »
(٢)	(٢)	بفتح اعتماد اضافى فى ميزانية السنة المالية ٩٥٤/٥٣ لانشاء درجات للعمال الموسمين بمصلحة الاشغال العسكرية وادارة مخازن المدنيين .	٩٥٤/١٧٩
(١)	(١)	بحل صندوق المعاشات والمقربات للمحامين المختلطة المنشأة بالقانون ٩٥٤/٨٠	٩٥٤/١٩٢

- (١) راجع الفهرس رقم : ب/٧ .
(٢) راجع الفهرس رقم : ب/٥/خامسا .
(٣) راجع الفهرس رقم : ب/٥/ثالثا .
(٤) راجع الفهرس رقم : ب/٤/رابعا .

القانون وتاريخه	موضوعه	المادة	رقم القاعدة
٩٥٤/٢٣٦	بتنظيم المناقصات والمزايدات .	-	٢٩٤ : ٢٩٩
" "	" " " " " "	٣	٢٩٩
" "	" " " " " "	٤	٢٩٩
" "	" " " " " "	٥	٢٩٩
" "	" " " " " "	٦	٢٩٩
" "	" " " " " "	٧	٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢
" "	" " " " " "	١٣	٢٩٩
٩٥٤/٤٦٨	بشأن موظفي مصلحة السكك الحديدية الذين يرصبون في الكشف الطبى الى وظائف الكادر الفنى المتوسط	(١)	(١)
٩٥٤/٤٧٨	بشأن خدمة القاطرات بمصلحة السكك الحديدية .	(١)	(١)
٩٥٤/٥٠٨	بإعادة تنظيم الجامعات المصرية .	(٢)	(٢)
٩٥٤/٥٣٠	خاص بتنظيم وزارة الشؤون البلدية والقروية .	-	٦١٠
٩٥٤/٦٠٥	في شأن المنشآت الآيلة للسقوط .	-	١٤٣
٩٥٤/٦٨٩	في شأن مأمورى وملاحظى المناظر	(١)	(١)
٩٥٥/١٩	بالغاء حكم من قرارات مجلس الوزراء الصادرة بإعانة غسلا المعيشة .	(١)	(١)
٩٥٥/٦٢	بتسوية حالة الموظفين والمستخدمين والعمال الذين ينقلون من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية الى الحكومة أو منها الى المجلس البلدى .	(١)	(١)
٩٥٥/٨٨	بتعديل القانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية .	-	٨٤٥
٩٥٥/١٣٦	في شأن عدم جواز الجمع بين علاوة الصحراء وبين علاوة الخطر والمكافآت الاستثنائية .	(١)	(١)
٩٥٥/١٥١	بإضافة فقرة الى المادة ٢ من القانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ بالمعادلات الدرامسية .	(١)	(١)
٩٥٥/١٦٥	بشأن تنظيم مجلس الدولة .	(٣)	(٣)
٩٥٥/١٧٣	برد الرسوم المحصلة عن الدعاوى المشار اليها فى المادة ٢ من القانون ١٩ لسنة ١٩٥٥ .	(١)	(١)
٩٥٥/١٨٨	بضم مصالح وإدارات المباني الى وزارة الشؤون البلدية .	١	١٢٦٦
" "	" " " " " "	٢	١٢٦٦
٩٥٥/١٩٠	بتعديل القانون ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بتسوية حالة الموظفين والمستخدمين والعمال الذين ينقلون من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية الى الحكومة أو منها للمجلس .	(١)	(١)

(١) راجع الفهرس رقم : ب/٥/ خامسا .

(٢) راجع الفهرس رقم : ب/٦/ .

(٣) راجع الفهرس رقم ب/٤/ ثانيا .

القانون وتاريخه	موضوعه	المادة	رقم القاطعة
٩٥٥/٢٣٤	نظام هيئات البوليس .	-	٥١١
" "	" " "	٧	٥١٥
" "	" " "	١٩	٥١٣ ، ٥١١
" "	" " "	٢١	٥١٣ ، ٥١١
٩٥٥/٢٤٠	بتعديل بعض نصوص القانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ بنظام القضاء	(١)	(١)
٩٥٥/٣٠٨	الحاصل بالحجز الادارى .	-	٣٢٠ ، ٣٩
" "	" " "	٧٥	٣٢٠
٩٥٥/٣٤٤	بعدم صرف فروق تسوية لعمال وزارة الحربية الموسمين من		
	المدة من ١٤/٢/٩٥١ حتى ٣٠/٣/٩٥٤ باللائحة العسامة	(٢)	(٢)
٩٥٥/٤١٥	باللائحة العسامة لبورصة العقود	١٢	٨٨
" "	" " " "	١٣	٨٨
" "	" " " "	١٤	٨٩ ، ٨٨
" "	" " " "	٥٥	٨٨
٩٥٥/٤١٩	بانشاء صندوق للتأمين واخر للاذخار للعمال الخاضعين لقانون		
	عقد العمل الفردى	-	٩٠
" "	" " " "	٢٢	٩٠
" "	" " " "	٣٦	٩٠
٩٥٥/٤٦٢	بالغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية	٩	٤٧
٩٥٥/٤٧٢	في شأن اقدمية ضباط الاحتياط	(٢)	(٢)
٩٥٥/٤٩٧	بتنسيق وظائف مصلحة الطيران المدنى فى ميزانية ٩٥٥/٩٥٦	(٢)	(٢)
٩٥٥/٥٠٧	بتعديل بعض احكام الامر العالى المؤرخ ٢ ابريل سنة ١٨٨٤		
	باللائحة الجمركية	٢/٩	٢٧٨
٩٥٥/٥٦٩	بشان تعيين عمال القناة على درجات فى الميزانية	(٢)	(٢)
٩٥٦/١/١٦	الدستور	(٣)	(٣)
٩٥٦/٦٧	بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون ٩٥٢/١٣٧ بنظام		
	وكلاء الوزارات الدائمين	-	٥٠٥
" "	" " " "	١/١	٥٠٤
" "	" " " "	٢/١	٥٠٤
٩٥٦/٧٨	بتعديل القانون ١٥١ لسنة ١٩٥٥ المعدل للقانون ٣٧١ لسنة		
	١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية	(٢)	(٢)
٩٥٦/٧٩	بالغاء قرارات مجلس الوزراء بتقرير معاملة خاصة لموظفي	(٢)	(٢)
	وعمال خط القنطرة شرق - رفح		
٩٥٦/٢٤٦	الحاصل بعضوية مجلس الامة	-	١ ، ٢ ، ٣
" "	" " " "	٨	٢

- (١) راجع الفهرس رقم : ب/٨/ ثانيا .
(٢) راجع الفهرس رقم : ب/٥/ خامسا .
(٣) راجع الفهرس رقم : ب/١/ ثانيا .

القانون وتاريخه	موضوعه	المادة	رقم القاعة
٩٥٦/٢٥٦	باستثناء مصلحة الجمارك من بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة	(١)	(١)
٩٥٦/٢٧٠	بالغاء الأحكام العرفية	٣	١٢٣ ، ١٢٤
٩٥٦/٣١٠	باستثناء وزارة التموين من بعض أحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة	(١)	(١)
٩٥٦/٣١٧	بإصدار قانون الجمعيات التعاونية	٤٥	١١٥٢
٩٥٦/٣٢٤	بتعديل الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز الحجز على مرتبات الموظفين	-	٥٣٩ ، ٧٣٣
٩٥٦/٣٤٤	في شأن توجيه أعمال البناء والهدم	-	١٤٤
" "	" " " " " "	٥	١٤٣
٩٥٦/٣٤٥	في تنظيم الجامعات المصرية	(٢)	(٢)
٩٥٦/٣٨٣	بشأن القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة	(١)	(١)
٩٥٦/٣٩١	خاص بالجنسية المصرية	(٣)	(٣)
٩٥٦/٣٩٤	بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانية المستقلة	(٤)	(٤)
٩٥٧/٣٥	بشأن حساب مدد الخدمة التي قضيت على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية في المعاش	(٤)	(٤)
٩٥٧/٧٣	بتعديل بعض أحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة	(١)	(١)
٩٥٧/٩٦	الخاص بالمحاماة أمام المحاكم	٦	٤٥
٩٥٧/١١١	بالترخيص لوزير التربية والتعليم في التعاقد مع المدارس العام على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين	-	٢٢
٩٥٧/١٥٤	في شأن بدل التفرغ للمهندسين	(١)	(١)
٩٥٧/١٦٠	بتعديل بعض أحكام القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة	(٤)	(٤)
٩٥٧/١٧٤	في شأن التظلم من قرارات لجان الضباط المسلحة	-	٤٣
" "	" " " " " "	١	٢٦ ، ٤٣
" "	" " " " " "	٥	٢٦
" "	" " " " " "	٦	٢٦
٥ مارس ١٩٥٨	دستور مؤقت للجمهورية العربية المتحدة	٦٨	٨٠
٩٥٨/٨	بتعديل بعض أحكام القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦	(٤)	(٤)

(١) راجع الفهرس رقم : ب/٥/ خامسا .

(٢) راجع الفهرس رقم ب/٦ .

(٣) راجع الفهرس رقم : ب/٩ .

(٤) راجع الفهرس رقم : ب/٧ .

القانون وتاريخه	موضوعه	ال مادة	رقم القاعدة
٩٥٨/١١٧	بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية	٧٩	-
» »	» » » » » »	١٠	١٢٧٩ ، ١٢٧٨
» »	» » » » » »	٢/١٠	٧٧
» »	» » » » » »	٣/١٠	٧٧
» »	» » » » » »	١٨	٧٦ ، ٧٥
» »	» » » » » »	٢١	٥٣٦
» »	» » » » » »	٢٤	٧٤
» »	» » » » » »	٢/٢٥	٧٤
» »	» » » » » »	٣١	٥٥٦
» »	» » » » » »	٣٢	٤١٩ ، ٧٩
» »	» » » » » »	٤٦	٧٦
» »	» » » » » »	٤٧	٧٥
٩٥٨/١٨٤	بتنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة	(١)	(١)
٩٥٩/٥٥	في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة	(٢)	(٢)
٩٥٩/٥٦	في شأن السلطة القضائية	(٣)	(٣)
٩٥٩/١١٨	في شأن موظفي ديوان الاوقاف المخصصة الملكية سابقا	(٤)	(٤)
٩٥٩/٢٣٢	في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة	-	٤٣

- (١) راجع الفهرس رقم : ب/٦
- (٢) راجع الفهرس رقم : ب/٤ / ثالثا
- (٣) راجع الفهرس رقم : ب/٨ ثانيا
- (٤) راجع الفهرس رقم : ب/٥ خامسا

ج - فهرس المراسيم والقرارات الجمهورية وقرارات مجلس الوزراء

١ - المراسيم والقرارات الجمهورية (١)

رقم القاعة	المادة	موضوعه	تاريخه وتاريخه
٨٣٠	-	خاص بالنظام القنصل	م ٩٢٥/٨/٥
٨٣٠	-	بوضع نظام للوظائف السياسية	م ٩٢٥/١٠/٢٠
٨٩	-	بقفل المراكز التعاقدية في البورصة	م ٩٤٤/١١/٢٨
٢٨١	١٥	بتعريف الرسوم والاجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الاداري	م ٩٤٦/٨/١٤
٤٧١	٢	بشأن ادارة النقل المشترك بمنطقة الاسكندرية	م ٩٤٧/١٠/١٧
٥٣٦	-	باللائحة التنفيذية للقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة	٩٥٣/١/١٢
٦٧٩	١١	" " " " " "	" "
٧٤٩ ، ٧٤٨	٢٥	" " " " " "	" "
٥٢٦	٤٦	" " " " " "	" "
٥٣٦	٤٧	" " " " " "	" "
٥٣٦	٤٨	" " " " " "	" "
١٢٧٨	٥٢	" " " " " "	" "
٩٤٤ ، ١٠٩٣	-	تعيين المؤهلات التي يعتمد عليها التعيين في الوظائف وبتحديد معادلات بعض الشهادات	م ٩٥٣/٨/٦ (٢)
١١٠٢ ، ١١٠١			
١١٠٣			
٧٤١	٥	" " " " " "	" "
١٠٨٩	٨	" " " " " "	" "
٦٤٨ ، ٦٤٧	١	بتحديد وظائف مصلحة الاموال المقررة التي تسرى عليها المادة ٣/٤٠ من قانون التوظيف	م ٩٥٤/٧/٢٢
١٣١	-	بمنح بدل تفرغ للمهندسين	ق ٩٥٧/٦/٨
٧٦٨	-	بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال	ق ٩٥٨/١/١٨
٧٧٧	١	" " " " " "	" "
١١٧٩ ، ٦٨٣	-	في شأن حساب مدد الخدمة السابقة في تقدير المرتبواقدمية الدرجة	ق ٩٥٨/١٥٩
١١٨١ ، ١١٨٠			
١١٨٣ ، ١١٨٢			
١١٧٣	٢	" " " " " "	" "
٥٣٦	-	باللائحة الداخلية للنيابة الادارية	ق ٩٥٨/١٤٨٩٠

(١) تلاحظ الاصلاحات الآتية : -

م = مرسوم

ق ر = قرار رئيس الجمهورية

(٢) نشر في ١٠ أغسطس ولذلك أشارت اليه بعض الاحكام باعتبار تاريخه

٨/١٠ تاريخ نشره وأشار اليه البعض الآخر باعتبار تاريخه ٨/٦ تاريخ صدوره

٢ - قرارات مجلس الوزراء

رقم القاعة	المادة	موضوعه	تاريخ القرار
١٢٧١	-	بتعديل المادة ١٣٤ من قانون المصلحة المالية	٩١٢/٤/٢٥
٧٩٥ ، ٧٩٤	-	بالموافقة على تقرير لجنة تعديل النودجات	٩٢١/٦/٢٥
٨٠١ ، ٨٠٠	-		
١٠٢٢	-	بلائحة عمال المياومة	٩٢٢/٥/٨
٨٥٤	١٣-١	" " "	" "
٨٦٦ ، ٨٥٤	١٤	" " "	" "
٨٥٤	١٥	" " "	" "
٨٦٧	١٦	" " "	" "
٧٩٥ ، ٧٩٤	٣٠٢	بتعديل قواعد مرتب الإقامة بالصحرى	٩٢٥/٢/١٥
٧٨٢	-	بلائحة بدل السفر (١)	٩٢٥/١٠/٢٥
٧٨٤	٧	" " "	" "
٧٧٦	١٢	" " "	" "
٧٦٨	١٣	" " "	" "
٧٧٧	٥٦	" " "	" "
٨١٥ ، ٨١٤ ، ٨١٣	-	بشأن التعمين بمصلحة السكك الحديدية والتلفرافات والتليفونات	٩٢٦/٤/١٢
٨٠٥	-	بشأن المكافآت الإضافية	٩٢٦/٧/١٨
١٢٣٤	-	بتحسين حال ملاحظو المناظر	٩٢٨/٨/٢٣
١١١١ ، ١١١٠	-	بشأن حملة دبلوم الفنون التطبيقية (٢)	٩٢٩/١/٣
	-	بقواعد حساب مدد الخدمة السابقة فى تحديد الماهية عند التعمين فى خدمة الحكومة	٩٣٠/١٠/١٨
١١٣١	-	بكادر سنة ١٩٣١	٩٣١/٢/٢٥
١١١٦ ، ٧٣٦	-	بلائحة الاستخظام بالآزم	٩٣١/٤/٨
٤٩٨	١٣	بلائحة شروط الخدمة فى وظائف التمثيل الخارجى	٩٣٣/٥/٢٥
١٩٠	-	" " " " " "	" "
٨٣١	٤	بإجازة منح العلاوات بشروط معينة	٩٣٤/٨/١
٧٣٦	-	بمنح بعض طوائف الموظفين أجور اضافية	٩٣٤/١٠/٢٩
٨٠٣	-	بوقف التثبيت	٩٣٥/١/١٦
١٢٠٤ ، ١٢٠٠	-	بتخفيض مرتبات المرشحين للتعيين فى وظائف الدرجة الثامنة	٩٣٥/٩/١٨
١١١٦	-	الكتابية	
١١٢٢	-	بتعديل كادر سنة ١٩٣١ فى خصوص حملة التجارة المتوسطة	٩٣٥/٩/١٨
٧١٩	-	بالسماح للأطباء الموظفين بمزاولة المهنة	٩٣٦/٧/١٨
٨١٢ ، ٨١٠ ، ٨٠٨	-	بنقل من يرسى فى الكشف الطبى من عمال السكك الحديدية الى احصى الوظائف الحالية بنفس مرتبته	٩٣٨/٣/١٦
٨١٨	-		

(١) معدلة بقرارى مجلس الوزراء المؤرخين ٩٣٦/٦/٢٧ ، ٩٣٨/١١/٢٩

(٢) معدلا بقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٤١/٨/١٨

رقم القاعدة	المادة	موضوع	تاريخ القرار
١١١٩	-	بقرار لائحة الصياغة والمصطلح	٩٣٨/٥/١٧
١٢٢٠	-	بشأن جواز التثبيت	٩٣٨/٦/٢١
٧٩١، ٧٩٠، ٧٨٩	-	بشأن بدل المدوى	٩٣٨/٩/٢١
٧٩٢	-		
١١٠٥	-	بشأن الملاحظون الصحيحون	٩٤٠/١/٣
٧٥٧، ٧٥١	-	بشأن اعانة غلاء المعيشة	٩٤١/١٢/١
١١٣١	-	بوقف العمل بقرار ٩٣٠/١٠/١٨ بقواعد حساب مدد الخدمة السابقة	٩٤١/٦/١٦
٨٢١	-	بتحويل مدير السكك الحديدية اعارة بعض الموظفين	٩٤٢/٥/٣
٨١٢، ٨١٠، ٨٠٩	-	بعدم من يثبت عدم لياقتهم الطبية بمصلحة السكك الحديدية في وظائف أخف عملا بماهياتهم الاصلية	٩٤٣/١/١٣
٨٢٠، ٨١٨	-		
١٠٥٠	-	بانصاف بعض ذوي المؤهلات	٩٤٣/٣/٢٩
١١٠٩	-	باعتبار النجاح من السنة الرابعة للخامسة الثانوية معادلا لشهادة الثقافة	٩٤٣/٣/٢٩
١٢٢٠	-	بشأن جواز تثبيت بعض طوائف الموظفين	٩٤٣/٦/١٦
٦٥٤، ٢٣٦	-	بشأن انصاف الموظفين المنسبين	٩٤٣/٧/٨
٦٥٦، ٦٥٥	-		
٦٥٩، ٦٥٧	-		
٦٦٨	-		
١١٢٤، ١١١٦	-	بمنح من عين على الدرجة الثامنة مرتبات تقل عن مؤهلاتهم المرتبات المقررة لمؤهلاتهم	٩٤٣/٧/٨
١١٩٢، ١١٣٨	-	بتسوية حالة موظفي مجالس المديريات المتقولين للحكومة فر أول أكتوبر سنة ١٩٣٦	٩٤٣/٧/٨
١٢٠٦	-	باجازة نقل مستخدم الدرجة الثالثة خارج الهيئة الى الدرجة التاسعة	٩٤٣/٧/٨
١٢٦٢	-	بتحويل وزارة المالية سلطة الموافقة على منح مكافآت عن اعمال اضافية	٩٤٣/٨/٤
٨٠٣	-	بحساب مدد الخدمة السابقة في المعاش	٩٤٣/٩/٢
١٢٠٦	-	بتطبيق قاعدة منح من عين على الدرجة الثامنة بمرتبة يقل عن مؤهله المرتبات المقررة لمؤهله من المعينين باليومية او وظائف خارج هيئة العمال	٩٤٣/١١/٢٤
١١١٦	-	بقواعد الانصاف	٩٤٤/١/٣٠
٤٠٠، ٢٠١	-		
٦٦١، ٦٦٠	-		
٧٥٠، ٦٨٩	-		
٨٨٣، ٨٨٢	-		
١٠٢٩، ١٠١٩	-		
١٠٣١، ١٠٣٠	-		
١٠٣٣	-		

رقم القاعده	المادة	موضوع	تاريخ القرار
١٠٣٦ ، ١٠٣٥		بقواعد الانصاف	٩٤٤/١/٣٠
١٠٤٢ ، ١٠٣٩			
١٠٤٤ ، ١٠٤٣			
١٠٥١ ، ١٠٥٠			
١٠٦٢ ، ١٠٥٢			
١٠٩٩ ، ١٠٨١			
١١٣١ ، ٦٥٥	—	بقواعد حساب مدد الخدمة السابقة	٩٤٤/١/٣
١١٣٣ ، ١١٣٢			
١١٣٩ ، ١١٣٤			
١١٣٧ ، ١١٣٦			
١١٤٢ ، ١١٣٨			
١١٥٤ ، ١١٤٣			
١١٨٥ ، ١١٧٤			
١١٩٤	—	بالموافقة على اعتبار وظائف المولدات وظائف عائلية	٩٤٤/٧/١٨
١٠٦٢	—	بتقدير شهادة العالمة	٩٤٤/٨/٩
٨٨٣ ، ٨٨٢	—	بشأن الانصاف	٩٤٤/٨/١٣
٧٥٠	—	بشأن الاعانة الاجتماعية	٩٤٤/٨/١٦
٨٨٣ ، ٨٨٢	—	بشأن قواعد الانصاف	٩٤٤/٨/٢٩
١٠٦٢			
٨٥٣ ، ٨٥٢	—	بشأن كادر عمال اليومية	٩٤٤/١١/٢٣
٨٥٨ ، ٨٥٤			
٨٧٣ ، ٨٦٤			
٨٨٢ ، ٨٧٨			
٩١٢ ، ٩٠٧			
٩١٤ ، ٩١٣			
٩٢٢ ، ٩٢١			
٩٢٣			
١٠٢٢ ، ٨٧٠	—	بشأن مكافآت المستخدمين المؤقتين	٩٤٤/١٢/١٧
٨٥٨ ، ٨٥٤	—	بشأن كادر عمال اليومية	٩٤٤/١٢/٢٨
٨٨٢ ، ٨٧٣			
٩٠٧ ، ٩٠٠			
٢١٣٨ ، ٦٧٤	—	بشأن موظفي مجالس المديرية القنصلية والاداريون الذين ضموا للحكومة قبل أكتوبر سنة ١٩٣٦ أو بعده	٩٤٥/٣/٥
١١٤٠ ، ١١٣٩			
١١٩٢			
٣٢٨ ، ٣٢٧	—	باعتبار خريجي المعلمين الثانوية في الدرجة السادسة منذ تعيينهم	٩٤٥/٥/٢٦
٦٧٠			
٨٧٤	—	بلائحة استخدام موظفي ومستغني عمال المجالس البلدية والقروية	٩٤٥/٦/٩

رقم اللائحة	المادة	موضوعه	تاريخ القرار
١٠٦٩	١٦	بلائحة استخدام موظفي ومستطفي ومكالم المجالس البلدية	٩٥٤/٦/٩
١٠٦٩	١٦	" " " " " " " "	" "
١٠٦٩ ، ١٠٦٨	١٧	" " " " " " " "	" "
١٠٤٩	-	بتحويل وزارة المالية بالاشتراك مع المعارف تطبيق قواعد الانصاف على الناجحين في امتحان اتمام الدراسة الابتدائية او امتحان القبول بالمدارس الثانوية غير الحكومية	٩٤٥/١٠/١٧
٧٩٥ ، ٧٩٤	٣	بتعديل قواعد مرتب الإقامة بالصحره	٩٤٥/١٢/١٦
٨١٦	-	بتعديل كادر موظفي السكك الحديدية والتلفرافات والتليفونات	٩٤٥/١٢/١٦
١١١٣	-	بتقدير بعض المؤهلات الاجنبية	٩٤٦/٥/٥
٧٦٤	-	بانشاء فرقة المسرح الشعبى المتنقل	٩٤٦/٥/٢٢
١١٠٤ ، ١٠٦٣	-	بتقدير بعض الشهادات	٩٤٦/٨/١٦
٧١٩	-	بالسماح لاجزاء هيئة التدريس بكلية الطب بمزاولة أعمالهم فى الخارج	٩٤٦/١٠/١٦
١١٢٦ ، ٨٤٥	-	بشأن موظفي مجالس المديرية المتولين لادارة البلديات تنفيذاً لقرار ١٩٤٥/٣/٥	٩٤٦/١٠/١٦
١١٣٩ ، ١١٣٨	-		
١١٩٣ ، ١١٩٢	-		
١٢٠٦	-		
١٠٣٦ ، ٧٣٦	-	بمنح علاوة جديدة للموظفين والمستخدمين الدائمين والمؤقتين والخارجين عن هيئة العمال	٩٤٦/١١/١٢
١٠٥١	-	بشأن أقدمية ضباط الاحتياط	٩٤٧/٢/٩
٨٣٥	-	بتحسين حال معلمى التربية البدنية	٩٤٧/٣/٩
١٢٣٢ ، ١١٦٧	-		
١٢٣٣	-		
١١٣٨ ، ١١٣١	-	بقواعد حساب عدد الخدمة السابقة فى الاقدمية وتحديد الماهية	٩٤٧/٥/١١
١١٤٣ ، ١١٤٢	-		
١١٤٥ ، ١١٤٤	-		
١١٤٧ ، ١١٤٦	-		
١١٤٩ ، ١١٤٨	-		
١١٥١ ، ١١٥٠	-		
١١٥٣ ، ١١٥٢	-		
١١٥٩ ، ١١٥٤	-		
١١٨١ ، ١١٧٤	-		
١١٨٢	-		
٨٩٩	-	برفع بعض فئات كادر العمال	٩٤٧/٥/١٨
٣٢٨ ، ٣٢٧	-	بشأن خريجي المعلمين الثانوية	٩٤٧/٦/١
٧٦٢ ، ٧٦١	-	بشأن علاوة غلاء المعيشة بمنطقة قناة السويس	٩٤٧/٧/٢٠
٧٦٣	-		
٨٠٣	-	بصرف مكافآت اضافية لموظفي السكك الحديدية	٩٤٧/٨/١٢
٧٩٣	-	بشأن علاوة التليفون	٩٤٧/٩/١٦

رقم القاعة	المادة	موضوعه	تاريخ القرار
١٢٢٠	-	بالتجاوز عن استرداد الفرق بين المكافأة بحسب لائحة السكك الحديدية وقانون المعاشات	٩٤٧/٩/١٦
٩٣٣	-	بالترخيص لوزارة الحربية بتعيين عمال موسميون دون التقيد بفئات كادر العمال	٩٤٧/١١/١٣
٧٨٤ ، ٧٨٣	-	بتبسيط الاجراءات	٩٤٨/٣/٢٨
٨٢٢ ، ١١٧	-	بتقرير معادلة خاصة لموظفي وعمال خط القنطرة شرق - رفح	٩٤٨/٤/٨
٧٦٢ ، ٧٦١	-	بتطبيق قرار ٩٤٧-٧-٢٠ على موظفي ومستخلمي وعمال وزارة الحربية بمحافظةي سيناء والبحر الاحمر والصحراء الشرقية	٩٤٨/٥/١٦
٨٢٢ ، ١١٧	-	بشأن موظفي وعمال خط القنطرة شرق - رفح	٩٤٨/٥/٣٠
٢٩٩ ، ٢٩٤	-	بلائحة المخازن والمشتريات	٩٤٨/٦/٦
٣٠٢	٦٠	" " "	" " "
٨٢٢ ، ١١٧	-	باستمرار صرف الاجور والمرقيات واعانة غلاء المعيشة لموظفي وعمال خط القنطرة شرق - رفح	٩٤٨/٧/١١
٨٣٥	-	بشأن اقدمية ضباط الاحتياط	٩٤٨/٩/١٩
٧٦١ ، ٢٩٠	-	بتطبيق قرار ٩٤٧/٧/٢٠ على جميع موظفي ومستخلمي وعمال الحكومة بمحافظةي سيناء والبحر الاحمر والصحراء الشرقية	٩٤٨/١٠/٣
٧٦٢	-	بشأن اجازة الطيران	٩٤٨/١٠/٣
١٢٠٨	-	بتشكيل لجنة لتمييز مستخلمي المرح الشعبي	٩٤٨/١٠/٣١
٧٦٤	-	بقواعد تسوية حالة المستخمين الذين كانوا باليومية ثم وضعوا على درجات بعد ٩-١٢-١٩٤٤	٩٤٨/١١/٧
٩١٦ ، ١١٣٢	-	بمعاملة السواقين والوقادين باحكام كادر العمال	٩٤٨/١١/٢٨
١١٥٤	-	بتطبيق قواعد الانصاف على حملة شهادة التحضيرية للمعلمين	٩٤٩/١/٣٠
٩٢١	-	بمعاملة السواقين والوقادين باحكام كادر العمال	٩٤٩/٢/١٣
١٠٥٢	-	بشأن خريجي قسم الاهلية في الحقوق	٩٤٩/٤/١٧
٩٢١	-	بشأن بدل التخصص للمهندسين	٩٤٩/٧/٣
١١١٥ ، ١١١٤	-	بشأن بدل السفر	٩٤٩/٩/١٨
٧٧٠ ، ١٣١	-	بتقرير أجر خاص لعمال مجلس بلدى الاسماعيلية	٩٥٠/١/٤
٧٧٣ ، ٧٧٢	-	بتقرير فئات جديدة لاعانة غلاء المعيشة	٩٥٠/٢/١٩
٧٧٥	-	بتقرير اعانة غلاء بمنطقة قناة السويس	٩٥٠/٤/٢
٧٧٨	-	باستثناء سعاة مصلحة الدمغ والموازين من احكام كادر العمال	٩٥٠/٤/٢٦
٧٦٥	-	برفع علاوة دبلوم مدرسة الحركة والتلفراف	٩٥٠/٥/٣
٨٢٢ ، ١٣١	-	بشأن قواعد التمييز	٩٥٠/٥/١٧
٨٢٢ ، ٧٦٢	-		
٩٢٤	-		
١٠٥٦ ، ١٠٥٥	-		
١٠٩٥ ، ١٠٥٧	-		
٥٩٤ ، ١٣١	-		
٦٥٣ ، ٦٤٠	-		
٧٧٥ ، ٦٦٥	-		
١٢٠٧	-	بحساب مدد في المعاش لعدد ١١٢ من موظفي وزارة العدل	٩٥٠/٥/٢٤

رقم القاعة	المادة	موضوعه	تاريخ القرار
٨٨١ ، ٨٨٠	-	بشأن تطبيق الكشف حرف (ب) الملحق بكادر العمال ورد	٩٥٠/٦/١١
٩٠٨ ، ٩٠٦	-	الـ ١٢٪ بضم مدد الخدمة التي قضاه موظفو وزارة الزراعة المؤملون على اعتمادات أو في التمرين في أقدميتهم في الدرجات التي نقلوا اليها	٩٥٠/٦/١١
١١٥٥ ، ١١٣١	-	بشأن علاوة الثلاثين سنة	٩٥٠/٦/٢٥
٦٦٥ ، ٦٦١	-	بشأن المكافآت الاستثنائية	٩٥٠/٧/٩
١٠٤١	-	بشأن مدد الخدمة السابقة	٩٥٠/٨/٣٠
٨٠٢	-		
١١٣٨ ، ١١٣١	-		
١١٥٤ ، ١١٤٦	-		
١١٥٧ ، ١١٥٦	-		
١١٦٠ ، ١١٥٨	-		
١١٦٢ ، ١١٦١	-		
١١٦٧ ، ١١٦٥	-		
١١٧٤ ، ١١٦٨	-		
٩٢١	-	بإزالة الشكوك في بعض القرارات الخاصة بالعمال	٩٥٠/٩/١٠
١٠٦٢ ، ١٠٦١	-	بتسليم بعض المؤملات	٩٥٠/١٠/٨
١٠٦٥ ، ١٠٦٤	-		
١٠٧٧	-		
٦٦٦ ، ٦٦٥	-	بشأن قواعد التيسير	٩٥٠/١٠/١٥
١١٤٦ ، ١١٣٨	-	بقواعد حساب مدد الخدمة السابقة	٩٥٠/١٠/١٥
١١٥٧ ، ١١٥٦	-		
١١٥٩ ، ١١٥٨	-		
١١٦٢ ، ١١٦١	-		
١١٦٤ ، ١١٦٣	-		
١١٦٦ ، ١١٦٥	-		
١١٧٤ ، ١١٦٧	-		
٩٠٨ ، ٩٠٦	-	بقواعد صرف الـ ١٢٪ للعمال	٩٥٠/١١/١٢
٧٧٥ ، ٧٧٠	-	بشأن بدل التخصص للمهندسين	٩٥٠/١١/٢٦
٩١٦	-	بشأن تفسيرات كادر العمال	٩٥٠/١١/٢٧
٧٥٥ ، ٧٥٤	-	بشأن تثبيت اعانة غلاء المعيشة على ماهيات وأجور ومعايشات	٩٥٠/١٢/٣
١١٢٠ ، ٧٥٦	-	آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠	
٦٧٤	-	بفتح اعتماد لانصاف مدرسي التعليم الحر	٩٥٠/١٢/١٠
٩١٢١	-	بتعديل لائحة مدرسة المصلين والسيارة	٩٥١/١/٧
٦٧٤	-	بشأن مدرسي التعليم الحر المتضمن للوزارة	٩٥١/٢/٢٥
٧٨٠ ، ٧٧٩	-	ببيان سلطة لجنة اصلاح الحرمين الشرقيين	٩٥١/٣/٤

رقم القاعة	المادة	موضوعه	تاريخ القرار
٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٧ ، ٨٠٠ ، ٨٠١	—	بسرطان مرتب الإقامة بالصحرَاء على جميع موظفي الدولة الذين يعملون بالصحرَاء وبلاد التوبة	٩٥١/٥/٢
٨٨١ ، ٨٥٧ ، ٨٩٤ ، ٨٩١	—	بتفسير بعض أحكام كادر العمال	٩٥١/٦/٢٤
٩٠٦ ، ٩٠٨ ، ٩١٥ ، ٩١٩	—	بتعديل قيمة بعض المؤهلات السابق تناولها بقواعد الانصاف	٩٥١/٧/١
٧٧٣ ، ٦٢١ ، ٩٤٤ ، ١٠٢٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٧٧ ، ١٠٨٧	—	بالموافقة على بعض تفسيرات قواعد رد الـ ١٢ ٪ للعمال بشأن النقل من السلك العسكري للسلك المدني بمعالجة بعض الشذوذ في تطبيق قواعد كادر العمال	٩٥١/٧/٢٩ ٩٥١/٧/٢٩ ٩٥١/٨/١٢
٩٠٦ ، ٩٠٩ ، ١٠٢٠	—	بالموافقة على حساب مدد خدمة المعاش لـ ٣٠ من موظفي وزارة العدل	٩٥١/٨/١٩
٩٣٤ ، ٩٤٠ ، ٩٥٨	—	بتشكيل لجنة لاعادة توزيع عمال القناة	٩٥١/١١/١٨
٧٧٣ ، ٦٢١ ، ١٠٢٩ ، ١٠٤٢ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٧٧ ، ١٠٨٧	—	بتعديل قيم بعض المؤهلات التي سبق تناولها بقواعد الانصاف	٩٥١/١٢/٢
٩٣٤ ، ٩٤٠ ، ٩٥٨	—	بتحويل اللجنة المشكلة بقرار ١٨-١١-٩٥١ النظر في اجور عمال القناة	٩٥١/١٢/٢
٧٧٣ ، ٦٢١ ، ١٠٢٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٧٧ ، ١٠٨٧	—	بتعديل قيم بعض المؤهلات السابق تناولها بقواعد الانصاف	٩٥١/١٢/٩
١١٣٥ ، ١١٥٥ ، ١١٥٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠	—	بحساب مدد التمرين السابقة في الاقليمية	٩٥١/١٢/٢٣

رقم القاعة	المادة	موضوعه	تاريخ القرار
٧٢٧ ، ٧٢٦	-	بشأن نقل موظفي ديوان الاوقاف المخصوصية الى وزارات الحكومة ومصالحها	٩٥٢/١/٦
١١٧٧	-	بشأن تعديل قرار تثبيت اعانة غلاء المعيشة	٩٥٢/١/٦
٧٥٦ ، ٧٥٤	-	بإضافة طوائف المتقنين من وقف التثبيت	٩٥٢/١/٢٠
١١٢٠ ، ٧٦٧	-	بشأن منح الموظفين المنتخبين محليا بالجهات النائية مرتب اقامة بالصحراء	٩٥٢/٣/٢٦
١٢٢٠ ، ١١٩٦	-	بتخفيض فئات مرتب اقامة بالصحراء	٩٥٢/٦/٤
٧٩٥ ، ٧٩٤	-	بإستمرار العمل في بدل السفر ومصاريف الانتقال بقرار ٢٥-١٠-٩٢٥ والتعديلات التي أدخلت عليه	٩٥٢/٨/١١
٧٩٧	-	بشأن المكافآت الإضافية	٩٥٢/٨/١١
٧٩٥ ، ٧٩٤	-	بتحديد مواعيد العمل الرسمية	٩٥٢/٨/١١
٨٠٠ ، ٧٩٧	-	بمنح المعينين بصفة غير منتظمة علاوة غلاء معيشة	٩٥٢/١٠/٢٩
٨٠١	-	بإستمرار العمل بقرار ١١-٨-٩٥٢ بشأن المكافآت الإضافية	٩٥٢/١١/٥
٧٨١	-	بخصوص المؤهلات اللازمة للصلاحيات في الترشيح للتعيين في الوظائف	٩٥٢/١١/٢٠
٨٠٦ ، ٨٠٣	-	بقواعد حساب قدد الخدمة السابقة تنفيذا للمادتين ٢٣ ، ٢٤ من قانون التوظيف	٩٥٢/١٢/١٧
٨٠٧	-	بشروط توظيف وتأديب وفصل الموظفين المعينون على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة	٩٥٢/١٢/٣١
٧٥٧ ، ٣٦	-	بمنح نصف علاوة الترقية أو العلاوة الدورية من اعانة الغلاء	٩٥٣/٢/٢٥
٧٥٩ ، ٧٥٨	-	بتعديل قواعد تثبيت اعانة غلاء المعيشة	٩٥٣/٣/١٨
٧٦٠	-	بتعديل فئات المكافآت الإضافية	٩٥٣/٤/١
١١٥٦ ، ٦٨٣	-	باحتساب أقدمية اعتبارية لموظفي الدرجة الثامنة الفنية	٩٥٣/٥/٦
١٠٩٣	-	بلائحة شروط الخدمة في وظائف التمثيل الخارجي	٩٥٣/٥/٢٥
٨٠٦ ، ٨٠٣	-	بالاستثناء من بعض أحكام قرار ١-٤-٩٥٢ بالمكافآت الإضافية	٩٥٣/٦/١٧
١١٧٣ ، ١١٧٢	-	بتخفيض اعانة غلاء المعيشة	٩٥٣/٦/٣٠
١١٧٥ ، ١١٧٤	-	بتفسير المادة ٢٤ مكررا من قانون التوظيف	٩٥٣/٨/١١
١١٧٧ ، ١١٧٦	-	باحتساب أقدمية اعتبارية لموظفي الدرجة الثامنة الفنية	٩٥٣/٨/١٧
١١٨٠	-	بصرف اعانة غلاء المعيشة الزائدة لموظفي السلك الحديدي	٩٥٣/٩/١٦
١٠١٤ ، ٥٠	-	بمنطقة العباسية	
١٢٣٩ ، ١٢٣٧	-		
١٢٧٤ ، ١٢٤١	-		
٧٤٥	-		
٧٥٦ ، ٧٥٤	-		
٨٠٦ ، ٨٠٣	-		
٦٦٨	-		
٨٢٧	-		
٨٠٣	-		
٧٦٦	-		
٧١٩	-		
٦٦٨	-		
٧٦٣ ، ٧٦٢	-		

رقم القاعة	المادة	موضوعه	تاريخ القرار
٩٢٥	-	بعدم صرف فروق عن الماضي عن التسويات التي تناولها كادر العمال	٩٥٣/١٠/١٤
٩٢٠ ، ٨٤٣	-	بمعالجة بعض الشفوف في أحكام كادر العمال	٩٥٣/١٠/٢١
٤٨٧ ، ٤٨٣	-	بتيسير اعتزال الخدمة	٩٥٣/١١/٤
٤٨٩ ، ٤٨٨	-		
٤٩١ ، ٤٩٠	-		
٤٩٣ ، ٤٩٢	-		
٨٥٥	-	بعدم تشغيل العمال أيام الجمع	٩٥٣/١١/٤
٤٨٣ ، ٤٧٨	-	بتكملة قرار ٩٥٣-١١-٤ بتيسير اعتزال الخدمة	٩٥٣/١١/٢٥
٤٩١ ، ٤٨٨	-		
٤٩٣ ، ٤٩٢	-		
٤٨٨	-	سريان قرارى ٤ ، ٢٥-١١-٩٥٣ على موظفى الدرجة الثالثة فما دونها	٩٥٣/١٢/٩
٨٥٦ ، ٨٥٥	-	بالغاء قرار ٩٥٣-١١-٤ بعدم تشغيل العمال أيام الجمع	٩٥٤/٤/٢٨
٩٠٣	-	بنقل سلطة الاستثناء من أحكام كادر العمال الى ديوان الموظفين	٩٥٤/٥/٥
١٢٠٠	-	بمنح الموظفين الذين فصلوا من الخدمة تطبيقا للقانون ٩٥٣/٤١٣ مكافاة	٩٥٤/٨/٤
١٢٢١	-	بشأن معاشات أئمة المساجد وخطباؤها ومدرسوهم	٩٥٤/٨/٤
٧٨٨	-	بلائحة تقايش مصلحة الاملاك الاميرية	٩٥٤/٨/١٧
١٢٠٠	-	بقواعد صرف المكافآت المقررة بقرار ٩٥٤-٨-٤	٩٥٤/١٠/٦
١٥٠	-	باعتماد لائحة النظام الدراسى والتأديبى لطلبة الجامعات	٩٥٤/١٠/١٣
١٤٨ ، ١٤٦	١١		
١٤٩	٤/١١		
١٤٧	٣١		
١٤٨	٣٦		
١٥١	٤٦		
١٤٧	٦٥		
٦٦٨	-	تفسير قرارى ١٩٥٣/٨/١٧، ٧/٦ بتعديل أقدمية موظفى الدرجة الثامنة	٩٥٤/١١/٢٤
١٠٤٦ ، ٢٠١	-	بشأن الصلح مع خدم المساجد ومؤذنيها	٩٥٤/١٢/٨
١٠٤٧	-		
١٠٤٢	-	باقرار ما تم صرفه لمعلمى القرآن الكريم	٩٥٥/١/١٢
٧٢ ، ٦٦	-	بتعيين عدد المحاكم الادارية وتحديد دائرة اختصاصها	٩٥٥/٣/٢٩
٣٧١ ، ٣٧٠ ، ٣٦٤	-	بيان اجراءات التظلم الادارى	٩٥٥/٤/٦
٣٧٧ ، ٣٧٣	-		
٩٦٣	-	بشأن مستوى اللياقة لعمال القناة عند إلحاقهم بالحكومة	٩٥٥/١٠/١٣
٨٠٣	-	بقواعد منح المكافآت عن الاعمال الاضافية والخدمة الممتازة	٩٥٥/١٠/٢٦
٩٦٥ ، ٩٦٤ ، ٩٦٣	-	بتعيين عمال القناة على درجات بالميزانية	٩٥٥/١١/٢٣
٩٦٧	-		

د - فهرس القرارات الوزارية والاوامر العسكرية (١)

رقم القاعة	المادة	موضوعه	مصدر القرار وتاريخه ورقمه
٢٨٧	١	بلائحة التيارات	الداخلية ٩١١/٧/١٢
٢٨٧	٥	" "	" "
٢٨٦	١٦	" "	" "
٢١٦	١	بلائحة مجالس المديريات	الداخلية ٩٣٤/٢٤
٢٨٥	-	بتحديد أجور الرى من الآلات الرافعة	الاشغال ٩٤٤/٨٣٦٤
٦٧٤	-	بتشكيل المجلس الاعلى للتعليم الحر	المعارف ٩٤٥/٦٤٨٥
٥٠١	-	بمنح أقسميات اعتبارية لخريجي بعض المعاهد والكليات	المعارف ١٩٤٧
٩٨٣ ، ٩٧٣	١٥	بتنفيذ القانون ١٤١ لسنة ٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايع	الداخلية ٩٤٧/١١/٢٦
٩٧٦ ، ٩٧٣	٢٧	" " " " " "	" "
٩٢	-	بتنفيذ أحكام القانون ٦٨ لسنة ٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة	التجارة ٩٤٧/٣٥٣
٩٢	١	" " " " " "	" "
٩٢	١٨	" " " " " "	" "
١٦	-	بشأن مجلس الفنائم	ع . ا ٩٤٨/٣٨
٦٤٠	١	بشأن الترقية بمصلحة الرى والمباني الاميرية	الاشغال ٩٤٨/٦/١٠
٥١٠ ، ٥٠٩	-	بادخال بعض وظائف ادارة الجوازات والجنسية ضمن هيئات البوليس	الداخلية ٩٤٩/٦٧٨
٧٧٨	-	بشأن بدل السفر	المالية ٩٥٢/٤/٧
١٠٩٨	-	باعتبار شهادة الكفاءة معادلة لشهادة الثقافة فى تقدير دبلوم التلغراف	المالية ٩٥٣/٢٤
١١٨٩ ، ١١٨٨	-	بنظام موظفى المصانع الحربية	المصانع الحربية ٩٥٣/١٥٩
٧٩٩	-	بشأن مرتب الاقامة بالصحرَاء	ع . ا ٩٥٣/٢١٩
٦٩٩	١	بشأن تقدير درجة كفاية الموظف	المالية ٩٥٤/٤
٦٩٩	٢	" " " "	" "
٥٢٥	-	بتحويل رؤساء مصالح وزارة المالية سلطات شئون الموظفين الواردة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١	المالية ٩٥٤/١١/١٨
١٠٢٧ ، ١٠٢٦	-	بلائحة الماذونين	العدل ٩٥٥/١/١٠
١٠٢٨	-	" " " "	" "
٨٩ ، ٨٨	٤٠	باللائحة الداخلية لبورصة العقود	المالية ٩٥٥/١٠٢
٢٨٥	٤١	" " " "	" "
١٦٩	-	بتحديد أجور الرى من الآلات الرافعة	الاشغال ٩٥٥/٨٧٥٧
١٦٩	-	يفرض الحراسة على أموال البريطانيين والفرنسيين	ع . ا ٩٥٦/٤
١٦٩	١	" " " " " "	" "
٥٠٥	-	بإتابة رؤساء الفروع فى شطر من اختصاص مدير عام مصلحة السكك الحديدية التأديبية	المواصلات ٩٥٦/٣٥٧
٢٩٩	-	باصدار لائحة المناقصات والمزايدات	المالية ٩٥٧/٥٤٢
٣٠٢	١٨	" " " " " "	" "
٢٩٩	٥٦	" " " " " "	" "
٢٩٩	٦٧	" " " " " "	" "

(١) حذفنا كلمة قرار وزارى واكتفيتم بذكر مصدر القرار ثم يليه تاريخه أو رقمه
وسنة إصداره ان كان للقرار رقم وبالنسبة للاوامر العسكرية رمزنا لها بالاصطلاح ع . ا
(٢) معدلة بقرار وزير الداخلية فى ٩٥٢/٧/٣١

هـ - فهرس التعليمات والكتب الدورية والمنشورات

رقم القاعة	موضوعه (٤)	وتاريخه	ورقمه (٣)	بيانه (٢)
٨٢١	لائحة المستخدمين الخارجين عن الهيئة بالسكك الحديدية (٧م)			ل
١١٩١	لائحة المستخدمين المالكين في مصالح الحكومة (٨م ، ١٣ ، ١٥)			ل
٧٣٤	اللائحة المالية للميزانية والحسابات (٥٠م من القسم الثاني)			ل
١٢٣٥	قانون المصلحة المالية (٥١م ، ٥٣ ، ٥٥)			
١٢٧١	قانون المصلحة المالية (١١١م)			
١٢٧١ ، ٥٦٣	قانون المصلحة المالية (١٢٤م)			
٤٦٤	قانون المصلحة المالية (١٨٨م)			
١٢٧٢	بشأن العمال المؤقتين والخارجين عن هيئة العمال	٩١٢/٦/١	٨	ت
٨٦٥	بشأن عمال اليومية (فقرة ١٤)	٩٢٢/٧/١	٢٦	ت
٦٤٠	بجمل المدة التي يقضيها الموظف في الدرجة أساسا للأقدمية	١٩٢٤	٣٠	ت
٤٦٦	لائحة القومسيونات الطبية (١٠م ، ٤٨)	١٩٥٩ (٥)		ل
٧٦٧	لائحة القومسيونات الطبية (٤٥م)			
١٢٦٣	لائحة القومسيونات الطبية			
١١٣١	بقواعد حساب مدد الخدمة السابقة في تحديد الماهية الأولى	١٩٣١	٢	م
٧٣٨	في شأن أحكام كادر سنة ١٩٣١ (بند ٣)	٩٣١/٤/٢٥	١٠	م

(١) أدرج في هذا الفهرس التجميعات التي تقوم بها بعض المصالح لقوانين أو لوائح أو تعليمات معينة وتعرف في العمل باسم لائحة أو قانون كلائحة القومسيونات الطبية وقانون المصلحة المالية ، وأدرج فيه تعليمات المالية ومنشوراتها وكتبها الدورية وغير الدورية وكتب ديوان الموظفين الدورية .

(٢) المقصود بالبيان هو بيان نوع التعليمات المنشورة وذلك طبقا للاصطلاحات الآتية :

ل = لائحة

ت = تعليمات المالية .

م = منشور المالية .

ك = كتاب المالية .

د = كتاب المالية الدوري .

و = كتاب ديوان الموظفين الدوري .

(٣) وذلك في حالة وجود رقم له .

(٤) وضعنا رقم المادة ان كان الحكم يتكلم عن مادة بعينها بين قوسين في

خانة الموضوع .

(٥) طبعة سنة ١٩٢٩ .

رقم القاعة	موضوعه	تاريخه	رقمه	بيانه
٧٣٦	بشأن كادر سنة ١٩٣١	٩٣١/٧	٤٤	ن
	بتنفيذ قرار مجلس الوزراء في ٩٣٤/٨/١	٩٣٥/١	٥١	ن
٧٣٦	باجازة منح علاوات			
	بتنفيذ قرار مجلس الوزراء في ٩٣٦/٦/١٧	٩٣٦/٦/٢٨	٥	م
٧١٩	يوقف الترخيصات السابقة منحها بمزاولة			
٧٣٨ ، ٧٣٦	أعمال خارجة عن أعمال الوظيفة الأصلية			
٨٥١ ، ٦٨٩	بكادر سنة ١٩٣٩	١٩٣٩	٤	م
	بكادر سنة ١٩٣٩ (م/١/فقرة ١ ، ٢)			
٧٣٧	بكادر سنة ١٩٣٩ (م/١ ، ٢ من باب العلاوات،			
١١٩٤	م/٢ من باب الاحكام المؤقتة)			
١٢٠٣	بقواعد التثبيت	١٩٣٩	٢٩ و ٢	م
	بشأن ضم مدد الخدمة في المعاش	١٩٤٠	٨	م
٧٥٧ ، ٧٥١	بتنفيذ قرار مجلس الوزراء ٩٤١/١٢/١	٩٤٢/١/٦	١٧/١٣-٢٣٤	د
٧٦٤ ، ٧٦٠	باعانة غلاء المعيشة			
	بشأن اعتبار النجاح من السنة الرابعة الثانوية	١٩٤٣	٣	م
١١٠٩ ، ١٠٥٠	معادلا لشهادة الثقافة			
٧٧٧	باستمرار صرف بدل السفر العادي طيلة مدة	٩٤٣/٦/٢٤	١١/١٠/٢١٤	د
	الحرب			
١٢٦٢	بقواعد نقل مستخدم الدرجة الثانية خارج	٩٤٣/٨/٥	٢٨٨/١-٢٣٤	د
	الهيئة الى الدرجة التاسعة			
٦٥٨	بتنفيذ قرار مجلس الوزراء في ٩٤٤/١/٣	٩٤٤/٢/١٣	٣٠٢/١-٢٣٤	د
١١١٣	بانصاف بعض الموظفين وعمال اليومية			
١٠٥٣	والخدمة الخارجين عن الهيئة			
٨٨٣ ، ٦٠١	بتنفيذ قرار مجلس الوزراء في ٩٤٤/١/٣٠	٩٤٤/٣/٢١	٦٨/١-٢٣٤	د
١٠٥١ ، ١٠٣٥	بشأن مدد الخدمة السابقة			
١٠٥٦ ، ١٠٥٣	بشأن انصاف حملة بعض الشهادات	٩٤٤/٥/٢٢	٣٠٢/١-٢٣٤	د
١٠٥٨	بتنفيذ قواعد الانصاف	٩٤٤/٩/٦	٣٠٢/١-٢٣٤	د
١٠٣٠ ، ١٠٢٩	بسرطان قواعد الانصاف على من عين بعد	٩٤٤/١٢/٩	٣٠٢/١-٢٣٩	د
٨٧٨ ، ٨٦٤	٩٤٤/١/٣٠			
٨٩٢	بشأن كادر عمال اليومية	٩٤٤/١٢/١٩	٥٣/٩-٢٣٤	د
	بشأن كادر العمال	٩٤٥/١/٦	٥٣/٩-٢٣٤	د
٧٥٠	بصرف الاعانة الاجتماعية لموظفي السجلات	٩٤٥/١/١٨	٩٤/١/١٨	د
	الموازية للدرجة التاسعة			

رقم القاعة	موضوعه	تاريخه	رقمه	بيانه
١٠٥٢	بانصاف حملة الشهادة التحضيرية للمعلمين	٩٤٥/٤	١٥/٧-٧٥	د
٨٥٣ ، ٨٥٢	بشان كادر عمال اليومية	٩٤٥/١٠/١٦	٥٣/٩-٢٣٤	د
٨٥٩ ، ٨٥٨				
٨٧٨ ، ٨٧٦				
٨٩١ ، ٨٨٣				
٨٩٥ ، ٨٩٣				
٩٠٥ ، ٩٠٠				
٩١١ ، ٩١٠				
٩١٣ ، ٩١٢				
٩١٧ ، ٩١٦				
٩٢٣ ، ٩١٨				
٩٠٧ ، ٩٠٦	بشان تخفيض الاجور المحددة في كادر العمال	٩٤٦/٢/١٠	٥٣/٩-٢٣٤	د
١٠٤٩ ، ١٠٤٨	بنسبة ١٢٪			
	بتطبيق قواعد الانصاف على بعض الفئات	٩٤٦/٣/٣	٣/٣-٢٣٤	د
٩٢٦	باستثناء عمال وزارة الصحة من بعض أحكام	٩٤٦/٨/٢٦	٣٥٤-٣١-٤٢	د
١٠٤٨	كادر العمال			
	بشان معادلات الشهادة الابتدائية	٩٤٦/٩/١٤	٣/٣-٢٣٤	د
٩٠١	بشان الوظائف التي أغفلتها الكشف الاصلية	٩٤٦/١٠/٢٩	٣٥٤/٣١-٤٢	د
	الملحقة بكادر العمال			
٩٢٦	باستثناء عمال وزارة الحربية من بعض أحكام	٩٤٦/١٠/٢٩	٥٣/٣١-٢٠	د
١١٣٩ ، ١١٣٨	كادر العمال			
	بشان مدد الخدمة السابقة	٩٤٦/١٠/٢٩	١٣٧٤/١-٧٨	د
٧٣٦	بتنفيذ قرار مجلس الوزراء في ٩٤٦/١١/١٢	٩٤٧/٤/٣	٣٤/٥-٥٣٤ مؤقت	د
٨٩٨	يمنع علاوات جديدة			
٩٢٢	بشان العمال المؤقتين	٩٤٧/٤	٢٩/٣١-٧٨	د
	بوضع فئات خاصة لعمال مصلحة الاملاك	٩٤٧/٤/١٦	٢٠/٣١-٦٠	د
١٠٥١	بتنفيذ قرار مجلس الوزراء في ٩٤٦/١١/١٢	٩٤٧/٧/٣	٢٤/٥-٢٣٤ مؤقت	د
١١٤٣	يمنع علاوات جديدة للموظفين المؤقتين			
	والخدمة الخارجين عن هيئة العمال			
	بتنفيذ قرار مجلس الوزراء في ٩٤٧/٥/١١	٩٤٧/٧/٢٢	٦٨/١-٢٣٤	د
١١٤٥	بقواعد حساب مدد الخدمة السابقة			
	بقواعد تطبيق قرار مجلس الوزراء في ٩٤٧/٥/١١	٩٤٧/١١/١١	٤٤-٤٦-٨٤	د
١١٤٥	بشأن حساب مدد الخدمة السابقة			
٦٥٨	بقواعد تطبيق قرار مجلس الوزراء في ٩٤٧/٥/١١	٩٤٨/٣/٢٣	١٥٠-٣٦-٢٠	د
٦٧٤	بشأن تسوية حالة مدرسي التعليم الحر	٩٤٩/٢/٩	١١٨/١/٢٠	د
		٩٤٩/٣/٢٣	٣١٨٦/١-٨٧	د

رقم القامعة	موضوعه	تاريخه	رقمه	بيانه
٧٦٣ ، ٧٦٢	باعانة غلاء المعيشة في المناطق التي تقع ضمن المعسكرات	٩٤٩/٧/٣١	٤٣	د ف ٢٣٤-٢٧/١٣ م
١٠٥١	بتنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر في ٩٤٩/١٠/١٦	٩٤٩/١٠/١٩	١٢ م	د ف ٢٣٤-٢٤/٥ م
٦٤٠	بقواعد التيسير	٩٥٠/٥/٢٤		د ف ٢٣٤-٢٤/٥
٦٦١	بعلاوة الثلاثين سنة	٩٥٠/٧/٢٣		د ف ٢٣٤-٢٤٥-١٢
١١٦٤	بتفسير قرار مجلس الوزراء في ٩٥٠/١٠/١٥ باعتبار المدد التي قضيت في الدرجة الثامنة خارج الهيئة كأنها قضيت في الدرجة التاسعة	٩٥٠/١٢/٣١		د ف ٢٣٤-٢٤/٥ م
٩٠٨ ، ٩٠٦	بقواعد رد ال ١٢٪ لعمال اليومية	٩٥١/٢/٢٦		د ف ٢٣٤-٥٣/٩
٨٥٧	ببيان بعض الصعوبات في تطبيق كادر عمال اليومية	٩٥١/٦/٢٤		د ف ٢٣٤-٥٣/٩
٩٠٦ ، ٨٨١	بتفسير بعض أحكام كادر عمال اليومية	٩٥١/٧/١٧		د ف ٢٣٤-٥٣/٩
٩١٩	بالاستثناء من أحكام كادر العمال بشأن النقل من اليومية الى الدرجات	٩٥١/١/٨		د م ٨٨-٣١/٢٧ م
٩١٦	بعلاج بعض الشكوك في أحكام كادر العمال بكادر عمال القناة	٩٥١/١٢/٨		د ف ٢٣٤-٥٣/٩
٩٤٠ ، ٩٣٤	بكادر عمال القناة	٩٥٢/٣/١٩		د ف ٢٣٤-٧٧/١
٩٥٨ ، ٩٤٩	بكيفية تحديد المرتب عند النقل من اليومية الى الدرجات	٩٥٢/٣/٣٠		د ف ٢٣٤-٢١٤/١ م
٩١٦ ، ٨٥٧	بتفسير بعض قواعد رد ال ١٢٪ لعمال اليومية بشأن مواعيد العمل الرسمية	٩٥٢/٤/٣		د ف ٢٣٤-٥٣/٩
٨٠٧	بشأن اعانة غلاء معيشة للموظفين والمستخلصين المؤقتين	٩٥٢/٩/٢٧		د
٧٥٧	بشأن المكافآت الإضافية	٩٥٢/١٢/١٦		د ٢٩
٨٠٣	ببعض الاستثناءات من أحكام كادر العمال بشأن المكافآت الإضافية	٩٥٣/١/٢٩		د
٩٢٦	بشأن من الاحالة للمعاش بالنسبة للموظفين غير المثبتين	٩٥٣/٢/١٠		د ف ٢٣٤-١١٥٣/٩ م
٨٠٣	بتنظيم ضوابط الترقية بالاختيار	٩٥٣/٤/٢٢		د ٢٣
١٢٠٠ ، ١١٩٧	بعدم صرف علاوات لعمال القناة	٩٥٣		د ٤٦
٥٩١	بعدم الموافقة على استثناء بعض عمال وزارة التجارة من أحكام كادر العمال	٩٥٣		د ٨٧
٨٩٥		٩٥٤/٥/٢٣		د ١٢٣-٢/٥٣
٩٢٦		٩٥٦/١١/١١		د م ٥٨-٢١/٣١ م

و- التشريعات الخاصة بالاقليم السورى

١ - الدستور

رقم القاعدة	المادة	تاريخ الدستور
٨٣٣	٧٧	دستور ٥ ايلول « ديسمبر » سنة ١٩٥٠
٣٣٨	٨١	دستور ٥ ايلول « ديسمبر » سنة ١٩٥٠
٤٤٥ ، ٨٠	١٢٢	دستور ٥ ايلول « ديسمبر » سنة ١٩٥٠
٨٠	٣	دستور ١١ من تموز « يوليو » سنة ١٩٥٣
٨٠	١٦٣	دستور ١١ من تموز « يوليو » سنة ١٩٥٣

٢ - قانون الموظفين الاساسى

رقم ١٣٥ الصادر فى ١٠ من كانون الثانى سنة ١٩٤٥

رقم القاعدة	المادة	رقم القاعدة	المادة	رقم القاعدة	المادة
٤٧٠	٨٨	٥٤٤	٢٧	٧٨ ، ٥٤	-
٤٧٠	٨٩	٥٠٧	٨١	٥٢	٦
٤٧٠	٩١	٨٣٣ ، ٣٤١ ، ٣٣٠	٨٥	٦٥١	١٧
٤٧٠	٩٢	٨٠	٨٥ (٢)	٥٤٤	٢٤
١٣٣٥ ، ٤٧٠	٩٣	٤٧٠	٨٧	٥٤٤	٢٥

(١) أفردنا فهرسا خاصا للدستور وفهرسا خاصا لقانون الموظفين الاساسى ثم جمعنا المراسيم التشريعية والقوانين فى فهرس اخر وأفردنا فهرسا آخر لقرارات رئيس الجمهورية والمراسيم والقرارات والبلاغات .

(٢) معدلة بالمرسوم التشريعى رقم ٣٣ الصادر فى ٣٠ تموز (يوليو) سنة ١٩٤١ ثم المرسوم التشريعى رقم ٦٥ فى ١٦ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٥٢ ثم المرسوم التشريعى رقم ١٦١ الصادر فى ١٠ آذار (مارس) سنة ١٩٥٢ .

٣ - المراسيم التشريعية والقوانين (١)

رقم التشريع وتاريخه	موضوعه	المادة	رقم القاعدة
(٢)			
ق ٩٢٩/١٠/١٥	قانون كتاب العدل العثماني	-	٥٤
ق ٩٣٣/١/٢١	في شأن تصنيف كتاب العدل	-	١٢٢٣
م ٩٣٥/١٦١	خاص بنظام التقاعد في الحكومة السورية	-	١٢٢٧
" " "	" " " " " "	٢/٨	١٢٢٤
" " "	" " " " " "	٣	١٢٣٠
" " "	" " " " " "	٦٣	١٢٢٣
م ٩٣٦/٢/١١	في شأن نشر وحفظ القوانين	٢ (٤)	٣٦٣ ٤٤٦
ق ٩٣٧/٦/١	ذيل للمادة القانونية الصادرة من المجلس النيابي بتاريخ ٢١ كانون الثاني « يناير » سنة ١٩٣٣ الملحق بقواعد التقاعد بشأن مدد الخدمة السابقة للموظفين الذين اشتركوا في ثورات سنة ١٩٢٠ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦	-	١٢٢٣
م ٩٣٩/١٤٢	بشأن مدد الخدمة السابقة للموظفين الذين اشتركوا في ثورات سنة ١٩٢٠ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦	(٥)	١٢٢٦
" " "	" " " " " "	٢	١٢٢٦
" " "	" " " " " "	-	١٢٢٤
م ٩٤١/٥/٢٠	بتشكيل دائرة الاعاشة	-	١٢٢٤
م ٩٤٣/١٥٤	بتطبيق قانون التقاعد المعمول به في سوريا في محافظة اللاذقية	-	١٢٢٧
م ٩٤٣/١٥٠	بتنظيم وزارة الاعاشة	-	١٢٢٤
م ٩٤٦/٣٨٢	في شأن تنظيم تشييد الابنية لمعاطاة أحد الصناعات الخطرة أو المضرّة للصحة .	٤	٩٦
" " "	" " " " " "	٨	٣٨٠
" " "	" " " " " "	١٤	٩٧
" " "	" " " " " "	١٥	٩٦
م ٩٤٧/٧٧	المتضمن الملاك الخاص للدرك السوري .	-	٥١٩
م ٩٤٧/٧٨	المتضمن الملاك الخاص برجال الشرطة .	-	١٢٢٨
م ٩٤٨/١٨٥	بنظام البعثات العلمية	٦	٨٦
" " "	" " " " " "	٢٧	٨٦

(١) تلاحظ التعبيرات الآتية :

ق = قانون أو قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بقانون .

م ٠ ت = مرسوم تشريعي .

(٢) ذكرت تواريخ الاصدار بالنسبة لبعض المراسيم التشريعية والقوانين فقط .

وذكر رقم المرسوم التشريعي أو القانون وسنة اصداره بالنسبة للبعض الآخر .

(٣) معدلة بالمرسوم التشريعي رقم ٦٢ أ من لسنة ١٩٤٣ .

(٤) معدلة بالمرسوم التشريعي رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٢ .

(٥) معدلة بقانون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٤ .

رقم التشريع وتاريخه	موضوعه	المادة	رقم القاعدة
م . ت ٠ ٣٣ / ٩٤٩	بإعفاء الفلسطينيين من شرط الجنسية المنصوص عليه في قانون الموظفين الاساسى	-	١٢٣٠
م . ت ٠ ٣٤ / ٩٤٩	المتضمن نظام الرواتب التقاعدية	-	١٢٢٢ ، ١٢٢٨ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٠
م . ت ٠ ١٥٤ / ٩٤٩	المتضمن شروط مزاوله الطب	-	٩٨ ، ٩٩
م . ت ٠ ١٨ / ٩٥٠	بالرواتب التقاعدية العسكرية	-	١٢٢٨ ، ١٢٢٩
م . ت ٠ ٣٧ / ٩٥٠	باجداث مجلس التأديب وأصول محاكمة الموظفين	-	٧٩
» » »	» » » »	٢٦	٥٤٤
ق ٩٥٠ / ٥٧	بتحديد صلاحيات وملاك المحكمة العليا والاجراءات التى تتبع فى التقاضى أمامها	-	٨٠
» » »	» » » » »	١٩	٤٤٥
» » »	» » » » »	٢٣	٤٤٥ ، ٤٤٦
» » »	» » » » »	٢/٢٣	٤٤٥
» » »	» » » » »	٢٤	٤٤٤
ق ٩٥١ / ٨٢	بالغاء مجلس الشورى	-	٧٩
م . ت ٠ ٧٢ / ٩٥٢	بايقاف العمل ببعض الاحكام المتعلقة بصلاحيات المحكمة العليا واجداث غرفة ادارية فى محكمة التمييز	-	٨٠
م . ت ٠ ٢٣١ / ٩٥٢	بنظام البعثات العلمية	٧	٨٦
» » »	» » »	٣١	٨٦
م . ت ٠ ١٨٧ / ٩٥٢	بتعديل الفقرتين (ب ، ج) من المادة ١٨ من قانون ديوان المحاسبات	-	٢٢٥
ق ٩٥٣ / ١	قانون المحكمة العليا	-	٨٠
م . ت ٠ ٧٢ / ٩٥٣	بنسوية أوضاع الفلسطينيين	-	١٢٣٠
م . ت ٠ ٩٦ / ٩٥٣	بتنظيم ممارسة الطب	-	٩٩
» » »	» » »	٦	٩٩
» » »	» » »	٣٨	٩٩
م . ت ٠ ١٠٥ / ٩٥٣	الحاص بالرسوم والتأمينات والنفقات القضائية	١	٤٤٤
» » »	» » » » »	١٩	٤٤٤
ق ٩٥٤ / ١٨٤	بشأن القوانين والمراسيم التشريعية الصادرة خلال فترة نصب السلطة	٣	٨٠
ق ٩٥٤ / ١٩٨	بإعادة العمل بأحكام المرسوم التشريعى ٧٧ لسنة ٩٤٧ المتضمن الملاك الخاص للدرك	-	١٢٢٨
ق ٩٥٤ / ٨٧٣	بالغاء بعض القوانين والمراسيم التشريعية	-	٨٠
ق ٩٥٦ / ٢٦٠	بشأن المساواة بين السوريين والفلسطينيين	-	١٢٣٠ ، ١٢٣١
ق ٩٥٧ / ٤٩٦	خاص بالتنظيمات الادارية	١٢	٩٦
» » » »	» » » »	٤٥	٩٧ ، ٩٦
ق ٩٥٨ / ١٤	بنظام هيئة الشرطة فى الاقليم السورى	-	١٢٢٨
ق ٩٥٩ / ٥٠	فى شأن اجداث مديرية شئون القضاة الجمركية	-	٥٢٨

رقم التشريع أو تاريخه	موضوعه	المادة	رقم القاعة
ق ٩٥٩/٥٠	في شأن أحداث مديرية شئون الضابطة الجمركية	٨	٥٢٨
" " "	" " " " " "	٩	٥٢٨
ق ٩٥٩/٥٩	بشأن كتاب العدل	-	٥٤

٤ - قرارات رئيس الجمهورية والمراسيم والقرارات والبلاغات (١)

رقم التشريع أو تاريخه	موضوعه	المادة	رقم القاعة
م ٩٢٣/٢١٣٧	بشأن ممارسة طب الاسنان	٥	٩٨
" " "	" " " " " "	٦	٩٨
" " "	" " " " " "	٧	٩٨
" " "	" " " " " "	٨	٩٨
ر ٩٣١/٢٠٥٩	في شأن نظام تقاعد موظفي حكومة اللاذقية	-	١٢٢٧
ر ٩٣٦/٢٤١٦	نظام تعويض الخروج والتسريح المتوجبة للموظفين من أسالي الهند الأصليين التابعين لحكومة جبل الدروز	-	١٢٢٦
ر ٩٤٣/٥٤٥	بشأن النظام العائد لموظفي الجمارك بسوريا	-	٥٥٩ ، ٦٥٠
" " "	" " " " " "	٣٥	٥٥٩
" " "	" " " " " "	٤٤	٥٥٩
ب ٩٤٧/١-١٠	بشأن الموظفين الوكلاء	-	٤٧٠
م ٩٥٠/٢٦٤	ينظم المجالس الانضباطية	١٠	٥١٩
" " "	" " " " " "	١٥	٥٢١
" " "	" " " " " "	١٦	٥٢٠
" " "	" " " " " "	٢٣	٥١٩
" " "	" " " " " "	٢٤	٥١٩
" " "	" " " " " "	٢٦	٥١٩
" " "	" " " " " "	٢٧	٥١٩
ر ٩٥٣/٢٥١	بشأن البعثات	-	٨٦
م ٩٥٤/٢٧٨٠	بشأن التأديب	-	٧٨
م ٩٥٦/١٤٦٢	بتطبيق قانون الموظفين الاساسي على ادارة الجمارك	-	٦٥٠
ق ٩٥٨/٣/١٣	بتوحيد قوى الأمن العام والشرطة والدرك في سوريا	-	١٢٢٨

(١) تلاحظ الاصطلاحات الآتية :

م = مرسوم

ر = قرار

ب = بلاغ

ق . ر = قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة .

ز - فهرس الالفاظ الى اردنية في المجموعة (١)

1

أثر حال : ١٠١ ، ١١١ ، ١١٤ ،

١٤٦ ، ١٦٨ ، ٥٨٠ ، ٦٣٨ ،

٧٤٣ ، ٨٤٣ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ،

٨٧٥ ، ٩٢٠ ، ١١٢٤ ، ١١٧٩ ،

١١٨٠

أثر حكم التسوية : ٦٢١

أثر حكم ارجاع الاقلية : ٣٥٩ ،

٦٢١

أثر حكم الالفاء : ١٨ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ،

١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ،

١٨٤ ، ١٨٥ ، ٦٥٢ ،

أثر رجعي : ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ،

١٠٤ ، ١١٧ ، ١٤٦ ، ١٥٥ ،

٢٨٥ ، ٤٧٥ ، ٤٩٨ ، ٨٠٢ ،

٨٢٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٦ ،

٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٨٠ ، ١٠٣٩ ،

١٠٤٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٥ ،

١٠٨٢ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١١٤٢ ،

١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١٢١٨ ،

أثر فوري : ١٠١ ، ١١١ ، ١١٤ ،

١٤٦ ، ١٦٨ ، ٥٨٠ ، ٦٣٨ ،

٧٤٣ ، ٨٤٣ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ،

٨٧٥ ، ٩٢٠ ، ١١٢٤ ، ١١٧٩ ،

١١٨٠

أثر مباشر : ١٠١ ، ١١١ ، ١١٤ ،

١٤٦ ، ١٦٨ ، ٥٨٠ ، ٦٣٨ ،

أئمة المساجد وخطاؤها : ١٢٢١

ابعاد : ١١ ، ١٣ ،

ابنية : ٣٨٠

اتحاد قومي : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ،

اتفاق معقود بين مصر وتركيا في ٧

ابريل سنة ١٩٣٧ : ١٦١

آثار الاحكام : ١٨ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ،

١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ،

١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ،

١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ،

١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٣٥٩ ،

٦٢١ ، ٦٥٢ ، ٩٨٤ ،

آثار القرار الإداري : ٢٥٤ ، ٣٢٢ ،

آثار قرار الترقية : ٤٩٦

اثبات : ١٤٣ ، ٢٦٠ ، ٣٨٨ ، ٥٠٧ ،

٥١١ ، ٦٣٩ ، ١٠١٣ ، ١١٤١ ،

اثبات الجنسية : ١٦٢ ، ١٦٣ ،

١٦٥ ، ١٦٦ ،

اثبات الحالة : ٣٥٣

اثبات العلم بالقرار الإداري : ٣٦٢

اثبات انعدام اسباب القرار الإداري :

٣٢٩ ، ٣٣٥

اثراء بلا سبب : ٧٣١

اجنبى : ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٠٣

اجور عمال اليومية : ٨٨٧ ، ٨٨٥

٨٨٨ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٦

٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦

٩١٧ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦

احالة الدعوى : ٤٥ ، ٥٦ ، ١١٠ ، ١١١

٢٦٣ ، ١١٤

احالة الى المعاش : ٢٤٣ ، ٥١١

٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٧٨ ، ٦٦٩ ، ١٠١٥

١١٢٧ ، ١١٢٩

احالة الى مجلس تأديب : ٥٣٠

احالة للمحاكمة التأديبية : ٥٣٦ ، ٥٤٨

احتياطى المعاش : ١٢٢٠

احكام انتقالية : ٢٦٣

احكام المحكمه الادارية العليا : ٤٤٣

احكام عرفيه : ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥

١٢٩ ، ٣٣٣ ، ٣٥٥

احكام وقتية : ٨٧٥

اختراع : ٨٥

اختصاص : ٢ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢

٧٣ ، ٨٠ ، ٨١ ، ١٢٣ ، ٢٠٣

٤٣٥ ، ٦٩٦

اختصاص القضاء الادارى : ١٤ ، ١٥

١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١

٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧

٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٨٠

١١٩ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٦٦

١٦٧ ، ١٧٣ ، ٢٦٣ ، ٣١٧ ، ٤٤٧

٤٥٥ ، ٤٦١ ، ٦٩٩

اختصاص القضاء الادارى (ما يخرج

عن اختصاص القضاء الادارى) :

٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦

٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢

٧٤٣ ، ٨٤٣ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦

٨٧٥ ، ٩٢٠ ، ١١٢٤ ، ١٦٧٩

١١٨٠

اجازات عمال اليومية : ٨٥٤

اجازة : ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٥٠٦ ، ٨٥٤

٨٥٤

اجازة اعتيادية : ٤٦٤ ، ٤٦٩

اجازة عارضة : ٤٦٥

اجازة مرضية : ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦

٤٦٧ ، ٤٦٩

اجازة التخصص مع العالمية : ١٠٩٠

اجازة الطيران : ١١٠٨

اجازة القضاء الشرعى : ٤٧٢ ، ٤٧٣

اجازة دراسية : ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٤٩

٤٤٧

اجر : ٤٦٨ ، ٤٨٨ ، ٥٨١ ، ٧٣٣

٨٤٢ ، ٨٤١

اجر اضافى : ٦٩ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦

اجر اضافى لعمال اليومية : ٨٥٥

٨٥٦

اجر شهرى : ١٢٠٢

اجر يومى : ١٢٠٢

اجراءات : ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ٨٣

٨٤ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤

٢١٥ ، ٢٥٧ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦

٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٣

٣٧٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧

٤٠٨ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٦ ، ٤٤٤

٥٢٨ ، ٦٩٣ ، ٨٤٧

اجراءات التقاضى : ٥ ، ٦

اجراءات المحاكمة التأديبية : ٥٤٠

اجراء غير جوهرى : ٦٩٢

- اختصاص مجالس التأديب : ٥٣٥ ، ٥٣٧ ، ٥٣٩ ، ١١٩ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٧٣ ، ٢٣٩ ، ٢٦٣ ، ٥٥٥ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ١٢٧٠
- اختصاص محكمة القضاء الإداري : ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ١٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ١٠٩ ، ٢٠٣
- اختصاص محكمة القضاء الإداري (توزيع الاختصاص بينها وبين المحاكم الإدارية) : ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ١١١ ، ٢٠٣
- اختصاص محكمة النقض : ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٢٦٣
- اختصاص هيئة مفوضي اللولة : ٤٣٦ ، ٤٣٧
- إدارة الجمارك : ٦٥٠ ، ٦٥١
- إدارة الجوازات والجنسية : ٥٠٩ ، ٥١٠
- إدارة النقل المشترك لمنطقة الإسكندرية : ٢٤ ، ٤٧١ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩
- إدارة قضايا الحكومة : ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٩
- أديان : ١٧٠ ، ٥٣٧ ، ٥٥٤
- ارتباط الأسباب بالنطق : ١٧٩ ، ١٩٠ ، ١٩٢
- ارتباط الجرائم التأديبية : ٥٣٥
- ارتباط الطلبات : ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٩
- ارتفاع : ٢٨٣
- إرجاء الترقية : ٦١٤ ، ٦١٩ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦
- أركان القرار الإداري : ٣١٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٤٩
- اختصاص اللجان القضائية : ٦٤ ، ٦٥ ، ١١١ ، ٢٨٠
- اختصاص المحاكم التأديبية : ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩
- اختصاص المحاكم الإدارية : ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٧٨ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١٩٩ ، ٢٨٠ ، ٧٧٤
- اختصاص المحاكم الإدارية (توزيع الاختصاص بينها) : ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢
- اختصاص المحاكم الإدارية (توزيع الاختصاص بينها وبين محكمة القضاء الإداري) : ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ١١١ ، ٢٠٣
- اختصاص المحكمة الإدارية العليا : ١١٦
- اختصاص الوزير : ٣٧٢
- اختصاص تأديبي : ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٩ ، ٥٦٩
- اختصاص تنفيذي : ٣٧٢
- اختصاص ديوان الموظفين : ٧٢٩
- اختصاص رئيس المصلحة : ٦٩٦
- اختصاص لجنة شؤون الموظفين : ٧٤٨

- الزهر : ٤٩٨ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٩٢
١٢٢١ ، ١٢٤٣ ، ١٢٥٦
- إسالة استعمال السلطة : ١٢ ، ٢٠ ، ٨٥ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٩٣ ، ٢٤٢ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٤٩٠ ، ٤٩٢ ، ٥٦٢ ، ٥٩٣ ، ٦٣٠ ، ٦٣٩ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٩٩٦ ، ٩٩٨ ، ١٢٤٨ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٦
- أسباب الطعن : ٢٨٢ ، ٤٤٢
- أسباب القرار الإداري : ٢٩٢ ، ٢٤٣ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٤٨٠ ، ٤٨٥ ، ٥١٨ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٥٠ ، ٥٥٢ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٧٤٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨٣ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠١٠ ، ١٠١٣ ، ١٢٥٧
- أسباب جديدة : ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩
- استئناف : ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨
- استبعاد القضية من الجدل : ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٩٠
- استثناءات : ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ١٢١٢ ، ١٢٣٥
- استثناءات من أحكام كادر العمال : ٨٨٥ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦
- استجابة للتظلم : ٣٧٩
- استحقاق الراتب : ٧٣٠ ، ٧٣١
- استحقاق العالوة : ٧٤٢
- استصحاب الإقليمية من الكادر الأدنى
- الكادر الأعلى : ٤٩٩ ، ٥٠٠
- استثناء عن المتطوع : ٥١٦
- استقالة : ٣٤٣ ، ٤٧٨ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ، ١٠٢٢
- استقالة العامل : ٨٦٤
- استقالة حكومية : ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٤٧ ، ٨٢٩ ، ٨٦٥
- استقالة ضمنية : ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٤٧ ، ٨٢٩ ، ٨٦٥
- استقالة في ظل التنظيمات التي استهدفت اصلاح الاداة الحكومية : ٤٨٣ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣
- استقالة معلقة على شرط : ٤٨٦
- استقطاع من المرتب : ٧٣٣
- استيفاء الديون الثابتة بالكتابة : ٨٣ ، ٨٤
- استيلاء : ٢٥٥ ، ٣٨٩
- اسواق : ٩١ ، ٩٢
- أشخاص القانون انعام : ٢٢
- اصلاح الاداة الحكومية : ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩٢
- اطيان خراجية : ٢٩٣
- اعادة تعيين : ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٨٢١ ، ٨٦٩
- اعانة : ٣٠
- اعانة اجتماعية : ١٥ ، ٧٥٠
- اعانة غلاء المعيشة : ٣٦ ، ١٠٩ ، ٢٢٩ ، ٧٤٥ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦

اعفاء من الضرائب : ٢٨٧
أعمال اضافية : ٥٩ ، ٦٩ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥

أعمال انسيادة : ١٢٩

أعمال تجارية : ٥٤٥

إعلان بالجلسة : ٩

إعلان عريضة الدعوى : ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥

إقامة : ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣
أقليمية : ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٠٣ ، ٢٦١ ، ٣٤٤ ، ٣٥٩ ، ٣٧٨ ، ٤٩٥ ، ٤٩٤ ، ٢٩٠ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٦٠١ ، ٦٢١ ، ٦٤٠ ، ٧١٨ ، ٧٢٥ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ١٠٥٥ ، ١٠٨٩ ، ١١١٤ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥

أقليمية اعتبارية : ٤٩٧ ، ٥٠١ ، ٦٦٨ ، ٦٧٠ ، ٧١٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٤ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٩٠

أقليمية بادارة قضايا الحكومة : ٤٧٧

أقليمية فعلية : ٥٨٦

أقليمية في الكادر العالي : ١٢٦٤ ، ١٢٦٥

أقليمية نسبية : ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٩ ، ١١٠٠

أقرار : ٢٣٦

أكره : ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤

أكل البحر : ٢٩٢ ، ٢٩٣

أل ١٢٪ : ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩

آلات رافعة : ٢٨٥

٧٦٧ ، ٨٢٢ ، ٨٤١ ، ٨٦٨ ، ٨٩٠ ، ٩٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٢٠ ، ١١٢٣

إعانة غلاء المعيشة لعمال اليومية : ٧٥٦ ، ٧٥٤

إعانة غلاء المعيشة لمنطقة قناة السويس : ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٥ ، ٨٢٢

إعانة مزيلة : ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣

إعفاء مالية : ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٧٨ ، ٧٩٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٩٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٦٣ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١١١٦ ، ١١٢٤

اعتراض التوزيع : ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٨١٩ ، ٦٤٤ ، ٦٣٣

اعتراف بالحق : ١٣٩

اعتزال الخدمة : ٤٧٨ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣

اعتقال : ٧٩٩

اعتماد قرارات لجنة شؤون الموظفين : ٦٣١ ، ٦٣٣ ، ٦٤٤

اعتماد مالي : ٢٠١ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٧٦٤ ، ٧٩٢ ، ٧٩٩ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٧٨ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٧ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦٣

اعتماد مؤقت : ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٦٠

أعضاء النيابة : ١١٤

اعفاء من الخدمة : ٧٨٥

اعفاء من الرسوم الجمركية : ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨

- الاعلان الذى يبدأ منه ميعاد
استئناف احكام المحاكم الادارية :
٣٩٨
- الاعلان الذى يبدأ منه ميعاد
استئناف قرار اللجان القضائية :
٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧
- التزام الادارة بتسبيب القرارات :
٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٥
- التزام تبعى : ٢٩
- التزام طبيعى : ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٧٣ ،
٧٣٤
- التماس اعادة النظر : ٨٢ ، ٤٤٢
- التماس ببدل عناية : ٤٥٩
- الجهة التى يقدم لها التظلم : ٣٧٠ ،
٣٧١ ، ٣٧٢
- الطلبات والاسباب امام المحكمة
الادارية العليا : ٤٢٣ ، ٤٢٤ ،
٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ،
٤٣٠ ، ٤٣١
- العلم بالقرار الادارى : ١٩١ ، ٣٥٦ ،
٣٥٧
- الغاء التشريع : ١٣٢ ، ١٣٣ ،
٥٩١ ، ٦٣٤ ، ٧٠٧ ، ٧٤٥ ،
٧٥٠ ، ٨٣٠ ، ٩٦٧ ، ١٠٦١ ،
١٠٦٢ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١١٥٦ ،
١٢١٣ ، ١٢٧١
- الغاء العلوات اللورية : ٢٤٥
- الغاء المناقصة : ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢
- الغاء الوظيفة : ١٠٠٤ ، ١٢٥٧
- الغاء جزئى : ١٧٧ ، ١٨١ ، ١٨٢ ،
١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ٣٣٩ ،
٦١٤ ، ٦٤٤ ، ٧٠٤
- الغاء شامل : ١٧٧ ، ١٨١ ، ١٨٢ ،
١٨٣ ، ١٨٤ ، ٣٣٩
- الغاء قرار الفصل : ١٩٤
- الغاء كامل : ١٧٧ ، ١٨١ ، ١٨٢ ،
١٨٣ ، ١٨٤ ، ٣٣٩
- القواعد التى تحكم عمال اليومية :
٨٧١
- اللائحة السعيدية : ٢٩٣
- المركز القانونى لعمال اليومية : ٨٨٥ ،
٨٨٦
- المعينون بعد العمل بكادر عمال
اليومية : ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ،
٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٩٠
- المعينون عند العمل بكادر العمال :
٨٧٥
- امتحان : ١٣٣ ، ٣٣١ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ،
٦٨٧ ، ١٠٧٦
- امتحان الدراسة الابتدائية : ١٠٤٩
- امتحان القبول بالمدارس الثانوية غير
الحكومية : ١٠٤٩
- امتحان النقل من السنة الرابعة الى
الخامسة الثانوية : ١١٠٩
- امتحان عمال اليومية : ٨٩٢ ،
٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ،
٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٦
- امتداد ميعاد استئناف قرارات اللجان
اللجان القضائية : ٤٠٤
- امتناع عن تنفيذ النقل : ٥٤٧
- امراض عقلية : ٣٣٢ ، ٣٥٣
- امر بالتحقيق : ٥٢٦
- امر تكليف : ٦٨٨
- امن عام : ٩٥ ، ٢٥١ ، ٣١٧ ، ٤٥٦ ،
٤٥٧
- امناء المحفوظات : ٨٢٩ ، ٨٣٠ ،
٨٣١

١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ،
١٠٦٥ ، ١٠٧١ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٤ ،
١١٢٧ ، ١١٦٥

انصاف عمال اليومية : ٨٨٢ ،
٨٨٣ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٨

انعدام اسباب الاحكام : ١٩٨

انعدام اسباب القرار الادارى :
٢٨٤ ، ٣٢٩ ، ٣٣٣ ، ٦٢٩ ،
١٠٠٣

انعدام القرار الادارى : ٩٨ ، ٩٩ ،
٢٥٤ ، ٢٩٢ ، ٣٣٦ ، ٤٨٨ ،
٥٠١ ، ٥٢٨ ، ٥٤٩ ، ٩٢٢

انقضاء الخصومة : ٢١٣ ، ٢١٥ ،
٢٤٢

انقضاء الالتزام : ٣٠٥

انقطاع التقادم : ١٣٨ ، ١٣٩ ،
١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ٣٦٨ ،
٣٨٤ ، ٣٨٦

انقطاع رابطة التوظيف : ٤٨٧

انقطاع عمال اليومية عن العمل :
٨٦٤ ، ٨٦٥

انقطاع عن العمل : ٤٦٥ ، ٤٦٦ ،
٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ،
٥٤٧ ، ٧٣٢ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ،
٨٦٦ ، ٨٧٠

انقطاع ميعاد رفع الدعوى : ٤٠٢

انهاء العقد : ٣٠٤

انهاء خدمة العامل : ٨٦٤

انهاء خدمة المستغلين المؤقتين
والخدمة الخارجين عن هيئة
العمال : ١٠١٥

انهاء رابطة التوظيف : ٤٨٨ ،
١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١

املاك الدولة : ٢٩٢ ، ٢٩٣

اموال الاعداء : ١٦٩

انابة : ٥٠٥

انابة فى الاختصاص : ٤٣٥ ، ٥٠٢ ،
٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٢٥ ، ٥٣٠

انابة فى التأديب : ٥٠٣ ، ٥٠٤

انتخاب : ٤ ، ١٥٣

انتخاب العمدة والمشايخ : ٩٧٠ ،
٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ،
٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ،
٩٨٥

انتخاب اعمدة : ٩٨١ ، ٩٨٢ ،
٩٨٤

انتهاء الخدمة : ٢٤٣ ، ٤٨٠ ،
٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٥٠٦ ، ٥٠٨ ،
٥٥٧ ، ٥٧٤ ، ٦٦٩ ، ١٢٥٧

انتهاء الخصومة (الدعوى) : ١١٧ ،
٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ،
٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤١ ،
٢٩٠ ، ٣٨٩ ، ٥٦٠ ، ٧٣٣ ،
٨٠٢ ، ٨٢٢ ، ١١٩٠ ، ١٢١٨

انتهاء خدمة المتطوع : ٥١٦

انصاف : ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ،
١٨٦ ، ٢٠١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٧ ،
٣٢٨ ، ٤٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٥٤ ،
٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ،
٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٧٢ ،
٦٧٤ ، ٦٨٩ ، ٧٣٦ ، ٨٤٤ ،
١٠١٩ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ،
١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ،
١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ،
١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ،
١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ،
١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ،
١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ،
١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩

اهلية التقاضي : ٧٢

انواع القرار الإداري : ١٠١٢ ، ١٠٢٦

أيام الجمع : ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٨ ، ٩١٦

إيداع التقرير بالطعن : ٤١٣

أوامر الإلغاء : ٨٣ ، ٨٤

أوسطى : ٨٤٩ ، ٨٨٧

ب

برنامج النقطة الرابعة : ٧٧٨

بطلان الإجراءات : ٧ ، ٨ ، ٩ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٣٧٣ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٥١٧ ، ٥٢٠ ، ٥٣٦ ، ٥٤٠ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٩

بطلان الأحكام : ٩ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٧١

بطلان التحقيق : ٥٣١ ، ٥٣٢

بطلان التفتيش : ٥٣٢

بطلان صحيفة الدعوى : ٤٠٥

بعثات : ٢٩ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٣٠٩

بعثة تدريبية : ٧٧٨

بلدية بور سعيد : ٦١٠

بورصة العقود : ٨٨ ، ٨٩

بسوليس : ٣٣٤ ، ٦١٢ ، ٨٦٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٨ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٧٣

بوليس (ادخال بعض موظفي ادارة الجوازات والجنسية ضمن هيئات البوليس) : ٥٠٩ ، ٥١٠

بداية ميعاد الستين يوما : ٣٧٥

٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٦

بدل اقامة : ٧٩٥

بدل انابة : ٨٢٧

بدل انتقال : ٧٦٨ ، ٧٦٩

بدل تخصص : ١٣١ ، ٧٧٤

بدل تخصص للمهندسين : ١٣١ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٥

بدل سفر : ٦٩ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٨٠ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٨٤٧ ، ى

بدل سفر لجنة اصلاح الحرمين الشريفين : ٧٧٩ ، ٧٨٠

بدل سكن : ٧٨٨

بدل طوارئ : ٢٢٩

بدل علوى : ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢

براءات الاختراع : ٨٥

برلمان : ٧٢٩

بوليس (تقاعد بسوريا) : ١٢٢٨ : ١٢٢٩

بوليس (نقل) : ١٢٥٣

بيانات الاحكام : ٢٠٨

بيت المال : ٤٧٢

بوليس (تاديب) : ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٧٩

بوليس (ترقية) : ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥

بوليس (تطوع) : ٥١٦

ت

تاديب رجال البوليس : ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٧٩

تاديب عمال اليومية : ٧٣ ، ٥٠٣ ، ٨٥٣ ، ٨٦٠ ، ٨٦٢

تأمين مؤقت : ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، تأمين نهائى : ٢٩٤

تأمين وادخار : ٩٠ ، ١٢٢١

تاريخ التعيين : ٤٩٤ ، ٤٩٨

تاريخ تقديم التظلم : ٣٧٧

تبعة المخاطر : ٤٥٠ ، ٤٥١

تثبيت : ١٠٦٧ ، ١٠٧٤ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤

١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠٤ ، ١٢٣٧

تجارة الجملة : ٩١ ، ٩٢

تجاوز الاعتماد المالى : ٣٢٤ ، ٣٢٥

تجنيد : ٩٣ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٦٧٣ ، ٨٤٦

تجهيل : ٤٠٥ ، ٤٠٧

تحسين الصحة القروية : ٧٠

تحصيل مستحقات الحكومة من الموظفين : ٥٣٩

تأجيل العالوة : ٧٤٠ ، ٧٤٨ ، ٨٥٣ ، ٧٤٩

تاديب : ٢٤ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ١٥٠ ، ٢٣٨ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٣١ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٦٧ ، ٤٦١ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥١٦ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٨٦٠

تاديب (العلاقة بين الجريمة التأديبية والتأديبية والجريمة الجنائية) : ١٠٠٢

تاديب اعضاء نقابة المهن الطبية : ٤٦٢

تاديب العمدة والمشايع : ٩٦٩ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢

تاديب الموظفين المؤقتين : ٥٢٩

- تحضير الدعوى : ٦
تحقيق : ٧٦ ، ١٥٠ ، ٥٢٦ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣
- تحقيق في المحاكمات التأديبية : ٥٣٦
تحول القرار الإداري : ٨٥٠
- تحويل الإجازة المرضية الى إجازة اعتيادية : ٤٦٩ ، ٤٦٤
- تحويل الموظفون الفنيون والمستخلصين الصناعات الى اليومية : ٩١٧ ، ٩١٨
- تخصيص الانصاف : ١٠٣٨ ، ١٠٣٧
تخصيص الدرجة : ٦١٠
تخصيص الوظيفة : ٦١٠ ، ٦٠٥
- تخطيط في الترقية : ١٨٩ ، ٤٧٩ ، ٥١٣ ، ٥١٥ ، ٥٨٧ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٦ ، ٦٠٥ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٩ ، ٦٣٩ ، ٦٤٦ ، ٦٤٨ ، ٨٣٥ ، ١١٤٤
- تدخل في الدعوى : ٢٦٢
تدرج القواعد القانونية : ١١٨
تدرج قضائي : ٤٤٠
تذكرجية ومخزنجية وكمسارية : ٨١٧
تراخي جهة الادارة : ٦٢٠
- تربية : ٦٠
ترتيب الاقدمية بين المرين في قرار واحد : ٤٩٨ ، ٤٩٦
- ترتيب جهات القضاء : ١٠٥
- ترخيص : ١٢ ، ١٣ ، ١٨ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٧٠ ، ٢٥١ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٣٥٤ ، ٣٨٠
- ترخيص بالبناء : ١٤٥
- ترخيص بالسفر للخارج : ٩٤
ترخيص بالهلم : ١٤٣ ، ١٤٤
ترغيب : ٩٨٥
- ترقية : ١٩ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٠٣ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٢٣ ، ٣٣٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤٤ ، ٣٥٩ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٤٧٦ ، ٤٨٨ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٦٣٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥٢ ، ٧٤٤ ، ٨١٩ ، ٨٣١ ، ١٠٣١ ، ١٠٤١ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٩ ، ١١١٨
- ترقية استثنائية : ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦
ترقية اعتبارية : ٨٧٦
- ترقية المنسيون : ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠
- ترقية الموظف المقيد أو المنتدب لوظيفة درجتها أعلى من درجته : ٦٠٧ ، ٦٠٨
- ترقية الموظف المنقول : ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٨٢٨ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤
- ترقية الموظف غير المؤهل : ٦٣٧
- ترقية الى الدرجة الاولى وما يعلوها : ١٠٦ ، ٥٨٧
- ترقية الى الوظائف الرئيسية : ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٥ ، ٥٩٥ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦١٠
- ترقية الى درجة أستاذ : ٧١٢
- ترقية الى درجة أستاذ مساعد : ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١
- ترقية الى درجة أو وظيفة متميزة أو تقتضى تأهيلا خاصا : ١٨٣ ، ٥٨٩ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٩

واحدة فى الميزانية : ٥٨٢ ، ٥٨٣
 ترقية نوى المؤهلات المتوسطة الى
 الكادر العالى : ٦٣٨
 ترقية ضباط البوليس : ٥١١ ، ٥١٢ ،
 ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥
 ترقية طبقا لاقدمية التشغيل : ٨١٦
 ترقية عمال اليومية : ٨٤٨ ، ٨٥٢ ،
 ٨٧٦ ، ٨٨٧ ، ٨٩٢ ، ٨٩٥ ، ٩١٨ ،
 ٩١٩ ، ٩٢٠
 ترقية على عيزانية مقسمة من قسم الى
 آخر : ١٢٤٢
 ترقية فى السلك الدبلوماسى
 واتقنصل : ٨٢٤ ، ٨٢٦ ، ٨٢٨
 ترقية فى فترة الاختبار : ٦٨٠ ، ٦٨١
 ترقية قدامى الموظفين : ٦٢٢ ، ٦٢٣ ،
 ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ،
 ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ،
 ٦٦٩
 ترقية كتبة المحاكم : ٦٤٥ ، ٦٤٦
 ترقية من كادر ادنى لكادر اعل :
 ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٨٨ ، ١١١٨ ،
 ١٢٥٩
 ترقية مهنسى الرى والمباني بوزارة
 الاشغال : ٦٤٠ ، ٦٤١
 ترقية (وجوب أن تكون بين الموظفين
 الذين تجمعهم وحدة واحدة فى
 الميزانية) : ٥٨٢ ، ٥٨٣
 ترك انحصارمة : ٢٣٣ ، ٤٣٨
 تسبيب الاحكام : ١٩٦ ، ١٩٧ ،
 ١٩٨ ، ٢٠٦
 تسبيب القرار الادارى : ١٥١ ، ٣٢٩ ،
 ٣٣٠ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٥١٥ ، ٥٤٠

٦١٠ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣
 ترقية الى وظيفة غير متميزة : ٦٠٩
 ترقية الى وظيفة متميزة حكما : ٦٤٧ ،
 ٦٤٨
 ترقية بادارة قضايا الحكومة : ٤٧٨ ،
 ٤٧٩
 ترقية بالاختيار : ١٨٩ ، ٣٥٢ ،
 ٤٧٨ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٥ ،
 ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ،
 ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ،
 ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ،
 ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ،
 ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٩ ، ٦١٦ ، ٦٢٨ ،
 ٦٣٠ ، ٦٤٣ ، ٦٥٣ ، ٦٩٥ ، ٧٠١ ،
 ٨٢٨ ، ١٢٥٦
 ترقية بالاقدمية : ٤٧٨ ، ٤٩٨ ، ٥٠١ ،
 ٥١١ ، ٥١٣ ، ٥١٥ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ،
 ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٩٣ ، ٥٩٥ ،
 ٥٩٦ ، ٦٠٤ ، ٦٠٦ ، ٦٠٩ ، ٦١٦ ،
 ٦٢١ ، ٦٢٦ ، ٦٤٨ ، ٦٥٣ ، ٧٠٨ ،
 ٨٢٨ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٢٤٤ ،
 ١٢٤٦ ، ١٢٤٩
 ترقية بالتنسيق : ٦٧٠
 ترقية بالتيسير : ٦٥٣
 ترقية بالجامعة : ٦٤٤
 ترقية بديوان المحاسبة : ٦٤٢ ، ٦٤٣
 ترقية بديوان الموظفين : ٧٢٨
 ترقية بمجلس بلدى الاسكندرية :
 ٦٤٩
 ترقية بمصلحة الجمارك : ٦٥٠ ،
 ٦٥١
 ترقية بمصلحة الاموال المقررة : ٦٤٧ ،
 ٦٤٨
 ترقية بين موظفين تجمعهم وحدة

٢٨٥ ، ٣٦٩ ، ٤٠٩ ، ٤٧٥ ، ٤٩٨ ،
٥٨٠ ، ٥٩١ ، ٦٣٨ ، ٦٩٣ ، ٧٠٤ ،
٧٧٧ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ،
٨٤٧ ، ٨٩٩ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ،
١٠٦٥ ، ١١١٦ ، ١١٢٤ ، ١١٨٠ ،
١٢٠٣

تشريع (نسخه) : ١٣٢ ، ١٣٣ ، ٥٩١ ،
٦٤٢ ، ٧٠٧ ، ٧٤٥ ، ٧٥٠ ، ٨٣٠ ،
٩٦٧ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٤ ،
١٠٦٥ ، ١١٥٦ ، ١٢١٣ ، ١٢٧١

تشكيل مجلس التأديب : ٥٣٤

تصحيح الاحكام : ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ،
٢٠٣

تصحيح القرار الادارى : ٢٩ ، ٩٥٤ ،
٧٣ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤

تصرف فى التظلم : ٣٧٣ ، ٣٧٤

تصرف فى الطعن : ٤٣٧ ، ٤٣٨

تصرفات قانونية : ١٠١

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ : ١٥٣

تضارب الاحكام : ٤٣٩ ، ٤٤٠

تضامن : ٣٠٩

تظهير : ٢٥ ، ٢٦ ، ٤٠ ، ٤١ ، ١١٩ ،
١٢٠ ، ١٢١ ، ٤٥١ ، ٦١٨ ، ٧٦٦ ،
١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ،
١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ،
١٠١٣ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦٩

تظوع : ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ،
١٠٢٣ ، ١٠٣٨ ، ١٠٤٠ ، ١١٣١ ،
١١٣٨ ، ١١٥٦ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ،
١١٦٢

تظوع فى خدمة البوليس : ٥١٦

تظلم : ١٣٨ ، ١٤١ ، ٢٥٩ ، ٣٥٩ ،
٥١٩ ، ٥٢٨ ، ٥٥٩ ، ٩٨٨

٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٦١٨ ، ١٢٥٧

تسبيب القرار التأديبى : ٥٥٧ ، ٥٤٠

تسبيب قرار رفض التظلم : ٣٧٤

تسريع : ١٩٤ ، ٣٣٠ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ،
٥٦٠

تساوى الكفايه : ٥٩٦

تسليم المدعى عليه بالطلبات : ٢٣٣ ،
٢٣٤ ، ٢٣٥

تسوية افتراضيه : ٨٧٥ ، ١٠٥١

تسوية حالة : ٧٠ ، ١٧٨ ، ٣٤٦ ،
٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣١ ، ٦٢٠ ، ٦٧٠ ،
٦٨١ ، ٧٢٠ ، ٧٥٦ ، ٨٧٦

تسوية خطأ : ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ،
١٠٨٠ ، ١٠٨١

تسوية عمال اليومية : ٣٩١ ، ٤٣١ ،
٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٥ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ،
٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٩٢٥ ،
٩٢٦

تشريع : ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ،
١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ،
١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ،
٥٩١

تشريع (الفاؤه) : ١٣٢ ، ١٣٣ ، ٥٩١ ،
٦٣٤ ، ٧٠٧ ، ٧٤٥ ، ٧٥٠ ، ٨٣٠ ،
٩٦٧ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٤ ،
١٠٦٥ ، ١١٥٦ ، ١٢١٣ ، ١٢٧١

تشريع (دستوريته) : ٨٠ ، ١١٨ ،
١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ،
١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ،
١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٧٣ ، ٢٨٥ ،
١٠٠٥ ، ١٠٩٨ ، ١١٤٢ ، ١٢٧١

تشريع (سريانه) : ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٤ ،
١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،
١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ،
١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٢ ، ١٥٥ ، ٢٢٨

تعطيل تنفيذ الاحكام القضائية :
٣٨٩

تعليق الاستقالة على شرط : ٤٨٦

تعليم : ٢٥٦ ، ٣٥٤

تعليم اولى : ١١٢٦ ، ١١٣٨ ، ١١٩٢

تعليم حر : ٦٧٤ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ،
١١٤١

تعليمات : ٣١٢

تعويض : ٦١ ، ٦٢ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ؛
٣٠٤

تعويض جزافى : ٧٦٦

تعويض عن القرار الادارى : ٣٣٢
٣٤٢ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ؛
٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦ ؛
٤٥٨

تعيين : ١٩ ، ٤٦ ، ١٩٠ ، ١٩٢
٢٥٣ ، ٣٧٢ ، ٤٩٤ ، ٥٠٠ ؛
٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٨٧ ،
٦٨٨ ، ٦٨٩ ؛ ٧٠٣ ، ٧٥٣ ،
٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ١٢٦٧ ،
١٢٦٨

تعيين (اعادته) : ٦٨٣ ، ٦٨٤ ،
٦٨٥ ، ٨٢١ ، ٨٦٩

تعيين استثنائى : ٦٣٥

تعيين العمه : ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ،
٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤

تعيين المأذون : ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ،
١٠٢٨

تعيين المعيدى : ٧٠٢

تعيين بادارة قضايا الحكومة : ٤٧٢ ،
٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ،
٤٧٩

تظلم الى الهيئات الرئاسية : ٣٧٠

تظلم الى مصدر القرار : ٣٧٠

تظلم من قرار الفصل : ١٠١٦

تظلم وجوبى : ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦

٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠

٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤

٣٧٥ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٨٢

٣٨٣

تعارض الاحكام : ٤٢٦ ، ٤٢٧

تعاقب بالعينة : ٢٩٨

تعدد الجزاءات التأديبية : ٥٤٤

تعدد المتهمون : ٧٤

تعدد المؤهلات : ١٠٧٥ ، ١٠٧٧

تعديل الاختصاص : ٢٦٣

تعديل التشريع : ٢٤٠

تعديل الطلبات : ٢٣٨

تعديل العقوبة : ٢٣٨

تعديل القرار الادارى : ٢٣٨ ، ٥٦٠

تعديل وصف التهمة التأديبية : ٥٣٣

تعريف القرار الادارى : ٢٤٣ ،

٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ،

٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٧ ،

٣٣٨ ، ٣٨٠ ، ٤٦١ ، ٥٧٥ ؛

٨٥٠ ، ١٠٤٣

تعريف القرار التأديبى : ٥٤٠

تعريف القرار القضائى : ٣١٨

تعريف الموظف الدائم : ٥٢٢

تعريف الموظف العام : ٦٧١ ، ٦٧٢ ،

٦٧٣

تعطيل التشريع : ١١٩

تقديم : ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ،
١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ،
١٤٢ ، ٣٦٨ ، ٣٨٦ ، ٤٢٩ ،
٧٧٦

تقديم (انقطاعه) : ١٣٨ ، ١٣٩ ،
١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ٣٦٨ ،
٣٨٤ ، ٣٨٦

تقديم الراتب : ٧٣٤ ، ٧٣٥

تقديم العلاوة : ٧٤٦

تقديم خمسى : ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٤٦

تقاليد : ٥٤٢

تقدير الجزاء التأديبى : ٣٤٩ ، ٥١٨ ،
٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٥١

تقدير قيمة الدعوى : ٢٢٩ ، ٢٣٠

تقدير كفاية الموظف : ٢١ ، ٥٨٥ ،

٥٨٦ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ،

٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ،

٦٠٠ ، ٦٠٢ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ،

٦١٦ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٩٠ ،

٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ،

٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ،

٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٤٣ ،

٧٤٧ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٣٢ ،

١٢٥٣

تقرير سنوى : ٢١ ، ٥٩٦ ، ٥٩٨ ،

٥٩٩ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦٢٨ ،

٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ،

٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ،

٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ،

٧٤٣ ، ٧٤٧ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ،

٨٣٢ ، ١٢٥٣

تقسيم الاراضى : ١٨ ، ١٤٥

تكليف : ٦٨٨

تكليف قانونى : ٢٩

تعين بصفة غير منتظمة : ٧٥٧ ،
٧٦٠

تعين بهيئة التدريس بالجامعة :
٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦

تعين تحت الاختبار : ٤٧٠ ، ٦٧٨ ،
٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ،
٦٨٣ ، ٦٨٤

تعين على اعتماد مؤقت : ٧٦٠

تعين عمال اليومية : ٨٤٨ ، ٨٤٩ ،
٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٧٨ ،
٨٧٩ ، ٧٩٧

تعين فى السلك الدبلوماسى
والقنصلى : ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٣١

تعين فى الكادر العالى : ٦٨٦

تعين فى حكومات اجنبية : ٢٥٣

تعين فى وظيفة دائمة : ١٢٦٣

تعين من ثبت علم تياقتهم فى
وظائف اخف عملا : ٨٠٨ ، ٨٠٩ ،
٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٨ ،
٨٢٠

تغيب عن العمل : ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ،
٤٦٨ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٤٧ ،
٧٣٢ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٧٠

تغير الظروف : ٢٣٨

تفتيش : ٥٣٢

تفسير الاحكام : ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ،
٢٠٣

تفسير التشريع : ٧٥٠

تفسير شروط العقد : ٣٠٤

تفويض : ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ،
٥٠٥ ، ٥٢٥ ، ٥٣٠ ، ٨٦٠ ،
١٠٠٧ ، ١٠١٤

- تعيين : ١١١١ ، ١١٣٥ ، ١١٥٥
١١٥٧ ، ١١٦٩ ، ١١٥٨ ، ١١٧٠
- تمصير : ٢٨٨ ، ٢٨٩
- تنازع القوانين : ١٠٠ ، ١٠١ ،
١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ،
١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ،
١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ،
١١٦ ، ١٢٢ ، ٢٢٨ ، ٣٦٩ : ٤٠٩
- تنازع سلبي للاختصاص : ٧٣
- تنازل عن الدعوى : ٢٣٢
- تنازل عن الطعن : ٤٣٧ ، ٤٣٨
- تناقض الاحكام : ٤٤٠
- تناقض الاسباب مع المنطوق : ٢٠٦
- تنزيل في الوظيفة : ١٢٥٢ ، ١٢٥٤ ، ١٢٦١
- تنزيل من كادر اعل الى كادر ادنى : ٤٥٨
- تنسيق : ١٨٦ ، ٢٠٣ ، ٦٧٠
- تنظيم : ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥
- تنظيم لانهى : ٨٣٨
- تنفيذ الاحكام : ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ،
- ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ :
١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ،
١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ :
١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٣ ، ٣٤٠ :
٣٨٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤٣ ، ١٢٥٦
- تنفيذ حكم الالفاء : ١٨٣ ، ١٨٤
- تنفيذ حكم الفاء الترقية : ١٧٨
١٨٦ ، ١٨٨
- تنفيذ مباشر : ٢٥٤
- تهية الدعوى للفصل فيها : ١٠٩ ،
١١٠
- توازن مالى للعقد : ٣٠٤
- توزيع الاختصاص بين المحاكم
الادارية : ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ :
٧٠ ، ٧١ ، ٧٢
- توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء
الادارى والمحاكم الادارية : ٤٨ ،
٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ،
٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ١١١ ، ٢٠٣
- توظيف الاجانب : ١٠٣ ، ١٦٨
- تياثرات : ٢٨٦ ، ٢٨٧
- تيسير : ١٣١ ، ٦٥٣ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ،
٧٧٥

ث

ج

جريمة جنائية : ٥٠٨ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ،
٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ،
٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ،
٥٧٣

جريمة مستمرة : ٥٤٤

جزاء تاديبى : ٥١٨ ، ٥٤٤ ، ٥٥١ ،
٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٩ ،
٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٦ ،
٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٧٤٩ ،
١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩

جزاء تاديبى مقنع : ١٩٤ ، ٥٦٢

جزاء جنائى : ٥٠٨

جمارك : ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨

جماعة كبار العلماء : ٥٣٧ ، ٥٣٨

جمع بين المعاشات : ٤١١ ، ١٢١٧

جنسية : ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ،
١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ،
١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ،
١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ،
١٦٨ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩

جامعات (طلبية) : ١١٢ ، ١١٣ ،
١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٣ ، ١٤٦ ،
١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ،
١٥١ ، ١٧٣ ، ٢٣٩ ، ٣٣١ ، ٤٤٧

جامعات (موظفين) : ٧٩ ، ١٩٥ ،
٢٤٧ ، ٦٤٤ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ،
٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ،
٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ،
٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ،
٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٤٤

جامع ازهر : ٤٩٨ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ،
٥٩٢ ، ١٢٢١ ، ١٢٤٣ ، ١٢٥٦

جامعة عين شمس : ١٩٥

جريدة رسمية : ١٠٠

جريمة تاديبية : ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ،
٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ،
٥٥٠ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ،
٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ،
٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ،
٥٧٣ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨

ح

حبس احتياطى : ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ،
١٢٧٦ ، ١٢٧٨ ، ١٢٨٠

حجز ادارى : ٣٩ ، ٣٢٠

حجز على المرتب : ٧٣٣ ، ١٢١٢

حجية الاحكام : ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٥ ،

حادث طارىء : ٣٠٥

حكم عسكري : ٣٣٣ ، ٣٥٥

حالات استثنائية : ٣٥٥

حالة شخصية : ١٥٩

حانوتية : ٦٠

حسن النية : ٣٠٣ ، ٤٨٠ ، ٤٨١

حضانة القرار الادارى : ٢٥٤

حضانة دستورية : ١٢١ ، ١٢٢

حصر الناخبين : ٩٧٨

حفظ التحقيق : ٥٧١

حفظ التهمة : ٥٦٨

حق : ١٧٣ ، ٦٧٥

حق التقاضى : ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٧

١٢٨ ، ١٢٩ : ١٧٣ : ٦١٩

حق الدفاع : ٩ ، ١٢٣ ، ١٧٤ ، ٥٢١

٥٣٣ ، ٥٣٦ : ٥٤٣

حق الطعن : ٢٦٩

حق ذاتى : ٨١٤ : ١٠٧٧

حق مكتسب : ٩٣ ، ٩٩ ، ١٠٤ ،

١٤٦ ، ١٥٩ ، ١٨٤ ، ٢٨٧ ،

٤١١ : ٦٢١ ، ٧٣٠ ، ٧٤٣

٨٤٤ : ٨٥٧ : ٩٢٥ : ٩٦٧ :

١١٤٢ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١٢٢٣ :

١٢٤٩ ، ١٢٦٨

حقوق الارتفاق : ١٨

حقوق سياسية : ١٦٨

حقوق عامة : ١٧٢

حكم (آثاره) : ١٨ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ،

١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ :

١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ،

١٨٩ ، ١٩٠ : ١٩٢ : ١٩٣ : ١٩٤ :

١٩٥ ، ٣٥٩ ، ٦٢١ ، ٦٥٢ ، ٩٨٤

حكم (بطلانه) : ٩ ، ١٩٦ ، ١٩٨ :

٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ :

٢٠٩ : ٢٧١

١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٩٥ ،

٢٤١ ، ٢٤٥ : ٢٦٢ ، ٩٨٤

حجية الحكم الجنائى : ٥٧٣

حجية حكم الالغاء : ٣٩٢ ، ٣٩٣

حجية عينية : ١٧٥ ، ١٧٧

حجية قرارات اللجان القضائية : ٧٤٠

حجية مطلقة : ١٧٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٢

حجية نسبية : ١٧٦ ، ١٧٨ ، ٢٤١ ،

٢٤٥

حذف العبارات الجارحة : ١٧٤

حراسة : ١٦٩

حرف : ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٨٦ ،

٨٩٢ ، ٨٩٩ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ :

٩٠٤ ، ٩٠٥

حرمان من العلاوة : ٧٤٠ ، ٧٤٧ ،

٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٨٥٣

حرمان من المرتب : ٧٣٢ ، ١٢٧١ ،

١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ،

١٢٧٦ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠

حرمان من المعاش : ٥٥٦ ، ٥٥٧

حريات : ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢

حريات شخصية : ٣٥٣

حريات عامة : ٣٣٣ ، ٣٥٥

حرية الصحافة : ١٧١ ، ١٧٢

حرية العقيدة : ٥٥٤

حرية دينية : ١٧٠

حساب التواعيد : ١٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ،

٤١٢ ، ٤١٥

حساب ميعاد الطعن : ٤١٤ ، ٤١٥

١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ :
١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١

حكم المحكمة الادارية العليا : ٤٤٣

حكم تأديبي : ٤١٩

حكم تسوية حالة : ٦٢١

حكم جنائي : ١٢٧٦

حكم جنائي بالبراءة : ٥٦٤ ، ٥٦٧ ،
٥٧٠ ، ٥٧٣

حكم غيابي : ٦ ، ٨٣

حكم غير نهائي : ١١٧

حكم قطعي : ٢٥٨ ، ٤٢٢

حكم كاشف : ١٨٦

حكم مؤقت : ٢٥٨ ، ٤٢٢

حكم نهائي : ٢٥٨ ، ٤٠٩

حكم وقف التنفيذ : ٢٥٨ ، ٤٤٢

حكومة اللاذقية : ١٢٢٧

حكومة جبل الدروز : ١٢٢٦

حلول في الاختصاص : ٤٣٥

حلول وزارة محل اخرى في القيام على
المرفق : ٥٣٥

حماية بريطانية : ١٥٣

حكم (تسبيبه) : ١٩٦ ، ١٩٧ ،
١٩٨ ، ٢٠٦

حكم (تصحيحه) : ١٩٩ ، ٢٠٠ ،
٢٠٢ ، ٢٠٣

حكم تفسيره : ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ،
٢٠٣

حكم (تنفيذ) : ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ،
١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ :
١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ :
١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٣ :
٣٤٠ ، ٣٨٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤٣ ،
١٢٥٦

حكم (حجته) : ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٥ ،
١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ،
١٩٥ ، ٢٤١ ، ٢٤٥ ، ٢٦٢ ، ٢٨٤

حكم (قبوله) : ٢١٠ ، ٢٣٣ ، ١٢١٩

حكم الالغاء : ١٨ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ،
١٧٨ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ :
١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ،
١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ،
٣٩٢

حكم التفسير : ٢٠١

حكم الغاء الشرقية : ١٧٩ ، ١٨٠ ،
١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤

خ

خدمة خارجين عن هيئة اعمال
(استفادتهم من أحكام كادر

العمال) : ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ،
٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ،

٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩٢٣

خدمة خارجون عن هيئة العمال (مدد

خدم المساجد ومؤذنها : ٢٠١ ،
١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ،
١٢٢١

خدمة العلم : ٦٧٣

خدمة القاطرات : ٨١٧

خدمة خارجون عن هيئة العمال :
٦٥٧ ، ٨٦٩ ، ١٠١٥

خصم من المرتب : ٤٦٥ ، ٤٦٦ ،
٤٦٨ ، ٥٣٩

خصم من بدل التخصص : ٧٧٥

خصومة : ١١٧ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ،
٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ : ٢٣٦ ،
٢٣٧ ، ٢٣٨ : ٢٤١ : ٢٩٠ ،
٣٨٩ : ٥٦٠ ، ٧٣٣ ، ٨٠٢ ،
٨٢٢ ، ١١٩٠ ، ١٢١٨

خصومة ذاتية : ٢٤١

خصومة شخصية : ٢٤٢

خصومة عينية : ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥

خصومة قضائية : ٧٩

خط القنطرة شرق - رفع : ١١٧ ،
٨٢٢

خطا : ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٥ ، ٤٥٩

خطا شخصي وخطا مصلحي : ٤٥٥

خطا في فهم القانون : ٩٤٦

خطا مادي : ٢٠٢ ، ٤٠٦ ، ٨٥٠

خدمة سابقة (: ١١٤٥ ، ١١٥٤ ،

١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨

خدمة سايرة (استفادة من كادر

العمال) : ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢

: ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ،

٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩٢٣

خدمة عسكرية : ٩٣

خريجي المعلمين الثانوية : ٣٢٧ ،

٣٢٨

خريجو معهد التربية : ٦٠١

خريجي معهد التربية الابتدائي :

٣٧٩

خريجو معهد التربية العالي : ٦٠٢

خزانة عامة : ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ،

٧٣٥

خصم ثالث : ٢٦٢

خصم في الدعوى : ٢٧١



دبلوم المعهد العالي للخدمة الاجتماعية

للبنات : ١١٠٣

دبلوم مدرسة الحركة والتأخراف :

١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ،

١٠٥٩ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ،

١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨

دبلوم مدرسة الخدمة الاجتماعية :

١٠٦٣

دبلومات عالية : ١١٠١ ، ١١٠٢ ،

١١٠٤ ، ١١٢٤

دبلوم الفنون التطبيقية : ١١١٠ ،

١١١١

دبلوم الفنون التطبيقية نظام جديد :

٧٧١

دبلوم المدارس الصناعية نظام خمس

سنوات قديم : ٩٦٢

دستورية القوانين : ٨٠ ، ١١٨ ،

١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ،

١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ،

١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ،

١٣١ ، ١٧٣ ، ٢٨٥ ، ١٠٠٥ ،

١٠٩٨ ، ١١٤٢ ، ١٢٧١

دعوى (احوالها) : ٤٥ ، ٥٦ ، ١١٠ ،

١١١ ، ١١٤ ، ٢٦٣

دعوى (اعلان عريضتها) : ٢١٣ ،

٢١٤ ، ٢١٥

دعوى (انتهاؤها) : ١١٧ ، ٢٣١ ،

٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ،

٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٢٩٠ ، ٢٨٩ ،

٥٦٠ ، ٧٣٣ ، ٨٠٢ ، ٨٢٢ ،

١١٩٠ : ١٢١٨

دعوى (تقدير قيمتها) : ٢٢٩ ، ٢٣٠ ،

دعوى (صفة فيها) : ٧٢ ، ٢١٦ ،

٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ : ٢٢٠ ، ٢٢١ ،

٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ : ٢٢٤٢ ،

٤٣٢ ، ١٢١٩

دعوى (عريضتها) : ٢١١ ، ٢١٢ ،

٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٥٧

دعوى قبولها : ٥٨ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ،

٢٢٨ ، ٢٣١ : ٢٥٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ،

١٢١٦

دعوى (مصروفاتها) : ٢٠٩ ، ٢٣٥ ،

٢٣٧ ، ٢٣٩ : ٢٤٠ ، ٢٦٣ ، ٢٨٣ ،

٧٣٣ : ٨٤٠

دعوى (مصلحة فيها) : ٢٦١ ، ٢٦٢ ،

دعوى اثبات الحالة : ٣٥٣

دعوى الانهاء : ١٧٥ ، ١٨٦ ، ٢٣١ ،

٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٥٩ : ٤٢٦ ،

٤٢٧

دعوة التسوية : ٧٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨ ،

دبلوم معهد التربية العالي : ٦٠٢ ،

١٠٩٠

درجات جامعية : ١١٠١ ، ١١٠٢

درجة أصلية : ٧٢٢ ، ١٢٣٦

درجة الكفاية : ٢١ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ،

٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ : ٥٩٦ ،

٥٩٧ ، ٥٩٨ : ٥٩٩ ، ٦٠٠ ،

٦٠٢ : ٦١٤ ، ٦١٥ : ٦١٦ ،

٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٩٠ : ٦٩١ ،

٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ،

٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ،

٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٤٣ : ٧٤٧ ،

٨٢٥ : ٨٢٦ ، ٨٣٢ ، ١٢٥٣

درجة تاسعة : ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ١١٦٣ ،

١١٦٤ : ١٢٦٢ : ١٢٦٣

درجة ثانية خارج الهيئة : ١١٦٥ ،

١١٦٦

درجة سادسة مخفضة : ١٠٨٣ ،

١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٩ ،

١١٠٠

درجة شخصية : ٧٢٢ ، ١٠٧٣ ،

١٢٣٦

درجة علمية : ١٩٥

درجة على سبيل التذكار : ٧٢٣

درجة مخصصة لوظيفة : ٦٠٥ ، ٦٠٦ ،

٦٠٧

دستور : ١ ، ٢ ، ٤٤ ، ٨٠ ، ١٠٠ ،

١٠٢ ، ١٠٥ : ١١٨ : ١٢٠ ،

١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ،

١٢٩ ، ١٣١ ، ١٥٣ : ١٧٠ ،

١٧١ ، ١٧٢ ، ٢١٦ ، ٢٧٤ : ٣٢٦

٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٥٥ ،

٦٧٣ ، ٨٣٣ ، ١٠٤٧ ، ١١٢٨ ،

١١٤٢

دفع بسبق الفصل : ١٧٥ : ٢٦٤ ،
دفع بعلم الاختصاص : ٢٥٨
دفع بعلم القبول : ٢٢٤ ، ٢٢٦ ،
٢٢٨ ، ٢٥٨
دفع غير المستحق : ٧٣٣
دفع موضوعي : ٢٦٤
دفن الموتى : ٦٠
دفع : ١٧٥ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ،
٢٥٨ : ٢٦٤ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، ٤٣٦
ديوان الاوقاف اخصوصية : ٧٢٦ ،
٧٢٧ ، ٨٧٣ ، ١٠٧١ ، ١١٧٦ :
١١٧٧ : ١٢٠٩
ديوان المحاسبات : ٢٢٥
ديوان المحاسبة : ٦٤٢ ، ٦٤٣ ،
٧٢٩
ديوان الموظفين : ٣٣٩ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩
ديون الدولة قبل الفير : ١٣٦

دعوة التفسير : ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ،
٢٠٣
دعوى التصحيح : ١٩٩ : ٢٠٢
دعوى التعويض : ٢٥ ، ٢٦ ، ٥٩ ،
٦١ ، ٦٢ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ : ٤٢٦
٤٢٧
دعوى المطالبة بالراتب عن مسجلة
الفصل : ٣٩٣
دعوى المنازعة في الرواتب : ٢٤٤
٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨
دعوى تعويض عن قرار الفصل :
٣٩٣
دعوى تهيئة الدليل : ٢٧
دعوى رد غير المستحق : ١٤ ، ١٥
دعوى غير مقدرة القيمة : ٢٢٩ ، ٢٣٠
دعوى مبتدأة : ٦٣
دعوى وقف التنفيذ : ١٦٩ ، ٢٤٩ ،
٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ : ٢٥٤
٢٥٥ : ٢٥٦ : ٢٥٧ : ٢٥٨ ، ٢٥٩ ،
٣٣١ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢

راتب (تقادمه) : ٧٣٤ ، ٧٣٥
راتب (خفضه) : ١٠٧٧
راتب (حجز عليه) : ٧٣٣ ، ١٢١٢
راتب (حرمان منه) : ٧٣٢ ، ١٢٧١
١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ : ١٢٧٥
١٢٧٦ : ١٢٧٩ : ١٢٨٠
راتب اضافي : ٢٢٩ ، ٧٧٤
راتب اقامة بالصحراء : ٧٩٤ ، ٧٩٥
٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ : ٧٩٩ : ٨٠٠
٨٠٢

رئيس عمال عاديين : ٨٥٢
رابطة التوظيف : ٣٢٦ ، ٤٥٤ ، ٥٨٠
٦٣٨ ، ٦٧٧ : ٨٤٣ : ٨٤٤ ، ٨٤٥
٨٤٦ ، ٨٤٧ : ٩٩٣ : ١١٧٩ :
١١٨٠ : ١٢٣٨
رابطة عقدية : ٨٩ ، ٣٢٦
راتب : ١٤ ، ٦٤ ، ٧٧ ، ٢٢٩ : ٢٣٠
٢٤٤ : ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٧٣٠
٧٤١ ، ٧٤٢
راتب (استحقاقه) : ٧٣٠ ، ٧٣١
راتب (تسويته) : ١٢٠٢

- الادارية : ٢٠ ، ٨٥ ، ٩٥ ، ٢٧٦ :
 ٣٢٩ : ٣٣١ : ٣٣٣ : ٣٤١ : ٣٤٨
 ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ : ٣٥٣
 ٣٥٤ : ٣٥٥ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢١
 ٤٢٦ ، ٤٨٤ ، ٥٠٧ ، ٥١٨ : ٥٥٢
 ٥٥٨ : ٥٧٦ : ٥٧٧ : ٥٧٩ : ٥٩٧
 ٦٣٠ : ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٧٠١ ، ٧٠٣
 ٩٧٢ : ٩٨٠ ، ٩٨٣ ، ٩٨٩ ، ٩٩١
 ٩٩٧ ، ١٠١٠ ، ١١٤١ ، ١٢٤١ :
 ١٢٥٣ : ١٢٥٧ : ١٢٧٥
- رقابة القضاء الادارى تنقذارات
 التأديبية : ٥٧٦ ، ٥٧٧
 رقابة المحكمة الادارية العليا : ٤٢٦
 ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، ٤٨٤
- رقابة المحكمة الادارية العليا الاحكام
 وقف التنفيذ : ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢
 رقابة المحكمة الادارية العليا للاحكام:
 ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ : ٤٢٣
 ركن الاستعجال : ٢٤٩ ، ٢٥٠ ،
 ٢٥١ : ٢٥٢ : ٢٥٣ : ٢٥٤
- روابط ادارية : ٨٧ ، ٣٠٥ ، ٣٦٨
 روابط القانون الخاص : ٣٠ ، ٣٢ ،
 ٣٣ ، ٣٤ : ٣٥ : ٣٦ : ٣٧ :
 ١٣٤ ، ٣١٣ ، ٣٨٤ ، ٤١٦ : ٤٢٦
 ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٦ ، ٨٣٧
 روابط القانون العام : ١٣٤ ، ٣١٣
 ٣٨٤ ، ٤١٦ : ٤٢٦ : ٤٢٨ : ٤٢٩
 ٨٣٧ ، ٤٣٦
 روابط قانونية : ١٧٥
 رى : ٢٨٣ : ٢٨٤ : ٢٨٥
- راتب عن مدة الوقف : ١٢٧١ ،
 ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ : ١٢٧٥
 ١٢٧٦ : ١٢٧٩ : ١٢٨٠
 رجال القضاء : ٤٦ ، ٤٧ ، ١١٤
 رجال القضاء الشرعى : ٤٧
 رد الرسوم : ١١٧
 رد القضاة وعلم صلاحيتهم : ١٥٠ ،
 ٢٠٤ ، ٢٠٧ ، ٢٦٥ : ٢٦٦ : ٢٦٧
 ٢٦٨ : ٢٦٩ : ٢٧١ : ٢٧٢
 رد غير المستحق : ١٤ ، ١٥ ، ١٧٣ ،
 ٥٣٩
 رسم الايلولة على التركات : ٢٧٨
 رسوم : ٢٧٤ ، ٢٧٥
 رسوم الدعوى : ١١٧
 رسوم السيارات : ٢٧٣
 رسوم الصادر والوارد : ٢٧٦ ، ٢٧٨
 رسوم بلدية : ٢٧٤ ، ٢٧٥
 رسوم جمركية : ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨
 رسوم قضائية : ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١
 ٢٨٢
 رضا : ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣
 رضا بالتفتيش : ٥٣٢
 رفض ضمنى : ٤٤٥
 رفع الدعوى : ٢٢٧
 رقابة القضاء الادارى تلقذارات

ق

- زواج : ٢٦٠ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠
زواج عرفى : ٢٦٠ : ٥٤٦
زوال البطلان : ٧
زوال عيب القرار الادارى : ٥٢٩

س

- سائق : ٩٢١
سائقى سيارات : ٩٠٠
سائقى ووقادى القاطرات (الوابورات) :
٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١٢ ، ٨١٧ :
٨١٨ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦
سبب اجنبى : ٣٠٥ ، ٣٠٦
سبب الدعوى : ١٤٤
سبب القرار الادارى : ٢٤٣ ، ٢٦٢ ،
٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ :
٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ،
٤٨٠ ، ٤٨٥ ، ٥١٨ ، ٥٤٦ ،
٥٤٧ ، ٥٥٠ ، ٥٥٢ ، ٥٧١ ،
٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٦ ،
٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٧٤٩ ،
٩٨٠ ، ٩٨٣ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ،
٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ،
١٠٠٣ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠١٠ ،
١٠١٣ ، ١٢٥٧
سبب القرار التأديبى : ٥٤٦ : ٥٥٠ ،
٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٧٠ ، ٥٧٢ : ٥٧٦ ،
٥٧٧ : ٥٧٨ ، ٥٧٩
سبب جديد : ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ ،
٤٢٩
سبب قرار الترقية : ٥٩٣
سحب القرار الادارى : ٩٨ ، ٣٣٦ ،
٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٥٦٠ ،
٦٤٤ ، ٦٧٠ ، ٦٨٩ ، ٩٥٤ :
١١٩٦
سريتن اتشريع : ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٤ ،
١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،
١١٠ : ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ،
١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٢ ،
١٥٥ ، ٢٢٨ ، ٢٨٥ ، ٣٦٩ ،
٤٠٩ : ٤٧٥ ، ٤٩٨ ، ٥٨٠ ،
٥٩١ ، ٦٣٨ ، ٦٩٣ ، ٧٠٤ ، ٧٧٧ ،
٨٤٣ : ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ،
٨٩٩ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٦٥ ،
١١١٦ ، ١١٢٤ ، ١١٨٠ ، ١٢٠٣ :
سريان كادر عمال اليوميه على الموظفين
الفنيين والصناع : ١٧٨ ، ٨٨٤ ،
٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ،
٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ :
٩١٨ : ٩٢٣
سفير : ١٨٨
سقوط : ٧٧٦ ، ٨٤٧
سقوط الحق فى المعاش أو المكافاة :
٥٥٦
سقوط ديون الدولة : ١٣٤
سلاح : ٢٥١

٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٦٢٣ ، ٦٥٣ ،
١٠٤٩ ، ١١٣٢ ، ١٢٤٥ ،

سلك دبلوماسي وقنصلي : ١٨٨ ،
١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٣٤٤ ،
٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ،
٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ،
٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٩٩٥ ، ١٢٥٢

سماع الدعوى : ٢٦٠

سميرة : ٨٨

سن الاحالة للمعاش : ١٠١٥ ، ١١٢٧ ،
١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ،
١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٧ ،
١٢٣٦

سن التعيين : ٦٨٩ ، ٨٥١ ، ٩٥٤ ،
١١٦٢

سوء استعمال السلطة : ١٢ ، ٢٠ ،
٨٥ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٩٣ ، ٢٤٢ ،
٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ،
٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٤٩٠ ، ٤٩٢ ، ٥٦٢ ،
٥٩٣ ، ٦٣٠ ، ٦٣٩ ، ٧٠٢ ،
٧٠٣ ، ٩٩٦ ، ٩٩٨ ، ١٢٤٨ ،
١٢٥٣ ، ١٢٥٦

سوء السلوك في غير النطاق الوظيفي :
٥٥٤ ، ٥٥٣

سودان : ١٥٨

سوق : ٩١ ، ٩٢

سيادة اقليمية : ١١ ، ١٢

سيادة المستور : ٨٠ ، ١٥٩

سيارات : ٢٧٣

سينما : ٢٨٦ ، ٢٨٧

سلطات : ١ ، ٣ ، ٤ ، ٤٦ ، ٣٢٦

سلطة المحكمة الادارية العليا : ٤٣٢
٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ،

سلطة تأديبية رئاسية : ٥٢٨

سلطة تقديرية : ١١ ، ١٢ ، ١٣ ،

٢٠ ، ٣٨ ، ٨٠ ، ٩١ ، ٩٤ ،

٩٥ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ٢٤٣ ، ٢٥١ ،

٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨٤ ،

٢٨٥ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٢٥ ،

٣٣٣ ، ٣٤٩ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ،

٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٤١٨ ،

٤٥٧ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ،

٥١٢ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٨ ،

٥٥٧ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٩ ،

٥٧٩ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ،

٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٩٢ ، ٥٩٤ ،

٥٩٧ ، ٥٩٩ ، ٦٠١ ، ٦٠٥ ،

٦٠٧ ، ٦٥٣ ، ٦٧٦ ، ٧٠٢ ،

٧٠٣ ، ٧١١ ، ٧٤٩ ، ٨٠٤ ،

٨٠٥ ، ٨٩٥ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ،

٩٢٨ ، ٩٨٣ ، ٩٨٥ ، ٩٨٩ ،

٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ١١١٠ ،

١١١٢ ، ١١٢٤ ، ١١٢٩ ، ١١٤١ ،

١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ،

١٢٤٨ ، ١٢٥١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٧٥

سلطة تشريعية : ٢٧٤ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦

سلطة تنفيذية : ١ ، ٢ ، ٢٧٤ ،
٣٢٦

سلطة رئاسية : ٥٢٥ ، ٥٤١ ، ٧٧٩

سلطة قضائية : ٢ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ١٢٣ ،
١٢٩

سلطة مطلقة : ١١ ، ١٢ ، ١٣

سلطة مقيدة : ٢٩٩ ، ٥٠٩ ، ٥١٥ ،

ش

- شراقات : ٨٧٦ ، ٩١٩ ، ٩٢٠
- شروط : ٤٨٦
- شروط جزائي : ٣٠٧
- شرطية : ٣٣٤ ، ٦١٢ ، ٨٦٢ ، ١٠٢٣ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٧٣
- شركة قناة السويس : ٢٨٨ ، ٢٨٩
- شروط التوظيف : ١٥٣
- شخص ادارى عام : ٢١٦ ، ٢٢٣
- شخصية اعتبارية : ٢٣ ، ٢٤ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٧٦ ، ٤٦١ ، ٨٧٤ ، ١٢٦٦
- شكل الدعوى : ٨١
- شهادات اجنبية : ١١١٢ ، ١١١٣
- شهادات اضافية : ١٠٦٠
- شهادات عالية : ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١
- شهادة اتمام الدراسة بالمدارس
الصناعية : ١١٢٣
- شهادة الاهلية فى الحقوق : ١١١٤ ، ١١١٥
- شهادة البكالوريا : ٢٣٦ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٧
- شهادة التجارة المتوسطة : ٢٣٦ ، ٧٤١ ، ١١١٦ ، ١١٢٢
- شهادة التحضيرية للمعلمين : ١٠٥٢
- شهادة التوجيهية : ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٧
- شهادة ثانوية قسم اول : ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨
- شهادة الثقافة : ١٠٠٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨
- شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان : ٧٤١ ، ١٠٥١ ، ١١١٦ ، ١١٢٤
- شهادة الزراعة العملية : ٩٤٤
- شهادة الطيران حرف (أ) : ١١٠٨
- شهادة العالمية : ٦٠٢
- شهادة العالمية المؤقتة : ١٠٦٢
- شهادة العالمية مع اجازة التخصص : ١٠٦٢ ، ١٠٩٠
- شهادة العالمية مع درجة استاذ : ١٠٦٢
- شهادة الكفاءة (الثانوية قسم اول) : ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨
- شهادة المعلمين الثانوية : ٣٢٧ ، ٣٢٨
- شهادة المعهد الصمى : ١١٠٥
- شهادة النجاح فى امتحان القبول
بالاقسام الثانوية : ١٠٤٨ ، ١٠٤٩
- شهادة الهندسة التطبيقية العليا : ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١١٧ ، ١١١٨
- شهادة مدرسة الخدمة الاجتماعية : ١٠٥٣ ، ١١٠٤

شهادة مدرسة المحصنين والصيارف : ٨٤٤ ، ١٠٥٤ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١
شهادة معهد التربية الابتدائي : ٣٧٩
شيخ بلد : ٣٢
شيوع التهمة : ٥٦٦

ص

صانع اخزانة : ١٣١ ، ٢٩٤ ، ٣٠٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٦٥٦ ، ٧٦٦ :
٧٧٨ ، ٨٤٣ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٩٢١
صانع عام : ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٤ ، ١٣٤ :
١٧٠ ، ١٧٥ ، ٢٥٥ ، ٢٧٦ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٤ ، ٣١٤ :
٣٢٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩٤ ، ٤٣٦ ، ٤٥٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦١٠ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٧
صانع فردى : ١٣٤ ، ٢٥٥ ، ٣٠٤ ، ٣١٤ ، ٣٨٩ ، ٤٥٦
صانع دقيق : ٨٨١ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٩ ، ٨٩٤
صانع غير دقيق : ٨٤٣ ، ٨٩٢ ، ٨٩٦ ، ٨٩٩ ، ٩٢٠
صبيحة : ٧٥٦ ، ٨٦٣ ، ٨٧٦ ، ٨٩٠ ، ٨٩٢ ، ٩١٩ ، ٩٢٠
صحافة : ١٧١ ، ١٧٢
صحة اقرار الادارى : ٣٨٨
صحيفة الاستئناف : ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧
صحيفة الدعوى : ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٥٧
صحيفة الطعن : ٤١٢ ، ٤١٣
صرف اترتب عن مدة التوقف : ٧٧
صرف من اخذته : ٨٠ ، ٣٣٠ ، ٣٤١
صفة فى الدعوى : ٧٢ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٤٢ ، ٤٣٢ ، ١٢١٩
صفة فى نظر التظلم : ٣٧٢
صلح : ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧
صناعات خطرة وضارة بالصحة : ٩٦ ، ٣٨٠
صندوق المعاشات للمجاهدة المختلطة : ٤١١ ، ١٢١٧
صيارفة ومحصلين : ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١
ضابط احتياط : ٨٣٤ ، ٨٣٥
ضامن : ٣٠٩
ضباط : ٧٧٧
ضباط المراقبة : ١١٠٨

ض

- ضبطيه قضائية : ١٧
ضرائب : ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨
ضرر : ٤٥٨
ضرورة : ١٢٠ ، ٣٨٩ ، ٤٥٦ ، ٤٥٨
ضعف كفاية الموظف : ٧٥ ، ٧٠٠
ضم القضايا : ٤٣٩
ضم مدد الخدمة السابقة : ٦٢ ، ٦٤ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨ ، ٤٤٥
ضمان : ٢٩
ضوابط الترقية : ٦٠١ ، ٦٠٢

ط

- طب الاسنان : ٩٨ ، ٩٩
طبيب : ٤٥٩ ، ٧١٩
طرايشية : ٨٩٩
طرد من الخدمة : ٥٦٠
طرح البحر : ٢٩٢ ، ٢٩٣
طعن : ٥٧ ، ٧٩ ، ١١٦ ، ١٧٥ ، ٢٠٤ ، ٢١٠ ، ٢٣٢ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٢٨٢ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٥ ، ٤٣٨ ، ٤٤١ ، ٤٤٢
طعن بالطريق المباشر : ٤٩٥
طعن بالطريق غير المباشر : ٤٩٥
طعن في اتدين الاسلامي : ٥٣٧
طعن في انقرارات التأديبية : ٧٩
طعن في القرارات التنظيمية العامة : ٤٩٥
طعن في ترتيب الاقليمية : ٤٩٥
طعن في شق دن احكم : ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١
طعن في مسألة فرعية : ٥٧
طلب الغاء الاحكام الصادرة من المحكمه
الادارية العليا : ٢٦٩
طلب صرف المرتب : ٢٥٠ ، ٢٥٢
طلب ضم مدد الخدمة : ٦٢ ، ٦٤ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨ ، ٤٤٥
طلب وقف التنفيذ : ١٢ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩
طلبات الالغاء : ٢٤٣
طلبات التسوية : ٦٤ ، ١٧٨
طلبة : ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٣ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٧٣ ، ٢٣٩ ، ٣٢١ ، ٤٧٧
طوائف غير اسلامية : ١٧٠

ظ

- ظروف استثنائية : ٤٥٦ ، ٤٥٧

عقود ادارى : ٢٩٤ ، ٨٧ ، ٢٩ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٢٩٧ ، ٢٩٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨

علاقة مدنية : ٣٠

علاوة : ٢٨ ، ٢٤٤ ، ٣٢٣ ، ٧٣٦ ، ٦٩٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٦ ، ١٠٤١ ، ١٠٥١

علاوة (الغاؤها) : ٢٤٥

علاوة (تأجيلها) : ٧٤٠ ، ٧٤٨ ، ٨٥٢ ، ٧٤٩

علاوة (تاريخ استحقاقها) : ٧٤٢

علاوة (تقادمها) : ٧٤٦

علاوة (حرمان منها) : ٧٤٠ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٨٥٣

علاوة (وقفها) : ٧٣٦ ، ٧٣٧

علاوة اجتماعية : ١٠١٩

علاوة استثنائية : ٦٣٦

علاوة اضافية : ١٠٥٤ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩

علاوة اعتيادية : ٢٣٠ ، ٢٤٥ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٥ ، ٧٦٦ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ١٠٨٢ ، ١١٧٧

علاوة الترقية : ٢٣٠ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥

علاوة التلغراف : ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩

علاوة التليفون : ٧٩٣

علاوة الثلاثين سنة : ٦٦١ ، ١٠٤١

علاوة المجند : ٥٨١

علاوة دورية : ٢٣٠ ، ٢٤٥ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٥

عقد استخدام : ٥٠ ، ٥١ ، ٨٧ ، ٤٩٤ ، ١٢٣٧ ، ١٢٧٤

عقد الزواج ، ٢٦٠

عقد العمل الفردى : ٩٠ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٥٤ ، ٨٧١ ، ١٠٢١

عقد مدنى : ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤

عقوبة تأديبية : ١٠٠١ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٦١

عقوبة تبعية : ٥٠٨ ، ٥٧٤

عقوبة جنائية تكميلية : ٥٧٦

عقوبة دينية : ٣٠

عقود القطن : ٨٩

علاقة التوظيف : ٣٢٦ ، ٤٥٤ ، ٥٨٠ ، ٦٣٨ ، ٦٧٧ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٩٩٣ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١٢٣٨

علاقة تنظيمية : ٣٢٦ ، ٤٥٤ ، ٥٨٠ ، ٨٣٧ ، ٨٣٩ ، ٨٤٣ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٩٩٣

علاقة عقدية : ٣٢ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٢٦ ، ٨٣٨

علاقة لائحية : ٣٢ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ١٢٦ ، ٥١٦ ، ٤٧١ ، ٧٣٤

- لشئونهم) : ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٥١
- عمال القناة (امتحان) : ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥
- عمال القناة (تعيين) : ٩٥٤
- عمال القناة : (تسويات) : ٩٥٢
- عمال القناة (تعيينهم على درجات بالميزانية) : ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧
- عمال القناة (توزيعهم على التصالح الحكومية) : ٩٣٥ ، ٩٥١
- عمال القناة (درجات) : ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٥٠ ، ٩٤٧ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢
- عمال القناة (صناع) : ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢
- عمال القناة (علاوات) : ٨٩٥ ، ٩٥٥
- عمال القناة (كتبة ومخزنجية) : ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨
- عمال القناة (مساعدي التجميع والمخزنجية) : ٩٥٩
- عمال القناة (معادلات دراسية) : ٩٦٠ ، ٩٦١
- عمال المجالس البلدية والقروية : ٨٧٢ ، ٨٧٤
- عمال النقل المشترك (ترقية) : ٩٢٨ ، ٩٢٩
- عمال النقل المشترك (درجات) : ٩٢٧
- ٧٤٨ ، ٧٦٦ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ : ١٠٨٢ : ١١٧٧
- علاوة خطر : ٨٠٢
- علاوة في كادر سنة ١٩٣١ : ٧٣٦ ، ٧٣٨
- علاوة في كادر سنة ١٩٣٩ : ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨
- علاوات عمال اليومية : ٨٥٣
- علاوة مدرسة المحصلين والصيارف : ٨٤٤ ، ١٠٥٤
- علاوة وحيلة : ٧٣٦
- علم بالقانون : ١٠٠
- علم بالقرارات الادارية : ١٩١ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٧٦ ، ٤٤٦ ، ٤٧٧
- علم يقيني : ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٧٦ ، ٤٤٦ ، ٤٧٧
- عمال : ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١
- عمال البلوك : ٨١٨
- عمال الحركة : ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠
- عمال الحكومة : ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٣
- عمال القناة (أجور) : ٨٩٦ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٢ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٧
- عمال القناة (القواعد المنظمة

- عمال اليومية (اجازات) : ٨٥٤
عمال اليومية (اجور) : ٨٨٥ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٦ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦
عمال اليومية (اجور اضافية) : ٨٥٦ ، ٨٥٥
عمال اليومية (استثناء من احكام كادر العمال) : ٩٢٣ ، ٩٢٢ ، ٨٨٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٥ ، ٩٢٤
عمال اليومية (اعانة غلاء معيشة) : ٧٥٦ ، ٧٥٤
عمال اليومية (الـ ١٢٪) : ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩
عمال اليومية (العمال المؤقتين) : ٨٩٨
عمال اليومية (القسرات انتى تحكمهم) : ٨٧١
عمال اليومية (المعينون بعد العمل بأحكام كادر العمال) : ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٩٠
عمال اليومية (المعينون عند تنفيذ كادر العمال) : ٨٧٦ ، ٨٧٥ ، ٨٧٧ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٩٠٠
عمال اليومية (امتحان) : ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٦
عمال اليومية (انصاف) : ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٨
عمال اليومية (انصاف مساعدي الصناع) : ٩٢٠ ، ٩١٩
عمال اليومية (انقطاع عن العمل) : ٨٦٥ ، ٨٦٤
عمال اليومية (تأديب) : ٧٤ ، ٨٦٣ ، ٨٦٠ ، ٨٥٣ ، ٨٦٢
عمال اليومية (تحويل من الدرجات الى اليومية) : ٩١٧ ، ٩١٤ ، ٩١٨
عمال اليومية (ترقية) : ٨٤٨ ، ٨٥٢ ، ٨٧٦ ، ٨٨٧ ، ٨٩٢ ، ٨٩٥ ، ٩١٩ ، ٩٢٠
عمال اليومية (تسويات) : ٢٩١ ، ٤٣١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٥ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩٢ ، ٨٩٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦
عمال انيومية (تعيين) : ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٩٧
عمال انيومية (سريان كادر عمال انيومية على الموظفين الفنيين والمستخدمين الصناع) : ١٧٨ ، ٨٨٤ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩٢٣
عمال انيومية (علاوات) : ٨٥٣
عمال اليومية (فصل) : ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥
عمال اليومية (مدة خدمة سابقة) : ١١٤٥ ، ١١٥٤ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨
عمال انيومية : (مرتب اقامة بالصحراء) : ٧٩٧ ، ٧٩٨
عمال اليومية : (مركزهم القانوني) : ٨٨٥ ، ٨٨٦
عمال اليومية (معادلات دراسية) : ١٠٦٧
عمال اليومية (مكافآت) : ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٩٠٩

٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ،
٩٩١ ، ٩٩٢
عمل اضافي : ٥٩ ، ٦٩ ، ٣٢٤ ،
٣٢٥

عمل تنفيذي : ٥٠٩

عمل دائم : ١٢٠٢

عمل شرطي : ٢٤٧

عمل عارض : ١٢٠٢

عمل غير مشروع : ٤٥٤

عمل مادي : ٩٩ ، ٤٩٥ ، ٦٧٠

عيب الشغل : ٩٨ ، ٩٩ ، ١٥٠ ،
٣٢٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨

عيب انعدام الاسباب : ٢٨٤ :
٣٢٩ ، ٣٣٣ ، ٦٢٩ ، ١٠٠٣

عيب علم الاختصاص : ٣٣٩ ،
٥٢٣ ، ٥٢٩ ، ٥٣٨ ، ٥٤٩ :
٧٥٠

عيب مخالفة الاجراءات : ٢٨٣ ،
٦١٥ ، ٦٢٩

عيب مخالفة القانون : ١٢ ، ٩٩ ،
١٤٥ ، ٣٢٩ ، ٣٥٢ ، ٥٩٦ ،
٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦١٤ ، ٦٤٨ :
٦٨٩ ، ٧١٣

عيبة نموذجية : ٢٩٨

عيوب القرار الاداري : ٢٨٣ ، ٢٨٤ ،
٣٢٩ ، ٥٢٩ ، ٦٨٩ ، ٦٩٩ ،
٧١٣ ، ٧٥٠

عمال اتيومية (مهن) : ٨٤٨ ،
٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٨٦ ، ٨٩٢ ،
٨٩٩ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ،
٩٠٤ ، ٩٠٥

عمال اليومية (نقل) : ٨٥٢ ، ٨٥٩ ،
عمال اليومية (نقل من اتسيلاتك
العسكري الى اليومية) : ١٠٢٠ ،
١٠٣٨

عمال اليومية (نقل من اليومية الى
السلجات) : ٨٥٧ ، ٨٥٨ ،
٩٠٥ ، ٩١٦ ، ١٢٦٨

عمال اليومية (وقف عن العمل) :
١٢٧٢

عمال كتبه : ٨٨٣

عمال مجلس بلدي الاستماعية :
٧٦٥

عمال مصلحة الاملاك : ٩٢٢

عمال مصلحة الدمغ والموازن : ٩٢٤

عمال مصلحة المواني والمناثر : ٩٣٠ ،
٩٣١ ، ٩٣٢

عمال ديوان الاوقاف الملكية : ٨٧٣

عمال مؤقتين : ٨٩٨

عمال موسميون : ٩٣٣

عمد ومشايخ : ٣٢ ، ٥٥ ، ٣٦٦ ،
٥٥٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ،
٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ :
٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ،
٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ :
٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦

غ

غلط في القانون : ٤٨١ ، ١٠٤٦ ،
١٠٤٧

غنائم : ١٦ ، ١٧

غياب دون اذن : ٤٦٥ ، ٤٦٦ ،
٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ،
٥٤٧ ، ٧٣٢ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ،
٨٦٦ ، ٨٧٠

غرامات تأخرية : ٣٠٧ ، ٣١١

غرفة مدنية بمحكمة التمييز : ٧٨ ،
٧٩

غش : ٨٢ ، ١٥٠

غضب السلطة : ٢٥٤ ، ٥٣٨ ، ٥٤٩

غلط : ٤٨٠ ، ٤٨١

ف

فصل المستخدمين خارج الهيئة
تأديبيا : ١٠١٦

فصل الموظفين المؤقتين : ١٠١٤ ،
١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١

فصل بغير الطريق التأديبي : ٢٥ ،
٢٦ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ١١٩ ،
١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ،
٤٩٠ ، ٤٩٢ ، ٧٦٦ ، ١٠٠٥ ،
١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ،
١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ،
١٢١٠ ، ١٢٢٢ ، ١٢٦٠

فصل بين السلطات : ٤٦ ، ١١٢٨

فصل بين الكادرات : ٤٩٩ ، ٥٠٠

فصل تأديبي : ٥١٨ ، ٥٥٧ ، ٥٦٨ ،
٥٦٩ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٤ ،
٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٨٣٢ ، ٨٦٢ ،
١٠٠٢

فصل عمال اليومية : ٨٦٢ ، ٨٦٣ ،
٨٦٤ ، ٨٦٥

فروق مالية : ١٠٦٠ ، ١١٠٧ ،
١١١٦ ، ١١٢٤

فساد الرضا : ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ،
٤٨٣

فسخ العقد : ٣٠٤

فصل : ٢٢ ، ٢٣ ، ٦٥ ، ١٣٦ ،
١٣٧ ، ١٩٤ ، ٢٣٨ ، ٢٣٠ ،
٣٣٤ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٧ ،
٣٧١ ، ٣٩٣ ، ٥٥٧ ، ٥٧٤ ،
٩٩٤

فصل اداري : ٨٠ ، ٣٤٢ ، ٣٣٥ ،

٤٨٧ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٧٤ ،

٨٣٣ ، ٨٦٥ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ،

٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ،

٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٣ ،

فصل الصبية : ٨٦٣

فصل العمد والمشايخ : ٩٩٢

فصل من الخدمة لبلوغ سن التقاعد :

٢٤٣ ، ٦٦٩ ، ١٠١٥ ، ١١٢٩ .

فصل مادي : ٢٥٤ ، ٥٣٨

فلسطينيون : ١٢٣٠ ، ١٢٣١

فوائد تأخرية : ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١

فصل لافناء الوظيفة : ٢٠٠٤

فصل لعدم الصلاحية : ٩٩٣ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ١٠٠١

فصل لعدم اللياقة الصحية : ٨١٢ ، ٨٢٠

فصل للانقطاع عن العمل : ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٤٧

ق

١٥٠ ، ١٦٧ ، ١٧٤ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١٥ ، ٢٢٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٩٨ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٩ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٢٤ ، ٤٤٢

قانون خاص : ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٦

٣٧ ، ١٣٤ ، ١٤٠ ، ٣٠٥

٣١٤ ، ٣٦٨ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨

قانون عام : ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤

٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٤

٨٧ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٣٩

١٤١ ، ١٥٩ ، ٢٥٥ ، ٣٠٥

٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣٨٤ ، ٣٩٤

٤٤٢ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٤٣

قانون عقد العمل الفردي : ٨٣٦

٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠

٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٥٤ ، ٨٧١

١٠٢١

قانون مدني : ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦

١٤١ ، ١٦٥ ، ٢١٨ ، ٢٧٠

٢٧٢ ، ٢٩١ ، ٣٠٥ ، ٣٠٨

٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٣ ، ٣٨٤

قاعدة تنظيمية : ٥٠ ، ٥١ ، ٨٦

١٠٢ ، ١٧٥ ، ٣١٢ ، ٤٤٢

٥١٦ ، ٦٠٢ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨

٧١٣ ، ٧١٧ ، ٧٣٤ ، ٧٥٠

٧٥٧ ، ٧٦١ ، ٨٦٥ ، ٩٣٥

١٠٤٧ ، ١١٠٩ ، ١٢٠٧ ، ١٢١٣

١٢٢٠ ، ١٢٧١

قاعدة قانونية : ٣١٢

قانون : ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢

١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦

١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠

١٣١ ، ١٣٢ ، ٥٩١

قانون اداري : ١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٣٩

١٤١ ، ٣٠٧ ، ٣١٣ ، ٣١٤

٣٢٦

قانون الاجراءات الجنائية : ١٥٠ ، ٩٨٧

قانون التضمنات : ١٢٤

قانون العقوبات : ٤٥٥ ، ٥٧٤

٥٧٦

قانون المرافعات : ٥ ، ١٠٤ ، ١٠٧

١٠٨ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢

١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦

قرار اداری (اعلامیه) : ۹۸ ، ۹۹ ،
۲۵۴ ، ۲۹۲ ، ۳۳۶ ، ۴۸۸ ،
۵۰۱ ، ۵۳۸ ، ۵۴۹ ، ۹۲۲

قرار اداری (انواعه) : ۱۰۱۲ ،
۱۰۲۶

قرار اداری (تحوله) : ۸۵۰

قرار اداری (تسبیبه) : ۱۵۱ ، ۳۲۹ ،
۳۳۰ ، ۳۳۴ ، ۳۳۵ ، ۵۱۵ ، ۵۴۰ ،
۵۵۷ ، ۵۵۸ ، ۶۱۸ ، ۱۲۵۷

قرار اداری (تصحیحه) : ۹۵۴،۵۲۹

قرار اداری (تعریفه) : ۲۴۳ ، ۳۱۵ ،
۳۱۶ ، ۳۱۷ ، ۳۱۸ ، ۳۲۱ ، ۳۲۲ ،
۳۲۳ ، ۳۲۷ ، ۳۲۸ ، ۳۸۰ ، ۴۶۱ :
۵۷۵ ، ۸۵۰ ، ۱۰۴۳

قرار اداری (حصانته) : ۲۵۴

قرار اداری (سحبه) : ۹۸ ، ۳۳۶ ،
۳۴۴ ، ۳۴۵ ، ۳۴۶ ، ۳۴۷ ،
۵۶۰ ، ۶۴۴ ، ۶۷۰ ، ۶۸۹ ، ۹۵۴ :
۱۱۹۶

قرار اداری (عیوبه) : ۲۸۳ ، ۲۸۴ ،
۳۲۹ ، ۵۲۹ ، ۶۸۹ ، ۶۹۹ ، ۷۱۳ :
۷۵۰

قرار اداری (محلّه) : ۲۹۲

قرار اداری (مدی رقابة القضاء الاداری

له) : ۲۰ ، ۸۵ ، ۹۵ ، ۲۷۶ : ۳۲۹ ،
۳۳۱ ، ۳۳۳ ، ۳۴۱ ، ۳۴۸ ، ۳۴۹ :
۳۵۰ ، ۳۵۱ ، ۳۵۲ ، ۳۵۳ ،
۳۵۴ : ۳۵۵ ، ۴۱۸ ، ۴۲۰ ، ۴۲۱ ،
۴۲۶ : ۴۸۴ ، ۵۰۷ ، ۵۱۸ ، ۵۵۲ :
۵۵۸ ، ۵۷۶ ، ۵۷۷ ، ۵۷۹ ، ۵۹۷ :
۶۳۰ ، ۶۵۲ ، ۶۵۳ ، ۷۰۱ ، ۷۰۳ ،
۹۷۲ : ۹۸۰ ، ۹۸۳ ، ۹۸۹ ،
۹۹۱ : ۹۹۷ ، ۱۰۱۰ : ۱۱۴۱ ،
۱۲۴۱ ، ۱۲۵۳ ، ۱۲۵۷ ، ۱۲۷۵

۳۹۴ ، ۴۵۰ ، ۴۵۹ ، ۴۸۰ ،
۴۸۱ ، ۷۳۵ ، ۷۴۶ ، ۸۴۱ ،
۱۰۴۷

قبول الحکم : ۲۱۰ ، ۲۳۳ ، ۱۲۱۹

قبول الدعوی : ۵۸ ، ۲۲۶ ، ۲۲۷ ،
۲۲۸ ، ۲۳۱ ، ۲۵۹ ، ۳۸۱ :
۳۸۳ ، ۱۲۱۶

قبول الطعن : ۴۳۳

قبول دعوی الالفاء : ۳۶۴ ، ۳۶۵ ،
۳۶۶ ، ۳۶۷ ، ۳۶۸ ، ۳۶۹ ،
۳۷۰ : ۳۷۱

قبول طلبات الفاء القرارات الادارية :
۳۶۴

قلمی الموظفین : ۶۶۱ ، ۶۶۲ ،
۶۶۳ ، ۶۶۴ ، ۶۶۵ ، ۶۶۶ :
۶۶۷ ، ۶۶۸ ، ۶۶۹ ، ۶۹۰

قرابه : ۲۷۰ ، ۲۷۲

قرار اداری : ۱۷ ، ۳۸۹ ، ۵۷۵

قرار اداری (اناره) : ۲۵۴ ، ۳۲۲

قرار اداری (ارکانه) : ۳۱۷ ،
۳۲۹ ، ۳۳۱ ، ۳۳۳ ، ۳۳۴ ،
۳۳۵ ، ۳۳۶ ، ۳۳۸ ، ۳۴۹

قرار اداری (اسبابه) : ۲۴۳ ، ۲۹۲ ،

۳۲۹ ، ۳۳۱ ، ۳۳۲ ، ۳۳۳ ،

۳۳۴ ، ۳۳۵ ، ۳۴۹ ، ۳۵۲ ،

۴۸۰ ، ۴۸۵ ، ۵۱۸ ، ۵۴۶ ،

۵۴۷ ، ۵۵۰ ، ۵۵۲ ، ۵۷۱ ،

۵۷۲ ، ۵۷۳ ، ۵۷۴ ، ۵۷۶ : ۵۷۷

۵۷۷ ، ۵۷۸ ، ۵۷۹ ، ۷۴۹ ،

۹۸۰ ، ۹۸۳ ، ۹۹۰ ، ۹۹۱ ،

۹۹۷ ، ۹۹۸ ، ۹۹۹ ، ۱۰۰۰

۱۰۰۳ ، ۱۰۰۶ ، ۱۰۰۷ ،

۱۰۱۰ : ۱۰۱۳ : ۱۲۵۷

قرار اداری (العلم به) : ۱۹۱

۳۵۶ ، ۳۵۷

قرينة قانونية : ٧٣٥ ، ٧٤٦
 قرينة قانونية قاطعة : ٢٥٢
 قصور الاسباب : ١٩٦ ، ١٩٨
 قضاء : ١١٨ : ٦٨٧ : ١٢٥٤

قضاء ادارى (رقابته للقرار الادارى):

٢٠ : ٨٥ : ٩٥ : ٢٧٦ ، ٣٢٩
 ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٤١ ، ٣٤٨ : ٣٥٠
 ٣٥١ : ٣٥٢ : ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥
 ٤١٨ : ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٦ ، ٤٨٤
 ٥٠٧ : ٥١٨ : ٥٥٢ ، ٥٥٨
 ٥٧٦ : ٥٧٧ ، ٥٧٩ ، ٥٩٧
 ٦٣٠ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٧٠١ :
 ٧٠٣ : ٩٧٢ : ٩٨٠ ، ٩٨٣
 ٩٨٩ : ٩٩١ ، ٩٩٧ ، ١٠١٠
 ١١٤١ ، ١٢٤١ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٧
 ١٢٧٥

قضاء ادارى (ما يطبقه من قواعد):

١٣٤ ، ١٣٦ ، ٣١٣ ، ٣٨٤

قضاء ادارى (ولايته) : ٧٠٤

قضاء بما تم يطلبه الخصوم : ٤٤٢

قضاة : ٤٦ ، ١١٤ ، ١٠١٧

قطع التقادم : ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠

١٤١ : ١٤٢ : ٣٦٨ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦

قطع ميعاد استئناف قرارات اللجان

القضائية : ٤٠٢

قطع ميعاد الستين يوما : ١٤١ ، ١٤٢

٣٥٩ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٧١ : ٣٨٤

٣٨٥ : ٣٨٦ : ٣٨٧

قوات مسلحة : ٢٦ ، ٤٣ ، ١٠١٨

١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢

١٠٢٣ : ١٠٣٩ : ١٠٤٠ ، ١١٦٥

١١٦٦ ، ١٢٢٩

قواعد آمرة : ٣٢٤

قواعد الانصاف : ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥

٣٧ ، ١٨٦ ، ٢٠٣ ، ٣٢٢ : ٣٢٧

قرار ادارى (ميعاد اتعلن فيه) :

١٤١ : ١٤٢ : ١٩١ : ٢١٣ : ٢٢٨

٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ : ٢٤٨

٢٥٤ : ٣٣٦ : ٣٥٦ ، ٣٥٧

٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ : ٣٦٣

٣٦٦ : ٣٦٨ : ٣٧١ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦

٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠

٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ : ٣٨٥

٣٨٦ : ٣٨٧ ، ٤١٤ : ٤١٥ ، ٤٤٤

٤٧٧ ، ٤٩٥ : ٤٩٦ : ٥١٩ ، ٦٦٣

٩٢٢ ، ١١٩٦

قرار ادارى (نفاذه) : ٣٢١ : ٣٢٢

٣٢٣ : ٣٢٤ : ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧

٣٢٨ ، ٧٩٢ ، ٨٥٠ ، ١٠٤٢

١٠٤٣ : ١٠٤٤

قرار ادارى نهائى : ٢١ : ٣٨٠ : ٤٦٢

٥١٩

قرار الترقية : ٤٩٦

قرار بالرفض : ٣٧٦

قرار تأديبى : ٧٩ : ٣٣١ : ٣٤٩

٣٥٠ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٥٢٨ : ٥٤٠

٥٧٥

قرار تحضيرى : ١٠٢٦

قرار تنظيمى عام : ٩٧ : ٣٢٢ : ٣٢٦

٣٢٨ : ٣٦٣ ، ٤٩٥ ، ٦٧٠

١٠٦٤ : ١٠٦٥

قرار تنفيذى : ٢٤٣ : ٥٠٩

قرار حكمى بالرفض : ٣٧٥ ، ٣٧٦

٣٧٧ : ٣٧٩

قرار فردى : ٩٧ ، ١٢٠٧

قرار قضائى : ١٧ ، ٧٩ ، ٣١٨

٣١٩ : ٥٧٥

قرار قطعى : ١٠٢٦

قرار كاشف : ٢٣٦ : ٦٦٣

قرعة عسكرية : ٩٣

٧٤٤ ، ٧٥٠ ، ٧٧٥ ، ٧٧٨ ، ٨١٩ ،
٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٣ ، ٨٩٢ ، ٨٩٥ ،
٩١٩ ، ٩٢٢ ، ١٠٦٦ ، ١٠٧٥ ،
١٠٩٦ ، ١٢١٠ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ،
١٢٧١ ، ١٢٨٠

قواعد التنسيق : ١٨٦ ، ٢٠٣ ، ٦٧٠ ،
قواعد التيسير : ١٣١ ، ٦٥٣ ، ٦٦٥ ،
٦٦٦ ، ٧٧٥

قوانين معدلة للطعن : ١٠٤ ، ١٠٨ ،
١١٢ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٦

قوانين معدلة للاختصاص : ١٠٤ ،
١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،
١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ،
١١٥

قوانين معدلة للمواعيد : ١٠٤ ،
قوانين معدلة للولاية : ١٠٧ ، ١١٣ ،
١١٤ ، ١١٥

قوة الامر المقضى به : ٦٢ ، ٦٣ ، ٧٣ ،
١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ،
٢٠١ ، ٢٥٨ ، ٢٦٤ ، ٣٤٠ ، ٣٩٠ ،
٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٤١٠ ،
٤٢٢ ، ٤٣٦ ، ٤٤٠ ، ٥٧٣

قوة القاهرة : ٣٠٥ ، ٣٠٦ ،
قوميون طبي : ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ١٢٦٣ ،
قيام الخصومة : ٢٣٨ ، ٢٤١ ،
قياد على وظيفة ذات درجة اعلى :
٦٠٧ ، ٦٠٨

٣٢٨ ، ٤٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٥٤ : ٦٥٥ ،
٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ،
٦٦١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٤ ، ٦٨٩ ، ٧٣٦ ،
٨٤٢ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ،
١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ،
١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ،
١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ،
١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ،
١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ،
١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ،
١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ،
١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ،
١٠٦٣ ، ١٠٦٥ ، ١٠٧١ ، ١٠٩٩ ،
١١٠٤ ، ١١٣٧ ، ١١٦٥

قواعد الانصاف (مستخلصين خارج
الهيئة) : ١٠٣٤

قواعد الانصاف (من يفيلون منها) :
١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٤ ،
١٠٣٥

قواعد التفسير : ١٩ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٨ ،
٦٦ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٩٠ ، ١١٢ ،
١٥٠ ، ١٥٥ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٧٢ ،
١٧٨ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٦٧ ،
٢٧٧ ، ٣٧٠ ، ٣٩٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧٩ ،
٤٨٤ ، ٤٩٠ ، ٤٩٢ ، ٥٠٠ ، ٥٠٥ ،
٥١١ ، ٥١٦ ، ٥٢٦ ، ٥٢٩ ، ٥٤٤ ،
٥٥٦ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ،
٦١٤ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ،
٦٢٤ ، ٦٣١ ، ٦٣٤ ، ٦٤٦ ، ٦٥٦ ،
٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٨ ، ٧٢٧

ك

كادر سنة ١٩٣١ : ٢٣٦ ، ٢٤٤ ،
١١١٦ ، ١١٢٢ ، ١١٢٤ ، ١١٢٦ ،
كادر سنة ١٩٣٩ : ٦٨٩ ، ٧٢٤ ،

كاتب الجلسة : ٢٠٧ ،
كادر خاص : ١٢٥٤ ،
كادر سنة ١٩٢٣ : ١١٢٦ ،

كادر عمال اليومية (تحديد المهنة
التي عين فيها العامل : ٨٤٨ ،
٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٨٦

كادر عمال اليومية (ترقية) : ٨٥٢ ،
٨٧٦ ، ٨٨٧ ، ٨٩٢ ، ٨٩٥ ، ٩١٩ ،
٩٢٠

كادر عمال اليومية (تحويل من سنك
الدرجات الى اليومية) : ٩١٤ ،
٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨

كادر عمال اليومية (تسويات على
خلاف أحكامه) : ٩٢٥ ، ٩٢٦

كادر عمال اليومية (تطبيق قواعد
الانصاف على المستفيدين بأحكامه) :
١٠٣٥ ، ١٠٣٦

كادر عمال اليومية (تطبيقه على
المستغلين الصناع والموظفين
الفنيين) : ١٧٨ ، ٨٨٤ ، ٩١٠ ،
٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ،
٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩٢٣

كادر عمال اليومية (تعيين) : ٨٤٨ ،
٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٩٧

كادر عمال اليومية (عدم انطباقه الا
على من لم يسبق انصافه أصلاً أو
سبق انصافه انصافاً غير كامل) :
٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ١٠٣٨

كادر عمال اليومية (فصل) : ٨٦٢ ،
٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥

كادر عمال اليومية (قصر تطبيقه على
عمال الحكومة المركزية وفروعها) :
٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤

كادر عمال اليومية (مدى استفادة
المعينون وقت تنفيذه أو بعد تنفيذه
من أحكامه) : ٨٧٥ ، ٨٧٦ ،
٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٩٠ ،
٩٠٠ ، ٩١٤ ، ٩١٧ ، ٩١٨

٧٢٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٨١٢ ، ٨١٨ ،
٨٥١ ، ١٠١٨ ، ١٠٣٦ ، ١٠٥١ :
١١١٣ ، ١١٢٣ ، ١١٢٦ ، ١١٦٢ ،
١٢٦٨ ، ١٢٦٣

كادر عالي : ٤٩٩

كادر عام : ١٢٥٤

كادر عمال النقل المشترك : ٢٤ ،
٤٧١ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ،
٩٢٩

كادر عمال اليومية (اجازات) :
٨٥٤

كادر عمال اليومية (اعانة غلاء
المعيشة) : ٧٥٤

كادر عمال اليومية (استثناء من
أحكامه) : ٨٨٥ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ،
٩٢٤ ، ٩٢٦

كادر عمال اليومية (ان ٦٢٪) : ٩٠٧ ،
٩٠٨ ، ٩٠٩

كادر عمال اليومية (انصاف مساعدي
الصناع) : ٨٩١ ، ٩١٩ ، ٩٢٠

كادر عمال اليومية (أيام الجمع) :
٨٥٥ ، ٨٥٦

كادر عمال اليومية (بعض الاعتراضات
التي صادفت تطبيقه) : ٩١٥

كادر عمال اليومية (تأديب) : ٥٠٣ ،
٨٥٣ ، ٨٦٠ ، ٨٦٢ ، ٨٦٥

كادر عمال اليومية (تحديد الدرجة
والاجر) : ٨٤٨ ، ٨٨٥ ، ٨٨٧ ،
٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩٢ ، ٩٠٢ ،
٩٠٣ ، ٩٠٥ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ،
٩٢١ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦

كادر عمال اليومية (تحديد الاجر على
أساس الامتحان) : ٨٩٣ ، ٨٩٤ ،
٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٩٢٦

- كادر عمال اليومية (معالجة بعض الشنود في أحكامه) : ٩٢١
- كادر عمال اليومية (مكافآت) : ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٩٠٩
- كادر عمال اليومية (مهن) : ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٨٦ ، ٨٩٩ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥
- كادر عمال اليومية (نقل) ٨٥٢ ، ٨٥٩
- كادر عمال اليومية (نقل من السنك العسكرى اليه) : ١٠٢٠ ، ١٠٣٨
- كادر عمال اليومية (نقل من اليومية الى اللرجات) : ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٩٠٥ ، ٩١٦ ، ١٢٦٨
- كادر عمال مصلحة الموانى والنائر : ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢
- كادر متوسط : ٤٩٩
- كادر موظفى التعليم البحر : ٦٧٤
- كادر هارفى : ٦٤٠
- كاهن : ٣٠
- كتاب العدل : ٥٤ ، ١٢٢٣
- كتبة المحاكم : ٧٦ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٨٧
- كتبة ومخزنجية ومساعدوهم من عمال القناة : ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩
- كشوف ترتيب الاقليمية : ٤٩٥
- كفاية الموظف : ٢١ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠٢ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٤٣ ، ٧٤٧ ، ٨٢٦ ، ١٢٥٣
- كلية البوليس : ١٢٥٣
- كلية الطب : ٧١٩
- كلية فيكتوريا : ٢٢ ، ٥١
- كنائس : ٩٥ ، ١٧٠

ل

- لائحة : ٧٠٨
- لائحة المنور : ١٢٢١
- لجان ادارية : ٤٣
- لجان الضباط بالقوات المسلحة : ٢٦ ، ٤٣
- لجان قضائية : ٢٢٠ ، ٢٨٠ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠
- لجان قضائية بالاسكندرية : ٢٢١
- لجنة اصلاح الحرمين الشريفين : ٧٧٩ ، ٧٨٠
- لجنة التأديب والتظلمات بمجلس الدولة : ٢٨
- لجنة الشياخات : ٣٦٦ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٩ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٨ ، ٩٩٠ ، ٩٩١
- لجنة توجيه اعمال البناء والهدم : ١٤٣ ، ١٤٤

٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣

لجنة قيد المحامين : ٤٥ ، ١١٥

لفت نظر : ٥٥٥

لقب علمي : ١٩٥

لواء : ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٥

لجنة شؤون الموظفين : ٢١ ، ٦٢٨

٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣

٦٤٤ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٧٠٠

٧٠١ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٨١٩ ، ١٠١٦

١٠٢٤

لجنة شؤون الموظفين ازاء الترقية :



مبدأ المساواة : ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٧

١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧

٢٧٨ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٩ ، ٥١٠

٦٠١ ، ٦٧٤ ، ٧٧٥

مبدأ المشرعية : ٣١٤ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩

مبدأ تخصيص الانصاف : ١٠٣٧ ، ١٠٣٨

مبدأ تدرج القواعد القانونية : ١١٨
متجر : ٨٥٠

متطوع : ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢

١٠٢٣ ، ١٠٣٨ ، ١٠٤٠ ، ١١٣١

١١٢٨ ، ١١٥٦ ، ١١٦٠ ، ١١٦١

١١٦٦ ، ١١٦٦

مجال زمني للقانون : ١٠٠ ، ١٠١

١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨

١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣

١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٢ ، ١٥٥

٢٢٨ ، ٢٨٥ ، ٣٦٩ ، ٤٠٩ ، ٤٧٥

٤٩٨ ، ٥٨٠ ، ٥٩١ ، ٦٣٨ ، ٦٩٣

٧٠٤ ، ٧٧٧ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥

٨٤٦ ، ٨٩٩ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦

١٠٦٥ ، ١١١٦ ، ١١٢٤ ، ١١٨٠

١٢٠٣

مأثون (تعيينه) : ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨

مأثون (فصله) : ٥٤٦

مأثون (مدد خدمة) : ١٠٢٥ ، ١١٨٧

مأموري الضبطية القضائية : ١٧

ما يجب التظلم منه من القرارات
الادارية من علمه : ٥١٩ ، ٥٢٨ ، ٥٥٩ ، ٩٨٨

ما يجوز استئنافه من الاحكام : ٤٠٩

ما يجوز الطعن فيه من الاحكام امام
المحكمة الادارية العليا : ٤٢٢ ، ٤٤١ ، ٤٤٢

ما يخرج عن اختصاص القضاء الاداري :

٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦

٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢

١١٩ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٧٣

٢٢٩ ، ٢٦٣ ، ٥٥٥ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣

١٢٧٠

ما يطبقه القضاء الاداري من قواعد :
٣٨٤ ، ٤٨٠

مبان : ١٤٣ ، ١٤٤

مبدأ الفصل بين السلطات : ٤٦ ، ١١٣٨

محكمة أمام مجالس عسكرية : ٥١٧
محكمة تأديبية : ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ،
٧٩ ، ١٥٠ ، ٣٦٧ ، ٥٣٠ ، ٥٣٦ ،
٥٤٠ ، ٥٥٦ ، ٥٦٩ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ،
٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦

محكمة جنائية : ٥٦٩ ، ٦٢٢

محاماة : ٤٥ ، ١١٥ ، ٢١٢ ، ٤١١ ،
١٢١٧

مخبرين : ٧٦

محكمة إدارية عليا : ٧٩ ، ١١٦ ،
٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ،
٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ،
٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ،
٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ،
٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ،
٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ،
٤٤٣ ، ٤٨٤

محكمة إدارية عليا (الطلبات والاسباب
امامها) : ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ،
٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ،
٤٣٠ ، ٤٣١

محكمة النقض : ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ،
٢٦٦ ، ٢٦٧

محكمة عليا بدمشق : ٧٨ ، ٨٠ ،
١٩٤ ، ٢٦٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦

كل القرار الإداري : ٢٩٢ ، ٣٢٥ ، ٤٨٨ ،
محلات عمومية : ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٣٨٠

محو العبارات الجارحة : ١٧٤

محولجي : ٤٣٦ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣

مخالفات إدارية : ٦٨ ، ٧٦

مخالفات مالية : ٧٦ ، ٥٢٩ ، ٥٤٨ ،
٥٤٩

مخالفة القانون : ١٢ ، ٩٩ ، ١٤٥

مجالس المديرية : ٦٧ ، ٧٠ ، ٧١ ،
٢١٦ ، ١٠٤٢ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ،
١١٢٧ ، ١١٣٨ ، ١١٥١ ، ١١٩١ ،
١١٩٢ ، ١١٩٩

مجالس انضباطية : ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ،
مجالس بلدية وقروية : ٢٢٣ ، ٢٧٤ ،
٨٧٢ ، ٨٧٤ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ،
١١٥٣ ، ١١٩٣

مجالس عسكرية : ٥١٧

مجلس أعلى للبؤيس : ٥٠٩ ، ٥١٥

مجلس الأمة : ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٤٤

مجلس البرلمان : ١١٢٨

مجلس البولة : ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ١٢١٩ ،
١٢٥٤

مجلس البولة الفرنسي : ٧٩

مجلس الضابطة الجمركية : ٥٢٨

مجلس الغنائم : ١٦ : ١٧

مجلس بلدي الاسكندرية : ٦٤٩ ،
١١٧٨ ، ١٢٦٧

مجلس بلدي الاسماعيلية : ٧٦٥

مجلس تأديب : ٧٥ ، ٧٩ ، ٣٥٠ ،
٣٦٧ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ،
٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٧٣ ، ٧٠٠ ، ١٢٧٤

مجلس ملي : ٣٠

مجلس نقابة المهن الطبية : ٣١٨ ، ٣١٩

مجند : ٦٧٣

محاكم إدارية : ٢٨٠ ، ٣٩٨ ، ٤٠٦ ،
٤٠٩

محاكم إدارية بالاسكندرية : ٧٢ ، ٢٢١

محاكم تأديبية : ٧٩ ، ٤١٩ ، ١٢٧٨

محكمة العمدة والمشايخ : ٩٦٩

مدد خدمة سابقة (اثرها نى الترقية):
٦٨٣ ، ٦٨١

مدد خدمة سابقة (ارباب المؤهلات) :
١١٣٨ ، ١١٤٦ ، ١١٥٤ ، ١١٥٦ ،
١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٧

مدد خدمة سابقة (الحق فى ضمها) :
١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠

مدد خدمة سابقة (المدد التى تحسب):
١٠٢٥ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٥٢ ،
١١٥٣ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨

مدد خدمة سابقة (تطوع) : ١١٣١ ،
١١٣٨ ، ١١٥٦ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ،
١١٦٢ ، ١١٦٦

مدد خدمته سابقة (تعليم حر) :
٦٧٤ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١

مدد خدمة سابقة (تتليف) : ٦٨٨
مدد خدمة سابقة (تمرين) : ١١٣٥ ،
١١٥٥ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٦٩ ،
١١٧٠

مدد خدمة سابقة (خدمة خارجون عن
هيئة العمال) : ١١٤٥ ، ١١٥٤ ،
١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨

مدد خدمة سابقة (شروط ضمها) :
١١٣١ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٦ ،
١١٤٥ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ،
١١٥٠ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ،
١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ،
١١٧٦ ، ١١٨١ ، ١١٨٤

مدد خدمه سابقة (طلب ضمها) :
١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٦٨ ، ١١٨٢ ،
١١٨٣

مدد خدمه سابقة (عمال اليومية) :
١١٤٥ ، ١١٥٤ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ،
١١٥٨

٣٢٩ ، ٣٥٢ ، ٥٩٦ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ،
٦١٤ ، ٦٤٨ ، ٦٨٩ ، ٧١٣

مد الخدمة : ٦٦٩ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ،
١١٩٩

مدارس الاقباط الكبرى : ١٠٤٨

مدرس : ١٠٩٠ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ،
١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٦٧ ، ١١٨٥

مدرس خارج هيئة التدريس : ١٩٥
مدرسه الحركة والتلفراف : ١٠٥٥ ،
١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩

مدرسه المحصلين والصيارفة : ٨٤٤ ،
١٠٥٤ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١

مد مدة الوقف : ١٢٧٨

مدة الاختبار : ١٢٠٤

مدة التجنيد : ٥٨١

مدة التقادم : ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦

مدة التمرين : ١١١١ ، ١١٣٥ ،
١١٥٥ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٦٩ ،
١١٧٠

مدد خدمة سابقة : ١١٣١ ، ١١٤٢ ،
١١٥٦ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٩ ،
١١٨٠

مدد خدمة سابقة (اتحاد العمال
السابق مع اللاحق) : ١١٤٧ ،
١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٦٧ ،
١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ،
١١٨٧

مدد خدمة سابقة (اثرها على المرتب):
١١٣٧

مدد خدمة سابقة (اثرها على قانون
المعادلات) : ١٠٧١

مدد خدمه سابقة (اثرها فى الاقدمية):
٧٢٥ ، ١١٣٧

٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ،
٨٠٢

مرتب الإقامة بالصحراء لعمال اليومية :
٧٩٨ ، ٧٩٧

مرتب عن مدة الوقف : ١٢٧١ ،
١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ،
١٢٧٦ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠

مرشد : ٥٠

مرض : ٤٦٤ ، ٥٠٧ ، ٦١٧

مرفق التعليم : ٢٢ ، ٥١ ، ٦٧ ، ٢٥٦ ،
٣٨٩ ، ٣٥٤

مرفق المرور بالقناة : ٢٣ ، ٥٠

مرفق النقل : ٢٤

مرفق عام : ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٣ ،

٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٥٤ ، ٦٠ ، ٧٢ ،

٨٧ ، ٩٢ ، ١٣٤ ، ١٤٩ ، ٢٥٥ ،

٢٧٥ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣١٤ ، ٣٢٦ ،

٣٨٤ ، ٤٣٦ ، ٤٥٥ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ،

٥٥٧ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦١٠ ، ٦٧١ ،

٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٣ ،

٨٤٤ ، ٨٤٦ ، ٨٥٦ ، ٩٩٣

مركز التنظيم والتدريب بقلوب :

٣٨١ ، ١٢٦٦

مركز تنظيمي عام : ٨٧ ، ٣١٤ ، ٣٢٦ ،

٦٨٨ ، ٧٤٣

مركز ذاتي : ١٥٩ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ،

٣٤٥ ، ١٢٦٢

مركز شرطي : ٦٨٨ ، ١١٥٦

مركز عقلي : ٨٧

مركز قانوني : ١٠ ، ١٣ ، ٣٨ ، ٦٨ ،

٧٩ ، ٩٣ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٤٦ ، ١٥٥ ،

١٦٨ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ،

١٩١ ، ٤٤٢ ، ٤٥٨ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ،

مدد خدمه سابقه (فروق مالية) :
١١٣٤

مدد خدمة سابقة (مجالس المديرية) :
١١٣٨ ، ١١٥١

مدد خدمة سابقة (مجالس بلدية) :
١١٧٨

مدد خدمة سابقة (مدد في ديوان
الاوقاف الخصوصية) : ٧٢٧

مدد خدمة سابقة (مدد في عمل
حكومي) : ١١٧١

مدد خدمة سابقة (مدد قضيت في
وظائف الدرجة الثانية فما فوقها
في سلك المستخدمين الخارجين عن
الهيئة) : ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ١١٦٣ ،
١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦

مدد خدمة سابقة (مدرسي التربية
البدنية) : ١١٦٧

مدد محسوبة في المعاش : ٤٩٣ ،

٥٨١ ، ٧١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ،

١١٣٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ،

١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ،

١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ،

١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦

مدة خدمة اعتبارية : ١٢١٠

مدة خدمة فعلية : ١٢١٠

مدير عام : ٣٧٢

مديرية الجمارك العامة : ٥٢٨ ، ٥٥٩

مرافق بلدية : ٢٧٥

مرتب : ١٤ ، ٦٤ ، ٧٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ،

٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٧٣٠ ،

٧٤١ ، ٧٤٢

مرتبات اضافية : ٢٢٩ ، ٧٧٤

مرتب اقامة بالصحراء : ٧٩٤ ، ٧٩٥ ،

مستغلم خارج الهيئة : ٤٦٩ ، ٥٦٣ ،
٦٥٧ ، ٨٦١ ، ٩٦٧ ، ١٠٣٤ ،
١٠٦٧ ، ١٢٦٢ ، ١٢٧٦

مستغلم خارج الهيئة (استفادته من
كادر العمال) : ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ،
٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ،
٩٢٣ ، ٩١٨

مستغلم خارج الهيئة (مدد خدعة
سابقة) : ١١٦٥ ، ١١٦٦

مستغلم على اعتماد : ٧٣٨

مستغلم مؤقت : ٨٦٩ ، ١٠٢٢ ، ١٢٧٤

مستغلموا البلوك والمناورة : ٨١٧

مستغلموا الدريسة والاشارات : ٨١٧

مستغلمى الحكومة : ٨٣٦

مستغلمين صناع (استفادتهم من
أحكام كادر العمال) : ٩١٠ ، ٩١١ ،
٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ،
٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩٢٣

مستغلمين مؤقتين : ١٠١٥

مستشارى المحكمه الاداريه العليا :
٢٦٨

مشرح شعبى متنقل : ٧٦٤

مسئولية : ٣٣٢ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ،
٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ،
٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩

مسئولية عقدية : ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ،
٣١١

مسئولية عن الافعال المادية : ٤٥٤

مسئولية وزارية : ٣٧٢

مشايخ : ٥٥ ، ٩٨٥

مشروع ذو نفع عام : ٢٥٥

مصادر الالتزام : ١٣٥

٤٩٨ ، ٥٠٩ ، ٦٧٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ،
٧٠٤ ، ٧٢٣ ، ٧٧٥ ، ٨٢١ ، ٨٧٦ ،
٨٩٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١١٢٠ ،
١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٧ ،
١١٣٠ ، ١٢٠٠

مركز قانونى ذاتى : ٩٩ ، ١٠٢ ،
١٠٣ ، ١٩٥ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٤٩٨ ،
٦٢١ ، ٦٣٨ ، ٦٦٣ ، ٧٠٥ ، ٧٣٠ ،
٧٤٢ ، ٧٤٥ ، ٨١٤ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ،
٨٥٢ ، ٨٥٧ ، ٨٩٦ ، ٩٢٥ ، ٩٤٦ ،
٩٤٨ ، ٩٦٧ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٤ ،
١٠٦٥ ، ١٠٨٢ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ،
١١٩٩

مركز قانونى عام : ٦٣٨ ، ٧٣٠ ،
٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٩٩٣ ،
١١٧٩ ، ١١٨٠

مركز قانونى مباشر : ٢٤٣
مركز لاتحى : ٥٠ ، ٥١ ، ٥٤ ، ١٧٥ ،
٥٨٠

مركز مؤقت : ٩٣٦ ، ٩٥٢

مركز نهائى : ٩٣٦

مزاولة المهنة خارج التوظيفة : ٧١٩ ،
٧٢١

مسابقة : ٦٥١

مسنح وابورات : ٨١١

مساعد صانع : ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٩٠٠ ،
٩١٩ ، ٩٢٠

مساند مبخر : ٨٥٠

مساعدة قضائية : ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ،
٢٢٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ،
٤٠٣ ، ٣٨٦

مساواة : ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ،
١٣٠ ، ١٣١ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ،
٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٩ ، ٥١٠ ، ٦٠١ ،
٦٧٤ ، ٧٧٥

مصاريف اداريه : ٣١١
 مصالح فردية : ١٣٤ ، ٢٥٥ ، ٢٠٤ ، ٣١٤ ، ٣٨٩ ، ٤٥٦
 مصانع حربية : ١١٨٨ ، ١١٨٩
 مصاهرة : ٢٧٠ ، ٢٧٢
 مصرف مالى : ٧٦٤ ، ١٢٣٦ ، ١٢٤٩
 مصروفات السعوى : ٢٠٩ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٦٣ ، ٢٨٣ ، ٧٣٣ ، ٨٠٢
 مصلحة الاملاك : ٧٨٨ ، ٩٢٢
 مصلحة الاموال المقررة : ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١٢٥٥
 مصلحة التفرقات والتليفونات : ٧٩٣ ، ٨٠٧ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦
 مصلحة الجمارك : ٥٠٠ ، ٦٥٠ ، ٦٥١
 مصلحة الجمارك بسوريا : ٥٢ ، ٢٢٥
 مصلحة الخزانة : ١٣١ ، ٢٩٤ ، ٣٠٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٦٥٦ ، ٧٦٦ ، ٧٧٨ ، ٨٤٣ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٩٢١
 مصلحة النسخ والموازن : ٩٢٤
 مصلحة الرى : ٦٤٠ ، ٦٤١
 مصلحة السكك الحديدية : ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٨٠٣ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٦٠ ، ٩٢١ ، ١٠١٥ ، ١٢٢٠ ، ١٢٧٠
 مصلحة الطرق والكبارى : ٢٢٢
 مصلحة الطيران المدني : ١٩ ، ١١٠٨
 مصلحة المباني : ٦٤٠ ، ٦٤١
 مصلحة المساحة : ٦٠٩
 مصلحة الموانئ والمنائر : ٦٢٦ ، ٧٧٠ ، ٧٧٥ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢
 مصلحة خفر السواحل : ١٠٢١ ، ١٠٢٢
 مصلحة خاصة : ١٣٤ ، ٢٥٥ ، ٢٠٤ ، ٣١٤ ، ٣٨٩ ، ٤٥٦
 مصلحة عامة : ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٤ ، ١٣٤ ، ١٧٠ ، ١٧٥ ، ٢٥٥ ، ٢٧٦ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٤ ، ٣١٤ ، ٣٢٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩٤ ، ٤٣٦ ، ٤٥٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦١٠ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٧
 مصلحة فى السعوى : ٢٦١ ، ٢٦٢
 مصلحة فى تنفيذ الاحكام : ١٩٣
 مصلحة مياه حلب : ٧٨
 مطاحن : ٩٦ ، ٩٧
 منادلات دراسية : ١٤ ، ٢٠٦ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٧٢٧ ، ٧٦٧ ، ٩٤٤ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٦ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٥٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٦٠

مصاريف اداريه : ٣١١
 مصالح فردية : ١٣٤ ، ٢٥٥ ، ٢٠٤ ، ٣١٤ ، ٣٨٩ ، ٤٥٦
 مصانع حربية : ١١٨٨ ، ١١٨٩
 مصاهرة : ٢٧٠ ، ٢٧٢
 مصرف مالى : ٧٦٤ ، ١٢٣٦ ، ١٢٤٩
 مصروفات السعوى : ٢٠٩ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٦٣ ، ٢٨٣ ، ٧٣٣ ، ٨٠٢
 مصلحة الاملاك : ٧٨٨ ، ٩٢٢
 مصلحة الاموال المقررة : ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١٢٥٥
 مصلحة التفرقات والتليفونات : ٧٩٣ ، ٨٠٧ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦
 مصلحة الجمارك : ٥٠٠ ، ٦٥٠ ، ٦٥١
 مصلحة الجمارك بسوريا : ٥٢ ، ٢٢٥
 مصلحة الخزانة : ١٣١ ، ٢٩٤ ، ٣٠٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٦٥٦ ، ٧٦٦ ، ٧٧٨ ، ٨٤٣ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٩٢١
 مصلحة النسخ والموازن : ٩٢٤
 مصلحة الرى : ٦٤٠ ، ٦٤١
 مصلحة السكك الحديدية : ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٨٠٣ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٦٠ ، ٩٢١ ، ١٠١٥ ، ١٢٢٠ ، ١٢٧٠
 مصلحة الطرق والكبارى : ٢٢٢
 مصلحة الطيران المدني : ١٩ ، ١١٠٨

- معاشات عسكرية : ١٠٩ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٧
- معافاة : ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ٢٢٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٤٠٣
- معالجه بعض الشنوذ في تطبيق كادر العمال : ٩٢١
- معاهدة سيفر : ١٥٣
- معاهدة لوزان : ١٥٣ ، ١٦٠
- معلمي التربية البدنية : ١١٦٧ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٢
- معلمي القرآن الكريم : ١٠٤٢ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧
- معهد التربية الابتدائي : ٣٧٩
- معهد ثقافي جمركي : ٥٠٠
- معيد : ٧٠٢ ، ٧١٦ ، ٧٤٤
- معيار موضوعي : ٣٠٥
- مقابل خدمات : ٣٢
- مقرىء : ٦٧٢
- مكافآت الموظفين المؤقتين (حساب) : ٨٢١
- مكافآت الموظفين المؤقتين (علم) : ٨٦٩ ، ٨٠٢٢
- مكافآت الموظفين المؤقتين (مكافأة عن المدة الباقية لبلوغ الخامسة والستين) : ١٢٠٠
- مكافأة عمال اليومية : ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٧٠ ، ٩٠٩
- مكافأة استثنائية : ٨٠٢
- مكافأة العمال الخاضعين لعقد العمل الفردي : ٨٤٢
- معادلات دراسية لعمال اليومية : ١٠٦٧
- معادلة شهادة الابتدائية : ١٠٤٨ ، ١٠٤٩
- معارضة : ٦ ، ٨٣
- معاشات (احوالة الى المعاش) : ٢٤٣ ، ٥١١ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٧٨ ، ٦٦٩ ، ١٠١٥ ، ١١٢٧ ، ١١٢٩
- معاشات (احتياطي المعاش) : ١٢٢٠
- معاشات (الجمع بين أكثر من معاش) : ٤١١ ، ١٢١٧
- معاشات (تثبيت) : ١٠٦٧ ، ١٠٧٤ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠٤ ، ١٢٢٠ ، ١٢٣٧
- معاشات (سقوط الحق في المعاش) : ٥٥٦
- معاشات (سن الاحالة للمعاش) : ١٠١٥ ، ١١٢٧ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٧ ، ١٢٣٦
- معاشات (سوريا) : ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١
- معاشات (ولد محسوبة في المعاش) : ٤٩٣ ، ٥٨١ ، ٧١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ١١٣٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦
- معاشات (منازعة في المعاش) : ١٢١٦ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩
- معاشات استثنائية : ٤٩١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣

مكافأة تشجيعية : ٢٤٦
 مكافأة عمالة اليومية (حساب مكافأة
 انتهاء الخدمة) : ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٩٠٩
 مكافآت عمال اليومية (سقوط الحق
 في مكافأة انتهاء الخدمة) : ٨٦٦ ،
 ٨٧٠
 مكافأة على سبيل المنحة : ٥١٤
 مكافأة عن أعمال اضافية : ٥٩ ،
 ١٣١ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٨٠٣ ،
 ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦
 مكافأة مقابل خدمات للعمد والمشايع :
 ٣٢
 مكنتية الاحدية : ٨٩٩
 ملائمة تشريعية : ٧٩
 ملائمة تقديرية : ١١ ، ١٢ ، ١٣ ،
 ٢٠ ، ٣٨ ، ٨٠ ، ٩١ ، ٩٤ ،
 ٩٥ : ١٨٢ ، ١٨٤ ، ٢٤٣ ، ٢٥١ ،
 ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ،
 ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٢٥ ، ٣٣٣ ،
 ٣٤٩ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ،
 ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٤١٨ ، ٤٥٧ ،
 ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ،
 ٥١٤ : ٥١٨ ، ٥٢٥ ، ٥٥٧ ،
 ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٩ ، ٥٧٩ ،
 ٥٨٤ : ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ،
 ٥٨٨ : ٥٩٢ ، ٥٩٤ ، ٥٩٧ ،
 ٥٩٩ : ٦٠١ ، ٦٠٥ ، ٦٠٧ ،
 ٦٥٣ : ٦٧٦ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ،
 ٧١١ ، ٧٤٩ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ،
 ٨٩٥ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩٢٨ ،
 ٩٨٣ ، ٩٨٥ ، ٩٨٩ ، ٩٩٥ ،
 ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ١١١٠ ، ١١١٢ ،
 ١١٢٤ ، ١١٢٩ ، ١١٤١ ، ١١٨٩ ،
 ١٢٩٠ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٨ ،
 ١٢٥١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٧٥
 ملاحظ : ٨٨٧
 ملاحظ أسماك : ٩٠١
 ملاحظو المناثر : ١٢٣٤ ، ١٢٣٥
 ملاحظون صحيون : ١١٠٥
 ملاك الجمارك : ٦٥٠ ، ٦٥١
 ملف خدمة الموظف : ٥١١ ، ٥١٢ ،
 ٩٩٨ ، ٩٩٩
 ممارسة : ٢٩٦
 منازعات ادارية : ٥ ، ٨ ، ٢٩ ، ٢١٣ ،
 ٢٣١
 منازعات التسوية : ٣٥
 منازعات متعلقة بالرواتب : ١٤ ، ١٥ ،
 ٣٩ ، ٤٣ ، ٦٤ ، ١١١ : ١٧٥ ،
 ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ : ٢٤٨ ،
 ٧٧٤
 منازعة خاصة بالالغاء : ١٧٥
 منازعة في اجر : ١٧٦
 منازعة في استحقاق بدل التخصيص :
 ٧٧٤
 منازعة في اعانة غلاء المعيشة : ٢٠٩
 منازعة في المعاش : ١٢١٦ ، ١٢١٨ ،
 ١٢١٩
 منازعة في علاوة : ٢٨
 منازعة في مكافأة : ٥٩
 مناقصات : ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ ،
 ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢
 مناقصات (الفاوها) : ٣٠٠ ، ٣٠٢ ،
 ٣٠٢
 منحة : ٥١٤
 منسبين : ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧

مؤهل فنى متوسط : ٧٧١
 موظف بصفة غير منتظمة : ٧٥٧
 ٧٥٩ ، ٧٥٨
 موظف خارج الهيئة : ٧٤ ، ٦٦٢
 موظف دائم : ٥٢٢ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ،
 ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٤ ، ١١٢٧ ،
 ١٢٣٦ ، ١٢٣٧
 موظف داخل الهيئة : ٧٤ ، ١١٩٧ ،
 ١١٩٨
 موظف داخل الهيئة من الفئة العالية :
 ٤٨
 موظف ضعيف الكفاية : ٧٥
 موظف عام : ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٣ ،
 ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٥٥ : ٦٠ :
 ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ١٠٢٥ : ١٠٣٤
 موظف غير دائم : ٥٢٢
 موظف فنى مؤقت (استفسادته من
 كادر العمال) : ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ،
 ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ،
 ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩٢٣
 موظف مساعد : ١٢٢٤
 موظف من الحلقة الاولى : ٥٢ ، ٥٤
 موظف من الفئة العالية : ٥٠ ، ٥١ ،
 ٥٢ ، ٥٣
 موظف من غير الفئة العالية : ٥٥ ،
 ٦٠
 موظف مؤقت : ٥٢٩ ، ١٠١٤ ،
 ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ،
 ١١٢٧ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ،
 ١٢٤٠ : ١٢٤١
 موظف مؤقت على وظيفة دائمة :
 ١١٩٧ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠
 موظف نصف الوقت : ٧١٩

٦٥٨ : ٦٥٩ : ٦٦٠ : ٦٦١ :
 ٦٧٤
 منشآت : ١٤٣
 منع سماع السوى : ٢٥ ، ٤١ ، ٤٢ ،
 ١٢٩
 مهن : ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٨٦ ،
 ٨٩٢ ، ٨٩٩ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ،
 ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥
 مهن حرة : ٩٨ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ،
 ٤٦٢
 مهندس : ١٣١
 مؤذن : ٢٠١ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ،
 ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٢٢١
 مؤسسات عامة : ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ،
 ٤٨ ، ٤٦١ ، ٤٧١ ، ١٢٠٩
 مؤهلات جامعية : ١٠٨٣ : ١٠٨٤ :
 ١٠٨٥ : ١٠٨٦ : ١٠٨٩ : ١١٠٠ :
 ١١٠١
 مؤهلات دراسية : ٢٠١ ، ١٠١٩ ،
 ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ،
 ١٠٣٣ : ١٠٣٥ : ١٠٣٦ : ١٠٤٠ :
 ١٠٤٢ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ :
 ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ :
 ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ :
 ١٠٥٩ : ١٠٦٠ : ١٠٦١ : ١٠٦٢ :
 ١٠٦٣ ، ١٠٦٥ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ :
 ١٠٧٧ : ١٠٩٣ : ١٠٩٧ : ١١٠٨ :
 ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٤ :
 ١١١٥ : ١١١٧ : ١١١٨ : ١١١٩ :
 ١١٢٠ : ١١٢١ : ١١٢٢ : ١١٢٣ :
 مؤهل تربوى : ٦٠٢
 مؤهل تكميل : ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ،
 ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٩ ، ١١٠٠ :
 مؤهل على : ٤٧٣

ميزانية : ١٣٤ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٨ ،
٥٨٢ : ٦٠٤ : ٦٠٥ : ٦٠٦ ، ٧٢٨ ،
١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ،
١٢٤٢ : ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ،

ميعاد الستين يوما : ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٩١ ،
٢١٣ ، ٢٢٨ : ٢٤٣ : ٢٤٥ ، ٢٤٦ ،
٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٤ ، ٢٣٦ :
٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ،
٣٦٢ : ٣٦٣ : ٣٦٦ : ٣٦٨ ،
٣٧١ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ،
٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ،
٣٨٣ : ٣٨٤ : ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ،
٤١٤ ، ٤١٥ : ٤٤٤ : ٤٧٧ ،
٤٩٥ : ٤٩٦ : ٥١٩ : ٦٦٣ ،
٩٢٢ ، ١١٩٦

موظف وكيل : ٤٧٠ ، ١٢٢٥
موظفي البرلمان : ٧٢٩ ، ١١٢٨
موظفي الخلقين الثانية والثالثة :
٧٨

موظفي الدرجة الثامنة : ٧٤١

موظفي المحاكم : ٧٦

موظفي ومستخدمى مجالس المديرية :
٨٤٥

موظفين فى كادرات خاصة : ٤٨

مواعيد : ١٠٠ ، ٢١٤ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ،
٤١٤ ، ٤١٥ ، ٧٧٦

موامات : ١١٩٤

ن

٦٣٤ : ٧٠٧ : ٧٤٥ : ٧٥٠ :
٨٣٠ ، ٩٦٧ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ :
١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١١٥٦ ، ١٢١٣ :
١٢٧١

نشر القانون : ١٠٠

نشر القرارات الادارية : ٣٦٣

نشرات مصلحة : ٣٦١ ، ٣٦٢

نظار ومعاونوا المحطات : ٨١٧

نظام اجتماعى : ١٧٢

نظام عام : ٧ ، ٩٥ ، ١٥٩ ، ٢٨٧ :
٣٩٤ : ٤٣٣

نظراء : ٤٧٣ ، ٤٧٩

نظرية الضرورة : ١٢٠

نفاذ اتصرفات : ٣٢٦

ناد : ١١٥٣

نجاح من السنة الرابعة الى السنة
الخامسة الثانوية : ١١٠٩

نائب : ٣٨ ، ٦٩ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦

٧٨٧ : ٧٩٠ : ٧٩٤ : ٨٢٩

نائب لوظيفة ذات درجة اعلى : ٦٠٧ ،
٦٠٨

نائب مستشارين لمحكمة النقض :
٢٦٧

نزاع متفرع عن النزاع الاصلى : ٦٢

نزع ملكية للمنفعة العامة : ٢٥٥

نساخين : ٦٨٧

نسب الترقية : ٦٠٣ ، ٦٠٩

نسخ التشريع : ١٣٢ ، ١٣٣ ، ٥٩١

نقل من الكادر الفني العالي أو الإداري
إلى الكادر الفني المتوسط أو الكتابي :
١٢٥٢ ، ١٢٦٠

نقل من الكادر المتوسط إلى الكادر
العالي : ٧٤٢ ، ١١١٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ،
١٢٦٤ ، ١٢٦٥

نقل من المصانع الحربية إلى مصالح
أخرى : ١١٨٩

نقل من اليومية إلى الدرجات : ٨٥٧ ،
٨٥٨ ، ٩٠٥ ، ٩١٦ ، ١٢٦٨

نقل من سلك إلى آخر : ١٠٣٨ ،
١٢٥٨ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١

نقل من فرع إلى آخر : ١٢٤٤

نقل من كادر خاص إلى الكادر العام :
١٢٥٤

نقل من كادر أدنى لكادر أعلى :
٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ١٢٤٥

نقل من كادر إلى آخر : ١٩ ، ٢٠ ،
١٩٣ ، ٢٦١ ، ٣٧٨ ، ٤٥٨ ،
٤٩٧ ، ٦٨٦ ، ١٢٤٥

نقل من مجالس البلديات إلى الحكومة :
١١٩٣

نقل من مجالس المديرية للحكومة :
١١٩٢ ، ١١٢٨

نقل من مجلس بلدى الاسكندرية إلى
الحكومة وبالعكس : ١١٧٨ ، ١٢٦٧

نقل من وحدة إلى أخرى : ١٢٤٣

نقل من وزارة أو مصلحة إلى وزارة
أخرى : ٦١١ ، ٦٢٢ ، ٦١٣

نقل من وظيفة إلى أخرى : ١٢٤٦ ،
١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ،
١٢٥١ ، ١٢٥٣

نفاذ اقرار الإدارى : ٣٢١ : ٣٢٢ :
٣٢٣ : ٣٢٤ : ٣٢٥ : ٣٢٦ ، ٣٢٧ ،
٣٢٨ ، ٧٩٢ ، ٨٥٠ ، ١٠٤٢ :
١٠٤٣ : ١٠٤٤

نقابات : ٣١٨ : ٣١٩ : ٤٦٠ : ٤٦١ :
٤٦٢ : ٤٦٣

نقابة المهن الزراعية : ٤٦٣

نقابة المهن الطبية : ٤٦١ ، ٤٦٢

نقص : ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦

نقل : ٣٨ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٤٥٨ ، ٥٣٥ :
٥٤٧ : ٦٩٥ : ١٢٦٩

نقل الدرجات : ٦٨٧ : ١٢٦٦

نقل العامل من فئة إلى أخرى : ٨٥٢

نقل إلى السلك الدبلوماسى والقنصلى :
٨٢٨

نقل إلى خارج السلك القضائى
١٠١٧

نقل تبعاً لنقل الدرجات : ٦١٣ ،
١٢٤٥ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦

نقل درجات من كادر إلى آخر : ١٩

نقل عمال اليومية : ٨٥٢ ، ٨٥٩

نقل لالغاء الوظيفة : ١٢٥٧

نقل مكاني : ٢٠ ، ٣٨ ، ٥٦٢ ،
١٢٤٨ : ١٢٧٠

نقل من الدرجة الثانية خارج الهيئة
إلى الدرجة التاسعة : ١٢٦٢

نقل من السلك الدبلوماسى إلى الكادر
الإدارى : ١٢٥٢

نقل من السلك العسكرى إلى اليومية :
١٠٣٨ ، ١٠٢٠

نقل من الكادر الإدارى إلى الكادر
الكتابى : ١٢٦١

- نقل من وظيفة الى وظيفة درجتها أقل : ١٢٥٥
نقل يفوت الترقية : ١٢٥٦
نيابة عمومية : ١٠١٧ ، ١٢٥٤
نيابة عن النبوة : ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٤٢ ، ٢٧١
نقل نوعي : ٢٠ ، ١٢٦٤
مساعد صانع : ٨٥٩
نقل من وظيفة عامل عادي الى وظيفة

ه

- هـ : ١٤٣ ، ١٤٤
هيئات ادارية : ٣١٨ ، ٤٦١
هيئات التدريس : ٣١٨
هيئة قنات السويس : ٢٣ ، ٥٠
هيئة مفوضي النبوة : ٦ ، ٦٦ ، ١٧٥ :
٢٠٤ ، ٢٠٥ : ٢٦٩ : ٤٢٣ :
٤٢٥ : ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ،
٤٢٩ : ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٥ ،
٤٣٦ : ٤٣٧ : ٤٣٨
هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية :
٧٩ ، ١٩٥ ، ٧٠٣ ،
٧٠٤ : ٧٠٥ : ٧٠٦ : ٧٠٧ :
٧٠٨ : ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ :
٧١٧ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ :
٧٤٤ : ١٢٥٧
وزان : ٨٨٦ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥
وزير : ٢٤٢
وزير مفوض : ١٨٨
وضع اليد : ٢٩٢
وظائف اخرى : ٥٨٩
وظائف عامة : ٥٥ ، ١٢٨
وظائف غير متميزة : ٦٠٤ ، ٦٠٦ ، ٦٠٩

و

- واجبات الموظف : ٥٤١ ، ٥٤٢ ،
٥٤٣ : ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٧٠ ،
٥٧٢ : ٥٨٧ : ٧١٩ ، ٨٠٥ ، ٨٥٦
واقعة قانونية : ١٥٥
وجوب التنظيم من القرارات الادارية
وعلم وجوبه : ٥٢٨ ، ٥١٩ ، ٩٨٨ ، ٥٥٩
وجود القرار الاداري : ٣١٦
وزارة الخارجية : ١٨٨

وقف عن العمل (عمال اليومية) :
١٢٧٢

وقف ميعاد الطعن في قرارات اللجان
انقضائية : ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ :
٤٠٢

وكيل الوزارة : ٣٧٢ ، ١٢٧٤ ،
١٢٧٥

وكيل وزارة دائم : ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ :
٨٦٠ ، ١٠١٤

ولاية القضاء : ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٨ :
١١٤ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٢٩ :
٢٢٦

ولاية انقضاء الاداري : ١٠٦ ، ١١٣ :
١١٤ ، ١١٥ ، ١١٩ ، ٧٠٤

ولاية المحكمة الادارية العليا : ١١٦

وظيفة متميزة : ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٧ ،
٦٠٩ ، ٦١٠

وظيفة مخصص لها درجة في الميزانية :
٦٠٤ ، ٦٠٦ ، ٦١٠

وقاد : ٩٢١

وقف التقادم : ١٤٢

وقف العلاوة : ٧٣٦ ، ٧٣٧

وقف اهل : ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧

وقف تنفيذ احكم الجنائي : ٥٠٨

وقف عن العمل : ٦٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ،

٥٦٩ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٨٦١ :

١٠٢٣ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ،

١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ :

١٢٧٨ ، ١٢٧٩ : ١٢٨٠

ج - فهرس أرقام الاحكام

السنة الاولى القضائية

رقم القضية	ارقام القواعد	رقم القضية	ارقام القواعد
١	٨٠٢	١١٠	٧٢٨ - ٧٢٥ - ٤٢٣
٥	١٠٤١	١١١	٧٢٥ - ٤٢٣
٦	٨٤٣	١٤٣	٧٣١
١١	٨٤٧ - ٧٨٧ - ٧٨٢ - ٧٧٦ - ٤٢٣	١٤٤	١٠٩
١٢	٩٣٦ - ٩٣٤	١٥٠	٢٠٥ - ٢٠٤ - ٢٨
١٦	٩٣١ - ٨٤٣	١٥٥	٧٨٧ - ٧٨٣ - ٧٨٢
١٩	٨٣٥	١٥٧	٧٣٤
٢١	٨٤٥	١٥٨	٤٨٥ - ٤٨٤ - ٤٨٢
٢٢	٩٢٣	١٥٩	٤٢٤ - ٤١٨ - ٤١٧ - ٤١٦ - ٣١٢
٢٧	١١٢٢		٥٧٨ - ٥٧٦ - ٥٥٨ - ٥٥٧
٢٩	٩٢٣ - ٤٢٣	١٧٥	٣٢٧ - ٣٢٦
٣٠	٨٨٤ - ٨٧٧	١٨٣	٧٣٥
٣١	٧٤٥	١٨٤	١١١٠ - ٧٣٥ - ٤٢٣
٣٢	٧٤٥ - ١٣٢	١٨٥	٨٧١ - ٨٦٠ - ٨٥٣ - ٥٠٣
٦٥	٨٩٥ - ٨٧٦	١٨٩	٧٣٥
٦٦	٤١٠ - ١٩٩	٢١٢	٨٧٥ - ٨٧٤ - ٤٢٨
٦٨	٣٥٩	٢٨٥	٨١٨
٧٦	٧٩٦ - ٧٩٥	٢٨٦	١١٤
٧٧	١٠٣٨ - ٩٠٠	٢٨٧	١٠١٩ - ٨٤٣ - ٧٤٦
٨١	٨٧٦	٢٨٩	١٢٠٥ - ٤٤١ - ٤١٤ - ٤١٢
٨٢	٨٩٩ - ٨٤٣ - ٤١٥	٢٩٠	١٢١٣ - ١٢٠٧ - ١٢٠٥
٨٥	١٢٠٢	٢٩١	١٢٠٥
٨٦	٨٠٠	٢٩٤	١٢٠٥
٨٧	٧٣٥	٢٩٦	٢٢٦ - ١١٠ - ٥٨
١٠١	١١٢٣ - ١٠١٨	٢٩٧	٢٢٧
١٠٩	٧٣٥ - ٤٢٣	٢٩٨	٩٢٠ - ٨٤٣

رقم القضية	ارقام القواعد	رقم القضية	ارقام القواعد
٢٩٩	٧٣٩	٣١٠	٩٥٠
٣٠١	٧٣٥	٣١٤	٣٢٨
٣٠٣	١٢٠٠	٣٢٢	١١٢٤ ، ٨٤٣
٣٠٤	١١٢١ ، ٨٤٤	٣٤٧	٧٧٤ ، ٧٧٢ ، ٦١
٣٠٥	٣٢٤ ، ٨٠٣ ، ٨٠٥ ، ٨٠٤ ، ٨٠٦	٣٥٦	٦٥٥
	٨٠٧	٣٥٧	٧٧١
٣٠٦	٣٢٧	٣٥٨	١١٠٩ ، ١٠٥٠
٣٠٨	٧٩٤	٣٦٧	٨٣٤
٣٠٩	١١٦٤ ، ١١٣٣	١٥٤٤	٨٠١

السنة الثانية القضائية

رقم القضية	ارقام القواعد	رقم القضية	ارقام القواعد
١	٢٤٨ ، ١١١١	٢٨	١٢٤٦ ، ٧١٦
٢	٥٩	٢٩	١١٦٨ ، ٥٤٥
٧	١٠٢٩ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٥	٣١	٨٠
٨	٩٤٦ ، ٩٤٥		٢٥ ، ٤١ ، ١٧٤ ، ٣٢٩ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧
٩	٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥	٣٢	١٠٠٩ ، ١٠٠٦
١٠	٨٠	٣٣	١١٩٠
١١	٢٢٥ ، ٣٨٣ ، ٦٥٠ ، ٦٥١	٣٥	٢٥٤ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨
١٢	٢٤٨ ، ٣٩٥	٣٦	٢٥٤ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨
١٣	٢٤٨	٣٨	٦٦٣ ، ٦٦٨ ، ١١٧١
١٤	٢٤٨	٣٩	٣٢٣ ، ٥٠٩ ، ٥١٠
١٥	٢٤٨	٤٤	٥٣
١٦	٩٦ ، ٩٧ ، ٣٨٠ ، ٤٤٤	٤٥	١٣٣ ، ٢٤٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٢
١٨	٢٢٨ ، ٤٤٥	٤٦	١٣٣ ، ٢٤٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٢
١٩	٩٦ ، ٩٧ ، ٣٨٠ ، ٤٤٤	٤٨	٥٨٩ ، ٦٩٠
٢٠	٢٥٥ ، ٤١٦ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢	٤٩	٣٤
٢١	٧٩ ، ٥٧٦ ، ٧٢١ ، ٩٢٣	٥٠	٦٢٣ ، ٦٢٢
٢٢	٢٦٣ ، ٥٧٥	٥١	٨٩٧ ، ٩١٨
٢٤	١١٠٥	٥٢	٩٣
٢٥	٤٧٠	٥٤	١٠٧٤
٢٦	١٩٨ ، ٢٥٢ ، ٤١٣ ، ٤٢١	٥٥	٤٦٣

رقم القضية	ارقام القواعد	رقم القضية	ارقام القواعد
٥٧	١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٢٣٧	٣٤٣	٤٢٩ ، ٨٩٣
٩٨	١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤١	٣٤٤	١٠٢٥ ، ١١٣١ ، ١١٤٦ ، ١١٨٧
	٣١٣ ، ٤٥٤ ، ٧٣٤ ، ١٠١٥	٣٤٥	٧٧٠ ، ٧٧٥
١٠٢	١١٩٣ ، ١٢٠٦	٣٤٦	٥٣
١٠٤	٨٩٤	٣٤٨	٣٣٩
١٠٥	٨٩١	٣٥٠	٤٨٩ ، ٤٨٢
١٠٦	٦٦٥ ، ٦٦٨ ، ١١٧١	٣٥٤	١١٧١
١٠٧	٨٧٢	٣٥٥	١٠ ، ١٣
١٠٨	١٥٠	٣٥٨	١١٢٩ ، ١١٥١ ، ١١٨٦
١٠٩	٣٣	٥٦٥	١٠٠٨
١١٠	٥٢٢ ، ١٢٧١	٥٩٣	٨٨٢ ، ١٠٣٧
١١٢	٦٥٦	٥٩٥	٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٤١
١٢٦	٢٣٠ ، ٢٤٤ ، ٤٠٩	٥٩٦	٧٣٦ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١١٧٦
١٢٨	٧٠	٥٩٧	٤٥٢
١٣٥	٧١ ، ٨١ ، ٢١٦	٥٩٩	١٠٣٠
١٣٨	١٣٨ ، ٧٣٤ ، ٨٥١	٦٢٨	٣٧
١٤٠	٨٥٧	٦٣٤	٥٧٦
١٤١	٥٦٣	٦٤٠	٦٢١ ، ١٠٦٠ ، ١٠٨٧
١٤٢	٥ ، ٧ ، ٨ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٤٤١	٦٤٢	٨٠٨ ، ٨١٠ ، ٨١١
	١١٣١ ، ١١٨٤	٦٤٧	١٠٤٣
١٤٥	٩١١	٦٤٨	٦٧١
١٥٣	٣٩٩ ، ٤٠١	٦٥٤	٢٠٦
١٥٤	١٠٤٤	٧٣١	٢٨٠
١٥٦	٦٧٨ ، ١١٢٥ ، ١١٩١ ، ١١٩٢	٧٤٣	٦٧٥ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥
١٥٧	١٣٤ ، ١٣٨	٧٥٣	١٢
١٥٨	٨٩٦	٧٥٦	٦٦
١٥٩	١١٦ ، ٥٨٤	٧٥٧	٨٥٢
١٦١	٩٢٥	٧٥٨	١٠٥٣ ، ١٠٦٣ ، ١١٠٤
١٧٥	٧٣٠	٧٥٩	١٠٦١
١٩٣	٧٢٤ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٧	٧٨٤	٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٣
١٩٥	٥٩٥ ، ٦٠٤ ، ٦٠٧	٧٨٥	٢٤٥ ، ١٠٥١
١٩٦	٨٥٨ ، ٩١٦	٧٨٦	١٢٣٢
١٩٧	١٢٥٩ ، ١٢٦٠	٧٨٨	٢٠٧ ، ٢٢٥
٢٤٧	٩٣٩	٧٨٩	١٥١ ، ٢٤٩
٢٥٠	٦٦٧ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٨	٧٩٠	١١٣١ ، ١١٦٠
	١٠٨١	٨٥١	١١١٤
٢٧٠	١١٦١	٨٥٣	٢٣٢ ، ٧٨١ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦
٢٧٦	١٠٦٨	٨٥٤	٩٣٧ ، ٩٣٨

رقم القضية	ارقام القواعد	رقم القضية	ارقام القواعد
٨٥٥	٩٤٤	١٢٦٤	١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٩٤
٨٥٦	٣٤٤ ، ٥٩٦ ، ٨٢٨	١٢٧١	٤٤٣ ، ٤٤٠
٨٥٧	٤٦٦	١٢٢٥	٨٢١
٨٦٠	٦٧٢	١٢٥٦	١٠٨١
٨٦٣	١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩	١٢٧٨	٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٨١
٨٧١	٦٨٩	١٢٨٧	٩٨٣
٨٧٤	١٠٥٢	١٢٩٥	٨٤٦
٨٧٨	١٠٦	١٤٠٥	١٠٦١
٩٠٣	٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩	١٤٠٦	١٠٦٤
٩٠٤	٥٧	١٤٠٩	١٠٣٩ ، ١٠٤٠
٩١٠	٦٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٨	١٤٢١	٨٧٣
٩٥٦	١٠٧٩	١٤٢٣	١٠٣١ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩
٩٥٨	١٢٤٥	١٤٢٤	٣٦٠
٩٦٠	١١٥٠	١٤٤٠	٢٤٢ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧
٩٦٢	٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤	١٤٦٨	٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١
٩٦٥	٧٦٦	١٤٤٣	٢٧٢
٩٦٨	٦٠٤	١٤٦٧	٣٥٢ ، ٥٩٠ ، ٥٩٧ ، ٦٠٠ ، ٧٠١
٩٦٩	٣٣٧ ، ٤٠٨ ، ٦٠٣ ، ٦٩٢ ، ١٠٢٤	١٤٦٨	٦٦٤ ، ٦٦٥
٩٧٣	٩٧	١٤٧٠	٥٧٧ ، ٩٨٧ ، ٩٨٩
٩٧٥	٨٢٠	١٤٧٧	٣٥
٩٧٨	٥٨٦ ، ٨١٦ ، ٨١٧	١٤٧٨	٨٢٢
٩٨٠	٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣	١٤٧٩	٤٠٠
٩٩٠	١٩٦	١٤٨٦	١٧٨
١٠٩٤	٧٤٢ ، ١٠٧٦	١٤٨٧	٦٤ ، ١١١
١٠٩٥	٤٠٢ ، ١٠٧٢	١٤٨٧	٧٠٧ ، ٧٠٩ ، ٧١٠
١٠٩٦	١٩٧ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٧	١٤٨٨	١٠٩٥
١١٠٦	٣٢٢ ، ١٠٣٤	١٤٩٦	١٧٥ ، ٣٦٤ ، ٣٦٤ ، ٣٩٤
١١١٢	١١١٦	١٤٩٨	٤٣٠ ، ٤٣٦ ، ٤٣٨
١١١٦	٢٣٦	١٥٠١	٦٦٦
١١٢٤	٢٢٩	١٥٠٧	٦٦٧ ، ٧٠٥
١١٣٤	٢٦٠ ، ٥٤٦	١٥٠٩	١٠٢٣ ، ١٢٧٦
١١٣٥	٩٣٦ ، ٩٥٧	١٥١٠	٣٦
١٢٥٦	١٠٣٢	١٥١٧	١٢٥ ، ٣١٧ ، ٣٣٣ ، ٣٥٥
١٢٥٩	٣٥٧ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨	١٥١٨	٤٥٧ ، ٤٥٦
١٢٦٣	١١٢٩ ، ١١٩٧	١٥١٩	٣٦٤ ، ٣٢٩ ، ٣٤٢ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠
			٤٥١ ، ٩٩٦

رقم القضية	ارقام القواعد	رقم القضية	ارقام القواعد
١٥٢٠	٣٠٤ ، ٣٠٣	١٦٥٨	١٥
١٥٢١	٩٩٩ ، ٨٧٦	١٦٥٩	١٠٨٠ ، ١٤
١٥٢٣	٤٣٨ ، ٤٣٧	١٦٦٠	٣٩٦
١٥٢٥	٧٦٥	١٦٦٥	٧١٥
١٥٤٤	٢١٥	١٦٦٩	٤٠٤
١٥٤٦	٦٢٥	١٦٧٤	١٢٣٥ ، ١٢٣٤
١٥٤٧	١١٦٩	١٦٧٥	٧٧٣
١٥٥٢	١١٣٧	١٦٧٦	٦٥٤
١٥٥٣	٤٧١	١٦٧٩	١٣ ، ١١ ، ١٠
١٥٥٥	٩٤	١٦٨٨	١١٥٤
١٥٦٤	٦٧٤	١٦٩٢	٨٨٥
١٥٦٥	٤٧٢ ، ١٢٠ ، ١١٩ ، ٤٠	١٦٩٣	٦٩١ ، ٦٤١ ، ٦٢٨ ، ٤٤٢ ، ٤٢٣
	١٠٠٧ ، ١٠٠٥ ، ٩٩٥ ، ٤٤٩	١٦٩٤	٣٧٦
	١٠١٠	١٦٩٥	٤٦٨ ، ٤٦٥
١٥٦٧	١١٩٩ ، ١١٣٧	١٦٩٦	١٢٣٦ ، ١١٩٨
١٥٧٣	٥٧٦ ، ٥٣٣	١٦٩٧	٨٧١ ، ٨٦٥ ، ٨٦٤
١٥٧٤	١١١٥	١٦٩٨	٣٨٥
١٥٧٦	١١٥٥ ، ١١٣٥ ، ١١٣٤	١٦٩٩	٣٧٥
١٥٧٧	٦٤٩ ، ٥٨٢	١٧٠١	٣٦٩ ، ٣٦٠
١٦٠٧	٥٨٣	١٧٠٢	٤٨٦ ، ٤٨١ ، ٤٨٠
١٦١٠	٤٥٨ ، ٣١٦	١٧٠٣	٤٩٣ ، ٤٩٢ ، ٤٩١ ، ٤٨٧ ، ٤٨٣
١٦١١	١٨٤ ، ١٨١ ، ١٨٠	١٧٠٤	١١٠٣ ، ١١٠٢ ، ١١٠١ ، ١٠٦٤
١٦١٣	٩١٥ ، ٩٠٥ ، ٩٠٤	١٧٠٦	٢٨٧ ، ٢٨٦
١٦١٦	٣٣١	١٧٢١	٩٥٣ ، ٩٤٢
١٦١٧	١١٣ ، ١٠٨ ، ١٠٤	١٧٢٣	٥٦٥ ، ٥٥٢ ، ٥٥٠ ، ٥٤١ ، ٥٢٧
١٦١٨	٢٣٤		٥٧٦ ، ٥٦٦
١٦٢٢	٨٥٦ ، ٨٥٥	١٧٢٤	١٠٤٩
١٦٤٣	٩ ، ٧ ، ٥	١٧٢٦	٢٣٥
١٦٤٥	١٢٧٢	١٧٣٥	٦٣٨ ، ٥٨٨
١٦٤٦	٣٩١	١٧٣٦	٦٢٧ ، ٥٩٦ ، ٥٨٧ ، ٣٥٦ ، ١٨٧
١٦٥٠	١٨٥ ، ١٨٢	١٧٣٩	٨١٢
١٦٥١	١٢٦٩ ، ١٢٥٢ ، ١٠١٢ ، ٨٢٤	١٧٤٤	٦٤٥
١٦٥٢	١٥٥ ، ١٥٢	١٧٤٦	١٢٦١
١٦٥٣	١٢٥١ ، ١٢٤٧	١٧٤٧	٧٢٢ ، ٦٦٢
١٦٥٤	٦٨٢ ، ١٤٢ ، ١٤١ ، ١٤٠	١٧٤٩	٨٤٢ ، ٨٤١ ، ٢٠٠
١٦٥٥	١٢٧٣ ، ٥٧٠ ، ٥١٧ ، ٣٨٦	١٧٥٠	٨٨١
١٦٥٦	٥٧٦ ، ٣٥٠	١٧٥٢	٩٢٨ ، ٩٢٧
١٦٥٧	١٤	١٧٥٥	١٠٠٢ ، ٤٤٨

رقم القضية	ارقام القواعد	رقم القضية	ارقام القواعد
١٧٥٦	٥٨٥	١٧٧٩	١١٣٦
١٧٥٧	٣٣	١٧٨٠	١٢٠١ ، ٦٧٧
١٧٥٨	٧٣ ، ٦٦	١٧٨٢	٢٧٨ ، ٢٧٧ ، ٢٧٦
١٧٦٠	٧٤٨	١٧٨٣	٢٧٨
١٧٦٢	٧٢٧	١٧٨٤	٢٧٨
١٧٦٣	١٠٨٣ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠	١٧٨٥	٢٧٨
	١١١٨ ، ١١١٧	١٧٨٧	١٢٦٣ ، ٦٨٧
١٧٦٥	٧٩٣	١٧٨٩	١٠٧ ، ١١٢ ، ١٢٦ ، ١٢٧
١٧٦٦	٦٦٠ ، ٦٥٩		٣٤٨ ، ١٧٣
١٧٦٧	١٠١ ، ١٠٣ ، ١٦٨	١٧٩٣	٩٣٠
١٧٦٨	١٢١ ، ٣٨٨ ، ١٠١١	١٧٩٤	٩٣١
١٧٦٩	١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢	١٨٢٣	٦٢٨ ، ٦١٤
١٧٧٠	٨٨٦ ، ٩٠١	١٨٢٨	١٥٨
١٧٧٢	٩٣٥	١٨٢٩	١٠٣٥
١٧٧٦	١١٨٤	١٨٣١	٣٣٢ ، ٤٤٨ ، ٤٥٩
١٧٧٨	٨٨٣	١٨٣٤	٦٣٣ ، ١٠٨٨

السنة الثالثة القضائية

رقم القضية	ارقام القواعد	رقم القضية	ارقام القواعد
٣	٨٦٦ ، ٨٧٠	١٣٣	٤٧٤ ، ٦٨٥ ، ١٠١٧
٦	١٠٥١	١٥١	٣٦٥ ، ٤٣٤ ، ٥٧٦ ، ٩٨٦ ، ٩٨٨
١٢	٢٩٠ ، ١١٠٨		٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١
١٨	٩٥٦	١٥٤	١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ٤٤٧
٤٧	٣٩ ، ٣١٥ ، ٣٢٠	١٥٥	٨٦١
٥٢	١٠٢١ ، ١٠٢٢	١٦١	٤٢ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٢٩
٥٣	٦٢٩		١٣٠ ، ٤٢٧ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤
٥٩	٨٠٩	١٦٣	١٦٠ ، ١٦١
٦٤	١٠٨٥ ، ١٠٨٦	١٦٥	١١٧٠
٧٠	١١٤٣ ، ١١٨٢	١٧٧	٥١٨ ، ٥٦٨
٧٢	٦٧	١٧٨	٣٣٤ ، ٥٣١ ، ٥٧٩ ، ٨٦٢
٧٧	٩٥٥	١٨٢	٩٥٨
٩٥	٢٩١ ، ٣٢٢ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦	٢١١	١٢١٢
	١٠٤٧	٢١٢	١١٤١
١١١	١١٤٥ ، ١١٥٨	٢١٤	١٧٧ ، ٦٥٨
١١٨	١٠٩١ ، ١٠٩٢	٢١٥	٧٥٤ ، ٧٦٧
١١٩	٣٠ ، ٣١		

رقم القضية	ارقام القواعد	رقم القضية	ارقام القواعد
٢١٧	١٠٦٢	٦٠٨	٢٥٨ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١
٢٢٤	٨٩٨ ، ٨٧٨	٦٠٩	٤٦٢
٢٢٩	٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٦١٧	٦١٠	٢٧٣
٢٣٠	٩٨٥	٦١١	٧٨٩
٢٣٤	٨٩١	٦٢١	٧٩٠
٢٤٣	٨٤٨ ، ٩٢٩	٦٢٨	٣٨
٢٤٤	٨٧٩	٦٢٢	١٤
٢٤٥	١٠٠٤	٦٢٣	٨٦٩
٢٤٦	٢٠٣	٦٢٤	٣٨٤ ، ٥٦٧ ، ٥٧٢ ، ١٠١٦
٢٤٨	١١٤٤	٦٢٨	١٧ ، ١٦
٢٥٠	١٧٦ ، ٣٤٦	٦٤٢	٥٢٢
٢٢٠	٥٠ ، ٥٠٢ ، ٧٨٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٨٠	٦٥٥	١٤
	٩٨٢ ، ٩٨٤	٦٥٩	٥١٦
٢٢١	١١٩٤	٦٦٨	١٠٢
٢٢٢	١٩ ، ٥٦	٦٧١	٧٢٨ ، ١٢٤٢
٤٧٧	٤٢٥ ، ٥٠٦ ، ٥٤٧	٦٧٢	٥٦٣ ، ٥٦٩
٤٧٨	٥٥٥ ، ٥٧٦	٦٧٣	٥٢٤ ، ٥٢٥
٤٩٥	١١١٩ ، ١١٢٠	٦٧٦	١١٦٣ ، ١١٦٥
٥١١	٦٨	٦٧٧	٨٢٧
٥١٣	٤٩٨	٦٨١	٦١٦
٥١٤	٧٩١ ، ٧٩٢	٦٨٢	٩٩٨
٥١٩	٢٢١	٦٨٥	٣٦٨ ، ٣٧٠
٥٤٤	٩١٠	٦٨٦	٥٣٠ ، ٥٣٤ ، ٥٤٤
٥٤٦	٨٥٠	٦٨٨	٥٩٤ ، ٦٣٩ ، ٦٥٣
٥٤٧	٣٤٥	٦٩٢	١٢٧١ ، ١٢٧٧ ، ١٢٨٠
٥٤٨	٨٥٩	٦٩٤	١٢٠٣
٥٤٩	٣٦٢	٦٩٥	١٢٦٨
٥٥٠	٣٨١ ، ١٢٦٦	٦٩٧	٨٩٢ ، ٩٢٤ ، ٩٢٦
٥٥٢	٣٢١ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩	٧١٤	٦٤٧
٥٥٣	٦٩	٧١٧	٧٣٦ ، ١٠٣٦
٥٥٧	٨٦٧	٧١٩	٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٧
٥٦٥	٦٣٤	٧٢١	٤٦
٥٦٨	١٠٠١	٧٢٢	٤٨٨
٥٧٧	٧٢٣	٧٢٣	٦٩٦
٥٧٨	٢٤٦ ، ٥١٤	٧٢٤	٣٨٩
٥٧٩	٢٩٢ ، ٢٩٣	٧٢٥	٩١ ، ٩٢
٥٨٨	٨٥٤ ، ٨٦٨	٧٢٦	١١٤٨ ، ١١٥٩
٥٩٥	٣٧١	٧٣٠	٩٦٨ ، ٩٦٩
٥٩٧	١٧١ ، ١٧٢ ، ٢٩٢	٧٣١	٢٨١

رقم القضية	ارقام القواعد	رقم القضية	ارقام القواعد
٧٣٣	١٢٠٩ ، ١٢٠٨	٨٧٠	٢٧٩ ، ٣٨
٧٣٤	٧٢٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٣	٨٧٨	١٠٠ ، ١٠٦ ، ٦٠٠ ، ٦٤٣
٧٣٥	١٢٤٤	٨٨٥	٤٩٧
٧٤٢	٢٤٧	٨٨٦	٢٧٥ ، ٢٧٤
٧٤٤	١١٤٩	٨٨٨	٣٩٨
٧٤٥	٧٥٥	٨٩١	١١٥٢
٧٥٣	٥٢٣ ، ٢١١	٨٩٢	٥٣٥
٧٥٨	٥٦١	٩٠٠	١١٤٧
٧٥٩	٦٠١	٩٠٢	٦٠٢
٧٦٣	٨٨٧	٩٠٣	٦٢٠
٧٧٢	٦٣٥	٩٠٤	٤٩٠ ، ٢٤٣
٧٧٥	١١٨٣ ، ١١٨٠	٩٠٥	٢٣٩
٧٧٧	١٢٥٠	٩٠٦	٥٥١
٧٧٨	٤٧	٩٠٨	٩٦٤
٧٧٩	١٢١٠	٩٠٩	٦١٣
٧٨٢	٦١٨	٩١٠	٧١٧ ، ٧١٢
٧٨٤	٣٩٧	٩١١	٦٤٠ ، ٤٠٠
٧٨٥	١٤٥ ، ١٨	٩١٢	٤٩٦ ، ٤٩٥
٧٨٦	١١٦٦	٩١٣	١٩٣
٧٩٣	٦٠٩ ، ٦٠٨	٩١٤	٦٩٧ ، ٦٩٤ ، ٦٩٣
٧٩٦	٤٣٥	٩١٨	٨٣٠ ، ٨٢٩
٨٠٢	١٢١٥ ، ١٢١٤	٩٢٢	٧٤٩
٨١٣	٢٠٢	٩٢٣	٦٣١
٨١٩	١١٥ ، ٤٥	٩٢٥	٣٦٩
٨٢٢	٤٤ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١	٩٢٩	١٢٤ ، ١٢٣ ، ١١٨
٨٢٣	٣٧٤ ، ٣٧٣	٩٣١	٢١٩ ، ٢١٨ ، ٢١٧ ، ٢١٠
٨٢٤	٨٤٩		١٢١٩ ، ١٢٠٤ ، ٢٢٠
٨٢٥	٦٨١ ، ٦٨٠ ، ٤٠٣	٩٣٩	١١٦٢
٨٢٧	٣٧٩	٩٤٤	٣٥٨
٨٢٩	٥٤٣ ، ٥٢٦	٩٥٦	١٢١٨
٨٣٠	١١٢٨ ، ٧٢٩	٩٦٠	٧٦٠
٨٣١	١٠١٣	٩٦٢	١٢٦٧
٨٥٣	١٢٣٩ ، ١٢٣٨ ، ٥٥٤ ، ٥٥٣	٩٦٨	٥٩٢
	١٢٤١ ، ١٢٤٠	٩٦٩	١٨٦
٨٥٤	٦٣٣ ، ٦١٢	٩٧٠	٢٠٨
٨٥٩	١٢١٧ ، ٤١١	٩٧٣	١٦٩
٨٦٧	١٠٥٤		

السنة الرابعة القضائية

رقم القضية	ارقام القواعد	رقم القضية	ارقام القواعد
١	٢٢ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١	١٦٢	١١٧
٢	٦١٩	١٧٧	٢٨٥
٣	٦٥٢	١٨٩	٧٥٣ ، ١١٧٨ ، ١١٨٥
٥	٥٧٤ ، ٥٠٨	١٩٣	٤٦٩
٦	٥٧١ ، ٢٥٠	٢٠٣	٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٥
١٤	٢٠١	٢٠٧	٢٤ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠
١٦	٧١٩	٢١٧	٢٤٠ ، ٥٢٩
١٨	١٤٤ ، ١٤٣	٢٣٤	١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧
٢٠	٢٥٦	٢٣٦	١٢٩
٢١	٧٤٤	٢٨٨	٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧
٢٢	٧٤١	٢٩٦	٦١٥
٢٣	٢٧٨ ، ٢٦١	٢٩٧	٥٩١
٥٢	٢٠	٣٠٠	٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦
٥٤	٦٣٧	٣٠٦	٨١٩
٥٦	١٠٥١ ، ٧٣٧	٣٠٨	٦٣٦
٥٧	٨٢٦ ، ٨٢٥	٣١١	١٧٩ ، ١٨٨
٥٨	٢٣٥ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠	٣١٣	٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢
٦١	٤٣٩ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩	٣١٤	١١٧٧
٦٢	٩٥٩	٣١٥	٧٢٥
٦٣	١٠٩٣ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨	٣٤٤	٨٨ ، ٨٩
٦٥	٢٩٣	٣٤٥	٦١٠
٦٧	٩٦٦	٣٤٩	٤٥٣
٧٦	١٨٩ ، ٢٦٢ ، ٢٦١	٣٥٤	١١١٣
٨٢	٦٧٩ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤	٣٥٦	٦٤٣
٨٦	١١٥٧ ، ١١٦٧ ، ١٢٣٣	٣٨٦	٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ١٢٧٠
٨٧	١٠٢٠	٣٨٧	٨٢
٩٢	١٠٢٣ ، ١١٧٥	٣٨٨	٧٩٧ ، ٧٩٨
٩٤	٨٥	٣٨٩	١١٧٣
٩٧	٥٩٢ ، ١٢٥٦	٣٩١	٣٧٧
١١٨	٤٩٩ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥	٤٠٠	٥٠١ ، ٦٠٢
١٢٥	١٠٠	٤٠٤	٧٧٨
١٢٩	٢٢٢ ، ٤٣٢	٤١٦	٤٦٧ ، ٧٣٢ ، ١٢٤٨
١٤٥	٤٠٦ ، ٧٢٠	٤١٧	٢٩٨
١٤٧	٠ ، ٦ ، ٨٣ ، ٨٤	٤١٩	٦٠٦
١٤٨	٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠	٤٢٨	٧٠٢
١٦٠	١١٨١	٤٢٩	١٩٥

رقم القضية	ارقام القواعد	رقم القضية	ارقام القواعد
٤٣٢	٤٠٧ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦	٧٥٧	٥٠٠
٤٣٧	٣٦٦	٧٦٠	٨٣٣ ، ٨٣٢ ، ٩٩٥
٤٥٢	١٢٢٠	٧٧٥	٤٧٧
٤٦٣	١٠٨٤	٧٩٢	٤٩٤
٤٩٦	١٢٧٥	٨١١	٣٦
٥٠١	٩٥ ، ١٧٠ ، ٣٥١	٨١٣	١٠٨٢
٥٠٢	١٠٤٨	٨١٦	٣٧٢ ، ٥٩٩
٥٠٣	٨٨٠	٨١٧	١٠٠٣
٥٠٤	١٠٤٢ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧	٨٣٦	١٢٤٣
٥١١	٧٦٤	٨٣٧	٢٩ ، ٨٧
٥٣١	٣١١	٨٤٦	٣٥٤
٥٤٣	٥٩٨	٨٤٨	٢١ ، ٦٩٩
٥٤٥	٧٥٨	٨٤٩	٢١٢ ، ٣٥٩ ، ١٢٥٥
٥٦٠	٧٨٠	٨٥٠	١٢٧٤
٥٧٧	١٢١٦	٨٥٥	٧١٨
٥٧٨	٤٣١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣	٨٦٦	٦١١ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩
٥٨٣	٩٦٣	٨٧٢	٣٥١
٥٨٧	٣٤٧	٨٧٤	١٢٤٩ ، ١٢٥٣
٥٨٩	٧٧٩	٨٧٥	١١٤٠
٥٩٦	٦٤٦	٨٧٦	١٣١
٦٢٠	٢٥٣ ، ٢٥٧	٨٧٧	١٢١١
٦٢١	١١٣٠	٨٧٨	٩٤٨ ، ٩٥٤
٦٢٨	٥١٥ ، ٥١١	٩٠٠	١٢٥٤
٦٧٦	١١٥٣	٩٠١	٢٨٣ ، ٢٨٤
٦٧٨	٧٥٠	٩٠٣	٥٤٢
٦٨٣	٧٧٧	٩٢٠	١١٣٣ ، ١١٤٢ ، ١١٧٩
٦٨٤	٨٣١ ، ١١١٢	٩٢٥	١٨٣
٦٨٩	٣٠٥ ، ٣٠٦	٩٢٦	٦٨٦
٧٠٩	٦٨٨	٩٢٨	٤٥٥ ، ٤٦٤ ، ٧٨٨
٧١٧	٩٦٧	٩٣٠	٦٧٠
٧٢٠	٦٣	٩٣١	٦٦٩
٧٢١	٢٢٧	٩٣٢	٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٨
٧٣٢	٢١	٩٤٥	٥٦٤
٧٣٣	٧٩٩	٩٤٦	٦٥٧ ، ١٢٦٢
٧٤٢	٢٤٣	٩٤٧	٢٣ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠
٧٤٥	٧٤٠	٩٩٦	٨٦٣
٧٥٢	٧٠٨ ، ٧١١	١٠٠٠	٦٠
٧٥٤	٧١٣ ، ٧١٤		

السنة الخامسة القضائية

رقم القضية	ارقام القواعد	رقم القضية	ارقام القواعد
٣٣٧	٩٣٢	٣	١٠٢٦
٣٥١	٨٨٨ ، ٨٨٩	٢٦	٩٩٢
٣٦٦	٩٦٥	٤٢	٦١ ، ٦٢
٣٩٣	٧٧	٦٦	٩٤٧
٤١٣	٩٤٩	٧٥	٤٣
٤٦٥	٧٧٣	٧٦	٦٤٤
٤٦٧	٢٥٣ ، ٢٧	٧٨	٩٥١
٤٧٣	٧٥٩	٨٠	٥٨١ ، ٥٨٠
٤٧٨	٩١٧	٩٣	٢٢٣ ، ٢٠٩
٤٨٢	٦٩٨ ، ٦٩٥	٩٥	٥٥٦
٤٩٢	٩٠	٩٧	١٢٧٨
٥٢٢	٩٥٢	٩٩	١٢٧٩
٥٤١	٣٣٦	١١٠	٦٢٦ ، ٦٢٤
٥٤٢	١٢٥٧	١٢٢	٢٢٤
٥٦٢	١٢٢١	١٢٧	٦٣٠ ، ٥٩٣
٦١٤	٦٤٨ ، ٣٨٢	١٢٧	٧٤٧ ، ٧٤٣
٦٣٥	٧٢	١٦٤	١١٧٢
١٠٠٤	٥٣٦ ، ٤١٩	١٦٩	٥٤٤
١٣٨٩	٥٤٩ ، ٥٤٨	١٧١	٧٠٠ ، ٧٥
١٥٨٣	١١٧٤	١٨٤	٦٦١
		١٨٧	١١٥٦
		٢٤٩	٨٩٠ ، ٧٥٦
		٢٥٤	٢٨٢
		٢٨٨	٧٤
السنة السادسة القضائية			
١١٦	٧٦		

السنة الاولى القضائية بالاقليم السوري

رقم القضية	ارقام القواعد	رقم القضية	ارقام القواعد
١	٥٤٤	٣	٨٠ ، ٣٣٠ ، ٣٣٨ ، ٣٤١
٢	٨٣٣	٤	٨٠ ، ٣٣٠ ، ٣٣٨ ، ٣٤١
٥	٨٣٣		
٦	١٩٤		
٧	١٩٤ ، ٣٤٠		
٨	١٩٤ ، ٣٤٠		

السنة الثانية القضائية بالاقليم السوري

رقم القضية	ارقام القواعد	رقم القضية	ارقام القواعد
٣١	١٢٢٨ ، ٣٨٧	٢	١٢٣١ ، ١٢٣٠ ، ٢٤٨
٣٢	٥٤٥	٤	٦٥١ ، ٦٥٠ ، ٣٨٣ ، ٢٣٥
٣٤	٤٧٠ ، ٧٨	٨	٥٥٩ ، ٥٢٨ ، ٣٦٧
٣٧	٤٤٤ ، ٣٨٠ ، ٩٧ ، ٩٦	٩	٥٢
٤٣	٥٦٠ ، ٢٣٨	١٠	٩٩٧ ، ٩٩٤ ، ٩٩٣
٤٤	٣٦٣	١١	٢٤٨
٤٥	٥٦٠ ، ٢٣٨ ، ٧٨	١٢	٢٤٨
٥٢	١٢٢٥ ، ١٢٢٤	١٣	٢٤٨
٥٤	١٢٢٩ ، ١٢٢٧ ، ٤٤٦	١٧	٥٧٣
٥٦	٥٢١ ، ٥٢٠ ، ٥١٩	١٨	٤٤٤ ، ٣٨٠ ، ٩٧ ، ٩٦
٥٨	٩٩ ، ٩٨	٢٠	٤٤٥ ، ٢٢٨
٦١	٣٠٧	٢١	٤٤٤ ، ٣٨٠ ، ٩٧ ، ٩٦
٦٣	٨٦	٢٣	٧٢١ ، ٥٧٦ ، ٥٧٥ ، ٧٩
٧٥	٥٠٧	٢٤	٤١٣ ، ٨٠
٧٧	١٢٢٦	٢٦	٢٦٣
٧٩	١١٢٣ ، ٥٤	٢٨	٢٦٣

ط - فهرس تواريخ جلسات الاحكام (١)

١٩٥٥

جلسة ٥ من نوفمبر :

١١٦ ، ١٩٩ ، ٢٥٥ ، ٣١٢ ، ٤١٠ ، ٤١٦ ،
٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ،
٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٧٦ ،
٥٧٨ ، ٧٤٥ ، ٨٤٣ ، ٩٢١ ، ١٠٤١ ، ١١٢٢

جلسة ١٢ من نوفمبر :

٤٢٣ ، ٧٤٥ ، ٨٤٣ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٨٤ ،
٨٩٥ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٧ ، ١٢١٣

جلسة ١٩ من نوفمبر :

٤١٢ ، ٤١٤ ، ٤٢٣ ، ٤٤١ ، ٧٣٥ ، ٧٣٨ ،
١١١٠ ، ١٢٠٥

جلسة ٢٦ من نوفمبر :

٤١٢ ، ٤١٤ ، ٤٢٣ ، ٤٤١ ، ٧٣٥ ، ٧٣٨ ،
٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ١٠١٨ ،
١٠١٩ ، ١١٢١ ، ١١٢٣

جلسة ٣ من ديسمبر :

٤٢٨ ، ٥٠٣ ، ٧٩٤ ، ٨٠٢ ، ٨٤٣ ،
٨٥٣ ، ٨٦٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٩٢٠

جلسة ١٠ من ديسمبر :

١٠٩ ، ١٩٨ ، ٢٥٢ ، ٤٢١ ، ٧١٦ ،
٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٨٠٠ ، ٨٤٣ ، ٨٤٣ ، ٩٣٤ ،
٩٣٦ ، ١١٢٤ ، ١٢٤٦

جلسة ١٧ من ديسمبر :

٢٨ ، ١١٤ ، ٢٠٤ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠٢

جلسة ٢٤ من ديسمبر :

٧٣٩ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٤٥

جلسة ٣١ من ديسمبر :

٤٢٣ ، ٧٧٦ ، ٧٨٢ ، ٧٨٧ ، ٨٤٧

١٩٥٦

جلسة ١٤ من يناير :

٢٥٤ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ،
١١٢٣ ، ١١٦٤

جلسة ٢١ من يناير :

٥٨ ، ١١٠ ، ١٣٢ ، ٢٢٦ ، ٢٤٩ ،
٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٦٥٥ ، ٧٣١ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ،
٧٧٤ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٧ ، ٨١٨

جلسة ٢٨ من يناير :

٣٥٩ ، ٨٧٦ ، ٩٠٠ ، ١٠٣٨

جلسة ٤ من فبراير :

١١٠٥

جلسة ١١ من فبراير :

٢٢٧ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٤١٥ ، ٧٣٠ ،
٨٤٣ ، ٨٩٩ ، ٩٥٠

جلسة ١٨ من فبراير :

١٠٥٠ ، ١١٠٩ ، ١١٩٠

جلسة ٢٥ من فبراير :

١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٢٣٧

جلسة ١٠ من مارس :

١٠٢٩ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٥

جلسة ١٧ من مارس :

٢٥ ، ٤١ ، ١٧٤ ، ٢٢٩ ، ٤٢٦ ، ٩٧٢ ،
٩٧٣ ، ٩٧٧ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٩ ،
١٠٠٦ ، ١٠٠٩

جلسة ٢٤ من مارس :

١٥٠ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦

جلسة ٣١ من مارس :

٩٣ ، ٣٩٥ ، ٦٦٣ ، ١١١١ ، ١١٧١

(١) الأرقام الواردة بعد تاريخ كل جلسة هي أرقام القواعد المنشور بها المبادئ المقررة

في الجلسة .

جلسة ٧ من ابريل :

١٢ ، ١٠٥٧

جلسة ١٤ من ابريل :

١٥١ ، ٣٤٩ ، ٦٦٧ ، ٨٩٧ ، ٩١٨

٩٣٣ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٨ ، ١٠٨١

جلسة ٢١ من ابريل :

٣٢٨

جلسة ٢٨ من ابريل :

٣٢٣ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٨٧٢ ، ٨٩١

٨٩٤

جلسة ٥ من مايو :

٥٩ ، ٦٥٦ ، ٩١١ ، ١٠٦٨

جلسة ٢٦ من مايو :

٥٣ ، ٤٦٣ ، ١٠٥٣ ، ١٠٦٣ ، ١١٠٤

١١٧١

جلسة ٢ من يونية :

١٣٤ ، ٥٨٩ ، ٦٩٠ ، ٧٣٤ ، ١٠٤٤

١١١٤

جلسة ٩ من يونية :

٥٣ ، ١٣٨ ، ٢٣٠ ، ٢٤٤ ، ٤٠٩ ، ٥٢٢

٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٣٤ ، ٨٥١ ، ١٢٥٩

١٢٦٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٧

جلسة ١٦ من يونية :

٣٣ ، ٣٣٩ ، ٤٨٢ ، ٤٨٩ ، ٩٢٥

جلسة ٢٣ من يونية :

٣٤ ، ٣٤٤ ، ٥٦٢ ، ٥٨٤ ، ٥٩٦ ، ٧٢٦

٨٢٨ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١١٧٦ ، ١٢٣٣

جلسة ٣٠ من يونية :

٩٤ ، ٣٣١ ، ٥٩٥ ، ٦٠٤ ، ٦٠٧ ، ١٢٤٥

جلسة ٤ من أغسطس :

١٠ ، ١١ ، ١٣

جلسة ٢٧ من اكتوبر :

٤٢٩ ، ٨٢١ ، ٨٩٣

جلسة ٣ من نوفمبر :

٧٦٦

جلسة ١٠ من نوفمبر :

١٠ ، ١٣ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٧

١٥٩ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٣٥٢

٥٩٠ ، ٥٩٧ ، ٦٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٧ ، ٧٠٩

٧١٠ ، ٨٤٦

جلسة ٢٤ من نوفمبر :

٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٤١ ، ٢٨٦

٢٨٧ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥

جلسة ١ ديسمبر :

١٠٤ ، ١٠٨ ، ١١٣ ، ١٩٦ ، ٢٩٠

١١٥٠

جلسة ٨ من ديسمبر :

١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ٣١٣

٣٥٧ ، ٤٥٤ ، ٥٧٧ ، ٧٣٤ ، ٩٧٠ ، ٩٧١

٩٨١ ، ٩٨٣ ، ٩٨٧ ، ٩٨٩ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥

١٠٢٣ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١١٩٧

١٢٧٦

جلسة ١٥ من ديسمبر :

٣٢٩ ، ٣٤٢ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥١

٦٦٦ ، ٩٩٦ ، ١٠٢٥ ، ١١٣١ ، ١١٤٦

١١٨٧

جلسة ٢٢ من ديسمبر :

٣٩٩ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٦٢٠ ، ١٠٥٢

١٠٦٠ ، ١٠٧٢ ، ١٠٨٧

جلسة ٢٩ من ديسمبر :

٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٨٢ ، ٨٩٦ ، ٩١٦

١٠٣٧

١٩٥٧

جلسة ٥ من يناير :

٦٦٠ ، ٥٤٦ ، ٨٥٢ ، ٩٤٠ ، ٩٤١

٩٤٣

جلسة ١٢ من يناير :

٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ١٠٥١

٢٤٥ ، ٦٧٥ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥

جلسة ١٩ من يناير :

١٩٧ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٧ ، ١٢٥٨

جلسة ٢٦ من يناير :

٥٧ ، ٦٧٢ ، ٨٠٨ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨٢٠

٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ١١٦٨

جلسة ٢ من فبراير :

١٤ ، ٢٩ ، ٣١٥ ، ٣٢٠ ، ٦٧٦ ، ٧٠٥

٧٠٦ ، ١١٩٣ ، ١٢٠٦

جلسة ٩ من فبراير :

٣٠ ، ٣١ ، ٥٨٦ ، ٦٦٥ ، ٦٦٨ ، ٨١٦

٨١٧ ، ١٠٦٤ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٧٣

جلسة ١٦ من فبراير :

٦٥ ، ٣٥٠ ، ٥٧٦ ، ٦٦٦ ، ٩٣٦ ، ٩٥٧

١١٢٦ ، ١١٣١ ، ١١٣٨ ، ١١٦٠

جلسة ٢٣ من فبراير :

٢١٥ ، ٧٤٢ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٧٠

٧٧٥ ، ٨٠١ ، ١٠٧٦

جلسة ٢ من مارس :

٣٣٢ ، ٤٤٨ ، ٤٥٩ ، ١١٣٧

جلسة ٩ من مارس :

٥ ، ٧ ، ٨ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٤٢

٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠

٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٩١ ، ٣٢٢ ، ٤٤١ ، ٥٨٣

٨٢٤ ، ١٠١٢ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٢٦٩

١١٣١ ، ١١٨٤ ، ١٢٥٢ ، ١٢٦٩

جلسة ١٦ من مارس :

١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ٤٣٣ ، ٤٤٢

٦٢٨ ، ٦٤١ ، ٦٩١ ، ٧١٥ ، ١١٥٤

جلسة ٢٣ من مارس :

١٨٧ ، ٣٥٦ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٦ ، ٥٨٧

٥٩٦ ، ٦٢٧

جلسة ٣٠ من مارس :

١٠١ ، ١٠٣ ، ١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٦٨

٣١٦ ، ٤٥٨ ، ٧٩٣ ، ١١٣٩ ، ١١٥١

١١٨٦

جلسة ٦ من أبريل :

٣٥ ، ٣٦ ، ٥٢٣ ، ٥٧٦ ، ٥٨٨ ، ٦٢٨

٧٦٥ ، ٨٧٦ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٩

٩٣١ ، ١١٦١

جلسة ١٣ من أبريل :

١٢٥ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٨٢ ، ١٨٥

٣١٧ ، ٣٣٣ ، ٣٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٦٨٢

١٠٦١ ، ١١٦٩

جلسة ٢٠ من أبريل :

٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٨ ، ٨٨٦

٩٠١ ، ١٢٤٧ ، ١٢٥١

جلسة ٢٧ من أبريل :

٤٠ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ٤٢٧ ، ٤٤٩

٦٣٣ ، ٦٤٥ ، ٩٩٥ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٧

١٠٠٨ ، ١٠١٠ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٨

١١٣٦

جلسة ١١ من مايو :

٥٨٢ ، ٦٤٩ ، ١٠٣٠ ، ١٢١٢

جلسة ١٨ من مايو :

٣٢ ، ٦٦ ، ٧٣

جلسة ٢٥ من مايو :

٤٧١

جلسة ١ من يونية :

٢٣٢ ، ٧٨١ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦

١٠٦١ ، ١٠٨١

جلسة ٨ من يونية :

١٠٧ ، ١١٢ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٥٨

١٧٣ ، ٣٤٨ ، ٤٠٠ ، ٨٥٩ ، ١٠٧٩

جلسة ١٥ من يونية :

٧١ ، ٨١ ، ٢١٦ ، ٣٦٥ ، ٤٣٤ ، ٥٧٦

٦٦٢ ، ٧٢٣ ، ٩٨٦ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠

٩٩١ ، ١٠٣١ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩

جلسة ٢٢ من يونية :

١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٤٤ ، ٦٧ ، ٣٦٢

جلسة ٢٩ من يونية :

٤٢ ، ٦٤ ، ١١١ ، ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٢٨

١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٤٢٧

٤٤٨ ، ٦٧٤ ، ٨٨١ ، ٩٤٤ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤

١٠٠٣ ، ١٠٤٣ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧

جلسة ٧ من ديسمبر :

٢٠٧ : ٣٢٢ : ٣٢٥ : ٦٠٨ : ٦٠٩ : ٦١٤ :
٦٢٨ : ٨٦٤ : ٨٦٥ : ٨٦٧ : ٨٧١ : ١٠٣٤ :
١١١٩ : ١١٢٠

جلسة ٨ من ديسمبر :

٦٦ : ١٢١ : ٢٥٠ : ٣٦٠ : ٣٦٤ : ٣٦٩ :
٣٧٥ : ٣٧٦ : ٣٨٥ : ٣٨٦ : ٣٨٨ : ٣٩١ :
٣٩٦ : ٥١٧ : ٥٢٦ : ٥٣٠ : ٥٣٤ : ٥٤٣ :
٥٤٤ : ٥٧٠ : ٥٧١ : ٧٤٨ : ٨١٢ : ١٠١١ :
١٢٧٣

جلسة ٢١ من ديسمبر :

٤٠٤ : ١١١٥ : ١١٩٨ : ١٢٣٦

جلسة ٢٨ من ديسمبر :
٣٤٥

١٠٩٥ : ١١٢٤ : ١١٣٥ : ١١٥٥ : ١٢٢٢

جلسة ٢ من نوفمبر :

١٠٥ : ١٠٦ : ٦٠٥ : ٦٤٢

جلسة ٩ من نوفمبر :

٣٧ : ٢٣٥ : ٢٣٩ : ٢٤٣ : ٤٨٣ : ٤٨٧ :
٤٩٠ : ٤٩١ : ٤٩٢ : ٤٩٣ : ٥٥١ : ٦٧١ :
٩٥٨

جلسة ٢٣ من نوفمبر :

٠ : ٧ : ٩ : ٢٠٦ : ٢٢٩ : ٢٣٦ : ٢٣٧ :
٤٠٨ : ٦٠٣ : ٦٩٢ : ٨٧٣ : ١٠٢٤ : ١١١٦

جلسة ٣٠ من نوفمبر :

٤٣٥ : ٤٤٠ : ٤٤٣ : ٦٧٧ : ٨٧٩ : ٨٨٣ :
٨٩١ : ٩٠٤ : ٩٠٥ : ٩١٥ : ١٠٣٥ : ١٠٣٩ :
١٠٤٠ : ١٠٥١ : ١١٢٧ : ١١٤٥ : ١١٥٨ :
١١٩٩ : ١٢٠١

١٩٥٨

جلسة ٤ من يناير :

٢٠٠ : ٢١٠ : ٢١٧ : ٢١٨ : ٢١٩ :
٢٢٠ : ٨٤١ : ٨٤٢ : ١٢٠٤ : ١٢١٩

جلسة ١١ من يناير :

١٤ : ١٥ : ١٧٦ : ٣٤٦ : ٦٩٣ : ٦٩٤ :
٦٩٧ : ٧٥٤ : ٧٦٧ : ٨٥٥ : ٨٥٦ : ١٠٣٣ :
١١٧٠ : ١٠٨٠

جلسة ١٨ من يناير :

١٧٥ : ١٧٨ : ٢٦٤ : ٣١٤ : ٣٩٤ :
٤٣٠ : ٤٣٦ : ٤٣٧ : ٤٣٨ : ٨٨٥ : ٩٢٧ :
٩٢٨ : ١٢١٤ : ١٢١٥ : ١٢١٨ : ١٢٦١

جلسة ٢٥ من يناير :

٢٠١ : ٥٢٧ : ٥٤١ : ٥٥٠ : ٥٥٢ :
٥٦٥ : ٥٦٦ : ٥٧٦ : ٦٣١

جلسة ١ فبراير :

١٤ : ٣٩٧ : ٨٩٢ : ٩٢٤ : ٩٢٦ : ١١٤٨ :
١١٥٩

جلسة ١٥ من فبراير :

٤٥ : ٦٨ : ٦٩ : ١١٥ : ١٤٦ : ١٤٧ :

١٤٨ : ١٤٩ : ٤٤٧ : ٦٥٩ : ٦٦٠ : ٩٣٠ :
١١٤٩

جلسة ١ من مارس :

٣٨ : ٣٣٤ : ٤٢٥ : ٥٠٦ : ٥١٨ : ٥٣١ :
٥٤٧ : ٥٥٥ : ٥٦٨ : ٥٧٦ : ٥٧٩ : ٨٦٢

جلسة ٨ من مارس :

٣٨ : ٢٤٦ : ٢٧٩ : ٣٦٨ : ٣٧٠ : ٣٧٣ :
٣٧٤ : ٣٨٤ : ٥١٤ : ٥٦٧ : ٥٧٢ : ٥٧٦ :
٦٣٥ : ٦٤٧ : ٧٧٣ : ٨٢٧ : ٩٣٥ : ٩٤٢ :
٩٥٣ : ١٠١٦ : ١٢٧٢

جلسة ١٥ من مارس :

٦٠١ : ٦٣٤

جلسة ٢٩ من مارس :

١٦ : ١٧ : ٥٨٥ : ٥٩٤ : ٦٣٩ : ٦٥٣ :
٩٥٥ : ٩٦٨ : ٩٦٩

جلسة ٥ من أبريل :

١٦٩ : ٢٥٦ : ٨٢٩ : ٨٣٠ : ٨٥٤ : ٨٦٨ :
١٠٧٤ : ١٠٩١ : ١٠٩٣ : ١١٩٤

جلسة ١٢ من أبريل :

٢٤٧ : ٢٥٨ : ٣١٨ : ٣١٩ : ٤٦٠ :
٤٦١ : ٤٦٢ : ٦٢٩ : ١٠٦٣

جلسة ٣ من مايو :

١٠٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٦١٨ : ١١٤٧ : ١٢٥٠

جلسة ١٠ من مايو :

٢٠٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٥ ، ١١٨٤

جلسة ١٧ من مايو :

١٦٠ ، ١٦١ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ : ٣١٠ : ٣٧١
١٠٠١

جلسة ٢٤ من مايو :

٣٥٨ : ٦٨٩ : ٨٧٨ : ٨٩٨

جلسة ٣١ من مايو :

٨٣٣ : ١١٦٢ : ١٢٣٤ : ١٢٣٥

جلسة ٧ من يونيه :

٥ ، ٦ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٣٢١ : ٦٨٧ : ٧٤٩
٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ : ٩٠٩ : ١٠٩٣ : ١٠٩٦
١٠٩٧ : ١٠٩٨ : ١٢٦٣

جلسة ١٤ من يونيه :

٧٨٩ : ٧٩٠ : ٧٩١ : ٧٩٢ : ٩٨٥
١١٦٣ : ١١٦٥ : ١٢٧١ : ١٢٧٧ : ١٢٨٠

جلسة ٢١ من يونيه :

٩١ ، ٩٢ ، ٤٠٣ ، ٥٣٢ ، ٥٥٣ : ٥٥٤
٦٠٢ : ٦٨٠ : ٦٨١ : ٧٦٠ : ٩٥٩ : ١١٦٦
١٢٨٠ : ١٢٠٩ : ١٢١٠ : ١٢٣٨ : ١٢٣٩
١٢٤٠ : ١٢٤١

جلسة ١٢ من يولية :

١٨ ، ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٤٥ : ١٧١
١٧٢ : ٢٢١ : ٢٥٣ : ٢٥٧ : ٢٧٤ : ٢٧٥
٣٣٥ : ٣٩٢ : ٤٥٢ : ٤٩٩ : ٥٠٨ : ٥١١
٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥٧٤ ، ٦١٣
٦٧٨ : ٧٢٨ : ٧٥٥ : ٨٢٥ : ٨٢٦ : ٨٦٩

٩٩٩ : ١٠٠٠ : ١٠٨٣ : ١٠٨٩ : ١٠٩٩ :

١١٠٠ : ١١١٧ : ١١١٨ : ١١٢٥ : ١١٩١ ،

١١٩٢ : ١٢٤٢ : ١٢٦٤ : ١٢٦٥

جلسة ٢٥ من اكتوبر :

١١٤١ : ١١٤٣ : ١١٨٢

جلسة ١ نوفمبر :

٤٧٤ : ٦٨٥ : ٨٦٦ : ٨٧٠ : ١٠١٧ :
١٢٢٠

جلسة ٨ من نوفمبر :

٢٨١ ، ٨٤٨ ، ٨٥٠ ، ٩٢٩ ، ١٢٦٦

جلسة ١٥ من نوفمبر :

٤٦ : ١٧٧ : ٤١١ : ٦٥٨ : ٦٩٦ : ١٢١٧

جلسة ٢٢ من نوفمبر :

٢٢ : ٢٣ : ٤٨ : ٤٩ : ٥٠ : ٥١ :
٢٠٢ : ٤٨٨ : ٧٣٦ : ٨٤٩ : ١٠٣٦

جلسة ٢٩ من نوفمبر :

١٩ ، ٥٦ ، ٢٨٥ ، ٣٧٩ ، ٧٥١ : ٧٥٢
٧٥٧ : ١٢٠٣

جلسة ٦ من ديسمبر :

٥٣٥ : ٦٢٠ : ١٠٩٠

جلسة ١٣ من ديسمبر :

٢٥١ : ٣٩٨ : ٤٩٧ : ٧٢٩ : ٨٦١ : ١٠٥٤ :
١١٢٨

جلسة ٢٠ من ديسمبر :

٣٦٩ : ١٠٤٩ : ١١٥٢

جلسة ٢٧ من ديسمبر :

٢٩٠ : ٤٩٨ : ٥٦٣ : ٥٦٩ : ٧٠٣ : ٧٠٤ :
٧٢٣ : ١١٠٨

١٩٥٩

جلسة ٣ من يناير :

٢٦١ : ٣٧٨ : ٤٠٥ : ٦٤٠ : ٤٩٥

٤٩٦

جلسة ١٠ من يناير :

٣٨٩ : ٤٣٩ : ٧٣٧ : ٧٤١ : ٧٦٨

٧٦٩

جلسة ١٧ من يناير :

٦٠ : ١٨٦ : ٦٥٢ : ٧٤٤ : ٨٢٢

٨٣١ : ٩٣٩ : ١٠٥١ : ١١١٢ : ١١٤٤

جلسة ٢٤ من يناير :

٢٠ : ٥٦٤

جلسة ٣١ من يناير :

٧١٩ : ٧٧٧ : ٩٦٦

جلسة ٧ من فبراير :

٢٧٣ : ٢٩٢ : ٢٩٣ : ٥٩٢ : ١٠١٣

جلسة ١٤ من فبراير :

٢٠٣ : ٥٥٦ : ٦٣٧ : ٧٦٤ : ٧٩٩

١٢٦٧ : ١٢٧٨ : ١٢٧٩

جلسة ٢١ من فبراير :

١١٧ : ٦١٦ : ٦٥٧ : ٧١٢ : ٧١٧

٧٥٨ : ١٢٦٢

جلسة ٢٨ من فبراير :

٩٩٨

جلسة ٧ من مارس :

٩٦٤

جلسة ١٤ من مارس :

١٠٤٢ : ١١٠٦ : ١١٠٧

جلسة ٢١ من مارس :

٢٤ : ٢٦ : ١٠٠ : ٤٦٩ : ٥٢٩ : ٥٤٠

٥٩٢ : ٨٠٩ : ٩٥٦ : ١١١٣ : ١١٥٣

١١٨٠ : ١١٨٣ : ١٢٥٦

جلسة ٢٨ من مارس :

٥٠٠ : ٧٥٣ : ١٠٢١ : ١٠٢٢ : ١٠٢٢ : ١١٧٨

١١٨١ : ١١٨٥

جلسة ٤ من أبريل :

١٩٣ : ٢٤٣ : ٣٩٣ : ٥٦١ : ٧٥٠

٨٨٧ : ١١٥٧ : ١١٦٧ : ١٢١٦ : ١٢٣٣

جلسة ٢٥ من أبريل :

٩٥ : ١٧٠ : ٣٥١ : ٣٧٢ : ٥٢٤ : ٥٢٥

٥٩٩ : ٦١٢ : ٦٣٢ : ١٢٤٩ : ١٢٥٣

جلسة ٩ من مايو :

٢١١ : ٢٤٠ : ٢٧٦ : ٢٧٧ : ٢٧٨

٢٩٤ : ٢٩٥ : ٢٦٦ : ٢٩٧ : ٥٢٣ : ٥٢٩

٧٧٩

جلسة ١٦ من مايو :

٧٤ : ١٣٩ : ٥٤٤

جلسة ٢٣ من مايو :

٢٤٧ : ١٠٠٣

جلسة ٣٠ من مايو :

٢٣٧ : ١٠٢٠

جلسة ٦ من يونيو :

٧٥ : ٢٢٢ : ٤٣٢ : ٤٥٥ : ٤٦٤

٤٧٢ : ٤٧٣ : ٤٧٥ : ٤٧٦ : ٤٧٨ : ٤٧٩

٥٤٢ : ٦١١ : ٦١٧ : ٦٥٤ : ٦٧٠ : ٧٠٠

٧٨٨ : ١١٨٨ : ١١٨٩ : ١٢٧٤

جلسة ١٣ من يونيو :

٩٠ : ١٦٤ : ١٦٥ : ١٦٦ : ١٦٧

٢٠٩ : ٢٢٣ : ٦٠٦ : ٧٠٨ : ٧١١

جلسة ٢٧ من يونيو :

٢٧ : ٥٥ : ٣٥٣ : ٥٠٢ : ٦٧٩ : ٦٨٣

٦٨٤ : ٩٧٧ : ٩٧٨ : ٩٨٠ : ٩٨٢ : ٩٨٤

٩٩٢

جلسة ٣١ من أكتوبر :

٩٥١

جلسة ٧ من نوفمبر :

٩٤٧ : ١٠٢٦ : ١٢٦٨

جلسة ١٤ من نوفمبر :

٦٢ : ٧٢٧ : ٩١٠ : ٩٦٣

جلسة ٢١ من نوفمبر :

٢٣٦

جلسة ٢٨ من نوفمبر :

١٨٣

جلسة ٥ من ديسمبر :

١٠٠٤

جلسة ١٢ من ديسمبر :

٣٠٥ : ٣٠٦ : ٦٨٨ : ١٢٤٤

جلسة ١٩ من ديسمبر :

٦٧٣

١٩٦٠

جلسة ٢ من يناير :

٢٩ : ٧٢ : ٨٧ : ٥٤٨ : ٥٤٩ : ٦٤٣

جلسة ١٦ من يناير :

جلسة ٢٣ من يناير :

٣٨٢ : ٤٠٦ : ٦١٥ : ٦٣٦ : ٦٤٨

٧٢٠ : ٨١٩ : ١٠٨٤

۵۲ : ۷۹ : ۹۶ : ۹۷ : ۱۹۴ : ۲۲۵ :
 ۲۲۸ ، ۲۶۳ ، ۲۴۰ ، ۲۶۷ ، ۲۸۰ ، ۲۸۳ :
 ۴۱۳ : ۴۴۴ : ۴۴۵ : ۴۷۰ : ۵۲۸ : ۵۴۵ :
 ۵۵۹ : ۵۷۵ : ۵۷۶ : ۶۵۰ : ۶۵۱ : ۷۲۱ :

جلسه ۷ من مايو :
 ۸۸ : ۸۹ : ۷۲۵ : ۹۴۹ : ۱۰۲۳ : ۱۱۳۰ :
 ۱۱۴۰ : ۱۱۷۵ :

جلسه ۱۴ من مايو :
 ۴۹۴ : ۷۱۸ : ۹۳۲ :

جلسه ۲۱ من مايو :
 ۲۱ : ۷۶ : ۲۱۲ : ۲۵۹ : ۲۸۳ : ۲۸۴ :
 ۴۵۳ : ۶۶۱ : ۶۸۶ : ۶۹۹ : ۷۵۶ : ۷۵۹ :
 ۸۹۰ : ۹۶۰ : ۹۶۱ : ۹۶۲ : ۱۰۸۲ : ۱۱۵۶ :
 ۱۱۷۲ : ۱۲۱۱ : ۱۲۴۳ : ۱۲۵۵ :

جلسه ۲۸ من مايو :
 ۷۷ : ۶۶۹ :

جلسه ۱۱ من يونية :
 ۹۱۷ : ۹۵۲ :

جلسه ۱۸ من يونية :
 ۲۸۲ ، ۵۹۳ : ۶۳۰ : ۸۶۳ : ۹۶۵ :
 ۱۱۷۴ : ۱۱۷۷ :

جلسه ۲ من يولية :

۱۷۹ : ۱۸۸ : ۵۰۴ : ۵۰۵ : ۵۹۱ :
 ۶۹۵ ، ۶۹۸ ، ۸۲۳ ، ۸۳۲ ، ۹۹۵ : ۱۲۵۴ :
 ۱۲۷۰ :

جلسه ۲۱ من سبتمبر (ايلول) :
 ۵۴ : ۷۸ : ۸۶ : ۹۸ : ۹۹ : ۲۳۸ :
 ۳۰۷ : ۳۶۳ : ۳۸۷ : ۵۰۷ : ۵۱۹ : ۵۲۰ :
 ۵۲۱ : ۵۴۴ : ۵۶۰ : ۵۷۳ : ۹۹۳ : ۹۹۴ :
 ۹۹۷ : ۱۲۲۳ : ۱۲۲۴ : ۱۲۲۵ : ۱۲۲۶ :
 ۱۲۲۷ : ۱۲۲۸ : ۱۲۲۹ :

۶۳ : ۳۷۷ : ۵۱۱ : ۵۱۵ : ۹۶۷ : ۱۱۷۳ :

جلسه ۳۰ من يناير :

۴۳ ، ۸۵ ، ۲۶۲ ، ۳۶۱ ، ۶۴۴ : ۷۷۸ :

جلسه ۶ من فبراير :

۲۲۴ : ۵۰۱ : ۶۰۲ : ۸۸۰ :

جلسه ۱۳ من فبراير :

۲۹۹ : ۳۰۰ : ۳۰۱ : ۳۰۲ : ۴۰۷ : ۴۷۷ :
 ۷۴۳ : ۷۴۷ : ۱۱۹۵ : ۱۱۹۶ :

جلسه ۲۰ من فبراير :

۳۶۶ : ۴۳۱ : ۷۸۰ : ۹۰۲ : ۹۰۳ :
 ۱۰۴۸ :

جلسه ۲۷ من فبراير :

۱۹۵ : ۴۱۹ : ۵۳۶ : ۶۴۶ : ۷۰۲ :
 ۷۴۰ : ۷۹۷ : ۷۹۸ : ۱۲۵۷ : ۱۲۷۵ :

جلسه ۵ من مارس :

۴۷ : ۸۳ : ۹۴۸ : ۹۵۴ :

جلسه ۱۲ من مارس :

۵۸۰ : ۵۸۱ : ۵۹۸ :

جلسه ۲۶ من مارس :

۱۳۱ ، ۲۹۸ ، ۳۱۱ ، ۷۱۳ ، ۷۱۴ :
 ۱۲۲۱ :

جلسه ۹ من ابريل :

۲۱ : ۳۵۴ : ۴۶۷ : ۶۱۰ : ۶۲۴ : ۶۲۶ :
 ۷۳۲ : ۸۸۸ : ۸۸۹ : ۱۱۳۲ : ۱۱۴۲ : ۱۱۷۹ :
 ۱۲۴۸ :

جلسه ۲۳ من ابريل (نيسان) :

۸۰ : ۲۴۸ : ۳۳۰ : ۳۳۸ : ۳۴۱ : ۸۳۳ :
 ۱۲۳۰ : ۱۲۳۱ :

جلسه ۲۶ من ابريل (نيسان) :

ى - فهرس بيان صفحات القواعد

الصفحة	القاعدة	الصفحة	القاعدة	الصفحة	القاعدة	الصفحة	القاعدة
٨٨	٩٥	٤٦	٦٣	٢٢	٢٢	٣	١
٨٩	٩٦	٤٨	٦٤	٢٣	٢٣	٣	٢
٩٠	٩٧	٤٨	٦٥	٢٣	٢٤	٤	٣
٩١	٩٨	٤٨	٦٦	٢٤	٢٥	٤	٤
٩٢	٩٩	٤٩	٦٧	٢٥	٢٦	٦	٥
٩٥	١٠٠	٥٠	٦٨	٢٥	٢٧	٦	٦
٩٥	١٠١	٥١	٦٩	٢٦	٢٨	٧	٧
٩٦	١٠٢	٥٢	٧٠	٢٧	٢٩	٧	٨
٩٦	١٠٣	٥٢	٧١	٢٧	٣٠	٧	٩
٩٧	١٠٤	٥٢	٧٢	٢٨	٣١	٨	١٠
٩٨	١٠٥	٥٣	٧٣	٢٩	٣٢	٨	١١
٩٨	١٠٦	٥٤	٧٤	٢٩	٣٣	٩	١٢
٩٩	١٠٧	٥٦	٧٥	٣٠	٣٤	١٠	١٣
١٠٠	١٠٨	٥٧	٧٦	٣١	٣٥	١٢	١٤
١٠٠	١٠٩	٥٩	٧٧	٣١	٣٦	١٢	١٥
١٠١	١١٠	٦٠	٧٨	٣٢	٣٧	١٣	١٦
١٠٢	١١١	٦٠	٧٩	٣٣	٣٨	١٣	١٧
١٠٣	١١٢	٦٤	٨٠	٣٣	٣٩	١٤	١٨
١٠٤	١١٣	٦٨	٨١	٣٧	٤٠	١٤	١٩
١٠٤	١١٤	٧٠	٨٢	٣٩	٤١	١٥	٢٠
١٠٥	١١٥	٧٢	٨٣	٤٠	٤٢	١٦	٢١
١٠٦	١١٦	٧٣	٨٤	٤١	٤٣	١٧	٢٢
١٠٦	١١٧	٧٤	٨٥	٤١	٤٤	١٨	٢٣
١٠٧	١١٨	٧٥	٨٦	٤٢	٤٥	١٨	٢٤
١٠٨	١١٩	٧٦	٨٧	٤٣	٤٦	١٩	٢٥
١٠٩	١٢٠	٧٧	٨٨	٤٣	٤٧	١٩	٢٦
١٠٩	١٢١	٧٨	٨٩	٤٤	٤٨	٢٠	٢٧
١٠٩	١٢٢	٨٢	٩٠	٤٥	٤٩	٢٠	٢٨
١١٠	١٢٣	٨٤	٩١	٤٥	٥٠	٢١	٢٩
١١٢	١٢٤	٨٥	٩٢	٤٦	٥١	٢١	٣٠
١١٢	١٢٥	٨٦	٩٣	٤٦	٥٢	٢١	٣١
١١٣	١٢٦	٨٨	٩٤	٤٦	٥٣	٢١	٣٢

الصفحة	القاعدة	الصفحة	القاعدة	الصفحة	القاعدة	الصفحة	القاعدة
٢٠١	٢٤٤	١٧٩	٢٠٥	١٤٦	١٦٦	١١٣	١٢٧
٢٠٢	٢٤٥	١٧٩	٢٠٦	١٤٧	١٦٧	١١٤	١٢٨
٢٠٢	٢٤٦	١٧٩	٢٠٧	١٤٧	١٦٨	١١٥	١٢٩
٢٠٣	٢٤٧	١٨٠	٢٠٨	١٤٩	١٦٩	١١٦	١٣٠
٢٠٣	٢٤٨	١٨٠	٢٠٩	١٥٠	١٧٠	١١٦	١٣١
٢٠٤	٢٤٩	١٨٠	٢١٠	١٥٠	١٧١	١١٨	١٣٢
٢٠٤	٢٥٠	١٨٣	٢١١	١٥١	١٧٢	١١٩	١٣٣
٢٠٤	٢٥١	١٨٣	٢١٢	١٥٢	١٧٣	١٢٠	١٣٤
٢٠٥	٢٥٢	١٨٤	٢١٣	١٥٢	١٧٤	١٢٢	١٣٥
٢٠٦	٢٥٣	١٨٤	٢١٤	١٥٤	١٧٥	١٢٢	١٣٦
٢٠٦	٢٥٤	١٨٥	٢١٥	١٥٥	١٧٦	١٢٣	١٣٧
٢٠٦	٢٥٥	١٨٦	٢١٦	١٥٥	١٧٧	١٢٣	١٣٨
٢٠٧	٢٥٦	١٨٧	٢١٧	١٥٦	١٧٨	١٢٣	١٣٩
٢٠٧	٢٥٧	١٨٧	٢١٨	١٥٦	١٧٩	١٢٤	١٤٠
٢٠٩	٢٥٨	١٨٨	٢١٩	١٥٧	١٨٠	١٢٤	١٤١
٢١٠	٢٥٩	١٨٨	٢٢٠	١٥٧	١٨١	١٢٥	١٤٢
٢١١	٢٦٠	١٨٩	٢٢١	١٥٨	١٨٢	١٢٦	١٤٣
٢١١	٢٦١	١٨٩	٢٢٢	١٥٨	١٨٣	١٢٧	١٤٤
٢١٢	٢٦٢	١٨٩	٢٢٣	١٥٩	١٨٤	١٢٨	١٤٥
٢١٢	٢٦٣	١٩٠	٢٢٤	١٦٠	١٨٥	١٣٠	١٤٦
٢١٤	٢٦٤	١٩٠	٢٢٥	١٦١	١٨٦	١٣١	١٤٧
٢١٥	٢٦٥	١٩١	٢٢٦	١٦٢	١٨٧	١٣١	١٤٨
٢١٥	٢٦٦	١٩١	٢٢٧	١٦٣	١٨٨	١٣١	١٤٩
٢١٦	٢٦٧	١٩٢	٢٢٨	١٦٤	١٨٩	١٣٣	١٥٠
٢١٧	٢٦٨	١٩٢	٢٢٩	١٦٤	١٩٠	١٣٤	١٥١
٢١٧	٢٦٩	١٩٣	٢٣٠	١٦٧	١٩١	١٣٥	١٥٢
٢١٨	٢٧٠	١٩٤	٢٣١	١٦٨	١٩٢	١٣٥	١٥٣
٢١٨	٢٧١	١٩٤	٢٣٢	١٦٨	١٩٣	١٣٧	١٥٤
٢١٩	٢٧٢	١٩٥	٢٣٣	١٦٩	١٩٤	١٣٨	١٥٥
٢٢٠	٢٧٣	١٩٥	٢٣٤	١٧١	١٩٥	١٣٩	١٥٦
٢٢١	٢٧٤	١٩٦	٢٣٥	١٧٣	١٩٦	١٤٠	١٥٧
٢٢٢	٢٧٥	١٩٦	٢٣٦	١٧٤	١٩٧	١٤١	١٥٨
٢٢٢	٢٧٦	١٩٦	٢٣٧	١٧٤	١٩٨	١٤٢	١٥٩
٢٢٣	٢٧٧	١٩٧	٢٣٨	١٧٤	١٩٩	١٤٣	١٦٠
٢٢٤	٢٧٨	١٩٨	٢٣٩	١٧٥	٢٠٠	١٤٤	١٦١
٢٢٥	٢٧٩	١٩٨	٢٤٠	١٧٥	٢٠١	١٤٤	١٦٢
٢٢٥	٢٨٠	١٩٩	٢٤١	١٧٦	٢٠٢	١٤٥	١٦٣
٢٢٦	٢٨١	١٩٩	٢٤٢	١٧٧	٢٠٣	١٤٥	١٦٤
٢٢٦	٢٨٢	٢٠٠	٢٤٣	١٧٨	٢٠٤	١٤٥	١٦٥

القاعدة الصفحة		القاعدة الصفحة		القاعدة الصفحة		القاعدة الصفحة	
٣١٢	٣٩٥	٢٨٢	٣٥٨	٢٦٣	٣٢١	٢٢٧	٢٨٢
٣١٣	٣٩٦	٢٨٢	٣٥٩	٢٦٣	٣٢٢	٢٢٨	٢٨٤
٢١٣	٣٩٧	٢٨٤	٣٦٠	٢٦٤	٣٢٣	٢٢٩	٢٨٥
٢١٤	٣٩٨	٢٨٤	٣٦١	٢٦٤	٣٢٤	٢٣٢	٢٨٦
٣١٥	٣٩٩	٢٨٤	٣٦٢	٢٦٥	٣٢٥	٢٣٣	٢٨٧
٣١٦	٤٠٠	٢٨٦	٣٦٣	٢٦٥	٣٢٦	٢٣٥	٢٨٨
٣١٦	٤٠١	٢٨٧	٣٦٤	٢٦٧	٣٢٧	٢٣٦	٢٨٩
٣١٧	٤٠٢	٢٨٨	٣٦٥	٢٦٨	٣٢٨	٢٣٧	٢٩٠
٣١٨	٤٠٣	٢٨٩	٣٦٦	٢٦٩	٣٢٩	٢٣٧	٢٩١
٣١٨	٤٠٤	٢٩٠	٣٦٧	٢٦٩	٣٣٠	٢٣٩	٢٩٢
٣١٨	٤٠٥	٢٩١	٣٦٨	٢٧٠	٣٣١	٢٤٠	٢٩٣
٣٢٠	٤٠٦	٢٩٢	٣٦٩	٢٧٠	٣٣٢	٢٤٣	٢٩٤
٣٢٠	٤٠٧	٢٩٣	٣٧٠	٢٧١	٣٣٣	٢٤٤	٢٩٥
٣٢١	٤٠٨	٢٩٤	٣٧١	٢٧١	٣٣٤	٢٤٥	٢٩٦
٣٢١	٤٠٩	٢٩٥	٣٧٢	٢٧٢	٣٣٥	٢٤٥	٢٩٧
٣٢٢	٤١٠	٢٩٦	٣٧٣	٢٧٢	٣٣٦	٢٤٦	٢٩٨
٣٢٤	٤١١	٢٩٦	٣٧٤	٢٧٣	٣٣٧	٢٤٧	٢٩٩
٣٢٦	٤١٢	٢٩٦	٣٧٥	٢٧٣	٣٣٨	٢٤٨	٣٠٠
٣٢٦	٤١٣	٢٩٧	٣٧٦	٢٧٤	٣٣٩	٢٤٩	٣٠١
٣٢٧	٤١٤	٢٩٨	٣٧٧	٢٧٤	٣٤٠	٢٥٠	٣٠٢
٣٢٧	٤١٥	٢٩٩	٣٧٨	٢٧٥	٣٤١	٢٥٠	٣٠٣
٣٢٨	٤١٦	٣٠٠	٣٧٩	٢٧٦	٣٤٢	٢٥١	٣٠٤
٣٢٨	٤١٧	٣٠١	٣٨٠	٢٧٦	٣٤٣	٢٥٢	٣٠٥
٣٢٩	٤١٨	٣٠٢	٣٨١	٢٧٧	٣٤٤	٢٥٣	٣٠٦
٣٢٩	٤١٩	٣٠٢	٣٨٢	٢٧٨	٣٤٥	٢٥٤	٣٠٧
٣٣٠	٤٢٠	٣٠٣	٣٨٣	٢٧٨	٣٤٦	٢٥٥	٣٠٨
٣٣١	٤٢١	٣٠٣	٣٨٤	٢٧٨	٣٤٧	٢٥٥	٣٠٩
٣٣٢	٤٢٢	٣٠٤	٣٨٥	٢٧٩	٣٤٨	٢٥٦	٣١٠
٣٣٢	٤٢٣	٣٠٥	٣٨٦	٢٧٩	٣٤٩	٢٥٧	٣١١
٣٣٣	٤٢٤	٣٠٥	٣٨٧	٢٧٩	٣٥٠	٢٥٩	٣١٢
٣٣٣	٤٢٥	٣٠٦	٣٨٨	٢٨٠	٣٥١	٢٥٩	٣١٣
٣٣٣	٤٢٦	٣٠٦	٣٨٩	٢٨٠	٣٥٢	٢٦٠	٣١٤
٣٣٥	٤٢٧	٣٠٩	٣٩٠	٢٨٠	٣٥٣	٢٦١	٣١٥
٣٣٥	٤٢٨	٣٠٩	٣٩١	٢٨١	٣٥٤	٢٦١	٣١٦
٣٣٦	٤٢٩	٣٠٩	٣٩٢	٢٨١	٣٥٥	٢٦١	٣١٧
٣٣٧	٤٣٠	٣١٠	٣٩٣	٢٨٢	٣٥٦	٢٦٢	٣١٨
٣٣٧	٤٣١	٣١٠	٣٩٤	٢٨٢	٣٥٧	٢٦٢	٣١٩
٣٣٨	٤٣٢	٣١٠	٣٩٤	٢٨٢	٣٥٧	٢٦٢	٣٢٠

الصفحة	القاعدة	الصفحة	القاعدة	الصفحة	القاعدة	الصفحة	القاعدة
٤٣٠	٥٤٧	٤٠٣	٥٠٩	٣٧٢	٤٧١	٣٣٨	٤٣٣
٤٣١	٥٤٨	٤٠٤	٥١٠	٣٧٣	٤٧٢	٣٣٨	٤٣٤
٤٣٢	٥٤٩	٤٠٥	٥١١	٣٧٣	٤٧٣	٣٣٩	٤٣٥
٤٣٢	٥٥٠	٤٠٦	٥١٢	٣٧٤	٤٧٤	٣٤٠	٤٣٦
٤٣٢	٥٥١	٤٠٧	٥١٣	٣٧٤	٤٧٥	٣٤١	٤٣٧
٤٣٢	٥٥٢	٤٠٨	٥١٤	٣٧٥	٤٧٦	٣٤٢	٤٣٨
٤٣٣	٥٥٣	٤٠٨	٥١٥	٣٧٥	٤٧٧	٣٤٢	٤٣٩
٤٣٣	٥٥٤	٤٠٩	٥١٦	٣٧٦	٤٧٨	٣٤٣	٤٤٠
٤٣٤	٥٥٥	٤١٠	٥١٧	٣٧٦	٤٧٩	٣٤٤	٤٤١
٤٣٤	٥٥٦	٤١٠	٥١٨	٣٧٧	٤٨٠	٣٤٤	٤٤٢
٤٣٥	٥٥٧	٤١١	٥١٩	٣٧٨	٤٨١	٣٤٥	٤٤٣
٤٣٦	٥٥٨	٤١١	٥٢٠	٣٧٨	٤٨٢	٣٤٥	٤٤٤
٤٣٦	٥٥٩	٤١٢	٥٢١	٣٧٩	٤٨٣	٣٤٦	٤٤٥
٤٣٧	٥٦٠	٤١٤	٥٢٢	٣٧٩	٤٨٤	٣٤٨	٤٤٦
٤٣٧	٥٦١	٤١٥	٥٢٣	٣٧٩	٤٨٥	٣٤٩	٤٤٧
٤٣٨	٥٦٢	٤١٦	٥٢٤	٣٨٠	٤٨٦	٣٥٠	٤٤٨
٤٣٩	٥٦٣	٤١٦	٥٢٥	٣٨٠	٤٨٧	٣٥٠	٤٤٩
٤٣٩	٥٦٤	٤١٧	٥٢٦	٣٨١	٤٨٨	٣٥١	٤٥٠
٤٤٠	٥٦٥	٤١٨	٥٢٧	٣٨٢	٤٨٩	٣٥٢	٤٥١
٤٤٠	٥٦٦	٤١٨	٥٢٨	٣٨٣	٤٩٠	٣٥٣	٤٥٢
٤٤٠	٥٦٧	٤١٩	٥٢٩	٣٨٤	٤٩١	٣٥٣	٤٥٣
٤٤١	٥٦٨	٤٢٠	٥٣٠	٣٨٤	٤٩٢	٣٥٤	٤٥٤
٤٤١	٥٦٩	٤٢٠	٥٣١	٣٨٥	٤٩٣	٣٥٤	٤٥٥
٤٤٢	٥٧٠	٤٢٠	٥٣٢	٣٨٦	٤٩٤	٣٥٥	٤٥٦
٤٤٢	٥٧١	٤٢١	٥٣٣	٣٨٦	٤٩٥	٣٥٥	٤٥٧
٤٤٢	٥٧٢	٤٢١	٥٣٤	٣٨٧	٤٩٦	٣٥٦	٤٥٨
٤٤٣	٥٧٣	٤٢١	٥٣٥	٣٨٨	٤٩٧	٣٥٧	٤٥٩
٤٤٤	٥٧٤	٤٢٣	٥٣٦	٣٨٩	٤٩٨	٣٥٩	٤٦٠
٤٤٥	٥٧٥	٤٢٤	٥٣٧	٣٩٠	٤٩٩	٣٥٩	٤٦١
٤٤٦	٥٧٦	٤٢٥	٥٣٨	٣٩١	٥٠٠	٣٦٠	٤٦٢
٤٤٨	٥٧٧	٤٢٥	٥٣٩	٣٩٢	٥٠١	٣٦١	٤٦٣
٤٤٨	٥٧٨	٤٢٦	٥٤٠	٣٩٣	٥٠٢	٣٦٥	٤٦٤
٤٤٩	٥٧٩	٤٢٧	٥٤١	٣٩٣	٥٠٣	٣٦٦	٤٦٥
٤٤٩	٥٨٠	٤٢٧	٥٤٢	٣٩٥	٥٠٤	٣٦٦	٤٦٦
٤٥٠	٥٨١	٤٢٨	٥٤٣	٣٩٧	٥٠٥	٣٦٨	٤٦٧
٤٥١	٥٨٢	٤٢٨	٥٤٤	٣٩٩	٥٠٦	٣٦٩	٤٦٨
٤٥٢	٥٨٣	٤٢٩	٥٤٥	٣٩٩	٥٠٧	٣٧٠	٤٦٩
٤٥٢	٥٨٤	٤٣٠	٥٤٦	٤٠٠	٥٠٨	٣٧١	٤٧٠

الصفحة	القاعدة	الصفحة	القاعدة	الصفحة	القاعدة	الصفحة	القاعدة
٥٤٨	٦٩٩	٥١٢	٦٦١	٤٨١	٦٢٣	٤٥٣	٥٨٥
٥٥٠	٧٠٠	٥١٤	٦٦٢	٤٨٢	٦٢٤	٤٥٤	٥٨٦
٥٥١	٧٠١	٥١٥	٦٦٣	٤٨٣	٦٢٥	٤٥٥	٥٨٧
٥٥٢	٧٠٢	٥١٥	٦٦٤	٤٨٤	٦٢٦	٤٥٥	٥٨٨
٥٥٤	٧٠٣	٥١٦	٦٦٥	٤٨٥	٦٢٧	٤٥٦	٥٨٩
٥٥٦	٧٠٤	٥١٨	٦٦٦	٤٨٥	٦٢٨	٤٥٦	٥٩٠
٥٥٧	٧٠٥	٥١٨	٦٦٧	٤٨٦	٦٢٩	٤٥٧	٥٩١
٥٥٧	٧٠٦	٥١٨	٦٦٨	٤٨٧	٦٣٠	٤٦٠	٥٩٢
٥٥٨	٧٠٧	٥٢٠	٦٦٩	٤٨٨	٦٣١	٤٦٠	٥٩٣
٥٥٩	٧٠٨	٥٢١	٦٧٠	٤٨٨	٦٣٢	٤٦٢	٥٩٤
٥٦٠	٧٠٩	٥٢٢	٦٧١	٤٨٩	٦٣٣	٤٦٢	٥٩٥
٥٦٠	٧١٠	٥٢٢	٦٧٢	٤٨٩	٦٣٤	٤٦٣	٥٩٦
٥٦١	٧١١	٥٢٣	٦٧٣	٤٩١	٦٣٥	٤٦٣	٥٩٧
٥٦١	٧١٢	٥٢٤	٦٧٤	٤٩١	٦٣٦	٤٦٣	٥٩٨
٥٦٢	٧١٣	٥٢١	٦٧٥	٤٩٢	٦٣٧	٤٦٤	٥٩٩
٥٦٢	٧١٤	٥٣١	٦٧٦	٤٩٣	٦٣٨	٤٦٤	٦٠٠
٥٦٣	٧١٥	٥٣١	٦٧٧	٤٩٣	٦٣٩	٤٦٤	٦٠١
٥٦٣	٧١٦	٥٣٢	٦٧٨	٤٩٤	٦٤٠	٤٦٥	٦٠٢
٥٦٣	٧١٧	٥٣٢	٦٧٩	٤٩٦	٦٤١	٤٦٦	٦٠٣
٥٦٤	٧١٨	٥٣٣	٦٨٠	٤٩٧	٦٤٢	٤٦٦	٦٠٤
٥٦٤	٧١٩	٥٣٤	٦٨١	٤٩٧	٦٤٣	٤٦٧	٦٠٥
٥٦٧	٧٢٠	٥٣٥	٦٨٢	٤٩٩	٦٤٤	٤٦٨	٦٠٦
٥٦٧	٧٢١	٥٣٥	٦٨٣	٥٠٠	٦٤٥	٤٦٨	٦٠٧
٥٧٠	٧٢٢	٥٣٧	٦٨٤	٥٠١	٦٤٦	٤٦٩	٦٠٨
٥٧٠	٧٢٣	٥٣٧	٦٨٥	٥٠٢	٦٤٧	٤٧٠	٦٠٩
٥٧١	٧٢٤	٥٣٨	٦٨٦	٥٠٣	٦٤٨	٤٧٠	٦١٠
٥٧١	٧٢٥	٥٣٩	٦٨٧	٥٠٤	٦٤٩	٤٧١	٦١١
٥٧٣	٧٢٦	٥٤٠	٦٨٨	٥٠٤	٦٥٠	٤٧٢	٦١٢
٥٧٤	٧٢٧	٥٤١	٦٨٩	٥٠٥	٦٥١	٤٧٣	٦١٣
٥٧٦	٧٢٨	٥٤٢	٦٩٠	٥٠٥	٦٥٢	٤٧٣	٦١٤
٥٧٦	٧٢٩	٥٤٤	٦٩١	٥٠٦	٦٥٣	٤٧٤	٦١٥
٥٨٠	٧٣٠	٥٤٥	٦٩٢	٥٠٧	٦٥٤	٤٧٥	٦١٦
٥٨١	٧٣١	٥٤٥	٦٩٣	٥٠٨	٦٥٥	٤٧٧	٦١٧
٥٨١	٧٣٢	٥٤٦	٦٩٤	٥٠٨	٦٥٦	٤٧٧	٦١٨
٥٨٢	٧٣٣	٥٤٦	٦٩٥	٥١٠	٦٥٧	٤٧٨	٦١٩
٥٨٢	٧٣٤	٥٤٧	٦٩٦	٥١٠	٦٥٨	٤٧٨	٦٢٠
٥٨٣	٧٣٥	٥٤٧	٦٩٧	٥١١	٦٥٩	٤٨٠	٦٢١
٥٨٤	٧٣٦	٥٤٨	٦٩٨	٥١٢	٦٦٠	٤٨٠	٦٢٢

الصفحة	القاعدة	الصفحة	القاعدة	الصفحة	القاعدة	الصفحة	القاعدة
٦٨٩	٨٥١	٦٥٧	٨١٣	٦٢٢	٧٧٥	٥٨٦	٧٣٧
٦٩٠	٨٥٢	٦٥٧	٨١٤	٦٢٣	٧٧٦	٥٨٧	٧٣٨
٦٩٢	٨٥٣	٦٥٨	٨١٥	٦٢٤	٧٧٧	٥٨٨	٧٣٩
٦٩٢	٨٥٤	٦٥٨	٨١٦	٦٢٥	٧٧٨	٥٨٩	٧٤٠
٦٩٣	٨٥٥	٦٥٨	٨١٧	٦٢٧	٧٧٩	٥٩٠	٧٤١
٦٩٣	٨٥٦	٦٥٩	٨١٨	٦٢٨	٧٨٠	٥٩١	٧٤٢
٦٩٤	٨٥٧	٦٦٠	٨١٩	٦٢٨	٧٨١	٥٩٢	٧٤٣
٦٩٥	٨٥٨	٦٦١	٨٢٠	٦٢٩	٧٨٢	٥٩٣	٧٤٤
٦٩٥	٨٥٩	٦٦١	٨٢١	٦٣٠	٧٨٣	٥٩٤	٧٤٥
٦٩٥	٨٦٠	٦٦٣	٨٢٢	٦٣٠	٧٨٤	٥٩٥	٧٤٦
٦٩٦	٨٦١	٦٦٥	٨٢٣	٦٣٢	٧٨٥	٥٩٦	٧٤٧
٦٩٧	٨٦٢	٦٦٥	٨٢٤	٦٣٢	٧٨٦	٥٩٧	٧٤٨
٦٩٧	٨٦٣	٦٦٥	٨٢٥	٦٣٣	٧٨٧	٥٩٨	٧٤٩
٦٩٨	٨٦٤	٦٦٧	٨٢٦	٦٣٣	٧٨٨	٥٩٩	٧٥٠
٦٩٩	٨٦٥	٦٦٨	٨٢٧	٦٣٤	٧٨٩	٥٩٩	٧٥١
٦٩٩	٨٦٦	٦٦٩	٨٢٨	٦٣٥	٧٩٠	٦٠٠	٧٥٢
٧٠٠	٨٦٧	٦٧٠	٨٢٩	٦٣٥	٧٩١	٦٠٠	٧٥٣
٧٠١	٨٦٨	٦٧٠	٨٣٠	٦٣٦	٧٩٢	٦٠١	٧٥٤
٧٠١	٨٦٩	٦٧١	٨٣١	٦٣٧	٧٩٣	٦٠٢	٧٥٥
٧٠٢	٨٧٠	٦٧٢	٨٣٢	٦٣٩	٧٩٤	٦٠٢	٧٥٦
٧٠٢	٨٧١	٦٧٢	٨٣٣	٦٤١	٧٩٥	٦٠٤	٧٥٧
٧٠٣	٨٧٢	٦٧٥	٨٣٤	٦٤٣	٧٩٦	٦٠٦	٧٥٨
٧٠٤	٨٧٣	٦٧٥	٨٣٥	٦٤٤	٧٩٧	٦٠٧	٧٥٩
٧٠٥	٨٧٤	٦٧٧	٨٣٦	٦٤٥	٧٩٨	٦٠٨	٧٦٠
٧٠٦	٨٧٥	٦٧٨	٨٣٧	٦٤٦	٧٩٩	٦٠٩	٧٦١
٧٠٧	٨٧٦	٦٧٨	٨٣٨	٦٤٦	٨٠٠	٦١٠	٧٦٢
٧٠٩	٨٧٧	٦٧٩	٨٣٩	٦٤٧	٨٠١	٦١٢	٧٦٣
٧١٠	٨٧٨	٦٨٠	٨٤٠	٦٤٨	٨٠٢	٦١٢	٧٦٤
٧١٠	٨٧٩	٦٨٠	٨٤١	٦٤٨	٨٠٣	٦١٤	٧٦٥
٧١١	٨٨٠	٦٨١	٨٤٢	٦٥١	٨٠٤	٦١٥	٧٦٦
٧١١	٨٨١	٦٨١	٨٤٣	٦٥١	٨٠٥	٦١٦	٧٦٧
٧١٣	٨٨٢	٦٨٢	٨٤٤	٦٥٢	٨٠٦	٦١٧	٧٦٨
٧١٣	٨٨٣	٦٨٣	٨٤٥	٦٥٢	٨٠٧	٦١٨	٧٦٩
٧١٥	٨٨٤	٦٨٣	٨٤٦	٦٥٤	٨٠٨	٦١٩	٧٧٠
٧١٥	٨٨٥	٦٨٤	٨٤٧	٦٥٥	٨٠٩	٦٢٠	٧٧١
٧١٥	٨٨٦	٦٨٧	٨٤٨	٦٥٥	٨١٠	٦٢١	٧٧٢
٧١٦	٨٨٧	٦٨٧	٨٤٩	٦٥٦	٨١١	٦٢١	٧٧٣
٧١٧	٨٨٨	٦٨٨	٨٥٠	٦٥٦	٨١٢	٦٢١	٧٧٤

الصفحة	القاعدة	الصفحة	القاعدة	الصفحة	القاعدة	الصفحة	القاعدة
٨٠٢	١٠٠٦	٧٧٣	٩٦٧	٧٤٨	٩٢٨	٧١٧	٨٨٩
٨٠٣	١٠٠٧	٧٧٦	٩٦٨	٧٤٨	٩٢٩	٧١٧	٨٩٠
٨٠٣	١٠٠٨	٧٧٦	٩٦٩	٧٤٩	٩٣٠	٧١٨	٨٩١
٨٠٤	١٠٠٩	٧٧٧	٩٧٠	٧٥٠	٩٣١	٧٢٠	٨٩٢
٨٠٥	١٠١٠	٧٧٧	٩٧١	٧٥٠	٩٣٢	٧٢١	٨٩٣
٨٠٦	١٠١١	٧٧٧	٩٧٢	٧٥٠	٩٣٣	٧٢١	٨٩٤
٨٠٦	١٠١٢	٧٧٨	٩٧٣	٧٥٢	٩٣٤	٧٢٢	٨٩٥
٨٠٧	١٠١٣	٧٧٨	٩٧٤	٧٥٢	٩٣٥	٧٢٣	٨٩٦
٨٠٧	١٠١٤	٧٧٩	٩٧٥	٧٥٣	٩٣٦	٧٢٤	٨٩٧
٨٠٨	١٠١٥	٧٧٩	٩٧٦	٧٥٣	٩٣٧	٧٢٤	٨٩٨
٨٠٨	١٠١٦	٧٨٠	٩٧٧	٧٥٣	٩٣٨	٧٢٥	٨٩٩
٨١٠	١٠١٧	٧٨١	٩٧٨	٧٥٤	٩٣٩	٧٢٥	٩٠٠
٨١٢	١٠١٨	٧٨٢	٩٧٩	٧٥٤	٩٤٠	٧٢٦	٩٠١
٨١٢	١٠١٩	٧٨٢	٩٨٠	٧٥٥	٩٤١	٧٢٧	٩٠٢
٨١٢	١٠٢٠	٧٨٢	٩٨١	٧٥٦	٩٤٢	٧٢٨	٩٠٣
٨١٣	١٠٢١	٧٨٣	٩٨٢	٧٥٦	٩٤٣	٧٢٨	٩٠٤
٨١٣	١٠٢٢	٧٨٤	٩٨٣	٧٥٧	٩٤٤	٧٢٨	٩٠٥
٨١٤	١٠٢٣	٧٨٥	٩٨٤	٧٥٧	٩٤٥	٧٢٩	٩٠٦
٨١٦	١٠٢٤	٧٨٦	٩٨٥	٧٥٨	٩٤٦	٧٣٢	٩٠٧
٨١٧	١٠٢٥	٧٨٧	٩٨٦	٧٥٨	٩٤٧	٧٣٢	٩٠٨
٨١٨	١٠٢٦	٧٨٨	٩٨٧	٧٥٩	٩٤٨	٧٣٣	٩٠٩
٨١٩	١٠٢٧	٧٨٨	٩٨٨	٧٦٠	٩٤٩	٧٣٤	٩١٠
٨٢٠	١٠٢٨	٧٨٩	٩٨٩	٧٦١	٩٥٠	٧٣٤	٩١١
٨٢١	١٠٢٩	٧٩٠	٩٩٠	٧٦١	٩٥١	٧٣٥	٩١٢
٨٢٢	١٠٣٠	٧٩١	٩٩١	٧٦٣	٩٥٢	٧٣٥	٩١٣
٨٢٣	١٠٣١	٧٩١	٩٩٢	٧٦٣	٩٥٣	٧٣٦	٩١٤
٨٢٤	١٠٣٢	٧٩٣	٩٩٣	٧٦٤	٩٥٤	٧٣٧	٩١٥
٨٢٤	١٠٣٣	٧٩٤	٩٩٤	٧٦٤	٩٥٥	٧٣٧	٩١٦
٨٢٤	١٠٣٤	٧٩٥	٩٩٥	٧٦٥	٩٥٦	٧٣٩	٩١٧
٨٢٥	١٠٣٥	٧٩٥	٩٩٦	٧٦٥	٩٥٧	٧٤٠	٩١٨
٨٢٥	١٠٣٦	٧٩٦	٩٩٧	٧٦٦	٩٥٨	٧٤٠	٩١٩
٨٢٦	١٠٣٧	٧٩٧	٩٩٨	٧٦٧	٩٥٩	٧٤٢	٩٢٠
٨٢٧	١٠٣٨	٧٩٨	٩٩٩	٧٦٨	٩٦٠	٧٤٣	٩٢١
٨٢٨	١٠٣٩	٧٩٨	١٠٠٠	٧٦٩	٩٦١	٧٤٤	٩٢٢
٨٢٨	١٠٤٠	٧٩٩	١٠٠١	٧٦٩	٩٦٢	٧٤٥	٩٢٣
٨٢٩	١٠٤١	٧٩٩	١٠٠٢	٧٧٠	٩٦٣	٧٤٥	٩٢٤
٨٢٩	١٠٤٢	٨٠٠	١٠٠٣	٧٧١	٩٦٤	٧٤٦	٩٢٥
٨٣٠	١٠٤٣	٨٠١	١٠٠٤	٧٧٢	٩٦٥	٧٤٧	٩٢٦
٨٣١	١٠٤٤	٨٠٢	١٠٠٥	٧٧٣	٩٦٦	٧٤٨	٩٢٧

الصفحة	القائمة	الصفحة	القائمة	الصفحة	القائمة	الصفحة	القائمة
٩١٩	١١٥٩	٨٨٤	١١٢١	٨٥٨	١٠٨٣	٨٣١	١٠٤٥
٩١٩	١١٦٠	٨٨٥	١١٢٢	٨٥٩	١٠٨٤	٨٣٢	١٠٤٦
٩٢٠	١١٦١	٨٨٦	١١٢٣	٨٦٠	١٠٨٥	٨٣٣	١٠٤٧
٩٢٠	١١٦٢	٨٨٦	١١٢٤	٨٦١	١٠٨٦	٨٣٣	١٠٤٨
٩٢١	١١٦٣	٨٨٧	١١٢٥	٨٦١	١٠٨٧	٨٣٤	١٠٤٩
٩٢٢	١١٦٤	٨٨٧	١١٢٦	٨٦٢	١٠٨٨	٨٣٥	١٠٥٠
٩٢٣	١١٦٥	٨٨٨	١١٢٧	٨٦٢	١٠٨٩	٨٣٥	١٠٥١
٩٢٣	١١٦٦	٨٨٩	١١٢٨	٨٦٣	١٠٩٠	٨٣٦	١٠٥٢
٩٢٥	١١٦٧	٨٩٠	١١٢٩	٨٦٤	١٠٩١	٨٣٧	١٠٥٣
٩٢٥	١١٦٨	٨٩١	١١٣٠	٨٦٥	١٠٩٢	٨٣٨	١٠٥٤
٩٢٦	١١٦٩	٨٩٣	١١٣١	٨٦٥	١٠٩٣	٨٣٨	١٠٥٥
٩٢٦	١١٧٠	٨٩٧	١١٣٢	٨٦٦	١٠٩٤	٨٣٩	١٠٥٦
٩٢٧	١١٧١	٨٩٨	١١٣٣	٨٦٧	١٠٩٥	٨٣٩	١٠٥٧
٩٢٨	١١٧٢	٨٩٩	١١٣٤	٨٦٨	١٠٩٦	٨٤٠	١٠٥٨
٩٢٨	١١٧٣	٨٩٩	١١٣٥	٨٦٨	١٠٩٧	٨٤١	١٠٥٩
٩٢٩	١١٧٤	٩٠١	١١٣٦	٨٦٩	١٠٩٨	٨٤١	١٠٦٠
٩٣٠	١١٧٥	٩٠١	١١٣٧	٨٦٩	١٠٩٩	٨٤٣	١٠٦١
٩٣٠	١١٧٦	٩٠٢	١١٣٨	٨٧٠	١١٠٠	٨٤٣	١٠٦٢
٩٣٢	١١٧٧	٩٠٤	١١٣٩	٨٧٠	١١٠١	٨٤٤	١٠٦٣
٩٣٣	١١٧٨	٩٠٤	١١٤٠	٨٧١	١١٠٢	٨٤٥	١٠٦٤
٩٣٤	١١٧٩	٩٠٥	١١٤١	٨٧١	١١٠٣	٨٤٦	١٠٦٥
٩٣٥	١١٨٠	٩٠٦	١١٤٢	٨٧٢	١١٠٤	٨٤٧	١٠٦٦
٩٣٧	١١٨١	٩٠٧	١١٤٣	٨٧٣	١١٠٥	٨٤٧	١٠٦٧
٩٣٨	١١٨٢	٩٠٧	١١٤٤	٨٧٤	١١٠٦	٨٤٩	١٠٦٨
٩٣٩	١١٨٣	٩٠٩	١١٤٥	٨٧٤	١١٠٧	٨٤٩	١٠٦٩
٩٣٩	١١٨٤	٩٠٩	١١٤٦	٨٧٥	١١٠٨	٨٥٠	١٠٧٠
٩٤٠	١١٨٥	٩١٠	١١٤٧	٨٧٦	١١٠٩	٨٥١	١٠٧١
٩٤٠	١١٨٦	٩١١	١١٤٨	٨٧٦	١١١٠	٨٥١	١٠٧٢
٩٤٠	١١٨٧	٩١١	١١٤٩	٨٧٧	١١١١	٨٥٢	١٠٧٣
٩٤٣	١١٨٨	٩١١	١١٥٠	٨٧٧	١١١٢	٨٥٢	١٠٧٤
٩٤٣	١١٨٩	٩١٣	١١٥١	٨٧٨	١١١٣	٨٥٢	١٠٧٥
٩٤٥	١١٩٠	٩١٣	١١٥٢	٨٧٩	١١١٤	٨٥٣	١٠٧٦
٩٤٦	١١٩١	٩١٤	١١٥٣	٨٨٠	١١١٥	٨٥٣	١٠٧٧
٩٤٧	١١٩٢	٩١٥	١١٥٤	٨٨٠	١١١٦	٨٥٤	١٠٧٨
٩٤٨	١١٩٣	٩١٦	١١٥٥	٨٨١	١١١٧	٨٥٥	١٠٧٩
٩٤٩	١١٩٤	٩١٧	١١٥٦	٨٨٢	١١١٨	٨٥٦	١٠٨٠
٩٤٩	١١٩٥	٩١٨	١١٥٧	٨٨٢	١١١٩	٨٥٦	١٠٨١
٩٥٠	١١٩٦	٩١٩	١١٥٨	٨٨٣	١١٢٠	٨٥٧	١٠٨٢

الصفحة	القاعدة	الصفحة	القاعدة	الصفحة	القاعدة	الصفحة	القاعدة
١٠٠٩	١٢٦٠	٩٩٦	١٢٣٩	٩٦٨	١٢١٨	٩٥١	١١٩٧
١٠١٠	١٢٦١	٩٩٦	١٢٤٠	٩٦٩	١٢١٩	٩٥٣	١١٩٨
١٠١١	١٢٦٢	٩٩٦	١٢٤١	٩٧٠	١٢٢٠	٩٥٣	١١٩٩
١٠١٣	١٢٦٣	٩٩٧	١٢٤٢	٩٧٢	١٢٢١	٩٥٣	١٢٠٠
١٠١٤	١٢٦٤	٩٩٧	١٢٤٣	٩٧٧	١٢٢٢	٩٥٥	١٢٠١
١٠١٤	١٢٦٥	٩٩٨	١٢٤٤	٩٧٨	١٢٢٣	٩٥٦	١٢٠٢
١٠١٦	١٢٦٦	٩٩٩	١٢٤٥	٩٨٠	١٢٢٤	٩٥٧	١٢٠٣
١٠١٧	١٢٦٧	١٠٠٠	١٢٤٦	٩٨١	١٢٢٥	٩٥٧	١٢٠٤
١٠١٨	١٢٦٨	١٠٠٠	١٢٤٧	٩٨١	١٢٢٦	٩٥٨	١٢٠٥
١٠١٩	١٢٦٩	١٠٠١	١٢٤٨	٩٨٢	١٢٢٧	٩٥٨	١٢٠٦
١٠١٩	١٢٧٠	١٠٠١	١٢٤٩	٩٨٤	١٢٢٨	٩٥٩	١٢٠٧
١٠٢١	١٢٧١	١٠٠٢	١٢٥٠	٩٨٦	١٢٢٩	٩٦٠	١٢٠٨
١٠٢٣	١٢٧٢	١٠٠٢	١٢٥١	٩٨٧	١٢٣٠	٩٦٠	١٢٠٩
١٠٢٣	١٢٧٣	١٠٠٢	١٢٥٢	٩٨٩	١٢٣١	٩٦٢	١٢١٠
١٠٢٤	١٢٧٤	١٠٠٣	١٢٥٣	٩٨٩	١٢٣٢	٩٦٢	١٢١١
١٠٢٤	١٢٧٥	١٠٠٤	١٢٥٤	٩٨٩	١٢٣٣	٩٦٤	١٢١٢
١٠٢٥	١٢٧٦	١٠٠٥	١٢٥٥	٩٩٠	١٢٣٤	٩٦٥	١٢١٣
١٠٢٦	١٢٧٧	١٠٠٦	١٢٥٦	٩٩٢	١٢٣٥	٩٦٥	١٢١٤
١٠٢٦	١٢٧٨	١٠٠٧	١٢٥٧	٩٩٤	١٢٣٦	٩٦٦	١٢١٥
١٠٢٧	١٢٧٩	١٠٠٨	١٢٥٨	٩٩٤	١٢٣٧	٩٦٧	١٢١٦
١٠٢٩	١٢٨٠	١٠٠٨	١٢٥٩	٩٩٥	١٢٣٨	٩٦٨	١٢١٧

ك - فهرس تحليلي

الموضوع	صفحة
مقدمة للسيد الاستاذ عبد الحليم الجندي .. رئيس ادارة قضايا الحكومة	
القسم الاول : المبادئ المقررة في غير شئون الموظفين	١
حرف (أ)	٢
آلات رافعة	٢
ابعاد	٢
اتحاد قومي	٢
اثبات العلم بالقرار الاداري	٥
اثبات حالة	٥
اثر الحكم بالالغاء	٥
اثر رجعي ومباشر	٥
اجراءات	٦
اجنبي	٨
احالة الدعوى	١١
احكام عرفية	١١
اختراع	١١
اختصاص	١١
أ - اختصاص القضاء الاداري	١٢
ب - ما يخرج عن اختصاص القضاء الاداري	٢١
ج - توزيع الاختصاص بين القضاء الاداري ومحكمة النقض	٢٠
د - توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الاداري والمحاكم الادارية	٢٢
هـ - اختصاص المحاكم الادارية	٤٥
و - اختصاص اللجان القضائية	٤٨
ز - توزيع الاختصاص بين المحاكم الادارية	٤٩
ح - اختصاص المحاكم التأديبية	٥٤
ط - مسائل خاصة بالاقليم السوري	٦٠
ي - دستورية القوانين المعدلة للاختصاص	٦٨
ك - سريان القوانين المعدلة للاختصاص	٦٨
ل - مسائل عامة (متنوعة)	٦٨
أديان	٦٨
ارتباط الدعاوى	٦٨
إساءة استعمال السلطة	٦٨
أسباب جديدة	٦٨

٩٤	ترك الخصومة ...
٩٤	تسبيب الحكم ...
٩٤	تسبيب القرار الإداري ...
٩٤	تسليم المدعى عليه بالطلبات ...
٩٤	تشريع ...
٩٤	أ - سريانه ...
١٠٧	ب - دستوريته ...
١١٨	ج - الفاؤه ...
١١٩	د - مسائل متنوعة ...
١٢٠	تصحيح الحكم ...
١٢٠	تظلم ...
١٢٠	تعليم ...
١٢٠	تعويض ...
١٢٠	تقادم ...
١٢٠	أ - مدته ...
١٢٢	ب - انقطاعه ...
١٢٥	تقدير قيمة الدعوى ...
١٢٥	تقرير بالطعن ...
١٢٥	تقسيم الأراضى ...
١٢٥	تكليف بالحضور ...
١٢٦	تنازع الاختصاص ...
١٢٦	تناقض الأحكام ...
١٢٦	تناقض الأسباب ...
١٢٦	تنظيم ...
١٢٩	تباثرات ...
١٣٠	حرف (ج) ...
١٣٠	جامعات (طلبة) ...
١٣٥	جنسية ...
١٣٥	أ - بعض المراحل التشريعية للجنسية المصرية ...
١٣٨	ب - اكتساب الجنسية ...
١٤٤	ج - اثبات الجنسية ...
١٤٥	د - قوة الأمر المقتضى به فى مسائل الجنسية ...
١٤٦	هـ - مسائل متنوعة ...
١٤٩	حرف (ح) ...
١٤٩	حجز إدارى ...

١٩٤	و - انتهاءها
١٩٨	ز - مصروفاتها
١٩٨	ح - دعوى اثبات الحسالة
١٩٨	ط - دعوى التفسير
١٩٩	ي - دعوى الانفساء
٢٠١	ك - دعوى المنازعة في الميراث (دعوى التسوية)
٢٠٤	ل - دعوى رد غير المستحق
٢٠٤	م - دعوى وقف التنفيذ
٢١١	ن - مسائل متنوعة
٢١٤	دعوى مجهولة القيمة
٢١٤	دعوى تهيئة الدليل
٢١٤	دفعوع
٢١٥	حرف (ر)
٢١٥	رجعية القانون
٢١٥	رد القضاة وعدم صلاحيتهم
٢٢٠	رسوم
٢٢٠	أ - رسوم سيارات
٢٢١	ب - رسوم بلدية
٢٢٢	ج - رسوم جمركية
٢٢٥	د - رسوم قضائية
٢٢٧	زى
٢٣١	حرف (ز)
٢٣١	زواج
٢٣٢	حرف (س)
٢٣٢	سفر للخارج
٢٣٢	سوء استعمال السلطة
٢٣٢	سلطة تقديرية
٢٣٢	سلاح
٢٣٢	سودان
٢٣٢	سنيما
٢٣٥	حرف (ش)
٢٣٥	شخصية اعتبارية

٦٧٥	حرف (ض)
٦٧٥	ضباط احتياط
٦٧٦	حرف (ط)
٦٧٦	طبيب
٦٧٧	حرف (ع)
٦٧٧	عزل
٦٧٧	عقد استخدام
٦٧٧	عقد العمل الفردي
٦٨١	عقوبة جنائية
٦٨١	علاقة الموظف
٦٨٤	علاقة عقدية
٦٨٤	علاقة لائحية
٦٨٤	علاوة
٦٨٥	علاوة اجتماعية
٦٨٥	علاوة الثلاثين سنة
٦٨٥	علاوة ترقية
٦٨٥	علاوة تلفراف
٦٨٥	علاوة خطر
٦٨٥	علاوة غلاء المعيشة
٦٨٥	علاوة التليفون
٦٨٥	عمال
٦٨٧	١ - عمال اليومية
٦٨٧	١ - تعيين
٦٩٠	٢ - ترقية
٦٩٢	٣ - علاوة دورية
٦٩٢	٤ - اجازات
٦٩٣	٥ - اجر اضافي
٦٩٤	٦ - نقل العامل من اليومية الى الدرجات
٦٩٥	٧ - نقل العامل من وظيفة الى وظيفة
٦٩٥	٨ - تأديب
٦٩٦	٩ - وقف عن العمل
٦٩٧	١٠ - فصل
٦٩٨	١١ - فصل غير تأديبي بسبب الانقطاع عن العمل
٦٩٩	١٢ - مكافأة انتهاء الخدمة
٧٠٢	ب - كادر عمال اليومية

١ -	عدم انطباق القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ولا القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل
٧٠٢	الفردى على عمال اليومية الخاضعين لاحكام كادر العمال ...
٧٠٣	٢ - قصر تطبيق كادر العمال على عمال الحكومة المركزية وفروعها ...
٧٠٦	٣ - المعينون قبل ١٩٤٥/٥/١ والمعينون بعد ذلك التاريخ ...
٧١٣	٤ - تسويات ...
٧٢٥	٥ - مهن ...
٧٢٩	٦ - ال ١٢٪ ...
	٧ - تطبيق كادر العمال على المستخدمين والموظفين الفنيين الذين على درجات ...
٧٣٤	٨ - معالجة بعض الشفوذ في تطبيق قواعد كادر العمال ...
٧٤٠	٩ - استثناء من الكادر ...
٧٤٤	١٠ - كادر عمال ادارة النقل المشترك ...
٧٤٨	١١ - كادر عمال مصلحة الموانئ والمناظر ...
٧٥٠	ج - عمال موسميون ...
٧٥٢	د - عمال القناة ...
٧٥٢	١ - القواعد المنظمة لشئون عمال القناة ...
٧٥٣	٢ - تسويات طبقا لكادر عمال القناة ...
٧٥٩	٣ - اختبار عمال القناة امام اللجان الفنية ...
٧٦٤	٤ - سن التعيين ...
٧٦٤	٥ - علاوات دورية ...
٧٦٥	٦ - الكتبة والمخزنجية ومساعدوهم من عمال القناة ...
٧٦٨	٧ - عمال القناة والمعادلات الدراسية ...
٧٧٠	٨ - تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية ...
٧٧٦	عمال القناة ...
٧٧٦	عمال اليومية ...
٧٧٦	عمال موسميون ...
٧٧٦	عمد ومشايخ ...
٧٧٦	١ - لجنة الشياخات ...
٧٧٨	ب - انتخاب العمدة ...
٧٨١	ج - تعيين العمدة ...
٧٨٦	د - اختيار المشايخ بطريق الترغيب ...
٧٨٧	هـ - تأديب العمدة والمشايخ وفصلهم ...
٧٩٢	حرف (غ) ...
٧٩٢	غلاء معيشة ...
٧٩٢	غياب دون اذن ...

٧٩٣	حرف (ف)
٧٩٣	فرقة المسرح الشعبي المتنقل
٧٩٣	فروق مالية
٧٩٣	فلسطيني
٧٩٣	فصل
٧٩٣	أ - فصل بسبب عدم الصلاحية
٨٠١	ب - فصل بسبب الغاء الوظيفة
٨٠٢	ج - فصل طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢
٨٠٧	د - مبادئ متنوعة
٨٠٩	فصل بغير الطريق التأديبي
٨٠٩	فصل بسبب الغاء الوظيفة
٨٠٩	فصل لعدم اللياقة الطبية
٨١٠	حرف (ق)
٨١٠	قدا مي الموظفـين
٨١٠	قضاة ونيابة
٨١٢	قوات مسلحة
٨١٤	قومسيون طبي
٨١٤	قيد على درجة
٨١٥	حرف (ك)
٨١٥	كادر ١٩٣١ ، ١٩٣٩
٨١٥	كادر عمال اليومية
٨١٥	كتاب العدل بالاقليم السوري
٨١٥	كتبة المحاكم والنيابات ونساخوها ومحضروها
٨١٥	كتبة ومخزنجية
٨١٥	كشوف الاقدمية
٨١٦	حرف (ل)
٨١٦	لجنة اصلاح الحرمين
٨١٦	لجنة التطهير
٨١٦	لجنة الشياخات
٨١٦	لجنة شئون الموظفين
٨١٦	لياقة طبية
٨١٧	حرف (م)
٨١٧	مأذون

٨١٧	١ - الماذون موظف عمومي
٨١٨	ب - تعيين الماذون
٨٢١	مؤهلات دراسية
٨٢١	٢ - تصنيف
٨٤٢	ب - معاملات دراسية
٨٧٥	ج - مبادئ متنوعة
٨٨٧	متطوع
٨٨٧	مجالس بلدية
٨٨٧	مجالس مديريات
٨٨٩	مجلس بلدى الاسكندرية
٨٨٩	مجلس تأديب
٨٨٩	مجلس البرلمان
٨٩٠	مجرد
٨٩٠	محاكمة جنائية
٨٩٠	محولى
٨٩٠	مخالفة مالية
٨٩٠	مخزنجية
٨٩٠	مدارس الاقباط الكبرى
٨٩٠	مد الخدمة
٨٩٢	معرض
٨٩٢	مدد خدمة سابقة

١ - قواعد حساب مدد الخدمة السابقة قبل الضل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة

٨٩٣	١٩٥١
-----	------

٨٩٣	١ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٣٠/١٠/١٨
٨٩٧	٢ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٤/١/٣٠
٩٠٢	٣ - حساب مدد الخدمة السابقة فى مجالس المديريات طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٣/٧/٨
٩٠٤	٤ - حساب مدد الخدمة السابقة فى التعليم الحر طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٥/٣/٥
٩٠٦	٥ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٧/٥/١١
٩١٥	٦ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٩/١١/١٧
٩١٦	٧ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٠/٦/١١

٩٢٧	٨ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٨/٢٠ ، ١٥/١٠/١٩٥١
٩٢٦	٩ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥١/١٢/٢٣
٩٢٧	ب - قواعد حساب مدد الخدمة السابقة بعد العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
٩٢٧	١ - المادتان ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
٩٢٨	٢ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٣/١٢/١٧
٩٢٣	٣ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن المنقولين من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية الى الحكومة أو بالعكس
٩٢٤	٤ - حساب مدد الخدمة السابقة طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٨
٩٣٩	١ - شرط الافادة من حساب مدد الخدمة السابقة
٩٤٠	٢ - اتحاد العمل السابق والعمل اللاحق
٩٤١	مدة الاختبار
٩٤١	مدة الاشتغال بالمحاماة
٩٤١	مدة اعتبارية
٩٤١	مدة تطوع
٩٤١	مدة تكليف
٩٤١	مدة تمرين
٩٤١	مدة خدمة فعلية
٩٤١	مدة خدمة فى المعاش أو التقاعد
٩٤١	مدة خدمة فى الجيش البريطانى
٩٤٢	مدة خدمة بالسودان
٩٤٢	مدة خدمة مؤقتة
٩٤٢	مدة عمل حر
٩٤٢	مرتب
٩٤٢	مرتب اقامة بالصحراء
٩٤٢	مرض الموظف
٩٤٢	مركز التنظيم والتدريب بقلوب
٩٤٢	حسابية
٩٤٢	مستباح وابورات
٩٤٢	مشاعدو الكتبة والمخزنجية
٩٤٢	مستخدم خارج الهيئة
٩٤٣	حفظات حربية

حرف (ن)	١٠٠٠
نـ	١٠٠٠
نـ	١٠٠٠

حرف (و)	١٠٢٠
واجبات الوظيفة	١٠٢٠
وحدة مستقلة	١٠٢٠
وزير	١٠٢٠
وظيفة دائمة	١٠٢٠
وظيفة في قسم آخر	١٠٢٠
وظيفة مؤقتة	١٠٢٠
وظيفة متميزة	١٠٢٠
وكيل وزارة	١٠٢٠
وقف الترقيّة	١٠٢١
وقف تنفيذ العقوبة	١٠٢١
وقف عن العمل	١٠٢١

القسم الثالث - الفهارس

أ - فهرس بيان الأوامر العالية والديكرات

ب - فهرس القوانين

١ - الدستور

أولا : دستور ١٩ سنة ١٩٢٣

ثانيا : دستور ١٦ يناير سنة ١٩٥٦

٢ - القانون المدني

٣ - قانون المرافعات

٤ - قوانين مجلس الدولة

أولا : القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن مجلس الدولة

ثانيا : القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بإعادة تنظيم مجلس الدولة

ثالثا : قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة

للجمهورية العربية المتحدة

رابعا : باقي القوانين الأخرى الخاصة بمجلس الدولة

٥ - قوانين التوظيف

أولا : قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة

ثانيا : بموجب بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ في شأن فصل الموظفين

١٠٤٢ يغير الطريق التأديبي

ثالثا : قانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن فصل الموظفين بغير

الطريق. لتأديبي ١٠٤٣

رابعاً : قانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الترابية ... ١٠٤٣

خامسا : قوانين التوظيف الاخرى ١٠٤٤

٦ - قوانين الجامعات ١٠٤٦

٧ - قوانين المعاشات ١٠٤٧

٨ - قوانين نظام القضاء والسلطة القضائية ١٠٤٩

أولاً : قانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٧ بإصدار قانون نظام القضاء ١٠٤٩...

ثانيا : قانون استقلال القضاء وقانون السلطة القضائية ... ١٠٤٩

١٠ - قانون العمد والمشايخ رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ ... ١٠٥٠

١١ - القوانين الاخرى التي لم يفرد لها فهرسا خاصا ١٠٥١

ج - فهرس القرارات الجمهورية والمرايم وقرارات مجلس

١٠٦٢ الوزراء

١ - المراسيم والقرارات الجمهورية... .. ١٠٦٢

٢ - قرار مجلس الوزراء ١٠٦٣

د - فهرس القرارات الوزارية والاوامر العسكرية ... ١٠٧٢

١٠٧٣ الكتب الدورية

و - فهرس التشريعات الخاصة بسوريا ١٠٧٧

١٠٧٧ - المستور

٢ - قانون الموظفين الاساسي ١٠٧٧

٣ - المراسيم التشريعية والقوانين الاخرى ١٠٧٨

٤ - قرارات رئيس الجمهورية والمراسيم والقرارات

والبلاغات ١٠٨٠

ز - فهرس الالفاظ ۱۰۸۱

ح - فهرس أرقام الاحكام ١١٣٣

ط - فہرس تواریخ جلسات الاحکام ۱۱۴۵

١١٥٢ فهرس أرقام صفحات قواعد المجموعة

ك - فهرس تحليلي ۱۱۶۱

ل - فهرس اجمالی ... ۱۱۸۳

ل - فهرس اجمالى

الموضوع	الصفحة
مقدمة :	
للسيد الاستاذ عبدالحليم الجندى رئيس ادارة قضايا الحكومة	
القسم الاول	
المبادئ المقررة فى غير شئون الموظفين	١
القسم الثانى :	
المبادئ المقررة فى شئون الموظفين	٣٦٣
القسم الثالث :	
الفهارس	١٠٣١

تصويب الاخطاء المطبعية

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٥	٥	لا يقدر	لا يعدو
١٣	٨	٢٢	٣٢
١٣	١٦	اجلس	لمجلس
١٧	١٥	(١٩٦٠/٥/٩)	(١٩٦٠/٤/٩)
١٧	١٦	٨٤٨ - (١٩٦٠/٥/٢١)	٨٤٨ - ٤ (١٩٦٠/٥/٢١)
٢٥	١٢	مربق عالي	مرفق عام
٢٦	٨	الذي	الذين
٢٦	١٢	٦٢٨ - ٢	٦٤٨ - ٢
٢٧	٥	صحة بطلان	صحة أو بطلان
٢٩	٣	٣١ - ٣	٣١ - ٢
٣٩	الاخير	بين وكون	وبين كون
٤١	٢١	المعدل	العدل
٤٣	١٤	بوجب	بموجب
٥٢	١٣	(١٩٣٦/٥/٢٦)	(١٩٥٦/٥/٢٦)
٦٠	٢	وتأسيسه	رئاسية
٦٠	١٩	٤٥/٣٤	٤٥/٤٢
٦٢	٣١	أما	أمام
٦٤	٦	٢١ - ٢٣ ، ٢ - ٣ س	٢١ - ٢٣ ، ٢ - ٢ س
٦٧	الاخير	(١٩٦٠/٤/٢٣)	(١٩٦٠/٤/٢٦)
٧١	٧	٥٢٢/٥٧/٥	٥٢٣/٥٧/٥
٧٤	الاخير	(١٩٦٠/١١/٣٠) ٢٣/٥	(١٩٦٠/١/٣٠) ٢٣/٥
٧٧	٢١	١٩٣٦/١٨/٥	١٢٦/١٨/٥
٨٤	١٥	٩٨	٦٨
٨٦	١٠		٧٢٥ - ٣ (١٩٥٨/٦/٢١) ٣
			١٤٣٩/١٥٣
٨٦	١٣	١٩٠٣	١٩٠٢
٨٦	٢١	الاقتراح	الاقتراح
٨٦	٣٠	١٣ مكررة	١٢ مكررة
٨٧	الاخير	٩٤١/٧٤/١	٦٤١/٧٤/١
٩١	١٧	٣٧ - ١ س	٣٧ - ٢ س
٩٧	١٣	١١٠/٨٣/٢	٨١٠/٨٢/٢
١٠٤	٣٠	بنظر	بنظرها من
١٠٤	٣٤	بمحكمة	وبمحكمة
١٠٦	١٦	المطعون	الطعون
١٠٧	٢٦	١٩٢ - ٤	١٦٢ - ٤
١٠٩	٣	(١٩٥٧/٤٥/٢٧)	(١٩٥٧/٤/٢٧)
١١٢	٥	٩٢٩ - ٢	٩٢٩ - ٣

من	٦	١٣٠
أول السنة	٢٤	١٣٠
١٩٤٩	١١	١٣٥
رقى	٣٠	١٣٨
فان المطعون	٧	١٤٠
المشروع	٣٠	١٤٠
لا يجوز	١٦	١٤٦
سبب	١	١٤٧
لا يكلفه	الاخير	١٥٢
أداة نو	٢	١٥٣
٦٩٥/٢/٢	٢٧	١٥٧
في الدعوى قسرات تالية	٨	١٦٢
بالترقية على أساس الاقدمية		
فان الدعوى		
مادام في	١٥	١٦٢
وتعى ماعليها	٢١	١٦٣
مرقى الى وظيفة	٢٣	١٦٣
٣٠٧/٣٥/٥	٣٣	١٦٤
بانحراف	٢١	١٦٩
النطاق	١	١٧٠
لو	٣	١٧٠
تتعلق	الاخير	١٧٢
٩٦٠ - ٢	٣	١٧٤
ظاهر	٢٢	١٧٤
الدولة	١١	١٧٨
في	٣	١٧٩
٢٠٨	١	١٨٠
٩٧٩/٩٩/٥	الاخير	١٨٣
(١٩٥٧/٣/٩)	١٧	١٨٥
والقوانين التالية التي أحلت	٨	١٨٩
بصورة عامة المحاكم الادارية		
ذوى الشأن		
٣٣٤/٢٩/٥	٢١	١٩٠
يحل	١١	١٩٢
(١٩٥٧/١١/٩)	١٠	١٩٦
٩٠٥ - ٣	٢٢	١٩٨
٢٩٤/٣٥/١	الاخيرة	٢٠٥
(١٩٥٦/١/١٤) ٢ - ٣٦ - ٣٥	الاخيرة	٢٠٥
٣٨٠/٤٦/١		
(١٩٥٨/٤/٥)	٢٨	٢٠٧
لا تسمع	١٦	٢١١
١٤٤٠ - ٣ (١٩٥٧/٣/٩) ٢	١٧	٢١٦
٦٣١/٦٨		
٦٣/٦٧		

ووالده	ووالد	٤	٢٢٠
٣ - ٧٣١	٢ ٧٣١	١٣	٢٢٦
٢٣/٥/٢	٢٣/٥/٢	٢٠	٢٢٦
(١٩٦٠/٢/١٣)	(١٩٦٠/١٢/١٣)	٢٤	٢٤٨
٢٣٠/٢٩/٣	٢٣٠/٢٧/٣	١١	٢٦٤
(١٩٦٠/٤/٢٦)	(١٩٦٠/٤/٢٣)	٣٠	٢٦٩
(١٩٦٠/٤/٢٦)	(١٩٦٠/٤/٢٣)	٨	٢٧٤
(١٩٦٠/٤/٢٦)	(١٩٦٠/٤/٢٣)	٣	٢٧٦
١٦٢٣/١٣٦/٤ (١٦٢٣/١٣٦	٨	٢٨١
مايو سنة ١٩٥٠	مايو سنة ١٩٥١	٢٢	٢٨٣
أنه لا تقبل	أنه لا تقبل	٢٢	٢٨٨
فقرة ٣	فقرة ٢	٣١	٢٨٨
م -	ن -	٦	٢٩٦
٩٢٠/١٠٢/٣	٩١٠/١٠٢/٣	٢٥	٢٩٦
تحريره	تحريره	٢٢	٢٩٨
مضى الشهر سالف الذكر	مراجعة القضاء للحكمة التي	٢٢,٢١	٣٠٣
فتكون اقامتهما لدعواهما	أشار اليها بالمذكرة		
عندئذ سابقة	الايضاحية الا أنه		
١٩٤٧	١٩٤٨	٢٥	٣٠٦
٣ - ١٤٩٦	٢ ١٤٩٦	١٢	٣١١
٢ - ٢٩	٢ - ٢٦	١٠	٣٢١
٣٥٦/٤١/٥	٣٥٦/٤١/٥	١٢	٣٢٧
مالا يجوز	ما يجوز	١٤	٣٣٥
جواز سماع	جواز	١٧	٣٣٥
المفوضين	الموظفين	٢١	٣٣٥
لرفعها	لرفضها	٥	٣٣٨
عدم قبول الطعن	عدم الطعن	١٧	٣٣٨
المانع	المنافع	٤	٣٣٩
التي لا تزال	التي تزال	١	٣٤٣
فيها	بها	٧	٣٤٣
تنزل	تنزع	١	٣٤٤
(١٩٥٧/١١/٣٠)	(١٩٥٧/١١/٣)	١٣	٣٤٤
٢ - ١٦٩٣	٣ - ١٦٩٣	١٠	٣٤٥
(١٩٥٧/١١/٣٠)	(١٩٥٧/١١/٣)	١٨	٣٤٥
بعد	في	٢٠	٣٤٧
المشار اليها . كما	المشار . كما	٢٣	٣٤٧
المشرع	المشروع	١٧	٣٤٨
٧١٧/٨٢/٣	٥١٧/٨٢/٣	١٢	٣٥٠
بعض	بعض	٣١	٣٥٢
١٩٢٣	١٩٢٣	٢٦	٣٧٣
١٣٧٠/١٢١/٤	١٣٧٠/١٢١/٣	٦	٣٧٥

٣٦٩/٤٢/٥	٣٦٩/٤٢/٥	٤	٣٧٦
٣ - ٣٢٩	٣ - ٣٢٩	١٢	٣٧٦
عليه جب ماضيه	عليه ماضيه	٢٥	٣٧٦
٣ - ٣٢٩	٣ - ٣٢٩	٣٠	٣٧٦
٩١٢/١١٠/١	٩١٣/١١٠/١	٤	٣٧٩
يعنيهم	يعنيهم	١٠	٣٧٩
ما دامت	دالت	٢٤	٣٨٤
الاقدمية بين المرقين	الاقدمية المرقين	٨	٣٨٩
الحكم لا يعدو	الحكم يعدو	الاخير	٣٩٧
بعد ذلك في	بعد في	٢٥	٤٠٩
عملية عد نقود	عملية نقود	١٨	٤٢٧
٤٠٢/٤٨/٣	٤٠٢/٤٨/٣	٢٠	٤٢٨
المحاكمة	المحاكم	١	٤٤٠
تفتيش	تنيس	٨	٤٤٢
٢ - ٣١	٢ - ٣٢	٧	٤٤٦
٧٩٨/٩٠/٣	٧٨٩/٩٠/٣	٣٣	٤٤٧
٧٦٩/٨٨/٣	٨٦٩/٨٨/٣	١٢	٤٤٩
في	الى	١٥	٤٥٥
١٤٩٨/١٥٨/٣	١٤٩٨/١٥٨/٣	٧	٤٦٦
(١٩٥٩/٤/٢٥)	(١٩٥٩/٤٢/٥)	٤	٤٧٣
١٦٨١/١٧٢/٣	١٦٨١/١٧٢/٣	٣٠	٤٧٣
٣ - ٣٢٩	٣ - ٣٢٩	١٢	٤٧٧
أخرى اذا قبل	أخرى قبل	٢٢	٤٧٧
وهو	هو	١	٤٨٥
١٩٤٥/١٠٢/٤	١١٤٥/١٠٢/٣	٩	٤٨٩
٧٢٠/٧٥/٣	٧٢٠/٧٥/٣	١٢	٤٩٧
انتي لا تتفق	التي تتفق	٢٤	٤٩٧
لا يجوز	يجوز	٢٥	٤٩٨
في	عى	٢	٥٠٢
وحده	حده	١٢	٥٠٤
م -	س -	٢٦	٥٠٥
لا يضيع	لا يضيع	١٠	٥٠٦
١٠١٣/١٠٩/٣	١٠١٢/١٠٩/٣	١١	٥٠٧
(١٩٥٦/٥/٥)	(١٩٥٦/١١/٥)	٢	٥١٠
(١٩٥٨/١١/١٥)	(١٩٥٨/١١/٥)	٢٥	٥١١
(١٩٥٦/٣/٣١)	(١٩٥٦/٣/١١)	٤	٥٢٠
٤ - ٣٣١	٤ - ٣٩١	الاخير	٥٢٠
مؤهلا	مؤهلاتهم	٢٢	٥٣٠
الاختبار	الخدمة	١٩	٥٣٣
الاختبار حسبما تقدم	الاختبار تقدم	٢	٥٣٥
من قانون نظام موظفي	من قانون نظام موظفي	٢٥	٥٧٨
على النحو التالي (يكون	اللولة فقد كان نص المادة		
مراقبو ومديرو ورؤساء			

المستخلصين	الثانية		
١٨٣ - ٢)	١٨٣ - ٥)	١٥	٥٨٣
٨٧ - ١)	٨٧ - ٥)	٩	٥٨٤
المؤرخ ١٤ من مايو سنة ١٩٢٩ ملف رقم ف ٢٣٤	يكون مطابقا للقانون ما دام قرارها قد خلا من عيس	٢	٥٨٥
- ١٤/٢ نص في صدر	اساعة استعمال		
١٩٥٣	١٩٥٣	١	٦٠٧
(٥٥١/٦٢/٢)	(٥١/٦٢/٢)	٣	٦١٠
بل	بين	١٨	٦١٥
المضمومة	المضمومة	٢٣	٦١٥
٥٦٨/٤٥/٤	٥٦٨/٤٥/٤	١٩	٦١٩
١٩٤٩	١٩٥٩	١٧	٦٢١
١٩٢٥	١٩٣٥	١٥	٦٢٤
ع ١١/١٠/٢١	١١/١٠/٢١٤	١٩	٦٢٤
(١٩٥٩/١/٣١)	(١٩٥٩/١٢/٣١)	١٣	٦٢٥
مصدر	المصدر	١٣	٦٣٠
من	من	٢	٦٣٦
يعين	يعينين	٢٥	٦٤٠
جاز	أجاز	١	٦٤٥
(١٩٥٧/١/١٩)	(١٩٥٧/١٢/١٩)	١٢	٦٥٥
(١٩٥٧/١/١٩)	(١٩٥٧/١٢/١٩)	١٠	٦٥٦
(١٩٥٧/١/١٩)	(١٩٥٧/١٢/١٩)	١٧	٦٥٦
(١٩٦٠/١/١٦)	(١٩٦٠/١/١٦)	١٧	٦٦١
(١٩٥٧/١/١٩)	(١٩٥٧/١٢/١٩)	٣٠	٦٦١
كفافة	كفافة	٢٧	٦٦٧
٩٥٨/١١٦/١	١٩٥٨/١١٦/١	الآخر	٦٦٩
لا يجوز	يجوز	٤	٦٧٢
٦٤٥/٥٢/٤	٦٤٥/٥٥/٤	٦	٦٧٢
لاوجه	لاجه	٢٦	٦٧٢
(١٩٦٠/٤/٢٦)	(١٩٦٠/٤/٢٣)	٣	٦٧٣
(١٩٥٥/١١/١٢)	(١٩٥٥/١١/٢)	٢٦	٦٨٢
(١٩٥٧/١٢/١٤)	(١٩٥٧/١٢/١١)	الآخر	٦٩٨
(١٩٥٧/١٢/١٤) ٢ - ١٦٩٧	(١٩٥٧/١٢/١١) ٣ - ١٦٩٧	٢٦	٦٩٩
٣١٠/٤٠/٣	٢١٠/٤٠/٣٠		
٣٢	٢٣	١٤	٧٠١
المادة على العمال باليومية	المادة الى	٣١	٧٠١
ولا تمنح أية مكافاة على مقتضى نص المادة الى			
(١٩٥٧/١٢/١٤)	(١٩٥٧/١٢/١١)	١١	٧٠٣
٥٣/٩	٥٢/٩	٢٨	٧١٤
ما ورد	ورد	٢٩	٧١٤
١٩٥٥/١١/١٢	(١٩٥٥/٢٢/١٢)	٧	٧١٥

٩٦٦/١٠٠/٢
(١٩٥٩/٤/٤)
(٢٤٠ / ٤٠٠ م)
براد الى براد في
صانع وانما وصل الى هذه
الدرجة بعد ذلك وبين من
بدأها بدرجة صانع فعلا
١٢٧٦/١٢٦/٣
٥٨٧ - ٤ (١٩٦٠/٢/٢٠)
(٤٠٤/٤٦/٥)
تقديراته
من
١٢٠ م في اليوم طبقا لقواعد
الانصاف فلم يعتبر أنه دخل
الخدمة بأجريومي يبدأ من ٨٠ م
ويقل عن ١٢٠ م فتسوى
حالته على أساس مساعد
صانع بل اعتبرته أنه دخل
الخدمة بأجر يبدأ من ١٢٠ م
ويقل
١٧٩٣ - ٧
٦٦٢/٧٧/١
ودون مراعاة
أو القائمين
منها وتقدير
عما
(١٩٥٩/١/٣١)
عملية
حد
(١٩٥٨/٦/١٤)
١١٧٣/١٢٣/٢
١١٧٣/١٢٣/٢
١٥٦٥ - ٢
بعلمها
٦٦٤/٧٠/٢
١٧٣/٢٠/٢
دخولهم الخدمة أو
ممن
٦٧٩/٧١/٢
١٩٤٥
المنشور المشار اليه
١٩١/٢٣/٢

٩٦٦/١٠٠/٢٠
(١٩٥٩/٤/١٤)
(٢٤٥ / ٤٠٠ م)
براد في
صانع فعلا
١٢٧٦/١٢٦/١٣
٥٨٧ - ٢٠/٢٠/١٩٦٠
(٤٠٤/٤٦/٥)
تقديرية
في
١٢٠ م ويقل
١٧٩٣ - ٢
٦٦٣/٧٧/١
ومراعاة
والقائمين
منها تقدير
فما
(١٩٥٩/١٢/٣١)
عمله
حق
(١٩٥٨/١٦/١٤)
١١٧٣/١٢٧/٢
١١٧٣/١٢٣/٨
٥٦٥ - ٢
بعلمها
٦١٤/٧٠/٢
١٧٣/٢٧/٢
دخولهم أو
فمن
٦٧٦/٧١/٢
١٩٥٤
المنشور ائيه
١٩٧/٢٣/٢

١٥	٧١٦
٧	٧١٧
٥	٧١٩
٢٧	٧١٩
٣٢	٧٢٠
٤	٧٢٥
٣	٧٢٨
١٦	٧٢٨
٢٧	٧٤١
٢٩	٧٤٥
٣١	٧٤٩
٣٥	٧٤٩
الاخير	٧٥١
٩	٧٥٢
٢٣	٧٥٢
٢٠	٧٥٥
الاخير	٧٧١
٢١	٧٧٣
١١	٧٧٧
١٨	٧٨٤
١٣	٧٨٧
٥	٧٨٨
٢٣	٧٩٠
٢٣	٨٠٤
١٧	٨٠٦
الاخير	٨٠٦
١٥	٨٠٨
١٣	٨٢٩
٤	٨٣٢
١٨	٨٣٣
٩	٨٣٤
١٤	٨٣٥
٣٠	٨٣٦

المنصورة	المنصورة	٢٨	٨٤٩
٩٣٧/١١٤/١	٩٣٧/١١٤/٢	٢٣	٨٥١
(١٩٥٦/٤/٢٨)	(١٩٥٨/٤/٢٨)	٢٨	٨٥٢
٢٥٠ - ٢	٢٥٠ -	٣٠	٨٥٥
تاريخ	تارة	٣	٨٥٨
شهادات	مستوى مؤهلاتهم كما هو الحال في شهادات	١	٨٥٩
ثم لا يكون	ثم يكون	٢٣	٨٦٠
في	من	٣٠	٨٦٣
أو ما يعادلها	أو يعادلها	١٤	٨٦٨
أدنى	أو في	١٦	٨٧٣
(١٩٥٨/١٢/٢٧)	(١٩٥٨/١٢/١٧)	٢	٨٧٦
(١٩٥٥/١١/٢٦)	(١٩٥٥/١١/٢٢)	٢٢	٨٨٥
٩١٠ - ٢	٩١٠ -	٢٢	٨٨٨
١٥٦٧ - ٢	١٥٦٧ -	٥	٨٨٩
٦٢١ - ٤ (١٩٦٠/٥/٧)	٦٢١ - ٤ (١٩٦٠/٥/٧)	١٣	٨٩٢
٩٠٥/	٩٠٥/١٨	٤	٨٩٧
أقدمية الدرجة التي	أقدمية التي	١٥	٩٠٠
الذي	التي	٤	٩٠٣
١٩٥٠/١٠/١٥	١٩٥٠/١٠/١٠ و	١٢	٩٠٥
٨٧٥ - ٤	٨/٨٧٥	٣١	٩٠٥
فيما قام لديها	فيما لديها	٦	٩٢٤
السابقة وحسابها	السابقة حسابها	١٣	٩٢٤
أو في درجة	وفي درجة	٣١	٩٣٢
وواضح مما تقدم	ووضع مما تقد	١٠	٩٣٣
٣١٤ - ٤	٣١٤ -	٣١	٩٤٦
١٩٣١	١٩٤١	٣	٩٥٥
رقم ٢٢	رقم ٢٦	١٨	٩٥٥
خدماته	خدماتهم	٢٩	٩٥٨
(١٩٥٥/١١/١٢)	(١٩٥٥/١١/١٢)	٢٤	٩٥٩
تطبيق	تصديق	٨	٩٧٩
الوظيفة	مثل الوظيفة	٥	٩٨٩
(١٩٦٠/٤/٢٣)	(١٩٦٠/٤/٢٢)	٢٢	١٠٠٠
٢٦	٢٢٦ -	١٦	١٠١٦
ميزانيات الوزارات	الوزارات	٣٠	١٠١٦
١٩٥٣	١٩٥٢	٧	١٠٢٣
٦٩٢ - ٣	٩٦٢ - ٣		



Bibliotheca Alexandrina



0433294

الشمس ١٧٥